علوم الحديث
المستوى الأول
التعريف بالحافظ ابن حجر وكتابه
الشيخ/ د. سعد بن عبد الله الحميد

التعريف بالحافظ ابن حجر وكتابه

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد:
فنحمد الله جلّ وعلا أن هيأ لنا هذه الفرصة في هذه القناة العلمية التي تتيح لنا التعلم عن بعد، وأصبح العالم كله يستطيع أن يشاهد هذه الدروس، وكأنهم في قاعة واحدةٍ، وهذا من فضل الله ومنته علينا، فعلينا أن نقوم بشكر الله جلّ وعلا على مثل هذه النعم التي أتاح لنا فيها هذه الفرص.
ونخبة الفكر كنت قد شرحتها في دورة سابقة، وعُرضت قبل فترة، ولكن رَغِبَ الأخوة القائمون على قناة المجد في إعادة هذا الشرح، ليتوافق مع برنامج هذه الأكاديمية المباركة إن شاء الله تعالى، فجرى تلبية هذا الطلب، سيعقب ذلك بإذن الله مراحل ومراحل، فنخبة الفكر معروفٌ أنها للمبتدئين، وهي عبارة عن متن مختصر في مصطلح الحديث، يُتلقى أول ما يُتلقى بالنسبة للطالب المبتدئ، ثم بعد ذلك يتلوه المتوسطات، ثم المطولات، إن أمد الله جلّ وعلا في العمر.
مؤلف هذا المتن هو :
الإمام الحافظ شيخ الإسلام أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد، هذا النسب ذكره الحافظ نفسه، وذكر أنه إذا عكسته أيضًا فإنه كأنك ابتدأت به من الأول، فعكسه أيضًا أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد، بعد ذلك يأتي نسبه الآخر، ابن محمود الكناني المصري العسقلاني الشافعي، ومحمود في نسبه مرات يقدمه الحافظ على أحمد الأخير، ومرات يؤخره، وكأنه متردد في هذه النقطة.
ولادته :
على كل حال، وُلد الحافظ رحمه الله قبل وفاة الحافظ ابن كثير بسنة .
ووفاة الحافظ ابن كثير كانت في سنة سبعمائة وأربعة وسبعين (٧٧٤) للهجرة، وأما الحافظ فوُلد في سنة سبعمائة وثلاث وسبعين(٧٧٣) للهجرة.
أبواه ، ويُتْمُه :

تُوفي والده وهو صغير وعمره أربع سنوات، ووالدته تُوفيت قبل ذلك، لكن لم يُتعرف على سنه على وجه التحديد حينما تُوفيت والدته، ولكن معنى ذلك أنها تُوفيت وعمره أقل من أربع سنوات، فنشأ رحمه الله يتيمًا، لكن ورث له والده مالا نفعه حينما كبر، وهذا المال أوصى عليه أبوه رحمه الله رجلين يثق بهما، أحدهما الخروبي والآخر ابن القطان، فقاما بالإنفاق على الحافظ ابن حجر.
طفولته ، وطلبه العلم :
ظهرت فيه النجابة منذ الصغر رحمه الله ، لذلك رحل وعمره قرابة أحد عشر عامًا، رحل إلى الحجاز، وكان قد حفظ القرآن وعمره تسع سنوات، وهذا دليلٌ على نجابته رحمه الله منذ الصغر .
حينما رحل إلى الحجاز، أمَّ المصلين في المسجد الحرام وعمره اثنا عشر عامًا، وهذا دليل أيضًا على نبوغه، وعلى أن مشايخه الذين في مكة تفرسوا فيه وعرفوا فيه النجابة، فلذلك قدموه ليصلي بهم.
مما يدل على نجابته رحمه الله أنه بدأ بالتأليف في وقتٍ مبكر، فهذا المتن الذي معنا والذي أُعجب به القاصي والداني ألفه وعمره لم يصل بعد إلى أربعين عامًا، كان تأليفه له في قرابة سنة اثني عشر وثمانمائة.
شيوخه :
حرص الحافظ رحمه الله على التلقي عن الشيوخ فرحل إلى البلدان، رحل إلى الحجاز، رحل إلى اليمن، رحل إلى مناطق كثيرة وتلقى فيها عن الشيوخ، وأخذ عن كبار شيوخ عصره، ومن أبرزهم :
الحافظ العراقي رحمه الله، وكذلك ابنه ولي الدين أبو زرعة ابن الحافظ العراقي، فهو حافظٌ ابن حافظ، كذلك أيضًا الحافظ ابن الملقن، فهو من أشياخه، كذلك الحافظ سراج الدين البلقيني صاحب محاسن الاصطلاح، ووفرة من المشايخ الذي كان لهم سيط ومعرفة بفنون شتى، وعلى وجه الخصوص في علم الحديث.
تنويعه في طلب العلم :

ولم يكن الحافظ رحمه الله مقتصرًا على علم الحديث فقط، بل ضرب في كل فنٍ بعصى، ولذلك كان فقيهًا ومفتيًا، وُلي القضاء رحمه الله، وتولى الفتوى، فمعرفته وإلمامه بعلومٍ شتى مكنه من أن يكون إمامًا بحقٍ رحمه الله.

الحافظ والنخبة :

لما ألف هذه النخبة، شكلت هذه النخبة عصارة فكر الحافظ ابن حجر رحمة الله عليه، فاطلع على كتب من تقدمه ورأى ترتيبهم لأنواع علوم الحديث، فابتكر هذا الترتيب الرائع الذي يتسلسل بالمطلع عليه من الأعلى إلى الأدنى، كما سنراه إن شاء الله تعالى من خلال مسيرتنا العلمية مع هذه النخبة.

فترتيبه لم يُسبق إليه، وخالف فيه ترتيب الحافظ ابن الصلاح الذي اعتمده كل من جاء بعده، كما سنشير إليه إن شاء الله تعالى في مقدمة الحافظ ابن حجر، لما ألف هذه النخبة أعجب بها أهل عصره من العلماء وطلبة العلم، ومن شدة إعجابهم بها إنهالت عليها الشروح، فلما رأى اهتمام القاصي والداني بشرح هذه النخبة بادر هو إلى شرحها، كما يقول في مقدمته، لأن صاحب البيت أدرى بما فيه، وكان الشمولي ممن سبقه إلى شرح هذه النخبة، فالحافظ ابتدأ في شرحها في سنة عشر وثمانمائة(٨١٠) فكأن الحافظ رحمه الله يشير إلى الشمولي وغيره ممن قام بشرح هذه النخبة، فكأنه يقول "هذه أنا الذي اختصرتها، وأنا الذي أحق أن أشرحها"، ولذلك قام بشرحها رحمه الله في شرحه الشهير المعروف بنزهة النظر.

اهتمام العلماء بالنخبة وشرحهم لها :

هذه النخبة وشرحها النزهة استن بها جمٌ غفير من أهل العلم، والذي يدل على اهتمام أهل العلم بها أنهم اختلفوا، ما بين شارح للنخبة، وما بين مختصرٍ للنخبة، وما بين ناظمٍ للنخبة في أبياتٍ شعرية، وما بين شارحٍ للاختصار، وشارحٍ للنظم، وشارحٍ للنخبة نفسها، وما بين معلقٍ علىٍ شرح النخبة وهو النزهة، فتعددت الخدمات العلمية التي قام بها أهلُ العلم على النخبة وما يتعلق بها، حتى بلغتً فيما اطلعت عليه أكثر من أربعين مصنفًا كلها تتعلق بالنخبة وما يتعلق بها، وهذا يدل على اهتمام أهل العلم بها، ولذلك ما من عالمٍ من علماء الحديث من جاء بعد الحافظ ابن حجر إلا ونجده مر على النخبة، إما أن يكون درسها أو شرحها أو غير ذلك من أنواع الاهتمامات.

وسنرى إن شاء الله تعالى أن هذه النخبة فعلا اجتهد الحافظ رحمه الله في استخلاصها من مجموع أقوال أهل العلم وأصبحت بهذه الصورة اللامعة التي يطيب لطالب العلم أن يتفيأها وأن ينعم بما أودعه الحافظ ابن حجر فيها رحمه الله تعالى.

مؤلفاته :

الحافظ ابن حجر له مشاركاتٌ عدة في أثناء حياته ، ومن أبرزها تآليفه المتعددة، وقد بلغت فيما ذكره الحافظ السخاوي ممن ألف في ترجمة الحافظ ابن حجر قرابة اثنين وثمانين ومائتين (٢٨٢) مؤلف، وبعض هذه المؤلفات ضخمة الحجم، كفتح الباري وغيره من الكتب التي تتكون من عدة مجلدات، ونجد بعض هذه الكتب يمضي فيه الحافظ قدرًا من الزمن ليس باليسير، ففتح الباري أخذ من الحافظ أكثر من ثلاث وعشرين سنة وهو يصنف فيه ويمليه على تلاميذه، وأصبحت هناك مؤلفات متعلقة بهذا الشرح، كهدي الساري الذي جعله مقدمةً لهذا الشرح، وكتغليق التعليق الذي ساعده في وصل التعاليق التي في صحيح البخاري، وكالنكت الظراف على تحفة الأشراف للمزي، فإنه من خلال عمله في الشرح كان محتاجًا إلى كتاب المزي الذي هو تحفة الأشراف، فنشأ من جراء ذلك هذا الكتاب الرائع الذي هو النكت الظراف التي يتعقب فيها الحافظ المزي فيما وهم فيه أو غير ذلك من أنواع الاستدارك والتعقب على الحافظ المزي رحم الله الجميع.

وفاته :

امتدت حياة الحافظ ابن حجر، وكان بإمكاننا أن نطيل أكثر من هذا، ولكن حتى لا يذهب علينا الوقت كله في ترجمة للحافظ وتعريف للنخبة، امتدت حياة الحافظ ابن حجر رحمه الله، فعاش قرابة تسعةٍ وسبعين عامًا(٧٩) وتُوفي في آخر سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة (٨٥٢) للهجرة، في اليوم الثامن والعشرين (٢٨) من ذي الحجة، رحمه الله تعالى وأكرم مثواه .

تلاميذه :

وكان قد تتلمذ عليه أيضًا عددٌ جم، والذين أصبحوا أئمة بعد ذلك، وعلى رأسهم تلميذه ووارث علومه محمد بن عبد الرحمن السخاوي الإمام الشهير المُتوفى في سنة تسعمائة واثنين (٩٠٢) رحمه الله، بالإضافة إلى أئمة آخرين مثل: ابن فضل بغا ، وابن قاضي شهبة ابن فهد المكي، وأئمة كثير كلهم ممن تتلمذ على الحافظ ابن حجر رحم الله الجميع.

ما العلاقة بين لقب الحافظ والإمام؟ وهل من يُطلق عليه حافظ لا يُطلق عليه إمام؟ وهل هناك رتبة أعلى من رتبته؟

الحافظ يتكلم عنه أهل العلم ويعرفونه بتعاريف لم نجد تعريفًا نستطيع أن نقول إنه محدد ولا يستطيع تجاوزه، فهي قضية اجتهادية، إنما يُطلق على من حفظ كمًا من الأحاديث، وجملة مما يتعلق بعلوم الحديث بحيث إذا سئل يجب عن الأعم الأغلب، فهذا هو الذي يُقال عنه الحافظ .

أما وصف الإمام فيُطلق على من برز في فنون شتى بحيث صار له الفتيا ومرجع الناس إليه، وبروزه على أهل عصره، فمثل هذا هو الذي يتبوأ وصف الإمام، مثل الحافظ ابن حجر وشيخ الإسلام ابن تيمية، وهؤلاء الأئمة الأعلام.

بالنسبة لتسمية الحافظ لكتابه بنخبة الفكر، هل لهذه التسمية مغزى عند الحافظ؟

الذي يظهر أن هذه التسمية ليس لها ذاك المغزى الذي يمكن أن نهتم به، إلا كأنه يقول إن هذا المتن مما انتخبه فكر الحافظ ابن حجر، من خلال مطالعته لكتبٍ شتى في أنواع علوم الحديث، سواء منها ما ضم جميع أنواع علوم الحديث أو ما كان مقتصرًا على بعض أنواع علوم الحديث، كما سيتبين معنا إن شاء الله تعالى من خلال الكلام على بعض الأنواع التي سنتكلم عنها إن شاء الله تعالى، فهي تشكل عصارة فكر الحافظ ابن حجر، أي نخبة فكر الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى.

ما مذهب الحافظ ابن حجر الفقهي؟

الحافظ ابن حجر رحمه الله شافعي المذهب، ولكن لم يكن تمذهبه بمذهب الإمام الشافعي مانعًا له من ترجيح ما سواه في بعض الأحيان، ولذلك من ينظر في كتابه فتح الباري يجد سعة اطلاع الحافظ ابن حجر وإيراده لأقوال الأئمة على اختلاف مذاهبهم، ثم ترجيحه في بعض الأحيان، حتى إنه في بعض الأحيان يقول: وهذا هو مذهب الشافعي وإن كان المذهب الشافعي بخلافه، ويذكر مقولة الإمام الشافعي "إذا صح الحديث فهو مذهبي"، فيقول الحديث قد صح بهذا، ولو اطلع عليه الإمام الشافعي لقال به، فهذا يدل على تحرر الحافظ ابن حجر رحمه الله، وأنه ممن لا يتقيد بقيود المذهب، بل كان أفقه واسعًا، وكان ينشد الحق في مظانه.

أيهما آخر في التأليف النخبة أم النكت على مقدمة ابن الصلاح؟

الذي يظهر لي أن كتاب النكت على مقدمة ابن الصلاح من آخر ما صنفه الحافظ ابن حجر في حياته، بدليل أن الكتاب لم يكمله الحافظ، فبقي ناقصًا، وهذا يدل على أن يده كانت تعمل فيه إلى أن اخترمته المنية، هذا فيما يبدو لي.

كذلك أيضًا من ينظر إلى تلك التحقيقات والتنقيحات والجهد الرائع الذي بذله الحافظ في النكت بحيث أننا لا نجد كتابًا من الكتب التي تقدمته استوعب مثل ما استوعبه الحافظ في الأنواع التي طرقها في كتاب النكت، وأصبح من يأتون بعده يأخذون كلام الحافظ النكت ويودعونه في مؤلفاته، كتلميذه السخاوي في كتابه فتح المغيث، أو السيوطي في تدريب الراوي، أو من تأخر بعد ذلك الصنعاني في توضيح الأفكار، فكل هؤلاء استفادوا مما حققه ونقحه الحافظ، والحافظ في هذا الكتاب تعقب شيخه العراقي، وتعقب قبل ذلك الحافظ ابن الصلاح رحم الله الجميع.

ما الخطوات التي يتبعها الحافظ في ترتيبه للنخبة؟ أو الخطوات التي جعلته لم يسبق إليه؟

الحافظ رحمه الله أشرنا إلى أنه اجتهد في هذا الترتيب الذي استحدثه بشكل لم يُسبق إليه، أما الأنواع فقد سُبق إليها، لكنه قدم وأخر في هذه الأنواع كما سنرى حينما ابتدأ بالكلام على الخبر، كما سنتكلم إن شاء الله تعالى.

ثم ابتدأ يتسلسل في الخبر من حيث التقسيم، وابتدأ من هذا التقسيم فيما يتسلسل شيئًا فشيئًا إلى أن وصل إلى آخر أنواع علوم الحديث التي أودعها في كتابه.

وهناك ربطٌ جيد اجتهد فيه الحافظ في هذه النخبة سنتعرف عليه إن شاء الله تعالى في مسيرتنا العلمية مع هذا الكتاب.

تعريف علم الحديث ، أو علم مصطلح الحديث :

بدايةً قبل أن نبدأ قراءة كلام الحافظ في النخبة، أحب أن أقدم أيضًا بين يدي هذا الكتب بمقدمة مهمة لابد من معرفتها، هذه المقدمة تتعلق بتعريف علم الحديث، فيُعرف علماء الحديث علم الحديث أو علم مصطلح الحديث بأنه "علم بأصول وقواعد يُدرى بها حال السند والمتن من حيث القبول والرد" .

شرح التعريف :

وفعلا هذا العلم علم بأصول وقواعد .

ونعرف أن الأصل والقاعدة هو ما يُبنى عليه ما سواه، فهو علمٌ بأصول وقواعد، هذه الأصول والقواعد تؤهلنا، يُدرى بها حال السند والمتن من حيث القبول والرد، أو حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد .

فالراوي هو السند، ما يتعلق بالسند يُقال عنه الراوي، والمروي المتن .

فأهل الحديث ينظرون إلى السند والمتن على حدٍ سواءٍ كما هو واضحٌ من تعريفهم لعلم مصطلح الحديث، وليس اهتمامهم منصبًا فقط على السند كما يظنه بعض الشانئين على السنة وأهلها، بل إنهم يُعنون بالسند والمتن على حدٍ سواء، كما سنراه أيضًا من خلال بعض أنواع علوم الحديث التي تتعلق بهذا الجانب، ككلامنا على المُصَحَّف

والمقلوب والمضطرب والمؤتلف والمختلف، وغير ذلك من الأنواع التي تتعلق بمتن الحديث، وكذلك الناسخ والمنسوخ، وغير ذلك مما سنتكلم عنه إن شاء الله تعالى.

فهذا هو تعريف علم الحديث، علم الحديث كما سيأتي معنا مر بنشأة، تكلم عنها الحافظ ابن حجر، ونترك الكلام عنها إلى حين أن نقرأ كلام الحافظ، لكن نتكلم عن أهمية علم الحديث.

أهمية علم الحديث :

فعلم الحديث مهمٌ جدًا لكل عالم من علماء الشريعة، لا يستغني عنه أحد، فلا يستغني عنه لا المفسر، ولا الفقيه، ولا اللغوي، فضلا عن المحدث، فالمفسر الذي يُفسر كتاب الله جل وعلا لا شك أن أول ما يفسر القرآن به بالقرآن نفسه، لكن الآيات التي تفسر الآيات الأخرى آيات محدودة .

ولذلك لابد من نصوصٍ أخرى يُفسر بها كتاب الله، هذه النصوص أو ما تكون من قول النبي صلى الله عليه وسلم.

فأقوال النبي عليه الصلاة والسلام التي يفسر بها كتاب الله إما أن تكون صحيحة أو غير صحيحة، فما الذي يدرينا أنها صحيحة حتى نقول إن تفسير هذه الآية أو الصواب في تفسير هذه الآية هو قول الرسول صلى الله عليه وسلم كذا وكذا، مثل حديث النبي صلى الله عليه وسلم حينما نزل قول الله (الَّذِينَ آَمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ) [الأنعام: ٨٢]، شق هذا على أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم، وقالوا يا رسول الله أينا لم يظلم نفسه، فقال صلى الله عليه وسلم (إنه ليس الظلم الذي تعنون، أوما سمعتم قول العبد الصالح (يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) [لقمان: ١٣])، إذا فسر النبي صلى الله عليه وسلم الظلم المذكور في الآية بالشرك، فالذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بأي شيء؟ بالشرك، هكذا فسر النبي صلى الله عليه وسلم هذه الآية.

ما يدرينا أن هذا الحديث صحيح أم غير صحيح، لابد من استخدام هذا العلم من علوم الآلة، وهو مصطلح الحديث، فإذًا لا يستطيع من يفسر أن يستغني عن مصطلح الحديث، إذ كيف يستطيع أن يقول إن هذا هو مراد الله جل وعلا في هذه الآية، وهذا ما أراده رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من خلال مصطلح الحديث.

كذلك الفقيه، الفقيه إن لم يكن مجتهدًا يستطيع أن يوازن بين الأدلة ويعرف أن هذا الحديث سقيم وهذا الحديث صحيح، والحديث السقيم لا يُستدل به، وإنما يُستدل بالحديث الصحيح، ويستطيع أن يُناقش ويرد على المخالفين له، لا يستطيع هذا إلا من جراء علم مصطلح الحديث، وإن لم يكن عارفًا بهذا العلم، فإنه سيكون مقلدًا، والمقلد كما يقول ابن القيم رحمه الله باتفاق أهل العلم ليس بعالم، إنما العالم الذي ملك من علوم الآلة ما يؤهله إلى أن يجتهد فيضرب في فنونها بسهم، ويأخذ من كل فن ما يستطيعه .

كما حصل من الإمام مالك والإمام الشافعي والإمام أحمد رحمهم الله تعالى، فنجد أنهم كانوا محدثين وفقهاء في آن واحد، فالواحد منهم يقبل الحديث بأصول، ويرد الحديث بأصول، ويقول هذا القول بالأدلة الشرعية المعينة ، وهكذا، ومن ينظر في كتبهم يجد هذا واضحًا بينًا.

كذلك علماء اللغة لابد لهم أيضًا من هذه المعرفة، وإن كان طلبنا منهم أن يتعرفوا على هذا العلم أقل من سابقه، لكن أيضًا لابد أن تكون عندهم هذه المعرفة، وإلا فإنهم سيكثرون من الاختلاف في قضايا كثيرة، على سبيل المثال اللغة المشهورة التي يقولون عنها لغة "أكلوني البراغيث" التي يتكلم عنها في حديث النبي صلى الله عليه وسلم (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)، هذا اللفظ شغل علماء اللغة، وقالوا هذا محمولٌ على لغة "أكلوني البراغيث"، فحينما نرجع إلى طريقة أهل الحديث في تمحيص هذا اللفظ والتثبت منه نجد أن هذا اللفظ هو رواية الإمام مالك فقط، وخالفه باقي الرواة كلهم وانساقوا مع الأصل اللغوي، وهم جمع من الأئمة من الأئمة الثقات الذين رووا هذا الحديث بلفظ (يتعاقب فيكم ملائكة بالليل والنهار)، أو (إن ملائكة يتعاقبون يتعاقبون فيكم بالليل والنهار)، وكذلك من الألفاظ التي لا تُحوج لهذا التوجيه اللغوي، وإن كان له أصل في اللغة، لا ننكر هذا، لكن لو أن أهل اللغة محصوا هذا اللفظ وفق أصول أهل الحديث لقالوا هذه رواية الإمام مالك، فلا نشغل أنفسنا بها، لأن لفظ الحديث ثابت من طرقٍ أخرى.

فالمهم أن جميع علماء الشريعة محتاجون إلى علم مصطلح الحديث.

هل توصي بحفظ المتن؟ وهل نحفظ المتن الذي بين أيدينا، أو نحفظ نظم لنخبة الفكر؟ وإن كان نظمًا فأي نظم تنصحون به؟

حقيقةً أنا أنصح بحفظ المتن لأنه صغيرٌ وسهل الحفظ، لكن من كان يستهوي الشعر والنظم، فهناك قصب السكر في نظم نخبة الفكر لمحمد بن الأمير الصنعاني الإمام المشهور صاحب سبل السلام، فإنه نظم النخبة في هذا النظم المُسمى بقصب السكر، نظم سلس وجميل وجيد، فمن أحب النظم فليحفظ ذاك، ومن لم يكن عنده مبالاة بالنظم من غيره فحفظ متن النخبة أنا أرى أنه أولى.

السؤال عن أفضل شروح النخبة؟

هناك في الحقيقة عدة شروح، من أجودها فيما أرى "اليواقيت والدرر" شرح لعبد الرؤوف المناوي شرح فيه النخبة، لكن كل من جاء من بعد الحافظ ابن حجر استفاد من شرحه نزهة النظر، ولذلك نقول إن نزهة النظر هي الأصل، لكن بإمكان طالب العلم أن يستفيد من كتاب المناوي "اليواقيت والدرر"، كما يستفيد من غيره مثل كتاب "إمعان النظر" نسيت اسم صاحبه، وشروحٌ كثيرة كلها من هذا الباب.

بالإضافة إلى أن هناك شروحٌ للمختصرات، وشروحٌ للنظم، فهناك شرح للصنعاني رحمه الله على قصب السكر أيضًا، فمن أراد أن يحفظ قصب السكر ويحفظ شرح الصنعاني له فهذا أيضًا متيسر، والكتاب مطبوع وموجود بحمد الله.

متى نشأت الحاجة إلى تدوين علم المصطلح؟

لعلنا نؤجل السؤال حينما نتكلم عن علم المصطلح.

ذكرتم مثالا بالنسبة للغة والفقه، والحاجة بالنسبة للتفسير أحوج، فهلا ذكرتم مثالا في الفقه حتى ترسخ المسألة؟

في الحقيقة أن الأمثلة في الفقه هي الأكثر، ولعل من أهم الأمثلة أننا نجد مثلا حديث تغير الماء بتغير أحد أوصافه الثلاثة، هذا الحديث يكثر ترداده في كتب الفقهاء وهو حديث ضعيف، ولا أتكلم عن أصل الحكم، وطبعًا الحديث معروف، حديث أبي أمامة (الماء طهورٌ لا ينجسه شيءٌ إلا ما غير من طعمه أو لونه أو ريحه)، الحديث ضعيفٌ ولا يُعول عليه، لكن ممكن أن يُستدل بالإجماع، فالمسألة مسألة إجماع بين أهل العلم، وهذا يكفينا في إثبات الحكم دون التعويل على حديثٍ ضعيفٍ بإجماع أهل علم الحديث.

فيه أمثلة كثيرة مما يقع من الخلاف بين الفقهاء، فلو أن الأحاديث الضعيفة جُردت من كتب الفقه وتنازل أصحابها عن الأخذ بهذه الأدلة الضعيفة لرأينا دائرة الخلاف تضيق، ونحن نكره الخلاف، ويجب على كل مسلم أن يكره الخلاف، لأن الخلاف شر كما يقول عبد الله ابن مسعود، بل قول الله جلّ وعلا قبل ذلك (وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ) [الأنفال: ٤٦]، فلو ضاقت دائرة الخلاف لأمكن أن نلتقي على حدٍ أكثر من الأحكام الفقهية.

وهناك أمثلة كثيرة، وقد يكون هناك مثلا شيء من سوء الفهم لو أوردت بعض الأمثلة، لأنه قد يفهم مثلا ناسًا متمذهبين في مذهبٍ معين أنني أقصد مثلا العيب في مذهبهم أو غير ذلك، فحاشى لله، فكل المسلمين إخوانٌ لنا، ولكن المقصود التأصيل والتقعيد، وهذا يكفينا إن شاء الله تعالى.

قلتم يا شيخنا إن كتاب نخبة الفكر كتابٌ فريدٌ من نوعه في مجال المصطلح، فهل هناك أحدٌ من العلماء في فترات ما بعد الحافظ ابن حجر من أضافوا شيئًا من موضوعات المصطلح لم يتعرض له الحافظ ابن حجر؟ أم أن كتاب نخبة الفكر احتوى جميع موضوعات المصطلح؟

هل امتازت النخبة عن غيرها من المتون في المصطلح بإضاحات أو منهج معين أيضًا؟

كلامٌ جيدٌ، فعلا يعني، لماذا نركز على النخبة؟ ولماذا اكتسبت النخبة هذه المكانة عند أهل العلم؟ لاشك أن النخبة اكتسبت هذه المكانة:

أولا: لمكانة صاحبها، فالحافظ ابن حجر شهرته طبقت الآفاق، وعلمه ومعرفته وفقهه وإتقانه لفنون شتى جعله يتبوأ هذه المنزلة بحيث إنه يُطلقه عليه إنه إمامٌ بحق، فهذا المُؤلَف من الحافظ ابن حجر والذي امتدحه وارتضاه وشرحه وأكد ما حواه هذا المتن في هذا الشرح، بالإضافة إلى اهتمامات أهل العلم، كل هذا يدل على إعجابهم بالنخبة، وعلى أن ما أودعه الحافظ ابن حجر فيها هو خلاصة علوم الحديث، ولذلك فهي "نخبة الفكر"، يعني مهما تذهب بفكرك في كتب مصطلح الحديث، فإن الخلاصة والمحصلة النهائية التي تتحصل عليها هي مودعة في كتاب نخبة الفكر للحافظ ابن حجر.

ولسنا نعني أن هذا الكتاب تكلم عن كل الأنواع بالتفصيل، لا، إنما أخذ نبذة كل نوع من أنواع علوم الحديث، من أراد أن يعرف هذا على وجه التفصيل يرجع لشرح الحافظ ابن حجر أو لغيره من الشروح التي فصلت في هذا الكلام وبينت لماذا اختار الحافظ ابن حجر هذه العبارة، ما اختارها إلا بعد تمحيص، هذا التمحيص هو الذي ستجده في كتب الشروح لهذه النخبة.

لماذا أُطلق على هذا الكتاب اسم نخبة الفكر؟

أجبنا عن السؤال قبل قليل، قلنا إننا لا ينبغي ألا نركز على هذه التسمية، جرت عادة أهل العلم أنهم يحبون السجع في مؤلفاتهم، فاختار هذا العنوان "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر"، فالعنوان مسجوع كما هو واضح، وهو ينم على معنًى معين، يقول إن هذا الكتاب هو خلاصة ما يمكن أن يفكر فيه عالم الحديث، فسيخرج بهذه المحصلة التي سماها الحافظ نخبة، يعني ما يُنتخب، النخبة هي ما يُنتخب، ومعروفٌ أن الانتخاب عند أهل العلم هو الاختصار وأخذ الفوائد التي يعز وجودها.

ولذلك تكثر المنتخبات عند العلماء، بل إن العلماء يختارون أئمة لينتخبوا لهم، فمثلا في وقت سفيان الثوري، كان أهل العلم يعرفون لسفيان الثوري رحمه الله مكانته في الانتخاب، فلذلك إذا جاءوا لعالم من العلماء، الوقت عندهم ضيق، قد يكونون في رحلة في طلب الحديث من بلدانهم إلى بلدانٍ أخرى، والذي في الرحلة يضيق عليه الوقت، وتضيق عليه النفقة أيضًا، ويحتاج إلى نفقة من المال؛ ولذلك يحاول أن يختصر في الوقت ليتلاءم مع النفقة التي جاء بها من بلاده، فلم يكونوا أهل أموال، فيختارون مما يحدث المشايخ الشيء الذي ليس عندهم، ولكن هذا الانتخاب والاختيار يحتاج إلى عالمٍ يحسن هذا الانتخاب والاختيار، ولذلك كانوا يقدمون سفيان الثوري بين أيديهم ليختار لهم وينتخب، رحم الله الجميع.

فالانتخاب له أصولٌ وضوابط ويقوم به أئمة عارفين بطريقة الانتخاب، ومن أجود الأئمة الذين يعرفون هذا الحافظ ابن حجر، واختار لنا هذا المتن الرائع.

نعود للشرح:

(بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لم يزل عليما قديرا، وصلى الله على سيدنا محمد الذي أرسله إلى الناس كافة بشيرا ونذيرا، وعلى آل محمد وصحبه وسلم تسليما كثيرا، أما بعد:

فإن التصانيف في اصطلاح أهل الحديث قد كثرت وبُسِطَتْ واختصرت، فسألني بعض الإخوان أن ألخص له المهم من ذلك، فأجبته إلى سؤاله؛ رجاء الاندراج في تلك المسالك، فأقول:

الخبر: إما أن يكون له طرق بلا عدد معين، أومع حصر بما فوق الاثنين، أوبهما، أوبواحد).

الافتتاح بالبسملة والحمدلة والصلاة وخطبة الحاجة

نفتتح أيضًا بحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله كما افتتح الحافظ ابن حجر رحمه الله، جرت عادة أهل العلم افتتاح مصنفاتهم بالبسملة ثم الحمد والصلاة وعلى النبي صلى الله عليه وسلم، يوردون في هذا حديثًا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفتتح كلامه دائمًا بخطبة الحاجة، وهي ما ابتدأها بالحمد "إن الحمد لله نحمده ونستعينه...." إلى آخر خطبة الحاجة، فإذا هذا هو الأصل، أن نقيسه على كتاب الله، وأن نأخذ بحديث النبي صلى الله عليه وسلم هذا، وأما باقي الحديث فنستطيع أن نقول عنه إنه ضعيف.

نشأة علم الحديث

الحافظ رحمه الله في النزهة ذكر مقدمة تتعلق بنشأة علم الحديث كيف نشأ، فنقول إن علم الحديث أول ما نشأ لم تصنف فيه مصنفات مستقلة، وإنما كان أهل العلم يتكلمون عن هذه الأنواع من علوم الحديث بطريقة مبثوثة في كتب شتى.

فأول من عرفناه تكلم في ذلك هو الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في كتاب الرسالة، فكتاب الرسالة أودعه الإمام الشافعي كثيرًا من مباحث علوم الحديث، والكتاب يُعد من كتب أصول الفقه، لكن هناك قضايا ومباحث مشتركة بين أصول الفقه وأصول الحديث أو علم الحديث أو مصطلح الحديث، وهو الذي أودعه الإمام الشافعي رحمه الله في هذا الكتاب.

كذلك أيضًا من الناس القريبين من عصر الإمام الشافعي علي بن المديني والإمام أحمد ويحيى بن معين رحمهم الله تعالى، فهؤلاء أيضًا من تلاميذ الإمام الشافعي رحمه الله، هؤلاء كلهم تكلموا في أنواعٍ شتى من علوم الحديث، ولكن كلامهم مبثوثٌ في تلك الأسئلة التي كانت توجه لهم، فمن يطالع مثلا فيما وصل إلينا من كتاب العلل لعلي بن المديني، أو ما وُجد في كتب الرجال التي تنقل عن علي بن المديني يجد أقوالاً شتى لعلي بن المديني رحمه الله في هذه الأنواع من أنواع علوم الحديث، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالعلة والأقوال في الرجال.

كذلك الإمام أحمد، وما أكثر الأسئلة التي وُجهت للإمام أحمد سواءً أسئلة ابنه عبد الله أو ابن الصالح أو أسئلة الأكرم أو أسئلة أبي داود أو غير هؤلاء من تلاميذ الإمام أحمد، كلهم يوجهون إليه أسئلة ويجيب عنها الإمام أحمد، وهذه الأجوبة التي يجيب عليها الإمام أحمد كلها مما يودع في كتب علوم الحديث، كما نشاهده في المطولات لو قرأنا فيها، يقولون: وهذا قال به الإمام أحمد، أو وقال الإمام أحمد كذا، أو نجد أقوال الإمام أحمد في تلك الأسئلة.

إذًا كتب علوم الحديث المتأخرة جاءت بعد هذه الكتب المتقدمة فاستلت منها هذه الفوائد ورتبتها ترتيبًا على هذه الأنواع التي رتبها عليها ابن الصلاح ومن جاء بعده.

كذلك يحيى بن معين هناك عدة أسئلة وُجهت له، كما نجده في تاريخ عباس الدوري، أو في أسئلة ابن فهمان، أو غير ذلك من أنواع الأسئلة التي وُجهت ليحيى بن معين ويجيب عنها، أيضًا مثله مثل الإمام أحمد وعلي بن المديني رحم الله الجميع.

كذلك أيضًا الإمام البخاري في كتابه التاريخ الكبير والتاريخ الأوسط نجد له كلامًا مبثوثًا في هذا، وإن لم يكن بالكثير، لأن أكثر كلامه في الرجال.

قرينه الإمام مسلم له كلام رائعٌ جدًا في مقدمته الرائعة وهي مقدمة صحيحه، مقدمة صحيح مسلم نستطيع أن نقول إنها مؤلف من المؤلفات التي أُلفت في مصطلح الحديث، لكن ليست على ذات الترتيب الذي سار عليه ابن الصلاح ومن جاء بعده، ولكنها تضمنت أنواعًا شتى من أنواع علوم الحديث، كذلك كتاب التمييز لمسلم بن الحجاج أيضًا هو من هذا القبيل.

يأتي بعد تلميذ البخاري وهو الترمذي، وتلميذ الإمام أحمد وهو أبو داود السجستاني، فأبو داود له رسالة كتبها لأهل مكة في وصف سننه، هذه الرسالة أيضًا تضمنت أنواعًا شتى من أنواع علوم الحديث، وهي مفيدة ورائعة في بابها.

كذلك الإمام الترمذي في تعقيباته التي يأتي بها أدبار الأحاديث التي أودعها في جامعه، فيها كلام جيدٌ مما يمكن أن يُستل في أنواع علوم الحديث.

لكن من أبرع ما هنالك ما يُسمى بكتاب العلل الصغير، الذي جعله خاتمة كتابه الجامع، والذي قام بشرحه الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله في شرح العلل، وهو أروع ما كُتب في هذا الباب ومن أفيده لطلبة العلم، فأنصح بقراءته وأحث على ذلك، فإذًا كتاب العلل الصغير للترمذي يُعد أيضًا من المصنفات في هذا الباب، لكن ليس على ذاك الترتيب.

كتاب العلل يتعلق أيضًا بأشياء صغيرة مثل الرجال وكذا؟؟

نعم، تضمن أنواعًا من أنواع علوم الحديث، وكلامًا في الرجال، وكلامًا في العلل، تضمن كلامًا كثيرًا كله يمكن أن يكون داخلاً في أنواع علوم الحديث التي يتكلم عنها العلماء.

الذي أَلَّف استقلالاً:

أول من عرفناه ألف استقلالا هو أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي القاضي المُتوفي في سنة ثلاثمائة وستين(٣٦٠) في كتابه الرائع الفذ "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي"، فالرامهرمزي رحمه الله جعل هذا الكتاب كتابًا مستقلا في علوم الحديث، وفيه فوائد جمة ورائعة جدًا، وأصبح هذا الكتاب عمدة لمن جاء بعده، وبالذات أنه يروي بأسانيده، والرواية بالأسانيد في نقل هذه الأقوال عن الأئمة من أهم المهمات، ومما يحتاجه طالب العلم.

جاء بعد الرامهرمزي أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله صاحب كتاب المستدرك(٤٠٥)، فألف كتابه الرائع "معرفة علوم الحديث"، وهذا الكتاب يُعد أو من قام بتقسيم علوم الحديث إلى أنواع، ولكن ليس بذات التقسيم الذي عند ابن الصلاح.

جاء بعد ذلك تلميذه أبو نعيم الأصفهاني (٤٣٠) فألف مستخرجًا على كتاب أبي عبد الله الحاكم، ولكن هذا المستخرج لم يصل إلينا.

أبو مسعود الدمشقي الذي هو قرين الحاكم له أجوبة أجاب عما تكلم فيه الحافظ الدرقطني عن أحاديث الصحيحين في كتابه "التتبع"، هذه الأجوبة أيضًا تضمنت شيئًا من أنواع علوم الحديث، ولكن لا يُعد هذا الكتاب مؤلفًا مستقلا في علوم الحديث.

وبطبيعة الحال هذا التسلسل تاريخي، فالحاكم مُتوفى في سنة أربعمائة وخمسة، أبو نعيم الأصفهاني مُتوفى في سنة أربعمائة وثلاثين للهجرة، إلى أن جاء الخطيب البغدادي رحمه الله المتوفى في سنة أربعمائة وثلاث وستين للهجرة(٤٦٣)، فالخطيب البغدادي هو الذي فتق أنواع علوم الحديث، وكل من جاء بعد الخطيب البغدادي فهم عالة عليه في علوم الحديث، فما من نوعٍ من أنواع علوم الحديث وما من فنٍ من فنون علوم الحديث إلا وألف فيه الخطيب البغدادي مؤلفًا مستقلا أو أودعه بعض الكتب، ككتاب "الكفاية في علم الرواية" الذي هو من أروع ما صنفه الخطيب البغدادي، بالإضافة إلى كتبه الأخرى التي تعد كلها تطرقت لشيءٍ من أنواع علوم الحديث، على سبيل المثال "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، سيأتي معنا إن شاء الله تعالى الحديث عن آداب المحدث وطالب الحديث.

آداب المحدث وطالب الحديث التي تكلم عنها الحافظ ابن حجر في نخبة الفكر وهي عبارة عن ورقة أو صفحة واحدة، نجد أن الخطيب البغدادي أَلَّف فيها مؤلفًا طُبع في مجلدين ضخمين، فهذا يدل على أن الحافظ ابن حجر فعلا اختصر ما أودع في هذا الكتاب وجعله في هذه العبارة الموجزة اليسيرة.

من الملاحظ أن الحافظ ما ذكر اسم كتابه النخبة في المتن، وإنما ورد في الشرح، هل للحافظ مقصد في ذلك؟

الذي يظهر أن الحافظ رحمه الله اكتفى بالعنوان حينما كتبه، وأصبح هذا العنوان مشهورًا ومعروفًا فلم يحوجه ذلك إلى ذكر اسم المؤلف في داخل هذا المؤلف، بالإضافة إلى أن الحافظ يبدو أنه كان يحسب الحرف وليس الكلمة، فكل ما أمكنه الاختصار فعل، ولذلك نجد أن عباراته في هذه النخبة مضبوطة فعلا، ومنتخبة انتخابًا دقيقًا جدًا.

بالنسبة للمرحلة التي سبقت التدوين لعلم المصطلح وهي البحوث المبثوثة في كتب الأئمة المتقدمين، لماذا لم يذكرها الحافظ في أثناء شرحه للنخبة وبدأ بمرحلة التدوين الذي استقر عليه المصطلح وترك المرحلة الأولى، مع أنها مقدمة لهذه العلوم؟

الحافظ رحمه الله إنما تكلم عن من ألف استقلالا، فقال أول من عرفناه صنف، أي صنف استقلالا، وهذه حقيقة، أول من صنف استقلالا هو الرامهرمزي رحمه الله، وأما هؤلاء الأئمة فلم يصنفوا استقلالا، ولذلك لم يتكلم عنهم الحافظ.

هل إذا بحث طالب العلم في كلام الأئمة المتقدمين عن ألفاظهم في مصطلح الحديث يجد أن ألفاظ الأئمة موافقة لما اصطلح عليها المتأخرون في هذا الفن؟ أم أن المنهج مخالف؛ لأن التعريف تأخر في ذلك؟

بالنسبة لكلام الأئمة المتقدمين فكما قلتُ إنه كلامٌ منثور في ثنايا الأسئلة التي وُجهت لهم من تلاميذهم، أو من ثنايا مصنفات لم يقصدوا جعلها مستقلة بمصطلح الحديث مثل ما أشرت إليه في أنواع المصنفات التي تكلمتُ عنها، فالأئمة الذين جاءوا بعد ذلك جاءوا بكلام الأئمة المتقدمين فهذبوه ورتبوه وجعلوه مرتبًا على هذه الأنواع من علوم الحديث، وما من علمٍ من علوم الآلة إلا وتسلسل هذا التسلسل التاريخي المهم، فلو نظرنا على سبيل المثال للغة، نجد أن الجهد الذي قام بهٍ أبو الأسود الدؤلي ضئيل لا يكاد يُذكر الآن، تسلسل أئمة اللغة بعد ذلك إلى أن جاء مثلا سيبويه ومن جاء بعده، وألف كتابه المعروف بـ"الكتاب"، وأصبح هذا العلم يتسلسل شيئًا فشيئًا، وكل واحد يزيد ويستدرك ويُهذب في كتاب من سبقه إلى أن استقرت اللغة على ما استقرت عليه، كما نجده في الكتب المتأخرة، كلسان العرب، أو القاموس المحيط، أو تاج العروس، أو غير ذلك من كتب اللغة.

كذلك أيضًا لو نظرنا لأصول الفقه، أصول الفقه التي كتبها الإمام الشافعي في الرسالة ليست هي نفس أصول الفقه التي نجدها مثلا في روضة الناظر أو المحصول أو غيرها من كتب أصول الفقه التي جاءت بعد ذلك، كذلك علوم الحديث، فكل علوم الآلة تأخذ هذا التدرج والتسلسل والترتيب والتهذيب والاستدراك، وهذا أمرٌ طبيعي لا شيء فيه، فأولئك بشر، وهؤلاء بشر، ومن حق كل عالمٍ من العلماء أن يبدي رأيه في أي مسألة من المسائل.

ويستمر الشيخ في الشرح:

بعد هذا التعريف لهذه النشأة لعلم الحديث إلى أن وصلنا للخطيب البغدادي، نرى أن الخطيب البغدادي عاصره الحافظ ابن عبد البر، والحافظ ابن عبد البر أيضًا تكلم في بعض علوم الحديث، إما في كتابه "جامع بيان العلم وفضله"، أو في المقدمة الرائعة التي أودعها كتابه "التمهيد"، مقدمة كتابه "التمهيد" مقدمة رائعة جدًا في أنواع علوم الحديث.

كذلك الحافظ البيهقي في مقدمة معرفة السنن والآثار تكلم أيضًا عن بعض أنواع الحديث، ابن حزم رحمه الله في كتابه "إحكام الأحكام" أيضًا هذا الكتاب تضمن بعض أنواع علوم الحديث، وبالذات كلامه مهم في مبحث المتواتر والآحاد، أنصح بقراءته في كتاب "إحكام الأحكام" لابن حزم.

جاء بعد ذلك أئمة آخرون، لكن من أهمهم الحافظ ابن الصلاح ، فابن الصلاح هو الذي قَعَّدَ هذه المقدمة، فكتابه معروفٌ بأنه "معرفة علوم الحديث"، لكنه اشتهر بكتاب "مقدمة ابن الصلاح" ، رتب علوم الحديث هذا الترتيب الذي تأثر به كل من جاء بعده، فنجد أن المؤلفات بعد ابن الصلاح كلها تدور حول كتابه، فهم ما بين ناظم لكتابه، كما في منظومة الحافظ العراقي المشهورة بالألفية، وما بين مختصر كالإمام النووي في كتابه التقريب، وما بين مستدرك، كما صنع الحافظ العراقي في التقييم والإيضاح والحافظ العراقي في كتاب النكت، وهكذا كل الكتب التي أُلفت بعد كتاب ابن الصلاح كلها تصب في كتاب ابن الصلاح، قد يُستثنى من ذلك كتاب الاقتراح لابن دقيق العيد، لكن أيضًا ليس واضحًا أنه لم يتأثر بكتاب ابن الصلاح، لكن عند ابن دقيق العيد نوع استقلالية نوعًا ما عن كتاب ابن الصلاح، لكن وجه الشبه في بعض الأنواع التي عند الاثنين فواضح جدًا أن هناك بعض التأثر بما كتبه ابن الصلاح.

لاشك أن المؤلفات تسلسلت بعد ذلك، مثل ما ذكرت عن الحافظ العراقي أو ابن الصلاح أو ابن حجر أو السخاوي في كتابه فتح المغيث أو السيوطي في كتابه الراوي وفي الأخير كتاب توضيح الأفكار للصنعاني، هناك أيضًا كتب أخرى كالموقظة للذهبي وغيرها، ولا نطيل بذكرها، ولا نعمد إلى ما ذكره الحافظ ابن حجر من تقسيم الخبر.

الخبر وأقسامه

فالحافظ ابن حجر يقول إن الخبر ينقسم في الجملة إلى قسمين، متواتر وآحاد، سنتكلم إن شاء الله تعالى على هذين القسمين، لكن بعد أن نعرف بالخبر .

الخبر والحديث والأثر مصطلحات نجدها في كتب علوم الحديث، فهل هناك علاقة بين هذه التسميات الثلاثة؟

نعم هناك علاقة، فبعض أهل العلم يرى أن الحديث والخبر والأثر بمعنًى واحد، وهناك من يقول لا، الحديث هو كل ما يُضاف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعلٍ أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلقية أو سيرة قبل البعثة أو بعدها، فكل ما يُنقل عنه عليه الصلاة والسلام يُسمى حديثًا.

لكن بالنسبة للخبر، بعضهم يقول الخبر ما يُروى عن غير النبي صلى الله عليه وسلم، فالحديث ما يُروى عن النبي صلى الله عليه وسلم، والخبر ما يُروى عن غير النبي صلى الله عليه وسلم.

وهناك من يعمم فيقول لا، الخبر يعم جميع ما يُروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ويروى عن غيره، فالحديث جزءٌ من الخبر، إذًا كل حديثٍ فهو خبر، وليس كل خبرٍ حديثًا، لأن بعض الأخبار تكون مثلا عن الأمم السالفة، وتكون من أخبار مثلا بني إسرائيل، وهذا لا يُعد حديثاً.

بالنسبة للأثر، بعض العلماء يقول الأثر هو ما يؤثر عن الصحابة والتابعين رحمهم الله تعالى، وهناك من يقول إن الأثر والحديث بمعنًى واحد، وأظن بعضهم أيضًا يسوي بين الأثر والخبر، فهذه المصطلحات الثلاثة إذا عرفناها نستطيع أن نعرف لماذا قال الحافظ ابن حجر الخبر ولم يقل الحديث، كأن الحافظ ابن حجر يرى أن الخبر أعم من الحديث، فلذلك تكلم عن الخبر من حيث وصوله، وإن كان حديثًا عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو قولا لصحابي أو قولا لتابعي أو لمن دون التابعي أو قولا لأحدٍ من الأمم السالفة أو خبرًا عن أحد من الأمم السالفة، فكل هذا يشمله اسم الخبر الذي اختاره الحافظ ابن حجر، ولذلك لاحظوا دقة عبارته رحمه الله، ما أراد أن يفصل ولا شيء، بل اختار هذه الكلمة، وهذا يدل على أنها نخبة كما وصفها رحمه الله تعالى.

بقي الكلام عن المتواتر والآحاد، وهذا سيأتيننا إن شاء الله تعالى في الدرس القادم.

هل اسم كتاب الرامهرمزي المحدث الفاصل أم المحدث الفاضل كما في بعض الطبعات؟

المحدث الفاضل هذا خطأ، الصواب المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، بالصاد وليس بالضاد.

ما رأيك في متن البيقونية؟ وهل توصي بحفظها؟

إذا ما وازنا بين البيقونية ونخبة الفكر فشتان بين السماء والأرض، فنخبة الفكر لا يُعلى عليها، وكلامهما للمبتدئ، لكن بعض الناس يفضل البيقونية لأنها مختصرة جدًا، ولأنها عبارة عن نظم.

البيقونية أربعة وثلاثين بيتًا، وقصب السكر للصنعاني تقريبًا قرابة مائة وعشرين بيتًا، فيفضلون البيقونية لأنها قليلة الأبيات ويسهل حفظها، لكن البيقوني رحمه الله ترك أنوعًا كثيرة من علوم الحديث لم يتكلم عنها كالحديث المعلق وغير ذلك، لا نجد له كلامًا فيها، فاختصارها نعده اختصارًا مخلا.

نعطيها خمسين في المائة يا شيخ؟

نعطيها خمسين في المائة.

ما الفرق بين الخبر والأثر؟

يبدو أنه لم يستمع للكلام، هناك من يقول إن الخبر يعم كل شيء، وأما الأثر ما يُروى عن الصحابة والتابعين.

السؤال عن تعريف علم الحديث؟

تعريف علم الحديث، قلت إنه علم بأصول وقواعد يٌدرى -أي يعرف بها- حال السند والمتن من حيث القبول والرد.

يعني كيف نستطيع أن نعرف أن هذا الحديث مقبول أو مردود إلا بهذه الأصول والقواعد هذا معنى الكلام.

علوم الحديث كثيرة، تسعة وأربعين علمًا أو خمسين، ما أول هذه العلوم بعد مصطلح الحديث على ما تعلم؟

السؤال عن علوم الحديث غير المصطلح، يعني أنه إذا تلقى علم المصطلح ما الذي يأخذه؟

علوم الآلة كثيرة، ونحن نوصي طالب العلم أن ينوع، فعليه أن يأخذ أصول الفقه، ويأخذ اللغة، يتفقه، يدرس العقيدة، التفسير، ولله الحمد مثل هذه الدورة العلمية، أو هذه الأكاديمية التي تقوم بها هذه القناة أثابها الله أتاحت لطلبة العلم أن يتعلموا جميع هذه العلوم، فهناك عدة علوم ستدرس إن شاء الله تعالى في هذه الأكاديمية.

من مؤلف الحديث وعلومه ونزهة النظر؟

ما المقصود بالنكت؟

وهناك سؤال سابق، ألا وهو ما هو مذهب الحافظ ابن حجر، وهل له تأثير على أصول الفقه؟

وما أهم المصنفات في مصطلح الحديث؟

علم الحديث علم دراية وعلم رواية، فهل هذا يدخل في المصطلح الذي نشرح الآن في الخبر والأثر والحديث؟
صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (لا يشكر الله من لا يشكر الناس)؟ فالشكر لله أولا، ثم للقائمين على هذه القناة المباركة الذين نبارك لهم هذه الخطوة الرائدة والغير مسبوقة، قناة متخصصة في العلوم الشرعية، فسدد الله الخطى وبارك الله في الجهود.
يا شيخ سعد، بارك الله فيك، ما رأيك فيما يذهب إليه بعض المحدثين المعاصرين أن أفضل طريقة لدراسة المصطلح هي دراسة الكتب المعاصرة كتيسير مصطلح الحديث وغيره؟ ويعللون ذلك بأن ابن حجر في النخبة مثلا أوجز حتى ألغز؟ يعني قاد الإيجاز إلى الإلغاز، فما رأيكم بارك الله فيكم؟

بالنسبة لنزهة النظر نقول هذا عنوان الشرح الذي قام به الحافظ ابن حجر لكتابه نخبة الفكر، فالنخبة نخبة على اسمها، مختصرة، فشرحها في نزهة النظر، فشرحنا هذا يكون تكرارًا تقريبًا لكلام الحافظ ابن حجر في نزهة النظر، لكن يمكن تغيير العبارة وتنويع الأسلوب وضرب الأمثلة، وهكذا.
أما بالنسبة للنكت ما المراد بها فيقول الشيخ: فالنكت أشبه ما تكون بالتعقيبات والاستدراكات والإضافات على من تقدمه، فكتاب النكت للحافظ ابن حجر يستدرك فيه على ابن الصلاح وعلى العراقي، وليس كله استدراك، وإنما أحيانًا يكون من باب الإضافة، يعني الاستدارك أشبه ما يكون فيه تخطئة أو نحو ذلك، لكن ليس كل ما يقوم به الحافظ في النكت من هذه الحيثية، لا، أحيانًا يكون من باب الإضافة والإيضاح والبيان ونحو ذلك، فهذا هو المقصود بالنكت.
وأما عن كتب المصطلح فيقول الشيخ: في الحقيقة الكتب التي أُلفت في المصطلح تختلف، فمنها كتب مختصرة ككتاب النخبة، ومنها متوسطة كنزهة النظر التي هي شرح نخبة الفكر، وكاختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، ومنها كتب أفضل منها نوعًا ما كمقدمة ابن الصلاح، ولابد أيضًا من وجود الكتب التي أُلفت في الاستدارك والتهذيب كالتهذيب والإيضاح للحافظ العراقي، والنكت للحافظ ابن حجر، ومنها مطولات، ويعد كتاب النكت للحافظ ابن حجر من المطولات، كذلك فتح المغيث للسخاوي من المطولات، كذلك تدريب الراوي للسيوطي من المطولات، فبإمكان الإنسان أن ينظر للمختصرات وللمتوسطات وللمطولات.
أما عن علم الرواية والدراية وعلاقتهم بالمصطلح فيقول الشيخ: نقول بالنسبة لعلم الحديث عمومًا ينقسم إلى قسمين علم الحديث رواية، وعلم الحديث دراية، فهذا الذي نقوم بتدريسه لكم هو علم الحديث دراية، وقد يدخل في الدراية الشرح والفقه والاستنباط، هذا أيضًا من أنواع علوم الحديث الدراية، وليس مقصورًا فقط على مصطلح الحديث، كما ذهب إليه بعض أهل العلم.
أما علم الحديث رواية، فالمقصود به رواية الحديث، يعني ذكر الحديث بسنده ومتنه، كما هو الحال في صحيح البخاري وصحيح مسلم وباقي الكتب الستة، وغير ذلك، هذا يسمونه علم الحديث رواية.
وأما الدعوة الخاصة بالبداية بكتب معاصرة في مصطلح الحديث فيقول الشيخ: كتاب تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان كتاب جيد، ونستطيع أن نقول إنه نخبة الفكر، لكن الدكتور محمود الطحان ذهب وجعل مقسمًا هذا التقسيم ومرتبًا هذا الترتيب وبهذه التعريفات التي أتى بها.
نعم، كتاب تيسير مصطلح الحديث يصلح ككتاب منهجي للطلاب مثلا إما في الجامعات أو في المدارس التي دون الجامعات.
أما بالنسبة لاختلاف الاجتهاد في بعض الأمور، فما من أحدٍ إلا وله وعليه، لكن الكتاب في الجملة لا بأس به وجيد، ويصلح ككتابٍ منهجي، ثم ما يمكن أن يقوله بعض المستدركين أن الكتاب فيه أخطاء، لكن من الذي يسلم من الأخطاء.
هل جُمعت إجابات ابن معين أو مسلم حول موضوع المصطلح في كتابٍ محدد؟ كذلك علي ابن المديني؟
هذا السؤال في الحقيقة جاءني في الحقيقة بخاطرة، وهو أنه لو قام بعض طلبة العلم بجمع أقوال الأئمة، علي بن المديني، الإمام أحمد، يحيى بن معين، وقبلهم الشافعي، وبعدهم مسلم، البخاري، أبو حاتم الرازي، أبو زرعة، أبو داود، الترمذي، كل هؤلاء الأئمة، لو جمع ما وجد كلامهم فقط مجرد جمع وترتيب على أنواع علوم الحديث لكان كتابًا رائعًا يستفيد منه طلبة العلم، ويجعل طلبة العلم يعرفون أقوال الأئمة هؤلاء في هذه الأنواع من أنواع علوم الحديث، هذا في الحقيقة مشروع، ولو قام به أحد لكان مشروعًا رائعًا.
أما بالنسبة لكتاب التمييز أو كتاب الترمذي العلل الصغير، فلم يؤلف استقلالا في علوم الحديث، إنما أُلف لقصدٍ معين، فعلى سبيل المثال الإمام مسلم في كتاب التمييز، نستطيع أن نقول إن كتاب التمييز مثل كتاب العلل لابن أبي

حاتم، مسلم رحمه الله أراد أن يبين كيف يمكن أن تُكشف علة الحديث، وضرب أمثلة ببعض الأحاديث وما وُجد فيها من علل، كل ذلك ليبين للناس أنه ليس كل حديث يُروى بإسناد ظاهره الصحة يكون صحيحًا، فبعض الأحاديث لها علل، والعلل هذه في الأعم الأغلب تقع أوهامًا من بعض الثقات التي يكشفها مسلم في كتاب التمييز.

كيف يمكن الجمع بين حديث (أفطر الحاجم والمحجوم)، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم؟

في الحقيقة مثل هذا الحديث، المفروض أن نؤجله إلى أن نتكلم عن مختلف الحديث، فهو يصلح كمثال، فلعلكم تذكرون معي ونحن نتكلم عن مختلف الحديث وأقول لكم وجه الجمع، إلا إذا كان الوقت يستوعب.

هل يجب على من يتعلم كتابًا معينًا على أن يتعرف على حياة مؤلفه؟

لا يجب، لكن هذا فقط من باب الفائدة، والناس تتشوق دائمًا إلى معرفة صاحب هذا الكتاب من هو؟ ونحن عرفنا به من هذا الباب.

هل يوجد اختلاف بين كلام المتقدمين والمتأخرين في الاصطلاحات الحديثية؟

لعل هذا إن شاء الله تعالى يأتي في موضع آخر، لأن هذا يمكن أن يحتاج إلى شيء من الطول في تفصيله.

كتاب تدريب الراوي، هل تغني عنه الخبة؟ أو يغني التدريب عن النخبة؟

لا، هناك فرقٌ بين التدريب والنخبة، النخبة مختصرة جدًا، والتدريب من المطولات، يعني النخبة ما تأتي إلا قطعة من التدريب.

متى يتجه طالب العلم إلى كتب التصحيح والتضعيف؟ إذا عرف الطالب حدًا أو نوعًا من أنواع الحديث، هل يذهب مباشرةً فيتابع في كتب التصحيح والتضعيف حتى تكون عنده فكرة تطبيقية؟

إذا كان من باب القراءة، هذا جيد، يعني كونه يتلقى علم الحديث أو مصطلح الحديث نظريًّا كما في درسنا هذا، ثم يذهب فيطبق فيقرأ في كتب التخاريج، يقرأ مثلا في البدر المنير، في التلخيص الحبير، في تخريجات الشيخ الألباني، وغيرهم رحمهم الله تعالى أجميعين، فهذا بلا شك يفيده، فيجمع بين النظرية والتطبيق.

بعض طلبة العلم يقولون إن حديث (كل أمر ذو بال.....)، هل هذا يصححه؟

أبدًا، من الذي قال إن الأمة تلقته بالقبول؟! ما أحد قال إن الأمة تلقته بالقبول، هو حديثٌ ضعيفٌ، ولكن بحمد الله في الأصول ما يغني عنه.

بعض الناس يقولون أنتم أهل السنة لماذا تأخذون من المحدثين الأشاعرة أو الذين عندهم تمشعر، هكذا يقولون، فكيف الرد عليهم؟

لعل هذا موضوعٌ مهم جدًا، وأنا كنت راغبًا أن أتحدث عن بعض الجوانب التربوية التي تُستفاد من علم الحديث، فهذا نتركه إن شاء الله تعالى كمقدمة للقاء القادم.

السؤال عن كفارة المجلس، كلمة سبحانك اللهم وبحمدك بعد انتهاء مجلس العلم، هل يصح ما سمعنا من أنه يُختم على هذا المجلس بخاتم إلى يوم القيامة؟

هذا ورد في بعض طرق الحديث، ولكن الحديث برمته فيه كلام، ونحن نرجح إن شاء الله تعالى أنه يُعمل به، فإن شاء الله تعالى هو صحيح، لكن هذا الفضل وهو أنه يختم عليه بخاتم لا أعرف أنه صحيح في بعض الطرق.

ولكن نقول الذكر نفسه، سبحانك اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك.

ونحن جميعًا على إثرك فضيلة الشيخ سعد نقول جميعًا بصوتٍ في قلبنا، سبحانك اللهم وبحمدك، نشهد أن لا إله إلا أنت، نستغفرك ربنا ونتوب إليك.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

عقيدة الإمام

أقول: استمعنا إلى سؤال الأخ الرحماني من فرنسا - وفَّقَهُ الله -، والذي سأل فيه عن عقيدة الحافظ ابن حجر - رحمه الله، وأقول: إن الحافظ ابن حجر بشرٌ كبقية البشر، وكل البشر يخطئون ويصيبون، ولكن من كان من الأئمة خطؤه أكثر من صوابه، فهذا الذي ينبه على أخطائه، لكن من غير أن يطول ذلك شخصه، أو يؤثر على أخذ علمه، ولذلك سأنبه على قضية تربوية نستلُّها من دراستنا لهذا الفن -مصطلح الحديث-، بل هو منهج عند علماء الحديث كما سأنبه عليه -إن شاء الله تعالى، ولكن بعد التذكير بما تضمنه سؤال الأخ الرحماني وفقه الله.

فأقول: إن الحافظ ابن حجر مجتهد، فبعضهم ربما قال: إنه أشعريٌّ في معتقده، ونقول:

إن الحافظ أحيانًا يوافق الأشاعرة في بعض ما ذهبوا إليه: من نفي بعض الصفات، أو بعض المسائل الأخرى التي عُرفت عن الأشاعرة، كقضية التحسيني والتقبيحي، ونحو ذلك، وربما أيضًا في مسائل الإيمان التي شابه فيها الأشاعرة والمرجئة، وعندهم نوعٌ من الإرجاء.

لكن هناك قضايا أخرى عند الحافظ ابن حجر نجده فيها يخالف الأشاعرة، ويوافق أهل السنة، فهذا دليلٌ على أنه -رحمه الله- ليس مقلدًا، ولكنه اجتهد، فمن اجتهد فأخطأ، فكما قال النبي -صلى الله عليه وسلم: (من اجتهد فأصاب فله أجران، ومن اجتهد فأخطأ فله أجرٌ واحد) فمثل هؤلاء الأئمة تطوى زلاتهم ولا تروى، ولا ينبغي أن تذكر إلا من متجردٍ للحق راغبًا في التنبيه على الخطأ حتى لا يقع فيه أحدٌ، أما إذا كان يريد أن يُنتَقَصُ ذلك الإمام، أو يقدح في شخصه، فهذا كما قال: الحافظ ابن عساكر -رحمه الله: "إن لحوم العلماء مسمومة، وسنة الله -جلّ وعلا- في منتهكهم معلومة"، وله كلامٌ في هذا مسجوع أن من أرادهم بالثلب ابتلاه الله بموت القلب أو نحو ذلك، على كل حال.

القاعدة التي جرى عليها علماء الحديث أن العالم الذي كثر خيره، وكثرت حسناته، وكثرت إصابته؛ يجب أن يقدر، وأن يحترم وأن يعرف له ما أصاب فيه، وأن يدعى له بالمغفرة والرحمة، نعم، ولا يُجارى في خطأه.

وهذا كما قلت منهجٌ تربوي ينبغي أن يتحلى به طالب علم الحديث، وسيأتي -إن شاء الله تعالى- معنا في قضايا أخرى في مثل آداب المحدث، وطالب الحديث، وغيرها ما يدل على مثل هذه الآداب التي ينبغي أن يتحلى بها طالب الحديث .

وأقول من أهم المهمات في طالب الحديث أن يكون عنده من العدل والإنصاف وتقدير الأمور بقدرها الشيء الذي يكفل له التوازن، وأن لا يكون منهجه منهج الخوارج الذين لا يعرفون إلا نظرة السوداوية، فلا ينظرون للمحاسن، ولا ينظرون إلا إلى المساوئ والمثالب، فهذا المنهج مهما طُبق، سواء طبق على الحكام، أو على عامة الناس، أو على العلماء، أو على طلبة العلم، والدعاة ونحو ذلك، فالمنهج هو المنهج لا يتغير ولا يختلف؛ لأن النظرة السوداوية هذه لا تقبل أن تذكر حسنات الشخص، أو تبرز هفواته وتُتبع وتُستل، وربما أُسيء الظن بكل ما يصدر منه، هذا هو منهج الخوارج شئنا أم أبينا، وسواء تسمى بهذا المنهج أُناس ينتسبون إلى السنة أو إلى غيرها .

فعلى سبيل المثال: نحن إذا أردنا أن نكون متبعين لسلف الأمة الصالحين يجب أن نأخذ منهجهم بكامله، ولا نركز على قضايا في أعصار معينة، وصدرت من أشخاص معينين.

فعلى سبيل المثال: الإمام أحمد -رحمه الله- في عصره حصلت الفتنة المعروفة وهي فتنة خلق القرآن، ووقف الإمام أحمد -رحمه الله- من هذه الفتنة وممن أجاب فيها وإن كان مكرهًا- موقفًا معروفًا، لكن للإمام أحمد عذره، فبعض الناس يأخذ منهج الإمام أحمد ويريد أن يطبقه في كل العصور، وفي كل القضايا، هذا مستحيل؛ لأن الإمام أحمد -رحمه الله- أيضًا له مواقف أخرى، على سبيل المثال الإمام أحمد لا يرد رواية قتادة، بل يعد قتادة من كبار الأئمة، وقتادة ممن عُرف عنه القول بالقدر، الإمام أحمد لا يرد رواية الأعمش، بل يحتج بها ويعد الأعمش من كبار الأئمة، والأعمش فيه نوع تشيع.

البخاري -رحمه الله- احتج بعباد بن يعقوب الرواجلي، وعباد لو اطلعنا على كلامه في التشيع لرأينا العجب العجاب؛ ولذلك يقول ابن خزيمة- وهو من هو ابن خزيمة؟! ممن أصل في أصول الاعتقاد، ولا أحد يستطيع أن يتهمه بغير معتقد أهل السنة، ومع ذلك يقول ابن خزيمة: "حدثنا عباد بن يعقوب الثقة في حديثه المتهم في دينه"، يقصد المتهم في دينه؛ لأنه تناول بعض الصحابة -رضي الله عنهم- وقال أقوالا شنيعة، لكن عدل أئمة الحديث وإنصافهم تجلى في مثل هذه الموقف، تجلى في مثل معاملتهم لهذا الرجل، مع أنه موصوف بهذه الصفات التي تُستبشع، إلا أن عدلهم وإنصافهم يأبى عليهم إلا أن يأخذوا منه؛ لأنهم يعرفون أنه ثقة في حديثه، ولا يكذب، وجربوا عليه الصدق، فعليه بدعته ولنا حديثه وصدقه، ولذلك البخاري احتج بعمران بن حطان وهو الذي امتدح عبد الرحمن بن الملجم قاتل علي -رضي الله تعالى عنه، هو الذي قال "يا ضربة من تقي ما أراد بها إلا ليبلغ من ذي العرش رضوانًا" ، فيمتدح عبد الرحمن بن الملجم بهذه البدعة، ومع ذلك أخرج له البخاري في صحيحه، لماذا يخرج البخاري لهذا المبتدع؟ إنما

أخرج له البخاري؛ لأنه يعرف أن هذا الرجل صادق لا يمكن أن يكذب، فعليه بدعته ولنا صدقه وأحاديثه التي أصاب فيها.

والكلام في هذا -أيها الإخوة- يطول؛ لذلك ينبغي أن نأخذ بمجمل أصول أهل السنة، بجميع معتقدهم، بجميع منهجهم، لا أن نأتي لبعض القضايا كما تفعل الفرق المبتدعة، الخوارج على سبيل المثال، لماذا ذلوا؟ لأنهم أخذوا بأي شيء؟ بأحاديث الوعيد، والمرجئة لماذا ضلوا أيضًا؟ لأنهم أخذوا بأحاديث الوعد، فكل هؤلاء لم يأخذوا بجميع النصوص الشرعية، وإنما اقتصروا على جزء وأخذوا جزءًا يناسب أهواءهم وما هم عليه من المعتقد.

وكذلك أيضًا من أخذ ببعض منهج أهل السنة ونبذ الباقي ففيه شبه من هذه الفرق المبتدعة، كما أن أهل السنة ليس هذا منهجهم في كل الأحيان، أحيانًا يكونون محتاجين للعالم، فإذا احتاجوا إليه يأخذون منه ما أصاب فيه، ويتركون ما أخطأ فيه، وينظرون أيضًا لمصلحة الأمة، فكانت هنالك فتنة وقعت في خراسان لأهل السنة لكنهم كانوا قلة في مقابل المبتدعة، ولذلك ما وقفوا ذلك الموقف الذي وقفه الإمام أحمد ومن كان معه في فتنة خلق القرآن في بغداد، ونحوها من البلدان، بل كان موقفهم غير ذلك الموقف تمامًا، موقفهم موقف المراعي للمصالح ودرأ المفاسد وهكذا.

الذي ينظر نظرة جزئية هذا إمام جاهل، وإمام متبع لهواه، فنصوص الشرع ومواقف أهل السنة ومنهج أهل السنة ينبغي أن يؤخذ بإجماله، فالإمام أحمد وغير الإمام أحمد كلهم أحباب إلى قلوبنا، فنأخذ من السلف الصالح كلهم ما أصابوا فيه، ومن اجتهد اجتهادًا فرديًّا هذا لا يُجارى في اجتهاده إلا خالفه أئمة آخرون، ويمكن أن يُحسن الظن في اجتهاده إذا وُجد أنه اجتهادًا معين .

الإمام أحمد هجر بعض أئمة أهل السنة : السبب أنهم أجابوا مكرهين في فتنة خلق القرآن، الله عذرهم في كتابه (إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ) [النحل: ١٠٦]، ألا نعذرهم؟ الإمام أحمد موقفه هذا إنما هو لسبب معين ولمصلحة رآها، اجتهد في هذا، هل يُقال إن هذا منهج للإمام أحمد يجب أن يعامل به الجميع ؟ لا . هذا خطأ وموقفٌ شنيعٌ، فينبغي أن نتنبه لهذه القضايا، ولهذه المسألة كلامٌ كثير، لكن نخشى أن يأتي على درسنا، فلعلنا نبدأ في درس اليوم.

جزاكم الله خيرًا يا شيخ، لعلها قاعدة عزيزة ومنهج منصف، قاله في الواقع مؤمن آل فرعون عن موسى الكليم

هل أثَّر معتقد ابن حجر على مصنفاته ؟

ذكرتم -حفظكم الله: أن الحافظ قد يشمل شيئًا من التشيع وشيئًا من الأشعرية، وخالف أهل السنة والجماعة في بعض النقاط، هل أثَّر ذلك في تصنيف الحافظ ومؤلفاته؟

لاشك أن ما من إنسان يعتقد أن هذا الأمر الذي اجتهد فيه حق إلا وسيظهر في مصنفاته، ولذلك نجد لابن حزم كلام في قضية المبتدع، يقول "إن المبتدع لو سكت عن بدعته لقلنا إنه متهم في دينه"، يعني إذا كان يرى أن هذا حق فلابد أن يذكره، فإذا كتم الحق فمعنى ذلك: أنه متهمٌ في دينه، هذا الكلام قد يخالف بعض ما قاله أئمة الحديث من أهل المبتدع -وهذا سيأتي الكلام عنه إن شاء الله تعالى- من أن المبتدع إذا كان لا يدعو إلى بدعته فهذا يمكن أن تقبل روايتهم بالإضافة إلى الشروط الأخرى، لكن ابن حزم يخالف في هذه القضية، يقول لا، ليس هذا حق؛ لأنه إن كان يعتقد أن هذا حق فيجب عليه أن ينطق به؛ ولذلك لا نعد هذا قادحًا في دينه.

فهذه القضايا اجتهادية بين العلماء كما نرى، فلابد أن يظهر شيءٌ من هذا في مصنفات الحافظ ابن حجر، ولذلك لا يقرأ في مثل هذه المصنفات والمطولات والأشياء التي تحتاج إلى فهم ثاقب إلا طالب علم متمكن يعرف ويدرك، وإذا أشكل شيءٌ على طالب العلم فعليه أن يسأل أهل العلم، ولذلك أحسن بعض الإخوة الأفاضل الذين حققوا فتح الباري للحافظ ابن حجر، وهو الذي يمكن أن يكون أكثر ما عنده موجودٌ في هذا الكتاب، أحسنوا بالتعليق على هذه المسائل التي يخالف فيها الحافظ -رحم الله الجميع.

كنا قد توقفنا يا شيخ عند الخبر والأثر والحديث، وبينتم أن الحافظ ابن حجر اختار لفظة الخبر لتشمل كل المرويات عن النبي -صلى الله عليه وسلم وغيره.

(الخبر: إما أن يكون له طرق بلا عدد معين، أومع حصر بما فوق الاثنين، أوبهما، أوبواحد.

فالأول: المتواتر المفيد للعلم اليقيني بشروطه.

والثاني: المشهور وهو المستفيض على رأي)

الخبر

قلنا-في الدرس السابق: إن الحافظ -رحمه الله-اختار لفظ الخبر، ونبه هو في شرحه على أنه قصد هذه اللفظة؛ لأنها أعم فتشمل كل ما يُروى من خبر، سواء كان هذا الخبر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أو عن غيره، وهذا

الغير إما أن يكون من الأمم السالفة، أو من الصحابة، أو من التابعين، ومن جاء بعدهم، فهذا منهج ينبغي أن يُسار عليه، وهو الحكم على كل ما يمكن أن يُتلقى .
وهذا المنهج مهمٌ جدًا كما ذكرناه سابقًا لكل عالمٍ، لكل أحد، حتى في القضايا التي ترد فيما بيننا ، وبخاصة في بعض الأحيان التي يحتاج إليها الناس كوجود الفتن، نسأل الله السلامة منها، التي هي مرتعٌ خصب جدًا لوجود الشائعات، فيجب على الحريص على دينه، الذي يريد الحيطة لدينه، والسلامة من الوقوع في أعراض الناس أن يترسم هذا المنهج، وأن يجعله نصب عينيه، فلا يأخذ إلا ما دلت الدلائل على ثبوته عن كل أحد، ثم بعد ذلك يضيف إليه الأمور الباقية: من إحسان الظن، والموازنة بين المصالح والمفاسد، وبين المحاسن والمساوئ، وغير ذلك مما هو مذكورٌ في مظانه، ولعلنا ننبه على شيء منه -إن شاء الله- تعالى- في ثنايا هذا الدرس.
فهذه اللفظة التي اختارها الحافظ ابن حجر لتشمل كل خبر، فيقول: إن الخبر من حيث وروده ينقسم إلى قسمين: متواتر وآحاد، هذا هو الخبر في الجملة، لا يخرج عن أحد هذين القسمين: إما متواتر، وإما آحاد، الآحاد سيأتي الكلام عنه -إن شاء الله -تعالى-
أما بالنسبة للخبر المتواتر فهو الذي سيستوعب علينا درسنا في هذه الليلة؛ لأهميته، ولكثرة الخلافة فيه.

تعريفُ الخَبَرِ المُتَوَاتِرِ

نقول بالنسبة للخبر المتواتر: أولا من حيث
التعريف اللغوي، يعرفه أهل اللغة: بأن المتواتر هو المتتابع، ولذلك إذا قيل تواتر المطر أو تتابع المطر.
أما بالنسبة للتعريف الاصطلاحي عندهم: فسأذكره الآن، ثم بعد ذلك نبدأ في مناقشة هذا وما يتعلق به، فيعرفون الخبر المتواتر بأنه "ما يرويه عددٌ كثير تحيل العادة تواطئهم على الكذب، وتكون هذه الكثرة في جميع طبقات السند، وأحالوه إلى شيءٍ محسوس" .

شروط الخبر المتواتر

فنستطيع من خلال هذا التعريف أن نستل أربعة شروط اشترطوها في تعريف الخبر المتواتر .
أول هذه الشروط: كثرة العدد .
ثاني هذه الشروط: توفر هذه الكثرة في جميع طبقات السند .
ثالث هذه الشروط : أن تحيل العادة تواطؤ هؤلاء الرواة على الكذب .
رابع هذه الشروط : أن يكون مستند هؤلاء الرواة الحس، أي لا الظن ولا النظريات ولا غير ذلك، إنما لابد أن يكون الخبر الذي يرون به ناشئًا عن حس، إما بالسماع أو بالمشاهدة، أو غير ذلك مما يدرك بالحواس.

نشأة التعريف

وسنتكلم -إن شاء الله -تعالى- عن مفردات هذا التعريف بشكلٍ يمكن أن يكون فيه شيءٌ من البسط، لكن بعد أن أقول إن نشأة هذا التعريف أو تقسيم الخبر بالمعنى الأدق إنما نشأت بعد ظهور تيار المعتزلة، يعني في آخر القرن الثاني، فلو نظرنا في القرن الأول، وبداية القرن الثاني لا نجد لعلماء الحديث وغيرهم أيضًا من العلماء المعتبرين، لا نجد لهم كلامًا في هذا البتة، فلا يعرفون إلا الصحيح والضعيف، هل يثبت أو لا يثبت، أما هذه الشروط التي اشترطت في المتواتر، وهذا التعريف الذي ذُكر في المتواتر فلم يكونوا يعرفوه، من نازع في نازع في هذا الذي أقول، فهذه هي الكتب، موجودة، وهذه هي النقول، موجودة، فليذهب وليفتش، والوسائل المعينة والمساعدة الآن في الوقت الحاضر موجودة بحمد الله، كبرامج الحاسب الآلي، فليستعن بها وليذهب وليفتش وليبحث، فإذا وجد كلامًا يخالف ما ذكرتُ فليأتنا به، أنا ما أقول هذا الكلام إلا بعد سبر وتتبع وبحث طويلٌ في هذه القضية.
ما وجدت لأحدٍ من السلف كلامًا في هذا، وإنما وجدناه ظهر بعض ظهور تيار المعتزلة، لما ظهرت المعتزلة ظهر هذا المبحث، وبالذات بعد أن عُرِّبَت كتب اليونان، وتعرف أن كتب اليونان عُربت بعد مجيء الدولة العباسية، وعلى وجه الخصوص لما أنشأ المأمون دواوين لترجمة كتب اليونان إلى اللغة العربية، ففشى شرٌ كثيرٌ في الأمة أدى إلى انقسامها وإلى ظهور تلك الفتن والمحن والقلاقل التي حصلت بسبب الدخول في هذه القضايا الكلامية، ولذلك من ينظر في كتب الملل والنحل -كالفِصَل لابن حزم ونحو ذلك- يجد أن هذا المبحث مبحث من مباحث الأمم السابقة، ليس من مباحث أمة الإسلام في الأصل.
فهذا المبحث كان موجودًا عند اليهود وغيرهم ممن اضطروا إليه؛ لأنهم لم يكونوا ممن خصهم الله بهذه الخصيصة التي شرف الله بها الأمة المحمدية، وهي خصيصة ماذا؟ الإسناد، فالإسناد: من الخصائص التي شرف الله بها الأمة المحمدية، الأمم السابقة لم يكن عندهم الإسناد، لكنهم مضطرون إلى التعامل مع الأخبار تصديقًا وتكذيبًا في حياتهم،

فيما يتلقونه من أخبار، أيضًا الأمم السابقة لهم، كيف يصدقون ويكذبون هذه الأخبار؟ لابد أن تكون عندهم موازين، وهذه الموازين لا حرج إذا وضعها الإنسان في حال الاحتياج إليها، لكن أن تكون قاضية على القضايا الشرعية التي دلت عليها نصوص الكتاب والسنة، فهذا الذي نرفضه ونأباه.

فنعرف أن المؤرخين وغيرهم من علماء الاجتماع وغير ذلك أحيانًا يحدثون بعض التعريفات وبعض الأشياء التي تخدمهم فيما يتكلمون فيه، فعلى سبيل المثال ابن خلدون في مقدمته الشهيرة، تكلم في قضايا مهمة جدًا اجتهد هو فيها من تلقاء نفسه مع الاستئناس مع ما يجده في واقع الناس، فهذا لا حرج عليه فيه، إذا لم يكن مخالفًا لنصوص الشرع .

كذلك الأمم السالفة اضطروا لإحداث مثل هذه التعريفات للتعامل مع الأخبار تصديقًا وتكذيبًا، ولعلي أوضح مرادهم ببعض الأمثلة، فعلى سبيل المثال : لو جاءنا شخصان ، أحدهما : نعرف يقينًا أنه جاء من المنطقة الشرقية، والآخر نعرف أنه جاء من المنطقة الغربية، وهذان نحن متيقنون أن كلا منهما لا يعرف الآخر إطلاقًا، فجاء كل واحد منهما وحدثنا بخبر شاهده، أي خبر من الأخبار؟ نعرف أنهما ما التقيا إطلاقًا، وهذا الخبر ربما انضاف إليه قرائن، كأن يكون خبرًا طويلا وفيه جزئيات وتفاصيل، يستحيل تمامًا أن يتفق هذان على شيء يمكن أن يتصوره أو يختلقه كل واحد منهما، ولذلك لما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية إن المتواتر في مثل هذه الصورة، أي إذا صدق الواحد الآخر وانتشر مثل هذا الخبر، يمكن أن يُقبل حتى من الكافر، يعني لا تُشترط فيه العدالة، هذا شيءٌ الناس يضطرون إلى تصديقه، إنسانٌ جاءك من مكان، وآخر جاءك من مكان، وأنت تعرف تمامًا أن كلا منهما ما لقي الآخر حتى وإن كانا كافرين، أو كانوا أكثر من اثنين كانوا كفارًا، قامت عندك قرائن تدل على صدقهم مع أنهم في الأصل قد يكذبون، لكن الكاذب قد يصدق في بعض الأحيان، كيف نستطيع أن نميز صدقه من كذبه إلا بمثل هذه القرائن.

لذلك حتى أقرب المعنى إلى الأذهان شيئًا فشيئًا، أود أن أطرح عليكم بعض الأسئلة، هل في واقعنا أشياء من هذه الحوادث مما نعيشه نحن؟ دعونا نحرك الأذهان ونعرف حتى نتوصل إلى حقيقة التعريف والمراد منه بكل وضوح وجلاء؛ لأن هذا يحتاج منا فعلا إلى تأمل، حتى لا يكون الواحد منا إمعة مقلد ونأخذ الكلام بإطلاق ولا نتمعن فيه ولا ندقق في محتوياته، لا، ينبغي أن نعمل أذهاننا في نقد التعاريف أو قبولها، فإذا كان بالإمكان أحد الإخوة يعطينا شيئاً من الواقع لمثل هذا.

الآن نجد بعض القصص تحدث، فمثلا شخص يبلغ عن أمر حدث في طرق معينة ويخبرك بتفاصيل معينة، لون السيارة مثلا أو شكلها، ويأتي شخصٌ آخر ويخبر عن نفس الخبر، وثالث، ورابع، يعني يختلفون، هذا لا يعرف هذا وهذا يُعرف عنه الكذب، لكنهم تطابقوا في الخبر، ووصلوا إلى استحالة كذبهم فنصدقهم في هذا

كنا نعرف أن هناك بعض المستشرقين والكفار يقدمون بعض الأشياء، ولا تخلو من الحقيقة، مثلا ما نراه في كتب الحديث الذين خدموا المستشرقين في المعجم المفهرس وألفاظ الحديث النبوي، هؤلاء قدموا شيئًا للإسلام، لكن لهم نوايا أخرى من خلال هذا التقديم للأمة المسلمة، لكن نحن -ولله الحمد- استفدنا كثيرًا من هذا المعجم، الأمة -ولله الحمد-أخذوا كثيرًا من هذه الكتب

بطبيعة الحال أنا أتكلم عن شيءٍ معين، لابأس بمثل هذا الإنصاف والعدل فيما قيل، لكن نحن نتكلم عن قضية الأخبار وما يتعلق بها، فدعوني أقرب المعنى للأذهان بشكل أوضح:

الواحد منا ولدته أمه بناءً على ما ذكروه، وفي تعريف المتواتر يمكن أن يشك الواحد في أصله، يشك هل هذه أمه أو لا، لماذا؟ من الذي قال: إنها أمه؟ كم عدد الذين أخبروه؟ أخبرته هي، وأخبره أبوه؟ ألا يُحتمل أن يكونا كاذبين؟ يعني نحن نتكلم الآن عن الشروط الذين وضعوها لقبول الخبر.

إذًا هذه الشروط حقيقةً إذا التُزم بها كما سنرى في نقدها، هي شروط يأباها العقل، يرفضها العقل، يمجها العقل، بالإضافة إلى وجود الأدلة الكثيرة من الشرع ترفضها وتأباها.

فعلى سبيل المثال: الرب -جلّ وعلا- تعبدنا بشهادة شاهدين اثنين، هذان الشاهدان لو جاءا يشهدان على أن خالدًا من الناس قتل سعيدًا، فقط شاهدان، هل يمكن أن نقتل خالدًا بشهادة هذين الاثنين؟ نعم، يحكم قاضي بقتل خالد بشهادة هذين الاثنين، الله أكبر، يعني يمكن أن يُقتل رجل بشهادة اثنين لم يصلا إلى حد التواتر؟ لأنه إن لم يصل إلى حد التواتر كما سنرى عندهم فالخبر ظني، يعني ليس يقينيًّا، يعني يقولون إن الخبر اليقيني، أو الذي يفيد اليقين هو المتواتر فقط، فلذلك مثل هذا لا يمكن أن يحصل في شريعة الله، الدماء تراق بهذا .

بل تُستباح النساء، لو أن رجلا في معركة من المعارك فُقد وما عاد مع الجيش، ماذا تتصورون أن يحصل لهذا الرجل في حال فقده في هذه المعركة؟ ما الذي يمكن أن يحصل له؟ قد يكون قتل، أو أُسر، وهناك توقعاتٌ أخرى، ويمكن أن يكون سقط ففقد ذاكرته فتاه، وهذا يحصل لأناس، فكل هذه الاحتمالات موجودة، فلو جاءنا رجلٌ واحدٌ، فقال: أنا رأيته مقتولا وأخبر زوجته وأهله وذويه، هل تعتد زوجته؟ وهل يجوز لها أن تنكح؟ قد يكون فيها خلافٌ إذا كان المخبر واحدًا، لكن دعونا نقول إن المخبر اثنان، والاثنان والواحد عند أصحاب هذا التعريف سيان ، فإذا كان

الذي أخبر بهذا الخبر اثنين فهل يمكن لهذه الزوجة أن تعتد وأن تنكح زوجًا غيره؟ نعم، سبحان الله أيحصل هذا بشيءٍ ظني تيقناه، مُحال في شريعة الله -تبارك وتعالى- يحصل هذا، وهلم جره في أخبار شتى.

السبب في نشأة هذا التعريف

بل الأدلة الشرعية التي دلت على خلاف هذا سيأتي -إن شاء الله تعالى- ذكرها بعد أن أقول إننا محتاجون إلى النظر في مفردات هذا التعريف، والسبب في نشأة هذا التعريف، السبب في حقيقة الأمر أن المعتزلة رأوا أهل السنة يحتجون بأحاديث عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وعن صحابته الكرام -رضي الله تعالى عنهم- تخالف ما هم عليه من المعتقد، فعلى سبيل المثال: من أهم القضايا التي يتكلم فيها المعتزلة قضية الصفات، فهم ينكرون جميع الصفات، فإذا جاءت نصوص شرعية من كتاب الله أولوها، لكن إذا جاءت أحاديث نبوية تفسر القرآن وتوضحه ولا يمكن أن يتأولوها مثل ما تأولوا القرآن، فإنهم يقفون حائرين أمام هذه الأدلة الشرعية، ماذا يصنعون تجاهها؟ فأوجدوا هذا التقسيم، فقالوا: نحن نفرق بين المتواتر والآحاد، فإذا كان الخبر الذي جاء عن -النبي صلى الله عليه وسلم- متواترًا قبلناه، وإذا كان آحادًا وهو ما سوى المتواتر رفضناه في أبواب الاعتقاد، فهم يحكمهم الهوى، فلا يقبلون من أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم- إلا ما لم يتعرض لأصولهم.

والمعتزلة لهم أصولٌ خمسة معروفة وهي:

التوحيد .

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

الوعد والوعيد .

المنزلة بين منزلتين .

والعدل.

هذه خمسة أصول للمعتزلة، بطبيعة الحال بعض هذه الأصول براقة قد يُغتر بها مثل: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

لكنهم يقصدون بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ماذا؟ الخروج على ولاة الجور .

يقصدون بالعدل نفي القدر .

يقصدون بالتوحيد نفي الصفات ... وهكذا .

فعلى كل حال أصول المعتزلة هذه وجدوا أن هناك أحاديث تنقضها، فماذا يصنعون مع هذه الأحاديث حتى تبقى لهم أصولهم التي أَصَّلُوها بُناءً على حجج عقلية؟ ذهبوا يُحْدِثُونَ مثل هذا التقسيم؛ ليردوا الأدلة التي لا تتوافق مع معتقداتهم، هذا هو السبب في الأساس، ولذلك قالوا نحن لا نقبل إلا المتواتر؛ لأن المتواتر هو الذي يفيد اليقين، والاعتقاد لا نأخذ فيه إلا بما هو يقيني، ولا نأخذ إلا بما هو ظني، وأخبار الآحاد لا تفيد إلا الظن.

يمكن على الأقل أن نقول لا بأس، لعله يسلم لنا جملة من الأحاديث مما يمكن أن تكون متواترة، لكن أيضًا ذهبوا يتحكمون في المتواتر، فالمشكلة في المتواتر التعريف، فالمتواتر لم يتفقوا فيه على تعريفٍ معين، وأشهر تعريف هو الذي ذكرته لكم، لكن هناك أقوال كثيرة في تعريف المتواتر، يمكن تصل هذه الأقوال إلى قرابة عشرة أقوال في تعريف المتواتر، لكن أشهر هذه الأقوال هذا التعريف الذي ذكرناه، وهو الذي انتشر واشتهر في كتب أصول الفقه وكتب العقائد.

لكن هذا التعريف الذي نتحدث عنه إذا ابتدأنا في لفظه جزئية جزئية، فإننا يمكن أن نعرف خبايا هذا التعريف وإلى ماذا يريد أن يصل؟

ما حد الكثرة في تعريف المتواتر

فأول شرط من هذه الشروط قلنا فيه: إنه كثرة العدد، ما ضابط هذه الكثرة؟

أو ما حد هذه الكثرة؟

هنا اضطربوا اضطرابًا كثيرًا :

١- وهو الذي جعل كثيرًا من الأئمة يرفض التقيد بعدد، فبعضهم قال: متى ما حصرت بعدد فهذا غير متواتر، يعني لابد أن يكون المتواتر غير محصور بعدد معين، يعني لو قلت مثلا إن الذين نقلوا الخبر مليون فيقول إنه غير متواتر؛ لأنه متى حُصر العدد بحاصر فهذا يعني أنه لم يتواتر، إذًا فلابد أن يكون الخبر نُقل بعدد غير محصور، هذا قول قيل.

٢- قولٌ آخر: أنه لابد أن يذكر هذا الخبر كل من بين المشرق والمغرب، وهذا قريبٌ من القول الأول.

٣- الذين ابتدءوا يحددون بحد قال بعضهم: ثلاثمائة وأربعة عشر، يعني عدة أهل بدر .
٤- بعضهم قال: مائة .
٥- بعضهم قال: لابد أن يكون العدد سبعين .
٦- بعضهم قال: خمسين .
٧- بعضهم قال: أربعين .
٨- بعضهم قال: عشرين .
٩- بعضهم قال: اثني عشر .
١٠- بعضهم قال: عشرة .
١١- وأخذوا يتنزلون إلى أن قال بعضهم: يمكن أن يكون متواترًا باثنين، بعضهم قال: ثلاثة، أربعة، خمسة، ستة، وهكذا.

فهي أقوالٌ مضطربة لا دليل عليها البتة، بعضهم يستدل بأدلة عجيبة:
فبعضهم كما قلت استدل بعدة أهل بدر، ما دخل أهل بدر في المتواتر؟!! ليس هناك دخل.
وبعض الذين قالوا: مثلاً سبعين يستدلون بقول اللهِ جلَّ وعلا (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا) [الأعراف: ١٥٥].
بعضهم قال: لابد وأن يكون العدد خمسين أخذًا من حديث القسامة، يعني لابد أن يُقسم عدد خمسين .
الذين قالوا أربعين قالوا: لأنه العدد الذي تُقام به صلاة الجمعة، وهكذا في أمثلة كثيرة جدًا.
فالشاهد أن العدد اضطربوا فيه اضطرابًا كثيرًا .
ولذلك يذهب بعض الذين يتكلمون في المتواتر إلى أنه ينبغي ألا يُحد بعدد معين، لكن هؤلاء ينقسمون إلى قسمين:
بعضهم يقول لابد وأن يكونوا كثرة، وهذه الكثرة لابد وأن تفيد العلم وتحيل العادة تواطؤهم على الكذب .
وبعضهم يتريث في هذا، فمثلا ابن حزم -رحمه الله- هو أجود من حدد هذا العدد، فابن حزم يرى أنه يمكن أن يكون التواتر باثنين، يقول: لو أنك أتيت برجلين وأدخلت كل واحدٍ منهما في غرفة، وأغلقت على هذا وأغلقت على هذا، وهذا أخبرك بخبر وهذا أخبرك بخبر جديد، لم يتفقا عليه، أنت وضعت هذا في مكان وهذا في مكان، فبلا شك أن هؤلاء يستحيل عادة أن يتواطأ هذان الاثنان على اختلاف هذا الخبر الذي أخبراك به، ولذلك ابن حزم يقول: نحن وجدنا فيما نشاهد من الواقع -على سبيل المثال- الشعراء، يستحيل أن تجد شاعرين أو أكثر يتفقان على أبياتٍ إلا أن يكون لها أصولا، إما أن يكون أحدٌ منهم سمع الآخر، أو يكون كل واحد منهم سرق البيت من شاعر سابق فاتفقوا، أما أن تكون هذه الأبيات مستحدثة جديدة فيستحيل أن تجد شاعرين يختلقان أبياتًا بهذه الصفة.
فالشاهد أن كثرة العدد لا يمكن أن تكون منضبطة في مثل هذا الموضوع، إذًا فما الذي ينضبط؟
نقول: الذي ينضبط هو الضوابط الأخرى، وهي إفادة العلم مع ضوابط الشريعة، كما قلنا: نحن ننظر إلى الأدلة الشرعية، فمثلا :
عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- لما جاءه أبو موسى الأشعري يستأذنه وضرب عليه الباب ثلاث مرات، فلم يفتح عمر ، انصرف أبو موسى، ففتح عمر الباب بعد ذلك فاستدعاه وقال له: لماذا انصرفت؟ فقال: لأني سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول (إذا استأذن أحدكم فليستأذن ثلاث مرات، فإن أُذن له، وإلا فليرجع)، فقال له عمر: إما أن تأتيني ببينة أو لأوجعنك ضربًا، فذهب أبو موسى الأشعري وهو منتقع اللون حتى جاء إلى مجلس من مجالس الأنصار فوجد فيه جمعًا، فوجدوه منتقع اللون فسألوه عن الخبر، فأخبرهم بالخبر الذي جرى له مع عمر بن الخطاب -رضي الله عنه، فقال: هل منكم أحدٌ سمع النبي -صلى الله عليه وسلم- يقول هذا، قالوا: كلنا سمعناه، لكن -والله- لا يذهب معك إلا أصغرنا، وكان أصغرهم أبو سعيد الخدري -رضي الله عنه، فذهب وشهد معه، فقال له عمر: أما إني لم أتهمك ولكني أحببت أن أتثبت.
فإذًا عمر -رضي الله عنه- قبل الخبر الآن بشهادة واحد، وما قال: إنك ما قامت بك الحجة، ولا يمكن أن أصدق، النبي -صلى الله عليه وسلم- لما بعث معاذًا -رضي الله عنه- إلى أهل اليمن، بعثه وهو واحد، وبعثه بأصول الاعتقاد، (إنك تأتي قومًا أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه: شهادة أن لا إله إلا الله.....) إلى أخر الحديث، هذه أصول الاعتقاد وأهم المهمات: تعريفهم بدين الإسلام، وهو واحد، وما قال أهل اليمن: إنك واحدٌ، والواحد لا تقوم به حجة، وخبرك خبرٌ ظني لا يمكن أن نتيقنه، ما قالوا هذا لأنهم أناسٌ سليمي الفطرة، ففطرهم سليمة لم تتلوث بهذه الملوثات الكلامية.

الشرط الثاني ، والثالث من شروط المتواتر ونقضه

من المساوئ التي في هذا التعريف -الشرط الثاني: وهو أن تكون هذه الكثرة في جميع طبقات السند مع التعريف الثالث: وهو أن تحيل العادة تواطؤهم على الكذب .

فنسأل أصحاب هذا التعريف ونقول: هل يمكن أن ينطبق هذا التعريف على صحابة رسول الله -صلى الله عليه وسلم؟

لا شك أنهم سيقولون: نعم لأنهم لا يقولون عن حديثٍ يرويه صحابي ويرويه عن هذا الصحابي مثلا ألف: إنه حديثٌ متواتر، يقولون: الكثرة لم تتوافر في طبقة الصحابة فلا يسمونه متواترًا، هذا بإجماعهم، لم يقل أحدٌ منهم إن الخبر الذي بهذه الصفة يكون متواترًا.

لماذا لا يكون متواترًا؟ لأنهم لا ينفون عن صحابة النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يتواطئوا على الكذب، وهذا في حقيقته من أبشع ما تضمنه هذا التعريف؛ لأنه فيه سوء أدب مع صحابة النبي -صلى الله عليه وسلم، فينبغي أن يُنقد هذا التعريف من هذه الحيثية مع مجمل أصول اعتقاد أهل السنة، فلا يُسَلَّم بهذا التعريف، وينبغي أن يحرر، من يرتضيه ينبغي أن يحرر هذه النقطة حتى يخلص منها.

القضية بلا شك أنها شائكة، لكن الحافظ ابن حجر نفسه في الشرح أخذ من هذا الموضوع عدة أوراق وهو يتكلم عن هذا الموضوع، فعلى كل حال، هو -إن شاء الله تعالى- معنا في درسنا.

إذًا نقول إن هذا التعريف لابد أن يُنقد من هذه الحيثية، فهي قضية مهمة جدًا، بالإضافة إلى شيء آخر، وهو أننا جربنا على الأخبار أننا قد يأتينا خبر عن طريق اثنين فيكون مفيدًا للعلم اليقيني، وقد يأتينا خبر من قرابة مائة طريق ومع ذلك نقطع أنه كذب، فمثلا :

حديث الطير، هذا الحديث مروي عن أنس بن مالك من قرابة مائة طريق، لكن كل طرقه فيها قدح، ولذلك حكم عليه كثيرٌ من أهل العلم بالوضع، حديث الطير ما تعتبره بتعدد الطرق إلى أنس بن مالك، لأنه ما من طريق إلا وفيها ما يقدح فيها بقادح شديد.

لكن حديث عمر بن الخطاب (إنما الأعمال بالنيات) وهو حديث واحد، أخرجوه في الصحاح، وما تردد أحدٌ من القول بأن هذا الحديث صحيح .

فانظروا كيف مائة طريق ما اعتبروا بها، وطريق واحد أخذوه وقالوا إنه صحيح، فهذا يدل على أن هذه المقاييس مقاييس غير صحيحة.

إذًا لابد وأن يكون هناك قرائن، كما سيأتي معنا -إن شاء الله تعالى- حينما نتكلم عن خبر الآحاد، ويذكر الحافظ ابن حجر القرائن التي إذا احتفت بخبر الآحاد، فإنها تجعله يفيد العلم.

الشرط الأخير :

حتى نخلص من هذه القضية قولهم: "وأسندوه إلى شيءٍ محسوس"، أي إلى شيء يُدرك بالحواس، فيخرج من ذلك ما يمكن يدرك بالظنون مثل النظريات التي تُستحدث الآن، مثلا :

نظرية دارون، كانت هذه النظرية شائعة وفشت بشكلٍ كبير، ثم بعد ذلك تهاوت بتهاوي الجهة التي كانت متبنية لها، فمثل هذه النظرية لو قال بها أكثر من واحد فإنها لا تفيد العلم؛ لأن هذه النظرية إنما نشأت من غير حس، وإنما من مجرد ظنون.

بقي أن نقول: هل يمكن أن يكون هناك شيءٌ متواتر؟

نقول نعم، أهل العلم يسمون الأخبار بتسميات، فيقولون: خبر الكافة، هذا نجده عند الإمام الشافعي رحمه الله وعند غيره من أهل العلم .

خبر الكافة ما هو؟

هو الذي يُتناقل من كافة الناس إلى من بعدهم وهكذا، هذا يُشبه ما نسميه بقضية الإجماع وجريان العمل، فإذا كان بهذه الصفة فنعم، فعندنا على سبيل المثال النبي -صلى الله عليه وسلم- والصلاة وعددها وعدد ركعاتها والزكاة ونحو ذلك، هذه كيف صدقنا بها كحكم؟ إنما صدقنا بها؛ لأنها جاءت بطريق النقل المتواتر الذي يُسمى خبر الكافة، يعني لا يحتاج هذا إلى إقامة دليل.

فلو ذهبت على سبيل المثال إلى شيءٍ أدق من هذا، مثل وجود عنترة بن شداد الرجل الشجاع في التاريخ، لو تطلبت إسنادًا لتقول أنا أريد إسنادًا صحيحًا يُثبت أن عنترة بن شداد موجود في الوجود بهذه الصفات التي ذُكرت عنه ما تجد إسنادًا، كذلك حاتم الطائي، لكن تجد أن الناس تناقلوا هذا الخبر وسلموا به، فلا أحد يكذب بأن في الوجود رجلا شجاعًا يُقال له عنترة بن شداد، فإذا الخبر تنوقل من كافة الناس إلى كافة الناس ممن جاء بعدهم.

لكن بعض الناس يريد أن يستخدم مثل هذا النقل الذي يُسمى بخبر الكافة؛ ليصل إلى شيءٍ آخر رديء، وهو أن بعض الناس يدعون الاكتفاء بالقرآن :

يقول يكفينا القرآن ولسنا بحاجة للسنة، إذًا فكيف نعرف عدد الصلوات في اليوم والليلة والتي هي خمس صلوات، وهذا لم يُذكر في القرآن؟! يقول نكتفي بالإجماع: وهو نقل الكافة عن الكافة إلى أن وصل إلينا، وهكذا كل القضايا الأخرى، فإذًا كم الذي سيبقى من الدين إذا اكتفي بهذا، ثم إنهم قد يُنازَعون أيضًا في هذا، قد يكون الشيء الذي يُدعى أنه خبر كافة في أصله خبر آحاد، فيلزمهم إذًا أن يقولوا برده كما قالوا برد غيره.

على كل حال لعله -إن شاء الله تعالى- من خلال الأسئلة يأتي شيء يتعلق بهذا، أيضًا يمكن أن نفصل فيه؛ لأن الاستطراد في هذا يمكن أن يكون فيه شيءٌ من الملل، وأنا أمامي عدة نقاط في الحقيقة كلها تتعلق بالموضوع، لكن لا أستطيع أن آتي عليها كلها لأجل الوقت.

أليس هناك تعارض بين قول الإمام ابن حزم -رحمه الله- أن التواتر قد يكون باثنين، وبين قولهم إن الاثنين يكون من قبيل المشهور؟

بعض الناس يستدرك على الحافظ ابن حجر في قضية العلم، ويقول: إن حتى الآحاد يفيد العلم، ولكنهم يطالبون ابن حجر بتقييد كلمة العلم، فهل هو يريد العلم الضروري أو اليقيني؟ أو أنه يقول: إفادة درجات حصول العلم؟

بالنسبة للمتواتر الذي عرف به الحافظ ابن حجر، على هذا التعريف لا يكون من مباحث الإسناد، لكن لا شك أن هناك تواتر نحتاج إليه في علم الحديث، فهل التواتر الذي يستعمله أهل الحديث في مصنفاتهم لا يُبحث فيه عن أحوال الرواة؟ وهل لقولهم "أن تحيل العادة تواطؤهم على الكذب" دخل في هذا التعريف عند أهل الحديث؟

معنى قول الحافظ عن المتواتر : "إن هذا ليس من مباحث علم الإسناد":

كلام الحافظ -رحمه الله- حينما قال: إن هذا ليس من مباحث علم الإسناد، هذا القول صحيح بالشيء الذي ذكرته أنا، وهو قضية الإجماع، وخبر الكافة كما قلت، وجريان العمل، هذا ليس من مباحث علم الإسناد؛ لأنه ليس عندنا إسنادٌ ننظر فيه، فعلم الحديث كما قلنا علم بأصول وقواعد يُدرى بها ماذا؟ حال السند والمتن من حيث القبول والرد، فإذًا لابد من وجود إسنادٍ عندنا، إن لم يكن هناك إسنادٌ فكيف نبحث في صحة هذا الخبر من عدمه، هذه تكون من مباحث مثلا إما علم الكلام أو أصول الفقه، أو كما قلت علم الاجتماع والتاريخ ونحو ذلك، نعم بهذه الصورة ليس من مباحث علم الإسناد.

لكن هناك أحاديثٌ أخرى هي التي رأى بعض أهل العلم أنها متواترة، فهذه لابد أن تكون مباحث علم الإسناد .

أنواع المتواتر من حيث الثبوت

فإذًا المتواتر عندنا نوعان،

النوع الأول: وهو ما يفيد العلم الضروري .

والنوع الثاني: وهو ما يفيد العلم النظري، هذا من حيث الثبوت .

أنواع المتواتر من حيث النوع

أما من حيث النوع أيضًا المتواتر ينقسم إلى نوعين:

النوع الأول: متواتر لفظي .

والنوع الثاني: متواترٌ معنوي، سنأتي -إن شاء الله تعالى- عليها.

ما هو العلم الضروري ؟

نتكلم الآن على قضية العلم الضروري، والعلم النظري .

العلم الضروري ما هو؟

العلم الضروري هو الذي يضطر صاحبه إلى التصديق، لابد أن يصدق .

مثلما قلت عن وجود عنترة بن شداد، أو بلد من البلدان، على سبيل المثال: يمكن كثير منا ما رأى استراليا، لكن هل يشك أحدٌ منا أن هناك قارة يُقال لها استراليا، وأن وهناك ناسًا يعيشون وألوانهم بيض ونحو ذلك، ما أحد يشك منا في وجود استراليا مع أننا ما رأيناها، اللهم إن كان عن طريق الصور، دعونا نقول: قبل وجود الصور، كانت هناك أخبار تتناقل عن البلدان، على سبيل المثال: عند أسلافنا الذين كانوا مثلا في القرن الثاني والثالث ونحو ذلك، كانوا يعرفون أن هناك بلدانًا ويصدقون بوجودها مع أنهم ما رأوها، ولا يشكون في وجود هذه البلدان، كيف استطاعوا إذًا التصديق بوجود مثل هذا العلم الذي يضطر صاحبه إلى التصديق به، وهو ما يسمى بالعلم الضروري؟ فليس أمامك أسانيد حتى تبحث بها وتفتش، فذلك يصدق عليه كلام الحافظ ابن حجر أنه ليس من مباحث علم الإسناد.

لكن إذا جاءتنا أحاديث كثيرة، مثل ما ضربوا له مثالا بحديث (من كذب علي متعمدًا)، فإذًا لابد من وجود علم الإسناد حتى نبحث في هذه القضايا، لذلك كيف استطعنا أن نعرف أن حديث الطير...؟ حديث الطير ربما أحدكم يسأل

عنه، حديث الطير هو حديث يقولون: إن أنسًا رضي الله عنه يقول: كنت عند النبي -صلى الله عليه وسلم- فأُهدي له طيرٌ مشوي، فقال "اللهم ائتني بأحب خلقك يأكل معي من هذا الطير" قال: فإذا بالباب يُطرق فقلت في نفسي اللهم اجعله امرءًا من الأنصار، فلما فتح الباب فإذا بعلي رضي الله عنه، قال: فقلتُ: النبي -صلى الله عليه وسلم- على حاجة، يعني لا يريد هذه المزية وهذه الفضيلة لعلي -رضي الله عنه، يريدها لرجل من الأنصار؛ لأنه من الأنصار، فانصرف علي -رضي الله عنه، فدعا النبي -صلى الله عليه وسلم- مرةً أخرى، وإذا بالباب يُطرق ويكون عليًّا -رضي الله عنه، ويعيد أنس نفس الأمنية أو نفس الدعاء، وهكذا ثلاث مرات، وفي الرابعة دفع عليٌّ -رضي الله عنه- في صدر أنس ودخل بعنف، فقال له النبي -صلى الله عليه وسلم- "ما أبطأ بك"، فقال يا رسول الله هذه رابع مرة أطرق فيها، ويقول لي أنس كيت وكيت، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم:" ما حملك على ما صنعت يا أنس؟" فقال: يا رسول الله رجوت أن يكون امرءًا من الأنصار، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم:" إن الرجل قد يحب قومه".

هذا الحديث مفاده أن عليًّا -رضي الله عنه- أحب إلى الله أيضًا حتى من النبي -صلى الله عليه وسلم؛ لأنه يقول: "بأحب خلقك إليك"، فلم يستثن حتى نفسه -صلى الله عليه وسلم، ثم هذا الحديث ينافي ما ثبت من الأحاديث الصحيحة في أن أفضل هذه الأمة بعد نبيها هو أبو بكر -رضي الله عنه- ثم عمر ثم عثمان أيضًا، وكان عليٌّ -رضي الله عنه- يعترف بهذه الفضيلة لهؤلاء الخلفاء -رضي الله عنهم أجمعين، فإذًا هذا الحديث رغم كثرة الطرق إليه إلا أننا نقول: إنه حديثٌ غير صحيح.

نعود لما كنا فيه، كيف استطعنا أن نعرف إنه غير صحيح؟ عن طريق الإسناد، فتشنا في الأسانيد فوجدنا أن جميع الأسانيد لا تصح، كلها معلولة، ولذلك نقدها الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية نقدًا مبرمًا.

فهذا الذي يقول بعضهم إنه من مباحث علم الإسناد، وبعضهم يقول إنه ليس من مباحث علم الإسناد، فالذي ليس من مباحث علم الإسناد ويفرض علينا تصديق هذا يُسمى العلم الضروري، والذي من مباحث علم الإسناد ويكتشف بعد البحث أن طرقه ثابتة وصحيحة مثل أحاديث الشفاعة، أحاديث الرؤية، وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة، هذه نقول إنها أحاديث متواترة، كيف استطعنا أن نعرف أنها متواترة؟ من خلال مباحث علم الإسناد.

ما العلم الذي يفيدنا من هذا التواتر ؟

يفيدنا العلم، لكنه العلم النظري، أي الناشئ بعد النظر والتتبع والاستقراء.

إذًا ما التعريف المختار للمتواتر؟

أقول إن التعريف المختار للمتواتر هو كل خبر يفيد العلم، وإفادةُ الخبرِ العلمُ إما أن تكون بقرائن محتفة، أو بما سميناه خبر الكافة عن الكافة ونحو ذلك، فالذي يحتاج إلى نظر في الأسانيد هذا لابد وأن تكون هناك قرائن تحتف بالخبر، هذه القرائن إذا احتفت أفادنا ذلك الخبر العلم، ولعلنا نكمل التعريف وكلام فيه حينما نتكلم عن خبر الآحاد، لأن الكلام مرتبط بعضه ببعض، فلو دخلت الآن في هذا سأضطر للكلام في خبر الآحاد، إذًا نؤجل ضبط التعريف حتى نتكلم عن الآحاد، بعد ذلك يتضح لنا التعريف للمجمل للآحاد وللمتواتر.

شيخنا الفاضل، ما خصائص كتاب ابن دقيق في كتاب الأحكام؟

يبدو أن الأخ يسأل عن كتاب ابن دقيق العيد الذي هو "الإلمام في معرفة أحاديث الأحكام"، كتاب الإمام لابن دقيق العيد رحمه الله أراد في هذا الكتاب أن يجمع جميع أحاديث الأحكام مع التفصيل الدقيق في تخريجها والحكم عليها، وبعد ذلك استل ابن دقيق العيد خلاصة هذا الكتاب وأودعها في كتابه الإلمام، الإلمام يشبه إلى حد كبير مثلا بلوغ المرام للحافظ ابن حجر، أما كتاب الإمام فإنه أسهب وأطال في التخريج، هذا الكتاب لم يصل إلينا كاملا، وإنما وصل إلينا كتاب الطهارة منه على نقصٍ فيه أيضًا وبعض كتاب الصلاة، والبقية مفقودة.

هل كل من وقع في خطأ يُنسب إليه؟ أم العبرة بالمنهج العام للشخص وما عُرف به؟

نقول: إن الشخص الذي له منهج يُعرف عنه، فالذي يسير على منهج مثلاً المعتزلة أو المدرسة العقلية في العصر الحاضر التي هي استمرار لتيار المعتزلة، نعم هذا الإنسان نعرف هذا المنهج الذي عنده، ونحذر الناس من هذا المنهج حتى لا يغتروا به، لكن إذا كان الرجل منضبطًا بأصول أهل السنة ولو بالجملة ، وقد تبدو منه بعض الهفوات، فما من إمام من الأئمة إلا وقد أخطأ، ولو ذهبنا نتتبع هفوات الأئمة وأخطاءهم لطال بنا الأمر ولما بقي لنا أحدٌ ألبتة.

ما أقل عدد من الرواة في المتواتر؟ وهل يختلف حسب الأحوال؟

ألا يتوقف حصر العدد بالعرف؟

هل يُفهم من كلامكم أن الخلاف بين المتواتر والآحاد خلاف نظري ليس له أثر في الواقع العملي؟

لا، بلى له رصيد في الواقع العملي، وسنبينه -إن شاء الله تعالى، لكن أنا أجد هذه الأسئلة كلها تضطرني للدخول في خبر الواحد، لكن أنا أفضل أن نرجئه حتى نتكلم عن خبر الآحاد، ثم بعد ذلك -إن شاء الله تعالى- نستكمل البقية.
فأنا بودي أن تكون الأسئلة متعلقة بما سبق أن طُرح بما يتعلق بشروط المتواتر والكلام فيها ونحو هذا، أما القضايا الأخرى فنرجئها إن شاء الله تعالى حينما نتكلم عن خبر الواحد.

هل الخبر المتواتر هو الذي يرويه عددٌ كثيرٌ وعدده معروف أم غير معروف؟
نحن قلنا: إن الصواب أنه بغير حصر بعدد معين، ومن اشترط العدد فهذا عنده من التناقض ما ذكرناه، وليس عند من اشترط العدد أي دليل على هذا.

السؤال عن قضية فصل السنة عن القرآن، هل علم الحديث مُسند بآيات من القرآن الكريم لتأكيد صحتها؟ وهل تفسير القرآن الكريم مُسند بعلم الحديث؟
على كل حال السؤال فيما أرى أنه يحتمل معنيين، إما أنه يقصد هذا تفسير القرآن يكون بأحاديث مسندة وبآثار مسندة، فنعم، ويمكن أيضًا أن يكون بغير ذلك كلغة العرب، وكما هو موضح في أصول التفسير، وهذا بلا شك أنه خارج الموضوع.
وهل الأحاديث تُفيد في تفسير الآيات؟
بلا شك أن أول ما يُفسر به القرآن القرآن نفسه، كما صنع الشنقيطي -رحمه الله- في أضواء البيان، ثم بما صح من أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم، ثم بأقوال الصحابة، ثم بأقوال التابعين، ثم بلغة العرب، هذا هي القواعد التي ينبغي أن يتماشى بها لتفسير القرآن.
وبالمناسبة حتى لا يخل الموضع من الفائدة، من أراد من الإخوة أن يقرأ في هذا الموقع -إذا كان يهمه- فأنصحه بالقراءة في بعض الكتب، أولها كتاب إحكام الأحكام لابن حزم، فابن حزم -رحمه- الله ممن أطال النفس في هذا الموضوع في مبحث المتواتر، ونقد هذه التعاريف وبين ما فيها من خلل، الثاني الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية، بالذات في المجلد الثامن عشر في صفحة خمسين فما بعد، وربما ابتدأ الكلام عنها قبل صفحة خمسين، فمن يفتح في صفحة خمسين وما قبل وما بعد سيجد كلام شيخ الإسلام في المتواتر ونقده، وفيه التقاء إلى حدٍ كبير مع كلام ابن حزم.
كذلك ابن القيم رحمه الله في الصواعق، لكن المشكلة أن كتاب الصواعق المطبوع الآن ناقص فليس فيه هذا المبحث، لكنه موجودٌ في مختصر الصواعق، وهو مطبوعٌ أيضًا، فمختصر الصواعق موجود فيه كلام ابن القيم رحمه الله في المتواتر والآحاد.
ومن أبدع ما هنالك رسالة شيخنا الشيخ عبد الله الجبرين -حفظه الله- في أخبار الآحاد، فإنها رائعة وجيدة فأنصح بالرجوع إليها.

هل اعتمد العلماء الشروط التي ذكرتموها في تحقيق أقوال الصحابة؟ وهل هناك كتب في صحيح أقوال الصحابة وضعيفها؟
أقوال الصحابة إذا كان المقصود هل يجري فيها أيضًا التواتر، فالتواتر يشمل كل خبر، لذلك قلنا إن الحافظ ابن حجر اختار هذه اللفظة قصدًا، وبين أنه قصد هذه اللفظة وهو كلامه عن الخبر، فيقول الخبر سواء عن الصحابة أو عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أو عن التابعين أو عن الأمم السابقة، أي خبر أنت مضطر للتعامل معه وفق هذه الأمور التي ذكرها.
أما بالنسبة لهل أخذ أقوال الصحابة وربما أيضًا كانت تقصد التابعين ما صح منها مما لم يصح، أقول لا أعرف هناك مصنفًا فرز الصحيح من الضعيف من أقوال الصحابة، ويبدو أن الأخت تقصد هل صنع هذا أحدٌ مثل ما صنع مثلا البخاري ومسلم بأحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم، أو كما صنع الشيخ الألباني -رحمه الله- حينما صنف صحيح الجامع وضعيف الجامع والسلسلة الصحيحة والسلسلة الضعيفة، أقول لا أعرف أحدًا أفرد أقوال الصحابة صحيحها من ضعيفها.

ما الفرق بين الشهادة والخبر؟
هناك فرقٌ بين الشهادة والخبر، وهذه الفروق تكلم عنها أيضًا ابن حزم، يعني لو أمكن للأخ السائل أن يرجع إليه لكان أفضل، لكن أُجمل الفروق في الآتي :
١- فالشهادة لابد فيها من اثنين، والخبر يُكتفى فيه بواحد .

٢- فالشهادة يشترطون فيها شروطًا، مثلا لا تُقبل عندهم شهادة العبد .
٣- شهادة المرأة بنصف شهادة الرجل، أما بالنسبة للخبر فالأمر سيان، فيُقبل خبر الواحد سواءً كان عبدًا أو امرأة أو رجلا أو غير ذلك.
وهناك فروقٌ بين الرواية والشهادة ذكرها الخطيب البغدادي -رحمه الله- في كتابه الكفاية، يمكن لم أراد التوسع أن يرجع إليه.

هل لازال التواتر في السنة والأحاديث موجودٌ إلى يومنا هذا؟ أم انقطع من عصر تابعي التابعين؟
بالنسبة للتواتر الذي سميناه نقل الكافة عن الكافة فهذا موجودٌ إلى عصرنا الحاضر، مثل ما قلتُ عنترة ابن شداد، مازلنا حتى الآن نصدف بعنترة ابن شداد برغم أنه ليس هناك إسنادٌ، ولا أحدٌ ذكره في الكتب التي تروي بالإسناد بإسنادٍ صحيح، مثل هذه الأخبار نعم نحن نصدقها، وإن كان في هذا العصر نحن مضطرون إليه.
أما إذا كان المقصود عن طريق الرواية، يعني هل هناك أسانيد الآن تُروى بها الأحاديث إلى النبي -صلى الله عليه وسلم؟ فنقول نعم هناك أسانيد، لكن لو ذهبنا نطبق عليها الشروط التي ذكرها علماء الحديث مما سيأتي الكلام عليه -إن شاء الله تعالى- فستنتهي هذه الأسانيد، لأن فيها مجاهيل، وفيها أشياء بالإجازة رديئة جدًا، فما المقصود إذًا من وجود هذه الأسانيد؟ قالوا المقصود بقاء شرف الإسناد أو خصيصة الإسناد فقط، هذا الذي يريده من يحتج بالأسانيد في هذا العصر، أما أن تُجرى عليها الإجراءات الموجودة عند علماء الحديث، فلا يمكن إجراؤها عليها؛ لأنها ستذهب برمتها.

ثمة عدد من الأسئلة يسأل عن إيراد بعض الأمثلة على الأحاديث المتواترة
أقول بالنسبة للأحاديث التي قيل عنها إنها متواترة، في الحقيقة أن :
١- هناك من قال إنه ليس هناك حديث متواتر، المتواتر قالوا إنه ليس من مباحث علم الإسناد، وهذا له شأن وعلم الإسناد له شأن آخر، فإذًا جميع الأحاديث يقولون عنها إنها أخبار آحاد، هذا قولٌ قيل.
٢- وهناك من انتقد هذا التعريف، ولعل كلام الحافظ ابن الصلاح، وهو من أبرع من صنف في علم الحديث يوحي بهذا، لكنه استثنى، قال اللهم إلا أن يُقال في حديث (من كذب عليّ متعمدًا....)، يعني ما استثنى إلا حديثًا واحدًا، الله أكبر، يعني جميع أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم تذهب بها الظنون، لا، حاشى لله، لكن المشكلة هي أن القضية برمتها تعود لنقد هذه الشروط، وسيتضح -إن شاء الله تعالى- مزيد أشياء حينما نتكلم عن خبر الواحد.
فبعضهم يرى أنه ليس هناك حديثٌ متواترٌ إلا حديث من كذب عليه متعمدًا، لكن هناك من رأى خلاف هذا، فالزركشي له مصنف، وإن لم يصل إلينا، أودع فيه قرابة خمسة وسبعين حديثًا يقول إنها متواترة، وبعضهم أوصلها إلى تسعين، بل السيوطي فيما أذكر أنه أوصلها إلى قرابة مائتي حديث متواتر.
لكن حينما ننظر في هذه الأحاديث نجد أنها باجتهاد هؤلاء الأئمة، فبعضها حقيقة يمكن أن يكون ضعيفًا، بل ضعيفًا جدًا، ربما كان بعضها موضوع، مما قيل عنه إنه متواتر.

ثمة سؤال، هل يكون المتواتر ضعيفًا؟
المتواتر في حقيقته بناءً على التعريف الذي ذُكر، لا، لا يكون ضعيفًا، لكن الخطأ في التطبيق، يعني السيوطي حينما طبق أخطأ في التطبيق، فحكم على أحاديث بأنها متواترة وهي لا تخرج عن كونها ضعيفة.
ويواصل الشيخ ذكر أمثلة على الأحاديث المتواترة:
٣- من الأحاديث المتواترة أحاديث الشفاعة كما قلت .
٤- وأحاديث الرؤية، لكن الذين ينازعون يقولون لا، هذه ليست متواترة، وهذا يجعلني أحتاط .
وأذكر أن المتواتر ينقسم إلى قسمين:
متواتر لفظي، ومتواتر معنوي، قالوا عن المتواتر اللفظي: هو ما ينقل بلفظه عن النبي -صلى الله عليه وسلم- مثل حديث (من كذب عليّ متعمدًا)، والمتواتر المعنوي ما تعددت ألفاظه واختلف وقائعه لكن كلها تدل على معنًى واحد، فمثلا :
أحاديث الشفاعة، هي كثيرة ليست حديثًا واحدًا يُنقل بطرقٍ كثيرة، هي أحاديث كثيرة لكنها كلها تدل على معنًى واحد وهو إثبات الشفاعة، كذلك أحاديث الرؤية، وأحاديث كثيرة تدل على معنًى واحد وهو إثبات رؤية الباري جلّ وعلا في الدار الآخرة، كذلك أحاديث رفع اليدين عند الدعاء، هي أحاديث كثيرة كلها في مجملها تدل على مشروعية رفع اليدين عند الدعاء، لكنها ليست ذات لفظ واحد يُنقل عن النبي -صلى الله عليه وسلم.

هل ألف أحد علماء الإسلام من السابقين أو من المعاصرين في جمع الأحاديث المتواترة لفظًا أو معنى؟ أنتم ذكرتم عددًا من السابقين. وما الرد على من لا يحتج بأحاديث الآحاد في العقيدة؟

أما بالنسبة للمؤلفات في المتواتر، فهناك بعض المؤلفات ولكن عليها ما عليها، مثل ما قلت عن كتاب السيوطي "الأزهار المتناثرة في الأحاديث الأخبار المتواترة" عليه ملاحظات في أن بعض الأحاديث التي ذكرها ووصفها بالتواتر بعضها لا يصح، وبعضها لا يُسلم بتواتره على هذه الشروط التي اشترطوها، فالكتب التي أُلفت في هذا حقيقةً لا أقول إنها كتب ناضجة، حتى في العصر الحديث، ليس هناك مؤلف أرى أنه مؤلف سالم من الاعتراضات.

بم أن المتواتر لم يتفقوا فيه على تعريف واحد، فالسؤال لماذا ظهرت هذه التعاريف؟ ولماذا أُحدث؟

هذا السؤال أجبتُ عليه في ثنايا كلامي، قلت إن هذه التعريفات إنما حدثت لقصد تضييق دائرة الاحتجاج بالأحاديث النبوية بسبب تلك المخلفات العقدية التي ورثها المعتزلة عن الأمم السابقة بعد أن تُرجمت كتب اليونان، فأصلوا من جرائها أصولهم الخمسة التي أشرنا إليها.

ذكر الحافظ في شرحه على النخبة أن الشروط الأربعة إذا توفرت أفاد الخبر العلم، ثم ذكر أنه قد يتخلف العلم لمانع، فهل إفادة العلم يدخل في شروط التواتر؟ أم أنه خارج الشروط؟ وما معنى أنه تخلف لمانع؟

الحافظ -رحمه الله- لما ذكر أن العلم قد يتخلف لمانع ما أوضح ما هو المانع الذي يمنع من وجود العلم، فكأنه جعل العلم شرطًا أو نتيجة لهذه الشروط الثلاثة، يعني كأنها شروطٌ ثلاثة لكنها تؤدي إلى إفادة العلم، وهو كثرة العدد، ووجود هذه الكثرة في كل طبقة من طبقات السند، وإسناد هذا إلى شيء محسوس، بعد ذلك هذا الخبر إذا أفاد العلم يصبح متواترًا، فكأن العلم نتيجة لهذه الشروط لهذه الشروط الثلاثة، ثم قال: قد يتخلف هذا لمانع، ما المانع؟ يمكن مثلا أن يكون العدد متوفرًا لكن لا تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، كيف يمكن؟ نقول مثلا على فرض أنهم كانوا مجتمعين في مكانٍ ما، واتفقوا على اختلاق هذا الخبر، هذا مانع من الموانع التي تمنع جعل هذا الخبر متواترًا، ولعله يمكن أن يصدق على هذا ما قلناه عن حديث الطير، حديث الطير واضح فيه الصنعة، وأنه مختلق برغم كثرة الطرق إلى أنس ابن مالك رضي الله -تعالى عنه، فهنا شيءٌ يمنع من جعل هذه الكثرة تفيد العلم، السبب أن هناك ما يدل على أنهم اختلقوا هذا الخبر.

علماء الحديث يفرقون في الغريب، فيقولون مثلا إسناده ضعيف، وأحيانًا يقولون المعنى ضعيف لكن الإسناد صحيح؟ فهل يجتمع في حديث أنس أن سندها ضعيف وأيضًا متنها غريب؟ لأنكم يا شيخنا ذكرتم أن متنها يعارض حقيقة أن الرسول -صلى الله عليه وسلم- أحب الناس إلى الله ثم أبو بكر، فهل يجتمع فيه الأمرين؟ قضية أن يكون الحديث مرويًّا بسند صحيح والمتن غير صحيح ونحو ذلك، هذه يأتي الكلام عليها -إن شاء الله تعالى- عما قريب حينما نتكلم عن الحديث الصحيح وشروط الحديث الصحيح، وذكروا من شروطه انتفاء العلة، سوف نتكلم عنها -إن شاء الله تعالى.

إذا كان هذا التعريف الموجود في كتب أهل الحديث من مدخلات المعتزلة، فكل ورد إلينا؟ وما معنى المنزلة بين منزلتين عند المعتزلة؟ لعلي أبدأ بالمنزلة بين منزلتين لأن الجواب عنها مختصر، نقول إن المعتزلة يتشددون في قضية المعاصي، وعلى وجه الخصوص الكبيرة، فمن ارتكتب كبيرة من المسلمين يرون أنه خرج عن دائرة الإسلام، ولكنه لم يدخل في دائرة الكفر، فهو في منزلة بين الكفر والإيمان، يسمون هذه المنزلة منزلة الفسق، لكن ليس الفسق الذي يعنيه أهل السنة وهو أن مرتكب الكبيرة فاسق بعصيانه مؤمن بإيمانه، لا، هم لا يقولون إنه مؤمن، يقولون إنه خرج من دائرة الإيمان حتمًا لكن لم يدخل في دائرة الكفر، هذا المقصود بالمنزلة بين منزلتين عند المعتزلة.

أما بالنسبة للسؤال لماذا دخل هذا التعريف في كتب مصطلح الحديث؟

ففي الحقيقة السؤال مهم وجيد، ولذلك أرعوني سمعكم، فأقول إن كتب الحديث في الأصل لم يدخل فيها هذا التعريف .

لو نظرنا للسرد التاريخي الذي ذكرناه في الدرس الماضي ، فعلى سبيل المثال :

مقدمة صحيح مسلم ليس فيها كلام عن المتواتر والآحاد .

العلل الصغير للترمذي ليس فيه هذا الكلام .

الحدث الفاصل للرامهرمزي ليس فيه هذا الكلام .

معرفة علوم الحديث للحاكم ليس فيه هذا الكلام، وهكذا.

هذا الكلام دخل تقريبًا من عصر الخطيب البغدادي، لكن ليس بالصفة التي وُجدت بعد ابن الصلاح، في عصر الخطيب البغدادي بدأ هذا المصطلح يدخل، ما السبب؟

لأن علم أصول الفقه علم دخل فيه علم الكلام، وعلم الكلام هو الذي جاء فيه هذا التعريف أو هذا التفريق بين المتواتر والآحاد، فنجد أن أصول الفقه في الأعم الأغلب لا أحد يستطيع أن يأخذها حتى يدرس المنطق، فإذا درس

المنطق استطاع أن يتلقى أصول الفقه، والمنطق كما نعرف أنه لم يكن في عصر النبي -صلى الله عليه وسلم- أو لم يكن عند النبي -صلى الله عليه وسلم- ولا عند صحابته، ولا عند التابعين لهم بإحسان، وإنما وُجد بعد دخول كتب اليونان عند المسلمين وبعد أن عُربت فدخل عليهم علم المنطق الذي هو من علوم اليونان، فصيغة كتب أصول الفقه بصياغات منطقية واستخدمت فيها عبارات منطقية، هذه العبارات جعلت هناك كلامًا في الأخبار والأحاديث بسبب وجود بعض القضايا المشتركة بين أصول الفقه ومصطلح الحديث، فلو رأينا مثلا كتاب الرسالة للإمام الشافعي، وهو كتاب من كتب أصول الفقه، وتضمن بعض مباحث علم الحديث كما أشرنا له في الدرس السابق، نجد أن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى تكلم في قضايا مهمة جدًا في علم الحديث، مثل التدليس والاختلاق والحديث المرسل وغير هذه الأمور من القضايا الحديثية تكلم عنها الإمام الشافعي، فمن جملة ما تكلم فيه أخبار الآحاد، فرد على المعتزلة الذين لا يحتجون بخبر الواحد، وكتابه هذا يعد من أبرز ما صُنف في الرد على المعتزلة الذين لا يحتجون بخبر الواحد، والسبب أنه في عصر الشافعي ظهر هذا التفريق بين المتواتر والآحاد فاضطر الشافعي رحمه الله للرد عليهم.
بعد هذا جاء بعض أهل العلم الذين درسوا أصول الفقه ودرسوا مصطلح الحديث، فحصل عندهم تداخل بين هذه المباحث المشتركة، بين أصول الفقه وبين مصطلح الحديث، فأدخلوا هذه القضايا التي كانت في كتب أصول الفقه، أدخلوها في مصطلح الحديث، من أول من صنع ذلك الخطيب البغدادي رحمه الله وإن لم يكن بالشكل الذي جاء بعد ذلك، جاء بعد هذا ابن الصلاح فأدخل أشياء أكثر من هذا، جاء بعده النووي فهو أكثر من أوغل في هذا، رحم الله الجميع. فالنووي هو من أكثر من أدخل هذه المذاهب في مصطلح الحديث، وتأسى بالنووي من جاء بعده بعد ذلك مثل الحافظ العراقي ابن حجر والسخاوي وغيرهم رحمهم الله. وصلى اللهم على نبينا محمد، والحمد لله رب العالمين.

بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله.
كنا انتهينا في الحلقة الماضية إلى الكلام عن الخبر المتواتر، وذلك أننا ابتدأنا مع الحافظ ابن حجر رحمه الله حينما قسم الخبر إلى قسمين: متواترٌ، وآحاد، ثم تكلم الحافظ عن الخبر المتواتر، وسنتكلم بإذن الله عن أخبار الآحاد في هذا اليوم، لكن بعد أن نذكر بما كنا خلصنا إليه في الدرس الماضي من تعريف الخبر المتواتر في الكتب التي تناولت هذا الكلام وهذا التعريف، وقلنا إنهم عرفوا المتواتر بأنه ما يرويه عددٌ كثيرٌ في كل طبقةٍ من طبقات السند بحيث تحيل العادة تواطئهم على الكذب وأسندوه إلى شيءٍ محسوس، وهناك من يضيف شرطًا خامسًا وهو أن يفيد العلم.
وقلنا إن الشروط الأربعة هي الأساسية، والحافظ ابن حجر جعلها ثلاثة، فجعل الشرط الأول: وهو أن يرويه عددٌ كثيرٌ تحيل العادة تواطئهم على الكذب، فدمج هذين الشرطين مع بعض، والمسألة يسيرة وسهلة في هذه الحال، فالمقصود بما ذكره الحافظ من هذه الشروط، وكونه دمج شرطين مع بعض هذا لا يؤثر على أصل التعريف.
أما إفادة الخبر العلم فهذا إما أن يكون ثمرة كما أشار إليه الحافظ ابن حجر، وكأنه نحاه عن شروط التعريف، أو عن حيثيات التعريف، فالأمر هين، ففعلا لابد أن يفيد الخبر المتواتر العلم، وإلا فإنه لا يكون متواترًا حين ذاك.
ذكرنا ما على هذا التعريف من مؤاخذات، وقلنا إن هذا التعريف في أصله يمكن يتناول صحابة النبي صلى الله عليه وسلم، وذكرنا أنه تعريفٌ جاءنا من قبل أهل الكلام، إلى غير ذلك مما كنا قد ذكرناه في الدرس السابق.
سنتناول في هذا اليوم أخبار الآحاد، حتى نخلص إلى التعريف الذي نراه مختارًا للخبر المتواتر ما هو؟ بعد أن أذكر بما كنا ذكرناه من تعريف المتواتر في اللغة، وقلت إن التواتر هو التتابع، ومادام أن التواتر في اللغة هو التتابع، فالتتابع كما هو معلومٌ لنا يبدأ من اثنين، إذا تابع الراوي الآخر فمن هنا يكون ابتدأ التواتر، وسنأكد على هذا إن شاء الله تعالى في ثنايا هذا الدرس.
فإذًا مادام الحافظ قسم الخبر من حيث الأصل إلى متواتر وآحاد، وعلمنا المتواتر وفصلنا فيه في الدرس الماضي، فإذًا نتناول في هذا اليوم خبر الآحاد، ما خبر الآحاد؟ يعرّفون خبر الآحاد: بأنه ما يرويه اثنان فأكثر ولم يصل إلى حد التواتر، بل حتى رواية الواحد يقال لها خبر آحاد، ولكنهم جعلوا بهذا تسمية مستقلة وهي الفرد والغريب، كما سيأتي معنا إن شاء الله تعالى.
إذًا أخبار الآحاد هي كل ما لم يصل لدرجة التواتر فهو خبر آحاد عندهم، لكن نحن بإذن الله سنجلي هذا ونبينه بإذنه تعالى، بعد أن نقول إن أخبار الآحاد تنقسم من حيث القبول والرد إلى قسمين: مقبول، ومردود، وأما من حيث الطرق فإنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام: المشهور: وهو ما رواه ثلاثة فأكثر ولم يصل إلى حد التواتر، والعزيز: وهو ما رواه اثنان ولو في طبقة من طبقات السند، والغريب والفرد: وهو ما يرويه واحدٌ ولو في طبقة من طبقات السند، فهذه ثلاثة أقسام لأخبار الآحاد من حيث الطرق، وأما من حيث القبول والرد فقلنا إنه ينقسم إلى قسمين: مقبول، ومردود، وهذا سيأتي الكلام عنه إن شاء الله تعالى.
أول هذه الأقسام من أقسام أخبار الآحاد المشهور، والمشهور: ذكرنا أنه ما يرويه ثلاثة فأكثر ولم يبلغ حد التواتر، في هذه الحال على ما كنا ذكرناه في الكلام عن المتواتر ليست الرؤية واضحة فيما بين المشهور والمتواتر، اللهم إلا بناءً على الرجوع للتعريف الذي ذكروه وهو قضية إفادة العلم واستحالة تواطؤ الرواة على الكذب، وهذه مسألة اعتبارية، هذه تذكرنا بما ذكره بعض أهل العلم الذين نقدوا تعريف المتواتر الكلامي الذي كنا ذكرناه وخلصوا إلى الرأي الصحيح في تعريف المتواتر ما هو، فالمتواتر كما أيضًا مثلنا إذًا في السابق أنه قد يكون هناك خبرٌ جاء من طريقين يفيدان من العلم أكثر مما يفيد خبر جاء من مائة طريق، ومثلنا لهذا بأي شيء؟ بحديث الطير، وقلنا إنه روي من قرابة مائة طريق، ولكن هذه الطرق كلها لا تفيد العلم، بينما يأتيني حديث ربما من طريق واحد، مثل ما قلنا في حديث (إنما الأعمال بالنيات)، أو من طريقين فيفيدني من العلم أكثر من إفادة تلك المائة طريق التي جاء منها حديث الطير عن أنس رضي الله تعالى عنه.
إذًا نرجع إلى قضية مهمة في هذه المسألة، وهي أن أهل الاختصاص وأهل الفن نفسه هم الذين يعول عليهم ويرجع إليهم في التعريف تأكيده أو نقده، فأهل الحديث هم الذين يقررون هل هذا الخبر متواتر أو غير متواتر؟ ولذلك رب حديث يكون متواترًا عند أهل الحديث ولا يكون متواترًا مثلا عند أهل الأصول، والسبب أن عند أهل الحديث من القدرة على النقد ومعرفة الطرق وسبر هذه الطرق ومعرفة ما يمكن أن يتطرق إليه الإعلال من عدمه ما ليس عند غيرهم من غير أهل الاختصاص ذاته، فإذًا التواتر أحيانًا يكون تواترًا نسبيًّا ليس عند الجميع، والتواتر النسبي هذا هو الذي يمكن أن يبرز ذاك الخلاف الذي وُجد عند بعض أهل العلم في بعض القضايا، فمثلا ذكرنا أحاديث الشفاعة، وقلنا إن أحاديث الشفاعة متواترة، لكن بعض من لم تعجبه هذه الأحاديث كالمعتزلة وغيرهم من المخالفين للسنة لا يرون أن أحاديث الشفاعة تصل إلى حد التواتر.
فالمُعَوَّل عليه إذًا هم أهل الاختصاص أهل الحديث ومن كان في حكمهم ممن سار على طريقتهم، مثل ما نقول إذًا عن الأطباء في هذا العصر، ما يمكن أن أقبل كلام إنسان تخصصه مثلا في الهندسة المدنية ويبدأ ينقض كلام

الأطباء، أو يريد أن يأتي بقضايا في الطب ويتكلم عنها، بطبيعة الحال الكل لا يسلم له بالتدخل في هذا الاختصاص؛ لأنه خارجٌ عن اختصاصه، كذلك أيضًا نقول في مثل هذه القضايا إن المعول عليه في هذا هم أهل الحديث، وهذا هو الذي يؤكد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مثل هذه القضية.

إذًا إذا جاءنا حديث من ثلاثة طرق وهو الذي يسمونه المشهور، وكانت هذه الطرق صحيحة لا مطعن فيها ولا علة من العلل الخفية التي سنتكلم عنها إن شاء الله تعالى، فالحديث سالم، كل طريق من هذه الطريق سالمة من أي علة من العلل، لاشك أن هذا يفيد من العلم اليقيني الذي يجعل الإنسان يوقن بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد قال هذا الحديث بما لا يدع مجالا للشك في النفس ولا ارتياب، إذ يشهد عندي ثلاثة شهود من صحابة النبي صلى الله عليه وسلم، وينقل هذه الشهادة عنهم التابعون، وربما كان الناقل عن كل واحد منهم عدد أيضًا من التابعين، وهكذا يتسلسل هذا العدد حتى يصل إلى منتهاه، وهم أصحاب الكتب، ولاشك أن هذا يعطيني علمًا يقينيًّا بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد قاله وإن خالف في ذلك من خالف؛ لأن الفطر تأبى أن تقبل مثل هذه المخالفات وهذه الشبهات التي يوردها أعداء السنن، هذا لا يمكن أن يعرج عليه بحالٍ من الأحوال.

فنمشي مع هذا التقسيم الذي ذكره أهل العلم لا بأس، ولكن كل تقسم من هذه التقسيمات أو كل تعريف من هذه التعريفات لا نسلم له بالقبول إلا إذا اتفق مع المسيرة العلمية الصحيحة التي سار عليها أهل العلم بالحديث، أما من أخطأ في تعريف من التعاريف فخطأه غير ملزم لنا، وبالذات إذا كان هذا الخطأ مربوط بقضايا كلامية كما أشرنا سابقًا.

فنعرف إذًا أن الحديث المشهور: هو ما يرويه ثلاثة فأكثر ولم يصل إلى حد التواتر، هذا بالنسبة لمن؟ بالنسبة للذين قسموا هذه القسمة، لكن نحن لا نسلم بهذا، نقول ربما كان الحديث مرويًّا من ثلاثة طرق ويكون متواترًا إذا صحت الأسانيد إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن فيها علة من العلل تمنع من إفادة هذا الخبر للعلم اليقيني.

المشهور عندهم ينقسم إلى قسمين: المشهور الذي عرفناه، وبعضهم يسميه المشهور الاصطلاحي: وهو ما اصطلحوا عليه بالنسبة لقضية الطرق، ومشهور لا علاقة له بالطرق، وهو المشهور على ألسنة الناس أيان كان هؤلاء الناس، المشهور الاصطلاحي الذي تقدم الكلام عنه يعبر عنه عند بعض أهل العلم بالمستفيض كما أشار إليه الحافظ ابن حجر، فالمستفيض والمشهور عند بعضهم هذان لفظان مترادفان، وبعضهم يقول لا، المستفيض أخص من المشهور، فالمستفيض يُشترط فيه أن يستوي الطرفان، يعني يرويه مثلا ثلاثة عن ثلاثة عن ثلاثة، أو أربعة عن أربعة عن أربعة، وهكذا، فلابد أن يستوي العدد في طرفي الإسناد، أي من الأعلى إلى الأسفل أو العكس، وأما المشهور فقد يكون مستويًّا فيه العدد وقد لا يستوي فيه العدد، فإذًا كل مستفيض فهو مشهور ولا عكس، نستطيع أن نقول عن المستفيض إنه مشهور ولكن لا نقول إن كل مستفيض مشهور بناءً على هذا القيد.

وهناك من ذكر أن المستفيض هو ما اشتهر أن تواتر عن الصحابي، وأشار الحافظ ابن حجر إلى أنه في مثل هذه الحال هذا ليس من مباحث علم الإسناد، هذا محله كتب أصول الفقه، وللحنفية في هذا كلام في تعريف المستفيض، فعلا ليس من مباحث علم الإسناد، ولذلك لا نعرج عليه، وإنما يهمنا قول من شرط فيه أن يستوي طرفاه، فبينا هذا، وعلى كل حال فاستخدام المستفيض قليل في كتب أهل الحديث، ربما كان مستخدمًا في كتب أصول الفقه، لكن في كتب أهل الحديث يقل استخدام لفظة مستفيض في الحديث المشهور.

عرفنا ما هو المشهور الاصطلاحي إذًا، قلت حديث يأتينا من ثلاثة طرق فأكثر ولم يصل إلى حد التواتر، انتهينا منه.

يأتي الكلام على المشهور غير الاصطلاحي، وهو المشهور على الألسنة، المقصود بالحديث الذي يشتهر على الألسنة هو ما يتردد على ألسنة الناس دومًا، أياً كان هؤلاء الناس، وهذا شيءٌ مشاهد عند العامة، فأنت حينما مثلا تمازح إنسانًا أو تؤذي إنسانًا يقول لك يا أخي (السلم من سلم المسلمون من لسانه ويده)، الكل عرف هذا الحديث، نعم هو حديث صحيح بلا شك، لكن اشتهر هذا الحديث على ألسنة الناس، لكن لو سألت الواحد منهم: مَن الذي روى هذا الحديث؟ وهل هو صحيح أم غير صحيح؟ يمكن ما يستطيع أن يقول لك أي شيء، بل لا يؤكد لك أن النبي صلى الله عليه وسلم قد قاله: وإنما يقول والله هكذا سمعنا، فهذا هو المقصود بالمشهور على ألسنة الناس.

وجد أهل العلم أن الناس الذين تشتهر عندهم بعض الأحاديث يختلفون باختلاف اهتماماتهم وتخصصاتهم، فهناك المحدثون على سبيل المثال تشتهر عندهم بعض الأحايث لكنها لا تكون مشهورة لا عند عامة الناس ولا عند أصحاب التخصصات الأخرى، يمثلون على هذا بمثل حديث أنس الذي في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهرًا كاملا يدعو على بعض قبائل العرب، يدعو على رعل وذكوان وعصية عصت الله ورسوله؛ لأن هذه القبائل غدرت بصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقتلوهم، فأخذ النبي عليه الصلاة والسلام يدعو عليهم شهرًا كاملا، هذا الحديث مشهور عند أهل الحديث، يمثلون به في أمثلة متعددة، فيقال إن هذا مشهور عند أهل الحديث.

هناك بعض الأحاديث التي تشتهر عند الفقهاء، مثل حديث أبغض الحلال إلى الله الطلاق، نجد هذا الحديث مشهورًا عند الفقهاء، فلا يلزم من شهرة هذا الحديث أن يكون مشهورًا اصطلاحيًّا كما سنبينه إن شاء الله تعالى، أهل الأصول اشتهر عندهم حديث النبي صلى الله عليه وسلم (عُفي لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استُكرهوا عليه)، لأن هذا فيه قواعد أصولية يهتمون بها في فنهم وتخصصهم.

أهل اللغة اشتهرت عندهم بعض الأحاديث، مثل الحديث الذي مثلنا به سابقًا (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار)، وقلنا إن هذا الحديث صحيح، ومخرج في صحيح البخاري، وذكرنا رواية الإمام مالك له، والأهمية التي ذكرناها فيما يتعلق بالجانب اللغوي، وضروروة معرفة أئمة اللغة بالحديث، لكن من الأحاديث التي اشتهرت أيضًا عن أهل اللغة ويمثلون لها بما اشتهر على ألسنة اللغويين "نعم العبد سهيل، لو لم يخف الله لم يعصه".

هناك أحاديث تشتهر على ألسنة الوعاظ وألسنة العامة، من الأحاديث التي اشتهرت على ألسنة العامة الحديث الذي مثلت به قبل قليل، (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده)، فهذا الحديث مشهور على ألسنة العامة، بل على ألسنة الجميع بما فيهم من محدثين وأصوليين وفقهاء ولغويين وهكذا، وهناك أحاديث تشتهر على ألسنة الجميع، لكن بالنسة للعامة على وجه الخصوص نجد حديث (العجلة من الشيطان)، هذا يورده العامة دومًا في أي موضوع يجدون شخصًا ما تعجل في قضية من القضايا، فإذًا هذا هو المقصود بالأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس على اختلاف تخصصاتهم.

هذه الأحاديث التي تشتهر على ألسنة الناس لا يلزم منها أن تكون لا صحيحة ولا ضعيفة، فمنها ما هو متواتر، ومنها ما هو صحيح ومخرج في الصحيحين، ومنها ما هو حسن، ومنها ما هو ضعيف، ومنها ما لا أصل له، يعني مثل حديث "نعم العبد سهيل، لو لم يخف الله لم يعصه"، لا نجد له أصلا عن النبي صلى الله عليه وسلم، يبدو أنه روي عن عمرٍ بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، لكن بعضهم قال: لا أصل لهذا الحديث، يعني عن النبي صلى الله عليه وسلم، فإذًا لا يلزم من الأحاديث المشتهرة على الألسنة الصحة من عدمها، إنما هذه قضية لأجل أهميتها تناولها بعض أهل العلم بالمصنفات، وجدوا أن هناك أحاديث تشتهر على ألسنة الناس فلابد من بيان الأحكام فيها حتى لا يُنسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقله، فممن ذكر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ثنايا سؤال سئل إياه، وأخذ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية الدكتور محمد لطفي الصباغ وفقه الله لكل خير وأفرده في مصنف بعنوان "أحاديث القصاص"، والكتاب مطبوع، فهو جواب من شيخ الإسلام على سؤال وجه إليه فتكلم عن بعض هذه الأحاديث.

جاء بعد ذلك الزركشي فألف كتابه في الأحاديث المشتهرة واستفاد من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في هذه الأحاديث التي تكلم عنها، جاء بعد ذلك السخاوي، وكتابه يعد من أجود الكتب التي أُلفت في هذا، وهو كتاب "المقاصد الحسنة فيما اشتهر من الحديث على الألسنة"، أسهب السخاوي في تخريج طرق هذه الأحاديث، لكن كتابه جاء له بعد ذلك إسماعيل العجلوني فوجد أن هناك أحاديث فات السخاوي ذكرها، فزادها على كتاب السخاوي في كتابه "كشف الخفا ومزيل الإلباس في ما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس"، تضمن هذا الكتاب أكثر من ثلاثة آلاف حديث، قرابة ثلاثة آلاف ومائتي حديث، بينما كتاب السخاوي على النصف من هذا تقريبًا، هذا يدلنا على مبلغ الزيادة التي زادها العجلوني رحمه الله، لكن فرق بين التخريجين، فتخريج السخاوي تخريج مسهب ورائع وجيد، وتخريج العجلوني فيه اختصار، حتى حين نتناول الأحاديث التي خرجها السخاوي اختصرها العجلوني بنوعٍ من الاختصار، هذا بالنسبة لأهم المصنفات في قضية الأحاديث المشتهرة على الألسنة.

هل يعتبر كل حديث متواتر مشهور؟

بالنسبة لتقسيم الحافظ ابن حجر للمتواتر إلى متواتر لفظي ومعنوي، جاء في الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي كلامٌ يخالف ما ذكره الحافظ، فمؤدى كلامه أن المتواتر اللفظي جعله من قبيل المتواتر المعنوي، ومثل لذلك بهجرة النبي صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة وإقامة مسجده في المدينة ودفنه فيها وعداوته لأبي جهل، يقول هذا من قبيل المتواتر اللفظي، وأما المتواتر المعنوي فعرفه الخطيب بأن تأتي روايات تشتمل على أحكام مختلفة ولكن لا تتضمن معنًى واحدًا، ومثل على ذلك بالأحاديث الواردة في معجزات النبي صلى الله عليه وسلم الحسية كتسبيح الحصى ونبع الماء من بين أصابعه، وذكر أيضًا الأحاديث الواردة عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم في قبولهم خبر الواحد، يقول: فهذه الأحاديث بمجموعها أفادت أن المتواتر عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قبول خبر الواحد، فكيف نوفق بين هذا التعريف للخطيب البغدادي وبين تعريف الحافظ ابن حجر؟

هل يمكن أن نقول عن المتواتر إنه مشهور ولا عكس؟ نقول بناءً على التعريف الذي ذكره نعم، فكل متواتر مشهور ولا عكس، يعني ليس كل مشهور متواتر.

بالنسبة للسؤال الذي ذكره الأخ إمام، فنحن ذكرنا في الدرس الماضي أن المتواتر ينقسم إلى قسمين: متواتر لفظي، ومتواتر معنوي، ومثلنا للمتواتر اللفظي بحديث من (من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار)، ومثلنا للمتواتر المعنوي بأحاديث رفع اليدين عند الدعاء، قلنا رفع اليدين عند الدعاء ورد في أحداث مختلفة في مجملها تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه في حال الدعاء، وليست هذه الطرق الكثيرة لحديث واحد بعينه.

الخطيب البغدادي يفهم من كلامه العكس، أي أنه جعل المتواتر اللفظي هو المتواتر المعنوي، وجعل للمتواتر المعنوي مثالا آخر غير ما مثلنا له، نقول هذا الكلام الذي ذُكر عن الخطيب البغدادي قد يكون كما نقل الأخ إمام، فإن كان كذلك ففي الحقيقة واقع الحال لا يسعف التسليم بهذا التقسيم، لأننا إذا قلنا إنه متواتر لفظي معنى ذلك أن اللفظ الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم تواتر عين هذا اللفظ، مثل ما قلنا عن (من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار)، هذا اللفظ تواتر أي كثرت طرقه عن النبي صلى الله عليه وسلم بنقل العدد الكثير الجم بالشروط التي ذكرناها في التعريف السابق، أما بالنسبة للمتواتر المعنوي فواضح من هذه اللفظة -متواتر معنوي- أنه يتواتر معنًى معينًا تدل عليه عدة أحاديث وإن لم يكن لفظًا واحدًا، فعلى كل حال إن كان هذا قاله الخطيب البغدادي فلا يسلم له بهذا التعريف، لأن واقع الحال كما قلت لا يسعف في التسليم بهذا التعريف.

قال الحافظ ابن الصلاح إن المتواتر لم يذكره علماء الحديث وإنما ذكره علماء الأصول، وقد نقله إليهم الخطيب البغدادي، فماذا يعني هذا؟

هذا يؤكد ما كنت ذكرته في الدرس الماضي من أن سلف الأمة لم يكونوا يعرفون هذا التقسيم متواتر وآحاد، وإنما يعرفون ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيسلمون به، ربما شك الواحد منهم في خبر الواحد مثل ما قلنا عن حادثة من؟ تذكرون هذا؟ مثل حادثة أبي موسى الأشعري مع عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، قد يقول قائل لماذا وقف عمر رضي الله تعالى عنه مع أبي موسى هذا الموقف العنيف؟ نقول السبب هو ما يلي: أبو موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه ما قدم إلى المدينة إلا في السنة السابعة من الهجرة، وكان ممن هاجر إلى الحبشة، فما جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم إلا في السنة السابعة من الهجرة، عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في مكة والمدينة ما فارقه، يلازمه ملازمة الظل لصاحبه، كذلك أيضًا عمر بن الخطاب زوج النبي صلى الله عليه وسلم ابنته حفصة رضي الله تعالى عنها، ويأتي لبيت النبي صلى الله عليه وسلم دومًا، بيت ابنته، ويحتاج إلى الاستئذان، والحديث في الاستئذان، (إذا استأذن أحدكم فليستأذن ثلاثًا، فإن أُذن له وإلا فليرجع)، كذلك عمر بن الخطاب وأبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنهما كانا أشد الصحابة ملازمة للنبي صلى الله عليه وسلم، جاء النبي صلى الله عليه وسلم ومعه أبو بكر وعمر، ذهب النبي صلى الله عليه وسلم ومعه أبو بكر وعمر، فعمر استغرب من أبي موسى أن يحفظ هذه السنة العملية التي تتكرر في اليوم عدة مرات على باب النبي صلى الله عليه وسلم ولا يحفظها هو، وأبو موسى ما جاء إلا متأخرًا، وعمر ملازم للنبي صلى الله عليه وسلم من قديم، فاستغرب فأراد كما قال في نهاية الحديث "أما إني لم أتهمك ولكني أحببت أن أتثبت"، هذا هو الذي جعل عمر رضي الله تعالى عنه يقف مثل هذا الموقف.

فنقول إذًا إذا كان هناك ما يستدعي التثبت مما يُشك فيه، فللإنسان الحق إذا كان خبر واحد، يعني خبر ما جاء به إلا راوٍ واحد، فإن ضاف إليه آخر فهنا لا يعذر أحد، عمر رضي الله تعالى عنه لما شهد أبو سعيد الخدري انتهى الإشكال، وهكذا في قضايا متعددة لو ذهبنا لنسردها سيطول بنا المقام ونحن في مقام اختصار في هذه القضية.

بارك الله فيكم يا شيخنا، لم أفهم الفرق بين المشهور والمستفيض.

سائلة سألت سؤالا خطأً: المشهور قد يُطلق على ما اشتهر على الألسنة، وهو المشهور الاصطلاحي ولا يُشترط له طريق معين، فماذا يعني ذلك؟

الأخت التي تسأل عن الفرق بين المشهور والمستفيض، لعله يتضح الفرق بالمثال الذي أمثله، إذا جاءنا حديث رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة من الصحابة، ابن عرم وأبو سعيد وأبو هريرة، رواه عن كل واحد من هؤلاء الصحابة اثنان من التابعين، فرواه عن ابن عمر مثلا نافع وابنه سالم، ورواه عن أبي هريرة سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن، ورواه عن أبي سعيد الخدري أبو صالح ذكوان السمان وسليمان بن يزيد، أصبح الآن العدد ستة في طبقة التابعين رووه عن ثلاثة من الصحابة، كل واحد من هؤلاء التابعين يرويه عنه مثلا اثنان أو ثلاثة من أتباع التابعين، هل استوى العدد الآن؟ لا، نقول الصحابة ثلاثة والتابعون ستة، وأتباع التابعين سيكونون اثني عشر أو أكثر من اثني عشر، وهكذا، فإذا ما استوى الطرفان، العدد ما توافر في كل طبقة.

لكن لو كان العدد الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم هؤلاء الثلاثة وعن كل من هؤلاء الثلاثة رواه واحد من التابعين، فأصبح الآن العدة في طبقة التابعين كم؟ ثلاثة، وعن كل واحد من التابعين رواه واحدٌ من أتباع التابعين، فأصبح ثلاثة عن ثلاثة عن ثلاثة، وهكذا، فبهذه الصورة الثانية هذا الذي يقولون عنه المستفيض في إحدى صوره،

يعني استوى الطرفان، ثلاثة ثلاثة ثلاثة، أم الأول فقالوا لا، ذاك يُسمى مشهور ولا يُسمى مستفيضًا، والذي ثلاثة عن ثلاثة عن ثلاثة ألا يُسمى مشهورًا؟ قالوا بلا، يُسمى مشهورًا ويُمسى مستفيضًا، فإذًا كل مستفيض فهو مشهور ولا عكس.

وأما بالنسبة للسؤال الثاني فنقول، قلنا إن المشهور ينقسم إلى قسمين، المشهور الاصطلاحي وهو بناء على الطرق وهو ما رواه ثلاثة فأكثر، هذا بالالتفات إلى الطرق، ولا يلزم من المشهور الاصطلاحي أن يشتهر على ألسنة الناس، بل يمكن يكون مشهورًا عند أهل الحديث فقط، لكن لا يلزم أن يكون مشهورًا عند عامة الناس، لا فقهاء ولا أصوليين ولا فضلا عن عامة الناس الآخرين.

أما بالنسبة للمشهور غير الاصطلاحي وهو ما يُشتهر على ألسنة الناس، غير الاصطلاحي، فالمقصود ما يشتهر على ألسنة الناس، قد يكون صحيحًا وقد يكون غير صحيحًا، ولا يُشترط له طريق معين، هذا لا التفات فيه إلى الطرق ألبتة، وإنما ضابطه كثرة تناقل الناس لهذا الحديث فقط.

هل المشهور هو ما وصل إلينا من ثلاثة أم رواه ثلاثة رواة، ولماذا سموه مشهورًا؟ وما ضابط المشهور على ألسنة الناس؟

سواء قلنا ثلاثة طرق أو ثلاثة رواة، فالرواة هم طرق، والطرق رواة.

وسمي مشهورًا لأجل شهرة الحديث حينما خرج عن كون خبر واحد، أو عن كونه انضاف إليه آخر، فلما وصل العدد للثلاثة فأكثر من ثلاثة اشتهر وأعلن وأصبح معروفًا عن فئة معينة أو عند الناس كلهم.

وأما عن ضابط المشهور على ألسنة الناس، فقط مجرد تناقل الناس لهذا الحديث، لا ضابط، فإذا وُجد عند طائفة من الناس وأصبحوا يكررونه ويعيدونه دومًا ويستشهدون به ويذكرونه في كلامهم، هذا هو المقصود بالمشهور على ألسنة الناس.

الأخت أنوار تعيدنا إلى تعريف المتواتر، وتطلب التعريف المختار.

لعلي أأجل التعريف المختار الآن بعد الكلام على العزيز.

المتن

(الخبر: إما أن يكون له طرق بلا عدد معين، أومع حصر بما فوق الاثنين، أوبهما، أوبواحد.

فالأول: المتواتر المفيد للعلم اليقيني بشروطه.

والثاني: المشهور وهو المستفيض على رأي.

والثالث: العزيز وليس شرطا للصحيح خلافا لمن زعمه.

والرابع: الغريب.

وكلها- سوى الأول-آحاد. وفيها المقبول المردود لتوقف الاستدلال بها على البحث عن أحوال رواتها دون الأول.

وقد يقع فيها ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار.)

هذا الكلام الذي ذُكر تضمن ما كنا شرحناه في الدرس الماضي وما كنا ذكرناه في بداية هذا الدرس، لكن نبدأ الآن في الكلام على العزيز، مادمنا عرفنا بناءً على هذا التقسيم أن المشهور ما يرويه ثلاثة فأكثر، فإذًا عندنا ما يرويه اثنان وعندنا ما يرويه واحد، فهذه هي الأقسام، فإذا رواية الواحد، ما يأتينا الحديث إلا من طريق واحد، أو رواية اثنين، ما يأتينا إلا من طريقين فقط، ثلاثة وأكثر، لكن ما وصل لدرجة التواتر بناءً على الشروط التي ذكرناها، أصبحت الأقسام عندنا إذًا أربعة، الغريب وهو رواية الواحد، والعزيز وهو رواية اثنين، المشهور ثلاثة إلى أن يصل إلى التواتر، ثم المتواتر وهو القسم الرابع، وهو أعلاها وأصحها.

مادمنا أخذنا المشهور نبدأ الآن في الكلام على العزيز، العزيز سمي عزيزًا لأحد سببين، إما لندرته وقلته، وهذا صحيح، فهو قليل الوجود إذا ما قورن بالمشهور، فالأحاديث أكثرها من قبيل المشهور، فالعزيز إذًا سُمي عزيزًا لقلته، إذا عز الشيء أي قل وندر وجوده، وسبب آخر يمكن أن يكون من أسباب تسميته بالعزيز وهو التأييد والنصرة والتقوية، فإذا جاءنا الحديث من طريق واحد ثم وجدنا له طريقًا آخر، فمعنى ذلك أننا عززناه وقويناه، أو ذاك الراوي عزز هذا الراوي وقواه وأيده، هل تعرفون لهذا شاهدًا من كتاب الله جلّ وعلا؟ قول الله جلّ وعلا (فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ)

[يس: ١٤]، أي نصر ذاك النبي والذي معه برجلٍ آخر ثالث كما قال الله جلّ وعلا، إذًا من ذاك، هذا معناه لماذا سمي عزيزًا بسبب النصرة والتأييد والتقوية.

إذًا نفهم من خلال هذا أن العزيز ما يرويه اثنان أو لا يقل عدد رواته عن اثنين في أي طبقة من طبقات السند، يعني يمكن أن يزيد العدد عن اثنين، كأن يروي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم صحابيان، وعن هذين الصحابيين يرويه أربعة من التابعين، وعن الأربعة من التابعين يرويه ثمانية من أتباع التابعين، هذا يُسمى عزيزًا، لماذا؟ لأن العزة جاءت في طبقة الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

لو كان الحديث جاء عن أربعة من الحصابة، ولكن رواه عن هؤلاء الأربعة اثنان من التابعين انفردا بها عن هؤلاء الأربعة من الصحابة ثم عن هذين من التابعين رواه ثمانية من أتباع التابعين فهذا أيضًا نسميه عزيزًا.

الحديث العزيز للعلماء فيه كلام بسبب بعض القضايا الكلامية أيضًا التي سبقت الإشاة إليها، فالحافظ ابن حجر رحمه الله أشار إلى أنه ليس شرطًا للصحيح خلافًا لمن زعمه، إذًا هناك من زعم أن الحديث لا يكون صحيحًا إلا إذا كان عزيزًا على الأقل، يعني لابد أن يأتي من طريقين فأكثر، بمعنى أنه يُرد خبر الواحد، هذا معنى الكلام، فقال (وليس شرطا للصحيح خلافا لمن زعمه)، من الذي زعم أن الحديث لا يكون صحيحًا إلا إذا جاء من طريقين فأكثر؟ بين الحافظ أن الذي زعم هذا هو أبو علي الجبائي من المعتزلة.

ليس هو أبو علي الجبائي فقط، أبو علي الجبّائي يمكن يكون تنزل معنا، بينما قال إن الحديث إذا كان عزيزًا فيكون صحيحًا، نقول: يشكر له أنه قبل الحديث العزيز؛ لأن المعتزلة في موقفهم من السنة لهم موقفٌ شائن جدًا، وسبق أن أشرت إليه، وهم الذين أحدثوا هذا التعريف وهو تعريف المتواتر ليضربوا به السنن، ولذلك هم اختلفوا في موقفهم من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وتعريفها والحديث الصحيح وخبر الآحاد، انقسموا فيه إلى فرق متعددة، منهم من يرى وجوب التعبد بخبر الواحد عقلا مثل أبي حسين البصري صاحب كتاب المعتمد في أصول الفقه، ومنهم من يرى أنه لا يجوز التعبد بخبر الواحد، تناقض، ولذلك البغدادي، وهو ليس الخطيب البغدادي، وإنما هو البغدادي صاحب كتاب الفرق بين الفرق يقول إنهم انقسموا إلى اثنتين وعشرين فرقة كل فرقة تكفر الأخرى، وهذا بسبب إتاحة الفرصة للعقول لتشطح كيفما شاءت وتتحكم في نصوص الشرع تقبل ما شاءت وترفض ما شاءت.

نعود لما كنا فيه وهو أن أبي علي الجبّائي لا يقبل خبر الواحد، ولا يقبل الخبر إلا إذا جاء من طريقين فأكثر، لكن ما موقفه فيما لو كان هذا الخبر الذي جاء من طريقين أو أكثر يعارض أصلا من أصول المعتزلة الخمسة التي أشرنا إليها سابقًا؟ نقول هو يقول إنه خبر آحاد، وخبر الآحاد عندهم لا يفيد إلا الظن فلا يؤخذ به في القطعيات، ما القطعيات عندهم؟ هي العقائد، العقائد لا يؤخذ فيها إلا بقطعي، فإذا يمكن يقبل الخبر الذي جاء من طريقين فأكثر ما لم يصل إلى حد التواتر، يقبله فيما لا يرفضه عقله، يقبله مثلا ربما في باب الأحكام، لأنهم لا يهتمون بالأحكام كثيرًا، هم أناسٌ أهل كلام، ملئوا الدنيا بالضجيج، وأحدثوا من الفتن ما أحدثوا في عصر المأمون والمعتصم والواثق كما هو معروف تاريخيًّا، واضطهدوا أئمة أهل السنة كما حصل للإمام أحمد وغيره، رحم الله الجميع.

هذا بالنسبة لأبي علي الجبّائي، لكن المشكلة يا إخواننا أن هناك بعض الكلام الذي أُثر عن بعض أهل الحديث في هذا، أما أبو علي الجبّائي فليس من أهل الحديث ولا يعول على كلامه وإن نقل أو أشير إليه في هذا، إنما القضية فيمن قال هذا من أهل الحديث، الحافظ ابن حجر بين في بعض كتبه أن هذا الكلام أيضًا أُثر عن أبي عبد الله الحاكم، لكن المشكلة أن كلام الحاكم ما حرر تحريرًا جيدًا لا من قبله ولا من قبل من نقله عنه، لذلك له كلام نقله عنه الحازمي في كتاب "شروط الأئمة الخمسة"، وهذا الكلام الذي نقله الحازمي عن أبي عبد الله الحاكم مُشكل مع ما وجد في معرفة علوم الحديث وإن لم أيضًا يحرر هذا الكلام على كلا الناحيتين.

فأستطيع أن أصور لكم كلام أبي عبد الله الحاكم، لأنه في موضع قد يُفهم من كلامه أن يتكلم عن الصحيحين على وجه الخصوص لا عن الحديث الصحيح أصلا وإنما يتكلم عن الصحيحين، وهذا الكلام عن الصحيحين إما أن يكون منصرفًا لأحاديث الصحيحين فيقول ليس في الصحيحين حديث جاء من أقل من طريقين، إذًا يشترط للحديث الصحيح الذي أُخرج في الصحيحين أن يكون مرويًّا من طريقين فأكثر، فهذا يُستغرب أن يصدر من أبي عبد الله الحاكم وهو العارف بالصحيحين، وهو يعرف أن أول حديث في الصحيحين هو حديث (إنما الأعمال بالنيات)، ولم يأت إلا من طريق عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وحده، وآخر حديث في البخاري هو حديث أبي هريرة (كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان...) إلى آخره، فهذا الحديث لم يأت إلا عن طريق أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، فماذا يصنع الحاكم أبو عبد الله بهذين الحديثين وأمثالهما كثير في الصحيحين مما لم يأت إلا من طريق راوٍ واحد، فلا يمكن أن يكون أبو عبد الله الحاكم قصد هذا المعنى ولكن كلامه يبدو أنه ما حرر جيدًا.

هناك من فهم كلام أبي عبد الله الحاكم على أنه ينصرف للصحابي نفسه، يقول لابد أن يكون الحديث رواه صحابيًّا زال عنه وصف الجهالة، بأي شيء زال يا أبا عبد الله؟ زال برواية اثنين، يعني لابد وأن يكون الصحابي رواه عنه اثنان من التابعين حتى نتيقن من وجوده، يعني لو جاءنا صحابي ما روى عنه إلا واحد، ليس فقط ذاك الحديث وإنما

في الأصل، يعني لا يُعرف لهذا الصحابي إلا ذاك الراوي الواحد، يقول إن هذا الصحابي الذي بهذه الصفة لا نقول إن حديثه صحيح؛ لأنه لم يزل عنه وصف الجهالة برواية اثنين فأكثر، فهذا أيضًا يُستغرب من أبي عبد الله الحاكم، لأن كم في الصحيحين من صحابة لم يرو عنهم إلا راوٍ واحد، مثل المسيب بن حزم رضي الله تعالى عنه، فلم يرو عنه إلا ابنه سعيد بن المسيب، لم يرو عنه راوٍ آخر، وهكذا صحابة آخرون، كلهم لم يرو عنهم إلا راوٍ واحد، وهؤلاء أحاديثهم مخرّجة في الصحيحين.

إذًا كلام أبي عبد الله الحاكم في هذه القضية غير محرر، وإنما قصدنا الإشارة إليه والتنبيه حتى لا يُغتر مغترٌ بما قد يُقال عنه، فلا نستطيع أن نقول إن أبا عبد الله الحاكم يقصد حرفية هذا الكلام، لأن تطبيقاته للتصحيح في كتابه المستدرك تدل على نقيض هذا الكلام، فهو يروي أحاديث لم يروها إلا راوٍ واحد، فلا يمكن أن يكون أبو عبد الله الحاكم قصد هذا الكلام، فكلامه إذًا غير محرر.

في قضية المتواتر، فقط أشير إلى مسألة مهمة أشرنا إليها سابقًا ونؤكد عليها، وهي كلام ابن الصلاح حينما ذكرنا أنه ليس هناك حديث متواتر اللهم أن يُدعى في حديث (من كذب علي متعمدًا)، فيه كلام أيضًا لابن أبي الدم وهو ممن ألف في مصطلح الحديث ولكن كتابه لا يزال مخطوطًا لم يطبع بعد، وهو موجود ولكن نسخته يبدو أنها نسخة رديئة غير واضحة، ولذلك ما خرج هذا الكتاب، ابن أبي الدم قال ليس هناك حديثًا من الأحاديث يمكن أن تنطبق عليه شروط التواتر التي ذكرها أصحاب التعريف السابق، وهذه فائدة نستفيدها مما يؤكد على المعنى الذي ذكرته وهو أن هذا الكلام كله كلام أهل كلام فلا يفيدنا في مصطلح الحديث، ولا ينبغي أن يعرج عليه حتى في أصول الفقه.

هذا بالنسبة للحديث العزيز، مادام أن العزيز هو رواية اثنين فأكثر لكن بشرط أن يوجد عدد الاثنين في طبقة من الطبقات، نعود لما كنا ذكرناه عن الخبر المتواتر، فما التعريف الذي يمكن أن نختاره للمتواتر؟ نقول: مهما صغنا من تعريف فإننا نستطيع أن نقوله لكن بشرط وهو أن نخرجه من أن يكون خبر آحاد فنقول: ما رواه اثنان فأكثر وأفاد العلم، إذا ضبطنا التعريف بهذا الضابط فنستطيع أن نقول إنه جامع مانع، فنحن حينما نقول ما رواه اثنان أخرجنا خبر الواحد، لأن الآن المتواتر يقابله خبر الواحد، فالقضية متواتر وآحاد، ونستطيع أن نفهم خبر الآحاد أنه ما رواه الواحد، ونستطيع أن ننقض هذا التعريف في جعل العزيز والمشهور كلها من أخبار الآحاد، نقول هذا ليس بصحيح، هذه ليست أخبار آحاد، خبر الآحاد هو ما يرويه الواحد، هذا هو خبر الواحد، أما تلك الأحاديث فتتابعت طرقها، فإذًا نستفيد من المعنى اللغوي وهو التتابع، فحينما يروي شخصٌ آخر الحديث فهنا ابتدأ التواتر وهو التتابع، فهذا الثاني تابع الأول، مثل ما قلنا (فَعَزَّزْنَا)، التعزيز والتأييد والنصرة والمتابعة كلها بمعنى واحد، فالتواتر يمكن أن يبدأ من اثنين، لكن بشرط أن يفيد العلم، لماذا هنا شرط إفادة العلم؟ حتى لا يكون كل طريق من هذين الطريقين متكلم فيه، ففي هذه الحال قد يفيد الظن، يعني يمكن مثلا أن نقول إن الحديث أصبح بهذين الطريقين حسنًا لغيره، لكن مادام كل طريق من هذين الطريقين فيه ضعف، فهذا فعلا لا أستطيع أن أتيقن أن هذا الحديث قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن قد يغلب على ظني أن متابعة هذا الضعيف للضعيف الأول تفيده قوة نوعًا ما، لكن لا يحصل لي من العلم اليقيني الذي يجعلني أجزم بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد قال هذا الحديث.

لكن لو أتاني حديث من طريق راويين أعرف صدقها، وأعرف أن الطرق إليهما صحيحة لا مطعن في ذلك، فهذا يجعلني أتيقن أن النبي صلى الله عليه وسلم قد قاله كما مثلنا إليه في السابق بمثل لو أغلقن باب الغرفة على راوٍ وباب الغرفة على راوٍ آخر، وحدثك هذا بحديث حدثك به الآخر من غير أن يلتقيا ومن غير أن تتهما بأنهما اختلقا هذا الكلام، نعم هذا يصدق عليه أنه أفاد العلم وأفاد اليقين في مثل هذه الحال.

فهذا هو التعريف الذي أراه مختارًا للمتواتر، فنستطيع أن نقول إن التواتر يبدأ من اثنين فأكثر، بهذا تنضبط هذه القاعدة، ولا ندخل في تلك المهاترات الكلامية التي أشرنا إليها سابقًا وذاك التناقض العددي الذي ذكرنا بعضه فيما سبق، وأيضًا هذا تؤيده النصوص الشرعية، مثل ما قلنا عن الشهادة التي تُقطع بها أعناق الرجال وبها تُستباح الأموال والفروج وغير ذلك، محال أن تأتي الشريعة بمثل هذه الأمور في قضايا ظنية، هذا لا يكون إلا في أمر قطعي، الأدلة الشرعية تدل على هذا، مثل ما قلنا عن حادثة عمر بن الخطاب وغيرها من الحوادث التي تؤيد هذا، عمر رضي الله تعالى عنه مجرد ما جاءه شاهد يشهد مع أبي موسى اكتفى بهذا، وما قال إنكما لا تزالان في عداد خبر الواحد، ما قال هذا ولا يعرف هذه القضايا الجدلية.

الغريب: تدخلون في بحث الغريب يا شيخ؟

الحديث الغريب الكلام فيه يسيرًا، لأنه سيأتي الكلام على قسمته إلى قسمين، وهكذا، فنستطيع أن نقول إن الغريب هو خبر الواحد، فيُسمى خبر واحد، ويسمى غريبًا، ويسمى فردًا، وهو الحديث الذي يأتينا من طريق راوٍ واحد ولو تحقق هذا العدد في طبقة من طبقات السند، كأن يكون رواه واحدٌ من الصحابة، ثم عن هذا الواحد رواه مثلا ثلاثة من التابعين، وعن الثلاثة من التابعين رواه ستة من أتباع التابعين، فهذا نستطيع أن نقول عنه إنه خبر غريب أو فرد أو خبر واحد، وقد تتسلسل هذه الوحدة في كثيرٍ من طبقات السند مثل حديث (إنما الأعمال بالنيات)، لأنه لا يرويه إلا

عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، ولا يرويه عن عمر إلا علقمة بن وقاص الليثي، ولا يرويه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمي، ولا يرويه عن محمد بن إبراهيم التيمي إلا يحيى بن سعيد الأنصاري، وعن يحيى بن سعيد الأنصاري اشتهر، حتى قيل إنه رواه عنه أكثر من ستمائة نفس، لكن الشاهد أن الوحدة تكررت في هذه الطبقات الأربعة، عمر ثم علقمة ثم التيمي ثم يحيى بن سعيد الأنصاري رحمهم الله تعالى أجمعين.

فهذا هو الحديث الغريب، وهو الحديث الفرد، إذا قيل هذا حديث فرد أو غريب فهما بمعنًى واحد، وإن كان بعض أهل العلم يحاول أن يجعل لهذا صفة ولهذا صفة، لكن الصحيح أن الحديث الغريب هو الحديث الفرد، وهو الذي نستطيع أن نقول عنه إنه خبر الواحد الذي يناقشه أهل العلم مثل كلام الإمام الشافعي رحمه الله، ومثل تبويب البخاري رحمه الله في الصحيح، ولعلنا نتكلم عن هذا إن شاء الله تعالى بكليمة يسيرة.

فأقول إن خبر الواحد أيضًا قد يفيد العلم اليقيني إذا احتفت به قرائن، وهذه القرائن أشار إليها الحافظ ابن حجر في النخبة أخذًا من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، هذه القرائن حصروها في ثلاثة أمور: الأمر الأول: أن يُخرج الحديث في الصحيحين، الأمر الثاني: أن تتعدد طرقه فيكون مشهورًا من ثلاثة طرقٍ وأكثر، الأمر الثالث: أن يتسلسل بالأئمة، إذا حصل واحد من هذه الأمور فإنه قد يفيد العلم، كأن يكون الحديث مرويًّا في الصحيحين فقط ولكنه حديث ما جاء إلا من طريق واحد، نعم يفيد العلم، بناءً على تقسيمهم، وأن المشهور يكون من أخبار الآحاد، يقول الحافظ ابن حجر: إنه إذا رُوي من ثلاثة طرق فأكثر وإن لم يصل إلى حد التواتر فإنه قد يفيد العلم في هذه الحال أيضًا، كذلك إذا كان متسلسلا بالأئمة.

بعض الأحاديث نجد أن الصفات المجتمعة في الرواة في هذا الحديث تعطيك طمئنينة نفس، فالحديث الذي مثلا الإمام مالك عن نافع عن ابن عمر، هذه السلسلة تسمى السلسلة الذهبية عند أهل العلم كما قال البخاري، لماذا؟ لأن كل واحد من هؤلاء الرواة إمام، الإمام مالك جبل الحفظ والإتقان، نافع كذلك مولى ابن عمر هو ممن أُجمع في الأمة على ثقته وعلى عدالته وعلى أنه حفظ عن ابن عمر تلك الأحاديث التي ما أُخذ عليه شيءٌ منها، كذلك أيضًا ابن عمر هو الصحابي الجليل عبد الله بن عمر الذي عُرف بزهده وورعه واعتزاله الفتن من شدة ورعه، رضي الله تعالى عنه، فابن عمر مكانته معروفة، فهذه السلسلة تسمى السلسلة الذهبية، فإذا وُجد الحديث بهذه الصورة، يقولون: نعم هذا انضافت صفات لهذا الحديث وإن كان خبرًا واحدًا، لكن هذا يعطينا طمئنينة ويفيدني أيضًا العلم.

قد تجتمع هذه الأمور الثلاثة في حديث واحد، ربما كانت بعض الطرق المتسلسلة بالأئمة، وجاء من ثلاثة طرق فأكثر وإن لم يبلغ حد التواتر، وتكون بعض هذه الطرق مخرجة في الصحيحين، فهنا لا يبعد أن يفيد العلم، هذا بناءً على كلام من؟ بناءً على كلام الحافظ ابن حجر.

أما نحن فنقول بيقين أنه يفيدنا العلم، من غير تردد ولا شك ولا ارتياب، بل يفيدنا العلم ما هو أقل من هذا، مثل حديث (إنما الأعمال بالنيات)، هذا تلقته الأمة كلها بالقبول، وما أحد تردد في قبول هذا الحديث، فهو أفادنا العلم بالرغم من أنه ما جاء إلا من طريق واحد.

من فضلك ياشيخ عرف لنا المتواتر والفرق بينه وبين الآحاد؟

نستطيع أن نقول في تعريف المتواتر: إنه ما يرويه عددٌ كثيرٌ في كل طبقة من طبقات السند بحيث تحيل العادة تواطئهم على الكذب وأسندوه إلى شيءٍ محسوس وأفاد العلم، هذا هو الذي ذكره الحافظ ابن حجر نقلا عن كتب أصول الفقه بهذه الشروط الخمسة أو الأربعة أو الثلاثة على ما ذكر الحافظ ابن حجر حينما يدمج تعريف لآخر أو يقال إن هذا ثمرة لهذه الشروط.

والمتواتر عكس الآحاد، فبناءً على هذا التقسيم الذي ذكره الحافظ ابن حجر في النخبة، فكل ما لم يصل لدرجة التواتر فهو آحاد، والآحاد هو ما أفاد العلم بهذه الشروط التي ذكرناها في التعريف، فإما أن يصل للمتواتر، فما لم يصل للمتواتر فهو آحاد، وهذه الآحاد قد تكون رواية واحد أو رواية اثنين أو ثلاثة، أربعة، خمسة، ستة، إلى أن يصل لدرجة التواتر، هذا بالنسبة لتعريف الآحاد، لكنه يقول في التعريف المختار إن خبر الآحاد هو ما يرويه الواحد فقط، أما رواية الاثنين فأكثر فخرجت عن كونها خبر آحاد، وإن كان في هذه التعاريف يقولون هذا، لكن نحن نقول إن هذا هو الأولى بالقبول وهو الذي تدل عليه الأدلة الشرعية.

وما تعريف العزيز؟

نقول بالنسبة لتعريف العزيز نستطيع أن نقول في تعريفه إنه الحديث الذي لا يقل عدد رواته عن اثنين في أي طبقة من طبقات السند، يعني ممكن يزيد عن اثنين في بعض الطبقات، لكن لا يقل عن اثنين، يعني يُقل إلى واحد، فهذا لا يسمى عزيزًا وإنما يسمى غريبًا أو فردًا أو خبر آحاد.

يقولون إن المشهور بمعنى الشهرة، هل هذا صحيح؟

وأما عن سؤال الشهرة والمشهور فيقول الشيخ: نعم الحديث المشهور هو الذي اكتسب الشهرة بسبب كثرة الطرق.

هل تعريف الحديث العزيز بأنه الحديث الذي عز من المجيء في طريق آخر صحيح أم لا؟

كلامها يبدو أنه يعود لما كنت ذكرته، فعز أي قل وجوده، هذا الذي يفيده كلام الأخت، فنعم هذا أحد التعريفات التي قيلت في العزيز بأنه سمي عزيزًا؛ لأنه يعز وجوده أو يقل وجوده ويندر وجوده، ولذلك هذا يذكرني بكلام للحافظ ابن حبان البستي رحمه الله تعالى حينما قال عن الحديث العزيز إنه لا يوجد أو قال إن رواية الاثنين عن اثنين لا توجد، فالحافظ ابن حجر تعقبه بأنه إن كان يقصد رواية اثنين من الصحابة وعنهما اثنان من التابعين، وعن الاثنين من التابعين اثنان من أتباع التابعين وهكذا كما قلنا في المستفيض، فهذا يمكن أن يسلم له لأننا لا نتذكر حديثًا بهذه الصفة، وأما لو كان قصده أنه لا يوجد حديث عزيز أي مروي من طريق اثنين من الصحابة فهذا ليس بصحيح، بل الأحاديث التي بهذه الصفة كثيرة ويمكن أن يكون عن الصحابي الواحد رواه اثنان، وعن كل واحد من هذين الاثنين رواه اثنان، وهلم جرا، فالحافظ ابن حجر تعقب الحافظ ابن حبان بالنسبة لوجود العزيز أنه موجود، لكن بالنسبة لاستواء الطرفين اثنين عن اثنين عن اثنين وهكذا هذا قد يكون غير موجود.

مقولة يخلق من الشبه أربعين، فهل هو حديث مشهور غير اصطلاحي؟

بالنسبة للسؤال عن يُخلق من الشبه أربعون، هذا الكلام ليس حديثًا عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما كلام للناس، ربما ظن بعضهم أن هذا حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأنا في ظني أن كتب الأحاديث المشتهرة على الألسنة لن تترك هذا، ستذكره وسيبينون أنه غير مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم، فيمكن للأخت أن تراجع مثلا كتاب "كشف الخفا ومزيل الإلباس" لعلي العجروني يكون قد ذكر هذا الحديث.

بالنسبة للحديث المشهور على الألسنة والمشهور عند العامة، هل يطلق على مشهور عن العامة حديث، وقد يكون حديث موضوع مثلا، وقد يفهم بعض الناس أن هذا حديث فيعمل به، فما حكم أن نعمل بالأحاديث المشهورة عند العامة؟

كل مشهور على الألسنة يمكن أن يقال عنه إنه حديث إذا زعم أنه حديث، ولذلك هذا سيأتينا إن شاء الله الكلام عنه حينما نتكلم عن الحديث الموضوع، كيف سمي الحديث الموضوع موضوعًا بالرغم من أنه مكذوب ومختلق ومنسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم، كيف صاغ لنا أن نقول إنه حديث، قالوا في ذلك عدة توجيهات من أهمها أنه سمي حديثًا باعتبار المعنى اللغوي، كما قال الله جلّ وعلا (فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ) [الأعراف: ١٨٥، المرسلات: ٥٠]، وقيل إنه باعتبار زعم واضعه، فالذي وضعه يزعم أنه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فنحن نعامله بناءً على هذا الاعتبار، كذلك العامة إذا قالوا إنه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فنحن نسميه حديثًا بناءً على هذا الاعتبار، ثم بعد ذلك نبين وننقض ونكشف حقيقة الأمر للعامة وبأن هذا لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم.

المذيع: لعلكم هنا تشرحون تتمة المتن في قول الإمام ابن حجر عن أخبار الآحاد (وفيها المقبول المردود لتوقف الاستدلال بها على البحث عن أحوال رواتها دون الأول)، ثمة سؤال يُطرح وهو موجود أمامي هل الآحاد يفيد العلم اليقيني أم النظري؟

هذا جميل والكلام عنه مهم، فلذلك نخشى أن الوقت لا يسعفنا لأني تركته للدرس القادم، فلعل الأخ السائل يتابعنا في الدرس القادم فنبين هذا إن شاء الله.

شيخنا الفاضل، ذكرتم يا شيخ أن مسألة تقسيم الحديث إلى مشهور وعزيز وغريب أنها في الغالب غير صحيحة، وأنها وضعها المعتزلة أو أصحاب الكلام ليضعفوا أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، فهل ذكر كل المصطلحات أو كل التقاسيم، هل الغالب أو كلها من هذا، أنه وضع من أجل إضعاف الحديث؟ فمثلا الخبر الغريب يندرج تحته أحاديث كثيرة وبعضها صحيح ويعتبر من الأحاديث الصحيحة جدًا مثل حديث إنما الأعمال بالنيات، فما قولكم يا شيخ في مسألة التقسيم هذه؟

المذيع: هنا يا شيخ أيضًا سؤال مرتبط بهذا السؤال، هل نفهم من ذلك أنه ليس على طالب العلم التركيز على هذه التعريفات والتقاسيم السابقة؟

أنا فقط أريد أن أوضح حتى لا يلتبس الأمر على الناس أننا ننقض كل ما ذكرناه، غريب عزيز مشهور وهكذا، لا، نحن لا ننقض هذه التقسيمات، وإنما ننقض أصل التقسيم وهو متواتر وآحاد وجعل المشهور أو رواية الاثنين، ثلاثة، أربعة، خمسة وهكذا أنه لا يزال أخبار آحاد وخبر الآحاد عندهم لا يفيد إلا الظن كما سنبين إن شاء الله تعالى في مسألة العمل بأخبار الآحاد، هذا هو الذي ننقضه وهذا الذي نقول إنه تقسيم كلامي، أما كون رواية الواحد يسمى غريبًا أو فردًا أو خبر واحد، هذا لا بأس في ذلك، الواقع يصدق هذا، كذلك في رواية الاثنين نسميه عزيزًا الواقع يصدق هذا، لأن الثاني عزز الأول، أو لكونه قليل موجود، فسميناه عزيزًا لأجل ندرته وقلته، ثلاثة فأكثر مشهورًا لأنه اكتسب الشهرة بسبب كثرة طرقه، هذا أيضًا جيد، ولذلك يذكرني هذا بعبارة للإمام البخاري رحمه الله في كتابه (كلمة غير مفهومة) مجيز القراءة خلف الإمام حينما ذكر حديثًا ليس متواترًا، ولكنه قال "وقد تواتر الخبر عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم"، يقصد الحافظ البخاري أي وقد اشتهر الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كذا كذا كحديث (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) أو نحوه، هذا الحديث الذي ذكره الحافظ البخاري، وهذا الحديث ليس -حتى- مشهورًا على ما أذكر، يعني ليس له طرق كثيرة، ربما كان له طريقان أو نحو ذلك، فالمهم أنه لم تتوفر فيه شروط التواتر التي ذكرها في هذا، ومع ذلك يقول البخاري "وقد تواتر الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم"، إذًا مقصود البخاري ماذا؟ التواتر اللغوي وهو التتابع والشهرة واستفاضة هذا الخبر.

بالنسبة لحديث (ووضع كفيه على فخذيه) في شرح الأربعين النووية، والسؤال أنهم يقولون: إن المقصود على فخذيه يعني على فخذي جبريل نفسه، لكن جاء في رواية النسائي (فوضع يده على ركتبي رسول الله صلى الله عليه وسلم).

هل يمكن أن يقول بعض الحفاظ إسناده حسن ويعني به الغرابة و النكارة؟ لأن أنا بين يدي كتاب الآن محققه يقول "رواه الدارقطني من حديث ابن عمر، وقال إسناده حسن، ثم قال المحشي قلت، وينبغي أن يحمل قول الدارقطني هذا أنه أراد به الغرابة والنكارة"، إلى آخر الكلام.

من حيث الرواية يا أخي، رواية النسائي ينبغي أن يراجع الراوي الذي جاء بهذه الزيادة، وهي زيادة فعلا مستغربة، وفي الأعم الأغلب أن مثل هذه الزيادة يكون فيها شذوذ أو نكارة؛ لأنها لم تخرج في الصحيح، ودومًا الأشياء التي ينفرد بها بعض الرواية ولا تكون في طرق الأحاديث التي اشتهرت يقف منها الأئمة النقاد والحفاظ موقفًا مناقدًا، فأنا في ظني أن هذه الزيادة لا تصح فينبغي أن تراجع.

أما من حيث الفهم الصحيح لوضع كفيه على فخذيه، فالذي يظهر أن جبريل وضع كفيه على فخذي نفسه، لأن هذه هي الصفة التي تليق بالسائل الذي يأتي لمثل النبي صلى الله عليه وسلم ويجلس بين يديه جلسة المتأدب المراعي لحقوقه صلى الله عليه وسلم، بالإضافة إلى أن وضع الرجل كفيه على فخذي رجل آخر والصحابة لا يعرفون من هذا الرجل، هذا أيضًا أمر مستبشع، فالفخذ من العورة ولا يليق أن يضع الرجل كفيه على فخذي رجل آخر، وإن كان هذا جبريل مع النبي صلى الله عليه وسلم، لكن ينبغي مراعاة حال الصحابة الجالسين الذين لا يعرفون حقيقة الأمر، فالشاهد أن هذه القرائن تفيد أن جبريل وضع كفيه على فخذي نفسه، وأما رواية النسائي فالذي يغلب على ظني أنها لا تثبت.

وهل يراد بكلمة إسناد حسن النكارة؟

في الحقيقة هذه القضية قضية مهمة جدًا، وإن شاء الله تعالى سنضيف لها شيء من الكلام حينما نتكلم عن الحديث المنكر على ما سيأتي إن شاء الله تعالى عند الحافظ ابن حجر، لكن نقول أنت أيها الأخ ذكرت أن هذا الكلام وهو التحسين جاء في سنن الدارقطني، فهل الدارقطني هو الذي أطلق هذه العبارة أو لا؟ هذه المسألة تحتاج إلى تثبت، لأن اختلاف روايات سنن الدارقطني يحصل بينها مثل هذا الفوت، وبعض الطلاب كانوا فعلا يسألون عما قريب عن هذه القضية بالذات، وكنت أقول لهم إن هناك اختلافًا بين نسخ الدارقطني رحمه الله، فبعض النسخ لا نجد فيها مثل هذه التصحيحات والتحسينات التي تؤخذ على الدارقطني، فينبغي أولا التثبت من الروايات، هل فعلا هذا اللفظ هو الذي أطلقه الدارقطني أو بعض النساخ الذين نسخوا سنن الدراقطني وزادوا مثل هذه الأحكام الموجودة؟ هذه النقطة مهمة جدًا.

النقطة الثانية: قضية الحديث الحسن وربطه بالنكارة، هذه ربما نجدها في كلام بعض الأئمة، يعني نجد إمامًا قال: عن حديث من الأحاديث إنه حديث حسن، وقال إمام آخر عن هذا الحديث نفسه إنه منكر، الرابط بين هذا كله قضية التفرد، والتفرد عند أهل العلم من القضايا التي يختلفون فيها اختلافًا جذريًا، ولعلي أقول لك أيها الأخ السائل بشكل يوضح المسألة بشكل أوضح إن هناك أحاديث يخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما، ومع ذلك يقول أبو حاتم الرازي و البرديجي عن الحديث إنه منكر، سبحان الله يتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيحين مصححين له، ويقول أبو حاتم والبرديجي إنه منكر، فما بالك أن تصدر هذه العبارة في حديث حسن ليس صحيحًا.

فالحديث الحسن يا إخواننا كما سيأتي إن شاء الله تعالى الكلام عنه أعجز العلماء ضبطه، وليس هناك اختلاف بينهم في نوع من أنواع علوم الحديث أشد من اختلافهم في الحديث الحسن، إلى درجة أن أحد إخواننا رسالة الدكتوراة بأكملها عن الحديث الحسن، ومع ذلك ما خرج فيها بنتيجة مقنعة، يعني ما يزال في القضية ما فيها من اللبس، ولذلك الحافظ الذهبي يقول "لا تطمع أن تجد للحديث الحسن ضابطًا، فإني على إياس من ذلك".

فهذا الأخ الذي ذكرت أنه قال عن هذا التحسين إنه يعني النكارة فيؤخذ عليه جعل هذا فهم الدارقطني، يعني أن الدارقطني يقصد بالحسن النكارة، هذا هو الذي يؤخذ عليه فيما لو ثبتت هذه العبارة عن الدارقطني، أما أن يكون مثلا هذا الحديث الذي وصفه الدارقطني أنه حسن قد يكون منكرًا عند قوم، هذا لا حرج فيه، هذا يمكن أن يحصل من

الخلاف ما أشرت إليه بين أهل العلم في مثل هذه القضايا، ولعله إذا جاء إن شاء الله تعالى الكلام على الحديث الحسن والحديث المنكر يتضح لك الأمر بشكل أوضح مما ذكرت الآن.
المذيع: هنا أسئلة عن الحديث الغريب حتى نوافق نفس هذه الحلقة.
ما سر تسمية حديث الفرد حديث غريب، وقد سمعت بأن الحديث الغريب هو الحديث الذي لم يعرف الصحابة سره كحديث الذبابة التي في جناحها داء والآخر دواء، فهل هذا التعريف صحيح؟

لا، هذا التعريف ليس صحيحًا، يعني تعريف الغريب بأنه الغريب في لفظه، يعني لا يعرف الصحابة أو العلماء لفظ هذا الحديث، هذا ليس بصحيح، لكن لعله أشكل على الأخت كتب غريب الحديث، كتب غريب الحديث نعم، هناك تسمية لنوع من أنواع علوم الحديث، وهذا سيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى في آخر نخبة الفكر، لذلك نحن الآن المشكلة أننا نستبق الأحداث في بعض القضايا، فعلى كل حال، المقصود بالغريب أي اللفظة الغريبة التي تحتاج إلى من يبين معناها، هذا باختصار، ونترك الكلام والتفصيل في هذا في آخر الكتاب إن شاء الله تعالى حينما نتحدث عن كتب غريب الحديث.
لكن حينما نتكلم الآن عن طريق الحديث، يعني لماذا سمي الحديث الفرد غريبًا؟ تمامًا مثل الإنسان الذي بلد غير بلده، ألا يسمى غريبًا لأنه وحيد في هذه البلد، فسمي غريبًا إذًا لانفراده، لأنه واحد ما جاء إلا من هذا الطريق.
كيف يمكن أن تتعدد الطرق للحديث الغريب؟
لا يمكن أن تتعد الطرق للحديث الغريب إلا إذا كانت بعد الصحابي، يعني يمكن أن يكون الحديث يرويه صحابي واحد ولذلك سمي غريبًا، ثم بعد الصحابي تتعدد الطرق، هذا لا شيء فيه، ولذلك نحن نقول بشرط أن يتوفر العدد في طبقة من الطبقات، يعني سواءً بالنسبة للحديث الفرد أو الغريب أو بالنسبة للحديث العزيز، إذا توفرت القلة هذه بالنسبة للحديث الفرد واحد، و الحديث العزيز اثنين، إذا توفر هذا العدد في طبقة من الطبقات فلا إشكال.
هل هناك شروح بالنسبة لنخبة الفكر تكون مناسبة للمبتدئين؟
نقول بالنسبة لنخبة الفكر طبعت عدة طبعات كثيرة جدًا، بعضها مفردة، ولعل من أراد أن يأخذ متنًا مضبوطًا مشكولا يأخذ النخبة التي ضبطها أخونا الشيخ الدكتور عبد الله الحكمي حفظه الله، صغيرة الحجم وضبطها واعتني بها جزاه الله خيرًا، هناك طبعات مع الشروح، فبعض الشروح شرح الحافظ ابن حجر، وهو أفضل من شرح النخبة في كتابه نزهة النظر، وهذا سبق أن تكلمنا عنه.
النزهة طبعت عدة طبعات كثيرة جدًا، طبعت بتحقيق الأخ علي الحلبي وبتحقيق عمرو عبد المنعم وغير هؤلاء الذين حققوا نزهة النظر شرح نخبة الفكر، يمكن لأي إنسان أن يأخذ هذه الطبعات ما شاء، لكن طبعة الأخ علي الحلبي تمتاز بأنه أضاف إليها تعليقات تفيد في توضيح بعض العبارات وبعض التعليقات من كلام الشيخ الألباني رحمة الله عليه، وفيها أيضًا جودة رائعة، فيمكن يكون لهذه الطبعة ميزة على الطبعات الأخرى، والعلم عند الله.
هل تنصحنا بكتاب النكت؟
نعم، أنصح بكتاب النكت؛ لأن فيه الفائدة التي ذكرتها، والنكت هو النكت على نسخة النظر، والذي هو بتحقيق الأخ علي الحلبي.
البعض يثير شبهة حول الحافظ ابن حجر في طرقه لبحث المتواتر والآحاد في كتابه النخبة، فيقولون إن الحافظ ابن حجر لما أدخل هذا البحث في كتب المصطلح وهو كما يقول إنه بحث غريب على كتب الأئمة، يقولون هذا طرق أهل البدع من المعتزلة ومن شايعهم من المعتزلة وغيرهم، فصرنا نسمع من كثيرين لما يذكر لهم حديث في العقيدة من يقولون هذا حديث آحاد وليس متواتر، فكأنهم يقولون لو أن الحافظ ابن حجر طوى الكلام في هذا المبحث لكان أولى وأنفع ويكون سد باب لأهل البدع، فما ملحظ الحافظ ابن حجر في إيراد هذا المبحث؟ وهل هذه تعتبر مؤاخذة على الحافظ رحمه الله تعالى؟
وسؤال آخر في هذا الموضوع: إذا كان تعريف المتواتر في نخبة الفكر غير مقبول أو لا نسلم به، فلماذا أُثبت في كتب علوم الحديث؟
نقول جوابًا على هذا السؤال، كان بودنا أن لا يذكر هذا التفريق بين المتواتر والآحاد من الأصل من البداية، ولكن المشكلة أننا لابد أن نتعامل مع ما هو مطروح، ولا نكون مثل النعامة التي تضع رأسها في الرمال وتظن أنها اختفت من الصياد، هذا ليس بصحيح، وإن لم نتكلم عنه فسيتكلم عنه غيرنا، وإن لم يتكلم الحافظ ابن حجر أو غير الحافظ ابن حجر فسيتكلم عنه غيره، وقد تكلموا، فقبل أن يظهر تيار المعتزلة ما كان الأئمة يتكلموا عن هذا، لكن لما ظهر تيار المعتزلة اضطر الأئمة للرد عليهم، رد عليهم الإمام الشافعي، رد عليهم البخاري وغير هؤلاء ممن رد على هذه الشبه التي جاء بها المعتزلة، فإذا أصبحنا نتعامل مع واقع نحن مضطرون للتعامل معه، أما الحافظ ابن حجر فليس هو الذي جاء بهذا المبحث من كتب علوم الحديث، كل كتب علوم الحديث تطرقت إليه، فالحافظ ابن حجر سار على

منوال الأئمة الذين ساروا قبله، ولا يمكن أن يغفل هذا الكلام ويتركه بحجة أن يطرق لأهل البدع، بل كلام الحافظ ابن حجر جيد في الجملة، يعني هو اقترب من الكلام الصحيح، لأنه أيد أن يكون حديث الآحاد يفيد العلم، وذكر هذه الأمور التي ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية، يعني ما سار على طريقة أهل البدع الذين لو وقفتم على كلامهم لرأيتم شيئًا مستبشعًا، يعني كلام المعتزلة بعضهم يقول لا يمكن أن نقبله إلا إذا رواه عشرون، أربعة منهم من أهل الجنة، وبشرط أن يكون مقطوع لهؤلاء الأربعة من أهل الجنة، لأنهم لا يمكن أن يصدقوا كل أحد.

حديث من قرأ عشر آيات لم يكتب من الغافلين، وعشرين وثلاثين.

هذا الحديث هو حديث فضالة بن عبيد رضي الله تعالى عنه، والحديث ضعيف لأن فيه بعض العلل ومن أهمها الانقطاع بين التابعي الراوي عن فضالة، وفيه أيضًا جهالة وهكذا، فالحديث ضعيف.

ويأتي بعض العلماء حسنوا هذا الحديث بمجيء بعض الطرق، لكني لا أراه يصل لهذا.

حب الوطن من الإيمان، الجنة تحت أقدام الأمهات، هل هذه أحاديث؟

هذه أيضًا من الأحاديث التي ذكرها الأئمة في كتب الأحاديث المشتهرة، حب الوطن من الإيمان ذكر في كتب الأحاديث المشتهرة، الجنة تحت أقدام الأمهات ذكر في كتب الأحاديث المشتهرة، وحديث الجنة تحت أقدام الأمهات له أصل في الأحاديث الصحيحة، مثل حديث النبي صلى الله عليه وسلم (الزم قدميها)، لما جاء الرجل ليجاهد في سبيل الله قال (ألك أم؟)، قال: نعم، قال (الزم قدميها فإن الجنة تحتها) والحديث صحيح.

وصلى الله على نبينا محمد، والحمد لله رب العالمين.

المذيع: كنا قد توقفنا يا فضيلة الشيخ عند موضوع الخلاف في خبر الآحاد والمتواتر وإفادتهما العلم اليقيني والنظري.
المتن:
(وكلها- سوى الأول-آحاد. وفيها المقبول والمردود لتوقف الاستدلال بها على البحث عن أحوال رواتها دون الأول.

وقد يقع فيها ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار.

ثم الغرابة إما ان تكون في أصل السند أو لا.

فالأول: الفرد المطلق.

والثاني: الفرد النسبي ويقل إطلاق الفرد عليه.

وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل ولا شاذ: هو الصحيح لذاته.)
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.
نعم في الدرس الماضي تكلمنا عن أخبار الآحاد وعن المتواتر، وعرفنا أصل هذه القسمة، وبينا ما عليها من محاذير، وذكرنا تعريف المتواتر وشروط ذلك التعريف، وبينّا أيضًا ما على هذه الشروط وهذا التعريف من محاذير، وكنا وعدنا بأن نتكلم زيادة على ما تقدم في موضوع خبر الآحاد، وينبغي أن نعلم أن خبر الواحد في اللغة في الأصل المقصود به ما ينفرد به راوٍ واحد، هذا في اللغة، وهو الذي كان ينبغي اعتماده، لكن بناءً على التعريف الذي وُجد في كتب المصطلح وكذلك في كُتب الأصول وهو مرتبط بما كنت أشرت إليه في السابق من أن أصل هذه القسمة والكلام فيها جاء من علم الكلام ومن المتكلمين، فلا بأس أن نذكر ما قالوا، ثم نبين أيضًا ما لنا عليه من ملاحظات.
فيعروفون خبر الآحاد بأنه ما لم يجمع شروط المتواتر، هذا خبر الآحاد عندهم، فربما كان عدد الطرق أكثر من ثلاثة ومع ذلك يبقى آحادًا، فالعزيز آحاد والمشهور آحاد ما لم يصل إلى درجة التواتر، بينا ما على هذا من محاذير حينما قلنا إنه من حيث الواقع فالواقع لا يسعف في هذا، فخبر الواحد هو ما ينفرد به راوٍ واحد، هذا بناءً على أصل اللغة، وبناءً على ما يتبارد إلى الأذهان، وبناءً على واقع الحال، فإذا انضاف إليه آخر تعزز وتقوى وتوبع ذلك الراوي، والتتابع في هذه الحال يُسمى تواترًا في اللغة، ومن هنا يبدأ التواتر.
لكن لا نقول إن رواية الاثنين على كل حال تسمى متواترًا، اللهم إلا إذا أخذنا بالجانب اللغوي فقط بناءً على أصل المتابعة، لكن إذا أردنا أن نربط التعريف اصطلاحيًّا فلابد أن نضيف إليه تعريفًا ذكروه في شروط المتواتر وهو الذي أهمهم أمره وهو قضية إفادة العلم، فإذا أفاد الخبر -الذي رُوي من طريقين فأكثر- العلم فمعنى ذلك أنه أصبح متواترًا، هذا إذا أردنا أن نقر أصل هذه القسمة، وإلا فسلف الأمة ما كانوا يعرفون هذه القسمة بين الآحاد والمتواتر على هذه الطريقة التي أشرنا إليها.
إذًا نحن تنزلنا تنزلا حينما قلنا إننا إذا أردنا أن نقر بهذا التقسيم فلابد أن نوجهه وجهة سليمة تتفق مع الأدلة الشرعية ومع المسيرة العلمية الصحيحة التي كان عليها أسلافنا رحمهم الله تعالى ورضي عنهم.
فيه عندنا قضية مهمة وهي التي سنتكلم عليها هنا وهي قضية إفادة العلم والاحتجاج بخبر الواحد، لأن الاحتجاج بخبر مربوط بقضية إفادة العلم، فالذي اشتهر في كتب الأصول وفي كتب المصطلح وعند طائفة كبيرة من أهل العلم أن خبر الواحد لا يفيد إلا الظن، لكن هذه الكلمة أو هذا التعريف أو هذا الإطلاق جاء فيه شيء من العموم وعدم الدقة، فلو سألت الذي يطلق هذه العبارة ماذا تقصد بخبر الواحد في هذه الحالة، أتقصد الحديث الغريب الذي لم يرد إلا من طريق واحد؟ هذه مسألة والأمر فيها أهون، وإن كنا قد نخالف أيضًا كما سنبينه، وإن كنت تقصد ما سوى ذلك مما يمكن أن يكثر فيه العدد، فما هو الضابط عندك في وصول هذا العدد إلى درجة التواتر؟ ليس عندك ضابطًا كما كنا قد بيناه سابقًا، ليس عند كل من حد المتواتر بعدد أدنى دليل، ويدل على هذا كثرة الأقوال التي قيلت إلى حد أنها أفضت إلى التناقض.
فإذًا من يطلق هذه العبارة يبدو أنه يطلقها إما لمعنًى في نفسه كأن يقصد إفادة العلم، أو أنه أطلقها من غير تحرير، فإن كان يقصد إفادة العلم فنرجع إلى تأكيد أن خبر الاثنين يفيد العلم ولابد، ولعلي أضرب على ذلك ببعض الأمثلة حتى أصل إلى بغيتي التي أريد أن أصل إليها والقضية التي أريد أن أوضحها لعموم السامعين، فأقول إن خبر الاثنين فأكثر يفيد العلم، والدليل على هذا ما سأضربه من أمثلة.

الحافظ ابن حجر ضرب مثالا على العزيز يمكن أن نستخدمه هنا، ضرب هذا المثال في شرحه، فمثَّل بحديث (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)، وقال إن هذا الحديث روي من طريقين، من طريق أبي هريرة ومن طريق أنس بن مالك رضي الله تعالى عنهما، وهما مخرجان في الصحيح، فكلا الطريقين صحيح، يعني السند لأبي هريرة صحيح، والسند إلى أنس بن مالك صحيح، بل روي عن أنس بن مالك من طريقين كما بيَّن ذلك الحافظ رحمه الله، وهما طريقا ثابت البناني وعبد العزيز بن سهيل، وروي عن عزيز بن سهيل من طريقين وعن ثابت من طريقين وهكذا.

فالشاهد هنا أن أبا هريرة وأنس بن مالك كل منهما تابع الآخر وشهد للآخر في هذا الحديث، هل يمكنني في الحالة أن أشك في خبر يشهد عليه هذان الصحابيان، وأقول لا يزال الشك يساورني، أقال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك أم لا؟ إذا كنا نقول إن الواحد مظنة الوقوع في الخطأ والوهم، واغتفرنا مثل هذا الاحتمال لمن أبداه، فكيف نغتفره إذا انضم إليه راوٍ آخر وشهد معه صحابيٌّ آخر، وهم العدلان، أنس وأبو هريرة، أبو هريرة الذي لازم النبي صلى الله عليه وسلم على ملء بطنه، ويخر صريعًا من الجوع، لا يذهب ليطلب الدنيا كما يطلبها الناس، وأنس بن مالك الذي أهدته أمه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وترجو النبي صلى الله عليه وسلم أن يتقبل منها هذه الهدية؛ ليخدم النبي عليه الصلاة والسلام، وقام على خدمة النبي صلى الله عليه وسلم.

فهذان الصحابيان اللذان بهذه المثابة يشهدان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذه المقالة ومع ذلك يساورني الشك، يا إخواننا هذا ينافي الفطرة التي فطر الله الناس عليها، وعلم الكلام هو الذي أساء للفطر وحرفها، مثل الشياطين التي اجتالت الناس وحرفتهم عن دين الله جلّ وعلا.

خبر الواحد قد يفيد العلم، ولذلك لو نظرنا في الرسالة للإمام الشافعي أو في صحيح البخاري نجد العديد من الاستدلالات التي أوردها هؤلاء الأئمة وغيرهم على أن خبر الواحد يفيد العلم، فمن جملة الأدلة التي استدلوا بها حديث معاذ الذي أشرت إليه في درس سابق، وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسله إلى اليمن؛ ليعلم الناس أصول الاعتقاد، (ليكن أول ما تدعوهم إليه لا إله إلا الله)، ولم يقل النبي صلى الله عليه وسلم إن الاعتقاد لا يؤخذ فيه إلا بالقطع فلابد أن أرسل عددًا تقوم بهم الحجة ويحصل بهم التواتر، ما أرسل إلا معاذًا رضي الله تعالى عنه، فهل بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله وتطبيقه من قولٍ لأحد، حاشى لله، كذلك كل الرسل الذين كانوا يرسلهم النبي صلى الله عليه وسلم إلى الآفاق، وهذا ما استدل به البخاري.

استدل البخاري بكتاب الله، فاستدل بقول الله جلّ وعلا (وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ) [التوبة: ١٢٢]، وبين البخاري أن الطائفة في هذه الحال قد يراد بها الرجل الواحد.

من الأدلة التي استدلوا بها تطبيقات النبي صلى الله عليه وسلم في حال حياته، فحينما حرمت الخمر كان أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه يسقي عمه أبا طلحة زوج أمه وأناسًا من الأنصار يسقيهم الخمر، فصاح الصائح، رجل بعثه النبي صلى الله عليه وسلم في الشوارع يتجول ويقول ألا إن الخمر قد حُرِّمت، فلا والله ما رفعها واحدٌ منهم إلى فيه وقد كانت الكؤوس في أيديهم أوشكوا أن يشربوها، لأن فطرهم كانت سليمة، ما قال أحدٌ منهم هذا واحدٌ ولا تقوم به الحجة ونشرب الآن حتى نتبين الأمر، ما قالوا هذا.

بل في صلاتهم حينما كانوا يصلون إلى بيت المقدس، جاءهم الرجل الذي أرسله النبي صلى الله عليه وسلم وقال إن القبلة قد حُولت إلى الكعبة، فاستداروا وهم في صلاتهم، ما قالوا نكمل هذه الصلاة ثم نتثبت ونرى هذا الخبر صحيح أم غير صحيح، أبدًا ما قالوا هذا، بل النبي صلى الله عليه وسلم في ركن من أركان الإسلام هو الصيام جعل رجلا أعمى، (إن بلالا يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم، فإنه لا يؤذن حتى يقال له أصبحت أصبحت)، ما المقصود بهذا؟ المقصود أيها الناس كلوا ولا عليكم، الصيام أحد أركان الإسلام، فكلوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم، رجل واحد، فإذا أذن قامت الحجة على الناس، ووجب عليهم أن يتوقفوا، ومن أكل بعد هذا فعليه القضاء، وهو واحد، فهل النبي صلى الله عليه وسلم يقر مثل هذا الأمر لو كانت ما قوم بهم حجة؟! كان يجعل مؤذنين تقوم بهم الحجة على حسب أقوال الذين أحدثوا مثل هذا التقسيم ومثل هذه التعريفات التي ما أنزل الله بها من سلطان.

ومن أراد إطالة الاستدلال فلينظر في كتاب خبر الواحد في صحيح البخاري، فإنه أطال فيه جدًا، وأورد العديد من الأدلة التي تدل على إقامة الحجة بخبر الواحد.

لكن قد يقول قائل: خبر الواحد قد ينتابه الظن، هل نقول إن الواحد لا يقبل، فنقول نعم إن الواحد قد يخطيء، لكن إذا كان الخطأ هناك ما يومئ إليه ويشير إليه أو على الأقل ما يبعث في نفسلك الريبة وتحتاج إلى مزيد طمئنينة حتى تطمئن من صدق هذا المخبر من عدمه فلا بأس، مثل ما قلنا عن حادثة من؟ أبي موسى مع عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما، أو مثل سهو النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة، النبي صلى الله عليه وسلم في إحدى الصلوات الرباعية سلم من ركعتين، فقال له ذو اليدين، هاب الصحابة أن يكلموه فقال له ذو اليدين "يا رسول الله أنسيت أم قُصرت الصلاة"، قال (لم أنس ولم تقصر)، قال " بلى، قد نسيت يا رسول الله"، فقال صلى الله عليه وسلم (أحقًا ما

يقولوه ذو اليدين؟)، قالوا "نعم يا رسول الله"، هل النبي صلى الله عليه وسلم ما يكن يصدق ذي اليدين؟ بلى كان يصدقه، ولكن ما الذي جعل النبي صلى الله عليه وسلم يسأل الصحابة؟ السبب هو أنه تعارض علم ذي اليدين مع علم النبي صلى الله عليه وسلم، في الحالة نعم، إذا تعارض علمك مع علم الآخر تحتاج إلى مزيد طمئنينة أو مرجح، فالنبي عليه الصلاة والسلام يرى من نفسه أن صلاته تامة ولم تنقص، وذو اليدين يقول قُصرت الصلاة، إذًا أصبح هناك قولا متعارضان، فالمسألة تحتاج إلى مزيد تثبت، فما كان منه عليه الصلاة والسلام أنه سألهم (أحقًا ما يقولوه ذو اليدين؟)، نعم، حُسم الأمر وانتهى، ما قال النبي صلى الله عليه وسلم أنتم عددٌ لا تقوم بكم الحجة أو نحو ذلك.

الشاهد من هذا أنه إذا كان هناك ما يستدعي مزيد التثبت فلا بأس، إن لم يكن هناك ما يحتاج إلى مثل هذا التثبت فلا، لأننا رجعنا إلى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فوجدنا تطبيقاته الأخرى لا يسأل مثل هذا السؤال ولا يعنف على الذي أخبره بهذا الخبر، ففي حادثة الطاعون لما توجه عمر بن الخطاب بالجيش إلى الشام وكان الطاعون قد وقع، فاحتار عمر رضي الله تعالى عنه، أيقدم بهذا الجيش الذي فيه فضلاء الصحابة على هذه البلاد الموبوءة التي وقع فيها الطاعون، فقد يُجتث هؤلاء الصحابة، أو يرجع؟ خشي إن رجع أن يكون هذا منافيًا للتوكل، وإن قدم قدم على أمرٍ عظيم، فاحتار ماذا يصنع، فاستشار من معه من الصحابة من المهاجرين والأنصار فاختلفوا، ما اتفقوا على قول، فقال قوموا، وإذ بعبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه يأتي فقال أنا معي علم، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (إذا وقع الطاعون في أرضٍ وأنتم فيها فلا تخرجوا منها فرارًا منه، وإذا وقع الطاعون بأرضٍ وأنتم لستم فيها فلا تقدموا عليه)، ما قال له عمر لتأتيني بمن يشهد معك أو لأوجعنك ضربًا، ما قال هذا الكلام، لأنه ليس هناك ما يستدعي إلى الشك في ثبوت خبر عبد الرحمن بن عوف، بل صدق به ورجع به، وأخذ خبره بمأخذ القبول.

فإذًا بناءً على هذا التفصيل نستطيع أن نقول إن القضية في مجملها إلى ما يُسمى بالعلم، وهذا هو موطن الإشكال عند أولئك الذين يثيرون مثل هذه الدعاوى، هؤلاء ينظرون إلى العلم أنه كتلة واحدة لا تتجزأ ولا يزيد ولا ينقص، فيبدو أن سريان تيار المرجئة نفذ أيضًا إلى هذه القضية، فالمرجئة يرون أن الإيمان هو التصديق، فلا يزيد ولا ينقص، نقصانه يعني ذهابه في الجملة، هكذا يرى المرجئة، وهذا بلا شك أنه خلاف الأدلة من كتاب الله ومن سنة النبي صلى الله عليه وسلم، (فَأَمَّا الَّذِينَ آَمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ) [التوبة: ١٢٤]، فالإيمان يزيد وينقص، وحديث الإيمان بضع وسبعون شعبة يدل على تبعض الإيمان وتجزُّئه، كذلك العلم أيضًا يزيد وينقص، فعلم الواحد أو العلم الذي أفادنيه خبر الواحد لا يمكن أن يكون كالعلم الذي يفيدنه خبر اثنين، فخبر الاثنين أقوى عندي، مع أن خبر الواحد يفيدني العلم أيضًا، وهكذا كل ما ازداد العدد الذي يخبرني بذلك الخبر ازدادت عندي نسبة العلم.

وقد يمثلون لهذا بمثال إن صح ولم يكن عليه شيء من المحاذير، لأني أخشى شيئًا من المحاذير التي تترتب عليه، أخذوه من قول الله جلّ وعلا (عِلْمَ الْيَقِينِ) [التكاثر: ٥]، (حَقُّ الْيَقِينِ) [الواقعة: ٩٥، المعارج: ٥١]، (عَيْنَ الْيَقِينِ) [التكاثر: ٧]، فعلم اليقين وعين اليقين وحق اليقين، هذه يقولون إنها ثلاث مراتب من مراتب العلم متفاوتة، ويضربون على ذلك بمثال، يقولون لو أخبرك مخبر بأن وراء هذا الجبل عين ماء عذبة، وهذا المخبر صادق لا تشك في خبره، فإن خبره يفيدك العلم، وتوقن بأن وراء هذا الجبل عين ماء عذبة وإن لم ترها، فأفادك علمًا، لكن إذا خطوت خطوات وصعدت فوق هذا الجبل ورأيت هذه العين بعينك فإن هذا يعني علمًا زائدًا على ما أفادكه خبر ذلك الراوي، هذا الرجل خبره علم اليقين، ورؤيتك عين اليقين، فإذا انحدرت من الجبل حتى تصل إلى هذه العين وغرفت منها غرفة وتذوقتها حصل لك علم أشد مما حصل لك في السابق، وهذا يسمى حق اليقين وهو أعلى درجات العلم، وبين هذه المراتب مراتب أخرى متفاوتة زيادةً ونقصانًا.

فإذًا القضية تعود لقضية العلم وزيادته، هؤلاء الذين يقسمون المسألة إلى هذه القسمة ويتكلمون فيها من هذا المنحى، لا نجد أنهم يتكلمون عن زيادة العلم، ينظرون إلى العلم على أنه جزئية واحدة لا تتجزأ، ولذلك أومأ إلى هذا المعنى الشيخ أحمد شاكر رحمه الله، وليته فصل، لكن يبدو أن المقام كان مقام اختصار حينما علق على اختصار علوم الحديث لابن كثير، فقال عبارة معناها "دعك من تكلفات المتكلمين، فإنما يريدون معنًى غير ما نريده"، حينما تكلم عن قضية العلم، يريدون شيئًا آخر غير ما نريده نحن، فأعرض عن هذا، فهو يومئ إلى هذا المعنى الذي فصلته لكم وبينته بكلامي هذا.

بقي أن نبين عذرًا لمن قد يقول كلامًا آخر، قال بعضهم وهل نقول عن كل الأخبار تفيد العلم؟ لا نقول عن كل الأخبار إنها تفيد العلم، إذا كان هناك مثل ما أشرت إليه سابقًا فنعم فبإمكان الإنسان أن يتثبت، إذا لم يكن هناك مجال للتثبت فأنت تتعامل الآن مع خبر مروي، قد يكون هذا الخبر من الأخبار التي تختلف فيها وجهات نظر أهل العلم، مثل ما قلت سابقًا إن هناك بعض الأحاديث التي خرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما يقول عنها أبو حاتم الرازي مثلا هذا خبرٌ منكر، فإذا اختلفت أقاويل أهل العلم في الحكم على حديثٍ من الأحاديث فقد يفيدني علمًا ولكن هذا العلم

قد يكون قاصرًا بحيث يسميه بعضهم علم ظني، يعني لا أستطيع القطع، أو لا يفيدني العلم اليقيني أو العلم الجازم وإن كان أفادني علمًا ما.

بل حتى خبر الاثنين وأكثر، قد يحتف به من قصور طرق ذلك الحديث عن أن تصل إلى الحد الذي يفيدني العلم اليقيني، فيفيدني علمًا ظنيًّا أو علمًا غالبًا أو ظنًا غالبًا كيفما سميناه، ولعلي أضرب على ذلك بمثال، حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيعتين في بيعة، لو نظرنا إلى إجمالي طرق هذا الحديث، نجد أنه حديثٌ رُوي من طريق أبي هريرة ومن طريق عبد الله بن مسعود ومن طريق عبد الله بن عمر ومن طريق عبد الله بن عمرو ابن العاص رضي الله تعالى عنهم أجمعين، لكن ما من طريق من طرق هذا الحديث سالمًا من العلة، وبعضها ضعيف، وبعضها قابل، وبعضها يترجح بتحسينه، حديث أبي هريرة هو من رواية محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي وهو متكلم في حفظه، لكن الراجح إن شاء الله تعالى أنه حسن الحديث، ويرويه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة، فلأجل قصور حفظ محمد بن عمرو بن علقمة عن درجة أهل الحفظ والإتقان قلنا عن حديثه إنه حديث حسن، ولعل هذا إن شاء الله يمكن أن ينفعنا في التمثيل حينما نتكلم عن الحديث الحسن.

في هذه الحال نستطيع أن نقول عن حديث أبي هريرة على الانفراد إنه حديث حسن، ننظر في باقي الطرق، باقي الطرق كلها لا تسلم من العلة، فحديث عبد الله بن مسعود يرويه ابنه عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، واختلف على الراوي وهو سماك بن حرب الراوي عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، هل هذا الحديث مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم أم موقوف من قول عبد الله بن مسعود؟ وترجح برواية الثقات أنه موقوف، يعني من قول عبد الله بن مسعود وليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم، فأصبح الحديث الآن له حكم آخر، نظرنا في حديث عبد الله بن عمر وإذ بالحديث ضعيف؛ لأن فيه انقطاعًا بين الراوي عن نافع وهو يونس بن عبيد ونافع، فأصبح الحديث ضعيفًا بسبب هذا الانقطاع، نظرنا في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وإذ به من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ورواية عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده متكلم فيها عند كثير من أهل العلم، ولهم فيها تفصيل في قبولها، وإن كان بعض أهل العلم بالذات من تأخر منهم يرى أنها حسنة لذاتها، لكن لا يُسلم بهذا عند قطاع كبير من أهل العلم.

فالشاهد أن طرق هذا الحديث نجد أن فيها شيئًا من الإشكال، ليس هناك طريق واحدة بذاتها سالمة من العلة، فنعم مثل هذا الحديث بمجموع طرقه نقول إنها تتقوى، كل طريق يقوي الأخرى ويفيدنا علمًا، لكن هذا العلم ليس كالعلم الذي يفيدنيه حديث صحيح مروي من هذه الأربع أو الثلاث أو طريقين أو حتى طريق واحد سالم من العلة بحيث نستطيع أن نقول إنه صحيح لذاته، حتى لا أسهب في السرد سأتيح الفرصة لبعض الأسئلة ونكمل إن شاء الله تعالى بعد ذلك.

تحدثتم في الدروس السابقة واليوم أن الحديث قد يفيد العلم النظري أو اليقيني أو الظني، يقول ما معنى العلم النظري أو اليقيني أو الظني مع بعض الأمثلة؟

حقيقة السؤال أن يقال ما الفرق بين العلم الضروري والعلم النظري، هذه حقيقة السؤال ينبغي أن تكون هكذا، ما الفرق بين العلم الضروري والعلم النظري؟ أو العلم اليقيني و العلم الظني؟ فنقول إن الفرق بين العلم الضروي والعلم النظري ما كنا ذكرناه سابقًا أن العلم الضروري الذي يضطر صاحبه للتصديق حتى لو لم توجد طرق، وقد مثلنا بحاتم الطائي وعنترة بن شداد وبعض البلدان التي لم ترها أعيننا، كل هذا لا نحتاج فيه إلى طرق ولا نذهب نتتبع نقول هل الإسناد صحيح أم غير صحيح، لأن الضرورة تفرض علي تصديق هذا الخبر، فهذا يُسمى علمًا ضروريًّا، وهذا الذي يقول عنه الحافظ ابن حجر إنه ليس من مباحث علم الإسناد.

أما العلم النظري فهو من مباحث علم الإسناد، يحصل لنا علم لكن بعد ماذا؟ بعد النظر، ما المقصود بالنظر؟ التفتيش في الأسانيد، ننظر هل هذا الإسناد صحيح، طيب ما شاء الله هذا إسناد صحيح أمسكنا به، الإسناد الآخر صحيح، تكررت هذه الأسانيد أفادنا العلم لكن العلم بعد النظر، فهذا العلم لم يأتني ضرورة ويفرض علي تصديقه، لا، ما تحصل لي إلا بعد النظر والبحث والتفتيش في الطرق والرجال والأسانيد، وهكذا، هذا الفرق بين العلم الضروري والعلم النظري.

أما الفرق بين العلم اليقيني والعلم الظني فهو بحسب الأمثلة مثلت بها، فالعلم اليقيني هو العلم الجازم الذي تتيقنه النفس، التصديق الجازم الذي لا يقبل الشك، مثل ما مثلت مثلا برواية أبي هريرة وأنس بن مالك لحديث لا يؤمن أحدكم أو بحديث ضمام بن ثعلبة وغير ذلك، شهد عندي هذان الصحابيان بهذه الشبه التي لا أتردد بعدها، فكيف لو انضاف إلى ذلك طرق أخرى حتى وإن لم تصل للتواتر عند المتكلمين، لا شك أن هذا يفيدني علمًا جازمًا وعلمًا يقينيًّا، لا أتردد في تصديق أن النبي صلى الله عليه وسلم قد قال ذلك، أو أن هذه الحادثة قد وقعت للنبي عليه الصلاة والسلام.

أما العلم الظني فهو الذي يكون في حديث لا أجزم أن النبي صلى الله عليه وسلم قد قاله بسبب وجود بعض العلل مثل ما مثلت بحديث النهي عن البيعتين في بيعة، أو بعض الأحاديث التي يعلها بعض أهل العلم، وإن ترجح لنا أنها

غير معلولة، لكن هذا الإعلال يحدث في النفس شيئًا من الضعف الذي لا يجعلني أتيقن من أن النبي صلى الله عليه وسلم قد قاله، ولكني بنيت على غلبة الظن، فهذا الفرق بين العلم اليقيني والعلم الظني.

ذكرتم يا شيخنا أن بعض الأحاديث قد تكون غلبة الظن، والحديث الذي يتقوى بمجموع الطرق ويصل إلى درجة الصحة أو الحسن، من يرى أن هذا يفيد غلبة الظن. السؤال الآن ما هي الثمرة التي ستترتب على القول بغلبة الظن وبإفادته العلم؟

ما موقف أهل العلم الذين يقول بأن خبر الواحد يفيد العلم ممن يقول بأنه يفيد غلبة الظن؟

أقول مستعينًا بالله إن الفرق بين العلم اليقيني والعلم الظني من حيث وجوب العمل هذا يعود إلى ذات العلم، فالعلم اليقيني لابد فيه من العمل في العقائد والأحكام على حدٍ سواءٍ، ولا يجوز لإنسان كائنًا من كان أن يتخلف عن العمل بالحديث الذي أفاد العلم اليقيني.

أما بالنسبة للحديث الذي أفاد العلم الظني فهذا يرجع إلى نفس صاحبه، فإن كان ترجح لديه أن هذا الحديث يفيد العلم وإن كان علمًا ظنيًا فيجب عليه العمل بهذا العلم، ومن ترجح لديه خلاف ذلك فيُعذر بناءً على خلافه، ولذلك يعذر أهل العلم بعضهم بعضًا في مثل هذه القضايا، إذا اختلفوا في صحة حديثٍ من عدمه فالمخالف يُعذر لأنه بنى خلافه على أصل علمي، ولذلك من ينظر في رسالة شيخ الإسلام ابن تيمية "رفع الملام عن الأئمة الأعلام" يجد هناك أعذارًا ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية سببت ذلك الخلاف بين أهل العلم، ومن هذه الأعذار اختلافهم في صحة الحديث، وإذا اختلفوا في صحة الحديث فمن رأى الصحة يقول بالقول ومن اقتنع بقوله يأخذ بقوله، ومن رأى غير ذلك فله في ذلك مندوحة ولا يثرب عليه ولا يُعنف، فهذا بالنسبة لذات الشخص، فالمسألة التي تفيد العلم الظني ترجع لذات الشخص.

لكن إذا رجعنا لأصل الخلاف وهو بين المتواتر والآحاد وقوله إن الآحاد لا تفيد إلا الظن وكلام المعتزلة وهو الذي أشار إليه بعض الإخوة في أسئلتهم وموقفهم من أحاديث الأحكام وما إلى ذلك، أقول إن المعتزلة حينما أحدثوا مثل هذا التقسيم كان قصدهم بالدرجة الأساس العقائد، ولذلك لو نظرنا في الأصول الخمسة التي ذكرناها سابقًا نجد أنها تتعلق بالعقيدة، والأحكام هل يأخذون فيها بأحاديث الآحاد؟ أقول في الأعم الأغلب أنهم يأخذون بها، لكن المشكلة ما هي؟ المعتزلة أناس لم يكن فيهم فقيه ولا عالم ولا يهتمون بمسائل الأحكام، بل المعروف عنهم خفة الدين والطيش والسفه، حتى رافع بن أشرف لما رأى الناس يسرعون إلى المسجد يوم الجمعة قال كلمة نسأل الله السلامة، كلمة فظيعة، قال "ماذا فعل ذاك العربي بالناس؟"، من يقصد؟ يقصد النبي صلى الله عليه وسلم، عليه من الله ما يستحق، ولذلك بعضهم لما حُدث بحديث يرويه الأعمش عن أبي طلحة عن جابر أو عن أبي صالح عن أبي هريرة، بدأ يشكك ويقول لو حدثني بهذا الأعمش لكذبته، حتى قال ولو حدثني به النبي صلى الله عليه وسلم لما صدقته، ولو حدثنيه الرب لقلت ما على هذا أخذت ميثاقنا، معروفٌ عنهم –نسأل الله السلامة- خفة الدين وإعجابهم بعقولهم ومعارضتهم الأحاديث بهذه العقول التي شطحت عن الجادة وابتعدت عن الطريق السليم.

فليس فيهم علماء ولا يهتمون بأحاديث الأحكام وليس لهم فيها إلا مجرد التشكيك، من ينظر في كتاب ابن قتيبة "تأويل مختلف الحديث" يجد أن المعتزلة يأتون ببعض أحاديث الأحكام ويحاولون أن يثيروا الشكوك من خلالها، يقولون رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه يقول كذا ورويتم عنه أنه قال كذا فأحاديثكم متعارضة، فيبدأ ابن قتيبة في الرد عليهم وبيان أن هذه الأحاديث ليست متعارضة.

الفروق العملية، نقول إن الحديث الذي يأتينا من طريقٍ صحيح سالم من العلة، سواء كان طريقًا واحدًا أو ازداد العلم برواية راوٍ ثان أو ازداد العلم أكثر برواية راوٍ ثالثٍ يجب علينا قبوله، ولا تجوز لنا بحالٍ من الأحوال أن نشك فيه ولا أن نمتري ولا أن نتردد عن التطبيق، يجب قبوله، ولا نفرد بين عقائد ولا أحكام، يؤخذ به في باب العقائد وفي باب الأحكام، ومن أمثلة ذلك حديث الجارية الذي أخرجه مسلم في صحيحه من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه وقول النبي صلى الله عليه وسلم للجارية (أين الله؟) قالت: في السماء، فالنبي صلى الله عليه وسلم يسأل هذه الجارية هذا السؤال، ولولا أن هذا من أصول الاعتقاد لما سألها النبي صلى الله عليه وسلم، والطريق صحيح لا مطعن فيه، فيجب التسليم به والقبول.

وأما ما يمكن أن يصرف به ظاهر هذا النص من تأويلات بعض المتكلمين، فكلها تكلف كما حصل من بعض شراح مسلم ممن لم يسيروا على معتقد أهل السنة، فهؤلاء ينبغي الحذر من كلامهم في ثنايا هذه الشروح لأن هذا الحديث يقظ مضاجع نفاة العلو، لأن حديث الجارية هذا من الأدلة القوية على إثبات علو الرب جلّ وعلا وأنه في السماء كما أخبر هو عن نفسه، (أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ......) [الملك: ١٦]، فمثل هذا الحديث يجب قبوله وإن كان حديثًا واحدًا، ما جاء من طريق معاوية إلا من هذا الطريق، ولم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الطريق، فيجب قبوله والتصديق به ولا نشك ولا نمتري لأنه ليس عندنا من حجة في رد هذا الحديث أو الطعن فيه.

السعدية أم عبد الرحمن تسأل وتقول أرجو رفع الغموض عن العبارين الآيتين، قولهم إن خبر الآحاد يفيد الظن بذاته بينما القرائن التي تحف به هي التي تفيد العلم.

هذا بناءً على كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله، وأخذه هو من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فشيخ الإسلام يقول إن الخبر إذا احتفت به قرائن فإنه يفيد العلم، الحافظ ابن حجر يقول "وقد يفيد العلم إذا احتفت به قرائن"، يعني هو قريب من قول شيخ الإسلام ابن تيمية وإن كانت عبارته أضعف، هذه القرائن هي القرائن التي ذكرناها سابقًا وهي أن يكون الحديث مخرجًا في الصحيحين أو في أحدهما، ما السبب الذي جعل هذا الخبر يفيدنا العلم؟ قالوا لمكانة هذين الإمامين وهما البخاري ومسلم، مكانتهما في العلم، ولتلقي الأمة بقبول هذين الكتابين بالتسليم، الأمة تلقت هذين الكتابين بالتسليم، فنحن أيضًا مع الأمة والتسليم لعلماء الأمة الذين تلقوا هذين الكتابين، ولا يُستثنى من ذلك إلا بعض الأحاديث التي انتقدها بعض الحفاظ كالدارقطني على الصحيحين، أما ماعدا ذلك من الأحاديث التي لم تُنتقد فيجب التسليم بها ونقول إنها تفيد العلم، ولو لم يكن في الحديث من قرينة إلا هذه القرينة فإنها تفيدنا العلم.

ولو لم يكن الحديث مخرجًا في الصحيحين، ألا يفيدنا العلم؟ نقول بلى، كيف؟ إذا كان الحديث مشهورًا، يعني روي من ثلاثة طرق، وإن لم يصل إلى حد التواتر بناءً على هذا التعريف الذي ذكره المتكلمون، فإنه يفيد العلم، هذا لو كان في خارج الصحيحين وجاء من ثلاثة طرق معنى ذلك أنه يفيد العلم أيضًا ويجب العمل به في العقائد والأحكام.

أمر آخر؟ نعم، إذا كان الحديث من طريق أئمة جهابذة نقاد، معنى ذلك أنه لو كان طريق واحد وهو الذي نقول عنه إنه هو الحديث الصحيح لذاته السالم من العلة، فإنه لو لم يأت إلا من هذا الطريق فإنه يفيد العلم أيضًا كما قلت سابقًا عن ما يرويه مالك عن نافع عن ابن عمر وهي السلسلة الذهبية، وسيأتي الكلام معنا إن شاء الله تعالى عن أصح الأسانيد لأن هذا الإسناد أحد الأسانيد التي قيل عنها إنها أصح الأسانيد، فنذكر بعض الأسانيد الأخرى، وهي كثيرة التي قيل عنها إنها أصح الأسانيد، وكلها تدخل في هذا الباب، يعني من رواية أئمة بعضهم عن بعض، فإذًا عندنا جملة ومقدار كبير من الأحاديث الكثيرة التي هي أحاديث آحاد، وكلها تفيد العلم بناءً على هذه القرائن التي ذكرها هؤلاء الأئمة.

المذيع: شيخنا تكونوا بذلك أجبتم عن سؤال الأخت السعدية، أبرز القرائن التي تجعل الخبر ينتقل من إفادة الظن إلى إفادة اليقين؟

نعم.

المذيع: هل هناك قرائن أخرى؟

هذه هي أهم القرائن.

هل يُقال إن هناك خلافًا بين الإفادة والدلالة؟ بمعنى هل دلالة خبر الآحاد ظنية أم قطعية؟

فيه فرق بين الإفادة والدلالة، فالإفادة أنا أتعامل مع ثبوت الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أو من انتهى إليه الخبر حتى لو كان صحابيًا، هذا من حيث الإفادة، فأنا أتكلم الآن عن الثبوت، أما الدلالة فتختلف، فيفرقون إذًا بين ما هو قطعي الدلالة وما هو قطعي الثبوت، وظني الدلالة وظني الثبوت، فالدلالة مثل الحديث الذي تختلف الأفهام في دلالته، وليس الحديث فقط، بل حتى الآيات القرآنية، ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، القرء ما هو؟ الطهر أم الحيض؟ الآية ليس قطعية الدلالة، بل ظنية الدلالة، لأن من العلماء من قال القرء هو الطهر ومنهم من قال القرء هو الحيض، فالدلالة غير الإفادة.

فيه من القرائن التي يمكن أن نشير إليها إذا كان الحديث صححه أئمة جهابذة نقاد ممن لم يعرف بالتساهل، فإن هذا الحديث أيضًا بناءً على هذا التصحيح يفيد العلم، فإذا وجدنا حديثًا يقبله الأئمة كعلي بن المديني ويحيى بن المعين والإمام أحمد وأبي حاتم الرازي وأبي زرعة وأمثال هؤلاء حتى ولو لم يكن الحديث مخرجًا في الصحيحين ولم يقدح واحدٌ منهم في ذلك الحديث، فإنه أيضًا يفيد العلم بتصحيح هؤلاء الأئمة الذين مكانتهم أعلى، أو مكانة بعضهم أعلى من مكانة صاحبي الصحيح.

درست في صحيح البخاري أن كل الصحابة رضي الله تعالى عنهم ثقات، ومن خلال شرحكم يا شيخ وتوسعكم أشعر أن هناك عدم فهم لأخبار الواحد وأقسامه، يعني تريد إعادة تلخيص لقضية أخبار الواحد وأقسامها، وما يفيد منها الظن أو اليقين؟

أقول بالنسبة لخلاصة ما تقدم، خلاصة ما تقدم أن الحديث أو الخبر كما قال الحافظ ابن حجر ينقسم إلى قسمين: متواتر وآحاد، المتواتر ينقسم إلى قسمين متواتر بنقل الكافة عن الكافة بلا أسانيد، وهذا أي خبر من الأخبار في الدنيا يفرض علينا تصديقه نسميه متواترًا، مثل ما قلنا عنتر بن شداد، حاتم الطائي، البلدان التي في العالم، كل خبر من هذه الأخبار يفرض علينا تصديقه لا نشك في ذلك، هذا قسم من أقسام المتواتر، وهذا ليس من مباحث علم الإسناد، هذا يضطر إليه الناس في معاملتهم العادية وأصحاب التواريخ والأمم الأخرى، كل أحد ينضطر لهذا.

المتواتر بالقسم الثاني وهو الذي يتعلق بالأسانيد، فهذا يحصل التواتر برواية اثنين فصاعدًا إذا أفاد العلم، يعني إذا لم يكن في كل طريقٍ من الطرق أي مطعن فإنه يفيدني التواتر، يبتدئ التواتر من اثنين فصاعدًا، وكلما ازدادت الطرق أفادنا علمًا أكثر من ذي قبل.

ومن حيث التقسيم الذي أجراه أهل العلم، نحن تكلمنا عن المتواتر، خبر الآحاد ينقسم إلى ثلاثة أقسام، الغريب وهو ما يرويه راوٍ واحد، والعزيز وهو ما يرويه راويان، والمشهور وهو ما يرويه ثلاثة فأكثر ولم يصل إلى حد التواتر بناءً على هذا التقسيم.

ما الحكمة من تقسيم الحديث إلى مشهور وعزيز وهذا لا يفيدنا في معرفة الصحيح من الضعيف؟

بلى، يفيد، بناءً على تقوية الطرق، الحديث الذي يأتينا من طريق ليس كالحديث الذي يأتينا من طريقين، الحديث الذي يأتينا من طريقين أقوى من الحديث الذي يأتينا من طريق إذا تساوت الطرق كلها في القوة، الحديث الذي يأتينا من ثلاثة طرق يفيدنا قوةً أكثر من ذي قبل، كيف؟ إنه لو تعارض عندنا، يعني هذا من حيث التصور الذهني، لو تعارض عندنا حديثان أحدهما مرويٌّ من طريق راوٍ واحد والآخر مروي من طريقين أو ثلاثة، وما يمكننا الجمع بين هذين الحديثين، فإن تعارضا من كل الوجوه فإننا نقدم في هذه الحالة الحديث الذي رُوي من طريقين أو ثلاثة على الحديث الذي رُوي من طريقٍ واحد، وهذا أحد قرائن الترجيح عند بعض أهل العلم، فيمكن أن يُرجح الحديث الذي رُوي من عدة طرق على الحديث الذي رُوي من طرق أقل فيفيدنا في هذه الحالة.

بالإضافة إلى أننا مضطرون إلى التعامل مع كلام أهل العلم في الكتب التي ندرسها حتى نفهم هذا الكلام، فهذا التقسيم جاء في كتب المصطلح، وإذا أردنا أن نصل لهذا العلم لابد أن نعرف هذه الأقسام ونعرف ما عليها من محاذير ونتجنبها، ونعرف الأشياء الإيجابية التي تنبني على هذا التقسيم فنأخذ بها مثل ما قلنا في حال التعارض والترجيح.

ذكر الحافظ ابن حجر أنه يُستثنى من أحاديث الصحيحين كما ذكرتم ما أعله بعض الأئمة كالدارقطني، وذكر عبارة أخرى قال "أو يقع التجاذب بين مدلوليه"، فما المراد بهذه العبارة؟ وعبارة الحافظ ابن حجر هي "ثم إن هذا مختصٌ بما لم ينقضه أحدٌ من الحفاظ مما في الكتابين، وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه مما يقع في الكتابين، حيث لا ترجيح لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر" .

نقول بالنسبة لعبارة الحافظ ابن حجر واضح الآن مراده منها، فهو يتكلم عن أحاديث الصحيحين وإفادتهما العلم، ويستثني من ذلك ما انتقده بعض الحفاظ عليها كالحافظ الدارقطني في كتابه التتبع، أو حتى غير الحافظ الدارقطني من الذين مكانتهم كمكانة صاحبي الصحيح أو تقرب منها، فهذه مستثناه من هذا الكلام الذي قلناه وهو إفادة هذه الأحاديث العلم، قال "أو ما يقع تجاذب بين مدلوليه"، أنا في ظني أنه يقصد ما تضمنه الحديث من معنى، يعني إذا كان الحديث ظاهر سنده الصحة ولكن في متنه علة تمنع من قبوله، وهذه العلة بسبب وجود أحاديث معارضة لهذا الحديث، ولعل بالمثال يتضح المقال.

ففي صحيح مسلم على سبيل المثال حديث أبي سفيان أنه لما أسلم قال للنبي صلى الله عليه وسلم تؤمرني على الجيش، فقال النبي صلى الله عليه وسلم (نعم)، وقال وابنتي أم حبيبة أزوجك إياها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم (نعم)، هذا الحديث أحدث إشكالا، أم حبيبة هي زوجة النبي صلى الله عليه وسلم وكان قد تزوجها قبل إسلام أبيها أبي سفيان حينما ارتد زوجها عبيد الله بن جحش في الحبشة ومات هناك، وزوجها النجاشي على النبي صلى الله عليه وسلم وهي في أرض الحبشة ثم قدمت مهاجرة رضي الله تعالى عنها وهي زوجة النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الصفة، هذا معروف، فكيف يقول أبو سفيان ابنتي أم حبيبة أزوجك إياها، هذا الحديث قال أهل العلم هو غلط، لكن بدأ بعضهم يحاول يوجه هذا الحديث وجهة صحيحة سليمة لا أريد أن أدخل فيها لأنه قد يطول علينا الأمر ويذهب علينا وقت الدرس، لكن المهم أن مدلول الحديث الآن تجاذبه مدلول حديث آخر، ويمنع من قبول هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قد تزوج أم حبيبة قبل ذلك، فإذًا هذه العبارة خطأ، ما الصواب فيها، هذا له مبحثٌ آخر، هذا الذي يبدو من عبارة الحافظ ابن حجر.

خبر الواحد إذا عمل الراوي وأفتى بخلافه هل نأخذ بظاهر الحديث؟

وأما عن سؤال أخينا هل يؤخذ بخبر الواحد ولو عمل الراوي بخلاف روايته، هذا مبحث أصولي، وفيه خلاف عند بعض الأصوليين وبالذات الحنفية يؤكدون على هذا المعنى، وربما كان هناك شيء من التوسع في رد الأحاديث بسبب مخالفة الراوي لما رواه، إما من حيث الفتوى أو من حيث العمل، فيقولون إن عمل الراوي بخلاف روايته هذا يدل على ضعف هذه الرواية، أو فتوى الراوي بخلاف روايته هذا يدل على ضعف هذه الرواية، والصواب أن هذا ليس في كل الأحيان، لأن هناك قرائن تؤكد فعلا أن الراوي لو كان عنده هذا الحديث لما قال ما قال، ولكن من حيث الأصل فالعبرة بما روى الراوي لا بما رأى، فقد يروي الراوي حديثًا ولكنه يرى أن هذا الحديث هناك ما يصرفه،

فيفتي بخلافه أو يعمل بخلافه، أو هناك ما يخفف عمومه أو يقيد إطلاقه، فيفتي أو يعمل بخلاف ظاهر ذلك الحديث فيحدث عندنا مثل هذا الشك.

فالقاعدة يا أخ سعد أن الحديث هو حجة بنفسه ولا علاقة بعمل الراوي به، هذا من حيث العموم، أما ما يُستثنى من ذلك مما قد يوجد في كتب العلل فهذه لها شأن آخر، أما بالنسبة لما وُجد في كتب الأصول أو في بعض كتب الأصول من التوسع في هذه المسألة فلا يُقر من ذهب إلى رد الأحاديث بمجرد عمل الراوي بخلاف روايته أو فتوى الراوي بخلاف روايته.

لدي اقتراح مهم في فهم المادة، وهو أنه لابد من تفصيل المادة بالرسم، إما أن تكون على لوح، أو ترسم التفاصيل مسبقة نكتبها في الخلفية، لأنه تحصل لنا لغبطة وما نقدر نفصل المادة، مثلا المتواتر ماذا يأتي تحته، لأنه فعلا صعب علينا، وأنا مبتدأة.

أنا بودي أن نفهم أن البداية فقط هي التي فيها هذا الإشكال، وإذا تناسيناها لا علاقة لها بالمادة، يعني يمكن أن نفهم المادة بغض النظر عن هذا الكلام الذي ذكرناه كله، فمادة المصطلح مادة سلسلة ولذيذة وجيدة كما سنرى إن شاء الله تعالى، هذه التقسيمات وهذا الكلام الخلاف نحن اضطررننا إلى الكلام عليه بسبب أولئك العلماء سامحهم الله وغفر لهم الذي أقحموا هذه الأمور في هذه المادة العلمية اللصيقة بقول النبي صلى الله عليه وسلم وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم.

أما بالنسبة لتقسيم هذه المادة، فأنا سبحان الله يعني اقتراح الأخت كنت سأتحدث قبل قليل مع بعض الإخوة القائمين على هذه القناة بأنني أفضل أن نعرض عن طريق الشاشة بعض الرسومات والأشياء التي تعين في تصور الأسانيد وبعض أنواع علوم الأحاديث التي سيأتي الكلام عنها، سواء من حيث الحديث الصحيح وشروطه وكيف يمكن أن نتصور الحديث الصحيح، وما يخالف الحديث الصحيح من حوادث انقطاع أو طعن في الراوي أو نحو ذلك، سنحاول إن شاء الله تعالى عرض هذا بواسطة بعض الرسومات التي نسأل الله الإعانة على جعلها وتصميمها.

هل يؤخذ بالآحاد في الحدود؟

سبحان الله، كل كلامي يرتكز على هذه النقطة، ينبغي أن نجفوا هذا التقسيم، آحاد يؤخذ به، ما يؤخذ به، يفيد الظن، ما يفيد الظن، ينبغي أن نفهم فهم السف، فلا نأتي بهذا التقسيم، فإذا صح الحديث أخذنا به، بدل ما نقول حديث الآحاد، لأن حديث الآحاد يمكن أن يكون صحيحًا ويمكن أن يكون غير صحيح، فالمعول عليه صحة الحديث، إذا صح الحديث أخذنا به، كما قال الأئمة، يقول الشافعي رحمه الله "إذا صح الحديث فهو مذهبي"، بلا إشكال ولا ريب، ولم يقل متواترًا ولا غير ذلك، مجرد صحة الحديث، فينبغي أن نكون هكذا أيضًا، إذا صح الحديث فهو مذهبنا، ونأخذ به في العقائد والأحكام والمواريث والحدود وغير ذلك.

المذيع: لعلكم يا شيخ بذلك أجبتم على سؤال أبي المنذر من المغرب يسأل توضيحًا كيف أرد على ما يروج له البعض من أن خبر الآحاد لا يعتمد عليه في مسائل العقائد.

الكلام الذي سبق إن شاء الله فيه الكفاية.

ما المقصود بالمستخرجات وما الفائدة منها؟

وأما المقصود بالمستخرجات، المستخرجات لعلنا لا نتفق -مع العلم أن الحافظ ابن حجر ما تكلم عن المستخرجات في النكت- ولكن موضوع الكلام عليها حينما نتكلم عن الصحيحين عما قريب إن شاء الله تعالى، سنتكلم عن الحديث الصحيح والكلام عن الصحيحين، ونتكلم عن المستخرجات، ولو نسيت فذكروني، لأن الحافظ ما تكلم عنها فقد أنسى، الكلام عن المستخرجات في الكتب المتوسطة والمطولة التي ستأتي إن شاء الله تعالى في المرحلة القادمة.

المذيع: هل ممكن أن تكون المستخرجات أحد القرائن التي تحف بخبر الآحاد؟

المستخرجات لا علاقة لها بهذا، يعني يمكن أن تكون من زاوية أخرى، كأن تفيدنا بعض الطرق، نعم يمكن، ولذلك أفضل ترك هذه النقطة حتى لا يذهب علينا الوقت، أفضل أن ننهي مادتنا.

المذيع: المادة تبقى فيها أقسام الحديث الغريب، وهو الغريب الفرد المطلق والغريب الفرد النسبي.

الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى قسم الحديث الغريب إلى قسمين: وهو غريب مطلق وغريب نسبي، أو فرد مطلق وفرد نسبي، فيه بعض أهل العلم الذين يحاولوا أن يفرقوا بين الغريب والفرد، وأنا أؤكد على أنه لا فرق بين الغريب والفرد، وأكثر ما يستعمله أهل العلم لفظ الفردية، فيقولون تفرد به فلان، وهذا حديثٌ فرد، أما الغرابة فقد يستخدمونها في بعض الأحيان في وصف الحديث، فيقولون هذا حديثٌ غريب مثلا، لكن لا يقولون مثلا أغرب به فلان إلا أندر من النادر، فنجد أنهم إذا تكلموا عن الراوي قالوا تفرد، وإذا تكلموا عن الغريب قالوا غريب، والمعنيان واحد، التفرد والغرابة هما بمعنًى واحد.

لكن من حيث التقسيم، الغريب أو الفرد ينقسم إلى قسمين: غريب مطلق، وغريب نسبي، أو فرد مطلق، وفرد نسبي، الفرد المطلق: الذي لا يأتينا إلا من طريق واحد، يعني من طريق صحابي واحد فقط، لا يرويه أكثر من

صحابي، وأما الغريب النسبي فقد يأتينا من طريق صحابي واحد وقد يأتينا من طريق أكثر من صحابي، بمعنى أن كل غريب مطلق يمكن أن يكون غريبًا نسبيًّا ولا عكس، وليس كل غريب نسبي غريب مطلق.

فحديث إنما الأعمال بالنيات، هذا حديث يسمى غريب غرابة مطلقة أو فردًا مطلقًا، لماذا؟ لأنه لم يروه إلا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، والمقصود لم يروه أي لم يروه حقيقةً، أما أن يوجد في بعض الكتب طريق لهذا الحديث فنعم، وُجد من طريق أبي سعيد الخدري ولكنها طريق معلولة، والصواب أنها هي طريق عمر بن الخطاب، فالحديث كما ذكرته سابقًا يرويه يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب، هذا إسناده، فهو حديث غريب ليس له إلا هذا الإسناد، عن يحيى بن سعيد الأنصاري رواه عدد هائل من أهل العلم، قلت سابقًا إنهم وصلوا عند بعض أهل العلم إلى قرابة ستمائة شخص، كما قاله بعض أهل العلم.

من جملة الذين رووه عن يحيى بن سعيد الأنصاري الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى صاحب الموطأ، رواه عن يحيى بن سعيد الأنصاري، لكن أحد تلاميذ الإمام مالك وهو عبد المجيد بن أبي رواث رواه عن الإمام مالك فأخطأ فيه، فقال عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري، فجعل الحديث عن أبي سعيد الخدري، فهذا وهم وخطأ من هذا الراوي لأنه متكلم في حفظه، هو ضعيف من قبل حفظه، فأخطأ في هذا الحديث، جمع الرواة الذين رووه عن الإمام مالك يقولون مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد ابن إبراهيم التيمي عن علقمة عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، فإذًا هذا لا يسمى طريقًا آخر، ولكن يقال هو غلط من هذا الراوي، إذًا ليس للحديث إلا هذا الطريق، ولذلك يصح هذا الحديث أن يكون مثالا للغريب غرابة مطلقة.

أما بالنسبة للغريب غرابة نسبية فلا يلزم أن يكون غريبًا مطلقًا، قد يكون الحديث مرويًّا من ثلاثة طرق أو أقل أو أكثر، ولكن يستغرب أهل العلم أحد طرق هذا الحديث، فعلى سبيل المثال إذا نظرنا مثلا لحديث (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)، قلنا إنه رواه أبو هريرة وأنس بن مالك رضي الله تعالى عنهما، وعن أنس رواه راويان هما مثلا عبد العزيز بن صهيب وعن عبد العزيز بن صهيب رواه إسماعيل بن علية وعبد الوارث بن سعيد، وعن إسماعيل بن علية ما رواه إلا راوٍ واحد فقط، وإسماعيل بن علية تلاميذه كثر، فإذا كان هذا الراوي الذي رواه عن ابن علية مثلا أبا بكر بن أبي شيبةً، فيقولون تفرد به أبو بكر بن أبي شيبة عن إسماعيل، والحديث معروف ومروي من طرق أخرى، مروي من طريق أبي هريرة، ومري عن أنس من طريقين، ومروي عن عبد العزيز بن صهيب من طريقين، وهكذا، لكن فقط هم نظروا لطريق إسماعيل بن علية فوجدا أنه لا يرويه عن إسماعيل إلا أبو بكر بن أبي شيبة فيقولون تفرد به أبو بكر بن أبي شيبة عن إسماعيل ابن علية.

ما الذي يجعلهم يقولون تفرد به؟ ماذا؟ ما السبب؟ قالوا إن إسماعيل بن علية له تلاميذ كثر، فيُستغرب عن أبي بكر بن أبي شيبة أن يروي عن إسماعيل هذا الحديث الذي لا يرويه باقي التلاميذ، أين كانوا عن هذا الحديث، فقط من هذه الحيثية، فهذا يُسمى فردًا نسبيًّا، يعني بالنسبة لإسماعيل بن علية.

قد يكون الفرد النسبي بالنسبة إلى جهة معينة، كأن يكون الحديث الغريب مثلا غرابة مطلقة، أو غرابة غير مطلقة يرويه أهل جهة معينة، فإذا قلنا مثلا إن يحيى بن سعيد الأنصاري ومحمد بن إبراهيم التيمي وعلقمة بن وقاص الليثي وعمر بن الخطاب والراوي عن يحيى بن سعيد الأنصاري الإمام مالك كلهم من المدينة، نقول إن الحديث تفرد به مثلا أهل المدينة، هذا حديث مدني ما يرويه إلا أهل المدينة، فلا يُقصد به الغرابة المطلقة، قد يكون مرويًّا من طرق أخرى، ولكن هذه الطرق كلها تعود على أهل المدينة، فيُقال هذا حديث تفرد به أهل المدينة، يعني لا يرويه غيرهم، أو تفرد به أهل الشام أو نحو ذلك، فإذًا لا يلزم من الغريب النسبي أن يكون غريبًا مطلقًا، قد يكون متواترًا، قد يكون مشهورًا، قد يكون عزيزًا، قد يكون غريبًا غرابة مطلقة، كل هذا محتمل، يعني لا علاقة للغريب النسبي بالغرابة المطلقة، فهمنا الآن الفرق بين هذين القسمين.

المذيع: هل بهذا الإيراد انتهينا من الكلام عن المقبول والمردود؟

لا، كل الكلام السابق عن القسمة العددية، يعني بالنسبة لطرق الحديث، أما بالنسبة لتقسيم الحديث إلى مقبول ومردود فهذا يأتينا إن شاء الله تعالى.

المذيع: أنا أقصد الإشارة إلى قول الحافظ ابن حجر يا شيخ (وكلها سوى الأول آحاد، وفيها المقبول والمردود).

هذا من حيث الإشارة العامة، أحاديث الآحاد لا يلزم أن تكون مردودة ولا يلزم أن تكون مقبولة، فيها المقبول وفيها المردود، إذا صح السند فهو مقبول، وإن لم يصح السند فهو مردود، كيف يمكن أن يصح السند؟ هذا سيأتينا في تعريف الحديث الصحيح، كيف يمكن أن يكون مردودًا؟ بأحد أسباب الرد الآتي ذكرها إن شاء الله تعالى في بعض الأنواع الآتية.

فيما يتعلق بالخبر يا شيخ وما يتعلق بالغريب والفرد، هل هناك فرق بين قولنا خبر الآحاد وخبر الواحد؟

خبر الواحد وخبر الآحاد في الأصل بناءً على الكلام الذي ذكرت بمعنًى واحد، لكن بناءً على الكلام الذي ورد في كتب المصطلح وكتب الأصول قد يطلقون خبر الواحد على الحديث الغريب والحديث الفرد ما يرويه إلا راوٍ واحد، وخبر الآحاد يطلقونه على ما لم يصل إلى حد التواتر، فكل ما لم يصل إلى حد التواتر عندهم فهو خبر آحاد، وقد يطلقون على الآحاد الواحد، فيقولون خبر الآحاد أو خبر الواحد، ويقصدون بخبر الواحد في هذه الحال ما لم يصل إلى درجة التواتر أيضًا، قد يطلقون هذا.

لقد علمنا العلم الضروري والعلم النظري، لكن هل حصول العلم الضروري والعلم النظري يقتصر على الأحاديث المتواترة أو أحاديث الآحاد أو كليهما؟

بالنسبة لسؤال الأخ حبيب الرحمن يسأل ويقول هل أحاديث الآحاد يجري فيها أيضًا هذا التقسيم للعلم إلى نظري وضروري، نقول بالنسبة للعلم الضروري لا، بناءً على هذا الكلام الذي ذكرناه لا تفيد أحاديث الآحاد العلم الضروري، لأن العلم الضروري كما قلنا لا يحتاج إلى سند وأحاديث الآحاد يُنظر فيها إلى الإسناد يصح أو لا يصح، فإذا نظرنا في الإسناد معنى ذلك أننا انتقلنا إلى النظر، فأصبح علمًا نظريًّا وليس علمًا ضروريًّا، فنعم أحاديث الآحاد قد تفيدنا العلم النظري.

ما الفرق بين المتواتر اللفظي والمتواتر المعنوي؟

فيه فرق بين المتواتر اللفظي والمتواتر المعنوي، وبيناه سابقًا، المتواتر اللفظي ما يرد بلفظ واحد، والمتواتر المعنوي هو الذي يرد ليقرر معنًى واحد من خلال أحاديث متعددة، مثل ما ضربنا مثالا على ذلك برفع اليدين عند الدعاء، تأتينا عدة أحاديث كلها تدل على رفع اليدين في الدعاء، مثلا حديث أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه في الرجل الذي جاء والنبي عليه الصلاة والسلام على المنبر فطلب من النبي صلى الله عليه وسلم أن يستسقي فرفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه واستسقى، حديث آخر النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة بدر أخذ يدعو يرفع يديه حتى سقط الرداء من على كتفه، وهكذا، فيه أمثلة عديدة، كل هذه الأحاديث تدل على معنًى واحد وهو رفع اليدين عند الدعاء، لكن حادثة بدر غير حادثة النبي عليه الصلاة والسلام وهو على المنبر، فهذه حادثة وهذه حادثة، وهكذا يضم الناس إليها حوادث أخرى كلها متفرقة ولكنها تدل على معنًى واحد.

ذكرتم يا شيخنا أن الغريب المطلق يشمل الغريب النسبي، أما الغريب النسبي فلا يشمل الغريب المطلق، الغريب النسبي هل يدخل ضمنه الغرابة في اللفظ، أم فقط يكون في السند يعني ما ينتقل للمتن؟ يعني هل الغرابة النسبية تضم الغرابة في المتن وفي السند؟

إن كلامنا يإخواننا كله على الأسانيد، يعني ما متون الحديث ما تطرقنا لها حتى الآن، متون الأحاديث هذه لها أنواع أخرى كالمضطرب والمصحف وغير ذلك، سيأتي الكلام عنها إن شاء الله تعالى، كلامنا كله منصب على الأسانيد، تعدد الأسانيد، إسناد واحد، اسنادين، ثلاثة أسانيد، وهكذا، ماذا يُسمى؟ وماذا يسمى هذا؟ وهذا هو المجال.

فضيلة الشيخ، فهمت من كلامكم اليوم أن خبر الآحاد إذا أفاد العلم سواء كان ظني الثبوت أو قطعي فإنه يعمل به في العقائد والأحكام على حد سواء، هل فهمي هذا صحيح؟

نعم، فهمك صحيح، حديث الآحاد إذا صح سنده أو حسن سنده وأفاد العلم فيعمل به العقائد والأحكام على حد سواء.

ما معنى الفرد النسبي؟

مثل ما قلنا بالنسبة إلى جهة معينة، يعني إذا قلت مثلا هذا الحديث تفرد به أبو بكر بن أبي شيبة عن إسماعيل بن علية، إذًا أنا نظرت نظرة قاصرة فقط بالنسبة لإسماعيل بن علية، ما نظرت في الحديث جملة في كل الحديث، لا، نظرت إلى سند معين من أسانيد هذا الحديث، إذًا قلت بالنسبة إلى جهة معينة، ما هذه الجهة؟ إسماعيل بن علية، لهذا أطلقوا عليه فردًا نسبيًّا.

هل يعتبر كل ما يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة دليلا شرعيًّا أو لم يعتد به؟

بالنسبة لأهل الحديث يختلفون تعريف السنة عن أهل الأصول، فتعريف السنة عند أهل الحديث يعرفونها بالآتي، يقولون في تعريف السنة: هي كل ما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقية –يعني في خلقه صلى الله عليه وسلم- أو خُلقية –في خلقه- أو سيرة قبل البعثة أو بعدها، فإذًا كل ما يُنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم يسمى سنة عند أهل الحديث.

أما أهل الأصول فيقصرون السنة على ما يتعلق بالأحكام، فيقولون في تعريف السنة ما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير، ويقتصرون على هذا، إذًا هذه هي التي تدل على الأحكام، الأقوال والأفعال والتقريرات من النبي صلى الله عليه وسلم، أما السيرة وبالذات ما كان قبل البعثة فلا يتعلق به أحكام عند أهل الأصول، وهذا هو الصحيح.

لكن إن أردنا أن نعرف كل ما يتعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم في صفاته وفي خلقته وفي خلقه صلى الله عليه وسلم وفي أحواله قبل البعثة، كل هذا ينقل إلينا ويسمى سنة، لا يمنع من تسميته سنة، لكن لو فعل النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة فعلا فلا يُقال عن هذا الفعل إنه فعل يصدر منه حكم إلا إذا أيده النبي صلى الله عليه وسلم وأقره بعد البعثة.

ما معنى اشتراط أن يكون خبر الآحاد مقبول لدى السلف؟

قد يكون الأخ فهم من كلامي أني قلت إن السلف ما كانوا يفرقون بين المتواتر والآحاد ولكنهم ينظرون إلى الصحة من عدمها، فإذا صح الحديث قبلوه وأخذوا به، ولا يقولون هل هو متواتر أو آحاد، فهذا هو الذي كنت قلته.

ما المراجع التي تحيلنا إليها يا فضيلة الشيخ في مبحث المتواتر والآحاد؟

في مبحث المتواتر والآحاد أعيد ما كنت ذكرته سابقًا، أنا أحث على قراءة الرسالة للإمام الشافعي، على قراءة خبر الواحد في صحيح البخاري، على قراءة مبحث في كتاب أحكام الأحكام لابن حزم، على قراءة المبحث في فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية في المجلد الثامن عشر صفحة ٥٠ وما حواليها، في كتاب الصواعق المرسلة لابن القيم وليس موجودًا في الكتاب المطبوع الآن لأنه ناقص، وإنما هو موجود في مختصر الصواعق، مختصر الصواعق موجود فيه هذا المبحث، وهو مبحث أفاض فيه ابن القيم وأجاد وأفاد، كذلك رسالة شيخنا الشيخ عبد الله بن جبرين حفظه الله في حجية خبر الواحد هي من أروع ما كتب، فأحث على قراءتها.

وصلى اللهم على نبينا محمد، والحمد لله رب العالمين.

المذيع: كنا قد توقفنا يا فضيلة الشيخ في الحلقة الماضية عن نهاية الحديث عن موضوع الآحاد والمتواتر، ونحتاج منكم إلى كلمة في النقلة بين هذا الموضوع وبين موضوع الصحيح، لكن دعونا نقرأ متن ابن حجر
المتن:

بســـم الله الرحمٰن الرحيم، (وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل ولا شاذ: هو الصحيح لذاته. وتتفاوت رتبه بتفاوت هذه الأوصاف. ومن ثم قدم صحيح البخاري، ثم مسلم، ثم شرطهما).

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصبحه أجمعين.

كنا فرغنا من الكلام على تقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد في ذات الكلام الذي كان فيه شيءٌ من الصعوبة، وكما أشرت إليه في الحلقة السابقة أنه ينبغي أن لا يصرفنا عن هذا العلم؛ لأن ذاك المبحث ما هو إلا مقدمة بين يدي هذا العلم، فنستطيع أن نقول: إننا من بداية هذه الحلقة بدأنا نلج في علم المصطلح في هذه التقاسيم التي تفيدنا الكلام على الحديث صحةً وضعفًا، وهو ثمرة علم المصطلح، كما سبق أنٍ بيناه في تعريف هذا الفن، وقلنا إنه علمٌ بأصول وقواعد يُدرى بها حال السند والمتن من حيث القبول والرد، إذًا هذه هي الثمرة، كيف نعرف أن هذا الحديث صحيح أم غير صحيح هو بهذه القواعد والأصول التي سنتعلمها -إن شاء الله تعالى-.

وثمرات علم الحديث وفوائده سبق أن تكلمنا عن شيءٍ منها، ولعله -إن شاء الله تعالى-يأتي معنا أشياء حينما نتكلم عن آداب المحدث وطالب الحديث بإذن الله تعالى.

ابتدأ الحافظ ابن حجر -رحمه الله- في الكلام على الحديث الصحيح بقوله: "إن خبر الآحاد بنقل العدل التام الضبط عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة هو الصحيح لذاته"، فهو إذًا يتكلم الآن عن جنس خبر الآحاد، والجنس ما يشمل أفرادًا عدة، وهذه الأفراد سبق أن أشرنا إليها سابقًا، الحديث الغريب والعزيز والمشهور ونحو ذلك، كل هذه من أفراد خبر الآحاد، وخبر الآحاد بما تضمنه من هذه الأفراد إذا توفرت فيه هذه الشروط التي ذكرها: بنقل العدل التام الضبط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة هو الصحيح لذاته، إذًا نستطيع أن نقول: إن خبر الآحاد هو الصحيح لذاته، لكن بهذا الفاصل الذي فصل الحافظ ابن حجر وهو هذه الشروط الخمسة التي ذكرها والتي سنتكلم عنها -إن شاء الله تعالى-.

هذه الشروط التي تكلم عنها الحافظ أولها قضية اتصال السند، والمقصود باتصال السند: أن يكون كل راوٍ من الرواة أخذ هذا الحديث مباشرة عن شيخه من غير واسطة، فهذا هو المقصود باتصال السند، ولابد في هذه الحال من الإشارة إلى تعريف السند والإسناد؛ لأنه يرد معنا دومًا، والمتبادر للذهن أن السامعين --إن شاء الله تعالى-- يعرفون هذا، لكن من لم يكن عارفًا بذلك نذكِّره به أو نخبره به، فالسند والإسناد في كثير من الأحيان يُطلقان على معنًى واحد، وهو سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن، والمقصود بسلسلة الرجال: أولئك الرجال الذين يُروى الحديث من طريقهم من لدن مصنف الكتاب الذي أورد هذا الحديث إلى منتهاه، وفي الأعم الأغلب أن منتهاه يكون النبي -صلى الله عليه وسلم- أو الصحابي.

وأضرب على ذلك بمثال، فإذا قال البخاري: حدثنا الحميدي قال: حدثنا سفيان عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال (إنما الأعمال بالنيات.....)، هذا المثال نستطيع أن نوضح ما نقصده من السند والإسناد، فقول البخاري حدثنا الحميدي ثم شيخ الحميدي سفيان بن عيينة، يقول الحميدي: حدثنا سفيان بن عيينة، سفيان بن عيينة يقول: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، يحيى بن سعيد الأنصاري يقول: حدثنا محمد بن إبراهيم التيمي، وهكذا إلى آخره، هذا يُسمى سندًا، وهو سلسلة الرجال، نلاحظ أنهم كلهم رجال يصلون إلى المتن، وهو قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: (إنما الأعمال بالنيات.....).

فإذا الحديث ينقسم إلى قسمين: سند، ومتن، السند: هوسلسلة الرجال التي توصل إلى المتن، والمتن: هو ما ينتهي إليه السند من الكلام، وهو قول النبي -صلى الله عليه وسلم-، أو فعله، أو تقريره، أو قول الصحابي، أو فعله، أو تقريره كذلك.

الإسناد في كثيرٍ من الأحيان يُطلق على السند، سواء قلنا الإسناد أو النسد فهما بمعنًى واحد، إلا أن الإسناد في بعض الأحيان يطلقونه على عزو الحديث إلى قائله مسندًا، فالكيفية التي روى بها البخاري هذا الحديث، يقال إن البخاري أسنده، يعني حينما يذكر البخاري الحديث بسنده يُقال: إنه أسنده، يعني رواه بالإسناد المتصل، ولم يلغ الإسناد، يعني لو قال البخاري: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (إنما الأعمال بالنيات....) لا نستطيع في هذه الحال أن نقول إن البخاري أسند الحديث، لماذا؟ لأنه ما ذكر الإسناد، فالمعنى متقارب في هذه الحال، وعرفنا ما هو الإسناد.

نستطيع أن نتمثل الإسناد بشكل أوضح ببعض الأشياء التي نشاهدها في عالمنا، فأنا دومًا أمثل الإسناد بالسلسلة، سلسلة الحديد المترابطة الحلقات، نعرف أن السلسلة حلقة تتصل بحلقة أخرى، وتلك الحلقة متصلة بحلقة أخرى

وهكذا، إلى الآخر، هذه السلسلة نستطيع أن نستخدمها في الشد أو في ربط الأشياء، فلو ربطنا كبشًا مثلا بهذه السلسلة فسيكون طرف السلسلة مربوطًا إما بخشبة أو بغير ذلك، والطرف الآخر في الكبش، فهناك إذًا صلة بين الكبش وبين الخشبة التي رُبط فيها، هذه الصلة تتمثل في هذه السلسلة، لو انخرمت هذه السلسلة مثلا من الوسط فقدت حقلة سينفلت الكبش ويذهب، والسبب ما هو؟ أن السلسلة فقدت قيمتها؛ لذلك الانقطاع الذي حصل في الثنايا -وهذا -إن شاء الله تعالى-سيأتي الكلام عنه أكثر فيما بعد حينما نتكلم عن أنواع الانقطاع في الإسناد، وإن يسر الله عرض ذلك أيضًا عبر جهازٍ الحاسب الآلي حتى يكون هناك شيء من الوسيلة التعليمية؛ لتوصيل هذه المعلومات إلى الأذهان بإذن الله-.

إذًا ما دمنا تخيلنا الآن ما هو السند، فهذا الذي يعبر عنه الحافظ ابن حجر في بداية هذا التعريف فيقول: "هو ما اتصل سنده"، بهذا الشكل، يعني لابد أن يكون السند متصلا، أي كل راوي من الرواة أخذ هذا الحديث عن شيخه، فالبخاري أخذ هذا الحديث عن مَن؟ عن شيخه الحميدي، الحميدي أخذ هذا الحديث عن شيخه سفيان بن عيينة، سفيان بن عيينة أخذ هذا الحديث عن شيخه يحيى بن سعيد الأنصاري، يحيى بن سعيد الأنصاري أخذ هذا الحديث مباشرة عن شيخه محمد بن إبراهيم التيمي، محمد بن إبراهيم التيمي أخذ هذا الحديث عن شيخه علقمة بن وقاص الليثي، وعلقمة أخذ هذا الحديث عن عمر بن الخطاب، وعمر ابن الخطاب أخذ هذا الحديث عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

فنلاحظ أن هناك اتصال، كل واحد أخذ هذا الحديث عمَّن فوقه، لكن لو ذهبنا وأسقطنا من الإسناد واحدًا، على سبيل المثال: يحيى بن سعيد الأنصاري، وأصبح سفيان بن عيينة يروي هذا الحديث عن محمد بن إبراهيم التيمي، فإنه مثل السلسلة التي قطعناها فانفلت الكبش وهرب منا، فذلك أيضًا مثل هذا، لا يُنتفع بهذا الإسناد؛ لأنه أصبح منقطعًا من الوسط فلا يؤدي الغرض، هذا بالنسبة للإسناد، عرفنا ما هو الاتصال، إذًا هذا الاتصال هو أول شروط الحديث الصحيح، لابد من وجود الاتصال.

الشرط الثاني: هو ما يعبر عنه الحافظ ابن حجر بقوله: (بنقل العدل) و (تام الضبط) هذا الشرط الثالث.

فدعونا نأخذ الآن الكلام عن العدالة، العدالة ما هي؟ هي ملكة تحمل الإنسان على ملازمة التقوى، والبعد عن خوارم المروءة، والتقوى: هي ما يحمل الإنسان على البعد عن الكفر والمعاصي، وكل ما من شأنه أن يخدش دين الإنسان: كالبدعة، ونحوها، فكل هذه من المعاصي، إذًا العدالة: صفة أو ملكة تحمل الإنسان على ملازمة التقوى.

قولهم: البعد عن خوارم المروءة، هذا شرطٌ زائد، فوجوده حرفيًا في الحديث الصحيح لا يكاد يوجد بالصفة التي تستدعي ذكره كشرط أو من الشروط –شروط العدالة-، إنما هو شرط إضافي، المروءة ما هي؟ أن يكون الإنسان مراعيًا كل ما يمكن أن يتعارف عليه، فلا يخالف شيئًا تعارف عليه الناس؛ لأنه إذا خالف الشيء الذي تعارف عليه الناس فإنه يكون غير مباليًا بأخلاق الناس وعاداتهم التي ليس في ديننا ما يمقتها أو يقدح فيها، لكن لو كانت مخالفته لأعراف الناس بسبب تمسكه بسنة أو بعده عن بدعة فهذه مخالفة محمودة، لكن المقصود الكلام على أخلاق الناس التي لا تتعارض مع شرعنا، فإذا كان الإنسان غير مباليًا بأعراف الناس يقولون هذا مخروم المروءة، ويمكن أن نمثل له في واقعنا مثلا لو وجدنا إنسانًا ليس سروالا وفانلة، والسروال غطى العورة إلى الركبة، ثم جلس على الرصيف وأخذ يأكل بنهم أمام الناس وبمرأى من الناس، بلا شك أن مثل هذا المنظر الناس يستغربونه، ولايتناسب مع أخلاقهم ولا عاداتهم، لكن هل هو محرم شرعًا؟ هو ما ارتكب شيئًا محرمًا شرعًا، العورة وسترها، والأكل أباحه الله -عز وجل- له، كونه يأكل على الرصيف ليس هناك ما يدل على الأكل في الطرقات، فإذًا بهذه الصفة هو ما ارتكتب شيئًا محرمًا شرعًا، ولكنه خالف أعراف الناس، ارتكب شيئًا يخل بما تعارف عليه الناس وما اعتاده الناس، وهذا هو المقصود بخوارم المروءة.

لكن هل نستطيع أن نجد راويًا قُدح فيه بسبب أنه ارتكب خارمًا من خوارم المروءة، هذه مسألة دعونا نفهمها الآن في هذا الإطار يعني بهذا الاختصار، وأما التفصيل فيها فهذا -إن شاء الله تعالى-إن أمد الله في العمر سنأخذه في المطولات، يعني حينما نتكلم عن اختصار علوم الحديث لابن كثير أو عن ألفية العراقي؛ لأن الإسهاب فيه يأخذه علينا الوقت وفيه كلام طويل لا أستطيع أن أذكره في هذه العجالة، ولكن نفهم على الأقل المراد بخوارم المروءة، ويكفينا هذا في الحلقة أو في هذا الدرس، والتفصيل فيه -إن شاء الله-في موضع آخر.

الشخص العدل، يقولون: هو المسلم البالغ العاقل السالم من عوامل الفسق وخوارم المروءة، خوارم المروءة: هي التي قلنا عنها: إنها هي العدالة، هي ملكة تحمل الإنسان على ملازمة التقوى والبعد عن خوارم المروءة، لكن هذه الشروط الخمسة اشترطوها في الشخص ليكون عدلا، إذًا هناك إضافات، وهي إضافة الإسلام والبلوغ والعقل، إذًا لا يمكن أن يُقبل خبر الكافر، ما دمنا اشترطنا في العدل أن يكون مسلمًا، فالكافر لا يُقبل خبره، اشترطنا فيه أيضًا أن يكون بالغًا، الصغير لا يُقبل خبره، اشترطنا فيه أن يكون عاقلا، إذًا المجنون المعتوه لا يُقبل خبره، فهذه صفات تتنافى مع العدالة، فيها تفصيل لعله -إن شاء الله-يأتينا في الكلام على من تُقبل روايته ومن تُرد، لأن الكافر والصغير لا يُقبل خبره في حال الأداء إذا كان كافرًا وصغيرًا، أما لو تلقى في حال كفره وصغر سنه، ثم أدى بعد إسلامه وبلوغه فهذا يُقبل خبره، هذا باختصار ولعله يأتينا -إن شاء الله تعالى-مزيد تفصيل له بعد ذلك.

عرفنا الآن ما هي العدالة، إذا انخرمت عدالة الإنسان يكون الحديث خرج كعن كونه صحيحًا، فالمحدثون يشترطون اتصال السند وأن يكون الراوِي عدلا، يعني متصفًا بهذه الصفات، حذرًا من ماذا؟ حذرًا من أن يأتي إنسانٌ كاذب غير معروف العدالة فيروي حديثًا، هذا لا نقبل خبره، ما نقبل إلا خبر الشخص الذي تأكدنا تمامًا أنه عدل، هل يكفي هذا؟ قالوا: لا، لابد أن يكون ضابطًا أيضًا، وهذا هو الشرط الثاني، ما اتصل سنده بنقل العدل التام الضبط، قولهم التام الضبط هذا يدل على أن هناك ضبط غير تام، وهذا نعم يمكن أن يُقبل خبره لكن بتفصيل سنذكره حينما نتكلم عن الحديث الحسن، فنحن الآن نتكلم عن الحديث الصحيح فقط، وهو الصحيح لذاته.

فإذًا بنقل العدل التام الضبط، هاتان الصفات العدالة وتمام الضبط كان بالإمكان اختصارها في هذا التعريف، بأن يقُال هو ما اتصل سنده بنقل ثقة، فلو قال: ما اتصل سنده بنقل ثقة، ثم بعد ذلك يفصل في الثقة، من الثقة؟ هو الذي يتصل بالعدالة والضبط، لكان هذا أولى، لكن لعلهم ذكروا هذا لأجل توضيح من هو الثقة، فلابد من وجود العدالة وتمام الضبط، فالأمر سيان، لكن على قاعدتهم في كون التعاريف ينبغي أن تكون مختصرة جامعة مانعة إلى غير ذلك، فكان الأولى أن يُؤتى بكلمة ثقى بدلا من كلمة عدل تام الضبط، والخطب يسير والأمر هين، وليس هناك مشاحة في مثل هذه المصطلحات.

الضبط ما هو؟ الضبط عندهم ينقسم إلى قسمين: ضبط صدر، وصبط كتاب، فضبط الصدر يعرفونه بأنه استحضار الراوي لما سمعه الحديث في حال احتياجه إليه، يعني إذا احتاج إلى الحديث وأمكنه استحضاره من غير إخلال به فهذا هو الذي يُقال عنه إنه ضابط ضبط صدر، يعني في حافظته وفي ذاكرته، الضبط الثاني: ضبط كتاب، قالوا في تعريفه هو أن يصون كتابه من أن سمع إلى أن يؤدي منه، يصونه عن أيدي العابثين حتى لا يعبث به إنسان.

إذًا هناك اختلاف بين ضبط الصدر وضبط الكتاب، فالناس يختلفون بحسب قدراتهم ومواهبهم التي أعطاهم الله جلّ وعلا إياها، فمن الناس من يمنحه الله جودة قريحة وقوة حافظة، متى أُلقي إليه شيء حفظه، بعض الناس يحفظ من أول وهلة، بعض الناس يفهم من مرتين، بعضهم ثلاث مرات، وهكذا، فيختلفون الناس في الضبط والحفظ والإتقان، فإذا كان الراوي إذا سمع الشيء استطاع أن يؤديه كما سمعه ويستحضره متى احتاج إليه، قالوا: هذا ضابط ضبط صدر، في الكلام على ضبط الصدر طول ليس هذا أيضًا موضعه، ولكن يكفينا في هذه العجالة هذه الإلماحة التي وضح بها المقصود من ضبط الصدر.

ضبط الكتاب إذا كان الإنسان غير قادر على حفظ المرويات في صدره، ما منحه الله قوة حافظة، أو يخاف من وقوع الوهم في مروياته فبإمكانه أن يستعيض عن ذلك بالكتاب، فيأتي عند الشيوخ وأي شيء يسمعه من الشيخ يسجله في كتابه، لكن يشترطون في هذا الكتاب أن يبقى حافظًا له، لا يفرط فيه، ما هو كل من جاء يستعيره منه أعطاه إياه ما يدري هل هو إنسان ثقة، ويحافظ على الكتاب، أو يمكن يلحق فيه أشياء فيدخل في حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- ما ليس منه، في هذا أيضًا تفصيل سيأتينا -إن شاء الله تعالى-في المطولات، لكن المقصود أن نعرف: ما ضبط الكتاب؟ ضبط الكتاب: يكون يصون كتابه، كتبت في هذا الكتاب احفظ كتابك، اعتبره أغلى من الذهب والفضة، كما تحافظ على مالك وأشياءك الثمينة فحافظ على هذا الكتاب أشد من محافظتك على تلك الأشياء الثمينة؛ لأنه حديث النبي -صلى الله عليه وسلم-.

المحدثون عندهم قدرة على اكتشاف الأوهام والأخطاء، سوءً في حفظ الصدر أو في حفظ الكتاب، وفي هذا كلام طويل -إن شاء الله-لعله يأتينا أمثلة له في مناسبات أخرى، يستطيعون اكتشاف الخلل في الكتاب، هذا الكتاب أدخل فيه أحد شيئًا، هل تساهل هذا الراوي فأعار كتابه للناس، متى ما حصل شيءٌ من هذا الخلل تكلم فيه المحدثون، لا يتكلمون بهوى، أو باستعجال، أو لغرض دنيوي، أو لغير ذلك، لا، هدفهم صيانة حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- من أن يدخل فيه شيء، ولذلك نجد المحدثين ربما كان فيهم شدة في مثل هذه القضايا، نعم، هذه الشدة؛ لأنها هي التي يمكن المحافظة بها على حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- من أن يدخل فيه شيءٌ من الكذب أو من الأحاديث التي لم يستثبت منها أصحابها، وهكذا، ولذلك قاموا بحفظ سنة النبي -صلى الله عليه وسلم- خير قيام، رحمهم الله تعالى ورضي عنهم.

عرفنا إذًا الآن الثلاثة شروط، اتصال السند، العدالة، وتمام الضبط، هذه هي الشروط الثلاثة، وهي أهم شروط الحديث الصحيح، بقي عندنا شرطان ليس من الأهمية بمثل أهمية هذه الشرروط الثلاثة: وهما انتفاء الشذوذ، وانتفاء العلة، نحن سنتعامل الآن مع هذا التعريف بناءً على أن الحافظ ابن حجر ذكره.

ما المقصود بانتفاء الشذوذ؟ يعرفون الشذوذ بتعريفين سيأتي الكلام عليهما -إن شاء الله تعالى-حينما نتكلم عن الحديث الشاذ، لأن الكلام هاهنا مختصر، فيه تفصيلات ستأتي بإذن الله، فالحديث الشاذ هذا نوع من أنواع علوم الحديث التي أُفردت بالكلام استقلالا، سيأتي الكلام عنه -إن شاء الله تعالى-، لكن نحن سنذكر خلاصة ما هنالك في هذا الموضوع، فالشاذ على أحد التعريفات: هو ما ينفرد به الثقة، مجرد التفرد، يعني إذا تفرد بحديث لم يتابع عليه، يعني ما يرويه إلا واحد، يعني على سبيل المثال حديث (إنما الأعمال بالنيات) تفرد به يحيى بن سعيد الأنصاري

وتفرد به محمد بن إبراهيم التيمي، وهكذا، فعلى هذا القول يمكن أن يكون هذا الحديث شاذًا، ولذلك يقولون: إن في الحديث الصحيح ما هو شاذ، يعني يمكن أن يكون صحيحًا وشاذًا في آنٍ واحد، فإذًا الشاذ بناءً على هذا التعريف ليس مردودًا، وإنما هو صفة مثل ما قلنا عن الحديث إنه غريب، أو عزيز، أو ما إلى ذلك، فهو صفة للحديث أو لنوع من أنواع الحديث الصحيح، قد تكون هذه الصفة مرادفة للحديث الغريب، أو للحديث الفرد الذي كنا تكلمنا عنه سابقًا، لكن بشرط أن يكون فردًا مطلقًا وليس فردًا نسبيًّا.

لكن التعريف الذي اختاروه، اختاره ابن الصلاح ومن جاء بعده، التعريف الثاني: وهو الذي قرره الإمام الشافعي رحمه الله حينما قال ليس "الشاذ أن يروي الثقة ما لم يروه غيره، ولكن الشاذ ما يوريه الثقة مخالفًا من هو أوثق منه"، فإذًا لابد من قيد المخالفة، فكون الثقة مثلا ينفرد بحديث لا يتابعه غيره يقول: هذا ليس شاذًا، متى يكون شاذًا يا أيها الإمام؟ يقول: إذا خالف، كيف يمكن أن تكون هذه المخالفة؟ هذا أتركه للكلام على العلة، سيتبين لنا -إن شاء الله تعالى-كيف يكون الشذوذ، عرفنا إذًا من حيث التنظير أن الشاذ ما يرويه الثقة مخالفًا من هو أوثق منه.

نبدأ الكلام على الحديث المعلول، فقال "ولا يكون شاذًا ولا معللا"، ما الحديث المعلل؟ قالوا في الحديث المعلل: هو الذي فيه علة قادحة، فنحتاج إذًا إلى تعريف العلة ما هي؟ الحديث المعلل، والعلة سيأتي الكلام عنها أيضًا مثلما قلنا عن الحديث الشاذ فيها تفصيل، سيأتي -إن شاء الله تعالى-الكلام عليه وإن لم يكن بالتفصيل المراد؛ لأن هذا في كتب المطولات، لكن سيأتي -إن شاء الله تعالى-فيه نوع من التفصيل عندما نتكلم عن الحديث المعلل.

لكن هنا نستطيع أن نبينه فنقول: إن العلة عند أهل الحديث هي سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث، فلابد عندهم من توفر هذين الشرطين، الغموض والخفاء، والقدح في صحة الحديث، بطبيعة الحال هناك من يخالف في بعض مفردات هذا التعريف، لكن نحن الآن ليس مقامنا مقام تطويل وإسهاب حتى نستطيع أن نناقش مفردات هذا التعريف حتى حينما نتكلم عن العلة؛ لأن هذا في كتب المطولات، وإلا فلا يُسلم بجميع ما يتضمنه هذا التعريف، لكن دعونا الآن ننتقل شيئًا فشيئًا لتلقي هذا العلم، وليس هنا ما يُخاف منه مثلا، نحن نقدنا تعريف المتواتر؛ لأننا لا يمكن أن نسلم بذاك، خاصة من الناس من قد لا يستمع المطولات في ما بعد، أو ربما توفاه الله أو غير ذلك من الأسباب، فهنا موضع لا يحتمل التأخير حينما تكلمنا عن المتواتر، أما هنا فليس الأمر كذلك، القضية قضية فاضل ومفضول، أو راجح ومرجوح وهلم جرة، فالخطب هين ويسير فنستطيع أن نؤجل الكلام بإسهاب وبتطويل لموضعه في كتب المطولات.

فإذًا نعرف فقط العلة أنها سبب غامضٌ خفيٌّ يقدح في صحة الحديث، وأن الحديث المعلول هو الحديث التي اطلع فيه بعد التفتيش على علة قادحة، هذا هو الحديث المعلول.

نحتاج إلى التمثيل حتى يتضح المراد، ونحتاج أيضًا الربط بين الشذوذ والعلة، فهل يُسلم الآن بهذا التعريف؟ نقول: لا، كان الأولى بالذي ذكر هذا التعريف أن يقتصر على العلة فقط، فتكون الشروط أربعة، ما اتصل سنده بنقل العدل التام الضبط من غير علة، أو بشرط أن لا يكون معللا، أو نحو ذلك، لأن الشذوذ من العلة، فكوننا نذكر الشذوذ والعلة هذا فيه تطويل لا داعي له، فالحديث المعلول هو الحديث الذي اطلع فيه على علة، ومن العلل الشذوذ، ولعلي بهذا المثال الذي أورده أستطيع أن أوضح المقصود بالعلة وبالشذوذ على حدٍ سواء، والأمثلة كثيرة، كتب العلل مليئة بالأمثلة، كتاب العلل للدارقطني الآن طبع منه أحد عشر مجلدًا، ولا يزال فيه بقية ما طبع، وكلها أحاديث معلولة، كتاب العلل لابن أبي حاتم تضمن ألفين وثماني مائة وأربعين مسألة من الأحاديث المعلولة، وكلها أمثلة على هذه الأنواع وغيرها.

فالشذوذ من العلة، يمكن أن نمثل على هذا على أساس نعرف كيف نعرف أن تكون العلة غامضة وخفية، وهكذا، فالعلة الاصطلاحية عندهم لابد أن تكون غامضة وخفية، أما العلة الظاهرة فهذه يكفي فيها ما سبق أن تكلمنا عنه، فمثل العلل الظاهرة مثلا الانقطاع في السند، فإذا كانت العلة ظاهرة وبينة فهذا يتنافى مع الشرط الأول وهو ضرورة وجود السند المتصل، من العلل الظاهرة أن يكون في الإسناد راوٍ إما كذاب أو مخروم العدالة ونحو ذلك، فهذا إذًا يتنافى مع العدالة، ففقدنا إذًا شرطًا من شروط الصحة، من العلل الظاهرة أيضًا أن يكون في الإسناد راوٍ ضعيف من قبل حفظه، فهذه علة ظاهرة يدركها كل أحد، كل من وقف على الإسناد يستطيع أن يرى هذه العلة ويكشفها.

لكن المقصود بالعلة الاصطلاحية عندهم العلة الخفية التي لا يكتشفها إلا الجهابذة والنقاد بقرائن وجهود متضافرة، وربما كانت هذه الجهود في كثيرٍ من الأحيان تحتاج إلى من يفسرها، ولذلك كان بعضهم يعد هذا ضربًا من الكهانة أو من السحر؛ لأنه لا يعرف كيف استنبط هذا الإمام هذه العلة مع أن الظاهر صحة السند، فهم حينما اشترطوا انتفاء العلة في صحة الإسناد؛ لأجل أن لا يغتر الواقف على الإسناد بظاهره، يعني بعض الأسانيد تبدو لنا من أول وهلة أنها صحيحة، ولكن بعد التفتيش يتبين لنا علة خفية ما عُرفت إلا بعد التفتيش تقدح في صحة الإسناد.

فعلى سبيل المثال: هناك حديث يرويه حماد بن سلمة عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال (من باع نخلا قبل أن تؤبر فثمرتها لبائعها إلا أن يشترطها المبتاع)، الحديث تقريبًا هذا

متنه، أو حاتم الرازي لما وقف على هذا الحديث يقول كنت أستحسن هذا الحديث، معنى كلامه أنه حديث فائدة استفادها، لم يكن عنده من قبل، فاستحسنه واستجاده؛ لأن إسناده لم يكن عنده من قبل، ففائدة استفادها، حماد بن سلمة عن عكرمة عن ابن عمر، لكن بعد ذلك تكشفت له علته، قال: فوجدت الحديث رواه غير حماد بن سلمة عن عكرمة بن خالد عن الزهري عن ابن عمر، فانكشفت لي علته، كيف؟ قال: لأن الحديث أصلا معروف أنه من رواية الزهري عن سالم بن عبد الله عمر عن عبد الله ابن عمر، والحديث أظنه بهذا السياق في صحيح مسلم، لكن فيه إشكال في متنه أن بعضًا من لفظ ابن عمر وبعضه عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، هذه قضية أخرى.

لكن المهم أن الحديث كما يقول أبو حاتم رجع إلى الأصل، فلم يعد فائدة ولم يستحسن هذا الحديث، انكشفت له علته، فرجع الحديث إلى الحديث الأصلي وهو رواية الزهري عن سالم ابن عبد الله بن عمر عن أبيه عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما فأصبح هو الحديث الأصلي ولم يعد طريقًا آخر؛ لأنه كان يستحسنه؛ لأنه أصبح طريقًا آخر لحديث ابن عمر، الحديث في الأصل من رواية من؟ من رواية سالم عن ابن عمر، كونه يُتابع سالم من راوٍ آخر وهو عكرمة بن خالد هذه فائدة استفادها أبو حاتم، لكن لما رجع الحديث من رواية عكرمة بن خالد عن الزهري عرف أن هناك وهمًا ما وقع إما من عكرمة بن خالد أو ممن دونه حينما وهم فجعل هذا الحديث من رواية الزهري عن ابن عمر، والصواب أنه من رواية الزهري عن سالم عن عبد الله بن عمر.

كيف اكتشف أبو حاتم هذه العلة؟ ما اكتشفها إلا بالتعب، بجمع طرق الحديث، هذه الطرق ما جاءت إلا من جراء الرحلة وسنوات طويلة أمضاها، ونفقات أنفقها، وغربة عن الأهل والأوطان جمع فيها حديث الشيوخ من بلدان شتى، فهذه الأحاديث باجتماعها ضم بعضها على بعض حتى وجد أن هذا الحديث يرويه غير حماد بن سلمة فتكشفت له علته، وإلا لو بنى على ظاهر الإسناد حماد بن سلمة عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر يكون ظاهر الإسناد الصحة، ويكون طريقًا آخر لحديث ابن عمر المعروف وهو حديث سالم عن ابن عمر، فيصبح للحديث في هذه الحال طريقان، والحقيقة أنه ما هو إلا طريق واحد، ولكن العلة التي اكتشفها أبو حاتم هي التي كشفت هذا العيب في هذه الرواية.

تُعتبر يا شيخ الرواية المعلة مردودة؟

نعم، تعد رواية حماد بن سلمة أولا شاذة، ومادامت شاذة فهي معلولة، فلذلك نقول: إن الشذوذ من العلة، فينبغي أن يُدخل الشذوذ في العلة، ما نستطيع أن نفصل الشذوذ عن العلة، الشذوذ من أنواع العلة، وليس هو العلة فقط، بل العلة تحتوي أنواعًا شتى، بل هو أحد أنواعها الشذوذ، هناك النكارة أيضًا، وهكذا.

والنكارة بالمناسبة كان الحافظ ابن حجر يعرف أنه ربما أورد عليه في هذا المقام؛ لماذا لا ننفي أيضًا النكارة، لماذا نقول: ولا يكون شاذًا ولا منكرًا ولا معللا، فقال: نحن عبرنا بالأعلى عن الأدنى، فمادمنا نفينا الشذوذ والشذوذ أخف من النكارة، فمن باب أولى أن ننفي النكارة، مثلما دمنا قبلنا الحديث الحسن وهو من خف ضبط راويه كما سيأتي معنا -إن شاء الله تعالى-، فمن باب أولى أن نقبل الحديث الصحيح وهو من كان راويه تام الضبط، فكذلك من باب أولى أن نرد المنكر مادمنا رددنا الحديث الشاذ.

لكن المنكر والشاذ كله يدخل في العلة، ونستطيع أن نكتفي بشرط العلة وتصبح الشروط أربعة شروط، وإذا قلنا إننا نستطيع أن نختصر أيضًا العدالة والضبط في شرطٍ واحد وهو ما يرويه الثقة نستطيع أن نقول: إن الشروط ثلاثة: اتصال السند، رواية الثقة، انتفاء العلة، هذا يكفينا في الحديث الصحيح.

الحديث الصحيح: هو نوعٌ من أنواع الحديث المقبول، لذلك نحن قلنا في أخبار الآحاد إنها تنقسم إلى قسمين: مقبول، ومردود، المردود له أنواع سيأتي الكلام عنها -إن شاء الله تعالى-، لكن بالنسبة للمقبول يندرج تحته أنواعٌ أربعة: أحدها: الصحيح لذاته وهو الذي عرفناه، هذا التعريف هو تعريف الحديث الصحيح لذاته، الثاني: الحديث الصحيح لغيره وهو الحسن لذاته إذا تعددت طرقه، وهذا سيأتي الكلام عليه -إن شاء الله تعالى-حينما نتكلم عن الحسن لذاته، الثالث: الحسن لذاته، وهذا بناءً على الترتيب من الأعلى إلى الأدنى، والرابع: الحسن لغيره، فهذه الأنواع الأربع هي أنواع الحديث المقبول، كلها يُقال له حديث مقبول، فالحديث المقبول يندرج تحت هذه الأنواع الأربعة والأقسام الأربعة: الصحيح لذاته، الصحيح لغيره، الحسن لذاته، الحسن لغيره.

هذا بالنسبة لتعريف الحديث الصحيح بهذا الإيجاز، وإن كان تحته حقيقة شيءٌ من الكلام، لكن لا نستطيع أن نسهب فيه، اللهم إلا أن يكون هناك إشكالا ظهر من خلال هذا التعريف الذي ذكرته أو هذا التفصيل فيمكن للإخوة الذين يستمعون هذا عبر القناة أو عبر موقع الإنترنت أو الإخوة الحضور أن يسألوا إن كان لديهم سؤال قبل أن ننتقل للجزئية الأخرى من الكلام.

هل تعريف الحديث الصحيح متفق عليه أم يوجد تعاريف أخرى؟

نقول بالنسبة لتعريف الحديث الصحيح، نعم، مجمع عليه، على أن هذه الشروط إذا توفرت فالحديث صحيح، لكن هناك من نازع في اشتراط الشذوذ، وابن دقيق العيد -رحمه الله- في كتابه الاقتراح ناقض ابن الصلاح حينما ذكر هذا التعريف للحديث الصحيح، وقال: إن اشترط الشذوذ قد لا يوافق عليه الفقهاء والأصوليون؛ لأن الشاذ منه ما هو

صحيح عندهم، وفيه كلام طويل في هذا خلاصته أنه انتفى الشذوذ من الحديث فالحديث يوفقون على أن الحديث صحيح، لكن إن وُجد الشذوذ فالشذوذ في هذه الحال مُختلف فيه، منه ما هو شذوذ متفق عليه حتى بين الفقهاء والأصوليين، ومنه ما هو شذوذ عند أهل الحديث ولا يوافق عليه الفقهاء والأصوليين، فهذا نعم يمكن أن هناك خلاف في هذه الجزئية بين المحدثين وبين الفقهاء والأصوليين، والعبرة دومًا بأهل الاختصاص كما قلنا سابقًا: أن أهل اللغة هم الذين يُعتمد قولهم في اللغة، أهل التفسير هم الذين يُعتمد قولهم في التفسير، وأهل الحديث هم الذين يُعتمد قولهم في الحديث، بالإضافة إلى أننا لو ناقشنا مثل هذا الاعتراض يتبين لنا ويتكشف أنه اعتراض ليس له محل من الإعراب في حقيقة الأمر، فهو اعتراض في غير محله، ولكن لا أستطيع أن أسهب؛ لأن هذا محله -إن شاء الله تعالى-في المطولات.

هل هذه الشروط التي ذكرتموها في تعريف الحديث الصحيح، بعض المغرضين يثير شبهة ويقول: من أين أتى العلماء بهذه الشروط وما أصل هذه الشروط حتى يُقيد بها الحديث الصحيح.

هذه الشروط ما أغفل أهل الحديث أصولها وبيان لماذا اشترطوها، بل أصلوها من الكتاب ومن سنة الرسول -صلى الله عليه وسلم-، فقالوا إن الرب جلّ وعلا يقول (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا) [الحجرات: ٦]، وقال جلّ وعلا (وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ) [الطلاق: ٢]، فلا تُقبل رواية ولا شاهدة إلا العدل، فقول الله جلّ وعلا (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا) النبأ هو الخبر، والحديث من الخبر، فلابد من التبين.

بإضافة إلى سنة النبي -صلى الله عليه وسلم-، فالرسول عليه الصلاة والسلام جرح وعدل، فلما قرع عليه الباب رجل وعرف صوته قال (بئس أخو العشيرة)، فجرحه، فدل هذا على مشروعية الجرح في حال الاحتياج إليه، امرأة أبي سفيان لما جاءت إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- تشتكي، قالت يا رسول الله إن أبي سفيان رجلٌ شحيح وتستفتي هل يجوز لها أن تأخذ من ماله أم لا، فقال لها النبي -صلى الله عليه وسلم- (خُذي ما يكفيك وولدك بالمعروف)، فصل أهل العلم في مثل هذه القضية قالوا هذا لا يُعد من الغيبة، هذه الأمور يجوز فيها أن يُجرح وأن يُعدل وأن تُذكر معائب الشخص في حال الاحتياج إليها، مثل القاضي إذا جاء إليه أحدٌ ليشتكي، فلا يُعد هذا من الغيبة، هذا جرحٌ يوصل إلى مصلحة، إنسانٌ يتظلم، امرأة تستفتي وفتواها تقتضي أن تذكر بعض معايب زوجها حتى تتضح الصورة للمفتي ويُفتيها بما سألت عنه، هذا لا يعد من الغيبة، الذب عن سنة النبي -صلى الله عليه وسلم-، نحن محتاجون إليه، السنة هي المبينة للقرآن، ومادامت السنة مبينة للقرآن فكيف نستطيع أن نعرف أن هذه السنة صحيحة أم غير صحيحة إلا بهذه الوسيلة.

كذلك تطبيقات الصحابة رضي الله تعالى عنهم، في هذا الحقيقة كلام طويل لو ذهبنا نفصل فيه يمكن يطول بنا الأمر، لكن أنصح بالقراءة في مقدمة صحيح مسلم؛ لأن مسلم بن الحجاج رحمه الله تولى إيراد الأدلة على مشروعية الجرح وعلى أصول هذه الشروط التي ذكرها.

إذا كان الراوي أخذ هذا الحديث عن شيخه بواسطة ولم يذكر الواسطة، وقال حدثني فلان الذي هو شيخه وهو في الحقيقة لم يسمعه من شيخه، فإنه في هذه الحال يكون كاذبًا، وهذا يجرح هذا الشخص، وإذا تبين أنه تعمد هذا فإن هذا يُسقط عدالته ويجعله متهمًا عند أهل الحديث فيهدرون روايته.

أعراف الناس تختلف من جيل إلى جيل، فهل تتغير خوارم المروءة بالتالي؟

نعم، تتغير خوارم المروءة من بلد لآخر ومن وقت لآخر، لكن بهذا الضابط الذي كنا ذكرناه، بشرط أن يكون هذا العرف مناقض بعض الأحكام الشرعية سواء فعلا أو تركًا، فإذا كان العرف تعارف على بدعة من البدع وتركها إنسان فإنه يُثاب على تركه هذه البدعة، ولا يُعد ارتكب خارمًا من خوارم المروءة، أو العرف تعارف على ترك سنة من السنن أراد أن يفعلها الإنسان، على سبيل المثال تعارف الناس مثلا على إسبال الثياب إلى ما دون الكعبين، وجاء إنسان ورفع ثوبه إلى فوق الكعبين، هل يُقال مثلا إنه انخرمت مروءته؛ لأنه خالف عرف الناس؟ نقول لا، هو في هذه الحالة أصاب السنة والناس هم المخطئون، فلابد أن يكون العرف لا يتنافى مع شرع الله.

ما الفرق بين مصطلح السند والإسناد؟

لا فرق في حقيقة الأمر بين السند والإسناد إلا في جزئية سهلة ومؤداها العودة إلى ما ذكرناه، وهي فقط طريقة رواية الحديث، إذا روى الحديث بالسند فيُقال أسنده، وإذا لم يرويه بالسند فيقال إنه لم يسنده، فقط هذه الجزئية، وهي داخلة في الصفة الأولى، فنستطيع أن نقول: السند والإسناد بمعنًى واحد.

قضية إفادة العلم تكلم العلماء عنها في مبحث الآحاد وفيه الصحيح والضعيف، أليس الأولى أن نقول: إن كل حديث صحيح يفيد العلم، وكل حديث اختلف في قبوله ورده يفيد العلم الظني، وكل حديث ضعيف أو موضوع لا يفيد العلم ألبتة؟

هذا الكلام جيد، وهو الذي كنا ذكرناه سابقًا، كلام جيد، عرفت فالزم، جزاك الله خيرًا.

قلتم في شرط العدالة أن يكون مسلمًا بالغًا، وفي الدرس الأول ذكرتم عن ابن تيمية قوله في الشرح تواطؤهم على الكذب وكذا وقوعه منهم اتفاقًا من غير قصد ولو كانوا كافرين، فكيف نجمع بين هذا وهذا؟

فيه فرق بين العلم النظري الذي يتعلق بالإسناد، هو هذا الذي نتكلم عنه، فالشيء الذي يتعلق بالإسناد لابد من وجود العدالة، أما العلم الضروري الذي لا يحتاج إلى إسناد وهو الذي يقول عنه الحافظ ابن حجر: إنه ليس من مباحث علم الإسناد، ذاك هو الذي يشمله هذا الكلام وهو أنه لا يُشترط فيه الإسلام. فعلى سبيل المثال عنترة بن شداد، كيف وصل خبره إلى الصحابة رضي الله تعالى عنهم حتى نقلوه إلينا؟ عن طريق الكفار، يعني هل كان فيه إسلام بين عنترة وبين النبي -صلى الله عليه وسلم-؟ ما فيه إسلام، وهو من أخبار الجاهلية، وهكذا من قبله أيضًا، أبو حاتم الطائي وغيرهم، كل هؤلاء الذين لم يدركهم النبي -صلى الله عليه وسلم- ولا أدركهم الصحابة وصلت إليهم الأخبار عن طريق الكفار، لكنه خبر كافة، يعني انتشر واشتهر بحيث لا مجال إطلاقًا للشك فيه.

هل ممكن تعيد لنا التعريف المختار للحديث الصحيح؟

إن كنا نريد التعريف الذي ذكره الحافظ ابن حجر فهو يمشي، لكن نقول فيه ما هو أولى من هذا، يعني حينما قلنا أولى أن لا يذكر الشاذ بل الشاذ يدخل في العلة، هذا من باب أولى، لكن لو ذكرناه ما يضر، يعني لا يترتب على ذكره شيء، ولكن فقط من باب الأولى، كذلك حينما قلنا الأولى أن تُدمج العدالة في الضبط بتعريف واحد هو الثقة، لكن لو فُصل لا يترتب على ذلك أدنى شيء.

فإذا أخذنا تعريف الحافظ ابن حجر فهو واضح أمامنا، هو ما اتصل سنده بنقل العدل التام الضبط من غير شذوذٍ ولا علة، خمسة شروط: اتصال السند، عدالة الرواة، ضبط الرواة، انتفاء الشذوذ، انتفاء العلة.

إذا أردنا أن نختصر نستطيع بالدرجة الأولى أن نستبعد الشذوذ، ونقول: الشذوذ داخل في العلة، فإذا ذكرنا العلة، فالعلة يدخل فيها الشذوذ، فنستطيع أن نقول الشروط أربعة: اتصال السند، عدالة الرواة، ضبط الرواة، انتفاء العلة.

إذا أردنا أن نختصر الشرط الثاني والثالث، فنستطيع أن نقول ما اتصل سنده بنقل الثقة من غير علة.

ما الفرق بين الضابط والحافظ؟

الفرق بين الضابط والحافظ، نقول مسألة الضبط والحفظ مسألة اعتبارية، فالضبط على درجات، فهناك من هو ضابط متقن جبل في الحفظ والإتقان لا يُجارى، وهناك من هو ضابط متقن أيضًا ولكنه دون الأول، بحيث إذا وازنا بين الاثنين فإننا سنفضل أحدهما على الآخر، على سبيل المثال الثوري وشعبة هما جبلا الحفظ والإتقان، ولكن علماء الحديث إذا تعارضت رواية الثوري وشعبة قدموا رواية الثوري، قالوا الثوري أحفظ من شعبة، مع كونهما حافظين متقنين جبلين، فالضبط والحفظ هما بمعنًى واحد، ولكنها مسألة اعتبار باختلاف الأشخاص، لعل -إن شاء الله- هذا يكفي.

إذا أطلق الحديث الصحيح هل يُراد به الحديث الصحيح لذاته؟

إذا أُطلق وصف الصحة على حديث من الأحاديث ففي الأعم الأغلب أنه ينصرف إلى الصحيح لذاته، لكن ربما كانت هناك كلمة احتفت بالكلام تدل على أنه قصد صحة المخرج وليس صحة طريقٍ من الطرق؛ لأن الحديث قد يكون له طرق متعددة ومخرجه واحد، والمخرج: هو الراوي الذي تدور عليه الأسانيد تمامًا مثل الشعاب الصغيرة التي تصب في وادٍ واحد، فملتقى الشعاب مع الوادي هذا يُسمى مخرج الوادي؛ لأنها تتحد فتصب في وادٍ واحد، كذلك أيضًا الأسانيد تتشعب ثم تلتقي في رجلٍ واحد ثم يتحد الإسناد بعد ذلك.

هذا الرجل الذي التقت فيه هذه الأسانيد هو مخرج الحديث، فإذا كان من هذا الراوي إلى آخر السند كلهم ثقات ولكن الضعف والكلام فيمن دون هذا المخرج فإن هذا لا ينفي عند علماء الحديث أن يكون الحديث صحيحًا، يطلقون عليه وصف الصحفة بحكم صحة مخرج الحديث.

ذكرتم سابقًا في الحلقة السابقة أن رواية النسائي في حديث جبريل أنه وضع يده على ركبتي النبي -صلى الله عليه وسلم-، وقلت بأن هذه الرواية قد تكون شاذة، ولكن من خلال بحثي وجدت كلام للحافظ في الفتح رحمه الله يقول: بأن هذه الراوية صحيحة وأن وضع يده على ركبتي النبي -صلى الله عليه وسلم-، الضمير هنا يفسر لنا الرواية الأولى وهي قوله "ووضع يده على فخذيه"، وهذه الرواية كذلك صححها الشيخ الألباني رحمه الله في صحيح النسائي وكذلك في الصحيحة، فلذلك أريد توضيح أكثر لهذه الجزئية، وبارك الله فيكم.

وأما السؤال عن حديث جبريل الذي كنا قد أشرنا إليه في المحاضرة السابقة وكان هذا من مهام الشيخ فالح حفظه الله، لكن لا بأس من التعقيب على السؤال، فأقول يا أخي الكريم أنت ذكرت أنك نظرت في سند الحديث ووجدت أن رجاله ثقات، وأن الحافظ ابن حجر استدل به في الفتح وأظنك قلت صححه وما إلى ذلك، القضية تعود لما كنت ذكرته من الأدلة، ذكرنا حديث حماد بن سلمة وروايته عن عكرمة وأنه خولف وهكذا، فدعنا نعود إلى هذا الحديث إذا أردنا التفصيل مع أن هذا موضع التفصيل.

فالحديث حقيقة في أصله في صحيح مسلم حديث أبي هريرة؛ لأن هذا ليس حديث عبد الله ابن عمر أو حديث عمر بن الخطاب، لأن الحديث عمر وعبد الله بن عمر ومروي من حديث أبي هريرة، فالكلام كله هذا جاء في حديث أبي هريرة، حديث أبي هريرة أخرجه مسلم في صحيحه ومداره على أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن أبي هريرة، ومسلم بن الحجاج رواه من طريق جرير بن عبد الحميد، وأيضًا هناك من تابع جريرًا على هذا الحديث عن أبي زرعة بن عمرو، فالرواية التي عند مسلم لم تُذكر فيها هذه اللفظة، وفيما أعرف أنه لم يُتابع الذي انفرد بهذه اللفظة وأظنه أبو فروة الهمداني هو الذي انفرد بهذه الرواية عن أبي زرعة ابن عمرو بن جرير، فروايته شاذة من هذ الباب؛ لأن جميع الرواة الذين رووا الحديث لم يذكروا هذه اللفظة، وهذا في الأعم الأغلب يأتي بسبب الرواية بالمعنى، وهذه تقع من أوهام الرواة، ومن العلل التي يكشفها علماء الحديث رواية الراوي بالمعنى، يعبر الراوي بما فهمه من معنى الحديث، فلعل هذا الراوي وهو أبو فروة الهمداني فهم أن جبريل وضع يديه على ركبتي النبي -صلى الله عليه وسلم- فعبر بهذا التعبير اجتهادًا منه، وهذا يقع حتى أحيانًا من بعض الحفاظ بسبب وهمهم في فهم معنى الحديث؛ ولذلك لابد -على الأصل- أن يؤدى الحديث بلفظه إذا أمكن، أما الرواية بالمعنى فسيأتي الكلام عنها -إن شاء الله تعالى-، أن العلماء جوزوها بشروط سيأتي ذكرها -إن شاء الله تعالى-.

فلعل في هذا جواب ما يوضح لك المقصود، أما تصحيح الحافظ ابن حجر له فيبدو أنه إن كان صححه وكذلك شيخنا الشيخ الألباني رحمه الله، فهذا جارٍ على طريقة الفقهاء والأصوليين الذي لا يلتفتون لعلل الأحاديث، وهو الشيء الذي أشرت إليه قبل قليل، وقلت إن الكلام فيه يحتاج إلى طول، وموضعه في كتب المطولات، فعلماء الحديث ينظرون إلى تفرد الراوي ومخالفته للرواة الآخرين أو زيادته لفظة لم يأتِ بها الرواة الآخرون، وأبو فروة الهمداني هو الذي شذ بهذه اللفظة.

هل قولنا على إنسانٍ ما بأنه كذاب في كلامه عمومًا دون رواية حديث، هل يعتبر هذا من الغيبة أم لا؟ خصوصًا وأننا علمنا أن من الأمور التي لا تعتبر غيبة ذكر الإنسان إذا كان كذابًا وتحذير الناس من روايته، هل هذه الرواية خاصة برواية الأحاديث أم في كلام الناس عمومًا؟

نقول: إن الجرح بالكذب أو حتى بغير الكذب مزلة قدم، فأعراض المسلمين من الخطورة بمكان، فيجب على الإنسان أن يكون ورعًا يخاف من أن تحبط حسناته، والشريعة جاءت بحفظ عدة أشياء ومن جملتها العرض، والعرض يشمل العرض فيما يتعلق بأمور النساء وما إلى ذلك، ويتعلق أيضًا بعرض الشخص ذاته، أن يُتكلم فيه بجارح، فكون الإنسان يكون الناس خصمائه، ربما هو يجتهد ويفعل حسن، من الناس من يكون صاحب قيام ليل، صاحب صيام، صاحب قراءة قرآن، مجتهد في الحسنات ولكن بليته في هذا اللسان الذي قال عنه معاذ رضي الله تعالى عنه يا رسول الله وإنا مؤاخذون بما نتكلم به؟ قال له النبي -صلى الله عليه وسلم- (ثكلتك أمك يا معاذ، وهل يكب الناس في النار على وجوههم إلا حصائد ألسنتهم؟!)، والرجل يؤتى به يوم القيامة ومعه حسنات أمثال الجبال، لكن يأتي وقد شتم هذا وضرب هذا وأخذ مال هذا، فيأخذ هذا من حسناته وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته أُخذ من سيئاتهم فطُرحت عليه ثم طرح في النار.

فمن الناس من يكون ورعًا في أشياء، ولكنه –نسأل الله السلامة- جريئًا في أشياء تذهب عليه تلك الحسنات التي تعب في تحصيلها، فيجب علينا أن نكون حذرين جدًا من انتهاك أعراض الناس، والمحدثون حينما استباحوا الكلام في أعراض الرواة ما جاء هذا إلا بعد جهد جهيد، على سبيل المثال ذاك الرجل الورع الزاهد الإمام الجهبذ الناقد عبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى وجد عباد بن كثير رجلا من الصالحين لكنه يحدث ببلايا عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، فإذا حدث جاء بالطوام، فاحتار فيه عبد الله بن المبارك، هل يجرحه لأنه يأتي بهذه الطوام عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وهي أحاديث لا تصح؟ فإذا جرحه تكلم في إنسانٍ عابد زاهد يعرفه، فذهب يسأل شيخين سفيان الثوري والإمام مالكًا رحمهما الله تعالى أجمعين، فقال إن عباد بن كثير من تعرفون حاله، وإذا حدث حدث بأمر عظيم، أترون أن أبين أمره للناس، قالوا: بلى بين أمره للناس، فكان عبد الله بن المبارك بعد ذلك إذا ذكر عباد بن كثير أثنى عليه في دينه وبين أنه لا يؤخذ منه أحاديث، عدلٌ وإنصافٌ، يبين ما له وما عليه.

فنقول يا أخي: إن كان هذا الذي تراه كذابًا يحتاج إلى من يبين أمره للناس لكون كذبه هذا تتعدى مفسدته للآخرين، يضر بالآخرين، ربما كان ضرره هذا يصل إلى الأعراض -نسأل الله السلامة- أو إلى أكل الأموال أو إلى غير ذلك، فنعم من النصح للناس أن تحذرهم منه، أما إذا كان بدرت منه بعض الهفوات ولكنه خطؤه على نفسه، فليس هناك من داعٍ أن تتكلم فيه أو تجرحه، والناس ربما يزل الواحد منهم وتبدر منه الهفوة، فمثل هذه لا تؤثر، ما في أحد يسلم من مثل هذه الزلات، والله المستعان، لكن إذا كان كذابًا بالمعنى المتبادر للأذهان وهو من يكثر منه الكذب، وربما تعدى هذا الكذب للإضرار بالآخرين، فهذا الذي يحتاج إلى أن يبين أمره للناس.

من الذي يحكم على الراوي أو المحدث بالعدل أو ليس بعدل؟

في الحقيقة فيه بعض الأسئلة تتعلق ببعض الأنواع الآتية الذكر، مثل هذا السؤال، من الذي يحكم؟ هذا سيأتي معنا -إن شاء الله تعالى-في معرفة والضبط، بم تعرف العدالة؟ بم يعرف الضبط؟ من يُقبل قوله في الجرح والتعديل؟ هذا سيأتي معنا -إن شاء الله تعالى-.

كذلك لعلنا نرجئ هذا السؤال أيضًا لوقتٍ آخر لمناسبته -إن شاء الله تعالى-.

سنتكلم الآن عن باقي الكلام الذي ذكره الحافظ ابن حجر وهو ما يتعلق بالصحيحين، نقول: إن الحديث بهذه الصفة التي ذكرناها يكاد يكون صاحبا الصحيح شملاها، وجمعا العديد من الأحاديث التي توفرت فيها هذه الشروط التي ذكرناها، الكلام عن الصحيحين قد يحتاج إلى شيءٍ من الطول، ولكن لا نخلي الكلام على الأقل من الكلام فيما ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله بالنسبة لدراجات الحديث الصحيح وعلاقاته بالصحيحين.

فنقول إن الحديث الصحيح بناءً على هذه الشروط التي ذكرناها أيضًا ينقسم إلى مراتب، وهذا يتعلق بسؤال الأخ الذي من المغرب حينما تكلم عن الضبط والحفظ ونحو ذلك.

وأيضًا سؤال يسأل ما معنى تفاوت رتبه، يعني الصحيح؟

المقصود بتفاوت الرتب هو ما أشرنا إليه قبل قليل من تفاوت حفظ أهل الحفظ والإتقان، فمنهم أُناس من أعلى درجات الحفظ والإتقان، ومنهم أناس دونهم، وهكذا، ولذلك هناك ما يُسمى عند الأئمة بأصح الأسانيد، تكلموا عن جملة من الأسانيد اختلفت وجهات نظرهم فيها، فمنهم من يقول أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر، ومنهم من يقول أصح الأسانيد الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن عمر، منهم من يقول أصح الأسانيد محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي رضي الله تعالى عنه، منهم من يقول: أصح الأسانيد ما يرويه إبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود، وهكذا جملة كبيرة من الأسانيد التي قيل عنها إنها أصح الأسانيد.

الكلام في أصح الأسانيد خلاصته أنه لا ينبغي إطلاقًا لفظ هذا الإسناد أصح الأسانيد مطلقًا، ولكن يمكن أن يُقال من أصح الأسانيد، هذه هي الخلاصة، فيه تفصيل طويل لعله يأتي معنا في المطولات -إن شاء الله تعالى-، لكن ينبغي أن يُقال هذا الإسناد من أصح الأسانيد، لأن وجهات نظر العلماء اختلفت، فمنهم من يرى أن هذا الإسناد أصح الأسانيد، ومنهم من يرى أن هذا الإسناد أصح الأسانيد، وهكذا فيه جملة ومتعددة، ومنهم أئمة أقوالهم معتبرة عندنا، لكن نستطيع أن نقول: إن هذه الأسانيد التي قالوا عنها إنها أصح الأسانيد في مجملها تدلنا على أن هذه الأسانيد أعلى درجات الصحة، ولذلك هذه أعلى رتب الحديث الصحيح، يعني ما يُروى بإسناد قيل عنه: إنه من أصح الأسانيد، سواء كان بناءً على قول فلان أو علان من العلماء.

الرتبة الثانية: دون هؤلاء الذين هم ثقات ضابطين جبال في الحفظ والإتقان، دونهم أُناس ثقاتٌ أيضًا لكنهم ليسوا في درجة أولئك من الحفظ والإتقان، مثل رواية بريد بن أبي بردة عن أبيه عن جده، وبريد بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، جده هو أبو موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه، فرواية بريد عن أبيه عن جده، هذه رواية صحيحة، لكنها دون الأسانيد التي قيل عنها إنها أصح الأسانيد، مثلها أيضًا رواية حمّاد بن سلمة عن ثابت عن ابن عمر، هي رواية صحيحة لكنها تقصر عن الدرجة الأولى، لذلك رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس احتج بها مسلم ولم يحتج بها البخاري، إذًا هذا يدلنا على أنها تقصر عن درجة أصحاب الرتبة الأولى.

دون هؤلاء طبقة أخرى أيضًا، مثل رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، أو رواية العلاء بن أبي عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة، فهذه أيضًا درجة أخرى، دون هؤلاء أيضًا من قيل عنه إن إسناده حسن لذاته، مثل رواية محمد بن إسحاق بن يسار عن عاصم بن عمر بن قتادة بأسانيده المتعددة، فمحمد بن إسحاق بن يسار صدوق حسن الحديث، وفيه خلاف بين أهل العلم في ذلك، لكن لعل الراجح أنه حسن الحديث إلا فيما استُنكر عليه، فمثل هؤلاء الذين أحاديثهم حسنة لذاتها هم دون —أيضًا- هذه الدرجة.

فإذًا مراتب الحديث الصحيح تتفاوت بتفاوت أوصاف هؤلاء الرواة الذين نقلوا هذا الحديث أو على الأقل بعض هؤلاء الرواة، لا يُشترط أن تكون الأوصاف متدنية فيهم كلهم، لو وُجد هذا التدني في راوٍ واحد فإنه ينزل بالحديث عن الرتبة التي قبله إلى الرتبة التي تليه.

كذلك أيضًا هناك مراتب تتعلق بأوصاف غير أوصاف الرواة، عندنا مثلا ما يرويه البخاري ومسلم وما اتفق على إخراجه البخاري ومسلم، هذا أعلى درجة، ثم يليه ما انفرد به البخاري، ثم يليه ما انفرد به مسلم، هذه ثلاث درجات، ثم ما لا أُخرج في غير الصحيحين، لكنه على شرط البخاري ومسلم، ثم ما كان على شرط البخاري، ثم ما كان على شرط مسلم، ثم الرتبة السابعة وهي الأخيرة ما كان صحيحًا لكنه على شرط لا البخاري ولا مسلم، بطبيعة الحال الرتب الأربع هذه كلها في غير الصحيحين.

هذه كلها رتب للحديث الصحيح، لكن هذه الرتب بهذا الإجمال بناءً على الأصل والأساس والأعم والأغلب، وإلا فقد يكون في المرجوح في أحاديث أفضل من الراجح، فمثلا إذا قدمنا البخاري على مسلم، فقد يكون في صحيح مسلم بعض الأحاديث التي تفوق في صحتها بعض الأحاديث في صحيح البخاري، ولذلك يقولون قد يعرض للمفوق ما

يكون فائقًا، يعني مثلا مسلم دون البخاري يعني البخاري يفوق مثلا، لكن يعرض لمسلم في بعض الأحاديث ما يجعله فائقًا على البخاري، وهكذا، إذًا الحكم أغلبي في هذه الحال بالنسبة لأغلبية أحاديث البخاري نعم، يُقدم صحيح البخاري على صحيح مسلم، بالنسبة لأغلبية الصحيحين وغيرهما نعم يُقدمان، لكن قد يوجد حديث في سنن أبي داود مثلا أو سنن النسائي وهو أصح من بعض الأحاديث في الصحيحين، قد يوجد هذا.

تكلموا أيضًا عن المفاضلة بين الصحيحين، أيهما أصح البخاري أو مسلم؟ نقول إن الصواب والذي عليه جماهير أهل العلم أن صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم، وصحيح البخاري يُقدم على صحيح مسلم لاعتبارات عديدة، أولها مكانة البخاري، فالبخاري أمتن في علم الحديث من مسلم، بل البخاري هو شيخ مسلم، بل كما قال الدارقطني "لولا البخاري ما راح مسلمٌ ولا جاء"، ولذلك هناك بعض أهل العلم يرون أن صحيح مسلم ما هو إلا مستخرج على صحيح البخاري، وهذه العبارة فيها تجوز، فالكتاب ليس مستخرجًا، نعم قد يتفق مع البخاري في إخراج بعض الأحاديث، لكن هناك أحاديث ينفرد بها مسلم لم يخرجها البخاري، فالصواب أنه ليس مستخرجًا على صحيح البخاري، لكن هذا يدلنا على ماذا؟ على تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم، كذلك الأحاديث التي انتقدت على البخاري من قبل بعض الأئمة الحفاظ كالدارقطني أقل من الأحاديث التي انتقدت على مسلم، الرجال الذين تُكلم فيهم في صحيح البخاري أقل من الرجال الذين تُكلم فيهم في صحيح مسلم، فهذا يدل إذًا على أن البخاري انتقى هذه الأحاديث وانتقى هؤلاء الرجال الذين يُخرج لهم في صحيحه، قالوا أيضًا بالنسبة للشرط، شرط البخاري في الاتصال أقوى من شرط مسلم، فمسلم يكتفي بالمعاصرة، أما البخاري فيشترط اللقاء بين الراويين، وهذا بلا شك أنه أمتن من حيث الاتصال وأقوى.

بهذه الأمور مجتمعة نستطيع أن نقول إن صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم، هذا من حيث الأصحية، لكن إذا التفتنا إلى اعتبارات أخرى كبعض الفوائد الحديثية، فبعض أهل العلم يقدمون صحيح مسلم على صحيح البخاري من وجهة نظر حديثية، يقولون إن مسلمًا يجمع طرق الحديث في موضع واحد، وأما البخاري فيفرق هذه الطرق، وأما البخاري فيفرق هذه الطرق، طبعًا البخاري يفرق هذه الطرق؛ لأن الحاجة ألجأته لذلك، فالبخاري بالإضافة للأصحية ولكونه أخرج هذه الأحاديث الصحيحة إلا أن كتابه أيضًا يُعد من كتب الفقه، وفقه البخاري موجود في تبويباته، وهذه الأبواب التي يُترجم بها تُعد فقهًا للبخاري رحمه الله، فهذا الفقه يضطر البخاري إلى أن يورد الحديث في عدة مواضع بسبب الاستنباطات الفقهية التي يستخرجها من هذا الحديث، بينما مسلم يورد الحديث بجميع طرقه في موضع واحد ولا يصنع كصنيع البخاري في هذا التدقيق الفقهي، فالبخاري إذًا له عذر في عدم جمع طرق الحديث في موضعٍ واحد، لكن بعض أهل العلم يرون أن هذه ميزة لصحيح مسلم من هذه الحيثية.

بعضهم أيضًا التفت إلى ناحية أخرى، قال صحيح البخاري فيه المعلقات، والمعلقات ليست متصلة الإسناد، بينما صحيح مسلم خالي من هذه المعلقات فليس في صحيح مسلم بعد المقدمة إلا السرد، فلا فيه تراجم ولا فيه معلقات ولا شيء من هذا، ففضلوا صحيح مسلم من هذه الحيثية، إذًا تفضيل مسلم على صحيح البخاري عند بعض أهل العلم ليس من حيث الأصحية، ونحن نتكلم الآن عن الأصحية، أيهما أصح، سواء البخاري أو مسلم، فنستطيع أن نقول بلا شك ولا ريب إن صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم.

إذًا ما يأتينا من عبارات لبعض أهل العلم لا يمكن أن يُسلم بها من حيث الأصحية، كعبارة أبي علي النيسابوري حينما قال: "ما تحت أديم السماء أصح من صحيح مسلم"، نقول إن هذه العبارة التي أطلقها أبو علي النيسابوري ليست دقيقة، وإن كان بعض أهل العلم حاول أن يحملها على محمل حسن، فقال إنه لم ينف المساواة وإنما نفى أن يكون هناك أصح، قد يكون يقصد أن صحيح البخاري وصحيح مسلم في مرتبة واحدة ولا يفوق صحيح البخاري صحيح مسلم، لكن هذا التوجيه أيضًا عليه مؤاخذة، نقول لا، لا يسلم بهذا، فصحيح البخاري أصح من صحيح مسلم، فعبارة أبي علي النيسابوري عبارة في غير محلها.

بقي نقطة واحدة، كلام لابن حزم حينما فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري بأنه ليس فيه بعد المقدمة إلا الحديث السرد، هذا بينته وقلت إن مقصودهم النواحي الحديثية الأخرى وليس من حيث الأصحية.

فإذًا نستطيع أن نجزم ونقطع بأن صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم، ثم يرتبط هذا بالمراتب التي ذكرناها، وإلى هنا نكون انتهينا من الكلام على الحديث الصحيح بهذا الاختصار.

في أحد البرامج في قناة المجد ذكر الضيف اسم حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- فيما معناه أن النبي -صلى الله عليه وسلم- خطبنا من الصباح إلى الظهر، ومن الظهر إلى العصر، ومن العصر إلى المغرب، ومن المغرب إلى العشاء، وذكر الضيف أن الحديث صحيح سندًا، ولكن يقول: هذا لا يُعقل، فهل بهذه الطريقة يُصحح الحديث ويُضعف؟ يعني مسألة تضعيف المتن وتصحيحه من غير الشذوذ والعلة، هل هناك شيءٌ آخر من مضعفات المتن؟ المسألة العقلية مثلا، هل يُصحح حديث ويُضعف بالعقل؟

في الحقيقة إن سؤال الأخ سؤال عميق وينكأ جرحًا بسبب ما يدور في الساحة ممن أشرت إليه من أفراخ المعتزلة وذيول المعتزلة وتيار المعتزلة المستمر والذي برز في هذا العصر بالذات بسبب اتساع دائرة الشهوات، والهزيمة النفسية التي مُني بها من مُني بسبب قوة الغرب الكافر ونحو ذلك، فاضطر بعض من يدعون إلى الإسلام –على حد زعمهم- إلى تقديم بعض التنازلات، وهذه التنازلات ألجأتهم إلى أن يقربوا شرع الله إلى الغرب الكافر، وهذ بلية البلايا، فعلى كل حال هناك من يتكلم في الأحاديث من منطلق عقلي، أصولهم وجذورهم عند المعتزلة الذين أشرنا إليهم سابقًا، ولكن هناك استمرار لهذا التيار موجود في هذا العصر الحاضر.

فنقد الحديث من منطلقٍ عقلي هذا نسأل الله السلامة من التقديم بين يدي الله ورسوله، ولا يجوز بحالٍ من الأحوال، لكن لا يعني هذا أن المحدثين أغفلوا الحجج العقلية المعتبرة شرعًا لنقد بعض الأحاديث، نعم المحدثون يستعملونها، لكن ليس كاستعمال المعتزلة، المعتزلة يتجرءون حتى على الأحاديث الصحيحة، أحدهم لما ذكرتُ له حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- (عجبتُ لأُناسٍ يدخلون الجنة في الصلاة) قال ضعيف، قلتُ في البخاري يا أخي!!!، قال وإن رواه البخاري، ولذلك الآن أصبحوا يتطاولون على صحيحي البخاري ومسلم بهذه الحجج العقلية، والواحد منهم يرى نفسه ابن تيمية في زمانه، بل لا يقلد ابن تيمية، يرى نفسه علامة زمانه وباستطاعته أن يسفه وأن يجرح وأن يعدل بحسب ما يقتضيه هواه وشهوته وإعجابه بالغرب الكافر وانبهاره بثقافتهم وما عندهم، فنذر من هذا التيار.

أما نقد الحديث من منطلق عقلي شرعي فهذا صنعه المحدثون، وسيأتي -إن شاء الله تعالى-معنا حينما نتكلم عن الحديث الموضوع بعض الكلام في هذا وإن كنا لا نستطيع أيضًا الإطالة في الحديث الموضوع بسبب أن الكتاب كتاب مختصر، ولكن سنتكلم عن شاء الله تعالى هناك عن القرائن التي يُعرف بها أن الحديث موضوع، وسيتبين لنا -إن شاء الله تعالى-من هناك شيء من هذا بإذن الله.

وحديث الخطبة يا شيخ؟

حديث الخطبة حديث صحيح، وأظنه في صحيح مسلم، والنبي -صلى الله عليه وسلم- في يوم من الأيام تصدى للصحابة، فصلى الفجر ثم أخذ يخطب في الصحابة إلى صلاة الظهر، ثم من الظهر إلى العصر، ثم من العصر إلى المغرب، الحديث صحيح، لكن بهذه الصفة قد يقول قائل ألم يذهب للوضوء؟ ألم يطعم؟ ألم يأكل؟ ألم يشرب؟، وهكذا، نقول الكلام هنا أغلبي، قد يكون النبي -صلى الله عليه وسلم- استراح لأجل الأكل في عاود الخطبة، وقد يكون الطعام أُحضر لهم في المسجد، وهكذا، يمكن أيضًا أن يكون ذهب للوضوء ونحو ذلك، فالكلام أغلبي، والمقصود أنه -صلى الله عليه وسلم- خطبهم في معظم ذلك اليوم، وما ترك من شيء يقربهم من الجنة ويباعدهم من النار إلا وأخبر به في ذلك اليوم، ولا شيء من الفتن وأشراط الساعة إلا وأخبر به عليه الصلاة والسلام في ذلك اليوم.

فيقول حذيفة بن اليمان رحمه الله وهو راوي الحديث "أحفظنا أذكرنا"، يعني من حفظ في ذلك اليوم هو الذي حفظ، بعض الصحابة يكون نسي الحديث بعد ذلك، ولكن إذا وقعت الواقعة تذكر قول النبي -صلى الله عليه وسلم-، فتذكره الواقعة إذا وقعت فيما أخبر به النبي -صلى الله عليه وسلم-، فالحديث صحيح لا مرية فيه، وليس فيه مطعن عقلي، يعني ما الذي يجفوه العقل من هذا المتن، كونه عليه الصلاة والسلام استمر في الخطبة يومًا كاملا قد تتخلله فترات انقطاع، ما الذي في هذا؟! ليس في هذا إطلاقًا أدنى شبهة.

إذا كان الراوي عدل خف ضبطه، هذا يُسمى ثقة؟

نقول من خف ضبطه فربما سُمي ثقة، وربما سُمي صدوقًا أو لا بأس به، أو مأمون أو خيار، كما سيأتي معنا -إن شاء الله تعالى-حينما نتكلم عن مراتب الجرح والتعديل، فهي عبارة عن أوصاف ومصطلحات، لكن لا يمنع أن يكون ثقة، لكنه يُقال ثقة حسن الحديث، إذا انخفض إلى درجة من تلحقه بأن حديثه حديثُ حسن.

حديثٌ صحيح، وحديث صحيح الإسناد، هل هناك فرقٌ بين العبارتين؟ فمثلا الأولى تدل على الشروط الخمس، والثانية على توفر العدالة والاتصال؟

نعم فيه فرق بين العبارتين، إذا قلنا صحيح الإسناد فنعني هذا الإسناد الذي أمامنا، وإذا قلنا إنه حديث صحيح فيحتمل أحد أمرين، الأمر الأول وهو التكفل بخلو هذا الحديث من العلة القادحة، لأن صحيح الإسناد لا تعني خلو الحديث من العلة القادحة، قد يكون مثلا يعني الإسناد الذي أمامه فقط، يقول هذا الإسناد صحيح، لكن هل الحديث صحيح؟ يقول والله أنا ما بحثت، قد يكون في الحديث علة خفية تتضح بعد جمع طرق الحديث أنا ما جمعت طرق الحديث لكن أنا أتكلم عن الإسناد الذي أمامي، فكلمة هذا إسنادٌ صحيح فيها شيءٌ من الحذر، أما إذا قال حديثٌ صحيح فالمفروض أن يكون بحث وجمع طرق الحديث وتأكد من خلو الحديث من العلة وحكم بصحة الحديث، يعني بصحة نقل الحديث، هذا أمر.

الأمر الآخر: قد يكون يقصد أن هذا حديثٌ صحيح بمجموع الطرق، ربما كان في بعض الطرق شيء من الكلام كما سيتبين معنا -إن شاء الله تعالى-في الكلام على الحديث الصحيح لغيره، فيكون قصد أن هذا الحديث صحيح بمجموع طرقه.

قد أفدتم وأجدتم في مسألة تبيين مراتب الصحيح وذكرتم أن من مراتب الصحيح أو تفاوت مسألة أن يكون على شرط الصحيحين أو أحدهما، نرجو تبيين شرط الصحيحين.

في الحقيقة قضية شرط الصحيحين مسألة أيضًا دقيقة إلى حدٍ كبير، المقصود ظاهرًا أن يكون رجال الإسناد ممن أخرج لهم البخاري ومسلم، هذا إذا قلنا هذا الحديث على شرط الشيخين، أن يكون جميع رجال الإسناد قد أخرج لهم البخاري ومسلم، لكن نضيف شرطين، الأول لابد أن يكون أخرج لهم البخاري ومسلم احتجاجًا، أما إذا كان أخرج لهم البخاري ومسلم في المتابعات والشواهد فلا نستطيع أن نقول إنه على شرط البخاري ومسلم، هذا شرطٌ هامٌ جدًا، الشرط الثاني: وجود صورة الإسناد، فربما كان الرجال من رجال البخاري ومسلم واحتج بهم على الانفراد لكن لم يحتج بهم على صفة الاجتماع، كيف؟ يعني على سبيل المثال عندنا هشيم بن بشير ثقة مُحتج به في الصحيحين، وعندنا الزهري ثقة محتج به في الصحيحين، لكن رواية هشام بن بشير عن الزهري ما نجدها في الصحيحين؛ لأنها رواية متكلم فيها، فإذًا لابد إذا جاءنا حديث أن ننظر في صورة الإسناد هل كل رجل روى عن شيخه في الصحيحين، فإذا توفر الرجال والاحتجاج بهم وكل راوٍ روى عمن فوقه في الصحيحين كما هنا فنعم، هذا نستطيع أن نقول عنه إنه على شرط الشيخين إذا انتفت العلة، أما مع اختلال أحد هذه الأمور فلا.

بالنسبة لزيادة الثقة هل تُقبل على أنه معه زيادة علم أو أن شيخه خصه بذلك؟

موضوع زيادة الثقة سيأتي الكلام عليه -إن شاء الله تعالى-، لكن لعل السؤال مرتبط بالكلام على الشذوذ الذي كنا ذكرناه قبل قليل، وهو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه والمخالفة قد تقع بالزيادة، ولعل مما أثار السؤال حديث جبريل وزيادة وضع يديه على ركبتي النبي -صلى الله عليه وسلم-، فنقول إن الشيخ –نعم- قد يخص الراوي بزيادة لم ترد عند الرواية الآخرين، لكن الأصل عن أهل الحديث اتحاد المجلس، مثل الآن كلامي في هذا المجلس المتحد، فإذا كان الراوي أخذ عن هذا الشيخ على الانفراد دون أولئك الذين شاركوه في الرواية فينبغي أن يبين بقرينة ما سيتضح أن هذا الراوي أخذ هذا الحديث عن الشيخ على الانفراد، لكن الأصل اتحاد المجلس.

فإن كانت هناك قرينة تدل على أن هذا الشيخ خص هذا الراوي أو حدثه بهذا الحديث في مجلس غير هذا المجلس نعم يمكن أن تقبل الزيادة إن لم يكن فيها منافاة من وجوه أخرى.

وصلى اللهم على نبينا محمد، والحمد لله رب العالمين.

أقول بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، حينما ابتدأنا بالكلام عن الحديث الصحيح لذاته، وسيأتي إن شاء الله تعالى الكلام عن الصحيح لغيره ثم الحسن وهكذا، بودي أن يكون هناك شيءٌ من المتابعة من قبل الإخوة والأخوات الذين يشاهدون ويسمعون الآن، فأطرح بعض الأسئلة ويكون هناك إبداء الأجوبة سواء عن طريق الإنترنت أو عن طريق الهاتف بعد هذا إن شاء الله تعالى، فأقول:

السؤال الأول: عرفنا الحديث الصحيح لذاته وذكرنا له خمسة شروط، ثم أبدينا بعض التحفظات على بعض هذه الشروط، فما الشرط الذي تحفظنا عليه من هذه الشروط الخمسة؟ ولماذ؟ تحفظنا على شرط، وشرط حددنا أنه يُدمج شرطان في شرطٍ واحد، فما هذان الشرطان؟ وما الشرط الذي يدمج فيه هذان الشرطان ويُكتفى به عما سواه؟

السؤال الثاني: كذلك أيضًا تحدثنا عن العدالة وعرفناها بتعريف، وذكرنا أيضًا لها بعض الشروط، فما تعريف العدالة؟ وما شروط هذه العدالة؟

المتن: قال الحافظ ابن حجر في نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (فإن خف الضبط: فالحسن لذاته، وبكثرة طرقه يصحح. فإن جمعا فللتردد في الناقل حيث التفرد، وإلا فاعتبار إسنادين).

هذا الكلام الذي قُرئ علينا يعرف فيه الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى الحديث الحسن لذاته، ذكرنا في الحلقة الماضية أن الحديث المقبول يندرج تحته أربعة أقسام: الصحيح لذاته، والصحيح لغيره، والحسن لذاته، والحسن لغيره، وقلنا إن الكلام عن الصحيح لغيره سيأتينا مع الكلام على الحسن لذاته، فالحافظ هنا عرف الحديث الحسن لذاته، وذكر شرطًا واحد حصل فيه الاختلاف عن شروط الحديث الصحيح والبقية كما هي، معنى ذلك أن تعريف الحديث الحسن هو نفس تعريف الحديث الصحيح لذاته، ولا يختلف إلا في شرطٍ واحد وهو خفة الضبط، هناك قلنا ما اتصل سنده بنقل العدل التام الضبط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذٍ ولا علة، وهذا التعريف هو نفس تعريف الحسن لذاته، لكن بدلا من أن نقول تام الضبط نقول خفيف الضبط، هذا الذي أشار إليه الحافظ حينما قال (فإن خف الضبط: فالحسن لذاته).

فباقي الشروط تكلمنا عنها، لكن بالنسبة لخفة الضبط، ما المقصود بخفة الضبط في هذه الحال، المقصود الخفة التي لا تلحق ذلك الراوي بمن يُعد تفرده تفردًا منكرًا، بمعنى أنه تُحتمل منه خفة الضبط هذه، وهذا يتضح لنا بالتفصيل الذي سأذكره، فنحن نعرف من خلال ما ذكرناه سابقًا أن الرواة يختلفون، والناس كلهم يختلفون في الضبط والإتقان والحفظ، فمنهم أُناسٌ يحفظون لأول وهلة، من أول ما يسمعون الكلام يحفظونه، وهناك من يحفظه من ثاني مرة، وهناك من يحفظ من ثلاث مرات وهكذا، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، فالذي يتميز بالحفظ والإتقان بحيث تقل عنده الأوهام هذا هو الثقة، يعني لا أحد يسلم من الوهم، ولا نشترط أن لا أحد يهم، هذا أمر ليس في مقدور الناس، لكن إذا كانت تلك الأوهام قليلة في جنب ما روى فإنها تُحتمل في هذه الحال، لكن هناك من الرواة من تكثر منه هذه الأوهام.

وكيف يُعرف أنه وهم؟

يعرفون ذلك بمقارنة أو موازنة رواياته بمرويات الثقات الضابطين الذين شاركوه في تلك الرواية، فإذا كان هناك خمسة رواة يروون عن شيخٍ واحد حديثًا من الأحاديث، واحد من هؤلاء الرواة نحن نريد أن نختبر حفظه وإتقانه، فنقول: هل هو حافظ متقن أوَ لا؟ حتى الآن ما حكمنا عليه هل هو ثقة أو غير ثقة، فنحن نجمع جميع الأحاديث التي يرويها هذا الرجل، ثم ننظر من الذي روى هذه الأحاديث غيره، نظرنا وإذا به يشاركه في رواية هذه الأحاديث رواة ثقات ضابطون، عملنا موازنة بين رواياته وروايات‍هم، فإذا كانت روايته تتفق مع هؤلاء الثقات الضابطين فهذا عند أهل الحديث ميزان يزنون به الرجال، فيقولون نعرف من خلال هذا أن هذا حافظ متقن مثله مثل هؤلاء الثقات الذين شاركوه في هذه الرواية.

إن ضُبطت عليه مخالفات نظروا أيضًا بعين العدل والإنصاف في هذه المخالفات، هل هي كثيرة في نسبة ما روى أو قليلة؟ فإذا كانت رواياته كثيرة فالراوي المخبر لا يُستغبر عليه أن يقع منه الوهم في بعض الأحيان، ولذلك إذا كان هناك راوٍ يروي ألف حديث ثم أخطأ في عشرة أحاديث ليس كراوٍ يروي مائة حديث وأخطأ في عشرة أحاديث، هناك النسبة عشرة في الألف، يعني واحد في المائة، لكن النسبة في الثاني عشرة في المائة، فالفرق واضحٌ وبين في هذه الحال.

فالرواي الذي خطأه واحد في المائة هذا يغتفر له ولا يعد هذا الخطأ شيئًا، نعم ينبه عليه علماء الحديث، يقولون إنه أخطأ في الرواية الفلانية فلا يُغتر بروايته تلك، لكن باقي روايته يعدونها صحيحة، لكن الراوي الذي أخطأ في عشرة في المائة، لا، هذا يعدون حافظته فيها قصور، فهو الذي يمكن أن يكون بهذه الصورة التي نتكلم عنها، يُقال عنه حفيف الضبط، يعني عنده أخطاء ارتفعت نسبتها، فالنسبة في هذه الحال غير محددة بضابط عند علماء الحديث، ولكنها تختلف باختلاف كثرة حديثه وعدد الأحاديث التي وهم فيها، ثم نوعية ذلك الوهم، فإذا كانت الأوهام التي وقع

فيها هذا الراوي أحاديث موضوعة تتدخل في مروياته هذه تؤثر عليه، ويتكلم فيه علماء الحديث بناءً على هذه الرويات التي وقعت له.
لكن إذا كانت الأوهام أوهام محتملة كأن يصله حديثًا أرسله الرواة الآخرون، أو يرفع حديثًا وقفه الرواة الآخرون ونحو ذلك من الأوهام التي لا ينفك منها إنسان، فهذه ممكن تُحتمل، ففرقٌ أيضًا بين وهم ووهم، ولذلك ليس هناك قاعدة منضبطة مائة في المائة بحيث نجريها على كل راوٍ، ولكن كل راوٍ يعد قضية عين تُعامل بحسب قرائن ومعطيات توفرت يُحكم على ذلك الراوي من خلالها، إذًا هذا هو الراوي الذي يمكن أن نقول عنه إنه خفيف الضبط وحديثه يُعد حسنًا لذاته.
كما أن هؤلاء الرواة الذين بهذه الصفة قد تختلف فيهم وجهات النظر بين الأئمة، فربما كان هناك راوٍ يرى إمامٌ أنه حسن الحديث، وإمام آخر يرى أنه ضعيف الحديث، وإمامٌ آخر يرى أنه صحيح الحديث، والسبب أن الحديث الحسن لذاته مرتبة جاءت بين مرتبتين، بين الصحيح والضعيف، فهو يخضع لاعتبارات معنية، خلاصة هذه الاعتبارات أنه يخضع لتفاوت تصورات الأئمة الذين يحكمون على ذلك الرجل، نحن نعرف أن من طباع البشر أن أصابع اليد الواحدة ليست سواء، فيها القصير وفيها الطويل وهكذا، كذلك الناس يختلفون، منهم سريع الغضب، منهم الشخص البارد الذي لا يفور إلا بعد جهد جهيد، ومنهم الوسط، وبين كل نوع من هؤلاء أنواع.
كذلك أيضًا بالنسبة للتشدد والتساهل، من الأئمة من نجده متشددًا يجرح بأدنى جارحة، ولا يرضيه الندر من الناس، كأبي الحاتم الرازي، لا يكاد يوثق الشخص إلا بعد جهد جهيد، فمن وثقه أبو حاتم الرازي هذا يعد جاوز القنطرة، لكن قد يجرح أبو حاتم الرازي بأشياء يحتملها الأئمة الآخرون، في المقابل نجد شخصًا متساهلا في التوثيق، مثل ابن حبان، وابن حبان إن كان فيه إسراف الجرح من جهة أخرى، لكن بالنسبة للتوثيق يُعد من المتساهلين في التوثيق، كذلك العجلي يعد من المتساهلين في التوثيق، فهؤلاء طرف أبو حاتم الرازي ومن سار على طريقته أو شابهه طرفٌ آخر.
هناك أئمة يتصفون بالاعتدال، كالإمام أحمد وعلي بن المديني وأمثالهم، فهؤلاء معروفون بالاعتدال في الجرح والتعديل، نجد أن هناك أناسًا يأتون بين المتشدد والمعتدل، وبين المعتدل والمتساهل، فبسبب هذا التفاوت بين هؤلاء الأئمة يحصل هذا التفاوت في عد هذا الإنسان صحيح الحديث أو حسن الحديث أو ضعيف الحديث، فلو نظرنا على سبيل المثال في حديث محمد بن إسحاق بن يسار نجد أن من الأئمة من يضعف حديثه، ومن الأئمة من يصحح حديثه ويخرجه في الصحيح، ومن الأئمة من يفصل حاله، فربما قبل وربما رد، ومن الأئمة من يحسن حديثه ويجري هذا على كل حديثه، وهكذا، فهناك تفاوت في الأحكام على هؤلاء الرواة.
ولذلك أكثر ما يقع الاختلاف في أصحاب هذه المرتبة في الحسن لذاته، والرواة الذين يعد حديثهم حسنًا لذاته هم أكثر من يقع فيهم الاختلاف بالنسبة لأحكام الأئمة، وأنا حينما أتكلم الآن عن الحسن لذاته أو الصحيح لغيره كما سيأتي أو الحسن لغيره وبعض الأنواع التي سيأتي الكلام عنها، ينبغي أن نعرف هذا الكلام كله متجه بناءً على هذا التقعيد الموجود في نخبة الفكر، أما الكلام عن الحسن من حيث هو، ولماذا سمي حسنًا، والتفصيل في هذا، وذكر اختلاف أهل العلم في تعريف الحديث الحسن وفي حده وضابطه، فهذا لن يكون في هذه العجالة، لكن يكون في هذا المختصر الذي هو نخبة الفكر، هذا يمكن يأتينا بعضه في المتوسطات حينما نتكلم إن شاء الله تعالى أو نشرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، وأكثر منه في المطولات حينما نشرح إن أحيانا الله في ألفية العراقي، موضعه في تلك الأماكن، لذلك نحن الآن سنتعامل مع هذا المختصر كمختصر، ولن نخوض في ذلك الخلاف.
وعن سؤال عن تعريفات الحسن قال الشيخ: هناك تعريف للترمذي، هناك تعريف للخطابي، هناك تعريف لابن الجوزي، ومناقشة هذه التعاريف مع التعريف الذي اختاره ابن الصلاح ثم ارتضاه الحافظ ابن حجر، وهذه الإضافات، كل هذا لن نتكلم عنه، لأن الوقت لا يستوعب لمثل هذا التطويل، فلو دخلنا في هذا المجال يمكن أن يأخذ منا عدة حلقات، لأن الحديث الحسن من الأمور الشائكة، ويكفينا في هذا عبارة للحافظ الذهبي أنه حينما تكلم عن الحديث الحسن وفصل فيه ذكر كلامًا معناه "لا تطمع أن تجد للحديث الحسن ضابطًا، فإني إياسٍ من ذلك"، إذًا هذه العبارة من الحافظ الذهبي أو هذا المعنى من عبارة الحافظ الذهبي يدل على مغزًى قصده الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى وهو أن الحديث الحسن أمره شائك، فلا تقل أنني أريد أن أخلص بنتيجة هي التعريف الذي سار عليه الأئمة كلهم، هذا لن تستطيعه أبدًا، ولعله إن شاء الله تعالى نستطيع أن نفصل في هذا ونبين لماذا قال الحافظ الذهبي هذا الكلام حينما نتكلم فيما هو أطول من هذا المختصر الذي نتكلم عنه.
فيكفينا إذًا أن نعرف ما الحديث الحسن لذاته بناءً على التعريف الذي ارتضاه الحافظ ابن حجر، والنقلة التي بعد هذا لها شأنٌ آخر.
هذا التعريف الذي ذكره الحافظ ابن حجر يندرج تحته عدة أحاديث وعدة أوصاف للرواة، فمن الأسانيد التي يُحكم دومًا عليها بأنها حسنة لذاتها روايات مثلا محمد بن عمرو عن علقمة بن وقاص الليثي، طبعًا في خارج الصحيح،

فمحمد بن عمرو مما روى له مسلم في الصحيح، فالرواية التي في مسلم لا نتكلم عنها ولكن خارج صحيح مسلم، من ذلك أيضًا رواية محمد بن إسحاق بن يسار إذا صرح بالتحديث بينه وبين شيخه وصار باقي الإسناد ثقات أو في مثل مرتبته، كذلك رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، أمثال هذه الأسانيد هي الأسانيد التي يرى الأئمة أنها أسانيد حسنة لذاتها، ولست أقول كل الأئمة ولكن بناءً على هذا التعريف الذي ذكرته، لا داعي لتكرار هذا الكلام حتى لا يعترض معترض ويقول المسألة فيها خلاف وفلان تكلم في فلان وهلم جرة، نقول نحن الآن في فترة اختصار، وينبغي أن نتقبل مثل هذا الأمر بهذه السهولة، ثم مناقشة التعريفات والأقاويل هذه لها شأنٌ آخر.

كذلك أيضًا بالنسبة للألفاظ التي تُطلق على أصحاب هذا الحديث، هم من سيأتي الكلام عنهم إن شاء الله تعالى حينما نتكلم مراتب الجرح والتعديل، هم يكونون في المرتبة الرابعة تقريبًا عند الحافظ ابن حجر والسخاوي، فهم من قيل فيه صدوق أو لا بأس به، ونحو هذه العبارات، بمعنى أن الثقة هذا هو الذي حديثه حديثٌ صحيح، ويلي الثقة الصدوق الذي لا بأس به وهكذا، هذا هو الذي يكون حديثه حسنًا لذاته.

قلتُ إنه ليس كل راوٍ من هؤلاء الرواة الذين يخف ضبطهم يكون حديثهم حسنًا لذاته، لكن الراوي الذي لا يعد تفرده تفردًا منكرًا، بمعنى أن هناك بعض الرواة الذين يخف عندهم الضبط ولكن يعد الأئمة ما يتفرد به هؤلاء الرواة تفردًا منكرًا، وهذا قد يكون في أحيانٍ دون أحيان، وقد يكون في كل الأحيان، فعلى سبيل المثال، أنا سأذكر مثالا رواه محمد بن عمرو عن الزهري عن عروة بن الزبير عن فاطمة بنت أبي حبيش أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها (إذا رأيتِ الدم الأسود فأمسكي عن الصلاة، وإذا الأحمر فتوضئي)، قال أبو حاتم عن هذا الحديث لم يُتابع محمد بن عمرو على هذه الرواية وهو منكر، محمد بن عمرو قلت قبل قليل إن حديثه حسنٌ لذاته، وهو ممن روى له مسلم في الصحيح، فكيف تكون روايته الآن منكرة؟ وباقي الإسناد كله ثقات كالزهري إمام، وعروة بن الزبير إمامٌ كذلك، وفاطمة صحابية، ومحمد بن عمرو حديثه حديث حسن، فكيف يكون هذا الحديث بهذه الصورة حديثًا منكرًا؟ السبب أن هذا التفرد من محمد بن عمرو بهذه الرواية لم يتقبله أهل العلم لأنه تفردٌ منكر.

ما الذي جعله تفردًا منكرًا؟ لأن الزهري إمام تلاميذه كثر، بل هناك عددٌ من تلاميذه لازموه ملازمة طويلة وغرفوا علمه، فكون التلاميذ الكبار أصحاب الزهري وكبار تلاميذه لا يروون هذا الحديث وإنما يتفرد به محمد بن عمرو هذا الذي في حفظه كلام، ثم ليت هو من الملازمين للزهري كملازمة أولئك الأئمة، يأتي وينفرد عن الزهري بهذه الرواية!!، ما تقبل الأئمة منه هذا التفرد، إذًا هناك قرينة، ما هذه القرينة؟ أن هذا الفرد جاء عن إمام مشهور، كثير التلاميذ كثير الحديث، يحرص الأئمة على تدوين حديثه وضبطه، فهذه القرينة عند أهل الحديث تنقُل هذا التفرد من كونه تفردًا يمكن أن يحكم عليه بأنه حسن لذاته إلى كونه تفردًا منكرًا.

لكن على طريقة الفقهاء والأوصوليين لا يعاملون مثل هذا التفرد هذه المعاملة التي يراها أهل الحديث، يجرون الإسناد على ظاهره مثل العملية الرياضية واحد زائد واحد يساوي اثنين، فلا ينظرون نظرة أهل الحديث، وقلت دومًا إن أهل الاختصاص هم الذين يُسار إليهم في اختصاصهم، ولا ينبغي أن يتطفل أهل علم آخر على العلم الذي ليس من فنهم وليس من اختصاصهم، فمثل هذه الرواية يحكم فيها أهل الحديث، أما نأتي ونقول محمد بن عمرو صدوقٌ حسن الحديث، الزهري ثقة، عروة بن الزبير ثقة تابعي جليل، فاطمة بنت حبيش صحابية، إذًا الإسناد يساوي حسنًا لذاته، فليست هذه طريقة أهل الحديث، عندهم نظرات أخرى.

كذلك أيضًا لو جاء راوٍ هو خفيف الضبط ولكنه تفرد بحديثٍ لم يُتابع عليه، والأئمة لا حتجون بهذا الراوي مطلقًا وإن كان ضعفه جاء من قِبل حفظه لكن لم يصل عندهم إلى درجة أن يُحتج به مثل ابن لهيعة، هو عدل في نفسه ولكنه متكلمٌ في حفظه، فمثل هذا لا يُحسن حديثه.

هذا الذي يجعلني أقول إنه من لا يعد تفرده تفردًا منكرًا.

شيخنا، ذكرتم شرطًا مهمًا أو قيدًا بمعنى أصح في تحسين حديث الراوي الصدوق وما لا بأس به وهو أنه لا يأتي بالمنكر عليه، نلاحظ أن الحافظ ابن حجر ما تعرض لهذا القيد مع أنه مهم، فما السبب في هذا؟ هل لكونه كتاب للمبتدئين أو شيء من هذا؟

هذا الكلام صحيح؛ لأن الحافظ ابن حجر لم يتكلم عن هذه النقطة في هذا الموضوع، لكنه تحدث عنها في الحديث المنكر كما سيأتي معنا بعد قليل إن شاء الله تعالى حينما نتكلم عن الحديث المنكر يشمله هذا الكلام أو يشمل هذا الكلام الذي ذكرناه، وسيأتي إن شاء الله تعالى له مزيد تفصيل، لكن في مناقشة الحديث الحسن في كتب المطولات سواء في كتابه النكت أو عند تلميذه السخاوي في فتح المغيث أو عند السيوطي في تدريب الراوي تكلموا عن هذا القيد الذي ذكرته، وقالوا بشرط أن لا يعد ما يتفرد به الراوي تفردًا منكرًا.

في قول المؤلف (وبكثرة طرقه يصحح)، هل يُشترط في تلك الطرق كل طريق منها يُحكم عليه بأنه حسن لذاته؟

المتن: (فإن خف الضبط: فالحسن لذاته، وبكثرة طرقه يصحح. فإن جمعا فللتردد في الناقل حيث التفرد، وإلا فاعتبار إسنادين.)

هذا الكلام الذي ذكره الحافظ يتعلق بالصحيح لغيره، فالحسن لذاته بهذه الصفة التي تكلمنا عنها إما أن لا يكون ذلك الحديث مرويًّا إلا بهذا الإسناد على الانفراد فهو الحسن لذاته، أو يكون رُوي بأسانيد أخرى، وتلك الأسانيد ترفع من درجته فيكون صحيحًا لغيره، لكن ما هذه الأسانيد التي ترفع من درجة الحديث الحسن لذاته ليلتحق بالصحيح لغيره؟ من أهم الأسانيد التي ترفع من درجته أن يرد من طريقٍ آخر صحيح، فيرتقي هذا الإسناد الذي قلنا عنه إنه حسنٌ لذاته فيكون صحيحًا لغيره بسبب جبران ذلك الطريق له وتقويته له، فيكون صحيحًا لغيره.

فإذًا الحديث الذي يكون فيه شيءٌ من الضعف المحتمل وهو الذي يمكن أن نحكم عليه بأنه حسن لذاته أو حتى لو حكمنا عليه بأنه ضعيف ضعفًا يسيرًا ثم وجدنا له طريقًا آخر صحيحًا لذاته فإن هذا الحديث وإن كان ضعيفًا يكون صحيحًا لكن لا لذاته ولكن لغيره، لأنه انجبر ضعفه بهذا الطريق الصحيح.

لكن إن كان الجابر، يعني الطريق العاضد لهذا الحسن لذاته في درجته، يعني حسن لذاته وحسن لذاته آخر فهذا يجبره ويكون صحيحًا لغيره، فإن كان أحد الإسنادين ضعيفًا فإنه يكون حسنًا –هذا الإسناد- لكن لا لذاته وإنما لغيره بسبب وجود الحسن لذاته الجابر له والرافع من درجته، يعني ضعيف زائد حسن لذاته يساوي ماذا؟ حسن لغيره، حسن لذاته زائد صحيح لذاته يساوي صحيحًا لغيره، حسن لذاته زائد حسن لذاته يساوي صحيحًا لغيره، يعني بهذه الصفة.

المذيع: لو حسن لذاته مع صحيح لذاته، ماذا يسمى؟

يسمى صحيحًا لغيره، حسن لذاته مع صحيح لذاته أو صحيح لغيره يكون صحيحًا لغيره، يعني العبرة دومًا بالأعلى، العبرة بالأقل إن لم نجد ما يجبره، لكن إذا كان هناك حديث وصل إلى الدرجة الدنيا مما نتحدث عنه، إذا كنا نتحدث عن المقبول، فالدرجة الدنيا منه الحسن لذاته أو لغيره، نرقي هذا الحديث من الدرجة الدنيا إلى الدرجة العليا إذا وجدنا الحديث مرويًّا من طريقٍ بالدرجة العليا، فإذا كان الحديث مرويًّا بإسنادٍ صحيح فإن هذا يرتقي لدرجة الصحيح، حتى لو كان الحديث ضعيفًا وجاء من طريق آخر صحيح فإنه يرتقي لدرجة الصحيح؛ لأنه يرتقي لدرجة الصحيح لأن العبرة بالأعلى، هو الذي له الحكم العام للحديث، فنحن نحكم على متن الحديث هل هو صحيح أو غير صحيح؟ فنقول: متن الحديث صحيح، ما تكلمنا عن الإسناد على انفراده، لو حكمنا على الإسناد على انفراده، نعم ينبغي أن نحكم عليه بما يناسبه، إن كان حسنًا لذاته نقول حسنًا لذاته، وإن كان ضعيفًا نقول هو ضعيف، ولكن نذكر الحكم العام بناءً على ما يجبره ويعضده.

المذيع: إذا كانت الرواية صحيحة لذاتها ياشيخ، ما تجعلنا نقول المتن في ذاته صحيح؟

نحن نقول المتن في ذاته صحيح، ولذلك يمكن الذي يشوش على الذهن لماذا نذهب للأقل وما نذهب للأعلى، صحيح، لكن أنا حينما أحقق مثلا أحاديث كتاب معين، جزء حديثي على سبيل المثال، وجاءني الحديث بإسنادٍ فيه راوٍ متكلم فيه، الحكم على هذا الراوي أنه حسن الحديث، كمحمد بن عمرو مثلا، أنا لا أحكم الآن على الحديث حكمًا إجماليًّا وأقول إنه حسن لذاته بسبب محمد بن عمرو، لأن الحديث مرويٌّ من طريق صحيح، لكن ليس عند صاحب الجزء الحديثي، وإنما في خارج هذا الجزء، كأن يكون الحديث مثلا مخرجًا في الصحيحين أو في أحدهما أو حتى في بعض الكتب الأخرى لكن بإسنادٍ صحيح، فأنا الآن أحكم على هذا الإسناد الذي أمامي بهذا الحكم الأعلى، فأحكم على إسناد المؤلف بحكم وأحكم على الحديث إجمالا بحكم عام، وهي المحصلة النهائية التي حكمت على الحديث بها.

تكلم الحافظ مسألة مهمة وهي إطلاق الترمذي رحمه الله تعالى لفظ الحسن مع الصحة على جملة كبيرة من الأحاديث في جامعه، حينما يقول "هذا حديثٌ حسنٌ صحيح" أو "هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ"، فإذا اجتمع هذان الوصفان الحسن والصحة في كلام أحدٍ من الأئمة كالترمذي على وجه الخصوص، يعني المناقشة الآن لكلام الترمذي، ماذا يعني الترمذي بهذا الكلام، الحافظ ابن حجر هنا اختار توفيقين بين هذين الوصفين، لأن وصف الحسن يطارد وصف الصحة، الصحة حدٌّ أعلى والحسن حدٌّ أدنى، فكيف يقول الترمذي عن حديثٍ من الأحاديث هذا حديثٌ حسن صحيح؟ ما مراده بهذه العبارة؟ فالحافظ ابن حجر اختار قولين مما قاله بعض أهل العلم في عبارة الترمذي هذه، وهي عبارة مشكلة اختلفت فيها أقاويل أهل العلم إلى أكثر من عشرة أقوال، كلهم يحاول أن يوجه كلام الترمذي المشكل هذا، وما قول الأقوال قيل إلا وعليه اعتراضات، مهما جئنا بقول لتوجيه كلام الترمذي فسنجد عليه من الاعتراضات ما نجد، ولكن الحافظ في هذا المختصر اختار أحسن ما رآه من هذه الأقوال التي فُسر بها كلام الترمذي، فما هما هذان القولان الذي اختارهما الحافظ ابن حجر؟

يقول: إما أن يكون الحديث مرويًّا بإسنادٍ واحد أو بأكثر من إسناد، فإن كان الحديث مرويًّا بإسنادٍ واحد، فالترمذي يعني أنه حسنٌ عند قوم صحيحٌ عند قوم آخرين، ما معنى هذا الكلام؟ يقول: إن هذا الحديث بهذا الإسناد لم يرتق للدرجة المتفق عليها بين الأئمة في الحكْم على الحديث بالصحة، ولكن فيه مجال لاختلاف وجهات النظر، ولم يلتحق

أيضًا بالضعيف عند الأئمة حتى يُحكم عليه بأنه ضعيف، ولكنه جاء في مرتبة بين الصحيح والضعيف، هذه المرتبة من أهل العلم من يقول عن هذا الإسناد إنه صحيح، ومنهم من يقول عن هذا الإسناد إنه حسن، فإذًا الترمذي يقول هو حسنٌ عند قوم صحيحٌ عند آخرين، هذا إذا كان الإسناد الذي تكلم عنه الترمذي إسنادًا فردًا، يعني ما جاء إلا من ذلك الطريق.

لكن إن كان هذا الحديث مرويًّا بأكثر من إسناد، فيقول الحافظ: إنه الترمذي، يعني أنه حسنٌ بإسنادٍ صحيح بإسنادٍ آخر، يعني بعض أسانيده حسنه، وبعض أسانيده صحيحه؛ فجمع بين الوصفين، حسنٌ صحيح، فأما الترمذي يقول عن الإسناد الفرد: حسنٌ أو صحيح، يعني على اختلاف وجهات النظر، هو حسن أو صحيح، يعني النظر يتردد بين هذين الوصفين، بين الحسن والصحة، أما إذا كان له أكثر من إسناد فكأنه يقول: حسنٌ وصحيح، ليس بأو ولكن بالواو، يعني هو حسنٌ بإسناد وصحيح بإسنادٍ آخر، أو حسن ببعض الأسانيد، وصحيح ببعض الأسانيد الأخرى.

لاشك أن هذا الكلام الذي ذكره الحافظ يكاد يكون مقبولا، لكن يرد عليه اعتراضات، من هذه الاعتراضات أننا نجد الترمذي يُطلق هذه العبارة على أسانيد من أعلى درجات الصحة، على سبيل المثال حديث (إنما الأعمال بالنيات) ، حديثٌ لم يرد إلا بهذا الإسناد فقط، إسنادٌ فرد، وهو من أعلى درجات الصحيح، يعني ما تتجاذبه أنظار الأئمة، يعني لم يختلف الأئمة فيقول بعضهم: هذا حسنٌ، ويقول بعضهم: هذا صحيح، لا، لأنه صحيحٌ عندهم كلهم، فكيف يقول الترمذي عن هذا الحديث؟ ، وكل قول في محاولة توجيه كلام الترمذي عليه اعتراضات.

قد يقول قائل: إذًا ما المخرج؟ نقول: مادام الأئمة السابقون ما وجدوا مخرجًا وكل قول اعترض عليه فمن باب أولى أن نصل نحن إلى مخرج، وأنا أذكر أن أهمية هذه المسألة بلغت إلى أن الرسائل العلمية في الجامعات أخذت هذا الموضوع بذاته لمناقشته، وذلك عن طريق جمع أقاويل الترمذي في هذه الأحاديث وتخريجها ومحاولة الوصول إلى حكم صحيح، وهذا أيضًا يحتاج إلى جمع نسخ الترمذي، فنسخ الترمذي الاختلاف بينها في بعض الأحيان يكاد يكون كثيرًا، وبالذات في إطلاق هذه العبارات، لأننا نجد في بعض النسخ يأتي حسن صحيح، وبعضها يأتي حسن، وبعضها يأتي صحيح، وهكذا، فلابد من اختيار النسخ الموثقة والتي تتوافر أكثر النسخ على عبارة معينة، فتحتاج هذه إلى جهبذ عارف بالنسخ ويدرس أسانيدها ويعرف النسخ الأصلية ورواياتها وهلم جرة، حتى يختار لنا النص الأكمل الصحيح الذي يقرب من مراد الترمذي، ثم بعد ذلك على ضوء تلك النسخ الموثقة نناقش هذه الأقوال التي جاءت من الترمذي، فإذًا هناك خطوات ينبغي أن تسبق النتيجة التي نريد أن نتوصل إليها.

لكن في نفسي أشياء يمكن أن أقولها لكن ليس هذا موضعها؛ لأن الأمر سيطول وسيكون فيه مناقشات من قبلكم ومن قبل الإخوة السامعين، وقد يكون فيه شيء من الوعورة أيضًا على المبتدئين، فليس هذا مكانه المناسب، أترك هذا إن شاء الله تعالى لموضعه في التطويل، فنحن الآن فقط نريد أن نقعد قاعدة ننطلق من خلالها إن شاء الله تعالى لما هو أكثر من هذا بإذن الله.

أجوبة أسئلة الحلقة

السؤال الأول: ما الشرطان اللذان يمكن دمجهما؟وبم يدمجا؟

الشرطان هما: العدل والضابط، ويمكن دمجهما بقول الثقة.

السؤال الثاني: ما معنى العدالة؟

العدالة: ملكة تحمل الإنسان على التقوى والبعد عن خوارم المروءة، والفسق والمعاصي، والبدعة. ومن شروطها: الإسلام، والعقل، والبلوغ، والسلامة من خوارم المروءة.

السؤال عن مظان الحديث الصحيح لذاته؟ ثم بعد ذلك إذا هناك من التزم الصحة في بعض كتبه من الأئمة فهل إذا خرج إنسانٌ هذا الحديث من ذلك الكتاب أن يحكم ويقول وصححه فلان سواء سمّى كتابه الصحيح أو التزم فيه الصحة؟

في بالنسبة لصنيع الأئمة أصحاب المصنفات كالبخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان، هل لما وصفوا كتبهم بالصحة، هل أدرجوا فيها الحسن عند أصحاب كتب المصطلح؟ أم أنهم يدخلون الحسن في الصحيح ويجعلونه بمعنًى واحد في قسم المقبول؟

نأخذ السؤال وهو الكلام عن الكتب التي تعد مظان الحديث الصحيح، وهل هذه الكتب كلها على درجة واحدة، ويمكن أن يندرج في هذا السؤال السؤال الثاني أيضًا الحسن عند أصحاب الصحيح الذين ألفوا في الصحيح المجرد كالبخاري ومسلم وابن حزيمة وابن حبان، وهكذا، الموضوع كله نجمل الجواب عنه في الآتي، فنقول إن هناك كتبًا أُلفت في الصحيح المجرد، والمقصود بالمجرد أي الذي لا يخالطه غيره، هناك أئمة التزموا بالصحة في كتبهم، أشهر هذه الكتب التي التزمت الصحة صحيح البخاري في الدرجة الأولى ثم صحيح مسلم بالدرجة الثانية، ثم ابن حزيمة بالدرجة الثالثة، ثم ابن حبان بالدرجة الرابعة، ثم بعد ذلك تأتي المفاضلة بين مستدرك الحاكم والمختارة للضياء المقدسي، شيخ الإسلام ابن تيمية يفضل المختارة للضياء المقدسي على مستدرك الحاكم، وكلاهما عليه انتقادات، لكن

الانتقادات على مستدرك الحاكم أكثر من الانتقادات على المختارة للضياء المقدسي، هناك صحيح ابن السكن، لكن صحيح ابن السكن لم يصل إليها، فيبدو أنه فُقد من القديم.

هذه الكتب التي أُلفت في الصحيح المجرد لو أتينا لأسانيدها وأردنا أن نخضعها لهذه الأوصاف التي ذكرناها عن الحديث الحسن يمكن أن نحكم على طائفة من هذه الأحاديث بأنها حسنة لذاتها، والسبب أن هؤلاء الأئمة كانوا لا يفرقون بين الصحيح والحسن، فالعلماء المتقدمون الحديث ينقسم عندهم إلى قسمين: إما صحيح أو ضعيف، ليست عندهم هذه المرتبة، أو هذا معظم الأئمة المتقدمين، كيف يكون هذا ووصف الحسن موجودٌ في كلامهم، موجود من عصر التابعين، موجود في كلام عروة بن الزبير، موجود في كلام إبراهيم النخعي، موجود بعد ذلك في كلام شعبة بن الحجاج، موجود في كلام الإمام الشافعي، موجود في كلام الإمام أحمد وعلي بن المديني، في كلام البخاري، في كلام أبي حاتم، في كلام أبي زرعة، يطلقون وصف الحسن على أحاديث، فالبعض يطلق أيضًا حسن صحيح غير الترمذي، هذا وُجد في بعض كلام الإمام أحمد، وُجد في كلام البخاري، وُجد في كلام أبي حاتم، وهكذا وإن كان قليلا ليس كالترمذي، الترمذي هو الذي أكثر من هذا جدًا.

فنقول إن الإشكال هنا في تعريف أو ضابط الحديث الحسن، ولذلك لا نريد أن نقحم أنفسنا فيه نحن، ينبغي أن نتلقى هذه الصورة السهلة، ثم بعد ذلك إن شاء الله تعالى نأتي للمطولات، لكن من الشيء المقطوع به أن البخاري ومسلم وابن حزيمة وابن حبان على وجه الخصوص، وهذه أحسن الكتب التي أُلفت في الصحيح المجرد على هذا التجرد، نقول: إنهم لا يفرقون بين الصحيح والحسن، ولذلك لا يجوز لإنسان أن يأتي للصحيحين على وجه الخصوص ثم يبدأ يحكم على أحاديثها بهذه الأحكام التي تلقاها بناءً على دراسته لعلم المصطلح، هذا من الخطأ الذي ينبغي لطالب العلم أن يبرأ بنفسه عنه، فالصحيحان جاوزا القنطرة، وأحاديثهما تلقتها الأئمة بالقبول، ولا يُستثنى من ذلك إلا أحاديث قليلة خالفهم فيها بعض الحفاظ الذين في درجتهم كالإمام الدارقطني ونحوه، هذه مستثناه.

لكن على الجملة، أحاديث الصحيحين متلقاه بالقبول، ولا ينبغي أن يتطرق إليها الكلام، ولا ينبغي أن يأتي طلاب علم ويناقش في مثل هذه العلل الظاهرة التي لا تخفى على هؤلاء الأئمة، لأنها في حقيقة الأمر ليست عللا، يعرفون أن هذه العلل ليست عللا لهذه الأحاديث، على سبيل المثال لو جاء حديث فيه عنعنة مدلس في الصحيحين، ما نأتي ونقول هذا الراوي مدلس وقد عنعن فالإسناد مثلا ضعيف، أو انجبر ضعف هذه الرواية بإخراج الإمام أحمد لهذا الحديث من طريقٍ آخر فيكون حسنًا لغيره أو نحو ذلك، لا لا، لا يصلح مثل هذا التصرف، مجرد ما يأتينا الحديث في الصحيحين نكفّ عن تناوله بالتحسين أو التصحيح أو غير ذلك من الأحكام، لكن غير الصحيحين نعم، الأئمة تعرضوا لها لأن مكانتها ليست كمكانة الصحيحين، ولم تتفق الأمة على تلقي أحاديثها بالقبول كما اتفقت على تلقي أحاديث الصحيحين.

إذًا بهذه الخلاصة لعل الأمر يتضح إن شاء الله تعالى في الجواب على هذين السؤالين.

ذكرتم يا شيخنا قول الترمذي حسنٌ صحيحٌ أن هناك تعاريف كثيرة وردت في هذه المسألة وأنها كلها رُد عليها باعتراضات، لكن يا شيخنا يتبادر إلى الذهن سؤال، هل إذا قلنا حديث حسن صحيح هل يمكن أن يراد الحسن للمتن والصحة للإسناد؟

هل يمكن أن يُقال إن الحسن يتجه للمتن والصحة تتجه للإسناد؟ أنا قلت إن هناك أكثر من عشرة أقاويل لأهل العلم في محاولة توجيه كلام الترمذي، وما من قول من هذه الأقوال إلا وعليه اعتراضات، ولذلك لن نسهب في الكلام عنها، سنسهب في الكلام عنها إن شاء الله تعالى حينما نأتي للمطولات، لكن لا نستطيع في هذا المختصر أن نتناول كل قضية من هذه القضايا، وقد يشوش كما قلت على المبتدئين، فيظن بعضهم أن الدخول في هذا العلم والولوج فيه فيه صعوبة فينحصر من البداية، ونحن ينبغي أن نسهل هذه العلوم –علوم الآلة- لطلبة العلم الذين يريدون أن ينتفعوا.

فعلى سبيل المثال مثل هذا القول الذي قيل، نعم، هناك من قال من الأئمة إن الحسن حسن لغوي وهو يتجه للمتن، وأما الحكم بالصحة فهو على الإسناد، فالترمذي يقصد أن متنه حسن وسنده صحيح، هذا قوله قيل، لكن اعترض على هذا بأنه ما ضابط الحسن اللغوي، إن كان المقصود حسن المتن فيما تضمنه من معاني يستحسنها الإنسان كالمرغبات ونحو ذلك فهناك أحاديث ليست بهذه المثابة كالأحاديث التي فيها تهديد بالنار –نسأل الله السلامة-، أو فيها لعن، أو أحاديث القصاص والحدود ونحو ذلك، فهل توصف هذه النصوص بأنها حسنة؟، هذا اعتراض على هذا القول.

فعلى كل حال دعونا من مناقشة باقي الأقوال لحينها إن شاء الله تعالى، وسنجتهد بإذن الله في محاولة تقريب كلام الترمذي لأذهاننا إن شاء الله.

كيف صنف الإمام الألباني كتبه الصحيح والضعيف، هل مثلا جعل الحسن من قبيل الصحيح؟

لا، شيخنا الشيخ الألباني رحمة الله عليه يفرق بين الصحيح والحسن، وكذلك لو نظرنا في تخريجاته نجد أنه أحيانًا يحكم بالحسن وأحيانًا يحكم بالصحة، فهو ممن يفرق بين الحسن والصحيح، وليس كالأئمة الذين ذكرتهم.

المذيع: لكن يورد كل هذين الحكمين في كتبه الصحيح؟

نعم نعم.

هل الإمام الألباني ضعف شيئًا أو تحدث على شيءٍ من أحاديث البخاري ومسلم؟

الشيخ ناصر رحمه الله مجتهد كبقية المجتهدين، وينبغي لنا أن نعرف قدر أولئك الأئمة واجتهاداتهم حتى نستطيع أن نعرف أعذارهم فيما ذهبوا إليه، فالبخاري ومسلم رحمهم الله تعالى حينما ألفا هذين الكتابين هناك من اعترض عليهما من بعض أئمة عصرهم، فهذه الاعتراضات بعضهم أجاب عنها، فمثلا أبو زرعة اعترض على مسلم في تأليفه للصحيح، غير أبي زرعة منهم ابن وارة قال: إن هذا يطرق لأهل البدع علينا، يعني إن أهل البدع يقولون: إن الأحاديث الصحيحة فقط هي ما وُجد في هذا الكتاب وماعدا ذلك فليست بصحيحة، مع أن هناك أحاديث صحيحة غير ما هو موجود في هذا الكتاب ويُحتج بها في أصول الاعتقاد فهذا يفتح بابًا علينا لأهل البدع، اجتهادات لبعض أهل العلم في ذلك العصر، هذه الأمور رد عليها مسلم بن الحجاج رحمه الله، من أراد أن ينظر أو يناقش مثل هذه الأمور أو يستفيد فلينظر في ترجمة مسلم بن الحجاج في سير أعلام النبلاء، فسيجد الكلام عن هذه القضايا.

بعد ذلك جاء ابن عمّار الشهيد رحمه الله، فانتقد بعض الأحاديث في صحيح مسلم في كتابٍ طُبع بعنوان "علل الأحاديث في صحيح مسلم"، جاء بعده الدارقطني فألف كتاب التتبع، تتبع فيه أحاديث الصحيحين صحيح البخاري وصحيح مسلم وانتقد عليهما بعض الأحاديث، وللدارقطني أيضًا جزء مفرد على حده تضمن قرابة اثنين وعشرين حديثًا من أحاديث البخاري فقط، يعني بيان علل أحاديث في صحيح البخاري، هذا الجزء حققتُه إن شاء الله تعالى، وسيخرج عمّا قريب بإذن الله.

فمثل هذه الاجتهادات من بعض أهل العلم تنبئ عن أنه لم يوافق البخاري ومسلم من قبل بعض أهل العلم على بعض الأحاديث، بل خالفوهما في بعض هذه الأحاديث، وهذا الذي يشير إليه ابن الصلاح حينما قال "إن الأمة تلقت الكتابين بالقبول والتسليم إلا أحرفًا يسيرة خالفهم فيها بعض النقاد" أو نحو هذا الكلام.

وليس الأمر مقصورًا فقط على هؤلاء الأئمة، بل هناك من جاء بعد أيضًا هؤلاء الأئمة بعد الدارقطني، ومن جملتهم مثلا ابن حزم، ابن حزم حكم على بعض الأحاديث في الصحيحين بالوضع كما هو معروفٌ، حكم على حديث الملاهي في البخاري بأنه موضوع، وحكم على الحديث الذي أشرتُ إليه في الحلقة السابقة وهو حديث أبي سفيان لما قال للنبي صلى الله عليه وسلم أو طب منه ثلاثة أمور أحد هذه الأمور قال "ابنتي أم حبيبة أزوجك إياها" فقال النبي صلى الله عليه وسلم (نعم)، فابن حزم قال هذا حديث موضوع، أم حبيبة كانت قد تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم قبل ذلك وهي بالحبشة زوجه إياها النجاشي.

فهذا اجتهاد من ابن حزم، وهو مخطئ بالحكم على هذه الأحاديث بالوضع كما بُين في موضعه، لكن لا ينفي هذا أن يكون ابن حزم إمامًا، ولا ينفي هذا أيضًا أن يكون البخاري ومسلم إمامين، وأن يكون الدارقطني وابن عمّار الشهيد إمامين أيضًا وغيرهم من الأئمة الذين خالفوا صاحبي الصحيح، بمعنى أن هذه الأحاديث التي نوقشت من قبل هؤلاء الأئمة سواءً صاحبي الصحيح أو من خالفهما نجد الصواب أحيانًا في جنب البخاري ومسلم وأحيانًا في جنب الذي خالف، يعني ليست القضية مفصولا فيها مثلا بأن الصواب مع الدارقطني على سبيل المثال دومًا، لا، أحيانًا يكون الدارقطني مخطئًا فيما تكلم فيه والصواب مع البخاري ومسلم.

فإذًا إذا جئنا مثلا للشيخ الألباني رحمه الله، هو اجتهد في أحاديث لكنها قليلة جدًا، الشيخ الألباني ما تطرق لكل أحاديث الصحيحين ولا سلك هذه المسالك التي أشرتُ إليها، كأن يعل بهذه العلل الظاهرة ونحو ذلك، إنما تكلم عن أشياءٍ يسيرة جدًا، وليته ما فعل، لكن نعذره لاجتهاده رحمه الله تعالى.

أريد إعادة تعريف الحديث الحسن لذاته

المذيع: أنصح الإخوة الذين يسألون عن إعادات أن يعودوا إلى النسخة المكتوبة وكذلك النسخة المحفوظة كصوت في موقع الأكاديمية للاستماع إليها بالتفصيل.

إذا كان الإسناد فردًا عند بعض الأئمة حسن وبعضهم صحيح، وإذا كان الإسناد مرويًّا من أكثر من طريق حسن أو صحيح أو حسن وصحيح، نرجو توضيح حسن أو صحيح أو حسن وصحيح

الأخ أبو وليد من الكويت يقول إنني ذكرت الإسناد الفرد والإسناد الذي ورد من أكثر من طريق وقلت حسن أو صحيح وحسن وصحيح، فأقول بأو التخيير هذه منصرفة للإسناد الفرد فقط، بمعنى أن الإسناد الذي لم يأت إلا من طريقٍ واحد فقط ويقول عنه الترمذي حسنٌ صحيح يقول الحافظ إنه يعني حسن أو صحيح، يعني حسن عند قوم وصحيح عند آخرين، فالحكم عليه يتردد بين الحسن والصحة، فهو إما حسن أو صحيح، هذا معنى كلام الحافظ ابن حجر، وهذا ينصرف فقط للإسناد الفرد ولا يتجه للإسناد الذي رُوي من أكثر من طريق.

الإسناد الذي رُوي من أكثر من طريق يكون بواو العطف، يعني هو حسن وصحيح، يعني حسن ببعض الأسانيد أو ببعض الطرق وصحيح ببعض الطرق الأخرى، هذا معنى كلام الحافظ ابن حجر.

كتاب نخبة الفكر الذي تشرحه، هل نتابعك في النسخة المطبوعة؟

المذيع: ربما يكون النص الذي معنا الذي قرأناه في بداية الحلقة مختلف عن بعض النصوص الموجودة، فأنا أرى أن النص موجودٌ في موقع الأكاديمية على الشبكة، يمكن يُرجع إليه، وهو نفسه متوافقٌ معنا.

سأل الأخ أيضًا عن شرح النخبة المطبوع، هذا الشرح أقول للأخ وكل من يسمع، هو عبارة عن شرح إلقائي، كنت شرحتُ النخبة في إحدى الدورات العلمية قبل قرابة يمكن اثنا عشر سنة أو نحو ذلك، وبعض الإخوة أخذ هذا الشرح فنسخه من الأشرطة واستأذني في طبعاته فأذنتُ له على أن يجتهد في تصحيحه ومحاولة تعديل العبارات، لأن الذي يُنطق ليس كالذي يُكتب، العبارة قد يُستحسن سماعها نطقًا ولكن لا تُستحسن كتابتها، اجتهد الأخ جزاه الله خيرًا وطبع الكتاب، ولكن هناك بعض الأغلاط بسبب النسخ والنقل، فمنها أغلاط عبارة عن تصحيف وتحريف لبعض الكلام، يمكن ما سُمع الكلام جيدًا أو تُعجل في النسخ من الشريط، وهناك أسقاط كثيرة صحفت المعاني، فلذلك أوقفت أنا مثل هذا الكتاب ومنعت من إعادة طبعه مرة أخرى، وهناك بعض الإخوة الذين يقومون على تصحيحه لعله يخرج في طبعة أحسن من الطبعة السابقة، أما الطبعة السابقة ففيها تصحيفات كثيرة، وأنا لا أنصح بالأخذ منها حتى تُصحح.

أنا مبتدئة، ما الكتاب الذي تنصحوني بشرائه، لأن أنا اشتريت كتاب من متون مصطلح الحديث للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فأريد أن آخذ فكرة أكثر لأنني ما فهمته جيدًا

في الحقيقة أم شروق نحن ننصحها بالإكثار من سماع الشروح، فممكن تأخذ مثلا الأشرطة وهي موجودة في التسجيلات، أشرطة لشرح النخبة في بعض المرات السابقة أو لبعض المشايخ الآخرين، هناك بعض المشايخ الآخرين الذين شرحوا النخبة يمكن يُستفاد من شرحهم، كذلك أنصحها بقراءة بعض الشروح التي انفردت للنخبة، ومن أهمها شرح الحافظ ابن حجر، وقد طُبع طبعات عديدة جدًا، من جملتها الطبعة التي أشرنا إليها في مرة سابقة بتحقيق الأخ علي الحلبي أو الطبعة التي بتحقيق الدكتور عبد الله الرحيلي أو التي بتحقيق الدكتور نور الدين العتر، هناك طبعات عدة لهذا الشرح يمكن أخذ أي طبعة شاء ت من هذه الطبعات، والاستفادة من القراءة فيها.

هل يمكن أن نقول إن تعريف الحديث الحسن هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه ولم يكن شاذًا ولا معللا؟

تمام، نعم، هذا التعريف هو التعريف، نستطيع أن نقول عن تعريف الحديث الحسن لذاته بأنه ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه من غير علة –كما قلنا سابقًا-، أو من غير شذوذٍ ولا علة –عند الحافظ ابن حجر-.

السؤال عن خفة الضبط هل يُعتبر علة أو شذوذ؟

خفة الضبط هذه مسألة اعتبارية، فنحن الآن نأخذ المسألة من باب التنظير، أما إذا جاء التطبيق العملي بتطبيق هذه الشروط على أحاديث فلابد من مراعاة أمور كثيرة، من هذه الأمور الالتفات إلى أحكام الأئمة، فقد يكون الإسناد الذي أمامنا فيما نرى أنه حسنٌ لذاته ولكن نرى إمامًا من الأئمة قال عنه إنه منكر، مثل ما ذكرناه قبل قليل عن الحديث الذي رواه محمد ابن عمرو بن علقمة عن الزهري عن عروة بن الزبير عن فاطمة بنت أبي حبيش، وهذا الإسناد فيما يبدو للرائي أنه حسنٌ لذاته، ولكن أبو حاتم الرازي قال عنه إنه حديثٌ منكر لم يُتابع عليه محمد بن عمرو وبينتُ السبب.

يكون بعض الاختلافات الفقهية منشأها من الاختلاف في تحسين الحديث وتضعيفه، في بعض الأحيان تحضر عند شيخ يشرح مثلا حديث ويرجح قول، وشرح متن عند شيخ آخر يرجح قول آخر، فيظل الطالب في حرج لا يدري أي قول راجح أو قول مرجوح.

سؤال الأخ ماجد حقيقة من الأسئلة المهمة جدًا، ونعم، هذه الأحكام على الأحاديث من أهم مسببات الخلاف بين الأئمة، ولذلك أعود لأذكر برسالة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى "رفع الملام عن الأئمة الأعلام"، شيخ الإسلام أصاب في هذه النقطة وأنصح الأخ السائل بقراءة الكتاب حتى يجد الجواب الشافي أكثر مما سأذكره.

فأقول نعم الأئمة يختلفون أحيانًا في تصحيح حديثٍ وتضعيفه، على سبيل المثال الإمام أحمد يرى أن أكل لحم الجذور ينقض الوضوء، الأئمة الثلاثة لا يرون أنه ينقض الوضوء، سبب الخلاف ما هو؟ حديث جابر بن سمرة الذي أخرجه مسلمٌ في صحيحه، والحديث مداره على جعفر بن أبي ثور يرويه عن جابر بن سمرة، فمن الأئمة من يرى أن جعفر بن أبي ثور هذا ثقة والحديث صحيح، فبناءً على تصحيحهم للحديث قالوا بأن لحم الجذور ينقض الوضوء، ممن ذهب إلى تصحيح الحديث الإمام أحمد، إسحاق بن راهوية، مسلم ابن الحجاج، وغيرهم أئمة آخرون ذهبوا إلى تصحيحه، هناك أئمة يرون أن الحديث غير صحيح، فعلي بن المديني مثلا يقول عن جعفر بن أبي هذا إنه مجهول، فمن يرى أن الحديث ضعيف فإنه لا يأخذ بما تضمنه هذا الحديث.

ولذلك نحن إذا عرفنا المسببات التي أحدثت هذا الخلاف بين الأئمة نعرف أنهم ما اختلفوا عن هوًى، بل كلهم معظم لسنة النبي صلى الله عليه وسلم، وهؤلاء هم أئمتنا رحمهم الله تعالى، لكن هذه أمور لا ينفك منها بشر، من الناس من يرى هذا الرأي ومن الناس من يرى هذا الرأي، ولذلك هذا الخلاف مقبول، ولا يُعنف على مُختلف بناءً على هذه الرُأى، فهذا لا نستطيع أن نقضي على هذا الخلاف.

لكن هذا الخلاف لو أنه بقي عند هذا الحد لضاقت دائرة الخلاف، المشكلة أن دائرة الخلاف اتسعت بسبب البعد عن بعض الأمور التي تُضيق دائرة الخلاف، وبالإمكان تضييق دائرة الخلاف، فعلى سبيل المثال ابن حزم مثلا حينما قال عن أحاديث الغنى إنها موضوعة، المعروف إنه أخطأ، لكن المشكلة أنه لا يزال بعض الناس يتشبسون بكلام ابن حزم حتى هذه الساعة، فعجيبٌ أمر هؤلاء، يعني ابن حزم حينما يقول عن الحديث الذي في صحيح البخاري (ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحرى والحرير والخمر والمعازف) يقول عنه إنه موضوع ويأتي إنسان ويقول هذا الحديث قال عنه ابن حزم إنه موضوع، طيب يا أخى أنت ذهبت وقرأت كلام الأئمة؟ قرأت تخريج الحافظ ابن حجر حينما قال إن هناك تسعة رواة كلهم رووه عن هشام بن عمّار الذي علق البخاري الحديث عنه؟ اطلعت على الذين خرجوا هذا الحديث سواء المتقدمين أو من المتأخرين من المعاصرين الآن أو من الأئمة السابقين؟ من الذي رد على ابن حزم؟

لكن مثل هذا نعده خلافًا ناتجًا إما من جهل أو من هوى، فبالإمكان القضاء على الخلاف في هذه القضية، لكن تلك القضية لا نستطيع القضاء عليها، يعني من يقتنع بأن جعفر بن أبي ثور مجهول وأن الحديث غير صحيح لا نستطيع أن نقول له: اقبل بأن الحديث صحيح وهكذا، فالكلام هذا نعم صحيح، ولذلك أنصح بقراءة رسالة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حتى نستوعب مثل هذه القضية بشكلٍ أكثر مما ذكرتُ.

الحكم على الحديث كما ذكرتم يتوقف على نظرة المحدث للراوي ومعرفته بأحوال الرواة، وليست هي مسألة رياضية، والسؤال هل تخريج المحققين المتأخرين بم أنهم لم يعاصروا من يحكمون عليهم، بل قلدوا الأئمة السابقين في الجرح والتعديل، هل يدخل هذا التحقيق؟ خاصة أن كثيرًا من المحققين المعاصرين يصحح أحاديث ضعفها بعض العلماء والعكس؟ أرجو التوضيح.

الأخت أم عبد الله سألت على وجه الخصوص عن تحقيقات المعاصرين وأحكامهم وهلم جرة، نقول إن المعاصرين منهم أُناسٌ نعم عندهم الملكة التي يستطيعون من خلالها تتبع الطرق ومعالجتها وفق وجهة نظر حديثية سليمة، ويبقى أيضًا للخلاف مجال، يعني لا نستطيع أن نقول: إن هذه التخريجات التي يقوم بها بعض طلبة العلم في هذا العصر إنها محكمة ومتقنة وسالمة من الاعتراضات، يبقى هناك بعض الأحاديث التي تتجاذبها وجهات النظر، وهذه الكلام فيها كالكلام الذي ذكرته قبل قليل عن الخلاف في مثل لحم الجذور ونحو ذلك.

لكن هناك بعض الذين يذهبون ليحكموا على بعض الأحاديث قد يتجرءون على بعض الأحاديث التي تكلم فيها علماءٌ سابقين، وهذا هو الذي ننبه عليه ونحذر من خطورته، فنقول ما حكم الأئمة عليه بالصحة كالبخاري ومسلم ونحو ذلك مما ينبغي أن نأتي ونتطرق لهذه الأحاديث بالتضعيف ما لم يخالفهم أئمة مثلهم، هذا ينبغي أخذه بعين الاعتبار، العكس كذلك، لا ينبغي أن نأتي لأحاديث في بعض الأجزاء الحديثية أو بعض الكتب الحديثية الأخرى التي لم تؤلف في الصحيح المجرد ونقول عن تلك الأحاديث إنها صحيحة مع أن هناك أئمة قالوا عن هذه الأحاديث إنها منكرة، لا، أولئك الأئمة ما حكموا بهذه الأحكام إلا بدراية ومعرفة، وهم جهابذة نقاد عارفون بعلل الأحاديث، فلا ينبغي في هذه الحال أن نهدر أقوالهم وأحكامهم على هذه الأحاديث، بل يجب أن نجعلها نصب أعيننا.

لكن إن وجدنا الأئمة اختلفوا في حكم على حديثٍ واحد، على سبيل المثال حديث يخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين ويخالفهم مثلا أبو حاتم الرازي كما ذكرتُ سابقًا والبرديجي، فيقول عن هذا الحديث: إنه منكر، في هذه الحال يسعنا ما وسعهم من الاختلاف، إن رأينا وجهة نظر البخاري ومسلم هي الأصوب لا حرج أن نأخذ بهذا، وإن رأينا وجهة النظر الأخرى هي الأصوب فلا حرج أن نأخذ بهذا، وسعة الأفق هذه ورحابة الصدر ومعرفة آداب الخلاف هي التي تجعل المسلمين يعيشون في وئام ووحدة وبعد عن الخلاف.

لكن المشكلة أن هناك الآن تعميق لدائرة الخلاف في بعض القضايا التي لا تستحق مثل هذه الإجهارات، فنحن ننصح بمراعاة أدب الخلاف التي كانت عند سلفنا الصالح، ما وجدنا والله الإمام أحمد راح يشنع مثلا على الشافعي وقال أنت ترد سنة النبي صلى الله عليه وسلم، بل يبجله ويعظمه ويعده شيخه، وهذا الأدب ينبغي أن نتحلى به أيضًا نحن في معاملتنا بعضنا مع بعض.

ذكرتم أن الدارقطني وابن الشهيد تتبعا أحاديث عن البخاري ومسلم، هل هناك من الأئمة من تتبع كلام الدارقطني هذا وأجاب عليه؟ أم سلم الكل لكلام الدارقطني على البخاري ومسلم؟

السؤال الذي ورد من أحد الإخوة، هل هناك من أجاب عن هذه الأحاديث التي انتقدها الدارقطني أو غيره على الصحيحين؟ فأقول إن أشهر من تكلم عن أحاديث الصحيحين هو الداقطني رحمه الله وعلى وجه الخصوص في كتابه التتبع، وهو مطبوع كما هو معلوم، نعم هناك من أجاب عن أحاديث الصحيحين، فالبنسبة للبخاري أو ما اتفقه البخاري ومسلم عليه ممن انتقده الدارقطني نجد الجواب عليه عند الحافظ ابن حجر في "مقدمة فتح الباري المسمى هدي الساري"، وقد بذل الحافظ ابن حجر وسعه في محاولة الرد على هذه الانتقادات التي وُجهت لهذه الأحاديث، وهو مجتهد والبخاري مجتهد والدارقطني مجتهد، فرحم الله الجميع.

قد يكون الحق فعلا في صف البخاري ويوضح ذلك الحافظ ابن حجر ويجليه، وقد يكون الحق في صف الدارقطني، وقد يعترف له الحافظ ابن حجر أحيانًا ويسلم له بذلك الانتقاد، وقد يكون الحافظ ابن حجر اجتهد ولا نوافقه على اجتهاده ونرى وجهة نظر الدارقطني هي الصائبة، كل هذا محتمل، فكلهم أئمة رحمهم الله تعالى.

فيه أيضًا أجوبة أبي مسعود الدمشقي عما تكلم فيه الحافظ الدارقطني من أحاديث الصحيحين، لكن الكتاب ما تضمن إلا أحاديث يسيرة، لكن يمكن أن يُستفاد منه أيضًا.

بالنسبة لأحاديث مسلم لم ينهض أحد من الأئمة السابقين للجواب عنها، ولكن قام بذلك الشيخ ربيع وفقه الله، فرسالته أظنها للدكتوراه بعنوان "بين الإمامين مسلم والدارقطني" تكلم عن هذه الأحاديث التي أعلها الدارقطني عند مسلم على الطريقة التي سلكها الحافظ ابن حجر في هدي الساري، والكتاب نافع وجيد، وأنصح بالاستفادة منه.

كما أن هناك بعض الأحاديث التي انتقدت على مسلم من زاوية أخرى على وجه الخصوص فيما يتعلق بالانقطاع، وهذا قد أجاب عنه الحافظ رشيد الدين العطار في كتابه "غرر الفوائد المجموعة فيما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة"، وهو كتاب من أروع ما كُتب في هذا الفن، فأنصح كذلك بقراءته والاستفادة منه.

فيه كتاب شرح نخبة الفكر مطول أو مختصر ينصح به الشيخ؟

أحد الإخوة سأل عن شرح للنخبة، وهذا تكلمنا عنه، يعني ذكرنا الشروح، قلنا فيه بتحقيق الأخ علي الحلبي، فيه بتحقيق الدكتور عبد الله الرحيلي، فيه بتحقيق الدكتور ناصر الدين العتر، فيه بتحقيق عمرو عبد المنعم، يعني عدة تحقيقات موجودة في الساحة، قد يكون بين هذه الطبعات شيء من الاختلاف لا أستطيع أن أقول إن هذه الطبعة أفضل من تلك، لكن قلت سابقًا إن الطبعة التي بتحقيق الأخ علي الحلبي فيها تعليقات للشيخ الألباني رحمه الله، كذلك تعليقات للأخ علي، يعني يمكن أن يستفيد منها طالب العلم، ولا يعني هذا التفضيل من جميع الوجوه على الطبعات الأخرى، لأني ما قارنت وما وازنت بين هذه الطبعات على أساس أن أقول إن هذه أصح من تلك أو الأخرى.

السؤال عن كتاب يتحدث عن أسماء الرجال والحكم عليهم.

الأخ أيضًا سأل عن كتاب في الحكم على الرجال، فيه كتاب تقريب التهذيب يمكن أن تستفيد منه أيها الأخ السائل، لأن الحافظ ابن حجر يذكر كل رجل بالحكم الحازم عليه، يقول هذا ثقة، هذا ضعيف، هذا متروك، وهكذا.

ما نصيحة شيخنا لطالب العلم بصفة عامة وطالب علم الحديث على وجه الخصوص؟

أما النصيحة التي أوجهها لطلبة العلم عمومًا ولطلبة علم الحديث على وجه الخصوص، فأولها ضرورة التجرد وإخلاص العمل لله، هذه أهم نصيحة ينبغي أن يتحلى بها طالب العلم في جميع شئونه، بل والمسلم عمومًا، فإخلاص العمل لله هذا ينبغي أن نضعه نصب أعيننا، وهذا هو قاصمة الظهر، وسيأتي معنا إن شاء الله تعالى حينما نتكلم عن آداب المحدث وطالب الحديث أن أول أدب اشترك فيه الشيخ والطالب هو هذا الأدب، وهو ضرورة إخلاص العمل لله جلّ وعلا، يركز على هذا المحدثون ويهتمون به اهتمامًا بالغًا.

ويوردون كلامًا لبعض الأئمة مثل عبارة سفيان الثوري "طلبنا العلم لغير الله فأبى العلم إلا أن يكون لله"، فعلا من طلب هذا العلم حتى وإن طلبه لغير الله فإن هذا العلم يدل الإنسان على الإخلاص، لأنه إذا ما نظر في نصوص الشريعة التي وردت من كتاب الله ومن سنة رسوله صلى الله عليه وسلم وفيها التنفير من الشرك الخفي، من الرياء، من العجب بالعمل من مقارعة الأقران، من إرادة الإنسان بعمله الدنيا، نصوص كثيرة مخوفة، وآيات وأحاديث كثيرة تحث على إخلاص العمل لله جلّ وعلا.

ثم القراءة في سير الصالحين، أحث على الإكثار منها، لأن مطالعة سير الصالحين تجعلنا نأتسي بما كانوا عليه من أخلاق وآداب وسيرة عطرة جدًا، فيها من مظاهر الإخلاص الشيء الذي يجعل الإنسان يسبح في خيال.

كذلك أيضًا مصاحبة الصالحين في هذا الزمن من مشايخ ومن طلبة علم، فإن الإنسان إذا اتخذ الصحبة الخيرة التي تتصف بالإخلاص ويظهر عليها جانب الصلاح فإن الإنسان يتأثر بمن يصاحبه ويخالطه.

كذلك نحث على النفرة من الناس الذين طابعهم الرياء والعجب بالعمل، فالإنسان يتأثر ولابد بمن يخالطه.

كذلك أيضًا من النصيحة التي أوجهها العمل بالعلم، وهذا من داوعي الإخلاص، فالإنسان يجب عليه أن يكون حريصًا على العمل بما علم، والسلف الصالح كانوا يحثون على العمل بما علمه الإنسان ولو مرة واحدة، يعدونه من زكاة العلم، بل يقولون إن العمل بما علمه الإنسان مدعاة لحفظ هذا العلم، فأنت إذا سمعت حديث (كلمتان حفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن، سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم) وذهبت تطبق هذا الذي سمعته أنت حفظت الحديث تلقائيًا.

في الحقيقة الكلام على النصيحة كثير، والوقت فيما أظن أنه انتهى، ولعلي إن شاء الله تعالى يكون في الكلام الآتي بإذن الله شيء من النصح الآخر، وفق الله الجميع لما يحب ويرضى وصلى اللهم على نبينا محمد.

المتن:

بـــسم الله الرحمٰن الرحيم، قال الإمام الحافظ ابن حجر رحمه الله (وزيادة راويهما مقبولة ما لم تقع منافية لمن هو أوثق. فإن خولف بأرجح فالراجح المحفوظ، ومقابله الشاذ، ومع الضعف فالراجح المعروف، ومقابله المنكر. والفرد النسبي: إن وافقه غيره فهو المتابع. وإن وجد متن يشبهه فهو الشاهد. وتتبع الطرق لذلك هو الاعتبار).

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، قبل أن أبدأ في شرح هذه العبارات التي قُرئت سأطرح بعض الأسئلة فيما تقدم على الإخوة الذين يستمعون ويجيبون إن شاء الله تعالى كما صنعنا في الحلقة الماضية.

السؤال الأول: ذكرنا في الحلقة الماضية تعريف الحديث الحسن لذاته، فما التعريف الذي يمكن أن نستله ونخلص به للحسن لذاته من خلال الطرح الذي قدمناه؟

السؤال الثاني: ذكرنا بالنسبة لقول الترمذي عن الحديث حسنٌ صحيح أن الحافظ ابن حجر اختار توجيهين لهذا الكلام، فما هذان التوجيهان اللذان ذكرهما الحافظ ابن حجر؟

ونبدأ في درس هذا اليوم، يقول الحافظ عن زيادة راوي الحديث الحسن والحديث الصحيح (وزيادة راويهما مقبولة ما لم تقع منافية)، ويمكن أن يُعبر عن هذا بأن الشاذ مخالفة المقبول لمن هو أولى منه فيما يتعلق بضد الزيادة المقبولة، يعني عندنا الآن زيادة ثقة ويقابلها الشاذ، يعني إن لم تكن زيادة ثقة فإنها ستكون شاذة، وهذا كله سنتكلم عليه إن شاء الله تعالى.

بالنسبة لزيادة الثقة المقصود بها ما يقع في الأسانيد والمتون من زيادات من بعض الثقات على ثقاتٍ آخرين، فيكون هناك اختلافٌ بين الثقات في سياق بعض الأحاديث، إما في الأسانيد أو في المتون، وهذه المخالفة التي تقع بين هؤلاء الثقات إما أن تكون مخالفة من واحد لجماعة، أو تكون مخالفة من واحدٍ لواحدٍ مثله، فإذا كانت المخالفة بين واحدٍ وجماعة، على سبيل المثال الحديث يرويه ستة نفر عن شيخٍ واحد كأبي إسحاق التبيعي على سبيل المثال، خمسة من هؤلاء الرواة رووا الحديث عن أبي إسحاق فذكروه موصولا، واحد من هؤلاء الذين رووه عن أبي إسحاق رواه مرسلا، يعني لم يذكر فيه الصحابي، فمن الذي نقدم روايته في هذه الحال؟ أو كيف نوفق بين هذا الاختلاف؟ الحافظ ذكر قيدًا قال: (ما لم تقع منافية)، فإذًا الزيادة التي يزيدها راوي الحديث الصحيح وراوي الحديث الحسن بناءً على الكلام الذي مر معنا الأصل أنها مقبولة، سواءً من الثقة أو من الصدوق وهو الثقة الذي خف ضبطه، كما قلنا عن راوي الحديث الحسن.

فإذا روى هذان الراويان حديثًا فيه زيادة، لاشك أنه حينما نقول فيه زيادة يدل هذا الكلام على مشاركة غيره له في الرواية، لو لم هناك مشاركة في الرواية ما الذي أدرانا أنها زيادة، يزيد على من؟! لابد أن يكون هناك مشارك له في الرواية، هذه المشاركة كما قلتُ إما أن تكون من قبل واحد مثله أو من قبل عدد، فالحافظ يقول: (ما لم تقع منافية)، هذا يدل على أن الزيادة التي تأتي إما أن تكون زيادة فيها منافاة أو ليس فيها منافاة، هذا بناءً على هذا العرض الذي ذكره لنا الحافظ ابن حجر رحمه الله، وإلا ففي بعض كتب المصطلح يذكرون قسمًا ثالثًا وهي الزيادة التي فيها نوع منافاة، لكن هذه نتركها إن شاء الله تعالى لكتب المطولات حتى لا تأخذ علينا وقتنا؛ لأنا بحاجة إلى الوقت، وليس هذا موضع التطويل فيه، لكن المقصود الإشارة فقط إلى أنه ليس الكلام الذي كان يذكره هنا هو الكلام الذي يُسلم به على الإطلاق، فدعونا الآن فيما ذكره الحافظ ابن حجر، الزيادة إما أن تكون منافية أو غير منافية، نكتفي بهذا.

ما الزيادة المنافية وما الزيادة غير المنافية؟ هنا موطن الإشكال، فيحدد بعضهم الزيادة المنافية بأنها التي لا يمكن الجمع بينها وبين غيرها بحالٍ من الأحول، بمعنى أن تكون منافية من نفس الوجوه، كأن تنفي ما أثبتته الرواية السابقة أو العكس، ويمثلون على هذا بمثال ليس من الضروري أن يكون المثال صحيح، ولكن من أجل تقريب المعنى للأذهان، حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي يُروى عنه أنه قال (ليس في المال حقٌ سوى الزكاة)، وفي حديثٍ آخر (في المال حقٌ سوى الزكاة)، فعندنا الآن هذان الحديثان متعارضان، أحدهما يثبت أن في المال حقًا سوى الزكاة، الآخر ينفي أن يكون في المال حق سوى الزكاة، فيكون هنا منافاة بين المتنين، لا يمكن إطلاقًا التوفيق بينهما، أحدهما يثبت والآخر ينفي، هذه هي الزيادة التي تكون منافية.

قد يقول قائل أين الزيادة هاهنا؟ نقول ليس من الضروري أن تكون زيادة، ولكن المقصود بيان ما هي المنافاة التي يتكلمون عنها، الزيادة التي ليس فيها منافاة ما هي؟ قالوا مثل زيادة الإمام مالك في حديث زكاة الفطر، (فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الذكر والأنثى والحر والعبد والصغير والكبير من المسلمين)، غير الإمام مالك روى هذا الحديث فلم يذكر لفظة (من المسلمين)، قالوا هذه اللفظة لا تنافي، لأنها مجرد زيادة فقط.

فهذا هو مفهوم المنافاة، يعني إما أن تكون معارضة من كل وجه فلا يمكن التوفيق بينها وبين الرواية الأخرى، أو تكون يمكن قبولها مع قبول الرواية الأخرى، فإذًا المنافاة عندهم لابد أن تكون منافاة من كل وجه بحيث لا يمكن التوفيق بينها.

لكن هل هذه المنافاة بهذه الصورة هي التي يُسلم بها، الحافظ في شرحه ناقش هذه القضية وناقش كلام بعض العلماء وعلى وجه الخصوص الشافعية منهم، وعجب من صنيعهم كيف أنهم قالوا هذا الكلام وسلموا به بالرغم من أن كلام الإمام الشافعي في الرسالة يدل على خلاف هذا؟ وذلك أن الزيادة التي يتكلم عنها أهل الحديث غير الزيادة التي يتكلم عنها أهل الفقه والأصول، أهل الفقه والأصول ينظرون إلى حديثٍ من الأحاديث اختلف فيه الرواة، منهم من يصله، ومنهم من يرسله فيقولون: الذي وصل الحديث زائد، وزيادة الثقة مقبولة مادام أنها غير منافية، يقولون: ما المنافاة التي وقعت هاهنا بين من أرسل وبين من وصل؟ فالذي وصل لا تنافي روايته رواية من أرسل إنما زاد عليه زيادة، ما الزيادة؟ قالوا: ذكر الصحابي، أو الذي وقف الحديث والذي رفع الحديث، قالوا: الذي رفع الحديث زاد، ما الذي زاده؟ نسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم، بينما الذي وقف الحديث جعل الحديث من قول الصحابي، فقالوا: هذا زائدٌ ولا تنافي بين الروايتين، هذا كلام من؟ كلام أهل الفقه والأصول.

لكن أهل الحديث يقولون: لا، نحن ننظر نظرة أخرى، ولذلك نقول: إن أهل الاختصاص دومًا هم الذين يُسار إليهم في اختصاصهم، ما الذي نظر إليه أهل الحديث؟ مثل مجلسنا هذا الذي نحن فيه، سواء من قبلكم أيها الحضور هاهنا أو من قبل الذين يسمعون أيضًا عبر هذه الوسائل التي أتاحها الله جلّ وعلا لنا، فإذا تكلمتُ أنا في هذا المجلس بكلام، والغالبية العظمى نقلوا هذا الكلام على وجه، مثلا هذا التفصيل الذي ذكرته في قضية زيادة الثقة، لكن جاء واحد ونقل لفظًا لم ينقله البقية، أهل الحديث يقولون: مادام المجلس واحد وهؤلاء عددٌ من الراوية نحن لا نتصور أن يحفظ واحد وينسى جمع، هذا محال، فيقولون في هذه الحال: إن هذه الزيادة فيها منافاة، ما المنافاة؟ قالوا: لأنه يلزم من قبولها تخطئة الجمع والعدد الأكثر الذين رووا الحديث بدون هذه الزيادة، فمثل هذا لا يذهب إليه أهل الأصول والفقه.

فإذا كان هناك خلافٌ بين الرواة على راوٍ معين كأبي إسحاق التبيعي، بعضهم يرويه عنه متصلا، وبعضهم يرويه عنه مرسلا، والأكثر هم الذين رووه عنه متصلا والأقل هم الذين رووه عنه مرسلا، ففي هذه الحال لا نتصور أن يحفظ الأقل وينسى الأكثر، أما بالنسبة لأهل الفقه والأصول فينظرون لرواية الزائد، يعني الرواية المتصلة أو رواية الرافع، ينظرون إليها على أنها طريق مستقل تمامًا، فيقولون هذا فيه زيادة وهذا مثل الحديث المتصل الذي لا علاقة له بحديثٍ آخر.

بناءً على هذا نأتي لما قلنا: إن فيه منافاة سواءً على طريقة أهل الفقه والأصول أو على طريقة المحدثين، إذا قلنا إن الزيادة من الثقة مقبولة على فرض أن هذه الزيادة مقبولة عند أهل الفقه، وعند الأصوليين وعند المحدثين على حدٍ سواء، فمعنى ذلك أن هذا الحديث مقبول والزيادة هذه صحيحة لا إشكال فيها، لكن إن كان العكس كأن هذه الزيادة فيها منافاة لا يمكن قبولها، فالرواية هذه التي فيها الزيادة هي التي قال إنها تسمى الشاذة.

فإذًا الحديث الشاذ بناءً على هذا، نعود إلى ما كنا ذكرناه حينما أشرنا إليه في تعريف الحديث الصحيح، ما يرويه الثقة مخالفًا من هو أوثق منه، هذا كلام الإمام الشافعي رحمه الله، لكن الحافظ ابن حجر أراد أن يجمع الكلام فيما يتعلق براوي الحديث الصحيح وراوي الحديث الحسن، لأننا لو قلنا في تعريف الحديث الشاذ ما يرويه الثقة مخالفًا لما هو أوثق منه معنى ذلك أننا تكلمنا عن ماذا؟ عن راوي الحديث الصحيح فقط، ولم نتكلم عن راوي الحديث الحسن، لكن الحافظ ابن حجر يقول: ينبغي للتعريف أن يشمل الاثنين كليهما راوي الحديث الحسن، وراوي الحديث الصحيح، فعبر بالتعبير الذي ذكرته قبل قليل وهو في تعريفه للحديث الشاذ، قال: ما يرويه المقبول مخالفًا من هو أولى منه، فالمقبول يشمل الثقة والصدوق، يعني راوي الحديث الصحيح وراوي الحديث الحسن، كلهم يشملهم وصف القبول، "مخالفًا من هو أولى منه" بدلا من قولنا "مخالفًا من هو أوثق منه"، لماذا؟ حتى يدخل فيه الصدوق، فالصدوق يمكن يخالف من هو أولى منه، يعني صدوقًا مثله ولكنه أولى منه بالقبول.

فلا نقيد هذا بالثقة، ولا نقول مخالفًا من هو أوثق منه؛ لأننا كأننا صرفنا الكلام إلى الثقة فقط ولم نتكلم عن الصدوق: وهو راوي الحديث الحسن.

فعرفنا الآن الفرق بين زيادة الثقة والشاذ إنه إن لم تكن زيادة ثقة فالحديث شاذُ، فإذا كان هذا الحديث الشاذ بهذه الثقة -يعني بقيد المخالفة-، هل لهم تعريفٌ آخر في الحديث الشاذ؟ قلنا نعم، إن هناك من يعرف الحديث الشاذ بأنه ما ينفرد به الثقة، فإذًا هناك تعريفان للحديث الشاذ: أحد التعريفين ما يذهب إليه بعض أهل العلم: بأنه ما ينفرد به الثقة، وهذا ذهب إليه مثل أبي عبد الله الحاكم، والخليلي صاحب الإرشاد.

لكن الإمام الشافعي رحمه الله استدرك على هذا فقال: "ليس الشاذ ما ينفرد به الثقة، ولكن الشاذ ما يرويه الثقة مخالفًا لمن هو أوثق منه"، وكلام الإمام الشافعي ينبغي أن يكون أولى بالقبول؛ لأن لو قلنا إن الشاذ ما ينفرد به الثقة للزم على ذلك أن نرد جميع أحاديث الأفراد، أي الحديث الذي لم يرد إلا من طريقٍ واحد وهو الذي سميناه في السابق الغريب والفرد، فيلزم عليه أن نرد هذا، إلا إذا قلنا إنهم لا يعنون بالشذوذ الرد وإنما هو مجرد وصف للحديث، يعني حديث يرد من طريق واحد يكون هذا شاذًا مثلما لو نقول غريب أو فرد، إذا كان بهذا الشيء فلا مشاحة في

الاصطلاح، لكن ينبغي أن يُقصر هذا الاصطلاح على صاحبه، فنقول هذا اصطلاح من؟ هذا اصطلاح الخليلي والحاكم، لكن لا يلزم منه أن يكون هو الشاذ المعتبر عند أهل العلم وهو الذي يلزم منه رد هذه الرواية.

جديرٌ بالذكر أن استعمال أهل العلم في القرون الثالثة الأولى على وجه الخصوص للفظة الشاذ نادرة الوجود، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بهذا التعريف الذي ذكرناه من حيث المخالفة، لكنهم يطلقون لفظ الشذوذ أحيانًا، يعني هو موجود في إطلاقاتهم ولكنه قليل، يطلقونه على الشيء المخالف عمومًا، يعني لا يلزم منه مخالفة ثقة من هو أوثق منه، لا، وإنما لو روى راوٍ حديثًا من الأحاديث مخالفًا لقواعد الإسلام العظام، يقولون: هذا حديثٌ شاذٌ، يعني لا يُلتفت إليه، بغض النظر عن كم الذي رووه، أو من الذي رواه هل هو ثقة أو غير ثقة، بل هل لهذا الحديث إسناد أو ليس له إسناد، لأنا وجدناهم يطلقون هذا الكلام أيضًا على أحاديث ليس لها أسانيد، فإذًا هم يتكلمون عن المتن من حيث هو، يعني يقولون: هذا المتن مخالف لقواعد الإسلام العظام فهذا شاذٌ، يُترك، يُرمى، لا يُلتفت إليه، فهم لا يتكلمون عن الشاذ من الناحية الاصطلاحية التي نتكلم عنها، هذا موجودٌ في كلام بعض الأئمة.

إذًا ما الذي يتكلمون عنه في هذه الحال، كانوا يستخدمون لفظة منكر، يطلقون وصف النكارة على الحديث الذي بهذه الصفة الذي فيه مخالفة أو الذي فيه تفرد لا يمكن قبوله، ذكرنا في الدرس السابق حديث محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص في روايته عن الزهري عن عروة بن الزبير عن فاطمة بنت أبي حبيش أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها (إذا رأيت الدم الأسود فأمسكي عن الصلاة، وإذا كان الأحمر فتوضئي)، وقلنا إن أبا حاتم الرازي قال عن هذا الحديث لم يُتابع محمد بن عمرو على هذه الرواية وهو منكر، فإذًا وصف رواية محمد بن عمرو بالنكارة.

وقد يصفون رواية الثقة أيضًا بالنكارة، مثل ماذا؟ مثل حديث رواه يحيى بن محمد النيسابوري وهو إمامٌ، رواه عنه مُسدد عن معتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف أبي بكرٍ في ثوبٍ واحد، هذا الحديث حدث به يحيى بن محمد النيسابوري وأبو زرعة كان جالسًا، فقال له أبو زرعة: الرازي هذا خطأ، ليس هذا هكذا، حدثنا مسدد، يعني أن أبا زرعة روى الحديث عن شيخ يحيى بن محمد النيسابوري، فقال حدثنا مسدد عن معتمر عن حميد عن أنس، يعني في رواية يحيى النيسابوري معتمر يرويه عن أبيه سليمان التيمي عن أنس، وأبو زرعة يقول: لا، ليس الحديث من رواية سليمان التيمي، وإنما من رواية معتمر عن حميد عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم، ليس فيه سليمان التيمي، فقال يحيى: اضربوا عليه، يعني سلم لأبي زرعة؛ لأن أبا زرعة إمامٌ حافظ، يعني إذا نزل في الميدانٍ فليس هناك مصارع.

أبو حاتم الرازي أيضًا لما ذُكر له هذا الحديث قال: حدثنا ابن أبي شيبة وغيره عن معتمر، يعني هذه رواية غير رواية مسدد، يعني هذه متابعة لرواية مسدد من طريق أبي زرعة، فقال حدثنا ابن أبي شيبة وغيره عن معتمر عن حميد عن أنس، يعني كما قال أبو زرعة رحمه الله، لكن الشاهد يقول: ولو كان عن التيمي لكان منكرًا، لو كان الحديث عن سليمان التيمي لكان منكرًا، كيف يكون منكرًا والإسناد كله ثقات؟ قال: لأن هذه الرواية غريبة، فالحديث معروف أنه من رواية معتمر بن سليمان عن حميد، لكن إذا كان معتمر عن أبيه عن أنس فهذه رواية منكرة ليست هي الرواية المعروفة، يعني شذت عن الرواية المعروفة.

فإذًا هذا يدلنا على ماذا؟ على أنهم يطلقون لفظ النكارة على ما هو أعم، ما هو أعم من ماذا؟ أعم من القيد الذي ذكره الحافظ حينما حد الحديث المنكر: بأنه مخالفة الضعيف لمن هو أولى منه، فيقول: إذا كانت المخالفة من مقبول وهو الراوي الثقة أو الصدوق وهو راوي الصحيح أو الحسن، إذا كانت المخالفة من هذه صفته هذا نقول الشاذ، إذا كانت المخالفة مخالفة من راوٍ ضعيف أو صدوق لكن في حفظه ضعف أو من مستور يعني لم يُوثق من إمام معتبر، فالمخالفة في هذه الحال نقول عنها: منكرة، فيقول: إن هناك اشتراكًا بين الشاذ والمنكر في قيد المخالفة، يعني الشاذ مخالفة المقبول لمن هو أولى منه، والمنكر مخالفة الضعيف لمن هو أولى منه، لكن يفترقان في ماذا؟ في أن الشاذ مخالفة المقبول، وأما المنكر فهي مخالفة الذي لا يمكن قبول خبره على الانفراد وهو الضعيف أو المستور ونحوهما.

فبهذا المثال الذي ذكرته يتضح أن الكلام عند العلماء السابقين أعم بالنسبة للمنكر، قد يطلقون المنكر على مخالفة الضعيف، على مخالفة المستور، على مخالفة الثقة، على مخالفة الصدوق، يتضح هذا من أمثلة عديدة عندهم، لكن بعد أن استقر الاصطلاح وإذا أردنا أن نفهم الآن في هذه المرحلة الابتدائية لنا المصطلح ينبغي أن نفهمه كما قال هؤلاء الأئمة بغض النظر عن هذا الخلاف، فنقول الشاذ مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، أو مخالفة المقبول لمن هو أولى منه، ونفهم هذا ونمشي، المنكر مخالفة الضعيف أو المستور لمن هو أولى منه، ونعرف الآن الفرق بين الشاذ والمنكر بهذه الصفة، يعني الشاذ له وصف والمنكر له وصف.

يُقابل الشاذ المحفوظ، يعني إذا قلنا إن الرواية التي زادها راوٍ أصبحت مقبولة عندنا ونسميها زيادة ثقة، يسمون هذه الزيادة أو ذلك الحديث المحفوظ، يعني ما يُقابل الشاذ هو المحفوظ.

ما يُقابل المنكر هو المعروف، فهذا شيءٌ معروفٌ شرعًا، المعروف والمنكر متقابلان، كذلك الشاذ والمحفوظ متقابلان، فالرواية التي يُحكم عليها بالشذوذ الراوية التي نافتها وأصبحت هي المقبولة هي التي نسميها المحفوظة، والراوية غير المقبولة هي التي نسميها الشاذة.

أظن بهذا الصفة أصبح عندنا وضوح إن شاء الله تعالى في المسألة، هل في شيء قبل الاعتبار والمتابع والشاهد؟

(ومع الضعف فالراجح المعروف، ومقابله المنكر)

إذًا هذا مع الضعف، هو الذي تكلمنا عنه، وهو الحديث المنكر، لكن بناءً على هذا الكلام أيضًا الذي ذكره الحافظ هم يفصلون ويقولون أيضًا كما أننا قلنا في الشاذ إن له تعريفين: وهو أن بعض أهل العلم يقول عنه: إنه ما ينفرد به الثقة، كذلك أيضًا بعض أهل العلم قالوا عن المنكر إنه ما ينفرد به غير المقبول، يعني كالضعيف والستور ونحو ذلك، وأنا أقول إن أكثر إطلاقات أهل العلم وصف النكارة على الأحاديث بهذه الصفة، على سبيل المثال، ....

المذيع: الاصطلاحية يا شيخ؟ الصفة الاصطلاحية؟)

الصفة الاصطلاحية، يعني المنكر يُطلق على ما يتفرد به الضعيف والمستور، ويُطلق على ما يُخالف فيه الضعيف والمستور من هو أولى منه، يُطلق على الاثنين كليهما، لكن في استعمالات الأئمة سنجد الأول وهو التفرد ما يتفرد به الضعيف والمستور أكثر من وجود المخالفة.

وأمثل بمثال يذكرونه في كتب الصطلح وهو مثال جيد، فهناك راوٍ يُقال له أبو ذكير، هذه كنيته واسمه يحيى بن محمد بن قيس، روى عن هشام بن عروة عن أبيه عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (كلوا البلح بالتمر، فإن الشيطان إذا أكله ابن آدم قال يا ويله عاش ابن آدم حتى أكل الخلق بالجديد)، هذا الحديث تفرد به ذكير هذا يحيى بن محمد بن قيس، هو عدلٌ في نفسه هذا الراوي، لكن مشكلته أن حافظته ضعيفه، ومسلم أخرج له في المتابعات والشواهد في صحيحه، هذا دليلٌ من مسلم على أن الأصل في هذا الراوي أنه عدل، لكن إخراجه له في المتابعات والشواهد يدل على أنه ما اعتمد عليه فيما يُحتج به، ولكن أخرج له فيما يتأكد لديه أنه أصاب فيه.

أبو ذكير تفرد بهذا الحديث عن هشام بن عروة، لم يروه عنه أحد غيره؛ ولذلك أطلق كثيرٌ من أهل العلم على هذا الحديث وصف النكارة، ومن جملتهم النسائي على سبيل المثال، فقال عن هذا الحديث: إنه منكر، كذلك غير النسائي.

فهذا إذًا مثال على ما يتفرد به من لا يُقبل تفرده مثل يحيى بن محمد بن قيس أبي ذكير هذا، تفرد عن هشام بن عروة بهذا الحديث، وتفرده عنه غير مقبول في هذه الحال، فحديثه هذا يُسمى حديثًا منكرًا.

بالنسبة لمسألة الشاذ، هل يُقال إن للشاذ ثلاثة تعاريف الأول: ما ينفرد به الثقة، والثاني: مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، أو يُقال أيضًا هناك عموم بين التعريف الثاني والثالث وهو مخالفة المقبول؟)

لكن ما الثالث؟

المقبول عمومًا يشمل الثقة وغيره، والثاني خاص بالثقة، والثالث التفرد)

أقول إن الشاذ ليس له إلا تعريفان فقط، سواء قلنا: إنه مختص بالثقة أو بالمقبول، فليس هناك تنافي، إذا قلنا المقبول فيدخل فيه الثقة، فالثقة مقبول، فالحافظ ابن حجر حينما استخدم هذا اللفظ إنما استخدمه ليشمل راوي الصحيح وراوي الحسن على حدٍ سواء، لكن لماذا لم نجد مثل هذا القيد الذي ذكره الحافظ ابن حجر أو هذا التحفظ موجودًا عند العلماء السابقين، السبب ما كنت ذكرته في مرة ماضية: وهو أن العلماء السابقين ما كانوا يفرقون بين الصحيح والحسن، فالبخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان قد يخرجون أحاديث يمكن يحكم عليها بعض الناس بأنها حسنة، لكنهم لا يفرقون بين الصحيح والحسن، فلا يقولون: هذا صحيح وهذا حسنٌ، فبناءً عليه كل راوي حديث مقبولا عندهم يُقال له ثقة، لكن كلامنا كله بعد استقراء ابن الصلاح، يعني بعد مجيء ابن الصلاح ومن جاء بعده حينما حدوا هذه الأنواع بحدود وعرفوها بتعريفات، فنحن نمشي على هذا، ومن أراد بعد ذلك أن يدخل في مسائل الخلاف، هذا في كتب المطولات لا نتكلم عنه الآن، نحن الآن نريد أن نقرب هذه المادة لأصحاب المراحل الأولية.

ذكرتم يا شيخنا أن ربما يروي الراوي حديثًا فينفرد به، وغالبية طلاب الشيخ لا يرونه، ما يكون الشيخ في بعض الأحيان-وقد ذكرها علماء الحديث- أن الشيخ ربما يميز أحد الطلاب لذكائه أو حرصه فيعطيه حديثًا معينًا يرويه له في جلسة خاصة مثلا، أو يقولون: إن أحد الطلاب لم يحضر مثلا ذلك المجلس كان عند شيخٍ آخر أو كانوا خروجوا في وقت المجلس.)

كلامنا كله في حال اتحاد المجلس، ولذلك وصفت لكم في حال اتحاد المجلس، أما إذا اختلف المجلس كأن يخص الشيخ التلميذ برواية أخرى أو بمزيد علم ونحو ذلك هذا لا كلام لنا فيه الآن، هذا الكلام يأتي فيه في مواطن أخرى، لكن نحن الآن نتكلم عن الشاذ ما هو في مثل هذه الصفة التي تكلمنا عنها.

نعم، إذا اختلف المجلس فهذه قرينة تدل على أن الراوي الذي جاء بالزيادة يمكن أن تُقبل روايته، لكن في بعض الأحيان قد ترد إذا كانت منافية منافاة تامة، لكن إذا كانت فقط مجرد زيادة من الزيادات التي يختلفون فيها كزيادة مثلا الرفع أو زيادة الوصل ونحو ذلك، فإنها تكون مقبولة إذا اختلف المجلس.

بالنسبة لتعريف الخليلي والحاكم، ذكرتم أحد توجيهين، إما أن يعود إلى وصف، أو يقصدون به رد الحديث، فهل وُجد في تطبيقات الخليلي أو الحاكم ما يعين المراد من أحد المعنين؟ هل يريدون فقط الوصف أو رد الحديث؟)

إن كلام الخليلي يختلف عن كلام الحاكم في مثل هذه القضية، كلام الخليلي أشد وعورة من كلام الحاكم، فالخليلي يفصل بين ثقة وثقة، فيقسم الثقات إلى قسمين: ثقات جبال في الحفظ والإتقان مثل الإمام مالك، سفيان الثوري، شعبة بن الحجاج وأمثال هؤلاء، فهؤلاء يعد ما ينفردون به ليس شاذًا وإنما مقبولا، وثقات دون هؤلاء في الحفظ والإتقان وإن كان يشملهم وصف الثقة، فهؤلاء يحكم الخليلي على رواياتهم بالشذوذ، يظهر من وصفه رواياتهم بالشذوذ أنه يعني الرد، لكننا لا نجزم بهذ

؛ لأن الخليلي ليس ممن له كلام كثير في أحكامه على الأحاديث حتى نستقري أحكامه على الأحاديث ونقول: لا، إنه يقصد بالشذوذ مجرد الوصف كما قلنا في وصف الحديث الغريب أو الفرد، ليس هناك تطبيقات فيما أذكر تفيدنا في هذا.

لقد عرفتم الحديث الصحيح لذاته وكذلك الحديث الحسن لذاته، لكن الحديث الصحيح لغيره تطرقتم إليه من خلال الحسن لذاته، فلو أردنا أن نعرف الصحيح لغيره بشيءٍ من الدقة حتى نعرف الفرق بينه وبين الحسن لذاته، لأنه في مرتبة بين الصحيح لذاته والحسن لذاته.)

أقول بالنسبة للحديث الصحيح لغيره: هم يعرفونه: بأنه الحسن لذاته إذا تعددت طرقه، هذا تعريف العلماء، ولكن أنا أضيف عليه إضافة أخرى، وأقول: إنه كل حديث قصر عن رتبة الصحيح لذاته، ووُجد له جابر يجبره صحيح لذاته، يعني يشمل هذا الكلام حتى الضعيف، إذا جاءنا حديث من طريق ضعيف ومن طريق صحيح، فإن هذا الحديث الذي جاء من طريقٍ ضعيف أقول عنه إنه صحيح لغيره، يعني اكتسب الصحة لا بذاته ولكن بغيره، يعني تقوى بذلك الطريق الصحيح لذاته، فنستطيع أن نوسع دائرة الصحيح لذاته.

نبدأ في الموضوع الآخر وهو المتابع والشاهد والاعتبار، أولا ليس هناك في هذا المبحث إلا تصنفان، وهما المتابع والشاهد، الاعتبار ليس قسمًا ثالثًا، ولذلك يقول أهل العلم: الاعتبار ليس قسيمًا للمتابع والشاهد، يعني ليس قسمًا ثالثًا، ولكنه الهيئة التي يُتوصل بها لمعرفة المتابع والشاهد، ما المقصود بهذا الكلام؟ يقولون: إذا جاءنا حديثٌ فرد -فيما نرى-، يعني أمامنا حديث ما له إلا طريقٌ واحد أمامنا، فنحن نبدأ بالبحث والتخريج والتفتيش في كتب الحديث حتى نعرف هل هذا الحديث ورد من طريق أو ليس له إلا هذا الطريق؟ فهذه الطريقة أو الهيئة التي قمت بها، يعني عملية التفتيش والبحث أسميها الاعتبار، يعني قمت بالتفتيش والبحث وأسمي هذا اعتبارًا، فإذًا هو الهيئة التي يُتوصل بها لمعرفة الحديث الفرد هل له متابع أو شاهد أو لا، هذا بالنسبة للاعتبار.

إذًا ليس أمامنا إلا قسمان: وهما المتابع، والشاهد، فما المتابع وما الشاهد؟ المتابع: هو الحديث الذي يُتابع فيه راوٍ تفرد بحديثٍ آخر، مثل ما قلناه حينما تكلمنا عن الحديث الغريب والفرد والحديث العزيز، إذا لم يكن للحديث إلا طريقٍ واحد نقول عن ذاك الحديث: إنه فرد أو غريب، إذا جاء له طريق آخر عن صحابيٍ آخر قلنا: إنه أصبح عزيزًا، لأنه أصبح مرويًّا من طريقين، كذلك أيضًا هنا، إذا وجدنا للحديث طريقًا آخر شاهدًا عن صحابي آخر سميناه عزيزًا أو سميناه متابعًا أو شاهدًا على ما سنبينه إن شاء الله تعالى، لكن عندهم تفريق بين المتابع والشاهد يتضح بالآتي، هناك من ينظر إلى الإسناد، وهناك من ينظر إلى المتن في التفريق بين المتابع والشاهد، الغالبية العظمى من أهل العلم ينظرون للإسناد وهو الأولى، لأن الآن القضية قضية تقوية للحديث، يعني نحن حينما نبحث هذا المبحث أو نتكلم في هذا المبحث نحن نريد أن نعرف كيف يمكن أن يتقوى الحديث الفرد الذي لم يرد إلا من طريقٍ واحد، لا يُتقوى إلا بالطرق، وأما المتون فهذه لها شأن آخر كما سنبينه إن شاء الله تعالى.

فنحن إذًا نأتي للراوي الذي ظُن أنه تفرد بحديثٍ من الأحاديث ونبدأ نفتش ونجد له متابعًا، هذا المتابع يكون روى هذا الحديث عن شيخ ذلك الراوي نفسه، أو عن شيخ شيخه، أو الشيخ الذي فوقه، لكن أهم شيء أن يشترك معه في الصحابي نفسه، سأبين هذا إن شاء الله تعالى بالمثال، فإذا اشترك معه في الصحابي نفسه كأن يكون راوي الحديث الأول هو أبا هريرة، ويكون راوي الحديث الثاني عبد الله بن عمر، فإذًا نستطيع أن نقول: إن هذا يختلف عن هذا، لكن إذا وجدنا الحديث عن أبي هريرة نفسه، ولكن الراوي له عن أبي هريرة هو سعيد ابن المسيب هذا في الطريق الأول، وفي الطريق الثاني: هو سليمان بن يسار، نستطيع أن نقول: إن هذا متابع وليس شاهدًا.

فعندهم المتابع إذا كان صحابي الحديث واحدًا، والشاهد إذا اختلف الصحابي يسمونه شاهدًا، فإذا كان الحديث مرويًّا عن أبي هريرة وابن عمر نستطيع أن نقول إن حديث ابن عمر شاهد لحديث أبي هريرة، والعكس كذلك، إذا

كان الحديث كله عن أبي هريرة، ولكن يرويه عن أبي هريرة اثنان: سعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار، نستطيع أن نقول: إن سليمان ابن يسار تابع سعيد بن المسيب.

عرفنا الآن الفرق بين المتابع والشاهد بناءً على هذا، وهناك من ينظر إلى المتن، يقول: نحن ننظر هل المتن واحد أو مختلف، فإذا كان متن الحديث واحدًا، على سبيل المثال (من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار)، جاءنا من حديث أبي هريرة، وجاءنا من حديث الزبير بن العوام مثلا، نستطيع أن نقول: بناءً على هذا الكلام وهو من يلتفت إلى متن الحديث، نستطيع أن نقول: إن حديث الزبير بن العوام متابع لحديث أبي هريرة، ما السبب؟ قالوا: لأن اللفظ واحد، كله لفظهم (من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار).

لكن حديث أبي هريرة أنا وجدت راويًا آخر يرويه عن أبي هريرة، يعني على سبيل المثال (من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار) رواه سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، لكن وجدتُ سليمان بن يسار روى هذا الحديث عن أبي هريرة بلفظ (من تقول علي ما لم أقله فليتبوأ مقعده من النار)، المعنى واحد، لكن اللفظ اختلف، بدل (من كذب علي متعمدًا) (من تقول علي ما لم أقله)، والتقول والكذب بمعنًى واحد، لكن اختلاف لفظي فقط لا غير، فيقولون: لا، مادام اللفظ قد اختلف هذا نسميه شاهدًا ولا نسميه متابعًا.

إذًا هذا كلام من، كلام الذين ينظرون إلى المتن فقط، أما كلام الذين ينظرون للإسناد وهو الأقوى والأصح فإنهم ينظرون إلى الإسناد، هل الصحابي واحد أو مختلف، فإذا كان الصحابي واحدًا فهذا يُسمى متابعًا، وإذا كان الصحابي مختلفًا فهذا يُسمى شاهدًا.

لكن المتابع أيضًا ينقسم إلى قسمين: فالمتابعة هناك متابعة تامة، وهناك متابعة قاصرة، المتابعة التامة: إذا كانت في نفس الشيخ، والمتابعة القاصرة: إذا كانت في شيخ أعلى، وبالمثال يتضح المقال إن شاء الله تعالى، مثل الحافظ ابن حجر لهذا بمثالٍ جيد فيما نحن بصدده، فقال: روى الإمام الشافعي عن الإمام مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما حديث (صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غُم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يومًا)، بهذا التصريح (فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يومًا)، قال معظم الرواة الذين رووا هذا الحديث عن الإمام مالك رووه بلفظ (فإن غُم عليكم فاقدروا له)، لم يقولوا (فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يومًا).

فظن بعض الناس أن الإمام الشافعي انفرد بهذا اللفظ، فذهبنا نبحث نعتبر، بناءً على ما قلت لكم: إن الاعتبار هو الهيئة التي يتوصل بها لمعرفة، هل لهذا الراوي من مشارك في هذه الراوية أو لا، فذهبنا نعتبر فوجدنا للإمام الشافعي متابعًا متابعة تامة، يعني يتابعه في شيخه وهو الإمام مالك، فوجدنا البخاري قد أخرج هذا الحديث من طريق عبد الله بن مسلمة القعنبي عن الإمام مالك بنحو هذا اللفظ (فاقدروا له ثلاثين) أو بنحو هذا اللفظ، المهم أن المؤدى واحد، وهو أنه تُكمل العدة ثلاثين يومًا، فارتفع بذلك ما نخشاه من تفرد الإمام الشافعي؛ لأنه قد يأتي متوهم فيقول جميع الرواة يروونه عن الإمام مالك بلفظ (فاقدروا له)، والإمام الشافعي برغم جلالته انفرد بهذا، ألا نسميه شاذًا؟ فنحن قبل أن نحكم بالشذوذ ينبغي أن ننظر فنعتبر الطرق، نفتش في كتب الحديث، لما فتشنا وجدنا هناك من تابع الإمام الشافعي متابعة تامة، يعني رواه القعنبي عن الإمام مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر، فارتفع بذلك ما نخشاه من تفرد الشافعي.

لما بحثنا أيضًا وجدنا متابعة قاصرة، المتابعة القاصرة: ليست في شيخ الشافعي وهو الإمام مالك ولكن فيمن فوقه، ما هذه المتابعة القاصرة؟ قالوا: وجدنا عبيد الله بن عمر روى هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر، وهذه الرواية عند مسلم بن الحجاج في صحيحه، عبيد الله ابن دينار روى هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحو ذلك اللفظ الأول، فالمتابعة الآن جاءت في الصحابي، لم تأت لا في الإمام مالك ولا في شيخه عبد الله بن دينار، وإنما جاءت في الصحابي وهو عبد الله بن عمر، فهذه نسميها متابعة ولكنها متابعة قاصرة، يعني ما جاءت إلا من فوق، من أعلى.

والمتابعة التامة عند أهل الحديث أقوى من المتابعة القاصرة؛ لأنها تكون مشاركة من البداية، فهذا يدل على مزيد حفظ من الراوي الذي من البداية، ومع ذلك أيضًا وجدنا متابعة ثالثة وهي أن عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر روى هذا الحديث عن أبيه محمد بن زيد عن أبيه عبد الله بن عمر أو عن جده عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما، وهذه المتابعة عند ابن خزيمة في صحيحه، فأصبح هذا الحديث فيه متابعة تامة وفيه متابعتان قاصرتان كما رأينا.

وجدنا هذا الحديث أيضًا له شواهد، بهذا اللفظ (فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يومًا) أو (فاقدروا له ثلاثين يومًا)، يعني بتحديد الثلاثين يومًا، وهذه الشواهد يصح أن نجعلها فيما يتعلق بالمتن وما يتعلق بالإسناد على كلا الصفتين اللتين ذكرتهما قبل قليل، فوجدنا هذا الحديث يرويه محمد بن سيرين عن عبد الله بن عباس، والرواية عند النسائي، ولفظه مثل اللفظ الذي رواه الإمام الشافعي تمامًا (فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يومًا)، فبناءً على الالتفات إلى الإسناد

نسمي هذا ماذا؟ شاهدًا لأنه من رواية ابن عباس، نسميه شاهدًا، لكن بناءً على طريقة من ينظر إلى المتن نسميه متابعًا، لأن المتن هو المتن نفسه.

وجدنا أيضًا هذا الحديث رواه محمد زياد عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، ورواية أبي هريرة في صحيح البخاري، فأصبح الحديث الآن له شاهدان، من حديث أبي هريرة ومن حديث ابن عباس، فبهذا المثال يتضح لنا هذه الصورة بأكملها، سواء من حيث المتابع والشاهد على قول من يلتفت إلى الإسناد أو يلتفت للمتن، وبناءً أيضًا على التفريق المتابعة التامة والمتابعة القاصرة، وبهذه الصورة نكون قد انتهينا من هذا الدرس، نتيح الفرصة الآن للأسئلة.

السؤال عن الفرق بين المحفوظ والمعروف؟)

كيف نعرف المتابع والشاهد في الصحيحين؟)

هل هناك مخالفة بغير زيادة؟)

المخالفات التي ترد حقيقة كثيرة، لكن نحن تكلمنا عن المخالفة التي تتعلق بالزيادة فقط، لكن هناك مخالفات بغير الزيادة، كأن تكون المخالفة الوادرة من بعض الرواة في مثل ما قلنا تغيير المتن بالمرة، أو تغيير الصحابي، فإذا كان مثلا عندنا الحديث يرويه بعض الرواة على أنه عن أبي هريرة، وبعضهم يرويه على أنه عن أبي سعيد، الآن ليس فيه زيادة، القضية قضية إبدال صحابي بآخر، فهذه من أنواع المخالفات ولا علاقة لها بالزيادة، هذه الكلام فيها حينما نتكلم عن الحديث المعلول لكن بتوسع، يعني لا نستطيع أيضًا أن نتكلم عن الحديث المعلول في مثل هذه العجالة، لكن هذه من أنواع العلة التي يعالجها أهل الحديث، إذا جاء حديث مرويًّا إن صحابي وهناك من رواه عن صحابي آخر، والشيخ واحد الذي حصل عليه الاختلاط واحد، فإنهم يوازنون بين الرواة بحسب إما الكثرة والقلة أو بحسب الأحفظ من غير الأحفظ، لعله يأتي إن شاء الله تعالى في الكلام على الحديث المعلول مزيد تعريف بهذا.

الفرق بين المحفوظ والمعروف بناءً على الكلام الذي ذكرناه: أن المحفوظ هو الحديث المقابل للشاذ، يعني لماذا حكمنا على هذا الحديث بأنه شاذ؟ لأنه خالفه حديثٌ آخر، فالحديث الذي حكمنا عليه بالشذوذ مردود، والحديث الآخر الذي لأجله حكمنا على هذا الحديث الآخر بالشذوذ ذاك نسميه المحفوظ، وهو المقبول الذي سنعمل به.

أما بالنسبة للمعروف فهو في مقابل المنكر، نحن فرقنا بين الشاذ والمنكر بأن الشاذ رواية المقبول والمنكر رواية غير المقبول، رواية غير المقبول كالضعيف والمستور، فالحديث المنكر بقيد المخالفة إذا قلنا ما يرويه الضعيف، والمستور مخالفًا من هو أولى منه أي مع قيد المخالفة، وذاك الحديث الذي حصلت له المخالفة وقدمناه على هذا الحديث الذي وصفناه بالنكارة، ذاك الحديث نسميه المعروف، يعني على سبيل المثال لو أن الراوي الضعيف خالف ثقةً، فرواية الثقة نسميها هي المعروفة، ورواية الضعيف نسميها منكرة.

هل تطلق النكارة على الراوي نفسه فيُقال منكر الحديث؟)

هل من الممكن توضيح أكثر للزيادة متى تُقبل ومتى ترد؟)

كيف أعرف الفرق بين السنة التقريرية وحادثة العين؟ كيف أفرق إذا قيل إن هذه واقعة عين وهذه سنة تقريرية؟)

زيادة للذكر بعض الأذان، زيادة (إنك لا تخلف الميعاد)، هل هي فعلا شاذة يا شيخ؟ وإذا كانت شاذة هل تكون صحيحة وتورد أم لا؟ وإذا كانت شاذة لم زادها البخاري في صحيحه؟)

الأخ علي سأل على المتابع والشاهد في الصحيحين، كيف نستطيع أن نعرف هذا، نقول: معرفة المتابع والشاهد في الصحيحين سهل، فإما أن يكون البخاري رحمه الله أورد الطرق في الموضع الواحد مثلا، يعني وأنت في الباب نفسه تجد البخاري أورد الحديث مثلا عن أبي هريرة وعن ابن عمر وعن عائشة وهلمة جرة، ولكنها في حديث واحد، وقد تجد البخاري جعل بعض هذه الأحاديث أو بعض هذه الطرق في مواضع أخرى، هذه المواضع الأخرى كيف تتوصل لها؟ أمامك بعض الطرق، فأنت لو نظرت مثلا في ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، أو بعض الطبعات الموجودة الآن في العصر الحاضر مثل طبعة بيت الأفكار الدولية، الواقعة في مجلد، صحيح البخاري في مجلد واحد، تجد أن الحديث توضع أرقام طرقه في كل مكان، فيقول لك: انظر رقم كذا وكذا وكذا، فتتابع هذه الأرقام من خلال هذه الطبعة التي سهلت وذللت لطلبة العلم الوصول إلى طرق هذا الحديث في جميع صحيح البخاري، وهذه طبعة بيت الأفكار الدولية، جيدة من هذه الحيثية.

فيه أيضًا كتاب تحفة الأشراف للمزي، يمكن أن تقف على الحديث في موطنٍ واحد في صحيح البخاري، تنظر للصحابي والتابعي والراوي عنه وهكذا، ثم تفتح تحفة الأشراف؛ لأنها مرتبة على الأسانيد، يعني الصحابي والراوي عنه والراوي عن الراوي عنه وهكذا، فإذا وجدت الحديث في تحفة الأشراف، فالمزي يبين لك، يقول: هذا الحديث رواه البخاري في الموطن الفلاني من طريق فلان، وفي الموطن الفلاني من طريق فلان، ويربط جميع طرق هذا الحديث في صحيح البخاري في مكانٍ واحد أمامك تستطيع أن تقف على الطرق كلها مجتمعة في مكانٍ واحد.

وعلى كل حال، أنت إذا واصلت إن شاء الله تعالى المسيرة العلمية ستجد أن وصولك للمتابع والشاهد سواء في البخاري أو غيره سيكون سهلا وميسورًا إن شاء الله تعالى، وأنصحك في هذا بإما القراءة أو المتابعة في الأشرطة في بعض الدروس التي أُلقيت في تخريج الحديث، على سبيل المثال أنا فيما أذكر فيما يتعلق بأنا في دروة علمية في عام ١٤٢٦هـ كانت في جدة، وألقيت دروسًا عن تخريج الحديث، نُسخت هذ الدروس وطُبعت في كتاب بعنوان طرق تخريج الحديث، الدروس هذه موجودة في أشرطة عند التسجيلات وموجدة أيضًا في مواقع الإنترنت، باستطاعتك أن تفتح الموضع مجانًا وتأخذ المادة العلمية على طول مباشرة، في كثير من المواقع موجودة هذه المادة الصوتية.

أي كتاب أستطيع من خلاله أن أتابع معكم، يعني أفضل كتاب يناسبنا نحن عامة الناس؟)

هو كتاب نخبة الفكر للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، وموجود نسخة منه في الموقع حتى لا نقع في قضية الخلاف في النسخ، ثم شرح الشيخ معه.

المذيع: نعود يا شيخنا لاسم الموقع الذي يحتوي على دروسك.)

فيما أعلم أن هناك كثيرٌ من المواقع، من جملتها موقع نور الإسلام، ففيه المادة الصوتية، وأظن طريق الإسلام.

هل تطلق النكارة على الراوي نفسه فيقال منكر الحديث؟)

نعم، النكارة تطلق على الراوي، فيُقال على الراوي: إنه منكر الحديث، هذا الراوي الذي يصفونه بهذا الوصف معنى هذا أنه شديد الضعف في كثيرٍ من الأحيان، وقد تكون هذه العبارة أُطلقت فيما يُراد به الضعيف، على كل حال هذا له تفصيل آخر، لكن الراوي الذي تكثر المناكير في رواياته، يعني يتفرد بأحاديث يحكم عليها أهل العلم بالنكارة أو يخالف الثقات، يقولون عنه: إنه منكر الحديث.

السؤال الثاني: الزيادة متى نعرف أنها مقبولة ومتى نعرف أنها غير مقبولة؟)

إن الزيادة التي تُقبل هي الزيادة التي ليس فيها منافاة، والزيادة التي ترد هي الزيادة التي فيها منافاة، لكن المنافاة مفهومها يختلف بين أهل الفقه والأصول وبين المحدثين، فالمحدثون لا يخالفون أهل الفقه والأصول فيما قالوه في المنافاة، ولكنهم يزيدون عليها، فيقولون: نعم، المنافاة التي تكون من كل جهة نقول عنها إنها منافاة، صحيح، لكن نقول أيضًا عن الحديث الذي تقولون عنه: إنه ليس فيه منافاة، إنه قد يكون فيه منافاة أحيانًا إذا كان الراوي يروي رواية شاركه فيها أُناسٌ آخرون في مجلسٍ واحد، ولكنه زاد شيئًا لم يذكره هم، فنحن لا نتصور أن يحفظ واحد ويهم جمع.

في الحقيقة السؤال عن السنة التقريرية وواقعة العين أنا لا أجد فيه ملاقات حتى نقول إنه إشكال أو يحتاج إلى تفريق، هذا كلامٌ وهذا كلامٌ آخر، وأوضح هذا بالمثال، فالسنة التقريرية نضرب بها مثالا بحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أُكل بحضرته الضب فلم ينكر عليه، ولكن ما أكله هو عليه الصلاة والسلام، قال (أجدُ نفسي تعافه)، لأنه لا يوجد بأرض قومه عليه الصلاة والسلام، لكن خالد بن الوليد أكل الضب في مجلس النبي صلى الله عليه وسلم وما قال له النبي صلى الله عليه وسلم إنه لا يجوز، فدل هذا على ماذا؟ على إباحة أكل لحم الضب، هذا حكم استفاده أهل العلم.

لكن حادثة العين أو واقعة العين هذه يتكلمون عنها في حال مخالفة الحديث لأحاديث أخرى مثلا، أو كون الحديث يحتاج إلى من يوجه متنه فيُقال هذه حادثة عين، على سبيل المثال إذا جاءنا مثلا في الحج واقعة معينة، مثل حديث الخثعمية، يقولون: هذه واقعة عين لا تعم ما سواها، فلا نستفيد من حديث الخثعمية عند من يقول: إنها كانت كاشفة عن وجهها أو يستفيد هذا الكلام من كونها مثلا وُصفت بأنها حسناء، يقول: يلزم من كونه حسناء أن تكون كاشفة عن وجهها، ويلزم من هذا أنه يجوز للمرأة أن تكشف وجهها في كل الأحيان، نقول لا، هذه واقعة عين، واقعة في الحج، والحج له أحكامه المختصة به، فلا تعمم هذه الحادثة على ما سواها، فلا يُستفاد منها الحكم المطلق بأنه يجوز للمرأة أن تكشف وجهها في كل الأحيان، هذا لو سُلم بأنها كانت كاشفة لوجهها.

فواقعة العين حادثة معينة يخصها أهل العلم بخصوصية معينة فلا تعمم على ما سواها.

فإذًا ليس هناك رابط بين السنة التقريرية وواقعة العين، واقعة العين قد تكون في سنة تقريرية، وقد تكون في سنة قولية، وقد تكون في سنة فعلية، كل هذا ممكن.

ما الضابط للراوي الذي يخف ضبطه، هل يكون تفرده تفردًا منكرًا أم غير منكرًا؟ يعني كيف نفرق بينه وبين الحسن؟ ذكر الشيخ أمثلة لرجالٍ خف ضبطهم فيكون تفردهم تفردًا منكرًا، فكيف نفرق بين هذا وبين أحيان يكون حديثه حديث حسن لذاته؟)

السؤال عن صعوبة مادة مصطلح الحديث؟)

على كل حال أقول مستعينًا بالله، بالنسبة لصعوبة المادة إن شاء الله تعالى إنها لن تكون صعبة، وأنا وعدت بإذن الله أننا سنعرض بالحاسب الآلي إن شاء الله تعالى بعض ما يعين على تصور هذا الكلام الذي نذكره، وسيكون فيه

تعليق إن شاء الله تعالى على هذه الأشياء التي تُعرض في حينها بما يشبه التلخيص لما كنا أخذناه بإذن الله تعالى، فأسعى إن شاء الله جاهدًا في محاولة تذليل هذه المادة بقدر المستطاع.

والوحد منكم أيضًا أيها الإخوة ينبغي أن يكون صاحب عزيمة، فليس هناك أفضل من العزيمة الجادة، الذي يجد الشيء صعبًا أمامه ليس هناك أفضل من الاقتحام، كم من الناس الذين كانوا في أثناء الدراسة يستصعبون بعض المواد، فيبذل جهده حتى تكون هذه المادة أسهل المواد كلها.

هذا شيء يمكن أن يكون مجربًا، أنا كنت أستصعب بعض المواد، فلما اهتممت بها صرت أحبها وأحب النقاش فيها، وهي غريبة عن تخصصي أيضًا.

البخاري لم يروها، لا أدري لم قال الأخ حفظه إن البخاري أوردها؟ فأقول هذه الزيادة ليست في البخاري، وهي زيادة منكرة في الحقيقة، زيادة (إنك لا تخلف الميعاد هذه لا تصح ولا تثبت)، فقط لأجل تصحيح المعلومة إنها ليست في البخاري.

وكونها أخرجها غير البخاري هذه مخرجة بلا شك، لكن المقصود يمكن يشكل على بعض الناس أن شيخ الإسلام ابن تيمية فيما أذكر أوردها في كتابه الكلم الطيب، إيراده لها لا يلزم منه التصحيح.

هل المخالفة تكون في المتن أم في السند أم فيهما معًا؟)

أما المخالفة فقلتُ إنها تقع في الإسنادِ والمتن على حدٍ سواء، قد يُخالف في الإسناد وقد يخالف في المتن، المخالفة في الإسناد مثل أن يروي الإسناد الذي أُرسل فيرويه متصلا، أو يأتي لمتنٍ من المتون فيزيد فيه زيادة لم يذكرها الرواة الآخرون.

ما حكم العمل بالحديث الشاذ؟)

أما العمل بالحديث الشاذ فلا يُعمل به، إلا إذا كان الذي يعمل به من أهل الاجتهاد وقال: إن هذا الحديث ليس شاذًا وإنما هو مقبولٌ عندي، فالمجتهد له شأنٌ آخر، أما إذا قضينا على الحديث أنه شاذ وحكمنا عليه بهذا الحكم فلا يُعمل به؛ لأنه من أنواع الحديث الضعيف.

مخالفة الراوي لقرينه، هل يدخل هذا في الحديث الشاذ؟)

مخالفة الراوي لقرينة قد تكون من باب الشذوذ وقد تكون من باب زيادة الثقة، فإذا كانا متساويين وكلاهما ثقة، وأمكن حمل الرواية الأخرى على أنها زيادة لا تنافي الزيادة الأخرى، فنقول: إن هذه الرواية مقبولة وهذه الرواية مقبولة، وكلا الروايتين صحيحة.

لكن إن كانت متضادة من كل وجه كأن ينفي الآخر ما أثبته الآخر، فلابد من ترجيح إحدى الروايتين، ففي هذه الحال يُرجح الأحفظ، يعني يُنظر أيهما أحفظ وأمتن في العلم فروايته هي التي تكون محفوظة ورواية الآخر هي التي تكون شاذة.

ما الضابط للراوي الذي يخف ضبطه، هل يكون تفرده تفردًا منكرًا أم غير منكرًا؟ يعني كيف نفرق بينه وبين الحسن؟ ذكر الشيخ أمثلة لرجالٍ خف ضبطهم فيكون تفردهم تفردًا منكرًا، فكيف نفرق بين هذا وبين أحيان يكون حديثه حديث حسن لذاته؟)

في الحقيقة أقول للأخ السائل، واضح أنه طالب علم إن شاء الله، لأن سؤاله دقيق، الضابط في التفريق بين من يعد تفرده تفردًا منكرًا ومن يكون تفرده حسنًا لذاته، كيف نستطيع أن نفرق بين هذا وذاك، أقول يا أخي هذه المسألة من عويصات المسائل، ولا تطمع أن تجد ضابطًا منضبطًا، هذا هو الذي أشرنا إليه في مرة سابقة أن الذهبي قال: لا تطمع أن تجد للحسن ضابطًا، هو له دخل في سؤالك الذي سألت عنه.

على سبيل المثال، عندنا محمد بن إسحاق بن يسار صاحب السيرة، معظم كلام أهل العلم يقولون: إن حديثه حديثٌ حسن، لكن في بعض الأحيان نجد الإمام أحمد رحمه الله يعد ما يتفرد به محمد بن إسحاق تفردًا مقبولا فيقبل الحديث أحيانًا، كتفرده بحديث سهل بن حنيف في رش الثوب من المذي إذا أصابه، الإمام أحمد له في هذا الحديث عدة روايات، مرة قبله وقال به وافتى بموجبه، ومرة رده وعده منكرًا فلم يقبله من محمد بن إسحاق، ومرة تردد فيه فقال: إن ثبت قلتُ به، فهذا يدل على أن هذه المسألة فيها شيء من الحساسية.

لكن في بعض الأحيان لا نتردد أن نقطع على هذا الحديث بأنه منكر، إما مع وجود مخالفة أو لكون الذي تفرد لا يُقبل تفرده في هذه الحال، مثل تمثيلنا بتفرد محمد بن عمرو بن علقمة عن الزهري، محمد بن عمرو لو تفرد بحديثٍ عن أبي سلمة بن عبد الرحمن على سبيل المثال ما استنكرنا عليه هذا، لماذا؟ لأنه هو راوي أبي سلمة بن عبد الرحمن، لكن لما تفرد عن الزهري قلنا عن تفرده في هذه الحال إنه منكر، لماذا؟ لأن الزهري له كبار تلاميذ، الإمام مالك، سفيان بن عيينة، معمر بن راشد، ومسلم بن يزيد الأيلي، عقيل بن خالد، الأوزاعي، الليث بن سعد، أئمة كثر، كلهم من كبار تلاميذ الإمام مالك، هؤلاء لا يروون هذا الحديث ولا يرويه إلا محمد بن عمرو بن علقمة الذي ليس

من الملازمين للزهري، ولا من الذين غرفوا علمه كهؤلاء الأئمة؛ فيستنكر الأئمة تفرد محمد بن عمرو عن الزهري بهذا الحديث، فيقولون: هذا الحديث منكر كما رأينا من كلام أبي حاتم الرازي.

في الحقيقة الكلام في هذا طويل، وأنا أنصحك يا أخي بالقراءة في كتاب النكت للحافظ ابن حجر في هذا المبحث بالذات، في مبحث الحديث المنكر، لعلك تجد ما يشفيك إن شاء الله تعالى.

السؤال حول العمل بالحديث الشاذ، هل هو من الأحاديث الضعيفة على كل حال؟)

نحن نتكلم الآن على هذا التقليد الاصطلاحي الذي تكلمنا عنه، فبناءً على كلامنا، فنعم، يكون الحديث الشاذ مردودًا على كل حال، أما لو جئنا مثلا لكلام الخليلي أو الحاكم، فالكلام هناك له منحًى آخر، وأنا لا أفضل أن نخوض في هذه المعمعة الآن، لا بأس إن شاء الله تعالى لما نشرح ألفية العراقي ونخوض في ذلك العلم الجم، إن شاء الله تعالى لا مانع أن نوسع الصدور لمناقشة هذه القضية، لكن في هذه العجالة لا نستطيع.

هل يمكن تعريف المتابعة التامة بأنها مشاركة الراوي من أول الإسناد، والمتابعة القاصرة هي مشاركة الراوي أثناء الإسناد؟)

مضبوط، هذا جيد.

هل الحديث الحسن لغيره هو الحديث الضعيف الذي تتعد طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي أو كذبه؟)

نعم، هذا سيأتي، الحديث الحسن لغيره، الحافظ ابن حجر أجل الكلام عنه فيما بعد، ولكن ما ذكرته يا أخي، نعم، صحيح، الحسن لغيره هو الضعيف إذا تعددت طرقه لكن بشرط أن لا يكون ضعفه شديدًا.

الحديث الشاذ، هل هو ما رواه الثقة مخالفًا لمن هو أوثق منه بكمال العدالة أو تمام الضبط، أو كثرة العدد، أو ملازمة المروي عنه؟)

هذا فيه تفصيل دقيق بناءً على هذه الأوصاف التي ذكرها الأخ، فنحن نقول عن الثقة والثقة الآخر إنما اشتركا في العدالة والضبط، لكن أحدهما أضبط من الآخر من حيث الحفظ، الآن رجحنا بالحفظ، فالعدالة لا تؤثر في هذه الحال، الذي يؤثر هو الضبط.

لكن الأخ أشار إلى قضية مهمة وهي ملازمة الراوي للشيخ ونحو ذلك، نعم، هذه أوصاف زائدة، وهذه من مباحث علم العلل لها شأن آخر، يعني لا نريد أن ندخل فيها، يعني هناك قرائن لترجيح الروايات المختلفة، من هذه القرائن أن يكون الراوي ملازمًا للشيخ أكثر من الراوي الآخر، ففي الحال نعم، تُقدم رواية الملازم على رواية الأقل ملازمة.

يقول الشيخ محمد بن العثيمين رحمه الله في شرح النخبة أنه لا فرق بين كلمة "صحيح حسن" و"حسن صحيح"، هل نفهم من ذلك أن ذلك من باب التنويع، أم إن هناك شيء يشير إليه الشيخ محمد؟)

على كل حال، قولهم صحيح حسن هذا لا يكاد يوجد، لا أنفي وجوده مطلقًا، لكني أقول إنه إن وُجد فهو نادر جدًا، ولذلك مناقشة النوادر لا تفيدنا كثيرًا، وإنما الذي وُجد وبخاصة في إطلاقات الترمذي "حسنٌ صحيحٌ"، فـ "حسنٌ صحيحٌ" بناءً على التوفيق الذي كنا ذكرناه أو ذكرنا خلاصته، ولعلنا إن شاء الله تعالى في المطولات تأتينا مزيد تفصيل.

هل حديث العبد يفيد العلم أم لا يُقبل؟)

في مجال الرواية عند أهل الحديث لا يُفرقون بين حر وعبد وذكر وأنثى وغني وفقير ورئيس ومرؤوس، الجميع عندهم سواسية كأسنان المشط، المهم العدالة والضبط، سواء كانت العدالة والضبط في حر أو عبد.

ما صحة حديث "من أراد الفقر الدائم فليغني والأذان يؤذن، ومن أراد الفقر فليغني بين الأذان والإقامة"؟)

لا أعرف هذا الحديث، ولا أدري هل هو حديثٌ مرويٌّ أم لا.

لماذا اعتبر الإمام أحمد حديث (إنما الأعمال بالنيات منكرًا)؟ هل الحكم هذا لكونه عرف المنكر بأنه ما تفرد به الراوي مطلقًا سواءً كان ضعيفًا أو ثقة؟)

في الحقيقة هناك بعض الأحاديث التي قد نجدها في الصحيحين، وأنا أشرت في مرة سابقة إلى هذا، يطلق عليها بعض الأئمة الآخرين وصف النكارة، ويقصدون بذلك التفرد، تفرد راوٍ من الرواة بذلك الحديث، مثل حديث (من عادى لي وليًّا فقد آذنته بالحرب)، تفرد به خالد ابن مخلد القطواني، فهذا الحديث بعضهم عده منكرًا، مع أن البخاري أخرجه في صحيحه، فهذا لا يؤثر علينا؛ لأن المسألة مسألة اختلاف أقوال أئمة، إن كان الذي تعرض لهذا الاختلاف من طلبة العلم الأقوياء المتمكنين فرجح مثلا قول الإمام الذي قال عنه إنه منكر ورد الحديث هذا يعذر، وإن كان ترجح له الرأي الآخر أيضًا هو معذورٌ في هذا، وإن كان ليس من أهل الاجتهاد فنقول له ابق على الأصول، الصحيحان لا تتعرض لهما ولا تطرق إليهما طريقًا أبدًا.

وصلى اللهم على نبينا محمد، والحمد لله رب العالمين.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، قبل أن أبدأ في درس هذا اليوم نطرح كالعادة بعض الأسئلة التي فيها مراجعة لما كنا أخذناه في الدرس الماضي.

السؤال الأول: كان الكلام في الدرس الماضي عن الزيادة على ما يقع من رواية راوي الحديث الصحيح وراوي الحديث الحسن، وفصلنا في هذه الزيادة، فما حكم الزيادة على راوي الحديث الصحيح وراوي الحديث الحسن؟ ذكرنا أنها تنقسم إلى قسمين، فالزيادة التي يُحكم عليها بالشذوذ والزيادة التي يُحكم عليها بالنكارة، فنريد تعريفًا للشاذ ونريد تعريفًا للمنكر.

السؤال الثاني: كذلك أيضًا تكلمنا عن الحديث الفرد إذا أردنا أن نتتبع طرقه، ونرى هل لراوي ذلك الحديث الفرد من متابعٍ أو لا، فنريد أيضًا تعريف الاعتبار والمتابع والشاهد على ما كنا فصلناه في الدرس الماضي.

لعلنا نَبدأ بقراءة موضوع درس اليوم.

بـــسم الله الرحمٰن الرحيم، يقول المؤلف ابن حجر رحمه الله تعالى ثم المقبول: إن سلم من المعارضة فهو المحكم، وإن عورض بمثله فإن أمكن الجمع فمختلف الحديث. أو لا وثبت المتأخر فهو الناسخ، والآخر المنسوخ، وإلا فالترجيح، ثم التوقف).

نقول: بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله، في موضوع درسنا لهذا اليوم ذكر الحافظ رحمه الله أن الحديث المقبول قد يُعارض وقد لا يُعارض، فالحديث المقبول الذي ليس له معارض هذا هو الأصل، وغالبية الأحاديث التي تُروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس لها معارض، أو الأحاديث التي تُروى في بطون كتب السنة ليس لها معارض، هذه هي الغالبية العظمى وهي الأصل، ولذلك لا يُستحسن أن نمثل في هذه الحال بحديثٍ ليس له معارض، لأن كل الأحاديث التي تُروى الأصل فيها عدم المعارضة.

لكن بما أن هناك بعض الأحاديث التي يبدوا أن بينها شيئًا من التعارض، فهذه الأحاديث اهتم علماء الحديث بوضع قواعد للتعامل معها، هذه القواعد هي التي نتكلم عنها في درسنا هذا اليوم، فنقول: إن الحديث الذي يُعارَض إما أن يُعارَض بحديثٍ مثله في القوة أو بحديثٍ أقل منه في القوة، وهذه المعارضة إما أن يمكن التوفيق والجمع بين هذين الحديثين المتعارضين، أو لا يمكن؛ لذلك سنأخذها على التسلسل الذي ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله.

فنقول: إن أي حديثين أو أكثر من حديثين، ربما كانت الأحاديث المتعارضة كثيرة، ربما ورد بعض الأحاديث التي تدل على معنًى وأحاديث أخرى يبدو من ظاهرها أنها تدل على معنًى معارض لذلك المعنى، فكيف نتعامل مع هذه الأحاديث، فنقول إن علماء الإسلام رحمهم الله تعالى من أهل الفقه والأصول وعلماء الحديث اهتموا بهذا الجانب اهتمامًا بالغًا جدًا، فقالوا نسلك مسلكين، المسلك الأول مسلك التوفيق والجمع بين هذه الأحاديث ما استطعنا إلى ذلك سبيلا، فإن تعذر الجمع والتوفيق بين هذه الأحاديث فليس أمامنا إلا الترجيح، هناك من يجعل -مثل الحافظ ابن حجر- بينهما مسلكًا أنا أرى أنه من مسالك الترجيح، وهو مسلك النسخ، فالنسخ من مسالك الترجيح أيضًا، لأننا إذا أخذنا بحديثٍ نعده ناسخًا وتركنا حديثًا آخر الذي نرى أنه منسوخ معنى ذلك أننا رجحنا هذا الحديث الناسخ على الحديث المنسوخ من حيث العمل، ليس الترجيح فقط من حيث التضعيف والتصحيح وغير ذلك، لا، بل حتى من حيث العمل.

فلذلك نقول: أول المراتب، أو أول المسالك التي ينبغي أن نسلكها مسلك التوفيق والجمع بين الأحاديث، وهذا المسلك مهمٌ جدًا للغاية، وقد اعتنى به العلماء عناية فائقة لأنا بهذا المسلك يمكن أن نجعل جميع الأحاديث الوردة معمولٌ بها، فلا نترك شيئًا من النصوص الشرعية، وفي هذا المسلك تعظيم لنصوص الشرع وأدلته، وعلى وجه الخصوص لأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه لا أحد يشك أن القرآن مُعظمٌ عند الجميع، ولكن بسبب وجود بعض الفرق التي لها موقف من سنة النبي صلى الله عليه وسلم حصل التأكيد من أهل العلم على هذا الجانب حتى تكون هيبة هذه الأدلة من سنة النبي صلى الله عليه وسلم مشابهة أيضًا لهيبة الأدلة القرانية.

ومسلك التوفيق هذا قد يختلف بين عالمٍ وآخر، وهذا فهم وفقه يؤتيه الله جلّ وعلا يؤتيه الله من يشاء من عباده، ولذلك برع وبرز في هذا الفن أئمة جهابذةً نقاد، حتى قال الإمام ابن خزيمة رحمه الله تعالى "ليس هناك حديثان من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم متعارضين، ومن كان عنده شيءٌ من ذلك فليأتني به حتى أوفق له وأجمع بينهما"، ولذلك برز وبرع رحمه الله تعالى في هذا الجانب.

ولأهمية هذا الجانب أُلفت مؤلفات، إما بقصد رفع الإشكال عن عامة المسلمين، أو بقصد الرد على أولئك الطاعنين في سنة النبي صلى الله عليه وسلم، فأول من علمناه ألف في هذا الإمام الشافعي رحمه الله في كتابه مختلف الحديث، هذا الكتاب أول ما طبع طبع مع الأم، وهذه الطبعة مشهورة ومعروفة وجيدة، هي أحسن من الطبعة التي طُبعت مفردة، لأن هناك من تكلم في هذه الطبعة، يبدو أن فيها شيئًا من التصحيفات والسقط ونحو ذلك، فكتاب الإمام الشافعي هذا أثنى عليه أهل العلم؛ لأن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى ممن جمع بين الفقه والحديث، وهذه من أعلى المراتب.

جاء بعد الإمام الشافعي ابن قتيبة عبد الله بن مسلم رحمه الله، فوجد المعتزلة بدءوا يشنعون على أهل الحديث ويستخدمون طريقة الإسقاط وضرب النصوص بعضها مع بعض دون روية ودون تمحيصٍ ودون تحقيق، فيقولون: إنكم يا أهل الحديث رويتم الحديث الفلاني، ورويتم الحديث الفلاني، وهذان الحديثان متناقضان، فيحاولون التشنيع بهذه الصفة التي وقف لها ابن قتيبة رحمه الله تعالى وقفة دعته إلى تأليف كتابه الرائع "تأويل مختلف الحديث"، وهو مجتهد رحمه الله تعالى، قد لا يوافق أحيانًا في بعض اجتهاداته في كلامه في هذه الأحاديث؛ لأنه في بعض الأحيان لا يهتم بصحة الحديث من ضعفه، وإلا لو رد عليهم وقال: إن هذا الحديث الذي زعمتم أنه مناقض للحديث الآخر هو حديثٌ ضعيف لأراح واستراح، ولكنه يحاول التأليف بين الأحاديث حتى وإن كان في بعضها شيءٌ من الضعف.

تلاه أيضًا أبو جعفر الطحاوي، والطحاوي رحمه الله كتب كتابًا كبير الحجم في هذا، فهو أفضل الكتب التي أُلفت في هذا الباب وهو "مشكل الآثار"، والكتاب مطبوع ومتداول وفيه علمٌ جم، وقد لا يوافق أيضًا الطحاوي رحمه الله على بعض اجتهاداته، وكما قلت: المسألة تعود للفهم والفقه، لكن العبرة بكثرة الصواب، فمثل هذه الكتب الصواب فيها كثير، والخير فيها كثير، ولله الحمد، وما يكون فيه من اجتهادٍ قد يُخالف فيه الإمام فهذا شيءٌ لا يعروا منه بشر.

هذه الأحاديث التي ظاهرها التعارض ويقف منها العلماء هذا الموقف لها أمثلة متعددة، ومن نظر في كتاب مشكل الآثار للطحاوي يجد الكم الهائل من الأحاديث التي قد يفهم منها بعض الناس شيئًا من التعارض، وإن كانت لا تعارض بينها في بعض الأحيان، ولكن الطحاوي رحمه الله يحاول أن يسوف ما يمكن أن يُتوقع أنه معارضة وإن لم يكن فيه تلك المعارضة الظاهرة.

ولعلي أضرب على هذا مثالا على أساس نفهم كيف يعالج الطحاوي رحمه الله مثل هذه الآثار؟ أورد في كتابه مشكل الآثار حديث سعد بن معاذ رضي الله تعالى عنه وقول النبي صلى الله عليه وسلم (إن للقبر لضمة -أو لضغطة- لو نجا أحدٌ منها لنجى سعد بن معاذ)، لقد ضُم ضمة ثم فُرج عنه، يقول الطحاوي رحمه الله إن هذا الحديث مُعارض بحديثٍ آخر، وهو الحديث الذي رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه (من مات يوم الجمعة وُقي الفتان)، والفتان الذي في القبر، فيمكن نحن لو نظرنا في الحديثين ما يبدو لنا شيء من التعارض في هذا، لكن الطحاوي أبدى شيئًا من المعارضة بين هذين الحديثين، فهل بإمكان أحدكم أن يستظهر ما وجه المعارضة بين الحديثين.

باعتبار أنه ضغطة القبر تعتبر فتنة، أو شيء قريب للعذاب لكن لا يصل للعذاب، وفي الحديث دلالة على الوقاية التامة في هذا اليوم بعد صلاة الجمعة.

هذا صحيح، يعني يقول: إنما جاء في الحديث أنه وُقي الفتان، الفتان يمكن أن يكون شاملا لمنكر ونكير، وهما الملكان، ويكون شاملا لسؤالهما للميت الذي يوضع في قبره، ويمكن يكون أعم من ذلك، مثل هذه الضغطة الذي يضغطها الميت في قبره، فمن مات يوم الجمعة الحديث ينص على أنه يوقى من هذا، بينما سعد بن معاذ رضي الله تعالى عنه يقول عنه النبي صلى الله عليه وسلم (لو كان أحدٌ ناجيًا منها لنجى سعد بن معاذ)، إذًا لا أحد ينجو حتى من مات يوم الجمعة، هكذا فهم الطحاوي رحمه الله التعارض بين الحديثين.

فكيف عالج الطحاوي مثل هذا التعارض بين الحديثين؟ ذهب يضعف حديث عبد الله ابن عمرو (من مات يوم الجمعة.....)، وهو مصيب في تضعيفه له، الحديث ضعيف، فهذا أحد مسالك الترجيح وليس التوفيق والتأليف بين الحديثين؛ ولذلك فكل مثل هذه الكتب -تأويل مختلف الحديث- شاملها أيضًا حتى للترجيح وليس للتوفيق فقط، إذا أمكنهم التوفيق فذاك، وإن لم يمكن فإنهم يذهبون إلى الترجيح، فهذا مثال من الأمثلة التي سلكها الطحاوي رحمه الله في كتابه هذا، وبإمكان الناظر أن يرجع كلامه ففيه كلام أطول من هذا، ولكن هذه محصلته وخلاصة ذلك المبحث.

بطبيعة الحال نحن حينما قلنا: حديث عبد الله بن عمرو في فضل الموت يوم الجمعة ضعيف، هناك من قد يخالف ويقول: إن الحديث بمجموع طرقه يكون صحيحًا، ونحن نرى أنه غير صحيح، وبالذات أن البخاري رحمه الله بوب في كتابه الصحيح بباب "الموت يوم الاثنين" أو باب "من مات يوم الاثنين" وأورد فيه حديث أبي بكر رضي الله تعالى عنه لما حضرته الوفاة سأل ابنته عائشة قال: في أي يوم تُوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قالت: يوم الاثنين، قال أي يوم هذا؟ قالت الاثنين، قال أرجو فيما بيني وبين الليل، فتُوفي رضي الله تعالى عنه في ذلك اليوم، فأبو بكر لو كان يعرف أن للجمعة فضل لما قال ما قال، لكنه أراد أن تكون وفاته موافقة لوفاة النبي صلى الله عليه وسلم، والبخاري حينما بوب بهذا الباب كأنه يشير إلى أن للموت يوم الاثنين فضلا، بطبيعة الحال هذا ليس للإنسان فيه اختيار، لا يملك أن يموت يوم الاثنين، ولكن يقول أهل العلم أن الإنسان إذا دعا ربه وتمنى أن يموت في هذا اليوم فإنه قد يحصل له على الأقل ما يكافئ نيته من الحسنات، ويعدون هذا من التبرك من الموت يوم الاثنين موافقة للنبي صلى الله عليه وسلم في ذلك.

نرجع لموضوعنا، إذًا أول المسالك هو مسلك التوفيق، وحاول أهل العلم بالحديث أن يوردوا مثالا شائكًا في هذا، هو الذي يكثر ترداده في كتب مصطلح الحديث، وهي الأحاديث الواردة في العدوى والأحاديث النافية للعدوى، ورد عن عدة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا

صفر)، فقد نفى عليه الصلاة والسلام العدوى، والعدوى الآن أصبحت معروفة بين الأطباء، ولذلك حاول بعض الأطباء الذين فيهم خير جزاهم الله خيرًا التأليف في هذا الموضوع ليوفق بين وجهة النظر الطبية والشرعية، فألف الدكتور محمد علي البار كتابًا جيدًا "العدوى بين الطب وحديث النبي صلى الله عليه وسلم".

وردت أحاديث أخرى مفادها وقوع العدوى، مثل حديث النبي صلى الله عليه وسلم (فر من المجذوم فرارك من الأسد)، ومثل حديثه صلى الله عليه وسلم لما جاء مجذوم ليبايعه فقال (ارجع فقد بايعناك)، ومثل حديثه صلى الله عليه وسلم (لا يورد ممرض على مصح)، أي الرجل الذي له إبل مثلا أو أي نوع من أنواع الماشية فيها مرض ينبغي ألا يوردها على ماشية إنسانٍ آخر صحيحة حتى لا تعديها، كذلك أيضًا تعرفون حديث النبي صلى الله عليه وسلم في الطاعون، (إذا وقع الطاعون بأرض وأنتم لستم فيها فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم فيها فلا تخرجوا منها فرارًا منه)، قالوا إن النبي صلى الله عليه وسلم حينما نهى عن الخروج من هذه الأرض حتى لا ينتشر هذا الوباء.

فهذه النصوص مفادها ماذا؟ مفادها إثبات العدوى، والحديث النبي صلى الله عليه وسلم (لا عدوى) مفاده نفي العدوى، في هذا كلامٌ كثير في أهل العلم، ومن أبرع من تكلم في ذلك أيضًا ابن خزيمة رحمه الله، فقد نقل الحافظ ابن حجر كلام ابن حزيمة عن هذا الحديث، فابن حزيمة حينما تكلم عن هذا الحديث في كتابٍ له اسمه "كتاب التوكل"، وكتاب التوكل هذا لا يصل إلينا حتى هذه الساعة، وقد يكون موجودًا والعلم عند الله، المهم أنه ليس مطبوعًا ولا أعرف أنه من الكتب التي وُجدت مخطوطة.

كذلك أيضًا غير ابن خزيمة تكلموا عن هذا، وممن تكلم عن هذا وأطال ابن القيم رحمه الله تعالى في شفاء العليل، وغيره من الأئمة، كثر أولئك الذين تكلموا عن التوفيق بين هذه الأحاديث التي ظاهرها التعارض في هذا الباب، لكن يمكن أن نلخص الجواب الذي أراه من وجهة نظري هو الأحسن وهو الأولى، فأقول إن النبي صلى الله عليه وسلم حينما قال (لا عدوى) أراد أن ينفي ما كانت تعتقده العرب في جاهليتها حينما يرون أن العدوى هي الفاعلة بنفسها وهي التي تأتي بالمرض، فهذا نعم، يناقض أصول الاعتقاد، فلا يجوز اعتقاد مثل هذا، أما إذا كانت العدوى سببًا، فالفاعل هو الله جلّ وعلا، وهو الذي سبب هذا المرض أصلا، ولكن جعل العدوى سببًا للانتقال، وقد لا تؤذي، قد لا ينتقل المرض بسبب العدوى، يدل على هذا المعنى الذي اخترناه قول النبي صلى الله عليه وسلم حينما قال هذا حديث (لا عدوى) قال له رجل: إن الإبل يكون فيها البعير الأجرب فيعديها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم (من أعدى الأول)، فأراد أن ينفي هذا الاعتقاد، إذا كنت تعتقد أن الإبل أعداها ذلك البعير الأجرب فمن الذي أعدى البعير الأول؟ إذا كان الوباء وقع في البعير الأول من الله جلّ وعلا، إذًا فالله جلّ وعلا هو الذي ساق العدوى لهذه الإبل الأخرى.

فمثل هذا هو الذي يتضح به المقصود، فنقول نعم، إن العدوى تقع، لكن لا يجوز اعتقاد أنها هي الفاعلة بنفسها، وإنما بتسبيب الله جلّ وعلا لها في ذلك، يدل على هذا أنها فعلا أحيانًا قد لا تقع، ونحن نجد أن بعض البيوت يكون في أحد أفرادها مرضٌ من الأمراض، كالأطفال مثلا وما يصيبهم ما يسمى بالعنقز، الحبوب والبثور التي تخرج على شكل قرح في الجلد، مثل هذه البيوت يكون الإخوان لهذا الطفل الذي أصيب أصحاء سالمين لم يطلهم شيءٌ من هذا المرض، وهم يخالطونه ويلامسونه ويأكلون معه ويشربون، وهكذا، ثم تقدم عليهم أسرة زائرة من أقاربهم أو معارفهم، فبمجرد زيارة واحدة ينتقل الوباء لذلك البيت، فلماذا لم ينتقل الوباء لأفراد الأسرة الذين يخالطهم ذلك الطفل أربع وعشرين ساعة، السبب أن الله جلّ وعلا ما قدر أن يُعدى هؤلاء وقدر أن يُعدى أولئك.

إذًا العدوى ليست هي الفاعلة بنفسها، وإنما بتسبيب الله جلّ وعلا لها، وبهذا تأتلف هذه الأحاديث ولا إشكال بينها بحمد الله.

إذًا هذا من مسالك التوفيق والجمع بين الأحاديث، وكما قلت إن هذا بابٌ واسعٌ ولجه أهل العلم والفقه والفهم، ومن نظر في الأحاديث التي قد يبدو بينها شيءٌ من التعارض يجد براعة علمائنا رحمهم الله تعالى في التوفيق بين نصوص الشرع ونفي التعارض عنها.

إن عجزنا عن التوفيق بين الأحاديث، وجدنا حديثين متعارضين من كل وجه، فإنه لابد من الترجيح، لابد من ترجيح أحد الحديثين على الآخر، أو بعض النصوص على النصوص الأخرى، لكن الترجيح له مسالك عند أهل العلم كثيرة.

فمن مسالك الترجيح النسخ، وهو الذي -كما قلت- الحافظ مسلكًا بين التوفيق والترجيح، وهذا مجرد تقسيم فني لا علاقة له لا بمؤاخذة ولا استدراك، يمكن أن نقول: إنه مسلك بين التوفيق والترجيح، ويمكن أن نقول: إنه من مسالك الترجيح، لا حرج في ذلك إطلاقًا.

فالنسخ علينا أن نعرفه أولا، فنقول في تعريف النسخ بأنه رفع حكم متقدم بحكم متأخر، هذا هو النسخ، والنسخ في نصوص الشرع قد يرد أحيانًا في الدليل نفسه، وهذا أقوى الأدلة على وقوع النسخ، مثل حديث بريدة رضي الله تعالى

عنها الذي في صحيح مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم (كنت نهيتكم على زيادة القبور فزوروها)، إذًا النبي صلى الله عليه وسلم نسخ الحكم المتقدم بهذا الحكم المتأخر، والأحاديث التي يرد فيها النسخ فيها جلة واضحة وبينة عند أهل العلم، ولكن نحن فقط نريد ما يفيدنا في موضع الشاهد دون استطراد وإطالة في هذا.

من أيضًا الأدلةعلى وقوع النسخ إخبار الصحابي رضي الله تعالى عنه، وقد أورد الحافظ ابن حجر في شرحه للنخبة مثالا من حديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه "كان آخر الأمرين من النبي صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار"، فجابر يخبر بأن هناك أمرين: الأمر الأول: الوضوء مما مست النار، والأمر الثاني: ترك الوضوء مما مست النار، فيقول: إن آخر ما وقع منه عليه الصلاة والسلام ترك الوضوء مما مست النار، إذًا في الأول كان النبي صلى الله عليه وسلم يحثهم على الوضوء من اللحوم التي تُطبخ، ومن غير اللحوم كالأكل وكالسكر الذي يُطبخ عندهم ونحو ذلك، ورد عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، وهذا في الصحيحين، حديث أنه أقراصًا من الأقط فتوضأ، فهذا الحكم كان يعمل به أبو هريرة، كانت أيضًا عائشة ترى الوضوء مما مست النار، وبعض زوجات النبي صلى الله عليه وسلم الأخريات وأظنها أم حبيبة رضي الله تعالى عنها، وهكذا، وجملة من صحابة آخرين كزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري وعدد من الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا يرون الوضوء مما مست النار.

ولكن هناك أيضًا أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم دلت على ترك الوضوء مما مست النار، مثل ماذا؟ مثل أكله صلى الله عليه وسلم من كتف شاة ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ، والحديث أيضًا مخرج في الصحيحين عن عدد من الصحابة، من جملتهم ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، وورد في أحاديث أخرى التعميم "أكل لحمًا" وغير ذلك.

فالمهم أن هذا الحكم من الواضح أنه منسوخ، ولذلك مما يمكن أن يفيدنا في الكلام على الإجماع هذا الحديث لعلنا نتطرق إليه إن شاء الله تعالى، هذا الحديث حديث جابر الذي أورده الحافظ ابن حجر "كان آخر الأمرين من النبي صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار" هو حديث ضعيف، وتكلم فيه فطاحلة أهل العلم، لأن هناك من رد الأحاديث الصحيحة الواردة في إيجاب الوضوء من لحوم الإبل بهذا الحديث، كحديث جابر بن سمرة وحديث البراء بن عازب بأن النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل: أنتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: (بلا)، أنتوضأ من لحوم الإبل قال: (نعم)، قالوا جابر يقول "كان آخر الأمرين من النبي صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار" وهذا يشمل حتى لحوم الإبل، نقول إن هذا الحديث ضعيف؛ لأنهم قالوا: إن الراوي له وهو شعيب بن أبي حمزة وهو يرويه عن محمد ابن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما، قالوا: إن شعيب بن حمزة أخطأ في هذا الحديث فعبر بالمعنى، وإلا فأصل هذا الحديث أنه عليه الصلاة والسلام أكل لحمًا فلم يتوضأ، ففهم شعيب بن أبي حمزة من ذلك نسخ ذلك الحكم الأول: وهو قول صلى الله عليه وسلم (توضئوا مما مست النار)، ثم عبر بهذا التعبير، بمعنى أنه اختصر الحديث وعبر المعنى فأخطأ في فهمه رحمه الله تعالى، وإلا فالرواة الذي رووا هذا الحديث عن محمد بن المنكدر وهم عدد جم من الثقات الأثبات، رووا هذا الحديث عن محمد بن المنكدر وليس فيه "كان آخر الأمرين من النبي صلى الله عليه وسلم".

لكن لا يعني هذا عدم وجود المثال، يعني حينما نقول إن المثال الذي مثل به الحافظ ابن حجر ضعيف، لا يعني هذا عدم وجود المثال، نستطيع أن نمثل بأمثلة أخرى، مثل حديث أبي ابن كعب رضي الله تعالى عنه أن الماء من الماء كان رخصة في أول الإسلام ثم نُسخ، يعني هناك أحاديث فيها شيء من التعارض ظاهرًا، مثل حديث النبي صلى الله عليه وسلم (إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل)، هذه مسألة يرد السؤال عنها كثيرًا، الرجل إذا جامع أهله ولم ينزل هل يجب عليه الغسل أو لا يجب عليه الغسل؟ قالوا: نعم يجب عليه الغسل إذا أولج، إذا جاوز الختان الختان، بمجرد أن يجاوز الختان الختان يجب الغسل.

هناك حديثٌ آخر وفتوى أفتى بها جمع من الصحابة كعثمان بن عفان وغيره، أوردوا حديث النبي صلى الله عليه وسلم (إنما الماء من الماء)، يعني لا يجب الغسل إلا إذا كان هناك إنزال، هذا هو المقصود بـ (إنما الماء من الماء)، فكيف إذًا نوفق بين الحديثين، يعني من أولج ولم ينزل أيجب عليه الغسل أم لا؟ قالوا إن حديث (الماء من الماء) قالوا في أول الإسلام، كانت رخصة كما قال أبي بن كعب: "كانت رخصة في أول الإسلام ثم نُسخ ذلك الحكم"، إذًا في قول أبي بن كعب وهو حديثٌ صحيحٌ ثابتٌ عنه، في قول أُبي بن كعب هذا دلالة واضحة وبينة على أن هذا الحكم منسوخ بهذا الحكم المتأخر.

فمما يقع به النسخ في بعض الأحيان مسألة مهمة جدًا وهو تأخر إسلام الصحابي، إذا كان عندنا صحابيان، أحدهما تأخر إسلامه وروى حديثًا، وآخر متقدم الإسلام وروى حديثًا يدل على أنه أخذ هذا الحديث قبل إسلام ذلك الصحابي الذي تأخر إسلامه، وبالمثال يتضح المقال، حديث طلق بن علي رضي الله تعالى عنه حينما سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الرجل يمس ذكره في الصلاة هل عليه وضوء؟ قال: (لا، إنما هو بضعة منك)، إذًا هذا الحديث يقول: إن مس الذكر لا يوجب الوضوء، جاءنا حديث بسرة وأبي هريرة رضي الله تعالى عنهما فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من مس ذكره فليتوضأ).

فهذان الحديثان ظاهرهما التعارض، كيف نوفق بين الحديثين؟ لأهل العلم كلامٌ في هذا، منهم من ضعف حديث طلق بن علي، ومنهم من قال: يمكن التوفيق بينهما بأن نقول: إن كلا الحديثين صحيح، ومما ذهب هذا المذهب ابن حبان رحمه الله في كتابه الصحيح، قال: حديث طلق بن علي كان من أول هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، لأنه قدم على النبي صلى الله عليه وسلم حينما كان عليه الصلاة والسلام يبني مسجد المدينة أول ما قدم إلى المدينة، ثم بعد ذلك ذهب إلى اليمامة، أبو هريرة أسلم في السنة السابعة من الهجرة في غزوة خيبر أو في وقعة خيبر، فهذا دليلٌ على أن حديث أبي هريرة متأخر عن حديث طلق بن علي، بهذا استدل ابن حبان.

لكن اعترض بعض أهل العلم على هذا المسلك بقولهم قد يكون هذا الصحابي الذي تأخر إسلامه أخذ هذا الحديث عن صحابي آخر، فكيف نخرج من هذا الإشكال؟ قالوا: لابد أن يرد التصريح منه بأنه سمع هذا من النبي صلى الله عليه وسلم حتى ينتفي عندنا أن يكون هناك واسطة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن هذه الواسطة قد تكون واسطة متقدمة الإسلام، فلو ضربنا على ذلك مثالا في هذا، لو كان أبو هريرة أخذ هذا الحديث على سبيل المثال عن عمر بن الخطاب، وعمر متقدم الإسلام، فلا نستطيع أن نقول: إن هذا الحديث ينسخ حديث طلق بن علي، يعني قد يكون أخذه عمر رضي الله تعالى عنه قبل أن يأتي طلق ابن علي، فبهذا الإيراد الذي أوردوه نعم، قد يرد شيء من الحساسية في هذا الموضوع، فنقول نعم، لا يُسلم بأن الصحابي الذي تأخر إسلامه يكون حديثه ناسخًا للصحابي الذي تقدم إسلامه، إذا كان في إسلامه قرينة تدل على أن ذلك الحديث وقع قبل إسلام ذلك الصحابي، لكن يمكن أن نقيد ذلك بأن يرد التصريح من الصحابي الذي تأخر إسلامه بأنه سمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم.

ثم لا يكون ذلك الحديث الذي قلنا إنه منسوخ، لا يكون عندنا أدنى شك في أنه قد يرد بعد إسلام ذلك الصحابي، فعلى سبيل المثال: لو كان هذا الصحابي أسلم مثلا في السنة السابعة من الهجرة، يمكن يكون طلق بن علي قدم قدمة أخرى على النبي صلى الله عليه وسلم في السنة الثامنة من الهجرة، وسأل النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك الحكم فأجابه، فيمكن الخروج من هذا الإشكال أيضًا بأن يقال: لابد أن يكون في الحديث الذي قلنا إنه منسوخ ما يدل على وقوعه قبل إسلام الصحابي المتأخر، فإذا كان وقع قبل إسلام الصحابي المتأخر وصرح الصحابي بسماعه من النبي صلى الله عليه وسلم، أعني الصحابي المتأخر، فنعم يمكن أن يُستدل بهذا على أن هذا الحديث ناسخ لذلك الحديث، وهذه من الأدلة التي يُستدل بها.

قالوا أيضًا: من الأدلة التي يُستدل بها على وقوع النسخ الإجماع، فالإجماع ليس ناسخًا بنفسه، ولكنه دليلٌ على وقوع النسخ، مثل ماذا؟ مثل ما قلت عن حديث (إنما الماء من الماء) وعن حديث (إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل)، فبعض أهل العلم ادعى الإجماع على أن هذا الحكم وهو (إنما الماء من الماء) منسوخ بحديث (إذا جاوز الختان الختان....)، فإذا صح هذا الإجماع فنعم، الإجماع يكون دليلا على وقوع النسخ وإن لم نعرف المتقدم من المتأخر، يعني على سبيل المثال: لو لم يأتنا حديث أُبي بن كعب وحصل إجماع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على أن هذا الحديث منسوخ وهو (إنما الماء من الماء) فنعم، الإجماع يدل على النسخ.

فهذا بالنسبة للمسلك الذي قلنا إنه يمكن أن يكون وسطًا بين التوفيق والترجيح، أو هو أحد مسالك الترجيح وهو النسخ.

إن لم يكن هاهنا شيءٌ من ذلك، وهذا يتضح بالكلام على حديث طلق بن علي وحديث بسرة، فنقول: إن معرفة التاريخ يفيدنا في معرفة المتقدم من المتأخر، وهذه أحد الأدلة التي يُستدل بها على وقوع النسخ.

إن لم نعرف التاريخ، سوءً بتصريح النبي صلى الله عليه وسلم كـ (كنتُ نهيتكم عن زيادة القبور فزوروها)، دل هذا عليٍ أنه متأخر، أو لم يُسعفنا قول الصحابي، أو لم يسعفنا التاريخ الزمني، أو الإجماع أو نحو ذلك، فماذا نصنع؟ قالوا: إذًا لا نقول بالنسخ في هذه الحال، لكن بعض أهل العلم كابن حزم الظاهري، وهي من القواعد الأصولية عند علماء الأصول، لكن ابن حزم بالغ في تطبيقها، ابن حزم يُرجع كل شيء إلى أصله، فيقول: نحن ننظر في الأصل في هذه المسألة مثل حديث طلق بن علي وحديث بسرة، فيقول: الأصل عدم النسخ، فحديث طلق بن علي موافق للأصل، وحديث بسرة ناقل عن الأصل، يعني هذا الحديث لابد أن يكون متأخرًا عن الحكم الأصلي، وإذا أردنا أن نقدم حديث طلق بن علي لابد أن يكون عندنا دليلٌ على تأخره عن حديث بسرة؛ حتى نقول: إن الناسخ عاد منسوخًا مرةً أخرى، فإن لم نجد فالحكم الناقل عن الأصل هو المقدم، والحكم الناقل عن الأصل وهو الذي جاء في حديث بسرة على سبيل المثال، وإلا فالأمثلة كثيرة، فهذا من المسالك التي يسلكها بعض أهل العلم، ولكنه مسلك في شيء من التفصيل وفيه شيءٌ من الوعورة، فالمقصود الإشارة إليه، وأما التفصيل فلعله يأتي إن شاء الله تعالى حينما نتكلم بإسهابٍ وطول في هذه المسألة في المطولات إن شاء الله تعالى.

إذا كنا توقفنا عن معرفة ما يدل على النسخ مطلقًا، فنحن ننتقل إلى أمر آخر من أمور الترجيح، ما هو؟ عند علماء الإسلام قرائن كثيرة للترجيح، بعضهم أوصلها للعشرات، بل بعضهم ممكن جاوز بها المائة، ولكن يمكن يكون في بعضها شيء من عدم التسليم لهم بذلك، لكن من أبرز وجوه الترجيح التضعيف، تضعيف أحد النصين، كما قلنا عن

مسلك بعض أهل العلم حينما ضعف حديث طلق بن علي، خلاص، حينما ضعفوا حديث طلق بن علي انتهى الإشكال، أصبح حديث بسرة هو الحديث المحكم الذي تجب الصيرورة إليه، فهذا أحد قرائن الترجيح.

من قرائن الترجيح أيضًا التخصيص، تخصيص العام، فنحن في هذه الحال نكون أعملنا كلا النصين في حقيقة الأمر، وإن كنا قدمنا أحدهما، لكن قدمناه بتخصيص وليس بردٍ مطلق، فتخصيص العام هو من قرائن الترجيح عندهم.

كذلك أيضًا تقييد المطلق، هو شبيه بتخصيص العام، فإذا قيدنا فنحن نكون قد رجحنا أحد النصين على الآخر، وهكذا في قرائن متعددة.

هناك فرضية، وهي حقيقة لا وجود لها، وهذه الفرضية ذكرها الحافظ ابن حجر، إن لم يمكن فالتوقف، قال: وهو أولى من التعبير بالتساقط، يعني هناك بعض من يقول: يتساقط الحديثان، إذا تعارضا ولم يمكن التوفيق ولم يمكن الترجيح، وقد استوت في القوة فإننا في هذه الحال نقول: إنهما قد تساقطا، يعني لا نعمل لا بهذا ولا بذاك، فالحافظ يؤدب أو يرشد إلى أدب في هذا الباب، يقول: التعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط، التعبير بالتساقط قد يكون فيه سوء أدب مع نصوص الشرع، لكن نقول: نتوقف لأنه ما تبين لنا أي النصين نقدم هذا أم ذاك.

لكن هذا من حيث الافتراض العقلي، يمكن أن يفترض إنسان هذا، لكن من حيث الوجود لا وجود له، وذكرتُ لكم عبارة ابن حزيمة رحمه الله تعالى؛ لأن من الأشياء التي يمكن استحسانها في هذا قرينة من القرائن أخرتها لهذا السبب وهي أننا يصعب أن نجد حديثين متساويين تمامًا في القوة وإن كانا صحيحين، لابد أن يكون أحدهما أقوى من الآخر في الصحة، ففي هذه الحال يُقدم الأقوى على ما هو خلاف ذلك، ويمكن أن أمثل على هذا بمثال، عندنا حديث عبد الله بن بسر رضي الله تعالى عنه، سواء رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو رواه عن أخته الصماء، أو عن أبيه أو عن أمه على الاختلاف الذي ورده عنه، يقول إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم، ولو لم يجد أحدكم إلا لحاء عنبة أو عود شجرة فليمضغه)، هذا الحديث مفاده أنه لا يُصام يوم السبت إطلاقًا في النفل، سواء كان الإنسان يصوم يومًا ويفطر يومًا كصيام داود، أو مثل ما صنع النبي صلى الله عليه وسلم ما جويرية حينما دخل عليها وهي صائمة يوم الجمعة، قال (صمت أمس؟) قالت لا، قال (تصومين غدًا؟) قالت لا، قال فأفطري، فالنبي صلى الله عليه وسلم قال لها: (تصومين غدًا؟) وغدًا يوم السبت، حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يُصام يوم الجمعة إلا أن يُصام يوم قبله أو يومًا بعده، واليوم الذي بعده هو يوم السبت، أحاديث كثيرة جدًا جاءت في جواز الصيام السبت.

فهذان الحديثان أو هذا الحديث، حديث عذرة بن بسر مع الأحاديث الأخرى الكثيرة فيه تعارض واضح وبين، يمكن أن أذهب أنا إلى تضعيف حديث عبد الله بن بسر، أنا أذهب إلى هذا وأقول حديث عبد الله بن بسر حديث مضطرب ليس بصحيح، وذهب إلى هذا عددٌ من أهل العلم منهم يحيى القطان والإمام أحمد وشيخ الإسلام بن تيمية وقبله أبو جعفر الطحاوي، وقبل ذلك الزهري والأوزاعي والإمام مالك، الإمام مالك قال: هذا حديثٌ كذبٌ، وهكذا، فالمهم أن هناك طائفة من أهل العلم ردوا حديث عبد الله بن بسر.

لكن هناك طائفة من أهل العلم صححوا حديث عبد الله بسر، فالترمذي حكم عليه بأنه حسن، صححه ابن حزيمة وابن حبان وعدد من أهل العلم، لكن وفقوا بين الحديث بنوع من التوفيق.

لكن إن لم يقتنع الإنسان بهذا التوفيق، ولم يقتنع بالقول بتضعيف حديث عبد الله بن بسر واقتنتع بصحة الحديث، نقول له يا أخي هناك فرقٌ واضح وبين بين الأحاديث التي وردت في تجويز صيام يوم السبت في النفل وهي أقوى؛ لأن كثيرًا منها مخرجٌ في الصحيحين وأكثر، وحديث عبد الله بن بسر من أقل الأحاديث صحة إن سلمنا لك بصحته، فهنا يكون هناك تفاوت في الأصحية بين حديث عبد الله بن بسر وبين الأحاديث الأخرى، فيمكن أن تقدم الأحاديث الأقوى والأصح في مثل هذه الحال، ونعد هذا من المسالك التي ينتفي معها أن نقول: تتوقف أو تتساقط الأحاديث.

هذه الأحاديث التي ترد عندنا بشيءٍ من التعارض في هذه الحال نستطيع أن نقول: إن الذي نقول عنه إنه ناسخ أو مُخَصِّص أو مُقَيِّد إنه محكم، والحديث المحكم المعارض له الذي لم يعمل به إنه غير محكم.

بينا أن الذين سلكوا مسلك التوفيق هذا العلم يُسمى علم مختلف الحديث، وهوعلمٌ قائمٌ بذاته، الناسخ والمنسوخ أيضًاعلمٌ قائمٌ بذاته وفيه مصنفات أيضًا لكثيرٍ من أهل العلم، سواءٌ فيما يتعلق بالقرآن أو بسنة النبي صلى الله عليه وسلم، فمما يتعلق بسنة النبي صلى الله عليه وسلم من أشهر ما في ذلك كتاب "الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار" للحازمي، كذلك كتاب الناسخ والمنسوخ لابن شاهين، وهكذا.

من الكتب التي أُلفت في نواسخ القرآن مثل كتاب الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد القاسم ابن سلام، هذا فيما يتعلق بنواسخ القرآن، وكذلك كتاب نواسخ القرآن لابن الجوزي، وعدد جم من الأئمة صنفوا في هذا.

وتعليقًا على أجابات الطلبة على سؤال الشاهد يقول الشيخ: يبدو أن فيه شيء يحتاج إلى توضيح في موضوع المتابع والشاهد، نحن قلنا سابقًا إن المتابع هو ما يتابع به الراوي راوي الحديث الفرد في الصحابي نفسه، بشرط أن

يكون في الصحابي، والشاهد ما يُتابَع به راوي الحديث الفرد من قبل راوٍ آخر، لكن مع الاختلاف في الصحابي، فالشاهد فيه اختلاف الصحابي، والمتابع فيه اتحاد في الصحابي.

أثبتم وقوع النسخ في الأحاديث مشيًا على قول المؤلف، لكن هل يثبت أن القياس ينسخ الأحاديث أو القرآن ينسخ بعض الأحاديث أو العكس؟

بالنسبة للقياس عبارة عن رأي، ولم يقل أحدٌ من أهل العلم بأن القياس ينسخ الحديث، فالرأي لا ينسخ الحديث إطلاقًا ولا ينبغي أن يورد هذا السؤال مطلقًا.

أما بالنسبة لوقوع النسخ بين السنة والقرآن، فليس هناك آية قرآنية تنسخ حديثًا من الأحاديث، هذا لا يوجد، لكن العكس حصل وفيه خلافٌ قويٌّ بين أهل العلم، وهو هل تنسخ السنة القرآن أو لا؟ في هذا كلامٌ طويلٌ لو دخلنا فيه ما خرجنا، فأرجو ألا ندخل في هذا لأن الوقت لا يستوعبه.

بالنسبة لمسألة المحفوظ، يذكره العلماء مقابل الشاذ، يقول: إن الشاذ هو من قسم المردود، فهل المحفوظ يُفهم منه الصحة والقبول سواءً كان في الإسناد أو المتن؟

السؤال هذا وجيه، نحن قلنا حينما تكلمنا عن الشاذ، والمنكر إنه يقابل الشاذ المحفوظ ويقابل المنكر المعروف، فهل إذا قلنا إنه يقابل الشاذ المحفوظ يلزم من هذا المحفوظ أن يكون صحيحًا؟ نقول لا، لا يلزم أن يكون صحيحًا، إنما نقول: إنه هو الوجه الراجح، فعلى سبيل المثال إذا اختلف الراوة في حديثٍ من الأحاديث، بعضهم يرويه مرسلا، يعني يسقط من الصحابي، فلا يكون الإسناد متصلا فلا تتوفر فيه جميع شروط الصحة التي ذكرناها في تعريف الحديث الصحيح، وبعض الرواة يرويه متصلا بذكر الصحابي، لكن رجحنا الرواية المرسلة؛ لأن الرواة الذين رووها على هذا الوجه هم الأكثر عددًا، وقلنا إن الذي روى الحديث موصولا راوٍ واحد فقط وحكمنا على روايته بالشذوذ، فنقول: إن المحفوظ الرواية المرسلة، المرسل من أنواع الحديث الضعيف كما سيأتي معنا إن شاء الله تعالى، فلا نقول: إن المحفوظ في هذه الحال يلزم منه أن يكون صحيحًا، لا، قد يكون صحيحًا وقد يكون غير صحيح، هذا سؤالٌ جيد.

كذلك، ما قلنا في الحديث المحفوظ نقوله في المعروف، لا يلزم أن يكون المعروف أيضًا صحيحًا، لأنه قد يكون صحيحًا وقد يطرأ عليه ما طرأ على قضية المحفوظ من الكلام.

إذا طلب منا مساعدة المجزوم، ما العمل؟ هل نساعده أم نفر منه؟ خاصة وأنا أعمل بالمستشفى ويوجد حالات مماثلة بالعدوى.

في الحقيقة الكلام هذا يمكن يحتاج إلى رأي الأطباء أيضًا معنا، فالذي يظهر أن المجزوم قد يصل إلى حالة لا يكون فيها عدوى عند الأطباء، هذا فيما وصلني من خبر، يعني في بداية الجزام، نعم، يكون معديًا، حتى يصل الجزام إلى حد ينتهي إليه في جسد الإنسان ففي هذه الحال يتوقف انتشار العدوى، فإن كان في الحالة الأولى وكان عندك من قوة اليقين والتوكل ما تدفع به ما يُتخوف من وقوع العدوى فجزاك الله خيرًا، هذا من قوة اليقين والتوكل.

وإن تركت ملامسة هذا الأجزم مقاربته ومخالطته فهذا لا بأس به، لكن عليك أن تستشعر ما كنا أشرنا إليه في كلامنا، يعني لا تعتقد أن العدوى هي الفاعلة والمسببة، قد تقع وقد لا تقع، فالله جلّ وعلا إن أراد أن تقع وقعت سواء لامست المريض أو لم تلامسه، وإن لم يشأ ذلك لم تقع، والله المستعان.

هل حديث لولا أشق على أمتي لأمرتهم بتأخير العشاء، هل هو متعارض مع الأمر بالصلاة في وقتها؟

هذا مثالٌ جيد، يعني ممكن أن نأتي به في مسألة الخاص والعام أو المطلق والمقيد، وهكذا، فنقول إن أحاديث الحث على أداء الصلاة في وقتها أحاديث عامة، وبالذات الأحاديث التي يمكن يُفهم منها الحث على أداء الصلاة في أول وقتها، فيها شيء من العموم، وهذا الحديث الذي فيه جواز تأخير العشاء فيه استثناء لوقت العشاء، فالعشاء كلما أخرت كان هذا أفضل، إلا أن يشق هذا على الناس، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم، فالذي منعه عليه الصلاة والسلام من أداء العشاء في الوقت المتأخر مع أنه الأفضل خوف وقوع المشقة على الناس، فهذا دليلٌ على أن آخر وقت العشاء أفضل من أول وقتها، هذا يُفهم من حديث النبي صلى الله عليه وسلم هذا.

لكن الأحاديث الأخرى هي التي تشمل باقي الأوقات، فنستطيع أن نقول: إن الأوقات كلها الصلاة في أول الوقت أفضل إلا العشاء فإنها مستثناة من هذا العموم.

ما الحكمة من وقوع النسخ؟

وبالنسبة للحكمة من وقوع النسخ، فهناك حكم قد تبدو لنا، وهناك حكم قد تخفوا علينا، كما قال الله جلّ وعلا (مَا نَنْسَخْ مِنْ آَيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا) [البقرة: ١٠٦]، هذا شيءٌ فُعل من الله جلّ وعلا، والنسخ وقع في القرآن والرب جلّ وعلا نص عليه، فكما أنه وقع في القرآن وقع في السنة كذلك، ويقع بين القرآن والسنة كما أشرنا إليه.

لكن من الحكم أنه قد يكون هناك حاجة في ذلك العصر في عصر النبي صلى الله عليه وسلم لأمرٍ من الأمور يوسع على الناس فيه مؤقتًا، ثم يُنسخ ذلك الحكم لحكمة من حكم التشريع، على سبيل المثال في بعضِ السنوات كان أكل الحُمر الأهلية مباحا، ثم نُسخ هذا الحكم في وقعة خيبر قرابة السنة السابعة من الهجرة، يعني السنوات التي قبل هذا كان أكل لحوم الحمر الأهلية مباحًا، كانوا يأكلونها، ثم بعد ذلك حُرم أكل لحوم الحمر الأهلية.

لماذا حُرمت؟ تكلم أهل العلم كلامًا طويلا في هذا، من جملة ما قيل إن أكل لحوم الحمر يعني فناء حمولة الناس، يعني التي تحملهم، فلو سُمح بأكل لحوم الحمر ما كان هناك ما يحمل الناس ويحمل متاعهم ونحو ذلك، هذا من الحكم التي قيلت.

كذلك أيضًا ما قيل عن هذا يُقال عن المتعة التي أُبحيت في صدر الإسلام ثم حُرمت بعد ذلك، أُبحيت لفترة معينة من الفترات أرادها الله جلّ وعلا لحكمة يراها، ثم بعد ذلك حُرمت، ففي تلك الإباحة توسعة على الناس في مثل هذا الحكم الشرعي الذي نُسخ بعد ذلك.

فهذا من حكم التشريع، وهناك حكمٌ أخرى الله أعلم بها.

الموت يوم الاثنين أفضل؛ لأن أعمال المؤمن تعرض يوم الاثنين، فهل هذا سببٌ كافٍ في فضله؟ ويوم الخميس هل له فضل بما أنه أيضًا تُعرض أعمال المؤمن في هذا اليوم؟

إن بالنسبة لموت الاثنين لم يرد فيه شيء من الأدلة ما يدل على أن له علاقة بكون الأعمال تُرفع يوم الاثنين، ولكن الذي ورد في الحديث الذي ذكرته لكم -حديث أبي بكر رضي الله تعالى عنه- أنه أحب أن توافق وفاته اليوم الذي تُوفي فيه النبي صلى الله عليه وسلم فقط لا غير، وليس له علاقة برفع الأعمال، ولذلك لا يرد عليه موت يوم الخميس، لأن هذا لا دليل عليه، فنكتفي بهذا، ونقف عند ما وقفت عنده نصوص الشرع.

هل أمثلة التوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض ما يُذكر في تعارض أحاديث النهي عن الشرب قائمًا ووقوعه من النبي الكريم صلى الله عليه وسلم ووقوع من بعض الصحابة كابن عمر؟ وأحاديث النهي عن التبول قائمًا؟ ونهيه كذلك صلى الله عليه وسلم عن الصلاة بعد صلاة العصر وإيقاعه لها؟ وأليس يا شيخنا الدعوة بالنسخ صعبة المنال إن لم بالتصريح من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من الصحابي؟ وهل تشبه دعوى الإجماع ومسلك التصحيح عند الاختلاف لمن عارض، كيف التوفيق بينه وبين قول الإمام أحمد: الحديث الضعيف أولى لنا من الرأي؟

أقول بالنسبة للأمثلة في موضع النسخ كثيرة جدًا، فلو ذهبنا نتتبعها قد يطول بنا الأمر، ولذلك من ينظر مثلا في مؤلف ابن شاهين كتابٌ بأكمله عن الأحكام التي فيها نسخ، كذلك كتاب الحازمي، وهكذا، من الأحكام التي قيل فيها النسخ ما أشرتَ إليه في قضية الشرب قائمًا، فيه حديث أنس وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة في تحريم الشرب قائمًا أو في النهي بمعنًى أصح، في النهي عن الشرب قائمًا، حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يشرب الرجل وهو قائمٌ، قال قتادة قلنا لأنس والأكل، قال: ذاك أشر أو أخبث، ورد فيه حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، وكلا الحديثين في صحيح مسلم، وفي حديث أبي هريرة زيادة (ومن نسي فليستقيء)، يعني من نسي فشرب وهو قائمٌ فليتقيأ ذاك الذي شربه.

هناك من أهل العلم من قال إن هذه الأحاديث منسوخة، أحاديث النهي عن الشرب قائمًا، وهناك من قال إن الأحاديث المخالفة لها منسوخة، مثل حديث شربه صلى الله عليه وسلم من ماء زمزم وهو قائمٌ، ومثل حديث علي رضي الله تعالى عنه حينما سمع بأن هناك من يحدث بأحاديث النهي عن الشرب قائمًا فدعا بإناءٍ فيه ماء فتوضأ وهو جالس وفضل من الماء فضلة، يعني بقي منه بقية فقام وشرب وهو قائمٌ ثم قال: إن أُناسًا يكرهون ما صنعتُ، وإني رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع كما صنعتُ، هذا الحديث أيضًا قالوا إنه منسوخ، قالوا النبي صلى الله عليه وسلم نعم شرب فضل وضوئه وهو قائم، ولكن الأحاديث التي وردت في النهي متأخرة ناقلة عن الأصل، فهي ناسخة لذاك الحكم، هذه دعوى ابن حزم ومن نحى نحوه.

هناك أئمة آخرون قالوا: لا، العكس كذلك، إن أحاديث الإباحة ناسخة لأحاديث النهي، بأي دليل؟ قالوا: بدليل عمل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، بل قيل إنه عمل الخلفاء الراشدين الأربعة وعددٌ جمٌّ من الصحابة، ومن جملتهم أعرف الصحابة بالناسخ والمنسوخ علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، وقد أنكر على أبي هريرة تحديثه بهذا الحديث، وطبق ذلك فعلا وقال: هكذا صنع الرسول صلى الله عليه وسلم، وعلي رضي الله تعالى عنه يعرف الناسخ من المنسوخ، وكان ينكر على أبي هريرة، يعني بلغه النهي، قال: إن أُناسًا يكرهون ما صنعتُ، وإني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع كما صنعتُ.

لكن بعض أهل العلم لجئوا إلى التوفيق، وقالوا: التوفيق بين الأحاديث، وهذا من الأمثلة التي يمكن أن تورد فيما كنا ذكرناه، من المسالك الجيدة في هذا أن نوفق بين هذه الأحاديث، كيف نوفق؟ قالوا: النهي يُحمل على كراهة التنزيه، والفعل لبيان الجواز، فيجوز للإنسان أن يشرب وهو قائمٌ، لكن فعله هذا مكروه كراهة تنزيه، فالأولى أن

يشرب وهو قائمٌ، لأن هذا لحكمة النهي، قد يكون فيها مصلحة لبدن ابن آدم، كون الماء ينحدر سريعًا إلى جوف ابن آدم وهذا قد يضر به، إلى آخر ما قيل من ذلك طبيًّا كما ذكره ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد، من شاء فليراجعه.
بالنسبة لأكل لحم البقر، هل صحيح أن لحمها داء وحليبها شفاء؟

لحم البقر ورد فيه حديث، أظنه حديث ابن مسعود (عليكم بألبان البقر وسمنانها، فإنها شفاء، وإياكم ولحومها فإنها داء)، لكن الحديث ضعيف لا يصح، وإن كان صححه بعض أهل العلم، لكن أرى أنه ضعيف لا يصح، فيه علة خفيت على من صححه.
بالنسبة للحية، هل ما يؤخذ منها أي شيء؟
الأخذ من اللحية هذه المسألة طال الجدل فيها وكثر الكلام فيها، فيها حديث النبي صلى الله عليه وسلم، حديث ابن عمر حديث أبي هريرة وغيرهما في أمره عليه الصلاة والسلام بإعفاء اللحية وإرجائها وإرخائها، يعني ترك الأخذ منها بالكلية، كما يقول النووي خمسة ألفاظ (أرخوا اللحى) (أوفوا اللحى) (وفروا اللحى) (أعفوا اللحى) (أرجئوا اللحى)، خمسة ألفاظ يقول النووي كلها تدل على وجوب الترك بالكلية، يعني لا يتعرض لها.
عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما تأول في الحج، فتأول قول الله جلّ وعلا (مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ) [الفتح: ٢٧] فحلق رأسه، وبم أنه لا يمكنه أن يحلق اللحية وهو يرى أن اللحية داخلة في الرأس، فالرأس كل ما فوق الرقبة، فأخذ ما زاد عن القبضة، قبض على لحيته ثم أخذ ما زاد عن القبضة في الحج فقط، لم يرد عنه ولا عن صحابي آخر فيما أعلم أنه أخذ ما زاد عن القبضة في غير الحج.
ولذلك بوب بعض أهل العلم هذا في الحج فقط، أما من عمم هذا....، وهذا يذكرنا بالسؤال الذي ورد في الدرس الماضي عن قضية العين، هذا من قضايا الأعيان، يعني هذه حادثة عين، يعني فعلها بعض الصحابة اجتهادًا منهم في فهم الله جلّ وعلا (مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ) [الفتح: ٢٧] فأخذ ما زاد عن الحج في القبضة فقط.
لاشك أن الخلاف في المسألة قوي، ولذلك نحن نحث الناس دومًا على الفعل بالأخذ بحديث النبي صلى الله عليه وسلم في ترك المشتبهات، (فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه لعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه،.....)، أنا أحث إخواني الذين يسمعون هذا الكلام ومن يمكن أن يبلغ الآخرين ممن يسمع هذا الكلام على الاعتبار بحديث النبي صلى الله عليه وسلم هذا، لم ينطق صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي عن الهوى، ما قال هذا الكلام إلا لشيءٍ يريده عليه الصلاة والسلام، لكن مشكلتنا في هذا العصر أننا نريد أن نهدر حديث النبي صلى الله عليه وسلم، وكم من أناسٍ تضيق صدورهم -نسأل الله السلامة- بمثل هذا الحديث، وإذا حثثت الواحد منهم على الورع واجتناب الشبهات قال ياأخي الورع اتركه لك أنت إنسان وقدك الورع، إلى غير ذلك من العبارات التي لا يستفاد منها ورع ذلك القائل، نسأل الله السلامة.
حديث النبي صلى الله عليه وسلم هذا واضح وبين، يحث الناس على الورع، ويضرب لذلك الأمثال، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه، فيا أخي لماذا نحن نأخذ باجتهادات الصحابة ونترك حديث النبي صلى الله عليه وسلم (أرخو) (أوفو) (وفرو) (أعفئو) (أرجئوا) وهكذا.
قال بعض أهل العلم الذين ردوا على أفعال الصحابة، قالوا العبرة بما روى الصحابي لا بما رأى، فعبد الله بن عمر نعم روى حديث وجوب إعفاء اللحية، فقالوا العبرة بروايته، وأما رأيه فله اجتهاده رضي الله تعالى عنه، ونسأل الله جلّ وعلا أن يعفو عنا وعنه، لكن لا نجاريه في هذا، فهذا الذي أراه، والمُوَفَّق من وفقه الله.
كيف يكون الإجماع أحد الأدلة على وقوع النسخ مع أن الوحي انقطع بموت النبي صلى الله عليه وسلم؟
لا نقول إن الإجماع دليلٌ على النسخ، يعني الإجماع ينسخ بنفسه، لا، وإنما الإجماع دليلٌ على أن الحديث هذا ناسخٌ للحديث الآخر، فهو يدل على وقوع النسخ وليس ناسخًا بنفسه، يعني على سبيل المثال لا يمكن أن آتي لحكم محكم، أي حكم من الأحكام كمثلا النهي عن الوقوع مثلا في فاحشة، عن النظر إلى الأجنبيات ونحو ذلك، ونقول: إن الإجماع دل على نسخ هذا الحكم، ينسخ بأي شيء؟ ما هو الدليل الذي نسخه؟، فرقٌ بين هذا وفرقٌ بين أن أقول إن الإجماع انعقد على أن حديث (إذا جاوز الختان الختان....) ينسخ حديث (إنما الماء من الماء)، فالإجماع دل على أن هذا الحديث الآخر، ولم ينسخ الإجماع بنفسه حديث (إنما الماء من الماء)، وإنما قال: إن هذا الحديث ناسخٌ لهذا الحديث، ففرقٌ بين الفهمين، وأظن هذا واضحًا إن شاء الله تعالى.
هل يكون الجمع أولى من الترجيح؟ أم ذلك يتوقف على الحديثين؟
نعم، الجمع أولى من الترجيح، يعني لا نذهب إلى الترجيح إلا إذا عجزنا عن الجمع والتوفيق بين الأحاديث.
لو تشرح المحكم يا شيخ؟

هو في الحقيقة ما يحتاج إلى شرح، لأننا إذا قلنا إن هناك حديثين، أحدهما عرفنا ناسخ والآخر منسوخ، فالمنسوخ معروفٌ حكمه، هذا منسوخ، والناسخ هو المحكم، يعني كما قلنا في المحفوظ الشاذ، كذلك نقول أيضًا هنا المحكم والمنسوخ، فالمحكم يقابل المنسوخ.

هل هناك منظومة في مصطلح الحديث يمكن حفظه؟

كيف نحفظ نخبة الفكر بالطريقة الصحيحة لحفظها؟

أما السؤال عن منظومة في الحفظ، فمادمنا نأخذ نخبة الفكر، إذا كان يستطيع أن يحفظ النثر فالأولى أن يحفظ النخبة كما هي، هي مختصرة وصغيرة، وإن كان يفضل النظم فقد نظمها محمد بن أمير الصنعاني أحمد علماء اليمن رحمه الله المتوفى قبل قرابة مائتي سنة في نظمٍ سماه قصب السكر في نظم نخبة الفكر، فهذا النظم جيد، وشمل جميع مباحث نخبة الفكر، فبإمكانك أن تحفظه.

ما معنى قولك الحديث ضعيف؟ كيف الحديث ضعيف؟

الحديث الضعيف عرفناه من خلال كلامنا عن الحديث الصحيح والحسن، فهذه الشروط التي ذكرناه في الحديث الصحيح والحديث الحسن في التعريف السابق، إذا اختل شرطٌ منها فهذا يعني أن الحديث ضعيف، قلنا في الحديث الصحيح: إنه ما اتصل سنده بنقل العدل التام الضبط من غير شذوذ ولا علة أو من غير علة، فإذا كان السند غير متصل فالحديث ضعيف، وإذا كان أحد الرواة غير عدل فالحديث ضعيف، إذا كان أحد الرواة غير ضابط فالحديث ضعيف، إذا كانت في الحديث علة فالحديث ضعيف، يعني إذا اختل شرطٌ أو أكثر من هذه الشروط فيعني أن الحديث ضعيف.

وسيأتي وكان بودي أن يكون داخلا في درسنا اليوم ولكن الوقت انتهى، سنبدأ إن شاء الله تعالى في الكلام على تقسيم الخبر إلى قسمين: مقبول ومردود، والمردود ينقسم إلى قسمين: إما بسبب سقط في الإسناد أو بسبب طعنٍ في الراوي، وسنبدأ في أسباب الضعف التي وقعت بسبب السقط في الإسناد إن شاء الله تعالى من الدرس القادم إن أحيانا الله.

حديث (عفى الله عن أمتي ما حدثت به أنفسها)، والآية تقول (وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ) [البقرة: ٢٨٤]

قول الله جلّ وعلا (وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ) [البقرة: ٢٨٤]، دل الحديث الذي ورد في كون الصحابة رضي الله تعالى عنهم تخوفوا من هذا على أن هذا الحكم قد نُسخ، وذلك في قول الله جلّ وعلا فيما بعد ذلك في آخر الآيات (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا) [البقرة: ٢٨٦] قال الرب جلّ وعلا (نعم) إلى آخر الآيات، فليس هناك تعارض بين هذا الحديث وبين الأول لأن الحكم قد نُسخ.

هل يُعد مفرد الصدوق منكرًا؟

هذا تكلمنا عنه في الكلام عن المنكر، وقلنا إن الصدوق ربما كان حسن الحديث، وربما استنكر بعض الأئمة حديثه، وربما كان له تفصيل في بعض رواياته، وربما قبلوا، وردوا في بعض الأحيان، وضربتُ مثالا على هذا بمحمد بن إسحاق وبصنيع الإمام أحمد رحمه الله معه، بل بتردد الإمام أحمد في حديثه أحيانًا، وضربت على ذلك بمثال روايته لحديث سهل ابن حنيف في طهارة الثوب من المذي هل يكفي النضح أو لا، فالإمام أحمد مرة قبل هذا الحديث وأفتى به، ومرة ضعفه، ومرةً تردد فيه فقال إن صح، وهكذا، فهذا يدل على أن الأمر شائك، وينبغي أن يُنظر في كل حديثٍ من الأحاديث يرد، ويُنظر في كلام أهل العلم عن ذلك الحديث بقبوله أو رده، ويمكن للإنسان أن يرجح ما رجحه بعض أهل العلم أو يأخذ بالرأي المخالف؛ لأن هذه من المسائل التي يكثر فيها الاختلاف.

فهمت من البعض أن حديث (لا عدوى...) و (فر من المجزوم...) أنه خاصٌّ بضعيف الإيمان حتى لا يقع في الإثم، هل كلامهم صحيح؟

الأقوال التي قيلت في التوفيق بين هذه الأحاديث كثيرة جدًا، يعني بإمكان إذا كنت تريد أن تقف عليها أن تنظر لذكر الحافظ ابن حجر لها في فتح الباري، فقد أورد الكثير جدًا من هذه الأقوال، حتى إن هناك من قال بالنسخ، هناك من قال بنسخ حديث (لا عدوى ولا طيرة)، وهناك من قال بنسخ الأحاديث الأخرى، فدعوى النسخ كما قلنا لا يُسار إليها إلا إذا عُرف التاريخ، ولم يُعرف التاريخ في الأحاديث، ولذلك الجمع والتوفيق بينها هو الأولى.

هل الحديث الواحد يمكن أن يجمع عدة أوصاف كأن نقول مثلا هذا حديث غريب ومشهور وصحيح؟

أما بعض هذه الأوصاف فيمكن أن تجتمع، وأما بعضها فلا يمكن، فلا يمكن أن يجتمع غريب ومشهور، إلا إذا قصدنا بالغرابة الغرابة النسبية التي سبق أن فصلنا فيها، أما الغريب المطلق مع المشهور فهذا لا يمكن، لأن الغريب قلنا إنه ما يرويه الواحد، والمشهور ما يرويه ثلاثة فأكثر، فلا يتفق هذا، لكن ممكن بناءً على الغريب النسبي نقول الغريب النسبي الغرابة جاءت بالنسبة لسند معين فقط، وإلا فالحديث مشهور، وربما كان متواترًا، ولكن نستغرب

طريقًا من طرق هذا الحديث المشهور أو الحديث المتواتر، أما الصحة فقد يكون الحديث غريبًا وهو صحيح وقد يكون مشهورًا وهو صحيح، وقد يكون خلاف ذلك.

لقد عرفنا الحديث الشاذ والمنكر، والسؤال هو هل صحيح البخاري وصحيح مسلم يحتويان على بعض الأحاديث الشاذة والمنكرة؟

أما عند البخاري ومسلم فليس في الصحيحين حديثٌ شاذ ولا منكر، هذا عند هذين الإمامين وعند من وافقهما، أما عند بعض الأئمة الذين انتقدوا بعض الأحاديث فنعم، بعضهم يرى أن في الصحيحين بعض الأحاديث الشاذة والمنكرة، كالدارقطني أو غير الدارقطني، فالأحاديث التي خالف فيها الدارقطني هذين الإمامين وأودعها في كتابه التتبع كثيرٌ منها يرى الدارقطني أنها شاذة بناءً على ترجيحه لبعض الطرق التي رجحها، ويُستفاد منه الحكم بأن الطريق التي في الصحيحين شاذة وإن لم يصرح الدارقطني بالشذوذ، لأن كما قلت سابقًا إن إطلاق هذه اللفظة - الشذوذ- قليل عند أهل العلم، ما جاء إلا في الآثار المتأخرة، ما استفاض واشتهر إلا في الأعصار المتأخرة.

بالنسبة لحديث (كُنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها)، هل دل على نسخ تحريم زيارة القبور للنساء أم هو حديث عام؟

في الحقيقة الحديث عام في حكمه للرجال والنساء، فلا يُستفاد من الحديث تحريم زيادة النساء للقبور، وإنما يُستفاد من أحاديث أخرى مثل حديث (لعن الله زوارات القبور)، وذاك الحديث هو الذي يُستفاد منه نهي النساء عن زيارة القبور.

(إنما الماء من ماء) وحديث يتعارض مع عدم إيجاب الفعل بالولوج والتقاء الحشفة بالحشفة كيف يكون عليه الإجماع مع اختلاف العلماء في معناه

في معنى حديث (إنما الماء من الماء)؟ ما أظن أن أهل العلم اختلفوا في معنى (إنما الماء من الماء) هم فهموا من هذا الحديث أن الغسل لا يجب إلا إذا بصق الإنسان يعني إذا أنزل، فهذا معنى إنما الماء من الماء، فهل هذا الذي قصدته؟

إذا حصل للأنسان مني ورأى ذلك في الاحتلام فهل هذا يوجب الغسل؟

كون أهل العلم بعضهم يقول عن حديث (إنما الماء من الماء) إن مفهومه أن الغسل لا يجب إلا إذا أنزل، وبعضهم يقول: لا يجب الغسل بمجاوبة الختان الختان لا يعني قول هؤلاء الذين قالوا إن الغسل يجب بمجاوبة الختان الختان، أنهم لا يرون أن الغسل يقع من الإنزال لا هم يقولون: هذا من باب أولى يعني مسألة الإنزال مفروغ منها لو أنزل سواء بجماع أو باحتلام هذا لا خلاف فيه لكن هل الغسل لا يجب إلا إذا وقع الإنزال أم يقع بما دون ذلك، نعم يجب بما هو دون ذلك في حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - (إذا جاوب الختان الختان).

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:
فكنا تكلمنا في الحلقة الماضية عن بعض أنواع علوم الحديث المتعلقة بالخبر المقبول، وقلنا: أن الخبر المقبول: منه ما هو معمول به وهذا هو الأصل، ومنه ما هو غير معمول به، وفصلنا في الذي لا يعمل به تفصيلات ذكرنا تحته بعض الأنواع، فهل يمكن للأخوة الحضور أن يذكروا بعض الأنواع التي كنا ذكرناها عن الخبر المقبول، لكن غير المعمول به؟ فمنه المنسوخ ، والمختلف .
قلنا: المنسوخ وكذلك المختلف
تكلمنا عن مختلف الحديث وضربنا له مثالاً فما المثال الذي ضربناه حينما تكلمنا عن مختلف الحديث؟
حديث (لا عدوى ولا طيرة)
نعم، مثل حديث (لا عدوى، ولا طيرة) وذكرنا كلام أهل العلم في التوفيق بين هذه الأحاديث.
سأطرح سؤالاً مهمًا في هذا، هل يمكن أن نقول في هذه الحال: إن مختلف الحديث يدخل فيما لا يعمل به، أو هو معمول به ؟
يعمل به بقيد
ما القيد ؟
القيد في حالة مخصوصة، أو الأصح يقال: في مختلف الحديث يكون أحد الحديثين غير معمول به، فيكون في مختلف الحديث أحد الحديثين غير معمول به .
إذاً دعونا نجعل هذا سؤالاً من الأسئلة التي نطلب من الأخوة الذين يستمعون أن يجيبوا عليه.
هل يدخل مختلف الحديث في الخبر غير المعمول به ؟
نود أن يكون هناك جواب على هذا السؤال، ولكن لعل الجواب يكون في نهاية الحلقة، أو في بداية الحلقة القادمة؛ لأن بعض الأخوة الذين يستمعون ذكروا أنهم منشغلون بالإجابة، أو بالإعداد على هذه الأسئلة عن استماع الدرس، فمراعاة لهذا الأمر نقول: إن الإجابة عن الأسئلة يمكن أن تؤجل في أول الدرس القادم -إن شاء الله تعالى- . وسأطرح أسئلة درس هذا اليوم بإذن الله في نهاية هذه الحلقة، حتى يكون الإعداد لها فيما بيننا وبين الحلقة القادمة إن شاء الله تعالى، فنستطيع أن نجمع بين الحسنيين: نراجع المادة التي أخذناها، ونستمع للدرس ولا يفوت شيء من ذلك -إن شاء الله تعالى -.
فسؤال اليوم نحن قلنا: أن الخبر المقبول ينقسم إلى قسمين: منه ما هو معمول به، ومنه ما هو غير معمول به، ما الذي يدخل تحت الخبر المقبول غير المعمول به؟ وهل مختلف الحديث داخل في الخبر غير المعمول به؟ هذا الذي نريد الجواب عنه .
السؤال الثاني: نريد تعريفاً للناسخ والمنسوخ .
والسؤال الثالث : نريد ذكر المراحل التي نسلكها في حال وجود حديثين ظاهرهما التعارض. ما المراحل التي ينبغي أن نمر بها في حال وجود حديثين متعارضين؟
ذكرنا هذه المراحل، هذه الأسئلة نرجو الإجابة -إن شاء الله تعالى -في أول الحلقة القادمة إن أحيانا الله تعالى .
نبتدأ في هذا اليوم بموضوع جديد: وهو تقسيم الخبر إلى مقبول ومردود.
تكلمنا عن الخبر المقبول سابقاً وقلنا: أنه يندرج تحت الخبر المقبول: الصحيح لذاته، والصحيح لغيره، والحسن لذاته، والحسن لغيره، وأشرنا للحسن لغيره، وستأتي الإشارة له -إن شاء الله تعالى -بعد هذا .
نأتي في هذا اليوم للكلام عن الخبر المردود، فنقول: إن الخبر المردود يكون مردوداً بسبب بعض الأمور التي سنأخذها في هذا اليوم -إن شاء الله تعالى -بعد أن نقرأ ما يتعلق بدرسنا اليوم ثم نبدأ في شرحه -إن شاء الله تعالى -.
بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وكفى، وصلاة وسلاماً على عبده الذي اصطفى، قال المؤلف رحمه الله تعالى: (ثم المردود: إما أن يكون لسقط أو طعن.
فالسقط: إما أن يكون من مبادئ السند من مصنف، أومن آخره بعد التابعي، أوغير ذلك.
فالأول: المعلق. والثاني: المرسل).
(
(

بدأ الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في تقسيم الخبر المردود إلى قسمين، فقال: إن الخبر المردود يرد لأحد سببين :
إما بسبب سقط في الإسناد.
وإما بسبب طعن في الراوي .

والمردود بسبب سقط في الإسناد يندرج تحته أنواع، والمردود بسبب طعن في الراوي يندرج تحته أنواع أيضاً سيأتي الكلام عنها -إن شاء الله تعالى -.
قدم الحافظ ابن حجر الأنواع الداخلة في المردود بسبب سقط في الإسناد، وهذه الأنواع التي تدخل في السبب الأول وهو السقط في الإسناد نجد أنها تنقسم إلى قسمين : فمنها ما هو داخل في السقك الجلي الواضح البين الذي يدركه كل أحد ، ومنها ما يندرج تحت السقط الخفي الذي لا يدرك إلا بالتفتيش، وربما بجهود الأئمة الجهابذة النقاد الذين نحتاج إلى عباراتهم وأحكامهم على هذه الأحاديث؛ ليكشفوا لنا علة هذه الأحاديث.
على وجه الإجمال نستطيع أن نقول: إن الأنواع التي تندرج تحت السقط في الإسناد ستة :
أربعة منها تابعة للسقط الجلي، واثنان تتبع للسقط الخفي .
أما الأربعة التي تتبع السقط الجلي :
فأولها: المعلق، ثم المرسل، ثم المعضل، ثم المنقطع.
هذه أربعة أنواع السقط فيها يكون جلياً واضحاً بيناً .
عندنا نوعان تحت السقط الخفي وهما : المدلس، والمرسل إرسالاً خفيا .
فأصبحت الأنواع الآن ستة التي سنتكلم عنها -إن شاء الله تعالى -مبتدئين بالقسم الأول من هذه الأقسام وهو المعلق .
فنقول: إن الحافظ ابن حجر أوضح أن السقط في هذه الحال من حيث موضعه، إما أن يكون أول السند، وإما أن يكون من آخر السند، يعني: أول السند من جهة مصنف الكتاب كالبخاري مثلاً .
أو من آخر السند يعني: من جهة النبي - صلى الله عليه وسلم – أو من ثنايا السند لا هو من الأول ولا هو من الآخر، وإنما من وسط السند أو من ثنايا السند . فالسقط الذي يكون من أول الإسناد هو المعلق .
فنستطيع إذاً أن نعرف الحديث المعلق فنقول : هو ما سقط من أول إسناده راوٍ فأكثر، ولو حذف جميع الإسناد، وسمي معلقاً؛ لأن الكلام يناط يعني: يعلق بمن نسب إليه .
يتضح هذا بالمثال الذي سنذكر من خلاله صور الحديث المعلق، فنقول: إن للحديث المعلق عدة صور : فربما حذف شيخ المؤلف، وربما حذف الشيخ وشيخه، وأكثر حتى ربما وصل الحد إلى الصحابي، فعلق الحديث بالصحابي، بل ربما حذف الصحابي، وعلق الحديث بالنبي - صلى الله عليه وسلم – .
ودعونا نأخذ ذلك في الحديث الذي نكرره دائماً فنجعله هو محور أمثلتنا وهو من باب ضرب المثال ولو لم يكن واقعاً في الكتب وهو حديث (إنما الأعمال بالنيات) حتى نحفظ إسناده، ونستطيع أن نجري عليه التعديلات التي توضح لنا أنواع السقط التي سنتكلم عنها -إن شاء الله تعالى -.
فحديث (إنما الأعمال بالنيات) يرويه البخاري عن شيخه الحميدي: وهو عبد الله ابن الزبير الحميدي . فإذا قال البخاري: حدثنا الحميدي قال: حدثنا سفيان بن عيينة، قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي، عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه – أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: (إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى) إلى آخر الحديث .
الحديث بهذه الصورة مكتمل متصل السند، لا خلل فيه فإذا أردنا أن نأخذ الصورة الأولى من صور التعليق: وهي أن نحذف شيخ المصنف، المصنف هو البخاري كما عرفنا، فمن شيخه في هذه الحال ؟ هو الحميدي .
فلنحذف الحميدي من الإسناد، فإذا أسقطنا الحميدي من الإسناد، وقال البخاري في هذا الحديث: قال سفيان بن عيينة، أنبه في هذا الحال أنه لا يجوز بحال من الأحوال أن يقال حدثنا سفيان بن عيينة، يعني لا نكن ظاهريين نحذف حدثنا الحميدي، ثم نبقي حدثنا سفيان بن عيينة، في هذه الحال يكون من باب الكذب؛ لأن البخاري لم يدرك سفيان بن عيينة، فلو قلنا: قال البخاري: حدثنا سفيان بن عيينة، نكون قد افتأتنا على البخاري، ولكن إذا أردنا أن نعلق الحديث عن سفيان بن عيينة، فنقول: قال البخاري: قال سفيان بن عيينة . فيكون البخاري قد أناط الحديث الآن لسفيان بن عيينة، علق الحديث بسفيان بن عيينة.
سقط الآن من الإسناد شيخ المصنف فقط، هذه إحدى صور الحديث المعلق، يمكن أن نسقط شيخ المصنف وشيخه أيضاً، فنسقط سفيان بن عيينة، فنقول قال البخاري: قال يحيى بن سعيد الأنصاري . كذلك أيضاً لا يجوز أن نقول حدثنا سفيان بن سعيد الأنصاري من باب أولى .
فإذا قال البخاري: قال يحيى بن سعيد الأنصاري، حدثنا محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي، عن عمر بن الخطاب أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: (إنما الأعمال بالنيات) يكون البخاري قد علق الحديث بيحيى بن سعيد الأنصاري .
من صوره أيضاً أن يسقط الراوي الثالث، فنسقط يحيى بن سعيد الأنصاري ويعلق الحديث بمحمد بن إبراهيم التيمي. فنقول: قال البخاري: قال محمد بن إبراهيم التيمي .

من صوره أيضاً أن نسقط محمد بن إبراهيم التيمي، ونعلق الحديث بعلقمة بن وقاص الليثي، فنقول: قال البخاري: قال علقمة بن وقاص الليثي قال عمر بن الخطاب قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم – (إنما الأعما بالنيات) .
من صوره أيضاً أن نعلق الحديث بالصحابي: وهو عمر بن خطاب . فنقول: قال البخاري قال عمر بن الخطاب قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم – (إنما الأعمال بالنيات) .
ومن صوره أيضاً حذف جميع الإسناد حتى بما فيه الصحابي، فنقول قال البخاري: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم – (إنما الأعمال بالنيات) .
وهذا نجد أننا نستخدمه في هذا العصر، فإذا استدللنا أو استشهدنا بالحديث قلنا لقوله - صلى الله عليه وسلم – (إنما الأعمال بالنيات) فنحن إذاً علقنا الحديث بالنبي - صلى الله عليه وسلم – فصنيعنا من المعلقات .
نجد أن هذه الصور التي حكيناها من صور الحديث المعلق إسقاط شيخ المصنف أو شيخه أو شيخه أيضاً وهكذا، كلها يمكن أن تجري، ويقال عن الحديث الذي بهذه الصورة: إنه حديث معلق.
التفسير في الناحية اللغوية كون الحديث المعلق سمي معلقاً؛ لأجل مثلاً تعليق الجدار يعني: ردع ونحو ذلك، لا يهمنا التفصيل اللغوي في ذلك، ولكن نحن نريد المعنى اللغوي القريب من المعني الاصطلاحي . فأنا الذي أرجحه في هذا أن التعليق في اللغة أو في الاصطلاح مأخوذ من التعليق في اللغة بهذه الصفة، مثلما نقول مثلاً إننا علقنا القربة بالسقف، أو أي شيء نعلقه بشيء آخر معني ذلك أننا أرطأنا به، وجعلناه مرتبطاً به، فنجد أن القربة حينما نعلقه بالسقف نعلقها بخيط أو بسلسلة، فمن القربة فما بعد هذا متصل؛ لأنه لو كان فيه انقطاع ستسقط القربة، لكن ما بين القربة والأرض هواء .
فهذا أيضاً شبيه بالإسناد، فما بين الرجل الذي علق به الحديث، والمصنف هواء انقطاع، لكن من الرجل الذي علق به الحديث: كيحيى بن سعيد الأنصاري مثلاً إلى الآخر، نستطيع أن نشبهه بالسلسلة أو بالحبل الذي يمسك بالقربة ويربطها بالسقف أو يعقلها بالسقف .
كذلك أيضاً سلسلة الرجال بهذه الصورة تتصل بالمتن: وهو قول النبي – صلى الله عليه وسلم – بهذا الشكل، لو حصل انقطاع فبلا شك أن هذا الانقطاع يؤثر زيادة على الانقطاع الأول .
قالوا: إن الحديث المعلق بهذه الصفة من أنواع الحديث المردود؛ والسبب الجهل بحال الساقط، بمعنى أننا لا نفترض هذا المثال الذي ذكرناه وهو حديث (إنما الأعمال بالنيات) هذا فقط أنا ضربته لكم من باب تقريب الصورة للأذهان، لكن حينما يناقش أهل العلم الحديث المعلق يناقشونه على أساس أنهم جهلوا المحذوف من الإسناد. من شيخ البخاري الذي علق الحديث عن شيخه أو من فوقه وهكذا ؟ مجهول؛ فقالوا: من الجهل بحال المحذوف ما دام أنه جهل المحذوف فهذا المجهول، يحتمل أن يكون ثقة ومحتمل أن يكون غير ثقة، وإذا كان ثقة فيحتمل أن يكون أخذه عن ثقة، ويحتمل أن يكون أخذه أيضاً عن غير ثقة وهلم جرا، يمكن أن يتسلسل هذا الافتراض .
فبما أنه فيه احتمال أن لا يكون في الإسناد أو أن يكون في الإسناد رجل غير ثقة، ويصبح الحديث ضعيفاً بهذه الصورة؛ قالوا: إن الحديث المعلق من أنواع الحديث المردود أي الحديث الضعيف، والسبب هو السقط في الإسناد . ونحن عرفنا أن من شروط الحديث الصحيح اتصال السند، فإذا الحديث المعلق فقد شرطاً من شروط الصحة وهو اتصال السند؛ فلذلك قلنا عنه أنه من أنواع الحديث المردود أو من أنواع الحديث الضعيف .
أين نجد الحديث المعلق ؟
الأحاديث المعلقة يمكن أن توجد في جميع كتب الحديث، ولكن السبب الذي جعل أهل العلم يعنون بمناقشة الحديث المعلق والتفصيل فيه؛ وجود هذه الأحاديث المعلقة في صحيح البخاري بكثرة كاثرة . وهذه الأحاديث المعلقة في صحيح البخاري إذا أردنا أن ندخل فيها الآثار عن الصحابة والتابعين، وغيرهم فإنها تربو على الألف أكثر من ألف ما بين حديث وأثر معلقة.
أما إذا أردنا أن نقتصر على الأحاديث المرفوعة فهي قرابة مائة وتسعة وخمسين حديثا معلقة، هذه الأحاديث المائة والتسعة والخمسين المعلقة نجد أن الحافظ ابن حجر رحمه الله اعتنى بها عناية فائقة، فصنف مصنفاً مستقل في وصل هذه الأحاديث التي علقها البخاري.
والمصنف مطبوع بعنوان تغليق التعليق، يعني: أغلق هذا الانقطاع، يعني: سد الفراغ الذي وجد عند البخاري، فوصل هذه الأحاديث، يأتي للحديث الذي يعلقه البخاري براوي من الرواة، فيقول: هذا الحديث وصله فلان بن فلان أحد المصنفين الآخرين، ثم ربما أورد الحافظ ابن حجر الحديث بسنده هو وسنده طويل فيورده بسنده، إما عن ذلك المصنف أو عن غيره من المصنفين الآخرين، فالحافظ ابن حجر بهذه الصورة يكون قد سد هذه الثغرة التي في صحيح البخاري، بطبيعة الحال البخاري كان قاصداً لهذا الصنيع وهو التعليق، يعني لم يكن هذا من البخاري من باب الخطأ، لا، البخاري قصد هذا الصنيع قصد أن يعلق هذه الأحاديث، ولذلك أنا أتوقع أن يرد سؤال من الذين يستمعون عن السبب الذي جعل البخاري مثلاً يعلق أو حتى غير البخاري فهناك أسباب تدفع .

على سبيل المثال البخاري ربما علق الحديث؛ لأنه ليس على شرطه فكأنه يقول: انتبه يا طالب العلم فهذا الكتاب منه أحاديث متصلة بإسنادي هذه هي التي على شرطي، وهي التي يمكن أن تناقشني فيها، وتوهمني بما أردت .

ومنه أحاديث أنا فصلتها عن الأحاديث التي على شرطي فجعلتها مميزة عنها، بأي شيء يا بخاري ؟ قال: بالتعليق أعلقها لا أريدها بالإسناد المتصل ،ولا أورد بالإسناد المتصل إلا الأحاديث التي على شرطي . لماذا لا تكون هذه الأحاديث على شرط البخاري؟ لأنها تفتقد بعض الشروط التي اشترطها في الحديث الصحيح، إما بسبب أن بعض الرواة يرى البخاري أنهم لم يبلغوا الدرجة التي يريدها في صحيحه، أو لأن الإسناد ليس على شرطه من حيث الاتصال . ونحن عرفنا أن البخاري يشترط اللقاء بين الرواي وشخه ولو مرة كما كنا ذكرناه في التفاضل بين صحيحي البخاري ومسلم .

فإذا هناك شروط البخاري في صحيحه، إذا كانت هذه الشروط لم تتوفر في حديث من الأحاديث فإن البخاري قد يورد هذا الحديث في صحيحه، لكن بصفة التعليق حتى يخرجه عن شرطه.

لماذا يورد البخاري أصلاً هذا الحديث ؟

نقول: إن البخاري يحتاج لهذه الأحاديث في فقه الحديث، والاستشهاد بها في المناسبات وفى الأبواب .

فالبخاري يحاول جاهداً أن يجعل الترجمة، والترجمة هي العناوين التي يجعلها للأبواب يحاول أن يجعل هذه الترجمة في كثير من الأحيان حديثاً من الأحاديث .

على سبيل المثال في كتاب الصيام: قال باب من أفطر يوماً من رمضان لم يقضه صيام الدهر وإن صامه، وهذا حديث رواه ابن خزيمة في صحيحه، ولكن ليس على شرط البخاري؛ فلذلك البخاري أخذ متن هذا الحديث وبوب به، ولم يورده بإسناد؛ لأنه ليس على شرطه، فهذا هو السبب الذي يجعل البخاري يأتي بهذه الأحاديث ويعقلها، يريد أن يستفيد مما فيها من المعاني مع الابتعاد عن تحمل تبعة تصحيح هذا الحديث، هذا السبب الذي يجعل البخاري يورد هذه الأحاديث بهذه الصفة . منها مقاصد أخرى من أراد أن يعرفها فلينظر في مقدمة الحافظ ابن حجر الذي هو هدي الساري لشرح صحيح البخاري، لكن هذه من أهم الأسباب التي تدفع البخاري ليجيب هذه الأحاديث المعلقة في صحيحه .

إذاً مادام هناك أحاديث معلقة في الصحيحين، فكيف نتعامل مع هذه الأحاديث المعلقة؟

هل نستطيع أن نقول: إن كل المعلقات التي في صحيح البخاري ضعيفة بسبب هذا التقعيد الذي ذكرناه، وقلنا: إن الحديث المعلق من أنواع الحديث المردود ؟ بسبب وجود السقط في الإسناد ؟ نقول لا هذا كلام ليس على إطلاقه.

سبر أهل العلم الأحاديث المعلقة في صحيح البخاري، ووجدوا أن للبخاري رحمه الله طريقة في هذه الأحاديث، هذه الطريقة تتلخص في أنه ربما علق الحديث بصفة الجزم، وربما علقه بصفة التمريض، أو بصيغة التمريض .

صيغة الجزم: كأن يجزم بالحديث عمن علقه عنه، فيقول: مثلاً قال هشام بن عمار، أو قال طاووس . فإذا قال هذه الصيغة ونطق بهذه الصيغة قال، فهذه تمسى صيغة الجزم، يعني أنه جزم بتعليق هذا الحديث عن هذا الشيخ الذي سماه، ففي هذه الحال يكون البخاري قد تكفل لك بالإسناد من عنده إلى هذا الراوي، يقول الإسناد إلى من علقت الحديث عنه صحيح لا إشكال فيه، فإذا قال قال طاووس قال معاذ لأهل اليمن ائتوني بزكاة أموالكم إلى آخر الحديث فنستطيع أن نقول: إن الحديث من عند البخاري إلى طاووس صحيح الإسناد إلى طاووس فقط، لكن من بعد طاووس يعني من كشفهم البخاري هؤلاء هم الذين يحتاجون الحديث إلى النظر فيه .

فما دام طاووس قال: قال معاذ لأهل اليمن سننظر إذاً هل سمع طاووس من معاذ أو لا، فنجد أن الإشكال ها هنا، وهذا الذي جعل هذا الحديث ليس على شرط البخاري، لأن طاووساً لم يسمع من معاذ . ففي الإسناد انقطاع ولذلك كشفه البخاري قال: انتبه أنا لهذا السبب ما أوردت الحديث في صحيحي بسبب الانقطاع بين طاووس ومعاذ، لكن أنا متكفل لك بأن الإسناد عن طاووس صحيح لا إشكال فيه . فإذا جاء البخاري بصيغة الجزم نقول: هذه المقولة أما إذا جاء بصيغة التمريض كأن يقول: يذكر عن طاووس مثلا . فإذا قال: يذكر أو يروى أو نحو هذه العبارات التي تأتي بصيغة المبني للمجهول، فالأمر يختلف، يقول: صيغة التمريض هذه لا تفيد الصحة، إذا كانت لا تفيد الصحة، هل تفيد عكس الصحة وهو الضعف ؟ يقول: لا .

نُظِرَ في هذه الأحاديث التي يوردها البخاري بصيغة التمريض، فوجد أن منها ما هو ضعيف، ووجد أن منها ما هو صحيح، بل مخرج في صحيحه، ومنها ما هو صحيح وعلى شرطه، وإن لم يكون في صحيحه، وهكذا في تقسيمات لا داعي للتفصيل فيها، لكن نحن نأخذ خلاصة الأمر .

كيف يمكن أن يورد البخاري الحديث بصيغة التمريض، وقد أخرجه في صحيحه ؟

نُظر في الأسباب التي جعلت البخاري يورد الحديث بصيغة التمريض مع كونه أخرجه في صحيحه، فوجد أنه ربما أورد الحديث مختصراً، تصرف في متنه فكأنه يقول: انتبه أو يشعرك بأنه ليس هذا لفظ الحديث بتمامه، ولكنه احتاج لفقه الحديث فاستخدمه في موطن من المواطن كقوله مثلا يذكر عن ابن عباس في رقية اللديغ .

إذا ما جئنا لحديث ابن عباس أخرجه البخاري في صحيحه، ولكنه استخدم هذه اللفظة في موطن آخر من أجل الاستشهاد بها، ولم يخرج الحديث في هذا الموضع لماذا ؟

لأننا لو جئنا للحديث الذي رواه البخاري في صحيحه عن ابن عباس، نجد أنه الحديث المشهور: وهو حديث أبي سعيد الخدري مع الصحابة الذين ذهبوا، واستضافوا قوماً فلم يضيفوهم فلدغ سيد أولئك القوم لدغته أفعى، فجاء هؤلاء القوم هؤلاء الصحابة، وقالوا: هل فيكم من راق ؟ قالوا: نعم .

فذهب أحدهم ورقى ذلك سيد الحي بفاتحة الكتاب، فكأنما نشط من عقال، يعني قام سليماً.

فشارطوهم على قطيع من الغنم، أخذ هؤلاء الصحابة هذا القطيع من الغنم، وجاءوا إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – وهم متوقفون، يقولون: لا نقتسم هذه الماشية، حتى نسأل النبي – صلى الله عليه وسلم – عن فعلنا أجائز هو أم لا ؟

فسألوا النبي – صلى الله عليه وسلم – فقال: (وما يدريكم أنها رقية ؟ إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله خذوا، واضربوا لي معكم بسهم) .

فأقرهم النبي – صلى الله عليه وسلم – بل ساهمهم في تلك الغنيمة .

هذا الحديث بطوله لم يورده البخاري، وإنما أورد خلاصته يذكر عن ابن عباس في رقية اللديغ . فإذا هو حينما علقه بصيغة التمريض كأنه يريد أن يشعرك بأن الحديث ليس هذا لفظه، وإنما تصرف في اللفظ .

في هذه القضية تطويل لا أستطيع أن آتي عليه في هذا المختصر، لعلنا -إن شاء الله تعالى -نفصل فيه أكثر وأكثر حينما نتكلم في المطولات بإذن الله تعالى، لكن هذه هي الخلاصة .

يوجد في صحيح البخاري أحاديث معلقة، منها ما هو مجزوم به، ومنها ما أريد بصيغة التمريض المجزوم به، لا نستطيع أن نقول: إنه صحيح، ولكن نقول: إنه صحيح إلى من علق عنه. الذي أورد بصيغة التمريض لا نستطيع أن نقول: إنه ضعيف بل فيه تفصيل منه ما هو ضعيف، ومنه ما هو صحيح وهلم جرا. هذا بالنسبة للمعلقات في صحيح البخاري .

يرد هنا سؤال، هل في صحيح مسلم معلقات ؟ نقول: إن مسلم بن الحجاج -رحمه الله- أقل من المعلقات جداً، بل بعد السبر والتدقيق في صحيح مسلم ما وجد على وجه الحقيقة فيه من المعلقات إلا حديث واحد: وهو حديث ابن الجهين بن الحارث أن النبي – صلى الله عليه وسلم – أقبل من نحو بئر جمل ذكر أبو الجهين: أن النبي – صلى الله عليه وسلم – ذهب؛ ليقضي حاجته، ثم جاء سلم عليه أبو الجهين فلم يرد عليه النبي - صلى الله عليه وسلم – السلام حتى جاء إلى حائط فضرب بيديه على الحائط، ثم تيمم ثم رد على أبي جهين السلام، وهذا سبق أن ذكرناه في الدرس الماضي فيما يظهر . هذا الحديث علقه مسلم عن الليث ابن سعد، ومسلم، ما يدرك الليث بن سعد لكن في كثير من الأحيان يروي عن محمد بن الرمح عن الليث بن سعد، أو ربما عن عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد وهكذا .

فالخلاصة أنه ليس في صحيح مسلم من الأحاديث المعلقة إلا هذا الحديث الواحد، وهو حديث صحيح مخرج في صحيح البخاري، وموجود بأسانيد متصلة في خارج صحيح مسلم.

أما الكتب الأخرى فقد يوجد فيها المعلق، ولكن أكثر من أكثر من المعلقات هو البخاري رحمه الله في صحيحه؛ ولذلك قورنا لمناقشة هذه المعلقات التي في صحيح البخاري.

نقوم الآن بهذه العجالة وهذه الخلاصة، قد انتهينا من الكلام عن الحديث المعلق، إن كان لكم أدنى سؤال في هذه الجزئية التي تكلمنا عنها، وأرجو أن تكون الأسئلة دائرة فيما تكلمنا عنه فقط دون التوسع حتى لا يذهب عنا الوقت قبل أن ننتقل للكلام عن الحديث المرسل .

إذا كان يا شيخ الراوي يروي عن شيخه وأسقط شيخه وروى عن شيخ شيخه وشيخ شيخه شيخ للراوي هل يعتبر هذا معلق ؟ إذا أسقط شيخه وشيخ شيخه شيخ للراوي ؟

السؤال الحقيقة وجيه وأذكرني بجزئية كان المفروض أتكلم عنها إذا كان الراوي أو صاحب الكتاب أسقط راوياً، وعلق الحديث عن شيخه: عن شيخ ذلك الراوي ولكن شيخ ذلك الراوي شيخ لصاحب الكتاب، فهل يقال في هذه الحالة إن الحديث معلق، أو في المسألة تفصيل ؟

نقول: إن تيقنا بأن صاحب الكتاب أسقط واسطة فيما بينه وبين الشيخ الذي علق به الحديث فنعم يكون معلقاً . ولكن في هذه المسألة، أو في هذه الصورة قد يدخل هذا الصنيع في التدليس إلا إذا ميز، وأوضح وأسقط الواسطة بينه وبين شيخه .

فعلى سبيل المثال: البخاري روى حديث المعازف: وهو قول النبي – صلى الله عليه وسلم – (ليكونن من أمتى أقوام يستحلون الحر، والحرير، والخمر، والمعازف) هذا الحديث علقه البخاري بهشام بن عمار، فقال: قال هشام بن عمار، وهشام بن عمار شيخ للبخاري .

لكن ليس عندنا دليل يدل على أن البخاري أسقط واسطة بينه وبين هشام بن عمار، لو كان عندنا دليل لقلنا أن البخاري مدلس إلا إذا أوضح وبين، لكن ما عندنا دليل على أن البخاري أسقط واسطة بينه وبين شيخه، لكن بقيت هذه المسألة محل تساؤل.

إذا علق الراوي أو صاحب الكتاب الحديث بشيخه ولم يصرح بالسماع منه مثلما قال البخاري هنا: قال هشام بن عمار، فهل يسمى هذا معلقاً أو لا ؟

قالوا: ينظر إن كان الراوي معروفاً بالتدليس أو صاحب الكتاب معروفا بالتدليس فهذا يدخل في المدلس، والمدلس سنتكلم عنه -إن شاء الله تعالى -.

إذا كان صاحب الكتاب ليس معروفاً بالتدليس؛ فالحديث له حكم الاتصال مثله مثل قبول العنعنة في الإسناد ونحوها، فنحن نقبلها من غير المدلس على التفصيل الذي سنذكره إن شاء الله تعالى. فهذه هي إجابة هذا السؤال، وجزاك الله خيراً على إذكاري إياه .

المعلقات التي علقها البخاري بصيغة الجزم، هل بعد التتبع تبين أن كل الصحيح عند غير البخاري جزءاً في صحيحه ؟

يقول: هل يؤثر تعليق البخاري لبعض الحديث على صحة الحديث، ويقول: إذا صحح بعض العلماء الحديث، ثم تبين بعد ذلك أن الحديث ليس صحيحاً، فمثل ذلك المستدرك للحاكم ؟

إن الحديث الذي يعلقه البخاري في صحيحه، ويكون موجوداً في خارج الصحيح، فهل هو صحيح أو لا ؟

نقول: على التفصيل الذي كنت ذكرته، نقول: منه ما هو صحيح، ومنه ما هو غير صحيح، يعني: ما دمنا قلنا: هذا فيما هو بصيغة التمريض، فمن باب أولى أن يكون فيما أورد بصيغة الجزم يعني: الأحاديث التي يوردها البخاري معلقة، ولم يخرجها في صحيحة هذه إما أن تكون صحيحة في خارج الصحيح، مثل الحديث الذي علقه البخاري (أمر بلال أن يشفع الأذان، ويوتر الإقامة) هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، ولم يخرجه البخاري موصولاً وإنما علقه.

فإذًا هو صحيح؛ لإخراج مسلم له في الصحيح، ولكن يبدو أنه ليس على شرط البخاري؛ فلذلك علقه البخاري تعليقاً .

قد يكون صحيحاً وليس في صحيح مسلم، ممكن أن يوجد في سنن أبي داود، في جامع الترمذي، في غير ذلك من الكتب ويكون صحيحاً، وقد يكون حسنا لذاته، وقد يكون حسنا لغيره، ينجبر ضعفه بمجموع الطرق، وقد يكون ضعيفاً، ولكن ضعفه يسير، وقد يكون ضعيفاً جداً، وهذا أحياناً يشير إليه البخاري حينما يورد بعض الأحاديث، ويقول عنها: فيه نظر أو نحو هذه العبارات التي نظر إليها العلماء على أنها تدل على شدة الضعف، مثل الحديث الذي علقه البخاري في تنفل المصلي في موضعه الذي صلى فيه .

فذكر ما يذكر عن أبي هريرة (لا يتنفل المتنفل في موضعه الذي صلى فيه الفريضة) بعضهم قال: فيه نظر أو نحو هذه العبارة، المهم أنه ضعف هذا الحديث، والحديث أخرجه أبو داود في سننه .

فكل هذا يوجد في المعلقات التي عند البخاري يعني: الصحيح والحسن والضعيف وغير ذلك.

ذكرتم أن البخاري ربما يذكر الحديث، يعلق الحديث بصيغة جزم أو صيغة التمريض، لكن ذكرتم يا شيخ أنه في بعض الأحيان يعلق ويضيف إضافة فيها نظر وهكذا، هل ورد أن البخاري علق حديثاً وأضاف فيه تعليقاً لأنه ليس على شرطه في أمر معين، هل ذكر سبب التعليق، أم أنه علقه بصيغة الجزم وترك التعليق ؟

البخاري ليس له كلام لا في شرطه في الصحيح، ولا في الأسباب التي دفعته للمعلقات ولا شيء من هذا، لكنه يصنف هذا الصحيح من أهل العلم، وأهل العلم يعرفون قصد البخاري من هذا التصرف، في تعليق هذه الأحاديث إما بصيغة الجزم، أو بصيغة التمريض، وخدم هذا الأمر عند البخاري الحافظ ابن حجر خير خدمة، فبين مراد البخاري من هذا سواء كانت الدارسة التي قدمها بين يدي الكتاب، وهي هذه السارية المقدمة أو حتى في ثنايا شرحه لهذه الأحاديث، فإن ابن جحر رحمه الله يبين الأسباب التي دفعت البخاري لمثل هذا في بعض الأحيان، ولكن أكثر ما قعد ونص على هذا في المقدمة التي قدمها بين يدي الكتاب .

دعونا نستمر الآن في النوع الثاني من أنواع المردود بسبب سقط في الإسناد وهو الحديث المرسل .

الحديث المرسل بعكس الحديث المعلق من حيث موضع السقط، فعرفنا أن الحديث المعلق ما يكون فيه سقط من بداية الإسناد يعني من جهة مصنف الكتاب. أما الحديث المرسل فعكسه يكون السقط من آخر الإسناد؛ ولذلك فالحديث المرسل يحتاج إلى أن نعرفه، ثم بعد ذلك نتكلم عن حكمه، ونذكر بعض أمثلته، ونناقش بعض الأشياء الواردة في هذا الموضوع .

فيعرف أهل الحديث الحديث المرسل بعدة تعريفات بحسب وجهة نظر كل واحد منهم. فالحافظ ابن جحر يقول عن الحديث المرسل في شرحه لنخبة الفكر، أو يعرف الحديث المرسل في شرحه: بأنه ما سقط منه من بعد التابعي، لكن

إذا أردنا تعريفاً يمكن يكون ألطف من هذا نوعاً ما فيما أرى، فنستطيع أن نقول عن تعريف الحديث المرسل: إنه ما يضيفه التابعي إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – .

حينما نقول: ما يضيفه التابعي إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – نحن حاولنا أن نجتنب التعريف الذي ذكره البيقوني في منظومته لأن البيقوني قال : ومرسل منه الصاحبي سقط .

عرف المرسل: بأنه ما سقط منه الصحابي، هذا التعريف خطأه أهل العلم، وقالوا: لو تيقنا أن الساقط من الإسناد صاحبي لما كان الحديث عندنا ضعيفاً؛ لأن الصحابة كلهم عدول، ولكن سيتبين لنا الآن لماذا حكمنا على المرسل بأنه من أنواع الحديث الضعيف.

بعض أهل العلم يشترط في التابعي أن يكون تابعياً كبيرا، فيقول: هو ما يضيفه التابعي الكبير إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – فإذا هم يخرجون التابعي الصغير عن هذا التعريف، والسبب أنهم يجدوا أن كثيراً من الأحاديث التي يرسلها التابعون الصغار تكون معضلة، يعني يكون الساقط في كثير من الأحيان صحابياً وتابعياً آخر وربما أكثر من تابعي .

الفرق بين التابعي الكبير، والتابعي الصغير يتضح بالتفصيل الذي سأذكره .

فنحن نعرف أن التابعي هو الذي لقي الصحابي، فكل من لقي صاحبياً يعد من التابعين، بل بعض أهل العلم أدخلوا في التابعين من عاصر الصحابة وإن لم يراهم، ولكن هذا فيه توسع، لكن المسلَّم به أن كل من لقي صاحبياً فإنه يقال له تابعي .

لكن هؤلاء التابعون يختلفون فمنهم أناس وجدوا في عصر النبي – صلى الله عليه وسلم – ولكن لم يكتب لهم لقاء النبي – صلى الله عليه وسلم – بعضهم هاجر من بلده من اليمن وجاء إلى المدينة فلما وصل المدينة وجد النبي – صلى الله عليه وسلم – تُوفي، مثل عبيده السلماني رحمه الله تعالى كاد أن يكون صحابياً .

هؤلاء يقال لهم: المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، يعني عاشوا في الجاهلية وعاشوا في الإسلام، هؤلاء بلا شك أنهم تابعون كبار، بمعنى أن هؤلاء يكونون قد لقوا كبار الصحابة، فالصحابة - رضي الله عنهم – توفوا في وقت مبكر مثل أبي بكر - رضي الله عنه – ليس بين وفاته وبين وفاة النبي – صلى الله عليه وسلم – إلا قرابة السنتين، معاذ بن جبل - رضي الله عنه – بين وفاته ووفاة النبي – صلى الله عليه وسلم – قرابة ثمان سنوات؛ لأنه توفي سنة ثمان عشرة للهجرة ، كذلك عمر بن الخطاب تُوفي أيضاً مبكراً وهكذا نجد أنه كلما تأخر وفاة الصحابي، كلما أمكن أن يدركه عدد أكبر من التابعين؛ لذلك نجد كثيراً من أحاديث أبي بكر الصديق يقوم الإشكال فيها في الانقطاع بين التابعي والصحابي، فتصبح أحاديث أبي بكر الصديق - رضي الله عنه – قليلة بسبب أنه تُوفي في وقت مبكر، فما تمكن من نشر العلم الذي أخذه عن النبي - صلى الله عليه وسلم – لكن نجد أن الصحابة الذي تأخرت وفاتهم مثل: أنس بن مالك أحاديثه كثيرة أعطاه الله - عزّ وجلّ – مهلة زمنية استطاع معها أن ينشر هذا العلم . كذلك أبو هريرة - رضي الله عنه – وهلم جرا .

فالتابعون نستطيع أن نحكم على الواحد منهم بأنه تابعي كبير، أو تابعي وسط، أو تابعي صغير، بحكم لقائه للصحابة، منهم الصحابة الذين لقيهم كم عددهم ؟ وهكذا .

فالتابعون الكبار: هم الذين لقوا كبار الصحابة، والذين تُوفوا في صدر الإسلام، مثل أبي بكر معاذ، عمر بن الخطاب، عثمان بن عفان، عبد الله بن مسعود، أبي ذر، أبي الدرداء، أُبَي ابن كعب، هؤلاء توفوا في عصر مبكر، فالتابعون الذين لقوا هؤلاء الصحابة هم التابعون الكبار، هناك أواسط التابعين، هؤلاء التابعون الكبار مثلما قلت عبيدة السلماني، أو مثل أبي عثمان النهدي، مثل سعيد بن المسيب، كثر هؤلاء التابعون الكبار .

هناك تابعون وسط، هؤلاء الذين هم أواسط التابعون مثل: الحسن البصري، ومحمد ابن سيرين رحمهم الله تعالى، هؤلاء لقوا عدداً من الصحابة، ولكن ليسوا كالتابعين الكبار، بمعنى أن هناك كثيراً من أحاديثهم تكون مرسلة بسبب أنهم ما لقوا بعض الصحابة .

فعلى سبيل المثال: نجد أن الحسن البصري نوزع في روايته عن أبي هريرة، هل لقي أبا هريرة أو لا ؟ مع أنه أدرك عصر أبي هريرة، لكن المشكلة في البلدان يكون هذا في بلد، وهذا في بلد، فقد لا يكتب لهم اللقاء .

فبسبب أن الحسن البصري، ومحمد بن سيرين هناك عدد من الصحابة روايتهم عنهم منقطعة يسمونها مرسلة، يعني: لم يلقوا هؤلاء الصحابة، ولقوا أيضاً صحابة كثر، فأصبح هؤلاء يقال لهم أواسط التابعين .

صغار التابعين الذين لم يلق الواحد منهم إلا الصحابي الواحد أو الاثنين ونحوهم، يعني عدد قليل من الصحابة، وعلى وجه الخصوص الصحابة الذين تأخرت وفاتهم، مثل قتادة، الشيء المسلم به أنه لقي أنس بن مالك، غير أنس بن مالك فيه خلاف، يعني كأن قتادة ما لقي على وجه الاتفاق إلا أنس بن مالك - رضي الله عنه - .

كذلك الزهري ومجاهد ونحو هؤلاء، هؤلاء مراسيلهم تعد ضعيفة ومتكلم فيها، وبعضهم يقول إنها شبه الريح بسبب أنهم ما لقوا إلا العدد القليل من الصحابة - رضي الله عنهم – فهؤلاء هم صغار التابعين .

فبعض أهل العلم يقيد المرسل بأنه مرسل كبار التابعين، وأما مرسل صغار التابعين، يقول: هؤلاء أحاديثهم معضلة، والمعضل: سنأتي -إن شاء الله تعالى -في الكلام عليه قريباًَ؛ لأنه ما كان السقط فيه بأكثر من واحد باثنين أو بأكثر على التوالي، كما سنبينه -إن شاء الله تعالى -.

الحديث المرسل له صور، صوره تعود لهذا التفصيل الذي كنت ذكرته، فمنه مرسل كبار التابعين، ومنه مرسل أواسط التابعين، ومنه مرسل صغار التابعين .

لكن إذا جاءنا الحديث عن تابعي التابعين، يقول فيه: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم – فنحن في هذا الحال لا نسميه مرسلاً، وإنما يكون معضلاً كما سنبينه -إن شاء الله تعالى -.

إذا المرسل هو ما يضيفه التابعي إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –، ولم نسلم بالتعريف الذي ذكره بعض أهل العلم: وهو تخصيص المرسل بكبار التابعين؛ لأننا نناقش المرسل من حيثه يعني رواية التابعي عن النبي - صلى الله عليه وسلم – والتفصيل فيها .

أما مراسيل كبار التابعين وخلاف أهل العلم في قبولها من عدمها هذه لها حكم آخر سنتكلم عنه -إن شاء الله تعالى -.

أمثلة الحديث المرسل كثيرة في كتب الحديث، حينما نجد سعيد بن المسيب على سبيل المثال يقول: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم – في ابن أخ أم سلمة بعد أن سموه الوليد (تسمونه بأسماء فراعنتكم) فهذا نقول عنه: إنه مرسل، والمرسل من أنواع الحديث الضعيف؛ لأنه سقط من سنده من بعد التابعي، فسعيد بن المسيب أضاف هذا الحديث للنبي - صلى الله عليه وسلم – ولم يذكر الواسطة بينه وبين النبي – صلى الله عليه وسلم – .

ما حكم الحديث المرسل ؟

قلنا: إنه من أنواع الحديث المردود، ونحن الآن نتكلم عنه على أنه من أنواع الحديث المردود، يعني: الحديث الضعيف .

لماذا يكون من أنواع الحديث الضعيف ؟ مع أن احتمال أن يكون الساقط صحابياً- وارد.

أن يكون السبب ما بينه أهل العلم وأختم بهذا، حينما قالوا: إننا نفترض أن يكون التابعي أخذ هذا الحديث عن صحابي، ونفترض أن يكون قد أخذه عن تابعي عن صحابي.

فلو تيقنا أنه أخذه عن صحابي فلا إشكال، لكن بما أن الاحتمال وارد أن يكون أخذه عن تابعي آخر، فهذا التابعي قد يكون ثقة، وقد يكون غير ثقة، فإن كان غير ثقة، فهو مردود، وإن كان ثقة عاد الاحتمال مرة أخرى.

هل هذا التابعي الآخر أخذه عن هذا الصحابي، أو أخذه عن تابعي آخر ؟ فإذا كان أخذه عن تابعي آخر، فربما كان ذلك التابعي ثقة، وربما كان غير ثقة، فإن كان غير ثقة فالحديث ضعيف، وإن كان ثقة عاد الاحتمال مرة أخرى .

قالوا: فمن حيث التصور فإلى مالا نهاية، لك أن تتصور إلى ما لا نهاية: أن يكون تابعي يروي عن تابعي عن تابعي وهكذا، لكن من حيث الوجود أكثر ما وجد ستة من التابعين يروي بعضهم عن بعض، وهو حديث أبي أيوب المعروف المشهور في فضل قراءة قل هو الله أحد وأنها تعدل ثلث القرآن .

هذا الحديث يرويه منصور بن المعتمر وهو تابعي، عن هلال بن إساف وهو تابعي، عن الربيع بن خُثَيم وهو تابعي، والربيع يرويه عن عمرو بن ميمون وهو تابعي، عمرو بن ميمون يرويه عن امرأة من الأنصار، قيل إنها زوجة أبي أيوب الأنصاري، وهي السادسة، وهي تروي عن أبي أيوب الأنصاري على الاختلاف الوارد في الحديث، هل هذه المرأة هي زوجة أبي أيوب أو لا ؟

فإن كانت زوجة أبي أيوب وهي صحابية؛ فيكون عدد التابعين في هذا الحديث خمسة، وإن كانت تابعية فيكون عدد التابعين في هذا الحديث ستة، فهذا أكثر ما وجد، وقيل إن هذا هو أطول إسناد في مسند الإمام أحمد؛ لأن هذا الإسناد بين الإمام أحمد وبين النبي – صلى الله عليه وسلم – فيه تسعة رواة؛ لأن الإمام أحمد رواه عن شيخه عبد الرحمن ابن مهدي، وعبد الرحمن بن مهدي رواه عن زائدة، وزائدة رواه عن منصور بن المعتمر، هكذا وربما كان فيه زيادة راوٍ، فالمهم أن هذا الإسناد هو أطول إسناد وجد من الأحاديث وعلى وجه الخصوص في مسند الإمام أحمد .

هذا من حيث التصور الذهني، ولعلنا نقف عند هذا؛ لأن الوقت قد انتهى، ونواصل -إن شاء الله تعالى -لأننا ما استكملنا عن الأحاديث المرسلة وعن حكمها سنكمله -إن شاء الله تعالى -في الدرس القادم .

سؤال عن مختلف الحديث، ما الذي يعمل به، وما الذي لا يعمل به ؟

نحن قلنا: الحديث المقبول، قلنا: إن منه ما هو معمول به، ومنه ما هو غير معمول به، فما هو المعمول به؟ وما هو غير المعمول به؟ وهل يدخل في المعمول به مختلف الحديث أو لا يدخل؟

سؤال آخر عن الناسخ والمنسوخ
نحن عرَّفنا ناسخ الحديث ومنسوخه، فما هو هذا التعريف الذي كنا ذكرناه .
مراحل العمل عند تعارض النصوص
إذا وجدنا حديثين أو أكثر متعارضة فما العمل في هذه الحال؟ نحن ذكرنا خطوات نتبعها، ما هذه الخطوات ؟
تقول هل لكم شرح لمتن النخبة موجود؟
النخبة فى بداية هذه الدروس أذكر أنني قلت أنني شرحتها كثيراً، ولا أريد أن أقول أني مللت من شرحها، فشرحتها عدة مرات، على كل حال الشرح موجود على أشرطة مسجلة، وقد فرغ في كتاب، لكن ذكرت أن فيه أسقاطاً؛ فلذلك لا أنصح بالقراءة منه؛ لأن هذه الأسقاط قد تغير المعنى في بعض الأحيان، فهو موجود على أشرطة تباع في التسجيلات، وموجودة أيضاً في مواقع إسلامية .
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، سؤالي هل الحديث المرسل مردود على الإطلاق ؟
سؤاله جيد ونقدر له اهتمامه بهذا الدرس، ولكن بودي أن أؤجل الإجابة عن السؤال للدرس القادم، لأنى لم أغفل في الحقيقة في الإجابة عن هذا السؤال، ولكن انتهى الوقت وما استطعنا أن نستكمل بقية مفردات الحديث المرسل، ومن جملتها هذا السؤال الذي سأله الأخ أثابه الله .
تقول كيف نجمع بين حديثين صحيحين (أفطر الحاجم والمحجوم) وأن النبي – صلى الله عليه وسلم – احتجم وهو صائم ؟
نفس الكلام الذي كنا ذكرناه في مختلف الحديث نذكره أيضاً عن حديث (أفطر الحاجم والمحجوم) واحتجم النبي - صلى الله عليه وسلم – وهو صائم .
هناك من أهل العلم من ضعف حديث (أفطر الحاجم والمحجوم) وهذا قلبي يميل إلى التضعيف، فإذا كان الحديث ضعيفاً فكون النبي – صلى الله عليه وسلم – احتجم وهو صائم فهذا يدل على الإباحة المطلقة .
يؤيد هذا الحديث الذي في صحيح البخاري حينما سئل أنس بن مالك - رضي الله عنه – قيل له أكنتم تكرهون الجحامة على عهد النبي – صلى الله عليه وسلم – ؟
قال : لا، إلا من أجل الضعف .
فإذا كانت الحجامة ستفضي إلى الضعف، وهذا الضعف يفضي بالإنسان إلى ارتكاب المحذور وهو الفطر، فمعنى ذلك أنها تحرم لهذا السبب، يعني ليست محرمة لذاتها، ولكن لما
تفضي إليه من الوقوع في المحذور وانتهاك حرمة رمضان فيجب على الإنسان في هذه الحالة إذا كان يخاف أن يفضي به هذا الأمر إلى الإفطار أن يؤجل هذا إلى الليل أو إلى ما بعد رمضان، فهذا هو السبب الذي يمكن أن تحرم من أجله الحجامة، ثم اعتماداً على حديث (أفطر الحاجم والمحجوم) فالحديث هكذا تعار على أنه ضعيف، وهناك من صححه من أهل العلم، وحاول أن يجمع بين هذه الأحاديث، يعني الجمع بينها يمكن أن يأخذ منا شيئا من الوقت، أخشى أن يستولي على هذا، لكن أنصح الأخت السائلة أن تقرأ صحيح ابن خزيمة، فابن خزيمة -رحمه الله- اجتهد في الجمع بين هذه الأحاديث، وهو ممن يصحح كل الأحاديث في هذا، واجتهد في الجمع والتأليف بينها فلتراجعه إن شاءت.
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ما هو موقف الإنسان المسلم من الحديث الضعيف؟
يقول ما هو حكم الاستدلال بالحديث المعلق في الوعظ والإرشاد؟
أما الموقف من الحديث الضعيف فالمفروض أن نأخذ هذا الكلام في النخبة، لكن النخبة الحقيقة مختصرة، ولا أذكر أن الحافظ فصل في الموقف من الحديث الضعيف، وإنما هذا يأتينا -إن شاء الله تعالى -حينما نتكلم عن اختصار علوم الحديث لابن كثير الحافظ ابن كثير تكلم عن هذا يمكن أن نتكلم عنه -إن شاء الله تعالى -.
لكن أنا أجمل الإجابة الآن على وجه السرعة، فأقول: الحديث الضعيف هو ضعيف على كل الأحوال، لكن أهل العلم اختلف موقفهم من العمل بالحديث الضعيف، فبعضهم تساهل في العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، لكن إذا كان الحديث الضعيف في الأحكام والعقائد شددوا، لا يتساهلون فيه إلا إذا كان في فضائل الأعمال، لكن لهم شروط في هذا، فيشترطون ألا يكون ضعفه شديداً، يعني إذا كان فيه متهم بالكذب ونحو ذلك هذا لا يبالون به، ولا يعملون به، ولا يحدثون به، حتى في فضائل الأعمال.
بشرط آخر وهو ألا يقرر أصلاً جديداً، يعني لا يأتي بحكم جديد، ولكن يدخل تحت حكم سابق مثل لو وجدنا حديثاً يحث مثلا على صلاة الجماعة، صلاة الجماعة فيها أحاديث صحيحة موجودة، فهذا لا يقرر حكماً جديداً، وإنما هو يدعم الحكم السابق فقط لا غير، فيه تفصيل -إن شاء الله تعالى -لعلنا نأتي عليه -بإذن الله تعالى- حتى لا يذهب علينا الوقت .

كذلك الاستدلال بالمعلقات في الوعظ والإرشاد، إذا كانت هذه المعلقات صحيحة فلا بأس، وإذا كانت ضعيفة فلا ينبغي الاستدلال بها؛ لأن الحديث المعلق من أنواع الحديث الضعيف، وربما كان ضعفه شديداً، إذا كان الحديث معلقاً في خارج الصحيحين فإنه يمكن أن يكون سقط من إسناده مثلا متهم بالكذب ونحو ذلك، فيكون ضعفه شديداً .

فلا يجوز للمرء المسلم أن يعظ ويرشد إلا أن يستدل بالأحاديث الصحيحة، أو إذا تسمحنا له وسرنا في سلك أهل العلم الذين يتساهلون بالأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال بالشروط التي ذكرها أهل العلم في هذا وهي أربعة شروط ذكرت أهمها وهي :

ألا يكون ضعف الحديث شديداً .

وألا يقرر أصلاً جديداً .

يضيفون شرطاً آخر: وهو أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، هذا يعني يمكن أن يكون شرطاً إضافياًً، يعني ليس شرطاً قلبياً، يعني هذا أمر ما أحد يطلع عليه، وقد يقول القائل: أنا لم أعتقد ثبوته، ولكن أعتقد الاحتياط، نقول هذا شأنك.

لكن أهم الشروط الحقيقة هذان الشرطان: ألا يكون الضعف شديداً، وألا يقرر أصلاً جديداً، حتى لا يدخلنا في باب الابتداع، وإذا ابتعد الإنسان عن الحديث الموضوع جملة وتفصيلاً فهذا أولى وأحسن، وهذا مذهب طائفة كبيرة من أهل العلم، وهو الذي رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية، وأكد عليه رحمه الله تعالى .

يقول هل معلقات البخاري التي حكم عليها بالصحة تكون صحيحة لذاتها أما لغيرها ؟

على التفصيل الذي كنا ذكرناه، قلنا: أن المعلقات عند البخاري منها ما هو صحيح، ومنها ما هو غير صحيح، فالصحيح إما أن يكون موجوداً عند البخاري في الصحيح، وإما أن يكون موجوداً عند مسلم، وإما أن يكون صحيحاً في خارج الصحيحين، والضعيف على اختلاف أنواعه، منه ما هو ضعيف منجبر، ومنه ما هو ضعيف غير منجبر، فكل هذا موجود يعني في المعلقات التي في الصحيحين .

تقول هل نعتبر أن المعلق عكس المرسل ؟

المعلق عكس المرسل من حيث موضع السقط فقط، لكن أما بالنسبة للحكم عليه ونحو ذلك فلا.

سؤال يقول: هل يمكن أن يكون الحديث مرسل ومعلق في نفس الوقت؟

نقول نعم يمكن أن يعلق الحديث المرسل، فعلى سبيل المثال: لو قال البخاري: مثلاً قال يحيى بن سعيد الأنصاري، حدثنا محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال (إنما الأعمال بالنيات) هذا أصبح مرسل ومعلق في آن واحد ما يمنع.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أن الشوافع يصححون الحديث المرسل من طريق سعيد بن المسيب، هل هناك سبب معين لذلك ؟

الجواب عن سؤالك أخي الكريم لم أتمكن منه في هذه الحلقة، فأقول إن التفصيل في حكم الحديث المرسل سيكون في الحلقة القادمة -بإذن الله تعالى- سنتكلم عن موقف الإمام الشافعي، ونفصل فيه بإذن الله، نفصل فيه أيضاً بإذن الله باختصار؛ لأن التفسير فيه يطول بهذين الموضعين في الكتب المطولات.

تقول: هل يجوز الاحتجاج بالمرسل ؟

هذا أيضاً هو نفس الموضع الذي أجلناه، وفى الحقيقة يبدو أنه أهم، أو خلاصة في مبحث الحديث المرسل، الكلام في هذه الجزئية، فكل ما يتعلق بحكم الحديث المرسل، والعمل به نؤجله إن شاء الله للدرس القادم .

تقول: هل يؤخذ بالأحاديث المردودة ؟

لا، لا يؤخذ بالأحاديث المردودة، الأحاديث المردودة ضعيفة، والضعيف لا يؤخذ به .

يقول: ما معني الحديث الصحيح على شرط البخاري ومسلم، أو ما معنى الحديث الذي يقال عنه: رجاله رجال الصحيح ؟

هذا سبق أن تكلمنا عنه فيبدو أن الأخ ما استمع الحلقة.

على كل حال بالنسبة لشرط الشيخين، ورجال الشيخين هذه المسألة سبق أن فصلنا فيها، لكن أعيد الكلام باختصار، فأقول: إن البخاري ومسلم الميزة التي تميز بها كتابهما كونهما انتقيا هذه الأحاديث الصحيحة بهذه الصفة التي أخرجاه بها، لكن شرط البخاري أقوى من شرط مسلم في انتقاء الرجال وفى اتصال السند، ولكن مع ذلك كتاب مسلم أيضاً له ميزة من حيث انتقاء الرجال واتصال الأسانيد، فكل منهما له شرط، لكن مسلم لا يخالف شرط البخاري، يعني الأحاديث التي يخرجها البخاري في صحيحه، مسلم يسلم بصحتها لا يخالف في هذا في الأعم الأغلب، اللهم إلا في بعض الرجال الذين لمسلم موقف منهم، مثل عكرمة مولى ابن عباس، البخاري يرى الاحتجاج به، مسلم يرى عدم الاحتجاج، العكس كذلك، مسلم يرى الاحتجاج بحماد بن سلمة عن ثابت، البخاري لم يحتج بحماد بن سلمة عن ثابت وهكذا .

فمن حيث التطبيق قد يختلفون في بعض الجزئيات، لكن من حيث التأصيل مسلم لا يختلف مع البخاري في هذه الشروط: في شروطه في انتقاء الرجال، وفى اتصال السند، يعني الحديث الذي يكون الرجل لقي من فوقه، لا يقول مسلم: إن هذا الحديث غير صحيح، وإنما أصح الصحيح، لكن هو يريد أن يخفف الشرط نوعاً ما.

فإذا وجدنا حديثاً ليس في الصحيحين على سبيل المثال في سنن أبي داود، والرجال الذين رووا هذا الحديث عند أبي داود أخرج لهم البخاري ومسلم، كلهم فهل نستطيع أن نقول عن هذا الحديث: أن سنده صحيح على شرط البخاري ومسلم؛ لأن الرجال هم عين الرجال ؟

نحن نقول: لابد من قيد آخر: وهو أن يكون كل رجل من هؤلاء الرجال رووا عمن فوقهم عند البخاري ومسلم، ولا يكفي أعوان الرجال، والسبب كما كنا ذكرناه، ومثلنا له أن بعض الرجال قد يكون أخرج لهم البخاري ومسلم، ولكن ما أخرجوا لهذا الراوي عن هذا الشيخ، ومثلنا بهشام بن بشير في روايته عن الزهري، فهشام بن بشير روى له البخاري ومسلم والزهري روى له البخاري ومسلم.

لكن لم يروِ البخاري ومسلم من رواية هشيم عن الزهري، فلو وجدنا هشيماً يروي عن الزهري في سنن أبي داود، مثلاً: لا نستطيع أن نقول: إن هذا الحديث على شرط البخاري ومسلم، لماذا ؟

لأن الصورة لم تكتمل، نعم، الرجال أخرج لهم البخاري ومسلم، لكن ما أخذوا لهم بهذا الاتصال، يعني هشيم عن الزهري، فإذا وجدنا الراوي يروي عن الشيخ في الصحيحين وخارج الصحيحين، والرجال كلهم من رجال الشيخين: من رجال البخاري ومسلم، نستطيع أن نقول عن هذا الحديث: أن سنده صحيح على شرط الشيخين .

تقول وقع إشكال في الفهم، هل تقولون ما ذكره الإمام البخاري بصيغة التمرير أو التمريض في المعلقات ؟

نقول للأخت: العبارة التي ذكرتها بصيغة التمريض بالضاد أخت الصاد، يعني من المرض هذه يسمونها صيغة التمريض، يعني كأنها تدل على الضعف عند أهل العلم أدب في هذا، إذا روى الإنسان حديثاً يرى أنه ضعيف، فلا يجوز له أن يرويه إلا بأحد شرطين :

إما أن يبين أنه ضعيف صراحة، فيقول للناس: هذا الحديث ضعيف.

أو على الأقل يورده بصيغة التمريض، وهي التي جاءت بصيغة المبني للمجهول، كأن يقول: يروى عن النبي – صلى الله عليه وسلم – يذكر عن النبي – صلى الله عليه وسلم – كذا، هذه هي الصيغة سميت بصيغة التمريض؛ لأنها تدل على الضعف، يعني كأنك تقول لهم انتبهوا فهذا الحديث ضعيف، فأنت بدلاً من أن تصرح بتضعيف الحديث أومأت إلى ضعفه إيماءً .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، هناك عبارة عند ابن حجر عندما يحكم مثلاً على رجال الإمام الترمذي يقول: حافظ ضعيف، السؤال أنه لا شك أن أصح كتاب بعد كتاب الله كتاب الإمام البخاري، ولكن الآن من قال: أن معلقات الإمام البخاري ضعيفة، فيكف نحكم الآن على أن صحيح البخاري صحيح ؟

الأخ يقول: إنه يوجد في بعض الأحيان أن الحافظ ابن حجر يقول في حكمه على بعض الرجال: إنه حافظ ضعيف، فكيف يمكن أن نوفق بين العبارتين، حافظ وضعيف ؟

فالتوفيق بينهما سهل، لكن بودي أن يأتي بمثال على أساس أنظر في الرجل الذي قال فيه الحافظ ابن حجر هذه العبارة، لكن أنا أذكر له ما يكن أن أتوقعه في مثل هذا الحال .

فأقول إن الراوي كما سيأتي معنا -إن شاء الله تعالى -لا بد أن يتوفر فيه أمران: العدالة، والضبط، ولا يعني توفر إحدى هاتين الصفتين توفر الأخرى، فقد يكون الراوي عدلاً ولكنه غير حافظ ، وقد يكون حافظاً، ولكنه غير عدل .

فإذا كان حافظاً، ولكنه غير عدل فإذا كان حافظاً ولكنه غير عدل، يقال عنه: حافظ ضعيف، وعلى هذا أمثلة يعني: لو ضربنا مثلاً في ترجمة سليمان بن داود الشاذكوني، هذا بهر الدنيا بحفظه، ولكنه ضعيف، ضعيف من قبل عدالته يعني عدالته مطعون فيها؛ لأنه جرب عليه الكذب، فلذلك ضعف لهذا السبب مع كونه ضعيفاً .

كذلك أيضاً محمد بن حميد الرازي، مثل سليمان بن داود الشاذكوني، محمد بن حميد الرازي أيضاً تكلم بعض أهل العلم فيه من حيث عدالته، وقالوا: إنه جرب عليه الكذب تكلم فيه أبو حاتم الرازي، وممن تكلم فيه وأوضح ذلك ابن خزيمة رحمه الله تعالى.

سؤاله الآخر: كيف نقول عن صحيح البخاري: إنه صحيح بالرغم من هذه المعلقات فيه؟ فلعله استمع إلى الكلام الذي ذكرته في بداية الكلام عن المعلق، وحينما تكلمت عن صحيح البخاري، ولماذا يورد البخاري هذه الأحاديث المعلقة ؟

قلنا إن البخاري يورد هذه المعلقات لسبب من الأسباب، يريد أن يستفيد من فقهها، من معانيها، ربما أيضاً يستفاد منها في ناحية أخرى، كأن يبين ضعفها على سبيل المثال وهكذا.

لكن البخاري حينما علقها أراد أن يميزها عن صحيحه، فهو يقول الصحيح عندي ما رويته بالإسناد المتصل، وما لم أروه بالإسناد المتصل كالمعقل ونحوه، فهذا خارج عن الصحيح هذا هو السبب .

الأخوة الذين يستمعون، وكذلك الأخوة الحضور يمكن أن يكتبوا الأسئلة التي سأذكرها، عرفنا الحديث المعلق، فنريد تعريف الحديث المعلق ؟

كذلك نريد تعريف الحديث المرسل ؟

السؤال الثالث: هل يمكن أن يجتمع المعلق والمرسل في صورة واحدة ؟

السؤال الرابع أيضاً : ما حكم المعلقات في الصحيحين ؟

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

كنا توقفنا في الحلقة الماضية في ثنايا الكلام على الحديث المرسل الذي كنا عرفناه بأنه ما يضيفه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم وذكرنا أن السبب في كونه مردودا لكونه سقط من إسناده من فوق التابعي يعني من بين التابعي والنبي صلى الله عليه وسلم فيحتمل أن يكون صحابيا ويحتمل أن يكون صحابيا وتابعيا أو أكثر من تابعي وذكرنا أن هناك بعض الأحاديث التي وجد فيها أن ستة من التابعين يروي بعضهم عن بعض وهؤلاء التابعون قد يكون الذي سقط منهم متكلما فيه بل ربما كان مجروحا جرحا شديدا كالتهمة في الكذب ونحوه فلذلك قالوا إن السبب في كون الحديث المرسل من أنواع الحديث المردود للجهل بحال الراوي الساقط. طلبنا من الاخوة المشاهدين الإجابة عليها فما أدري إن كان هناك إجابات جاءت عن هذه الأسئلة نذكرها أو نشرع في درسنا لهذا اليوم

ما زال ننتظر إجابات الاخوة يا شيخ

طيب ننتظر الإجابات لعله إن شاء الله تعالى حينما نتكلم عن بعض الأنواع ونتوقف في ثنايا الشرح ممكن أن نأخذ بعض هذه الأجوبة إذا جاءت

تحبون يا شيخ نبكر بأسئلة الحلقة الماضية

طيب نعم حوالي كانت ثلاثة أسئلة في الأول ألقيت ثم أربعة أسئلة في آخر الحلقة

السؤال الأول كان يتحدث عن مختلف الحديث هل يعمل به أو ما هو الذي يعمل به من مختلف الحديث وما هو الذي لا يعمل به؟

السؤال الثاني عن تعريف الناسخ والمنسوخ؟

السؤال الثالث عن العمل عند تعارض النصوص ما هي مراحل وخطوات العمل؟

السؤال الرابع ما هو تعريف الحديث المعلق؟

والسؤال الخامس ما هو تعريف الحديث المرسل؟

والسؤال السادس ما حكم المعلقات الواردة في صحيح البخاري وفي صحيح مسلم؟

والسؤال السابع هل يمكن أن تجتمع في سند واحد إرسال وتعليق يعني هل يمكن أن يجمع المرسل والمعلق في حديث واحد؟

هكذا هي أسئلة الحلقة الماضية ونحن في انتظار الإجابة عليها راجين ألا تشغل الاخوة هذه الإجابة يعني أكثر من متابعتهم لهذه الحلقة على بركة الله

نذكر إخواننا بأن متابعة الدرس أولى من الحرص على الإجابة لأن الاستفادة من الدرس أفضل والإجابة ممكن أن يراجعها المستمع بعد ذلك إن شاء الله تعالى.

لم نكمل بعد الكلام عن الحديث المرسل فنشرع في هذا اليوم في الكلام عن حكم الحديث المرسل قلنا إن الحديث المرسل من أنواع الحديث الضعيف لكن هل هذا الحكم متفق عليه بين أهل العلم أو في ذلك تفصيل؟

نقول في ذلك تفصيل نبينه كالأتي:

التفصيل يتلخص في كون التابعي يعرف بأنه لا يروي إلا عن ثقة فإذا كان التابعي معروفا بأنه لا يروي إلا عن ثقة فهل مراسيله مردودة أو ما الحكم في ذلك؟

نقول إن أهل العلم انقسموا في هذه المسألة إلى ثلاثة مذاهب:

فجمهور المحدثين قالوا سواء إن كان يروي عن ثقة أو غير ثقة فالحديث المرسل بجميع صوره ضعيف مردود غير مقبول السبب ما كنا ذكرناه سابقا الجهل بحال الراوي المحذوف وسنعرج على شيء آخر في كلامنا عن بعض الأقوال من وجهة نظر المحدثين.

القول الثاني: وهو قول جمهور الفقهاء والأصوليين وعلى رأسهم الحنفية والمالكية وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله وهو القول بقبول مرسل التابعي الذي لا يروي إلا عن ثقة ولكن الذي يظهر أن قول الإمام أحمد في هذا إذا كان الباب ليس فيه شيء من النصوص الصحيحة الأخرى ويبدوا أيضا أن هذا هو مذهب جمهور الفقهاء والأصوليين يعني حيث يخلوا الباب من حديث صحيح يصار إليه فيحتاجون إلى الأخذ بهذا الحديث المرسل فيحتجون به في ذلك تفصيل في كتب مصطلح الحديث وفي كتب الأصول لعلنا نأتي عليه إن شاء الله تعالى حين نتكلم عن المطولات وأن الإسهاب في هذا قد يكون على حساب الدروس الأخرى التي طال بنا الوقت فيها ولكن يكفينا أن نعرف أن هناك من قبل الحديث المرسل ولهم في ذلك تفصيل يأتي إن شاء الله تعالى في المطولات.

القول الثالث: قبول المرسل بشروط وهذا هو مذهب الإمام الشافعي وهو رواية عن الإمام أحمد رحمهم الله تعالى أجمعين.

" الإمام الشافعي قال أنه يمكن أن يقبل الحديث المرسل بشروط لابد من توفرها في المرسل أي التابعي الذي أرسل الحديث وفي الحديث المرسل نفسه أيضا " وفي هذه الشروط أيضا تفصيل لعلي لا آتي عليه في هذا المختصر

نتركه إن شاء الله تعالى لكتب المطولات فيكفينا أن نعرف أن الشافعي رحمه الله اشترط شروطا في الراوي المرسل وفي الحديث المرسل ليتقوى ذلك الحديث ويصبح مقبولا يمكن الاستناد عليه في إصدار حكم من الأحكام لكن لو وجد معارض له صحيح فإن الشافعي رحمه الله يقدم ذلك المعارض الصحيح على الحديث المرسل لأن قبوله له إنما هو من باب الحاجة، الحاجة هي التي ألجأته إلى قبوله لكونه لا يوجد في الباب إلا ذلك الحديث فلو وجد نص آخر فإنه يعد هو الأصل ولا يأخذ الشافعي بالحديث المرسل إلا إذا كان مؤيدا لذلك الحديث عما لو كان معارضا فإنه يقدم الحديث الصحيح على الحديث المرسل وإن اعتبر بمجيئه من طرق أخرى ونستطيع أن نعطي خلاصة عن شروط أو مجمل الشروط التي اشترطها الشافعي بأنها يمكن أن تساوي عند علماء الحديث الذين دونوا في المصطلح يمكن أن تساوي ما نسميه بالحسن لغيره وهو الضعيف إذا تعددت طرقه وانجبر ضعفه فكذلك أيضا هذه الشروط التي وضعها الإمام الشافعي رحمه الله تقوي الحديث المرسل فيكون كالحسن لغيره والمقصود أن يدخل في دائرة القبول دائرة القبول التي يمكن أن نقول إننا نستطيع أن نحتج بهذا الحديث فيما نحن بصدده في إصدار حكم من الأحكام أو نحو ذلك هذا مجمل ما يمكن أن نقوله عن رواية الراوي الثقة إذا أرسل أو رواية التابعي الثقة الذي لا يروي إلا عن ثقة مثله إذا أرسل حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قد يقول قائل لماذا يرد المحدثون رواية هذا الثقة إذا كان لا يروي إلا عن ثقة ما دام أن شيخه ثقة وعرف أو تأكدنا من أنه ثقة فالمحدثون لا يصيرون لهذا لسببين السبب الأول يقولون قد شيخ هذا التابعي الثقة أخذ عن تابعي آخر هو الثقة فلو تأكدنا من أن شيخه الثقة روى عن صحابي لهان الأمر لكن أما ونحن لا ندري عن من روى فهنا مكمن الإشكال فقد يكون أخذ عن تابعي آخر مجروح.

السبب الثاني: أن شيخه الثقة إن سمي فلا بأس لكن إذا كان لم يسمى فهنا تأتي مسألة التعديل على الإبهام يعني كونه يقول شيوخي كلهم الذين أخذت عنهم ثقات ما يكفي هذا لأنه قد يكون من شيوخه من هو مجروح ونحن لا ندري فالتعديل عند المحدثين على الإبهام على الراجح أنه غير مقبول يعني لو قال المحدث حدثنا الثقة ولم يسم من هو هذا الثقة لا نعتمد على قوله لأنه قد يكون ثقة عنده لكنه غير ثقة عند غيره فلهذين السببين لم يقبل المحدثون الحديث المرسل على طريقة الفقهاء الأصوليين قالوا للجهل بحال الراوي المحذوف على كل الأحوال وأما كون هناك إحسان ظن بذلك الراوي التابعي الذي أرسل أو بشيخه فغير متأكد هنا لهذين السببين الذين ذكرتهما.

الحديث المرسل يوجد في بعض الكتب التي نستطيع أن نسميها مظان الحديث المرسل فأبو داود السجستاني رحمه الله ألف كتاب المراسيل وهي الأحاديث التي يضيفها التابعون إلى النبي صلى الله عليه وسلم والكتاب مطبوع ومتداول بأيدي الناس ومعروف فالأحاديث التي فيه هي من أمثلة الحديث المرسل هناك كتب أخرى مظنة وجود المرسل تدخل فيها المراسيل مثل كتب الآثار موطأ الإمام مالك مصنف عبد الرزاق سنن سعيد بن منصور مصنف ابن أبي شيبة ونحو هذه الكتب فإنها من كتب الآثار التي تكثر فيها المراسيل فهذه الكتب هي مظنة وجود الأحاديث المراسيل نكون بهذا قد انتهينا من الكلام على الحديث المرسل وأترك فرصة قليلة لاستماع إن كان هناك أجوبة جاءت وكذلك الاستماع منكم إن كان عندكم أي سؤال يتعلق بالحديث المرسل وأرجو الاختصار حتى نأخذ القسم الذي بعده أو النوع الذي بعده.

ممكن الأخ محمد يتفضل

السؤال فضيلة الشيخ: (كلام غير مفهوم) الحديث المرسل إذا كانت هناك طرق (كلام غير مفهوم) ويكون حجة نأخذ به يكون له طرق يعني من (كلمة غير مفهومة) صحيحة ؟

السؤال جواب عن ذكرته في ثنايا كلامي عن شروط الإمام الشافعي وشروط الإمام الشافعي التي اشترطها هو لتقوية الحديث المرسل والرقي به من كونه ضعيفا إلى كونه مقبولا سواء سميناه حسنا لغيره أو غير ذلك من التسميات المهم أنه يكون مقبولا ويمكن الاحتجاج به في حال الاحتياج إليه.

الأخ هنا يتفضل

أكرمك الله بعض الفقهاء يذكرون أن كان العمل في أول الأمر على المرسل وأن قول البعض بقبول المرسل لم يحدث إلا بعد المائتين فهل هذا الكلام صحيح؟

هذا الكلام غير صحيح كون الحديث المرسل ما جاء رده إلا بعد مجيء الإمام الشافعي هذا الكلام غير صحيح فأول من رد الحديث المرسل ابن عباس رضي الله تعالى عنهما كما في مقدمة صحيح مسلم حينما كان بشير بن كعب العدوي يحدث بأحاديث في مجلس ابن عباس بشير بن كعب تابعي من التابعين فكان في مجلس فيه عبد الله بن عباس وكان يقول أي بشير بن كعب العدوي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا فأخذ ابن عباس لا يلتفت لحديثه وفي بعض الروايات أنه قال له عد لحديث كذا عد لحديث كذا فقال بشير بن كعب لابن عباس ما لي لا أراك تنصت لحديثي فقال له رضي الله تعالى عنه إنا كنا إذا قال الرجل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدرته أبصارنا يعني نظرت إليه واشرأبت إليه أعناقنا يعني تطلعنا لحديثه وتشوقا لحديث أما وقد ركب

الناس السعب والزلول يعني أخذوا يجمعون بين الصحيح والسقيم وأخذوا يسلكون المسالك التي لا تدل على انتقاء أما وقد ركب الناس السعب والزلول فلم نأخذ من الحديث إلا ما نعرف.
كذلك الزهري كان ينكر على أهل الشام يقول: يا أهل الشام مالي أراكم تأتينا منكم أحاديث ليس لها عرى ولا أزمة كان ينكر على ابن أبي فروة قاتلك الله يا ابن أبي فروة ألا تسند حديثك.
فابن سيرين رحمه الله لم يكن يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدعة فلا يؤخذ حديثهم.
المهم أن هناك وقائع كثيرة كلها تدل على أن الصحابة والتابعين ومن بعدهم كانوا يردون الحديث المرسل ولا يقبلونه فليس صحيحا ما يقال من هذه الدعوة من أن الشافعي هو أول من رد الحديث المرسل.
كيف يا شيخ نرد قول محدث إذا قال لنا أخبرنا من نثق به فكيف تسمي (كلمة غير مفهومة) هذا الحديث بالكلية فقد يكون الشيخ هذا المحدث لا يروي إلا عن ثقة يعني ثقة عنه كيف نرد حديثه بالكلية (كلام غير مفهوم)
سيأتينا إن شاء الله تعالى حينما نتكلم عن مراتب الجرح والتعديل ومن يقبل قوله في الجرح والتعديل ومن يقبل التعديل على الإبهام لكن لا بأس أن نشير له هاهنا بعض المحدثين يمكن تصدر منهم مثل هذه العبارة حدثني من أثق به أو من لا أتهم أو حدثني الثقة أو نحو هذه العبارات فقالوا لا يقبل منه هذا حتى يسمي من ذلك الذي حدثه لماذا قالوا؟ لاحتمال أن يكون ثقة عنده لا يعرفه هو وهو مجروح عند الآخرين فلابد من تسميته وجربوا في ذلك على الإمام الشافعي بالرغم من أنه هو الإمام بلا منازع لكنه كان يقول: حدثني الثقة حدثني من لا أتهم فيجدوا في باب الأحاديث التي يقول فيها هذا أن هذا الذي يقول عنه الشافعي إنه ثقة هو محمد بن أبي يحي الأسلمي وهو متروك ومتهم بعدة اتهمات حتى اتهم بالكذب فنقول ما دام هذا صدر من الإمام الشافعي وهو الإمام فغيره من باب أولى فلذلك لابد من تسمية ذلك الرجل الذي أبهم.
طيب نقرأ يا شيخ المتن إن حبيت هذا
تفضل
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد ولد آدم أجمعين وبعد قال الناظم رحمه الله تعالى:
ثم المردود: إما أن يكون لسقط أو طعن.
فالسقط: إما أن يكون من مبادئ السند من مصنف، أومن آخره بعد التابعي، أوغير ذلك.
فالأول: المعلق.
والثاني هو المرسل.
والثالث إن كان باثنين فصاعدا مع التوالي، فهو المعضل، وإلا فالمنقطع، ثم قد يكون واضحا أو خفيا.
فالأول: يدرك بعدم التلاقي، ومن ثم احتيج إلى التأريخ.
والثاني: المدلس ويرد بصيغة تحتمل وقوع اللقيَّ: كعن، وقال، وكذا المرسل الخفي من معاصر لم يلق من حدث عنه.

إلى هنا طيب انتهينا الآن من الكلام على الحديث المرسل ونبدأ بالنوع الثالث من الأنواع التي أبضعت فيها بسبب السقط الجلي وهو المعضل.
الحديث المعضل أشار الحافظ بن حجر إلى تعريفه ونستطيع أن نعرفه بتعريف يكاد يكون منضبطا فنقول إنه ما سقط من وسط إسناده راويان فأكثر على التوالي ما سقط من وسط إسناده راويان أو أكثر على التوالي على التوالي أي بعضهم بجانب بعض غير متفرقين المعضل والمنقطع السقط يكون من ثنايا السند والمعلق من أول السند والمرسل من آخر السند هذا ما أشرنا إليه في حلقة ماضية لكن هناك من لا يشترط في المعضل أن يكون السقط من وسط السند بل ربما كان السقط من أول السند وربما كان من آخره ولذلك قد يجتمع المعضل مع المعلق ومع المرسل وقد يشتبه بالمرسل ولا يجتمع معه كيف يمكن أن يكون هذا نقول إذا كان الساقط من أول الإسناد راويان فأكثر فإنه يكون معلقا ومعضلا في آن واحد ولذلك " يقول الحافظ بن حجر في شرحه: إن بينهما يعني بينهما يعني بين المعضل والمعلق عموم وخصوص " ما معنى قوله عموما وخصوصا يعني أنه في بعض صوره يعم المعضل والمعلق في آن واحد فإذا كان الساقط من أول الإسناد راويين أو ثلاثة فإنه يكون معلقا ومعضلا في آن واحد فيعم كلا النوعين على سبيل المثال لو رجعنا للمثال الذي مثلنا به وهو حديث (إنما الأعمال بالنيات) ثم إن البخاري يرويه من طريق الحميدي والحميدي يرويه عن شيخه سفيان بن عيينة سفيان بن عيينة يرويه عن يحيى بن سعيد الأنصاري يحيى بن سعيد يرويه عن شيخه محمد بن إبراهيم التيمي محمد بن إبراهيم التيمي يرويه عن شيخه علقمة بن وقاف الليثي علقمة بن

وقاف يرويه عن عمر بن الخطاب وعمر رضي الله عنه يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم فإذا حذفنا من أول الإسناد شيخ البخاري وهو الحميدي وشيخ الحميدي هو سفيان بن عيينة وشيخ سفيان بن عيينة وهو يحيى بن سعيد الأنصاري ثلاثة رواه وراء بعض متوالون وجعلنا الحديث عن محمد بن إبراهيم التيمي قال البخاري قال محمد بن إبراهيم التيمي قالوا في هذه الحال الحديث يكون معلقا ومعضلا في آن واحد لكن من يفرق بين المعضل والمعلق يقول لا بهذه الصورة يكون معلقا وأما المعضل فيكون من ثنايا السبب حتى يفرق بينه وبين المعلق والمسألة الخطب فيها يسير سواء سميناه هكذا أو هكذا فهذا كله تقسيم كما يقال فني لا أثر له على الواقع لأنه مردود على أي الأحوال هكذا أو هكذا إلا على التفصيل الذي كنا ذكرناه فيما يتعلق بالمعلقات في صحيح البخاري المعلقات المجزوم بها فهذه مستثناة أما حكم المعلق على الإدراك فهو مردود للجهل بحال المحذوف كذلك المعضل مردود للجهل بحال المحذوف وعلى وجه الخصوص إذا كان الراوي المحذوف بهذه الصفة فإن الضعف يكون شديدا لأنه يحتمل أن يكون الراوي إما كذابا أو متهما فنحن لا ندري من الذي أسقط من الإسناد فيكون الضعف شديدا في هذه الحال فهذا معنى قول الحافظ بن حجر إن بينهما عموم وخصوصا يعني أن هناك بعض الصور التي تعم المعلق والمعضل مثل هذه الصورة التي مثلنا بها كيف يمكن أن يكون خصوصا إذا هناك بعض الصور تختص بالمعلق ولا تشمل المعضل مثل ما لو سقط من مبدأ الإسناد راو واحد كالحميدي شيخ البخاري إذا قال البخاري قال سفيان بن عيينة فالساقط هنا واحد فقط فهذا لا يكون إلا معلقا فكيف يكون مخصوصا بالمعضل بصورة لا تتعلق بالمعلق إذا كان السقط من وسط الإسناد فعلى سبيل الإسناد إذا جئنا بالحديث الذي معنا حديث (إنما الأعمال بالنيات) وقلنا قال البخاري حدثنا الحميدي عن علقمة بن وقاف الليثي أسقطنا من الإسناد من؟ سفيان بن عيينة وأسقطنا يحيى بن سعيد الأنصاري وأسقطنا محمد بن إبراهيم التيمي فهؤلاء ثلاثة رواه على التوالي ففي هذه الحال يكون معضلا ولكن لا يكون معلقا لأن أول الإسناد موجود وهو شيخ البخاري فهذا معنى قول الحافظ بن حجر بينهما عموم وخصوص يعني بعض الصور تعم الاثنين المعلق والمعضل وبعض الصور تختص بالمعلق وبعض الصور تختص بالمعضل فهذا معنى كلامه إذا فهمنا أن المعضل لابد أن يسقط من الإسناد على الأقل اثنان أو أكثر قد يكون أيضا متصلا بالأول يعم المرسل وقد يشبه المرسل نقول نعم لو كان التابعي روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولكن هذا التابعي اكتشفنا أن بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم غير الصحابي ثلاثة من التابعين وهذا جائز عقلا بل جائز وجوده مثلنا بحديث أبي أيوب في صدر قراءة (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) [الإخلاص: ١] وقلنا إن ذاك حديث فيه ستة من التابعين يروي بعضهم عن بعض أو على الأقل خمسة على أضعف الأقوال إذا عددنا امرأة أبي أيوب صحابية فيكون هناك ستة يروي بعضهم عن بعض ففي هذه الحال ليس بمستغرب أن يسقط من الإسناد ثلاثة من التابعين فإذا سقط من الإسناد مثلا ثلاثة من التابعين فإن هذا يكون مرسلا ومعضلا في آن واحد فإذا قد يلتحق المعضل بالمرسل قلت أيضا إنه قد يشتبه بالمرسل ولكنه ليس بمرسل مثل ماذا مثل لو أن تابعي التابعي أضاف الحديث للنبي صلى الله عليه وسلم فالسقط هنا جاء من آخر الإسناد ولكن الذي أضاف الحديث للنبي صلى الله عليه وسلم ليس هو التابعي ولكن تابعي التابعي ولكن اشترطنا في الحديث المرسل أن يكون الذي أضاف الحديث للنبي صلى الله عليه وسلم تابعيا أما إذا كان تابع تابعي فالحديث بلا شك يكون معضلا في هذه الحال ويمكن أن يقال إن آخر الإسناد هو النبي صلى الله عليه وسلم فنعد هذا السقط من وسط الإسناد أيضا وليس من طرف الإسناد وإن كنا قلناه في الحديث المرسل هذا بالنسبة للحديث المعضل وأرجو أن يكون إن شاء الله تعالى هذا التفصيل فيه واضحا وإن كان هناك شيء فيمكن أن يكون مع الأسئلة بعد أن نفرغ إن شاء الله تعالى من الكلام على بعض الأنواع الآتية.

نأخذ الآن الحديث المنقطع عرفنا أن الحديث المعضل هو ما سقط من وسط إسناده راويان فأكثر على التوالي المنقطع شبيه به ولكن يفترق عنه في بعض الأشياء فنستطيع أن نعرف الحديث المنقطع بقولنا هو ما سقط من وسط إسناده راو فأكثر لا على التوالي ما سقط من وسط إسناده راو فأكثر لا على التوالي فهذا هو الحديث المنقطع حينما قلنا راو فقط لأننا نريد أن نخرج المعضل وحينما اشترطنا أن يكون في وسط الإسناد نريد أن نخرج المعلق والمرسل وحينما قلنا على التوالي لا على التوالي نريد أن نخرج المعضل لأنه لو كان الساقط أكثر من واحد وعلى التوالي سيكون معضلا وليس منقطعا إذا يمكن أن يكون الحديث المنقطع قد سقط من إسناده راويان أو أكثر من راويان ويسمى منقطعا ولا يسمى معضلا ولعلي أرجع بالمثال الذي نكرره دوما وهو حديث (إنما الأعمال بالنيات) فإذا قال البخاري حدثنا الحميدي عن محمد بن إبراهيم التيمي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (إنما الأعمال بالنيات) فمن الذي إذا قال البخاري حدثنا الحميدي عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن علقمة بن وقاف الليثي أعيد حدثنا الحميدي عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن علقمة بن وقاف الليثي عن عمر بن الخطاب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (إنما الأعمال بالنيات) فيكون الذي سقط من الإسناد هو سفيان بن عيينة بين الحميدي وبين يحيى بن سعيد الأنصاري وسقط محمد بن إبراهيم التيمي بين يحيى بن سعيد الأنصاري وبين علقمة بن وقاف الليثي فيكون فيه انقطاع براويين ولكن فصل بينهما يحيى بن سعيد الأنصاري فأصبحا غير متواليين يفصل

بينهما يحيى بن سعيد الأنصاري فهذا يكون منقطعا ولا يكون معضلا كما ننبه دوما عليه بأن هذا العلم علم الآلة هو علم اجتهادي من أهل الحديث وهذا العلم يطرأ عليه الإضافة والتعديل والاستدراك في عصور متتالية فربما لم نجد لعلماء الحديث المتقدمين تفصيلا في هذه المسائل بهذا الشكل الذي ذكرناه لكن التفصيل جاء عند ابن الصلاح ومن جاء بعده عندما قعدوا علوم الحديث هذا التقعيد الذي أصبحنا محتاجين إليه لنتعلم علم الحديث وفق أنواع وأقسام مرتبة ترتيبا منهجيا نستطيع أن نفهم من خلاله مادة مصطلح الحديث أو علوم الحديث بشكل أكثر سلاسة وأكثر سهولة مما لو ذهبنا نبحث في كتب العلماء الأوائل ونتلمس مثل هذه القواعد الضابطة لهذا الفن فلا نجدها إلا مبثوثة تحتاج منا جهدا جهيدا وربما أفضى ذلك إلى شيء من الفوضى العلمية التي لا تنضبط فعلى سبيل المثال لو ذهبنا لمقدمة صحيح مسلم لا نجد مسلم بن حجاج رحمه الله تعالى رتب علوم الحديث على هذه الأنواع التي ذكرها ابن الصلاح لكنها مبثوثة عنده أخذت واستلت من كتابه ثم رتبت وجعلت بهذه الصفة التي في كتاب مصطلح (كلمة غير مفهومة) لها كلام غير ما ذكره مسلم واستدراكات من أهل العلم طلبة العلم في حاجة إليها وكلهم بشر يخطئون ويصيبون والحق ضالة كل (كلمة غير مفهومة) نعم هم علماؤنا نحترمهم ونقدرهم وندعو لهم بالمغفرة والرحمة ولكن لا يمنع من أن نرجح قول إمام على قول إمام آخر والخطب سهل ويسير في هذه الحال فإذا نرجع إلى ما كنا فيه بالنسبة إلى الحديث المنقطع لأن هناك من يسمي المنقطع مرسلا وبعض الناس قد يشوش في هذه القضية ويقول نسميه بتسمية العلماء القدامى فنقول إنه مرسل وحتى العلماء القدامى كانوا يطلقون عليه أيضا المنقطع لكن ربما عبروا عن الانقطاع أحيانا بالإغفال وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالانقطاع بين التابعي والصحابي فنجد أنهم يتساءلون مثلا هل سمع الشعبي من علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أو لم يسمع هل سمع الحسن البصري من عمران بن حصين أو لم يسمع نجد أنهم قالوا إن الشعبي لم يسمع من علي رضي الله تعالى عنه إلا حديث واحد وهو حديث رجم الزاني الحسن البصري لم يسمع من عمران بن حصين وما جاء من أحاديث فيها يقول الحسن البصري إنه سمع من عمران بن حصين فكلها ضعيفة فيقولون: الحسن عن عمران نفسه مرسل أو منقطع هو في الحقيقة منقطع لكن هم يعبرون عن هذا الانقطاع الذي في هذا الموطن بالإرسال وليس الإرسال الاصطلاحي ولكنه الذي يمكن أن نقول عنه إنه المرسل الخفي وسيأتي معنا الحديث عنه إن شاء الله تعالى فالمسألة سهلة يعني سواء سميناه منقطعا أو سميناه مرسلا ولكنه يفترق عن المرسل الاصطلاحي المرسل الاصطلاحي أعني به المرسل الذي فصلنا فيه وهو ما يضيفه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فالمقصود يا إخواننا وكل من يستمع هذا الكلام أن الأولى أن نأخذ علم الحديث بناءا على هذا الترتيب الجيد وهذا التقسيم الذي ذكره علماء الحديث ورتبوه ونحن نعرف أن علوم الآلة كلها علوم اجتهادية والعلم يبدأ أول ما يبدأ بذرة صغيرة ثم تسقى وتتعاهد بالسقي وبإبعاد ما يؤذي وما إلى ذلك إلى أن تكتمل فتصبح شجرة ينتفع منها الناس واللغة العربية أول من ابتدأها أبو الأسود الدؤلي فأبو الأسود ما كتب اللغة العربية كما كتبها سيبوه على سبيل المثال أو غيره من علماء اللغة لا كانت في البداية عبارة عن نتف كذلك أصول الفقه الرسالة للإمام الشافعي مما كتب في أصول الفقه لكن نجد أن كتب أصول الفقه المتأخرة كالمحصول أو غيره ليست ككتاب الرسالة للشافعي فيها إضافات وأشياء كثيرة لا توجد في كتاب الرسالة للشافعي فهل نقول لا كتب أصول الفقه هذه نبعدها ونرميها هذا ليس بصحيح أو نقول إنهم افتأتوا على الإمام الشافعي أو ما إلى ذلك لا كلهم بشر وكلهم علماء خدموا هذه العلوم وخدموا علوم الإسلام فرحمهم الله تعالى أجمعين.

هذه الأقسام الأربعة التي أخذناها المعلق والمرسل والمعضل والمنقطع هي أنواع السقط الجلي الظاهر البين وهناك نوعان أشرنا إليهما في الدرس الماضي من أنواع السقط الخفي وهما المدلس والمرسل الخفي سنأتي عليهما إن شاء الله تعالى لكن كيف يمكن أن نعرف السقط الجلي ما دمنا قلنا أنه ظاهر وبين كيف يمكن أن يكون ظاهرا وبينا قالوا إن السقط الجلي يدرك بعدم التلاقي بين الراوي وشيخه ومن ثم احتيج إلى التاريخ يعني احتاج أهل الحديث لمعرفة التاريخ ليس المقصود التاريخ هو معرفة أحوال الأمم السابقة ونحو ذلك التاريخ المعهود لا المقصود تواريخ ولادة الرواة ووفياتهم لأن تواريخ ولادة الرواة ووفياتهم أعانت المحدثين جدا على ضبط علم الحديث وعلى اكتشاف الكذابين الذين يدعي بعضهم السماع فإذا ما حوقط ودقق معه وفتش في روايته تبين أنه كذاب على سبيل المثال ذلك الراوي الذي جاء لإسماعيل بن عياش أو ذكر لإسماعيل بن عياش أنه يروي عن خالد بن معدان قال سلوه سمع منه في سنة كم قال سمع منه في سنة ثلاث عشرة ومائة فقال هذا يزعم أنه سمع من خالد بن معدان بعدما توفي بسبع سنين لأن خالد بن معدان توفي سنة ست ومائة فكشف كذبه في هذه الحال من خلال ماذا؟ من خلال التاريخ.

كذلك سفيان بن عيينة رحمه الله جاءه أناس وقالوا إن هاهنا رجلا خرسانيا يزعم أنه سمع من عبد الله بن طاوس قال سلوه في سنة كم سمع منه فذكر أنه سمع منه في سنة ست وعشرين ومائة إن لم تخذلني الذاكرة فقال هذا يزعم أن سمع من عبد الله بن طاوس بعدما توفي بسنتين هذا الراوي الخراساني هو إسحاق بن بشر الخراساني راو معروف بالكذب فكيف عرفوا كذبه بادعائه السماع ممن توفي قبل بعد توفي أو نحو ذلك فإذا كان عبد الله بن طاوس توفي سنة أربع وعشرين ومائة وهذا يقول إنه سمع منه في سنة ست وعشرين ومائة فهذا دليل على كذبه عليه من

الله ما يستحق فالشاهد أن التاريخ عند المحدثين من الأهمية بمكان يكتشفون من خلاله اتصال السند من انقطاعه بل يكتشفون الرواة الكذابين من غير الكذابين فإذا يدرك الانقطاع الظاهر الجلي الواضح من خلال معرفة الراوي هل لقي شيخه أو لا فالتاريخ قد يكشف لكن ربما كان بينهما شيء من التعاصر يعني قد يكون هذا الراوي روى عن شيخ الشيخ توفي وعمر هذا الراوي ثلاثون سنة على سبيل المثال ومع ذلك يكون الإسناد منقطعا في هذه الحال هذا يمكن أن يدخل معنا في الكلام على المرسل الخفي لأن هذا يكون فيه نوع خفاء أما إذا كان ظاهرا واضحا بينا لا يمكن معه وجود لبس فنعم على سبيل المثال لو أن البخاري مثلا أو إنسان ثبتت عليه رواية البخاري عن سفيان بن عيينة طيب البخاري ولد في سنة كم؟

أحدكم يعرف؟ ما تعرفون ولد البخاري؟ البخاري رحمه الله ولد سنة أربع وتسعين ومائة وسفيان بن عيينة توفي سنة ثمان وتسعين ومائة فكم كان عمر البخاري لما توفي سفيان بن عيينة؟ أربع سنوات فلا يمكن للبخاري أن يسمع من سفيان بن عيينة في هذه الحالة فهذا انقطاع واضح وجلي وبين لكل أحد لكن لو كان عمر البخاري ثلاثين سنة لا شك أن هناك شيئا من اللبس هذا يتضح معنا إن شاء الله تعالى حينما نتكلم عن المرسل الخفي.

فإذا عرفنا بم يدرك الانقطاع الجلي والسقط الجلي يدرك بعدم التلاقي بين الراوي وشيخه وقد يستخدم في ذلك التاريخ.

بالنسبة يا شيخ سلمك الله الأنواع المذكورة (كلمة غير مفهومة) الأربع أنواع فهي تعرف للتمييز بين الأنواع هذه ولكن يجمعها (كلمة غير مفهومة) حال المحذوف لكن هل العلماء في التطبيق العملي يعاملون المعضل كالمنقطع كالمرسل كالمعلق

هذا سؤال جيد يعني خلاصة السؤال هل الحكم على الانقطاع في هذه الأنواع حكم واحد نستطيع أن نقول إنه ضعيف ممكن أن ينجبر لو جاءت طرق أخرى للحديث أو فيه تفصيل؟

نقول لا هناك فرق فالمعضل أشدها ضعفا كذلك إذا كان المعلق سقط منه أكثر من واحد فإنه كما قلنا قد يكون معضلا عند بعض أهل العلم فيكون أيضا شديد الضعف كذلك لو كان الإعضال شديد المرسل مثل ما قلنا رواية تابع التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو معضل في هذه الحال كل هذه الحال كل هذه أنواع شديدة الضعف كذلك لو كان الساقط من وسط الإسناد اثنين أو أكثر لا على التوالي وهو الذي قلنا عنه إنه منقطع ولكن السقط فيه أكثر من واحد فهو أيضا مثل المعضل شديد الضعف إذا لماذا نستثني ويمكن يكون أخف المعلق إذا سقط من أول الإسناد واحدا والمرسل وعلى وجه الخصوص إذا كان المرسل من كبار التابعين ولكن المرسل أخف ضعفا من المعلق من أول الإسناد اللهم إلا إذا قلنا عن التعليق في هذه الحالة إنه التعليق الذي في صحيح البخاري التعليق الذي في صحيح البخاري الأمر فيه مستثنى من التعليق الذي في غيره لكن لو وجدنا على سبيل المثال الحديث عند مثلا ابن جرير الطبري أو نحوه فيقول حدثت مثلا عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي مثلا نجد أنه يروي يعقوب بن إبراهيم الدورقي بواسطة راو واحد في الأعم الأغلب فهنا في هذه الحال يكون الساقط بين الطبري وبين يعقوب بن إبراهيم في معظم الأحيان راو واحد ففي هذه الأثناء يمكن أن يعني يتسمح فيه مع العلم أنه لو رده راد وقال أبدا أنا هذا عندي أيضا شديد الضعف لاحتمال أن يكون هذا الراوي متهما بكذب ونحو ذلك وابن جرير الطبري ليس ممن قيل عنه إنه لا يروي إلا عن ثقة ففي هذه الحال أيضا يمكن أن يكون هذا معلوم إذا رد الحديث بهذه الصفة.

أما بالنسبة للمرسل إذا كان المرسل من كبار التابعين فلا وعفوه يسير ولذلك ينجبر بناء على شروط الشافعي لكن إذا كان من صغار التابعين حتى عند الشافعي لا ينجبر ولا تنطبق عليه شروط الشافعي فلا شك أن هناك تفاضل بين هذه الأنواع.

ذكرتم أن المعضل هو ما السقط فيه من وسط الإسناد فلو كان السقط يعين لو كان شيخ البخاري ليس هو الساقط وإنما الذي بعده يعني الثاني يعتبر من عند البخاري الثاني والثالث والرابع فهل هذا يعتبر معضلا أم يجب أن يكون المعضل في وسط الإسناد يعني بعد ثلاث رواة أو أربعة لا يكون قريب من السند وهل الشيخ المعلق هو سقوط الشخص الأول فقط أم لو سقط الشخص الثاني يعتبر معلق أم يدخل تحت المعضل يعني هل يشترط في المعلق سقوط الشخص الأول بعد الرابع

بالنسبة للمقصود بوسط الإسناد ليس الوسطية الحرفية يعني نأخذ مسطرة ونقيس كم هنا نقصان وكم هنا نقصان فليس هذا هو المقصود، المقصود بوسط الإسناد أي لا يكون الأول ولا يكون الآخر فكل ما بين الراوي الأول والراوي الآخر يعني ما بين الشيخ شيخ المصنف وما بين الصحابي كلهم يسمون وسط إسناد هذا هو المقصود بوسط الإسناد أما إذا كان الساقط من فوق شيخ المصنف فهذا إن كان واحدا فيسمى منقطعا ولا يكون معلقا في هذه الحال ما دام شيخ المصنف موجودا انتهى فلا يسمى هذا معلقا بحال من الأحوال.

بعض الكتب التي يعني جمعت المرسل (كلام غير مفهوم)

لعله ما سمع الكلام نعم من الكتب التي جمعت الأحاديث المرسلة أي التي يضيفها التابعون إلى النبي صلى الله عليه وسلم كتاب المراسيل لأبي داود وهو مطبوع وموجود من مظنة وجود المرسل ولكنها لم تختص بالمرسل وإنما فيها المتصل عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيها المرسل وهو كثير وفيها الآثار عن الصحابة وعن التابعين يعين أقوال وأفعال الصحابة وأقوال وأفعال التابعين ما نسميه بكتب الآثار مثل موطأ الإمام مالك ومصنف عبد الرزاق ومصنف ابن أبي شيبة ومصنف سعيد بن منصور الأوسط لابن المنذر فهذه الكتب تعنى بالآثار والآثار هذه تجمع الأحاديث المرسلة والموقوف على الصحابة والمقطوع على التابعين.

طيب سؤال الأخ ندا من مصر يقول: ما معنى المرسل الصحيح هل يختلف المعنى أيضا إذا كانت العبارة صحيح مرسلة؟

كلام جيد يعني نجد في بعض كتب أهل العلم يقول بعضهم هذا مرسل صحيح مقصودهم أنه صحيح إلى من أرسله يعني إذا كان مثلا الحسن البصري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانوا يقولون إن السند من عند مؤلف الكتاب إلى الحسن البصري صحيح لكن ما يساوي هذا أن حديثه صحيح إذا قال مرسل صحيح لا يعني أن الحديث صحيح وإنما يقول صحيح إلى الراوي الذي أرسله وهو التابعي الذي أرسل الحديث لكن تبقى كلمة مرسل تدل على أنه ضعيف إذا قال مرسل فتدل على أنه ضعيف.

لعلنا نتكلم على الحديث المدلس الحافظ بن حجر ذكر أن من أنواع السقط الخفي المدلس والمرسل الخفي فالسقط الخفي الذي لا يدرك إلا بجهد وعلى وجه الخصوص بتنصيص من بعض الأمة الذين كشفوا مثل هذه العلل الخفية لكن العلة التي فيه والانقطاع الذي فيه ليس واضحا بينا كالسابق فلذلك اضطر أهل العلم لكشف هذا اللبس عن طريق تحديد هذه الأنواع ونوع هذا السقط الذي يمكن أن يحدث في الإسناد فسموا بعض أنواعه المدلس والمدلس أخذوه من الدلس وهو اختلاط النور بالظلام ونعرف أن اختلاط النور بالظلام يعني ماذا يعني انعدام الرؤيا التي يتعذر المرور مثلا من السير فيها أو من أخذ أهبة الاستعداد والحذر فيها ففي الصباح الباكر وعند غروب الشمس نجد أن اختلاط النور بالظلام قد تصعب معه الرؤيا وبالذات عند بعض الناس الذين في نظرهم ضعف وهو الذي تشير إليه عائشة رضي الله تعالى عنها وتسميه الغلس في حديثها الذي في الصحيح أنها قالت وصفت النساء اللاتي يشهدن الصلاة صلاة الصبح مع النبي صلى الله عليه وسلم قالت ينصرفن لا يعرفن من الغلس في حال اختلاط النور بالظلام تستطيع المرأة أن تمشي ولا يراها الرجال في هذه الحال شبهوا المدلس الحديث المدلس بالدلس وهو اختلاط النور بالظلام لأن في الحديث المدلس أيضا نوع خفاء أي أن الراوي الذي دلس الحديث أخفى العيب مثل البائع الذي يخفي العيب في السلعة بعض الناس مثلا إذا باع شاة أخفى عيبها مثلا الشاة قليلة الحليب يصبروها مثلا ثلاثة أيام لا يحلبها حتى يكون (كلمة غير مفهومة) كبيرا ويظن الظان أنها شاة حلوب فهذا من الغش التجاري وهو من الدلس وهو إخفاء العيب الذي في هذه الشاة كذلك أيضا إخفاء العيب في أي سلعة من السلع كالسيارة ونحوها فكل هذا من التدليس ومن الدلس وهو إخفاء العيب في السلعة كذلك أيضا الحديث يمكن أن يخفى فيه عيب من قبل بعض الرواة في يذهب فيسقط راويا من الإسناد فيظن الظان أن الحديث متصل وهو في الحقيقة منقطع لكن ليس بذات الظهور والوضوح الذي نبهنا عليه لا بل هناك أشياء توهم الناظر أن الحديث متصل مثل ماذا مثل أن يسقط الراوي بينه وبين شيخه هو راويا على كل المثال شيخنا الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله سمعنا منه لكن لو حدثني شخص آخر عن الشيخ لقلت قال الشيخ عبد العزيز بن باز هل كلمة قال التي عبرت بها تدل على أنني سمعت هذا الكلام من الشيخ؟

لا تدل على أنني سمعت محتملة أنني سمعت ومحتملة أيضا أنني لم أسمع فهذه العبارة يستخدمها المدلسون لإيهام السماع لخداع الناظر في هذا الإسناد وإظهار السند أمامي أنه متصل وهو في الحقيقة غير متصل وبذلك نستطيع أن نعرف الحديث المدلس بقولنا إن رواية الراوي عن شيخه حديثا لم يسمعه منه رواية الراوي عن شيخه حديثا لم يسمعه منه بصيغة تحتمل السماع وعدم السماع مثل عن وقال ونحوه علماء الحديث رحمهم الله خدموا سنة النبي صلى الله عليه وسلم وما تركوا فيها شاردة ولا واردة إلا وبينوها ومن ذلك أنهم أصبحوا يتتبعون الرواة فإذا وجدوا راويا يقول قال فلان قالوا له هل أنت سمعته من فلان؟ فإذا قال نعم سمعته وعرفوا من قرائن حاله أنه لا يسقط أحدا بينه وبين من روى عنه فإنه في هذه الحال يكون ممن انتفت عنه وصمة التزوير أو تهمة التزوير لكن إذا كان الراوي إذا قيل له أنت سمعته من فلان؟ قال لا سمعته من فلان عن فلان مثل ما قال سفيان بن عيينة رحمه الله قال الزهري أوهم الناس أن هذا حديث الزهري وهو من تلاميذ الزهري بل من كبار تلاميذ الزهري بل بعضهم عده أكبر تلاميذ الزهري فقالوا له سمعته من الزهري فأعاد مرة أخرى قال الزهري قالوا أنت سمعته من الزهري فأعاد مرة ثالثة فلما أعادوا عليه قال لا ولا ممن سمعه من الزهري أيضا حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري فعبد الرزاق تلميذه ومعمر قرينه زميله في الرواية عن الزهري فإذا هو أخذ هذا الحديث عن تلميذه عن قرينه عن شيخه الزهري فلماذا أسقط سفيان هذين الراويين قالوا لأنه يعرف أنهما ثقتان فجرب هذا على سفيان بن عيينة فوجد أنه لا يسقط إلا ثقة فاستثنوه ممن عرف بالتدليس قالوا إلا سفيان بن عيينة لا يسقط إلا راو ثقة لكن إذا عرف الراوي أنه

يسقط الضعفاء فإنه في هذه الحال يمكن أن يكون حديثه إذا جاء ولم يصرح به في السماع من شيخه يمكن أن يكون حديثه مردودا مثل رواته كلهم مثل محمد بن إسحاق بن يسار صاحب السيرة فهذا تدليسه شديد كذلك ابن جريج تدليسه شديد مثل هؤلاء لم يصرحوا عن شيوخهم في السماع فأهل الحديث يردون روايتهم هذا بالنسبة للحديث المدلس شبيه به المرسل الخفي ولكنه يختلف عنه في جزئية يسيرة وهي أن المدلس لابد أن يكون الراوي سمع من شيخه أحاديث أخرى أو على الأقل لقي شيخه يمكن أن تكون العبارة أدق إذا قلنا لقي شيخه لكن بالنسبة للمرسل الخفي لا توجد المعاصرة يعني عاش في عصره وليس هناك ما يدل على أنهما التقيا هذا هو الفارق البسيط بين المدلس والمرسل الخفي يعني المدلس يشترط فيه أن يكون لقي شيخه والمرسل الخفي يشترط فيه أن لا يثبت اللقى بينه وبين شيخه ولذلك نستطيع أن نعرف الحديث المرسل الخفي فنقول إنه رواية الراوي رواية الراوي حديثا عن شيخ عاصره ولم يسمع منه رواية الراوي رواية الراوي حديثا عن شيخ عاصره ولم يسمع منه إذا الفارق بينه وبين المدلس أن المدلس يروي عن شيخه الذي سمع منه أو لقيه على الأقل والمرسل الخفي يروي عن شيخ عاصره ولم يسمع منه.

لعلي أختم بهذا ويمكن إن شاء الله تعالى أن يكون هناك بعض الإضافات على هذين النوعين في الدرس القادم بإذن الله تعالى نتيح الفرصة للأسئلة للاخوة والأخوات الذين يسمعونا ليجيبوا عنها إن شاء الله تعالى في مطلع الدرس القادم بإذن الله تعالى

موجودة يا شيخ أجوبة كثيرة جدا

طيب نتركها بعد أن نأخذ الأسئلة لا بأس

نأخذ سؤال الأخ عمر

أحسن الله إليك يا شيخ هناك سؤال يا شيخ ما هي شروط (كلام غير مفهوم) رواية الراوي عن شيخ حديث لم يسمعه منه بصيغة تحتمل السماع وعدمه مثل عن وقد (كلام غير مفهوم) فالسؤال ما هي شروط العنعنة؟

ما هي يعني شروط العنعنة ما هي العنعنة يمكن أن نسأل ما هي العنعنة؟ أو ما المقصود بالعنعنة؟

العنعنة المقصود بها استخدام كلمة عن بين الراوي وبين شيخه على سبيل المثال حديث (إنما الأعمال بالنيات) إلى قلنا قال البخاري حدثنا الحميدي عن سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصاري هذا يختلف عما لو قلنا قال البخاري حدثنا الحميدي قال حدثنا سفيان بن عيينة قال حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري قوله حدثنا هذا يعني التلقي المباشر بلا شك ولا ريب من شيخه لكن إذا قال عن هنا يمكن أن يترق الشك عن هذه لا تدل على أنه أخذه عن شيخه مباشرة هناك احتمال أن يكون بينه وبين شيخه راو آخر أسقطه فهذا الراوي الذي يسقط هذا الذي نسميه التدليس يعني أسقط راويا بين راويين فهذا يسمى تدليسا يمكن إن شاء الله تعالى نذكر يعني بعض الأسباب الحاملة على التدليس في الدرس القادم إن شاء الله تعالى والإشارة إلى بعض أنواع الحديث المدلس مثل تدليس التسوية وتدليس الشيوخ وهكذا لأن ما ذكرت هنا لكن لا بأس من التنبيه عليها على وجه الاختصار أيضا لا نستطيع أن نطيل فيها تفضل.

يقول هذا الذي عرفناه وهو إسقاط الراوي راويا بينه وبين شيخه هو التدليس المشهور والمعتبر عند أهل العلم ويسمى تدليس الإسناد فهو أعم وأشهر أنواع التدليس لكن هناك صورة من صور تدليس الإسناد لا يسقط الراوي فيها أحدا بينه وبين شيخه ولكن يسقط واسطة بين شيخه وشيخ شيخه أو من فوقه على سبيل المثال إذا جئنا إلى حديث (إنما الأعمال بالنيات) وعددنا على سبيل المثال سفيان بن عيينة مدلسا فجئنا لهذا الحديث وإذا بنية يكون هكذا حدثنا الحميدي قال حدثنا سفيان بن عيينة قال حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري عن علقمة بن وقاف الليثي يعني سفيان بن عيينة إذا قلنا بأنه مدلس ونحن نحتار في روايته هل صرح بالتحديث عن شيخه أم لم يصرح جئنا وإذا به صرح بالتحديث عن شيخه قلنا إذا لا إشكال في هذه الحال لكن إذا عرف الراوي بأنه يدلس نوعا آخر من أنواع التدليس وهو الذي يسمونه تدليس التسوية وهو إسقاط راو بين شيخه أو شيخ شيخه أو من فوقه فيسوي الإسناد كلهم ثقات وربما كانوا غير ثقات أو ربما كان فيهم غير ثقات فلو نظرنا في هذا الإسناد يكون سفيان بن عيينة أسقط محمد بن إبراهيم التيمي بين يحيى بن سعيد الأنصاري وبين علقمة ما الإشكال في هذا قالوا الإشكال أنه قد يكون شيخه وهو يحيى بن سعيد الأنصاري ممن عرف أنه لا يدلس (كلمة غير مفهومة) الإسناد فيطمئن يقول العنعنة هنا جاءت من غير مدلس فأنا لست في حاجة إلى التشديد في هذا الموطن فيكون البلاء ليس من الشيخ وإنما من تلميذه التلميذ هو الذي أسقط الواسطة بين شيخه ومن فوقه فلذلك تدليس التسوية عندهم أشد من تدليس الإسناد المعروف الذي عرفناه قبل قليل فهذا بالنسبة لتدليس التسوية هناك شيء يسمى تدليس الشيوخ ليس فيه إسقاط في الإسناد ولكن فيه توعير الطريق على الذي يريد أن يفتش في الحديث بأن يسمى الراوي أو يكنى أو ينسب بغير ما يعرف به حتى لا يعرف وعلى سبيل المثال عطية بن سعد العوفي يروي عن أبي سعيد الخدري وأبو سعيد الخدري صحابي من خيرة الصحابة ويروي عن محمد بن السائب الكلبي وهو كذاب تابعي ولكنه كذاب فمحمد بن السائب الكلبي كنيته المشهور بها أبو هشام ولكن له ابن صغير اسمه سعيد فعطية بن سعد العوفي هذا أحيانا يقول حدثنا أبو سعيد أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال كذا وكذا فيأتي الجاهل فيظن أن أبا سعيد هذا هو أبو سعيد الخدري لأنه هو لم يقل الخدري ولكن قال حدثنا أبو سعيد فالذي لا يعرف يظن أنه أبو سعيد الخدري وهو محمد بن سعد الكلبي فكناه بما لا يعرف به حتى لا يعرف فأصبح هذا قادحا في عطية بن سعد العوفي فهذا يسمونه تدليس الشيوخ هو ما أسقط من الإسناد أحدا ولكنه وعر الطريق نسب راويا أو كناه أو سماه بما لا يعرف به حتى لا يعرف في هذا أيضا تفصيل نريد أن لا نطيل به.

الأخ فرج: يا شيخ بالنسبة لأهل العلم قد علموا أمر التدليس وتكلموا فيه حتى قال بعضهم يا إخوان لأن أزني أحب إلي من أدلس فكيف نفرق هذا الأمر على من كان من أهل الثقات كسفيان بن عيينة وغيرهم يعني من الثقات فالإنسان قد يحصل عنده خلط بين هذا وذاك؟

سؤال جيد الأخ قال في سؤاله إن هناك من أهل العلم من قال لأن أزني أحب إلي من أدلس نعم هذا شعبة بن الحجاج رحمه الله كان شديدا على الرواة وعلى وجه الخصوص المدلسين وله في ذلك حكايات في الحقيقة لا نذكرها فيها شيء من الطرافة في بعض الأحيان فالمهم أنه يقول: " التدليس أخو الكذب يقول لأن أخر من السماء فتخطفني الطير أو تهوي بي الريح في مكان سحيق أحب إلي من أن أدلس لأن أزني أحب إلي من أدلس " نعم هو رحمه الله ما أطلق هذه العبارة إلا وهو يقصد معناها لأن الذي يزني ضرره على نفسه فقط زنا وارتكب كبيرة من كبائر الذنوب هو تحت المشيئة إن شاء الله عاقبه وعقوبة الزنا معروفة في نار جهنم أعاذنا الله منها وإن شاء عفا الله عنه بحسنات ماحية أو بتوبة أو غير ذلك لكن بالنسبة للكذب في الحديث أو التدليس في الحديث يعني جعل هذا الحديث الضعيف صحيحا عند بعض الناس الذين لا يعرفون هذا فيترتب عليه أن يقال في دين الله ما ليس منه أو يدخل في دين الله ما ليس منه يكون الحلال حراما والعكس كذلك تدخل البدع في دين الله جل وعلا فلذلك عظم شعبة هذا الأمر وقال الزنا أخف من التدليس الأخ يعني سأل سؤالا جيدا فإذا كان التدليس بهذه الصورة التي أشار إليها شعبة فكيف استساغ بعض أهل العلم ربما كسفيان بن عيينة وغيره أن يدلسوا؟

نقول هذا يعود إلى الأهداف الحاملة على التدليس أو الأسباب الحاملة على (كلمة غير مفهومة) ما هي الأسباب والأغراض الحاملة على التدليس؟

في الحقيقة نحن بحاجة إلى تبيين هذه الأسباب حتى نعرف هؤلاء العلماء يعذرون أو لا يعذرون فنقول إن هناك بعض الأسباب التي دعت بعض هؤلاء العلماء للتدليس أول هذه الأسباب أن يكون روى الحديث لا على سبيل الرواية ولكن على سبيل المذاكرة أو الفتيا أو الوعظ أو الاستشهاد في مسألة علمية أو نحو ذلك وأهل العلم يفرقون بين مجالس التحديث وغير مجالس التحديث كالمذاكرة مذاكرة العلم فلذلك يحذرون من أخذ الحديث في حال المذاكرة إلا إذا أعلم الشيخ إذا أعلم التلميذ شيخه بأنه سيكتب الحديث أو سيحفظ عنه في نفس المذاكرة فلا بأس لأن كثيرا من أهل العلم كانوا لا يجوزون لتلاميذهم أن يأخذوا عنهم شيئا في حال المذاكرة كعبد الله بن مهدي وأبي زرعة الرازي رواة كثر لا يجوزون لتلاميذهم أن يأخذوا عنهم شيئا في حال المذاكرة لأنهم يتخففون في الرواية فلا يأتي بالحديث على وجهه التام هذا أحد الأسباب.

من الأسباب الحاملة على التدليس أيضا كون الراوي الذي دلس عرف أن هذا الحديث صحيح عن شيخه وثابت ولكنه أراد علو الإسناد أو أراد إيهام علو الإسناد فهذا مع كونه مذموما لكنه لا يؤدي إلى ترك رواية الراوي أو لا يؤدي إلى تضعيف الراوي الذي صنع هذا الصنيع نعم ارتكب أمرا يذم به.

من الأسباب أن يكون شيخ الراوي الذي أسقطه ضعيفا لكنه يراه ثقة ويرى أن الذين ضعفوه ظلموه فيسقطه حتى لا يرد حديثه فهو متأول في هذه الحال من تأويل الموانع إصدار الحكم سواء عن الراوي أو في أي مسألة علمية المتأول له حكم آخر.

كذلك من الأسباب أسباب يدان بها الإنسان ويعاب بها ولكنها لا تؤدي إلى سقوط رواياته أن يستنكف عن الرواية عمن هو دونه فإذا قلنا مثلا إن السبب الذي حمل سفيان بن عيينة على إسقاط عبد الرزاق ومعمر أن عبد الرزاق تلميذه ومعمر قرينه هذا أمر قلبي بين سفيان بن عيينة وبين ربه جل وعلا قد يكون الحامل له المذاكرة الاستشهاد قد يكون لكونه يرى أن هنا ثقتان قد يكون أنه استنكر هذه الأمور قلبية في علم الله مع كون سفيان بن عيينة معروف ثقة وجودة في الحفظ والإتقان ولا ندعي الكمال للبشر ولا ندعي العصمة لبشر الكل يخطئ ويصيب ولكن هناك من خطأه يزيد في بحار حسناته مثل هؤلاء الأئمة رحمهم الله تعالى فهذه بعض الأسباب وربما كان هناك أسباب أخرى إذا فتش وجدت.

السؤال هنا كثر عليه السؤال ما هي طرق معرفة التدليس وما هي أشهر المؤلفات حول موضوع التدليس؟

كلام جيد أما بالنسبة لمعرفة التدليس فالعلماء يقفون من الرواة الذين عرف عنهم التدليس موقفا محددا فيقسمونهم إلى أقسام ولذلك أنصح في هذه الحال بقراءة كتاب طبقات المدلسين للحافظ بن حجر رحمه الله تعالى يعني هو مشهور بطبقات المدلسين تعريف أهل التدليس ومراتب الموصوفين بالتدليس فهذا العنوان لكن اشتهر بطبقات

المدلسين فالحافظ هنا قسم الرواة إلى خمسة أقسام القسم الأول هم الذين ذكر عنهم أنهم دلسوا ولكن بعد التحقق لم يثبت عنهم التدليس وممن ذكر في هذه الطبقة " شعبة بن الحجاج الذي يقول لأن أدلس لأن أزني أحب إلي من أدلس " هناك من وصفه بالتدليس ولكن بعد التحقق تبين أنه أن هذه التهمة غير صحيحة فالحافظ يذكر في هذه الطبقة كل من يمكن أن يكون وصف ولكن ممن انتفت عنه هذه الشبهة فذكر في هذه الطبقة شعبة بن الحجاج وذكر الإمام مالك رحمهما الله تعالى أجمعين.

الطبقة الثانية هم من عرف عنهم التدليس ولكنهم أحد صنفين إما أنهم لا يلتمسون إلا عن ثقة أو لكون تدليسهم قليل جدا في جنب ما رووه فهؤلاء احتمل الأئمة عنعنتهم ولكن الأحاديث التي قيل أنهم دلسوا فيها عرفت وضبطت وميزت فهذه (كلام غير مفهوم) وميزها أهل الحديث ما تركوها وأما الباقي فحكمه أنه صحيح هؤلاء هم أصحاب الطبقة الثانية الطبقة الثالثة هم من اختلف الأئمة فيهم بسبب كثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل ولكن هؤلاء مكثرون من الرواية كالأعمش وقتادة وأبي إسحاق السبيعي وأمثال هؤلاء فبعض الأئمة ردوا عنعنتهم وبعضهم قبل عنعنتهم والصواب في هذا التفصيل ولكن التفصيل قد يطول بنا في مثل هذه الحال فلعله لا يكفي أسئلة إن شاء الله تعالى لاحقة حتى لا يضيق علينا الوقت يعني التفصيل بالنسبة لشيوخهم والرواة عنهم وأحاديثهم التي في الصحيحين فالأحاديث التي في الصحيحين لا نتكلم فيها سواء بالعنعنة أو بغير العنعنة.

الطبقة الرابعة هم الذين اتفق الأئمة على أنه لا يقبل من حديثهم إلا ما صرحوا فيه بالسماع كمحمد بن إسحاق وابن جريج وأمثال هؤلاء.

الطبقة الخامسة وهي الأخيرة ممن انضاف إلى تدليسهم أنهم (كلمة غير مفهومة) كابن بديع ونحوه فهذا رواية مردودة أصلا كما يقال حلقة فكيف إذا انضاف له التدليس فهذه هي المراتب التي قسم ابن حجر الرواة بناء عليها طرق معرفة التدليس الشيخ باختصار طرق معرفة التدليس النظر في هذا الراوي إما أن يكون وصف بالتدليس أو لم يوصف بالتدليس فإن كان لم يوصف بالتدليس ما ذكر في طبقات المدلسين للحافظ بن حجر فلا إشكال سواء قال حدثنا أو قال عن أو قال قال فرواية مقبولة بشرط أن يكون من فوقه شيخ له أما إذا وصف راو بالتدليس عرف أن مدلس فنأخذ هذا الراوي وننظر في هذه الطبقات التي ذكرها الحافظ بن حجر فإن كان من الطبقة الأولى والثانية احتملنا هذه الطبقة، إن كان من الطبقة الخامسة أو الرابعة رددنا حديثه إن كان من الطبقة الثالثة فالمسألة محل اجتهاد ولذلك يخطئ كثير من الناس حينما يأتي للطبقة الثالثة وينظر إلى الأئمة الذين قبلوا حديث هؤلاء فيذهب ويترك القول لأن أهل الحديث أو علماء الحديث المتقدمين لا يردون بالتدليس هذا غير صحيح العلماء ردوا رواية عنعنة ابن إسحاق وابن جريج وهشام بن بشير (كلمة غير مفهومة) من الذين وصفوا بالتدليس وأودعوا في الطبقة الرابعة هذا افتئات على علماء الحديث أن الطبقة الثالثة محل اجتهاد أنت إذا قلت يا أخي ترى أن تلتحق بأولئك الذين قبلوا رواياتهم فأنت حر في هذا لا نعنف عليك ولا نستغرب عليك ولكن أيضا لا تستغرب على الآخرين ولا تدعي هذه الدعوى العريضة فإذا ينزل الراوي بهذه المنزلة ينظر في هذه الطبقات في أيها يوضع فإن كان ممن ترد عنعنته فيقال عنه إنه مدلس وهذا عنعنته فنرجو له.

بارك الله فيكم يا شيخ لعلنا نأتي على إجابة الأسئلة المتعلقة بحلقتين السابقتين في الواقع في أجوبة كثيرة فيه من فرنسا فيه من المغرب فيه من اليمن من السعودية من مصر من الكويت من الإمارات من سوريا فلعلك تختار من دولتين أو ثلاث دول إن حبيت فماذا تحتار؟

والله كم دولة؟

يعني حوالي ثمان بلد يا شيخ لكن في كل دولة فيه عدد

أترك لك حرية الاختيار

إذا لعل أمامي مباشرة يا شيخ إجابة الأخ مراد من المغرب وهو في الواقع كثير التواصل معنا ويبدو ما شاء الله من إجابته يعني تميز الانتباه يقول:

بسم الله الرحمن الرحمن جزاك الله خيرا شيخنا على هذا البسط للمادة وجعله في ميزان حسناتك الأجوبة الذي يدخل في الخبر المقبول الغير المعمول به المنسوخ والمجروح أما مختلف الحديث فهو من الأخبار المقبولة المعمول بها لأن حقيقتها هو جمع بين الأدلة لأحد وجوه الجمع فيكون الإعمال للدليلين وهذا هو الأصل أن أدلة الشرع يجب العمل بها كلها إلا إن تعذر ذلك إجابة السؤال الأول إجابة السؤال الثاني الناسخ هو كل ما ثبت به رفع حكم دليل شرعي أو لفظه أما المنسوخ فهو كل ما ثبت فيه ارتفاع حكمه أو لفظه .

يعني كما عرفنا نسخ الحديث ومنسوخه أو عرفنا النسخ في اللغة بأنه رفع حكم متقدم بحكم متأخر عنه

والعمل على التعارض يكون أول ما يصار إليه هو الجمع بينهما فإن تعذر الجمع ننظر هل هناك دليل نحكم به بالنسخ فإن لم يوجد دليل فنرجح بين الأدلة بأحد وجوه الترجيح وإن لم يمكن الترجيح فنتوقف والتوقف أمر نسبي من شخص لآخر وإلا فحقيقته في الشرع غير موجودة .

كلام جيد أحسن الله إليكم.

لعل ننتقل إلى اليمن لنكمل إجابة بقية الأسئلة الأخ كامل من اليمن يعرف الحديث المعلق وبدأ في أجوبة الأسئلة المتعلقة بالحلقة التاسعة يقول:

تعريف المعلق هو ما سقط من أول إسناده راو أو أكثر ولو حذف جميع السند .

كلام جميل.

السؤال الخامس يقول: تعريف المرسل هو ما يضيفه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

ننتقل إلى الأخت علياء من الإمارات في إجابتها على بعض الأسئلة لكنها أجابت على أسئلة سبق الإجابة عليها أيضا.

ابن الإسلام من الكويت يتحدث عن ثلاثة أجوبة أيضا تحدثنا عنها نعم وصل إلى حكم المعلقات في الصحيحين يقول:

أ- ما ورد بصيغة الجزم فهو محكوم بصحة إسناده إلى الراوي الذي علق عليه الإمام البخاري وما بعد ذلك من الرواة ينظر في حالهم .

كلام جيد

النوع الثاني ما ذكر بصيغة التمريض بالضاد لا يجزم بصحته أو ضعفه إلا بالنظر في حال السند بأكمله وهذا عند البخاري لأن مسلم لم يعلق إلا حديثا واحدا أورده البخاري في صحيحه ابن الإسلام من الكويت.

لعل نأخذ يا شيخ السعدية أم عبد الرحمن يعني وزعت الأجوبة على عدد من الفقرات من المغرب تقول:

في الواقع (كلام غير مفهوم) أسألكم عنها بسم الله الرحمن الرحيم عدم الاستهانة بقدر السنة ليل الحديث غير معمول به ثم بدأت تشرع في إجابة التعارض وهو مثل ما سبق.

هل (كلام غير مفهوم)

هو في الحقيقة هذا محل الخلاف لكن أنا أؤيد هذا الكلام أنه لا يوجد هناك حديث صحيح غير معمول به هناك بعض الأحاديث التي ذكرها الحافظ ابن رجب رحمه الله في شرحه لعلل الترمذي وقال إنها يعني ما عمل بها بعض أهل العلم لكن بعد التفتيش وجد أن بعض أهل العلم عملوا بها أيضا فلا يوجد في الحقيقة حديث صحيح متفق على صحته يعني ليس فيه علة تمنع من قبوله ويقال إنه مما ترك العمل به إلا إذا كان داخلا في التفسير الذي كنا ذكرناه كالناسخ أو كأن يكون الحديث منسوخا نعم المنسوخ من الأحاديث التي ترك العمل به

طيب لعل نختم يا شيخ بإجابة الأخت أسماء وهي من المغرب في السؤال المتعلق هل يوجد صورة يجتمع فيها الإرسال والتعليق تقول لا يمكن الجمع بينهما لأن المرسل عكس المعلق

أنتم ذكرتم شخص في الحلقة الماضية أنه يمكن ذلك لأنه يكون هناك سقط في مبدأ الإسناد وفي نهاية الإسناد ويكون على هذا ما يقع الإخلال في إسناد

أحسنت وبارك الله فيك نعم إذا قد يجتمع الإرسال والتعليق في إسناد واحد هذا من حيث الافتراض إذا افترضنا أما من حيث وجود المثال فربما لو طلب مثال في بعض كتب الحديث يمكن أن يوجد يعني لا يستبعد وجوده.

يا شيخ عليكم تطرحون الأسئلة المتعلقة بهذه الحلقة لأن الإخوان (كلمة غير مفهومة) أيضا على الشاشة

طيب نذكر الأسئلة التي تكون الإجابة عنها في الحلقة القادمة وهي أسئلة هذا الدرس

السؤال الأول: عرف الحديث المعضل والمنقطع؟

السؤال الثاني: ما الفرق بين المعضل والمعلق؟

السؤال الثالث: عرف الحديث المدلس والمرسل الخفي واذكر الفرق بينهما؟

السؤال الرابع: كم أقسام التدليس التي ذكرناها؟

إذن أربعة أسئلة ونعود الآن إلى طرح أسئلة مشتركين في الموقع أميرة أم مهدي من المغرب تتساءل السلام عليكم شيخنا أكرمك الله هل تدليس الأسماء يؤدي إلى جهالة الراوي الثقة؟

الحقيقة أن تدليس الشيوخ الذي كنا ذكرناه ولعله هو الذي تقصده الأخت بتدليس الأسماء نعم قد يؤدي إلى الجهالة إذا نسب الراوي نسبة لا يعرف بها قد يؤدي إلى الجهالة بينما هو معروف وعلى سبيل المثال البخاري رحمه الله تعالى روى عن أحد العلماء الأفاضل وهو محمد بن يحيى الذهلي رحمه الله وتلقى عنه العلم ولكن محمد بن يحيى

الذهلي تكلم بعد ذلك في البخاري بسبب فتنة حصلت في ذلك الوقت وهي فتنة خلق القرآن فنقل له كلام غير صحيح عن البخاري فتكلم فيه فهذا أوغر صدر البخاري لأنه سبب له فتنة يعني طرد رحمه الله وأوذي وحورب فهذه الأذية كلها بسبب كلام محمد بن يحيى الذهلي لكن عدل البخاري وإنصافه ونحن في الحقيقة نحتاج إلى مثل هذه المواقف التربوية من سيرة علماءنا الأفذاذ هؤلاء كما يقول عدل البخاري وإنصافه لم يمنعه من الرواية عن محمد بن يحيى الذهلي بالرغم من أنه تكلم فيه فأخرج له في الصحيح لكن نجد أن تعبيرات البخاري في تسمية هذا الشيخ تدل على وجود وحشة بينهما فيقول في بعض الأحيان حدثنا الذهلي أحيانا يقول حدثنا محمد بن خالد أحيانا يقول حدثنا محمد بن عبد الله أحيانا يقول حدثنا محمد بن يحيى أحيانا يقول حدثنا محمد ويسكت فينوع اسمه وينسبه أحيانا إلى جده وأحيانا إلى جده الأعلى وأحيانا إلى أبيه وهكذا فكل هذه الأشياء تدل على واحد وليس رواة متعددين كما قد يظن فهو محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد الذهلي لكن البخاري ينسبه وينوع اسمه أحيانا.

طيب يا شيخ لعلنا بهذا الإيراد نصل إلى خاتمة هذه الحلقة التي نشكر في خاتمتها الله عز وجل ثم نشكركم يا فضيلة الشيخ على ما تفضلتم به من هذا الشرح والإيراد وألفت جميع الاخوة الراغبين في الاشتراك في موقع الأكاديمية إلى أن آخر موعد لقبول طلبات الاشتراك هو يوم الاثنين القادم القريب التاسع من شهر ربيع الأول والإخوان في إدارة الأكاديمية يؤكدون على أنهم يعني غير مؤاخذون بعد ذلك إن لم يتسنى لأحد أن يشترك بعد هذا التاريخ

الحمد لله رب العالمين وصلي الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
كنا عرفنا أن أسباب الطعن في الحديث ينقسم إلي سببين :
فمنها أسباب متعلقة بالسقط في الإسناد .
ومنها أساب متعلقة بالطعن في الراوي .
وفي الدروس الماضية أخذنا الطعن في الحديث بسبب سقط في الإسناد ، وذكرنا عدة أنواع من أنواع السقط في الإسناد فكم عدد هذه الأنواع التي ذكرناها ، وما هي ؟
نعم فمن أنواع السقط في الإسناد : ستة أنواع وتنقسم إلي قسمين قسم جلي وقسم خفي ، أربعة أنواع متعلقة بالسقط الجلي ، ونوعان متعلقة بالسقط الخفي.
ذكرنا أيضا من أنواع السقط الجلي المعلق ، وقلنا إن المعلق أكثر الكلام الذي حصل فيه بسبب المعلقات التي في الصحيحين ما ذكرناه عن المعلقات التي في الصحيحين بالنسبة للبخاري وبالنسبة لمسلم .
هذا إذن خلاصة ما كنا ذكرناه إنها الأحاديث التي في البخاري الأحاديث المعلقة في البخاري منها ما يعلقها البخاري بصيغة الجزم ، وهذا نستفيد منه صحة ذلك الحديث إلي من جزم عنه البخاري بذلك التعليق ولا نستفيد منها الصحة المطلقة لا نقول إنها صحيحة مطلقا بل منه ما هو صحيح في صحيح البخاري ومنه ما هو صحيح في خارج صحيح البخاري ومنه ما هو ضعيف وهكذا بالنسبة لما وهي على صيغة المبني للمجهول ينكر يروى ونحو ذلك هذه لا نستفيد منها صحة ذلك إلي من علقه البخاري عنه ، فهذا هو الفرق بين صيغة الجزم وصيغة التمرين أن صيغة الجزم نستفيد صحة ذلك إلي من علقه البخاري عنه وهذه لا نستفيد صحة ذلك إلي من علقه البخاري عنه ، لكن لا يلزم منه أن يكون ضعيفا لأن بعضه صحيح مخرج في صحيح البخاري وبعضه صحيح ومخرج في خارج صحيح البخاري ، وبعضه ضعيف على ما كنا ذكرناه سابقا .
نبتدأ في درسنا لهذا اليوم فنقول بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله إننا سنبتدأ في الكلام على أسباب الطعن في الحديث المتعلقة بطعن في الراوي ، نحن انتهينا من السقط في الإسناد وسنبتدأ في الطعن في الراوي .
قلنا نبدأ بحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله إننا سنبتدأ في الكلام على الحديث : بسبب طعن في الراوي ، والمقصود بالطعن في الراوي أي جرح الراوي ، إن كنا نذكر حينما تكلمنا على الحديث الصحيح وذكرنا شروط الحديث الصحيح ، ذكرنا أنه ما اتصل سنده بنقل العدل أو عن نقله وإن كان بغير شهود ولا علة ، ما اتصل سنده يخالف اتصال السند السقط في الإسناد وهي الأنواع الستة التي تكلمنا عنها وفرغنا منها ، نبتدأ الآن بالثاني أو ما يخالف الثاني ما دمنا قلنا في نقل العدل التام والضبط ، إذن ما الذي ينافي العدالة وتمام الضبط الطعن في الراوي أي جرح الراوي بما يخالف العدالة وتمام الضبط ووجد أن الطعن ينحصر في هذه الأمور العشرة التي ذكرها الحافظ بن حجر رحمه الله تعالي ، وهي التي سنبتدأ في الكلام عليها واحدا تلوا الأخر وحكم رواية كل راوي طعن بواحد من هذه الطعون سنتكلم عليه إن شاء الله تعالي .
ذكر الحافظ أول هذه الطعون وذكره لهذا النوع الأول يدل على أنه ابتدأ من الأشد فهو ضعفا ، وابتدأ يتدرج إلي أن وصل إلي الأخف وهو الذي يعبر عنه الحافظ بن حجر عن طريق التدني يعني التنزل من أعلى إلي أدني وهكذا فأشد هذه الطعون هو الروي بالكذب يعني أن يوصف الراوي بأنه كذاب ، فإذا طعن في الراوي بالكذب في الحديث النبوي فهذه أشد أنواع الطعون ، وهذا الراوي الذي يوصف بأنه كذاب حديث هو الذي يقال عنه إنه الحديث الموضوع ، وإذا أردنا أن نعرف الحديث الموضوع بتعريف سهل ميسر مختصر فإننا نستطيع أن نقول إن الحديث الموضوع هو الحديث المختلق المصنوع المكذوب المنسوب إلي النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، فكل حديث مكذوب مختلق ينسب إلي النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فهو الحديث الموضوع الذي نتكلم عنه .
ما دمنا وصفنا الراوي بالكذب وقلنا إن حديث هذا الراوي هو الذي يسمى الموضوع فإنه قد يشتبه في بعض الأحيان مع الحديث المنكر وبخاصة حين ما نجد في إطلاقات الأئمة قوله عن حديث من الأحاديث إنه حديث منكر ، فهل يساوي الحديث المنكر والحديث الموضوع أو هناك فرق بينهما ؟ نقول إن الموضوع يختلف عن المنكر يختلف عن المتروك وكل نوع من هذه الأنواع له صفة تحدده سيأتي الكلام عنها إن شاء الله تعالي ، فأول هذه الأنواع وأشدها هو الحديث الموضوع وصاحبه هو الراوي الذي يوصف بأنه الكذاب أو وضاء في الحديث ، أما بالنسبة للمنكر فسيأتي معنا أنه الراوي الذي فحش غلطه أو ظهر فسقه أو غفلته هذا سيأتي معنا إن شاء الله تعالي .
فهناك فرق بين المنكر وبين الحديث الموضوع ما زلنا في الحديث الموضوع وقلنا إنه المكذوب على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأمثلة الحديث الموضوع كثيرة جدا نجدها في كتب الموضوعات ، هناك بعض الكتب التي ألفت وأفردت لحصر الأحاديث الموضوعة المكذوبة على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وهذه اهتم بها أهل العلم اهتماما بالغا ، من أشد من اهتم بهذا بن الجوزي رحمه الله ألف كتاب الموضوعات وهو كتاب مطبوع ومشهور عند أهل العلم وأصبح عمدة لمن جاء بعده فكل الكتب التي جاءت بعده أصبحت تحور في فلك هذه الأحاديث التي ذكرها بن

الجوزي رحمه الله في كتابه هذا ، فجاء بعد بن الجوزي بن عراق فألف كتاب تنزيل الشريعة المرفوعة ، السيوطي ألف كتابه اللاألأ الموسوعة في معرفة الأحاديث الموضوعة ، الشوكاني ألف كتابه الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة وغير هؤلاء عدد جم من أهل العلم ، لكن لا يعني هذا انحصار الأحاديث الموضوعة في الكتب التي تحمل في عناوينها لفظة الموضوع أو الموضوعة أو نحو ذلك ، بل باب الأحاديث الموضوعة باب واسع لأن العلماء كانوا يطلقون الضعف على الحديث ليشمل جميع أنواع الحديث المردود ، والحديث المردود سواء كان بسبب صحة الإسناد أو بسبب طعن في الراوي سواء كان الطعن في الراوي بالروي بالكذب أو بالتهمة بالكذب أو بالرمي بالغفلة وكثرة الوهم وفش الغلط أو ظهور فسق أو نحو ذلك فكله عند أهل العلم قد يعممونه بلفظ ضعيف ، فربما وجدنا في بعض كتب أهل العلم قولهم عن حديث الموضوع إنه حديث ضعيف ، وهذا لا يعني حرفية هذه اللفظة لا يستفاد منها أنه ضعيف فقط بمعني أنه ضعفه إلي ما جاءت طرق أخرى ويتقوى بها ، لا لابد من معرفة سبب الطعن على وجه التحديد ، فإذا كان الطعن بسبب أن أحد الرواة وصف بالكذب فهذا حديث موضوع حتى وإن قال عن بعض أهل العلم إنه حديث ضعيف ، أضرب على ذلك مثالا بحديث رواه البيهقي في شعب الإيمان وهو حديث (نوم الصائم عبادة وصمته تسبيح إلي أخر الحديث) هذا الحديث قال عنه البيهقي إنه حديث ضعيف وحقيقة هو موضوع لأن الواضع له هو أحد رواته وهو أبو داوود سليمان بن عمرو النفعي وهذا كما يقول الحافظ بن حجر في لسان الميزان وما هو بالكذب ووضع الحديث أكثر من ثلاثين نفسا من أهل العلم فهو حديث موضوع بلا شك ولا ريب ، قول البيهقي عنه إنه ضعيف لا يعني أنه ضعيف ضعفا يمكن أن ينجبر لا ولكن يعني أنه حديث مردود أما سبب الرد فالأن هذا الراوي الذي في سنده رمي بالكذب وهو أبو داود الأعمى النخعي الكوفي هذا الذي ذكرناه .

إذن يمكن من مطالعة كتب الموضوعات أن نجد أحاديث الموضوعة كثيرة ، يمكننا أيضا بمطالعة كتب الرواة الضعفاء أن نجد أحاديث موضوعة كثيرة على وجه الخصوص في تراجم أولئك الرواة الذين وصف الواحد منهم بأنه وضاع أو يكذب ونحو هذه العبارات ، على سبيل المثال لو نظرنا في كتاب الضعفاء للعقيلي أو كتاب المجروحين لابن حبان أو كتاب الكامل لابن عدي أو نحو هذه الكتب التي افردت في الضعفاء نجد أنهم يذكرون في ترجمة الراوي الأحاديث التي انتقدت عليه وهذه الأحاديث تتراوح ما بين حديث ضعيف ضعفا يسيرا وبين حديث ضعفه شديد وما بين حديث (كلمة غير مفهومة) وهذه الكتب فيها العجب الجم من الأحاديث الموضوعة وعليها اعتمد بن الجوزي رحمه الله في كتابه الموضوعات بأنه ينقل على وجه الخصوص عن هؤلاء الأئمة الثلاثة ، عن العقيلي ، وعن بن حبان ، وعن بن عدي يروي من طريقهم وينقل كلامهم على الأحاديث .

عندنا أيضا من الأمور التي نحب أن نتكلم عنها في ما يتعلق بالحديث الموضوع أسباب الوضع .

إذا عرفنا أن الراوي الذي وصف بالكذب يقال لحديثه إنه حديث موضوع فما هي الأسباب التي تحمل هذا الراوي على الوضع في الحديث ؟ وهذه الأسباب يمكن أن تكون أيضا من جهة أخرى تتعلق بأصناف الوضاعين يعني السبب نستخلص منه صنف من أصناف الوضاعين ، بعد الصبر والنظر في الأحاديث التي وضعت وكذبت عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وكشف الأئمة لأنها أحاديث مكذوبة وموضوعة وجد أن هناك عدة أسباب ، أهم هذه الأسباب وأولها :

الزندقة والطعن في الإسلام (كلمة غير مفهومة) وعيبه ، والصنف الذي يضع بهذه الصفة يقال لهم الزنادقة ، هؤلاء الزنادقة هم الذين يبطنون الكفر ويظهرون الإسلام ، هؤلاء نشطوا في فترة من الفترات بعد ظهور الدولة الإسلامية وقوتها فوجدوا أن السبيل للطعن في الإسلام ومحاربة الإسلام (كلمة غير مفهومة) في الصفوف ، وانبثاتهم في صفوف المسلمين اتخذ ألوانا شتى إما عن طريق (كلمة غير مفهومة) إثارة الحروب والفتن والقلاقل بين المسلمين كما هو معروف تاريخيا ، أو عن طريق الكذب ووضع الحديث لأسباب عدة مثلا لإظهار الإسلام بأنه دين متناقد يقول ما لا يعقل أو لتحريم الحلال والعكس تحليل الحرام أو الطعن في حملة العلم الشرعي من صحابة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فإذا شوهت سمعة الصحابة رضي الله تعالي عنهم فهذا يعني طعن السنة من أساسها فمعني ذلك أننا لا نثق بالسنة بسبب عدم وثوقنا لحملة هذه السنة إلينا ، وبالتالي يصفوا لهم الجو من جزء كبير من الإسلام فإذا (كلمة غير مفهومة) السنة ذهب جزء كبير من الإسلام لأن السنة هي التي تضمنت البيان والتفصيل لما اجمل في كتاب الله جل وعلا .

هناك على سبيل المثال حديث يرونه ولولا الرغبة في البيان وضرب المثال لما جاز للسان أن يتفوه بهذا الحديث لكن على أساس نعرف خبث هؤلاء الزنادقة ورغبتهم في شين الإسلام وعيبه وإظهاره بمظهر الدين المتناقد وضعوا حديثا على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه سئل مما ربنا يعني من أي شيء ربنا فقال من ماء مروء أو نحو ذلك إن الله خلق الفرس فأجراها فعرقت فخلق نسفه من عرقها ، قلة التناقد التي ليس بعدها تناقد وقلة السخر الذي ليس بعده سخر ، إن الله خلق الفرس فأجراها فعرقت فخلق نفسه من عرقها يعني خلق الفرس قبل أن يكون الرب جل وعلا موجودا والرب جل وعلا ليس له بداية فهذا الحديث فيه هذا التناقض الواضح فمثل هذا بلا شك أنه يظهر الإسلام في

عقيدته وأساسه بهذه الصورة المتهافتة التي (كلمة غير مفهومة) الله من وضع هذا الحديث ليظهر الإسلام بها ، فهؤلاء الزنادقة ظهروا كما قلت في وقت قوة الدولة الإسلامية وعلى وجه الخصوص لما انتهت الدولة الأموية وجاءت الدولة العباسية وكانت الدولة العباسية خافت أن تعتمد على العنصر العربي لأن العنصر العربي موالي للدولة الأموية فهي الدولة التي استقر حكمها أكثر من ثمانين عاما وهذه الفترة كافية لأن تجعل الناس (كلمة غير مفهومة) لولاة الأمر من الدولة الأموية بالسمع والطاعة وعدم الخروج عليهم وبالتالي من أراد أن يخرج على هذه الدولة فإنه لن يلقي قبولا في أوساط المجتمع الإسلامي والعربي منها على وجه الخصوص ، فحاولت إذن الدولة العباسية أن تعتمد على العنصر العجمي فبثت دعاتها في بلاد العجم وكانوا إن ذاك حديثي عهد بالإسلام وعمد قائدهم أبو مسلم الخرساني بجمع أغمار الناس ودخل في هؤلاء الأغمار هؤلاء الذين يبطنون الكفر ويظهرون الإسلام فاستغلوا هذه الفرصة (كلمة غير مفهومة) الدولة العباسية بأشد الحاجة إليهم ، الدولة العباسية اعتمدت على العنصر العجمي والعنصر العجمي اندس في (كلمة غير مفهومة) هؤلاء الزنادقة فنشروا هذه الأحاديث المكذوبة والموضوعة ولكن تصدى لهم أئمة الإسلام رحمهم الله تعالي ورضي عنهم لذلك لما جيئ لهارون الرشيد بزنديق وأراد أن يقتله قال أين أنت من أربعة آلاف حديث وضعتها أحلل فيها الحرام واحرم فيها الحلال فقال هارون الرشيد بمنطق الوالي الواثق بعلماء الإسلام قال وأين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري وعبد الله بن المبارك ينخلانها لك نخلا ، يعني لن تصنع شيئا (كلمة غير مفهومة) بالله نجد أن هذه الأحاديث الموضوعة كشفت وبينت وكشف أصحابها أيضا ولم تؤثر بحمد الله جل وعلا لكن لا يعني كلامي عن الدولة العباسية أن ولاة الدولة العباسية كانوا راضين بهذا الفعل لا بل إنهم اشتد حمقهم على هؤلاء الزنادقة ومن أبرز من اشتد حمقه عليهم الخليفة المهدي العباسي ومحمد بن أبي جعفر المنصور وهو والد هارون الرشيد ، المهدي رحمه الله أن أسس ديوانا كما يقال الآن في هذا العصر وزارة من الوزارات لتتبع الزنادقة فبث جنوده لتتبعهم والإمساك بهم وكان إذا أمسك بزنديق لا يرحمه مهما بلغ من الاسترحام حتى يقتله ففتك بهم رحمه الله فتكا زريعا وتبعه على ذلك أيضا ابنه هارون الرشيد رحمهم الله تعالي وكانوا من صلحاء الخلفاء العباسيين .

إذن هذا بالنسبة للزنادقة الذين وضعوا لشين الإسلام .

من أسباب الوضع أيضا : العصبية القبلية ، والعصبية المذهبية ، والعصبية الإعتقادية كلها تدخل تحت دائرة العصبية ، نجد صنفا من الوضاعين الواحد منهم يتعصب إما لإمامه أو لمعتقده أو لقبيلته على حساب الجهات الأخرى وهذا يصنعه الجهلة وإلا فأئمة المذاهب المتبوعة بريئون من هذا الصنيع براءة الذئب من دم يوسف ولكن هؤلاء الجهلة كل يضع من جهته والجهل يصنع الأعاجيب فوجد أن بعض المتعصبة من الحنفية ذهبوا يضعون أحاديث في فضل أبي حنيفة وفي ذم الشافعي رحمهم الله تعالي أجمعين فوضعوا على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ حديث أنه قال يكون في آخر أمتي رجل يقال له أبو حنيفة النعمان هو سراج أمتي هو سراج أمتي ويكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس الذي هو الإمام الشافعي رحمه الله هو أضر على أمتي من إبليس ، فحاشا هؤلاء الأئمة أن يكون بينهم مثل هذا التنازع ولكن الجهل يصنع في الأمة الأعاجيب ، فهذه من الأسباب التي دعت هؤلاء الذين خف دينهم نسأل الله السلامة للكذب على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لهذه الأغراض الدنيوية كذلك أيضا بعض الذين عندهم اعتقادات يريدون أن ينصروها إما المرجئة أو غيرهم من الطاعنين في صحابة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ نجد أن هناك طائفة نالت من صحابة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وذهبوا يكذبون على النبي عليه الصلاة والسلام في وضع أحاديث تسيء إلي هؤلاء الصحابة أو يضعون أحاديث ترفع من صحابة آخرين لهم فضل ولهم قدم في الإسلام ولا ينكر فضلهم ولكن هذه الأحاديث التي وضعت عليهم أحاديث لم يكن (كلمة غير مفهومة) النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وحاشى أولئك الصحابة أن يرضوها ، فوضعوا أحاديث في مسالب أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالي عنهم وعن سائر أصحاب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أجمعين ويوضع أحاديث في فضل على وأهل بيته رضي الله تعالي عنهم وهم في غنية عن هذه الأحاديث المكذوبة ففضلهم ثابت في كتاب الله وسنة رسوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ والباطل مردود على كائنا من كان ولا يعني رد الباطل النقيد وهو أن نقول إنهم لم يثبت لهم فضل بل فضلهم ثابت ولكن ليس بهذه الأشياء المكذوبة رضي الله تعالي عنهم .

من أسباب الوضع أيضا : الوضع لأغراض دنيوية والأغراض الدنيوية بابها واسع ذكروا من الأغراض الدنيوية التي حملت بعض الوضاعين على الوضع التقرب والتذلف إلي الحكام وهذا السبب وإن كان ممكنا عقلا لكن من حيث الموجود لم يجد قصة صحيحة أو حادثة صحيحة تدل على وقوع الوضع على هذه الصفة ، وما يذكر في كتب الوضع في الحديث أو في كتب المصطلح لم يتثبت فيها من القصص التي حكيت في هذا ، على سبيل المثال القصة التي حكيت عن غياثة إبراهيم النخعي يقولون إنه دخل على الخليفة العباسي المهدي وكان المهدي يحب الحمام فقيل لغياث بن إبراهيم لو حدثت أمير المؤمنين بحديث في الحمام فإنه يحب الحمام قال نعم قال حدثني فلان حدثني فلان (كلمة غير مفهومة) إسنادا إلي أبي هريرة أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال لا سبق إلا في (كلمة غير

مفهومة) أو خف أو حافر هذا الحديث مروى عن أبي هريرة لكن زاد فيه أو جناح فلفظة أو جناح يعني الذي هو الطائر الحمام تشمل الحمام وتشمل غيره هذا لم يرد في هذا الحديث وإنما وضع في هذه المناسبة هذا على حد الرواية ، قالوا كافئه الخليفة العباسي المهدي بمائة دينار وأمر بذبح هذا الحمام وقال أنا الذي استجلبت ذلك يعني أنا الذي حملته على الوضع بحبي للحمام فأمر بالحمام فذبح وهذا أعطي مائة دينار وخرج .

هذه القصة الحقيقة (كلمة غير مفهومة) أهل النظر أولا الخليفة العباسي المهدي كما قلنا إنه أشد الخلفاء حنقا على الوضاعين ، وكان لا يرحمهم أبدا حتى سمى قصاد الزنادقة فكون هذه القصة تلفق على هذا الخليفة الذي بهذه الصفة هذه غير معقولة أبدا كذلك لا يمكن لخليفة بهذه المثابة أن يرضى بالكذب على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فضلا عن أن يعطي هذا الكذاب مائة دينار مكافئة له على كذبه على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بدلا من معاقبته ، ثم يذهب ليذبح الحمام ما ذنب الحمام كان الأولى أن يذبح هذا الكذاب إن كان ذلك حقيقة واقعا ولكن بعد التأمل والصبر في سند هذه القصة لم نجد لها سندا صحيحا والذي يدل على هذا أن غياث بن إبراهيم النخعي هذا ذكر في كتب الضعفاء كالضعفاء للعقيلي والكامل لابن عدي ولكن لم يذكروا في جرحه أنه كذب وإنما ذكروا أنه ضعيف منكر الحديث إلي غير ذلك تكلم فيه بعض الأئمة (كلمة غير مفهومة) الذين تكلموا في كالإمام أحمد ويحيى بن معين وغيرهم لم يذكر أحد منهم أنه كذاب أو يستدلوا بهذه القصة مع أنها أوضح من الشمس في ربيعة النهار يعني لو كانت مروية عنه حقيقة وثابتة عنه لذكروها واستدلوا بها على أنه كذاب يضع الحديث ، هذا من أهل الحيثية ، أما بالنسبة للسند ليس هناك سند صحيح لهذه القصة يثبتها وبالتالي لا نستطيع أن نقول إن الوضع في الحديث بقصد التقرب إلي الحكام كان موجودا حقيقة لأننا نفتقر إلي وجود المثال فمن أراد أن يثبت هذا فنقول له أثبت لنا حادثة وقعت ثم بعد ذلك نبني عليها ، لكن من حيث التصور يمكن يقع هذا لا ننكر لكن لم يجد مثالا على هذا .

أيضا من الأسباب الدنيوية وكما قلت هي متعددة إما الوضع لأجل الثناء على حرفة معينة كالخياطة أو لأجل استجلاب نفع معين كأن يضع أعمى حديثا في فضل قيادة الأعمى (من قاد أعمى أربعين خطوة كان له كذا وكذا من الثواب العظيم) يريد ما يفلت يد واحد إلا وتمسك اليد الأخرى ويخدمها الناس ، أو من وضع في فضل في بعض الفواكه أو الخضروات كفضل الباذنجان أو نحو ذلك أو غير ما يمكن من المأكولات الهريسة أن لها أن جبريل أوصى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ليلة أسرى به أن يأكل من الهريسة فإنها تشد الظهر لقيام الليل أو غير ذلك من الأمور ، أو يضع في مسالب أناس لغرض دنيوي مثل ما ذكر عن سعد بن طريف الاسكات أنه جاءه ابنه يبكي فقال ما بالك قال ضربني المعلم قال والله لأخزينهم اليوم معلم صبيانكم شراركم ، حديث فيه تهديد ووعيد نسأل الله السلامة ما تردد في وضع هذا الحديث .

المهم إن الأغراض الدنيوية التي قد تحمل على وضع أحاديث كثيرة وهذا منشأه خفة الدين بالإضافة للجهل نسأل الله السلامة كما سيتبين معنا من الحكم على الوضاع .

من الأسباب أسباب الوضع في الحديث الوضع من غير قصد يعني يكون نتيجة الخطأ ويمثلون لهذا بقصة ثابت بن موسى الزاهد هذه سبق أن أشرت إليها سابقا ونعيدها يمكن تأتي معنا أيضا في بعض أنواع علوم الحديث ، قصة ثابت بن موسى الزاهد هذه أنه دخل على شريك بن عبد الله النخعي المسجد وكان شريك بن عبد الله النفعي جالسا بين تلاميذه مثل هذه الجلسة يحدثهم ببعض الأحاديث عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وكان من عادة أهل العلم في ذلك العصر أنه إذا اتسعت الحلقة وكثر الطلاب بحيث يصعب سماع صوت الشيخ من قبل الطلاب الذين ابتعدوا عنه فإن الشيخ يقوم بوضع ما يسمي بالمستملي والمستملي سيأتي معنا أيضا حين نتكلم عن آداب المحدث وطالب الحديث لكن بعبارة مختصرة تستطيع أن نعرف المستملي بأنه المبلغ صوت الشيخ يعني مثلا مثل ما نجده من المبلغ الآن في الحرمين الذي يبلغ بعد الإمام هذا أصله قبل مجيء مكبرات الصوت كان المصلون يكثرون في المسجد فيكون الذين لا يسمعون صوت الإمام بحاجة إلي من يبلغهم صوت الإمام فوجد هذا المبلغ ، كذلك المستملي أيضا يوجد في الحلقات ليبلغ صوت الشيخ وكان هناك ترتيب معين بين الشيخ والمستملي بأن يملي الشيخ سند الحديث ثم يتوقف حتى يملي المستملي سند الحديث هذا لمن بعد ذلك والطلاب يكتبون ثم بعد ذلك يأتي دور ذكر متن الحديث ، فلما أملى شريك بن عبد الله النخعي سند حديث من الأحاديث في أثناء إملائه لهذا السند كان ثبت بن موسى الزاهد داخلا من على باب المسجد ويسمع الإسناد وهو يذكر فشريك يقول حدثنا الأعمش عن أبي سفيان طلحة بن نافع عن جابر بن عبد الله عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ثم توقف حتى يملي المستملي في هذه الأثناء التفت شريك وإذا بثابت بن موسى الزاهد مقبلا عليه وكان ثابت هذا رجل صاحب قيام ليل وصاحب العبادة ووجهه فيه نضارة فأخذ شريك يداعبه فتبسم في وجهه وقال من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار ، يبدوا أن ثابت بن موسى كان يريد حاجة من شريك قضى الحاجة ثم انصرف ، ظن ثابت بن موسى أن هذا الكلام الذي ذكره شريك هو متن الحديث الذي أملى سنده كان هو حافظ السند وحفظ هذا الكلام الذي قاله شريك فذهب يحدث فيقول حدثنا شريك عن الأعمش عن أبي سفيان طلحة بن نافع عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال من كثرت صلاته بالليل

حسن وجهه بالنهار ، والحقيقة أن متن هذا الحديث هو قول الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ يعقد الشيطان على قافية أحدكم إذا هو نام ثلاث عقد إلي آخر الحديث ، هذا هو متن الحديث لكن لو صبر ثابت بن موسى حتى يسمع متن الحديث ولكنه انصرف بعد مداعبة شريك بن عبد الله له ، فهذا الوضع لم يكن عن عند من ثابت بن موسى الزاهد وإنما كان نتيجة الخطأ ، والحديث يحكم عليه بأنه موضوع والوضع هنا من غير قصد .

من أسباب الوضع في الحديث الحقيقة هي أسباب كثيرة لا أستطيع أن أسردها لكن أختم بهذا السبب : الوضع بقصد الامتحان وهذا يصنعه بعض المحدثين لامتحان الراوي الذي لا يعرفون عدالته ، أو يعرفون عدالته ولكنهم يريدون أن يمتحنوا حفظه بعد أن كبر سنه ، وهذا له أمثلة عديدة أخشى يذهب علينا الوقت في ذكرها لكن لعلي أذكر حادثة واحدة وتكفينا إن شاء الله تعالي ، وذلك أن الإمام أحمد ويحيى بن معين وأحمد بن منصور الرمادي أو إبراهيم بن (كلمة غير مفهومة)الرمادي لا أدري أيهم المهم أنه الرمادي كانوا جاءو من اليمن في رحلة ذهبوا فيها لي عبد الرزاق بن همام الصنعاني وفي الطريق قال يحيى بن معين للإمام أحمد مر بنا على أبي نعيم الفضل (كلمة غير مفهومة) حتى نمتحنه هو شيخ من شيوخهم ولكن لما كبر سنه أراد يحيى بن معين أن ينظر هل هذا الرجل تغير بعد ما كبر سنه أو لا يزال متماسكا حافظا متقنا فنهاه الإمام أحمد وقال له لا تفعل قال لابد فمروا على أبي نعيم جلسوا عنده كان يحيى بن معين أعد ثلاثين حديثا لاختبار أبي نعيم سبعة وعشرون حديث من هذه الثلاثين على الصواب ما غير فيها شيئا غير ثلاثة أحاديث فقط وهي رقم عشرة ورقم عشرين ورقم ثلاثين فجعل سند رقم عشرة على متن الحديث رقم عشرين وجعل سند الحديث رقم عشرين على متن الحديث رقم ثلاثين وجعل سند الحديث رقم ثلاثين على متن الحديث رقم عشرة بهذه الصفة ابتدأ يذكر حدثنا رحمك الله عن فلان بكذا وكذا فذكر تسعة أحاديث وأبو نعيم ساكت نعم هي أحاديثه التي حدث بها الحديث العاشر قال أبو نعيم لا أعرفه فمضي يحيى بن معين بسرعة حتى لا يتنبه أبو نعيم في الحديث الحادي عشر ثم الثاني عشر وهكذا حتى وصل إلي الحديث العشرين قال لا أعرفه فمضى بسرعة من الواحد والعشرين حتى بلغ الثلاثين ففطن أبو نعيم قال لا أعرفه ثم نظر إلي الإمام أحمد فقال أما هذا فأورع من أن يصنع هذا الصنيع والتفت إلي الرمادي وقال أما هذا فأحقر من أن يصنع هذا الصنيع ولا أظن هذا إلا منك يا فاعل وسبه ورفثه برجله ، رفث يحيى بن معين برجله فقاموا (كلمة غير مفهومة) يحيى بن معين قد كنت نهيتك قال والله لرفثته هذه أحب من رحلتي يعني إلي اليمن لأنه اتثتبت من أن أبا نعيم لا يزال ثقة بحمد الله حتى وإن تحمل ما تحمل وهؤلاء الأئمة رحمهم الله تعالي يصنعون هذا الصنيع لخدمة سنة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ .

فمثل هذا الامتحان يقع لكن يشترط أهل الحديث فيه أن يبين الوضع في الحال حتى لا يغتر أحد يعني لو كان في ذلك المجلس أحد يجب على يحيى بن معين أن يبين أن هذه الأحاديث موضوعة لكن ما داموا هم الثلاثة وكل منهم يعرف أن يحيى بن معين هو الذي ركب هذه الأحاديث فليس هناك مجال للبس ، لكن لو كان هناك أحد موجود فلابد يجب وجوبا أن يبين حتى لا يغتر الناس بهذه الأحاديث التي وضعت بقصد الامتحان .

أما بالنسبة لقصة أهل (كلمة غير مفهومة) مع البخاري التي سئل عنها أخونا الشيخ محمد فهذه القصة حكيت ولكنها ليست صحيحة لأن الحافظ بن العدي يرويها عن أشياخ مجهولين (كلمة غير مفهومة) منهم وأعقبكم هؤلاء الأشياخ أيضا أخذوها عن أشياخ آخرين وهلم جرة ، فالقصة من حيث الثبوت سندها لا يثبت ومن قال إن الأشياخ متعددين لأن لفظة أشياخ تشير إلي عدد وبعضهم يقوي بعضا نقول هذا لا يلزم منه قد يجتمع عدد كلهم يكذبون وهذا حاصل وموجود في الأحاديث الموضوعة والمكذوبة أحيانا يكون لها طرق كثيرة مثل ما ذكرته سابقا حينما تكلمنا على الحديث المتواتر في حديث (كلمة غير مفهومة) وقلت له أكثر من تسعين طريقا ومع ذلك لم يثبته أهل العلم فلا يلزم من الكثرة أن يكون المتن المروي صحيحا لاحتمال أن يكون هؤلاء الكثرة إما كذابين أو نحو ذلك .

القصة خلاصتها أن البخاري شاع أنه سيقدم إلي بغداد وكانت شهرته قد (كلمة غير مفهومة) بقوة حافظته رحمه الله فأراد أهل بغداد أن يستقبلوه استقبال أهل العلم لأهل العلم واستقبالهم ليس بالولائم والحفلات والزغاريد ونحو ذلك ولكن بأدب أهل العلم وسمتهم ، فأرادوا أن يستفيدوا منه ويختبروا حافظة البخاري هل ما يقال عنه إنه صحيح بهذه الصورة فقالوا إنهم أعدوا له مائة حديث ووزعوا هذا المائة حديث بين عشرة رواة ، وأعطوا كل واحد عشرة أحاديث ، لكن هذه العشرة أحاديث أسانيدها على متون الأحاديث التي عند الراوي (كلمة غير مفهومة) من الناس وأسانيد هذه الأحاديث اللي عند هذا الراوي (كلمة غير مفهومة) على متون أحاديث عند الراوي (كلمة غير مفهومة) طاء من الناس وهكذا إلي آخر العشرة رواة مكذوبة يعني أسانيد الأحاديث موضوعة على متون أحاديث أخري وهكذا كل المائة حديث ، فلما جلس البخاري بدأو يسألونه ، تقد الراوي الأول وألقي عليه العشرة أحاديث الأولي وكل واحد من هذه الأحاديث يقول فيه البخاري لا أعرفه فأخذ بعض الناس الذين لا يعرفون حقيقة الأمر يتسألون ويقولون هذا بخاريهم الذي يذكرونه ما عرف ولا حديثا واحدا من هذه المائة ، والذين اختلقوا هذه القصة أو رسموا هذه القصة أخذ بعضهم ينظر إلي البعض ويقولون فطن الرجل لنا فلما فرغ الأخير قال أشار إلي الأول قال أما حديثك الأول الذي قلت فيه كذا وكذا وكذا وذكر الحديث نصا فهو سند الحديث الذي عند فلا الذي قال فيه كذا وكذا وكذا فأخذ يذكر

الخطأ ويرد الخطأ إلي الصواب فأخذ الناس يعجبون من قوة حافظته كيف حفظ الخطأ لأول وهلة وكيف استطاع أن يرد الخطأ إلي الصواب مع كثرة هذه الأحاديث ، هذه القصة (كلمة غير مفهومة) البخاري حافظة البخاري بلا شك أنها مضرب المثل لكن بهذه الصورة لم تثبت هذه القصة وإن كانت ذكرت في أبواب امتحان الرواة والوضع بقصد الامتحان لكنها قصة غير صحيحة .

أما قصة يحيى بن معين فهي قصة صحيحة .

الحقيقة يعني أمامنا بعض الأمور التي تتعلق بالوضع في الحديث من جملتها ، ما حكم من يضع الحديث ؟ أقول إن الوضع في الحديث حرام بإجماع أهل العلم بل كبيرة من كبائر الذنوب ، لم يختلف في ذلك لكن حصل الاختلاف بينهم في الحكم على من كذب على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عمدا ، أما الذي يكذب عن غير عمد مثل ثابت بن موسى الزاهد فهذا معفو عنه ، لكن من كذب عن عمد فاختلف أهل العلم ، (كلمة غير مفهومة) بن محمد الجويني الإمام رحمه الله يرى أنه يكفر بكذبه عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ والذهبي يميل إلي هذا الرأي لكن يبدوا أن عنده تفسير في موضع آخر سأذكره وذلك لأن الوضع في الحديث إن كان نتيجة تأول مثل ما يحصل من بعض القصاص والجهال و(كلمة غير مفهومة) وهم أحد أصناف الوضاعين وهذا أحد أسباب الوضع في الحديث أيضا وهو الوضع بقصد التقرب إلي الله جل وعلا بذلك الحديث فبعض جهلة العباد والجهال والوعاظ يرون من الغيرة على دين الله أن يكذبوا على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ليحثوا الناس على بعض أنواع الطاعة أو يحذروهم من بعض المعاصي ، من جملة ذلك (كلمة غير مفهومة) نوح بن أبي مريم يقول إنه رأى الناس انشغلوا بفقه أبي حنيفة وبن الغازي بن إسحاق وتركوا القرآن فوضع حديثا في فضائل القرآن سورة سورة يروي هذا الحديث عن عكرمة عن بن عباس في فضل سورة الفاتحة والبقرة كل سورة من السور وضع لها فضلا عظيما فسئل قيل له هذا الحديث الذي ترويه عن عكرمة عن بن عباس من أين لك هو ؟ قال إني وجدت الناس انشغلوا بفقه أبي حنيفة و(كلمة غير مفهومة) بن إسحاق فوضعته حسبة وقربة إلي الله جل وعلا فمثل هذا الوضع جاء نتيجة تأول ، فمثل هذا يصعب علينا أن نقول إنه يكفر بهذا الصنيع ولكنه ارتكب كبيرة من كبائر الذنوب نعم ، وعلى هذا المذهب لم يسمون الكرامية أتباع محمد الكرام هؤلاء يرون جواز الكذب على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لمصلحة شرعية ويقولون نحن نكذب له لا عليه ، وهذا من الجهل بلا شك ، لكن إن كان الوضع في الحديث يستشف منه سوء معتقد مثل من يضع ما يحل الحرام أو يحرم الحلال أو يشين الإسلام فهذا لا شك في كفره أما إن كان الذي يضع متأولا لهذه الصفة كمن يضع لقصد حث الناس على الخير فهذا ارتكب كبيرة من كبائر الذنوب ولا نقول إنه يكفر بصنيعه ذلك ، هذه خلاصة الحكم على الراوي الذي به هذه الصفة .

كيف نستطيع أن نعرف أن الحديث موضوع أو أن الراوي كذاب ؟

هذه نقطة مهمة قالوا نعرف ذلك إما بالدرجة الأولي بإقرار الراوي على نفسه بالوضع والكذب في الحديث مثل ما حصل أبي عصمة نوح بن أبي مريم الذي ذكرناه هذا فهذا أول الدرجات ، أول ما يمكن أن يستدل به على الكذب في الحديث وعلى أن الراوي كذاب إقرار الراوي على نفسه بالكذب ز

بعض أهل العلم كابن دقيق العيد قال ما دام هذا الراوي كذاب فلا نستطيع أن نقول إن الحديث الذي رواه حديث مكذوب لاحتمال أن يكون كذب في دعواه أيضا إنه وضع هذا الحديث فمثل هذا الكلام من بن بقيق العيد رحمه الله يقصد به أن الراوي الكذاب قد يصدق ، يعمي ما نقول إن جميع ما يرويه مائة بالمائة كله قد وضعه حتما وكذب به على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لا قد يكون عنده جملة مما كذب (كلمة غير مفهومة) النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ولكنه قد يروي أحاديث قد رواها بالفعل هذا هو المراد ، ليس المراد أننا لا نحكم على الحديث الذي يرويه هذا الراوي بأنه موضوع لا كل الأحاديث التي يرويها الراوي الذي اقر على نفسه بالوضع بالحديث كلها نحكم عليها أنها موضوعة سواء كان وضعها حقيقة أو لم يضعه حقيقة لأننا لا نملك طريقة للتمييز بين هذه الأحاديث فالأصل أن جميع حديث مكذوب على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ .

هناك قرائن أيضا ذكروها مما يستدل بها على كذب الراوي وعلى الوضع في الحديث ، هذه القرائن بعضها يتعلق بالراوي وبعضها يتعلق بالمتن المروي فالقرائن التي تتعلق براوي الحديث من جملتها مخالفة هذا الراوي لمقتضى العقل مثل ما ذكر عن أحمد بن طاهر بن حرملة أنه ذكر عن نفسه أنه رأى في السوق قردا يسوغ الذهب وإذا أراد لأن ينفخ على الكير أشار إلي الرجل فنفخ على الكير حتى يسوغ الذهب ، هذا يحدث بما لا يعقل ولذلك رماه أهل العلم بالكذب بسبب هذه الأحبار التي يحدث بها بما لا يعقل ، كذلك ذكر عن نفسه مرة أنه كان يسير وهو ظمآن فوجد برادة يعني الجرة التي فيها الماء (كلمة غير مفهومة) في دار عارية فأخذ بندقة من الأرض فقذفها على تلك الجرة فثقبها ثقبا انهدر منه الماء فوضع فمه تحت هذه الجرة حتى شرب ثم أخذ بندقة أخرى فرماها على تلك الجرة فسدت

ذلك الثقب ، فمثل هذا لا يعقل ، فإذا حدث بما لا يعقل فإنه يستدل به على أنه كذاب وإلم يقر على نفسه بالوضع فهذا يتنزل منزلة الإقرار بالوضع .

كذلك مخالفة الراوي للحقائق التاريخية مثل ما ذكر عن سهيل بن ذكوان أنه كان يحدث عن عائشة رضي الله تعالي عنها فقيل له صفها لنا فقال كانت أدماء قيل له وأين لقيتها قال لقيتها (كلمة غير مفهومة) ، فهذا يحدث بشيء يدل على كذبه لأن عائشة رضي الله عنها توفيت في سنة وثمانية وخمسين من الهجرة وفي ذلك الوقت لم تبني مدينة واصف لأن مدينة واصف بناها الحجاج بعد ذلك لقرابة عشرين سنة ، هذا دليل على أنه كذب في هذا ، كذلك أيضا عائشة لا يمكن أن يراها الرجال الأجانب كما هو واضح من عدة أحاديث فهي مأمورة رضي الله عنها بالحجاب فكيف يعرف أنها كانت أدماء رضي الله تعالي عنها ، فهناك عدة قرائن يعني لا أستطيع أن أطيل بها لانتهاء الوقت لكن من طلبها لعله يجدها في كتب المنوعات وكتب التي تتحدث عن (كلمة غير مفهومة) الموضوعة ولعله يأتي لها تفصيل إن شاء الله تعالي في كتب المطولات .

المؤلفات ذكرنا إن المؤلفات التي ألفت في الحديث الموضوع هذه ذكرناها ، ليس هناك تعقيب إلا إذا أردنا أن نقول إن بن الجوزى رحمه الله لا يسلم له في كل ما حكم عليه بالوضع أنه موضوع لأنه ذكر بعض الأحاديث التي في الصحيحين فذكر في معرفة (كلمة غير مفهومة) في صحيح مسلم فلا يسلم له بما حكم عليه بالوضع في كل الحيان لكن الغالب عن الأحاديث التي ذكرها أنها موضوعة هذا صحيح ونعم .

كما قلنا سابقا أن الحديث الموضوع هو أعلي درجات الحديث المردود يعني من حيث الرد ويعني هو أشد الأحاديث المردودة فينبغي أن يهجر ويترك ولا نجوز روايته بحال من الأحوال إلا بقصد بيان أنه حديث موضوع ، أما من يتسمح في روايته فهؤلاء الذين تسمحوا في روايته يمكن أن يلتمس لهم العذر مثل بعض أئمة التفسير أو بعض الأئمة الذين ألفوا الوعظ والرقائق والجهد ونحو ذلك يقولون أنهم يرون الحديث بسنده ومن اسند فقد أحالك يعني قد أحالك على الإسناد يقول فتش على الإسناد واكتشف هل الحديث موضوع أو لا .

نسأل الله جل وعلا أن يعفوا عنهم لكن كان الأولى أن يبينوا أن هذا الحديث موضوع ولا يكتفون بذكر الإسناد لأن الإسناد ليس كل أحد يستطيع أن يعرف أن فيه فلان وهو كذاب ونحو ذلك .

سؤال :

هنالك من يضع الحديث في الترهيب من النار أو الترغيب في الجنة وهو حرام لكن هل جزائه كجزاء من يضعه للأسباب الدنيوية ؟

أجاب فضيلة الشيخ :

لا بلا شك يعني الذي يضع لغرض من الأغراض الدنيوية هذا حقيقة لا يبعد أن يكون كافرا بوضعه ، لكن من تأول مثل من ذكرنا من الزهاد والوعاظ ونحو ذلك هؤلاء وقعوا في كبيرة من كبائر الذنوب والأمر في حقهم شديد بلا شك ولكن في حق أولئك الذين يضعون بقصد من الأغراض الدنيوية الأمر أشد لا يبعد أن يكونوا كفار بالذات إذا دل ذلك على سوء معتقد كما ذكرت .

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد فكنا قد تكلمنا في الدرس الماضي عن السبب الثاني من أسباب الرد وهو الرد سبب طعن في الراوي .

وذكرنا أن الحافظ بن حجر رحمه الله تعالى ذكر عشرة طعون مما يطعن فيه في الراوي وذكرها على سبيل التنزل من الأشد فالأقل منه شدة وهكذا.

فأشدها هو الحديث الموضوع، وصاحبه هو الذي يرمى بالكذب فإذا رمي الراوي بالكذب فحديثه هو الموضوع وتكلمنا عن الحديث الموضوع في الحلقة الماضية وأخذ منا وقت الحلقة كله .

كان الأولى أن نطرح الأسئلة وتخرج على الشاشة لكن حسب ما وصلني من الأمر أن الأسئلة ما خرجت على الشاشة، ولا بأس بأن نذكرها في هذا اليوم لتكون الإجابة عنها وعن أسئلة الدرس في هذا اليوم في الحلقة القادمة إن شاء الله تعالى .

السؤال الأول : الذي نوجهه للأخوة جميعاً، عرفنا الحديث الموضوع بتعريف فما تعريف الحديث الموضوع ؟

السؤال الثاني : ذكرنا أسباباً لوقوع الوضع في الحديث فنريد ثلاثة أسباب من أهم هذه الأسباب التي ذكرناها للوضع في الحديث ؟

السؤال الثالث : ذكرنا أيضاً حكم الذي يضع في الحديث، فما حكم الوضع في الحديث وما الحكم على الذي يضع الحديث ؟

السؤال الرابع : نريد ذكر طريقين من الطرق التي بها نعرف وقوع الوضع في الحديث ؟

في الحلقة الماضية أيضاً كانت هناك بعض الأسئلة ومن جملتها سؤال وجه عن حديث فاطمة بنت أسد أم علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ورضى الله عنها أيضاً وكان الأخ السائل ذكر أنه وجد حديثاً فيه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لما ماتت فاطمة بنت أسد ألبسها قميصه واضطجع معها في قبرها فسأل عن صحة هذا الحديث ووعدته بأن آتيه بالجواب في الحلقة القادمة، فأقول بعد مطالعتي للحديث الحديث ضعيف ولا يصح .

نبدأ في درس هذا اليوم بعد القراءة .

قال المؤلف رحمه الله (ثم الطعن إما أن يكون من كذب الراوي أو تهمته بذلك أو فحش غلطه أو غفلته أو فسقه أو وهمه أو مخالفته أو جهالته أو بدعته أو سوء حفظه فالأول موضوع والثاني المتروك والثالث المنكر على رأي وكذا الرابع والخامس .ثم الوهم إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فالمعلل ثم، المخالفة إن كانت بتغيير السياق فمدرج الإسناد، أو بدمج موقوف بمرفوع فمدرج المتن أو بتقديم أو تأخير فالمقلوب)

نقول بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول عرفنا إذا أن أقوى أسباب الطعن، هي الرمي بالكذب، وحديث من هذه صفته من الرواة يسمى الموضوع وهو أشد أنواع الحديث المردود .

يليه الحديث الذي يتهم صاحبه بالكذب فهو قريب من القسم الأول ولكن القسم الأول أشد ضعفاً من هذا القسم وإن كانا جميعاً مردودين وضعفهما ضعف شديد، لكن الأول يوصف بأنه موضوع وهذا يوصف إما بأنه ضعيف جداً أو بأنه متروك فالحافظ بن حجر إذاً بدأ بالأشد ثم الأثل منه شدة، الراوي الذي يتعهم بالكذب بمعنى أنه لا يجزم بأنه كذاب وإنما يتهم مجرد تهمة.

الأول تحققنا من أنه كذاب حتماً بلا شك ولا ريب لكن بالنسبة للثاني متهم مجرد تهمة فهو أخف من الأول نوعاً ما والتهمة بالكذب تكون بأحد أمرين :

الأمر الأول : أن يتفرد الراوي بحديث يخالف فيه قاعدة معلومة من قواعد الدين، فإذا تفرد الراوي بحديث بهذه الصفة استدل بتفرده بهذا الحديث على أنه مطعون فيه، يعني كأنه جلب البلاء على نفسه .

لا شك أن في هذا تفصيلاً عند العلماء فالراوي الذي يوصف بهذا الوصف بشرط أن لا يكون موثقاً من الأئمة أما لو كان موثقاً من الأئمة فإنهم يبحثون عن سبب آخر من الأسباب التي جعلت مثل هذا الحديث يدخل في حديث هذا الشيخ .

وفى هذا تفصيل طويل لا أطيل فيه في هذا المختصر ولكن أريد أن أحصر الكلام في نقطة معينة، وهي أن الراوي الذي يرمى بالتهمة بالكذب هو الراوي الخالي من التوثيق .

فإذا وجدنا راوياً يمكن أن نقول عنه إنه مجهول أو مجهول الحال أو نحو ذلك، وتفرد بمتن بهذه الصفة يخالف فيه قاعدة معلومة من قواعد الدين فإنه يستدل على روايته بهذا الحديث على أنه مطعون فيه، متهم بالكذب هذا إذا لم يكن هناك في الإسناد أحد غيره يتحمل تبعة هذا الحديث .

أما لو اتجه الظن إلى شخص آخر فإننا لا نستطيع أن نجزم لكن نقول إن الظن يحوم حول فلان وفلان إن كانا اسمين من تحوم حولهما شبهة أو تهمة التفرد بهذا الحديث أو اختلاط هذا الحديث .

يمكن أن أمثل بمثال على هذا بعد قليل إن شاء الله تعالى .

أما السبب الثاني الذي من أجله يوصف الراوي بأنه متهم بالكذب، فهو أن يكون كذاباً في كلامه مع الناس، لكن لم يضبط عليه الكذب في حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - فإذا كان معروفاً بالكذب في حديثه مع الناس، فنعرف أن الكذب في هذه الحال معصية، وهذا يوجب فسقه، والفسق باب واسع.

ونحن رأينا من خلال القراءة أن الحافظ بن حجر جعل حديث مرمي بالفسق من المنكر يعني هو أقل من المتروك.

فالأشد هو الموضوع ثم المتروك ثم المنكر، لكن نعرف أن الكذاب في حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - يكون فاسقاً، وقد يكون كافراً على ما كنا فصلناه في الدرس الماضي.

كذلك أيضاً الذي يتهم بالكذب بسبب كذبه في حديث الناس على سبيل المثال فإنه بهذه الصفة يكون قد دخل في الفسق أيضاً .

لكن سيتبين لنا إن شاء الله تعالى ما مراد الحافظ بن حجر بالفاسق الذي حديثه منكر فالفسق كما قلنا دائرة واسعة يدخل فيها الكذب والتهمة بالكذب، ويدخل فيها ما سوى ذلك مما يعد حديث صاحبه حديثاً منكراً .

فإذا هذا هو الحديث الذي يسمى متروكاً عند الحافظ بن حجر أو نستطيع أن نسميه ضعيفاً جداً أو أي عبارة تؤدي إلى هذا كباقي أو نحو ذلك، كلها يمكن أن تدخل في هذا .

فالحديث الشديد الضعف الذي لا ينجبر ضعفه بتعدد الطرق عند المحدثين قد يطلق بعدة إطلاقات لكن الحافظ بن حجر هاهنا وسم الحديث الذي بهذه الصفة بأنه متروك، يعني جعل المتروك صفة للحديث وهذا الوصف لم أجده عند غير الحافظ بن حجر ممن تقدم فهذا اجتهاد من الحافظ بن حجر وقد يكون الحافظ وقف عليه في (كلمة غير مفهومة) من كلام أهل العلم لم نقف عليها أو لم نستحضر ذلك لكنه إن وجد فهو قليل الاستعمال .

ما الذي يعبر عنه أهل العلم إذاً في وصف هذا الحديث، يمكن في بعض الأحيان أن يصفوا هذا الحديث بأنه موضوع تجاوزاً منهم لأن تحديد هذه الأوصاف بالضبط بشكل لا يتداخل مع الآخر هذا لا يوجد في كلام أهل الحديث بل فيه شيء من التسمح، قد يصفون حديث هذا الراوي بأنه موضوع وقد يصفونه بأنه ضعيف على ما كنت فصلته في الحلقة الماضية حينما قلت إن الحديث الموضوع أحياناً يكون يقولون عنه إنه ضعيف بناء على أنه دخل في باب الرد وليس مقصوده أنه ضعيف ضعفاً يسيراً يمكن أن ينجبر بتعدد الطرق فنجعل هذه المسألة منا نصب أعيننا حتى لا تختلط المسميات أو حتى لا يكون هناك شيء من التشويش علينا فالألفاظ هذه فيها سعة عند علماء الحديث .

وضح لنا إذا الفرق بين الموضوع وبين المتروك بناء على كلام الحافظ بن حجر كذلك سيتضح لنا بعد قليل حينما نتكلم عن المنكر إن شاء الله تعالى أن هناك فرقاً بين المتروك وبين المنكر لأن المنكر أقل ضعفاًّ من المتروك وإن كان أيضاً ضعفه شديداً .

أما بالنسبة للمثال الذي يمكن أن نمثل به على المتروك أو الضعيف جداً، فالأمثلة كثيرة من نظر في كتاب الكامل لابن عدي، أو الضعفاء للعقيلي أو المجروحين لابن حبان أو غيرها من الكتب فيجد أمثلة عديدة على هذا النوع الذي نتكلم عنه أضرب على ذلك مثالاً :

هناك راوي اسمه إسحاق بن إدريس الإسواري روى عن هشام بن عروة عن أبيه عروة بن الزبير، عن أخيه عبد الله بن الزبير عن الزبير بن العوام - رضي الله عنهم أجمعين - أنه قال (بعثني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في حاجة في ليلة باردة فجئت ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - معه بعض نسائه في لحاف) يعني الرسول - صلى الله عليه وسلم - مضطجع ومتلحف هو وزوجته بهذا اللحاف قال (فأدخلني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في لحافه) .

الزبير بن العوام غريب على بيت النبي - صلى الله عليه وسلم - فمثل هذا اللفظ تستنكره القلوب، كيف يقبل الرسول - صلى الله عليه وسلم - أن يدخل رجلاً غريباً معه هو وزوجته في لحاف واحد، هذا تنفر منه الطباع حتى الكفرة لا يقبلون هذا فضلاً أن يكون رسولنا - صلى الله عليه وسلم - فمثل هذا ينافي قاعدة من قواعد الإسلام العظام وهي غيرة النبي - صلى الله عليه وسلم - كما قال الله - جلّ جلاله - نافياً عن نبيه - صلى الله عليه وسلم - إقرار الخبث في أهله (الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ)[النور:٢٦].

فعائشة - رضي الله عنها - لم يقع منها فاحشة كما اتهمها به المنافقون في ذلك العصر ولو وقعت منها الفاحشة لما قبل الرسول - صلى الله عليه وسلم - منها ذلك .

فكونه - صلى الله عليه وسلم - يقبل بها زوجته من يتهمها بعد ذلك فهو يتهم الرسول - صلى الله عليه وسلم - بأنه أقر الخبث في أهله ونسأل الله السلامة، وهذا يخرج من ملة الإسلام .

فهذا المثال يمكن أن يعطينا دلالة على دقة علماء الحديث في نقد المتون .

إسحاق بن إدريس الإسواري هذا ما وثق من إمام معتبر فلما روى مثل هذا الحديث وأحاديث أخرى منكرة حكم عليه أهل العلم بأنه متروك الحديث مجافى الحديث ما يلتفت لحديثه فهذا يمكن أن يصدق أو يكون مثالاً على ما نحن بصدده .

أما مظان وجود الحديث المنكر فنبهت على أن مظان وجوده كتب الضعيفاء مثل ما قلت الكامل لابن عدي أو الضعفاء للعقيلي أو المجروحين لابن حبان أو غيرها من الكتب التي تجمع روايات الضعفاء وتنبه على ضعف هذه الروايات .

الحديث المتروك أو الراوي المتروك حديثه نسميه ضعيفاً جداً أو يمكن نسميه متروكاً بناء على كلام الحافظ بن حجر، فهو شديد الضعف لا يمكن أن ينجبر ضعفه ولو جاء من ألف طريق، ما دامت الطرق مثله في الضعف أو أردأ منه فلا ينجبر ضعفه بهذه الطرق ولذلك ما قد يوجد من اجتهاد لبعض أهل العلم رحمهم الله تعالى فهو اجتهاد في محله لأن السيوطي رحمه الله انفرد دون سائر الأئمة بالقول بأن الحديث الضعيف جداً إذا كثرت طرقة كاثرة جداً يمكن أن يرتفع من كونه متروكاً أو ضعيفاً جداً إلى أن يصل إلى الضعيف، لكن هذا القول لم يتابع عليه السيوطي فهو اجتهاد منه في غير محله بل العكس هو الذي يقوله أهل العلم .

يقولون أن الحديث الذي لا يرويه إلا الضعفاء الشديدو الضعف والمتهمين بالكذب والوضاعون ولا يرد هذا الحديث من طريق أناس ثقات أو على الأقل أناس يمكن أن تمشى رواياتهم كمن ضعفه يسير فهذا الحديث كثرة طرقة لا تزيده إلا وهما يعني ضعفاً لماذا؟

قالوا لأن هذا يدل على أن هؤلاء الضعفاء قد اجتمعوا واتفقوا على اختلاق هذا الحديث وهذا يدل على أن هناك أمراًً ما قد حدث لتمرير هذا الحديث على الأمة الإسلامية.

فهم يستدلون بكثرة الطرق على زيادة ضعف الحديث وليس على الرقي به إلى أن يصل إلى الحديث الذي ضعفه ضعف يسير .

هذا بالنسبة لهذا الحديث المتروك ونتكلم عن الحديث المنكر ونتيح لكم الفرصة إن كان لكم أي سؤال على هذا، لأن الكلام عن الحديث المنكر تقدم معنا فنحن فقط مجرد تأكيد وتمشياً مع كلام الحافظ بن حجر حينما أورد الحديث المنكر في هذا الموطن مع أنه سبق الكلام عليه كما تقدم معنا سابقاً .

عرفنا من خلال ما سبق أن الحديث المنكر له تعريفان :

التعريف الأول : من يتفرد به من لا يحتمل تفرده، نحن أطلقنا هذه العبارة فيما سبق ولم نفصل من هو الراوي الذي لا يحتمل تفرده، لكن هنا فصل الحافظ بن حجر من الراوي الذي لا يحتمل تفرده ؟

فقال هو من فحش غلطه، أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه .

هؤلاء الرواة الثلاثة الذين يوصفون بهذا الوصف يقال لحديث الواحد منهم إنه حديث منكر.

من فحش غلطه وكثرت غفلته وظهر فسقه .

فحش غلطه يعني كثر غلطه، ما الضابط في هذا قالوا أن يكون غلطه أكثر من إصابته، يعني إذا كان يروي على سبيل المثال مائة حديث وجدناه أخطأ في سبعين حديثاً فهذا هو الراوي الذي قال عن روايته إنها رواية منكرة، لأن جانب الخطأ عنده أكثر من جانب الإصابة .

ومن ظهرت غفلته قالوا هو الراوي الخالي عن الإتقان ونحن عرفنا حين نتكلم عن العدالة أن العدالة يشترط فيها شروط :

أن يكون الراوي مسلماً بالغاً عاقلاً، فالعاقل هذا شرط من شروط العدالة عند أهل الحديث العقل ينافي الجنون هذا بالدرجة الأولى بلا شك لكن أيضاً مما ينافي العقل أن يكون هناك غفلة في الراوي، والراوي المغفل قد لا يكون ملتحقاً بالمجانين ولكن فيه كما يقال سلامة صدر تجعل بعض الكذابين أو بعض المجروحين أو بعض الزنادقة يمكن أن يمرر أحاديث عن طريق هذا الراوي لأنه لو رواه هو ذلك المجروح لانكشف أمره، فيأتي لبعض هؤلاء وعلى وجه الخصوص من يمكن أن يتسموا بالعبادة والصلاح.

ولذلك أكثر ما يقع من الوهم في رواية أولئك الذين يتسمون بالزهد والصلاح مع عدم وجود الإتقان والحفظ فهؤلاء تمرر أحاديث منكرة باطلة أحياناً تقدح في الإسلام عن طريقهم وهم لا يشعرون، بسبب هذه الغفلة التي نتحدث عنها .

فإذا المغفل عند أهل الحديث حديثه، يعد حديثاً منكراً غير مقبول، والغفلة من أنواع الجرح في العدالة وربما كانت ملتحقة بالضبط في بعض الأحيان لكن إذا ربطناها بقضية العقل فإنها تعد منافية لأنه يشترط في العدل أن يكون عاقلاً بما تحمله هذه الكلمة من معنى.

النوع الثاني أو التعريف الثاني للحديث المنكر : قيدناه بالمخالفة، فهو رواية الضعيف مخالفاً من هو أولى منه، ممكن أن يكون فيه ضعف يسير ولكنه أحسن منه حالاً وقد يكون رواياً حسن الحديث وقد يكون ثقة من الثقات فإذا خالف الضعيف من هو أولى منه فحديثه بقيد المخالفة يقال له أيضاً المنكر، وعرفنا سابقاًً أن علماء الحديث كابن الصلاح فمن جاء بعده يختارون هذا التعريف وهو بقيد المخالفة، ولكنهم ذكروا التعريف الأول .

وقالوا إن علماء الحديث يطلقون المنكر على ما يتفرد به من لا يحتمل تفرده من هو الراوي الذي قلنا عنه أنه فحش غلطه أو ظهرت غفلته أو كثر فسقه، هذا الراوي هو الذي لا يحتمل تفرده في الحديث.

فنحن نقول إنه على النوعين كلاهما أو على التعريفين كليهما فالحديث الذي بهذه الصفة يقال له حديثاً منكر، يعني سواء تفرد به من لا يحتمل تفرده، أو مع وجود المخالفة من قبل هذا الذي لا يحتمل تفرده أو من في حكمه من الراوة كالضعيف ونحو ذلك فكل هؤلاء يقال لحديثهم المنكر سواء خالف أو لم يخالف، يعني إن تفرد بلا مخالفة أو خالف فكل حديثه يقال له المنكر .

المنكر من أنواع الحديث الضعيف جداً، بمعنى أنه لا ينجبر ضعفه بتعدد الطرق لكن في بعض الأحيان قد تطلق هذه العبارة لفظة منكر من قبل بعض الأئمة على أحاديث صحيحة مخرجة في الصحيحين، والسبب أن ذلك الإمام اجتهد فرأى أن هذا الراوي تفرد بهذا الحديث وأنه لا يحتمل تفرده بهذا الحديث فأطلق علي الحديث وصف النكارة، وخالفه أئمة آخرون كصاحبي الصحيح، فهذا الاختلاف الجاري بين الأئمة لا نجعله مؤثراً على هذا التقعيد الذي نذكره .

نحن الآن في مرحلة تقعيد أما التطبيق والخلاف ومناقشة هذه القضايا بتوسع، فهذه موضعها في كتب المطولات أو في حال تخريج الحديث ومناقشة أحكام الأئمة .

فنحن الآن في مرحلة البداية، نحتاج فقط للتقعيد الذي يصلب به عودنا ونقوى بإذن الله بعد ذلك على تحمل المعلومات الإضافية على هذا الموسعة فنكتفي فقط بهذا التقعيد وندع التفصيل والخلاف لموضعه فيما بعد إن شاء الله تعالى .

عرفنا أيضا فيما سبق أن مقابل المنكر هو المعروف وهذا لفظ معروف جداً (يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ) والذي يقابل المنكر هو المعروف فالحديث الذي حكمنا عليه بأنه منكر بسبب مخالفة الراوي لمن هو أولى منه .

إذاً هناك حديث مقابل له، فالحديث الذي يرويه هذا الضعيف نقول عنه إنه منكر والحديث الذي أرجح منه وأولى منه نقول عنه إنه معروف وهو مقابل لهذا الحديث .

نكون بهذا قد انتهينا من الكلام عن الحديث المنكر والسبب أني ما توسعت فيه أننا سبق أن تكلمنا عنه سابقاً مع العلم أن هذا أيضاً يعد إعادة لما كنا أخذناه سابقاً وأترك الفرصة الآن لبعض الأسئلة لنواصل بعد ذلك في بعض أنواع علوم الحديث الأخرى .

إذا كان الحديث ضعيف (كلام غير مفهوم) ؟

السؤال هذا جيد يعني ما دام أن هذه الأحاديث لا يستفاد منها في تقوية الحديث فلماذا قسمناها هذه القسمة؟ ولماذا تدرجنا بها هذا التدرج ؟

فقلنا أن الموضوع هو أشدها ثم الضعيف جداً يليه ثم المنكر هو دون ذلك وهو من الضعيف جداً، أقول هذا التدرج، الذي بهذه الصفة نستفيد منه في حال إعذار الأئمة الذين يرون الحديث الضعيف، أو يعملون بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال كما كنا أشرنا إليه في مرة ماضية .

فهناك سؤال طرح عن العامل بالحديث في فضائل الأعمال هل يمكن وهل له شروط وذكرت أن له شروطاً :

أول شروط هذا الحديث الضعيف أن لا يكون ضعفه شديداً وأن يكون في فضائل الأعمال وأن يندرج تحت أصل معمول به وأن لا يعتقد عند العمل به ثبوته.

فاشترطوا له هذه الشروط الأربعة لكن من أهمها أن لا يكون ضعف الحديث شديداً، لكن شدة الضعف أحياناً تختلف فيها وجهات نظر أهل العلم .

أما بالنسبة للحديث الموضوع فهذا لا يختلفون فيه على أنه لا تجوز روايته بحال.

أما بالنسبة لما دونه مثل المتروك أو الضعيف جداً أو المنكر فقد تختلف فيه وجهات نظر أهل العلم ولذلك مسند الإمام أحمد على سبيل ما تكلم العلماء عن وجود الحديث الضعيف جداً فيه، لماذا يورد الإمام أحمد الضعيف جداً في المسند؟

قالوا لأن الإمام أحمد ما اشترط الصحة في كتابه لكن ناقشوا قضية وجود الموضوع في المسند، لماذا يخرج الإمام أحمد الأحاديث الموضوعة في المسند ؟

هذه هي التي أزعجت أهل العلم، وبدأوا يتكلمون عن هذه القضية وتصدى الحافظ بن حجر لهذه التهمة فألف كتابه القول المسدد في ذب عن مسند الإمام أحمد .

فنفى أن يكون في المسند حديثاً موضوعاً، فهذا السبب الذي من أجله تكون هذه القسمة .

ذكرت شيخنا أن بعض العلماء قد يطلق على الحديث أنه منكر مع أنه موجود في الصحيحين وذكرتم بأن هذا الراوي يرى أنها منكر كالإمام البخاري ومسلم أصحاب الصحيح (كلمة غير مفهومة) صحته لكن يا شيخ ما تكون فيه أسباب أخرى لإطلاق العلماء على الحديث أنه منكر غير هذا الشيء، يعني أنه منكر في لفظه أو منكر في أمر

آخر، يعني هل فقط إذا تعارض الحديث أنه هنا منكر وهنا صحيح لأنه أحد أنكره ولأن أصحاب الصحيح صححوه أم أن هناك أسباب أخرى ؟

حينما قلنا أن هناك بعض الأحاديث التي في الصحيحين قد يسمها بعض أهل العلم بالمنكر السبب أن هناك توسعاً عند بعض أهل العلم في قضية التفرد، وهذه سبق أن أشرت إليها وقلت أن أبا حاتم الرازي والبرديهي يتوسعون في قضية التفرد فربما وصفوا الأحاديث الصحيحة بأنها منكرة بسبب تفرد بعض الرواة بها.

والراوي الذي يتفرد يكون ثقة فلا نفهم من لفظة المنكر عند أبي حاتم وعند البرديهي وأمثالهم من أهل العلم ما نفهمه من هذا التقعيد الذي ذكرناه، يعني هم لا يطلقون وصف النكارة فقط على الراوي الذي فحش غلطه وكثرة غفلته وظهر فسقه، لا، يطلقون أحياناً على الراوي الذي وثق أيضاً إذا تفرد بحديث يرون أن تفرده في هذه الحال غير مقبول ويسمون حديثه بهذا الوسم، أو يصفونه بهذا الوصف، فيقولون عنه أنه منكر .

فهذا اصطلاح خاص بهؤلاء العلماء يخالفهم الأئمة الآخرون فيه ويقولون هذا حديث صحيح توفرت فيه شروط الصحة (كلمة غير مفهومة) هؤلاء الأئمة ويخرجونه في الصحيح فالسبب الذي من أجله نبهت على هذا حتى لا يشوش هذا علينا يعني يمكن أن يأتينا آت أو يسألنا سائل، أو ربما إنسان مغرض، فيقول : كيف تقولون عن الحديث المنكر أنه ضعيف جداً وهو بهذه الصفة وهناك أحاديث في الصحيحين يعني حكم عليها بأنها منكرة وأنتم تقولون إن الصحيحين قد جاوزت القنطرة وأن الأمة تلقت هذين الكتابين بالقبول إلى غير ما هنالك؟

ففصلنا في هذا وقلنا إن أحاديث كثيرة خالفهم فيها بعض الأئمة الحفاظ وهذه الأحاديث قد يكون الحق في جانب صاحبي الصحيح وقد يكون في جانب الإمام الآخر كهذه الأحاديث التى خولفوا فيها مستثناه من هذا الإطلاق الذي نذكره .

لكن الأحاديث التي لم يعلها الأئمة هي التى نقول إن الأمة تلقتها بالقبول .

يا شيخ هناك عبارة للإمام الذهبي يقول تفرد (كلمة غير مفهومة) يعد منكراً، فنجد بعض الأخوة المحققين في هذا العصر دائما يتكئون على هذه العبارة فكلما أتوا إلى حديث الصدوق يقولوا هذا تفرد وهذا منكر ويردون الحديث، فما هو الضابط في فهم هذه العبارة ؟

الضابط في فهم هذه العبارة أن الصدوق بحسب اصطلاح من أطلق هذا الوصف عليه فإذا كان أطلق هذا الوصف عليه إمام من الأئمة يصطلح في نفسه على أن الصدوق مقبول الحديث فهذا لا يصف حديثه بأنه منكر .

هذا الإمام يخالفه إمام آخر يرى أن هذا الراوي ليس بهذه المرتبة يراه فحش غلطه مثلاً أو ظهرت غفلته، أو سيء الحفظ أو نحو ذلك، فوصف حديثه بأنه منكر فهذا بسبب اختلاف الأئمة في الحكم على الراوي.

أما أن يكونوا يحكمون على رجل بأنه صدوق ويقولون إن حديث الصدوق مقبول ثم يختلفون في هذه الصفة فلا فالحافظ الذهب رحمه الله جاء بعد أن استقرت أقوال أئمة الجرح والتعديل فهو يأتي لأقوالهم ويأخذ خلاصتها (كلمة غير مفهومة) هذه الأقوال فيعبر بهذا التعبير يقول عن هذا الراوي إنه صدوق لكن ربما وجد كلام بعض الأئمة يقولون عن هذا الراوي الصدوق إنه منكر الحديث.

كمحمد بن إسحاق على سبيل المثال الحافظ الذهبي قال في ميزان الاعتدال أنه ما يتفرد به إسحاق يعده الأئمة منكراً، ليس كل الأئمة يعدونه منكراً، يعده مثل الإمام أحمد ومثل ذلك والإمام أحمد أحياناً يفصل، وذكرت لكم سابقاً حديث طاهرة النبي - صلى الله عليه وسلم - أو نضح الثوب من المذي إذا أصابه وأن الإمام أحمد تردد في رواية ابن إسحاق في هذه الحال فمرة قبلها ومرة ردها ومرة توقف، وهذا يدل على حساسية مثل هذا الموضوع .

على كل حال أنا لا أريد مثل هذه الأمور أن تكون عائقاً في طريقنا في التلقي من البداية كما قلت مثل هذه المناقشات يعني لو ذهبت للتفصيل فيها يزداد التشويش على الناس المبتدئين الذين لا يستطيعون تلقي هذا العلم جملة، فلابد من التدرج شيئاً فشيئاً فنأخذ هذه القواعد المبسطة وبعد ذلك إن شاء الله تأتي المرحلة الأوسع منها بإذن الله .

ذكرتم أن مقابل المنكر المعروف فهل يفهم من هذا أن المنكر شيء ضعف أنه يقابل المعروف (كلام غير مفهوم) ؟

سؤال جيد، يعني هل يلزم من وصف الحديث المقابل للمنكر بأنه معروف أن يكون صحيحاً ؟

لا ، لا يلزم أن يكون صحيحاً لأنه في بعض الأحيان على سبيل المثال يكون هناك اختلاف بين الرواة، فالضعيف يروي الحديث موصولاً، يعني يكون الإسناد متصلاً، بينما الثقات يروونه مرسلا، والمرسل عرفنا أنه من أنواع الحديث الضعيف بسبب انقطاع في الإسناد.

فيقول الأئمة على الحديث المرسل أنه المعروف، قصدهم أن الراوي الذي وصل أخطأ، والمعروف أي والصواب أن هذا الحديث مرسل هذا مقصودهم، فإذاً لا يلزم من وصفهم الحديث بأنه معروف أن يكون صحيحاً هذه نقطة مهمة يجب التنبه لها .

بالنسبة لتعريف الحديث المتروك هل يمكن أن نقول هو الحديث المختلط المسموع المكذوب المنسوب إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - لكن الضعف فيه أقل من الحديث الموضوع أو للحديث المتروك تعريف آخر ؟

يعني إذا قلنا إن الحديث المتروك هو رواية الراوي أو تفرد الراوي المتهم بالكذب بحديث من الأحاديث يطلق على حديثه بأنه متروك هذا يكفينا في التعريف، وكما قلت لكم يعني وصف المتروك ما كان عند الحافظ بن حجر فيما اطلعت عليه فالمهم أن المتروك بهذه الصفة قريب من الموضوع ولكنه أقل منه نوعاً ما، يعني التهمة بالكذب والرمي بالكذب قريب بعضها من بعض .

ننتقل الآن إلى النوع الثالث من الأنواع التى تكلم عنها الحافظ بن حجر فيما يتعلق بوهم الراوين فالراوي الذي يهم حديثه يقال له المعلول أو المعل .

هذا الحديث الذي بهذه الصفة أشرنا حينما تكلمنا عن شروط الحديث الصحيح إليه وقلنا إنه سيأتي معنا إن شاء الله تعالى، فهذا موطن التفصيل فيه والتفصيل فيه أيضاً لو أردنا أن نسرد فيه يأخذ منا قدراً أكبر مما أخذ مما أخذ الحديث الموضوع .

وبالمناسبة في الحديث الموضوع أنا اختصرت الكلام فيه اختصاراً أيضاً وإلا يكفينا في معرفة أن الحديث الموضوع يحتاج إلى طول أنه هناك رسالة علمية وأظنها رسالة دكتوراه في الحديث الموضوع فقط وتقع في ثلاثة مجلدات للدكتور عمر فلاته وأنصح بقراءة هذه الرسالة لمن أراد أن يتوسع في معرفة الحديث الموضوع والكلام فيه بإسهاب .

فنحن نختصر الكلام اختصاراً كذلك أيضاً الحديث المعلول أو المعل، الكلام فيه يحتاج إلى طول ولا نستطيع أن نأتي عليه في هذا الاختصار ولذلك سنجمع القول فيه ونضغطه ضغطاً إن شاء الله تعالى ، يفي بالغرض .

فنقول أولاً في تعريف الحديث المعلول: إنه الحديث الذي اطلع فيه بعد التفتيش على علة قادحة تمنع من قبوله، مع أن ظاهره السلامة من هذه العلة .

هذا التعريف نستطع أن نستخلص منه تعريف العلة أيضاًَ، فما هي العلة ؟

قالوا العلة سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث، فإذا لابد لها عند العلماء من شرطين الشرط الأول الغموض والخفاء .

والشرط الثاني : أن تقدح في صحة الحديث .

نجد أن هذا الكلام يحتاج إلى بعض التنبيهات التي أوجزها أيضاً .

فحينما قلت الحديث المعلول أخشى أن يأتي معترض ويقول إن الأئمة وهنوا هذا الإطلاق من حيث اللغة فبعضهم يقول إنه لا يجوز أن يقال عن الحديث الذي بهذه الصفة معلول بل معل، وبعضهم يقول معللاً .

والخلاصة أنه يجوز أن يقال عن الحديث الذي بهذه الصفة إنه معلول، لكن تفصيل هذا أوجزه بالآتي :

فهم يرون أن أصل هذه اللفظة معلة، وهذا رباعي، يقولون والرباعي لا يأتي على هذا الوزن فلا يقال له معلول، هذا خطأ في اللغة ولذلك عده الحريري خطأً وابن سيده يعني توقف فيه أو مال إلى تخطئته لكن لم يجزم بذلك فقال إنه ليس منه على ثلج يعني ما يطمئن إليه قلبه.

ابن الصلاح قال إنه مرذول عند أهل العربية يعني إطلاق معلول على الحديث الذي بهذه الصفة ولذلك اختار معلل النووي رحمه الله جزم بتخطئته لكن جاء بعض أهل العلم الذين نبهوا على هذا مثل الزركشي رحمه الله في نكته وبين أن هذا اللفظ صحيح ولكنه قليل الاستعمال.

لكن عند أهل العروض في أبواب الزحفات الأوزان العروضية يحكمون على البيت الذي فيه شيء من الخطأ يقولون عنه إنه معلول .

الأصوليون يقلون عن العلة التي في الأصول يقولون عن حكم ما إنه حكم معلول ونحو ذلك فاستخدام هذه اللفظة موجود عند العلماء بل الإمام الشافعي من الأئمة الذين يحتج بهم في اللغة وقد وردت عنه هذه اللفظة .

فنقول إن استخدام المحدثين لها استخدام صحيح وإن كان قليلاً في اللغة واستخدامهم له من الفعل الثلاثة عل وليس من الرباعي أعل .

وعلّ مثل جنّ فجن نقول عنه مجنون كذلك علّ نقول عنه معلول وهكذا .

فهو سائر في اللغة إن شاء الله تعالى ولا حرج في ذلك وقد استخدمه بعض أهل اللغة كابن هشام وغيره والاستخدامات موجودة من طلبها في كتب اللغة فإنه سيجدها .

التنبيه الثاني حينما قال الأئمة عن العلة إنها سبب غامض خفي .

هم يقسمون العلة إلى قسمين :

فعلة ظاهرة وعلة خفية .

فالعلة الظاهرة مثل ما قلنا على سبيل المثال في أقسام الأربعة من أقسام السقط في الإسناد إنها ظاهرة جلية يدركها كل أحد، فالمعلق والمرسل والمنقطع والمعضل، السقط جلي ظاهر يدركه كل أحد لكن بالنسبة للمدلس والمرسل الخفي هذا لا هذا من أنواع السقط الخفي الذي قد لا يدركه إلا الأئمة الجهابذة النقاد.

فإذاً هو يدخل في العلة وكلما اشتد خفاؤه دخل في موضوع العلة في الحديث .

فإذا ما يمكن أن يعل به الإسناد ظاهراً قد يطلق عليه أئمة الحديث أنه حديث معلول ولكن لا يقصدون العلة الاصطلاحية التي نتكلم عنها.

فإذا هذا الإطلاق فيه سعة أيضاً ولكن إذا أطلق من قبل أهل الحديث ففي الغالب أنهم يقصدون العلة الخفية التى لا تدرك إلا من خلال كلام الأئمة الجهابذة النقاد الذين يكشفون هذه العلة ويبينونها للناس وإلا فإنه ليس بمقدر كل أحد أن يكتشف تلك العلة القاطعة في الإسناد.

كذلك حينما اشترطوا أن تقدح في صحة الحديث هذا الكلام فيه تفصيل بودي أن أتركه للمطولات لكن مع التنبيه أن قضية القدح في صحة الحديث ينبغي أن نأخذها بهذه الصفة ولا نخوض في تأويلها ذلك الخوض الذي يدفعنا إلى تناولها بما هو موجود في كتب المطولات، فدعونا نمشي معها وإلا عليها تحقق، يعني إن كتب الله - جلّ جلاله - أن تستمرون في سماع الشرح المطول ستجدون فيه تفصيلاً يبين ما المقصود بالقدح في صحة الحديث .

فنحن الآن في مرحلة البداية فدعونا نسلم بهذا الكلام ولا نخوض فيه الخوض الذي يدفعنا للدخول في المطولات، لأني لو دخلت فيه يمكن أن يأخذ مني وقتاً طويلاً على حساب هذه المادة والوقت داهمنا ونخشى من التطويل .

ونحن كما قلت في مرحلة البداية لا حرج أن نأخذ هذه العبارات ونعرف أن هذه النقطة فيها تفصيل وهذا يكفينا فقط .

العلة في الحديث ربما وقت في الإسناد وربما وقعت في المتن فلذلك نستطيع أن نقسم العلة إلى قسمين :

فنقول علة في الإسناد وعلة في المتن، أكثر ما تقع العلة تقع في الإسناد، لأنها هي الأكثر والأشهر في كتب الحديث، لكن ليس معنى هذا أنها تقع في المتن، تقع في المتن وما سيأتي معنا بل بعض ما تقدم كله من أنواع العلل المتنية، فحينما تكلمنا في السابق على الحديث الشاذ قلنا أن الشذوذ يقع في المتن أيضاًَ بلفظة يشير بها أحد الرواة هذا من أنواع العلة في الحديث وسيأتي معنا إن شاء الله تعالى الكلام عن المدرج والمقلوب والمصحف ونحو ذلك كل هذا من أنواع العلل المتنية .

كذلك المضطرب وغير ذلك .

النسخ، سماه الترمذي علة على ما كنا فصلنا في السابق في موضوع النسخ الترمذي سماه علة أيضاً فكأنما هم يتوسعون في مفهوم العلة بأنه كل ما يراد به الحديث وإن كانت قد

تحصر في العلة الاصطلاحية التي قد تتسم بالغموض والخفاء كما قلت .

العلة هناك صعوبة في إدراكها فلا يدركها كل أحد، أكثر من يدرك العلة هم الجهابذة النقاد الذين طالت أعمارهم في معاناة الأسانيد وفى التفتيش في أحوال الرواة وأعطاهم الله - جلّ جلاله - أيضاً فهما ثاقباً، واستنارت عقولهم بنور الله فبصرهم الله - جلّ جلاله - بهذه العلل ولذلك نجد بعض الأحاديث تشكل علتها على بعض الأئمة وهم جهابذة نقاد، ويلهم الله - جلّ جلاله - هذه العلة لأئمة آخرين، فيكتشفونها فموضوع العلة في الحديث موضوع شائك جداً بل هو أصعب أنواع علوم الحديث .

ولذلك يظن بعضهم أنه قد يكون من قبيل السحر والكهانة، لأن بعض الأئمة إذا ما أوردت عليه الحديث قال لك هذا حديث باطل، أو هذا حديث منكر، أو نحو ذلك، لكن لم يبين .

وأضرب على هذا مثالاً لأبي حاتم الرازي رحمه الله جاءه رجل وأطلع عليه بعض الأحاديث، فأخذ يقول هذا باطل هذا منكر هذا مكذوب وهكذا .

فقال له الرجل من أين علمت أن هذا باطل وهذا منكر ؟ هل اطلعت على كتابي ؟ قال لا غير أني هكذا أقول .

قال كيف عرفت ؟ ترمي بالغيب، قال ليس هذا رجماً بالغيب .

قال إذا كيف عرفت ؟ قال حتى تعرف كيف عرفت اذهب إلى أبي زرعة أو ابن وارة وألقي عليه هذه الأحاديث التي ألقيتها عليّ .

فذهب إلى أبي زرعة فألقى عليه هذه الأحاديث فما قال عنه أبو حاتم منكر قال عنه أبو زرعة باطل ونحو ذلك .

فجاءه الرجل قال أشهد بالله أن هذا إلهام .

لكن هو قال عن هذا الحديث الذي قلت عنه إنه منكر قال باطل، قال المنكر والباطل بمعنى واحد، وساوى أبو حاتم بينهما .

فالرجل بعد أن سمع من هذا وسمع من هذا ووجد أحكامهم شبه متفقه قال أشهد بالله أن هذا إلهام .

وفعلاً هو إلهام لكنه مبني على أسس، لا نقول إنه مثل السحر والكهانة فقط هؤلاء يعني مثل الوحي ينقدح في أذهانهم، نعم تنقضي العلة في أذهانهم لكنها مبنية على أسس وليست من هذه الدرب الذي قد يفهمه بعض الناس بأنه شبيه بالسحر والكهانة .

ما هي هذه الأسس؟ أن كل راوي من الراوة عندهم له أو عندهم عنه معلومات جمة يعرفون أسماءه، ونسبته كاملة إلى آخر نسب يعرفون أولاده، يعرفون أوطانه التي تنقل فيها يعرفون رحلاته يعرفون شيوخه، يعرفون تلاميذه، يعرفون أشياء كثيرة عن حياته هذه الأشياء متضافرة هي جزء واحد فقط من أجزاء معرفة العلة، يعرفون الأحاديث يعني تجد الواحد منهم يحفظ الأحاديث الموضوعة والباطلة وقد تستغرب وتقول لماذا يحفظ الأحايدث الموضوعة ؟ مثل ما رأى الإمام أحمد يحي بن معين وهما في اليمن يحتفظ صحيفة أبان بن أبي عياش عن أنس .

قال الإمام أحمد ما تصنع بصحيفة أبان بن أبي عياش قال حتى لا يأتي أحد ويقول معمر عن ثابت عن أنس، يعني يركب لها إسناداً آخر، لو ركب لها إسناداً آخر وأنا أعرف هذا الحديث، أرجع هذا الحديث لأصله وأكتشف علته وفعلاً كان من أقوى المعين لهم على اكتشاف العلل في الأحاديث أن يكونوا يحفظون الأحاديث الموضوعة والباطلة والمنكرة بل إضافة لحفظهم للصحيح .

فالشاهد أن حياتهم مليئة بالعجائب، من نظر فيها وأدمن النظر عرف أن هؤلاء الأئمة لم يحكموا بهذه الأحكام جزافاً وليس من قبيل السحر ولا الكهانة، ولكنه علم آتاهم الله - جلّ جلاله - إياه بأسباب بذلوها رحمة الله تعالى عليهم .

ما الطرق والوسائل التي ندرك بها العلة، هناك بعض الوسائل التي تدرك بها العلة من جملة ذلك تفرد الراوي، فتفرد الراوي بحديث وهو راوٍ لا يحتمل تفرده هذا تدرك به العلة .

من جملة ذلك أيضاً المخالفة مخالفة الراوي للرواة الثقاة فهذا أيضاً يعين .

من الأشياء التي نستطيع من خلالها أن نعرف العلة جميع الطرق، فإذا أردت أن تعرف علة حديث ما فاجمع طرقه واجتهد في تخريجه تخريجاً موسعاً فإذا اجتمعت عندك طرق الحديث إما أن تكون هذه الطرق ملتئمة ليس، فهذا دليل على أن هذا الحديث على هذا الوجه الذي خرجته منه .

وإن وجدت هذه الطرق تختلف بعضها يروى مرسلاً وبعضها يروى موصولاً، وبعضها يروى موقوفاً وبعضها يروى مرفوعاً وهكذا، تعرف أن هذا الحديث له علة فحاول أن تجري على طريقة أهل الحديث في الموازنة بين هذه الطرق واختيار الطريق الصحيحة هذا له طرق وأساليب، إن شاء الله تعالى من تمرس في هذا العلم وتابع سواء معنا أو بعد ذلك من خلال قراءته من خلال مطالعته من خلال حفظه سيتضح له بإذن الله تعالى بعد ذلك أن هناك أبواب واسعة لهذا العلم يستطيع أن يلج منها في معرفة الطرق الصحيحة والراجحة وترك الطرق المعلولة.

على كل حال هذه فقط مجرد إشارات تضيء لنا فيما بعد الطريق.

أما الأمثلة للأحاديث المعلولة فالأمثلة كثيرة كتب العلل مليئة بها من نظر في كتب العلل سيجد أمثلة كثيرة لها وسبق أن أوردنا بعض الأمثلة في مرات سابقة، فلو أردنا أن نأتي بمثال واحد على الأقل، مثال أنا يعجبني وأكرره دوما وهو حديث رواه إسحاق بن راهويه في مسنده عن بقية بن الوليد، عن أبي وهب الأسدي، عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال (لا تحمدوا إسلام امرئ حتى تعرفوا عقبة رأيه) .

هذا الحديث سأل عبد الرحمن بن أبي حاتم أباه عنه فقال هذا الحديث له علة، ما هي هذه العلة ؟

قال هذا حديث إسحاق بن أبي فروة، أين إسحاق ؟ ليس في الإسناد، إسحاق بن أبي فروة متروك يعني حديثه ضعيف جداً هالك، لكن إسحاق بن أبي فروة ليس له وجود في الإسناد، قال إن بقية بن الوليد هذا تصرف التصرف الآتي :

ما هو ؟ قال بقية يروي الحديث عن عبيد الله بن عمر الرقي عن إسحاق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر .

فذهب وأسقط هذا الراوي المتروك من الإسناد فدلس كما كنا أخذنا في موضوع الحديث المدلس، أسقط راوياً بين راويين ثقتان، لكن هذا يسمى تدليس ماذا ؟ تدليس التسوية، لأنه صرح هو بالتحديث عن شيخه، فقال حدثنا أبو وهب الأسدي فإذا لم يسقط راوياً بينه وبين شيخه لكن أسقط رواياً بينه وبين شيخ شيخه وهو إسحاق بن فروة هذا المتروك .

لكن الناظر في هذا الإسناد ستتكشف له علته نحن قلنا إن السقط في الإسناد ينقسم إلى قسمين، سقط جلي وسقط خفي، فهذا سيكون سقطاً جلياً يدركه كل أحد لأن عبيد الله بن عمر الرقي ما أدرك نافع فهناك انقطاع بينهما سيدركه كل أحد فحتى يعمّي بقية بن نافع هذه العلة ذهب إلى عبيد الله بن عمر الرقي وكناه ونسبه بما لا يعرف به فدخل في أي شيء ؟ ظ

في تدليس الشيوخ، فجمع إذاً بين تدليس التسوية وبين تدليس الشيوخ، فقال حدثنا أبو وهب الأسدي .

إذاً يمكن لكل أحد أن يعرف أن أبا وهب الأسدي هذا هو عبيد الله بن عمر الرقي، ما يعرفون كنيته ما يعرفون نسبته، قالوا لا، الرجل مشهور بعبيد الله بن عمر الرقي لم يشتهر بهذه الكنيه، يمكن تكون كنيته التي اشتهر بها غير هذه الكنيه، ولم يشتهر بهذه النسبه، هو مشهور بالنسبة إلى الرقة بلدته، فاشتهر بهذه النسبة الرقي .

فهو ذهب ينسبه لقبيلته التي لم يشتهر بها وذهب يكنيه بأحد أولاده الصغار الذين لم يعرفوا بهم تسووا هذا الإسناد، يعني جعل هذا الإسناد يمكن أن ينطلي على الناظر فيه الذي لا يعرف علته .

لكن هذا الإمام أبو حاتم الرازي، كيف عرف هذه العلة بهذه المعلومات التي أشرت لكم إلى بعضها، فهو يعرف عبيد الله بن عمر الرقي هذا، أنه من شيوخ بقية، هذا شيء وأنه ينتسب إلى بني أسد وأن أحد أبناءه يقال له وهب، الملف عنده جاهز يعني، يستخرج المعلومات منه مباشرة في هذه الذاكرة التي منحه الله - جلّ جلاله - إياها .

يحفظ أيضاً كذلك هذا الحديث الباطل، هو يحفظ في الأصل ويعرف أنه مما تفرد به إسحاق بن أبي فروة فلما ألقى هذا السؤال عليه ابنه، أين إسحاق بن أبي فروة ؟ فاتضحت له علة هذا الحديث، فعرف أيضاً إن إسحاق بن أبي فروة من شيوخ عبيد الله بن عمر الرقي، ومن الراوة عن نافع، فالمعلومات هذه متضافرة جعلت هذه العلة ما تنطلقي على أبي حاتم الرازي، لكن لو جاء أحد آخر، ما يكتشف هذه العلة، وهو ليست عنده هذه الآلية التي عند أبي حاتم الرازي رحمه الله تعالى .

العلة في الحديث صنف فيها أئمة كثر بسبب أهمية هذا الموضوع، من أشهر من صنف الإمام علي بن المديني رحمه الله، له فيه مصنفات لكن للأسف فقدت هذه المصنفات ولم يصلنا إلا قطعة يسيرة من بعض مصنفاته، مطبوعة باسم علل الحديث .

من أجود هذه المصنفات التي وصلت إلينا علل الحديث لعبد الرحمن بن أبي حاتم يسأل في هذا الكتاب بالدرجة الأولى أباه، أبا حاتم الرازي ويسأل أبا زرعة وهذه أسئلة كثيرة، ويسأل بعض الأئمة الآخرين مثل شيخه على بن الحسين بن الجنيد ومحمد بن عوف الطائي وأمثالهم، لكنها قليلة في خضم هذا العدد الهائل الذي يسأل أباه وأبا زرعة.

من الكتب الجيدة والرائعة التي وصلت إلينا كتاب العلل للدراقطني لكن لم تكتمل طباعته بعد، فكتاب العلل للدارقطني من أبرع هذه المصنفات التي وصلت إلينا وامتدحه أئمة كثر والدراقطني يطيل ويصهب في ذكر العلة في الحديث .

هناك كتب أخرى لا أطيل بذكرها نكتفي بهذا القدر ونفسح المجال للأسئلة .

يقول بالنسبة للمبتدئين في دراسة علوم الحديث، هل تنصحنا بحفظ جميع الأمثلة التى تطرحها من أحاديث بأسانيدها أم نركز بفهم القواعد الأساسية ونجعل الحفظ فيما بعد بعدما يقوى فهمنا ؟

الحقيقة أن الذي يستطيع أن يفهم التقعيد ويحفظ الأمثلة هذا أحسن من الذي يحفظ التقعيد ولا يحفظ الأمثلة، لكن ليس معنى هذا أن الذي يحفظ التقعيد يعني لا يستطيع أن يمشي معنا، والتقعيد هو الأصل وهو المهم والأمثلة سواء حفظ هذا المثال أو أمثلة أخرى أو باستطاعته فيما بعد إن شاء الله تعالى حينما يمضى في هذا الطريق أن ينظر في أمثلة أخرى، هذا بمقدورة وباستطاعته إن شاء الله تعالى .

تقول هل يمكن إطلاق المتروك على الحديث وعلى الراوي أم لا ؟

بناء على كلام الحافظ بن حجر نعم، يطلق المتروك على الحديث وعلى الراوي، هذا بناء على كلام الحافظ بن حجر، لكن قلت لكم إن إطلاق حاله على الحديث هذا يعز وجوده خاصة قبل الحافظ بن حجر .

يقول هل يمكن استخدام الحديث المنكر في الاعتبار والشواهد ؟

هذا السؤال الحقيقة مهم، والأخ السائل يبدو أنه إن شاء الله تعالى من طلبة العلم الذين يعانون يمكن من هذا الحكم، فأقول إن لفظة منكر إذا أطلقت على الراوي قيل عنه إنه منكر الحديث أو أطلقت على حديث من الأحاديث أنه حديث منكر، فبحسب إطلاق الإمام، وبحسب الناظر أيضاً في هذا الحديث، فإن كان هذا التفرد من قبل راوٍ لا يمكن أن يحتمل تفرده، كراوٍ ضعيف، سيء الحفظ فحشي غلطه، ظهر فسقه، غفلته وهكذا، وتفرد عن إمام مشهور كالزهري مثلاً فإن هذا لا يمكن أن نقبل تفرده ويعد ضعيفاً جداً ولا يتقوى بالشواهد والمتابعات.

إن كان هذا التفرد من هذا الراوي الذي أطلق عليه إمام من الأئمة إنه منكر وجدناه من راوٍ يمكن أن يحتمل، كمن يطلق على حديث محمد بن إسحاق إنه منكر ووجدنا له متابعاً أيضاً، فبلا شك أن هذا المتابع يرفع من درجة هذا الحديث، وعند بعض الأئمة أنه حتى وإن قال إمام عن حديث محمد بن إسحاق أنه منكر يكون حسناً عند إمام آخر، فهذا محل اجتهاد ولا يكون الحديث الذي بهذه الصفة شديد الضعف .

فإذاً نعرف أن المنكر يختلف بحسب إطلاق الإمام ويختلف بحسب من هو علة هذا الحديث، فربما كان راوياً نعم، يعد حديثه ضعيفاً، جداً، وربما كان راوياً يمكن أن يصل حديثه على انفراده لدرجة المقبول أو على الأقل بضميمة حديث آخر .

يقول هل الصدوق صاحب البدعة يأخذ بحديثه؟

البدعة والكلام فيها سيأتي إن شاء الله تعالى معنا يعني عن قريب نحن نتكلم عن أوصاف هؤلاء الراوة العشرة، ومن جملتهم من رمى ببدعة وسنتكلم عنه إن شاء الله تعالى وفيه تفصيل، لا أستطيع أن آتي عليه الآن .

يقول ما حكم الأحاديث التي يطلق على راويها مستور الحال وهل الراوي المجروح ترد روايته حتى لو تاب ؟

الشق الأول من السؤال وهو ما حكم الأحاديث التي يكون راويها يقال عنه إنه مستور الحال، هذا يدخل في باب الجهالة وهذا سيأتي الكلام التفصيل فيها إن شاء الله تعالى عن قريب، لأننا الآن نتدرج في هذه الأحكام التي ذكرها الحافظ بن حجر، ومن جملتها الجهالة وسنأتي للكلام عنها إن شاء الله تعالى ؟

أما بالنسبة للراوي المجروح فيختلف جرحه إذا كان مجروحاً بسبب الكذب يعني ضبط عليه الكذب ثم تاب فيقال توبته فيما بينه وبين ربه، لكن في الحديث لا تقبل توبته عند أهل العلم، لكن من حيث المثال، لا يوجد مثال واقعي لراوٍ تاب، وصدق في توبته .

يعني بعضهم قيل عنه إنه تاب لكن وجد أنه كذب بعد ذلك فارتفعت توبته بهذه الصفة وللأسف، لكن بالنسبة للمجروح بأمر آخر كالفسق ونحوه، نعم يمكن أن تقبل توبته إذا تاب مما هو متلبس به .

شيخ، رددت في سؤال الأخ على حديث المنكر متى يتقوى ومتى لا يتقوى لكن هناك عبارة تردد دائماً وهي قول الإمام أحمد المنكر أبد المنكر، فما ضابط هذه العبارة مع قولكم أنه يمكن أن يتقوى في بعض الحالات ؟

قول الإمام أحمد إن المنكر هو المنكر دوما هذا بحسب إطلاقه هو، فهو يطلق هذا الوصف على أحاديث يرى أنها منكرة لا يمكن أن تقبل بحال من الأحوال.

لكن إذا خولف من إمام آخر في ذات الحديث في الحديث نفسهن فهذا بلا شك أن المسألة تحتاج إلى من يوازن بين قول الإمام أحمد وبين قول الإمام الذي خالفه، والحق حقاً يتبع .

أيضاً ليس إطلاق الإمام الآخر للمنكر كإطلاق الإمام أحمد، الإمام أحمد يمكن أن ينظر إلى بعض الرواة أن أحاديثهم منكرة، ويرى أئمة آخرون أن هؤلاء الرواة ليست أحاديثهم منكرة ويرى الأئمة الآخرون أن أحاديث بعض الراوة منكرة وتكون مقبولة عند الإمام أحمد .

فالمسائل المختلف فيها هذه لا شأن لنا بها الآن، نحن الآن فقط كما قلت لكم نقعد تقعيداً وأما التفصيل والإسهاب فهذا موضعه إن شاء الله تعالى في موضع آخر .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، إذا كان الراوي كذب مرة أو اتهم بالكذب فهل يرد حديثه دائماً فأخشى أن يكون شيئاً من السنة ضاع ولم يعتبر بالأحاديث ؟

جواب السؤال الذي طرحه أخونا نقول فيه إن السنة بحمد لله محفوظة بحفظ الله - جلّ جلاله - لها فالرب - جلّ جلاله - يقول (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)[الحجر:٩] والذكر هنا يشمل الكتاب والسنة على حد سواء لقول الله - جلّ جلاله - في آية أخرى (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ)[النحل:٤٤].

فالذكر هي السنة هنا ما الذي نزل على الناس ؟ هو القرآن فالسنة هي المبينة للقرآن وسميت السنة ذكراً فالسنة محفوظة بحفظ الله - جلّ جلاله - لها لكن حفظ السنة ليس كحفظ القرآن القرآن تكفل الله - جلّ جلاله - بحفظه مباشرة، السنة تكفل الله - جلّ جلاله - بحفظها عن طريق هؤلاء الراوة الذي سخرهم الرب - جلّ جلاله - لحفظ سنة نبيه - صلى الله عليه وسلم - فهذا شبيه بامتحان آدم وذريته بإنزالهم إلى الأرض وابتلاءهم بهذه الشهوات ليعلم الرب - جلّ جلاله - من يطيعه ممن يعصيه .

كذلك أيضاً ابتليت الأمة المحمدية بحفظ السنة، هناك من يقوم بحفظها ورعايتها وهؤلاء صنف من الناس وهناك من يقوم وللأسف بهدم السنة إما عن طريق الأحاديث الموضوعة التي يكذبونها عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أو عن طريق رد للسنة والطعن فيها وهلم جرا كما كنا أشرنا إليه في مرات سابقة فعلى كل حال هذا ابتلاء وامتحان من الله - جلّ جلاله - للأمة ليعلم من يطيعه ويتبعه نهج نبيه - صلى الله عليه وسلم - ونهج صحابته الكرام رضي الله تعالى عنهم ومن يتنكب عن هذا الصراط ويتبع بنيات الطريق والله المستعان.

تكلمتم ثم (كلام غير مفهوم) وإدراك العلة فهل هذه الطرق خاصة في العلة في السند أم أنها تشتمل على علة السند والمتن، وإن كانت خاصة في السند فما هو الضابط لمعرفة علة المتن ؟

نحن ما فصلنا في العلة في المتن وأظن أننا سبق أن أشرنا لهذه العلة في مرات سابقة وقلت إن العلة تنقسم إلى قسمين على في الإسناد وعلة في المتن، وأحياناً سبب العلة في المتن يلتمس الأئمة العلة في الإسناد.

فهذا الحديث الذي ذكرته قبل قليل (لا تحمدوا إسلام امرئ حتى تعرفوا عقبة رأيه) هذا الحديث استنكر الأئمة أولاً متنه، فقضية العقل يعني هو الضابط في معرفة إسلام الإنسان من عدمه هذا ليس بصحيح، لأنه قد يكون صاحب عقل ولكنه إما فاسق، ربما يخرج أيضاً من دائرة الإسلام بارتكابه أمراً مكفراً .

وقد يكون هناك إنسان أقل منه عقل ولكنه منضبط بضوابط الشرع، فليس العقل هو الضابط في هذا .

الأئمة استنكروا المتن ثم بعد ذلك تلمسوا العلة فوجدوا العلة في الإسناد، لكن في بعض الأحيان تكون هناك علل في متون الأحاديث لا يمكن قبولها بحال من الأحوال حتى وإن كان ظاهر الإسناد الصحة، فالأئمة يحكمون على هذا الحديث بأنه الحديث غلط حتى وإن كان ظاهر السند الصحة .

على سبيل المثال هناك حديث أخرجه عبد الرازق في مصنفه والحاكم في مستدركه من حديث ابن عباس، في صفة زواج فاطمة من علي - رضي الله عنهما - ابن عباس يرويه عن أسماء بنت عميس تقول أنها حضرت في زواج فاطمة فرآها النبي - صلى الله عليه وسلم - يعني يبدوا أنها كانت متحجبة ما عرفها قال (من هذه ؟ قالت أسماء بنت عميس، قال جئت في زواج ابنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تكرمة لرسول الله ؟ قالت قلت نعم، قالت فدعا لي) .

هذا الحديث لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون صحيحاً والسبب أن زواج فاطمة - رضي الله عنها - من علي - رضي الله عنه - كان في السنة الثانية من الهجرة في أول ما هاجر النبي - صلى الله عليه وسلم - في هذا التاريخ كانت أسماء بنت عميس مع زوجها جعفر بن أبي طالب في الحبشة، ما قدموا إلا في السنة السابعة من الهجرة .

فالتاريخ يحكم على هذا الحديث بأنه خطأ، لكن ما سبب وقوع الخطأ لأبد أن يكون وهما وقع من أحد الرواة .

فأحد الرواة وهم وهذه مهمة علماء الحديث وهم الذين الذين أقصدهم بقولي الجهابذة النقاد، أكثر ما تكون الأوهام أو العلة في الحديث بسبب أوهام الثقات .

يعني الضعفاء علل أحاديثهم مكشوفة وواضحة وظاهرة وبينة، لكن مبنى علل الحديث بالدرجة الأولى على أوهام الثقات لا نقول إنه يدخل فيه أحاديث غير الثقات، لا، تدخل فيه، لكن بالدرجة الأولى على أوهام الثقات لماذا ؟

لأن ظاهر سند الذي يرويه الثقة أنه صحيح فيكتشف الأئمة أن الثقة قد وهم، ولذلك هذا يرد على دعوى من يدعي من الناس أن علماء الحديث يقبلون رواية الراوي وهو بشر يخطئ ويصيب، فقد يكون أخطأ في هذه الراوية نقول نعم هم كما أنهم يحكمون على رواية الضعيف بأنها مردودة فإنهم يحكمون أيضاً أحياناً على رواية الثقة بأنها مردودة إذا جاءت عندهم قرائن حكموا من خلالها على أن الثقة قد وهم في ذلك .

نضيف أسئلة الدرس لهذا اليوم فنقول عرف الحديث المتروك؟ وما أسباب اتهام الراوي بالكذب ؟

وعرف الحديث المنكر، واذكر الفرق بينه وبين الشاذ .

السؤال الذي يتعلق بموضوع العلة، عرف الحديث المعلول ؟

السؤال الآخر عرف العلة ؟ بما تدرك العلة ؟ أو ما هي وسائل إدراك العلة ؟ واذكر مصنفين من أشهر مصنفات في العلل ؟

تقول أكثر ما تكون العلل في الإسناد فهل ممكن أن تقدح العلة في الإسناد، والمتن معاً إذا ظهر منها ضعف في الحديث ؟

أقول أن العلة قد تكون في الإسناد وفى المتن معاًّ وقد تكون في الإسناد وتقدح فيه وفي المتن وقد تكون في الإسناد وتقدح في الإسناد فقط ولا تقدح في المتن، وقد تكون العلة في المتن، وتقدج في الإسناد، فكل هذه الأنواع موجودة لكن التفصيل فيها إن شاء الله تعالى نتركه للمطولات .

تقول أنا أعتمد في دراستي على شرحكم المطبوع الذي اعتنى به أبو عبيدة وأضيف بعض التعليقات من الشرح فهل أستمر على هذا أم أعتمد على الشرح المطروح بالأكاديمية فقط؟

هذا الحقيقة شئ مهم لأني سبق أن ذكرت في مرات ماضية أن الشرح المطبوع فيه أسقاط وأوهام وحذرت من الاعتماد عليه، لكن من كان بين يديه ذلك الشرح ويتابع معنا في هذا الشرح ويستدرك هذه الأوهام وهذه الأسقاط من هذا الشرح فهذا طيب إن شاء الله تعالى لعله يفي بالغرض .

هل كل (كلمة غير مفهومة) يقدح في الحديث ؟ (كلام غير مفهوم)

قلنا إن العلة سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث فلابد من أن تقدح في صحة الحديث، لكن يعني بعض أهل العلم قالوا إن هناك من العلل ما لا يقدح في صحة الحديث وهذه المسألة الالتفات فيها إلى ما كنت أشرت إليه قبل قليل حينما قلت إن من العلل ما يقدح في الإسناد دون المتن، فالعلة حقيقة لابد أن تكون قادحة، هذا شيء مسلم به، العلة لابد أن تكون قادحة، وما يوجد في بطون بعض الكتب وعلوم الحديث من كون العلة قد لا تكون قادحة لأنهم يلتفون للمتن .

فينظرون على سبيل المثال لحديث يرويه مثلاً الإمام مالك رحمه الله عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمر بن عثمان عن أسامة بن زيد (لا يتوارث أهل ملتين) أو (لا يرث الكافر المسلم) فالإمام مالك أخطأ في ذكر هذا الرواي عمرو بن عثمان قال عمر بن عثمان روى الحديث عن الزهري فقال عمر بدل عمرو، والرواة الآخرون الذين رووه عن الزهري يقولون عمر بن عثمان.

فكان الأئمة بعضهم يراجع الإمام مالك ويقول إن غيرك يقول عمرو بن عثمان، فيقول هذه دار عمر وهذه دار عمرو، فيقول أن أعرف عمرو من عمر، لكن مع ذلك ما عذر الأئمة الإمام مالك بالرغم من أنه إمام وجبل في الحفظ والإتقان بلا منازع .

لكن ما من أحد إلا وله بعض الأوهام ولذلك الحافظ بن عبد البر حافظ المغرب رحمه الله من إنصافه وعدله قال لكل جواد كبوه، الإمام مالك رحمه الله وهم في هذا الحديث .

لكن الوهم ما هو إبدال راوي براوي، وهما أخوان عمر وعمرو، فجعل هذا مكان هذا الحديث مخرج في الصحيحين لا إشكال فيه فمتن الحديث صحيح، لكن سند هذا الحديث من جهة الإمام مالك معلولة، ما يقبل فيقال إن هذا الحديث يرويه أيضاً عمر بن عثمان لأن هذه الراوية خطأ.

فمن هنا نشأ اللبس في هذه العبارة حينما قالوا إن من العلة ما لا يقدح في صحة الحديث، لا يقدح في المتن، نعم لأن المتن مروي من جهة أخرى صحيحة لكن يقدح في هذا الإسناد، نعم .

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، كنا فرغنا في الدرس السابق من الكلام على بعض أنواع الحديث، تكلمنا عن الحديث الموضوع وعن الحديث المتروك وعن الحديث المعلل، وسنبدأ إن شاء الله تعالى في درسنا هذ اليوم في بالحديث المدرج بعد القراءة إن شاء الله تعالى.

نستعين بالله في قراءة نخبة الفكر، قال المؤلف - رحمه الله تعالى -(ثم المخالفة إن كانت بتغيير السياق فمدرج الإسناد أو بدمج موقوف بمرفوع فمدرج المتن، أو بتقديم أو تأخير فالمقلوب أو بزيادة راو فالزيادة في متصل الاسانيد أو بإبداله ولا مرجح فالمضطرب وقد يقع الابدال عمدا امتحانا أو بتغيير مع بقاء السيقا فالمصحف والمحرف)

ابتدأ ابن حجر - رحمه الله تعالى -

هذ الكلام الذي سمعناه عن الكلام المدرج، والإدراج كما هو معروف لنا في لغة العرب الإدخال إذا أدرج الميت في كفنه أي إذا أدخل في كفنه، لكن بالنسبة لاستخدام هذا اللفظ في مصطلح الحديث: يقصد به الحديث الذي غير سيقاق إسناده أو إدخل في إسناده ما ليس منه، من خلال هذا التقسيم أو من خلال هذا التعريف نستطيع أن نعرف أن المدرج ينقسم إلى قسمين مدرج الإسناد ومدرج المتن، المدرج إذا قلنا أنه الإدخال في الحديث فمعنى ذلك أنه تغيير يطرأ في الحديث وهذا التغيير لا شك أنه خارج عن رواية الحديث أصلا والحديث لابد أن يتلقى ويبث كما تلقي من غير تغيير فيه بزيادة أو نقص، ولذا فالإدراج في الأصل حرام لا يجوز والحديث الذي فيه إدراج حكم ذلك الإدراج أنه مردود وضعيف جدا وإذا كان عن عمد فإنه يعد من الموضوع سواء اختلق الراوي حديثا في الأساس أو أدخل في الحديث ما ليس منه، مثل المثال الذي ذكر وقلنا أنه غير صحيح لكن من حيث التصور يمكن أن يقع، في قصة غياث بن إبراهيم النخعي حينما روى حديث (لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر) وزاد فيه أو جناح فهذه الزيادة إدخال إدراج في هذا الحديث فمثل هذا لا يجوز بحال من الأحوال وهو من أنواع الوضع في الحديث لكن أهل العلم حينما تكلموا عن المدرج على حدة وفصلوه وبينوا أحكامه لأن هذا الإدراج لا يكون في الغالب ناشئا عن قصد ولكن ينشأ لأسباب أخرى فمن هذه الأسباب التي يقع بها الإدراج بيان حكم شرعي، نستطيع أن نقول أسباب الإدراج أو دواعي الإدراج أولا: بيان حكم شرعي ثانيا استنباط حكم شرعي ثالثا: شرح لفظ غريب.

ويتضح هذا لنا بالتفصيل الآتي نقول إن الإدراج له صور فمن صوره أن يقع الإدراج في أول المتن ومن صوره أن يقع في وسط المتن ومن صوره أن يقع في آخر المتن وهذا بالنسبة لمدرج المتن، أما بالنسبة لمدرج الإسناد: فإن الإدراج في الإسناد أن يكون بتغيير سياق الإسناد عن طريق تركيب إسناد على متن مستقل أو دمج متنين وسياقهما بإسناد واحد أو زيادة لفظة تأتي في حديث آخر تأخذ وتلحق بمتن مشابه وتساق معه بنفس الإسناد.

كل هذه الصور وما ينشأ من أشباهها من صور نستطيع أن نقول عنها إنهاإلحاق إدخال في الأحاديث ما ليس منها، وبالتالي من خلال الأمثلة يتبين لنا هذا المراد.

فأولا بالنسبة لمدرج الإسناد من أشهر صوره أن يأتي راو من الرواة إلى إسناد معروف فيركبه على متن لا يتبع ذلك الإسناد ومن أشهر الأمثلة التي يمكن أن يمثل بها في هذا مثال حديث ثابت بن موسى الزاهد الذي كنا ذكرناه في حلقة ماضية حين تكلما عن الوضع في الحديث من غير قصد، وقصة ثابت بن موسى نذكر بها مجرد تذكير وأما تفسيرها فسبق أن ذكرناه وهذا الرجل الذي دخل على شريك بن عبد الله النخعي وهو يملي حديثا على تلاميذه يروي هذا الحديث عن الأعمش عن أبي سفيان عن طلحة عن جابر والحديث هو (يعقد الشيطان على قافية أحدكم إذا هو نام ثلاث عقد) لكن شريك بن عبد الله لما أملى الإسناد وتوقف ليملي المستملي على من بعده دخل ثابت بن موسى الزاهد المسجد وشريك يملي الإسناد فحفظ الإسناد، فلما توقف شريك لإملاء المتن بعد ذلك التفت وإذا بثابت بن موسى الزاهد مقبل عليه فأخذ يداعبه وقال من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار فانصر ثابت بن موسى الزاهد وهو يظن أن هذا متن ذلك الحديث الذي أملى إسناده باديء ذي بدء، فأخذ يحدث فيقول: حدثنا شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر بن عبد الله أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار.

فالإسناد هذا هو متن لحديث آخر ولكن أدرج في هذا الإسناد متن ليس منه هذه من صور مدرج الإسناد وهذه ذكرها أهل العلم وإن كان باديء ذي بدء وقد يتبادر إلى الأذهان بأن الأولى أن يكون الإدراج في السند لا غير يعني أدخل في سند الحديث ما ليس منه وأما المتن لم يتعرض له هذا هو الأساس لكن يبدوا أن أهل العلم الذين تكلموا نظروا إلى تركيب الحديث مجملا أنه يتألف من سند ومتن فأخذوا هذا بمجمله بهذه الصورة التي تلكموا عنها والذي أراه أن أولى ما يمكن أن يمثل به في هذه الحال أن يدرج في سند الحديث في سند الحديث نفسه بغض النظر عن متنه مثل ما لو جاءنا حديث يقول فيه الراوي حدثنا سفيان ولا يبين من سفيان هذا، فيأتي الراوي عنه أو الراوي عن الراوي عنه أو أحد الرواة ممن تحته فيريد أن يبين من سفيان هذا فيقول وهو الثوري فكلمة وهو الثوري فكلمة وهو الثوري لم تكن في أصل الرواية التي تلقاها ذلك التلميذ الذي تلقاها هذا التلميذ الذي زاد هذه اللفظة.

فإذن هو أدرج أدخل في سند الحديث ما ليس منه هذه اللفظة وهو الثوري، هذا الإدراج قد يكون في محله وهو الصواب ويدرك هذا عند علماء الحديث بقرائن بالشيوخ والتلاميذ ونحو ذلك والطبقة وهكذا لكن في بعض الأحيان قد

يلتبس الأمر من هذا الراوي سفيان هل هو الثوري أو بن عيينة فإذا كان الشيخ مشتركا بينهما والتلميذ أيضا مشتركا بينهما إلا عند المتخصصين من العلماء أو كون هذا الحديث ورد من طرق أخرى تبين من سفيان هذا لكن إذا كان مما لا شك فيه أنه هو الثوري على سبيل المثال فيمكن أن يكون الأمر هينا وقد يتسامح أهل الحديث في هذا، لكن يقع الإشكال حينما يكون هذا التصرف خطأ فيكون سفيان هذا ليس هو الثوري وإنما هو سفيان بن عيينة فهنا يقع الإشكال والإشكال يكثر ويتأكد لو كان هذا بين راويين أحدهما ضعيف والآخر ثقة أو بين راويين ينبني على تحديد إحدهم أن يكون الحديث منقطعا وهو في الحقيقة متصل كأن يكون هذا الشيخ لم يسمع منه ذلك التلميذ الذي قيل إنه هو أو العكس يكون الحديث في الأصل منقطعا بسبب أن ذلك التلميذ ما أدرك ذلك الشيخ، فيأتي الذي أدرج وأدخل في هذا الإسناد ما ليس منه فيقول إن هذا الراوي هو فلان، ففلان سمع فيكون الحديث متصل وهو في الحقيقة غير متصل.

فهذا لم يتكلم عنه الحافظ بن حجر ومن وقفت عليه وقد يكون بسبب عدم استيفاء المطالعة، ولكن هو أمر بين وواضح لا ينكره أحد من أهل الحديث، إلا إنهم كما قلت جعلوا صور المدرج هذه الصور التي أشرت إليها أن يكون الإسناد متركب على متن إما متن بكامله أو بعض متن أو خلط متن بمتن آخر ونحو ذلك فهذه الصور التي ذكروها قالوا إنها من إدراج الإسناد وأصبح أمره بينا إن شاء الله تعالى بهذا التمثيل، لكن بالنسبة لمدرج المتن هو الذي يقع أكثر من مدرج الإسناد، مدرج المتن له ثلاث صور كما قلنا أن يقع الإدراج في الأول أن يقع الإدراج في الوسط أن يقع الإدراج في الآخر، أكثر ما يقع الإدراج في الآخر ثم يليه الإدراج الذي يقع في الأول وأقله ما يقع في الوسط نمثل لكل صورة من الصور بمثال، أما بالنسبة لوقوع الإدراج في أول متن الحديث فمثلوا له بحديث أبي هريرة - رضي الله عنه – قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم – (أسبغو الوضوء ويل للأعقاب من النار) قالوا هذا الحديث رواه أبو قطن وشبابة عن شعبة بن الحجاج عن محمد بن زياد الطحان عن أبي هريرة - رضي الله عنه – عن النبي - صلى الله عليه وسلم – هكذا وباقي الرواة الذين روو هذا الحديث عن شعبة وهن ثقات أصحاب شعبة رووه مفصولا هكذا عن أبي هريرة - رضي الله عنه – أنه قال: أسبغو الوضوء فإني سمعت أبا القاسم - صلى الله عليه وسلم -

يقول (ويل للأعقاب من النار) فأصبح قوله أسبغوا الوضوء من قول أبي هريرة وليس من قول النبي - صلى الله عليه وسلم -

فالراويين الاولان أبو قطن وشبابة أخطئا فجعلا قوله أسبغو الوضوء داخلا في قول النبي - صلى الله عليه وسلم - بينما هو في الحقيقة من قول أبي هريرة - رضي الله عنه -، لكن ما الذي أوقع هذين الراويين في هذا الوهم وكيف يمكن أن يتفقا على هذا الوهم؟ هل يمكن هذا؟ نقول نعم فالأوهام دائما يكون لها أساس وذلك أن هذا الحديث روي من غير طريق أبي هريرة من حديث عائشة وعبد الله بن عمرو وهكذا.

فهم ذكروا في أحاديثهم أن النبي - صلى الله عليه وسلم -

قال (أسبغو الوضوء ويل للأعقاب من النار) فظن هذان الراويان أن حديث أبي هريرة مثل حديث الصحابة الآخرين الذين رووه فجعلوا هذا اللفظ داخلا في لفظ النبي - صلى الله عليه وسلم - بينما في حديث أبي هريرة هذا اللفظ مفصول عن لفظ النبي - صلى الله عليه وسلم - .

إذن وإن نرى أن هذا الإدراج وقع في أول الحديث أول لفظة من ألفاظ الحديث جاءت مدرجة أما بالنسبة للإدراج الذي يقع في وسط الحديث فمثلوا له بحديث الزهري الذي يرويه عن عروة عن عائشة - رضي الله تعالى عنها- والحديث مشهور في قصة بدء الوحي على النبي - صلى الله عليه وسلم -

وأنه عليه السلام كان يتعبد في حراء الليالي ذوات العدد وهكذا، فرواية الزهري جاءت اللفظة فيها هكذا كان النبي - صلى الله عليه وسلم -

يتحنث وهو التعبد الليالي ذوات العدد في غار حراء.

إذن اللفظة هكذا من عائشة يتحنث في غار حراء، الزهري أراد أن يبين هذه اللفظة ما معنى التحنث؟ قال هو التعبد إذن هنا إدراج إدخال من الزهري لهذه اللفظة لفظة وهو التعبد في وسط متن الحديث، فهذا مثال لوقوع الإدراج في الوسط.

وقوع الإدراج في آخر الحديث مثلوا له بحديث أبي هريرة أن النبي - صلى الله عليه وسلم -

قال (للعبد المملوك أجران والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا عبد مملوك) قالوا: هذا اللفظ حصل فيه إدراج،ه فلفظ النبي - صلى الله عليه وسلم -

هو للعبد المملوك أجران فقط، وما بعد ذلك فهو من لفظ أبي هريرة فالإدراج هنا جاء في آخر الحديث وأما أول الحديث فسالم من الإدراج.

هذه الأمثلة الثلاثة وضحت لنا وقوع الإدراج في الأول وفي الوسط وفي الآخر، فنأتي بعد ذلك لمعرفة كيف ندرك الإدراج بم يدرك الإدراج أو بم يعرف الإدراج في الحديث؟

فنقول إن الإدراج في الحديث يدرك في عدة أمور:
الأمر الأول: أن يرد هذا الإدراج منفصلا في رواية أخرى مثل ما قلنا عن رواية أسبغوا الوضوء فالروايات أوضحت أن لفظة أسبغو الوضوء من قول أبي هريرة وليس من قول النبي - صلى الله عليه وسلم - .
أن يرد هذا اللفظ الذي أدرج منفصلا في رواية أخرى توضح المراد، أو أن ينص إمام من أئمة الحديث الجهابذة النقاد على أن هذا اللفظ مدرج، وهذا يدخل في علل الأحاديث وبالذات العلل الخفية التي تكلمنا عنها سابقا في مبحث العلة والحديث أو يبين الراوي الذي أدرج أنه هو الذي أدرج هذه اللفظة، فإذا قال الزهري قلت: والتحنث هو التعبد فهنا يكون قد بين أن هذا اللفظ المدرج منه فأقر هو على أنه هو أدرجه.
الأمر الآخر الذي يدرك به الإدراج: استحالة أن يكون النبي - صلى الله عليه وسلم – قال هذا اللفظة وهذا أخذوه من المثال الأخير في حديث أبي هريرة وذلك أنه يستحيل أن يكون النبي - صلى الله عليه وسلم -
يتمنى أن يكون عبدا مملوكا لأن هذا يتناقض مع أصول الرسالة، وهناك لفظة تدل على أن هذا أمر مستحيل،أنه ذكر البر ووالدته توفت، من الأشياء التي تدل على استحالة أن يكون هذا من لفظ النبي - صلى الله عليه وسلم - قوله - صلى الله عليه وسلم - : وبر أمي وقد كانت أمه توفيت وهو صغير فأمه ليست حية حتى يبر بها فيستحيل أن يكون هذا من لفظ النبي - صلى الله عليه وسلم -.
فإذن هذه الأمور هي التي ندرك بها الإدراج في المتن لأهمية هذا الموضوع صنف فيه بعض أهل العلم مصنفات أشهرها وأحسنها كتاب الخطيب البغدادي "الفصل للوصل المدرج في النقل" وقد اختصره وهذبه الحافظ بن حجر في كتابه تقريب المنهج بترتيب المدرج ولكن كتاب بن حجر حتى الآن لا نعرف عنه شيئا وأما كتاب الخطيب البغدادي الذي هو الأصل الفصل للوصل فقد طبع عدة طبعات وهو كتاب رائع وجيد الجدير بالذكر أن هذا المبحث مبحث المدرج هو من مباحث العلة التي سبق تكلمنا عنها فكثيرا ما يبين علماء الحديث علة الحديث الناتجة من جراء الإدراج ومعظم هذه الأنواع التي نتكلم عنها كلها تدخل في مبحث العلة لكن مبحث العلة نحن تكلمنا عنه من حيث التقعيد وأما (((قطع)) فيدخل في العلة فمن صورها الإدراج والقلب الذي سيأتي وغير ذلك من الأنواع التي نتكلم عنها إن شاء الله تعالى.
نتلقى بعض الأسئلة على وجه السرعة من قبلكم حول المدرج إن كان هناك أي سؤال قبل أن ننتقل لحديث المقلوب.
بالنسبة للحافظ بن حجر هنا لما فصل المدرج عن المقلوب عن المصحف عن المضطرب قرأت لبعض طلبة العلم قال: هذا مما يعاب على الحافظ لأن الأئمة المتقدمين كانوا يجمعون كل هذه الأنواع على المعلل كأنه يعيب على الحافظ بن حجر أن يفصل بينها وهي تؤدي إلى أمر واحد، فهل هذا الاعتراض له جواب؟
الجواب عن هذا أنه ليس الذي فصل هذا هو الحافظ بن حجر بل علماء الحديث فصلوا هذه الأنواع حينما نجد أن الخطيب البغدادي ألف في المدرج كتاب مستقلا هذا فصل، غير الأنواع الأخرى بن الصلاح جعله نوع من أنواع علوم الحديث، وكل من جاء بعد بن الصلاح والحافظ واحد منهم كلهم تكلموا على أن الإدراج نوع من أنواع الحديث، ومعظم أنواع الحديث المردود تدخل في مبحث العلة نستطيع أن نقول إن مبحث العلة هو القاعدة والأساس وتتفرع منه هذه الأنواع الأخرى ومن جملتها المدرج والمقلوب ونحو ذلك.
ذكرتم إن الحديث المدرج مردود الرد هل يكون للحديث أم لما زاد عليه ؟
الرد للحديث المدرج إنما هو لللفظ الذي أدرج وقد ينبني عليه أن تكون تلك الرواية ضعيفة بسبب وقوع الوهم فيها من باب الرواة، فيتكلم في هذه الرواية على حدة ويستغنى بالروايات الصحيحة التي أوضحت ذلك عن هذه الرواية التي حصل فيها هذا الإدراج، لكن لو فصلنا على سبيل المثال أسبغو الوضوء وتبين لنا أن لفظة أسبغوا الوضوء من قول أبي هريرة يبقى القول الآخر متفقا مع رواية الرواة الثقات الذين روو الحديث عن شعبة.
هل يكون المدرج فقط من الصحابة؟
الإدراج ليس من الصحابي نفسه في الأعم الأغلب أنه يقع ممن بعد الصحابي إما من التابعي أو تابعي التابعي أو من بعده وهكذا لكن ما دواعي الإدراج؟ يعني ما الأسباب التي توقع في الإدراج؟
هذه تستنبط من بعض الكلام الذي تقدم معنا فدواعي الإدراج كما اتضح معنا من خلال السياق أنه إما لبيان لفظة غريبة كما حصل من الزهري وإما لأجل بيان استنباط حكم شرعي مثل ما حصل من أبي هريرة - رضي الله عنه – أسبغو الوضوء كأنه استنبط حكما شرعيا أو أراد أن يبين حكما شرعيا كذلك في لفظة حديث أبي هريرة الآخر (للعبد المملوك أجران) ما جاء بعد ذلك من إدراج والذي نفسي بيده قالوا هذا من لفظ أبي هريرة وليس من لفظ النبي - صلى الله عليه وسلم -
وقصد أبي هريرة - رضي الله عنه – الحث على هذه الفضيلة فهذا من باب الاستنباط أو بيان الحكم الشرعي، ننتقل الآن للحديث المقلوب.

القلب في لغة العرب معروف أنه جعل أسفل الشيء أعلاه وهكذا وبطن الشيء ظاهر له والعكس وهكذا كذلك أيضا في الحديث نستطيع أن نقول في تعريف الحديث المقلوب أنه إبدال لفظ بآخر في سند الحديث أو متنه بتقديم أو تأخير، ما حكم القب؟

نعرف أن الحديث يمكن أن يقلب فما حكم القلب؟ نقول إن كان القلب في الحديث بقصد الإغراب كما سيتبين لنا إن شاء الله تعالى فهذا حرام لا يجوز بل هو من أنواع الوضع في الحديث والكذب فيه، وإن كان الوضع في الحديث بقصد الامتحان كما سيتبين معنا أيضا فهذا لا بأس به بشرط أن يبين ذلك قبل مفارقة المجلس على ما كنا تكلمنا عنه في الحديث الموضوع، وإن كان القلب في الحديث وقع نتيجة الخطأ والسهو والغفلة فهذا يغتفر لصاحبة إلا إذا كثر منه فإذا كثر من الراوي دل هذا على أنه غير ضابط وأماعدالته فقد يكون الراوي عدلا أما الحديث المقلوب نفسه فهو من أنواع الحديث المردود ويستغنى بالرواية التي جاءت غير مقلوبة عن الرواية التي جاءت مقلوبة فالرواية المقلوبة تعد رواية رواية خطأ ووهم فلا يعتمد عليها البتة.

المقلوب ينقسم إلى قسمين بعد الصبر والتتبع وجد أن القلب في الحديث أحيانا يكون في السيد وِأحيانا يكون في المتن، فمقلوب السند ومقلوب المتن.

فمقلوب السند له صورتان:

الصورة الأولى جعل اسم الراوي اسما لأبيه واسم الراوي اسما للراوي بسبب وجود بعض الرواة هكذا فنتيجة الوهم ينقلب اسم الراوي على أحد رواة الحديث مثل راويين أحدهما يقال له كعب بن مرة والآخر يقال له مرة بن كعب فإذا كان الذي في الإسناد هو كعب بن مرة ربما وهم الراوي عن الراوي عنه أو من تحته فيقول عن مرة بن كعب فينقلب عليه بسبب أن هذا راو وهذا راو ولكن ما ضبط أيهما المراد فهذا أحد صورتي مقلوب الإسناد.

أما الصورة الأخرى فهي إبدال راو بالمرة براو آخر لقصد الإغراب ومثلوا لهذا بحديث رواه حماد بن عمرو النصيبي عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (لا تبدؤو اليهود والنصارى بالسلام وإذا لقيتموهم فاضطروهم إلى أضيقه) قالوا هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه أبي صالح عن أبي هريرة بهذا المتن، ولأجل أن هذا الحديث لايعرف إلا من رواية سهيل بن أبي صالح جاء هذا الوضاع الكذاب وهو حماد بن عمرو النصيبي فأراد أن يلفت أنظار الناس إليه ويستجلب الناس إليه فجعل للحديث راويا آخر وهو الأعمش والسبب أنه ما دام سيهل بن أبي صالح تفرد بهذا الحديث لا يروى الحديث إلا من طريقة وهو متكم في حفظه نوعا ما أراد أن يجعل الحديث عن راو آخر يحرص الناس على روايته وهو إمام حافظ متقن وهو الأعمش فقال حدثني الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، فالحديث صحيح فهو لم يضع حديثا في الأساس الحديث مروي وفي صحيح مسلم كما ذكرنا، لكن أراد أن يأتي بإسناد آخر أقوى من الإسناد الأول في راو فقط فجعل بدل سهيل بن أبي صالح الأعمش فقط هذا الذي غيره، فإذن هو قلب سهيل بن صالح وجعله الأعمش فهذا القلب جاء نتيجة العمد لقصد الإغراب ولفت أنظار الناس إليه فقالوا هذا من أنواع الوضع في الحديث والكذب في الحديث.

فإذن لا يلزم أن يكون الحديث الموضوع مكذوبا كله سندا ومتنا لا قد يكون الحديث الموضوع حديثا صحيحا ولكن ركب له إسناد أو ولو غير في الحديث راو واحد فيعد هذا من أنواع الوضع في الحديث وهذا دليل على دقة المحدثين رحمة الله عليهم وفطنتهم وأنهم صانوا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى لا يدخل فيه شيء من غيره إطلاقا لا قليلا ولا كثيرا.

هذا بالنسبة لمقلوب السند أما مقلوب المتن فله صورتان أيضا الصورة الأولى وهي الأشهر والأكثر أن ينقلب متن الحديث أو بعضه على بعض الرواة فيجعل لفظة مكان لفظة أخرى، مثل حديث النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصحيحين في السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله وذكر منهم: (رجلا أنفق نفقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه)، انقلبت هذه اللفظة فقط وإلا باقي السبعة الذين يظلهم الله في ظله جاءوا كماجاء في الأثر من غير اختلاف، لكن هذه اللفظة فقط انقلبت على أحد الرواة فقال: (حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله) فصارت النفقة بالشمال في هذه الحال والأصل أنها باليمين كما في الحديث الذي في الصحيحين وهذه اللفظة جاءت في صحيح مسلم فانقلبت على أحد الرواة والصواب أنه (حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه)، فهذا مقلوب المتن أو هذه الصورة الأولى من صور مقلوب المتن.

الصورة الثانية أن يقلب سند الحديث على بعض الرواة بقصد الامتحان مثل ما سبق أن ذكرناه عن قصة يحيى بن معين مع أبي نعيم الفضل بن دكين ولعلكم تذكرون أن قلنا أن أبي نعيم رفس يحيى بن معين تلك الرفسة حينما قلب عليه ثلاثة أحاديث من ثلاثين حديثا جعل سند حديث على متن حديث آخر وسند ذلك الحديث على متن الحديث الثاني وسند الحديث هذا على متن الحديث الثالث وهكذا، هذا قالوا من أنواع مقلوب المتن، والحقيقة أنه تركيب لسند على متن، لكن المهم أن أهل العلم ذكروا أن هذا من أنواع مقلوب المتن لكن الصورة الأولى التي ذكرتها لكم هي الأشهر

والأوضح والأبين في هذا، القلب الذي بهذه الصورة بقصد الامتحان ذكرنا سابقا قصة وقعت للبخاري مع أهل بغداد وقلنا أن هذه القصة غير صحيحة بسبب جهالة الرواة لهذه القصة الذين روى عنهم الحافظ بن عدي هذه القصة ولفظهم فيه ما فيه من الغرابة والدهشة لكن من حيث تقريب المعلومة للأذهان نعم يمكن أن تقرب المعلومة للأذهان، لكن إذا أوردنا قصة صحيحة مثل قصة يحيى بن معين مع أبي نعيم كلام((غير مفهوم...٣٦:٤٤)) فهذه أولى أن يستشهد بها من قصة البخاري رحمه الله بقصد الامتحان لكن بشرط أن يبين ذلك في المجلس إلا إذا كان ذلك واضحا بينا مثل ما جاء في قصة يحيى بن معين مع أبي نعيم فالذين حضروا وهم الإمام أحمد والرمادي يعرفون أن يحيى بن معين قلب هذه الأحاديث الثلاثة فليس هناك لبس يمكن أن يحصل على أحد في المجلس أما إذا كان في المجلس أحد غيرهم فلا بد من بيان ذلك كما حصل من بعض الأئمة الذين يمتحنون الشيوخ ويقلبون عليهم الأحاديث وإذا وجدوا إنسانا يكتب في المجلس ذهبوا ومسحوا ذلك الذي يكتبه هذا الإنسان وبينوا لهم أنهم إنما صنعوا ذلك لاختبار ذلك الشيخ هل هو ثقة أو غير ثقة.

ما هي دواعي القلب؟ من خلال هذا العرض نستطيع أن نستدل الدواعي التي تدفع بعض الرواة إلى قلب الحديث سندا أو متنا، لا شك من خلال قصة حماد بن عمروا الحميدي الإغراب هذا واضح وبين، من خلال قصة يحيى بن معين نعرف أن من دواعي القلب الامتحان، لكن قد يقع القلب نتيجة الخطأ والسهو وهذا يغتفر لمن وقع منه إلا إذا كثر فإنه يقدح في ضبط هذا الراوي كما بيناه قبل قليل في الحديث المدرج، وهذا يمكن أن يمثل له بحديث فأنفق حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله، هذا وقع نتيجة الخطأ والغفلة ولم يكن ذلك عن قصد أبدا هذا الموضوع لأهميته وجد أن أهل العلم عنوا به عناية فائقة فألفوا فيه بعض المصنفات، ومن أشهر هذه المصنفات مصنف للخطيب البغدادي وليته وصل إلينا فنحن لا نعرف أن الكتاب موجود الآن فهو "رافع الارتياب في المقلوب من المتن والإسناد" أو في الأنساب أو نحو ذلك، المهم أن عنوان الكتاب رافع الارتياب للخطيب البغدادي في الحديث المقلوب ثم قلت الكتاب لم يصل إلينا حتى نعرف عنه أو نعرف طبيعة هذا الكتاب.

وأما الطرق التي يعرف بها الحديث المقلوب فشبيهة بالطرق التي ذكرناها في الحديث المدرج، فيمكن أن يعرف هذا بجمع طرق الحديث وبجمع طرق الحديث نستطيع أن نقول إن الروايات الأخرى جاءت مفصلة ومبينة لوقوع هذا القلب في الحديث مثل ما قلنا عن حديث حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله فإن الروايات الأخرى أن الصواب (حتى لا تعرف شماله ما تنفق يمينه)يمكن أن يدرك ذلك بالتنصيص من بعض الأئمة، إذا نص أحد الأئمة المعتبرين الجهابزة النقاد على أن هذا اللفظ مقلوب فإنه يعتمد على كلامه مثل ما يعتمد على كلامه في إعلال الأحاديث وكشف عللها.

هذا هو أيضا الكلام عن الحديث المقلوب وإن كان لكم أي سؤال فتفضلوا به قبل أن ننتقل لمبحث المزيد في متصل الأسانيد.

القلب والإدراج هل انتهى في تدوين الحديث ؟

هذا سؤال جيد هل لا يزال القلب والإدراج موجودا حتى الساعة أم انتهى بانتهاء عصر الرواية؟ بالنسبة لكتب الحديث نعم نقول إن القلب والإدراج انتهى بانتهاء عصور الرواية، وأصبحت ولله الحمد أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مدونة ومحفوظة وهكذا،

وأما لماذا ندرس هذا ما دام أنه انتهى فندرس هذا لأننا قد نقف على القلب والإدراج في حديث من الأحاديث فنحن بحاجة إلى هذه القواعد الضابطة التي تكشف لنا أن هذا اللفظ مدرج وأن هذه اللفظة مقلوب ونعرف أن الأحاديث ليست كلها قد حكم عليها فما يزال الحكم على الحديث متدرجا حتى هذه الساعة، أما كونه قد يقع القلب والإدراج في هذا العصر فقد يقع من إنسان يستشهد بالحديث أو يستدل به أو يذكره لأي سبب من الأسباب فربما انقلب عليه حديث أو ربما أيضا أدرج في الحديث ما ليس منه خاصة إذا روى الحديث بالمعنى وهكذا.

لعلنا نأخذ مبحث المزيد في متصل الأسانيد وهو قصير يعني ليس طويلا هذا نوع من أنواع علوم الحديث أيضا التي تكلم عنها الحافظ في ما قرأناه عنه.

المزيد في متصل الأسانيد هذه اللفظة توحي لنا بالمراد، يعني زيادة في إسناد المتصل.

إذن نستطيع أن نعرف المزيد في متصل الأسانيد بالتعريف الآتي فنقول: هو زيادة راو في إسناد حديث ظاهره الاتصال، ما مثاله؟ المثال الآتي:

عبد الله بن المبارك روى عن شيخه عبد الرحمن بن يزيد الدمشقي حديثا عن بشر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني عن عن واثلة بن الأسقع عن أبي مرفد الغنوى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا تجلسوا عل القبور ولا تجلسوا عليه) الحديث في صحيح مسلم، قالوا: إن عبد الله بن المبارك رغم أنه إمام جبل في الحفظ والإتقان فقد وهم في هذا الحديث، والوهم يسير فزاد في الإسناد أبا إدريس الخولاني، فالآن عبد الله بن المبارك يرويه عن شيخه عبد

الرحمن بن يزيد عبد الرحمن بن يزيد يرويه عن شيخه أبي إدريس الخولاني، أبو إدريس يرويه عن واثلة بن الأسقع واثلة يرويه عن أبي مرفد الغنوي عن النبي صلى الله عليه و سلم.

فذكر أبي إدريس بين بشر بن عبيد الله وبين واثلة قالوا هذه الزيادة لا معنى لها، لماذا قالوا لأن الحديث يرويه بشر عن واثلة مباشرة بلا واسطة أبي إدريس الخولاني، والواسطة جاءت على سبيل الوهم من عبد الله بن المبارك، ما الذي أدرانا؟ وكيف نوهم هؤلاء الأئمة؟ قالوا دل على وقوع الوهم الروايات الأخرى المفصلة، فإن هذا الحديث راويه شامي عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وعبد الله بن المبارك مروجي من أهل خراسان يعني ليس شاميا وجدنا أهل الشام يروون هذا الحديث عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر فلا يذكرون فيه أبا إدريس الخولاني، من من أهل الشام؟ قالوا الوليد بن مسلم وعيسى بن يونس وغيرهما كلهم روو هذا الحديث عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر فلم يذكروا في سنده أبي إدريس الخولاني، ماداموا ما ذكروا في سنده قد يكون أحد الرواة إما عبد الرحمن بن يزيد بن جابر أو غيره أسقط هذا الراوي من الإسناد كما بيناه في مبحث المدلس أو المرسل الخفي، قالوا لا لأن بشر بن عبيد الله صرح بالتحديث من واثلة قال: سمعت واثلة بن أسقع يقول، مادام قال: سمعت واثلة معنى ذلك أنه أخذه عنه مباشرة، لا يمكن أن يطرأ على الأذهان أن بينهما واسطة.

ومن هنا نقاض أهل العلم هذه القضية قالوا: إذا ورد عندنا إسنادان أحدهما فيه زيادة راو والآخر فيه نقص ذلك الراوي فأي الإسنادين نقبل وأي الإسنادين نعل؟ قالوا: نحن نقبل في الأصل الإسناد الزائد الذي فيه زيادة الراو هذا هو الأصل، يعني الأصل قبول الزيادة في الإسناد بهذه الصفة ولا نقبل الإسناد الناقص إلا بشرطين إذا توفرا قبلنا الإسناد الناقص وإلا فالأصل قبول الإسناد الزائد.

ما هذان الشرطان؟ قالوا الشرط الأول أن يكون من لم يزد أوثق أو أكثر عددا ممن زاد، والشرط الثاني أن يقع التصريح بالسماع في موطن الزيادة فلو أن هذا الإسناد قال فيه بشر بن عبيد الله عن واثلة بن أسقع لما حكم أهل العلم على رواية عبد الله بن المبارك بالوهم، لماذا؟

لاحتمال أن يكون عبد الرحمن بن يزيد كان مرة يذكر هذه الواسطة ومرة لا يذكرها لكن لما جاء التصريح بالسماع في موطن الزيادة وهي قول بشر سمعت واثلة، انتفى الإشكال وحكمنا على رواية عبد الله بن المبارك بالوهم وعلى رواية الآخرين بأنها هي الرواية الصحيحة.

هذا النوع من أنواع رواية الحديث لأهميته أيضا ألف فيه أهل العلم بع المؤلفات ومن أجوده مؤلف للخطيب البغدادي: "تمييز المزيد في متصل الأسانيد" وهذا الكتاب لم يصل إلينا وليته يصل فإنه ظاهر من عنوانه أنه كتاب رائع وجيد.

بهذا نكون انتهينا أيضا من مبحث المزيد ومتصل الأسانيد وأمامنا نوع آخر مهم جدا وهو الحديث المضطرب نؤجله للحلقة القادمة.

لماذا جعلوا المزيد في متصل الأسانيد لماذا جعلوا الأصل قبول الزيادة؟ولماذا لم يجعلوا الناقص هو الأصل؟

هذا كلام جيد السبب أن أهل العلم جعلوا الإسناد الزائد هو الأصل خشية من وقوع التدليس، فكيف نكتشف التدليس في الحديث؟ نكتشف التدليس في الحديث بورود ذلك الحديث من طريق آخر فيه زيادة راو بين راويين سمع أحدهما الآخر، فلولم نقضى بقبول الزيادة فإنه يمكن أن يقول قائل وقبلنا الإسناد المعنعن بصيغة عن يعني ليس فيه التصريح بالسماع لأمكن أن يقول قائل ما الذي يدينه؟ قد يكون هذا الراوي يدلس وليس هو فقط قد يكون الذي دونه كالذي ضربنا له الأمثلة في مبحث المدلس في الحديث، مثل إسقاط بقية بن الوليد لإسحاق بن أبي فروة من ذلك الإسناد ونحو ذلك، فقد يكون تصرفا من الراوي نفسه وهو هنا بشر بن عبيد الله فقد يكون هو الذي أسقط شيخه أبي إدريس الخولاني ورى الحديث عن واثلة برواية أخرى، وقد يكون من الراوي عنه وهو عبد الرحمن بن يزيد بن جابر فيكون أسقط واسطة بين بشر وبين واثلة وهو أبي إدريس الخولاني فجعل الإسناد عاليا وهو في الحقيقة نازل، فلخوف التدليس شرطوا هذا الشرط.

سؤال: ما معنى الحديث المسروق؟ هل هو المقلوب؟

هذا سؤال جيد وكان أولى أن يورد في مبحث الوضع في الحديث فا لحديث المسروق يناسب ذكر المثال الذي مثلنا به اليوم للحديث المسروق وهو رواية حماد بن عمرو النصيبي، يعني إذا كان هذا الحديث الذي رواه حماد بن عمرو فعلا يروى عن الأعمش لكن حماد بن عمرو نفسه لم يرو هذا الحديث عن الأعمش، فيكون قد سرق هذا الحديث ونسبه لنفسه وهو في الحقيقة لم يروه.

فسرقة الحديث من الوضع في الحديث ، لكن ليس شرطا أن يكون الراوي اختلق إسنادا ومتنا من جديد فيضع حديثا لا وإنما عمد إلى حديث غيره فسرقه ونسبه إلى نفسه وهو في الحقيقة لا يرويه.

هنا سؤال يعيدنا إلى الوراء قليلا ولعلكم أجبتم عنه: هل يقبل حديث الواضع إذا تاب إلى الله ؟ يخبروني بأن لدينا من الوقت ما نكمل به الحديث المضطرب

نجيب على السؤال: إن الواضع إذا تاب إلى الله جل وعلا فتوبته فيما بينه وبين ربه أما قبول حديقه فلا يقبل حديثه بعد توبته لماذا؟

لاحتمال أن يكون كاذبا في توبته أيضا، قد يقول قائل هذا شدة من أهل الحديث في الحكم، فنقول: نعم لأنهم يشددون لأن الحيطة في حديث النبي صلى الله عليه وسلم واجبة، قد يقول قائل: انتم قبلتم توبة الراو الفلاني وهو لم يتب حقيقة فوضع عليكم أحاديث، فهم إغلاقا لباب الفتنة سدوا هذا الباب، ثم إنه من حيث الوقوع ما وجدنا راويا تاب توبة نصوحا ورد حديثه ما وجد هذا في التاريخ ولكنه مجرد تصور فقط.

إذن نتكلم عن الحديث المضطرب ما دام في الوقت فسحة.

أمامنا نوع من أنواع الحديث وهو الحديث المضطرب، والاضطراب نعرف أنه اختلال النظام فالأرض إذا اضطربت يوم القيامة اختل نظامها وهكذا، كذلك الزلزال يعد من اختلال نظام الأرض ولذلك بسبب اضطراب الأرض يحدث ما يحديث من هذه النكبات التي نراها ونسمع عنها.

إذن نعرف الحديث المضطرب بأ،ه الحديث الذي يروى على أوجه مختلفة متساوية في القوة لا يمكن الجمع بينها أو الترجيع.

عندنا إذن الآن أمور مهمة أولها: الاختلاف والتساوي في القوة بين هذه الأوجه المختلفة ولا يمكننا الجمع ولا يمكننا الترجيح، هذه شروط لا بد من تحققها حتى نقضى على الحديث بأنه حديث مضطرب، فنستطيع أن نقول إذن عن شروط تحقق الاضطراب، وجود الاختلاف تساوي الأوجه في القوة لا يمكن الجمع لا يمكن الترجيح.

الاضطراب في الحديث يقع في السند والمتن على حد سواء ونحن نجد أن هذه الأنواع التي أخذناها المدرج والمقلوب والمضطرب هنا يشترك فيها السند والمتن وهذا فيه رد على من يزعم أن علوم الحديث لا تعتني إلا بالإسناد فقط فإنها تعتني بالإسناد والمتن على حد سواء لكن إذا كان هناك داعي للكلام في المتن كما في الحديث المضطرب، فإذن الاضطراب يقع في الإسناد والمتن على حد سواء.

نستطيع أن نمثل لمضطرب السند بمثال مشهور عند أهل العلم بالحديث يوردونه في كتب علوم الحديث بسبب كثرة الاختلاف فيه وهو حديث في الأصل يرويه أبي إسحاق السبيعي عن عكرمة عن ابن عباس عن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (شيبتني هود وأخواته) هذا الحديث رواه بعض الرواة عن أبي إسحاق السبيعي هكذا أبو إسحاق عن عكرمة عن ابن عباس عن أبي بكر هناك من رواه عن أبي إسحاق فأسقط من الإسناد ابن عباس وجعله عن أبي إسحاق عن عكرمة عن أبي بكر، هناك من رواه عن أبي إسحاق عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن أبي بكر هناك من جعله عن عائشة عن أبي بكر هناك من جعله عن أبي إسحاق عن علقمة عن ابن مسعود، المهم أنه اضطراب واختلاف كثير جدا وبإذن الله سأعرض مثل هذا وبعض الأنواع التي سبقت معنا بالجهاز إن شاء الله تعالى وسأسوق لكم الأسانيد المختلفة في الحديث المضطرب بصورها كما هو واقع في الاختلاف في هذا الحديث، ولا أستطيع أن آتي عليها كلها لكثرة اختلافها لكن مجرد الأمثلة التي سأوردها هي كافية في تصور كثرة الاضطراب في هذا الحديث على أبي إسحاق فالمهم أن مدار الحديث على أبي إسحاق السبيعي هذا واسمه عمرو بن عبد الله الهمداني فبعض الرواة يروونه على وجه وبعض الرواة يروونها على وجه آخر وهكذا الدار قطني رحمه الله تطرق لهذا الاختلاف على أبي إسحاق في كتاب العلل وأورد كثيرا من هذه الأوجه وقضى بالاضطراب في هذا الحديث، لكن أهل العلم يجتهدون فيرجحون بعض بعض الأجه فإن كان هناك مجال للترجيح فهنا يخرج الحديث عن حيز الاضطراب بلا شك،لكن إذا لم يمكن الجمع تساوت هذه الأوجه في القوة، كيف تتساوى في القوة وجدنا أن الرواة عن أبي إسحاق السبيعي كثيرا منهم ثقات وهم مختلفون فيما بينهم، فلا نستطيع أن نقول إن رواية فلان تقدم على رواية الآخرين لأن هذا فيه إزراء على الرواة الآخرين الذين رووا الحديث على أوجه أخرى، فكيف أستطيع أن أرجح رواية راو وأهمل رواية الرواة الآخرين؟ ممن وقع هذا الاضطراب من أبي إسحاق أم من الرواة عنه؟ نقول: إنه في الأصل أن الاضطراب قد يقع من الراوي نفسه وقد يقع من الرواة عنه، لكن مثل هذا الاضطراب واضح أنه من أبي إسحاق السبيعي وكان قد حصل له اضطراب في كسبه في آخر عمره فلعل هذا بسبب هذا التغير الذي طرأ على أبي إسحاق السبيعي رحمه الله تعالى.

فإذن هذا مثال لمضطرب السند وإن شاء الله تعالى كما سنرده سيتبين لنا بإذن الله فيما بعد.

أما بالنسبة لمضطرب المتن فمثلوا له بحديث يرويه شريك بن عبد الله النخعي عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس - رضي الله عنه – أن النبي - صلى الله عليه وسلم – قال: (إن في المال لحقا سوى الزكاة) هذا الحديث رواه التزمذي بهذه الصفة، رواه بن ماجة بنفس هذا ليس في المال حق سوى الزكاة) والحديث هو الحديث فلا ندري ما الآن ما الصواب رواية الترمذي أو رواية بن ماجدة لتساويهما في القوة فالحافظ العراقي يقول لا يمكن الجمع بينهما أبدا هذا يثبت أن في المال حق سوى الزكاة وهذا ينفي أن يكون في المال حق سوى الزكاة، فأصبح الحديث الآن مضطربا يعني اختل نظامة هذا ينفي وهذا يثبت ولا نستطيع أن نوفق بين الحديثين، المقصود بالجمع

والترجيح على سبيل المثال إذا جئنا إلى رواية أبي إسحاق السبيعي التي تكلمنا عنها قبل قليل، إذا والله وجدنا جميع الرواة الذين روو عن أبي إسحاق روو عنه في الأخير يعني بعد أن حصل له نوع تغير، فنقول هؤلاء الرواة أخذوا عنه بعد أن حصل له التغير، فلعل هذا منشأ الاختلاف، لكن لو وجدنا سفيان الثوري شعبة بن الحجاج يروون هذا الحديث عن أبي إسحاق على وجه من الوجوه نستطيع أن نقول إن رواية مثلا الثورى عن أبي إسحاق هي الراجحة لأن الثوري روى عن أبي إسحاق قبل أن يحصل له التغير، فنرجح تلك الرواية فإذا أمكننا هذا الصنيع الترجيح هنا لا نحكم على الحديث بالاضطراب ولذلك نحن اشترطنا أنه لا يمكن الترجيح بين الروايات أما بهذا الشكل إذا رجعنا انتهى الإشكال، كذلك لا يمكن الجمع، أنا أسئلكم كيف هل من أحد يعرف كيف يمكن الجمع على سبيل المثال بين هذه الرويات هل يمكن الجمع بين هذه الروايات التي عن أبي إسحاق ما يمكن نتصور جمعا تقصد بين الرواة بين هذه الطرق المختلفة هل يمكن أن نتصور جمعا نجمع به بين هذه الطرق المختلفة على أبي إسحاق السبيعي؟ صعب الترجيح الجمع ما يمكن ما يمكن ألا يمكن أن تتصور شيئا ولو كان صعبا؟ لو كان كل الرواة ثقات عن أبي إسحاق وحملوا عنه قبل التغير والاختلاط يمكن أن نقول إن أبا إسحاق له فيه عدة أسانيدبارك الله فيك هذا الذي نريد، نريد من مثل هذا يعني يمكن أن نقول إن أبا إسحاق يروي الحديث عن عكرمة عن بن عباس عن أبي بكر، ويروي الحديث عن علقمة عن بن مسعود وهذا ليس اضطرابا ولا اختلافا ولكن له في الحديث عدة أسانيد، إذا أمكننا أن نجمع بهذا الجمع فهذا جيد، لكن قالوا في هذا الحديث لا يمكن الجمع لعدة قرائن من جملتها مثلا روايته عن عكرمة عن أبي بكر ابن عباس أين هو، يعني لو كان الحديث موجودا عند عكرمة عن ابن عباس عن أبي بكر لماذا يذهب عكرمة فيرويه عن أبي بكر وعكرمة لم يلق أبا بكر يعني لم يدركه فالإسناد ينقطع حتما فهناك قرائن احتفت بهذه الرواية عند علماء الحديث قالوا لا يمكن الجمع بين هذه الأوجه المختلفة المضطربة بحال من الأحوال فلذلك قالوا هذا الحديث مضطرب وتركوا هذا الرواية، أما كون الحديث روي عن أنس بن مالك أو صحابة آخرين هذا أمر أخر أنا لا أتكلم الآن عن أصل الحديث، قد يقول قائل يعني أنت تضعف حديث (شيبتني هود وأخواتها) فأقول هذه مسألة أخرى يعني كون هذه اللفظة ثابتة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من طرق أخرى لا أتكلم عنها مع أ، العلم أن ثبوتها ليس ثبوتا قطعيا يعني يمكن أن تجمع الطرق ويقال إن الحديث حسن لغيره بمجموع الطرق أما كونه صحيحا لذاته فلا، الحديث ليس له إسناد صحيح مستقل.

أشهر المصنفات في موضوع الحديث المضطرب ألف فيه الحافظ بن حجر كتابا اسمه المغترب في بيان المضطرب" الكتاب هذا أيضا لم يصل إلينا حتى الآن ولكن لعله يوجد إن شاء الله تعالى.

ما حكم الحديث المضطرب؟ نقول إن الحديث المضطرب من أنواع الحديث المردود، وسبب الرد أنه يشعر بعدم ضبط الراوي أو الرواة لهذا الحديث فهذا الاضطراب والاختلاف دليل على أنهم لم يضبطوا هذا الحديث وأحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - مبناها على الحيطة فلا يمكننا أن نثبت حديثا يحلل ويحرم وتراق به الدماء وتستباح به الأموا والأعراض وغير ذلك بمجرد ظنون.

فما دام فيه هذا الاختلاف والاضطراب نحن نقول لا أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم – لا نأخذ فيها إلا ما كان إسنادا يشد به اليد إسنادا صحيحا ثابتا فهذا هو سبب الرد هو أنه يشعر بعدم ضبط الراوي كأبي إسحاق السبيعى أو الرواة الذين اختلفوا من حديث فلذلك رددناه وبذلك نكون قد انتهينا من الكلام عن الحديث المضطرب واستوعبنا من كثيرا من وقت الحلقة.

إذا وردت لفظة مقلوبة في حديث صحيح أو في الصحيحين نقول إن كل الحديث مقلوب وبالتالي ضعيف أم هذه اللفظة فقط ضعيفة ؟

هذا السؤال أجبنا عليه يعني هل يحكم على الحديث المقلوب كله أنه ضعيف أو على اللفظة التي فيه الأصل أن نحكم على اللفظة، لكن مادام أن القلب انكشف لنا بطرق أخرى فلا داعي لإيراد هذا السؤال لأن الحديث صحيح من طرق أخرى.

ماذا يصنع طالب العلم حين لما نجد أن عالما من العلماء المتقدمين كالدار قطني ومن قبله وحكم على حديث ما بالاضطراب فجاء بعض المعاصرين فنفى الاضطراب وحاول أن يجمع بعض الطرق ويدفع عنه الاضطراب هل في هذه الحالة نسلم للمعاصر أما ماذا نصنع؟.

المسألة من وجهة نظري أنها واضحة وبينة، فإذا كان الدار قطني وهو الإمام الجهبز الناقد الذي اعترفت الدنيا كلها له بالحفظ والإمامة بحفظ الحديث، يأتي إنسان صغير لو قلت له إسرد لي مائة حديث حفظا ما استطاع أن يسرد بينما الدار قطني يسرد هذا الاختلاف الذي لا يستطيعه إلا الندر من الناس يسرده من حفظه، يعني كتاب العلل أملاه الدار قطني من حفظه - رحمه الله تعالى – فمن يكون هذا عند الدار قطني في إمامته إفرض أنك أمام جبلين، فالدار

قطني هو الدار قطني وهذا الإنسان لو كان عالما بالحديث من سيكون أمام الدار قطني فكيف إذا كان من أهل العصر الحاضر الذين ضعفت عندهم الملكة العلمية، لا شك أنني أفضل حكم الدار قطني على حكم هذا الإنسان المعاصر.

هل هذه الأحاديث يؤخذ بها في فضائل الأعمال

سبق أن تكلمنا عن الحديث الضعيف والعمل به في فضائل الأعمال وبينا الشروط فيما يغني عن الإعادة هنا لعل تراجع الحلقة التي تكلمنا فيها حتى لا يذهب علينا الوقت وبالنسبة للحديث المضطرب والحديث المدرج والحديث المقلوب لا يؤخذ بها في فضائل الأعمال، لا يؤخذ بالألفاظ أو بهذه المتون التي انتقضت أما الأشياء الصحيحة كمثلا الحديث المقلوب نأخذ بالحديث الأصل الذي لم ينقلب نعم هذا نأخذ به، لكن اللفظ الذي انقلب لا نأخذ به، الحديث المدرج لا نأخذ به ونقول في فضائل الأعمال لا نأخذ بالإدراج لأن الإدراج ليس من لفظ النبي - صلى الله عليه وسلم - المضطرب لا نأخذ به في فضائل الأعمال لأن ضعفه شديد.

إذا كان المعاصر متخصص بهذا الحديث بعينه وجه جهوده كله للدراسة ألا يكون هذا سبب لقبول حكمه في الحديث؟

إذا كان المعاصر استطاع أن يجمع طرق الحديث ويأتي بشيء لم يذكره الإمام المتقدم بما يدل على أن الإمام المتقدم خفيت عليه بعض الأمور فهذه الأمور مستثناة لكن هل لها أمثلة هذا هو السؤال، وفي الغالب أنه لو كان هناك شيء من هذا القبيل فإن الإمام المتقدم يكون قد خولف من إمام مثله ونحن كلامنا في عدم المخالفة أما لو اختلف الأئمة الجهابزة النقاد الذين يصار إلى أقوالهم لو اختلفوا فيما بينهم لا الحال يختلف فكلهم أئمة عندنا ونحن نرجح بين أقوالهم بالمرجحات التي ندين لله جل وعلا بها، أما إذا لم يردنا إلا كلام هذا الإمام الجهبز الناقد الذي توسع في إيجاد طرق الحديث وهذا المتأخر جاءنا وجاء بنفس الطرق التي جاءنا بها الإمام المتقدم لم يأتنا بشيء جديد ومع ذلك يعطينا رأي مخالف لهذا الإمام فنحن مع رأي هذا الإمام.

هناك إجابات كثيرة: تقول إجابة السؤال الأول: تعريف الحديث الموضوع وهو الطعن بكذب الراوي في الحديث وهو يختص بفقد العدالة وهو أسوأ أنواع الحديث

يعني قلنا في تعريف الحديث الموضوع هو المختلق المكذوب المنسوب للنبي - صلى الله عليه وسلم - .

تقول إجابة السؤال الثاني: أسباب الوضع: عدم الدين، ثانيا: غلبة الجهل فرط العصبية

نحن قلنا الزندقة والعداء للإسلام يمكن هي تعبر عنه بعدم الدين للأمانه هي ذكرت الزندقة.

تقول: الحديث الموضوع هو الحديث المختلق المصنوع وهو الحديث المكذوب على النبي - صلى الله عليه وسلم – وقد يقع على سبيل الوهم ولكن الأعم الأغلب أنه من قبيل العمد

السؤال الثاني: الأسباب أولا: الصراع السياسي والعقدي الذي وجد في صدر الإسلام ثانيا الزندقة والبغض للإسلام الرابع: أن يكون من غير قصد على سبيل الخطأ لأغراض دنيوية

نشكر لهؤلاء الذين يتابعون لهم حرصهم ونسأل الله جل وعلا لنا ولهم العلم النافع والعمل الصالح وأن يجعل ما علمنا حجة لنا لا حجة علينا.

يسأل عن خريطة صفة الرواة هل هي كذب الرواة الموضوع تهمته بالكذب المتروك فحش غلطه يعني يسأل يقول صححوني هل هذه الخريطة صحيحة أم لا فما هي الخريطة الصحيحة؟

أنا إن شاء الله تعالى أخشى في البداية أن أعرض فيكون على حساب الوقت، لكن أرجو أن يكون عندنا وقت إن شاء الله تعالى في آخر الحلقات وأعرض بإذن الله تعالى بالجهاز يعني أشياء توضح ما ذكرناه وستكون إن شاء الله من باب المراجعة والمسح الشامل لما تعلمناه إن شاء الله تعالى ويمكن لهم أن يسجلوا هذا الذي سأعرض طريق الحاسب الآلي يسجلوا عندهم.

يسأل عن حديث (إذا سجد أحدكم فليضع يديه قبل ركبتيه)

نقول بالنسبة لهذا الحديث حديث أبي هريرة (لا يبرك أحدكم كما يبرك البعير وليضع يديه قبل ركبيته أو يضع ركبتيه قبل يديه) على اختلاف الروايات، نقول: خلاصة هذا الحديث أنه كله برمته غير صحيح وبالتالي نشأ خلاف على الساحة الإسلامية بسبب هذا الحديث وكون بعض ألفاظه يقال فيها (وليضع يديه قبل ركبتيه) وبعضها وليضع ركبيه قبل يديه، وابن القيم - رحمه الله تعالى – قال: هذا الحديث من المقلوبوالصواب أنه (وليضع ركبتيه قبل يديه) وانقلب على أحد الرواة وهكذا وأنا أقول الحديث برمته ضعيف ونستريح من هذا الخلاف.

قد يقول قائل ماذا نصنع أنضع أيدينا قبل ركبنا أو العكس؟ أقول أننا إذا تلمسنا الأحاديث المرفوعة للنبي - صلى الله عليه وسلم - لا نجد شيئا في هذا فالحمد لله يكون في الأمر سعة يضع الإنسان يديه قبل ركبتيه أو ركبتيه قبل يديه وهذا الذي ذهب إليه شيخ الإسلام بن تيمية هون من المسألة وقال الأمر هين فبإمكان المصلى أن يضع هذه قبل هذه أو العكس، لكن فيه شيء يمكن أن يستأنس به مجرد استئناس وهو أنه ثبت عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه – أنه كان يضع ركبتيه قبل يديه يبرك كما يبرك البعير، قد يقول قائل كيف يبرك كما يبرك عن البعير والنبي - صلى

الله عليه وسلم – قد نهى عن بروك كبروك البعير؟ نقول نهي النبي - صلى الله عليه وسلم - غير صحيح يعني لم ينه النبي - صلى الله عليه وسلم - عن بروك كبروك البعير، الحديث غير صحيح، فبالتالي إذا كان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه – وضع ركبتيه قبل يديه وقال الراوي يبرك كما يبرك البعير فالأمر هين فهذا من فعل عمر بن الخطاب وهو ثابت عنه وعمر بن الخطاب - رضي الله عنه –نعرف أنه من أكبر الصحابة عند النبي - صلى الله عليه وسلم -

لا يتقدمه إلا أبي بكر فهو إذا لصيق بالنبي - صلى الله عليه وسلم -

يراه ويعرف صفة صلاته عليه الصلاة والسلام هذا همنا أن عمر بن الخطاب سيكون فعله أقرب إلى النبي هدي - صلى الله عليه وسلم -

وسمته، فالذي يريد أن يأخذ بهذا الذي ثبت عن عمر فله ذلك والذي يريد أن يجتهد فله أن يجتهد ولا ينكر أحد على أحد فهذه المسألة من المسائل التي يثار خلاف على الساحة كله بسبب هذا الحديث الضعيف.

تسأل عن قلب الحديث من غير قصد

تكلمناعن هذا قلنا إن الحديث الذي انقلب على الراوي من غير قصد فخطأه مغفور له لأنه لم يتمعد هذا، لكن قلنا إذا كثر من هذا الراوي فهاذ يدل على عدم ضبطه فيقبقح في ضبطه يعني يقال غير ضابط، أما عدالته فقد يكون الراوي عدلا.

هل رواية الحديث بالمعني تعد قلبا؟

الرواية بالمعنى لا سيأتي الكلام معنا إن شاء الله في الحلقة القادمة سنتكلم عن الرواية بالمعنى فيها تفصيل.

تقول: هل حديث النهي عن الهي كهي البعير يعد مقلوبا؟

نفس الكلام الذي ذكرته جواب على هذا السؤال نقول: ابن القيم قال إنيه مقلوب، وقلت إن الحديث برمته من أصله غير صحيح يعني لم يثبت عن أبي هريرة - رضي الله عنه -.

يقول: إننا نسمع لفضيلة الشيخ كثيرا من الأحاديث وتبين لنا من دروسكم أننا كنا نروي أحاديثا غير صحيحة عن نبينا - صلى الله عليه وسلم - فهل نحن آثمون؟

نسأل الله أن يغفرلنا جميعا إنما العلم بالتعلم، فنحن بحمد الله في مثل هذه المجالس الطيبة التي نتذاكر فيها سنة النبي - صلى الله عليه وسلم – ونتعلمها نتعلم أيضا هذه الآداب التي ينبغي أن تحتك بنا في التعامل مع سنة النبي - صلى الله عليه وسلم – فلا نذكر من الأحاديث إلا ما ثبت عنه - صلى الله عليه وسلم - ولا نذكر للناس إلا ما ثبت عنه - صلى الله عليه وسلم - لأن الأمر يا إخواني خطير جد خطير لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: (من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين) بعض الروايات (يرى أنه كذب فإنه أحد الكاذبين) (ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار) فلذلك يشدد أهل العلم في رواية الأحاديث، ينبغي ألا يذكر الإنسان الحديث إلا وهو متثبت من صحتة حتى لا يقع في هذا الوعيد الشديد نسأل الله السلامة.

يسأل: هل حصل اتفاق بين أئمة الحديث على اضطراب بعض الأحاديث؟

نعم هناك بعض الأحاديث التي يحكمون عليها بالاضطراب مثل هذه الحديث الذي ذكرناه عن أبي إسحاق السبيعي يكاد يكون كلامهم متفقا وقد يكون فيه شيء من الاختلاف من بعض الأئمة لكنه اختلاف لا أرى أنه يؤثر فيكاد يكون كلام أهل العلم متفقا على أن هذا الحديث حديث مضطرب.

تسأل عن أحد الأحاديث وتقول منذ مدة وأنا أبحث عن إجابة –لعلها تجدها عندكم-من الذي كان يؤذن بليل بلال أم ابن أم مكتوم؟ هل هذا ضروري أن نعرف هذا؟

هي قاصدة لأن هذ الحديث مما قيل أنه انقلب فيقال: (إن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم) قالوا هذا الحديث منقلب والصواب أن ابن أم مكتوم كان يؤذن بليل لأنه رجل أعمى فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال لأن بلال هو الذي يرى الصبح بعضهم قال إنه مقلوب يعني هذا هو الصواب، لكن أنا أرى أن هذا القول غير صحيح تدرون ما السبب هل أحد يعرف السبب؟

لأن ابن أم مكتوم لا يؤذن حتى يخبر الناس

أحسنت لأن ابن أم مكتوم لا يؤذن حتى يقال له أصبحت أصبحت كما جاء في الحديث، فهذا دليل على أن الحديث لم ينقلب وأن هذه الرواية هي الصحيحة.

يقول: ما هو حكمكم على المدرج إذا كان عمدا وإذا كان غير عمد؟

إذا كان الذي أدرج أدرج لفظا يستشف منه زيادة في الحكم في الحديث عن قصد خاصة مثل ما قلنا عن الإدراج الذي من نوع الوضع في الحديث فهذا نسأل الله السلامة داخلا في الوعيد الشديد لكن معظم الإدراج الذي وجدناه ليس من هذا القبيل وإنما هو جاء لأجل إستنباط حكم شرعي أو بيان حكم شرعي أو بيان لفظة غريبة، بعض أهل العلم يتسنح في بيان اللفظة الغريبة قال: إذا كا الإدراج لبيان لفظة غريبة لا بأس به، نقول لا بأس به إذا كان هذا واضحا

بينا أما إذا كانت هذه اللفظة الغريبة ينبني عليها حكم آخر فالأمر يختلف، فيمكن أن يصدر من مجتهد لكن لا يقبل ذلك منه.

لكن حينما تسنحوا وقالوا: يمكن أن يقبل هذا إذا كان لأجل لفظة غريبة لأنهم في الأصل أجازو الرواية بالمعنى كما سيأتي معنا إن شاء الله تعالى في الدرس القادم.

فهذا الكلام له التصاق بالكلام الذي يأتي معنا في الرواية بالمعنى فما دام أنه يمكن أن يرد بالمعنى فبدلا من التحنث يقول يتعبد قالوا ما دام هذا جائز فلماذا نمنع من بيان اللفظة الغريبة هذا صحيح من هذه الجهة.

حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قاء فتوضأ هل هو صحيح الحديث وإذا صح هل هو للاستحباب هل ثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه أذن مرة واحدة في حياته هل أذن؟

هناك كثير من الخطباء يستدل بحديث موضوع أو ضعيف والعامة لا يعلمون ضعيف أو موضوع نريد أن نشرح لهم؟ كذلك الحديث الذي ذكرته عن القبور هل هناك حديث صحيح آخر؟

يسأل عن حديث أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قاء فتوض) نقول الحديث هو صحيح في أصله لكن حصل الاختلاف في لفظة فتوضأ، في بعض الفاظه قاء فأفطر وبعضها قاء فتوضأ، هذا الحديث هو حديث معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء أو عن أبي ذر ابنه عن أبي الدرداء ولما ذكر معدان هذا الحديث لثوبان - رضي الله عنه - قال: صدق أنا صببت له - صلى الله عليه وسلم - وضوءه حتى على الرواية الأخرى التي قال بعضهم إنها هي الصواب بعضهم قال إن الصواب أنه قاء فافطر وليس فيه فتوضأ وهذ الخلاف يرد في هل القيء ينقض الوضوء أو لا قالوا: الصواب في الرواية أنه قاء فأفطر لكن حتى لو قلنا إن هذه الرواية هي الصواب فزيادة ثوبان - رضي الله عنه – توحي بصحة هذه اللفظة وهي قوله: صدق أنا صببت له - صلى الله عليه وسلم – وضوءه، يبقى الخلاف بعد ذلك هل الوضوء هنا هو الوضوء الشرعي أو الوضوء اللغوي، يعني هو غسل القيء وآثاره ونحو ذلك وليس هو الوضوء الذي هو الاستعداد إلى الصلاة بمعنى أنه لا يكون دليلا على انتقاض الطهارة هذه مسألة فقهية تناقش في موضعها لكن المقصود الآن نتكلم عن صحة الحديث، فالحديث صحيح إن شاء الله تعالى.

أما أذان النبي - صلى الله عليه وسلم - فأنا لا أذكر أنه - صلى الله عليه وسلم - ثبت عنه أنه أذن ولو مرة واحدة أنا لا أذكر في هذا شيئا.

نصيحة للخطباء: لعل إن شاء الله تعالى في الكلام الذي ذكرته قبل قليل إلى التنفير من رواية الأحاديث التي لا يتثبت الإنسان من صحتها حتى لا يدخل في عموم قوله - صلى الله عليه وسلم – (من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار) (من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين) لعل مثل هذه الأحاديث تردع هؤلاء الإخوة الذين يتصدرون للخطابة أو للوعظ أو للإرشاد أو نحو ذلك، فنقول لهم تثبتوا وفقكم الله وارشدو المسلمين وجزاكم الله خيرا ولكن احرصوا ألا تأخذوا من الأحاديث الا ما صح وتتثبتون منه.

وبهذه المناسبة فإن علم الحديث الذي نتعلمه نحن الآن يجب أن نستخدمه في هذا العصر الحاضر الذي تبث فيه كثير من القنوات كثير من الشبه فيما يتعلق بأمور العقيدة وأمور العبادات وبعض الذين يفتئتون وينسبون ليس المقصود فقط التثبت في أحاديث النبوى - صلى الله عليه وسلم -

بل علم الحديث علم تربوى ينبغي أن يصطبغ سلوكنا به في جميع حياتنا في نقل بعضنا عن بعض فيما إذا لو جاءني إنسان ينقل لي كلاما في إنسان آخر ونحو ذلك أو إنسان ينقل كلاما عن عالم آخر لا أسلم له بالقبول، إذا قال هذا والله أجازه العالم الفلاني يجب أن أتثبت، والتثبت عن طريق معرفة من الذي روى هذا ومن الذي روا هذا وأين رواه وهكذا لأن هناك الآن أناس حسب ما نسمع يوردون بعض الشبهات ويذكرون بعض البدع و يريدون أن يضفو الشرعية على هذه البدع بطريق نسبة هذه البدع لبعض الأئمة،فنقول احذروا من هؤلاء ما ذكر لكم عن هؤلاء الأئمة فتثبتوا منه هل يثبت عنهم أم لا وهذا عن طريق علم الحديث واصطباغ سلوكنا به.

أما حديث القبور قلنا إنه في صحيح مسلم يعني لا إشكال (لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليه) فالحديث في صحيح مسلم لكن نحن نناقش فقط الزيادة في الإسناد وهي غير مؤثرة بحمد الله.

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد :
فكنا تكلمنا بالأمس عن بعض أنواع علوم الحديث التي نستكمل بقيتها في هذا اليوم، كنا تكلمنا عن المدرج، والمقلوب ، والمضطرب، وزيادة الثقة، وفي هذا اليوم سنتكلم عن بعض الأنواع الأخرى، أيضا هذه الأنواع التي سنتكلم عنها (الحديث المصحف)
التصحيف في اللغة: هو التغيير.
أما تعريفه في مصطلح الحديث، فنستطيع أن نقول : أنه تغيير كلمة في الحديث، على غير ما رواها الثقات إما لفظاً أو معنى .
وهذا النوع من أنواع علوم الحديث اعتنى به علماء الحديث لأهميته البالغة ؛ والسبب : أن هناك بعض التصحيفات التي وقعت من بعض علماء الحديث الكبار الجهابذة النقاد ، فضلاً عن بقية الرواة، فما دام هذا التصحيف قد وقع من الكبار كما سنمثل له إن شاء الله تعالى ، فإنه بحاجة إذاً إلى من يضبطه ويعتني به وهو داخل أيضاً في علم علل الحديث، يعني هو من صور العلة،ومن أسباب وقوع العلة في الحديث؛ التصحيف .
الحديث المصحف نستطيع أن نتكلم عنه من حيث القسمة، ومن حيث الأسباب وبعض الحيثيات الأخرى فنقول:
إنه من حيث القسمة ينقسم إلى قسمين: مصحف الإسناد، ومصحف المتن
بمعنى أن التصحيف قد يقع في الإسناد و قد يقع في المتن على حد سواء.
أما بالنسبة للتصحيف الذي يقع في الإسناد : فهناك من يرى أنه أقل من وقوع التصحيف في المتن، لكن في الحقيقة أن النظر إلى كثرة التصحيفات الواقعة في الإسناد نستطيع أن نقول أن أكثر التصحيف يقع في الإسناد، لكن أكثر ما يقع في أسماء الرواة، و السبب أن هناك بعض الرواة الذين يعتمد في ضبط أسمائهم على الصحف ، على الكتب وتكون أسمائهم غريبة كما سنمثل له إن شاء الله تعالى وكان من عادة العلماء السابقين أنهم لا ينقطون الكتب، فيمكن أن يرسموا ، يكتبوا "بشار" بدون نقط، فيقرأ : "بشار" و"يسار" وهكذا ، ويمكن أن يكتبوا الكلمة أيضا من غير شكل كبَشِير وبُشَير، الفارق بينهما ضم الباء وفتحها، فإذا لم تشكل فإنه قد يقع التصحيف والتحريف في مثل هذه الكلمات .
ولذلك الذي أراه، أن التصحيف في الإسناد هو الأكثر، أكثر من وقوعه في المتن، مع وجود التصحيف في المتون لكن وقوعه في الإسناد أكثر.
الأسباب التي توقع في التصحيف :
هناك سبب يتعلق بذات الراوي نفسه ، وهذا السبب هو اعتماد الراوي على الصحف، ولذلك سُمي تصحيفاً لأنه يعتمد على الصحف يعني على الكتب، فلا يأخذ عن المشايخ، أما الذين يأخذون عن المشايخ فإنهم أقل غلطاً من غيرهم، والتصحيف عندهم أقل من وجوده عند غيرهم، لكن ليس معنى هذا أنهم لا يقع منهم التصحيف، بل يقع للأسباب التي أذكرها، وسيتضح هذا من خلال الأمثلة التي سنبينها إن شاء الله تعالى.
فهذا السبب يعود إلى أصل طريقة الطالب والتلميذ والراوي في الطلب، إذا كان يعتمد على الصحف وعلى الكتب فإنه يقع منه هذا التصحيف، لكن الأسباب المتعلقة بوجود التصحيف عند الجميع نجد أن هذه الأسباب تعود إلى سببين:
بعضها يتعلق بالسمع وبعضها يتعلق بالبصر، ولذلك بعضهم يقول أننا نسمي هذا أقسام التصحيف من حيث المنشأ، يعنى ما منشأ التصحيف بعضه ينشأ بسبب البصر وبعضه ينشأ بسبب السمع .
أما بالنسبة لمنشأ التصحيف بسبب البصر، فهو ما ذكرته لكم من الاعتماد على الكتب التي لم تضبط، يعنى لم تُنقط ولم تُشكل بالضبط ، فيعتمد الراوي على هذا الكتاب وإن كان قد تلقى عن الأشياخ في السابق، لكن لما كتب كان يعتمد على حافظته في ذلك الوقت ويظن أنه هو لن يقع منه التصحيف، ومع مرور الزمن لما احتاج إلى الرواية من هذا الكتاب كان قد نسي ضبط ذلك الراوي فوقع في التصحيف، بسبب وجود الرسم مشابهاً لرسم كلمة أخرى، ولعله من خلال المثال يتضح المقال إن شاء الله تعالى.
فمن كبار الأئمة عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله تعالى، إمام ناقد جهبذ هو يتكلم في الرواة، وهو يصوب ويُخَطِّيء وهكذا، فعبد الرحمن بن مهدي روى حديثاً من طريق راوي يقال له شهاب بن شرنفة ولفظة شرنفة هذه غامضة وقليلة الاستعمال، فإذا كان كتب كتابه دون أن يضع النقط على هذه الكلمة فإنها فيما بعد ستقرأ على الرسم المشهور عند الناس، فهو حينما رجع لكتابه أصبح يقرأ هذا الاسم شهاب بن شريفة، ونحن نعرف أن رسم شرنفة ولفظ شريفة واحد إذا لم تُنقط الكلمة، فلذلك تصحف هذا الاسم على عبد الرحمن بن مهدي بسبب طول العهد، ما ضبط كتابه ونقطه حينما سمع من الشيخ ، اعتمد على حافظته فنسي ضبط هذا الاسم بعدما تقدمت به السن.
كذلك أيضا من التصحيفات التي وجدت عند عبد الرحمن بن مهدي راوي اسمه قيس بن حبتر ، ونعرف أن لفظة حبتر غريبة وتحتاج إلى من يضبطها، فعبد الرحمن بن مهدي أيضاً ما ضبط هذه الكلمة، فلما احتاج إلى روايتها

أصبح ينطق هذا الاسم هكذا قيس بن جبير، ونحن نعرف أن رسم جبير ورسم حبتر واحد إذا لم يكن هناك نقط إلى هذه الكلمة .

كذلك عبد الله بن المبارك ، من التصحيفات التي وقعت له، وقع له بعض التصحيفات في المتون، ومن ذلك أنه روى حديث القلتين (أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الماء وما ينوب به من السباع) ولم يشكل عبد الله بن المبارك ولم هذه الكلمة، فأصبح يرويها هكذا، (سئل عن الماء وما يثوبه من السباع، ينوبه أصبح ينطقها يثوبه، بسبب غرابة كلمة ينوبه .

يحيى بن معين -رحمه الله - بالرغم من أنه جهبذ ناقد ويتكلم في الرواة جرحاً وتعديلاً ؛ حصلت له قصة مع الإمام أحمد وأبي قطن الذي ذكرناه بالأمس - إن كنا نتذكر - حينما تكلمنا عن الحديث المدرج، وقلنا إن أبا قطن واسمه عمرو بن الهيثم وشبابة بن ثوار رويا الحديث عن شعبة عن محمد بن زياد الطحان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (أسبغوا الوضوء) فأبو قطن معروف بالرواية عن شعبة، هو من تلاميذ شعبة، كان أبو قطن ويحي بن معين والإمام أحمد جالسين في مجلس ، فروى أبو قطن حديثا عن شعبة عن العوام بن مراجم، فخطأه يحيى بن معين وقال العوام بن مزاحم، فخاف أبو قطن من كلام يحيى بن معين وخشي أن يضبط عليه هذا الوهم، المحدثون عندهم حساسية في قضية الأوهام فانفعل بسرعة وقال: فعلى الله بي ما فعل إن لم يكن العوام بن مراجم، فقال يحيى بن معين قد حدثنا به وكيع عن شعبة فقال العوام بن مزاحم، فتدخل الإمام أحمد فقال: حدثنا به وكيع عن شعبة فقال العوام بن مراجم، يعني أنك وهمت يا يحي بن معين، فسكت يحيى لما تدخل الإمام أحمد في هذه الحالة، فقالوا أن يحيى بن معين صحف عليه اسم هذا الراوي بسبب الرسم لأن رسم مزاحم ومراجم واحد، لذلك مع طول العهد لم ينقط يحيى بن معين كتابه فوقع في الوهم بهذه الصفة .

قلنا أن القسم الأول وهو تصحيف الأسناد، قد يقع التصحيف في أسماء الرواة، وهذه من أمثلة التصحيف في أسماء الرواة وهذا كثير جداً في كتب الحديث وسنبين إن شاء الله تعالى حينما نتكلم عن المؤلفات أهمية هذه المسألة.

قلنا : من حيث المنشأ إذاً أن أكثر ما يقع التصحيف بسبب الاعتماد على الكتاب .

لكن أحياناً يقع التصحيف بسبب السمع، قلنا المنشأ هناك البصر وأحياناً يكون المنشأ السمع، وهذا يقع على وجه الخصوص حينما يكون هناك ألفاظ جاءت على وزن صرفي معين، يكون الطالب سمع الشيخ وهو ينطق باسم راوي من الرواة وربما كان ذكر كامل الإسناد فيعتمد على حافظته بما سمع من الشيخ ويبدأ يبين لكن يقع في الوهم حينما يكون متذكراً لاسم راوي يتفق مع هذا الراوي الذي ذكره الشيخ في وزنه الصرفي مثل : واصل الأحدب وعاصم الأحول، نجد أن هذين الاسمين برغم افتراقهما إلا انهما على وزن صرفي واحد ، فإذا كان الشيخ ذكر الإسناد كأن يقول: حدثنا عبد الله بن المبارك قال حدثنا عاصم الأحول عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كذا ؛ ربما جاء الراوي يكتب: حدثنا عبد الله بن المبارك قال حدثنا واصل الأحدب عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كذا، والسبب عاصم الأحول، واصل الأحدب، نجد وزنها الصرفي واحد، فإذاً هذا التصحيف منشأه السمع، يعني أخطأ في السمع كما أن الخطأ يكون بالبصر، لكن الخطأ في السمع أقل بكثير من الخطأ عن طريق البصر .

كذلك أحيانا يقع التصحيف في اللفظ وفي المعنى، وأكثر ما يقع التصحيف في اللفظ، كما هو واضح من الأمثلة التي معنا .

أما بالنسبة للتصحيف في المعنى يكون لفظ الحديث هو هو ما تغير ولكن يفهمه الراوي فهما غير ما يفهمه الرواة الآخرون .

والتصحيف في المعنى هذا ، أصبح في بعض كتب التصحيف وما إلى ذلك فيه شيء من الدعابة والترفه، بحيث أن هناك تكثر في ذكر بعض الأمثلة التي معظمها لا يثبت عن الرواة، ولذلك أنا أحذر من التنكيت في مثل هذه المسائل التي قد تمس أعراض رواة ، وأحيانا أئمة ولا يتقبل أن يتكلم في الأئمة بسبب حكايات تحكى عنهم ولا تثبت، لكن الأشياء الثابتة نعم، لا بأس من ذكرها، من باب التنبيه والتعليم وهكذا.

فمن أجود الأمثلة التي ذكرت في هذا وهو ثابت عن من صحفه مثال وقع لأبي موسى محمد بن المثنى العنزي المعروف بـ الزمن ، محمد بن المثنى هذا من شيوخ أصحاب الكتب الستة تقريباً راوي مشهور من تلاميذ يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي وهكذا، محمد بن المثنى روى حديثا عن النبي، أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى إلى عنزة فأصبح يقول : نحن قوم –يقصد قبيلته قبيلة عنزة- لنا شرف، صلى إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ظناً منه أن العنزة التي ذكرت في الحديث هي القبيلة، بينما العنزة التي ذكرت في الحديث هي الحربة، التي توضع بين النبي صلى الله عليه وسلم ليتخذها سترة حتى لا تقطع عليه الصلاة، فهذا الراوي ضبط لفظ الحديث لكنه أخطأ في فهم معناه، فهذا يقولون تصحيف معنى حينما صحف معنى هذا الحديث وفهمه على غير الفهم الصحيح .

أما بالنسبة للتصحيف الذي يقع في متون الأحاديث فهي كثيرة أيضاً، ولكن كما قلت فيما أرى أن التصحيف أسماء الرجال أكثر منه.

من أمثلة التصحيف الذي يقع في متون الأحاديث المثال الذي ذكرته عن عبد الله بن المبارك حينما صحف ينوبه إلى يثوبه، كذلك ما وقع لأبي بكر الصوري حينما روى حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر، حينما لا تنقط هذه الكلمة (ستاً من شوال) نطقها أبو بكر الصوري "شيئاً من شوال" من صام رمضان وأتبعه شيئاً من شوال، فهذا تصحيف بسبب البصر أيضا حينما قرأ من كتابه.

قالوا أيضاً من أمثلته ما وقع لابن لهيعة حينما تصحف عليه حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجر في المسجد أي اتخذ حجرة، فصحفه وقال : احتجم في المسجد بلفظ الحجامة، والمساجد تصان عن الحجامة لأنها قد تلوث المسجد، لأن الحجامة يخرج منها الدم.

إذاً هذه تقسيمات التصحيف، وعرفنا منشأ التصحيف ما هو وكيف وقع، وأنه يقع باللفظ ويقع بالمعنى وهلم جر.

نختم الكلام عن هذا بذكر أشهر المصنفات التي صنفت في التصحيف :

فأقول هناك مصنفات أفردت للتصحيف الذي نتلكم عنه وعناوينها تحمل هذه اللفظة، لفظة التصحيف فمن أشهر هذه الكتب التي ألفت في هذا :

كتاب (تصحيفات المحدثين) لأبي أحمد العسكري، وهو كتاب مطبوع في ثلاث مجلدات، وهو من أجود الكتب التي صنفت في هذا.

كذلك هناك بعض الكتب التي ألفت في هذا، من جملتها كتاب للدارقطني رحمه الله كتاب (التصحيف) لكن هذا الكتاب لا نعرف عنه شيئاً ولم يصل إلينا بعد.

فيه كتب كثيرة ألفت في التصحيف من آخرها كتاب (التطريف في التصحيف للسيوطي) وهو أيضا مطبوع.

لكن التصحيف لا يقف فقط عند هذه العناوين، فهناك كتب كثيرة ألفت في هذه المواضيع بعضها ستأتي الإشارة إليه إن شاء الله تعالى وهي تتعلق بضبط الأسماء، ومن جملتها كتب المؤتلف والمختلف، كتب مشتبه النسبة، وهي كثيرة، وهذه سيأتي الكلام عنها إن شاء الله تعالى في مواضيع أخرى، لكن الذي دعا أهل العلم إلى التصنيف في هذا الفن كثرة وقوع التصحيف في الأسماء ؛ فاحتاجوا إذا أن يضبطوا هذه الأسماء التي تأتلف وتختلف، يعني تأتلف في شكلها وتختلف في نطقها أو في حقيقتها، وكتب مشتبه النسبة التي يقع فيها الاشتباه في النسبة أو حتى في أسماء الرواة، هذه سيأتي الكلام عنها لاحقا إن شاء الله ونكون بهذا قد انتهينا عنا لكلام عن الحديث المصحف، وننتقل إلى مبحث آخر، ونتوقف بعده إن شاء الله تعالى، وهو مبحث (الرواية بالمعنى)

(وقد يقع الإبدال عمدا امتحانا- أو بتغيير مع بقاء السياق: فالمصحّف والمحرّف. ولا يجوز تعمد تغيير المتن بالنقص والمرادف إلا لعالم بما يحيل المعاني. فإن خفي المعنى احتيج إلى شرح الغريب وبيان المشكل.)

أبين نقطة ذكرها الحافظ ابن حجر ولم أجد من ذكرها قبله وهو التفريق بين المصحف والمحرف، والتفريق هذا تفريق فنس لا حرج فيه لأن الحافظ ابن حجر إمام من الأئمة يجتهد كما يجتهد باقي الأئمة، فالحافظ بن حجر رأى اجتهاداً منه التفريق بين المصحف والمحرف ، فقال: إن كان التصحيف والتغيير الذي وقع في الكلمة بسبب النقل – مثل كما قلنا ستا ، شيئا ، كما أبو بكر وهكذا- أو حبتر تصحفت إلى جبير وهذا نسميه تصحيفا ولا نسميه تحريفا.

وإن كان التغيير الذي وقع في ضبط الكلمة مثل (بَشير) و (بُشير)، (بريد) و (يزيد) ونحو ذلك ولكن بَشير و بُشير فهذا نسميه تحريفا ولا نسميه تصحيفا ، هذا مراد الحافظ ابن حجر في التفريق بين هذين النوعين، فهذا أمر هين إن شاء الله تعالى .

بالنسبة للرواية بالمعنى، عرف من واقع الروايات التي وصلت إلينا أنه يصعب جداً على المحدث الذي يعتمد على حافظته أن يؤدي الحديث بألفاظه تماماً، وإن كان بعض أهل العلم يدققون في هذا كما حصل من الصحابي الجليل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما حينما روى حديث بني الإسلام على خمس فقدم الصيام على الحج، فقال أحد الحاضرين : الحج وصيام رمضان، قال : لا، صيام رمضان والحج، هكذا سمعته من رسول الله r، فما تغير شيء في الحديث، القضية قضية تقديم الصيام على الحج، أو الحج على الصيام فقط، ومع ذلك دقق عبد الله بن عمر في هذا، ولذلك قالوا إن عبد الله بن عمر ممن لا يرى الرواية بالمعنى، كذلك محمد بن سيرين رحمه الله تعالى، ممن يدقق في هذه القضية

.

لكن بسبب صعوبة هذا الأمر ولو أنه أُشترط هذا الشرط لما وصل إلينا من الأحاديث إلا العدد القليل لأنه يصعب على الرواة أن يحفظوا الحديث لفظاً ومعنى، سهل في ذلك المحدثون لكن بشروط، قالوا يمكن أن يروى الحديث بالمعنى ونحن نعرف أن لغة العرب واسعة وتأتي فيها ألفاظ مترادفة تدل على نفس المعنى من غير تغيير، فلو قلت

لشخص: أقدم يا فلان، وذكر شخص آخر أنني قلت :هلم يا فلان، آخر قال : تعالى يا فلان، فأقبل وهلم وتعالى كلها بمعنى واحد ولا يتغير المعنى، إنما هو تغيير في اللفظ فقط من غير تبدل في المعن،.

لذلك إذا أردنا أن نعرف مبحث الرواية بالمعنى نستطيع أن نقول: هو رواية الحديث مع تغيير ألفاظه بألفاظٍ مرادفة أو بعضها وبقاء معناها.

وهذا التعريف اجتهاداً مني، وإلا فلم أجد أحدا من المحدثين عرفوا هذا فيما وقفت عليه وقد يكون فاتني شيء من هذا، ولكن بما أن كثر من الأخوة يحبون أن يضبطوا علوم الحديث بتعريفات، فأقول أن هذا التعريف إن شاء الله تعالى يصدق على هذا المبحث.

أعيد التعريف : رواية الحديث مع تغيير ألفاظه بألفاظ مرادفة أو بعضها – يعني بعض هذه الألفاظ، فليس شرط أن يغير جميع الألفاظ – مع بقاء المعنى.

ويمكن أن يمثل على هذا بمثال حديث (من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار) رواه بعض الرواة : من تقول عليّ ما لم أقله فليتبوأ مقعده من النار، المعنى واحد ما تغير، نقول بمعنى كذب، فهنا اللفظ تغير والمعنى واحد، فالمعنى جائز إن شاء الله تعالى .

لكن إذا أردنا أن ننظر إلى الخلاف نجد أن أهل الحديث اختلفوا في هذا، فمنهم أناس شددوا ولم يجوزوا الرواية بالمعنى، وهؤلاء قلة، أما الجمهور والأكثر من أهل العلم فإنهم جوزوا رواية الحديث بالمعنى للضرورة، ولذلك بعضهم حينما جوز ؛ جوز هذا بشروط فقال: يجوز لمن يحفظ الحديث فنسي لفظه وبقي معناه متصلا في ذهنه، هذا بلا شك أنه لابد لو كان المعنى غير متصل في ذهن الراوي كيف يستطيع أن يعبر عن هذا الحديث بلفظ مغاير إن لم يكن مستحضرا للمعنى، فهذا الشرط يعد من باب تحصيل الحاصل .

لكن بعضهم اشترط أن يكون هذا في المفردات دون التراكيب، يعني أن يكون المغير جميع متن الحديث –على سبيل المثال- قالوا لا، لكن في المفردات نعم تستطيع أن تغير أقبل بهلم أو نحو ذلك فنعم، أما في التراكيب قلنا بأنه وجد أن كثيرا من التصحيف وقع بسبب رواية الحديث بالمعنى من قِبل بعض الرواة أو اختصاره، وهذا مبحث وثيق بالرواية بالمعنى وهو قضية اختصار الحديث، فأمامنا قضيتان مهمتان :

اختصار الحديث والرواية بالمعنى، بينهما صلة قوية جدا، لأن اختصار الحديث أحيانا يكون من باب الرواية بالمعنى كما سيتضح لنا إن شاء الله تعالى من خلال المثال، لكن تعامل المحدثين مع اختصار لفظ الحديث أخف من تعاملهم مع الرواية بالمعنى، شددوا في الرواية بالمعنى أكثر من تشديدهم في اختصار الحديث .

بالنسبة للرواية بالمعنى اشترطوا لمن يروي بالمعنى شرطاً مهما، بعضهم يجعله شرطين ولكن نستطيع أن نقول أنه شرط واحد، وهو أن يكون الذي يروي الحديث بالمعنى عالما بالألفاظ ومقاصدها من حيث اللغة وما تؤدي إليه خبيرا بما يحيل معاني هذه الألفاظ، أما إذا ما كانت عنده هذه الخبرة فإنه يمكن أن يأتي بألفاظ تؤدي لمعاني زائدة أو معاني ناقصة، كما سيتبين لنا إن شاء اله تعالى من خلال المثال.

كذلك أيضاً من الأشياء التي اشترطت في الرواية بالمعنى قالوا: بشرط أن لا يكون هذا في الكتب أيضاً، يعني يأتي واحد ويقول أن صحيح البخاري سأمسكه من ألفه إلى ياءه وأروي أحاديثه بألفاظ غير الألفاظ التي ذكرها البخاري والمعنى واحد، يقال له : لا، هذا ممنوع، إنما جوز المحدثون هذا لأجل الحاجة التي تستدعي أن يُوسع في هذا الأمر وإلا لو ضُيق لما وصلت إلينا أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الصورة.

الدليل الذي استدل به من جوز، قالوا: الدليل الترجمة، فبما أنه يمكن أن تترجم الشريعة برمتها إلى الأعاجم الذين يدخلون في الإسلام، فمن باب أولى أن يجوز في اللغة العربية نفسها، نستبدل لفظة بدلا من لفظة أخرى، وهذا الدليل دليل صحيح وقوي ووجيه، بل نحن نعرف أننا في هذا العصر نجد القرآن وهو كلام الله جل وعلا تترجم معانيه، حتى يستطيع الذين يدخلون في الإسلام من غير العرب أن يعرفوا هذه المعاني، أما الألفاظ القرآنية فلا يمكن أن تترجم بحيث أنها تؤدي نفس الدور التي تؤديه اللغة العربية فهذا مستحيل ، لكن أما أن تترجم المعاني فنعم حتى يفهم الأعاجم ما معنى هذا الكلام الذي يقرءونه، فإذا قرأ الآية يقرأ ترجمتها بعد ذلك، فما دام هذا جوز في كتاب الله جل وعلا ، وفي نقل الشريعة لهؤلاء الأعاجم فمن باب أولى أن يجوز في اللغة العربية نفسها، بين لفظ وبين لفظ آخر، وهذا دليل كما قلت لكم وجيه جدا.

أما بالنسبة لاختصار الحديث وهو كما قلت وثيق بالرواية بالمعنى، فأكثر أهل العلم على جوازه لكن أيضاً جوزوه للعالم الذي لا ينقص إلا ما لا تعلق له بباقي الحديث، قالوا : مثل ترك الاستثناء وسنبين إن شاء الله تعالى بالمثال هذه المسألة عند اختصار الحديث والرواية بالمعنى.

فأمثل أولاً للرواية بالمعنى وفيها اختصار للحديث أيضاً، هذا وقع من شعبة بن الحجاج وهو إمام من الأئمة بل هو أول من فتش عن الأسانيد بالعراق كما قال أهل الحديث، وشعبة بن الحجاج معترف بإمامته بلا شك ولا ريب، روى شعبة عن سهيل بن أبي صالح عن والده أبي صالح ذكوان السمان عن أبي هريرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

(لا وضوء إلا من صوت أو ريح) هذا الحديث بهذه الصفة، ظاهر سنده الصحة لكن بين علماء الحديث الجهابذة النقاد أن هذا الحديث غلط، وإن كان الراوي له شعبة –وهو شعبة- ولكن هذا الحديث غلط، والحديث أمره مشكل من حيث متنه لأن معنى ذلك أنه لا ينقض الوضوء إلا الصوت أو الريح، يعني الذي يخرج من ابن آدم إما رائحة كريهة أو يسمع صوت الذي يخرج منه، معنى ذلك أن هناك أشياء لا تنقض الوضوء إذا حُصر الناقض فقط في هذين الأمرين، فإذا البول، الاحتلام، حتى المسائل المختلف فيها كخروج الدم ونحو ذلك، كل هذه الأمور معنى ذلك أنها لا تنقض الوضوء، وهذا بلا شك أنه غير مراد من هذا الحديث، لكن منشأ الإشكال رواية شعبة لهذا الحديث بالمعنى.

إذا ما هو الحديث الأصلي الذي استل منه شعبه هذا المعنى فرواه بهذه الصفة؟

قالوا: هو حديث النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان أحدكم في صلاته فوجد ريحاً من نفسه فلا يخرجن حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً ، النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ ما حصر الناقض فقط في الصوت أو الريح ، ولكنه أرشد، لأن الشيطان يأتي لابن آدم فينخس في مقعدته فيخيل إليه أنه خرج منه شيء ولم يخرج منه شيء ، فالنبي صلى الله عليه وسلم يقول (إذا وجد ذلك فلا يخرجن) يعني من الصلاة ولا ينصرف، حتى يسمع صوتا يجد ريحا .

إذا ما ثبت باليقين لا يزول إلا بيقين مثله ، فما دام الإنسان متأكدا أنه متوضأ ومتطهر؛ فالشك الطارئ لا يخرج عن الأصل وهو اليقين، فاليقين لا يزول إلا بيقين مثله، ما هو اليقين؟ سماع الصوت أو وجود الرائحة ، فهذا الذي يدفع الإنسان إلى الانصراف من الصلاة، وقطع الصلاة والذهاب ليتوضأ.

إذا هذا الحديث يفيد معنى غير المعنى الذي أفاده لفظ شعبة، الذي أوقع شعبه في هذا المعنى الضيق هو روايته لهذا الحديث بالمعنى ، لكن لم يكثر هذا من شعبة حتى نستطيع أن نقول أن شعبة يهم في الحديث أو تقع منه الأوهام وما إلى ذلك.

مثل هذه الأشياء والتصحيفات التي تقع بسبب الرواية بالمعنى ، أو الأخذ من الصحف من قِبل هؤلاء الأئمة الكبار ، نقول أنه ما دام وقعت منهم وهم كبار فمن باب أولى أن تقع من غيرهم فلذلك عني أهل الحديث بضبط هذه الأمور وجعلها في هذه الأنواع التي نتكلم عنها، لكن مادام أن هذا لم يكثر من شعبة فالماء إذا بلغ القلتين لم يحمل الخبث، فلا يؤثر هذا في شعبة رحمه الله تعالى.

أما بالنسبة للمثال الذي يمكن أن يصل به في قضية اختصار الحديث ، قلت إن المحدثين قالوا أو مثلوا على ذلك بترك الاستثناء ،ونمثل بحديث أخرجه البخاري في صحيحه ، وهو حديث عمر بن الخطاب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الذهب بالذهب، ربا إلا هاء وهاء. يعني تقابل ، يعني يدا بيد، فلو جاء راوي وأراد أن يختصر هذا الحديث ، فقال : الذهب بالذهب ربا . وقال ما دام أن اختصار الحديث جائز ساترك باقي الحديث ، فنقول : لا، هذا الاختصار لا يجوز في هذه الحالة، لماذا؟ لأن اللفظ التي ترك له ارتباط باللفظ الأول، واستثناء لا يجوز هكذ إذا ترك أفسد معنى الحديث كله، لكن إن لم يكن لباقي الحديث ارتباط بأوله فتجوز روايته، حديث إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى ، نعرف أن الحديث طويل، " فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه" لكن أن إذا اختصرت الحديث ، وقلت: إنما الأعمال بالنيات، فلا يقال إني أسأت بهذا التصرف، لأن هذا المتن لا يؤثر على المتن الباقي، إذا اختصرت الحديث واقتصرت على هذه الجملة؛ تركي لباقي الحديث لا يؤثر على هذا المعنى، المعنى ثابت وصحيح ولا إشكال فيه، فإن هناك فرق الحديث الذي لأوله ارتباط بآخره فهذا لا يجوز اختصاره، أما الحديث الذي لا ارتباط بين أوله وآخره؛ فيجوز فصل هذا اللفظ من ذاك اللفظ، فهذا هو الضابط عند علماء الحديث في قضية الرواية بالمعنى .

* سؤال: هل عني المحدثون رحمهم الله بضبط الراوي الذي عرف عنه الرواية بالمعنى (٣٥.٣٢) يأتي الباحث ويجد طريق هذا الحديث راوي عرف عنه الرواية بالمعنى يعرض عنه إذا كان له طريق آخر عرف عن رواته أنهم يروون بلفظ الحديث

* أجاب فضيلة الشيخ: أقول ، إن علماء الحديث بلا شك أنهم (٣٥.٥٥) الرواة وكلامهم في الرواة جرحا وتعديلا يشمل كل هذه الأنواع التي نتكلم عنها ، فالراوي الذي يقع منه أي اضطراب في الحديث أو الزيادة ، المخالفة، الإدراج ، القلب، التصحيف، الرواية بالمعنى بما يغير المعاني، اختصار الحديث بما يغير ، هذا إذا كثر من الراوي قدح فيه، أما إن كان قليلا فإنه لا يؤثر، مثل ما ذكرناه في قضية الإدراج ، في قضية القلب، المصحف ، الرواية بالمعنى، إذا كان نادرا من الراوي فهذا لا يؤثر، لأنه ما من بشر إلا ويخطي، لكن أهل الحديث يعرفون الخطأ في هذه الأحاديث التي وقع فيها الخطأ، وذلك من خلال جمع طرق الحديث فيتبين لهم أن هذا الراوي أخطأ في هذه اللفظة، وأن هذا الراوي روى الحديث بالمعنى، وأن هذا اختصر، وهذا أدرج ، وهذا قلب، وهذا كذا ، وهذا كذا، من خلال معرفتهم بطرق الحديث، وألفاظ الحديث، ولهم في هذا أشياء تشبه السحر والكهانة، يعني من نظر في علل الحديث والكتب التي صنفت في هذا ، وطرائف الأئمة في اكتشاف علل الأحاديث التي يكتشفونها بالمناقيش، فعلا هذا بهر كثيرا من الناس وظنوا أن هذا العلم من باب السحر والكاهنة، وحقيقة كما قلت سابقا ليس بسحر ولا كهانة، ولكنه

نور قذفه الله جل وعلا في قلوب هؤلاء العباد، بأسس وأشياء تحصلت لهم ، إضافة إلى ما منحهم الله إياه من الفهم السابق، الذي استطاعوا من خلاله اكتشاف مثل هذه الأمور.

* سؤال: ذكرتم أن من أسباب التصحيف، عدم تنقيط الأحاديث في الصحف والكتب، فهل عدم تنقيط العلماء للأحاديث في الكتب بسبب الاختصار ، والرغبة في الاختصار للإسراع في كتابة الحديث ، أو أن عدم تنقيط الأحاديث كان بسبب (٣٨.٢٠) كما حدث معروف أنه وجد أحد العامة يقرأ القرآن فأخطأ في آية التنقيط، فهل كانت الكتب كلها لم تنقط، أم أن العلماء .

* أجاب فضيلة الشيخ: بلا شك أن علماءنا السابقين ، كان الأصل عندهم تجريد الكتاب فلا تكاد تجد الكتاب منقوطا في العصور الأوائل، فلما تطور عندهما لخط نوعا ما واحتاجوا إلى ضبطه بسبب وقوع التصحيف في الأجيال التي جاءت بعد، أصبحوا يضبطون الكلمات المشكلة أما الأصل عندهم عدم النقط، وعدم الضبط بالشكل، لكن إذا كانت هناك كلمات مشكلة نقطوها وشكلوها، فلم(٣٩.١٦) التصحيف بعد ذلك، وجدوا الحاجة الداعية إلى النقط والضبط في معظم الأحيان، وبالذات الكلمات المشكلة من حيث الضبط، وأما النقط فالغالب أنهم يكونوا يتركوه، ونجد في بعض النسخ الخطية التي توجد الآن في المكتبات أن بعض هذه الكتب لا تُنقط أيضا من قِبل هؤلاء النُساخ، وبالذات النُساخ القدامى، كثير من هذه المخطوطات نجد النقط موجودا فيها ، ففعلا هم لم يكونوا ينقطون في السابق وهذا السبب الذي جعلهم بهذه الصفة.

* سؤال: هل يدخل في باب الرواية بالمعنى ، الأحاديث المتعلقة بالأدعية والأذكار والأحاديث المتعلقة بالأسماء والصفات، هل (٤٠.٠٠) الرواية بالمعنى أم يشدد فيها؟

* أجاب فضيلة الشيخ: سؤال جيد ورائع، فعلا عندنا أذكار جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم وأدعية جاءت عنه عليه الصلاة والسلام ، فهل مثل هذه الأذكار والأدعية تجوز الرواية فيها بالمعنى؟ أو لا تجوز؟

نقول أن الأصل دوما في الحديث، أنه لا تجوز فيه الرواية بالمعنى، إلا للحاجة، إذا كان الراوي يستحضر المعنى ونسي اللفظ، أو شكك في اللفظ، فجوزوه لهذا الغرض فقط، لذلك كتب أحاديث الأدعية والأذكار لا شك أنه يشدد فيها أكثر من التشديد فيما سواها، لكن هذا التشديد ليس كالتشديد في كتاب الله على سبيل المثال، يمكن أن يكون في ذلك سعة ، ولذلك نجد أن بعض الأذكار في بعض كتب الحديث تختلف ألفاظها في بعض الأحيان، وإن كان الأصل التشديد في هذا، مثل: قول النبي صلى الله عليه وسلم في دعاء لعلكم تذكرونه " اللهم أسلمت نفسي إليك، وفوضت أمري إليك، ووجهت وجهي إليك، وألجأت ظهري إليك" وفي آخره " آمنت بكتابك الذي أنزلت، ونبيك الذي أرسلت" فالصحابي الذي لقنه النبي صلى الله عليه وسلم هذا الدعاء لما أعاده قال، "ورسولك الذي أرسلت" فال النبي صلى الله عليه وسلم : "لا ، ونبيك الذي أرسلت" يعني التزم باللفظ الذي أمليته عليك، فالأصل في الأذكار أن تؤخذ كما هي، لكن بما انه أيضا يعسر جدا أن ينضبط هذا الأمر ، فإنه في ذلك إلى حد معين، وإلا فالغالب في أحاديث الأذكار والأدعية أنها منضبطة إلى حد كبير ، لكن قد نجد فيها الاختلاف، فإذا وجدا الاختلاف في بعض كتب الحديث فلا نظن أن هذا لضعف الحديث أو ما إلى ذلك ، لأن هناك نوعا من التسامح في هذا.

****

مبحث آخر وهو قول الحافظ: فإن خفي المعنى احتيج إلى شرح الغريب وبيان المشكل .

يعني الآن الكلام الذي مر معنا في الحديث الذي عرف معناه، معناه واضح وظاهر وبين ولكن اللفظ هو الذي خفي، أشكل على الراوي فجوزوا له أن يأتي بلفظ مرادف ما دام المعنى حاضرا، لكن إذا خفي المعنى، بسبب بعض الألفاظ التي يقل دورانها على الألسنة، ألفاظ غريبة لا ستعملها العرب إلا قليلا، تأتي في الأحاديث النبوية، فهذه الألفاظ تحتاج إلى من يبين معناها لأن بسبب قلة استخدامها، يشكل معناها على الناس وأحيانا لا تكون الألفاظ فقط وإنما معنى الحديث أيضا ، فلذلك احتيج إلى شرح الغريب وبيان المشكل، فشرح الغريب يعتني بالألفاظ، وبيان المشكل يعتني بمعنى الحديث كاملا، وبيان المشكل هذا، له ارتباط بما سبق أن قدمناه ثم تكلمنا عنه مختلف الحديث، ذكرنا مختلف الحديث للشافعي ومختلف الحديث لابن قتيبة، وذكرنا أيضا مشكل الآثار للطحاوي رحمه الله تعالى، وقلنا إن هذا الكتاب يتعرض للأحاديث التي يشكل معناها، الإشكال في المعنى مثل الذي نتكلم عنه في مختلف الحديث وحتى لو لم يكن هناك تعارض ظاهر بين الأحاديث فإن الطحاوي (٤٤.١٦) في كتابه هذا القاعدة التي يتكلم من خلالها، فيجيء بأحاديث أحيانا ليس بينها تعارض، ولكنها تحتاج إلى من يبين معناها، مثل ذكره للحديث الذي ذكرناه بالأمس ، وهو حديث أبي هريرة: "لا يبرك أحدكم كما يبرك البعير، وليضع يديه قبل ركبتيه، بين يديه على اختلاف لفظ الحديث، فإن هذا الحديث ليس فيه تعارض عند الطحاوي فيما أورده بينه وبين حديث آخر، ولكنه بين معنى بروك البعير ، قال: كيف يقول صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ولا يبرك أحدكم كما يبرك البعير، ومع ذلك يقول أنه (٤٥.٠٧) يضع ركبتيه قبل يديه أ، يديه قبل ركبتيه على اللفظ الآخر، قال : لأن ركبة البعير في اليدين فلذلك قال ما قال، تعرض لبيان لفظ الحديث فهذا ليس مشكل الحديث ولكنه لبيان مشكل هذا اللفظ .

أما كتب غريب الحديث، فهذا عني فيها علماء الحديث عناية فائقة ، لهذه الألفاظ التي تشكل، يعني لا يتضح معناها للناس فأرادوا أن يبينوا هذه المعاني، ويبينوها للناس، فأول من عمد إلى ذلك أبو عبيد القاسم بن سلاّم رحمه الله تعالى، وهو من علماء الحديث الفطاحل، ولكنه ركز على اللغة العربية التي تخدم الحديث النبوي، فجمع بين الحديث وبين اللغة ، فهو أول من عرفناه ألف كتابا في هذا وهو كتاب (غريب الحديث) ، طبع هذا الكتاب عدة طبعات ، أول هذه الطبعات طبعة في الهند في أربع مجلدات، ولكن مشكلة هذا الكتاب الترتيب، يعني ألفاظه غير مرتبه ولذلك يصعب على الباحث أن يهتدي للحديث في هذا الكتاب، لكن جاء بعض الفهارس التي خدمت هذا الكتاب فيما بعد، وهناك من قام بترتيبه مثل ابن قدامه رحمه الله حينما رتب هذا الكتاب ترتيبا بحسب ألفاظه على أوائل هذه الألفاظ، فخدم بلا شك ولكن كتاب ابن قدامه لا أعرف أنه موجود الآن، أما كتاب أبي عبيد فكما قلت طبع عدة طبعات ، كذلك هناك راوي يشتبه معه في الكنية وحتى في النسبة، لأن أبا عبيد هذا هروي ، وهناك أبو عبيد الهروي ألف كتابا في غريب الحديث وغريب القرآن وسماه (كتاب الغريبين) لكن صاحب كتاب الغريبين اسمه احمد بن محمد وهذا اسمه القاسم بن سلاَّم وإن كان كلا منهما أبو عبيد وهو هروي، فكتاب الغريبين هذا في غريب القرآن والحديث وهو أيضا على نفس المنوال يبين الألفاظ التي تحتاج إلى من يبين معناها للناس.

هناك أئمة كثر عنوا بالتأليف في هذا ، فإبراهيم الحربي ألف كتاب غريب الحديث، وابن قتيبة (٤٧.٣٨) ألف كتاب غريب الحديث ، الخطابي ألف غريب الحديث ، ابن الجوزي ألف كذلك، لكن هذه الكتب تفتقد للترتيب، إلى أن جاء ابن الأثير رحمه الله فجمع ما في هذه الكتب واستل هذه المعاني ورتبها ترتيبا جيدا على أوائل الكلمات في كتابه المشهور (النهاية في غريب الحديث) وهو لا يستغني عنه طالب علم يريد أن يتبين معنى هذه الألفاظ التي تذكر.

وقال رحمه الله تعالى: ثم الجهالة سببها أن الراوي قد تكثر نعوته فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض، وصنفوا فيه الموضح، وقد يكون مقلا فلا يكثر الأخذ عنه، وصنفوا فيه المبهمات ، ولا يقبل منهم ولو أبهم بلفظ على الأصح ، فإن سمي وانفرد واحد عنه ، فمجهول العين، أ، اثنين فصاعدا ولم يوثق فمجهول الحال ، وهو المستور.

هذا مبحث مستقل الآن وهو مبحث الجهالة، وهو من المباحث المهمة جدا في علم الحديث ، والراوي المجهول هو الراوي الذي لا نعرف عنه شيئا لا من حيث العدالة ولا من حيث الضبط، ولكنهم عدوا الجهالة من القدح في عدالة الراوي، وإن كانت في حقيقتها لا تصلح، ولكن بسبب أن الراوي ما عرف أنه عادل ؛ فلذلك جعلوها ملتحقة بنواقض العدالة، على كل حال ؛ الجهالة التي تحصل للرواة كما قال الحافظ ابن حجر نجد أنها بأحد ثلاثة أسباب:

أول هذه الأسباب : كثرة نعوت –يعني صفات- الراوي.

فيذكر في بعض الأحيان بغير ما اشتهر به ، وهذه الكنية أو النسبة أو الاسم الذي نسب لهذا الراوي، قد يجعله مجهولا عند بعض الناس، مع انه في حقيقته معروف، قال: وصنف في ذلك : الموضح، هذا يحتاج إلى بيان، السبب الأول من أسباب الجهالة.

هناك بعض الرواة الذين بسبب من الأسباب تكثر أسمائهم وكناهم وأنسابهم ونعوتهم، وأعظم سبب يدفع إلى كثرة أسماء هذا الراوي ونعوته وصفاته، كونه ضعيفا ، أو ما هو أشد من الضعيف ، كذاب أو نحو ذلك، بعض الرواة إما أنه يحسن الظن به أ، لأن ذلك الراوي ليس أهلا أن يؤخذ عنه، قلنا سابقا عن عطية بن سعد حينما كان يكنى محمد بن الساعد الكلبي بأبي سعيد أبو سعيد في مبحث الشيوخ، هذا المذهب عندنا الآن لصيق بذاك نوعا ما ، فإذا عندنا محمد بن الساعد الكلبي، ذكرنا سابقا أنه كذاب، هذا اسمه محمد بن الساعد بن حماد بن بشر الكلبي، كنيته التي اشتهر بها أبو هشام، لأن هشام أكبر أولاده، لكن له أولاد آخرون، فله سعيد وله النضر وهكذا، فأحيانا يأتينا هذا الراوي هكذا، حماد بن الساعد، نحن نعرف أنه محمد بن الساعد، حماد غير محمد، فربما ظن أنه مجهول، وهو في الحقيقة أنه معروف بأنه كذاب، ربما نسب إلى جده، محمد بن الساعد أو محمد بن بشر، وربما كني بغير ما يعرف به، فقيل أبو النضر، أبو سعيد ، وهكذا.

فإذا تعدد أوصاف الراوي ونعوته ونحو ذلك، هي من أهم أسباب الجهالة وصنفوا في ذلك الموضح،الذي صنف في هذا هو الخطيب البغدادي، والذي صنف كتابه (موضح الأوهام الجمع والتفريق) كتاب مطبوع وهو من أروع ما صُنف ، والخطيب البغدادي رحمه الله يأتي بالراوي، ويذكر أنه ورد في الحديث الفلاني بهذا الاسم، ويقول : هذا الراوي هو فلان، ثم يبدأ يورد الطرق التي ورد فيها هذا الراوي باسمه الحقيقي، فالحافظ الخطيب البغدادي أبدع في هذا وأجاد رحمه الله تعالى.

السبب الثاني من أسباب الجهالة :أن يكون الراوي مُقلا ، يعني ليس له من الحديث إلا القليل ربما أحيانا يكون ليس له إلا حديث واحد، كذلك أيضا مُقل من التلاميذ، ليس له إلا تلميذ واحد ، فإذا كان مقلا من التلاميذ ومن الأحاديث فإنه ليس عنده من العلم ما يجعله مشهورا، وهذا أمر معروف في طبيعة البشر إنما يشتهر العالم بكثرة علمه، فهذا ليس له إلا راوي واحد وليس له إلا حديث واحد ، فلذلك يجهله أهل العلم، لا يعرفون عنه شيئا ، لأن أهل العلم ينظرون إلى أحاديث الراوي ويقيسونها على أحاديث الرواة الآخرين، وهذا ليس له من الأحاديث الشيء الكثير حتى

نستطيع أن نعرف هل هو ضابط ، أو غير ضابط ، كذلك ليس له رواة كثر حتى يشتهر أمره ويعرف هل هو ثقة أو غير ثقة، فإذا قلة رواية الراوي من أسباب وقوع الجهالة، في بعض الأحيان نجد في بعض الأسانيد أن الراوي لا يسمى ويقول أحد الرواة : حُدثت عن فلان ، أو حدثني شيخ عن فلان، أو حدثني من لا أتهم عن فلان، ونحو ذلك ، فهذا أيضا قد يقع اختصارا ، والحقيقة انه اختصار مخل ولكن يبدوا أن من أسباب وقوع هذا أن لا يكون الراوي مستحضرا ، لاسم ذلك الشيخ ولكنه يعرف أنه ثقة مثلا، أو ربما عرف اسمه في الحال ثم نسيه بعد ذلك ، لكونه ليس لصيقا به، أو ربما تعمد هو أن يخفي اسمه لكونه لو أبداه لربما عُرف أنه راوي مجروح، فكل هذه الأسباب تدفع إلى عدم تسمية ذلك الشيخ، وهذا يسمى المبهم، أي الذي لا يسمى، أما لو سميِّ فإنه لا يكون مبهم في هذه الحالة.

فإذا هذه أسباب ثلاثة تجعل الجهالة تقع أحيانا لبعض الرواة الذين يذكرون.

قال: ولا المبهم ولو أبهم بلفظ التعديل على الأصح ، وجد هذا من قِبل بعض الأئمة ، بان يقول : حدثني الثقة، من هو هذا الثقة؟ سمه لنا! حتى نعرف أثقة هو أو لا ، لأنه قد يكون ثقة عندك ، ولكنه ليس بثقة في حقيقة الأمر ، فلابد من تسميته ، لا شك أن هناك خلاف في هذا لأن هذا صدر من بعض الأئمة الكبار كالإمام الشافعي رحمه الله تعالى ، ولا ترضى نفوس كثير من أهل العلم أن يقال أن الإمام الشافعي يوثق من ليس بثقة لكن الحق أحق أن يتبع، فالإمام الشافعي مع كونه حبيبا إلى نفوسنا وعزيزا علينا ، لكن الحق أحب إلينا منه ، وجد أن الإمام الشافعي يقول حدثني من لا أتهم ويقصد إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي –قد يكون التبس عليّ الاسم بسبب العجلة-، على كل حال ، الأسلمي معروف ، فالشافعي رحمه الله يقول: حدثني من لا أتهم، وهذا الراوي متهم ، متهم بالكذب ، متهم بالقدر، متهم بالاعتزال، وغير ذلك من الأوصاف البذيئة، فكأن أمره لم يتضح للإمام الشافعي رحمه الله تعالى، فبما أن هذا يقع للإمام الشافعي وهو الشافعي، إذا فيمكن أن يقع لغيره من باب أولى، لذلك قالوا الراجح أنه لابد أن يسمي شيخه، ولا يُقبل التعديل على الإبهام، لابد من تسمية الشيخ أو لا نقبل هذا التعديل على الإبهام، سواء قال حدثني من لا أتهم أو حدثني الثقة، أو حدثني أو غير ذلك من الأوصاف.

فإن سمي وانفرد واحدا عنه فمجهول العين.

هذه قضية مهمة جدا ، اختلف فيها أهل الحديث وهي : بما تزول جهالة العين؟

بعضهم قالوا لابد أن يروي عنه اثنان فصاعدا، فإذا روى عنه اثنان فصاعدا زالت عنه جهالة العين وبقيت أمامنا جهالة الحال، جهالة الحال لا تزول إلا بتوثيق إمام معتبر لهذا الراوي، لكن الآن إذا كان هناك راوي ما روى عنه إلا واحد وهذا الواحد ثقة والإسناد إليه صحيح، فنحن تيقنا إذا من وجود عين هذا الرجل في الوجود، عرفنا انه ولدته أرحام النساء ، وأنه أظلته السماوات ، وافترش الأرض ، فكيف نقول أنه مجهول العين ، مجهول العين هو الذي لا نستطيع أن نتيقن من عينه في الوجود، لكن هناك من أهل الحديث يقول لا ترتفع جهالة العين إلا برواية اثنين فصاعدا ، هذا مذهب لبعض أهل الحديث، بعضهم يقول تزول ولو بواحد بشرط أن يكون السند إليه صحيحا ، فإذا تيقنا من وجود عينه ، فقد زالت جهالة العين وبقيت أمامنا جهالة الحال، وهذا المذهب اصح وأرجح لأن هناك كثيرا من الرواة وبعضهم من رجال الصحيحين لم يروي عنه إلا راوي واحد ، فهل يقال عن هؤلاء أنهم مجهولو العين؟! لا، لا يمكن أن يقال هذا، وعلى كل حال نحن نعرف مذاهب أهل العلم ونختار ما نراه صائبا إن شاء اله تعالى .

إذا عرفنا أن المسالة فيها خلاف في هذه القضية .

قال: فإن سمي وانفرد واحد عنه فمجهول العين ، أو اثنان فصاعدا ولم يوثق فمجهول الحال، فإذا روى عنه اثنان فأكثر ولكن لم يوثق فهذا مجهول الحال، هذا صحيح، إذا كان الراوي لم يوثق من إمام معتبر ، حتى وإن روى عنه عشرة من الرواة، فيبقى مجهول الحال ما دام أنه لم يوثق من إمام معتبر، ولكن عرف بحكم الغالب أن الراوي إذا كان له تلاميذ كثر فإن الأئمة يعرفونه ويتكلمون عنه جرحا وتعديلا، لكن إذا كان الراوي عنه اثنان أ، ثلاثة ونحو ذلك فقد تبقى جهالة الحال، أما لو كثر تلاميذه بحيث يصلوا إلى العشرة، فقل أن تجد من تلاميذه كثر به١ه الصفة ويبقى مجهول الحال، بل لابد أن تعرف حاله.

قال : وهو المستور.

إذاً إذا وجدنا في كتب الحديث ، هذا راوي مستور أو مجهول الحال، فهما بمعنى واحد ، فالمجهول الحال هو المستور في حقيقة الأمر، ولا فرق بينهما ، ومن فرق بينهما فإنه يلجأ بلا شك إلى التكلف ليفرق بين هذين الوصفين.

نحن نجد أن هناك الأشياء أن نتكلم عنها، بالنسبة للمجهول، لكن لعل أن من آخر ما نتكلم عنه ؛ المصنفات في هذا، ونقول انه صنفت بعض المصنفات في بعض ذكرنا الموضح ، وهذا بسبب كثرة نعوت الراوي، والوحدان هذا بسبب كون الراوي مقلا من الحديث ومن التلاميذ أيضا ، هناك كتب صنفت في المبهمات، وهذه المسألة مهمة جدا، فقد عني بهذا كثير من الأئمة عبد الغني بن سعيد الأزدي، ألف كتابه (إيضاح الإشكال) ، كذلك الخطيب البغدادي ألف كتاب (الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة) ، كذلك بن طاهر المقدسي ألف كتاب (إيضاح الإشكال).

من آخر ما هنالك أبو زرعة ولي الدين بن الحافظ العراقي، ألف كتابه الرائع المستفاد، (المبهمات في النقل والإسناد) لأننا وجدنا كتاب عبد الغني بن سعيد الأزدي، والخطيب البغدادي، هذه الكتب تتكلم عن مبهم المتن فقط ، ولا تتكلم عن مبهم السند، أما أبو زرعة ولي الدين تكلم عن المبهمات في السند والمتن، على حد سواء.

* سؤال: وما المقصود بذلك؟

*فأجاب فضيلة الشيخ: نقول : نعم هذا صحيح، لا تأخذ العلم عن صحفي ولا عن مصحفي، لآن من هذه صفته لا يتلقى عن الشيوخ، مظنة الوقوع في التصحيف والأخطاء اكثر من غيره ، لكن أنا أزيد على هذا أيضا، بأنه مظنة الوقوع في الخلق السيئ والرديء ، لأن التتلمذ على الأشياخ ليس فقط لتلقي العلم، بل للتربي على الأخلاق التي توارثوها جيلا عن جيل ، ولذلك كان بعض أهل العلم أحيانا يستفيد من تتلمذه على بعض الأشياخ فوائد تربوية أكثر من استفادته من العلم، مثل الذي حصل من ابن الجوزي مع شيخه الكرجي يقول : ما استفدت منه كما استفدت من بكاءه، كان سريع الدمعة ، فإذا بكى أثر فيه جلساءه، فابن الجوزي لم يتأثر بعلمه كما تأثر ببكاءه، وهذا أمر معروف، فأشياخنا رحمهم الله تعالى من توفي منهم وحفظ الله من بقي، فعلا تأثرنا بأخلاقهم وهديهم وسمتهم ورأينا أشياء من سلوكن بحكم ما نرى من هديهم وسمتهم والأخلاق الكريمة العالية التي ما تحصلت لهم إلا أيضا من جراء تخلقهم بأخلاق أشياخهم السابقين، فهذه مسائل مهمة لابد من مراعاتها ، ولذلك أنا رأيت من جفاء بعض طلبة العلم و سوء الخلق وسوء التربية بسبب انعزالهم عن الأشياخ، فلنكن حذرين جدا من ترك التتلمذ على المشايخ الثقات.

سؤال: هل كتاب الباعث الحثيث ، هل يساعد على فهم هذه المادة؟

*فأجاب فضيلة الشيخ:

لا شك أن كل كتب المصطلح تساعد في فهم هذه المادة، فالباعث الحثيث وتعليقات الشيخ أحمد شاكر رحمه الله على اختصار علوم الحديث لابن كثير جيد، وتعليقات الشيخ رحمه الله مهمة، وكلام ابن كثير ايضا مهم، ولعله ان شاء الله تعالى كتاب الدورة القادمة باذن الله تعالى.

* سؤال إذا صحف الراوي في السند نتيجة الوهم كما ذكرته من أن هذا الراوي خف ضبطه ؟

*فأجاب فضيلة الشيخ:

إذا كثر هذا منه، كما نبهنا عليه، فإذا كثر من الراوي دل على خفة ضبطه، أما إذا كان نادرا والراوي يكثر ، فكما قلت مثل هذا يعتبر.

* سؤال: كيف نستطيع أن نميز بين المصحف والمحرف .

*فأجاب فضيلة الشيخ:

التصحيف كما قلت، بناءا على كلام الحافظ ابن حجر إن كان التغيير في النقط كما قلنا مثلا: (حبثر ، جبير)، (شرنفة ، شريفة) ، هذا في النقط، هذا يسمى عند الحافظ بن حجر مصحفا ولا يسمى محرفا، أما إذا كان (بَشر، وبُشير) ونحو هذه الأسماء التي بسبب الضبط فقط، يعني الضمة والفتحة ونحو ذلك، يقول الحافظ بن حجر هذا يسمى محرفا ولا نسميه مصحفا.

*سؤال: بالنسبة لجواز الرواية بالمعنى، في واقعنا الآن ، فالخطباء والمحاضرين يروون الأحاديث ليست كما هي في الكتب، فهل هذا ففما يتسامح فيه؟

*فأجاب فضيلة الشيخ:

الواقع الذي نعيشه الآن، يمكن أن يتسامح في الرواية فيه بالمعنى، إذا كان الذي يذكر الحديث من خطيب أو داعية أو نحو ذلك، يستحضر المعنى ولا يستحضر اللفظ، أو ربما استحضر معظم اللفظ ولكن اختلفت عنده بعض الألفاظ، فلا بأس أن يعبر بالمعنى بشرط أن لا يغير معنى الحديث أما إذا كان ممكن أن يكون يروي الحديث بمعنى يختلف فيؤدي لمعنى زائدا ويقوله للناس ، فنقول : لا ، ما دام غير متأكد من المعنى فلا يجوز له أن يروي هذا الحديث بالمعنى.

كذلك مما ينبه عليه، أنه إذا لم يكن مستحضرا اللفظ، فيستحسن في هذه الحالة أن يقول : أو كما قال صلى الله عليه وسلم ، أو نحو ذلك ، من باب الحيطة، لأن بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا يصنعون هذا الصنيع ، خوفا من أن يقعوا في قول النبي صلى الله عليه وسلم : من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين، أو من قوله صلى الله عليه وسلم : من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار .

وإن كان إن شاء الله تعالى ليس من هذا الباب ، ولكن خوفا من الوقوع في هذا الباب جعلهم يقولون : أو كما قال صلى الله عليه وسلم ، أو نحوا هذا ، وهكذا .

* سؤال: شروط من يجوز له الرواية ، هل نستطع أن نحصر بعض الشروط ؟

*فأجاب فضيلة الشيخ:

نحن قلنا أنها شرطان ، ويمكن أن يصبح شرطا واحدا، أن يكون عالما بألفاظ اللغة العربية ، وبم المعاني، شرطا واحدا عارفا بالألفاظ العربية ، ومقاصدها والشرط الثاني ، أن يكون عارفا بم المعاني من الألفاظ.

* سؤال: أحد العلماء يستشهد بحديث نحن قوم لا نأكل حتى نجوع، وإذا أكلنا لا نشبع، ولكنني لست متأكدة أن هذا الحديث فيه ضعف، فهل بينتم لنا قوته وصحته؟

*فأجاب فضيلة الشيخ:

أنا ما قلت أنه ضعيف، إنه لا أصل له ، يعني من يذكر هذا الحديث نقول له : جزاك الله خيرا دلنا على مرجع من المراجع ذكر هذا الحديث بالسند، فقد تعبنا حتى أعيانا التعب عن البحث عنه، فلم نجده في شيء من الكتب، فدلنا عليه.

*سؤال: هل التصحيف يكون كله غير مقصود؟ أم أنه يكون هناك تصحيفا عمدا؟ وماذا يكون الحكم على هذا الحديث المصحف عمدا ؟

*فأجاب فضيلة الشيخ:

إن كان التصحيف الذي وقع عمدا، له مقصد شرعي كامتحان أو نحو ذلك، فهذا لا بأس به لكن بشرط أن يبين في الحال حتى ل به أحد ، أما إذا كان يصحف عمدا لا لغرض شرعي ، فهذا حرام بالإجماع، بلا شك.

كذلك أيضا، فالأمثلة على وقوع التصحيف كثيرة، شعبة بن الحجاج رحمه الله تعالى كان يخطئ في خالد بن علقم ويقول : مالك بن عرصفة ، وأثر أيضا على أبي عوانة، بن عبد الله ، فأبوا عوانة كان يقول خالد بن علقمة في روايته للحديث فقال له شعبة : لا، هو مالك بن عرصفة، لكن شعبة كان وحافظا ومتقنا ، فخاف أبو عوانة فتابع شعبة، فقال مالك بن عرصفة، فلم الناس، قال: أنا قلت خالد بن علقمة، لكن شعبة هو الذي ، فانتقدوا ابو عوانة على تصرفه هذا.

سؤال: إذا كان الراوي لم يوثق من إمام سبقه ، ولكن جاء في الحدث أو اسناد الحديث وحكم عليه بعض أهل ألعلم أن هذا الحديث صحيح.

*فأجاب فضيلة الشيخ:

هذه المسألة من مهمات المسائل، وهي هل التصحيح فرع عن التوثيق، أو لا؟

هي مسألة دقيقة جدا، فنقول: الأصل أن التصحيح فرع عن التوثيق بلا شك، لكن إذا كان التصحيح جاء بناء على معطيات أخرى غير ذلك الإسناد، كمجموع الطرق، فلا إن هذا الراوي ثقة بناءا على تصحيح ذلك الإمام له ، كذلك أيضا ليس كل الأئمة يمكن أن يعد هذا توثيقا معتبرا منهم، وإنما الأئمة المعتبرون أما الذين فيه تساهل، كالحاكم مثلا، إذا صحح حديثا فيه راوي ما وجدنا أحدا وثقه، فلا نقول أن هذا الراوي ثقة بناءا على أن الحاكم أخرج هذا الحديث في المستدرك وصححه، لا، فتصحيح الحاكم منتقد قِبل كثير من الأئمة، ولذلك لا يعتد بتصحيحه لهذا الحديث ، ويكون هذا الراوي ثقة بناءا على تصحيح الحاكم، ولكن مثل الترمذي لو قال على الحديث حسن صحيح، ووجدنا في هذا الإسناد راوي، لم يروي هذا الحديث غيره، أي انفرد هذا الراوي بهذا الحديث، فنستطيع أن نقول إن هذا الحديث صححه الترمذي، وليس للحديث طرق أخرى حتى نقول أن الترمذي صححه بناءا على مجموع الطرق، فنستفيد من صنيع الترمذي توثيقه لهذا الراوي.

* سؤال: هل يرد ما حكم به المعاصرين على الحديث بالصحة أو الضعف وغير ذلك؟ وقد وقع في كثير من الأحاديث كما في كتب الشيوخ أحمد شاكر والأرنائوطي وغيرهم من المعاصرين رحمهم الله تعالى، وحفظ اله من كان على آثارهم.

*فأجاب فضيلة الشيخ:

هذا السؤال مبني على الإجابة التي ذكرناها بالأمس، فانا أرجوا أن لا يكون عندنا حساسية في مثل هذه المواضيع ، لأن علماء الإسلام كلهم، نحبهم ونجلهم ونعترف لهم بالفضل، ولكن الاختلاف الوارد بينهم ، نحن الواقع إلى التعامل معهم، فإذا كان هناك حديث حكم عليه –على سبيل المثال- أبو حاتم الراوي بأنه منكر، وجاء على سبيل المثال الشيخ أحمد شاكر بل هو صحيح ، فنحن الآن أمام علماء، لكن أنا كطالب علم مثل النحلة التي كل الشجر فأنتقي واختار، فأقول أن إمامة أبي حاتم الرازي ومعرفته بالحديث عندي أوثق وأقوى، من معرفة الشيخ أحمد شاكر رحم الله الجميع، كلهم حبيبون إلى نفوسنا، ولكن نحن أمام اختلاف واقع لا يمكن إنكاره، ولا مكن أن نكون كالنعامة التي تخبئ رأسها من الصياد وتظن أنها اختفت، إذا لابد أن نتعامل مع الاختلافات بتوازن ، فنعترف لهم بالفضل وندعوا لهم بالمغفرة والرحمة، ونعترف لهم ما قدموا من خدمات جليلة للإسلام والمسلمين ، لكن لا بأس من الموازنة وانتقاء ما نراه أقرب إلى الحق، فإن لم يكن هناك دليل وجدنا على سبيل المثال الشيخ أحمد شاكر ذكر شيئا ما ذكره أبو حاتم الرازي، كأن يكون أبو حاتم الرازي فاتته بعض الطرق، هو حكم بناء على طرق معينة، وهذا يقع ، وستجدونه إن شاء الله تعالى عما قريب كتاب العلل لأبن أبي حاتم وسيخرج إن شاء اله تعالى بتحقيق أشرفت عليه ،

فيه بعض التعقبات على علل أبو حاتم الرازي، لأنه أحيانا يخالف البخاري ومسلم، فيقول عن حديث إنه منكر والبخاري ومسلم يخرجان الحديث في صحيحيهما، فهذا دليل على أن هؤلاء الأئمة يخطئوا ويصيبوا تكون لهم اجتهادات الأئمة الآخرون، تخفى عليهم بعض الطرق، هذا كله وارد فلوا وجدنا عند الشيخ أحمد شاكر مثلا طرق ما ذكرها أبو حاتم، ونقول لا بأس أن نأخذ بهذا، لكن إن كان هي الطريق عينها التي حكم عليها أبو حاتم أنها منكرة ويقول الشيخ أحمد شاكر مثلا إنها صحيحة ، فلا، لأنه ما جائني بشيء جديد، فأنا عندي إمامة أبي حاتم الرازي في الحديث أكبر من إمام الشيخ أحمد شاكر مما عظم قدره وهذا الإمام لا نستطيع أن نتعامل مع هؤلاء الأئمة بهذه الصفة.

سؤال: اللهم إني عبدك ابن عبدك أمتك بنت عبدك، فهل يكون هذا من الرواية بالمعنى؟
*فأجاب فضيلة الشيخ:
نعم، لا بأس أن تقول هذا، والحكم دائما بالنسبة للأحكام الشرعية أغلبية، يعني الكلام للرجال، ولكن الرجال والنساء على حد سواء، فالمرأة تتعامل مع ذلك الحكم بما يناسبها ، وبالنسبة للألفاظ في الأدعية تجعل الضمائر لها كأنثى ولا حرج في ذلك، (....)، بل هي من الرواية بالمتن.
*سؤال: فهذا خاص بالرجال دون النساء ؟
*فأجاب فضيلة الشيخ:
الحقيقة بالنسبة للنساء يقل في صفوفهن وجود المشايخ مثل الرجال، هذا أمر معروف ، ولذلك لو نظرنا في كتب التراجم نجد أن قسم التراجم من النساء، قليل جدا إذا ما قُرن بقسم التراجم من الرجال، وهذا أمر واضح وبين، لكن على سبيل المثال الذي تتلمذ على عائشة رضي الله عنها أو على أم سلمة ، أنعهم وأكرم للذين تتلمذوا على هؤلاء، كذلك ايضا إذا وجد بعض النساء الفاضلات الصالحات القانتات في هذا العصر ويتتلمذ عليها وتأسى بأخلاقها، ويتربى على منهجها، فهذا أيضا منهج طيب.
والأكاديمية تتيح لهم التتلمذ، لكن أنا لا أعده تتلمذ بملازمة الركب، لأنه يرى الشاهد ما لا يرى الغائب، فهذه الحالة قد تحجز بعض الأشياء التي تصدر من بعض الشيوخ ، وبالذات الملازمة الطويلة، ومصاحبة الأشياخ في ذهابهم ومجيئهم وهكذا، فيكون هناك بعض الأخلاق الحميدة التي لا تظهر إلا في حينها، أحيانا الدروس الرسمية بهذا الشكل يكون ما تنبيء عن كل شيء، لكن المصاحبة تنبيء عن أشياء أخرى خفية.
*سؤال: ورد في حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال للأعرابي: أفلح وأبيه إن صدق فهل هذا الحديث صحيح، وإن كان كذلك فهل هذه الكلمة تصحيف من الراوي؟ أو أنها من الأمور التي تخص النبي صلى الله عليه وسلم ؟
*فأجاب فضيلة الشيخ:
هذه اللفظة من الألفاظ التي تدخل في مبحث العلة في الحديث والتي سبق أن تكلمنا عنه، وذلك أن ذلك الحديث رواه بعض الرواة مثل أبي سهيل ابن نافع انه شيخ الإمام مالك روى هذا الحديث دون هذه اللفظة، ورواه هكذا: أفلح الرجل إن صدق ، أو دخل الجنة إن صدق، لكن جاء إسماعيل بن جعفر فروى هذا الحديث هكذا بهذه اللفظة : أفلح وأبيه إن صدق ولذلك بعض الأئمة كالبخاري رحمه الله لما أخرج حديث من طريق إسماعيل بن جعفر أعرض عن هذه اللفظة، وتركها ، ومسلم بن الحجاج أخرجها لأن مسلما رحمه الله يخرج أحيانا بعض طرق الحديث التي لا يلزم منه تصحيحه لجميع ألفاظه ولكن يذكرها من باب المتابعات والشواهد وأحيانا ربما أشار إلى علة الحديث إلى علة الحديث يخرجها في الشواهد والمتابعات، ولذلك هو صدر -طلحة بن عبيد الله- الرواية الأصلية التي ليست فيها هذه اللفظة ، ثم بعد ذلك جاء في المتابعات والشواهد بهذه اللفظة، ومسلم رحمه الله له منهج بعض الناس ربما أفرط فيه وربما فرط، مسلم يشير أحيانا إلى علل الحديث إما تصريحا أو تلميحا ولكن ليس هذا دوما، أن نقول أن كتاب مسلم كتاب علل على كل الأحيان.
فعلى كل حال، الشاهد من هذه اللفظة :وأبيه، لفظة شاذة غير صحيحة.
سؤال: بالنسبة لرواية الحديث بالمعنى، فالحديث الذي ذكرته عن الرسول صلى الله عليه وسلم : من كذب عليّ متعمدا وفي قول آخر روي، : من تقول عليّ متعمدا ، فهل يحتمل أن الرسول صلى الله عليه وسلم في زمن ذكر : من كذب عليّ متعمدا، وفي زمن أو في مكان آخر ذكر من تقول عليّ متعمدا ، أم أن هذا لا يمكن؟
*فأجاب فضيلة الشيخ:
فقط من باب تقريب المعنى لكن على وجه الدقة نحن ننظر للصحابي ، هل هذا الصحابي الذي روى هذه اللفظة من تقول عليّ ما لم أقوله ، لم يرد عن من كذب عليّ متعمد .

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما زلنا في دروس هذا المتن المبارك إن شاء الله تعالى وهو كتاب نخبة الفكر للحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى كنا عودناكم على طرح بعض الأسئلة التي تتعلق بدرس اليوم أجاب فضيلة الشيخ وتلقي الإجابات المتعلقة بالدروس السابقة ولكن يبدو أن هناك خللٌ ما حدث في إرسال الأسئلة فنضطر إلى ذكرها ونرجو العفو عما فات عن بعض الأنواع التي لم يحصل عليها اسئلة فلا بأس أن نذكر بعض أسئلة الأخيرة فنقول عرف المصحف واذكر أقسامه.

السؤال الثاني : ما سبب وقوع الراوي في التصحيف

السؤال الثالث: ما دليل من جاوز الرواية بالمعنى ؟

السؤال الرابع : ما سبب جهالة الراوي ؟

ولعل الأجوبة تكون في الدرس القادم إن شاء الله تعالى وسنطرح أسئلة لما سنذكره اليوم إن شاء الله تعالى ف نهاية الدرس .

كنا قرأنا في نهاية الدرس الماضي ما يتعلق ببعض أنواع علوم الحديث ولعلنا في هذا اليوم نبتديء الكلام في الموضوع الجديد وهو ما يتعلق بالبدعة .

بسم الله الرحمن الرحيم يقول الإمام ابن حجر رحمه الله تعالى:

(ثم البدعة إما بمكفر وإما بمفسق فالأول ما يقبلها صاحبها الجمهور والثاني إلا إن روى ما يقوي بدعته على المختار وبه صرح الجوزاني شيخ النسائي)

هذا الموضوع من المهمات المواضيع التي سنتكلم عنها إن شاء الله تعالى لأنه موضوع حيوي ومهم لجميع المسلمين عموماً في جميع الأعصار فأول ما نبتديء به في موضوع اليوم تعريف البدعة.

ما هي البدعة؟

ففي لغات العرب تطلق البدعة على ما أحدث على غير مثال سابق ومنه قول الله جل وعلا بديع السموات والأرض أي منشئهما ومبتديء خلقهما بحيث لا أحد قبله جل وعلى أما تعريف البدعة في الاصطلاح فهي ما أحدث في دين الله بعد أن اكتمل ومن خلال كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله عرفنا أن البدعة متعلقة بجرح الراوي والسبب أنها مذمومة عند علماء الإسلام كلهم والبدعة خطرها عظيم في دين الله والنبي صلى الله عليه وسلم كما صح عنه في الصحيحين يقول من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد مردود عليه وكما جاء في خطبته أنه كان يقول وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار فالبدع يجب أن يحذر منها المسلمون عموماً والضابط في هذا أن الإنسان إذا عمل بعمل عليه دليل وأثارة من علم من كتاب الله ومن صحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفسر ذلك عمل سلف الأمة من الصحابة والتابعين لا يكفي أن يجتهد بفهمه هو لأنه قد يفهم على غير ما فهمه سلف الأمة الذين كانوا أقرب إلى أصل الوحي وأدرى بلغة العرب ومدلولات ألفاظها ثم إن البدعة تختلف فمنها بدعة تتعلق بأصول الاعتقاد ومنها بدع تتعلق بفروع الدين فالبدع التي تتعلق بأصول الإعتقاد هذه أشد أما البدع التي لا تتعلق بأصول الإعتقاد ولكن قد يقع فيها الناس وإن لم يكونوا على أصول بدعية فهذه أمرها أخف مع كون الرابط هو الضابط ينبغي للإنسان .

أجاب فضيلة الشيخ، لا يعمل عملاً إلا بالضابط الذي ذكرته وهو أن يكون عنده دليل من كتاب الله أو من صحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والبدع التي تتعلق بأصول الاعتقاد وهي الأهم نجد أنها تنقسم إلى قسمين كما نص على ذلك الحافظ بن حجر رحمه الله فمنها بدع مكفرة ومنها بدع غير مكفرة فالبدعة المكفرة نجد أنها تتنافى مع العدالة فنحن حينما تكلمنا عن العدالة في تعريف الحديث الصحيح قلنا إن العدل هو المسلم البالغ العاقل السالم من عوامل الفسق وخوارم المروءة فأول شروط العدالة أن يكون الراوي مسلماً فإذا كانت بدعته مكفرة فمعنى ذلك أنه انتقد أول شرط من شروط العدالة وبالتالي لا يكن هذا الراوي مقبول الرواية مطلق لكن يبقى الإشكال بعد ذلك ما ضابط البدعة المكفرة من غير المكفرة وهذا هو موطن الإشكال فنستطيع أن نقول إن البدعة التي يقال عنها إنها بدعة مكفرة هذه من الخطورة بمكان يعني أنه من الصعوبة أن نحدد أن البدعة الفلانية بدعة مكفرة إلا إذا وجدنا أموراً واضحة بينها أهل العلم أو بدع تتناقض تماما مع أصول الإسلام ولذلك يقولون عن البدعة المكفرة هي ما يخالف قاعدة من قواعد الدين المعلومة إماً فعلاً أو تركاً فعلى سبيل المثال من يرى أن القرآن فيه نقص أو أنه محرف أو يدعي أن الله جل وعلا حل في الكائنات أي اتحد بها أو يبيح الشرك بالله الشرك المخرج من الملة أو ينكر أمراً معلوماً من الدين بالضرورة كوجوب الصلاة مثلاً ونحو هذه القضايا الواضحة فهذا لا يشك في كفره لكن ما دون ذلك ما دون القضايا التي يجمع عليها أهل العلم فإنه كما قال الحافظ ابن حجر وأشار إلى ذلك ما من طائفة إلا وتعمد إلى تكفير مخالفتها وهذا بسبب الجهل والهوى وخفة الدين فالجهل أحياناً يدفع الإنسان إلى أن يطلق وصف الكفر على مخالفه وقد لا يكون كذلك ولذلك خطر التكفير مبدأ التكفير تذل فيه أقدام وأول خلاف حصل في الإسلام هو الخلاف في قضايا الإيمان وهو الذي انصدع به صف المسلمين وانقسموا إلى طوائف أصبحت تتقاتل فيما بينها فكلما كان

الإنسان حذراً من التكفير كان أبرأ لذمته ومن تعجل في إطلاق وصف البدعة على إنسان ما بعينه فإن هذا أيضاً يخشى عليه من العجلة في إطلاق التكفير على الآخرين لأن المنشأ واحد فما الذي يفرق بين فلان أن يوصف فلان بأنه مبتدع أو فلان بأنه كافر فيبدأ الجرأة على إطلاق الأحكام على الأشخاص فهذا ينبغي أن يكون كل إنسان حذراً منه ولذلك لو أنيطت هذه المسائل بأهل العلم في كل عصر ومصر على أساس أنهم هم الذين يطلقون هذه الأحكام حتى لا يفسح المجال للمتعجلين والمتسرعين ومن عنده هوى أو عنده محبة إسقاط أشخاص أو عيبهم أو حسدهم على ما نلوه من مكانة إلى غير ذلك من الأسباب فلو أن أهل العلم قاموا بهذا لكان حقيقة ومدعاة إلى تضييق هذه الأوساط على عموم المسلمين ولست أيضاً ممن يدعو إلى ترك مثل هذه الأحكام المطلقة هذه أحكام شرعية لكن أقول الذي يتولى هذه الأحكام الشرعية هم المتأهلون أما أن يفتح الباب على مصراعيه لكل من هب ودب هذا يبدع وهذا يفسق وهذا يكفر وهلما جرا فالقضية خطيرة جد خطيرة فأنا لا أريد أن أطيل في هذا وإن كان الحقيقة الكلام في هذا من الأهمية بمكان وأنا قلت مراراً وتكراراً إن علم الحديث علم تربوي لو أن المسلمين عنوا به عناية فائقة وربوا عليه شبابهم لوجدنا أن تصرفاتهم تنضبط بضوابط الشرع ويكفينا أن ننظر إلى علماء الإسلام الذين كانوا يطلقون هذه الألفاظ الجارحة على الرواة كيف كان وراءهم ونحن بحاجة الحقيقة إلى أن نجعل دروساً تربوية مستلة من علم الحديث ومن ذلك مثل هذا الكلام الذي بالضوابط التي وضعوها في رواية المبتدع لأن الرواة الذين يوصفون بالبدعة نجد أن منهم أئمة وثقات وحفاظ لم يختلف الأئمة في الاحتجاج بهم فعلى سبيل المثال إبن دعامة السادوسي رحمه الله ممن عرف عنه القول بالقدر وتكلم فيه من تكلم لأجل القول بالقدر لكن هل هؤلاء الذين تكلموا أو غيرهم من الأئمة والذين لا يشك في أنهم من أئمة أهل السنة ومن المتبعين للأثر هل أدى بهم إلى القتادة بالقدر إلى أن يتركوا روايته أبداً ليس هناك واحد من علماء الإسلام تخلف عن الاحتجاج بالقتادة كلهم يجمعون على أنه ثقة حافظ صحيح في الحديث والأعمش ممن عرف عنه أيضاً بعض البدع ولكن تلميذه أبو معاوية محمد بن القاسم مما عرف عنه الإرجاء ومع ذلك ما تخلف عنه أحد ما تخلف عن الاحتجاج به أحد .

الشامي كان سفيان الثوري رحمه الله يحذر التلاميذ منه أو من الاعترار ببدعته فيقول لبعضهم احذر لا ينصحك لماذا ؟ لأن عنده بدعتين بدعة الارجاء وبدعة القدر ، فيبدوا أنه كان عنده شيء من الدعوة لهاتين البدعتين فيحذر من يأخذ من الاغترار بهاتين البدعتين .

وأما الاحتجاج به فمجتج به بل إننا لنعجب حينما نرى أن معبد الجهمي وهو أول من قال بالقدر وهو في ترجمته فإذا ببعض العلماء عنه أنه صدوق بالرغم من أن ذمه كان موجودا بسبب احداثه لهذه البدعة ولكن وجدوا أنه أحدثها تدينا فلا يشكون في أنه لم يكذب يريد الله جل وعلا عن وعن الأشياء التي دفعته للقول بهذه البدعة هو متدين بها فروايته لا يرون فيها أي خدش والمسألة قد يكون فيها تصريح حتى لا يشيش هذا على أحد في مثل معبد الجهمي شيء من التفصيل لكن المقصود إشارة إلي أن بعض علماء الحديث قبلوا روايته ما تركوها ولكن كلامهم لأجل إحداث هذه البدعة .

فإذن هذا الكلام بمجمله يدلنا على قضية مهمة وهي ضرورة التحرز من إطلاق الأحكام على الناس ، والحذر كل الحذر أن يكون هؤلاء الناس خصمائنا يوم القيامة ، فالإنسان يتعب ويلهث في هذه الحياة ويعمل أعمال الصالحة ، يأتي بحسنات أمثال الجبال لكن يأتي لقد بدع هذا وكفر هذا وفسق هذا واستطال في أعراض الناس نسأل الله السلامة فيأخذ هذا من حسناته وهذا من حسناته وهذا من حسناته فإن فنيت حسناته أخذ من سيئاتهم ثم طرح في النار وهو يلبس هذا الكلام كله إما لبيس السنة أو لباس التحمل في الإسلام والدفاع عنه ، لكن دفاع بجهل لابد أن يكون دفاعنا منضبطا بضوابط الشرع أما أن نتيح لأنفسنا الفرصة للنيل من أعراض الناس بلا ضوابط شرعية فهذه مصيبة ينبغي أن نحذر منها .

إذن عندنا أن البدعة بدعتان : بدعة مكفرة وهذه إذا تيقن من كفر صاحبها فإن صاحبها مهدر العدالة ولا تقبل روايته أبدا .

أما البدعة غير المكفرة : فهذه توصف بأنها مفسقة ولكن ليس هذا اللقب على الإطلاق بمعني أنه إذا اتصف بها راوي لا يعني أنه فاسق متروك العدالة لا وإنما نسأل منيطة بقضايا أخري أهمها الصدق مع الضبط فإذا عرف عن الراوي أنه صدوق وضابط حتى وإن كان متلبسا ببدعة فإن هذه البدعة تحتمل منه ولكن وفق أيضا ضوابط معينة هي التي أشار إليها الحافظ رحمه الله نبه عليها .

لكن إن كان هذا الراوي غير صادق وبخاصة إذا كان من طائفة تستبيح مثلا الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قلنا عن الكرامية سابقا أنهم ممن يرون أن يكذبون للنبي صلى الله عليه وسلم لا عليه فهؤلاء لا عدالة لهم لأن من استباح الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم فيخشى عليه من الكفر وحتى لو لم يقال بتكفيره فروايته ساقطة غير معتبرة عند أهل العلم بغض النظر عن قضية التكفير بمن عدمها .

لكن من عرف عنه الصدق ، والحرص على طاعة الله والتنزه عن المعاصي ولكن التبس عليه الأمر واجتهد في

قضية من قضايا الاعتقاد فأخطأ فيها فنقول إن هذه القضية التي بيجتهد فيها مثلا هذا الإنسان لا تعني إهدار عدالته لكن بعض أهل العلم ضبطها بضابط وهذا الضابط سنذكره بناء على ما هو موجود لكن أشير إلي أن فيه خلافا أيضا ، هذا الضابط بشرط أن لا يكون داعية إلي بدعته ، والشرط الثاني ألا يروي ما يؤيد بدعته فإذا تحقق فيه هذان الشرطان تقبل روايته إذا كان صدوقا ضابطا ، فنجد من هذه الضوابط يكون صدوقا ضابطا لا يري من يؤيد بدعته ولا يكون داعية إلي بدعته ، لكن أن لا يكون داعية وأن لا يري من يؤيد بدعته فقط أنا أشير إلي أن في هذا خلافا سيأتي إن شاء الله تعالي في كتب المطولات فيسطع في مثل هذه القضية بأن هذا المثل المختصر لا يحتمل التفصيل في هذه القضية لأن فيها شيئا من التوسع .
(ثم سوء الحفظ: إن كان لازما فهو الشاذ على رأى، أوطارئا فالمختلط، ومتى توبع سيء الحفظ بمعتبر، وكذا المستور والمرسل، والمدلس: صار حديثهم حسنا لا لذاته، بل بالمجموع.)
عندنا إذن السيئ الحكم الذي يتكلم عنه الحافظ هنا وجعله أخر الدرجات ، هذا السيئ الحكم إن كان أو بحديثه قد يطلق عليه عند بعض أهل العلم الشاذ وهذا كما قال على () يعني إذا انفرد .
عرفنا أن الشاذ فيه خلاف إما بقيد الانفراد أو بقيد المخالفة ، لكن قلنا أنه سواء بالانفراد أو بالمخالفة رواية الثقة ، لكن هناك من أهل العلم من يجعل وصف الشذوذ عاما للثقة فيه و لمن وصف بأنه عادل في الجملة ولكن في حفظه شيء من الضعف وهو الذي يعبر عنه بسيئ الحفظ ، فمثل هذا الراوي إذا انفرد بحديث بعض أهل العلم يقول عن هذا الحديث الذي ينفرد به الراوي الذي هذه صفته شاذ.
على سبيل المثال شريك بن عبد الله () شريك بن عبد الله لا يشك في عدالته وهو قائد المسلمين ومن المتحمسين للسنة ولكن حفظه فيه ضعف يعد () بسيئ الحفظ فيرون أن ما يتفرد به مثل شريك يمكن أن يطلق عليه وصف الشذوذ عند طائفة من أهل العلم وبعضهم قد يطلق عليه وصف النكارة منكر وهكذا وبعضهم قد يقبل بالذات الذين عندهم شيء من التساهل وبعضهم قد يفرق بين حال شريك بن عبد الله قبل تولي القضاء وبعد ما تولي القضاء وهذه مسألة لا نطول فيها الآن ولكن المقصود الإشارة إلي موضوع الشاذ سبق أن تكلمنا عنه وفصلنا فيه ما يغني عن الإعادة ها هنا لكن على القول الآخر أن هذا الذي وصف بأنه سيئ الحفظ يمكن أن يوصف بوصف أخر لكن مع الفارق ما الفارق قالوا : هل سوء الحفظ هذا ملازم لهذا الراوي منذ نشأته أو طارئ عليه فإن كان ملازم له فهذا الذي تكلمنا عنه وقلنا إن حديثه يقال له الشاذ عند بعض أهل العلم ، لكن إن كان طارئ فسوء الحفظ الطارئ هذا يكون بأحد عدة أسباب إما أن يكون بسبب كبر السن وهو الخرف الذي يعتري بعض الناس ، أو يكون بسبب مرض يبرأ مثل ما نعرف الآن في الجلطات التي تنتاب الناس ونحو ذلك ، أحيانا يكون بسبب حادث يقع للإنسان إما سقوط عن الدابة أو نحو ذلك فيؤثر على عقله ، أن يكون بسبب حادث مفجع كاحتراق بيته أو سرقة بيته أو هلاك أهله وهو يرى ونحو هذه الفجائع هذه قد تحصل لبعض الرواة فيحصل بعض الشيء من الاختلال ، أو بسبب فقدانه لكتبه كان يعتمد على الكتب ففقد هذه الكتب وأصبح يحدث من حفظه فاختلط ، أو بسبب عمى عينيه بسبب فجيعته بذلك أو لأنه لما عمى صار يعتمد على حفظه وكان يعتمد في السابق على الكتب فحدث من حفظه فحصل الاختلاط في حديث ، ولذلك نحن نحتاج إلي تعريف الاختلاط ما هو :
فالاختلاط يعرفه علماء الإسلام بأنه فساد في العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال ففساد العقل وما يدل على عدم انتظام الأقوال والأفعال هذا يسمى عندهم بالمختلط .
وهناك بعض الناس يخلط بين الاختلاط والتغير وفرق بين الاختلاط والتغير .
الاختلاط كما قلنا فساد في العقل .
أما التغير : فهو نقص في حافظة الإنسان .
وهذا أمر طبيعي يعتري الإنسان بالذات حال كبر سنه ، ففي الشباب يكون الإنسان فيها قوى الحافظة كما هو معروف ، وإذا كبر سنه وكثرت مشاغله وادلهمت عليه الأمور فإنه يطرأ عليه ضعف هذه الحافظة وهذا يسمى تغيرا ، والتغير لا يعني رد رواية الراوي ولكن يمكن أن يتحفظ عليها في بعض الأحيان إذا ما كان هناك شيء من الانتقاد عليها .
هذا المختلط الذي يحصل له هذا الفساد في العقل لأهل العلم فيه تفسير وذلك أنه إن أمكن تمييز رواياته وما حدث به قديما وحديثا فهذا غاية المطلوب ، فينظر من الذي حدث عنه أي أخذ عنه العلم قبل أن يطرأ عليه الاختلاط فهؤلاء يعد حديثهم صحيحا ، وأما الذين أخذوا عنه بعد ما طرأ عليه الاختلاط فيعد حديثهم عنه ضعيفا ولذلك نستطيع أن نقول إن الراوي الذي بهذه الصفة لمجرد اختلاطه نعده قد توفي وانتهى ، فحديثه الذي قبل وفاته هو الذي يكون صحيحا وما بعد ذلك فنتركه .
هناك حالة ثالثة : وهي أن بعض الرواة لا يتميز قديم حديثا الحديث الأخير فهؤلاء يتوقف في حديثهم لا نستطيع أن نقطع بأنه مما حدث به بعد الاختلاط ولكن يتوقف فيه حتى يستبين أمره إما أن يجد رواية أخرى مدعمة له ومقوية

فنعم أو يبقي على التوقف ، والتوقف يعني الرد ، إن لم يكن هناك ما يقوي هذه الرواية.
هناك من أهل العلم من ألف في الرواة المختلطين ، ومن أشهر ما هنالك كتاب الاغتباط في معرفة المروى بالاختلاط ابن العجمي ، والفواكد في معرفة من اختلط من الرواة الثقاة لبن الكيال أو نحو هذا الاسم .
هذا الراوي الذي وصف بسوء الحفظ ، ومن يمكن أن يكون شبيها به مثل المستور والحديث المرسل والمدلس فكل ضعف يصير مثل هذه الأنواع من الضعف نستطيع أن نقول إنه ينجبر بتعدد الطلب فهذا طبعا مبحث أخر عندنا وهو مبحث الحسن بغيره .
نقول في الحديث الحسن لغيره إن الحافظ بن حجر أخر الكلام عنه إلي هذا الموضع لأن الحافظ رحمه الله كما بينت في بداية هذا الشرح اعتمد ترتيبا غير الترتيب الذي صار عليه بن الصلاح ومن جاء بعده وغيره أيضا فالترتيب الذي صار عليه بن الصلاح ترتيب اجتهد فيه ، وأما الحافظ بن حجر فحاول أن يربط هذه الأنواع بعضها ببعض ويتسلسل بها هذا التسلسل الذي لم يسبق إليه وهذا يدل على جودة طريحة الحافظ بن حجر رحمه الله .
فمن ذلك أنه أخر مبحث الحسن لغيره ها هنا مع العلم أن من الأولى أن يقدم في أنواع الحديث المقبول وسبق أن أشرنا إليه سابقا حينما قلنا عن أنواع الحديث المقبول إنها أربعة أنواع :
الصحيح لذاته ، والصحيح لغيره ، والحسن لذاته ، والحسن لغيره .
ولكن الحسن لغيره أخر الحافظ الكلام عنه ها هنا ونستطيع أن نعرف الحديث الحسن لغيره : بأنه الضعيف إذا تعددت طرقه ما لم يكن ضعفه شديدا ، يعني بهذا الشرط شرط أن لا يكون ضعفه شديدا .
والضعيف الذي بهذه الصفة يمكن أن يقبل حديثه هو الراوي الصدوق الذي وصف بضعف الحافظة لكن ضعف لا يلحقه بمن يعد حديثه حديثا منكرا مثل السيئ الحفظ بمعني أنهم ينظرون إلي الراوي هل أخطائه أكثر من إصابته يعني إذا كان يروي ألف حديث أخطأ في سبعين حديثا هذا هو الذي فحش غلطه كما بيناه سابقا أحيانا تفتدي أحاديثه التي أصاب فيها وأخطأ فيها وهذا محل اجتهاد .
في بعض الأحيان يكون جانب الإصابة عنده أكثر من جانب الخطأ وهو الذي عبر عنه بأنه سيئ الحفظ فجانب الإصابة عنده أكثر من جانب الخطأ فهذا هو الذي ينجبر ضعف حديثه ، بالإضافة إلي ما قلنا عن المستور وهو الذي عرفت عينه ولكن ما عرفت حاله ، ما وثق من إمام معتبر هو مجهول الحال الذي ذكرناه سابقا .
كذلك الحديث المرسل لكن أهل العلم يفسرون فيه ويقولون بشرط أن يكون المرسل من كبار التابعين ، بعضهم يقبل أواثق التابعين وأما صغار التابعين فيردون مراسيلهم ويعدونها من أرادء المراسيل ولا تتقوى بمجموعة طرق .
بالنسبة للحديث المدلس : يقصدون به الحديث الذي في إسناده ورأي المدلس مدلس ولم يصرح بالسماع يعني قال في روايته عن ، فهنا ينتابنا الشك هل سمع هذا الحديث من شيخه أو لا ، يرتفع هذا الشك إذا وجدنا رواية أخرى تقوى روايته فينجبر ما تخوفنا منها هنا بالرواية الأخرى فسكون حسن لغيره ، لكن ليس يبقي لنا أن هذا الراوي قد دلس ، كأن يرد في إسناد أخر قوله عن هذا الشيء حدثت عن فلان لما يدل على أنه أخذ هذا الحديث عن شيخه بواسطة لكن هذه الواسطة لم تسمى ، لو سميت هذه الواسطة انتهى الإشكال إما أن تكون واسطة ثقة أو ضعيفا فإن كان ثقة قبلنا تلك الرواية وإن كان ضعيفا رددنا تلك الرواية ، لكن المشكلة في الرواية التي بالعنعنة وما نتبين هل أخذ هذا الحديث عن شيخه أو هناك واسطة بينه وبين شيخه فيرتفع هذا التخوف بالجبار هل هذه الرواية برواية أخرى .
هناك في هذه القضية افراط وتفريط ، فبعض الذين يحكمون على الأحاديث هل يتساهلون في تقوية الحديث بمجموعة طرق وبالذات إذا كانت هذه الطرق فيها ضعف هو لا يحكم عليه بأنه ضعف شديد ولكن من ينظر في طريقة أهل العلم يجد أنهم يرون أن هذا الضعف ضعف لا ينجبر كالتفرد الذي يعد تفردا منكرا إذا جاء راوي على سبيل المثال ضعيف متكلم فيه مثل سفيان بن حسن يروى عن إمام مشهور كثير الحديث كالزهري فإنه في هذه الحال إذا لم يروى هذا الحديث عن الزهري وغيره يقولون عن هذا الحديث تفرد به سفيان وهو متكلم في روايته عن الزهري سفيان بن حسين وهو متكلم في روايته عن الزهري وقد تفرد عن هذا الإمام في الحفظ والإتقان فهذا التفرد نحن نستنكره ففي هذا الحال مثل هذا لا ينجبر ضعفه لو وجدنا له طريقا أخرى ليس عليه الزهري ولكن من طريق أخر إما عن الزهري أو عن الصحابي نفسه أو شاهد ونحو ذلك ، وكان ذلك ضعيفا أو ضعفه يشبه هذا في المتفرد به شيء يستدعي التثبت فإن مثل هذا لا ينجبر ضعفه عند أهل العلم ، لكن هناك جاء على أنقاد هذا الاتجاه اتجاه أخر أنكر أن يكون هناك حديثا حسنا لغيره وقال أبدا ما في إلا الصحيح لذاته والصحيح لغيره والحسن لغيره ، أما الحسن لغيره فيرون أنه ليس هناك شيء أسمه حسن لغيره ، وهذا يخالف طريقة أهل العلم المعروفة وسبق أن قدمنا كلام الترمذي رحمه الله حينما تكلمنا عن الحديث الحسن وقلنا إن الترمذي في أخر كتابه الجامع عرف الحديث الحسن بأنه الحديث الذي لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون شاذا ويروى من غير وجه .
إذاً الترمذي لا استثني الضعيف لكن قال لا يكون الراوي متهما بالكذب ، ولا يكون شاذا أي فيه مخالفة أو فيه نكارة أو نحو ذلك ، لكن يمكن أن يقول ضعيفا ضعفا يسيرا ويروى من غير وجه وقوله أنه يروى من غير وجه هذا دليل

على أنه يريد الضعيف وإلا لو كان يريد المقبول لما اشترط فيه تعدد الرواية لأن هذه المسألة معروفة عندهم أنهم يحتجون بخبر الواحد فكلام الترمذي يدل على أن الحسن لغيره معروف عندهم كذلك ابن الحجاج رحمه الله لما أنكر عليه بعض أهل العلم إخراجه لحديث وعلى بن عيسى المصري وقطن بن نصير وأمثال هؤلاء الضعفاء تعجب مسلم بن حجاج من قول هذا الذي أنكر عليه وقال إن ما قلته صحيحا قلت إن المتن صحيح وبين أنه إنما أخرج رواية هؤلاء الذين تكلم فيهم لأنها تحصلت له بعلو إسناد ولو ذهب فسمى بإسنادا صحيحا إلي ما حصل له إلا بنزول وسيأتي معنا إن شاء الله تعالي الكلام على قضية العلو والنزول عما قريب .
فمسلم بن حجاج حينما يأخذ برواية هؤلاء إذا ما يأخذ بها في الشواهد والمتابعات ومعروفة هذه القضية عند الشيخين عند البخاري ومسلم رحمة الله تعالي عليهما أنهما يخرجان لبعض الرواة في المتابعات من الشواهد ولذلك لا يقال عن هذا الراوي إنه احتج به البخاري أو احتج به مسلم .
الرواة الذي نحتج بهم أو احتج بهم رواة معروفون وهناك رواة آخرون أخذوا لهم في الشواهد والمتابعات بمعني أنه لأجل تقوية الحديث بمجموع الطرق فهذه القضية معروفة عند أهل العلم لكن بعض الأخوة يمكن ينظرون لبعض الأحاديث التي لها ترد ولم يقويها أهل العلم مثل حديث (من غسل ميتا فاليغتسل ومن حمله فاليتوضأ) له بعض الطرق لكن مع ذلك الإمام أحمد قال لا يصلح في هذا الباب شيء يعني ما اعتبر هذه الطرق وإن كثرت ، حديث التسمية عند هي عن صحابة كثر ولكن مع ذلك يقول الإمام أحمد لا يصلح في هذا الباب شيء وهو للإمام أحمد أيضا لم يروا أن هذا الحديث يرتقي إلي درجة الاحتجاج يرون كادراك الطرق .
إذن عندهم ضوابط من الحديث الذي يتقوى بكثرة الطرق وهذه الضوابط اختصرتها لكم بقول بشرط أن لا يكون ضعفه شديدا ، أما ما الحديث الذي يكون ضعفه شديدا هذا فصلنا في بعضه ويمكن إن شاء الله تعالي في المطولات يحصل مزيد تفصيل لهذا بإذن الله .
ما دمنا عرفنا أن هناك هذا الإفراط والتفريط في قضية الحسن لغيره فأحب أن أشير إلي كلام مهم ذكره الحافظ بن حجر في كتاب النكت وإن كان هذا المضمون يأتي في المطولات لكن لأن يأتيه لكونه لا يطول علينا وهو كلام لابن القطان صاحب كتاب الوهم والإيهام ، فإنه يقول عن الحديث الذي يكون ضعيفا ويتقوى بمجموعة طرق يرى أنه لابد أن يتقوى إما بظاهر القرآن أو بأمويات صحيحة أخرى أو تكثر طرقه كثرة ظاهرة توقع في نفس الواقف عليه أن للحديث أصل يعني لا يكفي في ذلك طريق وطريق ضعيف وضعيف لا ، بل لابد أن تكثر الطرق كثرة ظاهرة جدا ومع ذلك يرى أن مثل هذا لا يعمل به إلا في فضائل الأعمال والحافظ بن حجر أيد كلام بن القطان وقال القلب إذا ما قاله بن القطان هذا كلام كله يعطينا شيئا معينا وهو ضرورة الاحتراز من التساهل في تقوية الحديث الضعيف في مجموع الطرق فهذه مسألة يجب أن نحترز منها احترازا شديدا ولا ننفي أن يتقوى لكن أقول إن الذي يمكن أن يبادر بتقويته هو ما يكون بالمتابعة التامة ولذلك قلت لكم سابقا حينما تكلمنا عن الاعتبار ومتابعة وهلم جرة قلت إن المتابعة التامة أقوى عند أهل الحديث فلو وجدنا مثلا حديثا يرويه شريك بن عبد الله النخعي وهو سيئ الحكم وجاء راوى أخر تابعه كالجناح بن المديح والد وكيع بن الجراح كلاهما عن شيخ معين كأبي إسحاق السابعي مثلا في هذه الحال نقول إن قد يرتفع لماذا لأن المتابعة هنا جاءت متابعة تامة ، والمتابعة التامة أقوى عند المحدثين من المتابعة القاصرة لكن كلما كانت المتابعة قاصرة يمكن أن يكون فيها هذا التفرد الذي منه ولكن بهذه الفكرة بالمتابعة التامة ينتفي التفرد ويتابع في هذين الإثنين أو كل منهما للآخر .
لو وجدنا ولو متابعا ثالثا وإن كان متكلم فيه يتقوى الحديث أكثر وأكثر وهلم جرة .
ننتقل الآن في موضوع أخر .
(ثم الإسناد: إما أن ينتهي إلى النبي صلى الله عليه وسلم تصريحا، أوحكما: من قوله، أوفعله، أو تقريره.
أو إلى الصحابي كذلك: وهو: من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات على الإسلام: ولو تخللت ردة في الأصح.
أو إلى التابعي: وهو من لقي الصحابي كذلك.
فالأول: المرفوع، والثاني الموقوف، والثالث المقطوع، ومن دون التابعي فيه مثله. ويقال للأخيرين: الأثر.)
الآن عند هذا الحد نكون قد انتهينا من أهم مباحث علم الحديث أو مصطلح الحديث فالمقدار الذي أخذناه سابقا هذا هو أهم المهمات ما يأتي بعد ذلك كله من فروع علم الحديث المكملة بمعني أن الشيء الذي سبق هو الذي يتعلق بالحكم على المتن من حيث القبول والرد ، أما الأمور الآتية فلا علاقة لها بالحكم على الحديث قبولا وردا ولكنها مكملة وموضحة لما أخذناه سابقا فهذه نقطة يعني نتنبه لها .
الآن ابتدأ الكلام معنا على بعض أوصاف الأحاديث التي تأتينا فوجدنا في كلام الحافظ بن حجر الكلام عن المرفوع ، والموقوف ، والمقطوع ، وهذا الكلام يضطرنا إلي التعريف بالصحابي وبالتابعي كما سيتبين معنا إن شاء الله تعالي .
فأول ذلك المرفوع ، وحينما أبتدأ في الكلام ها هنا ذكر الإسناد ، والإسناد سبق أن تكلمنا عنه وقلنا إنه الطريق

الموصلة إلي المتن وهذه المسألة فرغنا منها وانتهينا منها ، لكن نأتي للكلام عن الحديث المرفوع ما هو فنستطيع أن نقول إن الحديث المرفوع: هو الذي كنا ذكرناه سابقا باسم الحديث ، تكلمنا سابقا عن الحديث والخبر والأثر .
تعريف الحديث : هو التعريف الذي يمكن أن نستخدمه للمرفوع فنقول في الحديث المرفوع : هو كل ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة ، وربما أضيف إلي ذلك في الصفة تكون خلقية أو خلقية ويضاف إلي ذلك عند علماء الحديث أو سيرة قبل البعثة أو بعدها لكن ذكرت سابقا أن أهم مهمات هذا التعريف هو الذي ركز عليه أهل الأصول وما يتعلق بالاحتجاج وهو ما أضيف إلي النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير هذه الأوصاف الثلاثة ، وبعضهم يضيف أو علماء الحديث يضيفون الصفة وبعضهم لا يذكر باقي التعريف فهذه مسألة مهمة لكن قلت إن علماء الأصول يهتمون بالأحاديث التي يحتج بها ألا وهي التي ترتكز في هذه النقاط الثلاثة القول والفعل والتقرير ولا بأس أن نتكلم عن موضوع الصفة ويبدوا أننا شبق أن فصلنا في هذا لكن نعيد ذلك على سبيل الاختصار ، ونقول بالنسبة للمرفوع قولا قو مثل قوله صلى الله عليه وسلم (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى) إذن هذا من قول النبي صلى الله عليه وسلم .
المرفوع فعلا : من فعله صلى الله عليه وسلم كحديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي النافلة على راحلته حيثما توجهت به) فهو يحكي فعل النبي صلى الله عليه وسلم .
التقرير : كحديث أكل الضب بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ، والنبي صلى الله عليه وسلم ما أنكر على الصحابة الذين أكلوا الضب مع كونه لم يأكله ، أخذناه .
الصفة : صفات النبي صلى الله عليه وسلم ككونه عليه الصلاة والسلام كان أبيض مشربا بحمرة ليس بالطويل البائن ولا بالقصير الشائن إلي غير ذلك من الأوصاف التي حكيت عنه ، كذلك أوصافه الخلقية كان خلقه القرآن ، كان إذا صافح الرجل لم يدع يدى الرجل حتى يكون الرجل هو الذي يدع يده إلي غير ذلك من أخلاقه صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي .
الحديث المرفوع الذي بهذه الأوصاف نجد أن العلماء اهتموا بأشياء تلتحق به لابد من الكلام عنها لأنه ليس الحديث المرفوع مقصورا فقط على ما يرد فيه التصريح برفعه للنبي صلى الله عليه وسلم بل ألحقوا به أشياء جعلوها تحت عنوان المرفوع حكما .
إذن هناك المرفوع صراحة وهو الذي تكلمنا عنه ، وهناك المرفوع حكما يعني لا يكون فيه صراحة لنسبته إلي النبي صلى الله عليه وسلم ولكن يرى أهل العلم أن له حكم الرفع يعني يمكن أن يحتج به كما يحتج بالحديث الذي فيه تصريح برفعه إلي النبي صلى الله عليه وسلم .
قالوا عن الحديث الذي له حكم الرفع : هو ما يصدر عن الصحابي الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات مما لا مجال للإجتهاد فيه ، فإذا صدر عن الصحابي قول أو فعل أو تقرير مما لا مجال من الاجتهاد فيه ولم يكن ذلك الصحابي معروفا بالأخذ عن بني إسرائيل يعد أهل العلم هذا مرفوعا إلي النبي صلى الله عليه وسلم .
بالنسبة للمرفوع قولا مما له حكم الرفع مما هذه صفته : مثل لو أخبر الصحابي عن بعض أحوال الأمم الماضية فهذا بلا شك أن الصحابي لا يمكن أن يقول هذا من تلقاء نفسه ، هل أطلعه الله على أحوال الأمم الماضية حتى يخبر عنها لا لابد أن يكون أخذه عن غيره لكن هذا الغير إما أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره فإذا كان هذا الصحابي ممن عرف بأخذه عن بني إسرائيل عن أهل الكتاب فإن هذا الذي حكاه عن الأمم الماضية يحوم حوله الاحتمال أن يكون مما أخذه عن أهل الكتاب مثل عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالي عنهما معروف بكثرة أخذه عن أهل الكتاب بل إنه في غزوة في وقعة اليرموك أصاب جاملتين يعني راحلتين مملوئتين وعليهما أحمال من كتب أهل الكتاب فأخذ هذه الكتب وأخذ يقرأ فيها ويحدث منها فعرف عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالي عنهما بأنه يحدث عن أهل الكتاب ، ولذلك يحدثنا في بعض أخباره عن قصة كوكب الزهراء هذه في قصة هاروت وماروت ويقول إن هاروت وماروت كانا ملكين وإنهما رأيا ما يصعد من أعمال بني آدم من الخطايا فمقتوا بني آدم فطلب منهما الرب جل وعلا أن يهبطا إلي الأرض أو أمرهما أن يهبطا إلي الأرض حتى ينظر ما يفعلان وأنه إذا ألقيت عليهما التي ألقيت على بني آدم سيصنعان مثل ما صنع بنوا آدم واستنكروا أن يحصل منهما هذا قصة طويلة تحكي أنهما وقعا على امرأة وشرب من الخمر وقتلا غلام إلي غير ذلك فهذه المرأة التي أوقعتهما في هذا مسخت حتى تحولت إلي كوكب الزهرة الذي يرى في الأفق هذه القصة لا شك أن عدلها عبد الله بن عمرو بن العاص لابد أن يكون أخذها عن بني إسرائيل ولا نقول إنه أخذها عن النبي صلى الله عليه وسلم لأنه ممن عرف بالأخذ عن بني إسرائيل ولم يصرح لأخذ هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم والقصة تحول حولها يعني كثير من الألفاظ التي تستدعي التوقف فمثل هذا لا يكون له حكم الرفع ، لكن إذا كان الصحابي الذي أخبر عن الأمم الماضية مثل عبد الله بن مسعود على سبيل المثال معروف بشدته على من يأخذ من يأخذ من كتب أهل الكتاب حتى إنه إذا رأي مع أحد شيء من كتب أهل الكتاب أخذه ومحاه فمثل هذا الصحابي لا يمكن أن نقول أنه أخذ عن أهل الكتاب فإذا حدث عن

الأمم الماضية فإنه بلا شك سيكون أخذ ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم اللهم إلا أن يكون يعني من تلقائه قد يكون أخذه عن صحابي آخر يأخذ عن أهل الكتاب فنقول إن الصحابي الذي يتورع في الأخذ عن أهل الكتاب مع في ذلك الوقت مثل أهل الكتاب كتاب الأحبار وهب بن المنبه وعبد الله بن سلام رضي الله عنه وغير هؤلاء حينما يتورع مثل هذا الصحابي عن الأخذ عن هؤلاء يدل على أنه لم يأخذ عن صحابي أخر يأخذ عن هؤلاء حتما .
هناك أيضا الإخبار عن الأمور المستقبلة كالفتن واشراط الساعة ، الإخبار عن أحوال الآخرة وما يحصل فيها في الجنة والنار والحشر وغير ذلك كل هذه الأمور ل مجال للرأي فيها ، إذا حدثنا الصحابي بشيء من هذه الأمور فهذا قطعا لابد أن يكون أخذه عن أحد إما أن يكون أخذه عن أهل الكتاب أو عن النبي صلى الله عليه وسلم على التفصيل الذي ذكرناه .
كذلك قالوا من ما له حكم الرفع المرفوع فعلا يعني هذا هذا المرفوع قولا حينما يحدث الصحابي بهذا .
أيضا المرفوع فعلا بأن بفعل ذلك الصحابي شيئا لا مجال من الاجتهاد فيه والاجتهاد فيه قد يعني البدعة مثل لذلك الشافعي الإمام الشافعي رحمه الله مثالا بحديث علي رضي الله تعالي عنه في صلاة الكسوف وكونه صلي أكثر من ركعيين في الركعة الواحدة وهذا ولو لم يثبت به حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فله حكم الرفع لأن هذا لا يمكن أن يصنعه علي بن أبي طالب رضي الله تعالي عنه من تلقاء نفسه فلابد أن يكون أخذه عن النبي صلى الله عليه وسلم وعلي رضي الله عنه لم يعرف بالأخذ عن أهل الكتاب ثم هذا لا يمكن أن يكون مما يمكن أن يتكلم فيه أهل الكتاب مثل هذه التشريعات التي في ديننا لا تكون موجودة عند أهل الكتاب.
بالنسبة للمرفوع تقريرا : قالوا مثل أن يخبر الصحابي بأنهم كانوا يفعلون كذا وكذا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالي عنهما أنه قال كنا نعزل والقرآن ينزل ولو كان في ذلك نهى لنهينا معني ذلك أن جابرا يرى أن هذا الذي كانوا يصنعونه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يرد أن النبي صلى الله عليه وسلم اطلع عليه وأقره وبلا شك أن هذا لا يمكن أن يطلع عليه النبي صلى الله عليه وسلم بعينيه لأنه مما يحدث بين الرجل وزوجته والمقصود بالعزل يعني أن يجامع الرجل زوجته ويكون القذف في الخارج حتى لا يكون هناك حمل وقد يكون هذا للزوجة أو للجواري ونحو ذلك وكانوا يصنعون هذا مع الجواري حتى لا تحمل الجارية فتصبح أم ولد فتعتق بعد ذلك ، فمثل هذا يخبر هذا الصحابي الجليل جابر بن عبد الله أنهم كانوا يصنعونه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وهذا دليل على جوازه لأنه لو كان محرما لنزل الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبره بأن الصحابة يصنعون هكذا فينهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم إذن هذا أقر أو شيء حدث في عهد الصحابة وأقره النبي صلى الله عليه وسلم والإقرار جاء ضمنيا لكونه عليه الصلاة والسلام لم ينهى عنه ، هذا بالنسبة للمرفوع تقريرا .
يلتحق بهذه المسألة أمور أخرى أيضا لابد من التنبيه عليها ، وجود بعض الصور الصريحة في نسبة هذا الحديث للنبي صلى الله عليه وسلم لكن بطريقة أخرى مقل أن يقول التابعي حدثنا أبو هريرة يرفعه إلي النبي صلى الله عليه وسلم أو ينويه إلي النبيصلى الله عليه وسلم أو يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم المهم لابد أن يصرح فيه بالنبي صلى الله عليه وسلم فمثل هذا حتما هو مرفوع ولا تؤثر هذه الصيغة وإنما هي من التنويع فقط ، لكن الإشكال يبقي في ما لو لم يرد ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم كأن يقول التابعي حدثنا أبو هريرة يبلغ به قال من فعل كذا فله كذا أو نحو ذلك ، يبلغ به من قالوا المقصود يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يصرح بذلك لكن هذه الصيغة اختلف فيها بين أهل العلم فمنهم من لم يرها مرفوعة لكن الجمهور والقول الصواب أن هذا يعد مما له حكم الرفع إلي النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يصرح به عليه الصلاة والسلام .
هذه الصيغ كثيرة يروي به يبلغ به يرويه إلي غير ذلك من أنواع هذه الصيغ .
قد يقول قائل ماذا سواء في هذه الصيغ أو ما سيأتي إن شاء الله تعالي ، لماذا يستخدم الراوي هذه الصيغة ؟ لماذا لا يصرح برفع هذا إلي النبي صلى الله عليه وسلم ما الذي يدفعهم إلي هذا ؟
فالجواب عن هذا من عدة وجوه :
منهم من قال إما قد يشك في لفظه فيخاف من قوله صلى الله عليه وسلم من كذب علي متعمدا فاليتبوء مقعده من النار فيستخدم هذه الصيغة ، لكن هذا يعني جواب أري أن فيه شيء من عدم الوضوح أو عدم الإقناع ، لكن هناك بعض الأجوبة التي أرى أنها مقنعة وهي من الذي قال هذه الصيغة هل هو التابعي ، أو من بعده ، أو أحد الرواة كل هذا محتمل ، فقد يكون أحد الرواة قال هذا على سبيل المذاكرة فالمذاكرة يتخففون فيها يعني لم يقصي بالتحديث ولا حاجة لهذا التحديث أو يكون جاء به في مقام الوعظ أو الفتوى أو الإستشهاد أو جوابا لسؤال فلم يكن هذا في من جاء في مجلس التحديث حتى يأتي باللفظ سندا ومتنا فهذا الجواب أرى أنه أقوى مما قيل إن ذلك جاء من باب الورع .
مما يأتي في هذه الصيغ أيضا قوله من السنة كذا فإذا قال الصحابي من السنة كذا قالوا هذا أيضا يقصد به سنة النبي صلى الله عليه وسلم وهذا اللفظ جاءت به بعض الأحاديث مثل حديث أنس بن مالك رضي الله تعالي عنه أنه قال من

السمة إذا تزوج البكر أقام عندها سبعا ، مثل أيضا حديث الحديث الذي يرويه الزهري عن سند بن عبد الله بن عمر عن أبيه عبد الله بن عمر أنه قال للحجاج بن وسف في يوم عرفة من السنة أن تهجر بالصلاة يعني تبكر في الصلاة يقول الزهري قلت لسالم بن عبد الله هل قصد بذلك رفع الحديث إلي النبي صلى الله عليه وسلم فقال له سالم وهل يعنون بالسنة إلا سنة النبي صلى الله عليه وسلم فسالم بن عبد الله هذا هو بن الصحابي الجليل يقول أبدا ما كانوا يقصدون بالسنة إلا سنة النبي صلى الله عليه وسلم .

كذلك أيضا مما يرد في هذا المقام قولهم أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا أو كنا نفعل كذا لم يقروا أن يحكم الصحابي على فعل بأنه طاعة أو معصية مثل قول عمار رضي الله تعالي عنه (من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم) صلى الله عليه وسلم فهذا ما أورد له النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه أفتى أن هذا يعد معصية ويلحق بذلك أيضا ما لو فسر الصحابي تفسيرا له تعلق بسبب النزول مثل قول جابر في الصحيح كانت اليهود تقول إذا أتي الرجل زوجته من دبرها في قبلها يكون الولد أحول فنزل قول الله جل وعلا (نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ) [البقرة:٢٢٣] فقول جابر فنزل قول الله هذا دليل على أنه نزل على النبي صلى الله عليه وسلم فإذن هذا له حكم الرفع وإن لم يصرح باسم النبي صلى الله عليه وسلم ، أما بالنسبة لأمرنا بكذا أو نهينا عن كذا فمثل الحديث الذي في صحيح مسلم أمر بلال أن يشفع الآذان وأن يوتر الإقامة مثل قول أم عطية رضي الله تعالي عنها نهينا عن اتباع الجنائز ولم يؤذن علنا ، فكل هذه الألفاظ تدل على أن الآمر والناهي هو النبي صلى الله عليه وسلم فكل هذه تلتحق لماذا هو حكم الرفع وأنا أطلت في هذا لأن الحافظ بن حجر رحمه الله أطال فيه وأتوقف الآن لتلقي بعض الأسئلة ونعاود إن شاء الله لعل في الوقت متسع نأخذ بعض الأسئلة كما هناك أيضا عندكم أسئلة ونواصل إن شاء الله تعالي في بعض الأشياء.

سؤال :

ذكرتم أن رواية المختلط والمدلس تتقوى فهل هناك من باب في المختلط الذي يتقوى ، كذلك المدلس يعني مثلا من كان في الطبقة الثالثة ومن بعدها فتقوى حديثه الذي فحش اختلاطه كابن لهيعة هل يتقوى حديثه ؟

أجاب فضيلة الشيخ :

الحقيقة يعني هذا المتن المختصر كما قلت مرارا أننا ينبغي أن نأخذ الحكم من حيثه ، والتفصيل في هذا سيأتي إن شاء الله تعالي في كتب المطولات مثل هذه القضية فيها تفصيل طويل يعني أنا سبق أن ذكرت طبقات المدلسين وأنها قسمها الحافظ بن حجر إلي خمس طبقات وقلت إن الطبقة الثالثة هي التي يكثر الاختلاف فيها بين أهل العلم وقلت أن الطبقة الخامسة هي من وصف بالتدليس والتحق بذلك أيضا الضعف كأبي اللهيعة فمثل هذا لا فيه تفصيل لكن نحن نأخذ الحكم من حيثه أما تطبيقاته وتفصيله هذا إن شاء الله تعالي يأتي معنا ، كذلك أيضا بالنسبة للمرسل يعني أنا أشرت الخلاف لكن في هذا أيضا كلام طويل غير ما ذكرت .

سؤال :

بالنسبة للصحابة الذين عرفوا بالأخذ عن أهل الكتاب هل هم معروفون بمعني أن نقول أن الأصل في الصحابة عدم الأخذ عن أهل الكتاب إلا قلة مثلا ؟

أجاب فضيلة الشيخ :

هذا بلا شك أن الأصل في الصحابة عدم الأخذ عن أهل الكتاب إلا من تبين أنه أخذ مثل ما قلت عبد الله بن عمرو أو مثل أبي هريرة أو مثل بن عباس ونحوهم هؤلاء عرفوا بالأخذ عن أهل الكتاب ، بعض الصحابة الآخرين كانوا شديدين في الأخذ عن أهل الكتاب والأصل في الصحابي أن لا يأخذ ، يعني إذا وجدنا من نص على أنه أخذ من أهل الكتاب هذا هو الذي نستثنيه وأما الباقون فهم الذين نستطيع أن نقول أنهم لم يثبت عنهم أنهم أخذوا عن أهل الكتاب .

سؤال :

هل يجوز تقسيم البدعة إلي واجب ومستحب ومكروه وجائز كما يفعل بعض الناس اليوم يحتجون بهذا التقسيم لتبرير بعض ما يحدثونه من أمور وهل لهذا التقسيم أصل ؟

أجاب فضيلة الشيخ :

أقول إن هذا التقسيم ذكره بعض أهل العلم مثل العز بن عبد السلام رحمه الله تعالي وهو منشغل في تقسيمه هذا ولكن لا يقر على تقسيمه ، وهو جاء بأمثلة وحاول أن يقعد بهذا التقسيم لكن يستغرب من مثل العز بن عبد السلام رحمه الله أن يقول مثل هذا الكلام الذي لا يلتحق بالبدعة ، فالبدعة المقصود بها ما يحدث في إما الاعتقادات أو في العبادات فذهب هو يستدل رحمه الله على كلامه هذا بأشياء ليست محلا للاستدلال أو ليست أدلة في هذا الموضوع فيستدل مثلا بعلم أصول الفقه أو علم مصطلح الحديث وأنها حادثة فهذا لا علاقة له بما نحن بما يتكلم عنه فلا علاقة له بآداب الاعتقاد ولا علاقة له بأبواب العبادات وإنما هذه تدخل في المصالح المرسلة هذه علوم آله ضابطة لعلوم الشريعة ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب بمهني أنه لو ترك مثلا علم الحديث كيف يمكن أن يعرف صحيح سنة النبي

صلى الله عليه وسلم من ضعيفها ثم إن له جذورا وأصولا في سنة النبي صلى الله عليه وسلم بل في كتاب الله جل وعلا كما ذكرت ذلك سابقا مثل (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُو) [الحجرات:٦]
وهلم جرة فالعز بن عبد السلام رحمه الله استدل على كلامه هذا باستدلالات غير صحيحة والأصل في هذا هو قول النبي صلى الله عليه وسلم قوله مقدم على قول العز بن عبد السلام وحتى لو كان من هو أعلى مقاما من العز بن عبد السلام ولا يعني هذا أننا نقول إن العز بن عبد السلام يعني أخطأ خطأ يعني إهدار شخصيته أو النيل منه أو نحو ذلك فكل بشر يخطئ ويصيب إل النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أمر معروف ولا يجوز أن يعظم إنسان ويرفع فوق قدره لأن هذا يعني جعل كلامه ينزل منزلة الوحي وهذا لا يجوز في حال من الأحوال .
سؤال :
إذا روى الحديث راويان غير ثقة وراوي ثقة فهل هو من الحسن أو الشاذ ؟
أجاب فضيلة الشيخ :
إذا كان الحديث مرويا من طرق متعددة بعضها صحيح مثل ما أشارت الأخت راوي ثقة وطريق أخرى ضعيفة فما الحكم على هذا الطرق الضعيفة هل تكون حسنة أو تكون صحيحة نقول تكون صحيحة وهذا سبق أن تكلمت عنه سابقا فالحكم من الأعلى دوما هو الذي يأخذ الحكم فإذا كان الضعيف وافق الثقة أصبح الحديث صحيحا لأن الحديث صحيح في أصله .
المتن
الكلام لا يزال متسلسلا عن هذه الأنواع التي ذكرها الحافظ بن حجر فذكرنا المرفوع وقلنا إنه هو قول ما يؤثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل إلي آخره .
نأتي للموقوف ، والموقوف هو : قول الصحابي أو فعله أو تقريره مثل ما قلنا في الحديث لكن بدلا من النبي صلى الله عليه وسلم نقول الصحابي ، لكن لا يعامل التعريف معاملة تعريف المرفوع أو الحديث مائة بالمائة حيث أننا مثلا نتقن في ذلك سيرته وأخلاقه وهلم جرة ، من كان هذا به عند بعض أهل العلم ، لكن المهم في هذا هو ما يتعلق بالدرجة الأولي بأقوال الصحابة رضي الله تعالي عنهم ثم أفعالهم وتقريراتهم أيضا لأنها هي التي تدور عليها الأحكام .
نحن في هذه الحال بحاجة إلي أن نعرف الصحابي كما عرفه الحافظ بن حجر رحمه الله تعالي .
فنقول عن الصحابي : إنه من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات على ذلك .
قال الحافظ ولو تخلل في ذلك ردة على الأصح .
سؤال :
في الحديث المرفوع هو حديث عن الشافعي قوله (كنا نعد الاجتماع للميت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من النياحة) هل هذا يعتبر في حكم المرفوع ، حديث آخر اللي هو حديث الأسماء الحسنى وهذا في موضوع المدرج الذي روي أبو هريرة رضي الله عنه في قوله (إن لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة) فهذا الحديث قيل أن فيه إدراج وهو إدراج الأسماء الحسنى ضمن متن الحديث فهل اتفق أهل العلم على أن هذه الأسماء صحيحة ؟
أجاب فضيلة الشيخ :

سؤال :
بالنسبة للأحاديث التي لمسلم بالشواهد والمتابعات كيف يكون التعامل من يرويها معه ، كيف يميزها لغيرها ؟

مواصلة الدرس :
قلنا عن تاريخ الصحابي إنه من لقي النبي صلى الله عليه وسلم ويقول الحافظ أنه اختار هذا التعريف من لقي النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقل رأى النبي صلى الله عليه وسلم لأن التعبير باللقي أحسن من التعبير بالرؤي والسبب أنه قد يكون الذي عد صحابيا كفيف البصر مثل عبد الله بن أم مكتوم فعبد الله بن أم مكتوم لم يرى النبي صلى الله عليه وسلم ولكن لقيه فالتعبير باللقي أدق كما يقول الحافظ رحمه الله وهذا كلام جيد ، من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به قال به حتى لا يظن أن المقصود الإيمان المطلق كإيمان أهل الكتاب ولكن لابد أن يكون مؤمن بالنبي صلى الله عليه وسلم ومات على ذلك بمهني أنه لو ارتد فإن الشرك محبط للعمل كما هو معروف في قول الله جل وعلا (وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ) [الزمر:٦٥]
فإذاً الشرك محبط للعمل والكفر هو قمة الشرك ، فلو ارتد أحد مثل بعض الأعراب الذين ارتدوا بعد ما آمنوا بالنبي صلى الله عليه وسلم حينما توفي صلى الله عليه وسلم معروف أنه كانت موجة ردة أماتها أبو بكر رضي الله تعالي

عنه وكانت هذه من حسناته فأولئك الذين توفوا في هذه الردة ليسوا صحابة وإن كانوا قد لقوا النبي صلى الله عليه وسلم ومات على ذلك ولو تخللت ذلك ردة على الأصح لاحظوا كلمة الحافظ حينما قال عن الأصح يعني أن هناك خلافا بين أهل العلم في هذه القضية .
مازلنا نقول إن الردة محبطة للعمل فإذا كان هناك أحد ارتد بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثم رجع إلي الإسلام فالمسألة هنا ذات شقين ، الشق الأول ما يتعلق بروايته فروايته متصلة إذا عاد للإسلام وكان رجوعه صحيحا وأخبر عن بعض ما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم فالرواية من حيث الاتصال متصلة ومن حيث القبول مقبولة لأن هذا الراوي عاد للإسلام وأصبح ثقة برجوعه إلي الإسلام وبالذات إذا كان لم يتكلم فيه عند علماء الإسلام ، لكن تبقي قضية شرف الصحبة هل لاتزال أو لا هذا الذي يمكن أن يكون خلاف بعض أهل العلم جاء فيه أما خلاف اتصال السند هذه ليست مشكلة لكن المشكلة في هل بقي له شرف الصحبة أو لا ، فأنا الذي يميل له قلبي أن شرف الصحبة لم يبقي له ، وأنا أخالف في هذا الحافظ بن حجر لأنه يرجح خلاف هذا ويمثل في الأشعث بن القيس يقول إنه ارتد ثم رجع إلي الإسلام ويقال إن أبا بكر رضي الله تعالي عنه زوجه أخته بغض النظر عن ثبوت هذه الرواية من عدمها لأن في تصديقها كلاما لكن القصة أو القضية قضية الأشعث بن القيس حين ارتد فلنا إن الردة محبطة للعمل من فضل الله جل وعلا .
سؤال :
هل تجوز الرواية على الرافضة والشيعة ؟
سؤال :
سمعت أحد الأخوان أن صلاة البر تعدل خمسين صلاة ، وبعض الأخوان يقول الشيخ الألباني صحح الحديث ؟

مواصلة الدرس :
أعود إلي قضية الأشعث بن القيس رحمه الله فأقول أنا أري أن الردة محبطة للعمل لظاهر الآية كما هو واضح وأما اتصال الرواية فالرواية متصلة والأشعث بن القيس هو الذي تسبب في إحباط شرف صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم وهذا لا يؤثر على الرواية التي نحن بسبب الكلام عنها فالرواية متصلة كما قلت والقضية متعلقة بشخص الأشعث بن قيس رحمه الله تعالي .
لكن نحن في الآن أمام قضية مهمة وهي هؤلاء الصحابة الذين نتكلم عنهم الآن ينبغي أن نعرف أن شرف صحبة النبي صلى الله عليه وسلم هذا من أعلى المقامات فأولئك الصحابة الذين بعضهم تحملوا الأذى في مكة يوضع الحجر على صدر أحدهم في شدة رمضاء مكة ويتحملون العذاب الشديد من قبل كفار مكة ماذا يريدون إن لم يكون يريدون وجه الله والدار الآخرة بعض الصحابة الذين قتلوا مثل والد عمار بن ياسر رضي الله عنه وسمية رضي الله تعالي عنها ، كل هؤلاء ماذا يريدون حينما يتحملون كل هذا الأذى عمار بن ياسر وهو يتحمل الأذى مع أبويه غير هؤلاء أولئك الصحابة لقوا من كفار مكة ما لقوا من الأذى يستخفون بإسلامهم في دار الأرقم بن أبي الأرقم أولئك الصحابة الذين الواحد منهم يترك أوطانه كأبي هريرة يترك بلده في جنوب جزيرة العرب ويترك أهله ويأتي إلي النبي صلى الله عليه وسلم ويسكن في المسجد منقطعا عن الدنيا وعن أهلها النبي صلى الله عليه وسلم فقط ليسمع حديثه صلى الله عليه وسلم إلي غير ذلك من الأمور هؤلاء الصحابة رضي الله تعالي عنهم من م أو أساء إليهم أو قدح فيهم فهذا أولا يعني ينبغي أن أن يراجع عقله وينبغي أن يراجع دينه كيف يتيح لنفسه القدح في هؤلاء الصحابة الذين زكاهم الله جل وعلا في آيات عديدة الفتح إلي غير ذلك من الصحابة الذين أثني عليهم الرب جل وعلا في كتابه وأثني عليهم الرسول صلى الله عليه وسلم وأنا بودي أن أتكلم في هذا طويلا لكن الوقت داهمني لكن المقصود الإشارة إلي أن هؤلاء الصحابة لا يجوز لأحد يتناولهم بحال من الأحوال .
أما ما وقع من بعضهم من ومن فتن بسبب ما نشب بينهم من اقتتال هؤلاء معتقد أهل السنة فيهم يجب أن نضعه في نصب أعيننا ونقول نكف عن ما شجر بين الصحابة رضي الله تعالي عنهم ولا نتدخل فيه وندعو لهم ونترحم عليهم ونترضي عليهم رضي الله تعالي عنهم أجمعين ولا نقدح في أحد منهم بحال من الأحوال ونقول أن ما فعلوه باجتهاد منهم فالمجتهد المصيب له أجران والمجتهد المخطئ له واحد كما قال النبي صلى الله عليه وسلم وهو عليه الصلاة والسلام أخبر بأنه تقتتل فئتان عظيمتان من المسلمين ما قال أحداهما كافرة قال من المسلمين وقال عن الحسن بن علي رضي الله تعالي عنهما إن ابني هذا طيب ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين ووقع ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم قي سنة أربعين للهجرة وسمي ذلك العام عام الجماعة حين تنازل هذا الصحابي الجليل الحسن بن علي رضي الله عنه وعن أبيه وعن أمه تنازل عن الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالي عنه لأجل درء الفتنة ووحدة الصف وحقن الدماء وهذا الذي حصل بحمد الله وبإجماع أهل ذلك العصر ونحن يجب أن نكف عن ما وقع بينهم وننظر إلي حسناتهم ونعد هؤلاء بشرا يخطئون ويصيبون ولكن جانب إصابتهم هو الجانب

الذي ننظر إليه ونعظمه وبالذات مقامهم مع النبي صلى الله عليه وسلم في خدمة الإسلام يجب أن نراه وأن ننظر إليه بعين البصر والبصيرة .
سؤال :
حديث ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم من أضحك مصليا فكأنما أبكاني هل هذا الحديث صحيح عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وحديث آخر أو مرفوع أو موقوف على علي بن أبي طالب لا صلاة المسجد إلا للمسجد ؟
أولا بالنسبة للجواب على الأسئلة فيه بعض الأخوة سألوا في الحلقة الماضية ووعدتهم أن أجيب في هذا اليوم ، أجيب بسرعة .
أحد الاخوة سأل عن حديث ولا راد لما قضيت ، فهذا الحديث هو حديث المغيرة بن شعبة رضي الله تعالي عنه أصله في صحيح البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم بثلاث ونهاهم عن ثلاث وفي الحديث اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد وردت زيادة لكن ليس في صحيح البخاري وإنما في مصنف ولا راد لما قضيت وهذه الزيادة أعرض البخاري عن إخراجها لأنها تفرد بها معمر بن راشد لكن يشكل على هذا أنني أذكر رواية أخرى أيضا متابعا لمعمر بن راشد يروي هو الحديث عن عبد بن عمير وتابعه أيضا مسعر لكن البداية عند الطبرانى وفي النفس من ثبوتها وإن كان ظاهر الإسناد الصحة لكن على كل حال اعراب البخاري عنها والرواة الكثر الذين روو الحديث عن ولم يذكروا هذه الزيادة هذا يدل على أن فيها شيئا .
- أحد الأخوة قال آذان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر أن الحديث في الترمذي
حقيقة مسكت كتاب الآذان في الترمذي من أوله إلي آخره ما وجدت حديثا فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أذن لكن قد يكون أشكل على الأخ بعض الألفاظ في بعض الأحاديث مثل آذان النبي صلى الله عليه وسلم شفعا هذا ليس فيه دلالة على أنه النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أذن وإنما الآذان الذي أقره النبي صلى الله عليه وسلم مثل آذان أبي أو آذن بلال أو آذان بن أم مكتوم وهكذا فإذا كان يقصد إن النبي صلى الله عليه وسلم أذن فعلا فعليه أن يأتينا بالموضع حتى نراه .
الأسئلة التي جاءت أنا بودي أن أقدم الأسئلة التي تتعلق بالدرس والتي تتعلق بالأحاديث إن شاء اله تعالي نجيب عنها في الأسئلة القادمة في الحلقة القادمة إن لم يمكنا الإجابة عنها ها هنا .
أحد الأخوة يسأل عن الشواهد التي في صحيح مسلم كيف نستطيع أن نعرفها ؟
قلنا هذه الشواهد نستطيع أن نعرفها بأن ننظر لهذا الحديث إن كان تفرد به راوي من الرواة لم يتابع عليه والأسانيد كلها ترتقي فيه فنستطيع أن نقول هذا الراوي احتج به مسلم ن إذا كان لا يروي الحديث عند مسلم أحد غيره وإن تفرعت عنها الأسانيد ، فهذا الراوي نقول إنه احتج به مسلم هو ومن فوقه ، أما إذا كان الحديث يروى من طريق فلان ومن طريق فلان ومن طريق فلان فكل هذه نقول عنها إنها شواهد ومتابعات بهذه الطريقة نستطيع أن نعرفها .
بعض الأخوة يسأل عن البدع والمبتدعة كيف أو هل نحتج بهم أو ما إلي ذلك ؟
أقول كلامي واضح يا أخي يعني عندنا ضوابط إن كان الإنسان ارتكب أمر مكفرا مجمع عليه فنعم هذه هي البدعة الكفرية التي لا تقبل رواية صاحبها ، وأما البدعة التي دون ذلك فعلى التفصيل إن كنت ذكرته ولعلك تراجع الكلام مرة أخرى .
إن شاء الله تعالي لعلنا نجيب عن باقي أسئلة الأخوة ونستكمل إن شاء الله تعالي الحلقة القادمة ونسأل الله جل وعلا كما قلنا في مرات سابقة أن يجعل ما نتعلم حجة لنا لا حجة علينا وأن يجعلنا من خدام هذا الدين والدعاة إلي سبيل الله وأن يجعلنا من الذين ينشرون هذا العلم في أوساط الناس وأحث أخواني على ضرورة ان يكون الإنسان يحمل هذا العلم ويبلغه لأن هذا زكاة العلم وإذا أراد الإنسان أن ترسخ معلوماته فعليه أن يبذل هذا العلم لأن كل شيء يؤخذ منه ينقص إلا هذا العلم كل ما تأخذ منه فهو يزيد وهذا منة الله وفضله وسبحانك اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك .
وصلى اللهم وسلم وبارك على نبينا مجحمد وعلى آله وصحبه وسلم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، تداركنا وقت الحلقة الماضية وكنا نتكلم عن الصحابي في تعريفه وذلك من ماله حكم الرفع وذكرنا أن الصحابي على تعريف الحافظ بن حجر رحمه الله هو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا ومات على ذلك يقول الحافظ ولو تخللت ذلك ردة على الأصح وبينا ما في ذلك وفي المسألة تفصيل ليس هذا موضعه الآن لأن موضعه في كتب المطولات أن أمد الله جل وعلا في العمر وألحقنا ذلك .
الصحابي يعرف بأنه صحابي بأمور عدة من هذه الأمور التواتر وعرفنا أن التواتر هو نقل الكافة عن الكافة يعني لا بعض الصحابة ما يحتاج إلي إثبات صحبته عن طريق الإسناد فلا أحد يشك في أن أبا بكر رضي الله تعالي عنه من صحابة النبي صلى الله عليه وسلم وعمر ، عثمان وعلي وهكذا الصحابة المشهورون رضي الله تعالي عنهم لا أحد يشك في صحبتهم بحكم استدارة الخبر بل تواتره .
كذلك أيضا دون التواتر ٠ والشهرة وهي أقل من التواتر ، والتواتر أقوى وإن كان فلديه من بعض فكذلك أيضا بعض الصحابة يشتهر أنه صحب النبي صلى الله عليه وسلم فنستطيع أن نقول إن هذا هو الدليل الثاني الذي يستدل به على أن ذلك الصحابي من صحابة النبي صلى الله عليه وسلم فإذن التواتر والاستفاضة والشهرة .
الثالث إخبار بعض الصحابة عن ذلك الصحابي فإذا كان هناك بعض الصحابة روا حديثا دخل فيه صحابي أخر جاء إلي النبي صلى الله عليه وسلم فقال كذا أو فعل كذا وهلم جرة فهذا يمكن أن يكون من الأمور التي يستدل بها على صحبة ذلك الصحابي على سبيل المثال ما رواه مسلم في صحيحه من حديث طلحة بن عبيد الله ، طلحة أحد العشرة المبشرين بالجنة قال قدم رجل من أهل مجد ثائر الرأس نسمع دوي صوته ولا نفقه ما نقول ذكر المحاورة التي جرت بين هذا الرجل وبين النبي صلى الله عليه وسلم واستفدنا من هذه المحاورة أن الرجل أسلم وما دام أنه أسلم بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وبين يديه فاكتسب شرف الصحبة هي هذه الحال ، دلت رواية أنس بن مالك وغيره على أن هذا الصحابي هو بن ثعلبة رضي الله تعالي عنه فاستفدنا إذن من مجمل هذه الروايات إخبارهم بأن بن ثعلبة ممن صحب النبي صلى الله عليه وسلم فهذا إذن إخبار من صحابي أخر بصحبة هذا الصحابي وهو بن ثعلبة رضي الله تعالي عنه .
كذلك أيضا من الدلائل التي يستدل بها على إثبات صحبة الصحابي إخباره هو عن نفسه لكن بشرط أن تكون دعواه ممكنة وذلك بأن يقول مثلا سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول كذا أو جئت النبي صلى الله عليه وسلم فسألته عن كذا وأخبرني بكذا أو أي عبارة يستدل بها على أن ذلك الرجل لقي النبي صلى الله عليه وسلم ويستفاد من ذلك صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم ولكن عن طريق إخباره هو عن نفسه .
لكن حين يشترط أهل العلم شرط أن تكون دعواه ممكنة السبب الذي دفعهم لهذا هو حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي أخبر فيه أنه بعد مائة عام لا يبقي على وجه الأرض ممن هو عليها أحد وهذا حصل فعلا فأخر الصحابة موتا هو أبو عامر رضي الله تعالي عنه قيل إنه توفي سنة مائة للهجرة وقيل أكثر من ذلك لكن خلاف سنة وفاته سنة مائة وعشرة للهجرة فصدق عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يبقي على وجه الأرض ممن هو عليها أحد بعد مائة عام .
لكن أخر الصحابة موتا من الصحابة الذين اشتهروا وعرفوا أنس بن مالك وكانت وفاته رضي الله تعالي عنه في سنة ثلاث وتسعين للهجرة في هذه السنوات أو ي في حدود هذه السنوات الدعوة ممكنة إذا قال رجل سمعت النبي صلى الله عليه وسلم أو لقيته أو نحو ذلك لكن لابد هذه الدعوة بعد سنة مائة وعشرة للهجرة في حديث النبي صلى الله عليه وسلم هذا الذي مخرج في الصحيحين وهو أنه لا يبقي على وجه الأرض بعد مائة عام من أحد ينفي أن يكون هناك صحابي عاش بعد سنة مائة وعشرة للهجرة هذا نص واضح ودليل واضح وبين .
لماذا اشترط أهل العلم هذا الشرط ؟
لأنه وجد في القرن السادس يعني بعد خمس مائة سنة أن رجلا يقال له رتا وهو رجل هندي يزعم أنه صحب النبي صلى الله عليه وسلم وكان هذا الرجل يحمل في محمل لكبر سنة لاشك أنه أتت عليه سنون عديدة لكن لا يمكن أن يكون قد صحب النبي صلى الله عليه وسلم ولا يتصور أن أحد يعيش في هذه السنوات ستمائة سنة أو نحو ذلك ، هذا لم يكن إلا للناس القدامى كنوح عليه السلام ومن كان في تلك السنين ، أما في وقت الأمة المحمدية فلن يعرف أن أحدا عاش مثل هذه السنين ، وعلى كل حال حديث النبي عليه الصلاة والسلام هذا يكذب هذه الدعوة ولذلك ألف الحافظ الذهبي رحمه الله مؤلفا بعنوان كسر وتن رتن يعني عد هذه الدعوة شبيهة بالوثن بالصنم فرد عليه في تكذيبه أو في تكذيب دعواه بأنه لقي النبي صلى الله عليه وسلم فهذا الذي جعل العلماء يشترطون هذا الشرط .
من الدلائل التي يستدل بها على صحبة الصحابي أيضا إخبار التابعي حينما يقول حدثني رجل صحب النبي صلى الله عليه وسلم لكن بشرط أن يكون ذلك تابعي ثقة وهو من أهل المعرفة أيضا فإذا قال التابعي حدثني رجل صحب النبي صلى الله عليه وسلم فهذه من الدلائل التي يستدل بها على أن ذلك الرجل قد صحب النبي صلى الله عليه وسلم .
عرفنا أن الصحابي إذا قال قولا نسمي قوله هذا الموقوف ، أو فعل فعلا أو أقر أمرا من الأمور حصل بحضرته فكل

هذا يسمى موقوفا وهذا أظن أننا سبق أن تكلمنا عنه ، فإذن عندنا المرفوع وهما يضاف إلي النبي صلى الله عليه وسلم أو ما يضيفه التابعي إلي النبي صلى الله عليه وسلم كما قررناه وعندنا الموقوف وهو ما يكون من قول الصحابي أو فعله أو تقريره .
الذي ينهي الصحابي هو التابعي فنعرف التابعي أولا فنقول إن التابعي هو من لقي الصحابي مؤمنا ومات على ذلك هكذا يعني يرى أهل العلم ، لكن لو قيل إنه من لقي الصحابي هذا يكفي إن شاء الله تعالي حتى لا نعامل الصحابي معاملة النبي صلى الله عليه وسلم ، فكل من لقي الصحابي فإنه يعد تابعيا لكن فيه فرق بين أن يلقاه وهو غير مؤمن ثم يحدث فهنا نعرف أن الحديث لا يقبل منه لأن من شرط الرواية العدالة وأول العدالة لابد فيها من الإسلام فلا تقبل رواية الكافر مطلقا ، لكن إن لقي الصحابي وهو كافر ثم أسلم بعد ذلك فهذا كما كنا ذكرناه سابقا حينما تكلمنا عن شروط الحديث الصحيح إنه ممكن أن يحدث أو يسمع الإنسان في حال صغر سنه أو في حال كفره ثم بعد ذلك يبلغ سن الرشد أو يسلم فيحدث ذلك الحديث فهذا يقبل منه .
فيه طبقة يقولون إنها تكون بين طبقة التابعين والصحابة وممن يسمون المخضرمون
المخضرم : هو الذي عاش في الجاهلية والإسلام أيضا أدرك الجاهلية والإسلام ، هناك بعض التابعين الذين يقال لهم مخضرمون ويجتمعون مع الصحابة بحكم أنهم كلهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن الفرق بين الصحابي والمخضرم أن الصحابي لقي النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما المخضرم فلم يكتب له شرف لقي النبي صلى الله عليه وسلم لسبب من الأسباب إما لأنه ما أسلم إلا بعد ذلك أو لأنه أسلم وأراد أن يلقي النبي صلى الله عليه وسلم ولكن ما تمكن مثل ما حصل من عبيدة السلماني رحمه الله فإنه لما اسلم وجاء وافدا إلي النبي صلى الله عليه وسلم واقترب من المدينة بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم قد توفي فكاد أن يكون صحابيا رحمه الله تعالي .
هؤلاء المخضرمون نعم يشتبهون مع الصحابة كما قلت بحكم أنهم عاشوا في فترة واحدة وهي الفترة التي عاشها النبي صلى الله عليه وسلم لكنهم أصبحوا من التابعين لأنهم أخذوا عن الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم ما أخذوا عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة ، لكن هؤلاء يعدون أعلى طبقات التابعين لأنهم كبراء سنهم كبير وأدركوا صحابة النبي صلى الله عليه وسلم الذين تقدمت وفاتهم كأبي بكر ومعاذ وعمر بن الخطاب وعثمان بن مسعود ، أبي الدرداء ، أبي ذر ونحو هؤلاء الصحابة الذين توفوا قديما فهؤلاء تكون روايتهم عن الصحابة متصلة في الأعم الأغلب .
يقال إن هناك من أدرجهم في الصحابة كابن عبد البر رحمه الله تعالي ٠ بن عبد البر في كتاب في معرفة الأصحاب يعني أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ذكر المخضرمين في هذا الكتاب فاشتبه على بعض الناس أن بن عبد البر يعد مخضرم من صحابة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقل ذلك من مقصود الحافظ بن عبد البر رحمه الله تعالي وإنما كان مقصوده أن يستوعب ترجمة أهل ذلك القرن كلهم يعني القرن الأول وما فيهم من صحابة ومن يشتهر في طبقة الصحابة بحكم أنهم عاشروا عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم وإلا فقد بين هو أن رواية هؤلاء تعد منقطعة عن النبي صلى الله عليه وسلم أو مرسلة لأنهم ما لقوا النبي صلى الله عليه وسلم ففصلهم عن الصحابة من هذه الحيثية .
فيهم من يظن أن بن عبد البر جعل المخضرمين من صحابة النبي صلى الله عليه وسلم ، هناك كتب ألفت في معرفة هؤلاء المخضرمين وتميزهم عن المخضرمين الذين لم يدركوا عصر النبي صلى الله عليه وسلم ككتاب بن العجمي وهو برهان الدين الحلبي أجاب أو غيره ،فهناك من اعتني بهؤلاء والعناية بهم مفيدة من ناحية حين تكلمنا عن الحديث المرسل وقلنا إن هناك من فرق بين مراسيل كبار التابعين وأواسط التابعين وصغار التابعين فمراسيل كبار التابعين لاشك أنها أعلى المراسيل وأجود المراسيل .
أول من يمكن أن ينصرف إليه هذا التفضيل هم المخضرمون لأنهم كبار فإذا كنا عددنا مراسيل سعيد بن المسيب رحمه الله من أجود المراسيل بحكم التقدم طبقته وعلو سنه فمن باب أولى أن نجعل المخضرمين داخلين في ذلك لأنهم أعلى من سعيد بن المسيب فسعيد بن المسيب ليس مخضرما وإن كان من كبار التابعين رحم الله الجميع .
المتن
نرجع قليلا لاستدراك فقط مسألة فتنا التنبيه عليها وهي الأثر فالموقوف على الصحابي والمقطوع وهو قول التابعي أو فعله ، قلنا إن ما كان من قول الصحابي أو فعله أو تقريره يقال له الموقوف ما كان من قول التابعي أو فعله أو تقريره يقال له المقطوع ، يقال لهذين يعني للموقوف والمقطوع الأثر ، وثبت أن عرفنا في بداية شرح هذه النخبة الحديث والخبر والأثر مما يغني عن إعادته ها هنا لكن لا بأس من الإشارة إليه .
عرفنا بأن الخبر : هو ما يروى عن الصحابة وعن التابعين ، وهذا على مصطلح بعض أهل العلم وإلا بعضهم يجعل الأثر عاما حتى للحديث وللخبر فهناك طباق بين هذه الأوصاف أو هذه التعريفات لكن أكثر ما يستخدم المحدثون إطلاق الأثر على ما يرويه الصحابة ويرويه التابعون أو على قول الصحابي وقول التابعي وهذا هو الأعم والأغلب

والأشهر .
لا يزال الكلام متصلا بعضه ببعض فيقول الحافظ إن المسند هو المرفوع لصحابي بسند ظاهره الاتصال إذن عندنا تسمية معينة وهي المسند ،
فما هو المسند : نقول إن المسند عرفه الحافظ بأنه ما يتصل سنده إلي النبي صلى الله عليه وسلم أو كما يقول مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال، فالحافظ يشترط شرطين في تسمية الحديث مسندا ،
الشرط الأول : أن يكون مرفوعا من صحابي .
الشرط الثاني : أن يكون السند متصلا .
وهذه المسألة حصل فيها اختلاف بين ثلاثة من الأئمة وهو أبو عبد الله الحاكم ، والحافظ بن عبد البر ، والحافظ الخطيب البغدادي رحم الله الجميع .
فأبو عبد الله الحاكم يقول عن الحديث المسند وقبل أن يلقي الكلام عن أبي عبد اله الحاكم عرفنا الإسناد سابقا بأنه سلسة الرجال موصلة إلي المتن فنجد في إطلاقات أهل الحديث أنهم يصفون بعض الروايات بأنها مسندة يقولون هذا مسند فما مقصودهم بالمسند لابد أن نعرف مصطلحات المحدثين حتى نستطيع أن نتعامل معها وإلا تصبح هذه العبارات أمامنا عبارات غير واضحة ، فما مرادهم بالمسند ، قالوا مرادهم بالمسند هذا كلام الحاكم أن يكون السند متصلا وأن يكون الحديث مرفوعا إلي النبي صلى الله عليه وسلم فلابد من هذين الشرطين ، فأبو عبد الله الحاكم يقول على المسند أنه ما اتصل سنده إلي النبي صلى الله عليه وسلم بهذين الشرطين .
الحافظ بن عبد البر يقول عن الحديث المسند : هو كل ما يضيفه التابعي إلي الله صلى الله عليه وسلم .
الخطيب البغدادي يقول : هو كل ما اتصل سنده إلي منتهاه ولم يشترط أن يكون المنتهى أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم .
فإذن عندنا هذا الخلاف وهو ذكره بالآتي :
نقول إن تعريف الحاكم يجمع تعريفي بن عبد البر والخطيب البغدادي ، لأن بن عبد البر ركز على قضية واحدة وهي إضافة الحديث إلي النبي صلى الله عليه وسلم بمعني أنه عند بن عبد البر يمكن أن يكون الحديث مرسلا يعني ليس متصلا ولكن يضاف إلي النبي صلى الله عليه وسلم يكفي هذا عند بن عبد البر في تسمية الحديث مسندا ، فإذن بن عبد البر لا يشترط في الحديث المسند أن يكون سنده متصلا فيدخل في المسند المرسل ، فإذن بن عبد البر يساوي بين المرفوع وبين المسند ، وعرفنا سابقا الحديث المرفوع هو كل ما يضاف إلي النبي صلى الله عليه وسلم .
أما بالنسبة للخطيب البغدادي فعكس الحافظ بن عبد البر تماما ، الخطيب البغدادي يشترط الاتصال ولا يشترط رفعه إلي النبي صلى الله عليه وسلم فيقول المسند كل ما اتصل سنده يعني لو اتصل السند إلي الصحابي فقط من قول الصحابي أو فعله يسميه الخطيب البغدادي مسندا ، لو اتصل السند إلي التابعي وهو الذي يسميه المقطوع فيسميه الخطيب البغدادي مسندا .
طيب نحن إذن نستطيع أن نقول إن المسند عند أبي عبد الله الحاكم مسند عبد بن عبد البر والخطيب البغدادي ، لا يختلفان في أن تعريف الحاكم يشمل المسند حقيقة ، لكن كل مسند عند الحافظ بن عبد البر لا يشترط أن يكون مسندا عند الحاكم وعند الخطيب البغدادي بل لابد أن يكون متصلا عندهما ، وكل مسند عند الخطيب البغدادي ل يشترط أن يكون مسند عند الحاكم وعند بن عبد البر فهذا هو الفارق فالخطيب البغدادي يشترط الاتصال ولا يشترط الرفع إلي النبي صلى الله عليه وسلم ، بن عبد البر يشترط الرفع للنبي صلى الله عليه وسلم ولا يشترط الاتصال ، أبو عبد الله الحاكم يجمع بين تعريفي الخطيب البغدادي وبن عبد البر فيقول لابد أن يكون مرفوعا ومتصلا .
هذا هو الحديث المسند وأظن أنه أصبح من الوضوح بما كان .
الآن نأتي لمسألة من مسائل الإسناد فقط، لا علاقة لها بالمتن، وذكرنا في الدرس الماضي أن الحافظ ابن حجر قال أنه إلى هنا –يعني إلى الكلام عن الحديث الحسن لغيره- انتهت مباحث علم المتن وما يأتي من المباحث الأخرى في الأعم الأغلب أنها منصرفة للإسناد كما رأينا في كلامنا هذا، المسألة الجديدة هي قضية العلوم، عند المحدثين مسألة مهمة جدا يهتمون بها، وهي طلب علوم الإسناد، بمعنى أنهم يريدون أن يختصروا الإسناد من عندهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فنستطيع أن نقول عن الإسناد العالي، الذي يطلبه المحدثون هو الإسناد الذي يقل عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعينه بعدد أكثر ، يعني لو جاءنا حديث واحد بإسنادين، وأحد الإسنادين يرويه البخاري وبينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم خمسة رواة والإسناد الآخر يرويه البخاري وبينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم أربعة رواة، علي سبيل المثال، إذا كان هناك حديث يرويه البخاري عن شيخه علي بن المديني، وعلى بن المديني يرويه-على سبيل المثال- عن الكعنبي ، والكعنبي عن الإمام مالك، ومالك عن نافع، ونافع يرويه عن ابن عمر ،، فأصبح فيه بين البخاري الآن وبين النبي صلى الله عليه وسلم خمسة رواة، إذا جاء البخاري في هذا الحديث بعينه، ورواه عن شيخه قتيبة بن سعيد عن الإمام مالك، عن نافع عن ابن عمر ، فأصبح بينه وبين النبي صلى الله

عليه وسلم أربعة رواة، فنقول عن الإسناد الذي فيه أربعة رواة إنه عالي بالنسبة للإسناد الذي بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم خمسة رواة ، فإذا العلو يقابل النزول، يعني النزول هو ما يكثر فيه عدد الرجال بالنسبة إلى إسناد آخر، ٠٥.٢٥العلو هو مايقل فيه عدد الرجال للحديث نفسه بالنسبة لإسناد أخر كان المحدثون يعنون بقضية العلو عناية شديدة بل يثبتون من لا يرحل في طلب الحديث لطب علو الإسناد ويعدون هذا من ردائة الهمة ، والراوي إذا لم يرحل من بلدان ويشام العلماء ويجالسهم ويأخذ عنهم ويطلب عنهم الإسناد لا يكن هذا من أهل الحديث المعتبرين عندهم بل يعدونه رديئ الهمة .

السبب في أنه يرغبون في الإسناد العالي لكون هذا الإسناد أقرب إلي الصحة وأبعد عن الخطأ لأنه كلما زاد عدد رجال الإسناد كلما زادت مظنة وجود الخطأ في الإسناد لماذا ؟ لأن الراوي لا يستبعد منه وقوع الوهم والخطأ فإذن بهذا السبب يعنون بعلو الإسناد كلما قل عدد الرجال كلما قل احتمال وجود الخطأ في الإسناد ، وكلما ازداد عدد الرجال كانت مظنة وجود الخطأ في الإسناد أكثر من ذي قبل فهذا السبب الذي يجعلهم يطلبون علو الإسناد .

كذلك أيضا الإنسان يحس بانجذابا من نفسه في قرب من النبي صلي الله عليه وسلم فلا شك أن إسنادا يكون بينك وبين النبي صلي الله عليه وسلم به ثلاثة رواة أولي من إسناد يكون فيه بينك وبين النبي صلي الله عليه وسلم خمسة رواة لأنك اقتربت من عصر النبي صلي الله عليه وسلم وهذا شيء لا يملكه الإنسان من نفسه فيجد من نفسه هذا الإنجذاب نحو النبي عليه الصلاة والسلام .

ذكر الحافظ بن حجر رحمه الله أن العلو ينقسم إلي قسمين علو مطلق وعلو نسبي ، هذا الذي نتكلم عنه بهذه الصفة وهو قلة عدد رجال الإسناد من المصنف إلي النبي صلي الله عليه وسلم يسمى علو المطلق يعني هو العلو الذي أول م إليه هذا الكلام ، لكن في بعض الأحيان يكون هناك علو نسبي يعني بالنسبة لإمام معين أو لمصنف معين أو لمصنف معين وهكذا كما سنبينه .

فالعلو النسبي يمكن أن ينتهي إلي إمام من أئمة الحديث المشهورين يقول الحافظ بن حجر كشعبة بن الحجاج مثل بن شعبة أو إلي إمام بصفة عالية كشعبة .

في الغالب أن مثل شعبة والأئمة المشهورين هؤلاء يكونون مخارج للأحاديث يعني تدور الأسانيد عليه ، على سبيل المثال إذا جاءنا حديث يرويه شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن علقمة عن بن مسعود نجد الرواة عن شعبة هم الذين يتعددون وكلهم يأخذون عن شعبة فيرويه عن شعبة مثلا تلميذه محمد بن جعفر ٠ يرويه يحيى القطاني يرويه عبد الرحمن بن مهدي يرويه عبد الله بن المبارك وهكذا ، فكل هؤلاء يرون عن شعبة ، فتلتقي هذه الأسانيد في شعبة فأصبح شعبة إماما ذا صفة علية كما يقول الحافظ فإذا وجد حديث مثلا عند البخاري يكون فيه بينه وبين شعبة رجلان فقط ، وإسناد عند مسلم وهو قرين البخاري يكون فيه بينه وبين شعبة ثلاثة رجال فلا شك أن الإسناد الذي عند البخاري عالي بالنسبة للإسناد الذي عند مسلم للحديث نفسه ، لكن قالوا لا يلزم من العلو النسبي هذا أن يكون علوا مطلقا لأنه قد يكون ما بعد شعبة يعني قد يكون مثلا بين شعبة وبين النبي صلي الله عليه وسلم أربعة رواة فكم سيكون مثلا بين البخاري وبين النبي صلي الله عليه وسلم ستة رواة أو سبعة ، وعند البخاري أحاديث يكون فيه بينه وبين النبي صلي الله عليه وسلم فقط ثلاثة رواة .

فمثل هذا الإسناد الذي يكون فيه بين النبي وبين البخاري وبين النبي صلي الله عليه وسلم ثلاثة رواة يعد عالي بالنسبة لذاك الإسناد الذي يكون فيه بينه وبين النبي صلي الله عليه وسلم ستة أو سبعة رواة وإن كنا نقول إن رواية البخاري عالية بالنسبة لرواية مسلم ، إذن الحديث الذي يكتسب صفة العلو نجد أنه يأتي على أنقاض حديث أخر فمثلا يعلوا الإنسان إذا نزل مقابله لتتبعه أهل العلم حينما يفتخر الواحد بإسناد عالي يقول لا تفخر أنت ما علوت ولكن فلان الذي نزل ، يعني أنت علوت بالنسبة لفلان لأنه أصبح إسناده نازلا فأنت علوت بالنسبة له لكن في حقيقة الأمر أنت لن يعلو إسنادك وهكذا ، فالعلو والنزول متقابلان وعرفنا قضية العلو والنزول أنه اختصار عدد الرجال أو زيادة عدد الرجال ، إذا ذاد عدد الرجال قلنا هذا إسناد نازل وإذا قل عدد الرجال قلنا هذا إسناد عالي .

هل يلزم من العلو الصحة ؟ لا لا يلزم من العلو الصحة قد يكو صحيحا وقد يكون غير صحيح قد يكون الإسناد النازل أصح من الإسناد العالي هذا في بعض الأحيان ، لكن الأعم الأغلب أن الإسناد العالي يكون أصح من الإسناد النازل هذا الذي جعل علماء الحديث يتبارون في قضية العلو والتنافس عليها لذلك إذا وجدنا إسنادا نازلا وهو أصح من الإسناد العالي هذا يمكن أن يقدم على الإسناد العالي لأنه اكتسب صفة أخرى تميزه وهي صحة هذا الإسناد .

عندنا من أنواع العلو هذه الإنواع التي

العلو قالوا فيه الموافقة والبدل والمساواة والمصافحة فما معني هذه العبارات نحن لو جئنا نقرأ في بعض كتب العلماء المتأخرين الذين جاءو في القرن الخامس والسادس والسابع والثامن وهلم جرة فنجد هذه العبارات مستخدمة في كتبهم بكثرة وعلى سبيل المثال يمكن لنا أن نفتح في كتاب تهذيب الكمال ونجد هذه العبارات مستخدمة فيه بكثرة ، فيروى الحافظ المزني مثلا حديثا ويكون رواه النسائي فوفقناه فيه بعلو ونحو هذه العبارات ، فما معني هذه العبارات التي

نجدها في كتب أهل العلم لابد أن نعرف مصطلحاتهم في هذا ، فيه قال فيه الموافقة وهي الوصول إلي شيخ أحد المصنفين من غير .
طيب نريد أن نعرف معني هذا الكلام :
يقول الحافظ إنه إذا كان هناك مصنف من المصنفين وعلى سبيل المثال البخاري يروي حديثا عن الإمام مالك لكن يرويه عن قتيبة عن الإمام مالك وجئت أنا المتأخر ورويت هذا الحديث بإسناد لو رويته بطريق البخاري نفسه لأصبح بيني وبين الإمام مالك مثلا عشرة رواة لكن لو جئت ورويت هذا الحديث عن شيخ البخاري وهو قتيبة ولكن من غير طريق البخاري كطريق أبي العباس السراج وأبو العباس السراج قرين البخاري نوعا ما وإن تأخرت وفاته عن البخاري قليلا لكنه يشترك مع البخاري في كثير من الشيوخ فإن رويته من طريق أبي العباس السراج فسيكون بيني وبين الإمام مالك نسعة رواة فأصبح إسنادي من طريق أبي العباس السراج عاليا بالنسبة لإسنادي من طريق البخاري لكن أنا وافقت البخاري في شيخه يعني جيت وخرجت الحديث عن شيخ البخاري مباشرة ، لو جئت وخرجت هذا الحديث بعينه عن الإمام مالك يعني الأول قتيبة يرويه عن الإمام مالك لو جئت ورويته عن عن الإمام مالك من طريق أبي العباس السراج عن بالعدد نفسه يعني تسعة رواة فإن هذا يكون بدلا يعني بدلا من قتيبة الذي هو شيخ البخاري جئت بالقعندي عبد الله بن مسلمة القعندي كلاهما من تلاميذ الإمام مالك لكن قتيبة أن البخاري روى الحديث عنه عن الإمام مالك أما بالنسبة للحديث الآخر الذي جاء بدلا فجئت بدلا من قتيبة بعبد الله بن مسلمة القعندي فلذلك سميت هذه الرواية بدل فالموافقة تكون في شيخ المصنف والبدل يكون في شيخ ، شيخ المصنف وهو الإمام مالك يعني التقي مع البخاري في الإمام مالك ولم يلتقي معه في شيخه وهو قتيبة بن سعيد ، لعل إن شاء الله تعالي المثال واضحا بهذه الصورة .
فعرفنا إذن الموافق هو البدل ، في الأهم الأغلب أنهم يستخدمون الموافقة والبدل في الأسانيد العالية لكن هل يلزم من الموافقة والبدل أن يكون الإسناد عاليا قالوا لا قد يكون مساويا وقد يكون نازلا أيضا ولذلك يمكن أن يخرج حديثا من غير طريق البخاري وتوافق البخاري في شيخه قتيبة بن أبي سعيد وتقول هذا حديث أخرجه البخاري عن قتيبة بن سعيد فوافقناه فيه بالنزول ليه بالنزول قال لأني لو رويته من طريق البخاري لأصبح بيني وبين الإمام مالك عشرة رواة لكن حينما رويته من طريق أبي العباس السراجي مثلا أصبح بيني وبين الإمام مالك أحد عشرة راويا فأصبحت نازلا بالنسبة لإسناد البخاري وقد أوافقه في العدد ولا يكون في ذلك علو يكون فيه تساوى في العدد فأرويه بإسناد سواء رويته من طريق البخاري فيصبح بيني وبين مالك عشرة رواة أو رويته من طريق أبي العباس السراج وأصبح بيني وبين مالك عشرة رواة فيمكن أن يكون موافقة عن قتيبة بن سعيد أو بدلا عن القعندي فكل هذه الصور موجودة فيمكن أن تكون الموافقة بعلو ويمكن أن تكون بمساواة في العدد ليس فيها علو ولا نزول ويمكن أن يكون بنزول هذه المسائل كلها موجودة لكن يبقي الراوي حينما يكون ذلك الإسناد عاليا بالنسبة لإسناد الآخر ، هذا بالنسبة للموافقة والبدل وأما بالنسبة للمساواة ، فالمساواة تختلف يعني الآن هذا بالنسبة للعلو النسبي يعني أصبح العلو بالنسبة للإمام مالك ولكن لا يلزم أن يكون هذا الإسناد عاليا قد يكون عاليا وقد يكون نازلا بالنسبة للبخاري أو الحديث نفسه الذي يرويه الإمام مالك ، قد يكون مالك يرويه عن بن عمر فيكون عاليا وقد يكون بين الإمام مالك وبين النبي صلي الله عليه وسلم خمسة رواة فيكون نازل فكلامنا كله على العلو النسبي يعني أصبح الآن الكلام يتعلق بالإمام مالك وهو كشعبة يعني إمام ذو صفة عليا فهذا علو نسبي ، من أنواع العلو النسبي المساواة هذه لها لون آخر وذلك أن يأتي المصنف إلي كتاب من كتب الحديث فيروي إسناد ذلك الكتاب أو حديثا من ذلك الكتاب بإسناد يساوي فيه صاحب الكتاب إلي النبي صلي الله عليه وسلم مع الفارق الزمني على سبيل المثال لو أن هناك حديثا يرويه البخاري عن الإمام أحمد عن عبد الرزاق وعبد الرزاق يرويه عن معمر عن الزهري عن أنس بن مالك رضي الله تعالي عنهم البخاري توفي سنة مائتين وستة وخمسين ، يأتي أبو نعيم الأصفهاني المتوفى في سنة أربع مائة وثلاثين للهجرة انظروا كم الفارق الزمني بينهما فيروى هذا الحديث بعينه عن شيخه الطبراني عن إسحاق بن إبراهيم عن عبد الرزاق فيصبح أبو نعيم كأنه تلميذ للبخاري يعني إذا كان البخاري روى الحديث عن الإمام أحمد عن عبد الرزاق وأبو نعيم رواه عن شيخه الطبراني عن إسحاق عن عبد الرزاق كم بين تلميذ البخاري على سبيل المثال وبين عبد الرزاق راويان البخاري والإمام أحمد وكم بين أبي نعيم وعبد الرزاق راويان الطبراني و بالرغم من الفارق السن الكبير فيصبح هذا الحديث بالنسبة لأبي نعيم عاليا إذا ما قورن بروايته الأخرى عن البخاري يعني لو ليروي هذا الحديث بعينه عن البخاري يمكن يكون بينه وبين عبد الرزاق أربعة أو خمسة رواة لو أراد
د الآن يرويه من طريق البخاري لكن لما رواه من طريق الطبراني أصبح بينه وبين عبد الرزاق راويان فقط فإذا وجد حديث يكون فيه أبو نعيم مساويا على سبيل المثال للنسائي ، النسائي توفي سنة ثلاث مائة وثلاثة للهجرة وأبو نعيم توفي سنة أربع مائة وثلاثين وروى حديثا عن شيخ النسائي وهذا طبعا لا يستحيل لكن لو كان بين النسائي في هذا الحديث وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه أحد عشر راويا فجاء أبو نعيم وروى هذا الحديث بإسناد مستقل

أصبح فيه بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم أحد عشر راويا كالنسائي فيكون أبو نعيم ساوى النسائي فهذا يقال له المساواة برغم فارق السن بينهما، يعنى استوى عدد رواة هذا الحديث عند أبو نعيم وعند النسائي على حد سواء بالرغم من تأخر سن أبي نعيم عن النسائي بقرابة مائة وسبع وعشرين سنة كما هو واضح، فهذا يسمونه المساواة، يعنى استوى عدد هذا الحديث مع عدد هذا الحديث، قالوا إن المساواة غير موجودة السنين المتأخرة يعني عند الحافظ ابن حجر وتلاميذه وشيوخه ونحو ذلك وهذا قاله أيضا الحافظ العراقي وهو شيخ الحافظ ابن حجر، لكن يمكن أن تكون هذه المساواة ، قالوا أنها لا يمكن أن تكون بالنسبة للكتب الستة لكن يمكن أن تكون من بعض الكتب المتأخرة كسنن البيهقي يعني يمكن للحافظ ابن حجر مثلا أن يجد إسنادا في سنن البيهقي بين البيهقي وبين النبي صلى الله عليه وسلم مثلا إثنى عشر راويا، فيوري الحافظ ابن حجر هذا الحديث بعينه وبينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم إثنى عشر راويا ، والبيهقي متوفى في سنة كم أربعمائة وثمانية وخمسين ، والحافظ ابن حجر متوفى في ثمانمائة واثنان وخمسين، ففارق السن ما منع تساوي الحافظ ابن حجر مع البيهقي، فيكون هذا مساواة.

المصافحة ؛ ما هي؟ المصافحة مثل المساواة إلا في شيء واحد وهو أن يكون المساواة ليست بالنسبة للمصنف وهو البيهقي، ولكن بالنسبة إلى تلميذه ، أو ليست بين أبو نعيم –مثلا- والنسائي ، بالنسبة للنسائي ولكن بالنسبة لتلميذه – مثلا- ابن السني ، وهو تلميذ النسائي ، يأتي أبو نعيم ويروي هذا الحديث بعدد وبين بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم إثنى عشر راويا، النسائي رواه وبينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم أحد عشر راويا ، أبو نعيم رواه وبينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم إثنى عشر راويا، فيكون أبو نعيم كأنه صافح النسائي ، يعنى نزل منزلة تلميذ النسائي، فإذا تلميذ النسائي بلا شك أنه سيكون بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث إثنى عشر راويا كما هو معروف، لأننا أضفنا النسائي، فأصبح العدد إثنى عشر راويا، فكأن أبو نعيم صافح النسائي بيده، لأن من عادة التلميذ أن يصافح شيخه فيكون كأنني صافحت النسائي، فسمي لهذا السبب مصافحة.

إذا المساواة والمصافحة قريب بعضها من بعض لكن المساواة تكون مع المصنف، والمصافحة تكون مع تلميذ المصنف، ولعل هذا إن شاء الله تعالى فيه وضوح يغنينا عن الإسهاب أكثر حتى ننتقل إلى موضوع آخر.

قال: ويقابل العلو بأقسامه النزول، وهذا أمر واضح يعني النزول ليس بحاجة إلى تعريف ما دمنا عرفنا العلو ، عكس العلو هو النزول، وهو أن يزيد عدد رجال الإسناد في حديث من الأحاديث عن حديث آخر لذلك المتن بنفسه بنفسه.

ننتقل الآن إلى بعض الأنواع التي تهمنا أيضا بأنواع العلو ونحوه.

فإن تشارك الراوي وروى عنه في السن واللقي؛ فهو الأقران، وإن روى كل منهما عن الآخر فالمدبج، وإن روى عن من دونه فالأكابر عن الأصاغر، ومنه الآباء عن الأبناء، وفي عكسه كثرة ، ومنه من روى عن أبيه عن جده.

نجد أن هذه الأنواع الآتية معنا الكلام فيها سهل وميسور والحمد لله مثل ما قلت سابقا أن الأنواع المهمة في علم الحديث هي التي تقدمت ، والباقي كله سهل وهين إن شاء الله تعالى.

من المعروف أن هناك أناس يكونون متقاربين في السن، وهؤلاء يسمون الأقران وعند علماء الحديث يعرفون الأقران بأنهم الرواة المتقاربون في السن،والمتساوون في الشيوخ والطبقة، فإذا كان هناك –على سبيل المثال- راويان سنهما متقارب، يمكن أن تكون سنهما واحده ، ولدا –مثلا- سنة مائة من الهجرة أو يكون بينهما فارق ضئيل من السن ، يعني يكون أحدهما أكبر من الآخر، سنة، سنتين، ثلاث، أربع، خمس سنوات ، السن المعتبر دوما ويكون لهما شيوخ متحدين في الأعم الأغلب، يكثر أخذهما عن شيوخ معينين، -على سبيل المثل- شعبة والثوري، يقال أنهما أقران ، لأنهما متقاربان في السن ويكثر أخذهما عن شيوخ معينين ، فهما أقران، فهؤلاء الأقران إذا هم المتقاربون في السن والمتساوون في الأخذ عن بعض الشيوخ ، نجد في بعض الروايات أن أحدهما يروي عن الآخر، وهذا قد يوقع اللبث عند بعض من لا يعرف حقيقة الأسانيد، فقد يظن أن في هذا الإسناد خطا ما، والخطأ إما أن يكون بإبدال راوي بآخر، أو بإبدال صيغة (عن) بـ (و) فيمكن أن يكون حقيقة الحديث أن الراوي يقول حدثنا سفيان وشعبة، وتكون الواو هذه في ظنه أو في ظن الذي يقف على هذا الإسناد ويظن أن به خطأ يظن أن (الواو) في الأصل (عن)، أو العكس، فمثل هذا التصحيف الذي يمكن أن يحصل لأجله ميز أهل العلم رواية الأقران بعضهم عن بعض، فإذا كان سفيان مثلا روى حديثا من الأحاديث عن شعبة، وهو قرينه، فحتى لا تظن أن كلمة عن هذه عنها فتقول ربما كان حدثنا سفيان وشعبة عن أبي إسحاق –مثلا-، نقول لك : لا، انتبه، هذا ليس تصحيفا ، إنما هكذا وقعت الرواية، فسفيان في هذا الحديث يروي عن قرينه شعبة ، فعن هذه ليست متصحفة عن الواو، هؤلاء الأقران إنما ميزهم أهل العلم أنه وجد في بعض الأحاديث أن بعض الأقران يروي عن بعض، فاهتموا بهذه المسألة ، فألف فيها بعض أهل العلم ، كأبي الشيخ الأصبهاني ألف كتابا اسمه (الأقران) الكتاب مطبوع وموجود يعنى فيه بهذه الأحاديث التي يروي فيها القرين عن قرينه، فتتميز هذه الأحاديث بعضها عن بعض، وحتى لا يظن وقوع الخطأ في مثل هذه الأحاديث.

المدبج: هو من رواية الأقران، ولكن يقول أهل العلم أن التدبيج في اللغة هو التزيين، م الزينة، يقال: زين كذا أو دبج كذا، أي زينه ، ويقولون إنه مشتق من ديباجة الوجه وهما الخدان، فكأن فيه تساويا ، فالخدان في الأعم الأغلب أنه

مستوية، فيكون رواية القرين عن قينه ورواية القرين الآخر عن هذا القرين يكون فيها شيء من التساوي، يعني على سبيل المثال، إذا وجدنا في بعض الأحاديث سفيان يروي عن شعبة، وفي بعض الأحاديث شعبة يروي سفيان ، فهي رواية أقران بلا شك، لكن تسمى مثل هذه الرواية (تدبيج)، ويسمى الحديث مدبجاً، لماذا؟ لأن كل منهما روى عن الآخر، ليس شرطا أن يكون نفس الحديث ، لا، روى بعضهم عن بعض فنسمي هذا مدبجا، إذا نستطيع أن نقول إن المدبج هو رواية الأقران، فكل مدبج رواية أقران، وليس العكس، يعني ليس كل رواية أقران تسمى مدبجا، يعني ربما –مثلا- وجدنا قرين يروي عن ثرين، ولكن ذلك القرين لم يروي عن ذلك القرين شيئا، -على سبيل المثال- إذا وجدنا مثلا حماد بن زيد، يروي عن حماد بن سلمة، ولكن لم نجد حماد بن سلمة يروي عن حماد بن زيد، فهذا نسميه رواية أقران، وجدنا شعبة يروي عن الثوري والثوري يروي عن شعبة ، فنسميه رواية أقران ونسميه مدبجا، لكن ما نسمي رواية حمدا بن زيد عن حماد بن سلمة مدبجا، لأننا ما وجدنا أن حماد بن سلمة يروي عن حماد بن زيد، هذا من باب التمثيل والتقريب إلى الأذهان.

لأهمية هذا أيضا ، صنف في هذا الحافظ الدارقطني رحمه الله، كتاب المدبج ، والكتاب لم يصل إلينا للأسف ، وإلا مثل هذا فيه أهمية كبرى، لأنه أيضا فيه إزالة اللبس الذي يمكن أن يتوقع من التصحيف أو نحو ذلك، متصحفة عن الرواة أ، ربما ظن أن في الإسناد خطأ بزيادة راوي من الرواة، وهو في الحقيقة ليست فيه هذه الزيادة.

قال: وإن روى عن من دونه فالأكابر عن الأصاغر، ومنه الآباء عن الأبناء،

يعني إذا كان الراوي عن من دونه، يعني الشيخ روى عن التلميذ، -على سبيل المثال- الزهري شيخ الأمام مالك، لكن وجد في بعض الأحاديث أن الزهري روى عن الإمام مالك، فأصبح التلميذ شيخا لذلك الشيخ في بعض الأحاديث ، فهذا يسمونه رواية الأكابر عن الأصاغر، فالزهري أكبر من الإمام مالك لكن بما أنه احتاج إلى هذا الحديث ورواه عن تلميذه الإمام مالك، سمي هذا رواية الأكابر عن الأصاغر.

قال: ومنه –أي من رواية الأكابر عن الأصاغر- رواية الآباء عن الأبناء، وجد أن يعص الآباء يروون عن أبنائهم، وهذا قليل ولكن بما أنه وجد فإن أهل العلم بالحديث ميزوا مثل هذه الطرق والفوائد، لأنها فعلا في حد ذاتها تعد من النكات الحديثية ، ولكن أيضا الأهم من هذا كله منع اللبس الذي يمكن أن يظن في هذا الإسناد، حتى لا يقال أن هذا الإسناد منقلب، يعني يكون مالك هو الذي يروي عن الزهري، يقال: لا انتبه ، ليس هذا خطأ، هذا هو واقع هذه الرواية ، كذلك أيضا لو وجد الأب يروي عن الأبن، يقال: انتبه هذا ليس خطأ ، لأنه هكذا جائت الرواية، فلذلك ميزوا .

قال: وفي عكسه كثرة.

العكس لأنه هو الأصل ، يعني الأصل أن التلميذ هو الذي يروي عن الشيخ وأن الابن هو الذي يروي عن الأب ، لذلك قال هو الأكثر وهو الجادة المسلوكة دائما، لكن عكسه هو الذي يحتاج إلى أن يُنص عليه ويُبين ويُمَيز عن غيره .

قال: ومنه من روى عن أبيه عن جده .

رواية من روى عن أبيه عن جده، جاءت على الجادة، وهذه هي التي يقول عنها الحافظ: وفي عكسه كثرة، يعني رواية الابن عن، ورواية الأب عن الجد ونحو ذلك، هذه جاءت على الجادة يعني ليس فيها رواية أكابر عن أصاغر، وإنما رواية الأصاغر عن الأكابر، لكن هذه القضية أيضا عني بها أهل العلم معرفة من روى عن أبيه عن جده، لأن هناك عدة أسانيد وُجدت فيها الراوي يروي عن أبيه عن جده، وهذه الأسانيد في الأعم الأغلب يكون فيها بعض العلل، أو يكون فيها بعض النكات الحديثية التي تحتاج إلى من يبينها، -فعلى سبيل المثال- عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قالوا نحن الآن أمامنا مشكلة ، فعمرو بن شعيب يروي عن أبيه هذا واضح، أبوه هو شعيب، لكن عن جده ، من هو جده؟ هل هو جد شعيب؟ أم جد عمرو؟ كل هذا يمكن أن يكون واردا في هذه المسألة، فهو عمرو بن شعيب ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، -رضي الله عنه-، فعمرو بن شعيب إذا قلنا أن الجد عمرو عن أبيه عن جده ، إذا قلنا أنه جد عمرو، فهو محمد ، ومحمد هذا تابعي فإذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فسيكون الحديث ماذا؟ مرسلا، وإذا قلنا لا هو جد شعيب، فسيكون عبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي، فهل لقي شعيب جده عبد الله بن عمرو بن العاص؟ مسألة مختلف قيها، فإذا عني أهل العلم يمثل هذه القضية لأنه يترتب عليها ألقول بصحة الإسناد من عدمه، ولذلك اختلف أهل العلم في إسناد عمر بن شعيب عن أبيه عن جده، هل هو من قبيل الحسن؟ أم هو من قبيل المردود؟ وفي هذا تفصيل ، لا داعي لذكره في هذه العجالة، لعله يأتين في وقت آخر إن شاء الله تعالى.

لأهمية هذا ألف فيه كثير من أهل العلم ، يقول الحافظ ابن حجر أنه جمع فيه صلاح الدين العلائي مجلدا، لخصه الحافظ ابن حجر وزاد عليه تراجم كثيره ، وهذا الكتاب للحافظ العلائي هو فيمن روى عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم ، واختصره الحافظ في كتابه عنوانه ( ) اختصار كتاب المعلم إلى آخره .

على كل حال هذا الكتاب للحافظ العلائي لم يصل إلينا لكن الذي وصل إلينا هو كتاب من روى عن أبيه عن جده ،

والكتاب مطبوع منذ سنين عديدة ، فمثل هذا الكتاب جمع هذه الروايات التي يرويها هؤلاء الأبناء عن آباءهم عن أجدادهم، كرواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، أو رواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ونحو هذه الروايات.؟ يقول الحافظ أن أكثر ما وُجد من رواية الأبناء عن الآباء وهكذا هذه السلسلة المعروفة، أربعة عشر راويا ، يعني الابن يروي عن أبيه والأب يروي عن أبيه وهكذا ، إلى حد أربعة عشر راويا ،
الأعم الأغلب أن هذه الأسانيد الطويلة التي يتسلسل فيها هؤلاء الرواة، تكون متكلما فيها، يعني قل أن تجد إسنادا سالما من العلة ، بل في الأعم الأغلب يكون فيها كذابون، لذلك فقط ما يرويه الراوي عن أبيه عن جده بهذه الصفة هو الذي يمكن أن يكون مقبولا، أما إذا زاد عدد هؤلاء ففي الأعم الأغلب تكون هذه الأسانيد متكلما فيها.
* سؤال: العلو فيه معرفة الصحة والبعد عن الخطأ ، لكن الخلاف في تعريف ظاهرة الاتصال كذلك أقسام العلو ، الموافقة والمصافحة والمساواة ، هذان النوعان، المسند وأنواع العلو هل يستفاد منها في العلم التطبيقي؟
* فأجاب فضيلة الشيخ: في الحقيقة الفائدة فيها ليست كالفائدة في الأنواع التي ذكرناها، كما قلت أن أهم مهمات علم الحديث تقدمت معنا والحمد لله، هذه تعد من فروع علم الحديث ومن مكملاته فقط، يعني لو لم يعرفها الإنسان لا يضره ذلك شيء، أما بالنسبة للحديث المسند فيه نوع من الأهمية، لأن المسند يفيد في معرفة الأحاديث التي أهل العلم بإرادها في الأسانيد -على سبيل المثال- مسند الإمام أحمد ، نجد الإمام أحمد رحمه الله يعنى بالأسانيد التي يمكن أن يصدق عليها إنها مسنده ويتوفر فيها هذان الشرطان، الاتصال والرفع للنبي صلى الله عليه وسلم وهكذا باقي المسانيد، كمسند عبد بن حميد، بن يعلى، ونحو ذلك من المسانيد، بمعنى أنه إذا كان الحديث مرسلا لا تجده في مسند الإمام أحمد ، إذا كان الحديث موقوفا على الصحابي أو مرفوعا عن التابعي ، لا تجده في مسند الإمام أحمد طبعا هذا الأعم الأغلب وقد يكون هناك شواذ، والشاذ لا حكم له، نحن نتكلم الآن عن الأعم الأغلب، لأن الإمام أحمد رتب كتابه على المسانيد على الصحابة، وهؤلاء الصحابة يروون عن النبي صلى الله عليه وسلم ، هذا الأصل في مثل كتاب مسند الإمام أحمد، لذلك حينما نقول بسند ظاهر الاتصال، أو حينما قال الحافظ ابن حجر بسند ظاهره الاتصال، هو مرفوع ، صحابي بسند ظاهره الاتصال ، كلمة ظاهرة الاتصال قصدها الحافظ بن حجر، بمعنى انه قد يكون –مثلا- الباطن غير متصل، فقد يكون ذلك الحديث الذي سمي مسندا فيه تدليس أو فيه إرسال خفي، على ما سبق أن عرفناه، هذا لا يمنع من تسمية الحديث مسندا بهذه الصفة، ولكن الذي يمنع من تسميته مسندا، الانقطاع الظاهر، مثل الإرسال الجلي، وهو إضافة التابعي لحديث النبي صلى الله عليه وسلم ، هذا لا يوجد في كتب المسانيد، أو الإعضال، ونحو ذلك، هذا لا يوجد في كتب المسانيد، أما العلل الخفية والانقطاع الخفي، وسبق أن فصلنا وقلنا، أن الانقطاع في الإسناد ينقسم إلى قسمين: انقطاع أو سقط جلي، وانقطاع أو سقط خفي، فالسقط الجلي هذا لا يوجد في كتب المسانيد، أما السقط الخفي قد يوجد في كتب المسانيد ، ولا يمنع من تسمية الحديث مسندا، فالعناية بتسمية المسند ومعرفته مهمة جدا لأنها لها صلة باتصال الأسانيد ومعرفة طرائف الأئمة في تأليف المسانيد.
أما بالنسبة للموافقة والبدل والمصافحة و ونحو ذلك فكلها من فروع علم الحديث لو جهلها الإنسان لا يضره إن شاء الله تعالى شيئا، لكن هو بحاجة حينما يقف على كتب أهل العلم على مثل هذه العبارات ، في حاجة إلى أن مدلولها، يعني ماذا يقصد المزي –مثلا- بقوله: فوافقناه في العلو، أو بدلا من فلان، رواه فلان عن فلان فرويناه عن فلان بدلا من فلان، أو تساوينا ، أو كأنني صافحته ، ماذا يقصد بهذه العبارات؟ هذا التفصيل الذي كنا ذكرناه.
* سؤال: بالنسبة لرواية الأكابر عن الأصاغر، هل ورد رواية الصحابي عن التابعي في هذا الباب؟
* فأجاب فضيلة الشيخ:
رواية الأكابر عن الأصاغر يدخل فيها كل شيء، قالوا فيه حديث الجساسة، ونحن نعرف حديث الجساسة ما هو، أن النبي صلى الله عليه وسلم حدث بهذا الحديث عن تميم الداري، قال : حدثني تميم الداري وذكر قصة تميم الداري رضي الله تعالى عنه، حينما ذهب إلى جزيرة من جزر البحر، فلقي الدجال والجساسة وتلك الدابة التي على تلك الخلقة التي وصفها النبي صلى الله عليه وسلم وكان هذا الحدث سببا في إسلام سلمان الفارسي رضي الله عنه، لأن هذه الجساسة والدجال اخبراه أو سألاه عن النبي صلى الله عليه وسلم هل بعث؟ فكان هذا دافعا له في السؤال عن النبي صلى الله عليه وسلم فإذا رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن تميم الداري من رواية الأكابر عن الأصاغر، طيب يروي الصحابة عن التابعين، فمثلا أبو هريرة يروي عن كعب الأحبار، وإن لم يكن حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولكن يروي عنه بعض أخبار بين إسرائيل ، فمثل هذا من رواية الأكابر عن الأصاغر، فيه بعض الأحاديث التي يرويها الصحابة عن تابعين عن صحابة آخرين عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذه عني بجمعها بعض أهل العلم كالحافظ العراقي في كتابه (التقييد والإيضاح) وأظنه أوصل هذه الأحاديث إلى سبعة عشر حديثا ، قد يكون كثير منها غير صحيح، ولكن المهم أن عناية أهل العلم بهذا تدل على أنهم حريصون كل الحرص على ضبط هذه المسائل التي تخرج عن الجادة المعروفة والمشهورة.
* سؤال: هل من فوائد من علو الإسناد؟

* فأجاب فضيلة الشيخ:
الحقيقة سؤال جيد وأنا كان المفروض أن أنبه على هذا لأن المستخرجات ما تكلم عنها الحافظ ابن حجر رحمه الله لما تكلم عن الحديث الصحيح، وما تكلم عنه ، ودوما علماء الحديث عن المستخرجات في كلامهم عن الحديث الصحيح، يتكلمون عن الكتب التي خرجت على الصحيحين استطرادا من الكلام عن الحديث الصحيح.
فنقول إن المستخرجات فكرتها هي فكرة هذه التي تكلمنا عنها، الموافقة والبدل والعلو والمساواة ونحو ذلك، -على سبيل المثال- أبو نعيم الأصبهاني ألف مستخرجا على صحيح البخاري وألف مستخرجا على صحيح مسلم، مستخرجه على صحيح البخاري مفقود حتى الآن ما عثر عليه، لكن مستخرجه على صحيح مسلم وجد قطعة منه وطبع، من ينظر في مستخرج أبو نعيم يجد بعض الأمثلة التي نتكلم عنها هاهنا فربما روى مسلم حديثا عن عبد الرزاق بواسطة يعني –مثلا- بواسطة الإمام أحمد ، فيأتي أبو نعيم فيخرج هذا الحديث الذي رواه مسلم بن الحجاج عن شيخه الطبراني عن إسحاق فيكون كأنه أخذ هذا الحديث عن مسلم بن الحجاج ، فيعرف أهل الحديث المستخرج بالتعريف الآتي، يقولون: (هو أن يعمد مصنف المستخرج إلى كتاب من كتب الحديث فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من حيث يلتقي مع صاحب الكتاب في الأصل، في شيخه أو شيخ شيخه، أو من فوقه، ولو في الصحابي، بشرط أن لا يعمد إلى شيخ أبعد وهو يجده عن شيخ أقرب إلا لغرض، من علو إسناد أو زيادة مهمة)، هذا التعريف لو طبقناه على المثال الذي ذكرناه، أن يعمد صاحب المستخرج ، من هو؟ (أبو نعيم الأصبهاني)، إلى كتاب من كتب الحديث (صحيح مسلم)، فيخرج أحاديثه ، كل حديث من أحاديث مسلم بأسانيد لنفسه يعني لا يأتي من طريق مسلم بن الحجاج، بحيث يلتقي معه، يعني مع صاحب الكتاب في الأصل، في شيخه فلو أن أبا نعيم أخرج هذا الحديث –مثلا- عن الإمام أحمد يكون التقى مع مسلم بن الحجاج في شيخه، مثلما قلنا في المرة السابقة، لو أن الموافقة حصلت مع البخاري في شيخه ، فهذا يسمى موافقة بحيث يلتقي معه في شيخه أو شيخ شيخه، من شيخ الشيخ؟ يكون عبد الرزاق، فهذا المثال إذا روى أبو نعيم حديثا من طريق الطبراني عن إسحاق عن عبد الرزاق ، يكون التقى مع مسلم بن الحجاج في شيخ شيخه وهو عبد الرزاق.
يقول : أو من فوقه، يعني حتى من فوق عبد الرزاق، كمعمر مثلا أو الزهري، ولو في الصحابي، يمكن أن لا يلتقي معه إلا في الصحابي فيكون مثلا الحديث : هنا عند مسلم بن الحجاج مرويا من طريق الزهري عن أنس فيأتي الزهري يرويه من طريق ثابت عن أنس مثلا، فيكون الصحابي ، لكن يقولون الأولى أن لا يعمد إلى شيخ أبعد لا يروح للتابعي وهو يجده عن شيخ أقرب يعني لو كان يستطيع أن يخرج عن شيخ المصنف فهذا أحسن، إن لم يمكنه فعن شيخ شيخ المصنف، يعني كلما التقي مع المصنف في شيخ أقرب يكون هذا أحسن بشرط أن لا يعمد إلى شيخ أبعد وهو يجده عن شيخ أقرب إلا لغرض ، ما الغرض؟ قالوا إن كان هناك علو إسناد فلا بأس، أو زيادة مهمة في المتن يعني فيه الفاظ أخرى لم ترد في الرواية الأصل فلا بأس، أما إن لم يكن هناك أحد هاتين الفائدتين أو نحوهما فينبغي أن يحرص على التخريج بالأسانيد التي تلتقي في الطبقات الدنيا.
وإن اشترك اثنان عن شيخ وتقدم موت احدهما فهو السابق واللاحق.
هذا أيضا من المباحث المهمة في هذه القضية، ربما جاءنا حديث من الأحاديث يروي فيه راوي عن شيخ ويروي هذا الحديث عن هذا الشيخ أيضا راوي آخر، لكن إذا ما قارن أو وازنا بين هذا الراوي والرواي الآخر ، وإذا بالفرق بين وفاتيهما كبير جدا، بحيث يظن الظان أن في هذا الإسناد خطأ -على سبيل المثال- قلنا أن الإمام مالك روى عنه الزهري وهو شيخه بعض الأحاديث، والزهري متوفى في سنة مائة وأربعة وعشرين للهجرة، والإمام مالك وأحد تلاميذه وهو أحد بن إسماعيل السهمي، متوفى في سنه مائتين وتسعة وخمسين للهجرة، فالفرق بين وفاتيهما كم؟ مائة وخمس وثلاثين سنة، يعني الفرق بينهم وفاة الزهري وبين وفاة احمد بن إسماعيل السهمي مائة وخمس وثلاثين سنة، وكلاهما يروي عن الإمام مالك بعض الأحاديث، فالزهري سابق وأحمد بن إسماعيل السهمي لاحق، يعني هذا متقدم وهذا متأخر، فأنت أيها الواقف على هذا الإسناد لا تظن أن في الإسناد خطا، هذا قد يحصل، ولكن لندرته عني به أهل العلم وصنفوا في ذلك المصنفات، أهمها مصنف الخطيب البغدادي، كتاب السابق واللاحق، جمع هذه الأحاديث التي بهذه الصفة حتى لا يظن ظآن أن فيها خطأ ما ، بل هي صحيحة، فهذا هو المقصود بالسابق واللاحق، هو رواية راويين تباعدت وفاتهما عن شيخ واحد، هذا هو المقصود بالسابق واللاحق.
* سؤال: يبدوا أنه يجب معرفة كل الشيوخ والتلاميذ على شكل شجرة حتى نفهم هذه التصنيفات فكيف نتعلم ذلك؟
* فأجاب فضيلة الشيخ:
لا شك أن رسم شجرة الإسناد تعين، لكن هذا في حال التخريج يمكن يحتاجه الإنسان ، أما بالنسبة للتلقي النظري الآن الذي نحن فيه فلا نحتاج لهذا كثيرا مع أني وعدت إن شاء الله تعالى أن نعرض هذه الأمثلة التي تعيننا في فهم هذه الأنواع التي ذكرناها بواسطة إن شاء الله تعالى الحاسب الآلي ، فهناك بعض الأمثلة التي أعددتها سنعرضه إن شاء الله تعالى لكم ، وأرجوا أن يسعفنا الوقت، حتى إن لم يسعفنا فسننزلها في الموقع إن شاء الله تعالى وترونها بإذن الله.

*سؤال: هل يشترط في رواية الراويان أن يكون في حديث واحد ؟ أم أن هذا يروي عن هذا حديثا والآخر يروي عنه حديثا غيره؟ أم أنهما يشتركان في رواية نفس الحديث ؟
* فأجاب فضيلة الشيخ:
نقول أن اشتراكهما في رواية الحديث هذا لا يتصور يعني لا يتصور أن يكون كل واحد منهما روى هذا الحديث عن شيخ إلا إذا كان كل واحد منهم له بهذا الحديث إسناد غير ذلك الإسناد فهذا يمكن لكن على كل حال بالنسبة لعلماء الحديث حينما تكلموا عن ٠ لم يشترطوا أن تكون الرواية في ذلك الحديث بعينه سواء اختلف الإسناد أو اتحد وإنما قالوا إذا وجد فلانا روى عن فلان وفلان روى عن فلان عكس ذلك فهذا نسميه مدبجا يعني حتى لو اختلفت الأحاديث
.
سؤال :
هل تدل رواية القرين عن قرينها أن الراوي أرفع درجة من قرينه ، ثم يقول هل في رواية الأقران فائدة تربوية تدل على التجرد الذي يخلوا منه الكثير من الأقران اليوم ؟
أجاب فضيلة الشيخ :
لا رواية القرين عن قرينه لا تدل على أن أحدهما أرفع درجة هذه لا علاقة لها بالموضوع لكن النقطة الأخرى التي أشار إليها الأخ وفقه الله الحقيقة نقطة مهمة جدا وهي هل تدل رواية الأقران على التجرد عند أهل العلم ؟ نقول نعم هذه تدل على تجردهم فكون الواحد يروى عن زميله ويسميه ولا يدلس اسمه هذه تدل على تجردهم رحمهم الله بل رواية الأكابر عن الأصاغر أشد في هذا ، فحينما يروي الشيخ عن تلميذة أو الأب عن ابنه هذه تدل على التجرد أكثر وأكثر ، نعم هو تجرد وتواضع وإنزال الناس منازلهم أيضا وكل هذا يدخل في التخلي عن حدود النفس والبعد عن الرياء وهضم الناس حقوقهم .
سؤال :
ذكرت فضيلة الشيخ أن حديث الجساسة كان سبب إسلام سلمان الفارسي رضي الله عنه والذي أعرفه أن قصة إسلام سلمان لم يذكر فيها هذا فهل معلومتي خطأ أو أنكم تقصدون إسلام تميم الداري ؟
أجاب فضيلة الشيخ :
هو سبق لسان لاشك أنا أقصد تميم الداري وذكري لسلمان الفارسي رضي الله عنه سبق لسان فقط وأعتذر عن هذا ، الكلام كله عن تميم الداري .
سؤال :
هل المدبج مثل رواية عائشة عن أبي هريرة وأبي هريرة عن عائشة رضي الله عنهما ؟
أجاب فضيلة الشيخ :
نعم المدبج مثل رواية عائشة عن أبي هريرة والعكس .
سؤال :
هل المدبج هو رواية الأقران عن بعضهم ، ولا يعني ذلك أن تكون كل روايات الأقران عن بعضهم حديثا مدبجا ؟
سؤال :
هل يصحح الحديث الضعيف بشاهد صحيح متضمن المعنى وليس موافقا ؟
أجاب فضيلة الشيخ :
يعني فيه شيء من الغبش لكن على كل حال بالنسبة للأسئلة الخارجة عن الدرس مادام يعني ابتدأنا بها في الحلقة الماضية جاءتنا بعض الأسئلة أحد الأخوة سئل عن حديث الأسماء الحسنى أصل الحديث كما هو معروف في الصحيحين (إن لله تسعة وتسعون اسما) لكن الأخ يسأل عن سرد هذه الأسماء التسعة والتسعين ، ونقول إن هذا الحديث الذي فيه سرد الأسماء غير صحيح وبين أهل العلم أن الصواب أن يعض الرواة أدرجه كل ذلك تشوفا منهم إلي معرفة هذه الأسماء ولذلك يحصل اختلاف في الألفاظ ، يعني بعضهم يذكر بعض الأسماء التي لا يذكرها الراوي الأخر والآخر يذكر أسماء لا يذكرها الراوي الأخر وهكذا ، فالحديث الذي فيه سرد الأسماء ضعيف يعني ٠ تقريبا على الوليد بن مسلم وإن جاء من غير طريق فكلها طرق متكلم فيها ، والوليد بن مسلم الصواب في روايته لهذا الحديث أنه أدرج هذه الأسماء عن بعض شيوخه وليست هذه الأسماء من قول النبي صلى الله عليه وسلم .
أحد الأخوة سأل عن حديث من أضحك مصلي فقد أبكاني ؟
هذا الحديث لم يجد أصلا فما أدري من أين جاء به أخونا وفقه الله وليته يذكر المرجع الذي أخذه منه.
حديث لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ؟
الحديث ضعيف وليس له إسناد صحيح .
أحد الأخوة سئل عن صلاة البر صلاة البر لعلي أجيب عنها إن شاء الله تعالي في الدرس القادم .

الأخ الآن سئل عن سؤال أخر خارج عن الدرس وهو هل يمكن أن يتقوى الحديث الضعيف بمتن صحيح أخر لكن يشهد لمعناه ؟
نقول إن كان المتن الصحيح متضمن بمعني الحديث الضعيف جملة يعني ليس في الحديث الضعيف زيادة في معناه فنعم يمكن أن نقول إن أصل الحديث صحيح من طريق فلان أو يشهد له الحديث الصحيح الفلاني ، أما إذا كان في بعض ألفاظه زيادة على ماتضمنه الحديث الصحيح فيمكن أن نقول قوله في الحديث كذا وكذا يشهد له الحديث الصحيح الفلاني ، وأما قوله كذا فهذا لم ٠ فلابد من التفصيل حتى لا يغتر مغتر بأن الحديث برمته كله يكون صحيحا .
سؤال :
عبارة وافقه الذهبي ماذا تعني ؟
أجاب فضيلة الشيخ :
هذه مسألة أخرى غير الموضوع الذي كنا نتكلم عنه يعني هذه لا علاقة لها بالموافقة التي هي من أنواع العلو أو تكلمنا عنها بالنسبة للعلو ، فمثل وافقه الذهبي هذا الحافظ الذهبي جاء لكتاب المستدرك لأبي عبد الله الحاكم ومر على أحاديثه حديثا حديثا فبعض الأحاديث يتعقب الذهبي فيها الحاكم يكون الحاكم يقول هذا حديث صحيح ماعدا شرط الشيخين فيقول الذهبي مثلا لا فيه فلان ولم يخرج له الشيخان مثلا ، أو فيه فلان وهو ضعيف ونحو ذلك فهذا يسمى تعقبا ، بعض الأحاديث يقول الحاكم صحيح مثلا على شرط الشيخين فيختصر الحافظ الذهبي كلام الحاكم فيقول خاء ميم فقالوا إن هذا موافقة من الذهبي للحاكم لأنه لم يتعقبه وإنما أقره ووافقه على هذا الحكم ، هذه المسألة فيها خلاف في السنوات الأخيرة وإلا أنا لا أعرف أن أحدا من العلماء المتقدمين يعني لا أعرف أن هذا الخلاف أثير قبل أكثر من خمس وعشرين سنة ، قبل ذلك العلماء الذين يعنون بنقل كلام الحافظ الذهبي يعدون هذا موافقة وإقرارا ، بعض الباحثين يرون أن هذا لا يلزم الذهبي وهذا لا يعد موافقة وهذا يسمى سكوتا وأنا أقول دوما إن المسألة هينة يسير لأن كلام الذهبي في هذا الكتاب لا ينبغي أن يعتنى بهافهذا الكتاب لا يمثل شخصية الذهبي والذهبي نفسه متراجع عن هذا الكتاب فهو قال في ترجمة أبي عبد الله الحاكم في سير أعلام النبلاء يقول مؤلف وهذا الكتاب يحتاج إلي تحرير فمادام قال يحتاج إلي تحرير معني ذلك أنه غير راض عن كتابة ، فلا نلزمه بهذه الأحكام حتى التعقبات التي يتعقب فيها الذهبي للحاكم هذه التعقبات أيضا تحتاج إلي تحرير لأن في بعض التعقبات مؤاخذ عن الذهبي وليس فقط فيما يسمى موافقة وإقرارا ولذلك ينبغي أن لا يصنف هذا الكتاب من كتب الذهبي وإنما الكتاب له شأن أخر حتى عبر الكتاب التي استخدمها في أبي عبد الله الحاكم عبارات الحقيقة ٠ عنها السمع في بعض الأحيان عبارات قاسية ولا تليق من عالم تجاه عالم أخر ولذلك يكون هذا الكتاب لا ينبغي أن يعتني به .
وصلى اللهم وسلم وبارك على نبينا محمد على آله وصحبه وسلم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد فكنا انتهينا الحلقة الماضية إلى الكلام عن السابق واللاحق ودرسنا في هذا اليوم سيبتدأ إن شاء الله تعالى في الكلام على الراوي المهمل وأحكام روايته لكن قبل ذلك نحب أن نذكر أنه بإمكاننا أن نذكر إجابات الأخوة عن الأسئلة التي كنا طرحناها في الأسبوع أو في الدرس الماضي، وهذا عبر الشبكة ويمكن أيضاً المشاركة إن شاء الله تعالى إذا أتيحت الفرصة للمكالمات الأولى بإذن الله - جلّ وعلا - .

قبل أن نبدأ كما عودناكم دوماً يكون هناك قراءة للمتن والمقطع الذي سيشرح منه ثم بعد ذلك نواصل الشرح .

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين قال الإمام الحافظ بن حجر رحمه الله تعالى في كتاب نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (وإن روى عن اثنين متفقي ولم يتميزا فباختصاصه بأحدهما يتبين المهمل.

وإن جحد مرويه جزما: رد، أو احتمالا قبل في الأصح. وفيه: "من حدث ونسي")

نعود بحمد الله سنقول إن هذا المتن الذي قرأ تضمن نوعين من أنواع علوم الحديث فالأول الكلام عن الراوي المهمل وأحكام روايته والثاني عمن حدث ونسي .

فبالنسبة للراوسي المهمل أصله من حيث اللغة المهمل اسم مفعول من الإهمال وهو الترك وهذا أمر لا يحتاج إلى مزيد بيان .

لكن تعريفه في الاصطلاح نقول هو الراوي الذي تركت نسبته بما يميزه عن غيره أو الراوي الذي من ينسب نسبة تميزه عن غيره .

مثال ذلك لو قال البخاري رحمه الله تعالى حدثنا محمد أو حدثنا أحمد، ولم يبين من محمد هذا أو من أحمد هذا.

هذا يسمى مهمل أي لم ينسب أي لم يذكر نسبه لم يذكر اسم والده ولا نسبته إلى جده أو إلى قبيلته أو بلده أو نحو ذلك فمثل هذا الراوي في بعض الأحيان يلتبس مع غيره كثيراً إذا كان لصاحب الكتاب شيوخ كثر كلهم يحملون نفس الاسم أما لو كان هذا الراوي لا يشاركه في هذا الاسم أحد مثل قول البخاري رحمه الله حدثنا عبدان، إذا قال حدثنا عبدان فليس له إلا شيخ واحد يقال له عبدان لكن إذا قال حدثنا محمد فللبخاري رحمه الله شيوخ كثر ممن اسمه محمد فإذا هذا يقال له راوي مهمل يعني أهمل نسبه فلم يذكر حتى يتميز عن غيره فيمكن أن يكون محمد بن سلام يمكن أن يكون محمد بن يحى الذهلي يمكن أن يكون محمد بن بشار يمكن أن يكون محمد بن المثنى إلى غير ذلك من شيوخ البخاري.

يقول الحافظ هاهنا (وإن روى) يعني مثل البخاري إن روى الراوي نستطيع أن ننزل الضمير على البخاري مثلاً عن اثنين متفقي الاسم ولم يتفقا كقول البخاري حدثنا محمد وهناك مثلاً محمد بن يحي الذهلي ومحمد بن سلام (كلمة غير مفهومة) ولم يتميزا فباختصاصه بأحديثهما يتبين المهمل .

هذه اللفظة هي المهمة جداً في موضوع المهمل هو يقول باختصاص هذا الراوي الذي روى عن هذا الراوي المهمل يتميز أو يتبين المهمل كيف يكون الاختصاص .

المقصود بالاختصاص هو ملازمة الراوي لذلك الشيخ الذي لم أهمل لم ينسب بحيث أنه إذا ذكر هذا الراوي يذكر به ذلك الشيخ على سبيل المثال :

الحميدي حدثنا سفيان عرف أن الحميدي إذا قال حدثنا سفيان أنه سفيان بن عيينه، حتى إن الحميدي أصبح كأنه ابن لسفيان بن عيينه، فاختص الحميدي بسفيان ابن عيينه .

لكن نحن نجد أن هناك بعض الرواة الذين يكونون في طبقة واحدة ويشتركون في بعض الشيوخ ويشتركون أيضاً في بعض التلاميذ .

على سبيل المثال حماد بن زيد وحماد بن سلمة يشتركان في بعض الشيوخ على سبيل المثال أيوب كلاهما يروي عن أيوب السختياني فإذا جاءنا في الإسناد حماد ولم يبين من هو هل هو حماد بن سلمة أو حماد بن زيد حماد قال حدثنا أيوب .

أنا أريد أن أعرف من حماد هذا ؟ فلو حماد بن سلمة أو حماد بن زيد أهمل نسبه فلم يبين أذهب للراوي عنه وأنظر من هذا الراوي إن كان من الرواة الذين اختصوا بحماد بن زيد كسليمان بن حرب فأستطيع أن أقول إن حماد هذا هو حماد بن زيد .

مع كون سليمان بن حرب يروي عن الاثنين عن حماد بن زيد وعن حماد بن سلمة، لكن إذا قال سليمان بن حرب حدثنا حماد فإنه يعني حماد بن زيد لأنه مختص به، والعكس كذلك إذا كان عسان قال حدثنا حماد أعرف أن حماد هذا هو حماد بن سلمة، لأن عسان بن مسلم الباهلي مختص بحماد بن سلمة .

فهذا من باب التمثيل سليمان بن حرب مختص بحماد بن زيد عسان بن مسلم مختص بحماد بن سلام مع كونهما يرويان عن هذا وهذا .

وهذا يمكن أن يقال في سفيان إذا جاءنا سفيان عن أبي إسحاق السبيعي سفيان الثوري وسفيان بن عيينه كلاهما يروي عن أبي إسحاق السبيعي .

لكن إذا كان الراوي هو وكيع بن الجراح إذا قال حدثنا سفيان فأعرف أنه يعني سفيان الثوري لأنه مختص به فهو شيخه الذي اختص به .

أما لو أراد وكيع بن الجراح أن يروي عن سفيان بن عيينه وهو قرينة فسيقول حدثنا سفيان بن عيينه هذا مقصود الحافظ بن حجر بقوله فباختصاصه بأحدهما يتبين المهمل يعني باختصاص هذا الراوي بهذا الشيخ يتبين من هو هذا الشيخ الذي أهمل نسبه فأستطيع أن أقول هو سفيان الثوري أو هو حماد بن زيد وهكذا .

ما الفائدة التي تنبني على معرفة المهمل؟ لماذا يهتم المحدثون بتمييز المهمل ؟ نعم هناك فائدة كبيرة جداً تمكن هذه الفائدة في أننا نظر لهذا الراوي الذي أهمل نسبه فإذا كان هناك أكثر من شخص يقال له مثلاًُ محمد بعضهم ضعفاء وبعضهم ثقات فإن الشك يحوم في هذه الحال حول الضعفاء فقد أكون أظن أنه الثقة ويكون في حقيقة الأمر الراوي الضعيف فبدلاً من أن يكون الإسناد ضعيفاً جعلته صحيحاً أو العكس كذلك ممكن أذهب إلى الضعيف والإسناد صحيح في حقيقة الأمر فإذا الراوي المهمل إذا اشترك مع رواة آخرين في نفس الاسم فإما أن يكون هذان الراوييات إذا كان مثلاً اثنان إما أن يكونا ثقتين فحتى لو لم نستطع تميز هذا من ذاك فإن الإسناد كيفما دار يكون صحيحاً .

لأنه سواء كان حماد بن زيد أو حماد بن سلمة فكلاهما ثقة فيكون الإسناد صحيحاً أو سفيان الثوري سفيان بن عيينة فالإسناد صحيحاً .

لكن إن كان ضعيفين فلا إشكال أيضاً فالإسناد كيفما دار فهو ضعيف لكن يكون الإشكال حينما يكون أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً فهنا لابد من الحرص التام على تمييز هذا من ذاك حتى نستطيع أن نعرف من هو الثقة ومن هو الضعيف لو لم نستطع فإننا نتوقف في هذا الحال ولا نستطيع أن نقول نحسن الظن أو ما إلى ذلك من العبارات لا، نتوقف من الحكم على هذا الإسناد حتى يتبين من هو هذا الراوي كذلك سيأتي معنا إن شاء الله تعالى في عكس الراوي المهمل في موضوع مشتبه النسبة أنه من خشية من أنه يضن أن هذا الراوي واحد اثنان .

قد يكون مثلاً راوياً واحداً يقال له محمد مرة يروي عن شيخ ومرة يروي عن شيخ آخر فيذهب ظني إلى أنهما اثنان وهما في الحقيقة واحد فهذا أيضاً من الفوائد التي تنبني على معرفة الراوي المهمل الذي أهمل نسبه فلم يذكر .

بالنسبة للموضوع الثاني هو موضوع من حدث ونسي هذا من مهمات مواضيع علوم الحديث .

موضوع النسيان هذا أمر لا يخلو منه بشر بل حتى الأنبياء عليهم السلام تطرق إليهم النسيان ولذلك يقول الحافظ بن عبد البر رحمه الله تعالى حينما تعرض لحديث - النبي صلى الله عليه وسلم - في سهوه في الصلاة والحديث معروف في قصة ذي اليدين حينما قال للنبي - صلى الله عليه وسلم - يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة ؟ قال (لم أنسى ولم تقصر) قال بلى يا رسول الله قد نسيت.

يقول الحافظ بن عبد البر إذا كان النسيان تطرق للأنبياء عليهم الصلاة والسلام وهم من هم فغيرهم من باب أولى.

ولذلك لابد من وجود الوهم عند الأئمة الثقات مهما كانوا ومهما بلغوا من الحفظ والإتقان فلابد أن يوجد عند أحدهم الخطأ لكن خطأهم هذا مغتفر في بحار إصابتهم رحمهم الله تعالى وأشرت على شيء من هذا في موضوع العلل وقلت إن مبنى موضوع علم العلل لكشف أوهام الثقات الذين الأصل قبول رواياتهم .

فإذا جئنا على سبيل المثال لبعض الأمثلة في هذا الموضوع الذي يذكرنا بقضية النسيان قبل أن نفصل فيها نجد أن - النبي صلى الله عليه وسلم - نسي .

كذلك عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كما في قصته مع عمار بن ياسر القصة الشهيرة في موضوع التيمم وذلك أن عمار بن ياسر - رضي الله عنه - كان يحدث أنه كان مع عمر بن الخطاب في سفر فأجنب فلم يجد ماء فأخذ يتمرغ في التراب كما تتمرغ الدابة، فلما وصلوا إلى - النبي صلى الله عليه وسلم - وذكر عمار ذلك له قال له - صلى الله عليه وسلم - (إنما كان يكفيك أن تقول بيديك هكذا وضرب بيديه على الأرض ومسح بطن كفه اليسرى أو ظهر كفه اليمنى ببطن كفه اليسرى ثم العكس كذلك ثم مسح وجهه بيديه) .

هكذا وصف له - النبي صلى الله عليه وسلم - التيمم لما ذكر عمار بن ياسر هذا الحديث قال له عمر انظر ما تقول يا عمار يعني لم يتذكر هذه الحادثة بالرغم من أنها حادثة لا تنسى تمرغ كما تتمرغ الدابة حادثة مهمة جداً ومع ذلك نسي عمر - رضي الله عنه - فقال له عمار يا أمير المؤمنين إن شئت لم أحدث بهذا أنت ولي أمر والمفترض علينا طاعتك قال بل نوليك ما توليت .

فسمح له عمر أن يحدث بأنه اتهم نفسه بأنه نسي وعمار قد حفظ ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

إذاً نستطيع أن نقول في تعريف من حدث ونسي هو أن لا يذكر الشيخ روايته التي حدث بها وهذا فيه تفصيل عند علماء الحديث أو عند بعضهم ولكن فيه خلاف أيضاً فمن حيث التقعيد حتى نفهم هذه القضية قالوا إن جحد الراوي الذي نسي مرويه أو روايته جزماً مثل أن يقول كذب علي أو أبداً ما رويت هذا أو نحو هذه العبارات التي يجزم بها

قالوا فالحديث يكون مردوداً لكن لا يجزم بتخطئة أحدهما ما دام أن الذي حدث ثقه فلا نقول له فيما إذا كان الذي حدث ثقة أما إذا كان الذي حدث غير ثقة هذا مفروغ منه لكن إذا كان الشيخ والتلميذ كلاهما ثقة فإننا لا نستطيع أن نحكم بالوهم على أحدهما لكن ما دام أن الشيخ جزم بتكذيب هذا وأنه ما روى هذا فإننا نتوقف عن قبول هذه الروايات لكن بعض العلماء قبلها وقال المثبت مقدم على النافي فالراوي يثبت والشيخ نافي فالذي يثبت مقدم على النافي .

لهذا قول له وجاهته لكن نحن نذكر تفصيل أهل العلم في هذا قالوا إن جحدها احتمالاً كأن يقول لا أعرفه أو لا أذكره أو نحو ذلك فهذا أرجح قبول هذه الرواية التي حدث بها ذلك التلميذ عن شيخه وقال الشيخ أنا لا أذكره أو لا أعرفه .

هناك أمثلة نستطيع أن نتبين من خلالها بعض الأحكام التي ذكرها أهل العلم .

في بعض الأحيان يكون الراوي يقول كذب علي فلان أو يجزم بتخطئة من حدث عنه بهذه الروايات وهذا مثل ما حصل من أبي بكر بن عياش فإنه روى عن سليمان بن مهران الأعمش عن حصين بن عبد الرحمن السلمي عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبه بن مسعود أنه قال (استدانت ميمونة زوج - النبي صلى الله عليه وسلم - ثلاثمائة درهم، قال فنهيتها لأن المبلغ كثير فقالت قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من أدان ديناً يريد أداؤه أعانه الله عليه وأنا الآن أخذت هذا المبلغ بنية أداءه وسيعنني الله - جلّ وعلا - عليه)

يقول أبو بكر بن عياش فذهبت إلى حصين بن عبد الرحمن السلمي لأسمع منه هذا الحديث، نحن ذكرنا مسألة العلو في الدرس الماضي فهو أراد أن يطلب العلو ما دام حصين بن عبد الرحمن حياً مضموناً فأرد أن يأخذ هذا الحديث مباشرة عنه دون واسطة شيخه الأعمش .

فلما ذهب إلى حصين قال أبداً ما حدثت بهذا الحديث ونفى هذا نفياً قاطعاً فرجع أبو بكر بن عياش للأعمش وقال أنا ذهبت إلى حصين فقال كذا وكذا، فالأعمش غضب وقال كذب وكذب في عرفهم بمعنى أخطأ ليس التكذيب المعتبر فقال كذب حدثنيه ولكنه نسي .

والصواب مع الأعمش، والأعمش جبل من جبال الحفظ والإتقان وأما حصين بن عبد الرحمن السلمي فإنه حصل له تغير في آخر عمره وهذا موضوع سبق أن تكلمنا عنه حين تكلمنا عن الراوي المختلط وبينا الاختلاط والتغير وحصين بن عبد الرحمن ممن حصل له التغير فمثل هذا يمكن أن يسبق عليه التفصيل الأول لكن من يقبل هذا من أهل العلم فإنه يقول إن الأعمش ثقة حافظ وأنا روايته عندي مقدمة على رواية حصين فهو أوثق من حصين .

المثال الثاني فيما إذا جحدها احتمالاً يعني ليس جزماً مثل الحديث الذي رواه مسلم والحديث في الصحيحين لكن بهذا التفصيل رواه مسلم في صحيحه من طريق سفيان بن عيينه عن شيخه عمر بن دينار عن أبي معبد نافذ مولى عبد الله بن عباس عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنه - أنه قال (ما كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلا بالتكبير) .

يقول عمر فذكرت هذا لأبي معبد يعني بعد دهر فقال لا أعرفه، يعني نسي هذا الحديث مع كونه حدث بها عمراً فهذا ما منع مسلماً من إخراجه بل ما منع الشيخين حتى البخاري أخرج هذا الحديث لكن بهذا التفصيل أخرجه مسلم فما منع هذا الشيخان من إخراج هذا الحديث لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ وهو يقول أنا لا أعرفه نسي هذا محتمل وموجود ونحن نعرف أن هذا في واقعنا الذي نعيشه كثير .

فكم من الأحداث التي تجري في الزمن الماضي من سنين طويلة نلتقي مع من جرت معه هذه الأحداث نقول حينما كان كذا حينما كان كذا وهكذا فيقول لا والله لا أذكر .

أنا ليلة البارحة كنت في مجلس يحضره بعض الأخوة لكن في أحداث لها سبع وعشرون عاماً فقلت تذكرون كذا حينما كنا كذا فكلهم ما ذكروا وأنا كأنه عندي بالأمس .

فهذه مسائل تختلف فيها قدرات الناس الذهنية والعقلية لكن لما ذكرتهم ببعض الأشياء قالوا صحيح الكلام الذي تقولة صحيح، لكن الحدث نفسه ما يذكرونه لكن ذكروا بعض الأشياء التي ذكرتهم بها.

فإذا طال العهد بالإنسان ربما ينسى وربما يحفظ أناس آخرون وهذه موهبة يعطيها الله - جلّ وعلا - من يشاء .

فالشاهد أن هذا ما منع الشيخان من إخراج هذا الحديث .

مثال ثالث يوضح المقصود أكثر وهو قصة سهيل بن أبي صالح التي أكثر ما يوردها المحدثون أو أكثر ما يورد المحدثون في باب من حدث ونسي هذه القصة، وذلك أن عبد العزيز بن محمد الداراوردي روى عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي صالح ذكوان السمان عن أبي هريرة عن - النبي صلى الله عليه وسلم - أنه قال (أن - النبي صلى الله عليه وسلم - قضى باليمين مع الشاهد) يقول عبد العزيز الداراوردي فليت سهيلاً فقلت إن ربيعة حدثني عنك بكذا يعني عبد العزيز الدراوردي يريد علو الإسناد يقول حدثني يا سهيل بهذا الحديث بدلاً من أن يكون بيني وبينك واسطة وهو ربيعة بن أبي عبد الرحمن فقال سهيل حدثني ربيعة عني أني حدثته عن أبي هريرة عن - النبي صلى الله عليه وسلم - أنه قضى باليمين مع الشاهد فأصبح سهيل بن أبي صالح

يحدث عن تلميذه وتليمذه هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن فأصبح التلميذ شيخاً لسهيل بن أبي صالح فسهيل إذا هضم قدر نفسه وقال أنا نسيت فشيخي فيه هو تلميذي في هذا الحديث .

وهذا من النكات الجيدة في علم الحديث الأعجب من هذا أن يعود التلميذ شيخاً مرة أخرى وذلك فيما رواه الدوري في تاريخه عن يحي بن معين يقول حدثنا معتمر بن سليمان قال حدثني منقب قال حدثتني أنت عني عن أيوب عن الحسن البصري أنه قال ويح كلمة رحمة .

فالتلميذ عاد شيخاً ثم عاد تلميذاً مرة أخرى كل ذلك بسبب النسيان فتطرق النسيان للشيخ والتلميذ على حد سواء فدارت الدائرة مرة أخرى فمثل هذا قد يقع كثيراً في مثل بعض الأحاديث ولكن لندرتها ولقلته يعتنى بها المحدثون هذه المسألة المهمة صنف فيها علماء الحديث فصنف فيها الدراقطني رحمه الله كتاب من حدث ونسي .

وكذلك الخطيب البغدادي أخبار من حدث ونسي ولخص ذلك السيوطي رحمه الله في رسالة صغيرة بعنوان تذكرة المأتسي فيمن حدث ونسي .

نكون بهذا قد فرغنا من الكلام عن هذين النوعين إن كان لكم أي سؤال على وجه السرعة بدلاً من أن نطيل فتفضلوا بالسؤال قبل أن ننتقل إلى الموضوع الذي يليه .

هل تذكرون أسباب إهمال الرواة لبعض المحدثين يهمل (كلمة غير مفهومة) يقول محمد أو حدثني فلان أو حدثني من أثق فيه أو حدثني رجل فما سبب إهمال العلماء أو بعض الرواة لهؤلاء الأشخاص ؟

يا إخوان هناك فرق بين المبهم والمهمل لا نخلط بين المبهم والمهمل، المهمل يسمى مثل محمد سمي ولكن أهمل نسبه .

وأما المبهم فهو الذي لا يسمى كأن يقول حدثت أو حدثني شيخ فلا يسمى الراوي ففرق بين المبهم والمهمل أما السبب الذي يجعل بعض الرواة يهمل نسب شيخه لظنه أنه معروف وقد يكون هذا تصرف من الراوي عنه أو من الراوي عن الراوي عنه وهكذا .

لكن مثلاً البخاري في صحيحه هو الذي أهمل أسماء بعض شيوخه لأنه يرى أنهم معروفون وفى بعض الأحيان يكون لذلك سبب ونكتة خفية يبدو أنني أشرت إليها في حلقة ماضية حينما تكلمنا عن موضوع تدليس الشيوخ، وقلت إن البخاري رحمه الله منعه دينه من أن لا يحدث عن محمد بن يحيى الدهلي، بالرغم من أن محمد بن يحيى الدهلي قدح في البخاري وطعن فيه، لكن دينه يمنعه من أن يترك الرواية عن محمد بن يحيى الدهلي، لكن بقي في نسفه عليه شيء، ففي بعض الأشياء يقول حدثنا محمد، يشعر بعدم رضاه عنه، ولكن لابد من الراوية عنه، فهناك بعض الأسباب التي تدفع لإهمال نسب الراوي.

هل هناك مؤلفات للعلماء السابقين اعتنوا بمسألة تمييز المهمل؟ أم أنها مجرد بحوث علمية في هذا العصر؟

جيد، السؤال هذا مهم، هل هناك مؤلفات عنيت بتمييز المهمل، نقول إن من أهم ما هنالك تمييز المهمل في الصحيحين، وبالذات في صحيح البخاري، لأن البخاري رحمه الله يكثر من إهمال الشيوخ، فعني أبو علي الغساني الجياني رحمه الله تعالى في كتابه "تقييد المهمل وتمييز المشكل في الصحيحين"، والكتاب مطبوع ومن أجود الكتب، وأنصح طلبة علم الحديث بالقراءة في هذا الكتاب، لأنه يعطينا ملكة وقدرة على معرفة هؤلاء الرواة المهملون وغيرهم، لأن الكتاب تضمن فوائد حديثية كثيرة جدًا، لكن من أهمها تمييز الرواية الذين أهملوا في الصحيحين.

المتن: (وإن اتفق الرواة في صيغ الأداء أو غيرها من الحالات فهو المسلسل، وصيغ الأداء سمعت وحدثنين، ثم أخبرني وقرأت عليه، ثم قُرئ عليه وأنا أسمع، ثم أنبأني، ثم ناولني، ثم شافهني، ثم كتب إليّ، ثم عن ونحوها، فالأولان لمن سمع وحده من لفظ الشيخ، فإن جمع فمع غيره، وأولها أصرحها وأرفعها في الإنباء، والثالث والرابع لمن قرأ بنفسه، فإن جمع فكالخامس).

يقول الحافظ رحمه الله في موضوع مستقل، وهو مبحث الحديث المسلسل، يقول (وإن اتفق الرواة في صيغ الأداء أو غيرها من الحالات فهو المسلسل)، هذه من الطرف الحديثية التي عني بها المحدثون، وجدوا أن تناقل الراوة للحديث عن صفة معينة يكسب هذا الحديث رونقًا ما، ويكون له صفة من الصفات في كثير من الأحيان تعين هذه الصفة على تذكر الحديث، فهو أدعى لحفظ هذا الحديث، يعني هذه من أهم الفوائد التي تنبني على معرفة الحديث المسلسل، لأنه أدعى لحفظ هذا الحديث وأدعى لضبطه، فنستطيع أن نقول عن الحديث المسلسل إنه تتابع الرواة أو الرواية فيه على صفة أو حالة واحدة.

وهذا يجعلنا نتطرق إلى أحوال الرواة والرواية وصفات الرواية، فنجد أن المسلسل أحيانًا يكون بأحوال الرواة القولية مثل قول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل رضي الله عنه (يا معاذ إني أحبك، فلا تدعن دبر كل صلاة أن تكون اللهم أعني ذكرك وشكرك وحسن عبادتك)، معاذ قالها لمن بعده، ومن بعده قالها لم بعده، فأصبح الرواية تناقلون هذا الحديث بهذه الصفة القولية، "يا فلان إني أحبك، فلا تدعن في دبر كل صلاة....."،

والرواة الذين بعد معاذ أصبحوا يقولون قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، لكن بعد أن يذكروا هذه الصفة القولية وهي "يا فلان إني أحبك"، وهذه الصفة هي التي قالها النبي صلى الله عليه وسلم أولا لمعاذٍ رضي الله عنه.
بالنسبة للحديث المسلسل بأحوال الرواة الفعلية يمثلون له بحديث أصله في صحيح مسلم، وهو حديث التربة المشهور، حديث أبي هريرة الذي يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم فيقول: أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي أو شبك بيدي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم فقال (خلق الله التربة يوم السبت....) وأخذ يذكر الحديث المشهور الذي في صحيح مسلم، هذا الحديث جاء في بعض طرقه أن هؤلاء الرواة الذين رووه عن أبي هريرة، فالذي رواه عن أبي هريرة هو عبد الله بن أبي رافع وعنه أيوب بن خالد، وعنه إسماعيل بن أمية، وعن إسماعيل بن أمية رواه ابن جريج وهكذا، قالوا إن هؤلاء الرواة كل واحدٍ منهم يقول أن يشبك يده بيد تلميذه ويقول حديثني فلان وشبك بيدي وهكذا، إلى أن يصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقول أبي هريرة رضي الله عنه: شبك بيدي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم.
فإذًا هذا الحديث مسلسل بماذا؟ مسلسل بفعل وهو تشبيك اليد باليد، وبلا شك أنه حينما تكون في حديث هذه الصفة، صفة التلقي، هذا أدعى للحفظ كما هو واضح وبين.
كذلك من الأحاديث ما نجده مسلسل بأحوال الرواة القولية والفعلية على حدٍ سواء، يمثلون على حديث بحديث أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومره)، يقول أنس وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم على لحيته وقال (آمنت بالقدر خيره وشره حلوه ومره)، أنس رضي الله عنه حينما حدث بهذا الحديث لتلميذه صنع نفس الشيء الذي صنعه النبي صلى الله عليه وسلم، فقبض على لحيته وقال هذه المقولة، (آمنت بالقدر خيره وشره حلوه ومره)، التلميذ لما بلغ هذا الحديث لتلميذه صنع هذا الصنيع، فأصبح هذا الحديث يُتناقل بصفة قولية وفعلية كما هو واضح وجلي.
هناك أحيانًا صفات تكون في بعض الرواة، مثل أن يأتينا إسناد كل رواته أسماؤهم محمد، كل واحد منهم اسمه محمد، فيُقال هذا حديث مسلسل بالمحمدين، أو يكون هذا الحديث مسلسل بفقهاء، يعني حينما يروي الحديث مثلا الإمام أحمد عن الشافعي عن الإمام مالك وهكذا، يُقال هذا حديث مسلسل بالحفاظ الفقهاء، ففيه صفة تسلسل لكن من نوع معين، أو يكون مسلسلا برواة من بلدٍ معين، كأن يكون جيمع الإسناد رواته من أهل دمشق، فيقال هذا حديث مسلسلسل بالدمشقيين، فإذًا هناك بعض الصفات التي تكون في بعض الرواة.
هناك بعض الصفات التي تكون في الرواية، مثل التسلسل بصيغ الأداء، كأن تكون الصيغة التي يستعلمها الصيغة التي يستعملها كل راوٍ عمن فوقه كلها حدثني حدثني، أو سمعت، أو حدثنا، فتصطحب الصيغ، وربما كانت الصيغة مزيج غيره هذه اللفظة فقط "حدثني"، كأن يقول سمعت فلانًا حدثني بكذا، فأي صيغة تصطحب بين جميع الرواة في جميع الطبقات يقال عن هذا الحديث إنه مسلسل بالتحديث، ولاشك أن الحديث الذي يتسلسل بالتحديث يكسب ميزة، وكذا أدعى أن يكون اتصال السند قويًا، يعني هذا الحديث يكون متصلا بلا شك ولا ريب، يعني لم تستخدم فيه صيغة عن التي تحتمل السماع وعدمه على ما كنا فصلناه في الحديث المدلس.
كذلك أيضًا من صفات الرواية أن يكون الحديث متسلسلا في زمانٍ معين، يعني يُتلقى هذا الحديث في زمن معين، مثل يوم العيد، هناك حديث معروف عند المحدثنين بالحديث المسلسل بالعيدين، وذلك لأن كل راوٍ من الرواة يأخذه عن شيخه يوم العيد في المصلى، فهذا حديث مسلسل بالزمان والمكان، في يوم العيد وفي مصلى العيد، فأصبح الحديث معروفًا بالحديث المسلسل بالعديدين، أو الحديث الملسل بالأولية، بعض التلاميذ يأخذ عن شيخه أو حديث يسمعه من ذلك الشيخ، هذا الحديث المعروف بالحديث المسلسل بالأولية، حديث مشهور عند علماء الحديث، وهو الحديث الذي يرويه سفيان بن عيينه عن عمرو بن دينار عن بن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (الراحمون يرحمهم الرحمن يوم القيامة، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء)، هذا الحديث من سفيان من عيينة، بن عيينة فما فوق ليس فيه تسلسل بالأولية، ولكن في بعض الروايات التي جاءت عن سفيان بن عيينة كل راوٍ من الرواة يقول هذا الحديث هو أول ما سمعته من شيخي، فأصبح الحديث معروف بالحديث المسلسل بالأولية.
هذا الموضوع أيضًا لأنهم يرون فيه طرافة وفيه بعض الفوائد التي أشرت إليها صُنفت فيه بعض المصنفات من أهمها المسلسلات الكبرى للسيوطي رحمه الله، كذلك "المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة" لمحمد بن عبد الباقي الأنصاري الأيوبي.
من التسلسل الذي أشرنا إليه التسلسل في صيغ الأداء، مثل ما قلنا حدثني أو سمعت أو نحو ذلك، وهذه المسألة من مهمات المسائل في علم الحديث، لأنها ينبني عليها قضية اتصال السند من عدمه وطريقة التلقي وهلم جره، فتعرف عند المحدثين بصيغ الأداء، أو صيغ التحمل والأداء، يقول الحافظ (وصيغ الأداء سمعت وحدثنين....) إلى آخر ما قال.

"سمعت" هذه لاشك أنها صريحة كل الصراحة في أن الراوي أخذ هذا الحديث عن شيخه مباشرة، لا تحتمل اللبس ولا الغموض، لكن بعدها "حدثني" ثم "أخبرني" و"قرأت عليه" ثم "قرئ عليه وأنا أسمع" إلى أن قال الحافظ بعض ذلك (فالأولان لمن سمع وحده من لفظ الشيخ، فإن جمع فمع غيره)، ما هما الأولان، "سمعت" و"حدثني"، هاتان اللفظتان تدلان على أن هذا الراوي سمع من شيخه وحده، "سمعت فلانًا يقول كذا" أو "حدثني فلان"، لكن إذا قال "سمعنا" أو "حدثنا فلان" فهذا يدل على أن المجلس كان فهي معه غيره، وقد يعبر الراوي بـ"سمعت" و"حدثني" وفي المجلس غيره لأن هناك توسعًا عند المحدثين في هذه اللفظة، لكن الأصل أنها تدل على التلقي بمفرده، لكن من تسمح فهذا عرف أوة اصطلاح جرى لبعض المحدثين بأنهم تسمحوا في مثل هذه الصيغ.

قال (فالأولان لمن سمع وحده من لفظ الشيخ، فإن جمع فمع غيره)، يعني إن قال "سمعنا" أو "حدثنا" فمنى ذلك أنه سمع مع غيره وحدثه ذلك الشيخ ومعه أناتق آخرون، هذا معنى كلام الحافظ رحمه الله.

قال (وأوله) يعني سمعت (أصرحها وأرفعها في الإنباء)، لأنها لا تحتمل إطلاقًا إلا الأخ مشافهة من الشيخ، لكن التي بعدها "حدثني" لاشك أنها أيضًا صريحة في التلقي عن الشيخ مباشرة، لكن بسبب أن بعض المحدثين استخدموها استخدامات غير صحيحة، فبِعضهم يدلس فيقول "حدثني" فيما أخذ عن شيخه بالإجازة، لأجل أن هناك من دلس في استخدام هذه اللفظة، فقالوا إذًا هي أقل رتبة من قولهم "سمعت"، والسبب أن سمعت هذه لا تحتمل التدليس، وأما "حدثني" فلأنه استخدمها بعض المحدثنين في التدليس جعلوها دون سمعتُ في الصراحة.

لكن لا يعني هذا أننا حينما نقول إن بعضهم استخدمها تدليسًا أنها ليس لها قيمة، بل لها قيمة معتبرة لأن الذي استخدمها تدليسًا تكلم فيه أهل الحديث وبينوا خطأه في ذلك وميز هذا، قال (والثالث والرابع لمن قرأ بنفسه)، ما الثالث والرابع؟ قوله "أخبرني" و"قرأت عليه" لمن قرأ بنفسه أي على الشيخ.

هناك عند المحدثين طريقتان للأخذ عن الشيوخ، الطريقة الأولى أن يكون الشيخ إما أن يحفظ حديثه فيبدأ يملي على تلاميذه، "حدثنا فلان قال حدثنا فلان....." من لفظه هو، أو يكون يحفظ حديثه في كتاب، فيضع كتابه بين يديه ويبدأ يقرأ من هذا الكتاب والتلاميذ يكتبون هذه الأحاديث التي يمليها عليهم هذا الشيخ من هذا الكتاب، كلن هو يملي من لفظه، هذا يسمى السماع، بمعنى أن سُمع من لفظ الشيخ، هذا هو أعلى درجات التلقي وأقواها، لأن الشيخ حينما يحدث تلاميذه من لفظه هذا أبعد عن التصحيف والتحريف ووجود الخطأ.

يليه ما يسمونه بالعرض، وهو أن يجعل الشيخ أحد تلاميذه يقرأ في كتاب، والشيخ يسمع ويصحح للتلميذ، قالوا العرض دون السماع، هذا عند جمهور المحدثين، لكن بعضهم يسوي بين العرض والسماع، وأشار الحافظ في شرحه أن البخاري ممن يسوي بين العرض والسماع، نعم هناك طائفة من أهل الحديث يقول العرض والسماع واحد، لكن هناك من قال لا، العرض أرفع من السماع، يعني القراءة على الشيخ أعلى من تحديث الشيخ من لفظه، هذا مذهب لبعض أهل العلم، لكن قولهم هذا ليس بصحيح، لأن العرض فيه مظنة وجود الخطأ، كيف؟ يمكن أن يكون التلميذ يقرأ والشيخ سها، والسهو يتطرق من جميع البشر بالشك، فيمكن أن لايكون سمع ذلك الخطأ الذي وقع فيه التلميذ، والخطأ محتمل كما أشرنا إليه في مبحث التصحيف، فبم أنهم في الأعم الأغلب لا ينقطون الكتب فإنه يمكن أن يقرأ التلميذ مثلا "حدثنا العوام بن مزاحم"، والصواب "العوم بن مراجم"، ويكون الشيخ في هذ اللحظة التي قرأ فيها التلميذ هذا الاسم الشيخ ساهي، فوقع التصحيف، لكن لا يُتصور أن يقع مثل هذا من الشيخ إلا إذا كان التصحيف موجود عنده من الأصل، وذلك نقول إن السماع أقوى من العرض، هذا على وجه الاختصار، والمسألة فيها تفصيل أطول من هذا لا أستطيع أن أطيل فيه في هذه العجالة وفي هذا المختصر.

قال (فإن جمع فكالخامس)، يعني إذا جمع في الثالث والرابع قوله "أخبرني" أو "قرأت عليه"، كأن يقول "أخبرنا" أو "قرئ عليه وأنا أسمع"، معنى ذلك أنه كالخامس، أو في "قرأنا عليه" فكالخامس مثل "قرئ عليه وأنا أسمع"، فمعنى ذلك أن المجلس يتضمن أُناسًا عديدين، يعني هناك من شاركه في ذلك المجلس، ليس وحده، لكن قوله "أخبرني" يحتمل أن يكون هو الذي قرأ وحده، "قرأتُ عليه" يحتمل أن يكون قرأ وحده، ويمكن أن يكون في المجلس غيره، لكن اصطلحوا أنها في الأعم الأغلب تعني لمن قرأ على الشيخ وحده، أما إذا قال "قرئ عليه وأنا أسمع" فمعنى أنه في المجلس غيره، كم يكون هذا الغير؟ الله أعلم، قد يكونوا كثيرين وقد يكونوا قلة، كذلك لو قال "قرأنا عليه" هذا يدل على أنه في المجلس غيره.

قال (والإنباء بمعنى الإخبار إلا في عرف المتأخرين فهو للإجازة كعن)، حينما يقول الحافظ قبل ذلك (ثم أنبأني)، يعني في صيغ الأداء، (ثم أنبأني) يعني بعد قوله "قرئ عليه وأنا أسمع" فتأتي صيغة أنبأني، قالوا هذه الصيغة إما أن تكون عند المتقدمين فهي بمعنى الإخبار، يعني فيما أخذه عن الشيخ عرضًا، يعني فبما قرئ على الشيخ، لكن عند المتأخرين استخدموها في الإجازة، فإذا أخذ عن شيه إجازةً فإنه يستخدم هذه الصيغة، اصطلحوا عليها، كذلك اصطلحوا على صيغة "عن"، إذا قال "عن فلان" فمعنى ذلك أنه أخذ ذلك عن الشيخ إجازةً، ما معنى إجازة؟ لابد أن نبين ما معنى الإجازة حتى لا يكون ذها الكلام كاللغة الأعجمية أمامنا، نقول إن المحدثين لهم في التلقي طريقتان،

طريقة التفصيل وهو أن يأخذ المحديث الحديث عن الشيخ مفصلا، كل حديث على حده، يسمه من لظف الشيخ أو يسمعه يُقرأ على الشيخ، أو يأخذ جمله، كيف يأخذ جملة، نقول في الأصل لما كان أهل الحديث يذكرون الحديث من حفظهم ولم يكن هناك مؤلفات فالأصل التلقي مفصلا، أن يأخذ المحث الحديث عن الشيخ مفصلا، يأخذه أو يُقرأ على الشيخ وهكذا، لكن لما أصبحت الأحاديث مدونة بعد أن انتشر التدوين، أصبح كل إمام له كتاب، فالإمام مالك على سبيل المثال له الموطأ، الإمام أحمد له المسند، وهكذا، صحيح البخاري، صحيح مسلم، إلى غيره.

جاء بعض التلاميذ من بعض البلدان التي يأتون منها من مسافات شاسعة جدًا فيقول الواحد للشيخ أنا لا أستطيع أن أقوم في البلد عندك إلى أسمع كل الكتاب، أنا تقصر بي النفقة، ما معي من النفقة ما يكفيني للمقامٍ عندك، أو الوقت لا يسمع لي أنا أريد أن أسمع من عددٍ من الشيوخ، فلو أعطيتني هذا الكتاب بدلا من أقرأه عليك حديثًا حديثًا، تعطيني هذا الكتاب جملة وأنا عارف بالأحاديث وأستطيع أن أميز، إلى غيره ذلك كأن يكون طالب علم جيد أو إمامًا من الأئمة، فيعطيه الكتاب جملة، يعني لا يشترط أن يأخذ الأحاديث بالتفصيل عن ذلك الشيخ، فحينما يعطيه الكتاب هذا يسمونه إجازة، يعني أجازة أو أذن له برواية هذا الكتاب عنه.

فهذا هذا تفصيل، إما أن يدفع له الكتاب هدية -هبة-، أو يعطيه إياه بمقابل -بمال-، أو يعطيه إياه لينسخ منه نسخة له، أو يعطيه إياه ليستأجر إناسًا ينسخون له هذا الكتاب، إلى غير ذلك من التفصيل الذي ليس هذا موضعه، هذا موضعه في كتب المطولات، الشاهد من هذا كله أنه أذن لهذا التلميذ أن يأخذ عنه هذه المرويات جملة، دفعة واحدة، يمكن لو أراد أن يسمعها يمكن يأخذ عنده شهرين أو ثلاثة شهور أو غير ذلك، لكن في لحظة واحدة يأخذ هذه المرويات جملة، فهذه يسمونها إجازة، وفيها تفصيل.

فيقول إن المحدثين اصطلحوا على أنه إذا أخذ هذه الأحاديث عن الشيخ إجازة، يعني ما سمعها منه أو سمعها تُقرأ عليه يقول "أنبأني" حتى يفصل بين ما أخذه عن طريق السماع وبين ما أخذه بطريق الإجازة.

قال (ثم ناولني)، يعني إذا قال الراوي "ناولني فلان الكتاب"، هذه المناولة إما أن تكون مقترنة بالإجازة، فهذه أعلى أنواع الإجازة، يعني إذا قال "ناولني هذا الكتاب وأذن لي برواية" أو "وأجازني بروايته"، فهذا أعلى أنواع الإجازة، لكن يمكن أن تكون الإجازة بلا مناولة، يعني ما يناوله الكتاب، وإنما يقول له "أجزتك برواية صحيح البخاري عني"، خلاص أنا أروي صحيح البخاري وصحيح البخاري معروف، إذهب فخذ صحيح البخاري واروه عني، هذا من أنواع الإجازة، لكن هذا دون الإجازة المصحوبة بالمناولة.

قد يكون هناك مناولة غير مصحوبة بالإجازة، يعني ما أذن له، ولكن قال "نعم هذا كتابي"، ناوله الكتاب وقال هذا كتابي، لكن ما قال له أذنت لك برواية هذا الكتاب عني، قالوا هذه دون وفيها خلاف هل تعتبر أو لا تعتبر، ولعل الصواب أنها تعتبر إن شاء الله تعالى.

قال (ثم شافهني)، "شافهني" هذه مسألة يحصل فيها تدليس عند بعض المحدثين، فجعلوها دون، كيف؟ يعني بعضهم يقول "شافهني" يعني بالإجازة، يعني حينما يقول "أجزتك برواية هذا الكتاب" قال "أجازني مشافهةً"، فيوهم في قوله "شافهني" يعني أنه حدثني بهذا الحديث مشافهة، يعني على التفصيل، والحقيقة أنه ما أخذه على التفصيل إنما أخذه جملة، ولكن هذه الجملة جاءت مشافهة في قوله "أجزتك"، فيوهم، ويعد هذا من أنواع التدليس.

(ثم كتب إلي)، أيضًا "كتب إلي" دلسوا فيها، يمكن أن يكون كتب إليه بعض الأحاديث وأرسلها إليه، فهذه عدوها من أنواع التلقي المفصل، ليس جملة، لكن حينما يكتب الشيخ للتلميذ يقول "أجزتك برواية صحيح البخاري عني جملة" هكذا، فيقول كتب إلي، هو حقيقة ما كتب إليه بأحاديث مفردة، وإنما كتب إليه بالإجازة -بالرواية بالجملة-، فهذا من أنواع التدليس، حينما يقول "كتب إلي" يعني هو يكتب بالإجازة ويوهم أنه كتب إليه روايات مفصلة.

الحافظ ابن حجر يقول أنا ما ظهر لي فرق بين هذين الأمرين، هذه مسألة ليس هذا موضع التفصيل فيها.

قال (ثم عن ونحوه)، يعني عن قلنا إنه تستخدم في الإجازة، لكنها من أردأ الصيغ، يعني هي آخر الصيغ التي....، الضرورة هي التي ألجأت المحدثين لقبولها، وإلا فالأصل أنه ينبغي أن يكون هناك صراحة في كيفية التلقي لهذه الرواية عن ذلك الشيخ.

قال الحافظ رحمه الله بعد هذا (والإنباء بمعنى الإخبار)، يعني حينما يقول "أنبأني" بمعنى الإخبار يعني بمنزلة العرض على الشيخ، (إلا في عرض المتأخرين فهو للإجازة)، بينا هذا، (كعن) يعن مثل صيغة عن أيضًا اصطلحوا على أنها للإجازة.

بعد ذلك ابتدأ يتكلم عن العنعنة والكلام فيها، فنترك فرصة أيضًا للأسئلة.

هل الحديث المسلسل نوع من أنواع الحديث؟ وكم نوع من أنواع الحديث؟

نعم هو نوع من أنواع الرواية، المسلسل نوع من أنواع الرواية، يعني الأحاديث يمكن أن لا تكون مسلسلة، ويمكن أن تكون مسلسلة، لكن فيه نقطة أحب أن أشير إليها، وهي أنه لا يلزم من الحديث المسلسل أن يكون صحيحًا، قد يكون صحيحًا وقد يكون غير صحيح، وفي كثير من الأحيان الأحاديث المسلسلة بالذات بهذه الصفات التي ذكرناها

مثل إما بصفة فعلية أو نحو ذلك تكون غير صحيحة، لكن ليس دومًا، إنما نحن ننبه على أنه لا يلزم من وجود السلسلة في الحديث أن يكون الحديث صحيحًا، هذه النقطة نتنبه لها.

الحديث المهمل داخل في ضمن الحديث المدلس؟

هم فرقوا بين سمعت وحدثني، مع أن الظاهر أنه لا فرق بينهما؟ فما الفرق بين هاتين اللفظتين؟

أما بالنسبة للإمال، إهمال الشيخ هل هو من أنواع التدليس؟ أقول قد يدخل في تدليس الشيوخ حينما يهمله ولا يبينه، فكأنه يريد أن يحوم الظن حول عدد من الرواة أو نحو ذلك، قد يدخل في تدليس الشيوخ، ولكن ليس على سبيل الجزم.

أما بالنسبة للتفريق بين "سمعت" و"حدثني"، التفريق بينها واضح، لأن "سمعت" هذه لا تحتمل إلا الأخذ من لفظ الشيخ، أما "حدثني" فعند بعض المحدثني الذين يسوون بين العرض والسماع مثل ما قلنا البخاري، وهناك من ألف في ذلك مؤلفًا مثل الطحاوي رحمه الله، له رسالة في التسوية بين "حدثنا" و"أخبرنا"، فلا يرون التفريق والإخبار، يعني بين العرض والسماع، فيمكن أن تستخدم حدثني في ما أخذ بطريق العرض توسعًا منهم في هذا عند من يرى التسوية بينهما، فلذلك ما أخذ من لفظ الشيخ أقوى، وسمعت تدل دلالة صريحة على أنه من لفظ الشيخ.

بالنسبة للإجازة، في العصورة المتأخرة هناك من لا يراها، ومنهم من يحث عليها ويراها شيئًا كبيرًا حتى إنه يتهم بعض مشايخ أهل السنة ويقول ليس لهم أسانيد إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فما رأيكم في هذه المسألة؟

قضية الإجازة حصل فيها خلاف بين العلماء المتقدمين كشعبة مع غيره، فشعبة كان يذك الإجازة ويتهم من يريد الإجازة بأنه متكاسل وصاحب همة رديئة، وأن هؤلاء لا يقوون على تحمل العلم إلى غير ما هنالك، نعم، بلا شك أنه لو لم تكن الإجازة موجودة لكان أحسن، لكن بم أن المصنفات الحديثية أصبحت مدونة ومعروفة فقالوا لاشك أن تلقي الراوي كتابًا بالإجازة خير من تلقيه بالإعضال، يعني مثلا كوني مثلا أرواي الأحاديث وأروي صحيح البخاري وإذا قلت أخرج البخاري في صحيحة فمعنى ذلك أن عندي سند إلى البخاري خير من أقول قال البخاري وفرق زمني بيني وبين البخاري ما يقرب من ألف ومائتي سنة أو ألف ومائة وخمسين سنة، فهذا إعضال واضح، قالوا وجود الإسناد على ما فيه من كونه إجازة خير من هذا الإعضال الطويل.

لكن في الحقيقة بالنسبة لهذه الأعصار المتأخرة، يعني فرق بين الإجازة في وقت مثلا الحافظ ابن حجر، الذهبي، المزي، إلى غير ذلك، نعم شيوخهم معروفون وهناك كتب تراجم ترجمت لهم، فرق بين هذا وبين الإجازة في عصرنا الحاضر الذي نعيش فيه، الآن نعم هناك من يتطلب هذه الأسانيد والروايات وهناك من يعتني بها، أنا أقول إن هذا من (كلمة غير مفهومة) العلم، يعني إن حصلت للإنسان بلا كلفة ولا مشقة فمثل ما نقول على طريقة احمل خشبة، يعني إن نفعتك وإلا ما ضرتك، لكن لا ينبني عليها لا صحة ولا تضعيف، بدليل أنك لا تستطيع أن تجد ترجم لكثيرٍ جدًا من هؤلاء الشيوخ الذي في هذ الأسانيد، فقلما إسناد تستطيع أن تترجم لجميع رجاله، ومع ذلك فطريقة التلقيِ هذه طريقة سمجة، يعني حينما يقول الواحد مثلا من هؤلاء المحدثين "أجزت لجميع المسلمين"، إذًا هو من ذلك العصر من سنة ثلاثمائة أو أربعمائة للهجرة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، كل واحد يستطيع أن يقول "حدثني فلان إجازةً" أو "أخبرني فلان" أو "أنبأني فلان إجازةً" برغم الفارق الزمني بينهما.

فلذلك لإجازة أنواع رديئة، وفي الأعم الأغلب أن هذه الإجازات التي توجد يكون فيها بعض هذه الأنواع الرديئة، مثل الإجازة للمعدوم والإجازة العامة ونحو ذلك مما لعله يأتي تفصيله إن شاء الله تعالى في كتب المطولات.

هل يوجد صيغة للإجازة (كلمة غير مفهومة)؟

قلنا "أنبأني"، ويمكن أن يستخدم جميع الصيغ، "حدثني" أو "حدثنا"، "أخبرني" أو "أخبرنا"، لكن بشرط أن تكون مقرونة بالإجازة، كأن يقول أخبرني فلانٌ إجازةً، أو حدثني فلانٌ إجازةً، أو أخبرنا فلان إجازةً أو حدثنا إجازة، أو إذا قال أنبأنا فقد اصطلحوا على أنه ليس شرطًا أن يكون إجازة، فإن قال "أنبأنا إجازة" فلاشك أنها أحسن، ولو لم يقل إجازة فإنهم عرفوا أن أنبأنا تعني الإجازة.

(وعنعنة المعاصر محمولة على السماع إلى من المدلس، وقيل يشترط ثبوت لقائها ولو مرة، وهو المختار، وأطلقوا المشافهة في الإجازة المتلفظ بها، والمكاتبة في الإجازة المكتوب بها، واشترطوا في صحة المناولة اقترانها بالإذن بالرواية وهي أرفع أنواع الإجازة.

وكذا اشترطوا الإذن في الوجادة، والوصية بالكتاب وفي الإعلام، وإلا فلا عبرة بذلك، كالإجازة العامة وللمجهول وللمعدوم على الأصح في جميع ذلك).

الحافظ رحمه الله تطرق إلى مسألة مهمة من مهمات المسائل وهي قضية العنعنة، نجد في كتب الحديث أن بعض الأسانيد تأتي فيها العنعنة، مثل ماذا؟ مثل ما لو قال البخاري "حدثنا علي بن المديني عن سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصاري"، طريقة التلقي هذه عن عن عن تسمى عنعنه، هذه تختلف عن قوله "حدثنا علي بن المدنين قال حدثنا سفيان بن عيينة قال حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري"، صيغة حدثنا تعني التلقي حتمًا عن الشيخ، يعني ليس

هناك احتمال وجود واسطة بين الراوي وشيخه، لكن إذا قال عن فقد يتطرق الشك، هل أخذ هذا الحديث عن شيخه مباشرة أو يحتمل أن يكون بينهما واسطة، لأن عن ليست صريحة في التلقي، لكن يقول (وعنعنة المعاصر)، إذًا عندنا قضية مهمة جدًا وهي معرفة المعاصر، المعاصر أي وجود عصر يضم الراوي وشيخه لفترة كافية تؤهله للسماع من ذلك الشيخ، فإذا كان الراوي وُلد على سبيل المثال في سنة مائة للهجرة والهجرة توفي في سنة مائة وثلاثين للهجرة، فكم سيكون سن التلميذ حينما توفي الشيخ؟ سيكون ثلاثين سنة، إذًا ثلاثون سنة كافية في أن يسمع هذا التلميذ من هذا الشيخ، هذا يسمونه معاصرة، يعني عاش معه في عصر واحد يؤهله للسماع، لكن إن كان بينهما معاصرة مدتها خمس سنوات أو أربع سنوات، يعني الراوي وُلد في سنة مائة والشيخ تُوفي في سنة مائة وأربعة للهجرة، هل أربع سنوات كافية للتلقي؟ لا، غير كافية، فهنا فلا معاصرة، وأصرح منها ما لو كان الشيخ تُوفي قبل ولادة التلميذ، يعني يكون الشيخ تُوفي سنة ٩٩ للهجرة، والتلميذ ولد سنة مائة لهجرة فالانقطاع هنا ظاهر، كذلك لو كانت المدة لا تسمع بالسماع كسنة سنتين ثلاث أربع، كل هذه السنوات لا تسمح بالسماع، فإذًا هنا ليس هناك معاصرة.

فيقول (عنعنة المعاصر...) إذًا لو كان هناك معاصرة بين الراوي وشيخه وعبر الراوي فيما تلقاه عن شيخه بعن ولم يصرح بالسماع، هذه يسمونها عنعنة المعاصر، يقول محمولة على السماع، يعني الأصل فيها السماع إلا من المدلس، يعني إن كان هذا التلميذ عرف بأنه مدلس وضبط عليه التدليس ففي هذه الحال المسألة فيها التفصيل الذي كنا ذكرناه في مبحث التدليس، وهو أنه لا تقبل العنعنة من المدلس حتى يصرح بالسماع، وهذا من حيث التقعيد، لا يأتني واحد ما شاء من فطاحل طلبة العلم ويبدأ ينازع في بعض الرواة والأقدمين قالوا كذا وكذا، لا، نحن الآن في مقام مختصر نريد أن نوصله للمبدئين في طلب العلم ونعطيهم التقعيد الذي لابد منه، أما ما بعد ذلك من تفصيل فيأتينا في كتب المطولات، وحينما نأتي عليها فحي على أي سؤال في ذلك.

فأقول عنعنة المعاصر محمولة على المساع إلا من المدلس، فإذا كان الرواي مدلسًا فلا، عنعنته تحمل على الانقطاع، هذا الأصل في مثل هذه القضية.

إذًا فهمنا ما المقصود بالمعاصر وما المقصود بالمدلس.

إذًا إذا كان هناك راوٍ عاصر شيخه ولم يقل حدثني وليس بمدلس هذا يعني أن نقبل هذه العنعنة؟ يقول (وقيل يُشترط ثبوت لقائهما ولو مرة، وهو المختار)، إذًا كأن الحافظ يشير إلى وجود خلاف في المسألة، وفعلا عناك خلاف، فمذهب مسلم بن الحجاج رحمه الله ومن وافقه يقول نحن نكتفي بالمعاصرة حتى لو لم يثبت اللقاء بين الراوي وبين شيخه مادام أن المعاصرة موجودة، يعني أن الراوي أدرك من حياة شيخه مثلا عشرين ثلاثين أربعين سنة وقال "عن" وهو ليس مدلسًا فنحن نحمل هذا على السماع، فنقول هذه مثل لو قال حدثنين، هذا مذهب مسلم بن الحجاج، لكن البخاري يقول لا، أنا لا يكفيني هذا، لابد أن يثبت عندي أنه لقيه ولو مرة، إذا ثبت عندي بإسنادٍ من الأسانيد أن هذا الراوي لقي شيخه مرة من المرات فهذا يعني احتمال عنعنته فما حدث عن هذا الشيخ فيما بعد ذلك، وهذا المذهب مذهب البخاري وشيخه علي بن المدني رحمه الله تعالى عليهما.

يقول بعد ذلك (وأطلقوا المشافهة في الإجازة المتلفظ بها) هذه بينتها، (كلمة غير مفهومة) من أنواع التدليس الذي صنعه بعض المحدثين حينما يقول "حدثني فلان فيما شافهني به" أو نحو ذلك ويقصد به الإجازة، هذا من أنواع التدليس، ولابد من بيان ذلك، وعرف أن بعض المحدثين يصنعون هذا.

قال (والمكاتبة في الإجازة المكتوب بها)، يعني يصنعون هذا في الإجازة، يقول "يقول كتب إلي فلان"، يقولون هذا في الإجازة، وقلت إن هذا من أنواع التدليس كما فصلته قبل قليل فيما يغني عن الإعادة.

قال (واشترطوا في صحة المناولة اقترانها بالإذن بالرواية)، نعم، بينت قبل قليل أيضًا أن الشيخ إذا ناول الكتاب للتلميذ وقال هذا كتابي هذه تسمى مناولة، الأصل أنه لابد أن يأذن له فيقول أجزتك بروايته أو أذنت لك بروايته، لكن لو لم يأذن الشيخ للتلميذ بروايته فيها خلاف، والأصح إن شاء الله تعالى أنها مقبولة.

قال (وهي أرفع أنواع الإجازة)، يعني المناولة المقرونة بالإذن بينت قبل قليل أنها أرفع أنواع الإجازة.

(وكذا اشترطوا الإذن في الوجادة، والوصية بالكتاب)، الوجادة تصورها هين، هي أن يجد الراوي كتابًا لشيخه يعرف خطه، كأن يكون مثلا أباه أو يكون زميله أو شيخًا يعرفه أو نحو ذلك، فالمهم أنه يعرف خطه، ويتأكد أن هذا الكتاب هو كتاب ذلك الشيخ، فيقول وجدت في كتاب فلان، مثل ما يصنع عبد الله بن الإمام أحمد فيقول "وجدت في كتاب أبي بخطه"، فهذا يسمى وجادة، عبد الله ما أخذ هذا عن أبيه مباشرة، يعني ما حدثه به أبوه، ولكنه وجده في كتاب أبيه، فيقول بالنسبة للرواية بالوجادة لابد أن يصاحبها إذن، فإذا صاحبها إذن فلا بأس، أما إذا لم يصحبها إذن فلا، لا يعتبرونها كافية في الراوية.

كذلك الوصية بالكتاب، ونحوها فهذه لعلنا نتركها إن شاء الله تعالى للدرس القادم، لأن الوقت انتهى.

وصلى اللهم على نبينا محمد، والحمد لله رب العالمين.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، كنا انتهينا في الحلقة الماضية إلى الكلام عن الإجادة والوصية بالكتاب وبقي في ذلك بعض التنبيهات حتى نأخذ مقطعاً جديداً والسبب أن الوقت داهمنا فلم نستطع إكمال ذلك المقطع الذي كنا قرأناه .

قبل أن أبدأ أذكر أنه يمكن أن نتلقي الإجابات عن الأسئلة التي كنا طرحناها في الحلقة الماضية وسنضع إن شاء الله تعالى أسئلة في نهاية هذه الحلقة عن موضوع حلقتنا في هذا اليوم بإذن الله تعالى .

كنا توقفنا في الكلام عن الوجادة وقلنا إن الوجادة هي أن يجد التلميذ كتاباً بخط شيخ يعرفه ويميزه عن غيره ويتثبت منه وفى ذلك نزاع بين أهل الحديث، هل إذا وجد التلميذ بخط من يعرفه يمكن أن يعد ذلك رواية مقبولة إذا ما روى عن ذلك الشيخ ؟ أو يعد ذلك من قبيل المنقطع ؟

فإن حصل له إذاً مع الوجادة أذن له الشيخ أجازه فهذا مقبول عند جماهير أهل العلم بالحديث وإن لم يكن له بذلك إذن ولا إجازه فإنه عند كثير منهم يعد من قبيل المنقطع وبعضهم أجازه وضربت مثالاً على ذلك بقول الإمام عبد الله بن الإمام أحمد رحمه الله في كثير من الأحيان وجدت بخط أبي.

كذلك الوصية بالكتابة، ربما إذا حضرت الإنسان الوفاة أوصى بكتابة إما لابنه أو لأخيه أو لأحد تلاميذه أو نحو ذلك، أو إذا سافر وهكذا .

فهل مجرد الوصية بالكتاب تعني جواز الرواية من هذا الكتاب أو لابد مع ذلك من إذن وإجازه ؟

الصواب أنه لابد من إذن وإجازة ولا يكفي مجرد إعلام الشيخ بأن هذا كتابه ويوصي بهذا الكتاب لأحد الأشخاص إما ابن أو أخ أو تلميذ أو نحو ذلك، لأن الوصية بالكتاب كالوصية بالمال، يعني على سبيل المحافظة على هذا الكتاب من أن تطوله أيدي العابثين أو نحو ذلك ولا تعني الوصية الإذن بالرواية من ذلك الكتاب .

لكن هناك من أجاز الرواية ومثل هذه المسائل وهي التي طرحناها كالإجازة والإعلام ونحو ذلك كل هذه الأمور فيها خلاف طويل بين أهل العلم وإنما أذكر أنا على سبيل الاختصار الموجز الذي يتوصل إليه .

وأما في كتب المطولات فنجد خلافاً طويلاً بين أهل العلم في مثل هذه القضايا .

قال (وفى الإعلام الإعلام أن يعلم الشيخ تلميذه بأن هذا كتابه أو أنه يروي الكتاب الفلاني) على سبيل المثال إذا قال الشيخ للتلميذ أنا مروياتي صحيح البخاري، هل مجرد الإعلام إعلام الشيخ لهذا التلميذ بأنه يروي صحيح البخاري يجوز لهذا التلميذ أن يقول أجازني فلان أو أخبرني فلان إجازة أو شافهني فلان بكذا وأخبرني بكذا أو لا يجوز ؟

قالوا لابد مع الإعلام من إذن وإجازة وإن لم يصاحب ذلك إجازة فإن تلك الرواية تعد من قبيل المنقطع وهناك من تسمح من أهل العلم بالحديث وجوزوا ذلك وقاسوه على طريقة المسائي التي سبق أن أشرت إليها حينما كان يحدث عن شيخه الحارث بن مسكين من وراء جدار قالوا لا يشترط إذن المحدث في الرواية ما دام أنه أعلمه بأنه يروي هذا الكتاب إذاً جاز لهذا التلميذ الأخذ عن الشيخ .

نقول نعم يجوز له الأخذ عنه لو كان ذلك الشيخ حدث بتلك الأحاديث على سبيل التفصيل الذي سبق أن أشرنا إليه، أما الأخذ بالجملة بهذه الصفة فهذا في أصله متنازع فيه مختلف فيه كما أشرنا إليه سابقاً .

فكيف إذاً نصاحب ذلك إذا من قبل الشيخ للتلميذ فإن هذا يعد من قبيل المنقطع .

يقول الحافظ (وكذا الشرط والإذن في الوجادة، والوصية في الكتاب وفى الإعلام، وإلا فلا عبرة بذلك).

إذاً الحافظ رجح بأنه إن لم يأذن الشيخ إن لم يجز الشيخ التلميذ بهذه الأنواع الثلاثة فإنه لا يعتبر بتلك الرواية هذا مقصود كلامه .

قال (كالإجازة العامة، وللمجهول وللمعدوم).

إذاً نحتاج إلى أن نبين ما المقصود بالإجازة العامة والإجازة للمجهول والإجازة للمعدوم.

المقصود بالإجازة العامة غير المحددة، غير المخصصة مثل أن يقول المحدث أجزت لجميع المسلمين مروياتي أو أن يروي عني على صحيح البخاري على سبيل المثال سواء حدد الكتاب أو أطلقت جميع المرويات .

فهذه يسمونها إجازة عامة والصواب فيها أنها مردودة هذا عند جماهير أهل العلم من أهل الحديث وهناك من تسمح فيها وجوزها، ولكن الذين جوزوها إنما هم نفر قليل ولا اعتبار باجتهادهم في مثل هذه المسألة أو اجتهادهم في غير محله لأن هذه فيها صفة الانقطاع واضح، كذلك الإجازة للمجهول كيف يمكن أن تكون الإجازة للمجهول حينما لا يحدد الشيخ من أجازه مثل أن يقول أجزت لأناس من المسلمين فمن هؤلاء هم الذين أجازهم ؟

هذه الإجازة للمجهول والإجازة بالمجهول أيضاً حينما يقول الشيخ أجزت لجميع المسلمين بعض مروياتي هذه المرويات مجهولة التي أجاز بها الشيخ أما لو قال جميع مروياتي ومروياته معروفة ومحددة فإنها حين ذاك لا تكون مجهولة لكن إذا قال بعض مروياتي ولم يحدد تلك المرويات فإن الشيخ في هذه الحالة يكون أجاز بمجهول والإجازة

بمجهول لا تجوز أيضاً، فكيف إذا صاحب الإجازة بمجهول إجازة للمجهول فإن هذا يؤكد أن هذه الإجازة غير صحيحة .

يقولون أيضاً مما يدخل في الإجازة للمجهول، الإجازة للمهمل، مثل ما لو قال أجزت لمحمد بن خالد وهناك عشرات الأشخاص ممن يقال لهم محمد بن خالد فلم يحدد محمد بن خالد هذا .

فإذا هذه إجازة لمهمل يعني لم ينسب نسبة تميزه عن غيره على ما كنا قدمناه سابقاً فمثل هذه الإجازة أيضاً غير معتبرة هي شبيهة بالإجازة للمجهول .

قال (وللمعدوم) المعدوم هو الذي لم يوجد بعد، المعدوم على صنفين من الناس إما أن يكون مرتبطاً بمعلوم أو لا، فالمعدوم غير المرتبط بالمعلوم مثل أجزت لمن سيولد من المسلمين، أو لمن سيأتي بعدنا أو نحو ذلك فهذه إجازة لمعدوم أناس ما وجدوا بعد معدومون.

قد يرتبط هذا المعدوم بمعلوم مثل ما لو قال أجزت لمن سيولد لمحمد بن يحي على سبيل المثال، فإذا هو معدوم ولكنه مرتبط بمعلوم وهو الأب من سيولد له بعد ذلك قالوا هذه أيضاً لا تصح حتى ولو ارتبطت بمعلوم لكن الخلاف فيها أقل والقطع فيها أقل من القطع في الإجازة لمعدوم غير مرتبط بمعلوم بمعنى أن هناك من خالف في هذه القضية وخلافه قد يكون له نوع اعتبار عند بعض علماء الحديث لكن الخطأ فيه ليس كالخطأ في الإجازة للمعدوم الذي لم يرتبط بمعلوم إطلاقاً ولذلك يقول الحافظ هنا على الأصح في جميع ذلك قوله على الأصح في جميع ذلك يدلنا على أن هناك خلافاً في هذه المسألة وفعلاً هناك خلاف ومن أشهر من خالف في ذلك الخطيب البغدادي وشيخه المحب الطبري وخلق كثير من أهل العلم خالفوا في ذلك بل الخطيب البغدادي له مؤلف في هذا أسهب في ذكر هذه القضايا وقرر فيها مذهب متسامحاً جداً رحمة الله عليه .

فعلى كل حال هي محل اجتهاد بين أهل العلم ولكن الصواب فيها أنها لابد أن تكون واضحة وبينه على قول المتساهل وسبق أن ذكرت أن الأقدمين كانوا يخالفون في هذا ومن أشهر من خالف شعبة بن الحجاج رحمه الله تعالى .

نبدأ الآن في القراءة في درس هذا اليوم .

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العاملين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين قال الإمام الحافظ بن حجر رحمه الله تعالى في كتابه كتاب نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ثم الرواة إن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم فصاعدا، واختلفت أشخاصهم: فهو المتفق والمفترق، وإن اتفقت الأسماء خطا واختلفت نطقا: فهو المؤتلف و المختلف.

وإن اتفقت الأسماء واختلفت الآباء، أو بالعكس فهو المتشابه، وكذا إن وقع ذلك الاتفاق في الاسم واسم الأب، والاختلاف في النسبة) .

(

(

(

(

(

يقول الحافظ رحمه الله في محاولة إزالة اللبس الذي يحصل في بعض الأسانيد لأن معاناة الأسانيد أيها الأخوة والأخوات من أهم المهمات عند كل علماء الحديث وكم من الأوهام وكم من الأخطاء التي تحصل بسبب الوقوع في الوهم في أسماء الرواة وأسماء آبائهم وأنسابهم ونحو ذلك فربما ظن أن هذا الراوي هو فلان الضعيف وحقيقة أنه ثقة وربما حصل العكس وربما ترتب على ذلك تحديد أن هذا الراوي هو فلان بن فلان وإن كانا ثقتين كليهما لكن يترتب عليه أن يكون الإسناد منقطعاً أو العكس يكون في حقيقة الأمر أن الإسناد منقطع فينبني عليه من جراء الخطأ أن يكون الإسناد متصلاً وهلم جرا .

فإذاً أهل الحديث لما لمسوا أن الحاجة داعية إلى وضع قواعد ضابطة وتدوين مثل هذه المسائل المهمة وتمييز مثل هذه الأوهام أو ما يمكن أن يوقع في الوهم بسبب تشابه الأسماء إما تشابهاً كلياً أو تشابه جزئياً كما سنبينه إن شاء الله تعالى اهتموا بهذه المسألة غاية الاهتمام وألفوا في ذلك عدة مؤلفات كما سيتبين لنا إن شاء الله تعالى .

فمن أول ذلك ما يسمى عندهم بالمتفق والمفترق وواضح من العنوان أنه تتفق أسماء الراوة وأسماء آبائهم ولكن تختلف وتفترق أشخاصهم فإذاً هؤلاء الأشخاص الذين سيحصل اللبس فيما بينهم نحن نحتاج إلى أن نميز كل واحد منهم عن الآخر فهذه مهمة علماء الحديث .

يقول الحافظ ثم الرواة إن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم فصاعداً أي ربما أيضاً اتفقوا في اسم الجد ربما أيضاً في النسبة وهكذا واختلفت أشخاصهم فهو المتفق والمفترق إذاً حتى لا يظن أن هؤلاء الأشخاص سواء كانوا جماعة أو اثنين أو نحو ذلك حتى لا يظنوا أنهم واحد ميز أهل العلم هذه المسألة بهذه الصفة التي نتحدث عنها.

نجد في بعض الأحيان بعض الراوة الذين يكونون في طبقة واحدة يعني سنهم متقارب واشتركوا في الأخذ عن بعض الشيوخ وأخذ عنهم أيضاً بعض التلاميذ ومع ذلك أسماؤهم وأسماء آبائهم واحدة، فربما وقع اللبس فيما بينهم وبالذات إذا انبنى على ذلك عمل مثل ما قلنا يكون بعضهم ضعيفاً وبعضهم ثقة أو يترتب على ذلك أن يكون الإسناد المنقطع متصلاً أو العكس المتصل يكون منقطعاً .

فعلى سبيل المثال نجد في الصحابة من اسمه عبد الله بن زيد ومن أشهر من عرف بذلك عبد الله بن زيد بن عبد ربه الذي أوري الآذان وقصته معروفة وعبد الله بن زيد بن عاصم وكلهما أنصاري، عبد الله بن زيد بن عاصم هو صاحب حديث الوضوء الطويل .

فربما يقول الراوي حدثنا عبد الله بن زيد فإن كان عبد الله بن زيد بن عبد ربه يمكن يكون هذا التابعي إذا جاءت الرواية عنه بطريق العنعنة كأن يقول عن عبد الله بن زيد ربما يكون ما لقي عبد الله بن زيد بن عبد ربه لأن عبد الله بن زيد بن عبد ربه كانت وفاته قديمة وأما عبد الله بن زيد المازني تأخرت وفاته .

فربما يكون سمع من عبد الله بن زيد الذي هو صاحب حديث الوضوء ولم يسمع من عبد الله بن زيد بن عبد ربه الذي هو صاحب حديث الآذان فإذا جاء بصيغة تحتمل السماع وعدم السماع كأن يقول عن عبد الله بن زيد نحن بحاجة ماسة إلى تحديد من عبد الله بن زيد هذا الذي روى عنه هذا التابعي .

لأن هذا ينبني عليه قبول الحديث أو رده بسبب أنه سمع من أحدهما ولم يسمع من الآخر.

نجد في الرواة في بعض الأحيان من يقال له عمر بن الخطاب، الآن عبد الله بن زيد كلاهما صحابي في طبقة واحدة، لكن فيه عمر بن الخطاب الصحابي الجليل ثاني الخلفاء الراشدين وفيه آخر يقال له عمر بن الخطاب في طبقة الإمام أحمد أو أقل منه بقليل فالفرق شاسع بين هذا وذاك فحتى لا يظن الواقف على هذا الإسناد أن فيه خطأ ما فيقول أين عمر بن الخطاب هذا الذي يروي مثلاً عن شيخ الإمام أحمد عن سفيان بن عيينه أو نحو ذلك هذا لا يمكن أن يتصور عمر ابن الخطاب متقدم يقال له ليس هو عمر بن الخطاب ثاني الخلفاء الراشدين وإنما هذا عمر بن الخطاب رجل آخر .

نجد في هؤلاء الراوة الذين يمكن أن يلتبسوا سليمان بن داود من اسمه سليمان بن داود يعني اسمه واسم أبيه متفق مع عدد أو هناك عدد من الراوة كلهم يتفقون في الاسم واسم الأب كلهم يقال لهم سليمان بن داود لكن ربما كان بعضهم متقدماً وربما كان بعضهم في طبقة متقاربة فممن وجدناه ممن يقال لهم سليمان بن داود وهم في طبقة متقاربة سليمان بن داود الطيالسي صاحب المسند المشهور، هذا توفي في سنة مائتين وأربعة وسليمان بن داود الهاشمي هذا تأخر قليلاً عن سليمان بن داود الطيالسي توفى في سنة مائتين وتسعة عشر وسليمان بن داود الذي هو العتكي أبو الربيع الزهراني هذا تأخر قليلاً إلى سنة مائتين وأربعة وثلاثين للهجرة فهؤلاء تقريباً عاشوا في فترة زمنية متقاربة .

فإذا جاءنا في الإسناد سليمان بن داود فلابد أن نعرف من سليمان بن داود هذا هل هو الطيالسي أو الهاشمي أو العتكي لأنه ربما انبنى على ذلك على وجه الخصوص قبول الحديث أو رده وأما إذا كان كلهم ثقات ولا ينبني على ذلك شيء فالأمر يكون أهون لكن لابد أيضاً من تحديد هذا إن أمكن تحديده .

كذلك الآن نحن رأينا الاشتباه في المتفق والمفترق أن يكون الاسم واسم الأب واحدة وربما انضاف إلى ذلك اسم الجد والنسبة وهكذا لكن على الأقل يكون الاسم واسم الأب واحداً وهذا هو الذي يتكرر كثيراً في الأسانيد لكن ربما كان الاشتباه بين الراويين بلون آخر مثل ماذا ؟

مثل أن يكون اسم الراوي مع اسم الراوي الآخر رسمه واحد، يكون رسمه واحداً ولكن يختلف نطقاً وربما اختلفا أيضاً شكلاً هذه المسألة سبق أن تكلمنا عن شبيه بها عن مبحث الحديث المصحف ولا شك أن هناك شيء من التداخل في الأمثلة وأحياناًً في بعض الأنواع فيقول الحافظ إن اتفقت الأسماء خطاً واختلفت نطقاً فهو المؤتلف والمختلف .

إذا هناك تتفق الأسماء اسم الراوي واسم أبيه أما هنا تتفق الأسماء في الخط فقط ولكنها تختلف في النطق واختلافها في النطق إما أن يكون بسبب الشكل وإما أن يكون بسبب الإعجام يعني بسبب النقط.

فعلى سبيل المثال عندنا عبد الله بن سلام أو محمد بن سلام ومحمد بن سلاّم مثلاً، سلام ، وسلاّم نجد أنهما في الرسم واحداً ولا تفترق بسبب الشكل إذا ضبط هذا بالتخفيف وهذا بالتثقيل .

عندنا بشير وبُشير هذان الاسمان يشتبهان كثيراً فلابد من التمييز بينهما بشير بفتح الباء وبشير بضم الباء .

عبيدة وعبيدة أحدهما بفتح العين والآخر بضم العين.
فإذا مثل هؤلاء الراوة تتفق أسماؤهم في الخط يعني لا يمكن تمييزهم في الخط بسبب أن الأقدمين ما كانوا ينقطون ولا كانوا يشكلون ولابد من التلقي عن طريق الشيوخ لابد أن يأخذ الراوي من أفواه الشيوخ الذين يضبطون له هذا الاسم فإذا حدث الشيخ أو قال في الإسناد عن عبيدة السلماني عرف بفتح العين إذا قال مثلاً عن عبيدة مثلا بن معتق فإنه في هذه الحال يكون بضم العين فلابد من أخذه مطلقاً، وأما بالنسبة للكتابة فكله يتحد إلا في الكتب التي تعني بالضبط وهذه إنما جاءت تقريباً في الآخير وأما كتب الأقدمين في الأعم الأغلب فإنه لا تضبط، هذا بالنسبة للاتفاق خطاً والاختلاف نطقاً بسبب الضبط والشكل لكن أحياناً يكون الاختلاف نطقاً بسبب الإعجام يعني النقط يعني مثل بريد ويزيد نجد أنها في الكتابة واحدة ولا تختلف إلا إذا نقط الاسم فبريد بالباء الموحدة في الأول ويزيد بالياء المثناة من تحت .
كذلك بشار ويسار نجد أن بشار بالباء والشين المعجمة وأما يسار فهو بالياء المثناة والسين المهملة فمثل هذا لا شك أنه يلتبس إن لم يكن هناك عناية بمثل هذه الأسماء .
يقول الحافظ إن هذه الأسماء التي تتفق خطاً وتختلف نطقاً هذا النوع يسمى المؤتلف والمختلف يعني ائتلفت الأسماء في الشكل ولكنها اختلفت في النطق هذا هو المقصود بهذا.
هذه الأنواع اهتم بها أهل العلم اهتماماً بالغاً فألفوا فيها مؤلفات تعنى بضبطها والتفريق بينها ففي القسم الأول الذي هو المتفق والمفترق من أجود ما ألف كتاب الخطيب البغدادي كذا المتفق والمفترق والكتاب مطبوع والأسماء التي أوردها الخطيب البغدادي وفرق بينها نجد فعلاً أنها أسماء لولا مثل هذه الطريقة التي سلكها الخطيب البغدادي للتبس الأمر بهؤلاء الرواة.
مما أحب أن أذكر به أن بعض أصحاب الأهواء يستغلون في بعض الأحيان مثل هذا التشابه في الأسماء حتى يضفوا مثلاً على المجهولين أنهم معروفون أو يموهوا على الناس فيجعلوا الثقة ضعيفة إذا كان الحديث لا يروق لهم ولا يناسب أهواءهم ربما قدحوا في الحديث قالوا فيه فلان وهو مثلاً كذاب ووضاع إلى آخر ذلك والحقيقة أنه ليس هو ذلك الراوي المتهم ولكنه راو ثقة ولكن يستغل بعض أصحاب الأهواء ممن لديهم معرفة بعلم الحديث لكنهم نسأل الله السلامة ما لديهم زكاة يعني عندهم ذكاء وليس عندهم زكاه فيستغلون علم الحديث في أهواءهم وشهواتهم نسأل الله السلامة فيجب على طلبة علم الحديث أن يكونوا متيقظين من أهل الاهواء حتى لا يلبسوا عليهم دينهم وحتى لا يدخلوا عليهم شيئاً من الأحاديث الضعيفة والمنكرة أو العكس حتى لا يردوا الأحاديث الصحيحة وهذا عن طريق معرفة هذا النوع .
مما ألف في المؤتلف والمختلف أو من أجود ما ألف فيه كتاب الدراقطني المؤتلف والمختلف والكتاب مطبوع في خمسة مجلدات وهو كتاب رائع وجيد والدراقطني إمام من الأئمة ما يزال بين هؤلاء الرواة الذين قد يأتلفون في الشكل وكنهم يختلفون في حقيقة الأمر .
ليس الدراقطني وحدة الذي ألف في هذا بل هناك تلميذه عبد الغني بن سعيد الأزدي رحمه الله ألف كتابا في مشتبه الأسماء والصفات في مشتبه النسبة ومن أجود من عني بذلك أبو أحمد العسكري له بعض المصنفات من أجودها تصحيفات المحدثين هذا الكتاب أيضاً مطبوع في ثلاث مجلدات وهو من أروع الكتب التي ألفت في هذا يبين أن التصحيف يقع بسبب التشابه في الأسماء وأسماء الآباء أيضاً وهلم جرا فيبين ذلك بالأمثلة ويشرح ذلك شرحاً مفصلاً.
أيضاً له كتاب شرح ما يقع فيه التصحيف وهو كتاب أيضاً جيد في بابه فالمهم أن هناك عدة مؤلفات ألفها علماء الحديث سواء في هذين النوعين أو في أنواع مشابهة لها مما سيأتي التنبيه عليه إن شاء الله تعالى في موضع المتشابه والذي يقول عنه الحافظ بن حجر رحمه الله وإن اتفقت الأسماء واختلفت الآباء أو بالعكس فهو المتشابه .
إذاً يمكن أن نجد الأسماء متفقة ولكن أسماء الآباء مختلفة مع وجود التشابه ليس اختلافاً جانبياً ولكن فيه تشابه وهذا التشابه يحصل إما بسبب الشكل أو بسبب الإعجام يعني بالنقط على ما كنا ذكرناه، وقد يكون العكس يعني تتفق أسماء الآباء وتختلف أسماء الآبناء أيضاً كذلك .
فمما مثلوا به محمد بن عقيل ومحمد بن عُقيل نجد أن اسم الراوي واحد وهو محمد واسم أبيه أيضاً من حيث الرسم واحد وهو ع ق ي ل لكن اختلفا في ماذا اختلفا في الضبط والشكل فأحدهما بضم العين والآخر بفتح العين .
فإن لم يحصل هذا التفريق عن طريق الشكل فإن الوهم قد يقع بسبب هؤلاء الراوة العكس كذلك يعني قد يكون اسم الأب واحداً واسم الابن مختلفاً مع وجود التشابه من أمثلة ذلك شريح بن النعمان وسريج بن النعمان فالأب واحد وهو النعمان والابن مختلف لكن الاختلاف بسبب ماذا بسبب النقط فقط فإذا كان الكتاب لم ينقط فإنه قد يظن أن شريخ بن النعمان هو سريج بن النعمان أو العكس مع العلم أن شريح بن النعمان هذا متقدم الطبقة قالوا إنه يروي عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه – أما سريج بن النعمان فهو من شيوخ البخاري.

هذا الموضوع الذي هو المتشابه بهذه الصفة عني به أيضاً أهل العلم وهو شبيه بالأنواع السابقة ولكن كما نرى أن الاختلاف سهل ويسير بين هذه الأنواع .
ألف الخطيب البغدادي رحمه الله في هذا كتاباً رائعاً جداً سماه تلخيص المشابه لما فرغ من هذا الكتاب تبدت له أشياء بعد ذلك فذهب وجعلها في كتاب بين به على هذا الكتاب وسماه تالي تلخيص المتشابه والكتابان مطبوعان بحمد الله - جلّ جلاله — .
يقول الحافظ (وكذا إن وقع الاتفاق في الاسم واسم الأب والاختلاف في النسبة) هذا قد يقع في بعض الأحيان مثل ما ذكرنا قبل قليل عن سليمان بن داود يعني وقع التشابه في الاسم واسم الأب ولكن اختلفت النسبة، مثل ما قلنا عن سليمان بن داود، سليمان بن داود الطيالسي، سليمان بن داود الهاشمي، سليمان بن داود العتكي، هؤلاء كلهم يقال لهم سليمان بن داود واختلفوا في النسبة.
فإذا كانت النسبة أحياناً متشابهة مثل الهمداني والهمذاني، الهمداني نسبة إلى قبيلة من القبائل اليمنية، قبيلة همدان، هذه بالدال وبفتح الهاء وإسكان الميم وفتح الدال همدان.
أما الهمذاني فهي بالتحريك، وبالذال بدل الدال، وهذه نسبة إلى همذان وهي بلدة أو مدينة من بلاد نيسابور وفى تلك الجهات.
فالنسبة ها هنا مختلفة عن النسبة ها هنا فإن كان الكتاب لم يضبط بالشكل فإنه قد يظن أن الهمداني هو الهمذاني أو العكس كذلك، فإذا اتفق الاسم واسم الأب واختلفت النسبة مع التشابه فإنه في كثير من الأحيان ما يقع اللبس في مثل هذه الأسماء ولذلك نجد أهل العلم كعبد الغني بن سعيد الأزدي ألف مشتبه النسبة ليفرق بين هذه النسب المختلفة والتي تتفق في الرسم.
يقول الحافظ (ويتركب منه يعني من المتشابه ومما قبله) يعني من المتفق والمفترق ومن المختلف والمؤتتلف أنواع، يحب أن ينبه الحافظ عليها ما هي هذه الأنواع قال منها أن يحصل الاتفاق والاشتباه إلا في حرف أو حرفين أو بالتقديم والتأخير ونحو ذلك بلا شك أن مثل هذه الأنواع ملتحقة بالأنواع التي سبق الكلام عليها ولكن الحافظ أحب أن يفصل أكثر وإلا فالكلام الذي تقدم معنا يشمل هذه الأنواع التي تكلم عنها الحافظ رحمه الله هاهنا .
فمن الأمثلة التي ضربها الحافظ أو غيرها من الأمثلة يتضح لنا مراد الحافظ فيقول (يحصل الاتفاق أو الاشتباه) يعني في الاسم واسم الأب إلا في حرف أو حرفين .
فمن أمثلة الاشتباه أو يتفق اسم الابن تماماً ويختلف اسم الأب لكن يشتبه معه في الرسم مثل محمد بن سنان ومحمد سيار، نجد أنه إن لم يضبط هذا الاسم بالشكل فإن النون في محمد سنان قد تشتبه مع الراء في محمد بن سيار، وهذا كثيراً ما يحصل ومن عان المخطوطات وأدمن النظر فيها واشتغل بتحقيق الكتب، فإنه يجد أمثلة هذا كثيرة جداً ولذلك لابد للذي يعني بالتحقيق أن يضع هذه في مخيلته وهي احتمال التصحيف، فإذا مر عليه اسم مثل هذا ينبغي أن يدقق فيه ويفتش في كتب الرجال ويتأكد من أن هذا الاسم مثلاً جاءه محمد بن سنان فليتأكد من أنه محمد بن سنان فعلاً عن طريق الشيوخ والتلاميذ وعن طريق أيضاً تخريج الحديث أيضاًَ إن كان وارداًَ في حديث من الأحاديث يذهب ويخرج الحديث حتى يستتبت هل هو محمد بن سنان فعلاً أو لا لاحتمال أن تكون النون متصحفة عن راء أو العكس فإذا محمد بن سنان ومحمد سيار الاسم واحد واسم الأب مشتبه ولا يختلف إلا في شيء يسير وهو أن الراء يمكن أن تكون متصحفة عن النون أو العكس كذلك محمد بن حنين ومحمد بن جبير نجد حنين وجبير قد تشتبه والنون والراء دوماً تشتبه في كثير من الأحيان هذا بالنسبة لاتفاق اسم الابن واختلاف اسم الأب مع وجود التشابه يمكن أن يحصل العكس اسم الأب متفق واسم الابن مختلف مع التشابه مثل معرف بن واصل ومطرف بن واصل فالأب اسمه واصل والابن معرف ومطرف قد يشتبه في الرسم وبالذات في النسخ الخطية التي ربما كان خط الناسخ فيه شيء من العجلة فيه شيء من التداخل فيه شيء من عدم الاعتناء بالضبط ونحو ذللك فربما اشتبه مطرف بمعرف إذا لم تكن ألف الطاء واضحة أو كتبه معرف وحاول أن يضع شكلاً أو يضبط بالشكل أو نحو ذلك أو ربما من جراء التصوير .
في كثير من الأحيان نجد أن النسخ الخطية لو صورت يكون التصوير هذا ناشيء من تصوير آخر وهكذا فيحدث هناك خطوط ونقط وإضافات ليست في الخط الأصلي في حقيقة الأمر وإنما جاءت بسبب التصوير وربما كانت الآلة التي يصور عليها هذا المخطوط على زجاجاتها شيء من الغبش ونحو ذلك فيظهر في تصوير الأوراق التي صورت فيحدث لبساًَ في المخطوط .
وأنا حقيقة سبق أن جربت في هذا أشياء وأشياء لولا ضيق الوقت لضربت لكم أمثلة مما نعانيه من التحقيق والاشتغال بالنسخ الخطية ومعاناتها ولكن المقصود التنبيه على هذا في الجملة ومن طلبه وجده حقيقة .
ذكر الحافظ أيضاً من الأمثلة على هذا أنه قد يحصل الاشتباه في الاسم واسم الأب إلا في حرف يعني ربما كانت الحروف واحدة مثل سنان وسيار فالحروف واحدة سنان أربعة حروف سيار أربعة حروف كذلك ولكن الاشتباه بين النون والراء لكن في بعض الأحيان يكون فيه زيادة حرف إلا أنه لا يتضح أحياناً في بعض النسخ الخطية مثل عبد

الله بن يزيد وعبد الله بن زيد، فعبد الله بن زيد مثل ما قلنا عبد الله بن زيد بن عبد ربه عبد الله بن زيد بن عاصم وعبد الله بن يزيد الخطمي كلاهما صاحبي أو كلهم صحابه فزيد ويزيد تشتبه في كثير من الأحيان في النسخ الخطية وبخاصة أن بعض النساخ إذا جاء ليرسم الزاي ربما في طريقة نسخه يجعل في بداية الزاي التفني في الخط فربما ظنه الواقف عليه ياء أو نحو ذلك، فيلتبس أحيانا زيد بيزيد فيظن هذا الراوي على غير حقيقته يشتبه مع راوي آخر ربما حصل الاشتباه أحياناً بالقلب يعني الاسمان واحد اسم الأب والابن إلا أنه يحصل تقديم وتأخير مثل الأسود بن يزيد ويزيد ابن الأسود، فهذا يحصل كثيراً وسبق أن تكلمنا في مبحث المصحف أن التصحيف يحصل أحياناً بسبب السمع تصحيف السمع مرة بن كعب وكعب بن مرة سبق أن مثلنا على هذا فالتصحيف نشأ من كون الراوي سمع مرة بن كعب لكن لما وهو يكتب فلما وصل لهذا الراوي ظنه كعب بن مرة التبس عليه أنه يعرف كعب بن مرة فكتبه كعب بن مرة وهو في الحقيقة مرة بن كعب كذلك لما قلنا يزيد بن الأسود والأسود بن يزيد .

أحيانا يكون بهذه الصفة يعني الاسم واحد الأسود ويزيد ولكن فيه تقديم وتأخير وأحياناً يكون الاسم واحد ليس فيه قلب ولكن فيه تقديم وتأخير في الحروف في اسم الأب مثل أيوب بن سيار وأيوب يسار نجد أنها في الرسم تكون واحدة ولكن تختلف في حقيقة الأمر إذا ما نطق الاسم ووضح وبين.

هذا بالنسبة للأنواع التي ألحقها الحافظ بن حجر بالمتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف والمتشابه وقلنا في الحقيقة تدخل في المتشابه في الرسم .

ختم الحافظ لهذا بخاتمة .

ثم قال رحمه الله (ومن المهم معرفة طبقات الرواة ومواليدهم ووفاياتهم وبلدانهم وأحوالهم تعديلاً وتجريحاً وجهالة) .

ختم الحافظ هنا بخاتمة والحقيقة ما أدري كيف تكون خاتمة لأنها يليها أشياء وأشياء وفيه نوع اتصال بينها على كل حال يقول خاتمة ومن المهم معرفة طبقات الراوة كأنه بهذا يريد أن يختم النخبة عموماً لأن الأنواع الآتية كلها فعلاً خفيفة وسهلة وميسورة فختم بهذه الأنواع سرداً هكذا ولم يفصل فيها كما فصل في السابق .

قال (ومن المهم) يعني في أحوال الراوة معرفة هذه الأمور اللاحقة منها طبقات الراوة الطبقة سبق أن أشرنا إليها في مرات سابقة نعيد التأكيد عليها هي اشتراك الراوة في السن والشيوخ وربما أيضاً في التلاميذ فإذا اتفق الراوة في السن أو تقاربوا في السن واتفقوا في الشيوخ أو بعض الشيوخ والتلاميذ، فهذه تسمى طبقة مثل ما ضربنا سابقاً بن سفيان بن عيينه وسفيان الثوري تقريباً هم في طبقة واحدة وإن كان سفيان بن عيينه تأخرت وفاته عن سفيان الثوري بقرابة ستة وثلاثين أو سبعة وثلاثين سنة .

كذلك حماد بن سلمة وحماد بن زيد كلاهما في طبقة واحدة وإن تأخرت وفاة حماد بن زيد نوعاً ما لكن مثل هؤلاء الراوة كلهم في طبقة واحدة لأنهم يشتركون في كثير من الشيوخ وسنهم متقاربة إلى حد كبير.

فالمهم في معرفة طبقات الرواة أن هؤلاء الرواة إن لم يميزهم حينما يشتبهون في الطبقة فإننا قد نظن أن الواحدة منهم اثنان أو العكس، نظن الاثنان واحداً وهكذا، وربما التبس أحدهم بالآخر فظننا أن الحديث مدلس أو ظننا أن الحديث متصل، ظننا أن الحديث منقطع وهكذا، فعلى سبيل المثال إذا ظننا أن سفيان الذي جاء في الإسناد هو سفيان بن عيينه والراوية جاءت سفيان عن الزهري وهو في الحقيقة سفيان الثوري .

سفيان الثوري بالرغم من أنه أقدم من سفيان بن عيينه سناً إلا أنه لم يسمع من الزهري فإذا كانت الرواية جاءت عن سفيان الثوري عن الزهري فإنها منقطعة فتكون ضعيفة لكن الذي لا يستطيع أن يميز قد يظن أن سفيان هذا هو سفيان بن عيينه بحكم أن سفيان بن عيينه هو من أكبر تلاميذ الزهري إن لم يكن أكبرهم عند بعض أهل العلم لأن اختلاف بين الإمام أحمد وعلي بن المديني في أيهما يقدم سفيان بن عيينه أو الإمام مالك فإذا هما أجل أصحاب الزهري فيظن معنى ذلك أن سفيان بن عيينه هو ألصق بالزهري وكلما ورد الزهري مع سفيان مع سفيان يعرف أن سفيان هذا هو سفيان بن عيينه في الأعم الأغلب إلا أنه ربما جاء في بعض الأسانيد سفيان الثوري فيكون الإسناد هذا مقدوحاً فيه بسبب الانقطاع بين سفيان الثوري والزهري لكونه لم يسمع منه فيظن أن الإسناد متصل وهو في الحقيقة منقطع .

فإن هذه من فوائد معرفة طبقات الرواة يقول أيضاً من المهم لطالب علم الحديث (معرفة مواليد الرواة ووفاياتهم وبلدانهم) .

لماذا يهتم علماء الحديث بمعرفة مواليد الرواة ووفاياتهم وبلدانهم ؟ لأجل أيضاً التمييز بين الرواة الذين قد يشتبهون في الأسماء ويختلفون في حقيقة الأمر .

ويبدوا أنني سبق أن ضربت مثالاً على ما يقع فيه الوهم في هذا من أن الذين اشتغلوا في تحقيق بعض الكتب جاء لعبارة لأبي عبد الرحمن السلمي يسأل شيخه الدراقطني عن أوثق الناس في موطأ الإمام مالك من أوثق الناس في الموطأ فأخذ الدراقطني يسرد أوثق الناس في الموطأ يعني الرواة عن الإمام مالك هم كثر يحي الليثي معن وهو ابن

عيسى القزاز ويحي بن بكير وعدد من الرواة كلهم يروون عن الإمام مالك فأخذ يذكرهم الدراقطني لكن لما جاء على ذكر معن ما نسبه قال ومعن هكذا .
فهذا المحقق جاء وعلق على معن فقال هو معن بن يزيد صحابي وأبوه صحابي فهذه بلية وإنما أوتي بسبب أنه ذهب وفتح بعض كتب التراجم من اسمه معن فوجد معن بن يزيد الذي ورد في الحديث في قول النبي - صلى الله عليه وسلم – (لك ما أخذت يا معن لك ما نويت يا يزيد) لما تصدق يزيد - رضي الله عنه – على فقير في المسجد وجاء به معن وأخذ هذا المال فذهب يزيد ويشتكي ابنه إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم – (لك ما نويت يا يزيد ولك ما أخذت يا معن) فهنا يأتي هذا المحقق ويقول إن هذا الذي يروي عن الإمام مالك، الإمام مالك متوفي كم سنة مائة وتسعة وسبعين للهجرة يعني سيكون هذا تلميذاً للإمام مالك والصحابة نعرف أنه بعد سنة مائة للهجرة تقريباً لم يعد هناك أحد من الصحابة ويستحيل أن صاحبي يروي عن الإمام مالك الذي هو من طبقة أتباع التابعين، ليس تابعياً فقط بل من طبقة أتباع التابعين فالالتباس هنا جاء بسبب ماذا ؟ بسبب عدم المعرفة بطبقات الرواة فمعرفة طبقات الرواة تفيد جداً في تمييز الرواة الذين قد يشتبهون .
بالنسبة للمواليد معرفة مواليد الرواة يعنى بها أهل الحديث لعدة أمور من جملتها :
معرفة اتصال الإسناد من عدمه فإذا عرفنا أن هذا الراوي ولد في سنة مائة للهجرة وأن شيخه توفي في سنة مائة وعشرين للهجرة فإذا سيكون بينهما تعاصر مقداره عشرون سنة فعلى طريقة الإمام مسلم التي سبق أن بيناها في مبحث الحديث المعنعن سيكون الإسناد متصلاً إن لم يكن ذلك الراوي معروفاً بالتدليس وهذا إنما عرف بسبب ماذا ؟ بسبب معرفة المولد والوفاة لذلك يقول من المهم معرفة مواليد ووفايات الرواة .
كذلك أيضاً وبلدانهم لماذا نهتم ببلدان الرواة يقول أيضاً ننظر في هذا الراوي الذي عاصر شيخه عشرين سنة هل كان في بلد واحد كالكوفة مثلاً فإذا كان في بلد واحد وعاصر مدة عشرين سنة فيبعد في هذا الحال أن لا يلتقيان لكن إن كان هذا في مصر وهذا في خرسان، ولا نعرف أن أحدهما رحل إلى الآخر أو أنهما حجا مثلاً في سنة واحدة فإنه يبعد حينذاك أن يكون هذا أخذ عن ذلك بسبب تباعد البلدان ولذلك يعني أهل الحديث بأرشيف كامل لكل راوي.
وسبق أن تكلمنا في مبحث الحديث المدلس وضربنا بعض الأمثلة مثل ذاك الحديث دلسه بقيه بن الوليد وكشف علته أبو حاتم الرازي كذلك أيضاً في مبحث العلة في الحديث كيف عرف أبو حاتم الرازي هذه العلة ؟ بسبب هذا الأرشيف الكامل عنده لهؤلاء الرواة يعني في اسم الراوي واسم والده واسم جده وجد جده ونسبته كاملة للبلد للقبيلة أسماء أبناءه كلهم من أشهرهم ؟ (كلمة غير مفهومة) بمن ؟ إذا كان له عدة كنى فيعرفون أيضاً هذه الكنى متى ولد متى توفي ؟ أيضاً بلده ما هي هل له أكثر من بلد يكون عاش في هذه البلد فترة ثم انتقل إلى بلد آخر متى انتقل من هذا البلد إلى هذا البلد إذا حصل له تغير في ذاكرته على م كنا بيناه في هذا الحديث أو في مبحث مختلط متى حصل له هذا التغير في سنة ماذا حينما انتقل إلى البلد الفلاني انتقل إلى البلد الفلاني بعدما تغير أو قبل أن يتغير يضبطون هذا بهذا الضابط حتى يعرفون من الذي أخذ عنه قبل التغير أو بعد التغير .
أحوال وأمور كثيرة بحال الراوي يهتم بها علماء الحديث وهذه الأمور تساعدهم في كشف علل الأحاديث ومعرفة الأسانيد هل هي متصلة أو غير متصلة إلى غير ذلك فمثل هذه المعلومات مهمة جداً لطالب علم الحديث لابد أن يعرفها .
وهذا المختصر الذي معنا هو مجرد إشارات وإلا فكل كلام يذكره الحافظ هاهنا يحتاج إلى طول سيأتي إن شاء الله تعالى إن أمد الله في العمر ويسر الأمور والكلام عنه في كتب المطولات بإذن الله تعالى .
إذاً معرفة طبقات الرواة ومواليدهم ووفاياتهم وبلدانهم هذه مهمة جداً .
أيضاً من المهم معرفة أحوال الرواة تعديلاً وتجريحاً وجهالة .
نسيت أن أنبه على أنه من المهم في معرفة مواليد الرواة ووفاياتهم كشف الكذابين، يعنى أهل الحديث بهذه المسألة لكشف الرواة الذين يكذبون وأظن أنني سبق أن ضربت مثالاً على هذا في مبحث الحديث الموضوع حينما قيل لسفيان بن عيينه إن هاهنا رجلاً خرسانياً وهو أبو حذيفة إسحاق بن بشر الخرساني يزعم أنه سمع من عبد الله بن طاووس فقال سفيان بن عيينه سلوه متى ولد فذكر أنه ولد في سنة ست وعشرين ومائة فقال هذا يزعم أنه سمع من عبد الله بن طاووس بعد أن توفي عبد الله بن طاووس، أو هذا ولد بعد وفاة عبد الله بن طاووس بسنتين .
كيف عرف سفيان بن عيينه ؟ من خلال الوفاة والولادة .
فما الذي حصل اكتشفوا أن أبا حذيفة هذا كذاب من الكذابين ولذلك لما ضبط عليه الكذب أخذوا يتتبعون مروياته فوجدوا عنده من البلاء والطامات ما لا يعلمه إلا الله .
كذلك أيضاً سبق أن ضربنا مثالاً لإسماعيل بن عياش لما قيل له أن هنا رجل يزعم أنه يحدث خالد بن معدان، قالوا سلوه متى سمع من خالد بن معدان فقال سمع منه في سنة ثلاثة عشر ومائة فقال هذا يزعم أنه سمع من خالد بن

معدان بعدما توفي خالد بست أو سبع سنوات لأن خالد بن معدان توفي، نعم قرابة ست أو سبع سنوات توفي خالد معدان في سنة ست ومائة أو نحو ذلك .

فعلى كل حال يهتم علماء الحديث لأنه يكشف لهم الكذابين.

من المهم جداً معرفة أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً وجهالة فالراوي أيها الأخوة لا يخلو من أحاديث في ثلاثة أمور :

إما أن يكون متفقاً على تعديله .

أو متفقاً على تجريحه .

أو مجهول .

وقد يضاف إلى النوعين السابقين المختلف فيه، يعني جرحاً وتعديلاً سيأتي الكلام عنه لكن المهم أن هناك تعديل وهناك تجريح وهناك جهالة .

فالمعدل هو الذي تتوافر عبارات الأئمة على تعديله، والمجروح هو الذي تتوافر عبارات الأئمة على تجريحه والمجهول هو الذي لا نجد فيه كلاماً لأهل الجرح والتعديل وفيه تفصيل سبق أن ذكرناه سابقاً لا داعي لتكراره عرفنا من هو المجهول .

فإذا عندنا هذه الأمور الثلاثة يقول الحافظ لابد من الاهتمام بها ومعرفتها، لا شك أننا سبق أن تكلمنا عن الأسباب والطعن العشرة التي ذكرها الحافظ فيما سبق الكذب أو التهمة بالكذب أو سوء الحفظ أو نحو ذلك مما سبق أن تكلمنا عنه هذه الأمور ملتصقة بهذه المراتب التي سيتكلم عنها الحافظ الآن .

يقول هنا رحمه الله (ومراتب الجرح وأسوأها الوصف بأفعل كأكذب الناس، ثم دجال أو وضاع أو كذاب، وأسهلها لين أو سيء الحفظ أو فيه مقال، ومراتب التعديل وأرفعها الوصف بأفعل كأوثق الناس ثم ما تأكد بصفة أو صفتين كثقة ثقة أو ثقة حافظ، وأدناها ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح كشيخ) .

معنا الآن مناطد الجرح والتعديل التي اختصرها الحافظ رحمه الله ولم يسهب فيها هاهنا لأن الموضع موضع اختصار فنقول إن الحافظ لما أشار أنه من المهم جداً معرفة أحوال الرواة تعديلاً وتجريحاً وجهالة بدأ يشير إلى مراتب الجرح والتعديل هذه المراتب عني بها علماء الحديث منذ القدم فأول من عني بها أو بتقسيم عبارات الأئمة على مراتب عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في مقدمة كتابه الجرح والتعديل وهو من أروع الكتب التي ألفت في الجرح والتعديل .

قسم عبد الرحمن بن أبي حاتم مراتب الجرح إلى أربع مراتب ومراتب التعديل إلى أربع مراتب وهو تقسيم اجتهادي وإلا فيمكن أن يختصر إلى أكثر من هذا لكن العلماء الذين جاءوا بعد ما اختصروا بل أضافوا فجاء بعده الذهبي وأقره العراقي فأضاف مرتبة زائدة فأصبحت مراتب التجريح خمس مراتب ومراتب التعديل خمس مراتب .

جاء الحافظ بن حجر وتابعه تلميذه السخاوي فأضاف مرتبة ثالثة فأصبحت مراتب الجرح عند الحافظ بن حجر ست مراتب ومراتب التعديل ست مراتب .

الحافظ بن حجر هذه المراتب ذكرها أو قعدها في مقدمة كتابه تقريب التهذيب وذكرها أيضاً في بعض كتبه الأخرى لكن أخذ ذلك عنه الحافظ السخاوي في فتح المغيث وأسهب في هذا وأطال وتكلم بكلام رائع وجيد .

قد يحصل في بعض الأحيان اختلاف الاجتهاد في تنزيل هذا الراوي في مرتبة وهو جاهل عند إمام آخر في مرتبة أخرى وهكذا، ولكن الذي يهم في مراتب التجريح وفى مراتب التعديل الآتي :

فالتجريح إما أن يفيد أن الحديث موضوع، وما في حكم الموضوع من المنكر الشديد النكارة جداً إلى حد أنه تشمأز منه القلوب والأسماع ونحو ذلك فيكون ملتحقاً بالموضوع وإن لم يكن في رواته من قيل عنه إنه كذاب لأن علماء الحديث أحياناً يحكمون على بعض الأحاديث بأنها موضوعة ولو لم يكن في أسانيدها من هو متهم بالكذب بسبب أن الرواية لا تحتمل في هذه الحال .

فعلى كل حال عندنا ما نستفيده من هذه المراتب الأحاديث التي لا يمكن أن تقبل بحال من الأحوال وضدها الأحاديث الضعيفة ضعفاً يسيراً وهي التي يمكن أن تتقوى بمجموع الطرق على ما كنا أشرنا إليه في مبحث الحسن لغيره وهي الأحاديث أيضاً التي يتسمح في روايتها بعض علماء الحديث وهي الأحاديث أيضاً التي يتساهل بها في فضائل الأعمال بعض أهل العلم .

وسبق أن أشرنا لشيء من هذا وقلنا أنه يشترط في العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال أن يكون ضعف الحديث يسيراً هذا من أهم الشروط التي تشترط في الحديث الضعيف.

فإذا عندنا الموضوع وما يقاربه والضعيف ضعفاً يسيراً والضعف في الأعم الأغلب أنه ناشئ بسبب سوء حفظ الراوي على ما كنا ذكرناه سابقاً يكون بينهما مرتبة قد تختلف فيها وجهات النظر، فبعض أهل العلم يشدد فيها وربما

جعلها تابعة للحديث الموضوع وما في حكمه وهذا الحديث هو الذي يمكن أن نسميه الضعيف جداً وربما لا يحكم بعض أهل العلم عليه بأنه ضعيف جداً فيتسمح فيه فيظن بعض الناس أنه من قبيل الضعيف فقط .
وربما شدد بعض أهل العلم أو بعض طلبة العلم في الحكم عليه وألحقه بالموضوع أو بما هو قريب من الموضوع فالشاهد أن هذه الدرجات الثلاث هي التي تفيدنا فإذا كان ابن أبي حاتم قسم الدرجات إلى أربع فمعنى ذلك أنه حاول أن ينوع في درجات الضعف على ما سيشير إليه الحفاظ بن حجر رحمه الله .
كذلك أيضاً بالنسبة للتصحيح أو القبول عموماً نجد أن الحديث الصحيح هو ما يرويه الثقة ولكن هناك حديث دون ذلك وهو الحديث الحسن، وقد يكون بينهما مراتب ونحن سبق أن أشرنا لمراتب الصحيح قبل ذلك وقلنا إن من الصحيح ما هو أصح الصحيح وسيأتي الأسانيد التي يقولون عنها إنها أصح الأسانيد وقلنا إن بين ذلك مرتبة وهي مثل رواية حماد بن سلمة مثلاً عن ثابت، ونحو ذلك فهذه دون الأولى .
دون ذلك مرتبة أخرى وهي مثل رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه وكل هذا من أنواع الصحيح ولكن الصحيح تتفاوت أيضاً درجاته ورتبة، أيضاًَ هذه المراتب مراتب التعديل تفيدنا أحياناً في ضبط هذه الدرجات أو الأحكام الأحاديث الصحاح وبالذات الحكم على الحديث بأنه حسن أو صحيح هاتان المرتبتان هما أهم المراتب كما سنشير إليه .
بعد ذلك يكون داخل في مراتب التعديل، مراتب أخرى لكنها لا تعني قبول الحديث بمفرده بل لا يقبل إلا إذا انضم إليه طرق أخرى فإذا تكون هذه المراتب شبيهه بالمرتبة الدنيا من مراتب الضعف وهو أقلها ضعفاً فيكون هناك تشابه، لكن يحصل التمايز بين هذه المراتب حينما تتعارض هذه الأحاديث أيها نقدم ؟
لا شك أننا نقدم الأخف ضعفاً على ما هو أشد ضعفاً منه وإن كان المجموع يشمله أنه ضعيف ضعفاً يسيراً .
سنرى إن شاء الله تعالى إن جرى بعض الأمثلة وإن كان الحافظ ما أطال فيها .
أسوأ هذه المراتب، مراتب الجرح الوصف بأفعل، يعني إذا قيل عن فلان أكذب الناس، أو إليه المنتهى في الكذب، أو فلان ركن الكذب أو جراب الكذب هذه تحصل في عبارات المحدثين يعني مثل ما قال لما حدث بحديث واستنكره قال أخبروا هذا الراوي الذي كذب وقولوا له حدثنا فلان بحديث كذا، في زاوية الكذب من جراب الكذب أو نحو هذه العبارات، هذا بسبب (كلمة غير مفهومة) على هذه الراوية التي استنكرها جداً فعلى كل حال قد يوصف الراوي بأنه جراب الكذب بأنه ركن الكذب ونحو ذلك .
قال ثم يليها يعني أخف منها وإن كانت قريبة منها كلها من الألفاظ المستبشعة يعني كلها تدل على أن حديث هذا الراوي من قبيل الموضوع ثم دجال أو وضاع أو كذاب ، فهي بلا شك أنها قريبة من تلك والحديث كله يقال له موضوع ولكن تلك بولغ في وصف أصحابها بأنهم أكذب الناس أو بنحو هذه العبارات التي ذكرتها وهذه تكون أخف منها نوعاً ما فلان وضاع كذاب دجال ونحو ذلك .
هذه أعلى درجات الجرح، قال (وأشهرها لين أو سيء الحفظ أو فيه مقال) هذه أسهل درجات الجرح .
معنى ذلك أن هناك مراتب بين الأسهل وبين الأعلى قلت لكم إن المراتب عند الحافظ بن حجر ست مراتب فالآن هو ذكر ست مراتب فالآن هو ذكر ثلاث مراتب بقي ثلاث مراتب أخرى .
الثلاث مراتب الأخرى أحياناً نجد تعبير عن أصحابها بقولهم متروك أو منكر أو منكر الحديث أو ضعيف جداً ربما كان أقل من هذا كقولهم ضعيف واهي أو نحو هذه العبارات ليس بالقوي المهم أنها مراتب تتفاوت بعضها أخف من بعض وبعضها أشد من بعض وهكذا فمجملها عن الحافظ بن حجر ست مراتب .
أما بالنسبة لمراتب التعديل يقول الحافظ (أرفعها) يعني أحسن مراتب التعديل (الوصف بأفعل)مثل ما وصفت أسوأ المراتب بأفعل كذلك أيضاً توصف أعلى مراتب التعديل بأفعل مثل فلان أوثق الناس أو إليه المنتهى في التثبت أو فلان كأنه مصحف، فكل ما دل على المبالغة في الوصف بالتوثيق فهذه أعلى المراتب .
قال (ثم ما تأكد بصفة أو صفتين) إذا تأكد بصفة تكرر الصفة فلان ثقة الثقة ونحو ذلك أو بصفتين فلان ثقة ثبت نجد أن هنا صفتان فلان ثقة حافظ أو نحو هذه العبارات التي يستفاد منها أنها تتأكد بالصفتان .
ذكر الحافظ أيضاً هاهنا في أعلى المراتب هاتين المرتبتان لكن في مقدمة التقريب جعل أعلى المراتب مرتبة الصحابة، أعلى المراتب عنده في التقريب مرتبة الصحابة، ثم تليها المرتبة التي ذكرها هاهنا ما بولغ في كأوثق الناس ونحو ذلك ثم ما تأكد بصفة أو صفتين ألحقها بهذه التي هي أرفع المراتب، يعني فلان أوثق الناس فلان إليه المنتهي في التثبت كأنه مصحف ونحو ذلك أو تأكد بصفة أو صفتين ثقة ثبت أو ثقة ثقة ونحو ذلك .
المرتبة الثالثة عنده في التقريب ما أفرد بصفة واحدة فلان ثقة فلان ثبت فلان حافظ ونحو ذلك .
المرتبة الرابعة عنده في التقريب من قيل فيه صدوق ولا بأس به وهم الذين حديثهم حديث حسن إذا المراتب الثلاث عنده حديث صحيح حسن، المراتب عنده حديث صحيح المراتب الأولى .
المرتبة الرابعة حديث حسن .

المرتبة الخامسة والسادسة : حديثهم على الانفراد ضعيف ولكنه ينجبر، هذا عنده في تقريب التهذيب .
يقول هنا (وأدناها ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح كشيخ) يعني هذه أسهل مراتب التعديل .
الحقيقة أن لفظة شيخ لا تفيد لا تجريحاً ولا تعديلاً كما نص على ذلك الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال وأكثر من استعمل هذه العبارة هو أبو حاتم الرازي، وبالذات في نقل ابنه عبد الرحمن عنه في كتاب الجرح والتعديل .
فإنه يستخدم هذه العبارة كثيراً فلان شيخ يعني مثل لو قلنا فلان راوي فلان رجل ونحو ذلك فشيخ هذه لا تدل لا على توثيق ولا على تعديل فصاحبها مجهول الحال وقد يكون مجهول عند بعض أهل العلم بحسب الرواة عنه وبحسب طرائق أهل العلم على ما كنا ذكرناه وفصلنا فيه في مبحث الجهالة، لكن أهل العلم جعلوا هذه المرتبة تابعة لمراتب التعديل لأنهم قالوا إنه لما قال الشيخ ولم يجرحه كأن فيها إشعار بالتعديل في الجملة والحقيقة أنه ليس فيها تعديل ولكن هكذا اصطلحوا وجعلوها تابعة لمراتب التعديل، فهذه أدنى مراتب التعديل وإن لم تكن تعديلاً في حقيقة الأمر .
ابتدأ الحافظ في مبحث مهم جداً نسمعه إن شاء الله تعالى بعد نتلقي أسئلتكم إن كان هناك أسئلة من قبل الأخوة الحضور أو من قبل الأخوة الحضور أو من قبل الأخوة المستمعين سواء عن طريق الشبكة أو عن طريق الاتصالات نتيح الفرصة قبل أن نتكلم عن مبحث من يقبل جرحه في التعديل وهكذا .
بالنسبة للأولاد ذكرتم أن يكون لهم بها إذن، قد ذكروا أن عبد الله بن الإمام أحمد اعتبر العلماء أن الأحاديث الموضوعة في المسند أن الإمام أحمد ضرب عليها فنقلها ابنه فهل معنى ذلك أنه لم يكن له بها إذن ؟
هذه الأحاديث التي يرويها عبد الله بن الإمام أحمد عن طريق كتاب أبيه إما أن يقال إن عبد الله بن الإمام أحمد استجاز أباه بها، ولكن أنا لا أعرف أن هناك من قال أن الإمام أحمد أجاز ابنه عبد الله بهذه الأحاديث والذي يغلب على ظني أنها مما وجده عبد الله بخط أبيه دون إذن ودون إجازة وبالتالي فهي تخضع للخلاف في هذه المسألة الذي أشرت إليه .
فعند بعض أهل العلم يقولون هي متصلة وعند بعضهم لا يرون أنها متصلة والحقيقة أنه يمكن أن يفرق في مثل هذا الحال بين من كان ملتصقاً بالشيخ وقد روى عنه أحاديث ويعرف خطه معرفة جيدة وكتلميذه أيضاً يعرف خط شيخه وله عنه رواية بالسماع وهكذا مثل رواية عبد الله بن الإمام أحمد عن أبيه فمثل هؤلاء قد يغتفر في حقهم إذا ما أخذوا بالوجادة ما ل يغتفر في حق غيرهم مثل ما لو جاء إنسان أحياناً ربما متأخر الطبقة يعني وجد كتاباً مثل ما لو وجدنا الآن كتاباً بخط شيخ الإسلام بن تيمية مثلا نعرف خطه خطه متميز أو بخط الحافظ بن حجر خط هذين الإمامين متميز .
فإذا وجدنا كتاباً بخط هذا الإمام هل يصح أن أقول وجدت بخط فلان قال حدثنا فلان وتكون هذه الرواية متصلة، لا في حقيقة الأمر لا تكون متصلة لبعد الزمن وفرق بين هذه الصفة وفرق بين أن يكون هذا من تلميذ أخذ عن هذا الشيخ أحاديث أخرى، ولكن هذه الأحاديث التي وجدناها بخطه لم يأخذها .
أما بالنسبة للكلام في الأحاديث الموضوعة في المسند وأنها مما تسهب أنه مما وجده عبد الله بن الإمام أحمد بخط أبيه وأنه مما ضرب عليه الإمام أحمد فنعم هذا قول ذكر وقول له اعتباره ومناقشة هذه القضية قد تطول دون الدخول في الأحاديث الموضوعة في المسند وهناك أحاديث موضوعة والتفصيل في هذا أرجو أن يكون هذا في وقت ضائع إن كان عندنا مزيد وقت حتى لا يأخذ الوقت الذي نحتاجه الآن .
بالنسبة لرواية التي رواها الألباني هل هو ذكر جميع التصحيحات الضعيفة فيه ؟
بالنسبة للأسئلة التي لا تتعلق بالدرس أنا بودي أن نتركها في الآخر من الدرس فنبين إن شاء الله تعالى سؤالك إن كان هناك فرصة في آخر الدرس إن شاء الله تعالى نجيب عنه .
ذكرتم المتفق والمفترق بالنسبة للأسماء ولكن ما يتعلق بالكنى والألقاب هل يلحق بالمتفق والمفترق ولو كان هناك كنية اتفق فيها اثنين هل نبحثها في هذا الموضوع المتفق والمفترق ما يتعلق بالأسماء، أم نبحث في آخر ؟
سؤال جيد، يعني هل يدخل في المتفق والمفترق أو في المؤتلف والمختلف أو في المتشابه التشابه في الكنى، نعم يدخل في هذا التشابه في الكنى فإذا كان هناك راوي جاء في الإسناد هكذا أبو مودود حدثنا أبو مودود نجد أهل العلم عنوا بمثل هذه الكنية، هناك اثنان من قالوا لهم أبو مودود، عبد العزيز بن أبي سليمان وهو ثقة وراوٍ يقال فضة وهو متكلم فيه عند أهل العلم .
وكلاهما في طبقة واحدة ويلتبس أحدهما بالآخر في كثير من الأحيان إلى حد أن الالتباس وقع في أقوال أهل العلم عن هذين أحياناً يكون على واحد ويظنونه عن الآخر وهكذا .
فالالتباس قد يقع حتى في الكنى ولذلك من جملة ما يميزه أهل العلم في المتشابه ونحو ذلك يميزون أيضاً بالكنى وينبهون على ذلك .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته بالنسبة لمراتب الجرح والتعديل ابن حجر رحمه الله لم يستوفي المراتب طبعاً مراعاة للاختصار في هذا الكتاب، سؤالي، المراتب الأولى في الضعف يحتج بها على إجماع أهل العلم أما بالنسبة للمراتب الباقية هل يحتج بها أو هل يكتب حديث من يكتبها أو يختبر ؟ وأيضاً مراتب الجرح ؟.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ما هو الفرق المتشابه بالقلب والتصحيف ؟ .

الأخ ذكر أن الحافظ بن حجر ذكر ست مراتب للتعديل وقال إن المراتب الأربع حكمها القبول يعني الثلاثة مراتب الأولى أصل المرتبة الأولى كما قلنا مرتبة الصحابة هذه لا شك فيها الصحابة كلهم عدول بحمد الله، لكنه تلميذه السخاوي عدل في هذه المراتب عند الحافظ بن حجر فجعل الطبقة الأولى بدل الصحابة جعلهم من ذكرهم الحافظ هاهنا من وصف بأفعل كأوثق الناس ونحو ذلك والمرتبة الثانية من تأكد بصفة أو صفتين ونحو ذلك والمرتبة الثالثة من أفردج بصفة واحدة كثقة هذا عند السخاوي وهذا في ظني أنه أجود لا من طبقة الصحابة المفروض أن لا تذكر .

لكن اتفق السخاوي مع الحافظ بن حجر على أن المرتبة الرابعة هي مرتبة من حديثهم حديث حسن وهم الذين يقال عن الواحد منهم صدوق أو لا بأس به أو نحو ذلك من العبارات التي حكم أصحابها حديثهم حديث حسن .

أما بالنسبة للمرتبتين الأخريين عند ابن حدر وعند السخاوي من مراتب التعديل فتدخل فيها العبارات التي مثل صدوق مخطئ صدوق يهم صدوق سيئ الحفظ ونحو هذه العبارات التي تدل على وجود الوهم مع وجود العدالة في الجملة .

هذه الألفاظ وما شابهها من ألفاظ تشعر بالتجريح مع كونها فيها تعديل لابد لأصحابها من متابع، يعني لا يحتج بحديث أصحابها على الانفراد .

كذلك أيضاً تشتبه بها على وجه الخصوص المرتبتان الأوليان من مراتب التجريح يعني تصبح المراتب التي يمكن أن تتقوى أحاديث أصحابها أربع مراتب مرتبتان من مراتب التعديل ومرتبتان من مراتب التجريح فهؤلاء أحاديث أصحابها يكون حسناً لغيره بمجموع الطرق طبعاًُ ً هذا الكلام في الجملة أما ما هي الطرق التي يصل أو ما العدد الذي تصل إليه هذه الطرق حتى يمكن أن يكون حديث حسناً لغيره سبق أن أشرنا لهذا قبل ذلك والمسألة فيها تفصيل طويل لعله يأتي إن شاء الله تعالى في الكتب المطولات.

لكن تقريباً هذه المراتب الأربع نعم يكون حديث أصحابها حديثاً حسناً لغيره من مجموع الطرق .

أما المراتب الباقية من مراتب التجريح فحديث أصحابها مردود ولا يتقوى بعضه أسوأ من بعض على ما أشرنا إليه هاهنا .

الأخ سأل عن المتشابه والتصحيف، نقول إن بينهما عموماً وخصوصاً، فالتصحيف يقع بسبب التشابه، فتشابه الأسماء مثل ما قلنا مرة بن كعب وكعب بن مرة مثلنا به في المتشابه ومثلنا به في التصحيف نوع تكلمنا عنه يقع التصحيف بسبب الأسماء المتشابهه على ما كنا ذكرناه هناك .

يقول أريد رسمة أو خريطة للمصطلحات التي أخذناها في الدروس الماضية ؟

لعلنا إن شاء الله تعالى نأتي بها إليكم .

يقول ما رأيكم فيمن يقول أن شيخ الإسلام بن تيميه رحمه الله متسرع في تضعيف الأحاديث ؟

على كل حال الأئمة كلهم بشر يخطئون ويصيبون وما من إمام إلا وله وعليه سيد الحفاظ في الحديث البخاري رحمه الله كم من الأوهام التي ضبطت عليه حتى ألف بن أبي حاتم كتاب بيان خطأ ما أخطأ فيه محمد بن إسماعيل البخاري والكتاب مطبوع في آخر التاريخ الكبير للبخاري .

ومسلم بن حجاج كم أخطأ وغيره ما من إمام إلا وأخطأ .

لكن مشكلة الناس أنه هناك عدم توازن عندهم فلا ينظرون لثواب الإيمان ولا ينظرون لمكانته ولا ينظرون لجلالة قدره ، ولا ينظرون للخدمات التي قدمها للإسلام والمسلمين ولا يحكمون إلا من جراء الأخطاء ، فهم نسأل الله السلامة كالذباب الذي لا يقع إلا على الأوساخ ، فكل بحسبه نسأل الله السلامة ، فينبغي أن ينظر لمحاسن هؤلاء الأئمة وجانب ما أصابوا فيه ، وما أخطئوا فيه ينبه على الخطا حتى لات يقع فيه أحد ، لكن دون أن يتتطرق للتجريح لهؤلاء الأئمة ، فلهم قدرهم ولهم مكانتهم عند الأمة ، ومن أراد أن يسقطهم ، فسيسقه الله - جلّ جلاله – وعلا ، قال ابن عساكر مقولته المشهورة : أن من تطرق إليهم بالسلب ابتلاهم الله - جلّ جلاله – بموت القلب أو نحو هذه العبارات .

فشيخ الإسلام بن تيميه واحد من هؤلاء الأئمة وأنا لا أعرف عنه أنه متسرع في رد الأحاديث أو تضعيفها وإنما هو متثبت وكم من الأحاديث التي كشف عللها والتي بينها على وجه الخصوص العلل التي تحتاج إلى نقض في المتون فكم من الأحاديث التي برع في نقض متونها رحمه الله تعالى وهو بارع في هذا الجانب، فعلى كل حال لا يعرف عنه رحمه الله أنه متسرع ولكن قد يوجد عليه بعض الأخطاء فمثله مثل باقي الأئمة الذين يخطئون ويصيبون.

يقول ما هو الفرق بين المبهم والمهمل في الحكم على الحديث ؟

الفرق بين المبهم والمهمل أن المبهم مجهول العين، يعني لا تعرف عينه، وهذا المجهول العين قد يكون كذاباً، قد يكون ثقة فما دام الظن قد يحوم عليه فنحن لا نستطيع أن نحكم على هذا الحديث بحكم حتى تتبين عين هذا الراوي .
أما بالنسبة للمهمل فهو سمي ولكن لم يتميز عن غيره فإن كانت تسميته لا تفيد كمحمد وهناك مئات بل عشرات المئات من الرواة الذي يقال لهم محمد فنحن في هذا الحال نقول إن هذا الراوي شبيه بالراوي المبهم الذي لم يتميز أو ما عرفت عينه إلا إذا كان هذا المهمل لا يمكن أن يحوم الظن إلا حول مثلاً أربعة أشخاص من شيوخ هذا الراوي كلهم يقال لهم محمد عرفنا أنهم كلهم ثقات فيمكن أن يحسن الظن بمثل هذا الإسناد إلا إذا كان في أحدهم راوٍ ضعيف فإننا نتوقف عن الحكم على ذلك الحديث .

الحمد لله و الصلاة والسلام على رسول الله، كنا معكم بالأمس وانتهينا إلى مبحث قبول التزكية مما يكون، وتناولنا بالأمس بعض مراتب الجرح والتعديل وبعض الأمور المهمة قبل ذلك فيما يتعلق بالمتفق والمفتقرق والمؤتلف والمختلف والمتشابه ومعرفة طبقات الرواة وهكذا.

أحب أن أنبه على جزئية يسيرة قبل أن نبدأ بالقراءة في درس هذا اليوم أننا حين تكلمنا عن طبقات الرواة كان من المفترض أن أنبه على بعض المؤلفات في هذا والتفريق بين الطبقة والطبقة عند بعض الأئمة ونسيت ذلك، فأقول:

إن علم الطبقات الرجال ومعرفة طبقات الرجال من الأمور المهمة كما أشرنا إليه ليلة البارحة ولذلك ألف عديد من الأئمة كتبا في الرجال ورتبوها على طبقات الرواة من ذلك كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد ومن ذلك أيضا أن كتاب البخاري رحم الله التاريخ الأوسط مرتب أيضا على الطبقات، الحافظ الذهبي رحمه الله ألف العديد من كتبه على لطبقات مثل تاريخ الإسلام سير أعلام النبلاء، طبقات الحفاظ وهكذا.

الحافظ ابن حجر أيضا في التقريب على الرغم من أنه رتب الكتاب على أسماء الرواة إلا أنه ينص أيضا على هذه الطبقات، ابن حبان رحمه الله ألف كتاب الثقات ورتبه أيضا على الثقات، ولذلك نجد أن مصطلح الطبقة ليس له ضابط يضبطه بحيث لا يتعداه إمام من الأئمة ممن ألف في هذا الباب لا ولكن كل إمام بحسب اصطلاحه فالبخاري رحمه الله اصطلح في كتابه التاريخ الأوسط على أن الطبقة عشر سنوات فيذكر مثلا من مات بين الخمسين إلى الستين بعد المائة وهكذا.

ابن حبان في كتابه الثقات اصطلح على أن يجعل الطبقة الجيل فجعل الصحابة أو جيل الصحابة طبقة والتابعين جعلهم طبقة أتباع التابعين جعلهم طبقة، تبع الأتباع جعلهم تبعة فإذن هذا مفهوم الطبقة عند ابن حبان.

ابن سعد صاحب الطبقات جعل الصحابة طبقة لكن قسم الصحابة أيضا إلى طبقات فجعل أهل بدر من الصحابة طبقة وأهل أحد طبقة كذلك أيضا اعتنى بالبلدان فجعل الصحابة من المدنيين طبقة وكذلك اعتنى بالأنساب فجعل الأنصار من الصحابة طبقة وهكذا.

فإذن ابن سعد رحمه الله في الطبقات الكبرى يرتب بحسب الوقائع والأحداث والأشياء التي يشرف بها الإنسان يرتب بحسب البلدان يرتب بحسب القبائل وهلم جرا، نجد أن الحافظ الذ هبي رحمه الله جعل الطبقة قرابة عشر سنوات في كثير من الأحيان وربما جعلها عشرين سنة وربما كان له تقسيم آخر للطبقة كما في سير أعلام النبلاء، لكن في تاريخ الإسلام تقريبا اصطلح على أن يجعل الطبقة عشر سنوات على وجه التقريب وهو في هذا متابع للبخاري رحمه الله.

الحافظ ابن حجر نجد أنه يجعل الطبقة بتقسيم آخر، فعلى سبيل المثال جعل الصحابة طبقة، أما بالنسبة للتابعين، فحاول الحافظ ابن حجر أن يعنى بتقسيم التابعين إلى طبقات فجعل التابعين قرابة أربع طبقات، فكبار التابعين وأواسط التابعين وصغار التابعين هؤلاء ثلاث طبقات، المهم أنهم الذين وصلوا إلى قرابة سنة مائة للهجرة، هؤلاء التابعون في هذه الطبقات هم الذين اعتنى بهم، من جاء بعد ذلك من التابعين فإنه نظر إلى أمر آخر فالتابعي الذي لقي الصحابي ولم يسمع منه هؤلاء جعلهم طبقة، ثم جعل طبقة أخرى مرادفة لهذه، وألحقها لطبقة التابعين وإن لم يكونوا من التابعين في حقيقة الأمر وهم أولئك الذين عاصروا أصحاب الطبقة السابقة يعني عاصروا التابعابن الذين لقوا الصحابة ولم يسمعوا منهم فهم وإياهم في سن واحد لكن الفارق بين الطبقتين أن أولئك عدوا من التابعين بحكم أنهم لقوا بعض الصحابة وهؤلاء افترقوا عنهم بأنهم لم يلقوا أحدا من الصحابة.

وهكذا يتسلسل الحافظ ابن حجر إلى أن قسم الطبقات إلى اثنتي عشر طبقة في كتابه التقريب.

فإذن نخلص من هذا كله أن كل إمام بحسب مصطلحه في ترتيب الطبقة عنده كما عرفنا.

نبدأ في هذا اليوم متابعة لما أخذناه في ليلة البارحة في مراتب الجرح والتعديل لأننا مازلنا في حيز الجرح والتعديل وألفاظ الجرح وممن يقبل الجرح والتعديل وهكذا فنبدأ بالقراءة من قول الحافظ وتقبل التزكية.

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين، قال الإمام الحافظ ابن حجر -رحمه الله- (وتقبل التزكية من عارف بأسبابها ولو من واحد على الأصح والجرح مقدم على التعديل إن صدر مبينا من عارف بأسبابه، فإن خلا عن التعديل قبل مجملا على المختار).

الحافظ هنا تطرق إلى مسألة مهمة وهي أن علماء الحديث ليس من الأمر الهين عندهم أن يقبلوا التزكية أو التجريح من أي إنسان ممن هب ودب لا يقولون لا تقبل التزكية إلا من عارف بأسبابهم، فلا بد أن يكون عارفا بأسباب التزكية وعارفا بأسباب التجريح لأنه قد يزكي ابناء على ظاهر الأمر مثل ما ذكر عن بعضهم أنه لما سئل عن راو من الرواة قال: ألم تر إلى حسن هيئته وطول لحيته، فإذن هذا ليس عارفا بأسباب التزكية لأنه يابنى على الظاهر فما دخل حسن الهيئة وطول اللحية بعدالة الراوي وضبط الراوي المحدثون يعنون بما يخص جانب الرواية هل تقبل رواية هذا الراوي أو لا أما حسن الهيئة وحسن المنظر وطول اللحية أو قصر اللحية أو غير ذلك فهذه أمور ظاهرية لا علاقة لها بقضايا الجرح والتعديل والتزكية ونحوها أبدا.

كذلك أيضا وجد بعضهم ربما جرح بما ليس بجارح كما سيأتي التنبيه عليه إن شاء الله تعالى، فإذن علماء الحديث يعنون بأن تكون عبارات الجرح والتعديل صادرة من إمام معتبر يعرف كيف يعدل وبم يجرح وهكذا، يستدلون في هذا بالأثر المشهور عن عمر ابن الخطاب - رضي الله عنه – أنه لما جاء شاهد يشهد عنده قال إيت بمن يعرفك، فجاء برجل فقال له هل تزكيه قال: هل عرفته؟ قال: نعم قال: كيف عرفت؟ هل جاورته المجورة التي تعرف بها مدخله ومخرجه قال لا قال: هل عاملته بالدينار والدرهم الذين تعرف بهما أمانة الرجال؟ قال: لا قال: هل سافرت مع السفر الذي يكشف أخلاق الرجال؟ قال: لا قال فلعلك رأيته في المسجد راكعا ساجدا فجئت تزكيه قال: نعم يا أمير المؤمنين، قال: اذهب فأنت لا تعرفه.

إذن التزكية لا بد أن تكون من إمام عارف ولذلك يسمى الأئمة من يعتد بقوله في الجرح والتعديل إلى أقسام فمنهم أناس وإن وثقوا بعض الرواة فتوثيقهم غير معتد به عند كثير من أهل الحديث مثل توثيق ابن حبان ونحو توثيق العجلي ويقرب منهما ابن شاهين وهكذا.

فمثل هؤلاء توثيقهم له تفصيل خاص عند علماء الحديث لا نطيل به اهنا لكن المقصود أن هؤلاء ممن عرفوا بالتساهل في التوثيق على الضد هناك أئمة عرفوا بالتشدد في التعديل والتشدد في الجرح أيضا كأبي حاتم الرازي لا يكاد يقول عن أنه ثقة، وإذا قال عن راو ما أنه صدوق فليفرح بها ذلك الراوي، كذلك نجد أنه متشدد في الجرح فربما جرح بأشياء لا يجرح بها غيره، فعنده شدة في الجرح، هناك أئمة متوسطون مثل الإمام أحمد والبخاري ومسلم وهؤلاء فهؤلاء عرف عنهم التوسط في الجرح والتعديل.

فلذلك إذا جرح المتشدد و توسط المتوسط ووثق المتساهل تعرف أن هذا الراوي وسط كما هو قول الذي اعتدل معنى ذلل أن المتشدد ذهب ينظر إلى جانب الجرح أكثر من نظره إلى جانب التعديل بالنسبة للمتساهل ذهب ينظر جانب التعديل أكثر من نظره إلى جانب الجرح مثل ما نقول دوما الخوف والرجاء ونحو ذلك فالخوف والرجاء مثل جناحين للطائر فلا بد من الاتزان بهما فمن غلب الخوف فإنه يمكن أن يأيس الناس ويقنطهم من رحمة الله ومن غلب الرجاء فإنه يمكن أن يوقع الناس في المعاصي اتكالا على عفو الله ومسامحته فكذلك أيضا هؤلاء الأئمة أئمة الجرح والتعديل عرفوا بهذه الصفات، وهي أن منهم المتشدد ومنهم المتساهل ومنهم المتوسط ولذلك هذات يفيد في حال الاختلاف الذي سنشير إليه إن شاء الله تعالى.

قال الحافظ:قال هذا أي تقبل التزكية ولو من واحد على الأصح فقوله على الأصح دوما يشير إلى أنه يعني به أن هناك خلافا في مثل هذه المسائل الخلاف في ماذا يقع؟ الخلاف في أن هناك من الأئمة من اشترط أن لا تقبل التزكية إلا من اثنين وقاس ذلك على الشهادة وقال التزكية كالشهادة، فما دام أن الشهادة لابد من شاهدين فيها فكذلك التزكية لا بد من تزكية اثنين، وبدأ الأئمة يناقشون الفرق بين التزكية والشهادة وفي هذا كلام كثير، ولكن خلاصة ذلك أنهم قالوا إن من الفروق في مسألتنا هذه التي تهمنا أن التزكية كالحكم وليست كالشهادة يعني الحاكم القاضي لا يقال نحن لا نقبل إلا حكما صادرا من قاضيين لا يقبل الحكم من قاض واحد فالحكم غير الشهادة نعم لو كان المزكي يروي عن شخص آخر يأتي خلا ف آخر في هذه القضية وهي خلاف في مسألة الرواية هذه القضية وهي خلاف في مسألة الرواية، والرواية أيضا فيها خلاف هل تقبل الرواية من الواحد أو لا بد من الرواية من الإثنين وهذا أمر سبق أن نبهنا عليه سابقا وقلنا الصحيح والراجح أن الرواية لا يشترط فيها التعدد فتقبل الرواية ولو من واحد إذا كان ثقة.

كذلك أيضا نقول ها هنا إنه إذا كان الذي ذكر التعديل والتزكية عن شخص ما جاء بها بطريق الرواية كأن يكون ابن الجنيد يروي عن يحيى ابن معين، فهذا جاء من باب الرواية فلنزكي إذن هو يحيى ابن معين وليس ابن الجنيد فنقول ابن الجنيد عبارة عن راوي، نعم الرواي كالشاهد ولكن أيضا من الفوارق بين الرواية والشهادة أن الرواية لا يشترط فيها العدد كالشهادة.

فقوله هنا ولو من واحد على الأصح يشير إلى أنه يمكن أن تقبل التزكية من واحد كالحكم، كذلك أيضا لا ندري هل الحافظ ذكر هذا أم لم يذكره على كل حال من الأمور التي تتعلق بهذه القضية أن التزكية ايضا من العبد وحتى من المرأة وليس فقط الكلام على الاثنين لا بل حتى من المرأة وحتى من العبد، لأن هذه المسألة تختلف تماما عن الشهادة فلا تقاس على الشهادة من جميع جوانبها بل هناك فوارق بين الرواية والشهادة وبين التزكية والشهادة من الدلائل على هذا أن الرسول صلى الله عليه وسلم قبل قول بريرة في عائشة لما حصلت حادثة الإفك جاء النبي صلى الله عليه وسلم يسأل بريرة عن عائشة ما رأيها فيها؟ فأخبرته رضي الله تعالى عنها بأنها جارية حديثة السن تأتي الداجن فتأكل عجينها، فالنبي صلى الله عليه وسلم إذن ها هنا قبل رواية بريرة وهي أمة مملوكة أو تزكية بريرة وهي أمة مملوكة في عائشة رضي الله تعالى عنها.

بالنسبة للنساء عائشة رضي الله تعالى عنها وغيرها من النساء كن يروين الأخبار ونحو ذلك وتقبل مع ذلك رواية المرأة ولا يقال إن المرأة ابنصف شهادة الرجل ولا بد ها هنا من شاهدين فإذن لا بد من أربعة نسوة يروين الرواية حتى يمكن أن تقبل هذه الرواية، لا كل هذا الكلام غير معتد به عند أهل العلم بالحديث لأجل أن هناك فارق بين والرواية الشهادة كذلك أيضا فيه فارق بين التزكية والشهادة.

يقول الحافظ: (والجرح مقدم على التعديل إن صدر مبينا عن عارف بأسبابه فإن خلا عن التعديل قبل مجملا على المختار).

إذن عندنا الرواة إما أن يكون الراوي مجروحا وليس فيه تعديلا البتة، فهذا الجرح هو الذي يأخذ به في هذه الحالة لأنه إن لم يأخذ الجرح فسيكون الراوي مجهولا فروايته مردودة على أي الحالين، بمعنى أن الجرح حتى لو صدر من رجل غير عارف بأسبابه يمكن أن يقبل في الجملة على المختار، كما يقول الحافظ يقول: (فإن خلا عن التعديل قبل مجملا على المختار) بمعنى على المختار أن هناك خلافا، لكن هذا الخلاف سيؤول بطبيعة الحال إلى الاتفاق لأن الذي خالف يقال له ما البديل عندك؟ ما الخيار الآخر عندك؟ الخيار أنك ستجعل هذا الرجل مجهولا فما دام مجهولا فروايته مردودة بطبيعة الحال، فإذن وصلنا إلى نقطة الاتفاق فنحن نتكلم الآن عن روايته سواء أخذنا بقول هذا الجارح أو لم نأخذ به فروايته مردودة على أي الحالين.

فإذن هناك من الرواة من لا نجد فيه إلا جرحا وهناك من الرواة على الضد من لا نجد فيه إلا تعديلا فهذا هو الثقة الذي يقولون عنه متفق على توثيقه، فهذان تقريبا لا إشكال فيهم، أكثر ما يقع الإشكال في الرواة المختلف فيهم، فعندنا بعض الرواة إذا ما نظرنا في تراجمهم نجد بعض أئمة الجرح والتعديل يوثقونهم وبعضهم يجرحونهم وبعضهم يتوسطون وربما كان الخلاف في مثل هؤلاء الرواة شديدا جدا في بعض الأحيان فنجد أن مثل هذا الخلاف ضبطه أهل الحديث بضابط، لكن هذا الضابط هو من باب التقعيد أما من حيث الأصل وفي الجملة ففي القضية تفصيل يمكن أن يأتي إن شاء الله تعالى في كتب المطولات فالحافظ الآن يضع لنا قاعدة نسير عليها ما دمنا في بداية الطلب ما هي هذه القاعدة؟ يقول: (الجرح مقدم على التعديل).

إذن إذا كان عندنا رجل اختلفت فيه أقوال الأئمة ما بين مجرح ومعدل نقول: نقبل الجرح فالجرح مقدم على التعديل، هل هذا الكلام على إطلاقه؟ قالوا لا ليس على إطلاقه لكن إن صدر هذا الجرح من إمام عارف بأسباب الجرح وبين السبب.

فإذن الجرح مقدم على التعديل بشرط أن يكون جرح مفسرا مبين السبب وأن يكون صادرا من إمام عارف بأسباب الجرح، لا بد من هذين القيدين لكن هذين القيدين أيضا ربما يصعب تطبيقهما عند كثير من الناس ولا يستطيع ذلك إلا من عانى الأسانيد وأدمن النظر في كتب الرجال ونظر في الاختلاف وأكثر من التطبيق وطال عمره في هذا السبيل فالأمر ليس بهين، والحكم على الرجال من الخطورة بمكان، لأنك حينما تحكم على رجل كما سيشير إليه الحافظ ابن حجر: إن حكمت على رجل بأنه ثقة وهو ليس ثقة فكأنك أفتيت فقلت: أن الحكم في القضية كذا وكذا وربما كان هذا قولا على الله جل وعلا بغير علم، والعكس كذلك ربما جرحت راو ثقة غلبت جرح راو وهو ثقة فتكون رددت حكما من الأحكام جاءت بها الرواية من قبل هذ الراوي فتكون رددت شيئا من دين الله فالمسألة خطيرة جدا، الأحكام على الرجال ليست بالأمر الهين فالآن نحن في بداية الطلب لا بد أن نأخذ هذا التقعيد بهذه السهولة وبهذا اليسر وأما الخلاف الطويل فيه فلا بد من أن يكون في كتب المطولات.

فإذن نقول الجرح مقدم على التعديل بشرط أن يكون الجرح صادرا من إمام عارفا بأسبابه وأن يكون الجرح مبينا ومفصل السبب لأنهم وجدوا أن بعض الأئمة حتى وإن كان من العارفين بأسباب الجرح حينما يذكر السبب يذكر سببا لا يوافقه بقية الأئمة على أنه سبب جارح ويضربون على ذلك بمثال إمام الجرح والتعديل وأول من فتش عن الرجال وهو شعبة ابن الحجاج رحمه الله تعالى إمام جبل كلامه من الرجال كثير والرجال كانوا يهابونه في ذلك الزمان يخافون ويفرقون من شعبة رحمه الله أن يتكلم فيهم فيسقط روايتهم، نظروا مرة من المرات تكلم في راو يقال له المنهال ابن عمرو فحاولوا أن يسألوا شعبة عن السبب الذي جعله يتكلم في هذا الرجل لأنهم وجدوا أن هذا الرجل ثقة فلماذا تتكلم فيه يا شعبة؟ انظروا إلى عدل أهل الحديث وإنصافهم كيف أنهم ما قبلوا هذا من هذا الإمام ورغم أنه هو الذي له الصولة والجولة في ذلك العصر، لكن حاولوا أيضا أن يسألوه عن السبب، فذكر أنه مر من أمام داره فسمع في الدار صوت طنبور يعني صوت آلة غناء، يقول الراوي عن شعبة وهو وهب ابن جرير أحد تلاميذ شعبة قلت له: هل سألته؟ قال: لا قلت هلا سألته لعله لا يعلم، فهذا الراوي ربما كان في بيته سفيه من السفهاء والرجل لا يدري ولا يعرف وهذا أمر معروف في طباع الناس، قالوا أيضا من الأعذار التي اعتذر بها عن هذا أنه يقرأ القرآن قراءة تسمى قراءة الألحان السبعة أو نحو ذلك فلعل شعبة لبس عليه أو شبه عليه فسمع هذه القراءة فظنها صوت طنبور، فكل هذا محتمل، لكن هذا التدقيق في جرح شعبة ما جاء إلا بسبب أن الأئمة وثقوا المنهال ابن عمرو فإذن تعارض عندهم جرح شعبة وتوثيق باقي الأئمة، فأخذوا ينظرون ما السبب الذي جعلك يا شعبة تتكلم في هذا الرجل نظرو وإذا

بالسبب غير جارح لا يسلم لشعبة بهذا الجرح برغم أنه أصاب في كثير من الجوانب في جرحه لكن لم يتابعوه في هذه القضية.
وجدوا أن بعض الرواة أحيانا يجرح بأسباب ذكروا أنها لا تعد جارحة فبعضهم قالوا له لم جرحت فلانا؟ قال: رأيته يركض على برزونة، البرزون نوع من الدواب يركبه المرفهون وأهل التنعم من أهل الدنيا فكأنه يرى أنه لا يليق بطالب العلم أن يركب بهذا المركب وهذا أمر لا يسلم له به فهل كل من ركب البرزون يعد مجروحا هذا غير صحيح ، فوجدوا أن هذا الجرح غير مستساغ وغير مقبول في بعض الأحيان تكون هناك حكايات تذكر عن بعض الأئمة فإذا ما فتشنا فيها وجدناها لا تثبت، في مثل هذه القضايا التي يقال إنه قال عن فلان وقال عن فلان ثم نجد أنها لا تثبت فلا بد إذن أن ننظر في مثل هذه الحكايات التي قيلت عن أن بعضهم جرح بما ليس بجارح قد تكون الحكاية في أصلها غير ثابتة وغير صحيحة وهذا أيضا العدل والإنصاف يلزمنا به.
العارف إذن بأسباب الجرح قد يطرأ عليه مثل هذا الأمر الذي ذكرناه، قال: (فإن خلا عن التعديل قبل مجملا على المختار) نعم إذا خلا الراوي عن التعديل قبل الجرح مجملا على المختار مثل ما قلنا لأنه إما أن يكون مجهولا أم لا ويضربون على هذا بمثال أبي الفتح الأزدي رحمه الله أبي الفتح الأزدي جرح بعض الرواة الذين لا يسلم له بجرحهم، ويقول بعض الأئمة: ليت الأزدي عرف جرح نفسه أو عرف ضعف نفسه فهو مجروح ومتكلم فيه، لكن مع ذلك نجد أنهم لم يهملوا كلام أبي الفتح الأزدي بل ذكروه في كتاب الرجال، يذكرونه للحاجة لأن كلامه إما أن يتفق مع كلام المجرحين فلا إشكال، وإما أن يعارض كلام المعدلين فهنا يأخذ بكلام المعدلين ولا يعتد بجرح أبي الفتح الأزدي وإما أن تخلو ترجمة الراوي من تعديل من بعض الأئمة فيبقى كلام أبي الفتح الأزدي لأنه إن لم يؤخذ به فسيكون الراوي مجهولا، إذن هذا هو المقصود بمثل هذه القضية، نتوقف قليلا لاستقبال بعض الأسئلة وبعد ذلك إن شاء الله تعالى نواصل في موضوع آخر جديد.
السؤال غير مفهوم..٢٨:٣٣
عندنا من الكتب التي صنفت في الثقات كتاب الثقات لابن حبان وثقات العجلي وبعض أهل العلم ينازع في تسمية كتاب العجلي كتاب الثقات لأنه يرى أنه كتاب تاريخ، على كل حال ليس هذا موضع بحثه إنما عرف عن العجلي رحمه الله أنه من المتساهلين في التوثيق لكن توثيقه أفضل من توثيق ابن حبان بل توثيق ابن حبان هناك من ينازع في تسميته توثيقا لأنه يقول إن مجرد ذكر ابن حبان للراوي في كتاب الثقات لا يعني توثيق ابن حبان لذلك الراوي، لأن ابن حبان يمكن أن يكون ذكر هذا الراوي وسكت عنه مجرد سكوت وتسمية الكتاب بالثقات يمكن ابناء على غالب الحال أو ابناء على أن هناك تفصيلا في أحوال هؤلاء الرواة، وهذا التفصيل يذكرون أنه إذا ذكر ابن حبان الراوي في كتابه الثقات وأخرج حديثه في الصحيح فهذا له حال إذا ذكره في الثقات وتكلم عنه بعبارة تدل على معرفته له كقوله مستقيم الحديث ونحو ذلك فهذا له حال آخر، أما من عرف من طريقة ابن حبان أنه ما عرفه كأن يقول عن الرجل لا أعرفه ولا أعرف ابن من هو ونحو ذلك فهذا يدل على أنه ما عرف هذا الراوي، لكن عرف عن ابن حبان رحمه الله أنه مشى على أصل أصله وهو أنه يرى أن الأصل في المسلم العدالة ولا نخرج المسلم من هذا الأصل إلا ببينة، هذا الأصل مشى عليه ابن حبان لكن لم يوافقه أهل العلم عليه قالوا الأصل في المسلم العدالة هذا ابناء على ظاهر الحال لكن إذا جاء ما يحتاج إلى تثبت فلا بد من التثبت فالقاضي لا يقال له إن الأصل في المسلم العدالة ويقبل شهادة الشاهد بل لا بد لذلك الشاهد من تزكية، ولذلك الرب جل وعلا يقول: ؟ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ؟[البقرة: ٢٨٢]، فهذان الشاهدان كما فسر هذه الآية بعض أهل العلم قالوا: شاهدي عدل من هؤلاء الرواة وتطبيقات النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته رضي الله تعالى عنهم في الأحكام ونحو ذلك كل هذا بيدل على أنه لابد من وجود التزكية، فعلى كل حال كتاب ابن حبان من حيث التوثيق فيه الكلام الذي ذكرت ويقرب منه كتاب العجلي، فالعجلي عنده تساهل في التوثيق وربما اعتد به بعض الأئمة ومشو توثيقه لكن بقرائن تنضاف إلى ذلك كأن يكون الراوي مثلا مخرجا له في الصحيح أو خرج له الترمذي فإذا انضاف إلى هذه القرائن رما مشو توثيق العجلي.
بالنسبة للمختلف والمتشابه ما الضابط الذي يفرق بين المؤتلف والمختلف والمتشابه لأن الأسماء المتفقة في كليهما أن في النطق أو الشكل تختلف كأنه نفس الشيء فما المؤتلف والمختلف والمتشابه فما هو الضابط؟
نحن قلنا إن المقصود بالمؤتلف والمختلف والمتشابه أن تأتلف الأسماء شكلا وتختلف نطقا وربطنا هذا بمسألة جدا وهي كتب الأقدمين، قلنا إن هذه الكتب لم تكن تعجم ولم تكن تشكل فربما جئت لعبيدة وعَبْيدة فنطقت الجميع عُبَيْدة بحكم شهرة هذا الاسم ولا تعرف أن هذا يقال له عَبِيدة وليس عُبَيْدة متى تعرف إذا ضبط بالشكل أو أخذته عن طريق التلقي من أفواه الشيوخ كذلك مثل ما قلنا عن بريد ويزيد لولا النقط لا يمكن أن نفرق بين هذا وذاك، فهذا يسمونه والمؤتلف والمختلف، يعني كأنه اتفق كتابة ولكن يختلف في النطق فالنطق إما أن يكون عن طريق النطق أو عن طريق الإعجام.

أما بالنسبة للمشتبه النسبة فعلى ما كنا بيناه الرواة قد يشتبهون مثلا في أنسابهم وهذا أيضا يقع فيه التصحيف بسبب عدم ضبط الكتب إما بالشكل أو النقط فذكرنا مثالا على ذلك نسبة الهمْداني الهمَداني فهذه لولا الشكل فإنه يمكن أن يلتبس أمرها، قولك أنه يمكن أن يكون هناك تداخل بين المؤتلف والمختلف وبين المتشابه أقول: نعم فيه تداخل بين المؤتلف والمختلف وبين المتشابه ولذلك كل هذه الكتب التي ألفت في هذا يمكن أن نجعل لها عنوان المتشابه، اللهم إلا قضية المتفق والمفترق لا أمرها مختلف لكن المؤتلف والمختلف والمتشابه ونحو ذلك كلها تدخل في باب واحد ألفت فيه الكتب التي ضمت هذا كله مثل كتاب الإكمال لابن ماكولا، لم يجد ابن ماكولا مثلا يفرق بين المؤتلف والمختلف وبين المتشابه جعله كله من المتشابه، فاعتمد على كتب من تقدمه ككتاب الدار قطني وكتاب عبد الغني ابن سعيد الأزدي التي كنا ذكرناها وكتاب الخطيب البغدادي وهكذا، فجمع هذا كله وزاد عليه أيضا وألف كتاب الإكمال الذي أصبح عمدة لمن جاء بعده، ثم أتبع ذلك بكتاب "تهذيب مستمر الأوهام" هذا الكتاب استدرك فيه ما فات الأئمة السابقين من الأسماء والأنساب المشتبهة جاء بعد ابن ماكولا عبد الغني ابن نقطة فاستدرك على ابن ماكولا في كتاب له يسمى الاستدراك لابن نقطة وطبع باسم الاكمال لابن نقطة جاء بعد ابن نقطة أئمة آخرون استدركوا أيضا حتى على ابن نقطة مثل ابن الصابوني.

الحافظ الذهبي يحاول أن يجمع هذه النسب المشتبهة فجعلها في كتاب واحد سماه مشتبه النسبة لكن الذهبي ضبط هذه النسب بالشكل ولم يضبطها بالحروف وضبطها بالحروف أولى وأحسن لأن الضبط بالشكل يدخله التصحيف دوما، يعني على سبيل المثال عبيدة وعبيدة نجد الأئمة الذين يضبطون مثل هذه الأشياء يقولون عبيدة بفتح العين المهملة هكذا، ينصون على هذا، أما الذهبي فيجعل فوق عبيدة خطا ويمشي فانتقدوا صنيعه في هذا، جاء بعده الحافظ بن حجر فألف كتاب تفسير المتنبه بتحرير المشتبه" تحرير المشتبه النسبة الذي هو كتاب الذهبي استدرك عليه مثل هذا الضبط الذي وقع فيه التصحيف وأطال الحافظ بن حجر النفس في هذا الكتاب ولذلك جاء كتابه يمكن في قرابة ضعفي كتاب الذهبي لكن الكتاب الذي يعد المرجع لهذا كله كتاب توضيخ المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي رحمه الله وهذا الكتاب يقع في مجلدات عديدة ضمن قرابة خمسة عشر مجلدا ونحو ذلك أطال فيه النفس وأبدع في هذا الكتاب فرحمه الله رحمة واسعة.

ذكرت التزكية والشهادة فيها اختيار لكن هل تقبل التزكية من الولد والزوجة أم تتشابه مع الشهادة في ذلك؟

من حيث التقعيد نعم ممكن أن تقب التزكية من الولد ومن الزوجة بالشرط بالشرط الذي ذكرناه أن يكون عارفا بأسباب التعديل والتزكية وأن يكون عارفا بأسباب الجرح وهكذا، قضية بيان السبب في التزكية يختلف عن بيان السبب في الجرح، في الجرح اتفقت كلمتهم على أنه لا بد من بيان سبب الجرح أما بالنسبة للتزكية فهناك خلاف فبعضهم اشترط أنه لا بد من بيان سبب التزكية، لكن هذا القول ضعيف و الصواب أنه لا يشترط بيان سبب التزكية يصعب حصرها فيصعب أن تقول هذا الرجل يصلى ويزكي و يحج ويصوم ويجتنب المنكرات و يفعل الطاعات ويفعل كيت وكيت إلى آخر ما هنالك، أسباب التزكية متعددة فيصعب معها أن تكون مذكورة مفصلة أما بالنسبة لأسباب الجرح فمحصورة ففي الأعم الأغلب ألا يجرح إلا بجارح واحد وإذا انضاف إليه شيء فيكون محصورا أيضا إما أن يكون الجرح باثنين أو بثلاثة ونحو ذلك فالمهم أنها محصورة ولا يصعب حصرها أبدا فلذلك فرقوا بين الاثنين، لكن من حيث الوجود أنا لا أعرف أن هناك رجلا مثلا وثق أباه أو زوجة وثقت زوجها لكن العكس قد يحصل وهو التجريح وهذا من بدائع الفوائد التي تكون في كتب أهل الحديث فيضربون على ذلك بمثال وكيع بن الجراح أو على بن المديني فوكيع بن الجراح - رحمه الله تعالى – كان في مجلس التحديث واجتمع حوله طلبة الحديث وطلبوا منه أن يبدأ بتحديثهم فأخذا يقول حدثني أبي وسفيان الثوري فقالوا لا نريد أباك حدثنا عن سفيان، أبوه وهو الجراح بن مليح مجروح في حفظه، فأعاد مرة أخرى: حدثنا أبي وسفيان الثوري حدثنا عن سفيان الثوري، أعاد الثالثة فقالوا له مثل ذلك فقال ففي الرابعة قال حدثني سفيان الثوري من ابتلي بكم يا أصحاب الحديث فليصبر، يعني قبل منهم جرحهم لأبيه ولم يغضب ولم تأخذه العزة بالإسم، وهذا من عدله وإنصافه - رحمه الله تعالى -، على بن المديني أشد من هذا كان في مجلس وفيه قتيبة بن سعي فقتيبة بن سعيد كأنه أراد أن يجامل على بن المديني لأن على بن المديني إمام مشهور فقال قتيبة بن سعيد حدثنا عبد الله بن جعفر عبد الله بن جعفر هو والد على بن المديني هو على بن عبد الله بن جعفر السعدي، فلما قال قتيبة هذا الكلام قال له أهل الحديث الحضور يا أبا رجاء هذه كنية قتيبة بن سعيد يا أبا رجاء ابنه ساخط عليه حتى يرضى عليه ابنه، ساخط عليه بمعنى أنه يضعفه ولذلك لا يعد هذا من باب العقوق وكان على بن المديني يحاول أن يتفادى الكلام عن أبيه فأحرجه أهل الحديث يوما من الأيام، فقالوا: ما رأيك في أبيك فسكت، فأعادوا عليه السؤال فأطرق ثم قال الشيخ ضعيف وهذا من عدله وإنصافه - رحمه الله تعالى –ب.

الأب قد يتكلم في ابنه مثل ما ذكر عن أبي داوود السجستاني تكلم في ابنه عبد الله بكلام لكن هذا قالوا: إن هذا جاء من باب سخط الوالد على ابنه فقط وإلا فالإبن معروف بأنه إمام رحم الله الجميع.

ما الفرق بين الجرح والغيبة والثناء والتعديل؟

هذا السؤال الحقيقة مهم، يعني هؤلاء الأئمة الذين يتكلمون في الرواة يعني يجرحونهم هل يعد هذا من الغيبة وألئك الذين يثنون على الرواة هل يعد هذا من المدح الذي نهى عنه الرسول - صلى الله عليه وسلم -

قال: (احثوا في وجوه المداحين التراب)؟ نقول: إن هذه المسألة كانت قد أزعجت أهل العلم من قديم الزمان ولشدة ورع الأئمة وخوفهم من الله وخوفهم من أعراض الناس، بدأوا يناقشون ههذ القضية ما أهملوها ولا أغفلوها فنجد أن مسلم بن الحجاج في مقدمة صحيحه ذكر أقوالا للأئمة في مثل هذه المسألة مثل تلك المسألة التي وقعت لعبد الله بن المبارك وهو إمام جبل، لكن رأى رجلا يقال له عباد بن كثير وهو من الصالحين من العباد لكنه إذا حدث جاء عن النبي - صلى الله عليه وسلم -

بالمناكير والبلايا والطامات فاحتار عبد الله بن المبارك في أمره ماذا يصنع؟ إن تكلم تكلم في رجل صالح عابد زاهد يخشى من أن يدعو عليه وإن سكت سكت على بلاء عظيم وهو دخول هذه الطامات في حديث النبي- صلى الله عليه وسلم – والغيرة التي لديه تفرض عليه أن يبين، فذهب يسأل مشايخه سأل الإمام مالكا وسفيان الثوري وقال إن عباد بن كثير من ترون حاله أفترون إذا حدث بحديث منكر أن أبين أمره قالوا: بلى، بين أمره فكان عبد الله بن المبارك بعد ذلك - رحمه الله تعالى -

إذا ذكر عبد الله بن كثير في مجلس أثنى عليه في دينه ثم بين أمره في الحديث قال: في الحديث ليس بشيء أما عبادته وزهده وصلاحه فهذا صحيح لكن لا تأخذوا عنه الحديث.

فهكذا حال الأئمة يرون أن الكلام في الرواة جرحا يعدونه الغيبة في ذات الله ووجدوا لهذا أصولا فقول الله جل وعلا ؟ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ؟[الحجرات: ٦]، إذن يمكن أن يكون الراوي فاسق، كيف نعرف أنه فاسق أو غير فاسق من جراء الجرح والتعديل وجدوا النبي - صلى الله عليه وسلم - حين طرق عليه الباب رجل قال بئس أخو العشيرة فلما دخل باسطه النبي - صلى الله عليه وسلم – فتعجبت عائشة - رضي الله عنها – فقالت: يا رسول الله طرق الباب فقلت ما قلت ثم رأيتك تباسطه فقال يا عائشة (إن شر الناس عند الله من تركه الناس اتقاء فحشه) يعني النبي - صلى الله عليه وسلم -

يرى أن هذا الرجل سليط اللسان فأخذا يهادنه حتى لا يتطاول بلسانه على عرض النبي - صلى الله عليه وسلم - .

وجدوا أن الضرورة تفرض في بعض الأحيان الجرح، فهند امرأة أبي سفيان جاءت تسأل النبي - صلى الله عليه وسلم – وتقول إن أبا سفيان رجل شحيح وتسأل هل يجوز لها أن تأخذ نفقتها ونفقة أولادها فقال لها النبي - صلى الله عليه وسلم – (خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف) ولم يقل لها النبي - صلى الله عليه وسلم - لا أنت اغتبت أبا سفيان وهو صحابي، لأن هذا جائز الغيبة تجوز في ستة أحوال كما بين ذلك النووي في رياض الصالحين من جملتها مثلا التظلم عند القاضي الاستشارة التعريف كأن يكون مثلا الراوي لا يعرف إلا بالأعرج لو قلت هذا عبد الرحمن بن هرمز ما عرفوه لكن إذا قلت الأعرج عرفوا أنه هو الذي يروي عن أبي هريرة، العرج هو صفة من الصفات التي قد لا يقبله الإنسان حين يوصف بها، لكن قالوا إن هذا من باب التعريف وليس من باب التعيير ولا يدخل هذا في باب الغيبة.

ذكروا من الاستثناءات أحوال الرواة لأنا لا نستطيع أن نعرف صحيح حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - من سقيمه والضعيف من الصحيح والموضوع من غير ذلك إلا بطريق جرح الرواة فجعلوا هذا من الضرورات التي تحتمها علينا شريعتنا.

هل الجرح أمر نسبي بحيث الشخص يكون عدلا في باب القراءات ومجروحا في باب التحديث؟

نقول: نعم الجرح نسبي قد يكون الراوي مجروحا في فن ومقبولا في فن آخر فبعض الرواة لا يقبل حديثه لكن إذا جاء في باب الرواية أخذ منه الحديث، وبعضهم ربما كان متكلما في حفظه بعض الأئمة يضعفون حديث وبعض الأئمة يحسنون حديثه لكن في باب القراءات هو حجة مثل عاصم بن أبي النجود - رحمه الله تعالى – فهو حجة في القراءات ولكنه في الحديث متكلم فيه.

فإذن الجرح قد يكون جرحا نسبيا وكذلك أيضا محمد بن أسحاق صاحب السيرة إذا حدث بشيء يتعلق في السيرة فحديثه حجة، لكن بالنسبة للحديث فتكلم فيه بعض أهل العلم وفي تفصيل طويل، وأكثر اهل العلم يتوسطون في حاله ويقولون هو حسن الحديث.

فالجرح نعم أمر نسبي قد يطرح الراوي في فن ويقبل في فن آخر.

تقول: المقصود بالعبد كما ذكرتم هو العبد في حال الرق؟

نعم هذه العبارة قد تكون مشوشة ونطمئن إخواننا في سائر أنحاء الأرض إلى أن الإسلام لا يفرق بين ذكر وأنثى بين غني وفقير بين رئيس ومرؤوس فالميزان هو التقوى ولذلك إذا وجد أحد أسود البشرة لا يجوز أن يطلق عليه أنه عبد لأن العبد هو المملوك حتى وإن كان أبيض البشرة فليس الضابط لون البشر حتى لا ينزعج بعض إخواننا حينما يجدون مثل هذا في كتب أهل العلم، لا هذه ألوان الله سبحانه وتعالى يعطيها من يشاء فقد يكون أسود البشرة خير من

كثير ممن هو أبيض البشرة وهذا أمر متوقع فالإسلام لا يفضل هذا على ذاك الميزان هو التقوى ؟ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ؟ [الحجرات: ١٣].

يقول: مرت بنا أنواع كثيرة من أنواع علوم الحديث فهل لهاعدد معين؟

نعم أنواع علوم الحديث اختلفت بين أهل العلم لكن نحنن نسير على طريقة ابن الصلاح - رحمه الله تعالى – فهو أول من رتب هذه الأنواع هذا الترتيب الجيد وأول من خدم علوم الحديث هذه الخدمة، وكلم من جاء بعد ابن الصلاح كلهم يحومون حول كتابه، كما ذكرنا ذلك في مقدمة هذا الشرح ، فابن الصلاح جعل أنواع علوم الحديث جعلها خمسة وستون نوعا، بعض أهل العلم كالسيوطي يقول يمكن أن نوصلها إلى فوق التسعين نوعا والحافظ بن حجر يقول إنها قد تربوا على مائة نوع ولكن فيها تداخل، وفيه تكلف إذا أخذنا نعدد تلك الأنواع فلعل أشهر هذه الأنواع هي هذه الأنواع التي ذكرها ابن الصلاح - رحمه الله تعالى -

وهو خمسة وستون نوعا.

يقول: إذا أمكن أن توضح لنا بخصوص المعلقات الموجودة في صحيح البخاري وهل هي صحيحة أم لا ولماذا أوردها البخاري - رحمه الله تعالى -؟

لعله ما حضر الدرس الذي ذكرناه عن المعلق والحقيقة السؤال طويل يحتاج منا إلى درس طويل لكني أحيله على مراجعة الحلقة التي ذكرنا فيها المعلقات أو أشرنا إليها لأننا أيضا لم نفصل ذلك التفصيل الطويل، ولكني أحلت حينما ذكرت الحديث المعلق أحلت على الكتب التي أسهمت في هذا وأطالت ومن أجودها مقدمة الحافظ بن حجر لتغليق التعليق كذلك أيضا كلامه في مقدمة فتح الباري في هدي الساري وكذلك أيضا في النكت على ابن الصلاح فالحافظ بن حجر تكلم في هذه الكتب وأطال النفس وإن شئت أن تراجع فتح المغيث للسخاوي فإنه أيضا أسهب في هذا وأطال وجزاكم الله خيرا، لعلنا الآن نواصل في الموضوع الآتي:

أسأل عن ما يقوله بعض المعاصرين عن أنهم يكادون يتوسعون في باب الجرح وحجتهم أنهم يقولون أن الجرح سواء هو راوي الحديث أو من العلماء المعاصرين أن هذا من باب الجرح والتعديل وهو من باب التشهير أو من باب الطعن في هذا العالم ما رأيك يا شيخ فيمن يتوسع في هذ المجال؟

سؤاله مهم على الحقيقة ونحن نجد أن الساحة الإسلامية تغلوا وللأسف وأخشى ما نخشاه أن نكون مطية لأعداء الإسلام ونحن لا نشعر بل وأخشى ما نخشاه أن نلبس هذا الاستغلال لبوس الشر فأنا أذكر إخواني في الله في جميع أنحاء الأرض بضرورة تقوى الله جلا وعلا واستشعار هذا الأمر العظيم المهم جدا فأعراض الناس ليست من السهولة بمكان يأتي الإنسان يوم القيامة بحسنات أمثال الجبال لكن يأتي وقد شتم هذا وتطاول على عرض هذا وأخذ مال هذا فيعطى من حسناته وهذا من حسناته فإن فنيت حسناته أخذ من سيئاتهم وطرحت عليه وطرح في النار كذلك هذا أيضا هذا الذي يتكلم في أعراض الناس قد يبتليه الله جل وعلا في عرضه فهو يتتبع عثرات الناس وسقطاتهم فيبتليه الله جل وعلا بمن يتتبع عثراته وذلاته وسقطاته ورأي خلق كثير ممن ابتلوا بهذا الداء وقد ابتلاهم الله جل وعلا بالانحراف فانحرفوا عن الجادة كانوا يزعمون نصرة السنة والحماس للسنة لكن أفضى بهم الأمر عن الانحراف عن جادة الاستقامة مطلقا وهذه المسائل ضبطها أهل العلم بضوابط فمن أهما التجرد للحق ألا يكون للإنسان هوى في هذه المسائل، ومن الهوى أن يكون حانقا على هذا الإنسان لغرض دنيوي ولكن يبدأ يستغل بعض الهفوات وما يثارعنه في الساحة للتشفي منه والانتقام، وهذه بلية الله سبحانه وتعالى سيحاسب عليها وربنا يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور.

من الأشياء التي في هذا ما تعج به الساحة من انقسام بين المسلمين وبخاصة المشتغلين بالدعوى فهذا له منهج وهذا له منهج وهذا يبتع جماعة وهذا يبتع جماعة فيبدأ هذا يتطاول على الذي ليس من فئته وإلى الله المشتكى إذا استمر الأمر على هذه الحال فلا أدري متى يلتئم الجرح وما أدري متى يتحد الصف وما أدري متى نبقى يد واحدة على من سوانا ولنا في صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أسوة حسنة لو نظرنا لحجم الاختلاف الذي وقع بينهم لرأيناه أحيانا يصل إلى حد شديد وقد يوقع العداوة والبغضاء ولكنهم - رضي الله عنه – ضربوا أروع الأمثلة في مثل تفادي هذه الأمور وإن كان وقع بينهم ما وقع لكن ذاك له ظروفه وملابساته وبسبب الأعداء الذين دخلوا في الصف الإسلامي، فهل نريد أن تكون الليلة كالبارحة أنا أرغب بإخواني بعد أن استبان لهم الأمر أن يكونوا مطية لأعداء الإسلم الذين يدخلون في الصف ويبكون الخلاف ويحاولون أن يوقعوا بين المسلمين باستغلال بعض نقاط الخلاف نحن لاندعي أنه ليس هناك خلاف ولكن الخلاف يعالج معالجة شرعية وإذا كان هناك من أخطأ من ذلت به القدم فيجب أن يتولى هذا أهل العلم ما يأتي كل من هب ودب ويسفه حتى أهل العلم الذين لم يتابعوه في طريقته التي انتهجها والله والله أنا رأيت أطفالا صغارا ما بلغو سن الرشد يأتون في بعض أهل العلم بعض المشايخ ويدرسون عليهم ثم وإذا بهذا البلاء الفتاك يجتزبهم من هذه الحلق ويأخذونهم ويلقنونهم مثل هذه الأساليب فلان كذا وفلان كذا ويبدأ وهو طفل صغير إن قلت لكم ما بلغ سن الرشد ويبدأ يتطاول في أعراض أهل العلم بسبب أنه تلقن هذا وهذه

المسألة تعود إلى أيضا نواحي تربوية فأحيانا تربية الشخص أو البيئة التي نشأ فيها لها دخل في مثل هذه الأمور، يعني ربما نشأ الإنسان في بيئة طريقتها التطاول في أعراض الناس وقلة الخوف من الله جل وعلا في مثل هذه القضايا فينشأ في هذه البيئة ويتربي في أحضانها فينتقل هذا الداء إلى الدعوة إلى الله والتطاول على أعراض أهل العلم.

أحيانا يكون بعضهم مريضا نفسيا وهذا معروف ورأينا أصنافا من هؤلاء الناس الواحد منهم ربما كان متزينا بزي طلبة العلم ولكنه مريض نفسي ويبدأ يتكلم ويؤثرأيضا في الآخرين ويشوش على الساحة.

فالشاهد أن هذه البلية التي سأل عنها الحقيقة تحتاج إلى طرح أول من يقع أو تقع عليه المسؤولية كبار أهل العلم يجب عليهم أن يخمدوا مثل هذه الفتن فيرسموا للناس منهجا وسطا في هذا ويقنعوا المخطأ فيقولون: أنت مخطيء ولا يجوز لك أن تتطاول على أعراض الدعاة وأعراض طلبة العلم وأعراض العلماء، هذا ليس من شأنك وليس من صفاتك ولست مؤهلاً لهذا دع السفينة لقائدها، الربان هو الذي يسيرها، فنحن نأمل من المشايخ عموماً أن يتدخلوا في مثل هذه القضايا لإخماد هذه الفتن التي استشرت بين أهل العلم وجعلت بعضهم يأكل لحوم بعض وينهش بعضهم بعضاً ونقول استغلها أعداء الإسلام شئنا أم أبينا، والله إن صفنا مدخول من هؤلاء الأعداء ويعرفون عنا أكثر مما نعرفه عن أنفسنا فلنتقي الله في أعراض الناس وكل هذه القضايا أنا أقول إنه مفصول فيها شرعاً سواء في مناهج المحدثين وطريقتهم في قبول الجرح والتعديل أو حتى في كتب الآداب التي تطرقت في مثل هذا .

فنحن أحياناً لا نتأدب بآداب الإسلام ينبغي لطالب العلم إذا أراد أن يطلب العلم أن يقرأ ولذلك كتب المصطلح كلها تطرقت لآداب المحدث وطالب الحديث كما سيأتي معنا إن شاء الله عما قريب .

لماذا يذكرون هذه الآداب ؟ لأنه يجب أن يتحلى بها طالب العلم .

بل هناك كتاباً مفردة ألفت في هذا يروج لطالب العلم إذا أراد أن يطلب العلم أن يقرأ هذه الكتب قبل أن يطلب العلم، حتى يتحلى بآداب طلب العلم كتب ألفت في الأدب عموماً، مثل كتاب الأدب المفرد للبخاري رحمه الله وهو من أروع ما كتب .

بل الكتب المجملة أفردت عنها كتب عن الآداب وما ينبغي للمسلم مع إخوانه المسلمين ككتاب البر والصلة ونحو ذلك وكتاب الأدب وهكذا ففى صحيح البخاري كتاب الأدب في صحيح مسلم كتاب الأدب والبر والصلة وهكذا .

فجميع كتب السنة تطرقت لمثل هذه القضايا واعذروني إن كنت أطلت لكن (كلام غير مفهوم).

وهنا قال الإمام رحمه الله (فصل ومن المهم معرفة كنى المسمين وأسماء المكنيين ومن اسمه كنيته ومن اختلف في كنيته، ومن كثرت كناه أو نعوته، ومن وافقت كنيته اسم أبيه أو بالعكس أو كنيته كنية زوجته، ومن نسب إلى غير أبيه أو إلى أمه أو إلى غير ما يسبق إلى الفهم ومن اتفق اسمه واسم أبيه وجده أو اسم شيخه وشيخ شيخه فصاعدا، ومن اتفق اسم شيخه والراوي عنه) .

يقول الحافظ رحمه الله في هذا التنبيه المهم إنه ينبغي لطالب العلم ما دام الكلام معنا مر في الرجال وأحوالهم ونحو ذلك فيقول أيضاً مما يلتحق بهذا أنه ينبغي لطالب العلم أن يتعرف على أحوال الراوة ومن هذه الأحوال التي ينبغي له أن يتعرف عليها أن يعرف كنى المسمين يعني إذا كان الرجل مشهوراً باسمه وله كنيه ينبغي أن تعرف كنيته والسبب حتى أنه لو وقع عندك في إسناد من الأسانيد تعرف أن هذا هو فلان، يعني إذا كان مثلاً عندنا إسناد جاء هكذا يقول عبد الرزاق، حدثنا أبو عروة قال حدثنا أبو الخطاب قال حدثنا أبو الحجاج عن ابن عباس أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال كذا وكذا .

أنا واثق أن كثير من طلبة العلم يمكن أن يمر على هذا الإسناد ويقول هذا الإسناد ضعيف لأن في سنده مجاهيل لماذا لأنه لم يعرف كنى المسمين، فشيخ عبد الرزاق أبو عروة هو معمر بن راشد نعم هو مشهور باسمه ولم يشتهر بكنيته فلذلك يهمنا جداً أن نعرف كنيته حتى لو جاءنا مكنيا وإذا بنا نعرف أن هذا هو معمر بن راشد رحمه الله، شيخه قلنا عن أبي الخطاب، أبو الخطاب هو قتادة هو مشهور باسمه، قتادة بن زعامة السدوسي فكنيته أبو الخطاب لكن لم يشتهر بكنيته إنما اشتهر بالاسم، شيخ قتادة أبو الحجاج هو مجاهد بن جابر المكي، فهو مشهور باسمه مجاهد ولم يشتهر بكنيته فإذاً من المهم جداً أن نعرف كنى المسمين.

قال (والعكس أيضاً وأسماء المكنيين) فبعض الرواة يكون على العكس من هذا يشتهر بكنيته ولا يشتهر باسمه مثل لو جاءنا إسناد يقول فيه شعبه حدثني عمرو بن عبد الله عن علقمة عن ابن مسعود أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال كذا وكذا .

يمكن يأتي إنسان ويقول شيخ شعبة مجهول هذا ليس مجهول بل هو إمام جبل على رأسه نار، عمرو بن عبد الله هذا هو أبو إسحاق السبيعي مشهور بكنيته وأما اسمه فقل يرد مسمى في كتب الحديث وفى الأسانيد وإنما يقال حدثنا أبو إسحاق السبيعي وهكذا فهو أيضاً مشهور بكنيته ولم يشتهر باسمه فهو على العكس من سابقه .

قال (ومن اسمه كنيته) نعم هناك بعض الرواة الذين ليس لهم أسماء وإنما أسماؤهم كناهم مثل أبي سلمة بن عبد الرحمن هو من المشاهير الذين يرون عن أبي هريرة وعن عائشة وغيرهم من الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين – أبو سلمة بن عبد الرحمن ليس له اسم اسمه هو كنيته هكذا .

قال (ومن اختلف في كنيته) الذين اختلف في كنيتهم هؤلاء كثر ولعل من الأمثلة التي مثلنا بها سابقاً في مبحث التدليس ومبحث العلة ذاك الحديث الذي قلنا إن بقية بن الوليد دلسه فقال حدثنا أبو وهب الأسدي وهو عبيد الله بن عمر الرقي، هذا الرجل كناه بقية بن الوليد بهذه الكنية أبو وهب ونسبه هذه النسبة ليدلسه حتى لا يعرفه من يقف عليه والسبب أنه يعرف بكنيه غير هذه الكنية، ولذلك من المهم جداً التعرف على كنى الراوي إذا تعددت كناه، ومما يلحتق بهذا معرفة أبناء الراوي لأنه قد يكنى بابن لم يشتهر بكنيته ولكن إذا تعرفنا على أولاد الراوي فإننا نستيطع أن نتوقع ذلك حينما يأتينا مثل هذا الإسناد بهذه الصفة التي كشفها أبو حاتم الرازي رحمه الله، قال ومن كثرت كناه ونعوته، كذلك أيضاً هو ملتحق لسابقه لأن الراوي قد يختلف في كنيته فيقال هو أبو فلان ويقال أبو فلان يعني إذاً هناك اختلاف في كنيته، لكن في بعض الأحيان يكون للراوي أكثر من كنية يقال له فلان ويقال له فلان .

ضرب الحافظ بن حجر بابن جريج قال له كنية أبو الوليد وأبو خالد، إذاً من المهم أن نعرف كنى ابن جريج حتى لو جاءنا راوي وقال حدثنا أبو الوليد وهو المشتهر بأبي خالد نعرف أنه ابن جريج أو العكس كذلك .

قال (ومن المهم أيضاً معرفة من وافقت كنيته اسم أبيه أو بالعكس) لأن هذا مما يحصل فيه الالتباس فضرب الحافظ مثالاً على هذا بأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق المدني، إبراهيم بن إسحاق وكنيته أبو إسحاق فربما جاءنا في إسناد من الأسانيد هكذا، حدثنا أبو إسحاق يكون معروفاً بهذه الكنية لكن إذا جاءنا في إسناد من الأسانيد حدثنا ابن إسحاق ربما يعني لا نعرف أنه هو أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق المدني كذلك العكس إذا كان يشتهر بإبراهيم إسحاق ولا نعرف كنيته على وجه الحقيقة فإنه يمكن أن يقال حدثنا أبو إسحاق فنظن أن هذا متصحفاً عن ابن إسحاق أو العكس .

فعلى كل حال من وافقت كنيته اسم أبيه أو بالعكس هذا مهم جداً من عكسه إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي هذا اسمه وافق كنيه أبيه أما الأول فكنيته وافقت اسم أبيه كل هذا مهم أو تهم معرفته حتى لا يحصل هذا اللبس في الأسانيد فيما لو جاءنا فنظن أن هناك خطأً في الإسناد أو نحو ذلك .

قال (أو كنيته كنية زوجته) يعني من المهم جداً أن نعرف من توافق كنيته كنية زوجته وهذا موجود مثال ذلك أبو أيوب الأنصار، - رضي الله عنه – زوجته أم أيوب وهي التي روت عنه حديث فضل قراءة قل هو الله أحد الذي سبق أن أشرت إليه مرة ماضية وقلت أنه أطول إسناد وجد في الدنيا لأن هناك ستة من التابعين يروي بعضهم عن بعض فمن جملة ذلك أن أم أيوب هي التي تروي هذا الحديث عن أبي أيوب في أن قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن .

كذلك أبو الدرداء وأم الدرداء، هذا موجود في الكتب فأم الدرداء هو زوجة أبي الدرداء - رضي الله عنهم أجمعين - .

يقول الحافظ في ذكر الأشياء المهمة أو ما ينبغي لطالب العلم معرفته قال (ومن نسب إلى غير أبيه أو إلى أمه) نعم هناك بعض الرواة قد ينسبون إلى غير آبائهم يضربون على ذلك مثالاً بالمقداد بن الأسود قالوا الأسود ليس أباه ولكنه نسب إليه هكذا إما بسبب أنه تبناه أو نحو ذلك ، إذاً ما اسم أبيه؟ قالوا اسم أبيه عمرو فهو الأسود بن عمر وهو اسمه المقداد ، فربما جاءنا في بعض الأسانيد المقداد بن الأسود وربما جاءنا في بعض الأسانيد المقداد بن عمر فربما ظننا أنهما اثنان وأنهما في الحقيقة واحد .

فإذا عرفنا هذا فلا يلتبس علينا مثل هذا الأمر كذلك أيضاً من المهم جداً معرفة من ينسب إلى أمه هناك بعض الرواة ينسبون إلى أمهاتهم أو إلى جداتهم وهكذا .

فعندنا أحد الأئمة المعروفين وهو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي يعرف بابن علية قالوا علية هي أمه واشتهر بابن علية أكثر ما يقع في الأسانيد حدثنا بن علية قل أن تجد إسناداً يقال فيه حدثنا إسحاق بن إبراهيم يوجد ولكنه قليل إذا ما قورن بنسبته إلى أمه لكن ابن علية ما كان يرضى عن هذا قالوا إنه كان يقول من قال لي ابن علية فقد اغتابني، لكن المشكلة أننا نتعامل مع واضع فالأسانيد هكذا يأتي فيها فإذا لا يكون هذا من باب الغيبة بل هذا مما يغتفر لأنه لابد من التعامل مع هذه الأسانيد بهذه الصفات عاصم بن أبي النجود كثيراً من الأحيان يقال عاصم بن بهدلة قالوا بهدلة هي جدته أو نحو ذلك وإنما نسبته هكذا عاصم بن أبي النجود.

يقول الحافظ من المهم جداً معرفة من يمكن أن ينسب إلى غير ما يسبق إلى الفهم مثل على ذلك بالحذاء يقول إننا فى بعض الاحيان نجد بعض الرواة الذين ينسبون نسبة ليست حقيقية مثل خالد بن مهران الحذاء، خالد بن مهران الحذاء، ربما لو حاولنا أن نتعرف على سبب هذه النسبة ما سببها نظن أنه حذاء يعني أنه يصنع الأحذية، قالوا لا وإنما كان هو يجلس عند الحذائين فبسبب كثرة جلوسه عندهم نسب إلى الحذاء هذا قول قيل في نسبه خالد بن مهران الحذاء.

هناك من قال لا لم يكن هكذا وإنما كان يقول احذوا كذا احذوا كذا يعني اتبع الطريق الفلاني فبسبب كثرة مقولته قيل له خالد الحذاء لأنه يكثر من قوله احذوا كذا احذوا كذا .
المهم أن الحافظ يقول لابد أن نعرف هذه النسب وهذه الأسماء التي يسبق إلى الفهم غير معناها الحقيقي مثل أننا يسبق إلى أفهامنا أن الحذاء نسبة إلى صنع الأحذية، وهو ليس كذلك .
كذلك من الأشياء المهمة جداً معرفة من اتفق اسمه واسم أبيه وجده لأنه ربما وقع لنا هذا في بعض الأسانيد فنظن أن في هذا تصحيفاً وهو التكرار نظن أنه كرر اسم هذا الراوي .
قالوا ما مثال ذلك الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه – فعلى له ابن يقال له الحسن وهذا معروف صحابي جليل الحسن له ابن يقال له الحسن والحسن هذا أيضاً له ابن يقال له الحسن فإذا جاءنا في إسناد الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي لا نظن أن في هذا خطأً ولكن هكذا وقه في هذا الإسناد .
قال (ومن المهم جداً معرفة من وافق اسمه اسم شيخه وشيخ شيخه فصاعدا وهكذا) يمثلون على هذا بإسناد وجد فيه حدثنا عمران عن عمران عن عمران فربما يظن بعض الناس أن في هذا تصحيفاً لا هو ليس تصحيف ولكن عمران الأول هو معروف بعمران القصير، أحد الرواة عمران الثاني هو عمران ابن ملحان معروف بكنيته أو مشهور بكنيته وكنيته أبو رجاء العطاردي، فهو عمران بن ملحان .
عمران الثالث هو الصحابي الجليل عمران بن حصين .
فربما وقع في بعض الأسانيد هكذا عمران القصير يروي عن عمران بن ملحان وهو أبو رجاء العطاردي وأبو رجاء يروي عن عمران بن حصين - رضي الله عنه - .
من أمثلة ذلك أيضاً، سليمان عن سليمان عن سليمان، يقولون سليمان الأول هو سليمان بن أحمد اللخمي الطبراني صاحب المعجم والإمام المشهور شيخه سليمان هو سليمان بن أحمد الواسطي وشيخ الشيخ سليمان هو سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي المعروف بابن بنت شرحبيل .
فهذا الإسناد يقع كثيراً أيضاً من الأشياء المهمة كما يقول الحافظ معرفة من اتفق اسم شيخه والراوي عنه يكون اسم التلميذ والشيخ سيان يمثلون على هذا بهشام عن يحي عن هشام .
هشام الأول هو هشام الدستوائي إمام مشهور معروف شيخه يحي هو يحي بن أبي كثير شيخ يحي هشام هو هشام بن عروة ابن الزبير وهو من الأئمة المعروفين هذا يمكن أن يكون الأمر والخطب فيه سهلاً لكن في بعض الأحيان يكون اللبس أشد مثل ما لو جاءنا في إسناد حدثنا بن أبي ليلى عن الحكم عن ابن أبي ليلى، فربما ظننا أن في هذا خطأً لأن ابن أبي ليلى تكرر فهو ليس خطأً ابن أبى ليلى الأول هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى القاضي يروي عن الحكم بن عتيبة والحكم يروي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى والد محمد تلميذه فهذا ليس خطأً .
فمن الضروري جداً معرفة الأسماء التي تتفق بهذه الصفة حتى نميز هذا من ذاك .
السؤال الأول ما الفرق بين المتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف ؟
السؤال الثاني عرف الطبقة وما فائدة معرفتها ؟
السؤال الثالث كم مراتب الجرح والتعديل ؟
السؤال الرابع من الذي يقبل قوله في الجرح والتعديل ؟
تكفي هذه الأربعة إن شاء الله في هذا .
يسأل يقول نريد أن تبين لنا أسباب اختلاف علماء الحديث في الحكم على بعض الأحاديث من حيث الصحة أو الضعف وما علاقة ذلك ممن يقبل قوله في الحكم على الرواة ؟
الحقيقة أن من أهم ما يوقع الخلاف بين أئمة الحديث في الحكم على الحديث أحكامهم على الرواة فربما رأى الواحد منهم أن هذا الراوي لا يحتج به، فيضعف حديثه والآخر يرى أنه يحتج به فيقبل حديثه هذه أحد الأسباب من الأسباب أن بعضهم يرى أن العلة التي في هذا الحديث علة قادحة وتمنع من قبوله والآخر يرى أنها لا تقدح وهذا يقع حتى بين البخاري ومسلم نفسيهما .
فنجد أحاديث يخرجها البخاري ويعرض عنها مسلم والعكس كذلك أحاديث يخرجها مسلم ويعرض عنها البخاري، والسبب أن البخاري مثلاً يرى هذا الحديث معلول فيترك ذكره .
ومسلم يرى أن ذاك الحديث معلول فيترك ذكره فهذا الاختلاف أن هذه العلة التى في الأحاديث بعضهم يرى أنها تؤثر وبعضهم يرى أنها لا تؤثر .
يقول هل التحذير من بعض البدع العقدية التي يقع فيها بعض العلماء يدخل ضمن التعرض لأعراض العلماء ؟
إذا كان هناك عالم، الحقيقة إن المسألة أنا قلت أنها شائكة ولذلك ينبغي أن يتولى هذا أهل العلم لأنهم هم الذين يستطيعون أن يفصلوا في هذه القضايا يعني أهل العلم مثل القضاة لا يمكن أن يأتي إنسان من الشارع ويفصل بين اثنين متخاصمين لأنه يفتقد الأسس التي يبني عليها حكمه فلابد أن يكون مؤهلاً لإصدار الحكم كذلك أيضاً مثل هذه

الأمور الشائكة لا يجوز أن يتولاها صغار طلبة العلم والسفهاء، يتولاها أهل العلم فإذا كان هناك إنسان التبس في أمره هل يحكم عليه ببدعة أو لا يحكم عليه ببدعة، هل يقبل قوله أو لا يقبل قوله أو نحو ذلك ينبغي أن يسأل أهل العلم يقال لهم ما رأيكم في فلان نأخذ منه أو لا نأخذ منه هل هو مبتدع أو غير مبتدع فأهل العلم هم الذين يفصلون في هذه القضايا والرجل الذي بهذه المثابة ينظر إليه أهل العلم عدة نظرات من أهم هذه النظرات، هل هو صادق في تدينه أو لا ؟

وهذه المسألة سبق أن فصلنا فيها في حكم رواية المبتدع وقلنا المعول عليه الصدق فإذا كان صادقاً وبدعته ناشئة من اجتهاد فإنهم يأخذون عنه العلم ولا يتابعونه في بدعته ويحذرون من تلك البدعة ولكن لا يؤثر هذا في الحكم على الراوي ولا يقال إنه مجروح وتترك روايته، هذا منهج أهل الحديث وضربت على هذا أمثلة وقلت مثل قتادة بن زعامة السدوسي معروف أنه ممن قال بالقدر ومع ذلك ما ترك الأئمة روايته بل متحج به بإجماعهم كلهم وغيره وغيره أمثلة ضربناها في ذلك الباب فينظر لهذا العالم إن كان عالماً معتبراً نفع الله به الأمة وخيره كثير ووقعت منه الهفوة والهفوتان والذلتان ونحو ذلك فمثل هذه الأمور ننبه عليها نعم لا نجامله في دين الله لابد من التنبيه على الأخطاء بإذن الله - جلّ جلاله – يجب أن يصان لا على حساب الناس، فنبين الأخطاء لكن بيان الأخطاء بميزان دقيق يعرفه أهل العلم وذلك نعرف كيف نتعامل مع الشخص الذي صدر منه هذا الخطأ فنقول هذ صدرت منه هذه الذلة ونسأل الله أن يغفر له ذلته ولكن لا يتابع في ذلته، وفى هذا كلام طويل الحقيقة .

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، أما بعد ، ففي هذه الليلة سيكون بإذن الله تعالي ختام هذا الكتاب المبارك إن شاء الله تعالي وهو نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للحافظ بن حجر العسقلاني لأننا بإذن الله في هذه الليلة سنأتي إن شاء الله تعالي على بقية الموضوعات التي ذكرها الحافظ وسيكون إن شاء الله الأسبوع القادم مراجعة وذكر بعض الأمثلة التي وعدتكم بها وأرجو أن ييسر الله ذلك .

الحافظ رحمه الله ختم كتابه هذا بهذه الخاتمة التي ذكر فيها هذا السرد لهذه الأنواع الموجودة التي لم يقل فيها ولم يسهل في ذكر أمثلتها كما سيتبين لنا إن شاء الله تعالي من خاتمة هذا الكتاب وكنا وقفنا البارحة على موضوع الأسماء المجردة والمفردة والذي سنبتدأ به بإذن الله تعالي بعد القراءة فليتفضل الأخ بالقراءة.

(ومعرفة الأسماء المجردة والمفردة، والكنى، والألقاب، والأنساب، وتقع إلى القبائل والأوطان: بلادا، أو ضياعا، أو سككا، أو مجاورة، وإلى الصنائع والحرف، ويقع فيها الاتفاق والاشتباه كالأسماء وقد تقع ألقابا.

ومعرفة أسباب ذلك ومعرفة الموالى من أعلى إلى أسفل، بالرق، أو بالحلف، ومعرفة الإخوة والأخوات.)

الحافظ بن حجر رحمه الله كان نبه على بعض الأمور التي ينبغي لطالب العلم الحديث معرفتها فذكر قبل ذلك من المهم على طالب علم الحديث معرفة طبقات الرواة وألفاظ الجرح والتعديل إلي آخر ما هنالك حتى قال ومعرفة أيضا من المهم عليه أو مما يهم معرفة الأسماء المجردة والمفردة .

لشك أن هاتين الفظتين المجردة والمفردة تحتاج منا إلي تعريف .

فالمقصود بالأسماء المجردة : أي التي لا يخالطها كنى ولا ألقاب ، هذا هو الاسم المجرد يعني مثل ما لو قلنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن ونحو ذلك فلم يكنى ولم يلقب هذا الراوي .

والمقصود بالأسماء المفردة : أي التي لا يشترك مع صاحبها أحد في هذا الاسم .

الأسماء المجردة هي الغالب معظم الرواة جدا كلهم أصحاب أسماء مجردة ، وهؤلاء الرواة بحكم أنهم هم الكثرة فنجد أن المصنفات التي ألفت في الرجال اهتمت بهؤلاء الرواة لكن نصب ترتيب معين ، فهذه المصنفات بعضها يرتب الرواة على حسب الطبقات التي أشرنا إليها الليلة البارحة والتي قبلها ولا تعنى هذه المصنفات برواة معينين وإنما تجمع كل رواة الحديث الذين وردوا في الأسانيد مثل كتاب الطبقات لابن سعد فكتاب الطبقات لابن سعد لم يعنى لا بثقات ولا بضعفاء ولا برجال كتب مخصوصين ولا بشيء من ذلك وإما جمع ما استطاع من الرواة وتكلم عنهم بحسب استطاعته جرحا وتعديلا ورتب هؤلاء الرواة على الطبقات التي سبق أن أشرنا إليها .

هناك بعض المصنفين جمعوا هؤلاء الرواة جمعا مشهدا ورتبوهم على الحروف لكن من غير دقة كما صنع الحافظ البخاري رحمه الله في التاريخ الكبير وعبد الرحمن بن أبي حاتم في الجرح والتعديل فالبخاري رحمه الله جمع جميع الرواة الذين وقعوا له في أسانيد الأحاديث المروية ورتبهم على الحروف لكن اعتنى بالحرف الأول فقط وما بعد الحرف الأول فإنه يراعي فيه الشهرة ويراعي فيه الأفضلية ويراعي فيه أيضا الطبقة ، فعلى سبيل المثال نجد أنه رحمه الله ابتدأ بما اسمه محمد لأن شرف هذا الاسم لشرف نبينا صلى الله عليه وسلم ، ثم بعد ذلك رتبهم على الحروف ، ويعنى بالحرف الأول ففي حرف الألف مثلا يقدم من اسمه أحمد ثم إبراهيم وهكذا ثم نجد بعد ذلك يأتي من اسمه أبي وبحسب الترتيب الأبجدي ينبغي أن يقدم من أسمه أبي على من أسمه أحمد وهكذا لكن راعى الأفضلية .

كذلك في حرف العين على سبيل المثال العين بعدها باء فإنه يقدم من أسمه عبد الله على من أسمه عبد الأعلى وعبد الرحمن وعبد الحميد وهكذا ، والسبب شهرة هذا الاسم وأفضليته أيضا لحديث النبي صلى الله عليه وسلم أحب الأسماء إلي الله عبد الله وعبد الرحمن .

فإذن الحافظ البخاري يرتب بحسب الحرف الأول ولا يراعى ما بعد ذلك فإذا اتحد الاسم كعبد الله مثلا وهناك العشرات من الرواة ممن اسمه عبد الله نجد أنه يرتب هؤلاء بحسب الطبقات فيقدم من اسمه عبد الله من الصحابة ثم من التابعين وهكذا .

فريبنه سميعه عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل وفي الكلام على هذين الكتابين عقول لا تستوعبه هذه أو هذا لا يستوعب هذا المختصر ، هناك من المصنفين من أخذ هؤلاء الرواة وقسمهم إلي قسمين مثل ما صنع بن حبان رحمه الله فقسم جعله في كتاب سماهم ثقات ، وأشرنا إلي هذا ليلة البارحة حينما قلنا إن هناك خلافا هل قصد بن حبان من جميع من أوردهم في هذا الكتاب أنهم ثقات محتج بهم أو له في ذلك اصطلاح خاص على ما ذكرناه سابقا .

كذلك أيضا جعل الضعفاء والمجروحين في كتاب سماه المجروحين ، فإذن بن حبان أفرد الثقات عن المجروحين جعل هؤلاء في مصنف وهؤلاء في مصنف أخر .

أشرنا أيضا في ليلة البارحة إلي كتاب الثقات للعجلي وكتاب الثقات لابن شاهين فهذه الكتب حاولت أن تفرد الثقات على حدة ولا تخلطهم بباقي الرواة وعلى وجه الخصوص الرواة المجروحين .

نجد أن بعض الكتب عنيت بجمع الرجال الذين لهم صفة أخرى وهذه الصفة تختص ببعض الكتب فجاء عبد الله بن المقدسي رحمه الله ألف كتاب الكمال في أسماء الرجال ، جعل هذا الكتاب مختصا برجال الكتب الستة أي صحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن أبي داود وجامع الترمذي وسنن بن ماجة وسنن النسائي هذه هي الكتب الستة ، جمع رجال هذه الكتب الستة في هذا الكتاب وتكلم عنهم جرحا وتعديلا ورتبهم على حروف المعجم .

جاء بعده الحافظ بن مزني فوجد أن كتاب عبد الله بن المقدسي يحتاج إلي تهذيب ، يحتاج إلي اختصار ويحتاج إلي إضافة فألف كتاب تهذيب الكمال وهو من أروع ما صنف في هذا الباب ولا يزال الكتاب يتجدد بين فينة وأخرى .

إذن هذا الكتاب عطف على الكتاب السابق وهو عبد الغني المقدسي ، جاء بعد ذلك الحافظ بن حجر فألف كتابه تهذيب التهذيب واختصر فيه كتاب وأضاف إليه بعض عبارات الجرح والتعديل التي لم يذكره .

هناك كتب أخرى كلها ملتحقة بكتاب عبد الغني المقدسي وبكتاب الحافظ المزني ككتاب الإكمال وهو قبل الحافظ بن حجر كذلك كتاب تهذيب الكمال للذهبي رحمه الله ، كذلك كتاب الكاشف للذهبي وهو مختصر لهذه الكتب يحاول أن يحكم على الرواة الأعم الأغلب ، الحافظ بن حجر ألف كتابه تقريب التهذيب الذي اختصر فيه التهذيب ويعنى بالحكم على الراوي وهذه الكتب تحتاج في وصفها إلي طول ل تستوعبه هذا المختصر .

فهذا بالنسبة للكتب التي ألفت كما يقال في الأسماء المجردة ، من ذلك أيضا كتب اختصت بكتب معينة أضيق دائرة من سابقتها مثل كتاب رجال البخاري لكلبابي ورجال مسلم ، الكلبابي أفرد رجال البخاري بالتصنيف وتكلم عنهم وترجم لهم كذلك بن صنع كما صنع الكلبابي بالنسبة لرجال البخاري ، جاء بعد ذلك وجمع بين رجال البخاري ومسلم هذين الذين ألفاهما الكلبابي فسمى كتابه الجمع بين رجال الصحيحين .

هذا بالنسبة لرجال كتب مخصوصة وهناك رجال كتب أخرى لا نطيل بذكرها ، هذا بالنسبة للأسماء المجردة .

أما بالنسبة للأسماء المفردة ، فالمقصود بالأسماء المفردة كما قلت الأسماء التي لا تشترك مع أصحابها أحد غيرهم ، نحن نعرف حديث سهو النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة والرجل الذي يقال له ذو اليدين الذي ذكر النبي صلى الله عليه وسلمبالسهو الذي حصل منه في هذه الصلاة ، اعتنى أهل الحديث بمعرفة هذا الرجل ما اسمه ؟ ذو اليدين صفة له لأن في يديه طولا لكن ما اسم هذا الرجل قالوا أسمه الخرباق فالخرباق هذا لم يجد أحدا سمي بالخرباق غير هذا الصحابي الجليل الذي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم بسهوه في الصلاة .

من الأسماء التي تعد مفردة يعني لا يشترك مع أصحابها فيها أحد شكل بن حميد هذا أحد التابعين تقريبا لم يجد أحدا سمي بهذا الاسم غيره قالوا كذلك أيضا مثل سنبر على وزن جعفر هذا الاسم أيضا لم يشترك مع صاحبه غيره .

أسماء كثيرة جعلت الحافظ أبا بكر رحمه الله يؤلف كتابا بهذا اسمه كتاب الأسماء المفردة ، في هذا الكتاب الذي صنفه أبو بكر وبذكره لهذه الأسماء هذا جعل العلماء يعنون بهذه الأسماء التي ذكرها أبو بكر هل أصاب أبو بكر بقوله إن هذه الأسماء لا يشترك مع لأصحابها أحد أو ل أبو بكر فوجدوا أن بعض الأسماء فعلا يشترك معهم أناس وفي الأعم أغلب الذي اشترك يكون بواحد أو اثنين ونحو ذلك يعني قلة ، وأبو بكر حين قال إنها مفردة بسبب فعلا أنها قلة ولكن قد يمد عنه بعض الأسماء التي لم يعرفها فتعقبه من تعقبه في هذه الأسماء لمن الأعم الأغلب في هذه الأسماء التي ذكرها أبو بكر في كتابه طبقات الأسماء المفردة نجد أن هذه الأسماء فعلا لا يشترك معهم فيها أحد ومن أمثلة ذلك من ذكرت من هذه الأسماء الثلاثة وغيرها كثير .

في كتاب التاريخ الكبير للبخاري وفي كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم أيضا أبوابا خصصت في هذه الأسماء التي لا يشترك معهم فيها أحد لكن هذه جاءت ضمنا لهذين الكتابين .

يقول الحافظ بعد ذلك ومن المهم لطالب العلم معرفة الكنى والألقاب نجد أن معظم الرواة يعرفون بكناهم بالإضافة للأسماء يعني يكون الراوي معروف باسمه وبكنيته على حد سواء لكن بعض الرواة يشتهر بكنيته دون اسمه وبعضهم يشتهر باسمه ولا تعرف كنيته مع أن له كنية ، فينبغي لطالب علم الحديث أن يعنى بهذا كله حتى لو جاءه هذا الرجل مكنيا وهو مشهورا باسمه يتنبه له أو العكس كذلك لو جاءه مسمى وهو مشهور بكنيته فإنه يعرف أن هذا الرجل هو فلان مثل ما ضربنا مثالا على ذلك بأبي إسحاق السابعي مشهور بهذه الكنية ، لو جاءنا في الإسناد عمرو بن عبد الله فإننا نعرف أنه هو أبو إسحاق السبيعي رحمه الله .

هذه القضية عني بها العلماء عناية شديدة جدا فألفوا كتبا في هذا بسبب ما يقع في كثير من الأسانيد من الأوهام والأخفاق بسبب عدم معرفة أصحاب الكنى أو العكس فألف الإمام أحمد رحمه الله كتابا في الكنى ، وألف البخاري كتابا في الكنى طبع مع التاريخ الكبير له ، وألف مسلم بن حجاج كتابا في الكنى وألف كتابا في الكنى كذلك وأبو أحمد الحاكم وبن عبد البر وغيرهم كثير ممن ألف في الكنى ، وحينما يفرد هؤلاء الأئمة الكنى في هذا التصنيف هذا يدل على أهمية هذا الموضوع الذي أشار إليه الحافظ بن حجر بهذه الإشارة العجلى .

هذه الكنى نجد أنها إما كنى مجردة وهي الأعم الأغلب أي التي لا يختلط مع أصحابها فيها أحد وتكون في كثير من الأحيان تذكر في الأسانيد هكذا مجردة بلا اسم وربما ذكر الراوي باسمه وكنيته في الإسناد لكن في الأعم الأغلب أن الراوي إذا كني في الإسناد فإنه لا يذكر اسمه مع ذلك ، لكن هناك كنى مفردة وهذه الكنى المفردة نجد أنها لا يشترك مع أصحابها أحد كما قلنا في الأسماء المفردة مثل أبي قرصافة هذه الكنية لراوي اسمه أيضا مفرد اسمه جيدرة بن خيشنة وكنيته أبو قرصافة فاسمه واسم أبيه وكنيته كلها من الأسماء المفردة الغريبة التي قل أن يشترك معه فيها أحد أو ربم يوجد معه فيها أحد ، كذلك من الكنى المفردة أبو الجلد وهذه الكنية لراوي أيضا اسمه مفرد وهو جيلان بن فروة ، فمثل هذه الكنى المفردة ينبغي لطالب العلم أن يعنى بها ولا يهملها .

من الكنى التي تأتي في هذا كنى يمكن أن تكون تأتي في الأسانيد مختلطة مع كنى أخرى فينبغي لطالب العلم أن يضم مع معرفة الكنى معرفة الطبقات ، فعلى سبيل المثال أبو عبد الرحمن السلمي ربما جاءنا هذا الاسم ، إذا لم يمن يعرف الطبقة ربما جعلنا أبا عبد الرحمن السلمي الذي هو شيخ البيهقي هو أبا عبد الرحمن السلمي التابعي الذي يروي عن بعض الصحابة كعثمان بن عفان وغيره رضي الله تعالي عنهم أجمعين فهناك أبو عبد الرحمن السلمي تابعي وهناك أبو عبد الرحمن السلمي متأخر يعني يمكن وفاته بعد سنة أربع مائة للهجرة ، فهذا الاشتراك في الكنى لابد أن يصاحبه معرفة للطبقات وإلا يمكن أن يحصل اللبس ، ولذلك هذه الأمور التي نبه عليها الحافظ بن حجر كلها ينبغي أن يضم بعضها مع بعض .

أشار الحافظ أيضا إلي أنه من المهم لطالب العلم أن يعرف الألقاب كما أنه ينبغي له أن يعرف الكنى ينبغي له أيضا أن يعرف الألقاب .

واللقب : هو وصف للراوي يكون في بعض الأحيان مشتهرا به وملازما له بحيث أنه لو سوي لم يعرف ذلك الراوي وهذه الألقاب إما أن تأتي بلفظ الاسم إما أن تأتي بلفظ الكنية ، فربما جاءت بلفظ الاسم مثل فهد ، فهد هذا في الأعم الأغلب أنه اسم لكن عندنا راوي يقال له فهد بن عوف فهد ليس اسمه وإنما هو لقب له وإلا فاسمه الحقيقي زيد بن عوف ، كذلك هذا لقب لراوي اسمه عبد الرحمن بن وكنيته أبو نوح ، فربما جاءت الألقاب بلفظ الاسم وربما جاءت بلفظ الكنية مثل أبي تراب أبو تراب هذه الكنية للصحابي الجليل رابع الخلفاء الراشدين علي بن أبي طالب رضي الله تعالي عنه لقبه بها النبي صلى الله عليه وسلم وليست هذه كنية لأن كنية علي بن أبي طالب أبو الحسن كما هو معروف (كلمة غير مفهومة) ولا أبا حسن لها ، علي رضي الله تعالي عنه لم يكن يسوئه هذا اللقب وهو أبو تراب وإنما كان يحبه لأن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي لقبه بهذا .

من الألقاب التي جاءت على أنها كنى وهي في حقيقتها ألقاب أبو أبو هذا راوي من الرواة مشهور شيخ للإمام مالك واسمه عبد الله بن زكوان ليست كنيته أبا وإنما كنيته أبو عبد الرحمن يكنى بابنه عبد الرحمن وهو أحد الرواة عنه وأبو هذا لقب له رحمه الله .

هذا الموضوع أيضا من الأهمية بمكان وأهميته وفائدته تكمن في أنه حتى لا يسبق إلي الفهم ظاهر اللفظ لأننا نجد في كثير من الأحيان أن يعض الرواة يلقبون بألقاب ربما ظن الراوي أن هناك صلة بين الراوي وبين ما لقب به ، مثل معاوية بن عبد الكريم الضال هذا ليس ضالا بل هو من الثقات ولكنه لقب بالضال لأنه ضل في طريق مكة يعني تاه فسمي بالضال بهذا السبب لذلك ينبغي أن نعرف أنه لا تلازم بين اللقب وبين حال الراوي لأنه قد يلقب بلقب يستبشع وهو في الحقيقة ثقة ، شبيه به عبد الله بن محمد الضعيف هذا ليس ضعيفا ضعف رواية لا وإنما كان ضعيفا في جسمه وقيل غير ذلك من أسباب تسميته أو تلقيبه بالضعيف ، لكن في الأعم الأغلب أنه سمي بالضعيف لنحافة جسمه وضعف جسمه وإلا فهو ثقة من الثقات رحمها الله .

فإذن هذه من فوائد معرفة الألقاب هناك فوائد أيضا تمييز الرواة حتى لا يظن الواحد اسمين وفي هذا تقع أوهام من كبار الأئمة مثل ذلك الوهم الذي وقع لعلي بن مديني الإمام المشهور وغيره أيضا من الأئمة وهموا في اسم عبد الله بن أبي صالح وعباد بن أبي صالح ، أبو صالح زكوان السمان أحد التابعين معروف بروايته عن أبي هريرة وغيره من الصحابة وله سهيلة بن أبي صالح الذي سبق أن ذكرناه في مبحث من حدث ونسي ، أيضا له من الأبناء عبد الله لكن جاء في بعض الأسانيد عباد بن أبي صالح فعلي بن مديني يقول إن أبا صالح له ثلاثة أبناء عبد الله ، وسهيل ، وعباد ، خالفه في ذلك أئمة كثر كالإمام أحمد ويحيى بن معين وأبي حاتم الرازي وقالوا أبدا ليس له إلا سهيل وعبد الله وأما عبدا فهو لقب لعبد الله فاختلط الأمر على هذا الإمام علي بن المجيد فظن صاحب اللقب رجلا أخر فجعل الواحد اثنين فإذن هذه من فوائد ومهمات معرفة الألقاب حتى لا يظن أحد أن الواحد اثنين وهكذا .

نجد أن الألقاب في بعض الأحيان تكون بلفظ الاسم كما قدمنا وتارة بلفظ الكنية كما ذكرنا وأحيانا تكون بالنسبة إلي العاهة كالأعرج أو الأعمش أو الأعمى ونحو ذلك فهذه عاهة في بعض الناس لكن تلزمه فتصبح لقبا عليه حتى تغلب عليه .

فعلى سبيل المثال سليمان بن المهران الأعمش هو مشهور بالأعمش لكنه سمي لكان اسمه غريبا فأصبح هذا اللقب لقب الأعمش له ملازما بحيث اشتهر به فأصبح اسمه غريبا .

كذلك الأعرج وهو عبد الرحمن بن يروي عن أبي هريرة أصبح هذا اللقب ملازما له كان يقول حدثنا عبد الرحمن بن أو ذكرت عبد الرحمن بن لم يعرف فإذا قلت الأعرج عرف أنه هو .

أيضا قد يكون هذا اللقب بالنسبة إلي حرفة من الحرف كالبزاز أو نحو ذلك وربما التبس معنا الأنساب التي سيأتي الكلام عليها حينما قال الحافظ والأنساب أي ومن المهم لطالب علم الحديث معرفة الأنساب يقول وتقع إلي القبائل والأوطان بلادا وبياعا أو سككا أو مجاورة وإلي السمائع والحرف ويقع فيها الاتفاق والاشتباه كالأسماء وقد تقع ألقابا .

إذن من المهم لطالب علم الحديث معرفة الأنساب ، أنساب الرواة ، ومعرفة الأنساب من أهم مهماتها أو من أهم فوائدها تمييز الرواة الذين ربما اشتركوا في النسبة ، وربما كانت النسبة متشابهة خطا مع افتراقها نطقا كما سبق ذكرناه سابقا في مبحث المشتبه ، فيقول إنها تقع إلي الأوطان وهذا هو الغالب جدا مثل المديني ، المكي ، الشامي ، المصري ، البصري ، البغدادي ونحو ذلك من النسبة إلي الأوطان ، والنسبة إلي الأوطان أيضا ربما تكون دائرتها أضيق كأن يحدد البلد مثل البصري ، يعني البصرة بلد مدينة من مند العراق فحدد بلد ذلك الراوي أو رياعا يمكن أن ينسب إلي ريعة من الرياع على سبيل المثال لو قلنا الروبي نسبة إلي روبة دمشق أو سككا حتى السكك يعني التي هي الطرق الضيقة الصغيرة قد ينسب إليها الراوي مثل ما قيل في نسبة أبي حاتم الراجي الحنظلي اختلفوا في نسبته الحنظلي هل هو نسبة إلي حنظلة وهو بطن من بني تميم أو نسبة إلي سكة من السكك في بلاد الري ، بعضهم غلب هذا الجانب قال إنما نسب إلي درب حنظلة درب سكة من السكك في بلاده الري فنسب إليها أبي حاتم الرازي .

فإذن هناك خلاف في نسبته والمقصود هنا التمثيل وليس تمحيص هل نسبته إلي حنظلة الذي هو من بطن تميم أو إلي هذه السكة أو إلي هذا الدرب .

قال أو مجاورة : أحيانا تكون النسبة بحكم المجاورة مثل ما لو قيل فلان المكي هو ليس مكيا في الأصل ولكنه جاور بمكة فنسب إلي مكة بحكم المجاورة مجاورة الحرم يعني سكن في الحرم يريد جوار بيت الله الحرام وإلا فالأصل أنه ليس من هذه البلاد .

قد ينسب الراوي بالنسبة إلي البلد إلي بلدتين يكون في بلدة كما ينتقل إلي بلدة أخرى في هذه الحال أن تذكر البلدة الأولى ثم تعطف نسبته بثم على سبيل المثال البصري ثم الشامي يعني كون يسكن بالبصرة ثم سكن الشام بعد ذلك .

قال وتقع النسبة أيضا إلي الصنائع والحرف نعم تقع النسبة أحيانا إلي ما يتميز به ذلك الراوي من صنعة أو حرفة فالصنائع مثل الخياط إذا كان هذا الراوي معروفا بالخياطة فإنه قد ينسب إلي هذه الصنعة وهي صنعة الخياطة ، لكن إذا عنى طالب علم الحديث بهذه النسبة فإنه يستطيع أن يميزها عن غيرها فالخياط أحيانا تلتبس بنسبتين أخريين مثلها ولذلك يحصل هذا اللبس في كثر من كتب الحديث لأنها كما قلت لم تكن تضبط بالشكل ول في السابق فعندنا نسبة الخياط والحناط والحباط أو الخباط فهذه النسب الثلاث تلتبس إذا لم تنطق حروف هذه الكلمة فالخياط نسبة إلي الخياطة ، الخباط نسبة إلي خبط الشجر يخبطون الشجر حتى يتساقط ورقه ويأخذونه ويعلفونه الدواب ، بعضهم يخبط هذا الشجر ويأكل هذا الورق ويبيعه وهذه هي حرفته ، الحناط بالنسبة إلي من يصنع الحنوط الذي هو للموتى ونحو ذلك فهذه النسب إلي هذه الحرف قد تلتبس في بعض الكتب إن لم تكن مضبوطة بالشكل وبالنطق .

كذلك أيضا الحرف نجد أن بعض الناس يحترف حرفة في البيع والشراء ونحو ذلك مثل البزار والبزاز ونحو ذلك وفالبزاز هو الذي يبيع البزر وهو الألبسة ونحو ذلك ، البزار هو الذي يبيع الأشياء التي تسمي في عرفنا الحاضر العطارة هذا يقال له البزار هذه الكلمة أو هاتان النسبتان قد تلتبسان بعضهما مع بعض ، فيمكن أن يلتبس البزار والبزاز وهكذا في الكتب التي لم تضبط ولم تشكل ، ولذلك يقول الحافظ في شرحه لها ويقع فيها الاتفاق والاشتباه كالأسماء ، وقد تقع ألقابا نعم هذه الأنساب قد تقع ألقابا هي في الحقيقة ليست نسبة لأن الأعم الأغلب أن هذه النسب إما أن تكون إلي القبائل كما قال الحافظ بادئ ذي بدأ والقبائل هذه أمرها هو الأكثر والأشهر وعلى وجه الخصوص في القديم العرب في السابق كانت تنتسب في الأعم الأغلب إلي قبائلها القرشي ، التميمي وهكذا بالنسبة إلي القبائل ، لكن لما اختلطت الأنساب وتوسعت الفتوحات الإسلامية ودخل كثير من العجم في الإسلام التبست الأمور فأصبحت النسبة بعد ذلك وعلى وجه الخصوص بعد سنة تقريبا مائتين للهجرة وما بعد ذلك وكلما انحدر الزمن كلما كثرت النسبة إلي الأوطان فنجد على سبيل المثال ، المثال الذي مثلت به سابقا الهمداني والهمداني ، الهمداني إذا جاءنا هذا في طبقة التابعين وأتباع التابعين ففي الأعم الأغلب أن النسبة إلي القبيلة ، لو جاءنا في مخطوط من المخطوطات لم يضبط بالشكل وهذا في طبقة التابعين وأسماء التابعين ففي الأعم الأغلب أن النسبة إلي القبيلة وهمدان كما قلت سابقا إنه قبيلة من قبائل اليمن ، وأبو إسحاق السبيعي همداني ينسب إلي همدان .

أما إذا جاءت هذه النسبة في الطبقات المتأخرة كطبقة أبي عبد الله الحاكم والبيهقي ونحو ذلك ففي الأعم الأغلب أنها نسبة إلي البلد بلد همدان من بلاد خرسان .

هذه الأنساب إلي القبائل وإلي البلدان في الأعم الأغلب إن هذه الصفة التي ذكرناها لكن في كثير من في بعض الأحيان تقع النسبة لقبا مثل خالد بن مخلد لو جئنا لنعرف هذه النسبة إلي أي شيء إلي قبيلة لا ليست قبيلة أو ليس بلا قبيلة بهذه ولا ينسب أيضا إلي بلد ليس هناك بلد يقال له مثلا حتى ينسب إليها خالد بن مخلد .

يبدوا أنه نسب إلي القطط أو نحو ذلك وإن لم ما وجد من نص على هذا والحافظ أيضا لم ينص على هذا السبب لكن نص على أنه كان يكره هذه النسبة نسبة إلي القطواني فهذا يشعر بأن السبب بالقطط ونحو ذلك والعلم عند الله لا أقول هذا على سبيل الجزم لكن يبدوا أنه من هذا الباب فإذن هذه النسبة هي في حقيقتها لقب لخالد بن مخلد هذا .

يقول الحافظ ومن المهم معرفة أسباب ذلك ، ما السبب الذي جعلهم ينسبون هذا الراوي هذه النسبة ؟

مثل ما ذكرنا سابقا عن خالد خالد بن مهران الحذاء ما السبب الذي جعلوا ينسبونه إلي الحذاء حتى لا يظن أنه نسبة إلي صنع الأحذية قلنا إنه كان يجلس إلي الحذائين كثيرا فنسب هذه النسبة وقيل إنه بسبب أنه كان يقول احذوا كذا احذوا كذا يعني اتبع هذا الطريق وهذا السبيل فنسب هذه النسبة حتى لا يظن أن هذه النسبة نسبة إلي صنعة أو حرفة أو ما إلي ذلك وهي ليست له في حقيقة الأمر .

ومن المهم أيضا معرفة الموالي كل هذا ملتحق بالأنساب ، معرفة الموالي من أعلى ومن أسفل ما معني وبالرق وبالحلف .

في كثير من الأحيان نجد في كتب الرجال يقولون فلان بن فلان أو فلان ومولاهم يعني القرشي مثلا مولاهم فهذه نسبة إلي قريش مثلا بحكم الولاء إما أنها بسبب الرق يعني كان عبدا مملوكا لقريش أو لواحد من قريش فأعتقه فأصبح ذلك القرشي مولا له أو يكون بالحلف أحيانا تكون أو يكون المولى بسبب الحلف معروف عند العرب قديما أن القبيلة كانت تحالف قبيلة أخرى قد تكون هذه القبيلة مستضعفة فتضطر إلي أن تحالف قبيلة قوية حتى يعز جانبها وحتى يهابها الأعداء وحتى لا يطمع فيها طامع .

فالحلف كان موجودا عند العرب فابالحلف أحيانا تنتقل القبيلة إلي قبيلة أخرى وهي في الحقيقة ليست من تلك القبيلة وإنما انتسبت لها من جراء الحلف أحيانا يكون بالإسلام ، ربما يسلم الشخص على يدي رجل من قبيلة فينسب إلي هذه القبيلة بسبب أنه أسلم على يدي بعض أفراد هذه القبيلة .

يقول إن الموالي تكون من أعلى ومن أسفل لنعرف ما المقصود بأعلى وأسفل من جراء هذا المثال عندنا عبد الله بن عمر رضي الله تعالي عنهما له مولا يقال له نافع وهو من أشهر الرواة عنه فعبد الله بن عمر مولا لنافع ونافع مولا لابن عمر فعبد الله بن عمر مولى نافع يعني سيد نافع فهذا هو المقصود بمولى من أعلى ونافع هو مولى لابن عمر يعني خادم لابن عمر كان رقيقا لعبد الله بن عمر فهذا المقصود بالمولى من أسفل هذا مقصود من أعلى ومن أسفل .

يقول الحافظ ومن المهم أيضا معرفة الأخوة والأخوات لأننا في بعض الأحيان نجد في بعض الأسانيد ينسب الراوي إلي أخيه أو أخته أو إلي نحو ذلك ولا نعرف اسمه فمن المهم أن يعرف هذا الراوي حينما ينسب لأخيه أو لأخته أو ربما لأبيه أو لعمه أو لجده أو لخاله ونحو ذلك حتى نعرف من هو هذا الراوي ، فإذا نسب مثلا قيل أخو سفيان بن عيينة نعرف أنه مثلا عمران بن عيينة أخو سفيان بن عيينة نسب لأخيه سفيان وهكذا فمن المهم جدا معرفة من ينسب إلي أخيه أو إلي أخته ويلتحق بذلك أيضا كما قلت نسبة إلي عمه وخاله وجده وهكذا فهذه الأنساب وما في معناها كلها من المهم جدا لطالب علم الحديث معرفتها ونبدأ الآن في موضوع جديد لكن أتيح الفرصة إن كان هناك أي سؤال يتعلق بما تقدم وأرجو أن يختصر السؤال على المهم حتى يكون عندنا وقت ننهي إن شاء الله تعالي المنهج في هذه الليلة .

سؤال :

ذكرت يا شيخ أن بعض الرواة وصف بوصف مثل الضال والضعيف ذكرتم علاقة بين الوصف وبين الراوي لكن يا شيخ هل يوجد أشخاص يوصفون بهذا الوصف يعني يوجد بعض العلماء والمشايخ يفرد بعض الرواة بالضعيف حتى يخبر من يقرأ اسمه أنه ضعيف في الرواية وإذا كان هذا موجودا فكيف نفرق بين الضعيف الضعف في الحديث وفي الرواية ؟

أجاب فضيلة الشيخ :

أنه ليس موجودا يعني بأن أحد الأئمة يخطأ فيصف هذا الراوي بأنه ضعيف ضعف الرواية لكن أهل الحديث ينبهون على هذا يقولون انتبه إذا جاءك هذا في الإسناد فاعرف أن هذا لقب له وليس المقصود أنه ضعيف من قبل الرواية ينبهون من لا يعرف أما هم فكانوا يميزون ويعرفون .

سؤال :

لو ابحثتمونا بالأخوة المشاهدين والمستمعين ؟

أجاب فضيلة الشيخ :
كل هذه الأمور التي تكلمنا عنها صنفت فيها مصنفات بعضها أشرت إليها مثل ما ألف في الكنى وبعضها نسيت ذلك لكن لا بأس من ذكره والإشارة إليه فعلي سبيل المثال ما يتعلق بالألقاب صنف عدد من الأئمة كتبا في الألقاب مثل الألقاب للشيرازي ومثل كتاب بن الجوزى فتح اللباب أو كشف النقاب عن الأسماء والألقاب في هذا لبن الجوزى رحمه الله جعله مختصا بالأسماء والألقاب والكتاب مطبوع في مجلدين .
الحافظ بن حجر صاحب هذا الكتاب له كتاب في الألقاب سماه نزهة الألباب في الألقاب والكتاب أيضا مطبوع في مجلدين هذا بالنسبة للكتب التي ألفت في الألقاب أما بالنسبة للأنساب فهناك أيضا عدد من الكتب التي ألفت في الأنساب لكن من أجودها وأحسنها كتاب الأنساب للسمعاني ، فالسمعاني برع في هذا الكتاب وأجاد وأفاد رحمه الله تعالي .
بالنسبة لما ألف في الأخوة والأخوات فيه كتاب لأبي داود السيجستاني عن الأخوة والأخوات والكتاب مطبوع ولكنه جزء صغير ولطيف .
أما بالنسبة للموالي فهذه داخلة في الأنساب يعني من نظر في كتاب الأنساب للسمعاني سيجد أنه يتحدث عن قضية يعني على سبيل المثال نافع مثلا مولى العدويين لأن عبد الله بن عمر عدوي فنسبة إلي العدوي يبدأ يفصل من الذي ينتسب هذه النسبة ويذكر الرواة الذين ينتسبون إلي هذه النسبة .
فمعرفة الموالي يدخل في الأنساب في الأعم والأغلب .
سؤال :
هل إذا قلنا الأعمش وما شابهه يدخل في باب الغيبة والنميمة المذمومة ؟
أجاب فضيلة الشيخ :
صحيح هذا ليلة البارحة جاءنا سؤال عن هذا وقلنا إن مثل هذه الأوصاف التي قد لا يحبها صاحبها كالأعمش والأعمى والأعرج والضعيف والضال ونحو ذلك هذه بحكم أنها اشتهر بها أصحابها وأحيانا تأتينا في الأسانيد ولا نستطيع أن نغير الأسانيد لابد لنا من معرفتين لكن في عصرهم لو أنهم تجنبوا هذا الذي إذا كان الراوي يكرهه لكان أولى أما وقد وجد فنحن سواء التعامل مع واقع لابد منه فلذلك ذكرنا لها لا على سبيل تعيير أصحابها لأننا لا ننتقص الأعمش على سبيل المثال ولكن أصبح هذا وصفا له واسما له يعرف به فهذا تحول من كونه شيء يمكن أن يكرهه الراوي إلي شيئا أصبح وصفا لذلك الراوي مع البعد عن تعييره به .
(ومعرفة أدب الشيخ والطالب، وسن التحمل والأداء، وصفة كتابة الحديث وعرضه، وسماعه، وإسماعه، والرحلة فيه، وتصنيفه، إما على المسانيد، أو الأبواب، أو العلل، أو الأطراف.)
هذا مبحث مهم وأشرت إليه أيضا ليلة البارحة وقلت أنه سيأتي معنا وذلك أن جميع كتب علوم الحديث عنيت بمعرفة آداب المحدث وطالب الحديث ، يعني الآداب التي ينبغي للشيخ والتلميذ أن يتحليا بها ، هناك أشياء مشتركة بين الشيخ والتلميذ من جملتها ومن أهمها الإخلاص للطرفين كليهما فالإخلاص إخلاص النية لله جل وعلا في طلب العلم وفي تبليغ العلم أيضا هذه من أهم المهمات والإخلاص نعرف أنه أحد شرطي قبول العمل ولا يقبل الله جل وعلا عملا يشرك معه فيه غيره وطلب العلم من أعلى المقامات وكثير من أهل العلم نبهوا على أنه أفضل من الصيام والصلاة النفل المقصود به صيام وصلاة النفل فلو خير الإنسان بين أن يكون يتهجد الليل أو يطلب العلم أيهما أفضل يقولون له طلب العلم أفضل من قيام الليل لأن العلم نفعه متعدي إلي غيره وأما مثل هذه العبادات مع كونها فاضلة ومرغبا فيها إلا أنها نفعها مقتصر ومختص بصاحبها .
فإذن من أهم المهمات إخلاص النية وكان ممكن أن نتحدث في هذا طويلا لكن أخشى الوقت يذهب بنا .
قالوا أيضا مما يلتحق بهذا التطهر عن الأغراض الدنيوية : كأخذ الأجرة أو إرادة الإنسان بعمله الدنيا كأن يريد بطلبه للعلم منصبا أو شهرة أو يفتخر على الأقران أو نحو ذلك من الأغراض الدنيئة كل هذا مما يلتحق بالخلل في هذا المقصد الأساس وهو إخلاص النية لله جل وعلا .
أيضا من الأشياء المشتركة بين الشيخ والتلميذ حسن الخلق : ينبغي لطالب علم الحديث أن يكون حسن الأخلاق ، رحب الصدر ، فلق الجبين ، متوددا إلي الناس ، متحببا إليهم ، يتعرف على أحوالهم ، يسعى في نشر العلم في أوساطهم رغبة في الأجر والثواب من قل نفسه ورغبة أيضا في إصلاح الناس ونشر هذا العلم في أوساطهم لأنه من الدعوة إلي الله (وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحاً وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ) [فصلت:٣٣]
لكن هناك بعض الأشياء التي تختص بالشيخ والبعض الأشياء التي تختص بالتلميذ قالوا من الأشياء التي تختص بالشيخ مثلا يبدأ بالتحديث وتبليغ العلم بعضهم اشترط من ذلك سنا معينا وهي اجتهادات صدرت من بعض أهل العلم

لكن لا أساس لها ولا دليل لها ، بعضهم قال ينبغي ألا يحدث قبل سن الخمسين وبعضهم قال الأربعين لأنها مبلغ الأشد (حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً)[الاحقاف: من الآية١٥] لكن كل هذا لا معول عليه ، وإنما ينبغي أن يكون هذا مضبوطا بأشياء من هذه الأشياء أن يكون متهيأ يعني حصل من العلم ما يمكن معه أن يبلغ هذا العلم ، كذلك أيضا أن يكون محتاجا إليه ، إذا احتيج إلي ما معه من العلم فنعم ، لكن إذا كان هناك من هو أولى منه كأن يكون في بلد فيها بعض كبار أهل العلم شيوخ له فهو مستغنى عن علمه ، إن فنيت هذه الطبقة واحتيج إلي علمه فلا بأس أن يحدث ، لو لم يحتاج إليه إلا بعد أن بلغ سن الخمسين أو نحو ذلك فهو لم يتقيد بالسن التي قالها أو اجتهد فيها بعض أهل العلم ولكن تقيد بأمر آخر وهو أنه لم يحتج إلي علمه وهكذا .

ذكروا بعض الأشياء الزائدة مثل ضرورة أن يكون متطهرا لمجلس العلم هذا أنا لا أجد دليلا على ذلك وإن كان قد يكون هذا مرتبطا ببعض الأمور كأن يكون الغالب في مجالس العلم أن تكون في بيوت الله في المساجد لاشك أنه لا يحصل به أن يأتي إلي المسجد وهو غير متطهر لأن ذلك يعني سيجلس في المسجد دون أن يصلي ركعتي أو تحية المسجد ، فإذن الطهارة تأتي بالتبع يعني القصد أن لا يجلس في المسجد بدون أن يصلي هذه التحية والتحية لابد لها من طهارة .

قالوا ينبغي له أيضا أن لا يحدث وهو متعجل أو في الطريق أو نحو ذلك لأن هذه الأمور تدل على عدم الأناة وعلى العجلة ، وينبغي لحامل علم الحديث أن يكون متحليا بمكارم الأخلاق متحليا بالأناة والحكمة موقرا لهذا العلم ما يبذله إلي كل من هب ودب بل ينبغي أن يكون للعلم شيء من الهيبة و عليه صبغة الاحترام والتقدير ، أما أن يكون بهذه الصفة في الشارع في الطرقات متعجلا إلي غير ذلك بهذا العلم قالوا هذه أشياء لا تليق بطالب علم الحديث .

نبهوا على أشياء مثل الإمساك عن التحديث هل ينبغي له إذا وصل إلي سن معين أن يمسك عن التحديث ؟

هذه مسألة مهمة أيضا ، بعضهم قال نعم إذا وصل إلي السبعين ينبغي له أن يمسك لماذا ؟ قالوا لأنه في الأعم الأغلب أن من يصل إلي هذا السن تضعف حافظته فربما حدث بشيء فيه خلط وتختلط عليه الأحاديث وهكذا ، لكن بعض أهل العلم نزل هذا القول وأعرضه وقال أبدا بل كلما تقدمت به السن ربما احتيج إليه أكثر وهذا أمر معروف ن لكن إن كان وجد من نفسه ضعفا في الحافظة وخوفا من اختلاط حديثه فنعم هنا ينبغي له أن يمسك عن التحديث ، أما مادام يرى من نفسه أنه صحيح الذهن جيد الطريحة فهنا لا ينبغي له أن يمسك ، بل إن يعض الأئمة كالإمام مالك لما ذكر له مثل هذا الأمر وأنه يخشى على المحدث من الخرف يعني إذا كبرت سنه قال إنما يخرف الكذابون وهذا اجتهاد من الإمام مالك رحمه الله وإلا فإن الخرف قد يتطرق إلي بعض الناس الثقات ، وسبق أن تكلمنا عن هذا وقلنا أن الاختلاط آفة تحدث في عقل الإنسان وفساد في عقله إما بسبب حادث من الحوادث أو بسبب كبر السن .

بالنسبة للطالب :

الحقيقة فيه أشياء كان ينبغي أن نتحدث فيها لكن أخشى أن يداهمنا الوقت ونحن نريد أن ننتهي فبالنسبة للطالب فيه آداب ينبغي أيضا أن نركز عليها من أهمها أن لا يمنعه الحياء والكبر لطلب العلم ولذلك قالوا لا ينال العلم مستحى ولا مستكبر وهذا أثر علقه البخاري رحمه الله في صحيحه عن مجاهد رحمه الله وهو قول يعد من الحكم التي ينبغي أن يعنى بها ففعلا لا ينال العلم مستحى ولا مستكبر .

كذلك أيضا مما ينبغي لطالب علم الحديث أن يتحلى به العمل بما علم لأن هذا مدعاة إلي حفظ ذلك العلم .

أيضا من الأشياء التي جربت أن كثيرا ممن تفقه وأصبح يعول على أقوال في الفقه وأصبحت لهم إمامة ما حصل لهم هذا إلا بسبب حرصهم على العمل فجاء من الفقه تلقائيا ولذلك نجد أن كثيرا من طلبة العلم إذا سألته سؤالا في الأشياء العملية التي تعتري حياة الناس يكون الجواب حاضرا وتكون أدلته حاضرة لكن لو سألته في مسألة لم يجري عليها العمل كما في عصرنا الحاضر عن بعض الأشياء التي تتعلق بالرق مثلا ربما كان قرأها وفقيهها في فترة ما ولكن نسي بعض هذه المباحث بحكم ماذا ؟ بحكم أنها ليست عملية ليست معمولا بها في عصرنا الحاضر إذن العمل بما علمه الإنسان هذا مدعاة لفقهه وانتفاع الناس به فيما بعد ذلك .

ذكروا أشياء زائدة في ما يتعلق بكتابة الحديث وضبطه ونحو هذا فلعله يأتي معنا إن شاء الله تعالي .

قال بعد ذلك مما ينبغي أيضا لطالب العلم معرفته سن التحمل والأداء يعني متي ينبغي للراوي أن يتحمل أو ما السن المعتبرة في التحمل وما السن المعتبر في الأداء هذه المسألة سبق أن أشرنا إليها حين ما تكلمنا عن الحديث الصحيح ولكن لا بأس الإشارة إليها أيضا ها هنا .

هذا الأمر يتطرق للصغير والكافر ونحو ذلك ، فالصغير متي يصح تحمله ؟

بعضهم ضبط هذا بضابط وهو سن التمييز متى ما ميز الطفل أو الصغير فإنه يصح تحمله في هذه الحال ، والتمييز عند صغار السن يختلف فبعضهم ربما يكون مميزا وهو بن أربع سنوات ، وبعضهم ربما يكون مميزا وهو بن سبع سنوات ، وبعضهم ربما لا يميز إلا بعد العشر سنوات وهكذا فالضابط في هذا التمييز ، لكن علماء الحديث في عصورنا المتأخرة بعد أن جاءت مسألة الإجازة التي سبق أن أشرنا إليها حاولوا أن يثبتوا هذا بسن معين ، فجعلوا

الضابط في هذا سن الخامسة ، إذا تلقي أو حضر الصغير في مجالس التحديث وسنة خمس سنوات فما فوق أجازوا له سماعا إذا كان دون سن الخامسة يكتبون له حضورا يعني هذا يعد له حضور فمعني ذلك إجازة ضعيفة إن كتب الله جل وعلا له أن يدرك ذلك الشيخ بعد أن بلغ سن الخامسة فما فوق فإنه بعد ذلك يمكن أن يجاز بإيجازة معتبرة وإن لم يمكن فإيجازته ستكون ضعيفة في هذه الحال هذا بالنسبة لسن التحمل .

هذا الصغير إذا تحمل وهو صغير السن هل يبلغ وهو في صغر سنه ؟ قالوا لا ، لا يؤخذ منه العلم يعني هذا يعني تكلمنا الآن عن سن التحمل يمكن أن يتحمل صغيرا لكن لا يؤدي وهو صغير ، متي يؤدي ؟ قالوا بعد أن يبلغ سن الرشد وبعد الأئمة قالوا لا ، لا يؤدي إلا بعد أن يبلغ سن العشرين أو الثانية والعشرين ، بعضهم قال إلي سن الثلاثين ، فهذه الاجتهادات من بعض أهل العلم والشيء المؤكد أنه متى ما بلغ سن الرشد وأصبح معروفا بأنه ثقه فإنه هو الذي يصح من الأداء ويقبل تحديثه في هذا الحال ولا بأس أن يؤخذ العلم عنه .

أما إذا كان دون سن الرشد فلا لا يصح أداءه في هذه الحال .

شبيه به الكافر إن تحمل في حال كفره فيصح تحمله لكن لا يؤدي إلا بعد إسلامه من باب أولى أيضا الفاسق يمكن أن يتحمل في حال صدقه لكن لا تقبل روايته إلا إذا تاب وأناب إلي ربه جل وعلا .

ذكر الحافظ هنا مبحثا آخر وهو يتعلق بصفة كتابة الحديث وعرضه وسماعه واسماعه والرحلة فيه ، كتابة الحديث عند أهل الحديث له ضوابط تكلموا عن القلم كيف ينبغي أن يكون ينبغي أن يدرى وينبغي أن يتخذ من أشجار معينة ونحو ذلك .

الأحبار كيف يصنعونها كتبوا في هذا كتابا طويلا ، لو نظرنا في كتاب الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي رحمه الله نجد أنه استوعب صفحات كثيرة جدا كله في هذا المبحث في مبحث كتابة الحديث لكن الذي يهم في هذا ما يتعلق بالمخطوطات والتعامل معها فنجد أننا محتاجون إلي معرفة مثل هذا المبحث للتعامل مع المخطوطات لمن لأراد أن يحقق هذه المخطوطات الحديثية ، فنجد أنه في اللحق على سبيل المثال إذا جاء وراجع كتابه ووجد أنه سقط منه بعض العبارات يعنون يعني ليست كما نصنعه الآن الواحد يكتب السقط في أي موضع لا يكون فيه ضوابط ، إن كان السقط في الجهة اليمنى من السطر فإنهم يضعون سهما يتجه لجهة اليمين ثم يكتبون اللحق من جهة اليمين وفوق اللحق يكتب صح يعني انتبه هذا اللحق صحيح ، وينبغي أن ننظر هل هذا اللحق بخط الناسخ نفسه أو بخط أخر هذه مسألة مهمة أيضا .

لماذا يجعلون السهم إلي جهة اليمين ؟ خشية من أن نجعله إلي جهة الشمال ثم بعد ذلك يأتينا سقط أخر فنجعل السهم إلي جهة اليمين لأم جهة الشمال لا تستوعب فتختلط الأسهم في هذه الحالة ، فنجعل المتقدم متأخرا والعكس كذلك ، فلذلك قالوا ينبغي أن اللحق الأول إلي جهة اليمين واللحق الثاني إلي جهة الشمال حتى لا يحصل تداخل بين اللحقين .

كذلك أيضا الكتابة والأسطر وتسطير الورق وغير ذلك لهم فيه تفننات وأشياء لذلك الحافظ يشير هنا إشارة مجملة .

ينبغي لطالب علم الحديث أن يعرف صفة كتابة الحديث ، أما هذه الصفة على التفصيل في الحقيقة لا أستطيع أن استوعبها في هذا الاختصار ولكن إن شاء الله تعالي شواء من قبلي أو من قبل غيري حينما يكون بعد ذلك دراسة في كتب المطولات إن شاء الله تعالي يأتي تفصيل في هذا .

قال أيضا وعرضه ، يعني عرض الحديث إذا كتب طالب علم الحديث الكتاب ينبغي أن يراجعه فيعرضه إما مع شيخه أو مع زميله مثل ما نسميه بالمقابلة الآن فيصحح كتابه يصحح الأخطاء ، يصحح السقط وهكذا ، فهذا يسمي عرض الكتاب ، كذلك أيضا سماع الكتاب ينبغي أن يكون سماع الكتاب السماع من الشيخ وهو فكتابه لا ينشغل بالكتاب عن سماع الشيخ أو لا ينشغل بالحديث مع جاره عن سماع حديث الشيخ أو لا ينشغل بالنعاس عن سماع حديث الشيخ هذا من الآداب التي ينبغي أن يراعيها طالب علم الحديث وأن يعرفها .

كذلك إسماع الحديث : كيف يمكن أن يسمع الحديث ينبغي للمحدث أن يسمع الحديث وفق صفة معينة كيجلس ويتخذ مستمليا إذا كانت الحلقة متسعة المستملي يبلغ الناس الذين لا يسمعون الصوت وهكذا ، فإسماع الحديث له آداب أيضا عندهم ينبغي لطالب علم الحديث أن يعرف هذه الآداب .

كذلك الرحلة في الحديث كان أهل الحديث يمقتون من لا يرحل في طلب الحديث وإنما يقتصر على شيوخ بلده نعم قالوا ينبغي أن يعنى أول ما يعنى بشيوخ بلده فإذا فرغ من أخذ ما عندهم من العلم ينبغي أن يشام الناس أي يحاكيهم ويلتصق بهم ويرحل إلي الشيوخ لسائر أنحاء العالم الإسلامي حتى يغرف ما عندهم من العلم وأما اختصاره على شيوخ بلده وعلى الإسناد النازل كما سبق أن أشرنا إليه فقالوا هذا يدل على رداءة همة طالب العلم الذي بهذه الصفة .

كذلك مما ينبغي لطالب علم الحديث معرفته تصنيف الحديث ، كيف كان أهل العلم يصنفونه نجد أن مصنفات الحديثية لها طابع معين فبعض هذه المصنفات ترتب على المسانيد يعني تجمع أحاديث الصحابي الواحد على حدة

فأحاديث أبي بكر تجمع مع بعض ، أحاديث عمر مع بعض ، وأحاديث عثمان مع بعض ، أحاديث علي مع بعض ، وهكذا هذه الأحاديث حينما تجمع بهذه الصفة إذن ليس هناك ترتيب موضوعي بينها ، ليس هناك وحدة موضوعية تربط هذه الأحاديث وإنما تكون في الأعم الأغلب منثورة كما هو واقع كتب المسانيد كما في مسند الإمام أحمد أو مسند عبد بن حميد أو مسند بن داود أو مسند بن يعلى أو غير ذلك من المسانيد نجد أن طابعها هو هذا في الأعم الأغلب أن هذه المسانيد لا ترتب على حروف المعجم وإنما ترتب أولا على العشرة المبشرين بالجنة وربما كان بعد ذلك مراعاة لمسائل معينة فمثل النساء يجعلون النساء في أخر المسانيد ، فالنساء مثلا في المجلد السادس من مسند الإمام أحمد وهو أخر المجلدات وهكذا ، وهكذا بقية المسانيد .

بعد ذلك يراعون أحيانا البلدان ويراعون النسب فالإمام أحمد مثلا هناك عنده مسند الشاميين ، مسند المكيين وهكذا ، مسند الأنصار راعى أيضا القبيلة وهكذا ، لكن هذه المسانيد حقيقة أو هذا الترتيب للمسانيد يصعب معه العصور على الحديث ولذلك عني أهل العلم بمحاولة تقريب مسند الإمام أحمد وغيره من المسانيد إلي متناول أيدي طلبة العلم وليس هذا موضع فيه .

هناك أيضا من المصنفات الحديثية كتب ترتب على الموضوعات الفقهية كما هو الحال في الكتب الستة صحيح البخاري وغيره من الكتب فإننا نجد أن هذه الكتب رتبت على موضوعات فقهية يبدؤون مثلا بكتب العقائد كبدأ الوحي كتاب العلم الإيمان ونحو ذلك ثم بعد ذلك يأتون بالطهارة ، الصلاة ، الزكاة إلي أخر ما هنالك .

فينبغي لطالب العلم أن يتعرف على هذه المصنفات الحديثية وعلى مناهج أئمتها فيها كيف رتبوها حتى يحسن التعامل معها .

إذا المسانيد أو الأبواب أو العلل الحقيقة ليس هناك ترتيب يسمى الترتيب على العلل لكن هناك مصنفات في العلل والمصنفات في العلل تختلف من حيث الترتيب فبعض المصنفات في العلل رتبت على الأبواب الفقهية كما هو الحال في علل بن أبي حاتم الرازي هذا مرتب على الأبواب الفقهية لكن بعض المصنفات في العلل رتبت على المسانيد كما في علل الدراقطني رتبها على المسانيد .

فإذن يحتاج طالب العلم معرفة كتب العلل ومناهج أئمتها فيها منهم من يرتب كذا ومنهم من يرتب كذا .

قال أو الأطراف : هناك كتب رتبت على الأطراف والكتب تعرف بكتب الأطراف فالمقصود بالأطراف طرف الحديث الذي يدل على باقيه ، إذن هناك من أهل العلم من يعنى بالأسانيد دون المتون ، يذكرون فقط من المتن ما يدل على أن هذا المتن يختص بهذه الأسانيد المجموعة ، هذا ليس زهدا في متون الأحاديث لكن لأغراض معينة ينبني عليها الحكم على الحديث وكشف علة الحديث .

كتب الأطراف من أهمها من كتاب تحفة الأشراف للحافظ والكتاب الحقيقة يحتاج إلي وصف لا أستطيع أن أستوعبه في هذه العجالة لكن ينبغي لطالب العلم أن يعرف كتب الأطراف هذه حتى يستفيد منها وتدله على تخريج الحديث ويعرف أن الأسانيد مجتمعة في موضع معين ، ربما استفاد من جمع هذه الأسانيد تقوية الحديث لمجموع هذه الطرق ، أو كشف علة حديث قد يظن أنه صحيح وهو في الحقيقة غير صحيح .

(ومعرفة سبب الحديث، وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضي أبي يعلى بن الفراء، وصنفوا في غالب هذه الأنواع وهي نقل محض، ظاهرة التعريف، مستغنية عن التمثيل، وحصرها متعسر فلتراجع مبسوطاتها.

والله الموفق والهادي، لا إله إلا هو.)

إلي الختام ذكر الحافظ بن حجر أنه ينبغي لطالب علم الحديث معرفة سبب الحديث ، يعني سبب ورود الحديث ،يقول قد صنف فيه بعض شيوخ القاضي أبي يعلى أبي الفراء .

طيب سبب ورود الحديث : مهم جدا لأن سبب الورود أحيانا يكشف لنا السبب الذي من أجله قال النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث وهذا في كثير من الأحيان يعين على التفقه فيعين مثلا على تخصيص العام أو تقييد المطلق أو تكون هذه الحادثة حادثة عين ونحو ذلك ، فعلى سبيل المثال الصحابي الجليل الذي جاء إلي النبي صلى الله عليه وسلم وأخبره أنه ذبح أضحيته قبل الصلاة قال النبي صلى الله عليه وسلم تجزء عنك ولن تجزء عن أحد بعدك ، إذا عرفنا هذه الحادثة استطعنا أن نعرف أن هذا الصحابي خصص بهذا الحكم ولا يشمل ما سواه أو لا يتعدى إلي غيره .

معرفة سبب ورود الحديث لأهميته عني به كثير من أهل العلم منهم من أشار إلي الحافظ بن حجر وهو بعض شيوخ أبي يعلى الفراء وهو أبو حفص (كلمة غير مفهومة) هذا ممن أو أول من عرف أنه صنف في هذا ، لكن لم يصل إلينا مصنف أبي حفص هذا وإنما الذي وصل إلينا هو كتاب الحسيني وهو أشهر ما وصل إلينا وهو البيان والتعريف في معرفة أسباب ورود الحديث هذا للحسيني ، كذلك للسيوطي رحمه الله كتاب أسباب ورود الحديث وكلا الكتابين مطبوع .

يقول الحافظ بعد هذا في خاتمة هذا الكتاب وصنفوا في غالب هذا الأنواع يعني هذه الأنواع التي ذكرها في هذه الخاتمة عرفنا أنه ختم كتابه هذا بخاتمة ابتدأ فيها بذكر طبقات أو ما ينبغي لطالب علم الحديث معرفته طبقات الرواة وكل ما جاء بعد ذلك نجد أن الحافظ بن حجر اختصر الكلام في هذه الأنواع وفي هذه الأمور التي نبه عليها ولذلك يقول هذه الأنواع التي ختمت بها صنفوا في غالبها ولكن هي نقل محض يعني لا تحتاج إلي تعريف وتطويل لأنه مجرد نقل ظاهرة التعريف يعني من خلال معرفتك أو وقوفك على هذا اللفظ تتعرف على هذه المصنفات مثل ما قال عن المسانيد يقول يعني لسنا في حاجة إلي أن نعرف بالمسانيد لأنها معروفة عنده لكن صغار طلبة العلم خاصة في هذه الأعصار يمكن هذه اللفظة لا يعرفون مدلولها أو ما يراد بها فلذلك بيناها بالبيان الذي ذكرناه فيقول ظاهرة التعريف يستغني عن التمثيل ولذلك لم يمثل لكثير منها .

يقول وحصرها متعسر يعني لو أيضا في ذكر هذه المصنفات الحديثية على سبيل المثال يقول حصرها متعسر لأن كل مصنف لصاحبه منهج فيه ويحتاج إلي وصف معين .

قال فالفراد جعلها مبسوطات وهو يعني من أراد البسط وهذا الكتاب كتاب مختصر من أراد البسط فاليراجع الكتب المبسوطة التي شرحت في التعريف بهذه الأنواع التي اختصرها والله الموفق والهادي لا إله إلا هو سبحانه ونسأل الله جل وعل أن يحسن خاتمنا في أمورنا كلها وربما كان هناك شيء من العجلة في شرحي ولكني حرصت على أن نختم في هذه الليلة حتى نستغل إن شاء الله تعالي الأسبوع القادم بإذن الله للإجابة على بعض الأسئلة ونتيح الفرصة برحابة صدر لكل من أراد أن يسأل وسنعرض إن شاء الله تعالي ما وعدنا به إن أحيانا الله ، والله الموفق والهادي إلي سواء السبيل لا إله إلا هو كما قال الحافظ رحمه الله تعالي .

سؤال :

ذكرت في الدرس السابق حرمة التطاول على العلماء من غير بينة فإن كان في بعضهم بدعة ظاهرة كمن يقول بجواز التوسل بالأموات علما بأن ذلك القائل من الأئمة المعروفين عندنا وهو مرجعية لكثير من العوام فأرجو إفادتنا في حكم التعامل معه ومع من ؟

أجاب فضيلة الشيخ :

نقول إن مثل هؤلاء العلماء الذين تصدر منهم بعض هذه الأخطاء ينبغي أن يكون هناك اتزان في التعامل معهم ، فلا نغلق في مدحهم والثناء عليهم بحيث قد يغتر الناس بما عندهم من أخطاء لا نبينها هذا غلط والدين لله لا مجاملة فيه ، وفي المقابل أيضا لا نشطط فلا نرى لهم حسنة مطلقا فننبه على الخطأ نقول هذا العالم يستفاد مما عنده مثلا من علم الحديث من الفقه من من غير ذلك من العلوم التي تحتاجها الأمة ولكن يحذر من كذا وكذا نعم إن وجد عالم ليست عنده هذه الأخطاء وعنده هذا العلم الذي عند هذا الرجل ينصح الناس الناس ينصحونه واستشارونه والمستشار مؤتمن نقول العالم فإنه أدعى بالسلامة من مثل هذه الأمور والمخالفات التي وجدت عند غيره ، لكن في المقابل نحذر من الطيش والسفه وجعل شغلنا الشاغل هو الجرح بحيث يستولي على أوقاتنا وعلى أفكارنا ويثير الفتن والأمور التي تشهدها الساحة الإسلامية الآن هذا الذي نحذر منه يعني يكون النقد في محله مقل الملح في الطعام إذا احتيج إليه .

سؤال :

ما حكم كتام من بلغ منزلة العلم والتحديث ثم فسق بعد أن كتبه ؟

أجاب فضيلة الشيخ :

إذا كان هناك أحد كان على استقامة وكتب الحديث أو ما إلي ذلك وبعد ذلك تغيرت حاله فإن أهل الحديث يجرحونه بذلك التغير الذي حصل له ، وهناك بعض الرواة الذين أثنى عليهم بعض الأئمة ثم بعد ذلك تكشفت حالهم فهل في أيام الأئمة كانوا على استقامة ثم تغيروا مثل محمد بن حميد الرازي ، محمد بن حميد الرازي بعض الناس اغتر به ولذلك بعضهم يتلطف في تضعيفه فيقول هو ضعيف بينما هو في الحقيقة متهم بالكذب لكن الذين لم يتجرأو على جرحه بسبب أنه وفقه الإمام يحيى بن معين ولذلك بن خزيمة رحمه الله لما قيل له إنه قد وفقه تكلم وجرحه وقيل إنه قد وفقه الإمام يحيى بن معين فقال إن الإمام أحمد لم يعرفه كما عرفناه ، فبعضهم يقول يبدوا أن محمد بن حميد كان على استقامة الحال في أيام الإمام أحمد ثم بعد ذلك تغير وظهر منه الكذب فمثل هذا الجراحون ، وبعضهم يرى أنه كان يتظاهر بالاستقامة أيام الإمام أحمد فلما قبض تجرأ على ما تجرأ عليه فسواء كان هذا أو ذاك فأهل الحديث طريق بالمرصاد .

وصلى اللهم وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، كنا بحمد الله قد فرغنا من شرح هذا المختصر الجامع المفيد، رحم الله مصنفه، وأجزل له الأجر والمثوبة، ووعدنا أن يكون هذا الأسبوع مراجعة لما كنا أخذناه، واستقبالا للأسئلة التي يمكن أن يكون الأخوة المتابعون يحتاجون إلى الإجابة عليها.

كذلك يمكن أن نجري مسحاً شاملاً عن طريق عرض لبعض الأشياء عن طريق الحاسب الآلي فيما كنا أخذناه، وما يحتاج إلى توضيح، فكل هذا إن شاء الله تعالى سيكون في هذا اليوم، وإن بقي بقية تكون في اليوم الأخير.

كذلك أيضا أحب أن أنبه الأخوة إلى أنه هناك بريد إلكتروني لمن أراد أن يستفسر، والإخوة إن شاء الله تعالى سيخرجونه على الشاشة، فمن كان عنده أدنى استفسار عن شيء ما يتعلق بشرحنا، أو لديه أي إشكال فيما يتعلق بالحديث وعلومه، يمكن أن يبعث على هذا البريد، ونسأل الله الإعانة على الجواب، إنه خير معين.

بدايةً، من باب المراجعة، من الأمور المهمة في مصطلح الحديث، أن يكون هناك خيال واسع، لكل طالب علم حديث في تصور كيفية تلقي هذا العلم، أو هذه المرويات، وإذا ما نظرنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام –رضي الله تعالى عنهم- وإذا به كان يجلس صلى الله عليه وسلم مع صحابته، -مثل هذا المجلس- أو من فوق المنبر، ويتحدث صلى الله عليه وسلم مع أولئك الصحابة، فيحدثهم بالحديث، يأخذ هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من شاء الله أن يأخذه من الصحابة، ربما أخذه الواحد فقط، بحسب ما حفظ، أو لكونه هو الذي تلقى عن النبي صلى الله عليه وسلم ذلك على انفراد، مثل ما حصل مع أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- حينما أخذ حديث فضل لا إله إلا الله من النبي صلى الله عليه وسلم حينما كان داخلا في بستان، فليس هناك إلا هو والنبي صلى الله عليه وسلم، وهكذا.

فقد يتلقى المتلقي منهم عن النبي صلى الله عليه وسلم بمفرده، ويحدث بالحديث بحكم أنه هو الذي تلقى ذلك الحديث عن النبي عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

وقد يكون التلقي من اثنين، أو مجموعة صغيرة، وقد يكون في جمع كبير وهذا شيء متعارف عليه في أحوال الناس كما لا يخفى علينا،

لذلك إذا ما أردنا أن نُبَسط هذه المسألة عن طريق العرض عبر جهاز الحاسب الآلي، وتصور كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يجلس مع صحابته ويتلقى المتلقي منهم الحديث، ويبلغه إلى من بعده، فمن باب الإيضاح فقط لا غير، أرجوا أن يخرج هذا على الشاشة

*سؤال: فهمت من شرح فضيلتكم أن الحديث المحكم هو الناسخ والمقيد والمعمول به، وأن غير المحكم هو الحديث الآخر غير المعمول به، فهل فهمي صحيح؟ لأني قرأت أن المحكم هو الذي سلم من معارضة غيره، وفهمت من ذلك أن الناسخ والمنسوخ كلاهما من مختلف الحديث، أرجوا توضيح هذه النقطة.

* فأجاب فضيلة الشيخ:

جزاك الله خيرا يا أخانا، وفهمك بحمد الله صحيح وسليم، ونسأل الله لك الإعانة والتوفيق، نعم؛ الحديث المحكم هو الحديث السالم من المعارضة الذي يمكن العمل به، فإذا لم يكن حديث معارض له وأمكن العمل به، بحيث لا يكون منسوخا؛ فهذا هو الحديث المحكم، وما سواه فهو غير المحكم.

في الأسبوع الماضي، أو في الحلقة الماضية، كنا ذكرنا خالد بن مخلد القطواني وتكلمنا عن نسبته، وقلت إنني لا أعرف أصلا لنسبته، وقد تكون النسبة مستبشعة بحكم أنه كان يكره هذه النسبة -رحمه الله تعالى-، ووردني سؤال أو مداخلة من إحدى الأخوات وأظنها من الكويت –نسأل الله جل وعلا لها التوفيق- ذكرت أنها وقفت، أو يبدوا أنها بحثت في نفس الوقت فوجدت أن هناك من قال أن خالد بن مخلد القطواني منسوب إلى القطا، كأنه كان يتبع القطا أو يصيد القطا –والقطا؛ نوع من أنواع الطيور-.

الحقيقة أنني رجعت إلى كتب الأنساب فوجدت أن خالد بن مخلد القطواني منسوب إلى حلة بالكوفة –يعني حي أو حارة بالكوفة قد نُسب إليها- فهذا هو أصل نسبته -رحمه الله تعالى-.

*سؤال: أرجوا شرح تعريف الخطابي للحديث الحسن، بأنه ما عُرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء.

* فأجاب فضيلة الشيخ:

تعريف الخطابي -رحمه الله تعالى- كنا تكلمنا عنه حينما تكلمنا عن الحديث الحسن لذاته، وذكرت أن هناك خلافا طويلا بين أهل العلم في تعريف الحديث الحسن، وكل إمام عرف الحديث الحسن فإننا نجد أن هذا ناشئ من اجتهاده -رحمه الله تعالى-، فالترمذي له تعريف للحديث الحسن، وقلنا أن ذلك التعريف الذي ذكره الترمذي؛ ينصرف إلى الحديث الحسن لغيره، بعد الترمذي جاء الخطابي، فعرف الحديث الحسن بهذا التعريف الذي ذكره الأخ، بعده جاء ابن الجوزي، فعرف الحديث الحسن بأنه ما فيه ضعف قريب محتمل، ثم جاء بعد ذلك ابن الصلاح، فعرف الحديث الحسن بالتعريف الذي جرى عليه الاصطلاح والعمل عند كل من جاء بعد ابن الصلاح، رحم الله الجميع.

أما بالنسبة لتعريف الخطابي، فهناك اعتراضات من كثير من أهل العلم على هذا التعريف الذي ذكره الخطابي، وذلك أنه حينما قال: هو ما عرف مخرجه، قالوا: معرفة المخرج لا تختص فقط بالحديث الحسن؛ بل إنها تشمل الحديث، والحديث الضعيف على حد سواء، فالحديث الصحيح، والحديث الضعيف، والحديث الحسن؛ كلها يمكن أن يعرف مخرجها، فإذا لا فائدة من هذا القيد في تعريف الحديث الحسن.

(ما عرف مخرجه واشتهر رجاله)، أيضا شهرة الرجال لا تعني أن الحديث حسن، فشهرة الرجال يمكن أن تنصرف أيضا على شهرتهم بأنهم ثقات، فحديثهم من قبيل الصحيح، ويمكن أن تنصرف أيضا، إلى أنهم ضعفاء، أو بعضهم ضعفاء فيكون هذا من باب الحديث الضعيف.

ويمكن أن يشتهر الواحد منهم بأنه صدوق حسن الحديث -وهو الذي في مرتبه بين الصحيح والحسن- فكل هذا وارد، فإذا، هذا القيد أيضا لا يختص بالحديث الحسن .

(ما عرف مخرجه واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث)

عليه مدار أكثر الحديث، يبدوا أنه من باب الترادف مع قوله "ما عرف مخرجه"، فالمخرج هو الذي عليه مدار أكثر الحديث، فإذا قلنا -على سبيل المثال- إن قتادة بن (١٠.٣٧) هو مخرج حديث أهل البصرة، فإذا عُرف مخرج هذا الحديث، إذا كان مخرجه قتادة (كلمة غير مفهومة)، مدار الحديث يكون على قتادة، فإذا كان الحديث يرويه عن قتادة؛ سعيد بن أبي عروبه، وشعبة بن الحجاج وهمام بن يحيى، وأمثال هؤلاء من تلاميذ قتادة، فإذا هذا المدار أكثر طرق هذا الحديث، فإذا هذا لا يختص لا بالصحيح ولا بالحسن، ولا بالضعيف، فيمكن أن يكون المخرج، وهو قتادة للحديث الصحيح والحديث الحسن، والحديث الضعيف على حد سواء.

كذلك قوله بعد ذلك: وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء، فقبول أكثر العلماء يمكن أن يكون أيضا للحديث الصحيح، الذي تتجاذبه وجهات نظر بعض أهل العلم، فبعضهم ربما عده من قبيل الحديث الصحيح، وبعضهم ربما ضعفه، فهذا لا يختص أيضا بالحديث الحسن.

والاستعمال، وجدنا الفقهاء يستعملون الحديث الضعيف بالإضافة إلى أنهم يستعملون الصحيح ويستعملون الحسن، فإنهم أيضا يستعملون الحديث الضعيف مثلما عرف عن الإمام أحمد، -رحمه الله تعالى- أنه يأخذ بالحديث الضعيف إذا اضطر إليه، ومثل ما رأينا الإمام مالك، وأبا حنيفة -رحمة الله عليهما- يأخذون بالحديث المرسل وهو من أنواع الحديث الضعيف.

فإذن، هذه الاعتراضات كلها وجهت لتعريف الخطابي، ولذلك قيل: إن هذا التعريف لا يختص بالحديث الحسن.

*سؤال: ذكرتم –حفظكم الله- أنه قد يكون الإسناد النازل أصح من العالي، لكن هل يشترط أن يكون الإسناد العالي صحيحا حتى يعتبر إسنادا عاليا؟

* فأجاب فضيلة الشيخ:

لا يشترط، فقد قلنا سابقا: أن الإسناد العالي لا يشترط فيه أن يكون صحيحا، فقد يكون صحيحا وقد يكون غير صحيح، والإسناد النازل لا يشترط فيه أن يكون ضعيفا، فقد يكون ضعيفا وقد يكون صحيحا، ولذلك إذا وجد عندنا إسنادان، إسناد عالي؛ ولكنه ضعيف، وإسناد نازل؛ ولكنه صحيح، فلا شك أن الأفضلية في هذه الحالة للإسناد النازل؛ لكونه صحيحا، ولكن جرت عادة أهل العلم أنهم يرون أن الإسناد العالي يقرب من النبي صلى الله عليه وسلم أكثر، فلذلك تألفه نفوسهم، كذلك بالنسبة للإسناد العالي؛ هو مظنة أن يكون صحيحا، وهذا شيء مُجرب، ومن (كلمة غير مفهومة) هذه الصنعة وأدمن النظر في كتب؛ يجد فعلا أن الأسانيد العالية هي أكثر الأحاديث صحة، وكلما نزل الإسناد؛ كلما كانت مظنة وجود الضعف فيه أكثر من وجودها في الإسناد العالي.

*سؤال: بالنسبة لتلقي أحاديث الصحيحين بالقبول، فلماذا وقع اتفاق أهل العلم على تلقي الصحيحين بالقبول؟

* فأجاب فضيلة الشيخ:

الصحيحان، البخاري ومسلم، لا شك أنهما اكتسبا مزية منذ أن ألفهما صاحبا الصحيحان؛ وهما البخاري ومسلم، ولذلك كان هذان الكتابان؛ مثار جدل عند أهل العلم في بداية الأمر، حينما لم تظهر حقيقة هذين الكتابين، وأظن أني سابقا أشرت إلى كلام أبي زرعة واعتراضه على مسلم بن الحجاج، وكذلك ابن... لما ذكر له أن هناك من ألف الصحيح المجرد، وذكروا له مسلم بن الحجاج، وانه جمع كذا وكذا من الحديث الصحيح، قال عبارة معناها: فلمن يترك الباقي؟ هذا يفرق المبتدعة علينا، هذه أمور معروفة ومتوقعة أن أي عالم حريص على السنة يخاف على سنة النبي صلى الله عليه وسلم يستوحش قبل أن يعرف حقيقة الأمر ويستوضح جليته، فكان هناك تخوف من قِبلهم من أن يكون كتاب مسلم بن الحجاج يؤدي إلى هذا الذي تخوفوا منه، لكن لما تبينت حقيقة الأمر وإذا بالكتاب على غير ما ظنه بعض هؤلاء العلماء، لذلك تواترت عباراتهم بعد ذلك على الثناء على هذا الكتاب، مثل ثناء أبي حاتم وأبي زرعة على مسلم بن الحجاج، ومعرفة بالحديث، وهلم جر.

جاء بعد ذلك هذا الثناء من قِبلهم –رحمة الله عليهم-.

أما بالنسبة للوقت؛ فأنا لا أعرف وقتا على وجه الدقة إلا بعد أبي عبد الله محمد بن يحيى بن منده -رحمه الله تعالى- حينما ألف في شروط الأئمة الثلاثة، وهم: البخاري ومسلم وأبو داود، وجاء بعده الحازمي و الترمذي، والترمذي، والنسائي، هذا فيما أذكر أن كتاب ابن منده تضمن الكتب الثلاث، وقد يكون تضمن الخمسة وأن لم أذكر.

فأول من اعتنى بالصحيحين وأشهرهما، وأثنى عليهما بهذ وجعل هذين الكتابين بهذه المزية؛ فيما أعلم أنه محمد بن يحيى بن منده -رحمه الله تعالى- في كتابه الذي أشرت إليه.

لكن قبله الدارقطني، صنيع الدارقطني في تعقبه للكتابين يدل على اهتمامه بهذين الكتابين، وأنهما اكتسبا مزية في ذلك الوقت.

حرص طلبة العلم (....) والنسفي وغيره هؤلاء الذين عنوا برواية صحيح البخاري عن البخاري؛ يدل أيضا على أن هذا الكتاب اكتسب مزية منذ وقت مبكر.

بعض المستخرجات التي أُلفت في عصر مبكر، من جملتها مثلا: مسند السراج، قيل أنه مستخرج على صحيح مسلم، ونجد أن هذا الكتاب الذي هو مسند السراج، فعلا فيه وجه شبه كبير بينه وبين صحيح مسلم، وأسانيده عاليه، لكن لو لم يكن هذا فهناك المستخرجات المتقدمة مثلا، كمستخرج أبي عوانة ومن في عصره، ومن تأخر بعد ذلك، فوجود هذه المستخرجات على الصحيحين؛ كلها تدل على عناية الأمة منذ وقت مبكر في طبقة تلاميذ صاحبي الصحيحين، كلهم اعتنوا بهذين الكتابين، فيبدوا أن المسألة أخذت هذه الأهمية منذ وقت مبكر، ولكن هذه العبارة التي وردت؛ لا ندري ما تاريخها.

*سؤال: هل يشترط في رواية السابق واللاحق أن يكونا قد رويا نفس الحديث؟

* فأجاب فضيلة الشيخ:

بالنسبة للسابق واللاحق؛ نعم؛ يشترط أن يكونا رويا نفس الحديث، حتى لا يُظن أن أحدهما اخذ عن الآخر، أو هناك خلط في الإسناد، لكن أخشى أن الأخ يقصد رواية المدبج، فعلى كل حال فالسابق واللاحق فنعم، يشترط أن يرويا نفس الحديث .

وبالنسبة للمدبج، فلا يشترط أن يرويا نفس الحديث الذي رواه واحد منهما عن الآخر، بل متى وجدت رواية هذا عن ذاك؛ فهذا يدل على أن هذا من باب التدبيج.

*سؤال: هناك قول بأن أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر، وآخر يقول أن أصح الأسانيد (كلمة غير مفهومة) محمد بن سيرين، (كلمة غير مفهومة) عن على بن أبي طالب، فكيف نجمع بين هذه الأقوال؟

* فأجاب فضيلة الشيخ:

هذا كلام جيد، فنقول: أن هناك عبارات لبعض الأئمة وردت في أن هذا الإسناد هو أصح الأسانيد، وهناك إمام آخر يرى إسنادا آخر أنه هو أصح الأسانيد، وإمام آخر يرى إسنادا ثالثا، ورابعا، وخامسا، وهكذا، بحيث كثرت الأسانيد التي قيل عنها أنها أصح الأسانيد، والأئمة حاولوا أن يجمعوا بين هذه الأقوال التي صدرت عن بعض الأئمة المعتبرين الذين لا يمكن أن نأخذ قول واحد منهم وترك أقول بقية الأئمة، فحاولوا التأليف والجمع بين هذه الأقوال بالطريقة الآتية:

نظروا أولا للصحابة، ثم للبلدان، ثم للعموم، فقالوا –مثلا- عبارة البخاري -على سبيل المثال- حين قال: أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر، وقال إن هذه هي السلسلة الذهبية.

عبارة إمام آخر، حينما قال: أصح الأسانيد، إسماعيل بن أبي خالد عن قيس ابن أبي حازم عن أبي بكر.

راوي آخر قال: أصح الأسانيد ما رواه محمد بن سيرين عن (كلمة غير مفهومة) عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- وهكذا، وقالوا هذا يعني أن أصح الأسانيد إلى الصحابي، فأصح الأسانيد إلى أبي بكر؛ هو ما يرية إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر، وأصح الأسانيد عن ابن عمر؛ ما يرويه مالك عن نافع عن ابن عمر، وأصح الأسانيد عن على بن أبي طالب؛ ما يريه محمد بن سيرين عن عن علي، وهكذا كل صحابي ذلك الإسناد بالصحابي الذي روي عنه .

وردنا إشكال آخر، وهنا أن هناك من قال أصح الأسانيد الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه، فكيف نوفق بين هذا القول وبين القول القائل أن الأصح هو مالك عن نافع عن بن عمر، فنقول، أن هذا يكون بتعدد الأسانيد، فيقال: إن أصح الأسانيد عن عبد الله بن عمر، وما يرويه الزهري عن سالم عن ابن عمر، فكل هذا من أصح الأسانيد، وهذا من باب اختلاف التنوع، وليس من باب اختلاف التضاد.

كذلك أيضا؛ بعضهم حاول أن يربط هذا بالبلدان، فقال: أصح أسانيد المدنيين مالك عن نافع عن ابن عمر،، وأصح أسانيد المكيين –مثلا- سيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس، وهكذا، فيربطون ذلك بالبلدان فكل هذا وارد، لكن بمجموع هذه الأسانيد التي قيل عنها أنه أصح الأسانيد؛ نستطيع أن نستفيد فائدة معينة؛ وهي أن مجموع هذه الأسانيد يعطينا أن هذه الأسانيد بمجموعها هي الدرجة العليا من الصحيح، ويليها درجات أشرنا إليها، فالدرجة

التي تليها مثل ما قلنا عن رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس، يليها رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، ونحو ذلك.

فإذن، الصحيح عندنا على درجات، وأعلى درجات الصحيح؛ تلك الأسانيد التي قيل عنها إنها أصح الأسانيد .

*سؤال: صعُب عليَّ؛ فهم كيف يكون الشاهد بالسند؟

* فأجاب فضيلة الشيخ:

حينما تكلمنا عن المتابع والشاهد؛ قلنا إن الأصل في المتابع والشاهد؛ الالتفات إلى الإسناد، القول الذي حكاه الحافظ ابن حجر بالنسبة للالتفات إلى المتن؛ فنحن حكيناه بناءا على ما حكاه الحافظ ابن حجر، لكن في حقيقة الأمر ينبغي أن تكون العهدة على الإسناد، وهو الكلام الذي أذكره الآن، أن الالتفات إلى الصحابي، فإن كان الحديث الذي وجدناه متابعا لراوي معين تفرد بالحديث وجدنا له إسنادا آخر، لكن عن الصحابي نفسه؛ فهذا نسميه متابعا، ولا نسميه شاهدا.

إذا اختلف الصحابي فنسميه شاهدا ولا نسميه متابعا، يعني إذا كان الحديث الذي معنا، هو من رواية ابن عمر وجاءنا بإسناد من الأسانيد عن ابن عمر ثم وجدنا له إسنادا آخر عن ابن عمر نفسه؛ فهذا نسميه متابعا ولا نسميه شاهدا.

فإذن الرابط هو الصحابي، إذا ودنا الحديث الذي معنا عن ابن عمر، ووجدنا له طريقا آخر لكن عن أبي هريرة؛ فهذا نسميه شاهدا ولا نسميه متابعا، هذا هو الأعم الأغلب، وهذا هو القول الذي ينبغي أن نعتمده في مثل هذا المختصر.

أما حكاية الخلاف ومناقشته؛ فينبغي أن لا تكون في مثل هذا المختصر، ولكن نحن حكيناه بناءا على نقل الحافظ ابن حجر له.

*سؤال:

ربما يكون هذا الحديث مستغرب على طلاب علم الحديث الذين يعرفونه جيدا، لكن بعض الأخوة من المتابعين عبر الشاشات قد لا يعرفون هذا السؤال، والسؤال هو أنه هناك كتب تسمى الصحاح، وكتب تسمى المسانيد، وهناك كتب لها أسماء أخرى، فلو فرقتم بينهما، وذكرتم معاني هذه الكتب؟

* فأجاب فضيلة الشيخ:

هذه الأسماء سبق أن تكلمنا عنها، لكن لعل الأخ عبد العزيز ما كان موجودا حينما شرحنا ذلك، في ختام كتاب النخبة ذكر الحافظ ابن حجر ما ينبغي لطالب علم الحديث أن يهتم به، فمن ذلك معرفة الكتب التي أُلفت على الأبواب، وعلى المسانيد، ونحو ذلك، فهذه ذكرناها على وجه العجالة ولم نذكرها على وجه التفصيل، لأن التفصيل فيها يعني الدخول في مناهج أئمة الحديث الذين ألفوا هذه الكتب، وما هي مناهجهم في تأليف هذه الكتب، وهذا يعني التطويل الذي لا نستطيعه في هذه العجالة.

*سؤال: ما رأيكم فيمن ينسب تصحيح الإمام ابن حبان أو ابن خزيمة للحديث؛ بمجرد إخراجه للحديث في كتابه الصحيح؟

* فأجاب فضيلة الشيخ:

ابن خزيمة أو ابن حبان، إذا أخرج الحديث في كتابه ولم يتكلم عنه بشيء يفيد تضعيفه له؛ فهذا يعني تصحيحه للحديث، وهذا هو الأصل، لأنه ألف كتابه هذا في الصحيح المجرد، ونقصد بالصحيح المجرد أي الذي لا يخالفه الضعيف، لكن عُرف على وجه الخصوص من طريقة ابن خزيمة -رحمه الله تعالى- أنه له منهج في كتابه هذا، ومنهجه يتمثل في أنه ربما أخرج الحديث على وجه التصحيح له، وهذا هو الأصل في كتابه، وربما أخرج الحديث في كتابه لا على وجه التصحيح ولكن للضدية، أي لكونه يعارض الحديث الصحيح الذي أخرجه، فيريد أن يبين علة ذلك الحديث، وأحيانا ربما تكلم عن الحديث بالتفصيل، فأخذ ينقض ذلك الحديث ويبين أنه حديث غير صحيح، في كثير من الأحيان، وهذه قد تخفى على بعض الناس، وخفيت على بعض الأئمة، نتيجة عدم نظرهم في الباب برمته، ففي بعض الأحيان يخرج ابن خزيمة رحمه الله الحديث مع توقفه عن تصحيحه، فيقول: إن صح الخبر، فإني لا اعرف فلان بعدالة ولا حرج، فإذا هو متوقف عن تصحيح الخبر، لكونه لا يعرف أحد رواته بعدالة ولا جرح، مثل إخراجه لحديث أبي هريرة: "من أفطر يوما من رمضان بغير عذر لم يقضه صيام الدهر وإن صامه" وبوب لهذا الحديث وقال: إن صح الخبر؛ فإني لا أعرف أب وأباه بعدالة ولا حرج، فهو متوقف عن تصحيح هذا الحديث، والحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- حينما وقف على هذا الحديث في صحيح ابن خزيمة، ظن أن ابن خزيمة قد صحح هذا الحديث، لأنه ما نظر إلى التبويب، وما نظر إلى الاستدراك الذي استدرك به ابن خزيمة، فنقله عنه في فتح الباري أن ابن خزيمة قد صحح هذا الحديث، والحقيقة أن ابن خزيمة لم يصحح هذا الحديث، فينبغي التنبه لهذه القضية؛ فإنها مهمة.

*سؤال: فيما يخص خبر الواحد، (كلمة غير مفهومة) أنه يفيد الظن، والقرائن التي ترفعه إلى درجة العلم اليقيني، فهل بهذا يمكن القول بأن خبر الواحد يمكن أن يكون متواترا، أم ماذا؟
* فأجاب فضيلة الشيخ:
هذا السؤال ينبغي أن نهتم به، وهو التفريق بين خبر الواحد وبين خبر الآحاد، وربما أُطلق هذا على هذا عند كثير من أهل العلم، ولكن أنا أرى أن ينبغي أن يُخص خبر الواحد بالحديث الذي ليس له إلا طريق واحد، وهو الذي نسميه الغريب أو الفرد، وخبر الآحاد يشمل الحديث الغريب والعزيز والمشهور عند طائفة من أهل العلم ممن تكلم في هذا، وقالوا: خبر الآحاد هو ما لم يبلغ درجة التواتر، فإذن الخبر عندهم ينقسم إلى قسمين: (متواتر) و(آحاد)،وكل ما لم يصل إلى درجة المتواتر فهو عندهم آحاد، -على سبيل المثال- خر يروى من خمسة طرق، عند بعضهم يقال أنه خبر آحاد ولا يسمى متواترا، فهنا ينبغي أن يكون التفريق، فإن كان مقصود الأخت السائلة –وفقها الله- بهذا السؤال خبر الواحد وهو الغريب الفرد؛ فهذا لا يكون متواترا، لأن التواتر هو التتابع، ولكن يمكن أن يفيد العلم، وفيه فرق بين أن يكون الخبر متواترا وبين أن يفيد العلم، يعني يمكن أن لا يكون متواترا وهو يفيد العلم، متى يفيد العلم؟إذا أحتفت به قرائن، القرائن التي ذكرناها سابقا، ومن هذه القرائن:
إخراج صاحبي الصحيح للحديث في صحيحيهما، فهذه قرينة.
ومن القرائن، أن يكون الخبر متسلسلا بالأئمة، كما قلنا، مالك عن نافع عن ابن عمر، هكذا.
ومن القرائن؛ أن يكون الخبر مشهورا، وهذا عند من يفرق بين خبر الواحد وخبر الآحاد، أو يجعلون كل هذا من أخبار الآحاد، والقرائن تشمل أحاديث الآحاد كلها بما فيه المشهور، فالحافظ ابن حجر: من القرائن أن يكون الخبر مشهورا، يعني إذا كان من ثلاثة طرق فأكثر فهذا هو الحديث المشهور، فهذه قرينة تدل على أن الخبر يفيد العلم.
إذن، عندنا القرينتان الأوليان هم اللتان تختصان بالحديث الفرد، بالحديث الغريب، خرجا في الصحيحين، وأن يكون متسلسلا بالأئمة.
كلمة متسلسلا بالأئمة يمكن أن نصرف لها ما قيل عنه إنه أصح الأسانيد، يعني الأسانيد التي ذكر الأئمة أنها أصح الأسانيد هذه ارتقت عندهم إلى الدرجة العليا من الصحيح، الذي لا يساور الواحد أدنى شك في صحة ذلك الحديث الذي روي من هذا الطريق.
فإذن نتشبث بأصح الأسانيد ونعدها قرينة يمكن أن هذا الخبر يفيد العلم، وقد يخالف في هذا بعض أهل العلم ويقولون: لا، أنت توسعت في هذه القرينة، والحافظ ابن حجر قصد الأئمة المعتبرين، مثل رواية الإمام أحمد عن الشافعي عن الإمام مالك، نقول: كون هؤلاء الأئمة لهم ميزة في أنهم من الأئمة المتبوعين لا يعني أن سواهم لا يبلغ هذه الدرجة التي بلغوها من الحفظ والإتقان، لأن المعول عليه في صحة الأحاديث؛ عدالة الراوي وحفظه وإتقانه، وما دامت هذه المزية موجودة أيضا في نافع وابن عمر، فما الذي إذا جاءنا إسناد مالك عن نافع عن ابن عمر أن نقول: إن هذا من أصح الأسانيد، وأنه يفيد العلم، ما دمنا أخذنا بجزئية هذا الإسناد وهي رواية الإمام أحمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر، ونحن اعتبرنا الآن الإسناد كاملا لأجل هؤلاء الأئمة الثلاثة ونغض الطرف عن الحديث إذا اختزلنا منه -مثلا- من الأئمة، وهما الإمام أحمد والشافعي لكون الأحاديث التي تروى بهذا الإسناد قليلة جدا، بل نادرة، بل بعض أهل العلم يقول: أنا لا أعرف حديثا بهذه الصفة من رواية الإمام أحمد عن الشافعي عن الإمام مالك، وإن كان يوجد على قلة فيه لكن النادر لا حكم له، فنحن إذن نتعامل مع القاعدة العامة والأغلبية، فهي التي يتحدث عنها .
بالإضافة إلى أن هناك أئمة فطاحل وجبال في الحفظ والإتقان، كما قلنا عن الزهري عن سالم عن أبيه عبد الله بن عمر، محمد بن سيرين عن عن علي بن أبي طالب، فكل هذه من أصح الأسانيد ومن أعلى الأسانيد صحة، فكل هذه ينبغي أن تدخل في هذا الباب، ومن أبى هذا فعليه أن يراجع هذه القضية، وسيجد أن هذا الكلام هو الذي ينبغي أن إليه إن شاء الله تعالى .
*سؤال: في صحيح مسلم أحاديث اكتفى فيها الإمام مسلم بشرط المعاصرة مع عدم اللقاء، فما موقف الإمام البخاري ومن على مذهبه من هذه الأحاديث؟
* فأجاب فضيلة الشيخ:
البخاري -رحمه الله تعالى- اشتهر عنه أنه يشترط اللقاء ولو مرة، ومسلم يكتفي بالمعاصرة، هذه هي القاعدة الأغلبية، لكن هل يرد البخاري تلك الأحاديث التي لم يثبت فيها اللقاء بين الراوي وشيخه؟ الذي يظهر من طريقة البخاري أنه يتوقف عن هذه الأحاديث لأنه يقول: إننا لا نعرف فلانا سمع من فلان، مثل إعلاله -رحمه الله تعالى- لحديث يرويه يزيد بن عبد الرحمن وهو أبو خالد الداراني، عن قتادة فيقول: لا نعرف لأبي خالد سماعا من قتادة، فالبخاري نقل هذا الحديث الذي هو حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- في انتقاض الطهارة، ممن أعل الحديث

البخاري، وأعله بأنه لا يعرف لأبي خالد الداراني سماعا من قتادة، فهذا يدل إذا على أن البخاري يجعل هذا قيدا في الحديث الصحيح، وأنه ما لم يتوفر هذا الشرط فإن الحديث يعني أنه غير صحيح عنه -رحمه الله تعالى- .

*سؤال:

ماذا يتوجب علينا حفظه للامتحان، هل نكتفي الشرح وتعريف الأحاديث؟ أم ماذا؟ وجزاكم الله خيرا.

* فأجاب فضيلة الشيخ:

بالنسبة للامتحان، هذا يعود للإخوة في القناة وهم القائمون على هذه القناة التي نسأل الله حل وعلا أن يجعلها مباركة، لكن أن أحث طلبة العلم دوما على أن يحفظوا مثل هذه التعريفات التي ذكرناها مع الفهم، يعني ينبغي أن يحفظ التعريف مع فهمه، ولا يكتفي بالحفظ المجرد فقط، وهذا لطلب العلم ولجعل هناك أساسيات لما يتلقونه من العلم، فإن الحفظ لهذه المصطلحات إذا صاحبه فهم فإن هذا بإذن الله يكون ركيزة علمية قوية، ستفضي بإذن الله إلى خير كثير في المستقبل.

بالنسبة للامتحان وما يتعلق به، أنا ما أستطيع أن أجيب عنه لأن هذا يعود للإخوة الذين في القناة.

*سؤال: السند، هل يبدأ من الصحابي أم التابعي؟

* فأجاب فضيلة الشيخ:

السند يبدأ من صاحب الكتاب، الذي روى الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم، كل هذا يقال له إسناد، وسبق أن ذكرنا تعريف الإسناد؛ وقلنا إنه سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن، والحقيقة انه لو بدء في عرض الشرائح يمكن تعيننا هذه الرسومات على تصور هذا على طريقة واضحة وجلية، فلعل إن شاء الله تعالى يتم عرض ذلك بإذن الله .

*سؤال: ما حكم الحديث المرسل؟

* فأجاب فضيلة الشيخ:

قلنا أن الحديث المرسل من أنواع الحديث الضعيف، لأننا قلنا إن الضعيف ينقسم إلى قسمين،

- ضعيف بسبب سقط في،

- بسبب طعن في الراوي،

ومن السقط في الإسناد؛ الحديث المرسل، فالحديث المرسل سقط من سنده الصحابي، وربما أيضا التابعي، وربما أكثر من تابعي، وهكذا.

*سؤال: هناك بعض الأئمة يتشدد في قبول بعض الأحاديث لأسباب معينة، ويتهم هذا في بعض الأحيان بأنه لا علم له بالحديث، ولا اختصاص له، فإذا روى قالوا: إن هذا اختصاصه في الفقه وليس في الحديث، بسبب قلة بضاعته في الحديث، وأنه يتشدد في قبول رواية الحديث.

في نفس الوقت، تشدد قبول بعض العلماء، أو أحد الأئمة الأربعة، في رواية الحديث، هل هذا بسبب كثرة الكذابين –مثلا- في ذلك الوقت، أو لأمور أخرى؟

* فأجاب فضيلة الشيخ:

على كل حال فالأئمة يختلفون، منهم المتشدد، ومنهم المتساهل، ومنهم المتوسط، وهذا سبق أن تكلمنا عنه حين تكلمنا عن من قوله في الجرح والتعديل، وفصلنا في هذا بما يغني عن الإعادة، وهذه طباع البشر فكل الناس يختلفون، بل أصابع اليد الواحدة ليست سوية، بل الفرد الواحد نفسه ربما ضعف في يوم من الأيام حديثا صححه في وقت آخر، وهكذا.

وهذا شيء مجرب، فالتشدد والتساهل والتوسط، هذه من الصفات الموجودة عند الأئمة، والكلام في هذا يبدوا أنه سبق بما يغني عن الإعادة.

*سؤال: احتجاج الإمام أحمد بالحديث الضعيف في الأحكام، هل هو الحسن لذلته كما فسر شيخ الإسلام؟ أم أنه الضعيف الذي يتعدد طرقه؟

* فأجاب فضيلة الشيخ:

احتجاج الإمام أحمد بالحديث الضعيف في بعض الأحيان ربما كان كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله تعالى- أنه الحديث الحسن، بحكم أن الحديث الحسن ضعيف عند بعض أهل العلم، فربما نظر الواحد منهم إلى هذا الحديث وضعفه، ولكن لا يمنع هذا التضعيف من الاحتجاج به إذا احتاج إليه، إذا لم يكن في الباب سواه كما عُرف من قاعدة الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- أنه يقدم الحديث الضعيف على الرأي والقياس، ويقول إن الحديث الضعيف أحب إليه من الرأي والقياس، لكن هل هذا فقط مختص بما يسمى عند الآخرين بالحديث الحسن؟ أو ربما نزل إلى الحديث الضعيف الذي لا خلاف فيه، نقول ربما نزل إلى الحديث الضعيف الذي لا خلاف فيه، مثل احتجاجه رحمه الله في بعض الأحيان بالحديث المرسل، فهو ممن ذكر عنه أنه يحتج بالحديث المرسل، ولكن احتجاجه -رحمه الله

تعالى- بالحديث المرسل في مثل هذه الحالة التي ذكرناها، وهي إن لم يكن في الباب سوى هذا الحديث المرسل أو الرأي والقياس، فإنه يأخذ بالحديث المرسل ويقدمه على الرأي والقياس.

فالمسألة نسبية يعني لا نستطيع أن نحدد منهج للإمام أحمد فيما يسمى بالضعيف والحسن، بل الأئمة الذي في ذلك العصر كثر منهم لا يفرق بين الصحيح والحسن، وإن ورد في عباراتهم إطلاق وصف الحسن على بعض الأحاديث، لكن في كثير من الأحيان هذا الوصف يعنون به الحديث الذي تفرد به أحد الرواة تفردا ليس منكرا، ولا يصاحبه علة فيستحسنون ذلك الحديث لكونه ما جاءهم إلا من ذلك الطريق الذي استفادوه فالحديث الذي يستفيدونه ويكون فردا وليس عندهم هذا يستحسنونه، فإذن هذا الإطلاق، ليس إطلاقا اصطلاحيا، ولكنه إطلاق يمكن أن يسمى إطلاقا لغويا عند بعضهم، ويمكن أن يكون إطلاقا يدرس على حدة، يعني لا هو بالإطلاق الاصطلاحي الذي ينصرف إلى الإسناد، ولا هو بالإطلاق اللغوي الذي يمكن أن ينصرف إلى المتن عند بعض الناس، وأنا أعده من الإطلاق اللغوي.

*سؤال: كيف نستطيع أن نفرق بين العنعنة التي هي من كتبة الحديث، كما ذكر ذلك الخطيب في كتابه "الكفاية في أصول الرواية"، حيث قال إنما (كلمة غير مفهومة) كتبة الحديث اختصار العنعنة وذكر ثلاثة أسباب، وهذا يفسر أحاديث جاءت عن قتادة من طريق شعبة بالعنعنة، فكيف نستطيع التفريق بين العنعنتين؟

* فأجاب فضيلة الشيخ:

نقول أن التفريق بين العنعنة التي من تصرف الراوي الذي وُصف بالتدليس، وبين تصرف الرواة عنه؛ من الصعوبة بمكان، لا يمكن إلا بقرائن مثل أن يرد هذا الحديث من طرق أخرى مصرح فيه بالتحديث من هذا الراوي الذي وصف بالتدليس، فهذه القرينة تدل على أن هذا الراوي دق سمع هذا الحديث من شيخه، وأن تلك العنعنة التي وردت هي من تصرف بعض الرواة عنه في الأعم الأغلب، من القرائن التي يمكن يستأنف بها؛ إذا وجدت رواية لأحد من لا يأخذ عن المدلس إلا ما صرح فيه بالسماع، مثل ما لو روى شعبة عن المدلس، فإن هذه القرينة تدل على أن ذلك المدلس قد صرح بالسماع، لأن شعبة لا يأخذ عن المدلسين إلا ما صرحوا فيه بالسماع، فإذا وردنا إسناد فيه عنعنة، وإسناد فيه رواية شعبة، سواء فيه التصريح -من ذلك المدلس- بالسماع أو بالعنعنة، فنتثبت ونقول: إن هذا الحديث مما أخذه هذا الراوي عن شيخه مباشرة، لأن شعبة لا يأخذ إلا ما صرح فيه هؤلاء الرواة بالسماع.

أما ما عدا ذلك؛ فإن فيه صعوبة في التطبيق إلا إذا نص إمام من الأئمة، لكون ألئك الأئمة تتوفر عندهم من الطرق ما لم يتوفر عندنا، وقد لا تصل إلينا تلك الطرق التي فيها الدلالة على أن ذلك المدلس قد صرح بالسماع، فنكتفي بتصريح ذلك الإمام إذا صحح ذلك الحديث، وأشار إلى أن هذا الراوي سمعه من ذلك الشيخ.

*سؤال: ذكرتم حفظكم الله مثال للمضطرب في المتن بحديث: "إن في المال لحق سوى الزكاة" والحديث الآخر: "ليس في المال حق سوى الزكاة"، لماذا لا يرجح الثاني لأنه يثبت الزكاة وهي من أركان الإسلام، ويرد الحديث الآخر لأنه ينفي أمرا معلوما من الدين بالضرورة؟ ألا يحتمل أن يكون أحد الرواة وَهِم في الحديث فقلب الحديث؟

* فأجاب فضيلة الشيخ: نقول أن الحديث لو تأملتيه أيتها الأخت السائلة، لوجدتي أن الحديث لا يتطرق للزكاة، بل هذا مقدار زائد على الزكاة، فتأملي متن الحديث، فالحديث يقول: "إن في المال حق سوى الزكاة" فالزكاة لا شك فيها، لكن فيه أيضا حق زائد سوى الزكاة، والحديث الآخر يقول: "ليس في المال حق سوى الزكاة" فالزكاة هذه لا شك فيها، فالحديثان نظر إليهما أهل العلم على أن أحدهما مثبت والآخر نافي، ومخرج الحديث واحد فلذلك هذا يعد من باب التعارض م جميع الوجوه، وهذا فقط من باب التمثيل ولا يعني التسليم بصحة التمثيل بهذين الحديثين، لأن المعول عليه الرجوع إلى الأسانيد، ولكن من باب التمثيل وتقريب الصورة للأذهان.

*سؤال: إن طُلب منا تعريف المتواتر، فهل نعرفه بأنه: كل خبر يفيد العلم، أو بأنه ما يرويه العدد الكثير، وتحيل العادة تواطئهم على الكذب ... إلى آخر التعريف.

* فأجاب فضيلة الشيخ: يبدوا أننا سبق أن أشرنا إلى شيء من هذا، وأني حقيقة لم أعتني بضبط تعريف له بقدر عنايتي بالوصف العام الذي نفهمه، لكن ممكن أن نقول : هو الحديث الذي يرويه اثنان فأكثر مع إفادة العلم، فرواية الاثنين تعني أن أحدهما تابع الآخر، والتتابع هو التواتر في لغة العرب، فإذا جاءنا الحديث من طريقين فأكثر، ثم أفادنا العلم؛ فهذا هو الحديث الذي نستطيع أن نقول عنه أنه متواتر، وهذا بناءا على التسليم بهذا المصطلح في، وفيه ما فيه مما قد ناقشناه سابقا.

* سؤال : قوله صلى الله عليه وسلم : "من قرأ في ليلة (فمن كان يرجوا لقاء ربه ...) الآية، كان له نور إلى مكة ". هل في ذلك النور (.....) فإذا قلنا أنه غريب جدا فهل يعني أن يكون ضعيفا؟

* فأجاب فضيلة الشيخ : أنا لا أعرف أن هذا الحديث صحيح وفي الأعم الأغلب، في ظني أنه غير صحيح، لأن متنه فيه الغرابة، وعلى كل حال السؤال عن الأحاديث؛ صحة وضعفا، فهذا باب واسع لا نستطيع أن نوفيه حقه، يعني قد يسألوني عن بعض الأحاديث التي لا يحضرني حكم عليها، لأن كتب الأحاديث، وخاصة الكتب التي تعني

بالغرائب، كتواريخ البلدان، لو جاء واحد (كلمة غير مفهومة) تاريخ بغداد فيه مئات الأحاديث يسأل عنها حديثا حديثا، فأنا لست البخاري حتى أستطيع أن أقول هذا صحيح وهذا ضعيف، وهلم جر .
لكن ما يحضرني من جواب أقوله، وبالنسبة للأحاديث الصحيحة في الأعم الأغلب هي معروفة بحمد الله، وربما الشيء الكثير من الأحاديث الصحيحة التي لا نستحضر أنها صحيحة، ونحتاج إلى أن نراجعها، ولكن هذا البريد الإلكتروني بإمكانكم أن تراسلوني عليه إذا احتجتم للسؤال عن حديث، وسيرد أليكم الجواب إن شاء الله تعالى.
*سؤال: أذا كان راوي الحديث شيعي أو رافضي، ومعروف عن الشيعة أنهم يسبون الصحابة، فما حكم الرواية عنهم؟
* فأجاب فضيلة الشيخ: بالنسبة لرواية المبتدع، فسبق أن فصلنا فيها بما يغني عن الإعادة، ولعل الأخ يراجع الكلام الذي ذكرناه.
*سؤال: أي هؤلاء أشد تساهلا في التعديل،
ابن حبان أم الحاكم؟
ابن عدي أم الحكام؟
الدارقطني أم ابن حبان؟
* فأجاب فضيلة الشيخ: بالنسبة للحاكم فهو أشدهم تساهلا، وبالنسبة للأعدل قولا، فأنا أرى أن الداقطني وابن عدي فرسا رهان، لكن كلام الدارقطني يمكن يكون أكثر من كلام ابن عدي في الرجال جرحا وتعديلا، بحكم أن للدارقطني عدة مؤلفات، وسؤالات وجهت له من قِبل بعض تلاميذه، كالحاكم والسدي، والسلمي وهكذا.
لكن هما يتميزان بالاعتدال تقريبا مع الميل للتساهل، يعني الدارقطني وابن عدي مصنفان على أنهما من المعتدلين، لكن فيه ميل إلى التساهل، وبخاصة من ابن عدي، ابن عدي فيه ميل إلى التساهل لكن ليس كتساهل ابن حبان والعجلي .
بالنسبة لتساهل ابن حبان في الرجال فقد تكلمنا عنه سابقا، لكن كما أنه تساهل في توثيق الرجال؛ فهو في المقابل يتشدد في الجرح، فنجد أنه إذا جرح راوي أسرف في جرحه، وهذا قد يكون فيه شيء من التناقض في الشخصية، لكن في الحقيقة ليس هو بتناقض، لأن ابن حبان رحمه الله له منهج اختصه، فالراوي إذا تبين له فيه جرح؛ فإنه ربما أغلظ عليه العبارة، فإن لم يكن في الراوي جرحا فإنه يحمل المسلم على الأصل، وهو العدالة كما قال -رحمه الله تعالى-.
بالنسبة لتصحيحاته للأحاديث؛ فابن حبان عليه كثير من الاستدراكات، خاصة في الأحاديث المعلولة، فابن حبان لا يسير على طريقة علماء الحديث في علل الأحاديث، بل يسير على طريقة الفقهاء والأصوليين الذين إذا اختُلف في حديث من الأحاديث -على سبيل المثال- فراوي وصل الحديث، وعدة رواة أرسلوا ذلك الحديث، وشيخهم واحد، فنجد أن ابن حبان يأخذ برواية من وصل وإن كان واحدا وخالف الكثرة ولا يعل الحديث بمخالفة تلك الكثرة لهذا الراوي، وهذه طريقة الفقهاء والأصوليين الذين يقولون أن من وصل معه زيادة علم، وهو مثبت، وهو مقدم على النافي، (٥٩.٠٤) أولئك الرواة الين أرسلوا ذلك الحديث، فيتبين من هذا أن ابن حبان عليه مؤاخذات في الأحاديث التي يصححها، ولذلك نسبة الأحاديث المنتقده عليه في هذا الجانب، أكثر من نسبة الأحاديث المنتقدة على ابن خزيمة، فابن خزيمة رحمه الله يراعي علل الأحاديث، لكن مشكلة ابن خزيمة أن كتابه لم يصل إلينا، وإلا لو وصل كتاب ابن خزيمة لأبرز شخصية ابن خزيمة أكثر من هذا البروز الذي فيما مقداره ربع الكتاب، لكن ما وصل إلينا من صحيح ابن خزيمة إلا ما مقداره على وجه التقريب الربع، أما كتاب ابن حبان فوصل إلينا كاملا، وأوضح لنا منهج ابن حبان، بل هو صرح في مقدمة صحيحه بمنهجه هذا وأنه لا يسير على طريقة أهل الحديث علل هذه الأحاديث.
الحافظ رحمه الله من هذه الحيثية ومراعاة علل الأحاديث هو أحسن من ابن حبان، يعني الحاكم يراعي علل الأحاديث نوعا ما، وعلى وجه الخصوص في كتابه " معرفة علوم الحديث" شخصيته شخصية العالم الفذ، ولا يستفاد من هذه الكلمة التزكية المطلقة، فهناك بعض الملاحظات عليه، لكن أنا أتكلم عن قضية علل الأحاديث، فالحاكم رحمه الله برز في هذا الجانب في كتابه " معرفة علوم الحديث" وإن كان أخفق فيه نوعا ما في تطبيقاته في المستدرك، لكن من حيث انتقاء الرواة؛ فابن حبان في صحيح أحسن انتقاءا للرواة من الحاكم في كتابه المستدرك.
*سؤال: بالنسبة للحارث بن عبد الله الأعور، من الناس من عدله، فقال الدوري عن ابن معين: الحارث قد سمع من ابن مسعود وليس به بأس.
وقال عثمان الدارني عن ابن معين : ثقة.
قال النسائي في رواية عنه: ليس به بأس.
قال علي بن مجاهد عن أبي ..الكلبي عن الشعبي: شهد عندي ثمانية من التابعين الخبر.
قال ابن أبي داود: كان الحارث .

فما الضابط في تصحيح أو تعديل أو توثيق الحارث بن عبد الله الأعور؟
* فأجاب فضيلة الشيخ: أقول: إنك لو نظرت في ترجمة الحارث الأعور وفق التقعيد الذي كنا ذكرناه في حال تعارض أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي، إذا تعارض الجرح والتعديل فأيهما نقدم؟ قلنا إننا نقدم الجرح إذا كان مفسرا ومبين السبب وصادرا من إمام عارف، فنأخذ هذا الراوي وهو الحارث الأعور كمثال لما كنا أخذناه نظريا، فنقول إن الحارث الأعور لو نظرنا في كتب الجرح والتعديل التي تناولته بالترجمة وفي مقدمة صحيح مسلم جعل مسلم بن الحجاج -رحمه الله تعالى- الحارث الأعور من الأمثلة التي كلم عنها في مقدمة صحيحه، وأورد عن بعض الأئمة تكذيبهم له، كالشعبي -على سبيل المثال- فالشعبي ممن صرح بتكذيب الحارث الأعور وإن قال بعض الأئمة أنه عنى تكذيبه في رأيه، لكن أن أقول إن عبارة الشعبي عبارة مطلقة تفيد التجريح مطلقا بضميمة أقوال الأئمة الآخرين، نجد أن الحارث الأعور فيه من البدع الشيء العظيم جدا، إلى حد انه قد يُشك في إيمانه، لهذه البدع التي قالها، مثل ما جاء في مقدمة صحيح مسلم وأظن الرواية عن علقمة أو أحد تلاميذ عبد الله بن مسعود، قال الحارث الأعور: الشيء الفلاني هين، لكن الوحي أشد، فمعنى ذلك أنه يوحى إليه، يعني هو يقول أنه يوحى إليه، كلمة الوحي أشد يعني أنه يوحى إليه –نسأل الله السلامة- هذا خروج عن الإسلام إذا كان يعتقد أنه يوحى إليه الوحي الذي كان ينزل على محمد صلى الله عليه وسلم، وهذا من مدلول هذه العبارة (الوحي أشد) فهذا يعني خروجه عن الإسلام، وإن كانت هذه العبارة يمكن أن تحمل على أوجه يعتذر بها عن الحارث الأعور، إلا أنها تدل في الجملة على أن هذا الرجل بلاء.
ورد تكذيب أئمة كثر للحارث الأعور، وليس فقط الشعبي، وأما الذين ضعفوه مطلقا؛ فهم الغالبية العظمى، وبالتالي فتوثيق ابن معين أنا أرى انه خروج عن أقول أئمة الجرح والتعديل الكثير التي جرحت الحارث الأعور، ويبدوا أن النسائي تسامح وجرى على ما ذهب إليه يحيى بن معين، مع العلم أني لا أذكر أن النسائي ممن وثقه، لكن الذي وثقه يحيى بن معين، ويبدوا أنه ضعفه في بعض الروايات أيضا، لكن يحيى بن معين ممن يكون في مقابل أئمة كثر كلهم جرحوا الحارث الأعور، وجرحهم مفسر كما قلته، فلتراجع لذلك كتب التراجم التي ترجمت للحارث الأعور
.
*سؤال: ما حكم من حديث الشفاعة فيقول : لا أوافق عليه حتى يدركه العقل يوافق عليه؟
* فأجاب فضيلة الشيخ: وجود تيار المعتزلة الذي لم يقم وزنا لسنة النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما جعل العقل حكما على سنة النبي صلى الله عليه وسلم فهذا سبق أن أشرنا إليه في بداية كلامنا، خاصة حين تكلمنا عن المتواتر والآحاد، ولا بأس أن نؤكد على هذا، فنقول : إن أحاديث الشفاعة هل يمكن أن تكون مثالا واحدا من الأمثلة التي تدل على أن مبحث التواتر مبحث ينبغي أن يوقف منه موقف صارم جدا من قِبل علماء الأمة، لأن أحاديث الشفاعة برغم كثرتها إلا أن هناك من يدعي أنها ما زالت أحاديث آحاد، فإذن تعود المسألة للضابط الذي لا يختلف فيه في الخبر المتواتر، الكثرة التي تقنع جميع الأطراف ما هي؟ هذه غير موجودة وسبق أن أشرت إلى خلافهم أن هناك من يقول لابد أن يكون ثلاثمائة وأربع عشر إلى آخر ما هنالك من الأعداد التي قالوها على سبيل الظن والتخمين، فأحاديث الشفاعة أحاديث كثيرة ومن يقول أنها لم تبلغ التواتر؛ فقوله مردود عليه، بل يُخشى على من رد أحاديث الشفاعة من خروجه من دائرة الإسلام –نسأل الله السلامة- لأنه رد سنة صحيحة وردت من طرق متعددة وكثيرة جدا، فأي شيء يريد بعد هذا، وأما ردها بالعقل؛ فهذه هي المصيبة التي وقع فيها المعتزلة ومن حذا حذوهم من المدرسة العقلية التي توجد في هذا العصر، فنسأل الله السلامة.
فالمعول عليه؛ صحة الأسانيد، فإذا صح الإسناد، فعلى الرأس والعين، ومتى جاء الحديث من طريقين لا مطعن فيهما وجب الأخذ به وأفاد العلم ، ولا يجوز بحال من الأحوال أن نتخلف عن ذلك، ومن هنا يبدأ التواتر كما أشرت إليه في مرات عديدة.
*سؤال: بعض العلماء (....) المستدرك للحاكم (....) للشيخ الألباني رحمه الله (....) في صحيح أبي داود وفي ضعيف أبي داود، يعني ما أدري ما الضابط، هل السلسلة الصحيحة والضعيفة للشيخ الألباني ما فيها مناقشة؟ (...........)
* فأجاب فضيلة الشيخ: الشيخ الألباني -رحمه الله تعالى- واحد من الأئمة الذين ربما اجتهد اجتهاد في هذا اليوم يتراجع عنه في يوم غد، وهذا ليس عنده وحده، بل هناك أئمة كُثر ترد منه بعض هذه التراجعات، وهذا يدل على فضل هذا الإمام الذي يتراجع عن الخطأ إذا استبان له خطأه.،
أما هذه الأحاديث التي سواء يصححه الشيخ ويرجع عنها، أو يخالف فيها غيره فهي موجودة سواء بين الشيخ وبين غيره، أو بين أئمة آخرين وبين غيرهم من الأئمة -على سبيل المثال- هناك أحاديث يخرجها البخاري مصححا لها، ويعترض عليها مسلم ويعلها، والعكس كذلك، هناك أحاديث يصححها مسلم ويعلها البخاري، بالإضافة للأئمة الآخرين وما كتاب الدارقطني "التتبع" عنا ببعيد، فإن الدارقطني ينتقد على الصحيحين أحاديث أخرجها صاحبا

الصحيحين، وهذا يعني مخالفته لهما في تصحيح هذه الأحاديث، فهذا الاختلاف وارد، لكن مهمة طالب العلم أنه مثل النحلة، التي جميع الشجر، فيأخذ الحق بدليله، ينظر لكلام هذا الإمام، وإذا اقتنع به فذاك غاية المطلوب، وإن وجد كلام الإمام الآخر هو الأصوب فليأخذ به ولا حرج في ذلك.

لكن بحمد الله مقدار المتفق عليه كثير، وفيه غنية ولله الحمد.

*سؤال: أرجوا منكم أن توضحوا لي، ما الفرق بين الأنواع التالية،

الفرد النسبي والمطلق

المتابع والشاهد، مع ذكر شيء من التعريف، وجزاك الله خيرا.

* فأجاب فضيلة الشيخ:

الفرد المطلق يكون في الصحابي، يعني إذا لم يروي ذلك الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا صحابي واحد فهذا يعني أنه فرد مطلق، وأما إذا روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من صحابي، فهذا قطعا هو فرد نسبي، فإذا أطلق التفرد على بعض طرق هذا الحديث فهذا تفرد نسبي، لكن هل يكون الفرد المطلق نسبيا؟ نقول: نعم، قد يكون فردا مطلقا ونسبيا في نفس الوقت، مثل ماذا؟ مثل ما لو قلنا عن حديث: "إنما الأعمال بالنيات" نستطيع أن نقول أنه حديث تفرد به أهل المدينة، فعمر رضي الله عنه والراوي عنه علقمة بن كلهم من المدينة، فنقول عن هذا أنه حديث مدني، تفرد به أهل المدينة، فيكون نسبيا من هذه الحيثية، يعني جاءت الغرابة فيه بالنسبة إلى جهة معينة، وهم أهل المدينة، كما أنه فرد مطلق أو غريب مطلق في نفس الوقت لكونه تفرد به عمر بن الخطاب .

*سؤال: ما هو الفرق بين الإدراج في الحديث مثل ما حدث من الزهري في كلمة (كلمة غير مفهومة) وبين زيادة الثقة مثل ما حدث من الشافعي -رحمهم الله تعالى-؟ وجزاكم الله خير

* فأجاب فضيلة الشيخ: الفرق بين الإدراج وزيادة الثقة، أن زيادة الثقة جاءت في متن الحديث يعني ليست من قول الراوي، أما بالنسبة للإدراج، فليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما هو من كلام الراوي، يعني أن زيادة الثقة ينبني عليها حكم وأن الإدراج فلا ينبني عليه حكم، ولذلك عني العلماء بتمييز المدرج عن لفظ النبي صلى الله عليه وسلم حتى لا يدخل في لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ما ليس منه، فيبنى عليه حكم وهو ليس كذلك .

*سؤال: ما صحة حديث " من صلى الفجر في جماعة ثم قعد يذكر الله حتى طلوع الشمس ثم صلى ركعتين كانت له كأجر حجة وعمرة تامة تامة تامة"

* فأجاب فضيلة الشيخ: هذا الحديث ورد من عدة طرق ضعيفة ليست فيها شيء صحيح البته، ولا فيها شيء على انفراده حسن، ولكن بعض أهل العلم يرى أن هذه الطرق بمجموعها يكون الحديث حسنا لغيره بها، وهذا اجتهاد من بعض هؤلاء الأئمة والمشايخ وطلبة العلم الذين حكموا على الحديث بهذا الحكم، وهناك من طلبة العلم الآخرين مَن يعل هذه الطرق، فيرى أنها مفاريد ومناكير ولا يتقوى الحديث بمجموعها، وأنا أذهب هذا المذهب، وأرى أن هذه الطرق لا يتقوى الحديث بمجموعها، لأنه ما من طريق من الطرق إلا وتجد بها من النكارة ما يجعلك تستبعد أن يكون هذا الطريق من الطرق التي يمكن أن يتسامح فيها، وتتقوى بمجموع تلك الطرق الأخرى.

*سؤال: بالنسبة للحكم على الحديث بأنه صحيح أو موضوع، هل هو من باب الظن أو من باب اليقين؟

* فأجاب فضيلة الشيخ: تجد هناك عبارة من بعض كلام أهل الحديث حينما يقولون أنه حين توفرت شروط الصحة في إسناد ما من الأسانيد التي أمامك فإن هذا الإسناد تحكم عليه أنت بالحكم ظاهرا فتقول هذا سند صحيح، ولا تقل هذا حديث صحيح، إلا بعد أن تستنفذ الجهد، وتجمع طرق الحديث، وتتأكد من أن هذا الحديث لا علة له، هذا الكلام من حد ذاته صحيح من حيث الجملة، وهو أنه إن لم تسعفك الحال يا طالب علم الحديث في جمع طرق هذا الحديث في تتعجل، لأنك ستحكم من خلال إسناد أمامك، قد يكون هذا الإسناد ظاهره الصحة، ولكن إذا ما جمعت طرق الحديث؛ تبين لك أن بهذا الحديث علة، فقد يكون الحديث الذي أمامك متصلا وهو في الحقيقة مرسل، ولا يتبين لك هذا الإرسال إلا بعد جمع الطرق، والكلام من هذه الحيثية صحيح، لكن إن كان هذا الكلام ينصرف إلى الحكم على الحديث بعد استنفاذ الجهد، وجمع طرق الحديث، ولم يتبين لنا في ذلك الحديث علة، ظاهر الإسناد الصحة فإنه لا يمنع في هذه الحال أن أقول : هذا حديث صحيح، ولا يمنع أن أجزم بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد قاله، لأننا لا نُكلف إلا بما نطيق، مثل ما أن القاضي قد يفتي بقتل إنسان وقد يكون مخطئ، لكن هو استنفذ الجهد الذي أمامه، فالرب جل وعلا لا يؤاخذه بهذا احكم، ما دام أنه اجتهد وحكم ولكنه اخطأ، فالرب جل وعلا لا يؤاخذه بذلك، ونحن أيضا بهذه لو قُدر أننا أخطأنا في الحكم بعد أن استنفذنا الوسائل، ولم نقصر فنحن غير مؤاخذين في هذه الحالة.

لكن متى ما وجدنا طريقا أخرى لذلك الحديث؛ فهنا أصبح الحديث فلا كلام إذا جاءت من طريق أخرى صحيحة فأي شيء يريد بعد هذا، ارتفع مع ذلك الشك وذلك التخوف الذي ينتابنا من الطريق الواحد فهذه مسألة مهمة وهو بخلاف ما يذهب إليه أهل الكلام من رد الأحاديث التي تعددت طرقها بحجة أنها لم تصل إلى درجة التواتر مثل ما مثل له أخونا الذي سأل عن حديث الشفاعة.

*سؤال: بالنسبة لتقوية الحديث بمجموع الطرق، ذكرتم في كلام لابن القطان من الحديث " من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة " وتكلم على طرقه ثم قال: ويشهد له قوله تعالى: (فإذا قُرِء القرآن فاستمعوا له وأنصتوا)، فما الضابط في التقوية ؟

* فأجاب فضيلة الشيخ: بالنسبة لحديث النبي صلى الله عليه وسلم فإذا جاءنا حديث عنه عليه الصلاة والسلام يوافقه ظاهر القرآن، ولكن هذا الحديث الذي جاءنا عن النبي صلى الله عليه وسلم لم تتوفر فيه شروط الصحة، وجدنا ضعيفا لسبب واحد أو أكثر من سبب، فهل نحكم على الحديث بالصحة، بمعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم قد قاله بموافقته لظاهر القرآن؟ نقول: لا، لا يجوز أن نحكم بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد قال ذلك الحديث لاحتمال أن يكون الراوي أخطأ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يقل ذلك الحديث أصلا، ولكن الراوي فهم من ظاهر الآية هذا الفهم، أو التبس عليه الأمر بمقولة لصحابي، أو جريان عمل، أو نحو ذلك، فظن ذلك حديثا، فلا يجوز أن نحكم على الحديث الضعيف بأنه حديث صحيح بناءا على ظاهر القرآن، فظاهر القرآن لا يقوي الحديث الضعيف.

لكن هذا من حيث الإسناد، ومن حيث نسبة الحديث للنبي صلى الله عليه وسلم إسنادا، إما من حيث صحة المعنى؛ فهذه مسألة أخرى يغنينا ظاهر القرآن أصلا عن أن نقول أن معنى هذا الحديث صحيح، فالمعول عليه؛ كتاب الله، وذلك الحديث الذي ضعُف بسبب ضعف أحد رواته، أو بسبب فقده أحد شروط الصحة، فإنه لا يلتفت إليه في مثل هذه الحالة.

وكلام ابن القطان يتكلم عن الحديث الذي له طرق كثيرة، فابن القطان يضع له تحفظ على الحسن لغيره فيقول: ليس كل حديث ورد من طرق متعدد يكون حسن لغيره بحيث نحتج به في الأحكام، ويفصل قائلا: هذا الحديث إن وردت له طرق كثيرة جدا توقع في نفس الناظر فيه أن للحديث أصل يأخذ به (كلمة غير مفهومة) في فضائل الأعمال، يعني هو يسرد شروطا دقيقة ، إلا أن يوافقه ظاهر القرآن فهنا نعمل به حتى في الأحكام، فابن القطان عنده شدة أكثر من الكلام الذي تكلمنا فيه، أنا أتكلم عن الحديث الفرد، حديث فرد ضعيف، أو ربما جاء من طرق لكنها طرق متهافته، يعني كلها ضعيفة جدا، فلا أستطيع أن أقول أن النبي صلى الله عليه وسلم قد قال هذا الحديث بناءا على هذه الطرق، التي لا يتقوى الحديث بمجموعها، بناءا على أن هذا الحديث يوافق ظاهر القرآن .

والمسألة ينبغي أن لا نتعاظمها بهذا الشكل، فالأمر أهو من هذا، لأن الذي يهمنا ما هو؟ يهمنا العمل يهمنا لفظ الحديث، فإذا كان متن الحديث موجودا في القرآن؛ فلماذا نشغل أنفسنا بهذا الشغل الشاغل؟ ليس هناك ما يدعونا للقلق، الحمد لله القرآن يتضمن هذا المعنى فلنسترح مما عداه.

*سؤال: هل الحافظ ابن حجر بالشروط التي ذكرها في الشرح(..........)

* فأجاب فضيلة الشيخ: أقول إن الحافظ ابن حجر فيما وقفت عليه يرى أن شرط البخاري أقوى من شرط مسلم، وأنه هو المنهج الصحيح، وبالنسبة لمنهج مسلم فيرى أنه اجتهاد من الإمام مسلم -رحمه الله تعالى- ولكن اجتهاد البخاري عنده أصوب من اجتهاد مسلم، هذا بالنسبة للحافظ ابن حجر والشيخين.

*سؤال: تسأل عن إمكانية المذاكرة في كتاب "تيسير مصطلح الحديث" للإمام الطحان حفظه الله؟

* فأجاب فضيلة الشيخ: كتاب تيسير مصطلح الحديث لا بأس به، للشيخ الدكتور محمود الطحان، كتاب منهجي، وجيد إلى حد كبير، وينبغي أن نضع في عين الاعتبار أن مطلق التزكية لا تعني التزكية المطلقة، يعني لا يعني أنني أقول أن الكتاب من ألفه إلى ياءه صواب، حتى لا يأتي إنسان ويقول مثلا أن فيه العبارة الفلانية وأنا قلت بخلافها، لا؛ ولكن المقصود الجملة، فالكتاب في الجملة سار على طريق الحافظ ابن حجر، هو جاء بكتاب نخبة الفكر للحافظ ابن حجر ورتبه على هذا الترتيب المنهجي الذي يفيد طلبة العلم، فأنا أنصح بالقراءة في هذا الكتاب.

*سؤال: ما الحديث المسروق وما حكمه؟

* فأجاب فضيلة الشيخ: هو حديث موضوع، وصورته أن يأتي أحد الوضاعين إلى حديث عند شخص آخر، ربما كان ذلك الحديث صحيحا، وربما كان غير صحيح، فيسرق ذلك الحديث وينسبه إلى نفسه وهو في الحقيقة لا يرويه، ولعل المثال الذي مثلنا به يمكن أن نعيده هاهنا، فهناك حديث يرويه سهيل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " لا تبدأو اليهود والنصارى بالسلام، وإذا لقيتموهم في طريق فاضطروهم إلى أضيقه"، هذا الحديث جاء حماد بن عمرو النصيبي، فسرقه من سهيل ابن أبي صالح وركبه على الأعمش، وقال: حدثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة وذكر الحديث، الحديث صحيح أصلا، وهو عند مسلم، فمتن الحديث لا إشكال فيه، ولكن الإشكال في الطريق ونسبة الرواية إلى نفسه فهو لا يروي الحديث عن الأعمش، والأعمش لا يرويه عن أبي صالح، وليس هذا من حديث الأعمش، فإذا حماد بن عمرو سرق حديث سهيل، وركب له هذا الإسناد، فهو من أنواع الوضع في الحديث .

*سؤال: إذاعرفنا أن بعض الأحاديث لم تصحح إلا في وقت متأخر فهل باب التصحيح والتضعيف ما زال مفتوحا لمن هداه الله إلى ذلك؟

* فأجاب فضيلة الشيخ: نعم، الصواب في هذا أن باب التصحيح والتضعيف ما يزال مفتوحا حتى هذه الساعة، وكلام ابن الصلاح -رحمه الله تعالى- سيأتي إن شاء الله تعالى معنا فيما بعد ذلك إن شاء الله من المراحل المتقدمة، تفصيل لكلام ابن الصلاح ومناقشته، والحافظ ابن حجر ما تعرض له لأن كتابه مختصر، فكلام ابن الصلاح في منع التصحيح في الأعصار المتأخرة؛ هذا كلام انتقده عليه كثير من أهل العلم، ورأوا أنه ما أصاب في كلامه هذا، والصواب أن باب الاجتهاد لا يزال مفتوحا لمن أراد أن يصحح أو يضعف، عدا الصحيحين، فالصحيحان مستثنيان من هذا الكلام الذي نتكلم عنه.

وصلى اللهم وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله .

هذه هي الحلقة الأخيرة من حلقات شرح هذه النخبة المباركة إن شاء الله تعالي ، ونسأل الله جل وعلا أن يجعل خير أعمالنا خواتيمها ، وخير أيامنا يوم لقائه ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

كنا في الحلقة الماضية نرغب في عرض بعض الشرائح التي تعد مراجعة سريعة لبعض مهمات ما أخذناه في هذا الكتاب المبارك ، وكان هناك بعض التعسر الفني في هذه القضية ولعله زال إن شاء الله تعالي في هذا اليوم ، وبعد قليل إن شاء الله تعالي سنبدأ في عرض هذه الشرائح التي تعد مراجعة سريعة لما كنا أخذناه وبخاصة في قضية التمثيل ونحو ذلك نستطيع أن نسميه وسيلة إيضاحية لبعض الأنواع التي أخذناها في هذه المادة .

كنا أيضا ذكرنا بأن هناك بريد اليكتروني للتواصل معنا لمن أراد أن يسأل عن شيء سواء يتعلق بالمادة أو يتعلق بأي استفسار يتعلق بالحديث لكن يبدوا أنه حصل خطأ في إخراج عنوان البريد الإلكتروني لعله يعدل هذا البريد هكذ .

كذلك أيضا بالإمكان التواصل عبر البريد الإلكتروني الآن أو عبر المكالمات الهاتفية لمن كان عنده أدنى استفسار ثم يتعلق بالمادة ونحن إن شاء الله تعالي سنبدأ بعرض الشرائح إلا إذا كان هناك أي شيء .

إذن نبدأ إن شاء الله بعرض الشرائح التي نستطيع معها أن نتصور لشرح الحديث ، هذه الشرائح التي نراها إن شاء الله تعالي على الشاشة أولها هذه الشريحة ما أدري كان خرجت.

هذه الشريحة التي ابتدأت تظهر معنا كما نرى فيها يعني مثل ما قلت سابقا إنه من علم الحديث يحتاج إلي خيال نتصور النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم حوله هكذا وهم يتلقون العلم الشرعي عن النبي صلى الله عليه وسلم وهم محيطون به عليه افضل الصلاة وأزكى التسليم ، فيحدثهم النبي صلى الله عليه وسلم بالحديث الذي يأخذونه عنه مباشرة مثل هذا الحديث الذي سنأخذه وهو الحديث الصحيح ، سيتضح لنا ذلك النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أما من المعروض تعريف الحديث الصحيح : بأنه ما اتصل سنده بنقل العدل التام الضبط من غير شذوذ ولا علة .

نأخذ المثال يتكرر معنا في الحديث الصحيح وهو حديث (إنما الأعمال بالنيات) ونتصور عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد تلقى عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث كما نلاحظ الآن هو عمر بن الخطاب الذي روى هذا الحديث دون سائر الصحابة رضي الله تعالي عنهم .

ثم إن عمر رضي الله عنه كما أنه تلقي هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا ، فبلغه كذلك أيضا كما تلقاه عنه علقمة بن الليثى كما نشاهد الآن في هذه الشريحة ، فعمر حدث بهذا الحديث على المنبر وكان هناك عدد من الذين يستمعون إلي عمر بن الخطاب رضي الله تعالي عنه ، لكن الذي نقل هذا الحديث عنه هو علقمة بن الليثي الذي نشاهده الآن بهذه الصفة .

علقمة بن ذهب يحدث بهذا الحديث كما تلقاه عن عمر بن الخطاب ، وكما أن عمر بن الخطاب تلقاه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فإذن يتضح لنا الآن ما نسميه باتصال السند ، كون عمر أخذه مباشرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعلقمة كما نرى أخذ عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالي عنه ، ثم نرى الآن كيف أن الإسناد اكتمل فهذا علقمة بن أخذ عن عمر ثم جاء محمد بن إبراهيم فأخذ عن علقمة وقاص كما نرى الآن .

جاء بعد محمد بن إبراهيم التيمي يحيى بن سعيد الأنصاري فأخذ هذا الحديث عن محمد بن إبراهيم التيمي ، جاء بعد ذلك سفيان بن عيينة وغير سفيان بن عيينة عدد جم أولئك الذين روو هذا الحديث عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، لكن أحدهم هذا من المعروف أمامنا وهو سفيان بن عينة رحمه الله .

والبخاري أخذ بهذا الحديث في صحيحه عن سفيان بن عيينة من طريق عبد الله بن الزبير الحميدى هذا وأيضا من طريق شيخه علي بن ..كما سيأتي معنا إن شاء الله تعالي في بعض الشرائح الأخرى .

فإذن هذا الإسناد موجود عند البخاري في صحيحه لهذا الحديث الشريف وهو حديث (إنما الأعمال بالنيات) والذي جعلناه مثالا للحديث الصحيح .

علينا أن نتخيل كل هذه السلسة المعروضة أمامنا ، وهي التي نسميها سلسلة الإسناد أو رجال الإسناد وهم السلسلة الذين يوصلون ما بين صاحب الكتاب وهو البخاري والنبي عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم .

هذه السلسلة لابد أن يكون بينها هذا الترابط الذي نراه ، أي لابد أن يكون كل واحد من هؤلاء الرواة أخذه عن من فوقه كالبخاري أخذه عن الحميدي مباشرة دون واسطة ، والحميدي أخذه عن سفيان بن عيينة مباشرة دون واسطة ، وسفيان أخذه عن يحيى بن سعيد الأنصاري مباشرة دون واسطة ، ويحيى بن سعيد الأنصاري أخذه عن محمد بن إبراهيم التيمي مباشرة دون واسطة ، محمد بن إبراهيم التيمي أخذه عن علقمة دون واسطة ، علقمة أخذه عن عمر دون واسطة ، وعمر أخذه عن النبي صلى الله عليه وسلم فهذا الذي نسميه اتصال الإسناد .

كذلك لو نظرنا في هؤلاء الرواة المعروضين أمامنا علقمة ، ومحمد بن إبراهيم ، يحيى بن سعيد ، وسفيان بن عيينة ، والحميدى كل هؤلاء ثقات ، فمادام أنه اتصل الإسناد برواية هؤلاء الثقات الذين لا يتنابهم شك فالحديث يكون بهذه الصورة صحيحا .

يبقي عندنا قضية انتفاء العلة ، بحثنا ، خرجنا هذا الحديث من جميع كتب الحديث ونظرنا فإذا بالحديث هذا ليس له علة تكشف أنه فيه انقطاع أو فيه ما يمنع من قبوله فحكمنا لذلك على هذا الحديث بالصحة ، ولسنا نحن الذين حكمنا ، بل حكم عليه أئمة الإسلام ، ولم يتردد واحد منهم في قبول هذا الحديث أو الاحتجاج به ، بالرغم من أنه حديث غريب ما روى إلا من طريق عمر بن الخطاب رضي الله تعالي عنه .

وأي رواية تأتي من غير عمر بن الخطاب أو عن غير عمر بن الخطاب فكلها روايات معلوله لا يصح منها شيء البتة فلا يصح إلا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالي عنه .

عندنا بعد هذا الحديث الحسن وترونه أيضا معروضا أمامكم : أنه ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط من غير شذوذ ولا علة .

يمكن أن نمثل بمثال واقعي وهو حديث يرويه الصحابي الجليل صفوان بن عسال المرادى رضي الله تعالي عنه وسنرى سلسلة رجال هذا الإسناد بهذه الصورة ، لكن متن الحديث يقول فيه صفوان بن عسال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كنا سفرا إلا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلي أخر الحديث إلا من جنابة لكن من غائط وبول ونوم ، يعني يمكن للإنسان الذي لبس الخفين أن يمسح على الخفين إذا كان حدثه بسبب الغائط والبول والنوم ، أما الجنابة فلابد من نزع الخفين لأجل الاغتسال ، سلسلة رجال الإسناد نراها بهذه الصورة هذا صفوان وروى الحديث عنه تلميذه بن حبيش يروي الحديث عن ابن حبيش تلميذه عاصم بن النجود يرويه عن عاصم تلميذه وهو حماد بن زيد ، يرويه عن حماد بن زيد تلميذه أحمد بن ...والحديث بهذا الإسناد أخرجه الترمذي في جمعه كما رواه عدد جم غير الترمذي فعدد أولئك الذين روا الحديث عن عاصم بن أبي النجود بلغ أكثر من أربعين راويا كلهم يرونه عن عاصم بن أبي النجود .

الحديث بهذا الإسناد الذي نراه أمامنا كل رجاله ثقات عدا عاصم بن أبي النجود كما سنرى ، فإذن لاحظوا صفوان من عسال صحابي وابن حبيش أيضا كذلك ثقة ، حماد بن زيد ثقة، الصحابي قلنا عنه ثقة لأن الصحابة كلهم ثقات عدول ، أحمد بن عبده الضبي كذلك ثقة ، الترمذي إمام معروف أيضا بأنه ثقة ما بقي عندنا إلا عاصم بن أبي النجود فهو الذي يقول عنه الأئمة إنه صدوق حسن الحديث ، وهذا بالنسبة للحديث ، لكن بالنسبة للقراءات فعاصم بن أبي النجود حجة في القراءات ، إذن الحديث الصدوق هو الحديث الذي يسمى حسنا كما نلاحظ الآن السهم يشير إلي الحديث الحسن بسبب هذا الراوي الصدوق .

يمكن أن نأخذ مثالا أخر أيضا للحديث الحسن وهو حديث من رواية عبد الله بن عباس رضي الله تعالي عنهما في تفسير قول الله جل وعلا (فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ)[البقرة: من الآية١٩٦] فسرها النبي صلى الله عليه وسلم من الأزواج الثمانية المذكورين في سورة الأنعام "ثمانية أزواج " إلي أخر الآية ، هذا الحديث يرويه عبد الله بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ويرويه عن عبد الله بن عباس التابعي الجليل مجاهد بن جبر المكي ، ويرويه عن مجاهد يونس بن أبي إسحاق ، ويرويه عن يونس هشيم بن بشير ، ويرويه عن هشيم تلميذه سعيد بن منصور وقد رواه في سننه ن والإسناد المعروض أمامنا كل رجاله ثقات عدى راوي واحد وهو يونس بن أبي إسحاق كما نلاحظ في هذا العرض فيونس هو الصدوق لذلك حكمنا على هذا الحديث بأنه حديث حسن .

إذن من خلال هذا العرض الذي تقدم معنا استطعنا أن نتصور كيف يمكن أن يكون الحديث صحيحا وكيف يمكن أن يكون حسنا .

ذكرنا أن الحديث ينقسم إلي قسمين إما مقبول وإما مردود :

فالمقبول هو : الحديث الصحيح بقسميه الصحيح لذاته والصحيح لغيره ، والحسن بقسميه الحسن لذاته والحسن لغيره .

أما بالنسبة للمردود : فالمردود إما أن يكون بسبب سقط في الإسناد أو بسبب طعن في الراوي ، وذكرنا أن السقط في الإسناد يكون بستة أنواع منها ما هو سقط جلي ظاهر وبين يدركه كل أحد ، ومنها ما هو سقط خفي لا يدركه إلا الأئمة الجهابذة النقاد .

فأول الأنواع التي هي من السقط الجلي الواضح البين أولها الحديث المعلق والذي كنا عرفناه بأنه ما سقط من أول إسناده راوي فأكثر على التولي ولو سقط جميع الإسناد كما سنرى في هذه الصور التي سنعرضها إن شاء الله تعالي .

فنأخذ حديث (إنما الأعمال بالنيات) لأجل تقريب الصورة للأذهان ثم نأخذ بعد ذلك أمثلة حقيقية للحديث المعلق .

فهذا حديث (إنما الأعمال بالنيات) الذي حدث به عمر بن الخطاب على المنبر وإسناده معروف معنا كما رأيناه قبل قليل ، لكن الإسناد المكتمل أمامنا بهذه الصورة كما هو معروف لنا إذا أردنا أن نسقط راوي واحدا فقط بين

المصنف وهو البخاري وبين شيخه فإننا سنسقط الحميدي فيكون البخاري يقول قال سفيان بن عيينة ، فالبخاري علق الحديث وأناط الحديث بسفيان بن عيينة ، وباقي الإسناد موجود ، فهذا يسمى معلقا ولكن سقط من أول إسناده راوى واحد فقط .

هنا يمكن أن يكون الساقط راويين فالحميدي وشيخه سفيان بن عيينة فيكون البخاري يقول قال يحيى بن سعيد الأنصاري ، فإذن أصبح عندنا الساقط اثنين بهذه الصفة .

يمكن أن يكون ثلاثة كما نرى وينيط البخاري ويعلق الحديث بمحمد بن إبراهيم التيمي ، يمكن أيضا أن نسقط محمد بن إبراهيم التيمي فيعلقها البخاري بعلقمة بن وقاص الليثي .

يمكن أيضا أن نسقط علقمة بن وقاص فيعلق البخاري الحديث في عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ويمكن أيضا أن نسقط عمر بن الخطاب فيقول البخاري قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل هذه صور الحديث المعلق كما نرى .

من حيث الواقع عندنا هذا المثال المعروض أمامنا حديث أخرجه البخاري في صحيحه فقال قال محمد حدثنا عثمان بن عمر قال أخبرنا يونس عن الزهري قال سمعت سالم بن عبد الله بن عمر يحدث عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رمى الجمرة التي ترمى مسجد منى يرميها بسبع حصيات فالبخاري لم يقل حدثنا محمد ولكن قال وقال محمد ، فهذا المثال يمكن أن يفيدنا في الحديث المعلق ، ويمكن أنم يفيدنا أيضا في موضوع أخذناه سابقا وهو الراوي المهمل فشيخ البخاري هنا مهمل يقول البخاري قال محمد من هو محمد شيخ شيخك هذا أيها البخاري من هو لذلك وجدنا العلماء الذين تكلموا عن هذا الراوي اختلفوا في ما بينهم فبعضهم قال هو محمد بن يحيى الزهري ، بعضهم قال لا هو محمد بن بشار وبعضهم قال لا محمد بن المثنى الزمني .

فاختلفوا أكثر شيء في هؤلاء الثلاثة بل بعضهم زاد على هؤلاء الثلاثة وهذا هو الذي نسميه الراوي المهمل وهو الذي لم ينسب فشيخ البخاري محمد هنا لم ينسبه البخاري ولكن جميع شيوخ البخاري في هذه الطبقة الذين يرون عن عثمان بن عمر كلهم ثقات كان الزهري أو محمد بن بشار أو محمد بن موسى الزمن كل هؤلاء من الثقات بحمد الله ، لكن بعض أهل العلم يمكن أن يتوقف عن قبول هذا الحديث ويكون هذا معلق ولم يصغه البخاري بالطريقة المعروفة عنده .

أن هذا المثال على أساس نرى التعليق في شيخ البخاري ، فمحمد هذا شيخ للبخاري حتما لكن البخاري لم يصرح بالتحديد عنه هنا فهذا أحد الأمثلة التي يكاد يكون الإسناد بها مكتملا إلا أنه ينتاب الشك الواحد هل أخذ هذا البخاري عن شيخه محمد مباشرة أو يمكن أن يكون بينهما واسطة ، كل هذا محتمل على ما كنا فسرناه سابقا .

نأخذ الآن مثالا لراوي لم يدركه البخاري وهو إبراهيم بن سعد الزهري ، فإبراهيم بن سعد الزهري هذا في الأعم الأغلب أن البخاري يروي عنه بواسطتين ، يعني سيكون بينه وبين البخاري راويان ، إذن البخاري لم يدرك إبراهيم بن سعد هذا وهذا يتضح لنا من خلال سنة وفاة إبراهيم بن سعد فكما نري على الشاشة أنه توفي في سنة خمس وثمانين ومائة والبخاري ولد بهده بتسع سنوات فبولادة البخاري كانت في سنة أربع وتسعين ومائة فهذا انقطاع ظاهر وبين يدركه كل أحد ، ولا أحد يشك بأن البخاري لا يمكن أن يكون أخذ عن إبراهيم بن سعد فبالتالي هذا الحديث الذي علقه البخاري يفتقر إلي سلسلة الإسناد بين البخاري وبين إبراهيم بن سعد ، لكن يلاحظ في هذا الحديث أن البخاري قال وقال إبراهيم بن سعد إذن جزم البخاري بهذا الحديث عن إبراهيم بن سعد وهذه هي الصيغ التي نقول عنها إنها صيغ الجزم ، فإذا جزم البخاري عن الشيخ فهذا يعني تكفل البخاري بالإسناد في ما بينه وبين ذلك الشيخ الذي علق الحديث عنه ، فإذن البخاري تكفل لنا بالإسناد في ما بينه وبين إبراهيم بن سعد .

طيب لماذا مادام البخاري تكفل لنا بالإسناد ، لماذا لم يخرج هذا الحديث في صحيحه ؟ الجواب في بن إسحاق الذي نراه على الشاشة أمامنا فالبخاري لم يحتج بمحمد بن إسحاق لأنه ليس على شرطه ، فما جام أنه ليس على شرطه فهو يشير إلي كل ناظر في كتابه يقول له انتبه فهذا الحديث لا يلزمني ، فأنا لم أصحح هذا الحديث ولكن أتيت به في التبويب وفي الفوائد الفقهية التي اوردها ، لكن الحديث ليس على شرطي ، فهذا الحديث الذي يرويه بن إسحاق عن عكرمة بن خالد عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالي عنهما أنه سئل عن العمرة قبل الحج فقال اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يحج .

هذا الحديث وإن كان حسنا عند بعض أهل العلم إلا أن البخاري لم يلتزم بصحته أو بحسنه في كتابه وإن كان قد يحسنه في موضع أخر خارج صحيحه .

نأخذ مثالا أخر تعليق البخاري الحديث عن التابعي ، فأبو الجبير ها هنا هو محمد بن مسلم المكي ، البخاري علق هذا الحديث عن أبي الزبير جازما به أيضا فهو يقول الإسناد من عندي إلي أبي الزبير صحيح لكن أنا بينت لك ما يمكن أن يكون على لهذا الحديث ، أين تكمن العلة ؟ تكمن في أبي الزبير ، أبي الزبير هذا احتج به مسلم في صحيحه ، أما البخاري فلم يحتج بأبي الزبير لأنه ليس على شرطه فعلق عنه البخاري هذا الحديث ليبين أنه لا يلزمه تصحيح

هذا الحديث وإن كان قال في صحيحه أئمة آخرون ، فهذا الأثر المعروض أمامنا وهو عن عائشة وبن عباس رضي الله عنهم أجمعين أن النبي صلى الله عليه وسلم أخر الزيارة يعني طواف الإفاضة إلي الليل يعني يوم العيد فطاف صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم في الليل هذا بناء على هذه الرواية ، لكن الحديث الصحيح جابر يبين أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بعد أن رمى جمرة العقبة كما هو معروف في صحيح الأحاديث .

إذن يمكن أن يكون هذا الحديث معلولا بهذه الصفة وقد تكمن علته في أبي الزبير المكي هذا ولا داعي للتفصيل فيه هل هو مدلس أو غير مدلس هذه مسألة أخرى ليس هذا موضعها .

يمكن أن يعلق البخاري الحديث عن التابعي بصيغة التمريض كما نراه هنا فهذا الأثر الذي أمامنا والحديث يقول فيه البخاري وينكر عن أبي حسان وهو الأعرج عن بن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يزور البيت أيام منى فإذن البخاري علق هذا الحديث عن أبي حسان بصيغة التمريض وقلنا أن صيغة التمريض هذه لم يتكفل فيها البخاري بالإسناد في ما بينه وبين أبي حسان ، فقد يكون صحيحا وقد يكون غير صحيح .

فهذه من صور المعلق عند البخاري .

إذن كما رأينا أنه قد يعلقه عن شيخه وقد يعلقه عن شيخ مواسط الإسناد مثل إبراهيم بن سعد شيخ لم يدركه ، وقد يعلقه عن التابعي وقد يعلقه عن الصحابي كما نرى في هذا المثال الذي أمامنا ، فالبخاري علق هذا عن عائشة رضي الله تعالي عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الجيش الذين يغزون الكعبة يبعثون على نياتهم ، فعلق البخاري هذا الحديث عن عائشة مجزوما به ، طيب مادام علق الحديث عن عائشة رضي الله عنها مجزوما به فلماذا لم يصححه ، أفي عائشة شك ، أيمكن أن يكون الحديث منقطعا ؟ نقول لا لأن البخاري قد أخرج هذا الحديث في صحيحه لكن في موضع أخر ، أما هذا الموضع فإنه علق هذا الحديث فيه بهذه الصفة .

لكن ما السبب الذي يجعل البخاري يعلق الحديث في هذا الموضع ، ولا يريده تاما لأنه اختصر الحديث كما نرى ، فالحديث طويل لكنه حينما اختصره بهذه الصفة المعروضة أمامنا علقه تعليقا رحمه الله .

كذلك أيضا قد يعلق الحديث البخاري عن الصحابي بصيغة التمريض مثل هذا الحديث المعروض أمامنا قول البخاري فيه وينكر عن أبي هريرة رفعه يعني رفعه إلي النبي صلى الله عليه وسلم أنه عليه الصلاة والسلام قال من أفطر يوما من رمضان من غير عذر ولا مرض لم يقضه صيام الدهر وإن صامه .

إذن البخاري في هذا الحديث لم يتكفل بالإسناد في ما بينه وبين أبي هريرة ، لأن في الإسناد مقالا سبق أن أشرنا إليه في الحلقة الماضية وقلت أن هذا الحديث أخرجه بن خزيمة في صحيحه متوقفا عن صحته حين قال إنه لا يعرف بن ..ولا أباه عدالة ولا جرح ، فهذا هو الحديث الذي أخرجه بن خزيمة متوقفا فيه ، البخاري كذلك علقه بصيغة التمريض لأنه لم يتكفل بالإسناد في ما بينه وبين أبي هريرة .

قد يعلق البخاري الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل هذا المثال المعروض أمامنا حينما قال وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقدموا رمضان الحديث صحيح لكن البخاري علقه لأن اختصره والحديث معروف لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم فليصم ذلك اليوم أو كما قال صلى الله عليه وسلم .

فالحديث تاما هو صحيح والظاهر أنه مخرج عند البخاري في صحيحه ولست متأكدا من هذا لكن المهم أن البخاري في هذا الموضع اختصر الحديث فتبين لنا أن البخاري قد يعلق الحديث أيضا حتى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيحذف كامل الإسناد .

لكن في المثال الماضي علقه بصيغة الجزم يعني أنه تكفل بصحة الحديث في ما بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم لكن في هذا المثال المعروض أمامنا الجديد الآن علقه بصيغة التمريض فقال وينكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه استاك وهو صائم ، حينما قال وينكر وجاء بالحديث بصيغة التمريض في هذه الصفة كأنه يومئ إلي أن هذا لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو كذلك فالحديث لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم .

لعلنا نتوقف في هذا إذا كان هناك بعض الأسئلة من قبل الأخوة الحضور ثم نعاود إن شاء الله تعالي عرض الشرائح حتى لا يكون الموضوع مسهبا ومملا بهذه الصورة فننوع نراوح بين هذا وذاك .

سؤال :

لو تفضلتم تبين لنا ما الفرق بين الحديث القدسي والحديث النبوي ؟

أجاب فضيلة الشيخ :

الحديث القدسي : هو الحديث الذي يضيفه النبي صلى الله عليه وسلم إلي ربه جل وعلا وهو الذي يقول فيه النبي صلى الله عليه وسلم قال الله تعالي من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب فهذا يسمى حديثا قدسيا لأن النبي صلى الله عليه وسلم نسبه للرب جل وعلا ولم يحدث به من تلقاء نفسه .

الحديث النبوي : هو الذي لا يضيفه النبي صلى الله عليه وسلم إلي الرب جل وعلا ولكن يحدث به من تلقاء نفسه مثل الحديث الذي مر معنا حديث (إنما الأعمال بالنيات) .

أما الفرق بين الحديث القدسي والحديث النبوي : فهناك عدة فروق بعضها ظاهر وبين فالحديث القدسي يضاف إلي الرب جل وعلا ، والحديث النبوي من قول النبي عليه الصلاة والسلام .

الحديث القدسي مادام أنه من قول الرب جل وعلا هل يجوز فيه أن يروى بالمعنى أو لا ؟

نقول نعم إنه يجوز فيه وفي الحديث النبوي أن يرويا بالمعنى ، ولكن في الحديث القدسي يحتاط الرواة كثيرا إلا أنه لما تعذر الإتيان بالحديث باللفظ نفسه في جميع الطبقات وجدنا ذلك الاختلاف بين الرواة في نقل الحديث القدسي ، فقد تختلف بعض ألفاظه في بعض كتب الحديث كما هو واضح وبين لمن طالع كتب الحديث .

فهذا أهم الفروق وهو أن الحديث القدسي مضاف إلي الرب جل وعلا والحديث النبوي من قول النبي صلى الله عليه وسلم لكن أكثر فيه بين الحديث القدسي وبين القرآن .

ما الفرق بين الحديث القدسي وبين القرآن ؟

هذا السؤال يعنى به كثير ممن قد يتخوف من قضية خلق القرآن أو القول بأن القرآن ليس من كلام الله ، أو أن الرب جل وعلا لم يتكلم بمثل الحديث القدسي فيخشون من نفي صفة الكلام عن الرب جل وعلا ، فنقول لا تخوف لأن بعض العلماء حينما فرقوا بين القرآن والحديث القدسي قالوا القرآن لفظه ومعناه من الرب جل وعلا أما الحديث القدسي فالمعنى من الله واللفظ من النبي صلى الله عليه وسلم أو من جبريل كما قالوا .

فبعض الناس يمكن يتخوف من مثل هذه العبارة ويقول قد يكون في هذا نفي صفة الكلام عن الرب جل وعلا فنقول هذا لو كان قيل ذلك أيضا في القرآن لكن لما قلنا إن اللفظ في القرآن إن اللفظ والمعنى من الله ، وأما في الحديث القدسي فالمعنى من الله واللفظ من النبي صلى الله عليه وسلم زال عنا الإشكال إلا أننا لا نستطيع أيضا أن نجزم بأن اللفظ من النبي صلى الله عليه وسلم لأن النبي عليه الصلاة والسلام قد يكون بلغه لجبريل بهذا اللفظ من الرب جل وعلا والنبي صلى الله عليه وسلم تلفظ بهذا اللفظ كما تلقاه عن جبريل ، ولكن حصل الاختلاف من الرواة بعد ذلك فإذن هذا ممكن ويمكن أن الأول لكننا لا نمتلك الدليل ولذلك الذي يجزم بأن الحديث القدسي لفظه من النبي صلى الله عليه وسلم ومعناه من الرب جل وعلا يطالب بالدليل فيقال له أين الدليل الذي يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم تلفظ هذا من نفسه ولكن أوحي إليه المعنى فقط .

ليس هناك فيما أعلم دليل يدل على هذا ، لكن نستطيع أن نقول إن الحديث القدسي حصل فيه التسامح فجوز فيه الرواية بالمعني كما جوز في الحديث النبوي وإن كان الأولى أن يؤتى بالحديث بلفظه ومعناه تاما لكن لصعوبة ذلك تسامح أهل الحديث فيه مثل ما تسامحوا في الحديث النبوي .

أما القرآن فلم يتسامح في حرف منه البتة ، فإذن هذا من أهم الفروق بين الحديث القدسي والقرآن وإنما أحببت الإشارة إلي هذا لأن هناك من يتحسس من هذه اللفظة ويتخوف أن يكون هذا جاء من بعض الذين ينفون صفة الكلام عن الرب جل وعلا وأقول لو كان القرآن (نسي) أن لفظه من الله يعني يمكن أن يرد هذا التخوف لكن مادام أن الكلام الذي أوتي به فيه أن اللفظ لفظ القرآن ومعناه من الرب جل وعلا فلا يرد هذا التخوف إلا أننا نحتاط فيه ونقول هذا يحتاج إلي من يقيم الدليل عليه ولعل في الموضوع طول أكثر من هذا .

سؤال :

كيف نفرق بين من وافقت كنيته اسم أبيه وبالعكس بن أبي إسحاق ، بن أبي إسحاق ؟

أجاب فضيلة الشيخ :

كل هذا وارد نفرق عن طريق الصورة صورة الاسم حينما تأتينا في إسناد من الأسانيد ، فإن كان الراوي كنية فقيل حدثنا أبو إسحاق بن أبي إسحاق مثلا فنعرف أن هذا الراوي وافقت كنيته أو حدثنا إسحاق أبو إسحاق محمد بن إسحاق مثلا ، نعرف أن هذا الراوي وافقت كنيته اسم أبيه ، وهذا واضح بين من خلال اسم الرجل الذي يأتينا ونسبته .

العكس كذلك إذا قيل حدثنا إسحاق بن أبي إسحاق فإننا نعرف أن هذا الراوي وافق اسمه كنية أبيه وهذا أمر واضح وبين لا يحتاج إلي من يقيم الدليل عليه .

سؤال:

بالنسبة التمريض هل مرتبة واحدة أم بعضها يختلف عن بعضها في القوة والضعف ؟

أجاب فضيلة الشيخ :

جميع صور التمريض على درجة واحدة يذكر ، يقال ، كل صيغ التمريض تأتي يعني بدلالة واحدة فهي تدل على عدم ثبوت ذلك اللقاء أو بالمعنى الأصح لا نستفيد منها ثبوت ذلك القول عن من نسب إليه ، قد يكون ثابتا وقد يكون غير ثابتا .

سؤال :
عدد الأحاديث التي وردت معلقة في البخاري هي كثيرة أم ؟
أجاب فضيلة الشيخ :
الحقيقة أن عدد الأحاديث التي احتاج الحافظ بن حجر إلي أن هي مائة وتسعة وخمسين حديثا ، هذه الأحاديث التي عني الحافظ بن حجر بوصلها في كتابه تغليق التعليق وكذلك أيضا نبه على وصلها في شرحه لصحيح البخاري .
أما عدد الأحاديث المعلقة في الصحيح في صحيح البخاري فعددها أظنه يقرب من ألف وخمسمائة حديث وأثر وقد يزيد على هذا فهي كثيرة جدا لكن بعضها آثار عن الصحابة والآثار لا تعامل معاملة الأحاديث المرفوعة وبعضها معلقة ولكن وصلها البخاري في موضع أخر من صحيحه .
لكن التي احتاج الحافظ بن حجر إلي أن يقوم بوصلها عددها مائة وتسعة وخمسين حديثا .
سؤال :
الحديث المرسل هل هو الحديث المرفوع الصحابي بسند متصل هل إن الاتصال ؟
أجاب فضيلة الشيخ :
الحديث المسند على ما كنا ذكرناه فيه ثلاثة أقوال قال أبي عبد الله الحاكم وقول الخطيب البغدادي وقول الحافظ بن عبد البر رحم الله الجميع ، وقلنا أن التعريف المختار هو تعريف أبي عبد الله الحاكم والذي يجمع بين الاثنين فهو إضافة الحديث إلي النبي صلى الله عليه وسلم بسند متصل ، لكن الأخ يشير إلي نقطة مهمة وهي هل يلزم من تعريف أبي عبد الله الحاكم وجود الاتصال الحقيقي بمعني لابد أن نستثبت من أن كل راوي سمع هذا الحديث من فوقه أو يكتفي بالاتصال ظاهرا .
وأما الانقطاع الذي نبهنا عليه بأنه من أنواع الانقطاع الخفي كالتبليغ والإرسال الخفي يمكن أن يكون موجودا ، كذلك العلة حينما يكون من حديث موصولا من وجه ويكون في حقيقته مرسلا أو معضلا أو نحو ذلك نقول نعم يكتفي بظاهر الاتصال وليس بحقيقة الاتصال بمعنى أنهم يخرجون في المسانيد الحديث الذي فيه تدليس ، والحديث الذي فيه انقطاع لكنه انقطاع غير ظاهر وإنما انقطاع خفي وهو الذي يسمى المرسل الخفي ، ويخرجون الأحاديث التي فيها اختلاف والصواب فيها الإرسال أو غير ذلك ولكن ظاهر الإسناد ها هنا الاتصال ، فإذن يكتفي بظاهر الإسناد فقط .
سؤال :
هل نحصل صاحب الفضيلة على هذه الشجرة الموجودة على الموقع هل بالإمكان ؟
أجاب فضيلة الشيخ :
إن شاء الله تعالي ستنزل على الموقع وبالإمكان تنسخونها مجرد نسخ وتأخذونها عندكم إن شاء الله تعالي .
سؤال :
ما قولك في من يقول عن الإمام الحسن البصري رحمه الله أنه مدلس مع جلالة قدره ؟
أجاب فضيلة الشيخ :
التدليس يا أخوان لا ينفي جلالة القدر ، التدليس صدر من أئمة كبار فضلاء لا يشك أحد في عدالتهم وحفظهم وإتقانهم ومكانتهم العلمية فلا تلازم التدليس جرحا بهذه الصفة لأن هؤلاء تأولوا ، فالحسن البصري نعم عرف عنه التدليس أنه يقول مثلا حدثنا أبو هريرة وهو لم يسمع من أبي هريرة كما سنعرض إن شاء الله تعالي ونبينه الحسن البصري لم يسمع لأبي هريرة ، لكن يقصد أن أبا هريرة حدث أهل البصرة فيقول حدثنا يا أهل البصرة أبو هريرة وإلا فإنه لم يسمع من أبي هريرة فهذا من أنواع التدليس .
فهذا لا في جلالة قدر الحسن البصري رحمه الله .
سؤال :
كيف يكون الحديث صحيح وشاذ في نفس الوقت مثل حديث (إنما الأعمال بالنيات) مع أن من شروط الصحيح انتفاء الشذوذ ؟
أجاب فضيلة الشيخ :
الجمع بين وصف الصحة والشذوذ أنا لا أراه لكن نحن نتعامل مع واقع وجد عند بعض أهل الحديث ، أظن أننا أشرنا إلي قول الخليلي وكذلك أبي عبد الله الحاكم أنهم جعلوا من الصحيح ما هو شاذا ، فهؤلاء إما أن يكون الواحد منهم يريد أن الإسناد الذي الصحة منه ما يقبل وهو أن يكون الحديث مروي بإسناد رجاله ثقات جبال في الحفظ والإتقان فكأنه يقسم الثقات إلى قسمين :

ثقات يمكن أن يحتمل تفردهم بالروايات ، وثقات لا يحتمل تفردهم ولكن لابد من وجود المتابع لهم ، هذا احتمال ، فبناءً على هذا يكون وصف الحديث بالشذوذ يعني الرد ، يعني عدم القبول ، أو يكون يردي بأن الحديث الذي يروى بإسناد واحد كما أننا نسميه غريباً ، ونسميه فرداً ، ونسميه خبر واحد ، فهو يسميه أيضاً شاذاً .

فبناءً على هذا لا يلزم من وصف الحديث بالشذوذ الرد لذلك الحديث ، عند ذلك الإمام ، ولكن المشكلة : أنَّ هؤلاء الأئمة لم يبنوا مرادهم ، لكن من خلال تطبيقات أبي عبد الله الحاكم في المستدرك وفي غيره أيضاً ، من ينظر في كلامه في معرفة علوم الحديث يجد أن أبا عبد الله الحاكم لا يرى رد خبر الواحد ؛ لأنه يحتج بأحاديث في المستدرك انتقدت عليه ، يعني أحياناً يحتج بأحاديث في رواة منهم متهم بالكذب ، وفيهم ضعفاء ، ولذلك كثر الانتقاد عليه ، لكن دعونا في الأحاديث التي يصححها ، وقد يسلم له بتصحيح تلك الأحاديث ، أو توصف بأنها حسنة ، وهي أحاديث مفاريد ، لم تروى إلا من طريق ذلك الصحابي الواحد فقط .

إذا لا أرى أن أبا عبد الحاكم يرى أن وصف الشذوذ يعني رد الحديث ، ولكن يبدو أنه وصف للحديث الذي يروى من هذا الطريق ، مثل ما نقول عنه إنه حديث غريب ، حديث فرد ، وهكذا .

سؤال : في الحديث الحسن الذي ذكرتك هل يشترط خفة الضبط في جميع الرواة ، أم يكفي راوي واحد ، كعاصم ؟

أجاب فضيلة الشيخ :

من خلال المثالين اللذين عرضتهما نعرف أنه يمكن أن يكتفى بواحد حتى يكون الحديث حسناً لذاته ، فلو لم يكن هناك إلا راوي واحد وهو راوي خف ضبطه فيكفي في الحكم على ذلك الحديث بأنه حديث حسن لذاته لكن لو وجد في جميع طبقات الإسناد رواتها كلها ممن خف ضبطهم فالحديث أيضاً يقال له حسن لذاته سواء هكذا ، أو هكذا .

سؤال : عرفتم الحديث الصحيح ، كونه متصل السند بنقل لعدل التام الضابط بغير شذوذٍ ولا علة ، أليس شرطاً أن يكون النقل عن مثله من أول السند إلى منتهاه ؟ أم أن العدل الضابط تفيد رجال السند ؟

أجاب فضيلة الشيخ :

يمكن العبارة تحتاج إلى من يوضحها ، يعني عبارة تعليل الحديث الصحيح ، فحينما نقول هو ما تصل سنده بنقل العدل ، التام الضبط ، إذا قلنا عن مثله إلى منتهاه ، فهذه تعني : اتصال السند ولا حاجة لها ، ما دمنا قلنا : هو ما اتصل سنده ، إن قلناها فهي وصف زائد ، فيمكن أن نقول : هو ما اتصل سنده بنقل العدل التام الضبط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة ، فهذا وصف زائد ، يعني لابد من وجود الاتصال ولابد أن يكون كل راوي من الرواة بهذه الصفة ، يعني لا نقبل أن يخف الضبط ويأتي درجة واحدة غلا في الحديث الحسن ، أما الحديث الصحيح فلا .

فلابد من توفر العدالة والضبط واتصال السند في جميع طبقات السند .

سؤال : من خلال جولتنا في دروس نخبة الفكر ، وقفنا على منهج عظيم من مناهج المحدثين ، فلماذا لا تستخدم النظريات التربوية الإسلامية الحديثة منهج المحدثين كمنهج تستفيد منه في تقييم كثير من طرق التدليس ، سواء كان في الكليات أو الجامعات والمدارس والمعاهد أو غير ذلك ، فإن النظرية التربوية الإسلامية الحديثة مفتقرة إلى كثير من المنهج الإسلامي الذي ينبغي أن تطبقه في واقع المنهج ، وأنا أرى والله أعلم يا شيخ أن منهج المحدثين من خلال ما سمعنا منكم منهج عظيم فقط هناك قصور في التطبيق ، فالمسلمون الآن ليس بينهم وبين هذا المنهج نوع من الفاصل إلا اللهم طلبة العلم أو الذين يتدارسون هذا العلم ، أما عموم الناس ، ابتعدوا عن هذا المنهج ؟

أجاب فضيلة الشيخ :

تكلمنا عن منهج المحدثين التربوي وحاجة الأمة إليه ، وهذا أمر أشرت غليه في بداية شرح هذه النخبة ، وأشرت إليه أيضاً في ثنايا الشرح وأؤكد الحقيقة عليه ، وما حاول أن يبرزه أخونا هو حقيقة الذي نؤكد عليه ، الأمة مقصرة تقصيراً تاماً ف كثيرة ، وليس فقط فيما يتعلق بالحديث وعلومه ، لكن هذه أحد الجوانب التي قصرت فيها وينبغي للذين يعون بدراسة العلوم التربوية في كليات التربية في جميع أنحاء العالم الإسلامي لأن يبرزوا هذا المهج التربوي عند المحدثين سواء فيما يتعلق بقضايا الجرح والتعديل ، أو في آداب المحدث وطالب الحديث ، أو غير ذلك مما أخذناه ، فحبذا لو تؤخذ بعض الرسائل العلمية التي تبرز هذه الجوانب التربوية عند المحدثين فهي بحق بحاجة لمن ..وبالذات في هذا الزمن الذي أصبح المسلمون يتهارشون فيه ويأكل بعضهم لحوم بعض فإلى الله المشتكى .

سؤال : ذكرتم يا شيخ أن هناك فرق بين الكذب الذي يوجب الفسق ، وهناك فسق آخر ، يعني يا شيخ ذكرتم أن الكذب معصية ولا توجب الفسق ، فما هو الفرق يا شيخ ؟

أجاب فضيلة الشيخ :

إن الكذب من الفسق لكن لا يلزم من كل فاسق أن يكون كذاباً ، كن حقيقة المؤدى واحد إلا في الوصف فقط ، فحديث الكذاب يسميه موضوعاً ، وحديث الفاسق يسميه متروكاً ، أو ضعيفاً جداً المؤدى واحد ، هذا الحديث لو روي من مليون طريق حديث الكذاب أو حديث الفاسق فإنه يبقى حديثاً مردوداً على أي الأحيان ، لكن هذا سميناه موضوعاً وهذا سميناه متروكاً ، أو ضعيفاً جداً ، الفارق في التسمية فقط ، وأما حقيقة الحال فهي واحدة ، فهو مردود على كل الأحيان ولا ينجبر بتعدد طرقه مهما كثرت تلك الطرق ، فهذا الأمر قد وضح ، ولكنهم فرقوا لأنه لا يلزم من كل فاسق أن يكون كاذباً ، ولا يلزم حينما يكون كاذباً أن يكون يكذب على النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا أمر مشهور ومعروف ، لأن بعض الذين يتصفون بصفات أهل الفسق ، يمكن إذا جاءت الأمور التي تتطلب غيره ، ونحو ذلك ينتفض ولا يقبل أن يكذب على النبي صلى الله عليه وسلم ، ممكن أن يكذب هو في حديثه مع الناس ، ممكن أن يفسق بأي أنواع الفسق من زناً وشرب خمر ، إلى غير ذلك ، لو جاء الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم تجده لا يقبل هذا ، وهذا شيء مشاهد ومعروف .

إذا لا يلزم من كونه فاسقاً أن يستجيز الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم .

سؤال : الفرق بين الموافقة والمستخرجات ؟

أجاب فضيلة الشيخ :

إن الموافقات تكون داخلة في المستخرجات ، وصاحب المستخرج قد يوافق مصنف الكتاب فيكون في حديثه هذا موافقة وقد يكون بدلاً ، وهكذا .

لكن ما الفائدة من الموافقة ونحو ذلك ، هذه أشرنا إليها ، قلنا الفائدة علو الإسناد ، والمحدثون دوماً يفرحون عندما تعلوا أسانيدهم لأنهم يقتربون إلى النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الأسانيد ، لكن قلنا : لا يلزم من علو الإسناد الصحة .

سؤال : بعض الخطباء يستدلون بالأحاديث الموضوعة دون ذكر أنها موضوعة ؟فهل يجوز ذكر الموضوع على الناس ؟

أجاب فضيلة الشيخ :

هذا ما يجوز البتة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين) فهذا فيه تهديد ووعيد ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) وقد يدخل في التعمد التهاون ، فالإنسان إذا كان لا يتحرى وإنما عنده تساهل فهذا يكون داخلاً في التعمد أو فيه شبه من التعمد لأن الواجب على الإنسان أن يتحرى ، لكن من الذي يكون خارجاً عن هذا ، من تحرى ولكن وقع من غير قصد ، فهذا نسأل الله – جل وعلا- أن يغفر له ذلك .

الحديث المرسل هو النوع الثاني من أنواع الحديث المردود بسبب سقط في الإسناد ، وهو من السقط الجلي الواضح البين ، عرفنا الحديث المرسل أنه ما يضيفه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ونأخذ مثالاً على ذلك ، لو جئنا بحديث (إنما الأعمال بالنيات) ، وتصرفنا فيه حتى نرى كيف يكون الإرسال ثم بعد ذلك نأخذ حديثاً حقيقياً مرسلاً ، أو اكثر من حديث .

الإسناد معنا بهذه الصورة مكتملاً ، نجد أن هؤلاء الرواة الثلاثة وهو :

علقمة ، ومحمد بن إبراهيم التيمي ، ويحي بن سعيد الأنصاري ، كلهم من التابعين ، فأي واحد منهم يضيف الحديث للنبي صلى الله عليه وسلم فالحديث يكون مرسلاً ، فنأخذ ألواناً من هذا ، فالآن أسقطنا عمر بن الخطاب ، وأصبح علقمة هو الذي يضيف الحديث على النبي صلى الله عليه وسلم فيكون الحديث بهذه الصورة مرسلاً ، لأن علقمة ليس بصحابي ، وإنما هو تابعي .

كذلك أيضاً ، إذا أسقطنا علقمة ، وأصبح الحديث محمد بن إبراهيم التيمي هو الذي يقول فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كذلك أيضاً يكون حديثاً مرسلاً ، وأصبح الحديث الآن سقط منه عمر بن الخطاب ، وعلقمة بن وقاص الليثي ، يمكن أيضاً أن يسقط محمد بن إبراهيم ويبقى الحديث من رواية يحي بن سعيد الأنصاري وهو تابعي يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم فأصبح عندنا الآن الساقط من الإسناد عمر وعلقمة ومحمد بن إبراهيم التيمي هؤلاء الثلاثة كلهم سقطوا من الإسناد ، ولعل هذا يبرر وجه نظر المحدثين حينما قالوا إننا لو تيقنا أن الساقط صحابي لما كان الحديث ضعيفاً عندنا ، لكن لأنه يحتمل أن يكون الساقط صحابي أو تابعي ، ويمكن أن يكون صحابي وتابعيان ، ويمكن أن يكون أكثر من ذلك على ما كنا ذكرناه سابقاً حينما وجدنا أن هناك حديثاً يرويه ستة من التابعين بعضهم عن بعض فهذا يمكن أن يكون مثالاً نظرياً لكن من حيث الوجود فعندنا بعض الأحاديث المرسلة مثل هذا الحديث الذي يرويه عامر بن شراحيل الشعبي فيقول : لما عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم الملاعنة على أهل نجران قبل ذلك منه السيد و.. وهذان هما من قادة أهل نجران في ذلك الوقت ، وهذا هو المذكور في قوله تعالى]فَقُلْ

تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ[[آل عمران: من الآية٦١] ، هذا المقصود بالملاعنة في هذا الحديث .

الشاهد : أن عامر الشعبي لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم هو تابعي ، ويقول (عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم الملاعنة على أهل نجران ، أو لما عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم الملاعنة على أهل نجران فعامر لم يلقى النبي صلى الله عليه وسلم فالحديث بهذه الصفة مرسل وليس متصلاً .

عندنا حديث مرسل آخر وهو هذا الحديث الذي يرويه عمرو بن دينار فيقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (أنزل القرآن على سبعة أحرف) هذا الحديث سنده ورجاله ثقات سعيد بن منصور يرويه عن شيخه سفيان بن عيينة ، وسفيان بن عيينة عن شيخه عمرو بن دينار لكن عمرو يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم فالحديث بهذه الصورة من أمثلة الحديث المرسل .

النوع الثالث هو الحديث المعضل وهو الذي عرفناه بأنه ما سقط من وسط إسناده راويان فأكثر على التوالي ، يعيد التصرف في حديث (إنما الأعمال في النيات) ليتضح لنا المراد ثم ننتقل للمثال الحقيقي بعد ذلك فنعيد حديث (إنما الأعمال بالنيات) معنا بهذه الصفة وتلاحظون أن في الإسناد يحيى بن سعيد الأنصاري وسفيان بن عيينة فإذا حذفناهما من الإسناد يصبح الحميدي يروي الحديث عن محمد بن إبراهيم التيمي فأصبح الساقط من الإسناد بهذه الصفة راويين وهما سفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد الأنصاري .

يمكن أن يكون ساقط أكثر من هذا أيضا وهو أيضا محمد بن إبراهيم التيمي مع يحيى ومع سفيان فيكون الحميدي يرويه عن علقمة بن وقاص فيقول عن علقمة بن وقاص .

يمكن أيضا أن نسقط علقمة فيكون الساقط أربعة رواة والحميدي يرويه عن عمر بن الخطاب فكل هذا من أنواع المعضل النظرية التي يمكن أن تحدث ، لكن من حيث الوجود ننظر إلي هذا الحديث الذي يرويه عبد العزيز بن عبيد الله وهذا من الرواة الشامين ويروي عنه إسماعيل بن عياش وعن إسماعيل يرويه سعيد بن منصور وهو حديث (إن الله عز وجل أنزل هذا القرآن آمرا وذاكرا وسنة) فعبد العزيز بن عبيد الله هذا ليس بصحابي ولا هو تابعي أيضا وإنما هو من أتباع التابعين فهو يروي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فقطعا سيكون ساقط اقل شيء بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم راوين هذا أقل ما يمكن أن يكون وقد يكون الساقط أكثر أيضا من اثنين وهذا أمر محتمل لكن ليس عندنا دليل يدل على هذا لكن الشيء المتيقن منه أن هناك اسمين سقطا من هذا الإسناد .

النوع الرابع : هو المنقطع وهو من أنواع السقط الجلي أيضا عرفناه بأنه ما سقط من وسط إسناده راوي فأكثر لا على التوالي .

نأخذ مثالا أيضا بطريق التصرف من قبلنا عن طريق استخدام التاريخ الذي يكشف لنا كيف يمكن أن يكون الانقطاع ، فمن المعلوم أن البخاري رحمه الله روى هذا الحديث عن الحميدي وعن علي بن المديني كلاهما يرويانه عن سفيان بن عيينة لكن إذا تأملنا وإذا بيحيى بن سعيد الأنصاري كانت وفاته في سنة مائة وأربعة وأربعين للهجرة ، وعلي بن المديني كانت ولادته في سنة مائة وواحد وستين للهجرة فلو أسقطنا من الإسناد سفيان بن عيينة فمن المتيقن منه أن علي بن المديني لم يلقي يحيى بن سعيد الأنصاري بسبب المسافة الزمنية كما هو واضح أمامنا الآن من خلال وفاة يحيى بن سعيد الأنصاري وولادة علي بن المديني رحم الله الجميع .

فإذن هذا انقطاع ظاهر وجلي يظهر لكل أحد ليس خفيا بإمكان أي ناظر في هذا الإسناد أن يدرك أن هذا الإسناد منقطع .

من حيث الوجود نستطيع أن نأتي بهذه الحديث الذي بهذه الصفة يرويه سعيد بن منصور عن شيخه سفيان بن عيينة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول عن أتي عبد الله بن مسعود رجلا فقال أوصني فقال إذا سمعت الله عز وجل يقول في كتابه " يا أيها الذين آمنوا " فأصغ لها سمعك فإنه خير تأمر به أو شر تنهى عنه هذا هو تمام الحديث ، يرويه عن عبد الله بن مسعود ليس تابعيا وإنما هو من أتباع التابعين فالإسناد منقطع حتما في ما بين وبين عبد الله بن مسعود والانقطاع ظاهر لأن بن قدام لم يلقي أحدا من الصحابة .

إذن هذا مثال حقيقي من سنن سعيد بن منصور للحديث المنقطع .

فيه مثال أخر أيضا يعني لا يهمنا كثيرا هو أيضا من رواية أبي السفر سعيد بن يحمد الهمداني يرويه عن حذيفة بن اليمان وأبو السفر هذا أيضا من أتباع التابعين لم يلقي أحدا من الصحابة رضي الله تعالي عنهم أجمعين .

هذه هي الأنواع الأربعة من أنواع الانقطاع الجلي ، بقي معنا الانقطاع الخفي وهو في الحديث المدلس وفي الحديث المرسل الخفي .

الحديث المدلس عرفناه بأنه رواية الراوي عن من سمع منهما لم يسمع منه ، يعني يروي عن شيخ سمع منه لكن ما الذي يرويه عن هذا الشيخ يروي عنه حديثا لم يسمعه منه ويستخدم صيغه تحتمل السماع وعدمه مثل قال أو عن هذه هي الصيغة التي تستخدم في التدليس عند المدلسين .

ها هنا حديث يرويه بن خزيمة في صحيحه بهذا الإسناد المعروض أمامنا يرويه عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عن سفيان بن عيينة عن سليمان بن مهران الأعمش عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود أنه قال كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم فلا نتوضأ من موطأ ، يعني إذا وطئو على نجاسة هذا هو المقصود .

سليمان بن مهران الأعمش من الرواة الذين عرف عنهم التدليس وهو هنا يروي عن واحد من كبار شيوخه وهو وائل شقيق بن سلمة ، لما أخرج بن خزيمة هذا الحديث بهذه الصفة بادئ ذي بدء ظنه حديثا صحيحا قم بعد ذلك انكشفت له علته فقال لهذا الحديث علة لم أكن تنبهت لها في الوقت يعني في الوقت الذي كتبت فيه هذا الحديث ما هي هذه العلة أخرج بعد ذلك بن خزيمة الحديث من طريق أخر عن سفيان بن عيينة ، لعله يأتي معنا في الشريحة التي بعد هذا المهم أن سليمان بن مهران الأعمش قال حدثت عن أبي وائل شقيق بن سلمة ولم يصرح بسماعه لهذا الحديث من أبي وائل وإنما قال حدثت عن أبي وائل حدثت تدل على أن بينه وبين شيخه راوي مبهم من هو هذا الراوي لم يبين من هو الأعمش ، لكن من الذي كشف لنا هذا الإسناد كشفه طريق أخرى لكن أنا نسيته سبحان الله كان الإسناد من هو الذي روى هذا عن الأعمش بهذه الصفة لكن المهم أن هذا الحديث من وقف عليه في صحيح بن خزيمة فسيزيد كلام بن خزيمة رحمه الله في هذا.

هذا مثال أخر واقعي أيضا من الأمثلة التي قيل أن الأعمش لم يسمعه من إبراهيم التيمي وهو حديث من بني لله مسجدا ولو بنى الله له بيتا في الجنة الحديث يرويه أبو ذر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ويرويه عن أبي ذر يزيد التيمي والد إبراهيم التيمي ويرويه عن يزيد ابنه إبراهيم التيمي وسليمان الأعمش يرويه عن إبراهيم التيمي لكن بين الثوري وهو الراوي لهذا الحديث عن سليمان الأعمش وكذلك شعبة قال لم يسمع الأعمش هذا الحديث من إبراهيم التيمي فنبه على هذه العلة وهما من تلاميذ الأعمش وشعبة بن الحجاج من أكثر الرواة تفتيشا عن قضية اتصال الأسانيد .

فهذا مثال أخر يمكن لمن راجعه أن يرى هذا المثال على وجه الحقيقة .

النوع الأخير من أنواع السقط في الإسناد وهو الثاني من أنواع السقط الخفي هو الحديث المرسل الخفي عرفناه بأنه رواية الراوي عن من عاصره ولم يسمع منه .

نأخذ مثالا على هذا فيه حديث رواه الحسن البصري عن أبي هريرة قال أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم بثلاث معروفة ثلاثة أن أوتر قبل أن أنام وبركعتي الضحى وصيام ثلاثة أيام من كل شهر ، الحديث بهذه الصفة يرويه عن الحسن ربيعه بن كلثوم ويرويه عن ربيعه مسلم بن إبراهيم ، هذا الحديث ذكره بن أبي حاتم في كتاب المراسيل وذكر أن أباه أخبر أن مسلم بن إبراهيم حدث بهذا الحديث بهذه الصفة التي ترونها ، لكن الحسن البصري لم يسمع من أبي هريرة ، هذا علامة الاستفهام الموجودة أمامكم ليست موجودة في الإسناد في الحقيقة إنما الموجود في الإسناد أن الحسن البصري يقول قال أبو هريرة أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم أو نحو هذه العبارة .

أبو زرعة الرازي يقول لم يسمع الحسن من أبي هريرة ولم يره يعني لم يره بعينه فهذا يؤكد هذا الانقطاع بين الحسن البصري وأبي هريرة ، لكن المعاصرة موجودة الحسن البصري سمع من أناس أقدم وفاة من أبي هريرة ثم أنه لم يكتب له لقاء أبي هريرة لأنه في الوقت الذي كان الحسن في المدينة لم يكن أبو هريرة في المدينة ، ولكن كان في البصرة ، ولما ذهب الحسن البصري إلي البصرة كان أبو هريرة قد رجع إلي المدينة رضي الله تعالي عنه وأرضاه .

فهذا مثال للمرسل الخفي الذي على التعريف الذي أخذناه .

نعرف إذن أن المدلس والمرسل الخفي لا يتبين بشكل ظاهر وواضح وبين إلا من خلال نص الأئمة على ذلك كما نرى هنا أن أبا زرعة قال لم يسمع الحسن من أبي هريرة ولم يره ، إذن هو الذي كشف لنا هذه العلة وإلا يمكن أن نغتر بظاهر الإسناد فالحسن عاصر أبا هريرة كذلك أيضا في الأمثلة السابقة في مثال رواية الأعمش عن إبراهيم التيمي لولا أن سفيان الثوري وشعبة بين بأن الأعمش لم يسمع هذا الحديث من إبراهيم التيمي يمكن يغتر بعض طلبة العلم بهذا الإسناد ويقول الأعمش احتمل صاحب الصحيح عن عنته ولو رددنا حديثه لرددنا جملة كبيرة من السنة إلي غير ذلك .

كذلك المثال الذي قبله الأعمش يروي عن واحد من كبار شيوخه الذين نحتمل عنعنته عنهم لكن تبين بإسناد أخر أن الأعمش لم يسمع ذلك الحديث من شيخه أبي وائل شقيق بن سلمة وهذا إن ما يكشفه من يكشفه الأئمة والتفتيش في جمع الحديث فبذلك نسميه انقطاعا خفيا لأنه لا يتضح لأي إنسان ينظر في هذا الإسناد بادئ ذي بدء وأن ما يتضح إلا من خلال التفتيش أو من قبل بعض الأئمة على ذلك .

سؤال :

يقال أن الإمام مالك رحمه الله لم يصح عنه إلا ثلاث مائة حديث فهل هذا يعني أن هذا المذهب المالكي ناقص ؟ ومثل ما ذكرت لك في الصيف الماضي في فرنسا وجدنا بعض الأخوة من يدعوا إلي المذاهب فالمالكي يدعوا إلي

المالكية والحنفي يدعو إلي الحنفية وهكذا فأصبح الانشقاق والصراع بين الأخوة حول هذه المذاهب فأخذ كل منهم يجرح ويقدح في ذاك المذهب بل بعضهم من يدلس ويختلق كذبا ؟

أجاب فضيلة الشيخ :

على كل حال الآفات في الأمة كثيرة ونحن نسعى في العلاج وما هذه الدورة العلمية المباركة إن شاء الله تعالي إلا واحدة من العلاجات التي اقدم إن شاء الله تعالي لطلبة العلم ونحثهم على ضرورة طلب العلم وعلى أيضا صفاء القلوب وصلاح النية والتجرد للحق أينما كان ل يمنع الإنسان يقبل الحق كائنا من كان ونحن ضربنا مثالا لهذا بالبخاري رحمه الله كيف أن هذا الإمام محمد بن يحيى الزهري رحمه الله قدح في البخاري وقدح في معتقده يعني بماذا رماه رماه بأنه يقول القرآن مخلوق بشيء قال عن دار الأئمة من قال القرآن مخلوق فقد كفر فحكم علي من قال هذه المقولة بأنه كافر ، فالقضية ليست بالأمر الهين ومع ذلك لم يمنع البخاري دينه لم يمنعه دينه من أن يروي عن محمد بن يحيى الزهري لأنه يرى بأنه ثقة وأن هذا الذي دفعه لهذا إنما هو حماسه للسنة ووردت على سنة النبي صلى الله عليه وسلم وإن كانت النفوس فيها ما فيها ويعذر بمثل هذا التعذير الذي إذا رأيناه حدثنا محمد أو حدثنا الزهري أو ينسبه إلي جده الأعلى أو نحو ذلك فهذه من الدروس التربوية التي نستفيدها من هذا فيا أخواننا وفقكم الله آفة العلم عدم العمل به فاحرصوا على العمل بالعلم لا ينفع العلم إلا من يحسن العمل مما لا يعني كذلك الحقيقة لعلي إن شاء الله تعالي في مثل هذه القناة المباركة يكون إن شاء الله تعالي بعض الحلقات التي تتعلق للعض الجوانب التربوية والوعظية التي تعالج إن شاء الله تعالي مثل هذه المشاكل والأخوة القائمون على القناة إن شاء الله حريصون كل الحرص على معالجة مثل هذه الأخطاء ونحن إن شاء الله تعالي في بداية طريق التصحيح وإن شاء الله تعالي نرى آثار هذا التصحيح .

سؤال :

هل المرسل من أقسام الضعيف أم لا ؟

أجاب فضيلة الشيخ :

نعم قلنا إن الحديث المرسل من أقسام الحديث الضعيف أي نعم .

سؤال :

يبدوا يا شيخ أن المادة بحر لا ساحل له وهذا صحيح فما رأي فضيلتكم وبما تنصحون بعد الانتهاء من هذا المنهج نقصد في دخول الاختبار فيه المذاكرة ونحو هذا ؟

أجاب فضيلة الشيخ :

أما بالنسبة لكونها بحرا لا ساحل له فكل علوم الشريعة بحر لا ساحل له ولكن عني علماء الإسلام بتبسيط هذه العلوم وتقريبها لطلبة العلم عن طريق جعلها على مراحل فهذه هي المرحلة الأولى التي نحن فيها ، ولذلك هذا الكتاب يعد من المختصرات فنأخذ هذا العلم بهذا الاختصار ثم بعد ذلك إن شاء الله تعالي سنجد أننا حينما نخطو خطوة الأخرى إلي الأمام نكون بنينا على هذه المعارف التي أخذناها في هذا المختصر فيسهل علينا بعد ذلك إن شاء الله تعالي أخذ ما بعده .

سؤال :

هل هذه العبارة صحيحة أم لا (كل ما انفرد به بن ماجة يكون ضعيفا) ؟

أجاب فضيلة الشيخ :

من خلال الواقع نعم ما انفرد به ين ماجة عن أصحاب الكتب الستة في الأعم الأغلب في ما وجدناه أنه ضعيف حتى وإن كان قد يحسنه بعض أهل العلم لكن التحسين قد لا يسلم له .

سؤال :

ما حكم رواية المختلط ؟

أجاب فضيلة الشيخ ؟

رواية المختلط إن لم تتميز يعني إن لم نتأكد من أنها مما حدث به قبل اختلاطه فهي ضعيفة على ما كنا فصلناه .

بحمد الله تعالي بعد أن أخذنا ما أخذنا من هذه المادة نسأل الله جل وعلا أن يجعل ما أخذناه حجة لنا لا حجة علينا وأن ينفعنا بما سمعنا وأحث أخواني على إخلاص النية لله جل وعلا في مثل هذا العلم وبالذات عن طريق الامتحان فإن الامتحان سيكون مبنيا على الثقة بالأخوة الذين يجيبون على الأسئلة نعم الأخوة القائمون على هذه البرامج النافعة حرصوا كل الحرص تضييق دائرة الغش ونحو ذلك لكن من المستحيل أن يلغوا كل هذا إنما الخطوة تتلوها خطوة في محاولة تضييق دائرة الغش في هذ ، لكن نحن بإذن الله نرضى من يستمع لمثل هذا الفوائد وهذا العلم الشرعي أن يكون هدفه دنيا أو غير ذلك فالذي يجيب عن الأسئلة ينبغي أن يجيب بما حفظ وبما راجع من هذه المادة ول نفسه

الأمارة بالسوء إلي أن يأخذ وينقل من الكتب في نفس الوقت أو يأتي بإنسان آخر وقد يلهمه أو يلقنه بعض مثل هذه المعارف .

أيضا مرارا وتكرارا أنا نبهت على أمور مهمة جدا تتعلق بطلبة العلم سواء فيما يختص بالواحد في خاصة نفسه من الحرص على تزكية النفس و على الحق والتخلق بالأخلاق الفاضلة والتحلي والتزي بزي أهل العلم في الخلق والتعامل والعمل بما علمنا في خاصة أنفسنا ، في بيننا وبين الله جل وعلا ، الحرص على العبادات بجميع أنواعها خاصة ، وكذلك أيضا نأخذ نصيبنا من السنن والنوافل فإنها مثل الحلية للفتاة .

كذلك أيضا في ما يتعلق بعلاقاتنا مع أقاربن صلة الرحم ، بر الوالدين إلي غير ذلك الإحسان إلي الجيران كذلك في ما يتعلق علاقاتنا مع إخواننا المسلمين عموما ، محبة ما نحبه لهم قال النبي صلى الله عليه وسلم (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه) وهذا هو مقتضى الإيمان .

نبعد عن أنفسنا الآثرة ومحبة الذات وهذا من أهم أسباب التنازع الذي تعيشه الساحة الإسلامية وللأسف في هذه الأزمان بمعني أننا بحاجة إلي مراجعة سيرة الصحابة رضي الله تعالي عنهم وصالحي الأمة الذين قال الله تعالي عنهم (وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ)[الحشر: من الآية٩] هكذا كان سلفنا رضي الله تعالي عنهم ورحمهم ، فنحث إخواننا على ضرورة التحلي بهذه الخلاق الفاضلة وهذا يجمعه جامع واحد وهو العمل بالعلم ، فمن لم يعمل بعلمه فإن فيه صفة نسأل الله السلامة من اليهود الذين قال الله جل وعل عنهم (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ (وهم اليهود الذين علموا ولكن لم يعملوا بعلمهم) [الفاتحة:٧]

كما أن الصفة الأخرى صفة النصارى وهي أنهم عملوا لكن بلا علم وأما أهل الإسلام فيجمعون بين العلم والعمل ولذلك يقول بعض سلف الأمة من ظل من علمائنا ففيه شبه من اليهود ، ومن ضل من عبادنا ففيه شبه من النصارى .

أسأل الله بمنه وبكرمه في ختام هذه المادة أن يجعل ما يمعنا حجة لنا لا حجة علينا وأن ينفع بنا الإسلام والمسلمين أينما كنا وأن يجعلنا من الدعاة إلي سبيله مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين الذين لولا أن الله سبحانه وتعالي امتن علينا بهم لما وصل إلينا هذا الخير صافيا نقيا نستضيء به فنحرص أيضا على تبليغ هذا الخير للأجيال التي بعدنا كما تلقيناه صافيا نقيا أيضا أن نبلغهم إياه كذلك إنه خير مسؤول وإنه ولي ذلك والقادر عليه وسبحانك اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك وصلي الله وسلم على نبينا محمد .

علوم الحديث - المستوى الثاني
الشيخ طارق بن عوض الله
الدرس الأول : التعريف بالكتاب، ومقدمات في علم الحديث

بسم الله الرحمن الرحيم. والصلاة والسلام على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عليه وعلى آله وصحبه وسلم وبعد:

إخواني الكرام، نحن بإذن الله - تعالى- ابتداءً من هذا اللقاء سنتناول شرحاً لكتاب اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير - رحمه الله تعالى- وهذا الكتاب هو من الكتب المفيدة جداً في هذا العلم الشريف، وهو يعتبر حلقة من حلقات التأليف في هذا العلم فكما يعرف من عنوانه هو اختصار لعلوم الحديث، أي اختصار لكتاب يسمى "علوم الحديث" أي كتاب الحافظ أبي عمرو بن الصلاح -رحمه الله تعالى- المسمى بعلوم الحديث والذي يشار إليه كثيراً بمقدمة ابن الصلاح، وهذا الكتاب إخوني الكرام - أعني كتاب ابن الصلاح- هو من أشهر كتب هذا الفن، وهذا العلم الشريف حتى إن العلماء -رحمهم الله تعالى- من بعد ابن الصلاح اعتنو بهذا الكتاب غاية العناية، فنجد من أهل العلم من اختصره ونجد منهم من نظمه في أبيات كالحافظ العراقي وكالحافظ السيوطي -رحمهما الله تعالى- ونجد أيضاً طائفة من أهل العلم من اشتغل بالتعليق على هذا الكتاب، وتقييد الفوائد في أثناء مباحثه، المهم أن هذا الكتاب يعتبر عمدة المتأخرين في هذا الفن الشري٠ف "كتاب علوم الحديث لابن الصلاح"، وهناك طائفة من أهل العلم من اختصر هذا الكتاب كالإمام النووي -رحمه الله تعالى- وكذلك الحافظ ابن كثير في كتابنا الذي هو بين أيدينا الآن.

الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- هو من حفاظ الحديث المعروفين، له مصنفات كثيرة في علوم الحديث المختلفة، ولد - رحمه الله تعالى- في سنة إحدى وسبعمائة بدمشق، وتوفي في سنة أربع وسبعين وسبعمائة، وكان من أشهر مشايخه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى- وكذلك الإمام الذهبي، والإمام المزي، وهؤلاء أعلام هذا الزمان.

من أشهر مؤلفات هذا الحافظ الكبير تفسير القرآن العظيم - وهو المعروف لدينا بتفسير ابن كثير- وكذلك كتاب البداية والنهاية، وأيضاً له الكتب الكثيرة في الحديث وعلومها.

هذا المختصر الذي بين أيدينا - إخواني الكرام- وصفه الحافظ العراقي في تقييده على كتاب ابن الصلاح بأنه كتاب قد اشتمل على فوائد - أي فوائد زائدة على ما اشتمل عليه كتاب ابن الصلاح - ومن هنا يتجلى لنا أهمية هذا الكتاب؛ لأنه جمع لنا علم الحافظ ابن الصلاح الذي تلقاه الناس بالقبول من بعده، ثم زاد عليه فوائد استقاها -رحمه الله تعالى- من كتب القوم، ومن أشهر من استفاد منهم الحافظ ابن كثير الإمام البيهقي كما أشار هو إلى ذلك في مقدمة كتابه.

إخواني الكرام هذا العلم الذي نحن ندرسه يعتبر من أصول العلم وليس من فروعه، وإنما هو من العلوم التي تحتاج إليها سائر العلوم، كما يشير إلى ذلك أسماءه المتعددة، فمن العلماء من يسمي هذا العلم بأصول الحديث أو بأصول الرواية أو بعلم الحديث، أو بعلوم الحديث كما فعل ابن الصلاح وغيره، ومن أهل العلم من يسميه بعلم مصطلح الحديث؛ وما ذلك إلا لأن هذا العلم - إخواني الكرام- تفتقر إليه سائر العلوم، فالفقيه يحتاج إلى الحديث والمفسر يحتاج إلى الحديث، وكذلك المؤرخ يحتاج إلى الحديث، كل من له اشتغال ببابٍ من أبواب العلم الشرعي هو في حاجة ماسة إلى علم الحديث، بل العلوم الأخرى يحتاج أصحابها فيها إلى علم الحديث؛ ولذلك استفاد كثير من الأدباء وكثير من المؤرخين مما قيده علماء الحديث -رحمهم الله تعالى- في هذا العلم من قواعد وضوابط استفادوا بها في علومهم.

ذلك أن هذا العلم الذي على أساسه تضبط المنقولات - تضبط الأخبار والروايات - فما من خبر يأتيك وما من رواية تصلك وما من حكاية تسمعها - تقدمت هذه الحكاية أو تأخرت - أنت في حاجة إلى أصول علم الحديث لتميز بين ما يثبت منها وما لم يثبت، لتميز بين الصحيح منها من غير الصحيح، وما ذلك إلا من خلال هذا العلم الشريف الذي يميز لك صحيح المنقولات من غير صحيحها.

هذا العلم - إخواني الكرام كما أشرنا سابقًا - يعبر عنه أصحابه بأكثر من اسم، وما من اسم من تلك الأسماء إلا وله دلالة ومعنى، هذا المعنى نلاحظه في جنبات هذا العلم، فمثلاً العلماء الذين أطلقوا على هذا العلم بعلم مصطلح الحديث كالإمام ابن دقيق العيد، وكالحافظ ابن حجر العسقلاني هذان العالمان من أشهر من سمى هذا العلم بعلم مصطلح الحديث، فما هو المصطلح وما معنى المصطلح وما فائدة معرفتنا بالاصطلاحات؟

المصطلح في الواقع ليس هو من خصوصيات هذا العلم ولكنه لفظ يستعمل في سائر العلوم فما من علم إلا وله اصطلاحات يستعملها أصحاب هذا العلم وهذه الاصطلاحات عبارة عن أسماء وألفاظ ورموز يعبر بها أصحاب كل علم عن المعاني التي يريدون أن يتناولوها أو يتحدثوا عنها من خلال علمهم.

ولهذا يعرف العلماء الاصطلاح بأنه اتفاق طائفة ما على شيء ما، فكل طائفة من الناس اتفقت فيما بينها على معنى من المعاني أو على أمر من الأمور فقد اصطلحوا عليه، أي اتفقوا عليه وهذا المعنى هو ما نلاحظه في هذا العلم الشريف، فحينما نسمي هذا العلم بعلم مصطلح الحديث نقصد: أن علماء الحديث - رحمهم الله تعالى- تعارفوا فيما بينهم على أن يسموا هذه المعاني بهذه الألفاظ.

فنجدهم -رحمهم الله تعالى- يقولون: الحديث إذا تحقق فيه أوصاف معينة أو معان معينة فنحن نسميه بالحديث الصحيح أو اتصف بصفات أخرى أو اشتمل على معان أخرى فنحن نسميه بالحديث الضعيف فهذا معنى من المعاني اختصروه في هذا المصطلح الذي لا يتعدي هذه الأحرف القليلة، فأنت إذا ما سمعت محدث يقول: هذا حديث صحيح فأنت تعرف المعنى الذي يقصده، أو سمعته يقول هذا حديث ضعيف فأنت أيضاً تعرف المعنى الذي يقصده من خلال هذا المصطلح أو هذا الاسم أو الكلمة أو الرمز الذي يشار به إلى معنى ما، ثم هذا المصطلح من هذا اللفظ ليس بالضرورة أن يكون من خصوصيات هذا العلم بل قد يشترك أكثر من علم في استعمال مصطلح واحد إلا أن كل علم من تلك العلوم يعنى فيه بهذه المصطلح معنى غير الذي يُعنى به في سائر العلوم.

اللفظ قد يكون واحداً إلا أن المعنى الذي يقصد منها يختلف من علم إلى علم، فمثلاً إذا جئنا إلى مصطلح الخبر - كلمة الخبر هذا مصطلح - وهذا المصطلح موجود مستعمل في أكثر من علم، وليس هو من خصوصيات علم الحديث، فأنت إذا نظرت إلى المحدثين أو فتحت كتب علوم الحديث أو غيرها من كتب الحديث تجد كثيراً ما يستعمل المحدثون هذا المصطلح مصطلح الخبر، وأيضاً تجد علماء النحو يستعملون الخبر في الجملة الاسمية يقولون: المبتدأ والخبر، ويعرفون الخبر بأنه الجزء المتمم للفائدة في الجملة الاسمية، فهل يا ترى الخبر الذي يستعمله علماء النحو هو نفسه الخبر الذي يستعمله علماء الحديث؟

لا..، اللفظ من حيث هو، قد وقع مشتركاً لفظياً في أكثر من علم ولكنه يُعنى به في علم النحو غير ما يُعنى به في علم الحديث؛ ولهذا نجد عبارة مستعملة في كتب العلم عموماً حيث يأتي العلماء فيقولون: لكل علم اصطلاحه، لا يقصدون من قولهم لكل علم اصطلاحه أن لكل علم ألفاظاً لا توجد في غير هذا العلم من العلوم، لا يقصدون هذا المعنى، وإلا فقد رأينا هذا اللفظ وهذا المصطلح وهو الخبر مستعملاً في أكثر من علم، وإنما يقصدون أن لكل علمٍ معنىً يختص به من الألفاظ التي تستعمل في غيره أيضاً من العلوم.

وأيضاً نجد في العلم الواحد اللفظ الواحد أحياناً يستعمله أهل العلم الواحد تارةً في معنىً وتارةً في معنىً آخر، وهذا إنما يكون؛ لأن اللفظ عبارة عن قالب هذا القالب من الممكن لك أن تُحَمِله أكثر من معنى، وكم في اللغة العربية من قوالب ومن ألفاظ يمكن وتصلح لأن تحمل أكثر من معنى، وكم رأينا في القرآن من ألفاظ، وفي الأحاديث أيضاً من ألفاظ لها في سياق معنى وفي سياق آخر معنى آخر، وهذا أمر معروفٌ ومتداولٌ عند أهل العلم.

كذلك في علم الحديث اللفظ الواحد تارة يكون مستعملاً على إرادة معنى ما، وتارة يكون مستعملاً على إرادة معنى آخر؛ وذلك أحياناً يكون لاختلاف القائلين، فالعالم الفلاني إذا قال هذا اللفظ هو يعني به معنى ما، والعالم الآخر إذا قال اللفظ نفسه فهو يريد معنى آخر، أو اختلاف الزمان أو اختلاف المكان فالمصطلح في عصر من العصور كان دلالةً معينةً ومعنىً ما ثم تطورت هذه المعاني وتلك الدلالات فتغير معنى المصطلح من زمن إلى زمن أو من مكان إلى مكان.

- مثلاً من المصطلحات الدارجة والكثيرة الاستعمال في هذا العلم الشريف مصطلح الثقة، ونجد العلماء يعبرون عن أحكامهم على بعض الرواة بأنهم ثقات أو بأن فلاناً ثقة، هذا مصطلح كثير الاستعمال عند علماء الحديث - رحمهم الله تعالى- فهل يا ترى هذا المصطلح حيث يستعمله علماء الحديث هل يقصدون به معنىً واحداً، أم تارة يقصدون به معنى وتارة أخرى يقصدون به معنى آخر؟

الواقع أنهم يقصدون به أكثر من معنى، من أشهر معاني هذا المصطلح أن الراوي الذي منحوه ذلك الوصف أي قالوا فيه ثقة هو عندهم أو عند من وصفه بذلك الوصف يكون موصوفاً بوصفين:

الوصف الأول: العدالة. أي العدالة في الدين، أي عدم تعمد الكذب.

الوصف الآخر: الضبط والإتقان والتثبت؛ لأن الرواية تحتاج إلى الأمرين معاً، فلا يقبل الخبر إلا من كان ديِّنَاً تقياً لا يتعمد الكذب ولا يتعمد الإخبار بخلاف الواقع، وأيضاًَ مع ذلك يكون متثبتاً فيما ينقل. فقد يكون غير متعمد للكذب ولا مجترئ عليه ولكنه ليس ممن يحفظ الحديث على وجهه ولا ممن يتقن حفظ الحديث كما ينبغي فيخطئ عن غير قصد؛ فلهذا اشترط المحدثون -رحمهم الله - لقبول الحديث من الراوي أن يكون موصوفاً بهذين الوصفين معاً:

الوصف الأول: العدالة.

والوصف الآخر: الضبط والإتقان والتثبت.

هذان الوصفان يختصرهما علماء الحديث - في هذه العبارة، في هذه الكلمة، في هذا المصطلح- فيقولون: فلان ثقة. فإذا ما قال الواحد منهم ثقة، فكما أنه قال لك هو عدل وضابط. فبدلاً من أن يذكر لك هذه العبارات التي تدل على

العدالة وتلك العبارات التي تدل على الضبط اختصر لك ذلك كله في تلك الكلمة الوجيزة، وقال لك: هو ثقة، فنحن كمتخصصين ومشتغلين بهذا العلم نفهم من عبارة ذلك العالم حيث قال في العالم إنه ثقة أنه يصفه بالعدالة والضبط، فهذا من أشهر معاني هذه الكلمة، لكن ليس هو المعنى الوحيد الذي يطلقه أو يريده المحدثون من وراء هذا المصطلح، فأحيانا يطلقون نفس المصطلح على معنىً آخر، وهو معنى العدالة في الدين العدالة الدينية بصرف النظر عن الحفظ والضبط والإتقان والتثبت.

فنجد مثلاً بعض أهل العلم يصف الراوي بأنه ثقة ثم يتبين لنا من خلال معرفتنا بمنهج هذا العالم أو من خلال متابعة أقواله واستقراءها ومقارنتها بأقول العلماء الآخرين أو بأقوال هذا العالم الأخرى يتبين لنا أنه لم يقصد المعنى الأول إنما قصد أن الراوي عدلٌ في دينه فقط وإن لم يكن موصوفًا بالعدل والإتقان والتثبت.

فإذن هذا مصطلح واحد، لفظ واحد تارة يريد به علماء الحديث معنى، وتارة أخرى يريدون به معنى آخر، فمن هذه الحيثية يجب على طالب العلم أن يعرف المعاني المتعددة للمصطلح الواحد ولا يكتفي بمعنى واحد؛ لأنه إن فعل ذلك سيقع في الحيرة؛ وسيكون بإزائه لفظ واحد مصطلح واحد يقصد به تارة معنى وتارة معنى آخر فإذا لم يعرف من هذه المعاني إلا معنىً واحداً ثم قابله ذلك المصطلح في كتاب من كتب الحديث فلن يفهمه إلا على هذا الوجه الذي عرفه فلربما قصد قائله معنى آخر غير المعنى الذي يعرفه ذلك الطالب.

ولهذا نجد أحياناً في كتب الحديث هذا المصطلح يقرن بما يتنافى مع الإتقان والتثبت فنجد مثلاً العالم يسأل عن بعض الرواة فيقول: هو ثقة ضعيف الحديث. كيف يكون ضعيف الحديث وهو ثقة؟ نفهم من ذلك أنه أراد بقوله ثقة أي عدل دَيِّن وإن لم يكن موصوفاً بالإتقان والتثبت والحفظ.

نجد أحياناً الإمام يقول في الراوي: ثقة لا يحتج بحديثه. فنحن نفهم من خلال هذه التركيبة أن هذا الراوي ليس عند هذا العالم موصوف بالضبط بل هو عنده فقط موصوف بالعدالة وليس موصوفاً بالضبط، وإن وصفه بالثقة فإنما أراد بالثقة حيث أطلقها عليه أنه دَيِّن عدل وليس متثبتاً متقناً.

- مصطلح آخر من تلك المصطلحات التي يكثر استعمال أهل العلم لها، وتارة يقصدون بها معنىً، وتارة يقصدون بها معنى آخر، مصطلح الحسن.

- نحن نعلم أن الأحاديث تنقسم عموماً إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الصحيح.

القسم الثاني: الحسن.

القسم الثالث: الضعيف.

وكما سنعلم - إن شاء الله تعالى- نعلم أن الحديث الصحيح والحديث الحسن كلاهما من الأحاديث المقبولة المحتج بها بخلاف الحديث الضعيف فإنه حديث غير محتج وليس هو من المقبول بل هو من المردود.

هذا المصطلح - الذي هو الحسن- تارةً يطلقه العلماء على معنىً وأحياناً على معانٍ أخرى، من أشهر معاني هذا المصطلح معنيان هذان المعنيان لا تجد كتاباً من كتب علوم الحديث إلا وهو مسطورٌ فيه هذين المعنيين.

المعنى الأول: أنه الحديث الذي قارب الصحيح فليس هو صحيحاً أي لم يبلغ إلى درجة الصحة التي هي أعلى درجات القبول ولكنه قارب هذه المنزلة، أي راوي الحديث الذي وصفناه بالحسن هو من العدول الضابطين لكنه لم يبلغ في الضبط والإتقان أعلى الدرجات، كما وصل إلى ذلك راوي الحديث الصحيح فهذا الراوي نسمي حديثه حسناً ونجعله من قسم المقبول؛ لأن القبول درجات.

المعنى الثاني: نجد في علوم الحديث نوعاً آخر من الحسن وهو الحديث الذي في أصله ضعف لا يحتج به. لماذا؟ لكون إسناده مشتملاً على ما يمنع من الاحتجاج به - موانع الاحتجاج سيأتي بيانها بعد ذلك إن شاء الله تعالى- ولكن هذا النوع من الحديث قد انضم إليه واقترن به بعض الروايات أو بعض الشواهد والمتابعات أو بعض القرائن التي تجعل أهل الحديث يترجح لديهم أن هذا الراوي الذي روى هذا الحديث قد أصاب فيه ولم يخطيء، فحينئذٍ يرتقي هذا الحديث من درجة الضعف إلى درجة الحسن أي النوع الآخر من الحسن ويكون حينئذٍ أيضاً محتجاً به.

فهناك نوعان - كما ترون- من الحسن لكن هذا له معنى وهذا له معنى، اللفظ واحد فتجد العالم الواحد يقول على النوع الأول بأنه حسن وعلى النوع الآخر بأنه حسن فهذا حسن وهذا حسن، ولكن هذا توصلنا إلى كونه حسناً بطريق ما، وذاك توصلنا إلى كونه حسناً بطريقٍ أخرى، فإذن صار الحسن يطلق على معنيين.

المعنى الثالث: بل من أهل العلم - وهذا النوع الثالث - من يطلق الحسن على الحديث الصحيح الذي هو في أعلى درجات القبول بناءً على إرادة المعنى العام أي جنس القبول فكل ما كان مقبولاً عنده يسميه حسناً كما أن بعض أهل العلم كل ما كان مقبولاً عنده يسميه صحيحاً وهذا من باب التوسع في الاصطلاح.

مايتعلق بالاصطلاح: هناك أمر آخر متعلق بالاصطلاح وهو في غاية الأهمية وهو ما يمكن أن نعبر عنه بطرفي الاصطلاح بمعنى كل مصطلح من المصطلحات يتناوله علماء الحديث من جهتين وليس من جهة واحدة أنت إذا

تصفحت أي كتاب من كتب علوم الحديث وإذا ما فتحت أي نوع من أنواع الحديث تجد علماء الحديث في كلامهم حول هذا النوع لا يتقيدون بجانب واحد متعلق بهذا النوع بل كلامهم يدور في فلكين وليس في فلك واحدٍ.

الفلك الأول أو الجهة الأولى: معنى هذا النوع أو هذا المصطلح عند علماء الحديث - وهذا ما تكلمنا عليه آنفا- بمعنى إذا ما فتحنا نوع الحديث الضعيف أو نوع الحديث الحسن أو نوع الحديث الصحيح نجد علماء الحديث في هذه المباحث يتكلمون عن ماذا؟ أول شيء يتكلمون عنه معنى قول المحدثين هذا حديث صحيح معنى قول المحدثين هذا حديث حسن معنى قول المحدثين هذا حديث ضعيف إذن علماء الحديث -رحمهم الله تعالى- يشتغلون في كل نوع من الأنواع ببيان معناه عن أهل الاختصاص فهذا طرف في المسألة.

الفلك الآخر أو الجهة الأخرى: طرف آخر يتعلق بحكم هذا النوع من الحديث عند علماء الحديث فهمنا وعرفنا معنى هذا المصطلح عند علماء الحديث فهمنا وعرفنا معنى هذا المصطلح عند المحدثين فهل هو من النوع الذي يحتج به أو ليس مما يحتج به هل هو من المقبول أم من المردود فعلماء الحديث في كتب علوم الحديث بعد أن يبينوا المعنى الذي يقصده علماء الحديث من هذا النوع يذكرون ما يتعلق بمنزلة هذا النوع من الحديث هل هو مندرج في حيز القبول أم في حيز الرد وبطبيعة الحال نحن هنا إذا عرفنا أن هذا النوع من الحديث أو هذا المصطلح الحديثي يستعلم تارة على معنى وتارة آخرى على معنى آخر كما أشرنا إلى ذلك في مصطلح الثقة وفي المصطلح الحسن إذا كان هذا النوع من هذه المصطلحات التي تطلق على أكثر من معنى فلابد لنا أن نعرف حكم علماء الحديث على كل نوع من تلك الأنواع باختلاف معانيه، مثلاً نحن عرفنا أن مصطلح الثقة يطلق تارة على من كان موصوفاً بالعدالة والضبط وتارة أخرى يطلق على من كان موصوفاً بالعدالة فقط دون الضبط فنحن عرفنا أن الراوي لكي يكون مقبول الرواية لابد وأن يكون موصوفاً بالوصفين معاً العدالة والضبط وليس العدالة فحسب فهذا الراوي الذي يقال فيه ثقة لابد أن نفهم مراده أولا: ماذا أراد من قوله في هذا الراوي هو ثقة؟ فإن عرفنا من كلامه أنه أراد بالثقة أنه عدل ضابط حينئذٍ سيكون حديث هذا الراوي من قسم المقبول، أما إن فهمنا من سياق الكلام أو بمعرفنا بمنهج ذلك الإمام أنه حينما قال في هذا الراوي هو ثقة أراد العدالة فقط دون الضبط فحينئذٍ لن يكون هذا الراوي ممن يقبل حديثه بل سيكون مردود الحديث؛ لأنه ليس ضابطاً والرواي لا يكون مقبول الحديث إذا لم يكن ضابطاً.

إذن رغم أنه وصف بالثقة كما أن الأول وصف بالثقة إلا أن ثقة الأول مقبول الرواية والآخر ليس مقبول الرواية لماذا؟ لأننا أولاًُ: فهمنا المصطلح على وجهه وأن قائله أراد حيث وصف به الرواي الأول أراد به العدالة والضبط ومن كان موصوفاً بالعدالة أو الضبط فهو مقبول الرواية.

وحيث أطلق المصطلح ذاته على راوي آخر ولم يرد بهذا الوصف أو بهذ المصطلح أن الراوي عدل ضابط وإنما أراد به العدالة فحسب وعرفنا أن من كان موصوفاً بالعدالة دون الضبط لا يكون مقبول الرواية أدركنا أن هذا الراوي الآخر وإن كان ثقة إلا أنه ليس ممن يقبل حديثه.

بعد أن عرفنا معنى الثقة في كلام العالم، بعد أن وصفه بها فهذا هو المعنى الذي نستفيده من اختلاف الاصطلاحات ودلالاتها ومدى تأثير ذلك في الحكم على الحديث، كذلك مصطلح الحسن عرفنا أن الحسن بأنواعه درجات ومن أهل العلم من أطلق الحسن كما سمعنا على الحديث الصحيح فهذا الحديث الذي وصف بأنه حسن هو عندنا أو عند قائله من أعلى درجات الصحة حتى وإن وصفه بالحسن الذي هو في أصله مرتبة دون الصحيح لكن لما أراد بالحسن هنا معنى الصحيح عرفنا أن هذا القائل حيث وصف ذلك الحديث بالحسن لم يقصد بالحسن ها هنا المنزلة المتأخرة عن الصحيح بل أراد بالحسن ها هنا الصحيح نفسه، فحينئذٍ يكون هذا الحديث مع وصفنا له بأنه حسن من أعلى درجات المقبول كالصحيح سواءً بسواء، والعالم الآخر الذي أطلق الحسن وأراد به ما هو قريب من الصحيح وليس في درجته هو أيضاً يقصد أن هذا الحديث من المقبول ولكنه دون المرتبة الأولى، دون الصحيح الأول فهو صحيح مقبول أو حسن في حيز المقبول ولكنه ليس في أعلى درجات المقبول، وكذلك الحسن حيث أطلقه بعض أهل العلم على الحديث الضعيف الذي انضم إليه من الشواهد والمتابعات ما يقويه ويأخذ بيده ويرقيه إلى مصاف الحجة فهو يعتقد أيضاً أن هذا الحديث مقبول وأنه في حيز القبول وأنه يحتج به لكنه مع ذلك يعتقد أنه دون الصحيح ودون الحسن المذكور أولاً.

ما فائدة معرفة هذه المراتب؟

فائدة معرفتها: أولاً: معرفة درجات الأحاديث من حيث الرواية؛ لأن ذلك ننتفع به عند وجود التعارض بين الأحاديث فندرس على ذلك علم مختلف الحديث، وهذا العلم يُعنى بالأحاديث التي هي في حيز المقبول إذا وجدت متعارضة كيف نوفق بينها أو نجمع بينها ونعرف إن كان بعضها متقدماً أو متأخراً فأحدهما ناسخ والآخر منسوخ مثلاً، أو أحدهما أخطأ فيه هذا الراوي وهذا الراوي ثقة أو قريب من الثقة ولكن صادف أن أخطأ في هذه الرواية واستدللنا على خطئه بمخالفة حديثه بما هو أصح منه وأثبت فبمعرفتنا بدرجات الأحاديث بأن هذا صحيح وهذا أصح،

بأن هذا قوي وهذا أقوى يعيننا -إن شاء الله تعالى- على معرفة الراجح من المرجوح فيما اختلفت فيه الأحاديث والروايات.

سبل معرفة معنى المصطلح:

ننتقل إلى بند آخر من الأمور المتعلقة بالمصطلح وهو ما يتعلق بسبل معرفة معنى المصطلح سبل تفسير المصطلح يسألني بعد طلبة العلم نحن نجد مصطلح الثقة في الكتب فمن أدرانا أن قائله أراد بالثقة هنا المعنى الأول أو المعنى الآخر نحن نجد مصطلح الحسن من أدرانا أن قائله أراد بهذا المصطلح المعنى الأول أو المعنى الآخر أو المعنى الثالث وهكذا كيف نعرف هذا؟

العلماء يسلكون في فهم المصطلح ومعرفة معناه عند قائله طريقان مشهوران:

الطريق الأول: الاستقراء والتتبع. ما معنى الاستقراء والتتبع؟ يعني أن يعمد علماء الحديث إلى مواضع استعمال المحدثين لهذا المصطلح من كلامهم الكثير المسطور في كتبهم والموجود في مصنفاتهم فنجد مثلاً مصطلح الثقة استعمله الإمام البخاري، واستعمله الإمام مسلم، استعمله الإمام أحمد، استعمله الإمام الدار قطني، استعمله أبو حاتم، أبو زرعة، أمثال هؤلاء العلماء الكبار، فيأتي نقاد الحديث والباحثون فيه يجمعون طائفة من كلام أهل العلم مما استعملوا فيه مصطلح الثقة ويحاولون أن يتأملوا سياق الكلام سياقه وسباقه، يتأملون الكلام ومراد قائله منه فيتبين لهم من خلال استقراء وتتبع وتفهم هذه المواضع الكثيرة المعنى الذي يقصده علماء الحديث أو بعضهم من استعماله لهذا المصطلح، وهذا أمر ليس كما ترون من خصوصيات علم الحديث بل في كل العلوم تستعمل هذه الطريقة.

الطريق الثاني: النص. هذا المصطلح استعمله عالم من علماء الحديث ثم هذا العالم لم يتركنا هملاً ولم يتركنا عرضة لاختلاف الآراء بل هو نفسه حسم المادة، فقال: أنا إذا قلت كذا فأنا أقصد كذا فانتهت المسألة، فهذا نص من ذلك الإمام شرح به مراده من كلامه.

- مثلاً الإمام الترمذي -رحمه الله تعالى- صاحب الجامع الكبير المعروف بجامع الترمذي وهو أحد الكتب الستة الأصول نجده -رحمه الله تعالى- يستعمل كثيراً في كتابه الجامع مصطلح الحسن تارة، يقول: هذا حديث حسن، تارة أخرى يقول: هذا حديث حسن صحيح، أحياناً يقول: هذا حديث حسن غريب، أحياناً يقول: هذا حديث حسن صحيح غريب، فالمصطلح عند هذا العالم مستعمل بكثرة في كتابه الجامع حتى إن بعض أهل العلم ذكر إن الترمذي هو الذي شَهَّرَ هذا المصطلح وأكثر من استعماله، ومع ذلك فهذا الإمام قد شرح لنا مراده من هذا المصطلح - كما قلت لم يتركنا هملاً - فبعد أن انتهى من تصنيف كتابه كتب فصلاً في آخر كتابه الجامع سماه باب العلل، هذ الفصل بَيَّن فيه كثيراً من مناهج المحدثين في هذا العلم الشريف، منها: أنه شرح مراده من قوله حسن فذكر -رحمه الله تعالى- في أثناء هذا الفصل هذه العبارة حيث قال: "وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا، كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذاً ويروى من غير وجه نحو ذاك، فهو عندنا حديث حسن" فهكذا الإمام قد شرح لنا مراده من كلامه ومن مصطلحه الذي أكثر من استعماله، فهذا نص من ذلك الإمام يستفاد به لمعرفة معنى الحسن عنده وعند غيره من علماء الحديث.

- نجد مثلاً إماماً كالإمام مسلم -رحمه الله تعالى- صاحب الصحيح المعروف مسلم بن الحجاج أبو الحسين النيسابوري، صحيحه معروف لديكم، هذا الكتاب قد صنع له مؤلفه الإمام مسلم بن الحجاج مقدمة في غاية الجودة والإتقان وهي مليئة بأصول هذا العلم الشريف هذه المقدمة قد شرح فيها الإمام مصطلحاً أيضاً من المصطلحات التي يكثر استعمال أهل العلم لها ألا وهو مصطلح المنكر، الحديث المنكر - وسيأتي في أنواع علوم الحديث إن شاء الله تعالى- فقال - رحمه الله تعالى- "وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى إذا خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها - فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك - كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله" فهكذا شرح لنا الإمام معنى قول المحدثين حديث منكر بل وتناول كلامه أيضاً شرح قول المحدثين في بعض الرواة: فلان متروك الحديث أو مهجور الحديث كما قال في آخر كلامه، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك - أي أغلب أحاديثه مناكير وأخطأء وأوهام- كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله.

وبطبيعة الحال فإن مصطلح الحديث إنما ينبغي أن يؤخذ من أهل الاختصاص في الحديث كما أن المصطلح اللغوي يؤخذ من أهل الاختصاص في اللغة والمصطلح الفقهي يؤخذ من أهل الاختصاص في الفقه، وهكذا ينبغي أن يؤخذ العلم من أهله المختصين به الذين أفنو أعمارهم فيه وليس ممن عنده فيه ثقافة عامة؛ فلربما لم يدرك ضمن إدراكاته بعض ما يدركه المختص بهذا العلم أو ذاك؛ فلهذا كان ينبغي على طالب العلم دائماً وأبداً أن يرجع إلى أهل الاختصاص في كل علم فيأخذ عنهم العلم الذي اختصوا به ولا يأخذ العلم من غير العلماء الذين اختصوا به الذين هم أهله، نسأل الله تعالى التيسير والتوفيق ونبدأ -إن شاء الله تعالى- في قراءة المقدمة والوقوف عند ما فيها من فوائد.

قال المصنف الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- (الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى أما بعد: فإن علم الحديث النبوي على قائله أفضل الصلاة والسلام قد اعتنى بالكلام فيه جماعة من الحفاظ قديماً وحديثاً كالحاكم

والخطيب ومن قبلهما من الأئمة ومن بعدهما من حفاظ الأمة ولما كان من أهم العلوم وأنفعها أحببت أن أعلق فيه مختصراً نافعاً جامعاً لمقاصد الفوائد ومانعاً من مشكلات المسائل الفرائد ولما كان الكتاب الذي اعتنى بتهذيبه الشيخ الإمام العلامة أبو عمرو ابن الصلاح تغمده الله برحمته من مشاهير المصنفات في ذلك بين الطلبة لهذا الشأن وربما عني بحفظه بعض المهرة من الشبان سلكت وراءه واحتذيت حذاءه واختصرت ما بسطه ونظمت ما فرطه وقد ذكر من أنواع الحديث خمسة وستين وتبع في ذلك الحاكم أبا عبد الله الحافظ النيسابوري شيخ المحدثين وأنا بعون الله أذكر جميع ذلك مع ما أضيف إليه من الفوائد الملتقطة من كتاب الحافظ الكبير أبي بكر البيهقي المسمى بالمدخل إلى كتاب السنن وقد اختصرته أيضاً بنحو من هذا النمط من غير وكس ولا شطط والله المستعان وعليه التكلان).

طبعاً هذا القدر من المقدمة أتينا عليه في أثناء كلامنا فالمهم أن تقرأ الفصل الذي عقده في آخر المقدمة مما يتعلق بتعداد علوم الحديث.

قال المصنف - رحمه الله تعالى- (ذكر تعداد أنواع الحديث: صحيح، حسن، ضعيف، مسند، متصل، مرفوع، موقوف، مقطوع، مرسل، منقطع، معضل، مدلس، شاذ، منكر، ما له شاهد، زيادة الثقة، الأفراد، المعلل، المضطرب، المدرج، الموضوع، المقلوب، معرفة من تقبل روايته، معرفة كيفية سماع الحديث وإسماعه، وأنواع التحمل من إجازة وغيرها، معرفة كتابة الحديث وضبطه، وكيفية رواية الحديث، وشرط أداءه، آداب المحدث، آداب الطالب، معرفة العالي والنازل، المشهور، الغريب، العزيز، غريب الحديث ولغته، المسلسل، ناسخ الحديث ومنسوخه، المصحف إسناداً ومتناً، مختلف الحديث، المزيد في الأسانيد، خفي المرسل، معرفة الصحابة، معرفة التابعين، رواية الأكابر عن الأصاغر، المدبج، ورواية الأقران، معرفة الإخوة والأخوات، رواية الآباء عن الآبناء، عكسه، من روى عنه اثنان متقدم ومتأخر، من لم يرو عنه إلا واحد، من له أسماء ونعوت متعددة، المفردات من الأسماء، معرفة الأسماء والكنى، من عرف باسمه دون كنيته، معرفة الألقاب، المؤتلف والمختلف، المتفق والمفترق، نوع مركب من الذين قبله، نوع آخر من ذلك، من نسب إلى غير أبيه، معرفة الأنساب التي يختلف ظاهرها وباطنها، معرفة المبهمات، تواريخ الوفيات، معرفة الثقات والضعفاء، من خلط في آخر عمره، معرفة الطبقات، معرفة الموالي من العلماء والروات، معرفة بلدانهم وأوطانهم.

فهذا تنويع الشيخ أبو عمرو وتركيبه -رحمه الله تعالى- قال: وليس بآخر الممكن في ذلك، فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى إذ لا تنحصر أحوال الرواة وصفاتهم وأحوال متون الحديث وصفاتها.

قلت: وفي هذا كله نظر، بل في بسطه هذه الأنواع إلى هذا العدد نظر إذ يمكن إدماج بعضها في بعض، وكان أليق مما ذكره، ثم إنه قد فرق بين متماثلات منها، بعضها عن بعض، وكان اللائق ذكر كل نوع إلى جانب ما يناسبه، ونحن نرتب ما نذكره على ما هو الأنسب، وربما أدمجنا بعضها في بعض طلباً للاختصار والمناسبة، وننبه على مناقشات لابد منها -إن شاء الله تعالى).

طبعاً هذه المقدمة اشتملت على هذا الفصل الذي عقده الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- في بيان تعداد أنواع علوم الحديث، وهذا الفصل قد سبقه إليه صاحب الأصل الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح في كتابه علوم الحديث، وعدد أيضاً أنواع الحديث في المقدمة، وهي التي ستأتي تفصيلها بعد ذلك -إن شاء الله تعالى- في أثناء الكتاب وكما ترون الحافظ ابن كثير اعترض على ابن الصلاح في هذا التعداد من حيث أن هذه الأنواع المتعددة هي في الواقع صور متعددة لنوع أو نوعين أو ثلاثة أو أكثر أو أقل بمعنى أن هذه الأنواع أشبه بالمسائل الفرعية وليست بالأنواع المستقلة، ولكن ملحظ الحافظ ابن الصلاح من تعداد هذه الأنواع هو: أنه أراد أن يبين من خلال هذا التعداد العلوم المتنوعة الذي يقوم عليها ذلك العلم الشريف، ولعله لذلك سمى كتابه بعلوم الحديث هكذا بالجمع ولم يقل علم الحديث وقد سبقه إلى ذلك الإمام أبو عبد الله الحاكم النيسابوري في كتابه معرفة علوم الحديث.

أيضاً نوع علوم الحديث كمثل ما فعل الحافظ أبي عمرو ابن الصلاح، لماذا هذا التنويع قلنا: لأن هذا العلم مشتمل على علوم، وهذه العلوم يتشكل منها ذلك العلم الشريف؛ لأن علماء الحديث -رحمهم الله تعالى- نظروا في الرواية، فوجدوا أن الرواية لابد وأن تأتي من قبل راوٍ، فما من رواية إلا ولها راوٍ رواها ونقلها إلينا، ولا يمكن لك بحال من الأحوال أن تجد روايةً بلا راوٍ فصار الراويَ هو عمود هذا العلم، ونحن إنما نأخذ من هذا الراوي سنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- التي ينقلها سواء عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مباشرةً إذا كان هذا الراوي صحابياً، أو عمن حدثه بها عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

وعلماء الحديث يدركون إدراكاً لا ينقصه شيء أن هذا الراوي بشر من البشر، هو عرضة للخطأ والنسيان؛ لأنه إنسان فهو عرضة للخطأ فمن الممكن أن ينقل الرواية لا كما سمعها، أن يخطيء حيث رواها، بل ربما يخطيء وقت تحمله لها، فيسمع الرواية أو يتحملها على وجه غير معتبر، وعلى طريقة غير معتدٍ بها عند العلماء، فإذا بعلماء الحديث -عليهم رحمة الله تعالى- قد توسعوا في تعداد هذه العلوم وتنويعها وغرضهم من ذلك واضح وهو أن يضيقوا

الخناق على كل باب وكل وسيلة من الممكن أن يتسرب من خلالها الخلل إلى الرواية حتى تصل إلينا الرواية سالمةً من الخطأ وسالمةً من الخلل.

- فمثلاً نحن نجد في هذه العلوم التي سمعنا أسماءها نجد علوماً تختص بمعرفة عين الراوي نفسه، هو راوي نحن نجد في الإسناد مثلاً محمد بن عبد الله، من محمد بن عبد الله هذا؟ هناك مئات من الناس من يسمون بمحمد بن عبد الله إلا أن علماء الحديث -عليهم رحمة الله- وضعوا لنا علوماً تعالج هذا الجانب فقط فذكروا لنا من هذه العلوم ما يسمى عندهم بالمتفق والمفترق، أي الرواة الذين يسمون بأسماء واحدة ولكنهم في حقيقة الأمر ليسوا راوياً واحداً بل هم أكثر من راوٍ، وهذا العلم علم على حدة وله مصنفات خاصة، وألف فيه علماء تخصصوا فيه وأفنو فيه أعمارهم، هذا علم واحد من تلك العلوم حتى إن الإمام الحاكم-رحمه الله تعالى- يقول: إن علم الحديث مشتملٌ على أكثر من مائة علم لو أفنى الواحد في كل علم منها عمره لما كفاه، فعلم المتفق والمفترق هذا علم على حدة وظيفته أن يميز لنا من محمد بن عبد الله؟ حيث يذكر في الإسناد هل هو فلان أم فلان أم فلان؟ هذا الراوي قد يخطيء عن طريق التصحيف؛ لأنه يعتمد على كتابه أحياناً والكتاب عرضة للخطأ والتصحيف والتحريف فكيف يأمن المحدثون ويسلموا من أثر التصحيف والتحريف الذي ربما يقع من بعض الرواة في بعض الأحاديث، فإذا بنا نجد علماء الحديث قد ألفوا وصنفوا كتباً تختص بهذا الجانب من العلم واعتبروه علماً مستقلاً علم التصحيف والتحريف وله مصفات تختص به، كل ذلك سيأتي في موضعه -إن شاء الله تعالى-.

- أحياناً الراوي نفسه أو أسماء الرواة يشتبه بعضها ببعض من حيث الرسم الإملائي فنجد مثلاً راوٍ اسمه أنس وآخر اسمه أنّش هذا يسهل على الناسخ أن يخطيء حيث ينسخ، فبينما في الكتاب أنّش يظنه أنس فيصل إليك الإسناد برواة غير الرواة الذين رووه، فنجد علماء الحديث قد أفردوا لهذا الجانب ما يعالجون به الخلل الذي قد يتسرب إلى الرواية من جهته فألفوا كتباً تسمى بكتب المؤتلف والمختلف، هناك رواة كثيرون اسمهم أحمد وهناك راوٍ واحد اسمه أدمد فأنت قد يكون حديث من رواية أدمد هذا فتظنه أحمد فيتصحف عليك اسم فإذا بهذا العلم علم المؤتلف والمختلف يبين لك العلماء من خلاله هل المذكور في هذا الإسناد المعين هو أنس أم هو أنّش هو أحمد أم هو أدمد وهكذا.

- وأيضا نجد بعد أن عرفنا هذا الراوي عرفنا أنه المعروف أنه فلان بن فلان فكيف حاله؟ هل هو ثقة أم ضعيف هل يحتج بحديثه أم لا يحتج بحديثه هل هو مقبول الرواية أم ليس مقبول الرواية؟ وما ضوابط ذلك وما قواعده وما أصوله؟ فنجد نوعاً من أنواع الحديث يختص بهذا الجانب وهو نوع يسمى بصفة من تقبل روايته ومن ترد روايته من رواة الحديث، فهذا يعالج هذا الجانب فقط.

- هذا الراوي نريد أن نعرف علاقته بشيخه قد يكون هو ثقة وشيخه أيضاً ثقة ولكنه لم يسمع منه، ولم يلتق به فلربما أخذ الحديث عن رجل عن هذا الشيخ ثم أسقطه وارتقى بالحديث إلى هذا الشيخ المذكور، فإذن سيكون في الحديث سبب من الأسباب التي يتسلل الخلل من جهتها وهو أن يكون هناك راوٍ قد سقط لم يذكر في الإسناد فلا نعرف أهو من الثقات أم من غير الثقات، فنجد أنواعاً تعالج لنا هذا الجانب مثل المرسل مثل المنقطع مثل المعضل وأمثال هذه الأنواع.

إذن كل نوع من أنواع علوم الحديث في الواقع هو في غاية الأهمية، وهو يعالج جانباً من جوانب الرواية ويسد باباً من الأبواب التي قد يأتي الخلل من جهته إلى الرواية حتى تصل الرواية إلينا غضةً طريةً سالمةً من أي خلل أو أي خطأ.

ونكتفي بهذا القدر وإن كان هناك أي استفسار من الإخوة الكرام أو أي سؤال نسأل الله تعالى أن يعيننا على الإجابة عليه.

يقول: ماذا تقولون في كتاب الباعث الحثيث وهل دراسته تغني عن دراسة اختصار علوم الحديث وهل يغني دراسة الاختصار عن كتاب علوم الحديث لابن الصلاح؟

أولا: كتاب الباعث الحثيث هو شرح موسع للشيخ أحمد شاكر -رحمه الله تعالى- المحدث المصري المعروف وهو من شروحه الجيدة والمستفيضة على كتاب علوم الحديث لابن كثير فبطبيعة الحال الكتاب شرح الشيخ أحمد شاكر مرتبط بأصل، فمن أراد الانتفاع بالأصل فلابد له أن يقرأ شرح الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله تعالى- فلا يستغني بالشرح عن الأصل ولا بالأصل عن الشرح.

ثانيا: الجزء الثاني من السؤال وهل يغني دراسة الاختصار عن كتاب علوم الحديث لابن الصلاح؟

ليس هناك كتاب يغني عن كتاب، طالب العلم - ونحن دائماً وأبدا نذكر بأننا ندرس علماً من علوم الأصول فطالب العلم الذي يريد أن يتعلم الأصول - لا يستغني بكتاب عن كتاب بل لابد له أن يقرأ كل كتاب من كتب علوم الحديث صغيراً كان أو كبيراً متقدماً كان أو متأخراً.

يقول: نسمع كثيراً عن منهج المتقدمين والمتأخرين فما هي هذه القضية وجزاكم الله خير

هذا سؤال أنا أرى أنه خارج عن موضوع الحلقة وإن شاء الله تعالى لعلنا نتناول ذلك في لقاء يأتي بإذن الله تعالى.

أسأل عن الضبط هل هو ملكة أو يمكن الإنسان يكتسبه اكتساب؟

لاشك أن الضبط هو في أصله ملكة، ولكن هذه الملكة لكي تنمى لابد من أن يستعان بما يعينك على تنميتها، وإنما ذلك يكون بمدارسة العلم والتعايش مع أهله كما يقول الإمام ابن رجب الحنبلي -عليه رحمة الله تبارك وتعالى- "إن من أراد أن يحصل هذا العلم ينبغي عليه أن يدمن النظر في كتب أهل العلم المختصين به وأن يتأمل أقوالهم وأن ينظر فيها حتى يكتسب تلك الملكة التي تعينه على مزيد من الضبط ومزيد من الفهم لهذا العلم".

يقول: سؤاله الأول: كيف يصبح طالب العلم متقدم في علوم الحديث وما هي الطريق التي ينبغي له أن يسلكها في ذلك؟

أولا: لابد عليه أن يتقن أصول هذا العلم، كثير من طلبة العلم يتعجلون يريدون أن يصلوا إلى مرحلة النظر في الأسانيد ومسألة النظر في المتون وتحقيق الأحاديث وتمييز صحيحها من سقيمها من قبل أن يثقلوا أنفهسم ومعرفتهم بمعرفة أصول هذا العلم، كما قلت لابد لك من أن تقرأ بل أن تدرس كل كتاب كتب في هذا العلم الشريف حتى إذا ما استطعت وتمكنت من معرفة مناهج المحدثين وتوسعت في ذلك فحينئذٍ يسهل عليك - إن شاء الله تعالى- تحقيق الأحاديث وتمييز ما صح منها من غير ما يصح طبعاً في كل ذلك لابد أن تكون مسترشداً بكلام أهل العلم ولست مستقلاً عنهم أو خارجاً عن هديهم.

سؤاله الثاني فضيلة الشيخ هل ينبغي على الطالب أن يتبع مسألة التدرج في هذا العلم بحيث وجد من يدرس فقط كتاباً مختصراً جداً في علوم الحديث ثم ينتقل إلى كتب الرجال والكتب التي تتحدث عن العلل ما قولكم يا شيخ في هذه المسالة؟

هذا طبعاً تابع لما قلناه من أنه لا ينبغي له أن يتطرق إلى كتب الجرح والتعديل أو كتب علل الأحاديث إلا بعد أن ينتهي من دراسة أصول هذا العلم وقواعده حتى تكون استفادته من تلك الكتب كما ينبغي فيقف على أرض صلبة أولا: ثم بعد ذلك يتوسع إن شاء.

هل الواجب على طالب العلم الشرعي أن يكون متقناً لهذا الفن من العلوم وإن كان يتخصص في علم آخر أو في فن آخر فما هو الواجب عليه تجاه هذا الفن؟

طبعاً إذا لم يرد أن يتخصص في هذا العلم من العلوم فينبغي له أن يعرف منه القدر الذي ينفي عنه الجهل به، حتى يستطيع أن يستفيد من الكتب التي تنقل عن المحدثين، أن تستفيد من علماء الحديث مثلاً إذا كنت مشتغلاً بالفقه، فأنت بطبيعة الحال تقرأ في كتب الفقه فإذا ما قرأت في كتب الفقه ستجد علماء الفقه أنفسهم ينقلون عن المحدثين أحكامهم على الأحاديث هذا حديث صحيح هذا حديث ضعيف هذا مرسل هذا معضل هذا مقلوب، فإن أنت لم تفهم هذه المصطلحات ولم تعرف دلالاتها عند المحدثين ولا ما يقصده المحدثون منها فكيف ستستفيد من الفقه نفسه؟ وكما قلنا في بداية الحلقة إن هذا العلم يحتاجه كل مشتغلٍ بكل علم من العلوم الشرعية.

ذكر الشيخ أن الإمام مسلم ذكر معنى الحديث المنكر في مقدمة كتابه الصحيح فهل هذا المعنى خاص بالإمام مسلم أم أنه عام لجميع المحدثين؟

هذا المعنى الذي قاله الإمام مسلم في تعريف الحديث المنكر ليس مما يختص به الإمام مسلم وإنما هو أصل عند جميع المحدثين، فما من إمام من علماء الحديث إلا ويستدل على نكارة الحديث بما ذكره الإمام مسلم بن الحجاج - عليه رحمة الله تعالى - ليست بالضرورة أن ينص كل إمام على ذلك، وإنما يعرف ذلك من حقيقته في تناول الأسانيد والروايات فنعرف من خلال كلامهم الأسس التي على أساسها يحكمون على هذه الروايات لكونها منكرة أو ليست منكرة ومن تتبع كلام القوم ونظر فيه تبين أنهم -رحمهم الله تعالى- إنما يستذكرون الحديث على الحديث الذي ذكره الإمام مسلم في كلامه.

ذكرتم أن كل فن أو كل اصطلاح يؤخذ من أهل الفن، سؤالي: لماذا يوجد في كتب المصطلح أقوال للفقهاء والأصوليين فيكثر في هذا الخلاف إضافة إلى وجود بعض المباحث في كتب مصطلح الحديث حجية خبر الآحاد والاحتجاج بالمرسل ونحو ذلك من المباحث التي في أصلها ليست من علوم الحديث؟

الأمر الثاني: ذكرتم تعريف اصطلاح الترمذي للحسن فأنا سؤالي: هل يختص تعريف اصطلاح الترمذي الحسن في الحديث الحسن لذاته أي الحديث الذي يقول عنه حديث الترمذي حديث حسن أو يشمل ما قاله الترمذي حديث حسن غريب أو صحيح بإضافة أي نوع من أنواع الحديث الحسن؟

لاشك أن هذا العلم الشريف علم الحديث وجدت فيه أقوال أو في بعض كتبه هذه الأقوال بالتتبع لها يتبين أنها ليست أقوالاً لعلماء الحديث المختصين في هذا العلم الشريف كما أنها في أغلب الأحوال تشتمل على أقوال المحدثين المختصين بهذا العلم الشريف، ونحن نقول: ما كان من هذه الأقوال أعني التي صدرت عن غير المختصين موافقاً لما عليه علماء الحديث فنحن نقبلها لأنها موافقة لأهل الاختصاص ولا نرفض قولاً بمجرد أن قوله ليس من أهل الاختصاص إلا إذا قال قولاً يتعارض مع ما قرره علماء الحديث المختصون في هذا العلم الشريف.

وبعض المصنفين في علوم الحديث أراد أن يتوسع في ذكر بعض المباحث التي ليس من عادة المحدثين أن يذكروها في كتب المصطلح فعمد إلى كتب أصول الفقه مثلاً ونظر في بعض كلام علماء الأصول فاستقى من كلامهم ما رأى أن الراوي في حاجة إليه أو أن المشتغلون بالرواية في حاجة إليه، كما فعل الإمام الخطيب البغدادي -رحمه الله تعالى- في كتابه الكفاية حيث ذكر في كتابه هذا مبحث الحديث المتواتر، ولم يسبق الإمام الخطيب البغدادي، ثم تبعه على ذلك الحافظ ابن الصلاح في علوم الحديث، ثم من جاء بعد ابن الصلاح وقد بيَّن ابن الصلاح -رحمه الله تعالى- بأنه إنما أدخل هذا النوع في علوم الحديث اقتداءً بالإمام بالخطيب البغدادي، وأن الخطيب إنما أخذه من الأصوليين ولم يأخذه من المحدثين، في الواقع أن هذا النوع مثلاً من أنواع الحديث وإن كان المحدثون لا يعبرون عنه بهذا المصطلح الخاص فقلما تجد محدثاً يقول: إن المتواتر نوعٌ مستقل من أنواع الحديث ولكن المحدثين يعبرون عن هذا المعنى الذي هو التواتر نفسه وسيأتي شرحه في موضعه - إن شاء الله تعالى - يعبرون عنه بألفاظ أخرى فأحياناً يقولون: مشهور وأحياناً يقولون: مستفيض ويقصدون ما يقصده الأصوليون بالتواتر، فمن هذه الحيثية لا يدرون أن نعرف معنى هذا النوع الذي زاده الخطيب وتبعه عليه ابن الصلاح بل هو فيه مزيد فائدة من جهة.

من جهة أخرى أننا في حاجة إلى معرفة درجات الروايات ومراتبها، كما ذكرنا أن الحسن منه ما هو صحيح ومنه ما هو قريب من الصحيح ومنه ما هو دون ذلك، وكل ذلك يسمى حسناً فكل الروايات حينما نعرف أن بعضها وصل إلى إفادة العلم اليقيني وهو الذي يعبر عنه بالمتواتر أو بعض صور المتواتر حينما نعرف أن هذا الحديث بهذه المرتبة العالية فنحن نتعامل معه بما عرفنا من تلك المنزلة ولا نعاملهم معاملة حديث الآخر يرويه راوٍ يحتمل فيه الخطأ والإصابة إذا وجدنا حديثاً متواتراً يرويه بعض الرواة الذين يكونون مقبولين من حيث الأصل لكن إذا خالف ما هو متواتر أو متقرر أو مفروغ من ثبوته فحينئذٍ نحن إذا لم نستطع الجمع بين روايته والرواية القوية التي هي متواترة أو هي مفيدة للعلم فنلجأ إلى الترجيح ولا شك أن مرتبة الحديث تفيدنا في الترجيح فإذا عرفنا أن ذلك متواتر وذاك ليس متواتراً فنستفيد ذلك في الترجيح فنرجح المتواتر على من ليس بمتواتر.

كان يسأل عن تعريف الإمام الترمذي للحديث الحسن وإضافته لبعض المصطلحات الأخرى ؟

كأنه كان يسأل عن تعريف الإمام الترمذي للحديث الحسن هل هو من خصوصيات الإمام الترمذي أم هو تعريف عام عند علماء الحديث؟ الإمام الترمذي -رحمه الله تعالى- ذكر الحسن وأراد بالحسن معنى هو مذكور بوضوح في كلامه وما ذكرنا في هذ الكتاب حديث حسن فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا، كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذاً ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن، فهذا الحديث المشتمل على هذه الأوصاف الثلاثة هو عند الإمام الترمذي حديث حسن. هل هو الحسن لذاته الذي هو قريب من الصحيح أم الحسن لغيره الذي هو دون ذلك؟ أكثر أهل العلم أن الترمذي قصد من هذا الحسن لغيره، أي الحسن الذي هو أدنى درجات الحسن، الحسن الذي هو ضعيف في أصله ثم ارتقى بانضمام أمور أخرى إليه، روايات أخرى إليه وما يعبر عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني بالحسن لغيره وإن كان هذا الكلام ليس مسلماً بل سيتبين لنا إن شاء الله تعالى عندما نصل إلى الحديث الحسن أن الترمذي يطلق الحسن تارة على الحسن لغيره، وتارة على ما يصدق عليه الحسن لذاته بل على الصحيح أيضاً والله أعلم.

عندنا سؤالان:

السؤال الأول: اذكر سبل معرفة معنى المصطلح الحديثي؟

السؤال الثاني: اذكر ثلاثة من أشهر أنواع الحديث التي تدل على ثبوت الحديث أو ضعفه؟

الدرس الثاني: الحديث الصحيح

إن الحمد لله تعالى نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وبعد:

من هذا اللقاء - إن شاء الله تعالى- سنبدأ في شرح أنواع علوم الحديث من خلال كتاب الحافظ ابن كثير اختصار علوم الحديث.

في اللقاء الماضي كما عرفنا جميعا الحافظ ابن كثير سرد أنواع الحديث مجملةً اقتداءً بأصله كتاب ابن الصلاح، ومن اليوم -إن شاء الله تعالى- سنأتي على كل نوع ونتناول المسائل والمباحث التي اعتاد علماء الحديث -رحمهم الله تعالى- في كل نوع من تلك الأنواع.

فأول هذه الأنواع وهو أعلاها وأقواها الحديث الصحيح فنقرأ -إن شاء الله تعالى- ما يتعلق بهذا النوع أو بأول مسألة فيه، ثم نسأل الله تعالى التوفيق والتيسير لشرح ما قاله الإمام.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (الأول: الصحيح، قال: اعلم علمك الله وإياي أن الحديث عند أهله ينقسم إلى صحيح وحسنٍ وضعيفٍ قلت: هذا التقسيم إن كان بالنسبة إلى ما في نفس الأمر فليس إلا صحيح أو ضعيف، وإن كان بالنسبةً إلى اصطلاح المحدثين فالحديث ينقسم عندهم إلى أكثر من ذلك كما ذكره آنفا هو وغيره أيضاً.)

المسألة الأولى: من المسائل التي تناولها الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- متعلقة بتقسيم الحديث هل الحديث ينقسم إلى القسمة الثنائية صحيح وضعيف؟ أم ينقسم إلى القسمة الثلاثية صحيح وحسن وضعيف؟ هذه من المسائل التي تكلم فيها أهل العلم وتناولوها بالبحث، ولقد ذكر الإمام العراقي -رحمه الله تعالى- في تقييده على كتاب ابن الصلاح أن أول من قسم الحديث إلى القسمة الثلاثية هو الإمام أبو سليمان الخطابي في معالم السنن فذكر الخطابي - رحمه الله تعالى- أن الحديث ينقسم عند أهله إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الصحيح.

النوع الثاني: الحسن.

النوع الثالث: السقيم وهو الضعيف.

والحافظ ابن الصلاح -رحمه الله تعالى- في كتابه علوم الحديث إنما اقتدى في ذلك بأبي سليمان الخطابي حيث ذكر في صدر هذا النوع أن الحديث عند أهله ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف.

بطبيعة الحال نحن في اللقاء الماضي عرفنا أن أنواع الحديث كثيرة جداً فهي في تعداد ابن الصلاح وكذلك ابن كثير تفوق الستين نوعاً، وذكرنا عن الإمام الحازمي -رحمه الله تعالى- أنها أكثر من مائة نوع فما معنى ما نجده الآن من كلام أهل العلم من أن الحديث ينقسم إلى صحيح وضعيف وحسن، أو إلى صحيح وضعيف فقط؟ فأين تذهب بقية الأنواع التي سمعنا عنها في اللقاء الماضي والتي ستأتي تباعاً في هذا الكتاب المبارك - إن شاء الله -؟

أقول إن علماء الحديث - عليهم رحمة الله تعالى - إنما يقصدون بهذه التقسيمة سواء منها ما كانت قسمة ثلاثية أو ثنائية يقصدون الأقسام التي تندرج تحتها أنواع كثيرة من أنواع علوم الحديث، فيرى أهل العلم أن هذه الأنواع كلها سوءً منها ما فاق الستين أو ما فاق المائة، هذه الأنواع كلها إنما هي صور متعددة لثلاثة أنواع أو نوعين فقط، فما من نوع من تلك الأنواع إلا وهو مندرج تحت الأنواع الثلاثة أو هذين النوعين، فمثلاً نجد من أنواع الحديث: المرسل والمعضل والمعلق والمنقطع والمقلوب والمضطرب والمدرج والمصحف والمحرف إلى غير ذلك من الأنواع، فهذه الأنواع كلها هي في الواقع هي صور متعددة لنوع الحديث الضعيف، ونجد الحديث الصحيح والحديث الحسن، والصحيح درجات والحسن درجات.

إذن ما من نوع من هذه الأنواع كلها إلا وهو في واقع الأمر يندرج تحت هذه الأنواع الثلاثة أو هذين النوعين بحسب اختلاف أهل العلم، أهل العلم -رحمهم الله تعالى- عندما تكلموا في هذه المسألة تناولوها من عدة جهات:

المسألة الأولى: ذكرنا آنفا أن الحافظ العراقي -رحمه الله تعالى- ذكر أن أول من ذهب إلى تلك القسمة الثلاثية هو الإمام أبو سليمان الخطابي في معالم السنن، بينما نجد أئمة آخرين كشيخ الإسلام ابن تيمية والإمام وابن القيم وابن رجب -رحمهم الله تعالى- يرون أن أول من ذهب إلى هذه القسمة الثلاثية هو الإمام الترمذي صاحب الجامع المعروف.

إذن هذه القسمة الثلاثية هي متقدمة بحيث أنها قد وردت عن الإمام الترمذي في اجتهاد ونظر هؤلاء الأئمة الثلاثة، بينما هي في نظر الحافظ العراقي لم تكن معروفة عند الترمذي، إنما وجدت بعد ذلك في كلام الإمام أبي سليمان الخطابي في القرن الرابع، فما هو الصواب في ذلك؟ هل فعلاً الإمام الترمذي -رحمه الله تعالى- وُجِدَ في كلامه أو في صنيعه ما يفهم منه أن الحديث عنده ينقسم إلى ثلاثة أقسام؟

وأُذَكِّر دائماً وأبداً بأمر في غاية الأهمية نحن الآن لا ننازع في أن الصحيح والضعيف والحسن كل هذه الأنوع هي من أنواع الحديث المعروفة المتداولة عند أهل العلم ليس عند الترمذي فقط بل قبل الإمام الترمذي -عليه رحمة الله-

فما من إمام من الأئمة الذين كانوا قبل الترمذي أو في زمن الترمذي أو بعد الإمام الترمذي إلا وقد استعمل هذه المصطلحات، هؤلاء الأئمة جميعاً وجد في كلامهم الحديث الصحيح، ووجد في كلامهم الحديث الحسن، ووجد أيضاً في كلامهم الحديث الضعيف، فضلاً عن بقية الأنواع التي ستأتي إن شاء الله تعالى، لكن محل البحث ها هنا ليس في مناقشة هل هذه الأنواع كانت موجودة في عرف هؤلاء العلماء أم لا ؟ وإنما النقاش هل كان العلماء حيث يستعملون هذه المصطلحات يتعاملون معها على أنها أقسام على حدة، أم أنها تندرج تحت أنواع من أنواع الحديث الأخرى؟

لا خلاف بين أهل العلم أن الصحيح يعتبر قسماً على حدة، وإن الحديث الضعيف يعتبر قسماً على حدة، بحيث أنك إذا قلت صحيح فنحن نفهم أنك لم تقصد الضعيف، وإذا قلت ضعيف فنحن نفهم أنك لم تقصد الصحيح؛ لأن هذا يقابل هذا فلا يجتمع الصحيح مع الضعيف أبدا ولا يجتمع الضعيف مع الصحيح أبداً، من أجل هذا كان كل منهما قسماً على حدة، لكن الحديث الحسن هو الذي كان موضع الخلاف بين أهل العلم، ليس الخلاف - كما قلت- وجوده عندهم، وليس الخلاف في كونه من المصطلحات المستعملة لديهم، وإنما الخلاف هل هو قسم على حدة بحيث إذا قلنا حسن فنفهم أنه غير الصحيح وغير الضعيف، أم أنه مندرج تحت نوع من أنواع الصحيح مندرج تحت مراتب الصحيح أو مندرج تحت مراتب الضعيف؟ هذا هو محل البحث لدى أهل العلم في هذه المسألة.

فكما قلت: الإمام الخطابي -رحمه الله تعالى- صرح بأن الحديث عند أهله ينقسم إلى ثلاثة أقسام فذكر الأقسام الثلاثة، بينما الإمام الترمذي لم يصرح بأن الحسن قسم مستقلٌ من أقسام الصحيح أو قسم مستقل من أقسام الحديث، فقط كما ذكرنا في اللقاء الماضي من أن الإمام الترمذي -رحمه الله تعالى- أكثر من استعمال الحديث الحسن في كلامه، وفي أحكامه على الأحاديث في كتابه الجامع فتارة يقول: هذا حديث حسن، وتارة يقول: حسن صحيح، وتارة يقول: حسن غريب، وتارة يقول: حسن صحيح غريب، فالحسن موجود، ليس هذا فقط بل إنه -رحمه الله تعالى- بين لنا مراده من الحسن كما ذكرنا أيضاً ذلك في اللقاء الماضي من قوله "وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا، كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذاً ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن".

إذن الحسن وجد بكثرة في كلام الإمام الترمذي -رحمه الله تعالى- وكما قلت: بل وجد مثل ذلك في كلام الإمام أحمد، وفي كلام الإمام البخاري، وكلام الشافعي وغيره من العلماء، حيث استعملوا الحسن في كلامهم وفي أحكامهم على الأحاديث، نحن لا نكاد نفهم من صنيع الإمام الترمذي ولا من كلامه أنه يتعامل مع الحسن كما لو أنه قِسمٌ مستقلٌ من أقسام الحديث، نعم وجد في كلامه وفي أحكامه على الأحاديث، لكن ليس في تعريفه للحسن ولا في صنيعه في كتابه الجامع ما يدل على أن الحسن عنده قسمٌ مستقلٌ من أقسام الحديث، بل هو إما عنده مندرج تحت أقسام الصحيح وهذا ما نميل إليه ونرجه أو هو مندرج تحت أقسام الضعيف كما يميل إلى ذلك بعض أهل العلم، كما سيأتي ذلك إن شاء الله.

قد يقول قائل: أليس الترمذي -رحمه الله تعالى- قد أكثر من استعمال هذا المصطلح، وهل يكثر من استعماله إلا إذا كان عنده نوعاً مستقلاً أو نوعاً على حدة، نقول: هذا ليس باللازم؛ فإنه -رحمه الله تعالى- مثلاً أكثر من استعمال مصلطح الغريب فهو كثيراً ما يقول: حسن غريب، صحيح غريب أو غريب فقط، أو حسن صحيح غريب؛ ولذلك وجد في كلامه وبكثرة، ومع ذلك فلم يجعل أهل العلم الغريب قسماً مستقلاً عند الإمام الترمذي، ولم يفهموا من الترمذي - حيث أكثر من استعمال هذا المصطلح- أنه يجعله قسماً على حدة، بل اعتبروه مصطلحاً حديثياً ونوعاً من أنواع الحديث، ولكنه مندرج تحت أحد القسمين.

قد يقول: إن الترمذي قد عرف الحسن وتفرغ لذلك وخصه بذلك التعريف ولا يكون ذلك إلا لأنه يرى أنه قسم على حدة وهذا القسم ينعزل عن الصحيح كما ينعزل عن الضعيف فنقول أيضًا: الغريب قد عرفه الإمام الترمذي -عليه رحمة الله تعالى- فإنه في كتاب العلل في آخر الجامع بعد أن فرغ من تعريف الحديث الحسن، قال وقولنا حديث غريب فإن الغرابة تطلق عند أهل العلم على معاني، فذكر عدة معانٍ من المعاني التي يطلق عليه العلماء مصطلح الغريب، ثم مثل لكل معنى من تلك المعاني بأمثلة، فهذا الحديث الغريب أولاً أكثر من استعماله كما أكثر من استعمال الحديث الحسن، وكذلك عرفه كما عرف الحديث الحسن، ومع ذلك لم يفهم أحد من العلماء عن الترمذي أن الحسن عنده قسم على حدة ينفصل عن الصحيح وينفصل أيضاً عن الضعيف، وإنما فهموا أن الغريب عند الإمام الترمذي هو نوع من أنواع الحديث يندرج تحت القسمين الرئيسيين.

أيضًا: إن مجرد الإكثار من استعمال مصطلح لا يدل على كونه قسماً على حدة نجد مثلاً من المصطلحات الدارجة والكثيرة الاستعمال عند علماء الحديث "مصطلح الموضوع" وهناك من العلماء كابن الجوزي -رحمه الله تعالى- من أفرد الموضوع بمصنف فهذا إمام من أئمة الحديث قد فرغ هذا الكتاب وأفرد هذا الكتاب لهذا النوع من أنواع علوم الحديث، ومع ذلك لم يقل أحد لابن الجوزي ولا غيره من العلماء إن الحديث ينقسم إلى تلك القسمة الرباعية فيقول: هو صحيح وحسن وضعيف وموضوع، لم نجد إماماً من الأئمة يفعل ذلك، وإنما قالوا الموضوع هو موجود وموجود

بكثرة، وابن الجوزي -رحمه الله تعالى- استعمله كثيراً في كتابه هذا، وما من إمامٍ إلا وقد استعمله في كلامه إلا أنهم مع ذلك يقولون: إن الموضوع إنما هو درجةٌ من درجات الحديث الضعيف، فلم يجعلوه نوعاً على حدة، ولا قسماً مستقلاً بل جعلوه مندرجاً تحت أقسام الضعيف.

إذن الذي نميل إليه: أن الحديث الحسن هو في واقع الأمر مندرج تحت القسمين الرئيسيين وهذا ما تفيده عبارة الإمام ابن كثير -رحمه الله تعالى- حيث قال هذا التقسيم أي القسمة الثلاثية إن كان بالنسبة إلى ما في الأمر أي في حقيقة الأمر فليس إلا صحيح أو ضعيف؛ لأن الحديث إما أن يكون مقبولاً وإما أن يكون مردوداً، إما أن يكون ثابتاً وإما أن يكون غير ثابت، وليس هناك مرتبة وسط، فالحسن إما أن يكون مندرجاً تحت غير المقبول، تحت الثابت أو تحت غير الثابت لا نستطيع أن نجعله على حدة.

إذن الذي نميل إليه هو أن الحسن يندرج تحت أحد هذين القسمين يقول ابن كثير: (وإن كان بالنسبة إلى اصطلاح المحدثين فالحديث عندهم ينقسم إلى أكثر من ذلك) على نحو ما بينا في اللقاء الماضي وعلى نحو ما سيأتي تباعاً في هذه الأنواع كلها.

عرفنا أن الحديث الحسن ليس نوعاً مستقلاً وإن كان موجوداً وبكثرة ومستعملاً عند أهل العلم، وما من إمام من أئمةٍ العلم إلا وقد ورد في كلامه، منهم المقل ومنهم المكثر، فهل يا ترى الحسن يندرج تحت قسم المقبول أي الصحيح أم يندرج تحت قسم المردود أي الضعيف؟

نلاحظ - إخواني الكرام- أن هناك عبارات وردت عن بعض أهل العلم في ذلك، وهذه العبارات ساء فهم بعض الناس لها فوضعوها في غير موضعها وحَمَّلُوها ما لا تتحمله من المعاني، فنجد بعض أهل العلم ورد في كلامه ما يشعر بأن الحسن ليس من المقبول بل هو من المردود، فعمد بعض بسطاء العلم إلى هذه الكلمات المتناثرة في بطون الكتب مما وجد في كلام بعض أهل العلم وتعلقوا بها للطعن في الاحتجاج بالحديث الحسن، وليس الأمر كذلك، وأنا حرصت على أن أسوق كلمات العلماء بحروفها سواء العلماء الذين ورد كلامهم صريحاً في أن الحسن من قسم الصحيح أو العلماء الآخرون الذين ورد في كلامهم ما يشعر من أنه ليس من قسم الصحيح، لنفهم مراد هؤلاء العلماء من عباراتهم تلك، فنجد مثلاً الإمام الذهبي -رحمه الله تعالى- في أكثر من موضع من كتبه يتعرض لهذه المسألة، مسألة تقسم الحديث: هل ينقسم إلى القسمة الثنائية أم القسمة الثلاثية؟ ويميل ويرجح - كما رجحنا - أن الحديث إنما ينقسم إلى القسمة الثنائية لا الثلاثية، يقول -رحمه الله تعالى-: حد الحسن باصطلاحنا المُوَّلد الحادث - أي المتأخر- هو في عرف السلف - أي المتقدمين - يعود إلى قسم من أقسام الصحيح.

إذن الحسن ما هو إلا صورة من صور الحديث الصحيح، كما ذكرنا آنفا أن الصحيح درجات ومراتب، كما أن الضعيف درجات ومراتب، فأعلى درجات الصحيح هو ما يعرفه الإمام في هذا الباب، وهو ما يسمى عند الحافظ ابن حجر العسقلاني بالصحيح لذاته، وأدنى درجات الصحيح هو ما سيأتي في النوع الذي بعد ذلك، وهو نوع الحسن، وهو النوع الذي يسميه الحافظ ابن حجر أيضاً بالحسن لغيره، فكل ذلك وما بينه إنما يدخل عند علماء الحديث في أقسام الصحيح، ومراتب الصحيح.

يقول: "وهو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء أو الذي يرغب عنه أبو عبد الله البخاري ويمشيه مسلم وبالعكس فهو داخل في أدنى مراتب الصحة".

إذن هو وإن كان من أدنى مراتب الصحة إلا أنه يشمله اسم الصحيح، ويقول أيضًا: في ترجمة محمد بن طلحة من سير أعلام النبلاء "ويجيء حديثه من أدنى مراتب الصحيح ومن أجود الحسن" فهو من أدنى مراتب الصحيح ومن أفضل مراتب الحديث الحسن، يقول الذهبي -رحمه الله تعالى-: "وبهذا يظهر لك أن الصحيحين فيهما الصحيح وما هو أصح منه، وإن شئت قلت فيهما الصحيح الذي لا نزاع فيه، والصحيح الذي هو حسن، وبهذا يظهر لك أن الحسن قسم داخل في الصحيح، وأن الحديث النبوي قسمان ليس إلا صحيح وهو على مراتب، وضعيف وهو على مراتب".

فهذه عبارة الإمام الذهبي -رحمه الله تعالى- واضحة بجلاء أن الحسن إنما هو قسم من أقسام الحديث الصحيح، فاستفدنا من هذه العبارة أن الحسن عنده ليس قسماً على حدة واستفدنا منها أن الحسن يندرج تحت أنواع الصحيح، وليس تحت أنواع الحديث الضعيف، ثم نجد في المقابل عبارات لبعض العلماء كشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- والإمام ابن القيم أيضاً وكذلك للإمام ابن رجب الحنبلي قد يفهم من ظاهرها خلاف ما دل عليه الإمام الذهبي -رحمه الله تعالى- يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى: "وأما قسمة الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف فهذا أول من عرف عنه أنه قسمه هذه القسمة أبو عيسى الترمذي كما أشرنا إلى ذلك قريباً، ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله، ولا ينفي وجود الحسن عند من قبل الإمام الترمذي -عليه رحمة الله تعالى- وكيف يغفل عن الإمام أحمد والإمام البخاري والإمام الشافعي قد استعملوا الحسن هذا لا يمكن أن يخفى على مثل الإمام ابن تيمة -عليه رحمة الله تعالى- في سعة اطلاعه، وإنما هو ينفي أن يكون هؤلاء العلماء حيث استعملوا الحسن استعملوه بناءً على أنه عندهم

قسم على حدة، وإنما تعاملوا معه كما يتعاملون مع بقية الأنواع من أنه نوعٌ من أنواع الحديث، وهو عندهم مندرجٌ تحت أحد القسمين.

يقول: "وأما من قبل الترمذي من العلماء فما عرف عنهم هذا التقسيم الثلاثي لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف، والضعيف عندهم نوعان:

- ضعيف ضعفاً لا يمتنع العمل به وهو الضعيف المنجبر، وهو الشبيه بالحسن عند الترمذي؛ لأن الحسن عند الترمذي - كما أشرنا إلى ذلك آنفا- ما هو إلا ضعيفاً انجبر بغيره من الروايات، ضعيف ضعفاً لا يمتنع العمل به وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي.

- وضعيف ضعفاً يوجب تركه وهو الواهي وهو الضعيف جداً الذي يرويه الكذاب أو المتهم بالكذب أو شديد الغفلة والخطأ.

ويقول الإمام ابن القيم -رحمه الله تعالى-: "وليس الضعيف في اصطلاح أحمد هو الضعيف في اصطلاح المتأخرين، بل هو والمتقدمون يقسمون الحديث إلى صحيح وضعيف من حيث القسمة فهي عندهم ثنائية والحسن مندرج تحت أحد القسمين".

يقول: "والحسن عندهم داخل في الضعيف بحسب مراتبه كما أشرنا إلى ذلك من أن الضعيف مراتب ودرجات، وأول من عرف عنه أنه قسمه إلى ثلاثة أقسام أبو عيسى الترمذي، ثم الناس تبعٌ له بعد"، وكذلك يقول الإمام ابن رجب الحنبلي نحواً من هذا الكلام في شرح علل الترمذي له.

نلاحظ أن شيخ الإسلام ابن تيمية و الإمام ابن القيم وكذلك ابن رجب الحنبلي يظهر من كلامهم أن الحديث الحسن هو داخل في الضعيف عند الإمام أحمد والمتقدمين من أهل العلم فهل معنى ذلك أن الحديث الحسن في نظر شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وفي نظر العلماء المتقدمين ليس محتجاً به عندهم؟ لا.. ؛ لأن هذا الأمر - كما قلت آنفا - لابد أن نفهمه على وجهه، وآفة هذا العلم أن كثيراً من المشتغلين به يفهمون من كلام أهل العلم ما لا يقصدوه من كلامهم فإذا بالواحد يعمد إلى عبارة مجملة من عبارات أهل العلم أو يجتزء على جملة من خلال سياق فإذا به يفهم مراد الإمام على غير ما أراد فينزل كلامه غير منزله ويحمله على غير محمله، والواقع أننا حينما نريد أن نفهم هذا الكلام لابد وأن نفهم أن:

منهج الإمام أحمد والمتقدمين ثم منهج شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم فنحن نعلم علم اليقين أن الإمام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- كثيراً ما يعمد إلى أحاديث يحتج بها ويسميها بالحسن، فنحن إذا تصفحنا كتبه وكلامه في العلم نجده كثيراً ما يصف الحديث بالحسن ويقول: هو حجة بل ويسوقه مساق الاحتجاج. فكيف نفهم من كلامه هنا أن الحسن مندرج تحت الضعيف؟ وكذلك الإمام ابن القيم وابن رجب فكيف يستقيم ما نعرفه من صنيع هؤلاء العلماء مع ما قد توهمه تلك العبارات؟

أقول إن كلام هؤلاء العلماء ها هنا محمولٌ على النظر إلى الرواية الضعيفة من حيث النظرة الذاتية يعني الحديث الضعيف إذا نظرنا إليه نظرة مجردة من غير اعتبار أمور أخرى تنضم إليه فهو حديث ضعيف، وإنما ارتقى إلى مرتبة الحسن وارتفع إلى مصاف الحجة بما انضم إليه من الشواهد والمتابعات والروايات الأخرى، فمن هذه الحيثية كان حجة فحينما يأت الإمام أحمد أو شيخ الإسلام ابن تيمية ويصف الحديث الحسن بأنه قسم من الضعيف، وأنه جزء من الضعيف، يقصد أصله ويقصد من غير اعتبار أموراً أخرى، أما إذا انضم إلى هذا الضعيف ما يقويه ويرقيه ويأخذ بيده ويرفعه إلى مصاف الحجة فهو حينئذ محتج به وإن سميناه ضعيفاً؛ ولهذا نجد الإمام أحمد -عليه رحمة الله تعالى- كثيراً ما يسمي الحديث بالضعيف في الوقت الذي يحتج هو به، كما فعل في حديث التسمية على الوضوء وغيره من الأحاديث، هذا الحديث حديث التسمية قد تواتر عن الإمام أحمد أنه ضعفه من خلال النظرة الإسنادية ففي بعض الروايات قال: لا يثبت فيه حديث، أو لا يصح فيه حديث أو نحو ذلك من العبارات التي تفيد التضعيف، ثم وجدناه هو نفسه في مذهبه له روايتان، رواية باستحباب التسمية، ورواية أخرى بالوجوب. فكيف يستقيم مع ما عرفناه من مذهب الإمام أحمد في هذه المسألة مع ما جاء عنه من تضعيف لهذا الحديث؟

شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- شرح هذا في بعض المواضع بأن الإمام أحمد -عليه رحمة الله تعالى- حينما قال: هو ضعيف أو لا يصح فيه حديث أو لا يثبت فيه حديث أو نحو هذه العبارات، إنما قصد كل رواية على حدة، أي كل رواية من تلك الروايات لم تظهر فيها علامات الصحة، ولم تجتمع فيها شرائط الصحة، فهي من حيث النظرة الجزئية المتلعقة بكل رواية على حدة ليست مما تسمى حسنة أو صحيحة.

وإنما جاءت الحجة باعتبار المجموع، مجموع هذه الروايات مع ما وجد من شواهد لهذا المتن تدل عليه، وتدل على صحة معناه، فمجموع ذلك جعل الحديث حجة عند الإمام أحمد، حينئذٍ حينما جعل الحسن من الضعيف إنما قصد أنه في أصله أي في أصل روايته، وأنها رواية لا يعتمد عليها، وإنما ارتقى إلى مصاف الحجة لما انضم إليه ما انضم.

ونلاحظ أن كلام الذهبي في الحسن كأنه يدور حول الحسن الذاتي، الحسن الذي يكون فيه الحديث مبنياً على رواية حدة، وهو الذي أشرنا إليه في اللقاء الماضي بما هو قريب من الصحيح، أي أن راويه لم يبلغ إلى الدرجة العليا من الوثاقة والحفظ والإتقان، ولكنه عنده بعض الحفظ وبعض الإتقان فهو من جملة الثقات، ولا يخرج عن مجموع الثقات ولكنه ليس من أعلى درجات الثقات؛ فلهذا نزلت مرتبته أو مرتبة حديثه من الصحيح إلى الحسن، وهذا موجود في صحيح البخاري وفي صحيح مسلم.

فنجد في الصحيحين أحاديث لرواة من هذا النوع - أي الرواة الذين لم يبلغوا في الحفظ والإتقان المرتبة العليا- ومع ذلك نجد البخاري ومسلم - رحمهما الله تعالى- يُخَرِّجَان لمثل هؤلاء الرواة، فما معنى تخريج البخاري ومسلم لمثل هؤلاء الرواة في الصحيحين، وحديثهم إنما هو في منزلة دون منزلة الحديث الصحيح؟

هذا ينجلي لنا ويتضح بمعرفة منهج هؤلاء العلماء في اختيار الأحاديث التي يودعوها كتب الصحاح، فإن العلماء - عليهم رحمة الله تعالى- لهم مع هذه الأحاديث شأن عظيم وتفصيل ودقة متناهية، فليس الأمر عندهم عبارة عن قوالب كلما كان الرواي ثقة فحديثه صحيح كلما كان الرواي صدوقا أو نازل عن مرتبة الثقة فحديثه حسن، ليس الأمر عندهم بهذا الجمود، بل عندهم فقه ومعرفة بهذا الفقه، والمعرفة يعرفون إن كان هذا الحديث يستحق أن يدخل في جملة الأحاديث الصحيحة أم لا.

وخلاصة ما ذكره العلماء من مناهج المحدثين في ذلك: الذين قصدوا إلى الصحيح أن هؤلاء العلماء -عليه رحمة الله تعالى- يدرسون أحاديث الراوي حديثاً حديثاً، ومن خلال هذه الدراسة يتبين لهم أن هذا الراوي أكثر ما يروي قد حفظه وأتقنه لماذا؟ كيف عرفوا ذلك؟ عرفوا ذلك بعرض رواياته على رواية غيره من الثقات، جاء إسماعيل بن علية وهو من الثقات المعروفين إلى الإمام يحيى بن معين وهو من أئمة هذا العلم الكبار، وقال له يا أبا زكريا، أبو زكريا هو يحيى بن معين، يا أبا زكريا كيف حال حديثي؟ تأمل - أخي الكريم- هذا الراوي يذهب إلى هذا الإمام ليسأله عن أحاديث نفسه، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن هؤلاء الرواة كانوا يعرفون أقدار نقاد الحديث، ويعرفون أنهم هم الذين يعرفون تمييز الأحاديث الصحيحة من غيرها.

فذهب ابن علية إلى يحيى بن معين فقال له: يا أبا زكريا كيف حال حديثي؟ فقال أنت مستقيم الحديث فتعجب ابن علية، وقال له: وكيف عرفتم ذلك! قال: عارضنا بها أحاديث الناس فوجدناها مستقيمة، عارضنا به أحاديث الناس أي نظرنا في أحاديثك وقابلناها بما رواه غيرك فوجدنا أن أكثر أحاديثك موافقة لأحاديث غيرك من الثقات فعرفنا أنك ثقة كما أنهم ثقات. هذا ما يسمى عند المحدثين بميزان الاعتبار وهذا سيفرده الإمام بفصل على حدة يسمى بالاعتبار والشواهد والمتابعات، وسنفصل القول فيه هناك - إن شاء الله تعالى - ماذا فَعَلَ هذا الإمام؟ هذا الإمام أراد أن يعرف هذا الراوي هل هو من الثقات أم ليس من الثقات، فعمد إلى أحاديثه ودرسها واستقرأها وتتبعها وقابلها بأحاديث غيرها من الثقات الذين لا شك في ثقتهم وأحاديثهم وحفظهم وإتقانهم وتثبتهم، فتبين له أنه كثيراً ما يوافق الثقات فاستدل بذلك على أن هذا الرواي ثقة؛ لأن من شأن الثقة أن يوافق الثقات، كما أن من شأن غير الثقات أن يخالف الثقات، لعلكم تذكرون ما قلناه في اللقاء الماضي عندما ذكرنا كلمة الإمام مسلم -رحمه الله تعالى- عندما تكلم عن الحديث المنكر وَبَيَّنَ أن من دلائل المنكر عند المحدثين أن يخالف الراوي رواية أهل الحفظ والرضى، حيث قال: " وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله، فكما أن الثقة نعرف ثقته من خلال مقارنة أحاديه بأحاديث الثقات فنجده دائماً أو غالباً يوافق الثقات، فنستدل بذلك على أنه ثقة، وكذلك الضعيف نستدل على ضعفه بمقابلة أحاديثه بأحاديث الثقات، أيضاً فنجده يخالف الثقات كثيراً فنستدل بذلك على أنه سيء الحفظ ضعيفاً هذا هو الميزان الذي يعرف به الأئمة كون هذا الراوي من الثقات أم من الضعفاء".

طيب، هذا الثقة ليس من شأنه دائماً وأبداً أن يصيب، لابد وأن يخطيء كما أشرنا إلى ذلك في اللقاء الماضي؛ لأنه ليس معصوماً من الخطأ، فيأتي العلماء - عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- فيصنعون مقارنةً، هذا الراوي مثلاً روى مائتي حديث، تتبع العلماء أحاديثه تلك فوجدوا أن إصاباته كثيراً، يخطيء في الحديث والحديثين يخطيء في الكلمة والكلمتين فهذا يُحتمل من مثله، ولا يكون قادحاً في ثقته، ولا منزلاً له عن مرتبة الثقة، لكن راوٍ كثرت الأخطاء نسبياً في أحاديثه فينزل في الدرجة من درجة الثقات إلى درجة من يُسَمَّون بأهل الصدق أو الصدوق يعبر عن هؤلاء العلماء بأنهم "صدوقون" ونجد الحافظ ابن حجر -عليه رحمة الله تعالى- كثيراً ما يقول في الراوي صدوق، وكثيراً ما نجد غيره من العلماء يقول: صدوق، من معاني صدوق أنه دون الثقة دون الحفاظ.

كيف نتعامل مع حديث هذا الرجل؟ هذا الرجل روى مثلاً مائة حديث أخطأ في عشرة فنزلت مرتبته عن مرتبة من يصح حديثه. في الأصل هل هذه العشرة الأحاديث التي أخطأ فيها تكون قادحة في حفظه بحيث يدعونا ذلك إلى عدم الاعتداد بروايته أصالة أبداً؟ هذا ظلم، هل نقبل كل ما يجيء به من الأحاديث سواءً مما أصاب فيه أو مما أخطأ فيه؟ هذا أيضاً سيجرنا إلى قبول أحاديث وقع فيها أخطاء، فندخل حينئذٍ في الصحيح ما ليس منه، ماذا نفعل؟! العلماء

-عليهم رحمة الله تعالى- يفعلون مع هؤلاء الرواة ما يسمونه بالانتقاء، الانتقاء ما هو؟ الانتقاء يعني يعمدون إلى أحاديث الراوي فما ترجح لديهم أنه أصاب فيه فهو عندهم من جملة الصحيح، وما ترجح لديهم أنه أخطأ فيه فهو عندهم من قسم الضعيف، فصار بعض حديث الراوي نفسه صحيح، وبعض حديثه ضعيف، لكن هل يمكن أن نقول ما المانع أن نقول كل ما يرويه ذلك الراوي نسميه حسناً، ونقول هو حجة؟

هذا بطبيعة الحال سيؤدي إلى دخول خلل في الحديث الحسن؛ لأن هذه الأحاديث التي أخطأ فيها وإن كانت قلية إن سميناها حسنة وجعلناها من قسم المقبول المحتج به حينئذٍ سندخل أحاديث في الصحيح أو في الحسن المحتج به وهي ليست جديرة بذلك بل العلماء -عليهم رحمة الله تعالى- ينتقون من أحاديث هؤلاء، ومعنى قولهم: "إن هذا الراوي يحسن حديثه" أي في الأصل إجمالاً هذا حكم الإجمال، أما من حيث التفصيل فلا، بل لابد أن نتتبع كل رواية من روايات هذا الراوي لنميز هل هو مما أصاب فيه أم مما أخطأ فيه، فإن كان مما أصاب فيه فهو صحيح، بل هو من أعلى درجات الصحيح؛ لأنه قد ترجح أنه أصاب فيه، وإن كان مما أخطأ فيه فهو من الضعيف ولا يحسن بحال من الأحوال؛ لأنه كما سيأتي الحسن لابد أن يكون سالماً من الشذوذ والعلة، كما أن الصحيح أيضاً لابد أن يكون سالماً من الشذوذ والعلة.

إذن البخاري ومسلم - رحمهما الله تعالى- حينما يدخلان في أحاديث هذا النوع من الرواة في كتاب الصحيح إنما ينتقيان من حديث هذا الراوي، فما ترجح لديهم أنه أصاب فيه يجعلونه من الصحيح ويعاملونه معاملة الصحيح، وما ترجح لديهم أنه أخطأ فيه حينئذٍ لا يدخلونه في الصحيح أبداً.

وبهذا يظهر لنا المعنى الذي قصده شيخ الإسلام ابن تيمية و الإمام ابن القيم -رحمهما الله تعالى- من أن الحسن عند الإمام أحمد والمتقدمين هو قسم من الضعيف، أو داخل في الضعيف إلا أنه من الضعيف المعمول به والمحتج به وأنهما إنما قصدا من هذا الكلام أنه في أصله من حيث النظر في راويه من حيث النظر في إسناده هو كذلك ولكنه باعتبار الأمور الأخرى من الشواهد والمتابعات والقرائن المحتفة بالرواية صار الحديث حينئذ مرتفعا إلى درجة الحسن المحتج به.

نكتفي بهذا القدر مما يتعلق بالنقطة الأولى ننتقل إلى المبحث الثاني من مباحث هذا النوع.

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (تعريف الحديث الصحيح: قال أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معلل)

هذا هو تعريف الحديث الصحيح يقول المؤلف -رحمه الله تعالى-: إن الحديث الصحيح ينبغي أن يكون مشتملاً على أوصاف، هذه الأوصاف إذا اجتمعت في الحديث كان الحديث صحيحاً، أما إذا لم تجتمع فلا يستحق الحديث حينئذٍ أن يوصف بالصحة، وهذه الأوصاف كما يلي:

الوصف الأول: أن يكون مسنداً.

الوصف الثاني: أن يكون متصل الإسناد.

الوصف الثالث: أن ينقله الراوي العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه، ثم يكون سالماً من الشذوذ، وأيضاً سالماً من العلة.

ما هو المسند؟

المسند -سيأتي بإذن الله تعالى في موضعه وسيتبين لنا من خلال النظر في بابه- يطلق على ثلاثة معان:

- المعنى الأول: هو مرفوع صحابي بسندٍ ظاهره الاتصال. أي هو الحديث الذي اتصف بوصفين:

- الوصف الأول أن يكون مرفوعاً.

والمرفوع: هو المضاف إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فلا يكون موقوفاً؛ لأن الموقوف لم يضف إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إنما أضيف إلى أحد الصحابة الكرام.

- الوصف الثاني: أن يكون متصلاً.

بمعنى أن يكون مرفوعاً إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بإسناد متصل إلى الصحابي الذي رفعه إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-. هذا تعريف الحاكم النيسابوري، واختاره الحافظ ابن حجر العسقلاني.

- المعنى الثاني: أن الحديث المسند: هو المتصل سواء كان مرفوعاً أو ليس مرفوعاً، وصاحبه هو الإمام الخطيب البغدادي.

- المعنى الثالث: أنه المرفوع سواء اتصل أم لم يتصل وهو تعريف الإمام ابن عبد البر.

فلما وقع الخلاف بين أهل العلم في تعريف الحديث المسند احتاج صاحب الكتاب أن يُبَيِّنَ أنه يقصد بهذا المسند نوعاً معيناً، وليس أي مسند، فقال: (الذي يتصل سنده) يعني أنه يقصد بالمسند حيث ذكره هنا في تعريف الصحيح: الحديث المرفوع بالإسناد المتصل إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أو المتصل إسناده إلى من انتهى إليه الخبر،

سواء كان انتهى إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أو إلى أحد سواه، المهم أن يكون إسناده متصلاً إلى من انتهى عليه الخبر.

ما معنى اتصال الإسناد؟

اتصال الإسناد: عرفه بعض أهل العلم بأن يكون كل راوٍ من رواة الحديث قد سمع الحديث من شيخه الذي حدث بالحديث عنه. وهذا تعريفٌ صحيحٌ، ولكنه ناقص؛ لأن قولَ المُعَّرِف للاتصال أن يكون كل راو من رواة الحديث "سمع" ونحن نعلم - كما سيأتي- في طرق تحمل الحديث أن السماع إنما هو إحدى طرق تحمل الحديث، وهناك طرق أخرى لتحمل الحديث هي موضع اعتبار واعتداد عند أهل العلم، كالعرض أو القراءة، وهي معتد بها عند أهل العلم وليس العرض سماعاً، وإن كان له حكم السماع، وكذلك المناولة وهي عمدة وحجة عند أكثر أهل العلم، وكذلك الوجادة، وكذلك بعض صور الوجادة - كل ذلك سيأتي في موضعه - مما يعتد به ويحتج به وهو ليس سماعاً، فهل هذه الأسانيد التي تأتي بهذه الطريقة محكوم باتصالها أم لا؟ هي محكوم باتصالها إذا كانت قد وقعت بطريق من طرق التحمل المعتبرة، فحينئذٍ لا نقول أن يكون كل راوٍ قد أخذ أو سمع الحديث من شيخه، وإنما نقول: قد تحمل الحديث عن شيخه بطريق من الطرق المعتبرة أو المعتد بها في تحمل الحديث.

(بنقل العدل) والعدالة - سيأتي تفصيلها إن شاء الله تعالى في صفة من تقبل روايته ومن ترد - وهنا إجمالاً نقول: العدل من يجتنب الكبائر ويتقي في الغالب الصغائر، الضابط: الراوي الضابط إنما يوصف بالضبط إذا كان هذا الراوي قد تحمل الحديث بطريق معتبر وأداه كما سمعه أو كما تحمله، أما إذا تحمل الحديث على وجه غير معتبر أو أداه بطريقة غير متعد بها أو وقع الخلل في أثناء هذه المدة فلا يوصف الراوي حينئذٍ بكونه ضابطاً.

ويقسم العلماء الضبط إلى نوعين بحسب تحمل الراوي فيقولون: الضبط ضبطان: ضبط صدر وضبط كتاب يقول: الإمام يحيى بن معين عندما سئل عن أبي صالح كاتب الليث قال: الثبت ثبتان: ثبت صدر وثبت كتاب، وأبو صالح كاتب الليث ثبت كتاب؛ لأنه هناك بعض الرواة من عنده ملكة الحفظ فيحفظ الحديث، ومن ليس عنده تلك الملكة، وإنما يعتمد على كتابه وكتاب مصححٍ سالمٍ من التصحيف والتحريف، فمن تحمل حفظاً فله أن يروي من حفظه، ومن تحمل كتاباً فله أن يروي من كتابه، وبِطبيعِة الحال من جمع بين الطريقتين فهو يحفظ ما في كتابه فهذا بطبيعة الحال له أن يروي من حفظه وله أن يروي من كتابه، وإن كان روايته من كتابه أفضل؛ لأن الحفظ يخون كما كان الإمام أحمد -رحمه الله تبارك وتعالى- مع كونه حافظاً من كبار حفاظ الحديث مع ذلك كان لا يحدث إلا من كتاب وكان علي بن المديني -رحمه الله تعالى- يقول: أمرني سيدي أحمد بن حنبل ألا أحدث إلا من كتاب، وهذا من مزيد إتقانهم وتثبتهم -رحمهم الله تعالى- .

قال المصنف: (ولا يكون شاذاً ولا معلل) الشذوذ والعلة: هما طريقان يدرك بهما الخلل الذي ربما يقع في الرواية من قبل الراوي؛ لأن الراوي -كما قلنا- هو عرضة للخطأ، كيف نستدل على كونه أخطأ؟ كيف نستدل على كونه روى الرواية لا على غير وجهها؟ عن طريق معرفتنا بالشذوذ وكيفية إثباتها، وبعض أهل العلم يرى الشذوذ والعلة سواء، وبعضهم يرى الشذوذ شيئاً والعلة شيئاً آخر، وكل ذلك إن شاء الله سيأتي تفصيله في موضعه عندما نأتي لشرح كل نوع من تلك الأنواع.

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (ثم أخذ يبيين فوائده وما احترز بها عن المرسل والمنقطع والمعضل والشاذ وما فيه علة قادحة وما في راويه نوع جرح، قال: وهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث وقد يختلفون في بعض الأحاديث؛ لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف أو في اشتراط بعضها كما في المرسل قلت: حاصل حد الصحيح: أنه المتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله حتى ينتهي إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أو إلى منتهاه من صحابي أو من دونه ولا يكون شاذاً ولا مردوداً ولا معللاً بعلة قادحة، وقد يكون مشهوراً أو غريباً وهو متفاوت في نظر الحفاظ في محاله)

هذا الفصل من كلام الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- قد أتينا في أثناء كلامنا على ما اشتمل عليه من المعاني وقوله: (وقد يختلفون في بعض الأحاديث؛ لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف أو في اشتراط بعضها كما في المرسل)، اختلافهم في وجود هذه الأوصاف يعني: أن علماء الحديث -رحمهم الله تعالى- قد يختلفون في الحكم على حديث بعينه هل قد تحققت فيه واشتمل على أوصاف الحديث الصحيح أم لا؟ فبعض أهل العلم يرى ذلك، وبعض أهل العلم الآخرين لا يرى أن الحديث قد اشتمل على ذلك؛ فلهذا لا يحكم على الحديث بالصحة، فهذا موضع اجتهاد العلماء - عليهم رحمة الله تبارك وتعالى-.

واختلافهم في الحكم على حديث بعينه هل هو صحيح أو ليس صحيحاً؟ ليس معناه أنهم يختلفون في القاعدة التي على أساسها يحكم على الحديث بأنه صحيح، وإنما هذا اختلاف جزئي متعلق بحديث بعينه، بعض أهل العلم: يرى أن شرائط الصحة تحققت فيه فيصححه، والبعض الآخر: يرى أن شرائط الصحة لم تتحقق فيه فلم يصححه، ولم يختلفوا في أصل القاعدة إنما اختلفوا في بعض تطبيقاتها والله أعلم.

كان السؤال الأول: اذكر سبل معرفة معنى المصطلح الحديثي؟
وكانت الإجابة هناك سبيلان لمعرفة معنى المصطلح الحديثي هما:
الأول: عن طريق التتبع والاستقراء، وهو أن يعمد علماء الحديث إلى مواضع استعمال المصطلح فيجمعون طائفة من كلام علماء الحديث الذين أطلقوا هذا المصطلح ليعلموا مرادهم، حيث أن الكلام سباق وسياق فمثلاً مصطلح الحسن قد يقصد به إرادة الجنس العام للحديث المقبول، وبهذا يكون معنى الحسن الحديث الصحيح، وقد يقصد به ما هو دون الصحيح أو الذي قارب الحديث الصحيح، وقد يقصد به الحديث الذي في أصله ضعف أي الذي لا يحتج به، ولكن هذا الحديث قد اقترن به بعض الروايات التي تقويه.
الثاني: فهو عن طريق النص. وهو قول العالم أي ما نص عليه الإمام وأراد به شرح مراده مثل ما فعل الإمام الترمذي -رحمه الله تعالى- فإنه جعل في جامعه باباً سماه باب العلل، قال فيه: "وما ذكرنا في هذا الباب حديث حسن قصدنا به حسن إسناده عندنا" وكما ذكر الإمام مسلم -رحمه الله تعالى- في مقدمته الحديث المنكر وعلامة المنكر

إجابة صحيحة بارك الله فيه.
السؤال الثاني: اذكر ثلاثة من أشهر أنواع الحديث التي تدل على ثبوت الحديث أو ضعفه؟
وكانت الإجابة: النوع الأول: الحديث الصحيح، وهو ما اتصل سنده برواية الثقة عن الثقة.
النوع الثاني: الحديث الحسن، وهو الحديث الصحيح إلا أن في سنده راوٍ صدوق
النوع الثالث: الحديث المنقطع، وهو حديث ضعيف حيث حصل في سنده انقطاع بأن يروي راوٍ عن ما قبله وهو لم يسمع منه

الإجابة صحيحة بطبيعة الحال ولكن ما ذكره الأخ الفاضل مما يتعلق بتعريف كل نوع من تلك الأنواع إنما تصدق على بعض صوره وليس على كل صوره وهذا سنفصله -إن شاء الله تعالى- في موضعه.
أنا سألت سؤال الحلقة الماضية وأسيء فهمه أنا قصدي من السؤال الماضي أن الإمام الترمذي في بعض الأحاديث يقول عنها: هذا حديث حسن، وبعضها يقول حسن غريب، وحسن صحيح، أو حسن صحيح غريب، تعريف الإمام الترمذي للحسن في آخر الجامع هل يقصد بالحديث الذي يقول عنه حديث حسن فقط أم يشمل كل حديث فيه لفظ حسن فيشمل حسن غريب، حسن صحيح، حسن صحيح غريب؟
السؤال الثاني: رجحتم حفظكم الله أن الحسن عند الترمذي يندرج تحت الحديث الصحيح، فأنا أسأل هل يطلق أبو عيسى الترمذي الحديث الحسن فيقول: هذا حديث حسن، ويقصد بعض الأحاديث المعلولة هل وقع هذا في كتاب أبي عيسى الترمذي؟
السؤال الثالث: تعريف الإمام ابن كثير -رحمه الله تعالى- للحديث الصحيح هذا يشمل الحديث الصحيح لذاته يعني لا يدخل فيه الصحيح لغيره عند المتأخرين مثلاً هل يقال في تعريف الحديث الصحيح هو ما اتصل سنده بنقل الثقة عن مثله إلى منتهاه ولم يكن شاذاً ولا معلولاً أو كان حديثاً حسنا واعتضد بمثله أو بمن فوقه فيشمل بهذا التعريف الحديث الصحيح ويشمل الصحيح لذاته والصحيح لغيره؟
الجزئية الأولى: متعلقة بالحسن عند الإمام الترمذي أخونا يريد أن يقول الترمذي يستعمل الحسن أحياناً مفرداً وأحياناً مركباً فهو أحياناً يقول حسن فقط، وأحيانا يقول حسن غريب، حسن صحيح، حسن صحيح غريب، فهل الحسن عنده في هذه المواضع كلها بمعنى واحد أم أنه لما عرف الحسن في آخر كتابه الجامع قصد الحسن الذي يذكره مفرداً فقط؟
الواقع أن بعض أهل العلم قال ذلك، وهو الحافظ ابن حجر العسقلاني، قال: إن الترمذي حيث عرف الحسن إنما قصد الحسن حيث يفرده أي الحسن الذي يأتي مجرداً عن أي وصف آخر فهو يقول: هذا حديث حسن فقط، الحافظ ابن حجر يرى أن هذا التعريف الذي ذكره الإمام الترمذي في آخر كتاب الجامع إنما يتنزل على هذه الصورة فحسب، استدل على ذلك بأنه لم يعرف الغريب وعليه فإن الغريب عنده هو الغريب الذي عند أهل العلم، ولو كان الغريب له فيه معنى خاص لعمد إلى شرحه وبيانه، وهذا الكلام فيه نظر.
أولاً: الترمذي -رحمه الله تعالى- عرف الغريب وليس كما ذكر الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- لم يعرف الغريب لا... عرف الغريب كما أشرت إلى ذلك في أثناء الدرس من أنه بعد أن انتهى من الحديث الحسن وتعريفه قال: "وقولنا في هذا الكتاب حديث غريب فإن الغرابة تطلق عند علماء الحديث على معانٍ ثم ذكر أمثلتها وقد شرحها بتفصيل الحافظ ابن رجب الحنبلي -رحمه الله تعالى- في شرح علل الترمذي فمن هذه الحيثية هو شرح الغريب، ثم هب أنه لم يشرح الغريب فإن هذا لا يكون مستدلاً له على أنه يقصد بالغريب معنى دون معنى، يعني القانون والأصل في هذه المسألة ليس ما شرحه، فهو يقصد به معنى خاص، وما لم يشرحه فهو يقصد به معنى عام، هذا أفضل من

حيث الأصل غير مُسَّلم وغير لازم، بل قد يشرح ما قد عرف عند أهل العلم، وقد يسكت عن شرح شيء كما سكت كثير من أهل العلم عن اصطلاحات وجدت في كلامهم، وإنما عرفها الناس بالاستقراء والتتبع لها، هذا من ناحية.

ثانياً: من ناحية أخرى تعريف الإمام الترمذي للحسن يصدق أو يمكن لك أن تنزله وتستطيع بسهولة ويسر أن تنزله على كل مواضع الحسن في كلامك؛ لأنه يصف الحديث الحسن في كلامه حيث تجتمع فيه أوصاف ثلاثة:

- الوصف الأول: أن يكون الراوي الذي رواه سالماً غير متهم بالكذب.
- الوصف الثاني: أن يكون الحديث شاذاً أي ليس مخالفاً للأحاديث الصحيحة كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية وابن رجب رحمهما الله.
- الوصف الثالث: أن يروى نحوه من غير وجه. وهذا يصدق على الحسن، وعلى الحسن الغريب أيضاً إذا ما فهمنا معنى الغرابة عند المحدثين على نحو ما بَيَّن الإمام الترمذي -رحمه الله تعالى- في آخر كتاب الجامع.

وأنا لا أريد أن أستطرد في هذه النقطة؛ لأنها تحتاج إلى محاضرات، توفيق معنى قول الترمذي حسن غريب؛ لأن بعض أهل العلم قال: إن قول الترمذي حسن غريب أي حسن لذاته ونحن قلنا في اللقاء الماضي أن الترمذي لا يعرف الحسن لذاته أصلاً، ولم يوجد في كلامه، وإنما الحسن عنده صفة للحديث الذي اشتمل على هذه الأوصاف الثلاثة، وهذه الأوصاف الثلاثة لا تجتمع في إسناد على حدة، بل لابد وأن يكون الحديث الذي اتصف بها له أكثر من إسناد وأكثر من رواية؛ لأنه قال: وأن يروى نحوه من غير وجه فكيف يكون مع ذلك الحديث حسناً لذاته، ثم قوله: لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب يدل بمفهومه أن كل أسانيد هذا الحديث ليس من بينها إسناد واحد مما تقوم به الحجة، فأين هذا الإسناد الحسن الذاتي الذي يعنيه الإمام الترمذي؟ وهو يقول في وصف راوي هذا الحديث بأنه ليس متهماً بالكذب ما معنى قول الترمذي حسن غريب، هذا سيأتي -إن شاء الله تعالى- في موضعه؛ لأنه يحتاج إلى تفصيل وتوضيح أكثر من ذلك.

الحسن عند الترمذي: ما ذكره الإمام ابن كثير -رحمه الله تعالى- في تعريف الحديث الصحيح إنما يتنزل على نوع من أنواع الصحيح، وهو الصحيح لذاته، فأين الصحيح لغيره؟ لأنه - كما سيأتي- في نوع الحسن أن الحديث الذي يرويه الراوي، الذي يُحَسَّن حديثه لكونه مثلاً صدوق مرتبته دون مرتبة راوي الحديث الصحيح، هذا الحيث إن انضم إليه يعني هو في حد ذاته حسن لذاته، ولكن مع ذلك انضم إليه ما يقويه ويرفعه إلى مرتبة أعلى، فيعود ثانية إلى مرتبة الحديث الصحيح، فهذا نوع آخر من الصحيح أو صورة أخرى من الحديث الصحيح يسميها الحافظ ابن حجر العسقلاني أيضاً بالصحيح لغيره، وهذا طبعاً لم نتكلم عليه هنا سنتكلم عليه في نوع الحسن -إن شاء الله تعالى- ولكني أشرت إليه لعل الفطن الذكي يفهم هذا لأنني ذكرت في أثناء كلامي أن العلماء عليهم رحمة الله تبارك وتعالى كالبخاري ومسلم مثلاً إذا ما رأيا الراوي متكلماً فيه أو فيه نوع ضعف بما ينزل حديثه عن مرتبة الصحيح إلى مرتبة الحسن؛ فإن علماء الحديث ينتقون من حديث هذا الراوي ما ترجح لديهم أنه أصاب فيه وعلى ضوء هذا نجد هؤلاء العلماء يدخلون حديث ذلك الراوي في جملة الأحاديث الصحيحة، وإنما يكون صحيحاً بهذا المعنى أي صحيحاً لغيره لأنه ليست صحته ناشئة من ذاته وإنما هي ناشئة من انضمام شيء آخر إليه والله أعلم.

يقول: هل الحديث الحسن لا يمكن الاستدلال به؟

كيف؟ وهو كالصحيح من حيث المرتبة فإذا كنا نستدل بالحديث الصحيح فنستدل بالحديث الحسن ونحن قلنا في اللقاء الماضي أن مراتب القبول درجات بعضها فوق بعض، وإن كان الكل يشمله اسم الصحة أو القبول، فالحسن مندرج تحت اسم القبول الحسن مندرج تحت اسم القبول فهو مقبول عند أهل العلم، ولكن هو مرتبة متدنية؛ لأن القبول له مرتبة عليا ومرتبة دنيا وما كان داخلاً في هذه المراتب فهو محتج به معمول به.

ذكر الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- أن العلماء قد يختلفون في بعض الأحاديث وأوضحتم فضيلتكم أن هذا الاختلاف لا يكون في القاعدة، وإنما يكون في الحكم على حديث بعينه، فما الواجب على طالب العلم المبتديء إذا اختلف عالمان عرفاً وشهد لهما بالاجتهاد والعلم في ترجيح هذا الحديث؟

هذا السؤال أجاب عنه الإمام البيهقي -رحمه الله تعالى- وأخذ ذلك عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني في نكته على كتاب ابن الصلاح واعتمده بل ساقه مساق المُسَّلَمَات. يقول الإمام البيهقي في رسالته إلى الإمام الجهيني، وكذلك في مقدمة كتابه السنن والآثار يقول -رحمه الله تعالى- الحديث ينقسم إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: صحيح متفق على صحته.

النوع الثاني: ضعيف متفق على ضعفه.

النوع الثالث: ما اختلف فيه أهل العلم فمنهم من صححه ومنهم من ضعفه.

يقول الإمام البيهقي وهذا النوع - يعني الثالث- الذي وقع فيه الاختلاف وهذا النوع يجب على من جاء بعدهم ممن اكتملت عنده الآلة والأهلية أن ينظر في كلامهم وأن يتأمله وأن يرجح ما يدل الدليل على رجحانه فإن ترجح كون الحديث صحيحاً صححه أو ترجح كون الحديث ضعيفاً ضعفه" ساق الحافظ ابن ججر هذه العبارة مستدلاً بها على أن

الحديث عند المتقدمين إنما هو قسمان لا قسم واحد؛ لأنه قال: "إن الحديث إما صحيح متفق على صحته أو ضعيف متفق على ضعفه أو مختلف فيه وهذا المختلف فيه إما أن يترجح فيه الصحة وإما أن يترجح فيه الضعف فصار الحديث من هذه الحيثية قسمين قسم صحيح إما متفق عليه أو مختلف فيه وقسم ضعيف إما متفق على ضعفه أو مختلف في ضعفه" المهم أنه يؤول في النهاية على كونه قسمين، وهذا هو جواب سؤالك أنك إن كنت أهلاً للترجيح وعرفت مناهج العلماء ومسالكهم في النظر في الأسانيد والرواة فلك أن تنظر في دليل هذا العالم، وهذا العالم الآخر الذي خالفه وترجح، فإن ترجح لديك الصحة فبها ونعمت، وإن ترجح لك الضعف فلتقل بالضعيف وما وسع العلماء يسعنا نحن أيضًا، لكن إن كنت لست من أهل الاجتهاد فليس أمامك إلا أن تأخذ بقول أهل الاجتهاد ممن تعتقد فيه العلم والمعرفة فضلاً عن الصلاح والدين.

عندنا سؤالان:

السؤال الأول: الحديث الحسن هل هو مندرج تحت نوع الصحيح أم الضعيف.

السؤال الثاني: هل هناك فرق بين الشاذ والمعلول؟ وإن كان فما هو؟ ونحن أشرنا إلى هذه المسألة من غير أن نسهب فيها وهذا الغرض منه أن ننشط إخواننا إلى الرجوع إلى المصادر لمعرفة الجواب عن هذا السؤال والله أعلم.

الدرس الثالث: مسائل في الحديث الصحيح

إن الحمد لله تعالى نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وبعد:

إن شاء الله تعالى في هذا اللقاء سنستكمل المسائل التي تناولها الحافظ بن كثير -رحمه الله تعالى- في نوع الحديث الصحيح من كتابه اختصار علوم الحديث، وأول المسائل التي سنتناولها - إن شاء الله تعالى- ما يتعلق بأصح الأسانيد وأقوال أهل العلم في ذلك:

أصح الأسانيد:

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (وهو متفاوت في نظر الحفاظ في محاله؛ ولهذا أطلق بعضهم أصح الأسانيد على بعضها، فعن أحمد وإسحاق: أصحها الزهري عن سالم عن أبيه، وقال علي بن المديني والفلاس: أصحها محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي، وعن يحي بن معين أصحها: الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود، وعن البخاري: مالك عن نافع عن ابن عمر، وزاد بعضهم الشافعي عن مالك إذ هو أجَّل من روى عنه).

هذه المسألة المتعلقة بأصح الأسانيد هي مسألة متفرعة عن أصل الصحة، فعلماء الحديث -رحمهم الله تعالى- كما أشرنا إلى ذلك أكثر من مرة يدركون أن الصحيح مراتب ودرجات، بعضها فوق بعض، فكيف يعرف العلماء إن كان هذا الحديث أو ذلك الإسناد من أصح المراتب أو من مرتبة دون ذلك؟

العلماء - عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- يعرفون ذلك بالتتبع والسبر، فهم -رحمهم الله تعالى- ينظرون في الروايات والأسانيد وينظرون في رواتها ويعتبرون كل رواية على حدة ويعتبرون أحاديث الراوي ويقارنوها بأحاديث غيره من الرواة، وعلى ضوء ذلك يتبين لهم الثقة والأوثق، الحافظ والأحفظ، الثابت والأثبت، فيعرفون من خلال ذلك مراتب الرواة.

إذن السبيل إلى معرفة مراتب الرواة والروايات: إنما هو الاعتبار والتتبع والسبر الذي هو الاستقراء، فعلماء الحديث -عليهم رحمة الله تعالى- بعد أن أجرو هذه العمليات الاستقرائية ذكروا لنا نتائج هذه العملية فذكروا لنا أن هناك أسانيد هي عندهم بعد البحث والتتبع تعد من أصح الأسانيد ومن أقوى الأسانيد ومن أقوى الروايات، فالعلماء جمعوا ذلك، لا شك أن بعض أهل العلم رأى أن هذا الإسناد أصح إسناداً أو من أصح الأسانيد وعالم آخر رأى رأي آخر أن الإسناد الآخر أصح وأرجح أو نحو هذه العبارات التي تفيد معنى الترجيح، فنحن استفدنا من جهود العلماء كلهم، فكل عالم تكلم في هذا الأمر وأفاد أن هناك إسناداً هو من أصح الأسانيد، جمعنا ذلك أو جمعه العلماء -عليهم رحمة الله تعالى- ليستفيد به من يجيء بعدهم عندما يكون بمعرض دراسة رواية من تلك الروايات أو بمعرض ترجيح رواية على أخرى فلا شك أن الرواية التي قيل فيها أنها من أصح الأسانيد هي عند التحقيق تعتبر راجحة على رواية أخرى لم توصف بذلك الوصف.

فلهذا نجد مثلاً أن الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه لهما في هذه المسألة رأي، وابن معين له رأي آخر، وعلي بن المديني له رأي ثالث، وهكذا...، وهذه الآراء ليست من باب الاختلاف الذي يوجب الترجيح وإنما هو من اختلاف التنوع، فكل ذلك صواب وكل ذلك جدير بالاعتبار، فنستفيد بهذه الجهود التي بذلها علماءنا -عليهم رحمة الله تعالى- حيث استقرأو الروايات وظهر لهم ما هو قوي منها وما هو أقوى، وما هو صحيح وما هو أصح فنستفيد بذلك كله في الترجيح إذا ما احتجنا إليه.

نأتي على الأمثلة التي ذكرها المصنف وهي بطبيعة الحال ليست بآخر الموجود إنما ذكر أشهرها فقال: (فعن أحمد) وهو الإمام أحمد بن حنبل الإمام المعروف (وإسحاق) هو ابن راهويه (أصحه) أي أصح الأسانيد (الزهري) أي ما يرويه الزهري وهو الإمام محمد بن شهاب الزهري إمام التابعين عن سالم بن عبد الله بن عمر (عن أبيه) عبد الله بن عمر بن الخطاب -رضي الله تعالى عنهما-.

وقال: (علي بن المديني والفلاس) وهو الإمام عمرو بن علي الفلاس وهو أيضاً من أئمة الجرح والتعديل قال: (أصحه) أي أصح الأسانيد (ما يرويه محمد بن سيرين) وهو من أئمة التابعين أيضاً (عن عبيدة السلماني) وهو عبيدة بن عمر -رضي الله تعالى عنهما- السلماني (عن علي) وهو ابن أبي طالب -رضي الله تعالى عنهم-.

(وعن يحيى بن معين) الإمام يحيى بن معين قرين الإمام أحمد بن حنبل، وأيضاً هو من ائمة هذا العلم الكبار قال: (أصحه) أي أصح الأسانيد (ما يرويه الأعمش) وهو الإمام سليمان بن مهران الأعمش وهو من الأئمة الحفاظ المعروفين (عن إبراهيم بن يزيد النخعي) وهو من أئمة التابعين أيضاً ومن كبارهم (عن علقمة بن قيس عن ابن مسعود) هو عبد الله بن مسعود الصحابي المعروف -رضي الله تعالى عنه- .

(وعن البخاري -رحمه الله تعالى-) والبخاري كلنا يعرفه ولله الحمد، يرى أن أصح الأسانيد ما يرويه الإمام مالك، مالك بن أنس الإمام المعروف إمام دار الهجرة، عن نافع مولى عبد الله بن عمر، عن ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما-، وزاد بعضهم أي: على الإسناد الذي ذكره البخاري، البخاري ذكر مالكاً عن نافع عن ابن عمر، وهذه السلسة

أو هذا الإسناد يسمى عند العلماء بسلسلة الذهب، وهي من أفضل الأسانيد على سبيل الإطلاق، زاد بعضهم في هذا الإسناد الذي هو سلسلة الذهب أي عن مالك عن نافع عن ابن عمر، الشافعي عن مالك أي ما يرويه الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر هو أصح وأرجح وأفضل ومقدم على ما يرويه غير الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر إذا هو أجَّل من روى عنه.

وزاد أيضاً بعضهم ما يرويه الإمام أحمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر، على أساس أن الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- من أجَّل من روى عن الإمام الشافعي -رحمهم الله جميعاً- .

هذه أشهر الأمثلة في أصح الأسانيد، قبل أن نتجاوز هذه النقطة لابد لنا من التنبيه على عدة أمور أرى أنها في غاية الأهمية لطالب العلم:

الأمر الأول: أن أصح الأسانيد الواردة عن العلماء -عليهم رحمة الله تعالى- إنما نتعامل معها بمبدأ الترجيح يعني نستفيد بما جاء عن أهل العلم من رجحان هذه الروايات على غيرها إذا ما وصلت إلينا بإسناد تقوم به الحجة، أما إذا وصلت إلينا بإسناد لا تقوم به الحجة فلا اعتبار بالإسناد حينئذٍ ولا ينفعنا كون هذا الإسناد من أصح الأسانيد عند علماء الحديث، بمعنى آخر عندنا الإسناد المشهور مالك عن نافع عن ابن عمر هذا من أصح الأسانيد - كما رأيتم - لكي نستفيد بكون هذا الإسناد من أصح الأسانيد فنقدمه ونرجحه على غيره إذا ما وقع بينه وبين غيره نوع تعارض لابد أن يكون الإسناد من عندنا أو من عند المصنف الذي خَرَّجَ الحديث إلى أن يصل إلى الإمام مالك بن أنس -رحمه الله تعالى- إسناداً صحيحاً تقوم به الحجة، لكن إذا كان يرويه ضعيف عن مالك عن نافع عن ابن عمر – فهل حينئذٍ يكون هذا الحديث مروياً بإسنادٍ من أصح الأسانيد؟ لا يكون حينئذٍ مروياً بإسناد من أصح الأسانيد، وإن زعم هذا الراوي الذي هو ضعيف، لا يعتمد على ما ادعاه وزعمه لأنه زعم أن مالكاً حدثه بهذا الحديث عن نافع عن ابن عمر، بينما الثقات لم يقولوا ذلك، عن مالكٍ عن نافعٍ عن ابن عمر، قد يكون رووه عن مالك بغير هذا الإسناد، قد لا يكون أصلاً هو من حديث مالك إنما زعم ذلك الضعيف أنه من حديث مالك وما هو من حديثه.

فلابد إذن من أن يكون الحديث صحيح الإسناد إلى مالكٍ ثم بعد ذلك ننظر فيما رواه مالك هل رواه مالك بإسناد من أصح الأسانيد فحينئذٍ نتعامل مع هذا الحديث على أنه مروي بإسناد هو من أصح الأسانيد.

أما إذا كان الذي يرويه عن مالك ليس ممن يعتمد عليه ولا يحتج بروايته فلا ينفعنا كون هذا الحديث روي عن مالكٍ عن نافعٍ عن ابن عمر.

الأمر الثاني: وهو متعلق بهذا الباب حينما نقول أصح الأسانيد، مسألة الترجيح عند العلماء يعبرون عنها بأكثر من عبارة، أحياناً تكون عبارات تدل على الترجيح، وأحياناً تكون عبارات مُنصبَّة على الإسناد فقط، وأحياناً تكون عبارات مُنصبَّة على المتن، فنجد في عبارات أهل العلم هذا الإسناد أصح ما في الباب، أو أصح ما يرويه أهل البصرة أو أصح ما يروى عن أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- مثلاً، فنجد لفظ الترجيح - كما ترون- متعلقاً بإسنادٍ ما وليس بالمتن.

وأحياناً نجد في عبارات أهل العلم ما يدل على رجحان المتن، فنجد في عبارات بعض أهل العلم «هذا الحديث أصح حديث في الباب»، أو «أحسن حديث في الباب» أو «أثبت حديث في الباب » هكذا نجد عبارات يفهم من النظر فيها أنها تنصب على المتن أي أن هذا المتن الذي روي بهذا الإسناد أو بهذه الأسانيد هو من أرجح المتون في هذا الباب فإذا ما عارضه حديث آخر فهو المقدم من بينها.

يقول العلماء -عليهم رحمة الله تعالى-: «إن هذه العبارات ليست دائماً تفيد معنى الصحة والثبوت حيث تكون مقيدة بباب من الأبواب » بمعنى لو أننا بصدد أحاديث، تلك الأحاديث يمكن أن تندرج تحت باب ما من الأبواب الفقهية، ليكن أحاديث التسمية على الوضوء أو التكبير في صلاة العيد، وهذه أبواب فيها أحاديث، بعضها أحاديث صحيحة وبعضها أحاديث غير صحيحة، وربما نجد أبواباً أخرى لا نجد فيها إلا أحاديث كل حديث منها فيه نوع ضعف، فليس من بينها حديث صحيح تقوم به الحجة بانفراده، ومع ذلك نجد علماء الحديث -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى - يقولون في مثل ذلك: «هذا الحديث أصح ما في الباب»، أو «أحسن ما في الباب» أو «أثبت ما في الباب» ليس معنى ذلك: أنه صحيح أو ثابت أو حسن، وإنما إذا ما قارناه بغيره من أحاديث الباب فهو المقدم من بينها وهو الأرجح عليها وهو المرجح والمقدم عليها، قد يكون ضعيفاً ولكنه أقل ضعفاً من سائر الأحاديث التي تروى في ذلك الباب، قد يكون في رواته نوع جرح في اتصاله أو نوع انقطاع، ولكنه إذا ما قورن ذلك الضعف بما في الأحاديث الأخرى التي في الباب فهو أفضل منها؛ لأن في الأحاديث الأخرى قد يكون حديث فيه كذاب، فيه متروك، في متهم، فيه شذوذ، فيه علة قادحة، وكل ذلك يجعله أدنى مرتبة من حديث آخر، قد يكون فيه جرح، أو قد يكون فيه ضعف من جرح راوٍ أو عدم اتصال، ولكنه إذا قورن ذلك الضعف بالضعف الواقع في سائر الروايات فهو ضعف هين، ضعف خفيف، فقول العلماء حينئذٍ: أصح، أي: أقل ضعفاً، وأرجح، فهو أرجح من غيرها، وليس معناه أنه صحيح في ذاته، وهذا مما ينبغي التنبه له؛ لأن كثيراً من المشتغلين بالعلم يغفلون عن ذلك، فإذا بهم يعمدون إلى هذه العبارات التي تفيد معنى

الترجيح والموازنة بين رواية وأخرى ويفهمون منها مطلق الوصل، فالإمام يقول: هذا أصح من هذا، أي هذا أرجح من هذا، ولا يقصد أن الأول: صحيح، وهذا معروف في لغة العرب، فالعرب يستخدمون أفعل التفضيل على معانٍ، ومن أشهر معانيها أن الموصوفين قد اشتركا في الوصف إلا أن أحدها فاق الآخر فيه، وأحياناً يطلقون أفعل التفضيل، وإن لم يكن الفاضل والمفضول مشترك في أصل الوصف، وإنما يقصدون بأفعل التفضيل ها هنا عموماً من غير وصف أحد الطرفين بهذا الوصف.

نجد أيضاً من العبارات التي يستعملها علماء الحديث -عليهم رحمة الله تعالى- في هذا الباب أنهم قد يرجحون أحياناً حديثاً من الأحاديث رغم أن الحديث المقدم ليس من الأحاديث الموصوفة بأنه من أصح الأسانيد، بينما الحديث المؤخر موصوف بأنه من أصح الأسانيد، وهذا راجع إلى أن الراجح قد يكون مرجوحاً عند أهل العلم -عليهم رحمة الله تعالى- باعتبار القرائن المحتفة بالرواية، فعندنا أصل القاعدة الأصلية أن ما كان موصوفاً بأصح الأسانيد فهو مقدم على غيره، ولكن نجد العلماء أحياناً يقدمون ماليس موصوفاً بكونه من أصح الأسانيد على ما كان موصوفاً بكونه من أصح الأسانيد لقرينة احتفت بهذا الإسناد الذي ليس من أصح الأسانيد، فهذا الإسناد مع ما انضم إليه من القرائن كان مقدماً حينئذٍ على ما هو موصوف بكونه من أصح الأسانيد مع أنه لم تحتف به تلك القرائن في هذا الحديث بخصوصه، وإلى هذا يشير الحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله تعالى- في "نخبة الفكر" أو "نزهة النظر" بقوله: "وربما يعرض للمفوق ما يجعله فائقاً" أي ربما يعرض للمؤخر ما يجعله مقدماً على غيره من الروايات، وهذا باب القرائن وباب القرائن باب واسع جداً وسنتناول طرفاً منه -إن شاء الله تعالى- عندما نأتي إلى باب العلة وباب الأفراد

.

أول من جمع صحاح الحديث

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (أول من جمع صحاح الحديث، فائدة: أول من اعتنى بجمع الصحيح أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وتلاه صاحبه وتلميذه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، فهما أصح كتب الحديث، والبخاري أرجح؛ لأنه اشترط في إخراجه الحديث في كتابه هذا أن يكون الراوي قد عاصر شيخه وثبت عنده سماعه عنه، ولم يشترط مسلم الثاني، بل اكتفى بمجرد المعاصرة ومن ها هنا ينفصل لك النزاع في ترجيح تصحيح البخاري على مسلم كما هو قول الجمهور خلافاً لأبي علي النيسابوري شيخ الحاكم وطائفةٍ من علماء المغرب).

هذه المسألة من مسائل هذا الباب، متعلقة بالصحيحين خاصة، صحيح الإمام البخاري وصحيح الإمام مسلم -رحمهما الله تعالى- لا شك أن الصحيحين هما أصح الكتب المصنفة في حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فهما أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل، وأكثر أهل العلم على أن صحيح البخاري هو أصح من صحيح مسلم - رحمهما الله تعالى-، وعرف العلماء ذلك بدراسة الكتابين، فهم -رحمهم الله تعالى- درسوا صحيح البخاري على حدة، وصحيح مسلم على حدة فتبين لهم رجحان صحيح البخاري على صحيح مسلم، وأنه أصح صحيحاً وأن هذا الكتاب العظيم، كتاب الإمام البخاري بفضل الله - عز وجل - هو محفوظ بحفظ الله - عز وجل - له؛ ولسنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فكان هذا الكتاب مقدماً على صحيح مسلم، والكتابان مقدمان على سائر الكتب المصنفة في حديث رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، أقول إن العلماء تتبعوا الكتابين ودرسوا الكتابين فتبين لهم ذلك. كيف تبين لهم ذلك؟

لو أننا استرجعنا قليلاً ما قلناه في اللقاء الماضي وعرفنا أن الحديث الصحيح إنما يحكم العلماء بكونه صحيحاً بناءً على توفر شروط في الراوي أو الرواية، فهناك الراوي لابد أن يكون عدلاً ضابطاً وأن يكون الإسناد متصلاً كل راوي قد أخذ الحديث عن شيخه بطريقٍ من طرق التحمل المعتبرة، ثم يكون الحديث سالماً من الشذوذ، سالماً من العلة، وذكرنا على سبيل الإجمال أن الشذوذ والعلة كلاهما طريقان يدرك بهما الخطأ الذي ربما يقع فيه بعض الرواة.

إذن هذه هي شرائط المحدثين لقبول الحديث ولجعله صحيحاً، نظر العلماء في الصحيحين فوجدوا أن هذه الشرائط متحققة في صحيح البخاري بصفة أعلى من تحققها في صحيح مسلم، فمن هذه الحيثية ترجح البخاري على مسلم، ونحن قلنا وما زلنا نذكر بأن الصحيح مراتب ودرجات، وكل ذلك يسمى صحيحاً، فالبخاري -عليه رحمة الله تعالى- وجدت الأحاديث الصحيحة التي في كتابه أعلى رتبة ومنزلة من الأحاديث التي في صحيح مسلم من حيث الإجمال، بطبيعة الحال وإلا فمن حيث التفصيل فقد اشتركا في إخراج أحاديثَ كثيرة اتفق البخاري ومسلم على إخراجها، وأيضاً الأحاديث التي تفرد بها مسلم بعضها قد انضم إليها من القرائن ما يجعلها مساوية لأحاديث البخاري، وأحياناً قد تكون بعض الأحاديث التي في مسلم مقدمة على أحاديث أخرى في صحيح البخاري على نحو ما ذكرنا قريباً من أن القرائن يعتبرها العلماء في باب الترجيح والتقديم، فمثلاً شرط الاتصال وهذا ما أشار إليه الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- حيث قال: (البخاري أرجح) وعلل ذلك بقوله: (لأنه اشترط في إخراجه الحديث في كتابه هذا) أي في الصحيح (أن يكون الراوي قد عاصر شيخه وثبت عنده سماعه منه ولم يشترط مسلم الثاني بل اكتفى بمجرد المعاصرة).

هذه مسألة من المسائل التي اختلفت فيها أنظار العلماء، وستأتي في موضعها -إن شاء الله تعالى- بعد نوع الحديث المعضل، ما هذه المسألة؟ علماء الحديث -رحمهم الله تعالى- متفقون على أن الحديث لكي يكون مقبولاً لابد أن يكون متصل الإسناد، هذا موضع اتفاق عند علماء الحديث، أما المرسل والمنقطع والمعضل وما ليس بمتصل فهذا غير معتد به في الصحيح عند علماء الحديث، فالمرسل ليس صحيحاً ولا يسمى صحيحاً، وكذلك المنقطع وكذلك المعضل، اللهم إلا أن ينجبر ذلك الضعف بروايات أخرى وباعتبارات أخرى، لكن أصل الانقطاع والإرسال لا يكون من الصحيح أبداً؛ لأن من شرط الصحيح أن يكون إسناد الحديث متصلاً؛ ولهذا الإمام مسلم -رحمه الله تعالى- في مقدمة كتابه الصحيح، «والمرسل في أصلنا وأصل أهل العلم غير محتج به » لكن اختلف العلماء في بعض الروايات هل هي من قبيل المتصل أم من قبيل المرسل؟ هل هي مما يحكم باتصالها أم مما يتوقف فيها فلا تعطى حكم الاتصال حتى يتبين من حكم آخر، فالاختلاف هنا في صورة من صور المسألة، وليس في أصل المسألة على نحو ما ذكرنا في لقاء سابق من أن علماء الحديث قد يختلفون في بعض جزئيات القاعدة ولا يختلفون في أصل القاعدة، فيختلفون هل هذا الحديث تحقق فيه شرائط الصحة أم لم تتحقق؟ وإن كانوا هم متفقون على أن الصحيح لابد أن تتحقق فيه تلك الشرائط كلها.

فهذه المسألة صورتها: أن يروي راوٍ عن معاصرٍ له، المعاصرة متحققة، فعلاً هذا الراوي عاصر هذا الشيخ فترة من الزمن، وهذا الراوي لا يعرف بالتدليس، والتدليس هو إيهام السماع بأن يذكر عبارة توهم السماع ولا تدل على السماع صراحة، وله باب خاص سيأتي -إن شاء الله -.

هذا المعاصر لم يأت في رواية قط ما يدل على أنه سمع من ذلك الشيخ، يعني لم يأت في رواية أنه قال: سمعت فلان ويسمي ذلك الشيخ، لم يأت ذلك إنما عاصره فقد عاش في زمنه وفي عصره، وليس هو مدلساً بحيث يستعمل الألفاظ التي توهم السماع، وليست بدليل أو بواضحة في السماع ثم وجدنا هذا الراوي المعاصر الذي لم يدل دليل على أنه سمع، يروي عن هذا الشيخ بلفظ عن، أو بلفظ قال، وهو من الألفاظ التي تحتمل السماع وعدمه، كقول الراوي عن فلان، هو لم يقل أنا سمعت، قد يكون سمع وقد لا يكون سمع، فهذا لفظ محتمل لا يدل على السماع صراحة، فكيف تتعامل مع هذه الرواية هل نحكم باتصالها بناءً على أن المعاصرة متحققة أم لا؟

الإمام مسلم يكتفي بهذا، لا سيما إذا انضاف إلى ذلك إمكانية اللقاء أو إمكانية السماع، كأن يكون الرجلين من بلد واحدة، ويكون الشيخ مشهوراً بحيث إن أغلب أهل البلد يحرصون على السماع منه، لا سيما إذا كان الراوي عنه من طلبة العلم المجتهدين الذين سمعوا واجتهدوا في سماع الحديث من المشايخ.

الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- وعلي بن المديني وجمهور أهل العلم ينسب إليهم أنهم لم يكتفوا بهذا، بل اشترطوا أن يعلم السماع أو اللقاء يعلم بدليل من الأدلة، سواءً كان في هذه الرواية أو في رواية أخرى، المهم يثبت ولو مرة أن هذا الراوي التقى بهذا الشيخ وسمع منه قليلاً كان أو كثيراً فإذا كان سالماً من التزييف ثم وجدناه بعد ذلك يروي عن الشيخ بالعنعنة أي يقول: عن من غير أن يصرح بالسماع حملنا عنعنته على السماع أبداً فهذه مسألة اختلف فيها أهل العلم، وبصرف النظر عن الراجح والمرجوح فيها - وسيأتي الكلام فيها في موضعه- لكن لا شك أن شرط البخاري في هذه المسألة أشد من شرط مسلم، فحتى لو كان شرط مسلم كافياً في الحكم بالصحة فلا شك أن شرط البخاري أوضح وأصرح في السماع، من هذه الحيثية يكون أحاديث البخاري -رحمه الله تعالى- متقدمة وراجحة على صحيح مسلم، هذا وجه، لكن ليس هذا هو الوجه الوحيد في تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم، ذكر العلماء أكثر من وجه وكلها تعود إلى شرائط الصحة.

رواة الصحيحين هؤلاء ثقات، وأولئك أيضاً ثقات، ولكن نظر العلماء فوجدوا أن البخاري ومسلم اشتركا في التخريج عن كثير من الرواة لا سيما المشاهير من رواة الحديث، فهم موجودون في البخاري وأيضاً موجودون في مسلم، فليس للبخاري رواه على حدة وليس لمسلم رواة على حدة بل هناك قدر كبير جداً من الرواة اشترك البخاري ومسلم في الرواية عنهم، إنما الشأن فيمن تفرد بالإخراج له البخاري أو تفرد بالإخراج له مسلم، ومن هنا تظهر الموازنة.

نظر العلماء في هؤلاء الرواة الذين خرج لهم البخاري دون مسلم، أو مسلم دون البخاري فوجدوا:

- أولاً: أن الرواة الذين خرج لهم البخاري دون مسلم أغلبهم ممن لم يتكلم فيهم ولو كلاما مرجوحاً، بينما رواة مسلم الذين انفرد بهم دون البخاري في بعضهم كلام من قبل أهل العلم، كلام فيه نوع جرح حتى وإن كان هذا الكلام مرجوحاً لكن لا شك أن التخريج عمن لم يتكلم فيه أصلاً أفضل عن من تكلم فيه ولو كان الكلام مرجوحاً، فمن هذه الحيثية يترجح صحيح البخاري.

- زد على هذا أن هؤلاء الرواة الذين تكلم فيهم من رواة البخاري إنما هم من مشايخه الذين عرف حديثهم، وخبر رواياتهم، ودرس مروياتهم بحيث عرف ما أصابوا فيه، وما أخطأوا فيه، بخلاف مسلم فإنه كثيراً من هؤلاء الرواة

الذين خرج لهم متفرداً عن البخاري وتكلم فيهم من قبل بعض أهل العلم إنما هم من طبقاتٍ عالية فوق مشايخه، فمن هذه الحيثية أيضاً يتميز صحيح البخاري على صحيح مسلم

- نجد أن بعض أهل العلم تناول بعض الأحاديث في الصحيحين بالنقد وبالمخالفة كالإمام الدار قطني -عليه رحمة الله تعالى- وكالإمام أبي علي الغساني وأبي مسعود الدمشقي وغيرهم، نظروا في بعض الأحاديث في الصحيحين وانتقدوها واعترضوا على البخاري ومسلم، لكونهما قد خرجا هذه الأحاديث في الصحيح، وكما يقول الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- «إن هذه الاعتراضات قسمان: قسم منها اعتراضات إسنادية بحتة لا تأثير لها في المتون» قد يكون المتن مروياً بأكثر من إسناد فالمتن صحيح لا محالة لا شك في صحته، ولكن البخاري أو مسلم قد يخرجان في الصحيح بعض الأسانيد التي فيها بعض الإشكالات الإسنادية، فيأتي بعض العلماء الذين جاءوا بعدهم فينقدون هذه الأسانيد التي فيها مثل هذه العلل أو هذه المشاكل، فهذا النقد لو سلمنا بصحته لا يؤثر على المتن الذي روي بغير هذا الإسناد، فالمتن صحيح والإمام الذي اعترض على البخاري لم يقصد المتن إنما قصد الإسناد فحسب.

- ثانياً: أحاديث أخرى انتقد بعض الألفاظ فيها أو بعض المتون، وهذه إنما ساقها البخاري ومسلم -رحمهما الله تعالى- في سياق الشواهد والمتابعات وليس في أصول الأبواب؛ لأن أحاديث الصحيحين مرتبة بترتيب في غاية الأهمية، فالبخاري أو مسلم -رحمهما الله تعالى- في كل باب من الأبواب يعمد إلى أصح ما عنده في الباب فهذا هو ما اعتمد عليه في الباب وخرجه واحتج به، ثم قد يكون هناك بعض الأحاديث التي تؤيد مثل ذلك وتقويه في الأكثر، وتدل على مثل ما دل عليه، فالإمام البخاري أو مسلم يسوقان مثل هذه الأحاديث على سبيل الاستشهاد والاستئناس لا على سبيل الاحتجاج والاعتماد، فيعمد بعض الناس فينتقد على البخاري ومسلم أنهما خرجا مثل هذه الأحاديث وهي فيها من العلل ما فيها، وإنما خرج البخاري أو مسلم هذه الأحاديث بناءً على أن أصلها صحيح، والمعنى الذي تضمنته معنى صحيح، ثم خرج بعض الأحاديث التي تزيد هذا الحديث صحة وتؤكد كونه صحيحاً ثابتاً؛ ولهذا لما عرض الإمام مسلم -رحمه الله تعالى- كتابه الصحيح على الإمام أبو زرعة الرازي ليقول كلمته فيه، فإذا بالإمام أبي زرعة انتقد عليه إخراجه لبعض الرواة المتكلم في حفظهم فماذا كان جواب الإمام مسلم؟ قال -رحمه الله تعالى- إنما قلت: صحيح، وإنما أخرجت من حديث هؤلاء ما قد رواه الثقات. يعني أنا لم أقل إنني لا أخرج للرواة الثقات، وإنما قلت صحيح، يعني أنا أخرج الأحاديث الصحيحة فأنا خرجت الأحاديث الصحيحة، فقد أضطر لحكمة من الحكم أو لعلة من العلل أو لغاية من غايات التأليف والتصنيف أن أسوق رواية من الروايات التي فيها بعض كلام أو بعض جرح في بعض رواتها بما لا يؤثر على المتن، ولا يقدح فيه على سبيل الاستشهاد والاستئناس، فهذا لا يؤثر في ذلك ولا يقدح في كون الحديث صحيحاً؛ ولهذا قال: إنما قلت صحيح وإنما أخرجت من حديث هؤلاء أي المتكلم في حفظهم ما قاله الثقات، هذه الأحاديث رواها الثقات كما رواه هؤلاء المتكلم فيهم فلا تعيب علي كوني أخرجت لبعض من تكلم فيه إذا ما كان هذا المتكلم فيه قد وافقه على ما جاء به ورواه أحد الثقات أو عامة الثقات.

كما قلنا في اللقاء الماضي إن الإمام من أئمة الحديث قد يخرج الحديث عن بعض الرواة المتكلم فيهم، ويجعله في جملة الأحاديث الصحيحة وذلك في الواقع يدل على انتقاء هؤلاء العلماء -عليهم رحمة الله تعالى- فهم نظروا في أحاديث هؤلاء الرواة الذين فيهم بعض الكلام، فلما وجدوهم قد وافقوا الثقات، عرفوا أنهم حفظوا ما قد حدثوا به، فاستساغوا حينئذٍ وجوزوا لأنفسهم أن يدخلوا تلك الأحاديث في كتاب الصحيح على أساس أن الروي لم يخطيء فيه فصار صحيحاً من الصحيح.

هل أخرج البخاري ومسلم كل الصحيح في كتابيهما؟

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (ثم إن البخاري ومسلماً لم يلتزما بإخراج جميع ما يحكم بصحته من الأحاديث، فإنهما قد صححا أحاديث ليست في كتابيهما، كما ينقل الترمذي وغيره عن البخاري تصحيح أحاديث ليست عنده، بل في السنن وغيرها).

عرفنا أن أصح الصحيح: ما قد خرجه الإمام البخاري ومسلم، وأن صحيح البخاري مقدم على صحيح مسلم في ذلك. فهل يا ترى البخاري ومسلم في صحيحيهما استوعبا كل الأحاديث الصحيحة، أم مازال هناك قدر من الأحاديث الصحيحة ليست في الصحيحين؟

لا شك أن البخاري ومسلماً -رحمهما الله تعالى- لم يقصدا إلى حصر الأحاديث الصحيحة، وإنما كتاب البخاري وكتاب مسلم ما هما إلا مختصران، ولهذا سمى الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- كتابه بالمختصر الصحيح، وإنما اشتمل على أصول الأحاديث فما من حديث صحيح عند البخاري أو غيره من أهل العلم وليس في صحيح البخاري إلا - ولابد في الغالب الأعم- أن تجد له إما نظيراً في كتابه الصحيح أو في صحيح مسلم أو شبيهاً. بمعنى أن يكون هذا المعنى الذي تضمنه ذلك الحديث الصحيح الذي هو خارج الصحيح له ما يشير إليه أو ينبه عليه مما خرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، بحيث يصعب جداً أن تجد أصلاً من الأصول إلا وله في الصحيح ما يرشد إليه ويدل عليه، والإمام النووي توسع في هذا فقال: «الصحيح أنه لم يفت الكتب الخمسة أو الأصول الخمسة إلا القليل» والأصول

الخمسة هي الصحيحان البخاري ومسلم وسنن أبي داود وسنن النسائي وسنن الترمذي فهذه الأصول الخمسة عند علماء الحديث.

طبعاً الأحاديث التي يحكيها الترمذي عن البخاري أنه صححها أو يصححها البخاري -رحمه الله تعالى- في كتبه الأخرى هي وإن كانت صحيحة لكنها دون ما في الصحيح؛ ولهذا يعبر عن ذلك الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- كثيراً في شرحه لصحيح البخاري "فتح الباري" بأن هذا الحديث وإن كان صحيحاً، إلا أنه ليس من شرط البخاري في الصحيح، أي هو صحيح ولكنه في مرتبة أدنى من مرتبة الأحاديث التي اختارها البخاري لكتابه الصحيح.

عدد ما في الصحيحين من الحديث

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (عدد ما في الصحيحين من الحديث، قال ابن الصلاح: فجميع ما في البخاري بالمكرر سبعة آلاف حديث ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً، وبغير المكرر أربعة آلاف وجميع ما في صحيح مسلم بلا تكرار نحو أربعة آلاف).

هذه مسألة أخرى من مسائل هذا الباب، وهي متعلقة بعدد أحاديث الصحيحين، اهتم العلماء بهذا الجانب محاولة منهم لمعرفة عدد هذه الأحاديث الصحيحة التي تلقتها الأمة بالقبول، وهي التي اختارها الإمام البخاري والإمام مسلم -رحمهما الله تعالى- في كتابيهما في الصحيح، فيرى الإمام ابن الصلاح تبعاً لما قبله أحاديث البخاري بالمكررة سبعة آلاف حديث ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً؛ لأن البخاري من شأنه أن يكرر، كما يفعل أيضاً هذا مسلم، وإن كان التكرار في مسلم أقل منه في صحيح البخاري وإنما لجأ البخاري إلى التكرار لحاجته إليه؛ ليتناسب الحديث مع أبواب كل باب من كتابه الصحيح، فالحديث قد يكون طويلاً مشتملاً على فقه عظيم وفقه كثير، ويمكن أن يندرج تحت أكثر من باب، فلو أن البخاري -رحمه الله تعالى- خرج الحديث بسياقه الطويل في كل باب من الأبواب فإن ذلك سيكون فيه تكرار واضح جداً، وهذا يعد من عيوب المصنفات، فلجأ البخاري -عليه رحمة الله تعالى- إلى تقطيع الحديث، فالحديث إذا كان مِشتملاً على عدة جمل، مثلاً حديث (لا يبع أحدكم على بيع أخيه، ولا يخطب أحدكم على خطبة أخيه) هذان حديثان يأتيان كثيراً بسياق واحد في رواية واحدة، ومع ذلك أحياناً بعض الرواة يروي الطرف الأول فقط، والبعض الآخر يروي الطرف الثاني فقط، فالبخاري مثلاً في كتاب البيوع ليس في حاجة إلى الطرف الآخر المتعلق بالخطبة، فيجعل الطرف المتعلق بالبيوع في كتاب البيوع، والطرف المتعلق بالنكاح في كتاب النكاح، فالعلماء يعتبرون ذلك تكراراً؛ لأن الحديث إنما هو حديث واحد، ولكن هذا التكرار أو تقطيع الحديث جائز عند علماء الحديث -رحمهم الله تعالى- إذا لم يكن التقطيع يؤدي إلى تشتيت المعنى وعدم وضوحه، أما إذا كان كل جملة من تلك الجمل تؤدي معنى مستقلاً لا يتأثر بقية الحديث بانفصال هذه الجملة منه فحينئذٍ يجوز عند العلماء تقطيع الحديث على هذا النحو، وهذا يصنعه الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- وستأتي أيضاً مسألة تقطيع الحديث، ومتى يجوز ذلك، ومتى لا يجوز في أواخر هذا لكتاب في النوع المتعلق برواية الحديث ونقلها.

فالبخاري أكثر فيه التكرار فيقول (هو بالمكرر سبعة آلاف حديث ومائتنان وخمسة وسبعون حديثاً وبغير تكرار أربعة آلاف).

الحافظ ابن حجر العسقلاني ناقش ابن الصلاح، ومن قبله ومن بعده، ممن عد هذا العدد لا سيما العدد بدون تكرار ناقش ابن حجر العسقلاني هؤلاء العلماء، وذهب إلى أن هذا العد لأحاديث البخاري بغير تكرار عد غير صحيح.

والسبب في ذلك: أن هؤلاء العلماء كلما وجدوا الحديث يساق في صحيح البخاري بسياقة غير سياقة الرواية الأخرى يعتبرون ذلك حديثاً على حدة، فمثلاً حينما نلاحظ في كتاب الإيمان في باب كفران العشير وكفر دون كفر، نجد في هذا الباب يخرج البخاري -رحمه الله تعالى- حديث ابن عباس -رضي الله تعالى عنهما- في خسوف الشمس وصلاة النبي -صلى الله عليه وسلم- صلاة الخسوف وما قاله في الخطبة في هذه المناسبة، والحديث فيه "خسفت الشمس على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم-..." ثم ساق القصة بطولها، فهذا بطبيعة الحال حديث، ثم خرجه البخاري نفسه بعد ذلك ولكنه اجتزأ على قدر منه وهو من خطبة النبي -صلى الله عليه وسلم- التي قالها في هذه المناسبة حيث قال في هذه الخطبة: (أريت النار فرأيت أكثر أهلها النساء) العادون اعتبروا هذين حديثين، يرى الحافظ ابن حجر أنه حديث واحد، إلا أن البخاري تارة يسوقه بتمامه، وتارة أخرى يسوق قطعة منه ليستشهد بها على هذا الباب، فلأجل هذا قل العدد عند الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- لأحاديث البخاري بدون تكرار إلى ٢٥١٣ حديث، كما ذكر ذلك في مقدمة فتح الباري.

الزيادات على الصحيحين

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (الزيادات على الصحيحين: وقد قال الحافظ أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن الأخرم: «قل ما يفوت البخاري ومسلماً من الأحاديث الصحيحة »

وقد ناقشه ابن الصلاح في ذلك، فإن الحاكم قد استدرك عليهما أحاديث كثيرة، وإن كان في بعضها مقال، إلا أنه يصفو له شيء كثير.

قلت: في هذا نظر، فإنه يُلْزِمهما بإخراج أحاديث لا تَلزمهما، لضعف رواتها عندهما، أو لتعليلهما ذلك. والله أعلم).
بعد أن عرفنا عدد أحاديث الصحيحين أراد العلماء أن ينظروا في الصحيح الذي هو خارج الصحيحين، هل هو كثير أم قليل؟ فأحاديث الصحيحين قد فرغ منها، وتُلقيت بالقبول ولله الحمد، وعرفنا أن البخاري ومسلماً -رحمهما الله تعالى- لم يستوعبا الصحيح، وأن هناك أحاديث صحيحة موجودة خارج الصحيحين، فهل هذا الذي هو خارج الصحيحين كثير أم قليل؟ ثم من أين نجد هذا القدر من الصحيح؟ ما هي المصنفات التي إذا ما رجعنا إليها نعرف الصحيح الزائد على ما في الصحيحين؟

هنا تكلم العلماء -رحمهم الله تعالى- على الأحاديث الزائدة على الصحيحين، هل هي كثيرة أم قليلة؟ أو بعبارة أخرى ما فات الصحيحين من الأحاديث الصحيحة هل هي كثيرة أم قليلة؟ فالإمام ابن الأخرم -رحمه الله تعالى- ذهب إلى أنها قليلة فقال -رحمه الله تعالى-: «قل ما يفوت البخاري ومسلماً من الصحيح»، وحمل العلماء ذلك على أنه أراد بالصحيح ها هنا، الصحيح الذي على شرط البخاري ومسلم، أي أعلى درجات الصحيح، لكن لم يقصد كل ما يدخل في جملة الصحيح، كما أشرنا في اللقاء الماضي من أن الصحيح درجات، وأن هناك من أهل العلم من يجعل الحسن من الصحيح، فكل ما كان صحيحاً باختلاف درجاته، وكل ما كان حسناً باختلاف درجاته، هذا يدخل في إسم الصحيح، ولكن هذا لم يقصده ابن الأخرم، حيث قال: «إن ما فات الصحيحين قليل» إنما قصد ما فات الصحيحين قليل أي مما هو شبيه بما في الصحيحين، أي قريب في المنزلة وفي الدرجة من الأحاديث التي اختارها البخاري ومسلم لأحاديث الصحيحين، أي ما كان من أعلى درجات الصحيح.

واستدلوا على ذلك بعبارات، وإن كانت هذه العباراة غير واضحة؛ ولهذا استشكلها العلماء، وكان العلماء ما بين موافق على ذلك ومخالف، المهم: نريد أن نعرف ما قاله العلماء في ذلك.

ورد عن الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- أنه قال: «أحفظ من الصحيح مائة ألف حديث صحيح، ومن غير الصحيح مائتي ألف حديث غير صحيح» قالوا: إذا كان البخاري -رحمه الله تعالى- يحفظ هذا القدر العظيم من الأحاديث الصحيحة، وكتابه لم يشتمل على قريب من ذلك، فإنه حتى بالمكرر سبعة آلاف وكسر، فأين هذا من مائة ألف حديث، فاستدل بعض أهل العلم على أن ما فات البخاري من الصحيح الكثير بمثل هذه العبارة، ولكن ابن الصلاح قال: «لا..، هذه العبارة ليست صريحة على المراد».. لماذا؟ لأن كلمة حديث عند علماء الحديث تطلق أحياناً على ما كان مرفوعاً أو موقوفاً أو مقطوعاً، وأحياناً المتن الواحد إذا روي بأكثر من إسناد، فكل إسناد من تلك الأسانيد هو في عرف المحدثين يسمى حديثاً، نحن نعرف أن أشهر معاني كلمة حديث: هو ما أضيف إلى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- ولكن هذا المشهور ليس دائماً ما يستعمل عند علماء الحديث، فكثيراً ما يقولون: حديث سواءٌ كان المروي الموصوف بكونه حديثاً عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أو عن الصحابة أو عن التابعين، ما كان عن الصحابة نسميه موقوفاً وما كان عن التابعين نسميه مقطوعاً وما كان عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- نسميه مرفوعاً فكلمة حديث تطلق على هذا كله، وأيضاً يطلقون الحديث على المتن، وأحياناً يطلقون الحديث على الإسناد، فلو أن عندنا متن واحد مروي بعشرة أسانيد فبإمكانك أن تسمي كل إسناد من تلك الأسانيد حديث، فتقول: عندي عشرة أحاديث في المتن الفلاني، كما لو تقول: عند عشرة أسانيد للمتن الفلاني، كما فعل الإمام شعبة بن الحجاج -رحمه الله تعالى- حيث ورد عنه أنه قال: «عندي أربعة عشر حديثاً عن المغيرة بن شعبة في المسح على الخفين» معروف حديث المغيرة بن شعبة في المسح على الخفين، وهو حديث واحد، متن واحد، فهو قال: عندي أربعة عشر حديثاً عن المغيرة بن شعبة، فالصحابي واحد والمتن واحد، ومع ذلك اعتبره أربعة عشر حديثاً أي عنده أربعة عشر إسناداً عن المغيرة في موضوع المسح على الخفين أو في حديث المسح على الخفين أو في متن المسح على الخفين، فاستعمل هنا كلمة حديث على الإسناد، وهذا أمر متداول عند علماء الحديث، وكما قلنا آنفا ونذكركم دائماً بأن المصطلح الواحد تارة يطلق على معنى، وتارة أخرى يطلق على معنى آخر، وهذا من هذا الباب.

العلماء -رحمهم الله تعالى- نظروا في مستدرك الحاكم، والحاكم في مستدركه عمد إلى أن يخرج أحاديثاً جمعت شرائط الأحاديث الصحيحة، ليس هذا فقط، بل جمعت شرائط الشيخين على الأحاديث، كما قلنا إن البخاري ومسلماً لهما شرائط في الحكم على الحديث بكونه صحيحاً ولإدخاله لمثل هذه الأحاديث في كتابه الصحيح.

الإمام الحاكم النيسابوري أراد أن يستدرك على الصحيحين، فيخرج الأحاديث التي وجدت فيها شرائط الشيخين، ولم يخرج الشيخان هذه الأحاديث في الصحيحين، فصنف كتاباً سماه "المستدرك" على الصحيحين، فهو يخرج في هذا الكتاب الأحاديث التي يرى هو أنها تحققت فيها شرائط البخاري ومسلم أو أحدهما، والبخاري ومسلم لم يخرجا هذه الأحاديث، فجمع كتاباً كبيراً مطبوع ومتداول، ولكن هذا الكتاب كان موضع نقد العلماء، فالعلماء -رحمهم الله تعالى- اعترضوا على الحاكم كثيراً في هذا الكتاب لأنه تساهل فيه غاية التساهل حتى يقول السيوطي في ألفيته:

وكم به تساهل حتى ورد*****فيه مناكر وموضوع يرد

يعني أن الكتاب مشتمل على أحاديث واهية ومنكرة وموضوعة، فضلاً عن أحاديث أخرى قد تكون بأسانيد أنظف، ولكنها لم تَسلم من علةٍ، سواء كانت علة ظاهرة أو علةً خفية، وأيضاً إنه يستدرك كثيراً من الأحاديث على الصحيحين، مع أنها من الأحاديث التي في البخاري وفي مسلم، وهو قد وَهِمَ في استدراك ذلك عليهما؛ فلهذا لم يقبل العلماء ذلك منه، ولكن ابن الصلاح مع ذلك يقول: "أنه يصفو له من الصحيح كثير على ما وجه له من انتقادات واعتراضات، إلا أنه يصفو له من الصحيح قدر كبير" والحافظ ابن حجر لم يوافق ابن الصلاح على هذا، بل ذهب إلى أن هذا القدر الذي يسلم للحاكم في كتابه الصحيح ليس كثيراً ولا يصفو له الشيء الكثير، ثم هذا القدر الذي يصفو للحاكم مع حكمنا له بالصحة أو بالحسن، إلا أنه لم يتحقق فيه شرط البخاري وشرط مسلم؛ لأن شرط البخاري وشرط مسلم أعلى من شرط الصحيح عموماً، فليس معنى أن الحديث قد سلمنا بصحته أو سلمنا بكونه حسناً محتجاً به أنه قد تحقق فيه شرط البخاري أو شرط مسلم، وهو إنما صنف الكتاب ليستدرك على الشيخين وما كان على شرطهما، فمن هذه الحيثية لم تتحقق في أحاديث هذا الكتاب الشرط الذي اشترطه المؤلف نفسه، وهو أن يعمد إلى الأحاديث التي تحقق فيها شرط الشيخين فيخرجها في هذا الكتاب.

نكتفي بهذا القدر وننظر في أسئلة الإخوة ونسأل الله التيسير في الجواب عليها.

وردتنا إجابات على أسئلة الحلقة الماضية:

وكان السؤال الأول: هل الحديث الحسن يندرج تحت نوع الصحيح أو الضعيف؟

يقول: للإجابة على هذا السؤال وجهين:

- الوجه الأول: من حيث الحجية والعمل به، الحديث الحسن من هذا الوجه يندرج تحت نوع الحديث الحسن الصحيح المقبول المعمول به.

- الوجه الثاني: وفيه يفرق بين الحسن لذاته، والذي يندرج تحت نوع الصحيح، وبين الحسن لغيره، وبين الذي إذا نظر إليه منفرداً فإنه يندرج تحت نوع الضعيف، إلا أنه بعد جمع شواهده والقرائن، فإنه ينجبر ويرتقي ليصبح حسناً لغيره، ويندرج تحت نوع الصحيح.

في النهاية هو مندرج تحت نوع الصحيح أو المقبول عموماً.

السؤال الثاني: هل هناك فرق بين الحديث الشاذ أو المعلول، وإن كان فما هو؟

وكانت الإجابة: نعم، هناك فرق بين الحديث الشاذ والحديث المعلل:

أما الحديث الشاذ: فهو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه. مثال ذلك: ما رواه عبد الرزاق من أصحاب الأعمش: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: (إذا صلى أحدكم سنة الصبح فليضطجع على شقه الأيمن) فقد رواه عبد الرزاق من قول النبي -صلى الله عليه وسلم- وعبد الرزاق من ثقات أصحاب الأعمش، وقد خالف جمهور أصحاب الأعمش الذين إنما رووه من فعل النبي -صلى الله عليه وسلم- لا من قوله.

أما الحديث المعلل: فهو الحديث الذي اطلع فيه على علة قادحة في صحته مع أن الظاهر سلامته منها، ويعرف عن طريق جمع الطرق المختلفة في الحديث، ولا يعرفه إلا من كان له دربة وخبرة ودراية، قال عبد الرحمن بن مهدي: «معرفة علل الحديث» إلهام، وقد تكون العلة قادحة في السند فقط دون المتن، مثل حديث (البيعان بالخيار) الحديث، فقد روي عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما- عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وأن الصواب أنه عن عبد الله بن دينار هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان، وإن كان أكثر ما تكون العلة قادحة في السند والمتن معاً.

جزاه الله خيراً، أفادنا كثيراً في هذا الجواب، ولكن لم يجب عن السؤال؛ لأن السؤال هل هناك فرق بين الشاذ والمعلول أم لا؟ هو ذكر أن الشاذ والمعلول كلاهما يدرك بالاختلاف بين الرواة، فلم يجد فرقاً، فهل معنى ذلك أن الشاذ والمعلول عندهم سواء؟ إن كان يعتقد أن الشاذ هو والمعلول سواء فهو لم يقل ذلك، هو ذهب إلى التفرقة وفرق بأن أتى لهذا بأمثلة تدل عليه، وهذا بأمثلة أخرى تدل عليه، فلم يجعل الشاذ معلولاً، ولا المعلول شاذاً، وذكر أن المعلول إنما يدرك بالاختلاف بين الرواة، والمثال الذي ذكره للشاذ أيضاً استدل على كونه شاذاً بالخلاف أيضاً الواقع بين الرواة فلم يفرق مع أنه فرق من حيث الاختيار، لكن الأمثلة لا تنطبق على اختياره.

الواقع أن هذه المسألة مما تكلم فيها العلماء، فمن أهل العلم من يدل صنيعه وكلامه على أن الشاذ والمعلول كلاهما سواء، مثلاً حينما نأتي إلى باب الشاذ نجد الحافظ ابن الصلاح -رحمه الله تعالى- ذكر: أن الشاذ إنما يدرك بطريقين وسبيلين:

- السبيل الأولى: التفرد ممن لا يحتمل تفرده.

- السبيل الثانية: الاختلاف بين الرواة.

فذكر هذين الطريقين لمعرفة كون الحديث شاذاً، ثم وجدناه في باب العلة، ذكر الطريقين، فذكر أن العلة تدرك بالتفرد ممن لا يحتمل تفرده، أو بالاختلاف بين الرواة مع القرائن المحتفة بالاختلاف، أو التفرد مما يستدل به على

كون الحديث خطأ، فظاهر صنيع ابن الصلاح في البابين أن الشاذ والمعلول كلاهما عنده سواء؛ لأنه في كل من النوعين وإن كان أفرد هذا وأفرد هذا فإنه مع ذلك إنما ذكر ما يدل أنهم شيء واحد، كما فعل في الشاذ أيضًا، والمنكر هو وإن كان أفرد هذا عن هذا وجعل لهذا باباً ولهذا باباً آخر إلا أن كلامه في البابين يدل على أنهما عنده سواء، وأنهما بمعنى واحدٍ، ولكن في تعريف الحديث الصحيح: هو اشترط مع ذلك أن يكون الحديث سالماً من الشذوذ، سالماً من العلة، فاشتراطه في الحديث الصحيح أن يكون سالماً من الشذوذ سالماً من العلة، يدل على أنهما عنده متغايران.

نجد مثلاً الإمام الحاكم النيسابوري يفرق صراحة في كتابه معرفة علوم الحديث بين الشاذ والمعلول، فذكر الحديث الشاذ والحديث المعلول، أفرد لكل منهما باباً، ثم ذكر: «وليس الشاذ كالمعلول» صرح بذلك، فإن الشاذ هو أصل من الأصول ليس له متابع عليه.

أما المعلول: فهو ما يستدل على وقوع العلة فيه أو الخطأ فيه باختلاف الرواة، فإذا روى الأحاديث بعض الرواة موصولاً فخالفه غيرهم فأرسله، فنستدل بهذا الخلاف على خطأ المخطيء وإصابة المصيب، أو إذا روى أحد الرواة الحديث مرفوعاً ووقفه آخر، فنستدل بهذا الخلاف على إصابة المصيب، وخطأ المخطيء.

إذن المخطيء سيكون حديثه حينئذٍ خطأً معلولاً، فهذا يدل على أن الشاذ عند الإمام الحاكم النيسابوري بخلاف المعلول، وأن العلة إنما تدرك بالاختلاف، بينما الشذوذ يدرك بالتفرد الذي لا يحتمل ممن جاء به، كأن يكون الراوي ليس من الحفاظ الكبار الذين يعتمد على تفرداتهم، لا سيما إذا تفرد عن بعض الحفاظ الكبار كالزهري ونحوه، فمثل هذا التفرد يبعد أن يكون محفوظاً أو أن يكون مقبولاً لأدلة كثيرة ولقرائن تحتف بالرواية، وسيأتي بعضها في باب الأفراد -إن شاء الله تعالى-.

السؤال الأول: هل أن الصناعة الحديثية في صحيح مسلم أعلى منها في البخاري؟

السؤال الثاني: هل الأحاديث الواردة في كتاب الأدب المفرد هي أقل درجة مما في صحيح البخاري؟

أريد أن أكمل نقطة أولاً:

فالذي يدل على صنيع العلماء -عليهم رحمة الله تعالى- أن الأصل في العلة هي الخطأ الذي يدرك عن طريق الاختلاف بين الرواة، والأصل في الشذوذ هو الخطأ الذي يستدل عليه من حال الراوي ومدى أهليته لقبول ما يتفرد به، فيكون الراوي ليس أهلاً لذلك، لكونه ليس حافظاً، أو ليس متثبتاً، أو قد تكون الرواية وجد فيها من المعاني ما يستبعد على مثل هذا الراوي أن يكون حفظها بحيث تخفى على أقرانه الذين لم يروا الحديث أو رووا الحديث على وجه آخر.

فالأصل في الشذوذ هو التفرد الذي لا يحتمل، والأصل في العلة الخطأ المستدل عليه بالاختلاف بين الروايات.

وبطبيعة الحال: الشاذ والمعلول كلاهما خطأ، وإنما يفترقان في طريق إثبات الشذوذ أو طريق إثبات العلة.

كان له سؤالان:

السؤال الأول: عن أحاديث الأدب المفرد، هل هي أقل صحة من حديث صحيح البخاري؟

لا شك أن أحاديث الأدب المفرد هي أقل صحة من أحاديث صحيح البخاري، بل فيها ما هو ضعيف، ولكن بالنظر في أحاديث الأدب المفرد يتبين لنا أنها على ما فيها من ضعف، أنه من الضعف الهين وليس من الضعف الشديد، وكتاب الأدب المفرد من أفضل الكتب التي ألفت في الرقائق والآداب؛ لأن الضعيف فيها قليل فضلاً عن كونه مع ضعفه ليس منكراً أو باطلا أو موضوعاً.

السؤال الثاني: يقول: هل الصناعة الحديثية في صحيح مسلم أعلى من الصناعة الحديثية في صحيح البخاري؟

بطبيعة الحال: هذا سؤال تخصصي جداً، ولكي نتكلم فيه نريد شيئاً من الإسهاب؛ لأن هذه مقولة قليت بأن الصناعة الإسنادية هي في صحيح مسلم أقوى من الصناعة الإسنادية في صحيح البخاري، قائل هذه المقولة إنما نظر إلى أن الإمام مسلم -رحمه الله تعالى- يسوق في كل باب من الأبواب روايات الحديث كلها، ويقدم بعضها على بعض بحسب الأصحية، ويشير ببعض العبارات أو ببعض التركيبات إلى بعض الأخطاء في الإسناد أو في المسند التي وقعت من قبل الرواة، وهو أشار إلى ذلك إشار لطيفة في مقدمة كتابه، فبطبيعة الحال: هذه فوائد إسنادية وفوائد عللية يعرف قدرها أهل الاختصاص، ولكن هذا أيضاً موجود في صحيح البخاري، فالبخاري -عليه رحمة الله تعالى- أيضاً يشير إلى ما وقع من قبل بعض الرواة من أخطاء سواء كانت إسنادية أو متنية، وكلها عن سبيل الإشارات، لا يفهمها إلا أهل الاختصاص، وأيضاً هو يرتب أحاديث كل باب ترتيباً في غاية البراعة يقصد منه أيضًا: بيان الراجح والمرجوح عنده، فضلاً عن أن اختياره للحديث في الباب، يكون له فيه كثير من الدلالات، فتجد الحديث الواحد مثلاً يرويه البخاري في باب مطولاً، وفي باب آخر مختصراً، وتارة يرويه بإسناده، وتارة أخرى يرويه بإسناد آخر؛ ليشير إلى نوع اختلاف في القدر الذي يتعلق بهذا الباب، فقد يكون الحديث مشتملاً على عدة جملٍ، فإذا بالبخاري -رحمه الله تعالى- يخرج الحديث في بابه الرئيسي إذا كانت هذه الجملة عنده صحيحة، ومع ذلك قد تكون بعض جمل الحديث غير صحيحة فلا يختارها لهذا الباب، ومع ذلك يسوقها مع الحديث بناءً على أنه يروي الرواية كما تحملها،

حتى لا يقال إن البخاري تصرف فيها، من ذلك: حديث رواه في كتاب المناقب، هذا الحديث الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- يرويه بإسنادين، إسناد صحيح في فضل الخير وأعقبه أو جاء في ثنايا الإسناد قصة، هذه القصة في إسنادها الحسن بن عمارة وهو متروك الحديث، وفي إسنادها رواية عن مبهمين عن أهل الحي، ومع ذلك خرجه البخاري الإمام الحافظ ابن حجر، بين أن البخاري لم يقصد أن يخرج هذه الرواية التي جاء بها الحسن بن عمارة، وإنما جاء بها ليقارن بينها وبين الرواية التي هي أصل الباب والتي ذكرها أصالة؛ ليشير إلى نوع من سياق القصة، حتى إذا ما اختصرها مختصر فلربما أوهم خلاف الحقيقة، وهذا من بدائع الإمام البخاري -عليه رحمة الله تعالى- ولكي نتكلم عن البخاري وعن ترتيبه لأحاديث كتابه فإننا نحتاج إلى محاضرة.

السؤال الأول: ما الفرق بين المسند والمرفوع؟

المسند مشتمل على الوصفين، وصف الاتصال ووصف الرفع، فهو مرفوع متصل إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وهناك من أهل العلم - كما ذكرنا آنفا- من يطلق المسند على المرفوع وإن لم يكن متصلاً، ومن يطلق المسند على المتصل وإن لم يكن مرفوعاً، فهنا صار المسند مستعملاً في المعاني الثلاثة، طالب العلم ينبغي عليه أن يعرف هذه المعاني كلها حتى إذا ما وجد إمام يستعمل المسند بمعنى المرفوع وإن لم يكن متصلاً، أو المسند بمعنى المتصل وإن لم يكن مرفوعاً، ينبغي عليه أن يعرف هذه المعاني حتى يفهم كلام كل إمام بحسب مراده، ما دام أن المصطلح من المشترك اللفظي الذي يطلق ويراد به تارة معنى، وتارة معنى آخر.

السؤال الثاني: يقول: ما الثمرة العملية المترتبة على عد الحسن نوع مندرج تحت أحد النوعين أو اعتباره قسماً برأسه؟

العلماء -رحمهم الله تعالى- حينما تكلموا في هذه المسألة، وتناولوها إنما تناولوها؛ لأن في تناولها فائدة عظيمة جداً، نحن قلنا: إن علماء الحديث لهم اصطلاحات، هذه الاصطلاحات يلزم طالب العلم أن يتعلمها وأن يفهمها وأن يتفقه فيها؛ ليفهم كلام القوم كما يريدون، لا كما يريد هو، وإنما كما أرادوا، هم أطلقوا الحسن واستعملوا الحسن بكثرة في كلامهم، ثم عبروا عن هذا النوع من الحديث وهو الحسن بأنه يحتج به، واحتجوا به فعلاً في كلامهم وفي تعاملهم مع الأحاديث والروايات، ثم وجدنا إماماً كالإمام أحمد يضعف الحديث ثم يحتج به، بعض الأحاديث يضعفها ثم يحتج بها، وإن كان هناك أحاديث ضعيفة أخرى ضعفها ولم يحتج بها.

فعرف العلماء أن هذا الضعيف الذي وصفه بأنه ضعيف ثم احتج به إنما أراد بالضعيف ها هنا ما يقصده الترمذي من قوله حسن، أي الضعيف المنجبر الضعيف المتقوي بغيره، الضعيف الذي يرتقي بمجموع الروايات والشواهد والمتابعات إلى مصاف الحجة؛ فيكون حينئذٍ من الحديث المقبول المحتج به.

أما الحديث الضعيف الذي ضعفه الإمام أحمد ثم لم يحتج به وتركه وأهمله ولم يعرج عليه ولم يلتفت إليه فهذا النوع من الحديث هو من الضعيف جداً عند الإمام أحمد ولا يبني عليه حكماً ولا يستنبط منه معنى.

فمعرفة الخلاف بين أهل العلم في هذه المسألة هل القسمة ثنائية أو ثلاثية؟ وهل الحسن مندرج تحت قسم الصحيح أم تحت قسم الضعيف؟ في غاية الأهمية حتى نفهم مراد علماء الحديث على وجهه، فنفهم أن الإمام أحمد حيث قال ضعيف ثم احتج بالحديث أنه لم يقصد بالضعيف ها هنا الضعيف جداً، وإنما الضعيف المنجبر بغيره فهو كمثل الحسن الذي يحسنه الإمام الترمذي؛ لأنه يعمد إلى الحديث الضعيف فيرقيه إلى مصاف الحجة بالشواهد والمتابعات وبالروايات الأخرى.

أيضًا: من فوائد معرفتة الخلاف لهذه المسألة، محاولة الجمع بين الأقوال التي قد يكون ظاهرها التعارض من أقوال أهل العلم، نجد الحديث الواحد إماماً يصفه بأنه حسن، وإمام آخر يقول: لا يصح في الباب حديث كما جاء عن الإمام أحمد -عليه رحمة الله تعالى- يقول: لا يصح في الباب حديث ثم نجد الترمذي يحسن هذا الحديث، أو إمام آخر يحسن هذا الحديث الذي قد أثبت الإمام أحمد أنه ليس فيه حديث صحيح، أو لا يثبت بإسناد من الأسانيد، فنجمع بين أقوال العلماء ونقول: ليس هذا الكلام من المتعارض ولا من الأحكام المتعارضة بل هذا صرح بأن الحديث حسن بعد أن نظر في مجموع هذه الروايات، والإمام الآخر إنما حكم على كل رواية على حدة بأنها رواية لا تصح بمفردها أو لا يحتج بها بمفردها، وإن كان الحديث بمجموعه صالحا للحجة.

السؤال الأول: أيهما أصح صحيح البخاري أو مسلم ولماذا؟

السؤال الثاني: اذكر شرائط الحكم على الحديث بأنه على شرط الشيخين أو أحدهما؟ وهذا أيضاً سؤال لم نذكره في كلامنا، وعلى طالب العلم أن يبحث في كتب العلم وأن يفيدنا بجوابه.

الدرس الرابع: المستخرجات على البخاري ومسلم

إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، وبعد:

كان آخر ما تكلمنا فيه في اللقاء الماضي: ما يتعلق بالصحيح الزائد على ما في صحيح البخاري وصحيح مسلم -عليهما رحمة الله تعالى- هل هو كثير أم قليل؟ وذكرنا في غضون ذلك ما ذكره الحافظ أبو عمرو بن الصلاح -رحمه الله تعالى- من أن مستدرك الحاكم على ما فيه من تساهل معروف بحيث اشتمل على أحاديث ضعيفه وموضوعة ومعلولة إلا أنه مع ذلك في نظر الحافظ ابن الصلاح، يصفوا له قدر كبير من الأحاديث الصحيحة، وتطرقنا في غضون ذلك إلى شرط الحاكم، ومعنى قوله: المستدرك على الصحيحين، ولم نفصل ذلك كما ينبغي فننتهي منه أولاً، ثم نعرج بعد ذلك على بقية مسائل هذا الباب.

الإمام الحاكم النيسابوري -عليه رحمة الله تعالى- ألف كتاب المستدرك، وسماه بالمستدرك على الصحيحين، وشرط الإمام الحاكم النيسابوري في هذا الكتاب: أن يعمد إلى الأحاديث التي تحقق فيها شرط البخاري وشرط مسلم أو شرط أحدهما، ومع ذلك لم يجد البخاري ولا مسلماً قد خرجا هذه الأحاديث، فهو يستدرك عليهما، الصحيح الذي هو على شرطهما ولم يوجد في كتابيهما، وما غرضه من ذلك إلا أن يشتمل كتابه على البقية الباقية من الأحاديث الصحيحة التي تحقق فيها شرط البخاري وشرط مسلم، فما هو شرط البخاري وما هو شرط مسلم؟

بطبيعة الحال فإن ما عرفناه سابقاً من شرط الحديث الصحيح هو شرط البخاري وشرط مسلم، فالإمام ابن الصلاح -رحمه الله تعالى- في أول نوع الصحيح عرف الحديث الصحيح، وتبعه على ذلك الإمام ابن كثير -رحمه الله- فذكر أن الحديث الصحيح هو المسند المتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معلولاً، ونحن شرحنا هذا التعريف في مكانه، فالحديث الصحيح الذي يحكم له بالصحة عند علماء الحديث، هو الحديث المشتمل على هذه الأوصاف كلها، أن يكون إسناده متصلاً بنقل العدول الضابطين، وهم الثقات كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، ولا يكون مع ذلك شاذاً ولا معلولاً، أي لا يكون هذا الثقة الذي روى ذلك الحديث قد أخطأ في هذا الحديث واستدللنا على خطئه إما بشذوذ روايته أو بوقوع علة فيها، كما سيأتي تفصيل ذلك في موضعه في مبحث الشاذ ومبحث المعلول.

فلا شك أن شرط البخاري ومسلم من حيث الأصل هو هذا الشرط: أن يكون الحديث مشتملاً على أوصاف الصحيح التي ذكرناها، إلا أن العلماء - عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- عندما يعمدون إلى الحكم على حديث من الأحاديث التي هي خارج الصحيحين بأنه على شرط البخاري أو على شرط مسلم أو على شرط البخاري ومسلم معاً، لا يكتفون بهذا، لا يكتفون بمجرد تحقق الصحة في هذا الحديث ، بل يشترطون أموراً زائدةً، اعتقاداً منهم بأن الإمام البخاري، والإمام مسلم - عليهما رحمة الله تبارك وتعالى- قد انتقيا كتابيهما، فليس كل صحيح أودعاه هذه الكتاب، فليس كل صحيح في نظر الإمام البخاري أدخله في كتابه الصحيح ولا كل صحيح في نظر الإمام مسلم أدخله أيضاً في كتابه الصحيح، وإنما انتقى جملة من الأحاديث هي من أعلى مراتب الصحة - كما أشرنا إلى ذلك سابقاً- فنحن إن وقفنا على حديث وأردنا أن نعرف هل فعلاً تحقق فيه شرط البخاري أو شرط مسلم أو شرطهما معاً أم لا؟ هل تحقق بالفعل في هذا الحديث أم لا؟ شرط البخاري وحده، أو شرط مسلم وحده، أو شرطهما معا، وهذا بطبيعة الحال لا يخفي أن يكون الحديث متحققاً قد تحققت فيه شرائط الصحة، بل لابد أن يراعي الأمور التي سيأتي بيانها -إن شاء الله تعالى-.

الحاكم النيسابوري في مقدمة كتابه المستدرك ذكر أن الأحاديث الصحيحة التي في الصحيحين ليست هي بآخر الموجود من الصحيح، بل هناك أحاديث كثيرة صحيحة خارج الصحيحين، وهو يريد أن يستدركها على البخاري وعلى مسلم، وذكر في غضون كلامه أن الإمام البخاري وكذلك مسلماً لا يراعيان سلامة الحديث من العلة، وأنهما لم يتقيدا بذلك، وهذا كان موضع إنكار العلماء - عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- على الحاكم النيسابوري، وبينوا أن البخاري ومسلماً -رحمهما الله- لا يُخَرِجان في الصحيح إلا ما ترجح لديهما أنه سالم من الشذوذ وسالم من العلة، وأن راويه أصاب فيه ولم يخطئ فيه، فهذا يدل على أن الإمام البخاري ومسلماً عند نقاد العلم إنما اشتراطه في الحديث أن يكون صحيحاً لتلك الشرائط التي سبق بيانها.

عندما نأتي إلى حديث ونقول: هو على شرط البخاري، أي تحقق فيه شرط البخاري، وإن لم يدخله البخاري في صحيحه، أو هو على شرط مسلم، وإن لم يدخله مسلم في صحيحه، نراعي أموراً:

- الشرط الأول: متعلق برواة هذا الإسناد، هذا الحديث الذي جاءنا ونحن نريد أن نحقق، هل هو تحقق فيه شرط البخاري ومسلم أم لا؟ فلابد أن ننظر في هؤلاء الرواة، هل خَرَّج لهم في الصحيحين ولو في موضع من المواضع؟ فإن وجدنا هذا الراوي أو بعض رواة هذا الحديث الذي نحن بصدد الكلام عليه، لم يخرج له في الصحيحين فحيئذٍ لا يكون ذلك الحديث على شرط البخاري ولا على شرط مسلم أبداً.

بل لابد أن يكون كل رواة هذا الإسناد ممن خَرَّجَ له في الصحيحين، أو أحدهما، فحينئذٍ ننظر فيما يأتي من شرائط أخرى، قد يقول قائل: وقفنا على حديث في كتاب متأخرٍ عن البخاري ومسلم، وليكن مستدرك الحاكم، وليكن صحيح ابن خزيمة، وليكن سنن البيهقي مثل هذه الكتب التي أصحابها متأخرون في الطبقة، وفي الزمن عن البخاري ومسلم، فبالضرورة هناك جملة من الرواة لا يمكن أن يخرج لهم البخاري ومسلم، وقد وجدوا في هذا الحديث فشيخ الحاكم مثلاً هو من طبقة دون طبقة البخاري ودون طبقة مسلم، دون الزمن الذي وجد في البخاري، ودون الزمن الذي وجد فيه مسلم، فكيف نشترط أن يكون رواة هذا الإسناد قد خرج لهم في الصحيحين؟ وهؤلاء لا يمكن أن يكونوا في الصحيحين؛ لأنهم وجدوا في زمن متأخر عن زمن البخاري وعن زمن مسلم؛ ولهذا يقول العلماء: إن قولنا إنه ينبغي أن يكون هؤلاء الرواة قد خرج لهم في الصحيحين، أي الرواة الذين يمكن للبخاري ويمكن لمسلم أن يرووا عنهم كأن يكونوا من طبقة شيوخ البخاري أو شيوخ شيوخه فصاعدا، ولا يكون من طبقة دون طبقة البخاري أو زمن البخاري أو مسلم، إنما نكتفي فقط أن يكون إسناد الحاكم إلى طبقة شيوخ البخاري ثقات، أن يكونوا ثقات، يعتمد عليهم ويحتج برواياتهم، فحينئذ نستطيع أن نُثبت بمقتضى هذا الإسناد الصحيح الذي يرويه الثقات إلى طبقة شيوخ البخاري أو شيوخ مسلم، أن هذا الإسناد صح، أن واحدًا من طبقة شيوخ البخاري، أو واحدًا من طبقة شيوخ مسلم، قد رواه بالفعل، ثم ننظر بعد ذلك في تحقق كون هؤلاء الرواء الذين هم في هذه الطبقات العالية قد وجد حديثهم في الصحيحين أم لا؟

إذن الشرط الأول: أن يكون هؤلاء الرواة قد خرج لهم في الصحيحين بالفعل، وليس يكتفى بذلك أن يكون الراوي ثقة، قد يكون ثقة ولكنه لم يخرج له في الصحيحين، فحينئذ نحكم على حديثه بالصحة، لكن لا نقول: إنه على شرط البخاري ولا على شرط مسلم، فثقة هذا الراوي تكفي لأن نحكم على حديثه بأنه من قسم الصحيح المقبول، لكن أن نصفه بهذا الوصف الزائد، هو أن يكون الحديث من شرط البخاري أو شرط مسلم، فهذا لابد أن يكون الرواة هم الرواة، رواة هذا الإسناد موجودون بالفعل في موضع أو مواضع في صحيح البخاري أو صحيح مسلم.

- الشرط الثاني: أن يكون كل راوٍ من هؤلاء الرواة الذين خرج لهم في الصحيحين، قد خرج لهم في الصحيحين عن شيخه الذي يروي عنه ذلك الحديث الذي نحن بصدده.

الراوي قد يكون له أكثر من شيخ، البخاري أو مسلم قد رووا لهذا الراوي عن بعض مشايخه دون البعض الآخر، وهؤلاء المشايخ الذين لم يروي البخاري أو مسلم لهذا الراوي عنهم قد خرج لهؤلاء المشايخ عن رواة آخرين، من طريق رواة آخرين، فالرواة من حيث الأفراد موجودون في الصحيحين، ولكن هذه التركيبة فلان عن فلان، زيد عن عمر لم تقع في موضع في صحيح البخاري، ولا في صحيح مسلم.

ولكي نحكم على هذا السند الذي بين أيدينا بأنه على شرط البخاري أو على شرط مسلم، لابد أن يقع الإسناد هكذا، رواية هذا الراوي عن هذا الشيخ على هذه الكيفية، وتلك الصفة في صحيح البخاري أو في صحيح مسلم، حينئذ نقول: إن الحديث على شرط البخاري أو على شرط مسلم.

فمثلاً: هناك الإمام محمد بن شهاب الزهري، وهذا من الثقات الحفاظ الكبار، وهو من رجال البخاري ومن رجال مسلم أيضاً، وهناك راوٍ يروي عن الزهري اسمه سفيان بن حسين، هذا أيضاً من جملة الثقات، وهو مخرج حديثه في الصحيحين، ولكن البخاري ومسلماً لم يخرجا لهذا الراوي عن الزهري خاصة، وإنما خرجا له عن غير الزهري من مشايخه؛ لأن البخاري ومسلماً ينتقيان من حديث الراوي ما ترجح لديهما أنه أصاب فيه ولم يخطئ فيه.

العلماء نظروا في أحاديث سفيان بن حسين، فوجدوه إذا روى عن غير الزهري يصيب، وإذا روى عن الزهري خاصة يخطئ. كيف عرف العلماء ذلك؟

ما أشرنا إليه من كونهم سلكوا مسلك الاعتبار والتتبع، السبق، التفتيش، دراسة الأسانيد، دراسة رواية الراوي روايةً روايةً، وحديثاً حديثاً، فتبين لهم من خلال هذا التتبع والاستقراء، أن هذا الراوي إذا روى عن الزهري يخطئ، أما إذا روى عن غير الزهري فلا يخطئ، فكأنه لم يتقن حفظ حديث الزهري كما ينبغي، فوقعت الأخطاء والمناكير في حديثه الذي يرويه عن الزهري، سفيان بن حسين مخرج حديثه في الصحيحين، الزهري مخرج أيضاً حديثه في الصحيحين، لكن سفيان بن حسين عن الزهري لم يقع في موضع من المواضع في الكتابين؛ فلهذا يأتي العلماء يقولون: هذا ثقة وهذا ثقة، هذا من رجال البخاري ومسلم، وهذا من رجال البخاري ومسلم، ومع ذلك: فالحديث ليس على شرط البخاري ولا على شرط مسلم؛ لأن البخاري ومسلماً تجنبا من حديث سفيان بن حصين ما يرويه عن الزهري خاصة، فكيف تعمد أنت إلى ما تجنبه صاحب الصحيح وتدعي أنه على شرط الصحيح.

وقد يكون أحد الراويين من رجال أحد الشيخين، والآخر من رجال الشيخ الآخر، يعني البخاري خرج لبعض الرواة، ولم يخرج لبعض مشايخه، ومسلم خرج للشيخ ولم يخرج للراوي كما وقع لسماك بن حرب فيما يرويه عن عكرمة مولى ابن عباس -رضي الله عنهما-، سماك من جملة الثقات، وعكرمة أيضاً من جملة الثقات، نستطيع إن

نظرنا في هذا الإسناد أن نحكم نظرة سطحية فنقول: إسناد رجاله ثقات، لكن أن يكون صحيحاً شيء آخر، أن يكون على شرط البخاري أو مسلم شيء آخر أيضاً، ما هذا الأمر؟

العلماء يقولون: إن سماك بن حرب وإن كان من جملة الثقات، إلا أنه كان يخطئ فيما يرويه عن عكرمة خاصة، فالإمام مسلم -رحمه الله تعالى- خرج في كتابه لعكرمة، ولم يخرج لسماك بن حرب، والبخاري خرج لسماك بن حرب، ولم يخرج لعكرمة، فهل عكرمة من شرط البخاري؟ ليس من شرط البخاري، وإن كان من شرط مسلم، سماك من شرط البخاري؟ نعم، هو من شرط البخاري، ولكن ليس من شرط مسلم. فإذا عمدنا إلى حديث فوجدناه من رواية سماك بن حرب عن عكرمة فيكون من شرط البخاري أم من شرط مسلم؟

العلماء يقولون: لا يكون لا من شرط البخاري، ولا من شرط مسلم؛ لأن البخاري لم يخرج لسماك عن عكرمة، ومسلم لم يخرج لعكرمة من طريق سماك فهذه التركيبة، رواية هذا الراوي عن ذاك ليست موجودة في موضع من المواضع لا في صحيح البخاري، ولا في صحيح مسلم، وعلى هذا فلا يحكم على الإسناد إذا كانت هذه صفته بأنه على شرط البخاري ولا على شرط مسلم. أمر أبلغ من هذا: عندنا حديث روي بإسنادين أحد الإسنادين على شرط البخاري، يعني رجاله رجال البخاري بالشرائط المعتبرة، والإسناد الآخر هو على شرط مسلم دون البخاري، رجاله مخرج على الكيفية الموجودة في الإسناد في صحيح مسلم، وليس في صحيح مسلم، إذن عندنا حديث عن المثنى له إسنادان، أحد الإسنادين تحقق فيه شرط البخاري، والإسناد الآخر تحقق فيه شرط مسلم، فلك أن تقول في الإسناد الأول: إنه على شرط البخاري، وفي الإسناد الآخر: إنه على شرط مسلم، لكن ليس لك أن تقول بناءاً على أن الحديث له إسنادان، أحدهما على شرط البخاري، والآخر على شرط مسلم: إن الحديث حينئذ يكون على شرط البخاري ومسلم، أو على شرط الشيخين؛ لأن شرط الشيخين أن يكون الحديث قد اشتمل على رواة خرج لهم في الصحيحين معاً، ولم يختص البخاري بهم ولا مسلم بهم.

إذن الشرط الثاني: أن يكون البخاري ومسلم قد خرجا لهذا الراوي على الكيفية الموجودة في هذه الرواية التي بين أيدينا.

- الشرط الثالث: أن يكون الحديث سالماً من العلة والشذوذ؛ لأن الشذوذ والعلة لا يمكن أن يكونا موجودين في حديث على شرط البخاري، أو على شرط مسلم؛ لأن البخاري ومسلماً -رحمهما الله تعالى- يشترطان في صحة الحديث أن يكون سالماً من الشذوذ، سالماً من العلة، فكيف أعمد أنا إلى الحديث الشاذ أو الحديث المعلول فأنسبه إلى شرط البخاري، وأقول هو على شرط البخاري أو على شرط مسلم، أو على شرط الشيخين؟ هذا لا يكون. إنما لابد أن يكون الحديث سالماً من الشذوذ والعلة.

ولهذا نجد العلماء أحياناً يعمدون إلى أحاديث رويت بنفس إسناد الصحيح، ولكنها متون أخرى؛ لأن المتن قد يروى بأكثر من إسناد، والسند قد يروى به جملة كثيرة من الأسانيد، فالمتن قد يختلف والإسناد واحد، راوي عنده جملة أحاديث، نسخة من النسخ، يرويها بإسناد عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- هذه النسخة مشتملة على جملة من الأحاديث، فنجد البخاري ومسلماً لا يخرجان كل ما روي بذلك الإسناد، بل ينتقيان -كما أشرنا إلى ذلك آنفا- ينتقيان من هذه النسخة ما أصاب فيه الراوي، ويطرحان ما أخطأ فيه ذلك الراوي، مع أن الإسناد هو الإسناد، والراوي هو الراوي - ولكنه كما قلنا آنفا- يصيب كما يصيب الناس، ويخطئ كما يخطئ الناس، فإذا أصاب تجد حديثه في الصحيحين -إن شاء الله- وإذا أخطأ يتجنب البخاري ومسلم إخراج حديثه.

هناك مثلاً ترجمة موجودة في صحيح مسلم يحتج بها مسلم في مواضع، وهي عبارة عن نسخة يرويها رجل اسمه أبي العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- هذا الإسناد روى به العلاء بن عبد الرحمن جملة من الأحاديث بهذا الإسناد عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، نجد الإمام مسلماً -رحمه الله تعالى- في كتاب الصحيح، ينتقي من هذه النسخة الأحاديث الصحيحة التي حفظها الراوي ويتجنب ما أخطأ فيه من المتون؛ ولهذا يقول الإمام أبو يعلى الخليلي -رحمه الله- في كتاب الإرشاد في معرفة علماء البلاد، لما تكلم عن العلاء بن عبد الرحمن، وعن روايته عن أبيه عن أبي هريرة بهذه النسخة، قال: "إن مسلما احتج بأحاديثه المشاهير، وتجنب من أحاديثه الشواذ". أي: الأخطاء. فالإسناد هو الإسناد يروى به متناً فيكون صواباً، ويروى به متناً آخر فيكون خطأً؛ لأننا - كما قلنا آنفا:- الحديث الذي يرويه الثقة لا يكون صحيحاً إلا إذا سلم من الشذوذ والعلة.

فالثقة إذا جاء بحديث شاذ كان خطأً غير صحيح، أو الثقة إذا جاء بحديث معلول كان خطأ غير صحيح، وعليه فلا يكون من جملة الأحاديث الصحيحة، ولا يكون من الأحاديث المقبولة، فضلاً عن أن يكون في صحيح البخاري أو مسلم أو على شرط البخاري أو على شرط مسلم، لاسيما إذا كان الحديث الذي نحن بصدد الحكم عليه هل تحقق فيه شرط البخاري ومسلم أم لم يتحقق فيه ذلك؟

وجدنا البخاري نفسه قد أعله، أو مسلما نفسه قد أعله، نجد أحياناً الحاكم النيسابوري -كما أشرنا إلى تساهله في هذا الباب- يعمد إلى أحاديث ليست في البخاري ولا في مسلم، فيستدركها على البخاري وعلى مسلم، ويحكم عليها بأنها قد تحقق فيها شرط البخاري ومسلم، فيقول: صحيح على شرط البخاري ومسلم، وبعد أن ندرس الحديث وننظر في أقوال أهل العلم يتبين لنا أن البخاري نفسه قد أعله وضعفه، أو أن مسلما نفسه قد أعله وضعفه. فإذا كان البخاري نفسه قد ضعفه، كيف يكون على شرطه؟ إذا كان مسلم نفسه قد ضعفه، كيف يكون على شرطه؟!

فهذا مما يؤكد كون البخاري ومسلم إنما تجنبا إخراج هذا الحديث قاصدين لذلك، وأنهما لم يغفلا عنه، ولم يقع ذلك منهما على سبيل السهو والنسيان، إنما هما قصدا قصداً عدم إخراج هذا الحديث في الصحيحين، فكيف أنت تعمد فتستدرك عليهما ذلك الحديث وهما إنما تجنباه عامدين لذلك قاصدين؟

- الشرط الخامس: لكي يكون الحديث موصوفاً بكونه على شرط البخاري أو على شرط مسلم أن يكون رجال هذا الحديث - الذين هم بين أيدينا- ممن تعمد البخاري ومسلم الإخراج عنهما، ولم تقع رواية هؤلاء الرواة في الصحيحين أو أحدهما اتفاقاً وعرضاً لا قصداً، ما هذه القصة؟

هناك جملة من الأحاديث، وهي معروفة لدى أهل الاختصاص، ومواضعها معروفة، وهذا مما يتميز به المتخصص عن غيره، فغير المتخصص يعرف أحاديث الصحيحين، لكن المتخصص يعرف تفصيل أحاديث الصحيحين، ما تعمد البخاري إخراجه، وما قصد إخراجه، وأتى به في هذا الموضع، وما وقع ذلك منه اتفاقاً لا قصداً، وإنما أدخله في كتابه الصحيح لغرض من أغراض التصنيف.

نضرب مثالاً يوضح المقال: عندنا حديثان كلاهما يرويه الإمام الزهري -رحمه الله تعالى- عندما ندرس هذا العلم ستسمع اسم الزهري كثيراً، وستسمع اسم أحمد بن حنبل كثيراً، ويحيى بن معين كثيراً، والدارقطني كثيراً، وابن عدي كثيراً، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثوري كثيراً، هؤلاء أئمة هذا العلم، بقدر معرفتك بهؤلاء العلماء، وهؤلاء الكبار بقدر ما تحسن فهم هذا العلم، وبقدر معرفتك لمناهجهم وقواعدهم ومسالكهم في معالجة الأساليب والمتون، بقدر ما يفتح الله -تبارك وتعالى- عليك في إدراك غوامض هذا العلم.

حديثان يرويهما محمد بن شهاب الزهري، الإمام الزهري كلاهما يرويه عن أبي هريرة، عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الزهري من صغار التابعين وهو لم يسمع من أبي هريرة، وإنما أخذ الحديث الأول عن بعض مشايخه الذين يروون عن أبي هريرة من كبار التابعين، والحديث الآخر عن تابعي آخر كبير أيضاً، عن أبي هريرة، عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.

الحديث الأول: يرويه الزهري عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال: (إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم).

الحديث الآخر: يرويه أيضاً الإمام الزهري -رحمه الله تعالى- عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، ابن الصحابي المعروف عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة، عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال: (اشتكت النار إلى ربها، فقالت يا رب: أكلت بعضي بعضاً، فأذن لها الله -عز وجل- بنفسين في الصيف وفي الشتاء، فهو أشد ما تجدون من الحر، وأشد ما تجدون من الزمهرير).

هذان حديثان، كلاهما يرويه الزهري، الحديث الأول: يرويه الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-. والحديث الآخر: يرويه الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-. فأنت إذا أردت أن تروي ذلك الحديث، عن الزهري ماذا تقول؟ إذا أردت أن تروي الحديث الأول عن الزهري ستذكره من رواية الزهري عن سعيد عن أبي هريرة وإذا أردت أن تروي الحديث الآخر عن الزهري ترويه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- لا شك أن سعيداً من الثقات، وأن أبا سلمة من الثقات، بل هما من الحفاظ الكبار، ولكن علماء الحديث يدققون في الأسانيد، من شيخ الزهري في هذا الحديث؟ ومن شيخه في الحديث الآخر؟

هل الزهري رواه عن سعيد أم عن أبي سلمة؟ كل ذلك يدرك أهميته أهل الاختصاص، وتمييزه وتحقيقه في غاية الأهمية عند المتخصصين، إذا أردت أن تجمع الحديثين في سياق واحد، فماذا تقول؟ ستقول: عن الزهري عن أبي سعيد عن أبي هريرة تسوق المتن الأول، ثم عن الزهري عن أبي سعيد عن أبي سلمة عن أبي هريرة ثم تسوق المتن الثاني، إلا أن بعض الرواة عن الزهري جمع بين المتنين من غير أن يميز شيخ الزهري في المتن الآخر فحمله على المتن الأول، ماذا فعل؟

جاء سفيان بن عيينة -رحمه الله تعالى- وروى الحديثين معاً في سياق واحد، فقال: عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم-: (إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من سيح جهنم، واشتكت النار إلى ربها ...) فساق بقية النص، هذا السياق يفهم منه، أن حديث: (اشتكت النار إلى ربها) يروى أيضاً عن سعيد بن المسيب، كما يروى بذلك حديث الأمر بالإبراز.

الإمام أحمد بن حنبل، والإمام الدارقطني، وغيرهما، من حفاظ الحديث، قالوا: هذا الحديث أعني حديث: (اشتكت النار إلى ربها) ليس هو من حديث سعيد بن المسيب، إنما هو من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن، وأن ابن عيينة أخطأ على الزهري، حيث دمج الحديثين معاً، من غير أن يميز شيخ الزهري في الحديث الآخر، فأوهم أنه يرويه أيضاً عن سعيد بن المسيب، كما يروي الحديث الأول، والصواب أنه من حديث الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

وجدنا البخاري -عليه رحمة الله تبارك وتعالى- خرج هذا الحديث في موضعين من صحيحه، هنا يأتي الشاهد:

- الموضع الأول: في كتاب المواقيت، في باب الإبراد لصلاة الظهر، ثم ساق رواية ابن عيينة بتمامها كاملة تامة، يعني ساق حديث الإبراد: (إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم ، واشتكت النار إلى ربها)، نحن نفهم كأهل اختصاص أن البخاري لم يقصد في هذا الموضع إلا الحديث الأول الذي هو موضوع هذا الباب؛ لأنه في باب المواقيت في الإبراد بصلاة الظهر، وهذا يؤخذ من الحديث الأول أم من الحديث الآخر؟ من الحديث الأول، وقد علمت أن الحديث الأول قد أصاب فيه ابن عيينة؛ لأنه رواه عن سعيد، وهو أيضاً عن سعيد، وإنما الخطأ في حديثه الآخر، حيث رواه عن سعيد، وليس هو من حديث سعيد، إنما هو من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن.

- الموضع الآخر: وجدنا البخاري خرج حديث: (اشتكت النار إلى ربها) من حديث أبي سلمة فقط، في أواخر الكتاب في باب صفة النار، وهذا موضوعه، وهذا موضعه، وهذا الباب الذي يليق به، (اشتكت النار إلى ربها) إلى آخر الحديث.

فنحن كأهل اختصاص نفهم أن البخاري لم يقصد في الموضع الأول أن يسوق رواية: (اشتكت النار إلى ربها)، وإنما جاء ذلك عرضاً عن غير قصد، لما روى ابن عيينة الرواية هكذا مدمجاً الحديثين في سياق واحد، موهماً أن الحديثين من حديث سعيد بن المسيب، بينما الحديث الأول عن سعيد، والآخر عن أبي سلمة، وإنما اعتاد البخاري في إفهام القارئ بأنه لم يقصد الحديث الآخر بالتبويب؛ لأنه قال: باب الإبراد بصلاة الظهر، وليس في الحديث الآخر ما له علاقة بالإبراد، إنما الإبراد يؤخذ من الحديث الأول.

فنحن نقول: إن البخاري لم يقصد إخراج حديث: (اشتكت النار) في الموضع الأول، إنما قصده قصداً عندما بوبه لصفة النار.

هناك مثال آخر وقع في صحيح البخاري، وهذا كان موضع إشكال عند الشراح، ولكن أبانه وفصله الإمام ابن القطام -رحمه الله- وكذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرحه لصحيح البخاري في فتح الباري.

حديث يرويه سفيان بن عيينه، وهذا الحديث يرويه سفيان، عن شبيب بن غرقدة، عن عروة البارقي، سمعت النبي -صلى الله عليه وسلم- يقول: (الخير معقود بنواصي الخيل إلى يوم القيامة)

أدخل البخاري هذا الحديث في كتاب المناقب، باب فضل الخيل، ولكنه ساق قبل هذا الحديث قصة، وهذه القصة عند أهل الاختصاص ليس هي مقصود البخاري -رحمه الله تعالى- إنما مقصوده ذلك الحديث فقط، وهو الذي يتناسب مع هذا التبويب "فضل الخيل"، ساق قصة طويلة اشتملت على بعض المجاهيل، الرواة الذين ليسوا من المعروفين، واشتملت على الحسن بن عمارة، وهو متكلم فيه، بل هو متروك الحديث عند علماء الحديث، فبعض الناس قالوا: كيف يروي البخاري لهذا الراوي الضعيف؟ كيف يروي البخاري لهؤلاء المجاهيل؟ وإنما كما قال ابن حجر وابن القطان: لم يقصد البخاري أن يخرج لهؤلاء المجاهيل، ولا للحسن بن عمارة، لما قصد أن يخرج هذا الحديث الصحيح.

ولما كان الحديث الصحيح جاء في سياق قصة، أراد البخاري أن يسوق القصة كما سمعها، متضمنة الحديث الذي هو موضوع الباب حتى لا يعاب عليه، بأنه حذف من الرواية شيئًا ربما يكون ذلك له دلالة عند بعض السامعين.

فهذه هي شرائط الحكم على الحديث بأنه على شرط البخاري، أو على شرط مسلم، أو على شرطهما، ونبدأ في قراءة الكلام الذي قاله الإمام المصنف.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (وقد خرجت كتب كثيرة على الصحيحين، يؤخذ منها زيادات مفيدة، وأسانيد جيدة، كصحيح أبي عوانة، وأبي بكر الإسماعيلي، والبرقاني، وأبي نعيم الأصبهاني وغيرهم).

ما زال المصنف -رحمه الله تبارك وتعالى- يعدد الكتب التي يمكن أن نجد فيها جملة من الأحاديث الصحيحة، والتي ليست في الصحيحين، فذكرنا قبل ذلك المستدرك، ثم يأتي موضوع آخر، أو نوع آخر من المصنفات الحديثية، وهي التي تسمى عند أصحابها بالمستخرجات، ما هي المستخرجات؟

المستدرك: موضوعه أن يستدرك على الصحيحين ما كان على شرطهما، وليس موجوداً فيهما.

أما المستَخرِج صاحب المستخرَج: إنما يعمد إلى الأحاديث التي في الصحيحين نفسها، لا يزيد على الصحيحين شيئاً، أو ليس هذا من موضوع كتابه، أن يزيد شيئاً على الصحيحين، وإنما موضوع كتابه أنه يعمد إلى الأحاديث التي هي موجودة بالفعل في الصحيحين، ثم يرويها هو بإسناده الخاص، بإسناد غير إسناد البخاري، وغير إسناد مسلم،

بطبيعة الحال هو في هذا المستخرج إن روى الحديث عن البخاري بإسناده إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أو عن مسلم بإسناده إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- لم يأتي بجديد، فالبخاري ومسلم كتابهما موجود ومتداول ومشهور، إنما الشأن عند ذلك المستخرج، أنه يريد أن يزيد بعض ما ينتفع به المحدثون، هو أن يزيد أسانيد أخرى عما وجد في الصحيحين، لهذه المتون نفسها، فمنهم أي من أصحاب المستخرجات من يعمد إلى هذه الأحاديث التي في الصحيحين، وهو قد سمعها عن مشايخ أخرى من طبقة البخاري مثلاً عن شيخ البخاري أو عن شيخ شيخ البخاري، إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فيخرج هذا الحديث في هذا المستخرج، فصار عنده إسناد آخر بطبيعة الحال، أضافه إلى الإسناد الذي جاء به البخاري، فأصبح البخاري هنا موافَقاً من قبل غيره من المشايخ الذين في عصره، والذين روى عنهم صاحب المستخرج، وكذلك الشأن فيمن يستخرج على صحيح مسلم.

لكن غرض هؤلاء المستخرجين فائدة من الفوائد، أو معنى من المعاني الدقيقة عند المحدثين، وهو ما يسمى عندهم بالعلو، العلو بالإسناد، العلو سيفرده المصنف -إن شاء الله تعالى- في أواخر الكتاب العالي والنازل، نوع اسمه العالي والنازل، سنتكلم عن أنواع العلو هناك تفصيلاً -إن شاء الله تعالى-، لكن نريد أن نلفت النظر إلى المعنى الذي قصده أصحاب المستخرجات، وما العلو الذي أرادوه من وراء تصنيف هذه الكتب؟

صاحب المستخرج عنده الحديث الذي عند البخاري مثلاً، عنده الحديث بإسنادين، فإن هو رواه عن البخاري، سيكون بينه وبين رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مثلاً عشرة أنفس، أما إن رواه من غير طريق البخاري عن شيخ البخاري، أو عن شيخ شيخ البخاري إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فتقل الوسائط بينه وبين رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ويكون بينه وبين رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مثلاً تسعة، ثمانية، والعلو معنى من المعاني التي يعنى بها علماء الحديث، ورواة الحديث، يهتمون بالعالي من الحديث، كلما كانت الوسائط بينك وبين رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أقل، كلما كان ذلك أفضل مما لو كان أكثر، بطبيعة الحال لابد أن يكون مع صحة الحديث، لكن هب أن الإسناد الذي هو عالي أو الوسائط فيه أقل، إسناده مشتمل على رواة ضعفاء، هل هذا ينفع؟ فالصحيح النازل الذي فيه وسائط أكثر، أفضل من الضعيف العالي الذي فيه وسائط أقل.

هؤلاء المصنفون عمدوا إلى هذه الأحاديث، فوجدوا أن لهم أسانيد لها هي عالية، مقارنة بإسناد البخاري أو بإسناد مسلم، فعمدوا إلى هذه الأسانيد العالية، وخرجوها في هذه الكتب، ليس بالضرورة أن تكون الرواية التي استخرجها صاحب المستخرج هي بلفظها الذي وجدت في صحيح البخاري أو في صحيح مسلم، قد يكون هناك زيادات في الألفاظ، قد يكون البخاري خرج الرواية مختصرة، وصاحب المستخرج ساقها مطولة، وكما قلنا في لقاء سابق رواة الحديث أحياناً يختصرون الحديث لغرض من أغراض التصنيف، فهذه الزيادات ما حكمها؟ هل تعامل معاملة الأحاديث الصحيحة، وتكون كالأحاديث التي خرجها البخاري ومسلم أم لا؟

نعم، إذا خرج المتن الذي خرجه البخاري ومسلم من غير زيادة أو نقصان فلا إشكال ها هنا، إنما الإشكال فيما إذا زاد هذا المستخرج في روايته زيادات في أسماء المتن، أو الإسناد هذه الزيادات ليست في الصحيحين، هل نقبلها على أنها مخرجة على الأصل، وهو الصحيح؟ فإذا كان الأصل صحيحاً فإنها تتبع الأصل في الصحة، أم لابد من تحقق شرط الصحة فيها؟

لابد من تحقق شرط الصحة فيها، لاسيما في الرواة الذين في الطبقات التي دون طبقة البخاري وطبقة مسلم، فلابد من صحة السند من صاحب المستخرج إلى شيخ البخاري أو إلى شيخ شيخه، ثم بعد ذلك يكون الرواة هم الرواة، أو إن كانوا رواة آخرين فلابد أن يصح السند من بداية صاحب المستخرج إلى أن ينتهي المتن إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-؛ لأن بعض أصحاب المستخرجات لم يتقيد بأحاديث الصحيحين، وإنما زاد في أثناء ذلك بعض الزيادات، أو بعض الأحاديث التي ليست هي من أحاديث البخاري ولا من أحاديث مسلم، فلابد لكي نحكم لها بالصحة أو لرواتها بالثقة أن يكون رجال الإسناد ثقات، وأن يكون هؤلاء الرواة موثقين من قبل أهل العلم.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (وكتب أخر التزم أصحابها صحتها، كابن خزيمة، وابن حبان البستي، وهما خير من المستدرك بكثير وأنظف أسانيد ومتون).

أيضاً ما زال المصنف -رحمه الله تعالى- يعدد لنا الكتب التي هي مظنة وقوع الأحاديث الصحيحة فيها، فذكر من هذه الكتب: الكتب الموسومة بالصحاح، كتب الصحاح غير الصحيحين؛ لأن الكتب التي سماها أصحابها الصحاح، واشترطوا فيها الصحة، ليست فقط محصورة في الصحيحين، بل هناك أئمة أخرون صنفوا في الصحيح، كالإمام ابن خزيمة له صحيح ابن خزيمة وهو مطبوع متداول، وكالإمام ابن حبان البستي، أيضاً له صحيحه المسمى بالتقاسيم والأنواع، وترتيبه مطبوع، وأيضاً مستدرك الحاكم وقد تكلمنا عليه كثيراً، فهو صحيح عند صاحبه عند الإمام الحاكم النيسابوري، هذه الكتب مظنة وقوع الأحاديث الصحيحة، فيها زيادة عما وجد في الصحيحين، ولا شك أن أصح هذه الكتب الثلاثة، كتاب الإمام ابن خزيمة، فإن الأحاديث الصحيحة فيه كثيرة، ومقارنة بصحيح ابن حبان وصحيح الحاكم، أو مستدرك الحاكم، وصحيح ابن حبان أنظف، وأعلى رتبة من مستدرك الحاكم، إلا أنه في مرتبة دون مرتبة

صحيح ابن خزيمة، فترتيب هذه الكتب بحسب الأصحية هو: صحيح ابن خزيمة، وهو المقدم، ثم صحيح ابن حبان، ثم مستدرك الحاكم، فهذا هو ترتيب هذه الكتب، ولكنها في الجملة دون الصحيحين؛ لأن فيها أحاديث أُنكرت على أصحابها، وأخطاء من قبل بعض الرواة، وأحاديث معلولة، وأحاديث فيها بعض الرواة الضعفاء خفيت علتها على ابن خزيمة أو ابن حبان أو الحاكم، فمن هذه الحيثية لم ترتقي هذه الكتب إلى مرتبة الصحيحين، ولكن لا شك أنه ينتفع بما وقع فيها زائداً من الأحاديث، فمنه قدر لا بأس به من الأحاديث الصحيحة، والتي ليست هي في الصحيحين.

لكن ينبغي أن نلاحظ أمراً يختص بكتاب ابن خزيمة -رحمه الله-، بعض الناس يتصور أن كل حديث أدخله الإمام ابن خزيمة في صحيحه فهو عنده صحيح، وليس هذا كذلك، بل أحياناً ابن خزيمة يشير في صدور الأبواب والعناوين إلى ضعف الحديث، فيخرج الحديث ويقول: باب كذا وكذا وكذا، ثم يقول: إن صح الخبر فإن في القلب منه شيء، إن صح الخبر فإن فلان فيه كذا، إن صح الخبر فإن الصواب فيه الإرسال أو نحو ذلك، فيشير إلى ما وقع في الحديث من خطأ، فهذا لا يكون صحيحاً عند ابن خزيمة، إنما ذكره لينبه عليه، ويلفت القارئ إلى أنه ليس من صحيح الحديث بل من ضعيفه، فإدخاله في الصحيح مع التنبيه على ضعفه يخرجه عن شرطه في الصحيح، كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر في بعض مواضعه.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (وكذلك يوجد في مسند الإمام أحمد من الأسانيد والمتون شيء كثير مما يوازي كثيراً من أحاديث مسلم، بل والبخاري أيضاً، وليست عندهما، ولا عند أحدهما، بل ولم يُخَرِجه أحد من أصحاب الكتب الأربعة، وهم: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه).

أيضاً ما زال الإمام -رحمه الله تعالى- يعدد لنا الكتب التي يمكن الرجوع إليها، للوقوف على أحاديث صحيحة ليست في الصحيحين، فذكر هنا مسند الإمام أحمد - رحمه الله تعالى-.

الإمام أحمد بن حنبل الإمام المعروف، صاحب المذهب المعروف، إمام أهل السنة والجماعة -رحمه الله وضي عنه-، له كتاب اسمه المسند، وهو كتاب عظيم جدًا كبير للغاية، وهذا الكتاب اشتمل على كثير من الأحاديث الصحيحة، يوجد فيه أحاديث ضعيفة، لكن أغلب الأحاديث الضعيفة التي في مسند الإمام أحمد، ضعفها من الضعف الهين، فلا هي موضوعة، ولا منكرة، ولا باطلة، قد تكون مشتملة على أخطاء إسنادية، أو أخطاء في بعض الألفاظ في المتن، لكن لا تبلغ إلى حد أن تكون باطلة أو موضوعة؛ ولهذا كان مسند الإمام أحمد -عليه رحمة الله تعالى- من أفضل المسانيد على الإطلاق، وإلا فهناك مسانيد كثيرة صنفها علماء الحديث، إلا أن مسند الإمام أحمد مقدم على سائر المسانيد، بل يرى شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- أن مسند الإمام أحمد أفضل من سنن أبي داود، مع أن سنن أبي داود هي إحدى الكتب الأربعة الأصول مع الصحيحين، فينبغي أن تكون مقدمة، ومع ذلك يرى شيخ الإسلام ابن تيمية ورأيه صواب، يؤيده الواقع وكلام ابن حجر العسقلاني في نكته على كتاب ابن الصلاح يرشد إليه، ويدل عليه، أن مسند الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- مسند مقدم على سنن أبي داود، يعني أرجح من سنن أبي داود في الأصحية، ولك أن تقول: إنه على الأقل مثله في الصحة، لكن لا يكون أبداً دون السنن الأربعة، وهذا ما أشار إليه الإمام ابن كثير، حيث قارن بين مسند الإمام أحمد والكتب الأربعة.

المحدثون حينما يقولون: الكتب الأربعة يقصدون: السنن الأربعة المضافة إلى الصحيحين، وهي سنن أبي داود، وسنن النسائي، وجامع الترمذي، وسنن ابن ماجة، فهذه هي الأربعة.

فحينما يقولون: "أخرجه الأربعة"، فهؤلاء هم المقصودون، إلا أن يصطلح إمام اصطلاحاً خاصاً به في كتاب يختص به، فهذا شأن آخر لكن عندما تجد في كتب الرجال، أو كتب الجرح والتعديل، أو كتب علل الأحاديث، أو كتب التخاريج، أن هذا الحديث أخرجه الأربعة فهم يقصدون هؤلاء الأربعة، فإذا قالوا: الستة، أضف إليهم، الصحيحين. فالستة هم: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

إن مسند الإمام أحمد -عليه رحمة الله تبارك وتعالى- هو من أفضل المسانيد على الإطلاق، وليس فيه إلا الصحيح أو الحسن، أو الضعيف المنجبر، أو الضعيف ضعفاً هيناً، وليس فيه الباطل ولا الموضوع، وإن التقط بعض العلماء بعض أحاديث من المسند، وزعموا أنها موضوعة، إلا أن هذا لم يكن محل قبول أهل العلم، وانتقدوهم في ذلك أشد الانتقاد، وللحافظ ابن حجر العسقلاني جولات، وجولات في هذا المدمار.

هل مسند الإمام أحمد كله صحيح كما زعم ذلك بعض الناس؟

قال بعض الناس: إن مسند الإمام أحمد كله صحيح بغير استثناء، وقال ذلك: الإمام أبو موسى المديني، والإمام أبو العلاء الهمذاني -رحمهما الله تعالى -، ولكن هذا أيضاً كان موضع نقد العلماء، كالإمام ابن الجوزي فرد على أبي العلاء الهمذاني في ذلك، وكذلك رد الإمام ابن القيم على أبي موسى المديني في ذلك، وكذلك الحافظ ابن حجر، وشيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- ابن تيمية في كتبه عموماً وبخاصة مجموع الفتاوى مباحث في هذا الأمر، ذهب إلى أن الإمام أحمد -عليه رحمة الله تعالى- لا تجد في مسنده الرواية عن كذاب، قد تجد حديثاً أخطأ فيه الثقة، أو أخطأ فيه

الصدوق، أو أخطأ فيه من هو سيء الحفظ، فبعض أهل العلم يقولون: هو باطل أو هو موضوع من حيث النظر في متن الحديث ومعناه، ولكن لا تجد الرواية عن كذاب، أو من يتعمد الكذب على رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (وكذلك يوجد في معجمي الطبراني الكبير والأوسط، ومسندي أبي يعلى والبزار، وغير ذلك من المسانيد والمعاجم والفوائد والأجزاء: ما يتمكن المتبحر في هذا الشأن من الحكم بصحة كثير منه، بعد النظر في حال رجاله وسلامته من التعليل المفسد).

ما زال الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- يعدد لنا الكتب التي يمكن أن نجد فيها جملة من الأحاديث الصحيحة مما هو زائد على ما في الصحيحين، إلا أن هذه الكتب الأخيرة التي سماها إن وجد فيها الصحيح، فهو في الغالب يكون موجوداً في غيرها، أما ما تفردت به فكما قال الإمام ابن رجب الحنبلي والإمام الزيلعي: إنها مجمع الغرائب والمناكير، فالأغلب الأعم الذي احتوت عليه، أو تفردت به إنما هي أحاديث ضعيفة ومنكرة وباطلة.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (ويجوز له الإقدام على ذلك، وإن لم ينص على صحته حافظ قبله، موافقة للشيخ أبي زكريا يحيى النووي، وخلافاً للشيخ أبي عمرو).

يشير الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- هنا إلى مسألة حيرت العلماء، وهي: هل يجوز الاستقلال بإدراك الصحيح في العصور المتأخرة أم لا؟

يعني: هل نحن في هذه العصور المتأخرة، يمكن لنا أن ندرك صحة الحديث الصحيح بمجرد النظر في الأسانيد، ودراستها بعد معرفتنا بمناهج المحدثين، وقواعدهم، وأصولهم في هذا الباب؟ هل بإمكاننا أن نتوصل إلى كون ذلك الحديث صحيحاً، أم ليس كذلك، فيما لم نسبق إلى تصحيحه من قبل العلماء المتقدمين؟

الحافظ ابن الصلاح -عليه رحمة الله تعالى- تناول هذه المسألة في كتابه علوم الحديث، الذي هو أصل كتاب الاختصار هذا، وذكر كلاماً فهم منه أنه يغلق باب الاجتهاد، ويرى أن إدراك الصحيح لدى العصور المتأخرة متعذر، بل لابد من الرجوع إلى أحكام الأئمة المتقدمين، وأن الأسانيد وحدها في هذه العصور المتأخرة، لا تكفي للحكم على الحديث بكونه صحيحاً، فلو أن الإسناد الذي بين يديك إسناد صحيح، أي رجاله ثقات، فلا يتهيأ لك الحكم بأنه حكم صحيح، إلا إذا كنت مسبوقاً من قبل عالم من علماء الحديث، وناقد من نقاد الحديث، وحافظ من حفاظ الحديث.

واعترض على ابن الصلاح جماعة من أهل العلم، كما وافقه آخرون، فممن وافقه: الإمام ابن جماعة -رحمه الله تعالى- في المنهل الروي، وممن خالفه: الإمام النووي، والإمام العراقي، وابن كثير ها هنا، وكذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني وآخرون.

وهناك من أهل العلم من حاول التوفيق بين هؤلاء العلماء، كالحافظ السيوطي -رحمه الله- فذهب إلى أن الحافظ ابن الصلاح لم يقصد أن يغلق باب الحكم على الأحاديث عموماً لدى العصور المتأخرة، إنما خص ذلك بالصحيح لذاته لا بالصحيح لغيره، فنسب أو حمل كلام ابن الصلاح على أنه يقصد الصحيح لذاته، أي الصحيح الذي يحكم عليه بمقتضى إسناد واحد، هذا لا يتهيأ للمتأخر أن يتوصل إليه إلا إذا كان مسبوقاً من قبل إمام من أئمة الحديث. أما الصحيح لغيره وهو الحديث الذي في أصله دون الصحيح، ثم ارتقى كما سيأتي في بابه -إن شاء الله- إلى مرتبة الصحيح بكثرة الشواهد والمتابعات والروايات الأخرى، فهذا غير ممتنع، ولا يقصده الحافظ ابن الصلاح، هكذا يقول: السيوطي جمعاً بين ما نسب إلى الإمام ابن الصلاح -رحمه الله- وما اعترض به العلماء الآخرون.

والواقع أن كلام ابن الصلاح لمن تأمله، يتبين له أنه لم يقصد هذا المعنى، لا إغلاق باب التصحيح لذاته ولا باب التصحيح لغيره، ولم يقصد هذه المسألة بالمرة، إنما قصد -رحمه الله تبارك تعالى- الأحاديث التي تتفرد بها الكتب والأجزاء المتأخرة، والتي لا يكون لها أصل في الكتب المشهورة المتداولة، فإن هذا الحكم عليه بكونه صحيحاً إنما ينبني على معرفتنا بثقة هؤلاء الرواة.

ونحن أشرنا في أول لقاء أن كلمة الثقة لها معاني متعددة عند العلماء المتقدمين، وكذلك لها معاني عند العلماء المتأخرين، فذكرنا من معانيها عن العلماء المتقدمين: أن الذي يصفوه بأنه ثقة، إنما هو العدل الضابط، أو العدل وإن لم يكن ضابطاً، إلا أن المتأخرين توسعوا في هذا الباب، وساروا يطلقون الثقة على من كان قد ثبت سماعه للكتاب الذي يرويه، أو لحضوره لمجلس السماع، فهذا هو الذي يسمى عندهم بالثقة، وقد لا يكون عدلاً وضابطاً، وقد يكون عدلاً دون ضابط، فمثل هذا إن وجدنا وصف العالم له بأنه ثقة فليس لنا أن نحتج بحديثه بعد أن عرفنا اصطلاح من وثقه، أنه لا يقصد بالثقة، الثقة الذي يعتمد على حديثه، ويحتج بروايته، إنما قصد الثقة أي هو صادق في ادعائه حضور هذا المجلس، صادق في ادعائه سماع هذا الكتاب من الشيخ؛ لأن المتأخرين إنما كانوا يسمعون كتباً مروية عن أصحابها، ولم يكونوا يسمعون أحاديث مفردة؛ فلهذا لم يكن وصف المتأخر للراوي بأنه ثقة، قاصداً منه أنه حجة فيما تفرد به، والشأن هنا فيما تفرد به من الروايات، لا فيما كانت روايته موجودة عند علماء الأصول، أو في كتب الأصول التي صنفها العلماء، كالصحيحين وسنن أبي داود والمسند والموطأ، ومثل هذه الكتب، فالحديث إن وجدنا له أصلاً في هذه الكتب، فلا تَعنينا رواية هذا الراوي له، ولا يضرنا إن كان صادقاً أو كاذباً، إن كان متقناً أو غير متقن؛

لأن الحديث ثابت محفوظ، إنما الشأن فيما إذا تفرد مثل هذا الراوي بحديث، وليس له أصل في الأصول، ولا خرجه إمام معتمد، ولا هو موجود في كتاب من كتب الحديث المشهورة المتداولة، فإننا لا نستطيع أن نعتمد على رواية ذلك الراوي، فنحكم على الحديث بكونه صحيحاً لكون الراوي ثقة؛ لأن هذا الثقة إنما وثقوه على حضوره لمجلس السماع وثبوت ذلك، لا لأنه وصف بالعدالة والضبط، المشترطان في قبول حديث الراوي، فهذا وجه في الجمع، أسأل الله تعالى أن أكون وفقت إليه، والمسألة ما زالت محل بحث العلماء، فأسأل الله التيسير، ونكتفي بهذا القدر وننظر فيما عند الإخوة الكرام.

إجابة أسئلة الحلقة الماضية:

كان السؤال الأول: أيهما أصح؟ البخاري أو مسلم؟ ولماذا؟

وكانت الإجابة:

أولاً: صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم؛ وذلك لأن شروط الصحيح متحققة في البخاري أكثر من مسلم، وقد تكون هناك أحاديث عند مسلم تقدم على أحاديث البخاري.

ثانيًا: أن الرواة الذين خرج لهم البخاري لم يتكلم فيهم بجرح، وأما الرواة الذين خرج لهم مسلم ففيهم كلام مرجوح؛ ولأن البخاري اشترط في إخراج الحديث بأن يكون الراوي عاصر شيخه وثبت عنده سماعه منه، وأما مسلم فاكتفى بمجرد المعاصرة. انتهت الإجابة.

بارك الله فيك.

السؤال الثاني: اذكر شرائط الحكم على الحديث، بأنه على شرط الشيخين أو أحدهما؟

وكانت الإجابة:

أن يكون رواة الحديث من رجال الصحيحين أو أحدهما، أن يتحقق فيهم ما اشترطه الشيخان أو أحدهما، أن يكون الإسناد على الصفة التي أخرج بها الشيخان أو أحدهم.

طبعًا نحن فصلنا هذا بفضل الله -عز وجل- في أول الحلقة.

يقول: هل أصحاب الصحاح لهم شروطهم الخاصة لقبول الحديث، وخاصة ابن خزيمة -رحمه الله تعالى-؟.

نحن قلنا في الأصل أن العلماء لا يقبلون الحديث إلا إذا كان صحيحاً، ولا يدخلون الحديث في كتاب وصفوه بأنه صحيح إلا إذا كان الحديث عند ذلك المصنف قد يتحقق فيه شرائط الصحة، إلا أن هذه الشرائط بعض أهل العلم يشترطها كلها، وبعضهم لا يشترطها كلها، والإمام ابن خزيمة -رحمه الله تعالى- ذكر في تعريف كتابه، أو في اسم كتابه، أو في وقف شرائطه، ما يدل على أنه لم يشترط بعض ما اشترطه غيره من العلماء في صحة الحديث، فلم يرد في تعريفه ما يدل على اشتراطه سلامة الحديث من الشذوذ والعلة، وكما يقول الإمام الحافظ ابن حجر: إن ابن خزيمة وكذلك ابن حبان قد يقع الحديث عندهم سالماً من العلة فيتجنبان إخراج الحديث المعلول، ولكن لا يشترطان تتبع العلة بحيث يتحقق لديهما أن الحديث لم تقع فيه علة، وفرق بين أن أجد العلة فأتجنبها، وبين أن أبحث عنها خشية أن تكون واقعة في الرواية.

يقول: البخاري هو الصحيح بالإجماع، فما حكم الأحاديث المعلقة الموجودة فيه؟ .

حينما نقول: إن البخاري أحاديثه صحيحة، نقصد الأحاديث التي أسندها في كتابه، أي رواها بإسناده أما المعلقات فليست هي من شرط الصحيح، منها ما هو صحيح، ومنها ما هو حسن، ومنها ما هو ضعيف، إلا أن ضعفها ليس من الضعف الشديد.

يقول: هل يجب على الطالب أن يحفظ متن كتاب الباعث الحثيث؟.

ليس بالضرورة أن يحفظ متن الباعث الحثيث، وإنما هناك متون أخرى صنفت لتحفظ منها: كتاب نخبة الفكر للحافظ ابن حجر، هو متن مختصر في هذا العلم، شامل لمسائل العلم، وفي الوقت نفسه مختصر جداً، وهناك منظومات ألفت في هذا العلم أيضاً كألفية السيوطي، وكألفية العراقي، هناك من يميل إلى حفظ النظم على النثر، وهناك من يميل إلى النثر دون النظم، وإن أردت أن تحفظ مختصراً كبيراً ويكون مما كتب نثراً، فعليك بمختصر الإمام النووي لكتاب ابن الصلاح.

يقول: هل إذا صح الحديث في أصل البخاري ومسلم، أمكن تخريجه من طريق ضعيف كالمستدرك؟.

يعني تخريجه وتنسبه للبخاري؟ إن كنت تقصد تخرجه ناسباً إياه للبخاري أو مسلم فهذا خطأ، إنما تقول: أخرجه الحاكم بإسناد ضعيف، وله أصل في الصحيحين، فتميز بين ما أخرجه الحاكم، وبين ما أخرجه الإمام البخاري أو مسلم.

يقول: هل في الصحيحين أحاديث متكلم فيها، بحيث أنه معلول أو ضعيف، نظراً لاشتراط المسلم المعاصرة، وإن لم تثبت اللقية؟

هذه مسألة أشرنا إليها سابقاً؛ لأن أغلب الأحاديث التي خرجها البخاري ومسلم وتكلم فيها، الكلام فيها إنما هو راجع في الأعم الأغلب إلى الصناعة الإسنادية البحتة بما لا تأثير له في المتون، وما سوى ذلك فيعرف من كتب الاختصاص.

يقول: هل تقسيم كتاب الإمام مسلم على طريقة أبواب، هي من تقسيم الإمام النووي، وليست من تقسيم الإمام مسلم؟ وما هي أفضل طبعة تنصحنا باقتنائها لصحيح الإمام مسلم؟.

طبعاً هذه التبويبات هي لشراح صحيح مسلم، وليست هي للإمام مسلم، قد يكون الإمام مسلم له أسماء الكتب، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الحج، لكن الأبواب التي هي بين الأحاديث التي تفصل أحاديث عن أخرى هي للشراح، إما للقاضي عياض وإما للنووي وإما لكليهما.

يقول: بالنسبة للمعلقات في صحيح البخاري، هناك كتاب تغليق التعليق، فهل جمع هذا الكتاب غلق جميع المعلقات؟.

الحافظ ابن حجر العسقلاني في تغليق التعليق، عمد إلى الأحاديث التي علقها البخاري، وقلنا علقها أي رواها بغير إسنادها، أي لم يسندها إلى قائلها، أو إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، الإمام البخاري حيث علق هذه الأحاديث هي بطبيعة الحال مسموعة لديه، له فيها أسانيد، ولكنه كما أقول لغرض من أغراض التصنيف لم يسندها في كتابه هذا، وإنما ذكرها معلقة، وبعضها علقها في موضع وأسندها في موضع آخر، بحسب الحاجة، فعمد الحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله- إلى هذه الأحاديث التي علقها، وجاء في أسانيدها، وذكر من خرج تلك الأحاديث مسندة من علماء الحديث، وألف كتابه تغليق التعليق.

يقول: ما المقصود أن كتابي ابن خزيمة وابن حبان، هما خير من المستدرك بكثير وأنظف أسانيد ومتوناً، هل هما أصح منه أم ماذا؟ .

هما مقدمان في الصحة على مستدرك الحاكم، أي: أصح صحيحاً من مستدرك الحاكم، فالكتب الثلاثة شرط أصحابها فيها الصحة، ولكن شرط الصحة تحقق في صحيح ابن خزيمة أكثر من تحققه في صحيح ابن حبان، وهو في صحيح ابن خزيمة وابن حبان متحقق أكثر من صحيح ابن خزيمة، فصارت المرتبة أو الأصحية تقديم صحيح ابن خزيمة من حيث الأصحية، ثم صحيح ابن حبان، فهو دون ابن خزيمة وأعلى من الحاكم، ثم يأتي المستدرك، الحاكم في المؤخرة.

يقول: ذكرت في حكم الزيادة الواردة في المستخرج، هل لنا أن نقول: أن ترك صاحب الصحيح البخاري أو مسلم أو كليهما، لهذه الزيادة دليل على كونها معلولة أو فيها علة؛ لذلك تركها؟.

ليس باللازم، قد يكون هذه الزيادة صحيحة، ولكنه لم يحتج إليها في الصحيح، نحن قلنا هذا الكتاب مختصر فلا يخرج كل شيء يأتي في الأحاديث الصحيحة، ولكن أحيانًا تكون صحيحة، وأحياناً تكون غير صحيحة، أحيانًا تكون محفوظة، وأحياناً تكون شاذة، وهذا كله يدرك بالرجوع إلى كتب التخريج وكتب العلل لنعرف المحفوظ منها، من غير المحفوظ.

يقول: في الشرط الرابع لشرئط تحقق أن يكون الحديث على شرط الشيخين أو كليهما، ذكرت أن يكون رجال هذا الحديث ممن تعمد البخاري ومسلم أو أحدهما الإخراج عنهم، ولم يذكروا اتفاقاً، فذكرت في مثال حديث سفيان بن عيينة رواه عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: (إذا اشتد الحر فأبردوا)، وذكر قصة النار، فذكرت أن البخاري في هذا الحديث ذكر هذا الحديث في آخر قصة معروفة.

الحديث الآخر: حديث عروة البارقي.

حديث عروة البارقي: ذكره البخاري في آخر قصة، ذكرت أن في هذه القصة، رجالها غير معروفين أو موهومين، وبعضهم تُكلم فيهم، بل بعضهم متروك الحديث، فهل هذه القصة في صحيح البخاري تعتبر قصة ضعيفة؟.

لا...؛ لأن هذه القصة هي جزء من الإسناد؛ لأن الإسناد كما يعرفه الحافظ ابن حجر وكذلك الإمام ابن جماعة: حكاية طريق المتن، الإسناد ما هو إلا حكاية، يعني حينما أقول: حدثني فلان، كأنني قلت: إنني ذهبت إلى فلان، فسمعته يحدث بهذا الحديث، فأنا أحكي كيف وصل إلي المتن، فالحكاية قد تكون قصرة، وقد تكون طويلة، وقد تشتمل على فصول متعددة، في النهاية كل ذلك جزء من الإسناد، وليس هو المتن الذي يقصده المخرج للحديث.

هؤلاء الرجال الذين في إسناد هذه الحكاية، هل هم غير رجال الحديث الخيل؟ وهل هو سياق متصل مع بعضه؟.

أي نعم.

رجال غير رجال؟.

نعم؛ لأن الحسن بن عمارة لم يروي حديث الخيل، إنما هو حديث آخر، ورد ذكره أثناء الإسناد.

أسئلة الحلقة.

السؤال الأول: رتب هذه الكتب بحسب الأصحية: مستدرك الحاكم - صحيح ابن خزيمة - صحيح ابن حبان؟

السؤال الثاني: هل في مسند الإمام أحمد أحاديث موضوعة؟
والله أعلم.

الدرس الخامس

تابع الزيادات على الصحيحين

إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وبعد:

سنستكمل في هذا اللقاء -إن شاء الله تعالى- بقية المسائل التي أودعها الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- في نوع الحديث الصحيح .

آخر ما تكلمنا فيه أن الإمام ابن كثير -رحمه الله تعالى- بعد أن بيَّن أن هناك أحاديث صحيحة زائدة على ما في الصحيحين، وأن هذه الأحاديث الصحيحة من الممكن أن توجد في كتب السنن والمسانيد وغيرها، أخذ يعدد لنا بعض الكتب المشهورة التي يظن فيها وجود الأحاديث الصحيحة الزائدة على ما في الصحيحين.

واليوم -إن شاء الله تعالى- سنستكمل مع الحافظ ابن كثير الحديث عن بعض هذه الكتب التي تضمنت صحيح الأحاديث الزائدة على ما في الصحيحين، فأول كتاب ذكره -رحمه الله تعالى- كتاب المختارة للضياء المقدسي، فقال -رحمه الله تعالى-:

(وقد جمع الشيخ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي في ذلك كتاباً سماه المختارة ولم يتم، كان بعض الحفاظ من مشايخنا يرجحه على مستدرك الحاكم والله أعلم).

كتاب المختارة للضياء المقدسي موضوعه مثل موضوع المستدرك للحاكم النيسابوري فهو أيضاً يستدرك على الشيخين الأحاديث الصحيحة، وهذا الكتاب في نظر نقاد الحديث هو أعلى رتبة وأفضل وأنظف أسانيد من مستدرك الحاكم، سبق وأن تكلمنا أن مستدرك الحاكم فيه من الأحاديث الضعيفة والمعلولة بل والمنكرة والباطلة والموضوعة، ما هو معلوم عند أهل العلم؛ ولهذا وجهوا سهام نقدهم على هذا الكتاب، ولم يوافقوا الحاكم فيما ذهب إليه في كثير من الأحاديث التي أودعها ذلك الكتاب بخلاف المختارة المقدسي، فالأحاديث التي به هي أفضل وأحسن من حيث الإسناد، وكذلك المتون والأحاديث المنتقدة عليه قليلة جداً، مقارنة بما انتقد على كتاب الحاكم.

يقول ابن كثير (كان بعض الحفاظ من مشايخن) يقصد شيخ الإسلام ابن تيمية، فإنه قال ذلك في بعض كلامه إن كتاب المختارة أحسن وأفضل من مستدرك الحاكم.

ثم بعد ذلك عاد المصنف -رحمه الله تعالى- إلى الحديث عن مستدرك الحاكم؛ لأن الإمام ابن الصلاح توسط في شأنه ووضع لنا ضابطاً مع كيفية التعامل مع أحاديث كتابه، فقال:

(وقد تكلم الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح على الحاكم في مستدركه، فقال: وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل بالقضاء به، فالأولى: أن يتوسط في أمره، فما لم نجد فيه تصحيحاً لغيره من الأئمة، فإن لم يكن صحيحاً فهو حسن يحتج به، إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه).

هذا هو ما ذهب إليه الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح -رحمه الله تعالى- مع التوسط في أحاديث الحاكم، وخلاصة قوله في ذلك، أن الحديث الذي يصححه الحاكم في كتابه المستدرك: إما أن يكون الحاكم قد وافقه غيره من العلماء على هذا التصحيح أو لا...

- فإن وجدنا العلماء وافقوه على ذلك التصيحيح فهذا مما أصاب فيه الحاكم ولم يخطيء فيه.

- وإن كان العلماء خالفوه في هذا التصحيح وذهبوا إلى ضعف الحديث لا إلى صحته، فالقول قول العلماء في ذلك، ويحمل تصحيح الحاكم النيسابوري على ما عرف من تساهله في باب التصحيح.

يبقى النظر في الأحاديث التي صححها الحاكم، أي أودعها كتابه المستدرك، الصحيح عنده، ولم نجد إماماً من الأئمة الآخرين موافقاً له أو مخالفاً، فماذا يكون تعاملنا مع هذا االنوع من الأحاديث؟

يرى الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح -رحمه الله تعالى- أن مثل هذه الأحاديث ينظر فيها، ينظر في إسنادها ومتونها.

- فإذا وجد في الإسناد أو في المتن ما يكون سبباً للتضعيف من جرح لبعض الرواة، أو انقطاع في الإسناد أو نكارة في المتن أو نحو ذلك، فحينئذٍ نحكم بما تقتضيه الأسانيد والمتون.

- أما إذا لم نجد قادحاً في الإسناد ولا في المتن، فنحن لا نعطيه حكم الصحيح، بل حكم الحسن فقط، ننزل به من مرتبة الصحيح إلى مرتبة الحسن.

إذن الحديث الذي يصححه الحاكم في المستدرك هو في نظر الحافظ ابن الصلاح -رحمه الله تعالى-:

- إما أن يكون الحاكم في هذه الأحاديث وافقه العلماء الآخرون على ما ذهب إليه من تصحيح الحديث، فحينئذٍ نحكم على الحديث بكونه صحيحاً؛ لأن الحاكم لم يتفرد بما ذهب إليه.

- وإما أن يخالفه الحفاظ الآخرون فيما ذهب إليه من تصحيحهم لهذا الحديث، فحينئذٍ لا يعرج على قول الحاكم، ونحكم بضعف الحديث اعتماداً على ما ذكره أهل العلم ونقاده من تضعيف لهذا الحديث، ويحمل صنيع الحاكم حينئذٍ على تساهله الذي عرف عنه.

ثم يأتي دور الأحاديث التي أدخلها الحاكم في كتابه المستدرك مصححاً لها، ولم نجد إماماً آخر من الآئمة تكلم فيها لا بتصحيح ولا بتضعيف، فهذه الأحاديث ننظر في إسنادها ومتنها.

- فإن وجدنا موجباً للقدح فيها أعملنا ذلك، وحكمنا على الرواية بالخطأ والضعف، وأيضاً حملنا ذلك على أنه من أخطاء الحاكم وتساهله.

- أو لم نجد في الإسناد ما يدعو إلى التصحيح، أو في المتن ما يدعو إلى الإنكار، فحينئذٍ نقبل من الحاكم حكمه على الحديث، ولكننا لا نوافقه في إطلاق اسم الصحة على الحديث، بل ننزله إلى أدنى مراتب المقبول، وهو الحديث الحسن.

لماذا لم يطلق ابن الصلاح -رحمه الله تعالى- في هذه الصورة الأخيرة، اسم الصحيح على هذا النوع من الأحاديث؟ بناءً على أن الحاكم قد صحح الحديث، وهو لم يجد فيه ما يدعو إلى التضعيف؟

هذا راجع إلى معرفة العلماء بمنهج الحاكم، نحن ذكرنا في لقاءات سابقة أن هناك من أهل العلم من يسمي كل ما هو مقبول صحيحاً، سواء كان من أعلى درجات القبول أم من أدناها، ومن هؤلاء العلماء: الحاكم النيسابوري، وكذلك ابن حبان، وابن خزيمة نسب إلى هؤلاء الثلاثة وإلى غيرهم أيضاً أنهم كلما جاء الحديث مقبولاً تحقق فيه شرائط القبول سواء كان في أعلى درجات القبول أم في أدناها، فهم يسمون ذلك صحيحاً، فإذا وجدنا الحاكم مع ما عرف معه بالتساهل وصف الحديث بأنه صحيح، ولم نجد ما يدعو إلى تضعيفه، نعم سنقبل منه ذلك الحكم، لكن نجعله في أدنى درجات القبول؛ مصطلح الصحيح في عرف الحاكم متردد بين هذه المراتب.

فقول الحاكم في الحديث: إنه صحيح، لم يبين فيه هل هو من درجة عليا في الصحة، أم من درجة دنيا في الصحة؟ فالأمر المتيقن لدينا هو أنه داخل في حد الحسن الذي هو في أدنى درجات القبول، وأما دخوله في درجة الأعلى فهذا يحتاج إلى دليل آخر يثبت ذلك.

فالذي نتيقنه من تصحيح الحاكم للحديث مع عدم علمنا بما يوجب ضعفه: هو أنه في حيز القبول، فنعطيه أدنى درجات القبول؛ لأن هذا هو الأمر المتيقن لدينا الذي نستطيع أن نجزم به، أما إذا أردنا أن نرفعه إلى أعلى درجات القبول وهو الصحيح، فلابد حينئذٍ من دليل آخر يرشدنا إلى ذلك ويدفعنا إلى ارتقاء الحديث إلى هذه المرتبة العليا.

هناك من العلماء من انتقد ابن الصلاح في هذا الموضع، وقال: الصواب أنه ينظر في هذا الحديث، ويتتبع رواياته وأسانيده، ويحكم عليه بما يقتضيه من صحة أو ضعف أو حسن، وهذا الكلام صحيح، ولكنه لا يتعارض مع ما ذهب إليه الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح -عليه رحمة الله تعالى-؛ لأن أبا عمرو ابن الصلاح يريد أن يستفيد من هذا الحكم الذي ذهب إليه الحاكم، ويريد أن يضعه موضع الاعتبار، بطبيعة الحال كل الأحاديث يلزمنا لكي نعرف صحيحها من سقيمها أن ننظر في أسانيدها، وفي متونها، وأن نعمل قواعد أهل العلم التي درسناها وعرفناها عن المحدثين، وعلى ضوء ذلك يترجح لدينا إن كان الحديث صحيحاً أم غير صحيح.

هذا القانون يتبع في كل الأحاديث، لكننا الآن بين أيدينا حكم لإمام، فابن الصلاح -رحمه الله تعالى- لا يريد أن يهمل ذلك الحكم، وإنما يضعه موضع الاعتبار مع ما احترز منه، من كون الحاكم متساهلاً في التصحيح؛ فلهذا احتاط في هذا، وقال: إذا وجدنا فيه ما يوجب الضعف ضعفناه، مع أن الحاكم قد صححه، فهو لم يتبع الحاكم فيما ذهب إليه من تصحيح أو تقوية لهذا الحديث، بل قيَّد ذلك بأن يكون الحديث مع ذلك سالماً من موجب للضعف، وهذا في قوله: إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه، وهذا يدل على أن ابن الصلاح يعمل القواعد، ويعمل الأصول، وينظر في الأسانيد والمتون، بحيث يتبين له هل الحديث فيه ما يقدح، أم ليس فيه ما يقدح؟ فإذا ترجح أنه ليس فيه ما يقدح، حينئذٍ استفاد بحكم الحاكم، وحمله على أنه ليس من باب التساهل، أما إذا كان الحديث متضمناً ما يقدح فيه سواءً في إسناده أو متنه، ففي هذه الحالة لا يعرج على قول الحاكم، ولا يتبعه في ذلك.

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (قلت: في هذا الكتاب أنواع من الحديث كثيرة، فيه الصحيح المستدرك، وهو قليل، وفيه صحيح قد خرجه البخاري ومسلم، أو أحدهما لم يعلم به الحاكم. وفيه الحسن والضعيف والموضوع أيضًا. وقد اختصره شيخنا أبو عبد الله الذهبي، وبيَّن هذا كله، وجمع منه جزءاً كبيراً مما وقع فيه من الموضوعات، وذلك يقارب مائة حديث. والله أعلم).

عاد الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- يقسم لنا أنواع الأحاديث في كتاب المستدرك، نحن نعلم أن أصل كتاب المستدرك للحاكم النيسابوري، استدراك الأحاديث التي هي على شرط البخاري ومسلم، وليست هي في الصحيحين، إذن ينبغي أن تكون الأحاديث التي اشتمل عليها كتاب المستدرك في الصحة بمنزلة أحاديث الصحيحين؛ لأنها ينبغي أن تتحقق فيها شرائط الصحيحين في صيحيحيهما، إلا أن الحاكم -رحمه الله تعالى- تساهل، وتوسع في ذلك غاية

التوسع، فأدخل في كتابه المستدرك على الصحيحين، أحاديث لا ينبغي أن تكون في هذا الكتاب، فمن هذه الأحاديث ما هو صحيح على شرط البخاري ومسلم حقاً، يعني تحقق فيه شرط البخاري، وأصاب الحاكم في إدخال مثل هذه الأحاديث في كتابه المستدرك، ولكن هذا قليل، في جنب الأحاديث التي لم يتحقق فيها شرط الشيخين في هذا الكتاب، ونحن تكلمنا في اللقاء الماضي على شرط الشيخين - شرط البخاري وشرط مسلم - وكيف نحقق ذلك في الأحاديث؟ يقول: وفيه صحيح قد خرجه البخاري ومسلم، يعني هناك أحاديث استدركها الحاكم على الشيخين، وأدخلها في كتاب المستدرك على أنها مما يستدرك على البخاري وعلى مسلم، والواقع أنها لم تفت البخاري ولا مسلم، وهي موجودة في الصحيحين، فالبخاري قد خرج هذه الأحاديث، وكذلك مسلم، ولكن الحاكم جاء فاستدركها مع ذلك على البخاري وعلى مسلم، غافلاً عن أن البخاري ومسلماً قد سبقاه إلى إخراجها، فهذه الأحاديث مما يعاب بها على الحاكم؛ لأن الحاكم إنما قصد إلى الأحاديث التي ليست في الصحيحين، وقد تحقق فيها شرط الشخين، أما أن يعمد إلى ما في الصحيحين بالفعل، ثم يرويها هو مستدركاً إياها على البخاري ومسلم فهذا عيب في كتاب المستدرك.

يقول: (وفيه الحسن والضعيف) يعني هناك أحاديث في المستدرك لم تبلغ إلى مرتبة الصحة فضلاً عن أن تكون على شرط البخاري وشرط مسلم، فمنها ما هو حسن وعرفنا أن الحسن: هو ما كان من جملة الصحيح، إلا أنه من أدنى مراتب الصحيح، فهي أحاديث حسنة لم تبلغ في القوة إلى مرتبة الصحيح فضلاً عن أن تكون على شرط البخاري أو شرط مسلم، وفيها ما هو ضعيف إما لجرح في بعض الرواة، وإما لانقطاع في الإسناد، وإما لعلة خفية ظهرت في الإسناد أو في المتن، مما يستدل به على كون ذلك الحديث ضعيفاً وليس صحيحاً. بل فيها ما هو موضوع، يعني هذه الأحاديث التي استدركها الحاكم جملة منها - وهو ذكر أنها - نحو مائة حديث يصح أن توصف بأنها أحاديث موضوعة، إما لكونها مشتملة على كذاب، أي تفرد بروايتها رجل كذاب يتعمد الكذب على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وإما أنه استدل على كونها موضوعة بدلالة أخرى مما يعرف ذلك العلماء من خلال النظر في المتون، فهذا تفصيل أحاديث المستدرك.

موطأ مالك

ثم انتقل بعد ذلك إلى موطأ الإمام مالك، على أساس أنه من الكتب التي توجد فيه أحاديث صحيحة زائدة عما في الصحيحين.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (موطأ مالك. تنبيه : قول الإمام محمد بن إدريس الشافعي -رحمه الله تعالى- " لا أعلم كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك" ، إنما قاله قبل البخاري ومسلم، وقد كانت كتب كثيرة مصنفة في ذلك الوقت، في السنن لابن جريج وابن إسحاق - غير السيرة- ولأبي قرة موسى بن طارق الزبيدي، ومصنف عبد الرزاق بن همام، وغير ذلك.

وكان كتاب مالك، وهو (الموطأ)، أجلها وأعظمها نفعاً، وإن كان بعضها أكبر حجماً منه، وأكثر أحاديث).

(، أجلها وأعظمها نفعاً، وإن كان بعضها أكبر حجماً منه، وأكثر أحاديث

(، أجلها وأعظمها نفعاً، وإن كان بعضها أكبر حجماً منه، وأكثر أحاديث

تكلم هنا عن موطأ الإمام مالك، وكتاب الموطأ معروف مشهور متداول، وله روايات عدة عن الإمام مالك -رحمه الله تعالى- وردت كلمة عن الإمام الشافعي قد يفهم منها أن الموطأ مقدم على الصحيحين، استشكل ذلك البعض فقال الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى-: «لا أعلم كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك» أي من الموطأ، فقد يفهم البعض من ذلك أن الموطأ مقدم في الصحة على الصحيحين، وليس الأمر كذلك؛ لأن موطأ الإمام مالك إنما وجد قبل أن يوجد الصحيحان؛ لأن الإمام مالك متقدم في الزمن على البخاري وعلى مسلم، وكذلك الشافعي، متقدم في الزمن على البخاري وعلى مسلم، فالشافعي حينما قدَّم كتاب مالك على الكتب الأخرى يقصد بالكتب الأخرى التي كانت موجودة في عصر مالك، ولم يكن البخاري صنف الصحيح، ولا مسلم صنف الصحيح، بل لم يكن وقتئذٍ البخاري موجوداً، ولا مسلم موجوداً؛ ولم يقف الشافعي على صحيح البخاري؛ لأن البخاري جاء بعده، وكذلك لم يقف على صحيح مسلم؛ لأن مسلم جاء بعده، فإنما قصد الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى- بتقديم كتاب مالك على سائر الكتب، أي الكتب التي كانت موجودة في زمن مالك -رحمه الله تعالى-، أما بعد ذلك فالأمر كما اتفق عليه المحدثون أن الصحيحين أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل.

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (وقد طلب المنصور من الإمام مالك أن يجمع الناس على كتابه، فلم يجبه إلى ذلك؛ وذلك من تمام علمه واتصافه بالإنصاف، وقال: «إن الناس قد جمعوا واطلعوا على أشياء لم نطلع عليها».

وقد اعتنى الناس بكتابه (الموطأ) وعلقوا عليه كتباً جمة. ومن أجود ذلك كتابا "التمهيد"، "الاستذكار" للشيخ أبي عمر ابن عبد البر النمري القرطبي -رحمه الله -. هذا مع ما فيه من الأحاديث المتصلة الصحيحة والمرسلة والمنقطعة، والبلاغات التي لا تكاد توجد مسندة إلا على ندور).

(وعلقوا عليه كتباً جمة. ومن أجود ذلك كتابا "التمهيد"،" الاستذكار" للشيخ أبي عمر ابن عبد البر النمري القرطبي - رحمه الله -. هذا مع ما فيه من الأحاديث المتصلة الصحيحة والمرسلة والمنقطعة، والبلاغات التي لا تكاد توجد مسندة إلا على ندور

(وعلقوا عليه كتباً جمة. ومن أجود ذلك كتابا "التمهيد"، "الاستذكار" للشيخ أبي عمر ابن عبد البر النمري القرطبي - رحمه الله -. هذا مع ما فيه من الأحاديث المتصلة الصحيحة والمرسلة والمنقطعة، والبلاغات التي لا تكاد توجد مسندة إلا على ندور

أشار الإمام ابن كثير -رحمه الله تعالى- إلى أنواع الأحاديث التي اشتمل عليها كتاب الموطأ للإمام مالك -رحمه الله تعالى-، فذكر أن هذه الأحاديث منها ما هو: أحاديث صحيحة، وهي: المسندة المتصلة إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ومنها: ما هي مرسلات، نحن نعلم أن المرسل كما سيأتي -إن شاء الله تعالى- ليس متصلاً، وهو صورة من صور السقط من الإسناد، فيخصها المحدثون بما يرويه التابعي عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- التابعي لم يدرك رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ولم يلتق به، ولم يسمع منه، فإذا ما روى الحديث عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مباشرة، فلابد أن هناك واسطة أو أكثر بينه وبين رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، هذا يسمى عند المحدثين بالمرسل، والمرسل من أنواع الحديث الضعيف لعدم تحقق شرط الاتصال فيه.

"والمنقطعة"، الانقطاع صورة أخرى من صور عدم الاتصال، ولكن الانقطاع لا يكون في رواية التابعي عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، إنما يكون ذلك أثناء الإسناد، وهو أن يروي الراوي عن شيخ وهو لم يسمع منه، لم يسمع الحديث منه بل تكون الرواية حينئذٍ منقطعة، ونستدل بانقطاعها على أن هناك واسطة سقطت من الوسط، قد تكون واسطة واحدة، أو أكثر، وكل ذلك يوجب عدم قبول الرواية، وعدم الاحتجاج بها.

"والبلاغات التي لا تكاد توجد مرسلة إلا على ندور"، الإمام مالك -رحمه الله تعالى- كثيراً في كتابه الموطأ يقول: وبلغني عن فلان أنه قال كذا، أو بلغني عن فلان عن فلان عن فلان عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، والبلاغات شبيهة بالمعلقات التي يعلقها الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- في الصحيح والتي سيأتي الكلام عنها قريباً؛ لهذه الأمور لما اشتمل كتاب موطأ على ما هو مسند، وعلى ما هو منقطع، وعلى تلك البلاغات لم ير العلماء جعله من كتب الأصول؛ لأن كتب الأصول المفترض أن تكون خاصة بالأحاديث المرفوعة المتصلة إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-؛ فلهذا رغم أن الأحاديث المسندة التي في الموطأ هي أحاديث صحيحة، ولكن لما اشتمل الموطأ مع ذلك على هذه البلاغات، وتلك المنقطعات، وهذه المراسيل، نزل عن رتبة الصحيحين، ولم يدخله العلماء في كتب الأصول، وإن كان هناك من العلماء من جعله من كتب الأصول، كالإمام ابن الأثير في كتابه جامع الأصول، فكتاب جامع الأصول أدخل الإمام "ابن الأثير" الموطأ عوضاً عن سنن ابن ماجة، مع أن غيره أدخل سنن ابن ماجة بدلاً من الموطأ.

إطلاق اسم الصحيح على الترمذي والنسائي

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (إطلاق اسم الصحيح على الترمذي والنسائي. وكان الحاكم أبو عبد الله، والخطيب البغدادي يسميان كتاب الترمذي: "الجامع الصحيح" وهذا تساهل منهما. فإن فيه أحاديث كثيرة منكرة. وقول الحافظ أبي علي ابن السكن، وكذا الخطيب البغدادي في كتاب السنن للنسائي: إنه صحيح، فيه نظر. وإن له شرطاً في الرجال أشد من شرط مُسلِم غير مُسَلَّم. فإن فيه رجالاً مجهولين: إما عيناً أو حالاً، وفيهم المجروح، وفيه أحاديث ضعيفة ومعللة ومنكرة، كما نبهنا عليه في (الأحكام الكبير))

يتناول الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- مسألة ترجع إلى جانب الصلاح، وجد في استعمال بعض أهل العلم، إطلاق اسم الصحيح على بعض كتب السنن التي هي مشتملة على الصحيح وغيره، فنحن نعلم أن هذا الوصف -الصحيح- إذا ما أطلقناه على كتاب من الكتب فإنما نعني صحيح البخاري، أو صحيح مسلم؛ ولهذا تجد في كلام أهل العلم وهذا حديث مخرج في الصحيح، فإذا ما وجدت الإمام يقول: في الصحيح، تفهم أنه يقصد إما البخاري، وإما مسلماً، وهناك علماء - بطبيعة الحال- أفردوا الصحيح أيضاً كابن خزيمة وابن حبان والحاكم، إلا أن هؤلاء العلماء وجد عنهم بعض التساهل- كما أشرنا إلى ذلك-، ولكن مع ذلك يصح أن تسمي كتب هؤلاء بالصحيح باعتبار ذلك في نظر صاحب الكتاب.

لكن مثلاً: السنن الأربعة، سنن الترمذي، سنن النسائي، سنن أبي داود، وابن ماجة، هذه السنن لم يشترط أصحابها الصحة أصلاً، فهم يخرجون الصحيح والحسن والضعيف. والترمذي والنسائي وأبو داود وابن ماجة لم يقولوا: إننا قصدنا إلى الصحيح في هذه الكتب، بل أبو داود -رحمه الله تعالى- يذكر في رسالته إلى أهل مكة أنه خرج في هذا الكتاب الصحيح وما يشابهه، ويقاربه، يقول: وما فيه ضعف شديد بينته، وما ليس فيه ضعف شديد سكت عنه، إذن هو يقر بأن كتابه مشتمل على أحاديث بعضها فيه ضعف شديد، وبعضها فيه ضعف ولكنه ضعف هين. وهذا الإمام

الترمذي -رحمه الله تعالى- كثيراً ما يعلق على الأحاديث، ويحكم عليها في كتابه الجامع بما يدل على كون الحديث عنده ضعيفاً، فهو كثيراً ما يخرج الحديث ثم يضعفه، ويبين ما فيها من علة ظاهرة أو خفية، فكيف مع ذلك يأتي هؤلاء العلماء، ويقولون: إن ذلك الكتاب صحيح، وصاحبه نفسه لم يقل ذلك، بل صنيعه وكلامه يدل على خلاف ذلك؟! وهكذا الإمام النسائي كثيراً ما يخرج أحاديث في كتابه السنن، ويبين عللها ويبين ما فيها من ضعف، فكيف ينسب إلى الإمام النسائي أنه أراد الصحيح في هذا الكتاب ويوصف كتابه ذلك بأنه صحيح؟!

لهذا اعتبر العلماء ذلك من باب التساهل في التسمية، فقول الخطيب البغدادي أو علي بن السكن، أو الحاكم - في وصف سنن الترمذي أو سنن النسائي بالصحيح- اعتبر العلماء ذلك تساهلاً منهم، وأن هذه الكتب لا ينبغي أن توصف بالصحة، بل فيها ما هو صحيح، وفيها ما هو حسن، وفيها ما هو ضعيف.

ولكن من الممكن أن نتوسط في الأمر، وأن نقول: لعل هؤلاء العلماء حيث أطلقوا الصحة، أطلقوها من باب التغليب، يعني أغلب الأحاديث التي فيها صحيحة؛ فلهذا استساغوا أن يطلقوا اسم الصحيح على هذه الكتب، أو أنهم أرادوا بالصحيح هنا صحة أصولها لا صحة كل حديث على حدة، وهناك فرق بين صحة الأصول وصحة الحديث، وهذا أمر سيتكلم عليه الإمام قريباً، عندما يتعرض للكلام على الأصول الخمسة، حيث وصفها بعض أهل العلم بأنها صحيحة، وسيتبين من ذلك معنى صحة الأصول، فصحة الأصل لا تعني صحة الحديث، وإنما صحة الأصل معناها: أن الحديث مخرجه ثابت، مخرجه محفوظ، أي الراوي الذي خرج من عنده الحديث، أضرب لكم مثالاً:

نعود إلى الإمام الزهري مرة أخرى، نحن نعرف الإمام الزهري وهو من الحفاظ الذين أكثروا من رواية الحديث، والإمام الزهري -عليه رحمة الله تعالى- كان له تلامذة، وأصحاب، تخصصوا في أحاديثه وحفظوها وأتقنوها، واعتنوا بها غاية العناية، بحيث لا تكاد تجد حديثاً للزهري إلا وهو عند أصحاب الزهري، أو بعضهم، فإذا وجدت حديثاً يرويه أصحاب الزهري - الذين اعتنو بحديث الزهري وتخصصوا فيه ولازموا الزهري ملازمة وثيقة- عن الزهري، فتقول: هذا حديث له أصل من حديث الزهري.

أما إذا وجدت بعض الضعفاء أو بعض من ليس معتنياً بحديث الزهري، يروي حديثاً عن الزهري، وليس الحديث عند أصحاب الزهري المختصين به العارفين به، فيقول المحدثون: هذا حديث ليس له أصل من حديث الزهري.
يعني: لم يثبت أن الزهري رواه، لم يثبت أنه من حديث الزهري؛ لأنه إن كان من حديث الزهري فلابد أنه سيأتي به كبار حفاظه الذين اعتنوا بحديثه وأتقنوا حفظه، بحيث لا يخفى على مجموعهم، حديث من أحاديث الزهري، وإن جاز أن يخفى على بعضهم.

مفهوم كلمة أصل: أي أنه يكون ثابت عن هذا الراوي المشهور المعروف الذي هو مرجع لكثير من الأحاديث، فإذا أثبتنا أصل الحديث عن الزهري، قد يكون الحديث فيه علة ممن فوق الزهري، قد يكون الزهري إنما رواه عن بعض الضعفاء، فالحديث حينئذٍ يكون صحيحاً عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أم ضعيفاً؟ لا يكون صحيحاً عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-؛ لأن شيخ الزهري فيه ضعيف، ولكنه له أصل عن الزهري. يعني: إذا ثبت أن الزهري روى الحديث فعلاً، وأن هذا من حديثه، فهذا أصل بالنسبة إلى ذلك الإمام الحافظ، لكن النظر بعد ذلك فيمن فوق الزهري من الإسناد، قد يكون الزهري رواه عن ضعيف، فالعلة الضعف الذي هو ناشيء عن سوء حفظ ذلك الراوي الذي هو شيخ الإمام الزهري، قد يكون الزهري رواه مرسلاً عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لم يسمعه ولم يروه عن صحابي عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إنما رواه هكذا عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فنحن نقول: له أصل من حديث الزهري، يعني: ثبت أن الزهري رواه، ولكن لم يثبت أنه عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لما في الرواية من إرسال بين الزهري ورسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.

وهذا هو المعنى الذي قصده الإمام أبو داود -رحمه الله تعالى- عندما تكلم عن أحاديث كتابه في رسالته إلى أهل مكة، فقال: «وأحاديث هذا الكتاب» يعني كتاب السنن له «وأحاديث هذا الكتاب أحاديث مشاهير رواها ناس كثيرون، وحفاظ كثيرون، بحيث تثبت لها أصولها، وأحاديث هذا الكتاب أحاديث مشاهير، والفخر بها أنها مشاهير » هكذا يقول الإمام أبو داود، والفخر بها أنها مشاهير، ولا تجد حديثاً غريباً، ولا يحتج بالحديث الغريب، ولو كان من رواية الثقات من أهل العلم، وإذا وجدت من يحتج بحديث غريب وجدت من أنكر ذلك عليه، ولا يحتج بالحديث الغريب إذا كان غريباً شاذاً، يعني: الحديث الغريب الذي يكون فيه نوع شذوذ، ونحن شرحنا الشذوذ بإجمال وسيأتي تفصليه -إن شاء الله تعالى- وهذه الأحاديث لم تثت أصولها، يعني لم يصح أنها مثلاً من حديث الزهري، أو من حديث هشام بن عروة، أو من حديث قتادة بن دعامة السدوسي، فليست ثابتة عمن عرف من الحفاظ الذين رويت عنهم، أما إذا رواها أصحاب هؤلاء الحفاظ عن هؤلاء الحفاظ فحينئذٍ تكون ثابتة الأصل. ثم يأتي بعد ذلك النظر في الإسناد بين هذا الحافظ ورسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فإثبات أصل الحديث لا يستلزم صحته إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ولعل هذا هو المقصد الذي قصده هؤلاء العلماء حيث أطلقوا الصحة على كتاب الترمذي أو على كتاب النسائي أي قصدوا صحة أصولها، وليس صحة نسبتها إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- .

مسند الإمام أحمد

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (مسند الإمام أحمد. وأما قول الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر المديني عن مسند الإمام أحمد إنه صحيح، فقول ضعيف؛ فإن فيه أحاديث ضعيفة، بل وموضوعة، كأحاديث فضائل مرو، وعسقلان، والبرث الأحمر عند حمص، وغير ذلك، كما قد نبه عليه طائفة من الحفاظ.

ثم إن الإمام أحمد قد فاته في كتابه هذا - مع أنه لا يوازيه مسند في كثرته وحسن سياقته - أحاديث كثيرة جداً، بل قد قيل: إنه لم يقع له جماعة من الصحابة الذين في الصحيحين قريباً من مائتين)

تكلم الإمام ابن كثير -رحمه الله تعالى- عن مسند الإمام أحمد، وبيَّن أنه ليس كله صحيحاً، كما زعم ذلك أبو موسى المديني، وغيره من أهل العلم، ونحن تكلمنا عن هذا في اللقاء الماضي، وقلنا: إن الذين ذهبوا إلى كون مسند الإمام أحمد كله صحيح إنما أخطأوا في ذلك، وأن العلماء أثبتوا أن فيه أحاديث ضعيفة، بل هناك أحاديث أودعها الإمام أحمد في كتابه المسند، وهو نفسه قد جاء عنه ما يدل على تضعيفه لها، ولكن كما قلنا: إنها مع ما فيها من ضعف، إلا أن الإمام أحمد لا يروي في المسند عن كذاب، وإنه قد يوجد في بعض أحاديث المسند ما هو منكر أو باطل أو موضوع، ولكن هذا مما يستدل على كونه كذلك بدليل خارج ليس راجعاً إلى كذب الراوي وتعمده الكذب على رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، وإنما هو محمول على خطأ بعض الرواة في الإسناد أو في المتن.

ثم ذكر أن المسند مع ذلك فاتته أحاديث كثيرة، بعضها في الصحيحين، وهذا فيه نوع مبالغة، كما أشار إلى ذلك الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله تعالى- في تعليقه على هذا الموضع، والواقع أن مسند الإمام أحمد قلما يفوته حديث في الصحيحين، بل قلما يفوته حديث في كتب الأصول الأخرى، التي هي السنن الأربعة، بل فيه أحاديث كثيرة زائدة على هذه الكتب، فكثيراً ما نجد الحديث الذي يخرجه الإمام أحمد نجده متفرداً بإخراجه، فليس هو في الصحيحين ولا في السنن الأربعة.

قيل لبعض أهل العلم: أتحفظ الكتب الستة قال: «أحفظها ولا أحفظها». فقيل له: كيف ذلك؟ قال أحفظ المسند للإمام أحمد. وقد اشتمل على الكتب الستة، ويمتاز المسند بأن الحديث الواحد تجد له أكثر من سند في المسند، بخلاف هذه الأحاديث حيث توجد في كتب الأصول، فغالباً يخرجون الأسانيد المشهورة لها بخلاف الإمام أحمد فإنه يخرجه من عدة أسانيد، وهذه فيه منفعة للباحث المتخصص بطبيعة الحال.

الكتب الخمسة وغيره

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (الكتب الخمسة وغيرها. وهكذا قول الحافظ أبي طاهر السلفي في الأصول الخمسة، يعني البخاري ومسلماً وسنن أبي داود والترمذي والنسائي إنه اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب: تساهل منه. وقد أنكره ابن الصلاح وغيره. قال ابن الصلاح: وهي مع ذلك أعلى رتبة من كتب المسانيد كمسند عبد بن حميد، والدارمي، وأحمد بن حنبل، وأبي يعلى، والبزار، وأبي داود الطيالسي، والحسن بن سفيان، وإسحاق بن راهويه، وعبيد الله بن موسى، وغيرهم؛ لأنهم يذكرون عن كل صحابي ما يقع لهم من حديثه)

تكلم عن بقية كتب الأصول، هل يجوز إطلاق اسم الكتب الستة عليها؟ فذكر أن الإمام أبا طاهر السلفي سمى الأصول الخمسة، وهي: الصحيحان، وكذلك أبو داود والترمذي والنسائي، سماها بالصحاح، فقال: إنه اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب.

ذكر الإمام العراقي في تعليقه على كتاب ابن الصلاح: أن الإمام السلفي لم يقصد، أو لم يقل بكونها صحيحة هكذا، وإنما ذكر أنها صحيحة الأصول، على نحو ما شرحنا كلام الخطيب والحاكم، السابقين في إطلاق اسم الصحيح على الترمذي وعلى النسائي.

وإذا أراد بصحتها صحة الأصول فهو يقول كلامنا فيه كنحو الكلام السابق، في إطلاق اسم الصحيح على الترمذي وعلى النسائي، وقد بينا أن صحة الأصول لا تستلزم صحة الأحاديث عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-؛ ولهذا إذا وجدت إماماً من أئمة الحديث يقول في حديث: وجدت له أصلاً، أو هذا حديث له أصل، فلا تفهم بذلك أنه يصححه، وإنما يصحح كونه مشهوراً عن صاحب الحديث الذي تدور عليه الأسانيد كالزهري مثلاً، ولا يلزم من ذلك صحته عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-؛ فلهذا كان قول المحدثين في الحديث: له أصل، أو أعلم له أصلاً، أو وجدت له أصلاً، لا يفيد صحة الحديث عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

يقول ابن الصلاح: لكنه بطبيعة الحال أعني تلك الكتب الأصول أفضل وأعلى مرتبة من كتب المسانيد، إن كان يستثنى من ذلك مسند الإمام أحمد، لما ذكرناه في اللقاء الماضي، من أن شيخ الإسلام ابن تيمية اعتبر مسند الإمام أحمد أفضل وأجود أحاديث وأسانيد من سنن أبي داود.

بطبيعة الحال إذا قدمها على سنن أبي داود بالضرورة يكون مقدماً على سنن الترمذي؛ لأن سنن أبي داود أفضل من سنن الترمذي، وأنقى إسناداً، والنسائي يقارب أبا داود في الأصحية والله أعلم.

التعليقات التي في الصحيحين

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (التعليقات التي في الصحيحين. وتكلم الشيخ أبو عمرو على التعليقات الواقعة في صحيح البخاري، وفي مسلم أيضًا، لكنها قليلة، قيل إنها أربعة عشر موضعاً.
وحاصل الأمر: أن ما علقه البخاري بصيغة الجزم فصحيح إلى من علقه عنه، ثم النظر في ما بعد ذلك. وما كان منها بصيغة التمريض فلا يستفاد منها صحة، ولا تنافيها أيضًا؛ لأنه قد وقع من ذلك كذلك وهو صحيح، وربما رواه مسلم.
وما كان من التعليقات صحيحاً، فليس من نمط الصحيح المسند فيه؛ لأنه قد وسم كتابه بالجامع المسند الصحيح المختصر في أمور رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وسننه وأيامه)
انتقل بنا الإمام ابن كثير إلى مسألة أخرى متعلقة بالمعلقات، الأحاديث المعلقة في الصحيحين، هي في صحيح مسلم قليلة، وإنما هي كثيرة في صحيح البخاري، وأغلبها يكون في صدور الأبواب، في فواتح الأبواب، البخاري -رحمه الله تعالى- يصدر الباب أحياناً بقوله: وقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كذا أو وقال أبو هريرة عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كذا، وقال قتادة عن معاذ كذا وكذا، أو نحو هذه الأشياء من غير أن يذكرها بإسناد فالمعلقات هي ما حذف من أولها الإسناد.
الخبر المعلق أو الإسناد المعلق ما حذف الإسناد في أوله من المصنف إلى من علق عنه، فقد يحذف شيخه فقط، ويرتقي بالحديث عن شيخ شيخه، قائلاً قال فلان، ولا يقول: حدثنا ولا أخبرنا؛ لأنه في هذه الحال يكون كاذباً ولا يفعل ذلك البخاري بطبيعة الحال، وإنما يقول قال فلان ،وكل الناس يعلمون أنه لم يسمع ذلك الحديث من هذا الشيخ الأعلى، وإنما اختصر الإسناد وعلقه، وأحياناً يحذف الإسناد كله، يقول: قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- هكذا من غير أن يذكر سنده إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وهذا كله يسمى معلقاً.
تلك المعلقات هي عند البخاري مسموعة له أسانيد، ولكن كما قلنا في أكثر من مرة: المصنفون لهم أغراض متعددة ومتنوعة في التصنيف، فتارة يسند الحديث، وتارة يعلقه، وتارة يسوقه بسياق ما، وكل ذلك يقصد من وراءه الإشارة إلى معانٍ معينة يحتاجها كتابه المصنف ويفهما أهل الاختصاص.
هذه الأحاديث ليست هي من موضوع كتاب الصحيح، حينما نقول: هذا حديث أخرجه البخاري، لا نقصد هذا إذا أطلقنا العزو إلى البخاري، وقلنا: أخرجه البخاري فلا نقصد إلا ما رواه بإسناده في كتابه الصحيح، أما الأحاديث التي علقها، حاذفاً الإسناد، فهذا لا يجوز لك أن تنسبه إلى البخاري، وإلى صحيحه من غير تقييد، فلا تقول: وأخرج البخاري في صحيحه ثم تسوق رواية معلقة في صحيح البخاري. هذا يوهم أن البخاري ساق الحديث مسنداً في كتابه الصحيح، وليس كذلك، وإنما تقيد فتقول: أخرجه البخاري معلقاً، وبعض أهل العلم لا يقول أخرجه ولا رواه في مثل هذا، وإنما يقول ذكره البخاري، أو علقه البخاري، فلا يذكر لفظ التخريج، ولا لفظ الرواية، حتى لا يقع في الإيهام واللبس.
ما حال هذه الأحاديث؟ حينما نقول أحاديث البخاري صحيحة، نقصد أي الأحاديث، تلك التي رواها بالأسانيد، أما المعلقات ففيها تفصيل.
العلماء يقولون: الأحاديث التي علقها البخاري -رحمه الله تعالى- في كتابه الصحيح: إما أن تكون مسندة في موضع آخر من الصحيح أو لا.
بعض الأحاديث علقها البخاري في موضع، وأسندها في موضع آخر، فهذه الأحاديث تعتبر أحاديث صحيحة، ككل أحاديث الصحيح لماذا؟ لأنها قد أسندها البخاري بالفعل في موضع آخر من الصحيح، وهو إن كان علقها في موضع آخر فإنما علقها لغرض يختص بهذا الباب الذي وقعت فيها معلقة، لكن من حيث الصحة هي ثابتة لكونها جاءت مسندة في موضع آخر من كتاب الصحيح.
لماذا يُخَرِج البخاري الحديث مرة معلقاً ومرة مسنداً؟ إنما يفعل ذلك -رحمه الله تعالى- إما لأنه في الموضع الذي علقه ساق الحديث مختصراً، فلم يشأ أن يذكره حيث ذكره في الموضع الأول مسنداً فيكون قد وقع تكرار منه في كتابه الصحيح، فاعتمد على أنه أسنده في موضع، فلما احتاج الحديث نفسه في موضع آخر ساقه معلقاً حتى لا يكون في كتابه تكرار من غير فائدة.
وعادة البخاري إذا ما كرر الحديث في أكثر من موضع في كتابه الصحيح تجد في كل موضع يذكر فيه الحديث فائدة، ليست موجودة في المواضع الأخرى، فإن كان البخاري أسند هذا الحديث المعلق في موضع آخر من الصحيح، فالحديث صحيح لا غبار عليه، بل هو حديث كسائر أحاديث الصحيح، وإما أنه لم يسنده في موضع آخر من كتابه الصحيح، فينظر العلماء في ذلك:
- إن كان البخاري ساقه بصيغة الجزم فهو صحيح إلى من علقه عنه. يعني إذا قال البخاري: قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- هكذا جازماً نسبته إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فهو في نظر البخاري صحيح إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- .

- أما إذا مر ولم يجزم بذلك كأن يقول: يروى عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، يحكى عن رسول -صلى الله عليه وسلم-، يذكر عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فحينئذٍ لا يكون الحديث من شرط الصحيح، بل منه ما هو صحيح، ومنه ما ليس بصحيح.

قد يكون صحيحاً، قد يكون حسناً، قد يكون ضعيفاً، وإنما يعرف ذلك بالنظر في إسناده، وكما ذكرنا في اللقاء الماضي الحافظ ابن حجر جمع تلك المعلقات وأسندها، وبيَّن أسانيدها حديثاً حديثاً وألف كتابه تغليق التعليق.

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (فأما إذا قال البخاري: قال لنا، أو قال لي فلان كذا، أو زادني، ونحو ذلك فهو متصل عند الأكثر)

قبل أن نشرح هذه النقطة، هناك نقطة أخرى، متعلقة بالنقطة السابقة، وهي إن البخاري إذا علق حديثاً عن بعض رواة الإسناد كأن يقول مثلاً: وقال طاووس عن معاذ عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فالذي نستفيده من هذا التعليق هو جزم نسبته إلى طاووس فنقول هنا: إنه صح الإسناد عند البخاري إلى طاووس، لكن يبقى النظر هل طاووس سمع من معاذ أم لم يسمع من معاذ، فلربما يكون الإسناد بين طاووس ومعاذ منقطعاً. البخاري عندما قال لك قال طاووس فهو قد أفادك بحال الإسناد الذي حذفه، ويبقى النظر بعد ذلك في بقية الإسناد الذي ذكره، قد يكون هذا الإسناد فيه نوع علة، فالعلة قد أبرزها لك بأن سمى لك الرجال الذين روى الحديث فوق من جزم بنسبة التعليق إليه.

فأما إذا قال البخاري قال لنا، أو قال لنا فلان كذا، أو قال لي فلان كذا، أو زادني ونحو ذلك، فهو متصل عند الأكثرين، يعني البخاري إذا روى عن بعض مشايخه الذين يعرفون بكونهم من مشايخ البخاري، والبخاري يروي عنهم سواءً في الصحيح أو في غير الصحيح، فيأتي البخاري ويقول: قال لنا فلان، "قال" هذه من ألفاظ التعليق؛ لأن المعلق للحديث البخاري، حيث يعلق يقول: قال رسول الله، أو قال قتادة، أو قال طاووس، أو قال معاذ، أو نحو ذلك، فهو لا يقول: حدثنا، ولا أخبرنا، كما قلنا: عادة البخاري إذا ما روى عن مشايخه يقول: حدثنا وأخبرنا.

لكن البخاري لو قال عن بعض من هو من مشايخه، قال فلان، أو قال لي فلان، أو زادني فلان، هل هذا يعتبر تعليقاً؟ هو صورة من صور التعليق، ولكن حكمه: حكم الاتصال؛ لأن البخاري لا يستعمل لفظ قال، كما يستعملها المدلس، المدلس هو الذي يقول: "قال" فيما لم يسمعه، بينما البخاري سالم من التدليس، لم يعرف عنه تدليس، وليس هو من المدلسين، فإذا ما قال البخاري قال فلان، ولو كان فلان هذا من مشايخه فهو قد سمعه منه وأخذه عنه، فعبارة "قال" تحمل على عدم الاتصال أو يتوقف في اتصالها إذا كان قائلها معروفاً بالتدليس، والبخاري ليس معروفاً بالتدليس.

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (وحكى ابن الصلاح عن بعض المغاربة أنه تعليق أيضًا، يذكره للاستشهاد لا للاعتماد، ويكون قد سمعه في المذاكرة، وقد رده ابن الصلاح، فإن الحافظ أبا جعفر بن حمدان قال: "إذا قال البخاري "وقال لي فلان" فهو مما سمعه عرضاً ومناولة")

هذا استكمال لما قلناه سابقاً فيما يتعلق بقول البخاري "قال لنا" أو "قال لنا فلان"، فبين بعد ذلك أن بعض أهل العلم ذهب إلى أن ذلك، إنما تحمله البخاري على سبيل المذاكرة، ومعروف أن المحدثين كانوا في مجالس مذاكرة يتساهلون في الأسانيد، ولا يضبطونها كما ينبغي؛ فلذلك البخاري إذا ما تحمل الحديث عن طريق المذاكرة، فأراد أن يدخله في الصحيح لا يدخله اعتماداً، وأصالة، إنما يستشهد به ويؤكد به صحة ما هو مفروغ من صحته، هذا قول ذهب إليه بعض أهل العلم، وابن الصلاح عارضه في ذلك، وذهب إلى أنه كما قال أبو جعفر بن حمدان: "إذا قال البخاري وقال لي فلان فهو مما سمعه عرضا ومناولة".

ما هو العرض وما هو المناولة؟ سيأتي - إن شاء الله تعالى- طرق تحمل الحديث وهي كثيرة، من أرفعها وأقواها السماع، يعني أن تسمع من لفظ الشيخ، الشيخ يحدث وأنت تسمع لفظه، فهذا من أفضل الطرق في تحمل الحديث عن المشايخ، وهناك طرق آخرى تسمى العرض أو القراءة وهذه الطريقة أنت لا تستمع الشيخ، بل أن الذي تُسمعه، تجلس بين يدي الشيخ، ومعك الكتاب، وتقرأ على الشيخ ما في الكتاب، والشيخ يقر قراءتك، كما فعل عبد الرحمن الآن، فعبد الرحمن يقرأ، وبفضل الله - عز وجل - قراءته في غاية الحسن والجمال، فهذا يسمى عرضاً، الشيخ لا يقرأ بنفسه، وإنما الطالب هو الذي يقرأ، والشيخ يقر قراءته، تلك كما يقع في عرض القرآن، فالقاريء للقرآن يقرأ بين يدي الشيخ، والشيخ يقر قراءته.

والمناولة صورة أخرى أيضاً من صور تحمل الحديث ما هذه الصورة؟ أن يأتي الطالب إلى الشيخ بكتاب، ويقول للشيخ خذ هذا الكتاب، وانظر فيه، فإن رأيته صحيحاً ائذن لي في روايته عنك، هذه صورة. وهناك صورة أخرى في المناولة، وهي عكس ذلك أن يأتي الشيخ نفسه بكتاب من كتبه، ويخص به بعض تلامذته، ويقول له يا فلان خذ هذا الكتاب اروه عني، فيناوله الكتاب ويعطيه إياه، ويأذن له في روايته عنه، طبعاً لا يكون ذلك إلا بعد أن يتحقق لدى الشيخ أن هذه الطالب أهل لأن يروي ذلك الكتاب عنه.

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (وأنكر ابن الصلاح على ابن حزم رده حديث الملاهي، حيث قال فيه البخاري: وقال هشام بن عمار، وقال أخطأ ابن حزم من وجوه، فإنه ثابت من حديث هشام بن عمار.

قلت: وقد رواه أحمد في مسنده، وأبو داود في سننه، وخرجه البرقاني في صحيحه، وغير واحد مسنداً، متصلاً إلى هشام بن عمار، وشيخه أيضًا، كما بيناه في كتاب الأحكام ولله الحمد)

حديث المعازف، وهو الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري -رحمه الله تعالى- في صحيحه (ليكونن في أمتي قوم يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف) هذا الحديث يرويه هشام بن عمار عن شيخه صدقة بن خالد، بإسناد إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-. ابن حزم شذ في تضعيف ذلك الحديث، وتعلق بأن البخاري حيث خرجه في كتابه الصحيح قال: وقال هشام بن عمار. فقال هذا حديث ليس متصلاً ؛ لأن البخاري لم يقل: حدثنا هشام بن عمار، ولا أخبرنا هشام بن عمار. فرد العلماء عليه ذلك، بأن البخاري ليس معروفاً بالتدليس، فقال في عرفه كحدثنا وأخبرنا، فالبخاري إذا قال: قال فلان، كما لو قال: حدثنا فلان، أو أخبرنا فلان، إذا كان فلان هذا من مشايخه، وهشام بن عمار من شيوخ البخاري، فإذا قال: قال هشام بن عمار فهذه صيغة اتصال، إذا صدرت من مثل البخاري؛ لأنه لا يستعمل هذه اللفظة إلا فيما كان سماعاً له، كما تقدم، فضلاً عن أن الحديث مشهور محفوظ ثابت عن هشام بن عمار، وعن شيخه، من غير طريق البخاري. فلو سلمنا بأن البخاري لم يسمع هذا من هشام بن عمار، فكون الحديث من حديث هشام بن عمار هذا لا يحتاج إلى رواية البخاري؛ لأن غير االبخاري أيضاً قد رواه عن هشام بن عمار.

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (ثم حكى أن الأمة تلقت هذين الكتابين بالقبول، سوى أحرف يسيرة إنتقدها بعض الحفاظ كالدار قطني وغيره، ثم استنبط من ذلك القطع بصحة ما فيهما من الأحاديث؛ لأن الأمة معصومة عن الخطأ فما ظنت صحته، ووجب عليها العلم به، لابد وأن يكون صحيحاً في نفس الأمر، وهذا جيد.

وقد خالف في هذه المسألة، الشيخ محي الدين النووي، وقال: لا يستفاد القطع بالصحة من ذلك.

قلت: وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه وأرشد إليه. والله أعلم)

أحاديث الصحيحين أحاديث قد تلقتها الأمة بالقبول، ولله الحمد، أي تلقت صحتها، أما المعاني فقد يختلفون، وهذا وارد، إمام يفهم من الحديث شيء لا يفهمه إمام آخر، فيختلفون في دلالة هذا الحديث أو ذاك، هذا الخلاف في معنى الحديث والفقه المستنبط منه، لا يؤثر في الحديث ضعفاً، إنما الأحاديث كلها صحيحة عند علماء الحديث، وإن كانوا يختلفون أحياناً في معنى بعض الأحاديث والفقه المستنبط منها، سوى أحرف يسيرة انتقدها بعض الحفاظ كالدار قطني، وأبي علي الغساني، وأبي مسعود الدمشقي، وهذه الأحاديث - كما قلنا آنفا في لقاء سابق- إن أغلب انتقادات هؤلاء الحفاظ عليها إنما ترجع إلى الأسانيد إلى الصناعة الإسنادية البحة، ولا تؤثر في المتون التي اختارها البخاري ومسلم، وما كان من كلام أهل العلم متوجهاً إلى المتون فغالباً ما تكون هذه المتون إما لها شواهد تغني عنها، أو يكون البخاري ومسلم لم يقصدا هذا القدر من المتن الذي وقع عليه الإنكار، أو وقع عليه الاعتراض، وإنما أرادوا بإخراج الحديث أصله، أي أصل الحديث الذي خرجاه في الصحيحين.

المهم أن هذه الأحاديث التي وقع فيها هذا النوع من الانتقاد لا تكون قد تلقيت بالقبول، وإنما تجوذبت، فمن العلماء من صححها، ومن العلماء من لم يصححها، فلم يقع عليها الإجماع، وإن كنا نرى: أن الراجح فيها الصحة، لكن فرق بين أن يكون الراجح فيها الصحة، وبين أن يكون قد اتفق على صحتها، فالجم الغفير من أحاديث الصحيحين، قد اتفق على كونها أحاديث صحيحة، وهذا الذي وقع فيه الخلاف من أحاديث الصحيحين.

الراجح في الأعم الأغلب منها أنها صحيحة، ولكن لم يقع عليها الاتفاق، فهذه الأحاديث التي اتفقت عليها الأمة، وتلقتها بالقبول من أحاديث في الصحيحين، يرى ابن الصلاح أنها مقطوع بصحتها، أي نجزم جزماً يقينياً بأنها صحيحة ثابتة عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، جزماً لا يحتمل أدنى شك، هذا هو معنى قول العلماء بالعلم اليقيني، أو العلم الضروري الذي لا يحتاج منك إلى بحث وإلى تفتيش، وإنما صحتها صارت موضع إجماع، صحتها صار أمراً مفروغاً منه، هذه منزلة تلك الأحاديث التي تلقاها الناس بالقبول من أحاديث الصحيحين، طبعاً إذا قلنا الناس، فإنما نقصد بالناس علماء الحديث -رحمهم الله تعالى- .

الإمام النووي قال: لا.. هذه لا يستفاد منها القطع بالصحة، وإن كان الظن الغالب أنها صحيحة، والذي عليه جمهور أهل العلم أنها يستفاد منها القطع بكونها صحيحة، بحيث لا تحتمل شكاً بل لا تحتمل أدنى شك في صحتها، ونسبتها إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (حاشية: ثم وقفت بعد ذلك على كلام لشيخنا العلامة ابن تيمية مضمونه: أنه نُقل القطع بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول عن جماعات من الأئمة، منهم القاضي عبد الوهاب المالكي، والشيخ أبي حامد الإسفراييني، والقاضي أبو الطيب الطبري، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي من الشافعية، وابن حامد، وأبو يعلى بن الفراء، وأبو الخطاب، وابن الزاغوني، وأمثالهم من الحنابلة، وشمس الأئمة السرخسي من الحنفية. قال: "وهو قول

أكثر أهل الكلام من الأشعرية وغيرهم، كأبي إسحاق الإسفراييني ،وابن فورك، قال: وهو مذهب أهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة" وهو معنى ما ذكره ابن الصلاح استنباطاً فوافق فيه هؤلاء الأئمة)

هذا بطبيعة الحال نُقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو موجود في بعض المواضع في مجموع الفتاوي له، وأيضاً نقله الحافظ ابن حجر العسقلاني في نكته على كتاب ابن الصلاح، وهو يدل على مثل ما دل عليه كلام ابن الصلاح من أن أحاديث الصحيحين التي تلقيت بالقبول، هذه الأحاديث مقطوع بنسبتها، وصحتها إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فهي تفيد العلم اليقيني، ولا تحتاج بعد ذلك إلى بحث، أو تفتيش أو نظر في الأسانيد، والله أعلم.

وبهذا نكون بحمد الله تعالى قد انتهينا من نوع الحديث الصحيح، وإن شاء الله تعالى في اللقاء القادم سيكون كلامنا عن الحديث الحسن، والحديث الحسن فيه مباحث في غاية الأهمية، وغاية الدقة، فأسأل الله -عز وجل- التوفيق والسداد.

وردتنا إجابات عدة على أسئلة الحلقة الماضية، وكان السؤال الأول: رتب هذه الكتب حسب الأصح مستدرك الحاكم، صحيح ابن خزيمة، صحيح ابن حبان؟

وكانت الإجابة أصح هذه الكتب على الترتيب الآتي: صحيح ابن خزيمة، صحيح ابن حبان، مستدرك الحاكم هذه إجابة صحيحة.

السؤال الثاني: هل يوجد في مسند الإمام أحمد حديث موضوع؟

وكانت الإجابة: لا يوجد في مسند الإمام أحمد حديث موضوع، فأحاديثه بين الصحيح والحسن، وما كان منه من ضعف فهو من هين الضعف لا شديده، فلم يرو الإمام أحمد في مسنده عن الكذابين والوضاعين

الإجابة صحيحة، لكنها ناقصة، فنقول: إن كنا نقصد بالموضوع ما يرويه الكذاب فليس هذا موجوداً في مسند الإمام أحمد، أما إن كانا نقصد بالموضوع ما ترجح فيه بطلان متنه، فهذا قد يوجد ولكن أيضاً بقلة.

سؤال يقول: إذا كان بعض العلماء قد فضل مسند الإمام أحمد على سنن أبي داود من حيث الصحة فما ترتيبه أو ترتيب السنن معاً، ومع مسند الإمام أحمد، ومستدرك الحاكم، أو بمعنى آخر: ما هو ترتيب الكتب التسعة من حيث الصحة؟

نحن نقدم كتب السنن من حيث الإجمال؛ لأن كتب السنن - وهي تسمى بالمصنفات هذه الكتب- أصل موضوعها أدلة الأحكام، فمن هذه الحيثية كانت مرجعاً لعلماء الحديث والفقهاء في استنباط الأحكام، ومعرفة أدلتها، فهي مقدمة من هذه الحيثية، قد يكون مصنفوا الأسانيد أجل أو أنظف أسانيداً، فالإمام أحمد من حيث المنزلة فهو أجل من أصحاب السنن، ولكن لما كان كتابه ليس مرتباً على الأبواب تأخرت منزلته، من هذه الحيثية، ولم ندخله في الكتب الستة، أو الأصول الخمسة على اختيار بعض أهل العلم، وإن كنا نعده من كتب الأصول عموماً التي ينبغي أن يرجع إليها لمعرفة صحة الحديث أو ضعفه.

لم لم يدخل الحافظ أبو طاهر السلفي سنن ابن ماجة في الأصول؟ وذكرتم فضيلتكم أن صحيح البخاري أحاديثه أصح من مسلم، هل يعني ذلك أن شروط البخاري أوثق من شروط مسلم، أم طبقات الثقات أعلى عند البخاري من مسلم؟

بخصوص السؤال الثاني هذا تكلمنا عنه بالتفصيل وذكرنا ما يجعل صحيح البخاري متميزاً على صحيح مسلم، ومقدماً على صحيح مسلم، وأفردنا لذلك فصلاً من الكلام طويلاً، لكن السؤال الآخر المتعلق بسنن ابن ماجة لماذا لم يدخلها أبو طاهر السلفي في كتب الأصول؟ أكثر أهل العلم لا يدخلون سنن ابن ماجة في كتب الأصول، إنما أول من أدخلها في كتب الأصول الإمام ابن طاهر، وألف كتاباً في شروط الأئمة الستة، فأدخل في هذا الكتاب سنن ابن ماجة، وهذا عابه عليه العلماء ورأو أن سنن ابن ماجة ما كان منها صحيح فهو موجود في بقية الكتب، يعني لم يتفرد بأصل أو بحديث صحيح، ليس يوجد إلا فيه، إنما ما كان منه في سنن ابن ماجة صحيحاً فلابد أنك تجده إما في الصحيحين، وإما في الكتب الثلاثة الأخرى التي هي السنن الثلاثة، وما كان منه ضعيف، فالضعيف جداً، فيه من الموضوع، أو الذي يرويه شديد الضعف، أكثر من الضعيف الموجود في سائر الكتب الأصول؛ فلهذا عاب العلماء على من أدخل سنن ابن ماجة في كتب الأصول، ورأو أن سنن ابن ماجة ليست جديرة بذلك، والحافظ ابن حجر العسقلاني في نكته على ابن الصلاح ذكر من أقوال أهل العلم ما يدل على ذلك، والله أعلم.

علمنا أن ما جاء معلقاً بصيغة الجمع هو صحيح إلى من جزم البخاري إليه، وإن جاء بصيغة التضعيف، فيبقى النظر، فهل هذه قاعدة، وإن كانت قاعدة فهل تنطبق على غير البخاري؟

لا.. هذه نعم قاعدة، وهي التي ذكرها العلماء استقراءً لصنيع البخاري، ولكتابه الصحيح، أما غير البخاري فليس ذلك مطرداً فيه، كما قال السيوطي في ألفيته:

وما لها لدى سواه ضابط**** فتارة وصل وأخرى ساقط

يعني ليست هي في غير صحيح البخاري تكون مرتبطة بهذه القاعدة، وهذا الضابط إنما ذلك الضابط مختص بصحيح البخاري خاصة، والله أعلم.

يقول: من المعروف أن لصحيح البخاري رويات كثيرة، فما حكم الحديث إذا انفردت به نسخة ما؟

أغلب الأحاديث التي في صحيح البخاري هي موجودة في جميع النسخ، ولكن بعضها تحملها الراوي عن البخاري عن طريق السماع، وبعضها عن طريق الإجازة، ولكن هي في الجملة تشترك في الأحاديث.

يقول: ما هو رأي فضيلتكم فيما ذهب إليه الشيخ شاكر من أن كل الأحاديث المرفوعة المسندة في الموطأ كلها صحاح؟

هذا هو الرأي الذي هو أقرب إلى الصواب، الأحاديث المسندة المتصلة الإسناد إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في الموطأ فهي كذلك، وأغلبها في الصحيحين.

يقول: ذكر بعض أهل العلم أن في المسند أحاديث أحياناً تكون أصح من التي في الصحيحين، فما رأيكم في ذلك؟

نحن قلنا إننا حينما نقول إن البخاري ومسلماً أصح الكتب بعد كتاب الله، هذا من حيث الإجمال، إذا نظرنا إلى الصحيح، صحيح البخاري، وإلى صحيح مسلم، فهذان الكتابان أصح من غيرهما من الكتب، لكن قد يوجد حديث معين في غير الصحيحين، هذا الحديث قد يكون أصح من حديث معين في صحيح البخاري، أو في صحيح مسلم، كما قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- وربما يعرض للمفوق ما يجعله فائقاً، فيقول السيوطي: وربما يعرض للمفوق ما يجعله مساوياً أو قدم.

نجد العلماء كثيراً ما يختلفون في كون الحديث على شرط البخاري أو شرط مسلم أو أحدهما، فكيف نتعامل مع هذا الخلاف

إذا كنت من أهل الترجيح فلك أن تنظر في كلام أهل العلم، وفي الرواية التي حكموا عليها، واختلفوا فيها، فإن رأيت أنها تحقق فيها شرط البخاري فاحكم بذلك، أو شرط مسلم، فاحكم بذلك، أو شرط الشيخين فاحكم بذلك، أما إن كنت من غير أهل الترجيح فأنت تستفيد من اختلافهم أن الحديث صحيح، إنما اختلفوا في درجة الصحة، لكن هذا الاختلاف لا يؤثر في الحديث ضعفاً؛ لأنه اختلاف في المرتبة وليس اختلاف في أصل الصحة، هم متفقون على أن الحديث صحيح، لكن هل هو صحيح على شرط البخاري أم صحيح على شرط مسلم أم صحيح على شرط الشيخين؟ فهذا الاختلاف لا يضر العامي، إنما العامي يريد فقط أن يعرف أن الحديث صحيحاً أم ليس صحيح؟

يقول: شرط البخاري في الصحيح هل هو خاص بكتابه الصحيح أم هو شرط في كتبه الأخرى مثل كتابه الأدب المفرد؟

هو خاص بكتاب الصحيح.

هل هناك أحد من أهل العلم اعتنى بمستدرك الحاكم غير الإمام الذهبي؟

هناك بعض أهل العلم من تكلم عن أحاديث المستدرك في غضون بحوثه، وكلامه في العلم، لكن لا أذكر أن أحداً غير الذهبي اعتنى به، وعكف عليه وخصه بالاهتمام.

كنت أريد معرفة المذاكرة، معناها، وهل الأحاديث إذا ثبتت عن إمام أنه حدث بها في المذاكرة، هل تؤخذ على سبيل الثبوت أم ماذا؟

علماء الحديث - عليهم رحمة الله تعالى- كانت لهم مجالس خاصة يتذاكرون فيها العلم، كما هو شأن أي طلبة يطلبون العلم في أي زمان، وفي أي مكان، فكانت لهم مجالس يعقدونها في بعض المساجد، أو في بعض البيوت، يجلسون كل يدلي بدلوه، وكل يذكر ما عنده من العلم، وكانت هذه المجالس، تتسم بنوع من عدم الدقة في سياقة الأسانيد والمتون، يذكرون طرف المتن، جزءاً منه، يقول بعضهم لجليسه أو لصاحبه أو لزميله: ماذا عندك في باب كذا من الأبواب؟ تقول: عندي حديث أبي هريرة فيذكر جزءاً منه، أو عندي حديث، أرويه عن فلان عن فلان، فيختصر أحياناً الإسناد، ولا يرويه تاماً؛ لأنها مجالس مذاكرة، نوع من الدردشة، وكلهم يعرف مراد صاحبه؛ لأنهم كلهم أهل اختصاص، فإذا اختصر أحدهم الإسناد، فالآخر يعرف أنه يقصد الإسناد الفلاني الذي يرويه عن فلان عن فلان عن فلان، فكان يقع نوع من التساهل في صياغة الأسانيد، وصياغة المتون، في هذه المدارس، بعض الجالسين ربما يسمع في هذا المجلس حديثاً لم يكن عنده، علم به فيخرج فيحدث بذلك الحديث عن الشيخ الذي حدث به في هذا المجلس الذي هو أحد مجالس المذاكرة، حينما تحدث بهذا الحديث عن الشيخ، الشيخ لم يقصد حال روايته أن يسوق الإسناد بتمامه، والمتن، وإنما وقع فيه نوع تغيير، أو نوع اختصار، هذا الأمر إذا رويته عن هذا الإمام، لابد أن تقيد ذلك بما ذكرت، وتقول: أنا سمعت منهم هذا الحديث في مذاكرة، أو هو ذاكرني به، ولا تقول: حدثنا وأخبرنا في مثل ذلك، لما يوهم أنه قصدك بالرواية، وأنه حدثك به بدقة أو بنحو ذلك، فالعلماء يحتاطون فيما تحمل عن طريق المذاكرة، بعض أهل العلم لا سيما نقاد الحديث كانوا يسألون عن بعض الأحاديث في مثل هذه المجالس، أو بعض الرواة في مثل هذه المجالس، فيأتي بعض الأئمة مثلاً يسأل شعبة ماذا تقول في جابر الجعفي؟ وجابر الجعفي هذا

ضعيف جداً، فيقول جابر الجعفي، كذاب أو ضعيف، لقد حدثنا جابر عن فلان عن فلان عن فلان: أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: كذا، وهذا حديث باطل، وهذا حديث منكر.

الإمام حيث ساق هذا الحديث في هذا المجلس، هل قصد أن يروي عن جابر الجعفى، أم أنه ساقه ليستدل به على أنه يأتي بالأحاديث المناكير، والأباطيل ليضعفه بذلك، ويستدل بذلك على كونه رجل ضعيف، لا يحتج به، ولا يعتمد عليه، فهو لم يقصد في هذا المجلس أن يحدث عن هذا الرجل، وإنما ساق هذا الحديث بروايته عنه ليستدل به على ضعفه، فيأتي بعض الجالسين ويخرج، ويقول: حدثنا شعبة عن جابر الجعفي، عن فلان عن فلان عن فلان عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فيقولون: كيف يروي شعبة عن جابر الجعفي، وشعبة من شأنه ألا يروي إلا عن الثقات، فكيف يروي عن الضعفاء ها هنا؟ وإنما شعبة حيث روى عن هذا الضعيف لم يرو عنه لا على سبيل الاحتجاج، ولا على سبيل الاستشهاد، وإنما روى عنه حديثاً في مجلس من تلك المجالس ليستدل به على كونه رجلاً ضعيفاً، لا يستدل على روايته، ولكن السامع لهذه الرواية عن شبعة، ظن أو فرح بحديث، حدث به شعبة، فيخرج على الناس، ويحدث بهذا الحديث عن شعبة، موهما أن شعبة إنما حدث به عن جابر الجعفي، عامداً بذلك، قاصداً، وإنما حدث به شعبة على سبيل التجريح والإنكار والاستعجاب من جابر الجعفي، ولما يحدث به من الأحاديث المناكير. والله أعلم.

السؤال الأول: ما معنى تسمية جامع الترمذي وسنن النسائي بالصحيح؟

السؤال الآخر : ما هي الأصول الخمسة؟ والله أعلم.

الدرس السادس

الحديث الحسن

إن الحمد لله تعالى نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم-.

اليوم بإذن الله تعالى موعدنا مع نوع من أنواع علوم الحديث، هو في غاية الأهمية، ألا وهو النوع الثاني - الحديث الحسن- وهذا النوع من أنواع علوم الحديث يعتبر نوعاً محورياً، فدراسة هذا النوع من أنواع علوم الحديث والتفقه فيه، ومعرفة مسالك العلماء -رحمهم الله تعالى- في التعامل مع الروايات التي تندرج تحت هذا النوع في غاية الأهمية، وهو يعين على تفهم باقي الأنواع، كما سيتبين لنا أيضاً أن باقي الأنواع التفقه فيها، ومعرفة مناهج العلماء فيها، يعين على التفقه أيضًا، في هذا النوع من أنواع علوم الحديث.

هذا النوع - كما سيتبين لنا من خلال دراستنا له من خلال كتاب ابن كثير- هو وسط بين النوع السابق - الحديث الصحيح- والنوع اللاحق وهو - الحديث الضعيف- وقد تكلمنا في لقاء سابق عن نوع الحسن، وأشرنا إلى ما ورد عن بعض أهل العلم من اختلاف: هل هو يعد نوعاً مستقلاً أم هو يندرج تحت أحد النوعين المذكورين الصحيح أو الضعيف؟ وانتهينا بفضل الله تبارك وتعالى من هذه المسألة.

والآن سنتكلم عن الحديث الحسن، وهذا النوع من أنواع علوم الحديث قد اشتمل على عدة مسائل، هذه المسائل كان في بعضها اختلاف بين أهل العلم، ونسأل الله تعالى أن يعيننا على التوفيق بين الأقوال التي ظاهرها التعارض والاختلاف في هذا الباب، وأن نتفهم مراد كل إمام من أئمة هذا الشأن في كلامه الذي قاله، ونقله عنه العلماء حول الحديث الحسن.

الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- ابتدأ ببيان حكم هذا النوع من الحديث فقال:

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (النوع الثاني: الحسن. وهو في الاحتجاج به كالصحيح عند الجمهور.)

ذكر الإمام الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- أن الحديث الحسن من حيث الاحتجاج به هو محتج به كالصحيح سواءً بسواء، فهو داخل في نطاق الحجة، ونحن ذكرنا في لقاء سابق أن الحجة درجات ومراتب فقلنا:

إن أعلى مراتب الحجة ما يسمى بالحديث الصحيح.

ثم يأتي بعده الحديث القريب من الصحيح: وهو نوع من أنواع الحديث الحسن.

ثم يأتي بعد ذلك في الحجة: النوع الآخر من الحديث الحسن، وهو الذي يسميه بعض أهل العلم بالحسن لغيره، وهو أصلاً حديث كان فيه ضعف في بعض رواياته وأسانيده، ولكن هذا الضعف انجبر وتقوى بروايات أخرى انضمت إلى الرواية الأولى، فتشكلت الحجة من مجموع هذه الروايات كلها، فصار من هذه الحيثية محتجاً به داخلاً في نطاق الحجة، وسميناه أيضاً بالحديث الحسن؛ وإنما سماه من سماه من أهل العلم بالحسن لغيره؛ لأن الحسن لم ينشأ من ذات الإسناد، وإنما نشأ من انضمام شيء آخر إليه، فلما انضم إليه ما قواه وأخذ بيده وارتقى به إلى مصاف الحجة، كان من هذه الحيثية حسناً لغيره.

هذه درجات الحجة عند علماء الحديث -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى – فكل ذلك نقول: يحتج به، وقول المحدثين إنه يحتج به ليس معنى ذلك أنه في الحجة سواء، أي في مرتبة واحدة، لكن كما قلنا:الحجة لها درجة علينا ودرجة دنيا، كل ذلك داخل في نطاق الحجة،وإنما ننتفع بمعرفة هذه الدرجات، وتلك المراتب إذا ما احتجنا إلى الترجيح بين الرويات التي ظاهرها التعارض، ولم يمكن الجمع ولا التوفيق بينها، فحيئنذٍ نقدم الأقوى على الأدنى قوة، والأصح على الأدنى صحة، وهكذا - فبطبيعة الحال- معرفتنا بهذه الدرجات، وتلك المراتب، يعيننا على تقديم ما هو أقوى وتأخير ما هو أقل قوة.

حينما نقول الحديث الحسن حجة نقصد بالحديث الحسن أي النوعين الذين ذكرناهما؟

- النوع الأول: ما هو قريب من الصحيح، وهو المسمى بالحسن لذاته.
- النوع الآخر: وهو الضعيف المنجبر والمتقوى برواية أخرى، وهو المسمى بالحسن لغيره.

فهذان النوعان هما أشهر أنواع الحديث الحسن، والعلماء في كتب علوم الحديث إذا ما أطلقوا لفظ الحسن أو تكلموا عن الحديث الحسن، فإنما يقصدون النوع الأول أو النوع الآخر، لا يقصدون شيئاً آخر غير هذين النوعين، فإذا وجدت إماماً من أئمة علوم الحديث، أو مصطلح الحديث، أو وجدت إماماً من العلماء - الذين يعتنون بالحكم على الحديث صحةً وضعفاً- قال في كلامه - وهو في صدد أو مناسبة الحكم على الحديث، هل هو من قسم المقبول أو من قسم المردود، هل هو من الثابت أم من غير الثابت، وقال في حديث من تلك الأحاديث: إنه حسن. فاعلم أنه يقصد أحد هذين النوعين. الحسن لذاته، وهو القريب من الصحيح، وسيأتي شرحه ومعرفة ضوابطه، وشرائطه عند المحدثين - إن شاء الله تعالى- بعد ذلك. والنوع الثاني أيضاً هو الحسن لغيره. وكما قلت: هو الضعيف الذي يتقوى وينجبر بغيره

من الروايات، فحينئذٍ يكون داخلاً في نطاق الحجة. فإذا ما وجدت إماماً من الأئمة قال: حسن، وقصد من الحسن، أو من وصف الحديث بكونه حسناً أنه من قسم المقبول، فاعلم أنه يقصد أحد هذين النوعين.

لكن هناك توسع في استعمال أئمة الحديث -عليهم رحمة الله تعالى- لمصطلح الحسن، فتجد في كلام علماء الحديث، مثلاً في كتب الرجال، في كتب الجرح والتعديل، في كتب علل الأحاديث، في كتب التواريخ والسير، تجد العلماء أحياناً يتوسعون في إطلاق اسم الحسن -مصطلح الحسن- فيطلقونه لا على هذين المعنيين، فلابد لطالب العلم أن يكون مدركاً لاستعمال علماء الحديث -عليهم رحمة الله تعالى- لهذا المصطلح، حتى إذا ما كان مطلعاً في كتاب من تلك الكتب، كتب التواريخ، أو كتب الرجال، أو كتب العلل مثلاً، فوجد إماماً أطلق الحسن لا على الحسن لذاته، ولا على الحسن لغيره، لا يستشكل هذا من العلماء، ولا يقضي بأن العالم إنما خرج عن الاصطلاح العام، فكما قلنا -في اللقاء الأول-: إن معرفة المعاني المتعددة للمصطلح الواحد مما يعين على تفهم مراد العلماء -عليهم رحمة الله تعالى- من هذه المصطلحات، حيث يستعملونها على غير المعنى المشهور المتداول.

من هذه المصطلحات: مصطلح الحسن. علماء الحديث -عليهم رحمة الله تعالى- استعملوا هذا المصطلح على كل ما يستحسن لشيء ما، أي هو استعمال بمعناه اللغوي.

فالحسن ضد القبيح، كل ما تميل إليه النفس فهو حسن، كل ما تتطلع إليه النفس فهو حسن، كل ما تروق له الطباع فهو حسن، هذا هو المعنى اللغوي لكلمة حسن.

وهذا المعنى اللغوي الذي تمنحه اللغة لهذا المصطلح، أو لهذه الكلمة، مستعمل على ألسنة علماء الحديث -عليهم رحمة الله تعالى- بمعناه، فتجد بعض علماء الحديث كلما استحسن شيئاً في الرواية سواء كان هذا الشيء الذي استحسنه في الإسناد معنى إسنادي، وسنذكر أمثلة على المعاني التي يستحسنها طلبة الحديث، أو المشتغلون بالحديث عموماً، أو معنى في المتن، كأن يكون المتن مشتملاً على معانٍ رائقة، وألفاظ حسنة، فتجد النفوس تميل إلى سماع مثل هذا الكلام، فتجد بناءً على هذا بعض أهل العلم يعبر عن هذا الحديث بأنه حسن، لا يقصد هذا العالم أو ذاك، من استعمال لفظ الحسن على هذه الروايات التي وجد فيها المعنى الإسنادي يستحسن، أو معنى متني يستحسن، لا يقصد الحكم على الحديث، بأنه من قسم المقبول، ولا أنه محتج به، إنما يقصد أن يعبر عن ذلك المعنى الذي لاحظه ووجده في الرواية مما يكون في الإسناد أو في المتن، ومما يستحسن مثله في الروايات عموماً.

من ذلك مثلاً: الأحاديث الغرائب، فيأتي نوع الغريب -إن شاء الله تعالى- في موضعه، ولكن نريد أن نلفت النظر إلى معنى الغريب عند علماء الحديث، وما هو الذي يستحسن في الغريب عند المحدثين، الغريب: هو الحديث الذي يتفرد به راوٍ، فلا يرويه غيره. هذا هو المعنى العام لكلمة غريب، والغريب له أنواع وصور عند علماء الحديث، سيأتي بيانها في موضعها -إن شاء الله تعالى-.

درج رواة الحديث عموماً، ونقاد الحديث أيضاً على استحسان الغرائب، واستحسان سماعها، والشغف بها، والإقبال عليها، والسعي إليها، بحيث كان الواحد منهم عنده استعداد لأن يسافر البلاد البعيدة من أجل أن يسمع حديثاً واحداً غريباً؛ لأن الحديث المشهور المتداول الذي يعرفه كل الناس، كل الناس يعرفونه، فهو يريد الجديد، يريد المزيد من الروايات، فكان بعض الرواة، أو عامة الرواة، يعمدون إلى سماع الأحاديث الغرائب، وكان هذا بدوره سبباً في دخول الكذب -والعياذ بالله- في الأحاديث، والمتون، فبعض من رق دينه، كان يتعمد أن يركب الأسانيد، أو يختلق المتون، ليكون عنده شيء ليس عند غيره، فيرغب طلبة الحديث إلى الرحلة إليه، ليسمعوا منه ما تفرد به، وليس هو عند غيره من الناس. لكن سماع الغرائب عامة كانت لها فوائد:

أولاً: طلبة الحديث عموماً - كما قلت- كانوا يقبلون على سماع الغرائب من الروايات، حتى إن هناك قصة تروى، رواها الإمام مسلم -رحمه الله تعالى- في مقدمة الصحيح، وكذلك الإمام الترمذي في العلل - الذي هو في آخر الجامع- أن الإمام أيوب السختياني -رحمه الله تعالى- افتقد يوماً بعض أصحابه - أي بعض تلامذته- فلم يجده يحضر كما كان يحضر في مجلسه، فسأل عنه؟ فقيل له: إنه جالس ذلك الرجل - يقصدون عمرو بن عبيد المعتزلي المبتدع المعروف- يعني ترك مجلس أيوب السختياني، وذهب ليحضر مجلس عمرو بن عبيد المبتدع، فأنكر ذلك الإمام أيوب السختياني، وفي يوم من الأيام قابل أيوب السختياني هذا الرجل في الطريق، فقال له أيوب -رحمه الله تعالى-: لعلك جالست ذلك الرجل؟ يعني عمرو بن عبيد. قال: نعم، إنه يجيئنا بأحاديث غرائب، يعني أنت لم ترو لنا شيئاً جديداً، أنت لا تروي إلا ما هو معروف لدى الناس؛ لأن أيوب السختياني لا يروي إلا صحيح الأحاديث، وغالبا الأحاديث الصحيحة مشهورة متداولة، وهذا موجود في كل زمان ومكان، تجد الناس يذهبون ليسمعوا ممن يأتيهم بالعجائب والغرائب، أما الذي يتكلم بالكلام المستقيم الذي يعرفه كل الناس فيقولون: ليس عنده شيء. ليس عنده جديد. فهم يريدون الجديد دائماً وأبدا، فقال: نعم، إنه يجيئنا بأحاديث غرائب. فقال أيوب السختياني -رحمه الله تعالى-: إنما نَفْرَق أو نخاف من هذه الغرائب، فهكذا كان عوام طلبة العلم، يريدون أن يسمعوا الأحاديث الغرائب ليكون عندهم ما ليس عند أقرانهم.

ثانياً: أما نقاد الحديث وأئمتهم -عليهم رحمة الله تعالى- فكانوا أيضاً يقبلون على سماع الغرائب من الأحاديث، ولكن لهم شأن آخر، وغرض آخر من سماع تلك الغرائب، كان علماء الحديث -عليهم رحمة الله تعالى- يسمعون الغرائب ليعرفوها من باب:

عرفت الشر لا للشر، لكن لتوقيه*** ومن لا يعرف الشر -من الناس- يقع فيه

فكانوا يعرفون الأحاديث الغرائب ويسمعونها، ويرحلون إليها، ليحصلوها، لماذا؟ ليميزوها عن غيرها، فيعرفون أن هذه أحاديث مكذوبة وغرائب، كما قال الإمام أحمد: "الغالب الضعف على الغريب، وأغلب الأحاديث الغرائب إنما هي عن الضعفاء والمتروكين".

فأولاً: يعرفوها ويميزوها عن الصحيح، حتى إذا ما سئلوا عن هذه الأحاديث يجيبون بما يعرفون، ثم يعرفوا الراوي الذي من شأنه أن يأتي بالغرائب الكثيرة في رواياته، فيعرفون أنه ذو غرائب، وصاحب غرائب، فيستدلون بذلك على أنه ضعيف، أو متهم، يتهمونه إذا غلب على ظنهم أنه يفتعل تلك الغرائب ويخترعها من قبل نفسه، فهم كانوا يجمعون هذه المادة؛ ليميزوها عن الصحيح وليعرفوا أحوال رواتها.

دخل الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله تعالى- على يحيى بن معين، وهما بصنعاء، معروف أن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين رحلا إلى اليمن معاً، واليمن كانت وقتئذٍ فيها مشايخ وعلماء ومحدثين كثر، من أشهرهم: عبد الرزاق بن همام، فلما كان أحمد بن حنبل وابن معين كلاهما في اليمن، دخل أحمد بن حنبل على يحيى بن معين مرة، فوجد بيده صحيفة ينسخها، فقال له الإمام أحمد: ماذا تكتب يا أبا زكريا؟ قال: أكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس. أبان هو ابن أبي عياش، وهذا متروك الحديث ضعيف جداً، فقال له الإمام أحمد: وأنت تعلم أنها موضوعة مليئة بالأحاديث المكذوبة، والموضوعة، والغرائب والمناكير!! تكتب هذه الصحيفة وأنت تعلم أنها موضوعة!! قال نعم يا أبا عبد الله، أكتب هذه الصحيفة، وأعلم أنها موضوعة حتى لا يجيء كذاب، فيجعل مكان أبان ثابت. الصحيفة من رواية معمر عن أبان عن أنس، معمر يروي عن أبان بن أبي عياش عن أنس بن مالك، أبان هذا متروك الحديث. ومعمر أيضاً يروي عن ثابت البناني عن أنس أحاديث أخرى، وثابت البناني من ثقات المحدثين. فيقول ابن معين: إنني كتبت أو أكتب هذه الأحاديث الموضوعة، وأعلم أنها من أحاديث أبان، حتى إذا ما جاء كذاب، فجعل ثابتاً مكان أبان فرواها عن معمر عن ثابت عن أنس، فيكون إسناد ظاهره الصحة؛ لأنه من رواية الثقات المأمونين، فأقول له: كذبت هذه أحاديث أبان ليست هي أحاديث ثابت.

إذن كان الإمام ابن معين -عليه رحمة الله تعالى- يسمع ويكتب وينسخ هذه الأحاديث الموضوعة المكذوبة، ويعلم أنها موضوعة، وأنها مكذوبة، لماذا؟ حتى إذا ما جاء الكذابون فأبدلوا راوياً بآخر فجعلوا مكان هذا الضعيف ثقة يعرف ذلك، ويعرف أن هذا كذب، وأن هذه الأحاديث ليست من أحاديث ثابت إنما هي من أحاديث أبان الضعيف.

فكان الرواة والنقاد يقبلون على سماع الغرائب، ولكل قصده، فالراوي يريد الإغراب على أقرانه، والتندر عليهم، والناقد يريد تمييز الصحيح من غيره، ومعرفة الصدق من الكذب، هذه الأحاديث الغرائب كما ترون من خلال الحكايات وغيرها، كثير كان الناس يقبلون على سماعها فكانوا يستحسنون سماعها، ويقبلون على سماعها، وكانوا أحياناً يسمونها بالحسنة، من باب الاستحسان لها، كما قلت: الحسن هنا ليس بالمعنى الذي عرفناه، أو سنعرفه تفصيلاً -إن شاء الله تعالى- في هذا النوع، وإنما معنى الحسن هنا معناه من حيث اللغة، وهو الذي يعبر عنه بالحسن المعنوي.

والحسن المعنوي منه ما هو راجع إلى الإسناد كالغرابة، فالغرابة: قضية إسنادية، بحث إسنادي، أمر متعلق بالإسناد، وهناك غرابة متنية، سيأتي النظر فيها-إن شاء الله تعالى- .

بعض أهل العلم كان يسمي هذه الأحاديث بالحسان، وورد ذلك في كلامهم في كتب التواريخ والعلل، وإنما قصد العلماء من تسمية هذه الأشياء بالحسن، هذا المعنى أي أنها غرائب ومناكير، لا أنها من الصحيح، من المقبول سواء حسن لذاته، أو حسن لغيره.

من ذلك ما جاء عن إبراهيم بن يزيد النخعي -رحمه الله تعالى- أنه قال: "كانوا إذا جلسوا كرهوا أن يخرج الرجل حسان حديثه"، وفي رواية: "أحسن ما عنده" هل يعقل أن يكره العلماء أن يذكر الإنسان الأحاديث الحسنة المقبولة؟ هل يعقل أن يظن بالعلماء أنهم يكرهون ذكر الأحاديث الحسنة أي المقبولة المحتج بها؟ لا.. ليس هذا معقولاً، ولا مقبولاً، وإنما أراد إبراهيم النخعي -رحمه الله تعالى- من هذه العبارة الغرائب التي أشرنا إليها، فهي التي كانوا -رحمهم الله تعالى- يكرهون أن تذكر في المجالس، أو أن تساق؛ لأن غالبها أخطاء ومناكير عن الرواة.

كما قال الإمام أحمد -عليه رحمة الله تعالى- في شأن الأحاديث الغرائب: " إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا حديث غريب أو فائدة - وكانوا أيضاً يسمونها بالفوائد كما قلت؛ لأن كل من جاء بها يفيد غيره بها؛ لأنها ليست إلا عنده فيفيد الآخرين بها- " إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا حديث غريب أو فائدة، فاعلم أنه حديث خطأ، أو غلط من المحدث، أو حديث ليس له إسناد، أو دخل حديث في حديث، ولو كان قد رواه شعبة وسفيان. وإذا سمعتهم

يقولون: هذا حديث لا شيء، فاعلم أنه حديث صحيح." لم يقصد الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- بقوله: لا شيء، ما يقصده علماء الجرح والتعديل، حينما يقولون في الراوي هذا: راوي لا شيء، أو راوي لا يساوي شيئاً، لا يقصد هذا المعنى، وإنما قصد المعنى الذي أشرنا إليه من أنهم لزهدهم في سماع المشاهير، وإقبالهم على سماع الغرائب، إذا جاءهم حديث غريب، أقبلوا على سماعه، واهتموا به، واعتنوا به غاية العناية، أما إذا جاءهم الحديث المشهور الذي هو عندهم مروي من أوجه كثيرة، قالوا لا شيء، يعني عندنا منه الكثير فيزهدون في سماعه، ولا يقبلون على سماعه، فالإمام إبراهيم النخعي يقول: " كانوا إذا جلسوا كرهوا أن يخرج الرجل حسان حديثه" أو " أحسن ما عنده"، وإنما قصد بالحسن ها هنا: الغرائب. كما قلت الغرائب يستحسنونها، ويقبلون على سماعها؛ ولهذا الإمام الخطيب البغدادي -رحمه الله تعالى- لما ذكر كلمة إبراهيم النخعي هذه - في كتابه المعروف الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع- علق عليها، وبيَّن مراد الإمام إبراهيم النخعي منها، فقال الإمام الخطيب البغدادي -رحمه الله تعالى-: عنى إبراهيم بقوله الأحسن، أي الغرائب؛ لأن الغريب غير المألوف يستحسن أكثر من المشهور المعروف، وهذا ما قلناه.

قال الخطيب البغدادي -رحمه الله تعالى-: " وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة، أي عبارة الحسن، فصار لفظ الحسن ها هنا مستعملاً بمعنى الغريب".

وأيضاً: هذا ورد على لسان الإمام شعبة بن الحجاج -رحمه الله تعالى- حيث قيل له مرة: يا أبا بسطام - أبو بسطام: هو شعبة بن الحجاج -رحمه الله تعالى- وهو من أئمة الحديث الكبار- يا أبا بسطام، لماذا لا تروي عن عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي، وأحاديثه حسان؟! فقال الإمام شعبة: من حسنها فررت!!. فهل يفر العالم من الأحاديث المقبولة الصحيحة المحتج بها؟!! أم يفر من الغرائب والمناكير؟ ولهذا فهم العلماء من كلمة شعبة هذه، أنه لم يقصد الحسن الذي هو موضوع هذا النوع من الحديث، وإنما الحسن المعنوي الذي هو راجع إلى معنى يستحسن في الإسناد أو في المتن، فأراد بالحسن ها هنا الغرائب. يعني من غرابتها أفر، كما فر من قبل أيوب السختياني من الأحاديث الغرائب.

وأيضاً ذكر للإمام شعبة بن الحجاج حديث يرويه راوٍ اسمه أوس بن ضمعج، وأوس هذا وإن كان من جملة الثقات إلا أن له بعض الأخطاء، وكان شعبة -رحمه الله تعالى- ينكر عليه بعض الأحاديث، فلما سأل عن حديث من أحاديثه التي تفرد بها، قال -رحمه الله تعالى-: أوس بن ضمعج كأنه شيطان من حسن حديثه!! وأنكر عليه ذلك الحديث، وهو موجود في علل الرازي، علل ابن أبي حاتم الرازي، والأفراد والغرائب للدارقطني، وكذلك في الجعديات، وهذا كله راجع إلى أنه استغرب، واستنكر عليه ذلك الحديث، واستبعد صحته، ورأى أنه حديث غريب منكر؛ فلهذا عبر عن صاحبه كأنه شيطان يأتي بالأباطيل، ويأتي بالمناكير، وعلل ذلك بأن أحاديثه حسان، أي غرائب. فالحسن هنا ليس على المعنى الذي هو موضوع كلامنا في هذا النوع.

لهذا نجد مثلاً الإمام الرامهرمزي -رحمه الله تعالى- في كتابه المحدث الفاصل وهو من كتب الحديث المعروفة، عقد باباً وسماه باب من كره أن يروي أحسن ما عنده، فإذا ما قرأت في الباب تجد الإمام الرامهرمزي، ذكر في هذا الباب، روايات كثيرة عن أهل العلم في كراهية رواية الغرائب والمناكير، وذكر من جملتها: كلمة إبراهيم النخعي -سابقة الذكر- "كانوا إذا جلسوا كرهوا أن يخرج الرجل أحسن ما عنده"، فهذا يدل على أن الإمام الرامهرمزي كان يفهم أن هؤلاء العلماء الذي استعملوا الحسن في هذه المواضع خاصة، لم يقصدوا الحسن الذي هو مقبول ومحتج به، إنما قصدوا الحسن من حيث المعنى اللغوي، فطالب العلم لابد أن يميز هذا، وأن يعرف مراد كل إمام من كل كلام يقوله، حتى لا يفهم كلام الإمام على غير وجهه.

هناك أيضاً أمور متعلقة بالأسانيد، يسميها بعض الباحثين الأفاضل بلطائف الأسانيد، أي معانٍ توجد في الأسانيد، هي معاني لطيفة، هذه المعاني اللطيفة كان يعبر عنها علماءنا بالحسن أيضًا، فهي معاني تستحسن، في الأسانيد منها مثلاً الإسناد العالي، نحن ذكرنا في لقاء سابق إجمالاً وسيأتي تفصيلاً أيضاً أن هناك العالي والنازل، وأن رواة الحديث كانوا يقبلون على سماع الأحاديث العالية، ويزهدون في سماع الأحاديث النازلة، والعالية هي التي قلت الوسائط فيها بين الراوي وشيخه، أو بين الراوي وبعض الأعلام، أو بين الراوي وبين رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فكلما قلت الوسائط كلما كان الحديث عالياً، كلما كثرت الوسائط كلما كان الحديث نازلاً، وهذا المعنى وهو العلو، كان يقبل على تحصيله الرواة، يحبون سماع العالي من الروايات، يحب أن يسمع الحديث بدون وسائط، فإذا كان الشيخ حي، فلا يسمع الحديث عن رجل عنه، بل يذهب إليه ليسمعه منه، ليكون قد حصل علو الإسناد، وهكذا هذا المعنى الذي هو العلو، كان يسمى بالحسن؛ لأنه معنى يستحسن الحديث من أجله.

وهناك من لطائف الأسانيد ما يسمى عند علماء الحديث بالمدبج، ما هو المدبج؟ المدبج: معنى في الإسناد يستحسن من أجله، وهناك باب اسمه رواية الأقران، الأقران: هم المتعاصرون في زمن واحد، وجدت الروايات أن يروي الراوي عن من عاصره، عن قرين له، عن معاصر له.

والعادة أن يروي الراوي عمن هو أكبر منه، أن يروي عمن هو في سنه، وفي زمنه، هذا أمر نادر، وهو نوع من النزول، فالعلماء اعتنو برواية الأقران حتى لا يلتبس على الباحث، فحينما يجد قريناً يروي عن قرينه يظن أن هناك تكرار في الإسناد، وأن الصواب فلان وفلان، وليس فلان عن فلان، فبين علماء الحديث رواية الأقران، حتى يزيلوا اللبس عن الباحثين، عن هذه الأمور، وهذه الأسانيد هناك صورة من رواية الأقران في غاية الحسن والجمال، يسميها علماء الحديث بالمدبج.

ما هو المدبج؟ أن يروي كل من القرينين عن الآخر. كما ذكروا: مالك يروي عن الزهري، والزهري روى عن مالك، مع أن الزهري من شيوخ مالك. لكن وجدت رواية مالك عن الزهري، ورواية الزهري عن مالك، فهذا يسمونه بالمدبج.

بعض أهل العلم يشترط في المدبج أن يكون الراويان من الأقران، وبعضهم لا يشترط ذلك، المهم أن تقع رواية الراوي عن شيخ، ثم نأتي في رواية أخرى نجد الشيخ هو الذي يروي عن الراوي عنه، وهذا يسمونه بالمدبج، والمدبج أي المزين، المحسن أصلاً، هذا ما عناه من حيث اللغة، حتى قال السيوطي في ألفيته

فإن روى كل من القرنين عن**** صاحبه فهو مدبج حسن.

هذا أمر إذا وجد في الأسانيد فهو معنى يستحسن الحديث من أجله، فوجد في كلام أهل العلم من هذا القبيل، ما يدل على أن علماء الحديث كانوا أحياناً يسمون هذه الأسانيد بالأسانيد الحسنة، لا يقصدون الحسن هنا الذي هو نوع من أنواع الحديث المقبول، إنما يقصدون بالحسن فقط هذا المعنى الإسنادي الذي وجد في الرواية، بصرف النظر عن كون الحديث الذي وجد فيه هذا المعنى من المقبول أم من المردود.

- من ذلك ما رواه الإمام أبو يعلى الخليلي في الإرشاد، حديثاً من طريق آدم بن أبي إياس - وهذا من الثقات- عن محمد بن كثير المصيصي، عن ابن المبارك، عن شعبة، رواه بهذا الإسناد، ثم قال الإمام أبو يعلى معلقاً على هذا الإسناد: "هذا حديث حسن جداً في رواية الأقران"، ثم بيَّن ذلك، قال: لأن آدم عن محمد، وهما قرينان، ومحمد يوافق ابن المبارك في شيوخ الشام، يعني روى عن شيوخه الشاميين، بل أدرك من لم يدركه ابن المبارك، إذن الحسن هنا راجع إلى كون الحديث عنده من المقبول أم لما اشتمل عليه من هذا المعنى الذي هو من لطائف الأسانيد، وتستحسن الأسانيد من أجله وهو رواية الأقران بعضهم عن بعض؟.

- وأيضاً من أمثلة المدبج ما ذكره أيضاً أبو يعلى الخليلي في الإرشاد عن يونس بن محمد، عن حماد بن زيد، عن سفيان الثوري، عن زيد بن أسلم، عن عبد الرحمن بن وعلة، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-. ثم قال أبو يعلى: لم يروه عن حماد غير يونس، وهو ثقة من كبار شيوخ بغداد، وهو حسن من المدبج. فهنا الإمام -عليه رحمة الله تعالى- استعمل الحسن على إرادة هذا المعنى الذي يستحسن من أجله الحديث، وهو التدبيج، ولم يقصد من كلامه ها هنا أن يعلق على الحديث، أو أن يحكم على الحديث بأنه من نوع الحسن المحتج به أو لا يحتج به، لم يقصد في كلامه هذا المعنى، ولم يرد على ذهنه وهو يقول هذا الكلام.

هناك أيضاً معاني أخرى تستحسن الروايات من أجلها، وهي متعلقة بالمتون، كما ذكرنا المعاني التي تستحسن الرواية من أجلها في الإسناد. هناك معاني أخرى في المتون فمثلاً:

حينما تجد حديثاً معمولاً به، محكماً غير منسوخ، فكون الحديث محكماً لم يعارضه حديث آخر، فهذا معنى في المتن يستحسن الحديث من أجله، إذا كان الحديث مشتملاً على ألفاظ رائقة ومعان جيدة، فهذا معنى يستحسن الحديث من أجله، لماذا يستحسن الحديث من أجله؟ لم اشتمل عليه من تلك الألفاظ الرائقة، والمعاني الجيدة التي تقبل على سماعها النفوس، فهذا معنى، وهذا سبب يدعو الناس إلى استحسان هذه الرواية مثلاً، لا شك أن الرواية الصحيحة حسنة بهذا الاعتبار، الحديث الصحيح حسن بهذا الاعتبار؛ لأنه تحقق فيه الإتقان، تحقق فيه الحفظ، تحقق فيه التثبت، وهذا معنى يستحسن أيضاً الحديث من أجله.

فالحديث الصحيح يصح أن يوصف بكونه حسناً بهذا الاعتبار، وهذا سينفعنا -إن شاء الله تعالى- عندما نتعرض بعد ذلك لشرح هذه التركيبة، حيث توجد في كلام بعض أهل العلم كالترمذي مثلاً حيث يقول في بعض الأحاديث: "حسن صحيح" حيث استشكل ذلك بعض أهل العلم، وسنبين وجه ذلك في موضعه -إن شاء الله تعالى- لكن هنا نريد أن نفهم طالب العلم أن الحديث الصحيح من الممكن أن يكون حسناً بهذا الاعتبار، لكونه قد تحققت فيه شرائط الصحة والقبول، فهذا معنى بطبيعة الحال يستحسن الحديث من أجله، فالإمام الناقد البصير إذا كان في مسألة من مسائل الفقه، وهو يريد أن يحتج، أو يجد دليلاً في هذه المسألة يزيل عنه الإشكال، ويرفع الخلاف، فإذا وجد حديثاً صحيحاً في هذا الباب، واضح الدلالة على مراده، وعلى ترجيح قول من الأقوال، فإنه يستحسن هذا الحديث، ويقبل على سماعه، بل وعلى روايته، كما جاء عن الإمام مالك -رحمه الله تعالى- أنه سئل عن تخليل الأصابع في الوضوء فقال: " ليس عندي فيها علم، أو لا أعلم فيها حديث" فحدثه بعض الجالسين بحديث عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فلما

نظر فيه قال: " هذا حديث حسن" ثم صار بعد يفتي بمقتضاه، فاستحسن الحديث الذي سمعه لما وجده ثابتاً في نقده ومعرفته، ثم بعد ذلك وجده واضح الدلالة على المراد، فكان من هذه الحيثية حديثاً حسناً.

وأيضاً هذا النوع من الحسن ليس بالضرورة أن يكون مرتبطاً بالصحة، أو مرتبطاً بالقبول، فكل ما استحسن في الرواية - أعني في المتن لمعنى من المعاني- فهو يصدق عليه وصف الحسن، حتى وإن لم يكن الحديث من قسم المقبول.

ذكروا لذلك أمثلة من ذلك: أن الإمام ابن عبد البر -رحمه الله تعالى- في كتاب جامع بيان العلم وفضله، ذكر حديثاً طويلاً عن معاذ بن جبل في فضل العلم وفضل طلبه، والحديث فيه رواة متروكون وضعفاء جداً، وبعضهم من قد اتهم بالكذب، وهو حديث: (تعلموا العلم، فإن تعلمه لله خشية، وطلبه عبادة) حديث طويل الإمام ابن عبد البر بعد أن ساق هذا الحديث ماذا قال؟ قال -رحمه الله تعالى-: " هذا حديث حسن جداً، ولكن ليس له إسناد قوي" فالإمام ابن عبد البر هل أراد من الحسن ها هنا معنى القبول، معنى الاحتجاج، أم أراد من الحسن ما هو راجع للفظ الحديث وإلى المعاني الحسنة التي وجدت فيه، بصرف النظر عن كونه ثابتاً أم غير ثابت؟ ما أراد إلا اللفظ، لم يرد أن يحكم على الحديث بأنه من قسم المقبول؛ ولهذا شرح ذلك الإمام العراقي -رحمه الله تعالى- في كتاب التقييد والإيضاح، شرح مراد الإمام ابن عبد البر من قوله هذا، فقال أراد ابن عبد البر الحسن هنا حسن اللفظ قطعاً، وليس الحسن الذي يرجع إلى قبول الحديث.

أيضاً ابن عبد البر وجدت له أمثلة أخرى، استعمل فيها هذا المصطلح على إرادة هذا المعنى، من ذلك: ما ذكره في كتاب التمهيد له، ذكر حديثاً يرويه بعض الضعفاء، عن الإمام مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر، -رضي الله تعالى عنهما- هذا الإسناد يسمى سلسلة الذهب، وهو من أصح الأسانيد، وهذا تكلمنا عليه في لقاء سابق، فذهب بعض الضعفاء، فروى الحديث عن مالك عن نافع عن ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما- أنت تنظر إلى الإسناد تقول ماشاء الله! إسناد من أصح الأسانيد، إنه سلسلة الذهب! ولكن من الذي رواه عن مالك هل الثقات أم الضعفاء؟ ضعفاء. ونحن قلنا: إن أصح الأسانيد لا تثبت إلا إذا صح الإسناد إلى صاحب الإسناد، وهو هنا الإمام مالك بن أنس -رحمه الله تعالى- ورضي عنه، فروى هذا الكذاب حديث مالك عن نافع عن ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما- حديث طويل في عدة ورقات أوله، من قال في يوم مائة مرة لا إله إلا الله الحق المبين خلق الله له من كل حرف طائراً، له ألف منقار، كل منقار يستغفر له.... علامات الوضع والكذب واضحة، وهذه من الأحاديث التي يدسها أعداء الإسلام في الإسلام، ولهم أغراض كثيرة سيأتي ذلك في نوع الموضوع -إن شاء الله تعالى- هل هذا الحديث صحيح؟ ليس صحيحاً لا من حيث الإسناد، ولا من حيث المتن، فالإسناد فيه الضعفاء والكذابون، والمتن واضح النكارة والبطلان.

رسول الله -صلى الله عليه وسلم- منزه عن مثل هذا الباطل، رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- كلامه فيه نور، تسمع الكلام تشعر بأنه كلام النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- وكلام آخر تشعر بأنه ليس له علاقة بالنبي -صلى الله عليه وسلم- فيه تكلف، فيه ركاكة، في سماجة، وهذا بعيد، كل البعد عن كلام النبوة، كما قال الإمام أبي حاتم الرازي: " ويعرف سقم الحديث وإنكاره، بأن يكون كلاماً لا يصلح أن يكون من كلام النبوة" ، بعض الكلام أنت تستحي بنفسك أن تقوله، فكيف برسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنت نفسك تستحي أن تقوله، وإذا قلته تعلم أن الناس سينكرون عليك، فكيف برسول الله -صلى الله عليه وسلم- ؟ بطبيعة الحال ليس كل ما يستشكله الإنسان من الروايات يبادر إلى إنكاره، وإنما يسأل أهل العلم، ويرجع إليهم، وإن كان دارساً وعارفاًً بأصول ذلك، يرجع إلى القواعد، ويرجع إلى الضوابط، وعلى ضوء ذلك يبني إن كان هذا الاستشكال له محل، فحينئذٍ يستنكر الحديث، وإلا فلا.

هذا الحديث طويل بعد أن ذكره الإمام ابن عبد البر ماذا قال؟ قال: هذا الحديث لا يرويه عن مالك من يوثق به، وهو لا يعرف من حديث مالك، يعني ليس هذا من حديث مالك، بل هو ملفق عليه، ثم قال: " وهو حديث حسن ترجى بركته -إن شاء الله تعالى-" هو حسن هنا هل هو راجع إلى قبول الحديث، أم راجع إلى معنى في المتن، يستحسن أو يستغرب، أو من المعاني التي من الممكن أن يحب أن يسمعها بعض العوام.

إذن لم يقصد الإمام ابن عبد البر من هذا الكلام، أو من قوله ها هنا الحسن الذي هو حجة، إنما الحسن الذي هو بمعناه اللغوي؛ ولهذا يقول الإمام الذهبي -رحمه الله تعالى- لما ذكر عن عباس الدوري أنه ذكر شيخه الأصم فقال: " لم أر في مشايخي أحسن حديثاً منه"، قال الإمام الذهبي معلقاً على هذه العبارة: يحتمل أنه أراد بحسن الحديث، الإتقان. كما قلت: إن الحديث الصحيح - بطبيعة الحال- هو حديث حسن بهذا الاعتبار، أو أنه يتبع المتون المليحة فيرويها، المتون المليحة التي فيها معاني حسنة، معاني جيدة، أو أنه أراد علو الإسناد، فالعلو معنى يستحسن الحديث من أجله، أو نظافة الإسناد، أي خلوه من الضعفاء والمجروحين، كل ذلك معانٍ يستحسن الحديث من أجلها. وتركه رواية الشاذ والمنكر والمنسوخ، وبطبيعة الحال إذا عمد الراوي، وقصد إلى عدم رواية الشاذ، وعدم رواية المنكر، فهذا بطبيعة الحال مما يجعل حديثه حسناً، وكذلك المنسوخ مع أن المنسوخ قد يكون صحيحاً، لكنه غير معمول به، فمن هذه الحيثية إذا ترك الراوي رواية المنسوخ واهتم واعتنى برواية المحكم غير المنسوخ، فحينئذٍ يكون لذلك معنى

يجعل البصير العارف يسمع منه، ويستحسن سماع حديثه، قال الإمام الذهبي: " فهذه أمور تقتضي للمحدث إذا لازمها أن يقال في حقه: ما أحسن حديثه".

إذن ينبغي لطالب العلم أن يعرف هذه الأمور، وأن يتدبر الكلام دائماً وأبدا، لا سيما إذا كان يقرأ، أو يطالع في غير كتب مصطلح الحديث، أو في غير الكتب التي تعنى بتمييز الصحيح من الضعيف، ككتب التواريخ، وكتب الرجال، ونحو ذلك، حتى لا يضع كلام أهل العلم في غير موضعه، ولا يفهمه على غير مرادهم منه.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (هذا النوع لما كان وسطاً بين الصحيح والضعيف في نظر الناظر، لا في نفس الأمر، عَسُر التعبير عنه، وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة. وذلك لأنه أمر نسبي، شيء ينقدح عند الحافظ، وربما تقصر عبارته عنه).

الإمام ابن كثير -رحمه الله تعالى- يتكلم هنا عن أمر في غاية الأهمية في هذا النوع، نحن قلنا ابتداءً: إنه وسط بين الصحيح والضعيف، نقصد الحسن بنوعيه، ما هو قريب من الصحيح، وما هو دون ذلك مما هو داخل في حيز القبول، أما الحسن المعنوي الآخر فلا شأن لنا به، هذا أمر فرغنا منه، وعرفناه.

لكن من الآن سنتناول الحسن المحتج به، وكيف نميزه عن غيره؟ وكيف نعرفه في الرواية؟ هذا النوع من الحسن من الحديث، لما كان وسطاً بين الصحيح والضعيف، وكل شيء يكون وسطاً غالباً يصعب تحقيقه، وتحريره، وتمييزه عن غيره؛ لأن له شبه بطرف، وشبه بطرف آخر، فهو فيه ما يجعله من قسم الصحيح، ولكنه لم يبلغ إلى الصحيح، وفيه ما يجعله من قسم الضعيف، ولكنه لم ينزل إلى رتبة الضعيف، فهو مشرب بالنوعين يتجاذبه الصحيح، ولكن لم يبلغ مرتبة الصحيح، يتجاذبه الضعيف، ولكنه لم ينزل إلى الضعيف، هو في منزلة وسط، وما كان كذلك يصعب تحريره؛ لأنك لا تستطيع أن تجد له حداً جامعاً مانعاً لكل الأحاديث الحسان، بحيث تندرج هذه الأحاديث كلها تحت هذا الأساس، وتحت هذا التعريف، وهذا الحد، ولكن العلماء -عليهم رحمة الله تعالى- بينوا ذلك، وبينوا مرادهم من الحسن حيث يستعملونه على إرادة الحجة، وسيأتي ذلك -إن شاء الله تعالى-.

نحن نقول ها هنا: إن الحديث الحسن مشكلته الأساسية أنه ثمرة بقية أنواع علوم الحديث، فهذا النوع من الحديث يحتاج إلى كل أنواع الحديث الآتية بعده، وبطبيعة الحال ليس كل الناس في معرفة هذه الأنواع، وفي معرفة أمثلتها، ومعرفة كيف يكون تحقيقها، ليس الناس في كل ذلك سواء، ولا في مرتبة واحدة؛ فلهذا تختلف أنظار العلماء فترى الحديث الواحد بعض العلماء يقول: حسن، وبعضهم يقول: ضعيف، بعض العلماء يقول: حسن، وبعضهم يقول: صحيح؛ لأن هذا اطلع على ما لم يطلع عليه غيره، وهذا أدرك ما لم يدركه غيره؛ لأنه نوع يعد ثمرة معرفتك بعلوم الحديث كلها. كيف هذا؟

سيتبين لنا -إن شاء الله تعالى- من خلال دراستنا لهذا النوع أنه ينقسم إلى حسن لذاته، وحسن لغيره.

- النوع الأول: الحسن لذاته: هو كالصحيح إلا أن راويه لم يبلغ في الحفظ والإتقان منزلة راوي الحديث الصحيح، فهو دون ذلك ضبطه أخف نسبياً من ضبط راوي الحديث الصحيح، كيف نعرف إن كان هذا الراوي ضبطه في درجة راوي الصحيح أم ضبطه دون ذلك؟ بمعرفة الرجال، بمعرفة الجرح والتعديل، بمعرفة صفة من تقبل روايته، ومن ترد، بل بمعرفة مراتب الثقات. فكلما كان الباحث مدركاً لمراتب الثقات، ولدرجات الحفاظ الثقات، كلما كان بإمكانه أن يعرف إن كان هذا الحديث من الصحيح أم من الحسن أيضًا، الحديث الحسن يشترط فيه ما يشترط في الصحيح من الاتصال والسلامة من الشذوذ والعلة. فكلما كان الباحث مدركاً لأنواع الاتصال والانقطاع، عارفاً بمواضع الانقطاع في الأسانيد، أو الإرسال، كلما كان مدركاً لذلك كلما كان بإمكانه أن يحقق هذا النوع كما ينبغي.

- النوع الآخر: الحسن لغيره، كما قلنا هو حديث فيه ضعف في أساسه، ثم تقوى بروايات أخرى انضمت إليه، من الضعف ما يكون راجعاً إلى حفظ الراوي، ليس ضابطاً، ومن الضعف ما يكون راجعاً إلى عدم الاتصال، فكلما كنت مدركاً بكيفية الانتفاع بالروايات الأخرى التي تجيء لهذه الرواية فتجبر ذلك الضعف الذي وقع في الرواية الأولى، فإن كان الراوي ضعيفاً فتعرف أن هذا الضعف ينجبر برواية فلان، ولا ينجبر برواية فلان، ينبجر بالرواية الفلانية، ولا ينجبر بالرواية الفلانية، كلما كنت متقناً لذلك كلما كان تحقيقه حسن كما ينبغي.

"علاقة الحديث الحسن بأنواع الحديث الأخرى"

- الإرسال: والإرسال سبب يمنعنا من الاحتاج بالحديث، ولكن هذا الإرسال أحياناً يتبين بتتبع الروايات، والنظر فيها أنه غير قادح؛ لأن هذه الرواية المرسلة قد وجدت متصلة من وجه آخر، فبقدر معرفتك بأصول ذلك، وبكيفية تحقيقه بقدر ما تستطيع أن تحقق الأحاديث الحسان وتميزها عن غيرها.

لابد أن يكون الحديث الحسن سالماً من الشذوذ، سالماً من العلة، فكلما كنت عالماً بعلل الأحاديث كلما كنت عالماً بكيفية تمييز المعلول من غيره، كلما كان تحقيقك للحديث الحسن كما ينبغي.

فمثلاً قد نحتاج في هذا النوع من أنواع الأحاديث، وهو الحديث الحسن إلى أن نميز بين ما روي بالمعنى وما لم يرو بالمعنى إسناداً أو متناً، هناك بعض الروايات رويت بالمعنى في الإسناد، أو في المتن، فيغتر بعض الناس، بعض

بسطاء طلبة العلم، إذا ما وجد الرواية رويت مرة هكذا، ومرة هكذا، يظن أن هاتين الروايتين هما روايتان، كل رواية منهما مستقلة عن الأخرى، فيذهب إلى تقوية هذه بتلك، ويقول: هذه رواية ضعيفة؛ ولكن هاتان الروايتان لما انضم كل منهما إلى الآخر، صار الحديث من نوع الحسن لغيره. ثم قد يتبين بعد ذلك أن هاتين الروايتين هما في الواقع رواية واحدة، غاية ما هنالك أنه وقعت رواية بالمعنى أوهمت التعدد، وليس هناك تعدد.

مثلاً هناك راو اسمه داود بن سليمان، وهذا راوي ضعيف، ويسمى بأبي سليمان النصيبي، ويلقب دويب، إذن اسمه داود، لقبه دويب، وهذا يدل على أنك لابد أن تكون عارفاً بأسماء الرواة وبكناهم، وبأنسابهم، وبألقابهم، حتى تُحسن تحقيق هذا النوع من أنواع علوم الحديث.

هذا الراوي روى حديثاً عن أبي إسحاق السبيعي، بإسناده عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال: (الدنيا دار من لا دار له، ولها يعمل من لا عقل له) وهو حديث ضعيف، هذا الحديث رواه بعض الرواة عن دويب عن أبي إسحاق، راوي آخر رواه عن أبي سليمان النصيبي عن أبي إسحاق، بعض الباحثين قال: دويب فيه ضعف، ولكن تابعه أبو سليمان النصيبي، إذن ضعيف مع ضعيف ينجبر هذا بهذا يرتقي الحديث إلى مرتبة الحديث الحسن لغيره، فتعقب ذلك بأن دويب هو نفسه أبو سليمان النصيبي، هو هو ليس راوياً آخر، غاية ما هنالك أن الراوي ذكر مرة بلقبه، ومرة أخرى بكنيته ونسبه، فتوهم ذلك الباحث أنهما رجلان، تابع أحدهما الآخر، فبقدر معرفتك بأسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم، وما يقع في الأسانيد من ذلك، بقدر ما تستطيع أن تحقق الحسن، هل هذا الحديث مما يستحق أن يكون حسناً أو لا؟

- التصحيف والتحريف: قد يقع تصحيف وتحريف في بعض الروايات، لا سيما في الأسانيد، فتظنه راوياً آخر بينما هو هو، مثلاً هناك راو اسمه عبيد ابن القاسم، روى حديثاً عن إسماعيل بن أبي خالد متنه: (الولاء لحمة كلحمة النسب لا يباع ولا يوخذ)، عبيد بن القاسم هذا متروك الحديث، ضعيف جداً، ومن أهل العلم من كذبه، فجاء بعض الباحثين قال: لا.. هذا وإن كان الراوي متكلماً فيه، ولكنه لم يتفرد بل توبع، وتابعه بعض الثقات، إذن الحديث أصلاً صحيح من هذا الثقة؟ قال: هناك رواية جاء فيها عن عبصر بن القاسم عن إسماعيل بن أبي خالد، وعبصر بن القاسم هذا راوي ثقة فعلاً، ولكن قال العلماء كالحافظ ابن حجر وغيره من علماء الحديث، قالوا: هذا مصحف، الصواب عبيد وليس عصفر، فلما تصحف الإسناد في الكتاب، ظن ذلك الباحث أنه راو آخر تابع الأول، وليس هو راوياً آخر، بل هو هو، غاية ما هنالك أن الراوي اسمه عبيد، والذي كتبه باسم عبصر أخطأ في ذلك، عبصر ثقة، وعبيد ضعيف.

وهناك تصحيف أيضاً يقع في المتون، هناك راوي اسمه قبيصة بن عقبة، روى عن سفيان الثوري، حديثاً من حديث أبي سعيد الخدري، عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال عن الجد : (كنا نورثه على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) يعنى الجد، هذا الحديث اغتر بعض الباحثين به، فقال: هو إسناد حسن، بناءً على ظاهر الإسناد، والواقع أنه ليس حسناً بالمرة، بل هو حديث معلول، وقعت العلة من جهة التصحيف، والرواية بالمعنى، أيضاً في متنه، وليس في الإسناد، قال الأئمة: كالإمام مسلم، وابن حبان، في كتاب التمييز، والإمام أبي حاتم الرازي في العلل، والإمام ابن رجب الحنبلي، أيضاً في شرح علل الترمذي، قال هؤلاء العلماء: صواب هذا الحديث: (كنا نؤديه على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) يعني صدقة الفطر، ما الذي حدث في هذا الحديث؟ الحديث أبو سعيد قال كنا نؤديه على عهد رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- (كنا نؤديه) يقصد صدقة الفطر. يعني كان الصحابة يؤدون صدقة الفطر على عهد النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- هذا هو صحيح الحديث، المعروف المشهور المتداول، فجاء قبيصة بن عقبة فصحف نؤديه إلى نورثه، وإذا كتبت الكلمتين تجد أنهما يشتبهان في الخط - نؤديه نورثه- ثم بعد أن روى الحديث كنا نورثه على عهد رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فروى بالمعنى بحسب فهمه، فقال: يعني الجد، كنا نورث الجد.

انظر التصحيف ماذا فعل بالرواية؟ نقل الرواية من باب فقهي إلى باب فقهي آخر، فأنت إذا لم تكن مدركاً لعلل الأحاديث، وما يقع فيها من تصحيف وتحريف ورواية بالمعنى، ربما لا تستطيع أن تحكم على الحديث بأنه حسن، أو أن تميز الأحاديث الحسان من غيرها.

- المقلوب: وهذا نوع من أنواع الحديث سيأتي -إن شاء الله تعالى- ما هو المقلوب ؟ القلب هو الإبدال، أن تجعل راوياً مكان راوي، الحديث يكون من رواية راوي فتجعله أنت من رواية راوي آخر، أو يكون معروفاً بإسناد فترويه أنت بإسناد آخر، بعض الناس لا يدرك أهمية هذه الأشياء، ونحن كمتخصصين نعرف أهمية ذلك، لا سيما في مثل هذه المواضع، فبدون معرفتك بالقلب الذي يقع في الأسانيد والمتون، ربما تشتبه عليك الأحاديث، فلا تستطيع أن تميز مقبولها من غير مقبولها.

فمثلاً: هناك حديث يرويه عبد الله بن المؤمل، وعبد الله بن المؤمل فيه ضعف، يرويه عن أبي الزبير، عن جابر، وهو حديث (ماء زمزم لما شرب له) هذا الحديث العلماء تكلموا فيه كلاماً كثيراً، وبحوثهم موجودة في كتب العلم، لكن الشاهد ها هنا أن العلماء يقولون: هذا حديث تفرد به عبد الله بن المؤمل، لم يرويه غيره، عن أبي الزبير، عن

جابر، ثم وجدنا بعض الرواة، رواه عن إبراهيم بن طهمان، عن أبي الزبير، عن جابر، وبعضهم رواه عن حمزة الزيات، عن أبي الزبير، عن جابر، قال العلماء كالحافظ ابن حجر في نكته على كتاب ابن الصلاح وغيره: هذه كلها أخطاء الراوي، أبدل راوياً بآخر، الصواب أنه من حديث عبد الله بن المؤمل، وليس من حديث هؤلاء الآخرين، الذين ذكروا مكانه، فهذا قلب، فأنت قد تتوهم أن هؤلاء الرواة كلهم تتابعوا على رواية الحديث، فإن كان في بعضهم بعض الضعف تقوى بانضمام غيره إليه، لكن بعد معرفتك بهذا تدرك بأن هذا الحديث ليس من جملة الأحاديث الحسان؛ لأن الراوي المتفرد به حقيقة ليس ممن يحتج بحديثه.

- المدرج: نوع من أنواع الحديث، سيأتي -إن شاء الله تعالى- من صوره: أن يكون بعض الكلام منسوباً إلى الراوي، وبعض الكلام الآخر هو من حديث رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فيأتي بعض الرواة فيجعل ذلك الكلام الذي هو كلام الراوي من جملة كلام النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، يدرجه، ويدمجه بكلام النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، وعلماء الحديث يميزون هذا، ويميزون من أصاب في ذلك، ومن أخطأ، فبعض الرواة وهو عبد الرزاق، روى عن معمر، عن ثابت البناني، وأبان بن أبي عياش. تذكرون قصة ثابت وأبان قريباً، في قصة ابن معين وأحمد بن حنبل، عن ثابت البناني، وأبان بن أبي عياش، كلاهما عن أنس بن مالك، أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- قال (لا شغار في الإسلام)، والشغار: أن يزوج الرجل الرجل أخته بغير صداق.

العلماء قالوا: هذا الحديث فيه جزء موقوف، وجزء مرفوع، جزء من كلام النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، وجزء من كلام الراوي، وكلاهما يرويه من؟ ثابت وأبان. قال العلماء: هذا خطأ. كالإمام أحمد بن حنبل وغيره، قالوا: هذا خطأ، إنما الذي روى الجزء المرفوع، أي المنسوب إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- هو أبان بن أبي عياش، إذن هو صحيح أم ضعيف؟ ضعيف أما كلام الراوي، وهو: " والشغار أن يزوج الرجل أخته بغير صداق" هذا هو الذي يرويه ثابت، عن أنس بن مالك، يعني هو من كلام أنس، وليس من كلام رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- .

- الاضطراب: الراوي الضعيف قد يروي الحديث مرة بإسناد، ومرة بإسناد، ومرة بإسناد، هو ضعيف، ويروي الحديث بأسانيد متعددة، فأنت تتصور أن الحديث له أكثر من إسناد، فتقول: ما شاء الله! هذه أسانيد كثيرة في هذا الحديث، ومهما كان في بعضها من ضعف إلا أن هذا المجموع يقوي الحديث، ويرقيه إلى الحديث الحسن، وقد يكون ذلك الاضطراب من الراوي الضعيف، حيث لم يضبط إسناد الحديث، فمرة رواه بوجه، ومرة رواه بوجه آخر، مرة رواه بإسناد، ومرة رواه بإسناد آخر، ولم يحسن حفظ إسناد ذلك الحديث، فهي كلها أخطاء الراوي، لم يتقن حفظ إسناد الحديث.

- دخول إسناد في إسناد آخر: أيضاً من القلب ما يسمى عند المحدثين بدخول إسناد في إسناد، أو حديث في حديث، هناك حديث يرويه يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبي قتادة الأنصاري، عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، وهو حديث صحيح في الصحيحين، أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- قال: (إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني) هذا حديث صحيح جاء راوٍ اسمه جرير بن حازم، فروى المتن نفسه لم يخطيء في المتن، إنما خطؤه في الإسناد، ماذا قال؟ قال: جرير بن حازم، عن ثابت، عن أنس، عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال: (إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني) ماذا فعل جرير؟ أبدل إسناد بإسناد. العلماء قالوا: ليس هذا الحديث مروياً من حديث أنس أصلاً، إنما هو من حديث أبي قتادة الأنصاري، وجرير بن حازم وإن كان صدوقاً، يعني يحسن حديثه، إلا أنه أخطأ، فبدون معرفتك بهذه العلة قد تتوهم أن حديث جرير بن حازم يمكن أن يحسن بمفرده، وليس الأمر كذلك.

هناك راوٍ اسمه محمد بن مصعب القرقساني، وهذا الراوي روى حديثاً عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس، عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: أنه مر بشاة ميتة، فقال: (للدنيا أهون على الله من هذه على أهلها) أنت إذا نظرت إلى هذا الإسناد، تقول: إسناد حسن؛ لأن الراوي محمد بن مصعب فيه بعض الكلام الذي لا ينزل حديثه عن مرتبة الحسن، لكن علماء علل الأحاديث ميزوا لنا ذلك، وقالوا: هذا خطأ الراوي دخلت عليه قصة في قصة، حديث في حديث، متن في متن، ماذا فعل؟ قالوا: صواب هذه الرواية يرويها الثقات، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-: (أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- مر بشاة ميتة) إذن أول القصتين سواء، وهذا هو سبب اشتباه الحديثين على الراوي (أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- مر بشاة ميتة، فقال: ألا انتفعتم بإهابها؟) الإهاب الذي هو الجلد، (ألا انتفعتم بإهابها، فقالوا يا رسول الله: إنها ميتة، فقال: إنما حرم أكلها).

فلما اشتبه أول القصتين بالآخر، ظن الراوي أن هذا الإسناد يروى به القصة المتعلقة بالدنيا، وهو انها على الله عز وجل، وإنما هذا الإسناد هو إسناد الحديث الآخر، المتعلق بالإهاب.

نكتفي بهذا القدر، وأرجوا أن أكون قد وفقت لبيان مدى علاقة هذا النوع، وهو الحديث الحسن ببقية الأنواع، التي سيأتي دراستها في هذا العلم الشريف، ومن هنا نعلم أن هذا النوع يعتبر نوعاً محورياً، فلا تظن أنك تستطيع أن تتفهمه بدون فهمك، واستيعابك لأنواع الحديث كلها، والله أعلم.

وردتنا إجابات عدة على أسئلة الحلقة الماضية:

كان السؤال الأول: ما معنى تسمية جامع الترمذي، وسنن النسائي، بالصحيح؟

وكانت الإجابة: سمى الخطيب البغدادي وغيره جامع الترمذي وسنن النسائي بالصحيح، وهذا لا شك تساهل منهما؛ لأن في الكتابين أحاديث كثيرة ليست صحيحة، بل فيهما الموضوع، ويمكن أن نتوسط في ذلك، فنقول: لعلهم أطلقوها من باب التغليب، أو أرادوا بالصحة صحة أصولها

هذه إجابة صحيحة بارك الله في الإخوة.

السؤال الثاني ما هي الأصول الخمسة؟ وكانت الإجابة: الأصول الخمسة هي صحيح البخاري، صحيح مسلم، سنن أبي داود، جامع الترمذي، سنن النسائي.

سؤال: تقول: هل نأخذ الأحاديث فقط من الأحاديث الصحيحة؟

لا.. نأخذ من الصحيح بأنواعه، والحسن بأنواعه، فالحديث الصحيح سواءً كان صحيحاً لذاته، أو لغيره، أو الحديث الحسن سواء كان حسناً لذاته، أو لغيره، كل ذلك مأخوذ به، محتج به، عند علماء الحديث.

تقول: ذكرتم الأحاديث الحسنة التي ليس لها معنى القبول، فكيف نميز مقصد الراوي بهذا اللفظ، هل هو غريب؟ أم منكر؟ أم من لطائف الأسانيد؟ نرجوا التوضيح؟

كلما توسع الإنسان في هذا العلم، وأدمن النظر في كتب أهل العلم، وعرف مسالك العلماء، يستطيع أن يفهم في كل موضع ماذا أراد العالم من قوله، وذلك يحتاج إلى وقت طويل، ودربة طويلة، ومعايشة للعلم ولأهله، وإلا فارجع إلى أهل العلم، واسألهم عن مراد كل عالم، في كل كلام قاله.

تقول: ما معنى العلة في الحديث ؟

العلة: أي الخطأ الذي يستدل عليه بدليل خارجي، يعني دليل من الأدلة التي هي خارج الرواية، يستدل بهذا الدليل على خطأ وقع في تلك الرواية، وهذا طبعاً لم يتكلم فيه إلا كبار الأئمة النقاد.

تقول: هناك بعض الأحاديث الموضوعة، وبها معاني تدعو لقيم حسنة، هل توصف بحسنة المتن، ويجوز قولها للعامة من قبل الدعاة؟

لابد أن يرجع إلى أهل العلم؛ لتمييز هذه الأحاديث، هل فعلاً معانيها حسنة، أم هذا في تصورك أنت؟ قد تظنين أن هذا معنى حسن، بينما هو مخالف للقرآن، ومخالف للسنة، ومخالف لما عليه العلماء، هذا من ناحية. من ناحية أخرى، قد يكون هذا المعنى الحسن الموجود في هذه الرواية، هناك في الأحاديث الصحيحة، بل قد يكون في القرآن، أو في كلام السلف، ما يغني عنه، وغالب هذه الأحاديث الضعيفة، أو الموضوعة، التي اشتملت على معان حسنة، إنما قال بهذه المعاني بعض السلف -رضي الله عنهم جميعاً- فحينئذٍ نقدم كلام السلف على الحديث الموضوع، أو المكذوب على رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وإذا احتجت أن تروي ذلك الحديث، فلابد من بيانه، كما سيأتي بعد ذلك -إن شاء الله تعالى- بأن الحديث الموضوع لا يجوز روايته إلا مع البيان، نقول هذا حديث موضوع، فتذكره تحذيراً للناس منه، بخلاف الحديث الضعيف الذي ضعفه هين، ومع ذلك المعنى الذي تضمنه معنى مستقيم، مؤيد بشواهد قرآنية، أو حديثية آخرى، أو في كلام السلف، فهذا فيه تفصيل سيأتي في موضعه -إن شاء الله تعالى- .

ذكرتم أن الحديث الضعيف الذي يجبر بأحاديث أخر، يرتفع إلى الحسن، هل كل ضعيف يجبر من وجوه؟

طبعاً ليس كل ضعيف ينجبر، فالضعيف جداً أو الموضوع أو المكذوب، هذا لا ينجبر أصلاً بغيره، لكن حتى الضعيف المنجبر لابد لانجباره شرائط وضوابط، سيأتي ذلك -إن شاء الله تعالى- في موضعه كما سيأتي مثلاً أن المرسل يتقوى، ولكن كيف يتقوى؟ ما شرائط تقويته؟ ما الأمر التي تنضم إليه فترقيه إلى مصاف الحجة؟ هذا كله سيأتي شرحه في موضعه -إن شاء الله تعالى- .

هل في الصحيحين، الحسن علماً أن هذه التسمية لم تكن معروفة آنذاك ؟

من حيث أنها معروفة كانت معروفة قبل البخاري ومسلم، استعمل الحسن الإمام أحمد، واستعمله الإمام الشافعي، واستعمله الإمام علي بن المديني، وكل هؤلاء كانوا قبل الإمام البخاري، وقبل الإمام مسلم، فاستعمال الحديث الحسن، كان موجوداً قبل البخاري، وقبل مسلم، هذا من ناحية التسمية. أما من ناحية الأصل، أو الصفة، فالحديث الذي صفته حسن، موجود في الصحيحين، ونحن أشرنا إلى ذلك في لقاء سابق، لما قلنا أن العلماء البخاري ومسلم -رحمهما الله تعالى- إذا وجد الراوي حديثه، ليس من درجة الصحيح، وإنما هو دون ذلك، فإنهما ينتقيان من حديثه ما قد وافقه الثقات عليه، ما ترجح لديهما أنه أصاب فيه ولم يخطيء فيه، وحينئذ يعدونه من الصحيح، ونحن نسمي هذا النوع بالصحيح لغيره، الحسن الذي انجبر بغيره.

ذكرتم أن هناك تباين في مقصود أهل العلم الحديث من إطلاقهم لبعض المصطلحات الحديثية، كلفظ الحسن، فهل هناك مصنفات اهتمت بذكر مقصود كل عالم، مقصوده من هذه المصطلحات

هذا التعدد في الاستعمال بالمصطلح، الحسن ليس هو من باب التباين، ولا الاختلاف، وإنما هو من باب التنوع، كما قلنا في لقاء سابق: إن المصطلح الواحد قد يستعمله الإمام الواحد مرة على وجه، ومرة على وجه آخر، مرة على إرادة معنى، ومرة على إرادة معنى آخر، طالب العلم يلزمه أن يعرف هذه المعاني كلها، وأن يعرف كيف يحدد في كل موضع، وفي كل كلمة، قالها هذا الإمام أو ذاك، هل أراد بالحسن هذا المعنى؟ أو معنى آخر؟ فهذا ليس من باب الاختلاف الذي يفضي إلى الترجيح، أو يدعو إلى نسبة التباين، وإنما هو من اختلاف التنوع، الذي فيه توسع في استعمال المصطلح، هذا من ناحية، من ناحية أخرى إذا قرأت في كتب المصطلح المتخصصة، تجد العلماء يتناولونها، لكن مشكلة بعض طلبة العلم لم يقرأ في المصطلح إلى الكتب المختصرة، والكتب المختصرة لا تعنى بهذه الدقائق، فإذا بطالب العلم لا يعرف هذه المصطلحات، وهذه المعاني التي ربما لم ينص عليها في تلك الكتب، ثم بعد ذلك يجد في كلام أهل العلم من استعمل الحسن على غير المعنى الذي عرفه من الكتب المختصرة، فيبادر على إنكار ذلك، وعدم قبوله، وليس هذا صنعاً سليماً، ولما ينبغي عليك أن تتوسع، فتجد مثلاً ممن ذكر الحسن المعنوي: العراقي في تعليقاته على نكت ابن الصلاح، وهذا كتاب عظيم جداً يقبح بطالب علم أن لا يطلع عليه، وكذلك الإمام ابن حجر العسقلاني في نكته على كتاب ابن الصلاح، وهذا أيضاً كتاب عظيم جداً يقبح بطالب العلم ألا يطلع عليه، وكذلك الزركشي في نكته على كتاب ابن الصلاح، تعرض لهذه المسألة، ويقبح بطالب العلم بطبيعة الحال أن يخفى عليه ذلك الكتاب، وألا يطلع عليه، ويستفيد منه، والإمام الرمهرمزي - كما قلت- في كتاب المحدث الفاصل، والخطيب البغدادي، أيضاً في كتاب الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، كل هؤلاء العلماء تناولوا هذا النوع من الحسن، أو هذا الاستعمال لمصطلح الحسن، ليس عليك إلا أن تقرأ هذه الكتب، وأن تطالع هذه الكتب لتعرف مناهج المحدثين، ومسالكهم واستعمالهم، لهذا المصطلح أو ذاك، ونحن قلنا في اللقاء الأول: ينبغي لطالب العلم أن يكون مطلعاً على كل كتاب ألف في علوم الحديث، سواء كان هذا الحديث قديماً أو حديثاً صغيراً أو كبيراً، فإن أنت فعلت ذلك -إن شاء الله تعالى- ستجد بغيتك، ولن تحتاج إلى أن تسألني.

بالنسبة لطالب العلم الذي يدرس علم الحديث وهو مبتديء أي الكتب أفضل؟

الكتب المختصرة كثيرة، وهي لا تخفى على طالب عموماً، فمن أشهرها كتاب الباعث الحثيث، الذي نحن بصدد شرحه، وكتاب الحافظ ابن حجر نخبة الفكر، أو نزهة النظر، وإذا كان بإمكانك أن تحفظ المتن الذي هو نخبة الفكر، فهذا شيء طيب، فهذه من المختصرات، وهناك شرح الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد على ألفية السيوطي، وهو شرح ميسر سهل بعبارة عصرية، تستطيع أن تتفهم من خلاله كثيراً من مسائل هذا العلم الشريف.

السؤال الأول: اذكر مثالاً للحسن المعنوي في الإسناد وآخر في المتن؟

السؤال الثاني: اذكر مثالاً يتضح به حاجة الحسن إلى معرفة علل الحديث؟

بقية الحديث الحسن

الدرس السابع

إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده، لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أما بعد:

تكلمنا في اللقاء الماضي عن الحديث الحسن، وذكرنا معاني الحسن في عبارات أئمة الحديث -عليهم رحمة الله تعالى- وتوسعنا في ذلك بما فيه كفاية -إن شاء الله تعالى-، ثم تطرقنا بعد ذلك لمعرفة حاجة هذا النوع من أنواع علوم الحديث، وهو الحديث الحسن إلى بقية الأنواع المذكورة في كتب علوم الحديث، وبينا العلاقة بين هذا النوع وتلك الأنواع، والرابط الذي يربط هذه الأنواع بعضها ببعض، وكل هذا - بفضل الله تعالى- قد انتهينا منه، ومن اليوم -إن شاء الله تعالى- سنتناول تعريفات العلماء لهذا النوع من أنوع علوم الحديث، وهو الحديث الحسن، هناك تعريف للإمام الخطابي، وتعريف آخر للإمام الترمذي، وتعريف ثالث للإمام ابن الجوزي، وتعريفات أخرى، نحاول جاهدين -إن شاء الله تعالى- أن نتفهم هذه التعاريف، وما أراد أصحابها منها بإذن الله تعالى.

فأولاً: ذكر الإمام ابن كثير اقتداءً بأصل كتاب ابن الصلاح، ذكر تعريف الإمام الخطابي فقال:

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (وقد تجشم كثير منهم حده، فقال الخطابي: « هو ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله، قال: وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء.».

قلت: فإن كان المعرف هو قوله: "ما عرف مخرجه واشتهر رجاله، فالحديث الصحيح كذلك، بل والضعيف. وإن كان بقية الكلام من تمام الحد، فليس هذا الذي ذكره مُسَّلماً له: أن أكثر الحديث من قبيل الحسان، ولا هو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء.)

هذا التعريف الأول لهذا النوع من أنواع علوم الحديث، وهو الحديث الحسن، ذكره الإمام الخطابي في مقدمة كتابه معالم السنن، في شرح سنن أبي داود، وهو كتاب معروف متداول مطبوع.

الإمام الخطابي في مقدمة هذا الكتاب ذكر أن الحديث ينقسم عند أهله إلى ثلاثة أقسام: إلى صحيح وحسن وضعيف. ثم أخذ يعرف هذه الأنواع فذكر أن الحسن يتصف بهذه الصفات التي ذكرها ابن كثير عنه، بأنه " ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله" ، ثم ذكر بعد ذلك بعض ما يتميز به هذا النوع عن غيره من أنواع الحديث، فقال: (وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء) هذا التعريف - كما سيتبين لنا- الإمام الحافظ ابن الصلاح -رحمه الله تبارك وتعالى - جعله خاصاً بنوع من أنواع الحديث الحسن، وهو الذي نعرفه بالحديث الحسن لذاته، أي الحديث الذي نشأ حسنه عن رواية بعينها، هذه الرواية وجد فيها من صفات الرواة ما يجعلها قريبة من الصحيح، ولم تبلغ إلى مرتبة الصحيح، وعلى ضوء هذا فسر أو فهم كلام الخطابي -رحمه الله تبارك وتعالى - من قوله: "واشتهر رجاله" بأنهم الذين بلغوا مرتبة الثقة والشهرة بطلب العلم، ولكنهم لم يبلغوا مع ذلك إلى درجة راوي الحديث الصحيح.

الإمام ابن كثير ها هنا لم ير هذا التعريف فاصلاً بين الحسن والصحيح؛ لأنك إذا تأملت الحديث الصحيح وقد عرفنا تعريفه من قبل، حيث عرفه ابن الصلاح وغيره من أهل العلم: بأنه "ما يتصل إسناده بنقل العدل الضابط أو الثقة عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة "، إذا تأملت تعريف هذا النوع من أنواع الحديث وهو الحديث الصحيح، ثم تأملت ما قاله الخطابي تعريفاً للحديث الحسن، لا تكاد تجد فرقاً في التعريف، فليس في كلام الخطابي ما يدل أو ما يشعر أو يفيد تمييز الحسن عن الصحيح، بحيث نستطيع أن نقول إن الحسن ليس هو الصحيح، وقد ذهب الخطابي إلى التفريق بين الحسن والصحيح؛ لأنه ذهب إلى القسمة الثلاثية، وليس إلى القسمة الثنائية، فإنه قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، ثم حينما تعرض لتعريف الحسن لم يذكر أوصافاً تفصله عن وصف الحديث الصحيح، قال: " ما عرف مخرجه واشتهر رجاله" وبطبيعة الحال: الحديث الصحيح معروف المخرج، والحديث الصحيح رواته مشهورون، فهذه الأوصاف تصدق على الحديث الصحيح كما تصدق على الحديث الحسن، إلا أن العلماء كالحافظ ابن حجر وغيره رأوا أن الخطابي حينما وصف الحديث الحسن بأنه اشتهر رجاله، أي الشهرة التي لم تبلغ بهم إلى مرتبة رواة الحديث الصحيح؛ لأن الشهرة عند علماء الحديث مراتب ودرجات، وهذا سنتناوله -إن شاء الله تعالى- ولكن ما معنى قولة الإمام الخطابي « ما عرف مخرجه»؟ حينما يتبين لنا معنى كل فقرة من فقرات هذا التعريف، وكل فصل من تلك الفصول، يتبين لنا مراد الإمام الخطابي -رحمه الله تعالى- من تعريفه هذا.

ما معنى قول المحدثين أو قول الخطابي ها هنا: « إن الحديث الحسن ما عرف مخرجه؟ » ونجد في كلام أهل العلم كثيراً « هذا الحديث معروف المخرج، أو ليس له مخرج » الحديث الذي يعرف مخرجه هو ضد الحديث الشاذ والمنكر؛ فإن الشاذ والمنكر كلاهما ليس لهما مخرج معروف.

ذكرنا في لقاء سابق عندما تعرضنا لمعنى قول المحدثين هذا الحديث له أصل، أو ليس له أصل، وأخذنا نشرح معنى هذه العبارة في استعمال علماء الحديث، وقلنا: لو أن حديثاً يروى عن الزهري، الإمام الزهري محمد بن شهاب

الزهري الحافظ الكبير، هذا الحديث لو رواه ثقات أصحاب الزهري عن الزهري، وصح بالفعل أن الزهري رواه، فنستطيع أن نقول: إن هذا الحديث له أصل من حديث الزهري، أما إذا رواه عن الزهري بعض الضعفاء أو بعض من لم يحسن حفظ حديث الزهري، ولم يتقن حفظ أحاديث الزهري، وإنما روى عنه القليل فلم يعتني بحديث الزهري، كما اعتنى بحديث الزهري غيره، فوقعت الأخطاء فيما يرويه عن الزهري، فإذا تفرد مثل هذا عن الزهري بحديث، فنحن نقول: هذا الحديث ليس له أصل عن الزهري، فقول المحدثين: ليس له أصل، ليس معناه نفي لجنس الإسناد، وإلا فقد روي الحديث بالفعل بهذا الإسناد الذي بين أيدينا، ولكنهم يقصدون ليس له أصل صحيح، يعتبر به، ويعتد به، في نسبة الخبر إلى الإمام الزهري -رحمه الله تعالى-.

فالحديث إذا ثبت له أصل، وصح مخرجه، كالزهري مثلاً حينئذٍ نصفه بأنه حديث معروف، أو حديث محفوظ، أما إذا لم يكن بهذا الوصف، وإنما رواه بعض الضعفاء، عن الزهري، أو بعض من لا يعتد بتفرده، عن الزهري، فحينئذ لا نثبت للحديث أصلاً، ونقول: هذا الحديث ليس معروفاً، ونقول فيه: لا أصل له من حديث الزهري، ونصفه بالشذوذ وبالنكارة، فنقول: هذا شاذ أو منكر.

إذن الحديث إنما يعرف مخرجه بأن يكون محفوظاً عمن دارت عليه الأسانيد، ورجعت إليه الروايات، وهو الإمام الحافظ الذي يروى الحديث عنه كالزهري مثلاً، ومالك كما قلنا في اللقاء الماضي لما تعرضنا لرواية مالك عن نافع عن ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما- حيث روى الحديث عن مالك بعض الضعفاء، فقلنا: هذا الحديث ليس له أصل من حديث مالك، وكما قال ابن عبد البر: « ولا يعرف من حديث مالك »، لماذا هو لا يعرف من حديث مالك؟ لأنه لم يروه الثقات عن مالك، مع أنه قد روي بالفعل بإسناد ما، ولكنه إسناد غير معتد به، إسناد غير معتبر به، إسناد لا يعتمد عليه في نسبة الخبر إلى الإمام مالك؛ فلذلك وصفه الإمام ابن عبد البر بأنه غير معروف من حديث مالك، هذا الذي قصده الإمام الخطابي -رحمه الله تعالى- من وصف الحديث الحسن بأن يكون معروف المخرج، ما عرف مخرجه فلا يكون شاذاً، ولا منكراً، لا يكون باطلاً لا أصل له، وإنما يكون معروفاً محفوظاً عن هذا الراوي، الذي هو إمام يجمع حديثه ويعتنى بحديثه ورواياته.

قال: (واشتهر رجاله) ما معنى كون الراوي مشهوراً؟ الشهرة عند علماء الحديث -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى - لها معاني ولها درجات ومراتب، فليس كل من وصف بأنه مشهور يكون بمنزلة واحدة، بل المشهورون عند علماء الحديث درجات ومراتب، هناك شهرة ترفع عن الراوي الجهالة، هناك جملة من الرواة يسمون بالمجاهيل، من هؤلاء المجاهيل؟ المجاهيل يعرفون من حيث الاسم، وقد يكونوا يعرفون من حيث النسب أيضًا، فهم مذكورون في الأسانيد، ولكنهم مجهولون عند علماء الحديث، ويقسم علماء الحديث المجاهيل إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: ما يعبر عنه بمجهول العين. من هو مجهول العين؟ هو الراوي الذي لم يرو عنه إلا راو واحد. يعني نظرنا في روايات هذا الراوي في الأسانيد، وفي الكتب المسندة، فلم نجد أحداً يروي عن هذا الراوي إلا رجلاً واحداً، فقال العلماء: هذا مجهول؛ لأنه لم يرو عنه إلا واحد، فصار من هذه الحيثية غير معروف، كأن العلماء شكوا في ثبوت هذه الشخصية أصلاً، في وجودها في عالم الواقع، قد يكون هذا الذي روى عنه إنما ركب اسماً لا حقيقة له، قد يكون هذا الذي روى عنه أخطأ في اسمه، فانقلب اسم الراوي بينما هو راوٍ آخر، فلما تغير اسمه في هذا الإسناد، صار وكأنه راوٍ غير الراوي الذي هو حقيقة هذا الراوي؛ فلهذا قالوا: لا نعتمد على هذا الراوي وحده، ولو كان من الثقات فيما إذا روى عن شيخ لا يعرف، لا نعتمد في إثبات هذه الشخصية، لابد أن يأتي رجل آخر فيروي عن نفس هذا الرجل، حتى نستطيع أن نرفع عنه تلك الجهالة، فالراوي المجهول العين، هو الذي لم يرو عنه إلا واحد. فإذا روى عنه أكثر من واحد، فقد ارتفعت عنه جهالة العين، وهذا نوع من الشهرة.

- وهو أن يروي عن الراوي أكثر من واحد. فتلك شهرة خاصة بنفي جهالة العين، فإذا وجدنا الراوي روى عنه اثنان ثلاثة، أربعة، فحينئذ نستطيع أن نقول: هذا رجل معروف، هذا رجل مشهور، ونجد في عبارات الجرح والتعديل مثل هذه العبارات، التي تفيد هذا المعنى فيقولون: هذا رجل معروف الحديث، مشهور الحديث، أو نحو هذه العبارات، يعني أنه قد روى عنه عدد، بهذا العدد ترتفع عنه جهالة العين فهذا نوع من الشهرة.

طبعاً مجهول العين ومجهول الحال سيأتي الكلام فيهما بتفصيل حينما نتعرض لأبواب الجرح والتعديل، في نوع صفة من تقبل روايتهم ومن ترد.

- هناك شهرة أخرى: وهو الشهرة بطلب العلم، أن يكون الراوي معروفاً بطلب العلم، وبالرحلة فيه، كما قال الإمام شعبة -رحمه الله تعالى- شعبة بن الحجاج خذوا العلم من المعروفين، وكان عبد الله بن عون -رحمه الله تعالى- يقول: « لا تأخذوا العلم إلا ممن شهد له بالطلب» بطلب العلم يعني عرف بين الناس أن هذا الرجل كان يحضر مجالس العلم، كان يسمع من مشايخ أهل زمانه، كان يرحل في طلب العلم، يسمع من القريب والبعيد من أهل بلده، ومن بلاد الأمصار، إذن عرف بطلب العلم، ولم يخرج على الناس بأحاديث هكذا، من غير أن يكون معروفاً سابقاً بأنه كان ممن يطلب العلم، هذا نوع من أنواع الشهرة أيضًا، وهي أفضل من الشهرة الأولى.

- هناك شهرة أعلى من ذلك: كشهرة الأئمة الحفاظ الكبار، مثل شهرة الإمام مالك، الإمام الشافعي، الإمام أحمد بن حنبل، الإمام يحيى بن معين، الإمام البخاري، الإمام مسلم، فهذه أعلى درجات الشهرة والمعرفة، فهؤلاء العلماء بلغوا أيضاً في الشهرة إلى مكانة عالية، فهم مشهورون معروفون، ولكن بطبيعة الحال تلك مرتبة عالية، ومنزلة سامية من منازل الشهرة.

فحينما قال هنا الإمام الخطابي: « واشتهر رجاله » ماذا قصد؟ هل قصد الشهرة التي نالها راوي الحديث الصحيح؟ الحافظ ابن حجر يقول: « إن تفريق الإمام الخطابي بين الصحيح والحسن، ثم وصفه لراوي الحديث الحسن بأنه مشهور، يفهم من ذلك: أن هذه الشهرة دون شهرة راوي الحديث الصحيح. وقد يقصد الإمام الخطابي بالشهرة: الشهرة المتعلقة بالوصل. أي بمنزلة الحفظ، أي هو مشهور بالحفظ، بالتثبت، بالإتقان، بالضبط، وليس مجرد الشهرة التي ترجع إلى معرفة الناس به، وإنما شهرة متعلقة بحاله، ومنزلته، من حيث الضبط والإتقان، فبطبيعة الحال راوي الحديث الصحيح في أعلى درجات الضابطين المتقنين، بينما راوي الحديث الحسن دون ذلك، وإن كان هو داخلاً في جملة أهل الضبط والإتقان.

فهذا هو ما قصده الإمام الخطابي -رحمه الله تبارك وتعالى- من قوله: « ما عرف مخرجه » ثم من قوله: « واشتهر رجاله ».

الإمام ابن كثير -رحمه الله تبارك وتعالى - استشكل هذا التعريف كما أشرنا إلى ذلك، وذكر أن ما جاء بعده من كلام، هو قول الخطابي "وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء". قال: "هذه الأوصاف لا توجد في الحديث الحسن، فليس الحسن أكثر الأحاديث، ولا هو الذي يستعمله عامة الفقهاء"، وإنما ذهب ابن كثير إلى هذا، ولم يقبل هذا التعريف للخطابي، واستشكله كتعريف للحديث الحسن؛ لأنه تبادر إلى ذهنه أن الخطابي إنما يتكلم عن الحديث الحسن لذاته، وهذا كما قلنا هو الذي يتبادر من عبارة الإمام الخطابي -رحمه الله تعالى-، ولكن لو حملنا كلام الخطابي على ما هو أوسع من ذلك، فيتناول كلامه الحديث الحسن لذاته، ويتناول أيضاً الحديث الحسن لغيره، فحينئذ نستطيع أن نفهم لماذا قال الإمام الخطابي في هذا النوع من الحديث: إنه عليه أكثر الأحاديث، أو هو من أكثر الأحاديث، وهو الذي يستعمله عامة الفقهاء، ويتناوله عامة الفقهاء، فإن أكثر الأحاديث التي يستدل بها في الفقه عند علماء الفقه -رحمهم الله تبارك وتعالى - من الحسن، سواء كان حسناً لذاته، أو حسناً لغيره.

الأحاديث الصحيحة مقارنة بمجموعة الأحاديث الحسان بنوعيها هي قليلة بطبيعة الحال؛ ولهذا احتاج الفقهاء إلى معرفة كيفية تقوية الحديث بعضه ببعض، وكما سيأتي في كلام الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى- حيث عمد إلى المرسل، والمرسل في أصله ليس محتجاً به، وإنما بيَّن ضوابط الاحتجاج به، بشرائط وضوابط سيأتي بيانها، وما ذلك إلا لحاجته، هو كإمام فقيه إلى هذه الأحاديث التي هي من جملة الأحاديث الحسان، فأنت إذا جمعت الأحاديث الحسان سواء كان من الحسن لذاته أو الحسن لغيره، تجدها بطبيعة الحال أكثر من حيث العدد من الحديث الصحيح، فإذا جمعت الأحاديث كلها التي تدخل تحت حيز القبول سواء كان الصحيح لذاته أو لغيره أو الحسن لذاته أو لغيره، تكون -إن شاء الله تعالى- قد أتيت على الأحاديث المقبولة التي يحتج بها العلماء -رحمهم الله تبارك وتعالى-.

انتقل بعد ذلك الإمام ابن كثير إلى تعريف الحديث الحسن عند الإمام الترمذي -رحمه الله تعالى- فقال:

تعريف الترمذي للحديث الحسن

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (تعريف الترمذي للحديث الحسن: قال ابن الصلاح: وروينا عن الترمذي أنه يريد بالحسن: ألا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون حديثاً شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك.

وهذا إذا كان قد روي عن الترمذي أنه قاله ففي أي كتاب له قاله؟ وأين إسناده عنه؟ وإن كان فهم من اصطلاحه في كتابه الجامع، فليس ذلك بصحيح، فإنه يقول في كثير من الأحاديث: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه).

(

(

هذا التعريف الثاني المذكور في هذا النوع من أنواع علوم الحديث، وهو للإمام أبي عيسى الترمذي -رحمه الله تعالى- صاحب كتاب الجامع المعروف، تلاحظون أن الإمام ابن كثير شكك في نسبة هذا الكلام للإمام الترمذي، وهذا التشكيك لا أساس له من الصحة، فإن هذا الذي قاله نسب إلى الإمام الترمذي قد قاله بالفعل في آخر كتابه الجامع، في الفصل الذي عقده في علل الأحاديث؛ ولهذا تعقب ابن كثير في ذلك الإمام العراقي، وكذلك الحافظ ابن حجر -رحمهما الله تعالى-، وذكر أن هذا الكلام موجود في كتاب الترمذي في آخره، ونص كلام الترمذي هناك أنه قال: « وما ذكرنا في هذا الكتاب » أي في جامع الترمذي « وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا،

كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن ».

فقد نص الإمام الترمذي -عليه رحمة الله تعالى- على هذا التعريف، وبيَّن أنه هو الحسن الذي يقصده حيث يستعمله في كتابه الجامع.

وهذا التعريف من التعريفات التي كثر كلام أهل العلم -عليهم رحمة الله تعالى- في شرحه، واختلفوا في فهم كثير من فصوله، بحيث إن بعضهم استشكل عليه استشكالات كثيرة، سنتناول بعضها الآن؛ لأن الإمام ابن كثير تعرض لبعضها هنا، وستناول البعض الآخر في آخر الكلام على نوع الحسن؛ لأن ابن كثير تبعاً لابن الصلاح تكلم عن هذه الاستشكالات الأخرى في آخر الفصل.

فأولاً: ماذا أراد الترمذي من تعريفه هذا؟ لقد وصف الحديث الحسن بثلاثة أوصاف:

- الوصف الأول: لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب.
- الوصف الثاني: لا يكون الحديث شاذاً.
- الوصف الثالث: أن يروى نحوه من غير وجه.

فما معنى هذه الفصول التي اشتمل عليها ذلك التعريف؟ ما معنى قول الإمام الترمذي -رحمه الله تعالى- في تعريف الحديث الحسن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب؟

- الوصف الأول: ألا يكون في إسناده من يتهم بالكذب.

من هو المتهم بالكذب؟ من هو الراوي المتهم بالكذب؟ هناك الراوي الذي يكون سيء الحفظ، وسيء الحفظ هذا هو الذي وجد العلماء في أحاديثه أخطاء، هذه الأخطاء دلت علماء الحديث على أن هذا الراوي غير ضابط، وغير متقن، فوصفوه بسوء الحفظ وبضعف الضبط.

هناك راوٍ آخر كثرت الأخطاء والمناكير في حديثه جداً، بحيث غلبت الأخطاء على الإصابات في رواياته، فضعفوه جداً، وهذا الذي يقولون فيه: إنه متروك الحديث، أو ضعيف جداً، وهو الذي أشار إليه الإمام مسلم -رحمه الله تعالى- لما تعرض للحديث المنكر ولتعريفه، فقال: " وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها " هذا هو المنكر. فإذا جاء الرجل بالمنكر في الشيء بعد الشيء مرة أو مرتين فهذا يستحق أن يكون ضعيفاً، يقال: إنه ضعيف الحفظ بقدر هذه المناكير التي تقع في روايته.

لكن إذا غلبت المناكير على أحاديثه، وصارت أكثر من إصاباته، فحينئذ يكون متروك الحديث؛ ولهذا قال الإمام مسلم: « فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك » أي أغلب أحاديثه أخطاء ومناكير، كان مهجور الحديث، غير مقبوله، ولا مستعمله. يعني الراوي نفسه ينسحب الحكم من الحكم على حديثه، إلى الحكم فيه هو، فصارت أحاديثه الكثيرة التي وقع فيها المناكير سبباً لتضعيف العلماء له جداً، وترك حديثه وعدم الاعتبار به ولا الاعتداد به.

إذن العلماء يستدلون على سوء حفظ الراوي بماذا؟ بالنظر في رواياته. وهذه قضية مهمة جداً سنتكلم عنها في باب الاعتبار -إن شاء الله تعالى- يقول عبد الرحمن بن مهدي -رحمه الله تعالى-: « قلت لشعبة بن الحجاج: متى يترك حديث الرجل؟ قال: إذا روى عن المشهورين ما لا يعرفه المشهورون فأكثر، ترك حديثه » أي إذا روى عن العلماء المشهورين كالزهري مثلاً، كمالك، كقتادة، كهشام بن عروة، إذا جاء عنهم كثيراً بأحاديث أخطاء، وتلك الأحاديث لا تعرف عند أصحاب هؤلاء الحفاظ المشهورين نستدل بذلك على كونه متروك الحديث.

إذن كثرة حديث الراوي يستدل بها على ترك حديثه، وعدم الاعتبار به، ولا التعريج عليه. لكن كثرة الأخطاء أو قلتها هل تدل على التعمد؟

هذا بمفرده لا يدل على التعمد، فقد يكون الراوي من شأنه أن يخطيء الخطأ الكثير عن غير قصد، لكن أن يتعمد شيء آخر، أن يتعمد اختلاق الروايات وتلفيق الأسانيد والمتون هذا شيء آخر، فذلك هو الكذاب. فإن ترجح لدى نقاد الحديث، وغلب على ظنهم أن هذه الأخطاء الكثيرة التي تقع في أحاديث ذلك الراوي إنما هي مما عملت يداه، وأنه هو الذي تعمد اختلاقها وافترائها - أنا أقول غلب على ظن علماء الحديث- ليس عندهم دليل قاطع، وإنما غلبة ظن، فحينئذ يتهمونه بالكذب، فيقولون هذا متهم.

أو إذا وجدوا دليلاً قاطعاً بأنه يكذب، ويتعمد الكذب حينئذٍ يصفوه بالأوصاف الدالة على ذلك، فيقولون: فلان كذاب، يكذب، يضع الحديث، يلفق الأحاديث، دجال من الدجاجلة، أو نحو هذه العبارات المعبرة.

فالترمذي هنا يتكلم عمن غلب على ظن العلماء أنه ماذا؟ أنه يلفق الروايات، أسانيد أو متوناً، فهذا هو الذي يتهم عند علماء الحديث.

فمثل هذا النوع من الرواة لا ينفع حديثهم في هذا الباب، الضعفاء جداً وليس بالضرورة أن نقف عند حرفية اللفظ ها هنا، وهو أن يكون الراوي متهماً بالكذب، وإلا فالترمذي قد صرح في مواضع أخرى بأن الذي تكثر عنه الأخطاء في الروايات، ويغلب على أحاديثه الأخطاء والمناكير، فهذا أيضاً لا يصلح في هذا الباب.

إذن الحد الفاصل بين من يصلح لأن ينتفع بحديثه في باب الحسن، ومن لا ينتفع بحديثه في هذا الباب، قلة الأخطاء أو كثرتها. فإذا كان الراوي أخطاءه محدودة قليلة، فحينئذ أغلب الأحاديث التي رواها أصاب فيها، ولكنه مع ذلك يخطيء في عدد من الأحاديث، فننتفع بروايته عموماً، وننظر فيها، ونضعها تحت المنظار، وينظر هل هذا الحديث مما أصاب فيه، أم مما أخطأ فيه؟ فإن ترجح لدى أهل العلم أن هذا مما أصاب فيه، ترقى حينئذٍ وصار من الحديث الحسن، ويكون حينئذٍ حديثاً محتجاً به. وإذا ترجح لدى أهل العلم أن هذا الحديث خطأ، وأن هذا من جملة الأخطاء التي وقع فيها ذلك الراوي، فحينئذٍ لا ينتفع بهذا الحديث، ويكون من قبيل الشاذ، والمنكر، وما لا أصل له.

إذن: الشرط الأول: أن يكون الراوي سالماً من الضعف الشديد، أو من التهمة بالكذب. هذا شرط متعلق بالراوي نفسه.

- الوصف الثاني: فقال: " ولا يكون الحديث شاذاً "، وهو متعلق بالرواية.

الشذوذ وصف للراوي أم للرواية؟ للرواية. وليس هو وصفاً للراوي، فقد يكون الراوي ثقة أو صدوق، ومع ذلك أخطأ في بعض الأحاديث القليلة، فتلك الأحاديث القليلة التي أخطأ فيها، يعبر عنها العلماء بأنها أحاديث شاذة.

أذكركم بما قلنا في تعريف الحديث الصحيح، من يذكر لنا تعريف الحديث الصحيح؟

هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله من أول السند إلى منتهاه بغير شذوذ ولا علة

أخونا يعرف الحديث الصحيح بأنه من رواية العدل الضابط، أي من رواية الراوي الثقة، ثم يقول بعد ذلك: ولا يكون شاذاً ولا معلولاً أو معلاً.

إذن نحن نفهم بالضرورة: أن الشذوذ والعلة يقعان في أحاديث الثقات؛ لأن الشذوذ والعلة إذا لم يقعا في أحاديث الثقات، فلماذا نحترز منهما في الحديث الصحيح؟ لو كان الشذوذ والعلة لا يقعان في أحاديث الثقات لقلنا هو ما يرويه الثقة بإسناد متصل. واكتفينا بهذا، لكن لما اشترطنا مع ذلك أن يكون الحديث الذي يرويه ذلك الثقة سالماً من الشذوذ والعلة، نفهم أن الشذوذ والعلة قد يقعان في أحاديث الثقات.

إذن الثقة إذا ما أخطأ سمينا حديثه شاذاً أو معلولاً، فالإمام الترمذي -عليه رحمة الله تعالى- بعد أن بيَّن أن الحديث الذي يرويه الراوي الذي هو ليس متهماً بالكذب، لابد أن يكون مع ذلك الحديث نفسه، سالماً من الخطأ، هذا الذي ليس متهماً بالكذب من الممكن أن يخطيء أم لا عن غير قصد؟ من الممكن، كيف نعرف أنه أخطأ أو لم يخطئ؟ بنظرنا في الشرط الثاني، وهو سلامة الحديث من الشذوذ والعلة، هو عبر عن ذلك بالشذوذ، ونحن قلنا في لقاء سابق، الشذوذ والعلة بابهما واحد.

إذن لكي يكون الحديث من جملة الحديث الحسان، لابد أن يكون مع كون الراوي ليس متهماً بالكذب، أيضًا يكون الحديث نفسه سالماً من الشذوذ والعلة.

كيف نعرف أن هذا الحديث سالم من الشذوذ والعلة؟ الشذوذ والعلة كما يقعان في الأحاديث الصحيحة، أيضاً يقعان في الأحاديث الحسنة، ولابد لطالب العلم أن يعرف السبيل إلى إدراك كون الحديث سالماً من الشذوذ والعلة، حتى لا يغتر ببعض الروايات فيذهب إلى تحسينها، وهي ليست جديرة بذلك.

مثال: هناك حديث يرويه راوي اسمه أحمد بن الأزهر النيسابوري، ويكنى بأبي الأزهر، وهذا راوي صدوق، روى حديثاً عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- قال لعلي بن أبي طالب -رضي الله عنه-: (يا علي أنت سيد في الدنيا، سيد في الآخرة، حبيبك حبيبي، وبغيضك بغيضي، اللهم والِ من والاه، وعاد من عاداه) هذا الحديث مركب من عدة جمل، كل جملة منه وردت في بعض الأحاديث، لكن بهذا السياق، وبهذا الإسناد، هو عند العلماء خطأ، وله قصة موجودة في كتب التواريخ والعلل، تبين مدى دقة علماء الحديث -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى - في تمييز الأحاديث الشاذة والمنكرة.

هذا الحديث لما حدَّث به أبو الأزهر النيسابوري، وكان ببغداد، وبغداد وقتئذ كانت مدينة العلم، معقل العلم والعلماء، وكان وقتئذ أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وكبار حفاظ الأمة، فلما حدَّث بهذا الحديث أبو الأزهر ببغداد، بلغ ذلك ابن معين، وابن معين -رحمه الله تعالى- كان قوالاً بالحق لا يخاف في الله لومة لائم، كان شديداً كلما وجد راوياً يروي مناكير، أو الأباطيل، أو ما لا أصل له، لا يسكت بل يذهب ويحذر الناس منه، وله في ذلك قصص في غاية الجودة، وفي غاية الجمال.

من ذلك ما حدث ها هنا، لما بلغ ابن معين هذا الخبر، وأن أحمد بن الأزهر يرويه، ذهب ووقف على مشهد من الناس، وقال: من الكذاب النيسابوري، الذي يحدث بهذا الحديث عن عبد الرزاق؟ ليس هناك مداهنة، ما كانوا يحابون أحداً من الناس، ولو كان أقرب الأقربين إليهم.

الإمام علي بن المديني -رحمه الله تعالى- له أب اسمه علي بن عبد الله بن جعفر، أبوه كان ضعيف الحديث، فلما سئل علي بن المديني عن أبيه، فقال: أبي "ضعيف الحديث" ما كان يحابي في ذلك؛ لأنه يسأل عن حديث رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.

فقام الإمام ابن معين فقال: من الكذاب النيسابوري الذي يحدث بهذا الحديث عن عبد الرزاق؟ هنا سؤال يطرح نفسه من الذي أعلم ابن معين بأن راوي هذا الحديث نيسابوري؟ وهو يسأل عنه لا يعرفه، ويقول: من الذي يروي هذا الحديث، من النيسابوري الذي يحدث بهذا الحديث، ثم يصفه بأنه كذاب، وهو لم يعرفه أصلاً، وإنما استدل على كونه كذاباً أو أنه نيسابوري، بالنظر في الرواية؛ لأن نيسابور وقتئذ كانت معقل التشيع، والحديث فيه رائحة التشيع، تشتم منه رائحة التشيع، فعرف أن هذا لا يأتي إلا من هناك بخبرته ومعرفته. هذا من ناحية.

من ناحية أخرى عرف أن هذا الحديث ليس من حديث عبد الرزاق؛ لأنه من أخص تلاميذ عبد الرزاق الإمام يحيى بن معين، وكذلك أحمد بن حنبل، وهو يعرف كل أحاديث عبد الرزاق؛ لأنه عكف عند عبد الرزاق، ومكث عنده مدة، وكتب كل ما عنده.

يُروى في كتب التاريخ أن الإمام يحيى بن معين لما ذهب إلى عبد الرزاق، كان يكتب من كتب عبد الرزاق، ولا يعتمد على ما يحدث به عبد الرزاق من حفظه، لدرجة أن عبد الرزاق نفسه، قال: اكتب عني حديثاً من حفظي، هو طبعاً يعرف قدر ابن معين، ويتمنى أن يكتب عنه ابن معين حديثاً من حفظه؛ لأن هذا فيه تزكية لحفظ عبد الرزاق، اكتب عني حديثاً من حفظي، قال: ولا نصف حديث، لا أكتب إلا من كتابك؛ لأن كتابك صحيح، أما حفظك فتقع أخطاء من قبل حفظك.

الشاهد ابن معين عرف أن هذا الحديث مصدره من نيسابور، وأنه لا يأتي إلا من طريق الكذابين، فوقف أحمد بن الأزهر، وقال: هو أنا ذاك. أنا الذي أرويه عن عبد الرزاق، فتعجب ابن معين؛ لأن أحمد بن الأزهر صدوق، وليس كذاباً. فمن أين جاء بهذا الحديث؟ ما مصدره؟ أكيد هناك علة خفية، أمر غير واضح، فقال: أما أنت فصدوق أمين، وأظن أن البلاء من غيرك.

ثم أخذه وسار معه في الطريق، فقال: كيف سمعت هذا الحديث من عبد الرزاق؟ قال: إن عبد الرزاق كنت أسير معه في بعض طرق صنعاء: فحدثني بهذا الحديث. أي من حفظه، وهو يمشي في الطريق معه كتاب؟ حدث به من حفظه فعرف ابن معين منشأ الخطأ في هذا الحديث، هو راجع إلى أن عبد الرزاق حدث به من حفظه، ولم يحدث به من كتابه، وقد يكون عبد الرزاق سمعه من بعض الكذابين فدلسه مثلاً، أو نسي اسم شيخه، فرواه عن معمر مباشرة.

ولهذا الإمام الذهبي -رحمه الله تعالى- في تعليقه على كتاب المستدرك قال: " هذا الحديث علامات الوضع ظاهرة عليه" وإلا يقول الإمام الذهبي: " فلماذا لم يحدث به عبد الرزاق إلا أبا الأزهر؟ " لماذا لم يحدث به يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل؟ يعني لما كانا عنده؟ فهذا يدل على ماذا؟ يدل على أن هناك علل خفية، يستدل بها على كون الرواية شاذة أو منكرة، فهذا النوع من الروايات، وإن كان إسناده من حيث الظاهر نظيفاً لا ينفع في هذا الباب.

إذن الشرط الثاني للحديث الحسن عند الإمام الترمذي: أن يكون الحديث نفسه سالماً من الشذوذ.

- الوصف الثالث: أن يروى نفس هذا الحديث من وجه آخر نحوه.

نحوه: أي أن رواة هذه الروايات الأخرى أيضاً سالمون من أن يكونوا متهمين بالكذب، وأيضاً هذه الروايات الأخرى التي تنضم للرواية الأولى فترقيها هي أيضاً ليست روايات شاذة، فإن الشاذ والمنكر لا ينتفع به أبداً في هذا الباب. كما قال الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله تبارك وتعالى - " المنكر أبداً منكر". - تكلمنا في اللقاء الماضي عن الغرائب التي يسميها بعض العلماء الفوائد، وبعضهم يسميها بالحسان- سئل الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- عن الأحاديث الفوائد فقال -رحمه الله تعالى-: " الحديث عن الضعفاء - أي الراوي الضعيف الذي ضعفه ناشيء عن سوء حفظه، وليس عن تعمده الكذب، أو عن غفلته الشديدة - قد يحتاج إليه في وقت" أي هنا في هذا الباب، يعني ينتفع به في تقوية بعضه ببعض، والمنكر أبداً منكراً، المنكر منكر أبداً لا يمكن أبداً أن يعرج عليه، ولا أن يلتفت إليه.

والإمام أبو داود السجستاني - صاحب السنن- يقول في رسالته إلى أهل مكة: " لا يحتج بحديث غريب" يقصد بالغريب هنا الشاذ - كما سيأتي- " لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك، ويحيى بن سعيد، والثقات من أئمة العلم" ، يعني حتى الثقات إذا ثبت في حديث ما، من أحاديثهم أنه خطأ فهذا حديث يسمى شاذاً، وحينئذ لا ينتفع به، بل يعامل كما لو أنه لم يرو أصلاً، " ولا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك، ويحيى بن سعيد، يعني الأنصاري، والثقات من أئمة العلم، ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه، ولا يحتج بالحديث الغريب

إذا كان غريباً شاذاً ". فيقصد بالغريب ها هنا كل غريب؟ أم الغريب الذي تبين أنه خطأ؟ وترجح أنه خطأ؟ وهو الذي يسمى عند علماء الحديث بالشاذ أو بالمنكر؟!.

قول الإمام الترمذي: " ويروى نحوه من غير وجه"، ذكرنا أي نحوه، أي نحو الرواية الأولى من حيث الراوي، فلا يكون متهماً بالكذب، ونحو الرواية الأولى أيضاً من حيث سلامتها من الشذوذ.

لكن هل يشترط أن تكون روايات مرفوعة مضافة إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-؟ أم من الممكن أن تكون موقوفات على الصحابة أو التابعين؟ من الممكن، فعلماء الحديث -عليهم رحمة الله تعالى- كما يعتنون بالأحاديث المرفوعة والمضافة إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، فكذلك أيضاً يهتمون ويعتنون بالأحاديث الموقوفة، أي المضافة إلى الصحابة أو التابعين. فإن ذلك كله مما ينتفع به في تقوية المعنى الذي تضمنه ذلك الحديث، وسيأتي -بإذن الله تعالى- أن الإمام الشافعي لما تكلم عن المرسل، وعن الاحتجاج به، ذكر -رحمه الله تعالى- أن المرسل يتقوى بأمور: من هذه الأمور: المسند الصحيح، والمرسل الذي يختلف مخرجه عن مخرج المرسل الأول، ومن هذه الأمور أيضًا: أن يجيء فتوى بعض الصحابة موافقة لهذا الحديث، أو فتوى عامة أهل العلم. كل ذلك مما ينتفع به في تقوية الأحاديث أو المعنى الذي تضمنته تلك الأحاديث.

حينئذٍ كل ذلك مما ينتفع به، والإمام أحمد استعمل ذلك كثيراً، من ذلك أنه مرة سئل عن دية المعاهد، يعني حكم دية المعاهد، فقال: « على النصف من دية المسلم » لحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، معروف أن الإمام أحمد -عليه رحمة الله تعالى- كان يضعف عمرو بن شعيب، ويضعف كثيراً من الأحاديث التي يرويها بهذا الإسناد، عن أبيه، عن جده، فقيل له: يا إمام أتحتج بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، يعني بهذه الصحيفة قال: « ليس بكلها أحتج، وإنما هذا أمر قد أفتى به عثمان بن عفان، وقدماء فقهاء أهل المدينة » يعني أنه احتج به في هذا الحيدث خاصة لما وافقه فتوى هذا الصحابي الجليل عثمان بن عفان -رضي الله عنه وأرضاه-، وفتوى كبار التابعين، كل ذلك جاء موافقاً للحديث، فصار الحديث حينئذٍ حجة عند الإمام أحمد بن حنبل، وهذا هو الذي نسميه بالحسن لغيره، الذي يتقوى بمجموع ما ينضم إليه من الروايات.

تعريفات أخرى للحسن

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (تعريفات أخرى للحسن، قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح -رحمه الله تعالى- وقال بعض المتأخرين - هذا المتأخر هو الإمام ابن الجوزي-: " الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل، هو الحديث الحسن، ويصلح للعمل به)

هذا بطبيعة الحال قريب من قول الخطابي، وأيضاً قريب من قول الترمذي، لكنه لم يضع ضابطاً لهذا القرب، قال: (ضعف قريب محتمل) ما هو ضابطه؟ فقد ترى أنت أن هذا الضعف قريب، وقد أرى أنه ضعف شديد. ولكن كما قلنا آنفا لا شك أن الراوي إذا كان كذاباً أو متهماً بالكذب، أو شديد الغفلة، فضعفه شديد. الحديث إذا كان شاذاً أو منكراً أو لا أصل له، فهذا ضعف شديد، فكل ما كان سوى ذلك كأن يكون الضعف راجعاً إلى حفظ الراوي، لا إلى اتهامه بالكذب، أو يكون حفظه خفيفاً يعني أخطاؤه قليلة في جنب إصاباته الكثيرة في الروايات، أو أن يكون الحديث مرسلاً، المرسل يتقوى، ولا شك أن الإرسال منه ما هو صحيح ومنه ما هو ضعيف، ويتبين صحة المرسل بمعرفة الرواية الأخرى التي تدل على صحة مخرجه، وهذا سنتكلم عليه تفصيلاً في مبحث المرسل -إن شاء الله تعالى- كل ما كان احتمال الصواب والخطأ فيه على حد سواء -هذا ٥٠% وهذا ٥٠% - حينئذٍ يصلح في هذا الباب. فنبحث عن الروايات التي ترجح أحد الجانبين، فإن كانت الرواية ترجح جانب الإصابة، صار الحديث حينئذٍ حسناً لغيره، وإن دلت الرواية الأخرى على ترجيح جانب الخطأ كان الحديث حينئذٍ شاذاً ومنكراً ولا أصل له، وحينئذ لا يكون من باب الحسن لغيره. وتفصيل ذلك يطول لكن هذه قاعدة عامة ذكرها الحافظ ابن حجر العسقلاني في نكته على كتاب ابن الصلاح وتفصيلاتها تأتي تباعاً في ثنايا الأبواب.

(ثم قال الشيخ: " وكل هذا مستبهم لا يشفي الغليل، وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن عن الصحيح". وقد أمعنت النظر في ذلك، والبحث فتنقح لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان:

أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ، ولا هو متهم بالكذب، ويكون متن الحديث قد روي مثله أو نحوه من وجه آخر، فيخرج بذلك عن كونه شاذاً أو منكراً. ثم قال: وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل.

قلت لا يمكن تنزيله لما ذكرناه عنه. والله أعلم)

الإمام ابن الصلاح -رحمه الله تعالى- أراد أن يستفيد من تعريف الخطابي، وتعريف الإمام الترمذي، فقسم الحسن إلى قسمين:

- قسم الحسن فيه ناشيء -عن ذاته- عن ذات الإسناد.
- قسم الحسن فيه ناشيء - عن المجموع- مجموع الروايات.

وقدم الكلام ها هنا على الحسن الذي يستدل على حسنه بمجموع الرواية، وهو الحسن لغيره، ونزل كلام الترمذي عليه، فقال -رحمه الله تعالى-: إن الحديث إذا كان - أي الإسناد الذي بين أيدينا- مشتملاً على راوٍ مستور- والمستور: هو مجهول الحال- يخرج بذلك عن كونه شاذاً أو منكراً "، ونحن ذكرنا آنف
الجهالة من المجهول إما أن يكون جهالته عيناً أو حالاً.

- فمجهول العين: هو الذي لم يرو عنه إلا راوٍ واحد. فإذا روى عنه أكثر من راوٍ فهذا فيه نوع شهرة، أي نوع معرفة.

- ومجهول الحال: - هو الراوي الذي لم نجد فيه جرح أو تعديل- لكن صادف ذلك أننا لم نجد هذا الراوي لا متكلماً فيه لا بجرح ولا بتعديل. ولم نجد إماماً تناوله بجرح أو بتعديل، فنقول: هذا مجهول الحال. لا نعرف حاله هل هو من الثقات أم من الضعفاء؟

لكن إن تبين أنه مضعف من قبل أهل العلم، وكلام أهل العلم يدل على أنه شديد الضعف، وشديد الغفلة، أو متهم بالكذب، فهذا لا يعرج على روايته ها هنا.

أما إذا كان من المستور - الراوي المستور الذي لم يتكلم فيه لا بجرح ولا بتعديل- أو كما زاد الحافظ ابن حجر صوراً أخرى من الرواة الذين يصلح حديثهم في هذا الباب فذكر أن من هؤلاء الرواة:

• الضعيف الذي ضعفه ناشئ عن سوء حفظه بما لم يصل إلى حد التهمة. أو إلى حد الغفلة- شدة الضعف.
• زاد أيضًا: الراوي المختلط.

الراوي المختلط: هو الراوي الذي تغير حفظه في آخر عمره، لعامل الزمن، فصار ينسى بعض حديثه، وهذا روايته فيها تفصيل:

- فما حدث به قبل الاختلاط حديثه صحيح، إذا كان من الثقات.
- وما حدث به بعد الاختلاط فحديثه ضعيف؛ لأننا قد تحققنا فيه من أنه قد أثر عليه اختلاطه.
- أما ما لم يتميز فلم ندري أهو مما حدث به في حال الصحة أم في حال السقامة، فحينئذ إن وجدنا روايات أخرى تؤيده نرقي حديثه حينئذٍ إلى مرتبة الحسن لغيره. فالراوي المختلط الذي لم يتميز حديثه، هذا النوع من الأحاديث إن وجدنا روايات أخرى تقويه وتؤيده فحينئذ يترقى الحديث إلى مرتبة الحسن لغيره.

• الراوي المدلس: الذي يستعمل العنعنة والألفاظ الموهمة، أو التي ليست صريحة في السماع في الأحاديث، التي لم يسمعها هذا المدلس، لكن إذا وجدنا لهذه الرواية التي رواها ما يؤيدها من روايات أخرى فحينئذ نقبل حديثه ونجعله من الحسن لغيره.

• الحديث المرسل: ما هو الحديث المرسل؟ هو الذي رواه التابعي عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- مباشرة. ومعلوم أن التابعي لم يدرك رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ولم يسمع منه، فإذا وجدنا روايات أخرى تدل على صحة هذا الحديث وتؤيده وتقويه، وتأخذ بيده وترقيه إلى مصاف الحجة، حينئذٍ يكون الحديث من قسم الحسن لغيره.

بطبيعة الحال لابد أن يكون مع ذلك سالماً من الشذوذ سالماً من العلة. فكل ما كان شاذاً أو منكراً أو معلولاً، لا شأن له في هذا الباب؛ لأن معنى كونه شاذاً أو منكراً أو معلولاً أي ترجح لدينا كون الراوي أخطأ في الرواية، ونحن إنما نقبل في هذا الباب ما يحتمل أن يكون صواباً، ويحتمل أن يكون خطأً، فكل ما كان يحتمل الصواب، ويحتمل الخطأ، فهو يدخل في هذا الباب، بمقتضى الروايات الأخرى، فإن دلت الروايات الأخرى على كونه من الصواب عملنا بمقتضى ذلك، وإذا دلت الروايات الأخرى على كونه خطأ عملنا أيضاً بمقتضى ذلك، أما ما تحققنا بالفعل من أنه خطأ، وأنه من غلط الراوي فحينئذ لا يكون الحديث مقبولاً، ولا داخلاً في هذا الباب، لا من قريب ولا من بعيد، بل حتى لو كان الراوي من الثقات.

هناك راوي اسمه الربيع بن يحيى الأشناني، وهذا قال فيه الإمام أبو حاتم الرازي لما سئل عنه قال: «ثقة ثبت» وهذه مرتبة عالية جداً في التوثيق، لا سيما إذا قالها مثل الإمام أبي حاتم الرازي؛ لأن الإمام أبي حاتم الرازي كان من المتشددين في الكلام في الرجال، لا يمنح الراوي وصف الثقة إلا بندرة متشدد جداً في هذا الباب، فيأتي الإمام أبو حاتم الرازي، ويمنح هذا الراوي هذا الوصف العالي، فيقول: هو ثقة ثبت، معنى ذلك أنك إذا نظرت في حديثه تبادر إلى تصحيحه، بل تجعله من أعلى مراتب الصحيح، ومع ذلك أبو حاتم نفسه، لما سئل عن بعض الأحاديث التي رواها هذا الراوي، وقد أخطأ فيها إذا بأبي حاتم -رحمه الله تعالى- يبين بعبارته أن هذا الحديث ضعيف جداً، بل باطل، هذا الراوي روى حديثاً عن الثوري عن محمد بن المنكدر عن جابر، حديثاً في جمع التقديم في الجمع بين الصلاتين، عموماً أحاديث الجمع بين الصلاتين معروفة، محفوظة، ولكن هذا الحديث بخصوصه مما أنكره العلماء، الذي يروى عن جابر بن عبد الله في هذا الباب هذا الراوي الربيع بن يحيى الأشناني ثقة ثبت، عن سفيان الثوري جبل من جبال الحفظ، إمام عظيم، محمد بن المنكدر إمام كبير، جابر بن عبد الله، صحابي جليل، إسناد إذا نظرت إليه

نظرة سطحية من غير استعانة بكلام أهل العلم، تقول: هذا حديث صحيح. ومع ذلك أبو حاتم نفسه لما سئل عن هذا الحديث قال: «هذا الحديث باطل لم يحدث به محمد بن المنكدر، دخل على الأشناني حديث في حديث » ذكرنا في اللقاء الماضي معنى كون الراوي دخل عليه حديث في حديث، أو إسناد في إسناد، أي اشتبهت عليه الأسانيد، فجاء بإسناد لمتن، فجعله إسناداً لمتن آخر، من يعرف هذا؟ الأئمة -رحمه الله تعالى-؛ ولهذا لابد لطالب العلم أن يسترشد بكلام الأئمة ولا يكتفي بالنظرة السطحية في الأسانيد.

فالإمام أبي حاتم الرازي هو الذي وثق الراوي، ومنحه التوثيق العالي، ثم هو نفسه يقول هنا: هذا حديث عندي باطل، دخل على الربيع بن يحيى الأشناني حديث في حديث، ولم أدخله في التصنيف، الإمام أبو حاتم يقول: وهذا الحديث لم أدخله في التصنيف، المصنفات: هي الكتب المرتبة على الأبواب، فكل كتاب رتب على الأبواب يسمى مصنفاً، وليس هذا خاصاً بمصنف عبد الرزاق، ولا مصنف ابن أبي شيبة، بل كتب السنن عموماً، تسمى مصنفات. فالبخاري يسمى مصنف، ومسلم يسمى مصنف، أبو داود يسمى مصنف، الترمذي يسمى مصنف، النسائي يسمى مصنف، ابن ماجة يسمى مصنف؛ لأنه مرتب على الأبواب الفقهية.

وعلماء الحديث حينما يصنفون كتباً من تلك المصنفات التي يرتبونها بحسب المواضيع، فكل باب من تلك الأبواب التي يعقدونها في هذه الكتب إنما يذكرون فيها الأحاديث التي هي عندهم حجة، تصلح للاحتجاج، أو تصلح للاعتبار والتقوية والاستشهاد، فهو عندما يذكر الحديث إما ليحتج به، وإما ليعتبر به، وليستشهد به وليقوي به رواية أخرى، أما إذا كانت الرواية لا تصلح لا للاحتجاج ولا للاستشهاد فهل تنفع في كتب مصنفة؟ لا تنفع في الكتب المصنفة، لا فائدة منها، فهو يقول: ولم أدخله في التصنيف، يعني هذا الحديث عندي باطل، والباطل لا ينفع لا في الاحتجاج، ولا في الاستشهاد، مع أن الراوي من الثقات، ومع ذلك صرح بأن حديثه هذا لا يصلح، لا في باب الاحتجاج، ولا في باب الاستشهاد، وهذا معناه أن الباطل والشاذ والمنكر لا يصلح في باب الحسن لغيره، ولا في باب الاعتبار والاستشهاد، مع أن الراوي ها هنا ثقة، ليس معنى ذلك: أن كل ما يرويه الربيع بن يحيى الأشناني يكون موصوفاً بهذا الوصف الباطل، لا..، لكن ترجح لدى هذا الإمام في هذا الحديث خاصة، وهذا الإمام لم يتفرد بهذا الحكم، حتى بعض الناس يقول: الإمام أبو حاتم تناقض كيف يقول في الراوي ثقة ثبت، ثم يأتي، ويقول: في حديثه باطل؟

نحن قلنا أن الثقة قد يكون حديثه شاذاً أم لا؟ أي حديث معين ترجح لدى النُّقاد أنه خطأ، أخطأ فيه الراوي، وليس كل ما يرويه يكون موصوفاً بهذا الوصف.

الإمام الدارقطني لما سئل عن نفس الحديث، سأله تلميذه الإمام البرقاني، فماذا قال الإمام الدار قطني؟ قال الإمام: «هذا الحديث ليس لمحمد بن المنكدر فيه ناقة ولا جمل» يعني هذا ليس من حديث محمد بن المنكدر فكلامه مثل الإمام أبي حاتم سواء بسواء.

وسئل مرة أخرى سأله الحاكم النيسابوري- وهو تلميذ الإمام الدارقطني- سأله عن الربيع نفسه - الربيع بن يحيى الأشناني- فقال: الإمام الدار قطني-رحمه الله تعالى-:«الربيع بن يحيى الأشناني ليس بقوي، أو ليس بالقوي في الحديث» لماذا؟ قال:" لأنه روى عن ابن المنكدر حديثاً لو كان في مائة ألف حديث لأفسدها " يقصد هذا الحديث، فهذا الحديث أثره في الضعف والنكارة والبطلان كما لو أنه إذا وجد في جملة أحاديث فيفسد هذه الأحاديث، ويؤثر عليها تأثيراً سلبياً، وهذا يدل على شدة نكارة هذا الحديث.

إذن المنكر والشاذ لا ينفعان أبداً في هذا الباب، حتى ولو كان هذا الحديث الذي يرويه ذلك الراوي الذي رواه هو من جملة الثقات بعد أن ترجح لدينا أنه أخطأ.

قيل جيئ إلى الإمام عبد الله بن المبارك، فقيل له: إن من بعض أصحابنا رجل يسمى حبيب المالكي، وأخذ طلبة ابن المبارك يثنون على هذا الرجل، وابن المبارك لا يعرفه، ثم قالوا: إنه جاءنا بحديث غريب، فقال ما هو؟ فذكروه له، فقال: هذا الحديث لا يأتي إلا من رجل ضعيف، فقيل يا إمام هو، وهو، وأخذوا يبالغون في الثناء عليه، فقال ابن المبارك «عافاه الله من كل مكروه وسوء، إلا في هذا الحديث، فهذا الحديث خطأ لا محالة » فهذا يدلك على مفهوم أهل العلم، بأن الحديث قد يكون خطأ والراوي ثقة.

الإمام ابن معين -رحمه الله تعالى- قيل له: ماذا تقول في نعيم بن حماد؟ قال هو ثقة. فقيل له فماذا تقول في الحديث الذي يرويه في ذم القياس؟ قال هذا حديث باطل. فقال السائل كيف يجيء ثقة بباطل؟ قال ابن معين: «شبه عليه». يعني أخطأ عن غير قصد.

وقيل للإمام ابن معين أيضاً -رحمه الله تعالى- ماذا تقول في أصبغ بن زيد؟ قال: « أصبغ بن زيد، لا بأس به» أي ثقة « أصبغ بن زيد لا بأس به، ولا أحسب حديث الفتون حقاً » حديث الفتون حديث يرويه أصبغ بن زيد متفرداً به في قصة طويلة، تشتمل على كل تفاصيل قصة موسى وفرعون، يذكرها المفسرون عادة، في تفسير قوله تعالى: (وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا) [طه: ٤٠] قصة طويلة جداً رواها النسائي في كتاب التفسير من سننه، في نحو خمسة عشر صفحة، فيها تفاصيل مملة، تفاصيل في غاية التفصيل، متعلقة بهذه القصة فيرى العلماء أنها خطأ، وأن الصواب أنها من

الإسرائيليات، وليست محفوظة عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، فالإمام وثق الراوي، ثم قال: ولا أحسب هذا الحديث الذي يرويه صواباً أو حقاً، فرغم أنه وثقه ضعف هذا الحديث من حديثه.

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (قال: القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة. ولم يبلغ درجة رجال الصحيح في الحفظ والإتقان، ولا يعد ما ينفرد به منكراً ولا يكون المتن شاذاً ولا معللاً. قال: وعلى هذا يتنزل كلام الخطابي، قال: والذي ذكرناه يجمع بين كلاميهم).

ذكر النوع الثاني الإمام الحافظ ابن الصلاح، ذكر النوع الثاني من الحسن، وهو الحسن لذاته، وهو الذي يرويه راوٍ صدوق، راوٍ معروف بالصدق والأمانة، لكنه لم يبلغ في الحفظ والإتقان مبلغ راوي الحديث الصحيح، فهذا أيضاً يعد حديثه من قسم الحسن، ويكون من النوع المسمى بالحسن لذاته، فإذا وجدنا مع ذلك روايات أخرى انضمت إلى هذه الرواية، فهي ترقيه أكثر إلى مرتبة الصحيح، فيكون حينئذٍ من قسم الصحيح لغيره، وكل ذلك إنما يكون حيث يكون الحديث سالماً من الشذوذ، سالماً من العلة، سالماً من النكارة، أما إذا كان الراوي صدوقاً، ومع ذلك حديثه خطأ، شاذ، أو منكراً، أو معلل، فحينئذ لا ينفع هذا الحديث ولا يكون من جنس الحسن بحال من الأحوال.

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (قال الشيخ أبو عمرو: "لا يلزم من ورود الحديث من طرق متعددة كحديث: (الأذنان من الرأس) أن يكون حسناً؛ لأن الضعف يتفاوت، فمنه ما لا يزول بالمتابعات، يعني لا يؤثر كونه تابعاً أو متبوعاً، كرواية الكذابين والمتروكين، ومنه ضعف يزول بالمتابعة كما إذا كان راويه سيء الحفظ، أو روى الحديث مرسلاً، فإن المتابعة تنفع حينئذٍ، وترفع الحديث عن حضيض الضعف إلى أوج الحسن أو الصحة. والله أعلم).

بطبيعة الحال الإمام الحافظ ابن الصلاح لخص ما تضمنه كلام الخطابي وكلام الترمذي -رحمهما الله تعالى- في تعريفهما للحديث الحسن، وأن ليس كل رواية تجيء للحديث تنفع الحديث، بل لابد أن تكون هذه الروايات سالمة من الضعف الشديد، من أن يكون الراوي متهماً بالكذب، أو شديد الغفلة، وسالمة أيضاً من أن يكون الحديث شاذاً أو منكراً، فإذا كان الحديث كذلك، أو الرواية كذلك، فانضمام هذه الروايات بعضها إلى بعض، ينفع الحديث ويرقيه -إن شاء الله تعالى- من الضعف الذي ران على بعض أسانيده إلى الحسن لغيره، الذي هو باب من أبواب الحسن، ويكون من قبيل الحديث المحتج به حينئذٍ.

هذا الكلام كل حديث من الأحاديث لابد لك أن تحقق فيه هل فعلاً تحقق فيه الوصف الذي ذكره الأئمة أم لا؟ هل فعلاً الراوي ضعفه شديد أم ليس شديداً؟ هل الحديث سالم من الشذوذ أم ليس سالماً من الشذوذ؟ وهذا يحتاج منك الرجوع إلى أهل العلم، والاهتمام بأقوالهم وأحكامهم على الأحاديث، لتنتفع بذلك في تمييز الأحاديث التي تصلح للحسن والتي لا تصلح. والله أعلم.

وردتنا إجابات عدة على أسئلة الحلقة الماضية: وكان السؤال الأول: اذكر مثالاً للحسن المعنوي في الإسناد وآخر في المتن؟

وكانت الإجابة: من أمثلة الحسن المعنوي اللغوي في الإسناد: يطلقونه أحياناً على الغريب، وهو: ما تفرد به راوٍ لم يروه غيره. ومن هذا قول إبراهيم بن يزيد النخعي: كانوا إذا جلسوا كرهوا أن يخرج الرجل حسان أو أحسن ما عنده، يريد بذلك الغرائب لاشتمالها على كثير من الضعيف.

السؤال الثاني: اذكر مثالاً يتضح به حاجة الحسن إلى معرفة علل الحديث؟

وكانت الإجابة: يجب أن يكون الباحث لمعرفة الحسن عالماً بعلل الحديث من قلب وتحريف وغيرها، وتتضح تلك الحاجة في حديث: (كنا نؤديه) فحرفت إلى (كنا نورثه) يعني هذه إجابة دالة على المقصود -إن شاء الله تعالى-.

يقول: ذكرتم فضيلتكم في الحلقة الماضية حاجة الحديث الحسن لغيره من أنواع علوم الحديث، فهل هذا في الحسن فقط، يعني هل يحتاج الصحيح والضعيف إلى معرفة هذه العلوم أيضاً والعلل؟

بطبيعة الحال العلة حيث تقع أو الشذوذ حيث يقع في الرواية، فهو يقدح في الرواية سواء كان راويها من رواة الصحيح، أو راويها من رواة الحديث الحسن، فكل ذلك يؤثر قدحاً في الرواية، وإنما تكلمنا عن الحديث الحسن بخصوصه، وبيان حاجته إلى هذه الأشياء؛ لأن أكثر الذين يشتغلون بالحديث الحسن، ويتعرضون للحكم على الأحاديث بكونها حسنة، لا يلتفون إلى تلك العلل الخفية، وما يقدح فيها من شذوذ أو نكارة، أو إعلال؛ فلهذا كان لابد لنا من الإشارة إلى هذا الأمر، والتنويه عليه، حتى يكون في ذلك تبصرة لإخواننا من المشتغلين بطلب العلم.

كنت ذكرت في اللقاء الماضي أن كون الحديث الحسن وسطاً بين الضعيف والصحيح، يصعب من حده وضبطه، ثم شرحتم لنا اليوم عدة تعريفات للحديث الحسن، هل تجدون فيها اختلافاً مؤثراً بين هذه التعريفات، وإن كان هناك اختلاف فأي هذه التعريفات تختارونها، كأقرب ما يكون لحد للحديث الحسن حداً جامعاً مانعاً في نظركم؟

هناك كما سمعنا من أهل العلم من ذهب إلى أن كلام الخطابي يتنزل على نوع الحسن لذاته، وأن كلام الترمذي إنما يتنزل على نوع الحسن لغيره، لكن هناك من أهل العلم من رأى أن الحسن سواء كان في كلام الخطابي أو في

كلام الترمذي إنما يتنزل على الحسن لغيره، وليس على الحسن لذاته؛ لأن قول الإمام الخطابي -رحمه الله تبارك وتعالى - "ما عرف مخرجه".

ونحن بينا أن الذي عرف مخرجه، هو الذي لا يكون شاذاً ولا منكراً، وإنما ذلك مثل قول الترمذي -رحمه الله تعالى- «ولا يكون الحديث شاذاً»؛ لأن كون الحديث شاذاً معناه: أنه غير معروف المخرج. فإذا عرف مخرجه فليس هو بشاذ، فصارت عبارة الترمذي وعبارة الخطابي في هذا الفصل بمعنى واحد، وإن اختلفت الألفاظ، وقول الإمام الخطابي ما اشتهر رجاله هو مثل قول الإمام الترمذي -رحمه الله تعالى-: «ألا يكون راويه متهماً بالكذب» فذهب بعض أهل العلم إلى أن كلام الخطابي وكلام الترمذي -رحمهما الله تعالى- إنما يصب في مكان واحد، وفي معنى واحد، وهو الذي يتنزل على الحديث الحسن لغيره، إذن من أين أخذنا الحسن لذاته؟ أخذنا الحسن لذاته من عبارة الخطابي، وإن وافقت عبارة الترمذي من هذه الحيثية، إلا أنها أعم، فتشمل الحسن لذاته، وإن كان يصدق عليها ما يصدق على كلام الترمذي من شمولها للحسن لغيره؛ لأن الراوي الصدوق المعروف بالصدق والأمانة، هذا راوٍ مشهور الحديث، وهو راوٍ معروف، راوٍ اشتهر بين الرواة، ومعروف أن الحديث الحسن لذاته أيضاً لابد أن يكون معروف المخرج، أي ليس شاذاً ولا منكراً، ولا معلولاً، فصارت عبارة الخطابي أعم من أن تكون دالة على ما دل عليه كلام الإمام الترمذي، فهي وإن كانت توافق كلام الترمذي من جهة، فهي أعم من ذلك فتشمل أيضاً نوع الحسن لذاته هذا من جانب.

من جانب آخر وهو أننا قد عرفنا من قبل أن هناك من أهل العلم من يجعل الحسن لذاته قسماً من الصحيح، ولا يحتاج إلى تقسيم الحسن إلى نوعين، فكل ما كان حسناً لذاته، هو يصدق عليه وصف الصحة عنده؛ ولهذا وجدنا في الصحيحين أحاديث إذا نظرنا إلى إسنادها نظرة مجردة نجدها مشتملة على راوٍ معروف بالصدق والأمانة، ولم يبلغ في الحفظ والإتقان مبلغ راوي الحديث الصحيح، ومع ذلك أخرج البخاري ومسلم لهؤلاء الرواة، ما ترجح لديهما أنه أصاب فيه ولم يخطيء، أي ليس من شاذ حديثه، ولا من مناكير أحاديثه، ولا من أخطائه التي ربما تكون قد وقعت في بعض الروايات من هذه الحيثية، من فرق إنما أراد بالحسن حيث يكون الحسن ناشئاً عن انضمام رواية بعضها إلى بعض، والحسن الذاتي عنده هو داخل في مراتب الصحيح، ونحن تكلمنا في لقاء ماضٍ بأن كل ذلك يسمى مقبولاً أو يسمى صحيحاً إن توسعنا في استعمال مصطلح الصحيح وأردنا بالصحيح ها هنا كل ما يصلح لإقامة الحجة. والله أعلم.

ما السبب في رأيكم الذي أدى إلى التساهل في تحسين الحديث، هل السبب مثلاً ضعف الاطلاع على كتب العلل أم ماذا؟

التساهل في تحسين الأحاديث، ليس مختصاً بالتحسين الذين يتساهلون يتساهلون في التصحيح، كما يتساهلون في التحسين، ولكن لماذا كثر التساهل في التحسين أكثر من التساهل في التصحيح؟ كثر ذلك؛ لأن التحسين كما عرفنا، وكما ظهر لنا، من خلال هذا الدرس، والدرس الماضي، يتطلب معرفة كبيرة جداً بخفايا علل الأحاديث لكل رواية من تلك الروايات، التي انضم بعضها إلى بعض، هل هذه الرواية فعلاً تصلح للتقوية أو لا تصلح للتقوية؟ هل تحقق في راويها الوصف الذي ينبغي أن يتحقق في وصف راوي الحديث الذي يصلح للاعتبار والاستشهاد أم لا؟ هل الحديث سالم من الشذوذ أم ليس سالم من الشذوذ؟ ومعلوم أن دقائق علل الأحاديث التي نعرف من خلالها إن كان الحديث شاذاً أو ليس شاذاً، معلولاً أو ليس معلولاً، إنما يختص به العلماء الكبار النقاد الكبار الحفاظ -رحمهم الله تعالى-، وهؤلاء قلة في كل زمان ومكان؛ فلهذا تجد أن هذا التساهل في الأعم الأغلب عند من لم يتوسع في علل الأحاديث، ومن لم يعرف مناهج العلماء، ومسالكهم -رحمهم الله تعالى- في إداركهم العلة في الروايات، لا سيما العلل الخفية التي لا يدركها إلا كبار الحفاظ، فلما ضعفت الهمم، وقل العلم بمعرفة أخطاء الروايات، وصوابها تساهل من تساهل، لما اكتفى بظاهر السند، ينظر في الإسناد فيقول: هذا إسناد رجاله لا بأس بهم، هذا إسناد ليس فيه ما يدعو إلى رده، إلا مثلاً سوء حفظ بعض الرواة، أو إرسال وقع في بعض الروايات، فيعمد إلى جمع روايات من هنا ومن هناك، ليقوي الحديث بمجموع هذه الروايات، ولا يتأمل هذه الروايات رواية رواية، فقد تكون هذه الروايات في بعضها ما هو شاذ، في بعضها ما هو منكر، في بعضها ما رواه راو ضعيف جداً، شديد الضعف، لا يتأمل ذلك، ولا يلاحظه ولا يهتم به، ولا يعتني به كما ينبغي، فينتج عن ذلك تساهل حيث يقوي هذه الروايات بعضها ببعض، من غير اعتبار لما قرره علماء المصطلح، من أن الرواية لكي تتقوى لابد أن يكون ضعفها هيناً سواء كان الضعف متعلقاً بالراوي أو الرواية. والله أعلم.

السؤال الأول: ما معنى مخرج الحديث، ومتى يكون معروفاً؟

السؤال الثاني: هل الحديث الشاذ يصلح لأن يتقوى بغيره؟

الدرس الثامن

الكتب التي هي من مظنة وجود الحديث الحسن

إن الحمد لله تعالى نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده، لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وبعد:

ما زلنا مع الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- في نوع الحديث الحسن، النوع الثاني من كتاب اختصار علوم الحديث، وتناولنا في اللقائين السابقين بعض المسائل التي من شأن علماء الحديث أن يذكروها في هذا النوع، وبقيت عدة مسائل سنتناولها -إن شاء الله تعالى- ونأتي عليها - بإذن الله تعالى- في هذه المرة، وهذه النتائج الآتية كلها تدور حول الكتب التي هي من مظنة وجود الحديث الحسن فيها، فيتناول المؤلف كتاباً كتاباً من هذه الكتب لمعرفة منهج صاحبه، ونوع الحديث فيه، ودرجة الأحاديث التي أدخلها في كل باب من أبواب كتابه هذا.

وقبل أن نتناول شرح الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- لهذه المسائل ألفت نظر الإخوة، أنه في الدرس القبل الماضي ذكرت حديثاً عن الإمام ابن عبد البر -رحمه الله تعالى- يرويه بعض الضعفاء، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما- أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- قال: (من قال في يوم مائة مرة لا إله إلا الله الحق المبين) ذكرته، وذكرت أن الإمام ابن عبد البر وصف هذا الحديث بكونه حسناً، مع أنه ضعيف إسناده، وذكر أنه لم يرويه عن مالك من يوثق به، وليس هو معروفاً من حديث مالك، وهذا كلام صحيح، وذكرنا في غضون ذلك أن الإمام ابن عبد البر، إنما أطلق الحسن ها هنا على المعنى اللغوي، وليس على المعنى الاصطلاحي، لكن في غضون ذلك ذكرت بقية متن الحديث، فاشتبه علي متن بمتن، وإنما متن الحديث على الصواب هو: (من قال في يوم مائة مرة، لا إله إلا الله، الحق المبين، كان له أماناً من الفقر، وأنساً من وحشة القبر، واستجلب بها الغنى، واستقرع بها باب الجنة) أما اللفظ الآخر الذي سقته وقتئذ فهو في قصة أخرى تروي أو تحكى في مناسبة، وقعت للإمام أحمد -رحمه الله تعالى- وللإمام يحيى بن معين لعلنا نذكرها - إن شاء الله تعالى- في أقرب مناسبة، نعود إلى الكتاب بإذن الله تعالى أول فصل من الفصول المتعلقة بالكتب التي من مظنة وجود الحديث الحسن فيها، وهو كتاب سنن الترمذي -رحمه الله تبارك وتعالى -.

الترمذي أصل في معرفة الحديث الحسن

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (الترمذي أصل في معرفة الحديث الحسن. قال: وكتاب الترمذي أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نوه بذكره، ويوجد في كلام غيره من مشايخه، كأحمد والبخاري، وكذا من بعده كالدارقطني.)

يشير الإمام ابن كثير -رحمه الله تعالى- في هذا الفصل إلى أن الإمام الترمذي في كتابه الجامع المعروف أكثر من استعمال الحديث الحسن، فهو يصف الحديث في كتابه هذا كثيراً ما يقول: "حسن" أو "حسن صحيح" أو "حسن غريب" أو "حسن صحيح غريب"، فالإمام الترمذي من هذه الحيثية يعد الإمام الأول الذي شهر هذا النوع من الحديث، وليس هو أول من استعمله، فقد استعمله علماء قبله، كالإمام أحمد بن حنبل، وكالإمام البخاري -رحمهما الله تعالى- وغيرهما، من العلماء الذين كانوا قبل الإمام الترمذي، وأيضاً يوجد في كلام غير هؤلاء، ممن جاء بعد الإمام الترمذي، كالإمام الدارقطني -رحمه الله تعالى- في كتابه السنن، فكثيراً ما يقول: "هذا حديث حسن"، لكن ليس كل المواضع التي أطلق فيها هؤلاء العلماء سواء من كان منهم قبل الإمام الترمذي أو من جاء بعد الإمام الترمذي، ليس دائماً يقصدون بالحسن حيث أطلقوه على بعض الأحاديث، المعنى الاصطلاحي الذي عرفناه في اللقائين السابقين، أعني الحسن لذاته، أو الحسن لغيره، وإنما أحياناً يقصدون هذا، الحسن لذاته والحسن لغيره، وأحياناً يريدون الحسن اللغوي، أو الحسن المعنوي الذي شرحناه في اللقاء قبل الماضي، فليتنبه لهذا فإن هذا مما يغفل عنه كثير من طلبة العلم.

أبو داود من مظان الحديث الحسن

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (أبو داود من مظان الحديث الحسن. قال: ومن مظانه سنن أبي داود، روينا عنه أنه قال: ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وهم شديد بينته، وما لم أذكر فيه شيء، فهو صالح، وبعضها أصح من بعض، قال: وروي عنه أنه يذكر في كل باب أصح ما عرفه فيه.

قلت: ويروى عنه أنه قال: وما سكت عنه فهو حسن)

هذا الفصل من هذا الباب يتناول فيه الإمام ابن كثير -رحمه الله تعالى- كتاباً آخر من الكتب التي يظن وجود الحديث الحسن فيها أيضاً بكثرة، وهو كتاب سنن أبي داود -رحمه الله تعالى- بطبيعة الحال يعرف ذلك من تتبع أحاديث الكتاب، فكثير من الأحاديث التي يخرجها الإمام أبو داود -رحمه الله تعالى- في هذا الكتاب يصدق عليها وصف الحديث الحسن سواء كان لذاته أم لغيره، إضافة إلى ما قد روي عن الإمام أبي داود -رحمه الله تعالى- مما يشير إلى هذا فإنه -رحمه الله تعالى- قال في رسالته إلى أهل مكة بشأن كتابه السنن: " ذكرت في كتابي هذا الصحيح

وما يشبهه ويقاربه" أي يشابهه ويقاربه، قالوا: الذي يشبه الصحيح هو الحسن؛ لأنه هو القريب من الصحيح، فمن هذه الحيثية أو من هذه العبارة نستطيع أن نفهم أن كتاب السنن للإمام أبي داود -رحمه الله تعالى- مشتمل على الأحاديث الحسان، كما هو مشتمل على الأحاديث الصحيحة، ثم قال: " وما كان فيه وهن شديد بينته، وفي موضع قال: " فما كان منكراً بينته" هاتان العباراتان وردتا في رسالته إلى أهل مكة.

وما لم أذكر فيه شيئاً، أي وما سكت عنه، ولم يتكلم فيه بتصحيح أو بتضعيف، بتعديل أو بتجريح، وما سكت عنه فهو صالح، وبعضها أصح من بعض، يعني أن الإمام أبو داود -عليه رحمة الله تعالى- اشتمل كتابه حينما نقول: اشتمل كتابه أي كل باب من أبواب كتابه، وليس يقصد من ذلك الكتاب عموماً، وإنما هو يخرج في كل باب من أبواب كتابه أصح ما عنده كما جاء في العبارة التي بعد ذلك، حيث روي عنه أنه يذكر في كل باب أصح ما عرف فيه، فهو يذكر في كل باب من أبواب كتابه التي ترجم بها في الكتاب أصح ما يجده في هذا الباب، فإن وجد الحديث صحيح فهذا أفضل شيء، فإن لم يجد الصحيح فالحسن، فإن لم يجد الحسن فالضعيف الذي ضعفه ليس شديداً، لا سيما إذا كان مؤيداً باتصال عمل، أو بموافقة قياس، أو أخذاً بالاحتياط، أو نحو ذلك، فكل ذلك يجعل الحديث معمولاً به، وإن لم يكن العمل به معتمداً على الحديث نفسه، ولكن مجموع ذلك يعطي حجة وقوة للحديث.

وبعض أهل العلم يقوي الحديث كالإمام الشافعي -عليه رحمة الله تعالى- ويجعله في مصاف الحجة إذا وافقه اتصال علم، إذا وافقه فتوى بعض الصحابة الكرام، أو عمل عامة أهل العلم، فكل ذلك إذا انضم إلى الحديث فإنما يدل على صحة المعنى الذي تضمنه ذلك الحديث، حتى وإن كان الحديث نفسه فيه نوع ضعف مما لا يكون راجعاً إلى كذب الراوي، أو تهمته بالكذب، أو شدة غفلته، ولا يكون أيضاً راجعاً إلى شذوذ الرواية، أو نكارتها.

فالإمام أبو داود -عليه رحمة الله تعالى- كتابه يشتمل على الصحيح، أو أبواب كتابه تشتمل على الصحيح، فإن وجد الصحيح فبها ونعمت، أو الحسن، فإن لم يجد لا صحيحاً ولا حسناً في الباب خرَّج ما هو دون ذلك مما فيه ضعف هين، فإن لم يجد ذلك فإن ذكر الضعيف جداً بينه، ولا يسكت عنه، بل يذكر عقب الحديث ما فيه من علة قادحة، أو ما فيه من ضعيف شديد يقدح فيه.

لماذا يذكر الإمام أبو داود -عليه رحمة الله تعالى- تلك الأحاديث شديدة الضعف، ثم يذهب فيبين ما فيها من ضعف؟ له أغراضه، وهذه الأغراض يعرفها الممارس للكتاب، من ذلك مثلاً: أن يكون ذلك الحديث قد احتج به بعض أهل العلم، فهو يذكره حتى لا يقال إنه خفي عليه، أو غفل عنه، أو لم يتنبه له، فيذكره ثم يذكر ما فيه من ضعف، وعلة قادحة تقدح في صحته، أو تقدح في الاحتجاج به.

فإذن هذا معنى مفيد أن أذكر الشيء الخطأ، أو الشيء الضعيف، أو الشيء الذي لا ينبغي أن يحتج به، حيث احتج به بعض الناس فأذكره؛ لأنبه إلى ما فيه من ضعف، فهذه فائدة. فذكر ذلك مع التنبيه على ضعفه أفضل من السكوت عنه.

اشتمل كتاب السنن للإمام أبي داود على هذه الأحاديث كلها، وذكر أنه يتكلم فقط -رحمه الله تعالى- على ما فيه ضعف شديد، فما فيه ضعف شديد تجد كلام الإمام عليه، فبقية الأحاديث من أي المراتب إذن؟ إن بقية الأحاديث بعضها صحيح، وبعضها حسن، وبعضها ضعيف منجبر، قد يصل إلى رتبة الحسن لغيره، أو قد يكون من الضعيف الذي يعمل به عند الإمام أبي داود؛ لأن الإمام أبي داود -عليه رحمة الله تعالى- كشيخه الإمام أحمد ابن حنبل، كان يعمل بالحديث الضعيف إذا لم يكن في الحديث ما يعارضه، أو يخالفه مما يكون أقوى منه، وكان يقدم الحديث الضعيف على القياس، كما جاء عن الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله تعالى- حينما قال لابنه عبد الله: « يا بني اعرف طريقتي في العلم لست أخالف ما ضعف، إذا لم يكن في الباب ما يعارضه » وكان -رحمه الله تعالى- من شدة اتباعه للأثر يقول: « لا تجد أحداً يقول بالرأي، إلا وفي قلبه دغل، ولضعيف الحديث أحب إلي من رأي الرجال». الإمام أبو داود سلك في ذلك مسلك شيخه الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله تعالى-، وأنه إذا لم يجد لا صحيحاً في الباب، ولا حسناً، ولا ما يكون منجبراً بالروايات المرفوعة، لكنه وجده حديثاً، قد يكون ضعيفاً من حيث الإسناد، ولكنه مؤيداً بعمل الصحابة، أو بعمل جمهور أهل العلم، أو موافق للقياس، أو فيه نوع احتياط، فقد يخرجه استغناءً به عن أن يلجأ إلى القياس، أو يلجأ إلى الرأي، فكل ذلك داخل عند الإمام أبي داود في مصاف الحجة.

وهناك من أهل العلم من يعد ذلك أصلاً من الحسن. فيعتبر مثل هذه الأحاديث نوعاً من أنواع الحسن، يدرج تحت قسم الحسن لغيره، وأشرنا إلى ذلك في لقاءات سابقة، فما دام أن الإمام أبو داود يسكت عن هذه الأحاديث كلها، يسكت عن الصحيح، فيخرج الصحيح ساكتاً عليه، يسكت عن الحسن، فهو يخرج الحسن ساكتاً عليه، يسكت عن الضعيف المنجبر، أو المحتج به، أو المعمول به ساكتاً عليه، فكيف نفهم مرتبة الحديث عند الإمام أبي داود من مجرد تخريجه للحديث في الكتاب؟ وهو لا يتكلم أو يذكر الحكم إلا فيما كان ضعفه شديداً، فإن سكت فبعض ما سكت عنه هو صحيح، وبعض ما سكت عنه هو حسن، وبعض ما سكت عنه هو من الضعيف المعمول به عند الفقهاء.

فمن أجل هذا وجدنا كلام ابن الصلاح الآتي يبين لنا الطريق إلى معرفة حكم تلك الأحاديث التي حكم عليها، وخرجها الإمام أبو داود في كتابه السنن. فقال:

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (قال ابن الصلاح: فما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً، وليس في واحد من الصحيحين، ولا نص على صحته أحد، فهو حسن عند أبي داود)

الإمام ابن الصلاح -رحمه الله تعالى- هنا يتكلم عن معرفة حكم الإمام أبي دواود على تلك الأحاديث التي أودعها كتابه، ولم يتكلم عليها بجرح شديد ولا بتضعيف شديد، وقد قلنا: إن بعضها ما هو صحيح، وبعضها ما هو حسن، وبعضها ما هو دون ذلك، ماذا أراد الإمام أبو داود من هذه الأحاديث؟ ما هي درجة كل حديث من تلك الأحاديث التي سكت عنها الإمام أبو داود؟ فقد عرفنا أن بعضها صحيح، وبعضها ما هو حسن، وبعضها ما هو دون ذلك.

ومجرد سكوته لا يشير إلى منزلة الحديث؛ لأنه سكت عن الصحيح والحسن وما دون الحسن، فالإمام ابن الصلاح -رحمه الله تعالى- يقول: إذا وجدنا الحديث مذكوراً في سنن أبي داود، ووجدنا في الصحيحين، أو أحدهما، فنعلم أنه من الصحيح، يعني كأن الإمام ابن الصلاح يسترشد بصنيع العلماء الآخرين لمعرفة درجة الحديث عند الإمام أبي داود، وهذا مسلك صحيح، فإن الأصل أن العلماء يتفقون ولا يختلفون، وحمل كلام الأئمة على الاتفاق أولى من حمله على الاختلاف، ما كان هناك من سبيل إلى ذلك.

فإذا وجدنا الحديث في الصحيحين أو أحدهما، أو أحد من نقاد العلم قد نص على صحته كالإمام أحمد مثلاً، ابن معين، الدارقطني، هؤلاء الأئمة الكبار وجدنا من أن هؤلاء العلماء من نص على كون ذلك الحديث صحيحاً عرفنا أنه من مرتبة الصحيح عند الإمام أبي داود.

لكنه قال: فهو حسن عند أبي داود، ولم يقل فهو صحيح، وإنما قال: فهو حسن، لماذا قال فهو حسن؟ العلماء قالوا: إنما أراد ابن الصلاح بجعله في مرتبة الحسن مع أنه قد يكون منه ما هو صحيح، أخذاً بالأحوط، وحكماً بالمتيقن؛ لأن هذه الأحاديث التي سكت عليها أبو داود -رحمه الله تبارك وتعالى - منها ما هو صحيح، ومنها ما هو حسن، ومنها ما هو دون الحسن، فلا نستطيع أن نقول: إن هذا الحديث بعينه عند أبي داود صحيح، قد يكون حسناً، قد يكون دون الحسن، فاسترشدنا بصنيع الأئمة الآخرين، وحكمنا على الحديث بالحسن احتياطاً؛ لأن الحسن داخلٌ في الصحيح، وإن كان من أدنى مراتب الصحيح، فكون الحديث داخلاً في الحديث المقبول، هذا لا غبار عليه، بدليل أنه قد صححه الأئمة الآخرون.

إذن فهو دخل في حيز القبول، لكن هو من أعلى درجات القبول أم من أدناها؟ أخذنا بالأحوط، وأثبتنا له أدنى درجات القبول، اللهم إلا أن يظهر دليل آخر، يبين أن هذا الحديث من أعلى درجات المقبول.

وهذا الموضع من المواضع التي أنكر على الإمام ابن الصلاح، وعيب عليه ذلك، بأنه قد يكون هذا الحديث عنده صحيحاً، عند الإمام أبي داود قد يكون هذا الحديث عنده صحيحاً، ولكن أجاب الحافظ العراقي عن ابن الصلاح بأنه إنما أخذ بالأحوط، وحكم بالحكم المتيقن، بأن الحسن هو أقل ما يمكن أن نتيقن من صفة نلصقها بذلك الحديث، فنحن بعد أن عرفنا أن الحديث قد صححه الأئمة الآخرون، عرفنا أنه داخل في حيز القبول، لكن لا نستطيع أن نجزم بكونه من أعلى درجات القبول أو من أدناها عند الإمام أبي داود، فمن أجل هذا أخذنا بالأحوط، وأثبتنا درجة الدنيا، فإن جاء دليل خارج يبين لنا الدرجة العليا، واشتمال هذا الحديث على الدرجة العليا من درجات القبول، أخذنا بذلك لا لمجرد سكوت الإمام أبي داود.

أيضاً ينبغي أن يتنبه، ويعرف أن كلام الإمام ها هنا أعني ابن الصلاح خاص بتحرير معنى ما أراده الإمام أبو داود -عليه رحمة الله تعالى- من سكوته، حول هذه الأحاديث، لا أن هذا اختيار الإمام ابن الصلاح نفسه، ابن الصلاح يقصد من هذا أن هذه الأحاديث عندي حسنة، ولم يقصد أنها حسنة عند أبي داود، فهذا الذي يدل عليه صنيعه ويدل عليه كلامه.

أما درجتها عند ابن الصلاح وغيره من أهل العلم، فهذا أمر آخر، فقد يكون الحديث حسناً عند أبي داود، صحيحاً عند البخاري، قد يكون حسناً عند أبي داود، صحيحاً عند الترمذي، وهكذا، فالإمام ابن الصلاح ها هنا لا يذكر حكماً نهائياً على الحديث، وإنما يحرر الحكم الذي يفهم من صنيع الإمام أبي داود، وإدخاله لهذا الحديث في هذا الباب، من كتابه، مع ما جاء من كلامه، أنه يسكت عن الصحيح والحسن، وما هو دون الحسن هنا، نستطيع أن نقول: هذا الحديث عند الإمام أبي داود حسن، لكن قد يكون صحيحاً لأدلة أخرى، أو عند غيره من العلماء، وهذا ما أشار إليه الإمام ابن الصلاح -رحمه الله تعالى- فبعد ما قال ما لخصه الإمام ابن كثير، قال: " وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره" يعني قد يكون غيره يرى أن الحديث فوق الحسن، أو دون الحسن، وهذه مسائل اجتهادية، تختلف فيها أنظار العلماء، "ولا مندرج فيما حققنا ضبط الحسن به على ما سبق".

طبعاً سبق أن الحسن نوعان: حسن لذاته وحسن لغيره، وهذا يؤكد أن الإمام ابن الصلاح ها هنا يحرر درجة هذه الأحاديث عند أبي داود، وليس كحكم نهائي على تلك الأحاديث عند أبي داود وغيره من أهل العلم.

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (قلت: الروايات عن أبي داود بكتابه السنن كثيرة جداً، ويوجد في بعضها من الكلام، بل والأحاديث، ما ليس في الأخرى. ولأبي عُبيد الآجري عنه أسئلة في الجرح والتعديل، والتصحيح والتعليل، كتاب مفيد. ومن ذلك أحادث ورجال قد ذكرها في سننه. فقوله: «وما سكت عليه فهو حسن»:- ما سكت عليه في سننه فقط ؟ أو مطلقاً ؟ هذا مما ينبغي التنبيه عليه والتيقظ له)

يشير الإمام ابن كثير -رحمه الله تعالى- إلى أن كتاب السنن للإمام أبي داود، هو روايات، فهذا الكتاب ليس رواية واحدة، عن الإمام أبي داود، بل روى الكتاب، عن الإمام أبي داود جماعة من أصحاب الإمام أبي داود، وفي كل رواية من تلك الروايات زيادات لا توجد في بعض الرويات الأخرى، من أقوال على الأحاديث بالتصحيح والتضعيف، ومن كلام بالجرح والتعديل، بل وهناك أحاديث أخرى قد تتفرد بها بعض الروايات دون بعض.

فعندما يقول الإمام أبي داود -عليه رحمة الله تعالى-: "ما سكت عنه فهو حسن" ما سكت عنه في رواية بعينها؟ أم في عموم الروايات؟ بطبيعة الحال في عموم الروايات. ثم إن هناك أحاديث أخرى سئل عنها الإمام أبي داود سأله عنها أبو عبيد الآجري - وهي كتاب مطبوع- سأله عن بعض الأحاديث، وهي في سنن أبي داود، وقد سكت عنها في السنن، بينما أجاب أبوعبيد الآجري عنها بما يفيد ضعفاً شديداً؛ ولأجل هذا قال العلماء: إننا لا نستطيع أن نعتمد على مجرد سكوت الإمام أبي داود على الحديث في كتابه السنن، أولاً؛ لاحتمال أن يكون هذا موجود في رواية دون رواية، قد يكون تكلم في رواية أخرى، فيظهر في الراوية التي لم يتكلم فيها أنه سكت عن الحديث، ولم يتناوله بضعف، بينما هو قد تناوله بتضعيف سواء في رواية أخرى من رويات السنن، أو في موضع آخر، حيث سأله بعض أصحابه عن بعض الأحاديث أو بعض الرجال.

ولهذا وجدنا الإمام الذهبي -رحمه الله تعالى- وكذلك الإمام الحافظ ابن حجر -رحمهما الله تعالى- قد قسما أحاديث سنن أبي داود إلى أنواع، وهذا خلاصة ما في البحث:

القسم الأول: أحاديث هي صحيحة من أعلى درجات الصحة، وبعضها يوجد في الصحيحين أيضاً.

القسم الثاني: ما هو صحيح أي تحقق فيه شرط الصحة، وليس هو في الصحيحين.

القسم الثالث: ما هو من قسم الحديث الحسن، سواء لذاته أو لغيره.

القسم الرابع: ما هو ضعيف، ولكنه معمول به في اجتهاد الإمام أبي داود، لما انضم إليه من اتصال عمل أو نحو ذلك، كما أشرنا إلى ذلك آنفا.

القسم الخامس: ثم يأتي بعد ذلك الأحاديث الضعيفة جداً. ومنها ما يتكلم عليه، ويتناوله بالتجريح والتضعيف، كما وعد بذلك هو، ومنها ما يسكت عليه رغم أنه من الضعيف جداً.

يقول الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- وكذلك الذهبي، وإنما يسكت عن هذا النوع من الأحاديث مع كونه من الضعيف جداً، من شديد الضعف، لشهرة كونه كذلك، كأن الإمام أبو داود يخاطب بهذا الكتاب درجة معينة من الحفاظ والأئمة، وهو يعلم أن مثل هؤلاء الناس يعرفون هذه الأحاديث، ويعرفون منزلتها، ومرتبتها، فلم يتكلم عن كل حديث اشتمل على ضعف شديد، بل سكت عن بعض الأحاديث التي تضمنت أو اشتملت على ضعف شديد؛ لشهرة ذلك الضعف، أو شهرة هذه الأحاديث بالضعف الشديد، عند الحفاظ، ونقاد العلم؛ فلهذا لا ينبغي أن تغتر بمجرد سكوت الإمام أبي داود -عليه رحمة الله تعالى- على الحديث في كتابه السنن، فقد يكون من هذه الأحاديث التي سكت عنها لكون ضعفها الشديد، مشهوراً معلوماً عند علماء الحديث.

كتاب المصابيح للبغوي

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (كتاب المصابيح للبغوي: قال وما يذكره البغوي في كتابه المصابيح، من أن الصحيح ما أخرجاه، أو أحدهما، وأن الحسن ما رواه أبو داود والترمذي وأشباههما، فهو اصطلاح خاص، لا يعرف إلا له، وقد أنكر عليه النووي ذلك، لما في بعضها من الأحاديث المنكرة.)

الإمام البغوي -رحمه الله تعالى- له كتاب اسمه مصابيح السنة، هذا الكتاب في كل باب من أبوابه، تجد الإمام يقسم الأحاديث إلى صحاح وحسان وغرائب، فيخرج الأحاديث الصحاح أولاً، ثم الحسان، ثم الغرائب.

واصطلح لنفسه أنه إذا قال الصحاح، فيقصد الأحاديث التي هي في الصحيحين البخاري ومسلم. والحسان هي الأحاديث التي في سنن الترمذي وسنن أبي داود وأمثالهما، كسنن النسائي مثلاً، فهذه يسميها حسان، أي يجعلها تحت نوع الحسان. وبالغرائب ما دون ذلك.

وهذا مما عابه عليه بعض أهل العلم؛ لأنه معلوم أن هذه الكتب - أعني كتب السنن- ليست فقط مشتملة على الحسان، بل مشتملة على الحسان من جهة، وعلى الضعيف، والضعيف جداً، بل والمنكر أيضاً، فكيف جعل كل ذلك من قسم الحسان، كيف جعل البغوي -رحمه الله تعالى- كل ذلك من قسم الحسان، فكان هذا موضع إنكار أهل العلم -رحمهم الله تعالى- على الإمام البغوي.

لكن هناك من أجاب عن صنيع البغوي، بأنه وإن كان فعل ذلك، إلا أنه يميز الأحاديث، ويبين مرتبتها في كل موضع، فإذا كان الحديث الذي هو من السنن، فأدخله في قسم الحسان كان حديثاً يستحق الضعف، أو هو من الغريب، فإنه يعلق على الحديث بما يفيد ذلك، مع أنه جعله من حيث الترتيب، والتصنيف، جعله من قسم الحسن، فيقول مثلاً بعد أن يخرج حديثاً في الحسان، وهو عنده حديث غريب، أو ضعيف، فيقول: هو غريب، أو وهو ضعيف، ويعلق على الحديث بما يميزه عن بقية الأحاديث التي أدخلها مع في القسم.

فمن هذه الحيثية لا يعاب؛ لأنه بين اصطلاحه، ونحن قلنا في لقاءات سابقة "لا مشاحة في الاصطلاح" فإذا اصطلح الإمام لنفسه اصطلاحاً، ولم يَدَعِ أنه اصطلاح عامة أهل العلم، وإنما هو اصطلاح خاص به، فإذا بيَّن هذا المصطلح، ووضحه، وذكره، فلا يعاب عليه، إذا ما التزم السير على هذا الاصطلاح الذي اختاره لنفسه.

مما يلفت النظر في هذا، أنك إذا نظرت إلى الأحاديث التي أدخلها الإمام البغوي -رحمه الله تعالى- في قسم الحسان أخذاً من كونها في السنن، لعلنا نلاحظ أن الإمام إنما حكم عليها بالحسن، كحكم تغليبي، يعني أغلب الأحاديث التي في كتب السنن هذه هي من قسم الحسن، وإن كان مع ذلك قد اشتملت السنة على أحاديث ضعيفة، وأحاديث غريبة، ومنها ما هو ضعيف جداً، لكنه لما كان بمعرض التصنيف، أراد أن يميز من حيث الاصطلاح، بين ما في الصحيحين، وما خارج الصحيحين، فنظر في أحاديث السنن التي هي خارج الصحيحين، فوجد أنا الغالب عليها أنها من قسم الحسن، فأطلق ذلك الحكم، ثم بين في كل حديث ما يستحقه ذلك الحديث من حكم، فإن كان من هذه الحيثية فلا يعاب ذلك على الإمام البغوي -رحمه الله تعالى-.

صحة الإسناد لا يلزم منها صحة الحديث

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (صحة الإسناد لا يلزم منها صحة الحديث. قال: " والحكم بالصحة أو الحسن على الإسناد لا يلزم منه الحكم بذلك على المتن، إذ قد يكون شاذاً أو معللاً)

نحن ذكرنا في تعريف الحديث الصحيح، أنه المتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ أو علة، وذكرنا أيضاً في الحسن، أن يكون سالماً من الشذوذ والعلة، فإذا ما وقفنا على إسناد رجاله ثقات أو رجاله أهل صدق وأمانة، والإسناد ظاهر الاتصال، كل راوٍ روى عمن له منه سماع، فالإسناد من حيث الظاهر متصل، والرجال كذلك ثقات، فهذا الإسناد إن نظرنا إليه هذه النظرة السطحية، فنحن نقول: هذا إسناد صحيح، أو إسناد حسن، هذا الحكم متعلق بالإسناد، لا بالمتن، لا يكون المتن صحيحاً أو حسناً، إلا إذا سلم الحديث من الشذوذ والعلة؛ لأن الشذوذ، والعلة، كما يقعان في الأسانيد، أيضاً يقعان في المتون، وما من متن وقع فيه خطأ، إلا ولابد أن يكون الخطأ ناشئاً عن أحد الرواة الذين روو الحديث، من أين سيأتي الخطأ؟ لابد أن هناك راوٍ من رواة الحديث، قد أخطأ في الحديث، أتى به على خلاف الصواب، على خلاف الجادة، أثر في المتن، فرواه على غير وجهه، رواه على غير الصواب، فمن هذه الحيثية كان هذا المتن شاذاً أو معللاً.

فيريد الإمام من هذا البحث، أن يبين لك أنك إذا وجدت إماماً يقول في حديث: هذا إسناد حسن، أو إسناد صحيح، فلا تفهم من ذلك أن الحديث صحيح، أو حسن، حتى يتحقق لك أن المتن لم يعل من قبل بعض أهل العلم، بما يفضي إلى كونه شاذاً أو معلولاً، فيكون ذلك قادحاً في المتن.

وبطبيعة الحال هذا يختلف من عالم لآخر، فهناك من أهل العلم من إذا وجد الحديث سالماً من الشذوذ والعلة إسناداً ومتناً فإنه يسوي بين قوله إسناد صحيح، وحديث صحيح، وهناك من يفرق، وهو اصطلاح لعامة المتأخرين، ستجد المتأخرين يفرقون بين الحكم على السند، والحكم على المتنن بخلاف العلماء المتقدمين، فغالب ما يحكمون به على الإسناد، يكون منسحباً أيضاً على المتن، كما أشار إلى ذلك الإمام الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في نكته على كتاب ابن الصلاح، وكما يعرف ذلك من خلال تتبع كلام العلماء المتقدمين، فإنهم إذا وجدوا الرواية صحيحة ثابتة، إسناداً ومتناً، استساغوا أن يقولوا: هذا حديث صحيح، أو هذا إسناد صحيح، هذا حديث حسن، أو هذا إسناد حسن، بخلاف العلماء المتأخرين، فإنهم يفرقون بين ظاهر الإسناد والمتن، فإذا كان الإسناد رجاله ثقات، والإسناد متصل فيبادرون إلى الحكم على الإسناد بما ظهر من حاله، فيقولون: هذا إسناد صحيح، أو هذا إسناد حسن، فإذا تبين لهم مع ذلك أن المتن مشتمل على ما يدعو إلى الحكم عليه بالشذوذ أو بالنكارة، فإنهم لا يمتنعون مع ذلك، أن يصفوا هذا المتن الذي إسناده صحيح، بأنه شاذ أو منكر؛ ولهذا تجد في كلام الخطيب البغدادي، وكلام الإمام الذهبي، وابن كثير، وغيرهم من أهل العلم، أنهم يجمعون بين الوصفين كثيراً، في بعض الأحاديث أو في الحكم على بعض الأحاديث.

تجعل مثلاً عالم منهم يقول: هذا متن منكر، مع جودة إسناده، أو هذا إسناد رجاله ثقات والمتن منكر، أو إسناده صحيح، والمتن منكر، أو إسناده حسن، والمتن منكر، فيميز بين الحكم على الإسناد، والحكم على المتن، وليس هذا تعارضاً ولا تناقضاً، بل هذا اصطلاح لهم ومسلك صحيح؛ لأنه كما يقول ابن الصلاح ها هنا: إن هناك فرقاً بين الحكم على السند، والحكم على المتن، فمن فرق بين الحكم على السند، والحكم على المتن، فله أن يجمع بين هذين الوصفين في الحكم على حديث واحد، فيقول إسناد صحيح، أو إسناد حسن، أو إسناد جيد، أو نحو هذه العبارات التي

فيها تقوية للسند من حيث النظر، في رجال الإسناد واتصاله، ثم إذا كان المتن فيه ما يستشكل أو يستنكر أو يستغرب، فإنهم يشيرون إلى ذلك بتمام العبارة، فيقولون: والمتن منكر أو المتن لا يصح، أو نحو هذه العبارات، وهذا مستعمل لدى أهل العلم .

قول الترمذي حسن صحيح

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (قول الترمذي حسن صحيح، قال: وأما قول الترمذي "هذا حديث حسن صحيح" فمشكل؛ لأن الجمع بينهما في حديث واحد كالمتعذر، فمنهم من قال: ذلك باعتبار إسنادين حسن وصحيح.

قلت: وهذا يرده أنه يقول في بعض الأحاديث: "هذا حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه".

ومنهم من يقول: هو حسن باعتبار المتن، صحيح باعتبار الإسناد: وفي هذا نظر أيضًا، فإنه يقول ذلك في أحاديث مروية في صفة جهنم، وفي الحدود والقصاص، ونحو ذلك.

والذي يظهر لي: أنه يُشَرَّبُ الحكم بالصحة على الحديث كما يشرب الحسن بالصحة. فعلى هذا يكون ما يقول فيه "حسن صحيح" أعلى رتبةً عنده من الحسن، ودون الصحيح، ويكون حكمه على الحديث بالصحة المحضة أقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن. والله أعلم.)

هذا الفصل من هذا النوع من الفصول التي كانت مسار جدال وكلام طويل بين أهل العلم -رحمهم الله تعالى-، ذلك أننا عرفنا آنفاً أن الحسن بنوعيه هو مرتبة دون الصحيح، فالصحيح في أعلى درجات القبول، والحسن في أدنى درجات القبول، فكيف وجد في كلام بعض أهل العلم كالترمذي في كتاب الجامع، وغيره أيضًا، يستعمل ذلك في الحكم على بعض الأحاديث؟ وجد ذلك في كلام الإمام أحمد، وكلام الإمام البخاري، وأيضاً في كلام الإمام الدارقطني، اي بعد الإمام الترمذي، حيث يصف الحديث الواحد حاكماً عليه بأنه حسن صحيح، فيصفه بهذين الوصفين، وهذان الوصفان كيف يجتمعان في الحكم على حديث واحد في آن واحد؟ لأن الحديث إما أن يكون في أعلى درجات القبول، وإما أن يكون في أدنى درجات القبول، ولا يتصور أن يكون الحديث الواحد في آن واحد، هو في أعلى درجات القبول، ثم هو في أدنى درجات القبول، هذا شيء يتنافى مع العقل، ويتنافى مع المقبول، لا يمكن أن يستقيم ذلك، فكيف جمع الترمذي وغيره من أهل العلم بين الوصف بالحسن والوصف بالصحة في الحكم على حديث واحد في آن واحد؟ بل وجدنا الترمذي يكثر من ذلك كثيراً في كتابه الجامع، ولم يستنكر عليه مشايخه، ولا من كان في عصره، ولا من كان قريباً من عصره، إنما وقع ذلك الإشكال من قبل العلماء المتأخرين.

فهناك من أجاب من هؤلاء العلماء المتأخرين بأجوبة عن صنيع الترمذي وغيره، حيث جمع في الحكم على الحديث بين هذين الوصفين (الصحة والحسن).

- فمنهم من قال: لعله أراد وصف إسنادين مختلفين، أحدهما صحيح، والآخر حسن، فقوله: حسن أي باعتبار إسناد من أسانيد ذلك الحديث، صحيح باعتبار إسناد آخر من أسانيد هذا الحديث، فإذا كان الحديث مثلاً له إسنادان أحدهما حسن، والآخر صحيح، فيصح أن تقول في هذا الحديث: إنه حسن صحيح، أي حسن باعتبار إسناد، صحيح باعتبار إسناد آخر.

وهذا القول لم يلق قبولاً عند بعض أهل العلم؛ لأن الترمذي -رحمه الله تعالى- يقول: هذا الوصف المركب في الحكم على الحديث مع وصفه له بكونه لا يعرفه إلا من هذا الوجه، فكثيراً ما يقع في كتابه الجامع قوله تعليقاً على بعض الأحاديث: "هذا حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من هذا الوجه" وهذا معناه أن له إسناد واحد، فأين هذان الإسنادان، الذي أحدهما صحيح والآخر حسن؟ فلأجل هذا استشكل بعض أهل العلم الجواب ولم يقبله من قائله.

- هناك من ذهب إلى أن الترمذي لعله أراد بالحسن ها هنا الحسن المعنوي الذي أشرنا إليه في لقاء سابق، وهو الحسن الذي تقتضيه اللغة، كل ما تميل إليه النفس فهو حسن، كل ما يتعلق به القلب فهو حسن، كل ما تقبله الطباع فهو حسن، فلعل الترمذي أراد بالحسن ها هنا ما يرجع إلى هذا المعنى، وهذا أيضاً كان موضع إنكار عند بعض أهل العلم كالإمام ابن دقيق العيد -رحمه الله تعالى-.

طبعاً ابن دقيق العيد نفى وجود هذا النوع أصلاً في الحديث، وقال: يلزم منه أن الحديث الموضوع إذا كان حسناً من حيث اللفظ، حسناً من حيث المعنى، أن يوصف بالحسن في اصطلاح المحدثين، ونحن الآن نعالج مسألة متعلقة باصطلاح المحدثين، وليس باصطلاحات لغوية، فلم يقبل ذلك ابن دقيق العيد، وإن كان الإمام العراقي تعقبه في ذلك، فذكر ابن دقيق العيد بعض الأمثلة التي ذكرناها في لقاء سابق من إطلاق المحدثين الحسن على الأحاديث المنكرة والموضوعة على إرادة حسن اللفظ، لا الحسن الاصطلاحي.

- من العلماء من قال كابن كثير ها هنا: إنه يشرب طرفاً من الصحيح، وطرفاً من الحسن، فلا هو حسن خالص، ولا هو صحيح خالص، بل هو يتجاذبه الصحيح من جهة، والحسن من جهة، فيصح وصفه بهذين الوصفين؛ لأنه مشرب بالوصفين، كالشيء الذي يكون فيه حموضة، وفهي حلاوة، فيصح أن تصفه بأنه حلو حامض مثلاً، وهذا وصف صحيح؛ لأنه ليس حلواً خالصاً، ولا حامضاً خالصاً، وإنما هو مشرب بهذا وذاك؛ فلأجل هذا ذهب الإمام ابن

كثير بأن هذه مرتبة أخرى وسط بين الصحيح والحسن، فلا هو حسن على سبيل الإطلاق، ولا هو صحيح على سبيل الإطلاق، وإنما هو منزلة وسط بين ذلك؛ ولهذا يكون ما يقول فيه الترمذي: "حسن صحيح"، دون ما يقول فيه: "صحيح" فقط؛ لأن ما قال فيه: "صحيح" فقط هو حديث صحيح محض، أما ما يقول فيه: "حسن صحيح" فهو دون هذه المرتبة، وهذا أيضاً مما لم يقبله العلماء، كالإمام العراقي، والحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمهما الله تعالى-؛ لأن ذلك يستلزم إحداث نوع آخر من أنواع الحديث، لا قائل به من أهل العلم، فضلاً عن كونه يلزم منه أن يكون هذا النوع الذي يقول فيه الترمذي حسن صحيح، دون ما يقول فيه صحيح.

والمتتبع لكتاب السنن للإمام الترمذي -عليه رحمة الله- يجده كثيراً ما يصف الأحاديث بكونها حسنة صحيحة، وقل ما يقول صحيح فقط، قل ما يقول حسن فقط، بل الأعم الأغلب من أحاديث كتابه يجمع فيها - أو في الحكم عليها- بين هذين الوصفين، فيقول: "حسن صحيح" فمعنى هذا أن الأحاديث الصحيحة عن الإمام الترمذي تكون قليلة جداً، الأحاديث الصحيحة ستكون قليلة جداً؛ لأنه قل ما يفرد الصحيح في حكمه على الأحاديث. هذا من ناحية.

من ناحية أخرى: أنك إذا تتبعت جملة من الأحاديث التي يصفها الإمام الترمذي -رحمه الله تعالى- بأنها حسن صحيح تجد أغلبها من الأحاديث التي هي في أعلى درجات الصحة، وبعضها في الصحيحين، بل كثير منها ما هو في الصحيحين من رواية مالك عن نافع عن ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما-، أو من رواية الزهري عن سالم عن ابن عمر، من أصح الأسانيد، فكيف يكون ذلك دون الصحيح؟ وكيف يكون الترمذي يخفى على مثله أن هذه الأحاديث من جملة الأحاديث الصحيحة؟ بل من أعلى درجات الصحيح؟ فكان ذلك أيضاً مما يرد على هذا الجواب، ومما يدعو إلى عدم قبوله.

هناك الإمام ابن دقيق العيد ذهب أو أجاب عن الإشكال بجواب آخر، فقال: " ليس الحسن عند الإمام الترمذي وصفاً أو حكماً مجرداً عن الصحيح، بحيث ينبغي ألا يضاف إلى الصحيح في الحكم على حديث واحد. بل الحسن عن الإمام الترمذي -رحمه الله تعالى- وصف يصدق على الصحيح، ويجتمع بالصحة ".

هناك فرق بين الوصف والحكم، وإن كان الوصف والحكم يستعملان أحياناً بمعنى واحد، لكن إذا جمعت بينهما فأنت تقصد بالوصف شيئاً، وبالحكم شيئاً آخر.

الحكم: أي المنزلة والمرتبة التي يستحقها ذلك الحديث من حيث الصحة أو الضعف، فهذا حكم.

أما الوصف: فهي صفة تقترن بالصحيح أو بغير الصحيح، وتجتمع بالصحيح، وبغير الصحيح.

تعالوا نضرب أمثلة: قولك في الحديث: "هو صحيح عال، أو هو صحيح نازل"، هذان وصفان، أحدهما: متعلق بالحكم، والآخر: صفة زائدة عن الحكم. فحينما تقول: هذا حديث صحيح، فأنت تقصد بالصحة ها هنا الحكم الذي يستحقه، ودرجة الحكم التي يستحقها هذا الحديث.

لكن وصفه بكونه عالياً أو نازلاً، يتعارض مع الصحة؟ لا..، قد يكون الصحيح عالياً، وقد يكون نازلاً، فهذا وصف زائد. تقول في الحديث: هذا الحديث صحيح مرفوع، وصحيح موقوف. كون الحديث صحيحاً هذا متعلق بالحكم عليه. كونه مرفوعاً أو موقوفاً يؤثر في هذا الحكم؟ لا.. قد يكون الحديث صحيحاً وهو مرفوع، وقد يكون صحيحاً وهو موقوف، فوصف الحديث الصحيح بكونه مرفوعاً أو موقوفاً لا يتناقض ولا يتعارض مع كونه صحيحاً. فالصحة تجتمع مع الوقف والرفع، كما أن الصحة تجتمع مع العلو والنزول، فتلك أوصاف زائدة على الحكم الذي يستحقه ذلك الحديث.

الإمام ابن دقيق العيد يقول مثل هذا الكلام، يقول: «كل صحيح حسن لا ينعقد » فإنك إذا وصفت الحديث بأنه صحيح، فإن كنت تذهب بأن الحسن من جملة الصحيح، أو من أدنى درجات الصحيح، فالحسن داخل في الصحيح، ولابد؛ كأنك قلت: إنه حسن وزيادة. ماذا تعني حسن وزيادة؟ لأنك إذا قلت هو صحيح، فكما لو أنك قلت: إنه اشتمل على كل صفات القبول فهو من أعلى درجات القبول، فهو شمل الحسن من بابه أولى. كما تقول في حديث هو متواتر - نحن نعرف أن المتواتر هو من أعلى درجات الصحيح- فإذا قلت "متواتر" فأنت بالضرورة تعني أنه صحيح، فإذا قلت هذا حديث "صحيح متواتر" فهذا كلام مستقيم لا غبار عليه.

وكذلك إن كنت ممن يرى أن الحسن وصف زائد على الصحة، فهذا أمر سائغ، فحين تصف الحديث بأنه صحيح، أي الدرجة التي يستحقها ذلك الحديث من حيث القبول أو الرد، هو الصحة، فهو حديث ثابت، حديث صحيح، حديث مقبول، ثم صار الحسن ها هنا وصف زائد يجتمع مع الصحة، ولا يتنافر معها كما لو قلت مثلاً هذا حديث صحيح معمول به، هذا حديث صحيح منسوخ، فقولك معمول به، كما لو قلت حسن، حسن أي هذا الحديث من حيث الصحة هو صحيح من حيث الدرجة، ثم إنه مع ذلك معمول به، محتج به عند أهل العلم، وليس هو من المنسوخ الذي لا يعمل به؛ ولهذا لعل مما يقوي ذلك القول، وقد ارتضاه الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في نكته على كتاب ابن الصلاح، وإن كان ارتضى في كتاب النزهة له رأياً آخر سنذكره - إن شاء الله تعالى- لعل مما يؤيد هذا الكلام، هو أنك لا تجد حديثاً في سنن الترمذي منسوخاً، فيصفه الإمام الترمذي بأنه حسن، بل هو قال في آخر كتابه في الباب

الذي عقده في العلل الذي في آخر الجامع قال: « وأحايث هذا الكتاب كلها أحاديث معمول بها سوى حديثين» فذكرهما فلما نظرنا في الحديثين في موضعهما من الكتاب، لم نجد الإمام وصفهما بأن هذه الأحاديث من الحسان، مع أنها عندهم من الصحيح، فهي من الصحيح المنسوخ.

الحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله تعالى- ارتأى في كتاب - النزهة- نزهة النظر رأياً آخر، فخروجاً من هذا الخلاف، وخروجاً من هذه الإيرادات التي أوردها البعض على هذه الأجوبة، أو على بعضها، لجأ إلى قول وسط فقال: نفرق بين ما كان له إسناد، وما كان له أكثر من إسناد.

• فما كان له إسنادٌ واحد فالمعنى فيه: أنه حسن باعتبار حال راويه عند قوم، صحيح باعتبار حال راويه عند قوم آخرين. كأن هذا الراوي الذي روى ذلك الحديث، ولم يروى إلا بإسناده اختلفً فيه أهل العلم.

- فمنهم من أطلق فيه ما يفيد التوثيق، فيكون حديثه من جملة الأحاديث الصحيحة.

- وبعضهم أطلق فيه ما يفيد أنه في مرتبة دون ذلك. كأن يقول صدوق مثلاً، فيكون حديثه من جملة الأحاديث الحسنة. فلما اختلف أهل العلم في الدرجة التي يستحقها راوي ذلك الحديث، رأى الترمذي - هذا طبعاً بحسب كلام ابن حجر- أن يجمع في حكمه على هذا الحديث ما يشير إلى ذلك الخلاف الواقع في ذلك الراوي، فيقول: "حسن صحيح" أي حسن باعتبار حال ذلك الراوي عند بعض أهل العلم، صحيح باعتبار حاله عند بعض أهل العلم الآخرين.

وهذا الجواب أيضاً يرد عليه بعض ما يرد على الأقوال السابقة بل وزيادة أيضًا؛ لأننا قلنا آنفاً:

- إن الترمذي يكثر من استعمال هذا المصطلح "حسن صحيح" في الأحاديث التي لا خلاف عليها، بل هي في الصحيحين، وفي الرواة الذين لم يختلف فيهم أهل العلم. هل اختلف أحد في مالك ونافع وابن عمر؟ هل اختلف أحد في الزهري وسالم وابن عمر؟ لم يقع في ذلك اختلاف، ومع ذلك نجد الإمام الترمذي -رحمه الله تعالى- يقول: حسن صحيح في أحاديث من أعلى درجات الصحة، فكيف بعد ذلك يكون الترمذي حاكياً للخلاف، وليس هناك خلاف أصلاً.

- أمر آخر وهو أن الإمام الترمذي إمام مجتهد، وليس مقلداً لغيره، إنما يحكم على الحديث بمقتضى ما يؤديه إليه اجتهاده، ولا يعرف أن الترمذي توقف في الحكم على الأحاديث بمقتضى اختلاف أهل العلم، بل إن وجدهم اختلفوا في الحكم على الحديث رجح قولاً من تلك الأقوال، وذهب إلى قول يراه صواباً، أو أرجح من القول الآخر، فالإمام الترمذي إمام مجتهد، وليس إماماً مقلداً؛ ولهذا ينسب العلماء الأقوال التي في الجامع إليه، ولا ينسبونها إلى غيره من العلماء ممن هم من مشايخه، أو ممن كان قبله، من أهل العلم.

ثم إن كان الإمام الترمذي -عليه رحمة الله- من شأنه أن يحكي الخلاف بهذه الطريقة، فيقول: حسن صحيح فيكون مقصوده أنه يحكي الخلاف في حال الراوي الذي روى ذلك الحديث هل هو مما يستحق أن يحسن حديثه أو يصحح، فلماذا لا يحكي أيضاً الخلاف فيما هو أشد من ذلك؟ ما وجدناه مرة من المرات، يقول هذا حديث حسن ضعيف، ولا صحيح ضعيف، لو كان من شأنه أن يشير إلى الخلاف بمثل هذه الطريقة، لكان يفعل ذلك.

أيضاً فيما وقع فيه خلاف بين أهل العلم في صحته وضعفه، أو في حكمه وضعفه، بل نجد الإمام الترمذي -عليه رحمة الله- إذا ما أراد أن يذكر خلافاً بين أهل العلم في الحكم على الحديث، فإنه يذكر عباراتهم من غير هذه الإشارة الموهمة، بل يقول: " قال البخاري كذا"، أو " قال محمد بن إسماعيل كذا "، " وقال أحمد كذا "، " وقال الدرامي كذا "، فيسوق أقوال أهل العلم صريحة في الحكم على الأحاديث.

أيضاً يلزم من هذا أن ما يقول فيه الإمام الترمذي: "صحيح" هو أقوى من الحديث الذي يقول فيه: "حسن صحيح" ؛ لأن الذي وقع فيه خلاف بطبيعة الحال دون ما لم يقع فيه خلاف، فإذا كان الحديث الذي يقول فيه صحيح لم يقع فيه خلاف، والذي قال فيه حسن صحيح وقع خلاف في راويه، فيكون ما قال فيه حسن صحيح دون ما قال فيه صحيح فقط، وهذا يلزم منه ما يلزم من جواب الإمام ابن كثير، وقد ذكر العلماء أنه يلزم منه أن يكون ما يقول فيه حسن صحيح دون ما يقول فيه صحيح، وهذا غير مقبول؛ لأنه يكثر من هذا المصطلح المركب في وصفه للأحاديث التي هي من أعلى درجات الصحة، بل هي في الصحيحين.

ثم ذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله تعالى- الجزء الآخر من الجواب، وهو المتعلق بما له أكثر من إسناد، فقال:

• وما كان له أكثر من إسناد ووجدنا الترمذي -رحمه الله تعالى- يصفه بأنه حسن صحيح، فهذا راجع إلى كونه حسناً باعتبار الإسناد، صحيحاً باعتبار الإسناد الآخر. وهذا يرد عليه ما أورده العلماء على العلماء الآخرين الذين أجابوا بمثل هذا الجواب.

وأنا أقول مسترشداً بكلام الإمام ابن رجب الحنبلي -عليه رحمة الله- في شرح علل الترمذي: إن وصف الترمذي -عليه رحمة الله- للحديث بأنه حسن هو نفسه قد شرحه وبينه، بيَّن مراده منه، فذكر -رحمه الله تعالى- أن الحديث الحسن لابد أن يكون متصفاً بأوصاف ثلاث:

١- ألا يكون في إسناده من يتهم بالكذب.
٢- ولا يكون الحديث شاذاً.
٣-ويروى من غير وجه نحو ذلك.

الإمام الترمذي بيَّن في كلامه أن الحسن ليس راجعاً إلى رواية بعينها، إنما الحسن في اجتهاده ونظره وصف لمجموع هذه الأمور، حيث ينضم بعضها إلى بعض، فالترمذي لا يصف إسناداً بعينه بأنه حسن، وإنما الحسن عنده راجع إلى الحديث المشتمل على هذه الأوصاف جميعها، وهذه الأوصاف إذا تأملتها تبين لك أنها ليست راجعة إلى إسناد بعينه، وإنما هي راجعة إلى مجموع روايات؛ لأنه قال: "ويروى نحوه من غير وجه"، فلا يكون الحديث عنده حسناً أصلاً إلا إذا روي من غير وجه، أما إذا روي من وجه واحد، فليس حينئذٍ يكون موصوفاً بكونه حسناً عند الإمام الترمذي؛ لأنه اشترط في الحديث الحسن أن يكون مروياً من غير وجه، ومن هذا يجاب على من ذهب من أهل العلم على أن الحسن حيث يطلقه الإمام الترمذي، على حديثٍ له إسنادان، بأنه حسن باعتبار اسناد، صحيح باعتبار إسناد آخر، نقول: أن هذا الإسناد الذي هو عند الإمام الترمذي حسن، وهو لا يصف الإسناد بأنه حسن، إنما يصف مجموع هذه الأمور بأنها حسنة. فالحسن عند الإمام الترمذي راجع إلى اجتماع هذه الروايات بعضها إلى بعض، وليست هناك رواية بعينها تستحق أن توصف عند الإمام الترمذي بأنها حسنة؛ لأنه قال: إن الحسن عندي لابد أن يكون مروياً من غير وجه، فلا يكون الحديث عنده حسناً بمجرد رواية بعينها، إنما الحسن صفة لاجتماع هذه الأمور بعضها إلى بعض، فإذا تأملنا كلام الإمام الترمذي -عليه رحمة الله- يتبين أننا إذا نظرنا إلى فصول كلامه المتعلقة بتعريف الحديث الحسن عنده، سيتضح هذا الإشكال ويتضح الجواب عنه؛ لأنه:

أولاً: وصف الحديث الذي يكون عنده حسناً أن يكون راويه ليس متهماً بالكذب.

من هو الذي لا يتهم بالكذب؟ بطبيعة الحال هناك الضعفاء الذي لم يشتد ضعفهم، بحيث يبلغوا إلى حد أن يكونوا من المتهمين بالكذب، وهو الذي يكون ضعفه ناشئاً عن سوء حفظه، وخفة ضبطه، وليس ناشئاً عن دينه وعدالته، أو غفلته الشديدة، فكل من كان كذلك فهو من الممكن أن يكون حديثه حسناً عند الإمام الترمذي -رحمه الله تعالى-.

ثم وصف الحديث نفسه بأن يكون سالماً من الشذوذ، وأن يكون مروياً نحوه من غير وجه، قلنا: إن من يكون ضعفه خفيفاً عند الإمام الترمذي، ولا يكون متهماً بالكذب، يكون حينئذٍ صالحاً؛ لأن يحسن حديثه عند الإمام الترمذي.

لكن يرى الإمام ابن رجب أن كلام الترمذي وصنيعه في كتاب الجامع أعم من ذلك، فيقول: إن قول الترمذي لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، لا يلزم منه أن يكون الراوي ضعفه ضعفاً هيناً، بل قد يكون ثقةً أو صدوقاً لماذا؟ الثقة: هل هو متهم بالكذب أم لا؟ ليس متهماً بالكذب. الصدوق متهم بالكذب؟ ليس متهماً بالكذب. والترمذي قال: " كل من ليس متهماً بالكذب، فهو عندي حديث حسن " بالشرائط المعتبرة.

إذن يدخل في ذلك من كان ثقةً، أو من كان صدوقاً، أو من كان ضعفه هيناً، ثم يكون مع ذلك الحديث سالماً من الشذوذ، وأن يروى نحوه من غير وجه، الشذوذ شرحناه في لقاءات سابقة، أي لا يكون مخالفاً للأحاديث الصحيحة الثابتة المعروفة، والمحفوظة عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، كما قال ابن رجب، وكذلك شيخ الإسلام ابن تيمية.

ثم يروى نحوه من غير وجه، كونه يروى من غير وجه لابد أن تكون هذه الأوجه التي روي الحديث بمعناها مرفوعة إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أم هي ممكن أن تكون موقوفة على الصحابة والتابعين؟ ذكرنا في لقاء سابق بأن الشواهد والمتابعات التي تنضم للرواية تقويها، ولا يلزم أن تكون مرفوعةً، منسوبةً، ومضافةً، إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بل قد تكون مع ذلك موقوفة على الصحابة، أو على التابعين، ونذكركم بصنيع الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى- في المرسل والاحتجاج به، فإنه لما ذهب ليحتج بالمرسل وضع لذلك ضوابط وشرائط، من جملة ذلك: أنه ذكر أن الحديث المرسل الجامع للشرائط الصالحة للاحتجاج، إذا انضم إليه فتوى بعض الصحابة أو قول عامة أهل العلم، فإن ذلك يجعله حديثاً مقبولاً محتجاً به عند الإمام الشافعي. وذكرنا أيضاً من صنيع الإمام أحمد ما يرشد إلى ذلك، لما سئل عن دية المعاهد، قال على النصف من دية المسلم، لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، فقيل له: يا إمام أتحتج بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده؟ قال: " ليس بكلها أحتج "، ولكن هذا الأمر -يعني هذا الحديث أو هذا المعنى- قد أفتى به عثمان بن عفان، وقدماء فقهاء أهل المدينة، فالإمام أحمد قوى حديث عمرو بن شعيب مع أنه كان لا يحتج بعمرو بن شعيب، وكان يضعفه، وكان يقول فيه: " إنه منكر الحديث"، وكان يقول: ربما احتججنا به، وربما وجد في القلب منه شيء، ما معنى احتججنا به؟ أي حيث ينضم إليه ما يؤكد حفظه للحديث، وعدم خطأه فيه، ويجد في قلبه، عندما يجده متفرداً بحكم لا يتابعه عليه غيره، ربما احتججنا به، وربما وجد في القلب منه شيء.

فإذن هذه الموقوفات وتلك الآثار المروية عن الصحابة أو التابعين أو المرفوعات عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- كلها مما يتقوى بها الحديث، فيكون حجة حينئذٍ.

فإذن لو أننا وجدنا حديثاً يرويه ثقةً، وهذا حديث سالم من الشذوذ، وروي من غير وجه، هذا حديث صحيح أم لا؟ هو صحيح لتوفر شرائط الصحة فيه، ثم هو حسن، لماذا هو حسن؟ لأنه تحقق فيه شرائط الحسن التي ذكرها الترمذي؛ لأن الترمذي قال في شرائط الحسن: أن يكون راويه ليس متهماً بالكذب، والثقة، وألا يكون الحديث شاذاً، وهذا ليس شاذاً، وأن يروى نحوه من غير وجه، وهذا قد روي نحوه، سواءً في المرفوعات، أو الموقوفات، وذلك يجعله حسناً مع كونه صحيحاً، فإذا ما وجدنا الترمذي مع ذلك يصف الحديث بأنه غريب فيقصد بالغرابة هنا، الغرابة النسبية، أي غريب من هذا الوجه، غريب بهذا الإسناد، غريب بهذا اللفظ، كما وجدنا ذلك في حديث الأعمال بالنيات.

حديث الأعمال بالنيات، يرويه يحيى الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي، عن عمر بن الخطاب، عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، ليس له في الدنيا إسناد صحيح إلا هذا، وجدنا الترمذي يصفه في كتابه الجامع بأنه حسن صحيح، وقال: لا نعرفه إلا من هذا الوجه، أي لا نعرفه صحيحاً محفوظاً إلا من هذا الوجه، فهو وصفه بالصحة؛ لأنه تحققت فيه شرائط الصحة، بل هو في الصحيحين، بل مما تلقته الأمة بالقبول.

ووصفه بالحسن لماذا؟ لأن هناك أحاديث، بل في القرآن آيات، كل ما جاء فيه معنى الإرادة، فهو يقصد به النية المذكورة في هذا الحديث، وهناك أحاديث كثيرة يتبين من مجموعها أن قبول الأعمال، أو عدم قبولها، إنما يتوقف على النية، فهذا المعنى معنى صحيح، بل هذا المعنى متلقى بالقبول عند العلماء، فصار هذا مما تلقاه الناس بالقبول، فصار حسناً من هذه الحيثية.

ثم قال: لا نعرفه إلا من هذا الوجه، أي لا نعرفه صحيحاً عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- بلفظ صحيح عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- إلا في حديث عمر هذا، فهذه غرابة نسبية، أما المعنى الذي يتضمنه المتن فهو مروي، وله شواهد كثيرة في كتاب الله - عز وجل- وفي سنة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وفي كلام أهل العلم -رضي الله عنهم جميعاً-.

وردتنا إجابات: كان السؤال الأول: ما معنى مخرج الحديث، ومتى يكون معروفاً ؟

وكانت الإجابة: مخرج الحديث: أي إسناده من الرجال إلى قائله، ويكون معروفاً، عندما يكون له أصل معتبر، يعتد به في نسبته للقائل، ويوصف بأنه حديث معروف، أو محفوظ، وهو ضد الحديث الشاذ والمنكر، فإنهما ليس لهما مخرج معروف

السؤال الثاني: هل الحديث الشاذ يصلح أن يتقوى بغيره ؟

وكانت الإجابة: لا يصلح الشاذ أن يتقوى بغيره، وكما أن الشذوذ والعلة يشترط نفيهما في الحديث الصحيح، فهما أيضاً يشترط نفيهما في الحديث الحسن، فالإمام الترمذي اشترط نفي الشذوذ والعلة، عن الرواية التي تدخل تحت باب الحسن، كما اشترط ذلك أيضاً في الحديث المتابع له، كما في قوله نحو هذا الحديث، وقال الإمام أحمد الحديث عن الضعفاء قد يحتاج إليه في وقت، والمنكر أبداً منكراً .

سؤال تقول: نجد في كتاب الترمذي أنه قال حديث ضعيف، وحديث حسن، فلماذا جمع الإمام الترمذي كل هذه الأحاديث، وكتابه من الكتب التي يحتج بكل ما فيها من الأحاديث أم ماذا؟

طبعاً كتاب الترمذي لا يحتج بكل ما فيه، إنما الترمذي عمد إلى الأحاديث التي احتج بها بعض أهل العلم، احتج بها محتج من أئمة العلم سواء كان مصيباً في هذا الاحتجاج أو ليس مصيباً، فهو جمع تلك الأحاديث كأدلة الأحكام التي يحتج بها الفقهاء، وبطبيعة الحال بعضها ما هو صحيح، وبعضها ما هو حسن، وبعضها ما هو ضعيف، وبعضها ما هو ضعفه شديد، فهو أراد أن يكون كتابه جامعاً لأدلة أصحاب المذاهب المتبعة، فيذكر الأحاديث، ويذكر ما فيها ويميز الصحيح منها من غير الصحيح؛ ليعرف ذلك، لكن ليس بالضرورة أن يكون كل ما ذكره صحيحاً؛ لأن هناك من أهل العلم من احتج بالضعيف، وهو أراد أن يكون كتابه جامعاً، فكتاب الترمذي لا يمثل فيه اختيارات الترمذي، وإنما هو جامع يجمع فيها ما ذهب إليه بعض أهل العلم في كل باب من أبواب أهل العلم، وليس بالضرورة أن يكون هذا الذي ذكره هو مذهب الإمام الترمذي، في هذا الأمر، بخلاف مثلاً أبي داود، فأبو داود: يخرج ما يريه هو أو يرجحه هو في كل باب من أبواب كتابه، وكذلك ما يفعله الإمام البخاري مثلاً، فهو يخرِّج في كل باب ما يرى رجحانه في ذلك الباب، وإذا كان المسألة فيها خلاف، ولم يترجح لدى البخاري فيها قول، فإنه يعلق المسألة، فيُتَرجِمُ بما يفيد أن المسألة فيها خلاف.

الشاهد: أن الترمذي لا يُخَرِج كل ما يراه هو راجحاً، ولم يخرج كل ما رأى أن عالما من العلماء احتج به في أبواب العلم. والله أعلم.

قول الترمذي في الحديث الحسن: ويروى من غير وجه، هل يقصد من غير وجه أي بنفس اللفظ، أو بنفس المعنى؟

وهنا سؤال آخر: الإمام الترمذي لما يقول هذا حديث حسن، هل يقصد الحسن الذي هو في قسم الاحتجاج، يكون فيه ضعف محتمل، وأن أبو عيسى الترمذي -عليه رحمة الله- يقول في بعض الأحاديث هذا حديث حسن وإسناده ليس بقائم، وإسناده ليس بمتصل، إذا كان حسناً فلماذا أعلق؟

وهناك سؤال آخر: وجد في كلام أبو عيسى في بعض الأحيان، يقول: هذا حديث حسن صحيح، والذي قبله أصح منه، فهل هذا يؤيد رأي ابن كثير -عليه رحمة الله- في أن الحسن الصحيح هو دون الصحيح الذي في الترمذي؟

سؤاله الأول: كان يسأل عن قول الترمذي في الحسن ويروى من غير وجه، كان يسأل عن الوجه لفظه هل هو لفظا أم معنى ؟

طبعاً الإمام الترمذي -عليه رحمة الله- عندما قال ويروى نحوه من غير وجه، لم يقصد أن يروى نحوه بلفظه، وإنما يكتفى في ذلك بالمعنى؛ لأن هذا حكم متعلق بالمتن، فليس متعلقاً بالإسناد، وغرض هؤلاء العلماء من النظر في المتون معرفة إن كانت هذه المتون المعاني التي تضمنتها معاني صحيحة مستقيمة محفوظة أم لا ؟ حتى يبنون على ذلك، إن كانت تصلح للاحتجاج أم لا، تصلح للاحتجاج، والإمام الشافعي -عليه رحمة الله- لما تكلم عن المرسل ذكر ما يدل على أنه لا يشترط أن يروى المرسل من رواية أخرى، أن تكون تلك الروايات باللفظ، بل اكتفى أن تكون أيضاً بالمعنى، فالمعنى يقع بين الروايات على سبيل الاتفاق، ولا يقع اختلاف في المعنى، أما الألفاظ هذا هي قوالب المعنى، فإذا كانت الألفاظ تؤدي إلى تغيير المعنى فحينئذ لا يتقوى بهذه الروايات، ولا تنفع. أما إذا كانت الألفاظ غير مؤثرة في المعنى وغير خارجة له عن المعنى المقصود، فهذا هو موضع الشواهد، وينتفع العلماء بها.

بل كما قلت: إنهم يقوون بالموقوفات، وبطبيعة الحال لا يشترط في الموقوفات أن تكون باللفظ، بل غالباً لا تكون باللفظ، فإذا كانوا يتساهلون في هذا، ويكتفون في الموقوفات في أن تدل على المعنى الذي دل عليه الحديث المرفوع، فكيف يشترط في الحديث المرفوع نفسه أن يكون بلفظ الرواية التي نسعى إلى تقويتها؟.

الحديث الحسن الذي يذكره الإمام الترمذي، هل يقصد الترمذي أنه حجة عنده أم ليس بحجة؟ الذي يدل عليه صنيع الترمذي، وما فهمه العلماء -عليهم رحمة الله- من صنيعه، ومن أقواله، أن هذه الأحاديث التي يصفها بالحسن هي داخلة في نطاق الحجة، وكما قلنا في لقاءات سابقة، الحجة مراتب ودرجات، فليس معنى أننا نقول هو حجة، أنه في أعلى درجات الحجة، بل قد يكون دون ذلك، فكل ما يصلح أن يحتج به عند العلماء فيصح من هذه الحيثية، أن يوصف بكونه حسناً، لاشتماله على الأوصاف التي ذكرها الإمام الترمذي.

أخونا يذكر من بعض المواضع في كتاب الترمذي بأنه يصف بعض الأحاديث بأنه حسن صحيح، ثم يذكر رواية أخرى للحديث، ويقول هذا أصح، كأني رأيت في بعض المواضع مثل هذا، ولكن إذا تأملت ستجد أن الأمر لا يخرج عما قلناه؛ لأننا قلنا: إن الصحة هذا هو الحكم على الحديث، فالحسن راجع إلى المتن، وكونه مروياً من أوجه كثيرة، وكونه له من الشواهد ما يؤيد صحة المعنى، وأن هذا المعنى مستقيم؛ فلهذا وصفه بالحسن؛ لأنه قال: وأن يروى نحوه من غير وجه، فهذا لا يؤيد أيضاً صنيع الإمام ابن كثير؛ لأننا قلنا: إن الجمع بين الوصف بالصحة والحسن، وصف صحيح، أو جمع صحيح، إذا حملناه على هذا النحو، فالراوي الثقة حديثه صحيح أم لا ؟ حديثه صحيح. لماذا؟ نحن وصفناه بالحسن، لماذا الترمذي وصفه بالحسن؟ وصفه لكونه مروياً من غير وجه، فلن تجد حديثاً غريباً ليس له روايات أخرى، ثم لم يقل به أحد من أهل العلم، لا من الصحابة، ولا من التابعين، لم تجد الترمذي يصفه بأنه حسن؛ لأن الحسن راجع إلى قضية متعلقة بالمعنى الذي تضمنه الحديث، وقد يكون ترجيح الإمام الترمذي بقوله هذا أصح، أي من حيث إسناد الرواية عن هذا الصحابي، أصح من الرواية عن هذا الصحابي، أو الرواية عن هذا التابعي، أصح من الرواية عن هذا التابعي، أو الرواية الإسنادية على هذا النحو، أصح من الرواية الإسنادية من هذا النحو، كأن يكون الخلاف وقع في الحديث من حيث الإسناد، بما لا يؤثر في المتن، لكن المتن نفسه اشترك في الروايتين، الرواية الأولى والرواية الثانية، فوصفها بالحسن؛ لهذا الأمر، فالصحة راجعة إلى ثبوت الحديث، والحسن من كون الحديث مروياً من غير وجه، والله أعلم.

أسئلة المحاضرة:

السؤال الأول: اذكر خلاصة الحكم في ما سكت عنه أبو داود؟

السؤال الثاني: ما معنى قول الإمام الترمذي حسن صحيح؟

الدرس التاسع: الحديث الضعيف

إن الحمد لله تعالى نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده، لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. وبعد:

انتهينا بحمد الله تعالى في اللقاء الماضي من النوع الثاني من أنواع علوم الحديث، وهو: الحديث الحسن. والحديث الصحيح والحسن كلاهما يمثلان نوع المقبول في أنواع علوم الحديث، فالحديث المقبول: إما أن يكون صحيحاً، وإما أن يكون حسناً.

ثم بعد ذلك، الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- أخذ في ذكر بقية الأنواع التي هي أنواع علوم الحديث، فابتدأ بأنواع هي من شأنها أن تكون من قسم المقبول، وإلا فالأنواع الآتية من أنواع علوم الحديث: منها ما يندرج تحت المقبول، ومنها ما يندرج تحت المردود، ولكنه آثر أن يذكر أولاً: الضعيف، وهو أشهر أنواع المردود؛ ليقابل بينه وبين الصحيح والحسن اللذان هما من أنواع الحديث المقبول.

فنبدأ سوياً النوع الثالث من أنواع علوم الحديث: وهو الحديث الضعيف:

النوع الثالث: الحديث الضعيف

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (النوع الثالث: الحديث الضعيف: قال: وهو ما لم يجتمع فيه صفات الصحيح، ولا صفات الحسن المذكورة فيما تقدم.

ثم تكلم عن تعداده، وتنوعه، باعتبار فقده واحدةً من صفات الصحة، أو أكثر، أو جميعها.

فينقسم جنسه إلى: الموضوع، والمقلوب، والشاذ، والمعلل، والمضطرب، والمرسل، والمنقطع، والمعضل، وغير ذللك.)

عرف الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- الحديث الضعيف بأنه: ما لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن. عرفنا صفات الحديث الصحيح، والحسن، فالصحيح هو: المسند المتصل بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ أو علة. والحسن منه الحسن لذاته والحسن لغيره، فالحسن لذاته قريب من الصحيح، فهو يجتمع مع الصحيح في سائر الشرائط سوى شرط واحد وهو الضبط، فدرجة راوي الحديث الحسن ضبطه أخف نسبياً من راوي الحديث الصحيح. ثم يأتي بعد ذلك نوع الحسن لغيره، فالحافظ ابن كثير تبعاً لابن الصلاح يذكر أن الحديث الضعيف: هو الذي اختل فيه شرط أو أكثر من تلك الشرائط التي ذكرت في الصحيح أو ذكرت في الحسن.

اعترض العلماء -رحمهم الله تعالى- على هذا التعريف بأنه كان بإمكانه أن يذكر أن الحديث الضعيف: هو ما لم تجتمع فيه شرائط الحديث الحسن فقط؛ لأن الحديث إذا لم تتحقق فيه شرائط الحديث الحسن أو بعضه، فبالضرورة لم يتحقق في الحديث شرائط الحديث الصحيح؛ لأن الصحيح شرطه أشد من شرط الحسن، فإذا فقد الشرط الأخف، فبالضرورة يكون الشرط الأقوى والأشد مفقود، وهذا مراعاةً لما يراعيه العلماء في الحدود والتعاريف في أن تكون موجزة جامعة مانعة، ولو عبر بالمقبول لكان أولى، كأن يقول: الحديث الضعيف: هو الحديث الذي لم تجتمع فيه شرائط القبول سواء كان في أعلى درجات القبول، أو أدنى درجات القبول، كل ذلك سائغ وجائز.

ثم إذا نظرنا إلى هذه الشرائط المذكورة في الصحيح، أو في الحسن، لوجدنا هذه الشرائط أو بعضه، فقد في الحديث فكان الحديث حينئذٍ ضعيف، يتولد عن ذلك أنواع من أنواع علوم الحديث، وهي التي تندرج تحت قسم المردود.

فالمردود يتنوع بتنوع العلة، أو الموجب الذي أوجب تضعيف الحديث، وجعله من قسم المردود.

نحن قلنا: إن المردود ما فقد فيه شرط من شرائط الصحة أو الحسن، ونحن عرفنا أن الشرائط بعضها راجع إلى الراوي نفسه بأن يكون عدلاً ضابطاً، وبعضها راجع إلى الاتصال، فالحديث إذا لم يكن متصلاً كان من قسم الضعيف المردود، وبعضها راجع إلى السلامة من الشذوذ والعلة، فالحديث إذا وقع فيه شذوذ أو علة كان حينئذٍ من قسم المردود. وعلى هذا يتنوع الضعيف إلى أنواع كثيرة، بعض هذه الأنواع متعلق بحال الراوي، وبعض هذه الأنواع متعلق باتصال الإسناد، أي حيث لم يتحقق ذلك الشرط في الحديث، وبعض هذه الأنواع متعلق بكون الحديث وقع فيه شذوذ أو علة.

فمثلاً حينما يفقد شرط الاتصال في الحديث:

- يتولد عن ذلك: أن يكون الحديث مثلاً من قسم المرسل، أو من نوع المرسل؛ لأن المرسل نوع من أنواع الحديث غير متصل السند، وستأتي صفته إن شاء الله تعالى .

- يتولد عن ذلك أيضًا: من الأنواع التي ليست متصلة: المنقطع، فالمنقطع صورة من صور عدم اتصال الإسناد. والمعضل أيضاً صورة من صور عدم اتصال الإسناد. وهناك المعلق. وهناك المدلس. وهناك المرسل الخفي. فكل هذه صور متنوعة لعدم اتصال الإسناد.

إذن عدم اتصال الإسناد يتولد عنه صور متعددة، هذه الصور كلها تتدرج في عدم الاتصال، وفي كون الإسناد غير متصل.

- الشذوذ والعلة ذكرنا في لقاء سابق أن الشذوذ والعلة إنما هما سبيلان يعرف منهما الخطأ حيث وقع في الرواية من قبل بعض الثقات، فالثقة إذا ما أخطأ يستدل على كونه أخطأ في الإسناد أو في المتن بما يسمى عند العلماء بالشذوذ أو بالعلة، فصار الشذوذ والعلة طريقين من الطرق التي يعرف العلماء من خلالهما أن الحديث قد وقع فيه خطأ من قبل بعض الرواة، فإذا وقع في الحديث شذوذ أو علة كان الحديث حينئذٍ من قسم المردود.

- يتولد من ذلك: ما يسمى عندهم بالمقلوب، فالمقلوب نوع من أنواع الأخطاء التي تقع في الرويات من قبل بعض الرواة.

- يتولد من ذلك: المدرج، فالمدرج نوع من أنواع الأخطاء التي تقع في الرواية من قبل بعض الرواة.

- يتولد من ذلك: التصحيف والتحريف، التصحيف والتحريف: سببان يؤديان إلى الحكم بكون الرواية وقع فيها خلل في إسنادها أو في متنها.

- الرواية بالمعنى: سبب يؤدي إلى وقوع الراوي في الخطأ في الرواية في إسنادها أو في متنها.

- الاضطراب: وسيلة يستدل بها العلماء على كون هذه الرواية وقع فيها خطأ من قبل بعض الرواة في الإسناد أو في المتن.

إذن عدم تحقق سلامة الحديث من الشذوذ والعلة، قد يتولد عنه أنواع كثيرة من أنواع الحديث المردود، وهذه الأنواع هناك ما يربط بعضها ببعض، وليست هي منعزلة عن بعضه، كما يتوهم البعض اغترار، من كون علماء الحديث -عليهم رحمة الله تعالى- فرقوا بين هذه الأنواع، فجعلوا لكل نوع منها باباً مستقل، فهم وإن جعلوا لكل نوع من تلك الأنواع باباً مستقل، إلا أنهم يفهمون ويدركون أن بين هذه الأنواع علاقات تربط بعضها ببعض.

- فمثلاً عدم اتصال الإسناد: يتولد عنه الأنواع التي سميناه، وهذه الأنواع التي سميناها بينها علاقات، كل نوع له ما يربطه بالآخر، ويفصله عنه، فهناك جوانب مشتركة بين هذه الأنواع بعضها ببعض.

- فمثلاً المرسل سيتبين لنا من خلال كلامنا فيه أنه ما يرويه التابعي مرفوعاً إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-. هذا في أشهر معانيه، أي أن السقط الذي وقع في المرسل هو في هذا الموضع، في موضع الصحابي، أو في موضع من فوق التابعي، حيث يضيف التابعي الخبر إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.

- الانقطاع: هو في موضع آخر من الإسناد، لكن هذا سقط، وهذا سقط، وإنما السقط الأول في أعلى الإسناد، والآخر في أثناء الإسناد.

- المعضل: سيتبين لنا أنه سقوط أكثر من رجل في موضع واحد من الإسناد، سيشترك مع المرسل والمنقطع في أصل السقط، ولكن يختلف في عدده، المنقطع يختلف عن المرسل في المكان الذي وقع فيه ذلك السقط.

بطبيعة الحال تنويع هذه الأنواع، وتعديد هذه الأنواع، يستفيد به المحدثون؛ لمعرفة درجة كل نوع من أنواع الضعف؛ لأن الضعف درجات، كما أن الصحة درجات، هناك الضعيف والضعيف جد، هناك الضعيف الذي يصلح للاعتبار وللاستشهاد والاستئناس به، وهناك الضعيف الذي يهدر ولا يعرج عليه ولا يلتفت إليه.

إذن تنويع علماء الحديث لهذه الأنواع مفيد، وسيتبين لنا وجه ذلك في كل نوع من تلك الأنواع، نجد مثلاً التدليس الإرسال الخفي، التدليس: أن يعمد الراوي إلى رواية الحديث عن شيخ هو لم يسمع الحديث من ذلك الشيخ، إنما سمعه من واسطة أو من رجلٍ آخر عن ذلك الشيخ، فأدى ذلك إلى أن الحديث وقع فيه سقط، وقع فيه عدم ذكر بعض رواته، فهذه صورة من صور الانقطاع؛ لأن المنقطع هو الذي لم يذكر من أثناء إسناده أحد الرواه، ولكن عرفنا ذلك عن طريق خفية، وهي التي تسمى بالتدليس، فأدركنا الانقطاع الذي حصل في الإسناد عن معرفتنا بمذهب هذا الراوي، أو من عادته في الروايات، بأنه يستعمل أحياناً التدليس؛ لإحداث السقط في الإسناد.

فنحن لما عرفنا عادة هذا الراوي، وعرفنا أنه يتعاطى هذا التدليس، أدركنا أنه إذا روى بصيغة محتملة للسماع، ليست صريحة في السماع، أنه ربما يكون قد أسقط راوياً من الوسط، فيكون الحديث حينئذٍ منقطع، فاستطعنا بذلك أن نفهم العلاقة بين المنقطع وبين التدليس.

- فالتدليس: وسيلة وقوع الانقطاع، أي وسيلة من الوسائل التي يحدث بها الانقطاع في الإسناد.

- وكذلك الإرسال الخفي: أن يكون الرجل عاصر شيخه، ولكنه لم يسمع منه، فإذا ما روى عنه، يكون هناك عدم اتصال؛ لأن هناك واسطة بينه وبين شيخه.

نعم هو عاش في زمانه، عاصره بطبيعة الحال، ولكنه لم يلتق به، لم يسمع منه حديثاً مباشرة، وإنما أخذ بواسطة عنه، ثم أسقط تلك الواسطة، وارتقى بالحديث إلى ذلك الشيخ الذي قد عاصره، حينئذٍ وقع في الإسناد انقطاع، أليس كذلك؟

لكن نستدل على ذلك الانقطاع بمعرفتنا بالتواريخ، وبأن هذا الراوي لم يلتق بهذا الشيخ، ولم يسمع منه، مع أنه قد عاصره، وعاش معه في زمن واحد، فبمعرفتنا بتاريخ الرواة، ومعرفتنا بكون هذا الراوي إلتقى بهذا الشيخ، أو لم يلتق به، سمع منه، أو لم يسمع منه، عرفنا أن هناك سقطاً وقع في الإسناد، الذي رواه عن الشيخ الذي عاصره ولم يسمع منه، ولم يلتق به، فصار الإرسال الخفي من هذه الحيثية، وسيلة أو دليلاً يستدل به علماء الحديث؛ لمعرفة كون الإسناد قد وقع فيه انقطاع.

إذن بمعرفتنا بتاريخ الرواة، ومعرفتنا بهذه الأنواع يعيننا على معرفة الانقطاع، ومن هنا ندرك العلاقة بين المرسل الخفي والانقطاع، والعلاقة بين التدليس والانقطاع.

فلو فرضنا أن المدلس أسقط بينه وبين من روى عنه رجلين، يصير حديثه مدلساً، ومن جهة أخرى يسمى أيضاً معضلاً. أو الذي أرسل إرسالاً خفياً أسقط بينه وبين من روى عنه رجلين، فيكون حينئذٍ من قبيل المعضل، كما أنه من قبيل المرسل الخفي.

أيضاً حينما نأتي إلى الأبواب التي كلها تندرج تحت باب العلة، أو الخطأ في الروايات من قبل الرواة، فمثلاً عندنا الشاذ، عندنا المعلول، عندنا المضطرب، عندنا المقلوب، عندنا المدرج، إلى غير ذلك...، هذه الأنواع هناك ما يربط بعضها ببعض.

فعلماء الحديث -عليهم رحمة الله تبارك تعالى- يستدلون على كون الراوي أخطأ فيما روى بطريقين:

- الطريق الأول: التفرد الذي لا يحتمل.
- الطريق الأخرى: الاختلاف بين الرواة

فإذا تفرد الراوي برواية لم يحتمل من مثله أن يأتي بمثلها، وانضمت إلى روايته قرائن ترجح لدى الناقدين أن هذا خطأ، وأن هذا الراوي أتى بالحديث على غير الصواب، فإنهم يحكمون على الحديث حينئذٍ بكونه خطأ، وهذا ما يسمى بالشذوذ عندهم، وهو التفرد الذي لا يحتمل.

قد يكون الراوي ممن يحتمل تفرده، لكن لا يحتمل منه اختلافه، فإذا خالف الأكثر عدداً، أو الأقوى حفظاً، وأكثر معرفةً بالأسانيد والمتون، فحينئذٍ نستدل -بخلافه للآخرين- بخلافه للناس على أنه أخطأ فيما روى.

فإذن العلماء يستدلون على خطأ الراوي في روايته: إما بالتفرد الذي لا يحتمل من مثله، أو بالاختلاف بينه وبين سائر الرواة الثقات الحفاظ.

فإذا ما أخطأ هو: إما أن يزيد في الرواية، أو ينقص منها، وإما أن يبدل شيئاً بشيء، هذه هي الصور المحتملة لخطأ الراوي إذا ما أخطأ، أي روى الرواية على غير وجهها، على غير الوجه الذي تحمله بها.

- فإما أنه سمع الحديث عن راوٍ معين مثلاً فأبدله براوٍ آخر، سمع الحديث بكلام معين فأبدل كلمة بكلمة، أبدل جملة بجملة، فهذا يسمى إبدال، تغيير، وهو الذي يسمى عند المحدثين بالقلب.

وهو أن يقلب الراوي بعض من جاء في الإسناد، أو بعض ما جاء في المتن، فالحديث مثلاً معروف عن نافع عن ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما- فهو يرويه عن سالم عن ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما- فهذا قلب، ماذا فعل هذا الراوي؟ إنه بدلاً من أن يرويه -على الصواب- عن نافع عن ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما- إذا به يرويه عن سالم عن ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما- نافع وسالم كلاهما ثقةٌ، لكن الحديث حديث من منهما؟ هل هو حديث نافع أم حديث سالم؟ فإذا رواه عن سالم عن ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما- بينما هو مروي من حديث نافع عن ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما- نقول: قد أخطأ ذلك الراوي في إسناد ذلك الحديث، حيث قلب راوياً براوٍ، والقلب: هو الإبدال، أو فعل ذلك في المتن، أو قدم وأخر، كما في حديث أبي هريرة في السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله، ومنهم رجل تصدق بصدقة حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه، فقال بعض الرواة: حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله، فهذا قلب في المتن.

إذن عرفنا ذلك القلب عن طريق الاختلاف بين الرواة، فلولا أن هناك من الحفاظ الثقات من روى الحديث على الصواب من غير خطأ في الرواية، لما عرفنا الخطأ الذي وقع فيه ذلك الراوي، فإننا استدللنا على خطأه لما وجدنا غيره من الثقات ممن هم أحفظ منه، أو أكثر عدد منه، يروون الحديث على الوجه الصواب، فظهر من مقارنة رواية هذا برواية الصواب، أن بين الروايات اختلاف، فبالاختلاف استدللنا على خطأ المخطيء وإصابة المصيب.

- كذلك الإدراج: الإدراج نستدل عليه بكون الراوي خالف غيره، حيث جعل بعض الكلام الذي هو من كلام الرواة منسوباً إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- من غير أن يميز كلام النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- بكلام غيره، فهذا اسمه إدراج، وهو أن يروي الصحابي الحديث عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ثم يقول بعد ذلك كلاماً من قبل نفسه، شرحاً لبعض مفردات الحديث، أو تفريعاً على الحديث، ويذكر حكماً فقهياً مبنياً على ذلك الحديث؛ لأن هؤلاء الصحابة كانوا فقهاء، علماء -رحمهم الله تعالى ورضي عنهم-.

أو قد يقع ذلك من التابعي نفسه، يعني الراوي سواء كان صحابياً أو تابعياً، روى حديثاً عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، ثم بعد أن رواه استنبط منه حكماً فقهي، أو شرح بعض مفردات الحديث، أو بعض كلام النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، وقال ذلك بعقب روايته للحديث، فالمفترض أن الراوي حينما يروي ذلك عن هذا الصحابي، أو ذاك التابعي، أن يميز كلام النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- بكلام غيره -بكلام الراوي- فيقول: عن فلان قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: كذا وكذا، وقال فلان: كذا وكذ، فيميز بين ما قاله النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- وبين ما قاله غيره من رواة الحديث، بعض الرواة أخط، فأدمج كلام -الراوي- الصحابي أو التابعي بكلام النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، استدللنا على ذلك بالخلاف بين الرواة، وعلى هذا فقس.

- التصحيف والتحريف: سببان يؤديان إلى وقوع الخطأ في الرواية. الراوي قد يكون اعتمد على كتاب غير مصحح، غير مقابل، غير منقح، فيقع فيه من التصحيف والتحريف ما شاء الله عز وجل، فحينما يروي يقع في الخط، فيكون التصحيف والتحريف حينئذٍ سبباً في وقوع العلة في الحديث، في وقوع الخطأ في الحديث.

إذن هذه الأنواع كلها من هذه الحيثية يكمل بعضها بعض، ويرجح بعضها بعض، ويفسر بعضها بعضاً؛ ولهذا يصح أن تصف الحديث الواحد حيث يقع فيه خطأ من قبل بعض الرواة بأكثر من وصف من تلك الأوصاف، فتقول مثلاً: هذا حديث شاذ مقلوب، أو معلول مقلوب، هذا وصف صحيح، وهذه الأنواع تجتمع ولا تتباعد، أي ولا تتنافر، بل هي كما قلت يكمل بعضها بعض، فالحديث مثلاً إذا استدللنا على وقوع القلب فيه عن طريق الاختلاف بين الرواة، فالحديث من هذه الحيثية يكون معلولاً؛ لأن العلة يستدل عليها بالاختلاف الواقع بين الرواة -كما سيأتي-، ومن جهة أخرى يصح أن تصفه أيضاً بكونه مقلوباً يعني كأنك تقول هذا الحديث وقع فيه خط، استدللنا على ذلك الخطأ بالخلاف بين الرواة، فصار الحديث من هذه الحيثية معلولاً؛ لأن العلة تدرك باختلاف الرواة، فيقدم رواية الأقوى على الأدنى، قوة الأحفظ على الأدنى حفظ، وكان الخطأ الذي وقع فيه ذلك الراوي في هذه الرواية هو من قبيل القلب في الرويات؛ لأنه أبدل شيئاً بشيء في إسناد الرواية، أو في متنه، فمن هذه الحيثية نطلق على الحديث وصف المقلوب؛ فلهذا يصح أن تصف الحديث حينئذٍ بكونه مقلوب، وبكونه أيضاً معلولاً.

- كذلك الحديث الشاذ: بعض أهل العلم يسأل عن حديث فيقول: هذا حديث شاذ، ويأتي إمام آخر يسأل عن الحديث نفسه فيقول: هذا حديث مدرج، و يسأل إماماً عن الحديث فيقول: هذا حديث معلول، والآخر يقول: هذا حديث مقلوب، فيبتادر إلى بعض بسطاء العلم بأن هناك اختلاف بين أهل العلم في وصف علة هذا الحديث، أو في الحكم على ذلك الحديث، وليس هناك أي اختلاف بالمرة، بل كلام الأئمة -رحمهم الله تعالى- يصب في معنى واحد، غاية ما هنالك أن هناك من الأئمة من ذكر كون الرواية خط، وهناك من بين وجه ذلك الخط، فمن قال: إن الحديث شاذ، أو قال: إنه معلول، أشار بعبارته تلك: أن الحديث وقع فيه خط، ولم يبين في عبارته نوع الخطأ الذي وقع فيه الراوي فقط، هو بين أن الخطأ وقع في الرواية، فقال: هو شاذ أو معلول، بينما الذي قال: مدرج أو مقلوب، أفاد فائدة زائدة حيث بيَّن لنا نوع الخطأ الذي وقع فيه ذلك الراوي، وهو أنه أخطأ حيث قلب شيئاً بشيء في الإسناد، أو في المتن، أخطأ حيث أدرج كلام الراوي بكلام النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، فالذي قال: هذا شاذ أو معلول فقط، اكتفى بأن أشار إلى أن الحديث وقع فيه خط، لكن لم يذكر لنا نوع ذلك الخط، فإذن الذي قال: هو مقلوب، أو قال: هو مدرج، أفاد فائدة زائدة حيث بيَّن لنا صورة هذا الخط، ونوع ذلك الخطأ الذي وقع فيه ذلك الراوي في هذا الحديث.

ومن هنا نستطيع أن نتفهم كثيراً من أقوال أهل العلم التي ربما يستعصي فهمها على بعض الطلبة المبتدئين، فيظن أن اختلافاً وقع بين أهل العلم، وليس ثمة اختلاف، بل كلام الأئمة يشرح بعضه بعضاً ويوضح بعضه بعضاً.

النوع الرابع: الحديث المسند

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (النوع الرابع. المسند: قال الحاكم: "هو ما اتصل إسناده إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ". وقال الخطيب: "هو ما اتصل إلى منتهاه". وحكى ابن عبد البر: أنه المروي عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، سواء كان متصلاً أو منقطعاً فهذه أقوال ثلاثة.)

النوع الرابع من أنواع علوم الحديث: وهو ما يسمى عندهم بالمسند، والمسند في تعريفه ثلاثة أقوال عند أهل العلم:

- التعريف الأول: وهو تعريف الإمام الحاكم النيسابوري في كتابه علوم الحديث، وهو الذي اختاره الحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله تعالى-، فقال: "هو ما اتصل إسناده إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-". فاشترط لوصف الحديث لكونه مسنداً أن يتحقق فيه -أمران- وصفان:

- الوصف الأول: أن يكون إسناده متصلاً.

- الوصف الآخر: أن يكون مضافاً إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أي مرفوعاً.

إذن المسند عند الحاكم النيسابوري: "هو المتصل المرفوع" بأن يتحقق هذين الوصفان فيه، وصف الاتصال -أي إسناده يكون متصلاً-، ووصف الرفع والإضافة إلى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-.

الحافظ ابن حجر عرفه بقوله: "مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال"، وهذا كمثل قول الحافظ النيسابوري -رحمه الله تعالى-، لكنه أفاد بقوله: بسند ظاهره الاتصال، ولم يكن بسند متصل جزماً؛ لأنه وجد في كلام أهل العلم، ووجد في الكتب التي اشترط أصحابها أن يخرجوا المسانيد من الأحاديث، كالإمام أحمد في مسنده، وجد أنهم يخرجون الحديث الذي يقع فيه الاتصال من حيث الظهور، وليس من حيث التحقق.

فالمرسل الخفي مثلاً: المرسل الخفي -كما سيأتي إن شاء الله تعالى-: هو أن يروي الراوي عمن عاصره، وهو لم يسمع منه. فهذا ليس اسناداً متصلاً؛ لأن المعاصرة لن تستلزم اللقاء ولا السماع، عاش في زمنه ونحن عشنا في زمن مشايخ كثيرين ولم نتلق بهم، فليست المعاصرة وحدها كافية في الحكم باتصال الإسناد، بل لابد من المعاصرة، مع العلم بالسماع، لا سيما إذا كنا نعلم أن هذا الراوي رغم أنه عاصر شيخه لم يسمع منه، ولم يلتق به، وكان هذا أمراً معروفاً معلوماً لدى أهل العلم، فنقول هذا ليس متصلاً، هو من باب الإرسال الخفي، لكن يدخله العلماء -على سبيل المجاز-فيه.

كما سئل الإمام أبو حاتم الرازي -رحمه الله تعالى- عن مثل هذه الروايات: هل تدخل في المسند؟ قال تدخل في المسند على المجاز. أي من باب التوسع؛ لأنه عاصر شيخه، نعم نحن نعلم أنه لم يسمع منه ولم يلتق به، لكن إذا أردت أن تؤلف كتاباً في المسند فتتسامح في ذلك، فتدخل مثل هذه الروايات.

لكن إذا أردت أن تحكم على كل رواية من تلك الروايات، فليس لك إلا أن تحكم بأنها غير متصلة، لكن من حيث التصميم يجوز لك أن تدخلها في كتاب وسمته بالمسند، إذا كنت تشترط فيه أن تخرج الروايات المسانيد، أو الرويات المسندة، وهذا أمر سائغ، ووجد في صنيع أهل العلم، مع جزمهم أنفسهم بأن هؤلاء الرواة لم يسمعوا من هؤلاء المشايخ الذين روو عنهم عن طريق الإرسال الخفي، ولكنه أمر من حيث التصنيف يجوز.

- التعريف الثاني: هناك من أهل العلم وهو الخطيب البغدادي من اشترط شرطاً واحداً من هذين الشرطين، وهو الاتصال، ولم يشترط كون الحديث مرفوعاً، ومضافاً إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فاكتفى في إطلاق لفظ المسند على ما كان إسناده متصلاً إلى ما أضيف إليه، سواء أضيف إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، أو أضيف إلى أحد سواه.

- التعريف الثالث: وهناك من أهل العلم، وهو الإمام ابن عبد البر من اشترط في المسند أن يكون مضافاً إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، اتصل إسناده أو لم يتصل، فالإسناد الذي لم يتصل إسناده مضافاً إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يصح أن يكون حينئذٍ من قبيل المسند، في عرف واصطلاح الإمام ابن عبد البر -رحمه الله تعالى-، ومع أن هذا هو المذهب الذي ذهب إليه من ذهب من أهل العلم أن المرسل الخفي يدخل في المسند بهذا الاعتبار من حيث إضافته إلى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، ولو كان إسناده من هذه الحيثية غير متصل.

نحن عرفنا الخلاف في هذا الباب، وكما أشار الإمام ابن كثير قال: فهذه ثلاثة أقوال، ولم يرجح قولاً على آخر.

لماذا لم يرجح الإمام ابن كثير في هذا الباب؟ ذكر الأقوال الثلاثة من غير ترجيح، ومن قبله فعل الإمام ابن الصلاح -رحمه الله تعالى-؛ لأن هذا الباب ليس من باب خلاف التضاد الذي يوجب الترجيح، وإنما هو من خلاف التنوع، الاختلاف في استعمال المصطلح.

فبعض أهل العلم يستعمله على معنى، وبعض أهل العلم يستعمله على معنى آخر، والبعض الآخر يستعمله على معنى آخر، وهكذا، فهذا من باب التنوع في استعمال ذلك المصطلح.

ماذا نستفيد من هذا التنوع؟ نستفيد من هذا التنوع: أننا إذا وجدنا إماماً من أئمة العلم استعمل المسند على معنى من هذه المعاني لا يعاب عليه؛ لأنه استعمل المصطلح على معنى معروف منصوص عليه، فإذا قلت: هذا حديث مسند فتقصد كونه مرفوعاً، حتى وإن كان الإسناد غير متصل، فهذا استعمال صحيح من حيث الاستعمال، لا يعاب عليك، ومن عاب عليك هو الذي يعاب عليه؛ لقول العلماء لا مشاحة في الاصطلاح.

من عمد إلى إسناد متصل فوصفه بكونه مسنداً، وإن لم يكن مرفوعاً مضافاً إلى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- هذا أيضاً أمر سائغ، واستعمال صحيح؛ لأنه موجود عند أهل العلم؛ ولهذا إذا وجدت إماماً من أئمة العلم يحكم على حديث بأنه مسند فلا تبادر فتقول: إذن هو حكم بالاتصال، أو هو حكم بكونه مرفوعاً، لا تبادر إلى ذلك إلا بعد أن تتدبر كلامه، وتتذوق اصطلاحه، وتعرف قصده، فتفهم على أي معنى يطلق ذلك العالم المسند، هل يطلقه على المرفوع المتصل، أم على المرفوع، وإن لم يكن متصلاً، أم على المتصل، وإن لم يكن مرفوعاً.

فإذا انصرف لفظ المسند حيث أطلق عند علماء الحديث لا يدل على معنى الاتصال والرفع جزماً، وإنما يستدل على ذلك بمعرفتك بمذهب ذلك العالم، أو بتتبع كلامه، وتأمله، فتعرف المعنى الذي أراده من إطلاق ذلك المصطلح.

النوع الخامس: الحديث المتصل

قال المصنف -رحمه الله تعالى-:(النوع الخامس: المتصل: ويقال له: الموصول أيضًا، وهو ينفي الإرسال والانقطاع، ويشمل المرفوع إلى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، والموقوف على الصحابي أو من دونه.)

الحديث المتصل: ويسمى أيضاً بالموصول، ووجد في استعمال الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى- أنه استعمله بلفظ المؤتصل، كل ذلك جائز، وكل ذلك مستعمل عند أهل العلم.
وإذا كان الحديث متصلاً فلا يكون قد وقع فيه سقط من إرسال أو انقطاع أو إعضال؛ فلهذا قال: وهو ينفي الإرسال والانقطاع.
والاتصال تعريفه الذي ذكره الخطيب البغدادي -رحمه الله تعالى-: هو أن يكون كل راوٍ قد سمع الحديث ممن روى عنه، وذكرنا في لقاء سابق، وإن كان متصلاً، إلا أنه ليس شاملاً لكل صور الاتصال؛ لأن هناك رواة لم يسمعوا من المشايخ، ومع ذلك حديثهم عنهم متصل؛ لأن السماع طريقة من طرق التحمل عند علماء الحديث، وليس هي الطريق الواحدة، ليس السماع هو الطريق الوحيدة في تحمل الحديث، بل هناك طرق ثمانية -سيأتي ذكرها إن شاء الله- في موضعها، منها العرض: وهو الذي يسمى بالمقابلة، السماع: أن تسمع لفظ الشيخ، فالشيخ يملي وأنت تسمع؛ فلهذا أنت سمعت منه، أليس كذلك؟ لكن العرض عكس ذلك، أنت الذي تقر، والشيخ يقر قراءتك، تمسك بالكتاب بين يدي الشيخ، وتقرأ ما في الكتاب، والشيخ يقر لك القراءة، ويصحح لك القراءة، هل أنت سمعت لفظ الشيخ؟ أنت لم تسمع لفظ الشيخ، إنما تحملت عنه عن طريق العرض، كما يعرض القاريء للقرآن على الشيخ الذي يقرئه القرآن، فمن الذي يقرأ الشيخ أم القاريء؟ القاريء هو الذي يقرأ والشيخ يقر له قراءته.
إذن هذا الذي تحمل عن طريق العرض، أو عن طريق القراءة، هل سمع لفظ الشيخ؟ لم يسمع لفظ الشيخ، إنما الشيخ هو الذي سمع لفظه، وعبارته. ومع ذلك فهذه الطريقة حجة عند أهل العلم، وهي يحكم باتصالها، وهي من أقوى طرق التحمل، من أهل العلم من يقدمها على السماع، ومنهم من يجعلها بمنزلة السماع كالبخاري وغيره.
والراجح عند أهل العلم من أن القراءة والسماع سواء من حيث الحكم والمنزلة، فالذي تحمل عن طريق العرض إذا ما روى عن شيخه يكون حديثه متصلاً أم لا؟ متصل. ومع ذلك هو لم يسمع من الشيخ، ومع هذا كان ينبغي أن يعبر عن الاتصال بأن يقال فيه أن يكون كل راوٍ من رواة الإسناد قد تحمل الحديث عن شيخه بطريق من الطرق المعتبرة، سواء كان سماعاً أو غيره من الطرق التي هي عند أهل العلم، تعتبر متصلة ويحكم باتصالها.
يقول سواء كان ذلك في المرفوع، أو في الموقوف، أو في المقطوع -أي من دون الموقوف- وهو ما يضاف إلى غير الصحابي، وما يضاف إلى التابعي فمن بعده، وهو يسمى عنده بالمقطوع، وهو بخلاف المنقطع الآتي.
يعني وصفك للحديث بكونه متصل، لا يشترط أن يكون مضافاً إلى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، قد يكون مضافاً إلى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- وهو متصل، وقد يكون مضافاً إلى الصحابي، وهو أيضاً متصل -أي اتصل الإسناد إلى من انتهى إليه الخبر من صحابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم-، قد يكون الإسناد متصلاً إلى التابعي، فتقول: هذا إسناد متصل إلى الحسن البصري، متصل إلى سعيد بن المسيب، ونحو ذلك، فكل ذلك وصفوه بكونه متصلاً.
لكن بعض أهل العلم قال: يجوز لك أن تجمع في الوصف بين الوصل والرفع، تقول: هذا موصول مرفوع، والوصل والوقف، تقول: هذا موصول موقوف، لكن إذا أردت أن تجمع بين الوصل والقطع فلا تفعل؛ لأن القطع بمعناه اللغوي يتنافى مع الوصل، فذهب أهل العلم أنه حينئذٍ لا تستعمل لفظ المقطوع، حتى لا تقع في الوهم أو تُوقِع في الإيهام، وإنما تقول مثلاً: هذا موصول إلى الحسن البصري، هذا موصول إلى سعيد بن المسيب، هذا متصل إلى محمد بن شهاب الزهري وهكذا، ولا تقول هذا موصول مقطوع لما بين الوصل والقطع من تعارض وتنافٍ.
النوع السادس: الحديث المرفوع
قال المصنف -رحمه الله تعالى- (النوع السادس: المرفوع: هو ما أضيف إلى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- قولاً أو فعلاً عنه، وسواء كان متصلاً أو منقطعاً أو مرسل، ونفى الخطيب أن يكون مرسل، فقال: هو ما أخبر فيه الصحابي عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- .)
الحديث المرفوع: هو ما أضيف إلى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- من قول، أو فعل، أو تقرير، بمعنى إذا سئل بحضرة النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فعل، أو قيل لحضرته -صلى الله عليه وسلم- قول من قبل بعض أصحابه، ولم ينكر النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- ذلك الفعل، أو ذاك القول، فهذا يعتبر إقراراً من رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- لهذا الفعل، وذاك القول، فهو يعد من المرفوع أيضً، وبعضهم أدخل ما له تعليق بوصف النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- سواء الخُلُقي أو الخَلْقي؛ لأن ذلك كله يضاف إلى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، كل ذلك داخل في المرفوع.
والعلماء الذين اشترطوا في تصنيفهم أن يخرجوا المرفوعات، أدخلوا كل ذلك، فالإمام البخاري، والإمام مسلم في الصحيحين، عندما يخرجان الأحاديث المرفوعة المضافة إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، أدخلوا كل ما كان قولاً للنبي -صلى الله عليه وسلم- مما هو صحيح عندهم بطبيعة الحال، أدخلوا كل صحيح عندهم عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- سواء كان قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو وصفاً خَلقياً أو خُلقي، فكل ذلك داخل في المرفوع.

يقول: إن الخطيب البغدادي لم يدخل فيه المرسل، فقال: هو ما أخبر فيه الصحابي عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.

معنى أنه أخبر فيه الصحابي عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- إذن ما أخبر فيه التابعي عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، لا يكون حينئذٍ مرفوعاً في نظر الحافظ الخطيب. والواقع أن الخطيب لا يخالف في ذلك، وليس له اصطلاح خاص، وإنما وصف ذلك على سبيل التغليب؛ لأن أغلب الأحاديث المرفوعة المضافة إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إنما تقع من قبل الصحابة، الصحابي هو الذي يضيف ذلك غالباً إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، وإن كان يقع المرسل مضافاً إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، والذي أضافه إلى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- إنما هو تابعي وليس صحابي، وهذا وإن كان يقع إلا أن ذلك نادرٌ بالنسبة للمرفوعات المضافة من قبل الصحابة إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.

ثم إن عامة المحدثين يغلب على استعمالهم في المرسل ألا يصفونه بالرفع، فلا يقولون مثلاً: هذا مرسل مرفوع. إنما المرسل يقولون: هذا مرسل. وكلمة مرسل في الاصطلاح تتضمن الرفع، فأنت إذا سمعت المحدث يقول: هذا مرسل. فأنت تفهم تلقائياً أنه مضاف إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-؛ لأن الخطيب نفسه وغيره من العلماء، عرفوا المرسل: بأنه الذي أضافه التابعي إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، وذكر الخطيب البغدادي أن هذا هو الأكثر في الاستعمال، يعني أكثر ما يستعمل المرسل فيما نسبه أو أضافه التابعي إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، وإن كان المرسل يستعمل بكثرة أيضاً في كل ما لم يتصل بحال من الأحوال، سواء في وسط الإسناد، أو في نهاية الإسناد، ولكن كما قال الخطيب البغدادي، أو أغلب استعمال الخطيب للمرسل فيما أضافه التابعي إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.

فإذا ما قال: هذا مرسل فأنت تلقائياً تفهم أنه مرفوع، ولا تحتاج إلى أن يوصف بكونه مرفوعاً لتتحقق، هل هو مضاف إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أم لا؟ بل مجرد وصف المحدث للحديث بأنه مرسل، فأنت تفهم بالضرورة أنه يقصد المرسل إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، أما إذا كان يقصد أنه مرسل في موضع آخر من الإسناد، فغالباً ما يبينون ذلك، أو يكون الحال مبيناً لذلك؛ لأنه يتكلم مثلاً عن إسناد، ويقول: هذا مرسل، فلان لم يسمع من فلان، فتفهم أنه يقصد بالإرسال هنا الانقطاع، وكما سيأتي أن الإرسال والانقطاع يستعملان كثيراً كل منهما في موضع الآخر.

النوع السابع: الموقوف

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (النوع السابع: الموقوف. ومطلقه يختص بالصحابي، ولا يستعمل في من دونه إلا مقيداً. وقد يكون إسناده متصلاً وغير متصل.)

الموقوف يختلف عن المرفوع، فالمرفوع -كما عرفنا-: هو المضاف إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، أما الموقوف: فهو المضاف إلى واحد من الصحابة الكرام -رضي الله عنهم أجمعين-، فإذا أضيف إلى صحابي من الصحابة قولاً أو فعل، فذلك يعد من الموقوف، نقول فيه: إنه موقوف.- أما إذا كان الحديث مضافاً إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فذلك المرفوع- كأن الراوي جاء عند الصحابي وأوقف الحديث، ولم يرتق به، ولم يتجاوز به الصحابي، ولم يرتق به إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، فجاء عند الصحابي ووقف، فلذلك سمي موقوف، سواء كان الإسناد متصل، أو غير متصل؛ لأن الرفع والوقف، إنما هما وصفان للمتن لا للإسناد.

هذا الفعل، هذا القول، هذا الوصف، إلى من أضيف؟ فإن أضيف إلى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فذلك مرفوع. أو أضيف إلى الصحابي فذلك الموقوف. أما الاتصال والانقطاع فهو من مباحث الأسانيد، فلا يؤثر في هذا الوصف الذي أضيف إلى من أضيف إليه.

فالموقوف: هو المضاف والمنسوب إلى أحد الصحابة الكرام-رضي الله عنهم وأرضاهم-. سواء كان هذا الحديث متصلاً أو غير متصل.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (وهو الذي يسميه كثير من الفقهاء والمحدثين أيضاً: أثراً. وعزاه ابن الصلاح إلى الخُراسانيين: أنهم يسمون الموقوف أثراً.

قال: وبلغنا عن أبي القاسم الفوراني أنه قال: الخبر ما كان عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، الأثر: ما كان عن الصحابي.

قلت: ومن هذا يسمي كثير من العلماء الكتاب الجامع لهذا وهذا (بالسنن والآثار) ككتابي (السنن والآثار) للطحاوي، والبيهقي وغيرهما. والله أعلم.)

بعد أن انتهى من تعريف الحديث الموقوف، ذكر أنه يعبر عنه بألفاظ أخرى، وبأسماء أخرى، فذكر أن ذلك الموقوف، أي المضاف إلى أحد الصحابة الكرام، هو الذي يعبر عنه العلماء بقولهم: أثر.

فالأثر في استعمال العلماء المحدثين والفقهاء: هو المضاف إلى من دون النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، سواء كان هذا صحابي، أو تابعي، فكل ما أضيف إلى غير النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- ممن جاء بعد النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- يسمى أثراً.
ومن ذلك ما وجد في المصنفات -أي في تسمية بعض المصنفات الحديثية والفقهية- كمعرفة السنن والآثار للبيهقي.
- ويقصد بالسنن: أي المرفوعات المضافة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.
- ويقصد بالآثار: ما أضيف إلى غيره من الصحابة أو التابعين.
فمن هذا نأخذ أن الآثار هي المضافة إلى غير رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.
ونأخذ أيضاً من تسمية الإمام البيهقي لكتابه ذلك: بأن السنن تطلق على المرفوعات، ومعرفة السنن والآثار، فإذا وجدت في كلام أهل العلم مثل هذا التعبير فاعلم أنه يقصد بالسن أي سنة النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- المضافة إليه -صلى الله عليه وسلم-.
فإذن تكون حينئذٍ كلمة سنة بمعنى مرفوع، وهو الذي يعبر عنه بكلمة حديث، فتقول: الأحاديث والآثار، فالأحاديث: هي المضافة إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، والآثار: المضافة إلى غيره، ممن جاء بعده من الصحابة أو التابعين.
كل ذلك مستعمل في عبارات أهل العلم -رحمهم الله تعالى ورضي عنهم-، وإن كان لفظ الحديث أحياناً يستعمل على أكثر من ذلك، أو على معنى أوسع، ذكرنا في لقاء سابق أن المحدثين يستعملون الحديث على الإسناد نفسه، فيقول الواحد منهم مثلاً: عندي لهذا المتن عشرة أحاديث، أو كما قال شعبة: عندي أربعة عشر حديثاً عن المغيرة بن شعبة في المسح على الخفين، فالحديث واحد والمتن واحد، ويقصد بالأحاديث هنا: الأسانيد، وكما قال البخاري -رحمه الله تعالى-: " أحفظ من الصحيح مائة ألف حديث صحيح، ومن غير الصحيح مائتي ألف حديث غير صحيح" ، فسره العلماء بأنه يقصد الأسانيد المتعددة للمتن الواحد، وإلا لو جمعت الأحاديث الصحيحة، والضعيفة، والموضوعة، وما لا أصل له، بل والآثار، لا تبلغ هذا العدد، وهذا الجامع الكبير للسيوطي على توسعه في الجمع، جمع الصحيح، والضعيف، والموضوع، وما لا أصل له، والباطل، والمنكر، وفيه المكرر الكثير، وجمع الموقوفات، سواء عن الصحابة، أو عن التابعين، وكتابه لم يبلغ عدد الروايات التي فيه خمسين ألف، بل هي ستة وأربعين ألف تقريب، فهذا رغم كثرته في الجمع، وتوسعه في الجمع، لم يبلغ هذا العدد، فكيف يقول البخاري وحده: إنه يحفظ من الصحيح فقط مائة ألف حديث، ومن غير الصحيح مائتي ألف حديث؟!
فالعلماء قالوا: إنما قصد البخاري بالحديث ها هنا الإسناد، فالمتن الواحد إذا كان مرفوعاً أو موقوفاً أو مقطوع، إذا روي بأكثر من إسناد، فكل إسناد من تلك الأسانيد يسمى حديث، وإنما يعرف ذلك من خلال السياق.
لفظ السنة وإن أطلقه بعض أهل العلم على الحديث، أو على المرفوع، أو على ما أضيف إلى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، إلا أن بعض أهل العلم يقول: إن هذا الاستعمال من باب التوسع في الاصطلاح، وإلا فأصل السنة ليست هي الحديث نفسه، وليس هو المرفوع نفسه، وإنما السنة: ما دل عليه المرفوع، ما دل عليه الحديث.
بمعنى عندنا مثلاً حديث عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه كان يرفع يديه في الصلاة، فهذا نسميه حديث الصحابي يحكي فعل النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- بأنه كان يرفع يديه في الصلاة، هذا حديث مرفوع أم لا؟ هذا مرفوع، يسمى مرفوعاً؛ لأنه مضاف إلى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- من فعله، لكن نسميه سنة؟ إن سميته سنة، فتقصد بالسنة هنا الحديث، لكن بعض أهل العلم يقول: لا.. لن أسميه سنة، إنما السنة: هي رفع اليدين، فتقول: من السنة رفع اليدين في الصلاة، أما لفظ الحديث المروي عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فهذا نسميه حديث، ونسميه متن، ونسميه مرفوع، أما إذا أردنا السنة، فنقول: السنة ما دل عليه ذلك الحديث، من سنية هذا الفعل، وطبعاً هذا اختلاف غير مؤثر في المسألة، ولكن أردت أن أذكره حتى تكون على تبصرة منه.
هناك أيضاً من المصطلحات التي توجد في استعمال أهل العلم: مصطلح الخبر. عرفنا الأثر: هو ما أضيف إلى غير النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- من الصحابة أو التابعين، وعرفنا الحديث، فما هو الخبر؟
الخبر: كل ما يروى من الرويات، سواء عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أو عن غيره من الرواة. فإذا أضيف الخبر إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فيسمى خبراً؛ لأنه شيء أُخبر به، أخبر راوٍ من الرواة، نقله ناقل، وإذا أضيف إلى الصحابي، فهذا أيضاً خبر، وإذا أضيف إلى التابعي، فذلك أيضاً خبر، فكل ما يتناقله الناس من الروايات، والأخبار، يسمى في عرف المحدثين خبراً.
وإن كان المحدثين لكثرة اشتغالهم بالحديث المرفوع كثيراً ما يطلقون الخبر على إرادة الحديث المضاف إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.
هناك أيضاً من المصطلحات الإسرائيليات، يوجد هذا في كتب أهل العلم، والإسرائيليات: هي ما أضيفت إلى بني إسرائيل، سواء عن أفواههم، أو عن كتبهم، والرسول -عليه الصلاة والسلام- صح عنه أنه قال: (حدثوا عن بني

إسرائيل ولا حرج)، فهذه الإسرائيليات: هي التي أضيفت إلى الكتب القديمة، أو إلى بني إسرائيل، وهناك من الصحابة من كان إسرائيلي، وكان يهودي، ثم أسلم، فحدثوا ببعض ما عندهم من العلم، وكان الصحابة يتسامحون في نقل ذلك، إذا لم يكن معارضاً لما في شريعة الإسلام، وهذا سيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى في موضعه.

النوع الثامن: المقطوع

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (النوع الثامن: المقطوع: وهو الموقوف على التابعين قولاً وفعل، وهو غير المنقطع.

وقد وقع في عبارة الشافعي والطبراني إطلاق المقطوع على منقطع الإسناد غير الموصول .)

(

(

المقطوع: هو ما أضيف إلى ما دون الصحابي.

الموقوف: ما أضيف إلى الصحابي.

المرفوع: ما أضيف إلى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-.

المقطوع: ما أضيف إلى التابعي فمن بعده، ويسمى كما يسمى الموقوف: أثراً. فالأثر يشمل الموقوف والمقطوع.

يقول الإمام ابن كثير: هناك من أهل العلم من استعمل المقطوع، أو عبر عن المقطوع بلفظ المنقطع. فقال: هذا حديث منقطع، يقصد كونه مقطوع، أي مضافاً إلى أحد التابعين، لا يقصد أن إسناده لم يتصل، وهذا ما يتوسع فيه الاصطلاح؛ لأن المقطوع والمنقطع كلاهما من حيث اللغة بمعنى واحد.

وهناك من عكس الأمر، فوجد في كلام بعض أهل العلم من استعمل المقطوع بمعنى المنقطع، فيقول: هذا إسناد مقطوع، أي لم يتصل إسناده، أي وقع فيه انقطاع، وهذا إنما يعرف المعنى، أو المراد منه من خلال تتبع الرواية، أو سياق الكلام، فنفهم مراد العالم في كل موضع من المواضع.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (وقد تكلم الشيخ أبو عمرو على قول الصحابي: "كنا نفعل" أو "نقول كذا " إن لم يضفه إلى زمان النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فهو من قبيل الموقوف.

وإن أضافه إلى زمان النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فقال أبو بكر البرقاني عن شيخه أبي بكر الإسماعيلي: إنه من قبيل الموقوف، وحكم الحاكم النيسابوري برفعه؛ لأنه يدل على التقرير، ورجحه ابن الصلاح.)

يتكلم الحافظ ابن كثير ها هنا نقلاً عن ابن الصلاح في مسألة المرفوع حكم، ما هو المرفوع حكماً؟ حديث من حيث اللفظ موقوف، إذا نظرنا إلى الرواية نظرة مجردة عن أي اعتبارات أخرى: فهي موقوفة مضافة إلى الصحابي. الصحابي قال قولاً من قبل نفسه، ولم يضفه إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، فمن هذه الحيثية إذا راعينا اللفظ فقط، فالرواية موقوفة، ومع ذلك يرى أهل العلم -رحمهم الله تعالى- أن هناك من الموقوفات ما انضمت إليها معان معينة -أي قرائن معينة- تلك القرائن سواء كانت قرائن حالية أو لفظية، تدل على أن هذا الحديث، وإن كان من حيث اللفظ مضافاً إلى الصحابي، إلا أنه من حيث الحكم: هو كالمرفوع سواءً بسواء؛ لأنه مما لا يقوله الصحابي إلا عن طريق الخبر.

لابد للصحابي لكي يقول هذه الأمور أن يكون قد سمعها ممن أخبره بها، سواء كان ذلك رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أو غيره، فإذا تحققنا أن المخبر بها إنما هو رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يكون حينئذٍ كالمرفوع سواء بسواء، أما إذا اعترانا الشك هل الصحابي أخذها عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أو عن غيره؟ كأن يكون مثلاً أخذها عن أهل الكتاب، لما علم من أن الصحابة أو بعض الصحابة كانوا يأخذون عن أهل الكتاب، فحينئذ لا تعطى حكم الرفع.

من ذلك: أن يأتي الصحابي فيقول: "كنا نفعل كذا "، أو "كنا نقول كذا معشر الصحابة" يأتي بعض الصحابة فيقول: كنا نفعل كذا وكذ، فيذكر فعلاً، أو كنا نقول كذا وكذا ويذكر قولاً.

يقول: إن لم يضفه إلى زمان النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- هنا ملاحظة في بعض النسخ عندكم سقط في عبارة الإمام ابن كثير فعندكم: إن لم يضفه إلى زمان النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فقال أبو بكر البرقاني. هناك سقط نحو سطرين لابد منهما لكي يستقيم الكلام، فيصححان على هذا النحو: (إن لم يضفه إلى زمان) يزاد هنا (رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فهو من قبيل الموقوف، وإن أضافه إلى زمان النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-) تزاد هذه العبارة حتى يستقيم المعنى.

(إن لم يضفه إلى زمان رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فهو من قبيل الموقوف). يعني إذا قال الصحابي: كنا نقول كذا، أو كنا نفعل كذا، ولم يقل إن ذلك القول أو الفعل كان في حياة النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فهذا

موقوف؛ لأنه من الممكن أن يكونوا يقولون: هذا القول، أو يفعلون هذا الفعل بعد وفاة النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، أما إذا أضافه إلى زمان النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فيأتي الخلاف الذي بعده.

فقال: (وإن أضافه إلى زمان النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-). كأن يقول كنا نفعل في حياة النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، أو في زمن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أو كنا نقول في زمن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، أو ما يدل على ذلك، كما قال بعض الصحابة: "كنا نعزل والقرآن ينزل"، والقرآن ينزل في حياة النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أم بعد وفاة النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-؟ أي في حياة النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-.

استدل الصحابي على جواز العزل بأن الصحابة -رضي الله عنهم أجمعين - كانوا يعزلون عن نسائهم في الوقت الذي كان ينزل القرآن على رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فيه. كأنه يقول لو كان ممنوع، أو لو كان غير مشروع لنزل تحريم ذلك على رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، فاستدل بسكوت القرآن، وسكوت الرسول -صلى الله عليه وسلم-، مع كونه كان في حياة النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أمراً معروفاً بين الصحابة، استدلوا بذلك على جوازه، إذ لو كان ممنوعاً لنهاهم النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- عنه، وإن أضافه إلى زمان النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فقال الإمام أبو بكر البرقاني عن شيخه أبو بكر الإسماعيلي: إنه من قبيل الموقوف، يعني رأى أن ذلك من قبيل الموقوف، رغم كونه مضافاً إلى زمان النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فهذا قول ضعيف.

يقول: وحكم الحاكم النيسابوري برفعه. أي أن حكمه حكم الحديث المرفوع، وعمل كما لو أنه حديث عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- من حيث الاحتجاج.

(وحكم الحاكم النيسابوري برفعه؛ لأنه يدل على التقرير، ورجحه الإمام ابن الصلاح)؛ لأنه إذا كان هذا القول، أو ذاك الفعل، كان الصحابة -رضي الله عنهم أجمعين -يفعلونه في حياة النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، والنبي -صلى الله عليه وسلم- لا ينكر ذلك، فهذا يفيد التقرير، النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أقرهم على ذلك، إذ لو كان منهياً عنه لنهاهم النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-؛ لأن الرسول -صلى الله عليه وسلم- كان لا يسكت عن خطأ يقع في زمانه، أو في حياته، إلا ويبين للناس أمر دينهم.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (قال: ومن هذا القبيل قول الصحابي: " كنا لا نرى بأساً بكذا"، أو "كانوا يفعلون أو يقولون" أو "يقال كذا في عهد رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-": إنه من قبيل المرفوع .)

كل ذلك تفريع على الصورة السابقة، ما دام أنه كان في عهد النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- وصرح الصحابي بذلك، فحينئذٍ له حكم الرفع.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (وقول الصحابي " أمرنا بكذا " أو "نهينا عن كذا ": مرفوع مسند عند أصحاب الحديث. وهو قول أكثر أهل العلم. وخالف في ذلك فريق، منهم أبو بكر الإسماعيلي.)

هذا أيضاً من قبيل المرفوع حكماً، أن يأتي الصحابي فيقول: "أمرنا بكذا " أو "نهينا عن كذا "؛ لأن الآمر والناهي لهم من هو؟ رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، فإذا قال الصحابي: " أمرنا "، فهو يقصد أمر النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أو " نهينا " فيقصد ويعني: نهي النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- هذا في قول جمهور أهل العلم، ومن خالف ذلك، فهو خلاف ضعيف.

وبعض أهل العلم فرق بين أن يقول ذلك أحد من كبار الصحابة، أو من صغارهم، فإن كان من كبار الصحابة، فهو مرفوع يقيناً؛ لأنه مثلاً أبو بكر، أو عمر، من سيأمرهم؟ النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أما إن كان من صغار الصحابة كابن عمر، وابن عباس، وغيرهم، فبعض أهل العلم قال: لا يعطى حكم الرفع؛ لاحتمال أن يقصد بالأمر والنهي: أي أمر الخلفاء، ولكن هذا قول ضعيف.

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (وكذا الكلام على قوله: "من السنة كذا " وقول أنس: (أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة).)

طبعاً قول أنس: أمر بلال بكذا، فهذا مرفوع لا خلاف فيه؛ لأن بلالاً إنما كان يؤذن للنبي -صلى الله عليه وسلم-، فإذا جاء أنه أمر بكذا، أو نهي عن كذا، يعني أمر بلال، أو نهي بلال، فنفهم ضرورة أن الآمر له، والناهي إنما هو رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، وإن لم يصرح بذكره.

ثم قول الصحابي "من السنة كذا " نجد كثيراً في الروايات أن الصحابي يقول: "من السنة كذا وكذا " فيذكر أموراً معينة، أو أحكاماً معينة، جمهور أهل العلم على أن قول الصحابي "من السنة كذا " هو في حكم المرفوع؛ ولأن السنة حيث أطلقها الصحابي فإنما يقصد سنة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، هذا الذي يتبادر إلى الذهن، وهذا الذي وجد في اصطلاحهم، واستعمالهم، فالصحابي لا يقول سنة، ويقصد مثلاً سنة أبي بكر، ولا سنة عمر، وهذا وإن وجد في مواضع، لكنها قليلة لا تقدح في القاعدة العامة، وهو أيضاً ما يظهر من سياق الكلام، ما يدل على أن السنة ها هن، ليست المضافة إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، لكن في الأعم الأغلب إذا ما أطلق الصحابي السنة،

ويقصد سنة النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-؛ لأن هذا المصطلح -أعني السنة في هذا الزمان- إنما كان يقصد به فقط، سنة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.

لكن ماذا إذا قال التابعي من السنة؟ كذا الصحابي إذا قال: من السنة كذا؟ فنحن نفهم أنه يقصد بالسنة سنة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، لكن إذا ما جاء التابعي، فقال: من السنة كذا فما الحكم؟ هل يعامل معاملة المرفوع أم لا؟ التابعي سعيد بن المسيب مثل، الزهري مثل، الحسن البصري مثل، كل هؤلاء من التابعين، إذا جاء الواحد منهم، فقال: من السنة كذا، فأولاً: لابد أن ينظر هل السنة في عرف التابعين كانت لا تطلق إلا على سنة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أم لا؟ الواقع: أن كلمة السنة في عرف التابعين، وقع فيها توسع، فصار التابعون، يطلقون السنة بطبيعة الحال على سنة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، وأحياناً يطلقون السنة على سنة الخلفاء، أو سنة ابي بكر وعمر، فكل ذلك يسمى عندهم سنة، من باب قول النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين).

فمصطلح السنة صار في عرف التابعين أوسع منه في عرف الصحابة الكرام -رضي الله عنهم أجمعين-؛ فلأجل هذا كان قول التابعي من السنة كذا أمراً محتملاً هل يقصد سنة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أم يقصد سنة الخلفاء، أو سنة أبي بكر وعمر؟.

فلما كان مصطلح السنة في هذا الزمان محتملاً للأمرين، لم يكن قول التابعين من السنة كذ، دالاً على الرفع، أو صريحاً في الرفع؛ لما يعتريه من ذلك الاحتمال.

فإذا لم يكن كذلك فماذا نسميه؟ هل نعامله معاملة الموقوف؟ أخذاً بالأحوط؛ لأنه يحتمل أن يكون قاصداً بالسنة سنة الخلفاء، أو سنة الصحابة، أو سنة أبو بكر وعمر، أو سنة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.

فالأحوط أن نضيفه إلى من نتيقن أنه من الممكن أن يضاف إليه، لا نستطيع أن نجزم بأنه يقصد سنة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، لكن من الممكن أن نقول: لاشك أن إرادته لسنة الخلفاء أو سنة الصحابة، هذا داخل في قوله من السنة؛ فلأجل هذا من الممكن أن تصفه بأنه موقوف بأنه من الموقوف.

الواقع أن الإمام النووي -رحمه الله تعالى-: حكى خلافاً في هذه المسألة، فذكر أن بعض أهل العلم جعله من الموقوف، ذكره من الموقوف بناءً على ما ذكرنا من أن قوله من السنة، يشمل سنة الصحابة، فإذن يكون داخلاً في الموقوف؛ لأن الموقوف ما أضيف إلى الصحابة الكرام.

ومنهم من جعله مرسل، من قبيل المرسل، ومعنى جعلوه من قبيل المرسل، إذن هذا القائل بإرساله، هو يعتقد أنه مضاف إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، فلما ذهب هذا الذاهب إلى أن قول التابعي من السنة كذ، إنما يقصد سنة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، ففهم هذا العالم أن التابعي إذا قال من السنة فهو يقصد سنة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، فاعتبره كما لو أضاف الخبر إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، والتابعي إذا ما أضاف الخبر إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يكون إضافةً متصلةً أم مرسلة؟ مرسلة فسمى هذا العالم الحديث الذي يقول في التابعي: من السنة كذ، اعتبره من قبيل المرسل، فمعنى أنهم جعلوه من المرسل أنهم جعلوه من المضاف إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- حكم، ولكن الإمام النووي رجح الوقف في ذلك، وهو الأقرب إلى الاحتياط.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (قال: وما قيل في أن تفسير الصحابي في حكم المرفوع، فإنما ذلك فيما كان سبب نزول أو نحو ذلك)

الآثار المروية عن السلف من الصحابة في تفسير الآيات القرآنية، هل لها حكم الرفع أم لا؟

فمن أهل العلم من جعلها كالمرفوع. الإمام الحاكم النيسابوري في المستدرك كثيراً ما يعد ذلك من المرفوع، مع أنه في غير المستدرك في كتاب المعرفة خص ذلك بما له تعلق بأسباب النزول، يعني أن يقول الصحابي هذه الآية نزلت في المناسبة الفلانية، فإن حكايته لسبب النزول هو إضافةً منه إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-؛ لأنه يحكي حال النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، أو الموقوف الذي كان فيه النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، حال نزول هذه الآية عليه -صلى الله عليه وآله وسلم-، فمهما حكى من سبب نزول الآية، فهو يحكي ما كان متعلقاً برسول الله -صلى الله عليه وسلم-، كما قال عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-: لما قال له اليهودي: (عندكم آية في القرآن لو نزلت علينا معشر يهود لاتخذنا هذا اليوم عيداً، قال: ما هو، قال قول الله: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا) [المائدة: ٣]، قال: لقد نزلت على رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يوم عرفة، وهو واقف على عرفات، وكان يوم جمعة).

فهو حكى الموقف، أو السبب الذي نزلت فيه تلك الآية، فذلك يعد من المرفوع؛ لهذا وجدنا مثل هذا الحديث مخرجاً عند العلماء الذي اشترطوا رواية المرفوع في كتبهم، كالبخاري ومسلم والإمام أحمد في مسنده، فهذا له حكم الرفع، يعامل معاملة المرفوع.

أما الذي يقوله الصحابي من قبل نفسه في تفسير بعض الآيات بمقتضى اللغة، أو بمقتضى معرفته اجتهاداً منه، فهذا لا يعامل معاملة المرفوع، بل هو أثر من الآثار، موقوف على ذلك الصحابي، والصحابة تكلموا في العلم عموماً في تفسير القرآن، وفي غيره، فكل ذلك يعد من قبيل الآثار، منه الصواب، ومنه الخطأ، منه الراجح، ومنه المرجوح.

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (أما إذا قال الراوي عن الصحابي "يرفع الحديث" أو "ينميه" أو "يبلغ به النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-" فهو عند أهل الحديث من قبيل المرفوع الصريح في الرفع. والله أعلم.)

هنا صورة أخرى من صور المرفوع حكماً، وهي: ما ينضم إلى الرواية الموقوفة قرينة لفظية، لفظ معين يستدل به على كون الحديث منسوباً ومضافاً إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.

- اللفظ الأول: أن يقول الراوي عن الصحابي يرفع الحديث. مثلاً عن أبي هريرة يرفع الحديث، إذا قال الراوي عن الصحابي بأنه يرفع الحديث، فنفهم بالضرورة أنه يضيف الحديث إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، فإذن معنى قول الراوي عن الصحابي أنه يرفع الحديث، أي يرويه عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.

- اللفظ الثاني: ومن ذلك قوله ينمه أو ينميه كلاهما وجد في الروايات ينميه أي يرويه. فإذن الصحابي لم يقل القول من قبل نفسه إنما رواه عمن فوقه، والصحابي إنما يروي عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-،

- اللفظ الثالث: أو يبلغ به. يأتي الراوي عن الصحابي فيقول: عن الصحابي الفلاني يبلغ به. بطبيعة الحال إذا قال يبلغ به النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فهذا مرفوع صراحة، لكن ليس مراداً هنا؛ ولهذا زيادة النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- زيادة غير صحيحة، إما أنها من النساخ أو من الحافظ ابن كثير، وإلا كتاب الحافظ ابن الصلاح ليس فيه تلك الزيادة، وهي غير مرادة ها هنا؛ لأن الإمام يتكلم عن المرفوع من حيث الحكم، لا من حيث اللفظ، وقول الراوي عن الصحابي يبلغ به النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- هذا مرفوع من حيث اللفظ لا من حيث الحكم فقط. فالصواب أن يقول: هنا يبلغ به فقط؛ لأنه يبلغ به، هل يبلغ به النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أم غير النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-؟ لهذا دخلت هذه المسألة في هذا الباب، ولكن الذي عرف ابن الصلاح المحدثين، أنه إذا قال الواحد من الرواة يبلغ عن الصحابي يبلغ به فهو يقصد النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، أما إذا صرح بقوله يبلغ به النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فليس هذا فيه إشكال إن شاء الله.

- كذلك أيضاً من العبارات المستعملة في هذا أن يقول "رواية" يعني الراوي عن الصحابي عن أبي هريرة رواية، أو "رواه" هذه أيضاً عبارات توجد في الأسانيد، يفهم منهما كون هذا الصحابي، إنما يروي الخبر عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، ويقوله من قبل نفسه، فهذا أيضاً كله من المرفوع حكماً، وإن لم يكن من المرفوع صراحةً.

هناك صور أخرى ذكرها أهل العلم -رحمهم الله تعالى- مما يتعلق بالمرفوع حكماً، ولم يذكرها ابن الصلاح، منها:

- أن يقول الراوي عن الصحابي قال: قال يعني مثلاً محمد بن سيرين يقول: عن أبي هريرة، قال: قال: كذا وكذ، بعض من لا يفهم هذا، يتصور أن قال الثانية مكررة، وليس ذلك صحيحاً، بل هي مرادة، قال الأولى الضمير فيها عائد على الصحابي، وقال الثانية الضمير فيها عائد على رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، فهذا أيضاً له حكم الرفع.

- منها: ما يترتب عليه ثواب مخصوص، أو عقاب مخصوص. كما جاء عن أبي هريرة -رضي الله عنه وأرضاه- لما رأى رجل خارج من المسجد بعد الأذان، فقال: أما هذا فقد عصى أبا القاسم. فبطبيعة الحال لا يقول ذلك الصحابي إلا إذا كان عنده علم عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يتضمن ذلك المعنى.

- أيضاً مما لا مجال للرأي فيه، كأن يخبر الصحابي عن بعض الأمور التي كانت في بدء الخلق، أو ما يتعلق بالأمور السابقة من قصص الأنبياء، وغير ذلك، أو الفتن والملاحم، وعلامات يوم القيامة، وهذا لا يكون فيه مجال للرأي، إلا إذا كان هذا الصحابي، من المعروفين بالأخذ عن أهل الكتاب، فحينئذ لا يحكم بالرفع لاحتمال أن يكون إنما أخذ ذلك عن أهل الكتاب، وليس عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.

- التابعي إذا قال يبلغ به، أو ينميه، أو يرفعه، فهذا يكون من قبيل الإرسال؛ لأن التابعي يعني الراوي عن التابعي، راوي عن الحسن البصري، يقول عن البصري يبلغ به، أو عن الحسن يرفعه، فكما لو أنه عن الحسن عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، فيعامل معاملة الحديث المرسل؛ لأن ما رفعه التابعي هو من قبيل المرسل، وليس من قبيل المتصل.

وردتنا إجابات: كان السؤال الأول: اذكر خلاصة الحكم فيما سكت عنه أبو داود. وكانت الإجابة: ما سكت عنه أبو داود فإذا كان الحديث مذكوراً في الصحيحين، أو أحدهما، أو نص على صحته أحد من الأئمة، فهو صحيح، وما كان غير ذلك، فهو حسن عند أبي داود عملاً بالمتيقن والأحوط

هذا بطبيعة الحال يعد جواباً عن رأي أبو داود في هذه الأحاديث، لكن السؤال لم يكن كذلك، إنما السؤال عن هذه الأحاديث، وعن منزلتها وأنواعها، فالإجابة الصحيحة أن تقول في سنن أبي داود ما هو صحيح في أعلى درجات

الصحة، وما هو صحيح دون ذلك، وما هو حسن سواء لذاته أو لغيره، وما هو ضعيف، ولكنه عند أبي داود معمول به، وما هو ضعيف جداً، إما أن يصرح بكونه كذلك، وإما أن يسكت عنه لشهرته؛ ولهذا لا يعتمد على مجرد سكوت أبي داود فلا يحكم على حديث بأنه حسن، أو صالح لمجرد أن أبا داود سكت عنه، مما ذكرناه.

السؤال الثاني: ما معنى قول الترمذي حسن صحيح ؟ كانت الإجابة: على الراجح كما قال ابن رجب الحنبلي في قول الترمذي: حسن صحيح، قال: هو نفسه قد شرحه فذكر أن الحديث الحسن لابد أن يتصف بثلاثة أشياء:

- الأول: ألا يكون في إسناده متهم بالكذب.
- ثانيا: ألا يكون شاذاً.
- ثالثا: أن يروى نحوه من غير وجه، فالحسن عنده راجع إلى اجتماع هذا كله، ولا يقال عن رواية واحدة بعينها أنها حسنة.

أنا أقول الخلاصة، الخلاصة أن الإمام ابن رجب -رحمه الله تعالى- نظر في كلام الترمذي في تعريف الحديث الحسن، فالترمذي قال: في تعريف الحديث الحسن لا يكون راويه متهماً بالكذب، إذن قد يكون ثقة، قد يكون صدوقاً، قد يكون ضعفه هيناً، وكل هؤلاء لم يتهموا بالكذب، وأن يكون الحديث سالماً من الشذوذ، وأيضاً أن يروى نحوه من غير وجه، فإن وجدنا حديثاً من الأحاديث راويه ثقةً، فهذا حديث صحيح أم لا ؟ هذا حديث صحيح؛ لأنه حديث يرويه ثقةً، وليس فيه شهود، ثم وجدنا الحديث نفسه مروياً من غير وجه، تحققت فيه شرائط الحسن أم لا؟ تحققت فيه شرائط الحسن. لماذا؟ لأن الترمذي يشترط في الحسن: أن يكون الراوي غير متهم بالكذب، والثقة متهم بالكذب أم لا؟ غير متهم بالكذب. أن يكون الحديث سالماً من الشذوذ، وهذا أيضاً سالماً من الشذوذ. أن يكون مروياً من غير وجه، فكل ما روي من غير وجه، وكان سالماً من الشذوذ ورواية سالم من التهمة بالكذب، فهو عند الترمذي حسن، وهذا الحديث يرويه ثقة، وهو سالم من الشذوذ، وقد روي من غير وجه، فقد صار من هذه الحيثية حسن أم لا؟ ثم هو صحيح؛ لأنه من رواية الثقات، فصح أن يوصف الحديث حينئذٍ بكونه صحيحاً حسناً؛ لأنه حسن صحيح، حسن لاجتماع شرائط الترمذي في الحسن من كون الراوي، سالم من التهمة بالكذب، ومن كون الحديث شاذاً، ومن كونه مروياً من غير وجه صحيح، لتحقق شرائط الصحة في الحديث، فمن هذه الحيثية صح أن يوصف هذا الحديث بكونه صحيحاً، وصح أن يوصف بكونه حسناً، ومن هنا زال الإشكال، وأنتم تلاحظون أن هذا الإشكال إنما وجد عند العلماء المتأخرين، بينما المتقدمين سواءٌ من كان في عصر الترمذي، بل من قبل الترمذي، فهذا المصطلح استعمله من هو قبل الترمذي، واستعمله من هم في زمان الترمذي، واستعمله من هو بعد الترمذي، كالإمام الدارقطني، استعملوا حسن صحيح في كلامهم، ولم يكن ذلك موضع استشكال عندهم، إنما وقع الاستشكال ممن جاء بعد هؤلاء لما اصطلحوا للحسن اصطلاحاً خاصاً، وهذا الاصطلاح يتنافى مع الصحيح أو ليس هو صحيحاً؛ لأن الصحيح في مرتبة، والحسن في مرتبة؛ فلهذا وقع الإشكال عندهم، بينما في عرف العلماء المتقدمين ليس هذا الأمر مشكلاً والله أعلم.

يقول: هل يختص المرسل الخفي بما إذا كان الراوي قد روى عمن عاصره ولم يسمع منه أم يشمل رواية الراوي عمن عاصره وسمع منه ما لم يسمعه منه، وكيف يعرف ذلك؟

من أهل العلم كابن الصلاح وغيره، وهم القول الأشهر، والأكثر استعمالاً، أن المرسل الخفي والتدليس، مستعملان بمعنى واحد، أو بعض صور المرسل الخفي، يصدق على التدليس، وبعض صور التدليس، يصدق على المرسل الخفي، وبعض أهل العلم يرى كابن حجر أن المرسل الخفي، لا يجتمع مع التدليس بحال من الأحوال، فالتدليس عند الحافظ ابن حجر هو ما يرويه الراوي عمن له منه سماع في الجملة، وهو لم يسمع منه ذلك الحديث بعينه، لكن يشترط أن يكون لهذا الراوي سماع من هذا الشيخ، في غير ذلك الحديث من الأحاديث، حينئذٍ إن روى عن ذلك الشيخ ما لم يسمعه منه يكون على سبيل التدليس.

أما الإرسال الخفي فلابد أن يكون هذا الراوي لم يسمع من الشيخ إلا هذا الحديث ولا غيره، فحينئذ يكون عند الحافظ ابن حجر من قبيل الإرسال الخفي، وليس من قبيل التدليس، بينما ابن الصلاح وغيره من أهل العلم يرون أن كل هذا يسمى تدليساً، ويسمى أيضاً إرسالاً خفياً، وهذا سيأتي تفصيله في موضعه إن شاء الله .

السؤال الأول: هل يصح وصف الحديث بكونه شاذاً ومقلوباً أم لا؟ علل لجوابك؟ أعني الحديث أي الحديث الواحد.

السؤال الثاني: قول التابعي من السنة كذا، هل له حكم الرفع ؟

الدرس العاشر : الحديث المرسل

إن الحمد لله تعالى نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالن، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وبعد:

اليوم بإذن الله –تعالى- سنتناول النوع التاسع من أنواع علوم الحديث، وهو ما يسمى: بالحديث المرسل.

والحديث المرسل: نوع من الأنواع المتعلقة بالسقط من الإسناد. ذكرنا أن الحديث لكي يكون مقبولاً، محتجاً به، لابد وأن يكون متصل الإسناد. وعرفنا معنى الاتصال، عندما تناولنا النوع المتعلق به، ثم ذكرنا أن الحديث إذا لم يكن متصلاً فإنه إما أن يقع السقط في موضع معين من الإسناد، أو بعدد معين من الساقطين، وعلى ضوء ذلك يختلف نوع السقط واسمه، فكل سقط في الإسناد يختلف اسمه عن اسم السقط الآخر، أو النوع الآخر من أنواع السقط، بحسب موضع ذلك السقط، وبحسب عدد الساقطين.

فسنتناول - بإذن الله تعالى- المرسل، وهو من أشهر أنواع السقط في الإسناد، ويتناول العلماء -رحمهم الله تبارك تعالى- فيه مباحث عدة، هذه المباحث بعضها يختص بالمرسل، وبعضها هو عام في كل ما لا يتصل بحال، فيشمل كل أنواع السقط من الإسناد.

وفي غضون ذلك سنجد -إن شاء الله تعالى- مباحث جيدة، ولطيفة أيضاً متعلقة بعلوم الحديث عموماً.

وهذا المبحث: مبحث الحديث المرسل: اعتاد المؤلفون فيه أن يتناولوه من جهتين رئيسيين:

- الجهة الأولى: ما يتعلق بمعناه وتعريفه، ما معنى قول المحدثين: هذا حديث مرسل.
- الجهة الثانية: ما يتعلق بالاحتجاج بالحديث المرسل.

ويستتبع ذلك الكلام على بعض صور الأسانيد التي اختلف فيها العلماء، هل هي من قبيل المرسل، أم ليست من قبيل المرسل؟ وكل ذلك -إن شاء الله- سنأتي عليه بالشرح بعون الله –تعالى-.

فسنقرأ أولاً: ما يتعلق بتعريف هذا النوع من كتاب الحافظ ابن كثير -رحمه الله-.

النوع التاسع: المرسل

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (النوع التاسع: المرسل. قال ابن الصلاح وصورته التي لا خلاف فيها: حديث التابعي الكبير الذي قد أدرك جماعة من الصحابة وجالسهم كعبيد الله بن عدي بن الخيار، ثم سعيد بن المسيب، وأمثالهما إذا قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.).

هذا هو التعريف الأول الوارد عن أهل العلم للحديث المرسل، وكما ترون هذا التعريف مشتمل على تقييد المرسل بأن يكون الذي رواه عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أحد التابعين الكبار.

فالتابعون طبقات، كما أن الصحابة طبقات، فهناك كبار الصحابة، وهناك صغار الصحابة. وكذلك التابعون: منهم الكبار، ومنهم الصغار. فالصورة التي لا خلاف في أنها من المرسل عند أهل العلم: هي أن يعمد هذا التابعي الكبير، والتابعي الكبير: هو الذي أدرك عددا كبيراً من الصحابة، أو أدرك كبار الصحابة، كقيس بن أبي حازم، وسعيد بن المسيب، وأمثال هؤلاء من كبار التابعين الذين أدركوا عدداً كبيراً من الصحابة، وأدركوا كبار صحابة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، فهؤلاء هم كبار التابعين. إذا الواحد منهم روى الحديث عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- من غير أن يذكر صحابي بينه وبين النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، بل أضاف الخبر إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- مباشرة، فهذا مرسل. هذا يسمى مرسلاً، إذن يتضمن الإرسال أن يكون صادراً من تابعي أولاً، ثانيًا: أن يكون مضافاً إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، وكما قلنا في اللقاء الماضي: إن وصف المحدثين للحديث بأنه مرسل يتضمن: الرفع. فإذا كان المحدثون قد وصفوا الحديث بأنه مرسل، فأنت تفهم تلقائياً بأنه عندهم من المرفوع، أي المضاف إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.

هنا الإمام ابن الصلاح -رحمه الله تبارك تعالى- عندما مثل، مثل بأشهر صور المرفوع، وهي المرفوع من قول النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، حيث قال: إذا قال التابعي -الكبير- قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- كذا وكذا. ولا شك أن المرفوع ليس مختصاً بما كان من لفظ النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- بل المرفوع ما أضيف إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- من قوله، أو من فعله، أو من تقريره. فكل ذلك إذا أضافه التابعي إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يكون من قبيل الإرسال، كما أنه إذا أضافه الصحابي إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يكون من قبيل المسند المتصل.

هنا تلاحظون في هذا التعريف أنه ذكر أن هذه الصورة، وهي التي لا خلاف فيها، إذا ما كان التابعي من كبار التابعين. وسيأتي أن هذا ليس شرطاً في وصف الحديث بأنه مرسل، أي ليس شرطاً في تسمية الحديث بهذا الاسم وهو المرسل، أن يكون التابعي الذي أضافه إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- من كبار التابعين، بل سيأتي بعد ذلك أن التابعين جميعاً سواء في ذلك، فكل تابعي أضاف الخبر إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، سواء كان هذا التابعي كبيراً أو صغيراً، كل ذلك من حيث التسمية يسمى مرسلاً.

وإنما ذكر ابن الصلاح -عليه رحمة الله تعالى- أن هذه الصورة هي التي لا خلاف فيها نظراً؛ لأن هناك من أهل العلم من لا يسمي ما أرسله التابعي الصغير مرسلاً، من حيث أن الواسطة بينه وبين رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ، في الغالب ما تكون بأكثر من واحد، فالزهري مثلاً من صغار التابعين، والزهري إذا ما روى الخبر عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- في الغالب أن يكون بينه وبين رسول الله -عليه الصلاة والسلام- أكثر من واحد، فغالباً ما يكون أخذ الحديث عن تابعي آخر عن صحابي عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، ثم أسقط من بينه وبين النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، وارتقى بالحديث إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على جهة الإرسال، فنظراً لكثرة الوسائط بين من أرسل، وبين رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، امتنع بعض أهل العلم من تسمية ذلك مرسل، وقالوا: هو بالمعضل أشبه؛ لأن المعضل -كما سيأتي- ما سقط منه اثنان، وبعضهم جعله من قبيل المنقطع، والمنقطع دون المرسل من حيث الاحتجاج، ومن حيث المنزلة؛ فلهذا امتنع بعض أهل العلم من إطلاق ذلك على هذه الصورة، وصف المرسل أو اسم المرسل نظراً لغلبة الظن، بأن الذي سقط بين هذا التابعي الصغير ورسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- هو أكثر من واسطة بخلاف التابعي الكبير، ففي الغالب أنه سقط بينه وبين رسول الله -صلى الله عليه وسلم- صحابي، أو تابعي آخر، وصحابي. ولكن هذا قليل في الوجود، فأغلب مراسيل كبار التابعين: الواسطة تكون من قبل صحابي بينه وبين رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، وإن كان ذلك ليس مضطرداً؛ ولهذا سيأتي في كلام الشافعي ما يجعلنا نحترز مما يخشى أن يكون التابعي الكبير أخذ الحديث عن غير الصحابي، عن الصحابي، عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (والمشهور: التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك. وحكى ابن عبد البر عن بعضهم: أنه لا يعد إرسال صغار التابعين مرسل).

أشار الإمام ابن كثير -رحمه الله تبارك تعالى- إلى القول الذي أشرنا إليه في أثناء الشرح من أن هناك من أهل العلم من لا يعد مرسل صغار التابعين مرسلاً؛ لغلبة الظن بأنه قد سقط بينه وبين رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أكثر من واحد، بل أحيانًا يكون أكثر من اثنين، كما وقع ذلك في مراسيل قتادة والزهري، وأحياناً يكون من جملة هؤلاء الساقطين، من هم ضعفاء ممن لا يحتج بهم؛ فلهذا امتنع من امتنع من أهل العلم من أن يعامل مراسيل صغار التابعين معاملة مراسيل كبار التابعين.

لكن قول المؤلف نقلاً عن ابن الصلاح -رحمه الله تعالى- " والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك. هو راجع إلى الجانب الاصطلاحي، وليس إلى الحكم الذي يستحقه ذلك النوع، يعني من حيث التسمية، من حيث الاصطلاح، فنحن نسمي كل ذلك مرسلاً، فكل ما أضافه التابعي إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- هو من حيث الاسم يصدق عليه اسم المرسل، لكن من حيث الحكم يختلف، من مرسل كبار التابعين، عما إذا كان المرسل من صغار التابعين، وهذا هو الذي ينبغي أن يتنبه إليه طالب العلم؛ لأنه إن لم يتنبه إلى ذلك، ربما وقع في الخلط، وسوء فهم كلام أهل العلم -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى-، المتعلق بهذا الباب خصوصاً، لأن كلام بعض أهل العلم في هذا الباب بعضه يتعلق بالجانب الاصطلاحي -كما قلت في أول الدرس- وبعضه يتعلق بالجانب الحكمي، أي الحكم الذي يستحقه هذا النوع من أنواع الحديث من حيث القبول والرد، فبعض الكلام يتعلق بالجانب الاصطلاحي، والبعض يتعلق بالجانب الحكمي، فبعض طلبة العلم يعمد إلى ما قاله العلماء مما يتعلق بالجانب الاصطلاحي فينزله على الحكم، أو بعضهم يعمد إلى ما يتعلق بالجانب الحكمي فينزله على الاصطلاح فيقع في الخلط، وسوء فهم كلام أهل العلم.

ابن الصلاح قال: والمشهور: التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك. إنما قصد الجانب الاصطلاحي، أي أنه من حيث الاصطلاح من حيث استعمال اسم المرسل: فكل ما أضافه التابعي سواء كان التابعي صغيراً أو كبيراً إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-. فهذا من حيث الاسم يسمى مرسلاً، أما من حيث الحكم، ففيه تفصيل سيأتي بيانه -إن شاء الله تعالى- يتضح منه أن هناك فرقاً بين ما أرسله التابعي الكبير عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، وبين ما أرسله التابعي الصغير عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، بل سيتبين أيضاً من خلال الكلام الآتي قريباً: أن هناك من أهل العلم من يطلق الإرسال على أي سقط وقع في الإسناد، حتى وإن لم يكن من التابعي، حتى وإن لم يكن مما أضافه التابعي إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، بل كل سقط وقع في أول الإسناد، أو في وسط الإسناد، أو في آخر الإسناد، بعض أهل العلم يسمي ذلك إرسالاً أيضًا؛ وإنما سموه بالإرسال من حيث أنه وقع فيه السقط.

وعلماء الحديث عليهم رحمة الله تعالى يعبرون كثيرًا عن السقط الواقع في أي موضع من مواضع الإسناد بهذين الاسمين المشهورين، والمستعملين كثيرًا: المرسل، والمنقطع. فنجد علماء الحديث يعبرون عن المرسل على أي سقط وقع، فمن حيث التسمية: هذا يقصد به جانباً اصطلاحياً، أو يعبرون عنه بالمنقطع.

فالمنقطع نعبر به عن المعضل، وعن المعلق، وعن المدلس، وعن الإرسال الخفي، وعن المرسل أيضًا. وكذلك المرسل يعبر عنه عن هذه الأمور كلها، وهذا من باب التوسع في الاصطلاح، والإمام الشافعي -عليه رحمة الله- في غضون كلامه عن المرسل، وعن الاحتجاج به، وشرائط الاحتجاج به، قال: « والمنقطع مختلف» صدر كلامه بهذه العبارة قال: « والمنقطع مختلف »، ثم أخذ يبين أحكام المرسل، ومتى يكون مقبولاً؟ ومتى لا يكون مقبولاً؟ مع أنه صدر الكلام بالمنقطع، وإنما قصده بالمنقطع في أول كلامه المرسل الذي جاء في أثناء كلامه كما قلت، فهذا من التوسع في الاصطلاح، طالب العلم ينبغي عليه أن يعرف ذلك، وأن يكون ليناً في التعامل مع هذه المصطلحات، فإذا وجد إماماً يطلق المنقطع على المعضل فلا يستنكر ذلك منه؛ لأن المعضل ما هو إلا منقطع ولكنه صورة من صور الانقطاع، أو وجده يطلق المرسل على المعضل مثل، أو على المنقطع، فكل ذلك من قبيل الإرسال؛ لأنه لم يقع فيه اتصال، وهذا من التوسع في الاصطلاح وإنما نعرف ونميز بين هذه الاصطلاحات، والمعاني للعلماء التي يقصدونها منها من خلال سياق الكلام، والقرائن المحتفة بالكلام.

هناك تعريفات غير صحيحة في هذا النوع من أنواع علوم الحديث من أشهرها: ما يعبر عنه بعض المصنفين بقولهم: المرسل ما سقط من إسناده الصحابي. وهذا التعريف غير منضبط؛ لأننا إذا تحققنا من أن الساقط بين التابعي ورسول الله -صلى الله عليه وسلم- إنما هو الصحابي فقط، لما اختلف العلماء في الاحتجاج به؛ لأن الصحابة كلهم عدول، أمناء -رضي الله عنهم أجمعين-، فمعرفتنا بالصحابي، أو عدم معرفتنا به، لا يؤثر في الاحتجاج بالخبر الذي عرفنا أن مخرجه عن الصحابي.

فإذا قلنا في المرسل: إنه ما سقط من إسناده الصحابي. معنى ذلك: أننا قد تحققنا من أن الساقط من هذا المرسل صحابي، وليس راوياً آخر، وعلى هذا: فينبغي أن نحتج به، ولا نختلف في الاحتجاج به؛ لأن الصحابة كلهم عدول -رضي الله عنهم أجمعين-.

ولكن الصواب أن تقول: ما أضافه التابعي إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من قول أو فعل أو تقرير. ليشمل هذا التعريف هذه الصورة، أن يكون سقط منه صحابي، أو يكون سقط منه تابعي وصحابي، أو تابعيان وصحابي، وهذا موجود في الأسانيد كثيرًا.

أيضاً مما يحترز في تعريف المرسل، نحن دائماً وأبداً نقول: المرسل ما أضافه التابعي إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-؛ لكن قد يرد عليك سؤال، استشكال، فيقال لك: أليس هناك من التابعين من قد سمع من رسول الله -عليه الصلاة والسلام-؟ أليس هناك من التابعين من قد سمع من رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-؟

من هو التابعي؟ ومن هو الصحابي؟ الصحابي هو: من لقي النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- مؤمناً به، ومات على الإيمان. إذن هو كان مؤمناً حال لقائه برسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ومات على الإيمان، هذا هو الصحابي، لابد أن يتحقق له لقاء بالنبي -عليه الصلاة والسلام-، وأن يكون وقت لقائه بالنبي مؤمناً بالنبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، وأن يموت على الإيمان.

التابعي: هو من لقي الصحابي مؤمناً -ولو صحابياً واحداً-، فإذا التقى بصحابي وليكن أنس بن مالك -رضي الله عنه- من صغار الصحابة، وهو وقت لقائه بهذا الصحابي كان مؤمناً برسول الله -صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم- فهذا هو التابعي. فماذا نقول في طائفة من التابعين، أو في بعض التابعين الذين أدركوا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ، والتقوا به، وتحدثوا معه، ولكن ذلك كان في حال كفرهم، ولم يكونوا مؤمنين وقت لقائهم برسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، ثم بعد أن مات رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أسلم هؤلاء، فهؤلاء يعدون من الصحابة؟ لا..؛ لأنهم لم يكونوا مؤمنين وقت لقائهم برسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فليسوا هم من الصحابة، إنما هم من التابعين، هم التقوا بالصحابة وقت إيمانهم برسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، أما وقت لقائهم برسول الله فلم يكونوا مؤمنين به، فهؤلاء العلماء يعدونهم من التابعين، ولا يعدونهم من الصحابة، ومع ذلك إذا كان هذا الذي التقى برسول الله -صلى الله عليه وسلم- وقت كفره، ثم أسلم بعد وفاة النبي -صلى الله عليه وسلم- إذا روى عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- ما قد أخذه يوم أن التقى برسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ما أخذه عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في هذا اللقاء، يعدون ذلك من المتصل، يعني ليس من المرسل؛ لأن العبرة في العدالة- عدالة الراوي- وقت أداءه للرواية، وليس وقت تحمله للرواية.

قد يتحمل الراوي الرواية وهو كافر، وهو فاسق، وهو صبي، غير بالغ، فإن روى الرواية حال كفره، أو حال فسقه، أو حال صباه، لم يكن ذلك مقبولاً منه؛ لأنه لم تتحقق فيه العدالة، أما إذا أسلم بعد كفره أو تاب من فسقه، أو كبر من صباه، وصار عدلاً مقبول الرواية، فحدث بما قد تحمله، قبل أن يكون مؤمناً، أو قبل أن يتوب من فسقه، أو في حال صباه، فإن روايته حينئذ تكون مقبولة. تعرفون قصة أبي سفيان، وما دار بينه وبين ملك هرقل، بشأن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-. وهذه القصة في أول صحيح البخاري، هذه القصة وقعت لأبي سفيان، هو كان وقتئذٍ

كافراً، ثم بعد أن أسلم -رضي الله عنه- حدَّث بهذه القصة، فقبل الناس ذلك منه، واحتجوا به، بل وأدخله الأئمة في كتب الصحاح.

فإذن العدالة لا تشترط وقت التحمل، إنما تشترط وقت الأداء، وهذا الراوي -التابعي- وقت أن التقى برسول الله -صلى الله عليه وسلم- وتحمل عنه الخبر، لم يكن مؤمناً به -عليه الصلاة والسلام-، فلم يكن من هذا الحيثية صحابياً، ولم يتحقق له هذه المنزلة الشريفة المنيفة، وهي منزلة الصحبة، فلم يكن صحابياً، إنما هو تابعي، فلما أسلم صار يحدث بما قد سمعه من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حال كفره، فهذا متصل؛ لأنه سمعه من رسول الله مباشرة، ولكن الراوي ليس صحابياً، بل هو تابعي، فهل هذا يسمى مرسلاً؟ لا يسمى مرسلاً، ولا يوضع في مصاف الأحاديث المرسلة؛ ولهذا وجدنا العلماء الذين صنفوا في المسانيد - والمسند عكس المرسل؛ لأن المسند لا يكون إلا متصلاً- ماذا فعلوا؟ أدخلوا في مسانيدهم مثل هذه الروايات، كالتنوخي رسول هرقل، التنوخي رسول هرقل أرسله هرقل إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ودار بينه وبين رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حوار وقصة معروفة، أخرجها الإمام أحمد في كتابه المسند، ومعنى أن الإمام أحمد أخرجها في المسند، أي أنها عنده متصلة وليست مرسلة، مع أن التنوخي إنما أسلم بعد وفاة النبي -صلى الله عليه وسلم- ولم يكن معدوداً في الصحابة.

إذن يرى الحافظ ابن حجر -عليه رحمة الله تعالى- أنه ينبغي أن يزاد في تعريف المرسل ما يحترز منه، أو فيه من هذه الصور، فيقال في تعريف المرسل: ما أضافه التابعي إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وهذا التابعي لم يسمع من رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (ثم إن الحاكم يخص المرسل بالتابعين، والجمهور من الفقهاء والأصوليين، يعلمون التابعين وغيرهم).

هذا القول الذي أشرنا إليه في أثناء كلامنا من أن هناك من أهل العلم من يطلق المرسل على أي سقط وقع فيه الإسناد، سواء كان بعد التابعي أو في أثناء الإسناد، وهذا موجود في استعمال علماء الحديث، وإن كان عادة علماء المصطلح أن يعزو هذا القول إلى جمهور الفقهاء، وفي هذا إشارة إلى أنه ليس معروفاً عن المحدثين، وليس الأمر كذلك، بل المحدثون أيضاً يستعملون ذلك وبكثرة، ككتاب: "المراسيل" للإمام ابن أبي حاتم الرازي، كتاب كامل يتناول الأحاديث المرسلة، واسمه: "المراسيل"، وأنت إذا قرأت في هذا الكتاب، تجد أن الإمام ابن أبي حاتم الرازي يحكي عن أبيه -أبي حاتم الرازي- أو عن أبي زرعة، أو عن غيرهما من أهل العلم، ما لم يتصل من الأسانيد في أي موضع في الإسناد، وبأي عدد من الساقطين، أي كل ما لم يتصل من الأسانيد سواء كان في أول الإسناد، أو في أثناء الإسناد، فكل ذلك عده من قبيل المراسيل في كتابه هذا، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن المراسيل عندهم كل حديث لم يقع متصلاً سواء في أوله أو في منتهاه، وإن كان الأعم الأغلب في استعمال المحدثين كما أشار إلى ذلك الخطيب البغدادي -عليه رحمة الله- بأنه ما أضافه التابعي إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وقول الإمام الخطيب: إنه الأغلب في الاستعمال، فيه إشارة إلى أن الاستعمال الآخر موجود عند علماء الحديث أيضاً.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (قلت: قال أبو عمرو ابن الحاجب في مختصره في أصول الفقه: المرسل قول غير الصحابي: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

هذا ما يتعلق بتصوره عند المحدثين).

هذا التعريف أوسع من التعاريف السابقة؛ لأنه جعل المرسل كل ما أضافه غير الصحابي إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، فيشمل ما أضافه التابعي، سواء كان كبيراً أو صغيراً، أو تابع التابعي، أو من بعده إلى يومنا هذا، فكل ذلك بمقتضى هذا التعريف يسمى: مرسلاً، فيدخل في ذلك المعلقات مثلاً.

وهذا التعريف واسع جداً، وإن حملناه على ما قلناه آنفاً من أن الحدثين يطلقون الإرسال على أي سقط وقع، فيخرج على هذا التعريف، أو على هذا المعنى، لكن المرسل في الواقع الذي تكلم العلماء في الاحتجاج به، خصوصاً هو ذلك الذي يرويه التابعي، عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- كما سيتبين ذلك عندما نتناول الاحتجاج بالمرسل في كلام أهل العلم.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (وأما كونه حجة في الدين، فذلك يتعلق بعلم الأصول، وقد أشبعنا الكلام في ذلك في كتابنا" "المقدمات".

وقد ذكر مسلم في مقدمة كتابه: " أن المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة"، وكذا حكاه ابن عبد البر عن جماعة أصحاب الحديث.

وقال ابن الصلاح: وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه، هو الذي استقر عليه آراء جماعة حفاظ الحديث، ونقاد الأثر، وتداولوه في تصانيفهم.

قال: والاحتجاج به مذهب مالك، وأبي حنيفة، وأصحابهما في طائفة والله أعلم.

قلت: وهو محكي عن الإمام أحمد بن حنبل، في رواية).

من هنا يتكلم الإمام ابن كثير -رحمه الله تعالى- عن الجزء الثاني من أجزاء هذا الباب، وهو ما يتعلق بالاحتجاج بالحديث المرسل. انتهينا من تعريف المرسل، ومن تعاريف المرسل، ومن أقوال أهل العلم في حد الحديث المرسل، ثم بعد ذلك، هل المرسل يحتج به أو لا يحتج به؟

فذكر عن جمهور أهل الحديث: أن المرسل في أصل قول أهل العلم بالأخبار، أو المحدثين، أنه ليس بحجة، وهذا ما قاله الإمام مسلم، وهو المذهب المعروف عن المحدثين، وهو محكي عن يحيى القطامي، وعن غيره من أئمة العلم.

لماذا المرسل لا يحتج به؟ لأن المحدثين لا يشترطون في الحديث لكي يكون مقبولاً ومحتجاً به، أن يكون متصل الإسناد. وعدم اتصاله يوجب التوقف في الاحتجاج بهذا الحديث، والإرسال أمره مغيب، هذا الراوي الذي سقط من الوسط، سقط من أثناء الإسناد، نحن لا نعرف، هل هو من الثقات، أم من غير الثقات؟ قد يكون ثقة، وقد لا يكون ثقة، وما دام الأمر على الاحتمال، فلا يصح مع هذا أن يستدل بالحديث أو أن يحتج به.

فمن هذه الحيثية علماء الحديث -عليهم رحمة الله تعالى- لم يحتجوا بالحديث المرسل، لكن إذا استطعنا أن نعرف بدليل آخر، أن هذا الذي أرسل الخبر عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أو عن غيره، المهم إذا استطعنا أن نعرف عين هذا الراوي الذي سقط من أثناء الإسناد، أو حاله، وإن لم نعرف عينه بدليل آخر، أو معرفتنا بعادة الراوي الذي قطع الحديث، أو أرسله، حينئذ يعود الأمر إلى ما كان عليه. فإن كان هذا الراوي الذي سقط من الثقات، فحينئذ قد عرفنا صحة مخرج المرسل، وبناءً على ذلك يحتج بهذا المرسل، أو كان من غير الثقات، فيعامل معاملة الحديث الذي يرويه غير الثقات فلا يكون محتجاً به.

بمعنى أن المرسل -كما ترون- أمره مغيب، نحن لا ندري الذي سقط من الإسناد هل هو من الثقات؟ أم ليس من الثقات؟ ونحن بحاجة إلى معرفة عينه لكي نبحث بعد ذلك عن حاله فنعرف هل هو من الثقات عند علماء الحديث أم ليس من الثقات؟ فإن عرفنا عينه، وبناءً على ذلك: نعرف حاله فسنعامل الرواية معاملة الرواية المتصلة، فإن كان هذا الذي عرفناه من الثقات بنينا على ذلك أن الحديث محتج به، وأنه متصل، ولا حاجة إلى معاملته معاملة الإرسال، وإن كان من الضعفاء فسيكون رد الحديث حينئذ لضعف هذا الذي عرفنا حاله، وليس لكونه من المرسل.

لكن كثيرًا ما لا يستدل على معرفة عين الراوي الذي سقط، وإنما يستدل عليه أو على حاله بقرائن، هذه القرائن يغلب على ظننا بوجودها أن الذي سقط من الثقات، أو من غير الثقات، فيحكم العلماء بمقتضى ذلك.

من ذلك مثلاً: أن يكون هذا الراوي الذي أرسل الخبر عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من التابعين، من شأنه أن لا يروي إلا عن الثقات، عرف العلماء ذلك باستقراء رواياته، ومعرفة عادته في الرواية، فيبنون على ذلك، بأن الظن الغالب أن هذا الراوي حيث أرسل الخبر، إنما أرسله عن الثقات الذين اعتاد أن يروي عنهم، فيغلب ذلك الظن بأن هذا الذي سقط من الإسناد، بين التابعي ورسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، إما أنه صحابي -والصحابة كلهم عدول- أو تابعي ثقة، يرويه عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، أو أن يجيء لهذا المرسل روايات أخرى تعضده، وتأخذ بيده، وتقويه، وتدل على صحة ما أخرجه، تدل على أن التابعي إنما أسقط بينه وبين رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، إما صحابياً، وإما تابعياً ثقة مع الصحابي، كما جاء عن الإمام الشافعي، وسيأتي قريباً أنه كان يذكر مراسل سعيد بن المسيب، ويقول: إنها حِسان، وفسروا ذلك بأنه إنما وجدها موصولة من أوجه أخرى، أي وجد لها مخارج صحيحة دلت على صحة مخرج المرسل نفسه، وسنعرف كيف يتحقق ذلك الإمام الشافعي من خلال شرح كلامه المتعلق بالاحتجاج بالحديث المرسل.

جاء مثلاً عن إبراهيم النخعي -عليه رحمة الله تعالى- أنه قال: « إذا قلت لكم حدثنا فلان وفلان وفلان، أو إذا قلت لكم: قال ابن مسعود » هو لم يسمع ابن مسعود. إبراهيم النخعي لم يسمع من ابن مسعود، فروايته عنه غير متصلة، لكنه قال هذا الكلام مبيناً به اصطلاحه، قال: « إذا قلت قال ابن مسعود، فأنا قد أخذته عن غير واحد عن ابن مسعود. وإذا قلت حدثنا فلان عن ابن مسعود فهو الذي حدثت »، يعني أن ما أخذته عن ذلك الذي حدثت عنه عن ابن مسعود، أما إذا ارتقيت بالحديث إلى ابن مسعود جازمًا بنسبته إليه، فقلت: قال ابن مسعود، فأنا إنما أخذته عن أصحاب ابن مسعود، عن ابن مسعود عن غير واحد من أصحاب ابن مسعود، عن ابن مسعود، ولهذا كان الإمام أحمد وغير واحد من أهل العلم يحتجون بمراسيل إبراهيم النخعي لهذه الحيثية؛ لأنه عرف أنه أخذ الحديث عن أصحاب ابن مسعود الثقات، عن ابن مسعود، بخلاف ما إذا وصل. بل بعضهم قدم مرسل النخعي على وصله لهذه العلة؛ لأنه إذا أرسل فإنه أخذ من طائفة من أصحاب ابن مسعود وأغلبهم ثقات، عن ابن مسعود، بينما إذا وصل الحديث فذكر الواسطة بينه وبينه ابن مسعود، فقد يكون هذا الذي حدثه بالخبر عن ابن مسعود من الضعفاء، وليس من الثقات.

إذن يستدل العلماء على معرفة مخرج الحديث، أو معرفة الساقط من الرواية، سواء معرفة عينه، أو معرفة حاله، بمثل هذه القرائن التي يعرفونها باستقراء روايات الرواة، ومعرفة إن كان من شأنهم أن يرووا عن الثقات أم هم يروون عن الثقات، وغير الثقات، وهذا يفسر لنا معنى احتجاج مثل الإمام أحمد بن حنبل -عليه رحمة الله تعالى- بالمرسل، فهو كما يقول ابن رجب وابن تيمية وابن القيم لا يحتج بكل مرسل، وإنما يحتج بالمرسل حيث ينضم إليه ما

يقويه، أو يتبين من خلال معرفته بعادة هذا الراوي المرسل، أو بمذهبه في معالجة الروايات، أو بعادته في الرواية حيث يرسل، بأنه لا يرسل إلا عن الثقات، فحينئذ يكون محتجاً به وإلا....

مثلاً عندنا أبو العالية الرياحي، وهذا من كبار التابعين، روى خبراً مرسلاً: (أن رجلاً صلى خلف النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فضحك في الصلاة، فضحك الناس، فأمرهم النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أن يعيدوا الصلاة والوضوء مع)، هذا الحديث أنكره العلماء، ومن جملة العلماء الذين أنكروه الإمام أحمد، وكذلك الإمام الشافعي، ولم يحتجوا بهذا المرسل، مع أن الذي أرسله من كبار التابعين؛ لأن أبا العالية الرياحي، وإن كان من كبار التابعين، إلا أنه كان لا ينتقي الشيوخ، وإنما يروي عن الثقات، وغير الثقات، ويرسل عن الثقات، وعن غير الثقات، فلم يكن ممن يختار الشيوخ، وينتقيهم بحيث لا يروي إلا عن الثقات، حتى قال الإمام الشافعي -عليه رحمة الله تبارك تعالى-: « مراسيل أبي العالية الرياحي رياح ». يقصد هذا المرسل خصوص، يعني أنها كالريح، لا تساوي شيئاً؛ لأنه كان من شأنه أن يروي عن الثقات، وعن غير الثقات، فمن يعزوا إلى الإمام أحمد مثلاً أن يقبل المرسل مطلقاً هكذا من غير قيد أو شرط هذا خطأ، وقد بيَّن وجه هذا الخطأابتداءً من شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وابن رجب وكذلك الحافظ ابن حجر -عليه رحمة الله تبارك تعالى-.

ثم سيأتي بعد ذلك ما يتعلق بتفصيل الإمام الشافعي -عليه رحمة الله تعالى- في الاحتجاج بالمرسل، فقد وضع لنا ضوابط، نعرف بها متى يكون المرسل محتجاً به، ومتى لا يكون محتجاً به، وهذه الضوابط، وإن نص عليها الشافعي إلا أنها ليس مما يختص به الشافعي، بل ما من إمام ممن يحتج بالمرسل كالإمام أحمد مثلاً إلا وهو يسلك هذا المسلك، ويتبع هذه الضوابط، وإن لم ينص على ذلك في كلامه، كما قلنا آنفاً، بعض أهل العلم قد يتبع القاعدة ولا ينص عليها، والبعض الآخر ينص على القاعدة وإنما نعرف أن هذا الإمام يسلك هذه القاعدة التي نص عليها غيره باستقراء سامعه في العلم، وبتتبع أحكامه في الروايات والأسانيد، فنعرف أنها يراعي في معالجته للأسانيد، وفي تعامله مع الروايات، هذه الضوابط التي ذكرها غيره من أهل العلم، فكلام أهل العلم في ذلك متفق، وليس مختلفاً.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (وأما الشافعي فنص على أن مرسلات سعيد بن المسيب: حِسان، قالوا؛ لأنه تتبعها فوجدها مسندة. والله أعلم.

والذي عَوَّلَ عليه كلامه في الرسالة: "أن مراسيل كبار التابعين حجة إن جاءت من وجه آخر ولو مرسلة، أو اعتضدت بقول صحابي، أو أكثر العلماء، أو كان المُرسِل لو سَمى لا يُسمي إلا ثقة، فحينئذٍ يكون مرسله حجة، ولا ينتهض إلى رتبة المتصل".

قال الشافعي: وأما مراسيل غير كبار التابعين فلا أعلم أحداً قبله).

الشافعي -عليه رحمة الله تبارك تعالى- فصل في كتابه الرسالة، وهو مطبوع متداول، شرائط قبول المرسل، والاحتجاج به، وكلامه -رحمه الله تعالى- دار في فلكين:

الفلك الأول: يتعلق بالرواية المرسلة، متى تكون صالحة للاعتضاد بغيرها؟

الفلك الآخر: ما يتعلق بهذه العواضد، التي تنضم إلى ذلك المرسل الجامع لشروط المرسل الذي يصلح للاعتضاد، وبيان أنواع هذه العواضد.

إذن لكي نعرف متى يكون المرسل محتجاً به، أو ليس محتجاً به، لابد أن نفهم كلام العلماء على هذا النحو، بعضه تعلق بالرواية المرسلة نفسها، متى تكون صالحة للاعتضاد بغيرها، أو غير صالحة للاعتضاد بغيرها؟ ثم إذا كانت صالحة للاعتضاد فهذا وحده لا يكفي الاحتجاج بها، بل لابد مع ذلك أن ينضم إليها ما يعضدها، وما يقويها، وما يأخذ بيدها.

وحينما نتكلم عن عواضد المرسل، أو عن المرسل الصالح للاحتجاج به، فنحن نعلم أن المرسل من أخف أنواع الضعيف ضعفاً، لماذا المرسل من أخف أنواع الضعيف ضعفاً؛ لأن الموضع الذي يخشى من ورود الخلل من جهته في الرواية هو في الطبقات العليا، وكلما كان الخلل الذي يحتمل وقوعه في الرواية مصدره في الطبقة العليا، كلما كان أثره في الرواية سلباً، أقل مما لو كان نفس السبب في طبقة دنيا، وسنشرح ذلك، وإنما أقول هذا لماذا؟

أقول هذا لأننا إذا رأينا هذه الاحترازات الشديدة التي سيأتي بيانها، وهذه الضوابط التي وضعها الإمام الشافعي -عليه رحمة الله تعالى- للحديث المرسل، لكي يكون صالحاً للاحتجاج به، مع أن المرسل من أخف أنواع الضعيف ضعفاً، فما بالك بغيره من أنواع الضعيف، الذي هو بالضرورة أشد من المرسل من حيث الضعف، فإذا كان هذا الذي ضعفه خفيف يحترز فيه الشافعي غاية الاحتراز كما سيأتي، فمن باب أولى أن يحترز لمثل ذلك، أو أشد في ما كان الضعف فيه ناشئاً عن غير الإرسال من أنواع الضعف.

أنا دائماً وأبداً أشبه الإسناد بالبناية، بناية، عبارة عن عدة طوابق، هذا إسناد، طبقة بعدها طبقة، مرتبة فوقها مرتبة، راوٍ يروي عنه آخر، وهذا الراوي يروي عمن فوقه، وهكذا حتى ينتهي الخبر، أو الإسناد إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فهو أشبه بالطوابق. وأنت إذا نظرت إلى بناية مثلاً من عدة طوابق، لو أن خللاً في هذه البناية

في الطابق الأول، أثره يكون على البناية أشد، أم إذا كان في الطابق الخامس؟ أم إذا كان في الطابق الأخير؟ كلما كان الخلل في هذه البناية في الطوابق النازلة، في الطوابق السفلى، كلما كان أثره، وضرر البناية به، أشد مما لو كان هذا الضرر، أو هذا الخلل في طبقة عليا، أو في دور أعلى، فإذا كان مثلاً هناك خلل في البناية في الدور الأخير، فهذا إن أثر في البناية فسيؤثر في هذا الدور فقط، وإذا كان الخلل في وسط البناية، فسيؤثر سلباً على البناية، سيؤثر في هذا الدور، وما فوقه من أدوار، وإذا كان هذا الخلل موجوداً في الطبقة السفلى فإن أثره يكون على البناية كلها.

وهكذا الشأن في الإسناد، كلما كان الخلل أو الموضع الذي يخشى من ورود الخلل فيه من جهته في الرواية في طبقة نازلة، كلما كان أثره سلباً على الرواية أكثر مما لو كان في الطبقة العليا؛ ولهذا نجد علماء الحديث -عليه رحمة الله تبارك تعالى- يعاملون الخلل حيث يقع في الرواية، أو ما كان مظنة لورود الخلل في الرواية، يعاملون هذا النوع من الخلل بميزان مختلف؛ لاختلاف موضعه في الإسناد.

فمثلاً التفرد: تفرد الراوي بالرواية، إذا تفرد الصحابي فحديثه صحيح، إذا تفرد التابعي فحديثه أيضاً صحيح، ثم يأتي بعد ذلك تفرد التابعي، أو تفرد أتباع التابعين، أو تفرد من بعدهم، يتبين من خلال كلام أهل العلم، ومن خلال تعاملهم مع الأساليب، أن هذا التفرد في الطبقات التي دون طبقات التابعين، كلما نزلنا بالإسناد، كلما كان احتمال قبول التفرد أبعد، وكلما علونا بالإسناد، كلما كان احتمال قبول التفرد أقرب، ولهذا نجد الإمام الذهبي -عليه رحمة الله- في كتابه: "الموقظة" المعروف، لما ساق طبقات الحفاظ من الصحابة إلى طبقة مشايخه، طبقة طبقة، إنما ساق الحفاظ الثقات، ولم يذكر الضعفاء، فبعد أن سمى هؤلاء الحفاظ من زمن الصحابة إلى طبقة مشايخه، قال هذه العبارات، قال -رحمه الله-: « فهؤلاء الحفاظ الثقات إذا تفرد الواحد منهم في طبقة التابعين، فحديثه صحيح، وإذا تفرد الواحد منهم في طبقة أتباع التابعين، قيل: صحيح غريب ».

انظر العبارة تغيرت، قيل: « صحيح غريب، وإذا كان التفرد في طبقة أتباع أو تبع أتباع التابعين، قيل: غريب فرد » ، لم يقل صحيح ها هنا، ثم قال: « ويندر تفردهم » أي في هذه الطبقة، أي تبع أتباع التابعين، قال: « ويندر تفردهم، فتجد الواحد منهم عنده مائة ألف حديث، لا يكاد ينفرد بحديثين أو ثلاثة » ثم قال: « وأما من بعدهم فأين ما ينفرد به؟! ما علمته فقد يوجد ». ومعلوم أن الذهبي من أهل الاستقراء التام، كما وصفه بذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله تعالى-.

ثم قال بعد ذلك: « وإذا كان منفرد من طبقة مشايخ الأئمة » أي طبقة مشايخ البخاري ومشايخ ومسلم، وأمثال هؤلاء، قيل: « فيما يتفرد به منكر » انظر أخي الكريم: التفرد هو التفرد، لكن هذا التفرد في طبقة عليا كان صحيحاً، ثم كلما نزلنا في طبقة كلما كان قبول هذا التفرد أبعد عنه في الطبقة العليا، وكلما نزلنا بالطبقة، كلما ضعف قبول التفرد، وهذا له تحليلات وتعليلات عند أهل العلم ليس هذا موضع بيانها.

كذلك نقول مثلاً: الانقطاع، أو عدم الاتصال: إذا كان في طبقة التابعين فهو أخف ضرراً للرواية، مما وقع مما كان ذلك في طبقة دنيا، أو طبقة متأخرة، لماذا؟ لأن التابعين في الأعم الأغلب لاسيما إذا كانوا من كبار التابعين إنما أخذوا الخبر عن الصحابي عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وإن كان يحتمل أن يكونوا إنما أخذوا الخبر عن تابعي آخر، عن صحابي، عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فالأعم الأغلب في التابعين: هو الصدق والديانة والأمانة، والأسانيد قصيرة، يسهل حفظها، والخلل قليل، بل يقول الإمام الذهبي -عليه رحمة الله تبارك تعالى-: " إنه لا يكاد يوجد في طبقة التابعين من الضعفاء إلا القليل النادر "، كيف يكون ضعيف، والإسناد بينه وبين رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ليس إلا صحابي، أو تابعي آخر وصحابي، فوسائل حفظ الإسناد سهلة، يصعب أن يغفل عن حفظه، من عرف بالثقة، أو عرف بالضبط والإتقان، ولا يخطئ في هذه الطبقة إلا من كان مغفل، أو لا يحسن حفظ الأسانيد أو المتون؛ ولهذا وجدنا الشافعي -عليه رحمة الله- كما سيأتي يشترط في قبول المرسل: أن يكون الذي أرسله من كبار التابعين، وهو قال في غضون كلامه: « ومن نظر في العلم بخبرة، وقلة غفلة، استوحش من مرسل كل من دون كبار التابعين، بدلائل ظاهرة فيها » ثم شرح ذلك وشرحها من بعده العلماء، ولكن نحن نريد الآن أن نذكر خلاصة ما قاله الإمام الشافعي، ونعرف فقه الإمام الشافعي في التعامل مع المرسل، والتمييز، بينما يحتج به من المراسيل، وما لا يُحتج به.

إن المرسل لكي يكون صالحاً للاعتبار لابد أن تتحقق فيه هو شرائط:

- الشرط الأول: أن يصح السند إلى من أرسل الخبر. حينما نقول: هذا مرسل أي أرسله ذلك التابعي، لابد أن يكون هذا التابعي صح السند إليه، أنه روى الرواية مرسلة عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، لكن إذا روى عن المرسل أحد الضعفاء الحديث مرسلاً، فهل نستطيع أن نقول: إن هذا التابعي أرسل الخبر أو لم يرسله؟ لا نستطيع؛ لأنه ما بني على خطأ فهو خطأ، فنحن لا نستطيع أن نجزم بنسبة الخبر إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلا إذا رواه الثقات، فكيف جزمنا بأن هذا التابعي أرسل الحديث عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، والسند إليه لم يصح، فلابد من صحة الإسناد إلى ذلك التابعي الذي روى الخبر مرسلاً عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وهذا الشرط

نص عليه عدد من أهل العلم، وهو مفهوم من كلام الشافعي في الرسالة، ونص عليه الإمام الذهبي، وكذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني، وكذلك الزركشي أيضاً في نكته على كتاب ابن الصلاح.

- الشرط الثاني: أن يكون هذا التابعي نفسه من الثقات، وليس من الضعفاء؛ لأنه إن كان من الضعفاء، فلربما التبست عليه بعض الروايات، جاء لبعض الموقوفات فنسبها إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأرسل الخبر، خطأً منه، بل لابد أن يكون من الثقات كما يصفه الإمام الشافعي -عليه رحمة الله- في الرسالة، بأن يكون من الثقات المأمونين، فأما إذا لم يكن ثقة فهذا مرسله وعدمه سواء.

- الشرط الثالث: أن يكون هذا التابعي لا يروي إلا عن الثقات. ليس معروفاً بأخذ العلم عن الضعفاء، وإنما لا يروي إلا عن الثقات، ولم يتحمل العلم إلا عمن يوثق به، فأما إذا كان من شأنه أن يروي الحديث، أو يسمع الحديث، أو تحمل الحديث عن الضعفاء والمجهولين، والثقات أيضًا، وكان حديثه فيه خليط مما تحمله عن الثقات وتحمله عن الضعفاء والمجاهيل، فحينئذ لا يكون مرسله صالحاً للاعتبار أصلاً؛ لاحتمال أن يكون مخرج المرسل عن هؤلاء الضعفاء، أو عن بعضهم.

- الشرط الرابع: أن يكون هذا التابعي من كبار التابعين، وليس من صغار التابعين. والشافعي أكد هذا المعنى، وذكر في عبارته ما يؤكده وأعاد ذلك في أكثر من موضع في كتابه الرسالة، وقال في ضمن ما قال: « ومن نظر في العلم بخبرة، وقلة غفلة، استوحش من مرسل كل من دون كبار التابعين بدلائل ظاهرة فيها » وقال أيضاً في غضون كلامه -رحمه الله تعالى-: « وأما مراسيل غير كبار التابعين فلا أعلم أحداً قبلها »، والشافعي حينما يقول: « لا أعلم أحداً قبلها » فهو إنما يحكي عن أقرانه، أو من تقدم عليه من أهل العلم، والشافعي من أهل الاستقراء، وهو حجة فيما ينقله عن غيره من أهل العلم -رحمه الله تعالى-.

فهذه الشرائط صلاحية المرسل للاعتبار، لكن إذا تحققت في الرواية المرسلة، هل هذا يكفي للاحتجاج بالرواية المرسلة؟ لا.،. هذا وحده. وإنما هذا معناه، أن هذه الرواية المرسلة صارت صالحة لتلقي هذه العواضد، صارت أرضاً خصبة، أرضاً طيبة تصلح لتقبل العواضد التي تقويها وتأخذ بيدها حتى يرتقي الحديث حينئذ إلى مصاف الحجة.

فما هذه العوضد؟

- العاضد الأول: أن يسنده الحفاظ المأمونون، وهذه عبارة الشافعي -رحمه الله- أن يسنده الحفاظ المأمونون إما باللفظ، وإما بالمعنى عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، يعني أن يجيء إسناد صحيح متصل إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- بمثل معنى ذلك المرسل، فحينئذ نستدل بهذا المسند الصحيح على صحية مخرج المرسل.

نحن قلنا: إن الشافعي إنما يبحث ها هنا في معرفة هذا الذي أمره مغيب من المرسل، نحن نخاف أن يكون المرسل أخذ الحديث عن بعض الضعفاء، فهو يضع هذه الضوابط ليتأكد أو يغلب على ظنه بأن الذي سقط بين المرسل ورسول الله -صلى الله عليه وسلم- إما أنه صحابي، أو تابعي ثقة، وصحابي عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-. فأولاً: هذا المرسل إن انضم إليه مسند صحيح فحينئذ يستدل بذلك على أن المرسِل الأول -صاحب الرواية المرسلة- إنما أخذ الحديث عن تابعي ثقة، وليس عن تابعي ضعيف، بعد أن تحققنا من أن الرواية لها أصل صحيح عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-. بعض أهل العلم قال: إن هذا المسند لا يشترط أن يكون صحيحاً، بل من الممكن أن يكون مسنداً لا تقوم به الحجة بانفراده، وهذا القول لم يلقَ قبولاً عند جمهور أهل العلم:

أولاً: لمخالفته لظاهر نص كلام الشافعي؛ لأنه قال: أن يسنده الحفاظ المأمونون.

ثانيًا: وهو أن الشافعي -رحمه الله- لا يقوي الرواية المرسلة بالرواية المسندة، بحيث يكون النتيجة المنضمة من اجتماع المرسل بالمسند مما يحتج به، وإنما يستدل بهذا المسند على أن المرسل نفسه كان مخرجه عن ثقة، فيكون حينئذ -ذلك المرسل- صحيحاً لذاته، بعد أن عرفنا أو غلب على ظننا بأن مخرجه عن الثقات، وليس عن الضعفاء.

ويعبر عن ذلك الإمام ابن الصلاح، وكذلك الإمام النووي في مختصره لكتاب ابن الصلاح، وكذلك في مقدمة المجموع بقوله -رحمه الله تعالى-: « فإذا انضم لهذا المرسل مسند صحيح أو مرسل، أرسله من أخذ العلم عن غير رجال الأول كان صحيحاً » يعني صار المرسل الأول بعد أن عرفنا مخرجه بعد أن استدللنا على ثقة الراوي الذي سقط من الرواية المرسلة بما انضم إلى الرواية المرسلة من المسند الصحيح، الذي تأكدنا به أن مخرج هذه الرواية المرسلة عن الثقات، وليس عن الضعفاء، صار هذا المرسل نفسه صحيحاً، كما أنه لو صار صحيحاً لذاته، يقول: « فيصير في المسألة حديثان صحيحان »، هذه عبارة النووي، « فيصير في المسألة حديثان صحيحان » أي المرسل بعد أن عرفنا صحة مخرجه، والمسند الصحيح يقول: « حتى لو عارضهما صحيح من وجه آخر »، أي صحيح لذاته، قدمناهما عليه إذا تعذر الجمع، معنى هذا أن هذا المرسل انضم إليه مسند صحيح أم لا؟

عندنا مرسل ومسند ضعيف، إذا اجتمع يتولد منهما حسن لغيره، ومعلوم أن الحسن لغيره دون الصحيح لذاته في المنزلة، فكيف قدم الإمام النووي المرسل مع ما انضم إليه من المسند على ذلك الصحيح لذاته، إنما قدمه؛ لأنه يتعامل

مع ذلك المسند الصحيح، فهو استدل أولاً بهذا المسند الصحيح على صحة مخرج المرسل، ثم صار في المسألة حديثان: مسند عرفنا صحة مخرجة فصار صحيحاً لذاته، وهذا المسند الصحيح، فيصير في المسألة حديثان صحيحان إذا عارضهما صحيح لذاته، بطبيعة الحال: يقدم الوجه الذي فيه حديثان صحيحان على الوجه الذي فيه حديث واحد صحيح.

- العاضد الثاني: مرسل آخر. يعني يأتي مرسل آخر أرسله تابعي آخر أيضاً عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، وهذا المرسل الآخر أي بمثل معنى المرسل الأول، وهذا المرسل الآخر لابد أن يتحقق فيه:

أولاً: كل الشرائط التي تحققت في المرسل الأول، من صحة الإسناد إلى من أرسله، وأن يكون هذا الذي أرسله من الثقات، وليس من الضعفاء، وأن لا يكون معروفاً بأخذ العلم عن الضعفاء، وأن يكون من كبار التابعين، وليس من صغارهم؛ لأن الرواية إنما تتقوى بما هو مثلها أو أقوى منها، وليس بما دونها.

ثانيًا: أن لا يكون كل من التابعيين المرسلين قد أخذ العلم عن شيوخ الآخر. يعني هذا التابعي الأول -صاحب المرسل الأول- شيوخه الذين تلقى عنهم العلم غير شيوخ المرسل الثاني، لنطمئن إلى تعدد المخارج، وأن الحديث لا يعود إلى شيخ واحد، لاحتمال أن يكون إذا اشترك عن أخذ العلم عن بعض الشيوخ، أن يكون إنما أخذ المرسل الأول والمرسل الثاني كلاهما أخذ الحديث عن بعض الشيوخ ممن اشترك في أخذ العلم عنه، فيرجع حينئذ الحديث إلى كونه من رواية واحدة، فكيف نقوي الرواية بنفسها، هل الرواية تتقوى بنفسها أم تتقوى بغيرها؟! تتقوى بغيرها؛ فلهذا يشترط ذلك، وبالضرورة مفهوم ضمنا أنه إذا كان يشترط أن يكون كل من التابعيين قد أخذ العلم عن غير شيوخ التابعي الآخر، فمن باب أولى أن لا يكون أحدهما أخذ العلم عن الآخر، وقد أرسلهما هذا الحديث الواحد، فالذي يغلب على الظن أن أحدهما أخذ الحديث من الآخر، ثم أسقطه وارتقى بالحديث إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.

- العاضد الثالث من عواضد المرسل: أن يكون هذا المرسل قد جاء بموافقته قول بعض الصحابة الكرام -رضي الله عنهم-.

- العاضد الرابع: أن يكون هذا المرسل قد قال بمعناه عامة أهل العلم، وبطبيعة الحال يشترط صحة الرواية إلى الصحابي، أو إلى هؤلاء التابعين مثلاً الذين وردت عنهم تلك الأقوال الموافقة لذلك المرسل هذه من جهة. من جهة أخرى: أن نتحقق من تعدد المخارج. فقد يكون الحديث مما اختلف فيه الرواة، فبعضهم رواه مرسلاً، وبعضه رواه موقوفاً، والحديث هو الحديث، مخرجه واحد اختلف فيه الرواة، لكن بعضهم رواه مرسلاً عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وبعضهم رواه موقوفاً عن صحابي، فأنت تأتي وتقول: هذا مرسل قد وافقه قول هذا الصحابي، إذن يتقوى به. نقول: لا؛ لأن هذا مخرج واحد، فلابد أن تتعدد المخارج، فيكون مخرج المرسل يختلف عن مخرج الموقوف، بحيث يغلب على ظننا بأن هذا الموقوف الذي على هذا الصحابي حينما قاله، قاله من غير أن يكون عنده علم بهذا المرسل، أو لم يخطئ بعض الرواة، فعمد إلى قول الصحابي فأخطأ، ونسبه إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على جهة الإرسال، فحينئذ لا يكون هناك من فائدة. هذا خلاصة ما قاله الشافعي -رحمه الله تعالى- في هذا الأمر.

مراسيل الصحابة

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (قال ابن الصلاح: وأما مراسيل الصحابة، كابن عباس وأمثاله، ففي حكم الموصول؛ لأنهم إنما يروون عن الصحابة، وكلهم عدول، فجهالتهم لا تضر. والله أعلم.

قلت: وقد حكى بعضهم الإجماع، على قبول مراسيل الصحابة، وذكر ابن الأثير وغيره في ذلك خلافاً. ويُحكى هذا المذهب عن الأستاذ أبي إسحاق الإسفرايئني، لاحتمال تلقيهم عن بعض التابعين. وقد وقع رواية الأكابر عن الأصاغر، والآباء عن الأبناء، كما سيأتي -إن شاء الله تعالى-.).

هذه مسألة أخرى من المسائل التي يتناولها علماء الحديث، وأيضاً علماء الأصول، وهي ما تسمى عندهم بمراسيل الصحابة. ما معنى مراسيل الصحابة؟ وكيف يكون مرسلاً، ويضاف إلى الصحابي؟ أي ما لم يسمعه الصحابي من رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وإنما أخذه عن صحابي آخر عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وهذا عادة ما يكون من صغار الصحابة، الذين لم يدركوا البعثة، وصاروا يحدثون بأخبار، نعلم بالضرورة أنهم لم يدركوا زمانها، فهم إما أنهم أخذوها عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وإما أنهم أخذوها عن صحابي آخر من كبار الصحابة عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، كما قال أبو الدرداء -رضي الله عنه-: « ليس كل ما نحدثكم به، أخذناه عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ، كان بعضنا يحدث بعض، ويصدق بعضنا بعضاً »؛ لأنهم -رضي الله عنهم جميعاً- كانوا كلهم عدولاً أمناء -رضي الله عنهم أجمعين-، فهذا وإن سميناه مرسلاً إلا أننا نعطيه حكم الاتصال، ونعامله معاملة الاتصال من حيث الحكم، وأما وصفه بكونه مرسلاً أي من حيث التسمية والاصطلاح، لأننا نعلم أنه ليس متصلاً؛ لأن هذا الصحابي لم يسمع هذا الخبر من رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، بينه وبين رسول الله -صلى

الله عليه وسلم- واسطة، لكن لما تحققنا من أن الواسطة عن صحابي، والصحابة كلهم عدول، فمعرفتنا بهذه الواسطة أو عدم معرفتنا غير مؤثر في الحكم.

فمن هذه الحيثية صار الحكم سواء، سواء هذا الصحابي أخذ الخبر عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- مباشرة، أم أخذه عن صحابي آخر، عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ونقول: إننا نعامله معاملة المتصل، أو نحكم باتصاله، ولا نقول: إنه متصل حقيقة؛ لأنه لم يتصل حقيقة؛ ولهذا وصفوه بأنه مرسل.

بعض الباحثين ممن لم يعرف الفرق بين هذه الاصطلاحات يخلط، فيعمد إلى بعض ما وصفه العلماء من هذا الباب بأنه مرسل، يقول: لا، هذا مرسل صحابي، ومرسل الصحابي حجة، والإمام لم يقصد أنه ليس بحجة، إنما يقصد أنه من حيث التسمية هو مرسل، وإن كان من حيث الحكم كالمتصل سواءً بسواء.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (تنبيه: والحافظ البيهقي في كتابه: "السنن الكبير" وغيره، يسمي ما رواه التابعي عن رجل من الصحابة مرسلاً. فإن كان يذهب مع هذا إلى أنه ليس بحجة، فيلزمه أن يكون مرسل الصحابة، أيضاً ليس بحجة. والله أعلم).

- التابعي أحيانًا يقول: عن رجل من الصحابة، عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ولم يسمي ذلك الصحابي، فبعض أهل العلم يعد ذلك من المرسل، كالبيهقي. والواقع أن البيهقي ليس متفرداً بهذ، وإنما موجود في كلام غيره من أهل العلم، ولكن من يتأمل صنيع البيهقي في كتابه: "السنن الكبير" و"المعرفة" أيضاً، يتبين أن البيهقي لا يعل الحديث بالإرسال إذا كان على هذه الصفة، إلا حيث يعرض ما هو أقوى منه، بل هو نص في بعض مواضع حيث رد بعض ما كان من هذا القبيل، وعلل ذلك بأنه إنما يقبله، إذا لم يكن عارضه ما هو أصح منه، هذا من ناحية. من ناحية أخرى: لابد أن يكون هذا التابعي هو الذي وصف ذلك بأنه صحابي، يعني التابعي هو الذي يقول عن رجل من الصحابة، لكن لو أن التابعي قال: عن رجل، ثم قال من بعد التابعي، فوصف ذلك الرجل بكونه صحابي، فحينئذ لا يعترض على مثل البيهقي؛ لأن غير التابعي قد يصف الرجل بالصحبة، وهو ليس صحابي، أو يتنازع في كونه صحابي، أما التابعي ففي الغالب أنه أخذ ذلك عنه.

- بعض أهل العلم فرق بين ما إذا صرح التابعي بسماعه لذلك الصحابي، أو لم يصرح، وهذا كلام متجه وكلام صحيح؛ لأنه هب أنه سمى هذا التابعي ولم يسمع منه؟ أليس هناك من التابعين من قد حدث عن بعض الصحابة من غير سماع، وروايتهم عنهم من قبيل الإرسال، كالزهري يحدث عن بعض الصحابة الذين لم يسمع منهم، مع أنه قد سماهم، فإذا قال الزهري عن رجل من الصحابة، هل هذا يلزم منه اتصال؟ قد يكون هذا من جملة الصحابة الذين ليس له منهم سماع؛ فلهذا اشترط بعض أهل العلم كالصيرفي وغيره، أن يصرح بالسماع، ونجد بعض أهل العلم كالبخاري، والإمام الحاكم النيسابوري وغيرهم، يعدون ذلك من المنقطع على هذه الحيثية، يعني أنه لم يتصل بين هذا التابعي والصحابي، لا أنه ينازع في كونه صحابياً.

وكذلك إذا ورد في أثناء الإسناد عن رجل عن فلان، فبعض أهل العلم يجعله من المتصل، ويقول: هو متصل في إسناده مجهول. والبعض الآخر: جعلوه من المنقطع. والبعض الآخر: جعلوه من المرسل.

والواقع أن هذا اختلاف لفظي، فالكل متفق على كونه ليس محتجاً به، إنما اختلفوا هل يسمى منقطعاً؟ أم مرسلاً؟ أم هو متصل والعلة الجهالة، وليس الإرسال أو الانقطاع؟ هذا اختلاف لفظي، لكن على جميع الأقوال هو غير محتج به.

إجابات الحلقة الماضية.

كان السؤال الأول: قول التابعي: من السنة كذا هل هو من قبيل المرفوع؟

وكانت الإجابة: قول التابعي: من السنة كذا، فيه خلاف بين أهل العلم، لكن الصحيح أنه موقوف. والله أعلم. نعم، هذا هو الراجح في المسألة.

السؤال الثاني: هل يصح وصف الحديث بكونه شاذاً ومقلوباً علل؟

وكانت الإجابة: نعم، يصح وصفه بكونه مقلوباً، بين فيه وجه الخطأ، أن كونه شاذاً أفاد أن الحديث وقع فيه خطأ، ولم يبين نوع الخطأ الذي وقع فيه الراوي. والله أعلم.

يعني من قال من أهل العلم في الحديث: إنه شاذ، أو وصفه بأنه وقع فيه خطأ من غير أن يبين نوع ذلك الخطأ. أما من قال: إنه مقلوب، فقد زاد فائدة وهي: أن هذا الخطأ هو من قبيل القلب في الروايات، والله أعلم.

تقول: هل الإمام أحمد محدثاً أم فقيهاً؟.

هو محدث فقيه، وإمام أهل السنة والجماعة، رحمه الله ورضي عنه.

تقول: لماذا لم يأخذ بعض الفقهاء بمرسل الصحابي، مع علمنا أن الذي لا شك فيه بعدالته؟.

لا..، ليس الشأن في عدالة الصحابي، لا يختلف في ذلك أهل السنة، وإنما الشأن في سماع التابعي لذلك الحديث من ذلك الصحابي؛ لأنه لم يسمي ذلك الصحابي، ونحن نريد أن نعرف، هل هذا التابعي أخذ الحديث عن هذا الصحابي، أم بلغ به عن هذا الصحابي الذي أبهم اسمه؟ هو صحابي من حيث الصحبة، لم يراجع في ذلك، إنما الذين

توقفوا في الاحتجاج بذلك، ووصفوه بالإرسال، أي أننا لا نعرف هذا التابعي سمع من هذا الصحابي، أم لم يسمع من ذلك الصحابي. والتابعون كانوا يرسلون الأحاديث عن الصحابي الذي يسمونه في الأسانيد، كما أن الزهري يحدث عن بعض الصحابة الذين ليس له منهم سماع، فإذا جاء الزهري، وقال: عن رجل من الصحابة، فلعل هذا الصحابي الذي أبهم اسمه هو من جملة الصحابة الذين ليس له منهم سماع، ليس ذلك طعناً في الصحابة، وإنما راجع إلى مسألة الاتصال وعدمه. والله أعلم.

يقول: أولها: التابعي الذي رأى النبي -صلى الله عليه وسلم- كافراً ثم أسلم بعد وفاة النبي -صلى الله عليه وسلم- ذكرتم أن روايته مقبولة متصلة، فهل ذلك يقبل منه سواء تحققنا أنه حضر هذا الحدث أم لا يستويان؟.

أنا تكلمت في كونه يسمى مرسلاً أم لا؟ نحن اشترطنا في المرسل: أن يكون الذي رواه عن الرسول تابعي، وهذا تابعي، وقد سمع من الرسول، فلماذا لم يعده العلماء من المرسل، فنحن نقول: لم يعده العلماء من المرسل؛ لكون هذا التابعي إنما أخذه من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مباشرة، وإن كان وقت أن تحمله من النبي ليس مؤمناً، لكن لما حدث به بعد أن آمن وأسلم قُبِلَ ذلك منه، فلم يعامل معاملة المرسل من هذه الحيثية، فهذا من حيث التعريف، وليس يهتم بمثل هذه التفريعات.

يقول: السؤال الأول: هل مقطوع التابعي الذي لا مجال فيه للرأي يكون له حكم الرفع؟ كقول سعيد بن جبير: (من قطع تميمة من إنسان كان كعدل رقبة). ألا يكون هذا من قبيل المرفوع الذي لا مجال فيه للرأي؟ السؤال الثاني: عندما يحدث اختلاف في بعض الأحاديث كالرفع والوقف، يقول بعض الأئمة، يفترض فيه الوقف، هل يلزم من هذا قول: الصواب فيه الوقف، هل يلزم أن صحة الإسناد إلى الصحابي؟ أو هو وصف للرواية؟ قد يصح إلى الصحابي وقد لا يصح؟ يعني: إذا قال بعض الأئمة في بعض الأحاديث المختلف في رفعها ووقفها قال: أن هذا صحة الإسناد إلى الصحابي، أو هو وصف بأن المحفوظ في الرواية هو الوصف؟

المسألة الثانية هذه من خصوصيات علم العلل، نحن نتكلم عن مسألة على فرض أن الرواية صحت بالفعل، لكن كيف تصح هذا مما نعالجه في أبواب علل الأحاديث، ليس هذا موضع بيان هذا، لكن نتكلم إذا كان الحديث اختلف فيه الرواة، فبعضهم رواه مرسلاً، وبعضهم رواه موقوفاً، والحديث واحد، وإنما ذلك من اختلاف الرواة، فالمخرج واحد، فهي تعامل على أنها رواية واحدة، إما أن يصح فيها الإرسال فيعامل معاملة المرسل، وإما أن يصح فيها الوقف فيعامل معاملة الموقوف،أما كيف نحقق ذلك هذا موضوع في علم علل الأحاديث -إن شاء الله تعالى-.

إجابة السؤال الأول: إذا قال التابعي قولاً مما لا يقال بالرأي، هل يعامل معاملة المرسل أم لا؟ هذا إن كان إخباراً عن الغيبيات، فقد يكون إنما أخذه عن أهل الكتاب، أما إذا عبر بأن هذا مما يترتب عليه ثواب معين أو عقاب معين، فقد يكون ذلك من قبيل المرسل؛ لأنه في الغالب أنه أخذه بحديث المتصل إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، كما ذكر الحاكم النيسابوري في مبحث المعضل، بأن من صور المعضل: أن يقول التابعي قولاً من قبل نفسه مما لا يقال بالرأي، ويكون ذلك القول مسنداً متصلاً إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، من وجه آخر فيكون معضلاً من هذه الحيثية، ومعنى كونه معضلاً من هذه الحيثية، أنه عامله معاملة المرفوع المضاف إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-؛ لأنه قول قاله التابعي، فكيف يوصف بكونه معضل، إلا إذا كان هذا التابعي يسنده عمن فوقه؟ وإذا وصفناه بالإعضال، فالغالب أنه يرويه عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وهذا ما استحسنه الإمام ابن الصلاح، وسيأتي في نوع المعضل -إن شاء الله-.

يقول: إذا علمنا أن الصحابي هو الذي سقط، والصحابة كلهم ثقات، فهل نحكم على هذا الحديث بالصحة؟.

إذا تيقنا من أن الساقط صحابي، فالحديث صحيح متصل لا غبار عليه.

يقول: نرجو توضيح قول الحافظ البيهقي في سننه عن المرسل؟.

الإمام البيهقي -عليه رحمة الله تعالى- تعرض في كتابه: السنن الكبير وغيره، إلى الروايات التي يقع فيها كثيرًا عن التابعي، عن رجل من الصحابة، من غير أن يسميه، عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فيصفها كثيرًا بأنها مرسلة. فبعضهم قال: إنما سماها مرسلة، ومع ذلك هو يحتج بها، فهو من باب تسمية مرسل الصحابي مرسل، مع أنه حجة عند علماء الحديث عموماً، وإنما سماها مرسلة من حيث أن الصحابي لم يذكر اسمه فيها، وهو نص على أنه يحتج به، في مواضع، ونص على أنه لا يحتج بها إلا إذا حيث عارضها ما هو أقوى منها، وأنا أقول: إن الإرسال في هذه المواضع في الغالب يكون من باب غلبة ظن الناقد، بأن هذا التابعي، وإلا سمى من أو وصف من روى عنه بأنه صحابي، إلا أنه قد يكون لم يسمع منه، فيكون من باب الانقطاع، من عدم الاتصال، وليس بالإرسال، الذي نحن بصدد الكلام فيه، يعني أنه منقطع بين التابعي وذلك الصحابي، فهو صحابي لا ينازع في صحبته، إنما ينازع في سماع ذلك التابعي منه في هذا الحديث. والله أعلم.

فضيلة الشيخ هلا تفضلتم بطرح أسئلة هذه المحاضرة مشكوراً؟.

السؤال الأول: اذكر أجمع تعريف للحديث المرسل؟

السؤال الثاني: اذكر شرائط الاحتجاج بالحديث المرسل؟

الدرس الحادى عشر
الحديث المنقطع

إن الحمد لله تعالى نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وبعد:
لقاؤنا اليوم -إن شاء الله تعالى- مع النوع العاشر من أنواع علوم الحديث: وهو نوع الحديث المنقطع. وكما قلنا آنفاً أن الإرسال والانقطاع والإعضال والتدليس كل هذه الأنواع وما كان بسببها إنما هي صور من صور السقط في الإسناد، وإنما يعد العلماء هذه الأنواع ويسمون كل نوع منها باسم يختص به بحسب موضع السقط في الإسناد، وعدد الساقطين أيضًا، فنقرأ -إن شاء الله تعالى- ما قاله الشيخ الإمام ابن كثير -رحمه الله تعالى- مما يتعلق بهذا النوع:
النوع العاشر: المنقطع
قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (النوع العاشر: المنقطع. قال ابن الصلاح: وفيه وفي الفرق بينه وبين المرسل مذاهب.
قلت: فمنهم من قال: هو أن يسقط من الإسناد رجل، أو يذكر فيه رجل مبهم.
ومثل ابن الصلاح للأول: بما رواه عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع عن حذيفة مرفوعاً: (إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين...)، الحديث، قال: ففيه انقطاع في موضعين:
أحدهما: أن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري، إنما رواه عن النعمان بن أبي شيبة الجندي عنه. والثاني: أن الثوري لم يسمعه من أبي إسحاق إنما رواه عن شريك عنه .)
الحديث المنقطع كالحديث المرسل كلاهما من أنواع السقط في الإسناد، إلا أن علماء الحديث -عليهم رحمة الله تعالى- تارة يطلقون هذين المصطلحين -المرسل والمنقطع- بمعنى واحد، فيعبرون عن أي سقط يقع في الإسناد في أي موضع منه، وعلى أي صفة كانت بأنه مرسل، أو بأنه منقطع، وهذا -كما قلنا في اللقاء الماضي- من باب التوسع في الاصطلاح، فكلما وجد في الإسناد سقط سواء كان في أعلى الإسناد، أو في نهاية الإسناد، أو في أثناء الإسناد، وسواء كان عدد الساقطين واحداً أو أكثر، فكل ذلك يصدق عليه اسم الإرسال، ويصدق عليه اسم الانقطاع أيضًا، إلا أن المحدثين -عليهم رحمة الله تعالى- من حيث الاستعمال الأغلب والأشهر يخصون المرسل بصورة، ويخصون المنقطع بصورة أخرى، فحيث أطلق المرسل فيعنى به: ما رفعه التابعي إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- من غير أن يذكر الوسائط بينه وبين النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-. أما الانقطاع فأشهر معانيه، وأكثر استعمال أهل العلم له، ما كان السقط في أثناء الإسناد، وليس في أحد طرفيه، فإذا سقط راوٍ من الوسط، أي: راوٍ روى عن شيخ وهو لم يسمع من ذلك الشيخ، إنما سمع الخبر من رجل آخر عن ذلك الشيخ، ثم أسقط ذلك الآخر، وارتقى بالحديث إلى ذلك الشيخ، إذن هناك واسطة سقطت من الوسط، فهذا الذي يكثر تسميته بالمنقطع في اصطلاح علماء الحديث.
وأشار المؤلف ها هنا إلى صورة أخرى من صور المنقطع: وذلك حيث يكون في الإسناد إبهام الراوي، -إبهام أحد الرواة- فيأتي في الإسناد مثلاً: قول بعض الرواة: حدثني رجل عن فلان، أو عن رجل عن فلان، أو شيخ عن فلان، وهو لا يسمي ذلك الرجل، ولا ذلك الشيخ، إنما يشير إليه هكذا مبهماً غير مذكور باسمه، فهذا أيضاً عده بعض أهل العلم -كالإمام الحاكم النيسابوري رحمه الله تعالى- من قبيل المنقطع، وبعضهم اعتبره من قبيل المرسل، وأشرنا في اللقاء الماضي أن من أهل العلم من جعله من قبيل المتصل حتى قال قائلهم:
وقولهم عن رجل متصل لكن في إسناده من يجهل
بمعنى أنه متصل من حيث أن كل راوٍ مذكور، سواء ذكر باسمه، أو ذكر مبهماً غير مسمى في الإسناد، لكنه مذكور، فاعتبر هذا القائل أن ذلك يعد من المتصل، ولكن العلة التي ينبغي أن يعلل الحديث بها لا الإنقطاع ولا الإرسال، إنما هي جهالة ذلك الراوي، وعدم معرفتنا به، وهذا القول ضعيف، وإن عزاه بعض المتأخرين إلى الأكثر من أهل العلم، وليس كذلك، فليس هو عند الأكثر من أهل العلم، كذلك بل الأكثر من أهل العلم يعدون ذلك: إما من المرسل، وإما من المنقطع.
وجد ذلك في كلام كثير من أهل العلم كالبخاري وعلي بن المديني وأبو بكر الأثرم والإمام النسائي وغيرهم من أهل العلم. والعلة في ذلك واضحة في كون هذا الراوي روى عمن لم يسمه، فإذا روى عمن لم يسمه فهو كما لو سماه، وعرفنا أنه لم يسمع منه، فلو أن راوياً روى عمن سماه فعلاً، قال: عن فلان، وذكره باسمه، ثم تبينا أنه لم يسمع من ذلك المذكور في الإسناد، أكنا نحكم للحديث بالانقطاع أم لا؟ كنا سنحكم على الحديث بالانقطاع، لكوننا قد عرفنا وعلمنا أن هذا الراوي ليس له من الشيخ المذكور في الرواية سماع، فإذا قال هذا الراوي نفسه: حدثني شيخ، أو عن شيخ وهو لم يذكره باسمه، عن فلان فهو كما لو أنه حدث عن فلان، هذا وهو لم يسمع منه، فحيث تحققنا من أنه

لم يسمع من شيخه الذي روى عنه وسماه، فنحن نؤمن بالضرورة، أن هناك واسطة بينه وبين ذلك الذي سماه؛ لأننا تحققنا من أنه لم يسمع منه مباشرة. فإذا جاء هو نفسه في رواية أخرى، وقال: عن شيخ عن فلان، فهو لم يزد شيئاً، هو أكد المعنى الذي كنا متحققين منه؛ لأنه حينما روى عن شيخه، وهو لم يسمع منه، كنا قد علمنا بذلك أن بينه وبين ذلك الشيخ واسطة، فإذا جاء في موضع آخر وبَيَّن هذه الواسطة ولم يسمها، هل أفادنا شيئاً جديداً؟ لم يفدنا شيئاً جديداً؛ لأننا متحققين من عدم اتصال الرواية. فإذا جاء هو في رواية أخرى وبَيَّن أن هناك بينه وبين شيخه المذكور باسمه واسطة، وهو لم يسم تلك الواسطة، فهو أكد لنا المعنى الذي كنا متحققين منه، وهو أنه لم يسمع ذلك من شيخه الذي سماه؛ فلهذا لا نحكم على هذه الرواية بالاتصال، وإنما العلة كما ذهب إلى ذلك جمهور أهل العلم، إنما هي الانقطاع أو الإرسال.

وحينما نقول الانقطاع أو الإرسال بناءً على أن الانقطاع والإرسال يعبر بكل منهما عن الآخر، فإذا سمعنا مثل هذا مرسلاً أو منقطعاً، فهو من جهة واحدة، أما إذا قلنا أنه متصل فهذا أمر آخر.

واعلم أن ألفاظ الرواية تختلف دلالاتها من لفظ إلى آخر:

- فهناك ألفاظ صريحة في السماع: كسمعت وحدثني وأخبرني، ومثل هذه الألفاظ التي تفيد الاتصال، وتفيد معنى السماع.

- وهناك ألفاظ صريحة في عدم السماع: كقول الراوي: حدثت عن فلان، أخبرت عن فلان، نبئت عن فلان، بلغني عن فلان، ومثل هذه العبارات فهذه صريحة في عدم السماع؛ لأنها تتضمن أن هناك مخبراً أخبر ذلك الراوي بهذه الراوية، وهو ليس مسمى في الرواية، فنحن نفهم من قول الراوي بلغني عن فلان: أن هناك مبلغ، وهذا المبلغ غير مذكور في الإسناد، فحينئذ هذه اللفظة يفهم منها: أن الانقطاع صراحة، وليس الأمر على الاحتمال.

- وهناك ألفاظ تحتمل السماع وعدمه: كالعنعنة، كقول الراوي: عن فلان، أو قال فلان، أو روى فلان، أو حكى فلان، أو ذكر فلان، فهذه الألفاظ لا نستطيع أن نفهم منها سماعاً كما لا نستطيع أن نفهم منها عدم سماع؛ لأنها تحتمل المعنيين جميعاً، فقول الراوي: قال فلان، قد يكون سمع منه ذلك القول، فهو يحكيه عنه، وقد يكون إنما أخبر بذلك القول عن ذلك القائل، فهو حينما يقول قال من غير أن يبين أنه قال له مباشرة، أو ما يفيد هذا المعنى، فنحن حينئذٍ لا نستطيع أن نجزم بأن هذا اللفظ دال على السماع، كما أننا لا نستطيع أن نفهم منه عدم السماع أيضًا؛ لاحتماله للمعنيين معاً، بخلاف الألفاظ الأخرى التي تدل على عدم الاتصال صراحة، كمثل قول الراوي فيما ذكرنا بلغني أو حدثت أو أخبرت أو أنبئت أو مثل هذه العبارات.

وقول الراوي "عن شيخ" هو من هذا القبيل- قول الراوي عن شيخ أو عن رجل- فهذا يفهم منه أن بينه وبين من سماه في الرواية واسطة، فهو كمثل قوله: بلغني عن فلان، أو حدثت عن فلان، أو أخبرت عن فلان، وهذا يفيد الانقطاع إفادة واضحة صريحة لا تحتمل أدنى شك.

هنا الإمام ابن الصلاح -عليه رحمة الله تبارك وتعالى - ذكر أمثلة للصورتين التي ذكرهما للحديث المنقطع:

الصورة الأولى: أن يسقط من الإسناد رجل بالفعل.

الصورة الثانية: أن يذكر فيه رجل مبهم غير مسمى.

فهاتان صورتان، فمثل للصورة الأولى وهي أن يسقط من الإسناد رجل، ذكر مثالاً سقط منه رجلان ولم يسقط منه رجل واحد، لكن تلاحظون أن الرجلين الذين سقطا إنما سقطا من موضعين مختلفين في الإسناد، وليس من موضع واحد، يعني لم يسقط الراوي وشيخه، إنما سقط راوٍ من مكان، وراوٍ آخر من مكان آخر؛ ولهذا يذكر العلماء أن المنقطع قد يكون بسقط رجل واحد من الإسناد، وقد يكون أيضاً بإسقاط رجلين بشرط عدم التوالي، أن يكون السقط لهذين الراويين من موضعين مختلفين في الإسناد، أما إذا سقط الراوي وشيخه، أو التابعي والصحابي، فحينئذ يكون من قبيل المعضل كما سيأتي.

فالفرق بين المعضل والمنقطع هو هذا كما سيأتي في موضعه في الحديث المعضل -إن شاء الله تعالى- هذا من ناحية.

من ناحية أخرى: أنكم تلاحظون أن السقط وقع في الموضعين بطريق التدليس كما سيأتي في نوع التدليس، أن الراوي المدلس إنما يعمد إلى أحاديث أخذها عن رجل عن شيخ، وهو قد سمع من الشيخ الأعلى غير هذا الحديث، أو غير هذه الأحاديث، ثم يأتي إلى تلك الأحاديث التي أخذها عن هذا الشيخ بواسطة، فيسقط تلك الواسطة، ويرتقي بالحديث إلى شيخه الذي له منه سماع في الجملة، ولكن ليس له سماع منه في هذا الحديث خاصة، فهذا من صور التدليس.

فحينما ننظر عبد الرزاق أسقط بينه وبين الثوري رجلاً أليس كذلك؟. عبد الرزاق له سماع من الثوري في الجملة، ولكنه لم يسمع منه ذلك الحديث خاصة، وعبد الرزاق موصوف بالتدليس، فعليه يكون ذلك من قبيل التدليس، وليس من قبيل المنقطع.

كذلك الموضع الآخر: الثوري لم يسمع ذلك الحديث من أبي إسحاق السبيعي، وإنما أسقط بينه وبينه واسطة كما علمتم، والثوري أيضاً موصوف بالتدليس، سفيان بن سعيد الثوري -رحمه الله تعالى ورضي عنه- أيضاً موصوف بالتدليس، فحينئذ هذا يدخل تحت التدليس؛ لأن الثوري له سماع من أبي إسحاق في الجملة، أي سمع منه غير ذلك الحديث، فتبين لنا من ذكر هذا المثال أن الموضعين الذين وقعا فيهما السقط إنما وقع السقط على سبيل التدليس.

ولهذا اعترض على ابن الصلاح بعض أهل العلم، وهو الحافظ ابن ججر العسقلاني -رحمه الله تعالى- فذكر أن هذا المثال يصلح للمدلس، ولا يصلح للمنقطع، بناءً على أن المنقطع لابد أن يكون السقط فيه ناتجاً عن أن الراوي لم يسمع من شيخه أصلاً، بمعنى أن يعرف من خلال التاريخ، بأن هذا الراوي لم يلتق بهذا الشيخ، ولم يسمع منه لا قليلاً ولا كثيراً.

وما صنعه ابن الصلاح صواب، ولا يتعارض مع ما قاله الحافظ ابن حجر -عليه رحمة الله-؛ لأن التدليس ليس نوعاً معيناً مستقلاً من أنواع السقط في الإسناد، وإنما هو كما ذكرنا في لقاء سابق عبارة عن وسيلة، يسلكها الراوي لإحداث السقط في الرواية، فالتدليس ليس نوعاً مستقلاً من أنواع السقط، وإنما هو وسيلة إحداث السقط في الرواية، فالراوي الذي سمع من بعض المشايخ بعض الأحاديث، ثم هناك أحاديث أخرى لهؤلاء المشايخ لم يأخذها عنهم مباشرة، إنما أخذها عنهم بواسطة، ثم لما روى هذه الأحاديث عن هؤلاء المشايخ، أسقط الوسائط التي بينه وبين هؤلاء المشايخ، وارتقى بالأحاديث عن المشايخ مباشرة، موهماً السماع، هذا هو التدليس.

ماذا فعل هذا الراوي؟ إنه استعمل التدليس كوسيلة لإحداث السقط في الرواية، فإذا تبين أن هذه الرواية مدلسة، وأن الراوي سلك هذا المسلك لإحداث السقط في الرواية، فإذا كان الساقط الذي بينه وبين شيخه الذي دلس الخبر عنه واحداً، فماذا نسمي هذه الرواية؟ نسميها منقطعة؛ لأن هذا التدليس آل به الأمر إلى إحداث الانقطاع في الرواية، فصار التدليس وسيلة لإحداث الانقطاع في الرواية، لو أنه أسقط ذلك المدلس بينه وبين شيخه رجلين، فمن أي الأنواع ستكون هذه الرواية؟ ستكون من نوع المعضل، لماذا سميناها معضلة؟ لأن عدد الساقطين في موضع واحد، ماذا فعل المدلس؟ استعمل هذه الوسيلة وهي التدليس؛ لإحداث الإعضال في الرواية.

إذن التدليس ليس نوعاً من أنواع السقط، وإنما هو وسيلة يتبعها أو يسلكها الراوي؛ لإحداث السقط في الرواية، فإذا تبين أن الساقط رجل واحد كان الحديث حينئذٍ منقطعاً، أو تبين لنا أن الساقط رجلان كان الحديث حينئذٍ معضلاً، وهكذا فلا تعارض بين كلام الحافظ ابن الصلاح ولا بين كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني، إذا فهمنا الأمر على هذا النحو.

ولهذا نجد أن ابن الصلاح نفسه ذكر هذا المثال بعينه في نوع المرسل الخفي، ومثل له بالإرسال الخفي، والإرسال الخفي -كما ذكرنا في لقاء سابق- والتدليس يجتمعان في صورة متعددة بل من أهل العلم من يطلق على كل ذلك مصطلح التدليس، كل ما يندرج تحت الإرسال الخفي أو تحت التدليس يسميه بعض أهل العلم بأنه من التدليس، بل أكثر أهل العلم يعتبرون الإرسال الخفي صورة من صور التدليس، وهذا أيضاً إذا فهمناه على هذا النحو نفهم لماذا جعل ابن الصلاح ذلك أيضاً مثالاً للإرسال الخفي؛ لأن هذا الراوي وهو عبد الرزاق مثلاً قد عاصر الثوري والتقى به، بل سمع منه بعض الأحاديث، فعلى قول من يقول إن الإرسال الخفي والتدليس بمعنى واحدٍ، أو أن الإرسال الخفي صورة من صور التدليس، فمن هذه الحيثية قد تحقق في هذا المثال صورة الإرسال الخفي؛ لأنه طريق توصلنا به إلى كون هذه الرواية غير متصلة، ولكنها طريق خفية غير واضحة، لتعاصر كل من الراوي وشيخه، بل ثبوت لقاءهم بعضهم ببعض، بل ثبوت السماع أيضاً في الجملة. فلما كان ذلك كذلك، ؟؟ استدللنا على الانقطاع -أو عدم الاتصال- الواقع في هذه الرواية بدليل آخر، دليل خارج لم يتبين لنا ذلك، قلنا إن ذلك خفي، كما نقول في العلة بأنها خفية؛ لأنه يتوصل إليها بطريق خفي وطرق دقيقة جداً وغامضة، لا يطلع عليها إلا أهل الاختصاص.

لكن لو أن عبد الرزاق لم يعاصر الثوري أصلاً، ولم يقع بينهما لقاء بالمرة، أو معاصرة بالمرة، هل يكون ذلك خفياً؟ فهذا يعرفه عامة الطلبة؛ لأن التواريخ تثبت أن هذا الرجل لم يكن موجوداً في هذا الزمان الذي فيه ذلك الشيخ، فلم يكن خفياً من هذه الحيثية.

لكن إذا ثبت أن هذا الراوي لم يسمع ذلك الحديث، أو لم يلتق بهذا الراوي ولا الشيخ، وأثبتنا ذلك عن طريق قواعد الإرسال الخفي، يؤول بعد ذلك الأمر إلى أن الحديث: إما منقطع، وإما معضل، فيتبين أن بينه وبين شيخه انقطاع -أي سقوط رجل واحد- فيكون حينئذٍ منقطعاً، أو تبين أن الساقط بينه وبين شيخه أكثر من راوٍ يكون من هذه الحيثية معضلاً، ويكون حينئذٍ الإرسال الخفي وسيلة استدللنا بها على ما وقع من سقط في هذه الرواية.

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (ومثل الثاني: بما رواه أبو العلاء ابن عبد الله بن الشخير عن رجلين عن شداد بن أوس، حديث (اللهم إني أسألك الثبات في الأمر) .)

هذا مثال آخر لصورة أخرى من الانقطاع هو: أن يكون في الإسناد رجل مبهم لم يسم في الإسناد. ونحن أشرنا إلى هذا الأمر، لكن تلاحظون قوله: عن رجلين، معنى ذلك: أن ابن الشخير بينه وبين شداد رجلان، وليس رجل

واحد، ومع ذلك جعله مثالاً للمنقطع، ولم يجعله مثالاً للمعضل الآتي ذكره، والذي سيتبين من خلال بحثنا فيه: أنه ما سقط من أثناء إسناده في موضع واحد أكثر من راوٍ. وهنا سقط أكثر من راوٍ لقوله عن رجلين.

لماذا أدخله الإمام المصنف ابن الصلاح -رحمه الله تعالى- في نوع المنقطع؟ ثم لماذا تبعه على ذلك الحافظ ابن كثير-رحمه الله تعالى- ولم يتعقبه في ذلك ؟

هناك جوابان:

الأمر الأول: إما أن يكون سماه منقطعاً بناءً على القاعدة العامة، إذ أن المنقطع والمرسل -كما قلنا آنفاً- يعبر بهما عن أي سقط يقع في الإسناد، فكأنه أشار ها هنا إلى المعنى العام.

الأمر الثاني: أن قوله: عن رجلين يحتمل أن هذين الرجلين لم يروي كل منهما عن الآخر، وإنما قرن أحدهما بالآخر، أي تابع أحدهما الآخر، كما تقول مثلاً: حدثني فلان وفلان عن فلان، فهذه واسطة في الواقع، وليست واسطتان، ولكن هذا الذي حدثك أكثر من واحد، ولكنهم كلهم في طبقة واحدة، لم يرو كل منهما عن الآخر، وإنما كلهم حدثوك، وكلهم حدثوا عن الشيخ المذكور فوقهم، فمن هذه الحيثية يكون أيضاً منقطعاً.

أمر آخر: لو فرضنا أن الرواية أصلها: عن رجل عن رجل عن شداد بن أوس، يعني أبو العلاء ابن الشخير يقول: عن رجل عن رجل عن شداد بن أوس، فمن هذه الحيثية تكون معضلة وليست منقطعة. لكن من الممكن أن يقال في مثل ذلك: إن عدم معرفتنا بالمبهم الأول، يجعلنا لا نعتمد عليه فيما يرويه من الروايات، فلو أن الضعيف قال: حدثني فلان، هو ضعيف أم لا ؟ فهل بإمكانك أن تثبت الرواية عن شيخ ذلك الضعيف، والضعيف بينك وبينه؟ لا تستطيع أن تقول: إن هذا الشيخ الذي هو شيخ للضعيف -فيما زعم ذلك الضعيف- إنه حدث بحديث كما حدثك به عنه ذلك الراوي الضعيف؛ لأن ضعف هذا الراوي يجعلنا في ريبة فيما نسبه إلى مشايخه، فلو أن هذا المبهم الأول الذي يروي عنه أبو العلاء ابن الشخير قال: عن شيخ أو عن رجل عن شداد بن أوس، فلنا أن نقول: إن هذا مبهم غير معروف، فلا نعتمد على ما ينقله من روايات، فلا نثبت -بمقتضى روايته- أن هناك مبهم آخر بينه وبين أبو العلاء ابن الشخير، وإن كان هذا ضعيفاً ها هنا، ولكن قد نحتاج إليه في بعض الروايات.

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (ومنهم من قال: المنقطع مثل المرسل، وهو كل ما لا يتصل إسناده، غير أن المرسل أكثر ما يطلق على ما رواه التابعي عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.

قال ابن الصلاح: وهذا أقرب، وهو الذي صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم، وهو الذي ذكره الخطيب البغدادي في كفايته).

هذا ما أشرنا إليه سابقاً، من أن المرسل والمنقطع كلاهما يطلقان بكثرة على كل ما لم يتصل، على أي وجه كان، وفي أي موضع كان، وبأي عدد من الساقطين كان، هذا من ناحية، إلا أن المرسل في أكثر استعمال أهل العلم أنه يختص بما يرفعه التابعي إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (قال: وحكى الخطيب عن بعضهم: أن المنقطع ما روي عن التابعي فمن دونه موقوفاً عليه، من قوله أو فعله، وهذا بعيد غريب والله أعلم .)

حكى الخطيب البغدادي في كفايته -رحمه الله تعالى-: أن المنقطع: هو ما كان موقوفاً على التابعين من أقوالهم أو أفعالهم، ونحن سبق وأن ذكرنا أن هذا يعد من المقطوع، وليس من المنقطع؛ ولهذا استغرب ابن الصلاح هذا القول، واعتبره بعيداً عن الصواب.

والواقع أن هذا راجع إلى جانب اصطلاحي، سبق وأن تكلمنا في المقطوع، قلنا: إن هناك من أهل العلم من يطلق المنقطع على إرادة المقطوع، ومنهم من يطلق المقطوع على إرادة المنقطع، وهناك حكى الإمام الحافظ ابن الصلاح -عليه رحمة الله- عن الشافعي والطبراني وغيرهما أن هؤلاء العلماء -رحمهم الله تعالى- يستعملون المقطوع بمعنى المنقطع.

فإذا كان هذا سائغاً هناك فما الذي يجعله بعيداً ها هنا، وغريباً عن الصواب؟ فمن الممكن أن يكون ذلك محمولاً على جانب اصطلاحي، ونحن قلنا المنقطع والمقطوع كلاهما من حيث اللغة سواء، فهذا يعد من إطلاق أحدهما على الآخر، وإنما يستدل على المعنى الذي أراده هذا القائل أو ذاك من خلال السياق وتأمُل الكلام.

وسيأتي في المعضل: أن من صور المعضل عند المحدثين: أن يقول التابعي قولاً من قبل نفسه، ثم يتبين لنا أن هذا القول له رواية أخرى مسندة مرفوعةً إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، جعل ذلك الحاكم النيسابوري من صور المعضل، أن يكون الكلام من كلام التابعي، إذن هذا مقطوع؛ لأنه موقوف على التابعي. ثم نجده من وجه آخر مروياً عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- بإسناد متصل، فالإمام الحاكم النيسابوري جعل ذلك من صورة المعضل، واستحسن ذلك الاصطلاح الإمام ابن الصلاح، فبعد أن ذكر كلام الحاكم والمثال الذي ذكره، قال وهذا جيد حسن، لماذا؟ قال: لأن سقوط الصحابي مع وقفه على التابعي يكون بمنزلة لو أنه سقط من إسناده رجلان فيصح وصفه بالمعضل لهذه الحيثية، وهذا كلام صحيح، لكن ليس هذا قريب من هذا الكلام!! فلو أن التابعي قال كلاماً من

قبل نفسه، وكان هذا الكلام مروياً عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- من وجه آخر، فما المانع أن نسميه منقطعاً، وقد سماه الحاكم النيسابوري معضلاً، والمعضل بطبيعة الحال أشد من المنقطع، وقد استحسن ذلك منه الإمام ابن الصلاح -رحمه الله تعالى-؟!! فأنا لا أرى أن هذا القول غريباً ولا بعيداً عن الصواب، بل هو جارٍ على مقتضى الاصطلاح.

أيضاً سيتبين لنا حينما نتناول هذه المسألة في المعضل: أن ذلك إنما يكون فيما لا يقال بالرأي، وإلا فما المانع أن يقول التابعي قولاً من قبل نفسه، ويكون ذلك القول مروياً عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، فنحن حينئذٍ نعامل المرفوع معاملة المرفوع، والمقطوع معاملة المقطوع، فنقول هذا مرفوع، وهو حجة، وقد قال بمثله هذا التابعي، أو ذاك الصحابي، أو نحو ذلك، وكل ذلك لا يمنع من أن يكون ذلك مروياً عن ذلك التابعي، وأننا نعامله معاملة المقطوع، أي الموقوف على التابعي، والله أعلم.

حكم المنقطع:

طبعاً حينما نتكلم عن المنقطع يحسن بنا أن نذكر حكمه، ذكرنا حكم الحديث المرسل، فبالضرورة يستحب هنا أن نذكر حكم الحديث المنقطع.

جاء عن الإمام الجوزقاني في كتاب الأباطيل والمناكير له، أنه قال: "المعضل أسوأ حالاً من المنقطع، والمنقطع أسوأ حالاً من المرسل، والمرسل لا يحتج به"، وساق عنه هذه العبارة الإمام الحافظ ابن حجر في نكته على كتاب ابن الصلاح واستحسنها أيضًا، وهذا كلام صحيح، وذكرنا في المرسل أنه يحتج به بشرائط، فهذه الشراط من يريد أن يقوي المنقطع ويحتج به، ينبغي عليه على الأقل أن يراعي ما اعتبره العلماء في تقوية الحديث المرسل، كما ذكرنا في اللقاء الماضي من أن المرسل أخف ضعفاً من غيره من أنواع الحديث الضعيف، فالمرسل أحسن حالاً من المنقطع، فإذا كان الأئمة يشترطون في الاحتجاج بالمرسل شرائط، وقد ذكرناها في اللقاء الماضي، فمن أراد أن يحتج بالمنقطع يلزمه أن يحقق هذه الشرائط أيضاً في الحديث المنقطع، وتحقيقها بطبيعة الحال يصعب جداً، لا سيما وأن من شرائط المرسل -أو الاحتجاج به-: أن يكون الذي أرسله من كبار التابعين؛ لنطمئن إلى أنه في الأعم الأغلب لم يأخذ ذلك إلا عن صحابي، أو تابعي كبير، فإذا أردنا أن نقيس على ذلك في المنقطع فنقول: إن المنقطع يحتج به إذا انضم إليه غيره، فلا أقل من أن نطمئن إلى أن الواسطة بين من انقطع عنده الحديث وشيخه واحد، وليس أكثر، ثم أن يكون أيضاً من الثقات، وأن يكون قد صح الإسناد إليه، وأن يكون ممن لا يعرف عنه الرواية عن الضعفاء والمجروحين، وهذا أمر يصعب تحقيقه لا سيما في الطبقات النازلة والله أعلم.

النوع الحادي عشر: المعضل

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (النوع الحادي عشر: المعضل: وهو ما سقط من إسناده اثنان فصاعداً.)

هذا هو تعريف الحديث المعضل هو: ما سقط من إسناده اثنان فصاعداً، ولكن مع شرط التوالي، أن يكون الراوي وشيخه أو الصحابي والتابعي كلاهما سقط ذكره من الإسناد، أما إذا سقط أكثر من راوٍ من أكثر من موضع في الإسناد فهذا لا يخرج عن كونه منقطعاً، كما سبق في نوع الحديث المنقطع.

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (ومنه ما يرسله تابع التابعي.)

يعني تابع التابعي يروي الخبر عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، إذن بينه وبين رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- في أقل تقدير رجلان، وقد يكون الساقطون أكثر؛ ولهذا ذهب من ذهب من أهل العلم بأن صغار التابعين مراسيلهم عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- هي من قبيل المنقطعات أو المعضلات؛ لغلبة الظن بأن هذا التابعي الصغير إنما أسقط بينه وبين رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- رجلان أو أكثر.

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (قال ابن الصلاح : ومنه قول المصنفين من الفقهاء: قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- .)

قول المصنفين من الفقهاء: قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- اعتبر ذلك من المعضل والحافظ ابن حجر اعتبره من المعلق، وليس من المعضل، والواقع أن بين الإعضال والانقطاع عموم وخصوص، فيشتركان في بعض الصور، ولا يشتركان في بعض الصور الأخرى. والملاحظ أن التعليق إنما يختص بالمصنفات، وليس بالروايات المجردة، يعني لا تأتي إلى حديث مثلاً رواه إمام من الأئمة فأسقط بينه وبين من حدث عنه رجلين، فتقول هذا معلق، إنما هذا بالمعضل أشبه.

المعلق إذا جاء بعض الأئمة فصنف كتاباً من الكتب، وفي هذا الكتاب ذكر متون بغير إسناد، أو حاذفاً من الإسناد بينه وبين من علق الخبر عنه، فهذا هو التعليق، فقد يسمى معضلاً من هذه الحيثية، ولكن عادة المحدثين أن يسموا ذلك تعليقاً، ويخصون التعليق بالمصنفات، أما الرواية المجردة فإنما تكون إذا وقع في أثناءها سقوط أكثر من رجل، سواء كان هذا السقوط من وسط الإسناد، أم بداية الإسناد، أو آخر الإسناد، فهذا باصطلاح المعضل أشبه، أما إذا كان في مصنف البخاري مثلاً يصنف كتاباً، وفي الكتاب يقول: قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، أو قال أبو

هريرة: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يقول كذا وكذا، أو نحو هذه العبارات، فهذا بالتعليق أشبه، ويعبر عن ذلك الحافظ ابن حجر بقوله في تعريف المعلق "من تصرف مصنف"، وهذا القيد ذكره في نزهة النظر، وكذلك ذكره في مقدمة تغليق التعليق له.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (وقد سماه الخطيب في بعض مصنفاته: مرسلاً، وذلك على مذهب من يسمي كل ما لا يتصل إسناده مرسلاً.)

هنا الخطيب يستعمل المعضل، ويقول فيه: مرسل، وخرجه الإمام ابن الصلاح على القاعدة التي ذكرناها أكثر من مرة، من أن المرسل كالمنقطع أيضًا، كلاهما يستعملان على أي سقط وقع في الإسناد، مهما كان موضعه، ومهما كانت صفته، ومهما كان عدد السقط.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (قال ابن الصلاح: وقد روى الأعمش عن الشعبي، قال: (ويقال للرجل يوم القيامة: عملت كذا وكذا؟ فيقول: لا.. فيختم على فيه ...) الحديث، قال: فقد أعضله الأعمش؛ لأن الشعبي يرويه عن أنس عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، قال: فقد أسقط منه الأعمش أنساً والنبي -صلى الله عليه وسلم-، فناسب أن يسمى معضلاً .)

هنا ذكر الإمام ابن الصلاح، وعنه الحافظ ابن كثير -رحمهما الله تعالى- الصورة الثانية من صور المعضل: وهو أن يكون كلام قاله التابعي من قبل نفسه، ثم يتبين لنا من خلال تتبع الروايات أن هذا الكلام مروي عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- بإسناد متصل، فهذا المقطوع الموقوف على التابعي يمكن لك أن تسميه معضلاً، وبعد أن عرفت أن هذا التابعي لم يقل القول من قبل نفسه، إنما له أصل أخذه عنه، وأنه عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-. فمن هذه الحيثية إذا نظرنا إلى الرواية نجد أنه قد سقط ذكر الصحابي، ثم هذا التابعي أوقفه على نفسه، فمن هذه الحيثية كان كما لو أنه أسقط بينه وبين النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- رجلين، أو أنه لما كان كذلك كما لو أنه أسقط ذكر النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، لكن لا أذكر أن عبارة ابن الصلاح هكذا، وإنما تصرف الحافظ ابن كثير فيها، وإنما الحافظ ابن الصلاح إنما أراد أن تسمية ذلك بالإعضال بناءً على الوقف مصحوباً معه سقوط ذكر الصحابي. ونحن نلاحظ أن المثال الذي ذكره الحاكم النيسابوري، وتبعه عليه الإمام الحافظ ابن الصلاح -عليه رحمة الله- نلاحظ أنه مما لا يقال بالرأي، (يقال للرجل يوم القيامة: عملت كذا وكذا؟ فيقول: لا.. ، فيختم على فيه...) وهذا من الأمور الغيبية التي لا تدرك عن طريق الاجتهاد والنظر، إنما هو مما لا مجال للرأي فيه، فمن هذه الحيثية نحن على يقين بأن هذا التابعي لم يقله من قبل نفسه، وإنما أخبر به، فلما وجدناه مروياً عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- من وجه آخر مسنداً عنه، متصلاً بالإسناد إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، عرفنا أن هذا هو مأخذ التابعي، وأن التابعي إنما أخذه من تلك الرواية المتصلة المسندة، ثم قال الكلام الذي تضمنته تلك الرواية، قاله من غير أن ينسبه إلى أحد، والواقع أنها منسوبةً، ومضافةً إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، فمن هذه الحيثية كانت معضلةً.

هناك استعمال آخر لمصطلح المعضل: وهو استعمال غير مشهور، لكنه موجود في كلام أهل العلم، وأشار إليه، بل مثل له وذكر وتوسع فيه الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه النكت على كتاب ابن الصلاح، وهو أن يأتي المعضل بما لا تعلق له بالاتصال والانقطاع أصلاً، وإنما يأتي المعضل بمعنى المنكر، أو المستغلق الشديد، فقد وجد في كلام أهل العلم كابن عدي وغيره، والإمام الجوزقاني وغيره أيضًا: أنهم يصفون بعض الأحاديث بأنها معضلة، يقولون: "هذا حديث معضل، الصواب فيه الوقف" "هذا حديث معضل لا يصح من هذا الوجه" "هذا حديث معضل ليس له أصل من حديث فلان" هل هذا له تعلق بالاتصال والانقطاع؟ لا.. قد تكون الرواية متصلة مسندة إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، ولكن يقصد بالمعضل هنا المنكر، ومثل له الحافظ ابن حجر العسقلاني، وله أمثلة موجودة في كتب العلل، وكتب الجرح والتعديل، وكتب التواريخ أيضًا، بعد ذلك سينتقل بنا المؤلف إلى مسائل ذكرها ابن الصلاح -عليه رحمة الله تبارك وتعالى- بعد هذا النوع من أنواع الحديث، بعد المعضل، وإنما هذه المسائل ليست مختصة بالمعضل، وإنما مختصة بكل ما يتعلق بالسقط من الإسناد، من أول هذه المسائل مسألة الإسناد المعنعن فماذا قال؟

الإسناد المعنعن

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (قال: وقد حاول بعضهم أن يطلق على الإسناد المعنعن اسم الإرسال أو الانقطاع.

قال: والصحيح الذي عليه العمل: أنه متصل محمول على السماع، إذا تعاصروا مع البراءة من وصمة التدليس.

وقد ادعى الشيخ أبو عمرو الداني المقريء إجماع أهل النقل على ذلك، وكاد ابن عبد البر أن يدعي ذلك أيضاً.)

ما معنى الإسناد المعنعن؟ بعض الناس عندما يفسر الإسناد المعنعن، يقول: الإسناد المعنعن هو قول الراوي: عن فلان عن فلان كما قال البيقوني:

معنعن كعن سعيد عن كرم

وليس هذا هو المقصود من هذه المسألة، وإنما المقصود بالعنعنة، أو بالإسناد المعنعن هو: العنعة حيث تقع في حديث راوٍ من الرواة عاصر شيخه الذي عنعن الحديث عنه، ولم يثبت في لقاء، أو في رواية، أنه التقى به، أو أنه سمع منه. فلم يقصد العلماء من قولهم مسألة العنعنة، كل ما يجيء في الأسانيد من عن وعن وعن...، وإنما قصدوا ذلك حيث يستعمل العنعنة بعض الرواة الذين عاصروا من حدثوا عنه، أو من عنعنوا عنهم، ولم يثبت في لقاء واحد، أنهم سمعوا من هؤلاء المشايخ، أو التقوا بهم، بشرط أن يكون أيضاً سالمين من وصمة التدليس، فلا يكونوا معروفين بالتدليس في الروايات، هذه هي المسألة.

حينما تقول مسألة العنعنة فتقصد هذه الصورة من العنعنة، وليس كل ما يجيء من الأسانيد من عن وعن وعن هذا من ناحية.

من ناحية أخرى: ما معنى المعاصرة؟ نقول عنعنة المعاصر، ما معنى المعاصرة؟ يعني لو أن إنساناً عاش في زمان إنسان وكلاهما قد عاشا في زمن واحد، فهذا عاصر هذا، سواء عاش فترة طويلة أو قصيرة في المعاصرة، قد تحققت، سواء تعاصرا خمس سنوات، عشر سنين، ستين سنة، كل ذلك يدل على حصول جنس المعاصرة، أصل المعاصرة، ولكن المحدثين لا يقصدون بالمعاصرة هذا المعنى على عمومه، وإنما يقصدون معاصرة معينة، هذه المعاصرة يعبر عنها الإمام مسلم -رحمه الله تعالى- بالمعاصرة التي يمكن معها اللقاء والسماع، طبعاً هذا لا يخفى عليكم، ليس كل من عاصر شيخاً التقى به، فضلاً عن أن يسمع منه، هذا أمر مفهوم بداهة، يعني نحن هنا عاصرنا مشايخ كثيرين في أطراف الأرض، فمن حيث الزمن، قد عشنا معاً في زمن واحد، في عصر واحد، فالمعاصرة قد وجدت وتحققت، لكن هل التقينا بهم؟ أو التقينا بكل من عاصرناه؟ لا... وهل كل من التقينا به أخذنا عنه علماً، وتحملنا عنه علماً، وحديثاً عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-؟ لا... فلا يلزم من وجود المعاصرة وجود اللقاء، ولا يلزم أيضاً من وجود اللقاء وجود السماع الذي هو الشأن في هذه المسائل، مسائل الاتصال وعدم الاتصال، فحينما نقول: عنعنة المعاصر، نقصد بالمعاصرة: المعاصرة التي يمكن معها اللقاء والسماع؛ ولهذا نجد علماء الحديث -عليه رحمة الله تبارك وتعالى- كثيراً ما يثبتون للراوي المعاصرة، بل واللقاء، وينفون السماع.

فأما الصورة الأولى: أن تكون المعاصرة متحققة واللقاء غير متحقق، فهذا لا يحتاجون لإثبات المعاصرة، بل إذا وجدت إماماً من الأئمة يقول: فلان سمع أو لم يسمع، التقى أو لم يلتق، فاعلم أنه يتكلم عن معاصرٍ، ولا يتكلم عن غير المعاصر.

وإذا وجدت إماماً ينفي أن فلاناً سمع من فلان، فتقول: لعله أيضاً ينفي المعاصرة، فهم لا يتكلمون إلا فيمن تحققت معاصرته بالفعل، هل سمع أم لم يسمع؟ هل التقى أم لم يلتق؟ ولهذا لا تجد لفظ المعاصرة مستعملاً عندهم بكثرة؛ لأنهم لا يحتاجون إليه؛ فإن المعاصرة إذا لم تتحقق لم يشغل العلماء أنفسهم بإثبات السماع أو بعدمه أو إثبات اللقاء أو بعدمه.

فنجد علماء الحديث أحياناً يثبتون للراوي لقاءه بشيخه في الوقت الذي ينفون سماعه من ذلك الشيخ، كما نجد مثلاً ترجمة إبراهيم بن يزيد النخعي، سئل عنه أبو حاتم الرازي، وعن سماعه من عائشة، أم المؤمنين -رضي الله عنها- وأرضاها، فقال: دخل على عائشة وهو صغير، ولكن لم يسمع منها شيئاً.

إذن أثبت اللقاء أم لا ؟ أثبت اللقاء بينه وبين عائشة أم المؤمنين، ومع ذلك صرح بأنه لم يأخذ عنها علماً، ولم يسمع منها حديثاً ترويه عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، فمجرد اللقاء وحده لا يدل على السماع.

مكحول الشامي قال: دخلت على واثلة بن الأسقع، هو دخل أم لم يدخل عليه؟ التقى به أم لم يلتق؟ التقى، لكن هل سمع؟ ماذا قال العلماء؟ قالوا: لم يسمع من واثلة بن الأسقع مع تسليميهم بأنه قال هذا الكلام، ولم يكن ذلك منهم تناقضاً، ولا تعارضاً، وإنما هم يفهمون أن مجرد الدخول واللقاء بالشيخ لا يستلزم السماع منه؛ ولهذا نجد في كتب المراسيل، وكتب الرجال، العالم يثبت للراوي بأنه رأى فلان، كما قالوا في أيوب بن أبي تميم مثلاً: رأى أنساً رؤية فقط، أو رأى فلان ولم يسمع منه، أو صلى خلفه، ولم يسمع منه حديثاً يروه عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، فمن هذه الحيثية: العلماء يفرقون بين مجرد المعاصرة ومجرد اللقاء وإثبات السماع.

فمن هذه الحيثية العلماء -عليه رحمة الله تبارك وتعالى- تأملوا هذه المواضع التي تقع فيها العنعنة، نحن قلنا في قول سابق: بأن العنعنة أو قول الراوي: "عن" من الألفاظ المحتملة التي لا تدل على السماع صراحة، ولا تنفي السماع صراحة، بل هي تحتمل هذا المعنى وذاك. فلفظ "عن" في حد ذاته لا يدل على السماع. فإذا استعملها المدلس، فنحن نعلم من شأن المدلس وعادته، أنه يستعملها في غير السماع؛ فلهذا حملناها على التدليس، حتى يتبين خلاف ذلك إذا صدرت عن المعروف بالتدليس. لكن غير المدلس إذا قال "عن" فهل نحمل ذلك على الاتصال أم لا؟ أم لابد من تحقق شرائط أخرى تؤكد لنا أن هذا الراوي سمع هذا الذي يحدث به عن شيخه الذي قد عنعن عنه؛ لأنه إذا كان هذا الراوي غير معروف بالتدليس، لكن الإرسال كان موجوداً، الراوي يروي عن شيخ له، وهو لم يسمع منه أصلاً، هذا موجود أم لا؟ ولا يسمى: الإرسال، ويسمى: الانقطاع.

فقضية التدليس وإن كنا نفسرها بأن يكون الراوي له سماع من الشيخ في الجملة، ثم يروي عنه ما لم يسمع منه، لكن حتى غير المدلس، قد يرسل أي: يروي عمن لم يسمع منه أصلاً، لا قليلاً ولا كثيراً، فمن أجل هذا اعتنى العلماء بهذه المسألة، ووضع الضوابط والقواعد التي على أساسها يتميز إن كان الراوي سمع الحديث أو لم يسمعه.

أيضاً نحن قلنا: إن المعاصرة من حيث اللغة تطلق: على كل من عاش مع شيخه، ولو قليلاً من الزمن، فهذا قد عاصر، ولكن المعاصرة في اصطلاح المحدثين كما قلنا: تقصر على المعاصرة التي يمكن معها السماع؛ ولهذا نجد من خلال معرفتنا بمناهج المحدثين: أن من أهل العلم من كان لا يسمع الحديث إلا بعد بلوغه عشرين سنة، وهذا مذهب أهل الكوفة، أنهم كانوا لا يمكِّنون الصبي من طلب الحديث إلا بعد بلوغ عشرين سنة، وقبل ذلك يشتغل بالعبادة، وبحفظ القرآن، وغير ذلك من العلوم التي تعينه على الحديث مستقبلاً، وأهل الشام، وكذلك أهل مصر، إنما كانوا يطلبون الحديث بعد بلوغ ثلاثين سنة، هذا عرف من منهج هؤلاء العلماء، فمعنى هذا: أن من عاصر شيخه عشرين سنة، أو عاصر شيخه ثلاثين سنة، هذا من حيث المبدأ لا يمكِّنه لأن يلتقي به، أو يسمع منه، لا سيما إذا كان هذا الراوي ليس من بلد ذلك الشيخ؛ لأن عادة الرواة: أنهم كانوا إنما يسمعون من أهل بلدهم أولاً، ثم إذا فرغوا من العلم الذي عند مشايخ أهل بلدهم طافوا البلاد، وسمعوا من علماء الأمصار، فتكون الرحلة متأخرة عن بداية الطلب، فإذا كان من شأن هؤلاء أن يطلبوا الحديث في العشرين، فيرحل الواحد منهم بعد بلوغه ثلاثين سنة مثلاً، أو كان من شأنه أن يطلب الحديث في الثلاثين، فإنه سيرحل لطلب الحديث ممن هو خارج بلده في الأربعين مثلاً.

إذن من معرفتنا بتاريخ الرواه، ومعرفتنا بعادة هؤلاء الرواة، ومعرفتنا بالمناهج التي سلكوها واتبعوها، واشترطوها لأنفسهم في زمن تحمل الحديث، وزمن الرحلة، نستطيع أن نعرف معنى كون هذا الراوي عاصر شيخه معاصرة تمكنه من السماع من شيخه أم لا، فبعض الباحثين حينما يجد الراوي قد عاصر شيخه مثلاً ثلاثين سنة، فيقول: هذه فترة طويلة، تمكنه من أن يلتقي به، ومن أن يسمع منه، بينما العالم بمناهج العلماء ومسالكهم وبطرائقهم في ذلك، يعلم أن هذه المدة لا تمكنه في الواقع بمفردها من أن يلتقي بهذا الشيخ، أو أن يسمع منه، لا سيما إذا كان هذا الشيخ -كما قلنا- من غير أهل بلده، واحد من الكوفة، وواحد من الشام، هذا كوفي، ونحن قلنا: إن أهل الكوفة كانوا يبدؤن في طلب العلم في العشرين من عمرهم، ثم وجدناه يروي عن بعض أهل الشام، فمعنى ذلك أنه رحل لطلب العلم، فنحن نتصور ابتداءً بأنه لابد أن يكون قد عاصر شيخه، مدة تزيد عن ثلاثين سنة، أو تقرب من هذه المدة، حتى نستطيع أن نقول: إنه يمكن له أن يلتقي بهذا الشيخ أو لا؟ فمعرفتنا بهذه الأمور مهمة جداً، لمعرفة معنى المعاصرة، ومعنى إمكانية اللقاء الواردة في كلام الإمام مسلم -عليه رحمة الله- في مقدمة الصحيح، لما تكلم عن هذه المسألة، من أنه ليس كل معاصر يمكن له أن يلتقي بشيخه، ومن نازع في هذا فهو ينازع في المحسوسات المرئيات فنحن نعلم أنه ليس كل من عاصر رجلاً التقى به فضلاً عن أن يسمع منه.

هذه المسألة كما قلت كثرت فيها أقوال أهل العلم لما ترون من كونها غامضة خفية تحتاج إلى تأمل وتحتاج إلى فناء الأعمار لإدراك ذلك؛ ولهذا صنف فيه العلماء المصنفات كالمراسيل لابن أبي حاتم وغير ذلك.

هناك حكى الامام ابن كثير -رحمه الله تعالى- عن الحافظ ابن الصلاح أنه قال: وقد حاول بعضهم أن يطلق على الإسناد المعنعن اسم الإرسال والانقطاع بناء على عدم الاكتفاء من الراوي بمجرد المعاصرة وإمكانية أن يكون قد التقي بشيخه، وإنما اشترط مع ذلك كما هو مذهب البخاري وعلي بن المديني، وجمهور أهل العلم اشترط مع ذلك: العلم باللقاء، فرق بين أن يكون اللقاء ممكناً، وبين أن أعلم به، وأتحقق منه، فهناك من أهل العلم كالبخاري وابن المديني وغيرهما، يشترطون العلم باللقاء، وهناك كالإمام مسلم من يشترط فقط إمكانية اللقاء، وأما من نسب إلى الإمام مسلم من أنه يكتفي بمجرد المعاصرة فهذا خطأ، لا يكتفي الإمام مسلم بمجرد المعاصرة، وإنما المعاصرة التي يمكن معها أن يلتقي ذلك الشيخ بمن يروي عنهم، وهذا ليس فقط من خصوصيات الرواة بل هذا أيضاً حتى في إثبات الصحبة.

هناك من الرجال: العلماء -رحمهم الله تعالى- لا يعدونهم من الصحابة، مع أنهم قد التقوا برسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- لماذا ؟ وهؤلاء هم الذين ولدوا في عهد النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- ولم يثبت لهم سماع أو لقاء برسول الله -صلى الله عليه وسلم-، إلا وهم أطفال، أي في سن عدم التكليف، أي عدم البلوغ، فهؤلاء التقوا برسول الله -صلى الله عليه وسلم- أم لا؟ ومعلوم أن هؤلاء كان رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- كان الواحد من صحابة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- إذا ولد له مولود يذهب به إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ليبرك عليه، ويحنكه تيمناً وتبركاً برسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وهذا معروف في وقائع كثيرة.

فالظن الغالب بأن هذا الصحابي، أو هذا الراوي، أو هذا الرجل الذي ولد في عهد النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، وإن مات رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، وهو لم يبلغ سن التمييز، نحن يغلب على ظننا أن هذا ممن التقى برسول الله -صلى الله عليه وسلم-، أو ممن مسح عليه رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، أو ممن حنكه رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، ومع ذلك هم لا يعدونهم في الصحابة، لماذا؟ لأنهم لم يدركوا النبي -صلى الله

عليه وآله وسلم- الإدراك الذي يمكنهم من أن يتحملوا عنه علماً، الإدراك الذي يمكنهم من أن يتلقوا ويتحملوا ويأخذوا عن الرسول -صلى الله عليه وسلم- سنة، وعلماً عنه -عليه الصلاة والسلام-، فمن هذه الحيثية لم يثبت لهم العلماء معنى الصحبة بل عاملوهم معاملة المخضرمين.

إذن إذا أردنا أن نتفهم هذه المسألة فينبغي أن نتفهمها على هذا النحو:

الأمر الأول: هناك فرق بين المعاصرة والإدراك، واللقاء والسماع، فليس كل من عاصر أدرك والتقى، وليس كل من التقى سمع ممن التقى به.

الأمر الثاني: أن نعرف عادة المحدثين بأن هناك من كان لا يطلب الحديث أصلاً، إلا في سن العشرين، فالرحلة بالضرورة تكون بعد ذلك، وهناك من كان لا يطلب الحديث إلا في سن الثلاثين، فبالضرورة تكون رحلته بعد ذلك؛ فلهذا نفهم معنى الإدراك، ومعنى كون هذا الراوي يمكن له أن يلتقي بفلان أو لا، يمكن له أن يلتقي بفلان إذا وضعنا أمامنا هذه الضوابط، وهذه المفاهيم، فإذا انتهينا من ذلك، وفهمناه حق الفهم، نستطيع -إن شاء الله تعالى- أن نتفهم هذه المسألة، وهذا ما سنفصله بإذن الله تعالى في اللقاء القادم، لكننا سنبني على تلك المقدمة التي انتهينا منها، والحمد لله.

وردتنا إجابات: كان السؤال الأول اذكر أجمع تعريف للحديث المرسل؟

وكانت الإجابة: الحديث المرسل: هو ما أضافه التابعي إلى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-

هذا أجمع الجواب، وماذا تقول في التابعي الذي سمع من الرسول -صلى الله عليه وسلم-؟ هل هذا مرسل؟ ليس هذا مرسل، إذن لابد أن نذكر في التعريف ما يخرج هذا النوع من الإرسال، فنقول: هو ما أضافه التابعي الذي لم يسمع من النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- إلى النبي -عليه الصلاة والسلام- .

السؤال الثاني: اذكر شروط الاحتجاج بالحديث المرسل؟

وكانت الإجابة: للحديث المرسل شروط حتى يحتج به في نفسه، وفيما يعضده، وهي:

أولاً: شروطه في نفسه أن يصح الإسناد إلى التابعي، ويكون هذا التابعي ثقةً لا يروي إلا عن ثقةً، وأن يكون من كبار التابعين.

ثانياً: شروط ما يعضده أم يسنده الحفاظ المأمونون باللفظ أو بالمعنى.

أن يأتي من وجه آخر مرسلاً.

أن يكون شيوخ المرسل الأول غير شيوخ المرسل الثاني.

أن يوافقه رأي أو فتوى أحد الصحابة.

أن يوافقه رأي أو عمل أهل العلم، والله أعلم

نعم هذه إجابة، وافيه ولله الحمد.

هل هذه الشرائط التي وضعها الشافعي للعمل بالحديث المرسل تلقاها العلماء بالقبول وارتضوها أم أن هناك من العلماء سواء كانوا فقهاء أو محدثين من لا يحتج بالمرسل، حتى لو توافرت فيه هذه الشروط؟

ما الفرق بين المعنعن والمأنأن؟

كان يسأل عن شرائط الشافعي للمرسل هل تلقاها العلماء بالقبول ؟

هذه الشرائط -بطبيعة الحال- تلقاها الناس بالقبول وأخذها كثير من أهل العلم بشرحها، وبيان مراد الشافعي منها، كالإمام ابن رجب، والإمام العلائي، والإمام ابن رشيد السبتي، وكذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني وغيرهم من أهل العلم، أيضاً الزركشي وأيضاً ابن عبد الهادي، وكل هؤلاء تلقوا هذه الكلمات من الإمام الشافعي وشرحوها، وبينوا مغزى الشافعي -رحمه الله تبارك وتعالى - منها، هذا من ناحية.

من ناحية أخرى أنك إذا تتبعت صنيع أهل العلم كالإمام أحمد بن حنبل مثلاً، مع أنه لم ينص على قاعدة معينة في المرسل، لكن بتتبع صنيعه، وتعامله مع الرواية المرسلة، متى يحتج بها، ومتى لا يحتج بها؟ يتبين من خلال ذلك أنه لا يحتج بالمرسل على سبيل الإطلاق، ولا يرده على سبيل الإطلاق، وإنما يقبله حيث ينضم بمثل ما ذكره الإمام الشافعي -عليه رحمة الله تعالى-، وقد ذكر الإمام ابن رجب في شرحه لكتاب علل الترمذي، أمثلة على ذلك من كلام الإمام أحمد بما يدل على كونه يسلك في ذلك مسلك الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى-.

قد يقول قائل: نحن نجد -أحياناً- العلماء -لا سيما العلماء المتأخرين- لا يتقيدون ببعض هذه الشرائط، ككون التابعي كبيراً، كون المسند إسناده صحيحاً، ونحن نقول: فرق بين أن يكون الحديث مثلاً له أدلة كثيرة، أي روايات عدة، فيتسامح العلماء في بعض الشرائط؛ لأن هذا الضعف الموجود في بعض الشرائط ينجبر بكثرة الروايات، وينجبر بأدلة أخرى، وبقرائن تحتف بالرواية، فمن هذه الحيثية قد يتسامح العلماء في بعض الشرائط؛ لكون الحديث مجبوراً بأشياء أخرى، فالانضمام له اعتبار عند المحدثين، بل والفقهاء أيضًا، وكلما كثرت الأدلة، وكثرت الشواهد على صحة هذا المعنى، كلما كان التساهل في مفرداتها أكثر، أما كلما قلت فيكون التشدد، والاحتراز أشد مما لو كان الشواهد هناك أكثر، نجد مثلاً إذا كان الحديث متضمناً جانباً احتياطياً يعني يحمل معنى يحتاط في مثله، وهو لا

يتعارض مع أصل من أصول الشريعة، بل قد يكون موافقاً لأصول الشريعة، فحينئذ قد يتسامح العلماء في ذلك، والشواهد عموماً يتسامح فيها، بما لا يتسامح في الأصول، قد يكون الخبر في فضائل الأعمال، فالعلماء يتسامحون فيه؛ لأجل ذلك؛ لأنه لا ينشئ حكماً جديداً، وإنما يرغبك فيما هو ثابت من السنن، و المستحبات وهكذا، فلابد من فهم ذلك، وفهم السياق، العلماء حيث يستاهلون، أو حيث يحترزون، إذا وضعت لنفسك هذه الضوابط تستطيع أن تتفهم لماذا العالم الواحد شدد هنا وتساهل هنا؟ والله أعلم.

كان سؤاله ما الفرق بين المعنعن والمأنأن

العنعنة أو المعنعن هي المسألة التي أثرناها في هذا الدرس، وسنكملها -إن شاء الله تعالى- في اللقاء القادم، المأنأن هو قول الراوي أن فلاناً قال، أن فلاناً فعل، أن فلاناً ذهب، أن فلانا جاء، أن..، ولا يستعمل عن، وهذه المسألة ستأتي بعد هذه المسألة أيضاً في كتاب ابن كثير، وسنبين الفرق بينها وبين العنعنة.

إذا كان الانقطاع في رجلين، كما ذكرهم في مثال المنقطع، وكان الأول فيهما ضعيفاً، إذا كان الانقطاع كما ذكره في المثال الثاني في المنقطع، بما رواه أبو العلاء عن عبد الله بن الشخير عن رجاء عن شداد، فضيلتكم قلتم إذا كان حملناهم على أنهم متواليين، وأن الأول كان ضعيفاً، هذه النقطة لم تتضح بالنسبة لي يا شيخ ؟

يعني الضعيف إذا روى عن رجل هل تستطيع أن تثبت هذه الرواية عن ذلك الرجل، بتلك الرواية التي رواها عنه ضعيف؟ لا.. لماذا ؟ لأن هذا الضعيف لا يعتمد عليه فيما زعمه وادعاه، عن هذا الرجل المبهم، هل هذا يحتج بحديثه؟ فهو بمنزلة الراوي الضعيف، لا يحتج بما يجيء به، فهذا المبهم قال حدثني مبهم آخر، فنحن لا نستطيع أن نعتمد على المبهم الأول، فيما ادعاه على المبهم الآخر، فلا نثبت الرواية عن المبهم الآخر؛ لأنها جاءت من طريق مبهم، والمسألة دائرة بين المبهمين، إنما نعتمد على رواية الثقات المعروفين، وليس على رواية المجاهيل الذين لا يعرفون، كما نجد مثلاً بعض الناس يقول فلان يقول كذا، تقول له من قال لك؟ قال حدثني رجل ثم تقول من هذا الرجل؟ يقول حدثه رجل فتجد الرجل، قد يكون قال كلاماً صواباً، لكن حينما وصل إليه عن هذه الوسائط.

فما آفة الأخبار إلا ناقلوه

وصل إليك الخبر بصورة أخرى لكثرة الوسائط بينك وبين الخبر، وهذه الوسائط من بينهم، من لا يحج به، ولا يعتمد عليه.

هناك سؤال؟ إذا كان السؤال وسيلة في الانقطاع، والمعضل، فلماذا ذكر أنه نوع خاص من أنواع الحديث في كتاب اختصار علوم الحديث ؟

هذا سؤال عجيب، يعني التصحيف والتحريف أليس هو وسيلة يقع بها الخطأ في الرواية؟ الراوي الذي يخطيء قد يكون خطؤه عن التصحيف والتحريف، يعتمد على كتاب غير مصحح، وغير مقابل، فنشأ عن ذلك تغيير في الرواية، وخلل في الرواية، فتكون الرواية معلولة من قسم الحديث المعلول، والعلة التصحيف. فالتصحيف والتحريف: هو وسيلة وقوع الخلل في الرواية، فصارت من هذه الحيثية معلولة، ومع ذلك أفردوا التصحيف والتحريف بنوع.

الاضطراب: اضطراب الراوي بالحديث، مرة يرويه على وجه، ومرة يرويه على وجه آخر، فنستدل باضطرابه على نفسه، واختلافه في الرواية، على أنه لم يحسن ضبط الرواية، فتكون من هذه الحيثية من قسم المعلول، فصار الاضطراب دليلاً للعلماء على أن هذا الراوي لم يضبط الرواية، وعلى أنها من قسم المعلول، ومع ذلك أفردوا المضطرب بنوع من أنواع الحديث، نحن قلنا في أول درس بأن العلماء تفننوا في تنويع أنواع علوم الحديث، رغبة منهم في تضييق الخناق على كل خطأ من شأنه أن يتسرب إلى الرواية، وكل نوع من هذه الأنواع علم على حدة، تستطيع أن تتوسع فيه، وأن تفني فيه عمرك، حتى تستطيع أن تعرف متى نعرف إن كان هذا الحديث مدلساً، أو ليس مدلساً، مرسلاً أو ليس مرسلاً، مصحفاً أو ليس مصحفاً، معلولاً أو ليس معلولاً، فكون العلماء يجعلون ذلك نوعاً مستقلاً لا يعني أنه بمعزل عن غيره من الأنواع والله أعلم.

يقول: هل توافقوني على أن أكثر الانقطاع يقع في الطبقات الأولى من السند؛ ولذلك اشتدت عناية الأئمة بإفادة الاتصال فيها، وإن كانت الإجابة نعم فما هو السبب؟

نحن قلنا في لقاء سابق بأن المحدثين إنما يعتنون بمراعاة الضوابط الحديثية، سواء المتعلقة بالجرح والتعديل، والرجال، أو سواء متعلقة بالاتصال والانقطاع، أو سواء المتعلقة بعلل الأحاديث، حيث يقع ذلك في الطبقات العليا؛ لأن وقوعه في الطبقات الدنيا لا يؤثر كثيراً، ولا يشغلنا؛ لأن الحديث إذا كان له أصل في الكتب المتقدمة، فمهما أخطأ من جاء بعد ذلك، فرواه فخطؤه لا يضر ما دام أن الحديث ثابت، ومرفوع في الكتب المتقدمة، حديث يرويه أبو داود في السنن مثلاً، السنن متواترة عن أبي داود أم لا ؟ فجاء بعض المتأخرين فروى حديثاً من سنن أبي داود في عهد البيهقي مثلاً، فروى الحديث البيهقي بإسناده عن أبي داود ومن أبي داود إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، فأخطأ شيخ البيهقي في الحديث، خطأ شيخ البيهقي يؤثر؟ الحديث معروف في كتاب أبي داود، ونحن نعرف على أي وجه رواه أبو داود في كتابه السنن، فخطأ من روى الحديث عن أبي داود لا يضر ما دام أن الحديث محفوظ

متواتر، عن أبي داود، ويبقى النظر بعد ذلك في إسناد أبي داود إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-؛ ولهذا تكلم العلماء في الإجازات مثلاً، فمنهم من قبل الإجازة، ومنهم من لم يقبل الإجازة، ومنهم من قبل بعض صورها، ومنهم من لم يقبل الصور الأخرى، ومنهم من توسع فأعطى الإجازة لكل من خلق، وكل من لم يخلق بعد، كما توسع بعضهم، فقال الإجازة للمعدوم، أو الإجازة للمجهول، في صور سيأتي بيانها، وهناك من أجاز من يجيء إلى يوم القيامة، وقال أجزت هذا الكتاب لكل المسلمين من كان في عصري، ومن كان في غير عصري، ولهذا بعض الناس يتعلق بمثل هذه الأشياء، يقول عندي إجازة للكتاب الفلاني لماذا؟ لأني مسلم، والمسلمون مجازون بهذا الكتاب، طبعاً هذه إجازات لا يعتد بها ولا يعتبر بها.

المتأخرون توسعوا، وتوسعهم -كما قلنا في لقاء سابق- إنما منشؤه رغبتهم الأكيدة في إبقاء سلسلة الإسناد، مسالة شرفية، ليس أكثر، أما أن روايتهم هذه ينبني عليها تصحيح الحديث أو ضعفه؟ لا إنما الحديث تبنى صحته أو ضعفه على الأسانيد التي رويت في الكتب المشهورة المتداولة المعروفة عند أهل العلم، والله أعلم.

يقول: هل اعتبار أو تمشية بعض الأئمة لمرسلات بعض التابعين، مثل سعيد بن المسيب، كان من أجل تحقق الشروط التي ذكرتموها، أم بناءً على استقراءهم التام لهذه الروايات ومعرفة حالها؟

لا.. بل الشافعي نفسه نص، لما ذكر أن مراسيل ابن المسيب، عنده حسان، ذكر أنه وجدها مسندة من أوجه أخرى، فاستحسنها لهذه العلة، من أنه وجدها مروية من أوجه أخرى مسندة إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، بل ذكر أهل العلم بأن الشافعي لم يحتج بكل مراسيل سعيد بن المسيب، بل المراسيل التي أرسلها سعيد بن المسيب، ولم يجدها مسندة أو مروية من أوجه أخرى لم يحتج بها الإمام الشافعي، وذكروا لذلك أمثلة في كتب العلم.

سؤال في المنكر: هل فيه حديث منكر في الرواة إنما المتن صحيح؟

منكر في السند؛ لأن النكارة تقع في الإسناد، وتقع في المتن، وهذا ما يفهم بأنه حكم نسبي، يعني حكمه متعلق برواية معينة، بسند معين، ولكن الحديث نفسه، كمتن صحيح، وثابت عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، فهذا حكم نسبي متعلق برواية معينة، وليس بالمتن نفسه، كما تقول: هذا الحديث معلول، تقصد علة في الإسناد، أو خطأ تقصد خطأ في الإسناد، بينما المتن نفسه، قد يكون صحيحاً، ثابتاً عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.

حديث الأعمال بالنيات هل يشك أحد في صحته، لا يشك أحد في صحته عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، ولكن العلماء يقولون: إنما يصح عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- من حديث عمر بن الخطاب، هو الذي رواه عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أما من رواه عن غير عمر عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- كما روي عن أنس بن مالك وكما روي عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، فقالوا: كل ذلك خطأ، منكر، وبعضهم قال: باطل لا أصل له، يقصدون المتن أم الإسناد؟ الإسناد لا يصح عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- إلا من حديث عمر، فما رواه عن غير عمر من الصحابة فقد أخطأ في الإسناد، وليس هذا حكماً متعلق بالمتن، فالمتن صحيح ثابت.

يقول: إذا وجدنا للحديث المرسل شاهداً من حديث آخر مسند، وهو الصحيح فإنه يشهد بصحة الحديث المرسل، أليس من باب أولى العمل بالمسند المتصل؟

هذا هو الاعتراض الذي اعترض به بعض الأحناف على الإمام الشافعي -عليه رحمة الله- والواقع: أن كلام الشافعي له مغزى عميق جداً، يفهمه من له عناية عميقة بهذا العلم، أولاً: أن الإمام الشافعي استدل بهذا المسند على أن المرسل نفسه صحيح، كما قلنا في اللقاء الماضي، يعني أننا لما وجدنا هذا المرسل الذي تحققت فيه الشرائط المعتبرة في كونه صالحاً للاعتبار وجدناه مروياً من وجه آخر، بلفظه، أو بمعناه، متصلاً مسنداً، إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- بإسناد صحيح ثابت عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فنحن استدللنا بهذا الصحيح على أن التابعي إنما أخذه عن ثقةً عن صحابي عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، أو أخذه عن صحابي عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، فاستدل بهذا الصحيح المسند، على صحة مخرج المرسل نفسه، كما قال النووي فيصير في المسألة حديثان صحيحان، أي المرسل بعد أن عرفنا صحة مخرجه، والصحيح الآخر للمرسل فيكونان حديثين صحيحين، يقول: حتى لو عارضهما صحيح، أي صحيح لذاته ليس له إلا إسناد واحد، لو عارضه إسناد لذاته من وجه آخر، ولم يمكن الجمع قدمناهما عليه، فينفع أيضاً هذا في باب الترجيح، فيكون عندنا حديثان صحيحان، يقدمان على حديث صحيح، إذا لم يمكن الجمع والتأويل، الذي ينفي الخلاف عن الأحاديث والله أعلم.

السؤال الأول: قد يطلق المعضل بمعنى المنكر مثل لذلك؟

السؤال الثاني: يحكم أهل العلم أحياناً بعدم الاتصال مع وجود تصريح الراوي بالسماع من شيخه، في الرواية علل ذلك؟ هذا السؤال سنشرحه تفصيلاً في اللقاء القادم، ولكن أردت أن أنشط أذهان الإخوة، وأن يرجعوا إلى الكتب، ولا يكتفوا بالسماع فقط في المحاضرة.

الدرس الثانى عشر
مناهج علماء الحديث فى الحديث المعنعن

إن الحمد لله تعالى نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وبعد:

ما زلنا بصدد النوع المتعلق بالحديث المعضل، وتلك المسائل التي أردفها الإمام ابن كثير تبعاً لابن الصلاح، بعد هذا النوع من أنواع علوم الحديث.

ذكرنا في اللقاء الماضي أن هذه المسائل لا تختص بنوع الحديث المعضل، وإنما هي تشمل كل الأنواع المتعلقة باتصال الحديث أو عدم اتصاله، ووقفنا عند مسألة الإسناد المعنعن، وذكرنا تمهيداً لهذه المسألة وأصولاً عامة، وقواعد كلية، تعين على تفهم هذه المسألة، فذكرنا معنى المعاصرة، ومعنى الإدراك، واللقاء، والسماع، ومعنى الإسناد المعنعن، وأنه ليس مقصوداً به: كل ما يجيء في الأسانيد من العنعنة، وإنما يقصد حيث يطلق هذا الاسم على هذه المسألة بخصوصها، أي إذا وردت العنعنة وصدرت عن رجل قد عاصر شيخه، ولكن لا يعرف هل سمع منه أم لم يسمع، فهذه هي المسألة، والعلماء لهم فيها أقوال وتفصيلات وتفريعات، -إن شاء الله تعالى- نحاول جاهدين هذه المرة أن نبين مناهج علماء الحديث -رحمهم الله تبارك وتعالى- في هذه المسألة:

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (قال: وقد حاول بعضهم أن يطلق على الإسناد المعنعن إسم الإرسال أو الانقطاع.

قال: والصحيح الذي عليه العمل: أنه متصل محمول على السماع، إذا تعاصروا مع البراءة من وصمة التدليس.

وقد ادعى الشيخ أبو عمرو الداني المقريء إجماع أهل النقل على ذلك، وكاد ابن عبد البر أن يدعي ذلك أيضاً.

قلت: وهذا هو الذي اعتمده مسلم في صحيحه، وشنع في خطبته على من يشترط مع المعاصرة اللقي، حتى قيل: إنه يريد البخاري، والظاهر أنه يريد علي ابن المديني، فإنه يشترط ذلك في أصل صحة الحديث، وأما البخاري فإنه لا يشترطه في أصل الصحة، ولكن التزم ذلك في كتابه الصحيح. وقد اشترط أبو المظفر السمعاني مع اللقاء طول الصحابة.

وقال أبو عمرو الداني: إن كان معروفاً بالرواية عنه قبلت العنعنة. وقال القابسي: إن أدركه إدراكاً بينا.)

هذه المسألة كما أشرنا في اللقاء الماضي وقع فيها خلاف شديد بين أهل العلم، فمن أهل العلم من يذهب إلى أن المتعاصرين إذا كان الراوي عمن عاصره غير معروف بالتدليس فهذه المعاصرة كافية لمثل هذه الرواية بالاتصال، فإذا جاء المعاصر وروى عمن قد عاصره بصيغة عن، فهذا وحده يكفي باتصال هذه الرواية، اللهم إلا أن يتبين عدم الاتصال من وجه آخر أو بدليل آخر، وهذا القول نسبه بعضهم إلى الإمام مسلم، ونحن في اللقاء الماضي قلنا: إن الإمام مسلم لا يكتفي بمجرد المعاصرة، وإنما بالمعاصرة التي يمكن معها السماع أو اللقاء؛ ولهذا شرحنا معنى المعاصرة في اللقاء الماضي، وذكرنا أن من عاش في زمن شيخه، أو أدرك من زمن شيخه خمس سنين، يقال: إنه عاصر أو أكثر من ذلك أيضًا، يقال له: عاصر، فهذا ما يفهم من مقتضى المعنى اللغوي لهذه الكلمة.

ولكن لم يكن المحدثون يقصدون من المعاصرة هذا المعنى، وإنما يقصدون المعاصرة التي يمكن معها السماع، وذكرنا أن أهل الكوفة كانوا إنما يبدأون في سماع الحديث بعد بلوغ سن العشرين، وأن أهل مصر والشام كانوا يسمعون الحديث بعد بلوغ سن الثلاثين، إذن من عاصر شيخه عشرين سنة، هذا في حد ذاته لا يمكنه من أن يسمع منه أو أن يأخذ عنه علماً، فضلاً عن المشايخ الذين يكونون من غير بلد الراوي، كأن يكون الراوي من بلد، والشيخ من بلد أخرى، فحينئذ يبعد جداً أن تكون هذه المدة كافية بأن يلتقي هذا التلميذ بهذا الشيخ، ويسمع منه علماً، ويأخذ عنه حديثاً يرويه عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.

فإذن إذا فهمنا معنى المعاصرة على هذا النحو، وهي تلك المعاصرة التي يتمكن الراوي معها أن يلتقي بهذا الشيخ، وأن يأخذ عنه علماً فهذه هي المعاصرة الممكنة، أو التي تُمكن صاحبها من أن يأخذ حديثاً عن شيخه، أما ما كانت المعاصرة فيه متجردة عن هذا المعنى لم تصحبها ما يدل على الإمكانية، أو ما يفيد الإمكانية فهذا أمر مستبعد بطبيعة الحال، هذا يختلف من راوٍ لراوٍ، ومن شيخٍ لشيخ، فمثلاً لو أن راوياً كان بالمدينة المنورة، وقد أدرك قليلاً من زمن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- مثلاً، فهذا قد يتمكن من أن يسمع من عمر مع أنه لم يدركه، فإن إدراكه له كان دون العشرين، أو أقل من ذلك، وذلك لأن عمر كان في بلده الذي يعيش فيها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان عمر -رضي الله عنه- أمير المؤمنين وقتئذ، فالهمم مجتمعة، والدواعي مجتمعة في أن يلتقي به الناس، وأن يأخذوا عنه علماً، لا سيما إذا كان هذا الراوي عنه من المعروفين بطلب العلم، ومن المشتغلين به، وممن عرفوا بين أقرانهم بأنهم يحرصون على سماع العلم، ومجالسة أهل العلم.

هناك أمور متعددة نستطيع أن نفهم على ضوئها معنى الإمكانية، فما يمكن في حق راوٍ قد لا يمكن في حق راوٍ آخر، وما يمكن في حق شيخٍ قد لا يمكن في حق شيخ آخر، قد يكون الراوي عاصر شيخه زمناً طويلاً، وقد يكون

الشيخ من أهل بلده، أو هذا الشيخ دخل بلده، ولكنه وقت أن دخل هذا الشيخ بلد الراوي، أو وقت أن دخل الراوي بلد الشيخ لم يكن أحدهما في البلد.

كما قيل في سماع الحسن البصري من أبي هريرة -رضي الله عنه-، قالوا: إن الحسن البصري لم يسمع من أبي هريرة -رضي الله عنه-، كما هو قول جمهور أهل العلم، وعلل ذلك بعضهم بأنه وقت أن كان أبو هريرة بالبصرة لم يكن الحسن البصري -رحمه الله - بها، فالوقت الذي كان يمكن للحسن البصري أن يلتقي فيه بأبي هريرة -رضي الله عنه- لم يوفق في أن يجتمع بأبي هريرة؛ لأنه صادف أن هذا الوقت كان كل منهما في بلد غير التي وجد فيه الآخر.

إذن هذه مسألة متعلقة بالتاريخ -تواريخ الرواة- متعلقة بمعرفة العلماء متى طلب العلم هذا الراوي؟ ومتى رحل فيه؟ ومتى دخل البلد الفلانية ولم يدخل البلد الفلانية؟ وهذا كله يدركه علماء الحديث -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى - ويعرفون هذه الأمور، وهذا جانب من تاريخ الرواة مهم جداً، والعلماء يعتنون به غاية العناية.

فليست المسألة مرتبطة فقط بمجرد قاعدة كلية، فنقول: كل من عاصر فعنعته محمولة على السماع، أو كل من كان بإمكانه السماع فعنعنته محمولة على السماع، أبداً، هذا يختلف كما قلنا من راوٍ لراوٍ، ومن شيخٍ لشيخ، فما يكون ممكناً في حالة، لا يكون ممكناً في حالة أخرى، لكن ما هو الضابط العام في هذه المسألة؟ لابد أن يكون لنا من ضابط عام.

بعض الباحثين لما وجد العلماء ليس لهم في كل حكم من الأحكام المتعلقة بهذا الباب قاعدة مطردة، فتارة يثبتون السماع مع وجود معنى في الرواية، وقد يكون هذا المعنى نفسه موجوداً في رواية أخرى ثم لا يحكمون بالسماع، ولا باللقاء، وتارة يراعون في رواية معنى ما، وهذا المعنى نفسه يجعلونه في رواية أخرى، فيذهب إلى أنه ليس للعلماء في ذلك ضابط، وليس لهم قاعدة كلية وهذا ليس صواباً، ففرق بين القرائن التي يلجأ إليها العلماء -عليهم رحمة الله تبارك تعالى- لضبط المسائل وتحرير المسائل الفرعية، وبين أن يكون هناك ضابط عام في كل ما يشمل هذه المسألة أو تلك، من حيث العموم، وما من مسألة من مسائل العلم إلا ولها قاعدة عامة، وضابط عام، ثم قد نخرج عن هذا الضابط العام وهذه القاعدة العامة حيث تنضم قرينة تخرجنا أو تجعلنا نتنازل عن هذا الضابط، أو نستثنيه في هذا الموضع خصوصاً، وذلك لما انضم للرواية من قرائن، أقول: هذا ليس منحصراً في مسألة دون أخرى، بل هو في كل مسائل العلم، بل في علم الحديث، وفي غير الحديث من العلوم، فمثلاً نحن نجد من الضوابط العامة مثلاً عند علماء الحديث أنهم يقولون: زيادة الثقة مقبولة. هذه قاعدة موجودة، ونص عليها كثير من أهل العلم، وجد ذلك في كلام الإمام البخاري، ووجد أيضاً في كلام الإمام الدار قطني، والإمام أحمد بن حنبل، والإمام الترمذي، وغيرهم من أهل العلم، فما من إمام في الغالب إلا وقد نطق بهذه العبارة «زيادة الثقة مقبولة»، أو الزيادة من الثقة مقبولة، ومع ذلك نجد هؤلاء العلماء وغيرهم من أهل العلم، نجدهم في كثير من المواضع لا يقبلون زيادات الثقة، مع أنهم نصوا على القاعدة من حيث المبدأ العام، ثم وجدناهم في الحكم على أفراد الروايات، وعلى الأحكام الجزئية المتعلقة بهذه الأسانيد، أو بتلك الروايات، أحياناً يقبلون الزيادة، وأحياناً لا يقبلون الزيادة، كما سيأتي في المسألة الأخيرة في هذا النوع، وأيضاً في باب زيادات الثقات -إن شاء الله تعالى-، نجدهم يقبلون الزيادة أحياناً ولا يقبلونها أحياناً، فهل هذا يعد تعارضاً وتناقضاً؟ لا.. ليس هذا من باب التعارض، ولا هو من باب التناقض، وإنما القاعدة العامة أن الزيادة من الثقة مقبولة.

وجدنا مثلاً الإمام الترمذي -رحمه الله تعالى- في العلل الذي في آخر الجامع ينص على أن الزيادة من الحافظ مقبولة، وكذلك ابن عبد البر، وكذلك الإمام مسلم في كتاب التمييز، ذكروا أن زيادة الحفاظ مقبولة، فهذه هي القاعدة العامة في هذا الباب، ثم وجدناهم هم أنفسهم وغيرهم من أهل العلم يخرجون عن هذه القاعدة، حيث تحتف بالرواية قرائن، ترجح لدى هؤلاء الناقدين، وهؤلاء العلماء الكبار أن هذا الحديث أو هذه الزيادة في هذا الحديث بخصوصه ليست مقبولة؛ لأن هذه القرائن صارت من القوة بحيث تقاوم القاعدة، لكن القاعدة تنفعنا حيث لا يكون هناك قرائن، فحينئذ نستفيد بتلك القرائن ونعمل بمقتضاها.

مثلاً نجد العلماء كابن الصلاح مثلاً -رحمه الله تعالى- في نوع الأفراد من أنواع علوم الحديث: ذكر أن ما يتفرد به ثقةً فهو صحيح، وما يتفرد به الصدوق الذي هو دون الثقة فحديه حسن، وما يتفرد به الراوي الضعيف فحيدثه ضعيف، هذه قاعدة عامة، ضابط عام يحكم هذه المسألة.

بعض الناس أخذوا هذه القاعدة العامة وطبقوها في كل المواضع، بل إذا وجد بعضهم أهل العلم يخالفون هذه القاعدة العامة في بعض المواضع أخذ يرد على العلماء بما تضمنته تلك القاعدة العامة، وهذا خطأ في فهم كلام أهل العلم.

فابن الصلاح ها هنا وضع لنا هذه القاعدة العامة، ثم هو نفسه لما تكلم عن العلة، وعن الشذوذ، ذكر أن العلة والشذوذ يقعان في أحاديث الثقات، وأنه يستدل على قوع العلة في الحديث، إما بتفرد الراوي بالرواية، أو بمخالفته لغيره مع القرائن المحتفة بالرواية التي ترجح جانب الخطأ على جانب الإصابة.

إذن نفهم من كلام ابن الصلاح في باب العلة أن ما يتفرد به الثقة إذا انضم إليه من القرائن ما يرجح جانب خطأه فيما تفرد به أنه يكون لهذا من المعلول المحكوم بخطئه، والذي يكون من قسم المردود، قد ينظر البعض فيقول هذا يتعارض مع ما قاله هو نفسه في باب الأفراد، لأنه هناك في باب الأفراد قال: هو ما يتفرد به الثقة فهو صحيح، ثم جاء هنا فذكر أن ما يتفرد به الثقة حيث تنضم إليه القرينة الدالة على الخطأ يكون معلولاً، وليس بين الكلام تعارض بالمرة هنا، هنا وضع الضابط العام، وهنا أعمل القرائن، واستفاد بها، وعلماء الحديث -عليهم رحمة الله تعالى- يستفيدون من القرائن في كل أبواب العلم، فيرجحون بهذه القرائن جانباً على جانب، أو قولاً على قول، أو إذا كان الأمر يحتمل معنيين أو يحتمل قولين، فراوية يحتمل فيها الصواب والخطأ فيرجحون أحد الجانبين بمقتضى القرائن التي تنضم إلى الرواية فترجح جانب الصواب وجانب الخطأ وهذا من هذا الباب.

كلامنا في هذه المسألة هو أيضاً من هذا الباب، فمن حيث القاعدة العامة لابد أن نكون مدركين عالمين بالسماع، أو بلقاء الراوي بشيخه، هذا لابد أن نتحقق منه؛ لأن الاتصال لا يتم إلا بذلك، أن نعلم أن فلاناً سمع، أو أن فلاناً التقى بشيخه، وأخذ عنه علماً، فهذا لابد أن نكون متحققين به، قد نختلف في طرق إثبات ذلك، هل يثبت ذلك بالتصريح بالسماع أم بما هو دون ذلك؟ بعضهم يذكر في كلامه: العلم بالسماع، بعضهم يذكر في كلامه الإدراك، بعضهم يذكر في كلامه اللقاء، وكل ذلك إنما هو ألفاظ يريد بها شيء واحد، وهو أن نعلم أن الإسناد متصل؛ لأن الإسناد إذا لم يكن متصلاً لن تقوم به حجة.

فقد يغلب على ظن الناقل، وعلى فهمه، أن هذه الرواية التي رواها ذلك الراوي سمعها من الشيخ، وإن لم يكن اللفظ صريحاً في السماع، قد يفهم ذلك بأن هذا الراوي كثيراً ما يروي عن هذا الشيخ، فهذا يغلب على ظنه أنه أخذ عنه والتقى به، كما عبر عن ذلك بعض أهل العلم فيما قرأه علينا الأخ بأن يكون معروفاً بالأخذ عن شيخه، بحيث يغلب على ظن الناقد أن هذا الراوي قد أخذ عن شيخه فعلاً والتقى به لكثرة ما يروي عنه.

عالم آخر أو راوٍ آخر قد يفهم من نفس القرينة عكس ما دلت عليه في الموضع الأول، فعالم آخر يقول: هذا الراوي كثيراً ما يروي عن هذا الشيخ، ولم يصرح عنه بالسماع، ولو مرة في حياته، فهذا يجعلني أرتاب في سماعه منه، لو أنه صرح بالسماع ولو مرة لكان ذلك كافياً، لكن ما باله يروي عنه الكثير ثم لا يصرح، ونحن نتكلم عن رواة كانت لهم عادة يعرفها علماء الحديث -عليهم رحمة الله تعالى-، كان الواحد منهم إذا كان عنده حديث عن شيخ فهو يعد من مظاهر الشرف، ومن الشيء الذي يفتخر به، أن يصرح بالسماع عن هذا العالم الكبير، فكان أمراً معروفاً في عادتهم، أن الواحد منهم يحب أن يقول حدثنا فلان، ويتشوق إلى أن يقول: حدثنا فلان، هذا طبعاً نوعاً من العلو، ونوعا من الشرف، أن ينسب لنفسه السماع من هذا الشيخ، فكونه مع كثرة ما يرويه عنه لا يصرح عنه بالسماع، هذا قد يشكل عند بعض الرواة وعند بعض أهل العلم ريبة في تحقق سماع ذلك الراوي من ذلك الشيخ.

إذن القرائن ليست لها ضابط يضبطها، بل الضوابط، أنا أحياناً أتعجب من القرائن حيث يفهمها أهل العلم، أهل العلم -رحمهم الله تعالى- أحياناً أفهم من صنيعهم ما يدل على السماع، ويستندون في الحكم بالسماع أو بالاتصال على قرائن خفية جداً، يحار في فهمها الباحث المتخصص، من ذلك ما وجدته في ترجمة القعقاع بن أبي حدرد. القعقاع بن أبي حدرد له صحبة، وأثبت العلماء له الصحبة بل أجمعوا على كونه صحابياً، أجمعوا على كونه له صحبة وهو من صحابة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، ثم وجدت البخاري -رحمه الله تعالى- في كتابه التاريخ الكبير لما ترجم للقعقاع بن أبي حدرد قال: له صحبة، أثبت له الصحبة، ثم ذكر له حديثاً يرويه بعض الضعفاء عنه أي عن القعقاع هذا، قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ثم قال البخاري: ولا يصح حديثه، إذن الدليل الذي يمكن أن يستدل به على كونه التقى برسول الله -صلى الله عليه وسلم- وسمع منه حديثاً، هذا الدليل وهو ضعيف عند البخاري؛ لأن الإسناد لم يصح فيه إلى القعقاع بن أبي حدرد، ثم إن البخاري صرح بأن حديثه لا يصح، وهذا الرجل ليس له في الدنيا حديث عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- إلا هذا الحديث، وهكذا البخاري قد ضعف الحديث كما ترى، ومع ذلك صدر الترجمة بقوله له صحبة، فنحن نفهم من الترجمة أن البخاري لم يثبت صحبته بمقتضى الحديث:

أولاً: لأن الإسناد ضعيف.

ثانياً: لأن البخاري نفسه صرح بأن هذا الحديث غير صحيح، فما جاء فيه من تصريح ذلك الصحابي من السماع من رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ليس هو الدليل الذي اعتمد عليه البخاري -رحمه الله تعالى- في إثبات صحبة ذلك الصحابي، بل أشد من ذلك، وجدت البخاري -رحمه الله تعالى- ذكر نفس الترجمة التي في التاريخ ذكرها أيضاً في كتاب الضعفاء له، فذكر القعقاع بن أبي حدرد في كتاب الضعفاء، وقال له صحبة، ثم ذكر الحديث، وقال لا يصح حديثه. وبطبيعة الحال نحن نفهم من منهج البخاري أنه لم يقصد أن القعقاع بن أبي حدرد يستحق أن يدخل في كتاب الضعفاء، فليس هو عند البخاري ضعيفاً، كيف وقد صرح هو بكونه له صحبة؟ وإنما يقصد بإدخاله له في كتاب

الضعفاء كما هي عادته في غير ما راوٍ من الرواة: أن هذا الحديث الذي روي عنه بما يدل على كونه صحابياً، لا يصح فهو أدخله في كتاب الضعفاء ليبين ضعف هذه الرواية التي تضمنت صحبة هذا الراوي.

ما الدليل الذي اعتمد عليه البخاري فضلاً عن غيره من العلماء لإثبات صحبة ذلك الصحابي؟ حقيقة حينما تنظر في كتب أهل العلم، وفي كتب الصحابة، وتحاول أن تلتمس دليلاً اعتمد عليه العلماء لإثبات صحبة هذا الصحابي، لا تجد دليلاً سوى هذا الحديث، وقد رأيته حديثاً ضعيفاً عند الإمام البخاري، فما هو الدليل الذي اعتمد عليه البخاري مثلاً لإثبات صحبة هذا الصحابي؟

أخذت أبحث وأتتبع ترجمة هذا الراوي، فلفت نظري أن البخاري -رحمه الله- في الترجمة ذكر معلومة دقيقة غامضة، فقال: "زوج بقيرة" كلمة هكذا جاءت في الترجمة "زوج بقيرة"، بحثت عن بقيرة هذه فوجدتها امرأة لها صحبة، ولها رواية عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وحديثها في المسند للإمام أحمد، ففهمت -وقد أكون مصيباً أو مخطئا- لكن هذا الذي ألتمسه من إشارة الإمام البخاري، كأن هذه هي القرينة التي اعتمد عليها البخاري -عليه رحمة الله تبارك وتعالى- لإثبات صحبة ذلك الصحابي؛ لأنه إذا كانت امرأته وزوجته صحابية، ولها رواية عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، وقد كان معروفاً من عادة الصحابة أنهم كانوا يتبركون- كما ذكرنا في اللقاء الماضي- إذا ولد لهم مولود أن يبرك عليه رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، وأن يدعو له، فكذلك كانوا يتبركون بحضور رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- لأفراحهم وأعرافهم، كما ذكر الحافظ ابن حجر في غير موضع من الإصابة مثل هذا المعنى، فكأن من أثبت الصحبة اعتمد على هذه القرينة، يعني إذا كان هو زوجاً لصحابية فالغالب أنه أيضاً صحابي؛ لأنه يستبعد أن تلتقي زوجته، وأن تسمع من رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، ثم لا يسمع هو من رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، أو لا يلتقي هو برسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

هذه قرائن قد يوافق عليها عالم، وقد يخالف فيها، قد يتفق عليها العلماء، وقد يختلفون فيها، هذه القرينة قد يفهم منها بعض العلماء السماع، وبعضهم لا يفهم منها السماع- كما ذكرنا في اللقاء الماضي- لما قال مكحول دخلت على واثلة بن الأسقع، وذكرنا أن بعض أهل العلم لم يفهم من ذلك الاتصال، وقال إنما دخل على واثلة ولم يسمع منه.

بعض العلماء الآخرين استدل بهذه الرواية نفسها على أن مكحولاً التقى بواثلة بن الأسقع، وأن حديثه منه متصل، فالقرينة قد تختلف فيها أنظار العلماء؛ لأنها مسألة ظنية وفهم يؤتاه الرجل، فهذا قد يفهم من الرواية شيء، وهذا قد يفهم من الرواية شيء آخر، تلك القرينة قد يفهم منها عالم شيء، وقد يفهم منها عالم آخر شيء آخر، هذه ليست لها ضابط، لكن القاعدة العامة أنه لابد أن يكون هناك ما يدل على الاتصال.

وما يدل على الاتصال في الأعم الأغلب يكون بالتصريح به، بل أنا أعتبر أن التصريح بالسماع في الغالب يكون من أضعف الدلالات على الاتصال؛ لأن التصريح أحياناً يكون محتملاً لأكثر من معنى، فهناك من الرواة من صرح بالسماع من بعض المشايخ، ثم قال العلماء: إنه لم يسمع مع أنه قال: سمعت، أو حدثنا، أو أخبرنا، أو هذه العبارات؛ لأن هناك من العبارات من قد استعملها بعض أهل العلم في الإجازة مثلاً، كأخبرنا، كان بعضهم يقول: أخبرنا فيما أخذه عن طريق الإجازة؛ ولهذا بعضهم جعل "سمعت" أعلى من "حدثنا" و "أخبرنا" من حيث المنزلة. لماذا؟ لأن حدثنا وأخبرنا استعملتا في غير السماع بخلاف سمعت. فهذه الألفاظ أحياناً تكون ظنية في بعض الرواة.

الحسن البصري -رحمه الله تعالى- كان يقول: خطبنا ابن عباس، خطبنا أبو هريرة، وجمهور أهل العلم -كما قلنا- قالوا: إنه لم يسمع من ابن عباس، ولا من أبي هريرة، فما صنيعهم، وما تعاملهم مع هذه الألفاظ الصريحة التي تدل على سماعه من الرجلين، من الصحابيين -رضي الله عنهما-؟

فمن أهل العلم من قال: هذا محمول على المجاز. قوله: خطبنا، أو أخبرنا أو حدثنا أبو هريرة. أي حدث قومنا، وهذا موجود في اللغة العربية، وموجود في كلام الناس العادي، أنت تقول مثلاً زارنا الرئيس الفلاني، أو الملك الفلاني، أو الوزير الفلاني، هل هو زارك بشخصك، أم زارك مثلاً في بلدك، أو زار أهل بلدك، أو زار أهل هذه المؤسسة؟ فأنت تقول: زارنا أي زارنا معشر المصريين، ولا تقصد أنه زارك بنفسه، وهذا موجود حتى في القرآن الكريم كما انتزع بعض العلماء دليلاً لهم من ذلك أن الله -عز وجل- في كتابه العزيز خاطب اليهود الذين كانوا في عهد النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- بما فعله أسلافهم، يقول الله -عز وجل- في مواضع كثيرة: (وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى) الله خاطب من اليهود الذين كانوا في عهد النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، وهل هؤلاء هم الذين قالوا لموسى أم أجدادهم؟ أجدادهم هم الذين قالوا لموسى، فكأن قول الله تعالى (وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى) أي وإذ قلتم معشر اليهود، ولم يقصد الذين كانوا في عهد النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- بخصوصهم.

وهذا من الألفاظ التي تسمح بها اللغة والاستعمالات التي وجدت في اللغة العربية، وهذا يعده أهل العلم من المجاز، وموجود في استعمال الحسن البصري كثيراً، وعند غير الحسن البصري أيضًا، والحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله تعالى- في نكته على كتاب ابن الصلاح ذكر أمثلة كثيرة على ذلك.

كذلك أيضاً قد يكون التصريح بالسماع أصلاً خطأ من قبل بعض الرواة، يعني هذا التصريح الوارد في الرواية "حدثنا فلان" قد يكون أصلاً خطأ من قبل بعض الرواة، والراوي لم يقل سمعت، ولا حدثنا، ولا أخبرنا، من تلك الألفاظ التي تفيد معنى اللقاء والسماع، وإنما قال عن مثلاً، أو عبارة أخرى، أو لفظة أخرى من الألفاظ المحتملة، ثم جاء بعض الرواة عنه فلم يضبط اللفظ الذي ذكره شيخه، فإذا به يذكر عوضاً عنه، لفظا دالاً على السماع، وهذا يقع كثيراً في الروايات، ونجد في المراسيل لابن أبي حاتم، وفي كتب العلل التصريح أو التنصيص على أخطاء الرواة التي من هذا القبيل، فيقول العلماء: هذا خطأ ليس ذلك من عبارة الراوي، وإنما هو من خطأ من جاء بعده.

من ذلك مثلاً: هناك راوي اسمه أسامة بن زيد الليثي، وهو يروي عن الزهري أحاديث كثيرة. ومعمر بن راشد الصنعاني أيضاً يروي عن الزهري كثيراً، من شأن هذين الرجلين أنهما كثيراً ما يذكران في روايتهما عن الزهري ألفاظ التصريح بالسماع، ويأتي العلماء ويقولون: ذلك خطأ، لم يقل الزهري سمعت، إنما قال الزهري عن.

وقع ذلك في بعض الأحاديث التي يرويها الزهري عن عبد الرحمن بن الأزهر -وهو صحابي- فقال الإمام أحمد وغيره الصواب: عن عبد الرحمن، وليس حدثنا عبد الرحمن. وأيضاً مبارك ابن فضالة -وهو من أصحاب الحسن البصري- ولكن كانت له أخطاء وأوهام، من أخطاءه وأوهامه أنه كان يعمد إلى أحاديث للحسن البصري، قال فيها الحسن: عن عمران بن حصين، عن عبد الله بن المغفل، فإذا به هو يقول: عن الحسن، حدثنا عمران بن حصين، عن الحسن، حدثنا عبد الله بن المغفل، فتناول العلماء هذه الروايات بالنقد وذكروا أنها من الأخطاء.

أحياناً الخطأ يكون من الراوي نفسه، اشتبه عليه، فيكون إنما سمع من بعض الشيوخ، فيظن أن هذا شيخ آخر، فيشتبه عليه شيخ بشيخ، وهذا من العلل الخفية التي يدركها العلماء.

من ذلك: أن خلف بن خليفة، وهو من الثقات -من جملة الثقات- كان يقول: رأيت عمرو بن حريث. إذا نظرنا إلى المسألة تاريخياً فيستبعد جداً أن يلتقي خلف بن خليفة بعمرو بن حريث؛ لأن الأصح من أقوال أهل العلم أنه ولد بعد وفاته، فكيف يقول رأيت؟ وعلى قول من قال: إنه أدرك عمرو بن حريث يعني أدركه سنتين أو ثلاثة بما لا يمكنه من أن يلتقي به، الإدراك الذي يدركه ويستوعبه ويتذكره؛ ولهذا أنكر ذلك الإمام أحمد بن حنبل وسفيان بن عيينة -رحمهما الله تعالى- وقال: لم يدرك عمرو بن حريث، هذا خطأ، هو يقول: أدركت أو رأيت عمرو بن حريث، وهما يقولان: لا... هذا خطأ، دائماً وأبداً نقول: إن نقاد الحديث أعلم بالراوي من نفسه التي بين جنبيه، فهم أدرى بحال الراوي من نفسه؛ ولهذا كان الرواة يرجعون إلى العلماء ليسألوهم عن أحاديث أنفسهم، كما ذكرنا في لقاء سابق: أن إسماعيل بن علية ذهب إلى يحيى بن معين، وقال له: يا أبا زكريا كيف حال حديثي؟ انظر هو يسأله عن حديث نفسه، قال أنت مستقيم الحديث، قال: كيف عرفتم ذلك؟ هو نفسه لا يدري كيف عرفوا؟ كيف عرفتم ذلك؟ قال: عارضنا بها أحاديث الناس فوجدناها مستقيمة، أي أعملنا فيها مبدأ الاعتبار، وقد شرحناه سابقاً، فعرفنا أنك توافق الثقات، فعرفنا أنك ثقةً، كما أنهم ثقات، فكان الرواة يرجعون إلى نقاد الحديث ليميزوا لهم صحيح حديثهم من سقيمه.

فخلف بن خليفة يقول: رأيت عمرو بن حريث، فجاء الإمام أحمد وكذلك ابن عيينة وأنكروا ذلك غاية الإنكار، حتى قال الإمام أحمد: لعله رأى ابناً من أبناء عمرو بن حريث فظنه عمرو بن حريث، فانظر هذا خطأ من الراوي نفسه اشتبه عليه، هل هو رأى عمرو بن حريث نفسه، أم رأى واحداً من أبناءه؟ من الذي يدرك ذلك؟ نقاد الحديث، رغم أن الراوي يصرح بالسماع.

مثلاً القصة المعروفة لما كان ابن معين -رحمه الله تعالى- في مجلس نعيم بن حماد، ونعيم ابن حماد كان من مشايخه، وابن معين وقتها كان صغيراً -رحمه الله تعالى ورضي عنه- فصار نعيم بن حماد يقول: حدثنا عبد الله بن المبارك عن ابن عون وذكر أحاديث بهذا الإسناد عن ابن المبارك عن ابن عون، فقال له الإمام يحيى بن معين: لم تسمع هذه الأحاديث من ابن المبارك، ولا سمعها ابن المبارك من ابن عون، الشيخ جالس يحدث بالحديث، وابن معين جالس له بالمرصاد، ناقد إمام -عليه رحمة الله- يعرف أحاديث الشيخ أكثر من الشيخ نفسه، ويميز الصواب والخطأ من أحاديث الشيخ أكثر من الشيخ نفسه.

فالشيخ يقول: حدثنا وهو ثقةً لا يتعمد كذباً، لكن قد يخطيء نعيم بن حماد، فنعيم بن حماد يقول: حدثنا عبد الله بن المبارك عن ابن عون، فجاء ابن معين وقال: لم تسمع هذه الأحاديث من ابن المبارك ولا سمعها ابن المبارك من ابن عون، فغضب الشيخ وغضب من كان في المجلس، فطلب ابن معين من الشيخ أن يأتي بالكتاب ليكون حجة، الكتاب الذي هو الأصل الذي أخذ عنه الشيخ تلك الأحاديث، فدخل نعيم بن حماد بيته وخرج والكتاب في يده ويقول: من ذا الذي يقول إن ابن معين ليس بأمير المؤمنين في الحديث؟ نعم يا أبا زكريا أخطأت. هذا من تواضع العلماء وإنصافهم -رحمهم الله تعالى ورضي عنهم- إنما أخذت هذه الأحاديث عن غير ابن المبارك عن ابن عون فاشتبهت عليه هذه الأحاديث هل أخذها من ابن المبارك؟ هل هي من أحاديث ابن المبارك التي يرويها عن ابن عون؟ أم هي أحاديث غير ابن المبارك عن ابن عون؟ اشتبه على الراوي فظن أنه أخذ هذه الأحاديث عن شيخ ما، بينما هو أخذها عن شيخ آخر.

ابن لهيعة: عبد الله بن لهيعة كان يروي أحاديث كثيرة عن عمرو بن شعيب، وأنكر عليه العلماء تلك الأحاديث التي يرويها عن عمرو بن شعيب، وقالوا: إنما أخذها من إسحاق بن أبي فروة، عن عمرو بن شعيب، وإسحاق ابن أبي فروة متروك الحديث. فلما بلغ ابن لهيعة أن ابن وهب وهو أحد من كان ينكر عليه ذلك، أنه ينكر سماعه لهذه الأحاديث من عمرو بن شعيب، ويقول ابن وهب: متى أو من أين سمع ابن لهيعة هذه الأحاديث من عمرو بن شعيب؟ فهو أنكر على ابن لهيعة ذلك. فماذا قال ابن لهيعة؟ قال لقد سمعتها من عمرو بن شعيب قبل أن يلتقي أبواه، يعني قبل أن يولد.

إذن ابن لهيعة كان في قرارة نفسه يعتقد أنه سمع، ولكن النقاد بعلمهم ومعرفتهم، قالوا: لم يسمع، فمن نأخذ؟ قول الراوي نفسه أم قول أهل العلم والنقاد؟

نأخذ بقول النقاد؛ لأنهم أعلم بالرواي من نفسه التي بين جنبيه، والراوي في الواقع قد يتوهم شيئاً، ويظن أنه أخذه، ولكن في الواقع هو لم يأخذ ذلك، ولم يتحمله سماعاً، وإنما أخذه بواسطة، كما قال بعض أهل العلم: عبد الله بن لهيعة آفته أنه كانت عنده أحاديث عن عطاء، سمع أحاديث عن عطاء، وسمع من رجلين عن عطاء، ومن رجل عن عطاء، ومن ثلاثة عن عطاء، ثم صار بعد يحدث بكل ذلك عن عطاء، اشتبهت عليه الأحاديث، وبعض أهل العلم كابن حبان استدل بهذا على كونه مدلساً، وليس هذا من التدليس؛ لأنه لم يقصد الإيهام، وإنما هذا من الخطأ الذي يقع بسبب سوء الحفظ وقلة الضبط.

كما وقع لعطاء الخراساني: عطاء بن السائب، كان قد اختلط في آخر عمره -كما هو معروف- فوهيب بن خالد قال له كم حديثاً سمعت من عبيدة السلماني؟ فقال ثلاثين حديثاً. فأنكر ذلك الإمام أحمد، وقال: لم يسمع من عبيدة السلماني لا قليلاً ولا كثيراً، ويدل ذلك على أنه كان قد اختلط.

فالإمام أحمد استدل بما سبق من معرفته من أن عطاء بن السائب لم يأخذ من عبيدة السلماني شيئًاً ثم بعد ذلك يقول: أنا أخذت ثلاثين حديثاً، استدل بذلك على أنه اختلط، وأن ذلك راجع إلى سوء حفظه، وقلة ضبطه، فصار لا يميز عمن أخذ عنه، وبين من لم يأخذ عنه؛ ولهذا كان هذا الأمر مرتبطاً بالثقات أكثر من ارتباطه بغير الثقات، فليس كل من قال: سمعت، وليس كل من قال: رأيت، وليس كل من قال: التقيت، وليس كل من قال: دخلت على فلان أو نحو ذلك: يقبل ذلك منه، حتى يناط ويحاط بهذه الضوابط التي نحن نذكرها.

بل أحياناً يذكر العلماء عبارات، هذه العبارات قد يستدل بها البعض على السماع أو عدمه، والواقع أن هذا من دقائق علم علل الأحاديث، والتي كثير من الباحثين ما يخلطون فيه، فيعمدون إلى أقوال قالها إمام ما، في موضع ما، على معنى ما، فإذا بهم يعمدون إلى جعل هذا الكلام في موضع آخر، في مسألة أخرى، لا علاقة لها بما أراده القائل لهذه العبارة، من ذلك ما يأتي من أحكام لبعض أهل العلم فيما يتعلق بالنكارة الإسنادية، ونحن حينما نتكلم عن العنعنة نحن نتكلم عن إسناد مسألة أو مبحث متعلق بالإسناد.

أحياناً يأتي الراوي فيروي عن شيخ، أو يذكر في رواية أن فلاناً روى عن فلان، سواء صرح بالسماع أو لم يصرح، فيأتي بعض أهل العلم فيقول: إن رواية فلان عن فلان لا تجيء، أو ليس لها نظام، أو لا تعرف في الأسانيد، أو لا يعرف بالأخذ عن فلان، أو لا يعرف بأنه سمع من فلان، فقد يتصور بعض الباحثين أن هذه الأحكام متعلقة بمسألتنا هذه والواقع أنها متعلقة بمبحث العلل أكثر من تعلقها بهذا الباب، كأن الإمام يستنكر رواية هذا الراوي عن هذا الشيخ، سواء صرح بالسماع أو لم يصرح، وإنما يخطيء في هذا راو ممن روى هذا الإسناد عن هذا الشيخ، وليس يثبت للراوي سماع أنه روى عن هذا الشيخ، ثم يذهب إلى كونه لم يسمع منه، هذا ليس مراداً، وإنما مراد أهل العلم من ذلك إعلال هذه التركيبة الإسنادية، رواية فلان عن فلان هذا خطأ، كأن الحديث قد يكون من رواية غير هذا عن هذا، أو هذا عن غير هذا، كما وقع في قصة نعيم بن حماد.

نعيم بن حماد روى أحاديث عن ابن المبارك عن ابن عون فقال له ابن معين: لم تسمع هذه من ابن المبارك ولا سمعها ابن المبارك من ابن عون، هل هو يعل الأحاديث بما يتعلق بالاتصال والانقطاع؟ كلامه لا تعلق له بهذه المسألة بالمرة، فهو لا يقول لنعيم: إنك تدلس عن ابن المبارك، بل قد يكون صرح بالسماع، وإن ثبت أنه لم يسمع، ثم هو يصرح، لكان سارقاً، والسارق يتهم لتعمده ادعاء ما لم يسمع، وإنما يقصد أن هذه الأحاديث ليست من أحاديث هذا الشيخ، وأنت أخطأت، فالصواب أنها من رواية شيخ آخر عن ابن عون، وأنت جعلتها من رواية ابن المبارك عن ابن عون، فليس هذا متعلقاً بمسألة الاتصال والانقطاع بقدر ما هي متصلة بمسألة علل الأحاديث.

وجد ذلك في كثير من أحكام أهل العلم فجاء بعض الباحثين فلما وجدوا مثل البخاري ومثل أبي حاتم الرازي يعلون الأحاديث مثل ذلك عارضوهم، ونقضوهم بما ذهبوا إليه من اختيار الاكتفاء بالمعاصرة، فيجد مثلاً البخاري يقول: فلان لا يعرف بالأخذ عن فلان، فيأتي بعض المتأخرين ويقول: لا إن فلاناً قد عاصر شيخه معاصرة كافية بحيث يمكن أن يحكم باتصال هذه الرواية بناءً على اختيار الإمام مسلم -رحمه الله تعالى- .

والواقع أن البخاري لم يقصد هذا المعنى، وهذه الأحاديث على مذهب من يكتفي بالمعاصرة وغيره هي غير متصلة، بل غير محفوظة، بل هي من شوائب الروايات وأخطائها.

من ذلك مثلاً: روى بعض الرواة عن ابن أبي ذئب عن أبي الزبير حديثاً في حكم أكل الطائف يعني أكل السمك الذي يطفو على الماء بعد أن يموت في الماء، (ما اصطدتموه وهو حي فكلوه وما وجدتموه ميتاً طافياً فلا تأكلوه) وهذا الحديث الصواب فيه أنه موقوف على بعض الصحابة، وليس مرفوعاً إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ، فالإمام البخاري لما سئل عن هذا الحديث -سأله الترمذي- فقال البخاري: «لا أعرف لابن أبي ذئب عن أبي الزبير شيئاً » ففهم بعض الناس أن الإمام البخاري يعل الحديث بالانقطاع بين ابن أبي ذئب وأبي الزبير فاعترضه بأن ابن أبي ذئب قد عاصر أبا الزبير مدة كافية تمكنه من أن يلتقي به وأن يسمع منه والمعاصرة كافية على اختيار الإمام مسلم، كما ذهب ذلك الذاهب.

والواقع أن هذا الحديث عند مسلم وعند البخاري وعند جميع الأئمة خطأ؛ لأن البخاري هو لا يقصد في الواقع أن يعل الحديث بالانقطاع، وإنما يقول: هذا الإسناد رواية ابن أبي ذئب عن أبي الزبير لا توجد إلا في هذا الإسناد الغريب، لم يعرف أنه روى عنه أصلاً. فالخطأ ليس من ابن أبي ذئب، ولا في أنه لم يسمع من ابن الزبير، وإنما الراوي عن ابن أبي ذئب أخطا حيث جعل الحديث من رواية ابن أبي ذئب عن أبي الزبير، والصواب: أن الحديث رواية غير ابن أبي ذئب عن أبي الزبير.

أحياناً يأتي في الروايات تصريح الراوي بالسماع، ومع ذلك العلماء يقولون: هذا خطأ كما جاء عن الحسن البصري -رحمه الله -تبارك وتعالى- أنه روى حديث (إن المختلعات هن المنافقات) رواه عن أبي هريرة عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- مصرحاً بالسماع، بل قال في الرواية: «ولم أسمعه من غير أبي هريرة » خرَّج ذلك النسائي في كتابه السنن، الحديث بهذا السياق، وبهذه العبارة التي قالها الحسن البصري -ولم أسمعه من غير أبي هريرة- فعلق الإمام النسائي على الحديث -وهو يرى بين عينيه يرى تصريح الحسن البصري بالسماع فقال: الحسن البصري لم يسمع من أبي هريرة شيئاً، فجاء بعض الناس واعترض النسائي بأن الحسن البصري قد صرح بالسماع، فما بال النسائي يخرج الحديث وفيه تصريح بالسماع ثم يذهب فيحكم بأن النسائي لم يسمع من أبي هريرة، هو قد صرح بالسماع في الرواية، وإنما النسائي يخطيء واحداً ممن كان قبل الحسن ممن روى الحديث عن الحسن، فذكر في الحديث تلك العبارة التي هي منافية لما هو محفوظ ومعروف، ومتقرر وثابت عنده من أن الحسن البصري -رحمه الله تعالى- لم يسمع من أبي هريرة.

إذن هناك اعتبارات كثيرة جداً، لكن من حيث الضابط العام لابد أن يكون الراوي قد صرح بالسماع في أقل تقدير، لا سيما إذا لم يكن هناك قرائن تجعلنا نتنازل عن هذا التصريح مثلاً، من الأشياء التي وجدتها في كلام أهل العلم البخاري -رحمه الله تعالى- خرج في كتابه الصحيح حديث يرويه أبو عبد الرحمن السلمي عن عثمان بن عفان ، وأبو عبد الرحمن السلمي عند جمهور أهل العلم لم يسمع من عثمان بن عفان، حديث (خيركم من تعلم القرآن وعلمه) حديث معروف، هذا حديث خرجه الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- مع أن شعبة وابن معين وغيرهما نص بأن أبا عبد الرحمن السلمي لم يسمع من عثمان بن عفان، فاحتار الناس كيف يخرج البخاري هذا الحديث في صحيحه؟ وعنده نصوص أهل العلم الدالة على عدم سماع هذا الراوي عن شيخه؟ وهو أبو عبد الرحمن السلمي، وهو تابعي حيث يروى عن عثمان وهو لم يسمع منه، ثم وجدت البخاري -رحمه الله تعالى- لما ترجم لأبي عبد الرحمن السلمي في كتاب التاريخ الأوسط، ذكر هذا الحديث وذكر بعقبه عبارة قالها: أبو عبد الرحمن السلمي، كأنها هي القرينة التي استأنس بها البخاري -رحمه الله -تبارك وتعالى- للاستدلال على كون أبا عبد الرحمن السلمي سمع أو التقى بعثمان بن عفان -رضي الله عنه-، وهو أنه قال: أعني أبا عبد الرحمن كان مقرئاً معروفاً، وكان يقريء الناس في عهد عثمان إلى زمن الحجاج، قال أبو عبد الرحمن السلمي -رحمه الله تعالى-: « فهذا الذي أقعدني ذلك المقعد » وقال: شبعة بعقب الرواية التي هي لهذا الحديث: قال: «وكان يقريء الناس في إمرة عثمان إلى زمن الحجاج » أي في زمن عثمان إلى زمن الحجاج، فهذه هي القرينة التي فهمها البخاري، لم يرد تصريح بالسماع عنه، ولكن أولاً أبا عبد الرحمن السلمي كان في نفس البلد التي فيها عثمان بن عفان، ثم كان يقريء الناس في عهد عثمان، ثم ذكر هو أنه إنما أقرأ الناس وجلس لهذا المقعد، وكان في إقراء الناس لما بلغه هذا الحديث وهو: (خيركم من تعلم القرآن وعلمه) فهذا هو الحديث الذي كان دافعاً له، ومشجعاً له في أن يجلس ليقريء الناس القرآن، وقد ثبت تاريخياً أنه كان يقريء في زمن عثمان. فهذه قرينة قوية على أن أبا عبد الرحمن السلمي إنما أخذ الحديث هذا من عثمان نفسه، ولم يأخذه بواسطة عن عثمان، لا سيما وأنه اشتهر عند القراء أن أبا عبد الرحمن السلمي قرأ القرآن على عثمان بن عفان -رضي الله عنه- فهذه قرائن استشهد بها الإمام البخاري، واستأنس بها، وتوصل بها إلى هذه النتيجة، تلك القرائن في النهاية هي ظنية قد يختلف العلماء فيها، فعلماء آخرون لا يعتبرون هذه القرائن، ولا يلتفتون إليها، فهي مسائل اجتهادية، ولكن من حيث القواعد العامة لابد أن نفهم هذا الأمر: وهو أن الأصل أن يثبت التصريح بالسماع، فإذا لم

يثبت التصريح بالسماع ووجدت قرينة تغلب على الناقد الظن بأن هذا الراوي التقى بشيخه أوسمع منه، فبها ونعمت. أما إذا لم توجد القرينة، ولا وجد التصريح بالسماع فحينئذ لا ينتفع بذلك ولا يحكم بالاتصال.

نكتفي بهذا القدر في هذه المسألة لأنها مسألة طويلة جداً ولو تكلمنا فيها لأخذت حلقات، لكن أظن أنا وضعت ضابطاً عاماً يعين الطالب في تفهم كلام أهل العلم المتعلق بهذه المسألة والله أعلم.

الإسناد المعنعن والمأنأن

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (وقد اختلف الأئمة فيما إذا قال الراوي: "أن فلاناً قال" هل هو مثل قوله: "عن فلان"، فيكون محمولاً على الاتصال حتى يثبت خلافه؟ أو يكون قوله: أن فلاناً قال، دون قوله: عن فلان، كما فرق بينهما أحمد بن حنبل، ويعقوب بن شيبة وأبو بكر البرديجي، فجعلوا "عن" صيغة اتصال، وقوله: أن فلاناً قال كذا، في حكم الانقطاع حتى يثبت خلافه.

وذهب الجمهور إلى أنهما سواء في كونهما متصلين، قاله ابن عبد البر، وممن نص على ذلك مالك بن أنس، وقد حكى ابن عبد البر الإجماع على أن الإسناد المتصل بالصحابي سواء فيه أن يقول عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أو قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أو سمعت رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- .)

هذه مسألة أخرى متفرعة عن المسألة السابقة، وهي ما يعبر عنها بالإسناد المأنن أو المأنأن.

الصورة الأولى: أن يقول الراوي عن فلان، لكن يأتي كثيراً في الأحاديث عن فلان أن فلاناً قال، أو أن فلاناً فعل، أو أن فلاناً دخل على فلان، أو أن فلاناً ذهب إلى فلان، فهل المسألتان سواء وأن ها هنا بمعنى عن أم لا؟

ذكر بعض أهل العلم كابن كثير ها هنا أخذاً عن ابن الصلاح: أن من العلماء من جعل عن وأن سواء، ومنهم من جعل أن بخلاف عن. والواقع أن كلام أهل العلم ليس بينه اختلاف حقيقة، ولكن "أن" تختلف عن "عن" في مواضع، وتشتبه بها في مواضع أخرى، فلو أن الراوي قال: عن الحسن البصري عن أنس بن مالك أنه قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فهذه العنعنة.

فإذا جاء آخر: فقال: عن الحسن البصري أن أنس ابن مالك -رضي الله عنه- قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فمثل هذا "عن" و"أن" متشابهان سواء، ليس بينهما فرق لماذا؟ لأن الحسن البصري بإمكانه أن يروي عن أنس، وقد أخذ عنه ففي حقه أن: "عن" و"أن" سواء.

لكن في الأعم الأغلب يختلفان في ما إذا استعملت أن في حكاية قصة، تلك القصة لم يدركها ذلك الراوي، كأن يأتي مثلاً محمد بن سيرين، يقول: دخل سلمان الفارسي على رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، أو دخل أبو الدرداء على رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-. فمثل هذا العلماء يفرقون بين "عن" و"أن"؛ لأن قول محمد بن سيرين عن أبي الدرداء: "أنه دخل" هذا يفيد أمراً، وهو أنه يروي عن أبي الدرداء، فالخبر عندهم هو أخذه عن طريق أبي الدرداء سواء سماعاً أو ليس سماعاً، نعم هو لم يسمع من أبي الدرداء، لكنه ذكر في الرواية ما يقتضي أنه يروي الحكاية عن أبي الدرداء، فأبو الدرداء هو المخبر بها سواء هو أخذ ذلك عنه مباشرة أم أخذها بواسطة ثم أسقطها عن أبي الدرداء، فحينئذ لو أنه قال: عن أبي الدرداء عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، لقلنا: هل روى عن أبي الدرداء وسمع أو لم يسمع؟ قضية أخرى.

لكن حينما يقول: إن أبا الدرداء دخل على رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، دخول أبي الدرداء على رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- هل أدركه محمد بن سيرين؟ لم يدركه، لماذا؛ لأنه كان في عهد النبي -صلى الله عليه وسلم- ولم يكن محمد بن سيرين وقتها موجوداً.

هل ذكر في الرواية ما يدل على أن هذه القصة أخذها ابن سيرين عن أبي الدرداء؟ لم يذكر، هو ذكر قصة مجردةً، حينما نقول: دخل ابن القيم على شيخ الإسلام ابن تيمية، هل أنا قلت لك أنا أخذت ذلك عن ابن تيمية بطريق متصل أو غير متصل، أنا لم أخبرك بذلك، ولم أذكر في كلامي ما يفيد معنى الرواية أصلاً، وإنما حكيت حكاية مجردة، حينما يقول: محمد بن سيرين مثلاً دخل أبو الدرداء على رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فهو أولاً حكى حكاية لا يمكن له أن يدركها، ثم إنه لم يذكر في ألفاظه ما يدل على أنه أخذ ذلك عن أبي الدرداء، قد يكون أخذها عن غير أبي الدرداء.

هذا يشكل في بعض المواضع التي تحتمل، يعني الراوي قد يكون له سماع من الشيخ أصلاً، كما يأتي في بعض الأحاديث عن عروة: أن عائشة -رضي الله عنها- دخلت على رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، وهذا يوجد، وبعضه وجد في صحيح البخاري أيضاً، يأتي عروة فيقول: إن عائشة دخلت على رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، عروة سمع من عائشة أحاديث كثيرة، لكن هل هو هنا يروي عن عائشة، هو لم يقل أني أخذت هذا الخبر عن عائشة، وإنما قال: دخلت عائشة على رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ولم يذكر في روايته ما يدل على أنه أخذ ذلك عن عائشة مباشرة.

فعلماء الحديث يقولون: هذه صورة المرسل فيعاملونها معاملة المرسل من حيث الأصل، لكن إذا كان هذا الراوي من شأنه الإكثار عن شيخه ذلك، أو عن هذا الذي هو طرف في هذه القصة، وهو عائشة هنا في هذه الرواية، فإنهم يقولون: وإن كان صورته صورة المرسل إلا أنه محمول على الاتصال؛ لأن عروة من شأنه أن يكثر من الرواية عن عائشة، فإذا قال: دخلت عائشة على رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فالظن الغالب أنه أخذ ذلك عن عائشة.

فإذن المسألة ليس بينها خلاف، وإنما لها تفصيل عند أهل العلم، أحياناً تكون "عن" بمنزلة "أن"، و"أن" تختلف عن "أنَّ"؛ ولهذا نجد في كتب علل الأحاديث كثيراً ما يعل الأئمة الحديث حيث وجد فيه بالعنعنة، فيأتي العلماء ويقولون: الصواب بالأنأنة، وليس بعن، فيقولون الصواب: أنه قال: أن فلاناً، ولم يقل عن فلان، والله أعلم.

أيضاً حديث في سنن النسائي: أن محمد بن المنكدر، روى عن أبي قتادة الأنصاري: (أنه كانت له جمة ضخمة كبيرة، فسأل النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فأمره أن يحسن إليها، وأن يترجل كل يوم).

فهذه الرواية تفيد أن محمد بن المنكدر يروي عن أبي قتادة، حيث قال: "عن" لكن في رواية أخرى جاء فيها: (عن محمد بن المنكدر، أنه كانت له جمة، فدخل على رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-...) الحديث، فهذه ليست كتلك؛ لأن هذه القصة وقعت في حياة النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، وليس لمحمد بن المنكدر أن يدركها، هذا خلاصة هذه المسألة والله أعلم.

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (وبحث الشيخ أبو عمرو ها هنا فيما إذا أسند الراوي ما أرسله غيره، فمنهم من قدح في عدالته بسبب ذلك إذا كان المخالف له أحفظ منه أو أكثر عدداً، ومنهم من رجح بالكثرة أو الحفظ، ومنهم من قبل المسند مطلقاً، إذا كان عدلاً ضابطاً، وصححه الخطيب وابن الصلاح وعزاه إلى الفقهاء والأصوليين، وحكى عن البخاري أنه قال: «الزيادة من الثقة مقبولة ».)

هذه المسألة هي في الواقع صورة من صور زيادات الثقات وسيأتي تفصيلها -إن شاء الله تعالى- عندما يفرد المؤلف لزيادات الثقات نوعاً مستقلاً، ولكن نشير ها هنا إلى ضابط عام نستعين به؛ لتفهم كلام أهل العلم المتعلق بهذه المسألة، هنا تناول الزيادة الإسنادية، الزيادة حيث تقع في الإسناد، يعني حديث اختلف فيه الرواة، فبعضهم يرويه موصولاً، والآخر يرويه مرسلاً، فالوصل زيادة؛ لأن من وصل الحديث زاد على من أرسل، فيختلف الناس أحياناً، الراوي الواحد يروي الحديث مرة موصولاً، ومرة مرسلاً، يختلف على نفسه، ونحن نقول: القاعدة العامة: إن الزيادة من الثقة مقبولة، هو أشار إلى ذلك بحكايته عن البخاري، أنه قال: الزيادة من الثقة مقبولة، قال ذلك في حديث: (لا نكاح إلا بولي) حيث رواه شعبة وسفيان عن أبي إسحاق السبيعي مرسلاً، ورواه آخرون موصولاً بذكر الصحابي، أبو موسى الأشعري في الإسناد، فالبخاري قَبِلَ تلك الزيادة، وقال: الزيادة من الثقة مقبولة، وحكم بقبول الزيادة، ووصل الحديث، وترجيح الوصل ها هنا على الإرسال، وإن كان القول المنقول عن البخاري في ذلك، إنما روي عنه بإسناد فيه نظر، لكن هذا القول قال به غير واحد من أهل العلم، حتى الإمام الترمذي -رحمه الله تبارك وتعالى- في الجامع له لما ذكر هذا الحديث قبل تلك الزيادة، وحكم بوصل ذلك الحديث.

فهل هذه الزيادة دائماً وأبدا تكون مقبولة؟ نحن نقول من حيث الأصل: القبول، ولكن قد ينضم إلى الرواية قرائن وتحتف بها معان، تلك المعاني وهذه القرائن، قد ترجح جانب الإرسال على جانب الوصل، من ذلك مثلاً أن يكون الذين أرسلوا أحفظ من الذي وصلوا، أو قد يكونوا أكثر عدداً، فبطبيعة الحال: الخطأ بعيد عن الجماعة، وهو إلى الفرد أقرب، والصواب قريب من الجماعة وهو عن الفرد أبعد، وهكذا...، فهذه اعتبارات يراعيها العلماء، أحياناً ينظر العلماء إلى كون الإرسال هو النادر الموجود، بخلاف الوقف فهو العادة المسلوكة المعهودة، والخطأ غالباً وأبداً ما يأتي موافقاً للعادة، وجرياً على الجادة، بخلاف الإرسال؛ لأن أغلب الأحاديث في الأعم الأغلب تكون متصلة إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- بخلاف المراسيل، فهي خلاف المعتاد، والذي يخطيء لا يعمد في الغالب، لا يعمد إلى الموصول فيرسله، وإنما يعمد إلى المرسل فيوصله، يظنه أنه من جملة الموصولات التي تروى بذلك الإسناد، كما قيل لبعض الناس. كذلك الرفع والوقف: الرفع والوقف أيضاً الوقف هو خلاف الجادة، بخلاف الرفع؛ لأن أغلب الأحاديث تكون مرفوعةً كما قيل لبعض الناس حيث كان يروي أحاديث عن أنس بن مالك، بعضها مرفوع إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يعني يرويها أنس عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ، والبعض الآخر هي من أقوال أنس بن مالك -رضي الله عنه- فكان بعض من لا يميز ذلك، يرويه كله عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- عن أنس عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فقيل له: يا رجل ألا تميز ما يرويه أنس عن رسول الله، وما يقوله أنس بنفسه، فقال: وهل الحديث إلا عن رسول الله، هو لم يرد عن ذهنه أن يكون حديث وليس عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فغالب من لا يكون مميزاً أو متقناً أو حافظاً، فضلاً عن الضعفاء والمتروكين غالبهم يخطئون من هذا النوع، لا سيما إذا كان هذا إسناد من الأسانيد الدارجة التي تأتي كثيراً، وهو ما يعبر عنه المحدثون بأنه سلك الجادة.

هناك أسانيد كثيراً ما تأتي في الروايات، وهذه هي في الغالب ما يقع فيها الخطأ، مثل محمد بن المنكدر عن جابر، وغالباً ما يأتي من رواية الثوري عنه، الثوري عن محمد بن المنكدر عن جابر، هذا إسناد كثير الورود، فقد يكون في بعض الأحاديث الثوري يروي الحديث عن محمد بن المنكدر عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- مرسلاً ليس موصولاً، فيأتي بعض من لا يحسن ضبط الحديث وحفظه، ماذا يفعل؟ فيقول: الثوري عن محمد بن المنكدر عن جابر عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ظناً منه أنه من جملة ما يرويه محمد بن المنكدر عن جابر، أنه من الموصولات، بينما هذا الحديث بخصوصه: الصواب فيه: الإرسال وليس الوصل، فحينما سمع الحديث عن ابن المنكدر ظنه عن جابر عن رسول الله، بينما هذا بخصوصه، ليس عن جابر عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- بل هو عن محمد بن المنكدر، عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.

حماد بن سالم عن ثابت عن أنس: هذا إسناد كثير الورود، فأحياناً يروي حماد بن سالم عن ثابت عن رسول الله مرسلاً -صلى الله عليه وسلم- فيأتي بعض الناس فيخطيء فيوصل الحديث، مالك عن نافع عن ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما- وهكذا.

فإذن هذه قرائن يستفيد بها العلماء، ويتكئون عليها، لترجيح الإرسال، أما من ينسب للمحدثين بأنه إذا اختلف الوصل والإرسال، فهم يرجحون المرسل أبداً، هذا خطأ. قد يكون هو أمراً تغليبياً في أحكامهم، نعم ولكن هذا لماذا؟ لأنه في الغالب ما يكون الإرسال هو الصواب؛ لأنه جار على غير الجادة، بخلاف الوصل فهو الموافق للجادة، وكما قلنا: الموافق للجادة هو الذي يقع فيه الخطأ وأكثر. والله أعلم.

كنا نريد أن ننتهي أيضاً من التدليس في هذه المرة ولكن شاء الله أمراً كان مفعولاً، -وإن شاء الله تعالى- نأتي عليه في اللقاء القادم.

وردتنا إجابات: كان السؤال الأول: قد يطلق المعضل بمعنى المنكر مثل لذلك؟

وكانت الإجابة: استعمل المعضل وورد بمعنى المنكر شديد الخطأ، وورد ذلك عن الجوزاني وابن علي.

هذه إجابة معضلة، يعني زاد الإعضال إعضالاً والاستغلاق استغلاقاً، فعلماء الحديث نحن نعلم أن المعضل إنما هو من مباحث الأسانيد، ومباحث الاتصال والانقطاع، فحيث أطلق المعضل فإنما يعنى أن هناك أكثر من راوٍ في موضع واحد قد سقطوا من الإسناد، الراوي وشيخه، أو التابعي والصحابي، لكن وجد في استعمال أهل العلم كابن عدي والجوزجاني وغيرهما من أهل العلم أن يقول: هذا حديث معضل والصواب فيه الوقف، هذا حديث معضل لا يصح من هذا الوجه، هذا حديث معضل أخطأ فيه فلان، ونحو هذه العبارات، فهذا نفهم منه بالضرورة أنه لم يقصد المعضل الذي هو من مباحث السقط في الإسناد، وإنما يقصد به غرابة هذا الإسناد، أو خطأ في الإسناد، أو في المتن، أو في الرواية عموماً، وهذا هو علامة المنكر في الأحاديث.

السؤال الثاني: يحكم أهل العلم أحياناً بعدم الاتصال مع وجود تصريح الراوي بالسماع من شيخه علل لذلك؟

وكانت الإجابة: وذلك كقولهم روى فلان المعضلات، أو روى حديثاً معضلاً، أي شديد النكارة، وذلك وأن حدثنا وأخبرنا أحياناً تكون ظنية السماع، أو روى ذلك عن طريق الإجازة، وقد يكون التصريح بالسماع خطأ من بعض الرواة.

طبعاً نحن شرحنا -بفضل الله تعالى- أثناء الدرس هذه المرة، شرحنا ذلك وذكرنا بعض الأمثلة المتعلقة بذلك فلا حاجة إلى الإعادة.

لي سؤالان يا شيخ: قلتم أن نعيم بن حماد لو قصد التصريح بالسماع من ابن المبارك عن ابن عون لكان سارقاً فما معنى السرقة ومن هو السارق؟

السؤال الثاني: ذكرتم أن قرينة البخاري في كون القعقاع صحابياً أنه تزوج بقيرة، أليس من المحتمل أن يكون القعقاع تابعياً تزوج صحابية؟

السؤال الأول: أن نعيم بن حماد سرق وما معنى السرقة؟

السرقة تشتبه بالتدليس، شبيهة بالتدليس، لكن الفرق بينها وبين التدليس دقيق جداً، طبعاً عندما نأتي لمبحث التدليس سنتناول ذلك بالتفصيل، لكن نذكر الفرق ها هنا إجمالاً، المدلس يروي عن شيخ له منه سماع في الجملة، أو ليس له منه سماع، وإنما عاصره فقط على رأي بعض أهل العلم، لكنه يستعمل لفظاً محتملاً للسماع وعدمه، فيقول: عن فلان أنه قال كذا وكذا، أو أن فلاناً قال، أو قال فلان، فهي عبارات ليست صريحة في التصريح بالسماع، بخلاف السارق، السارق لم يسمع من الشيخ، قد يكون سمع بعض الأحاديث لكن لم يسمع هذا الحديث بخصوصه، وقد لا يكون سمع أصلاً، ثم يأتي يقول: حدثنا فلان، سمعت فلان، فهذا يصرح بالسماع، والسارق من أجل هذا يكون متهماً؛ لأنه يدعي سماع ما لم يسمع، أما المدلس فهو يوهم فقط السماع ولا يدعيه، يذكر لفظاً يحتمل السماع وعدم السماع، هل هو قال لك: أنا لم أسمع؟ لم يقل لم أسمع، هل قال: سمعت؟ لم يقل سمعت، وإنما ذكر لفظاً يحتمل المعنيين، فصار الأمر

محتملاً، وهذا هو التدليس، أما إذا صرح بالسماع، وهو لم يسمع فهذا كذب، هذا إخبار بخلاف الواقع وهذا هو الكذب، ولذلك سمى هذا سارقاً.

والسرقة لها صور أخرى، منها تركيب الأسانيد والمتون على بعض، يعني حديث من الأحاديث، هذا الحديث يروى بإسناد ما من الأسانيد، وهو مشهور بذلك الإسناد، فيأتي بعض الناس فيركب على هذا المتن إسناداً آخر، ليغرب به على أقرانه، فيتوهم الناس أن عنده أسانيد ليست عند غيره، فيقبل الناس عليه لسماع تلك الأحاديث بهذه الأسانيد منه، فهذه أيضاً سرقة، لأنه ادعى أشياء لنفسه، وادعى أنه سمعها على هذا الوجه، وهو لم يسمعها ولم يتحملها على هذا الوجه.

والسرقة كل ما كان فيه تغيير في الرواية، هو داخل في معنى السرقة؛ ولهذا قالوا: إن القلب في الأسانيد، أو في المتون، يسمى سرقة.

القلب في الأسانيد خاصة يعني كأن يكون الحديث مروياً مثلاً عن نافع عن ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما-، فيأتي بعض الناس فيرويه عن سالم عن ابن عمر، ويقصد ذلك قصداً عن خطأ، وإنما يقصد أن يغير التابعي الذي روى الحديث ليوهم الناس أن عنده حديث من غير الطريق المشهورة المعروفة، فهذا أيضاً داخل في السرقة.

السؤال الأول: يتعلق بالدرس الماضي الحديث المنقطع، إذا قلنا إن الحديث المنقطع نوع من أنواع الحديث الضعيف، هل نقول: إن هناك أحاديث منقطعة في حكم المتصل، كرواية مثلاً أبي عبيدة ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه، وروايه إبراهيم النخعي عن عبد الله بن مسعود، وطاووس عن معاذ، ونحو ذلك، مثل المثال الذي ذكرتم أبي عبد الرحمن السلمي عن معاذ، فقلنا: هذا منقطع لكن في حكم المتصل؟

السؤال الثاني: ذكرتم في الدرس -حفظكم الله- أن أحياناً يصرح الراوي بالسماع، ولا يقبل حديثه، لدي سؤال لكن هو يتعلق بالتدليس الدرس القادم أقول: إذا صرح المدلس بالسماع، لكن جاء من بعد المدلس فرواه بالعنعنة على جواز رواية الحديث بالعنعنة، أن يكون المدلس روى الحديث وصرح بالتحديث، فجاء من بعده المدلس فرواه بالعنعنة، هذا مدعاة لرد الحديث مع أن المدلس صرح به، فكيف يعني أن هذه الصورة موجودة، وكيف يتحمل العلماء؟ وكيف يعرفون المدلس صرح أو لم يصرح؟ يعني العنعنة هل هي من المدلس أو من دونه من الرواة؟

يسأل عن القعقاع وزواجه من بقيرة ألا يمكن أن يكون تابعياً تزوج من صحابية؟

كون البخاري ذكر ذلك في ترجمته، ولا يظن بالبخاري أن يذكره إلا لفائدة، هذا كأنه في علم البخاري أن زواجهما كان في عهد النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- والله أعلم.

كان سؤاله الأول: عن المنقطع أنه نوع من الضعيف هل هناك منقطع في حكم المتصل؟

نحن ذكرنا في اللقاء الماضي ما يفيد هذا المعنى، لما قلنا مثلاً إبراهيم النخعي حيث يروي عن ابن مسعود، هو لم يسمع ابن مسعود، إنما أخذ من أصحاب ابن مسعود، فذكرنا أنه إذا عرف مخرج الحديث، وأنه عن الثقات، فحينئذ يعامل معاملة المتصل، وإن كان في الصورة كالمنقطع، وكما قال أخونا الفاضل جزاه الله خيراً في رواية أبي عبيدة عن ابن مسعود، أيضاً أبو عبيدة لم يسمع من أبيه؛ لأنه مات أبوه وهو صغير، وقيل وهو حمل، يعني لم يدركه ولم يلقي به، ولم يأخذ عنه علماً، ولكن قال العلماء: كعلي بن المديني وغيره: أنه أخذ علم أبيه من أهل بيته، يعني إذن هو أخذه عن أصحاب أم مسعود، وأهل بيت ابن مسعود، فإذن لأجل هذا اعتمد العلماء على هذه الرواية، رغم أنه ليس له سماع من أبيه؛ ولهذا نجد النسائي في السنن في مواضع يقول: « هذا حديث جيد وأبو عبيدة لم يسمع من ابن مسعود » فهذا مما يتبين منه أن العلماء -عليهم رحمة الله تعالى- يفترق حكمهم على الرواية من حيث الاتصال والانقطاع، ومن حيث القبول والرد، من حيث الاتصال والانقطاع يقولون: فلان سمع أو لم يسمع، هذه قضية مجردة بحتة، لكن هل هناك أدلة أخرى يستعان بها لمعرفة إن كان الحديث مأخوذاً به مقبولاً أي يعامل معاملة المتصل له حكم الاتصال، فهذا أمر آخر كما ذكر الشافعي -عليه رحمة الله- المرسل يقويه بأمور أخرى.

فالمرسل في حد ذاته ليس متصلاً، ولا يمكن أن يعامل معاملة المتصل، إذا نظرنا إليه نظرة مجردة، ولكن لما انضم إليه ما انضم مما ذكره الشافعي كان من هذه الحيثية محتجاً به مقبولاً.

يقول: ما هو الفرق بين قولهم هذا حديث منكر، وهذا الراوي منكر الحديث؟

هذا حديث منكر: هو حكم على حديث بعينه، قد يكون الراوي لم يرو في الدنيا منكراً سوى هذا الحديث، فهذا الحديث في حد ذاته منكر، لكن لا يستلزم أن يوصف الراوي بأنه منكر الحديث.

لكن قولهم في الراوي منكر الحديث: معنى ذلك: أن المناكير غلب على أحاديثه وكثرت في أحاديثه كما ذكر الإمام مسلم ،حيث قال: وعلامة الحديث المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، هنا هذا منكر، هذا حديث منكر، لكن الراوي نفسه كيف يوصف بأنه منكر الحديث، أو أن المناكير غلبت على أحاديثه بأن يكثر من تلك المناكير، فإذا كان الأغلب من حديث كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله.

قلتم في حديث ابن أبي ذئب عن أبي الزبير في قصة السمك الطافي أن الصحيح فيه: أنه موقوف على عهد الصحابة فهل هو صحيح؟

العلماء رجحوا فيه الوقف، وهو روي موقوفاً عن غير واحد من صحابة الرسول -عليه الصلاة والسلام-، فالعلماء ذكروا ذلك لكن تحقيق الموقوف نفسه من حيث الرواية أنا لم أشتغل به، ولم أعتني به.

ذكرتم فضيلتكم أن قول النقاد يؤخذ به، عن قول الراوي، وأنهم أعلم من الراوي بنفسه، فإذا اخترنا قول الراوي بقرينة، يؤخذ به، فهل هناك ضوابط لهذه القرينة؟

أنت خلطت بين أمرين، نحن قلنا أولاً: إن العلماء أعلم بالراوي وبحديثه من نفسه التي بين جنبيه، هذا قلناه في مناسبة. والقرائن التي يرجح بها العلماء كون الراوي سمع أو لم يسمع التقى أو لم يلتق، هذه القرائن كثيرة ولا حصر لها، بل ليس لها ضابط؛ لأنها مسائل ظنية اجتهادية، يفهمها العلماء لكن قلنا: هذا في مناسبة أخرى بارك الله فيك.

يقول: إذا قيل في متن موقوف إنه من المرفوع حكماً ما هو الضابط لذلك

طبعاً كل متن موقوف ينظر فيه العلماء ويفهمون منه هل فيه ما يدل على الرفع، أو على حكم الرفع أو لا؟ وليس له قاعدة عامة، ولكن العلماء ذكروا أمثلة مما يعطى حكم الرفع مما انتهينا من شرحه في وقته، ولكن هذا في الواقع داخل أيضاً في القرائن، نحن قلنا: إنهم يحكمون برفع ذلك بناءً على قرائن، إما لفظية وإما حالية، فهذه القرائن هو العلم، وهو الذي يفرق بيننا وبين العلماء، هؤلاء العلماء يعرفون القرائن، ويعرفون مواضعها، ويعرفون متى يستعملونها، ومتى لا يستعملونها، أما نحن فيكفينا أن نعلم القاعدة العامة، ونسأله تعالى أن يوفقنا لفهمها.

هناك سؤال يقول: في مسألة السماع والاختلاف فيها هل هي علة ظاهرة أم علة خفية؟

أحياناً تكون ظاهرة وأحياناً تكون خفية، يعني إذا نظرنا إلى أن هذا الراوي لم يسمع، وعرفنا ذلك من طريق التاريخ، ولم يسمع أصلاً فحينئذ تكون العنعنة دليل على عدم الاتصال، وهذه مسألة ظاهرة؛ لأنها تعرف بإدراك التاريخ، وأحياناً نعرف ذلك بجمع الروايات فيأتي في رواية ما، هذا الراوي يروي عن شيخه بالعنعنة، ثم في رواية أخرى يذكر بينه وبين شيخه ذلك واسطة، فنستدل بتلك الواسطة على أن الإسناد الأول لم يكن متصلاً، وهذا من القرائن أيضاً التي يتكيء عليها العلماء لمعرفة إن كان الراوي سمع أو لم يسمع، فإذا مرة حدث بالحديث بالعنعنة، ثم وجدناه مرة أخرى يروي عن نفس الشيخ بواسطة بينه وبين الشيخ، استدللنا بذلك على أنه لم يسمع، ولم يكن إسناده الأول، الذي ورد فيه بالعنعنة لم يكن متصلاً، ولا ناشئاً عن سماع ولقاء، هذه قرينة أيضًا، فهذا هو الخفاء؛ لأننا استدللنا على عدم الاتصال بروايات أخرى، بجمع الطرق، وجمع الأسانيد، أما إذا كان ذلك يدرك عن طريق التاريخ، ومعرفتنا به، فهذه علة ظاهرة، وفي النهاية ظاهرة أو خفية، كل ذلك قادح في الرواية، وهي اختلافات لفظية، واصطلاحية، وتفريعات لأهل العلم ليس ينبني عليها كبير فائدة، المهم أن الحديث معلول سواء بعلة ظاهرة أو بعلة خفية، النتيجة واحدة.

يقول: عندما يشتبه على الثقة سماعه من الراوي فيخطيء، هل هذا يقدح في ضبطه وحفظه ؟

إذا أخطأ في القليل النادر فذلك لا يؤثر عليه، أما إذا كان ذلك غالباً عليه يخطيء كثيراً في الروايات، فالحكم ما ذكرناه من أن من كثرت المناكير في روايته فهو منكر الحديث، أي ضعيف الحديث.

السؤال الأول: متى يختلف الحكم بين عن فلان، وأن فلانا؟

السؤال الثاني: ما حكم تدليس الشيوخ؟ والله أعلم.

الدرس الثالث عشر
الحديث المدلس

إن الحمد لله تعالى نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وبعد:

اليوم بإذن الله تعالى سنتناول النوع الثاني عشر من أنواع علوم الحديث، وهو الحديث المدلَّس، وسيتناول الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- في هذا النوع الحديث المدلس وأنواع التدليس وما يتعلق بذلك من أحكام.

والتدليس كما أشرنا في لقاء سابق حيث قلنا: إن التدليس لا يعد نوعاً مستقلاً من أنواع السقط من الإسناد، وإنما هو وسيلة يسلكها الراوي لإحداث السقط في الإسناد، فالسقط قد يكون بالانقطاع أو بالإعضال أو بالإرسال كما سبق أن عرفنا ذلك من خلال دراسة الأنواع المتعلقة بذلك.

أما التدليس فهو وسيلة لإحداث السقط، فالراوي يتبع هذه الطريقة أو يسلك هذا السبيل وهو التدليس؛ لإحداث السقط في الرواية، فتؤول الرواية بعد أن وقع فيها السقط عن طريق التدليس إلى كونها منقطعة، أو كونها مرسلة أو كونها معضلة.

والتدليس من الأنواع الخفية جدًّا والتي تشتمل على صورة متعددة، كان يسلكها الرواة المعروفون بالتدليس، كلٌّ كان يسلك طريقة معينة لإحداث السقط في الرواية وإيهام الاتصال، وما هي بمتصلة، كل ذلك سنعرفه من خلال معرفتنا بهذه الأنواع وصورها وما يتعلق بها من أحكام.

يقرأ علينا الشيخ عبد الرحمن أولاً: ما يتعلق بالنوع الأول من أنواع التدليس وهو تدليس الإسناد:

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (النوع الثاني عشر المدلس، والتدليس قسمان:

أحدهما: أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه، أو عمن عاصره، ولم يلقه، موهما أنه سمعه منه، ومن الأول قول ابن خشرم: « كنا عند سفيان بن عيينة فقال: قال الزهري: كذا، فقيل له: أسمعت منه هذا؟ قال: حدثني به عبد الرزاق عن معمر عنه، وقد كره هذا القسم من التدليس جماعة من العلماء وذموه، وكان شُعبةُ أشد الناس إنكاراً لذلك، ويروى عنه أنه قال: «لأن أزني أحب إلي من أن أدلِّس».

قال ابن الصلاح وهذا محمول على المبالغة والزجر، وقال الشافعي: «التدليس أخو الكذب» ، ومن الحفاظ من جرح من عرف بهذا التدليس من الرواة، فردّ روايته مطلقاً، وإن أتى بلفظ الاتصال، ولو لم يعرف أنه دلس إلا مرة واحدة كما قد نص عليه الشافعي -رحمه الله .

قال ابن الصلاح: «والصحيح التفصيل بين ما صرح فيه بالسماع فيقبل، وبين ما أتى فيه بلفظ محتمل فيرد» قال: وفي الصحيحين من حديث جماعة من هذا الدرب، كالسفيانين والأعمش، وقتادة وهشيم وغيرهم، قلت: وغاية التدليس أنه نوع من الإرسال لما ثبت عنده، وهو يخشى أن يصرِّح بشيخه فَيُرَد من أجله، والله أعلم.)

هذا هو النوع الأول من أنواع التدليس وهو ما يسمى بتدليس الإسناد أو تدليس السماع، سماه الحافظ العلائي -رحمه الله تعالى- بتدليس السماع، وقد ذكر له الحافظ ابن الصلاح -رحمه الله تبارك وتعالى- صورتين:

الصورة الأولى: أن يروي -يعني الراوي الذي عرف بالتدليس، والذي كان ذلك من شأنه وديدنه- عمن لقيه ما لم يسمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه موهما أنه قد سمعه منه.

إذن ها هنا صورتان من صور تدليس السماع أو تدليس الإسناد أن يأتي الراوي الذي عرف عنه تعاطي التدليس، واستعمال التدليس حيث يروي الروايات، فيعمد إلى من قد لقيه بالفعل، أي: الشيخ الذي لقيه وسمع منه جملة من الأحاديث، ولكن هناك أحاديث أخرى لم يأخذها عن الشيخ مباشرة، إنما سمعها من رجل آخر عن الشيخ، ثم صار بعد أن أخذها على هذا الوجه قد أسقط ذلك الرجل الذي هو الواسطة بينه وبين شيخه وحدث بتلك الأحاديث عن الشيخ مباشرة من غير أن يذكر بينه وبين الشيخ هذا الرجل الذي أخذ الأحاديث عنه.

فهذه صورة أولى، أن يكون الراوي المدلس معروف بالأخذ عن الشيخ، وقد سمع منه جملة من الأحاديث إلا أن هناك طائفة من تلك الأحاديث أو من أحاديث أخرى هذا الراوي المدلس لم يأخذها عن الشيخ مباشرة إنما أخذها بواسطة عن الشيخ، فلما أراد أن يروي تلك الأحاديث التي أخذها بواسطة أوهم أنها من جملة ما أخذه عن الشيخ مباشرة، فأسقط الواسطة بينه وبين شيخه، ثم صار يحدث بها عن الشيخ مباشرة، هذه صورة أولى.

الصورة الثانية: ألا يكون قد التقى بالشيخ أصلاً، ولم يسمع منه لا قليلاً ولا كثيرا، وإنما أخذ أحاديث لهذا الشيخ بواسطة بينه وبين ذلك الشيخ، فأراد أن يرويها فأسقط هذه الواسطة أيضاً بينه وبين الشيخ، وحدّث بها عن الشيخ مباشرة.

الصورة الأولى تفترق عن الصورة الثانية، الصورة الأولى الراوي المدلس له من شيخه سماع في الجملة، ولكن في غير هذه الأحاديث التي دلسها عنه.

أما الصورة الثانية، فالراوي ليس له من الشيخ سماع أصلاً ولا أحاديث سمعها منه بالمرة، إنما كل الأحاديث التي يحدث بها عن ذلك الشيخ أخذها بواسطة عن هذا الشيخ ثم لما أراد أن يحدث بها أسقط الواسطة بينه وبين شيخه.

بطبيعة الحال هو في كلتا الحالتين هو لا يذكر لفظاً صريحًا في السماع؛ لأنه إن ذكر لفظاً صريحا في السماع سيكون هذا من باب الكذب، وهو ما يسمى عند العلماء بالسرقة، وسيأتي تفصيل القول فيه، وأشرنا إليه في اللقاء الماضي.

الصورة الثانية من تلك الصورتين، بعض أهل العلم وهو الحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله تعالى- لا يعدها من التدليس، وإنما يجعلها صورة خاصة بما يسمى بالإرسال الخفي، ومن هنا ندرك الفرق بين التدليس والإرسال الخفي.

ابن الصلاح وطائفة من أهل العلم لا يفرقون من هذه الحيثية بين التدليس والإرسال الخفي، ويسوغون إطلاق مصطلح التدليس أو اسم التدليس على تلك الصورتين جميعاً، سواء كانت الصورة الأولى التي فيها الراوي له من شيخه سماع في الجملة ثم صار يحدث عن شيخه بما لم يسمع منه إنما أخذه بواسطة عنه، أو الصوة الثانية حيث لا يكون الراوي المدلس له من شيخه سماع أصلاً لا قليلاً ولا كثيراً، لا في تلك الأحاديث ولا في غيرها من الأحاديث.

فهذا كله داخل في مسمى التدليس عند الحافظ ابن الصلاح، ومن قبله الحاكم النيسابوري في كتاب علوم الحديث، وأيضاً الخطيب البغدادي، وإن اختلف الناس في فهم كلام الخطيب البغدادي المتعلق بهذا الأمر، لكن الراجح أن الخطيب البغدادي يجعل أيضاً ذلك من جملة التدليس.

الحافظ ابن حجر يرى أن الصورة الثانية حيث لا يكون الراوي له من شيخه سماع أصلاً يعدها من الإرسال الخفي، ولا يسميها تدليسًا ونحن نقول: إن العلماء المتقدمين -رحمهم الله تبارك وتعالى- كانوا يسمون كل ذلك تدليساً، فمصطلح التدليس يطلق بكثرة في كلام العلماء المتقدمين على الصورتين جميعاً، سواء من كان له من شيخه سماع في الجملة أو من ليس له سماع أصلاً، ثم صار يحدث عن شيخه بما لم يسمع منه موهماً أنه قد سمعه من الشيخ، وما هو سمعه من الشيخ.

من ذلك نجد مثلاً ابن حبان البوستي كثيراً في كتاب الثقات، وغيره كثيراً ما ينفي عن الراوي أنه سمع من شيخه ثم يسمي روايته عنه تدليساً، من ذلك مثلاً يقول: لم يسمع من فلان، تلك كلها أخبار مدلسة... لم يسمع من فلان وهذه أحاديث مدلسة، لم يسمع من فلان وإنما يدلس عنه، فما دام أنه لم يسمع، يعني أنه لم يأخذ عنه لا قليلاً ولا كثيراً، ثم حكم أو وصف روايته عنه بأنها من التدليس، وهذا عند الحافظ ابن حجر يسمى إرسالاً خفيا، ولكن كما قلت عامة المتقدمين -رحمهم الله تعالى- يسمون كل ذلك تدليسًا.

الخطيب البغدادي -رحمه الله تعالى- لما مثَّل في كتاب الكفاية له على كتاب التدليس، وساق أخباراً للعلماء من الأخبار التي تدل على التدليس ووصف بعض الرواة بالتدليس ذكر أقوالاً هذه الأقوال بعضها متعلق بالصورة الأولى وبعضها متعلق بالصورة الثانية، وسمى كل ذلك تدليساً، حتى إن من أول ما ذكره في هذا الباب قولاً مأثوراً عن الإمام أحمد بن حنبل أنه سئل عن سعيد بن أبي عروبة، فقال ابن أبي عروبة لم يسمع من فلان وفلان وفلان وفلان وعدد جماعة من مشايخه الذين روى عنهم، وهو لم يسمع منهم، واعتبر ذلك الخطيب مثالا على التدليس، وهذا يدل على أن الخطيب يفهم أن التدليس يشمل رواية الراوي عمن لم يسمع منه لا قليلاً ولا كثيراً، حتى هذه المقولة المنسوبة إلى الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله تعالى- لما ذكرها الإمام الذهبي في ترجمته لابن أبي عروبة من كتاب الميزان فسرها، فبعد أن ذكرها عن الإمام أحمد قال: «يعني يدلس عنه» يعني يدلس عن هؤلاء الشيوخ.

والكلام في هذا طويل والأمثلة في ذلك كثيرة وكثير من الرواة الذين وصفوا بالتدليس إنما قصد بوصفهم بالتدليس هذه الصورة خصوصاً أي ما يسميه الحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله تبارك وتعالى- بالإرسال الخفي وبطبيعة الحال هذا اختلاف لفظي، هذا الاختلاف لفظي ليس مؤثرا في الحكم فسواء سميناه تدليساً أو إرسالاً خفياً فالحديث مهما كان ليس متصلاً، فالتدليس وسيلة لإحداث السقط والإرسال الخفي هو ليس متصلاً؛ لأن الإرسال الخفي الراوي لم يسمع من شيخه ثم صار يحدث عنه فمن هذه الحيثية لا يكون هذا الراوي روايته عن شيخه متصلة فهي منقطعة غير متصلة، كما أن التدليس يفضي إلى كون الرواية متصلة بل هي منقطعة، فالنتيجة واحدة هذه ليست متصلة وتلك ليست متصلة، إنما الخلاف بين أهل العلم في هذه المسألة خلاف لفظي من حيث التسمية هل نسمي ذلك تدليسا أو لا؟.

ونحن ذكرنا في لقاءات سابقة أن كثيراً من اختلافات أهل العلم هي من الاختلافات اللفظية الراجعة إلى جانب اصطلاحي بحت، من حيث التسمية هل يسوغ لنا أن نسمي هذا النوع بهذا الاسم أو لا يسوغ لنا؟ فاختلافهم في التسمية لا يعني اختلافهم في الحكم الذي تستحقه تلك الرواية، فالرواية عند الجميع غير محتج بها لكونها ليست متصلة، أما تسميتها فقد نسميها تدليساً وقد نسميها إرسالاً خفياً وفي النهاية هي ليست متصلة، ولا محتج بها.

الفرق بين التدليس والسرقة:

هناك فرق بين التدليس والسرقة، نجد في كتب الجرح والتعديل وفي تراجم الرواة يقولون: فلان يسرق الحديث. ما معنى قول المحدثين: فلان يسرق الحديث؟.

هذا المصطح من المصطلحات التي استعملها العلماء في الجرح والتعديل يقصدون به معانٍ، بعضها يتعلق بهذا الباب، وهو التدليس؛ لأن بين السرقة والتدليس شبه من بعض الأوجه، عرفنا أن المدلس لا يستعمل صيغة صريحة في السماع؛ لأنه إن استعمل صيغة صريحة في السماع فسيكون كاذباً في ذلك؛ لأن شيخه لم يحدثه ولم يسمع منه مباشرة، إنما أخذ الخبر بواسطة عن شيخه ثم أسقط الواسطة وارتقى بالخبر إلى شيخه، فهو إن روى الحديث عن شيخه بصيغة صريحة في السماع هل يكون صادقاً أم كاذباً؟ يكون كاذباً؛ لأنه إن قال سمعت الشيخ الفلاني يقول كذا أو يحدث بكذا أو بكذا حينئذٍ يكون مخبرا بخلاف الحقيقة مخبراً بخلاف الواقع وهذا هو الكذب، لكن المدلس لا يفعل هذا، إنما يروي نعم عن الشيخ حيث لم يسمع منه، ولكن يستعمل صيغة ليست صريحة في السماع، إنما توهم السماع فقط، وكما قالوا: إن في المعاريض لمندوحة عن الكذب.

هو لا يصرح لأنه إن صرح وقع في طائلة الكذب والعياذ بالله وإنما يذكر لفظاً محتملاً، يقول: عن فلان، أنت إذا سمعته بإمكانك أن تقول عن، وإذا لم تسمعه أيضاً بإمكانك أن تقول عن؛ لأن عن ليست لفظة صريحة في السماع، أنت تقول: قال فلان كذا وكذا، هل أنت قلت أنه قاله لك خصوصاً حتى تقول مثلاً: قال لي، لم تقل: قال لي، إنما قلت: قال، قد يقول قال لك أو قال لغيرك فأنت لم تذكر لفظاً صريحا في الاتصال ولا في السماع حتى تتهم بإخبارك بخلاف الواقع، وإنما ذكرت لفظا محتملاً، فهذا المدلس، المدلس يستعمل مثل هذه الألفاظ بينه وبين شيخه فيما لم يسمعه من شيخه بخلاف السارق.

السارق يصرِّح بالسماع ويكذب في ذلك، ونحن قلنا: إن السرقة كذب فيعمد إلى أحاديث هو لم يسمعها من الشيخ إنما أخذها بواسطة عن الشيخ، فليست هي من أحاديثه التي أخذها عن الشيخ مباشرة، وإنما هي أحاديث بعض الناس ادعاها لنفسه، فيأتي ويقول: حدثنا الشيخ الفلاني وهو لم يحدثه، وهو لم يسمع منه ذلك الذي يحدث به عنه وإنما أخذها عن بعض الرجال الآخرين الذين أخذوا عن الشيخ، ثم صار هو نفسه يدعيها لنفسه، يدعي السماع يدعي سماع هذه الأحاديث، وهو لم يسمعها فهذا سارق، لأنه عمد إلى أحاديث الناس فادعاها لنفسه فكأنه سرق ما عند الناس، فهذه سرقة.

فهذا هو الفرق بين السارق والمدلِّس، المدلس يستعمل صيغة ليست صريحة في السماع إنما هي صيغة محتملة، أما السارق هو يدعي السماع ويذكر صيغة لا تحتمل إلا السماع والاتصال فلهذا يكون كاذبا؛ لأنه لم يسمع، وإنما ادعى سماع ما لم يسمع.

هذا الجزء المتعلق بالسرقة والذي له ارتباط ببابنا هذا، وإلا فالسرقة أعم من ذلك تطلق على معان أخرى أيضاً ليس لها تعلق بالاتصال والانقطاع إنما له تعلق بأبواب العلة.

ذكر العلماء -رحمهم الله تعالى- أن من السرقة أن يركِّب الراوي الأسانيد على المتون، علماء الحديث حينما يقولون: هذا حديث صحيح هذا حديث محفوظ لا يقصدون صحة المتن فقط، بل صحة المتن بهذا الإسناد، فإذا تغير الإسناد مع كون المتن صحيحاً فحينئذ يقولون هذا حديث غير محفوظ، هذا حديث باطل، هذا حديث لا أصل له، مع أن المتن نفسه قد يكون محفوظاً عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم.

فعلماء الحديث يتعاملون مع الإسناد كما لو أنه رواية يحتاجون من تمييز محفوظها من غير محفوظها، صحيحها من غير صحيحها كما يعاملون المتن بهذا القانون أيضاً.

وذكرنا في لقاء سابق حديث الأعمال بالنيات، هو حديث صحيح عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أم لا؟ صحيح ثابت عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، ولكن العلماء يقولون إنما يصح من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فهذا هو إسناد هذا الحديث، ولا يصح في الدنيا إلا بهذا الإسناد، فمن رواه بإسناد آخر أعني من روى هذا المتن نفسه بإسناد آخر، يأتي العلماء يقولون: هذا خطأ هذا لا أصل له هذا منكر، هذا باطل ويستعملون هذه الألفاظ الدالة على خطأ تلك الرواية، وإنما يقصدون بالخطأ هنا أي خطأ الإسناد أي رواية هذا المتن بهذا الإسناد هذا غير صحيح غير صواب، إنما المتن صحيح ولكن بالإسناد الذي سمعتموه، عن عمر ابن الخطاب -رضي الله عنه وأرضاه - فبعض الرواة قد يخطيء فيعمد إلى متون صحيحة مشهورة معروفة محفوظة ولكنه يرويها بأسانيد أخرى ليست هي أسانيدها التي رويت بها وتعرف بها، قد يقع ذلك عن سبيل الخطأ من بعض الرواة، كما عمد جرير بن حازم إلى حديث يرويه يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة الأنصاري عن قتادة الأنصاري عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال: (إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني) فالحديث صحيح سنداً ومتناً، يعني أنه من حديث أبي قتادة الأنصاري عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم.

فجاء جرير بن حازم فأخطأ حيث روى المتن نفسه بإسناد آخر، فقال حدثني ثابت البناني عن أنس بن مالك عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال: (إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني) هل هذا أخطأ في المتن؟ لم يخطيء في المتن، وإنما أخطأ في الإسناد حيث جاء لهذا المتن بإسناد آخر وهذا الإسناد ليس هو إسناد هذا المتن فهذا يسمى قلب، هذا من أنواع القلب في الأحاديث، وسيأتي له نوع مستقل -إن شاء الله تعالى.

جرير بن حازم صدوق ثقة، ولكن العلماء قالوا هو أخطأ في ذلك، فقلبه هنا نشأ عن تعمد أو عن خطأ غير متعمد؟ خطأ غير متعمد، لكن هناك من الرواة من كان يتعمد فعل ذلك، يعمد إلى الأحاديث المشهورة -أعني المتون المشهورة- ثم يرويها بأسانيد أخرى غير الأسانيد التي عرفت بها.

لماذا يفعل هذا؟ ليغرب على الناس؛ لأن الناس جميعا يعرفون أن هذا المتن إنما إسناده هو هذا الإسناد، فهو إن جاء بإسناد آخر للمتن يكون عنده ما ليس عند غيره، فيقبل الناس على السماع منه،؛ لأنه عنده إسناد غريب لهذا المتن المعروف المشهور، هذا كان يفعله بعض الناس ممن رق دينه، ولم يتقيد بآداب الرواية.

فإذن هذا يسمى سارق، لماذا هو سارق؟ لأنه ركب سنداً على متن عمد إلى المتون المحفوظة المشهورة فرواها بأسانيد غير أسانيدها المعروفة المشهورة، وإنما بأسانيد أخرى غريبة لا أصل لها، بل هي منكرة باطلة، منكرة أي الأسانيد، وإلا فالمتون هي نفسها متون صحيحة ثابتة عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- هذا يسمى أيضاً سارق.

الذي يتعمد قلب الروايات وقلب الأسانيد وتركيب الأسانيد على المتون، هذا يسمى عند العلماء بسارق الحديث.

إذن السرقة بمعناها العام يقصد بها ذلك الأمر، هو أن تغير في الرواية أو تزينها وتحسنها حتى تظهر على غير صورتها الحقيقية ليقبل الناس على السماع منك والمجيء والرحلة إليك حتى يسمعوا منك ما ليس موجوداً عند غيرك من رواة الحديث.

تدليس الإسناد ذكر له الإمام ابن كثير نقلاً عن ابن الصلاح مثالاً تلاحظون أن هذا المثال لم تذكر فيه الصيغة أصلاً لا محتملة ولا غير محتملة، فيقول ابن خشرم: كنا عند سفيان بن عيينة فقال: قال الزهري كذا، فقيل له أسمعت منه هذا؟ قال حدثني به عبد الرزاق عن معمر عنه.

أولاً: الصواب في هذا الموضع فقال الزهري كذا وكذا هذه صواب الرواية كما رواها الخطيب في الكفاية، وكما نقلها أيضاً ابن الصلاح -رحمه الله تبارك وتعالى- في أصله، ولكن الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- نقل كلام ابن عيينة بنوع من التصرف.

يعني أن ابن عيينة قال: الزهري عن فلان عن فلان عن فلان، ولم يذكر صيغة وهذا أيضاً تدليس، فليس بالضرورة للمدلس أن يذكر صيغة وإنما قد يكتفي بأن يقول الزهري يعني أنا أروي عن الزهري، وهذا موجود في الأسانيد، تجد أغلب الذين يروون الموطأ مثلاً عن مالك يقولون مالك عن الزهري عن فلان مالك عن فلان عن فلان، فيكون مالكاً هكذا من غير صيغة بينه وبين مالك واعتاد طائفة من رواة الحديث أن يحذفوا الصيغة؛ لأنه كما لو قال عن الزهري أو أن الزهري قال أو روى أو نحو هذه العبارات.

ثم تبين لنا بعد أن سئل ابن عيينة هل سمع الحديث من الزهري أم حدث به عن الزهري، تبين لنا أن بين ابن عيينة والزهري كم رجل؟ رجلان؛ لأنه سمعه من عبد الرزاق عن معمر عن الزهري.

فإذن هذا الحديث يدخل في قسم المعضل؛ لأنه تبين أنه بين ابن عيينة والزهري فيه رجلان على التوالي، فهذا بالمعضل أشبه وهذا نخرجه على ما قلناه سابقاً من أن هذا المدلس استعمل التدليس لإحداث السقط في الرواية فلما أسقط رجلاً سميناه منقطعا، ولما اسقط رجلين سميناه معضلاً، وهذا يبين لك الرابط بين هذه الأنواع كلها فإذا استعمل المدلس طريقة التدليس لإحداث السقط في الرواية ثم تبين لنا أن بينه وبين من دلس عنه رجل، يكون الحديث حينئذٍ منقطعاً أو رجلان فأكثر يكون الحديث حينئذٍ معضلاً وهذا يبين لك أن التدليس ليس نوعاً مستقلاً وإنما هي وسيلة يسلكها المدلس لإحداث السقط في الرواية فإما أن تكون بعد معرفتنا بالسقط وبعدد الساقطين، إما أن تكون من المنقطع وإما أن تكون من المعضل.

هناك صورة من صور التدليس الإسناد خفية جدًّا، يسميها بعض أهل العلم بتدليس التسوية، وبعضهم يسميها بتدليس التجويد، وسماها الإمام ابن رشيدن السبتي، بتدليس التجميل، والمعنى واضح من خلال هذه التسمية، حيث إن الراوي المدلِّس يريد أن يزيل من الرواية ما يكون سبباً للقدح فيها، أو سببا لتضعيفها والحكم عليها بالرد وعدم القبول، ويبقي فيها ما يزينها ويحسنها ويجملها، بحيث تظهر للناظر وكأن الحديث ليس فيه ما يدعو إلى رده وعدم قبوله، كأن يكون في الإسناد راو ضعيف مثلاً، وهذا الراوي الضعيف وجوده في الإسناد سبب لعدم الاحتجاج بهذا الحديث فيعمد المدلس إلى إسقاط ذلك الراوي الضعيف وإبقاء الثقات، فيذهب الناظر من أول وهلة أن الحديث يرويه ثقة عن ثقة، وليس في أثناء الإسناد راو ضعيف، قد يكون الإسناد نازلا بالنسبة لهذا الراوي المدلس، وقلنا سابقا إن النزول هو كثرة الوسائط فيكون الإسناد نازلاً.

فيريد أن يحذف من الإسناد بعض الرواة الذين بسببهم نزل إسناده كما في هذا الإسناد الذي بين أيدينا سفيان بن عيينة سمع من الزهري الكثير، ولكن هذا الحديث أخذه بواسطتين عن الزهري فصار بالنسبة إليه نازلاً، لأنه كان بإمكانه أن يأخذه عن الزهري مباشرة فيكون فيه عالياً وهذا من أغراض التدليس، من أغراض التدليس الرغبة في العلو، أن يكون الراوي بعض الأحاديث التي يرويها ذلك الشيخ لم يأخذها منه إنما أخذها بواسطة أو واسطتين من ذلك الشيخ، وهو لا يريد أن يروي الحديث نازلاً، بهذه الوسائط التي بينه وبين شيخه الذي له منه سماع في غير ذلك الحديث من الأحاديث، فيسقط تلك الوسائط لإيهام العلو، فكذلك لمدلس التسوية يكون في أثناء الإسناد راو بسببه نزل الإسناد، فيسقطه ويروي الحديث من غير ذكر ذلك الرجل لتقل الوسائط في إسناده فيوهم العلو، لكن العلماء ذكروا أن التسوية تفترق عن التدليس الذي سبق بيانه بأن الذي يعمد إلى استعمال التسوية لا يسقط شيخه مباشرة، لا يسقط شيخه الذي أخذ الحديث عنه.

الصورة الأولى: كما قلنا هو يروي عن شيخ لم يسمع منه ذلك الحديث بينه وبين ذلك الشيخ رجل آخر هو الذي أخذ ذلك المدلس الحديث عنه فيسقط حينئذٍ المدلس شيخه أم شيخاً آخر؟ هو يسقط شيخه المباشر، أما الذي يستعمل التسوية فهو يبقي على شيخه ولا يسقطه من الإسناد وإنما يسقط شيخ شيخه مثلاً أو شيخ شيخ شيخه، يعني رجلاً من أعلى الإسناد، أي من هو فوق شيخه في الإسناد.

حينئذٍ يسمى هذا النوع من التدليس بتدليس التسوية، فيكون مثلاً الراوي المدلس أخذ الحديث عن شيخ وهذا الشيخ أخذه عن شيخ آخر وهذا الآخر أخذه عن شيخ ثالث، فيعمد المدلس إلى إسقاط الشيخ الذي بين الشيخين، ثم يروي الحديث كأن يكون هذا الشيخ الذي بين الشيخين ضعيفاً، وهو يريد ألا يروي عن هذا الضعيف، أو يكون بسببه نزل الإسناد فهو يريد أن يرويه بعلو وهذا خفي جدًّا. لماذا هو خفي جدًّا؟.

لأنه في الأعم الأغلب يكون شيخ هذا المدلس قد يكون له سماع من الشيخ الثالث، الذي هو شيخ شيخه، فإذا كان هذا الشيخ شيخ المدلس له سماع في الجملة، من الشيخ الأعلى، وهو ليس معروفاً بالتدليس فلربما توهم الناس أن الحديث متصل، وليس فيه ما يدعو إلى تضعيفه؛ لأن شيخه المباشر ليس معروفاً بالتدليس حتى تحمل عنعنته أو يتوقف في عنعنته، ولا هو ضعيف حتى يتوقف في قبول حديثه، ولأجل هذا كان خفياً جدًّا لا يطلع عليه إلا كبار النقاد -رحمهم الله تبارك وتعالى.

من ذلك حديث يرويه هشيم بن بشير عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن الزهري.

العلماء قالوا: هشيم دلَّس ها هنا التسوية، لأن يحيى الأنصاري لم يأخذ هذا الحديث من الزهري مباشرة، نعم يحيى الأنصاري أخذ غير هذا الحديث من الزهري، لكن هذا الحديث بعينه لم يأخذه يحيى الأنصاري عن الزهري مباشرة، إنما أخذه عن مالك عن يحيى عن الزهري.

إذن الحديث كان قد تحمله هشيم على هذا النحو، هشيم عن يحيى الأنصاري عن مالك عن الزهري، وهذا إسناد نازل بالنسبة إلى هشيم، وهو يريد أن يقلل الوسائط بينه وبين الزهري، فأسقط مالكاً من الوسط، نعم مالك ثقةٌ ولكن بسببه نزل إسناد هشيم في الحديث فأسقط مالكاً من الوسط فصار الحديث يرويه هشيم عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن الزهري، فقال العلماء هذا الحديث وقع فيه تدليس التسوية، وهشيم بن بشير أسقط مالكاً من الوسط لإيهام العلو في الإسناد وما هو بإسناد عال، بل هو بالنسبة إلى هشيم بن بشير يعتبر إسناداً نازلاً.

أحياناً يكون هذا الراوي الذي سقط ضعيفاً، وهنا يكمن الخطر، لماذا؟ لأن هذا الضعيف بعدم ذكره في الإسناد ثم شيخه الراوي الذي روى عنه وشيخه كلاهما قد التقيا في غير هذا الحديث أو سمع الراوي عنه من شيخ شيخه في غير هذا الحديث فيتوهم الناس أن الإسناد متصل، يعني هب أن الواسطة بين يحيى الأنصاري والزهري رجل ضعيف هل أنت ستطلع على علة في الحديث؟ يحيى الأنصاري ثقة، والزهري إمام حافظ، ثم إن يحيى الأنصاري سمع من الزهري وليس هو معروف بالتدليس فأنت حينما تنظر للإسناد هكذا تتوهم أنه إسناد صحيح والواقع أن يحيى الأنصاري لم يأخذ الحدبث من الزهري مباشرة، إنما أخذه عن رجل ضعيف عن الزهري، فمن هذه الحيثية يتوهم الناظر في الإسناد أن الإسناد صحيح ومتصل وليس الأمر كذلك، من أجل هذا كان هذا الأمر خفياً جدًّا ولا يطلع عليه إلا الأئمة النقاد -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى.

تدليس العطف:

هناك نوع آخر من التدليس يسمى بتدليس العطف كل ذلك متعلق بالإسناد، وكان هشيم بن بشير من أفعل الناس له، -رحمه الله تعالى- ماذا يفعل هذا الذي يعمد إلى هذا النوع من التدليس، تدليس العطف، أن يروي الراوي عن شيخين سمع هو الحديث من أحدهما ولم يسمع من الآخر، ولكن بسياقته لهما في سياق واحد مقروناً أحدهم بالآخر يتوهم السامع أنه أخذ الحديث عن الرجلين بينما هو أخذه عن أحدهما دون الآخر، أقول كان هشيم يفعل ذلك، هشيم بن بشير جلس مرة مجلساً، أو كما تُحكى هذه القصة قال له أصحابه: يا هشيم ألا تحدثنا بمجلس ليس فيه تدليس؟ فقال سأفعل فوعدهم، فلما انعقد المجلس وجلس الناس لسماع الأحاديث غير المدلسة من هشيم، وهذا أمر يعتبر عزيزا جدًّا

هناك رواة معروفين شغلته التدليس كبقية بن الوليدي يسميه الذهبي شيخ المدلسين إمام المدلسين وله قصص في ذلك طويلة جدًا، حتى قال عبد الرزاق لما قدم مكة في الموسم، وجلس في بعض البيوت فلم يجد أصحاب الحديث قد أتو إليه ليسمعوا منه فاستنكر نفسه، صعب جدًا أن يذهب إلى مكة في الموسم والناس يعرفون أن عبد الرزاق موجود ومع ذلك لا أحد يأتي إليه يسمع منه الحديث، فذهب وتعلق بأستار الكعبة، وقال يا رب مالي أكذاب أنا؟ أمدلس أنا؟ أبقية بن الوليد أنا؟ فاستنكر نفسه واستعجب، ما الذي جعل الناس لا يقبلون عليَّ، هل أنا مثل بقية بن الوليد، فكان بقية بن الوليد علامة على التدليس، إذا ذكر بقية فليذكر التدليس، لابد أن يذكر التدليس مع ذكر بقية بن الوليد -رحمهم الله جميعاً-.

فالمهم هشيم بن بشير وعد أصحابه أن يعقد مجلسًا ليس فيه تدليس فجلس وقال حدثنا حصين، ومغيرة عن إبراهيم جملة أحاديث بهذا الإسناد حصين وإبراهيم، يقول حصين وإبراهيم، عن مغيرة بن مقسم، فلما انقضى المجلس وكل طلبة العلم ظنوا أن هذا المجلس ليس فيه تدليس، فبعد أن انتهى المجلس قال هل دلست لكم اليوم؟ قالوا: لا لم تدلس، قال: بل دلست، قالوا: كيف قال كل من قرنته مع الأول فأنا لم أسمعه منه، إنما سمعته من الأول يقول مثلاً حدثنا حصين وإبراهيم فهو لم يسمع من إبراهيم يعني كأنه يقدر في نفسه حدثنا حصين وروى إبراهيم أو وعن إبراهيم أو وقال إبراهيم هو لم يسمع تلك الأحاديث من إبراهيم إنما سمعها من حصين.

ويحكى مثل ذلك أو شبيه بذلك عن أبي إسحاق السبيعي، وأبو إسحاق السبيعي -رحمه الله تعالى- كان أيضاً يدلس لكن ليس بهذه الكثرة، يذكر له حديث قيل إنه تدليس وليس هو تدليس، لكن نذكره حتى نشرح مراده منه، جلس مرة فقال: ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن بن الأسود عن ابن مسعود، فبعض الناس قال: هذا تدليس وأنه يريد أن يوهمك أنه سمعه من عبد الرحمن، وهو لم يسمعه من عبد الرحمن؛ لأنه لم يقل حدثني عبد الرحمن وإنما قال ولكن عبد الرحمن، لكن هل قال ولكن سمعته منه؟ لم يقل ذلك لكن العلماء بينوا أنه لم يدلس في ذلك كما شرح ذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله تبارك وتعالى- في كتاب فتح الباري له في شرح صحيح البخاري.

تدليس القطع:

هناك أيضاً نوع آخر من أنواع التدليس يسمى بتدليس القطع، ويسمى أيضاً بتدليس السكوت، تدليس القطع أو تدليس السكوت، ما هو هذا النوع من التدليس؟ كان يتعاطاه رجل يسمى عمر بن علي المقدمي، وهذا رجل صدوق، ولكن يحكى عنه هذا النوع من التدليس، ماذا كان يفعل، كان يجلس في المجلس، ويقول: حدثنا ثم يسكت، وعندما يسكت، ينوي القطع الأعمال بالنيات، ينوي القطع حدثنا ثم قال: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة. فهو قال: حدثينا، وسكت، ثم نوى في نيته القطع أن ما يأتي بعد حدثنا ليس له تعلق بحدثنا ثم قال هشام كما قال ابن عيينة الزهري هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، هذا يسمى بتدليس القطع، والصواب أن بينه وبين هشام واسطة سمى ذلك الحافظ ابن حجر بتدليس القطع، وسماه في موضع آخر بتدليس السكوت.

إذن هذه أشهر صور التدليس المتعلقة بالإسناد وبالسماع، من أغرب ما رأيته وهذا ليس موجوداً في كتب المدلسين، لكن رأيته في ترجمة عمرو بن عبيد المبتدع المعروف، عمرو بن عبيد معروف أنه كان قد جالس الحسن فترة ثم اعتزله، فهو يعلم مكانة الإمام الحسن البصري عند الناس، وأن قوله مقبول، وأن كلمته مسموعة -رحمه الله تعالى ورضي عنه- فكان يجلس في مجالسه الخاصة أعني عمرو بن عبيد هذا ويأتي الروايات الباطلة والأقوال الشاذة ثم يقول وهذا من قول الحسن، وهذا من قول الحسن وهذا من قول الحسن، فيتوهم بعض السامعين أنه يقصد من قول الحسن البصري وإنما مراده وهذا من قولي الحسن، فهو يصف قوله بالحسن، وهذا من قولي الحسن وهذا تدليس خبيث جداً نبه عليه العلماء وذكروه في بعض الكتب ولكنه ليس مشهوراً لأن أصلاً عمرو بن عبيد أصلاً متروك الحديث.

التدليس قضية تاريخية:

وهنا تكمن فائدة في غاية الأهمية، أن التدليس قضية تاريخية فلان يدلس أو لا يدلس كان يتعاطى التدليس أو لا يتعاطى التدليس، هي قضية متعلقة بالتاريخ، يعني لا يطلع عليها إلا من كان يعرف هذا الرجل ويعرف عادته في الروايات، ويعرف أنه كان يتعاطى التدليس، وليس بإمكاننا نحن المتأخرون أن نتوصل إلى أن فلاناً يدلس أو غيره يدلس بناءً على نظرتنا في الروايات، لماذا؟ قد يأتي مثلاً بعض الرواة فيروي الحديث مرة بواسطة ومرة بغير واسطة، ويتبين لنا من خلال البحث والتفتيش والتتبع للروايات أن هذا الحديث لم يسمعه ذلك الراوي من هذا الشيخ، فقد يتوهم بعض الناس يقول إذن فلان مدلس لأنه حدث عن شيخه بما لم يسمعه منه، هذا وإن كان صورته صورة التدليس، لكن لا يعامل الراوي الذي عرف ذلك عنه أو وُجد ذلك في بعض أحاديثه معاملة المدلس، لا يعامل معاملة المدلس، لماذا لا يعامل معاملة المدلس لأمر بسيط جدًّا وهو أن الذي يخطيء في الأحاديث قد يفعل ذلك عن غير قصد، يعني الراوي حينما يسمع الحديث مرة عن شيخه ثم ينسى شيخه فيحدث به عن شيخ شيخه هو لم يقصد إيهام السماع ولم يقصد أن يسقط بينه وبين شيخه واسطة وإنما وقع ذلك منه عن غير قصد، فهذا يعتبر من باب الأخطاء

والأوهام التي قد تقع من بعض الرواة لا سيما إذا كان هذا الراوي ضعيفاً في الحفظ كما كان ابن لهيعة عبد الله بن لَهيعة، عبد الله بن لهيعة سمع أحاديث من عطاء وسمع عن رجل عن عطاء وعن رجلين عن عطاء وعن ثلاثة عن عطاء، ثم صار يحدث بكل ذلك عن عطاء وروى عن عمرو بن شعيب أحاديث وإنما أخذها من إسحاق بن أبي فروة والمثنى ابن الصباح عن عمرو بن شعيب فهذه الأحاديث، هل حملها العلماء على التدليس؟ لم يحملها العلماء على التدليس وإنما حملوها على الخطأ غير المقصود، وإلا فابن لَهيعة كان يجزم بسماعه لهذه الأحاديث من عمرو بن شعيب ومن عطاء بن أبي رباح، كان يجزم ويصرح وينكر على من ينكر عليه عدم سماعه لتلك الأحاديث من عمرو بن شعيب كما ذكرنا في اللقاء الماضي لما ابن وهب أنكر عليه سماعه لتلك الأحاديث من عمرو بن شعيب فقال ابن وهب من أين أو متى سمع هذه الأحاديث ابن لهيعة من عمرو بن شعيب فلما بلغ ذلك ابن لهيعة قال: لقد سمعتها من عمرو بن شعيب قبل أن يلتقي أبواه، يعني قبل أن يولد، فمن هذه الحيثية هو كان يجزم بنسبتها فلو كان يقصد الإيهام لكان بذلك سارقاً، ويتهم بالكذب؛ لأنه يدعي سماع ما لم يسمع والعلماء مسلمون بأن ابن لهيعة صدوق في دينه لا يتعمد كذباً، ولا يتعمد الإخبار بخلاف الواقع، إنما وقع ذلك وأمثاله منه على سبيل الخطأ والوهم غير المقصود.

فإذا وجدت ضعيفاً في الإسناد فعلى ما صورته التدليس فلا تعامله معاملة المدلس وإنما قل هذا خطأ من هذا الراوي نشأ عن عدم إتقانه وضبطه للحديث.

أمر آخر هناك كتب اعتنى أصحابها فيها بجمع الموصوفين بالتدليس كالحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في كتابه طبقات المدلسين والحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في هذا الكتاب جمع كل من قيل فيه يدلس سواء كان التدليس بمعناه الأول، أو التدليس بالمعنى الآخر الذي يسميه الحافظ ابن حجر العسقلاني بالإرسال الخفي، أو سواء كان يدلس تدليس الشيوخ الآتي شرحه -إن شاء الله تعالى- أو سواء كان يدلس تدليس الإجازة أي الصيغة يعني يستعمل الألفاظ المتعلقة بالإجازة يعبر عن الإجازة بألفاظ لا تدل على الإجازة وإنما تستعمل في السماع أيضاً كل ذلك ذكره الحافظ ابن حجر في كتابه طبقات المدلسين فليس معنى أن الحافظ ابن حجر ذكر الراوي في طبقات المدلسين أنه يعامل أبداً معاملة المدلس، بل لابد أن تعرف نوع التدليس الذي يتعاطاه وكيف التعامل مع هذا النوع من أنواع التدليس؟ هذا مهم جدًّا.

أمر آخر نجد أحياناً بعض أهل العلم يعل حديثاً لأن فلاناً ربما يكون دلسه، وهذا الراوي الذي وُصف بالتدليس في هذا الحديث بخصوصه ليس معروفاً بالتدليس، ولا مذكوراً في جملة المدلسين عند علماء الحديث، مثلاً وجدت الإمام أبا حاتم الرازي -رحمه الله تعالى- وصف الليث بن سعد في موضع في كتاب علل الحديث لابنه وصفه بأنه ربما يكون دلس هذا الحديث قال أخشى أن يكون الليث دلس هذا الحديث مع أن الليث بن سعد ليس معروفاً بالتدليس، ونجد مثلاً سفيان بن عيينة في بعض الأحاديث التي يرويها عن سعيد بن أبي عروبة،قال الإمام أبو حاتم الرازي: ولم يذكر ابن عيينة الخبر فيه يعني لم يذكر التصريح بالسماع بينه وبين ابن أبي عروبة فهذا أيضاً مما يوهم الخبر، فتعقب بعض الباحثين الإمام أبا حاتم الرازي في ذلك بأن سفيان بن عيينة لا يدلس إلا عن الثقات كما قد نص على ذلك ابن حبان وغيره من أهل العلم، هناك من المدلسين من لا يدلس إلا عن الثقات، كابن عيينة نص على ذلك الإمام الدارقطني وابن عبد البر وكذلك ابن حبان من قبلهما.

فالإمام أبو حاتم الرازي عل هذا الحديث واستظهر أن ابن عيينة لم يأخذه عن ابن أبي عروبة مباشرة وأنه وقع فيه تدليس.

وكما قلت في المثال الأول الليث بن سعد استظهر الإمام أبو حاتم الرازي بأن الليث قد يكون إنما دلس ذلك الخبر، مع أن الليث بن سعد ليس موصوفاً بالتدليس، وهذا ينبغي أن نخرجه على القاعدة العامة، وهي أن من لا يعرف بالتدليس الأصل أن لا يعامل معاملة المدلس كما أن من عرف بالتدليس الأصل أن يعامل معاملة المدلس لكن هذه القاعدة العامة قد تحتف بها قرائن فتجعلنا نميل إلى إعمال تلك القرائن، وأن نتغاضى عن القاعدة في هذا الموضع بخصوصه،؛ لأن القرينة هنا قويت بحيث تزاحم هذا الأصل العام الذي نحن نعرفه، وهذا غالباً يظهر لدى العلماء حيث يكون هناك قرينة إسنادية أو معنى إسنادي أو معنى متني استنكره ذلك العالم، فالعالم يستنكر الحديث سواء استنكر جزءا في الإسناد أو جزءا في المتن.

ونحن أشرنا في اللقاء الماضي إلى طرف من نكارة الإسناد، إذا روي عن راو عن شيخ وهو ليس معروفاً بالأخذ عن ذلك الشيخ، وهذه من معاني النكارة الإسنادية، وهناك النكارة المتنية، والنكارة المتنية تقع في المتون حيث خطأ من قبل بعض الرواة إن هو روى الحديث بالمعنى، أو وقع له فيه تصحيف أو تحريف أو نحو ذلك، فيستظهر العالم أن هذا الحديث خطأ في حد ذاته، ثم ينظر في الإسناد فلا يجد علة يراها كافية للطعن في ذلك الذي ترجح لديه أنه خطأ وأنه منكر وأنه باطل وأنه لا أصل له، إلا أن يعلق ذلك على أن يكون هذ الراوي لم يسمع ذلك الخبر من شيخه مع أنه قد يكون ليس معروفاً بالتدليس وإنما هذا حكم كما نقول مثلا الثقة حديثه صحيح، لكن قد نستظهر في حديث ما بأنه أخطأ فيه، وهذا لا ينفي أن الثقة حديثه صحيح والعكس أيضاً صحيح.

قد نقول الراوي الضعيف، سيء الحفظ حديثه غير صحيح، وقد نستظهر في حديث ما بأن هذا الراوي الضعيف قد أصاب في ذلك الحديث بل قد يرجح رواية الضعيف أحياناً حيث القرائن تنضم على رواية الثقة كما قال الإمام أبو بكر الأثرم في بعض الأحاديث حيث خالف الثوري في بعض الأحاديث شريك القاضي فقال: وشريك القاضي قد قدم على الثوري في حيدثين، وإن كان الثوري مقدماً على شريك في سائر الأحاديث، هذا ليس نقدا للقاعدة العامة، وإنما هذا كما نقول دائماً وأبدًا مرتبط بالقرائن المحتفة بالرواية وعلى ضوئها تترجح لدى النقاد إن كان هذا الحديث محفوظاً أو ليس بمحفوظ، والراوي سمعه أو لم يسمعه.

مثلاً حديث يرويه قتيبة بن سعيد عن الليث بن سعد في جمع التقديم هذا الحديث حير العلماء كثيراً وجمهور أهل العلم على أنه حديث خطأ، وأن المخطيء فيه قتيبة بن سعيد، بل وصفه الإمام الحاكم النيسابوري بأنه حديث موضوع وأدخله وجعله مثالاً للحديث الشاذ، قتيبة بن سعيد يرويه عن الليث، قتيبة يروي عن الليث كثيراً ولكن هذا الحديث خطأ الأئمة فيه قتيبة بن سعيد.

البخاري ذهب إلى قتيبة بن سعيد وقال: من كان معكم لما سمعتم هذا الحديث من الليث بن سعد. قال: كان معنا خالد المدائني فقال البخاري: « خالد المدائني يدخل الأحاديث على الشيوخ » فاستظهر البخاري أن الحديث إنما مخرجه عن خالد المدائني المتروك الضعيف جداً وأن قتيبة إنما أخذه عن خالد المدائني عن الليث، ثم نسي قتية ثم صار يحدث به عن الليث مباشرة مصرحاً بالسماع، هو توهم أنه من حديث الليث وأنه أخذه عن الليث مباشرة فحمل الأئمة ذلك على الخطأ غير المقصود، وإلا فهو قد صرح بالسماع من الليث بن سعد ولو كان يقصد التدليس أو إيهام السماع لما استعمل الصيغة الصريحة، فلما استعمل الصيغة الصريحة، ونحن نعلم أنه لا يتعمد كذبا ولا يتعمد الإخبار بخلاف الواقع، حملنا ذلك على الخطأ غير المقصود، قرائن في بعض الروايات يستدل بها على ذلك.

تدليس الشيوخ:

نأتي إلى القسم الثاني من أقسام التدليس وهو تدليس الشيوخ:

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (وأما القسم الثاني من التدليس فهو الإتيان باسم الشيخ أو كنيته على خلاف المشهور به، تعمية لأمره ، وتوعيرا للوقوف على حاله، ويختلف ذلك باختلاف المقاصد، فتارة يكره كما إذا كان أصغر سناً منه أو نازل الرواية ونحو ذلك، وتارة يحرم كما إذا كان غير ثقةً، فدلسه لئلا يعرف حاله أو أوهم أنه رجل آخر من الثقات، على وفق اسمه أو كنيته، وقد روى أبو بكر بن مجاهد المقريء عن أبي بكر بن أبي داود فقال: حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله، وعن أبي بكر محمد بن حسن النقاش المفسر فقال: حدثنا محمد بن سند نسبه إلى جد له، والله أعلم.)

هذا النوع من التدليس هو أن يسمي شيخه باسم غير معروف به، وغير مشهور به ولكنه يصدق عليه ويصح نسبته به وتسميته به، فإما أن يلقبه بلقب خاص غير معروف أو قد يكون منسوبا بنسبة غير معروفة لكنها نسبة صحيحة أو ينسبه إلى جده بدلاً من أن ينسبه إلى أبيه مباشرة ينسبه إلى جده مثل عبد الله بن لهيعة بن عقبة، فبعضنا إذا أراد أن يدلسه يقول عبد الله بن عقبة هو صادق نسبه إلى جده، ولكنه غير معروف بهذه النسبة الناس يعرفون عبد الله بن لهيعة، فإذا جلس في المجلس وقال حدثنا عبد الله بن عقبة الذي يتبادر إلى ذهن السامع أنه رجل آخر غير عبد الله بن لهيعة، وهذا ما من عالم إلا وتعاطاه واستعمله، وهو ليس بعيب في حد ذاته، اللهم إلا أن يؤدي ذلك إلى عدم معرفة الراوي على الحقيقة فيتوهم أنه مجهول فإن كان هو ثقة في الحقيقة فيعمي على الناس معرفة هذا الثقة وعليه يعمي عليهم معرفة حال الحديث الصحيح، وإن كان هو ضعيفا في الحقيقة فحينئذ يكون قد أوهم أنه رجل آخر غير ذلك الضعيف فيحتار الناس هل هو ثقةً أو ليس ثقةً، وأغلب الرواة المجاهيل حينما تنظر في كتب الرجال وتجد رواة مجاهيل إنما جُهل حالهم أو عينهم لهذا السبب حيث إن بعض الرواة عنهم ذكروهم بغير ما يعرف من أسمائهم، حتى هناك واحد اسمه محمد بن سعيد المصلوب وهذا كان زنديقا صلبه أبو جعفر المنصور على الزندقة كان يروي الأحاديث المكذوبة لإفساد الدين، كان بعض الناس يروي عنه ويحدث عنه ولكي يعمي على الناس حاله كان يدلس اسمه، فكما يقول العلماء قلب اسمه على خمسين وجهاً، أنت تجد الحديث الواحد يروى عنه هو حديث واحد مرة يسمى باسم ومرة يسمى باسم آخر، ومرة يسمى باسم ثالث وهكذا، ولهم يتفننون في ذلك طبعاً، لهم أغراض في ذلك بعضها مذموم وبعضها قد يكون محموداً.

مِن أغرب ما وجدته أن بعض الرواة روى عن بعض الشيوخ فسماه بهذا الاسم عبد الله بن آدم، فاحتار الناس من عبد الله بن آدم هذا؟ لم يجب على ذلك إلا الإمام أبو حاتم الرازي فقال هو فلان وإنما سماه عبد الله لأن الناس جميعا عباد لله والناس جميعا أبناء آدم فسماه عبد الله بن آدم، وجدت أنا شبيهاً بذلك في بعض الأسانيد، هناك حديث يرويه عن الزهري رجل اسمه محمد بن يزيد الآدمي وهذا رجل ضعيف، وهذا الحديث مما تفرد به عن الزهري و استنكر عليه، ثم وجدت له إسناداً آخر نفس الحديث وجدته برواية رجل آخر عن الزهري، وهذا الرجل الآخر اسمه محمد بن رباح، فتعلق بهذا الحديث بعض أهل البدع، وأراد أن يصححه ويقويه فقال إن محمد بن يزيد الآدمي لم يتفرد به بل

تابعه محمد بن رباح، فأخذت أبحث عن محمد بن رباح هذا فلم أجده ولم أجد له ذكراً في كتب الرجال، ولا حتى ذكروه فقالوا مثلاً مجهول ما ذكروه بالمرة، وهو نفسه هذا الرجل الذي يريد أن يقوي الحديث لم يذكر له ترجمة ولم يجد له ترجمة أصلا، وإنما وجده هكذا في الأسانيد، ثم تأملت الرواية فوجدتها من هذا القبيل مدلسة تدليس الشيوخ، الرجل اسمه محمد بن يزيد والآخر اسمه محمد بن رباح كأن الذي دلس نظر إلى المعنى يزيد من الزيادة، ورباح من الربح، وهو الزيادة، فدلس اسم الراوي على هذا النحو يعني روى اسمه بالمعنى، وهذا له أمثلة في الأحاديث ووجدت له نظائر في كلام أبي حاتم وغيره من أهل العلم وهذا خفي جدًّا لا يطلع عليه إلا نقاد الحديث -رحمهم الله تعالى- وأنا كتبت في ذلك بحثا لعلي أخرجه قريباً، المهم هذا هو التدليس.

هناك من العلماء متقدمهم ومتأخرهم كان يفعل ذلك ولكن بما لا يخفى على السامعين، مثلاً كما ذكر أن أبو بكر بن مجاهد كان يروي عن أبي بكر بن أبي داود، أبو داود هو السجستاني وأبو بكر ابنه، فيسميه عبد الله؛ لأنه هو اسمه عبد الله ولكن ما قال عبد الله بن أبي داود، وإنما قال عبد الله بن أبي عبد الله هو كل واحد يكنى أو يصلح أن يكنى بابنه، أنا اسمي طارق وأبي اسمه عوض الله، فأستطيع أن أقول ماذا طارق بن أبي طارق أذكر قصة في كتاب المجروحين لابن حبان، رجل جلس يحدث الناس فقال حدثني ذئب بن أبي ذئب فقالوا له: إنما هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب وليس ذئب بن أبي ذئب فقال إذا كان أبوه ذئب فهو ذئب، أمر طبيعي، وهل تلد الذئاب إلا الذئاب.

فهذا هو المأخذ، أحياناً يكون خفي جدًّا ولا يطلع عليه إلا النقاد من ذلك راو اسمه عطية بن سعد العوفي كان في أول طلبه للعلم كان قد سمع من أبي سعيد الخدري، وسمع جملة من الأحاديث عن أبي سعيد الخدري واشتهر ذلك بين الناس، أنه التقى بأبي سعيد الخدري وأخذ عنه بعض الحديث ثم لما مات أبو سعيد الخدري -رضي الله عنه- صار يجلس مجالس محمد بن السائب الكلبي.

محمد بن السائب الكلبي تابعي ولكنه متروك الحديث، وكان يروي المراسيل كثيراً، فكثيراً ما يقول: قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يعني مرسلا؛ لأنه تابعي إذا قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- هذا يعد من قبيل الروايات المرسلة، فأخذ يسمع منه أشياء كثيرة أغلبها في التفسير، عن محمد بن السائب الكلبي عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أي: المراسيل، ثم صار بعد ذلك يحدث بتلك المراسيل التي أخذها عن الكلبي، ولكن كنى الكلبي بأبي سعيد، فصار يحدث عن الكلبي بتلك المراسيل التي حدث بها الكلبي عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فيجلس عطية العوفي يقول حدثنا أبو سعيد عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، ولا يقول الخدري؛ لأنه إن قال: الخدري، يكون كاذبا، فيقول حدثنا أبو سعيد عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- حدثنا أبو سعيد قال قال: رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم.

فالسامعون يتوهمون أن أبا سعيد هو الخدري بينما هو محمد بن السائب الكلبي والعلماء بينوا ذلك وفضحوا حال عطية العَوفي في ذلك.

أحياناً العلماء يستعملون ذلك لاختبار الطلبة يريد أن يعرف إن كان هذا الطالب يفهم أو لا فيغرب عليه فيحدثه عن شيخ ويسميه باسم غير معروف أو يسأله عن شيخ فيأتي في السؤال بقلب اسمه أو بنحو ذلك حتى يختبر ذكاءه ويختبر معرفته كما يذكر أن الإمام الذهبي لما ذهب إلى ابن دقيق العيد أراد ابن دقيق العيد أن يختبر معرفته، فقال له: «من أبو محمد الهلالي ؟» فأجاب الذهبي على البديهة بأنه سفيان بن عيينة لأنه هلالي، ويكنى بأبي محمد فأعجب ذلك ابن دقيق العيد، أعجبه استحضار الذهبي وسرعة بديهته في الجواب.

تدليس الشيوخ عرفناه، الراوي المدلس تدليس الشيوخ يسقط أحداً من الإسناد لا يسقط أحداً من الإسناد، فقط هو يذكر شيخه باسم غير معروف، فإن عرفنا حقيقة هذا الرجل الذي سمي باسم غير معروف فلا تأثيراً لذلك في الرواية، فيعامل الراوي بمقتضى ما نعرف من حاله.

أما إن لم نعرفه فيكون الحديث حينئذٍ في حكم ما يرويه الراوي المجهول، فهذا هو الحكم المتعلق بتدليس الشيوخ، إن استطعنا أن نعرف هذا الشيخ الذي قلب اسمه على غير وجهه فيعامل الراوي بمقتضى حاله عدالةً أو ضعفاً، أما إن لم نستطع معرفة هذا الراوي على حقيقته فسيكون الحديث حينئذٍ يرويه راوٍ لا نعرفه وفي الغالب يحكم العلماء بأنه راو مجهول فيعامل معاملة ما يرويه المجاهيل من الرواة.

أحاديث الصحيحين نحن نجد مدلسين كما أشار إلى ذلك ابن الصلاح -رحمه الله تعالى- من أن هناك أحاديث يرويها بعض المدلسين وهي في الصحيحين، فما تعاملنا مع هذه الأحاديث؟ مع أنها في الصحيحين مدلسة يعني معنعنة جاءت بصيغة غير صريحة في السماع وهؤلاء الرواة معروفون بالتدليس.؟

العلماء يقولون: إن أحاديث الصحيحين التي رواه المدلسون بالعنعنة وهي في الصحيحين هي محمولة على الاتصال، إما أن البخاري ومسلماً -رحمهما الله تبارك وتعالى- اطلعا على وجه آخر من الأوجه يتبين من خلاله

الاتصال كأن يكون الراوي روى الحديث مرة بالتصريح بالسماع ومرة بغير التصريح بالسماع، فالبخاري خرّج الرواية التي ليس فيها تصريح لكنه يعلم أن الراوي قد صرح في رواية أخرى وإنما خرج الرواية التي فيها العنعنة في كتابه الصحيح لغرض من أغراض التصنيف كأن تكون هي الأعلى إسناداً بالنسبة إليه، فاختارها لعلوها وما فيها من عنعنة مجبور بالروايات الأخرى التي فيها تصريح ذلك الراوي بالسماع في رواية أخرى، وقد يكون العلماء يتعاملون مع هذا الراوي المدلس مع بعض مشايخه بتعامل خاص كالأعمش إذا ما روى عن أبي صالح فإنه كثيراً كان ما يروي عن أبي صالح فحمل الأئمة عنعنته أبداً عنه على الاتصال؛ لأنه لا يدلس عنه عن كبار مشايخه.

وهذا هو ما ننادي به دائماً أنك لا تحكم على الحديث لمجرد العنعنة بأنه غير متصل أو بأنه مدلس بل ينبغي أن تستفيد بجهود العلماء فإذا وجدت مدلساً في الرواية عليك ألا تسارع ولا تبادر إلى إعلان الحديث بالعنعنة وإنما عليك أن تستفيد من جهود العلماء فتنظر كيف تعامل العلماء مع هذه الرواية؟ هل حملوها على الاتصال أم على التدليس؟ هل احتجوا بها أم لم يحتجوا بها هل استشهدوا بها أم لم يستشهدوا بها وهكذا فينبغ ألا تكون أحكامك على الروايات بمعزل عن أحكام أهل العلم لكن القاعدة العامة أن المدلس لا يقبل حديثه إلا إذا صرح بالسماع، فإذا لم يصرح توقفنا فيه الحكم باتصال روايته، فإذا وجدنا أهل العلم تسامحوا معه في هذا الحديث وحملوه على الاتصال لدليل آخر أو لقرينة انضمت إلى الرواية فنحن نستفيد بجهود أهل العلم ولا نهمل هذه القرائن التي اعتبروها بل نعتبر معتبرهم ونأخذ بأقوالهم ونستفيد بنقدهم وعلمهم -رحمهم الله تعالى ورضي عنهم- وإلى هنا نكون بفضل الله تعالى قد أتينا على نوع التدليس بصوره وما يتعلق بها من أحكام، نسأل الله تعالى التيسير والتوفيق.

وردتنا إجابات عدة على أسئلة الحلقة الماضية: كان السؤال الأول: متى يختلف الحكم بين عن فلان أو أن فلاناً؟

وكانت الإجابة يختلف الحكم بين عن وأن إذا كان الراوي لم يشهد هذه الرواية أو القصة فلا تكون أنّ بمعنى: عن، ولو رواها بالصيغة: عن فيعرف أنه أخطأ والصواب أن يقول: أن.

هذه الجملة الأخيرة لا محل لها من الإعراب، يعني لا وجه لها في الجواب ولا نشغل أنفسنا بالرد عليها، لكن ما ذكره في أول كلامه هو الصواب، أنه إذا كان الراوي بإمكانه أن يشهد القصة فعن وأن بالنسبة إليه سواء، أما إذا كان لم يكن بإمكانه أن يدرك القصة وإنما وقعت في زمن لا يدركه ولا يمكن أن يكون موجودا فيه أو يدركه، فحينئذ تكون "عن" ليست كـ"أن"، فإذا قال عن فنحن نعلم أنه يروي الرواية عمن قد ذكره فوقه، أما إذا قال: "أن" فحينئذ يحكي قصة هو لم يدركها ولم يذكر أن هذا المذكور في القصة هو الذي حدثه بها فيكون من هذه الحيثية منقطعا أو يخالف العنعنة من حيث الاستعمال والدلالة في هذا الباب.

السؤال الثاني: ما حكم تدليس الشيوخ ؟

وكانت الإجابة: تدليس الشيوخ هو أشنع أنواع التدليس وأسوأها وهو من قسم المردود إلا أن يعرف أن هذا الراوي لا يروي إلا عن ثقة وعرف ذلك الشيخ الذي أسقطه.

هذا جواب من أشنع الأجوبة إنما قالوا ذلك في تدلس التسوية ولم يقولوا ذلك في تدليس الشيوخ، ونحن ذكرنا حكم تدليس الشيوخ وذكرنا أن هناك من كبار الحفاظ وكبار العلماء من استعمله، ولكن النهاية أننا إذا عرفنا الراوي رغم أنه دلس اسمه إذا عرفنا حقيقته وأنه هو فلان فنعامله بما نعرفه من حاله من ثقة أو ضعف أما إذا لم نعرفه ولم نعرف أنه فلان الذي مسمى في الأسانيد فحينئذ نعامله معاملة المجهول.

أريد أن أسأل سؤالين هل يعتبر قول الحسن البصري خطبنا ابن عباس أو حدثنا ابن عباس نوعاً من أنواع التدليس؟.

السؤال الثاني: وصف أحد الأئمة النقاد لراو ما بأنه مدلس هل يكفي في إثبات التدليس حتى لو لم نجد مثالاً صحيحاً على ذلك؟

السؤال الثاني: يقول: وصف أحد الأئمة النقاد لراو ما بأنه مدلس هل يكفي في إثبات التدليس حتى لو لم نجد مثالاً صحيحاً على ذلك؟ مثالا في الأحاديث العلماء وصفوه بالتدليس لكن لا يوجد عندنا مثال من الأحاديث أنه دلس ؟

كل الأحاديث التي رواها صرح فيها بالسماع مثلاً، أنا لا أعرف هذا لو تعرف مثالا ذكرني به، لكن عامة نحن نستفيد بأحكام العلماء بأن فلاناً يدلس لكن مع ذلك لا نحكم على رواية معينة وقعت فيها عنعنة وقعت فيها عنعنة للتدليس أبداً هكذا حتى لو كانت مما صححه العلماء فينبغي أن نعتبر وأن نستفيد من جهود أهل العلم لا سيما إذا كانت تلك الروايات في الصحيحين وقد تلقى العلماء الصحيحين بالقبول، فالأصل كما قلت: إن المدلس يتوقف في عنعنته وفرق بين التوقف وبين عدم القبول، التوقف معناه أن ننظر، نضع روايته تحت المنظار لننظر هل فعلا هذا مما دلسه؛ لأن عن ليست صريحة في عدم السماع، حتى نبادر إلى الحكم بتضعيف الحديث الذي وقعت فيه عنعنة، وإنما عن معناها أن الراوي يحتمل أن يكون سمع واحتمال ألا يكون سمع يحتمل أن يكون دلس ويحتمل ألا يكون دلس، فإذا وجدناه صرح في مكان آخر فهذا يقوي جانب السماع على جانب التدليس أو وجدنا العلماء الآخرين صححوا تلك

الرواية، أو أدخلها البخاري ومسلم في صحيحيهما، فهذا مما يرجح عندنا أن هذه الرواية مما لم يقع فيها تدليس رغم أنها واردة بالعنعنة.

إذن لا نحكم على الأحاديث بمعزل عن كلام أهل العلم وإلا فصيغة عن في حد ذاتها ليست دليلا على التدليس، وإنما هي تحتمل التدليس كما أنها أيضاً تحتمل السماع.

سؤاله الأول كان هل يعتبر قول الحسن البصري خطبنا ابن عباس نوع من أنواع التدليس؟

نحن قلنا هو قال كان يصرح بالسماع على ضرب من التأويل يقول: خطبنا أي خطب قومنا، وحدث قومنا وأخبر قومنا، أو نحو هذا الكلام، فالعلماء لم يجعلوا ذلك في حد ذاته مثالاً على التدليس، ولا أن هذه من صيغ التدليس، وإن ذكروا أن من صيغ التدليس أن أبا نعيم الأصفهاني الحافظ -رحمه الله تعالى- كان أحياناً يقول أخبرنا فيما تحمله عن طريق الإجازة، الذي تحمل عن طريق الإجازة لا يطلق لفظ الإخبار ولا لفظ التحديث، وإنما يقيد فيقول أخبرنا إجازة، فيقيد بهذا الإخبار، هذا سوغه أهل العلم لكن أن يقول أخبرنا هكذا من غير أن يقيد ذلك بكونه إجازة يوهم أنه سمع، الحافظ الذهبي قال: هذا ضرب من التدليس ونوع من أنواع التدليس.

إذن صارت كلمة "أخبرنا" في عرف المحدثين لها أكثر من معنى أحياناً تدل على السماع وأحياناً لا تدل على السماع، وهذا كما قلنا في اللقاء الماضي حتى هذه الصيغة إذا وردت عن الراوي لا نستطيع أن نجزم بأنها دالة على الاتصال، نجزم بأنها دالة على الاتصال. والله أعلم.

يقول: إذا كان الراوي قد عُرف بالتدليس واشتهر به فلم يقبل حديثه ولم يأخذ عند المحدثون وما حكم حديثه؟ ما رتبة حديثه؟

ذكرنا هذا، قلنا إن العنعنة حتى من المدلس ليست نصا في عدم السماع، نحن ذكرنا في لقاء سابق أن الألفاظ التي يستعملها الرواة منها ما هو صريح في السماع مثل حدثنا وأخبرنا وسمعت، ومنها ما هو صريح في عدم السماع، مثل: بلغني عن فلان، أو حدثت عن فلان أو أخبرت عن فلان أو نحو هذه العبارات، هذه كلها تتضمن أو أن هناك واسطة بينك وبين فلان، وهناك عبارات تحتمل المعنيين، ليست صريحة في السماع ولا في عدم السماع كعن فلان، أو كقال فلان أو كحدث فلان، أو كأخبر فلان، أو أن فلاناً قال، أو هذه العبارات فهذه العبارات في حد ذاتها ليست دليلا على الانقطاع وليست نصاً على عدم السماع، لكنها تحتمل الأمرين وإن كان احتمالها لعدم السماع أقوى في حق المدلس؛ لأن المدلس استعملها فيما ليس له فيه سماع، ولكن مع ذلك هذا ليس معناه أن نهمل أحكام العلماء، نحن لما قلنا نتوقف إذا وجدنا العنعنة من المدلس نتوقف في هذه الرواية، وهذا يدعونا إلى مزيد بحث وتتبع في كلام أهل العلم وفي أسانيد هذه الرواية، حتى ننظر كيف تعامل العلماء مع هذه الرواية هل احتملوها من هذا الراوي أو لم يحتملوها؟ هل حملوها على السماع أم لم يحملوها على السماع؟ هل احتجوا بها أو استشهدوا أم لم يحتجوا بها ولم يستشهدوا بها كل ذلك لابد أن يكون بحثنا محاطا بها ومناطا بها ولا نطلق الأحكام هكذا جزافا لمجرد أننا لم نقف على تصريح للراوي بالسماع في هذا الحديث.

وهذا كما نقول في بقية المسائل، يعني عندنا راوي تفرد بحديث تفرده دليل على خطأ؟ لا، التفرد ليس يلزم منه الخطأ، لكن قد يكون قرينة على الخطأ، فالتفرد منه ما هو صواب ومنه ما هو الاختلاف بين الرواة، إذا وجدنا اختلافاً هل معنى ذلك أن هناك خطأ؟ قد يكون الاختلاف معه خطأ وقد لا يكون معه خطأ قد يكون الاختلاف قادحاً وقد لا يكون قادحاً، فإذا وجدنا اختلافا بين الروايات وإذا وجدنا تفرداً من بعض الرواة لا ينبغي أن نبادر للحكم بكون هذه الرواية خطأ، بل علينا أن نتتبع كلام أهل العلم وأن ننظر في كتب العلل والكتب المتخصصة في علاج مثل هذه الأشياء لننظر كيف تعامل الأئمة مع هذه الرواية أو تلك؟ هل تعاملوا معها على أنها من الأخطاء أم ليست من الأخطاء؟ هل تعاملوا معها على أنها متصلة أم ليست متصلة؟ فلا تحكم على الحديث بمعزل عن كلام أهل العلم وإلا فليس هذا العلم مقطوع النسب، بل هذا العلم له أئمة أفنوا فيه الأعمار وميزوا الصحيح من غير الصحيح، والمحفوظ من غير المحفوظ والمتصل من غير المتصل والله أعلم.

السؤال الأول: متى يُقبل حديث من عُرف بتدليس التسوية؟.

السؤال الثاني: ما الفرق بين التدليس والسرقة ؟ والله أعلم.

الدرس الرابع عشر
باب علل الأحاديث

إن الحمد لله تعالى نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله وبعد:
من اليوم -إن شاء الله تعالى- ستنتناول أبواباً من أبواب علوم الحديث هذه الأبواب كلها تتناول باب العلة، باب علل الأحاديث، الأبواب السابقة على هذه الأبواب كانت متعلقة بالاتصال والانقطاع في الإسناد، أما من هذا النوع الثالث عشر فصاعداً -إن شاء الله تعالى- سنتناول أبواباً متعددة كل باب منها يعالج جانباً من جوانب علل الأحاديث، وسنبين -إن شاء الله تبارك وتعالى- عند تناولنا لكل نوع من تلك الأنواع علاقة هذا النوع بباب العلة، والجانب الذي يعالجه من أبواب العلة، فسيتضح لنا ما سنذكره الآن إجمالاً أن هذه الأنواع بعضها يتعلق بموجبات الإعلال، أي الأسباب التي يعل الحديث بها. وبعضها يتعلق بصور العلل التي تقع في الروايات، وبعضها يتعلق بأسماء الأحاديث المعلولة، فهي عند العلماء -رحمهم الله تعالى- يُطلق عليها أسماء متعددة، كل ذلك سيتبين لنا -إن شاء الله تعالى- بعد ذلك.
وهناك ظواهر العلة أي الأشياء التي إذا نظرنا إليها وإذا تحققنا من وجودها في الرواية يظهر لنا ويتبين لنا أن علةً وخطأ وقع في الرواية.
النوع الثالث عشر: وهو الحديث الشاذ والذي بعده الحديث المنكر وهذان النوعان يتعلقان بموجبات العلة، أي الأسباب التي تدفع الناقد وتدفع الإمام الحافظ إلى الحكم على الحديث بكونه خطأ أو بكونه معلولاً غير مقبول، والعلماء -رحمهم الله تعالى- اختلفت أقوالهم في تعريف الشاذ كما اختلفت أقوالهم أيضاً في تعريف الحديث المنكر، وسيتبين لنا من خلال قراءتنا لكلام ابن كثير المتعلق بهذا الباب وذاك، وكذلك ما يفتح الله -تبارك وتعالى- علينا به من شرح وبيان لمراد أهل العلم من أقوالهم هذه فيتبين لنا العلاقة بين هذين النوعين، وهل هما اثنان يعبر بهما عن شيء واحد، أم كل نوع منهما يعتبر نوعاً على حدة لا تعلق ولا ارتباط بينه وبين النوع الآخر.
يقرأ علينا المذيع ما يتعلق أولاً بالنوع الثالث عشر الحديث الشاذ:
قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (النوع الثالث عشر الشاذ، قال الشافعي: وهو أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس، وليس من ذلك أن يروي مالم يرو غيره، وقد حكاه الحافظ أبو يعلى الخليلي القزويني عن جماعة من الحجازيين أيضاً قال: والذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذ به ثقة أو غير ثقة فيتوقف فيما شذ به الثقة ولا يحتج به ويرد ما شذ به غير الثقة، وقال الحاكم النيسابوري: هو الذي ينفرد به الثقة وليس له متابع. قال ابن الصلاح: ويُشكل على هذا حديث (الأعمال بالنيات) فإنه تفرد به عمر، وعنه علقمة، وعنه محمد بن إبراهيم التيمي، وعنه يحيى بن سعيد الأنصاري، قلت: ثم تواتر عن يحيى بن سعيد هذا، فيقال: إنه رواه عنه نحو من مائتين، وقيل: أزيد من ذلك، وقد ذكر له ابن منده متابعات غرائب ولا تصح، كما بسطناه في مسند عمر، وفي الأحكام الكبير، قال: « وكذلك حديث عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر -رضي الله تعالى عنهما- (أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- نهى عن بيع الولاء وعن هبته) وتفرد مالك عن الزهري عن أنس (أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- دخل مكة وعلى رأسه المغفر) وكل من هذه الأحاديث الثلاثة في الصحيحين من هذه الوجوه المذكورة فقط» وقد قال مسلم للزهري تسعون حرفاً لا يرويها غيره، وهذا الذي قاله مسلم عن الزهري، من تفرده بأشياء لا يرويها غيره، يشاركه في نظيرها جماعة من الرواة، فإذن الذي قاله الشافعي أولاً هو الصواب أنه إذا روى الثقة شيئا خالفه فيه الناس فهو الشاذ، يعني المردود، وليس من ذلك أن يروي الثقة ما لم يرو غيره، بل هو مقبول إذا كان عدلاً ضابطاً حافظاً، فإن هذا لو ردّ لردت أحاديث كثيرة من هذا النمط، وتعطلت كثير من المسائل عن الدلائل. والله أعلم،
وأما إن كان المنفرد به غير حافظ، وهو مع ذلك عدل ضابط فحديثه حسن، فإن فقد ذلك فمردود. والله أعلم.)
الحديث الشاذ، هذا الحديث وردت عبارات متعددة عن أهل العلم في تعريفه، هناك عبارة واردة عن الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى-، وأخرى عن الإمام أبي يعلى الخليلي في مقدمته لكتابه " الإرشاد إلى معرفة علماء البلاد" وكذلك تعريف ثالث للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري أودعه نوع الشاذ من كتابه " معرفة علوم الحديث "، وهذه التعريفات الثلاثة هي أشهر ما ورد من تعريفات لأهل العلم في هذا النوع من أنواع علوم الحديث.
يتبين من خلال هذه التعريفات أن تعريف الإمام الشافعي -رحمه الله تبارك وتعالى- للحديث الشاذ يجمع وصفين:
الوصف الأول: أن هذا الحديث الذي يرويه ذلك الراوي الذي حكم على حديثه بأنه شاذ إنما هو راو ثقة وليس راوياً ضعيفاً ثم هو لم يتفرد فحسب إنما تفرد مع مخالفته لغيره، لأن المخالفة هي تفرد وزيادة، هناك من تفرد بالحديث ولم يرو غيره الحديث لا موافقاً له ولا مخالفاً له، لكن هناك من تفرد بحديث فجاء حديثه الذي تفرد به مخالفاً لما قد رواه غيره من الثقات المعروفين، فالإمام الشافعي -عليه رحمة الله تعالى- ظاهر عبارة كلامه، أنه يشترط في الشاذ هذين

الوصفين معاً أن يكون الراوي ثقةً من جهة وأن يكون مخالفاً لغيره، فإن هو تفرد -أعنى هذا الثقة- إن هو تفرد فقط ولم يخالف، لم يكن حديثه حينئذٍ شاذاً بينما يحكم على حديثه بالشذوذ إذا جمع مع تفرده المخالفة للناس، يعني جماعة الثقات، فقال الإمام الشافعي -رحمه الله تبارك وتعالى-: «أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس» وليس من ذلك أن يروي ما لم يروه غيره، وهذه العبارة وردت عن الإمام الشافعي وحكاها عنه بعض أصحابه، وأسندها الإمام الحاكم النيسابوري، في معرفة علوم الحديث وغير الحاكم أيضاً ذكرها ورواها في بعض المصنفات، أن الإمام الشافعي -عليه رحمة الله- قال «ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثاً لا يرويه غيره إنما الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس»، فترى العبارة كما تراها جامعة لهذين الوصفين فهو يتكلم عن الثقات لا يتكلم عن غير الثقات، ثم هو يتكلم عن الثقة المخالف، وليس عن الثقة المتفرد، فالثقة حيث يتفرد يكون حديثه مقبولاً غير مردود، ولا يحكم عليه حينئذٍ بكونه شاذاً إنما يحكم على حديث الثقة بالشذوذ حيث يتفرد مع مخالفته لما رواه الثقات الحفاظ.

عبارة الإمام أبي يعلى الخليلي -رحمه الله تبارك وتعالى- يظهر منها أنه لم يتقيد بما تقيد به الإمام الشافعي -رحمه الله تبارك وتعالى- من حيث وصف الراوي ومن حيث المخالفة، فهو يطلق الشاذ على ما يرويه الثقة وغير الثقة، وسواء تفرد أو خالف فحينئذ كل ذلك يسميه الإمام أبو يعلى الخليلي بأنه شاذ بل حكى ذلك عن أكثر حفاظ الحديث فقال -رحمه الله تبارك وتعالى- بعد أن حكى كلام الشافعي ونسبه إلى جماعة من علماء الحجاز وهذا كما قلت في مقدمة كتابه الإرشاد قال: «والذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ به شيخ ثقةً كان أم غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل وما كان عن ثقة فيتوقف فيه ولا يحتج به »فإذن عبارة الإمام أبي يعلى الخليلي يفهم منها أن الشاذ لا يختص بالثقات، كما قد دلت عبارة الإمام الشافعي -رحمه الله تبارك وتعالى- وإنما الشاذ عنده يقع في أحاديث الثقات وفي أحاديث غير الثقات، فقال ما يشذ به شيخ ثقة كان أو غير ثقة ثم ذكر في آخر كلامه فما كان عن غير ثقةً فمتروك لا يقبل وما كان عن ثقة فيتوقف فيه، ولا يحتج به، نعم اختلف الحكم فيما تفرد به الثقة وما تفرد به غير الثقة عند الإمام أبي يعلى الخليلي، ولكنه سمى الجميع شاذاً وتلاحظون في عبارته أنه لم يشترط المخالفة، بل مجرد تفرد الثقة أو غير الثقة يسمى في عرفه شاذاً، إلا أن تفرد من كان من الثقات يتوقف فيه ولا يحتج به، يعني يتوقف فيه لا نبادر إلى رده ولا نبادر إلى الحكم بضعفه وإنما نتوقف لحين ما يتبين الأمر، لعلنا نجد له ما يقويه أو يأخذ بيده، فحينئذ نرفعه وننجيه من الخطأ أو الخطر الذي وقع فيه أو أوهمت تلك الرواية وقوعه فيه، فحيئذ نأخذ بيده ونرقيه إلى مصاف الحجة وإلا يبقى على شذوذه ورده.

أما ما يتفرد به غير الثقات فهذا متروك أبداً لا يعرج عليه ولا يلتفت إليه، فالذي نلاحظه من عبارة الإمام أبي يعلى الخليلي أنه أولاً: لا يشترط ثقة الراوي كما دل على ذلك عبارة الإمام الشافعي -رحمه الله تبارك وتعالى- وهو أيضاً لا يشترط المخالفة بل مجرد تفرد الثقة أو مجرد تفرد غير الثقة كل ذلك يسمى عنده شاذاً بصرف النظر عن الحكم الذي يستحقه تفرد هذا أو تفرد ذاك.

ثم يأتي تفرد الإمام الحاكم النيسابوري -رحمه الله تعالى- للحديث الشاذ، فهو أولاً: فرق بين الشاذ والمعلول، فبعد أن ترجم للحديث المعلول وتكلم عن أجناسه وصوره وأنواعه، ترجم ترجمة أخرى للحديث الشاذ، ثم قال والشاذ غير المعلول، فإن المعلول حديث قد عرف فيه وجه الخطأ، بإرسال ما قد وصله أو رفع ما قد أوقفه يعني من خلال اختلاف الرواة يتبين لنا خطأ المخطيء وإصابة المصيب، فإذا استدللنا على خطأ المخطيء وإصابة المصيب بالاختلاف الواقع بين الرواة هذا يوصل الحديث بينما الناس يرسلونه هذا يرفع الحديث بينما الناس يوقفونه، فبالاختلاف بين الرواة في إسناد الحديث أو في متنه يتبين لنا خطأ من قد أخطأ في روايته فحينئذ نسمي روايته معلولة.

إذن العلة عند الإمام الحاكم النيسابوري مرتبطة بالاختلاف، أما الشاذ فهو غير المعلول في منهجه وفي عرفه، فالشاذ عنده يذكر الإمام الحاكم النيسابوري بأنه حديث فرد يتفرد به ثقة وليس أصل متابع، يعني أن يأتي ثقة ليتفرد بحديث وهذا الحديث يتضمن حكماً، أو يتضمن معنى، وهذا المعنى لا يوجد في غير ذلك الحديث، يعني لا نجد له أصلاً في غيره، أصلاً نرجع إليه فنعرف بمقتضى ذلك الأصل أن ذلك الحديث الذي رواه ذلك الثقة معروف محفوظ، وندفع عنه ذلك الشذوذ الذي وقع فيه.

أما إذا كان الحديث الذي يرويه ذلك الثقة ليس له أصل نرجع إليه أو متابع يدل عليه ويقويه ويأخذ بيده، فحينئذ يكون الحديث شاذاً فعبارة الحاكم النيسابوري -رحمه الله تعالى- تدل على دخول الشاذ في أحاديث الثقات وهو لم يتعرض إلى أحاديث غير الثقات، لكنه يدل كما دل عليه كلام أبي يعلى الخليلي بأن الشذوذ يقع مع التفرد، ولو اشترط للاستدلال عليه أن يقع اختلاف بين الرواة فهو ذكر أن الثقة إذا جاء بحديث أو بمعنى أو بأصل ليس له أصل ومتابع يدل عليه فحينئذ يكون ذلك الحديث شاذاً في عرف الإمام الحاكم النيسابوري.

إذن الشافعي يشترط في كلامه الوارد عنه أن يكون الراوي ثقة ثم يخالف أبو يعلى الخليلي لا يشترط لا الثقة ولا

المخالفة فكل ما وقع فرداً من قبل الثقات أو من غير الثقات هو عنده شاذ والحاكم النيسابوري إنما تعرض لحديث الثقة حيث يتفرد وذكر أنه يكون شاذاً حيث لا يوجد له أصل متابع أي أنه وقع فرداً أيضاً فهو موافق لأبي يعلى في هذه الجزئية.
الإمام ابن الصلاح -رحمه الله تبارك وتعالى- كما قد قرأ علينا أخونا عبد الرحمن استدرك على تعريف أبي يعلى الخليلي وتعريف الحاكم النيسابوري، بالأحاديث التي تفرد بها بعض الثقات وقد صححها العلماء، فاستدرك عليه أو أورد عليه حديث (الأعمال بالنيات)، وحديث (دخل رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- مكة وعلى رأسه المغفر)، ونحو هذه الأحاديث التي قد تفرد بها بعض الثقات، وهي في الصحيحين وقد تلقاها الناس بالقبول وصححها العلماء، يريد بذلك الإيراد على الحاكم النيسابوري وعلى أبي يعلى الخليلي في جعلهما تفرد الثقة شاذاً وأنه لا يكون تفرد الثقة شاذاً إلى مع المخالفة، فحينئذ يكون التفرد أو الحديث شاذاً ما هو مجرد التفرد وإنما لما انضم إليه من مخالفة الراوي لما قد رواه الناس أو لا قد رواه الحفاظ وهكذا.
فحينئذ يكون الحديث شاذاً وعلى ضوء ذلك اختار الحافظ ابن الصلاح -رحمه الله تبارك وتعالى- تعريف الإمام الشافعي لأن تعريف الإمام الشافعي كما هو واضح دال على اشتراط الأمرين، وهو أن يكون الراوي ثقة من جهة ومن جهة أخرى خالف غيره ولم يتفرد فحسب.
ولكننا بإمكاننا أن نجمع بين هذه الأقوال ولا نضرب بعضها ببعض، فنحمل كلام الإمام الشافعي -عليه رحمة الله تبارك وتعالى- على الثقة الحافظ وليس على الثقة الذي لم يوصف بالحفظ، لأن الثقات مراتب ودرجات فهذا ثقة وهذا ثقة ولكن ليس كل من وصف بكونه ثقة هم جميعاً في مرتبة واحدة، بل هناك الثقة والأوثق وهناك الحافظ والأحفظ وهناك الثبت والأثبت، وهناك المتقن والأتقن وهكذا فهي مراتب بعضها فوق بعض.
فنستطيع أن نحمل كلام الإمام الشافعي -عليه رحمة الله تبارك وتعالى- أنه قصد بالثقة في كلامه الثقة الذي هو من الحفاظ الذين هم في أعلى درجات الثقات بينما أبو يعلى الخليلي وأيضاً الحاكم النيسابوري إنما تكلموا عن الثقات عموماً فيدخل في كلامهم من كان من أدنى مراتب الثقات.
ولعل مما يرشد إلى ذلك ماذكره الإمام أبو يعلى الخليلي -رحمه الله تعالى- في كلامه، حيث وصف ذلك الثقة الذي يتفرد بذلك الحديث، بأنه شيخ ثقة، فقال: «ما يتفرد به شيخ ثقة كان أم غير ثقة» فكلمة شيخ في عرف العلماء علماء الحديث -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- يعبر بها عن الراوي الذي هو دون الحفاظ، تجد في كتب الجرح والتعديل لا سيما في عبارة أبي حاتم الرازي وأبي زرعة -رحمهما الله تبارك وتعالى- يسألان كثيراً عن بعض الرواة فيقولان: «فلان شيخ» فهذه العبارة في عرف علماء الحديث يفهم منها أن هذا الراوي الذي وصف بكونه شيخاً ليس من الحفاظ، بخلاف الذين يكونون من الحفاظ فهم لا يوصفون بكونهم شيوخاً وإنما يقال في حقهم حفاظ.
فالحفاظ هم أعلى مراتب الثقات، والحافظ أصلاً في عرف علماء الحديث هو الراوي الذي أكثر من سماع الحديث وإسماعه، من تحمل الحديث وروايته، أي أنه سمع من أهل بلده سمع وجمع الحديث الذي يرويه أهل بلده ثم رحل البلدان والأمصار وسمع من القريب والبعيد فلا تكاد تجد حديثاً إلا وهو عنده كمثل الإمام سفيان الثوري ومثل شعبة بن الحجاج، ومثل مالك بن أنس والزهري -رحمهم الله جميعاً- هؤلاء هم الحفاظ الكبار فهم الذين يوصفون بالحفظ بخلاف من هو دون هؤلاء في المرتبة ممن لم يسمع إلا من أهل بلده مثلاً أو لم يسمع إلا حديثاً أو حديثين أو ثلاثة، أو لم يسمع إلا القليل من العلم، ولم يعرف بمجالسة العلماء، ولا بالرحلة في طلب العلم، ولا بالسماع من العلماء الذين خارج مصره وبلده، فهؤلاء وإن كان منهم الثقات.
فالثقات منهم لا يوصفون بأنهم حفاظ، وإنما نقول فيهم شيوخ، وهؤلاء الشيوخ منهم الثقات ومنهم غير الثقات، بل والحفاظ أيضاً منهم الثقات ومنهم غير الثقات، وإنما لفظ الحفظ يعبر به عن كونه من المكثرين سماعاً وإسماعاً، من المكثرين سماعاً للحديث وإسماعاً له، ولفظ الشيخ يعبر به عن كونه لم يفد إلى هذه المرتبة، بل هو لم يتحمل من الحديث أن من العلم إلا القليل ولم يشتغل برواية العلم اشتغال غيره من الحفاظ، لكن قد يكون الرجل حافظاً، يعني مكثراً من سماع الحديث وإسماعه ولكنه يخطيء، وقد يكون ضعيفاً في روايته للحديث لم يتقن حفظ ذلك الحديث، فوصف الراوي بأنه حافظ هو عبارة عن قضية إكثاره بصرف النظر عن كونه ثقة أم غير ثقة.
ووصف الراوي بكونه شيخاً هو عبارة عن كونه مقلاً سواء كان ثقة أو غير ثقة فحينما يأتي العلماء أو أبو يعلى الخليلي في كلامه هذا ويقول إن الشاذ ما يتفرد به أو يشذ به شيخ، فوصفه أولاً بأنه شيخ أي أنه ليس من الحفاظ، ثم يقول ثقة كان أم غير ثقة أدركنا أنه يتكلم عن الثقات الذين ليسوا بحفاظ أو عن الضعفاء الذين ليسوا بحفاظ، فهؤلاء هم الذين ينظر في حديثهم حيث يتفردون ولا يقبل حديثهم لكون التفرد في واقع الأمر إنما يقبل من المكثر الذي بإمكانه أن يطلع على ما لم يطلع عليه غيره وأن يحصل من العلم ما لم يحصله غيره، أما الذي هو مقل من سماع الحديث وإسماعه، ولم يسمع من الحديث إلا القليل فأنى لمثل ذلك أن يأتي بما لا يعرفه الناس وأنى لمثل ذلك أن يأتي بما لا يعرفه الحفاظ الكبار الذين أفنوا أعمارهم في سماع الحديث وروايته.

فمن أجل هذا نفهم أن كلام أبي يعلى الخليلي لم يقصد كبار الحفاظ، ولا الثقات الذين هم في أعلى درجات الثقات، وإنما يقصد بالثقات في كلامه ذلك الثقات الذين لم يوصفوا بالحفظ ولم يعرفوا بكثرة سماع الحديث وإسماعه وعلى هذا المعنى نستطيع أن نحمل كلام الإمام الحاكم النيسابوري فإنه لم يقصد من الثقات مجرد الثقة أي كل الثقات وإنما قصد بالثقات ما قصدهم أبو يعلى الخليلي -رحمه الله تبارك وتعالى- وهم من كانوا دون الحفاظ، والأمثلة التي ذكرها الحاكم النيسابوري على الشاذ في كتابه معرفة علوم الحديث ترشد إلى هذا المعنى، فإنه لم يذكر حديثاً يرويه ثقة من كبار الثقات ولا من كبار الحفاظ، هذا من ناحية.

من ناحية أخرى أبو يعلى الخليلي نفسه لن نتكلم عن الشيخ قال ما سمعتم وعرفتم معناه وهو كان أيضاً في تلك المقدمة التي هي مقدمة كتاب الإرشاد كان قد تناول ما يتفرد به الحفاظ، وظهر من كلامه أن ما يتفرد به الحفاظ غير ما يتفرد به غير الحفاظ فذكر في كلامه -رحمه الله تبارك وتعالى- قال وما يتفرد به حافظ عن إمام أو عن حافظٍ فهو صحيح متفق عليه، ما يتفرد به حافظ ثقة حافظ عن إمام أو الحفاظ فهو صحيح متفق عليه، فانظر لما تكلم عن تفرد الحفاظ بين أنه صحيح متفق عليه بينما لما تكلم عما يتفرد به الشيوخ ثقات كانوا أم غير ثقات بين أن حديثهم يكون شاذاً دل كلامه في الموضعين على أنه لما تكلم عن الثقات في الشاذ لم يتكلم عن الثقات الذين هم حفاظ، إنما تكلم عن الثقات الذين لم يبلغوا إلى مرتبة هؤلاء الحفاظ، فإن نحن فهمنا كلام هؤلاء العلماء جميعاً على هذا النحو نستطيع أن نجمع بين أقوالهم ولا نضرب بعض كلامهم ببعض فيكون كلام الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى- متعلقاً بما يرويه كبار الحفاظ وليس بما يرويه من دونهم ممن لم يوصفوا بالحفظ ويكون كلام أبي يعلى الخليلي والحاكم النيسابوري متعلقاً بالثقات الذين هم شيوخ وليسوا بالثقات الذين هم من الحفاظ الذين سمعوا الكثير بحيث يتمكنون أو يحتمل من أمثالهم أن يأتوا بما لا يعرفه غيرهم أو أن يتفردوا بأحاديث لا توجد عند غيرهم.

على أن كلام الشافعي -رحمه الله تبارك وتعالى- لا نستطيع أن نأخذ منه قاعدة مضطردة في كل موضع من المواضع، ولا أن نأخذ من كلامه في الشاذ هاهنا حيث وصف الحديث الشاذ بأن راويه ثقة وأنه خالف لا نستطيع أن نقول إن ذلك يكون قاعدة مضطردة بحيث لا يطلق الشاذ عند الإمام الشافعي إلا على ما رواه الثقة، بل سيتبين لنا -إن شاء الله تعالى- عندما نتكلم عن الحديث المنكر أن كلام الشافعي -عليه رحمة الله تعالى- أوسع مما قد توهمه تلك العبارة بحيث نستطيع إن نقول إن الشافعي يطلق أيضاً الشاذ لا على ما رواه الثقة فقط بل أيضاً على ما رواه الراوي الضعيف فنرجيء الكلام حول هذه النقطة عندما نتكلم عن الحديث المنكر -إن شاء الله تعالى-.

ثم ذكر الإمام ابن الصلاح في نهاية كلامه أن ما يتفرد به الحفاظ الثقات فهو صحيح وإن كان المنفرد غير حافظ يعني ثقة ولكنه ليس من الحفاظ فهو حديث يكون في منزلة الحديث الحسن، أما ما تفرد به غير الثقات فهو من قسم المردود ونحن أشرنا في اللقاء السابق أن هذا هو القاعدة العامة، ولكن عندما نتكلم عن قضية التفرد، تفرد راو عن شيخ ما نحن لا ننظر في حال الراوي فحسب، إنما ننظر في حال الراوي من جهة وفي علاقته بشيخه الذي تفرد بالحديث عنه من جهة أخرى، بل ننظر في حال الراوي أيضاً وأيضاً ننظر في مدى أهليته لقبول ما تفرد به من مثله، فهناك من الرواة من قد يحتمل تفرده عن شيخ، ولا يحتمل تفرده عن شيخ آخر، الراوي هو الراوي، ولكنه إن روى عن الشيخ الفلاني فيحتمل منه تفرده، أما إن روى عن شيخ آخر فلا يحتمل منه تفرد لماذا؟ لأنه أتقن حديث ذلك الشيخ، ولم يتقن حديث الشيخ الآخر كمثل مثلاً، جعفر بن برقان وهذا راو من جملة الثقات.

جعفر بن برقان عندما يروي عن الإمام محمد بن شهاب الزهري فحديثه منكر أبداً، العلماء لا يقبلون حديثه عن محمد بن شهاب الزهري. أما إن روى عن غير الزهري من الشيوخ الذين حفظ حديثهم وأتقنهم كيزيد بن الأصم وميمون بن مهران مثلاً فالعلماء يقبلون تفرداته عن هؤلاء، بينما إذا تفرد عن الزهري فالعلماء لا يقبلون تفرده، لماذا؟ لأنه لم يحسن إتقان حديث الزهري ولم يحفظه كما ينبغي ولم يتخصص كتخصص غيره في حديث الزهري بينما هو أتقن حديث غير الزهري، وحفظه كما ينبغي، فالعلماء ميزوا بين ما يرويه عن الزهري وما يرويه عن غير الزهري، فإن هو روى عن الزهري كان حديثه شاذاً بل ومنكراً بينما إن روى عن غير الزهري كان حديثه من هذه الحيثية مقبولاً صحيحاً، لا يوصف لا بشذوذ ولا بنكارة.

إذن قضية قبول تفرد الراوي ليست مرتبطة بحاله، نحن نقول هذا الراوي نقبل تفرده هذا التفرد هو وصف للراوي أم للرواية وصف للرواية لا للراوي فنحن نقول هذا راو ثقة أو ضعيف، نقبل حديثه هذا ولا نقبل حديثه هذا، لأنه تفرد بهذا الحديث ولم يتفرد بهذا الحديث فقبولنا هو للراوي أم للرواية فنحن حينما ننتقل من بحثنا في الراوي إلى الرواية فلا ينبغي أن نتقيد بحال الراوي، لأن الراوي بشر ككل البشر، يصيب كما يصيب الناس ويخطيء كما يخطيء الناس ولا يدعي أحد مهما كان بالغاً في الحفظ والإتقان والحفظ والتثبت أنه معصوم عن الخطأ وأنه مأمول أن يقع الخطأ من قبله، بل مهما كان الراوي جبلاً من جبال الحفظ إماماً من أئمة الحديث إلا ولابد أن تجد له أخطاء وإن قلت والفرق بين الثقة وغير الثقة أن الثقة أخطاؤه قليلة، أما غير الثقة فأخطاؤه كثيرة، لكن لا تجد في الدنيا راوياً مهما كان بالغاً في الثقة والحفظ والإتقان سلم من الخطأ ولهذا يقول الإمام يحيى بن معين -رحمه الله تبارك وتعالى- «لست

أعجب ممن يخطيء، إنما أعجب ممن لا يخطيء» فالخطأ من سمة الإنسان فلهذا كان العلماء -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- لكي يستدلوا على خطأ الثقة، خطأ الضعيف أمر سهل بمعرفتنا بأنه من عادته الخطأ ولهذا ضعفه العلماء، فنحن نستطيع أن نستدل على خطئه بتفرده أو بخلافه، لكن الحكم على خطأ الراوي الثقة أمر في غاية الصعوبة ولهذا لم يتكلم فيه إلا كبار نقاد الحديث -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى.
فنحن حينما نقول هذا الراوي ثقة ولكن حديثه ثقة فنحن لا نكتفي بحال الراوي نفسه وإلا فحاله تشير إلى كونه أصاب لأنه ثقة، وإنما نستدل على خطئه بأمر آخر وهو علاقته بالرواية التي رواها، علاقته بالشيخ الذي روى الحديث عنه، هل هو ممن يتقن حفظ حديث ذلك الشيخ أم لا؟ كما قلنا هناك من الرواة يتقن إذا روى عن بعض الشيوخ كحماد بن سلمة، إذا روى عن ثابت البناني فهو من أثبت الناس في ثابت البناني، أما إذا روى عن غير ثابت البناني فالأخطاء أخطاء تقع في روايته لأنه أتقن حديث ثابت البناني ولم يتقن حفظ حديث غيره من مشايخه وهكذا في كثير من رواة الحديث إذا روى عن شيخ فهو ثقة فيه، وإذا روى عن شيخ آخر فهو يخطيء إذا ما روى عنه فإذن التفرد أو الأمر مرتبط بحال الراوي ثم هو مرتبط بعلاقة الراوي بشيخه ثم هو مرتبط بالحديث الذي رواه فليس كل من يحتمل منه حديث يحتمل منه سائر الأحاديث فقد يحتمل من الراوي حديث لأن الحديث وجد فيه من المعاني ما يمكن لمثل هذا الراوي أن يتفرد بمثلها ولكن حديث آخر يتضمن معنى آخر هذا المعنى لا يحتمل من مثل هذا الراوي أن يؤخذ منه أن يقبل منه قد يكون هذا المعنى يحتمل أن يؤخذ من راو آخر، ثقة آخر ولكن هذا الثقة بعينه لا يحتمل من مثله أن يتفرد بمثل هذا الحديث ولهذا كان الأمر في هذا الدرب ليس مناطاً بهذا الراوي وإنما هو مناط بالراوي من جهة وبأهليته مدى أهليته للتفرد بما قد تفرد به فتارة يحتمل منه تفرده وتارة لا يحتمل منه تفرده بحسب المعاني التي تقترن بروايته سواء في الإسناد أو في المتن.
الحديث المنكر:
ننتقل إلى النوع الآخر وهو الحديث المنكر:
قال المصنف -رحمه الله تعالى- (النوع الرابع عشر المنكر، وهو كالشاذ إن خالف راويه الثقات فمنكر مردود وكذا إن لم يكن عدلاً ضابطاً وإن لم يخالف فمنكر مردود، وأما إن كان الذي تفرد به عدل ضابط حافظ قُبل شرعاً ولا يقال له منكر وإن قيل له ذلك لغة.)
هذا النوع من أنواع علوم الحديث أفرده الإمام ابن الصلاح -رحمه الله تبارك وتعالى- عن الحديث المنكر بينما دل كلامه في النوعين أنهما عنده سواء وإن كان أفرد هذا عن ذلك كل بترجمة إلا أنه جعل المنكر والشاذ من حيث المعنى سواء، ولهذا أحال في كلامه على المنكر على ما قد سبق بيانه له في نوع الحديث الشاذ ثم إن الإمام ابن الصلاح -رحمه الله تبارك وتعالى- في نوع المنكر مثل له بحديث أخطأ فيه الإمام مالك بن أنس -رحمه الله تبارك وتعالى- ومعلوم أن مالك هو مالك، مالك النجم، -رحمه الله ورضي عنه- وهو إمام حافظ ثقة لا يختلف عليه ولا يختلف فيه ومع ذلك لما أخطأ في حديث ما وكان خطؤه في الإسناد روى حديثاً عن بعض الرواة فسماه بغير اسمه أو أخطأ في اسمه سماه باسم أخيه فالعلماء أنكروا ذلك عليه وخطأوه فيه فعدى الإمام ابن الصلاح ذلك الحديث مثالاً عن المنكر بينما الذي أخطأ في ذلك الإمام مالك وهو ثقة.
إذن عندنا الإمام مالك وهو ثقة وقد خالف غيره في تسمية هذا الراوي في الإسناد فاستدل الإمام ابن الصلاح بذلك على أن روايته هذه من قبيل الأحاديث المنكرة وهو قد سبق في الشاذ أنه اختار أن الشاذ ما يرويه ثقة مخالفاً وهنا ثقة خالف فجعله مثالاً للمنكر فدل صنيعه في البابين على أن الشاذ والمنكر عنده سواء.
وهذا هو الذي عليه جمهور أهل العلم أن الشاذ والمنكر من حيث التسمية كلاهما سواء، لكن الحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله تبارك وتعالى- رأى خلاف ذلك، وتعقب الإمام ابن الصلاح في ذلك وذهب إلى أن الشاذ هو ما قد سبق بيانه من أن يكون الراوي ثقة وقد خالف، بينما المنكر لابد وأن يكون راويه ضعيفاً ثم هو أيضاً يخالف، فإذا روى الراوي الثقة حديثاً مخالفاً هو عند ابن حجر لا يسمى منكراً بينما يسمى شاذاً، لا يسمى عند ابن حجر منكراً إنما يسميه شاذاً، متى يسمي الحديث منكراً يعني الحافظ ابن حجر إذا كان راويه المخالف ثقة، هذا الراوي ثقة وقد خالف هذا الراوي الذي تفرد به وقد خالف لابد أن يكون ضعيفاً، ضعيف خالف يكون حديثه عند ابن حجر منكراً، أما إذا كان الثقة مخالفاً فحديثه عند ابن حجر شاذ أبداً ولا يسميه أيضاً منكراً.
فالشاذ عند ابن حجر شاذ أبداً ولا يسميه أيضاً منكراً، فالشاذ عند ابن حجر يختلف عن المنكر، كلاهما يشترط فيه المخالفة فهذا خالف وذاك خالف ولكن المخالف الذي يحكم على حديثه بالشذوذ رواي ثقة أما المخالف الذي يحكم على حديثه بالنكارة هو راو ضعيف، وهذا بطبيعة الحال يخالف ما عليه جمهور أهل العلم والذي عليه أكثر أهل العلم وجمهور أهل العلم هو ما ذكره الإمام ابن الصلاح -رحمه الله تبارك وتعالى- من أن الشاذ والمنكر سواء وهما مصطلحان، يعبر بهما عن معنى واحد سواء كان الذي روى الحديث ثقة أم ضعيف، وسواء تفرد فقط أم خالف وإن كان ابن الصلاح يشترط مع ذلك المخالفة، و لكن حتى عنصر المخالفة لم يقع موقع اتفاق بين أهل العلم فوجدنا الشاذ

عند علماء الحديث يطلق لا مع المخالفة ووجدنا المنكر عند علماء الحديث يطلق من الثقات غير المخالفين أو من الثقات المخالفين، ومن الضعفاء المتفردين غير المخالفين فكل ذلك وجد في صنيع أهل العلم، فمثلاً من أمثلة ذلك نذكر بعض الأمثلة الواردة عن أهل العلم التي عبروا فيها أو استعملوا فيها المنكر مع أن الراوي ثقة سواء تفرد أو خالف من ذلك حديث يرويه همام بن يحيى، وهمام بن يحيى من الثقات المعروفين، رواه عن ابن جريج عن الزهري عن أنس قال: (كان النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- إذا دخل الخلاء وضع خاتمه) هذا الحديث أنكره جماعة من أهل العلم على همام بن يحيى وخطأوه فيه من هؤلاء الأئمة هو الإمام أبو داود السجستاني في كتابه السنن، فقال هذا حديث منكر، فأولاً وصفه بأنه منكر مع أن الراوي ثقة ثم ذكر وجه النكارة فيه ثم قال: والوهم فيه من همام ولم يروه إلا هما فهذا متفرد، وهو ثقة وقد وصف أبو داود حديثه بأنه منكر.

ثم أنه عبر عن النكارة بأنه وهم أي خطأ فهو لم يقصد النكارة أي مطلق التفرد، كما قد يتوهمه البعض بأنه يحكم تفرداً مجرداً بل ذكر أنه أخطأ في ذلك الحديث.

فهذا ثقة أخطأ في حديث واستدل على خطئه بالتفرد لا بالاختلاف، ومع ذلك وصفه الإمام بأنه منكر ولم يتقيد بما تقيد به الحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله تعالى-، من ذلك حديث أيضاً ذكره الإمام النسائي -رحمه الله تبارك وتعالى- أبو الأحوط سلام بن سليم، وهذا من الثقات الأثبات، يرويه عن سماك بن حرب عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بردة بن نيار مرفوعاً (اشربوا في الظروف ولا تسكروا) هذا حديث يرويه ثقة أم لا؟ ماذا قال الإمام النسائي بعد أن خرجه في كتابه السنن قال: « هذا حديث منكر » فوصفه بالنكارة مع أن المخطيء فيه ثقة وليس ضعيفاً غلط فيه أبو الأحوص، إذن هو يطلق المنكر هنا على الغلط أم على مطلق التفرد على الغلط، أخطأ فيه أبو الأحوص سلام بن سليم لا نعلم أن أحداً تابعه عليه من أصحاب سماك بن حرب، وسماك ليس بالقوي وكان يقبل التلقين، ثم أخذ يبين ذلك قال: قال أحمد «كان أبو الأحوص يخطيء في هذا الحديث» إذن الخطأ ممن من أبي الأحوص وهو الثقة الثبت، ثم قال خالفه شريك في إسناده ولفظه، شريك من الضعفاء، فقدم رواية الضعيف هنا على رواية الثقة الثبت بعد أن ترجح لديه إصابة هذا الضعيف فيما خالف فيه الثقة وبطبيعية الحال هو لم يخالفه شريك فحسب بل خالفه أيضاً غيره من أصحاب سماك بن حرب.

إذن الشاهد من هذا الكلام هو أن الإمام النسائي صرح بأن الخطأ من أبي الأحوص وهو ثقة من الثقات ثم وصف ذلك الخطأ بأنه منكر فدل على أن ما يخطيء فيه الثقة يصلح أن يعبر عنه بأنه منكر.

أيضاً ذكر بعض أصحاب الإمام أحمد للإمام أحمد حديثاً يتفرد به عبد الرحمن بن أبي الموال، فقال الإمام أحمد عبد الرحمن بن أبي الموال ليس به بأس، إذن هو من جملة الثقات، ثم قال يروي حديثاً عن ابن المنكدر عن جابر عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- ليس يرويه غيره، إذن هو تفرد أم لا؟ تفرد إذن هو ثقة وقد تفرد ليس يرويه غيره، وهو حديث منكر.

إذن عندنا الإمام أحمد وثق الراوي ثم ذكر ألا يتفرد بحديث ثم ذكر أن هذا الحديث منكر، قد يقول قائل لعله إنما قصد بالنكارة هنا حكاية مطلق التفرد وليس الأمر كذلك بما سيتبين لنا من خلال بقية كلام الإمام أحمد، فقيل له : يا إمام هو منكر، قال: «نعم ليس يرويه غيره لا بأس به » يعني الراوي ليس به بأس، قال وأهل المدينة إذا كان حديث غلط يقولون محمد بن المنكدر عن جابر، وأهل البصرة يقولون ثابت عن أنس يحيلون عليهما يعني يسلكون الجادة التي أشرنا إليها في اللقاء الماضي.

إذن هو صرح أن الحديث غلط أم لا؟ صرح بأن الحديث غلط وأنه منكر مع أن الذي تفرد به أحد الثقات، وسأل بعض أصحاب الإمام أحمد الإمام أحمد عن حديث يرويه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، الأوزاعي ثقة من الثقات إمام معروف، يرويه عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة -رضي الله عنه- فقال الإمام أحمد «هذا حديث منكر » قال هذا من خطأ الأوزاعي، يعني هو يخطيء هنا من ؟ الأوزاعي وهو من الثقات المعروفين، ولكنه ترجح لديه أنه أخطأ ثم قال: « والأوزاعي كثيراً ما يخطيء إذا ما روى عن يحيى بن أبي كثير » فالأوزاعي ثقة وقد تفرد بالحديث عن ابن أبي كثير وقد خطأه فيه الإمام أحمد ثم وصف ذلك الخطأ بأنه منكر فدل على أن المنكر يقع في كلام أهل العلم على ما أخطأ فيه الثقة ولا يتقيد ذلك بما يرويه الضعفاء كما قد ذهب إلى ذلك الحافظ ابن حجر -رحمه الله تبارك وتعالى.

الحافظ ابن حجر أيضاً اشترط مع ذلك أمراً آخر حيث فرق بين الشاذ والمنكر، لكن قبل أن نتناول هذه النقطة، إذا تأملنا صنيع الأئمة -عليهم رحمة الله تعالى- في معالجتهم للأحاديث والروايات يتبين لنا أن ما اشترطه الحافظ ابن حجر من ضعف الراوي لكي يوصف حديثه بأنه منكر اشتراط يخالفه واقع المحدثين، لماذا؟ معلوم أن علماء الحديث -عليهم رحمة الله تعالى- عندما يتكلمون في الرواة بالجرح والتعديل إنما يرجعون إلى رواية الراوي وعرضها على رواية الثقات بقدر موافقته للثقات بقدر موافقته للثقات بقدر ما يعرفون أنه ثقة، وبقدر ما يخالف الثقات أو يتفرد عنهم بما لا يعرف من حديثهم بقدر ما يحكمون على أنه ضعيف سيء الحفظ، ونجد في كلامهم في جرح الرواة ما يدل

على هذا المعنى، حيث نجد في كلامهم مثلاً فلان منكر الحديث، يخطيء كثيراً، أحاديثه مناكير، يروي المناكير، وهذه العبارات من عبارات الجرح في عرفهم فهم يعبرون عن أن هذا الراوي يخطيء أو أنه لا يحتمل للمتفرد أو أنه سيء الحفظ ضعيف الحفظ، بأن الأحاديث المناكير في أحاديثه وقعت كثيرة، من ذلك مثلاً أن الإمام مسلم -رحمه الله تبارك وتعالى- قال: «وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها».
إذن نحن نستدل على نكارة الحديث بأن هذا الراوي الذي رواه خالف غيره أو تفرد خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، والإمام شعبة بن الحجاج لما سئل من الذي يترك حديثه؟ قال: «إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون ترك حديثه » يعني إذا روى عن الحفاظ الكبار كمثل الزهري مثلاً ما لا يعرفه أصحاب هذا الإمام المعروفون فحينئذ يكون ذلك دليلاً على ضعفه فإذا أكثر من ذلك يكون متروك الحديث، وهذا معنى أيضاً قول مسلم فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله.
انظر مثلاً، الإمام أحمد -عليه رحمة الله تبارك وتعالى - سئل مرة عن بعض الرواة عن أسامة بن زيد الليثي فضعفه الإمام فقال له ابنه عبد الله يا إمام إنه حسن الحديث يعني أحاديثه حسنة قد يكون أراد بأن أحاديثه غرائب الله أعلم، أو يكون أنه في اجتهاد عبد الله بن الإمام أحمد أنه لم ير من النكارة ما رأى أبوه في أحاديث ذلك الراوي، فقال الإمام أحمد لابنه: « إذا تدبرت أحاديثه فستعرف النكرة فيها » والإمام ابن معين سئل مرة عن محمد بن كثير الكوفي، سأله ابن جنيد صاحبه فقال ليس به بأس، فقال له ابن جنيد إنه جاءنا بأحاديث مناكير، قال ما هي فذكر له حديثين منكرين من أحاديثه، فقال ابن معين: «إن كان الشيخ حدث بهذا فهو كذا وإلا فإني قد رأيت حديث الشيخ مستقيماً » يعني أنه بنى الحكم على الراوي، حكم على الراوي بمقتضى رواياته فلما وجد روايات هذا الراوي منكرة فيها من الأخطاء ما فيها فيها من دلائل الخطأ ما فيها استدل على ذلك بأن الراوي نفسه ضعيفاً، أو كذاباً.
إذن علماء الحديث -عليهم رحمة الله تعالى- يحكمون على الراوي بأنه ضعيف بعد أن تظهر النكارة في رواياته، إذن حكم الأئمة على الروايات بأنها منكرة سابق لحكمهم على الراوي بأنه ضعيف، فهم ما ضعفوه إلا بعد أن رأو أحاديثه مناكير، هم ما ضعفوا الراوي إلا لما رأو أحاديثه مناكير، فقالوا مثلاً فلان منكر الحديث يستدلون بذلك على أنه ضعيف، لو أنهم يرو أحاديثه منكرة هل كانوا سيضعفونه؟ لا فكيف أنا أجيء فأقلب المسألة وأقول يشترط للحكم على الحديث بأنه منكر أن يكون الراوي ضعيف، وهم أصلاً حكموا على الرواية بأنها منكرة قبل أن يعرفوا ضعف الراوي، فالرواية المنكرة هي الرواية التي ترجح لدى أهل العلم بأنها خطأ في إسنادها أو في متنها سواء استدلوا على ذلك الخطأ بالتفرد أو بالاختلاف وسواء كان الراوي ضعيفاً أو ثقةً، لأن الحكم على الرواية بأنها منكرة عند علماء الحديث سابق على الراوي بأنه ضعيف، فإذا وجدوا أحاديث الراوي مخالفةً لما يرويه الناس أو تفرد بما لا يحتمل أن يتفرد به أمثاله قالوا هذا حديث منكر فإذا وجدوه يكثر من ذلك قالوا هذا راو منكر الحديث، فيكون حينئذٍ ضعيفاً فهم ضعفوه بعد أن عرفوا أنه منكر الحديث، فالحكم على الحديث بالنكارة سابق للحكم عليه هو بكونه ضعيفاً فكيف أنا أقول لا يحكم على الحديث بأنه منكر إلا إذا كان الراوي ضعيفاً، هذا أمر في غاية الأهمية.
أيضاً نجد أن من العلماء من يطلق الشاذ على ما أخطأ فيه الضعيف، بطبيعة الحال كلام أبي يعلى الخليلي في ذلك واضح لا خفاء به ونحن قلنا معنى كلام شرحناه في أول هذا الدرس.
أيضاً كلام الإمام الترمذي -رحمه الله تبارك وتعالى- فإن الإمام الترمذي لما تكلم عن الحديث الحسن وجدناه استعمل في عبارته مصطلح الشاذ، ماذا قال الإمام الترمذي في تعريف الحديث الحسن، قال: «وما ذكرنا في كتابنا هذا حديث حسن فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا، كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذاً ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن ».
إذن هو الإمام -عليه رحمة الله- اشترط لوصف الحديث بالحسن ثلاثة أوصاف أو ثلاثة شروط:
الشرط الأول: أن يكون الراوي سالماً من التهمة بالكذب، قد يكون ضعيفاً ولكنه لم يبلغ في ضعفه إلى حد أن يتهم بالكذب.
الوصف الآخر أن يكون الحديث سالماً من الشذوذ أي لا يكون مخالفاً لما صح وثبت من أوجه أخرى.
الشرط الثالث أن يروى من غير وجه نحوه.
نحن قلنا في تعريف الشرط الأول أو في شرح الشرط الأول هو أن يكون الراوي ليس متهماً بالكذب قد يكون ضعيفاً، لكنه لم يبلغ في الضعف إلى حد أن يتهم بالكذب ثم اشترط بعد ذلك أن يكون الحديث نفسه سالماً من الشذوذ، لو أن الشذوذ لا يقع إلا في أحاديث الثقات، كما يذهب إلى ذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله تبارك وتعالى- هل كان الترمذي في حاجة إلى أن يشترط في الحديث الحسن أن يكون سالماً من الشذوذ؟ هو تكلم عن الحديث الذي يرويه راو ضعيف، نعم هو لم يبلغ في الضعف إلى حد أن يكون متهماً بالكذب لكنه من جملة الضعفاء، ومع ذلك اشترط أن يكون الحديث الذي يرويه ذلك الراوي الضعيف سالماً من الشذوذ نفهم من هذا أن الشذوذ في عرف الإمام

الترمذي يقع في الحديث الذي يرويه الراوي الضعيف، ولو لم يكن في عرفه يقع في حديث الراوي الضعيف لما احتاج إلى أن يحترز منه في الحديث الحسن، لأنه يكفيه أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يشترط بعد ذلك أن يكون الحديث سالماً من الشذوذ لماذا؟ لأن الشذوذ لا يقع في أحاديث الضعفاء ولكن لما اشترط مع ذلك أن يكون هذا الراوي الذي هو ليس متهماً بالكذب وهو من جملة الضعفاء حديثه سالماً من الشذوذ فهمنا وعقلنا أن الشذوذ في عرف الإمام الترمذي -عليه رحمة الله تبارك وتعالى- يقع في أحاديث غير الثقات، وأحاديث الرواة الضعفاء، وهذا أمر واضح.

نحن مثلاً نقرب المسألة أكثر اشترطنا في الحديث الصحيح أن يكون من رواية الثقات، ثم قال ولا يكون الحديث شاذاً ولا معللاً، نحن نفهم من هذا أن الشذوذ والعلة يقعان في أحاديث الثقات.

لو أن الشذوذ والعلة لا يقعان في أحاديث الثقات، لما كان لاشتراط المحدثين في الحديث الصحيح أن يكون سالماً من الشذوذ والعلة معنى، لاكتفوا بأن يرويه الثقة، أو العدل الضابط، ولا يكون شاذاً ولا معللاً، لكن لما اشترطوا هذا في الحديث الذي يرويه الثقة أن يكون سالماً من الشذوذ والعلة فهمنا وعقلنا أن الشذوذ والعلة يقعان في أحاديث الثقات، فكذلك نحن أيضاً نقول في كلام الإمام الترمذي.

نعود إلى عبارة الإمام الشافعي -رحمه الله تبارك وتعالى-، الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى- قال ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثاً لا يرويه غيره، إنما الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس، هل الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى- أراد أن يضع قاعدة مضطردة للحديث الشاذ بحيث أنه لا يوصف الحديث بأنه شاذ إلا إذا رواه ثقة وقد خالف، بمعنى آخر الحديث الذي يرويه الراوي الضعيف في عرف الإمام الشافعي لا يسمى شاذاً؟ هل عبارته تدل على ذلك ؟.

نحن لا نكاد نفهم هذا من كلام الشافعي، إنما الشافعي تكلم عن الحديث الشاذ، وأن الحديث الذي تفرد به راو ثقة بأن هذا لا نسميه شاذاً حتى يخالف فيه الناس، فحينئذ يكون هذا الحديث شاذاً محكوماً بخطئه، أما غير الثقة هل تعرض الإمام الشافعي له بكلام؟ هل ذكر أنه يدخل في الشاذ أو لا يدخل، ما ذكر ولا تعرض لذلك في كلامه فقط هو تناول حديث الثقة حيث يتفرد بأن هذا لا يكون شاذاً لمجرد تفرده بل لابد أن يصحب ذلك مخالفته لجماعة الحفاظ.

ومن هنا لا نسطيع أن نستدل بكلام الشافعي كما قد استدل البعض على أن الشافعي لا يسمي ما رواه الضعيف مخالفاً أو متفرداً لا يسميه شاذاً، ويقول إن الحديث الذي يرويه ضعيف متفرداً أو مخالفاً إنما هو منكر، نحن نقول لا كلام الشافعي لا يدل على ذلك وإنما الشافعي تكلم عن صورة واحدة والمتأمل تكلم عن صورة واحدة، والمتأمل لكلام الشافعي يظهر له أنه حتى لم يقصد أن يضع قاعدة لكل أنواع الأخطاء، بحيث أن كل ما رواه غير الثقات أو كل ما رواه الضعفاء لا يندرج عنده في اسم الشاذ هو أصلاً يتكلم عن أحاديث الثقات؛ لأن هذا هو الذي يقع فيه الإيهام ويقع فيه اللبس وعادة الإمام الشافعي -عليه رحمة الله تبارك وتعالى - أنه كان يعقد مجالس يناظر فيها بعض أقرانه من المخالفين له في بعض المسائل، فلعل بعض من كان جالساً في مجلسه استدل الإمام الشافعي -عليه رحمة الله تعالى- في المسألة بحديث يرويه بعض الثقات فعارضه ذلك المخالف بأنه حديث شاذ، حيث قد تفرد به بعض الرواة، فالإمام الشافعي رد عليه ذلك وقال: «ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثاً لا يرويه غيره، إنما الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس».

إذن فهمنا كلام الشافعي على هذا النحو، فلا نستطيع أن نستدل به على أن تفرد الضعيف لا يسمى شاذاً، أو أن مخالفة الضعيف لا تسمى شذوذاً، لا نفهم هذا من كلام الشافعي وأنا كنت قد فهمت ذلك الكلام حتى وقفت على كلام للإمام ابن القيم -رحمه الله تعالى- في كتاب إغاثة اللهفان ذكر في غضون كلامه أن الإمام الشافعي -عليه رحمة الله- لم يقصد من هذا الكلام وضع قاعدة عامة مضطردة، وإنما قال هذا الكلام في أثناء مناظرة بينه وبين أصحابه، فقال فيها ذلك الكلام، وعلى هذا الأساس فلا نستطيع أن نفهم أن هذا وضعه الإمام الشافعي كقاعدة، وإنما متعلق بالصورة التي ذكرها ذلك المخالف، فالمخالف تعرض لما يرويه الثقات ولم يتعرض لما يرويه غير الثقات، فقال الإمام ابن القيم -رحمه الله تعالى- إنما قال الشافعي ذلك في بعض مناظراته لبعض من رد الحديث بتفرد الراوي به، فلما وجد هذا المخالف قد رد الحديث لمجرد تفرد ذلك الثقة قال له: لا ليس هذا شاذاً إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس، لكن ما شأن الحديث الذي تفرد به الضعيف، هل يسميه الإمام الشافعي منكراً، أم يمنع من تسميته شاذاً؟.

الواقع أننا لا نستبعد أن يكون الإمام الشافعي يسميه شاذاً والواقع أن هذه العبارات الشذوذ والنكارة إنما هي عبارات تأتي على ألسنة العلماء كثيراً بمعنى واحد، لكن يغلب على استعمال بعض العلماء، لفظ ويغلب على استعمال عالم آخر لفظ آخر تجد الإمام الشافعي قلما يقول منكر إنما يستعمل الشاذ كثيراً، الإمام أحمد قلماً يقول: شاذ إنما يستعمل منكر كثيراً، وأنتم تعلمون أن الإمام أحمد تكلم في أحاديث كثيرة ووصف كثيراً من الأحاديث بالنكارة وقد ذكرنا في بدايات الدرس أنه أطلق النكارة على أحاديث قد تفرد بها مثل الأوزاعي ومثل غيره من الثقات.

وسماها أحاديث منكرة مع أنها عنده أخطاء والواقع أن الإمام أحمد لا يعقل مثلاً في كثرة ما تكلم من الأحاديث أنه

ليس عنده أحاديث شاذة أو ليس عنده أحاديث ينطبق عليها وصف الحديث الشاذ ولكن الإمام أحمد يعبر عن الشذوذ بالنكارة وغيره يعبر عن النكارة بالشذوذ وكلهم أراد بالنكارة أو بالشذوذ الخطأ، فالخطأ عندهم يعبر عنه بلفظ يدل عليه فبعضهم يستعمل لفظ المنكر، وبعضهم يستعمل لفظ الشاذ والمعنى الذي قصده هو الذي قصده الآخر، هذا قصد أن الرواية وقع فيها خطأ في إسنادها أو متنها، وذاك أيضاً قصد أن الرواية وقع فيها خطأ في إسنادها أو متنها ولم يقصد أحدهما بالشذوذ غير ما قصده الآخر بالنكارة، وإنما قصدوا معنى واحداً.
هذا خلاصة ما أردت بيانه في هذا الموضوع وكما ترون الخلاف في هذه المسألة في الواقع هو خلاف لفظي، فالشاذ والمنكر عند علماء الحديث قسم من المردود لكن ما هو الشاذ وما هو المنكر من حيث التسمية؟ هل الشاذ يشترط في وصف الحديث به أن يكون الراوي موصوفاً بوصف ما، والرواية موصوفة بوصف ما، كذلك المنكر هل يشترط في الراوي وصف ما؟ والرواية موصوفة بوصف ما، كل ذلك راجع إلى الجانب الاصطلاحي المتعلق بهذا الاسم، لكن في النهاية الشاذ والمنكر عند جميع أهل العلم هو قسم من أقسام الحديث المردود الذي لا يحتج به ولا يعتبر به ولا يلتفت إليه كما قال الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- المنكر أبداً منكرٌ والله أعلم.
وردتنا إجابات، كان السؤال الأول متى يقبل حديث من عرف بتدليس التسوية؟
وكانت الإجابة يقبل تدليسه بشرط أن يصرح بالسماع وذلك في جميع السند من أوله إلى منتهاه، والله أعلم .
هذا الشرط أشار إليه الحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله تعالى- في أوائل فتح الباري، وكذلك صرح باشتراطه الشيخ الألباني -رحمه الله تبارك وتعالى- في بعض مؤلفاته كما في تعليقاته على كتاب فضل الصلاة على النبي - صلى الله عليه وآله وسلم- لإسماعيل القاضي، وهناك مواضع أخرى متناثرة في كلام هذين العالمين، أنه إذا كان الراوي موصوفاً بتدليس التسوية فينبغي أن يصرح بالسماع أو يكون إسناده من شيخه فصاعداً مسلسلاً بالسماع لنأمن من أنه لم يسقط من الوسط رجلاً بين رجلين؛ لأن هذا هو الذي يفعله مدلس تدليس التسوية ولا شك أن هذا هو ما يقتضيه النظر، ولكن إذا كنت متأملاً لصنيع أهل العلم فأنا حينما نظرت في الرواة الذين عرفوا بتدليس التسوية فوجدت العلماء يعاملونهم معاملة المدلس العادي، اللهم إلا أن يكون من عادة ذلك الراوي كبقية بن الوليد مثلاً، كان يروي عن الأوزاعي عن يوسف بن سفر وهو متروك فيسقط يوسف بين الأوزاعي وشيخه، هل يشترط بعد ذلك أن يكون الإسناد كله مسلسلاً بالسماع إنما ننظر عادة هذا الراوي المدلس تدليس التسوية فإن كان من شأنه أن يسقط شيخ شيخه ولا يسقط أحداً ممن فوق شيخ شيخه فنعامل هذا الراوي بمقتضى ما عرفنا من عادته وإلا فالأصل لكي نطمئن إلى أنه لم يقع فيه هذا النوع من التدليس أن يتسلسل الإسناد بالتصريح بالسماع، بقي بن الوليد له شأن آخر، بقي بن الوليد كان أحياناً يدلس الحديث هو نفسه يدلس ثم يأتي بعض أصحابه الذين رووا عنه الحديث فيذكرون صيغ التحديث يتساهلون في ذلك، وكما قال غير واحد من أهل العلم إن المصريين والشاميين عموماً كانوا يتساهلون في هذه الألفاظ فيذكرونها في غير موضعها يعني الراوي يقول عن فهو يقول حدثنا أو سمعت أو أخبرنا كانوا يتساهلون في هذه الألفاظ وكانت عندهم نوع مسامحة فيها، وهذا مذهب لبعض أهل العلم أنهم يطلقون مثل هذه الألفاظ في غير السماع، أو لا يفرقون حتى لو كان الشيخ نفسه مذهبه التفرقة أو كان مدلساً فالعبارة في عرفه تختلف من لفظة إلى لفظة فينبغي الاحتراز من ذلك وألا يغتر أولاً بأي تصريح يرد في الرواية، بل قد يكون من هذا الذي أخطأ فيه بعض الرواة ثم إن كان الراوي المدلس تدليس التسوية عرف من عادته أنه لا يسقط من الطبقات العليا إنما هو يسقط شيخ شيخه فيعامل بما عرف من طريقته وعادته والله أعلم.
السؤال الثاني: ما الفرق بين التدليس والسرقة؟
وكانت الإجابة: السرقة وهو ذلك الذي يسوي الأسانيد بمعنى أنه يزينها بحذف ما فيها من الضعفاء وإبقاء الثقات أو إبدال الضعفاء بآخرين ثقات أو إبدال إسناد بآخر والفرق بين السرقة والتدليس أو الإرسال فإن المدلس المرسل لا يصرح بالسماع بل يأتي بصيغة محتملة، بخلاف السارق فإنه يصرح بالسماع ويكذب في ذلك والله أعلم.
نعم هذه إجابة طيبة.
هناك سؤال، تقول: ما الغرض من الإسقاط في تدليس القطع؟
هو الغرض من الإسقاط عموماً في أي نوع من أنواع التدليس إيهام العلو من جهة، الإسناد قد يكون نازلاً فهو يريد أن يوهم أنه أخذه بعلو ولم يأخذه بنزول، هذا من أكبر الأسباب التي يقع بسببها التدليس وهو أن الراوي يريد أن يعلو بالإسناد يريد أن يعلو بالإسناد بعد أن تحمله بنزول، نعم كما يقع في تدليس القطع هو عمر بن علي المقدم يفعل هذا، عمر بن علي يقول حدثنا ثم يقول هشام بن عروة عن أبيه عن أبيه عن عائشة، وينوي القطع هو لم يسمعه من هشام بن عروة وإنما أخذه بواسطة عن هشام وأوهمك أنه أخذ من هشام وهو لم يأخذ من هشام، إنما أخذه بواسطة عن هشام يريد أن يوهمك العلو في الإسناد، وما هو بإسناد عال، هذا النوع من أنواع التدليس موهم جدًّا نحن نعلم أن المدلس لا يأتي بصيغة صريحة في السماع هذا قال حدثنا ثم سكت ناوياً القطع ثم قال هشام بن عروة، السامع له سيتوهم أنه قال حدثنا هشام بن عروة فيكتب حدثنا هشام بن عروة، فأنت تقول هو لم يقع فيه تدليس لأنه قد صرح

بالسماع وهو لم يقصد التصريح بالسماع إنما بعد حدثنا في نيته وفي قصده ينفصل عما بعد حدثنا، إذن هو أراد الفصل بين حدثنا وما بعدها، فالسامع قد لا يتنبه إلى هذا فيقول عمر بن علي المقدمي قال حدثنا هشام بن عروة فتجد تصريحا بالسماع فتتوهم عدم التدليس والواقع أن هناك تدليس فلهذا ذهب بعض أهل العلم إلى أن هذا لا يصرح حتى لا يقبل منه حتى لو ورد في الرواية بالسماع لا يقبل منه لهذه العلة والله أعلم.
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على خير خير الله سيدنا محمد بن عبد الله -صلى الله عليه وسلم-، لي كلمة بسيطة أرجو من شيخنا عبد الرحمن أن يفتح لي المجال، وأنا لن أطيل فيها، فأنا من خارج البلاد المصرية هذه المشاركة هي تنبيه وشكر وثناء ورجاء وسؤال، أما عن التنبيه فأقول إن علم الحديث لا تخفى أهميته على المشتغل بعلوم الدين، فلا يستقيم قول المفسر والأصولي والفقيه إلا به فهو حلية للعالم.
أما الشكر والثناء فأشكر شيخنا طارق على هذا الشرح الجيد المميز ففيه القوة العلمية والتحقيق الجيد، والتصوير المتقن، والبيان الواضح، على نهج المحدثين، والإنصاف والتوضيح بدليل الاستقراء والأدب الجم مع علماء الحديث رحمهم الله عز وجل، وهذا الثناء من حق شيخنا علينا كما أقرت ذلك النصوص من الكتاب والسنة.
أما الرجاء فأنا أرجو من شيخنا -حفظه الله عز وجل- أن يطعم كلامه التأصيلي في جميع أحواله بالأمثلة لأنها مبينات للأقوال والمقاصد.
أما سؤال: أريد التحقيق في مسألة المخالفة هل هي شرط للحكم على الرواية بالشذوذ أم لا؟هذه مسألة.
الثانية: هل في التطبيق العملي نجد مثلاً أن راويين قد خالفا راوياً واحداً فنحكم على رواية الراويين بالشذوذ في مقابل الرواية الواحدة.
ما القدر الواجب على طالب العلم أن يتقنه من هذه المادة ويعتبر مخلا إذا لم يتقنها؟ هذا أولاً.
ثانياً: أنا لم أدرس مادة علوم الحديث نخبة الفكر هل تنصحني أن أدرسها أولاً ثم أختبر في هذه المادة ؟ أو لا بأس يمكن أختبر في هذه المادة دون أن آخذ نخبة الفكر؟
كان له سؤالان سؤاله الأول: عن التحقيق في مسألة المخالفة هل شرط في الحكم على الرواية بالشذوذ؟
بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم- وبعد:
العلماء -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- إنما يعلون الرواية ويحكمون بخطأ الراوي الذي جاء بها بأحد طريقين:
الطريق الأولى: التفرد.
الطريق الأخرى: المخالفة.
وليس كل تفرد دليلاً على الخطأ فهناك تفرد لا يكون كافياً على الحكم على الرواية بالخطأ حديث الأعمال بالنيات قد وقع فيه تفرد ومع ذلك العلماء صححوا الحديث بل تلقوه بالقبول، ونحن نعلم أن هناك أحاديث أخرى تفرد بها بعض الرواة والعلماء قد خطأوا فيها الراوي.
بل الراوي الواحد أحياناً يقبل منه بعض تفرداته وأحياناً أخرى لا يقبل منه بعض تفرداته كقتيبة بن سعيد، قتيبة بن سعيد احتج به العلماء كثيراً، ومع ذلك لما تفرد بحديث الليث بن سعد في الجمع بين الصلاتين جمع التقديم أنكروا ذلك عليه بل منهم من قال هذا حديث شاذ، ومنهم من قال هو حديث موضوع، مع أن الذي تفرد به إنما هو ثقة وقد احتجوا به في مواضع كثيرة متفرداً بما قد جاء به، الطريق الأولى كما قلت التفرد وليس هو مجرد التفرد هو الدليل على الخطأ إنما التفرد المصحوب بالقرينة الدالة على الخطأ.
كذلك الطريق الثانية التي يستدل بها على خطأ الرواية الاختلاف بين الرواة، وأيضاً ليس كل اختلاف يقع بين الرواة يكون دليلاً على الخطأ وإنما الاختلاف المصحوب بالقرينة الدالة على ذلك وكم نرى في الصحيحين من أحاديث وقع في أسانيدها بعض اختلاف ومع ذلك هي صحيحة عند أهل العلم، ولم يعلوها بمثل هذا الاختلاف لأنه لم يؤثر قدحاً اختلاف غير مؤثر في صحة الحديث، بينما هناك صور كثيرة من الاختلاف نجدها عند علماء الحديث دليلاً على خطأ ذلك الذي خالف الجمهور أو خالف الثقات أو خالف من هو أوثق منه وأرجح فإذن لا نستطيع أن نقول بأن دائماً وأبدا التفرد دليلاً على الخطأ ولا الاختلاف دليل على الخطأ وإنما ذلك مصحوبا بالقرينة الدالة على ذلك.
العلماء الذين اشترطوا المخالفة في الحكم على الحديث بكونه شاذاً هم قيدوا ما قد وسعه العلماء، فنحن نقول أبداً هذا شرط غير مشترط ولكن لا شك أن أغلب أخطاء الثقات إنما يستدل عليها بالمخالفة لكن أن يكون ذلك شرطاً هذا محل البحث عندنا نحن نقول ليس شرطاً بل قد نستدل على خطأ الراوي بكونه تفرد مع ما انضم إلى تفرده من قرينة دلت على خطئه كما أنه قد يخالف أصلاً ومع ذلك لا نحكم بخلافه على خطئه بل قد يكون مصيباً فيما قد خالفه فيه غيره.
إذن المسألة راجعة إلى اعتبار القرائن المحتفة بكل رواية رواية وبكل راو راو فيما قد رواه من الروايات متفرداً أو مخالفاً فالذين قالا باشتراط المخالفة في الشذوذ نحن نجد أن اشتراطهم هذا تضييق، فأين هم من الأحاديث التي قد تفرد بها الرواة وقد حكم العلماء الرواة الثقات وقد حكم العلماء بكونها أخطاء فهذا قتيبة بن سعيد الذي تفرد بالحديث عن الليث بن سعد من خالفه؟ لم يخالفه أحد إنما قد تفرد فقط، الإمام الأوزاعي -رحمه الله تعالى- لما تفرد عن يحيى

بن أبي كثير وقد خطأه الإمام أحمد في ذلك الحديث من خالفه؟ لم يخالفه أحد، فنحن إن اشترطنا المخالفة للحكم على الحديث بالشذوذ أو بالنكارة فحينئذ نكون مقيدين لأنفسنا بينما العلماء كانوا يتوسعون في هذه المسألة بحسب ما يتبين للباحث الناقد الخبير بنظرته الثاقبة في الرواية فبقدر إدراكه للقرائن ومعرفته بها يترجح لديه إن كان هذا الثقة أصاب أو أخطأ سواء تفرد فقط أو تفرد مع مخالفته لغيره والله أعلم.

السؤال الأول: ما معنى قول المحدثين فلان شيخ؟.

السؤال الثاني: ما وجه إطلاق المنكر على أحاديث أحد الثقات؟

طبعاً هذه المسألة مسألة التفرد ستلاحظون أن الأبواب الآتية -إن شاء الله تعالى- كلها ستتناولها من جوانب متعددة فيمكن أن نستدرك فيها -إن شاء الله تعالى- ما قد فاتنا تبيينه في هذه المرة.

الدرس الخامس عشر
المتعلق بالاعتبار والمتابعات والشواهد

إن الحمد لله تعالى نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله وبعد:

موعدنا اليوم -إن شاء الله تعالى- مع نوع آخر من أنواع علوم الحديث وهو النوع الخامس عشر وهو المتعلق بالاعتبار والمتابعات والشواهد، هذا النوع يعتبر متمما للنوعين السابقين وممهداً للأنواع الآتية بعده -إن شاء الله تعالى- مما يتعلق بأبواب علل الأحاديث.

ذكرنا في اللقاء الماضي أن الحديث الشاذ أو المنكر إنما يحكم بشذوذه أو بنكارته إما بالتفرد وإما بالاختلاف الواقع بين الرواة فكيف نعرف إن كان الراوي تفرد أو لم يتفرد؟ كيف نعرف إن كان تابعه غيره ووافقه غيره على ما روى أم لم يوافق على ذلك؟ كيف نعرف إن كان خالفه غيره فيما روى أم لم يخالف في ذلك؟ ذلك ما يعرفه علماء الحديث -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- بطريق الاعتبار، الاعتبار أي اعتبار الروايات أي تتبع الروايات استقراء الروايات، سبر الروايات في كتب الحديث وفي صدور الرجال، ليظهر لهم بعد أن يجمعوا الأحاديث الواردة في هذا الباب أو عن هذا الراوي أو عن هذا الصحابي أو نحو ذلك، فيجمعون هذا كله ويجعلونه في صعيد واحد ليتبين لهم من تفرد ومن ووفق من قبل غيره ومن خولف من قبل غيره من الرواة، فهذا هو موضوع حديثنا المتعلق بالاعتبار وما ينتج عنه من معرفة المتابعات والشواهد.

يقرأ علينا المذيع ما يتعلق بهذا الباب ثم نأتي عليه -إن شاء الله تعالى- بالتفصيل والشرح والبيان:

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (النوع الخامس عشر في الاعتبار والمتابعات والشواهد مثاله، أن يروي حماد بن سلمة عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- حديثاً فإن رواه غير حماد عن أيوب أو غير أيوب عن محمد أو غير محمد عن أبي هريرة أو غير أبي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فهذه متابعات، فإن روي معناه من طريق أخرى عن صحابي آخر، سمي شاهداً لمعناه وإن لم يرو بمعناه أيضاً حديث آخر فهو فرد من الأفراد ويغتفر في باب الشواهد والمتابعات من الرواية عن الضعيف القريب الضعف، ما لا يغتفر في الأصول، كما يقع في الصحيحين وغيرهما مثل ذلك، ولهذا يقول الدارقطني في بعض الضعفاء: «يصلح للاعتبار، أو لا يصلح أن يعتبر به » والله أعلم.)

علماء الحديث -رحمهم الله تعالى- كما قلنا إذا أرادوا أن يعرفوا هذا الحديث الذي رواه ذلك الراوي هل هذا الراوي تفرد به أم لا؟ تابعه غيره أم لا؟ خالفه غيره أم لا؟ يجمعون روايات هذا الراوي من جهة والروايات الأخرى الواردة في هذا الباب الذي يندرج تحته ذلك الحديث الذي جاء به ذلك الراوي الأول، ثم يجعلون ذلك في صعيد واحد ويتأملونه ويدرسونه وينظرون فيه نظرة النقد والبحث فيتبين لهم من خلال تلك النظرة أن هذا الراوي تفرد لأنه لم يأت بما جاء به غيره من الرواة فيحكمون بتفرده أو أنه وافقه غيره فيجدون هذا الراوي قد تابعه غيره أو جاء غيره بمثل ما جاء به إسناداً ومتناً أو متناً فقط، كل ذلك وارد ويوجد له أمثلة كثيرة في الروايات، راو آخر جاء بحديث فيتبين للعلماء -رحمهم الله تعالى- أنه جاء بما قد خالف فيه غيره، فيعاملون هذا معاملة الاختلاف وينظرون هل هذا من الاختلاف المؤثر أم ليس من الاختلاف المؤثر هل هذا الاختلاف يقدح في الحديث أو لا يقدح في الحديث؟

الطريق التي يسلكها العلماء لمعرفة إن كان هذا الراوي تفرد أو لم يتفرد توبع أو لم يتابع خولف أو لم يخالف يسمى عندهم بالاعتبار، هذا هو الاعتبار أو معنى الاعتبار في اصطلاح علماء الحديث -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى.

ولهذا تجد كما أشار الإمام ابن الصلاح تجد العلماء يقولون: فلان يصلح للاعتبار وفلان لا يصلح للاعتبار، هذا راجع إلى حال الراوي نفسه فليس كل من روى رواية وافق فيها غيره يكون ذلك كافياً لأن نعتبر بروايته أو أن نستشهد بروايته أو أن نستأنس بروايته وهذا سيأتي تفصيله -إن شاء الله تعالى- لكن هذا هو المقصود من كلمة الاعتبار حيث ترد في كلام المحدثين وإن كان لها معنى آخر سيأتي تفصيله -إن شاء الله تعالى-.

العلماء قالوا هذا الاعتبار ينتج عنه معرفة المتابعات ومعرفة الشواهد، ويقولون المتابعة أن يأتي الراوي بما قد جاء به غيره إسناداً ومتناً فالراوي لم يتفرد إنما وجدنا راوياً آخر وافقه فيما جاء به من شيخه فصاعداً ثم المتن هو المتن الذي جاء به الرجلان فنسمي تلك متابعة وهو مثل لذلك بحديث يرويه حماد بن سلمة عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وهذا المثال ذكره من قبله ابن حبان في مقدمة كتابه الصحيح، لو أننا وجدنا حماد بن سلمة لم يرو الحديث عن أيوب وغيره، حينئذٍ سنقول إن حماد بن سلمة تفرد بالحديث ولم يتابع عليه لكننا إذا وجدنا غير حماد يروي الحديث أيضاً عن أيوب فحماد حينئذٍ تفرد أم توبع من قبل غيره؟ توبع من قبل غيره فهو لم يأت بالحديث وحده عن أيوب، بل جاء به غير حماد أيضاً عن أيوب فإذن حماد لم يتفرد بالحديث عن أيوب وإنما وافقه غيره في رواية ذلك الحديث عن أيوب، فحماد إن وافقه غيره فنسمي تلك

الموافقة متابعة وتجد في كلام علماء الحديث فلان تابعه فلان يقصدون بالمتابعة هذا المعنى أي أن غيره وافقه في رواية الحديث نفسه عن شيخه فصاعداً إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- بالمتن أيضاً فالراوي لم يتفرد ولم يأت بشيء من قبل نفسه، ولم يأت بشيء لم يتابعه عليه غيره، بل جاء بما قد وافقه عليه غيره وتابعه عليه غيره، فتلك متابعة وهي من أعلى درجات المتابعات وتسمى بالمتابعة التامة.

لماذا هي تسمى بالمتابعة التامة، لأن هذا الغير الذي وافق الأول، وافقه من شيخه فصاعداً أي في كل ما جاء به من الرواية، في اسم شيخه وشيخ شيخه، إلى آخر الإسناد ثم المتن هو المتن فلم يخالفه في جزء من الرواية فضلاً عن كلها، فإذا وافقه هذا المتابع في الرواية كلها يسمى تلك المتابعة تامة لأنه تابعه على الرواية بكمالها بكل جزئياتها، لكن هب أن المتابع لحماد بن سلمة لم يوافقه على رواية الحديث عن أيوب، وإنما وافقه فقط في رواية الحديث عن محمد بن سيرين، بمعنى غير حماد روى الحديث عن غير أيوب عن محمد بن سيرين، فهو قد وافقه في مخرج الحديث وأنه عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- لكنه لم يوافقه في جعله الحديث من حديث أيوب خاصة وإن وافقه من شيخ أيوب فصاعداً فهذه أيضاً متابعة هي جزء من متابعة أو صورة من صور المتابعات، ولكنها تسمى متابعة قاصرة، لأنها ليست في كل الرواية وإنما في بعضها هو تابعه على جزء من الرواية ولم يتابعه على كل الرواية، وإلا فما زال حماد بن سلمة متفرداً بجعله الحديث عن أيوب وقد يكون مخطئاً حماد بن سلمة في ذلك والحديث إنما يحفظ عن غير أيوب عن ابن سيرين، ثم جاء حماد بن سلمة فجعله عن أيوب عن ابن سيرين فهذا الجزء الذي تفرد به حماد بن سلمة هذا القدر من الرواية الذي تفرد به حماد بن سلمة هو جعل الحديث عن أيوب خاصة هو لم يتابع عليه ولم يوافق عليه من قبل غيره فحينئذ قد ينسب حماد بن سلمة إلى الخطأ فنقول أخطأ حماد في جعله الحديث عن أيوب وإن كان الحديث محفوظاً عن شيخ أيوب وهو محمد بن سيرين، فلهذا سمينا هذه الصورة بالمتابعة القاصرة وإن كانت مندرجة تحت اسم المتابعات عموماً.

أيضاً لم نجد الحديث يرويه غير حماد لا عن أيوب ولا عن ابن سيرين، وإنما وجدنا غير حماد يرويه عن غير أيوب عن غير ابن سيرين عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، إذن الحديث القدر الذي اتفق عليه الراويان هو فقط جعل الحديث من حديث أبي هريرة عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وإن اختلفوا في شيخ حماد وفي شيخ شيخ حماد.

ولكنهم اتفقوا فقط في جعل الحديث عن هذا الصحابي الجليل أبي هريرة -رضي الله عنه وأرضاه- ثم فيما رواه أبو هريرة عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- من متن الحديث فتلك كما يشير ابن الصلاح -رحمه الله تبارك وتعالى- أيضاً من المتابعات ولكنها أيضاً متابعة قاصرة وهي دون القاصرة الأولى لأنه كلما كانت نسبة الموافقة بين الروايتين أقل كلما كانت هذه المتابعة أضعف وأقل دلالة على دف التفرد ودفع الخطأ عن حماد بن سلمة.

لكن لو أننا وجدنا الحديث نفسه بنفس المتن الذي جاء به حماد بن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وجدنا المتن نفسه المنسوب إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ولكن من رواية صحابي آخر، ليس عن أبي هريرة ولكن مثلاً عن أبي سعيد الخدري، فهذا ماذا نسميه؟.

الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- يذكر أن ذلك يسمى شاهداً حتى ولو كان اللفظ هو اللفظ، حتى ولو كان الحديث هو الحديث، وهذه الصورة لم تقع في كلام الإمام ابن الصلاح إلا على أنها من المتابعات لأنه ذكر في كلامه أنه إذا رواه غير أبي هريرة عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- قال فهذه متابعات.

ابن حجر جعل ذلك أيضاً من الشواهد جعل هذه الصورة فيما إذا اختلف الصحابي والمتن هو المتن، فيجعل ذلك من الشواهد ما دام أن الصحابي للحديث اختلف ما دام أن الصحابي اختلف فالحديث حديث آخر حتى لو كان بنفس اللفظ الذي جاء به الصحابي الآخر.

ابن الصلاح يخص الشاهد بما كان بالمعنى فقط فإذا وجدنا صحابياً آخر يروي حديثاً آخر عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يتضمن هذا المعنى الذي تضمنه الحديث الذي جاء به أبو هريرة عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فتلك هي الشاهدة عند ابن الصلاح ولكنها عند الإمام ابن حجر العسقلاني هي من الشاهد وانضموا أيضاً إلى الشاهد فيما إذا تغير الصحابي حتى وإن كان الحديث بنفس لفظ الحديث المشهود له، وهذه بطبيعة الحال اختلافات لفظية لا تأثير لها وإلا فالشاهد والمتابع كثيراً ما يرد هذان اللفظان كل منهما في موضع الآخر فربما يعبرون عن الشاهد بالمتابعة والمتابعة بالشاهد وهذا من باب التوسع في الاصطلاح، لكن المهم أن علماء الحديث -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- يقصدون من ذلك ماذا؟ يقصدون من ذلك معرفة إن كان الراوي تفرد أو لم يتفرد توبع أو لم يتابع خولف أو لم يخالف حتى يبنون على ذلك إن كان هذا الحديث محفوظاً أم ليس محفوظاً صواباً أو ليس صواباً.

فإذا كان الحديث كما ترون لا هو وقع في صورة من صور المتابعات التامة أو القاصرة ولا وجدنا له شاهداً بمعناه في رواية أخرى فحينئذ نحكم على الحديث بأنه من الأفراد، وهذا من التفرد المطلق؛ لأن الحديث لا يروى له

من وجه آخر لا عن هذا الصحابي ولا عن هذا التابعي ولا بالمعنى ولا باللفظ فإذن صار الحديث من هذه الحيثية فرداً وهو من التفرد المطلق الذي لم يرو على أي صفة ولا على أي وجه آخر من أوجه أخرى.

ثم ذكر أن الشواهد والمتابعات إنما يغتفر فيها، ماذا يغتفر؟ في الأصول، وهذا كلام صحيح؛ لأن الأصل إذا كان عندنا ثابتاً من الممكن أن نؤيده وأن نستشهد له وأن نقويه أكثر بما قد لا يقوم بنفسه لأننا فرق بين أن أعتمد رواية أو أن أعتمد رواية أو أن أستشهد بها لتقوية ما هو معتمد فإذا كان عندنا أصل صحيح ثابت محفوظ عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فلا بأس بعد ذلك أن أضم إلى هذا الأصل الصحيح بعض الروايات التي فيها ضعف ما من سوء حفظ بعض الرواة أو قلة ضبطهم أو انقطاع خفيف في الإسناد ما دام أن هذا كله الغرض منه تقوية ما هو قوي، تدعيم ما هو أصل في ذاته مدعمٌ ومؤسس على أصل صحيح لكن فرق بين هذه الصورة وبين أن أعمد إلى روايات كلها ضعيف وكلها ليس لها أصل يرجع إليه ثم أقول إن باب الشواهد يتسامح فيه.

إنما يتسامح في باب التسامح فيما إذا كان المشهود له صحيحاً ثابتا أصلاً ثم بعد ذلك ننظر فيما يقويه ويؤكده ويدعمه أكثر.

هذا الباب الذي هو من أبواب علل الأحاديث وكما ترون هو باب يحتاجه كل ناظر في الحديث فالذي يريد أن يعرف صحة الحديث من عدم صحته لابد وأنه سيحتاج إلى باب الاعتبار، لأنه سيكون بين يديه حديث إسناد ومتن هو يريد أن يحكم عليه ويميز هل هو من الصحيح أم ليس من الصحيح؟ هل هو من المحفوظ أم ليس من المحفوظ؟ فلابد أن يعرف هذا الراوي الذي تفرد به أم لم يتفرد؟ تابع أم لم يتابع؟ خولف أم لم يخالف؟ لأن بمعرفته لهذه الأمور سينبني على ذلك الحكم الذي يستحقه ذلك الحديث من حيث القبول أو الرد، فإذن ما من باحث إلا وهو في حاجة إلى هذا النوع من أنواع علوم الحديث.

وبالنظر في تعامل علماء الحديث -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- مع هذا النوع من أنواع علوم الحديث يتبين أنهم -رحمهم الله تبارك وتعالى- يدققون جدًّا في نقاط في غاية الأهمية وكثير من الباحثين يغفل عن هذه النقاط ولا يعتبرها حيث اعتبرها علماء الحديث -عليهم رحمة الله تعالى- فرأيت أن ألخصها في عدة نقاط لأبين من خلال هذه النقاط مناهج علماء الحديث -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- في اعتبار الروايات وتمييز المحفوظ منها من غير المحفوظ.

فأولاً: علماء الحديث -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- عندما يعتبرون الروايات لا ينظرون فقط في الروايات المرفوعة المتصلة إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- لا شك أن المرفوع المتصل إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- هو من أفضل الأسانيد وأفضل الروايات، ولكن علماء الحديث حيث يعتبرون هم يجمعون كل ما يندرج تحت هذا الباب مما يمكن أن يستدل به على صحة الحديث أو عدم صحته، فحينئذ هم لا يكتفون عندما يعتبرون أي يجمعون ويحصرون الروايات الموجودة في كتب الحديث وفي صدور الرجال لا يكتفون فقط بالروايات المرفوعة أو الروايات المتصلة إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- بل يجمعون كل شيء يمكن أن يندرج تحت هذا الباب.

كما قال أبو حاتم الرازي -رحمه الله تعالى- «إذا كتبت فقمش ثم إذا رويت ففتش » يعني إذا أردت أن تجمع الروايات لتعتبرها فاجمع الغث والثمين فاجمع كل ما ينفع وما لا ينفع فرب خطأ يهدي إلى كثير من الصواب، ورب حديث يرشدك إلى معنى في حديث آخر، ورب رواية ترشدك إلى علة وقعت في رواية أخرى فينبغي عليك أن تكثر من الجمع ولهذا كان الإمام علي بن المديني -رحمه الله تبارك وتعالى- يقول «الباب إذا لم تجمع طرقه لا يتبين خطؤه » فلابد أن تكثر من الجمع وهذا هو الأمر الذي يتميز به علماء الحديث عن غيرهم فعلماء الحديث لا يكتفون بالنظرة السطحية في الإسناد فيقولون هذا إسناد يشتمل على رواة هذا الراوي ثقة وذاك ثقة، وهذا ثقة وكل قد سمع من شيخه إذن الحديث صحيح، هذه نظرة سطحية لا يعتبرها علماء الحديث ولا يكتفون بها ولا يغترون بظاهرها وإنما يتتبعون الروايات فلربما كان هذا الثقة وإن كان هو من جملة الثقات أخطأ في هذا الحديث بخصوصه، فكيف نميز إن كان هذا الحديث مما أصاب فيه أو مما أخطأ فيه؟.

بجمع الروايات وضرب بعضها ببعض وعرض بعضها على بعض فيتبين من ذلك ما أصاب فيه المصيب وما أخطأ فيه المخطيء.

فلربما مثلاً كان الحديث مما اختلف فيه الرواة رفعاً ووقفاً بعضهم يروي الحديث مرفوعاً والبعض الآخر يرويه موقوفاً والذي رفع أخطأ بينما الصواب مع من قد وقف الحديث، فإن أنت لم تعرف من الباب إلا المرفوعات لن تتنبه إلى هذا الخلاف الواقع بين الرواة في رفع الحديث ووقفه.

وبناء على هذا ستخفى عليك علة هذا الحديث حيث قد وقفه الحفاظ وأخطأ في رفعه بعض الرواة فلابد إذن من جمع الموقوفات على الصحابة والتابعين حتى يتبين من خلال ذلك ما اختلف فيه الرواة رفعاً ووقفاً، قد يكون الخلاف الواقع بين الرواة من قبل أو من جهة الاختلاف في وصل الحديث وإرساله بعضهم يوصل الحديث وبعضهم يرسله،

فإن أنت لم تعتني إلا بجمع الموصولات ولم تكترث روايات المرسلة وبالاعتناء بجمعها فلربما كان الحديث الصواب فيه الإرسال ثم أخطأ من أخطأ فوصله، الحديث وأنت لم تتطلع إلا على تلك الرواية الموصولة، فلا تتنبه إلى علة الحديث، والعكس كذلك قد يكون الحديث صحيح من جهة الرفع والوقف، يعني من رفعه أصاب ومن وقفه أصاب هذا وجه وذاك وجه، وهذا ما اختلف مخرجه عن مخرج الآخر، فالعلماء يعتبرون ذلك مقويا للحديث فيعتبرون الموقوف مؤيداً للرفع حينئذٍ قد يكون الحديث صحيحاً موصولاً ومرسلاً من وصله أصاب، ومن أرسله أيضاً أصاب وهذا مختلف مخرجه عن مخرج هذا، فالعلماء يعتبرون أن الموصول مؤيداً للمرسل كما أن المرسل مؤيداً للموصول كما سبق وأن شرحنا ذلك في باب المرسل لما ذكرنا أن الإمام الشافعي -عليه رحمة الله تبارك وتعالى - يقوي الحديث المرسل بالمسند الصحيح المتصل إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وأنه أيضاً يقوي المرسل بما جاء عن الصحابة والتابعين من أقوالهم.

إذن ينبغي لطالب العلم أن يكون ملماً بكل ما جاء في الباب من مرفوعات وموقوفات ومتصلات وغير متصلات فكل ذلك ينفعه لتمييز الصواب من الخطأ، أو لمعرفة ما يتقوى به الحديث وما لا يتقوى به الحديث، وقد أشار الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله تبارك وتعالى- إلى هذا المعنى، فروى الخطيب البغدادي -رحمه الله تبارك وتعالى- من طريق الميموني أنه قال: « تعجب أبو عبد الله يعني أحمد بن حنبل، تعجب أبو عبد الله ممن يكتب الإسناد المتصل ويدع كتابة المنقطعات » الإمام أحمد تعجب من هذا الرجل الذي يهتم بكتابة الروايات المتصلة ويدع كتابة الروايات المنقطعة، ثم قال الإمام أحمد «ربما كان المنقطع أقوى إسناداً » كيف يكون هو منقطع وأقوى من المسند؟ كيف يكون هذا؟ المعنى أن الحديث قد يكون اختلف في وصله وإرساله ومن وصله سيء الحفظ أو في حفظه بعض الخلل بينما من أرسله هو حافظ متقن أثبت، فالذي جاء بالمرسل راو ثقة والذي جاء بالمتصل دونه في الوثاقة فحينئذ يكون المنقطع مع ما فيه من انقطاع أثبت وأقوى وأرجح من الرواية الموصولة لأن الذي جاء بها ليس في المنزلة وفي الحفظ والإتقان كمنزلة ذاك الذي جاء بالرواية المرسلة، ولهذا استشكل ذلك الميموني فقال: بينه لي كيف يكون ذلك؟ قال الإمام أحمد «تكتب الإسناد متصلاً وهو ضعيف» يعني من جاء بهذا الإسناد رجل ضعيف ويكون المنقطع أقوى إسناداً يعني لكون الذي جاء به من الثقات أو من الأثبات فحينئذ يكون المنقطع علة للمتصل، فإن أنت لم تعرف من الروايات إلا ما كان متصلاً أو ما كان مرفوعاً فتخفى عليك العلل الخفية التي امتاز علماء الحديث -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- بمعرفتها.

هذه النقطة الأولى التي أريد التنبيه عليها في هذا الباب.

النقطة الثانية: أن كلمة الاعتبار لها عند علماء الحديث معنيان نحن الآن نتكلم عن معنى الاعتبار هذا المصطلح حيث يرد على ألسنة علماء الحديث -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- كلمة الاعتبار، نحن ذكرنا في أول الدرس أن الاعتبار يأتي بمعنى التقوية، فهذا راو يصلح للاعتبار وذاك لا يصلح للاعتبار، أي أن هذا الراوي يصلح الحديث لأن يستأنس به ويستشهد به ويعتبر به لتقوية الرواية الأخرى التي جاءت موافقة له فهذا معنى معروف ولكن ليس هو المعنى الوحيد لكلمة الاعتبار، وكثيراً ما يأتي الاعتبار بغير هذا المعنى فيتوهما السامع أو القاريء أن قائله لم يقصد بالاعتبار إلا ذلك المعنى الذي هو معروف مشهور لدى الناس، وإلا فالاعتبار يأتي أحياناً بمعنى آخر وهو بمعنى المعرفة والاختبار، وهذا كل الناس فيه سواء، كل الناس أو علماء الحديث -عليهم رحمة الله تعالى- يعتبرون رواياتهم ويختبرونها ثم يتمخض من تلك الاختبارات إن كان الراوي ثقة أو غير ثقة، كما مثلاً الإمام ابن معين -عليه رحمة الله تبارك وتعالى - لما جاءه إسماعيل بن علية وقال له: يا إمام، يا أبا زكريا، كيف حال حديثي؟ قال: «أنت مستقيم الحديث» قال وكيف عرفتم ذلك؟ قال: «عارضنا بها أحاديث الناس فوجدناها مستقيمة ».

إذن الإمام ابن معين لما جمع أحاديث إسماعيل بن علية واختبرها بأن عرض هذه الأحاديث على أحاديث غيره من الناس تبين له أن هذا الرجل يوافق الثقات كثيراً فاستدل بذلك على كونه من الثقات.

رجل آخر قد يعتبر العلماء حديثه فيتبين لهم أنه لا يستحق أن يكون ثقة بل هو رجل ضعيف، كمثل مثلاً ما جاء عن الإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين لما كان بصنعاء، الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- دخل على ابن معين في يوم من الأيام فرآه يكتب صحيفة معمر بن راشد عن أبان بن أبي عياش عن أنس بن مالك عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ، أبان بن أبي عياش هذا متروك الحديث، فما الذي يشغل ابن معين في كتابة هذه الصحيفة وهو يعلم أنها موضوعة، فقال له يا أبا زكريا تكتب هذه الصحيفة وتعلم أنها موضوعة؟! قال نعم يا أبا عبد الله أكتب هذه الصحيفة وأعلم أنها موضوعة حتى لا يجيء كذاب فيجعل مكان أبان ثابت البناني فأقول له كذبت إنما هذه أحاديث معمر عن أبان عن أنس وليست أحاديث معمر عن ثابت عن أنس فيميز بين هذه الأحاديث، هو يحفظ الخطأ ويحفظ الأحاديث الضعيفة والأحاديث الباطلة والموضوعة حتى يعرف أولاً: أحوال رواتها، ثم إذا ما سئل عن هذه الأحاديث يعرف مخرجها وأنها عن أبان بن أبي عياش وليست عن ثابت البناني فيميز الصواب من الخطأ.

وهكذا كان العلماء يعتبرون الأحاديث ولهذا وجدنا مثلاً بعض العلماء -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- يعبر بهذا المعنى يعبر عن الاعتبار أو يطلق لفظ الاعتبار على هذا المعنى حتى في روايات الكذابين، كيف يكون الكذاب يصلح للاعتبار، يقصد بالاعتبار أي أننا نكتب أحاديث الكذابين لنختبرها لا لنستشهد بها أو نستأنس بها، يقول الإمام أبو يعلى الخليلي -رحمه الله تبارك وتعالى- في كتاب " الإرشاد " له «وإن جماعة كذابين » كذابين فهو صرح بأنهم كذابين «وإن جماعة كذابين روو عن أنس بن مالك ولم يَرْوِهِ كأبي هدبة إبراهيم بن هدبة وهذا كذاب، ودينار وهذا كذاب، وموسى الطويل، وخراش، وهؤلاء من أشهر الكذابين في الحديث، قال: وهذا وأمثاله لا يدخله الحفاظ في كتبهم لا يدخلونه أصلا في الكتب» لأن الأحاديث التي تدخل في الكتب هي الأحاديث التي يحتجون بها أو يستشهدون بها أما ما لا يصلح للاحتجاج ولا للاستشهاد فلا ينفع في الكتب، ثم قال: وإنما يكتبونه اعتباراً ليميزوه عن الصحيح، إذن هم يكتبونه الاعتبار هنا بمعنى المعرفة ليتميز الصحيح من غير الصحيح.

النقطة الثالثة: ليس الغرض من الاعتبار فقط مجرد معرفة أن هذا شاهد وهذا متابع والوقوف عند هذه الحرفيات وإنما الغرض من معرفة الشواهد والمتابعات والاعتبار تمييز الأحاديث، تمييز الحديث إن كان محفوظاً أو غير محفوظ، صحيحاً أو غير صحيح، هذا هو الأساس ولهذا الإمام ابن حبان -عليهم رحمة الله تعالى- في كلامه الذي قاله في مقدمة كتابه الصحيح والذي اختصره الإمام ابن الصلاح -رحمه الله تعالى- لما ذكر هذا المثال فيما يرويه حماد بن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- قال: «الذي يلزمها أي ابتداءً ألا نبادر إلى إلصاق الوهم بحماد بن سلمة، بل ننظر هل روى هذا الحديث عن حماد بن سلمة أصحابه؟ أم واحد فقط هو الذي تفرد بالحديث عن حماد؟ فإن كان الحديث رواه عن حماد جماعته أصحابه فالخطأ حينئذٍ من حماد، أما إذا كان الذي تفرد عن حماد رجل واحد لا سيما إذا كان ضعيفاً فحينئذ يلصق الوهم بذلك الراوي الضعيف ويبرأ حماد منه».

وهذا كلام شبيه بقصة معروفة وردت عن ابن معين -رحمه الله تبارك وتعالى- ابن معين كان إمام الحديث وإمام في علل الحديث وإمام في الجرح والتعديل وكان -رحمه الله تبارك وتعالى- حريصاً على أن يسمع الحديث الواحد من غير شيخ، من شيوخ كثيرين، ومن غير وجه، هذا هو الاعتبار، ليعرف ما اتفق فيه الرواة وما اختلف فيه الرواية، ما تفرد به بعضهم وما لم يتفرد به بعضهم ليعرف إصابة المصيب وخطأ المخطئ، أراد أن يميز من المخطئ في تلك الأحاديث التي يخطئ فيها حماد بن سلمة لأن حماد بن سلمة كان من شأنه الخطأ أحياناً، فقضية خطأ حماد كانت مسلمة عند ابن معين وكان مفروغا منها ولكن بحثه إنما هو: هل تلك الأحاديث التي وقعت خطأ في أحاديث حماد هل كل هذه الأخطاء المخطيء فيها هو حماد أم بعضها قد يكون الخطأ فيها عن غير حماد؟.

فذهب إلى عفان بن مسلم وهو من شيوخه الذين أخذوا عن حماد بن سلمة، فدخل عليه وقال له: «يا عفان أريد أن أسمع كتب حماد بن سلمة التي عندك » فقال: ما سمعتَها إلى الآن! تعجب، يعني كيف ابن معين على كثرة ما طلب من العلم إلى الآن لم يسمع كتب حماد بن سلمة مع شهرة هذه الكتب قال: «لا قد سمعتها من سبعة عشر رجلاً وأنت الثامن عشر» فقال والله لا حدثتك، طبعاً ابن معين كان يقول -رحمه الله تعالى- «إنا لنسمع الحديث من ثلاثين وجهاً ثم نخطئ فيه » يعني هو ما زال في الثامن عشر، فقال والله لا حدثتك، فقال إن هما إلا درهمان فأنقلب إلى البصرة فأسمعها من التبوزكي موسى بن إسماعيل التبوزكي، إن هما إلا درهمان أؤجر دابة إلى البصرة وأدخل على موسى بن إسماعيل التبوزكي واسمعها منه، فدخل على موسى بن إسماعيل التبوزكي كانت يسيرة جداً يذهب إلى البصرة يأتي من البصرة يذهب إلى الكوفة عميلة سهلة طافوا البلدان، فدخل على موسى بن إسماعيل التبوزكي وقال له أريد أن أسمع كتب حماد بن سلمة التي عندك، قال لم تسمعها حتى الآن! قال قد سمعتها من سبعة عشر رجلاً وأنت الثامن عشر، فتعجب التبوزكي من يحيى بن معين، طبعاً التبوزكي شيخ محدث وليس ناقد وليس من الحفاظ كما ذكرنا في اللقاء الماضي الفرق، ليس كل من روى الحديث يكون ناقداً، ابن معين محدث ناقد كأحمد بن حنبل كالبخاري وهكذا، قال «قد سمعتها من سبعة عشر رجلاً وأنت الثامن عشر»، قال: وماذا تفعل بهذا؟ فقال: -هذه هي القاعدة موضع الشاهد عندنا- «إن حماد بن سلمة كان يخطئ فأريد أن أميز بين ما أخطأ فيه حماد بنفسه وما أخطئ عليه » أرأيت الدقة، دقة المحدثين هو يعلم أن الحديث خطأ لكن يريد أن يعرف الخطأ من حماد أم من الراوي عنه، إنصاف، وليس كهذه الأيام كلما وجدت راويا ضعيفا يكون هو المخطئ قد يكون شيخه الذي أخطأ وهو لم يخطيء في هذا الحديث وإذا وجدت في الإسناد أكثر من راو من الممكن أن يتوجه إليه الخطأ فلا تبادر إلى إعلال الحديث بالرجلين فلربما كان الخطأ من أحدهما والآخر بريء من ذلك والعلماء لهم في ذلك جولات وأمثلة ذلك كثيرة لا يسعها المقام.

«إن حماد بن سلمة كان يخطئ فأريد أن أميز بين ما أخطأ فيه حماد بنفسه وما أخطئ عليه فإذا رأيت أصحاب حماد قد اتفقوا على شيء عرفت أن الخطأ من حماد أما إذا وجدت أصحاب حماد قالوا شيئاً وواحد منهم هو الذي تفرد بهذا الوجه الخطأ عرفت أن الخطأ من هذا الواحد وليس من حماد فأميز بين ما أخطأ فيه حماد بنفسه وما أخطئ عليه» هذا هو الاعتبار.

إذن العلماء -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- يستفيدون بذلك، بماذا؟ بمعرفة من المخطئ في الرواية ومن المصيب فيها؟ وهل هذه الرواية من الممكن أن تؤثر في الرجل نفسه فتكون سبباً في تجريح العلماء له أم لا؟
نقطة أخرى أو فائدة أخرى من فوائد الاعتبار وهو معرفة تمييز الرواة كما فعل ابن معين هكذا عرف أن حماد بن سلمة يخطئ وأن هذه الأحاديث أخطأ فيها وتلك لم يخطئ هو فيها وإنما أخطأ فيها بعض الرواة الآخرون فيجمعون كل ذلك ليعرفوا كم حديثاً رواه ذلك الراوي؟ وكم حديثاً أصاب فيه؟ وكم حديثاً أخطأ فيه؟ فيميزون بين إصاباته وأخطائه فإن كثرت أخطاؤه كان ذلك دليلاً على سوء حفظه أما إذا كانت أخطاؤه قليلة بقدر إصاباته أو في جنب إصاباته فهي لا تؤثر عليه جرحاً وإن كانت تلك الأحاديث هي محكوم بكونها أخطاء.
الفائدة الأخيرة هناك فرق بين ثبوت المتابعة أو الشاهد وبين أن يعتد بها ويدفع بمقتضاها التفرد الواقع في الرواية، ليس كل متابعة تجيء في الروايات يكون لها التأثير الذي يرجى من المتابعة، يعني وجدنا كذاباً تابع راوياً، المتابعة وجدت أم لا؟ وجدت لكن متابعة الكذاب تنفع؟ لا تنفع، ووجود متابعة الكذاب وعدمها سواء.
الأمر الآخر: قد تكون المتابعة صورية لا حقيقة لها في الواقع، صورية لا حقيقة لها في الواقع يعني الحديث فرد تفرد به الراوي ثم جاء بعض الضعفاء فروى رواية أخرى تضمنت متابعة لبعض الرواة للحديث فأوهم ذلك المتابعة، ومع ذلك لا يعتد العلماء بهذه المتابعة ولا يحكمون بمقتضاها ولا يدفعون التفرد عن الراوي الأول.
مثاله، نحن نعلم أن حديث الأعمال بالنيات حديث فرد تفرد به يحيى الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- من المتفرد بهذا الحديث محمد بن إبراهيم التيمي، هكذا العلماء قالوا، هذا الحديث من أفراد محمد بن إبراهيم التيمي وإن كان حديثاً صحيحاً، نحن كما قلنا ليس كل ما تفرد به الراوي يكون ضعيفاً بل من الأفراد ما هو صحيح ومنه ما هو غير صحيح.
جاء بعض الرواة ممن في حفظهم بعض الضعف ولكن لم يكونوا ضعفاء يعني نستطيع أن نقول صدوق في الجملة، هذا راو روى حديثاً عن الربيع بن جابر الضبي عن محمد بن عمرو بن علقمة عن محمد بن إبراهيم التيمي، إذن صار محمد بن عمرو بن علقمة متابعاً ليحيى الأنصاري العلماء ماذا قالوا؟ قالوا: هذا خطأ هذا باطل هذا لا أصل له إنما الحديث حديث يحيى الأنصاري ومن رواه عن غير يحيى الأنصاري فقد أخطأ في ذلك، فتلك متابعة وردت أم لا؟ وردت ولكنها ناتجة عن خطأ بعض الرواة أي أبدل راوياً براو فأوهم التعدد، أوهم أن الحديث يرويه أكثر من راوٍ والواقع أنه لم يروه إلا راو واحد، ويقع أيضاً هذا في الشواهد، مثاله مثلاً حديث يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة الأنصاري عن أبي قتادة الأنصاري عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال (إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني) هذا حديث صحيح ولكن هكذا إسناده، هو من حديث أبي قتادة الأنصاري ومن رواه عن غير أبي قتادة الأنصاري فقد أخطأ، فجاء جرير بن حازم وهو رجل صدوق ولكنه يخطيء أحياناً فرواه عن ثابت البناني عن أنس بن مالك عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال (إذ أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني) قال العلماء هذا خطأ، الحديث ليس من حديث أنس بن مالك أبداً إنما هو من حديث أبي قتادة الأنصاري فمن أبدل الصحابي ها هنا أخطأ في ذلك.
إذن الشواهد أيضاً قد تأتي ولا يعتد بها العلماء ولا يحكمون بمقتضاها، لكونها خطأ من قبل بعض الرواة.
قد يكون الحديث مع ذلك الحديث تفرد به راو واحد ومع ذلك ظهر أن هناك راو آخر يرويه، ولكن بعد التتبع والصبر والاعتبار والتفتيش في الكتب والروايات تبين أن أحد الرجلين أخذ الحديث من الآخر، فبعد أن كانت الرواية توهم التعدد تبين أن إحدى هذه الروايات راجع إلى الآخر أحد المخرجين راجع إلى مخرج الرواية الأخرى فصار في الرواية رواية فردة غريبة لا تعدد فيها من ذلك حديث يرويه محمد بن إسحاق عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- (صلاة بسواك أفضل من سبعين ركعة بغير سواك) هذا الحديث حديث موضوع، ولكن أنت إذا تأملت الإسناد تقول هذا الإسناد محمد بن إسحاق صدوق والزهري إمام حافظ وعروة كذلك يرويه عن عائشة أم المؤمنين -رضي الله عنها- عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فلو أن محمد بن إسحاق توبع بأي متابعة فإن هذا ينفعنا، فوجدنا راوياً آخر اسمه معاوية بن يحيى الصدفي قد تابع محمد بن إسحاق، فالباحث الذي لا يتأمل الأسانيد ولا يعرف مسالك العلماء في اعتبار الروايات قد يغتر بذلك ويقول محمد بن إسحاق لم يتفرد بالحديث بل تابعه معاوية بن يحيى الصدفي وهو إن كان فيه ضعف لكن مثل هذا ينفع في باب الشواهد والمتابعات، ولكن تبين لأهل العلم كأبي زرعة وغيره من نقاد الحديث أن محمد بن إسحاق أصلاً أخذ الحديث من معاوية بن يحيى الصدفي عن الزهري ثم أسقطه لأنه كان يدلس وارتقى بالحديث إلى الزهري على سبيل التدليس مباشرة فرجع الحديث إلى أنه من حديث معاوية بن يحيى الصدفي فلأجل هذا لم يكن تلك المتابعة موضع اعتداد ولا يبنى عليها دفع التفرد المنسوب إليه الراوي والله أعلم، هذا ما أردت أن أنبه عليه فيما يتعلق بباب الاعتبار.
قال المصنف -رحمه الله تعالى- (النوع السادس عشر في الأفراد، وهو أقسام: تارة ينفرد به الراوي عن شيخه كما تقدم أو ينفرد به أهل قطر كما يقال تفرد به أهل الشام أو العراق أو الحجاز أو نحو ذلك، وقد يتفرد به واحد منهم

فيجتمع فيه الوصفان والله أعلم، وللحافظ الدارقطني كتاب في الأفراد في مائة جزء ولم يسبق إلى نظيره وقد جمعه الحافظ محمد بن طاهر في أطراف رتبه فيها.)

نحن قلنا: إن من أسباب رد الرواية أن يتفرد بها الراوي وذكرنا أيضاً أنه ليس كل تفرد يكون دليلاً على خطأ الراوي، وإنما يقع ذلك حيث تنضم قرينة إلى ذلك التفرد فترشد الناقد إلى أن خطأ في الرواية قد وقع، هنا تكلم عن التفرد وسيتكلم في أواخر الكتاب عن الحديث الغريب وكثير من المسائل التي يطرحونها في باب الأفراد موجودة أو معادة هناك في باب الغريب أيضاً.

تكلم هنا على أن الحديث الفرد هو الذي يرويه راو واحد يتفرد به لا يتابعه عليه غيره، وأن هذا التفرد منه ما هو تفرد مطلق ومنه ما هو تفرد نسبي التفرد المطلق أي أن يكون الحديث لا يروى في الدنيا إلا بهذا الإسناد لا يروى بغير هذا الإسناد ولو على أي وجه من الأوجه بخلاف التفرد النسبي فقد يكون الحديث مشهوراً معروفاً عن بعض الرواة، ولكن إذا رويته عن راوياً آخر فهو غريب، كما ذكرنا مثلاً في حديث (إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني)فهو محفوظ مشهور يرويه الناس عن يحيى بن أبي كثير بالإسناد إلى أبي قتادة الأنصاري، أما روايته عن ثابت البناني عن أنس فذلك يعد غريباً تفرد به جرير بن حاتم عن ثابت البناني.

هذه غرابة مطلقة أم بالنسبة إلى حديث ثابت؟ بالنسبة إلى حديث ثابت عن أنس وإلا فالحديث مشهور من غير طريق ثابت فهو مشهور عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبي قتادة الأنصاري -رضي الله عنه وأرضاه- وأحياناً يستعملون التفرد حيث ينسب إلى بلد معينة فيقولون هذه سنة لا تعرف إلا عند المكيين هذه سنة لا تعرف إلا عند البصريين ونحو ذلك وغالباً ما يكون الإسناد مسلسلاً برواة هذه البلد فيقولون هذه سنة تفرد بها أهل البلد الفلانية أو تفرد بها واحد من بلد معينة فينسب التفرد تفرد هذه السنة إلى أهل هذه البلد ويقصدون واحداً منهم لا أنهم جميعاً رووا الحديث وإلا لو أنهم رووا ذلك الحديث لما كان فرداً من هذه الحيثية وأحياناً يقولون هذا الحديث فرد بالنسبة إلى الثقات يعني لم يروه ثقة عن الزهري إلا مالك، كما قالوا في حديث المغفر قالوا لم يروه عن الزهري ثقة إلا مالك، وإلا فقد رواه عن الزهري غير مالك من غير الثقات، أما الثقات فلم يروه إلا مالك عن الزهري، هذا هو ما يتعلق بهذه الاصطلاحات الواردة في هذا الباب إجمالا، وأيضاً لي نقاط وتنبيهات في هذا الباب أريد أن أنبه إخواني عليها لأن كثيراً من طلبة العلم يغفلون عن بعض المسائل وبعض التفريعات المتعلقة بهذا الباب فيقعون في أخطاء وفي سوء فهم لبعض كلمات العلماء الواردة في هذا الباب.

أولاً: علماء الحديث -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- كانوا يذمون عموماً الأفراد والغرائب ويمدحون المشاهير، ويمدحون رواية المشاهير لأن الأفراد والغرائب الغالب فيها الضعف بخلاف الأحاديث التي يرويها أكثر من واحد فهي أبعد ما تكون عن الخطأ والضعف ولهذا كان الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- يقول لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء، طبعاً إذا كانت عن الثقات فهي أحاديث صحيحة إلا أن يتبين خطأ هذا الراوي الثقة، وكان الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- يقول «شر الحديث الغريب التي لا يعمل بها ولا يعتمد عليها» وقال الإمام مالك «شر العلم الغريب وغير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس » وكان عبد الله بن المبارك -رحمه الله تعالى- «العلم الذي يجيئك من ها هنا وها هنا » يعني المشهور هذا هو العلم، وكان الإمام أحمد ينكر الذي يطلب الأسانيد الغريبة التي أخطأ فيها الرواة ويستكثر من ذلك وقال: «يجيئون بثلاثين إسناداً أو بنحو ذلك ما أقل العلم عندهم » يعني يضيعون الوقت في سماع الأخطاء التي أخطأ فيها الرواة وقيل لابن معين لماذا لا تسمع بعض الأحاديث الغرائب قال: ألهاكم التكاثر، يعني أن تستكثروا من الأشياء التي لا منفعة من وراءها ولا تأثير فيها ولا رجاء من ورائها.

الأمر الثاني: علماء الحديث -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- كما قلنا لا يعتبرون مجرد التفرد علة، وإنما العلة التفرد مع ما انضم إليه من دليل يدل على الخطأ أو من قرينة ترجح جانب الخطأ فهذا هو التفرد الذي يكون خطأ أو التفرد الذي يعل به الحديث وأنا كنت قد جمعت ذلك في أبيات لا بأس أن تعرفوها لتكون ضابطاً عاماً للأسباب التي إذا انضمنت إلى التفرد يكون ذلك دليلاً على الخطأ، ويكون موجباً لإعلال الحديث وهذه المعاني التي ضمنتها هذا النظم ليست جامعة لكل القواعد التي يمكن أن تنضم إلى التفرد فيكون ذلك دليلاً على خطأ الراوي أو على علة الحديث، وإنما هذا أكثر ما يستعمل ويوجد في كلام أهل العلم -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى-.

قلت:

- وكثر الإعلال بالتفرد لدى أئمة الحديث العمد
- وجاء ذم الفرد عن جمهور العلما والمدح للمشهور
- فقو الاعلال به إن تقترن به قرينة كأن يكون من
- نازل أو من هم دون أهل الحفظ والإتقان أو مقل
- أو عن إمام مكثر أصحابه قد جمعوا حديثه

• أو كتبه مشهورة أو أن يكون الخبر إسناده أو متنه مستنكر
• أو جرت العادة باشتهار ما كان مثله من الأخبار
• أو اعترى الرواية اختلاف يقدح وهو عندهم أصناف

فهذه ضوابط عامة لمعرفة المعاني التي إذا ما انضمت إلى التفرد كان ذلك دليلاً على خطأ هذا الراوي المتفرد ونحن نشرح هذه المعاني بشيء من الإيجاز ليتسع لنا المقام:

أولاً: أن يكون التفرد الذي وقع في الرواية من قبل راو متأخر نازل في الطبقة ونحن ذكرنا في لقاء سابق ما ذكره الإمام الذهبي -رحمه الله تبارك وتعالى- لما ذكر الحفاظ الثقات ورتبهم على الطبقات من الصحابة حتى إلى زمن مشايخه، فذكر في كل طبقة طبقة من كان في هذه الطبقة من كبار الحفاظ من كبار الثقات الحفاظ فبعد أن سمى هذه الطبقات وسمى الأعلام الحفاظ في هذه الطبقات، قال: « فهؤلاء الحفاظ الثقات إذا انفرد الرجل منهم من التابعين فحديثه صحيح، وإن كان من الأتباع أي أتباع التابعين قيل صحيح غريب» انظر تغير الحكم باختلاف الطبقة ثم قال: «وإن كان من أصحاب الأتباع قيل غريب فرد» لم يقل صحيح حينئذٍ ثم قال: «ويندر تفردهم فتجد الإمام منهم » هو لا يتكلم عن الضعفاء وإنما يتكلم عن الثقات الحفاظ «فتجد الإمام منهم عنده مائة ألف حديث لا يكاد ينفرد بحديثين ثلاثة ثم قال وأما من بعدهم فأين ما ينفردون به ما علمته وقد يوجد » ثم قال: «وقد يسم جماعة من الحفاظ الحديث الذي ينفرد به مثله شيء وهو من الثقات وحفص بن غياث وهو أيضاً من الثقات منكراً» يعني يسمون تفرد هؤلاء الثقات مناكير؛ لأنهم نازلون في الطبقة ثم قال: «فإن كان المنفرد من طبقة مشيخة الأئمة يعني شيوخ البخاري وشيوخ مسلم إذا انفردوا أطلقوا النكارة على ما انفرد به مثل عثمان بن أبي شيبة وأبي سلمة التبوزكي وقالوا هذا حديث منكر» هو يتكلم عن الثقات الحفاظ ثم بين أن تفرد هؤلاء الثقات الحفاظ يختلف الحكم عليه باختلاف الطبقة وقد رأيت أننا كلما نزلنا بالطبقة كلما كان التفرد أقرب من الضعف منه إلى القبول.

والإمام البيهقي -عليه رحمة الله تبارك وتعالى - قال في كرام معروف له قال: «فمن ينفرد اليوم بحديث لا يوجد عند غيره لا يقبل منه » هو إنما يتكلم عما ينفرد به الثقات لا ما ينفرد به الضعفاء، فمن ينفرد اليوم بحديث لا يوجد عند غيره لم يقبل ذلك منه وبطبيعة الحال هذه مسألة دقيقة جداًّ وتحتاج إلى كلام طويل وإنما نجتزيء اليوم على إشارات لعل يكون فيها هداية لطالب العلم.

السبب الآخر من الأسباب التي إذا ما انضمت إلى التفرد كان ذلك علة في الحديث أن يكون التفرد من قبل واحد ليس من الحفاظ وإنما هو من دون الحفاظ ونحن ذكرنا في اللقاء السابق أن من دون الحفاظ يسمون بالشيوخ، وهؤلاء تفرداتهم ليست كتفردات الحفاظ، الحافظ سمع كثيرا، سمع فأوعى فبإمكانه أن يأتي بما لا يعرفه غيره، فيتفرد مثل ذلك ويحتمل منه التفرد.

أما من لم يطلب من العلم إلا القليل لم يسمع من العلم إلا الحديث والحديثن والثلاثة ولم يرحل إنما سمع من أهل بلده فقط فأنى لمثل هذا أن يأتي بشيء لا يعرفه غيره من الثقات الحفاظ.

ولهذا يقول الإمام ابن رجب الحنبلي -رحمه الله تبارك وتعالى- «وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه» يعني لم تقع خلاف مجرد تفرد، «يقولون إنه لا يتابع عليه ويجعلون أن ذلك علة فيه» ثم بين أن ليس كل تفرد يكون علة في الحديث فقال: «اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه» هؤلاء كبار الحفاظ يحتمل من مثلهم أن يأتوا بما لا يعرف عند غيرهم، قال وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً ولهم في كل حديث نقد خاص ليس عندهم لذلك ضابطٌ يضبطه، إنما عموماً الثقات الحفاظ الأصل أن تقبل تفرداتهم، أما الشيوخ الذين لا يعرفون بكثرة السماع والرواية فهؤلاء الأصل عدم قبول تفرداتهم اللهم إلا أن يتبين في حديث ما أن هذا الحافظ أخطأ فيه فلا يقبل منه أو أن هذا الشيخ أصاب فيه فيقبل ذلك منه وهذا راجع إلى الاعتبارات الأخرى والقرائن المحتفة بالرواية.

المعنى الرابع: أن يكون الحديث قد رواه راو مقلاً من الرواية كما نحن قلنا المكثر يحتمل من مثله أن يأتي بما لا يعرفه غيره أما المقل هو أصلاً لم يرو إلا القليل من الحديث فأنى لمثل هذا أن يأتي بشيء لا يعرفه غيره ولهذا كان ابن عون يقول: «لا يؤخذ العلم إلا ممن شهد له بالطلب واشتهر ذلك بين الناس» وكان الإمام شعبة بن الحجاج خذوا العلم من المشهورين، وسئل الإمام أبو حاتم الرازي -رحمه الله تبارك وتعالى- عن عبيد الله بن علي بن أبي رافع، فقال: «لا بأس بحديثه ليس منكر الحديث» فهذ العبارة تدل على أن الراوي في جملة الثقات وإن كان من أدنى مراتب الثقات، ثم قيل له يا إمام أيحتج بحديثه؟ قال: «لا هو يحدث بشيء يسير هو شيخ» يعني مقل من الرواية فمثل هذا لا يحتمل منه أن يحتج بما تفرد به إنما يصلح في الشواهد، يصلح في أن يستأنس بروايته، في أن يعتبر بروايته فيقوى بها رواية أخرى لكن أن يعتمد عليه وأن يؤخذ منه أصل لا يوجد عند غيره فهذا أمر آخر.

وكما جاء عن أبي حاتم أيضاً في موضع آخر لما سئل عن بعض الشيوخ أيحتج به قال: «من كل ألف شيخ يحتج بشيخ » لا يقصد بالشيوخ إلا المعنى الذي شرحناه سابقاً من أنهم من دون الحفاظ، المقلون، الذين لا يعرفون بكثرة

السماع ورواية الحديث، وسئل الإمام أحمد عن إسماعيل بن زكريا الخلقاني، فقال: «أما الأحاديث المشهورة» انظر معنى أنها مشهورة أنه لم يتفرد بها وإنما يرويها غيره أيضاً، «أما الأحاديث المشهورة التي يرويها فهو فيها مقارب الحديث صالح، ولكن ليس ينشرح الصدر لها » يعني فيما تفرد به.

قيل له لماذا؟ قال: «لأنه ليس يعرف بالطلب » ليس يعرف بطلب لم يتفرغ لم يفن عمره في طلب الحديث، وإنما جلس مجالس قليلة أو سمع أحاديث قليلة وليس كالذي أفنى عمره في طلب الحديث، وقال في رواية أخرى: «ما كان به بأس» إذن هو عنده من جملة الثقات، ومع ذلك لكونه ليس معروفاً بالطلب، أي مقل في الرواية لم يعتن بالرواية العناية الكبيرة فلأجل هذا لا يعتمد عليه ولا يحتج بما تفرد به، وهذا الراوي نفسه لم سئل عنه يحيى بن معين قال: «ليس به بأس» وابن معين إذا قال ليس به بأس فهو عنده من الثقات، ثم قال في موضع آخر: «صالح الحديث» قيل له أيحتج به قال: «لا، الحجة شيء آخر» نحن نقول صالح الحديث ليس به بأس واضح هذا الكلام من حيث ما يستحقه الراوي من حيث منزلته في الجرح والتعديل لكن الحجة شيء آخر، لأن الحجة بالحديث ليس متوقفا على حال الراوي فقط كما قلنا في اللقاء السابق حال الراوي من جهة ومدى أهليته لقبول ذلك الذي تفرد به من عدم أهليته لذلك، وقال الإمام الذهبي في حديث رواه مجاهد بن وردان عن عروة عن عائشة قال: «إن مجاهد هذا شيخ محله الصدق مقل» إذن هو من جملة الثقات ولكنه مع ذلك مقل من الحديث، فقال الذهبي ماهو كالزهري وهشام بن عروة في التثبت، وهو إن كان من جملة الثقات لكن ليس كهؤلاء الكبار الحفاظ.

كيف نتعامل مع حديث مثل هذا الرجل؟ قال: «فتفرده بالجهد أن يكون صحيحاً غريباً ولو استنكر حديثه هذا لساغ » إذن لم يعامله معاملة الزهري وهشام بن عروة من كبار الحفاظ لما قد شرحه من أنه ليس مكثراً من سماع الحديث بل هو رجل مقل.

معنى آخر من المعاني التي إذا ما انضمت إلى الرواية كان ذلك دليلاً عى خطأ الراوي المتفرد بها، أن يكون الراوي الذي تفرد تفرد بالحديث عن بعض كبار الحفاظ، الذين لهم أصحاب قد حفظوا أحاديثهم، أحاديث هذا الحافظ واعتنوا بها غاية العناية واشتغلوا بها غاية الشغل ولم يخفى عليهم وإن جاز أن يخفى على بعضهم حديثاً من أحاديث ذلك الإمام الحافظ الكبير كالزهري مثلاً.

هناك طائفة من رواة الحديث تخصصوا في الزهري، طول عمره عايش يدرس حديث الزهري فقط كأن هذا الإمام الزهري جامعة من الجامعات العلمية فهذا الطالب أفنى عمره لإتقان وحفظ حديث الزهري على وجه الخصوص، فهذا بطبيعة الحال يكون أعلم الناس بحديث الزهري، فهو يعرف كل ما حدث به من حديث، ويعرف أنه حدث عن الشيخ الفلاني بكذا حديث، وعن هذا الشيخ بكذا حديث، الموصولات في حديثه كذا وكذا، المراسيل كذا وكذا المرفوعات كذا وكذا، الموقوفات كذا وكذا، صنف أحاديث الزهري وحفظه واعتنى بها غاية العناية.

فمثل هذا يصعب عليه أن يخفى عليه حديث من أحاديث الزهري لا سيما أن الزهري حفاظ حديثه ليس واحد أو اثنان بل جماعة كثيرون كمالك وابن عيينة ومعمر وزهير وهكذا، فهؤلاء جميعاً اعتنوا بحديث الزهري فإذا وجدنا حديثاً يرويه واحد ليس من هؤلاء الحفاظ يتفرد به عن الزهري والحديث ليس معروفاً عند واحد من هؤلاء الحفاظ العارفين بحديث الزهري.

لو قلنا قد يخفى على مالك، لكن ما باله خفي أيضاً على ابن عيينة؟ ما باله خفي على شعيب بن أبي حمزة؟ ما باله خفي على عقيل؟ ما باله خفي على يونس؟ صعب جداً أن يخفى الحديث على كل هؤلاء الذين تخصصوا على حديث الزهري، ثم يطلع عليه رجل ليس معروفاً بصحبة الزهري ولا الاعتناء بحديثه، كما قال الإمام مسلم -رحمه الله تبارك وتعالى- في مقدمة الصحيح: «وحكم أهل العلم والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، وأمعن في ذلك على موافقتي لهم فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك حديثاً أو شيئاً ليس عند أصحابه قبلت زيادته فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ لحيدثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي هذا الرجل المتفرد عن مثل هؤلاء فيروي عنهما أو عن أحدهم العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عنده فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس».

من ذلك أحاديث أعلها الإمام مسلم نفسه في كتاب التمييز، وعلل عدم قبوله لها بمثل تلك القاعدة التي قد أشار إليها في مقدمة كتابه الصحيح، من ذلك أنه ذكر في هذا الكتاب حديثاً يرويه المعافى بن عمران عن صليح عن القاسم عن عائشة عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ثم قال: «هذا الحديث ليس بمستفيض عن المعافى » يعني ليس مشهوراً عن المعافى وإنما تفرد به رجل واحد عن المعافى، قال إنما رواه هشام بن بهرام وهشام بن بهران منن جملة الثقات، لكن لما تفرد بمثل هذا عن المعافى بن عمران لم يحتمل الإمام مسلم منه ذلك التفرد مع أنه من جملة الثقات، قال: «وهو شيخ» ما قال هو حافظ: «وهو شيخ من الشيوخ أي ليس من الكبار الحفاظ وإن كان ثقة ولكنه لا يحتمل

أن يتفرد بحديث عن مثل المعافى بن عمران » قال: «وهو شيخ من الشيوخ ولا يقر الحديث بمثله» إذن تفرد، فهذا الإمام مسلم قد نص على القاعدة ثم هو ذكر في كلامه مثالاً يصدق عليها، والأمثلة على هذا كثيرة جدًّا، وبطبيعة الحال المعنى قد اتضح بفضل الله -عز وجل- بمثل هذا المثال.

حديث آخر رواه رجل اسمه يحيى بن آدم عن سفيان الثوري عن زبيد بإسناده حديثاً يرفعه إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- سئل ابن معين عن يحيى بن آدم فوثقه ثم قال: «وهذا الحديث خطأ أو وهم» قال: «لو كان هذا الحديث صحيحاً أو هكذا صحيحاً لرواه الناس جميعاً عن سفيان » لأن سفيان الثوري من كبار الحفاظ الذين تخصص فيه جماعة من أصحابه، فكيف خفي الحديث عن جماعة أصحاب الثوري ثم لا يطلع عليه إلا من لا يعرف بالاعتناء بحديث الثوري بل قد يكون من جملة من جرب عليه الخطأ فيما إذا روى عن سفيان الثوري.

أيضاً قرينة أخرى من تلك القرائن التي إذا ما انضمت إلى التفرد دل ذلك على خطأ الراوي المتفرد وهو أن يكون الحديث نفسه إسناداً أو متناً مشتملاً على نكارة، العلماء نظروا في السند فوجدوا خطأ وقع في الإسناد نكارة معنى منكراً في الإسناد أو نظروا إلى المتن فوجدوا فيه معنى منكراً أيضاً فالنكارة التي تقع في الإسناد أو تقع في المتن ترشد علماء الحديث إلى أن هذا الراوي الذي تفرد بذلك الحديث أخطأ في ذلك الحديث؛ لأن الحديث الشاذ كما قال شعبة: «لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ » والخطأ الواقع في الرواية لابد أن يكون من ورائه مخطيء في الإسناد فإذا كانت الرواية قد وقع في إسنادها أو متنها خطأ فلابد وأبداً أن يكون هناك مخطيء في الرواية فالعلماء -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- إذا وجدوا خطأ في الإسناد أو المتن نظروا في الإسناد، هل وقع تفرد أم لا؟

فإن وقع تفرد استدلوا بتفرد هذا الراوي على أن هذا مما أخطأ فيه إذ لو كان صواباً لما تفرد مثله بمثله، من ذلك حديث يرويه عبد الرزاق وهو من جملة الثقات عن الثوري عن سليمان الشيباني عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس: (أن رجلاً سأل النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فقال: أحج عن أبي؟ قال: نعم إن لم تزده خيراً لم تزده شراً).

الحديث معروف بغير هذه الزيادة، وهو ثابت في قصة شبرمة، في الحج عن الغير ولكن أن يتضمن المتن هذه الزيادة استنكرها العلماء وهو ما ينسب إلى النبي -عليه الصلاة والسلام-: (نعم، إن لم تزده خيراً لم تزده شر)فالعلماء أنكروا ذلك الحديث غاية الإنكار وحملوا ذلك على أن هذا من أخطاء عبد الرزاق، وأنه هو المتفرد بذلك الحديث حتى قال الإمام بن عبد البر -رحمه الله تعالى- «هذا الحديث قد حملوا فيه على عبد الرزاق لانفراده به عن الثوري من بين سائر أصحابه» لما وجدوا المعنى منكراً ووجدوا الراوي متفرداً قالوا حينئذٍ هذا الخطأ إنما هو من جراء ذلك التفرد.

يقول: «لانفراده به عن الثوري من بين سائر أصحابه وهذا حديث لا يوجد في الدنيا عند أحد بهذا الإسناد إلا في كتاب عبد الرزاق أو في كتاب من أخرجه من كتاب عبد الرزاق » يعني هو يرجع إلى عبد الرزاق، ولم يروه أحد عن الثوري غيره وقد خطئوه فيه وهو عندهم خطأ، قالوا يعني قال علماء الحديث: هذا لفظ منكر لا تشبهه ألفاظ النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- كيف يأمر النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- بما لا يدري هو هل هو ينفع أم لا ينفع؟ فهذا مثال لنكارة المتن.

مثال آخر لنكارة الإسناد ما ذكرناه في لقاء سابق من أن يكون الإسناد مشتملاً على رواية شيخ عن شيخ أو راو عن شيخ ورواية هذ الراوي عن هذا الشيخ لا تعرف إلا في هذه الرواية الغريبة، فيقول العلماء: مثلاً فلان عن فلان لا يجيء، أو ليس له نظام، أو لا يعرف بالأخذ عن فلان، فهذا معنى يستنكر الحديث من أجله، من ذلك مثلاً حديث داود بن عبد الله، هارون بن إسحاق الهمداني عن عبد الله بن نمير عن عبد الملك بن أبي سليمان عن نافع، قال العلماء: عبد الملك بن أبي سليمان ليس له رواية عن نافع أصلاً، وإنما الصواب عبد الملك بن جريش، عن نافع أخطأ من أخطأ فروى الحديث عن عبد الملك بن أبي سليمان عن نافع، والصواب عن عبد الملك بن جريج عن نافع.

ماذا فعل الراوي كأن الحديث كان عنده عن عبد الملك عن نافع، فظن هو أن عبد الملك هذا هو بن أبي سليمان فنسبه اجتهاداً لا رواية فوقع في الخطأ، فرواية هذا الراوي عن هذا الشيخ غير معروفة وإنما المعروف رواية ابن جريج عن نافع، وليس ابن أبي سليمان عن نافع، وهذا يقع في الأسانيد كثيراً والعلماء -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- يستدلون به على خطأ يقع في الرواية، هناك من القرائن الدالة على الخطأ الاختلاف، الاختلاف بطبيعة الحال يرشدنا إلى أن الذي تفرد أخطأ والاختلاف له صور كثيرة وأحكام لكل صورة وكل ذلك سنفصله -إن شاء الله تعالى- عندما نتكلم عن صور الخلاف بعضها سنتكلم عليها في باب الاضطراب والبعض الآخر في باب مختلف الحديث، والله أعلم.

فضيلة الشيخ وردتنا إجابات على أسئلة الحلقة الماضية وكان السؤال الأول: ما معنى قول المحدثين فلان شيخ؟

وكانت الإجابة: يطلق المحدثون لفظ الشيخ على الراوي الذي لم يشتهر بالطلب ولم يبلغ في الحديث مبلغ الحفاظ الثقات، فإطلاق شيخ على الراوي ليس توثيقاً ولا تجريحاً .

كلامه صحيح ولكن النتيجة التي توصل إليها محتاجة نوعاً من البيان، نحن نقول: الشيخ، لو قال المحدثين شيخ أي ليس حافظاً، لكن قد يكون ثقة وقد لا يكون ثقة أما كلمة شيخ في حد ذاتها فلا نستطيع أن نفهم منها التوثيق كما لا

نستطيع أن نفهم منها التجريح كما قالوا في كلمة حافظ، فكلمة حافظ وحدها لا تدل على التوثيق كما لا تدل على التوثيق كما لا تدل على التجريح فقد يكون الحافظ ضعيفاً وقد يكون الحافظ ثقة كما قد يكون الشيخ ضعيفاً وقد يكون الشيخ ثقة مثلاً محمد بن حميد الرازي وصفوه بالحفظ ثم ضعفوه بل ضعفوه جداً، سليمان بن داود الشاذاكوني قالوا: هو حافظ وصفوه بالحفظ ومع ذلك ضعفوه جدًّا، محمد بن عمر الواقدي وصفوه بالحفظ وضعفوه أيضاً جداً، نوح بن أبي مريم وصفوه بالحفظ ومع ذلك اتهموه بالكذب حتى قال ابن حبان: «جمع كل شيء إلا الصدق » فهو كان حافظاً جامعاً للعلوم ولكنه لم يكن صادقاً.

إذن كلمة حافظ في حد ذاتها لا تدل على التوثيق كما لا تدل على التجريح، إنما تدل فقط على أن الراوي من المكثر سماعاً للحديث ورواية، كذلك كلمة شيخ لا تدل بمفردها لا على التوثيق ولا على التجريح إنما تدل على أنه دون الحفاظ، وقد يكون ثقة وقد لا يكون ثقة.

السؤال الثاني: ما وجه إطلاق المنكر على أحاديث الثقات؟

وكانت الإجابة: من المعلوم عند أهل الحديث أن حكمهم على الرواية والمتن سابقاً لحكمهم على الراوي، وبذلك فإنهم ينكرون الحديث على الراوي، سواء كان ثقة أو غير ثقة.

معنى إطلاق المنكر على أحاديث بعض الثقات أي أن هذا الثقة أخطأ في هذا الحديث فالمنكر هنا بمعنى الخطأ وليس هذا تضعيفاً للراوي وإلا فهو ثقة وإنما يقصدون أنه وإن كان من جملة الثقات إلا أن هذا الحديث المعين قد أخطأ فيه، فهو منكر لهذه الحيثية، والله أعلم.

كنت أريد أن أسأل عن الحديث الضعيف الصالح للتقوي بغيره هل يقويه أهل الحديث بحديث أو برواية موقوفة إن لم يكن المخرج متحدا وهل يختلفون في ذلك؟

السؤال الثاني: هو استشارة أكثر من أن يكون سؤالا بحسب اطلاعي الضعيف على كتب الحديث وجدت أن الأحاديث الضعيفة التي يقويها الأئمة بالشواهد فقط من غير وجود متابعات لم أجد عليها أمثلة كثيرة تصلح لأن تكون عضداً للقاعدة بهذا الحجم فأنا أسأل من خلال ممارستكم الطويلة للحديث هل توافقونني على هذه النتيجة أو لا؟

السؤال الأول: كان يسأل عن الحديث الضعيف الذي يتقوى بالرواية الموقوفة، هل يختلفون في ذلك؟

لا شك أن هذا من المسائل الاجتهادية، لكن نحن تكلمنا من حيث الأصل العام من حيث الأصل العام أن الموقوف يصلح في تقضية المرفوع ولكن من حيث التطبيق قد نختلف، أنت ترى أن هذا الحديث أو هذا الأثر الموقوف يصلح لتقوية هذا الحديث وأنا لا أرى ذلك في هذا الحديث بخصوصه فتختلف أحكام العلماء -عليهم رحمة الله تعالى- على الجزئيات اختلافهم في الجزئيات لا يدل على اختلافهم في القاعدة العامة أو في الكليات، فهذا من جهة.

من جهة أخرى أن العلماء -عليهم رحمة الله تعالى- إنما يقوون الحديث الضعيف بالموقوف يعني يقوون المعنى الذي تضمنه وليس معناه أنه ثابت عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- لكونه موافقاً لأثر موقوف على صحابي وإنما هذا يلجئون في الأعم الأغلب إليه حيث يحتاجون إلى الرواية أو إلى الترجيح بين روايات، رواية تتضمن معنى ورواية أخرى تتضمن معنى آخر، وكلتا الروايتين فيهما ضعف هذه فيها ضعف وتلك فيها ضعف فإذا وجدنا رواية موقوفة وافقت إحدى الروايتين فهذه ترجح هذه على تلك وهذا ترجيح للمعنى الذي تضمنته الرواية وليس لنسبتها إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يعني أنها صالحة للحجة حينئذٍ، والله أعلم.

كانت له استشارة عن الأحاديث التي تقوم بالشواهد أنها قليلة وضعيفة في كتب أهل العلم فما رأيكم.

هي ليست قلية ولكن كثير من المشتغلين بالحديث لا يميزون بين الضعيف الذي يصلح للاعتبار والضعيف الذي هو منكر أو باطل أو لا أصل له فتجد بعض الباحثين ينظرون في الروايات الموجودة في أي كتاب وجد، الرواية التي يسوقها ابن عدي مثلاً في الكامل وابن عدي إنما يسوق الأحاديث في الكامل ليستدل بها على ضعف الراوي الذي ترجم له، إذن هي عنده أحاديث مناكير أخطاء إسنادية، كذلك العقيلي كذلك ابن حبان في المجروحين، كذلك الكتب التي تعنى بغرائب الروايات كالطبراني في معاجمه لا سيما المعجم الأوسط والصغير، وكذلك الإمام الدارقطني في كتاب الغرائب والأفراد إلى غير ذلك، فهم يجمعون أو يذكرون في هذه الكتب الأحاديث التي أخطأ فيها الرواة وغالب الأخطاء إنما تكون في الإسناد، فيأتي بعض المتأخرين أو المعاصرين ممن لا يدرسوا هذا الباب جيدا إذا بهم يجمعون هذه الروايات من كل صعيد ومن كل باب ويقولون هذه تتقوى إنما العلماء ينكرون بعضها أو ينكرون هذه الروايات وهي أخطاء عندهم والحديث قد يكون معروفاً من وجه واحد فجاء هؤلاء الضعفاء فكل منهم جاء له بوجه من قبله فتلك مناكير وأخطاء إسنادية والخطأ لا يعتبر به والمنكر لا يعتبر به، إنما يعتبر بالضعيف الذي يحتمل أن يكون صواباً ويحتمل أن يكون خطأ حينئذٍ ينتفع بتلك الروايات وتصلح في الترجيح والاعتضاد وتقوية ما نريد أن نقويه بها، أما أن نعمد إلى أخطاء الرواة والمناكير والشواذ وما لا أصل له فنضم بضعه إلى بعض ونقوي ذلك ببعض فهذا خطأ وهذا الذي أشار إليه الإمام أحمد لما سئل عن الأحاديث الفوائت فقال الأحاديث عن الضعفاء قد يحتاج إليها في وقت يعني تصلح في باب الاعتبار والمنكر أبداً منكراً المنكر لا يصلح أبداً حتى ولو كان من قبل الثقات، لأن الثقة إذا

أخطأ وترجح لدينا خطؤه فلا معنى بعد ذلك إلى أن نستفيد بروايته للتقوية، لأننا معنى أننا استفدنا بروايته للتقوية أنه لم يخطيء، ونحن مقرون بأنه أخطأ، والله أعلم.

هناك عدة أسئلة:السؤال الأول: ما الفرق بين الشاذ وزيادة الثقة؟

هذا سيأتي في الدرس القادم -إن شاء الله تعالى- ثم إن هذا السؤال أصلاً خطأ، يعني هذه التركيبة هذا السؤال أن تجعل الشاذ في جهة وزيادة الثقة في جهة مقابلة هذا خطأ، فسيتبين لنا -إن شاء الله تعالى- في الدرس القادم أن زيادة الثقة منها ما هو شاذ ومنها ما هو غير شاذ، والله أعلم.

السؤال الثاني: هل يشترط في الشاذ المخالفة؟

نحن تكلمنا فيه في اللقاء الماضي وباستفاضة وذكرنا مذاهب العلماء في ذلك ونحن نقول أنه لا يشترط فيه المخالفة بل من الشاذ ما يستدل على شذوذه بالتفرد، حيث لا يكون المتفرد أهلاً للتفرد بمثل هذه الرواية التي تفرد بها، أو الصورة الثانية ألا يستدل على شذوذه بالمخالفة، والله أعلم.

فضيلة الشيخ هل يشترط في المتابعة التامة أن يكون متنها هو نفس المتن الأصل بلا زيادة أو نقصان يعني زيادة كلمة أو نقصان كلمة؟

إذا كان الاختلاف بين الروايتين اختلافاً طفيفاً يعني زيادة لفظة أو نحو ذلك بما لا يؤثر على المعنى الذي تضمنه الحديث فهذا يتسامحون فيه ولا يدققون فيه، أما إذا كان الاختلاف يدل على اختلاف المعنى أو ترجح لدى العلماء أن ذاك حديث وذاك حديث آخر هذا حديث قاله رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- في واقعة وفي مناسبة وهذا حديث آخر قاله رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- في واقعة أخرى أو في مناسبة أخرى فحينئذ يتعاملون مع الحديثين معاملة الشواهد هذا حديث وهذا حديث آخر.

أما إذا ظهر لهم أن الواقعة واحدة وأن الحديث واحد وأن القصة واحدة وأن المناسبة واحدة فحينئذ يعاملون ذلك معاملة المتابعات والله أعلم.

السؤال الأول: اذكر مثالاً على إطلاق الاعتبار بمعنى المعرفة؟

السؤال الثاني: اذكر مثالاً على النكارة الإسنادية؟

والله أعلى وأعلم وأعز وأكرم.

الدرس السادس عشر
باب زيادة الثقة

إن الحمد له نحمده ونستعينه ونستغفره ونعود بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، وبعد:

فما زلنا مع الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- في شرح اختصار علوم الحديث له وموعدنا اليوم إن شاء الله مع النوع السابع عشر وهو النوع المختص بتناول مبحث زيادة الثقة.

وهذا المبحث كالمباحث السابقة وأيضًا اللاحقة إنما كلها مباحث تدور حول علل الأحاديث، وكما قلنا آنفاً إن كل نوع من تلك الأنواع أو مبحث من تلك المباحث يتناول جانب العلة من جهة من الجهات ومن جانب من الجوانب؛ لأن باب العلة باب كبير، هذا الباب العلماء -رحمهم الله تعالى- تفننوا في تقسيمه وتنويعه فكل نوع من الأنواع التي يشير إلى أنها تتناول جانبا من جوانب العلة إنما تعالج هذا الباب أعني باب العلة من ناحية من نواحيه، وجانب من جوانبه.

هذا النوع الذي هو زيادة الثقة يتناول جانباً من جوانب علل الأحاديث المتعلقة فيما يزيده الرواة بعضهم على بعض في الروايات في الأسانيد أو في المتون وهذا ما سنعرفه ونعرف تفصيله -إن شاء الله تعالى- من خلال كلام الحافظ ابن كثير ونسأل الله تعالى التيسير في شرح مراده، وبيان ما تناوله من معارف وعلوم.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (النوع السابع عشر في زيادة الثقة، إذا تفرد الراوي بزيادة في الحديث عن بقية الرواة، عن شيخ لهم وهذا الذي يعبر عنه بزيادة الثقة، فهل هي مقبولة أم لا؟ فيه خلاف مشهور، فحكى الخطيب عن أكثر الفقهاء قبولها وردها أكثر المحدثين ومن الناس من قال إن اتحد مجلس السماع لم تقبل وإن تعدد قبلت ومنهم من قال: تقبل الزيادة إذا كانت من غير الراوي بخلاف ما إذا نشط فرواها تارة وأسقطها أخرى، ومنهم من قال إذا كانت مخالفة في حكم لما رواه الباقون لم تقبل وإلا قبلت كما لو تفرد بالحديث كله، فإنه يقبل تفرده به إذا كان ثقة ضابطاً أو حافظاً وقد حكى الخطيب على ذلك الإجماع.

وقد مثّل الشيخُ أبو عمر زيادة الثقة بحديث مالك عن نافع عن ابن عمر: (أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فرض زكاة الفطر في رمضان على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين) ، فقوله: "من المسلمين" من زيادات مالك عن نافع، وقد زعم الترمذي أن مالكاً تفرد بها وسكت أبو عمرو على ذلك.

ولم يتفرد بها مالك فقد رواها مسلم من طريق الضحاك بن عثمان عن نافع، كما رواها مالك، وكذا رواها البخاري وأبو داود والنسائي من طريق عمر بن نافع عن أبيه كمالك.

قال: ومن أمثلة ذلك حديث: (جعلت لي الأرض مسجداً وطهور) تفرد أبو مالك سعد بن طارق الأشجعي بزيادة (وتربتها طهور) عن ربعي بن حراش عن حذيفة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- رواه مسلم وابن خذيمة وأبو عَوانة الإسفراييني في صحاحهم من حديثه وذكر أن الخلاف في الوصل والإرسال كالخلاف في قبول زيادة الثقة.)

هذا النوع من أنواع علوم الحديث وكما أشرنا يتعلق بجانب من جوانب علل الأحاديث التي تعتري الروايات.

معلوم أن علل الأحاديث أصلها إنما تعتري أحاديث الثقات، وقلما يعبر المحدثون -رحمهم الله تعالى- عن العلة أو الخطأ الذي يقع فيه الراوي الضعيف بأنه من المعلول، وأن وجد ذلك في كلامه إلا أنه نادر الوجود.

فإذن نحن الآن حينما نتكلم عن العلة فنحن نتكلم عن الثقات أي روايات الثقات بمعنى أننا نتناول الروايات التي أخطأ فيها الراوي الثقة، عرفنا من بداية هذا العلم أن الحديث لا يقبل من الثقة إلا إذا كان سالما من الشذوذ سالما من العلة مع أن راويه من الثقات المقبولين، فإذن هذا الراوي الثقة المقبول إذا ثبت في حديثه شذوذ أو علة كان ذلك مانعا من الاحتجاج بحديثه والأخذ به إذن نحن حينئذ نتناول أحاديث الثقات ونضع أيدينا على المواضع القليلة التي ربما يكون الثقة قد أخطأ فيها.

نحن في اللقاءات السابقة تكلمنا عن الشذوذ وتكلمنا عن النكارة وتكلمنا أيضاً عن الأفراد وعرفنا حكم كل نوع من تلك الأنواع وكل رواية من الروايات التي تندرج تحتها فعرفنا أن الحديث الذي يتفرد به الراوي الثقة هو حديث صحيح اللهم إلا أن يتبين خطؤه فيما قد تفرد به فيكون من هذه الحيثية حديثا خطأ يسميه بعض العلماء بالمعلول وربما سموه بالحديث الشاذ فما هي العلاقة التي تربط هذا النوع الذي هو التفرد بالنوع الذي سنتناوله اليوم -إن شاء الله تعالى- وهو ما يتعلق بزيادات الثقات، فالحديث الفرد قد يكون من رواة الثقات، ونحن هنا نتكلم عن الزيادة التي يجيء بها الراوي الثقة، فهل من علاقة تربط تفرد الثقة بزيادته؟.

نعم إن تفرد الثقة حين يطلقه العلماء، إنما يقصدون بالدرجة الأولى الحديث الذي يجيء به الراوي الثقة ولا يجيء به غيره، فغيره لم يوافقه ولم يخالفه وهو لم يخالف من قبل غيره ولم يوافق من قبل غيره، فقط هو تفرد بهذا الحديث وجاء به من قبل نفسه أي متفرداً به عن شيخه الذي حدثه به، ولم يروه غيره من الرواية في هذا الحديث لا على جهة الموافقة ولا على جهة المخالفة.

بينما زيادة الثقة، تختلف عن التفرد من هذه الحيثية، فالزيادة حيث يجيء بها الثقة نعم هي زيادة لم يأت بها غيره، نعم ولكنها ليست زيادة مجردة، وإنما هي زيادة مقترنة برواية أخرى، تلك الرواية التي هي أصل الحديث وقع الاتفاق فيها بين الرواة وإنما الاختلاف في موضع التفرد فقط في تلك الزيادة التي اشتملت عليها رواية ذلك الراوي الذي زادها، فأصل الحديث قد يكون رواه الناس، رواه أكثر من راوي رواه جماعة من الرواة كل الرواة رووا الحديث إلا أن هذا القدر هذه الزيادة التي اشتملت عليها رواية ذلك الراوي سواء كانت تلك الزيادة في الإسناد أو في المتن هي القدر الذي تفرد به ذلك الراوي فقط فهو لم يتفرد بأصل الحديث إنما تفرد بجملة فيه، بكلمة فيه، بعبارة فيه وتلك الجملة أو الكلمة أو العبارة ينبني عليها حكم زائد عن الحكم الذي أخذناه من الرواية الناقصة فمن هذه الحيثية كان هو نوع تفرد لأن الراوي تفرد بطبيعة الحال بهذا القدر الذي زاده على غيره ولكنه ليس تفرداً مطلقاً وإنما هو تفرد بجزء من الرواية وإلا فاصل الرواية هو موافق عليها من قبل غيره ممن جاء بها ورواها عن شيخه.

فهذا هو الفارق بين كلامنا في التفرد وكلامنا اليوم في زيادات الثقات، ولهذا نجد بعض أهل العلم بل أكثر أهل العلم يعبرون كثيراً عن الزيادة بالخلاف أو بالمخالفة مع أن الذي زاد لم يخالف إنما الآخرون سكتوا عن ذكر الزيادة، هم لم يذكروا شيئا يخالف ما ذكره، إنما سكتوا عن ذكر ما ذكره، لم يذكروا ما ذكره وبطبيعة الحال فرق بين أن تخالف وبين أن تأتي بشيء لم يرويه غيرك، فليس كل ما جئت به مما لا يرويه غيرك يكون مخالفا لرواية الغير، ولكن مع ذلك يعبر العلماء على الزيادة بالمخالفة لماذا اعتبر العلماء الزيادة من أبواب المخالفة؟

اعتبر العلماء الزيادة من أبواب المخالفة؛ لأنهم اعتبروا سكوت من من شأنه أن يذكر كأنه نفى ما ذكره ذلك الذي جاء بالزيادة من غير أن يوافق عليها، نقول مرة أخرى سكوت من من شأنه ومن من عادته أن يذكر مثل هذه الزيادة مجرد سكوته يعتبر كما لو أنه قال: هذه الزيادة ليست في الحديث كما أنه لو قال هذه الزيادة لم يذكرها شيخي، هذه الزيادة غير محفوظة في الحديث هذه الزيادة لا أصل لها في الحديث، فاعتبروا سكوت من من شأنه أن يتكلم أو من شأنه أن يذكر مثل هذه الزيادة سكوته عنها بمنزلة لو أنه عرفها ولم يذكرها لكونه يعلم أنها ليست من الحديث، ولهذا نجد مثلا الإمام الدارقطني -رحمه الله تعالى- في كتاب العلل له كثيراً ما يقول هذا الحديث اختلف فيه عن الزهري فرواه فلان فقال كذا ورواه فلان فقال كذا فيذكر ما يزيده بعض الرواة على بعض في إسناد الحديث أو في المتن فيسمي ذلك كله اختلافا.

وسنعرف -إن شاء الله تعالى- عندما نتكلم في حكم الزيادة لماذا تكون الزيادة حينئذ بمنزلة الخلاف بين الرواة وليس هو بمنزلة التفرد أو بمنزلة الحديث المستقل الذي لم يقع فيه اختلاف بين الرواة.

هناك علاقة أخرى بين نوعين من أنواع الحديث أحدهما هذا النوع، وهو زيادة الثقة، والنوع السابق وهو ما يسميه العلماء بالحديث الشاذ هناك علاقة تربط هذين النوعين أيضاً الحديث الشاذ وزيادة الثقة.

نحن عرفنا من الحديث الشاذ ومن دراستنا له أنه حديث يرويه راوي ثقة ويستدل على خطئه إما بتفرده حيث لا يكون أهلا للتفرد أو بمخالفته لغيره من الثقات الذين هم أكثر منه عددا أو أقوى منه حفظا فنحن حكمنا على هذه الرواية بأنها شاذة، وذكرنا أن الشاذ من قسم المردود الذي لا يحتج به ولا يلتفت إليه ولا يعرج عليه.

واليوم نتكلم عن الزيادة التي يزيدها الثقة أي على غيره من الثقات الذين لم يذكروا تلك الزيادة، فهل من علاقة تربط النوعين؟

هذا ثقة وهذا ثقة هذا خالف وهذا زاد ونحن قلنا إن الزيادة تندرج تحت أنواع المخالفة أو الاختلاف بين الرواة، لا شك أن بين الشذوذ وزيادة الثقة عموم وخصوص فكل رواية شاذة قد جاء بها ثقة، وزيادة الثقة هي نوع من الأحاديث التي قد يندرج بعضها تحت الحديث الشاذ فنستطيع أن نقول: أو زيادة الثقة منها ما هو شاذ ومنها ما ليس بشاذ فإذا ترجح لدينا أن هذا الثقة الذي زاد في روايته تلك الزيادة أصاب فيما زاد وأتى بالرواية على الصواب ولم يخطيء في زيادته هذه فحينئذ تكون تلك الزيادة محفوظة ثابتة صحيحة فإذا ترجح لدينا أن هذا الذي زاد في الرواية أخطأ فيما زاده ولم يأت به على الصواب وإنما أخطأ في ذلك فحينئذ تكون روايته شاذة.

إذن الزيادة إذا كانت من الثقة وترجح لدينا ثبوتها كانت محفوظة صحيحة أما إذا ترجح لدينا خطئها أو خطأ من جاء بها فحينئذ نسميها رواية شاذة.

هناك من طلبة العلم من يقول الفرق بين الشاذ وزيادة الثقة متوهما أن الزيادة من الثقة تكون مقبولة أبدا فيذهب إلى أن الشاذ هو المردود وأن زيادة الثقة هو ما كان مقبولا من الزيادات والروايات، وليس هذا بكلام صحيح بل من الزيادة ما يكون شاذا ومنها ما يكون غير شاذ، أي محفوظاً صحيحا.

أما الشاذ فهو مردود أبدا فحينئذ يكون بين الشذوذ وزيادة الثقة علاقة تداخل عموم وخصوص وليس الشاذ في جانب وزيادة الثقة في جانب آخر، أليس الذي زاد في الرواية وحكمنا بأنها زياده شاذة أليس هذا الراوي ثقة، وقد زاد في روايته زيادة ومع ذلك وصفناها بأنها شاذة إذن من روايات الثقات ما هو شاذ، كما أن من زيادة الثقات ما هو صحيح محفوظ لم يخطيء فيه الرواة ولم يستحق أن يوصف بكونه شاذاً.

هذان أمران في غاية الأهمية مما يتعلق بحسن تصور هذه المسألة وهذا الباب من أبواب علل الأحاديث، وهو الذي يتعلق بزيادات الثقات.

ننتقل إلى نقطة أخرى وهي أيضًا من النقاط الجوهرية من هذا الباب والتي على أساسها نستطيع أن نفهم هذا الباب وكلام أهل العلم فيه على ما أرده العلماء -رحمهم الله تعالى- وبما يتعلق بموضوع زيادة الثقة، ما هو الفلك الذي تدور حوله هذه المسألة؟ نحن حينما ننظر في الروايات نجد أن بعض الرواة قد يخالف البعض الآخر في إسناد الحديث أو متنه، ومن صور الاختلاف ما يندرج تحت اسم الزيادة بل بإمكانك أن تجعل كل صور الخلاف مندرجة تحت اسم الزيادة؛ لأنه ما من راو يخالف غيره من الرواة في شيء من الزيادة إلا وقد زاد عليه، إلا أن هذه الزيادة قد تكون زيادة مجردة أي زيادة لم يذكرها الراوي الآخر أو الرواة الآخرون.

وقد تكون إنما ذكروها على صفة أخرى أو على هيئة أخرى، فحينئذ لا تخرج عن كونها أيضاً زيادة نحن إذا تأملنا الأسانيد والمتون نجد الرواة حينما يختلفون فيما بينهم سواء كان الاختلاف إسناديًّا أو الخلاف متنيًّا نجد أن بعض الرواة أو بعض صور الخلاف يصدق عليه اسم الزيادة فمثلا هذا الراوي وصل الحديث أي رواه موصولاً بذكر الصحابي عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وآخر روى الحديث نفسه ولكنه أرسله لم يذكر الصحابي بين التابعي والرسول -صلى الله عليه وسلم- هذا الرجل روى الحديث متصلا فكل راو من رواة الحديث روى الحديث عن شيخه الذي سمع منه والذي روايته عنه تكون من جهة الروايات المتصلة، وراو آخر روى الحديث مسقطاً راويا من الوسط فبينما غيره يروى الحديث متصلاً إذا به يروي الحديث ناقصًا أي منقطعًا غير متصل، أليس الاتصال زيادة على الانقطاع أليس الوصل زيادة على الإرسال، فكل هذه الصورة من زيادات الأسانيد.

قد يكون الحديث مرويا عن رجل لم يسم وهو الرجل المبهم الذي يذكر في الإسناد بغير نسب يقول عن رجل أو عن شيخ أو عن امرأة أو عن بعض الحي أو نحو هذه العبارات التي لا يفهم منها عين ذلك الراوي الذي روى تلك الروايات، وهذه التي نسميها بالمبهمات، أي راو غير معروف بالإسناد لم ينسب بما نعرفه به ثم يأتي راو آخر يروي الحديث نفسه فيسمي ذلك المبهم فيقول هو فلان بن فلان، أليس الذي سمى هذا المبهم قد زاد زيادة لم يذكرها اسم الراوي، هنا زيادة أيضاً في الإسناد الزيادات الأخرى التي تكون بإضافة الخبر فهناك من يضيف الخبر إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وهناك من يضيفه إلى الصحابي أو إلى التابعي فهذا رفع الحديث وهذا وقف الحديث، هذا أضافه إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- وهذا لم يضفه إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- تلك زيادة فالذي رفع الحديث ونسبه وأضافه إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- زاد زيادة لم يذكرها ذلك الذي أوقف الحديث سواء على الصحابي أو على التابعي.

إذن هنا مواضع أو صور متعددة للزيادات الإسنادية، هناك أيضاً صور للزيادات المتنية: المتن قد يكون الرواة اشتركوا في روايته كل قد روى الحديث ولكن يأتي بعض الرواة فيزيد فيه زيادة ينبني عليها حكم من الأحكام لم يذكرها غيره من رواة الحديث والحديث الذي ذكر المؤلف -رحمه الله تعالى- من حديث مالك عن نافع عن ابن عمر (أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فرض زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى) هكذا الحديث عند جمهور الرواة ولكن الإمام مالكًا -رحمه الله تعالى- زاد فيه (من المسلمين) زيادة متنية زيادة ذكرها مالك من دون سائر أصحاب نافع، وإن كان كما ذكر الإمام ابن كثير غير مالك أيضاً روى تلك الزيادة عن نافع فقد رواها عمر بن نافع وكذلك الضحاك بن عثمان وقد أخرج البخاري رواية الضحاك بن عثمان لكن عندما يعتقد أن مالكاً متفردا بتلك الزيادة حتى لو لم يكن مالك متفردا بها فهي زيادة تفرد بها هؤلاء دون غيرهم فلم يذكرها كل الرواة الذين رووا الحديث عن نافع وإنما ذكرها بعضهم ولم يذكرها البعض الآخر هذه زيادة متنية.

فإذن موضوع هذا الباب أو هذا النوع من أنواع علوم الحديث ما يأتي من زيادات يتفرد بها بعض الرواة ولم يذكرها بقية الرواة سواء كانت الزيادات إسنادية أو زيادات متنية، فهذه هي موضوع هذا الباب وهو المحيط الذي يدور فيه كلام أهل العلم -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- وإذا تأملنا هذه الزيادات سواء منها ما كان إسناديا أو متنيا نجد أن العلماء -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- يفرقون بينها باعتبارات أخرى فيقولون هناك زيادة مع اختلاف المخارج وهناك زيادة مع اتحاد المخارج، ما معنى هذا الكلام؟.

معنى هذا الكلام أنه قد يكون الحديث حديثا واحدا يرويه صحابي واحد عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ويرويه عن هذا الصحابي تابعي واحد، عن هذا الصحابي ويرويه عن هذا التابعي رجل واحد، هو الذي رواه عن ذلك التابعي، ثم روى الحديث عن هذا التابعي أو الراوي عنه جماعة من الرواة عدد من الرواة فبعضهم روى الحديث عن هذا التابعي عن الصحابي عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وقد زاد فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة.

إذن نحن نتحدث الآن عن حديث واحد لا عن حديثين عن رواية بعينها يرويها صحابي واحد عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يرويها عن هذا الصحابي تابعي واحد، إذن نحن نتكلم عن حديثين أم عن حديث واحد؟ حديث

واحد رواه تابعي واحد عن صحابي واحد عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ولم يظهر من خلال تأمل الرواية أن هذه القصة أو تلك الرواية التي يحكيها ذلك الصحابي عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- تضمنت أو لا يفهم منها التعدد أو اختلاف الوقائع أو اختلاف المناسبات بل هي واقعة واحدة وحكاية واحدة يرويها صحابي واحد عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ويرويها عن ذلك الصحابي تابعي واحد ثم جاء الناس الذين رووا الحديث عن ذلك التابعي فاختلفوا فمنهم من ذكر الحديث بإسناده عن ذلك التابعي عن الصحابي عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ناقصاً ومنهم من زاد فيه زيادة فهذا اختلاف أو زيادة وقعت في حديث واحد.

وهذا ما نعبر عنه باتحاد المخرج كالصورة التي ذكرها المؤلف، فالحديث يرويه نافع عن ابن عمر عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ثم روى الحديث عن نافع جماعة منهم مالك وغير مالك من الرواة ولكن مالكاً زاد في هذا الحديث زيادة لم يذكرها بقية الرواة هل هذان حديثان مستقلان؟ هل هذان حديثان كل حديث منهما مستقل عن الآخر فنعامل تلك الزيادة كما أنها لو أنها حديث مستقل أبداً بل هي من جملة الحديث، هي قطعة من حديث غاية ما هنالك أن بعض الرواة ذكرها وبعضهم لم يذكرها فنحن نريد أن نبحثه هل الذي ذكرها وزادها في الرواية أصاب في ذلك أم أخطأ؟.

ونحن حينما نتعامل مع هذا النوع من الزيادات وهي التي تكون مع اتحاد المخرج أي في حديث واحد نتعامل معها على أنها نوع من الخلاف؛ لأنها إذا اتحد المخرج وكان الحديث واحداً فلابد من أن يكون الراوي الذي زاد حفظ أو لم يحفظ، لأننا إذا قلنا إنه حفظ فبالضرورة غيره لم يحفظ الذي لم يذكر الزيادة فتصويبنا لهذا الراوي فيما زاده وفي الرواية يستلزم تخطئتنا للآخرين الذين لم يذكروها بخلاف ما إذا كانت الزيادة مع تعدد المخارج، كيف تكون الزيادة مع تعدد المخارج؟.

تكون الزيادة مع تعدد المخارج عندنا حديثان مختلفان في مناسبتين مختلفتين في واقعتين مختلفتين هذه رواها عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- صحابي وتلك رواها عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- صحابي آخر إذن هما حديثان وليس حديثا واحداً هذا روي بإسناد ما عن هذا الصحابي عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وذاك روي بإسناد آخر عن صحابي آخر عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

إذن نحن الآن بين حديثين مختلفين لا علاقة لأحدهما بالآخر هذا قاله رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في مناسبة وهذا قاله رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في مناسبة أخرى ومعلوم أنه كما علم من سنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ينزل عليه الوحي تباعاً كان من الممكن أن يقول قولا ثم تأتي زيادة حكم في مناسبة أخرى في وقت آخر في واقعة أخرى فحينئذ مثل هذه الزيادات تعامل كل زيادة منها على أنها حديث مستقل وإن صح إسناده وسلم من الشذوذ والعلة كان مقبولا محتجا به ولا يعارض بالحديث الآخر الذي لم تذكره فيه الزيادة التي تضمنها الحديث الذي اشتمل على تلك الزيادة.

مثلا المثال الذي ذكره أيضاً المؤلف وهو حديث حذيفة بن اليمان -رضي الله عنه وأرضاه- (جعلت لنا الأرض مسجدا وجعلت تربتها لنا طهوراً) هكذا في حديث حذيفة بن اليمان في غير حديث حذيفة (جعلت لنا الأرض مسجداً وطهور).

إذن حديث حذيفة تضمن زيادة حكم، تضمن زيادة معنى لم يوجد في بقية الأحاديث، ولكن هكذا هو حديث حذيفة وهكذا حذيفة سمع الحديث من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- غير حذيفة سمع الحديث بغير هذه الزيادة التي ذكرها حذيفة في حديثه عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- هل نعارض هذا بهذا لا بل هذا حديث مستقل وذاك حديث مستقل فنقبل هذا وثم بعد ذلك نفهم الأحاديث بعد أن انضم بعضها إلى بعض ونفهم بعضها ببعض فيكون هذا من باب المطلق والمقيد أو من باب العام والخاص وهكذا.

ولا يكون ذلك من بابنا الذي نتحدث فيه الآن وهو المتعلق بالزيادة التي تقع في حديث معين يرويه صحابي واحد عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ويرويه عن ذلك الصحابي تابعي واحد ثم يأتي الناس ويختلفون في رواية ذلك الحديث عن ذلك التابعي عن الصحابي وبعضهم يزيد فيه ما لم يذكره بقية الرواة.

أحياناً يكون الحديثان يختلفا في المخرج من حيث النظر في الأسانيد، ولكن مع ذلك يعلم بأدلة أخرى أن هذين الحديثين وإن تعددا في المخرج أي كل منهما يرويه صحابي غير الصحابي الذي يروي الآخر إلا أن هذه الأدلة الأخرى التي انضمت إلى مجموع هذه الروايات يدل على أن هذا الصحابي وذاك الصحابي إنما يرويان شيئا واحداً، ويحكيان قصة واحدة، ويذكرا أمرًا قاله رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أو فعله رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في مناسبة واحدة، فحينئذ نعامل هذه الروايات معاملة ما اتحد مخرجه وإن كان في الظاهر الأمر على التعدد.

من ذلك، الأحاديث الكثيرة التي وردت عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في صفة صلاة الكسوف، وردت أحاديث متعددة عن صحابة متعددين هذا يروي صفة معينة عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من صلاة الكسوف وآخر يروي صفة معينة عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من صفة الكسوف وآخر يروي صفة معينة عن رسول

الله -صلى الله عليه وسلم- في صلاة الكسوف كل ذكر هيئات مختلفة غير التي ذكرها الآخر، فمن حيث النظرة السطحية في تلك الروايات نحن نقول هذه متعددة المخارج فمن الممكن أن نتعامل معها كما أنها أحاديث متفرقة ووقائع متعددة فحينئذ لا نعارض بعضها ببعض بل نقول من الممكن أن يكون الرسول -صلى الله عليه وسلم- صلى مرة على هذا النحو ومرة أخرى على نحو آخر ومرة ثالثة على نحو ثالث، فحينئذ نحمل الأحاديث على تعدد الوقائع ولا نعارض بعضها ببعض ولا نقول إن هذا من باب الزيادات بل هذا من باب التنوع، هذا وراد بطبيعة الحال.

ولكن العلماء يقولون إنه من الثابت تاريخيًّا أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لم يصل في حياته صلاة الكسوف إلا مرة واحدة يوم أن توفي ابنه إبراهيم وفي هذا اليوم كسفت الشمس، والرسول -صلى الله عليه وسلم- قام فصلى بالناس هذه المرة ولم يثبت أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- صلى صلاة الكسوف في حياته في غير هذه المرة.

إذن الوقائع التاريخية وهذا دليل خارج الرواية لما عرف من أدلة أخرى الثابت تاريخيا أن صلاة الكسوف إنما صلاها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مرة واحدة في حياته وما دام أن هذا الأمر قد تقرر على هذا النحو فلابد أن نعقل ونفهم أن هؤلاء الصحابة جميعا إنما يروون صلاة واحدة ويحكون صلاة واحدة، فإذا وجدنا هذه الروايات عن هؤلاء الصحابة مختلفة فبعضهم يحكي عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في صفة صلاته للكسوف غير الذي غيره فحينئذ نتعامل مع هذه الروايات وكما لو أنها متحدة المخرج.

فنقول لابد أن هناك من أصاب وهناك من أخطأ، وهذا ما ذهب إليه جمهور أهل العلم، فذهبوا إلى تصحيح الروايات التي جاءت أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كان يصلي صلاة الكسوف في كل ركعة ركوعان وسجودان، وضعفوا بقية الأحاديث التي جاءت بخلاف ذلك.

وهذا بخلاف ما جاء في صلاة الخوف، فإن الثابت من سنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- صلى صلاة الخوف أكثر من مرة فتارة يكون العدو أمامه فيصلي على نحو ما وتارة يكون العدو خلفه فيصلي على نحو آخر وهكذا فتعددت هيئات وصفات صلاة الخوف ورويت روايات كثيرة في هذا ولهذا العلماء لم يردوا بعضها ببعض ولم يعارضوا بعضها ببعض بل تعاملوا معها كما لو أن كل صلاة منها إنما فعلت في مناسبة معينة في واقعة معينة ولم يعارضوا بعضه ببعض فإذا صحت صفة من صفات صلاة الخوف عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فهي صفة صحيحة يعمل بها إذا احتيج إلى هذه الصفة أو تلك الهيئة في وقت من الأوقات أو في مناسبة من المناسبات أو في غزوة من الغزوات.

إذن فهمنا العلاقة أو الفرق بين اتحاد المخرج واختلاف المخرج، إذا فهمنا هذا الأمر على هذا النحو نستطيع أن نفهم لماذا علماء الحديث -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- يقبلون الزيادة أحيانا ويردونها أحياناً أخرى، بل نستطيع أن نفهم أصل هذه المسألة عند علماء الحديث علماء الحديث -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- قبل أن ينظروا في الزيادة هل هي من المقبول أم من المردود ينظرون ابتداء ويحررون ويحققون هذه النقطة الجوهرية وهو هل هؤلاء الرواة يحكون شيئا واحداً أم كل منهما يحكي شيئا غير الذي حكاه الآخر؟.

فإن ترجح لديهم أن كل منهم يحكي شيئاً غير الذي حكاه الآخر فإن ترجح لديهم أن الجميع كل منهم يحكي شيئا غير الذي يحكيه الآخر لم يعارضوا رواية بعضهم ببعض بل يقبلون من كل ما جاء به من الرواية سواء زاد أو نقص، أما إذا ترجح لديهم أن الرواية جميعا يروون شيئا واحداً فحينئذ لابد أن هناك من حفظ وهناك من لم يحفظ وهناك من أصاب وهناك من أخطأ وكما يقول الحافظ ابن حجر في غير موضع من مألفاته إذا اتحد المخرج فلابد من الترجيح .

وهذا ما نقصده يعني إذا تحقق لدينا أن هؤلاء الرواة جميعا يروون شيئا واحدا فحينئذ لابد من الترجيح.

فإذن كيف نعرف أن هؤلاء الرواة جميعا يروون شيئا واحدا أم يروون شيئا متعدداً ؟ نعرف ذلك عندما نرى الحديث يرويه هؤلاء جميعا عن تابعي واحد مثلا عن صحابي واحد عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، هؤلاء الرواة حيث زاد بعضهم على بعض في الحديث هل من ذكر الزيادة هو ذكرها فيما ينسبه إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، أم ذكرها فيما ينسبه ويضيفه إلى غير رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ؟.

إذا نظرنا نظرة سطحية فنحن نجد أن الزيادة إنما فيما أضيف إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لماذا لأن هؤلاء الرواة جميعا رووه عن هذا التابعي كحديث مالك عن نافع عن ابن عمر فمالك زاد فيما يضيفه إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من المسلمين بينما غير مالك لم يزد تلك الزيادة فيما أضافه إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فقد يقول قائل إذن ما المانع في قبول هذه الزيادة ولماذا توقف بعض أهل العلم في قبولها والكل يحكي شيئا عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وقد يقول الرسول في شيء ولا يقوله في وقت آخر، وقد يحفظ الصحابي شيئا عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في وقت وربما لا يحفظه هذا الصحابي عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في مناسبة أخرى، هذا بطبيعة الحال يكون كلاما صحيحا لو أن الجميع إنما اختلفوا فيما ينسبونه ويضيفونه إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ولكن ليست هي المسألة التي تناولها المحدثون ويسمونها بزيادة الثقة إنهما توقف من توقف من

أهل العلم في بعض الزيادات التي يجيء بها الثقات؛ لأن بحثهم ليس فيما أضافه الراوي إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إنما بحثهم فيما أضافه الراوي إلى شيخه خصوصا، فمثلا مالك يروي الحديث عن نافع وغير مالك أيضاً روى الحديث عن مالك.

بحث المحدثين ليس فيما يضاف إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إنما بحثهم هل فعلا نافعاً روى هذا الحديث بتلك الزيادة أم لا؟ هل فعلا نافع الذي هو شيخ مالك وغيره، لما روى هذا الحديث فعلا جاء في حديثه بتلك الزيادة أم لا؟ فالبحث هنا ليس فيما أضيف إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وإنما فيما أضيف لذلك الراوي الذي وقع الخلاف عليه في ذكر هذه الزيادة أو عدم ذكرها، هذا هو موضع البحث عند علماء الحديث هل فعلا نافع جاء بالزيادة أم لا؟.

ثم بعد ذلك ننظر في مدى صحتها إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من عدم ذلك لكن كيف نحقق صحتها إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ونحن بعد لم نحقق نسبتها إلى التابعي الذي رواها أو رويت عنه من قبل بعض أصحابه فهذا نافع -رحمه الله تعالى- روى حديثا أصحاب نافع جاءوا بالحديث عن نافع من غير تلك الزيادة وبعض أصحاب نافع جاء بالحديث عن نافع بهذه الزيادة.

إذن الناس اختلفوا في حديث نافع، فهو يريد أن يعرف أعني الباحث المحقق المدقق، يريد أن يعرف هل فعلا نافع حيث روى هذا الحديث عن ابن عمر جاء فعلا بتلك الزيادة في حديثه أم أن بعض من ذكر هذه الزيادة عن نافع أخطأ فيها عن نافع، وإنما نافع يروي الحديث بدونها، يتجلى ذلك المعنى عندما نجد المحدثين أحيانا يناقشون هذه الزيادة ويحققون ثبوتها أو عدم ثبوتها في حديث بعينه مع أنهم قد يكونوا مسلمين من صحتها، أي صحة نسبتها إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ولكن في حديث آخر.

هنا ينجلي لك المعنى الذي يقصده المحدثون من هذه المسألة وما هو البحث الذي يريدونه من خلال كلامهم فيها، مثلا الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله تعالى- سئل مرة عن حديث يرويه محمد بن فضيل بإسناد عن الأعمش بإسناده عن عائشة أم المؤمنين -رضي الله عنها- وأرضاها (أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كان يلبي في الحج يقول: لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك) محمد بن فضيل روى الحديث عن الأعمش بإسناده إلى عائشة أم المؤمنين بهذا اللفظ التام الكامل، (لبيك لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك).

هذا السياق وهذا اللفظ وهذا المتن المنسوب إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- هو صحيح إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لا ينازع في ذلك أحد ، فلقد رواه البخاري ومسلم من حديث عبد الله ابن عمر ابن الخطاب بهذا اللفظ (أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كان يلبي في الحج يقول: لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك) فقضية نسبة وإضافة وصحة هذه الإضافة إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لا غبار عليها.

ومع ذلك الإمام أنكر على محمد بن فضيل وخطأه في هذا الحديث حيث رواها عن الأعمش بهذا اللفظ قال الإمام أحمد: قوله: "والملك لا شريك لك" هذه الزيادة ليست في حديث عائشة إنما هي في حديث ابن عمر هل هو ينازع في صحة هذه الزيادة عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أبداً فهي صحيحة بدليل أنه أثبتها في حديث ابن عمر وإنما ينازع في صحتها في حديث عائشة خاصة.

فهو يقول: إن محمد بن فضيل أخطأ على الأعمش حيث زاد في روايته لحديث عائشة تلك الزيادة وإنما هذه الزيادة ليست هي من حديث عائشة إنما هي من حديث عبد الله بن عمر أخطأ محمد بن فضيل حيث أدرجها في حديث عائشة، إذن حديث عائشة الصواب فيه (لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك) أما (والملك لا شريك لك) فهو في حديث ابن عمر وليس في حديث عائشة، وفعلا عندما ننظر في حديث عائشة وهو أيضاً قد أخرجه البخاري نجد البخاري خرجه من غير طريق محمد بن فضيل بغير هذه الزيادة التي اشتملت عليها رواية محمد بن فضيل.

إذن بحث الإمام أحمد في صحتها عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أم في صحتها عن الأعمش؟ في صحتها عن الأعمش هل الأعمش حيث روى الحديث رواه بهذه الزيادة أم لا؟ فالإمام أحمد نظر في هذه الرواية من غير طريق محمد بن فضيل فوجد أصحاب الأعمش رووا الحديث عن الأعمش بغير هذه الزبادة، فترجح لديه أن هذه الإجابة خطأ في حديث الأعمش وعليه فهي خطأ في حديث عائشة، ولم يأت بها إلا محمد بن فضيل فمن هذه الحيثية هي خط، لكن هذا خطأ في نسبته إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أم في نسبته إلى الأعمش خاصة.

هذا هو موضوع زيادات الثقات العلماء لا ينظرون في قضية ثبوتها إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من عدم ذلك، هذا أمر بطبيعة الحال يعتنون به ولكن ليس هو الفلك الذي يدور حوله هذا الموضوع، هذه نتيجة بعد أن ننظر هل هي صحت عن الأعمش أم لم تصح؟ ثم ننظر هل هي صحت عن غير الأعمش أم لم تصح ثم بعد ذلك ننظر في

صحتها أو عدم صحتها إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لكن كيف نثبتها إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ونحن لم نستطع أن نثبتها إلى من رواها عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

إذن هنا نفهم معنى قول المحدثين إن الزيادة تكون مقبولة أو لا تكون مقبولة، الزيادة في من أو أين أو متى، يقصدون الزيادة عن هذا الراوي الذي أوقع الخلاف وإن كان موضوع الزيادة مما يتعلق بالاختلاف على الراوي وليس بالاختلاف على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لأنه إذا كان اختلافنا عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فهو مقبول أبدا؛ لأن كل ما حكي عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مما صح إسناده إلى الصحابي الذي يرويه عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فهو حجة يحتج به، ونحمل ذلك على أنه مما قاله رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في موضع ولم يقله في موضع آخر، ومازال الصحابة يزيد بعضهم على بعض ولم يتوقف أهل العلم ولا أحد منهم في قبول ما يرويه الصحابة عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مهما زاد بعضهم على بعض وإنما ما دام أن البحث يدور حول هل هذا الراوي الذي يدور حوله الحديث والذي اختلف هذه الزيادة من عدمها هل هو حدث بهذه الرواية أم لم يحدث بها فحينئذ يختلف الأمر لماذا يختلف الأمر ؟ يختلف الأمر لأن هذا الراوي الذي وقع الخلاف في ذكر هذه الزيادة من عدمها هذا الراوي هو معصوم من الخطأ؟.

ليس معصوماً من الخطأ، من الممكن أن يخطيء من الممكن أن يزيد في الرواية شيئا ثم بعد ذلك يستدرك على نفسه ويتبين له الخطأ في موضع آخر أليس هذا الراوي من الممكن أن يقول قولاً ثم يرجع عنه بعد ذلك أليس هذا الراوي من الممكن أن يقول خطأ منكرا باطلا لا يستقيم مع الأصول ولا يستقيم مع المعروف المشهور الثابت، لكن هذا يمكن أن يقال في حق رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ؟.

لا بأبي وأمي رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بل كل ما قاله رسول الله -صلى الله عليه وسلم- هو حق، حتى وإن لم نفهم نحن وجه كلامه في بعض الأحاديث كما قال الإمام ابن خزيمة -رحمه الله تعالى-: ليس حديث من أحاديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يتعارض مع بقية الأحاديث ومن وجد من ذلك شيئا حتى أبين له وجه الحديث، أو نحو ما قال الإمام ابن خزيمة -رحمه الله تعالى.

ومن هنا ننظر في نقطة جوهرية أخرى من النقاط المتعلقة في هذا الباب، بعض أهل العلم ورد في كلامه أن الزيادة تكون مقبولة ما لم تقع منافية فهل يشترط المنافاة لرد الزيادة؟ بطبيعة الحال لو أن عندنا حديثان مضافان إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وقد تعارض هذان الحديثان وتضمن أحدهما حكما يتعارض مع الحكم الذي تضمنه الحديث الآخر، ولم يمكن أن نجمع بين هذين الحديثين بنوع أو بوجه من أوجه التأويل والجمع المعروفة عند علماء الحديث والفقه والأصول بما يكون بعيدا عن التكلف أو التعسف.

إذا لم نستطع ذلك فإننا بالضرورة سنلجأ إلى الترجيح ومعنى لجوئنا إلى الترجيح هو أننا سنقبل إحدى الروايتين وسنرد الأخرى، نرجح رواية على رواية نقبل رواية ونرد الأخرى، نقبل هذه لأنها أقوى، لأن من رواها أحفظ، لأن من رواها أثبت؛ لأن من رواها أكثر أو غير ذلك من المرجحات الكثيرة التي سنتناولها بالتفصيل في نوع مختلف الحديث.

إذن ترجيحنا للرواية معناها معنى ذلك أن الرواية الأخرى صارت من قسم المرودود وهذا الذي يدخل في اسم الحديث الشاذ؛ لأنه خالف ما هو أوثق، ما هو أرجح، ما هو أقوى، لماذا لجأنا إلى الترجيح هنا؛ لأن الحديثان إنما يضافان إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ولا يمكن أن يتعارض شيء ينسب إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فلما وجدنا تعارضا مما يضاف وينسب إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حملنا ذلك على أنه من خطأ الراوي وليس من خطأ مضاف إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فرسول الله بريء من ذلك الخطأ وبريء من ذلك التعارض وبريء من ذلك التناقض إنما وقع التعارض والتناقض فيما يضاف إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لماذا؟.

لأن هناك من روى الحديث أخطأ فيه وليس رسول الله -صلى الله عليه وسلم- هو الذي أخطأ إنما الذي أخطأ هو الراوي الذي روى الحديث فاستدللنا على خطئه بمخالفة غيره له بما جاء به، فلما وقع التنافي بين الروايتين لجأنا إلى الترجيح وأنا أركز لماذا لجأنا إلى التركيز؟.

لأن الحديثان يضافان إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، لكن إذا كان الحديثان غير مضافين إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أو أحدهما مضاف إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- والآخر لم يضف إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أو كلاهما إنما أضيفا لغير رسول الله -صلى الله عليه وسلم- هل سنلجأ إلى لترجيح؟ ما الضرورة إلى اللجوء إلى الترجيح لو أن عندنا قولاً قاله صحابي في مسألة باجتهاده وقول قاله صحابي آخر باجتهاده فهذا قال قولاً وذاك قال قولاً آخر، هل سنقول هذان القولان قد تعارض، إذن هناك راو أخطأ فيما نسبه إلى أحد الصحابيين؟.

ل، لماذا؟! من الممكن أن يقول الصحابي قولا باجتهاده فيخطيء وهذا من باب الراجح والمرجوح اختلاف الاجتهاد من الممكن أن يصيب ذلك الصحابي ومن الممكن أن يخطيء، لكن ليس كل ما يجيء عن الصحابة من قول

أو اجتهاد يتعارض مع ما قاله غيرهم من الصحابة يلزم منه أن يكون أحد الرواة الذين رووا عن أحد الصحابة أخطأ في ذلك لا؟ هذا أصاب فيما نقله عن ذلك الصحابي وهذا أصاب فيما نقله عن الصحابي الآخر وإنما هذا اجتهد فأصاب وهذا اجتهد فأخطأ والكل مأجور -إن شاء الله تعالى-.

كذلك الأمر عندنا الإمام نافع مولى عبد الله بن عمر والإمام الزهري محمد بن شهاب الزهري هذا اجتهد في مسألة فقال قولا، ثم نفس المسألة اجتهد فيها نافع فقال قولاً آخر، اختلفت الآراء أم لا؟ اختلفت الآراء ماذا نقول نحن؟ نقول هناك من أصاب إما أن الزهري أصاب وإما أن نافعاً هو الذي أصاب لكن هل سنضعف ما قاله الزهري؛ لأنه يخالف ما قاله نافع لمجرد أن نافعاً خالفه لا بل هذا صحيح إلى الزهري وهذا صحيح إلى نافع إلا أن اختلاف هذا تغاير مع اختلاف هذا فأحدهما أصاب والآخر أخطأ، كذلك ما يتعلق بالاختلاف الواقع في الزيادة هو اختلاف على راوي وليس اختلافا على رسول الله -صلى الله عليه وسلم.

كما قلنا الناس اختلفوا على نافع، فبعضهم زاد الزيادة في حديث نافع وبعضهم لم يزد تلك الزيادة في حديث نافع، هل نحن لكي نرد هذه الزيادة في حاجة إلى أن تقع منافية، اشتراط المنافاة كي نردها هذا فيما يضاف إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أما ما يضاف إلى واحد من الرواة قد يقع غير مناف ومع ذلك نلجأ إلى الترجيح فنرجح رواية من أصاب ورواية من أخطأ.

يعني حديثنا هذا مالك رواه بالزيادة وغيره مالك رواه بغير الزيادة عندما نقول كقول من ذهب من أهل العلم أن هذه الزيادة غير مقبولة، هل هو لا يقبلها بمعنى أنه يخطأ الصحابة أو يخطيء رسول الله أبدا وإنما يخطيء الراوي الذي زادها عن نافع، هذا الراوي لكي نحكم بخطأه لابد أن تقع روايته منافية قد لا تكون نافية بل قد تستقيم مع بقية الأحاديث ومع ذلك لا يقبلها العلماء لأن بحث العلماء هل فعلا نافع حدث بها أم لا؟.

وقد ذكرنا في المثال السابق مثال محمد بن فضيل في الزيادة التي أنكرها الإمام أحمد في حديث عائشة وهي (والملك لا شريك لك) هل هذه الزيادة منافية لابد من أنها صحت من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في حديث آخر ولكن شأن الإمام أحمد هل فعلا محمد بن فضيل حفظ ذلك أم لم يحفظ هل الأعمش حدث بهذه الزيادة أم لم يحدث وإنما أخطأ عليه فيها محمد بن فضيل.

إذن هنا لا نقول هذه الزيادة لم تقع منافية فيجب قبولها هذا الكلام يقال فيما يضاف إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، مثلا حديث أبي موسى الأشعري عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: (بين يدي الساعة أياماً يرفع فيه العلم ويظهر فيها الهرج) والهرج القتل هكذا الحديث يروى عن أبي موسى عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، العلماء قالوا قوله والهرج القتل هذا خطأ ليس هو من كلام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إنما هو مما قاله أبو موسى الأشعري -رضي الله عنه وأرضاه- بعقب الحديث تفسيرا للهرج الوارد للحديث، فهذا يسمى إدراجا لأنه جعل كلام الراوي من جملة كلام النبي -صلى الله عليه وسلم- من غير فصل، فهذا إدراج هو كلام للصحابي أم لا؟ هل هذا الكلام يتعارض مع أصل الحديث؟.

هو لا يتعارض مع أصل الحديث هو يفسر الحديث ومع ذلك العلماء قالوا هذا الصواب في حديث أبي موسى أنه من كلام أبي موسى وليس من كلام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ومع ذلك فقد صح كما في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أنه روى عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- هذه الزيادة، أم حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- أنه قال: والهرج القتل مضيفا ذلك إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

إذن هذه الزيادة صحيحة المعنى لا تتعارض مع أصل الحديث ولا تتنافى معه ومع ذلك ناقش العلماء في صحتها في حديث أبي موسى خاصة مع تسلميهم أنها أولا: غير متعارضة ولا منافية لأصل الحدي ثم إنها قد رويت عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، (أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار) حديث أبي هريرة معروف، وتكلم العلماء في أن هذه الزيادة هي من قول أبي هريرة وليست من قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم- والذي أدرجها إنما أدرجها في أول الحديث؛ لأن أبا هريرة لما وجد قوما لا يحسنون الوضوء قال أحسنوا الوضوء فإني سمعت أبا القاسم -صلى الله عليه وسلم- يقول: (ويل للأعقاب من النار) فالقدر الذي أضافه أبو هريرة إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- هو قوله (ويل للأعقاب من النار) أما قوله أسبغوا الوضوء فهو من قوله هو، العلماء قالوا الصواب أن هذا مدرج ليس هذا في حديث أبي هريرة من كلام النبي -صلى الله عليه وسلم- يعني (أسبغوا الوضوء) إنما هو من كلام أبي هريرة مع أنه صح من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: (أسبغوا الوضوء) فالمعنى صحيح ومع ذلك نازع العلماء وناقشوا في صحة هذه الزيادة وقبولها في حديث أبي هريرة خاصة.

فإذن من يشترط في رد الزيادة أن تقع منافية، هذا لم يفهم موضوع المسألة نحن الآن لا نتكلم فيما أضيف إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إنما نتكلم فيما أضيف إلى هذا الراوي، هل فعلا هذا الراوي حدث بالحديث أم لا؟ قد يكون الراوي فهم من الحديث فهما، فهذا الفهم قد لا يكون متعارضا وقد يعبر لفهمه للحديث بألفاظ تحمل معاني غير

المعاني التي اشتمل عليها أصل الحديث، فهو من هذه الحيثية غير متعارضة ولا غير منافية إنما هي زيادة مجردة، إما أن تكون محفوظة وإما أن لا تكون محفوظة من الممكن أن يكون الرسول -صلى الله عليه وسلم- قال ذلك، ومن الممكن ألا يكون قالها.

بحثنا الآن هل فعلا وقع ذلك في حديث الراوي الذي اختلف عليه في ذكر هذه الزيادة من عدمها أم لا؟ فإذا ترجح لدينا أنه زادها فحيئد نقبلها، وإذا صح إسناده إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فالحديث صحيح بما اشتمل عليه من تلك الزيادة، لكن إذا ترجح لدينا أن هذه الزيادة لم يقلها ذلك الراوي الذي وقع عليه الخلاف في ذكرها فنحن لا نقبلها حتى وإن كانت صحيحة المعنى حتى ولو كانت لا تتعارض مع أحاديث أخرى مثلاً حديث (نهى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن التزعفر) هذا الحديث يرويه إسماعيل بن علية بإسناده عن أبي هريرة عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بلفظ (نهى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن أن يتزعفر الرجل) فروى شعبة هذا الحديث عن إسماعيل بن علية بالمعنى فأخطأ خطأه في ذلك العلماء، فماذا قال؟.

رواه بإسناه عن إسماعيل بن علية بإسناده إلى أبي هريرة (أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- نهى عن التزعفر) شعبة ظن أن اللفظ الذي جاء به يؤدي نفس المعنى الذي رواه له إسماعيل بن علية لكن بين اللفظين فرق حتى قال إسماعيل بن علية -رحمه الله تعالى- إن شعبة حدث عني بحديث واحد أوهم علي فيه حدثته أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- (نهى عن أن يتزعفر الرجل) فحدث عني أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- (نهى عن التزعفر) ومعلوم أن لفظ ابن علية أن يتزعفر الرجل أخف من لفظ شعبة الذي هو أعم، فيشمل الرجال ويشمل أيضاً النساء، فقد اشتملت حينئذ رواية شعبة أو اللفظ الذي جاء به شعبة على زيادة حكم لم توجد في أصل الحديث لا تتعارض من الممكن أن يكون الرسول قال هذا ومن الممكن أن يكون قال هذا وليس بين الحكمين تنافي وليس بين الحكمين تعارض فلو صح أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- نهى عن التزعفر وعموماً لأخذنا بذلك الحكم ولكن لم يصح ذلك عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لأنه لم يصح عن الذي روى الحديث الذي روى الحديث روى بلفظ الخصوص بينما جاء شعبة له بلفظ العموم.

فإذن لا نقول حينئذ إن هذه الرواية العامة لا تتنافي مع الرواية الخاصة فإذن لا تعارض ولا تنافي فلنقبلها لأن بحثنا الآن ليس فيما يضاف إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إنما فيما يضاف إلى الراوي نفسه قد يروي الراوي الحديث بلفظ من قبله بمقتضى ما فهمه من الحديث كما فعل شعبة، وأحيانا يغير كما في حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة: (كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج) قد يكون اللفظ الوارد في الحديث محتملاً لأكثر من معنى، فيأتي بعض الرواة فيحمله على بعض المعاني دون بقية المعاني فحينئذ يكون قد غير في سياق الحديث وفي المعنى الذي تضمنه الحديث.

هل إذا كان اللفظ الذي قاله النبي -صلى الله عليه وسلم- يشتمل على أكثر من معنى فهل إذا أنت حملته على معنى من تلك المعاني هل يكون في ذلك تنافي أو تعارض؟ أبداً ليس في هذا تنافي لأن اللفظ الذي جئت به يدخل في اللفظ الذي جاء به غيري، ولماذا؟ لما روى وهب بن جرير هذا الحديث فقال: فيه (لا تجزيء صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب) ماذا قال العلماء؟ قالوا هذا خطأ أخطا فيه وهب بن جرير لأنه حمل الخداج المذكور في الرواية الأصلية على عدم الإجزاء، فهو لم يفهم من الخداج سوى عدم الإجزاء وغيره قد يفهم من ها عدم الكمال، واللفظ يحتمل لهذا ويحتمل لهذا فهو حمله على أحد المعنيين.

بطبيعة الحال المعنى الذي حمل الرواية عليه هو لا يتنافى مع أصل الحديث ومع ذلك هو خطأ؛ لأنه ضيق ما اشتمل عليه اللفظ النبوي لأن اللفظ النبوي أعم من أن يكون مشتملا على المعنى الذي اشتمل عليه اللفظ الذي جاء به الراوي، إذن نحن هنا انتهينا بفضل الله تعالى من نقاط جوهرية في هذا الباب وكيفية فهم هذا الباب وفهم كلام أهل العلم فيه ولكنه لم ينته بعد فالكلام فهي يحتاج إلى لقاء آخر فإن شاء الله تعالى نكمله في اللقاء القادم بإذن الله تعالى وستجدون ما يسركم.

كان السؤال الأول: اذكر مثالا على إطلاق الاعتبار على معنى المعرفة؟.

وكانت الإجابة: الاعتبار قد يكون معناه المعرفة والاختبار وذلك بأن تعرض أحاديث الراوي على رويات الثقات فإن وافق عرف ذلك مثال ذلك، ما رواه الشافعي عن مالك بن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعا، (الشهر تسع وعشرون) ظن بعضهم أن الشافعي تفرد به عن مالك لكن وجدنا للشافعي متابعاً عن مالك وهو عبد الله بن مسلمة القعنبي

هو الأخ قال كلام طيب جدًّ، لكن المثال لا ينطبق على الإجابة نحن نتكلم عن إطلاق الاعتبار بمعنى الاختبار وليس بمعنى الاستشهاد والتقوية وإنما ذكرنا نحن في اللقاء السابق ما كان من شأن أحمد بن حنبل وابن معين -رحمهما الله تعالى- لما كان ابن معين يسمع أحاديث الضعفاء أحاديث كأبان بن أبي عياش ويكتبها ويحتفظها ليميزها

ويعرفها ويعرف ما أصاب فيه ما قد يعمد إليه الكذابين من تغيير أبان بجعل ثابت البناني مكانه فهذا هو الاعتبار وهذا هو المعنى المقصود من الاعتبار بمعنى المعرفة واختبار أحاديث الراوي.

السؤال الثاني: اذكر مثالاً عن النكارة الإسنادية؟

وكانت الإجابة: ذكر في الكامل من حديث إسماعيل أبي أويس عن مالك عن ابن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً (إذا وضع بين يدي أحدكم طعام...) الحديث قال: حديث منكر عن مالك لا أعرفه إلا من حديث بن أبي أويس عنه، وابن أبي أويس هذا روى عن خاله مالك أحاديث غرائب لا يتابعه أحد عليها.

هذا المثال لا يصلح في النكارة.

هل الحديث الذي رواه أبو هريرة في إطالة الغرة في الوضوء من الزيادات الثقات وإذا كان كذلك أين هي الزيادة؟

نعم الحديث (إن أمتي يأتون يوم القيامة غرا محجلين من أثر الوضوء) هذا هو الحديث، ثم زاد بعضهم فيه زيادة (فمن استطاع أن يطيل غرته فليفعل) قال العلماء قوله: (فمن استطاع أن يطيل غرته فليفعل) هذا من قول أبي هريرة وليس من قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وتلاحظون أنها زيادة غير مناسبة، فقط هي بنت حكماً هذا حكم فهمه أبو هريرة من أصل الحديث وغيره فهم من أصل الحديث خلاف ما فهم أبو هريرة، لكن لا شك أن عدم توفيق أبو هريرة من فهم الحديث على وجهه لا يدل على أن ما قاله يتنافى مع الحديث فلفظ الحديث يحتمل هذا الذي فهمه أبو هريرة -رضي الله عنه وأرضاه – ومع ذلك العلماء قالوا هذه من قول أبي هريرة وليس من قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ولم يشترطوا المنافاة لردها ولعدم تصحيحها عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم.

يقول: كيف نفرق بين زيادة الثقة والشاذ عند قراءتنا لابن حجر؟

الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- من أفضل الذين كتبوا في هذا الموضوع وفرقوا بين الرواية الشاذة والرواية المحفوظة، ونحن قلنا لا تقول كيف نفرق بين الشاذ وبين زيادة الثقة، لأن الشاذ أصلا زيادة ثقة ورواية ثقة؛ لأن الشاذ جاء به ثقة عن ضعيف، جاء به راوي ثقة فإذن هو يعتبر زيادة من ثقة ولكن نقول كيف نميز بين الزيادة التي يجيء بها الثقة فتكون شاذة والزيادة التي يجيء بها الثقة فتكون محفوظة، وهذا بطبيعة الحال يرجع فيه إلى كتب علل الأحاديث، وما قاله العلماء المتخصصون في الحكم على الأحاديث.

يقول: الخطيب البغدادي قال: مر بقبول زيادة الثقة مطلقاً وقال في بعض المصنفات الأخرى بالتفصيل نرجو إلقاء الضوء على هذه المسألة وبيان آخر القولين للخطيب وأرجحهما؟

هذا تابع للنظر في الثقة من هو الثقة الذي تقبل زيادته، وهذا أيضاً سنتناوله في اللقاء القادم -إن شاء الله تعالى-.

تقول: كيف نعرف أن في هذه الرواية زيادة؟

من عرض الروايات بعضها على بعض فحينما نقف على رواية، ثم نقف على بقية الرويات الأخرى التي رواها الرواة عن هذا الشيخ أو لهذه الرواية نعرف من زاد ومن نقص فبعرض الروايات بعضها على بعض نعرف الذي زاد في الرواية والذي نقص منها وبطبيعة الحال هذا من أدق مباحث علل الأسانيد والمتون علل الأحاديث عموماً، فلا ينبغي أن يستقل الإنسان فيها بحكم بل ينبغي أن يسترشد دائما وأبدا بأقوال أهل العلم -رحمهم الله تعالى.

قلنا أن الملحظ في زيادة الثقة عن نقطة جوهرية وهي ما زاده الراوي نفسه وليس ما أضيف إلى الرسول -صلى الله عليه وسلم- فكيف نعرف في هذه الرواية هذا القدر الزائد الذي نبحث فيه هل هو من زيادة الراوي كيف نعرف هل هو من قول الرسول -صلى الله عليه وسلم- أم هو مما أضيف إلى الراوي؟

بطبيعة الحال نحن لا نستطيع أن نثبت ذلك عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلا بعد أن نثبته عمن رواه عنه لأن إثباته عن النبي -صلى الله عليه وسلم- فرع من إثباته عمن رواه عنه فإذا لم نستطع أن نثبته عمن رواه عنه فكيف نستطيع أن نثبته عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فالمسألة مرتبط بعضها ببعض ومرتب بعضها على بعض.

هل في حديث صفة التحليق في التشهد، وردت روايات كثيرة بأن الرسول -صلى الله عليه وسلم- كان لم يحرك السبابة ووردت رواية أن الرسول -صلى الله عليه وسلم- كان يحرك السبابة فهل هذه تعتبر من روايات الثقة وهل هي مقبولة؟

بلا شك من روايات الثقة لأن الذي زادها زائدة بن قدامه فهي من زيادة الثقات ولكن كما قلنا ليس دائما وأبدا تكون زيادة الثقة من المقبول فمنه الشاذ ومنه غير الشاذ وهذا -إن شاء الله تعالى- نفصل فيه القول في اللقاء القادم.

الناس متباينون في عصرنا في استعمال المتابعة فمنهم المفرق ومنهم المفرط أرجو التعليق على هذه القضية وذكر الموقف الذي يجب على طالب العلم أن يتخذه حيالها؟

لا شك أن الشواهد والمتابعات التي يجيء بها الرواة سواء كانوا من الثقات أو من الضعفاء الذين لم يشتد ضعفهم، هذه الشواهد وتلك المتابعات ما ترجح لدينا ولدى أهل العلم أنها صحيح فهي بطبيعة الحال محتج بها بمفردها فتزداد قوة بما انضم إليها من بقية الروايات، أما ما كان منها من قبل الرواة الضعفاء أو الذين لم يشتد ضعفهم فهذه ينتفع بها

بطبيعة الحال ويسترشد بها في تعضيد الروايات وتقوية الروايات وترجيح بعض الروايات على بعض كما قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه لما سئل عن الأحاديث الفوائد قال الأحاديث عن الضعفاء قد يحتاج إليها في وقت أي في باب الشواهد و المتابعات والمنكر أبدا منكر.

وفرق بين أن تكون الرواية يرويها ضعيف وبين أن تكون الرواية منكرة، فالتي يرويها الضعيف هي تحتمل النكارة وعدم النكارة قد تكون صواباً وقد تكون خطأ فالأمر فيها على الاحتمال ليس الضعيف دائما وأبداً يأتي بالمنكر أحياناً يأتي بغير المنكر، فإذا وجدنا الضعيف روى الرواية فقد يكون ذلك من قبيل ما حفظه ذلك الضعيف وإن كان قليلا أو يكون من قبيل المنكر فإن ترجح لدينا أنه من قبيل المنكر لمن نعرج عليه ولم نلتفت إليه، ولا نشغل به الوقت، أما إذا احتمل الأمرين ننظر فيه ونعرضه على الروايات الأخرى لنرجح فيه جانب الإصابة أو جانب الخطأ، فإذا ترجح فيه جانب الإصابة أو جانب الخطأ فإذا ترجح فيه جانب الإصابة فهذا ينتفع به أما إذا ترجح فيه جانب الخطأ فهذا لا ينتفع به كالمرسل مثلا فالمرسل فيه سبب يمنعنا من الاحتاج به ولكن ليس كل مرسل منكرا فمن المرسل ما هو منكر ومن المرسل ما ليس بمنكر فإذا ترجح لدينا أن هذا المرسل ليس منكراً فنحن ننتفع به في تقوية الأحاديث وترجيح بعضها على بعض أما إذا ترجح أنه من قبيل المنكر فهذا وجوده كعدمه، والله أعلم.

السؤال الأول: ما العلاقة بين الشاذ وزيادة الثقة؟.

السؤال الثاني: هل يلزم من عدم المنافاة بين الرواية المزيدة والرواية الناقصة قبول الزيادة؟.

الدرس السابع عشر
تابع باب زيادة الثقة

إن الحمد لله تعالى نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد:

تكلمنا بحمد الله –تعالى- في اللقاء الماضي حول زيادة الثقة، وذكرنا في ما ذكرناه أن هذا الباب من أبواب علوم الحديث إنما هو يعالج جانباً من جوانب علل الأحاديث التي تقع في الروايات من قبل بعض الثقات، فالثقة إذا ما أخطأ قد يكون خطؤه بالزيادة أو بالنقصان، بالتقديم أو بالتأخير، بالإبدال، أي القلب، إبدال شيء بشيء آخر في الإسناد أو في المتن، وتناولنا معنى الزيادة والعلاقة بينها وبين التفرد والعلاقة الأخرى بينها وبين الحديث الشاذ، ثم انتهينا إلى ما ذكره بعض أهل العلم من أن الزيادة إنما تكون مقبولة من الراوي الثقة الذي جاء بها ما لم تقع منافيةً لغيرها من الروايات سواء للرواية الناقصة التي لم تذكر فيها تلك الزيادة، أو للروايات الأخرى التي رويت عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وهذه النقطة كانت في حاجة إلى إيضاح تكلمنا عليها في اللقاء الماضي بشيء من الإجمال، ونحاول جاهدين اليوم -إن شاء الله تعالى- أن نزيدها تفصيلاً وتبييناً.

لا شك أن الزيادة إذا ما وقعت منافية بمعنى أنها تتعارض مع ما صح من سنة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فإنها حينئذ إن لم يمكن التوفيق بينها وبين الصحيح الثابت فتكون من قسم الحديث المردود؛ لأنها كما ترون وقعت منافية تتعارض مع الثابت المتقرر المحفوظ عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، فهذه الزيادة التي زادها ذلك الراوي في حديثه إذا وجدناها تتعارض مع أصل الحديث، أي الحديث بدون هذه الزيادة أو تتعارض مع الثابت المحفوظ من سنة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فليس من شك أنها حينئذ تكون زيادة مردودة غير مقبولة والعلماء يستدلون بمنافاتها للصحيح الثابت على كونها غير محفوظة، وعلى أن الراوي الذي جاء بها إنما أخطأ في ذلك لاسيما إذا كان إنما جاء بها وغيره من الرواية الذين رووا الحديث نفسه عن شيخه فصاعداً إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- لم يذكروا تلك الزيادة، فهذا مما يقوي أن الراوي لم يحفظ الحديث:

أولاً: لكونه جاء بما لم يأت به غيره ممن روى الحديث نفسه.

ثانيًا: لكون زيادته التي جاء بها مخالفة لما رواه غيره من الرواة.

فكل ذلك إذا انضم بعضه إلى بعض يرجح لدى الباحثين الناقدين أن هذا الراوي الذي جاء بتلك الزيادة أخطأ ولم يصب.

لكن هل معنى هذا أن رد الزيادة وعدم قبولها لابد وأن يقع في الرواية المنافية فقط، بمعنى أننا لا نرد الزيادة إلا إذا جاءت منافيةً للرواية الأصلية الناقصة التي لم ترد فيها الزيادة، أو للرواية الأخرى المروية عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بحيث أن الزيادة إذا جاءت موافقة لما رواه الآخرون أو جاءت غير مخالفة لما قد رواه الآخرون أو غير منافية للثابت المحفوظ عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- هل معنى ذلك أنه يلزم حينئذ أن تكون مقبولة؟ لا، بل نقول: رغم أنها أحيانًا لا تكون منافيةً، ولا تكون معارضةً للروايات الأخرى، فأحياناً تكون مقبولة، وأحياناً تكون غير مقبولة، والأمر ليس دائراً مع التنافي وعدمه، وإنما يدور مع مدى حفظ ذلك الراوي لهذه الزيادة مع عدم ذلك بحسب الدلائل والقرائن التي تحتف بالرواية فتدل الباحث الناقد على أن هذا حفظ وهذا لم يحفظ، أن هذا أصاب وهذا لم يصب، تعالوا بنا ننظر مثلاً إلى الزيادات بأنواعها:

قلنا: كزيادات إسنادية، وهناك زيادات أخرى تكون في المتون كما مثلنا لذلك في اللقاء الماضي، وأنت إذا نظرت إلى مجموع هذه الزيادات تجد أن أغلبها لا يكون منافياً للرواية الناقصة، ومع ذلك العلماء -رحمهم الله تعالى- تارة يقبلونها، وتارة لا يقبلونها، وليس القانون عندهم هو المنافاة أو عدم المنافاة، بحيث ما كان منافياً لا يقبل، وما لم يكن منافياً يقبل أبداً، بل نجد العلماء أحيانًا تكون الزيادة غير منافية ومع ذلك لا يقبلونها في ذلك الحديث ذهاباً منهم إلى أن الراوي الذي زادها أخطأ وإن لم يخطئ الخطأ الفاحش الذي يفضي بالرواية أو الحكم عليها بأنها منافية أو معارضة لما قد ثبت وصح عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، فالزيادة الإسنادية مثلاً لا يقع بينها تناف، نحن ذكرنا من الزيادات الإسنادية ما يختلف الرواة في وصل الحديث وإرساله، بعض الرواة يوصل الحديث، والبعض الآخر يرسله، هل هناك من تناف بين الوصل والإرسال؟ هل الإرسال يتنافى مع الوصل؟ هل الوصل يتنافى مع الإرسال؟ ليس هناك من تناف، التنافي عند العلماء الذين اشترطوا المنافاة لرد الزيادة هو أنه يلزم من قبول الرواية الزائدة رد الناقصة، أو من قبول الناقصة رد الزائدة بحيث أن الروايتين لا يجتمعان أبداً، بينهما تعارض واضح، لا يمكن بينهما الجمع والتوفيق والتأويل، بحيث تستقيم هذه الروايات وتجتمع على معنى من المعاني، فهذا هو معنى التنافي عندهم، يعني إذا قبلت هذه فيلزمك أن ترد الأخرى؛ لأن الأخرى متعارضة مع الأولى، فهل نجد نحن في اختلاف الرواة في وصل الحديث وإرساله نوعاً من التنافي؟ ليس هناك نوعاً من التنافي، فقد يكون الحديث صحيحاً عن رسول الله -

صلى الله عليه وسلم- موصولاً، وقد يكون الحديث أيضاً رواه بعض التابعين عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مرسلاً وليس هناك من تعارض ولا تنافي بين الوصل والإرسال، بل من الممكن أن يكون الحديث صحيحاً بالوجهين جميعاً، فبعضهم روى الحديث موصولاً عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وبعضهم لم ينشط فأرسل الحديث، لم ينشط بحيث يذكر كل رواة الحديث فرواه مرسلاً من غير ذكر الصحابي فيه، فهل هذا تعارض؟ إنما هذا تنوع في الرواية، هذا تنوع في الرواية.

ومع ذلك نحن نجد علماء الحديث -عليهم رحمة الله تبارك تعالى- تارة يرجحون الإرسال على الوصل، وتارة يرجحون الوصل على الإرسال، وتارة يقبلون الرواية على الوجهين موصولة ومرسلة ويقولون: كل ذلك صواب، فالرواية صحت بالإسناد الموصول إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كما أن الذي أرسلها لم ينشط ليذكر الإسناد بتمامه فرواه ناقصاً، رواه بغير ذكر الصحابي فيه، لمعنى من المعاني التي من أجلها يقع الإرسال في الرواية، فإذن أحيانًا يرجحون الوصل، وأحياناً يرجحون الإرسال، وأحياناً يقبلون الوصل والإرسال جميعاً، وحينئذ إذا ترجح لديهم أن الرواية محفوظة عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- موصولة ومرسلة، فحينئذ يكون عندنا في الباب حديثان أو طريقان طريق موصول وطريق مرسل، فهذا يقوي هذا ويؤيده.

فإذن نحن لا نرى تعارضاً بين وصل الحديث وإرساله، ومع ذلك وجدنا علماء أهل الحديث -عليهم رحمة الله تعالى- كثيرًا ما يعمدون إلى إعمال الترجيح في مثل هذا، ولا يقبلون الإرسال والموصول أبداً، بحجة أنه ليس هناك من تناف بين الوصل والإرسال، فعدم وجود التنافي لم يمنعهم من الترجيح، عدم وجود التنافي لم يمنعهم من سلوك مسلك الترجيح، فتارة يرجحون الوصل، وتارة يرجحون الإرسال.

الرفع والوقف، اختلاف الرواة في رفع الحديث ووقفه، هذا يرفع الحديث ويضيفه إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وهذا يوقفه على بعض الصحابة أو التابعين، فهل أنتم تجدون من تنافٍ وتعارض بين الأمرين؟.

ما المانع أن يكون الحديث قد قاله رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وقد قال بمثله صحابي من الصحابة الكرام، فجاء كلامه موافقاً لكلام النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، هل هناك من تنافٍ؟ ليس هناك من تنافٍ ولا تعارض، ومع ذلك نجد العلماء يسلكون مسلك الترجيح فيما اختلف فيه الرواة رفعاً ووقفا، فتارة يرجحون المرفوع على الموقوف وتارة يرجحون الموقوف على المرفوع، وأحياناً أخرى يقبلون الرواية مرفوعةً وموقوفةً بحسب القرائن والدلائل التي تنضم إلى الرواية، فترجح جانباً على جانب، فرغم أنه لا تعارض ولا تنافٍ بين الرفع والوقف، إلا أن العلماء أيضاً سلكوا مسلك الترجيح، فتارة يرجحون هذا، وتارة يرجحون هذا بحسب الدلائل والقرائن، ولم يقولوا: إن الوقف والرفع لا يتعارضان إذن يجب قبول زيادة الرفع أبداً لم يقل ذلك علماء الحديث -عليهم رحمة الله تبارك تعالى- وإنما كما قلت: يلجئون إلى الترجيح وإلى إعمال القرائن المحتفة بالرواية، والتي على أساسها يترجح جانب الوقف أو جانب الرفع.

تعالوا بنا ننظر في الزيادات المتنية، هذه زيادات في الإسناد، هناك زيادات أخرى في المتن، فهل العلماء علماء الحديث -عليهم رحمة الله تعالى- إذا ما وجدوا تلك الزيادة المتنية التي وقعت في المتن غير معارضة للرواية الناقصة أو للرواية الأخرى المروية عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا وجدوها كذلك غير منافية هل يقبلونها أبداً؟ لا، لا يقبلونها أبداً، بل تارة يقبلونها، وتارة لا يقبلونها رغم أنها لم تقع منافيةً، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن الميزان الذي يسلكه المحدثون ويزنون به قبول الزيادة أو عدم قبولها ليس هو التنافي وعدمه، وإنما ما يدل عليه الروايات والقرائن المحتفة بها من كون الراوي حفظ الزيادة أو لم يحفظها، حتى وإن كان الحديث مع ذلك أو الزيادة غير منافية لأصل الحديث.

بالأمس القريب تكلمنا في اللقاء الماضي عن زيادة من المسلمين التي زادها الإمام مالك -رحمه الله تبارك تعالى- في حديث صدقة الفطر، زيادة "من المسلمين" هي زيادة انبنى عليها حكم لا شك، ولكن هل بينها وبين أصل الحديث تعارض؟ ليس بينها وبين أصل الحديث تعارض ولا تنافي، فأصل الحديث بدون هذه الزيادة يفيد على أن زكاة الفطر تجب على كل من عنده عبد ذكراً كان أو أنثى، مسلماً كان أو غير مسلم، فالحديث يحتمل هذه المعاني، يحتمل أن يكون الذي يُخرج عنه زكاة الفطر مسلماً أو غير مسلم، فجاءت الزيادة وبينت أن زكاة الفطر إنما تجب على من كان العبد المسلم، من كان مسلماً من العبيد، وليس من كان غير مسلم من العبيد، فهل هذه الزيادة تتعارض مع أصل الحديث؟ لا تتعارض، وإنما وضحت المعنى المراد من الرواية الناقصة وبينت ذلك في تلك الزيادة، فالرواية الناقصة تحتمل أن العبد المسلم، والعبد الكافر كلاهما يخرج عنه زكاة الفطر، فجاءت الرواية الزائدة بينت أن هذه الزكاة إنما تختص بالعبد المسلم دون الكافر، فهي لم تتعارض مع الحديث وإنما بينت المراد منه على وجه التحديد؛ لأن الحديث بدونها كان يحتمل أكثر من معنى، فإذن هذا لا تعارض ولا تناف، ومع ذلك اختلف أهل العلم في قبول هذه الزيادة مع أن الذي جاء بها ثقة من الثقات، بل هو من كبار الحفاظ وهو الإمام مالك بن أنس -رحمه الله تعالى- رغم أنه أيضاً لم يتفرد بها كما ذكرنا وأشرنا إلى ذلك، بل وافقه على ذكرها غيره.

فالأئمة حينما ردوا الزيادة لم يردوها لأنها منافية، هم لم يفهموا منها المنافاة، هم أدرى بفهم حديث رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، وإنما ردوها لأنهم رأوا أنهم زيادة تفرد بها واحد دون سائر الناس، فأين كان بقية الرواة الذين هم من أصحاب نافع عن هذا الحديث حتى يخفى عليهم ذلك الحكم، ولا يطلع عليه إلا واحد منهم، هذا هو منظور الحديث الذي يراعيه علماء الحديث -عليهم رحمة الله تبارك تعالى.

فإذن الزيادة لم تقع منافية ومع ذلك بعضهم قبلها وبعضهم لم يقبلها، ولم يأت من قبلها ويقول للذي لم يقبلها: إنها ليست منافية، ولم يعترض عليه بذلك؛ لأنه يعلم أنه لم يردها لكونها منافية، وإلا فهي ليست بمنافية، وإنما ردها؛ لأنه تفرد بها واحد في نظره ثم أن مثل هذه الزيادة لو كانت محفوظة لما خفيت على سائر أصحاب نافع الذين رووا ذلك الحديث، فمن هذه الحيثية العلماء -عليهم رحمة الله تبارك تعالى- إنما يقبلون الزيادة أو لا يقبلونها بحسب من جاء بها من الرواة، وبحسب القرائن المحتفة والتي تدل على إن كان الراوي حفظ أو لم يحفظ، ونحن نعلم أن كثيرًا من الزيادات التي يردها علماء الحديث في بعض الأحاديث، هم أنفسهم يصححونها من حيث النسبة إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن الميزان الذي يسلكونه ويتبعونه ليس هو المنافاة وعدم المنافاة؛ لأنه لو كان الأمر راجعاً إلى المنافاة فكيف وهذا حديث هم نفسهم يصححونه عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فهم من حيث نسبته إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يصححون ذلك، ولكن مع ذلك قد تأتي تلك الزيادة في رواية بعينها فيرون ذلك خطأ من قبل بعض الرواة، في ذلك الحديث بخصوصه وإن كان المعنى الذي جاء به ثابتاً عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.

الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله تعالى- لما تكلم في زيادة محمد بن فضيل عن الأعمش في لحديث عائشة أم المؤمنين في التلبية في الحج: (لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك) فزيادة (والملك لا شريك لك) نازع الإمام أحمد في صحتها، وخطّأ محمد بن فضيل في زيادته لها في حديث عائشة خاصةً، مع أنه هو نفسه يصححها عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، ولكن في حديث آخر، وهو الذي يرويه عبد الله بن عمر بن الخطاب -رضي الله عنهما- عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم.

فهل الإمام أحمد ينازع في صحة الحديث عن رسول الله؟ لا ينازع في صحة الحديث عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، إنما ينازع في صحة تلك الزيادة في حديث عائشة خاصة، فلو أن الأمر عند الإمام أحمد يرجع إلى المنافاة وعدم المنافاة، فهذا ليس بينهما تناف، كيف وقد صح عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وإنما قضية الإمام أحمد أنه يريد أن يحقق، هل هذه الزيادة في حديث عائشة خاصة؟ أم لا؟ والذي ترجح لديه: أن ذلك ليس من حديث عائشة إنما هو من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب، فهو الذي روى ذلك عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أعني تلك الزيادة خاصةً، وإلا فأصل الحديث قد روته عائشة وابن عمر -رضي الله عنهم جميعاً- عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- غاية ما هنالك أن عائشة لم تأت بتلك الجملة التي في آخر تلك التلبية.

فإذن لو كان الأمر راجعاً إلى المنافاة وعدم المنافاة لما كان الإمام أحمد -عليه رحمة الله تعالى- نازع في صحة هذه الزيادة وإلا فهو يصححها ويثبتها عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم.

أحيانًا يكون الحديث محتملاً لأكثر من معنى، اللفظ النبوي الوارد عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- هذا اللفظ يحتمل أكثر من معنى، فيأتي بعض الرواة فيروي الحديث بالمعنى الذي فهمه فيسوقه بلفظ من قِبَلِ نفسه وهذا اللفظ الذي جاء به من قِبَلِ نفسه في الواقع إنما يحمل اللفظ النبوي على بعض معانيه، فإذن هو لا ينافي أصل الحديث من هذه الحيثية؛ لأنه يتعارض، غاية ما هنالك أنه عَيّنَ بعضَ ما يندرج تحت كلام النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، فهو لم يعارض كلام النبي -عليه الصلاة والسلام-، ولم يأت بشيء يتعارض معه ولا ينافيه، كمثل ما رواه وهب بن جرير في حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة حيث قال: (لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب).

هذا العلماء قالوا: ذلك خطأ من وهب بن جرير، روى الحديث بالمعنى فأخطأ، والصواب في لفظه وهو الذي يرويه شعبة، والمحفوظ عن شعبة من رواية كبار أصحابه عنه، والذي رواه أيضاً غير شعبة عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ: (كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج) هذا اللفظ الصحيح المنسوب والمضاف إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ورد فيه لفظ: الخداج ولفظ الخداج معناه: النقص، وعدم الإتمام، فالنقص قد يكون نقص في أصل الصحة، قد يكون نقصاً في أصل الصحة، وقد يكون نقصاً للكمال، فاللفظ الذي ورد عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يحتمل المعنيين جميعاً، غاية ما هنالك أن وهب بن جرير رواه بلفظ دال على أحد المعنيين فقال: (لا تجزئ)، فحمل أو ففهم هو من الرواية عدم الإجزاء، فإذن هل هذا يتعارض؟.

لا شك أن لفظ النبي -صلى الله عليه وسلم- يحتمل عدم الإجزاء وعدم الكمال، فأنا حينما أروي الحديث عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مستعملاً لفظاً يدل على عدم الإجزاء فروايتي لا تتناقض، ولا تنافي الحديث في أصله،

ولكنها قيدت ما أطلق في الحديث، فالحديث يحتمل أكثر من معنى، فجاء الراوي فحمله على معنى واحد، فلأجل هذا لم يقبل الأئمة منه ذلك رغم أنه لا يقع بين روايته والرواية الأصلية أي تناف، واضح؟ ومع ذلك لم يقبلوا ذلك منه، واعتبروا ذلك من أوهامه، وأخطائه في الأحاديث.

كذلك السؤال الذي سألني عنه الأخ الكريم في اللقاء الماضي، وهو حديث التحريك، تحريك الإصبع في الصلاة، أي في التشهد، حديث وائل بن حجر في المسألة والذي يرويه زائدة بن قدامة عن من؟ من حديث وائل عن عاصم بن كليب في حديث وائل بن حجر، حفاظ الحديث يرون الحديث عن عاصم بن كليب بدون ذكر زيادة التحريك، بينما زائدة بن قدامة متفرداً عن سائر الحفاظ يزيد في الحديث عن عاصم بن كليب زيادة تحريك الإصبع.

هل التحريك أو عدم التحريك يتنافى مع الرواية الناقصة؟ الرواية الناقصة لم تتعرض للتحريك لا بإثبات ولا بنفي، لا بإثبات ولا بنفي، بينما زائدة بن قدامة زاد في رواية تلك الزيادة، فزاد معنى آخر فوق المعنى الذي رواه الناس وهو التحريك، فهل هذا فيه تناف؟ ليس فيه تنافٍ هذا لا يتنافى مع هذا، ولكن ليس هذا موضوع علم الحديث ولا ما يشغل المحدثين أنه يقع تنافي أو ليس متناف، نحن الآن نبحث ماذا فعل رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- هل فعلاً فعل التحريك أو لم يفعل؟ قد يكون من الجائز أن يكون فعل التحريك، ومن الجائز أن لا يكون فعل، وهذا الأمر الذي يكون جائزاً وقوعه من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أو عدم وقوعه ما دام أن هذا الأمر جائز في حقه -صلى الله عليه وسلم- فهو غير مناف، وهو غير مستبعد إذا ما صح عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقضية المنافاة غير موجودة هاهنا؛ لأنه إن صح أنه حرك فهذا لا يتنافى مع عدم التحريك، كما أنه إن صح أنه لم يحرك فهذا لا غبار عليه ولا يرد الحديث لأنه هذا مما اتفق عليه حفاظ الحديث.

فلو ثبت وصح عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنه كان يحرك لقبلنا ذلك، لا لأنه غير منافٍ لأصل الحديث ولكن لأنه جاء بالأصول الصحيحة وبالروايات الصحيحة المحفوظة عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، ونحن دائماً وأبداً نقول: نحن في علم الحديث لا ندرس ما يمكن أن يقع، أو ما يسوغ أن يقع، أو ما يحتمل أن يقع، وإنما ندرس ما وقع بالفعل، حينما يأتي الراوي فينسب حديثاً إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فنقول: هذا حديث ضعيف؛ لأنه لم يصح على أصول المحدثين أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال هذا القول أو فعل ذلك الفعل، فيأتي واحد ويقول: لماذا لا يصح؟ وهذا أمر سائغ، قد فعله غير النبي فلماذا لا يفعله النبي -صلى الله عليه وسلم-؟ نقول له: نحن الآن لا ندرس في ما يمكن أن يفعله الرسول أو لا يفعله، أو فيما يسوغ للنبي -صلى الله عليه وسلم- أن يفعله أو لا يفعله، أو فيما يجوز للنبي -صلى الله عليه وسلم- أن يفعله أو لا يفعله، لا، هذا ليس موضوع حديثنا، إنما موضوع حديثنا، أننا ندرس ما فعله بالفعل، وما صح أنه فعله -صلى الله عليه وآله وسلم-، وما صح أنه قاله -صلى الله عليه وسلم-، وليس ما يمكن أن يقوله أو ما يجوز أن يقوله، هذا الذي يفرق بين النظرة الحديثية وغيرها.

ولهذا نحن لا ننازع في أن زيادة التحريك غير منافية لأصل الحديث، هذا لا نزاع فيه، نحن لا ننازع في هذا، بالعكس من الممكن أن يكون الرسول فعل التحرك، ومن الممكن أن لا يكون فعل التحريك، فهذا جائز بطبيعة الحال، لكن بمقتضى أصول المحدثين هل هو فعل أم لم يفعل؟ هذا هو الذي ندرسه الآن، الرسول -عليه الصلاة والسلام- جاء في سنته أشياء كثيرة أنه فعلها أو قالها، الرسول صلى الله ع ليه وسلم أكل طعاماً ما، شرب شراباً ما، قال: دعاءً ما، صلى على هيئة معينة، أو على كيفية معينة، واضح هذا الكلام؟ فهذه الأمور لماذا أثبتناها عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-؟ لأنه جائز أن يفعلها؟ أم لأنه فعلها بالفعل؟.

لأنه فعلها بالفعل، وصح عن طريق الرواية وأصول المحدثين أن النبي -عليه الصلاة والسلام- فعل ذلك بالفعل، وصح بالروايات الصحيحة والأصول المستقيمة أن هذا مما يضاف وينسب إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم.

ونحن نحكم على أحاديث ضعيفة كثيرًا بأنها أحاديث ضعيفة، مع أنها لم تشتمل معناً منكراً، ولا معناً باطلاً من الممكن أن لا يصح عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- رغم أنها قد تكون قد حملت معناً مستقيماً جائز أن يكون قد قاله الرسول -عليه الصلاة والسلام-، أو فعله الرسول -عليه الصلاة والسلام-، ومع ذلك نحن نقول هذا غير صحيح عن رسول الله، ما معنى قولنا: غير صحيح؟ أي: لم يصح أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فعل ذلك الفعل، أو قال ذلك القول.

فهذا كذلك، حينما ندرس حديث التحريك أو غيره مما هو شبيه به لا ندرس هل هو ينافي أصل الرواية أو لا ينافي أصل الرواية بطبيعة الحال لو نافى فهذا إن دل على شيء إنما يدل على عدم صحة وثبوته عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ؛ لأن المنافي لا ينسب إلى رسول الله -عليه الصلاة والسلام-؛ لأن رسول الله لا تتعارض سنته، ولا تتناقض سنته -صلى الله عليه وآله وسلم.

فحينما ننظر في الحديث نجد أن الحديث يرويه عاصم بن كليب، واختلف الناس عنه فرواه جمهور الناس الثقات الحفاظ بغير زيادة التحريك، وجاء زائدة بن قدامة وهو نعم من جملة الثقات ولكنه واحد مخالفاً الجماعة جماعة

الحفاظ فهذا هو الشاذ، هذا هو الخطأ أو هذه هي الطريق التي يستدل بها على خطأ ذلك الراوي لاسيما وأنه ممن خالفه كبار الحفاظ كالثوري وأمثاله، هؤلاء حفاظ كبار.

قد يقول قائل: ما المانع أن يكون عاصم بن كليب نفسه حدث بحديث مرة بالزيادة ومرة بغير الزيادة، نقول: جائز، هذا لا نشك فيه، هذا أمر وارد، ولا ننازع فيه من حيث الجواز، والاحتمال هذا أمر وارد، ولكن إن صح ذلك فهو أدل على ضعف الزيادة، لماذا؟ لأنه يدل على أن عاصم بن كليب نفسه لم يضبط الحديث كما ينبغي؛ لأن عاصم بن كليب ليس كالثوري، وليس كهشام بن عروة، من كبار الحفاظ الذين يحتمل منهم التلون في الرواية والتلوع فيها بحيث يروي الحديث مرة على وجه، ومرة أخرى على وجه آخر، وإنما هو غاية ما هنالك أنه يوصف بأنه صدوق، يعني هو من أقل مراتب الثقات، وليس هو من كبار الحفاظ، وليس هو من المكثرين حديثاً، كالزهري وأبي هشام وابن عروة، أمثال هؤلاء الحفاظ الكبار، الذين من الممكن أن يكون عندهم الحديث الواحد بأكثر من إسناد وأكثر من وجه، وإنما هو دون ذلك بكثير، فلو صح أنه روى الحديث أكثر من مرة، مرة بالزيادة، ومرة بدون الزيادة، فهذا إن دل على شيء يدل على أنه نفسه هو لم يتقن حفظ الحديث، وأنه هو المخطئ فيه، وليس زائدة بن قدامة.

يقول قائل: رجعنا إلى ترجمة زائدة بن قدامة فوجدنا بعض أهل العلم يقول فيه: إنه كان لا يروي الحديث إلا إذا سمعه ثلاث مرات، يستدل بذلك على تثبته وإتقانه، وهذا أمر عادي، هكذا كان شأن غير زائدة أيضاً، هذا يحيى بن معين يقول: « إنا لنسمع الحديث من ثلاثين وجهاً ثم نخطئ فيه » فهذا ليس فيه مزيد إتقان، ولا دليل على تثبت، ولا على شيء يتفرد به عن سائر الثقات، بل هذا كان شأن عامة الثقات، الحفاظ المتقنين، فهذا ابن معين يقول: نسمع الحديث من ثلاثين وجهاً ثم نخطئ فيه، فما بالك بمن يسمعه من ثلاثة أوجه، الشاهد: أن قبول الزيادة أو عدم قبولها ليس راجعاً إلى المنافاة وعدم المنافاة، وإنما راجع إلى الدلائل والبراهين، والقرائن المحتفة بالرواية التي تدل على حفظ الراوي أو عدم حفظه لتلك الزيادة.

ونحن قلنا في اللقاء الماضي أن علماء الحديث -عليهم رحمة الله تعالى- ينظرون إلى الزيادة على أنها من المضاف إلى الراوي لا من المضاف إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، يعني قول المحدثين: هذا حديث صحيح عن الزهري، ما معناه؟ معناها: أن الزهري قال هذا القول، أو فعل ذلك الفعل، قال هذا القول أو فعل ذلك الفعل، هذا هو ما يتعلق بنسبة الخبر إلى من عزي إليه وأضيف إليه.

لكن ما بعد ذلك من استقامة هذا القول أو الفعل، أو عدم استقامة هذا القول والفعل، أو معارضة هذا القول والفعل أو معارضة هذا القول والفعل لأقوال الآخرين وأفعالهم، أو معارضة هذا القول والفعل للثابت من سنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، هذا أمر آخر.

فلو أن الزهري -رحمه الله ورضي عنه- قال قولاً أو روى حديثاً أو اجتهد أو فعل فعلاً ثم تبين أن هذا القول أو ذاك الفعل مخالف للثابت المحفوظ عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- هل يكون ذلك طاعناً في صحة هذا الخبر عن الزهري؟ لا يكون طاعناً، نقول: الزهري اجتهد في هذه المسألة فأخطأ، وكل الناس يصيبون ويخطئون، ولكن ليس لمجرد أن قوله أو فعله جاء مخالفاً للثابت المحفوظ من سنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أن ذلك يكفي لرد الخبر عن الزهري نفسه، لا نقول: هو ثبت أن الزهري قال هذا القول، أو فعل ذلك الفعل، غاية ما هنالك أنه لم يوفق إلى الصواب في هذه المسألة.

وهكذا هو الشأن في كل من كان غير رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، بخلاف رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، فإن سنته -صلى الله عليه وسلم- لا تتعارض، ولا تتناقض، ولا تتنافى، بل كل أقواله وأفعاله -صلى الله عليه وسلم- الصحيحة الثابتة عنه -صلى الله عليه وآله وسلم- إنما هي وحي من عند الله -عز وجل- ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

إذن حينما نقول هذا الكلام فلابد أن ندرك أن مسألة زيادات الثقات هي من المضاف إلى الراوي لا من المضاف إلى الرسول -عليه الصلاة والسلام-، وحينما نقول: هذه الزيادة مقبولة أو ليست مقبولة، فليس معنى ذلك أننا نضعف الأحاديث المضافة إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وإنما نقصد أن هذا الراوي الذي زاد هذه الزيادة في روايته عن هذا الشيخ أخطأ حيث زاد هذه الزيادة على هذا الشيخ، والصواب: أن هذه الزيادة لم يقلها ذلك الشيخ، قد يكون غير هذا الشيخ قال هذه الزيادة كما قلنا في حديث التلبية في الحج فهذا هو المفهوم الذي أريد أن أوصله لإخواني في معالجة هذه المسألة وفي فهم كلام علماء الحديث -عليهم رحمة الله تعالى- المتعلق بهذه المسألة.

نقطة أخيرة من النقاط التي ينبغي لطالب العلم أن يتفهمها حول هذا الموضوع: وهي ما يتعلق بالراوي أو بصفة الراوي الثقة الذي تقبل زيادته، صفة الراوي الثقة الذي تقبل زيادته من هو؟ من هو ذلك الراوي، كلمة ثقة.

نحن ذكرنا في لقاءات سابقة أن الثقة مراتب ودرجات، هناك الثقة والأوثق، هناك الحافظ والأحفظ، هناك المتقن والأتقن، وهناك من يقولون فيه ثقة ويقصدون به وصفه بالعدالة والضبط معاً، وهناك من يقولون فيه ثقة ويقصدون به وصفه بالعدالة دون الضبط، أليس هذا صحيحاً؟.

فكلمة ثقة من الكلمات التي تحمل معاني كثيرة فمن هذا الثقة الذي يقول العلماء بقبول زيادته، هل كل هؤلاء؟ أم يقصدون نوعاً معيناً من الثقات؟ وطائفة معينة من الثقات؟.

بطبيعة الحال، علماء الحديث عندما يقصدون طائفة معينة من الثقات، وليس كل من قالوا فيه ثقة وليس كل من وصفوه بهذا الوصف، إنما يقصدون ثقة معينة، من هذا هو الثقة المعين؟.

تعالوا بنا نتذكر ما قلناه في مسألة الإفراد ومسألة الشاذ، ذكرنا هناك أن التفرد إنما يقبل من الثقات الحفاظ الذين يمكن لمثلهم أن يطلعوا على ما لم يطلع عليه غيرهم، بخلاف الراوي الذي ليس من الدنيا إلا أحاديث قليلة، سمع مجلسين ثلاثة من بعض الشيوخ، فحمل عن هؤلاء الشيوخ أحاديث قليلة، هل مثل هذا يمكن أن يتفرد بأشياء لا توجد عند غيره من الحفاظ؟ بحيث يطلع هذا على قلة ما طلب من العلم، يطلع على أحاديث عن هؤلاء الحفاظ لا يعرفها أصحاب هؤلاء الحفاظ الذين جالسوهم وعرفوا أحاديثهم وحفظوها على أكمل وجه؟ هل هذا أمر معقول؟.

يعني الزهري -رحمه الله تعالى- هناك كبار أصحابه كمالك وابن عيينة وأمثالهما، هؤلاء تخصصوا في الزهري، وأفنوا أعمارهم في حفظ حديث الزهري، وأتقنوه غاية الإتقان، وعرفوا كل ما رواه الزهري من موصولات ومراسيل وموقوفات، فهم أدرى الناس بحديث الزهري -رحمه الله تعالى-، فكيف يخفى على هؤلاء جميعاً حديث من أحاديث الزهري؟ ثم لا يطلع عليه إلا راو ربما جالس الزهري مجلس من الجالس، أو التقى به في طريق من الطرقات، أو نحو هذا، هل يمكن لهذا الرجل الذي لم يجالس الزهري إلا ساعة من نهار أن يعلم من علم الزهري ما يخفى على كبار أصحابه؟!!.

بطبيعة الحال هذا أمر مستبعد جدًّا، بخلاف ما إذا روى ما رواه أصحاب الزهري، فإنه حينئذ يستدل بتلك الموافقة على أنه حفظ ولم يخطئ أما أن يزيد على أصحاب الزهري أشياء لا يعرفها أصحاب الزهري الذين عايشوا الزهري وأتقنوا حديثه وأفنوا أعمارهم في حفظ حديث وضبطه، هذا أمر لا يقبل من مثل هذا الراوي، وهذا ما أشار إليه الإمام مسلم في مقدمة الصحيح -رحمه الله تعالى- لما تكلم عن مثل هؤلاء الرواة في أنه لا يقبل حديثهم، وهذا ما أشار إليه الإمام شعبة بن الحجاج -رحمه الله تعالى- لما سئل عن الراوي الذي يترك حديثه قال: إذا روى عن المشهورين ما لا يعرفه المشهورون فأكثر ترك حديثه، يعني يعمد إلى المشهورين كالزهري مثلاً فيروي عن هذا المشهور أحاديث لا تعرف عند أصحابه المشهورين، فهذا دليل على خطئه فإذا أكثر من ذلك ترك حديثه، كما قال الإمام مسلم: « فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله ».

إذن الراوي الذي يقبل تفرده لابد أن يكون أيضاً من الحفاظ الذين يحتمل من مثلهم أن يأتوا بأشياء لا يعرفها غيرهم، فإذا كان هذا حال التفرد فما ظنك بالزيادة؟ ومعلوم أن الزيادة ليس تفرداً فقط، بل تفرد مع مخالفة؛ لأن الذي زاد روى ما قد رواه الناس، ولكن الناس رووا الحديث بغير الزيادة التي أضافها هو إلى تلك الرواية، فهو لم يرو حديثاً مستقلاً حتى نقول: لعله اطلع على ما لم يطلع عليه غيره مع بعد هذا الاحتمال أيضاً، لكنه روى ما قد رواه الناس، ولكن الناس جميعاً رووا الحديث بغير هذه الزيادة، ثم هو جاء إلى ما قد رواه الناس فزاد فيه شيئاً إذن الناس عرفوا الرواية، واطلعوا عليها، وسمعوها من الشيخ، إلا أنهم لم يسمعوها بهذا السياق، وهذا التمام، فجاء ذلك الراوي فزاد.

فإذن كل من لا يقبل تفرده من الرواة، لا تقبل زيادته، نستطيع أن نقول قاعدة: كل من لا يقبل تفرده من الرواة لا تقبل زيادته، واضح هذا الكلام؟ بل هذا أولى، كل من لا يقبل تفرده من الرواة لا تقبل زادته من باب أولى، حتى على قول من يقول: إن الذي زاد كما لو أنه تفرد بالحديث من أصله، نقول: ومتى كان الذي تفرد بالحديث من أصله يقبل حديثه أبداً، بل الراوي الذي يتفرد بالحديث من أصله لا يقبل أبداً حتى ولو كان من جملة الثقات وإنما يقبل حيث يكون عنده الأهلية التي تمكنه من قبول ما يتفرد به من الروايات، فإذا لم يكن عنده تلك الأهلية، فلا يقبل تفرده حتى ولو كان من جملة الثقات، ولهذا وصف العلماء -عليهم رحمة الله تبارك تعالى- الراوي الذي تقبل زيادته بأنه من الحفاظ، وليس من جملة الثقات؛ لأنه روى شيئاً رواه غيره من الناس ثم زاد، فمعلوم أن هذا لا يقبل زيادته إلا إذا كان معروفاً من شأنه أنه طلب من العلم أكثر مما طلب غيره، واطلع على روايات أكثر مما اطلع غيره، وسمع ما لم يسمعه غير بحيث يمكن أن نقول: إنه عنده ما ليس عند غيره، أما رجل قليل في الطلب لم يطلب العلم كما طلبه غيره، ولم يرحل كما رحل غيره، ولم ينفق الأوقات والأموال في سماع الحديث كما أنفق غيره، فكيف مع ذلك يتفرد بأشياء ويكون عنده علم عن الشيخ لا يعرفه غيره ممن يمتاز عليه بكثرة السماع، وبكثرة الرحلة وطول طلب العلم.

ولهذا جاء عن الإمام الشافعي والإمام مسلم بن الحجاج في مقدمة الصحيح وكذلك في كتاب التمييز له، وكذلك الإمام الترمذي في العلل الذي في آخر الجامع قال: إنما تقبل الزيادة ممن يعتمد على حفظه وكذلك ابن خزيمة فيما نقله عنه الإمام البيهقي في كتاب القراءة خلف الإمام، وكذلك الإمام الدارقطني فيما حكاه عنه الحاكم النيسابوري في سؤالاته وكذلك السهمي، وكذلك الإمام ابن عبد البر في مواضع من التمهيد، وكذلك الخطيب البغدادي في الكفاية، كل

هؤلاء ذكروا أن الزيادة إنما تقبل من الثقة الحافظ، وليس من جملة الثقات، وليس من عامة الثقات، وإنما ممن جمع مع ثقته أن يكون حافظاً أي سمع الكثير بحيث يكون يحتمل من مثله أن يأتي بأشياء لا تعرف عند غيره.

الحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله تعالى- ساق جملة من هذه الأقوال للعلماء الدالة على أن الزيادة إنما تقبل من الحافظ ثم ذكر خلاصة هذه الأقوال، فقال -رحمه الله تعالى- في كتاب النكت على كتاب ابن الصلاح: فحاصل كلام هؤلاء الأئمة أن الزيادة إنما تقبل ممن يكون حافظاً متقناً، حيث يستوي مع من زاد عليهم في ذلك، فإن كانوا أكثر عدداً منه، يعني الذين لم يذكروا الزيادة، أكثر عدداً منه، أو كان فيهم من هو أحفظ منه، أي الذين لم يذكروا الزيادة، أو كان هو نفسه غير حافظٍ، وإنما هو مجرد من جملة الثقات، قال: ولو كان في الأصل صدوقاً يقول الحافظ: فإن زيادته حينئذ لا تقبل.

وهذا هو التحقيق في هذه المسألة، ولهذا الحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله تعالى- في كتاب نزهة النظر تعجب من بعض علماء الشافعية -رحمهم الله تعالى- حيث أطلقوا القول بقبول الزيادة من كل ثقة من غير شرط أو قيد مع أن إمامهم الإمام الشافعي -عليه رحمة الله تبارك تعالى-، فصل في ذلك ولم يقبل الزيادة في كل موضع، بل أحيانًا يقبلها، وأحيانًا لا يقبلها، بل هو نص في موضع من الرسالة له على أن الزيادة لا تقبل أبداً بل رد أحيانًا زيادة الإمام مالك في بعض الأحاديث، ومالك هو مالك -رحمه الله تعالى ورضي عنه-.

ويتعجب أيضاً من بعض الذين قالوا بقبول الزيادة مطلقاً من كل ثقة من الثقات مع اشتراطهم في الحديث الصحيح أن يكون سالماً من الشذوذ ويفسرون الشاذ بأنه مخالفة الثقة لمن هو أوثق أو أرجح، وهذا تناقض؛ لأن هذا الذي يشترط في الحديث الصحيح أن يكون سليماً من الشذوذ، ويقول: إن الشاذ أن يأتي الثقة بحديث يخالف فيه غيره، فماذا هم قائلون فيما روى الناس حديثاً عن شيخ بغير زيادة ثم خالفهم واحد فذكر الزيادة، هل يقبلون هذه الزيادة أبداً من غير قيد أو شرط؟ فإن قبلوها فلن يكون عندهم في الدنيا حديث شاذ، فليأتوا لنا بمثال على الحديث الشاذ حينئذ؛ لأنكم تقولون: إن الشاذ أن يروي الثقة حديث يخالف فيه غيره، والشافعي -رحمه الله تعالى ورضي عنه- يقول: ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة شيئاً لا يرويه غيره، إنما الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس.

وهذا قد خالف؛ لأنه روى حديثاً واحداً يرويه غيره أيضاً ثم خالفهم حيث زاد في روايته شيئاً لم يذكروه هم، وهم أكثر منه عدداً، أو أقوى منه حفظاً، ومع ذلك لم يذكروا ما زاده في الرواية، فهذه صورة الشاذ؛ لأنه رجل واحد مثلاً وهم جماعة، أو دونهم في الحفظ وهم أحفظ، ومع ذلك زاد عليهم زيادة فهذه صورة من صور الخلاف بين الرواة في الروايات، فإذن هذه صورة الحديث الشاذ فإذا قالوا: هذا ليس بشاذ بل نقبله ذلك بدون قيد أو شرط، نقول لهم: أنتم متناقضون ومتعارضون؛ لأن هذا معناه أنه ليس في الدنيا حديث شاذ.

أيضاً هناك من علماء الأصول والفقهاء ممن يقول بقبول الزيادة مطلقاً مع اعتمادهم في وصف الرواة بالثقة على المحدثين، وهذا أيضاً شيء فيه نوع تعارض وتناقض، كيف تقولون بقبول الزيادة مطلقاً من كل ثقة وتعتمدون في التوثيق في معرفة الثقات من غير الثقات؛ لأن هذا ثقة وهذا غير ثقة؟ تعتمدون في ذلك على المحدثين.

والمحدثون أصلاً إنما بنو ثقة الثقة، وضعف الضعيف على غير الميزان الذي أنتم تسيرون عليه، بل في الواقع أنتم تخالفون المحدثين في الأصول التي بنو عليها التوثيق، كيف هذا؟ من أصول المحدثين -عليهم رحمة الله تعالى- أن من جاء بالزيادات في الروايات فأكثر من ذلك يكون ذلك دليلاً على ضعفه، هكذا هو منهج المحدثين، المحدثون يعتبرون الراوي إذا خالف غيره، فإن خالفهم في مرة أو مرتين يكون ذلك دليلاً على خطئه فيما خالف فيه ولكن لا يطعنون في الراوي بمجرد ذلك، فإذا أكثر من ذلك يستدلون بذلك على سوء حفظه فيطلقون عليه أوصاف الضعف، فيقولون: فلان ضعيف سيء الحفظ أو نحو ذلك، ويكون ذلك من جملة الرواة الضعفاء.

أما إذا وافق الثقات في أكثر ما يروي، فحينئذ يصفونه بأنه من جملة الثقات وذكرنا قبل ذلك كلام الإمام مسلم -رحمه الله تعالى- لما قال: وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث، على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها.

فإذن الميزان عند المحدثين الموافقة للغير، فبقدر موافقة الراوي للحفاظ بقدر ما يستدل بذلك على ثقته، وبقدر مخالفته لهم، أو تفرده بما لا يحتمل فحينئذ يكون ذلك دليلاً على ضعفه، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله، لمن ابن معين لما جاءه إسماعيل بن علية فقال له ابن علية: يا أبا زكريا كيف حال حديثي؟ قال: أنت مستقيم الحديث، قال: وكيف عرفتم ذلك؟ قال عرضنا بها أحاديث الناس فوجدناها مستقيمة، إذن الميزان هو الموافقة للحفاظ، الموافقة للثقات.

وعلماء الحديث يعتبرون الراوي إذا روى حديثاً فزاد فيه زيادةً فإنهم يخطئون في تلك الزيادة في الغالب إذا لم يكن حافظاً، فإذا أكثر من الزيادة في الأحاديث تكلموا في حفظه وضعفوه، فيكون هذا الراوي عند المحدثين ضعيفاً، صح الكلام؟ يكون هذا الراوي عند المحدثين ضعيفاً، بينما إذا لم يكثر من الزيادة ولم يقع في الزيادة على الثقات، يكون حينئذ من جملة الثقات، فيأتي الأصولي ويقول: هذا ثقة، هذا راوي ثقة، فنحن نقبل زيادته أبداً، نقول له: وهذا

الضعيف الذي ضعفه العلماء لأنه يزيد في الروايات ماذا ستعمل معه؟ هل هو عندك ضعيف؟ نعم هو عنده ضعيف؛ لأنه يأخذ أحكام الرواة من المحدثين فنقول له: إن المحدث إنما ضعفه لأنه يزيد في الرواية ويكثر من ذلك، وأنت لا تعتبر الزيادة خطأ ولا الإكثار منها دليل على الضعف، فيلزمك أن توثق هذا الضعيف الذي ضعفه المحدث؛ لأنه يزيد في الروايات.

تعالوا بنا ننظر في هذه الأمثلة التي تبين منهج المحدثين في التعامل مع الرواة الذين يكثرون من الزيادات وأن ذلك يستدل به على ضعفهم وسوء حفظهم، الإمام ابن الجنيد سأل الإمام يحيى بن معين عن محمد بن كثير الكوفي، فقال له الإمام ابن معين -رحمه الله-: ليس به بأس، قال: إنه يأتينا بأحاديث منكرات قال: وما هي؟ فجاءه بحديثين فقال: إن كان الشيخ حدث بهذا فهو كذاب وإلا فإني فقد رأيت حديث الشيخ مستقيماً.

تعالوا بنا نتأمل هذه الحكاية الراوي كان عند ابن معين أولاً من جملة الثقات؛ لأنه قال: ليس به بأس، لما وجده يزيد في الروايات ضعفه بل كذبه، لماذا ابن معين -رحمه الله- لم يقل إن هذه الزيادات من ثقة فأنا أقبلها؛ لأنها كان وثقة قبل ذلك، لم يتعامل معه على هذا القانون، بل اعتبر هذه الزيادات دليل على كذبه لما ترجح إليه أنه يفتعل تلك الأحاديث مع أنه كان قد وثقه من قبل وهذا يدل على أن الذي يزيد في الروايات في نظر ابن معين يستدل بتلك الزيادات التي يجيء بها على سوء حفظه إذا لم يكن بطبيعة الحال حافظاً مبرزاً.

شبيه بهذه القصة قصة جاءت عن أبي داود السجستاني -رحمه الله تعالى- سأله الآجري عن مسلمة بن محمد الثقفي، فقال له يعني الآجري: إن ابن معين يقول: ليس بشيء، يعني الآجري يقول له: إن ابن معين ضعفه، فقال أبو داود، حدثنا عنه مسدد بأحاديث مستقيمة، إذن أبو داود لا يجد ما يستدل به على ضعف هذا الرجل، فقال له الآجري: حدث هذا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بحديث: (إياكم والزنج فإنهم خلق مشوه) وهو حديث موضوع باطل، فماذا قال الإمام أبو داود؟ هل قال: نعم ولكنه ثقة فزيادته مقبولة، أم قال: من حدث بهذا فاتهمه، فلما وجده يروي المنكر متفرداً به على غيره ماذا قال؟ قال: من حدث بهذا فاتهمه، ولم يقل: إنها زيادة من ثقة فلنقبلها، مع أنه كان يثقه أول الأمر.

أيضاً أبو داود -رحمه الله تعالى- سئل عن عثمان بن واقد العمري، فقال: هو ضعيف، فقال له الآجري السائل يعني: إن الدوري حكى عن ابن معين أنه كان يوثقه، إذن هو عنده توثيق ابن معين أم لا؟ قد كان يمكن أن يكتفي به، وأن يبني عليه أن كل ما جاء هذا الراوي من زيادات فيقبلها ؛ لأنها زيادة من ثقة أبداً، ماذا قال أبو داود؟ قال: لا بل هو ضعيف مخالفاً ابن معين في ذلك، حدث هذا الرجل انظر، حدث هذا الرجل أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- قال: (من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل) قال: وهذا لا يقول به غيره، ماذا فعل هذا الرجل؟ هو ثقة عند ابن معين، وأبو داود يعرف توثيق ابن معين له، ومع ذلك أبو داود ضعفه، لماذا ضعفه أبو داود؟ لأنه روى هذا الحديث بزيادة، بزيادة إيه؟ (والنساء)، إنما الحديث: (من أتى الجمعة فليغتسل) فلما زاد في الحديث: (والنساء) بطبيعة الحال يتضمن حكماً زائداً فإنه ضعفه لأجل هذا، فدل ذلك على أن المحدثين إذا وجدوا الراوي يزيد في الروايات وهو ليس أهلاً لحفظ مثل هذه الزيادة فإنهم حينئذ يضعفونه.

الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله تعالى- سئل عن الحجاج بن أرطاطة، قال له السائل: لماذا هو عند الناس ليس بشيء؟ يعني لماذا العلماء يضعفونه؟ والناس يضعفونه؟ قال: لأنه يزيد في الروايات، قلما يروي شيئاً إلا ويزيد فيه زيادة.

إذن سبب تضعيف العلماء للحجاج بن أرطأطة ماذا؟ أنه يزيد في الروايات.

إذن صار إكثار هذا الراوي من الزيادة دليلاً على سوء حفظه وقلة ضبطه عند علماء الحديث.

أيضًا البرزعي سأل أبا زرعة عن حديث يرويه عبد الله بن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فذكر له حديثاً رفعه ذلك الراوي بينما أصحاب نافع لا يرفعون ذلك الحديث إنما يروونه موقوفاً، إذن هذا زاد أم لا؟ زاد، فماذا قال الإمام أبو زرعة؟ قال بعد أن خطأه في رفع ذلك الحديث، وأن الصواب فيه الوقف.

قال: وبمثل هذا يستدل على الرجل، إذا روى مثل هذا وأسنده رجل آخر، يعني أن مما نستدل به على ضعف الراوي أن يزيد في الروايات مخالفاً لغيره ممن لم يذكره في الرواية تلك الزيادة، وهو زاد ماذا هنا؟ زاد الرفع، والآخرون يوقفون الحديث.

ولهذا قال البرزعي شارحا لكلام أبي زرعة، قال: يعني أن عبد الله بن نافع هذا في رفعه لهذا الحديث يستدل بذلك على سوء حفظه وقلة ضبطه.

إذن صار من أدلة المحدثين على ضعف الراوي أنه يزيد في الروايات، وهذا الفقيه أو الأصولي لا يرى الزيادة أصلاً دليلاً على الخطأ فهو لا يرى الإكثار منها دليلاً على سوء الحفظ، فعليه أن يعمد إلى هؤلاء الرواة الذين ضعفهم علماء الحديث لكونهم يزيدون في الروايات فيوثقهم.

الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله تعالى- لما سئل عن إبراهيم بن الحاكم بن أبان، قال: عندما كنا عنده يعني باليمن، عندما كنا عنده، لم يكن به بأس، إذن هو كان في الأول إيه؟ من جملة الثقات عند الإمام أحمد، عندما كنا عنده لم يكن به بأس، ثم بلغنا بعد أنه يزيد في الروايات، قال عبد الله: فلم يحمده أبي، إذن هو كان عنده من جملة الثقات أم لا؟ فلما بزيادات لماذا لم يقبلها منه الإمام أحمد، كان بالإمكان أن يقول: هذه من ثقة فلنقبلها، لم يقل ذلك، بل ضعفه لذلك، لإكثاره من تلك الزيادات، فهذا إبراهيم بن الحاكم بن أبان كان عند الإمام أحمد ثقة، ثم ضعفه بعد ذلك الإمام أحمد لكونه يزيد في الروايات.

هذا الأصولي يخالف الإمام أحمد في هذا الأصل؛ لأنه لا يعتبر الإكثار من الزيادة دليلاً على الضعف؛ لأنه لا يعتبر أصل الزيادة دليلاً على الخطأ وقد رأيت الإمام أحمد وثقه في أول الأمر، فيلزم ذلك الأصولي أن يقول: له عندي فقه، وما استدل به الإمام أحمد من كونه يزيد في الروايات على أنه ضعيف لا يرقى دليلاً عندي، ولكنهم لا يفعلون هذا، ولهذا يقعون في التناقض، فإذا بهم يقبلون الزيادة من الثقة مطلقاً، ثم هذا الثقة الذي يعتمدون في أنه من جملة الثقات، إنما يعتمدون في توثيقه على المحدثين هم الذين يقولون: فلان ثقة، وفلان غير ثقة.

ثم هم يخالفون المحدثين في الأصل والقاعدة التي بنا المحدثون عليها كيف يعرفون إن كان هذا الراوي ثقة، وإن كان هذا الراوي غير ثقة، وهذا في غاية العجب، وفي غاية التناقض.

فهذا ما أردت أن أوضحه حول زيادات الثقات، وأظن أنني بفضل الله تعالى قد أتيت على أكثر الأمور أو الجوانب التي يحتاجها طالب العلم لمعالجة هذه المسألة، والتي كثر الكلام فيها وتشعب، وكثر الخلاف فيها لاسيما من غير أهل الاختصاص، ولهذا فإنني دائماً وأبداً أنصح طلب العلم أن يرجع في كل علم إلى أهل الاختصاص، عجبت من بعض الناس ممن جلس لتدريس علم الحديث، فذكر حديثاً أو جملة أو رواية وقعت زيادة في بعض الأحاديث، والتي حكم بعض أهل العلم من المتخصصين في علم الحديث بأنها زيادة خطأ، فإذا بهذا المتحدث يقول: نعم نحن نعلم أن هناك خلاف بين المحدثين في زيادة الثقات، وغير المحدثين والراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه غير المحدثين، وهذا من أعجب الأعاجيب، أن تعمد إلى مسألة من أخص مسائل الحديث ومن أخص مسائل علل الأحاديث، فتأخذ فيها بقول غير المتخصصين في الحديث، وهذا في غاية العجب، وهذا يدل على عدم المنهجية في مدارسة العلوم، وفي معرفة كيفية الوصول إلى الصواب والخطأ.

من بداهيات العلوم أنك تأخذ العلم من أهله، من أهل الاختصاص فيه فلا تعمد إلى مسألة من خصوصيات علم الفقه مثلاً أو خصوصيات علم اللغة فتأخذها من غير المتخصصين في هذه العلوم، بل عليك أن تأخذها من المتخصصين فإذا لم تفهم وجه كلامهم فعليك أن تسأل أهل الاختصاص وأن ترجع إليهم لمعرفة الصواب والخطأ والواقع أن عدم فهمك إنما هو راجع إلى عدم اطلاعك أنت على مناهج المتخصصين في هذا العلم.

إن شاء الله تعالى سنتكلم على ذلك عن الحديث المعلول، ولا شك أننا تكلمنا عن العلة من جوانب عدة، ولكن من شأن المحدثين أنهم يفردون لهذا النوع باباً مستقلاً، فالأبواب السابقة متعلقة بالعلة، الأبواب السابقة متعلقة بعلل الأحاديث، كما أن كثيرًا من الأبواب التي ستأتي أيضاً بعد باب العلة أيضاً هي متعلقة بباب العلة، فكل ذلك استيعابه وفهمه ومعرفته يعينك على معرفة علل الأحاديث، وليس علل الأحاديث هو ذلك النوع المفرد الذي أفرده بترجمة في كتب مصطلح الحديث وإنما في هذا الباب عامة يتكلمون عن العلة إجمالاً من حيث التقسيم والتفريع، أما ما يتعلق بكل جزئية من جزئيات هذا الباب، أو بكل مسألة من مسائله، أو بكل جانب من جوانبه فهذا يؤخذ من مجموع هذه الأبواب التي سبقت العلة، والتي تأتي بعده -إن شاء الله تعالى-، نكتفي بهذا القدر وننظر إن كان هناك بعض الأسئلة أو الاستفسارات من إخواننا نسأل الله تعالى التيسير في الجواب عنها.

إجابات الحلقة الماضية.

كان السؤال الأول: ما هي العلاقة بين الحديث الشاذ وزيادة الثقة؟

وكانت الإجابة:

الحديث الشاذ قد انفرد الراوي به أصلاً من غير أن يشاركه أحد من الرواة، وأما الزيادة من الثقة فقد روى الراوي ما روى غيره لكنه انفرد بزيادة دونهم، وعلى ذلك فالعلاقة بين الشاذ وزيادة الثقة بينهما عموم وخصوص فكل شاذ يعتبر زيادة من الثقة، وليس كل زيادة من الثقة تعتبر شاذاً، أو شذوذ.

نحن نقول: أولاً الشذوذ ليس مختصاً بالتفرد، لا شك أن من الشاذ ما تفرد به من ليس أهلاً للتفرد بمثل هذه الرواية التي تفرد بها، لكن أيضاً من الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس كما قال الشافعي -رحمه الله تعالى-، فنحن نقول: إن كل ذلك شاذاً، إن كل ذلك من الشاذ، سواء خالف غيره فاستدللنا بالمخالفة على خطئه، أو تفرد فاستدللنا بتفرده حيث لا يكون أهلاً للتفرد على خطئه، فكل ذلك يسمى شاذاً.

أما زيادات الثقات فهي صورة من صور الأخطاء، أو صورة من صور الخلاف بين الرواة، منه ما يكون خطأ ومنه ما لا يكون خطأ، فإذا ترجح كون الذي زاد أصاب فروايته محفوظة ليست شاذة، أما إذا ترجح أنه أخطأ فحينئذ نحكم على روايته بكونها شاذةً.

إذن زيادات الثقات منها ما هو شاذ، ومنها ما ليس بشاذ، أما الشاذ فهو مردود أبداً، بخلاف زيادات الثقات، فمنها المقبول ومنها ما ليس مقبولاً، فما ترجح فيه إصابة الراوي فيما زاد فهذا مقبول ليس شاذاً ولا خطئاً وما ترجح عدم إصابته في ذلك فهو من المردود الذي يوصف بكونه شاذاً والله أعلم.

السؤال الثاني: هل يلزم من عدم المنافاة بين الرواية المزيدة والرواية الناقصة قبول الزيادة؟

وكانت الإجابة:

لا يلزم من عدمها أن تقبل الزيادة، بل يرجع ذلك إلى القرائن المحتفة بالإسناد والمتن.

صحيح، هذا كلام صحيح، وأنا طبعاً فصلناه بفضل الله –تعالى- في أول الحلقة.

يقول: لي سؤالان في باب التدليس: نقل السيوطي عن الحاكم -رحمهما الله- أن الحاكم قال: « أهل الحجاز، وأهل الحرمين، ومصر، والعوالي، وخراسان، وأصبهان، وبلاد فارس، وما رواء النهر لا نعلم أحداً من أئمتهم دلسوا، وأكثر المحدثين تدليساً أهل الكوفة، ونفر يسير من أهل البصرة » فما صحة هذا القول؟ وإن صح فما العلة من انتشار التدليس بين الكوفيين والبصريين؟ هذا هو السؤال الأول.

السؤال الثاني: هل يشترط في تدليس التسوية أن يكون الشيخ الذي يسقطه المدلس ضعيفاً؟ وإن كان الساقط في الإسناد ثقة فهل يؤثر ذلك في قبول الرواية؟.

طبعاً كلام الحاكم النيسابوري هو من الإطلاقات في موضع التقييد، والحافظ ابن حجر العسقلاني وكذلك العراقي في نكتهما على كتاب ابن الصلاح تعقباه في ذلك وذكر أن هناك من بلاد الحجاز وغيرها من عرف بالتدليس، ولكن كأن الحاكم النيسابوري ذكر في كلامه ما يفهم منه أن الإكثار من التدليس بحيث يكون الراوي من شأنه التدليس دائماً وأبداً، وكثيراً في رواياته، أما إذا وقع التدليس منه في مواضع قليلة فلم يدخل في كلام الحاكم والله أعلم.

لكن أيضاً عندما نتكلم عن هذه المسألة مسألة التدليس عموماً، نحن نعلم أن التدليس له صور متعددة، ونحن ذكرنا في درس التدليس وشرح أنواع التدليس ذكرنا ما يتعلق بتدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، وتدليس العطف، وتدليس القطع، وتدليس التسوية، فلعل الإمام الحاكم النيسابوري إنما يقصد بأشهر أنواع التدليس التي هي من شأنها أن تقع كثيرًا، وأنت تلاحظ أن الكوفة والبصرة والعراقان كان في هذه الفترة من أشهر البلاد التي فيها نهضة علمية، وكثر فيها التنافس بين طلبة العلم وكثر فيها الرواة كثيرًا، وهذه أرض خصبة لوجود التدلس، نحن ذكرنا من أغراض التدليس، العلو أو إيهام العلو، والإنسان إنما يسعى إلى العلو وإيهام العلو حيث يكون له أقران كثيرون لهم أساليب أخرى لهذه الأحاديث هو يريد أن يعلو على أقرانه حيث يكون قد سمع الحديث بنزول، وإنما يريد أن يوهم أنه سمع بعلو بخلاف البلاد الأخرى فلم يكن هذا المعنى موجوداً بكثرة فيهم؛ لأن الرواية في هذه البلاد لم تكن مشهورة كشهرتها في البصرة وبلاد العراق عموماً؛ لأنها كانت عاصمة الإسلام وقتئذ وكان أكثر رواة الحديث في هذه البلاد، والله أعلم.

كان سؤاله الثاني فضيلة الشيخ عن إذا سقط ثقة هل يؤثر في صحة الحديث؟.

نعم، تدليس التسوية بطبيعة الحال لا يشترط في وصف الرواية بالتسوية أن يكون الراوي الذي سقط من بين الشيخين ضعيفاً، بل قد يكون ثقة أيضاً، كما ذكرنا وقتها، في الحديث الذي رواه هشيم بن بشير عن يحيى الأنصاري عن الزهري، وإنما يحيى الأنصاري سمعه من مالك عن الزهري، ماذا أسقط هشام بن بشير؟ أسقط مالكاً، والإمام مالك إمام حافظ ثقة، ومع ذلك سمو ذلك تسويةً، فلا يشترط في التسوية أن يسقط راوي ضعيف، بل قد يسقط راوي ثقة، بل لا يشترط أصلاً في التدليس أن يسقط راوي ضعيف، يعني قد يسمع الراوي من شيخه الثقة حديثاً عن شيخ ثم يسقط شيخه، ويرتقي بالحديث إلى شيخه، فهذا دلس أم لم يدلس؟ دلس، ولكن هو لم يسقط ضعيفاً، إنما أسقط ثقة؛ لأن ليس من أغراض المدلسين دائماً وأبداً إيهام صحة ما ليس بصحيح، وإنما من أغراضهم كثيرًا العلو، والعلو يتحقق بإسقاط الضعيف أو بإسقاط الثقة؛ لأنه يريد أن يقلل الوسائط بينه وبين شيخ ما، من رواة الحديث، فيجوز أن يقلل الوسائط دائماً وأبداً ليرقى بالحديث ويوهم أنه عنده بعلو، بينما هو عنده بنزول، فلا يشترط أن يكون الساقط من الضعفاء، لكن ضرره يكون أشد إذا ما كان الساقط ضعيفاً؛ لأنه مع ذلك يوهم صحة ما ليس بصحيح، إذا كان الساقط من بين الشيوخ ضعيفاً فحينئذ يتوهم الناس صحة الحديث وبينما هو ليس بصحيح لكون مخرجه عن ضعيف وليس عن الثقات. والله أعلم.

فضيلة الشيخ هناك سؤال يقول: هل الزيادة من الثقات يكون متعمداً؟ وإن كان كذلك فهل ثم فرق بين هذا وبين الزيادة بسبب سوء الحفظ؟.

الراوي إذا تعمد الزيادة في الحديث حينئذ يكون كذاباً، وحينئذ لا نناقش زيادته في باب زيادة الثقات؛ لأننا نقول: زيادات الثقات يعني لابد أن يكون الراوي ثقة، والذي يتعمد الزيادة في الحديث، هذا يلفق الأحاديث ويركب فيها ما ليس منها، فليس هذا بثقة أصلاً، واضح هذا الكلام؟ فنحن نتكلم عن الزيادة التي تقع وهماً خطأً من الراوي، كمثل ما يقع مثلاً من إدراج في الحديث، ماذا يفعل المدرج؟ الصحابي مثلاً روى الحديث عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ثم بعد أن روى الحديث عن رسول الله قال كلاماً من قِبَلِ نفسه، هذا الكلام الذي قاله من قِبَلِ نسه هو لا يريد أن ينسبه إلى رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- إنما يريد أن يشرح كلمة في الحديث مثلاً، أو يفرع على الحديث أو يستنبط حكماً من الحديث، فبعد أن انتهى من الحديث قال: هذا القول من قِبَلِ نفسه واجتهاده، فالراوي عنه ينبغي أن يفرقِ بين ما رواه الصحابي عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وما قاله من قِبَلِ نفسه.

فمثلاً أبو هريرة -رضي الله عنه وأرضاه-: وجد قوماً لا يحسنون الوضوء، فقال: (أسبغوا الوضوء، فإني سمعت أبا القاسم يقول: ويل للأعقاب من النار) فإذن أبو هريرة فرق بين كلامه وبين كلام رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، كلام رسول الله هو: (ويل للأعقاب من النار) فهم منه أبو هريرة أن من لا يسبغ الوضوء يشمله ذلك الوعيد، فقال لهم: أسبغوا الوضوء فإني سمعت رسول الله يقول كذا وكذا، فقوله في حديث أبي هريرة هو من قول أبي هريرة وليس من قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فإذا روى الراوي الحديث عن أبي هريرة ينبغي أن يفرق وأن يفرق وأن يفصل بين كلام النبي وكلام أبي هريرة -رضي الله عنه- فماذا يقول؟.

يقول: (مر أبو هريرة على قوم لا يحسنون الوضوء فقال: أسبغوا الوضوء فإني سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: ويل للأعقاب من النار)، هكذا فصل الكلام، لكن بعض الناس أحيانًا يخطئ ولا يميز كلام الراوي من كلام رسول الله -عليه الصلاة والسلام-، فماذا يقول؟ عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار، فماذا فعل هذا؟ أدمج الكلام بعضه ببعض، وجعل الكل مضافاً إلى رسول الله، فيأتي العلماء يقولون: هذا أخطأ حيث أدرج في كلام النبي ما ليس منه، إنما هو من كلام الراوي، وليس من كلام رسول الله -عليه الصلاة والسلام-، ماذا فعل هذا الراوي؟ زاد؛ لأنه زاد في كلام النبي ما ليس منه، عن خطأ أو عن تعمد؟ عن خطأ، لو تعمد لكذبه العلماء، لاتهموه بذلك.

أما إذا وقع ذلك منه على سبيل الخطأ فإن العلماء لا يقبلون منه ذلك الخطأ ولكنهم لا يطعنون في حفظه ولا في عدالته، وإنهم يقولون: هذا خطأ يتجنب، والصواب أن هذا من كلام رسول الله، وهذا من كلام أبي هريرة، وأن هذا الراوي أخطأ في هذا الحديث، نعم إذا أكثر من الخطأ من هذا القبيل فإنهم يتكلمون فيه حينئذ والله أعلم.

يقول: نرجو من فضيلتكم تلخيص أوصاف الثقة الذي تقبل زيادته في نقاط محددة؟.

الثقة الحافظ الذي وصف بالحفظ، نحن قلنا في لقاء سابق أن الحافظ هو الحافظ هو الذي أكثر من سماع الحديث وإسماعه، بحيث يمكن لمثل هذا أن يطلع على ما لم يطلع عليه غيره، الحافظ هو الذي سمع من أهل بلده، وطاف البلدان، فسمع من علماء الأمصار مثل هذا طلب العلم كثيرًا، وأفنى عمره في طلب العلم فمثل هذا يمكن له أن يطلع على ما لم يطلع عليه غيره وأن يحفظ ما لم يحفظه غيره، أما الثقة الذي هو ليس مكثراً من الحفظ، وليس مكثراً من طلب العلم، فلم يصفه العلماء بالحفظ فهذا لا يعتمد عليه في مثل هذه الزيادة نحن لا نعتمد أصلاً عليه إذا تفرد بحديث عن مثلاً مثل الزهري، لكون أصحاب الزهري لم يطلعوا على هذا الحديث ولم يرووه، فكيف إذا زاد على أصحاب الزهري زيادةً لا يرويها أصحاب الزهري مع روايتهم لأصل الحديث، فالثقة الذي نقصده، ما يعبر عنه بعض مشايخنا بقوله: الأوثق، إن قالوا: ثقة ويقصدون الأوثق، أي: أعلى مراتب الثقات، وهذا ما نعبر عنه بالثقة الحافظ، جمع مع الثقة والإتقان والتثبت جمع مع ذلك الحفظ، وكثرة سماع الحديث، والله أعلم.

فضيلة الشيخ سؤاله الثاني يقول: ما هي المراجع التي تنصحنا بها أن نرجع إليها للاستزادة من البحث في مسألة زيادة الثقة؟.

من حيث الجانب التأصيلي: تجد كتاب شرح علل الترمذي للإمام ابن رجب الحنبلي، فهو في غاية القوة، وكذلك النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر العسقلاني أيضاً، تكلم في هذه المسألة بشيء من التوسع، هذا من حيث التأصيل.

أما من حيث التمثيل ومعرفة الأقوال الجزئية للعلماء على مواضع الزيادات: فكل كتب العلل، لاسيما علل ابن أبي حاتم الرازي، هذا الكتاب ممتع جدًا، ومما يمتاز به هذا الكتاب على بقية كتب العلل، أنك تجد غالباً شرحاً للعلة وتوضيحاً لها وبياناً لها وتفصيلاً لموضعها بخلاف مثلاً علل الدارقطني، نعم يشير إلى العلة كثيرًا ولكنه لا يفصل كتفصيل أبي حاتم وأبي زرعة -رحمهما الله تعالى-، كذلك العلل التي تروى عن الإمام أحمد سواء من رواية عبد الله أو غيره من أصحاب الإمام أحمد بن حنبل، كذلك الكلام الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- في التاريخ الكبير أو فيما يرويه عنه الإمام الترمذي، -رحمه الله تبارك تعالى-، أيضاً تجد في كلامهم أمثلة كثيرة على باب العلة، والزيادة خاصة، والله أعلم.

يقول: بالنسبة للتفرد لماذا يقدم ما تفرد به البخاري على ما تفرد به مسلم؟.

هذه مسألة ثانية، التفرد في مثل هذا الكلام ليس هو التفرد الوارد في كلام العلماء، إنما التفرد في سؤالك هذا أن يتفرد البخاري بحديث عن بقية أصحاب كتب الأصول الستة، فهذا تفرد مصطلح اصطلح عليه العلماء المتأخرون، وإلا فقد لا يكون الحديث أصلاً فرداً؛ لأنه رواه غير البخاري عن شيخ البخاري فالحديث ليس مما تفرد به البخاري حقيقةً، وإنما هو رواه حيث لم يروه الخمسة الباقون من أصحاب كتب الأصول أو هو رواه ولم يروه مسلم خاصة فهو تفرد به بالنسبة إلى مسلم، في كتاب الصحيح، بل قد يكون مسلم رواه، ولكن في غير الصحيح، واضح؟ أو تفرد به مسلم دون البخاري، يقصدون تفرده عن البخاري، في كتاب الصحيح خاصةً، وإلا قد يكون مسلم نفسه يرويه خارج الصحيح، أو البخاري نفسه يرويه خارج الصحيح، أو قد يكون غيرهما يرويه أيضاً، فهذا ليس التفرد الذي نقصده في باب الأفراد هنا، والذي نجده كثيرًا في كتب علل الأحاديث إنما نقصد بالتفرد في كلامنا التفرد حيث لا يكون الحديث إلا عند هذا الراوي، سواء في عند البخاري أو عند مسلم أو عند أبو داود أو عند الترمذي هذا لا يعنينا لمن خرج الحديث، والله أعلم.

فضيلة الشيخ هلا تفضلتم بطرح أسئلة هذه المحاضرة؟.

السؤال الأول: ما صفة الثقة الذي تقبل زيادته؟

السؤال الثاني: اذكر العلاقة بين الزيادة وعلم الجرح والتعديل؟.

والله أعلى وأعلم وأعز وأكرم

الدرس الثامن عشرعشر
باب علل الحديث

إن الحمد لله تعالى نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، وبعد:

إخواني الكرام اليوم موعدنا بإذن الله تعالى مع النوع الثامن عشر من أنواع علوم الحديث، وهو المتعلق بمعرفة الحديث المعلل، ومعرفة هذا النوع من أنواع علوم الحديث تعتبر من أهم معارف هذا العلم الشريف، فهذا العلم الشريف وهو علم علل الأحاديث هو من أدق أنواع علوم الحديث وأغمض هذه الأنواع بحيث لم يتكلم في هذا النوع إلا أفراد قليلون جدًّا من علماء الحديث وهم الحفاظ النقاد الكبار المبرزون في هذا العلم كالإمام شعبة بن الحجاج، ويحيى القطان وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين والبخاري ومسلم والدارقطني وابن عدي وأمثال هؤلاء الأئمة الكبار، وهم الذين إليهم المرجع في هذا الباب بحيث لا يؤخذ إلا عنهم أو عمن كان في منزلتهم ومكانتهم العلمية، عندما نتكلم عن علل الأحاديث.

فنحن ابتداء نتكلم عن الرواة الثقات، هذا الراوي الثقة الذي روى الحديث، بطبيعة الحال من الممكن أن يصيب ومن الممكن أن يخطيء وإن كان صوابه أكثر بكثير من أخطائه التي ربما تقع في أحاديث قليلة، فعندما نعالج علل الأحاديث وندرس هذا الباب من أبواب علوم الحديث، فينبغي أن نكون متصورين لهذا الأمر ابتداء، أننا نبحث عن الأخطاء القليلة التي ربما يكون ذلك الثقة أخطأ فيها فيما روى من روايات، هو روى الكثير من الأحاديث التي أصاب فيها ولكنه أخطأ في حديثين ثلاثة أخطأ في قليل من الأحاديث التي رواها.

وظيفة الناظر في هذا الباب من أبواب علم الحديث وهو علل الأحاديث، هو تحديد هذا القليل النادر هذا العدد القليل الذي أخطأ فيه ذلك الراوي الثقة وتمييزه عن الأحاديث الأخرى التي أصاب فيها ذلك الراوي الثقة فإذن نحن بصدد علم دقيق جدًّا لأن الراوي الذي بين أيدينا راو من الثقات، بل قد يكون من كبار الثقات من الحفاظ، ولكنه أخطأ في موضع أو موضعين، في حديث أو حديثين، في حرف أو حرفين، وظيفتنا نحن من خلال دراستنا لهذا العلم الشريف وهو علم علل الأحاديث أن نضع أيدينا على هذا القدر القليل الذي ربما يكون ذلك الثقة أخطأ فيه، والعلماء -رحمهم الله تبارك وتعالى- تكلموا في هذا العلم كلاما طويلاً وصنفوا فيه المصنفات الكبيرة والكثيرة، وسنحاول جاهدين من خلال هذا الدرس أن نضع أيدينا على بعض النقاط الهامة التي لا ينبغي لطالب العلم أن يتغفلها أو أن تخفى عليه فإنها -إن شاء الله تعالى- تكون له نبراسا يستضيء به لمعرفة هذا الباب وتفهم أقوال أهل العلم -عليهم رحمة الله تعالى- فيهم، يقرأ علينا أخونا المذيع ما قاله ابن كثير في هذا الباب ثم نقول -إن شاء الله تعالى- ما يفتح الله به علينا.

قال المصنف -رحمه الله تعالى- (النوع الثامن عشر، المعلل من الحديث، وهو فن خفي على كثير من علماء الحديث حتى قال بعض حفاظهم «معرفتنا بهذا كهامة عند الجاهل» وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن الجهابزة النقاد منهم، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومعوجه، ومستقيمه، كما يميز الصيرفي البصير بصناعته بين الجياد والزيوف والدنانير والفلوس، فكما لا يتمارى هذا كذلك لا يقطع ذلك بما ذكرناه، ومنهم من يظن ومنهم من يقف، بحسب مراتب علومهم وحذقهم واطلاعهم على طرق الحديث، وذوقهم حلاوة عبارة الرسول -صلى الله عليه وسلم- التي لا يشبهها غيرها من ألفاظ الناس، فمن الأحاديث المروية ما عليه أنوار النبوة، ومنها ما وقع فيه تغيير لفظ أو زيادة باطلة، أو مجازفة أو نحو ذلك، يدركها البصير من أهل هذه الصناعة، وقد يكون التعليل مستفاداً من الإسناد، وبسط أمثلة ذلك يطول جدًّا وإنما يظهر بالعمل، ومن أحسن كتاب وضع في ذلك وأجله وأفحله، كتاب العلل لعلي بن المديني شيخ البخاري، وسائر المحدثين بعده في هذا الشأن على الخصوص، وكذلك كتاب العلل لعبد الرحمن بن أبي حاتم، وهو مرتب على أبواب الفقه، وكتاب العلل للخلال، ويقع في مسند الحافظ أبي بكر البزار من التعاليل ما لا يوجد في غيره من المسانيد، وقد جمع أزمة ما ذكرناه كله الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في كتابه في ذلك، وهو من أجل كتاب، بل أجل ما رأيناه وضع في هذا الفن، لم يسبق إلى مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده، فرحمه الله وأكرم مثواه، ولكن يعوذه شيء لابد منه، وهو أن يرتب على الأبواب، ليقرب تناوله للطلاب أو أن تكون أسماء الصحابة الذين اشتمل عليهم مرتبين على حروف المعجم ليسهل الأخذ منه فإنه مبدد جدًّا لا يكاد يهتدي إنسان إلى مطلوبه بسهولة والله الموفق.)

العلة عند علماء الحديث -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- تطلق على معان متعددة، فعلماء الحديث -رحمهم الله تعالى- حيث يستعملون هذه اللفظ العلة، مصطلح العلة يقصدون بالعلة تارة معنى وتارة معنى آخر، ولكن هذه المعاني يجمعها معنى القدح المؤثر في الرواية ضعفاً، إلا أن بعض أهل العلم، يخص مصطلح العلة بالقدح الذي يكون خفي، وهو الذي لا يطلع عليه بمجرد النظر في الرواية وفي الإسناد وإنما يكتشف ويستدل عليه بتتبع الروايات وعرض بعضها على بعض فمن خلال ذلك يظهر من أصاب ومن أخطأ في الرواية، فمن هذه الحيثية تكون الطريقة التي

سلكها العلماء -رحمهم الله تعالى- للاستدلال على كون الرواية قد وقع فيها علة، أي: خطأ، إنما هي طريقة خفية لا يطلع عليها إلا كبار الحفاظ وكبار نقاد الحديث -عليهم رحمة الله تعالى-.

فهذا معنى من معاني العلة عند علماء الحديث وهو أشهر معانيها، وهناك من يطلق العلة على ما يقدح في الرواية سواء كان ظاهراً أو خفياً أشار إلى ذلك الحاكم النيسابوري -رحمه الله تعالى- في معرفة علوم الحديث له، وكذلك الحافظ ابن الصلاح في كتابه في علوم الحديث أيضاً فكل سبب يكون قادحاً في الرواية يسمى في اصطلاح هؤلاء العلماء علة، أي: أن الحديث يعتل به ويؤثر في الرواية قدحا يفضي إلى عدم قبولها سواء كان ذلك خفياً كما في القول الأول أو في المعنى الأول أو ظاهرًا فالانقطاع مثلاً الإرسال هذا خلل في الرواية أو سبب في الرواية يمنع من الاحتجاج بها وهو ظاهر.

وكذلك ضعف حال الراوي كأن يكون الحديث من رواية ضعيف أو كذاب أو متروك أو نحو هؤلاء، فوجود هؤلاء في الرواية أو تفرد مثلهم بالرواية يمنع من الاحتجاج بها فنقول هذا الحديث معلول بتفرد هذا الراوي الضعيف أو بتفرد هذا الكذاب بذلك الحديث، هذا موجود وإن كان هذا استعماله قليلاً فأغلب العلماء حيث يطلقون العلة يقصدون السبب الغامض السبب الخفي الذي لا يكون ظاهرا في الرواية وإنما الرواية من حيث الظاهر ظاهرة السلامة، ظاهرة السلامة من تلك العلة.

ظاهرة الصحة إذا نظرت إليها نظرة سطحية تستطيع أن تحكم عليها بكونها ثابتة صحيحة، ليس فيها ما يمنع من الاحتجاج بها وإنما يستدل العلماء المتخصصون النقاد الحفاظ على عدم الاحتجاج بتلك الرواية بأسباب أخرى تنضم إلى تلك الرواية إما برواية أخرى دلت على خطأ في تلك الرواية أو خلاف بين الرواة، فهذا وصل الحديث وذلك أرسله هذا رفعه وذلك أوقفه فهذا الخلاف يستدل بمثله على خطأ من أخطأ وإصابة من أصاب، فضلاً عن القرائن التي تحتف بالرواية فتدل على ذلك، وسيأتي طرف من ذلك قريباً -إن شاء الله تبارك وتعالى-.

وحينما نقول إن العلماء -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- يطلقون العلة على القادح سواء كان ذلك القادح ظاهراً أو خفياً فعلماء الحديث -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- حينما يتعاملون مع العلة، يتعاملون معها من عدة جوانب، ونحن ذكرنا في لقاء سابق أن هذه الأبواب التي تسبق باب العلة و التي ستأتي أيضاً بعد باب العلة إنما كلها تناقش وتعالج باب العلة ولكن كل نوع من تلك الأنواع يعالج هذا الباب من جهة من الجهات، ومن جانب من الجوانب.

والمتأمل لهذه الأبواب يجد أن هذه الأبواب يخدم بعضها بعضًا ويفيد بعضها بعضًا. ولكن كيف نستفيد من هذه الأبواب لمعرفة علة الحديث والخطأ الواقع أو الذي ربما يكون قد وقع في رواية من الروايات من قبل بعض الثقات.

إذا تأملت باب العلة أخي الكريم تجد أن العلة التي تقع في الحديث تشتبه بالعلة التي تقع في البدن بطريقة كبيرة جدًا، فإذا نظرت إلى العلة التي تعتري البدن وهي المرض، وكذلك العلة التي تعتري الحديث تجد وجه تشابه أو أوجه من التشابه عظيمة جداً وكبيرة جداً إذا قست هذا على هذا يمكنك أن تتفهم مذاهب العلماء -عليهم رحمة الله تعالى- وكيف يتوجه كلامهم سواء فيما يتعلق بالأسانيد أو المتون التي قد اعتراها بعض العلل.

إن الإنسان أو البدن حينما يمرض تظهر عليه ظواهر المرض علامات تدل على المرض، هذه العلامات ليست هي المرض ولكنها دلائل على المرض، فالبدن حينما يمرض مثلاً ترتفع درجة حرارته، ارتفاع درجة الحرارة هل هو المرض، أم هو دليل على وجود مرض في هذا البدن؟ هو دليل على وجود مرض في هذا البدن وليس هو المرض بنفسه، كذلك الطبيب يستدل على المرض بأدلة، هذه الأدلة يفهمها هذا الطبيب، وهو الذي يستطيع أن يشخص هذا المرض.

هذه الأدلة التي استدل بها الطبيب على هذا المرض الذي اعترى ذلك البدن، هل هذه الأدلة هي المرض نفسه؟ ليست هي المرض وإنما هي دلائل على وجود ذلك المرض في هذا البدن، ثم يأتي الطبيب فيشخص المرض فيقول المرض الذي أصاب ذلك البدن هو المرض الفلاني هو النوع الفلاني من الأمراض التي تعتري الأبدان فهو الذي يضع يده على نوع المرض الذي أصاب ذلك البدن، ثم نبحث بعد ذلك عن الأسباب التي كانت من وراء إصابة ذلك البدن بذلك المرض هناك أسباب، كانت من وراء إصابة ذلك البدن بهذا المرض هذه.

الأسباب هل هي المرض أم هي المتسبب في وقوع المرض في ذلك البدن الأسباب ليست هي المرض وإنما هي التي تسببت في إصابة ذلك البدن بهذا المرض كأن يكون مثلاً تعرض لهواء ملوث أو أكل طعاما ملوثا فهذا هو سبب من الأسباب التي تكون سببا لإصابة ذلك البدن بهذا المرض.

إذن نحن أمام مرض وأمام دلائل وعلامات على المرض وأمام أسباب لهذا المرض، وأمام أنواع الأمراض التي تعتري الأبدان.

فكذلك نحن حينما نعالج علل الأحاديث، فالأحاديث تمرض كما يمرض البدن، وتعتل كما يعتل البدن وكذلك حينما نتناول علل الأحاديث نستطيع أن نتفهمها على هذا الإطار فهناك الأمراض نفسها، فنعرف أن هناك علة أصابت هذا الحديث، فهناك أنواع العلل التي تصيب الأحاديث كما أن هناك أنواع الأمراض التي تعتري الأبدان وكذلك هناك

دلائل وعلامات يظهر من خلالها أن هذا الحديث قد أصابه خلل، أو علة، أو مرض، فهذه الدلائل وهذه العلامات ليست هي العلة نفسها، وإنما هي علامات على وقوع العلة دلائل يستدل بها على وقوع العلة وهناك ظواهر، هذه الظواهر التي تظهر في الحديث المعلول يفهمها العالم المتخصص، كما أن الطبيب يفهمها حينما ينظر في البدن المريض، فكذلك العالم المتخصص في علم الحديث وفي علل الأحاديث يفهم هذه الظواهر ويفهم هذه الأمور التي قد لا تظهر لغيره وهذا ما يسمى عند المحدثين بالقرائن التي يستدل بها العالم الخبير الحافظ الناقد البصير، على أن علة أو خللا ما وقع في تلك الرواية.

وهناك أسباب لوقوع الراوي في الخلل، لوقوع العلة في الحديث، كأن يكون الراوي مثلاً حدّث من حفظه أو روى الحديث بالمعنى فلم يأت بالمعنى الذي هو أصل الحديث، أو تصرف في الحديث كأن يكون اعتمد على كتاب من الكتب التي لم تصحح ولم تقابل، فحينئذ وقع فيه تصحيف وتحريف ما الله به عليم فهذا كله يكون سببا في وقوع الخلل في الرواية ووقوع الخطأ من قبل الراوي، فيما روى من الحديث.

وهناك أسماء، فكما أن الأمراض البدنية لها أسماء يعبر عنها بمصطلحات ما، فكذلك الخلل أو العلة التي تعتري الأحاديث يعبر عنها بأسماء متعددة يعرفها أهل الاختصاص في هذا الفن.

إذا نظرنا إلى علة الحديث على هذا النحو سيتبين لنا كل ذلك، وسنجد أن هناك علة وهناك دليل على العلة وهناك ظواهر على العلة وهناك أسباب لوقوع هذه العلة في الحديث، كما أن هناك أسماء متعددة لأسماء علل الأحاديث، فمثلاً حينما ننظر في العلل والأمراض التي تعتري الروايات، هناك نجد أنواعًا للعلل كالقلب والإدراج الراوي أخطأ فلما أخطأ نتج عن خطئه قلب في الرواية إبدال في الرواية، تغيير في الرواية، وذاك أخطأ أيضاً ولكن خطأه من نوع آخر غير النوع الذي أخطأ به الأول كأن يكون أدرج في الرواية ما ليس منها أو زاد فيها أو نقص أو قدم فيها أو أخر، فهذه أنواع تقع من العلل في الرواية وكل ذلك ناشيء عن أسباب إما أن الراوي حدث من حفظه وهو لم يحسن حفظ الحديث وإما أنه اعتمد على كتاب غير مقابل وغير مصحح فوقع فيه من التصحيف والتحريف ما وقع نتج عن ذلك خلل في الرواية بسبب رواية ذلك الراوي من ذلك الكتاب الذي لم يصحح ولم يقابل.

هناك دلائل العلة، أو موجبات العلة التي يستدل بها العلماء على أن خطأ في الرواية وقع، وهو ما أشرنا إليه حينما تكلمنا عن الشاذ والمنكر وهو ما يتعلق بالتفرد، قد يكون هناك تفرد، وهذا التفرد يستدل به العلماء على أن الخطأ خطأ وقع في الرواية أو اختلاف بين الرواة، فهذا الاختلاف يوجب إعلال الرواية وكل ذلك بطبيعة الحال حيث ينضم القرينة، وهذه هي الظاهرة التي يتنبه إليها الإمام الناقد البصير المدقق في الروايات والأسانيد وهناك قرينة تنضم إلى التفرد أو قرينة تنضم إلى الخلاف بين الرواة، فيظهر لهذا الناقد البصير من خلال هذه الظواهر أن خطأ وقع في الرواية وأن الحديث قد اعتراه علة من العلل.

وهناك أسماء للأحاديث المعلولة فيقولون هذا حديث شاذ، هذا حديث منكر هذا حديث باطل، هذا حديث لا أصل له وربما قالوا أيضاً موضوع، والموضوع ما هو إلا صورة من صور العلل في الروايات.

إذن هناك تشابه قريب جدًّا وواضح جدًّا بين العلة التي تعتري الرواية والعلة التي تعتري البدن.

حينما ننظر إلى موجبات العلة، نلاحظ أن موجبات العلة التي ذكرها العلماء -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- في الرواية، قالوا التفرد والاختلاف مع القرينة، يعني التفرد وحده لا يدل على علة في الحديث، والاختلاف وحده لا يدل أيضاً على علة في الحديث، وإنما التفرد المصحوب بالقرينة الدالة على الخطأ فذلك علة في الحديث، أو الاختلاف المصحوب بالقرينة الدالة على الخطأ فذلك أيضاً علة في الحديث.

ثم نجد أننا حينما تكلمنا في الحديث الشاذ ذكر العلماء هناك أن الشذوذ يدرك أحياناً بالتفرد وأحياناً بالاختلاف مع القرينة أيضاً الدالة على الخطأ فذكروا أن من موجبات الحكم على الحديث بأنه شاذ أن يكون الحديث وقع فيه تفرد من قبل بعض الرواة الذين ليسوا هم أهلا للتفرد، أو أن يقع الخلاف بين الرواة فيستدل بذلك الخلاف على أن الراوي أخطأ فيحكم على الحديث حينئذٍ بأنه من الشاذ.

تلاحظون إخواني الكرام أن هناك وجه تشابه بين الشاذ والمعلول، فالشاذ ذكروا فيه أنه يستدل على شذوذ الرواية إما بالتفرد أو بالاختلاف مع القرينة، كذلك المعلول ذكروا فيه أنه يستدل على كون الحديث معلولاً بالتفرد أو بالاختلاف مع القرينة الدالة على الخطأ.

ثم نجد علماء الحديث -رحمهم الله تبارك وتعالى- حينما عرفوا الحديث الصحيح استثنوا من الأحاديث الصحيحة ما كان شاذاً أو معلولاً فقالوا -رحمهم الله تعالى- في تعريفه: «هو المسند المتصل بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ أو علة».

ونحن هنا نلاحظ أن الشذوذ والعلة بابهما واحد، فالشذوذ والعلة كلاهما يدرك بالتفرد مع القرينة أو بالاختلاف مع القرينة، فلعل قائلا يقول: فلماذا العلماء اشترطوا انتفاء الوصفين في الحديث الصحيح، انتفاء أن يكون شاذاً أو أن يكون معلولاً ونحن نعرف من وصفهم للشاذ ووصفهم للمعلول أنهما بمعنى واحد، فهلا اكتفوا باستثناء واحد منهما

مادام أن الآخر بمعناه، فقالوا مثلاً ولا يكون شاذاً أو لا يكون معلولاً، ومن خلال معرفتنا بالشاذ والمعلول يتبين أنهما سواء وهذا ما استشكله بعض أهل العلم، إذا كان الشاذ والمنكر كلاهما يدرك بالتفرد والاختلاف مع اصطحاب القرينة فما الفرق بينهما إذن؟.

والواقع أن العلماء الذين اشترطوا في الحديث الصحيح أن يكون سالماً من الشذوذ والعلة كانوا مصيبين في ذلك؛ لأن جعل الحديث الشاذ والحديث المعلول كلاهما يدرك بالأمرين معاً التفرد والاختلاف هذا ليس موضع اتفاق بين علماء الحديث، بل من علماء الحديث من يعتبر المعلول هو الخطأ الذي يقع في الرواية والذي يستدل عليه بالاختلاف بين الرواة، أما إذا كان الخطأ مما يستدل عليه بالتفرد الذي لا يحتمل، فهذا يسميه شاذاً ولا يسميه معلولاً وهذا صنيع طائفة من أهل العلم -عليهم رحمة الله تعالى- فلعل الحافظ ابن الصلاح حينما ذكر في تعريف الحديث الصحيح أن يكون سالماً من الشذوذ والعلة أراد أن يكون تعريفه جامعاً لجميع مذاهب المحدثين -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- فإن كنت ممن يذهب إلى التفرقة بين الشاذ والمعلول فترى الشاذ هو الخطأ المستدل عليه بالتفرد الذي لا يحتمل وترى المعلول هو الخطأ المستدل عليه بالتفرد الذي لا يحتمل وترى المعلول هو الخطأ المستدل عليه بالاختلاف بين الرواة فقد أتيت لك في تعريفي للحديث الصحيح ما يدخل في مذهبك وما يشمله مذهبك بحيث لا يكون تعريفي الحديث للصحيح غير كامل.

وأنا كنت قد جمعت من ذلك أمثلة عن أهل العلم تدل على ذلك بطبيعة الحال الحاكم النيسابوري في كتاب علوم الحديث صرح بذلك فإنه أفرد للشاذ نوعاً في أفرد للمعلول نوعاً على حدة وذكر في ذلك في بدايته في الحديث الشاذ وفي كلامه في الحديث الشاذ بأن الشاذ غير معلول فقال -رحمه الله تعالى-: «الشاذ من الروايات غير المعلول، فإن المعلول ما يوقف على علته أنه دخل حديث في حديث أو وهم فيه راو أو أرسله واحد فوصله واه».

إذن كلامه يدل على أن المعلول هو ما يستدل فيه على الخطأ بالاختلاف بين الرواة فهذا وصل وذاك أرسل فنستدل بذلك الخلاف على خطأ من أخطأ وإصابة من أصاب هذا رفع وهذا وقف فنستدل بذلك الخلاف الواقع بين الرواة على تمييز المصيب من المخطيء بخلاف الشاذ فقال: «فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة» يعني حيث يكون ذلك الثقة ممن يحتمل من مثله التفرد بمثل هذه الرواية.

فإن الشاذ هو: الخطأ المستدل عليه بالتفرد الذي لا يحتمل، بخلاف المعلول فإنه: الخطأ الذي يستدل عليه بالاختلاف بين الرواة. وبهذا ينجلي لك الفرق بين الشاذ والمعلول عند هؤلاء العلماء.

ولهذا تجد بعض أهل العلم -رحمهم الله جميعا- أحياناً يصف الحديث بأنه ليس معلولاً ثم يضعفه بأنه شاذ أو منكر بل ربما يجمع بين الوصفين في حكمه على حديث واحد فيقول: هذا حديث شاذ لا أعلم له علة، فنفيه للعلة ليس تصحيحا منه للحديث، وإنما هو ينفي أن يكون الحديث قد وقع فيه خلاف يستدل بمثله على خطأ الرواية وإنما استدللنا على خطئها بأن راويها ليس أهلا لأن يتفرد بمثلها فصار السبيل الذي استدللنا به على خطأ الراوي في تلك الرواية هو التفرد الذي لا يحتمل.

أما إذا كان السبيل هو الاختلاف بين الرواة فذلك في عرف هؤلاء العلماء لا يسمى شاذاً وإنما يسمى حديثاً معلولاً، من ذلك مثلاً خرج الإمام الدارقطني -رحمه الله تعالى- في كتاب الغرائب والأفراد له حديثاً، خرج هذا الحديث ثم ذكره بإسناده ثم قال: وهذا الحديث ليس بمحفوظ، ولا أعرف له علة، قال هذا الحديث ليس بمحفوظ ولا أعرف له علة، قوله: ليس بمحفوظ أي هو حديث شاذ، لأن المحفوظ عكس أو مقابل الشاذ فكل ما ليس بمحفوظ هو شاذ وكل شاذ فليس هو بمحفوظ فوصفه للحديث بأنه ليس بمحفوظ يدل على أنه عنده حديث شاذ.

ثم قال: ولا أعرف له علة، أي لا أعرف هناك خلاف بين الرواة لأعرف من خلال هذا الخلاف طبيعة الخطأ الذي وقع فيه الراوي في هذه الرواية ولكن الراوي ليس أهلا للتفرد فكان حديثه ليس محفوظاً من هذه الحيثية، أو كان حديثه شاذاً من هذه الحيثية.

من ذلك أيضاً ذكر الإمام الدارقطني -رحمه الله تبارك وتعالى- في كتاب العلل له حديث عمر بن الخطاب عن أبي بكر الصديق (لساني هذا أوردني الموارد) وهو موقوف على أبي بكر -رضي الله عنه وأرضاه - أنه أمسك بلسانه ثم قال: (لساني هذا أوردني الموارد) هذا الحديث يرويه زيد بن أسلم واختلف الناس فيه على زيد بن أسلم، فمنهم من يرويه عن زيد بن أسلم عن عمر عن أبي بكر، وهو من هذه الحيثية يكون منقطعاً، لأن زيد بن أسلم لم يسمع من عمر بن الخطاب، ومنهم من يذكر بين زيد وعمر أسلم والد زيد فيكون متصلاً من هذه الحيثية، وبعضهم من يغير في الإسناد على غير هذا النحو وبعضهم يرفعه وبعضهم يجعله من قول أبي هريرة -رضي الله عنه وأرضاه-.

المهم الناس اختلفوا في الحديث كما ترون، لكنهم هل اختلفوا في أنه من حديث زيد بن أسلم، لم يختلفوا في أنه من حديث زيد بن أسلم، هو حديث زيد بن أسلم، إنما اختلف الناس فيما قاله زيد بن أسلم في الرواية، هل رواه عن عمر مباشرة أم عن سالم عن عمر أم رفعه أم وقفه المهم أنهم اتفقوا على مخرج الحديث، وأنه من حديث زيد بن أسلم وليس من حديثه غيره من الناس.

ثم وجدنا الدارقطني ذكر له رواية أخرى، هذه الرواية الأخرى يرويها رجل اسمه النضر بن إسماعيل أبو المغيرة القاسم وهو رجل ضعيف، هذا رجل ضعيف الحفظ، فإذا به يجيء لهذا الحديث بإسناد من قبل نفسه، فيرويه عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر الصديق أنه قال: (لساني هذا أوردني الموارد) ماذا فعل ذلك الرجل؟ أتى لهذا الحديث بإسناد آخر غير الإسناد الذي يرويه الناس، فالناس جميعاً يروونه من حديث زيد بن أسلم لا يروونه من حديث غيره، فإذا بهذا الرجل الضعيف يرويه من حديث من؟ يرويه من حديث إسماعيل بن أبي خالد بإسناد آخر عن أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- وهو من أصح الأسانيد عن أبي بكر الصديق -رضي الله عنه وأرضاه.

هذا رجل ضعيف ومع ذلك فوجئنا بأن الحافظ الدارقطني -رحمه الله تعالى- لما تعرض لهذا الإسناد قال: ولا أعرف له علة، يعني يكفي أن الراوي ضعيف فهذا علة في الحديث، وتفرده عن إسماعيل بن أبي خالد هذه علامة الحديث المنكر تفرد الضعيف عن الحفاظ هذا من النكارة فكيف والناس يروون الحديث بغير هذا الإسناد كيف خفي هذا الإسناد على حفاظ الحديث ثم جاء هذا الضعيف فأتى به بإسناد هو من أنظف الأسانيد وأصحاها، ولهذا قال الإمام الدارقطني لا أعلم له علة، هل قوله: لا أعلم له علة معناه أنه يصححه؟ كلا وإنما يقصد أنه لم يروه أحد آخر عن إسماعيل بن أبي خالد على وجه آخر غير هذا الوجه الذي جاء به أبو المغيرة القاص، ليتبين وجه الخطأ الذي وقع فيه أبو المغيرة القاص وأنه هو تفرد محض، فقوله ليس فيه علة ليس هو تصحيحاً منه للحديث وإنما حكاية أنه لم يقع اختلاف على إسماعيل بن أبي خالد حتى ننظر في هذا الحديث هل الحديث له أصل عن إسماعيل ولو على وجه آخر وعلى صورة أخرى وعلى رواية أخرى لم يروه غير هذا الرجل الضعيف عن إسماعيل بن أبي خالد فقال لا أعرف له علة أو ليس له علة.

فكأن قوله: ليس له علة أو لا أعرف له علة هو كمثل قوله هو نفسه أو غيره من العلماء أو غيره من العلماء في مثل هذه الأحاديث ليس له أصل أو لا أعرف له أصلاً أو لا أعلم له أصلاً أو هو حديث باطل منكر بهذا الوجه.

ويؤكد ذلك أن الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله تعالى- لما سئل عن الحديث نفسه الذي جاء به أبو المغيرة القاص هذا ماذا قال؟ قال عبد الله بن الإمام أحمد: سألت أبي عن النضر بن إسماعيل أبي المغيرة القاص، يعني كيف حاله؟ قال: «لم يكن يحفظ الإسناد» يعني كان يخطيء في الأسانيد والمشكلة هنا إسنادية لا متنية وإلا فالمتن غيره يرويه أيضاً، «كان لا يحفظ الإسناد روى هذا عن إسماعيل بن أبي خالد حديثاً منكراً» بينما الدارقطني يقول: ليس له علة إذا بالإمام أحمد يصفه بأنه منكر، فهل من هذا تعارض؟ ل، نحن قلنا: إن قول الدارقطني ليس له علة هو معناه أنه لم يقع اختلاف على إسماعيل بن أبي خالد يستدل بذلك الخلاف على خطأ من أخطأ وإصابة من أصاب، ولكنه تفرد محض، وهذا التفرد المحض لما جاء من قبل من لا يحتمل منه التفرد صار من هذه الحيثية منكراً فكلام أحمد وكلام الدارقطني -رحمهم الله تعالى- إنما يلتئم ولا يتعارض ولا يتناقض إذا فهمناه على هذا النحو.

يقول الإمام أحمد روى هذا عن إسماعيل بن أبي خالد حديثاً منكراً، عن قيس (رأيت أبا بكر أخذ بلسانه فقال لساني هذا أوردني الموارد) قال الإمام أحمد ونحن نروي عنه يعني هذه الحديث نرويه وإنما هو حديث زيد بن أسلم، وليس حديث إسماعيل بن أبي خالد.

إذن كلام الأئمة كما ترون، إذا فهمنا اصطلاح كل إمام ومنهجه في معالجة الأسانيد والروايات نستطيع أن نتفهم كلامهم ولا نبادر إلى ضرب كلام بعضهم ببعض أو زعم أن هذا الكلام يتعارض مع هذا الكلام وليس بين الكلام تعارض في الواقع إذا ما فهمنا مناهج هؤلاء العلماء على ما عرف من مناهجهم -رحمهم الله تعالى-.

مثال آخر: وهو في كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي، الإمام ابن أبي حاتم الرازي يقول: « سألت أبو زرعة عن حديث رواه بقية بن الوليد، عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما- عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- (أنه لم يكن يرى بالقذ والحرير للنساء بأس)» فقال أبو زرعة هذا حديث منكر يعني إسناداً يقصد بالنكارة هنا الإسنادية، يعني هذا ليس من حديث عبيد الله ولا من حديث نافع ولا من حديث ابن عمر، انظر أبو زرعة ماذا يقول: «هذا حديث منكر» ثم سأله ابن أبي حاتم فقال: «تعرف له علة» يعني هل تعرف له علة؟ قال: لا، ووصفه بأنه حديث منكر، ثم سأله السائل هل تعرف له علة؟ قال لا أعرف له علة، هل معنى ذلك أن قوله: منكر بناه على غير أساس؟ لا هو يقول ليس له علة، كما لو قال ليس له أصل، أو هو منكر باطل لا أصل له ثم قال له: تعرف له علة، أي تعرف رواية أخرى تدل على وجه الخطأ الذي وقع في هذه الرواية فنستدل بذلك الخلاف على معرفة الخطأ الواقع في تلك الرواية فقال له: لا، لا أعرف رواية أخرى يستدل بها على مثل ذلك فدل على أنه إنما أنكرها لأن الراوي الذي جاء بها ليس أهلا لأن يتفرد بمثل هذه الرواية، فصارت النكارة ها هنا راجعة إلى التفرد الذي لا يحتمل.

والأمثلة على ذلك كثيرة في كلام أهل العلم وكل ذلك إن دل على شيء إنما يدل على أن هؤلاء العلماء -عليهم رحمة الله تعالى- إنما يعلون الحديث أو يحكمون بخطأ الرواية أحياناً بالتفرد وأحياناً بالاختلاف ومع ذلك فتارة

يجعلون التفرد وحده دليلاً كافياً، ويسمون ذلك شاذاً أو منكر، وإما إذا وقع اختلاف بين الرواية استدللنا بهذا الاختلاف على الخطأ الواقع في الرواية فهذا الذي يعبرون عنه بأنه من المعلول.

ومن هنا ندرك فقه الإمام ابن الصلاح -عليه رحمة الله تبارك وتعالى- حيث زاد في تعريف الحديث الصحيح ولا يكون معلولاً فجمع بين استثناء الشذوذ واستثناء العلة ليكون الحديث الصحيح سالماً من كل ما يمكن أن يكون قادحاً في الرواية.

فهذا ما يتعلق بالفرق بين الحديث الشاذ والحديث المعلول، هناك نقطة أخرى نريد أن نتكلم فيها حول هذا الباب من أبواب علوم الحديث وهو ما يتعلق بموجبات الإعلال، فنحن نعل الرواية كما ذكرنا بالتفرد الذي لا يحتمل أو بالتفرد الذي لا يحتمل أو بالاختلاف الواقع بين الرواة.

التفرد تكلمنا عنه باستفاضة في درس مستقل، وذكرنا طرفاً من أهم القرائن التي إذا انضمت إلى التفرد كانت سببا لإعلال الرواية والحكم بخطأ من جاء بها وتكلمنا وقتها بذكر أمثلة كثيرة عن أهل العلم -رحمهم الله تعالى- الدالة على هذا الأمر، والتي ورد فيها قرائن كثيرة كمثل التفرد عن الحفاظ أو تفرد من ليس من كبار الحفاظ أو تفرد الطبقات النازلة بخلاف ما إذا كان التفرد واقعا في الطبقات العليا إلى آخر ما ذكرناه وقتئذ.

لكن الاختلاف الذي يقع في الروايات، متى يكون دليلاً على خطأ ومتى لا يكون دليلاً على الخطأ وما هي صور الخلاف الواقعة في الروايات؟.

اعتاد العلماء -رحمهم الله تعالى- أن يذكروا ذلك في نوع الحديث المضطرب، فيذكرون طرفاً من الاختلاف وأنواع الاختلاف بين الرواية وأنواع ذلك الاختلاف ومتى يكون قادحاً ومتى لا يكون قادحاً نحاول بقدر الإمكان أن نضع طالب العلم على قانون عام، وإطار عام ليتفهم من خلاله كلام أهل العلم المتعلق بالاختلاف.

طبعاً ستجد في كتابك الذي بين يديك بعد الحديث المعلول نوع المضطرب وهما المكملان لبعض، كلاهما يكمل الآخر فلنقرأ ما قاله ابن كثير -رحمه الله تبارك وتعالى- عن الحديث المضطرب ثم نأتي بالشرح لذلك مع استكمال ما تبقى من مبحث الحديث المعلول.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (النوع التاسع عشر المضطرب، وهو أن يختلف الرواة فيه على شيخ بعينه، أو من وجوه أخر متعادلة، لا يترجح بعضها على بعض وقد يكون تارة في الإسناد وقد يكون في المتن، وله أمثلة كثيرة يطول ذكرها، والله أعلم.)

الاختلاف الذي يقع في الرواية تارة يكون في الإسناد وتارة يكون في المتن، وتارة يقع الخلاف في الإسناد والمتن معاً، وهذا الخلاف الذي يقع في الروايات أحياناً يؤثر ضعفاً وأحياناً لا يؤثر ضعفاً، أحياناً يؤثر في الرواية فيكون قادحاً في تلك الرواية وأحياناً يكون اختلافًا غير مؤثر كأن يكون الحديث مثلاً اختلف فيه الرواة، فبعضهم يوصله وبعضهم يرسله، بعضهم يرفعه وبعضهم يوقفه، ثم تبين للنقاد أن من وصل الحديث أصاب، أو أن من رفع الحديث أصاب لكونه من الحفاظ الثقات، الذين يحتمل من مثلهم مثل هذه الرواية، فحينئذ ما جاء من روايات أخرى مخالفة للرواية الأولى، لا تحمل على محمل الاختلاف بل تعامل معاملة التنوع في الرواية، فكأن الذي وصل الحديث أصاب في ذلك وحفظ الحديث على وجهه ثم من أرسله لم ينشط فلم يذكر الحديث بإسناده كاملاً فأسقط من الإسناد راوياً أو أكثر لأنه لم ينشط لذكر الإسناد تاما وهذا لا يقدح في رواية ذاك، فمن نشط فجاء بالرواية على وجهها لا يعارض ولا ينكر عليه بمخالفة من خالفه ممن لم يأت بالرواية على وجهها الصحيح، كذلك من رفع ومن وقف، فقد يرفع الثقات الحديث ويكون رفعهم للحديث صواباً فهذا لا يعل بوقف من أوقفه لكن أحياناً يكون الذي وقف هو الذي أصاب والذي وهو الذي أخطأ الذي أرسل هو الذي أصاب والذي وصل هو الذي أخطأ، فحينئذ العلماء يعتبرون الوصل معلولاً بالإرسال والرفع معلولاً بالوقف فيكون ذلك علة لهذا.

إذن لابد من تمييز ذلك وذلك إنما يتميز بالرجوع إلى أهل العلم، قد يقول قائل: نحن نجد العلماء مرة يرجحون الوصل ومرة يرجحون الإرسال، مرة يرجحون الرفع ومرة يرجحون الوقف، العلماء متعارضون متناقضون ليس عندهم منهجية، هكذا يقول بعض بسطاء العلم، أو بعض من لا علم عنده وهؤلاء لم يفهموا لأن العلماء -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- يدركون أنه ليس كل اختلاف قادحاً، لكن من الخلاف ما هو قادح، كيف يعرفون ذلك يعرفون ذلك بالظواهر التي أشرنا إليها، أو بالقرائن التي تحتف بالرواية فمن خلال معرفتهم بهذه القرائن وتلك الظواهر ومعرفتهم بمدى تأثيرها في الرواية ضعفاً، حينئذٍ يستدلون بهذه الظواهر أو تلك القرائن على أن خطأ وقع في هذه الرواية بينما في رواية أخرى لم توجد فيها مثل هذه القرائن ولم توجد فيها مثل هذه الظواهر، فلم يكن ذلك معلا للرواية عندهم فإذن هم عندهم فهم ومعرفة وهذا أمر في كل العلوم ما من علم إلا وأهله المختصون به هم الذين يدركون غوامضه ودقائقه ولا يتبين ذلك لكل الناس، ولو أنك ذهبت إلى طبيب وأنت تظن أنك مريض بمرض ما ثم دخلت على الطبيب فالطبيب بخبرته ومعرفته رجل أفنى عمره في هذا الجانب، فبطبيعة الحال تكون خبرته أكثر منك ومعرفته أدق منك تقول لك لا أنت لست مريض هو توهم فقط أنت لست مريض إنما هذا توهم، يدخل عليه مريض آخر عنده نفس

الأعراض نفس الإحساس ونفس المشاعر ونفس الظواهر، ثم يقول: فعلا هذا مريض، وربما يتوهم المريض أنه مريض بمرض ما، ويقول له: لا أنت عندك مرض آخر وهكذا كل هذا يعرفه أهل الاختصاص في كل علم، فكذلك علماء الحديث ينظرون في هذا الحديث ويقولون هذا صواب وهذا خطأ، هذا يتعارض مع هذا وهذا لا يتعارض مع هذا، وعندهم قوانين بطبيعة الحال ولكنهم عندهم فهم ومعرفة لتطبيق هذه القوانين وتنزيلها على الروايات والأسانيد والمتون وليست عندهم قواعد صماء عمياء بكماء لا فقه فيها.

هذا قد يكون عند أمثالنا، لكن هؤلاء العلماء -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- هم يميزون ذلك كثيراً حتى كما يحكون في كتب الرجال أن الإمام أبا حاتم الرازي -رحمه الله تعالى- جاء له رجل من جلة أصحاب الرأي يعين من الفقهاء ولكن ليس من العارفين بالحديث، ومعه جزء حديثي فيه جملة من الأحاديث، وعرضه على أبي حاتم الرازي، وقال له: يا إمام ما حال هذه الأحاديث؟ فنظر الإمام في الكتاب أو في الجزء الحديثي وقال هذا حديث باطل وهذا حديث كذب وهذا حديث لا أصل له وهذا حديث منكر وهذا حديث خطأ وسائر هذه الأحاديث صحاح، فتعجب الرجل وقال له: سبحان الله من أخبرك بهذا هل كنت جالساً مع واضع هذا الكتاب وأخبرك بأن هذا صحيح وأن هذا باطل وأن هذا منكر وأن هذا موضوع وأن هذا كذب وأن هذا لا أصل له، قال أبداً أنا لا أعرف أصلاً من صاحب هذا الكتاب، قال سبحان الله أتدعي الغيب؟ قال ما هذا ادعاء غيب ولكن هذا علم قد أوتيناه وليس لك أن تفهمه، معنى ذلك أنه علم لا يقوم على أسس وليس معناه أنه علم يقوم على التخمين، لا ولكن مثلك لا يفهمه لأنك ينبغي لكي تفهمه أن تفني عمرك كما أفنيت أنا عمري لفهمه.

فتعجب الرجل فقال: وما الدليل على صحة ما تقول؟ قال الدليل أن تذهب لمن رزق هذا العلم مثلي وأن تعرض عليه تلك الأحاديث، فإن أجاب مثل جوابي فاعلم حقيقة هذا العلم، وإن اختلفنا فاعلم أن كلا قال برأيه، قال ومن تحسن مثل ما تحسن؟ قال أبو زرعة الرازي، قال: أو يقول أبو زرعة مثل ما تقول: قال سبحان الله هذا عجب سبحان الله فذهب إلى أبي زرعة من غير أن يخبره بأحكام أبي زرعة عليه، ودفع إلى أبي زرعة الكتاب فإذا بأبي زرعة يحكم على تلك الأحاديث بمثل أحكام أبي حاتم، فتعجب الرجل قال: سبحان الله تتفقان من غير مواطئة بينكما، تعجب الرجل فقال له أبو حاتم نعم حتى تعلم حقيقة هذا العلم، وأننا لم نتكلم إلا بعلم، ولم نقل بالظن أو بالحدس قال: وكيف تتفقان من غير مواطئة فضرب له مثالاً أبو زرعة الرازي -رحمه الله تعالى- قال: لو أنك جئت بقطعة من الزجاج وهذه القطعة ليست جوهرة وإنما هي شبيهة بالجوهرة ليست هي جوهرة وإنما هي شبيهة بالجوهرة ثم أعطيتها لإنسان وليس عنده علم بالجواهر ولا تمييز بين الجيد والرديء بين الصحيح وغير الصحيح، بين الحقيقي والتقليد ليس عنده تمييز فمن الممكن أن يدخل عليه الأمر، بخلاف ما إذا أتيت بهذه الزجاجة التي هي في صورة الجوهرة ودفعتها إلى رجل خبير بالجواهر فإنه من حين ما ينظر فيها يقول هذا لا يساوي شيئاً هذا تقليد.

كذلك العملة إذا أتيت بدينار مثلاً هذا دينار حقيقي وهذا دينا مزور ودفعته إلى الصيرفي فيقول هذا جيد وهذا رديء، هذا مزور وهذا حقيقي نميز هذا لأنه خبير به لماذا؟ لأنه أفنى عمره في هذا، هذه هي القصة أنه رجل أفنى عمره في هذا الجانب فهو أدرى به فكذلك نحن لكثرة مخالطتنا لحديث رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ومعرفتنا به عرفنا ما يمكن أن يكون صحيحاً وما لا يمكن أن يكون صحيحاً ولهذا كثير من الأحكام التي ترد عن علماء علل الأحاديث لا يفهمها بسطاء العلم، أو لا يفهمها المتخصصون في غير الحديث من العلوم، ليس لمثل هذا أن يعترض على المحدثين لأنهم هم أدرى بهذا الجانب، واحد كأبي حاتم الرازي واحد كأبي زرعة الرازي البخاري مسلم الدارقطني ابن عدي هؤلاء أفنوا أعمارهم في معرفة هذه الأحاديث، أفنوا أعمارهم لدرجة أن الإمام أبو زرعة الرازي، أبو زرعة الرازي وأبو حاتم كانا قرينين، فأبو زرعة الرازي مرة كان جالساً مع أبي حاتم الرازي فقال له يا أبا حاتم: قل من يفهم هذا الشأن، كانوا يتكلمون في القرن الثالث وليس اليوم، يا أبا حاتم: قل من يفهم هذا الشأن ربما يتخالجني شيء في الحديث أو يظهر لي نوع من أخطاء الشيوخ فلا أجد من يشفيني حتى أجلس معك، فقال له أبو حاتم وكذلك أنا، أنا لا أجد من يفهمني أيضاً فأبو حاتم وأبو زرعة في القرن الثالث يعني في النهضة العلمية وكثرة علماء الحديث لا يجدون من يفهمهم فكيف بزمننا هذا، حتى قال ابن الجوزي وهو في القرن الخامس «وقد كانوا إذا عدوا فقد صاروا أقل من القليل » هذا في القرن الخامس أما الآن فالحمد لله لا يوجد أحد مطلقاً.

وهذا بطبيعة الحال بعض الناس يقول هذه طلاسم أو هذه أمور غامضة! أبداً هي لها أصول وأسس ولكن لكي تفهمنها أفن عمرك، الذي يتعلم أي علم من علوم الدنيا يفني فيها عمره، فأنت إذا فرغت وقتك وجهدك ومالك لتعلم هذ الشأن ستفهم -إن شاء الله تعالى- ولكن كيف تفهم وأنت بعيد عن هذا الشأن ولا تعرف منه إلا رتوش أو لا تعرف منه إلا القليل.

هكذا كان علماء الحديث -عليهم رحمة الله تعالى-.

الاختلاف كما قلنا يدرك والعلماء -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- يدركون الواقع بين الرواة، فتارة يكون الخلاف مضراً ومؤثرا في الرواية ضعفاً وتارة لا يكون كذلك وأحياناً يكون هذا الخلاف الواقع بين الروايات الخلاف الواقع

بين الروايات في الواقع هو راجع إلى مخرج واحد هذا يقول شيئاً وهذا يقول شيئ، وهذا يقول شيئاً آخر ثم يأتي العلماء فيقولون كل ذلك شيء واحد ولكن الرواة ظهرت رواياتهم وكأنهم متباينة ومتعددة وفي النهاية هي رواية واحدة، وبمعرفة طبيعة هذه الرواية وتلك ومخرج هذه الرواية ومخرج تلك، يتبين أن هذه الروايات في الواقع إنما هي رواية واحدة، إلا أن تعبير الرواة تغير فأوهم الاختلاف وما هو من الاختلاف.

من ذلك مثلاً حديث يرويه -تأملوا الأحاديث؛ لأن الآن نعالج أسانيد- حديث يرويه الحسن البصري وإبراهيم النخعي والزهري وهؤلاء الثلاثة يروونه عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- مرسلاً، ما هذا الحديث؟.

حديث (أن الناس كانوا يصلون خلف النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فإذا رجل من الأعراب سقط في حفرة فضحك الناس فأمرهم النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أن يعيدوا الوضوء والصلاة معاً) وهذا حديث ضعيف والعلماء لا يحتجون به، ومن اشهر العلماء الذين ردوه الإمام أحمد بن حنبل والإمام الشافعي -عليهما رحمة الله تعالى- هذا الحديث تعالى بنا نتأمل أسانيد، يروى عن الحسن البصري وإبراهيم النخعي والزهري عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-، فأنت حينما تنظر عندنا مراسيل ثلاثة، نحن ذكرنا في مبحث المرسل أن المرسل يتقوى بمرسل مثله، ولكن اشترطنا في تقوية المرسل أن يكون مخرج هذا يختلف عن مخرج هذا، ونستدل على ذلك بأن يكون شيوخ هؤلاء ليسوا شيوخ المرسل الآخر ولكن تعالى بنا ماذا قال الإمام أبو داود بعد أن أشار إلى هذه المراسيل المتعددة؟ قال: روي هذا عن الحسن البصري وإبراهيم النخعي والزهري عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- يعني مرسلا قال ومخرجها كلها إلى أبي العالية، يعني هو حديث واحد، وليس هناك تعدد في الروايات، قال: رواه إبراهيم عن أبي هاشم الرماني عن أبي العالية، ورواه الزهري عن سليمان بن أرقم عن الحسن وقال حفص المنقاري أنا حدثت الحسن به عن أبي العالية.

إذن اختلاف بين الرواة، تعدد في المخارج، إيهام التعدد، فتبين بعد التتبع والاستقراء أن الحديث كله راجع إلى مسند أبي العالية وهذا المرسل الذي من أجله تكلم العلماء في مراسيل أبي العالية واعتبروها من أوهى المراسيل وهو أبو العالية الرياحي، وهذا الذي قال فيه الإمام الشافعي أبو العالية الرياحي مراسيله رياح أي لا قيمة لها ولا يعتمد عليها.

فإذن هنا الاختلاف في الواقع قد أوهم تعددًا بين الروايات والواقع أنها رواية واحدة وحينئذ صار الأمر راجعاً إلى رواية واحدة تتعامل على أنها رواية واحدة وليس عدداً من الروايات.

هناك أمر آخر متعلق بهذه النقطة نحن ذكرنا أن العلماء -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- يعلون الحديث الفرد حيث تنضم القرينة الدالة على ذلك ويعلون الحديث الذي وقع الاختلاف فيه حيث وقعت القرينة الدالة أيضاً على ذلك، فهذه القرائن كيف نفهمها بطبيعة الحال هذه القرائن منها ما هو قرينة إسنادية ومنها ما هو قرينة متنية.

القرائن الإسنادية لا يطلع عليها إلا الأئمة النقاد وليس لغير المحدثين أن يتكلم في هذا الجانب بل المحدثين هم فقط الذين يتكلمون في القرائن، ويعرفون معانيها، وكيف يستدل بها على خطأ الرواية التي وقعت من الراوي أما غير المحدثين فليس لهم أن يقحموا أنفسهم في هذا الجانب؛ لأنه من أخص خصوصيات علم علل الأحاديث.

أسباب العلة، هو إما الرواية بالعلة الراوي لم يحفظ الحديث على وجهه فرواه بالمعنى الذي فهمه فجائت روايته على غير ما دل عليه أصل الرواية، أو التصحيف والتحريف بسبب الاعتماد على كتاب غير مصحح وغير مقابل.

أنواع العلل القلب والإدراج، وهذان أكثر الأخطاء وقوعًا في الرواية والواقع أن العلة، إما تقع بالزيادة، وإما بالنقصان، وإما بالتغيير، والإبدال، فإذا وقعت بالزيادة أو النقصان فذلك لو أن بعضه في باب الزيادة، زيادات الثقات لا يأتي بعضه في باب الإدراج الحديث المدرج، وهو النوع الذي بعد ذلك.

كذلك أيضاً القلب؛ لأن العلة أيضاً تقع بالتغيير وبالإبدال، القلب يقع في الإسناد ويقع في المتن، يعني مثلاً حديث يروى عن نافع عن ابن عمر فيأتي بعض الرواة فيرويه عن سالم عن ابن عمر ماذا فعل هذا؟ أبدل راوياً بآخر هذا يسمى عند العلماء بالقلب.

وهناك القلب في المتون، أن يبدل كلمة بكلمة، أو جملة بجملة، فيتغير الحكم أو يقدم ما حقه أن يؤخر أو يؤخر ما حقه أن يؤخر كما ذكروا أمثلة على ذلك كثيرة، من أشهرها حديث ابن عمر حديث أبي هريرة -رضي الله عنهما- (حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه) في السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله، (ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفي يمينه) فقال بعض الرواة: (حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله) فهذا قلب، وهكذا الشأن بطبيعة الحال القلب سيأتي له باب على حدة، والمدرج سيأتي له باب على حدة السبيل إلى إدراك العلة، الاعتبار والتتبع وتكلمنا عن الاعتبار والتتبع في لقاء خاص، تكلمنا عن الاعتبار والشواهد المتابعات وتكلمنا عما يتعلق بهذا الباب من أبواب علوم الحديث بهذا العرض والسياق يتبين لنا أمر في غاية الأهمية أن هذه الأنواع كلها في الواقع إنما هي مجتمعة وليست متناثرة، بمعنى أنك لا تستطيع أن تتكلم في العلة إلا إذا أدركت كل هذه الأبواب سواء منها ما يتعلق بموجبات العلة أو ما يتعلق بأسباب العلة أو ما يتعلق بأنواع العلة، كل ذلك يخدم بعضها بعضا ولهذا إذا

فهمت هذه الأبواب على هذا النحو تستطيع أن تتفهم لماذا أحياناً علماء الحديث -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- يصفون الحديث الواحد بأكثر من وصف فتجد مثلاً الحديث الواحد هذا يقول هذا حديث شاذ وعالم آخر يقول هذا حديث مقلوب فيتبادر إلى بعض الناس أن بين كلام العلماء اختلاف، هذا قال إنه شاذ وهذا قال إنه مقلبو فما هذا التعارض الذي وقع فيه العلماء -رحمهم الله تعالى- والواقع أنه ليس تعارضاً وإنما التعارض من سوء فهمك لصنيع العلماء -عليهم رحمة الله تعالى- لأن وصف العالم للحديث بأنه شاذ هو معناه أن هذا الحديث في نقد ذلك العالم صار وقع فيه نوع من الخطأ، وهذا النوع من الخطأ كما قلنا الشذوذ عند بعض أهل العلم هو الخطأ المستدل عليه بالتفرد أو عند بعضهم: الخطأ المستدل عليه بالتفرد أو بالاختلاف بين الرواة، فقول العالم في هذا الحديث إنه حديث شاذ، معناه أنه وقع فيه خطأ وأنني استدللت على الخطأ الواقع في تلك الرواية إما بالتفرد وإما بالاختلاف، لكن هل بين لنا نوع ذلك الخطأ؟ لم يذكر لنا نوع ذلك الخطأ، العالم الآخر الذي قال هذا حديث مقلوب، أفادنا فائدة أخرى، فهو موافق الأول في أن الحدي وقع فيه خطأ ولكنه زاد فائدة على الأول وهو أن الخطأ الذي وقع في تلك الرواية هو من قبيل القلب في الروايات.

إذن ذكر في كلامه النوع الخطأ الذي وقع فيه الراوي، إذن وصف الأول للحديث بأنه شاذ، حكم بأنه خطأ، وأنه وجد في هذه الرواية ما يوجب الحكم بخطئها، أما العالم الآخر فزاد نوع الخطأ الذي وقع فيه ذلك الراوي فقال: هو مقلوب. أي: أن الخطأ الذي أشار إليه العالم الأول والذي حكم بوقوعه في تلك الرواية هو من نوع القلب في الروايات، كذلك أيضاً هل هناك تعارض مثلاً بين وصف الحديث بكونه شاذاً ووصفه بكونه مدرجا؟ لا ليس هناك من تعارض، فالعالم الذي وصف الحدي بأنه شاذ هو حكم بقوله ذلك أن خطأ وقع في الرواية من غير أن يتعرض إلى نوع الخطأ الذي وقع في هذه الرواية فقط أشار إلى أن خطأ وقع أما العالم الآخر الذي وصف الحديث بأنه مدرج ماذا أفاد حكمه أفاد حكماً زائدا على حكم العالم الأول وهو أن الخطأ الذي وقع فيه ذلك الراوي هو من قبيل الإغراب في الروايات، أي أنه نص على نوع الخطأ الذي وقع في هذه الرواية، إذن هل هناك من تعارض؟ ليس هناك من تعارض.

بعض بسطاء العلم يتصور أن هذا تناقض أو أن هذا تعارض من باب الاختلاف بين أهل العلم وليس هذا من باب الاختلاف بل كلام أهل العلم -رحمهم الله تعالى- يشرح بعضه بعضًا ويبين بعضها بعضًا ويوضح بعضه بعضًا ويكمل بعضها بعضًا.

هذا ما أردت أن أوجزه في هذه الحلقة الأخيرة وأسأل الله -تبارك وتعالى- أن أكون قد وفقت في هذه الحلقات إلى توضيح طرف أو شيء ولو قليل من هذا العلم الشريف.

وأسأل الله تعالى أن يكون ذلك وقع موقع القبول وموقع الفائدة عند إخواني المستمعين أسأل الله تعالى التوفيق والسداد في القول والعمل إنه ولي ذلك والقادر عليه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وردتنا إجابات عدة على أسئلة الحلقة الماضية، وكان السؤال الأول ما هي صفة الثقة الذي تقبل زيادته؟

كانت الإجابة: ليس كل من وصف بالثقة تقبل زيادته ولا ما تفرد به وإنما يقبل من الأئمة الحفاظ المتقنين الذين مارسوا أحاديث مشايخهم ولازموهم حضرا وسفرا وكانوا ألصق بهم من غيرهم.

هذا بطبيعة الحال هو الأصل في الباب، ولكن قد تدل القرائن في بعض الأحاديث على قبول الزيادة ممن دون الحافظ أو في بعض الأحاديث الأخرى على عدم قبول الزيادة من بعض الحفاظ، والقرائن إنما تعامل بقدرها والعلماء المتخصصون يعرفون متى يعملونها ومتى لا يعملونها.

السؤال الثاني: اذكر العلاقة بين زيادة الثقة وبين علم الجرج والتعديل؟

وكانت الإجابة : علم الجرح والتعديل يوضح لنا منزلة الراوي في الحفظ ودرجة عدالته وكيف هو من شيوخه ومعرفة هذه الأمور مما تحدد لنا من هو الثقة الحافظ المتقن من الثقة فقط والذي هو الركيزة الأولى في تحديد من تقبل زيادته ومن ترد ومن ينظر فيها والله أعلم.

الزيادة هي صورة من صور الاختلاف بين الروايات والعلماء علماء الحديث -عليهم رحمة الله تبارك وتعالى- يستدلون بخلاف الراوي كثيراً للحفاظ على كونه سيء الحفظ، كما قال الإمام الذهبي -رحمه الله تعالى- في كتابه "الموقظة " «واعلم أن أكثر الذين تكلم فيهم الحفاظ إنما تكلموا فيهم لمخالفتهم للأسباب » ولا شك أن كثرة الراوي من الزيادات في الأحاديث هو مما يعد خلافاً منه، فإكثاره يعد إكثارا من الاختلاف فإذا كان الراوي من شأنه أن يزيد في الرواية كثيراً على ما يذكره الحفاظ يكون ذلك دليلاً على سوء حفظه وقلة ضبطه فيكون ذلك موجباً لتضعيفه فصارت زيادات الكثيرة موجبة لتضعيفه وكان ذلك نتيجة ثمرة حاله، في علم الجرح والتعديل أنه يكون ضعيفاً وإنما ضعفناه بالنظر في روايته التي زاد فيها، فصارت الزيادة من الأدلة التي يستدل بها على حال الراوي، فانتقلنا من حال الرواية إلى حال الراوي، انتقلنا من علم العلل إلى علم الجرح والتعديل ومن هنا نعلم أن علم علل الأحاديث هو الأساس الذي يقوم عليه علم الجرح والتعديل.

أول الأسئلة: ما الفرق بين الحديث المعلل المعلول هل هي من باب واحد أم أنها مختلفة؟
النقطة الثانية: أفضل المؤلفات عن العلة في عصرنا الحاضر على حسب علمه؟
النقطة الثالثة تكلم في الدرس الماضي عن الزيادة، وحقيقة أشبعها الشيخ بحثا هل هناك أيضاً مؤلف أيضاً مستقل في هذا الباب أم لا؟
سؤاله الأول كان يسأل عن الفرق المعلل والمعلول؟
بطبيعة الحال هذا العلماء تكلموا فيه من الجانب اللغوي فمن حيث اللغة تكلم العلماء فيه بكلام طويل تجده أو اعتاد علماء المصطلح أن يذكروا ذلك في أول مبحث الحديث المعلول في كتب علوم الحديث، ولكننا بطبيعة الحال نتجاوز هذه النقطة؛ لأن اصطلاح المحدثين أنهم استعملوا هذا وهذا وهذا، ووجد في كلام المحدثين المعلول بكثرة، ومن أشهر ما ذكروه في ذلك قصة الإمام مسلم مع الإمام البخاري -رحمهما الله تعالى- بشأن حديث كفارة المجلس، لما سأله مسلم عن الحديث فقال له مسلم: هل في الدنيا أصح من هذا؟ فقال له: نعم، ولكنه معلول، فأخذ مسلم يقبل ما بين عينيه ويقبل رأسه -رحمه الله تعالى- ويقول له يا طبيب علل الحديث أخبرني عن علة الحديث فقال البخاري: «استر ما ستره الله، استر ما ستره الله » فأبى إلا أن يخبره بعلة الحديث.
المهم أن الحديث استعمل في كلامه المعلول، وما زال علماء الحديث قديما وحديثا يستعملون المعلول في كلامهم وإن كان هذا من حيث البحث اللغوي لهم فيه تفصيل ونحن نتكلم في صناعة حديثية فنتجاوز الجانب اللغوي المهم أن نعبر عن المصطلح الذي وجد في استعمال علماء الحديث والله أعلم.
كان سؤاله الثاني يسأل عن أفضل المؤلفات في العلة في العصر الحاضر؟
طبعاً كل كتب التخاريج هي تعتبر من كتب العلل، فلا ينبغي عليك أن تنظر في الكتاب بقدر ما تنظر في صاحبه فإن كان صاحبه من المبرزين في معرفة علل الأحاديث ومعرفة غوامضها ودقائقها فعليك أن تقتني كل كتبه حتى وإن لم يكتب على الكتاب علل الأحاديث فبطبيعة الحال كتب الحافظ ابن حجر وكتب الشيخ الألباني -رحمه الله تبارك وتعالى- كل هذه الكتب مليئة بعلل الأحاديث وفيها علم جم.
أمر آخر أنا لأ أنصح طالب العلم عموماً أن يبحث في جانب العلة خصوصا من الكتب المعاصرة بقدر ما يبحث عن الكتب المتقدمة؛ لأن هذا العلم إنما هو علم للعلماء المتقدمين هم الذين يتفردون به وهم الذين لهم الكلام فيه فبقدر فهمك لهؤلاء العلماء ولكلامهم وبمسالكهم في مسألة العلة بقدر ما تتقن هذا الباب، كما أشار إلى ذلك ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي قال: فمن أراد أن يتوسع في هذا العلم فعليه أن يدمن النظر في كتب الأئمة المتقدمين كأحمد بن حنبل وابن معين والبخاري ومسلم والدارقطني وابن عدي وأمثال هؤلاء العلماء، فأمثال هؤلاء العلماء هم الذين تؤخذ عنهم علل الأحاديث وكلما أمعنت النظر وتدبرت في كلام هؤلاء الأسلاف كلما قويت عندك الملكة التي على الأقل تعينك لتفهم إعلال هؤلاء العلماء ثم إن من الله عليك بأن تحاكيهم وأن تسير على دربهم فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.
يسأل عن الزيادة عن كتب مؤلفة في هذا الفن؟
نفس السؤال سؤلنا عنه في اللقاء الماضي فأنا قلت من حيث التأصيل كتاب شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي توسع الحافظ ابن رجب الحنبلي في تأصيل مسألة الزيادة وكذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني في نكته على كتاب ابن الصلاح أما من حيث التطبيق العملي فكل كتب العلل هي تصلح أن تكون مشتملة على أمثلة للزيادات.
يقول: عندما قال أبو زرعة لابي حاتم عن حديث بقية بن الوليد أنه منكر مع أنه لم يجد له رواية أخرى تعارضه يستدل بها على خطئه فمن أين علم أبو زرعة نكارة هذا الحديث مع أنه لا يختلف مع غيره؟
أنت إذا نظرت إلى الإسناد فهو يرويه بقية بن الوليد عن عبيد الله بن عمر ، عبيد الله بن عمر من الحفاظ الثقات كالزهري وكهشام بن عروة فهم حفاظ كبار فأنى لمثل بقية بن الوليد أن يتفرد عن عبيد الله بن عمر لا يعرف عند أصحاب عبيد الله بن عمر هذا من ناحية، فهذا تفرد لا يحتمل، ونحن قلنا التفرد عن الحفاظ فليس كل أحد يقبل منه تفرده عن كبار الحفاظ، هذا من ناحية.
من ناحية أخرى بقية بن الوليد ليس من كبار الحفاظ، ولا هو من كبار الثقات، بل بعضهم تكلم في حفظه، والراجح أنه إنما كلام من تكلم فيه راجع إلى أنه كان يدلس عن المجروحين وهو لم يصرح بالسماع من عبيد الله بن عمر، فالظاهر أنه أخذه عن ضعيف عن عبيد الله ثم أسقطه مدلساً الخبر بل لو صرّح بالسماع فهو ليس أهلا لأن يتفرد مثله عن مثل عبد الله بن عمر -رضي الله تعالى عنهما- فهذه قرائن إسنادية.

علوم الحديث - المستوى الثالث
الشيخ / د. بدران بن محمد العياري

الدرس الأول - مقدمة في أصول التخريج

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه، ومن اتبع هداه، وبعد.
يتجدد لقاؤنا معكم في برنامج الأكاديمية العلمية، وهذه الدورة المباركة بإذن الله -تبارك وتعالى- نستضيف فيها فضيلة الشيخ الدكتور/ بدران العيَّاري الأستاذ المساعد بقسم الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر.
يقوم فضيلته بشرح كتاب" أصول التخريج ودراسة الأسانيد" لفضيلة الشيخ الدكتور محمود الطحان -رحمه الله تعالى-
حيى الله فضيلة الشيخ عبد الرحمن، وأهلا وسهلا، وأسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يسددنا، وأن يهيئ لنا من أمرنا رشدا، وأن يوفقنا لما يحب ويرضى في هذه الدورة المباركة إن شاء الله.
وحيى الله الإخوة الحضور، وحيى الله المشاهدين، و-إن شاء الله تعالى- نحن على موعد مع مادة أصول التخريج ودراسة الأسانيد، من كتابٍ للشيخ الدكتور محمود الطحان -رحمه الله تعالى-.
هذه المادة؛ مادة التخريج ودراسة الأسانيد هي - في الحقيقة – مادة شيقة وعملية، وفيها دربة وممارسة، وتعوُّدٌ على فتح كتب التراث، والتعامل معها مباشرة بلا واسطة، ومادة التخريج إذا تعامل معها الإنسان بهذه الطريقة، وبذل لها، وصبر عليها؛ فإنه يسعد، ويحصل على كم هائل من المعلومات التي لم تكن على باله حين البحث وحين المشاركة.
نبدأ بإذن الله اليوم تقدمة عن تعريف هذا العلم، وموضوعه، وفائدته، ولمحة تاريخية عنه، ونشير إلى طرق التخريج الإجمالية، ثم بعد ذلك -إن شاء الله تعالى- في مستقبل الحلقات يكون لنا دورٌ في الانتقال من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي العملي؛ حيث التعامل مع الكتاب مباشرة بإذن الله -سبحانه وتعالى-.
يبدأ الكتاب بذكر التعاريف كمدخل لهذه المادة، ويبدأ معنا الأخ الشيخ عبد الرحمن بقراءة التعريف من صفحة سبعة -إن شاء الله-.
قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (
المقدمة
وتشتمل على :
أولا: تعريف التخريج.
ثانيا: أهميته وفائدته ووجه الحاجة إليه.
أولا: تعريف التخريج:
سأذكر تعريف التخريج في اللغة، ثم أبين معاني التخريج عند المحدثين، ثم أذكر تعريف التخريج في الاصطلاح.
أ- تعريف التخريج لغة:
التخريج في أصل اللغة يطلق على عدة معان أشهرها الاستنباط؛ قال في القاموس والاستخراج والاختراج؛ أي: الاستنباط)
إذن؛ عندنا كلمة التخريج تطلق على عدة معانٍ؛ منها الاستنباط؛ تقول: (استخرجت كذا من الكتاب؛ أي؛ استنبطته) أو على معنى التدريب أي يتدرب الطالب على فتح الكتاب، وعلى استخراج المعلومة، وعلى النظر في طبيعة هذا الإسناد، وحال رواته، ومن خرج هذا الحديث إلى غير ذلك من الأمور، فيطلق التخريج على معنى الاستنباط، وعلى معنى التوجيه؛ بأن تذكر للمسألة وجها؛ فهذا أيضا يقال له: تخريج.
(التدريب قال في القاموس: خرَّجه في الأدب فتخرَّج وهو خِرِّيج.
التوجيه: تقول: خرج المسألة: وجهها؛ أي بين لها وجها، والمَخْرَج: موضع الخروج؛ يقال: خرج مخرجا حسنا، وهذا مخرجه.
قلت: ومنه قول المحدثين: ((هذا حديث عُرف مخرجه))؛ أي: موضع خروجه، ورواة إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم.
والخروج نقيض الدخول وقد أخرجه وخرج به فيكون الإخراج معناه الإبراز والإظهار، ومنه قوله تعالى ؟ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ ؟ [الفتح: ٢٩].

قلت: ومنه قول المحدثين عن الحديث: ((أخرجه البخاري)) أي: أبرزه للناس وأظهره لهم ببيان مخرجه وذلك بذكر رجال إسناده اللذين خرج الحديث من طريقهم).
العلماء يقولون: هذا الحديث معروف المخرج؛ أي: معروف الرواة وهذا الحديث لا يعرف له مخرج؛ أي: لا يعرف له راوٍ، ولا يعرف له موضع في كتاب.
هذه الإطلاقات اللغوية لا نستطرد في الكلام عليها؛ لأنها مجرد تعريف لغوي، ومجرد بيان وسنتكلم بسعة أكثر في الكلام على التخريج عند المحدثين.
التخريج عند المحدثين يطلق على عدة معان منها:
- إبراز الحديث للناس؛ فأنا الآن مطالب بتخريج حديث، وكما سنذكر -إن شاء الله تعالى- في طرق التخريج أعمد إلى الوسيلة التي سأخرج بها هذا الحديث؛ فتدلني على موضع الحديث من الكتاب الأصلي.
ـ بداية ـ مادة التخريج ـ كما ذكرت في المقدمة ـ هي مادة تطبيق عملي؛ بمعنى أن الطالب لا بد أن يفتح معي الكتاب. وهذا الكتاب وسيلة، وواسطة بين هذا الكتاب النظري الذي نتولى بيان معانيه وبين مصادر الحديث الأصلية التي هي أماكن ورود الأحاديث في كتب السنة.
والواسطة بين الكلام النظري وبين هذا التطبيق العملي هي الطرق التي سنستخرج بها الأحاديث من بطون الكتب.
فقل ـ مثلاًـ: أنا محتاج إلى "المعجم المفهرس" أو محتاج إلى كتاب "تحفة الأشراف"، فلن أجد الحديث كاملا برجال إسناده ومتنه الكامل في "تحفة الأشراف" أو في "المعجم المفهرس" وإنما هو يشير إلى أن الحديث في البخاري -مثلاً- في كتاب الصلاة باب ٣١ فأرجع إلى البخاري كتاب الصلاة باب ٣١ سأجد الحديث بغيتي بإسناده عند البخاري، وبمتنه الكامل الذي أريد الوصول إليه فهذا هو معنى التخريج؛ أي: إبراز الحديث من مصادره الأصلية التي هي وعاء علوم حديث النبي -صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم-.
فالإخوة في الغد –إن شاء الله- يصطحبون معهم حين نتكلم عن أول طريقة من طرق التخريج الكتاب، وفيه نمط معين سنختار الأيسر على المشاهد وعلى الطلبة الحضور، والتخريج كما سيأتي الكلام بعد على أول لفظة في الحديث هو الأيسر.
سنتدرب ونخرج بشيء ثم ندخل على الأصعب حتى نصل إلى عمق الكلام في الأسانيد فنأخذ من السهل إلى الصعب.
فغدا -إن شاء الله- يكون معنا كتاب «الجامع الصغير» وأيضا الكلام موجه للسادة المشاهدين.
(ب- التخريج عند المحدثين:
يطلق التخريج عند المحدثين على عدة معان:
- يطلق على معنى إخراج الحديث.
- يطلق على أنه مرادف للإخراج؛ أي: إبراز الحديث للناس بذكر مخرجه؛ أي: رجال إسناده اللذين خرج الحديث من طريقهم.
-ويطلق على معنى إخراج الأحاديث من بطون الكتب وروايتها.
قال السخاوي في "فتح المغيث" ((والتخريج: إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء، والمشيخات، والكتب ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك)).
هذا نوع خاص بعضَ الشيء من أنواع التخريج التي تعتبر في مرحلة تالية.
التخريج من كتب الفوائد والأجزاء الحديثية والمشيخات هذه المرحلة تكون تالية، وإنما كلامنا في بداية هذه الدورة المباركة -إن شاء الله تعالى- في التعامل مع الكتب الأصلية للسنة وهي كما سيتبين فيما بعد -إن شاء الله وتعالى- أن الطلبة المشاركين معنا ومن يريد التعلم لا بد كمرحلة أولية أن يملك النصاب الأدنى من كتب العلم التي تكون بيد الطالب وهو يتعلم التخريج مثل الكتب التسعة التي هي الصحيحان، وكتب السنن الأربعة، ومسند الإمام أحمد، وموطأ مالك، وسنن الدارمي. هذا هو الحد الأدنى للطالب لكي يقول: درست علم التخريج أو طالعت كتب السنة وهذا لكي يتدرب ويتمرس ويتعود على إمكانية وصوله للحديث في مصدره الأصلي؛ فمسألة المشيخات وكتب الفوائد مرحلة تلي المرحلة التي نحن فيها وتأتي فيما بعد -إن شاء الله-.
(- ويطلق على معنى الدلالة؛ أي: الدلالة على مصادر الحديث الأصلية وعزوه إليها، وذلك بذكر من رواه من المؤلفين.
قلت: والمعنى الثالث هو الذي شاع واشتهر بين المحدثين، وكثر استعمال هذا اللفظ فيه لاسيما في القرون المتأخرة بعد أن بدأ العلماء بتخريج الأحاديث المبثوثة في بطون بعض الكتب؛ لحاجة الناس إلى ذلك وهذا المعنى هو الذي سنبحث فيه أيض).

ولعل من المفيد أن نشير إلى أن أئمتنا -رضي الله تعالى عنهم- في العصور الأولى عصور الرواية ما كانوا يحتاجون إلى هذا العلم والتصنيف في علم التخريج.

قد يقال: إن الدكتور الطحان -رحمه الله تعالى- أول من صنف في هذا الباب وتوالت التصنيفات والكتابات ما بين مستدرك عليه، ومضيف إليه، إلى غير ذلك من الأمور ولكن قبل ذلك فإن العلماء -رضي الله عنهم- ما كانوا يحتاجون إلى وسائط للوصول للكتب، وإنما كانوا يتعاملون مع الكتب مباشرة وكانوا يحفظونها. وهذه كانت طريقة التعليم في القرون الأولى؛ فالطالب يبدأ منذ الصغر بحفظ القرآن الكريم فإذا حفظ؛ لزم شيخا من شيوخ بلده، ويحفظ الحديث فيبدأ بالبخاري باعتباره أصحَّ الكتب بعد كتاب الله، ثم مسلم، ثم يحصِّل الكتب الستة وهو ما وصل بعد إلى سن العاشرة وأحاديث الكتب الستة في ذهنه وعلى طرف لسانه يروح ويجيء على الكتب وعلى الأسانيد وعلى المتون لا يحتاج إلى فتح كتاب ليستحضر معلومة أو ليذكر اسم شيخ أو نحو ذلك.

وكان هذا هو السائدَ في العصور الأولى إلى أن جاءت العصور المتأخرة جدًّا وبدأ هذا الانحدار الشديد في علاقة طلبة العلم ـ ولا أقول عوام المسلمين ـ بكتب الحديث الشريف فاحتاج العلماء إلى الاجتهاد في تيسير الأمر بتأليف كتب وإخراج مذكرات لتأخذ بيد الطالب لتعرفه كيف يصل إلى الحديث في مكانه المباشر فلو أنَّا رجعنا بذهننا إلى الماضي وحصل عندنا نوع من الطفرة أو الاهتمام بعلوم الرواية وحصل تحفيظ للطالب منذ الصغر لما احتجنا إلى دراسة هذه المادة لأنها ستكون في رأسه.

هذه لمحة عن هذا العلم إلا أنهم في القديم ما كانوا يحتاجون إلى دراسته وإنما الحاجة صارت ماسة إليه لبعد الناس عن كتب الحديث وكتب السنة.

(وبناء على هذا المعنى الثالث يمكننا أن نُعرِّف التخريج اصطلاحا بما يلي:

- تعريف التخريج اصطلاحا:

التخريج :هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة).

هذا التخريج الأصوب أن نسميه استخراجا؛ لأن هذا العلم الذي ندرسه ليس تخريجا.

التخريج مرحلة تالية، وقد تكون هي المرحلة الثانية بعد التي نحن فيها اليوم، وقد تكون مرحلة ثالثة؛ فالذي نحن فيه لا يقال عنه: تخريج بالمعنى الاصطلاحي؛ لأن النقاد المهتمين بالنقد الحديثي أو الأئمة المعاصرين الذين يفقهون هذا العلم ليسوا على هذا.

هذا الذي سنفعله ليس تخريجا، وإنما هو استخراج.

ما معنى الاستخراج؟

معناه: طلب التخريج، وأن أدلك على موضع الحديث في موطنه الأصلي. أما التخريج فباب آخر.

التخريج بالمعنى الاصطلاحي الذي يذكره العلماء والذي ويتربى عليه طالب العلم المتخصص في دراسة السنة: أن يجمع طرق الحديث من بطون الكتب كلها، ويجري بين هذه الأسانيد مقارنات فيقارن بين المتون ثم يدرس موطن العلة ومدى الاتفاق والاختلاف، ومواضع التفرد ومواضع النكارة، ثم يترجم للرواة وينظر في حال المختلف فيهم.

أعني أن كلمة تخريج: مضمونها واسع وكبير وتحتاج إلى جهود طويلة؛ فمثلا إذا كنا نستخرج في ساعة مثلاً للوصول إلى مصادر الحديث في مواطنها الأصلية في الكتب، إذا كان في ساعة تستطيع الوصول إلى عشرة أحاديث فالتخريج في الحديث الواحد قد يأخذ من الباحث المتمكن ثلاثة أو أربعة أيام، واضعا أمامه على الطاولة عشرين أو ثلاثين كتابا من كتب السنة، يظل ينقل الأسانيد ويقارن بينها ويُجري بينها دراسة ويدرس مواضع التفرد ومواضع النكارة، ومواضع الاتفاق ويعرف موطن العلة ويترجم للرواة وغير ذلك.

فالذي نحن فيه استخراج وليس تخريجا، وهو بدايات هذا العلم؛ لأننا لا زلنا نحبو للوصول إلى ترقي درج هذا العلم فهذا استخراج وليس تخريجا.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (

ـ أهميته وفائدته ووجه الحاجة إليه

لا شك أن معرفة فن التخريج من أهم ما يجب على كل مشتغل بالعلوم الشرعية أن يعرفه ويتعلم قواعده وطرقه ليعرف كيف يتوصل إلى الحديث في مواضعه الأصلية، كما أن فوائده كبيرة لا تنكر لاسيما للمشتغلين بالحديث وعلومه؛ لأن بواسطته يهتدي الشخص إلى مواضع الحديث في مصادره الأصلية الأولى التي صنفها الأئمة).

عادة كل أهل فن يعتبرون أن فنهم هو أهم علوم الشريعة، وأن أول ما يجب على كل مشتغل العلوم الشريعة أن يعلمها.

لا شك ـ وإن كان هذا استطرادا وليس في موضوعنا ـ أن يُبدأ بالعقائد وتحقيق المتابعة للنبي -صلى الله عليه وسلم- ثم لا يمكن أبدًا دراسة الشريعة ومعرفة الأحكام وغير ذلك إلا بمعرفة أدلتها.

نعم؛ دراسة السنة من أهم العلوم التي ينبغي الاشتغال بها خاصة لدارس علوم الشريعة وكانوا يقولون: الفقهاء أطباء والمحدثون صيادلة.

يأتي المريض فيكشف عليه الطبيب ويشخص الداء ويكتب الدواء ثم يعطيه قائمة العلاج ليذهب إلى الصيدلي ليعطيه هذا الدواء.

فهذا الفقيه لا يستطيع أن يقرر الحكم الشرعي من غير المرور على الصيدلي، يقول للمحدث هذا الحديث صحيح أعتمده أم غير صحيح فلا أعتمده؟!

فلا يستطيع الفقيه أو الأصولي أن ينطلق لإصدار حكم أو بيان حكم إلا بعد النظر إلى صحة الحديث وضعفه، فمن هذه الحيثية كان دراسة التخريج ومعرفة الأحاديث صحتها وضعفها إلى غير ذلك من أهم العلوم، وإلا وقع الإنسان في الكذب على النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-.

وفي دراسة الحديث الشريف كذلك عصمة للإنسان .. لماذا؟ لأن الله -سبحانه وتعالى- أنزل القرآن هدى للناس ببيان محمد -صلى الله عليه وآله وسلم- الذي لا ينطق عن الهوى فمهما وصفت أيها الداعية! أو أيها المصلح! من داء لأدواء الأمة فلن يكون ذلك إلا من خلال كلام النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- .

فإذا ذكرت كلاما غير صحيح؛ فقد أخطأت في تشخيص الداء، وأخطأت في وصف الدواء؛ لذلك كان الاهتمام بكلام الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- ومعرفة صحيحه من ضعيفه، وألا يتكلم الإنسان داعية أو خطيبا أو مصلحا أو موجها إلا بعد النظر في صحة ما يقول وصحة نسبته للنبي -صلى الله عليه وسلم- أمرًا في غاية الأهمية، وغيابه عن الساحة أوقع الناس في حرج شديد.

(والحاجة إليه ماسة من حيث إنه لا يسوغ لطالب العلم أن يستشهد بأي حديث أو يرويه إلا بعد معرفة من رواه من العلماء المصنفين في كتابه مسندا، ولهذا فإن فن التخريج يحتاجه كل باحث أو مشتغل بالعلوم الشرعية وما يتعلق به).

هناك فوائد أخرى كثيرة يذكرها أهل العلم فيما يتعلق ببحثنا ودرسنا ويمكن تلخيص ذلك في نقاط على وجه السرعة:

- أن تعرف موضع الحديث في مصدره الأصلي.

وهذا مهم عند المحاججة، فقد أحتج على رجل في مسألة معينة، فيقول لي: من أين أتيت بهذا الكلام؟ فأقول له: والله الحديث في البخاري. فيقول: في أي موضع عند البخاري؟ فأقول له: في كتاب الصلاة... في كتاب النكاح ... في كتاب الرقاق..

فالدلالة على موضع الحديث من مصدره الأصلي مهم.

و- أيضا - هذا الحديث لم يضعه البخاري في كتابه بغير وسائط.

ما معنى الوسائط؟

معناها شيوخه الذين روى عنهم، وشيوخه رووا عن شيوخهم، وشيوخ شيوخهم رووا عن التابعين ثم عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-.

- فمن مقاصد دراسة هذا العلم الشريف معرفة نقلة العلم الشرعي الذين نقلوا هذه الأحاديث عبر الأجيال؛ أسمائهم وما يتعلق من مذكور في هذه المصادر.

و - أيضا - الأسانيد التي رَوَتْ، فإذا أردتُ أن أجمع طرق الحديث من مصادر كثيرة فيكون عندي أسانيد هذا الحديث من أكثر من مصدر.

و - أيضا - إنما أدرس التخريج وأدرس الأسانيد للوصول إلى هدف أساسي في هذه الدراسة هو معرفة صحة الحديث من ضعفه وهذا من أعظم المقاصد؛ التوصل من خلال هذه الدراسة إلى الحكم على الأحاديث، كذلك هؤلاء الوسائط الذين يروون الحديث لا بد من معرفة هل كل شيخ لقي من روى عنه؟! - ومعرفة مسألة الاتصال والانقطاع مهمة لأن علم التخريج ودراسة الأسانيد، وعلم السنة -عموما- مفخرة هذه الأمة. وكان المستشرق المجري اليهودي "مارجيليوس" يقول: "ليفتخرْ المسلمون ما شاءوا بعلم حديثهم".

وكان محمد بن سيرين –قديما- يقول: "لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء". وكَلَّم رجلٌ محمد بن مسلم بن عبد الله بن عبيد الله الزهريَّ بحديث؛ فقال: أين إسناده؟ قال: يعني سكت. فقال: قاتلك الله! أترقى السطح بلا سلم؟!

فكانوا يطالبون بالإسناد؛ فأي أحد يتكلم بأي كلام كانوا يطالبونه. من أين لك هذا؟ عمَّن رويت؟ ومن رويت عنه عمَّن روى؟ ومن روى عمن رويت عنه عمن روى؟ وهكذا إلى أن يصل الكلام إلى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-.

فمهم جدًّا - في معرفة دراسة هذا العلم - معرفة الاتصال، وهل حصل لقاء بين الراوي أي التلميذ وشيخه؟ وشيخه هل حصل لقاء بينه وبين شيخه؟ وهكذا إلى أن يصل الكلام إلى أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- فإذا وصل إلى الصحابة فالصحابة كلهم عدول بتعديل الله -سبحانه وتعالى- لهم كما سنعلم فيما بعد.

- أيضا من فوائد هذه الدراسة أنك عندما تجمع طرق الحديث قد يأتي الراوي في الإسناد مبهما؛ يقول: حدثنا محمد وأنت لا تدري من محمد. هناك مائة ألف محمد، فتأتي رواية أخرى في كتاب آخر تقول ـ مثلا - : محمد بن بشار.
إذن عرفنا محمدا المبهم في رواية مسلم هو محمد بن بشار في رواية أبي داود؛ فمن فوائد دراسة هذا العلم والوقوف على الأسانيد في مظانها من مصادرها الأصلية معرفة الراوي المبهم الذي ذكر باسمه فقط دون اسم أبيه.
كذلك كما سنعلم -إن شاء الله تعالى- فيما بعد زيادات الألفاظ.
ما معنى زيادات الألفاظ؟
البخاري -رحمه الله تعالى- في إيراده للأحاديث كان من منهجه أنه يورد الحديث بحسب المناسبة.
ما معنى "بحسبِ المناسبة"؟
معناه أنه – مثلاً - يريد أن يستشهد لحكم معين؛ فيورد من النص ما يشهد له دون سائر الحديث وهذا مشهور جدا في البخاري؛ تجد مثلاً حديث: (إنما الأعمال بالنيات) مذكورا في ستة أو سبعة مواضع في الصحيح.
ولذلك تجد في "فتح الباري" أن الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي -رحمه الله- عمل شيئا أسماه "أطرف الحديث" يرد الحديث في البخاري فيقول: أطرافه في رقم كذا وكذا يعني أن هذا الحديث المذكور في هذه الصفحة هو موجود في أربعة أو خمسة مواضع إليك مواضعَها وأرقامَها، فكان البخاري -رحمه الله تعالى- يورد الحديث بحسب المناسبة، فيورد جزءا واحدا أو يورد محل الشاهد من الحديث.
أما مسلم -رحمه الله تعالى- فصنف كتابه في بلده وبين مكتبته ومشايخه فكان -رحمه الله تعالى- يُنَمِّقُ ويتحرَّى في اختيار الألفاظ ويورد الحديث بجميع ألفاظه في موضع واحد وفي مكان واحد، ولا يُقَطِّع كما يفعل البخاري، فإذا خَرَّجْتَ الحديث من البخاري بدت لك قصة الحديث قصيرة، فإذا أوردتها من مسلم أتى لك بالرواية وسببها وملابساتها إلى غير ذلك من الأمور.
فجمْعُ طرق الحديث وتخريـجُهُ من أكثر من كتاب يعطيك تصورا كافيا عن القصة من أولها إلى آخرها، واستخراج هذه الزيادات تعتبر من فوائد التخريج التي تعطي انطباعا وافرا عن ملابسات القصة. وما من حديث إلا وتجد له في الأعم الغالب قصة أو سبب ورود أو نحو ذلك.
هذه بعض الفوائد الإضافية التي أردت ذكرها، ومن أراد الزيادة فليراجعْ مثلًا "التأصيل" للشيخ "بكر أبو زيد" من ص ٦٨ إلى ص ٨٠ فقد أتى بِكَمٍّ وافرٍ من الفوائد، وأهمية دراسة التخريج ومدى الحاجة إليه.
قال المصنف -رحمه الله تعالى-:
(خطة العمل في تخريج الحديث:
طرق التخريج:
أولا: التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة.
ثانيا: التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث عن طريق معرفة لفظ بارز، أو لفظ لا يكثر دورانه في أي جزء من متن الحديث.
ثالثا: التخريج عن طريق معرفة لفظ بارز أو لا يكثر دورانه في أي جزء من متن الحديث.
رابعا: التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث أو موضوع من موضوعاته إن كان يشتمل على عدد من الموضوعات.
خامسا: التخريج عن طريق النظر في صفات خاصة في سند الحديث أو متنه).

هذه تعتبر طرق الاستخراج على وجه الإجمال، ونحن اليوم لن يتيسر لنا فتح الكتب أو الوقوف على السبورة، وإنما هذه محاضرة تمهيدية فنذكر هذا الكلام على وجه الإجمال من باب التنبيه على ما سيحصل -إن شاء الله- فيما بعد، ثم نشرع -إن شاء الله- في محاضرة الغد في التدريس العملي والتعامل مع الكتاب مباشرة، وسيكون معنا كتاب «الجامع الصغير»، والحد الأدنى الكتب التسعة؛ لأننا بعد ما نفتح الكتاب سنعلم أن «الجامع الصغير» يشير إلى كتب، فالكتب لا بد أن تكون متوفرة معنا.
هو يقول في الطريقة الأولى من طريق الاستخراج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة .
الاستخراج عن طريق معرفة راوي الحديث:
معنى ذلك أننا سنعتمد على كتب صنفت الأحاديث أساسا على أسماء الصحابة.... ولنذكر مثالا لذلك في مسند الإمام أحمد وهو أشهر شيء في هذا الباب ويعتبر أجمع المسانيد وأكثر من حيث عدد الأحاديث. نعم؛ مسند «مسند بقي بن مَخْلد»أكبر منه، وهو تلميذ الإمام أحمد، لكن مسند بقي مفقود إلى الآن، نسأل الله تعالى أن يهيئ لإخراجه إن كان موجودا.

إلام عمد الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- حين صنف المسند؟
جَمَع روايات كل صحابي على حدة، وبدأ المسند بمرويات مُقَدَّم أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- الخليفة الصديق -رضي الله عنه- فجمع أحاديث أبي بكر، ثم أحاديث عمر كلها -رضي الله عنه-، ثم أحاديث عثمان – رضي الله عنه – كلها، ثم أحاديث علي -رضي الله عنه- كلها، ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة، ثم أخذ يرتب الكتاب ترتيبا آخر كما سندرس بالتفصيل -إن شاء الله تعالى- فيما يلي.
أنا الآن أريد أن أخرّج حديثا لأبي بكر -رضي الله عنه- ماذا أفعل؟ أعمد إلى مسند الإمام أحمد الحديث فلو كنت سأستخرج الحديث بالقراءة أقرأ مسند أبي بكر. نعم؛ هناك فهارس وهذا الأمر سنتكلم عنه لاحقا -إن شاء الله- فترجع إلى أول لفظة في الحديث في فهرس مسند أحمد، أو للفهرس الذي أعده الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله تعالى- في آخر المسند، فيحيلك على موضع أحاديث هذا الصحابي فتقرأه فتجد الحديث بغيتك.
هذه طريقة من طرق الاستخراج وهي الطريقة التي تعتمد على معرفة راوي الحديث من الصحابة .
أما إذا كان الحديث الذي تريد البحث عنه ليس فيه اسم الصحابي فهذه الطريقة لا تصلح؛ فتبحث بطريقة أخرى.
الطريقة الثانية وهي التخريج - وهذا الكلام إجمالي، وسنفصل إن شاء الله الكلام فيما بعد - تخدم الطريقة الأولى مع "مسند أحمد" و"معجم الطبراني الكبير" و"معرفة الصحابة" لأبي نعيم وغير ذلك من الكتب التي ألفت على المسانيد، وأعظمها على الإطلاق فيما يخدم قضية التخريج "تحفة الأشراف" للحافظ المزي، وهذه الطريقة أوسعها وأكثرها عمقا، وأكثرها إفادة للطالب.
سنبدأ درس الغد -إن شاء الله تعالى- بالتخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث.
فمعنى ذلك إذا كان عندك حديث تريد الكشف عنه في كتب الاستخراج وليس معك أوله، بل معك جزء في أي موضع منه فهذه الطريقة لا تصلح، فلا بد أن يكون معك أول لفظة من الحديث، وهذه اللفظة تبدأ بحرف الباء أو الجيم أو الدال ... بأي حرف ترجع إلى الكتب المصنفة في هذا الفن على هذه الطريقة والخدمات التي أحاطت بهذا الكتاب مثل صحيح الجامع، وضعيف الجامع، وشروح "الجامع الصغير" مثل "فيض القدير" للمناوي ... إلى غير ذلك من الأمور مما شابه هذه الطريقة في طرق التخريج، وأوسعها على الإطلاق في العصر الحاضر "موسوعة أبي هاجر محمد بسيوني سعيد زغلول" والموسوعة كما هي مشهورة ومتداولة بين أيدي الطلبة تخدم في هذا التخريج عن طريق معرفة أول لفظة في الحديث، لكنها متوسعة جدا، وعسى أن يكون لنا -إن شاء الله تعالى- وقفة طويلة مع التخريج عن طريق هذه الموسوعة.
إذن عندنا عدة طرق:
طريقة تعتمد على معرفة اسم الصحابي، وإن لم يكن معنا اسم الصحابي نعتمد في الاستخراج على معرفة أول لفظة في الحديث، وإن لم يكن معنا لا أول لفظة ولا اسم الصحابي؛ نعمد إلى لفظة بارزة في الحديث الذي معنا وليكن مثلاً: (إن الله تعالى يكره جعظري كل جواظ، صخاب بالأسواق، جيفة بالليل حمار بالنهار، عالم بأمر الدنيا جاهل بأمر الآخرة) فآتي على أبرز لفظة في الحديث "جعظري" و"جواظ" وماذا نفعل؟
"جواظ" أجردها من الزوائد أي: مادة "جوظ" وأعمد إلى كتاب متخصص في هذه الطريقة وليكن "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي" الذي يعتبر عمدة وليس هناك غيره في هذا الباب، والذي صنعه مجموعة من المستشرقين، وإن كانت هناك إشارات من بعض أهل العلم إلى أن هذا الكتاب في الأصل وضعه أحد طلبة الدكتوراه من الجزائر، وكان يحصل على الدكتوراه من أوروبا واغتيلت فكرته وأُخذ هذا الجهد ونسب إلى من قام به من المشرفين على رسالته العلمية-.
فهذه الطريقة الثالثة؛ حيث لا يوجد معي اسم الصحابي ولا طرف الحديث آتي اللفظ البارز من الحديث وأجرده من الزوائد وأبحث عن هذا المادة = مادة "جوظ" أولها حرف الجيم آتي على المعجم المفهرس وأنظر في حرف الجيم مع الواو جوظ، وأقرأ فأجد الحديث معي يقول جوظ بخاري مثلاً كذا أبو داود كذا نسائي ...
ثم يعطيك في هذه المادة اسم الكتاب الذي خرج الحديث والكتاب الداخلي؛ لأن البخاري قسم كتابه إلى كتب، وأبا داود قسم كتابه إلى كتب، وكذلك الترمذي والنسائي، وابن ماجه باستثناء المسند فيعطيك الجزء والصفحة، والدارمي كذلك يعطيك إما الجزء والصفحة لو كان في المسند أو في الدارمي، أو يعطيك الكتاب ورقم الباب داخل الكتاب يقول لك: صلاة واحد وثلاثون صلاة خمسة عشر صلاة عشرون، فترجع إلى هذا الموضع في الكتاب تأتي على كتاب الصلاة من البخاري، وتأتي إلى الباب العشرين تجد الحديث الذي قصدت البحث عنه.
فهذه طرق استخراج الحديث إجمالًا:
- التخريج عن طريق معرفة اسم الصحابي الذي روى الحديث.

- التخريج عن طريق معرفة أول لفظة في الحديث، وقلنا: نستخدم فيها الجامع الصغير والخدمات التي قدمت له إضافة إلى "موسوعة سعيد زغلول" والتي تعنى بالتخريج عن طريق معرفة لفظة بارزة في الحديث وهي موسوعة " المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي".

وهذه الكتب التي هي الوسائط بين الطالب وبين المصادر الأصلية لا بد أن تكون عند الطالب؛ لأنه لو قيل –مثلا- الحديث خرجه "خط " أي الخطيب البغدادي في التاريخ لكي تقف على الحديث لا بد أن ترجع إلى تاريخ الخطيب وهكذا ...

فإذا أراد الطالب أن ينتقل من المرحلة النظرية إلى المرحلة التطبيقية العملية فلا بد أن تكون المصادر متوفرة عنده؛ لأن علم التخريج علم معملي لا تصلح فيه القراءة النظرية، وإنما الفائدة الحقيقية في هذا العلم هي دخول المكتبة؛ بمعنى أن تطالع الكتب وتخطئ مرة واثنتين وثلاثة وعشرة إلى أن تستفيد وتتعلم كيف تقف على الحديث من مصادره الأصلية .

الطريقة التي بعد ذلك هي التخريج عن معرفة موضوع الحديث:

هذه الطريقة - قبل أن نعول عليها كثيرًا؛ لأنها باتت قديمة جدا لكن كنوع من التدريب والتأهيل للطالب - سندرسها لكن لن نستغرق في وصفها.

الحديث مثلاً موضوعه النكاح فترجع للكتاب المختص بهذه الطريقة، وتأتي على كتاب النكاح وتبحث في المواد التي فيها حديثك إذا كان في موضوع الحدود، أو إذا كان في موضع الديات تأتي إلى موضوع الديات وتستخرج هذا الحديث إلى غير ذلك من الموضوع.

وهناك المصنفات وهي الكتب المصنفة على الموضوعات الفقهية وتهتم بإيراد أقوال الصحابة والتابعين مثل: "مصنف ابن أبي شيبة"، " مصنف عبد الرزاق" فهذه الكتب تعتبر الوعاء الكبير للتصنيف على الموضوعات، وإن كان الكتاب الذي صنف ابتداء لهذه الطريقة لم يعرج على كتاب ابن أبي شيبة ولا كتاب عبد الرزاق، وإنما عرج على الكتب الستة، وطبقات ابن سعد، وسيرة ابن إسحاق وأشياء لا تخدم فن التخريج بالطريقة المباشرة.

وبقيت عندنا الطريقة الخامسة؛ وهي باب التخريج عن طريق النظر في صفات خاصة في سند الحديث أو متنه، وهذه -إن شاء الله- سيكون لنا معها وقفة طويلة؛ لأنه كلما تقدمنا في الشرح دخلنا في العمق؛ لأن الصفات الخاصة بالأسانيد والمتون موضوع -كما قلنا في البداية التخريج عن طريق المشيخات وكتب الفوائد والتخاريج الخاصة بالأئمة المصنفين- مسألة نستغرق فيها وقتا طويلا لعل الله -سبحانه وتعالى- يبارك لنا في وقتنا حتى نصل إلى مغازي هذه الدراسة بإذن الله -سبحانه وتعالى-.

أحسن الله إليك فضيلة الشيخ

يقول: بارك الله فيكم وحفظكم ونفع بكم! ذكرتم فضيلتكم كلاما عن المصادر الأصلية ونود التفريق بين المصدر الأصلي، والمصدر غير الأصلي لتوضيح المسألة؟

تقرأ -مثلا- في رياض الصالحين فهذا مصدر أصلي للتخريج أم مصدر فرعي؟

هذا مصدر فرعي .

ماذا يقول الإمام النووي بعد إيراد الحديث؟

يورد حديث (إنما الأعمال بالنيات) فيقول :خرجه في الصحيح يعني البخاري ومسلم معنى ذلك أن هذا الكتاب "رياض الصالحين" أو "الترغيب والترهيب" أو "بلوغ المرام" للحافظ ابن حجر أو "عمدة الأحكام" فهذه كتب تخريج فرعية؛ لأنها تحيل على المصادر الأصلية؛ وهي الكتب المدونة في عصور الرواية والتي كانت تعتمد على المشافهة مثل صحيحي البخاري ومسلم والسنن الأربعة، والمسانيد كمسند أبي يعلى ومسند البزار، ومعاجم الطبراني الثلاثة الصغير والأوسط والكبير ... إلى غير ذلك من الكتب المسندة المصنفة في عصور الرواية.

إيراد الأسانيد داخل كتب مثل تهذيب اللغة للأزهري؛ فقد أورد بعض الأحاديث بالأسانيد، وتاريخ الأمم للطبري كذلك أورد فيه بعض الأحاديث بالأسانيد، فهل تعتبر هي أيضا مصادر أصلية لتخريج الأحاديث؟

ليست كتبا للسنة، بل هي كتب تاريخ، ولا يحتاج إليها الباحث إلا حين يضطر إلى الوقوف على الحديث الذي هو مبتغاه في كتب تعتبر أيضا كتبَ تخريج، لكنها فرعية وليست من كتب أصول الرواية؛ فمثلا: إذا وجدتَ في تاريخ الطبري حديثا -وقد أغرب الطبري في أسانيده بكثرة- فإنك تقع في حرج شديد وأنت تترجم للإسناد.

كذلك بعض كتب اللغة فيها إشارات خاصة إلى الأحاديث التي تحتوي على ألفاظ غريبة، وقد تبحث عن الحديث في كتبه الأصلية فلا تجده، فإذا قصدته في معجم من معاجم اللغة وقفت عليه في سهولة ويسر، لكنه يقول: أخرجه فلان وفلان ونحو ذلك، فهذه أيضا مصادر فرعية وليست أصلية.

بالنسبة للموسوعات التي صدرت حديثا للتخريج على الكومبيوتر؟

هذا كلام يطول؛ فلا أعرج عليه.

ما يؤخذ منها وما يترك يا شيخ؟

بداية الطالب المبتدئ في دراسة السنة، والذي يريد أن يستفيد يُنَحِّي البحث عن الحاسب مؤقتا، ولا شك أن الموسوعات العلمية والطفرة التي حدثت في الحاسب خدمت السنة بشكل قوي جدًا، خاصة في مجال الاستقراء والبحث، لكن الإشكالية في الكل لا أقصد برنامج بعينه أن العزو غير دقيق، فعندما تخرج الحديث يعطيك ثلاثين مصدرا، وإذا اعتمدت على هذا فقد خدعت نفسك، ولا بد لك من مراجعة هذا العزو الذي أعطاكه الحاسب عن المصادر الأصلية، فإذا كنت ستتعامل مع المصادر الأصلية، فكن معها من البداية.

وهذا كلام لعل في آخر الدورة -إن شاء الله- نعرج على التخريج عن طريق الحاسب، وهو مثمر ومفيد وموفر لأوقات الباحثين بشكل رائع جدًا، لكن له مخاطر وله مزالق نسأل الله العفو والعافية في الدنيا الآخر ...

هلا تفضلتم بطرح أسئلة هذه المحاضرة:

السؤال الأول:

عرف التخريج لغة واصطلاحا. ثم اذكر لمحة مختصرة عن تاريخ التخريج.

والسؤال الثاني:

اذكر طرق التخريج إجمالا. وما فائدة دراسة هذا العلم؟

الدرس الثاني
استخراج الأحاديث

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف خلقه؛ نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.
هذه هي الحلقة الثانية من حلقات برنامجنا في دراسة هذا الكتاب، وهذه المادة -أصول تخريج ودراسة الأسانيد-. وكنا قد وعدنا بالأمس أننا في لقاء الليلة -إن شاء الله تعالى- سنبدأ في الطريقة العملية في استخراج الأحاديث وسنبدأ -إن شاء الله تعالى- بالطريقة الثانية في ترتيب الكتاب في صفحة (٥٩) الطريقة الأولى: طريقة المسانيد، والطريقة الثانية، التي تعتمد على الكشف عن أول لفظة في الحديث.
لماذا هذا التقديم وهذا التأخير؟
لأن هذه الطريقة التي سنبدأ بها الليلة يتدرب – فيها - الطالب على فتح الكتاب، ويحفظ الرموز، ويتعود على لغة أهل العلم وطريقتهم، فإذا حصّل رصيدا علميًا؛ استطاع الدخول به إلى الطريقة التي تليها؛ لأنها أعمق في الجانب العلمي.
فهذه -إن شاء الله- هي الطريقة الثانية في ترتيب الكتاب هي الأولى في ترتيبه.
قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (
الطريقة الثانية
التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث:
متى يُلجأ إليها هذه الطريقة؟
يلجأ إليها عندما نتأكد من معرفة أول كلمة من متن الحديث؛ لأن عدم التأكد من معرفة أول كلمة في الحديث يُسبب لنا ضياعا للجهد بدون فائدة).
هذا هو الشرط الأساس للنجاح باستخدام هذه الطريقة بالكشف عن هذه الأحاديث المروية؛ فلابد أن يكون معك أول لفظ في الحديث وإذا فُقد هذا الدليل الذي يقودكإلى معرفة موطن الحديث من كتب السنة؛ فلن تهتدي.
(
المصنفات المساعدة فيه
يساعدنا- عند اللجوء إلى هذه الطريقة - ثلاثة أنواع من المصنفات وهي:
أولا: الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة.
ثانيا: الكتب التي رُتبت الأحاديث فيها على ترتيب حروف المعجم.
ثالثا: المفاتيح والفهارس التي صنفها العلماء لكتب مخصوصة.).
يقول الشيخ -رحمه الله تعالى- : إنه يعتمد على ثلاثة أنواع من المصنفات:
الأولى: الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة.
ويقصد المشتهرة على الألسنة وليس المقصودُ بالشهرة الشهرةَ الاصطلاحية؛ لأنه كما نعلم من قواعد علم الحديث باعتبار وروده إلينا الذي عدد رواته ينقسم إلى: متواتر وآحاد؛ والمتواتر ينقسم إلى: متواتر لفظي، ومتواتر معنوي والآحاد ينقسم إلى ثلاثة أقسام: المشهور، والعزيز، والغريب.
المشهور: ما كان عدد رواته ثلاثة فأكثر إلى أقلِّ عدد من المتواتر.
فهو لا يقصد -هنا- الشهرة الاصطلاحية التي عند علماء الحديث وإنما يقصد الشهرة؛ أي: الحديث المشهور على ألسنة الناس أعمُّه أن يكون صحيحا أو ضعيفا، وهذه - كما سنرى في الصفحة التالية - ذِكرَ الشيخ منازلَ وأنواعا لكتب الأحاديث المشتهرة على الألسنة. وسنرجئها ونبدأ بـ "الجامع الصغير" وهي النوع الثاني من المصنفات التي يعتمد عليها الشيخ؛ لأنه قال: ويساعدنا عند اللجوء إلى هذه الطريقة ثلاثة أنواع من الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة فنرجئ الكتب التي رُتبت الأحاديث فيها على ترتيب حروف المعجم وهذه التي سنبدأ بها الآن وهو كتاب "الجامع الصغير" .
قال المصنف -رحمه الله تعالى-:
(- الكتب التي رَتبت الأحاديثَ على ترتيب حروف المعجم؛ فلا أعلم كتابا من الكتب الأصول التي جمعت الأحاديث بأسانيدها استقلالا رُتب كذلك).

يقصد أن الكتب التي جمعت الأحاديث بأسانيدها استقلالا؛ أي: الكتب المصنفة في أزمنة الرجال؛ فلا يقصد البخاري ولا مسلما ولا أصحاب السنن الأربعة ولا أصحاب المسانيد؛ الحميدي، وأبا يعلى ولا الطبراني ولا أيًّا من هؤلاء اعتمد في تصنيف كتابه أن يرتبها على حروف المعجم؛ هذا ما حدث.

(وإنما عمد إلى هذه الطريقة في ترتيب الكتب المتأخرون، وجمعوا الأحاديث من مصنفات شتى، وحذفوا أسانيدها ورتبوها على حروف المعجم تسهيلا على المراجعين؛ فمن هذه المصنفات: "الجامع الصغير من حديث البشير النذير" صنفه جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي وجمع فيه حوالي عشرة آلاف حديث وعلى وجه التحديد في النسخة المطبوعة المرقمة أحاديثها (١٠٠٣١) عشرة آلاف وواحد وثلاثون حديثا انتقاها من كتابه "جمع الجوامع" ورتبها على حروف المعجم مراعيا أول الحديث)

الإمام السيوطي -رحمه الله تعالى- قصد أن يجمع السنة كلها في كتاب، واحد وهذا رغبة ملحة عند أئمة الحديث في القديم والحديث؛ فالحافظ ابن حجر رام ذلك ولم يحدث والسيوطي قصد هذا ولم يتم له. وكان الإمام السيوطي -رحمه الله تعالى- عنده رغبة ملحة أن يجمع السنة كلها؛ القولية والفعلية في كتاب واحد سماه "جمع الجوامع" ومات -رحمه الله تعالى- ولم يتم له المراد فانتقى من "جمع الجوامع" الأحاديث القولية وأخذ الأحاديث القولية القصيرة التي تتكلم على الحلال والحرام باختصار ووضعها في كتاب "الجامع الصغير".

(انتقاها من كتابه "جمع الجوامع" وربتها على حروف المعجم مراعيا أولَّ الحديث فما بعده ليسهل على المراجع الكشفُ عن الحديث بأسرع وقت، واقتصر في إيراد الأحاديث فيه على الأحاديث الوجيزة ولم يكثر فيه من أحاديث الأحكام ولم يورد فيه - بحسَب رأيه - ما تفرد به وضاع أو كذاب؛ بل أورد فيه الصحيح والحسن والضعيف بأنواعه.

وطريقته في إيراد الحديث أنه يذكر متن الحديث بدون ذكر سنده ولا الصحابي الذي رواه، ثم يذكر في آخره رمز من أخرجه من أصحاب المصنفات في الحديث مع ذكر اسم الصحابي الذي رواه صاحب ذلك المصنف من طريقه، ثم يشير بالرموز إلى رتبة الحديث ودرجته من الصحة وغيره)

الحافظ السيوطي -رحمه الله تعالى- قصد جمع الأحاديث القصيرة؛ أحاديث لا يكاد يصل كلماته إلى سطر ويورد الحديث فقط بدون ذكر الصحابي، ثم بعد الانتهاء من متن الحديث يذكر من أخرجه من أصحاب السنن بحرف؛ فيرمز إلى الكتاب الذي أخرجه بحرف فيقول "خ" أي: البخاري، "م" أي: مسلم، "د"، أي: أبو داود، "هـ" أي: ابن ماجه، "ق" أي: أن البخاري ومسلم اتفقا عليه.

فيذكر هذا الرمز "خ" مثلاً أو "د" عن أبي هريرة يعني في الكتاب الذي ذكر رمزه "د" أبو هريرة يعني هو في أبي داود عن أبي هريرة ويذكر بجواره "صح" أو "ح" أو "ض" "صح" يعني صحيح و"ح" يعني حسن و"ض" يعني ضعيف كما سنرى من النماذج التي سنتدرب عليها بإذن الله -سبحانه وتعالى- ولنقرأ مقدمة السيوطي في كتابه.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (

المقدمة

الحمد لله الذي بعث على رأس كل مئة سنة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها، وأقام في كل عصر من يحوط هذه الملة بتشييد أركانها، وتأييد سننها وتبينها، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة يزيح ظلامَ الشكوك صبحُ يقينها وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله المبعوث لرفع كلمة الإسلام وتشييدها وخفض كلمة الكفر و توهينها صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ليوث الغابة وأسد عرينها.

هذا كتاب أودعت فيه من الكلم النبوي ألوفا، ومن الحكم المصطفوية صنوفا)

يقصد أنه وضع في هذا الكتاب ألوف الأحاديث المختصرة القصيرة ومن الحكم المصطفوية نسبة إلى المصطفى -صلى الله عليه وآله وسلم-؛ فيقول اختصرت فيه على الأحاديث الوجيزة ولخصت فيه من معاجم الأثر إبريزا يعني خلاصة الآثار النبوية لخصتها في هذا المصنف.

(اختصرت فيه على الأحاديث الوجيزة، ولخصت فيه من معادن الأثر إبريزا وبالغت في تحرير التخريج فتركت القشر وأخذت اللباب وصنته عما تفرد به وضاع أو كذاب ففاق بذلك الكتب المؤلفة في هذا النوع كالفائق والشهاب وحوى من نفائس الصناعة الحديثية)

الفائق هو كتاب "الفائق في اللفظ الرائق" لابن غنام لأن بعض المطلعين قد يظن أن الفائق –هنا- كتاب "الفائق" للزمخشري وليس كذلك؛ لأن كتاب الزمخشري كتاب لغة، أما الحافظ السيوطي -رحمه الله تعالى- يقصد أنه صنف هذا الكتاب فساق به كتاب "الفائق في اللفظ الرائق" لابن غنام وفاق كتاب مسند الشهابي القضاعي أبو عبد الله محمد بن سلامة.

(وحوى من نفائس الصناعة الحديثية ما لم يُودع قبله في كتاب.)

هذا كلام واسع جدا أن السيوطي -رحمه الله تعالى- وضع في هذا الكتاب من الصناعة الحديثية مالم يودع قبله في كتاب - دعوى عريضة جدا والكتاب في خدمة قضية تخريج وتدريب المبتدئين، وليس فيه من الصناعة الحديثية إلا الحكم على الأحاديث بالصحة والضعف.

وكما سنرى جهود العلماء التي تعقب السيوطي بتضعيف ما صححه أو تضعيف ما حسنه؛ فالخدمة المتعلقة بالصناعة الحديثية هي الحكم على الحديث، أما كصنعة؛ كالعلل، والتخريج الواسع، والنفس الطويل في الكلام على الرواة، والترجيح بين المتعارضات؛ فليس هذا ما حدث وهذه دعوى عريضة من الحافظ -رحمه الله تعالى- أي: خلا منها الكتاب تماما إلا في قضية التصحيح والتضعيف.

ولا نقصد بهذا الكلام الحطَّ من شأن إمام عظيم كالإمام السيوطي -رحمه الله- وإلا؛ فهو تلميذ الحافظ ابن حجر؛ لأن أبا السيوطي -رحمه الله تعالى- أحضره مجالس الحافظ ابن حجر وله من العمر ثلاث سنوات. وهذه مسألة تلفت النظر إلى اهتمامات الأمة في القرون المتقدمة إلى مدى عنايتهم بالسنة النبوية وعنايتهم بإحضار أولادهم مجالسَ العلماء فلو توفي –مثلاً- الحافظ ابن حجر؛ فيكون الولد حضر للحافظ ابن حجر وأخذ إجازة بهذا الحضور فيكون مبكرا جدا في سماع إمام دارت عليه علوم الحديث في زمانه هو الحافظ ابن حجر -رحمه الله رحمة واسعة-.

وكان السيوطي والسخاوي من أخص تلامذة الحافظ ابن حجر، إلا أن الإمام السيوطي إمام متفنن في علوم كثيرة؛ فلا ترى فنا من فنون الإسلام ولا ثقافة من الثقافات إلا وللسيوطي -رحمه الله تعالى- فيها مصنفٌ؛ حتى إنه كتب عن الأهرامات، وعجائب الخلق ... إلى غير ذلك من الأمور التي يتوسع فيها حتى في اللغة العربية؛ "الأشباه و النظائر" في النحو، والقواعد الشرعية؛ "الأشباه والنظائر"، فضلا عن تبحره في علوم السنة والمصنفات الواسعة وكتب المصطلح.

ومعلوم أن الإنسان إذا كان ذا فنون فإنه لا يتقن؛ لأن المتفنن لا يتقن فنا؛ شأنه شأن الحافظ ابن الجوزي -رحمه الله تعالى-؛ فابن الجوزي كان واسع الثقافة والمعرفة، وله مصنفات في فنون كثيرة؛ فإذا جئنا في علم الحديث –كتخصص-؛ تجد السخاوي -وهو تلميذ الحافظ ابن حجر ممن لازمه زمانا طويلا- أعلمَ بالصناعة الحديثية، وأمهرَ وأتقن من السيوطي لماذا؟

لأن السخاوي تخصص؛ فتجد تحريرات السيوطي في "تدريب الراوي" يذكر في أول الفصل نقولا وينقضها بنقول أخرى في آخره وهذه نماذج كثيرة جدا موجودة في الكتب.

أما تحريرات السخاوي في "فتح المغيث شرح ألفية علوم الحديث" للحافظ العراقي تراها محررة جدا، وكلام السخاوي على الأحاديث في "المقاصد الحسنة" -كما سنرى- مختصر ولكنه محرر وبالغ الأهمية فكلامنا لا نقصد به الحطَّ على الإمام -رحمه الله تعالى- لكن هذه طبيعة الحال الذي يتوسع في فنون كثيرة لا يتقن فنا بعينه بخلاف المتخصص الذي شغل همه وزمانه بشيء واحد.

والحافظ ابن حجر –وهو خاتمة حفاظ الدنيا على الإطلاق ولم يأت بعده مثله إلى اليوم- لما كانت عنايته بالحديث أكثر؛ برز فيه وصار خاتمة حفاظ الديار، بخلاف قرينه وهو العينيُّ -رحمه الله تعالى- إمام واسع الثقافة والمعرفة، لكن لما كان اطلاعه على علوم كثيرة؛ جعل الحافظ ابن حجر متقدما عليه في هذه الصنعة بسبب الاختصاص.

(ورتبتُه على حروف المعجم مراعيا أول الحديث فما بعده؛ تسهيلا على الطلاب وسميته "الجامع الصغير من حديث البشير النذير"؛ لأنه مقتضب من الكتاب الكبير الذي سميته "جمع الجوامع" وقصدت فيه جمع الأحاديث النبوية بأسرها وهذه رموزه)

وضع الحافظ السيوطي -رحمه الله- هذا الكتاب أحاديثه منتقاة من (٣١)كتابا من كتب السنة؛ هي: البخاري، ومسلم، وكتب السنن الأربعة، ومسند أحمد، وبعد ذلك صحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، ومعاجم الطبراني الثلاثة، و سنن سعيد بن منصور، ومصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة، ومسند أبي يعلى، وحلية أبي نعيم، وسنن البيهقي الكبرى، وشعب الإيمان له، والضعفاء للعقيلي، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي، والكامل لابن عدي، ومسند الفردوس للديلمي ... وغيرها؛ فرّغ مقاصدها السيوطي في هذا المصنف؛ فخدم السنة وعمومَ المسلمين في هذا الشكل الجميل السهل اليسير.

("صح" أي: صحيح "قد" للبخاري في الأدب "ح").

عندما تجد بعد ذلك حديثا يقول: (إن المرأة تنكح لدينها ومالها وجمالها فاظفر بذات الدين تربت يداك)، وكتب بجانبها "حم" وبعدها "م" وبعدها "ت" وبعدها "ن"؛ فمعنى الكلام "حم": مسند أحمد و"م": مسلم و"ت": الترمذي و"ن": النسائي.

فهو قدم خدمة عظيمة جدا لطلبة الحديث وقاصدي علوم السنة بهذا الكتاب الرائع الجديد.

("ح" أي: حسن "تخ" أي: للبخاري في التاريخ، "ض" أي: ضعيف "حب" لابن حبان في صحيحه "خ" للبخاري "م" أي: لمسلم "ق" أي: لهما "د" لأبي داود "ت" أي: للترمذي "ن" أي: للنسائي "هـ" أي: لابن ماجه "أربعة" أي: لأبي داود وللنسائي والترمذي وابن ماجه "حم" أي: لأحمد في مسنده "ثلاثة" أي: لأبي داود والنسائي والترمذي فقط)

يقصد الأربعة مع حذف ابن ماجه؛ لأنه قال "أربعة" من أصحاب السنن الأربعة و"ثلاثة"؛ أي: للأربعة غير ابن ماجه.

("عم" أي لابنه عبد الله في زوائده "ك" للحاكم فإن كان في مستدركه أَطْلَق وإلا بَيَّن)

لأن للحاكم كتب أخرى يعول عليها غير المستدرك؛ مثل "معرفة علوم الحديث" وهو إن كان كتابا في المصطلح؛ إلا أنه يورد أحاديث بالأسانيد؛ فإذا كان الحديث في كتاب غير "المستدرك"؛ قال: للحاكم في علوم الحديثن وإن كان في المستدرك؛ قال: للحاكم. وهذه قرينة أنه إذا أطلق كان المرادُ كتابَ المستدرك.

("وط" أي: للطبراني في الكبير "طس" أي: للطبراني في الأوسط "طص" أي: للطبراني في الصغير "ص" أي: لسعيد بن منصور في سننه " ش" أي: لابن أبي شيبة "عب" أي: لعبد الرزاق في الجامع، "ع" أي: لأبي يعلى في مسنده "قط" أي: للدارقطني فإذا كانت السنن أَّطلقت وإلا؛ بَين)

لأن الدارقطني إمام موسوعي؛ فله مصنفات كثيرة جدا في علوم الحديث؛ "العلل" وكتب في المؤتلف والمختلف... وغيرها.

فإذا كان في السنن؛ قال: الدارقطني فهذه قرينة أنه يقصد السنن، أما إذا كانت في غير السنن؛ بين.

("حل" أي: لأبي نعيم في الحلية "طر" أي: للديلمي في مسند الفردوس "هق" أي: للبيهقي في السنن "هب" أي: للبيهقي في شعب الإيمان "عق" للعقيلي في الضعفاء "عد" أي: لابن عدي في الكامل "خط" للخطيب فإن كان في التاريخ أطلق وإلا بين.)

كما نعلم أيضا للإمام الخطيب البغدادي أحمد بن ثابت -رحمه الله- المتوفى سنة ٤٦٣هـ له كتابات كثيرة جدا في علوم الحديث؛ حتى قال الحافظ ابن نقطة -كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في مقدمة النخبة-: كل ما أنصف علم أن المحدثين بعد البغدادي عيالٌ عليه. فهو موسوعي جدا و له بصمات عظيمة جدا ومحطات في خدمة علوم السنة كما سندري ونعلم بعد -إن شاء الله-.

هذه هي بعض الرموز الموجودة معنا في السبورة، نأخذ نماذج تدريبية من الكتاب ونحاول ونحن نختار النماذج لن نقتصر على النماذج التي فيها كمّ أكبر من الرموز؛ حتى يتسنى لنا مع التمرين والممارسة والدربة.

هات مثلاً الحديث رقم ٦٥ صفحة ١٣، ولتقرأ.

(عندك ما يكفيك، وأنت تطلب ما يطغيك، ابن آدم ! لا بقليل تقنع، ولا بكثير تشبع، ابن آدم! إذا أصبحت معافى في جسدك، آمنا في سربك، عندك قوت يومك؛ فعلى الدنيا العفاء) عد، هب أي: ابن عدي وهب البيهقي في الشعب ابن عدي في كتابه الكامل، البيهقي في كتاب شعب الإيمان.

عن ابن عمر صح، هو ذكر مخرج الحديث و أن هذا الحديث مروي في كتاب "الكامل في الضعفاء" لابن عدي وفي كتاب "شعب الإيمان" للبيهقي.

أشير إلى فائدة: إذا رأيت الحديث في كتاب الكامل لابن عدي فهذا مُشعر بالضعف؛ لأن هناك كتباعندما تُذكر تعني أن لحديث صحيح؛ مثل أحاديث البخاري ومسلم، وإذا قال السنن الأربعة فيحتمل ويحتمل وهي إلى الصحة أقرب.

فمثلا لو قال: "حل" الذي هو رمز حلية أبي نعيم معناه أن الحديث ضعيف أو إلى الضعف أقرب؛ لأن هذه الكتب مصنفة في الغرائب.

(ابن أخت القوم منهم)

هذا جزء من حديث طويل جدا في قصة "حنين" لما انهزم المسلمون في أول الأمر ونزل النبي -صلى الله عليه وسلم- من على فرسه و قال: (أنا النبي لا كذب أن ابن عبد المطلب)، قال الراوي: ونادى ندائين لم يخلط بينهما؛ قال: (يا معشر الأنصار)؛ فقالوا: لبيك وسعديك! ثم التفت عن يساره، وقال: (يا معشر الأنصار!)؛ فقالوا: لبيك وسعديك! حتى نصرهم الله -عزّ وجلّ-، ثم كثرت المغانم جدا في حنين فأعطى الأقرع بن حابس، وأعطى عيينة بن حصن، وأعطى المؤلفة قلوبهم، وكان يعطي الوادي الواسع من الغنم -صلى الله عليه وآله وسلم- تأليفا لقلوب الناس إلى دخول الإسلام؛ فقال شباب الأنصار: يغفر الله لرسول الله! يعطي قريشا، وسيوفنا تقطر من دمائهم، فبلغت الكلمة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فجمعهم في قبة وقال: (لا يكن معكم أحد من غيركم)، فإذا دخل قال: (معكم أحد ؟)، فقالوا: نعم إلا ابن أخت لنا فقال: (ابن الأخت القوم منهم)، ثم نصح الأنصار وقال: يرجع الناس بالشاة والدرهم وترجعون أنتم برسول الله-صلى الله عليه وآله وسلم- لولا الهجرة؛ لكنت امرأ من الأنصار والرسول -صلى الله عليه وسلم- إنما تأثر جدا من هذا الحديث لأن الأنصار لهم من المواقف والإجلال والإكرام ما يجب أن يظل باقيا على مدار التاريخ،

فالنبي -صلى الله عليه وسلم- نصحهم وعظهم، وقال: (يرجع الناس بالشاة والدرهم وترجعون أنتم برسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فرضوا وسكتوا وفرحوا بكلام النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-؛ فكان حديث (ابن أخت القوم منهم) اقرأ الرموز:

"حم" أي: في مسند أحمد، "ق" أي: للبخاري ومسلم، "ت" للترمذي، "ن" للنسائي عن أنس "د" سنن أبي داود عن أبي موسى

إذن؛ رواه الإمام أحمد في المسند والبخاري ومسلم في صحيحيهما والترمذي في السنن والنسائي في السنن؛كلهم عن أنس ورواه أبو داود عن أبي موسى والطبراني الذي هو "طب" في المعجم الكبير عن جبير بن مطعم وعن ابن عباس وعن أبي مالك الأشعري وذكر بجواره "صح".

الحافظ السيوطي -رحمه الله تعالى- تعالى يجتهد وبعض أهل العلم ممن جاء بعده كتلميذه الحافظ المناوي -كما سنرى- في "فيض القدير" له عليه استدراكات كثيرة في التصحيح، ونسيت أن أنبه على أن الحديث الماضي (يا ابن أدم! عندك ما يكفيك) حديثٌ موضوع، وهذا من باب التنبيه على أن السيوطي وقع له أشياء؛ لأن كتابه يشتمل على عشرة آلاف وواحد وثلاثين حديثا، ووقوع الخطإ بعد الخطإ من الإمام لا يعتبر شيئا؛ فهذا من باب الفائدة.

(أبو بكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين إلا النبيين والمرسلين).

"حم" رواه أحمد "ت" رواه الترمذي "هـ" رواه ابن ماجه عن أبي جحيفة "ع" لأبي يعلى بن موسى في مسنده والضياء في المختار عن أنس "طب" أي: الطبراني الصغير وعن جابر وعن أبي سعيد.

(إذا سرتك حسنتك وساءتك سيئتك؛ فأنت مؤمن).

"حم" يعني أحمد في المسند "حب" ابن حبان "طب" الطبراني في الكبير "ك" الحاكم في المستدرك "هب" البيهقي في شعب الإيمان، الضياء عن أبي أمامة

الكتب التي استخدمها السيوطي بعد ذلك ولم يأت بها في أول الكتاب في الرموز؛ فهذه من الزيادات التي لن تتكرر كثيرًا ولكنه ينص عليها بأسمائها، وكتاب المقدسي كتاب مطبوع لكن لم يتم طبعه كاملا إلا قرابة تسع مجلدات.

"صح" حديث صحيح

خرجه أحمد وابن حبان والطبراني في الكبير والحاكم في المستدرك والبيهقي في شعب الإيمان و الضياء المقدسي في المختارة كلهم عن أبي أمامة الباهلي و الحديث صحيح.

رأينا كيف يفعل الإمام السيوطي في الحديث؛ الأحاديث المختصرة في سطر ويذكر من أخرجه من أصحاب السنن ويقول: حديث ولا ضعيف كل هذا في سطر واحد؛ فقرب جدا وخدم خدمات عظيمة جدا في علوم.

(إذا سرق المملوك وتبعه ولو بنش).

"حم" عند أحمد في مسنده "خب" عند البخاري في الأدب المفرد "د" عند أبي داود عن أبي هريرة -رضي الله عنه- و"ح" يعني حسن.

نش: عملة حقيرة جدا مثل المليم في الزمن الماضي.

(إذا سقطت لقمة أحدكم فليمط ما بها من الأذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان ولا يمسح يده بالمنديل حتى يلعقها أو يُلعقها فإنه لا يدري في أي طعامه البركة).

هذا حديث من الآداب النبوية المتعلقة بآداب الآكل والشرب أن النبي -عليه الصلاة والسلام- يشير -والحديث صحيح –إلى أن اللقمة إذا سقطت من يد أحدنا فليمط عنها الأذى ولا يتركها للشيطان ويأكلها ويلعق أصابعه بعض الطعام؛ فهذه كلها من السنن المتعلقة بآداب الأكل والشرب.

قال: أخرجه "حم" أي لأحمد في مسنده "م" أي لمسلم "ن" للنسائي "هـ" لابن ماجه.

عن جابر ولم يرمز له

الإمام السيوطي في بعض الآحايين يأتي في بعض الأحاديث ويذكر من خرجه ويعتمد على القرينة.

هو يقول "حم" ح و م ماذا تعني؟

فلا يحتاج أن يقول: إن الحديث في صحيح مسلم ولا يحتاج إلى أن يقول إنه صحيح في بعض المواضع الحافظ السيوطي -رحمه الله- يترك بعض الأحاديث دون رمز لها بصحة.

ولنقرأ أحاديث أخرى للتدريب.

(إن الله تعالى إذا أطعم نبيا فهي للذي يقوم من بعده).

"د" أي أبو داود عن أبي بكر "ض" ضعيف

(إن الله أذن لي أن أحدث عن ديك قد مرقت رجلاه الأرض وعنقه مثنية تحت العرش وهو يقول سبحانك ما أعظمك فيرد عليه ما يعلم ذلك من حلف بي كاذب). أبو الشيخ في العظمة
هذا الكتاب لم يرمز إليه في الأول فسماه باسمه كتاب "العظمة" لأبي الشيخ الأصفهاني.
"طس" الطبراني في الأوسط "ك" الحاكم في المستدرك عن أبي هريرة "صح" صحيح، تابعه الألباني على التصحيح.

(إن الله تعالى استخلص هذا الدين لنفسه، ولا يصلح لدينكم إلا السخاء وحسن الخلق، ألا فزينوا دينكم بهم).
"طب" أي الطبراني في الكبير عن عمران بن حصين "ض" أي ضعيف.

(إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشا من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم).
"م" أي: رواه مسلم و"ت" أي الترمذي عن واثلة "صح" أي صحيح.

(إن الله اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل، واصطفى من ولد إسماعيل بني كنانة، واصطفى من بني كنانة قريشا، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم).
"ت" الترمذي عن واثلة.

(إن الله -تعالى- أمرني بحب أربعة، وأخبرني أنه يحبهم؛ علي منهم، وأبو ذر، والمقداد، وسلمان).
"ت" الترمذي "هـ" ابن ماجه "ك" الحاكم في المستدرك عن بريدة وأشار إليه بالصحة قال "صح" صحيح.

(إن الله أمرني أن أزوج فاطمة من علي).
"طب" الطبراني في الكبير عن ابن مسعود،"ح" أشار إلى أنه حسن.

(إن الله أمرني؛ أن أسمي المدينة طَيْبة).
"طب" الطبراني في الكبير عن جابر بن سمرة "ض" أشار إلى أنه ضعيف.

(إن الله –تعالى- أوحى إليَّ؛ أن تواضعوا، ولا يبغي بعضكم على بعض).
"خب" أي عند البخاري في الأدب المفرد "هـ" وعند ابن ماجة عن أنس وأشار إليه أنه صحيح.

(إن الله -تعالى- أيدني وزراء؛ اثنين من أهل السماء؛ جبريل وميكائيل، واثنين من أهل الأرض؛ أبي بكر وعمر).
"طب" عند الطبراني في الكبير "حل" أبو نعيم في الحلية عن ابن عباس "ض" أشار إليه أنه ضعيف.

(إن الله –تعالى- بنى الفردوس بيده، وحظرها عن كل مشرك، وعن كل مدمن خمر سكير).
"هب" بيهقي شعب الإيمان ، وابن عساكر عن أنس وأشار إليه بالضعف.

(إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه).

"حم" أي: أحمد في المسند "ت" الترمذي في سننه عن ابن عمر "حم" مسند أحمد و"د" سنن أبي داود "ك" الحاكم في المستدرك عن أبي ذر "ع" أبي يعلى في المسند.

نكتفي بهذا القدر من التدريب و-إن شاء الله- سأوزع عليكم في نهاية الحلقة عشرة أحاديث لكل فرد يأتي بها في الحلقة القادمة يجيب عليها في كراسته.

لنا بعض بقايا من كتاب الشيخ الطحان وهي الخدمات التي على الكتاب والاستدراكات التي عليه.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (

- الخدمات التي على الجامع الصغير:

- أولا :في حكم السيوطي على مرتبة الحديث بعض التساؤل؛ ولذلك تعقبه المناوي في شرحه المسمى "فيض القدير شرح الجامع الصغير" في بعضالأحاديث وخالفه في الحكم عليها مع بيان وجه ما ذهب إليه.

فجزى الله الاثنين عن المسلمين أفضل الجزاء. والكتاب جيد مفيد مرتب ترتيبا حسنا وهو مشهور بين أهل العلم يتداولونه فيما بينهم ويرجعون إليه في الكشف عن كثير من الأحاديث التي تعرض لهم وقد بذل السيوطي في تحريره وترتيبه وحسن تنسيقه والحمد لله رب العالمين.

- ثانيا: ومنها كذلك كتابه الجامع الكبير للسيوطي أيضا.

- ثالثا: ومنها كذلك الزيادة على كتاب الجامع الصغير وهي عبارة عن أحاديث انتقاها السيوطي زيادة على الجامع الصغير.

- رابعا: وقد قام الشيخ يوسف النبهاني بضم هذه الزيادة إلى أحاديث الجامع الصغير وجعلها مؤلفا واحدا سماه "الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير" و رتب الأحاديث على حروف المعجم لكنه حذف الرموز التي فيها بيان مرتبة الأحاديث فما أدري ما السبب ويا ليته أبقاه)

ثم في العصر الحديث الشيخ الإمام محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله تعالى رحمة واسعة- وهو رجل له جهوده المشكورة وأياديه البيضاء على السنة النبوية؛ فجرد كتاب الجامع الصغير في كتابين هما "صحيح الجامع" و"ضعيف الجامع"؛ فجرد الصحيح عن الضعيف.

والحمد لله رب لعالمين.

في الحلقة الماضية كان السؤال الأول:

عرف التخريج لغة واصطلاحا ثم اذكر لمحة مختصرة عن تاريخ التخريج؟

وكانت الإجابة: التخريج لغة يطلق على عدة معاني من أشهرها الاستنباط أو على معنى التدريب أو التوجيه.

أما اصطلاحا: فهو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده ثم بيان مرتبته عند الحاجة.

أما تعريف التخريج: لم يكن الأئمة في العصور الأولى إلى معرفة أو دراسة قواعد أصول التخريج لأنهم كانت لديهم صلة وثيقة بمصادر الحديث وكانوا على علم بطريقة تأليف المصنفات فكانت لهم قدرة ومعرفة لمصدر الأحاديث وكانوا يتعاملون مع الكتب مباشرة وأيضا كان يعرف عنهم أنهم من الحفاظ القرآن الكريم منذ الصغر ثم بعد ذلك يتجهون إلى حفظ الأحاديث ويبقى راسخا في أذهانهم بحيث يرجعون إليه بسرعة.

ما تعليقكم على هذا؟

جيد.

والسؤال الثاني: اذكر طريقة تخريج إجمالا، وما فائدة دراسة هذا التخريج؟

وكانت الإجابة:

طريقة تخريج الحديث إجمالا ثلاثة:

- أولا: تخريج الحديث عن طريق معرفة الراوي الأعلى للحديث.
- ثانيا: تخريج الحديث عن طريق معرفة أول لفظ في متنه.
- ثالثا: تخريج الحديث بحسب لفظة من ألفاظه البارزة.

فائدة دراسة هذا التخريج:

- أولا: بالتخريج نعرف موضع الحديث من المصادر الأصلية.
- ثانيا: بالتخريج نعرف كلام الأئمة على الحديث صحة وضعفا.

- ثالثا: بالتخريج يتعين الراوي المبهم في الحديث.

- رابعا: زيادات الألفاظ.

هلا تفضلتم بطرح أسئلة هذه المحاضرة؟

السؤال الأول:

درست كتاب "الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير" صف الكتاب وبين طريقة التخريج فيه واذكر أهم الخدمات المبذولة عليه وبعض الملاحظات.

السؤال الثاني:

إلام تشير الرموز التالية "خ" "م" "ق" "د" "عم" "عب" "هب" "حل" "ط" ؟

الدرس الثالث
الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف خلقه نبينا محمد وعلى آله، وصحبه، وسلم.

تكلمنا – سابقا - على الطريقة الأولى من طرق استخراج الأحاديث النبوية؛ وهي الطريقة التي تعتمد على التخريج عن طريق معرفة اللفظ الأول من الحديث، وأخذنا لها كتاب "الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير" للإمام جلال الدين السيوطي -رحمه الله تعالى-.

تدربنا – سابقا - على كيفية فتح الكتاب، وتعرفنا على معالم منهج الإمام السيوطي -رحمه الله تعالى- في هذا الكتاب؛ فإنه يورد - كما رأينا - الحديث القصير اللفظ ثم يذكر بعد ذلك من أخرجه من أصحاب الكتب المصنفة في القرون الأولى المسندة ثم يذكر صحابيه ثم يذكر الحكم عليه بحرف واحد "ص" ممدودة؛ أي: حديث صحيح أو "ح" ؛ أي: حديث حسن أو "ض" ؛ أي: حديث ضعيف.

ما ضابط الفرق بين الحسن والصحيح؟

مقدار ضبط الراوي.

عندنا الأحاديث المحتج بها؛ إما أن تكون صحيحة بنوعيها؛ أي: صحيحا لذاته، أو صحيحا لغيره، وإما أن يكون حسنا لذاته أو حسنا لغيره، هذا التفاوت في مراتب الحديث المقبول أو المحتج به إنما يرجع إلى ضبط الراوي؛ لأن ضبط الراوي شرط من شروط صحة الحديث الصحيح؛ اتصال سنده، وضبط راويه، وعدالته. والعدالة لا تتجزأ؛ أي إن الراوي إما عدل وإما غير عدل؛ فلا تتجزأ، أما الضبط فيتجزأ؛ راوٍ يحفظ بنسبة مائة في المائة، وآخر بنسبة سبعين في المائة، وثالث بنسبة ٥٠ في المائة، ورابع بنسبة ٤٥ في المائة ويأخذ درجات الرأفة ليُقبل؛ وهو الضعيف الذي يتقوى بشواهده فالسيوطي -رحمه الله تعالى- يفرق بين هذين النوعين في مراتب الاحتجاج ويذكر الصحيح ويذكر الحسن ويذكر الضعيف، كذلك الضعيف نفسه أنواع كثيرة.

إنما نذكر موضوع الدرس الماضي للتذكرة وأن السيوطي -رحمه الله تعالى- يذكر الحديث ويذكر من أخرجه وصحابيه ويشير إليه بإشارة قصيرة جدًا حرف واحد ليبين درجته، وتكلمنا عن الخدمات التي بُذلت على هذا الكتاب؛ "فيض القدير" للمناوي؛ في شرحه والكلام على علله، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله تعالى- جرد الكتاب وقسمه إلى قسمين: "صحيح الجامع" و"ضعيف الجامع"... وغير ذلك من الجهود

وبقي على الطالب أن يمرن نفسه على التعليم لابد فيه من مخالطة وملازمة، وهذا أصل في التعلم ومما نُسِب إلى أبي المعالي الجويني:

"أخي لنْ تنالَ العلمَ إلا بستةٍ سأُنْبيكَ عنْ تفصيلِها ببيانِ
ذكاءٌ وحرصٌ واجتهادٌ وبلغةٌ وصحبةُ أستاذٍ وطولُ زمانِ"

وخاصة علم التخريج ودراسة الأسانيد والعلل؛ فهذا علم معملي يحتاج إلى ورشة عمل وإلى ملازمة وكل خطوة تتدرب عليها ثم تتمرن تتعلمها نظريا وتتمرن عليها ثم تأخذ تدريبا وتخطيء فيه وتُقَوَّمُ إلى أن يستوي عودك في هذه الجزئية. فإذا استويت؛ انتقلت إلى المرحلة التي تليها... وهكذا.

قلنا – سابقا -: إن هذه الطريقة؛ وهي التخريج عن طريق معرفة أول لفظة في الحديث يستخدم العلماء لها ثلاث أنواع من المصنفات؛ تركنا نوعا ودرسنا النوع الثاني وهو الكتب التي رتبت الأحاديث على أول لفظة. واليوم نأخذ ما كان أولا؛ أي: في صفحة ٥٩ من الكتاب: المصنفات المساعدة في هذه الطريقة والكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة ثم الكتب التي رتبت الأحاديث فيها على ترتيب حروف المعجم.

نحن درسنا الثانية ونرجع اليوم للأولى لماذا؟

لأني أريد التأسيس؛ فأبدأ مع الطالب بالسهل، ثم أرتقي معه في الأصعب وهكذا حتى يشتد عوده فينطلق بعد ذلك - إن شاء الله تعالى- في الفهم والممارسة وكما قلت: إن كل ما سنفعله إلى أن ننتهي من طرق الاستخراج؛ هذه كلها مراحل، ثم ندخل بعد ذلك في مرحلة تالية؛ وهي مسألة جمع الطرق، وتفتيش الأسانيد، والمقارنة بينها، والوقوف على مواطن العلة، ومواطن التفرد، ومواطن الاتفاق، فهذه مرحلة تالية تأتي بعد تسع حلقات من الآن... وهكذا في التدرج في معرفة هذا العلم. نسأل الله تعالى أن يعلمنا، وأن يفقهنا، ويرزقنا الإخلاص في القول والعمل **!**

الآن سنبدأ في النوع الثاني من المصنفات المساعدة في هذه الطريقة وهي الكتب التي جمعت الأحاديث المشتهرة على الألسنة.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (

- كلمة في الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس.

المراد بالأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس: ما يدور على ألسنتهم ويتناقلونه بينهم من الأقوال منسوبةً إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- وقد يكون بعض هذه الأحاديث صحيحا أو حسنا ولكن الكثير منها ضعيف، أو موضوع، أو لا أصل له، وربما أن انتشار مثل هذه الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة واشتهارها بين عامة المسلمين يفسد على المسلمين دينهم)

نعلم أن الواضعين والكذابين كانت لهم أغراض مختلفة في بث الأحاديث المكذوبة على النبي -صلى الله عليه وسلم- ؛منها:

- ما كان القصد منها التكسب.
- ومنها ما كان المقصود منها التقرب إلى الولاة.
- ومنها أغراض سياسية.
- ومنها مذهبية في نصرة مذهب على مذهب، أو طائفة من طوائف المسلمين على غيرها.

فكانت هناك جملة من الأغراض التي اندفع لها سيل جرار من الكذابين والوضاعين؛ لأن - وكما هو معلوم - أعداء هذا الدين حاولوا النيل من الكتاب المنزل؛ فلم يستطيعوا؛ لتحدي القرآن الكريم لهم؛ فقالوا: نعمد للأحاديث فنضع الأحاديث الموضوعة المكذوبة على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- محاولة منهم لإفساد هذا الدين، وإدخال ما ليس منه فيه، ولكن الله -سبحانه وتعالى- كما تولى حفظ القرآن تولى حفظ السنة؛ قيل لعبد الله بن المبارك هذه الأحاديث المكذوبة؛ فقال: يعيش لها الجهابذة: ؟ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ؟ [الحجر: ٩].

فأخرج الله -تعالى- هؤلاء الأئمة الأعلام الذين بذلوا الـمُهَجَ والأرواح في خدمة حديث الرسول -صلى الله عليه وسلم-، والذب عنه. وهذا يحيى بن معين سيد المحدثين في زمانه وقرين الإمام أحمد في رحلة الطلب وكان يحيى ينهى عن سماع حديث أبان عن أنس؛ لأنه كذاب وكان ينهى الناس عنها، ثم دخل عليه أحمد في مسجد بغداد نائما على ظهره وهو يحفظ نسخة أبان عن أنس؛ أكثر من ألف حديث؛ فقال له الإمام أحمد:

يغفر الله لك يا أبا زكريا **!!!** تنهى الناس عن نسخة أبان عن أنس وأنت تحفظها**؟!**

قال: نعم؛ أنا أحفظها حتى إذا ما جاء كذاب، فجعل ما كان ثابتا أبان؛ قلت له: كذبت.

ثابت بن أسلم البناني ابن أخت أنس بن مالك الصحابي، وهو أثبت الناس فيه، وحامل راية مدرسته وهو راويته؛ فمعظم أحاديث أنس يرويها عنه ثابت بن أسلم البناني ابن أخته؛ فإذا جاء كذاب وأبدل مكان ثابت وجعلها أبان؛ فإن ابن معين يقول له: كذبت؛ ليست هذه ثابت عن أنس وإنما هي أبان عن أنس.

فكانوا يهتمون بحفظ الموضوع كما يهتمون بحفظ الصحيح وأخرج الله تعالى من هؤلاء الأعلام: شعبة، والأعمش، وابن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، والإمام أحمد، والبخاري، ومسلما، وهذا الجيل المبارك في جيل الرواية هم الذين حفظ الله بهم هذا الدين؛ فكان من جهود العلماء أنهم ينبهون على هذه الأحاديث ثم جاء الأئمة بعد ذلك في القرون المتأخرة فجمعوا الأحاديث الموضوعة وجعلوها في مصنفات مستقلة، ومنهم من جمع - كما سنرى - الأحاديث المشتهرة على الألسنة فجمعوها جمعا عاما بقصد خدمة المسلمين والتنبيه على ما قد يسمعه المرء من داعية إلى الله لا يُمَيِّز؛ فيعلم صحيحه من سقيمه وإلا كذب على النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-

(وانتشار مثل هذه الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة واشتهارها بين عامة المسلمين يفسد على المسلمين دينهم؛ لاعتقادهم أنها مروية عن نبيهم؛ وبالتالي عملهم بمقتضاها وزعمهم أنه لا يصلح سواها؛ لذا قام كثير من العلماء المتخصصين بالحديث في أعصار متعاقبة بتصنيف كتب جمعوا فيها الأحاديث المشتهرة على الألسنة في تلك العصور وبينوا صحيحها من سقيمها وبينوا من رواها وخرجها من أصحاب المصنفات إن كان لها أصل وذلك تحذيرا للناس من العلم بها والتأدب بأدبها إن كانت مكذوبة أو لا أصل له)

لذا ننبه بشدة إخواننا الذين يتصدرون في الدعوة إلى الله –تعالى- ويصعدون المنابر ويخطبون في الناس على أصل عظيم من أصول نجاح الداعية ألا ينسب إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- حديثا لا يثبت، وإذا تكلم؛ فلله الحمد في الصحيح والحسن ما يُغني عن الضعيف.

هات أيَّ حديث ضعيف أو موضوع؛ آتيك بما ينوب عنه من الصحيح؛ فالله تعالى جعل لنا في الصحيح والحسن مندوحة عن استخدام الحديث الضعيف أو المكذوب وشيخنا الشيخ محمد عمرو عبد اللطيف -حفظه الله تعالى- له مشروع "البدائل المستحسنة" طبع منه جزآن صغيران؛ فنسأل الله أن ييسر له إكماله. وطريقته أنه يأتي بالحديث الضعيف أو الموضوع ويبين ضعفه وعلته ومداره على مَنْ مِنَ الضعفاء، ثم يقول: ينوب عنه من الصحيح كذا وكذا... فلله الحمد.

أنت كداعية أو كخطيب لست مضطرا –أبدًا- لأن تذكر على المنبر أو بين الناس حديثا لا تصح نسبته إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- وإلا كذبت عليه.

فعندك من الصحيح والحسن ما يغني. فنقول لإخواننا: لابد وأنت تعرف أنك ستخطب الجمعة، ستدرس، ستتكلم في حديث كذا وكذا لابد لك أن تتحرى من أين لك هذا الحديث وإلا أثمت إن لم تَتَحَرَّ في نسبة الكلام إلى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-؛ لأنه لا يليق بخطيب أو بداعية أو بطالب العلم أن يتصدر في الناس خطيبا، أو مدرسا، أو معلما، فيذكر أحاديث لا يعرف لها زمام ولا خطام.
فمهم جدا أن ينتبه إخواننا المتصدرون في الناس لهذه القضية الخطيرة الحساسة التي فيها مسؤولية عظيمة جدًّا وهي أن ينسب إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- ما لا يصح نسبته إليه.

(والشهرة في هذه الأحاديث ليست هي الشهرةَ الاصطلاحية التي معناها: أن يُروى الحديث من ثلاث طرق أو أكثر، وإنما المراد بها الشهرةُ اللغويةُ؛ أي: انتشارُ هذه الأحاديث على ألسنة الناس ومعرفتها لدى عامتهم. وأكثر هذه المصنفات مرتب على نسق حروف المعجم ومن هذه المصنفات:
١- "التذكرة في الأحاديث المشتهرة" لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٨٧٤ه).
٢- "الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة" لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ).
٣- "اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة مما ألفه الطبع وليس له أصل في الشرع" لابن حجر (٨٥٢ ه)
مسألة التواريخ ووفيات الأئمة وإن ظن البعض أنها لا فائدة من ذكرها لكنها في علم الحديث غاية في الأهمية قد يُدَّعى -كما سنعرف إن شاء الله من خلال دراسة مصطلح الحديث- أن فلانا يدعي السماع من فلان؛ فيقال له: متى سمعت؟
يقول مثلاً سمعت سنة ٣٥٠هـ وهو مات سنة ٣٤٨هـ؛ فينقطع وهذا الأمر يستخدمه العلماء كثيرًا في الكشف عن الكذب على النبي -صلى الله عليه وسلم-. إذا سُئِل الراوي: متى سمعت فلانا وهو لم ينزل هذا البلد؛ فيقال له: هو مات قبل ذلك؛ فيُعلم أنه يكذب.
وأخونا الدكتور مِلْفِي بن حسن الشِّهْري له كتاب "التأريخ وأثره في معرفة علل الحديث"؛ فمهم جدًّا معرفة وفيات العلماء والأئمة، ومهمة جدًا في النقد الحديثي ويتنبه له إذا كانت مذكورة في الكتب من باب التكملة.
(
٤- "المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة" لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢ه).
٥- "تمييز الطيب من الخبيث مما يدور على ألسنة الناس من الحديث" لعبد الرحمن بن علي بن الديبع الشيباني (٩٤٤ه).
"إتقان ما يحسن من الأحاديث الدائرة على الألسن" لنجم الدين محمد بن محمد الغزي (٩٨٥ه)، جمع فيه بين كتاب الزركشي وكتاب السيوطي وكتاب السخاوي وزيادات حسنة عليها.
٦- "كشف الخفاء ومويل الإلباس عن ما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس" لإسماعيل بن محمد العجلوني (١١٦٢ه).
١- "المقاصد الحسنة لبيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة"
هو كتاب جامع لكثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة؛ إذ بلغت أحاديثه في النسخة المطبوعة المرقمة أحاديثها ١٣٥٦ حديثا، وفيه من الصناعة الحديثية ما ليس في غيره مع التحرير والإتقان كما قال اللكنوي. قال ابن العماد الحنبلي: وهو أجمع من كتاب السيوطي المسمى بالدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة وفي كل منها ما ليس في الآخر)
يقال: إن كتاب "المقاصد الحسنة" للحافظ السخاوي -رحمه الله- يعتبر من ناحية الصناعة الحديثية هو أقوى كتاب في الكلام على الأحاديث حتى إن العجلوني -كما سنعلم- يقول: إنه جمع مقاصد كلام السخاوي.
كلام السخاوي في المقاصد يعتبر أقوى كلام من جهة الصنعة الحديثية وتطويل النَّفَس في الكلام على علة الحديث، ومخرجه، وصحته، وضعفه... وغير ذلك. فكتاب المقاصد -على صغر حجمه- ليس فيه من الأحاديث إلا هذا القدر اليسير ١٣٥٦ بالنظر إلى ما في "كشف الخفاء" يعتبر أقل من النصف لكنه من حيث التحرير، والصناعة الحديثية، والدقة، والإتقان في النقد، وبيان علة الحديث، ومدار الضعف، وغير ذلك يعتبر كتاب المقاصد أفضلَ هذه الكتب على الإطلاق.
(ولذلك اعتنى العلماء به؛ فتناولوه بالدرس، والاختصار؛ فاختصره تلميذه عبد الرحمن بن علي بن الديبع الشيباني في كتابه "تمييز الطيب من الخبيث"، كما اختصره علي بن محمد المنوفي في كتابه "الرسائل السنية"، وقد رتب السخاوي أحاديث الكتاب على نسق حروف المعجم؛ فسَهُلَ على المراجع فيه الكشفُ بسرعة عن الحديث الذي يريده، وبعد ذكره للحديث يذكر من خرجه إن كان له أصل، وبين مرتبته والكلام عليه ما قاله العلماء فيه بشكل يَشفي الغليل

وإن لم يكن للحديث أصل؛ أي: سند، وليس في كتاب من كتب الحديث بين ذلك وقال: لا أصل له. وإن توقف وخشي أن يكون له أصل قال: لا أعرفه.

والكتاب قيم في بابه نفيس في موضوعه؛ لذا كان ولا يزال وسيبقى عمدة العلماء في كشف اللثام عن الأحاديث المشتهرة على الألسنة)

الذي نريده أن يعلم الطالب إذا رام الكشف عن حديث من الأحاديث المشتهرة على الألسنة -ولا أقول المشتهر من ناحية الصناعة الحديثية-؛ فعليه أن يعمد إلى مجموعة هذه الكتب، وكما قلنا: إن "المقاصد الحسنة" وكتاب نجم الدين الغزي "إتقان ما يحسن"، وكتاب "كشف الخفاء ومزيل الإلباس"؛ ففيها ما ليس في غيرها، وحوت وجمعت كل هذا الباب من الأحاديث بحيث ننتقل بعد ذلك إلى مسألة أخرى.

ونصيحتي للإخوة هي أن علم التخريج يحتاج إلى مكتبة وإلى فتح الكتب وإذا ما وقع في يدك كتاب فعليك أن تبدأ بقراءة مقدمته وفهرسه ودونك بطاقة أو ورقة تسجل فيها كل ما يند أو تستفيد في ورقة صغيرة تسجل اسم الكتاب، واسم المحقق، ودار النشر التي طبعته، ومحتواه، ومقصده، والفائدة التي ستخرج بها من هذا الكتاب بعد نهاية الدراسة، وتجمع هذه البطاقات؛ فيكون عندك رصيد معرفي جيد تستطيع أن تواصل فيه الدرس والبحث بإذن الله -سبحانه وتعالى-.

(

٢- "كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمَّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس"

هذا الكتابُ كتابٌ نافع جيد، حوى كثيرًا من الأحاديث المشتهرة، والظاهر أنه أكبر كتاب في هذا الباب وأجمعه على للأحاديث المشتهرة على الألسنة. وهو مرتب على حروف المعجم.

وقد لخص فيه مؤلفه "كتاب المقاصد الحسنة" للسخاوي مُقتصِرًا في كل حديث على بيان مخرجه، وصحابيه، وبعض الفوائد مما يستطاب أو يستحسن عند أئمة الحديث. لكنه لم يقتصر على أحاديث "المقاصد الحسنة" بل ضم إليها أحاديث من كتب الأئمة الذين سبقوه في هذا الباب؛ مثل" اللآلي المنثورة في الأحاديث المشهورة" لابن حجر، وكتاب "الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة" للسيوطي وغيرهما من الكتب. ويذكر في كل حديث من أخرجه من أصحاب المصنفات ويذكر رتبته على الغالب أو يذكر أقوال العلماء فيه. وإذا لم يكن للحديث أصل؛ بينه وإذا لم يكن بحديث؛ بين ذلك بقوله: ليس بحديث وربما قال: إنه من الحكم المأثورة، أو من كلام الصحابة، أو أحد العلماء.

وقد اشتمل الكتاب على ٣٢٥٤ حديث كما هو مبين في النسخة المطبوعة المرقمة؛ فتكون أحاديثه أكثرَ من ضعفي ما في كتاب المقاصد الحسنة فهو أكبر مصنف في هذا الباب والله علم.)

هذا هو الكتاب كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للإمام العجلوني -رحمه الله تعالى- وأصله من دمشق.

نحاول أن نتعرف تعرفا مباشرا على الكتاب وعلى طريقة مؤلف فيه فنأخذ قدرا من النماذج بحيث يستطيع الطالب أن يتفهم طبيعة الكتاب.

(إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى)

هذا أول حديث في الكتاب، والعجلوني تَبِع في ذلك الأئمة الذين بدؤوا كتبهم ومصنفاتهم بحديث إنما الأعمال بالنيات رجاء الإخلاص والبركة.

(إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى؛ فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله؛ فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو امرأة ينكحها؛ فهجرته إلا ما هاجر إليه)

هذا الحديث أول حديث أخرجه البخاري في "الجامع الصحيح"، واعتبره كالخطبة لكتابه؛ فإن البخاري -رحمه الله- لم يذكر مقدمة وإنما قال: بسم الله الرحمن الرحيم باب: ؟ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِن بَعْدِهِ ؟ [النساء: ١٦٣]. وذكر بعض الآيات في الوحي، ثم ذكر حديث (إنما الأعمال بالنيات)؛ فقال العلماء: جعل الحديث كالخطبة للكتاب.

حديث: (إنما الأعمال بالنيات)، أصل عظيم جدا من أصول هذا الدين حتى قال بعضهم كما في الكتاب هنا:

عمدة الدين عندنا كلمات أربـع من كلام خير البريـة
اتق الشبهـات وازهد ودع مـا ليس يعنيك واعملن بنيـة

وهذا الحديث العظيم القدر جدا، لا تصح روايته عن النبي -صلى الله عليه وسلم- عن أحد من الصحابة إلا عن عمر، ولم تصح روايته عن عمر من التابعين إلا علقمة بن وقاص الليثي؛ أي: انفرد عمر من جملة الصحابة برواية هذا الحديث عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ولم يروه عن عمر من التابعين إلا علقمة بن وقاص الليثي، ولم

يروه عن علقمة من أواسط التابعين إلا محمد بن إبراهيم التيمي ولم يروه عن محمد بن إبراهيم من صغار التابعين إلا يحيى بن سعيد الأنصاري.

التفرد في أربع طبقات؛ طبقة الصحابة: عمر، وطبقة كبار التابعين: علقمة بن وقاص الليثي، وأواسط التابعين: محمد بن إبراهيم التيمي، وصغار التابعين: يحيى بن سعيد الأنصاري، ثم اشتهر بعد يحيى؛ فرواه كما يقول الحافظ الذهبي وغيره عن يحيى ثلاثمائة نفس.

وفي ترجمة يحيى بن سعيد الأنصاري في "سير أعلام النبلاء" عدَّ الحافظ الذهبي من روى هذا الحديث عن يحيى فذكر ١٩٢ راويا مرتبين على حروف الهجاء.

هذا حديث عجيب جدا؛ في أوله تراه بهذا التفرد، ثم من عند يحيى يملأ الآفاق؛ فالعلماء يقولون: هذا حيث غريب باعتبار أوله مشهور باعتبار آخره؛ أي: أوله فيه غرابة فيه تفرد ثم اشتهر بعد يحيى بن سعيد الأنصاري -رحمه الله تعالى- ولا يعرف الحديث في دواوين الإسلام إلا من طريق يحيى عن محمد بن إبراهيم عن علقمة عن عمر عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

الحديث رقم ٣: (آخر أربعاء في الشهر يوم نحس مستمر).

سَلِّمْ يا رب !!!

هذا كلام يصلح أن يقوله النبي -صلى الله عليه وسلم-؟! والأيام لله تعالى الذي خلقها وخلق ما يكون فيها من أحداث فيقول: (آخر أربعاء في الشهر يوم نحس مستمر) !!!.

رواه ابن مردويه في تفسيره عن ابن عباس والخطيب لكن بلفظ من الشهر. .

تفسير ابن مردويه مفقود، والعلماء لهم جهود على تجميع مرويات ابن مردويه من كتب التفسير؛ كتفسير ابن كثير؛ لأنه كثير النقل عنه جدًّا في تفسيره؛ فيقول قال ابن مردويه ويذكر الأحاديث وأظن في الجامعة الإسلامية كمٌّ هائل من الرسائل في الاجتهاد في جمع مرويات ابن مردويه من بطون الكتب وتدوينها وأظن أن وعاء مرويات ابن مردويه "المختارة" للضياء المقدسي.

وقال السيوطي في "الجامع الكبير": رواه وكيع في "الغُرَر" وابن مردويه في تفسيره عن ابن عباس وفيه مسلمة بن الصلت متروك وأورده ابن الجوزي في "الموضوعات"..

إذا جاء حديث مثل هذه الأحاديث؛ فلك أن تقول: هذا حديث لا يصح، وهو في كتاب "كشف الخفاء" للعجلوني وارجع إلى الكتاب، وانظر كلام أهل العلم هناك عليه.

لكن إذا قلتَ: هذا حديث لا يصح نسبته إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- في إسناده مسلمة بن الصلت وهو متروك.ما معنى متروك ؟

متروك؛ أي: متهم بالكذب.

شرُّ الحديثِ الحديثُ الموضوع وهو ما كان راويه كذابا، والذي يليه في الشر ما كان راويه متروكا.

ما الفرق بين متهم بالكذب وبين كذاب؟

أن الكذاب ثبتت عليه التهمة، وأن المتروك هو الذي يكذب في حديث الناس، ولم يُتَيَقَّنْ أنه يكذب في حديث رسول الله.

ورواه الطيوري من وجه آخر عن ابن عباس موقوفا أهـ. وقال ابن رجب: لا يصح..

الحافظ ابن رجب الحنبلي -رحمه الله تعالى- من الأئمة المتأخرين، لكنَّ نَفَسَهُ عالٍ جدًّا في باب العلل والنقد الحديثي ويتضح ذلك جليا في شرحه لعلل الترمذي المُسَمَّى بالعلل الصغير المطبوع في آخر السنن؛ فالعلل الصغير هذا قام بشرحه الإمام الجِهْبِذُ الحافظُ البارع ابن رجب الحنبلي -رحمه الله-،وهذا كتاب أوصي به كل من له اهتمام بعلم الحديث؛ فهذا كتاب مفيد جدا.

وقال ابن رجب: لا يصح، ورواه الطبراني بسند ضعّفه بلفظ (يوم الأربعاء يوم نحس مستمر)

طبعا هذا كلام جاءت الشريعة بنفيه النبي -عليه الصلاة والسلام-؛ فنهى عن التطير وقال: (الطِّيَرة شرك)، وقال ابن مسعود: "ما منا إلا... ولكن الله يذهبه بالتوكل"؛ فبين النبي -صلى الله عليه وسلم- في غير ما حديث أن التطير شرك والتطير: التشاؤم.

الحديث رقم ٩: (ائتدموا بالزيت، وادهنوا به؛ فإنه يخرج من شجرة مباركة)، رواه الترمذي في العلل وقال: مرسل

إذا روى إمام ما من الأئمة في كتاب علل؛ فالعلل وعاء لعلة الحديث، وإذا روى الترمذي في كتاب العلل حديثا؛ فهذا مُشْعِر بأن الحديث معلول. بخلاف الدارقطني -رحمه الله-؛ فإيراد الإمام الدارقطني للحديث ليس معناه أنه

ضعيف، وإنما يتكلم على طريقٍ بعينه؛ فقد يكون الحديث في الصحيحين ويورده الدارقطني في العلل وهذا كثير جدا في كتابه؛ فليس معنى إيراد الحديث في علل الدارقطني أنه حديث ضعيف؛ فلْيُتَنَبَّهْ لهذا؛ فإنها مزلة أقدام.

رواه الترمذي في العلل، وقال: مرسل، وابن ماجة والحاكم وقال: على شرطهما، والبيهقي والدارقطني في "الأفراد"، وأبو يعلى وعبدُ بن حميد عن ابن عمر، ورواه الطبراني في "الأوسط" عن ابن عباس بلفظ: (ائتدموا من هذه الشجرة -؛ أي: الزيت- ومن عُرِضَ عليه طيبٌ؛ فليصب منه) وقد رمز السيوطي في جامعه لضعفه.

هذا الحديث رمز له الحافظ السيوطي في "الجامع الصغير" بالضعف.

الحديث رقم ١٣٤: (احترسوا من الناس بسوء الظن)، قال في الأصل: رواه أحمد في الزهد والبيهقي وغيرهما من قول مُطَرِّفِ بن الشِّخِّير أحدِ التابعين. زاد البيهقي وكذا الطبراني في "الأوسط" والعسكري أنه روى عن أنس مرفوعا، وأخرجه تمام في "فوائده" عن ابن عباس رفعه بلفظ: (من حسن ظنه بالناس؛ كثرت ندامته) ورواه الديلمي عن علي من قوله بلفظ: (الحزم: سوء الظن)، وجميع طرقه ضعيفة يتقوى بعضها ببعض.

مسألة تقوية الطرق ببعضها ببعض تحتاج إلى الوقوف على الأسانيد وهذا الذي سوف نتعلمه -إن شاء الله- في النصف الأخير من الدورة وهذه أيضا مسألة من المسائل المهمات التي يطول فيها البحث؛ أعني مسألة تقوية الأحاديث الضعيفة بعضها ببعض؛ فالشيخ يقول: جميع طرقه ضعيفة يتقوى بعضها ببعض، وهذه مسألة تحتاج إلى دراسة.

ثم قال: وقد أفردته في جزء أوردت فيه الجمع بينها وبين قوله –تعالى-: ؟اجتنبوا كثيرًا من الظن؟ وما أشبهها بما في الحديث..

الحديث رقم ١٣٨: (احذروا صُفْر الوجوه؛ فإنه إن لم يكن من علة أو سهر؛ فإنه من غل في قلوبهم للمسلمين).

فأي إنسان وجهه أصفر؛ يُعلم من ذلك أنه إن لم يكن عنده كبد، أو فيروس كبدي وبائي، أو عنده فشل كلوي؛ فهذا حاسد. هذا خطأ محض، والاعتماد على هذه الصفات بأحاديثَ تُنسب للنبي -صلى الله عليه وسلم- خطأ؛ فالنبي -عليه الصلاة والسلام- جاء ليبني أمة وما كان عنده وقت ليفصل: الذي وجهه أصفر: إن لم يكن مريضا؛ فيكون حاسدا.

ومثل هذا الكلام يعتبر هراء، وما جاء النبي -صلى الله عليه وسلم- من أجله وإنما جاء ليبني النفوس ويصلح المجتمعات بكلام قليل يخرج ليُغير حال الناس في علاقتهم بربهم -سبحانه وتعالى-.

قال في الأصل: رواه الديلمي بسنده إلى ابن عباس مرفوعا، ثم قال: وأورده هو وأبوه بلا سند عن أنس مرفوعا بلفظ: (إذا رأيتم أصفر الوجه من غير مرض ولا عبادة؛ فذلك من غش للإسلام في قلبه)، ورواه في "الدرر" بلفظ: (احذروا صفر الوجوه من غير علة)، ورواه أبو نعيم في "الطب" من حديث حماد ابن المبارك عن أنس مرفوعا بمثل هذا، وقال الحافظ ابن حجر: لم أقف له على أصل عنه وإن ذكر ابن القيم في "الطب النبوي"؛ فإنه بلا سند..

أنا أقصد أن ننتقي من الضعاف مما هو من هذا القبيل وغيره طبعا فالكتاب مجلدان كبيران، وفيه الصحيح والصحيح له نور كنور النهار أو كنور القمر تعرفه، وللحديث المنكر ظلمة كظلمة الليل تنكره.

فكلام الرسول -صلى الله عليه وسلم- عليه نور إذا ذكرته انفتح له الصدر وانشرح له الصدر واطمئنت له النفس، أما مثل هذا الكلام فلا زمام له ولا خطام.

الحديث رقم ١٥٠: (أحيى أبوي النبي -صلى الله عليه وسلم- حتى آمَنَا به)، أورده العسكري عن عائشة وقال في "التمييز" تبعا للمقاصد: أورده الخطيب في "السابق واللاحق" وكذا السهيلي عن عائشة وقال: في إسناده مجاهيل، وقال ابن كثير: إنه منكر جدًا وإن كان ممكنا بالنظر إلى قدرة الله تعالى ولكن ثبت في الصحيح ما يعارضه أهـ..

إسناد الحديث إذا كان فيه راوٍ لا يعرف هذا كافٍ لرده.

في المحاضرة الماضية كان السؤال الأول: درست في كتاب "الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير" فصف الكتاب وبين طريقة التخريج فيه.

وكانت الإجابة:

وصف الكتاب وطريقة التخريج فيه:

أولا: يذكر في الكتاب متن الحديث بدون ذكر سنده ولا الصحابي الذي روى الحديث.

ثانيا: يذكر في آخره رمز من أخرجه من أصحاب المصنفات.

ثالثا: يذكر الصحابي الذي رواه عنه صاحب ذلك المصنف من طريقه.

رابعا: يشير بالرموز إلى رتبة الحديث ودرجته من الصحة وغيرها.

خامسا: الكتاب فيه أحاديث انتقاها المصنف من كتابه "جمع الجوامع" وهذه الأحاديث التي في الجامع الصغير انتقيت من ٣١ كتابا من كتب السنن والأطراف والأجزاء.

- أهم الخدمات على هذا الكتاب:

أولا: كتاب "الزيادة على الجامع الصغير" وهو عبارة عن أحاديث انتقاها السيوطي زيادة على الجامع الصغير.

ثانيا: "الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير" للشيخ يوسف النبهاني، ضم فيه أحاديث الجامع الصغير مع زيادته ورتب الأحاديث على حروف المعجم ولكنه حذف الرموز التي فيها بيان مرتبة الحديث.

ثالثا: "فيض القدير" للمناوي قام فيه بشرح أحاديث الفتح الكبير.

رابعا: "صحيح الجامع الصغير وزيادته" وضعيف الجامع الصغير وزيادته" للشيخ الألباني -رحمه الله تعالى-.

زهذا كلام ممتاز جدًا وبقى علينا الممارسة العملية في مسألة فتح الكتاب وتعلم المباشر منه.

وكان السؤال الثاني: عرف المصطلحات الآتية.

خ: البخاري، م: مسلم، ق: البخاري ومسلم، د: أبي داود في سننه، عم: زيادات عبد الله بن أحمد في المسند، عب: مصنف عبد الرزاق، هب: شعب الإيمان للبيهقي، حل: الحلية لأبي نعيم، طس: الطبراني في الأوسط

أسئلة هذه المحاضرة:

السؤال الأول:

اذكر -على وجه الإجمال- المصنفات المساعدة في التخريج على أول لفظة في الحديث.

السؤال الثاني:

درست كتاب "كشف الخفاء ومزيل الإلباس مما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس". صف الكتاب، واذكر مزاياه.

الدرس الرابع

النوع الثالث (الفهارس)

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد:

موعدنا الليلة -بإذن الله- مع دراسة النوع الثالث من المصنفات المساعدة في الطريقة الأولى من طرق الاستخراج وهي: التخريج عن طريق معرفة أول لفظ في الحديث. وتكلمنا بفضل الله –تعالى- في الحلقة قبل الماضية عن كتاب "الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير" للحافظ الإمام السيوطي -رحمه الله- وتكلمنا في حلقة أمس عن النوع الثاني من المصنفات المساعدة في هذه الطريقة وهي: الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة وقرأنا نماذج من كتاب "كشف الخفاء ومزيل الإلباس" للإمام العجلوني. والليلة -إن شاء الله وتعالى- موعدنا مع النوع الثالث مع المصنفات المساعدة في الطريقة الأولى وهي: فهارس الأحاديث.

موضوع الفهارس موضوعٌ يطول لأن في الصيحة الإسلامية المعاصرة، وما تنتجه المطابع كل يوم لا يكاد الكتاب يكون مقبولا إلا إذا كانت له فهرسة نوعية متعددة؛ تشمل الآيات، والأحاديث، والآثار، والبلدان، والقواعد -إن كان الكتاب في القواعد- ... إلى غير ذلك.

وصار هذا سمة من سمات البحوث المعاصرة وشرطا من شروط الأبحاث الأكاديمية؛ أن الطالب لابد أن يُعِدَّ في بحثه فهرسا توصيفيا يُبين ما غَمض في طوايا بحثه. وليس هناك كتاب من كتب السنة إلا -ولله الحمد- وله فهرس لكن الطالب إذا اعتمد على أن ينظر في فهرس كل كتاب من كتب السنة؛ فمعنى ذلك أنه يحتاج إلى النظر في أكثر من سبعين كتابا مطبوعا على الحد الوسط؛ الكتب التسعة، والمسانيد، والمعاجم، والأجزاء الحديثية... إلى غير ذلك.

فالحمد لله رب العالمين قبل ١٥ سنة تقريبا طبعت "موسوعة أطراف الحديث النبوي" لأخينا الفاضل أبي هاجر محمد السعيد زغلول وهذه الموسوعة تقع في أحد عشر مجلدا كما سنصف الليلة بإذن الله -سبحانه وتعالى- و"المعجم المفهرس لأطراف الحديث النبوي" الذي عمله مجموعة من المستشرقين حين طبع؛ أثار ضجة في الأوساط العلمية خاصة طالبي علم الحديث والسنة. وهو -في الحقيقة- يخدم تسعة كتب؛ لأنه عبارة عن فهرس للكتب الستة، وموطإ مالك، والدارمي، ومسند الإمام أحمد.

هذه الموسوعة -ولله الحمد- تخدم ١٥٠ كتابا من كتب السنة، وفي صفحة ١٦ من المجلد الأول إلى صفحة ٢١ منه رموز الكتب المستخدمة في هذه الموسوعة، وهي مرتبة على حروف المعجم؛ فتجد –مثلا- إتحاف؛ أي: "إتحاف السادة المتقين"، إتحافات؛ أي: "الإتحافات السنية"، أخلاق؛ أي: "أخلاق النبوة"، أذكار؛ أي: "الأذكار النبوية"، أذكياء؛ أي: "كتاب الأذكياء" لابن الجوزي... وهكذا إلى أن يأتي إلى الكتب المتخصصة؛ مثل "مسند الحميدي" رمز له بـ: حميدي، "مسند أبي حنيفة" رمز له بـ: حنيفة، والرموز المشهورة التي سبق الكلام عليها في "الجامع الصغير" هي هي؛ البخاري: خ، ومسلم: م، والنسائي: ن؛ فنفس الرموز المستخدمة في "الجامع الصغير" لم يُخِلّ بها؛ لأن هذا هو الواجب؛ فإذا كان الأئمة في القديم استخدموا رموزا معينة وهي الدائرة على لسان أهل العلم؛ فمن يأتي بعدهم ليصنف في الموسوعات ينبغي أن يتبع نفس المنهج ونفس الطريقة ويستخدم نفس الرموز، فإذا زاد؛ فلا مانع أن يأتي برموز من عنده. لكن الذي استُخْدِم قبل ذلك على لسان أهل العلم في كتب الأقدمين ينبغي أن لا يخل بها، وألا يغير فيها.

أقول: إن المعجم المفهرس حين طبع؛ أثار ضجة في الأوساط العلمية؛ لأنه سهل الوقوف على مصادر السنة، فالآن الموسوعة -بفضل الله- تخدم قرابة ١٥٠ كتابا من كتب السنة ولو أنها ظهرت إبّان ظهور المعجم المفهرس؛ لكان لها شأن آخر.

ثم جاء الحاسب الآلي بعد ذلك فغطى على جهد "الموسوعة"؛ لكنّها -على أية حال- عملٌ مبارك، ولا ينبغي أن يُغفل عنها ولا أن نَترك الاستفادة منها خاصة للذين لا يستخدمون الحاسب الآلي في الاستقراء والبحث، أو أن الباحث إذا أراد أن يعمل بيده وهذا هو الأفضل؛ أعني أن مسألة الرجوع إلى المصادر هي الباقية وهي المثمرة وهي التي يَشبع منها طالبُ العلم ويرى جهد نفسه؛ فمثلا وأنا أعمل بيدي فتأتيني الإحالات فأرجع للمصادر الأصلية فتأتيني فوائد ما كنت أقصدها، ولكني أقصد البحث عن حديث بعينه، وعندي كراس أُدَوِّن كل الفوائد التي تقابلني وهو البحث الغير مقصود؛ فيخرج الباحث أو طالب العلم بفوائد جمّة وغزيرة قد حصلها في كراسه الخاصة بهذه الفوائد، ثم ينظر في بُغْيَته من البحث الذي هو بصدده.

كما قلت إن الموسوعة تخدم قرابة ١٥٠ كتابا من كتب السنة، وفيها عدة مزايا ليست في غيرها من الكتب، كما أن فيها عيوبا –سنذكرها- وهذا لا يخلو منه عمل بشري.

وهذه الموسوعة لها قصة طويلة، وواضع حجر الأساس فيها رجلٌ له مِنّةٌ على أهل العلم في مصر، وفي غيرها؛ الشيخ حامد مصطفى -رحمه الله تعالى- صاحب "مكتبة المصطفى"، وهي مكتبة عامرة نسأل الله أن يزيد من بركتها!! ولا يوجد طالب تخرج في جامعة الأزهر إلا وللشيخ حامد -رحمه الله تعالى- منّة في عنقه؛ لأننا –جميعا- تخرجنا من هذه المكتبة. لا تريد كتابا إلا -ولله الحمد- وتجد نسخته هناك؛ فكان الشيخ حامد هو الذي وضع أساس هذه الموسوعة، وكانت موجودة في المكتبة بخط يده، وأعطاه لأخينا أبي هاجر -حفظه الله- وهو الذي قام –مشكورا- بتكملة الفهرسة، والإعداد، والإخراج... إلى غير ذلك، لكن كان فيها في البداية بصمة جهد والدنا المبارك الشيخ حامد مصطفى -رحمه الله- صاحب "مكتبة المصطفى" وتعتبر من أكبر المكتبات التي تخدم الباحث الشرعي في مصر.

واستطرادا في الحديث أقول: إن الشيخ حامد -رحمه الله تعالى- ترك في مكتبته موسوعة للرجال تقع في ٥٦مجلدا، وجعل للصحابة قرابة ٨ مجلدات ولنساء الصحابة مجلدين؛ فمجموع ما في الموسوعة ٥٦ مجلدا للبحث عن الرجال؛ فهذه موسوعة في أطراف الأحاديث والأخرى موسوعة في الرجال، ولكنها -وللأسف الشديد- رغم الأموال التي تُنْفق شرقا وغربا في العالم الإسلامي ما طُبعت موسوعة الرجال التي أعدها الشيخ حامد بخط يده، والباحث الذي يُتعبه البحث عن رجل يذهب للموسوعة ولن يَعدم خيرا ولن يرجع دون الوقوف على ما يريد خاصة في الأسانيد النازلة؛ أي: الكتب المصنفة في الأزمنة المتأخرة؛ كأسانيد الحافظ ابن حجر؛ فله "العُشاريات"، وله معجم شيوخه، وله مصنفات كثيرة يرويها بالإسناد، وكذلك الحافظ العراقي وهذه الطبقة وما فوقها يكون الإسناد فيه ٢٥ رجلا من عند البخاري وقبل البخاري بقرنين وبعد البخاري؛ فالوقوف فيها على الرواة أمر ميسور ولكن كلما نزلت إلى القرن السادس، والسابع، والثامن؛ تَعَسّر الوقوف على الرواة فمثل هذه الموسوعة إذا يسر الله –تعالى- من أهل المال من يقوم بطبعها؛ فلاشك أنها ستنفع كثيرًا من الباحثين.

تتميز "موسوعة أطراف الحديث النبوي" لأبي هاجر محمد سعيد زغلول بالشمولية والاستيعاب؛ لأنها تستوعب جُلَّ الأحاديث النبوية؛ قولية وفعلية، فإذا كان السيوطي -رحمه الله تعالى- في "الجامع الصغير" جعل كتابه وقفا على الأحاديث القولية؛ فالموسوعة ذكرت القولية والفعلية.

- وصف الموسوعة:

"موسوعة أطراف الحديث النبوي" تقع في أحد عشر مجلدا، وعلى كل مجلد أحرف الأطراف؛ فمثلا المجلد الأول فيه حرف الألف، ولو فتحنا المجلد الأول نجد نهايته حرف الألف مع الظاء؛ فإذا أردنا أيَّ حديث يبدأ بحرف الألف مع الباء مع التاء مع الثاء إلى الظاء؛ فهو في المجلد الأول.

بعد ذلك المجلد الثاني نجده يبدأ من الألف مع الظاء إلى الألف مع النون، والمجلد الثالث في حرف "إنَّ"؛ لأن "إن" الأحاديث فيها كثيرة جدًّا؛ (إن الله لم ينسخ شيئا؛ فيدع له نسلا)، (إن الله لما خلق آدم؛ قبض)، (إن هذه النخلة إنما حنّت شوقا لرسول الله لما فارقها)، (إني رأيت الجنة وقد عُرضت عليّ)، (إنما الماء من الماء)، (إنما الناس كإبل مائة)، (إنما هي لك أو لأخيك أو للذئب)؛ فهذا كله في حرف "إن" وملحقاتها في المجلد الثالث من الموسوعة.

المجلد الرابع منها مكتوب عليه " إلى آخر حرف "أل"، وذكر الألف مع الهاء؛ (أها هنا أحد؟)، و الهمزة مع "اللام ألف"؛ (ألا آذنتموني بهذا؟!)، (إلا آل فلان)، (ألا آمرك بكلمات؟!)، (ألا أبشرك برضوان الله الأكبر؟!)... إلى غير ذلك، ثم حرف الباء والتاء إلى تقريبا آخر المجلد الرابع ينتهي مع حرف الخاء.

والخامس من الدال إلى القاف، والسادس الكاف واللام، والسابع لام ألف والثامن والتاسع في حرف الميم، والعاشر من النون إلى الواو، والحادي عشر في حرف الياء.

فهذا وصف موجز للموسوعة وهذه أجزاؤها؛ فما عليك يا طالب العلم إذا أردت البحث عن حديث يبدأ بحرف الباء مثلا إلا أن تبحث عن الجزء الذي فيه حرف الباء وتبحث عنه وكما سنبين الآن طريقة البحث؛ فمثلا عندك حديث (يا معشر الشباب!) يبدأ بحرف الياء والألف؛ فيكون في المجلد الحادي عشر؛ فتأتي به وتبحث فتقف عما تريده من الأحاديث.

فأول ميزة من ميزات "الموسوعة" أنها تشمل كمًّا هائلا من الأحاديث النبوية الشريفة، ومن هذه الميزات أنه قطّع الأحاديث في أكثر من موضع.

كيف ذلك؟

أنا –مثلاً- أريد أن أستخرج من الموسوعة حديث: (يا معشر الشباب!! من استطاع منكم الباءة؛ فليتزوج)؛ فأذهب إلى حديث: (يا معشر الشباب!!)، وهو يقع في الجزء الحادي عشر صفحة ٢٤١، وأجده أعطاني إحالات على كتب السنة كما يلي: (يا معشر الشباب!!) الإحالات: البخاري خ (٧/ ٣) ؛أي: البخاري الجزء السابع طبعة دار الشعب، وهو في المجلد الأول يذكر الطبعات التي يستخدمها في الموسوعة؛ فمثلا يقول:

"إتحاف السادة المتقين" للزَّبيدي، الطبعة: تصوير بيروت.

"الإتحافات السنية"، الطبعة: الكليات الأزهرية.

"أخلاق النبوة"، الطبعة: النهضة المصرية.
"الأذكار النووية"، الطبعة: عيسى الحلبي.
فيذكر مع كل كتاب الطبعة الذي يستخدمها في الإحالة عليه، فهنا يقول (يا معشر الشباب!!) في الجزء الحادي عشر صفحة ٢٤١: خ (٧/ ٣)، م نكاح ١، ٢ ؛أي: مسلم كتاب النكاح الحديث الأول والثاني ، ن: رمز النسائي (٤/ ١٦٩) و(٤/ ١٧١) و (٦/ ٥٨)، ابن ماجه رقم ١٨٤٥ ، مسند أحمد المجلد الأول صفحة ٣٨٧ و ٤٢٤ ، ٤٢٥ و ٤٣٢، سنن البيهقي المجلد الرابع صفحة ٢٩٦.
و هذا التخريج لا يكفي؛ لأن حديث (يا معشر الشباب!!) من الأحاديث المشهورة؛ فمعنى ذلك أنه موجود في كتب كثيرة من كتب السنة؛ فأعيد النظر وأفكر... (يا معشر الشباب!!) ما الذي بعده؟ (مَنْ استطاع منكم الباءة؛ فليتزوج)؛ فأذهب إلى (من استطاع...)؛ فأجده في المجلد الثامن من الموسوعة صفحة ٧٦ إحالات أخرى لمواضع أخرى غير التي ذكرها.
(٨/ ٧٦) سأجد في هذه الصفحة كل حديث يبدأ بـ (مَنْ استطاع)، (من استطاع أن تكون له خبيئة من عمل صالح؛ فليفعل)، (من استطاع ألا يأكل إلا طيبا؛ فليفعل)، (من استطاع ألا ينام يوما..)، (من استطاع أن يتقي النار..)، (من استطاع أن يطيل..)... إلى أن قال: (من استطاع منكم الباءة؛ فليتزوج) الذي هو موضوع بحثي.
ما هي الإحالات التي أتى بها؟
أعطاني: خ ٣٤ ؛ أي: موضع آخر فأكتب مرة أخرى، وأقول هنا:(٣/ ٤٣) في نفس الموضع الذي ذكر فيه البخاري، وم نكاح ١ ، وهذا مكرر؛ لأنه ذكره قبل ذلك وهذا من عيوب الموسوعة التي سننبه عليها ومنها إمكانية أن تُخْتصر من أحد عشر مجلدا إلى ستة مجلدات إذا حذفنا المكررات. فهو هنا قال: مسلم كتاب النكاح ١ فكرّر هنا ولم يذكر أبا داود وذكر البخاري، ومسلما، والنسائي، وابن ماجه، ومسند أحمد، وسنن البيهقي؛ فأين أبو داود؟
ذكره في الموضع الثاني؛ فقال: أبو داود النكاح باب ١ ، ثم أتى بـ "مصنف عبد الرزاق"، و"مصنف ابن أبي شيبة"، و"الطبراني الكبير"، و"سنن البغوي"، و"الدر المنثور"، و"إرواء الغليل" للشيخ الألباني، وابن كثير، و"أمالي الشجري"؛ فيذكر في الموضع الثاني إحالات لم يذكرها في الموضع الأول الذي ذكر فيه (يا معشر الشباب!!)
فأعطاني بهذا الشكل ست إحالات على ستة كتب؛ فهنا أعطاني إحالات جديدة؛ أكثر من ثمان إحالات زيادة على ما ذكر في المرة الأولى.
فأنا بحثت هنا مرة في (يا معشر الشباب!!)، والمرة الثانية بحثت في (من استطاع)؛ فهل يمكن مع التأمل في متن الحديث أن نقف على موضع آخر لنستخرج منه فوائد أخرى؟
نعم، أنا وجدت (ومن لم يستطع) في المجلد الثامن من الموسوعة صفحة ٥٧٤ أعطاني في: (من لم يستطع فعليه بالصوم)... وهكذا في كل مرة إذا بحثت في (يا معشر الشباب!!)، ثم (من استطاع منكم الباءة)، ثم (ومن لم يستطع؛ فعليه بالصوم)، ثم (فإنه له وجاء)؛ ففي كل مقطع من مقاطع الحديث أستطيع الرجوع لموضعه وأجدها مرتبة على حروف الهجاء، فأستخرج الموضع والإحالات، وأنتقل إلى موضع آخر حتى أنتهي من الحديث، ثم بعد ذلك أرجع إلى الكتب الأصلية المسندة؛ النسائي، أبي داود... وغيرها من الكتب؛ فأستخرج مواضع الحديث ثم أبدأ المرحلة العملية في التخريج وهي مقارنة الأسانيد والبحث عن مواطن العلة كما سنعرف -إن شاء الله تعالى- في المحاضرات القادمة.
ولنأخذ حديثا آخر، وليكن –مثلاً- حديث: (تنكح المرأة لأربع؛ لمالها ولجمالها ولحسبها ولدينها؛ فاظفر بذات الدين تربت يداك)، هذا حديث من الأحاديث المنتقاة بلا سابق إعداد فننظر في فقرات هذا الحديث.
ما هي مظان البحث عن هذا الحديث في الموسوعة؟
يكون البحث بادي النظر في أول الحديث عن فقرة (تنكح المرأة لأربع)، وأبحث في حرف اللام (لجماله)، و(لحسبه)، و(لدينه).
هذه كلها موارد بحث قد أجد وقد لا أجد، لكن أنا -كطالب حريص على تحصيل الفائدة ينبغي أن أبحث عن كل ما يظن أنه ذكر لي إحالات، ثم الفقرات الأكبر يكون فيها عزو أكثر غالبا.
(تنكح المرأة لأربع) بهذا اللفظ فقط "خ": ٧/ ٩، و"م" باب الرضاع ٥٣، و"هق" ؛ أي: البيهقي في السنن الكبرى ٧/ ٧٩، "غليل"؛ أي: "إرواء الغليل" للألباني.
وهذه من مزايا الموسوعة؛ أنه استوعب -على مدار الزمان- كتب السنة حتى كتب المعاصرين.
أقول: هذا عيب أم ميزة؟
ميزة في مواطن وعيب في مواطن؛ أما كونه ميزة؛ فإنه يأتيني بجهود المعاصرين والمتأخرين على كتب السنة ويأتيني بكلام الأئمة؛ مثل "التلخيص الحبير"، و"نصب الراية"، و"الدراية"... وغيرها من الكتب التي تعتني بنقل كلام النقاد على الأحاديث وهذا الذي يحتاجه طالب العلم في المرحلة الثانية = مرحلة التخريج؛ لأن همّه هو البحث عن التصحيح والتضعيف.

لكن يعاب عليه -كما سنذكر في المآخذ بعد ذلك- أنه يعزو إلى "تفسير القرطبي"؛ فما الفائدة والقرطبي يقول: أخرجه ابن ماجه؛ فهذا عزو لا فائدة من ورائه.

ولنرجع مرة أخرة لبحثنا:

غليل؛ أي: "إرواء الغليل" للشيخ الألباني ٦/ ١٩٤، ومنصور؛ أي: "سنن سعيد بن منصور" ٥٠٦، وفتح؛ أي: "فتح الباري" ٩/ ١٣٢.

إتحاف؛ أي: "إتحاف السادة المتقين لشرح إحياء علوم الدين" للزبيدي ٥/ ٣٤٠، مشكاة؛ أي: "مشكاة المصابيح" ٤٠٨٢، كنز؛ أي: "كنز العمال" للمُتقي الهندي ٤٤٥٥٢، منثور؛ أي: "الدر المنثور" للسيوطي ١/ ٢٥٧، البغوي؛ أي: "شرح السنة" للبغوي ١/ ٢٢٠، كحال ٢/ ١٨، ٢٧ ، حلية؛ أي: الحلية لأبي نعيم ٨/ ٣٨٣، ترغيب؛ أي: "الترغيب والترهيب" ٣/ ٤٥، مطالب؛ أي: "المطالب العالية" ١٥٧٠، كثير؛ أي: ابن كثير ١/ ٣٧٧، قرطبي؛ أي: "تفسير القرطبي"٤/ ٣٧، ٤/ ١٦، ٣٤٧، عر؛ أي: "المغني عن حمل الأسفار" للحافظ العراقي الذي هو تخريج الإحياء ٢/ ٣٩، قط؛ أي: الدارقطني ٣/ ٣٠٣.

وإذا احتجت إلى أن أوسع الدائرة أكثر؛ آتى بالموسوعة، ثم أنظر مرة أخرى في ما يُظن أنه مورد لعزو جديد؛ فأنظر –مثلاً- (اظفر بذات الدين) في المجلد الأول صفحة ٥٧٥ من الموسوعة أعطاني أيضا.

(اظفر بذات الدين): خ البخاري ٤/ ١١٧، ومسلم في الرضاعة ٥٣، البيهقي ٧/ ٧٩، حم مسند أحمد ٢/ ٤٢٨، كمال " الأحكام النبوية في الصناعة الطبية " للكحال ٢/ ٣١.

ولنذكر فقرة أخرى في الحديث؛ (تربت يداك)؛ فلو أتيت على حرف التاء؛ سأجد -لا محالة- في الموسوعة وعندي حرف التاء فأستطيع أن أرجع إلى المجلد الرابع من الموسوعة وحرف التاء منها؛ تاء مع راء: (تربت يداك) مسلم في الرضاع ٨/٤، "التمهيد" لابن عبد البر وهذا موضع جديد ويفيد في أشياء كثيرة؛ لأن ابن عبد البر -رحمه الله تعالى- يسوق في كتابه مذاهب السلف، ويذكر أقوال الصحابة مسندة سواء في "التمهيد" أو في "الاستذكار"؛ فأستفيد فائدة جديد أني أجد كلام الصحابة في المسألة. فذكر "التمهيد" ٨/ ٣٣٦، و"إتحاف السادة المتقين" ٣٨٧/١٠.

لو أتينا إلى حديث (خلوف فم الصائم...)، مسلم كتاب الصيام باب ٣٠ رقم ١٦١، ترمذي ٧٦٤، ن كتاب الصيام باب ٤٠، ابن ماجه ١٦٣٨، إتحاف المجلد الأول ٦١، فتح المجلد العاشر ٣٦٩، ترغيب المجلد الثاني ٨٠، غليل المجلد الأول ١٠٦، شج أمالي الشجري المجلد الأول ٢٨١والمجلد الثاني ٣١، ٣٩، ٩٢،آمالي الشجري، خط الخطيب المجلد السابع ٢١٣.

بحثنا في الموسوعة ممتد ولعلنا -إن شاء الله- نكمل في الحلقة القادمة -إن شاء الله-.

- أسئلة هذه المحاضرة:

السؤال الأول:

ماذا تعرف عن موسوعة أطراف الحديث النبوي؟

والسؤال الثاني:

تكلم عن ثلاثة من مزايا الموسوعة بالتفصيل واذكر بعض المآخذ عليها؟

السؤال الثالث:

كيف تخرج الحديث الآتي من موسوعة أطرف الحديث النبوي:

أ- (إياكم وخضراء الدمن. قالوا: وما خضراء الدمن؟ قال: المرأة الجميلة في المنبت السوء).

ب- (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته).

جـ_ (يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه!! لا تؤذوا المسلمين).

الدرس الخامس
تفصيل القول في المآخذ على "موسوعة أطراف الحديث النبوي"

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف خلقه نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه، وسلم.

في المحاضرة الماضية بدأنا الكلام على "موسوعة أطراف الحديث النبوي" باعتبارها أكبرَ فهرس للأحاديث النبوية، وتكلمنا على طريقة التخريج في هذه الموسوعة، ووضعنا على السبورة بعض النماذج، وتكلمنا على عدة أحاديث.

وقلنا إن الموسوعة تخدم قرابة ١٥٠ كتابا من كتب السنة، وهذه الشمولية ليست متوفرة في غيرها -على الإطلاق- من كتب التخريج، أو الاستخراج، أو الفهارس التي بين أيدينا؛ لا المعجم المفهرس، ولا غيره كما سنعلم -إن شاء الله وتعالى- فيما بعد.

والموسوعة كما أنها تتسم بالشمولية وتُخرج منها من حوالي ١٥٠ كتابا، فكذلك من فوائدها أنها تُحيل على مصادر السنة مباشرة؛ بمعنى إنك إذا رجعت إلى كتب مثل: "كشف الخفاء" للعجلوني، و"المقاصد الحسنة" السخاوي، و"الجامع الصغير" للسيوطي... وغيرها من الكتب. فهو يرشدك إلى أن هذا الحديث مُخَرّج في هذه الكتب.

أما "الموسوعة"؛ فهي -كما قلت في المحاضرة الماضية- تُعطيك مكان الحديث في المصدر الأصلي؛ يقول -مثلاً النسائي ٥/ ١٢٠، ابن ماجه حديث رقم ١٤٢٠ إلى غير ذلك من العزو المباشر إلى كتب السنة. فتوفر عليك مسألة الرجوع إلى الفهارس؛ فترجع إلى موضع الحديث في الكتاب مباشرة، ويبقى عليك أن تعد لنفسك أوراق العمل؛ لتضع كل إسناد في ورقة، أو كل جملة أسانيد في ورقة؛ لتُجريَ بينها المقارنات وتعرف مواطن الالتقاء في الأسانيد، ومواطن التفرد، والتركيز على الرواة المدارات كما سنعرف -إن شاء الله- في المرحلة التالية من مراحل دراستنا؛ لأن من المهمات الوقوفَ على مدار الحديث؛ أي الراوي الذي التقت جميع الطرق عنده؛ فالموسوعة توفر الوقت في هذا الباب توفيرا جيدا.

ولكنْ أبى الله إلا أن تكون العصمة لكتابه؛ فلا يوجد كتاب إلا وفيه ميزات كثيرة وفيه بعض الأخطاء. ومن ذلك أن "الموسوعة" تُكرّر العزو في الحديث الواحد أكثر من مرة في الصفحة الواحدة. وسأقرأ مثالي –الآن-، ثم نقوم على السبورة لشرحه وتبيينه.

- المثال الأول:

في أول صفحة من الموسوعة -بعد المقدمة التي شغلت ٧٠ صفحة من الكتاب- حديث هو أول مثال لنا: (آئبون -إن شاء الله- تائبون) عب؛ أي: عبد الرزاق ٩٢٤٣، وبعدها (آئبون تائبون) أصبهان، وبعده (آئبون تائبون -إن شاء الله- عابدون)، وبعده (آئبون تائبون عابدون حامدون)، وبعده (آئبون تائبون حامدون)، وبعده (آئبون تائبون عابدون -إن شاء الله- لربنا حامدون)، وبعده (آئبون تائبون عابدون ساجدون)، وذكر بعدها خمسة مواضع كما ترونه في أول صفحة.

لماذا التكرار والحديث واحد؟

هو حديث العودة من السفر؛ فإذا رجع الإنسان إلى بيته؛ قال: (آيبون تائبون عابدون حامدون لربنا ساجدون)، وفي حديث آخر في سنن أبي داود: (توبا توبا لربنا أوبا لا يغادر علينا حوبا)، هذا حديث جاء: (آئبون -إن شاء الله- تائبون)، (آئبون تائبون)؛ فسواء قدّم أو أخر، ذكر (لربنا حامدون) أو لم يذكر؛ فهذا –كله- حديث واحد؛ فما المانع لمن أراد أن يختصر هذا الجهد أن يضع مرة واحدة ويذكر جميع العزو تحته بدلا من تكرار الحديث في أحد عشر موضعا، وهذا ما سنراه الآن على السبورة -إن شاء الله-.

هذا من الأخطاء التي وقعت فيها الموسوعة ويمكن لطالب العلم أن يستدرك، ويجتهد في توفير الجهد، والطاقة، والأوراق على نفسه؛ فيذكر الحديث مرة واحدة ويذكر تحت هذا الحديث جميع مواطن العزو الواردة مع حذف المكررات؛ فأقول:

عب: عبد الرزاق ٩٢٤٢، أصفهان: تاريخ أصفهان ٣٦٧/٢، سني: "عمل اليوم والليلة"، ش: "مصنف بن أبي شيبة" ١٢/ ٥٢٠، هق: البيهقي في السنن ٢٥٩، طب: الطبراني في الكبير ١٢/ ٣٦٩، وذكر في الموضع السادس سنن البيهقي مرة أخرى وهذا تكرار، ثم ذكر عبد الرزاق مرة ثانية ٩٢٤٠ وذاك ٩٢٤٢؛ فهذا موضع إضافي، سعد: "الطبقات الكبرى" لابن سعد ٢/١/ ٥٧، و٨٩/٨، ش: ابن أبي شيبة ١٢/ ٥١٩؛ فهذا موضع آخر لابن أبي شيبة، ثم ذكر بعد ذلك سني: "عمل اليوم والليلة" لابن السني صفحة ٥٢٥، ٥٢٠؛

فذكر الحديث ١١ مرة وفي كل مرة يذكر العزو إلى كتاب، أو كتابين، أو ثلاثة، أو أربعة، أو خمسة. فلماذا أذكر الحديث ١١ مرة بينما من الممكن أن أذكره مرة واحدة. ففي مسألة متون الأحاديث لابد لي من النظر في المصادر

الأصلية، وأميز بين رواية ابن السني، ورواية تاريخ أصفهان، ورواية عبد الرزاق، ورواية ابن سعد في الطبقات، ورواية ابن أبي شيبة، ورواية الطبراني. وأنا مهمتي في المتون هي النظر في الألفاظ؛ فلان رواه بلفظ كذا، وفلان رواه بلفظ كذا.

فهذا هو المأخذ الأول من مآخذ الموسوعة أنه يكرر الحديث بألفاظه وفي كل مرة يأتي بعزو، أو اثنين، أو ثلاثة.

- المثال الثاني:

حديث: (المختلعات هن المنافقات)، وتجده في: (إن المختلعات هن المنافقات)؛ فذكره مرة في: (إن المختلعات...)، ومرة في: (المختلعات هن...) المحلى بـ"أل"؛ فكان تخريج الحديث في موضع واحد هو الأولى من التكرار، والعزو في أكثر من مكان ولا يكاد يوجد حديث في الموسوعة إلا وقطّعه في خمسة أو ستة مواضع؛ فمن أراد أن يستفيد فلابد -قبل الدخول على المصادر الأصلية- أن يُسمك بالموسوعة ويقرأ مظان الحديث في جميع الأجزاء التي يمكن أن يكون الحديث موجودا فيها؛ فتقرأ الحديث، وتقطعه على فقرات، وتقرأ، وتُسجل العزو في أوراقك، وبعد أن تنتهي من البحث في الموسوعة في خمسة مواضع، أو ستة مواضع ترجع للكتب الأصلية. فتوفيرا للجهد وتوفيرا للطالب على نفسه هذا الوقت الطويل وخاصة لأن العزو يتكرر أحيانا في مواضع هي هي.

ومن المآخذ التي أشرت إليها في المحاضرة الماضية أنه لابد للطالب وهو يبحث أن يعرف حاجته؛ بمعنى أني الآن أبحث عن أسانيد؛ فما فائدة الرجوع إلى كتب لا أسانيد لها؛ ككتاب "الأذكار" للنووي، و"رياض الصالحين"، و"تفسير القرطبي"، وتفسير "الدر المنثور" للسيوطي؛ فلو أتينا –مثلاً- لصفحة ١٦ إلى ٢١ المذكور بها رموز الموسوعة؛ ستجده يعزو إلى ١٥٠ كتابا ومن الممكن أن نستغني عن ٤٠ كتابا منها؛ مثل: "الإتحافات السنية"، و"عقد الدرر بأخبار المنتظر"، و"الأذكار" للنووي، و"الأذكياء" لابن الجوزي، و"الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة" لملا علي القاري، و"الاستذكار" لابن عبد البر، و"طبقات علماء إفريقيا" لأبي العرب، و"الانتقاء في مناقب الأئمة الثلاثة الفقهاء" لابن عبد البر، و"تجريد التمهيد" لابن عبد البر، و"جامع التحصيل" للعلائي، و"تذكرة الموضوعات" للفتني، و"الترغيب والترهيب" للمنذري، و"تغليق التعليق" للحافظ ابن حجر العسقلاني، و"تلبيس إبليس" لابن الجوزي، و"تنـزيه الشريعة" لابن عراق، وكتب السيوطي؛ مثل: "جامع الجوامع"، و"الحاوي للفتاوي"، و"الحبائك في أخبار الملائك"، و"مسند الربيع بن حبيب"، و"الفتاوى الحديثية" لابن حجر الهيثمي، و"الحمقى والمغفلين" لابن الجوزي، و"إصلاح خطإ المحدثين" للخطابي، و"تحذير الخواص من أحاديث القصاص" للسيوطي، و"فهرسة ابن خير"، و"الطب النبوي" لابن القيم، و"رياض الصالحين"، و"شرح السنة" للبغوي، و"بدائع المنن" للساعاتي، و"تبيين العجب بما ورد في شهر رجب" للحافظ ابن حجر، ، و"تذكرة الموضوعات" لابن القيصراني، و"تفسير ابن كثير"، و"الأحكام النبوية في الصناعة الطبية" للكحال، و"تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر" لابن بدران، و"لسان الميزان" للحافظ ابن حجر، و"مختصر العلو للذهبي" للألباني، و"منحة المعبود" للساعاتي، و"مناهل الصفا"، و"أسباب النـزول" للواحدي؛ فهذه الكتب لا حاجة إليها عند التخريج من الموسوعة فتحذف توفيرا للجهد بلا طائل من ورائه. فهذه المسألة الثانية وهي حذف العزو للمصادر الفرعية التي لم تنص على أسانيد أو على كلام لأهل العلم.

وقد يقول قائل: أنت ذكرت كتب الألباني –كلها- وهو معاصر وجميع كتبه لم تَحْذف شيئا منها؛ فما الداعي لـ: "إرواء الغليل"، و"التوسل"، و"آداب الزفاف"... وغيرها؟!

الجواب: لأن الشيخ ينقل كلام أهل العلم النقاد على الأحاديث صحة وضعفا؛ فطالب العلم في أَمَسِّ الحاجة إلى هذه الفائدة، وخاصة أن الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله تعالى- كان واقفا على تراث الأمة كله في المكتبة الظاهرية -مكتبة الأسد حاليا-، ووقف على مخطوطات لم يقف عليها غيره. والشيخ –رحمه الله تعالى- في كتبه؛ كالإرواء والسلسلة الصحيحة، والسلسلة الضعيفة كثيرًا ما يُخرّج من هذه الكتب المخطوطة. فطلبة العلم في الوقت الحاضر استفادوا كثيرًا من إحالات الشيخ على مخطوطات ما سمعوا بها من آبائهم الأولين؛ فهذه فوائد تعدمها في غيرها من الكتب.

وكذلك "نصب الراية"، و"التلخيص الحبير"، وغيرها من الكتب التي تنص على كلام أهل العلم النقاد في الحكم على الأحاديث صحة وضعفا مع كتب المعاصرين التي تخدم في هذا الباب؛ ككتب الشيخ الألباني أبقيناها في البحث لمهمة عظيمة وهي كلام أهل النقل على الأحاديث صحة وضعفا وهذه مسألة تعتبر الباب الأعظم في مهمتنا وهي الكلام على الأحاديث صحة وضعفا.

وهذا الكلام ليس معناه هدمَ الموسوعة، ولا إهدارَ قيمتها، وإنما نريد لمن أراد خدمة الحديث النبوي أن يصنع هذا الصنيع؛ حذف المكررات، وجمع العزو للحديث في موضع واحد، وحذف المصادر الفرعية التي لا تذكر الأسانيد، ولا تذكر كلام أهل العلم النقاد.

سؤال:

ألا يمكن أن يكون تقطيع الحديث في أكثر من موضع تمّ عن طريق أن الشيخ أخذه عن طريق البحث في موضوعات الحديث وليس أول لفظ من الحديث فقط؟
الجواب:
الشيخ -عند العمل في هذه الموسوعة- كان يفرغ فهارس الكتب في بطاقات، ويوزع كل جملة أحاديث في أماكنها؛ فحصل هذا التكرار. لكن أقول إن هذا قد يكون مثمرا في بعض المواضع؛ لكن -كما قلت- هذا الكم الهائل من المجلدات والأمر الآخر أن الطالب ليس في كل وقت بهذا النشاط، وقد يفوته بعض توقعات وجود الحديث، وهذا حدث كثيرًا جدًّا أن تتوقع أن الحديث يكون في مواضع معينة، وتجد عزوه لموضع واحد، أو موضعين لكتب فرعية ليس فيها أسانيد، وأنت لم تجتهد مع أن الحديث موجود في مواضع أخرى العزو إلى خمسة عشر موضعا كلها من الأسانيد العالية، ومن الكتب المصنفة في مراحل التدوين. فهي كانت مفهرسة، ووُضعت بهذا الشكل؛ فلابد من إعادة النظر كنوع من أنواع الخدمة لحديث النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-.
بهذا نكون قد انتهينا من الطريقة الأولى من طرق الاستخراج، وهي تخريج الحديث بناء على أول لفظة فيه؛ فدرسنا كتاب "الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير" للإمام السيوطي، وثنَّيْنا بالأحاديث المشهورة على الألسنة؛ مثل "كشف الخفاء ومزيل الإلباس"، و"المقاصد الحسنة" للسخاوي، ثم قلنا إن الفهارس التي تخدم الكتب كثيرة جدًّا؛ فمثلا الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي وحده -رحمه الله تعالى رحمة واسعة- رجل خدم السنة خدمة عظيمة، وله مِنَّةٌ في أعناق المشتغلين بالحديث النبوي، ولا يوجد كتاب من كتب السنة إلا وفهرسها؛ مثل: صحيح مسلم، و سنن ابن ماجه، وسنن الترمذي، وسنن أبي داود.. وغيرها.
بارك الله فيكم فضيلة بالنسبة لأسئلة الحلقة الماضية كان السؤال الأول:
ماذا تعرف عن "موسوعة أطراف الحديث النبوي"؟
وكانت الإجابة: "موسوعة أطراف الحديث النبوي" موسوعة تخدم مائة وخمسين كتابا من السنة، فيها رموز للكتب المستخدمة مرتبة على ترتيب المعجم، وتستعمل نفس الرموز المستعملة في المعجم المفهرس. وواضع حجر الأساس لهذه الموسوعة الشيخ حامد مصطفى وتقع في ١١ مجلدا كل مجلد عليه الحرف الذي يدل على الأحاديث المتبدأة بهذا الحرف إلى حرف آخر؛ مثلاً: المجلد الأول عليه حرف الألف إذن فيه أحاديث من حرف الألف وهكذا بالنسبة للـ١١ مجلدا.
والسؤال الثاني: تكلم عن ثلاث من مزايا الموسوعة بالتفصيل، واذكر بعض المآخذ عليها.
وكانت الإجابة: تتميز الموسوعة بالشمولية؛ لأنها تستوعب جل الأحاديث النبوية ومن مميزاتها كذلك أنها تقطع الأحاديث إلى أكثر من موضع. والأخ لم يذكر المآخذ
كان الإشارة سريعة للعيوب في المحاضرة الماضية طبعا إن مسألة ذكر عيوب الكتب ليس معناها نقدَ أحدٍ، وإنما مجرد نصيحة لطالب العلم ومحاولة لاستدراك وخروج بالشيء إلى أحسن صورة فيه -إن شاء الله-.
السؤال الثالث: كيف نخرج الحديث في موسوعة أطراف الحديث النبوي؟
تقريبا فضيلتك يعني ذكرت ثلاثة أحاديث فلم يخرج الأخ إلا حديثا واحدا. ولعلهم لا يملكون الموسوعة لكن الأخ خرج حديث: (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)، قال المجلد الخامس ٦٣٧٠ حم وق ود وت عن ابن عمر صح هو خرجه من الجامع الصغير. لا حرج -إن شاء الله- لعله معذور في عدم وجود الموسوعة تحت يده.
أسئلة المحاضرة:
السؤال الأول:
فصّل القول في المآخذ على "موسوعة أطراف الأحاديث النبوية" بمثال عملي مما تختاره أنت.
السؤال الثاني:
إلى أي الكتب تشير الرموز الآتية؟
طخ، خفا، عر، فق، مد
السؤال الثالث:
بناء على ما درست في التخريج على أول لفظة في الحديث استخرج النصوص الآتية:
- (رب أشعث أغبر ذي تمرين لو أقسم على الله لأبره).
- (من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب).
- (أفعمياوان أنتما؟! ألستما تبصرانه؟!).

الدرس السادس

"التخريج عن طريق معرفة لفظ من متن الحديث، والبحث عنه في المعجم المفهرس"

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

هذه هي الطريقة الثانية من طرق الاستخراج، وهي من الكتاب الذي ندرسه، وهي الطريقة الثالثة. وإنما أرجأنا الطريقة الأولى؛ لأنها -كما قلت قبل ذلك- تحتاج إلى رصيد معرفيّ، واطلاع؛ لأن النظر فيها يحتاج إلى معرفة بالأسانيد، والرواة، وطريقة ترتيبها تحتاج إلى قَدْر من التفنن، وخبرة سابقة. فنجعل الطريقة الثالثة في هذا الكتاب هي الثانية في ترتيبنا، وهي التخريج عن طريق معرفة كلمة يقل دورانها على الألسنة من أيّ جزء من متن الحديث.

ونضرب لذلك مثالا: إذا قلنا نريد أن نخرج حديث (من سن في الإسلام سنة حسنة؛ فله أجرها، وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، لا ينقص ذلك من أجور الناس شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة؛ فعليه وزرها، ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة، لا ينقص ذلك من أوزار الناس شيء).

قلنا في الطريقة الماضية إذا أردت أن تخرج الحديث؛ فلابد أن يكون معك ماذا؟

أول لفظة في الحديث.

وهذه الطريقة لا يُشترط فيها هذا الأمر، وإنما تحتاج إلى أخذ كلمة يقل دورانها على الألسنة، وتكون كلمة غريبة تأخذها من الحديث ثم تُجردها من الزوائد، ثم ترجع إلى ترتيبها في "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث" الذي هو موضوع درسنا الليلة بإذن الله -سبحانه وتعالى-.

فحديث (من سن في الإسلام سنة حسنة)، عندي "سُنَّة"، لكنها كلمة مشهورة، وتأتي كثيرًا. وإذا رجعت إلى "سنة" في المعجم؛ ستجد إحالات كثيرة جدا، وتستغرق وقتا كثيرا، ولا تصل إلى حديثك إلا بقدر من التعب. فنحتاج إلى لفظ أقل دورانا عن الألسنة، (من سن في الإسلام سنة حسنة؛ فله أجرها)، "أجر"...، لا ينقص ذلك من... "نقص"، وأوزار... "وزر"، سنجرد الكلمة من الزوائد، ونرجعها إلى الثلاثي إذا كانت ثلاثية، أو إلى الرباعي إذا كانت رباعية، ثم أرجع إلى هذا المادة في الكتاب الذي معي.

ولو تفحصت أكثر، وكان عندك الحديث، أو تذكر قصته بشكل أوسع؛ فهذا أفضل، فهذا الحديث له قصة وهو أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- جاءه قوم مجتابي العباء أو النمار، يلبسون عبيان أو نمار، كلهم من مضر بل عامتهم من مضر، فلما رآهم النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- تَمَعَّر وجهه، وصعد المنبر، وخطب في الناس، وقال: (تصدق رجل من ديناره، من درهمه، من صاع بره، من صاع تمره) فجاء رجل بِسُرَّة كادت كَفُّه تعجز عنها بل عجزت، فوضعها أمام النبي -صلى الله عليه وسلم-، فلما رأى الناس ذلك؛ تتابعوا حتى وُجِدَ بين يدي رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كومتين من لباس، وطعام؛ فتهلل وجه النبي -صلى الله عليه وسلم- كأنه مُذْهَبَةٌ؛ فقال: (من سن في الإسلام سنة حسنة...) الحديث.

هذا الذي قبل الحديث يُسَمَّى سببَ ورود الحديث، وهذا عِلْم من مسائل علوم الحديث؛ أسباب وروده، ما الدافع الذي جعل النبي -صلى الله عليه وسلم- يقول هذا الحديث؟

هي قصة القوم الذين جاؤوا من مضر مجتابي النمار، فلو أخذت ألفاظا غير التي كانت في (من سنة في الإسلام...)؛ لكونها ألفاظا شائعة، وكثيرة على الألسنة، وستجد موادها في الكتاب طويلة جدا، وستتعبك في البحث. فلو أخذنا كلمة مضر، أو العباء، أو النمار، أو فتمعر -في "مَعَرَ"-، أو (فتهلل وجهه؛ كأنه مذهبة...) من "ذَهَبَ"؛ أجد مُذْهَبة..إلخ.

كل هذه وسائل أخرى للوصول إلى الحديث بطريقة قريبة، وقد لا تجد إلا مادتك التي تبحث عنها. فتختار المادة، ثم ترجع إلى "المعجم".

وهذا المجلد الخامس كتب على ظهره من "غمز" إلى "كرم"؛ أي المادة التي أولها حرف الغين مع الميم، إلى أن ينتهي حرف الغين كله، وبعد الغين حرف الفاء كله، وحرف القاف كله، إلى الكاف مع الراء التي هي مادة "كرم". كل هذه المواد الثلاثية، أو الرباعية، أو الخماسية من هذه الألفاظ موجودة في هذا المجلد، وهي مُرَتَّبة على حروف ألف باء.

فترجع إلى المادة ويحيلك على مواضع الأحاديث؛ كما سنقرأ الآن في بيان طريقة الكتاب في استخراج الأحاديث.

إذن الشرط الأساسي في استخراج الحديث أن يكون معك كلمة يقل دورانها على الألسنة؛ فعليكم أن تستصحبوا هذا الشرط إلى الانتهاء من هذه الطريقة.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (

الفصل الثالث

- الطريقة الثالثة:
التخريج عن طريق معرفة كلمة يقل دورانها على الألسنة من أي جزء من متن الحديث
ويستعان في هذه الطريقة بكتاب "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي" وإليك وصفا كاملا له).
إذن هذه الطريقة ليس فيها إلا هذا الكتاب.
("المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي" هو معجم مفهرس لألفاظ الحديث النبوي الموجودة في تسعة مصادر من أشهر مصادر السنة، وهي الكتب الستة، وموطأ مالك، ومسند أحمد، ومسند الدارمي.)
إذن المعجم المفهرس صُنِّف لخدمة تسعة كتب؛ الكتب الستة؛ البخاري، ومسلم، والسنن الأربعة؛ سنن أبي داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه، وموطإ مالك، وسنن الدارمي، ومسند الإمام أحمد.
هم يقولون مسند الدارمي، وسنن الدارمي، لكن الدارمي له مسند غير السنن، ولكن هذا تساهل في العبارة.
(وقد رَتَّب هذا المعجمَ ونظّمه لفيفٌ من المستشرقين، ونشره أحدهم، وهو الدكتور أريندجان وينسنج عام ١٩٣٩ للميلاد أستاذ العربية بجامعة ليدن، وذلك بمطبعة برايل بمدينة ليدن بهولندة. وشاركهم في إخراجه ونشره محمد فؤاد عبد الباقي، وقام هذا المشروع بمساعدات مالية من المجامع العلمية البريطانية، والدنمركية، والسويدية، والهولندية، وغيرها.
ويتألف هذا المعجم من سبعة مجلدات ضخمة، طبع الأول منها عام ١٩٣٦ للميلاد، وطبع المجلد الأخير -وهو السابع- عام ١٩٦٩ للميلاد؛ فكانت مدة طبعه ٣٣ عام).
ثم إنهم عملوا -بعد ذلك- مجلدا ثامنا للفهارس، وكان بين صدور هذا الفهرس وبين صدور المجلد الأول أكثر من ٥٠ سنة. وهذا جهد ودأب ليلَ نهارَ، ومعامل، وجامعات، ودعم من جهات متعددة، من بريطانيَة، والدنمارك، والسويد، وهولندة وغيرها؛ لإخراج مثل هذا المشروع.
وسنرى التطور الذي حصل عندنا -ولله الحمد- في الثلاثين سنة الماضية في خدمة السنة النبوية من خلال مراكز البحث، والجامعات، والمعاهد، والصحوة المباركة بفضل الله -سبحانه وتعالى- أثمرت وأخرجت أشياء تفوق هذا الجهد الذي أُنفق عليه ملايين، وبجهود متواضعة جدا، وقد تكون فردية في أغلب الأحيان. وضربت لذلك مثالا عمليًّا بآخر شيء درسناه وهو "موسوعة أطراف الحديث النبوي" التي لو ظهرت مع ظهور المعجم؛ لردمت عليه ولأبطلت عمله. والحمد لله عندنا -بفضل الله- من عقولنا، وعلمائنا، وطلبة العلم المهتمين بالسنة النبوية من لديه من الطاقات، والإمكانيات، ما لو تيسرت لهم الأحوال؛ لأخرجوا مثل هذا الجهد وأضعافه عشرات المرات بفضل الله -سبحانه وتعالى-.
(ولم تطبع مع الكتاب مقدمة، تبين فيها طريقة ترتيب الكتاب وتنظيمه، ولا أدري ما السبب، مع أن الكتاب بحاجة ماسّة إليها. إلا أنه طُبع في أول المجلد السابع بعضُ التنبيهات، والإشارات، وبيان نظام ترتيب الألفاظ، وموادها فيه مع دليل للمراجعة.
لكن هذه التنبيهات والإشارات غير كافية، وفيها إعواز كبير. وترتيب مواد المعجم تقارب طريقة ترتيب المعاجم اللغوية بشكل عام، لكن ليس للأحرف وما شابهها، ولا لأسماء الأعلام، ولا للأفعال التي يكثر ورودها؛ كَـ:"قَالَ"، و"جاء"، وما تصرف منها ذِكْرٌ فيه.).
ترتيب المعجم على طريقة –مثلا- "لسان العرب" إذا اعتبرنا ترتيبه المعاصر الذي ليس هو الترتيبَ الأصليَّ للكتاب؛ لأن "لسان العرب" - كما نعلم- له طبعتان؛ طبعة تعتمد الترتيب الأصليّ لطريقة تأليفه، والطريقة التي تعتمد أول حرف للكلمة، وكذلك لو نظرنا في "النهاية في غريب الحديث والأثر"، و"الفائق في غريب الحديث" للزمخشري، و"مختار الصّحاح"، وغيرها من المعاجم اللغوية التي تعتمد على معرفة الحرف الأول، ثم الحرف الثاني إلى غير ذلك حتى تنتهي من المادة مادة الهمزة، ثم حرف الباء، ثم التاء، ثم الجيم، إلى آخر حرفٍ حرفِ الياء.
فطريقة ترتيب "المعجم المفهرس" هي طريقة ترتيب المعاجم اللغوية، إلا أنهم –في المعجم المفهرس- لا يعتبرون الحروف، ولا الأفعال التي يكثر مجيؤها في الكلام؛ كقال وجاء ... إلى غير ذلك.
(وكثيرا ما يحيل عند ذكره مادةً من المواد إلى النظر في مواد أخرى؛ ليتم استيفاء ما قد يطلبه المراجع من الأحاديث التي فيها كلمة من هذه المادة نفسها. وهذا ما دعا كثيرًا من المراجعين فيه أن يقولوا إن فيه نقصا كبيرا، وإنه لم يُفَهْرِسْ كثيرًا من ألفاظ الأحاديث الموجودة في الكتب التي التزم فهرسة ألفاظها. والحقيقة أن هذه الإحالات -لاسيما مع كَثرتها- تُتْعِب المراجع وتربكه).
ولنأخذ مثالا من الصفحة الخامسة من النموذج الذي في أيديكم في مادة "عقل"، ستجده يقول في "عقل": راجِعْ: والعقل، وعقلا، وعقاله، وعقلها، ومعاقلهم؛ فهذه إحالات يحيلك إليها إن أردت المزيد من مواضع للاستخراج.

(والحقيقة أن هذه الإحالات -لاسيما مع كثرتها- تُتْعِب المراجع وتربكه، وتأخذ من وقته كثيرًا -في بعض الأحيان-، وربما يَمَلّ ويترك المراجعة، ولا يصل إلى مطلوبه؛ لأن بعض الإحالات طويلة جدا. فربما أحال المراجع إلى ما يزيد على خمسين مادة كما فعل –مثلاً- في مادة "قاتل"؛ فقد أحال المراجع إلى مراجعة ثمانية وستين مادة.)

وهذا الموضع موجود في ٢٩٤/٥ في ثلثي صفحة، والصفحات –عنده- مقسمة إلى شطرين كما في النماذج التي في أيديكم؛ فإذا أردت –مثلاً- أن تستخرج حديثا في مادة (قاتل)، ورجعت إلى الموضع في ٢٩٤/٥ تراه يقول: قاتل، راجع -أيضا- شاتمه، وشتمه، والمعصية، وعين، وغبت، وقاتل، راجع فقتل، وقتل، وقتلت، وقتلوا، فقتلنا، يقتلوا، فيقتلوا، تقتل، فتقتل، ليقتلن... إلى آخر الصفحة بهذه الطريقة.

هل وأنا أبحث عن حديث أرجع إلى كل هذا، ثم أفتش عن المواضع، وقد أجد، وقد لا أجد؟!! فهذا من الأشياء الشديدة جدا التي وقع فيها هذا الكتاب.

(بعضها في مادة القتال، وبعضها في مواد متفرقة؛ انظر ٢٩٤/٥ من المعجم المذكور. وربما أن معرفة نظام ترتيب المواد -في المعجم- ضرورية لكل مراجع.

وقد رُمِز لمصادر السنة التي فُهْرِست ألفاظُها بالرموز الآتية:

خ: البخاري، م: مسلم، ت: الترمذي، د: أبو داود، ن: النسائي، جه: ابن ماجه، ط: موطأ مالك، حم: مسند أحمد بن حنبل، دي: مسند الدارمي).

هل هنا اختلاف بين عزو "المعجم المفهرس" وبين عزو السيوطي في "الجامع الصغير"؟

بالنسبة لابن ماجه كان اختصاره حرف الهاء فقط، وكثير من الكتب التي تلت "الجامع الصغير"، أو في نفس الطريقة؛ مثل "كشف الخفاء" و"المقاصد الحسنة" -مما أشرنا إليه- كان يرمز لابن ماجه برمز الهاء، وهنا رمز له بـ: جه؛ أي النصف الأخير من اسم ابن ماجه، ورمز دي لمسند الدارمي، وكان يُرْمز له بـ:مي في "الجامع الصغير".

ومما يعاب على المشتغلين بالفهرسة أنك أمام تراث، فإذا كان الأقدمون؛ كالسيوطي ٩١١هـ، وذكر في كتابه رموزا؛ فاحتراما لجهود السابقين وعدم تشتيت العصور الآتية بالاختلاف بين رموز الكتاب الواحد؛ فينبغي على الفريق الذي عمل في هذا المعجم أن يلتزم رموز السيوطي -رحمه الله- فيذكر مثل ما ذكر؛ حتى لا يتشتت ذهن الطالب بين رمز هذا، ورمز ذاك.

فصاحب "موسوعة الأطراف" لما رمز؛ استخدم نفس الرموز التي أتى بها السيوطي، ثم زاد عليها ما لم يستخدمها أحد من قبل. فإذا جاء أحد وعمل على "موسوعة زغلول" إضافات جديدة؛ فينبغي أن يستخدم من الرموز ما استخدمه صاحب الموسوعة حتى لا يربك الباحث، ويشتت ذهنه في التفاوت، أو التنويع في الرمز للكتاب الواحد.

(وقد وضعت هذه الرموز، وما تدل عليه في أسفل كل صفحتين من المعجم؛ تسهيلا على المراجع ليكون على ذكر منها دائما.

وطريقة الدلالة على موضع الحديث في الكتب التسعة المذكورة بعد كتابة رمز الكتاب هو كتابة اسم الكتاب الموجود فيه ذلك الحديث؛ كقوله أدب إلا في مسند أحمد؛ لأنه مرتب على المسانيد، ثم الإشارة إلى رقم الباب.)

يريد أن يقول إذا جاء حديث مُعَيّن، وهذا الحديث في كتاب الأدب من كتب السنة؛ فيذكر أدب؛ أي هذا كتاب الأدب، وقال: باستثناء مسند أحمد؛ لأن مسند أحمد كتاب مُرَتَّب على المسانيد؛ فليس فيه كتب، وأبواب.

فإذا قال: كتاب وباب؛ فيعني الصحيحين والسنن الأربعة، وإذا جاء ذكر المسند؛ ذكر الجزء والصفحة وهذا النموذج الذي في يدنا ننظر فيه.

على سبيل المثال: (كان -صلى الله عليه وسلم- لا يدع أربعا قبل الظهر)، ومما يُعاب على طلبة العلم أن يذكروا اختصار -صلى الله عليه وسلم- بـ: ص أو صلعم أو نحو ذلك من الاختصارات؛ فهذا مما لا يليق من طالب الحديث، وإنما يذكر الصلاة عليه -صلى الله عليه وسلم- كاملة وهذا من نور الصفحة بذكر الصلاة عليه -عليه الصلاة والسلام- (كان -صلى الله عليه وسلم- لا يدع أربعا قبل الظهر).

قال في العزو: خ تهجد ٢٤؛ أي أن الحديث مذكور في كتاب صحيح البخاري في كتاب التهجد الباب رقم أربعة وعشرين، ون قيام الليل ٥٦؛ أي سنن النسائي كتاب قيام الليل باب ٥٦، ودي؛ أي الدارمي صلاة؛ أي كتاب الصلاة الباب ١٤٤، وحم؛ أي مسند أحمد رقم كبير، وبعده رقم صغير؛ الرقم الكبير لرقم المجلد، والرقم الصغير لرقم الصفحة يكون ٦/ ٦٣. فهذه طريقة الاستخراج لمثل هذا الحديث؛ أحال على البخاري، والنسائي، والدارمي، ومسند الإمام أحمد.

(ثم الإشارة إلى رقم الباب داخل ذلك الكتاب بكتابة الرقم؛ مثل ١٥ وذلك فيما عدا صحيح مسلم، وموطأ مالك؛ فإن الرقم يشير إلى رقم الحديث المتسلسل من أول ذلك الكتاب)

لأن مسلما -رحمه الله تعالى- يذكر الكتاب، والتبويب الذي في مسلم ليس من صنيع مسلم، وإنما من صنيع الإمام النووي -رحمه الله تعالى-.

فمسلم -رحمه الله- كان يقول كتاب كذا ويذكر كل ما يتعلق بحديث الباب من أسانيد، وطرق، وألفاظ. فإذا انتهى منه؛ وضع ثلاثة أنجم؛ لتفصل بين الباب والباب، ثم ينتقل وهكذا إلى أن ينتهي من هذا الكتاب.

ثم جاء الإمام النووي -رحمه الله تعالى- فبوّب الكتاب هذا التبويب الموجود الآن، لكنّ مسلما -رحمه الله- كان يذكر أحاديث مسلسلة. فهو إذا قال: م الصلاة ١٥ فلا يريد الباب، وإنما يريد أنه في كتاب الصلاة الحديث رقم ١٥ من هذا الكتاب وكذلك الموطأ.

(أما المسند؛ فإنه يُشار إلى موضع الحديث فيه بكتابة رقم كبير، ورقم صغير؛ فالرقم الكبير يشير إلى الجزء، والرقم الصغير يشير إلى الصفحة من ذلك الجزء. وهذا مثال مطبوع في أول المجلد السابع وضعه مصنف المعجم؛ دليلا للمراجعة يثبته بنصه كاملا وهو دليل المراجعة: مثال واحد مأخوذ عن كل كتاب من الكتب التسعة ت أدب ١٥، جه تجارات ٣١، حم ١٥٧/٤، خ شركة ٣، ١٦.

وقد ذكر في أول المجلد السابع بعض التنبيهات، والاصطلاحات، وإليك نصَّها:

أولا: أوردنا الفعل، ثم الاسم لكل مادة بمراعاة الترتيب حسَب تسلسل الاشتقاق، وتنوع المعنى طبقا لما هو مقرر في علميْ الصرف والنحو.

ثانيا: أوردنا الحديث وأتبعناه بالمكان الذي يوجد فيه لفظه، والأماكن الأخرى باعتبار المعنى فقط.

قد يوجد تفاوت بين أرقام الأبواب، والأحاديث المضبوطة في هذا الكتاب، وبين الترتيب الموجود في بعض النصوص المطبوعة. ولم يؤخذ من الموطإ سوى الحديث وحده دون ما ذهب إليه مالك وغيره من أهل الأثر والفقه.)

لأن مالكا -رحمه الله تعالى- يذكر مراسيل عن شيوخه؛ عن نافع، وغيره من الصحابة، ويذكر مذاهب الفقراء، وعمل أهل المدينة، ويذكر كثيرًا من التابعين وغيرهم.

وهنا لم يأخذ من الموطإ إلا الأحاديث فقط، كذلك لم يأخذ من البخاري -رحمه الله تعالى- الأحاديث المعلقة، وإنما يذكر –فقط- الأحاديث المقطوعة التي ذكر البخاري -رحمه الله تعالى- إسنادها كاملة.

(ولم يؤخذ من صحيح مسلم ما كان إسنادا فقط.)

لأن مسلما -رحمه الله تعالى- يذكر الحديث، وأحيانا يتبعه بأسانيد، ويقول بمثله؛ أي بنفس اللفظ، لكن يغاير من أجل ذكر طرق أخرى، وأسانيد أخرى، لهذا الحديث؛ فيذكر الحديث، ولفظه، ثم يذكر إسنادا آخر، ويقول: بنحوه أو بمثله؛ فهذا الإسناد الآخر لا يُحال عليه؛ لأنه ليس فيه كلام والمعجم إنما يخدم المتون، ولا يخدم الأسانيد. وسنرى -إن شاء الله تعالى- في الطريقة التي بعد ذلك وهي الأطراف الإبداع الذي فعله المزي -رحمه الله تعالى- قبل ستة قرون من الزمان في فهرسة كتابه في مسألة الجمع وفي الإحالات بين المتون وبين أسانيدها، وكأن عقل الحافظ المزي -رحمه الله تعالى- مثلُ الحاسب الآلي، أو أكثر كما سندرس -إن شاء الله- بعد الانتهاء من هذه الطريقة.

(وهذا مثال تطبيقيّ قمت بالكشف عنه بنفسي، وهو حديث (ثلاث من كن فيه؛ وجد حلاوة الإيمان؛ أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر، كما يكره أن يقذف في النار) هذا لفظ البخاري، وعدد كلمات هذا الحديث أربع وثلاثون كلمة بما فيها الحروف، وقد قمت بالمراجعة على جميع كلماته؛ فظهرت عندي النتيجة التالية:

أولا: ذُكرت مواضع الحديث في اثنتي عشرة كلمة من كلماته.

ثانيا: أُحيل على مواد أخرى في كلمتين من كلماته.

ثالثا: لم يذكر الحديث –أبدًا- في عشرين كلمة من كلماته؛ لعدم وجود تلك المواد إلا لأن كلماتها حروف، أو ما شابهها، أو لأنها أفعال أو كلمات يكثر ترددها.)

هذا الحديث هو حديث (ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان) قصد الشيخ أنه راجع المعجم؛ فنظر في ثلاثة من حروف الجر، وأدوات الشرط، ونحو ذلك مما لا يُحال عليه.

ويلاحظ أنه يبدأ –أحيانا- بذكر البخاري، ويبدأ –أحيانا- بذكر غيره، وذلك حسب اللفظ الذي أورده حتى يطابق أول مصدر يذكره، ثم يذكر باقي المصادر التي لا يشترط فيها المطابقة باللفظ إنما يكفي المطابقة بالمعنى.)

لو نظرنا إلى النموذج الذي في أيدينا الصفحة الخامسة حديث عائشة -رضي الله عنها- (لم أعقل أبوي قط إلا وهما يدينان بدين). وهذا يحتاج إلى تمرين، وإلى وتدريب.

فعندنا (لم أعقل) هذا كلام عائشة -رضي الله عنها- في قصة الهجرة الطويلة. وإذا أردنا أن نكشف عن هذا الحديث، وننظر أحال المعجم على ماذا.

خ: البخاري، صلاة: كتاب الصلاة ٨٦: باب ٨٦، كتاب الكفالة الباب الرابع، وكتاب مناقب الأنصار باب ٤٥، كتاب الأدب باب ٦٤، حم: مسند الإمام أحمد ٦ /١٩٨.

هذا موضع واحد، إذا أردت أن أفعل كما فعل فضيلة الشيخ الدكتور محمود الطحان بأن أرجع إلى مواضع أخرى أستخرج منها إحالات أخرى غير الذي ورد على السبورة –الآن- وكان هنا في مادة "عقل" كما نرى في أعلى الصفحة. فإذا أردت النظر مرة أخرى؛ فما هي المواد التي يمكن أن أنظر فيها؟

قالت (لم أعقل أبواي) فلو رجعت إلى أب في الألف ما الباء؛ سأجد الحديث لا محالة وأجد إحالات أخرى للترمذي، وأبي داود، وعلى النسائي، وغيرها من الكتب التي لم يذكرها في هذا الموضع.

"قط" أيضا، وهذا موضع آخر من مواضع الإحالة التي يمكن البحث فيها. "إلا" حرف استثناء لا يذكره وكذلك الضمائر. وفي "دين" حرف الدال مع الياء، سأجد أيضا إحالات غير التي ذكر.

(كما يلاحظ أنه يشير في بعض كلامات الحديث إلى مصادر قد لا يشير إليها في بعض الكلمات الأخرى، ومَرَدُّ ذلك إلى الجملة التي يأتي بها في "المعجم" من هذا الحديث. فقد تكون في إحدى المصادر دون الأخرى.

وأخيرا؛ فإن الكتاب جيد في بابه، وإن لم يبلغ درجة الكمال؛ فإن الملاحظات التي يمكن ملاحظتها عليه تغتفر بجانب الفوائد الكبيرة التي يستفيدها المراجع).

هذا الكتاب حين ظهر، وصار له وجود في المجامع العلمية، وفي الجامعات، وفي معاهد التدريس خاصة في أقسام الحديث، وفي أقسام السنة كان هو المعوّل عليه؛ لكونه أكبر مرجع يحيل على تسعة كتب من كتب السنة. وكان صيحة؛ لأن من عنده المعجم يستطيع الوصول إلى أي حديث في لمح البصر.

إضافة إلى أن كثيرا من كتب السنة؛ من المسانيد، والسنن، والمستدركات، والمعاجم، والمشيخات، كان وليد الثلاثين سنة الماضية، وكان كثير من كتب السنة ما طبعت، وكان الناس لا تعرف إلا الكتب التسعة، ومستدرك الحاكم، ومسند الحميدي، وأشياء يسيرة جدا.

أما ما تلا ذلك من الجهود المشكورة من الباحثين، وأهل العلم؛ فكثير جدا من كتب السنة. والحكمة ضالة المؤمن، متى وجدها أخذها، وأي كتاب لابد أن تجد فيه فائدة أيا كان حجم هذا الكتاب، وأيا كان قدره؛ فلابد من فائدة فيه، ولا يخلو كتاب بعد كتاب ربنا -سبحانه وتعالى- من نقص، أو خلل مهما بلغ.

(وعلى رأسها التوفير الكثير في الوقت. والوقت ثمين جدا لاسيما على الباحث الذي يعوزه معرفة كثير من الأحاديث دائما. والحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها التقطها.

ثم إن موضوع الكتاب موضوعُ فهرسة ألفاظ لأحاديث محصورة معروفة؛ فلا مجال فيه للدس، أو الغمز؛ كالموضوعات الفكرية، أو الاستنتاجية.)

الشيخ الدكتور الطحان يقول: إن هذا الكتاب من عمل المستشرقين، ونحن نخاف أن يفعلوا شيئا؛ فهذه مواد مجردة، لا مجال فيها للدس، أو استنتاج، أو إعمال فكر، أو نحو ذلك مما يُخاف من المستشرقين. وكما ذكر هو أن الحكمة ضالة المؤمن متى وجدها أخذها.

(ولا حرج من الاستفادة من هذا الكتاب، وإن سبق إلى ترتيبه جماعة غير مسلمين؛ لحاجتهم الماسة إلى تلك الفهرسة في دراساتهم الاستشراقية، ولم يقصدوا بتصنيفه أن يقدموا خدمة للمسلمين -والله أعلم-؛ بقرينة أنهم لم يطلبوا من الكتاب هذا مع ضخامته وكثرة تكاليفه وحاجة الناس إليه سوى ٥٠٠ نسخة، بحيث لا يستطيع شراءه إلا قليل من الناس إن كان يكفي لذلك القليل. لكن جزى الله من قام بتصويره، وإكثار نسخه حتى تُعَمّم فائدته.

- ملاحظات على الكتب التي تناولها المعجم بالفهرسة:

من المعلوم أن المؤلفين رقموا الأبواب في جميع المصادر المفهرسة ما عدا مسند أحمد، كما رقموا أحاديث صحيح مسلم، وموطأ مالك، كما أشاروا إلى أرقام الأجزاء والصفحات في مسند أحمد، فما هي الطبعات الموافقة لتلك الترقيمات يا ترى؟!

ومن المعلوم أن الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي قد انضم إلى المستشرقين في إخراج هذا المعجم وقد عُرف أن كثيرا من الكتب المطبوعة يصعب الاهتداء إلى موضع الحديث فيها؛ لأنها غير مرقمة الأبواب أو الأحاديث؛ لذلك قام بإخراج بعض هذه الكتب مُرتبة مُبوّبة مُرقّمة مما يتناسب وطريقةَ المعجم لكن عاجلته المنية ولم يتيسر له إخراج جميع هذه الكتب.)

الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي له منة في أعناق المشتغلين بعلم الحديث من جهة خدمته، وفهرسته لكثير من كتب السنة. وقد وضع فهارس لموطإ مالك، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وغيرها من الكتب بما يتناسب مع الإحالات الموجودة في المعجم المفهرس؛ فمعظم الطبعات هي طبعة فؤاد عبد الباقي؛ طبعة ابن ماجه، ومسلم، وموطإ مالك، وغيرها وشارك في إخراج نسخة الشيخ أحمد شاكر الذي توفى الشيخ -رحمه الله- ولم يتمها؛ فأكلمها الشيخ إبراهيم عطوة، وأكملها الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي. والفهارس الموجودة في هذه الكتب متطابقة تمام التطابق مع ما هو موجود من الإحالات في "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي".

لا داعي للكلام في فهرسة مسلم، وابن ماجه؛ لأن هذا موجود في الكتب لمن شاء أن يراجعه؛ فأي طبعة من طبعات مسلم، وابن ماجه، والموطإ، والترمذي وغيرها موجود فيها فهارس الشيخ فؤاد عبد الباقي، وهذه تحتاج إلى معاينة وممارسة من الطالب.

(وما أدري إن كان سوّدها ولم تطبع بعد أم لم يُعِدَّها البتة؛ فمن الكتب التي أخرجها على ما وصف)
مسلم، وابن ماجه، وموطأ مالك، والترمذي، وصحيح البخاري، ولم يخرج النسائي ولا سنن أبي داود.
(

١- صحيح مسلم:

فقد أخرجه في أربعة مجلدات، ورقم أحاديثه، وأهمل الأحاديث التي تشتمل على الإسناد فقط من الترتيب، كما فعل أصحاب المعجم، وألحق بالكتاب مجلدا خامسا اشتمل على فهارس في غاية الأهمية، والفائدة؛ هي فهارس لم يزود بها كتاب من كتب السنة من قبل فجزاه الله عن المسلمين خيرا وأجزل مثوبته**!!**). ونكمل -إن شاء الله- الحلقة القادمة.

بالنسبة لأسئلة الحلقة الماضية كان السؤال الأول:
فصّل القول في المآخذ على موسوعة أطراف الحديث النبوي بمثال مما تختاره أنت.
وكانت الإجابة:

أولا: تكرار نفس الحديث بصيغات مختلفة وفي كل مرة يكتب تحتها عزو الحديث وكان من الأفضل أن يذكر أشهر موضع في الحديث مما يذكر العزو في موضع واحد وعلى الطالب الرجوع إلى أساليب الحديث بعد ذلك.
يعني الفقرات التي يمكن أن يظن أنه يوجد فيها عزو للحديث مرة أخرى.
وبذلك نكون وفرنا على الطالب جهدا.
مثال:

د من المجلد الثامن الصفحة السادسة (من ابتاع شاة فوجدها مسراة فهو بالخيار) حم ٤٠٦، ٤١٧ ثم (من ابتاع شاة مسراة فهو في الخيار) من البيوع ٢٤ هق ٥، ٣٢٠ فتح ٤/ ٣٦٣ ثم (من ابتاع شاه مسراة فهو فيها بالخيار)
هذه كلها ألفاظ كما رأينا في (آيبون تائبون..) كلها تحت بعضها في موضع واحد وكان الأولى إن مثل هذا يختصر في موضع واحد وتذكر الإحالات كلها في موضع واحد وتذكر الإحالات كلها في مكان واحد حتى يتيسر على الناس الجهد.

ثانيا:
وجود بعض المصادر الفرعية التي لا تعنى بذكر كلام أهل العلم على الأحاديث صحة وضعفا فلا تذكر أسانيد أو أنها تحيل للمصادر الأصلية وبالتالي لا فائدة منها فيحذف العزو من المصادر الأصلية وبالتالي لا فائدة منها ويحذف العزو إليها مادامت الكتب والمصادر الأصلية موجودة ومتداولة.
مثال:
(ما أخرجكما من بيوتكما هذه الساعة؟) م الأشربة، ب عشرين رقم المهم يا شيخ
كان المفروض تنص على المصادر الفرعية التي تحتاج إلى حذف.
هنا عزاه لابن كثير والقرطبي والأذكار النووية وكل هذا المصادر فرعية تحيل إلى المصادر الأصلية؛ فلا فائدة من هذا العزو وكان من الأولى حذفه.

ثالثا: وجود مكررات أثناء القيام بالعزو بالطريقة التي تتبعها الموسوعة وكان من الأولى حذفها.
مثال:
(من قرأ حم في ليلة الجمعة بني الله بيتا في الجنة)
ثم جاءت بالشواهد.
هنا تكرار إتحاف مرتين ولو تم حذف المكررات لكان أولى وأجدى.

رابعا: عدم تجريد العزو المشعر بالضعف من الموسوعة.
مثال:
لم يذكر حديثا وعندما يذكر العزو تحته يكتب البخاري، المجروحين لابن حبان وكان من الأولى تجريد الموسوعة أتت بنموذج؟
مثال:
من المجلد الخامس الصفحة التاسعة (دخلت الجنة فإذا أنا بقصر من ذهب، فقلت لمن هذا؟ فقيل: لعمر بن الخطاب)
أحسن وأجاد.

تقول فهنا ذكر أنه في صحيح البخاري وغيره، ثم عزاه إلى الكامل في الضعفاء لابن عدي.
خامسا:
هناك أخطاء تحدث في العزو؛ يعزو حديث ابن مالك مثلاً وهو خطأ.
سادسا: قد يكون هناك أحاديث مشهورة وعند البحث نجد أن الموسوعة عادته لموضع واحد.
والسؤال الثاني:
ماذا تعني كل من؟
طخ أي تاريخ الطبري، خفا كشف الخفاء للعجلوني، عر المغني عن حمل الأسفار للعراقي، فق الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي، تخس التاريخ الصغير للبخاري، مد مراسيل أبي داود
والسؤال الثالث:
بناء على ما درست في التخريج على أول لفظة في الحديث.
أولا:
(رب أشعث أغبر ذي تمرين لو أقسم على الله؛ لأبره).
في موسوعة الحديث مجمع ١٠/ ٢٦٤، إتحاف ٨/ ٢٣٤، ٢٣٥، خط ٣/ ٢٠٣ مشكاة ٥٢٣١ من الجامع الصغير أتت من الموسوعة ومن الجامع.
ثانيا:
(أفعمياوان أنتما؟ ألستما تبصرانه؟!)
فتح ٢/ ٥٥٠، ١٢/ ٣٧، عقيلي ٤/ ١٠٨، كشاف ١١٧، ثم ت ٢٧٧٨، حم ٦/ ٢٩٥، هق ٧/ ٩٢، فتح ١/ ٥٥٠، ١٢/ ٣٧.
ثالثا: (من عادى لي وليا؛ فقد آذنته بالحرب).
يقول:
لم أجد بداية هذا النص وإنما وجد من الموسوعة (من تقرب إلي شبرا؛ تقربت إليه ذراعا)

أسئلة هذه المحاضرة:
السؤال الأول:
درست كتاب "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي"؛ فإلى طريقة من طرق التخريج ينتسب؟ وصف الكتاب وصفا دقيقا، واشرح كيف تخرج الحديث منه، ثم اذكر أبرز خصائص الكتاب، وأهم المؤاخذات عليه.
والسؤال الثاني:
خرج الأحاديث الآتية من المعجم المفهرس:
(من سن في الإسلام سنة حسنة؛ فله أجرها)، (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك).

الدرس السابع
تابع التخريج عن طريق "المعجم"

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.
وبعد:
في المحاضرة الماضية تكلمنا على الطريقة الثانية من طرق التخريج بترتيبنا، لا بترتيب الكتاب وهو التخريج عن طريق لفظة يقل دورانها على الألسنة من ألفاظ الحديث الذي أريد تخريجه. وتكلمنا على طريقة المعجم وتدربنا على طريقة التخريج فيه.
واليوم بإذن الله نزيد هذا الأمر وضوحا من خلال التدريبات العملية والتطبيقات. لكن بقي من الكلام عن "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي" الكلام على الجزء الثامن منه، وهو فهرس لهذا الكتاب. هذا مواده كلها من الألف إلى الياء مرتبة على حروف الهجاء في كل مجلد قدر من المواد التي حوت قدرا من الأحاديث النبوية من أحاديث الكتب التسعة التي هي مظانّ البحث عنها في هذا المعجم.
بعد الانتهاء من طبع الكتاب صدر هذا المجلد الذي هو عبارة عن فهرس هذا الفهرس عبارة عن مختصر لهذا المعجم. وطريقة البحث في الفهرس أنه لم يفهرس الأحاديث، ولا المواد وإنما وضع أسماء الرواة الذين ورد ذكرهم في الأحاديث النبوية في الكتب التسعة؛ الصحابة، والأطراف المشاركة في قصة الحديث.
بمعنى لو أن عندي حديث كان فيه ذكر عمر، وعثمان، وعلي، وأبي بكر، وجمع من الصحابة -رضي الله عنهم-؛ فهذه الأسماء التي وردت في هذا الحديث رتبت في الفهرس على حروف ألف باء. فبدأ في أسماء الأعلام؛ فذكر أم أبان بنت عثمان بن عفان، أبان بن سعيد بن العاص وله ذكر في حديث أبيه = في حديث: (من ظلم شبرا من الأرض؛ طوّقه الله –تعالى- في سبع أرضين يوم القيامة)، وهو الذي روى عن أبيه فهو رتب أسماء الصحابة وأحيانا يذكر اسم التابعي الذي روى الحديث عن هذا الصحابي؛ فسيكون الحديث مذكورا في اسم الصحابي ومذكورا في اسم ذاك التابعي. ومن أراد البحث فإذا كان عندي في أسماء الرواة أنس، عائشة، أبو سعيد الخدري، عبد الله بن عمرو بن العاص، عبد الله بن عمر بن الخطاب هؤلاء المكثرون؛ فمعنى ذلك أنك تحتاج إلى فحص خمس صفحات هي عبارة عن أرقام فقط التي هي الإحالات. هذه الصفحة التي ترى كلها أرقام وهي إحالات أحاديث أنس بن مالك التي ورد ذكرها في المعجم. فأنت ببادئ النظر لا ترهق نفسك بمعنى أنك إذا بحثت عن حديث لأنس في هذا الفهرس؛ فمعناه أنك ستضل لا محالة؛ لأن أحاديث أنس عبارة عن هذه صفحتين متقابلتين وصفحتين متقابلتين وقدر من صفحة. هذه كل أحاديث أنس بن مالك التي ورد ذكرها في هذا الكتاب؛ فإياك والبحث عن حديث لأحد من المكثرين. إنما –مثلاً- لو أن الحديث الذي عندي فيه أبان بن أبي عياش، فيه –مثلاً- أبان بن عثمان بن عفان، فيه –مثلاً- من الصحابة المقلين؛ مثل آبي اللحم تجد إحالات في عبارة عن كل الأحاديث التي وردت عن آبي اللحم وهو أحد أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- وكان يأبى أن يأكل اللحم؛ فسُمّي بآبي اللحم. فكل الأحاديث الواردة في المعجم المفهرس لآبي اللحم عبارة عن سبع أو ثمانية إحالات؛ فتستطيع الوصول لكل أحاديث بمنتهى السهولة.
فإذا بحثت؛ ليكن بحثك في المقلين من الصحابة أما المكثرون؛ أمثال عائشة، وأبو هريرة، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وهؤلاء. فالبحث فيهم مضنٍ جدا ولن تصل إلى بغيتك بسهولة. وبحثك في المعجم أيسر من البحث في الفهرس.
فهو رتب أسماء الرواة من الصحابة، والتابعين، وأتباع التابعين أحيانا على حروف ألف باء. وعادة المفهرسين أو المصنفين في علم الرجال كما سنرى -إن شاء الله تعالى- عند الانتهاء من التخرج والدخول في دراسة الأسانيد عادتهم أنهم ينتهون من الأسماء، ثم يذكرون الكنى، والألقاب، والأنساب، ثم أسماء النساء فيذكر الأسماء ثم الكنى، ثم الألقاب، ثم الأنساب، من النساء.
هو في الفهرس لم يفعل هذا ولم يعزل الرجال عن النساء، وإنما أورد ذكر –مثلاً- صفية بنت حُيَيّ بعد صفوان بن المعطل، وصفوان بن يعلى بن أمية؛ فجاء بعد صفوان بن يعلى بصفية بنت حيي وهكذا. فهو لم يجعل النساء في جانب كما هي عادة المصنفين في كتب الرجال، وإنما يذكر أسماء الرجال فإذا كانت الصحابية الراوية الوارد ذكرها في حرف العين يدرجها في حرف العين مع الرجال في وضعها المناسب حتى ينتهي تماما من حرف آخر حرف الياء.
هذا نوع من الفهرسة الموجودة في هذا الكتاب. وبعد ذلك لو أني –مثلاً- أبحث عن حديث ولا أريد البحث في المواد، وإنما أريد الوصول في سرعة أكبر فهو هنا أتى بأسماء الأماكن = فهرس جغرافي ذكر فيه –مثلاً- أسماء الأماكن التي حصلت فيها أحاديث للنبي -صلى الله عليه وسلم-؛ مثل (أحرم بالحج أو العمرة من ذي الحليف)؛ فذو

الحليفة اسم موضع ورد في أحاديث الإحرام، و(استسقى عند أحجار الزيت في المدينة)؛ فورد ذكر أحجار الزيت في بعض الروايات؛ فإذا أردت أن أخرجها بدلا من أن أجرد أحجار وأقول: حجر، وزيت، وأبحث في موادها من المعجم؛ فلو ذهبت إلى فهرس الأماكن الذي هو الفهرس الجغرافي أستخرج الأحاديث بشكل أسرع من الكتاب الأصلي.

ثنية الوداع، بَيْرُحَاء -وهي البئر التي تصدق بها طلحة بن عبيد الله وكان النبي -صلى الله عليه وسلم- يُسْتَعذب له الماء منها ويجلس فيها وهناك قصص طويلة مع أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- في هذه البئر المباركة وهي كانت قبالة القبلة في المسجد النبوي-، بئر رومة، بئر بُضاعة، الجحفة، الصفا، عرفات، مؤتة، النار؛ لأن النار -أعاذنا الله وإياكم منها!!- اسم موضع؛ فالأحاديث التي ورد فيها ذكر النار أيضا موجودة لكنها كثيرة جدا، نجران، وغير ذلك من أسماء الأماكن التي ورد لها ذكرٌ في الأحاديث النبوية إذا جئت للفهرس الجغرافي الذي هو فهرس الأماكن؛ تستطيع أن تستخرج الحديث منه بسهولة.

بعد أن ذكر فهرس أسماء الرواة مرتبين على حروف ألف باء وفهرس الأماكن مرتب –أيضا- على حروف ألف باء ذكر فهرسا لأسماء سور القرآن الكريم وآياته. الفهرس المذكور هنا لأسماء سور القرآن الكريم روعي فيه –أيضا- الترتيب الألف بائي؛ لم يرتب الفهرس على ترتيب سور المصحف؛ لم يذكر الفاتحة، والبقرة، وآل عمران، والنساء، لا وإنما ذكر الأحرف.

ذكر أولا الأحزاب؛ لأنها حرف الألف مع الحاء، وبعدها الأحقاف الألف مع الحاء، بعدها القاف، بعدها الإخلاص، بعد ذلك الإسراء، بعد ذلك الأعراف حتى انتهى من سور القرآن الكريم على هذا الترتيب.

ما فائدة ذكر هذا الفهرس؟

هذه السور ورد ذكرها في بعض الأحاديث إذا كان عندك حديث وتريد أن تستخرجه من المعجم؛ فبدلا من البحث في المواد؛ تبحث في الفهرس في أسماء السور؛ فتصل بشكل أسرع من البحث في المواد.

فهذه الفهرسة تشمل: أسماء الرواة، أسماء الأماكن، قبائل أو بلدان، أو مساجد، أو مواضع، ثم فهرس لأسماء سور القرآن الكريم، وبعد ذلك السور مع الآيات لكن البحث في الآيات مضن ومتعب؛ لكثرة الإحالات التي هي فيه وهذا الفهرس صدر بعد طبع الكتاب وكان هذا بعد بداية الطبع سنة ١٩٣٦ميلادي بخمسين سنة.

سنقوم الآن بتدريب عملي عشوائي غير مرتب له إلا في اختيار الأحاديث فقط من باب تحضير الألفاظ.

(الإيمان بضع وسبعون، أو بضع وستون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان).

هذا هو الحديث الذي أريد تخريجه من المعجم المفهرس. جرد لي المواد، وكيف تبحث في تخريج هذا الحديث؟

لفظ الإيمان نجرده إلى آمن

ضع تحت كل كلمة شرطة تكون مادة بحثك في المعجم.

الإيمان، بضع، سبعون، ستون، شعبة، الحياء، والباقي مكرر

الإيمان مادة آمن

من أين تأتي بها في المعجم؟

آتي بها من الجزء الأول حرف الألف آمن الألف الممدودة مع الميم

هذا هو المنهج الذي ينبغي أن يتدرب الطالب عليه مرة واثنتين وثلاث، وأربع، وخمس، ويخطئ مرة واثنتين وثلاث أيضا حتى تصير عنده ملكة، وقدرة على الوصول إلى الحديث سواء في أي كتاب نطرحه للبحث لابد من هذا التدريب لأن كما قلنا ونكرر مادة التخريج مادة معمل = ورشة عمل وكتاب يفتح والطالب لابد أن يتدرب على هذا الأمر أما أن يبقى البحث في مادة التخريج طوال الوقت فمعناه أن الطالب سيكون في تمهيدي ماجستير وسيسجل ماجستير في مادة الحديث ولا يفقه شيئا عن التخريج العملي وبعد ذلك يتوه مع بحثه حين يبدأ المباشرة العملية.

(الإيمان بضع وسبعون شعبة)

خ كتاب البخاري صحيح البخاري

إيمان

كتاب الإيمان

ثلاثة يعني إيه ثلاثة؟

صحيح البخاري كتاب الإيمان باب ٣

م

مسلم صحيح مسلم كتاب الإيمان ٥٧، ٥٨

البخاري والسنن الأربعة كتاب وباب.

مسلم وموطأ مالك كتاب ورقم حديث.

وبعد ذلك مسند الإمام أحمد جزء وصفحة.
البخاري والأربعة هذه خمسة كتاب وباب.
مسلم ومالك كتاب ورقم حديث.
كتاب الإيمان رقم ٥٧ - ٥٨
ت مناقب ماذا يعني؟
سنن الترمذي كتاب المناقب
٧١ كتاب المناقب واحد وسبعين يعني إيه ٧١.

(مَنْ مرّ في شيء من مساجدنا، أو أسواقنا، ومعه نبْل؛ فليمسك، أو ليقبض على نِصالِـها بكفه؛ أن يصيب أحدًا من المسلمين منها بشيء.)
جرد المواد ونرى كيف تستخرج هذا الحديث من المعجم.
مر: مرر، أسواقنا، فليمسك، فليقبض، نصالها، بكفه، يصيب
من الأفضل أن تنتقي الأقل دورانا على الألسنة.
مرر ليست موجودة في الكتاب نهائي
موجودة؟
ليست موجودة.
نبحث في أوصاله.
طيب نرى الحديث الذي بعده.
حديث: (بينا نحن جلوس عند رسول الله -صلى الله عليه وسلم-؛ إذ جاءه رجل من بني سلمة، فقال: يا رسول الله**!!** هل بقي من بر أبوي شيء أبرهما به بعد موتهما؟ فقال: نعم. الصلاة عليهما، والاستغفار لهما، وإنفاذ عهدهما من بعدهما، وصلة الرحم التي لا توصل إلا بهما، وإكرام صديقهم).
حاول أن تنتقي مادة يقل –فعلاً- دورانها على الألسنة.
نفذ، وصل
نفذ أقرب شيء.
النون مع الفاء لك أن تأخذ مجلدا وتبحث فيه في موضع آخر.
إنفاذ.
طيب ممكن نبحث يا إخواننا في الفهرس.
وإنفاذ عهدهما مسند أحمد
٣/ ٤٩٨
موضع آخر لأنه هو أحالك على مسند أحمد فقط والحديث مشهور.
برر
موجود برر الأول مع ياسر
وصل
لفظ الحديث إيه (وصلة الرحم) صلة الرحم.
تفضل؟
حرف الصاد
وصل
(وصلة الرحم التي لا توصل إلا بهم)
داود
أبي داود
كتاب الأدب باب ١٢٠
وابن ماجه باب ٢
الإحالات ضعيفة جدا بحيث تحتاج مزيدَ نظرٍ وبحث.
نبحث في موت
والاستغفار لهم
ابن ماجة أدب ١

والله اعلم.
في الحلقة الماضية كان السؤال الأول: درست كتاب المعجم المفهرس. فإلى أي طريقة من طرق التخريج ينتسب هذا الكتاب؟ ثم صف الكتاب وصفا دقيقا، واشرح كيف تخرج الأحاديث منه، ثم اذكر أهم خصائص الكتاب.
وكانت الإجابة: كتاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث يعد من الكتب المساعدة في استخراج الحديث عن طريق معرفة كلمة يقل دورانها على الألسنة.
وصف الكتاب:
كتاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث مرتب بطريقة تقارب ترتيب المعاجم اللغوية. ولكن ليس فيه ذكر الأحرف ولا الأسماء ولا الأفعال التي يكثر وجودها؛ نحو قال، وجاء وما تصرف منها.
يحيل المعجم المفهرس إلى تسعة كتب من كتب السنة وهي: الكتب الستة، ومسند الإمام أحمد، وموطإ مالك، وسنن الدارمي.
كثيرًا ما يحيل إلى النظر إلى الموارد أخرى ليتم استيفاء ما قد يطلبه الباحث.
رمز لمصادر السنة التي فهرست ألفاظها ووضعت هذه الرموز وما يدل عليها في أسفل كل صفحة من المعجم؛ لتسهل على الباحث بحثه، ثم ذكر الرموز.
اذكر طريقة الدلالة على موضع الحديث.
إذا كان الحديث في البخاري أو أبي داود، أو الترمذي، أو النسائي يذكر رمز صاحب الكتاب، ثم اسم الكتاب، ثم رقم الباب. أما إذا كان الحديث في مسلم أو في موطإ مالك. أما المسند فيذكر رمز صاحب الكتاب ثم يذكر رقم كبير للإشارة إلى رقم الجزء وأرقام بخط صغير للدلالة على رقم الصفحة.
أما كيفية التخريج الأحاديث من المعجم؛ فهي:
حذف الحروف والأسماء والأفعال التي يكثر دورانها من الحديث المراد البحث عنه ثم البحث في باقي كلمات الحديث وذلك لأنه قد يشير إلى مصادر قد لا يشير إليها في بعض الكلمات الأخرى.
أما أبرز خصائص الكتاب؛ فهي:
أحيانا يبدأ بذكر البخاري وأحيانا يبدأ بغيره وذلك حسب اللفظ الذي أورده حتى يطابق أول مصدر يذكره ثم باقي المصادر التي لا يشترط فيها المطابقة باللفظ وإنما يكتفي المطابقة بالمعنى.
أما المآخذ على الكتاب:
كثيرًا ما يحيل عند ذكره مادة من المواد إلى النظر في مواد أخرى وهذه الإحالات قد تتعب الباحث، وتأخذ من وقته الكثير وربما يمل؛ لأن بعض الإحالات قد تكون كثيرة جدًا.
انتهت إجابة السؤال الأول.
والسؤال الثاني: خرّج حديث (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك).
وكانت الإجابة: وجدت في المجلد الثاني حرف الراء في كلمة ريب الإحالات البخاري كتاب البيوع باب رقم ٣ هذا للتخريج الأول أما تخريج حديث من سن في الإسلام سنة حسنة فوجدته في مادة سنّ أو سنن في الإسلام في مادة سلم وفي مادة حسن وسيئة في مادة سوء وفي مادة أجر المصادر بعد حذف المكرر وحذف الترتيب البخاري كتاب الاعتصام الباب ١٥، مسلم كتاب العلم الحديث ١٥، ١٦ كتاب الزكاة حديث ٦٩، وكتاب الذكر حديث رقم ١، أبو داود كتاب السنة باب رقم ٦، والترمذي كتاب العلم باب ١٤، ١٥، والنسائي كتاب الزكاة باب ٦٤، والمسند الجزء الثاني صفحة ٢٩٧ - ٥٠٥ - ٥٣٠ الجزء الثالث صفحة ١٢٦، الجزء الرابع صفحة ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، والجزء الخامس صفحة ٢٨٧، الموطأ كتاب القرآن حديث رقم ٤١ وسنن الدارمي المقدمة باب رقم ٤٤.
تخريج (من سن الإسلام) وواضح أنه استوعب استيعابا جيدا وأتعب نفسه و(دع ما يريبك إلى ما يريبك) كل ما أحال عليه من الإحالات هو البخاري بيوع رقم ٣ فقط لم يأت بـ إنما الثاني هذا موفق ومشكور على سعيه وجهده.
أسئلة المحاضرة:
خرج الأحاديث الآتية مرة من "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي"، ومرة من "موسوعة أطراف الحديث النبوي":
١- (نهى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن الوصال؛ فقالوا: إنك تواصل يا رسول الله**!!** فقال: إني لست كهيئتكم؛ إنني أبيت عند ربي؛ يطعمني، ويسقيني).
٢- قوله -صلى الله عليه وسلم-: (لأنْ يجلس أحدكم على جمرة، فتحرق ثيابه، فتَخْلُص إلى جلده خيرٌ له من أن يجلس على قبر).

الدرس الثامن
مراجعة على التخريج عن طريق المعجم المفهرس

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

في حلقة الأمس ونحن نتدارس –معا- كيفية التخريج العملي لألفاظ الحديث النبوي، نحتاج إلى مزيد من التوضيح، وإلى مزيد من التدريب. وإذا كان هذا حال الإخوة الذين معنا، وبين أيدينا احتاجوا إلى وقت طويل في الاستخراج؛ فلابد من مزيد تعزيز بنماذج أخرى من المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي؛ حتى يتدرب الناس بشكل أوسع خاصة وأن مواد البحث تحتاج إلى نوع من الدقة عند اختيار اللفظ؛ فمثلا إذا كان الحديث (إن أحبكم إليّ، وأقربكم مني مجلسا يوم القيامة).

فكلمة مجلس في مادة جلس؛ فجلس تجد فيها جالس وجلس ويجلس وجلوس ومجالس أو مجالس أو مجلس الكلمة التي معنا. أمس وجدنا بعض إخواننا يقرأ المادة من أولها إلى آخرها ليبحث عن بُغيته في الحديث الذي يريد الوصول إليه.

نأخذ معنا حديثا سهلا وميسورا -إن شاء الله تعالى- نبدأ بالأسهل إلى الأصعب: (الجنة أقرب إلى أحدكم من شراك نعله).

الجنة، أقرب، شراك، نعل

شرك

قرب

اكتب الإحالات مرة واحدة وتكلم وأنت تكتب.

البخاري كتاب الرقاق باب ٢٩

حم ١/ ٢٨٧

الجزء الأول صفحة ٢٨٧، ٤١٢، ٤٤٢.

جنن تجردها من الزوائد وتنظر في المواد وجنان وجنة وجنات.

(لعن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- المخنثين من الرجال، والمترجلات من النساء).

حدد المواد أولا.

رجل، لعن، المخنث

خنث

البخاري كتاب اللباس باب ٦٢، أيضا كتاب الحدود من البخاري أيضا باب ٣٣ وت يعني الترمذي كتاب الأدب باب ٣٤، د دارمي كتاب الاستئذان ٣١ حم مسند أحمد ١جزء ١ ٢٢٥ ، ٢٢٧، ٢٣٧ ، ٣٥٤، ٣/ ٦٥، ٩١، ٢٨٧، ٢٩٨.

(لعن المخنثين من الرجال)

البخاري نفس الكتاب والباب كتاب اللباس باب ٦٢ وكتاب الحدود باب أيضا ٣٣ وسنن أبي داود كتاب الأدب باب ٥٩ الدارمي الاستئذان ٣١، مسند أحمد الجزء الأول ٢٢٥، ٢٢٧ ، ٢٣٧ ، ٢٥٤ ،٣٣٩ ، ٣٦٥ و٢/ ٩١ ، ٢٨٧.

عندنا حديث آخر إذا أردنا المزيد من التوضيح: (إن أحبكم إليّ وأقربكم مني مجلسا يوم القيامة أحاسنُكم أخلاقا، وإن أبغضكم إليّ وأبعدكم مني مجلسا يوم القيامة الثرثارون المتشدقون المتفيهقون. قالوا: يا رسول الله**!!** قد علمنا الثرثارون والمتشدقون فما المتفهيقون؛ قال: المتكبرون).

تجد الحديث إذا كان ألفاظه كثيرة؛ فمعنى ذلك أن مواده ستكون كثيرة، وأن الإحالات عليه –أيضا- ستكون كثيرة.

(إن أحبكم إلي) أحب.

(أقربكم مني مجلس) مجلسا.

(أحاسنكم أخلاق).

(أبغضكم إليّ وأبعدكم مني مجلسا يوم القيامة الثرثارون المتشدقون المتفيهقون)، وبعد ذلك المتكبرون.

كم مادة في الحديث؟

١١ مادة. لأن الحديث ألفاظه كثيرة، ويمكن أن تأخذ منه ألفاظا كثيرة فتأخذ إحالات كثيرة، فيسهل عليك الرجوع إلى مواضع كثيرة لتحصل على المتون والأسانيد التي هي الغاية من دراسة هذا العلم.

أقربكم في ٥/ ٣٦٠.

ت
ترمذي
بر
كتاب البر
٧٢
باب ٧٢
حم
مسند أحمد
١٨٥/٢
.٢٢/٣

فأعطاني هو في هذا الحديث إحالة على سنن الترمذي في كتاب البر الباب رقم ٧٢، ومسند أحمد والوصول إلى مسند أحمد سهل ميسور ترجع إلى الطبعة الميمنية القديمة، فيوصلك بأقصى سرعة إلى الجزء والصفحة. أما الترمذي تحتاج إلى أن تعلم أين يوجد كتاب السير من سنن الترمذي فترجع وتقرأ الأبواب كلها = أبواب كتاب السير حتى كتاب البر ٧٢ ويعتبر البر والصلة في منتصف الكتاب في أول المجلد الرابع التي هي تكملة فؤاد عبد الباقي؛ لأن الأول والثاني الشيخ شاكر وسع النفس جدا في الكلام على الأحاديث وضعفا فجملة ما شرحه الشيخ شاكر في تحقيقه على الترمذي ٧٦٠ حديثا أو ٧٦٥ حديثا تقريبا.

هذا استغرق مجلدين من سنن الترمذي طبعة الشيخ شاكر ثم الذين جاؤوا بعده = الشيخ إبراهيم عطوة، ومحمد فؤاد عبد الباقي لما كملوا الكتاب؛ لم يعلقوا.

الشيخ شاكر -رحمه الله تعالى- كان محدثا وخاتمة محدثي الديار المصرية وتحقيق ونقش في حجر ونفسه طويل وعنده علم واسع. أما الذي جاء بعده أراد إكمال النسخة؛ فلم يذكر أكثر من العزو -إن عزا-.

وإن أبغضكم إلي أبعدكم إلي يوم القيامة الثرثارون الترمذي كتاب البر ٧٠

أبعدكم مني الثرثارون المتشدقون المتفيهقون

الترمذي كتاب البر ٧١ مسند أحمد ٢٦٩/٣، ١٩٣/٤، ١٩٤

شدق ستجد: متشدق، وشدياق، وحمراء الشدقين، ونحو ذلك.

مسند أحمد ٢٦٩/٣ ، ١٩٣،١٩٤/٤

ليس هناك جديد.

بحث مضنٍ، ومتعب، وكتاب ثقيل.

حديث: (اجتنبوا السبع الموبقات)

المواد فقط: (اجتنبوا السبع الموبقات) والموبقات: الشرك بالله، السحر، قتل النفس، أكل الربا، أكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات.

التولي

التولي يوم الزحف أحال على النسائي كتاب الوصايا باب ١٢.

البخاري كتاب الوصايا باب ٢٣

مسلم كتاب الإيمان حديث ١٤٤، وسنن أبي داود

البخاري في الوصايا باب ٢٣ الطب ٤٨ الحدود ٤٤، مسلم في الإيمان حديث ١٤٤ أبو داود في الوصايا ١٠ حديث رقم ١٠.

لعلنا نكون -إن شاء الله- استفدنا، وأكدنا معلوماتنا حول البحث في "المعجم المفهرس" حتى نغلق البحث في هذه الطريقة؛ لننتقل -إن شاء الله- للأهم من ذلك، وهو البحث على كتاب "تحفة الأشراف" أو طريقة الأطراف -إن شاء الله وتعالى- في المحاضرات القادمة.

في الحلقة الماضية كان السؤال الأول:

(نهى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن الوصال) الحديث كان المطلوب أن يخرج من المعجم المفهرس ومن موسوعة أطراف الحديث؟

مسألة التخريج من الكتابين إن الطالب الباحث يدرك الفرق بين كتاب سيحيله على كتب وأبواب ويحتاج إلى الرجوع إلى المصادر الأصلية، وبين كتاب يعطيه الرجوع إلى المصادر مباشرة.

الحديث الأول: (نهى الرسول -صلى الله عليه وسلم- عن الوصال).

التخرج من المعجم المفهرس:

المواد وصل ونَهَي وطعم وسقى مسند الإمام أحمد ٢/ ٢٣، ١١٢، ١٢٨، ١٣٥ إحالات تقرب على ٣٠ إحالة، ثم البخاري الصوم ٢٠، ٤٨، ٤٩، ٥٩ كتاب الحدود ٤٢، المحاربين ٢٨ والتبني ٨- ٩ والاعتصام ٥ مسلم في الصوم ٥٥ -٥٧- ٥٨- ٥٩ -٦٠ -٦١ أبو داود في الصوم ٢٤ - الترمذي الصوم ٦١ الدارمي الصوم ١٤ موطأ الإمام مالك ٣٨

ما شاء الله هذا الباحث أتى بجميع الكتب التي يحيل عليها المعجم جزاه الله خير.

أما التخريج من موسوعة أطراف الحديث:

ش مسند ابن أبي شيبة ٣/ ٨٢، ٨/ ١٤٤، وعب مصنف عبد الرزاق ٧٧٥٣- ٧٧٥٥ والحميدي ٣٣٩، ١٠٠٩ مسند أحمد أو حم ٢/ ١٢٨ - ١٤٣ وأحال إحالات كثيرة في مسند الإمام أحمد تربو على العشرين إحالة أبي داود في الصيام ٢٤ والحديث ٢٣٦٠، والترمذي في ٧٧٨ وموطأ مالك في ٣٠١ والدارمي ٢/ ٨ والحلية ٧/ ٢٥٩ والطبري والبيهقي والخطيب البغدادي.

الحديث الثاني (لأن يجلس أحدكم على جمرة) الحديث أقول التخريج من المعجم المفهرس المواد جلس وجمر وحرق وقبض ثم خرج في مسند الإمام أحمد ثم يربو تقريبا على عشرين إحالة ثم يقول مسلم في الجنائز ٩٦، وأبو داود في الجنائز ٧٣ والنسائي في الجنائز ٩٧، ١٠٥ في الجنائز وابن ماجة في الجنائز ٤٥ أما التخريج من موسوعة أطراف الحديث مسلم الجنائز باب ٩٦ أبو داود ٣٢٢٨ والنسائي في الجنائز ١٤٤ والبيهقي في ١٥٦٦.

لا يوجد أسئلة في هذه الحلقة؛ لأنها كانت تطبيقا عمليا، ومن شاء أن يزيد من ذكر التخريج من المواد التي لم نذكرها؛ فلا حرج، ومن أراد من إخواننا أن يدرب نفسه، ويستخرج هذه الإحالات، ويحلها، ويراسلنا بها؛ فيكون مشكورا -إن شاء الله تعالى-.

الدرس التاسع

طريقة التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

انتهينا في الفترة الماضية من طريقتين من طرق التخريج؛ الطريقة الأولى وهي: التخريج عن طريق معرفة أول لفظة في الحديث واستخدمنا قدرا لا بأس به من الكتب الخادمة لهذه الطريقة، ثم دخلنا على الطريقة الثانية وهي: التخريج عن طريق معرفة لفظة يقل دورانها على الحديث، واستخدمنا لها كتاب "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبويّ".

وكنا في أول حلقة بدأنا بالطريقة الثالثة من ترتيب الكتاب، وكانت هي الأولى، ثم عدنا إلى المعجم، ثم نرجع –الآن- إلى صفحة ٣٩ من الكتاب. وهي الطريقة الأولى من طرق التخريج في كتاب الدكتور الطحان.

وإنما راعينا هذا التقديم وهذا التأخير؛ لمسألة فنية مهمة، وهي أن اليوم هو بداية الكلام على التَخَصّص؛ فالطريقتان الماضيتان تصلح لكل مثقف، ولكل باحث في العلوم الشرعية؛ فتخدمه في الوصول إلى الحديث بأيسر طريقة. والآن بدأنا ندخل على التخصص بشكل أدقّ، وهو الكلام على الأسانيد، والتخريج عن طريق الأسانيد، وهي طريقة الأطراف، وهي التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة.

قبل ذلك كنا نخرج عن طريقة المتون؛ إما أول لفظة في الحديث، وإما كلمة يقل دورانها على الألسنة من متن الحديث. ثم صار البحث في الأسانيد، والكلام صار فيه قدر من التخصص، ويحتاج قدرا من التأمل، والرصيد المعرفي إلى غير ذلك. فهذه الطريقة وهي البحث عن الحديث بمعرفة راويه، أو استخدام الإسناد سنبدؤها بمعرفة الصحابة -رضي الله تعالى عنهم-؛ فإذا كان اسم الصحابي موجودا عندك؛ فما هي الطريقة المثلى للوصول إلى حديث ذلك الصحابي؟ وهو الذي سنتولى -إن شاء الله وتعالى- شرحه في هذه المحاضرة.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (

الفصل الأول

الطريقة الأولى: التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة

هذه الطريقة يُلجأ إليها عندما يكون اسم الصحابي مذكورا في الحديث الذي يُراد تخريجه. أما إذا لم يكن اسم الصحابي مذكورا في الحديث، ولم نتمكن من معرفة؛ فلا يمكن اللجوء إلى هذا الطريقة، وهو أمر واضح. فإذا كان اسم الصحابي مذكورا في الحديث أو عرفناه بطريقة ما، ثم قررنا سلوك طريقة تخريجه بناء على معرفة اسم راويه من الصحابة؛ فعلينا أن نستعين بثلاثة أنواع من المصنفات وهي:

المسانيد:

أما المسانيد فهي الكتب الحديثية التي صنفها مؤلفوها على مسانيد أسماء الصحابة؛ أي بمعنى أنهم جمعوا أحاديث كل صحابي على حدة. والمسانيد التي صنفها الأئمة المحدثون كثيرة)

إذن الكتاب المصنف على المسانيد كتاب جمع فيه مؤلفه كمّا هائلا من الأحاديث، أو كما قليلا؛ كما سنرى من عرض المسانيد. يُرتب هذه الأحاديث على أسماء الصحابة؛ فيقال مثلاً: كم حديث لأبي بكر -رضي الله عنه- رواه عن النبي -صلى الله عليه وسلم-؟ كذا؛ فيورد أحاديث أبي بكر –كلها-، ثم أحاديث عمر، ثم أحاديث عثمان، ثم علي، ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة.. وهكذا حتى ينتهي من سرد الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- ذاكرا لكلّ صحابي ماله من الأحاديث إذا قصد الاستيعاب؛ كما فعل الإمام أحمد وتلميذه بقي بن مخلد، أو أراد مجرد الانتقاء من أحاديث كل صحابي؛ كما حصل من الحميديّ وأبي داود الطيالسي -رحمهم الله رحمة واسعة-.

(والمسانيد التي صنفها الأئمة المحدّثون كثيرة، ربما تبلغ مائة مسند، أو تزيد. وقد ذكر الكِتّانيّ في "الرسالة المستطرفة" اثنين وثمانين مسندا منه)

كتاب "الرسالة المستطرفة" للكتاني -رحمه الله تعالى- يُعْنَى بذكر المصنفات الموجودة في كتب السنة؛ فيتكلم –مثلا- عن الكتب الموجودة في علم المصطلح، والكتب المصنفة في المسانيد، والكتب المصنفة في "المعاجم"، والكتب المرتبة على الموضوعات؛ كالمصنفات "مصنف ابن أبي شيبة".. وغيرها؛ فهو -على صغر حجمه- نافع جدا لطالب الحديث.

(ثم قال: والمسانيد كثيرة سوى ما ذكرناه.

وأما ترتيب أسماء الصحابة داخل المسند؛ فقد يكون على نسق حروف المعجم، وقد يكون على السابقة في الإسلام، أو القبائل، أو البلدان، أو غير ذلك. لكنّ ترتيبَها على الحروف أسهلُ تناول).

معنى ذلك أن الإمام المصنف أتى بأحاديث كل صحابي من طريقه هو = بِمَرْوياته التي سمعها من شيوخه؛ فيقول: حدثنا فلان عن فلان عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، فيذكر اسم الصحابيّ الذي روى عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

فكتب المسانيد التي سنتكلم عليها هي كتب مذكورة بالأسانيد. والأسانيد -كما نعلم- له طرفان؛ طرف أول من جهة الإمام المصنف؛ كالإمام أحمد، وطرف آخر وهو من عند النبي -صلى الله عليه وسلم- فالطرف من عند النبي -صلى الله عليه وسلم- هو الصحابي؛ فهذا تخريج على الأطراف؛ إن خرّج على جهة النبي -صلى الله عليه وسلم- فيكون مسند، وإن خرّج من جهة الراوي فيكون طريقة أخرى في التصنيف.

لأن بعض الأئمة -كما سنرى- صنّف الكتاب، ورتبه على أسماء شيوخه؛ كما حصل من الطبرانيّ -رحمه الله-، أو يخرجون على المسانيد بصفة من صفات الإسناد؛ لأن الأسانيد لها صفات كثيرة جدا، وهو يعد ربع علم المصطلح الأخير في كتب المصطلح يسمونه لطائف الأسانيد؛ أي الصفات التي يذكرها الأئمة على الأسانيد؛ فمثلا وصف الإسناد بكونه مسلسلا بحالة من حالات الراوي؛ كأن يُحَدّث وهو قائم، كأن يحدث وهو مُشْبِكٌ أصابعه؛ كما شَبّكَ مصعب أصابعه، كأن يكون مسلسلا بالتبسم؛ أن يتبسم كل راوٍ بعد التحديث بالحديث، كأن يكون مسلسلا بالأولِيّة؛ مثل حديث: (الراحمون يرحمهم الرحمن)، فكلّ من نزل المدينة النبوية فأول حديث يسمعه فيها (الراحمون يرحمهم الرحمن)، فيقولون مسلسل بالأولية. أو يكون الإسناد مرسلا، أو يكون الإسناد له وصف معين.

(هذا هو المشهور في المسانيد، وترتيبها. وقد يُطلق المسند عند المحدثين على كتاب مُرتّب على الأبواب، أو الحروف لا على الصحابة، وذلك لأن أحاديثه مسندة، ومرفوعة إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-؛ مثل مسند بقي بن مخلد الأندلسيّ المتوفى سنة ٢٧٦ هـ؛ فإنه مرتب على أبواب الفقه.)

هذا كلام منقول بالواسطة؛ لأن الكتانيّ ما رأى مسند بقيّ؛ لأنه مفقود، وهو أكبر مسند في الدنيا، والذين حصروا مرويات الصحابة إنما حصروها اعتمادا على ما في مسند بقيّ. لما قالوا –مثلاً-: لأبي هريرة من الأحاديث ٣٤٧٠ حديثا؛ جاء هذا الحصر من مسند بقيّ؛ لأن هذا الكمّ من مرويات أبي هريرة ليست في مسند الإمام أحمد. فمسند بقيّ هو أكبر مسند في الدنيا وهو مفقود، وقد تُنُوقِلَتْ بعضُ الأخبار أنه موجود في ألمانيا الشرقية، ولكن لما سُئِل أهلُ الاختصاص؛ قالوا: إنه كلام عارٍ عن الصحة. ونرجو أن يكون هذا الكتاب موجودا ولو بُذِلت فيه المهج والأرواح والأموال؛ لأن مسند بقي يُعَدّ أكبرَ وعاء لسنة النبي -صلى الله عليه وسلم- وهو مفقود إلى الآن.

(وإليك أسماءَ بعضِ المسانيد:

- مسند أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١هـ.
- مسند أبي بكر عبد الله بن الزبير الـحُميديّ المتوفى سنة ٢١٩هـ.
- مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسيّ المتوفى سنة ٢٠٤ هـ.
- مسند أسد بن موسى الأموي المتوفى سنة ٢١٢ هـ.
- مسند مُسدَّد بن مُسَرْهد الأسْدي البصري المتوفى سنة ٢٢٨ هـ.
- مسند نُعيم بن حماد.
- مسند عُبيد الله بن موسى العبسي.
- مسند أبي خيثمة زُهير بن حرب.
- مسند أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي المتوفى سنة ٣٠٧ هـ.
- مسند عبد بن حميد المتوفى سنة ٢٤٩ هـ.).

ذكر نماذج من المسانيد؛ فذكر عشرة مسانيد ولا أدري ما هو المنهج المتبع في ترتيبها. هل كثرة الروايات؟ فإن كان؛ فينبغي أن يكون الترتيب: مسند أحمد، ويليه مسند أبي يعلى الموصلي. ومسند أبي خيثمة زهير بن حرب، ومسند عبيد الله بن موسى العبسي، ومسند نعيم بن حماد، ومسند مسدد بن مسرهد، ومسند أسد بن موسى ليست مطبوعة؛ فلا نعرف خصائصها، ولا قدرها، ولا نعرف كم فيها من المرويات، ولا طريقة الترتيب فيها، وإن كانت طريقة الترتيب في المسانيد واحدة.

فهو –هنا- ذكر مسند أحمد، وذكر أصغر المسانيد بعده وهو مسند الحميدي، ثم ذكر بعدها مسند أبي داود الطيالسي، ومسند أبي داود ضعف أحاديث مسند الحميدي، ومسند الطيالسي من خصائصه أنه وعاء لمرويات شعبة بن الحجاج؛ فإن أبا داود -رحمه الله تعالى- الطيالسيّ سليمان بن داود روى نصف كتابه عن شعبة؛ فمن أراد الوقوف على أحاديث شعبة بن الحجاج؛ فأقرب طريق للوصول إلى مرويات شعبة هو هذا المسند.

والمطبوع من هذه المسانيد المذكورة: مسند أحمد، والحميدي، والطيالسي، وأبو يعلى الموصليّ الذي حققه حسين سليم أسد، ومسند عبد بن حميد منتقى يعني الشيخ مصطفى العدوي -حفظه الله- له "المنتخب من مسند عبد بن حميد"، أما المسند نفسه فغير موجود.

(وسأتكلم عن اثنين من المسانيد، وهما: مسند الحميدي، ومسند أحمد، وذلك لشهرتهما، ولأنهما قد طُبعا؛ فتسهل المراجعة فيهما على كل مراجع. وأبدأ بمسند الحميدي؛ لتقدمه الزمنيّ على مسند أحمد.

- مسند الحميدي:

هذا المسند للحافظ الكبير أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي شيخ البخاري المتوفى سنة ٢١٩هـ).

وأول حديث في صحيح البخاري ما هو؟

(إنما الأعمال بالنيات).

شيخ البخاري فيه الحميدي، ويقولون إن البخاريّ بدأ بشيوخه المكيين؛ لأن الوحي نزل بمكة، ثم ثَنَّـى بأحاديث المدنيين. فالحميدي أكثر البخاري من الرواية عنه. ومسنده مسندٌ صغير متواضع. وجملة ما فيه من الأحاديث كما سنرى ١٣٠٠ حديث. وهو ليس مصدرا واسعا للرواية.

(وهو مصنف ليس بالكبير، ويتألف من أحد عشر جزءا حديثيًا، وهو في النسخة المطبوعة في عشرة أجزاء حديثية. وسبب ذلك اختلاف النسخ في التجزئة. ويشتمل الكتاب على ألف وثلاثمائة حديث حَسَبَ الترقيم في النسخة المطبوعة. والكتاب مرتب على مسانيد الصحابة. إلا أن ترتيب أسماء الصحابة ليس على ترتيب حروف الهجاء، وإنما سلك المؤلف مسلكا آخر؛ فبدأ بمسند أبي بكر الصديق، ثم بباقي الخلفاء الراشدين على ترتيبهم التاريخي، ثم بمسانيد بقية العشرة إلا طلحة بن عبيد الله. والظاهر أنه لم يذكره لأنه لم يرو له من طريقه حديثا).

وهذه السمة واضحة في التصنيف على المسانيد؛ أنهم يبدؤون بذكر العشرة؛ الخلفاء الأربعة، ويكملون بقية العشرة المبشرين بالجنة. وهذا منهج سائد في التصنيف على المسانيد، ثم إن كل مؤلف بعد ذلك يسلك مسلكا مُعَيّنا في الترتيب؛ إما القبائل، وإما البلدان، وإما السّبْق إلى الإسلام.. وغير ذلك من المسالك التي انتهجها أئمة العلم في تصنيف مؤلفاتهم.

الإمام الحميدي -رحمه الله تعالى- شيخ البخاري يروي عن سفيان بن عيينة عن الزهري، هذه كما يقولون في الأسانيد من الآخر من عند النبي -صلى الله عليه وسلم- مالك عن نافع عن ابن عمر، فمن عند الأئمة المصنفين كل إمام مصنف له شيوخ، ومروياته تدور عليهم، فستجد كثيرًا في البخاري وفي غيره الحميدي عن سفيان بن عيينة -وسفيان بن عيينة مكي- عن الزهري؛ لأن سفيان من خواص تلاميذ الزهري الملازمين له؛ كمالك. وسفيان بن عيينة ومالك كفرسيْ رِهان في الرواية عن الزهري. إلا أنهم يقدمون مالكا على سفيان؛ لأنهم حصروا مرويات الاثنين؛ فكان لمالك أربعَة أخطاء في الزهري، وسفيان بن عيينة عشرون خطأ، فستجد هذا كثيرًا: الحميدي عن سفيان عن الزهري؛ فاحفظها لأن هذه ستخدمك في دراسة الأسانيد، وفي دراستك بعد ذلك -إن شاء الله-.

(وأما بقية الأسماء؛ فلم أهتدِ إلى طريقته في ترتيبهم. والظاهر أنه لاحظ أصحاب السابقة إلى الإسلام، ثم أحاديث أمهات المؤمنين، ثم باقي الصحابيات، ثم أحاديث رجال الأنصار، ثم باقي مسانيد الصحابة، ولم أستظهر لها ترتيبا خاصّا؛ فالله اعلم.

وعدد أسماء الصحابة الذين أَسند عنهم الأحاديث في هذا المسند هو مائة وثمانون صحابيّا لم يروِ من طريق عدد كبير منهم إلا حديثا واحدا. وقد طبع الكتاب، ونشره المجلس العلميّ بالباكستان، وحققه وعلّق عليه فضيلة الأستاذ الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي -جزاه الله خيرا، ورحمه الله تعالى-، وقد عُني بتحقيقه، والتعليق عليه عناية جيدة. لكن ظهرت في الطبعة أغلاط، وسقطات كثيرة. وقد رقَّم الأحاديث وهو عمل جيد، ورتب أحاديثه على الأبواب بذكر طرف الحديث، والإشارة إلى رقمه في المسند، وهو عمل يشكر عليه. وحبذا لو رتّب أسماء الصحابة على حروف الهجاء؛ لَسَهَّل على المراجعين فيه، ووفَّر عليهم جهدا كبيرا. وقد طبع الكتاب في مجلدين متوسطيْ الحجم؛ طبع الأول سنة ١٣٨٢ هـ، وطبع الثاني سنة ١٣٨٣ هـ، ولم يطبع الكتاب طبعة أخرى والله أعلم).

هذا كلام الشيخ الطحان في كون الكتاب لم يطبع، ولكنه طُبِع حديثا بتحقيق حسين سليم أسد الذي عمل مسند أبي يعلى الموصلي في مجلدين في طبع دار السَّقّ ًّا بدمشق. وحسين أسد من الباحثين الجيدين الذين لهم نفس طويل في التحقيق، والاهتمام بضبط النص إلى غير ذلك.

(وكيفية العثور على الحديث فيه أن تبحث عن اسم الصحابي المروي من طريقه ذلك الحديث، ثم تفتش عن الحديث داخلَ مسنده، فإن وجدته، وإلا؛ فيكون المصنِّف لم يخرجه فيه، فتلجأ إلى مصدر آخر.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل:

وهو كتاب كبير يشتمل على نحو أربعين ألف حديث..).

يعني بالمكررات والشيخ شاكر -رحمه الله تعالى- من أجلّ الخدمات في العصر الحديث على المسند الخدمة التي قام بها العلامة خاتمة محدثي الديار المصرية الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- فعمل حصرا على مرويات المسند فهي بغير المكررات ٢٨.٠٠٠، وبالمكررات ٤٠.٠٠٠حديث.

(..صنفه الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المتوفى سنة ٢٤١ هـ، ورتبه على مسانيد الصحابة؛ أي روى فيه أحاديث كل صحابي على حدة بغض النظر عن موضوع الحديث. فالجامع بين كل مجموعة من الأحاديث هو الصحابي الذي رواها عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.).

هذه ميزة في المصنفات على المسانيد لا تعدلها ميزة أخرى. فاهتموا بهذا الكلام؛ لأنه مفيد من جهة أنك إذا أردت البحث على ترجمة الصحابة، وليكن مثلاً سمرة بن جندب، أبو ذرّ، حذيفة بن اليمان؛ فإنك تعمد إلى الكتب المصنفة في تراجم الصحابة، وأوسعها كتاب الإصابة للحافظ ابن حجر -كما سنعرف في دورة الأسانيد-.

أنا أريد شيئا معينا في ذلك الصحابي لم تأت به كتب التراجم، وهي علاقة هذا الصحابي بالنبي -صلى الله عليه وسلم-. هذه تحصل عليها من أين؟ وهي غير موجودة أساسا في كتب التراجم.

تلتقطها من بين السطور إذا قرأت مسند هذا الصحابيّ في مسند الإمام أحمد. ليكن مثلاً حذيفة بن اليمان -رضي الله عنه-، وهو مُتَخَصِّص في مرويات الفتن. والنبي -صلى الله عليه وسلم- خَصَّه بأشياء لم يذكرها لغيره؛ كتسمية المنافقين، وكان صاحب سرِّ النبي -صلى الله عليه وسلم-.

فكتب التراجم تذكر الأشياء الكثيرة عن حذيفة لكن إذا قرأت المسند؛ تلتقط من بين السطور خصائص لحذيفة -رضي الله عنه- لم تنصّ عليها كتب التراجم. وهذه لا تراها إلا في المسند باعتباره جمع مرويات ذلك الصحابي في موضع واحد. فيأتي لك بأحاديث أنس كلها، أحاديث ابن عمر كلها. وكلها مرويات ليس فيها مقاطيع، ولا معلقات، ولا مراسيل، ولا موقوفات. فكلها كلام مرفوع للنبي -صلى الله عليه وسلم-.

فقراءة مسند الصحابي من مسند أحمد يعطيك انطباعا خاصّا عن علاقة ذلك الصحابي بالرسول -عليه الصلاة والسلام-. وهذه ميزة لا توجد في غير المسانيد؛ لأن الكتب الأخرى المصنفة على الموضوعات حديث عن ابن عمر والذي بعده عن أبي هريرة، والذي بعده عن أبي سعيد.. وهكذا. أما هذه المسانيد فأنت تعيش مع الصحابي تستخرج خصائصه الشخصية من خلال مروياته.

(لكنه لم يرتب أسماء الصحابة على نسق الحروف المعجم، وإنما راعى في ترتيب أسمائهم أمورا متعددة؛ منها أفضليتهم، ومنها مواقع بلدانهم التي نزلوها، ومنها قبائلهم.. وهكذا. وربما جعل أحاديث بعضهم في أكثر من موضع؛ لذلك فإن من يريد معرفة مسند صحابي ما؛ فإنه يحتاج إلى التفتيش عنه في فهارس الأجزاء كلها حتى يهتدي إلى موضعه.

وقد سهل ناشر المسند وهم أصحاب المكتب الإسلامي، ودار صادر ببيروت حينما صوروه سنة ١٣٨٩ هـ الموافق ١٩٦٩م عن الطبعة الميمنية بالقاهرة، فألحقوا بالطبعة المصورة فهرسا لأسماء الصحابة مرتبا على نسق حروف المعجم، وأمام اسم كل صحابي رقم الجزء والصفحة، وذكروا أن الشيخ ناصر الدين الألباني -رحمه الله تعالى- كان قد أعدّ هذا الفهرس لنفسِه؛ لتسهل عليه المراجعة في المسند. وقد أثبتوا هذا الفهرس في أول الجزء الأول من المسند.).

هذه خدمة قام بها علامة زمانه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله تعالى- وهو يستخدم المسند وجد الوقوف على أحاديث الصحابي فيه قدر من الإزعاج ويحتاج إلى أن يفتش المجلدات الستة للطبعة القديمة الميمنية الموجودة معنا هنا. فيحاج إلى أن ينظر في الستة ليعرف أين يوجد اسم الصحابي، فعمل فهرسا لنفسه؛ قال -مثلاً-: أبو بكر من صفحة ١ إلى صفحة ١٥، عمر من ١٥.. وهكذا حتى مرّ على المجلدات الستة، ورتب أسماء هؤلاء الصحابة على حروف ألف باء.

فإذا أراد الرجوع إلى حديث سهل بن سعد، فيأتي بحرف السين: سهل بن سعد في الجزء الثالث صفحة كذا، فيرجع إليه بقدر من السهولة واليسر.

لكن المسند -بفضل الله تعالى- خُدم بعد ذلك خدمات فائقة ورائقة؛ منها: هذه الخدمة الجليلة التي قام بها الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- في شرحه على المسند، ولم يتمه والشيخ شاكر -رحمه الله- راعى وهو يطبع الكتاب ألا يحرم القارئ -إن لم تكن عنده نسخته- بالرجوع إلى النسخة الأصل الست مجلدات؛ فتجد على هامش الكتاب الجزء والصفحة في الطبعة الأصلية، فتجد في اليسار ذكر –مثلاً- ٢٠/١ يعني هذا الحديث الذي هو في صفحة ١٢٣ من المجلد الأول في نسخته موجود في صفحة عشرين من النسخة الأصلية التي هي النسخة الميمنية الستة مجلدات. وهذا تجده في كل الأجزاء التي شرحها الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله تعالى رحمة واسعة-، وصدّر المسند بذكر ثلاثة كتب من الكتب التي لها عناية بمسند أحمد؛ منها: "خصائص" المسند لأبي موسى المديني، و"ذكر المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد" لابن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣ هـ، وذكر في مقدمة التحقيق ترجمة الإمام أحمد من "تاريخ الإسلام" للحافظ الذهبي؛ كمقدمات للكتاب ومات -رحمه الله تعالى رحمة واسعة- ولم يكمل الكتاب.

ثم جاء العلامة شعيب الأرناؤوط؛ فخرَّج المسند في طبعة رائقة في خمسين مجلدا. وقام بشرح المشكل، وخرج الأحاديث، وحكم عليها وتكلم على الغريب، وبين قدرا يسيرا من فقه الأحاديث في هذه الطبعة الرائقة. وتقام الآن -

ولله الحمد- خدمة أخرى جليلة على المسند جمعية المكنـز الإسلامي تطبعه طبع نصفه، والباقي يطبع قريبا -إن شاء الله-؛ لأنهم عثروا على مخطوطات، وفي إحدى المخطوطات ساقط من مسند أبي سعيد ٢٧٦ حديثا، وكذلك في مسند أنس قرابة ١٦ حديثا في موضع واحد.. إلى غير ذلك من الخدمات الجليلة التي قيض الله تعالى لمسند الإمام أحمد.
لأن الإمام -رحمه الله- قال لابنه عبد الله: يا عبد الله!! احتفظ بهذا المسند؛ فإنه سيكون للناس إماما. وحقق الله –تعالى- كلمة الإمام أحمد؛ فالمسند –الآن- أكبر وعاء لسنة النبي -صلى الله عليه وسلم- من جهة الكمّ الهائل من الروايات إذا استثنينا معجم الطبراني الكبير؛ لأن "المعجم الكبير" للطبراني فيه –أيضا- كمّ هائل قد تزيد عن مسند أحمد لكن الطبراني طريقة تصنيفه ومروياته المسند يُقَدَّم عليها من جهة الصحة.

أيضا الشيخ حمدي بن عبد المجيد السلفي -حفظه الله تعالى- له خدمة جيدة على المسند، وهي: فهرس في ثلاث مجلدات لمسند أحمد لكنه نادر، وغير موجود بوفرة. وهو من أجمل الخدمات من ناحية الفهرسة لمسند الإمام أحمد -رحمه الله-، وتوالت الخدمات على المسند بشكل جيد بفضل الله -سبحانه وتعالى- وتوفيقه لهذا الإمام الذي يعد إمام أهل السنة بلا منازع.

(فمن أراد تخريج حديث عرف اسم الصحابي الذي رواه؛ فليراجع أولا هذا الفهرس المشار إليه؛ ليعرف بسرعة موضع مسند هذا الصحابي من الجزء والصفحة، ثم ليراجع في مسند هذا الصحابي حتى يعثر على الحديث إن كان قد رواه الإمام أحمد في المسند، وإلا؛ فليبحث عنه في مصدر آخر. هذا، وقد اشتمل المسند على ٩٠٤ من مسانيد الصحابة منها مسانيد بلغت مئات الأحاديث؛ كمسند أبي هريرة، والمكثرين من الصحابة، ومنها مسانيد لا تشمل إلا حديثا واحدا، ومنها مسانيد بين ذلك. وقد ابتدأ المصنف بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة مقدما أبا بكر الصديق، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليًّا.).

ولأبي بكر -رضي الله عنه- في مسند أحمد ٨١ حديثا، ولعمر -رضي الله عنه- ٣١٧، ولعثمان ١٦٢، ولعليّ ٨١٨. فهذه جملة أحاديث الخلفاء الأربعة -رضي الله عنهم-.

(.. ثم بقية العشرة -رضي الله عنهم-، ثم ذكر حديث عبد الرحمن بن أبي بكر، ثم ثلاثة أحاديث لثلاثة من الصحابة، ثم مسانيد أهل البيت فذكر أحاديثهم.. وهكذا حتى انتهى بحديث شداد بن الهاد -رضي الله عنه-، وقد طبع الكتاب في ستة مجلدات.).

وتوالت الخدمات، والطبعات على مسند الإمام -رحمه الله ورضي عنه-؛ فمهم جدا إذا أردت أن تستخرج حديثا من مسند أحمد؛ فعليك بالفهارس الخادمة. فنسخة شعيب فيها فهرس في الآخر خمسة مجلدات. وتدخل معها في نفس الإحالات نسخة الشيخ شاكر خدمها وقام بخدمة عليها الشيخ حمدي السلفي في الفهرس الذي أعده لأحاديث المسند.
(

المعاجم

- كلمة تعريفية:

المعاجم جمع معجم. والمعجم في اصطلاح المحدثين: الكتاب الذي تُرتّب فيه الأحاديث على مسانيد الصحابة، أو الشيوخ، أو البلدان، أو غير ذلك.

والغالب أن يكون ترتيب الأسماء فيه على حروف المعجم، والذي يَعنينا –هنا- المعاجم المرتبة على مسانيد الصحابة فقط.

- أشهر المعاجم:

والمعاجم كثيرة وأشهرها ما يلي:

-المعجم الكبير لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى سنة ٣٦٠ للهجرة. وهو على مسانيد الصحابة مرتبين على حروف

المعجم، عدا مسند أبي هريرة؛ فإنه أفرده في مصنف. ويقال: إن فيه ستين ألف حديث، وفيه يقول ابن دِحْيَةَ: هو أكبر معاجم الدنيا. وإذا أُطلق في كلامهم المعجم؛ فهو المراد، وإذا أريد غيرُه؛ قُيِّـدْ.).

الإمام الطبراني -رحمه الله تعالى- سليمان بن أحمد أبو القاسم -رحمه الله- صنف المعاجم الثلاثة: المعجم الكبير، والمعجم الأوسط، والمعجم الصغير. والطبراني -رحمه الله تعالى- من خمسة معدودين من كبار المحدّثين المعمِّرين، عاش مائة سنة، الهجيمي، والطبراني، وابن مندة، وجماعة من كبار المحدّثين كانت أعمارهم طويلة، ومعنى أن الإمام مُعَمِّرٌ أنه ستدور عليه أسانيد الدنيا؛ أي إذا عاش –مثلاً- مائة سنة، فمعنى ذلك أنه إذا سمعه طالبُ علم عنده عشر سنوات ويصح تحمل الصغير، يعني يقولون: ابن خمس يتحمل؛ استنادا إلى قصة محمود بن الربيع؛ قال: (عَقَلْتُ من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مَـجَّةً مَجَّها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو)؛ فيقولون: ابن خمس يتحمل ويؤدي إذا بلغ، فإذا قلنا: إن طالب علم عنده عشر سنوات، وكانوا موجودين بين المحدثين وجود كثرة

ولا يُستنكر هذا، ولا يُستغرب أن الرجل يدفع بولده إلى حلقة من حلقات المحدثين الكبار؛ كشعبة، والأعمش، والطبراني وغيرهم من سادات الدنيا وأئمة الحديث، فيسمع وهو صغير.

فمعنى ذلك : أن وجود الطبراني حلقة وصل بينه وبين أكابر شيوخه. لو قلنا مثلاً : أن الطبراني سمع من رجل وله أيضاً من السن عشر سنوات، يعني الطبراني كان عنده عشر سنوات وسمع من محدث في آخر حياته ثم جاء الطبراني فعاش تسعين سنة، وجاء طالب علم عنده عشر سنين فسمع من شيخ الطبراني الكبير، فمعناه أن بين هذا التلميذ الذي عنده عشر سنوات وشيخ شيخ الطبراني فوق المائتين سنة.

ما الذي اخترق هذه المساحة الزمنية في الرواية؟

كِبَرُ سِنّ الطبراني.

فالإمام الذي عَمَّر كان يُرحل إليه من آخر الدنيا مثل -في المتأخرين- أبي الطاهر السِّلَفي. فأبو الطاهر السلفي كان جاء من دمشق مارًّا بمصر ليسمع نسخة يحيى بن يحيى لرواية الموطإ = موطإ مالك برواية يحيى بن يحيى، فنـزل بالإسكندرية، وحدّث بها، فأعجب به أهل الإسكندرية. وكانوا على دراية بمنزلة أهل العلم. فقالوا: قَيِّدُوا هذا الرجل، فزَوَّجُوه، فأقام فيهم وما رحل إلى تونس، ولا رجع إلى دمشق، ومات ودُفن بالإسكندرية. لكنه معمر عاش أيضا أكثر من مائة سنة.

فهؤلاء الأئمة كان وجودهم يُبحث عنه، ويُرحل إليه، وتجتمع الدنيا عليهم من أجل تحصيل مرويَّاتهم. لماذا؟

لأن إسناده عالٍ جدا. ومسألة العلو والنـزول في الأسانيد كانت مسألة بالغة الأهمية عند المحدثين. ولذلك فالإمام مسلم -رحمه الله- تسامح بعض التسامح وبعض التساهل في أنه خرّج حديث –مثلاً- سُوَيْد بن سعيد، مع أن الإمام يحيى بن معين كَذَّبه، وقال: كذّاب ولو كان لي سيف وفرس؛ لغزوته. ومع ذلك خرّج له مسلم. لماذا؟ وأبو حاتم وأبو ذرعة لَمّا عرض الإمام مسلم عليهما الصحيح لينظرا فيه كان من الأشياء التي عَلّموا عليها لمسلم كخطإٍ في كتاب كيف يخرج حديث سويد بن سعيد؟

فهو اعتذر وقال: هذا الحديث الذي رويته عن سويد عندي لكنه بنـزول. مامعنى بنـزول؟

أي عدد رواة إسناده أكثر. فإذا كان الإمام مُعمّر فمعناها أن الذي سيروي عنه سيكون إسناده عاليا؛ لأنه سيوفر له مساحة زمنية كبيرة.

فكان الطبراني من هؤلاء الأئمة المعدودين في العالم الذين تكثر الرحلة إليهم من أجل علو إسناده. لماذا؟ لأنه كان مُعمّراً.

فصنف الإمام الطبراني رحمه الله معاجمه الثلاثة: المعجم الكبير وهو موجود عندنا في خمس وعشرين مجلدا، والمعجم الأوسط وهو روحُه كما كان يقول: هذا الكتاب روحي ، يعني خلاصة عمر وتجارب وخبرة الطبراني أودعها في المعجم الأوسط، ثم المعجم الصغير الذي هو عبارة عن جزأين في مجلد واحد.

رتب المعجم الكبير الذي هو خمسة وعشرون مجلدا وناقص، ولا يزال المعجم الكبير إلى اليوم غير مكتمل. وعلمت من بعض المهتمين بأن الشيخ حمدي السلفي -حفظه الله تعالى- جهَّز مجلدين من المفقود من المعجم الكبير للطبراني والعمل جارٍ على طباعتها. فوجود مثل هذا الشيء المفقود من كتاب ضخم يمثل أكبر وعاء للسنة منافساً لمسند الإمام أحمد -رحمه الله- يعد شيئا ضخما عظيما.

رتب الإمام الطبراني المعجم الكبير على أسماء الصحابة مثل الإمام أحمد. وأما المعجم الأوسط فإنه عَجَبٌ، فترتيب المعجم الأوسط للطبراني يدلك على إمامة عظيمة لهذا الرجل.

أتدري كيف رتب الكتاب؟

رتب الكتاب على مرويات شيوخه.

ما معنى مرويات شيوخه؟

هو له ألف شيخ مُرَتّبينَ على حروف ألف باء له في "الأحمدون" –مثلاً- عشرون شيخ اسمه أحمد. وله عن كل شيخ عشرة أحاديث أودعهم في هذا المعجم. فلما انتهى من حرف الألف أتى بأسماء الشيوخ الذين يبدؤون بحرف الباء، وحرف الثاء، وحرف الجيم.. وهكذا حتى وصل إلى حرف الياء. كل شيخ من هؤلاء له عنه رواية. فأسماء الرواة مرتبين على حروف ألف باء في كل اسم منهم مجموعة من الشيوخ ولكل شيخ جملة روايات. فأمر كالأسطورة ويدلك على إمامة وعبقرية في هذا العلم، ومكانة للإمام الطبراني -رحمه الله تعالى- لا تُبارى ولا تنافس.

فتجد –مثلاً- في المعجم الأوسط يقول: "باب من اسمه أحمد" حدثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الـحُوطِي. وذكر حديث أبي سعيد: (أمتي أمة مرحومة) وهو أول حديث في الكتاب. هذا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة. ثم قال في الحديث الثاني: حدثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة، ثم بعده الحديث الثالث، والرابع، والخامس، والسادس، والسابع، والثامن، والتاسع، والعاشر، والحادي عشر، والثاني عشر. هذا أول راو له عنه إلى الآن فذكر له من الروايات ثلاثين حديثا. والمعجم الأوسط –أساسا- صُنِّف للتفرّدات؛ أي غرائب، وأحاديث علل، فإعجاز إلى إعجاز إلى إعجاز؛ أن

يُرَتِّب الكتاب على أسماء شيوخه له عن كل شيخ كمية روايات وهذه الروايات في أصل توصيفها أنها أحاديث أفراد، وأحاديث غرائب.

ولذلك في المعجم الأوسط الطبراني -رحمه الله تعالى- من براعته -وهذه مسألة سائدة في كل مرويات المعجم الأوسط-؛ إذا روى الحديث؛ يقول: لا يُروى هذا الحديث عن فلان إلا بهذا الإسناد، وتفرّدَ به فلان، وهذا في كل حديث.

فهذه براعة وإمامة من الطبراني -رحمه الله تعالى- لا تبارى في أئمة الدنيا، وأئمة الحديث. وكأنه حاسب آلي أو أكثر من الحاسب الآلي.

ثم اختصر هذا المعجم الذي هو عشر مجلدات في المعجم الأوسط؛ فأخذ من كل شيخ حديث واحد، يعني أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة ذكر له حديث ثم الذي يليه ثم الذي يليه حتى انتهى من ذكر شيوخه كلهم لكن لكل شيخ حديث واحد وليس جملة مرويات أو كل ما رواه عنه الذين ذكرهم في الوعاء الأكبر وهو كتاب المعجم الأوسط.

(المعجم الأوسط له أيضا:

وهو مرتب على أسماء شيوخه وهم قريب من ألفي رجل).

شيوخه ألفان شيخ، وأنت إذا سألت الطالب اليوم عن شيوخه لا يكاد يذكر خمسة بالكاد.

(ويقال: إن فيه ثلاثين ألف حديث.

المعجم الصغير له أيضا:

خَرَّجَ فيه عن ألف شيخ من شيوخه يقتصر فيه غالباً على حديث واحد عن كل واحد من شيوخه.

معجم الصحابة: لأحمد بن علي بن لال الهمداني المتوفى سنة ٣٩٨ للهجرة.

معجم الصحابة: لأبي يعلى أحمد بن علي الموصليّ المتوفى سنة ٣٠٧ للهجرة).

أيضاً معجم الصحابة لابن قانع وهو مطبوع في ثلاث مجلدات فهذه المعاجم أشهرها على الإطلاق وهو موضوع درسنا، وتجد وعاء أكبر لأحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم- "المعجم الكبير" للطبراني والأوسط له، ثم معجم ابن قانع. أما المعاجم؛ معجم ابن لال ومعجم الصحابة لأبي يعلى الموصلي ليست مطبوعة ولا نعرف عنها.

هنا في المعجم الكبير وهو خمسة وعشرون مجلدا، ومجلدان كبيران للمعجم بحيث إذا أردت أنت حديثا فالأحاديث مرتبة فيها على حروف ألف باء هذا كله في حرف الألف ومن الألف إلى الحاء الذي هو المجلد الثالث عشر والرابع عشر جزآن في مجلد، ثم الخامس عشر والسادس عشر من بقية حرف الحاء إلى آخر حرف الياء. وهذه خدمة جيدة أيضاً لكتاب المعجم الكبير لمن أراد الرجوع إلى أي حديث يظن أنه في المعجم، ونكتفي اليوم بهذا المقدار ونكمل -إن شاء الله تعالى- طريقة الأطراف في محاضرة الغد -إن شاء الله تعالى- والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وآله وسلم.

يقول: هل يوجد كتاب مصنف في الحديث مرتب على الصحة؟.

أحاديث مرتبة على الصحة في كتب التخريج؟

أي نعم.

إن كان فالسلسلة الصحيحة للشيخ الألباني -رحمه الله تعالى رحمة واسعة-، وجرّدها الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان فاختصر السلسلة الصحيحة كلّها في مجلد واحد ويذكر الحديث، ثم موضعه من السلسلة الصحيحة لمن أراد أن يتوسع في ذكر العلل، أو أسباب الصحة، أو الكلام على الرواة. لكن الشيخ مشهور -حفظه الله تعالى- جرد السلسلة الصحيحة وذكر الحديث كاملاً، وموضعه من الأصل؛ ليكون سهلا لمن شاء أن يبحث عن حديث مرتب على الصحة. هذا الذي أعلمه من كتب الأحاديث المصنفة على الصحة، ولا أعلم إلا هذا الجهد الذي قام به الشيخ مشهور على السلسلة الصحيحة للألباني.

يقول: تكلمتم عن مسند الإمام أحمد ثم تكلمتم عن معجم الطبراني الكبير. فما الفرق بينهما؟ الذي يظهر أنه لا فرق بينهما؟.

لا فرق، فالمعجم الكبير مرتب على أسماء الصحابة، وكذلك مسند الإمام أحمد مرتب على أسماء الصحابة، لا فرق بينهما في طريقة التصنيف.

لماذا سماه المعجم، ولم يسمه المسند؟.

المعجم لفظ أوسع من المسند، فقد يكون المعجم مرتب على على أسماء الصحابة، وقد يرتب على أسماء شيوخ الراوي، فهذا معجم وهذا معجم، أما إذا ذكر الإسناد فكلمة المسند استعمالها في الأعم الغالب على الأحاديث المرتبة على أسماء الصحابة.

أسئلة الدرس:

السؤال الأول: عرف بالمسانيد، واذكر أشهرها، ثم عرّف بمسند الإمام أحمد تعريفاً تفصيلياً.

السؤال الثاني: عرف بالمعاجم، واذكر وصفاً تفصيلياً لمعجمي الطبراني الكبير، والأوسط.

يقول: الإمام أحمد في ترتيبه للمسند عندما ذكر أحاديث الصحابي لم يراعِ ترتيبها الفقهي؛ أحاديث في الطلاق، ثم في الطهارة.

المسانيد لم ترتب أحاديث ذاك الصحابي على الموضوعات، إنما هو ترتيب كيفما اتفق.

الشيخ "الساعاتي" -رحمه الله تعالى- "أحمد بن عبد الرحمن" والد حسن البنا رتب "مسند أحمد" على الأبواب الفقهية؛ ليخدم الفقيه والكتاب مطبوع لكنه نادر الوجود. لكن الإمام أحمد في طريقة تصنيفه إنما راعى التصنيف على أسماء الصحابة، ولم يرتب داخل الكتاب ترتيباً فقهياً.

يقول: سمعنا أن الإمام أحمد هناك تكملة لابن عبد الله وتكملة للقطيعي.

هذا داخل المسند أفردها بالنشر أستاذنا الدكتور عامر حسن صبري. فصنع زيادات عبد الله بن أحمد على مسند أبيه. وهو كتاب مطبوع وموجود.

مفردة عن المسند؟.

هي أُخذت من المسند، وهي قليلة ستة وثلاثون حديثا، أو أربعون حديثا وليست بالكثيرة، وهي الزيادات التي وجدها عبد الله بخط أبيه، أو الأحاديث التي رواها عبد الله بن أحمد عن غير أبيه، فهذا كله موجود. والدكتور عامر حسن صبري له عناية بهذه الجزئية من العلم؛ فينظر في كتابه.

الدرس العاشر
كتب الأطراف

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.
كنا في محاضرة الأمس بدأنا في الطريقة الثالثة من طرق الاستخراج، وهي التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة. وقلنا إن الكتب المساعدة في هذا الأمر كتب المسانيد والمعاجم والأطراف. وتكلمنا بالأمس على مسند الإمام أحمد، وطريقة ترتيبه واستخراج الحديث منه، والكتب المساعدة له من الفهارس وغيرها. وتكلمنا عن المعاجم، فذكرنا معاجم الطبراني الثلاثة؛ المعجم الكبير والأوسط والصغير. والليلة بمشيئة الله -سبحانه وتعالى- يكون كلامنا عن النوع الثالث من الكتب المساعدة وهي كتب الأطراف، ويقتصر كلامنا فيها -إن شاء الله تعالى- على وجه التفصيل على كتاب "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف". فنبدأ بذكر حقيقتها، وترتيبها إلى غير ذلك من الكلام النظري، ثم ندخل -إن شاء الله- بعد ذلك على التطبيق العملي، وهو التخريج من كتاب "تحفة الأشراف".
قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (
كتب الأطراف
حقيقتها:
كتب الأطراف هي نوع من المصنفات الحديثية اقتصر فيها مؤلفوها على ذكر طرف الحديث الذي يدل على بقيته، ثم ذكر أسانيده التي ورد من طريقها ذلك المتن، إما على سبيل الاستيعاب، أو بالنسبة لكتب مخصوصة. ثم إن بعض المصنفين ذكر أسانيد ذلك المتن بتمامها، وبعضهم اقتصر على ذكر شيخ المؤلف فقط).
إذن فهي لا تكون أطراف إلا بذكر طرف من الحديث، ثم إن المنصف صاحب الكتاب الذي خرّج الأحاديث على الأطراف يذكر طرفا من الحديث كإشارة إليه وجل تركيزه واجتهاده وسعيه على أسفل وهو الكلام على أسانيد ذلك المتن. إما من طريق كتاب بعينه، أو من أكثر من كتاب؛ كالكتب الستة، أو غيرها، أو العشرة كما سنعرف -إن شاء الله تعالى- فيما يأتي.
(ترتيبها:
أمّا ترتيبها فالغالب أن مؤلفيها رتبوها على مسانيد الصحابة، مرتبين أسماءهم على حروف المعجم؛ أي يبدؤون بأحاديث الصحابي الذي أول اسمه ألف، ثم باء وهكذا. وربما رتبها بعضهم وهو قليل على الحروف بالنسبة لأول المتن؛ كما فعل أبو الفضل ابن طاهر في كتاب "أطراف الغرائب والأفراد" للدارقطني؛ فقد رتبه على حروف المعجم بالنسبة لأوائل المتن وكذلك فعل الحافظ محمد بن علي الحسينيّ في كتابه "الكشاف في معرفة الأطراف".
معنى الأطراف:
الأطراف جمع طرف، وطرف الحديث معناه الجزء من متنه الدَّال على بقيته، مثل قولنا حديث: (كلكم راع)، وحديث (بني الإسلام على خمس)، وحديث (الإيمان بضع وسبعون شعبة)، وهكذا.
عددها:
وكتب الأطراف كثيرة، ومن أشهرها:
- "أطراف الصحيحين" لأبي مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقيّ المتوفى سنة ٤٠١هـ.
- "أطراف الصحيحين" لأبي محمد خلف بن محمد الواسطيّ المتوفى سنة ٤٠١ هـ أيضا.
- "الإشراف على معرفة الأطراف"؛ أي أطراف السنن الأربعة للحافظ أبي القاسم عليّ بن الحسن المشهور بابن عساكر الدمشقي المتوفى سنة ٥٧١ه).
هذه الثلاثة في حدود معرفتي لم تطبع إلى الآن؛ كتاب "الأشراف على معرفة الأطراف" للحافظ ابن عساكر لا يُعرف مطبوعا = لا يزال مخطوطا، وكذلك لا علم لي بـ "أطراف الصحيحين" لابن خلف الواسطي، ولأبي مسعود الدمشقي أيضا لا تزال -في حدود دائرة معلوماتي- في عداد المخطوطات. وبعد ذلك "تحفة الأشراف" و"إتحاف المهرة" للحافظ ابن حجر هذه مطبوعة ومتداولة، وكذلك كتاب البوصيري، وذخائر المواريث.
(
- "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف"؛ أي أطراف الكتب الستة للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن الـمِزِّيّ المتوفى سنة ٧٤٢ هـ.
- "إتحاف المهرة بأطراف العشرة" للحافظ أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ المتوفى سنة ٨٥٢ هـ.
- "أطراف المسانيد العشرة" لأبي العباس أحمد بن محمد البوصيري المتوفى سنة ٨٤٠ ه).

كتاب "إتحاف المهرة بأطراف العشرة" للحافظ ابن حجر، وكتاب "أطراف المسانيد العشرة" للبوصيري قد يظن الباحث أو الطالب أنهما كتاب واحد، أو يخدمان في اتجاه واحد لكن الحقيقة أن جملة ما في الكتابين من المصادر التي قاموا بخدمتها إحدى وعشرين كتابا. فكتاب الحافظ بن حجر "إتحاف المهرة بأطراف العشرة" هذه العشرة هي: موطأ مالك، مسند الشافعي، مسند الإمام أحمد، مسند الدارمي، سنن الدارمي، صحيح ابن خزيمة، المنتقى لابن الجارود، صحيح ابن حبان، مستدرك الحاكم، مسند أبي عوانة، سنن الدارقطني، معاني الآثار للطحاوي، فهذه إحدى عشر كتابا. وهم ذكروا صحيح ابن خزيمة على أساس أنه كتاب لم يكتمل فالقدر المطبوع من صحيح ابن خزيمة أربعة مجلدات هذه تساوي –تقريبا- ربع الكتاب فقط لا غير. فلذلك ذُكِرَ تجاوزا، وإلا؛ فهو كتاب غير مكتمل.

وأما أطراف المسانيد العشرة للبوصيري؛ فجهده فيها منصب على أطراف مسند أبي داود الطيالسي، ومسند الحميدي، ومسند مسدد بن مسرهد، ومسند محمد بن يحيى العدني، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند أحمد بن منيع، ومسند عبد بن حميد، والحارث بن أبي أسامة، ومسند أبي يعلى الموصلي.

ترى في جهد الإمام البوصيري أن جل الكتب التي قام بخدمتها وعمل عليها أطرافا في كتابه. هذه وعاء للكتب المفقودة. فالآن –مثلاً- مسند محمد بن يحيى العدني لا نعرفه. ومسند إسحاق وُجد منه جزء طبع في خمسة مجلدات وغير مكتمل. ومسند أحمد بن منيع، ومسند عبد بن حميد المنتقى الذي صنعه الشيخ مصطفى العدوي، الحارث بن أبي أسامة القدر الموجود منه أطراف للهيثمي، مسند مسدد بن مسرهد غير موجود وجود أطراف هذه الكتب، وكون البوصيري يقول إن هذا الحديث عند مسدد أو عند محمد بن يحيى العدني؛ فهذا وعاء مهم جدا جدا كمكان لأحاديث الكتب المفقودة. نفس الكلام عند الحافظ ابن حجر إلا أن الكتب التي عمل أطرافها كلها الحمد لله مطبوعة؛ فلا يقال إن هذا كتاب يُستغنى عنه خاصة كتاب البوصيري. لماذا؟

لأن جهده على كتب معظمها مفقود والكتابان لا غنى عنهما لطالب العلم الذي يبحث عن الأسانيد، ويبحث في السنة إلى غير ذلك.

مسند أبي بكر بن أبي شيبة في الأول ولا في الثاني؟

في الثاني مع..

البوصيري في المسانيد العشرة

مسند ابن أبي شيبة مطبوع لكن أقصد البوصيري الخدمة التي فعلها في الأطراف عمل جهدا على كتب ليست موجودة بأكملها، أو مفقود قدر كبير منها؛ كمسند مسدد، ومحمد بن يحيى العدني، وإسحاق، وأحمد بن منيع، وقدر من مسند عبد بن حميد، والحارث بن أسامة. فهذه أشياء معظمها مفقود، أو موجود منها قدر يسير، والباقي لا يعرف أين هو. فهذا يعتبر وعاء لشيء مفقود فمهم جدا تحصيل مثل ذلك لطالب الحديث.

(-"ذخائر المواريث في الدلالة على مواضيع الحديث" لعبد الغني النابلسي المتوفى سنة ١١٤٣ هـ.

فوائدها:

لكتب الأطراف فوائد متعددة أشهرها ما يلي:

- معرفة أسانيد الحديث المختلفة مجتمعة في مكان واحد. وبالتالي معرفة ما إذا كان الحديث غريبا، أو عزيزا، أو مشهورا.)

يعني هي الفائدة التي في الأول التي هي معرفة الأسانيد الحديث المختلفة مجتمعة في مكان واحد. هذه فائدة لا يستهان بها؛ لأنك في الطريقتين الماضيتين أنت تستخدم المعجم المفهرس أو تستخدم ما قبل ذلك الجامع الصغير، أو موسوعة أطراف الحديث لزغلول يحيلك، وتقعد تكتب في الأسانيد، وتقارن بينها، وتوازن.

وفي التحفة -هنا كما سنرى- الأسانيد كلها أمام عينيك؛ فيقول: رواه فلان رواه البخاري –مثلاً- عن محمد عن مسدد عن محمد بن بشار عن شعبة وفلان عن فلان. فالأسانيد كلها أمام عينيك وتستطيع التأمل فيها والنظر بدلا من أن تأتي بالكتاب الأصلي، وتخرج منه. فتكتب ثم تأخذ في المقارنة.

نعم الكتب التي خدمت عدد ليس بالكثير لا يستوعب عادة يستفيد الباحث في جزئية معينة من الحديث الذي يريد تخريجه لكنه على أية حال جزء لا يُستهان به. وبالتالي الأسانيد إذا كانت أمام عينيك فيقول وبالتالي معرفة ما إذا كان الحديث غريبا أو عزيزا أو مشهورا تبين لك الطرق وتعرف المدارات وتعرف هذا الحديث فيه تفرد. هذا الحديث فيه كثرة. تعرف ما إذا كان الحديث مشهورا. إذا كان الحديث غريبا إلى غير ذلك من الفوائد الإسنادية التي نبدأ من اليوم -إن شاء الله- في التنبيه عليها ودراستها.

(

- معرفة من أخرج الحديث من أصحاب المصنفات الأصول في الحديث والباب الذي أخرجوه فيه.

- معرفة عدد أحاديث كل صحابيّ في الكتب التي عمل عليها كتاب الأطراف.

تنبيه: ينبغي أن يعلم أن كتب الأطراف لا تعطيك متن الحديث كاملا كما هو واضح. كما أنها لا تعطيك لفظ الحديث ذاته في الكتب التي يشملها كتاب الأطراف. وإنما تعطيك المعنى الموجود في تلك الكتب. وعلى المراجع الذي يريد متن الحديث كاملا باللفظ نفسه أن يرجع إلى المصادر التي أشارت إليها كتب الأطراف. فهي بمثابة دليل على مكان وجود تلك الأحاديث، وليست كالمسانيد التي تعطيك الحديث كاملا، ولا تحوجك للرجوع إلى مصدر آخر.)

طبعا نحن ننبه في كل مرة أن كل كتاب له خصائص، وكل كتاب يستفاد منه فائدة ليست في غيره.

فاليوم كتب الأطراف ميزتها، وفائدتها الكبرى أنها تجمع لي الحديث بجميع طرقه من الكتب الستة، وخاصة تحفة الأشراف في مكان واحد. فهذا كشاف الباحث، أو المتمرس في دراسة الحديث يقع في قلبه انطباعات معينة عن الرواية بشكل سريع، ومثمر عند نظره في كتاب مثل :تحفة الأشراف". فنرى كتاب تحفة الإشراف، وكيفية البحث فيه.

(

"تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف"

مصنفه:

الحافظ جمال الدين أبو الحجّاج يوسف بن عبد الرحمن المزيّ المتوفى سنة ٧٤٢ ه)

المزي الحافظ يوسف بن عبد الرحمن -رحمه الله تعالى- من خواصّ تلامذة شيخ الإسلام ابن تيمية هو والحافظ ابن كثير. والاثنان دمشقيان من بلد واحدة. وكانت إليهما الرحلة من الآفاق لأخذ علم الحديث. والمزي -رحمه الله تعالى- ليس مُكثرا من التصنيف والمشهور أن للمزي كتابيْن؛ كتاب "تحفة الأشراف" وكتاب "تهذيب الكمال" الذي طبع بتحقيق بشار عواد معروف في ٣٥ مجلدا. فليس له إلا هذان الكتابان من يوم صنفهما المزي إلى اليوم وإلى أن تقوم الساعة -إن شاء الله تعالى- حاجة طلبة العلم إليهما ماسة لا يُستغنى عنهما بحال من الأحوال. ومهما حصل تطور في دراسة السنة وعلم الحديث والإلكترونيات وغير ذلك إلا أنها بحال من الأحوال هذان الكتابان متصدران قائمة اهتمام طالب الحديث.

تهذيب الكمال هو كتاب الكمال لعبد الغني المقدسيّ في أسماء الرجال. فهذبه المزي وأضاف وزاد أشياء، وطبع بتحقيق بشار عواد في ٣٥ مجلد. وقبل طبع هذا الكتاب وهو طبع تقريبا قبل ١٥سنة قبل طبع هذا الكتاب كان الباحثون في حيرة. لماذا؟

لأنه لا يمكن تعيين الراوي إلا باستيعاب جميع تلامذته وشيوخه. وهذه مسألة -إن شاء الله- نتوسع في الكلام عليها عند دراسة الأسانيد. لكن أقول إن المزي -رحمه الله تعالى- صنف كتابين هما غرة في جبين الدهر؛ "تحفة الأشراف"، و"تهذيب الكمال بأسماء الرجال" وهم أسماء الرواة الذين لهم أحاديث في الكتب الستة.

فالمزي -رحمه الله تعالى- كان إماما بارعا في الرواية، ومعرفة العلل، والأسانيد حتى إنهم -كما في ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى في المجلد العاشر- يقول السبكي وهي شهادة من مثل السبكي -رحمه الله تعالى- كان بين المدرستين عداوة شرسة؛ مدرسة الأشاعرة، ومدرسة السلفية فكونه يصفه ويثني عليه ثناءً لا يكاد يوصف به المزي في كتاب آخر حتى ولو من مثل الحافظ الذهبي -رحمه الله-. يقول إن المزي كان يجلس من الصباح إلى العشاء يدرّس، ويسمع الطلبة، وكان الطلبة يقرؤون عليه، وتغمض عيايه، فينام فيخطئ الطالب فيستقيظ ويقول له هذا خطأ هذا ليس فلانا هذا فلان حصل تصحيف في الاسم أو خطأ في نطق كلمة أو شيء. فيستقيظ وينبهه.

وكانت الأسانيد تضطرب، والعلل وغير ذلك. وهو يمر فيها كالسهم لا يكاد يقف، ولا يكاد يخطئ -رحمه الله تعالى ورضي عنه!-. فهذا الإمام البارع العَلَم التي انتهت إليه معرفة الرجال في عصره وكانوا يقولون انتهت معرفة الرجال وعلم الحديث إلى أربعة؛ المزي، والذهبي، والبرزالي، ورابع لا أذكره الآن. لكن كان المزي من هؤلاء الفرسان البارعين في ذلك الزمن. وكانت الرحلة من مصر وغيرها إلى الحافظ المزي -رحمه الله تعالى- لتحصيل مروياته، وتحصيل ما عنده وتجد كثيرا من مرويات المزي في كتابه القيّم "تهذيب الكمال" في آخر كل ترجمة. كثيرًا ما يورد في ترجمة الراوي حديثًا وقع له بإسناده هو إلى ذلك الراوي، فيورده. فهو —مثلاً- يترجم لسفيان بن عيينة، يترجم للأعمش، لشعبة، لأحد من هؤلاء الكبار، أو غيرهم من الرواة المغمورين بعد ما يورد كلام أهل العلم فيه؛ اسمه، ونسبه، ومولده، وشيوخه، وتلامذته، وكلام أهل العلم عليه، ووفاته. بعد ما ينتهي من الترجمة؛ يقول قد وقع عليه من حديثه عاليا حدثنا به فلان ويذكر إسناده إلى ذلك الراوي حتى ينتهي إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-.

ولشيخنا الفاضل شيخنا أحمد شحاتة الألفي جهدٌ مشكور في تجميع مرويات المزي الموجودة في "تهذيب الكمال" أربعين حديثًا بصفة معينة، ومائة حديث أخرى بصفة معينة موجودة على ملتقى أهل الحديث لمن شاء أن يطالعها.

(

- الغرض الأساسي من تصنيفه:

جمع أحاديث الكتب الستة وبعض ملحقاتها بطريق يسهل على القارئ معرفة أسانيدها المختلفة مجتمعة في موضع واحد.

- موضوعه:

ذكر أطراف الأحاديث التي في الكتب الستة، وبعض ملحقاتها وهي:

- مقدمة صحيح مسلم.

- كتاب المراسيل لأبي داود.)

الإمام المزي -رحمه الله تعالى- أورد أحاديث الكتب الستة في التحفة، وأضاف إليها بعض الإضافات؛ منها الأحاديث الموجودة في مقدمة "صحيح مسلم" والأحاديث التي في مقدمة مسلم ليس لها حكم الصحيح. لكنها محذوفة الأسانيد وفيها بعض الموقوفات، أو بعض الأحاديث التي في أسانيدها كلام. فلا يحكم على الأحاديث التي في مقدمة مسلم ولا يقال إن مسلم رواها في الصحيح. وإنما تقول رواها في المقدمة فليس لها حكم الصحيح.

فجرد أيضا أحاديث المقدمة في التحفة وهو يشير إليها في أثناء التخريج، وكتاب المراسيل لأبي داود. ومعلوم أن كتاب المراسيل طبع أكثر من مرة. والطبعات الموجودة فيها محذوفة الأسانيد. وهذه لا تغني من الحق شيئا؛ لأن الطالب إنما يريد السند وحذف الإسناد يجعل الكتاب معدوم القيمة. ففي النسخة اللي حققها شعيب الأرناؤوط بأسانيدها هي التي يعول عليها عند العمل.

كذلك فرّغ أحاديث العلل الصغير التي في آخر الترمذي الذي تولى شرحه الحافظ الفذ ابن رجب الحنبلي في "شرح علل الترمذي". فأحاديث مقدمة مسلم، ومراسيل أبي داود، والعلل الصغير للترمذي، والشمائل للترمذي، وعمل اليوم والليلة للنسائي هذه فرغها أيضا في التحفة وأشار إليها عند التخريج؛ فيقول –مثلاً-... ما رمز أبي داود؟

د فإذا روى للمراسيل؛ قال من د؛ أي أبي داود في المراسيل. النسائي في "عمل اليوم والليلة" يقول سي يعني ليس في السنن الكبرى، وإنما في عمل اليوم والليلة. وهكذا كما سنرى -إن شاء الله-.

(-كتاب العلل الصغير للترمذي وهو الذي في آخر كتابه الجامع)

لأن للترمذي علل كبير مرتب على أبواب الفقه ترتيب أبي طالب. وكتاب العلل الصغير وهو موجود في آخر السنن وشرحه العلامة الإمام ابن رجب الحنبلي.

(

-كتاب "الشمائل" للترمذي أيضا.

- كتاب "عمل اليوم والليلة" للنسائي.

رموزه:

لقد رمز المزيّ لكل كتاب من الكتب التي جمع أطرافها برمز خاص به. وهذه الرموز هي: خ: للبخاري، خت: للبخاري تعليقا، م: لمسلم، د: لأبي داود، مد: لأبي داود في مراسيله، ت: للترمذي، تم: للترمذي في الشمائل، س: للنسائي، سي: للنسائي في عمل اليوم والليلة، ق: لابن ماجه، ز: لِمَا زاده المصنف من الكلام على الأحاديث، ك: لما استدركه المصنف على ابن عساكر، ع: لما رواه الستة.)

فإذا استطرادية وهو أن البخاري -رحمه الله تعالى- يذكر جملة من الأحاديث معلقة يعني محذوفة الأسانيد في كتابه الجامع الصحيح. وهو يذكرها كالدليل على صحة عنوانه فالبخاري -رحمه الله تعالى- كما يقولون فقهه في تراجمه. التراجم التي هي عناوين الأبواب. فهو يأتي -رحمه الله تعالى- بعنوان ثم يأتي بأحاديث محذوفة الأسانيد كلها أو بعضها ليدلل على صحة هذه العنونة، ثم يذكر بعد ذلك الحديث المسند. فالأحاديث التي في البخاري بين العنوان وبين الحديث المسند الذي يورده بإسناده هذه تسمى معلقة. فهذه يأتي لها الكلام عليها في مناسبة أخرى لكن هذا معنى البخاري تعليقا الأحاديث التي ذكرها البخاري في الصحيح وحذف أسانيدها ثم وصل الحافظ ابن حجر -رحمه الله- وصل هذه الأسانيد كلها في كتاب سماه "تغليق التعليق" وهو مطبوع في خمسة مجلدات.

الحافظ المزي -رحمه الله تعالى- بنى كتابه أساسا الذي هو تحفة الأشراف على كتاب ابن عساكر الذي جمع في أطراف الكتب الأربعة. فهو استدرك على ابن عساكر الذي جمع فيه أطراف الكتب الأربعة فهو استدرك على ابن عساكر أحاديث فإذا رأيت رمز ك فمعناه أنه مستدرك على ابن عساكر. وهو رمز إليه برمز كاف. وإذا رمز برمز ز فتعلم أنه ما زاده الإمام المزي -رحمه الله تعالى- من الكلام على الأحاديث.

(

- ترتيبه:

الكتاب معجم مرتب على تراجم أسماء الصحابة الذين رووا الأحاديث التي اشتمل عليها الكتاب. فيبدأ الكتاب بترجمة مَنْ أول اسمه همزة مع ملاحظة الحرف الثاني منه. وهكذا مثل ترتيب الكلمات في المعجم. لذلك نرى أول مسند في هذا الكتاب هو مسند أبيض بن حَمَّال)

هذه هو كتاب التحفة وبداية الكلام على الرواة بعد المقدمة وغير ذلك. أول شيء فيه قال: حرف الألف في التحفة حرف الألف: أبيض بن حمال الحميري المأربي عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، ويقول: ١ يعني هذا الحديث الأول لذلك الراوي وبين قوسين.

يقول: أبيض. هذا أبيض اسم راوٍ وليست صفة.

أبيض بن حمال الحميري عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- ونحن قلنا هذه كتب أطراف يعني يذكر طرف الحديث، ويذكر بعد ذلك الأسانيد. فكلامنا كله –الآن- في الأسانيد وليس في المتون.

فالحافظ المزي -رحمه الله تعالى- وضع بين قوسين في الأول؛ قال: د ت س ق ما معنى هذا الكلام؟

هذا الكلام أن الحديث الآتي ذكره أخرجه: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

ثم يقول حديث يعني الحديث الذي سأذكره؛ أنه وَفَدَ إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فاستقطعه الملح الذي... الحديث.

يعني هو لا يعتني أساسا بالمتون. وإنما الخدمة التي سيقدمها لنا: يقول: إن أبا داود روى الحديث عمَّنْ حتى وصل إلى الصحابي، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه كما سنعرف الآن في مسألة التقاء الطرق والأسانيد. فماذا يقول؟

في استقطاع الحديث. يعني العبرة والخدمة التي في الكتاب ليست خدمة متون. فهو لا يعتني بتكميل المتن، ولا بقصته. وإنما العبرة عنده بماذا؟

العبرة عنده بالأسانيد.

فيقول: د في الخراج؛ يعني أبا داود في كتاب الخراج. ٣٦ يعني الباب رقم ٣٦. عمّن؟ قتيبة. وأنا آثرت أن يكون المثال مشروحا من الكتاب الأصلي أفضل من النموذج التي أتى بها المؤلف -حفظه الله-. عن قتيبة ومحمد بن المتوكل العسقلاني.

قتيبة ومحمد بن يحيى بن قيس

كلاهما يعني من ومن؟

قتيبة بن سعيد ومحمد بن المتوكل

من الآن فصاعدا كلامنا كله في الأسانيد والطرق والعلل ومواطن الالتقاء ومواطن الافتراق والحديث غريب أم عزيز وأم مشهور أم متواتر. الكلام القديم الذي أخذناه في الطريقتين الماضيتين إنما كنا ندرب الطلبة على فتح الكتب، واستخدامها إلى غير ذلك.

هنا بداية الكلام على التخصص؛ فلا تنزعجوا من سماع أسماء كثيرة جدا في الوقت الواحد أو في المحاضرة الواحدة التي لا نعرف عنها شيئا. لكن هذا إنما يأتي كما قال ابن عباس -رضي الله عنه- لا تأخذ العلم جملة؛ فيذهب عنك جملة، وإنما خذه مع الأيام والليالي. فالإنسان لو فتح كتاب مثل البخاري، وبدأ يقرأ مثلاً كل يوم عشرة أحاديث بأسانيدها، سيتدرب وهذه أزمة موجودة في الأمة الآن أن هذه الكتب هُجرت، وصار قراءة الأسانيد شيئا مستغربا كأنه علم هُجِر ما نعلم أن هذا المدون بذلت فيه مهج وأرواح كما سنرى ونسمع فيما يأتي -إن شاء الله-. فالحاصل إن الإنسان إذا قرأ عشرة أسانيد هذه الأسانيد تتكرر وأحيانا يتكرر الإسناد برمته يعني الإسناد يأتي كاملا كما هو في حديث آخر فمع التكرار يستفيد الإنسان، ويفهم ويعرف أسماء الرواة حبذا لو فتح كتاب من كتب الرجال وأخذ فكرة عن كل راو تتمثل في سطرين يدونهما على حاشية كتابه.

فهنا يقول: قتيبة ومحمد بن المتوكل العسقلاني كلاهما

عن محمد بن يحيى

عن محمد بن قيس المأربي.

عن أبيه

يكفينا هذا الآن.

محمد بن قيس عن أبيه عن ثمامة بن شراحيل عن سمي بن قيس عن شمير بن عبد المدان عن أبيض بن حمال

يعني الإسناد نفسه الإسناد في أبي داود فيه كم راو؟

لو قلنا قتيبة ومحمد بن المتوكل العسقلاني في طبقة واحدة. فهذه طبقة عن محمد بن يحيى بن قيس ٢ عن أبيه ٣ عن ثمامة بن شراحيل ٤ عن سمي بن قيس ٥ عن شمير بن عبد المدان ٦ عن أبيض بن حمال ٧ .

فهذا إسناد سباعي يعني أنه نازل جدا. وكلما كثر عدد الرواة؛ كلما كانت مشكلة؛ لأنك محتاج بعد ذلك كما سندرس في الأسانيد أنت تحتاج إلى معرفة حال كل راو. فكلما قل عدد الرواة؛ قل بحثك، خاصة الرواة المختلف فيهم. لكن أنت الآن محتاج أن تعرف حال ثمانية من الرواة؛ قتيبة، ومحمد بن المتوكل، ومحمد بن يحيى بن قيس المأربي ووالده الذي هو يحيى بن قيس، وثمامة بن شراحيل، وسمي بن قيس، وشمير بن عبد المدان، عن أبيض بن حمال.

هات ما عندك بعد أبي داود.
الترمذي في الأحكام عن قتيبة
رقم كام؟
لم يذكر رقم لعله ذكره في الكتاب الأصلي
والترمذي في الأحكام ٣٩ يعني باب ٣٩
عن قتيبة ومحمد بن يحيى بن أبي عمر عن قتيبة ومحمد بن يحيى بن أبي عمر
ابن أبي عمر غير محمد بن يحيى بن المتوكل العسقلاني هذا غير هذا محمد بن يحيى بن أبي عمر كلاهما
عن محمد بن يحيى بن قيس
عن محمد بن يحيى بن قيس
بإسناده وقال غريب
بإسناده يعني محمد بن يحيى بن قيس عن أبيه عن ثمامة عن سمي بن قيس عن شمير بن عبد المدان.
يعني هو غير فقط في أي شيء؟
في أنه قرن قتيبة هناك قرنه بين محمد المتوكل العسقلاني، وهنا قرنه بمحمد بن يحيى بن أبي عمر والاثنان رويا الحديث عن محمد بن قيس كما رواه أبو داود عن محمد بن قيس فهو نفس الإسناد يعني نفس إسناد الترمذي هو هو إسناد أبي داود إلا أن الترمذي قرن قتيبة بن سعيد بمحمد بن يحيى بن أبي عمر وأبو داود قرنه بمحمد المتوكل العسقلاني هذا الاختلاف الذي في إسناد الترمذي عن إسناد أبي داود والباقي كله متماثل.
طيب الترمذي قال ماذا؟ وهذي أعظم ميزة في كتاب المزي.
وقال غريب
هذا مهم جدا. لماذا؟
لأن المزي -رحمه الله تعالى- توفر له من نسخ الكتب التي أخرجها؛ البخاري، ومسلم، والسنن الأربعة توفر له من الروايات ما لم يتوفر لغيره. وهناك روايات ليست موجودة؛ كرواية ابن العبد لسنن أبي داود هي ليست مطبوعة ليست بين أيدينا الموجود في الأمة الآن رواية ابن داسة. ورواية ابن الأعرابي لسنن أبي داود غير موجودة. روايات الترمذي كان عندي روايات كثيرة جدا نسخ. ولذلك إذا أراد الباحث أن يتأكد من أحكام الترمذي على الأحاديث النسخ مختلفة. نسخة الشيخ أحمد شاكر لتحقيق الترمذي قد يقول على الحديث: حسن غريب في نسخة شاكر مثلاً. في نسخة شعيب الأرناؤوط مثلاً تجد فيها مثلاً: حسن وما في غريب. وفي نسخة ثالثة مثلاً أي نسخة من النسخ التجارية الموجودة قد تجد: حسن غريب، فيقع اضطراب في نظر الباحث. كلام الترمذي على الحديث هو حسن غريب ولا حسن ولا حسن غريب. مثلاً تحت يدي نسخة المكتبة الوطنية بباريس، ونسخة السليمانية من الترمذي ونرجع للتأكد من أحكام الترمذي على الأحاديث.
فالفيصل في اختلاف النسخ في الحكم على الأحاديث هو التحفة. وهذه فائدة لم ينص عليها الشيخ الطحان في الفوائد لكنها عزيزة جدا ونادرة؛ لأن الإمام وقع له من النسخ والروايات ما لم يقع لغيره، وفيها ما هو مفقود غير موجود.
إذن عندنا إسناد أبي داود هو هو إسناد الترمذي إلا أن أبا داود قرن قتيبة بمحمد المتوكل العسقلاني، والترمذي قرن قتيبة بمحمد بن يحيى بن أبي عمر وبقية الإسناد سواء.
نكمل.
يقول: ق في الأحكام عن محمد بن يحيى بن أبي عمر
في الأحكام ٧٨
عن محمد بن يحيى بن أبي عمر عن فرج بن سعيد بن علقمة بن سعيد بن أبيض بن حمال عن عمِّه ثابت بن سعيد عن أبيه سعيد عن أبيه أبيض نحوه
يعني هذا رواية الرجل عن أبيه عن جده عن جده الذي هو فرج بن سعيد عن عمه ثابت بن سعيد عن أبيه عن جده وهذا جيد في الروايات. قال محمد بن يحيى بن أبي عمر الذي هو هنا في رواية الترمذي غير مقرون بقتيبة. ابن ماجه خرج الحديث غير مقرون بقتيبة؛ فقال....... عن فرج بن علقمة بن سعيد عن عمه ثابت بن سعيد عن أبيه عن جده الذي هو أبيض وقال: ك استدراك حديث النسائي في رواية ابن الأحمر ولم يذكره أبو القاسم.
هذا نوع من مسألة الأطراف وإن المزي -رحمه الله تعالى- أوقف الناظر في كتابه على إسناد الحديث عند أبي داود، وعلى إسناد الحديث عند الترمذي، ونحن لم نكتب النسائي؛ لطوله لأنه يستغرق الوقت. وطرق الحديث عند ابن ماجه وعرّفك على مواطن الاختلاف، ومواطن الاتفاق. إسناد الترمذي وأبي داود متشابهان. الاختلاف فقط في شيخ الترمذي قرن قتيبة بمحمد بن يحيى بن أبي عمر وأبو داود قرنه بن المتوكل العسقلاني فالإسنادان تقريبا متشابهان.

ابن ماجه اتفق مع الترمذي في محمد بن يحيى بن أبي عمر وحوَّل الإسناد تماما إلى طريق آخر. والنسائي تجده متوافقا في بعض الأشياء ومختلفا في بعض الأشياء. فأنت وقفت كأنك فتحت السنن الأربعة وقفت على إسناد كل حديث فيه. وهذه فائدة التحفة وهي تحفة في الحقيقة؛ لأنه يوفر على الباحث جهودا كثيرة في النظر في الطرق والأسانيد.

يقول: في أحياء الموات في الكبرى عن إبراهيم بن هارون عن محمد بن قيس به وعن سعيد بن عمرو عن بقية عن عبد الله بن المبارك عن معمر عن يحيى بن قيس المأربي عن أبيض بن حمال به وعن سعيد بن عمرو عن بقية عن سفيان عمه معمر نحوه قال سفيان وحدثني ابن أبيض بن حمال عن أبيه عن النبي -صلى الله عليه وسلم- بمثله وعن عبد السلام بن عتيق عن محمد بن مالك عن إسماعيل بن عياش وسفيان بن عيينة كلاهما عن عمر بن يحيى بن قيس المأربي عن أبيه عن أبيض بن حمال

أنا أوصي المشاهدين والأخوة الحضور أن الكلام هذا لن يُفهم إلا بتفصيله يعني تقول النسائي في الكبرى في إحياء الموات رواه عن إبراهيم بن هارون عن محمد بن يحيى قيس إذن اختلف النسائي عن أبي داود والترمذي بأن شيخه في هذا الإسناد في هذا الحديث هو إبراهيم بن هارون وهكذا المسألة لا بد فيها من ماذا؟

لا بد فيها من توضيح وشرح.

إذا بقي وقت؛ رجعنا إلى إسناد النسائي وكتبناه.

(

هذا هو الترتيب العام للكتاب وقد بلغت مسانيد الصحابة فيه ٩٠٥ مسندا، وبلغت مسانيد المراسيل المنسوبة إلى أئمة التابعين ومن بعدهم ٤٠٠ مسندا، وبهذه الطريقة يُعرف عدد أحاديث كل صحابي على حدة. وإذا كان الصحابي مكثرا من الرواية؛ فإنه يقسم مروياته على جميع تراجم مَنْ يروي عنه من الصحابة أو التابعين، ويرتبهم على ترتيب حروف المعجم أيضا.)

يعني على سبيل المثال هنا في مسند أنس وأنس من المكثرين جدا يقول مثلاً أنس عبد الملك بن حبيب عنه. تمام؟

إذن الأحاديث التي رواها أنس رواها عنه عبد الملك بن حبيب هذه هي. تأتي بمسند أنس، وتقلب الصفحات إلى أن تصل إلى حرف العين الذي هو عبد الملك بن حبيب. وإذا كان الراوي عن أنس من المكثرين عنهم مثل ثابت البناني، ثابت أكثر جدا عن أنس. ستجد أنه قسّم أحاديث ثابت البناني على الرواة عن ثابت؛ فيقول حماد بن سلمة عن ثابت، حماد بن زيد عن ثابت إن كان حماد بن زيد رواه عن ثابت وهكذا. طيب إذا كان حماد بن سلمة مكثرا في الرواية عن ثابت عن أنس؛ فيقسم أحاديث حماد بن سلمة، فيقول فلان عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس، وفلان عن حماد عن ثابت عن أنس حتى ينتهي من أسانيد أنس بهذه الطريقة. ولعل هذا يتضح -إن شاء الله- بمثال نكتبه على السبورة.

(وإذا كثرت مرويات أحد التابعين عن بعض الصحابة، وكثر عدد الآخذين عنه؛ فإنه يقسم مروياته على تراجم من يروي عنه من أتباع التابعين. وربما فعل هذا في تقسيم مرويات أتباع التابعين. وإذا كثر عدد الآخذين عنهم؛ فيقسم مروياتهم على تراجم أتباع أتباع التابعين فيترجم أحيانا هكذا: حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة)

الحديث حديث أبي هريرة الراوي عن أبي هريرة من؟ أبو سلمة بن عبد الرحمن. طيب أبو سلمة بن عبد الرحمن أكثر جدا في الرواية عن أبي هريرة. الطرق اختلفت يعني روى عن حماد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن أبي هريرة جمٌّ غفير من التلامذة. فماذا يفعل؟

يقسم أحاديث أبي سلمة بن عبد الرحمن على الرواة عن أبي سلمة مرتبين على حروف ألف باء. فيقول مثلاً فلان حرف الألف عن أبي سلمة حرف الباء عن أبي سلمة حرف الحاء عن أبي سلمة حتى ينتهي من جميع الأحرف.

فإذا اتضح أن الراوي عن أبي سلمة عن أبي عبد الرحمن عن أبي هريرة مكثر عنه أيضا؛ فكيف يرتب أحاديثه؟

يرتب أحاديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة الرواة عن محمد بن عمرو أيضا مرتبين على حروف ألف باء. وهكذا حتى ينتهي. وهذا موجود في المكثرين من الرواية.

(تكرار الحديث وسببه:

لقد أورد المصنف بعض الأحاديث في مواضع متعددة. وسبب ذلك هو التزامه إيراد الأحاديث على أسماء الصحابة. ولما كانت بعض الأحاديث مروية من طريق عدد من الصحابة؛ اضطر أن يذكرها مرارا بعدد الصحابة الذين رَوَوْها في الكتب الستة وذلك حتى يجدها الباحث في أي موضع من مظانها حسب طريقة الكتاب. ولذلك بلغت عدة أحاديثه ١٩٥٩٥ حديثا على حين بلغت أحاديث كتاب "ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث" ١٢٣٠٢ حديثا.

- ترتيب سياق الحديث فيه:

يقدم المصنف في ذكر أحاديث كل ترجمة ما كثر عدد مخرجيه من أصحاب الكتب أولا، ثم ما يليها في الكثرة وهكذا؛ فما رواه الستة يقدم في الذكر على ما رواه الخمسة)

يعني مسند أنس مثلاً يذكر أحاديث ثابت البناني عن أنس فيذكر منها ما اتفق الستة على إخراجه، ثم ما اتفق الخمسة، ثم ما اتفق الأربعة، ثم الثلاثة، ثم الاثنان، ثم ما انفرد به ابن ماجه مثلاً في رواية ثابت البناني عن أنس وهكذا. فيبدأ بمن كثر المخرجين الستة أو الخمسة أو الأربعة ثم ما يقل، ثم ما يقل حتى يصل إلى من أخرج الحديث اثنان أو واحد من الكتب الستة.

(وما رواه الخمسة يقدمه على ما رواه الأربعة وهكذا ويقدم في رواية الحديث الواحد إسناد البخاري، ثم مسلم، وينتهي بابن ماجه.

- الغاية من المراجعة فيه:

إن الغاية من المراجعة في هذا الكتاب هي معرفة أسانيد حديث من الأحاديث التي في الكتب الستة وملحقاتها المذكورة. أما معرفة متن الحديث بتمامه فلا بد فيه من الرجوع إلى المكان الذي أشار إليه صاحب الكتاب من الكتب الستة وملحقاتها.

- طريقة إيراد الحديث فيه:

يبدأ المصنف بذكر لفظ حديث عند أول كل حديث يريد إيراده، ويكتب فوق هذا اللفظ الرموز التي تشير إلى من أخرج هذا الحديث)

كما رأينا في النموذج الذي كتبناه على السبورة ذكر بين قوسين أبا داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه. الأربعة هؤلاء أخرجوا حديث كذا، فيذكره، ثم يأخذ أسفل في الكلام على أسانيد كل كتاب.

(ثم يذكر طرفا من أول متن الحديث بقدر ما يدل على بقية لفظه. وهذا الجزء من الحديث الذي يذكره إما من قوله -صلى الله عليه وسلم- إن كان الحديث قوليا، أو من كلام الصحابي إن كان الحديث فعليا، أو يذكر جملة أشبه ما تكون بموضوع الحديث؛ فيقول مثلاً حديث العرنيين. ثم يقول في الغالب الحديث)

حديث العرنيين قصة القوم الذين جاؤوا إلى المدينة، فأعلنوا إسلامهم وأقاموا عند النبي -صلى الله عليه وسلم-. ثم إنهم اجتووا بالمدينة يعني أصيبوا بداء في البطن. وكانت المدينة وخيمة حتى إن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: (اللهم بارك لنا فيها وانقل حماها إلى الجحفة)؛ لأنهم أصيبوا بالحمى، وكان الجو متغيرا عليهم أهل زرع بخلاف من تعود على بيئة الصحراء. فهؤلاء العرنيون اجتووا أصيبوا بداء في البطن قالوا استسقاء أو نحو ذلك. فأمرهم النبي -صلى الله عليه وسلم- بأن يخرجوا في إبل الصدقة، فيشربوا من ألبانها وأبوالها؛ فخرجوا مع الراعي أياما وشربوا ألبان الإبل وأبوالها حتى صحّت أجسادهم؛ فكان من رد جميلهم أن قتلوا الراعي واستاقوا الزود قتلوا راعي النبي -صلى الله عليه وسلم- خادمه. وكانت إبل الصدقة مع إبل الخمس التي للنبي -صلى الله عليه وسلم-. وكان يرعى فيها راع آخر فلما رأى ما فعلوا بذاك الراعي = راعي إبل الصدقة؛ خرج يصرخ إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، فأرسل في أثرهم.

هم قتلوا الراعي وأخذوا الإبل ومشوْا بها، فقال: (اللهم اجعلها عليهم كأضيق من مسك جمل)؛ أي أضيق من جلد جمل، فضيق الله الطريق عليهم فأدركهم صحابة النبي -صلى الله عليه وسلم- وأسرعهم العداء سلمة -رضي الله عنه-، فأخذوا هؤلاء القوم وجاؤوا بهم إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، فقتلهم شر قتلة؛ لأنهم لما قتلوا الراعي ماذا فعلوا؟

سمروا عينيه؛ أي كحلوا عينيه بمسامير محميّة. وهذا من الافتراء لم يكتفوا بقتله. ثم أخذوا الإبل، فرجعت إليه -صلى الله عليه وسلم- فقتلهم شر قتلة؛ تركهم في الشمس حتى ماتوا حتى إن الواحد منهم ليلحس الأرض بلسانه من شدة العطش. فهذا الذي أشار إليه في قصة هؤلاء العرنيين الذين اجتووا بالمدينة.

(وبعد ذكره طرفا من متن الحديث يشرع في بيان الأسانيد التي روي بها الحديث في المصنفات التي ترمز إليها على ترتيب الرموز تماما فيبدأ بكتب أول تلك الرموز، ويتبعه باسم الكتاب الذي ورد فيه ذلك الحديث من ذلك المصنف، ثم يذكر الإسناد بتمامه منتهيا إلى اسم المترجم بقوله عنه به؛ أي بهذا الإسناد كما في الترجمة ثم يذكر بقية الرموز وأسانيدها بنفس الطريقة حتى يأتي عليها.

وإن تكرر الحديث في أكثر من كتاب من أصل المخرج؛ ذكر جميع تلك الكتب مع أسانيدها. فإن تعددت طرق حديث، واجتمع بعض رواة الحديث على شيخ مشترك بينهم؛ ساق الأسانيد إلى أولئك الرواة المشتركين فقط ثم قال الأخير ثلاثتهم، أو أربعتهم عن فلان؛ أي عن الشيخ المشترك. وكثيرا ما يجمع هكذا بين الرواة المشتركين في أصول شتى، ثم يختم أسانيدهم بشيخ مشترك بينهم.)

الكلام هذا لا بد من توضيحه بمثال.

حديث أن النبي -صلى الله عليه وسلم- غزا خيبر. ماذا قال؟

قال خ م د س؛ أي الحديث هذا أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي.

حديث أن النبي -صلى الله عليه وسلم- غزا خيبر. طرف الحديث والباقي هو لا يهتم به. في قصة صفية وقال: وفيه قصة صفية لما رجع بها، وبنى بها في الطريق إلى غير من القصة الطويلة المشهورة.

قال خ في الصلاة أي البخاري في كتاب الصلاة ١٢ أي باب رقم ١٢ عن يعقوب وهذا المهم عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي. ومسلم في النكاح ١/١٤ يعني رقم ١٤ من كتاب النكاح الحديث الأول في الباب، وفي المغازي ٤٥/ ١ عن زهير بن حرب.

إذن البخاري خرج الحديث عمن؟

عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي.

ومسلم؟

خرجه في موضعين؛ في النكاح وفي المغازي عمن؟

عن زهير بن حرب، وأبو داود في الخراج ٢٤ الحديث الرابع عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي، والنسائي في النكاح ٧٩ في الوليمة في الكبرى السنن الكبرى غير المجتبى عن زياد بن أيوب، وفي التفسير عن إسحاق بن إبراهيم.

أنت تعرف أن الأسانيد هذه ستلتقي كلها بعد الشيوخ الأوائل. يعني يعقوب بن إبراهيم، وزهير بن حرب. ويعقوب تكرر لا نذكره. وإسحاق بن إبراهيم وزياد بن أيوب الأربعة رووا الحديث عن فلان. يقول: أربعتهم وهذه طريقة اختصار للطرق كلها يعني يعقوب بن إبراهيم، وزياد، وزهير بن حرب، وإسحاق. الأربعة يقول: أربعتهم عنه به. والحديث حديث إسماعيل بن إبراهيم الذي هو إسماعيل بن علية عن عبد العزيز عن أنس. عبد العزيز بن عبد الوارث إسماعيل بن علية عن عبد العزيز عن أنس، فيقول إن البخاري روى الحديث عن يعقوب بن إبراهيم ومسلم في النكاح وفي المغازي روى الحديث عن زهير بن حرب، وأبو داود في الخراج عن يعقوب. والنسائي في الكبرى عن زياد بن أيوب. الأربعة يعني يعقوب بن إبراهيم وزياد بن أيوب وزهير بن حرب وإسحاق بن إبراهيم الأربعة عن إسماعيل بن عليّة عن عبد العزيز عن أنس بن مالك -رضي الله عنه-.

لأن الأربعة التقوا في الرواية عن إسماعيل بن علية فهذه الطريقة يختصر بها الإمام المزي -رحمه الله تعالى- أسانيد الكتب بدلا من أن يقول: البخاري عن يعقوب عن إسماعيل عن عبد العزيز عن أنس، والنسائي عن زياد عن إسماعيل بن علية عن عبد العزيز عن أنس، وزهير بن حرب عن إسماعيل عن عبد العزيز عن أنس؛ قال: الأربعة اشتركوا في الرواية عن إسماعيل بن عُليّة، واختصر الطريقة إلى إسماعيل بن علية -رحمه الله-.

بالنسبة لأسئلة الحلقة الماضية كان السؤال الأول:

عرف المسانيد، واذكر أشهرها، ثم عرف بمسند الإمام أحمد تعريفا تفصيليا.

وكانت الإجابة:

المسانيد:

المسند كل كتاب جمع فيه مرويات كل صحابي على حدة من غير النظر إلى الموضوع الذي يتعلق فيه الحديث مثل مسند الإمام أحمد بن حنبل، ومن أشهر تلك المسانيد مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي

مسند أحمد بن حنبل أشهر حاجة المسانيد.

هو ذكر سبعة مسانيد

أشهرها هو مسند الإمام أحمد.

ويقول هو أول مسند صنف

ما هو؟

مسند أبي داود.

سليمان بن داود الطيالسي توفي سنة ٢٠٤. ومسند أبي بكر أحمد بن عمرو البزار المتوفي سنة ٢٩٩ له مسندان: المسند الصغير، والمسند الكبير المعلل. مسند أبي عبد الرحمن بقي بن مخلد الأندلسي المتوفى سنة ٢٧٦ وقد روى فيه عن ١٣٠٠ صحابي، ورتبه على أبواب الفقه. مسند أبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي المتوفى سنة ٢٨٠ وهو مسند كبير يقع في جزأين. مسند أبي محمد عبد بن حميد بن نصر توفي سنة ٢٤٩ وله مسندان: كبير وصغير. مسند أبي محمد الحارث بن محمد بن أبي أسامة التميمي المتوفى سنة ٢٨٢ للهجرة.

ومن أشهر تلك المسانيد مسند أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني المتوفى سنة ٢٤١ للهجرة وأوله مسند العشرة المبشرين بالجنة وفيه زيادات ولده عبد الله ويسير من زيادات أبي بكر القطيعي الراوي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل ويشتمل على ٢٨٤٦٤ حديثا وأشهر طبعات المسند الطبعة الميمنية في ستة مجلدات ولم يشترط الإمام أحمد في مسنده جمع الصحيح؛ ففيه الصحيح وغيره. وقد ألف الحافظ ابن حجر العسقلاني كتابه المسمى "القول المسدد في

الذب عن المسند" ردّ فيه على من زعم أن فيه أحاديث موضوعة وهو مطبوع في جزء صغير عدة طبعات منها طبعة بتحقيق عبد الله محمد الدرويش بدار اليمامة دمشق

والسؤال الثاني:

عرف بالمعاجم، واذكر وصفا تفصيليا لمعجمي الطبراني الكبير والأوسط.

تعريف المعاجم:

هو المصنف الحديثي الذي رتبت في الأحاديث على مسانيد الصحابة أو الشيخ أو البلدان ويكون الترتيب فيها على حروف المعجم.

المعجم الكبير للطبراني:

وهو مرتب على مسانيد الصحابة مرتبين على حروف المعجم، وبدأ بأحاديث العشرة المبشرين بالجنة ثم رتب بقية الصحابة على حسب حروف المعجم وطريقته فيها أن يترجم للصحابي ترجمة موجزة ثم يسند بعض أحاديثه إن كان مكثرا، وإن كان مقلا؛ فهو قد حرص على استيعاب أحاديثه.

وأما الصحابي الذي لا يعرف له رواية؛ فإنه أيضا يذكره ويترجم له باختصار أو يقتصر على ذكره فقط.

قال الذهبي في "سير أعلام النبلاء" قال الجزء ١٦ صفحة ١٢٢ وهو معجم أسماء الصحابة، أو تراجمهم، وما رووه. لكن ليس فيه مسند أبي هريرة، ولا استوعب حديث الصحابة المكثرين في ثماني مجلدات.

أما المعجم الأوسط رتب الطبراني في هذا المعجم على أسماء شيوخه، ثم يذكر مروياته عن هؤلاء الشيوخ وهم قرابة ألف شيخ والله تعالى أعلم.

أسئلة المحاضرة:

السؤال الأول:

عرف بكتب الأطراف. وإلى أي طرق التخريج تنتمي؟ واذكر خمسة منها على وجه الإجمال. واذكر طريقة ترتيبها، وفوائدها.

السؤال الثاني:

عرف بكتاب "تحفة الأشراف"، وطريقة ترتيبه مسلطا الضوء على أهم مميزاته، وكيف تخرج الحديث منه؟

الدرس الحادي عشر
تابع كتب الأطراف "ذخائر المواريث"
الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه، الحمد لله رب العالمين، في المحاضرة الماضية تكلمنا على "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف"، وهو في هذا تابع للطريقة التي ابتدأناها قبل فترة وهي التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة، فتكلمنا على المسانيد، ثم تكلمنا على الأطراف، واستوعبنا الكلام النظري وجزءا يسيرا من التطبيق العملي في تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، نكمل -إن شاء الله تعالى- في محاضرة اليوم بقية المصنفات التي عُنِيت بالتخريج على هذه الطريقة، ثم لنا عَوْدٌ -إن شاء الله تعالى- في آخر المحاضرات فيما يتعلق بهذه الطريقة لنزيد الكلام ونوسعه في كتاب تحفة الأشراف من باب تتميم الفائدة وتكميلها.
قال المصنف -رحمه الله تعالى-:
(
"ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث"
مصنفه:
صنفه الشيخ عبد الغني النابلسي، كان مولده عام ١٠٥٠ للهجرة، وتوفي سنة ١١٤٣ للهجرة الدمشقي الحنفي.
موضوعه:
جمع أطراف الكتب الستة وموطأ مالك.
ترتيبه: رتبه مصنفه على مسانيد الصحابة مُرَتِّبا ذكرهم على نسق حروف المعجم، مبتدئا بالهمزة منتهيا بالياء).

هذا الكتاب مرتب على طريقة "تحفة الأشراف" تماما بتمام، ويعتبر مختصرًا له، وهو مطبوع أربعة أجزاء في مجلدين، كل ما فعله أنه قلل الاهتمام بالأسانيد؛ فلم يورد الطرق كما فعل الحافظ المزي -رحمه الله تعالى- فهو أشبه بالاختصار لـ"تحفة الأشراف".
(تقسيمه:
لقد قَسَّمَ المصنف الكتاب إلى سبعة أبواب مرتبًا ما في كل باب على نسق حروف المعجم؛ تسهيلاً للاستخراج، وهذه الأبواب هي:
الباب الأول: في مسانيد الرجال من الصحابة.
الباب الثاني: في مسانيد من اشتهر منهم بالكُنية مرتبة على الحروف بالنسبة لأول حرف من الاسم المكنى به.
الباب الثالث: في مسانيد المبهمين من الرجال حَسَبَ ما ذُكِرَ فيهم من الأقوال على ترتيب أسماء الرواة عنهم.
الباب الرابع: في مسانيد النساء الصحابيات).
هو ذكر أسماء الرجال مرتبة على حروف ألف باء ثم المشتهرين من الرجال بالكنى مرتبين أيضًا على الحرف الأول، ثم ذكر المبهمين.
ما معنى المبهمين؟
يعني يقول مثلاً في الإسناد: حدثنا محمد حدثنا سعيد، حدثنا إبراهيم، هذا مبهم يعني لم يُذكر اسم أبيه، ولا نسبه بحيث يُعرف من هو، فذكر الرجال ثم الكنى ثم المبهمين، وبعد ذلك ذكر مسانيد الصحابيات، وبعد ذلك الكنى من النساء والمبهمات من النساء ثم المراسيل، وهذا يمتاز عن التحفة في طريقة الترتيب؛ لأن التحفة راعى الترتيب على الحروف = لم يعزل الكنى عن الأسماء، ولم يعزل أيضًا حين ذكر عائشة في ترتيبها في الأحرف، لم يذكرها في آخر الكتاب بالنسبة لـ"تحفة الأشراف"، هنا هو فصل؛ جعل الرجال في ناحية بعد ذلك الكنى، بعد ذلك المبهمين، ثم النساء، ثم كنى النساء، ثم المبهمات من النساء.
(
الباب الخامس: في مسانيد من اشتهر منهن بالكنية.
الباب السادس: في مسانيد المبهمات من النساء الصحابيات مرتبة على ترتيب أسماء الرواة عنهن.
الباب السابع: في ذكر المراسيل من الأحاديث مرتبة على أسماء رجالها المرسلين.
وألحق بهذا الباب ثلاثة فصول في كنى المرسلين، وفي المبهمين منهم، وفي مراسيل النساء، وقسم بعض الأبواب السابقة إلى فصول فيما يتعلق بكنى بعض الأسماء وما شابه ذلك.
رموزه: خ: للبخاري، م: لمسلم، د: لأبي داود، ت: للترمذي، س: للنسائي، هـ: لابن ماجه، ط: للموط).
إذن هو زاد على التحفة كتاب "موطأ مالك" ونفس الرموز المستخدمة هي هي، التي في التحفة هي الموجودة في كتاب الإمام النابلسي -رحمه الله-.
(

- كيفية عرض المسانيد، وإيراد الأحاديث فيها.
بدأ المؤلف الكتاب -كما مر قريبًا- بحرف الهمزة؛ فقال: حرف الهمزة، ثم قال: أبيض بن حمال الحميري المأربي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ثم قال: حديث بخط كبير، ثم ذكر طرف الحديث، فقال: (أنه وفد إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فاستقطعه الملح الذي بمأرب، ثم قال: وفيه لا حمى في الأراك)).
الأراك الذي هو السواك ولا حمى فيه يعني أنه مباح مثل الماء والملح وغير ذلك فليس لأحد أن يتملك الأراك. الأراك نبات موجود في الصحراء فلكل أحد أن يأخذ ما يشاء، لا يقتطع لأحد (لا حمى في الأراك) يعني السواك.
(ثم كتب ما يلي:
د: في الخراج عن قتيبة بن سعيد ومحمد بن المتوكل، وعن محمد بن أحمد القرشي، ت: في الأحكام عن قتيبة، هـ: فيه عن محمد بن يحيى بن أبي عمر، انتهى إيراد الحديث.
ثم ذكر بقية أحاديث هذا الصحابي بهذا الشكل).
رأينا في درس "تحفة الأشراف" حديث أبيض بن حمال مخرج من هذه الطرق، وقلنا: اتفق أبو داود والترمذي وابن ماجه في إيراد الحديث إلا أنهم اختلفوا في شيوخهم فقط.
هنا في كتاب "ذخائر المواريث" كل ما فعله أنه ذكر شيوخ الأئمة المصنفين فقط، ولم يذكر بقية الإسناد، بخلاف التحفة، فالتحفة الإمام المزي -رحمه الله تعالى- كان يورد بقية إسناد الحديث من كل كتاب، فكأنك في التحفة ترى كأنك خرجت الحديث من جميع الكتب، ترى أسانيدها وتقارن بين الرواة، وتعرف مواطن الالتقاء ومواطن الافتراق والتفرد إلى غير ذلك من الأمور، أما هنا فقد حذف هذا العمل كله واكتفى بذكر شيخ المصنف فقط، وهكذا في كل الكتاب ولذلك هو يجيء مثلاً في حجم ربع "تحفة الأشراف" تقريبًا أو أقل.
(ويلاحظ أنه لا يذكر من الإسناد إلا شيخ المصنف الذي روى ذلك الحديث ويترك ذكر باقي رجال الإسناد اختصارًا كما صرح بذلك في مقدمة الكتاب، بخلاف كتاب "تحفة الأشراف" للمزي، وقد اعتبر المعنى أو بعضه دون اللفظ في جميع الروايات بحيث يذكر طرف الحديث بلفظه في بعض المصنفات، ويشير بعد ذلك بالرموز إلى ما يوافقها في المعنى دون الألفاظ، وإذا كان الحديث مرويًّا عن جملة من الصحابة يذكر الحديث في مسند واحد منهم خشية التكرار، بخلاف ما فعل المزي في "تحفة الأشراف" فإنه يذكر الحديث الواحد الذي رواه عدد من الصحابة في مسانيد جميع الصحابة الذين رووه، فتكررت في كتابه بعض الأحاديث، ولذلك جاءت عدة أحاديث ذخائر المواريث اثنين وثلاثمائة واثني عشر ألف حديث ١٢٣٠٢ على حين بلغت عدة أحاديث "تحفة الأشراف" خمسة وتسعين وخمسمائة وتسعة عشر ألف حديث ١٩٥٩٥، كما مر قريبً).
هذا إنما جاء من جهة هو أن الإمام النابلسي في "ذخائر المواريث" اختصر = لم يذكر الحديث الذي تكرر عن أكثر من صحابي لم يورده في كل موضع لذلك الصحابي، فمثلاً إذا كان حديث في الحدود، حديث في الديات، أحاديث يرد ذكرها عن –مثلاً- أربعة أو خمسة من الصحابة أو ستة من الصحابة أو أكثر أو أقل؛ فإنه يورده في أول ذكر لهذا الصحابي في ترتيب حروف ألفباء ثم لا يذكر هذا الحديث في مرويات الصحابة الأُخَر، فلذلك قلَّ عدد الأحاديث فيه إلى الثلث تقريبًا يعني حوالي سبعة آلاف حديث فرق بين "التحفة" وبين "ذخائر المواريث" إلا أن هذا العمل لا يسعف طالب الحديث.
وبحثك أيها الطالب في "تحفة الأشراف" هذه الطريقة أساسًا إنما تعتمد على الرواة، أبحث أصلاً عن حديث أنس، عن حديث ابن عمر، عن حديث جابر، عن حديث أبي سعيد الخدري، فإذن لا بد لي من تكرار الحديث في كل موضع لأعرف رواته، وهذا بحث الباحث إنما يريد الاستقصاء ويريد الوقوف على الطرق، ويريد الوقوف على الأسانيد، في الحقيقة أنا أعتبر "التحفة" كتاب لا يُستغنى عنه أما "ذخائر المواريث" فهو أراد تقريب ما في التحفة فالبحث فيه ليس بذاك يعني حتى تجد النفس غير منشرحة إنما هو جزء نظري أردنا تكملته؛ لأنه جزء من الكتاب، جزء من المنهج والمقرر، أما الفائدة المرجوّة من الكتاب ككتاب تخريج وطرق، وأسانيد فهذا عديم الفائدة، هو جمع متونا فقط، يعني لا يسعف الباحث ولا يشبع نهمته.
(
كيفية المراجعة فيه:
قال مصنفه في المقدمة: وإذا أردت الاستخراج منه؛ فتأمل في معنى الحديث الذي تريده في أي شيء هو، ولا تعتبر خصوص ألفاظه، ثم تأمل الصحابي الذي عنه رواية ذلك الحديث، فقد يكون في السند عن عمر أو أنس مثلاً، والرواية عن صحابي آخر مذكور في ذلك الحديث فصحح الصحابي المروي عنه، ثم اكشف عنه في محله؛ تجده إن شاء الله تعالى.
- الموازنة بينه وبين كتاب "تحفة الأشراف" للمزي:

لا شك أن لكل كتاب ميزةً يتميز بها عن الآخر، فكتاب المزي أجود لمن يريد الأسانيد، ويعتني بها ويريد الحكم على الحديث من كثرة طرقه واختلاف رجاله، كما أنه يمتاز بذكر الحديث الذي رواه عدد من الصحابة في مسانيدهم جميعًا وهي ميزة جيدة؛ لأن من عرف أي راوٍ لهذا الحديث من الصحابة فإنه يجده في مسنده. أما في "ذخائر المواريث" فقد لا يجد هذا الحديث في مسانيد بعض رواته من الصحابة، وهذا نقص في الكتاب، على أن كتاب "ذخائر المواريث" يمتاز بميزة الاختصار، فقد جاء حجمه بمقدار ربع حجم كتاب "المزي" وهذه ميزة مهمة لمن يريد الاستدلال على متن الحديث فقط).

من أراد متن الحديث فليرجع إلى الكتب التي عُنِيت بالمتون، الطرق التي عُنِيت بالمتون كـ"المعجم المفهرس" أو "موسوعة زغلول" أو غيرها، أما هذه الطريقة التي نبحث فيها فإنها طريقة أطراف ورواة وأسانيد ونحو ذلك، فكتاب "ذخائر المواريث" بالنسبة للطريقة التي نعتمدها كتابٌ قليل الجدوى جدًّا، وإنما نذكره من باب أنه جزء نظري كما ذكرت أنفًا.

(ومعرفة من أخرجه من أصحاب المصنفات التي احتواها الكتاب، فإنه يحصل على بغيته من أقصر طريق وأيسر سبيل، ثم بإمكانه بعد معرفة موضعه أن يعرف تمام أسانيده هناك في تلك المصادر التي أحيل عليها، ويبني عليها ما شاء).

هذا يعتبر آخر شيء من الكتب فيما يتعلق بمنهج الكتاب الذي هو "أصول التخريج ودراسة الأسانيد".

تكلمنا على المسند، وعلى المعاجم، وعلى كتب الأطراف، وشرحنا "تحفة الأشراف"، ثم قرأنا الكلام الموجود على "ذخائر المواريث". لا شك أن هذه الطريقة = طريقة التخريج على معرفة طرف راوي الحديث من الصحابة، أو الرواة عمومًا التخريج عن طريق معرفة الرواة، أيًّا ما كانوا، سواء كانوا الرواة في طرف الحديث الأعلى من جهة الصحابي أو من تلامذتهم كالتابعين أو من شيوخ المصنفين كما رأينا في المعجم الأوسط للطبراني أو أي راوٍ في إسناد الحديث فلذلك الكتاب -من وجهة نظري- غير مستوعب لبقية الكتب التي تخدم على هذه الطريقة، لذا سنقرأ -إن شاء الله تعالى- بكتاب من الكتب الجيدة التي عُنِيتْ بالبحث في الأطراف، وهو كتاب "إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة" للإمام البوصيري -رحمه الله تعالى- المتوفى سنة أربعين وثمانمائة للهجرة ٨٤٠هـ، هذا الكتاب مطبوع في أحد عشر مجلدا ومرتب على الأبواب الفقهية، أو الكتب كما سنرى الإيمان، والقدر، والعلم، والطهارة، والحيض، والصلاة، والمواقيت، والآذان.. وغيرها إلى آخر هذه الكتب، وأضاف مسانيد عشرة كتب على الصحيحين، وهي كما ذكرنا في المحاضرة الماضية مسند أبي داود الطيالسي، ومُسَدَّد بن مسرهد، والـحُميدي، وابن أبي عمر، وإسحاق بن راهويه وأبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن منيع، وعبد بن حميد، والحارث بن أبي أسامة، ومسند أبي يعلى الموصلي المسند الكبير.

وهو بلا شك كتاب نافع جدا مغفول عنه في باب التخريج خاصة في زيادات هذه الكتب التي تعتبر من الكتب منها بعض المفقود وهذا يثمر ويفيد كثيرا خاصة وأن البوصيري -رحمه الله تعالى- يعقب على ذكر المرويات بالكلام على الصحة والضعف، فهذا لا يستغني عنه طالب الحديث، فنريد في حلقة اليوم بإذن الله تعالى التعريف بهذا الكتاب ثم لنا بقية بحث في التخريج من كتب المراسيل، موقوفات الصحابة، أوائل الأسانيد، الأجزاء الحديثية التي تعتني بالتخريج عن طريق معرفة الراوي أيًا ما كان هذا الراوي سواء كان في طرف الحديث الأعلى، أو في طرفه الذي من جهة المصنف، أو في المراسيل، أو في أي جزء من الأسانيد؛ لأن هذا -إن شاء الله تعالى- منذ بدأنا في هذه الطريقة ونحن نريد أن نتوغل شيئًا فشيئًا في حقيقة هذا العلم بعيدًا عن الأمور التوصيفية التي يشملها التخريج في مراحله الأولى حين تتعامل مع المبتدئين في هذا العلم، فنعرف -إن شاء الله- بهذا الكتاب اليوم ونقرأ منه بعض النماذج شحذًا للهمم، وتبصيرًا ببعض الكتب المهمة في هذا الباب.

المقدمة؟.

المقدمة والنماذج.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (

بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، يقول الفقير إلى مغفرة ربه الكريم أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم البوصيري -لطف الله به!-.

الحمد لله الذي لا تنفد خزائنه مع كثرة أفضاله، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة موحد صادق في مقاله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله الذي أوتي جوامع الكلم ومحاسن الشيم، صلى الله وسلم عليه وعلى أصحابه وآله. وبعد.

فقد استخرجت الله الكريم الوهاب في إفراد زوائد مسانيد الأئمة الحفاظ الأعلام الأجلاء الأيقاظ أبي داود الطيالسي، ومسدد، والحميدي، وابن أبي عمر، وإسحاق بن راهويه، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن منيع، وعبد

بن حميد، والحارث بن محمد بن أبي أسامة، وأبي يعلى الموصلي الكبير على الكتب الستة صحيحيْ البخاري ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي الصغرى، وابن ماجه رضي الله عنهم أجمعين).

النسائي الصغرى التي تسمى المجتبى، فإذا أطلق النسائي فإنما يريد الكبرى، التي هي مطبوعة الآن أظن في سبعة مجلدات بتحقيق سيد كسراوي، لكنها مليئة بالتصفيحات، والتحريفات الشديدة، لكن "المجتبى" هي المطبوعة في أربعة مجلدات طبعة دار الحديث وغيرها.

(فإن كان الحديث في الكتب الستة أو أحدها من طريق صحابي واحد؛ لم أخرجه إلا أن يكون الحديث فيه زيادة عند أحد المسانيد المذكورة تدل على حكم فأخرجه بتمامه، ثم أقول في آخره: رَوَوْه أو بعضُهم باختصار، وربما بينت الزيادة مع ما أضمه إليه من مسندي أحمد بن حنبل، والبزار، وصحيح ابن حبان وغيرهم، كما سيرى -إن شاء الله تعالى-، وإن كان الحديث من طريق صحابيين فأكثر، وانفرد أحد المسانيد بإخراج طريق منها أخرجته وإن كان المتن واحدًا، وأنبه عقب الحديث أنه في الكتب الستة أو أحدها من طريق فلان مثلاً إن كان).

الإمام البوصيري -رحمه الله تعالى- عمد إلى أن يأتي بأطراف المسانيد العشرة التي سبق ذكرها زيادة على ما في الكتب الستة، يعني حتى الحديث لو كان مخرجا في الكتب الستة وخرجه صاحب المسند فيه زيادة لفظة تدل على حكم زائد عما في الصحيحين أو في السنن الأربعة فإنه يورد هذه اللفظة ويذكر إسناد ذلك المصنف، فيعتبر الكتاب وعاء للكتب المفقودة أو التي فقد منها جزء كبير كمسند إسحاق بن راهويه ومحمد بن يحيى بن أبي عمر والحارث بن أبي أسامة إلى غير ذلك.

(لئلا يُظن أن ذلك وهم، فإن لم يكن الحديث في الكتب الستة أو أحدها من طريق صحابي آخر ورأيته في غير الكتب الستة؛ نبهت عليه للفائدة، وليُعلم أن الحديث ليس بفرد، وإن كان الحديث في مسندين فأكثر من طريق صحابي واحد؛ أوردته بطرقه في موضع آخر إن اختلف الإسناد، وكذا إن اتحد الإسناد بأن رواه بعض أصحاب مسانيد).

سيتبين معنا هذا الكلام -إن شاء الله تعالى- عند قراءة النماذج. لن تتضح صورة طريقة التخريج والاستدراكات والزيادات إلا بقراءة النماذج إن شاء الله تعالى.

(وكذا إن اتحد الإسناد بأن رواه بعض أصحاب المسانيد مُعَنْعَنًا، وبعضهم صرح فيه بالتحديث، فإن اتفقت الأسانيد في إسناد واحد؛ ذكرت الأول منها ثم أحيل عليه، وإن كان الحديث في مسند بطريقين فأكثر؛ ذكرت اسم صاحب المسند في أول الإسناد، ولم أذكره في الثاني ولا ما بعده).

يعني هو يسوق الأسانيد كلها، لو أن الحديث مخرج مثلاً في مسند إسحاق بن راهويه أو في أبي يعلى الموصلي، أو في غيره طبعًا النسخة المطبوعة من مسند أبي يعلى الموصلي نسخة ناقصة فيها سقط في مواضع كثيرة وهذا الذي عُثِر عليه وهي محققة تحقيق جيد، إلا أنها نسخة ليست كاملة، كان هناك نسخ أخرى للمسند لم يُعثر عليها أثناء التحقيق، فستجد في هذا الكتاب أحاديث عزاها لمسند أبي يعلى ينبه المحققان على أن الحديث ليس في النسخة المطبوعة من مسند أبي يعلى، فهو يسوق الأسانيد، لو أن الحديث مخرج ثلاث مرات في مسند أبي يعلى فهو يقول: قال أبو يعلى ويذكر إسناده، ثم الإسناد الثاني، ثم الثالث وهكذا، فيستوعب الأسانيد كلها، فهو وعاء جيد لهذه الكتب المزيدة على الكتب الستة، أطراف الكتب العشرة.

(بل أقول قال: ما لم يحصل اشتباه، هذا كله في الإسناد، وأما المتن فإن اتفقت المسانيد على متن بلفظ واحد؛ سقت متن المسند الأول فحسْب، ثم أحيل ما بعده عليه وإن اختلفت؛ ذكرت متن كل مسند، وإن اتفق بعض واختلف بعض؛ ذكرت المختلف فيه، ثم يقول في آخره، فذكره. وقد أوردت ما رواه البخاري تعليقًا، وأبو داود في المراسيل، والترمذي في الشمائل، والنسائي في الكبرى وفي عمل اليوم والليلة.. وغير ذلك مما ليس في شيء من الكتب الستة ورتبته على مائة كتاب، أذكرها ليسهل الكشف عنها، وهي: ابتدأ بكتاب الإيمان وانتهى بكتاب صفة الجنة).

هو بدأ بالإيمان والقدر وبعض أبواب العقائد، ورتب بقية الكتاب على أبواب الفقه كلها، ثم ذكر آخر شيء كتاب الجنة.

(وسميته "إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة" وأنا سائلٌ أخًا ينتفع بشيء منه أن يدعو لي ولوالدي ومشايخي وسائر أحبائي والمسلمين أجمعين).

اقرأ لنا نموذج "بني الإسلام على خمس"، حديث: (بني الإسلام على خمس) من المشاهير الموجودة في دواوين الإسلام كلها، وإذا كان هذا متصورا في الذهن، فيكون الجهد الذي بذله البوصيري -رحمه الله تعالى- في استخراج الزوائد.. زوائد المسانيد سيكون مفهومًا -إن شاء الله تعالى- من أول وهلة.

(باب (بني الإسلام على خمس) قال أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا جرير بن عبد الحميد).

طبعًا هو ذكر أول ما ذكر في الزوائد ذكر مصنف ابن أبي شيبة، الزيادات الموجودة في المصنف على الكتب الستة.

(قال أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا جرير بن عبد الحميد).

جرير بن عبد الحميد الضبي من أوائل من صنف في العلم وَدَوَّنَ الحديث.
(عن سالم بن أبي الجعد عن عطية مولى بني عامر عن زيد السكسكي قال: قدمت المدينة، فدخلت على عبد الله بن عمر، فأتاه رجل فقال: يا عبد الله بن عمر مالك تحج وتعتمر وقد تركت الغزو في سبيل الله؟! فقال: ويلك!! إن الإيمان بني على خمس: تعبد الله وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتحج البيت، وتصوم رمضان، كذلك حدثنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ثم الجهاد بعد ذلك حسن، هذا إسناد ضعيف؛ لجهالة التابعي والراوي عنه).
هذا هو الجهد المشكور للإمام البوصيري -رحمه الله تعالى- هذا الحديث لو لم ينص البوصيري على ضعفه لكان متنه معلولاً بالقرائن لأنه هو قال: (ويلك!! إن الإيمان بني على خمس) فذكر أركان الإسلام، قال: (ثم الجهاد بعد ذلك حسن) فكأنه تزهيد من ابن عمر -رضي الله عنه- في منـزلة الجهاد في سبيل الله، مع أنه إما أن يكون عينا وإما أن يكون كفاية، ثم البوصيري -رحمه الله تعالى- عَقَّبَ ببيان ضعف الرواية، اقرأ كلامه. شيء في غاية النفاسة.
(هذا إسناد ضعيف لجهالة التابعي والراوي عنه).
الذين هم من في الإسناد؟ الحديث برواية زيد السكسكي؟
نعم، زيد السكسكي، الذي قبله عطية مولى بني عامر.
طيب.. هذا ضعيف.
وزيد السكسكي.
نعم. عمَّن؟ هو ذكر القصة، فهؤلاء قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف.
قال: (هذا إسناد ضعيف لجهالة التابعي والراوي عنه، وأصله في الصحيحين والترمذي والنسائي بلفظه: (بني الإسلام على خمس؛ شهادة أن لا إله إلا الله...) إلى آخره دون باقيه).
فيذكر الحديث عند ابن أبي شيبة ويذكر علته إن كان في الإسناد علة ثم يقول: وقد رواه من أصحاب الكتب الستة فلان وفلان ويسوق طرفًا من المتن إلى آخر الحديث، وهكذا، فترى هذا التنصيص على أسباب ضعف الحديث ونحو ذلك من الفوائد العزيزة جدًا في هذا العلم الشريف.
(قال أبو بكر بن أبي شيبة: وحدثنا عبيد الله أنبأنا داود الأودي عن الشعبي عن جرير، قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: (بني الإسلام على خمسة؛ شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان)).
فذكر طريقًا آخر لحديث: (بني الإسلام على خمس) من عند ابن أبي شيبة، وسيتكلم أيضًا على علة الإسناد.
قال: (وحدثنا معاوية عن شيبان).
من الذي قال؟
ابن أبي شيبة أيضًا، يعني ذكر الطريق الأول الذي فيه زيد السكسكي وعطية وهما ضعيفان، وذكر الإسناد الثاني الذي فيه داود الأودي ثم يذكر الآن الإسناد الثالث. فيستوعب كل طرق حديث (بني الإسلام على خمس) الموجودة في مصنف أبي بكر بن أبي شيبة رحمه الله تعالى.
قال: (وحدثنا معاوية عن شيبان عن جابر عن عامر فذكره، رواه أبو يعلى الموصلي، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة فذكره، رواه أحمد بن حنبل).
يعني يقول: إن أبا يعلى الموصلي أيضًا روى الحديث فرواه عن شيخه أبي بكر بن أبي شيبة، ثم ينص على أن هذا الحديث مخرجٌ عند الإمام أحمد في المسند، فلعله بهذا النموذج واختيارنا لحديث مشهور متداول موجود في دواوين الإسلام كلها = (بني الإسلام على خمس) قد أبان بهذا المثال عن طريقة الحافظ البوصيري -رحمه الله تعالى- في إيراد زوائد الكتب العشرة على الكتب الستة. أن يذكر الحديث المشهور ويقول: خرجه أبو بكر بن أبي شيبة ويسوق الأسانيد، الإسناد الأول والثاني والثالث ويبين علة كل إسناد، ويقول: خرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده، ويشير إلى تخريج الإمام أحمد والطبراني والبزار الذين هم ليسوا مجال بحثه، يعني ليست من الكتب التي يخرج زوائدها على الكتب الستة، لكنه يحيل يذكر أحيانًا أن الحديث في المسند أو في الطبراني أو في البزار إلى غير ذلك.
(رواه أحمد بن حنبل، حدثنا مكي حدثنا داود بن يزيد الأودي فذكره، قال: وحدثنا هشيم، حدثنا إسرائيل عن جابر فذكره، هذا حديث ضعيف من الطريقين).
أيضا. يقول: إن الطريق الأول التابعي والراوي عنه ضعيفان والطريقان الآخران يقول: إن الطريقين أيضًا ضعيفان، في الأول فلان وفي الثاني فلان.
(هذا حديث ضعيف من الطريقين، أما الطريق الأول: ففيها داود الأودي، وقد ضعفه أحمد، وابن معين، وأبو داود، والنسائي، وأبو أحمد الحاكم، وابن عدي، والساجي، وغيرهم).
أئمة النقض الذين عليهم تدور كلمة النقد الحديثيّ ضعّفوا هذا الراوي.

(والطريق الثانية فيها جابر الجعفي، وإن وثقه الثوري وشعبة فقد كذبه الإمام أبو حنيفة والجوزقاني وابن عيينة ونسبه زائدة إلى الرفع وضعفه كثيرون).

متفق على ضعف جابر الجعفي وإن وثقه شعبة، في توثيق شعبة وإن كان شعبة أول من جَرَّحَ وعَدَّلَ وتكلم في الرجال، لكن الراوي العبرة في الجرح والتعديل أنه لا يُقبل الجرح إلا مفسرًا والمجرِّح معه زيادة علم على من عدَّل، يعني إذا كان الثوري وشعبة قد وثقا جابر الجعفي ففي تضعيف الأئمة تقديم لهذا التضعيف على توثيق الكبار وإن كان أمثال الثوري وشعبة. لماذا؟

إذا تعارض جرح وتعديل في الراوي حين يتعارض في الراوي -إن شاء الله- سندرسه بتوسع في درس الأسانيد، إذا تعارض جرح وتعديل في الراوي الواحد فالعلماء نصّوا على أن الجرح مُقدم.

لماذا الجرح يقدم؟

لأنه مطلع على حال من عَدَّلَ ومعه زيادة، فالذي عَدَّلَ يقول: هو ثقة، يقول: لا، هو عندي ضعيف لكذا وكذا وكذا، فإذا تعارض جرح وتعديل فالجرح يُقدم؛ لأن المُجَرِّح اطلع على كلام المعدل ومعه زيادة علم.

حتى لا يأتي واحد يقول: إن شعبة وهو من هو في علم الرجال وأول من جَرَّحَ وعَدَّلَ وكذا وقد وثق جابرا فنقبل مروياته. نقول: لا. شعبة وإن كان هو الإمام المبجل في هذا العلم وهو رأس المحدثين، وأول من أسس علم الجرح والتعديل، وجاءت بعد ذلك مدرسته؛ كيحيى القطان، وبعد يحيى القطان ابن مهدي وابن المبارك وعلي بن المديني، وبعدهم البخاري ومسلم وأبو حاتم وابن معين وأبو ذرعة والإمام أحمد إلا أننا نقول: إذا تعارض جرح وتعديل..

المسألة ليست خاضعة للتشهّي ولا للهوى، وإنما هي خاضعة لموازين حساسة جدًا عند هؤلاء الأئمة أنهم قد يتكلم شعبة في الراوي بتعديل ويُجَرِّحُه آخر فيقدمون الجرح على التعديل؛ لهذه الموازين الحساسة التي وضعها أئمة النقد في القبول، قبول الراوي أو رفضه. نأخذ نموذجا آخر.

(كتاب الإيمان).

هذا أول حديث في "إتحاف الخيار".

(أفضل الأعمال وأحبها إلى الله تعالى الإيمان وأنه ينجي العبد من النار.

قال أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا الحسن بن موسى).

رأيت.. يعني هو خرج الحديث من عند ابن أبي شيبة أول شيء، إن كان الحديث في المسانيد كلها عند الحارث بن أبي أسامة عند أبي يعلى عند مثلاً إسحاق بن راهويه فيورد، فإذا لم يوردها فمعناها أنها ليست موجودة إلا عند هؤلاء.

واضح؟

يعني هو في حديث (بني الإسلام على خمس) خَرَّجَه من عند من؟

ابن أبي شيبة وأبي يعلى الموصلي، وأبو يعلى رواه عن شيخه ابن أبي شيبة، وقال: إنه في مسند أحمد وفي معجم الطبراني أو في مسند أحمد من طريقين، لكن لم يورد في حديث (بني الإسلام على خمس) إلا من كتابين فقط هما أبو يعلى وأبو بكر بن أبي شيبة من ثلاثة طرق، ويتكلم على كل طريق بما فيه من ضعف، فإذا لم يورد غير كتاب أو اثنين فمعناها أن هذا الحديث لا يوجد إلا في هذين الكتابين من جملة العشرة التي خَرَّجَ أطرافها.

(حدثنا الحسن بن موسى، حدثنا ابن لهيعة، حدثني الحارث بن يزيد بن الحضرمي، عن عليّ بن رباح أنه سمع جنادة بن أمية يقول: سمعت عبادة بن الصامت يقول: أن رجلاً أتى النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال: يا نبي الله أي العمل أفضل؟ قال: (إيمان بالله وتصديق به، وجهاد في سبيله)، قال: أريد أهون من ذلك. قال: (السماحة والصبر)، قال: أريد أهون من ذلك يا رسول الله. قال: (لا تتهم الله في شيء قضاه لك) رواه أبو يعلى الموصلي).

وفي الأول قال: من أبو بكر أبي شيبة؟

حدثنا الحسن بن موسى.

لا.. من؟ خَرَّج من طريق من؟

ابن أبي شيبة.

طريق ابن أبي شيبة، فإذن هذا الحديث، وهو حديث مشهور في الصحيحين: (أي العمل أفضل؟ قال: إيمان بالله، وجهاد في سبيله، قلت: ثم أي؟ قال: بر الوالدين، قلت: ثم أي؟ قال الصلاة على وقتها..) إلى غير ذلك من اختلاف الروايات في هذا الباب.

فهنا لما خَرَّجَ الحديث من ابن أبي شيبة أتى بألفاظ ليست في الكتب المشهورة، وهو السماحة والصبر قال: أريد أهون من ذلك. قال: (ألَّا تتهم الله تعالى في قضاء قدره لك)، ويتكلم على أيضًا الطرق والأسانيد والتصحيح والتضعيف إلى غير ذلك.

(رواه أبو يعلى الموصلي، حدثنا شيبان بن فروخ، حدثنا سويد يعني أبا حازم حدثني عياش عن الحارث بن يزيد عن علي بن رباح، عن جنادة بن أبي أمية عن عبادة بن الصامت قال: (بينا أنا عند رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذ جاء رجل فقال: يا رسول الله: أي الأعمال أفضل؟ قال: إيمان بالله، وتصديق به، وجهاد في سبيل الله، وحج مبرور، فلمَّا ولَّى الرجل قال: وأهون عليك من ذلك قال: إطعام الطعام، ولين الكلام، والسماحة، وحسن الخلق، قال: فلما ولَّى الرجل قال: وأهون عليك من ذلك قال: لا تتهم الله في شيء قضاه عليك)، قال: وحدثنا أبو عبد الله الدورقي).

من الذي قال: (وحدثنا أبو عبد الله الدورقي)؟

أبو يعلى

هو خَرَّج من عند ابن أبي شيبة ثم قال: (ورواه أبو يعلى الموصلي) فساق الإسناد وذكر الزيادات التي ليست في الحديث في ألفاظ متون ليست في الحديث الأول، في الأول قال: (السماحة والصبر، وألا تتهم الله في شيء قدره عليك) هنا قال: (وحسن الخلق وإطعام الطعام ولين الكلام والسماحة) ثم ذكر (ألا تتهم الله في قدره).

قال: (وحدثنا أبو عبد الله الدورقي، حدثنا العلاء بن عبد الجبار العطار، حدثنا سويد أبو حاتم، حدثني عياش بن عباس فذكر نحوه. قلت: ورواه أحمد بن حنبل في مسنده، والطبراني في معجمه بإسنادين أحدهما حسن).

هذه مزيد فائدة يذكرها الإمام البوصيري -رحمه الله- أنه يُعَوِّل أحيانًا على طريق في مسند أحمد، طريق في معجم الطبراني الكبير أو الأوسط إلى غير ذلك من الزيادات النافعة.

اتضحت الطريقة أم فيها إشكال بالنسبة للإتحاف؟

نأخذ نموذجا ثالثا.

(قال أبو بكر بن أبي شيبة: وحدثنا شَبَّابة، حدثنا المسعودي، عن عبد الملك بن عمير عن رجل من آل أبي حفنة، عن الشفاء بنت عبد الرحمن، وكانت من المهاجرات الأُوَل، قالت: (سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- سُئِل عن أفضل الأعمال، قال: إيمان بالله، وجهاد في سبيل الله، وحج مبرور)، رواه الحارث بن محمد بن أبي أسامة، حدثنا الحسن بن قتيبة).

قبل الحارث بن أبي أسامة الكلام لمن؟

ابن أبي شيبة.

وبعد ذلك الحارث بن أبي أسامة.

(رواه الحارث بن محمد بن أبي أسامة، حدثنا الحسن بن قتيبة حدثنا المسعودي فذكره، ورواه أبو يعلى الموصلي، حدثنا سريج بن يونس، أبو الحارث، حدثنا عبيدة بن حميد عن عمارة بن غُزَيَّة، عن عثمان بن أبي حفنة، عن جدته الشفاء قالت: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وسأله رجل: أي الأعمال أفضل؟ فذكره، ورواه عبد بن حميد قال: حدثنا هاشم بن القاسم، حدثنا المسعودي عن عبد الملك عن ابن أبي حفنة عن الشفاء بنت عبد الله وكانت من المهاجرين قالت: سئل النبي -صلى الله عليه وسلم- عن أفضل العمل فذكره، قلت: المسعودي اختلط بأخره).

انظر.. يعني يذكر الحديث ومن أخرجه من أصحاب المسانيد الذين هم زيادة على الكتب الستة سواء كان ابن أبي شيبة أو أبو يعلى أو الحارث بن أبي أسامة أو عبد بن حميد كما هنا، ويذكر إسناد كل كتاب هذه الكتب فيها المفقود، فوجود مثل هذه الأسانيد في هذه الكتب كأن الكتاب بين يديك، وأنت تُخَرِّج إنما تعتمد في تخريجك كما سنرى -إن شاء الله- في المراحل المتقدمة من درسنا أن العبرة عندك بالأسانيد مسألة المتون وهذا الكلام ما أيسره، لكن المُخَرِّج أو الباحث إنما يُخَرِّج الحديث ليحكم عليه صحةً أو ضعفًا، فيريد الأسانيد، يريد أسماء الرواة، فهذا الوعاء الذي ضَمَّنَ لك وحوى لك كتبا ليست بين يديك هذه فائدة يُعَضُّ عليها بالنواجذ.

ثم بعدما انتهى من إيراد الحديث من عند ابن أبي شيبة وأبي يعلى، وعبد بن حميد، والحارث بن أبي أسامة ماذا يقول؟

(ولكن المسعودي اختلط) اقرأ.

(قلت: المسعودي اختلط بأخرة).

اختلط الراوي. قد يكون ثقة، ولكنه في آخر حياته مع كبر السن كما قال الله تعالى: ﴿يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْ لاَ يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٠] فيذهب عقل هذا الراوي، ويحصل له هذا الاختلاط الذي هو مصاحب للكِبَر، كمثل سعيد بن أبي عروبة، سعيد ثبت ثقة من أجود الناس في قتادة، يعني قتادة بن دعامة السدوسي راوية أنس ودارت عليه أسانيد البصرة له ثلاثة من الفرسان فيه؛ شعبة، وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة.

فكان سعيد صاعقة في الحفظ، لكن لما وصل إلى الثالثة والثمانين من العمر اختلط، اختلط يعني صار يهذي يأتي بكلام فيقول: حدثنا فلان عن عيسى بن مريم كأن عيسى من رجال الإسناد -عليه السلام-، فهذا اختلاط، دخلوا عليه فقال: الأزد أزد عريضة ذبحوا شاة مريضة أطعموني فأبيت ضربوني فبكيت، فعلموا أن الشيخ قد ذهب عقله فقالوا:

امنعوه من الرواية، فكان لا يمتنع وكان يحدث بعد الاختلاط، طيب معرفة السن الذي اختلط فيه مهم جدًا، ثم من حَدَّثَ عن هذا الشيخ بعد الاختلاط؟

فكل من روى عن سعيد بعد الاختلاط فحديثه مردود، الرجل خَرِف فما عاد عنده عقل يزن به الرواية ولا يعرف الأسانيد ولا يعرف ألفاظ المتون.

الترمذي -رحمه الله تعالى- خَرَّجَ لمحمد شيخه محمد بن إبراهيم بن أبي عدي عن سعيد قال ابن أبي عدي: الله تعالى يحب الحق ما سمعت من سعيد إلا بعد الاختلاط، مع أن الترمذي -رحمه الله تعالى- يقول في مرويات ابن أبي عدي عن سعيد حسن صحيح، ويصحح مرويات ابن أبي عدي عن سعيد الذي لم يرو عنه بصريح لفظه إلا بعد أن اختلط.

فالاختلاط آفة تجعل رواية المختلط مردودة، سواء كان الاختلاط بذهاب العقل أو ذهاب البصر، إذا كان الراوي أصلاً يعتمد على كتابه كعبد الرزاق الصنعاني الإمام الجهبذ شيخ الإمام أحمد وابن معين وإليه كانت الرحلة من الأقطار. ماذا حصل؟

عبد الرزاق عمي سنة ٢٠٣ وعاش بعدها ست سنوات أو سبع سنوات، على اختلاف بين المؤرخين في وفاة عبد الرزاق، فكل من روى عن عبد الرزاق بعد العمى حديثه مردود.

لماذا؟

لأن عبد الرزاق إنما كان يروي من كتاب، فلما عمي؛ صار يحدث من حفظه فوقع الخطأ في حديثه، فكل من روى بعد سنة ٢٠٣ عن عبد الرزاق الصنعاني؛ فحديثه مردود.

كيف علمنا؟

الأئمة غربلوا هذه الروايات، وعرفوا من الذي سمع قبل العمى ومن الذي سمع بعد العمى وجردوا ذلك وأودعوه المدونات والمصنفات التي تكلمت على الاختلاط وعلى التغيُّر إلى غير ذلك.

فهو يقول بعد أن روى الحديث: (المسعودي اختلط بأخره) يعني في آخر حياته اختلط ومعنى أنه اختلط يعني رواياته غير مقبولة.

(قلت: المسعودي اختلط بأخرة وهاشم ابن القاسم روى عنه بعد الاختلاط وشبابة بن سوار، والحسن بن قتيبة لم يُدْرَ هل رويا عن المسعودي قبل الاختلاط أم بعده؟).

إذا كان راوٍ لا يُدرى هذا الراوي سمع من هذا الشيخ بعد اختلاطه أم قبل؛ يُتوقف في حديثه؛ احتياطًا للرواية لأن المسألة لا بالتشهي ولا بالهوى، وإنما هي قوانين صارمة لا تقبل المجاملة، فإذا روى واحد عن شيخ هذا الراوي لا يُعرف سمع قبل ولا بعد؟

يقول لك: يُتوقف في حديثه حتى نتأكد من ذلك.

فيقول هو: إن شَبَّابة بن سوار، والحسن بن قتيبة، لم يُدْرَ هل سمعا من المسعودي قبل الاختلاط أم بعده؛ فمعناه أنه أيضًا يتوقف في حديثه.

(لم يُدْرَ هل رويا عن المسعودي قبل الاختلاط أو بعده فاستحق الترك، وعثمان بن أبي حفنة مجهول لم أرَ من ذكره، وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله وغيره، وسيأتي في كتاب الحج في باب الحج المبرور).

ترى يعني هذه الفوائد من ساعة بدأنا في التخريج إلى اليوم وما رأينا هذا النوع من النقد الحديثي أن الإنسان بعد إيراد الرواية يتكلم على الصحة والضعف، يقول الراوي هذا اختلط، هذا مجهول، هذا لا يُدرى سمع قبل الاختلاط أو بعد الاختلاط، الراوي هذا مجهول، الراوي هذا يرسل، إلى غير ذلك من أنواع العلة؛ لأن هذه الأسباب التي بها يُعَلّ الحديث ويكون الحديث مردودًا، مثل هذا الكلام هو غاية المقصد عند طالب الحديث، وهو معرفة الصحة والضعف وما أسبابها، وهذا بعد الانتهاء من الكلام على طرق التخريج نتكلم عن الأسانيد نتكلم على الرواة، وحال كل راوٍ في شيخه، هل هو ثبت فيه؟ هل سمع منه قبل الاختلاط؟ هل بعد الاختلاط؟ هل هو من أوثق الناس فيه؟ هل هو ممن لازمه؟ هل هو ممن روى عنه مرة واحدة؟ كيف تحمل العلة عنه؟ هل أخذه بالسماع؟ هل أخذه بالوجادة؟ هل أخذه بالإجازة؟ إلى غير ذلك من أسباب العلة في الروايات وهذا هو المرقاة التي ينبغي أن يصعد فيها طالب الحديث ليتعرف على علم العلل الذي هو المقصد من هذا العلم الشريف.

والله أعلم والحمد لله وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه والحمد لله رب العالمين.

إجابات الحلقة الماضية.

السؤال الأول: عرف بكتب الأطراف. وإلى أي طريقة من طرق التخريج تنتمي؟ واذكر منها على وجه الإجمال طريقة ترتيبها، وما فوائدها؟

التعريف بكتب الأطراف:

الأطراف جمع طرف وهي جزء الحديث الدالّ على بقيته.

كتب الأطراف هي نوع من المصنفات الحديثية اقتصر فيها مؤلفوها على ذكر طرف الحديث الذي يدل على بقيته، ثم ذكروا الأسانيد التي ورد من طريقها هذا المتن، ويكون ذلك إما عن طريق الاستيعاب، أو على سبيل التقييد فتكون في كتب كثيرة، وتنتمي كتب الأطراف إلى طريقة التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة.

ومن كتب الأطراف على وجه الإجمال:

"تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" للحافظ المزي المتوفى سنة ٧٤٢.

"إتحاف المهرة العشرة" للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ للهجرة.

"أطراف المسانيد العشرة" لأبي العباس أحمد بن محمد البوصيري المتوفى سنة ٨٤٠ للهجرة.

"ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث" لعبد الغني النابلسي المتوفى سنة ١١٤٣ للهجرة. وهذه هي الكتب المطبوعة.

طريقة ترتيب كتب الأطراف:

الغالب أن أصحابها رتبوها على مسانيد الصحابة مرتبين على نسق حروف المعجم وربما رتبها بعضهم على الحروف بالنسبة للمتن كما في كتاب "أطراف الغرائب والأفراد" رتبه أبو الفضل بن طاهر على حروف المعجم بالنسبة لأوائل المتون، وكذا فعل الحافظ محمد بن علي الحسيني في كتابه "الكشّاف في معرفة الأطراف".

فوائد كتب الأطراف:

أولاً: معرفة أسانيد الحديث المختلفة مجتمعة في موضع واحد.

ثانيًا: معرفة من أخرج الحديث من أصحاب المصنفات والباب الذي أخرجوه فيه.

ثالثًا: معرفة عدد أحاديث كل صحابي في الكتب التي عُمِلَ عليها كتاب الأطراف.

انتهت إجابة السؤال الأول.

جيد. ما شاء الله.

السؤال الثاني: تعريف بكتاب "تحفة الأشراف".

هو كتاب "تحفة الأشراف" للإمام الحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، جمع فيه أطراف أحاديث الكتب الستة، وبعض ملحقاتها؛ ما رواه البخاري تعليقًا، مقدمة صحيح مسلم، الشمائل للترمذي، النسائي في عمل اليوم والليلة بطريقة يسهل على القارئ معرفة أساليبها مجتمعة في مكان واحد، وقد بناه الحافظ المزي على كتاب ابن عساكر، ورمز لهذه الكتب برموز ولِمَا استدركه على ابن عساكر بالرمز "ك"... المهم يعني ذكرت..

طريقة ترتيبه:

رتب الحافظ المزي كتاب "الأطراف" بحسب الراوي الأعلى على نسق ترتيب المعجم بذكر الصحابي وما له من أحاديث في الكتب الستة، وإذا كان صحابيا مُكْثِرا من الرواية يُرتب الرواة عنه على حروف المعجم أيضًا ويبدأ بالحديث الذي كَثُرَ مُخَرِّجُوه من أصحاب الكتب الستة، ثم الذي يليه في العدد وهكذا.

من مميزات كتاب "تحفة الأشراف":

معرفة أسانيد الحديث المختلفة والمجتمعة في موضع واحد: وهذا له فوائد مهمة خاصة عند دراسة الأسانيد، تفيد في معرفة مدار الحديث ومعرفة التفرد النسبي والمطلق.

معرفة المُكْثِرين من الصحابة فـ"تحفة الأشراف" يبين ذلك.

معرفة من أَخْرَجَ الحديث من أصحاب الكتب الستة وملحقاتها: في الغالب يوضح الحافظ المزي المُهْمَلين في الرواية.

يُستفاد من "تحفة الأشراف" في معرفة أحكام الترمذي على الحديث حيث أنه قد توفر لديه أكثر من نسخة لهذا الكتاب لم تكن موجودة.

يُستفاد أيضًا من عناية الحافظ المزي بذكر نُسَخِ أبي داود والنسائي بخلاف ابن عساكر ومن فوائده أيضًا أنه يبين الرواة الذين اعتمدهم الإمام البخاري في صحيحه ويستفاد أيضًا من كلامه على الأسانيد كيفية إيراد الحديث فيه يورد رمز كتب من خَرَّجَ الحديث ثم يذكر طرفًا من أول متن الحديث ثم يشرع في بيان الأسانيد التي رُوِيَ بها الحديث في المصنفات التي رمز إليها على ترتيبها. يبدأ بكتب أول تلك الرموز ثم يتبعه باسم الكتاب الذي ورد فيه ذلك الحديث في ذلك المصنف ثم يذكر الإسناد بتمامه منتهيًا إلى اسم المترجم عنه بقوله: عنه به، أي: بهذا الإسناد كما في الترجمة، ثم يذكر باقي الرموز وأسانيدها بنفس الطريقة.

أسئلة الدرس.

السؤال الأول:

صِفْ كتاب "ذخائر المواريث". وإلى أي طرق التخريج ينتمي؟ وبَيِّن طريقة البحث فيه، واذكر أهم فوائده.

السؤال الثاني:

اذكر الكتب التي خَرَّجَ الإمام البوصيري -رحمه الله- أطرافها في كتاب "إتحاف الخيرة المهرة"، واشرح طريقة ترتيبهم، وكيف تُخَرِّجُ الحديث منه؟

الدرس الثاني عشر
تابع كتب الأطراف "إتحاف المهرة"
بسم الله والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن اتبع هداه، وبعد.
الإخوة والأخوات: طلبة هذه الأكاديمية العلمية المباركة سلام الله عليكم، ورحمة الله تعالى وبركاته، أما بعد
في الحلقة الماضية أكملنا الكلام على جزء من الطريقة الثالثة من طرق التخريج وهي: التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث، فتكلمنا بالأمس عن "إتحاف الخيرة المهرة" للإمام البوصيري -رحمه الله تعالى-، ونحن الليلة -بإذن الله تعالى- مع التعريف بكتاب آخر من الكتب الخادمة في هذه الطريقة من طرق الاستخراج وهو كتاب: "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة" للحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى-.
وكنا بينا قبل أن الحافظ البوصيري -رحمه الله تعالى- عمل أطرافا لعشرة كتب غير الستة التي بنى عليها الحافظ المِزي كتابه "تحفة الأشراف"، فرأينا أن الحافظ المزي بنى التحفة على الصحيحين، والسنن الأربعة، ثم جاء الإمام البوصيري -رحمه الله تعالى- كما بينا بالأمس فبنى كتابه على عشرة كتب أيضا من المسانيد: مسند أبي يعلى، و ابن أبي شيبة، والحارث بن أبي أسامة، إلى غير ذلك من الكتب العشرة التي بينا حالها، وذكرنا بعض النماذج لها.
ثم الليلة -بإذن الله تعالى- نبين جهد الحافظ -رحمه الله تعالى- خاتمة حفاظ الدنيا الحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله- في كتاب" إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة" والحافظ -رحمه الله- بنى هذا الكتاب على عشرة كتب أو قل أحد عشر كتابا هي: سنن الدارمي، وصحيح ابن خزيمة وهو لم يجد من ابن خزيمة إلا ربع العبادات فقط ومواضع متفرقة من الكتاب ولم تصلنا ما هو زيادة على العبادات، ومنتقى ابن الجارود، ومسند أبي عوانة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، وشرح معاني الآثار للطحاوي، وسنن الدارقطني. ورمز -كما هو موجود على السبورة- برموز لهذه الكتب فرمز للدارمي بـ: مي، وابن خزيمة بـ: خز، وابن الجارود بـ: جا، ولأبي عوانة بـ: عه، ولابن حبان بـ: حب والحاكم بـ: كم، والطحاوي بـ: طح، والدارقطني بـ: قط، ثم إذا ذكر مسند أحمد، أو الشافعي، أو الموطأ، فإنه يسميها باسمها لا يرمز لها برموز.
سنرى مقدمة الحافظ -رحمه الله تعالى- لكتابه، وخطته فيه ومنهجه، والكتاب -بفضل الله تعالى ورحمته- من مطبوعات مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالاشتراك مع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، فخُدم كتابه خدمة عالية جدا من أبهى ما يكون العمل، ومن أحسن ما يكون الإخراج، وأنا أتمنى أن تكون المراكز العلمية على مستوى العالم لخدمة السنة بهذا المستوى الرائق اللائق بخدمة حديث رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-.
نعم استغرق وقتًا أكثر من اللازم، وتقريبا الكتاب لم يكتمل فخرج منه ثمانية عشر مجلدًا، ويخرج في عشرين فالعمل بطيء بعض الشيء؛ لكنه في الحقيقة متقن غاية الإتقان بما تقر به عيون أهل الحديث فلا تجد- بفضل الله تعالى- تصحيفًا، ولا تحريفًا، و الكتاب مخدوم بشكل غاية في الجودة بفضل الله تعالى ورحمته، والحمد لله على توفيقه؛ أن هيأ لسنة الرسول -صلى الله عليه وسلم- من يقوم على خدمتها في هذا العصر بهذه الصورة.
الحافظ -رحمه الله تعالى- ذكر مقدمة لكتابه يُبِيْن عن منهجه فيه، ثم نذكر بعض النماذج -كما ذكرنا بالأمس- في كتاب الإمام البوصيري -رحمه الله تعالى- لنرى الفارق بين الكتابين، وأنا أتمنى أن ينشط الخادمون لسنة الرسول -صلى الله عليه وسلم- بضم هذه الكتب الثلاثة في مصنف واحد.
لو أن أهل الحديث ينشطون من طلاب الحديث شرقا وغربا لخدمة السنة في جمع "تحفة الأشراف" و"إتحاف الخيرة المهرة" للبوصيري، و"إتحاف المهرة" للحافظ ابن حجر في مصنف واحد؛ لجمعوا بهذا مقاصد "٢٧" كتابًا من كتب السنة، ولا يند عنها -إن شاء الله تعالى- حديث صحيح .
فهذا العمل لو ينشط له العاشقون لسنة الرسول فأنا أرجو الله تعالى أن يهيئ من هذه الأمة من يقوم بهذه الخدمة، وهي ضم الكتب الثلاثة في مصنف واحد يخدم ويوفر على الناس كثيرًا من الجهود التي تبذل في الوقوف على الأحاديث.
سنقرأ مقدمة الحافظ، ونعرف منهجه في كتابه، ونأخذ بعض النماذج بعضها نظري، وبعضها مكتوب على السبورة ؛ لنعرف الفرق بينه، وبين كتاب البوصيري، والفرق بينه أيضا وبين تحفة الأشراف.
قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد الذي لا يحيط العادّ لنعمائه بطرف، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إقرار من لاح له الهدى فعرف، وأشهد أن محمدًا عبده ورسولهمنتهى الكرم والشرف -صلى الله عليه وآله وسلم-، ومن قفا أثرهم ومن بحار علمهم اغترف، أما بعد:
فقد أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم الحاكم أن عمر بن حسين أخبرهم قال: أخبرنا أبو الفرج بن نصر قال: أخبرنا أبو طاهر ابن المعطوش قال: أخبرنا الحافظ أبو البركات ابن الأنماطي قال: أخبرنا أبو محمد الخطيب قال: أخبرنا عمر

بن إبراهيم الكتاني قال: حدثنا أبو القاسم البغوي قال: حدثنا أبو خيثمة في كتاب العلم له حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم قال: لا بأس بكتابة الأطراف)

الحافظ -رحمه الله تعالى- يريد أن يسوق خبر إبراهيم بن يزيد النخعي؛ بأنه لا بأس بذكر الأطراف التي هي أول شيء يسوقه في أول كتابه بعد المقدمة، فساق الكلام بالإسناد إلى إبراهيم النخعي، وهذه -الحمد لله- خصيصة لهذه الأمة في بقاء الإسناد لا أقول إلى وقت الحافظ ابن حجر، وإنما بقاؤه ولله الحمد إلى يوم الناس هذا، وإلى يوم القيامة؛ لأن هذه سنة الرسول -صلى الله عليه وسلم- التي تولى الله حفظها كما تولى حفظ القرآن الكريم.

فهذه براعة من الحافظ -ولله الحمد- حفظ الله على الأمة علم الإسناد، وهذا من مواطن الشرف في هذه الأمة.

(وهذا الأثر إسناده صحيح، وهو موقوف على إبراهيم بن يزيد النخعي أحد فقهاء التابعين، وعنى بذلك ما كان السلف يصنعونه من كتابة أطراف الأحاديث ليذاكروا بها الشيوخ، فيحدثوهم به)

كان الطالب يذهب إلى الشيخ، ويريد أن يسمع منه مثلاً: مائة حديث فيكتب أطراف الأحاديث في ورقة يقول مثلاً: حديث (إنما الأعمال بالنيات)، حديث (البيعان بالخيار)، حديث (النكاح)، حديث مثلاً (يا معشر الشباب)، حديث (تنكح المرأة) حديث كذا، فيكتب من كل حديث كلمة أو كلمتين. هذه هي الأطراف، ويريد أن يسمع هذه الأحاديث من الشيخ بإسناده؛ فتوفيرًا للوقت يأخذ معه الأطراف، وهو يسوق الأسانيد، والقصص، والحكايات في جواز استخدام ذلك.

(قال ابن أبي خيثمة في تاريخه: حدثنا مسدد قال: حدثنا حماد بن زيد عن ابن عون عن محمد بن سيرين قال: كنت ألقى عبيدة وهو ابن عمرو السلماني بالأطراف. إسناده صحيح أيض)

كنت ألقاه بالأطراف؛ أي فلا ينكر عليّ كتابتها، وكأن الحافظ -رحمه الله تعالى- يريد أن يدلل على صحة صنيعه، وعلى جواز ذلك من الناحية الشرعية.

(ثم صنف الأئمة في ذلك تصانيف قصدوا بها ترتيب الأحاديث، وتسهيلها على من يروم كيفية مخارجها. فمن أول من صنف في هذا: خلف الواسطي. جمع أطراف الصحيحين، وأبو مسعود الدمشقي جمعها أيض) تقدم هذا الكلام عند الكلام عند تحفة الأشراف.

(وعصرهما متقارب، وصنف الداني أطراف الموطإ، ثم جمع أبو الفضل ابن طاهر أطراف السنن وهي لأبي داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه، وأضافها إلى أطراف الصحيحين. ثم تتبع الحافظ أبو القاسم ابن عساكر أوهامه في ذلك، وأفرد أطراف الأربعة، ثم جمع الستة أيضا المحدث قطب الدين القسطلاني، ثم الحافظ أبو الحجاج المزي، وقد كثر النفع به.)

يعني بكتاب الحافظ أبي الحجاج المزي -رحمه الله تعالى-.

(ثم إني نظرت فيما عندي من المرويات، فوجدت فيها عدة تصانيف قد التزم مصنفوها الصحة؛ فمنهم من تقيد بالشيخين كالحاكم، ومنهم من لم يتقيد كابن حبان، والحاجة ماسة إلى الاستفادة منها.

جمعت أطرافها على طريقة الحافظ أبي الحجاج المزي، وترتيبه إلا أني أسوق ألفاظ الصيغ في الإسناد غالبا؛ لتظهر فائدة ما يصرح به المدلس)

الحافظ أبو الحجاج المزي -رحمه الله تعالى- وهو يسوق الأسانيد كان لا يعتني بألفاظ التحمل، وكان يقول: عن فلان عن فلان، ويسوق الإسناد بالعنعنة.

أما الحافظ -رحمه الله تعالى-؛ فهو هنا يذكر صيغ التحمل يقول مثلاً: قال: فلان حدثنا قال: أخبرنا قال: أنبأنا يعني -روى السماع من لفظ الشيخ، أو روى بالقراءة على الشيخ للعرض عليه -الذي هو الإخبار-، أو أخذ ذلك بالإجازة، أو بالوصية، أو نحو ذلك من الطرق- التحمل-، والأصل أن هذا شرح قبل ذلك في دروس مصطلح الحديث فتراجعوا -إن شاء الله وتعالى- طرق التحمل والأداء.

لكنْ قصد الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- إلى أن يقول، وأن ينبه على أن الحافظ أبا الحجاج المزي ما كان يعتني بصيغ التحمل والأداء، وهذه مفيدة في شيء مهم جدًا وهو بيان تدليس الراوي.

فإذا صرح الراوي بالتحديث؛ فقد زالت عنه تهمة التدليس فالدقة وصلت عنده إلى أن يحافظ على ألفاظ التحمل والأداء.

(ثم إن كان حديث التابعي كثيرًا رتبته على أسماء الرواة عنه غالبا، وكذا الصحابي المتوسط، وجعلت لها رُقوما أبينه)

يعني الحافظ المزي -رحمه الله تعالى- كان إذا سرد مرويات المكثرين من الصحابة؛ كأنس، وابن عمر، وعبد الله بن عمرو، وعائشة، وأبي سعيد، وغيرهم.. ماذا يصنع؟

أحاديث مثلاً أنس كثيرة جدًا فيرتب أحاديث أنس على الرواة عنهم فيقول مثلاً: حديث ثابت عن أنس، حماد عن ثابت عن أنس، قتادة عن أنس، ومثلاً سعيد بن جبير عن أنس، إن كانت له عنه رواية ونحو ذلك.. فإذا انتهى من ذكر رواية التابعي عن الصحابي يرتب أيضا الأحاديث على الرواة عنهم فيقول مثلاً: سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن

أنس، شعبة عن قتادة عن أنس، هشام عن قتادة عن أنس، حتى ينتهي من تلامذة قتادة، فإذا كان بقي في الحديث كثرة فيرتب أيضا الرواة عن هؤلاء الثلاثة: شعبة، وسعيد، وقتادة،وغيرهم.. فيقول مثلاً حديث مثلاً محمد بن بشار عن شعبة عن قتادة عن أنس، محمد بن جعفر عن شعبة عن قتادة عن أنس، وهكذا.. حتى ينتهي من ذكر الأحاديث التي لأنس -رضي الله عنه-.

فالحافظ ابن حجر تبع نفس الطريقة إذا كان الراوي مكثرًا فيرتب الأحاديث أحاديث الراوي عنه أحاديث التابعي على أسماء تلامذته مرتبين على حروف الهجاء -كما سنرى- في النماذج العملية الآن- بإذن الله تعالى-.

(فللدارمي، وقد أطلق عليه الحافظ المنذري اسم الصحيح فيما نقله الشيخ علاء الدين مُغَلْطَاي فيما رأيته بخطه)

هناك رسالة ماجستير لأحد الإخوة الباحثين في جامعة أم القرى -له رسالة في جهود الحافظ مُغَلْطَاي- في الحديث، وعلومه. النسخة عندي.

(للدارمي: مي ولابن خزيمة)

أين سبق معنا رمز الدارمي مي؟

في موسوعة سعيد زغلول

وماذا أيضا؟ الأهم

كتاب السيوطي

لا لم يذكر السيوطي: مي .

نسيتم أنتم لا تذاكرون: الدارمي مي أين ذكر في غير موسوعة زغلول؟

قبل موسوعة زغلول.

أول ما ذكر كان في موسوعة زغلول.

باقي الكتب يا شيخ.

لا.. المعجم المفهرس.

أنتم لا تذاكرون المعجم ذكر في أسفل كل صفحة الرموز يذكر مسند أحمد ومنها الدارمي.

والبخاري كذلك.

أليس كذلك؟

بلى يا شيخ

(ولابن خزيمة: خز، ولم أقف منه إلا على ربع العبادات بكماله، ومواضع مفرقة من غيره)

هذا الكتاب إلى وقت الحافظ ابن حجر لا يوجد منه إلا ربع العبادات -التي هي الأربع مجلدات- التي حققها الشيخ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي -حفظه الله تعالى-.

(ولابن الجارود، وقد سماه ابن عبد البر، وغيره صحيحا جا، وهو في التحقيق مستخرج على صحيح ابن خزيمة باختصار)

مستخرج على صحيح ابن خزيمة كأن أحاديث ابن خزيمة باختصار، وهو الذي عمل عليه شيخنا الشيخ أبو إسحاق الحويني تخريجا الذي هو "غوث المكدود بتخريج أحاديث المنتقى لابن الجارود" في مجلدين مجلد كبير ومجلد صغير.

(ولأبي عوانة، وهو في الأصل كالمستخرج على مسلم؛ لكنه زاد فيه زيادات كثيرة جدًا من الطرق المفيدة، بل ومن الأحاديث المستقلة عه.)

رمز أبي عوانة عين هاء عه.

(ولابن حبان حب)

سبق أين؟

في الجامع الصغير، وفي موسوعة زغلول.

(وللحاكم أبي عبد الله في المستدرك: كم، ثم أضفت إلى هذه الكتب الستة أربعة كتب أخرى وهي: الموطأ لمالك، والمسند للشافعي، والمسند للإمام أحمد، وشرح معاني الآثار للطحاوي، لأني لم أجد)

كأن الحافظ -رحمه الله تعالى- أراد أن يذكر كتابا من كل مذهب فقهي فذكر في مذهب الشافعي مسند الشافعي، وفي الحنابلة مسند أحمد، وفي المالكية موطأ مالك، ثم أراد أن يأتي بجامع مسانيد أبي حنيفة فلم ير فيه شيئا يذكر من حيث العدد فأبدله برأس المحدثين في المذهب الحنفي، وهو الإمام أبو جعفر الطحاوي -رحمه الله تعالى-.

(وشرح معاني الآثار للطحاوي؛ لأني لم أجد عن أبي حنيفة مسندا يعتمد عليه، فلما صارت هذه عشرة كاملة؛ أردفتها بالسنن للدارقطني؛ جبرا لما فات من الوقوف على جميع صحيح ابن خزيمة، وجعلت للطحاوي طح، وللدارقطني قط، فإن أخرجه الثلاثة الأول؛ أفصحت بذكرهم أعني مالكًا والشافعي وأحمد)

وهو لم يرمز لا للشافعي، ولا لمالك، ولا لأحمد، وإنما يذكرهم بأسمائهم.
(وهذه المصنفات قلّ أن يشذ عنها شيء من الأحاديث الصحيحة –لاسيما- في الأحكام إذا ضم إليها أطرافُ المزي)
هذه شهادة من إمام مطلع لأن الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- كان قد رام جمع السنة في مصنف واحد، وما تم له ذلك فقال إذا ضُمت هذه الكتب الإحدى عشر كتابا بما فيها صحيح ابن خزيمة الذي يعتبر ناقصا ليس فيه إلا ربعه، فكأن الحافظ -رحمه الله تعالى- إذا ضم هذه الكتب إلى أطراف المزي؛ فكأنه جمع السنة الصحيحة، وبالأخص في أحاديث الأحكام لا يشذ منها شيء صحيح.
هذه شهادة من إمام فهو فتح لك الباب لتعمل. يعني مشروع جمع السنة في وعاء واحد من خلال تحفة الأشراف، وإتحاف الخيرة المهرة للبوصيري، وإتحاف المهرة للحافظ ابن حجر، هذا يوفر على الأمة الكثير جدًا خاصة إذا ذكرت الأحاديث بمتونها، وأسانيدها.
(وقد ذكرت أسانيدي إلى أصحاب التصانيف المذكورين بتصانيفهم المذكورة)
لا يحتاج.. الحافظ يقول أما سنن مثلاً الدارمي فقد سمعته من فلان عن فلان، ويذكر شيوخه إلى الدارمي، وشيوخه إلى ابن خزيمة، وشيوخه إلى ابن الجارود، ونحن لا نحتاج إليه في درسنا لكن على أية حال أمانة علمية دقيقة.
(وسميت هذا الكتاب "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة"، وهذا حين الشروع فيما إليه قصدت، والاعتماد فيما أردت من ذلك على من عليه اعتمدت، وهو الله لا إله إلا هو عليه توكلت وإليه أنيب)
هذه مقدمة الحافظ لكتابه التي أبان فيها عن منهجه، والكتب التي جمع أطرافها في هذا الكتاب العظيم القدر جدًا.
لا يقول قائل: إنه في كل حديث سيخرج الحديث من عشرة كتب إنما بحسب ما يقع له فقد يكون الحديث المذكور مثلاً في كتابين في الدارمي، وابن خزيمة، وابن الجارود، قد يكون في ابن حبان،و الحاكم، والطحاوي قد يكون في الدارقطني، ومسند أحمد، وموطأ مالك، أو يتوفر أن يكون الحديث في ستة كتب منها، أو في خمسة لا يكاد يجتمع أن يخرج حديثا واحدا من الكتب العشرة هذا ما رأيته في الكتاب، وأنا أتصفح الأحاديث فيه فهذا لا يلزمه كما لا يلزم البوصيري -رحمه الله تعالى- أن يخرج الحديث من كل الكتب؛ لأنه غير موجود فيها أصلا، فليس معنى أنه يجمع أطرافها أن يخرج الحديث الواحد من جميع الكتب؛ وإنما بحسب ما يقع له من الأحاديث في هذا الكتاب أو ذاك.
(وقد بدأ بمسند آبي اللحم الغفاري، ثم مسند أبان بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس، ثم مسند أبان المحاربي، ثم مسند أبجر بن غالب)
هذا يفيدك على أنه رتب على حروف الهجاء كما فعل الحافظ أبو الحجاج المزي -رحمه الله تعالى-، أما البوصيري فرتب كتابه على ماذا؟
الإمام البوصيري الذي قرأنا بعض نماذجه؟
رتب على أبواب الفقه
رتب على أبواب الفقه بدأ بالإيمان والقدر، وبعض أبواب الرقاق، ثم ذكر أبواب الفقه، ثم ختم بأبواب الجنة، فلو أن البوصيري -رحمه الله تعالى- رتب كتابه على رواة الأحاديث على أسماء الصحابة كما فعل المزي وابن حجر؛ لكان خيرا كثيرًا فيحتاج الآن إلى إعادة صياغة الكلام، وإعادة ترتيبه على المسانيد.
جهد ليس بالسهل، ولا بالهين، ثم تضم الثلاثة إلى بعضها فنكون قد جمعنا السنة كما رام الحافظ وأكثر- بإذن الله تعالى- لكن هذا عمل موسوعي ضخم يحتاج إلى مؤسسات كبيرة تقوم بهذا المشروع العظيم.
نأخذ نموذجا.
(هذا من مسند أبي بن كعب حديث: (الرجل يجامع فلا ينزل ليس عليه غسل) طح في الطهارة)
نكتب؛ إنما تحقق الفائدة بتدوين ذلك على السبورة، تفضل يا شيخ.
(حديث الرجل)
هذا حديث منسوخ، أليس كذلك من الناحية الفقهية؟
بلى
(الرجل يجامع فلا ينزل ليس عليه غسل)؛ لأن حديث عائشة: (إذا مس الختان الختان؛ فقد وجب الغسل) ناسخ لهذا الحديث، وحديث عائشة متأخر.
نعم، تفضل من أخرجه؟
(طح في الطهارة)
هذا رمز الطحاوي في الطهارة.
(عن محمد بن خزيمة عن حجاج بن منهال، وعن يزيد عن موسى)

يزيد هذا شيخ الطحاوي، أم شيخ محمد بن خزيمة؟
حجاج عن يزيد عن موسى
قال في الطهارة عن محمد بن خزيمة عن حجاج بن منهال، وعن يزيد
نعم عن موسى
وعن يزيد، إذن هو شيخ الطحاوي.
(وعن يزيد عن موسى) قال:
(حدثنا حماد بن سلمة)
من الذي قال؟
يزيد وموسى
لا، حجاج بن منهال، وموسى؛ لأن هذا الإسناد الأول قال: (حدثنا محمد بن خزيمة عن حجاج بن منهال، وحدثنا يزيد عن موسى) إذن قال آخر اثنين الذين هما: الحجاج بن منهال، وموسى قالا: حدثنا حماد بن سلمة.
(وعن حسين بن نصر)
يصير هذا إسنادا ثالثا.
(عن حسين بن نصر عن نعيم عن عبدة بن سليمان قال)
يصير حماد بن سلمة، وعبدة بن سليمان، نعم.
(حدثنا هشام عن أبيه عن أبي أيوب حدثني أبي بن كعب به)
هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه .نعم حدثني أبي بن كعب بالحديث.
(هذا في الطحاوي ثم يقول: حب)
هذا إسناد الطحاوي رواه عن محمد بن خزيمة عن حجاج بن منهال، وعن يزيد عن موسى، الاثنان حجاج بن منهال وموسى قالا حدثنا: حماد بن سلمة، ثم رواه عن حسين بن نصر عن نعيم عن عبدة بن سليمان قالا -أي عبدة وحماد-: حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن أبي أيوب؛ حدثني أبي بن كعب بالحديث. هذه أسانيد الطحاوي في شرح معاني الآثار، ثم ابن حبان:
(في السابع والخمسين من الثالث)
هذا ابن حبان -رحمه الله تعالى- كان قسم كتابه على التقاسيم، والأنواع، رام ابن حبان أن يصنف كتاب في السنن لا يستطيع أحد البحث فيه؛ إنما من أراد أن يستفيد منه يحفظه، فأراد إلزام الناس بحفظ السنة فشق للغاية، والشيخ أحمد شاكر -رحمه الله تعالى- حقق منه قدرا يسيرا الذي هو: صحيح ابن حبان علي الترتيب الأصلي الذي تركه عليه مؤلفه، فجاء ابن بلبان -رحمه الله تعالى- في القرن الثامن فرتبه رتب صحيح ابن حبان سماه "الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان"، فرتبه على أبواب الفقه، فهنا يعزو للكتاب الأصلي الذي هو طريقة ابن حبان التي سماها التقاسيم والأنواع بحيث يلزم الناس بحفظ السنة. ولا نذكر هذه الرموز؛ لأن الكتاب غير موجود أصلاً.
(حب في السابع والخمسين من الثالث).
(يقول: أخبرنا أبو يعلى قال حدثنا: أبو خيثمة قال حدثنا يحيى بن سعيد)

حدثا أبو خيثمة: زهير بن حرب
(قال حدثنا هشام به)
أي ساق الإسناد من طريق أبي يعلى عن أبي خيثمة: زهير بن حرب عن يحيى بن سعيد القطان عن هشام بن عروة.
إذن عن هشام به يعني: عن أبيه عن أبي أيوب عن أبي بن كعب به فجمع لك..
(وفي الثاني والثلاثين من الرابع)
موضع آخر لابن حبان.
(عن محمد بن أحمد بن أبي عون).
هذا شيخ ابن حبان محمد بن أحمد بن أبي عون.
(عن محمد بن عبد ربه عن عبدة بن سليمان به).
إذن عبدة عمَّن؟
عن عبدة بن سليمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي أيوب عن أبي بن كعب بالحديث.
هل هناك إحالات أخرى؟
ثم ننتقل إلى رواية أحمد: (رواه أحمد عن أبي معاوية ويحيى بن سعيد).

أبو معاوية: محمد بن خازم الضرير.
عن أبي معاوية ويحيى بن سعيد القطان.
(وعن محمد بن جعفر عن شعبة ثلاثتهم عن هشام).
من ثلاثتهم؟
أبو معاوية محمد بن خازم الضرير، ويحيى بن سعيد القطان ليس الأنصاري، ومحمد بن جعفر غندر ربيب شعبة الثلاثة يروون الحديث عن شعبة عمَّن؟ عن شعبة عن هشام.
(ثلاثتهم عن هشام).
الثلاثة أبو معاوية، ويحيى بن سعيد، لا..
هم أربعة.
لحظة، هشام، وعبدة، هذا طريق أبي يعلى، هذا طريق لابن حبان، وطريق آخر لابن حبان، وطريق للإمام أحمد.
أليس كذلك؟ .بلى.
ابن حبان روى الحديث عن أبي يعلى عن أبي خيثمة عن يحيى القطان عن هشام، ورواه عن محمد بن أحمد بن أبي عون محمد بن عبد ربه عن عبدة بن سليمان، والإمام أحمد رواه عن أبي معاوية ويحيى بن سعيد.
إذن عبدة بن سليمان الذي هو طريق ابن حبان، ويحيى بن سعيد لأنه هو قرن الإمام أحمد قرن الحديث عن أبي معاوية ويحيى.
إذن الحديث عن عبدة بن سليمان، ويحيى بن سعيد وشعبة، الثلاثة عبدة ويحيى بن سعيد وشعبة عن هشام به.
(قال عبد الله بن أحمد: حدثني عبيد الله بن عمر القواريريّ).
عبد الله بن أحمد؛ أي من زيادات عبد الله بن أحمد على مسند أبيه، قال حدثني: القواريري.
(حدثني عبيد الله بن عمر القواريري قال حدثنا حماد بن زيد عن هشام به، ورواه الشافعي عن غير واحد من ثقات أهل العلم عن هشام به).
من طرق عن هشام.
(عه) هو أبو عوانة
(في الطهارة قال حدثنا: العطاردي عن أبي معاوية)
أبو معاوية محمد بن خازم الضرير.
(وعن أبي حميد المصيصي، واسمه عبد الله بن محمد مولى بني هاشم قال حدثنا حجاج عن هشام به)
أخرج الحديث الإمام ابن حجر -رحمه الله تعالى- من عند الطحاوي فذكر له ثلاث طرق وخرجه من عند ابن حبان.
أليس كذلك؟
بلي.
ومن عند الإمام أحمد، وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند، والشافعي من طرق عن هشام عن غير واحد من ثقات أهل العلم ببلده، ومن طريق أبي عوانة فهذه خمسة كتب، أو ستة: مسند أحمد، وزوائد عبد الله اجعلها مسندًا أيضا، مسند أحمد، ومسند الشافعي، وابن حبان، والطحاوي، وأبي عوانة، خمسة مصادر غير الطرق. المصدر الواحد يأتي بطريقين، وبثلاثة، فإذا ضم هذا الكلام، والحديث يقينا موجود في تحفة الأشراف في المزي فانظر إلى كم من طرق الحديث الواحد، وأسانيده، تقف عليها من كتابين. هذا بلا شك خدمة للعلم وللسنة بشكل مشكور لهؤلاء الأئمة -رحمهم الله تعالى-.
مثالاً آخر.
حديث: (بشر هذه الأمة بالثناء والنصر فمن عمل منهم عمل الآخرة للدنيا؛ فليس له في الآخرة من نصيب). حب ابن حبان في التاسع والمائة من الثاني
لا تذكر هذه الأشياء في ابن حبان؛ لأن الكلام الأصلي غير موجود، لا يوجد إلا الجزء اليسير الذي خرجه الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله تعالى- من صحيح ابن حبان للتقاسيم والأنواع، ثم رتبه ابن بلبان، وهو الفاسي، وهو الذي عليه العمل الآن في الدنيا بالنسبة لصحيح ابن حبان.
نعم.
قال: أخبرنا محمد بن إبراهيم الدوري بالبصرة قال حدثنا إبراهيم بن الحجاج السامي قال حدثنا عبد العزيز بن مسلم عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عنه به
أبي العالية الرياحي عن أنس، الحديث حديث أنس؟
عن الربيع بن أنس.

الحديث حديث أنس بن مالك أم آبي اللحم؟
نحن في مسند أبي بن كعب
عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عنه به
أبي العالية الرياحي عن أبي بن كعب -رضي الله عنه-.
كَم أو كاف ميم
الحاكم في المستدرك المشهور الرمز للحاكم بكاف، والحافظ هنا استخدم النصف الأخير من اسم الحاكم.
قال حدثنا أبو علي الحسن بن محمد القاري قال حدثنا محمد بن أشرس قال حدثنا عبد الصمد بن حسان
والناس قد تكون متعجبة ومستغربة غاية الاستغراب من أننا نقول: أسماء ما سمعنا بها في آبائنا الأولين، وهذا كتاب أسانيد.

ونحن من الطريقة الثالثة لما بدأنا في تحفة الأشراف قلنا إننا دخلنا في التخصص بمعنى نحن ليل نهار سنتكلم في الرواة والأسانيد، ونحو ذلك.

والمتون ليست هي المقصد في فن التخريج؛ إنما المراد الطرق والأسانيد، وهذه أزمة للأسف الشديد في الأمة أن هذا العلم غاب عن الساحة، وقد يتصور بعض الدعاة أو بعض المنسوبين للعلم أن هذا علم طُوِيَ بساطُه منذ أزمان، والأمة ليست في حاجة إليه، وأن الاشتغال بالرواية سخف من القول أو سخف من العقل، أو من الجهد المبذول هدرًا.

وهذا بلا شك نوع من المغالطة، وإهدار تراث أمة، لو طبعت كتب الحديث؛ لغطت الكرة الأرضة. هذا العلم العظيم جدًا نحتاج إلى إعادة وجوده في الناس؛ لا يصلح حال آخر هذه الأمة إلا بما صلح بها أولها، وأصلح الله الأمة بالكتاب والسنة، ولا سبيل أبدًا للاستغناء عن السنة في فهم القرآن، وكم من الأحكام جاءت مطلقة في القرآن الكريم ما فهمناها إلا بتقييد السنة لها وشرح السنة وتفسيرها؛ كأوقات الصلوات، وعدد ركعات الفرائض في كل صلاة، ومناسك الحج، ومقادير الزكاة، إلى غير ذلك من شرائع الإسلام المتفق عليها بين الناس ما علمنا الهدي فيها، ولا طريقة تعبد الله بها إلا من خلال حديث الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم-، بل ما عرفنا أن السنة استقلت بجملة من الأحكام لم يرد في الكتاب ذكر مثل الجمع بين المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها، وتحريم لحوم الحمر الأهلية، والرجم، وغير ذلك من الأحكام الكثيرة جدًا التي لم يرد لها في القرآن ذكر، وإنما علم تحليلها أو تحريمها من كلام النبي -صلى الله عليه وسلم-.

وهؤلاء الصحب الكرام، وهم العرب الخلص الذي بلغتهم نزل القرآن لما قرأوا الآية آية: ؟ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ ؟ [الأنعام: ٨٢] أشكل عليهم فهم الآية قالوا: يا رسول الله! أينا لم يظلم نفسه فقال: (ليس الظلم الذي تعنون، إنما هو كما قال العبد الصالح: ؟ لاَ تُشْرِكْ بِاللهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ؟) ففسر الظلم بالشرك فلا يمكن أبدًا فهم نصوص الكتاب الكريم المنزل من الله –تعالى- إلا بتفهيم النبي -صلى الله عليه وسلم- وتبينه، ولا يمكن أبدًا الحفاظ على السنة إلا بحفظ الأسانيد، وإلا؛ لامتدت إليها أيدي التحريف.

وحين قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المكذوبة، وقد انتشر الوضع بكثرة في أيام ابن المبارك تبعا لاختلاف الفرق، والمذاهب، والأوضاع السياسية، والتعصب المذهبي، فقيل له: هذه الأحاديث المكذوبة؟! قال: تعيش لها الجهابذة: ؟ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ؟.

وأقول: حاجة الأمة اليوم إلى الأسانيد، وإلى التمييز بين المرويات والمنقولات للأمة في أشد الحاجة إليها اليوم أكثر منها في الزمن الماضي؛ لأن الكذب كَثُرَ وانتشر بشيء إن لم يقف له أبطال السنة في هذا العصر؛ لضاع كل شيء.

ومابين يوم وآخر نسمع بدع القرآنيين الاكتفاء بالقرآن دون السنة، الطعن على البخاري، الطعن على جملة من الصحابة كالمكثرين من الرواة أبي سعيد، وأبي هريرة على رأسهم، إلى غير ذلك من الأباطيل التي نرى ونسمع؛ فلا يمكن أبدًا فهم هذا الكلام إلا بالسنة ولا يمكن فهم السنة إلا بفهم ومعرفة رجالها، وأحوالها، وأوضاعها.

لذا كان هذا الجهد المشكور من الأكاديمية في دراسة التخريج والأسانيد والعلل والرجال إلى غير ذلك. فسامحونا في مسألة الإكثار من الرواة فلها سبب وهو أن هذا أمر مهم، وتأتي مع الدّربة والممارسة، فتجد هؤلاء الرواة خاصة في قرون التدوين من البخاري وأنت متجه إلى النبي –صلي الله عليه وسلم- إذا أكثرت من قراءة الكتب، وينبغي أنه كما في مساجدنا مقارئ للقرآن الكريم ينبغي أن تكون في مسجدنا مقارئ لكتب السنة، وهذه مسؤولية عظيمة أمام أهل الدين وأهل العلم لا بد من إحياء السنة بعمل مقارئ في المساجد لحديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وبالأسانيد حتى يألف الناس سماع الرواة، وسماع الأسانيد فيسهل عليهم ذلك، وأنت إذا كنت طالبا ممارسا تذهب وتغدو على كتب السنة، والأسانيد هؤلاء تحفظهم كما لو كانوا إخوانك في البيت الذي تعيش فيه.

الحاكم في الرقاق قال حدثنا: أبو علي الحسن بن محمد القاري قال حدثنا: محمد بن أشرس قال حدثنا: عبد الصمد بن حسان قال حدثنا: سفيان الثوري حدثني أبو سلمة الخراساني عن الربيع بن أنس به، وعن محمد بن يعقوب -هو

الأصم- عن الحسن بن علي بن عفان قال حدثنا زيد بن الحباب قال حدثنا سفيان الثوري عن المغيرة عن الربيع بن أنس به

هو يسوق الأسانيد أسانيد الحاكم من مواضع متفرقة من المستدرك يسوق أسانيد هذا الحديث إلى الربيع بن أنس، فإذا استوفى نقل إلى مصدر آخر. انتهى

بل بقي

من غير الحاكم؟

الإمام أحمد، وعبد الله في زياداته

كلام كثير

لا

أنا أتمنى الآن أن نجري مقارنة بين كتابين: استخدما طريقة واحدة في التخريج، وهي طريقة أبي الحجاج المزي -رحمه الله تعالى- في تحفة الأشراف، وسنذكر حديثًا سبق ذكره؛ حتى لا يمل الناس من ذكر أسماء الرواة رواة الأسانيد فنذكر حديث أبيض بن حمال الذي أتى النبي -صلى الله عليه وسلم- (فاستقطعه الملح فأعطاه الملح الذي بمأرب) فنرى ماذا قال المزي -وقد سبق ذكره على السبورة هنا- وننظر ماذا قال الحافظ ابن حجر فيه؛ لتنظر كيف عمد الأئمة -رحمهم الله ورضي عنهم- إلى جمع السنة بهذا الشكل الخادم للحديث -إن شاء الله تعالى-.

الحديث من تحفة الأشراف: حديث مسند أبيض بن حمال الحميري المأربي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- (أنه وفد إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فاستقطعه الملح الذي بمأرب)

أرى أن تملي عليّ الحديث من التحفة.

الحديث: (أنه وفد إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فاستقطعه الملح الذي بمأرب) د: أبي داود في الخراج ٣٦ عن قتيبة بن سعيد، ومحمد بن المتوكل العسقلاني

سأختصر بعض الاختصار في سياقة الأسانيد.

كلاهما عن محمد بن يحيى بن قيس المأربي عن أبيه.

محمد بن يحيى بن قيس. نعم.

عن ثمامة بن شراحيل عن سُمي بن قيس عن شمير بن عبد المدان عن أبيض بن حمال به، ورواه الترمذي في الأحكام ٣٩ عن قتيبة، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر كلاهما عن محمد بن يحيى بن قيس بإسناده، وقال غريب ك س ك هذه: زيادات الحافظ المزي، ولكن الاستدراك على ابن عساكر، وهو في النسائي.

وفي إحياء الموات في الكبرى عن إبراهيم بن هارون عن محمد بن يحيى بن قيس به، وعن سعيد بن عمرو يكفينا؛ لأن الكتاب موجود مع الطلبة كتاب الشيخ الطحان، وفيه نفس المثال فليتابعوا معنا من كتاب الطحان.

آخر صفحة ٥٣

ثم المقصد أن ننظر كيف يعرض المزي -رحمه الله تعالى- أحاديث كتابه، وأسانيدها، وارجع بنا إلى الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في إتحاف المهرة.

نعم يقول: مي: الدارمي في البيوع

أعطني أولا إجمالي العزو.

العزو في الدارمي وفي ابن حبان، ثم قط: الدارقطني.

فترى الحديث ليس في الصحيحين حديث وفود أبيض بن حمال على النبي -صلى الله عليه وسلم-، واستقطاعه الملح موجود في السنن الأربعة: أبي داود، والترمذي والنسائي وهو موجود في ابن ماجه -كما كتبنا في المرة الماضية-، و ذكره الحافظ -رحمه الله تعالى- من الدارمي، وابن حبان، والدارقطني، وذكر الطرق والأسانيد، ثم البوصيري -رحمه الله- خرج الحديث عنده لكن ليس في الجزء الذي معنا؛ لأنه رتب كتابه على الأبواب الفقهية؛ فتجده إما في إحياء الموات، أو مثلاً في آخر أبواب المعاملات آخر كتب المعاملات بين المساقاة، والمزارعة، وإحياء الموات فغالبا في الإحياء. فستجد البوصيري -رحمه الله تعالى- عزا الحديث عنده إلى ثلاثة أو أربعة كتب، وهنا الحافظ ابن حجر عزاه لثلاثة كتب، والمزي عزاه للسنن الأربعة. فتوفر عندك كم عزوًا في الحديث الواحد؟

عشرة.

بكم إسناد؟.

الحد الأدنى عشرون إسنادًا.

وتجد البوصيري يتكلم على الرواة جرحا وتعديلا -كما رأينا بالأمس-، والحافظ -ابن حجر- لا يفوت ذلك في الغالب فجُمع لك عشرون إسنادًا من عشرة كتب، مع الكلام عليها صحة وضعفا.

هذه الخدمة الجليلة، وهذا السعي المشكور من أئمتنا -رضي الله عنهم- إنما هي محاولة لتقييد السنة بين يدي طالبيها.
نرى الدارمي.
يقول الدرامي في البيوع قال حدثنا: عبد الله بن الزمير الحميدي قال حدثنا: الفرج بن سعيد بن علقمة بن سعيد بن أبيض بن حمال.
فرج بن سعيد يكفي.
الفرج بن سعيد بن علقمة سعيد بن أبيض بن حمال السبئي المأربي حدثني عمي ثابت بن سعيد بن أبيض أن أباه سعيد بن أبيض حدثه عن أبيض به.
عن جده الذي هو أبيض بن حمال، هذا إسناد الدارمي -رحمه الله تعالى- في السنن، ثم ابن حبان.
يكفينا طريق واحد، أعطني طريقا واحدًا ليس كل الطرق.
أخبرنا أبو خليفة قال ثنا قيس بن حفص ثنا محمد بن يحيى بن قيس المأربي ثنا أبي عن ثمامة بن شراحيل، وسمي بن قيس.
ثمامة وسمي كيف، وهو هنا ثمامة يروي عن سمي؟
عن ثمامة بن شراحيل وسمي بن قيس.
جمع الاثنين في ابن حبان؟
نعم.
أظنه وَهْما -والله أعلم-.
قال عن شمير بن عبد المدان عن أبيض به
هذا أظنه -والله اعلم- يحتاج إلى تحرير ويحتاج إلى بحث؛ لأن كل الطرق -التي سبق ذكرها- للحديث إنما يروونه عن ثمامة بن شراحيل عن سمي بن قيس عن شمير، فهو جَمَعَ سميًّ وثمامة في طبقة واحدة؛ فإما تصحيف من الكتاب، أو خطأ من المصنف.
ثم بعد ذلك ذكره الدارقطني في البيوع يقول حدثنا: أبو بكر النيسابوري قال حدثنا: أبو بكر محمد بن إدريس وراق الحميدي قال حدثنا الحميدي به.
الحميدي به أي من نفس الطريق الذي ذكره قبل ذلك الدارمي.
وذكره الدارقطني في موضع آخر في الأحكام
أردنا فقط أن نبين جهود أهل العلم في سياق الأسانيد، وسياق الطرق إلى غير ذلك من الأمور المهمة.
الطالب ماذا يفعل بعد ذلك؟
الذي يريد أن يفهم يختصر.
كيف يختصر؟
سيأتي بورق آخر، وهذا طريق محمد بن قيس المأربي، وهذا نفس الطريق أيضًا، وهذا نفس الطريق ويبدو أن الحديث مداره عليه، ثابت بن سعيد عن أبيه عن جده هذا طريق آخر من رواية ثابت بن سعيد أن أباه حدثه عن جده بطريق الفرج بن سعيد، فهذا الحديث معظم طرقه مدارها على طريقين:
طريق محمد بن يحيى بن قيس المأربي عن أبيه عن ثمامة عن سميّ عن شمير بن عبد المدان عن أبيض.
الطريق الثاني: طريق الفرج بن سعيد قال عن عمي ثابت بن سعيد أن أباه حدثه الذي هو سعيد بن أبيض بن حمال عن أبيه به.
فللحديث طريقان، وتعددت الطرق من رواة كثيرين؛ لكن مدارها في الآخر تؤول إلى طريقين اثنين فقط مع باقي دراسة الرواة، وهو كونهم ثقات أم غير ثقات، وهذا يعرف -إن شاء الله- في دورة الأسانيد من خلال كلام أهل العلم على الرجال يتبين لك صحة الرواية، أو عدم صحتها، وأسأل الله –تعالى- أن يوفق في مستقبل الأيام لتدارك ذلك.
في الحلقة الماضية كان السؤال الأول:
ف كتاب "ذخائر المواريث"، وإلى أي طرق التخريج ينتمي؟ وبين طريقة البحث فيه، واذكر أهم خصائصها.
وكانت الإجابة:
"ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث" من تصنيف الشيخ عبد الغني النابلسي المتوفى سنة ١١٤٣ هـ الدمشقي الحنفي.
جمع فيه مؤلفه أطراف الكتب الستة، وموطإ الإمام مالك على طريقة ترتيب تحفة الأشراف.
وطريقة البحث فيه:

إذا أردت الاستخراج منه لمعنى الحديث الذي نريده، ولا نعتبر خصوص ألفاظه، ثم تأمل الصحابي الذي عنه رواية ذلك الحديث، وقد يكون في السند والرواية عن صحابي آخر مذكور في ذلك الحديث، فصحح الصحابي المروي عنه، ثم اكشف عنه في محله تجده.

ومن أهم خصائصه:

يمتاز بميزة الاختصار، لكنه امتاز بالتفنن في التصنيف حيث لاحظ التنوع في تراجم أسماء الصحابة؛ فقسم بحسب ذلك إلى سبعة أبواب مرتبا ما في كل باب على نسق حروف المعجم؛ تسهيلاً للاستخراج مبتدئا بالهمزة منتهيا بالياء والله أعلم.

لكن الذي أجاب نقل الكتاب بما فيه، ولا نحتاج من الطلبة أن ينقلوا ما في الكتب، ويرسلونها، وهذا واضح من خلال ذخائر المواريث حقيقة قدر نظري لا مجال للكتاب، والبحث فيه، وإنما نريد فيما بعد ذلك أن يكون هناك نوع من التطبيق العملي.

والسؤال الثاني:

اذكر الكتب التي خرج الإمام البوصيري أطرافها في كتاب إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، واشرح طريقة ترتيبه، وكيف تخرج الحديث منه.

وكانت الإجابة:

زوائد عشرة مسانيد على الكتب الستة وهي:

مسند الطيالسي، ومسند مسدد، والحميدي، وإسحاق بن راهويه، وابن أبي شيبة العدني، وعبد بن حميد، والحارث بن أبي أسامة، وأحمد بن منيع، وأبي يعلى الموصلي، على الكتب الستة: البخاري، ومسلم، وأبي داود، والنسائي الكبير، نعم رتب أحاديثها على كتب الأحكام، ورتبهم على حروف المعجم، ثم رتب الرواة عنهم، ومن فوائد كتاب إتحاف المهرة، وبيان علل الأسانيد، فكتاب إتحاف المهرة مليء بعلل أحاديث والله تعالى أعلم.

أسئلة المحاضرة:

السؤال الأول:

عرف بكتاب "إتحاف المهرة" للحافظ ابن حجر، واذكر طريقة عرضه للأحاديث وكيف تخرج الحديث منه.

السؤال الثاني:

خرج الحديث الآتي من كل من: "تحفة الأشراف"، و"إتحاف الخيرة المهرة" للبوصيري، و"إتحاف المهرة" لابن حجر.

حديث: (كان أناس يتلاومون شر ثمارهم فأنزل الله تعالى: ؟ وَلاَ تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ؟،) وهذا من مسند أبي أمامة بن أسعد بن سهل بن حنيف والله أعلم والحمد لله.

الدرس الثالث عشر
التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث
بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.
وصلنا إلى آخر نقطة في الطريقة الثالثة من طرق الاستخراج، وهذه الجزئية التي معنا اليوم ليست موجودة في كتاب الدكتور الطحان وإنما استدركتها من كتب أخرى مصنفة في هذا الفن يصلح أن نُبين للمشاهد وللحاضر قيمتها العلمية ومكانة مؤلفيها هذا كتاب "الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد" للجنة من علماء الأردن: الدكتور سلطان العكايلة، والدكتور ياسر الشمالي، ومحمد عيد الصاحب، والشيخ أبو صعيليك، وعمر مكحل هذه لجنة عكفت على تدوين هذا الكتاب وأتقنت صناعته بحمد الله تعالى وتوفيقه لهم فأستدرك من هذا الكتاب شيئا زائدا على ما كتبه شيخنا الدكتور محمود الطحان فيما يتعلق بطريقة تخريج الحديث عن طريقة معرفة الراوي، وهي الطريقة التي معنا = طريقة الأطراف.
قلنا فيما مضى إن التخريج على طريقة الأطراف إما أن تكون بمعرفة الراوي الأعلى الذي هو الصحابي أو الراوي الأول من الإسناد، ومثلنا للراوي الأول من الإسناد بكتب هل يذكرنا أحد؟ طرف الحديث من أوله من شيخ المصنف. أيُّ كتاب؟
كتب المسانيد مثل مسند أحمد
لا شيخ المصنف.
كتب المعاجم كمعجم الطبراني الأوسط والصغير
معجم الطبراني الأوسط والصغير.
قلنا إن الطبراني -رحمه الله تعالى- صنف المعجم الأوسط على ترتيب شيوخه فبدأ بحرف الهمزة وبحرف الباء وهكذا حتى انتهى. يأتي بالشيخ ويسرد جميع مروياته التي عنده فإذا انتهى منها انتقل إلى الشيخ الذي بعده بنفس الترتيب على حرف الألف حتى انتهى من حرف الألف ثم الباء إلى آخر ذلك.
ولما انتهى من المعجم الأوسط لَخّص المعجم الأوسط في المعجم الصغير فانتقى من كل شيخ رواية من مرويات كل شيخ رواية واحدة التي أودعها في المعجم الصغير.
نحن اليوم في هذه الجزئية لا نتكلم على تخريج الحديث من حيث طرفه الأعلى الذي هو الصحابي كما رأينا في تحفة الأشراف ولا من حيث طرفه الأول الذي هو شيخ المصنف وإنما نريد وسط الإسناد وهي دقيقة مهمة نتنبه لها غاية التنبه، وأيضا طرف الحديث غير الصحابي الذي هو الراوي بعد الصحابي وهو فن المراسيل.
الإمام المزي -رحمه الله تعالى- في آخر التحفة بعدما انتهى من جميع مرويات النساء والكنى من النساء والألقاب من النساء أتى بملحق في الكتاب اسمه "كتاب المراسيل وما يجري مجراها" فأتى بمراسيل جميع التابعين وكلام أتباع التابعين المسطور في كتب أهل العلم التي ألف المزي -رحمه الله تعالى- تحفة الأشراف عليها والكتب الستة وملحقاتها، فرتب أيضا الأحاديث المرسلة على أسماء الرواة فيبدأ مثلاً بإبراهيم النخعي لو كان لإبراهيم النخعي رواية، أبان بن عثمان، إبراهيم بن محمد بن الحارث، أبو إسحاق الفزاري، إبراهيم بن برة الشامي، إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي، إبراهيم يزيد النخعي، وهكذا حتى يأتي على حرف الباء بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة عن أبيه عن جده إلى أن ينتهي من حرف الياء ثم بقية الكنى أو الألقاب في الجزء الأخير من تحفة الأشراف.
وهو بعدما يخرج الحديث وأذكر لذلك مثالا يقول مثلاً: م عن إبراهيم أن الحارث اتهم فميم رمز لمسلم ومعنى ذلك أنه لم يخرجه في الصحيح وإنما أورده في مقدمة الجامع الصحيح فقال م في مقدمة كتابه عن حجاج بن الشاعر عن أحمد بن يونس عن زائدة عن منصور والمغيرة كلاهما عن إبراهيم به. نفس طريقة ترتيب الأحاديث المرفوعة في التحفة إلا أنه خرج هنا المراسيل.
كتب المراسيل من الأهمية بمكان فالآن لو أن عندي حديثا يرويه مثلاً النخعي عن عائشة إبراهيم النخعي من التابعين ومع ذلك لم يدرك عائشة -رضي الله عنها- فمهمة المصنفين في المراسيل ومن أجودها كتاب العلائي "جامع التحصيل في أحكام المراسيل" يعتبر أجمع وأشمل كتاب في مراسيل الرواة، فيقول مثلاً النخعي أرسل عن فلان وفلان وفلان وفلان وفلان فإذا لي جاء حديث ذُكر في إبراهيم النخعي عن هؤلاء الذين أرسل عنهم؛ فأنا بطبيعة الحال عند النظر في كتاب العلائي أعرف أن هذا الراوي لم يسمع من ذلك الشيخ الذي روى عنه وهذه كما قلنا ونكرر إن قوانين الرواية وفنون المصطلح ضُبطت على أعلى معايير الضبط التي عرفتها البشرية لم يتكلموا بأمزجتهم ولم يجازفوا بكلام وإنما كل كلمة خرجت من فم إمام ناقد خرجت بعلم. فلذلك دونوا هذه المدونات سواء في المختلطين سواء في المدلسين سواء في المرسلين كالذي يرسل يعني يروي عمن لم يرَ ولم يلق فيسمى الراوي بهذه الطريقة رجل يرسل.

فالعلائي -رحمه الله تعالى- في كتابه رتب أسماء الرواة على حروف ألف باء وأتى بالروايات التي أرسلها عن كل شيخ ممن وقعت له عنهم رواية.

جمع المزي -رحمه الله تعالى- كل هذه الروايات وأودعها كتابه بحيث إذا أردت أنت كلمة لواحد ممن يرسلون لا أقول رواية ولكن كلام لهؤلاء كلام لإبراهيم النخعي كلام للحسن كلام الحسن كله تجده هنا إذا كان في الكتب الستة أو في ملحقاتها كلام ابن سيرين، وغيرهم من الأئمة مدون في هذا القدر اليسير من تحفة الأشراف.

فأنا الآن إذا أردت أن أخرج كلام الحسن أو كلام محمد بن سيرين أو كلام الزهري أو كلام مثلاً عروة بن الزبير أو كلام عمرة بنت عبد الرحمن التي تروي عن عائشة كلام هؤلاء كله الذي هو الراوي الذي تحت الصحابي سواء رجل امرأة فكلامهم الذي هو في كتب المراسيل صنفه الإمام المزي -رحمه الله تعالى- وأودعه في آخر الجزء الثالث عشر من تحفة الأشراف. هذه واحدة.

هناك فهارس جمعت كلام الراوي الذي تحت الصحابي؛ مثل فهارس موطأ مالك، وفهارس التمهيد لابن عبد البر، وفهارس مصنف ابن أبي شيبة، ومصنف عبد الرزاق، وهؤلاء لنا معهم كلام في الطريقة الرابعة وهو الاستخراج عن طريق معرفة الموضوعات وهذا الجزء النفيس الذي أودعه المزي -رحمه الله تعالى- في آخر التحفة.

هناك طريقة أخرى في التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث لا هو من الصحابة ولا هو من الطبقة التي تليهم من التابعين ولا هو في أول الإسناد كما فعل الطبراني -رحمه الله تعالى- في معجميْه الأوسط والصغير، ولكن راوٍ من وسط الإسناد شعبة مثلاً عندي حديث لشعبة وشعبة رواه سواء رفع الحديث إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- أم لم يرفعه يعني أسنده إلى شيخه أو شيخ شيخه وسكت فأنا أريد تخريج هذا الحديث فعندنا نوع من التصنيف في العلم اسمه الأجزاء الحديثية.

والأجزاء الحديثية تنقسم إلى قسمين: إما أن الإمام المصنف لهذا الجزء الحديثي جمع مرويات موضوع بعينه كما حصل من الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- في "القراءة خلف الإمام" واضح هذا الكلام، وكما فعل ابن أبي الدنيا -رحمه الله تعالى- في كل مصنفاته ترى ابن أبي الدنيا يكتب مثلاً "المرض والكفارات"، "الفرج بعد الشدة" مثلاً "آفات اللسان"، "التواضع والخمول" كل مصنفات ابن أبي الدنيا تمشي على هذا النسق أنه يأتي بمسألة معينة في جزئية معينة من جزئيات الدين في الأخلاق وغيرها فيصنف فيها فهو يأتي بكل شاردة وواردة صحيحة أو حسنة أو موضوعة أو موضوعة في هذا الباب فيوردها في هذا المصنف في مسألة معينة. فالأجزاء الحديثية إما أن تكون كتابا مصنفا في مسألة بعينها وإما أن تكون كتابا مصنفا كيفما اتفق مرويات راو جزء حديثي لمرويات شيخ من الشيوخ كما حصل مثلاً في مرويات علي بن الجعد المشهورة بـ"الجعديات" وهي مسند علي بن الجعد. وأنا قلت قبل ذلك إن مسند أبي داود الطيالسي فيه ميزة ليست في غيره من الكتب.

أيذكرها أحد؟

أنه اهتم بمرويات شعبة

أحسنت وأجملت.

أنه وعاء لمرويات شعبة. الجعديات فيها ميزة تزيد على مسند أبي داود الطيالسي وهي أنه ذكر شيوخ شعبة مرتبين على حروف ألف باء فيأتي الحديث شعبة مثلاً شعبة عن أبي إسحاق السبيعي، شعبة عن أي حد من الطبقة العليا في شيوخه. فهو رتب شيوخ شعبة على حروف ألف باء وأودعهم في كتابه "الجعديات". فلو أردت أن تعرف شعبة وشيوخه وهذه مسألة زائدة على مسند الطيالسي فهذه موجودة في كتاب الجعديات لعلي بن الجعد -رحمه الله ورضي عنه-. وألفه الحافظ أبو القاسم البغوي، فالبغوي جمع مرويات علي بن الجعد عن شعبة عن شيوخه هذا تستطيع التخريج منه بهذه الطريقة فعندنا المراسيل التي هي كلام الطبقة التي تحت الصحابة من التابعين وهذه دونت في كتب المراسيل وصنف فيها المزي وأودعها آخر كتابه تحفة الأشراف، وإما الأجزاء الحديثية في موضوع معين أو كيفما اتفق في مرويات شيخ بعينه.

فهذه المسألة التي أردت أن ألفت الأنظار إليها فيما يتعلق بما تبقى من الطريقة الثالثة من طرق الاستخراج وهي الاستخراج عن طريق معرفة الراوي راوي الحديث إما من الصحابة أو من شيوخ المصنفين أو في وسط الإسناد أو من التابعين كما رأينا في كتب المراسيل.

هناك "المراسيل" للرازي ابن أبي حاتم الرازي والمسندة لأن المراسيل مراسيل أبي داود السجستاني ومراسيل ابن أبي حاتم الرازي هذه أيضا جمعت الأحاديث التي رواها التابعون عن النبي -صلى الله عليه وسلم- لأن ما هو المرسل؟

المرسل ما قال فيه التابعي قال رسول الله.

فيسقط الصحابي، نعم، وكما يقول البيقوني

ومرسل ما فيه صحابي سقط وقل غريب ما روى راوٍ فقط

فقول التابعي الكبير أو الصغير على ما استقر عليه أهل الاصطلاح قول التابعي صغيرا كان أو كبيرا قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فهذا يعد مرسلا عند جماهير المحدثين.

فكلام التابعين كله وهي الأحاديث التي أرسلوها إما في مراسيل أبي داود وإما في مراسيل أبي حاتم الرازي وكتاب العلائي لم يجمع روايات وإنما أتى بشيوخ أرسلوا عمن؟ عن الرواة الذين يرسلون عنه فهو كتاب يعتبر من وسائل كشف المراسيل عند البحث عن علة الأحاديث.

هذا كان قدرا متبقيا من هذه الطريقة، ثم نكون بهذا القدر قد ختمنا الطريقة الثالثة من طرق الاستخراج ونبدأ -إن شاء الله وتعالى- في الطريقة الرابعة وهي: التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث. هذه الطريقة التي سنستخرج بها الحديث عن طريق معرفة الموضوع ترى المصنفين جعلوها في الآخر جعلوها في الطريقة الرابعة. لماذا؟

لأنها تحتاج إلى كم هائل من الرصيد المعرفي عند الطالب ولذلك لما بدأنا في الكتاب لم نأخذ طريقة الأطراف في الأول مع أنها هي الواردة في أول الكتاب جعلناها الطريقة الثالثة.

لماذا؟

لأن الطالب يحتاج إلى فتح الكتب والتعرف عليها وكيف يستخرج من المعجم المفهرس، من موسوعة زغلول، من الجامع الصغير، ثم نقلناه إلى طريقة الأسانيد التي فيها نوع مشقة زائدة عن الطريقتين الأوليين، والطريقة الرابعة تحتاج إلى رصيد أعلى، وتحتاج إلى طالب متفنن يعني النبي -عليه الصلاة والسلام- ذكر حديثا، فقال (كان زكريا -عليه السلام- نَجَّار)، من أين آتي به؟ أين أجده؟

في الصناعات؟

ممكن. ابن ماجه خرجه في التجارات والصناعات.

أيضا ممكن يأتي ذكره في فضائل الأنبياء، وهكذا فالطالب يُعمل فكره في النص، ويستنتج بذهنه أين أجد هذا الحديث في كتب السنة. فإذا استنتج ورجع إلى الموضع الذي يظن أن الحديث فيه؛ قد يجد بغيته وقد لا يجدها، ولكن لا يلجأ إلى هذه الطريقة إلا إذا عدم عند البحث بالطرق الثلاثة السابقة لم يستطع الوصول إلى الحديث الذي يريد تخريجه.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (

الفصل الرابع

الطريقة الرابعة

التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث

متى يُلجأ إلى هذه الطريقة؟

يَلجأ إلى هذه الطريقة مَنْ رُزق الذوقَ العلميَّ الذي يمكنه من تحديد موضوع الحديث، أو موضوع من موضوعاته إن كان الحديث يتعلق بأكثر من موضوع، أو من عنده الاطلاع الواسع وكثرة الممارسة لمصنفات الحديث.

ولا يقوى على تحديد موضوع الحديث كل شخص لاسيما في بعض الأحاديث التي لا يبدو موضوعها لكل من سمعها ومع ذلك فلا بد أن يسلكها الباحث عند الحاجة إليها وعدم وجود طريقة أخرى أسهل منه)

إذا مثلاً كان معي حديث لا أستطيع استخراجه بالطرق الثلاثة التي درسنا، ولكنه يتكلم كلاما مباشرا في الجنائز، يتكلم كلاما مباشرا في صلاة العيدين، يتكلم كلاما مباشرا في النكاح؛ فهذا مظنته من بادئ النظر في متن الحديث أنه يتكلم إما في النكاح أو الجنائز.

لكن الإشكالية التي معنا أن الحديث لم تستطع الوقوف عليه من خلال الطرق الثلاثة الماضية ومعك موضوعه يعني تعرف في أي موضوع يمكن أن يكون فهذا موضع الإشكال أنت لا تعرف أين يكون هذا الحديث تحتاج إلى إعمال فكر وكما قلت رصيد واسع من الاطلاع على الكتب وعلى ترتيب موضوعاته.

(بماذا يستعان في هذه الطريقة؟

يستعان في تخريج الحديث بناءا على هذه الطريقة بالمصنفات الحديثية المرتبة على الأبواب والموضوعات، وهي كثيرة ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام وهي:

القسم الأول: المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها جميع أبواب الدين.

وهي أنواع، وأشهرها: الجوامع المستخرجات، والمستدركات على الجوامع، المجاميع، الزوائد، كتاب "مفتاح كنوز السنة".

القسم الثاني: المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها أكثر أبواب الدين.

وهي أنواع، وأشهرها: السنن، المصنفات، الموطآت، المستخرجات على السنن.

القسم الثالث: المصنفات المختصة بباب من أبواب الدين أو جانب من جوانبه.

وهي أنواع كثيرة، وأشهرها: الأجزاء، الترغيب والترهيب، الزهد، والفضائل، والآداب، والأخلاق، الأحكام، موضوعات خاصة، كتب الفنون الأخرى، كتب التخريج، الشروح الحديثية والتعليقات عليها.)

إذن ما يتعلق بالأجزاء الحديثية هي تنقسم إلى قسمين: جزء حديثي مصنف في موضع معين؛ فهذا سنستخدمه في هذه الطريقة التي معنا، وجزء من الأجزاء الحديثية جمعت مصنفات شيخ بعينه، أو روايات إمام بعينه؛ فهذه تستخدم في طريقة الأطراف في أي موضع كان هذا الشيخ في إسناد الحديث. نرى القسم الأول:

(القسم الأول: وهو الذي شملت مصنفاته جميع أبواب الدين.

هذا النوع من المصنفات الحديثية التي جمعها أصحابها ورتبوها على الأبواب قد شملت أبوابها جميعَ أبواب الدين، فترى فيها أبواب الإيمان، وأبواب الطهارة، وأبواب العبادات والمعاملات، والأنكحة، والتاريخ والسير، والمناقب، والتفسير، والآداب، والمواعظ، وأخبار يوم القيامة، وصفات الجنة والنار، وأخبار الفتن والملاحم، وأشراط الساعة وغير ذلك.)

هذا النوع من المصنفات ليس ترتيبه على ترتيب أبواب الفقه فقط. هو استوعب أبواب الفقه يعني الطهارة والصلاة والصيام والزكاة والحج والأنكحة وتوابعها من الخلع والطلاق والعدة والاستبراء والنفقة كل هذا موجود، والمعاملات من بيع وشراء وإجارة ورهن وسلم وشفعة كل هذا موجود أيضا، والحدود ومتعلقاتها والجهاد والسير ومتعلقاته، وأحكام العبيد ثم يزيد على ذلك أشياء إضافية إلى أبواب الدين وهي: الأخلاق، العقائد، السير، فضائل الأنبياء، ومناقب الصحابة -رضي الله عنهم- إلى غير ذلك كما فعل الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- في صحيحه.

فالجوامع جمعت كل أبواب الدين لا جلها يعني أكثرها ولكن كل أبواب الدين فيما يتعلق بالأخلاق والعقائد وفيما يتعلق بالأحكام الشرعية.

(وقد تعددت أسماء هذا القسم من المصنفات وأشهرها ما يلي:

الجوامع، المستخرجات على الجوامع، المستدركات على الجوامع، المجاميع الزوائد، كتاب مفتاح كنوز السنة، وسأذكر على كل تسمية من هذه المسميات وطريقة كل منها.

أولا: الجوامع:

الجوامع جمع جامع، والجامع في اصطلاح المحدثين كل كتاب حديثي يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها من العقائد والأحكام والرقاق وآداب الأكل والشرب والسفر والمقام وما يتعلق بالتفسير والتاريخ والسير والفتن والمناقب والمثالب وغير ذلك.

وأشهر الجوامع هي:

الجامع الصحيح للبخاري، الجامع الصحيح لمسلم، جامع عبد الرزاق، جامع الثوريّ، جامع ابن عيينة، جامع معمر، جامع الترمذي وغيرها.

وسأصف الجامع الصحيح للبخاري وأسرد كتبه ليكون مثالا لوصف الجوامع.)

الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- سمى كتابه "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وسننه وأيامه". والبخاري -رحمه الله تعالى- حين صنف لم يستوعب الصحيح، وإنما اختصر من جملة الصحيح الذي عنده هذا الكتاب الذي بين أيدي الناس واشتهر بين الطوائف بصحيح البخاري لكن التسمية الصحيحة أنه "الجامع المسند الصحيح" جامع يعني شمل كل أبواب الدين بدأً ببدء الوحي وانتهاءً بكتاب التوحيد كما سنرى في سرد أبواب البخاري -رحمه الله تعالى-.

لكن البخاري مثلما صنع مسلم ومثلما صنع الترمذي -رحمه الله-، أما عبد الرزاق؛ فجامعه هو غير المصنف الذي بين أيدينا فالجامع أكبر بكثير جدًا لكنه مفقود. لكن صنيع غير الأئمة الثلاثة غير مسلم والبخاري والترمذي الذين صنفوا كتبهم التي هي الجوامع راعوا فيها ذكر الأحاديث المرفوعة فقط وقد يذكرون المراسيل على وجه بيان العلة كما حصل عند مسلم وكما حصل عند الترمذي عندما يتعارض الحديث وصلا وإرسالا أو وقفا ورفعا فيذكر الموقوفات الذي هو كلام الصحابة، أو يذكر المراسيل من باب بيان التنبيه على العلة.

لكن عبد الرازق وابن أبي شيبة -والمصنفات تعتبر جوامع- أتوا بفائدة ليست في هذا الكتب؛ لأن هذه الكتب اقتصرت في ذكر المرويات على المرفوع للنبي -صلى الله عليه وسلم-. أما الآخرون كابن شيبة وعبد الرزاق أوردوا كلام الصحابة وكلام التابعين في المسألة الواحدة؛ فيقول مثلاً يتكلم في أبواب الطهارة من أبواب الطهارة: نواقض الوضوء، فيذكر الأحاديث المرفوعة، وبعد كل حديث في المسألة الواحدة يأتي بكلام الصحابة ويأتي بكلام التابعين، وكلام الصحابة مهم جدًا للترجيح عند الاختلاف ولبيان إذا كان هذا عليه عمل أهل المدينة أو نحو ذلك من الأدلة المختلف فيها من علم الأصول أو غير ذلك من الأمور فأقصد أن عبد الرزاق وابن أبي شيبة -رحمهما الله- أضافا إلى الأحاديث المرفوعة كلام الصحابة والتابعين وهو من الأهمية بمكان.

(- الجامع الصحيح للبخاري:

- تسميته الكاملة:
الاسم الكامل لهذا الكتاب الذي سماه به مؤلفه هو: "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وسننه وأيامه".
وقد رتبه مؤلفه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري على الأبواب مُفتتحا إيَّاه بكتاب بدء الوحي ثم كتاب الإيمان ثم سرد كتب العلم والطهارة وغيرها حتى انتهى بكتاب التوحيد ومجموع تلك ٩٧ كتابا كل كتاب منها مُجَزَّءٌ إلى أبواب، وتحت كل باب عدد من الأحاديث).
الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- صنف هذا الكتاب في ١٦ عاما وطاف الدنيا من أجله. والبخاري -رحمه الله تعالى- كان لا يضع حديثا في كتابه إلا واغتسل وصلى ركعتين يستخير الله -عز وجل- في وضع هذا الحديث أو في عدم وضعه. فمجيء هذا الكتاب مُمَثِّلا أصح كتب الرواية بعد كتاب الله -عز وجل- لم يجئْ من فراغ. فالبخاري إمام هذه الصنعة بلا منازع. ويكفيه فخرا اشتهاره وتلقي الأمة لهذا الكتاب بالقبول ومع ذلك فالبخاري -رحمه الله تعالى- لم يقصد عند تصنيفه للجامع الصحيح الاستيعاب، ما قصد جمع الصحيح، وإنما قال وضعت كتابي هذا من زهاء مائة ألف حديث. فهو اختصر أقصد مائة ألف بمعنى الأسانيد فإذا كان مثلاً حديث: (إنما الأعمال بالنيات). هو حديث لكن له كم من الطرق؟
البخاري -رحمه الله تعالى- رواه من حوالي خمسة طرق، ووضعه في سبع مواضع من صحيحه، وهكذا. فالحديث الواحد قد يكون له عند الإمام عشرة طرق خمسة عشر طريقا إلى غير ذلك. ويدل على مكانة هذا الإمام الجبل العظيم في الحفظ تلك القصة التي أوردها أهل العلم عند نزول البخاري بغداد وتلقي أهل بغداد له بالحفاوة والترحيب، وعقدوا له مجلس اختبار، وتوزيع المائة حديث التي قلبوا أسانيدها ومتونها والقصة جيدة في بيان منزلة البخاري وإن كان شيخنا الشيخ بكر أبو زيد قد أشار إلى انقطاعها في كتابه "التأصيل".
(وأرى من المناسب سرد أسماء جميع الكتب التي اشتمل عليها صحيح البخاري على الترتيب نفسه الذي رتبه البخاري، وذلك ليرى الباحث العادي كيف أن كتب الجوامع قد شملت جميع أبواب الدين وإن كان هذا السرد لا يحتاج إليه كثير من الباحثين، وابتدأ بكتاب بدء الوحي والإيمان وانتهى بكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ثم كتاب التوحيد.)
بدء الوحي والإيمان ليسا كتابا واحدا فكتاب بدء الوحي ثم كتاب الإيمان أحسنت وأجملت.
(ثانيا: المستخرجات على الجوامع)
المستخرجات والمستدركات هذان فَنَّانِ من فنون علوم الحديث تدل على براعة الأئمة الذين كتبوا في هذه المسميات.
المستدرك معناه أن المصنف يأتي بأحاديث على شرط الكتاب الذي يستدرك عليه فيأتي بأحاديث ليست في هذا الكتاب المصنف؛ كما حصل من الإمام الحاكم حين صنف كتاب "المستدرك على الصحيحين" وهو يمشي في الأصل أن يمشي في تصنيف كتابه على شرط صاحبه شرط صاحبه البخاري -رحمه الله تعالى- اشترط شرطاً في مرويَّات كتابه وهو شرط اللقاء؛ أن الراوي لا بد أن يلتقي بشيخَه ولو مرة واحدة في العمر. ومسلم -رحمه الله تعالى- اكتفى بالمعاصرة مع براءة الراوي من التدليس وهذا مهم جدًا، وبصيغة تحتمل اللقاء أن يكون الرواية بصيغة تحتمل اللقاء؛ كـ"عن" و"قال"، وأن يكون الراوي الذي روى عمّن عاصره غير معروف بالتدليس، ولذلك يقولون شرط البخاري أقوى من شرط مسلم لماذا؟
لأن البخاري -رحمه الله تعالى- يشترط اللقاء ومسلم يكتفي بالمعاصرة.
أيهما أثبت؟
اللقاء بلا شك.
فهذا شرط البخاري فحين نقول إن الحاكم خرج حديثا في المستدرك على شرط البخاري يعني أن رواة هذا الإسناد كل واحد منهم لاقى شيخه. وإذا كان على شرط مسلم معناه أنه اكتفى بكون كل راوٍ روى عن شيخ أنه كان معاصرا له هذا معنى شرط الشيخ في كتابه. وإن كان الحاكم -رحمه الله تعالى- مشهور جدًا بالتساهل كما سنرى، وأنه أتى بأشياء ليست على شرط البخاري وليست على شرط مسلم. وأحيانا يقول على شرط يقول على شرطهما وليس هو على شرط واحد منهما كما سنبين. هذا المستدرك بدأت به لوضوحه.
أما المستخرج فأنا مثلاً أتيت على كتاب كصحيح البخاري، فأردت أن أعمل عليه مستخرجا. ما معنى مستخرج؟
يعني أروي نفس أحاديث البخاري بأسانيد لي ألتقي فيها مع البخاري في شيخه أو في شيخ شيخه.
الفرق بين المستدرك والمستخرج: المستدرك يأتي بأحاديث زيادة عما أتى به البخاري فاستدرك عليه.
أما استخرج عليه: يعني أتى بأحاديث هي هي الأحاديث التي في البخاري بأسانيد له ليس من طريق البخاري بل من طرق أخرى غير البخاري يلتقي مع البخاري في شيخه أو في شيخ شيخه أو في شيخ شيخ شيخه. هذا يسمى مستخرجا يعني المستخرجات لا تخرج المرويات التي فيها عن الكتاب الأصلي الذي استخرج عليه. أما المستدركات

فالمرويات الموجودة في المستدرك هي غير الموجودة في الكتاب المستدرك عليه. ولذلك لا تجد في الحاكم إلا ما لم يأت به الإمام البخاري ومسلم رحمهما الله -سبحانه وتعالى-.

(المستخرجات على الجوامع:

معنى المستخرج:

المستخرجات جمع مستخرج. والمستخرج عند المحدثين: هو أن يأتي المصنف المستخرِج إلى كتاب من كتب الحديث فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخه أو مَن فوقه ولو في الصحابي. وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندا يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة، وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سندا يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب)

حين يعيي المستخرج وجود أسانيد لنفسه يستخرج بها على الكتاب الأصلي؛ فإما يأتي بإسناد المصنف، أو يسقط الأحاديث التي لم يجد له رواية من طريق آخر غير طريق المصنف إما أن يسقطها، وإما أن يورد كلام المصنف.

الحقيقة فن المستخرجات يتكلمون عليه كلاما يسيرا في كتب المصطلح كتدريب الراوي وشرح ألفية العراقي للسخاوي وللشيخ الناقد حمزة بن عبد الله المليباري جزء يسير كان نشر في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بالكويت من أنفس ما كُتب في هذا الموضوع موضوع المستخرجات.

(موافقة المستخرج للكتاب المخرج عليه في الترتيب والتبويب:

بما أن المستخرج يتفق مع الكتاب المخرج عليه في الترتيب والأبواب لذا فإن موضوع المستخرجات على الجوامع هو موضوع الجوامع ذاتها من حيث الترتيب وعدد الكتب والأبواب وبالتالي فإن طريق المراجعة فيها هي طريقة المراجعة والبحث في الجوامع عينها.)

أعني أن المستخرج لم يرهق نفسه في ترتيب الكتاب هو أتى على أحاديث بدء الوحي إن كان له مرويات من شيوخ غير البخاري أتى بها والأحاديث التي أعياه الحصول على أسانيد من غير طريق البخاري يتفق معه في شيخه أو في شيخ شيخه إلى الصحابي فإما أن يذكرها من الصحيح، وإما أن يسقطها؛ فليس عنده أدنى اجتهاد في ترتيب الكتاب. البخاري كما هو: بدء الوحي، الإيمان، العلم، الطهارة، الصلاة، إلى غير ذلك.

(لكن ينبغي التنبه إلى أن المستخرجات على غير الجوامع كالمستخرجات على كتب السنن أو غيرها وذلك مثل مستخرج قاسم بن أصبغ على سنن أبي داود ومستخرج أبي نُعيم الأصفهاني على كتاب التوحيد لابن خزيمة ليست كالمستخرجات على الجوامع وإنما هي مثل الكتب المخرجة عليها من أنواع المصنفات الأخرى.)

للأسف الشديد مستخرج قاسم ومستخرج أبي نعيم على كتاب التوحيد لابن خزيمة إما في المخطوطات ولا نعلم مكان وجودها، وإما في المفقودات من تراث الأمة الذي ضاع منه الكثير والكثير.

(عدد المستخرجات على الصحيحين:

هناك مستخرجات كثيرة على عدد من أنواع المصنفات الحديثية لكن المستخرجات على الصحيحين معا أو على أحدهما كان لها النصيب الأكبر من تلك المستخرجات. فقد زاد عدد المستخرجات على كلٍّ من الصحيحين على عشرة مستخرجات. وهذا لمزيد العناية من علماء الحديث بالصحيحين ومن هذه المستخرجات على البخاري مستخرج الإسماعيلي المتوفى سنة ٣٧١ للهجرة، ومستخرج الغطريفي المتوفى سنة ٣٧٧ للهجرة، ومستخرج ابن أبي ذهل المتوفى سنة ٣٧٨ للهجرة)

ترى المصنفات الثلاثة في عشر سنين ٣٧١، ٧٧، ٧٨ لكن لا يعلم منها إلا مستخرج الإسماعيلي والأخرى أيضا في عداد المفقودات.

(على مسلم مستخرج أبي عوانة الإسفرايني المتوفى سنة ٣١٠ للهجرة، ومستخرج الحيري المتوفى سنة ٣١١ للهجرة، ومستخرج أبي حامد الهروي المتوفى سنة ٣٥٥ للهجرة).

وهذه أيضا غير موجودة إلا قدر من مستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم.

(عليهما معنا مستخرج أبي نعيم الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠ للهجرة، مستخرج ابن الأخرم المتوفى سنة ٣٤٤ للهجرة، ومستخرج أبي بكر البرقاني المتوفى سنة ٤٢٥للهجرة)

هذه فكرة إجمالية عن موضوع المستخرجات وكما قلت الشيخ حمزة بن عبد الله المليباري له جزء جيد في حدود من ٤٠ إلى ٥٠ صفحة في هذا الموضوع تجدر العناية به من الباحثين والكتاب موجود على المواقع التي تخدم التراث عامة كتاب موجود وجيد ونافع في إعطاء تصور كاف عن موضوع المستخرجات وطريقة التصنيف فيه وكيفية الاستفادة من هذه المستخرجات.

ننظر في المستدركات.

(ثالثا: المستدركات على الجوامع:)

إذن عندنا جوامع ومستخرجات عليها ومستدركات أيضا عليها.

(ثالثا: المستدركات على الجوامع:
معنى المستدرك:
المستدركات جمع مستدرك، والمستدرك هو كل كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي استدركها على كتاب آخر مما فاته على شرطه. مثل: المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم المتوفى سنة ٤٠٥ للهجرة)
يقول التي استدركها على كتاب آخر مما فاته. هو لم يفته. فالأئمة كان عندهم والبخاري -رحمه الله تعالى- سمى كتابه بالجامع الصحيح المختصر كانت عنده الأحاديث ولكن خشية التطويل انتقى من جملة ما عنده من المرويات هذا الكتاب الفذ الجامع الصحيح.
(ترتيب مستدرك الحاكم:
وقد رتب الحاكم مستدركه على الأبواب، واتبع في ذلك أصل الترتيب الذي اتبعه البخاري ومسلم في صحيحيهما. وقد ذكر الحاكم في هذا المستدرك ثلاثة أنواع من الأحاديث وهي:
أولا: الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين، أو على شرط أحدهما ولم يخرجاها.
ثانيا: الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرطهما أو شرط واحد منهما وهي التي يعبر عنها بأنها صحيحة الإسناد.
ثالثا: وذكر أحاديث لم تصح عنده لكنه نبه عليها.)
الحاكم -رحمه الله تعالى- أتى بكم هائل من المرويات المستدرك فيه قرابة تسعة عشر ألف حديث، ورتب هذه الأحاديث على هذه الصنوف: صحيحة على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما ولم يخرجاه.
هنا ترى كما ليس قليلا من التلفيق في صنيع الحاكم -رحمه الله تعالى-؛ فمثلا على سبيل المثال:
مسلم -رحمه الله تعالى- كان سيئ الرأي في عكرمة مولى ابن عباس فلم يخرج له وهو جرحه جرحا شديدا ثم عدله بعد ذلك. لكن لا يوجد في صحيح مسلم حديث واحد لعكرمة. والبخاري -رحمه الله تعالى- لم يخرج لسماك بن حرب. إذن مسلم لم يخرج لعكرمة والبخاري لم يخرج لسماك. فهو يأتي بأحاديث من رواية سماك عن عكرمة عن ابن عباس ويقول على شرط الشيخين.
كيف على شرط الشيخين وهي ليست على شرط واحد منهما؟
فالبخاري لم يخرج لسماك ومسلم لم يخرج لعكرمة؛ فبهذا القدر من الجمع حصل في كتاب الحاكم كم هائل من المرويات التي انتقدها عليه الأئمة. ولذلك لا يُسَلَّم للحاكم -رحمه الله تعالى- بما صححه في هذا الكتاب حتى موافقات الذهبي. فالإمام الذهبي -رحمه الله تعالى- كما سنرى عمل تلخيصا لكتاب المستدرك ويبدو أن الذهبي -رحمه الله تعالى- كان يكتب ذلك من رأس القلم ولم يكن كتابا مصنفا جلس عليه ليحرره، وإنما كأنه كان يذاكر في المستدرك، فيقول مثلاً: هو على شرطهما يعني أنه موافق للحاكم فيما ذهب إليه، وأحيانا يقول ليس على شرط واحد منهما بل فيه فلان، وهذا من الذاكرة. وإلا؛ فنفس الذهبي -رحمه الله تعالى- في النقد أوسع من ذلك بمراحل وهو الذي انتهت إليه صناعة النقد الحديثيّ في زمنه وفي أوانه وهو في النقد مقدم على كثير من أقرانه وعلى الجيل الذي بعده كالحافظ ابن حجر وغيره عند المقارنة في النقد.
النقد غير الرواية فتجد الذهبي ناقدا يعني من أهل الاستقراء التام وكلامه محسوب بالحرف كحال زماننا الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني والشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمهما الله سبحانه وتعالى-. فالألباني له جهود مشكورة وأيادٍ بيضاء على هذا العلم علم الحديث لكن عند النقد من تقدم كلماته في النقد الحديثي؟
كلام المعلمي لأنه ناقد فكذلك الذهبي -رحمه الله- فلا يقال كيف يعلق الذهبي على أحاديث في المستدرك يقول هي على شرطهما ويوافق، ثم يأتي أهل العلم بعد ذلك فيجرحون هذه المرويات بناءً على تجريح رواتها.
فالحاكم -رحمه الله تعالى- أتى بالأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما، ثم التي صحت عنده وليست على شرط واحد منهما، ثم الأحاديث الضعيفة التي بين ضعفها ونبه عليها.
(وهو متساهل في تصحيح الأحاديث؛ فينبغي التريث في اعتماد تصحيحه والبحث. ولكن الحافظ الذهبي تتبعه فأقره هو على تصحيح بعضها، وخالفه في البعض الآخر. لكنه سكت على أشياء منها؛ فهذه تحتاج إلى تتبع وبحث)
حتى التي وافقه على تصحيحها أيضا فيها نظر عند كثير من أهل العلم المهتمين بالنقد الحديثي.
(وقد طُبع الكتاب في الهند في ٤ مجلدات كبيرة ومعه تعليقات الذهبي باسم تلخيص المستدرك. لكن الطبعة فيها من الأغلاط والسقط والتقديم والتأخير الشيء الكثير.)
حقيقة المستدرك إلى اليوم لا توجد طبعة في العالم الإسلامي خدمته الخدمةَ اللائقة به من حيث كم الروايات الهائلة التي أتى بها الحاكم -رحمه الله تعالى- وبعض أهل العلم يقول إن للحاكم في ذلك عذرا وإن الكتاب كان مسودة ثم بيضه إلى ثلاثة أرباعه ولم يبيض القدر المتبقي؛ فوقع هذا الوهم.

لكن يقال إن هذا الوهم موجود في أول الكتاب ولم يقع في ربع الكتاب الأخير حتى تصح هذه النظرية لكن الوهم موجود في أوله كما هو موجود في وسطه وفي آخره وفي كل حال فكتاب المستدرك يحتاج إلى عناية أهل العلم.

(رابعا: المجاميع.

المقصود بالمجاميع:

المجاميع جمع مجمع، والمقصود بالمجمع كل كتاب جمع فيه مؤلفه أحاديث عدة مصنفات ورتبه على ترتيب تلك المصنفات التي جمعها فيه.

أمثلة:

هناك كتب كثيرة جمعت بين عدد من المصنفات الحديثية، وأشهر هذه الكتب هي:

أولا: "الجمع بين الصحيحين" للصاغاني الحسن بن محمد والمتوفى سنة ٦٥٠ للهجرة المسمى "مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية".

ثانيا: "الجمع بين الصحيحين" أيضا لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الفتوح الحميدي المتوفى سنة ٤٨٨ للهجرة)

طريقة أهل العلم في الجمع بين الصحيحين ليفروا على الطلبة حفظ الكتابين. فماذا يفعل؟

يأتي بالأحاديث المتفق عليها بين الشيخين يعني الأحاديث التي خرجها البخاري وهذه الأحاديث أيضا خرجها مسلم وعلى شرطهما، فيقال هذا حديث متفق عليه. نحن نعلم من درس المصطلح هو أن أعلى درجات الصحة في الأحاديث ما اتفق عليها البخاري ومسلم أليس كذلك؟!

ثم ما انفرد بإخراجه البخاري، ثم ما انفرد بإخراجه مسلم، ثم ما كان على شرطهما، ثم ما كان على شرط البخاري، ثم ما كان شرط مسلم، ثم ما كان على شرط غيرهما ولم يخرجاه.

فأعلى درجات الصحة على الإطلاق المتفق عليه بين الشيخين فهم يأتون بالمتفق عليه ثم يأتي بعد ذلك بأفراد البخاري ثم يأتي بأفراد مسلم. لماذا يفعل هذا؟

طبعا يحذف الأسانيد كما هو المعتاد في كتب الجمع ليقرب على الطالب متون أحاديث الصحيحين فيسهل عليه حفظها في وقت قصير وهذا يحتاج إليه المتفقه. أما طالب العلم الحديثي فنصيحتي له ألا يخرج عن الكتب الأصول إذا حفظ يحفظ في الكتب الأصول طالب الحديث. أما المهتم بباب العقائد، بالأخلاق، بالدعوة، مهتم بالفقه فيسعه أن يجمع متون الكتب الحديثية.

(ثالثا: "الجمع بين الأصول الستة" لأبي الحسن رزين بن معاوية الأندلسي المتوفى سنة ٥٣٥ للهجرة، وهو المسمى بـ"التجريد للصحاح والسنن".

رابعا: "الجمع بين الأصول الستة" وهو المسمى "جامع الأصول من أحاديث الرسول -صلى الله عليه وسلم-" لأبي السعادات المعروف بابن الأثير المتوفى سنة ٦٠٦ للهجرة.

خامسا: "جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد" لمحمد بن محمد بن سليمان المغربي المتوفى سنة ١٠٩٤ للهجرة. اشتمل هذا الكتاب على أحاديث أربعة عشر مُصنفا حديثيا، وهي: الصحيحان، والموطأ، والسنن الأربعة، ومسند الدارمي، ومسند أحمد، ومسند أبي يعلى، ومسند البزار، ومعاجم الطبراني الثلاثة.

فهذه المصنفات وأمثالها مرتبة على الأبواب كترتيب الجوامع، وبإمكان المراجع فيها أن يحدد موضوع الحديث ثم ينظر في ذلك الموضوع من هذه الكتب)

طبعا الجمع بين الصحيحين أو الجمع بين الكتب الستة هذه طريقته فيجمع المتفق عليه أفراد البخاري ثم أفراد مسلم ثم يأتي بزيادات أبي داود على الصحيحين يعني سيأتي بالأحاديث التي في سنن أبي داود ليست في الصحيحين، فتكون هذه زيادة أبي داود على الصحيحين ثم النسائي على الثلاثة والترمذي على الأربعة وابن ماجه على الخمسة فيكون بذلك جمع متون الكتب الستة في وعاء واحد والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه.

في الحلقة الماضية كان السؤال الأول:

عرف بكتاب إتحاف المهرة للحافظ ابن حجر، واذكر طريقة عرضه للأحاديث، وكيف تخرج الحديث منه؟

التعريف بالكتاب:

كتاب إتحاف المهرة هو للحافظ ابن حجر العسقلاني بناه على أحد عشر كتابا: موطأ مالك، ومسند الإمام أحمد، ومسند الشافعي، وهؤلاء ذكرهم بأسمائهم، ولم يذكر لهم برموز وسنن الدارمي ورمز له بالرمز مي، مستدرك الحاكم ورمز له بالرمز كم، والمنتقى لابن الجارود رمز له بالرمز جا، ومستخرج أبي عوانة ورمز له بالرمز عه، وصحيح ابن حبان ورمز له بالرمز حب، وشرح معاني الآثار للطحاوي ورمز له بالرمز طح، وسنن الدارقطني ورمز له بالرمز قط، وصحيح ابن خزيمة ورمز له بالرمز خز، وهو غير كامل فليس فيه غير ربع العبادات فقط.

طريقة عرض الحافظ ابن حجر للأحاديث فيه:

رتب الحافظ الكتاب على مسانيد الصحابة مرتبة على نسق حروف المعجم يقول حديثا ثم يذكر طرف الحديث ثم يذكر من أخرجه من أصحاب المسانيد العشرة التي أوردها في كتابه يذكر رمز صاحب المسند ثم اسم الكتاب فيه ثم يذكر إسناد الحديث وهكذا يورد باقي من أخرج الحديث من أصحاب هذا المسانيد، ويتكلم على نقد الأخبار وبيان علل الأسانيد، ويتعقب الحاكم في المستدرك.

وينقل الحافظ ابن حجر عن نسخ متعددة للكتاب الواحد وقد نص على ذلك في عدد من المواضع، وينقل عن كتب مفقودة ينقل عن كتاب السياسة والفتن وكتاب التوكل للإمام ابن خزيمة، ولم يقتصر الحافظ ابن حجر عن المصادر العشرة التي ذكرها في مقدمة كتابه فكثيرا ما ينقل عن غيرها مثل الأدب المفرد للبخاري والمعاجم الثلاثة للطبراني وغيرها وقد ينقل عن غير العشرة استقلالا وهذا خروج عما التزمه.

وهناك بعض المسانيد كثرت مرويات أصحابها ولم يرتبهم حسب الرواة عنهم قد وقع هذا وقد وقع، وهذا نادر؛ أنه رتب الأطراف على الأبواب الفقهية كما فعله عن مرويات عكرمة عن ابن عباس.

وقد ذكر الحافظ في المقدمة أنه عالج قضية العنعنة في كتابه وأنه سيذكر الإسناد بصيغة التحمل ولكنه لم يلتزم بعض الشيء، ويُعتذر للحافظ أنه مات قبل تحرير الكتاب وتهذيبه كما نقل ذلك تلميذه السخاوي.

كيفية تخريج الحديث منه:

وذلك عن طريق راوي الحديث من الصحابة، ثم البحث عنه في مسند ذلك الصحابي حيث أن الحافظ رتبه على أسماء الصحابة مرتبين على نسق حروف المعجم.

هناك بعض المداخلات الجيدة والاستدركات على صنيع الحافظ مما لم نقله في الحلقة فهذا مما يشكر المجيب عنه.

والسؤال الثاني: خرج الحديث الآتي من تحفة الأشراف وإتحاف المهرة وإتحاف الخيرة للبوصيري (أن أناسا كانوا يتلاومون شر ثمارهم فأنزل الله تعالى: ؟ وَلاَ تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ ؟) [البقرة: ٢٦٧]، مسند أبي أمامة بن أسعد بن سهل.

التخريج من كتاب تحفة الأشراف: بحثت في الكنى في مسند أبي أمامة في المجلد التاسع صفحة ١٢٦ أحال إلى حرف الألف مسند أسعد فوجدته في حرف الألف المجلد الأول صفحة ٦٧ ووجدت الحديث في مسند أسعد بن سهل بن حنيف أخرجه النسائي كتاب الزكاة الباب السابع والعشرين ذكر الإسناد وقال المزي في زياداته: رواه سفيان بن حسين وسليمان بن كثير وأشار الرجوع إلى الحديث رقم ٣٦٥٨ وذكر في هذا الموضع أنه أخرجه الترمذي في كتاب الزكاة ثم ذكرت باقي...

جيد ما شاء الله.

وخرجت أيضا من كتاب إتحاف المهرة لابن حجر أيضا في مسند سهل بن حنيف وخرجت أيضا إتحاف المهرة البوصيري

تذكر أجزاء وصفحات؟

نعم

تذكر

نعم، تقول فوجدت في المجلد الأول بالنسبة لكتاب إتحاف المهرة لابن حجر تقول المجلد الأول صفحة ٣٤٧ أما في كتاب إتحاف الخيرة الخيرة المهرة للبوصيري تقول نظرت في موضوع الحديث ثم بحثت عن الحديث في كتاب الزكاة فلم أجده ثم بحثت عنه في كتاب التفسير المهم لم تجده في البوصيري

أحسن الله إليها وجزاها الله خيرا.

يقول: ذكرتم المستخرجات على الجوامع. قد يقول قائل: ما الفائدة في المستخرج طالما أنه يأتي بنفس الأسانيد؟

الأسانيد هذه تفيد جدًا.

هو يبين ما أُبهم في الإسناد أو المتن

أنا قلت إنهم يذكرون المستخرجات في كتب المصطلح من باب بيان فوائدها ويذكرون ذلك على وجه الاختصار لكن لها فوائد كثيرة جدًا:

بيان المبهم، بيان السماعات، تحمل الأداء، المتابعات للإمام نفسه.

بعض أهل العلم لما انتقد على البخاري تخريجه لحديث الغناء = حديث أبي مالك الأشعري: (يأتي على الناس زمان يستحلون...) أن البخاري أخذ الحديث من هشام في المذاكرة فوجدت للبخاري -رحمه الله تعالى- خمس أو ست متابعات رواة ثقات رووا الحديث من غير طريق هشام بن عمار أو منهم من صرح كالحسن المروزي في الطبراني الكبير وفي سنن البيهقي صرحوا بالسماع من هشام بن عمار؛ فانتفى ما انتقده الناقد على البخاري أنه سمع ذلك في المذاكرة.

فالمستخرجات لها فوائد كثيرة جدًا منها بيان المبهم، وصيغ التحمل، والأداء، السماعات، المتابعات لذلك الإمام نفسه؛ كالمستخرج مثلاً على سنن أبي داود، وقد يكون في شيوخ أبي داود من تكلم فيه بعض أهل العلم. فالمستخرج يأتي أسانيد من غير طريق شيوخ أبي داود فمعناه أنه أزاح عن أبي داود علة حديثه فلها فوائد عظيمة جدًا.

أسئلة المحاضرة:

السؤال الأول:

طبعا نحن لم نكمل بقية بعض المصطلحات فنذكر السؤال وسيرد الكلام عليها في المحاضرة القادمة.

عرف بمعاني المصطلحات التالية:

الجوامع، المستخرجات، المستدركات، المجاميع، الزوائد، مع التمثيل لكل مصطلح منها بأشمل كتاب فيها.

السؤال الثاني:

ما هي الطريقة الرابعة من طرق الاستخراج؟ ومتى يلجأ إليها وما ميدانها؟

الدرس الرابع عشر
زوائد الحديث
بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.
الحمد لله في الحلقة الماضية تكلمنا عن الطريقة الرابعة من طرق الاستخراج، وهو الاستخراج عن طريق معرفة موضوع الحديث لا أول لفظة فيه ولا راوٍ من رواة الإسناد وإنما الاستخراج عن طريق معرفة موضوع الحديث.
وقلنا إن هذا يحتاج إلى ثقافة واسعة ورصيد عالٍ وذوق حديثيّ وفهم عند الباحث كيف يصل إلى مظنة بحثه وحديثه في الكتب المتناثرة التي تملأ المكتبات. وقلنا يستعان في الاستخراج في هذه الطريقة عن طريق الجوامع والمستخرجات التي عليها وبينا معنى المستخرج وطريقة تصنيفه وكذلك المستدركات على الجوامع ومثلنا بمستدرك الحاكم، وذكرنا المجاميع ثم كلامنا الآن بإذن الله -سبحانه وتعالى- على فن "زوائد الأحاديث".
الزوائد: هي أن يعمد إمام مصنف إلى كتاب من الكتب فيستخرج زوائده على كتب معلومة لكتب السنة؛ كأن يخرج مثلاً زيادات أبي داود على الصحيحين أو النسائي على الصحيحين أو النسائي على الثلاثة الصحيحين وأبي داود، وكما فعل الإمام البوصيري -رحمه الله تعالى- صاحب "إتحاف المهرة" الذي سبق الكلام عليه. فقد خرج زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة التي هي: الصحيحان وأبو داود والنسائي والترمذي، وسمى كتابه -وهو مطبوع في ثلاثة مجلدات- "مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه".
وأيضا له زوائد على سنن البيهقي وهو "الفوائد المنتقي لزوائد البيهقي" وهذا فن توسع المتأخرون فيه، المتأخرون يعني مَنْ بعد عصور الرواية والتدوين من القرن الرابع أو من الخامس على خلاف بين أهل العلم في تحديد الزمن التاريخي أو الفصْل التاريخي بين المتقدمين والمتأخرين لكن أعني علماء القرن السادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر هم كانت لهم العناية الفائدة بفن الزوائد نوعا من التأليف العلمي لتوفير البحث وتقريب المتون على راغبيها من أهل الحديث.
فنقرأ كلام الشيخ في الكتاب ثم نعلق عليه بما يفتح الله -سبحانه وتعالى- به.
قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (
- خامسا: الزوائد.
المقصود بالزوائد: هي المصنفات التي يجمع فيها مؤلفها الأحاديث الزائدة في بعض الكتب عن الأحاديث الموجودة في كتب أخرى)
فلو قلنا مثلاً الإمام نور الدين الهيثمي -رحمه الله تعالى- وهو من جل تلامذة الحافظ العراقي، وكان زوج ابنته، ولازمه سنين عديدة. وهو الذي كان يسمي له كتبه ألف "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" أتى بزيادات معاجم الطبراني الثلاثة ومسند أحمد وأبي يعلى وأبو بكر البزار على الكتب الستة. فكتاب ضخم وأنت إذا قارنت مجمع الزوائد مثلاً بالبزار أو مجمع الزوائد بالطبراني الكبير لا يصل إلى نصف حجم معجم الطبراني ترى معجم الطبراني عندنا ٢٥ مجلدا ومجمع الزوائد بجواره ٨ مجلدات.
فهو جرد الأحاديث من أسانيدها وأتى بالمتون فقط بدون تكرار الزائدة على الكتب الستة من هذه المصنفات التي هي مسند أحمد وأبو يعلى والبزار ومعاجم الطبراني الثلاثة. نوع من أنواع التقريب، وهي الحمد لله رب العالمين كانت أفكارا يعني تتوارد على أهل العلم يكتبون فيها ثم يقدر الله -سبحانه وتعالى- أن تضيع كثيرٌ من الكتب فتبقى هذه المجاميع وعاء للكتب المفقودة كما رأينا في "إتحاف الخيرة" و"إتحاف المهرة" للبوصيري وللحافظ ابن حجر -رحمهما الله تعالى- كما مر معنا.
(وتوضيح ذلك أنه لو قلنا إن كتاب "زوائد ابن ماجه" على الأصول الخمسة؛ أي الكتاب الذي يشتمل على الأحاديث التي أخرجها ابن ماجه في سننه ولم يخرجها أصحاب الكتب الخمسة. أما الأحاديث التي شاركهم في إخراجها؛ فلا يذكرها كتاب الزوائد هذا.)
إذن إنما الزوائد يأتي بمفردات ابن ماجه الأحاديث التي انفرد بها ابن ماجه لم يخرجها واحد من أصحاب الكتب الخمسة وأهل العلم يقولون إن ابن ماجه لم ينفرد بحديث صحيح زوائد ابن ماجه على الكتب الأحاديث التي انفرد بها لا يصح فيها حديث أو معظمها أو كلها أحاديث ضعيفة.
(أمثلة لكتب الزوائد:
أولا: "مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه" لأبي العباس أحمد بن محمد البوصيري المتوفى سنة ٨٤٠ للهجرة.
وهو كتاب يشتمل على زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة الأصول.
ثانيا: "فوائد المنتقي لزوائد البيهقي" للبوصيري أيضا.
وهي زوائد سنن البيهقي الكبرى على الكتب الستة.

لا أعلم أحدا أفرد هذا بالتصنيف إلى اليوم ولا حتى في الرسائل الأكاديمية في الجامعات، والكتاب موجود في دار الكتب المصرية مفقود أوله إلى كتاب الزكاة، وموجود منه مجلدان من أول الزكاة إلى آخر الكتاب التي هي زوائد البوصيري على زوائد السنن الكبرى للبيهقي على الكتب الستة. وهو كتاب نفيس جدًا لأن البيهقي واسع الرواية كتابه ضخم وخدم مذهب الشافعي خدمة جليلة في إيراد أدلة المسائل وغير ذلك من الأمور فالكتاب يحتاج إلى من يستعين الله تعالى على إخراجه.

(ثالثا: "إتحاف السادة المهرة الخيرة بزوائد المسانيد العشرة" للبوصيري أيض)

طبعا نحن أخذنا فيه محاضرة كاملة أو نصف محاضرة فلا نحتاج إلى تطويل الكلام عليه لأنه سبق الكلام ننقل على المطالب.

(رابعا: "المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية" للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ للهجرة.

وهي زوائد المسانيد العشرة السابقة ماعدا مسند أبي يعلى الموصلي، ومسند إسحاق بن راهويه على الكتب الستة، ومسند أحمد إلا أنه تتبع ما فات الهيثمي في مجمع الزوائد من زوائد أبي يعلى كما ذكر زوائد تصف مسند إسحاق بن راهويه الذي حصل عليه)

-إن شاء الله وتعالى- سنجعل للمطالب العالية في حلقة قادمة وقتا نستعرضه ونعرف به تعريفا دقيقا لعله يكون فيه المحاضرة القادمة بإذن الله حتى لا ننتهي من الطريقة ثم نضيف بعض الإضافات كما تعودنا في كل مرة.

(خامسا: "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" للحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧ للهجرة.

وهي زوائد مسند أحمد ومسند أبي يعلى الموصلي ومسند أبي بكر البزار ومعاجم الطبراني الثلاثة: الكبير والأوسط والصغير على الكتب الستة.)

هذه هي الكتب أو المصنفات التي يستعان بها في استخراج الأحاديث على الموضوعات كما قلنا في الجوامع والمستخرجات والمستدركات والمجامع وعلم الزوائد.

عندنا كتاب وفَّر كثيرًا من هذا العناء لما ظهر هذا الكتاب الذي سنتكلم عليه الآن حين ظهر في أوانه أثار ضجة ضخمة في الأوساط الإسلامية وتكلم وقدم له الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله تعالى- بترجمة جيدة وقدَّم له أيضا الشيخ محمد رشيد رضا صاحب "المنار" وهو كتاب "مفتاح كنوز السنة".

الشيخ أحمد شاكر يقول: حين وقع هذا الكتاب في يدي قلت: لو وقفت على هذا الكتاب في مطلع حياتي؛ لوفَّر علي نصف عمري. هذا الكلام يقوله الشيخ أحمد شاكر الذي قرأ الكتب على أبيه وعلى مشايخه من السنوسية وغيرهم كلمة كلمة. يقول: كان عنده حديث في سنن الترمذي قرأ الترمذي خمس مرات ولم يهتدِ إلى الحديث.

فالشيخ أحمد شاكر يقول لو وقع هذا الكتاب الذي هو مجلد واحد في يده في أول حياته؛ لوفَّر عليه نصف عمره. فكيف وعندنا الآن من الفهارس وطرق الاستخراج والحاسب الآلي وغير ذلك ما يوفر على الطالب جهودا جبارة جدًا؟

ومع ذلك يعني بالرغم من هذه الإمكانيات الهائلة لا يوجد طلبة علم إلا في النادر القليل جدًا. والاشتغال بعلم الحديث صار شيئا قد يستنكر من بعض المشايخ اشتغال الطلبة بالرواية والأسانيد إلى غير ذلك ولا حول ولا قوة إلا بالله.

فأقول إن الطالب لا ينبغ ولا يكون له شأن إلا بكثرة العناء والبحث والتفتيش والسهر والرحلة ولقاء أهل العلم. هذا هو السبيل لتكوين طالب علم جيد. نعم.. الحمد لله لسنا ضد التقنية المعاصرة ولا نعاديها ولكن هي لها أوقات وأشخاص معينون يحسنون الاستفادة منها. أما إن كل طالب في السنة يجري مباشرة على الحاسب ويستعلم ويستخرج؛ فهذا لن يكون طالب علم يوما من الدهر ولو عاش عمر نوح -عليه السلام-.

فلا بد من فتح الكتب وفهم طريقة أهل العلم في تصنيفها وسهر الليالي، وسؤال أهل العلم وتدوين ما يشكل إلى غير من الأمور نعم قد يكون عند الطالب ثورة معلوماتية في المسألة الواحدة لكن لا فقه عنده فيها إذا أشكل عليه الأمر لا يستطيع ترتيب معلوماته، يعني يستخرج معلومات كثيرة جدًا من الحاسب يَعْيَا في ترتيب المعلومات فأقول لإخواني من طلبة الحديث رويدا رويدا والكتب الكتب استعينوا بالله -عز وجل- ثم أتعبوا أنفسكم في فهم لغة أهل العلم والتعامل مع كلام أهل العلم.

(سادسا: كتاب "مفتاح كنوز السنة".

هذا الكتاب يعتبر فهرسا حديثيا مرتبا على الموضوعات. وإليك وصفا كاملا له وبيان طريقة تصنيفه:

هو كتاب صنفه ورتبه المستشرق الهولندي الدكتور: "أرنولد جان فينسنج" المتوفى سنة ١٩٣٩ للميلاد. صنفه باللغة الإنجليزية ثم نقله إلى اللغة العربية مع تصحيح أخطائه ومقابلة نصوصه وتحقيقها ونشره الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وكان نشره باللغة العربية لأول مرة عام ١٣٥٢ للهجرة الموافق سنة ١٩٣٣ للميلاد.

وهذا الكتاب جعله مؤلفه فهرسا لأربعة عشر كتابا من مشاهير كتب السنة وأمهاتها ودليلا على ما في تلك الكتب من الأحاديث)

الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله تعالى- في تقدمته لمفتاح كنوز السنة هو يتكلم كثيرًا على طريقة المستشرقين وغيرهم في صنع الفهارس والشيخ يبرر إن علماء الأمة السابقين سلف هذه الأمة لم يقصروا في خدمة كتب السنة ولا أهملوا شيئا من هذه الخدمات، وإنما الأجيال المتلاحقة هي التي قصرت في استخدام المعلومات الكثيرة جدًا والتراث الذي خلفه لنا سلفنا الصالح -رضي الله عنهم-.

ونقله إلى العربية الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي وساعد في ذلك الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- استفادا منه في عصرهما فوائد عظيمة وقربت عليهم معلومات كثيرة، لكن كما سنقرأ في مقدمة الكتاب يقول نحن أسبق في وضع الفهارس علماء اللغة العربية في القرن الثالث مطلع القرن الرابع وضعوا معاجم اللغة العربية على حروف ألف باء على حروف المعجم قبل أن يظهر أول معجم باللغة اللاتيتنية تقريبا قبل ذلك بسبعة قرون أو بثلاثة قرون كما سنرى.

فالحاصل أن الشيخ شاكر -رحمه الله- يقول إن هذا الجهد الذي بذله عندنا أكثر منه لكن الأمة في فترات معينة فترات الاحتلال وما قبلها وما بعدها هي التي أدت بالأمة إلى هذه الغفلة الشديدة بحيث إذا أتى من الغرب عمل مثل هذا آثار ضجة في الناس ولفت أنظارهم بشكل قوي.

(وهذه الكتب هي: صحيح البخاري، صحيح مسلم، سنن أبي داود، جامع الترمذي، سنن النسائي، سنن ابن ماجه، موطأ مالك، مسند أحمد، مسند أبي داود الطيالسي، سنن الدارمي، مسند زيد بن علي، سيرة ابن هشام، مغازي الواقدي، طبقات ابن سعد، وقد بقي المستشرق المذكور وهو أستاذ اللغات السامية في جامعة "ليدن" في تأليفه وترتيبه عشر سنين كما أن المترجم له استغرق أربع سنوات في ترجمته وتصحيحه).

لعلك تلاحظ أن الأستاذ المستشرق الذي عمل على صنع الكتاب اعتمد الكتب الستة وأضاف إليها موطأ مالك ومسند أحمد وأبي داود الطيالسي وسنن الدرامي وهذه كتب حديثية. أضاف إليها كتب لا علاقة بالتخريج ولا بالنقد الحديثي ولا بالأسانيد وهي مسند زيد بن علي راويه عن زيد بن علي متهم بالكذب كما سنبين، سيرة ابن هشام، مغازي الواقدي والواقدي متروك، طبقات ابن سعد وأسانيد طبقات ابن سعد أيضا فيها كلام.

فالحاصل وإن كان الكتاب تلقاه أهل العلم بالقبول رواته الحسين بن فهم وغيره من أهل العلم الأثبات لكنّ ابن سعد يروي عن شيخ أيضا يروي عن الواقدي فالحاصل إن هذه الكتب الأربعة الزائدة على الكتب العشرة إنما كانت تخدم أهدافا استشراقية في ذلك الزمان، وإلا؛ فهي لا علاقة لها أساسا بكتب الحديث لا من جهة التخريج ولا من جهة الأسانيد لأن أسانيدها تالفة كما هو واضح من راوي مسند زيد بن علي وابن سعد يروي عن الواقدي والواقدي وسيرة ابن هشام.

(أما طريقة ترتيب مواد الكتاب فقد بينها الأستاذ أحمد محمد شاكر في مقدمته التعريفية بالكتاب فقال:

"وقد رتب الأستاذ "وينسينج" كتابه على المعاني والمسائل العلمية والأعلام التاريخية، وقسم كل معنى أو ترجمة إلى الموضوعات التفصيلية المتعلقة بذلك ثم رتب عناوين الكتاب على حروف المعجم، واجتهد في جمع ما يتعلق بكل مسألة من الأحاديث والآثار الواردة في هذا الكتاب)

هذا هو الكتاب رتب مواده على المعاني، وهذه المعاني أيضا مرتبة على حروف ألف باء فبدأ بآدم -عليه السلام-، وبعدما انتهى من ذكر آدم -عليه السلام- وما يتعلق به: آل محمد -صلى الله عليه وسلم-، ثم ذكر آمنة، وآمين، والآنية.

ترى هذا التدرج في ترتيب المواد آدم، آل محمد -عليه الصلاة والسلام-، آمنة، آمين، الآنية وما يتعلق بها، كل ما تعلق بأحكام الآنية، الأئمة وما يتعلق بالإمارة وطاعة الأمير وطاعة الأئمة، والأئمة المضلون إلى غير ذلك من..، ثم الأب والأبدال وإبراهيم ونحو ذلك.

طيب هذه هي طريقة ترتيب المواد على حروف ألف باء ثم داخل كل مادة ما يتعلق بها من أحاديث ففي آدم ذكر حديث احتجاج آدم وموسى الحديث مشهور لما فقأ عين الملك قال فحاج آدم موسى، فذكر قال: احتجاج آدم وموسى "بخ" وهو يرمز للبخاري بـ"بخ" باء وخاء مثل بقية الكتب كتاب ٦٠ لا يذكر اسم الكتاب كما حصل في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي وإنما يذكر رقم الحديث، ولذلك الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي -رحمه الله تعالى- لكي يعالج هذه الإشكالية عمل فهرسا في أول الكتاب ذكر الكتب فقال ١: بدء الوحي، ٢: الإيمان، ٣: العلم، وذكر جميع أبواب البخاري الـ ٩٧، بحيث أنت هنا إذا قال لك البخاري كتاب ٦٠ فترجع هنا إلى الصفحة الأولى ستجد ٦٠ هذا هو كتاب الأنبياء وكذلك في بقية الكتب مثلاً: أبو داود والنسائي والترمذي هنا يذكر رقم الكتاب عليك ترجع إلى الصفحة الأولى فتترجم هذا المعنى.

فقال: بخ ك ٦٠ باب ٣١، ك ٦٥ فيكون كتاب ٦٥ في البخاري هو ٦٥ هو كتاب تفسير القرآن، ثم باب ٢٠، ك ٨٢ من البخاري، ٨٢ عندنا هو كتاب القدر فيكون الحديث مذكورا في القدر ومذكور في الأنبياء ومذكور في كتاب التفسير إلى غير ذلك.

ثم قال م س صحيح مسلم يرمز له ما هو م مثل بقية أهل العلم وإنما رمز له بـ:م س، ك ٤٦ يعني الكتاب رقم ٤٦ ذكر هنا أيضا ترتيب كتب مسلم فيكون ٤٦كتاب القدر، ومسلم يورد الأحاديث كلها في مكان واحد لا يقسمها كما يحصل من الإمام البخاري، فيذكر ما يتعلق بقصة احتجاج آدم وموسى من البخاري ومسلم وأبي داود ويرمز لأبي داود بالرمز: بد أبو داود، والترمذي وابن ماجه وموطأ مالك ومسند الإمام أحمد.

ثم قال آدم في السماء الأولى، كيف صنع له بطينته ما يتعلق بهذا الحديث، (في يوم الجمعة خلق آدم وأسكن الجنة وأهبط منه)، الكلام على طول قامة آدم، لا تقتل نفس ظلما إلا كان على ابن آدم الأول كفل منها، خلقه في قبضة قبضها الله من جميع الأرض، هبة آدم لداود أربعين عاما، لا يوجد حديث بهذا اللفظ وإنما هي قصة ذكر لها عنوانا قال: موضوع هبة آدم أربعين عاما من عمره لولده داود تراها في الترمذي وتراها في أبي داود وفي مسند أحمد وفي الموطأ إلى غير ذلك فيذكر القصة لا يذكر لفظ الحديث وإنما يذكر المعنى الذي يراد فيه هذا الشأن.

تسليم آدم على الملائكة وتسليمهم عليه، هبوطه من الجنة، الشجرة التي أكل منها، بناؤه المحراب بمكة، وفاته ودفنه. فذكر في مادة آدم كل ما يتعلق بموضوعات آدم عليه السلام، ثم انتقل إلى آل محمد -صلى الله عليه وسلم- فذكر أصحاب الكساء إني وإياك وهذين وهذا الراقد في مكان واحد يوم القيامة، والذي نفسي بيده لا يدخل قلب رجل الإيمان حتى يحبكم لله ورسوله يعني آل البيت -رضي الله عنهم- إلى أن يذكر كل ما يتعلق بآل البيت من الأحاديث.

وقس على هذا بقية مواد الكتاب فأنت مثلاً إذا أردت أن تبحث عن حديث في كل مسكر حرام في الخمر مثلاً ما عليك أن تأتي على مادة الخمر التي هي حرف الخاء هو آدم وبعد هذا الباء والتاء والثاء والجيم تمشي أنت إلى أن تصل إلى حرف الحاء الحيض حرف الحيوانات مثلاً خباب بن الأرت يذكر ما يتعلق بقصص خباب، ثم يذكر بعد ذلك الخمر فتجد في الخمر (الخمر مفتاح الشرور)، وتجد (من شرب الخمر في الدنيا فمات ولم يتب منها لم يشربها يوم القيامة)، (لعن الله الخمر شاربها وساقيها وبائعها)، إنها ليست بداء ولكنها دواء، كيف يعذب الله شارب الخمر يوم القيامة، الآثام المتولدة من شرب الخمر معانٍ وليست ألفاظ أحاديث وهكذا بطول الكتاب وعرضه يتكلم على الموضوعات ولا يتكلم على ألفاظ الأحاديث يعني إذا قصدت التخريج من هذا الكتاب لا تبحث عن أول الحديث ولا عن طرفه ولا عن راويه من الصحابة أو من شيوخ المصنفين وإنما الموضوع الذي يتكلم عنه فيتكلم في الصلاة في الزكاة في الحج في العتق في النكاح في المغنم في الفتن في الكفارات في الكعبة وغير ذلك من الأمور، تأتي إلى المادة التي فيها موضوع الحديث وتبحث وتقرأ الفقرات التي أتى بها في الموضوع فيخرج لك الحديث الذي تريد البحث عنه يحيلك ثم ترجع تترجم الإحالات وترجع إلى الكتب السنة.

طبعا نحن ندرس هذا الكتاب لأنه وارد في الكتاب الأصلي وهو موجود في عامة كتب التخريج، وأنا أناشد الأكاديميين ومن يصنفون في علم التخريج أن يراعوا التطور الزماني بمعنى أن الناس يحتاجون إلى كتابة في الكتب التي طرأت المصنفات التي صارت ضخمة جدًا وتوفر جهودا أكثر لأن الكتاب الآن صار عديم الجدوى أنا الآن عندي مثلاً موسوعات واسعة وكتب كثيرة ولكن مشيا مع منهج الكتاب قرأناه وعلقنا عليه. ولكن من حيث الفائدة كسرعة إنجاز في بحث صار في مثل هذا الزمان قليل الجدوى أو قليل النفع ولكن كنوع من التدريب للطالب على التنويع في استخراج المسائل يكون جيدا -إن شاء الله- -سبحانه وتعالى-.

(فهذا الوصف لطريقة ترتيب الكتاب توضح أن طريقة ترتيب الكتاب وفهرسته إنما هي أولا على الموضوعات والمعاني وليست على الألفاظ والمباني، ثم يرتب تلك الموضوعات والمعاني على نسق حروف المعجم بالنسبة لألفاظها فهو إذن معجمٌ للموضوعات. وتحت تلك الموضوعات فقرات تفصيلية تتعلق بكل موضوع وتحت كل فقرة من فقرات الموضوع يجمع المؤلف ما يمكنه جمعه من الأحاديث والآثار التي تتعلق بتلك الفقرة مما هو موجود في الكتب الأربعة عشر المذكورة. وقال السيد محمد رشيد رضا -رحمه الله تعالى- في مقدمته التعريفية للكتاب في بيان موضوع الكتاب وطريقته ما يلي:

موضوع هذا الكتاب دلالة القارئ على ما أودع في كتب الصحاح والسنن والمسانيد والسير والطبقات والمغازي المبينة في أوله من الأحاديث والآثار والمناقب بالصفة التي شرحها فهو لا يدلك على مواضع الأحاديث التي تحفظها أو تحفظ أوائلها في تلك الكتب؛ كمفتاح أحاديث الصحيحين وإنما يدلك على ما ورد فيها من كل موضوع بمراجعة أخص كلمة به تدل على أصل الموضوع ثم ما يليها من فروعه.

وترتيب الكتاب على هذه الطريقة؛ أي طريقة الموضوعات مفيد جدًا وميزة هذه الطريقة في الترتيب عن طريقة الترتيب على أول لفظ من ألفاظ الحديث أو أي لفظ من ألفاظه في أنها تدلك على الأحاديث الواردة في الموضوع الذي يريد البحث عنه ولو كنت لا تحفظها أو لا تحفظ شيئا من ألفاظه)

كما بينا الحديث الذي عندك مثلاً في موضوع الهجرة في موضوع مثلاً بدء الوحي أيّ موضوع من الموضوعات فتعالى على موضوع الحديث وأخرجه واقرأ مواده سترى حديثك وإن كنت لا تعرف لفظة بارزة فيه ولا تعرف أول الحديث ولا آخر الحديث، هو جيد في مسألة ترتيب الموضوعات.

(على حين أن طريقة الترتيب على لفظ من ألفاظ الحديث يحتاج أن يكون الباحث حافظا أول لفظ من الحديث أو أيَّ لفظ من ألفاظه وقد لا يكون حافظا شيئا من ألفاظه على أن لكل من الطريقتين ميزةً تتميز بها عن الأخرى.
أما طريقة الدلالة على مواضع الأحاديث في الكتب الأربعة عشر فهي كما يلي:
يذكر رقم الباب في كل من صحيح البخاري، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه والدارمي وذلك بعد ذكر الكتاب برمز ك وذكر الرقم المتسلسل لذلك الكتاب حسب وروده في ذلك المصنف)
قلنا إنه يقول البخاري كتاب ٦٣ أو كتاب ٦٥ أو كتاب ٩٠ أو غير ذلك، فهذا رقم الكتاب في صحيح البخاري ثم يذكر رقم الباب هذا كله في البخاري أبي داود الترمذي النسائي ابن ماجه سنن الدارمي هذه كلها يذكر فيها الكتاب والباب، مسلم يذكر الكتاب ورقم الحديث وكذلك الموطأ.
(ثانيا: يذكر رقم الحديث في كل من صحيح مسلم وموطإ مالك ومسنديْ زيد بن علي وأبي داود الطيالسي بعد ذكر الكتاب بالنسبة لصحيح مسلم وموطإ مالك فقط.
ثالثا: يذكر رقم الصفحات في كل من مسند أحمد بن حنبل وطبقات ابن سعد وسيرة ابن هشام ومغازي الواقديّ بعد ذكر رقم الجزء كتابة بالنسبة لمسند أحمد وذكر الجزء ورقمه والقسم بالنسبة لطبقات ابن سعد.
أما الرموز التي استعملها المؤلف في الكتاب فهي ثلاثة وعشرون رمزا وهذه هي تلك الرموز وبيان المراد منها كما جاء في صفحة أ من مقدمة الكتاب.)
وهي التي معنا على السبورة البخاري يرمز له: بخ ومسلم مس وأبو داود بد والترمذي تر وابن ماجه مج والنسائي نس والدارمي مشهور مي وموطأ مالك مأ ومسند زيد بن علي زا وطبقات ابن سعد عد ومسند أحمد حم.
(يقول وهذا نموذج من الكتاب ثم حل رموز هذا النموذج:
جاء في صفحة ٤٦ العامود الثاني مادة الأصابع ثم جاء تحت هذا العنوان الفقرة الآتية وهي الإشارة بالإصبع في الصلاة ثم جاء تحت الفقرة ما يلي:
أولا: يا شيخ أقرأ الرمز ثم التفسير، أم ..؟)
الرمز ثم التفسير.
(م س - ك ١٥ ح ١٤٧)
صحيح مسلم الكتاب الخامس عشر الذي هو كتاب الحج الحديث رقم ١٤٧.
(ثانيا: ب د)
الذي هو سنن أبي داود - هذا كتاب رقم ١١ الذي يمثل كتاب المناسك في سنن أبي داود الباب رقم ٥٦.
(ت ر ك ٤٥ ب ١٠٤)
الترمذي كتاب ٤٥ الذي هو كتاب الدعوات كما هو موضح هنا الباب ١٠٤.
(ن س ك)
وهكذا إلى آخره.
(أما معرفة أسماء الكتب من خلال الأرقام؛ فقد عمل المترجم مفتاحا للكتاب في أوله ذكر فيه أسماء الكتب الموجودة في الكتب الستة وسنن الدارمي وموطأ مالك مع ذكر رقم كل كتاب بجانبه مع بيان عدد أبواب كل كتاب منها إلا في صحيح مسلم وموطإ مالك فإنه بيَّن عدد أحاديث كل باب أو كل كتاب فعليك بالرجوع إلى هذا المفتاح لمعرفة اسم الكتاب الذي يشير المؤلف إلى رقمه)
وهو موجود في المقدمة من صفحة ب إلى صفحة م على طريقة أبجد هوز، أ ب ت ث، فذكر صحيح البخاري يذكر رقم الكتاب واسمه وعدد أبوابه فيقول ١ بدء الوحي، اسمه بدء الوحي وفيه ستة أبواب، ٢ كتاب الإيمان فيه ٤٢، العلم فيه ٥٣، الوضوء ٧٥، يعني عدد أبواب كل كتاب يذكر الرقم وترجمته إن هذا الرقم يمثل كتاب كذا من صحيح البخاري فلما انتهى من البخاري ذكر بعده أبا داود ثم ذكر مسلما ثم أبا داود السجستاني ثم الترمذي ثم بعد ذلك النسائي ثم ابن ماجه والدارمي وموطأ الإمام مالك وهو في غير هذه الكتب يذكر بالأجزاء والصفحات كما في مسند أحمد وفي طبقات ابن سعد وفي سيرة ابن هشام ومغازي الواقدي.
(وأما الطبعات التي اعتمدها المؤلف في الكتب الأربعة عشر فهي:)
لا هذه مسائل كلها اندثرت كل الطبعات طبعة بولاق للسنن وصحيح مسلم وأبو داود طبعة القاهرة ودلهي في الدارمي وطبعة حيدر آباد في الطيالسي هذا كلام كله كان هو يتكلم الآن في قرابة مائة سنة أو ثمانين سنة كل هذه الطبعات لا تكاد الآن تعتبر في نظر الباحثين مخطوطات. لماذا؟
لأن هذه الكتب كان يقوم عليها ويقوم على تصحيحها لجان من العلماء تخيل مثلاً واحدا مثل الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني كان في حيدر آباد في لجنة العلماء في الهند كان هو القائم على تصحيح سنن البيهقي والأنساب لابن ماكولا والجرح والتعديل لابن أبي حاتم والتاريخ الكبير للبخاري فكان يقوم على تصحيح هذه الكتب أئمة أعلام

أما الآن فالمطابع كل يوم تضخ كتبا مصحفة وفيها من المشاكل ما لا يعلمه إلا الله -سبحانه وتعالى- أنا أخاف على التراث بعد ١٥ سنة تجد كلاما غير الموجود في الكتب الأصلية فصارت هذه الكتب لندرتها وجودة العمل الذي كان موجودا فيها كان يجلس علماء في المطابع يراجعون تجارب التصحيح فصارت هذه الطبعات لو أنها موجودة اليوم بمثابة المخطوطات من الجودة وإتقان جهود أهل العلم فيها. فهذا كله الآن صار أثرا يحكى كما نحكي الآن.

طبعا ليس هذا ليس معناه إنه لا يوجد من يتقن من أهل العلم التحقيق لا يخلي الله تعالى الأرض من قائم له بحججه، وهذا حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يصطفي الله له من يخرج عن دائرة الزمان والاستعجال في إخراج العلم ويتقنون ولله الحمد وله المنة -سبحانه وتعالى- في بقاء هذا النوع من البشر الذين يتقنون صنعة العلم.

(وأكثر هذه الطبعات نادرة الآن بل في حكم المفقودة لذلك أحيل القارئ إلى طبعات الكتب التسعة الأولى التي هي موضوع المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي والتي بينتها هناك عند الكلام على المعجم المذكور وبيان طبعات الكتب التي توافقه فإنها كذلك توافق فهرسة مفتاح كنوز السنة الذي نحن بصدد الكلام عليه الآن)

نعم كان في مقدمة الكتاب كلام نفيس جدًا للشيخ أحمد شاكر أرغب في قراءته وتوجيه الناس إليه من باب تحصيل الفائدة طالما أنَّا نقرأ في طريقة الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله تعالى- قدم كتابها وبين كلامها.

أقرأ من المقدمة؟

مقدمة الشيخ شاكر لصفحة ع.

مقدمة طويلة

من حاجتنا إلى هذا الكتاب.

نعم

(يقول الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله تعالى-:

إن حاجتنا إلى هذا الكتاب وما في معناه في هذا العصر لا يدل على تقصير علماء السنة السابقين أو تفريطهم في شيء من خدمتها فإنهم -أحسن الله إليهم ونضر وجوههم! - قد قاموا بكل ما يجب ويندب ويستحب من رواية الحديث وحفظه وتدوينه في المسانيد والجوامع والسنن الجامعة والخاصة بالعقائد والأحكام وإفراد الصحاح منها وإتمامها بالمستخرجات والمستدركات عليه)

يريد الشيخ إلى أن ينبه إلى أن علماء السلف رحمهم ورضي عنهم ونضر وجوههم فعلوا كل شيء وإنما التقصير إنما جاء من الأجيال المتلاحقة التي لم تحفظ لهذا التراث حقه ولم تقم بخدمتها على الوجه المطلوب المرجو منها.

(ووضعوا المعاجم لمفرادتها ولأوائلها لتسهيل المراجعة دع ما سبقوا إليه جميع الأمم من وضع التواريخ لرواتها ثم لغيرهم من العلماء)

مسألة التأريخ والأسانيد ووفيات الرواة ومواليدهم ونحو ذلك شيء اختص الله به أمة محمد -صلى الله عليه وسلم- فتجد العلماء صنفوا كتب مستقلة في وفيات العلماء يدون فلان مات سنة كم. وهذه مسائل ينبني عليها ثبوت السماع من عدمه في لقاء الراوي بشيخه ونحو ذلك من أصول الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف فهذه ميزة لم تكن لأحد غير هذه الأمة.

(ومن ترتيب بعضها على حروف المعجم وبعضها على الطبقات ومن نصب ميزان الجرح والتعديل المستقيم لهم لتمحيص المقبول والمردود من مروياتهم، ومن وضع كتب الأطراف المبينة لروايات كل صحابي في كل موضوع وترتيبها على الحروف، وغير ذلك من الكماليات التي لا محل لذكرها هنا فقد تركوا لنا ثروة واسعة في ضبط سنن نبينا -صلى الله عليه وسلم- وهديه وشمائله وسيرته لم يوفق لمثلها ولا لما يقرب منها أحد من أتباع الأنبياء والمرسلين ولا غيرهم من الحكماء والمشترعين يسرت لمن بعدهم سبيل التفقه فيها، والاستنباط منها في كل زمان يحتاج إليه أهله، ويكون به المتأخر مكملا لما سبقه إليه من قبله، ويكون الارتقاء في العلم متسلسلا مضطردا سواء منه علم الدراية والرواية الذي جعلوه علما مستقلا مدونا وعلوم العقائد والفقه والأدب والتصوف وغيره)

الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله تعالى- كان عنده حس أصيل وغيرة على علوم هذه الأمة وكان يستهجن يرى أن ما يأتي من الغرب عندنا مثله وأضعاف وأفضل منه بفضل الله -سبحانه وتعالى- وكان يخاف على الأجيال من الانبهار بالحضارة الغربية أو ما يؤتى من عندهم من كتب خادمة لسنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فيقرب هذه المعنى ويؤكد عليه أن عندنا ولله الحمد ما عندهم وأكثر منهم.

(وهذا الكتاب في فن دقيق عويص لم تنتشر فيه كتب كثيرة ولذلك نرى المؤلف يمكث في تأليفه نحو عشر سنين)

هذه كانت بواكير الإنتاج في علم التخريج والموسوعات التي تحفظ وترتب حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- فلذلك كانت تستغرق هذه المسافات والأوقات والجهود الكثيرة التي كانت تبذل آنذاك.

(فإن فن الفهارس عموما والفهارس لكتب الحديث على الخصوص لم تثبت قواعده إلى الآن)

هذا كان في زمانهم أما الآن ولله الحمد صارت ثورة ضخمة جدًا في باب الفهارس والموسوعات وغيرها من الأمور الخادمة بحيث إن أي باحث يستطيع أن يقف في دقائق معدودات على أي حديث في الدنيا أي حديث عندك من الموسوعات والفهارس وطرق البحث ما توقفك على الحديث في أقل من دقائق يعني خمس دقائق بالكثير حتى إذا كان الباحث يستخدم يده في البحث في الكتب لا يرجع إلى الحاسب الآلي.

(وإن كان أئمتنا المتقدمون -رضوان الله عليهم- جاهدوا في سبيله جهادا كبيرا فاخترعوا لمفردات اللغة العربية ترتيب معاجمها على الحروف الهجائية، وسبقوا إلى ذلك سائر الأمم فإن كتاب "الجمهرة" لابن دريد معجم لغوي مرتب على الحروف وهو مطبوع في حيدر آباد. وابن دريد مات في الثامن عشر من شعبان سنة ٣٢١ للهجرة الموافق أغسطس سنة ٩٣٣ للميلاد فقد ألف كتابه -إذن- قبل أول مجموعة كلمات إنجليزية هجائية بنحو سبعة قرون)

ابن دريد -رحمه الله تعالى- صنف معجمه اللغوي قبل ظهور أي معجم انجليزي بسبعة قرون بـ ٧٠٠ سنة. هذه أمة سابقة وعندها من الخير الكثير لكن تحتاج إلى نشاط أهلها للتنقيب في هذا التراث وإخراج كنوزه والنفع به.

(وقبل أول معجم لاتيني ظهر في أوروبا بأكثر من ثلاثة قرون)

نبه الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله تعالى- على أن الكتاب المنسوب لزيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب المتوفى سنة ١٢٢ للهجرة، قال هذا الكتاب عمدة في الفقه عند علماء الزيدية من الشيعة، ولو صحت نسبته إلى الإمام زيد؛ لكان أقدم كتاب موجود من كتب الأئمة المتقدمين إلا أن الراوي له عن زيد رجل لا يوثق بشيء من روايته عند الأئمة هو أبو خالد عمرو بن خالد الواسطيّ رماه العلماء بالكذب. وقال الإمام أحمد: كذاب يروي عن زيد بن علي عن آبائه أحاديث موضوعة، فمن باب لزوم التنبيه ووجوب لفت الأنظار إلى أن مسند زيد راويه عن زيد رجل كذاب.

(يقول الشيخ الدكتور محمود الطحان:

وأما بالنسبة للكتب الخمسة الباقية فإن تيسر له طبعة من الطبعات المذكورة التي اعتمدها المؤلف؛ فبها ونعمت، وإن لم يتيسر؛ فعليه بطبعة مقاربة لتلك الطبعات ومع كثرة المراجعة يمكن أن يصل إلى مطلوبه في المكان على وجه التقريب.

ملاحظة:

كُتب في نهاية المفتاح الذي عمله الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في أول كتاب مفتاح كنوز السنة ما يلي:

تنبيه:

إذا لم يجد الباحث طِلْبَتَه في الباب المدلول عليه بالعدّ فليتقدمه باب أو بابين أو ليتأخر عنه بباب أو بابين فإنه لا بد ظافر بالذي يريد. ومنشأ ذلك اختلاف عدد الأبواب باختلاف الطبعات اللهم إلا في صحيح البخاري إذا ما رُقِّمَتْ نسخته طبق النسخة المطبوعة في "ليدن" فإنها معدودة الكتب والأبواب.

هذا وقد ذكر الأستاذ أحمد شاكر -رحمه الله- في مقدمته التعريفية بالكتاب أن المؤلف لم يفهرس الآراء الفقهية التي لمالك وغيره في الموطأ وإنما اقتصر على فهرسة الأحاديث فقط كما أنه لم يرقم الأسانيد المكررة التي يذكرها مسلم في صحيحه لتقوية الحديث الأول في الباب الذي يورده كامل)

كما نعلم من صنيع مسلم -رحمه الله تعالى- في صحيحه أنه يصدر الباب بأصح رواية ثم يذكر بقية الروايات التي هي أقل في الصحة من التي صدر بها إلى أن يذكر في آخر الباب أحيانا أحاديث ينبه بها على علة فيها يذكر حديثا معلولا في الباب.

لكن للأسف الشديد صحيح مسلم لا توجد منه نسخ على الترتيب الأصلي للكتاب يعني حصل قدر كبير جدًا من التداخل في هذا الترتيب. كان مسلم -رحمه الله تعالى- كما هو موجود في النسخة التونسية المخطوطة يفصل بين الكتب بعدة نجوم ثلاث أو أكثر. أنا رأيت هذه النسخة كان يفصل بينها بعدة نجوم.

وعند الطباعة حصل نوع من الترحيل لهذه النجوم التي كانت تفصل بين الكتب فستجد أحاديث عند مسلم وهذا قد يعيب بعض المشتغلين بالعلم على مسلم -رحمه الله- وهو يعني لا يدري من أين أوتي، فتجد أحاديث قفزت مما هو في آخر الباب فصارت في أول الباب الذي يليه وأحاديث صدر بها الباب قفزت وصارت آخر حديث في الباب الذي قبله.

ومسلم -رحمه الله- يصدر الباب بأصح شيء فيه كما نص على ذلك في مقدمة صحيحه ويبدأ يتدرج في الأقل فالأقل من حيث الصحة إلى أن يصل في الآخر أضعف شيء أو قد يأتي بحديث يكون معلولا لينبه على علته هو يقصد مسلم -رحمه الله- هو يقصد إيراد مثل هذا الحديث في صحيحه ولا يقال في مسلم حديث معلول لأنه الذي أورده وهو الذي نبه لم ينبه لفظا وإنما كما هي طريقة العلماء -رحمهم الله- في إيراد الأحاديث.

ترى مثلاً البخاري -رحمه الله- خرج في كتاب التوحيد حديثا من رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي بالعنعنة عنه ومعروف أن الوليد يدلس تدليس التسوية ومعروف أن تدليس التسوية لا بد أن يصرح الراوي بالسماع في جميع

طبقات الإسناد التي فوقه ليس في شيخه فقط إلى الصحابي ثم البخاري -رحمه الله تعالى- بعد أن أورد هذا الرواية حديث (من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمد عبده ورسوله وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه..)، قال: وقال الوليد: حدثني ابن جابر عن فلان عن فلان وساق الإسناد فما كان يخشى من تدليس الوليد في الرواية الأولى صرّح به في المتابعة التي أتى بها البخاري -رحمه الله- ولكن لا يفهم من لا علم عنده قد يطلع مثلاً على كلام أبي علي الجياني أو على الإلزامات والتتبع لمسلم وهذه كتب تنقد طريقة الشيخين، وتنبه على أخطاء في الصحيحين بما ورد أو بحسب ما يرى العالم المتخصص الناقد كأبي علي الجياني والدارقطني وهم أئمة كبار فحول لهم أن يتكلموا في هذا.

فغير المطلع يأتي لكلام هؤلاء فيأخذه وهو لا يفهم طريقة عرض الكتاب عند الإمام المصنف، فالبخاري -رحمه الله تعالى- حين يخرج حديثا إذا أورد متابعة للحديث بعده فتعرف أن هذا الحديث فيه إشكال. قطعا هو لا يورد المتابعات بعد الرواية الأمّ التي في الباب إلا لإشكال في الحديث كما ترى مثلاً في حديث فليح بن سليمان فالبخاري خرج حديث فليح في أول كتاب العلم لما جاء أعرابي إلى البني -صلى الله عليه وسلم- فسأله: (قال متى الساعة فقال: إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة) قال: تابعه فلان عن فلان هذه الشفرة البخاري -رحمه الله- إمام أستاذ علل يتكلم بالشفرة يعني يحتاج إلى من يفهم كلامه ليحل به الإشكالات فكأن البخاري بإيراده المتابعة بعد رواية فليح يريد أن يقول أعلم أن في فليح كلاما، وأن بعض أهل العلم تكلم في حفظ فليح وهذه المتابعة تنفي ما قد يُظن في فليح من الضعف. فكذلك مسلم -رحمه الله- يورد أصح شيء في الباب ثم يتدرج إلى أن يصل إلى أن يذكر هو بنفسه حديثا ينبه على علته في هذا الباب فحصل نوع من التقديم والتأخير في الفواصل التي كانت بين الكتب والأبواب وهذا الذي يقوله الشيخ هنا أنه يورد أصل الباب والأسانيد التي بعد ذلك سبعة أو خمسة أو ستة بحسب ما يورد مسلم -رحمه الله- لم ينبه على شيء منها وإنما يذكر الذي في الأول.

(وهذا العمل منه في هذا الكتاب هو الذي اتبعه أيضا في فهرسة المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي لكن نبه على ذلك هناك صراحة. وأخيرا فإن الكتاب مفيد للمشتغل بالحديث جدًا إذ يوفر عليه من الوقت ما لا يخطر بالبال ولا يقدر هذا الكتاب قدره إلا من عرفه واستفاد منه في البحث عن مواضع الأحاديث لاسيما للباحثين الذين يعدون بحوثا علمية كرسائل التخصص الماجستير والدكتوراه في موضع من الموضوعات التي لها صلة بالحديث الشريف وعلومه)

قلت إن هذا الكلام كان في زمانهم الكتاب له قيمة عظيمة جدًا طارت الناس به وفرحت قلوبهم بوجوده وأما الآن فللمتفنن فقط أما أن يستفيد منه يعني جمع معلومات كثيرة عن حديثه أو مادته هذا مسألة يعني ليست كما حصل في الآونة المتأخرة.

(فإنه يفيدهم فائدة جليلة ويجمع لهم ما يتعلق بموضوعهم من الأحاديث بشكل ليس له نظير في كتاب آخر بل يعطيهم فقرات الموضوع وما ورد في تلك الفقرات من الأحاديث والآثار فهو على صغر حجمه أكثر فائدة في الدلالة على مواضع الأحاديث في الموضوع الواحد من كتاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي على كبر حجمه وثقل حمله. وإن كان لهذا الأخير ميزة عن الأول من نواح أخرى.

هذا ويمتاز هذا الكتاب أيضا عن كتاب المعجم المفهرس بذكره للأعلام وما ورد فيهم من الأحاديث والآثار وبيان سيرتهم في الكتب التي تولى فهرسته)

كما رأينا قبل ذلك في ذكر آدم -عليه السلام- وفي ذكر إبراهيم -عليه السلام- وفي ذكر آل البيت وغير ذلك من.. أم سليم مثلاً أم عمارة إلى غير ذلك من الأعلام الذين ورد ذكرهم في مرويات وفي أحاديث وقصص تحتاج إلى جمع وترتيب.

(وهذه ميزة مهمة يتميز بها هذا الكتاب. انظر على سبيل المثال ما يتعلق بترجمة عمر بن الخطاب من صفحة ٣٥٧ إلى صفحة ٣٦١ لترى الفقرات الكثيرة وما تحتها من الأحاديث والآثار والأخبار التي تتعلق بسيرته بحيث يستطيع من يريد إعداد بحث متكامل عن سيدنا عمر أن يأخذ مادته العلمية من دلالة هذه الصفحات القلائل. وقد أثنى على الكتاب وقدره عالمان من كبار علماء هذا العصر وهما الشيخ محمد رشيد رضا والشيخ أحمد محمد شاكر -رحمهما الله تعالى- ولا يعني هذا أن الكتاب ليس فيه نقص أو ليس فيه ملاحظات ولكنه جهد يمكن الاستفادة منه بشكل جيد والله أعلم)

في الحلقة الماضية كان السؤال الأول: عرف بمعاني المصطلحات التالية:

الجوامع – المستخرجات - المستدركات - المجاميع – الزوائد. مع التمثيل لكل مصطلح منها.

وكانت الإجابة:

الجوامع: جمع الجامع وفي اصطلاح المحدثين: هي كل كتاب حديثي يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها من العقائد والأحكام والرقاق وآداب السفر والمقام وما يتعلق بالتفسير والتأريخ والسير والفتن والمناقب.

المستخرجات: جمع مستخرج وهو أن يأتي المصنف المستخرج إلى كتاب من كتب الحديث فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجمع معه شيخه أو فوقه ولا في الصحابي. وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى لا يفقد سندا يوصله إلى الأقرب.

المستدركات: جمع مستدرك وهو كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي استدركها على كتاب آخر مما فاته على شرطه.

المجاميع: جمع مجمع والمقصود بالمجمع هو كل كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث لأحاديث عدة مصنفات ورتبه على ترتيب تلك المصنفات التي جمعها منها الجمع بين الصحيحين للصاغاني المسمى مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية، جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد لمحمد بن محمد سليمان المغربي، الجمع بين الأصول الستة.

الزوائد: هي مصنفات التي يجمع مؤلفها الأحاديث الزائدة في بعض الكتب عن الأحاديث الموجودة في كتب أخرى أي الكتب التي لم يخرجها أصحاب الكتب الخمسة أمثلتهم: مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه.

انتهت إجابة السؤال الأول .

السؤال الثاني:

ما هي الطريقة الرابعة من طرق استخراج الحديث؟ ومتى يلجأ إليها؟ وما هي مميزاتها؟ الجواب:

الطريقة الرابعة وهي التخريج عن طريقة معرفة موضوع الحديث، ويلجأ إليها في تحديد موضوع الحديث أو موضوع من موضوعاته إن كان الحديث يتعلق بأكثر من موضوع. ومميزاتها أنها يستعان بها في تخريج الحديث بالمصنفات الحديثية على الأبواب والموضوعات والله أعلم

أسئلة المحاضرة:

السؤال الأول:

درست كتاب "مفتاح كنوز السنة"؛ فصف الكتاب، واذكر ميادينه. أقصد الكتب التي يخرج منها. وبين كيف تخرج الحديث منه.

السؤال الثاني:

كيف تخرج الأحاديث الآتية من كتاب مفتاح كنوز السنة:

الحديث الأول: (أبغض الناس إلى الله ثلاثة: ملحد في الحرم).. الحديث.

الحديث الثاني: (إن النار لا يعذب بها إلا الله -عز وجل-).

الدرس الخامس عشر

السنن والمصنفات والموطآت والمستدركات

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

بدأنا في آخر حلقة في الطريقة الرابعة من طرق الاستخراج وهي: الاستخراج عن طريق موضوع الحديث، فتكلمنا وقلنا إن المصادر المساعدة في هذا الموضوع مقسمة إلى ثلاثة أقسام:

النوع الأول مصنفات شملت جميع أبواب الدين، وهي: المستخرجات، والمستدركات، والجوامع، والمجاميع، والزوائد، وكتاب "مفتاح كنوز السنة" الذي تكلمنا عنه في آخر حلقتنا. وهو مفيد في باب مهم وهو أنك إذا قصدت البحث في موضوع معين؛ كجمع مثلاً أحاديث الخمر أو أحاديث اليتيم، أو أحاديث الكبائر أو نحو ذلك؛ فإنه قد جمع منفردات هذا الباب في مكان وفي موضع واحد.

النوع الثاني من المصنفات المساعدة في هذه الطريقة وهي الكتب التي شملت معظم أبوب الدين، وهي: السنن والمصنفات، والموطآت، والمستدركات على الموطآت وهي موضوع حلقة اليوم، ثم بعد ذلك المصنفات المختصة بباب معين من أبواب الدين مثل الأجزاء الحديثية أو الكتب التي اختصت بتخريج أحاديث الأحكام مثل "نصب الراية" للزيلعي، "التلخيص الحبير" للحافظ ابن حجر، وهي التي أوردها المصنف الدكتور محمود الطحان في أول الكتاب في صفحة ١٧، وأجلنا الكلام عليها في أول الكتاب وموضوعها اليوم، يعني عند الكلام على كتب الأحكام سيكون الكلام منصبا على "نصب الراية" وعلى "التلخيص الحبير" وأضاف إليها "كتاب المغني عن حمل الأسفار في الأسفار بتخريج ما في الإحياء من الأخبار" للحافظ أبي الفضل زين الدين العراقي -رحمه الله تعالى-.

فنبدأ في الكلام على القسم الثاني من المصنفات المساعدة في التخريج على الموضوعات وهي: السنن والمصنفات والموطآت.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (

القسم الثاني

هذا القسم من المصنفات المرتبة على الأبواب، لكن أبوابها وموضوعاتها لم تشمل جميع أبواب الدين، وإنما شملت أكثر الموضوعات لاسيما الموضوعات الفقهية، فالغالب عليها ترتيبها على الأبواب الفقهية، فتراها تبدأ بكتاب الطهارة ثم الصلاة، ثم بقية العبادات، ثم المعاملات، وهكذا بقية الأبواب المتعلقة بالأحكام والفقه، وقد يذكر فيها ما يتعلق بغير ذلك ككتاب الإيمان، أو الآداب وما إلى ذلك.

وأشهر أسماء هذا القسم من المصنفات الحديثية هو: السنن، المصنفات، الموطآت، المستخرجات عليها، وسأذكر نبذة عن كل مسمى من هذه المسميات، وطريقة كل منها:

أولا: السنن:

تعريف السنن:

السنن في اصطلاح المحدثين: هي الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية، وتشتمل على الأحاديث المرفوعة فقط، وليس فيها شيء من الموقوف أو المقطوع؛ لأن الموقوف والمقطوع لا يسمى سنة في اصطلاحهم ويسمى حديثًا، قال الكتاني في "الرسالة المستطرفة": "ومنها كتب تعرف بالسنن، وهي في اصطلاحهم: الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية؛ من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة إلى آخرها، وليس فيها شيء من الموقوف؛ لأن الموقوف لا يسمى في اصطلاحهم سنة، ويسمى حديثًا".

قلتُ: يوجد في بعض السنن غير الأحاديث المرفوعة لكنه قليل جدًا بالنسبة للمصنفات والموطآت).

عندنا هنا السنن، هناك سنة وسنن وحديث، فالسنة هي الطريقة المسلوكة، وفي اصطلاحهم: ما أضيف إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية، أو خلقية على ما هو المستقر عند أهل الحديث، هذا إذا أطلق لفظ السنة. أما الجمع الذي هو لفظ السنن فالمراد به الكتب المصنفة على الأبواب الفقهية وأوضح أمثلة لذلك: سنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، فإنها رتبت على الأبواب الفقهية، نعم قد يذكر فيها كتب الآداب، قد يذكر فيها كتب الإيمان ونحو ذلك، لكن السمة الغالبة والصفة السائدة في هذه الكتب أنها مرتبة على الأبواب والكتب الفقهية.

هناك بعض الكتب شملت كلام الصحابة وكلام التابعين على وجه الندور كما يفعل أبو عيسى الترمذيُّ -رحمه الله تعالى- في كتابه "السنن" فإنه يذكر مذاهب الفقهاء من الصحابة والتابعين وأتباعهم، ويذكر بعض الأحاديث الموقوفة على الصحابة من باب بيان تعارض الموقوف مع المرفوع، والترمذي -رحمه الله تعالى- أحيانًا يورد في كتابه حديثًا مرفوعًا إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- ويعقبه بإسناد عن نفس الصحابي من كلامه، الذي هو الموقوف لبيان أن هذا الحديث مختلف في رفعه ووقفه، وكأن الراجح عند الترمذي من خلال هذا الإيراد أن الحديث موقوف وليس بمرفوع.

فالمقصود بالسنن هنا : الأحاديث المرتبة على الكتب والأبواب الفقهية. كما قلت: السنن الأربعة، والبيهقي، والدارقطني، والدارمي، وذكر الشيخ هنا أسماء الكتب في سنن أبي داود كنموذج لسرد الأبواب والكتب الفقهية، فبدأ أبو داود كتابه بالطهارة، ثم الصلاة، ثم صلاة الاستسقاء، ثم صلاة المسافرين، صلاة التطوع، شهر رمضان، السجود، الوتر، الزكاة، اللقطة، المناسك، النكاح، الطلاق، الصيام، الجهاد.

ترى كل هذه أبواب ليس فيها شيء من الأخلاق، ولا من السير، ولا من المغازي، وإنما كلها -كما نرى- مرتبة ترتيبا فقهيا، حتى الخراج، والإمارة، والفيء، الجنائز، الأيمان والنذور، البيوع، قد يكون هناك اختلاف في الترتيب بينه وبين مثلاً البخاريّ، أو بينه وبين الترمذيّ في أنه يذكر مثلاً اللقطة قبل المناسك، مع أن اللقطة عادة يوردها الفقهاء في أبواب المعاملات مع إحياء الموات والغرس والمزارعة ونحو ذلك، فهذا أمر خاص بالإمام أبي داود -رحمه الله-، ذكر الطلاق قبل الصيام، وهذا خاص به أيضًا، هم يذكرون العبادات من طهارة وصلاة وصيام وزكاة وحج ثم يذكرون الأنكحة ومتعلقاتها، والمعاملات ومتعلقاتها، إلا أن أبا داود -رحمه الله تعالى- يذكر مثلاً أحكام النكاح بعد المناسك، ثم يذكر الطلاق ويذكر الصوم، ويذكر بعده الجهاد، والأضاحي ثم الوصايا، والفرائض، ويذكر الخراج، والإمارة والفيء مع أنها من متعلقات الجهاد، فهذا ترتيب خاص بأبي داود -رحمه الله تعالى- إلى آخر كتابه رحمه الله ورضي عنه.

هذا نموذج الشيخ أورده كنوع يدل به على ما وراءه في كتب السنن الأخرى في ترتيب أبوابها وكتبها، النسائي، وابن ماجه، والدارقطني، والدارمي، والبيهقي وغيرها رحم الله الجميع. فهذا الكلام على السنن، ثم يأتي دور الكلام على المصنفات.

(ثانيًا: المصنفات:

تعريف المصنف:

المصنف في اصطلاح المحدثين: هو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية، والمشتمل على الأحاديث المرفوعة، والموقوفة، والمقطوعة).

بخلاف السنن -كما قلنا- السنن ليس فيها إلا المرفوع الصرف، وأحيانًا يرد الموقوف على وجه الندور، أو المقطوع الذي هو كلام التابعي يأتي على وجه الندور كنوع من التمثيل، أما المصنف؛ فأبرز ميزة في كتب المصنفات -كما بينا مرارًا وتكرارًا قبل- أن المصنف أبرز ميزة فيه: إيراده لأقوال الصحابة والتابعين في المسألة الواحدة بعد الأحاديث المرفوعة، فإنه يورد كلام النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- في المسألة، حديثين أو ثلاثة أو أربعة، ثم يعقب ذلك بكلام الصحابة حتى ولو كان الباب مما تتعارض فيه وجهات النظر، أو تتضارب فيه الأقوال، أنه يحشد كل كلام للصحابة في هذه المسألة، فهو أكبر وعاء ، المصنفات أكبر وعاء لكلام الصحابة -رضي الله عنهم- في المسائل الفقهية.

(أي: فيه الأحاديث النبوية، وأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين، وفتاوى أتباع التابعين أحيانًا.

الفرق بين المصنف والسنن:

والفرق بين المصنف والسنن أن المصنف يشتمل على الأحاديث المرفوعة، والموقوفة، والمقطوعة على حين أن السنن لا تشتمل على غير الأحاديث المرفوعة إلا نادرًا؛ لأن الأحاديث الموقوفة والمقطوعة لا تسمى في اصطلاحهم سننًا، وما عدا هذا الفارق؛ فإن المصنف والسنن متشابهان كل التشابه).

متشابهان في كونهما يوردان الكتب مرتبة على الأبواب الفقهية، ومستوعِبة لمعظم أبواب الدين والفارق بينهما -كما ذكرت- هو اختصاص المصنف بإيراد أقوال الصحابة والتابعين في المسألة، وهذا أمر مهم غاية في الأهمية؛ لأنك تحتاج إلى أقوال الصحابة كتفسير لكلام النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- لبيان الراجح من المرجوح، لبيان ما عليه أغلب أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- في المسألة الواحدة أحيانًا يرجحون في المرسل بقول الصحابي، فتاوى أكثر التابعين، أحيانًا يكون حديثٌ مرسلٌ يعضده أن تكون عليه فتوى الصحابة، أو يكون عليه عمل أهل المدينة، أو عليه فتوى أكثر التابعين ونحو ذلك، فهذا يقوي الأحاديث المرسلة فضلاً عن عمل الفقيه في كونه يستدل على مثلاً الاجتهاد بكون كلمة الصحابة -رضي الله عنهم- مُجْمِعة في هذه المسألة على القول الفلانيّ ونحو ذلك من الأمور.

أمثلة أم الموطآت؟.

لا.. الموطآت. وطبعًا المطبوع من المصنفات، هو ذكر هنا ابن أبي شيبة، وهو أوعبُ وأشملُ من مصنف عبد الرزاق، وهما المطبوعان، مصنف ابن أبي شيبة طبع ولله الحمد في الفترة الأخيرة طبعتان خُدم فيهم المصنف خدمةً جليلةً، طبعة الرشد التي طبعت في تسعة عشر مجلدًا، والطبعة التي طبعتها مؤسسة الرسالة في أربعة وعشرين مجلد، تحقيق الشيخ محمد عوامة -حفظه الله- فالنسختان فرسا رهان في بيان قيمة الكتاب وجودته وخلوّ الكتاب من التصحيفات التي ملئت بها الطبعة القديمة التي كان حققها حبيب الرحمن الأعظمي، فهذا ولله المنة والحمد في الأزمنة

الأخيرة أن المصنف خدم هذه الخدمة وبقي مصنف عبد الرزاق يحتاج إلى من يقوم له، أيضًا لأن الكتاب مليء بالتصحيفات سواء في الأسانيد أو في المتون. فهو ذكر هنا خمسة نماذج من المصنفات، لكن لم يطبع منها إلا مصنفي عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة، ولا شك أن مصنف ابن أبي شيبة أوعب وأوسع من مصنف عبد الرزاق، يتميزان طبعًا بعلو الإسناد جدًا أبو بكر بن أبي شيبة من شيوخ البخاري ومسلم، وعبد الرزاق شيخ شيخ البخاري، يعني من شيوخ الإمام أحمد ويحيى بن معين، فهي معظم أسانيد المصنفين ثلاثية، ويسهل فيها الحفظ جدًا، فضلاً كما قلت: عن إيراد أقوال الصحابة والتابعين وأتباع التابعين على وجه العموم.

(ثالثًا: الموطآت:

الموطآت جمع موطأ، والموطأ لغة المسهّل المهيأ، قال في القاموس: ووطأه: هيأه ودمثه، وسهله كوطأه، ورجل موطأ الأكناف كمعظم سهل دمث كريم مضياف.

والموطأ في اصطلاح المحدثين: هو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية، ويشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، فهو كالمصنف تمامًا وإن اختلفت التسمية.

سبب تسميته:

والسبب في تسمية هذا النوع من المؤلفات الحديثية بالموطأ أن مؤلفه وطأه للناس، أي سهله وهيأه لهم، وقيل: إن السبب في تسمية مالك كتابه بالموطأ: ما روي عنه أنه قال: "عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهًا من فقهاء المدينة فكلهم واطأني عليه، فسميته الموطأ").

الموطأ مثل المصنف في إيراده الأحاديث المرفوعة، وأقوال الصحابة والتابعين، إلا أن الموطأ يختلف عن المصنف في كونه يورد رأي الإمام المصنف، يعني مالك -رحمه الله تعالى- يقول: "والذي عليه العمل ببلدنا، ورأيت عليه عمل أهل العمل من بلدنا كذا وكذا.." ففيه هناك بلاغات، وهناك آراء لمالك -رحمه الله تعالى- في كتابه، أما المصنفات فإنها تخلو من آراء مؤلفيها، وأيضًا صغر حجم الموطأ، الموطأ يقع في جزأين في مجلد، بخلاف المصنف فإنه ضخم جدًا كما نرى في مصنف ابن أبي شيبة، ومصنف عبد الرزاق.

الحاصل هو أن الموطآت أيام مالك -رحمه الله تعالى- كانت كثيرة جدًا، حتى قيل لمالك: لم تصنف الموطأ وقد صنف الناس قبلك؟ ابن أبي زئب، وعبدان المروزي وغيره أكثر من عشرين مؤلفا للموطآت في زمن مالك، فلما قيل له ذلك؛ قال: "ما كان لله بقي"، وتقريبًا اندثرت كل الموطآت فلم يبق في الدنيا إلا موطأ مالك -رحمه الله تعالى- وذلك لجلالة قدر هذا الإمام وإخلاصه لله رب العالمين وليس معنى هذا الطعن على الأئمة الذين صنفوا قبله في الموطآت، ولكنَّ مالكا -رحمه الله تعالى- لرسوخ قدمه في الدين واهتمامه بنصرة السنة فأبقى الله -تعالى- كتابه دون سائر الكتب.

وكان ولاة الأمر في زمانه أرادوا حمل الناس على كتابه، بحيث يكون هو المرجع الوحيد فقال: وما يدريكم أن الناس اختلفوا وأبى هذه الفكرة من الخليفة في زمانه.

المستخرجات على الموطآت: لا يوجد أحد من المصنفين عمل مستخرجًا على الموطأ، فهذه نعتبرها كأنها ليست موجودة، فهذا هو القسم الثاني من أقسام المصنفات المساعدة في الاستخراج على الموضوعات، وهي الكتب المصنفة على الأبواب الفقهية وشملت معظم أبواب الدين مثل السنن، والمصنفات، والموطآت، معنا القسم الثالث من الأقسام المساعدة في الاستخراج على الموضوعات وهي الأجزاء الحديثية.

(القسم الثالث: وهو المصنفات المشتملة على الأحاديث المتعلقة في جانب من جوانب الدين، أو باب من أبوابه وهي كثيرة، وأذكر أشهرها فمنها:

أولاً: الأجزاء.

ما هو الجزء؟

الأجزاء جمع جزء، والجزء الحديثي في اصطلاح المحدثين: يعني كتابًا صغيرًا يشتمل على أحد أمرين:

الأول: إما جمع الأحاديث المروية عن واحد من الصحابة أو من بعدهم مثل: جزء ما رواه أبو حنيفة عن الصحابة، للأستاذ أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري المتوفى سنة ثمانية وسبعين ومائة للهجرة.

ثانيًا: وإما جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد على سبيل البسط والاستقصاء، مثل: جزء رفع اليدين في الصلاة للبخاري، وجزء القراءة خلف الإمام له أيضًا.

متى يُبحث فيه؟

ترجع للجزء وتبحث فيه إذا كنت تريد حديثًا مرويًا من طريق صحابي ما، أو من طريق أحد مشاهير الرواة ممن يُجمع حديثه، أو إذا كنت تريد حديثًا يتعلق بموضوع الجزء الذي بين يديك).

موضوع الأجزاء الحديثية، أولاً: الأجزاء الحديثية باب لا نهاية له، بمعنى أن الكتب المصنفة في السنن أو في المستدركات أو المستخرجات أو الموطآت أو الجوامع أو المجاميع مسألة يمكن حصرها، فلو قلت لي مثلاً كتب الزوائد أشملها على وجه الإطلاق "مجمع الزوائد" للهيثمي، نعم قبله البوصيري عمل زوائد ابن ماجه على الكتب

الخمسة وزوائد البيهقي وغيره، إلا أنك تستطيع ببحث يسير أن تحصر الكتب المصنفة في المجاميع، أو في السنن، أو في المستدركات، خمس كتب ست كتب في كل فن، أما الأجزاء الحديثية؛ فهذا باب واسع جدًا، ولذلك يقولون في توصيف المحدث يقولون: من سمع الأجزاء من حصل ألف جزءٍ حديثيّ وسمع المشيخات والطبقات وعرف الرواة، وعرف تجريحهم وتعديلهم إلى غير ذلك فضموا إلى حفظه لمثلاً مائة ألف حديث، أو خمسين ألف حديث، أو عشرة آلاف حديث وهذه مسألة تختلف باختلاف الأزمان بحسب وفرة المشايخ وتوفر الطلبة على الطلب إلى غير ذلك، فيجعلون من سمات المحدث أن يحفظ أو يعرف ألف جزء حديثي، فالأجزاء الحديثية باب متناثر جدًا، يعني مسألة لو جلست أنت تدرس مثلاً الأجزاء الحديثية الموجودة في القرن الثالث وحدها، هذا باب لا يمكن حصره، ولذلك يشكر لأخينا الفاضل نبيل جرار على ملتقى أهل الحديث أنه عمل "زوائد الأجزاء الحديثية على الكتب الستة"، وهذا جهد مشكور جدًا، يعني إذا جلست تستوعب الأجزاء في كل قرن فهذا أمر يشق، في كل قرن فقط، القرن الثالث الأجزاء الحديثية في القرن الرابع، الأجزاء في القرن الخامس، القرن السادس، ونحو ذلك، فهذا أمر يصعب استدراكه أو فهمه أو تعلمه والأجزاء الحديثية تحتوي على روايات قد لا توجد في السنن أو لا توجد في المنصفات أو لا توجد في الكتب الكبار، قد ينفرد الإمام بإسناد لا يوجد إلا في هذا الجزء، وكان العلامة الشيخ الألباني -رحمه الله تعالى- يكثر التخريج وهذا مما أثرى كتب الشيخ أنه يحيل في تخريجاته على أجزاء حديثية ليست موجودة في أيدي الناس هي في عالم المخطوطات وأكثرها قد يكون مفقودًا، فباب الأجزاء باب من الصعوبة بمكان وحصره على الطالب صعب؛ لأنها متناثرة في أركان الدنيا، في المكتبات سواء كانت هذه الأجزاء مطبوعة أو كانت مخطوطة.

(ثانيًا: الترغيب والترهيب).

عندنا المصنفات المشتملة على الأحاديث المتعلقة في جانب واحد من جوانب الدين، فعندنا أجزاء حديثية، هذه الأجزاء إما أن تكون جزءا من حديث راوٍ بعينه، كمرويات مثلاً سعيد بن أبي مريم عن سفيان الثوري الجزء الذي خرجه الشيخ عامر حسن صبري، أو رواية الدارقطني مثلاً عن ابن صاعد أو انتخابات أبي الطاهر السلفي أو غير ذلك من الأجزاء المنثورة التي هي روايات راوي بعينه عن شيخ بعينه أو روايات صحابي بعينه، وإما أن تكون جزءا في موضوع كما بينا في الحلقات الماضية أنه قد يكون مثلاً موضوع التوكل، موضوع الصمت، حفظ اللسان، موضوع مثلاً حب الدنيا، أو ذم الدنيا، ذم الملاهي، ذم الكبر، الفرج بعد الشدة، وغير ذلك من الأجزاء التي تفنن في الكتابة فيها الإمام ابن أبي الدنيا -رحمه الله تعالى كما بينا قبل ذلك.

النوع الثاني من الأجزاء المصنفة في باب بعينه: قلنا الأجزاء ثم بعد ذلك أبواب الترغيب والترهيب ثم أبواب الزهد والآداب والأخلاق ثم الأحكام.

نرى الآن الكلام في الترغيب والترهيب، أشهرها -كما هو معلوم- كتاب "الترغيب والترهيب" للحافظ زكي الدين المنذري.

(ثانيًا: الترغيب والترهيب:

كلمة في هذه المصنفات:

كتب الترغيب والترهيب هي الكتب الحديثية المرتبة على أساس جمع الأحاديث الواردة في الترغيب بأمر من الأمور المطلوبة، أو الترهيب من أمر من الأمور المنهيّ عنها، وذلك كالترغيب ببر الوالدين، والترهيب من عقوقهما، وقد صنف في هذا النوع عدد من المصنفات، منها مصنفات صنفها مؤلفوها بأسانيدها استقلالاً، ومنها كتب مجردة من الأسانيد ومنتقاة من مصنفات أخرى.

أمثلة:

"الترغيب والترهيب" لزكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري المتوفى سنة ست وخمسين وستمائة للهجرة، وهو من الكتب المنتقاة والمجردة عن الأسانيد مع ذكر تخريجها ومرتبته).

يعني ليس الكتاب بأسانيد المنذري إلى شيوخه إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- مرتبًا على أبواب الترغيب والترهيب، وإنما هو جملة أحاديث منتقاة في كل باب كما فعل النووي في "رياض الصالحين" وجردها من الأسانيد، وحكم عليها عزاها إلى أصحابها من المصنفات فيقول: هذا خرجه أبو داود، وهذا خرجه النسائي، وهذا مخرج في البخاري إلى غير ذلك، ويذكر مرتبتها من الصحة أو الحسن.

النوع الثاني: "الترغيب والترهيب" لابن شاهين وهو ألفه استقلالاً، يعني يذكر أسانيده من شيوخه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

(ثالثًا: الزهد والفضائل والآداب والأخلاق:

هناك مصنفات كثيرة أفردت لهذا النوع من الموضوعات، فجمعت أكبر عدد من الأحاديث والآثار المتعلقة بالموضوع، وهي كتب نفيسة تشبع الموضوع حقه، وتحتوي على ثروة خصبة من الأحاديث والآثار، فمن أراد أن يعرف حديثًا من الأحاديث متعلقًا بهذه الموضوعات أو أراد كتابة بحث أو مقالة علمية في بعض هذه الموضوعات

واحتاج إلى الأحاديث والآثار ليستشهد بها وليدعم أقواله؛ فعليه أن يرجع إلى هذه الكتب ويبحث فيها فإنه يجد فيها طلبته، فمن هذه المصنفات: كتاب "ذم الغِيبة").

يقال: اغتاب غيبة، وغاب غيبة، فغيبة مصدر غاب، وغيبة مصدر اغتاب.

(كتاب "ذم الحسد"، كتاب "ذم الدنيا" الثلاث).

الثلاث كتب يعني ذم الغيبة، وذم الحسد، وذم الدنيا ثلاثتهم لابن أبي الدنيا، هو متخصص طبعًا ابن أبي الدنيا في مثل هذه الأجزاء الماتعة النافعة، وإن كان ابن أبي الدنيا يسوق ويحشد كل ما يتعلق بالحسد، كل ما يتعلق بالغيبة، كل ما يتعلق بذم الدنيا من كلام النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أو كلام الصحابة أو كلام التابعين أو أتباع التابعين أو القصة التي تحصل للصالحين في هذا المضمار بغض النظر عن كونها صحيحة أو حسنة أو ضعيفة فتحتاج إلى تأمل وحظر؛ لأن الإنسان ينقل كل ما يقرؤه في كتب ابن أبي الدنيا على أنه من المسلمات، فلا بد من التحري والنظر في كلام المحققين الذين يحكمون على أسانيد ابن أبي الدنيا سواء بالصحة أو الحسن أو الضعف.

("كتاب أخلاق النبي -صلى الله عليه وسلم-" لأبي الشيخ أبي محمد عبد الله بن محمد الأصبهاني المتوفى سنة تسع وستين وثلاثمائة للهجرة، "كتاب الزهد" للإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة واحد وأربعين ومائتين للهجرة، "كتاب الزهد" لعبد الله بن المبارك المتوفى سنة واحد وثمانين ومائة للهجرة، "كتاب الذكر والدعاء" لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الكوفي صاحب أبي حنيفة المتوفى سنة اثنين وثمانين ومائة للهجرة).

في الزهد أيضًا هناك الزهد لهناد بن السري، وهناد شيخ البخاري، وأيضًا الزهد للإمام البيهقي، وغير ذلك من المصنفات في هذه الأبواب، فالحاصل هو أن من أراد أن يقف على كتاب مثلاً في ذم الدنيا، أو في ذم الحسد، أو في ذم الغيبة، أو في كتب الأخلاق أخلاق النبي -صلى الله عليه وسلم-، أو في كتب الزهد؛ فعليه بالمصنفات في هذا الموضوع الواحد، فيجد فيها ما يبتغيه خاصة وأن لهذه الكتب فهارس خادمة بشكل جيد.

(كتاب "فضائل القرآن" للإمام الشافعي، كتاب "فضائل الصحابة" لأبي نعيم الأصبهاني المتوفى سنة ثلاثين وأربعمائة للهجرة، كتاب "رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين" لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ست وسبعين وستمائة للهجرة.

رابعًا: الأحكام:

كتب الأحكام هي الكتب التي اشتملت على أحاديث الأحكام فقط، وهي أحاديث انتقاها مؤلفو هذه الكتب من المصنفات الحديثية الأصول، ورتبوها على أبواب الفقه، ومنها: الكبير، ومنها المتوسط، ومنها الصغير، وهي كثيرة وأشهرها:

"الأحكام الكبرى" لأبي محمد عبد الحق بن الرحمن الإشبيلي المتوفى سنة واحد وثمانين وخمسمائة للهجرة).

أبو محمد عبد بن عبد الرحمن الإشبيلي له الأحكام الكبرى والوسطى والصغرى.

(الأحكام الصغرى له أيضًا، الأحكام لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي المتوفى سنة ستمائة للهجرة، "عمدة الأحكام عن سيد الأنام" له أيضًا، "الإمام في أحاديث الأحكام" لمحمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد المتوفى سنة اثنين وسبعمائة للهجرة، "الإلمام بأحاديث الأحكام" له أيضًا فقد اختصره من كتاب الإمام. "المنتقى في الأحكام" لعبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني المتوفى سنة اثنين وخمسين وستمائة للهجرة. "بلوغ المرام من أدلة الأحكام" للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة اثنين وخمسين وثمانمائة للهجرة).

سنرجع إلى صفحة سبعة عشر من أول الكتاب بعد المقدمة التعريفية التي عرف فيها الشيخ التخريج لغةً واصطلاحًا وأهميته وفائدته ووجه الحاجة إليه، ولمحة عن تاريخ التخريج ذكر في صفحة خمسة عشر أشهر كتب التخريج والتعريف ببعضها، وفي صفحة ١٧ شرح لبعض هذه الكتب التي انتقاها من المجموع، وهي "نصب الراية من أحاديث الهداية" و"التلخيص الحبير" وكتاب "المغني عن حمل الأسفار في الأسفار" للحافظ العراقي، فهذا موضوعه من صفحة ١٧ إلى ٣٤ تقريبًا متعلق بهذه النقطة في التخريج على الموضوعات، فيما يتعلق بكتب الأحكام... نعم.. نأخذ نصب الراية صفحة ١٧.

("نصب الراية لأحاديث الهداية" هو من أشهر ما وصلنا من كتب التخاريج الحديثية، وقد صنفه الحافظ جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي المتوفى سنة اثنين وستين وسبعمائة للهجرة، وهو كتاب خرج فيه مؤلفه الأحاديث التي استشهد بها العلامة علي بن أبي بكر المرغيناني الحنفي المتوفى سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة للهجرة، في كتابه "الهداية في الفقه الحنفي").

مشهور جدًا عند الحنفية أصل وعمدة عندهم مثل "كفاية الأخيار" عند الشافعية و"مغني المحتاج" وغيرها، فهو من الكتب العمدة في المذهب الحنفي، وخرج الزيلعي أحاديث الهداية في كتاب "نصب الراية".

(وهو من أجود كتب التخريج، إن لم يكن أجودها، وأنفعها، وأشملها ذكرًا لطرق الحديث، وبيان مواضعه في كتب السنة الكثيرة، مع ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل في رجال إسناد الحديث بشكل شافٍ وافٍ لم يسبق إليه فيما أعلم.

وقد استمد من طريقته ومعلوماته هذه من جاء بعده من أصحاب كتب التخاريج لاسيما الحافظ ابن حجر العسقلاني، وهذا الكتاب يدل على تبحر الزيلعي في الحديث وعلومه، وسعة اطلاعه على مصادره الكثيرة، وقدرته على استخراج ما فيها، قال العلامة السيد محمد بن جعفر الكتاني في "الرسالة المستطرفة" عن هذا الكتاب: وهو تخريج نافع جدًا، به استمد من جاء بعده من شراح الهداية، بل منه استمد كثيرًا الحافظ ابن حجر في تخاريجه، وهو شاهد على تبحره في فن الحديث وأسماء الرجال وسعة نظره في فروع الحديث إلى الكمال، وطريقة تخريجه في هذا الكتاب أنه يذكر نص الحديث الذي أورده صاحب كتاب الهداية، ثم يذكر من أخرجه من أصحاب كتب الحديث وغيرها مستقصيًا طرقه ومواضعه، ثم يذكر الأحاديث التي تدعم وتشهد لمعنى الحديث الذي ذكره صاحب الهداية، ويذكر من أخرجه أيضًا، ويرمز لهذه الأحاديث بأحاديث الباب، ثم إن كانت المسألة خلافية يذكر الأحاديث التي استشهد بها العلماء والأئمة المخالفون لما ذهب إليه الأحناف، ويرمز لهذه الأحاديث بأحاديث الخصوم، ويذكر من أخرجها أيضًا، يفعل كل ذلك بمنتهى النزاهة وكمال الإنصاف من غير أن يميل به عن الحق تعصب مذهبي أو سواه).

يعني هو يذكر الحديث الذي ذكره صاحب الهداية ويذكر من أخرجه من أصحاب الكتب ويذكر الصحة والضعف، ويسوق الطرق والأسانيد ثم يذكر من نفس أحاديث الباب أحاديث أخرى متعارضة يقول يعني أحاديث الخصوم، إلى غير ذلك، وقد ذكر الشيخ الطحان ذكر نموذجا من الكتاب فليمل عليَّ أكتبه ونشرح طريقة عرض الشيخ لهذا الكتاب بإذن الله تعالى.

يقول: (إليك نموذجًا من التخريج في هذا الكتاب وهو تخريج حديث يتعلق بكيفية تطهير المني من الثوب قال -رحمه الله تعالى-: الحديث الثالث: روي عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال لعائشة في المني: (فاغسليه إن كان رطبًا وافركيه إن كان يابسً)، قلت: غريب، وروى الدارقطني).

غريب يعني ماذا؟

رتبة الحديث أو حكمه على الحديث.

غريب يعني ليس له إلا طريق واحد، والغرابة مظنة الضعف غالبًا.

يقول: (وروى الدارقطني في سننه من حديث عبد الله بن الزبير قال: حدثنا بشر بن بكر).

عن طريق عبد الله بن الزبير؟

نعم.

عبد الله بن الزبير ليس الصحابي، وإنما هذا الحميدي، الحميدي صاحب الشيخ البخاري له كتاب "المسند".. من حديث عبد الله بن الزبير.

قال: (حدثنا بشر بن بكر، قال حدثنا الأوزاعي عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت).

يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عمرة بنت عبد الرحمن.

(عن عائشة قالت: (كنت أفرك المني من ثوب رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- إذا كان يابسًا، وأغسله إذا كان رطبًا) انتهى. ورواه البزار في مسنده، وقال: (لا يُعلم من أسنده عن عائشة إلا عبد الله بن الزبير هذا) ورواه غيره عن عمرة مرسلا).

ورواه غير الحميدي، (ورواه غيره عن عمرة مرسلا) يعني عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أليس كذلك؟ عمرة مرسل يعني أسقط الصحابي. نعم..

(انتهى.. قال ابن الجوزي في التحقيق: "والحنفية يحتجون على نجاسة المني بحديث رووه عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال لعائشة: (اغسليه إن كان رطبًا وافركيه إن كان يابسًا) قال:..).

يعني الحنفية يحتجون بهذا الحديث على نجاسة المني؟

نعم.

قال: (وهذا حديث لا يُعرف، وإنما روي نحوه من كلام عائشة ثم ذكر حديث الدارقطني المذكور، والله أعلم، يقول: ومن الناس من حمل فرك الثوب على غير الثوب الذي يصلي فيه، وهذا ينتقد بما وقع في مسلم: (كنت أفركه من ثوب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فيصلي فيه) وعند أبي داود: (ثم يصلي فيه) والفاء ترفع احتمال غسله بعد الفرك، وحمله بعض المالكية على الفرك بالماء، وهذا ينتقص بما في مسلم أيضًا: (لقد رأيتني وإني لأحكه من ثوب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يابسًا بظفري) والله أعلم).

فالحاصل أن الإمام الزيلعي -رحمه الله تعالى- أورد المسألة التي يستدل بها الحنفية وهو حنفي مثلهم، ومع ذلك لم يحمله تعصبه للمذهب على الانتصار له، بل أورد حديثا من طريق خرجه الدارقطني من طريق عبد الله بن الزبير، وفيه أنه كانت تفرك المني من ثوب النبي -صلى الله عليه وسلم- إذا كان يابسًا، وتغسله إذا كان رطبًا، وأخرجه من طريق البزار قال: مرسل، ثم ذكر كلام ابن الجوزي أن الحنفية يستدلون به على نجاسة الثوب، وذكر متون

الأحاديث، ألفاظ للأحاديث في سنن أبي داود وفي سنن النسائي وفي غيرها أنها كانت تغسله أو تفركه من الثوب الذي يصلي فيه، دليل على عدم النجاسة، إلى غير ذلك من الطرق التي يورد بها الإمام الزيلعي -رحمه الله تعالى- المسائل الخلافية وإما منتصرًا لمذهبه وإما منتصرًا لغيره من غير تعصب ولا إجحاف في المسألة، كتاب "نصب الراية" من الكتب المشهورة، وآمل أن يكون للإخوة الحضور كل واحد يجتهد في تخريج خمس أحاديث ينظر في نصب الراية وينتقي الأحاديث التي أكثر من ذكر طرقها والكلام على علل رجالها والكلام على الصحة والضعف إلى غير ذلك حتى تحصل -إن شاء الله تعالى- الاستفادة ونعرضها بإذن الله -تعالى- في حلقة الغد إن شاء الله رب العالمين.

يقول: (أحاديث الباب: روى البخاري ومسلم من حديث عائشة: (أنها كانت تغسل المني من ثوب رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فيخرج فيصلي فيه، وأنا أنظر إلى بقع الماء في ثوبه) انتهى، قال البيهقي: وهذا لا منافاة بينه وبين قولها: (كنت أفرك من ثوبه ثم يصلي فيه) كما لا منافاة بين غسله قدميه ومسحه على الخفين.. انتهى. وقال ابن الجوزي: ليس في هذا الحديث حجة؛ لأن غسله كان للاستقذار لا للنجاسة).

ليس فيه حجة على التنجيس يعني.

(حديث آخر: (إنما يُغسل الثوب من خمس) سيأتي قريبًا، الآثار روى ابن أبي شيبة في مصنفه حدثنا حسين بن علي بن جعفر بن برقان عن خالد بن أبي عزة قال: (سأل رجل عمر بن الخطاب فقال: إني احتلمت على طنفثة فقال: إن كان رطبًا فاغسله، وإن كان يابسًا فاحككه، وإن خفي عليك فارششه بالماء) انتهى.

أحاديث الخصوم: روى أحمد في مسنده قال: حدثنا معاذ بن معاذ، قال: أنبأنا عكرمة بن عمار عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عائشة قالت: (كان رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يسلت المني من ثوبه بعرق الإذخر ثم يصلي فيه، ويحته يابسًا ثم يصلي فيه) انتهى).

يعني إما يدفعه بشيء أشبه بالمنديل "الكلينيكس" أو شيء، يعني يدفع هذا الأذى ثم يصلي، وإن كان يابسًا فركه ثم صلى، فهذا دليل على الطهارة، وليس على النجاسة.

(حديث آخر: أخرجه الدارقطني في سننه والطبراني في معجمه عن إسحاق بن يوسف بن الأزرق عن شريك القاضي عن محمد بن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عباس قال: (سئل النبي -صلى الله عليه وسلم- عن المني يصيب الثوب، قال: إنما هو بمنزلة المخاط أو البزاق، وقال: إنما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو بإذخرة) انتهى. قال الدارقطني: لم يرفعه غير إسحاق الأزرق عن شريك انتهى، قال ابن الجوزي في التحقيق: وإسحاق إمام مخرج له في الصحيحين ورفعه زيادة وهي من الثقة مقبولة، ومن وقفه لم يحفظ.. انتهى. ورواه البيهقي في المعرفة من طريق الشافعي قال: حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن جريج كلاهما عن عطاء عن ابن عباس موقوفًا وقال: هذا هو الصحيح موقوفًا، وقد روي عن شريك عن ابن أبي ليلى عن عطاء مرفوعًا ولا يثبت.. انتهى).

لا يثبت؛ لأن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى سيء الحفظ، والراوي عنه شريك أيضًا في حفظه كلام، لكن هذه ميزة الكتاب أنه إذا دخل في الأسانيد وتكلم على الرجال والعلل والترجيح ووجوه الترجيحات ووجوه الترجيحات والكلام المتعارض في الروايات ونحو ذلك فهذا من الفائدة بمكان.

بقي لنا الكلام في "تلخيص الحبير" ؛ لأنه مهم جدًا.

يقول: بالنسبة لأطراف مسند أحمد للحافظ ابن حجر كنت سألت حضرتك عنها وما الفائدة منها؟.

نجعلها -إن شاء الله-، أطراف.. يعني كانت هذه ملتحقة بالطريقة الثالثة، هذه ستحتاج إلى بسط بعض الشيء، فلعلنا -إن شاء الله- نأتي بالكتاب غدًا كمستدرك على شرحنا في الطريقة الثالثة ليعم النفع بها إن شاء الله تعالى.

يقول: بالنسبة لكتاب ابن حبان الذي هو التقاسيم في صحيح ابن حبان، كيفية طريقة تقسيم ابن حبان لهذا الكتاب فهي طريقة انفرد بها ابن حبان أم مختلفة؟.

ابن حبان -رحمه الله تعالى- كان قد قصد إلى أن يصنف السنة بطريقة لا تسمح باستخراج من الكتاب، يعني أن من أراد أن يستفيد من كتابه يحفظه، فكان يريد حمل الناس على حفظ السنة، فصنف كتابا عجيبا في ترتيبه وتقسيمه ويوجد منه جزء محقق بعناية الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله تعالى- لكن الشيخ لم يتمه؛ لأنه وعر يعني، طريقة البحث فيه والاستخراج منه صعبة وعسيرة، ثم جاء ابن بلبان فرتبه وهو الترتيب الموجود اليوم، الذي هو "صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان"، رتبه على الأبواب الفقهية، والتقاسيم التي قسمها ابن حبان قديمًا لا يوجد منه إلا قدر يسير محقق بعناية الشيخ أحمد شاكر والبحث فيه لن يستطيع الطالب الوقوف على الحديث فيه إلا إذا حفظ الكتاب مثل المصحف تمامًا بتمام، يعني غير الحافظ لا يستطيع أن يستخرج أيًا من سورة، إلا أن يوقفه غيره عليها، أنا مثلاً أريد أن أقرأ آية في مثلاً: ؟إِنَّ اللهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ؟ [التوبة: ١١١]

، لولا أني أحفظ المصحف وأعرف أن هذا في آخر التوبة في ربع ؟إِنَّ اللهَ اشْتَرَى؟ أعمد بسرعة إلى الآية من موضعها وأستخرجها في غمضة العين، أما غير الحافظ يحتاج إلى قراءة السورة من أولها إلى آخرها، فإن لم يكن

حافظًا للسورة؛ فلن يستطيع استخراج الآية، كذلك أراد ابن حبان أن يحمل الناس على حفظ سنن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بهذه الطريقة الغريبة التي قسم بها كتابه، وهي تحتاج إلى نوع من البسط والشرح، لا يحتمله الوقت.

إجابة أسئلة الحلقة الماضية.

السؤال الأول: درست كتاب "مفتاح كنوز السنة" صف الكتاب. واذكر ميادينه. وبين كيف تخرج الحديث منه.

وكانت الإجابة:

كتاب "مفتاح كنوز السنة" ألفه المستشرق الهولندي "أرنولد جان" وجعله فهرسًا لأربعة عشر كتابًا.

ميادين الكتاب: الكتب التسعة، ومسلم الطيالسي، ومسند زيد بن علي وسيرة ابن هشام، ومغازي الواقدي، وطبقات ابن سعد، وهذه الأربعة الأخيرة لا علاقة لها بالتخريج إنما كانت تخدم أهدافًا استشراقية.

ترتيبه: رتبه المصنف على المعاني لا على لفظ الحديث، ثم يرتب تلك المعاني على نسق حروف المعجم بالنسبة لألفاظها، وتحت تلك الموضوعات فقرات تفصيلية تتعلق بكل موضوع، وتحت كل فقرة من الفقرات يجمع الأحاديث والآثار التي تتعلق بتلك الفقرة مما هو موجود في الكتب التي فهرس لها، وقد استخدم لهذه الكتب رموزًا.

طريقة الدلالة على موضوع الحديث فيه:

أولاً: يذكر رمز صاحب الكتاب ثم رقم الكتاب في ذلك المصنف الذي رمز له.

ثانيًا: يذكر رقم الباب إذا كان الحديث في البخاري، أو أبي داود، أو الترمذي، أو النسائي، أو ابن ماجه، وسنن الدارمي، وإذا كان الحديث في مسلم أو موطأ مالك يذكر رقم الحديث بعد ذكر رقم الكتاب، وإذا كان الحديث في مسند الطيالسي أو زيد بن علي، يذكر رقم الحديث مباشرة بعد رمز صاحب الكتاب وإذا كان في مسند أحمد يكتب رقم الجزء كتابة ثم رقم الصفحة في ذلك الجزء.

معرفة أسماء الكتب من خلال الأرقام التي ذكرها مؤلف كتاب مفتاح السنة، قد خدم هذا الباب الأستاذ فؤاد عبد الباقي -رحمه الله تعالى- فعمل مفتاحًا للكتاب في أوله، ذكر فيه أسماء الكتب الموجودة في الكتب الستة، وموطأ مالك، والدارمي، وسنن الدارمي، وذكر رقم كل كتاب بجانبه وعلى الباحث الرجوع إلى ذلك الفهرس لمعرفة اسم الكتاب الذي يشير إلى رقمه.

طريقة التخريج منه: أن يُعمل الباحث ذهنه وفكره في النص، ثم يستنتج أين يجد هذا المعنى في أبواب الدين، ثم ينظر في الفقرات التفصيلية وما جمع تحتها من الأحاديث والآثار التي تتعلق بالموضوعات الذي يريد البحث فيه، انتهت إجابة السؤال الأول.

مستوعبة ما شاء الله.

السؤال الثاني: كيف نخرج الأحاديث الآتية من كتاب "مفتاح كنوز السنة"؟ الحديث الأول:

(أبغض الناس ثلاثة: ملحد في الحرم...) الحديث خ: البخاري، كتاب: سبعة وثمانين باب: تسعة، أي أخرجه البخاري كتاب الديات باب: من طلب دم امرئ بغير حق.

الحديث الثاني: (إن النار لا يعذب بها إلا الله -عز وجل-).

تقول: البخاري كتاب: ستة وخمسين، باب: مائة وتسعة وأربعين، أي: أخرجه البخاري كتاب الجهاد والسير، باب: لا يعذب بعذاب الله.

بد: أي أبي داود، الكتاب التاسع، باب: مائة واثنين وعشرين، أي أخرجه أبو داود في كتاب الجهاد، باب: كراهة حرق العدو بالنار.

جيد ما شاء الله.

الترمذي كتاب: اثنين وعشرين، باب: عشرين، أي: أخرجه الترمذي كتاب السير باب عشرين.. انتهى التخريج.

أسئلة الدرس.

السؤال الأول: عرف بالمصطلحات الآتية:

السنن – المصنفات – الموطآت - الأجزاء الحديثية.

السؤال الثاني: عرف بالمصادر الآتية وبين كيف تخرج الحديث منها:

نصب الراية لأحاديث الهداية - والتلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير

وهذا كلامنا سيكون عنه في الغد إن شاء الله والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الدرس السابع عشر
دراسة الأسانيد
بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.
انتهينا في المحاضرات السابقة من الكلام على طرق الاستخراج الخمسة، وكان قد بقي لنا بعض التتمات التي لم يُسعفنا الوقت في استدراكها، وهي التخريج عن طريق استخدام الحاسب الآلي لكن لعل هذا في وقت لاحق -إن شاء الله تعالى-.
ولضيق الوقت سنبدأ في أول هذه الحلقات في الكلام على دراسة الأسانيد، الأسانيد باعتبارها المكملة والمتممة لهذا الطرح. فدراسة الأسانيد لا أقول: لا تَقِلُّ قيمةً بل هي العامود الفقري أو الأساس في الحكم على الحديث فإنك أيها الطالب بعد أن تستخرج الحديث من مواطنه من الكتب الأصلية؛ فإنك ترجع إلى الكتاب الأصلي وتسجل في مدونتك في كراستك في الكروت التي تعمل فيها تسجل أسانيد هذه الأحاديث بمتونها.
أنت استخرجت يعني جمعت من الموارد الحديث الذي تريد البحث فيه فبعد أن وضعت الحديث أمامك كل حديث من الكتاب بطريق مستقل قد يشتركون في بعض الطرق وقد لا يشتركون، لكن أمامك حديث مخرج من خمسة كتب أو عشرة كتب أو تقل أو تكثر؛ فما هي المرحلة التالية بعد أن استخرجت الحديث من الكتاب الأصلي؟
إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما؛ فإنه محكوم بصحته عند عامة أهل العلم، وإذا كان الحديث المخرج من صحيح ابنِ خزيمةَ أو من صحيح ابن حبان؛ فإنهم شرطوا الصحة فلا يخرجون إلا الصحيح مع تفاوتٍ في مقدار هذه الصحة قلةً وكثرةً. والترمذي -رحمه الله تعالى- لا يترك حديثًا في الغالب إلا ويُعقب عليه بحكم؛ صحةً أو حسنًا أو ضعفًا أو تعارضًا في الوصل والإرسال أو الرفع والوقف إلى غير ذلك مما تراه في كل صفحة من صفحات سنن الترمذي.
فمن هذه الكتب تستطيع أن تحكم على الحديث: الصحيحان، صحيح ابن حبان، صحيح ابن خزيمة، مستدرك الحاكم، سنن الترمذي. لكن إذا كان الحديث في غير هذه الكتب ولم يصرح الإمام المصنف صاحب الكتاب بمنهج مسند أحمد مثلاً تستخرج منه وأنت لا تدري هذا الحديث صحيح أم ضعيف أنت لا تدري تخرج الحديث من سنن أبي داود تخرج الحديث من سنن النسائي من مسند أبي يعلى. ما درجة هذا الحديث من حيث الاحتجاج ومن حيث العمل؟ فلن تستطيع الوصول إلى الحكم على الحديث إلا بدراسة إسناده وهذا الذي نريد أن نلقي عليه الضوء الآن كيف أستطيع الوصول إلى الحكم على الإسناد الذي هو طريق مُوصِل إلى المتن؟ الطريق الموصل إلى المتن هو الإسناد هذا الإسناد لا بد له من حكم وهذا الإسناد مركب على الحدِّ الأدنى جدًا ثلاثة رواة في الثُّلاثيات وهذا نادر وقليل، ثلاثة عشر حديثًا في البخاري كله، الرباعيات كثيرة خماسيات يعني عدد رواة الإسناد الموصل إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- قد يكون خمسة رجال بالصَّحابي أو خمسة غير الصحابي يقل أو يكثر.
هؤلاء الرواة مُدَوَّنون في مُصنفات أهل العلم كُلّ راوٍ في كتب السنة الأصلية إلى عصر التدوين القرن الثالث لا يوجد راوٍ إلا وله حكاية وكلام أهل العلم عليه؛ هل هو مقبول أم مردود؟ صحيحٌ حديثُه أم ضعيف؟ اعتراضات الأئمة عليه قد يكون ثقة وعنده بعض الأخطاء يُبَيِّنُون هذه الأخطاء. فلا يوجد رجل من رجال هذا الإسناد إلا وللعلماء عليه كلام وسيرته مدونة في أكثر من كتاب من كتب الرجال التي سنتعرض عليها في محاضرتنا.
ولذلك كان هذا العلم وهو علم الأسانيد منقبةً ومفخرةً عظيمةً وشرفًا عظيمًا لهذه الأمة؛ لأن أنبياء الأمم السابقة حصل انفصالٌ تاريخيٌّ بين الأنبياءِ وبين أتباعهم فتجد بين عيسى -عليه السلام- وبين الروايات التي تُحكى مئات السنين. أما نحن بفضل الله -سبحانه وتعالى- من مفخرة هذا الأمة وهذه يشهد بها الأعداء قبل الأصدقاء كلمة المستشرق اليهودي المجري "مارجليوثُ": "ليفتخر المسلمون ما شاؤوا بعلم حديثهم".
وكان للسلف من التابعين لَمَّا وقعت الفتن وحصلت المعارك في "صفين" و"الجمل" وغير ذلك من الفتن وظهرت البدع تطل بقرونها على الأمة من تشيع وخوارج ونواصب وغير ذلك؛ قالوا: "سموا لنا رجالكم" فلا يقبلون من أحد قولا إلا بتسمية عمن يروي، و"لولا الإسناد؛ لقال من شاء ما شاء". إنما مَنْ يروي حديثا أو ينقل خبرا يقول له: عَمَّنْ سمعت؟ فإن قال: عن فلان؛ يُنْظَرُ هل بينه وبين فلان إمكانية لقاء أم لا يمكن أن يلتقيا؟ وإن لم يذكر إسنادا؛ فكلامه مطروح لا يقبل. ولذلك كان هذا العلم = علم الإسناد هو الذي حفظ على الأمة دينها؛ لأنه لا يمكن حفظ السنة إلا من خلال حفظ الأسانيد، ولا يمكن فهم القرآن إلا بالسنة. فهذا هو الأصل العظيم الذي مَنَّ الله –تعالى- به على هذه الأمة، ولما كثر الكذابون في زمن ابن المبارك؛ قيل له هذه الأحاديث الموضوعة؟! قال: "تعيش لها الجهابذة"، ؟ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ؟ [الحجر: ٩].

فمِنْ مِنَّةِ الله على هذه الأمة بقاءُ هذا العلم يُدَرَّسُ ويُتَلَقَّى ويجب أن تَتَضَافَر الجهود وتُشْحَذُ الهممُ لإشاعة هذا العلم الشريف بين عوامِّ الأمة لا أقول بين خواصها؛ لأنه من أعظم أسباب حفظ الدين ومن أعظم حفظ الروايات علم الأسانيد.

الكتاب هنا ذكر تمهيدا في بيان المقصود من دراسة الأسانيد هذا الكلام الذي ذكرته وأن الحديث ينقسم إلى سند وإلى متن. السند هو: الطريق الموصل، والمتن هو: كلام الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم-. وعرف المتن لغةً واصطلاحًا، وهذا كلام نظريٌّ تقرؤونه ثم ما يحتاج إليه من علم الجرح والتعديل وتراجم الرواة سنتكلم على الراوي. هذا الراوي ما هي الضوابط لقبول روايته؟ هذا الراوي الذي نريد أن ندرس سيرته، وأن نتعرف على موطنه من الصحة والضعف أو القوة أو غير ذلك ما هي الضوابط والأصول التي سنتعملها في الحكم على الرواة؟ وكيف نعرف عدالة الراوي؟ كيف نعرف ضبطها؟ بما تثبت العدالة؟ بما يثبت الضبط؟ هل يقدم الجرح على التعديل أم يُقدم التعديل على الجرح؟ هل يُكتفى بقول واحد في الجرح والتعديل أم لا يكتفى بقول واحد كما في الشهادة لا بد من اشتراط اثنين في الشهادة؟

هذا الذي نريد أن نقرأه اليوم ثم نأخذ مراتب الجرح والتعديل وهذه تُعتبر مقدماتٍ لدراسة الأسانيد تكون في ذهن الطالب كقواعدَ أساسية نستصحبها عند الحكم على الرواة فنقرأ هذه المقدمة.

نأخذ شروط قبول الراوي في صفحة ١٤٠.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (

- شروط قبول الراوي:

أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يُشترط فيمن يحتج بروايته شرطان أساسيان: هما:

أولا: العدالة.

ويعنون بها أن يكون الراوي مسلما بالغا عاقلا سليما من أسباب الفسق سليما من خوارم المروءة.

ثانيا: الضبط.

ويعنون به أن يكون الراوي غير سيء الحفظ ولا فاحش الغلط ولا مخالفا للثقات ولا كثير الأوهام ولا مغفلا.)

هذان السطران من الممكن أن نقضي فيهما حلقة اليوم. لكن أنا أعرف ضيق الوقت والكلام الباقي كثير؛ فنشير مجرد إشارة سريعة؛ لأن هذه أصول للتعامل مع الرواة الموجودين في الكتب.

الراوي لكي يُقبل حديثه لا بد أن يكون عدلا ضابطا. ما هي العدالة؟

العدالة: هي ملكة تعين صاحبها على فعل المأمورات واجتناب المنهيَّات واجتناب خوارم المروءة. لكي يكون الراوي عدلا لا بد أن يكون فاعلا للمأمورات مجتنبا للمنهيات سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

تقول لي: أتريد راويا معصوما من الخطإ؟!

أقول: لا، ولكنَّ الميزانَ عند أهلِ العلمِ من غلبت حسناته على سيئاته ولا يكون مُصِرًّا على ذنب. فمن غلبت حسناته على سيئاته؛ فهو المقبول فالراويَ يُشْتَرَطُ فيه أن يكون عدلا عدلا؛ أي مسلما. بالغا في الأداء وليس في التَحَمُّلِ؛ لأنه يجوز تحمل الصغير كما قلت قبل ذلك إن ابن داسة سمع سنن أبي داود وعنده خمس سنوات، والسيوطي أبوه أحضره مجلس الحافظ ابن حجر وله ثلاث سنوات، والراجح في قول أهل العلم أنه يصح تحمل الصغير؛ ابن خمس سنوات يتحمل.

واستدلوا على ذلك بحديث محمود بن الربيع؛ قال: "عقلت من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مَجَّةً مَجَّها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو". فيشترط في الراوي الإسلامُ والبلوغُ. والبلوغ للأداء؛ أي لا يؤدي إلا إذا بلغ. أما التحمل؛ فيجوز إذا تحمل الصغير مسلما بالغا عاقلا وهذا أساسٌ لضبط المرويات. سالما من أسباب الفسق وخورام المروءة.

أسباب الفسق كثيرة لا تنحصر، كُلُّ ما يفسق وتُطرح به شهادة المرء؛ فهذا من باب أولى أن لا تقبل روايته. تنخرم العدالة بعدة أشياء يعني الأسباب التي بسببها لا يكون الراوي عدلا أنه يكذب على النبي -صلى الله عليه وسلم- يكون كذابا، أو يكون متهما بالكذب، قالوا: يكذب في حديث الناس وإن لم يكذب في حديث الرسول -صلى الله عليه وسلم-. يكون كذابا متهما بالكذب.

مبتدعا: على تفصيل بين أهل العلم في حال البدعة هل هي مكفرة أم غير مكفرة؟ وهل هو داعية إلى البدعة أم لا؟

إذن الكذب، والتهمة بالكذب، والبدعة والفسق والجهالة.

الجهالة ما معناها؟

أي أن الراوي لا يروي عنه إلا واحد؛ فهذه جهالة عين، وهذه مسألة سنعرفها الآن.

إذن تنخرم عدالة الراوي بواحد من خمسة أشياء: أن يكون كذابا أو متهما بالكذب أو فاسقا أو مجهولا أو مبتدعا. واضح هذا الكلام؟

إذن عرفنا العدالة؛ تعريفها ومعناها: أن الراوي يكون مسلما بالغا عاقلا سالما من أسباب الفسق، وخوارم المروءة.

وقلنا: تطرح عدالة الراوي بارتكاب واحد من خمسة أشياء مع تفاوت في هذه الخوارم = خوارم العدالة؛ لأن مثلاً من كان مجهولا ليس كمن يكذب، ومن كان مثلاً مبتدعا في بدعة هو غير داعية لها ليس كمن يُتَّهم بالكذب في حديث النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أو ثبت كذبه في كلام الناس هذا فيما يتعلق بالعدالة والكلام في ذلك يطول جدًا.

أما الضبط؛ فيكون الراوي –كما قال هنا- غير سيئِ الحفظ ولا فاحش الغلط ولا مخالفًا للثقات ولا كثير الأوهام ولا مغفلا.

فباختصار نكتب بيانا:

هذا الضبط وهم يقولون: الضبط ضبطان: ضبط صدر، وضبط كتاب.

صدر: أي يحفظ بحيث إذا طُلب منه الأداء؛ يكون حاضرا. هذا ضبط الصدر.

ضبط الكتاب: أن يكون معتمدا على كتابه في الرواية فيصون كتابه من أن يدخل فيه ما ليس منه. ويستحضر كتابه ويفتحه وكان مالك -رحمه الله تعالى- لا يروي إلا من الكتاب، وكان الطلبة يقرؤون عليه ويعرضون عليه الموطأ . هذا فيما يتعلق بالضبط.

الراوي إذا كان تامَّ الضبط؛ فهذا حديثه حديثٌ صحيح. وإذا كان الراوي خفيف الضبط؛ أي وسطا في ضبطه، خفيف الضبط؛ فهذا حديثه حديث حسن، ويعبر عنه بالحديث الحسن.

ما هي أسباب انعدام الضبط؟

ما الذي يجعل الراوي غيرَ ضابطٍ؟

هي خمسة أسباب:

١- فحش الغلط؛ أي كثير الغلط.

٢- سوء الحفظ.

٣- الوهم.

٤- الغفلة.

٥- المخالفة للثقات.

نأتي على المخالفة للثقات ينشأ عنها من أسباب الضعف خمسة أشياء؛ أي ما الذي يجعل الراوي يُحكم عليه بأنه مخالف للثقات؟

١- إما التصحيف والتحريف.

٢- المزيد في متصل الأسانيد.

٣- المدرج.

٤- المضطرب.

٥- المقلوب.

يعني ينشأ من كون الراوي مخالفا للثقات خمسة أنواع من أنواع الأحاديث الضعيفة، وهي الأحاديث المصحفة والمحرفة وفيها كتب مصنفة أحسنها كتاب أبي أحمد العسكري، والمزيد في متصل الأسانيد، وللخطيب البغدادي فيها كتاب والمدرج وله فيها أيضا كتاب في مجلدين اسمه "الفصل للوصل المدرج في النقل" للخطيب البغدادي، والمضطرب وله أيضا فيه كتاب للحافظ ابن حجر. والمقلوب هذه أنواع الأحاديث الضعيفة التي تنشأ من مخالفة الراوي للثقات.

فأنا يُشترط عندي في الراوي أن يكون فيه وصفان أساسيان لقبول روايته: أن يكون عدلا، وأن يكون ضابطا.

عدل؛ أي مسلم بالغ عاقل سالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

والضبط؛ أي أن لا يكون فاحش الغلط أو سيء الحفظ، وأن لا يكون عنده وهم أو غفلة، وأن لا يكون مخالفا للثقات.

هذه إشارة سريعة وإن كان الكلام في ذلك مما يطول جدًا. لكن مجرد تصوير عام للمسألة.

(بم تثبت العدالة؟

تثبت العدالة بأحد أمرين:

الأول: إما بتنصيص مُعَدِّلَيْن عليها..)؛ أي الأئمة الذين يعدلون اسم فاعل.

(أي أن ينص علماءُ الجرحِ والتعديلِ أو أحدهم عليها في كتب الجرح والتعديل.

ثانيا: أو بالاستفاضة والشهرة؛ أي باستفاضة عدالة الرواة واشتهارهم بالصدق واستقامة الأمر، ونباهة الذكر؛ مثل: مالك بن أنس، والسُّفْيَانَيْن، والأوزاعي، والليث بن سعد.. وغيرهم. فهؤلاء وأمثالهم لا يُحتاج تعديلُهم إلى سؤال أئمة الجرح والتعديل عنهم.)

إذن عندنا الراوي لكي يكون عدلا كيف نثبت عدالته؟
قالوا: تثبت عدالة الراوي بأن يَنُصَّ اثنان من أهل هذا الشأن من أئمة الجرح والتعديل على أن هذا الراوي عدل، أو أن يكون للراوي من الشهرة والاستفاضة بين أهل العلم، والثقل ما يُغني عن السؤال عنه. لَمَّا يُسأل الإمام أحمد عن يحيى بن سعيد القطان، أو يُسأل يحيى القطان عن الإمام أحمد باعتبار أن يحيى شيخ والإمام أحمد من تلامذته أو من تلاميذ تلاميذه. فإذا سئل مثلاً عن أحمد؛ يقول: أحمد يسأل عنه؟! أبو عبيدة يسأل عنه؟! مالك يسأل عنه؟!
هؤلاء يُسألون عن الناس فيكون عند الراوي من الشهرة والاستفاضة ما يُغني عن السؤال عنهم.
إذن تثبت العدالة بتنصيص اثنيْن من أئمة الجرح والتعديل على أن هذا الراوي عدلٌ أو باستفاضة الراوي وشهرته بحيث لا يحتاج إلى السؤال عنه.
(مذهب ابن عبد البر في ثبوت العدالة:
رأيُ ابنِ عبد البر حافظِ المغرب أن كلَّ حاملِ علمٍ معروف العناية به محمول أمره على العدالة حتى يتبين جرحه، ولا نحتاج إلى أن نسأل عن عدالته، واحتج بحديث: (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله؛ ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين)، وقوله هذا غير مَرْضيٍّ عند العلماء؛ لأن الحديث لم يصحَّ، وعلى فرض صحته فيكون معناه ليحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، بدليل أنه يوجد من يحمل هذا العلم وهو غير عدل لا سيما في هذه الأزمان.)
يقول: هذا مذهب تفرد به الإمام الحافظ أبو عمر ابن عبد البر -رحمه الله تعالى- أن كل واحد حامل علم معروف العناية به؛ فهو عدل والعلماء، والعلماء لم يرتضوا هذا منه.
قال العراقي -رحمه الله تعالى- في الألفية: "
ولابن عبد البـر كل مـن عنـى بحمله العلم ولـم يـوهن
فإنـه عـدل بقـول المصطفـى يحمل هذا العلم لكن خولف"
يعني كل واحد منسوب للعلم حامل له معروف العناية به؛ فهو عدل بدليل هذا الحديث، لكن الحديث ضعيف وجماهير أهل العلم على خلاف هذا القول.
إذن استقر عندنا أنه تثبت عدالة الراوي بواحد من أمرين:
أنه ينص اثنان من أئمة الجرح والتعديل على عدالته. أو يكون لديه من رصيد الثقة عند طلبة العلم ما يُغني عن السؤال عنه.
(كيف يُعرف ضبط الراوي؟
يعرف ضبط الراوي بموافقة الثقات المتقنين في الرواية. فإن وافقهم في روايته؛ فهو ضابط، ولا تضر مخالفته النادرة لهم. فإذا كثرت مخالفته لهم؛ اختل ضبطه، ولم يُحتجَّ به.)
كيف أعرف ضبط الراوي؟
ما هو الطريق المميز لأقول هذا ضابط وهذا غير ضابط هذا يخطئ كثيرًا وهذا يخطئ قليلا أو هذا لا يخطئ أو هذا فاحش الغلط أو واهم أو غير ذلك من أسباب انعدام الضبط؟
يؤتى على هذا الراوي، وننظر في مروياته له كم رواية؟ سبعمائة رواية، خمسمائة رواية، مائة رواية، يؤخذ عيناتٌ من مرويات هذا الراوي وتعرض على مرويات الثقات؛ لأن هذا الذي رواه غيره من الثقات رواه، فنأتي على مرويات هذا الراوي وتعرض على مرويات غيره من الكبار، فإن وافق الكبار في روايتهم؛ فهو حافظ، وإن خالفهم؛ يُنظر في مقدار المخالفة؛ هل هذه المخالفة مما يُتغاضى عنه؟ لأن الثقات مراتب. الطالب قد يأتي مثلاً في الامتحان في آخر العام بمائة درجة من مائة؛ فهذا في الدرجة العليا من الضبط والإتقان. ماذا لو أتى بتسعين في المائة؟ هذا تقديره امتياز أيضا. الذي تقديره مائة من مائة امتياز والذي تقديره تسعين من مائة امتياز.
لكن هل بينهما قدر من التفاوت أم ليس بينهما قدر من التفاوت والذي حصل على تسعين من مائة مقبول أم غير مقبول؟
هذا مقبول.
فالثقات يتفاوتون، فتعرض مرويات الراوي على مرويات الثقات، فإن وافقتها؛ فهو حافظ، وإن لم توافقها؛ يُنظر في مقدار الموافقة والمخالفة: إن كثرت المخالفة؛ فإذن هذا غير ضابط.
والمخالفة القليلة مما يُحتمل للراوي. وعندنا إلى النصف يعني إذا كان الراوي يحفظ إلى خمسين في المائة إلى أقل من خمسين بقليل ينجح بدرجات الرأفة. فهذا مما يقبل من الراوي مع تفاوت أيضا في درجات القبول: قد يكون مقبول الرواية، وقد يكون صدوقا؛ أي وسطا، وقد يكون ثقة، وقد يكون ثقة ثَبْتًا كما سنعرف من المراتب الجرح والتعديل.
(هل يقبل الجرح والتعديل من غير بيان الأسباب؟

أما التعديل؛ فيقبلِ من غير بيان سببه على المذهب الصحيح المشهور؛ لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها؛ إذ يحتاج المعدل أن يقول مثلاً: لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، أو يقول: هو يفعل كذا ويفعل كذا، فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه، وذلك شاق جدًا.

وأما الجرح؛ فلا يُقبل إلا مفسرا مُبَيَّنَ السببِ؛ لأنه لا يصعب ذكر سببه، ولأن الناس يختلفون في أسباب الجرح. فقد يُجرِح أحدُهم بما ليس بجارِح.)

قيل لشعبة: لم تركت حديث فلان؟

قال: رأيته يركض على برذون.

البرذون هو جيد الخيل. فالبرذون يعتبر من أرقاها وأقواها، فيركض الفرس إذا مشى؛ رقص به. فهل ركوب البرذون الذي يركض أو الذي يرقص وهو يمشي أو يتبختر في مشيته سبب من أسباب جرح الراوي؟!

هذا ليس بسبب من أسباب جرح الراوي.

أو يقال مثلاً لناقض: لم تركت حديث فلان؟!

قال: مررت ببيته فسمعت صوت طنبور؛ أي أحد آلات الموسيقى.

قد يكون من بيت الجيران، قد يكون الفاعل له مثلاً ليس في بيته.

فلا بد أن لا يقبل جرح الجارح في الراوي إلا مُفَسَّرًا. وأما التعديل؛ فيقبل التعديل مجملا؛ لأنه محتاج إلى أن يقول: هو يصلي الصلوات الخمس في جماعة، وهو يزكي ماله، وهو يحج عند القدرة، وهو حافظ للسانه، محافظ على عورات جيرانه ونحو ذلك. فيظل يذكر أسباب العدالة ويقول هو ليس بكاذب، ليس بغشاش فيذكر أسباب نفي العدالة، وهذا مما يطول فقالوا: يُكتفى في ذكر العدالة على وجه الإجمال لكن لا يُقبل الجرحُ إلا مفسرا.

لماذا؟

لأن الناس يختلفون في أسباب الجرح؛ فما تراه أنت جارحا هو ليس بجارح عندي. فالناس يختلفون في هذا، ولكن عندهم ضوابط عامة. هناك أسباب عامة للجرح متفق عليها بين أهل العلم؛ فلذلك قالوا: يقبل التعديل بدون ذكر أسبابه، وأما الجرح؛ فلا بد من بيان ذكر السبب.

(قال ابن الصلاح: وهذا ظاهر مُقَرَّرٌ في الفقه وأصوله، وذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده؛ مثل: البخاري ومسلم وغيرهما، ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم؛ كعكرمة مولى ابن عباس -رضي الله عنهما-، وكإسماعيل بن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق وغيرهم، واحتجَّ مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود السجستاني وذلك دالٌّ على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه.)

هذا الكلام كلام عام مجمل، ووضع طريقة البخاري في انتقاء بجوار طريقة مسلم بينهما بون شاسع فالبخاري -رحمه الله تعالى- وإن خَرَّج لعكرمة مولى ابن عباس ولإسماعيل بن أبي أويس وعاصم وعمرو بن مرزوق وغيرهم ممن ثبت الجرح فيهم؛ فالبخاري -رحمه الله تعالى- ينتقي من صحيح مروياتهم كما بينا قبل ذلك، وأما سويد؛ فسويد لا يُنتقى من مروياته؛ لأن سويدا ضعيف عند الجمهور، وابن معين شديد الرأي فيه؛ قال: كذاب، لو كان لي فرس ورمح؛ لغزوته.

ولكن لما عاب أبو حاتم الرازي على مسلم إخراجَ حديثِ سويد بن سعيد وجماعة في مثل درجته؛ احتج مسلم بشيء مقبول، وهو أن هذه الأحاديث التي رواها عن سويد بن سعيد وغيره هي عنده لكن بنزول؛ أي هي ثبتت صحتها من طريق إثبات الثقات عند مسلم، وإنما خرجها من حديث سويد؛ لأن الإسناد = إسناد سويد عالٍ. فالحديث ثابت عنده من طريق رواة آخرين نازلين؛ أي عدد رواة الإسناد للنبي -صلى الله عليه وسلم- أكثر؛ فاحتُمِلَ لمسلم هذا الكلامُ. أما البخاري -رحمه الله-؛ فمن خرج لهم وإن كان فيهم كلام لبعض أهل العلم لكن البخاري -رحمه الله تعالى- ينتقي من صحيح مروياتهم ولا يخرج لهم في الأحكام؛ كفليح بن سليمان وغيره من الرواة. فهذا الكلام وإن كان فيه بعض الإجمال الذي يحتاج إلى تفصيل.

(هل يثبت الجرح والتعديل بقولِ واحدٍ؟)

أي لا يوجد في الراوي إلا كلام واحد فقط من أهل العلم؛ فهل نثبت جرحه أو تعديله بكلام هذا الواحد أم لا بد من اشتراط جماعة؟!

(الصحيح أنه يثبت الجرح بقول واحد من أهل الجرح والتعديل ولو كان عبدا أو امرأة، وقيل: لا بد من اثنين؛ كالشهادة، وهذا القول ضعيف غير معتمد.)

قال العراقي:

"وصحح اكتفاءهم بالواحد جرحا وتعديلا خلاف الشهيد"

أي صحح اعتماد أهل العلم قبولَ الواحد في الجر والتعديل خلافا للقول في الشهادة؛ لأن الشهادة تختلف عن الرواية من أوجه كثيرة جدًا ولا يتسع الوقت لذكر بعضها. لكن أهل العلم متفقون على أنه يقبل قول الواحد في جرح الراوي أو في تعديله إذا كان من المعتمدين في هذا الشأن.

(اجتماع الجرح والتعديل في راوٍ واحد:

إذا اجتمع في راو واحد الجرح والتعديل؛ فالمعتمد أنه يُقدَّم الجرحُ على التعديل إذا كان الجرح مفسرا، وإن كان الجرح مبهما غير مفسر؛ قُدِّمَ التعديلُ.)

معنى هذا الكلام أني تعارض عندي في راوٍ الجرح والتعديل، واحد يُعدل والآخر يُجرح، وهذا ستراه خاصة في الرواة المختلف فيهم ستجد هذا المعنى كثيرًا جدًا. فمثلا قال فلان: قال: فلانٌ عدل ثقة، وجاء ابن معين فقال: كذاب. نقول إذا كان الجرح مفسر فنقبل كلام الجارح. لماذا؟

لأنه اطلع على ما عند المعدل وعنده زيادة علم، يقول: نعم أنا أعرف أنك تُعدله من أجل كذا وكذا لكني اطلعت على ما لم تطلع أنت عليه من أسباب الجرح وهي كذا وكذا.

فمن أجل ذلك يقدمون الجرح المفسر على التعديل. أما إذا كان الجرح مبهما؛ فنقول: هذه أعراض، وأعراض المسلمين حفرة من نار وقف على شفيرها الحكامُ والمحدثون. هذه أعراض؛ فلا ينبغي أن يقال في راوٍ: إنه غير مقبول إلا ببينة واضحة حتى إذا ما لقي الله يوم الدين؛ يقول: نعم، إنه مجروح بسبب كذا وكذا.

(وقيل: إن زاد عدد المعدلين على الجارحين؛ قدم التعديل لكن هذا القول غير معتمد)

يعني ليست كفة ميزان بمعنى إذا كان المعدلون عشرة والمجرحون اثنين؛ فنقبل كلام العشرة على الاثنين. لا، هذا العلم لا يمشي بهذا الشكل بل قد ينفرد الإمام الواحد بجرح راوٍ، وعند التحقيق يكون كلامه هو المقدَّم.

لماذا؟

لأنه يعرف، والأئمة هم المعول عليهم في الجرح والتعديل. فليس كل من تكلم -كما سنعرف بعد ذلك عند ذكر الكتب المعتمد عليها في هذا الباب- ليس من كل من تكلم في الرواة كلامه مقبول، ولكن هناك عماليق وهناك أئمة إليهم المرجعُ في الكلام على الرواة؛ كشعبة ويحيى القطان وابن مهدي والنسائي وأبي حاتم وأبي زرعة والبخاري ومسلم والإمام أحمد وابن معين. هؤلاء هم كبار هذا الشأن الذين إليهم المرجع في تحقيق القول في الرواة.

(ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبهما:

لقد قسم أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في مقدمة كتابه "الجرح والتعديل" كلا من ألفاظ الجرح والتعديل إلى أربع مراتب، وبين حكم كل مرتبة منها، ثم زاد الذهبي وبعده العراقي مرتبة على مراتب التعديل هي أعلى من المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم، وهي ما كرر فيه لفظ التوفيق؛ مثل: ثِقَةٌ ثِقَةٌ، أو: ثقة حجة، ثم زاد الحافظ ابن حجر العسقلاني مرتبة أعلى من المرتبة التي زادها الحافظان الذهبي والعراقي وهي صيغة التفضيل؛ مثل: أوثق الناس، أو: أثبت الناس. فصارت مراتب التعديل ستًا. وكذلك زاد العلماء على ابن أبي حاتم في مراتب الجرح مرتبتين أخريين فصارت مراتب الجرح ستا أيضا، وإليك ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبهما وحكمهما فيما يلي: ..)

طيب أنا أستأذن تملي أكتب وأنت تقرأ لنختصر الوقت.

(مراتب ألفاظ التعديل:

أولا: ما دَلَّ على المبالغة في التوثيق، أو كان على وزن "أفعل"، وهي أرفع المراتب؛ مثل: فلان إليه المنتهى في التَثَبُّتِ، أو: لا أعرف له نظيرا في الدنيا.)

طبعا هذه ألفاظ إنما تقال في حق نفر قليل جدًا من أهل العلم الكبار؛ أمثال: الإمام أحمد ومالك وسفيان بن عيينة وسفيان الثوري والزهري وغيرهم من هؤلاء الأعلام الكبار يقال: المنتهى في التثبت، لا أعرف له في الدنيا نظير أو نحو ذلك.

(أو: فلان أثبت الناس، أو: أوثق الخلق ونحو ذلك)

نأخذ المرتبة الثانية:

(ثم ما تأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق؛ مثل: مادة ثقة بصفة أو صفتين من صفات التوثيق)

هذه زادها العراقي والحافظ الزهبي، فابن أبي حاتم كان أتى بمراتب أربع وهي: الثقة والصدوق ونحو ذلك كما سنرى الآن. العراقي زاد ما تأكد بصفة أو صفتين والحافظ ابن حجر زاد الصفة التي تدل المبالغة في التفضيل. إذن تأكدنا بصفة أو صفتين؛ كـ: ثقة، أو: ثقة ثقة.

(أو: ثقة ثبت)

(أو: ثبت حجة، أو: ثقة مأمون)

(ثالثا: ما دل على التوثيق من غير تأكيد؛ كقولهم: ثقة أو حجة أو ثبت أو كأنه مصحف أو عدل ضابط.

رابعا: ثم ما دل على التعديل من دون إشعار بالضبط؛ مثل: صدوق)

دون إشعار بالضبط؛ أي الضبط الكامل. نحن قلنا قبل ذلك: إن الراوي إذا خف ضبطه؛ صار وسطا أي صدوقا أي يكون حديثه حسنا. فيقال: إذا كان ما دل على التوثيق من غير تأكيد يقال فيه ثقة؛ فهذا يقال فيه: إنه صدوق. صدوق أقل.

(أو محله الصدق، أو لا بأس به عند غير ابن معين.)

على أساس أن "لا بأس به" عند ابن معين تساوي الثقة عند غيرهم.

(ثم ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح؛ مثل: فلان شيخ، أو روى عنه الناس أو وسط أو شيخ وسط)

أخونا الشيخ مصطفى إسماعيل له كتاب اسمه "شفاء العليل في ألفاظ الجرح والتعديل" من أجمع وأقوى الكتب التي تكلمت على ألفاظ الجرح والتعديل؛ الألفاظ المشهورة أو الألفاظ المهملة عند أهل العلم أو النادرة في استخداماتها.

(ما أشعر بالقرب من التجريح؛ مثل: فلان صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو يعتبر به، أو يقارب الحديث، أو صالح)

فصار عندنا في مراتب التعديل كم مرتبة؟

ست مراتب:

١- ما دل على المبالغة في التوثيق: التي يكون فيها صيغة أفعل.

٢- تكرار لفظ التوثيق.

٣- ثقة.

٤- الصدوق.

٥- ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح؛ مثل: شيخ وروى عنه الناس.

٦- ما أشعر بالقرب من التجريح.

هذه مراتب التعديل، والمرتبة الأولى والثانية لا كلام في قبول مروياتهم، وكذلك الثالثة التي هي: دل على التوثيق من غير تأكيد فهؤلاء أحاديثهم مقبولة باستمرار مع النظر في بعض المواقف؛ لأن الثقة قد يخطئ، والكاذب قد يصدق أحيانا. فهذه مسألة لها كلام كثير ذكره ابن رجب -رحمه الله تعالى- في "شرح العلل".

أما هنا من أول هنا تبدأ تحذر وتعيد النظر، وتنظر في القرائن، وتجمع كلام أهل العلم؛ لأن من المرتبة الرابعة وأنت نازل هذا محل اجتهادات أهل العلم، ومحل نظر عند أهل العلم في الكلام على الرواة.

بعد ذلك تأتي مراتب الجرح مراتب التجريح هذا التعديل وهذا التجريح، هم بدؤوا من أعلى إلى أنزل؛ أي كلما نزلت كلما نزلت معك درجة الراوي في التوثيق. أليس كذلك؟!

سنكمل في الجرح يعني لن نأتي في الجرح من أعلى إلى أنزل مثل التعديل، ولكن نأخذ من أقرب درجة إلى أقل درجات التعديل أقل درجات التعديل نبدأ في أقل درجات الضعف، فنقول مثلاً: أقل درجة بعد هذه ..

(ما دل على التليين)

مثل؟

(فلان لين الحديث، أو فيه مقال، أو في حديثه ضعف أو ليس..)

لين الحديث، فيه مقال.. نعم،

(أو في حديثه ضعف)

في حديثه ضعف؛ أي ليس كل حديثه ضعيفا. لكن في حديثه ضعف بينهما فرق في حديثه ضعف. فصار عندنا الكلام هنا: لين الحديث، وفيه مقال، وفي حديثه ضعف قريب من هذا الكلام: يعتبر به، صالح، يكتب حديثه، يلي ذلك من المراتب بعد التليين وسنعتبر هذه أول مرتبة من مراتب الجرح الثانية.

(ثانيا: ما صُرح بعدم الاحتجاج به مثل: فلان لا يحتج به، أو ضعيف، أو له مناكير، أو واهن، أو ضعفه)

هذه المرتبة الأولى والثانية من مراتب الجرح التي تعتبر من مراتب الجرح التي تعتبر أقرب شيء من أقل مراتب التعديل هي التي ينظر فيها أهل العلم للاعتبار، وما وراء ذلك من المراتب التي هي ثلاثة وأربعة وخمسة وستة هذه لا ينظر فيها ولا تراعى؛ مثل: الثالث؟

(الثالث: ما صرح بعدم كتابة حديثه؛ مثل: فلان لا يكتب حديثه، أو لا تحل الرواية عنه)

طيب إذا كان الراوي لا يكتب حديثه، ولا تحل الرواية عنه؛ فماذا نفعل به؟!

(أو ضعيف جدً)

الرابع؟

(الرابع: ما دل على اتهامه بالكذب أو نحوه)

دخلنا في دائرة المحظور الشديد. ما دل على اتهامه..

(بالكذب أو نحوه؛ مثل: فلان متهم بالكذب)
لا يُنظر في حديث من كان بهذه الدرجة ولا التي قبلها لا تحل الرواية عنه، ولا يكتب حديثه هذا مطروح والمتهم بالكذب أشد طرحا، وبعد هذا الكذاب، وبعد هذا أكذب الناس.
هناك صيغة التفضيل "أفعل" هنا في الجرح في أشد مراتب الجرح "أفعل" تفضيل، هنا ثقة إذن هنا كذاب، وهكذا.
إذن عندنا ثلاث مراتب لا كلام في قبولها بالنسبة للتعديل، هذا كله مقبول لكن مع نظر أي لا بد من اعتبار القرائن، وجمع كلام أهل العلم؛ لأن ليس كل من قيل فيه صدوق سيقبل حديثه باطراد، ولكن هذا كلام مما يُتراجع وينظر فيه أهل العلم.
هذا وهذا في الاعتبار ينظر في حديثهم وكذلك هذا الأول والثاني من مراتب الجرح وهذه الأربعة لا تقبل بمرة.
إذن عندنا مراتب التعديل ست، ومراتب الجرح ست. بدأنا من أعلى إلى أنزل، وبدأنا في الجرح من أنزل إلى أعلى، يعني هي مثل الخط البياني من أعلى إلى أنزل ثم صعدت مرة أخرى من أنزل إلى أعلى في بيان جرح الرواة.
(أما المراتب الثلاث الأولى؛ فيحتج بأهلها وإن كان بعضهم أقوى من بعض، وأما المرتبتان والرابعة والخامسة؛ فلا يحتج بأهلهما ولكن)
هذا في التعديل؟
نعم هذا في التعديل
(ولكن يكتب حديثهم)
مرة أخرى.
(أما المراتب الثلاث الأولى فيحتج بأهلها وإن كان بعضهم أقوى من بعض)
كما قلت إن الطالب حاصل على امتياز في المادة أو في التقدير العام وآخر حصل على جيد جدًا وثالث حصل على جيد كل هذا مقبول أم غير مقبول؟ هذا كله مقبول ولكن مع تفاوت، الكل ناجح لكن هناك تفاوت في درجات النجاح.
(وأما المرتبتان الرابعة والخامسة؛ فلا يحتج بأهلهما ولكن يكتب حديثهما ويختبر وإن كان أهل المرتبة الخامسة دون أهل المرتبة الرابعة)
اقرأ الهامش -الله يحفظك!-.
حاضر
(أي: يختبر ضبطهم بعرض حديثهم على أحاديث الثقات المتقنين، فإن وافقهم؛ احتج بحديثهم، وإلا؛ فلا. وبناءً على هذا؛ فإن من قيل فيه صدوق؛ فإنه لا يحتج بحديثه قبل الاختبار، وقد وهم من قال: إن من قيل فيه صدوق؛ فحديثه حسن؛ لأن الحديث الحسن من نوع المحتج به وعلى ذلك أئمة الجرح والتعديل وحفاظ الحديث انظر في هذا "تقدمة الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم.)
على أية حال؛ علم الرواية ليس هو كالقواعد الرياضية بمعنى القاعدة الرياضية إذا كان كذا يساوي كذا، هذا ليس عندنا، وإنما حتى أحاديث الثقات قد يكون الراوي ثقة وحديثه في هذه الجزئية بالذات غير مقبول؛ ما الذي جعله غير مقبول؟!
القرائن، كلام أهل العلم، يعني أهل العلم لهم نظر، الإمام أحمد حين يتكلم مثلاً على حديث من الأحاديث يقول: لا يجيء حديث فلان عن فلان مثلاً: ابن أبي الموالي عن ابن المنكدر في حديث الاستخارة لا يجيء هذه كلمة فاصلة من إمام يعرف ما يخرج من رأسه لا يتكلم بها.
فعلم الحديث ليس قواعد رياضية بمعنى إن الثقة حديثه صحيح، والصدوق حديثه حسن وهذا للأسف الشديد الحاصل في الدراسات الأكاديمية؛ أن الطالب يقول: أليس كل رواة الإسناد ثقات؟! إذن الإسناد صحيح.
أليسوا كلهم مثلاً صدوقين؟!
إذن الإسناد حسن، أو فيه راوٍ صدوق؛ إذن الإسناد حسن. ليس كذلك.
قد يكون الراوي صدوقا والحديث مطروح، وقد يكون ثقة وأيضا فيه كلام؛ لكون الراوي ثقة تَحَمَّل عن شيخه الثقة بعد الاختلاط أو لم يلقَ؛ أي فيه انقطاع وغير ذلك فأقصد في هذا التنبيه أن علم الحديث ليس قواعد رياضية وإنما كل حديث يحكم فيه بالقرائن.
(وأما أهل المرتبة السادسة؛ فلا يحتج بأهلها ولكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط دون الاختبار، وذلك؛ لظهور أمرهم في عدم الضبط)
(أما بالنسبة لمراتب ألفاظ الجرح؛ فحكم هذه المراتب. أما أهل المرتبتين الأولى والثانية؛ فإنه لا يحتج بحدثهم طبعا لكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط، وإن كان أهل المرتبة الثانية دون أهل المرتبة الأولى، وأما أهل المراتب الأربع الأخيرة؛ أي الثالث والرابعة والخامسة والسادسة؛ فلا يحتج بحديثهم ولا يكتب ولا يعتبر به؛ لأنه لا يصلح أن يتقوى أو يقوي غيره)

فهذا فيما يتعلق بمسألة المراتب والكلام عليها.
نرى الإجابات.
في الحلقة الماضية كان السؤال الأول: اشرح التخريج عن طريق النظر في متن الحديث؟
وكانت الإجابة:
النظر في حال المتن ويشمل:
أ- إذا ظهر على متن الحديث أمارات الوضع؛ فيرجع إلى الكتب المؤلفة في ذلك مع دراسة كل واحد منها بالتفصيل:
أولا: "الأباطيل والمناكير" للحافظ أبي عبد الله الحسين الجوزجاني.
ثانيا: كتاب "معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة" لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بالقيصراني.
ثالثا: "الموضوعات" لابن الجوزي.
رابعا: "الموضوعات" لأبي الفضائل الحسن بن محمد الصاغاني.
خامسا: "المنار المنيف في الصحيح والضعيف" لابن القيم.
سادسا: "اللالئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" للسيوطي.
سابعا: "تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة" لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني.
ثامنا: "الموضوعات الصغرى" لعلي القارئ الهروي.
ثانيا: أن يشتهر الحديث على الألسن؛ فيرجع لكتاب "المقاصد الحسنة" للسخاوي و"كشف الخفاء للعجلوني".
ثالثا: أن يكون للحديث سبب فيرجع إلى كتاب "اللمع في أسباب ورود الحديث" للسيوطي، "البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف" لإبراهيم بن محمد الشهير بابن حمزة الحسيني الحنفي.
انتهت إجابة السؤال الأول
السؤال الثاني: اشرح التخريج عن طريق النظر في الإسناد.
النظر في حالة السند ويشتمل على:
أ- أن يكون في السند لطيفة من لطائف الإسناد مثل:
أولا: كتاب "من روى عن أبيه عن جده".
ثانيا: أن يكون السند مسلسلا فيرجع لكتاب "المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة" لمحمد بن عبد الباقي الأيوبي.
ثانيا أن يكون الإسناد فيه إرسال فيرجع إلى كتب المراسيل: "المراسيل" لأبي داود، "المراسيل" لابن أبي حاتم، "جامع التحصيل".
هذه إجابة السؤال الثاني.
السؤال الثالث: اشرح التخريج عن طريق النظر في الاثنين معا.
وكانت الإجابة: النظر في حال المتن والسند معا:
أ- أن يكون الحديث فيه علة فيرجع إلى كتاب "علل الحديث" لابن أبي حاتم "علل الحديث" للإمام الدارقطني، "العلل المتناهية" لابن الجوزي.
ب- أن يكون فيه إبهام فيرجع لكتاب "الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة" للخطيب البغدادي، "المستفاد من مبهمات المتن والإسناد" للعراقي، "الإشارات إلى بيان أسماء المبهمات" للنووي.
ج- أن يكون الحديث متواترا فيرجع إلى كتاب "قطف الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة" للسيوطي، "نظم المتناثر من الحديث المتواتر" لأبي الفيض محمد بن أبي جعفر الكتاني. انتهت إجابة السؤال الثالث
يقول: ذكرتم يا شيخنا أن العدالة تثبت بأمرين: بتنصيص
الاستفاضة والشهرة أو التنصيص..
نعم؛ فهل يا شيخ كثرة الملازمة تفيد في تعادل الاستفاضة كثرة الملازمة إنهم ذكروا مثلاً أن شعبة لازم الأعمش عشرين عاما فإن لم يرد الأمر الثاني الاستفاضة وذكروا كثرة الملازمة؟
هي استفاضة أيضا.
تعادل الاستفاضة
الزهري مثلاً لما نظروا في تلامذته قالوا الملازمون سفيان ومالك ويونس وعقيل وخالد الآيلي وغيرهم هؤلاء لازموا الشيخ عشر سنوات في الحضر والسفر فهي تقوم مقام الاستفاضة.
يقول: شيوخ مالك قالوا كلهم ثقات؛ لأن مالكا كان ينتقي؛ فهل هذه أيضا تفيد...؟

لا، ابن أبي المخارق وغيره في رجال مالك فيهم بعض الشيء، والشافعي نفس الكلام.
يقول: التحمل حال الكفر والأداء حال الإسلام أو الإيمان هل يقبل؟
نعم مقبول في البخاري في كتاب بدء الوحي قصة هرقل مع أبي سفيان لما نزل تجار بالشام في المدة التي كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فيها مادَّ قريشا وعلم هرقل بوجود تجار من قريش وأراد أن يسأل عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وكان هرقل كان حذاءً ينظر في النجوم وكان عنده علم ورأى أن ملك الختان قد ظهر، فأتى بالشاهد يعني من القصة أتى بجماعة تجار قريش وأوقف أبا سفيان أمامهم وقال للترجمان: إني سائل هذا عن هذا الرجل فإن كذبني؛ فكذبوه وقعد يسأل عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وعن أحواله وهل قال هذا القول قط قبله؟ وهل كان من آبائهم ملك؟ إلى غير ذلك.
هذه القصة برمتها قصة طويلة فيها أكثر من عشرين سؤالا وسفيان يجيب ولم يستطع إدخال كلمة واحدة إلا الحرب بيننا وبينه سجال ينال منا وننال منه يعني لم يدخل إلا هذه الكلمة، وكانت الإجابة بلا أو نعم هل كنت..؟ أبوه كان ملكا؟ لا، وهكذا إلا هذه الكلمة وخرج أبو سفيان وكان هو زعيم قومه في هذه الفترة فترة ما قبل فتح مكة، فلما أسلم أدى هذا الحوار الذي دار بين أبي سفيان وبين هرقل وهو ثالث أو رابع حديث من كتاب بدء الوحي من صحيح البخاري فيجوز للراوي أن يتحمل في حال كفر ويؤدي في حال الإسلام.
تقول: شيخ على مدار الدروس أعطانا تعريفات عن شيوخ كثيرة وأئمة؛ فهل نحن مطالبون أن نحفظ مكان الميلاد وسنة الميلاد والوفاة؟
طبعا علم الحديث هو علم ممارسة يعني هو التخريج خاصة تخريج دراسة الأسانيد علم مكتبات يعني الطالب لا بد أن يمارس وينظر ويفتح الكتاب مرة واثنتين وثلاثا ويخطئ ويصوب. إذا حصل هذا من الطالب؛ فلا يحتاج إلى مذاكرة بمعنى إن على قدر الممارسة والنظر في الكتب هذه المعلومات تلصق في الذهن فلا ينساها سواء أسماء الكتب أو أسماء مؤلفيها أو طريقة المؤلفين في عرض مناهجهم في كتبهم، وأنا كنت نصحت أثناء المحاضرات قلت: إن أي كتاب يقع في أيدي الطالب أول مهمة عند النظر في هذا الكتاب يقرأ المقدمة ويقرأ الفهرس وهذا لا يستغرق في أي كتاب أكثر من نصف ساعة ويدون المعلومات التي ينشرح صدره لها، ويستفيد منها. لسنا مطالبين في الامتحانات بحفظ التواريخ المواليد والوفيات وأسماء الرواة ونحو ذلك. لكن الحد الأدنى الكتب الأصلية التي شرحنا في الاستخراج تكون معلومة للطالب كمعلومات نظرية. أنا أعرف هذا الكم الهائل من الكتب والمناهج والوفيات والمواليد وأسماء الرواة لن يستطيع الطالب في فصل دراسي أن يحصله لكن سددوا وقاربوا، وكما قلت الذي أوصي به كثرة الممارسة لهذا العلم والنظر في الكتب والذي يحصل خيرا بإذن الله.
يقول: قال بالنسبة لشرط العالم الذي يستخرج على حديث من أحاديث شروط الاستخراج على الأحاديث ما فهمت المسألة أنا اطلعت عليها؟
هل تقصد العالم الذي يستخرج على الحديث؟
الذي يستخرج في شرط أن يكون
تقصد يستدرك
لاستخراج سند فقط شروط القبول الاستخراج يعني ما فهمت فصلوها -الله يجازيكم خيرا!-.
على أية حال بإيجاز سريع:
المستخرجات: يعني ما فعله الأئمة؛ كأبي بكر الإسماعيليّ وغيره من أهل العلم أن يستخرج الإسماعيلي على مسلم غير المستدرك، المستدرك أن يأتي الحاكم أتى بأحاديث هي على شرط الشيخين في زعم الحاكم أو شرط أحدهما أحاديث صحيحة ليست فيه.
أما المستخرج يأتي بنفس الأحاديث التي في الكتاب من طريق شيخه هو بإسناد آخر ويتفق مع البخاري مثلاً في شيخ البخاري أو في شيخ شيخ البخاري يعني مثلاً أنا الأخ عبد الرحمن يروي عن الأخ محمد فأنا آتي ومحمد في طبقة الأخ فآتى أنا أروى نفس الحديث الذي رواه عبد الرحمن عن فلان أنا أرويه عن الأخ ونلتقي في شيخ الاثنين ألتقي أنا وعبد الرحمن في شيخ الاثنين فهذا يسمى استخراجا لنفس الحديث المروي في البخاري أو في مسلم هذا باختصار شديد وأحيلك على كتاب الشيخ حمزة بن عبد الله المليباري له بحث في الاستخراج منشور في مجلة كلية الشريعة بالكويت.
هلا تفضلتم بطرح أسئلة هذه المحاضرة:
السؤال الأول:
اذكر شروط قبول الراوي. وبم تثبت عدالة الراوي؟ وبم يثبت ضبطه؟
السؤال الثاني:
اذكر مراتب الجرح والتعديل مُرتبة من أعلى إلى أسفل في التعديل ومن أسفل إلى أعلى في الجرح.

الدرس السابع عشر

دراسة الأسانيد

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

انتهينا في المحاضرات السابقة من الكلام على طرق الاستخراج الخمسة، وكان قد بقي لنا بعض التتمات التي لم يُسعفنا الوقت في استدراكها، وهي التخريج عن طريق استخدام الحاسب الآلي لكن لعل هذا في وقت لاحق -إن شاء الله تعالى-.

ولضيق الوقت سنبدأ في أول هذه الحلقات في الكلام على دراسة الأسانيد، الأسانيد باعتبارها المكملة والمتممة لهذا الطرح. فدراسة الأسانيد لا أقول: لا تَقِلُّ قيمةً بل هي العامود الفقري أو الأساس في الحكم على الحديث فإنك أيها الطالب بعد أن تستخرج الحديث من مواطنه من الكتب الأصلية؛ فإنك ترجع إلى الكتاب الأصلي وتسجل في مدونتك في كراستك في الكروت التي تعمل فيها تسجل أسانيد هذه الأحاديث بمتونها.

أنت استخرجت يعني جمعت من الموارد الحديث الذي تريد البحث فيه فبعد أن وضعت الحديث أمامك كل حديث من الكتاب بطريق مستقل قد يشتركون في بعض الطرق وقد لا يشتركون، لكن أمامك حديث مخرج من خمسة كتب أو عشرة كتب أو تقل أو تكثر؛ فما هي المرحلة التالية بعد أن استخرجت الحديث من الكتاب الأصلي؟

إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما؛ فإنه محكوم بصحته عند عامة أهل العلم، وإذا كان الحديث المخرج من صحيح ابن خزيمة أو من صحيح ابن حبان؛ فإنهم شرطوا الصحة فلا يخرجون إلا الصحيح مع تفاوت في مقدار هذه الصحة قلةً وكثرةً. والترمذي -رحمه الله تعالى- لا يترك حديثا في الغالب إلا ويُعقب عليه بحكم؛ صحةً أو حسنًا أو ضعفًا أو تعارضًا في الوصل والإرسال أو الرفع والوقف إلى غير ذلك مما تراه في كل صفحة من صفحات سنن الترمذي.

فمن هذه الكتب تستطيع أن تحكم على الحديث: الصحيحان، صحيح ابن حبان، صحيح ابن خزيمة، مستدرك الحاكم، سنن الترمذي. لكن إذا كان الحديث في غير هذه الكتب ولم يصرح الإمام المصنف صاحب الكتاب بمنهج مسند أحمد مثلاً تستخرج منه وأنت لا تدري هذا الحديث صحيح أم ضعيف أنت لا تدري تخرج الحديث من سنن أبي داود تخرج الحديث من سنن النسائي من مسند أبي يعلى. ما درجة هذا الحديث من حيث الاحتجاج ومن حيث العمل؟ فلن تستطيع الوصول إلى الحكم على الحديث إلا بدراسة إسناده وهذا الذي نريد أن نلقي عليه الضوء الآن كيف أستطيع الوصول إلى الحكم على الإسناد الذي هو طريق مُوصِل إلى المتن؟ الطريق الموصل إلى المتن هو الإسناد هذا الإسناد لا بد له من حكم وهذا الإسناد مركب على الحدِّ الأدنى جدًا ثلاثة رواة في الثُّلاثيات وهذا نادر وقليل، ثلاثة عشر حديثا في البخاري كله، الرباعيات كثيرة خماسيات يعني عدد رواة الإسناد الموصل إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- قد يكون خمسة رجال بالصَّحابي أو خمسة غير الصحابي يقل أو يكثر.

هؤلاء الرواة مُدَوَّنون في مُصنفات أهل العلم كُلّ راوٍ في كتب السنة الأصلية إلى عصر التدوين القرن الثالث لا يوجد راوٍ إلا وله حكاية وكلام أهل العلم عليه؛ هل هو مقبول أم مردود؟ صحيحٌ حديثُه أم ضعيف؟ اعتراضات الأئمة عليه قد يكون ثقة وعنده بعض الأخطاء يُبَيِّنُون هذه الأخطاء. فلا يوجد رجل من رجال هذا الإسناد إلا وللعلماء عليه كلام وسيرته مدونة في أكثر من كتاب من كتب الرجال التي سنتعرض عليها في محاضرتنا.

ولذلك كان هذا العلم وهو علم الأسانيد منقبةً ومفخرةً عظيمةً وشرفًا عظيمًا لهذه الأمة؛ لأن أنبياء الأمم السابقة حصل انفصالٌ تاريخيٌّ بين الأنبياءِ وبين أتباعهم فتجد بين عيسى -عليه السلام- وبين الروايات التي تُحكى مئات السنين. أما نحن بفضل الله -سبحانه وتعالى- من مفخرة هذا الأمة وهذه يشهد بها الأعداء قبل الأصدقاء كلمة المستشرق اليهودي المجري "مارجليوث": "ليفتخر المسلمون ما شاؤوا بعلم حديثهم".

وكان للسلف من التابعين لَمَّا وقعت الفتن وحصلت المعارك في "صفين" و"الجمل" وغير ذلك من الفتن وظهرت البدع تطل بقرونها على الأمة من تشيع وخوارج ونواصب وغير ذلك؛ قالوا: "سموا لنا رجالكم" فلا يقبلون من أحد قولا إلا بتسمية عمن يروي، و"لولا الإسناد؛ لقال من شاء ما شاء". إنما مَنْ يروي حديثا أو ينقل خبرا يقول له: عَمَّنْ سمعت؟ فإن قال: عن فلان؛ يُنْظَرُ هل بينه وبين فلان إمكانية لقاء أم لا يمكن أن يلتقيا؟ وإن لم يذكر إسنادا؛ فكلامه مطروح لا يقبل. ولذلك كان هذا العلم = علم الإسناد هو الذي حفظ على الأمة دينها؛ لأنه لا يمكن حفظ السنة إلا من خلال حفظ الأسانيد، ولا يمكن فهم القرآن إلا بالسنة. فهذا هو الأصل العظيم الذي مَنَّ الله –تعالى- به على هذه الأمة، ولما كثر الكذابون في زمن ابن المبارك؛ قيل له هذه الأحاديث الموضوعة؟! قال: "تعيش لها الجهابذة"، ؟ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ؟ [الحجر: ٩].

فمِنْ مِنَّةِ الله على هذه الأمة بقاءُ هذا العلم يُدَرَّسُ ويُتَلَقَّى ويجب أن تَتَضَافَر الجهود وتُشْحَذُ الهممُ لإشاعة هذا العلم الشريف بين عوامِّ الأمة لا أقول بين خواصها؛ لأنه من أعظم أسباب حفظ الدين ومن أعظم حفظ الروايات علم الأسانيد.

الكتاب هنا ذكر تمهيدا في بيان المقصود من دراسة الأسانيد هذا الكلام الذي ذكرته وأن الحديث ينقسم إلى سند وإلى متن. السند هو: الطريق الموصل، والمتن هو: كلام الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم-. وعرف المتن لغةً واصطلاحًا، وهذا كلام نظريٌّ تقرؤونه ثم ما يحتاج إليه من علم الجرح والتعديل وتراجم الرواة سنتكلم على الراوي. هذا الراوي ما هي الضوابط لقبول روايته؟ هذا الراوي الذي نريد أن ندرس سيرته، وأن نتعرف على موطنه من الصحة والضعف أو القوة أو غير ذلك ما هي الضوابط والأصول التي سنتعملها في الحكم على الرواة؟ وكيف نعرف عدالة الراوي؟ كيف نعرف ضبطها؟ بما تثبت العدالة؟ بما يثبت الضبط؟ هل يقدم الجرح على التعديل أم يُقدم التعديل على الجرح؟ هل يُكتفى بقول واحد في الجرح والتعديل أم لا يكتفى بقول واحد كما في الشهادة لا بد من اشتراط اثنين في الشهادة؟

هذا الذي نريد أن نقرأه اليوم ثم نأخذ مراتب الجرح والتعديل وهذه تُعتبر مقدماتٍ لدراسة الأسانيد تكون في ذهن الطالب كقواعدَ أساسية نستصحبها عند الحكم على الرواة فنقرأ هذه المقدمة.

نأخذ شروط قبول الراوي في صفحة ١٤٠.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (

- شروط قبول الراوي:

أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يُشترط فيمن يحتج بروايته شرطان أساسيان: هما:

أولا: العدالة.

ويعنون بها أن يكون الراوي مسلما بالغا عاقلا سليما من أسباب الفسق سليما من خوارم المروءة.

ثانيا: الضبط.

ويعنون به أن يكون الراوي غير سيء الحفظ ولا فاحش الغلط ولا مخالفا للثقات ولا كثير الأوهام ولا مغفلا.)

هذان السطران من الممكن أن نقضي فيهما حلقة اليوم. لكن أنا أعرف ضيق الوقت والكلام الباقي كثير؛ فنشير مجرد إشارة سريعة؛ لأن هذه أصول للتعامل مع الرواة الموجودين في الكتب.

الراوي لكي يُقبل حديثه لا بد أن يكون عدلا ضابطا. ما هي العدالة؟

العدالة: هي ملكة تعين صاحبها على فعل المأمورات واجتناب المنهيَّات واجتناب خوارم المروءة. لكي يكون الراوي عدلا لا بد أن يكون فاعلا للمأمورات مجتنبا للمنهيات سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

تقول لي: أتريد راويا معصوما من الخطإ؟!

أقول: لا، ولكنَّ الميزانَ عند أهلِ العلمِ من غلبت حسناته على سيئاته ولا يكون مُصِرًّا على ذنب. فمن غلبت حسناته على سيئاته؛ فهو المقبول فالراوي يُشْتَرَطُ فيه أن يكون عدلا عدلا؛ أي مسلما. بالغا في الأداء وليس في التَحَمُّلِ؛ لأنه يجوز تحمل الصغير كما قلت قبل ذلك إن ابن داسة سمع سنن أبي داود وعنده خمس سنوات، والسيوطي أبوه أحضره مجلس الحافظ ابن حجر وله ثلاث سنوات، والراجح في قول أهل العلم أنه يصح تحمل الصغير؛ ابن خمس سنوات يتحمل.

واستدلوا على ذلك بحديث محمود بن الربيع؛ قال: "عقلت من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مَجَّةً مَجَّها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو". فيشترط في الراوي الإسلامُ والبلوغُ. والبلوغ للأداء؛ أي لا يؤدي إلا إذا بلغ. أما التحمل؛ فيجوز إذا تحمل الصغير مسلما بالغا عاقلا وهذا أساسٌ لضبط المرويات. سالما من أسباب الفسق وخورام المروءة.

أسباب الفسق كثيرة لا تنحصر، كُلُّ ما يفسق وتُطرح به شهادة المرء؛ فهذا من باب أولى أن لا تقبل روايته. تنخرم العدالة بعدة أشياء يعني الأسباب التي بسببها لا يكون الراوي عدلا أنه يكذب على النبي -صلى الله عليه وسلم- يكون كذابا، أو يكون متهما بالكذب، قالوا: يكذب في حديث الناس وإن لم يكذب في حديث الرسول -صلى الله عليه وسلم-. يكون كذابا متهما بالكذب.

مبتدعا: على تفصيل بين أهل العلم في حال البدعة هل هي مكفرة أم غير مكفرة؟ وهل هو داعية إلى البدعة أم لا؟

إذن الكذب، والتهمة بالكذب، والبدعة والفسق والجهالة.

الجهالة ما معناها؟

أي أن الراوي لا يروي عنه إلا واحد؛ فهذه جهالة عين، وهذه مسألة سنعرفها الآن.

إذن تنخرم عدالة الراوي بواحد من خمسة أشياء: أن يكون كذابا أو متهما بالكذب أو فاسقا أو مجهولا أو مبتدعا. واضح هذا الكلام؟

إذن عرفنا العدالة؛ تعريفها ومعناها: أن الراوي يكون مسلما بالغا عاقلا سالما من أسباب الفسق، وخوارم المروءة.
وقلنا: تطرح عدالة الراوي بارتكاب واحد من خمسة أشياء مع تفاوت في هذه الخوارم = خوارم العدالة؛ لأن مثلاً من كان مجهولا ليس كمن يكذب، ومن كان مثلاً مبتدعا في بدعة هو غير داعية لها ليس كمن يُتَّهم بالكذب في حديث النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أو ثبت كذبه في كلام الناس هذا فيما يتعلق بالعدالة والكلام في ذلك يطول جدًا.
أما الضبط؛ فيكون الراوي –كما قال هنا- غير سيئِ الحفظ ولا فاحش الغلط ولا مخالفًا للثقات ولا كثير الأوهام ولا مغفلا.
فباختصار نكتب بيانا:
هذا الضبط وهم يقولون: الضبط ضبطان: ضبط صدر، وضبط كتاب.
صدر: أي يحفظ بحيث إذا طُلب منه الأداء؛ يكون حاضرا. هذا ضبط الصدر.
ضبط الكتاب: أن يكون معتمدا على كتابه في الرواية فيصون كتابه من أن يدخل فيه ما ليس منه. ويستحضر كتابه ويفتحه وكان مالك -رحمه الله تعالى- لا يروي إلا من الكتاب، وكان الطلبة يقرؤون عليه ويعرضون عليه الموطأ . هذا فيما يتعلق بالضبط.
الراوي إذا كان تامَّ الضبط؛ فهذا حديثه حديثٌ صحيح. وإذا كان الراوي خفيف الضبط؛ أي وسطا في ضبطه، خفيف الضبط؛ فهذا حديثه حديث حسن، ويعبر عنه بالحديث الحسن.
ما هي أسباب انعدام الضبط؟
ما الذي يجعل الراوي غيرَ ضابطٍ؟
هي خمسة أسباب:
١- فحش الغلط؛ أي كثير الغلط.
٢- سوء الحفظ.
٣- الوهم.
٤- الغفلة.
٥- المخالفة للثقات.
نأتي على المخالفة للثقات ينشأ عنها من أسباب الضعف خمسة أشياء؛ أي ما الذي يجعل الراوي يُحكم عليه بأنه مخالف للثقات؟
١- إما التصحيف والتحريف.
٢- المزيد في متصل الأسانيد.
٣- المدرج.
٤- المضطرب.
٥- المقلوب.
يعني ينشأ من كون الراوي مخالفا للثقات خمسة أنواع من أنواع الأحاديث الضعيفة، وهي الأحاديث المصحفة والمحرفة وفيها كتب مصنفة أحسنها كتاب أبي أحمد العسكري، والمزيد في متصل الأسانيد، وللخطيب البغدادي فيها كتاب والمدرج وله فيها أيضا كتاب في مجلدين اسمه "الفصل للوصل المدرج في النقل" للخطيب البغدادي، والمضطرب وله أيضا فيه كتاب للحافظ ابن حجر. والمقلوب هذه أنواع الأحاديث الضعيفة التي تنشأ من مخالفة الراوي للثقات.
فأنا يُشترط عندي في الراوي أن يكون فيه وصفان أساسيان لقبول روايته: أن يكون عدلا، وأن يكون ضابطا.
عدل؛ أي مسلم بالغ عاقل سالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة.
والضبط؛ أي أن لا يكون فاحش الغلط أو سيء الحفظ، وأن لا يكون عنده وهم أو غفلة، وأن لا يكون مخالفا للثقات.
هذه إشارة سريعة وإن كان الكلام في ذلك مما يطول جدًا. لكن مجرد تصوير عام للمسألة.
(بم تثبت العدالة؟
تثبت العدالة بأحد أمرين:
الأول: إما بتنصيص مُعَدِّلَيْن عليها..)؛ أي الأئمة الذين يعدلون اسم فاعل.
(أي أن ينص علماءُ الجرحِ والتعديلِ أو أحدهم عليها في كتب الجرح والتعديل.
ثانيا: أو بالاستفاضة والشهرة؛ أي باستفاضة عدالة الرواة واشتهارهم بالصدق واستقامة الأمر، ونباهة الذكر؛ مثل: مالك بن أنس، والسُّفْيَانَيْن، والأوزاعي، والليث بن سعد.. وغيرهم. فهؤلاء وأمثالهم لا يُحتاج تعديلُهم إلى سؤال أئمة الجرح والتعديل عنهم.)

إذن عندنا الراوي لكي يكون عدلا كيف نثبت عدالته؟
قالوا: تثبت عدالة الراوي بأن يَنُصَّ اثنان من أهل هذا الشأن من أئمة الجرح والتعديل على أن هذا الراوي عدل، أو أن يكون للراوي من الشهرة والاستفاضة بين أهل العلم، والثقل ما يُغني عن السؤال عنه. لَمَّا يُسأل الإمام أحمد عن يحيى بن سعيد القطان، أو يُسأل يحيى القطان عن الإمام أحمد باعتبار أن يحيى شيخ والإمام أحمد من تلامذته أو من تلاميذ تلاميذه. فإذا سئل مثلاً عن أحمد؛ يقول: أحمد يسأل عنه؟! أبو عبيدة يسأل عنه؟! مالك يسأل عنه؟!
هؤلاء يُسألون عن الناس فيكون عند الراوي من الشهرة والاستفاضة ما يُغني عن السؤال عنهم.
إذن تثبت العدالة بتنصيص اثنيْن من أئمة الجرح والتعديل على أن هذا الراوي عدلٌ أو باستفاضة الراوي وشهرته بحيث لا يحتاج إلى السؤال عنه.
(مذهب ابن عبد البر في ثبوت العدالة:
رأيُ ابنِ عبد البر حافظِ المغرب أن كلَّ حاملِ علمٍ معروف العناية به محمول أمره على العدالة حتى يتبين جرحه، ولا نحتاج إلى أن نسأل عن عدالته، واحتج بحديث: (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله؛ ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين)، وقوله هذا غير مَرْضيٍّ عند العلماء؛ لأن الحديث لم يصحَّ، وعلى فرض صحته فيكون معناه ليحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، بدليل أنه يوجد من يحمل هذا العلم وهو غير عدل لا سيما في هذه الأزمان.)
يقول: هذا مذهب تفرد به الإمام الحافظ أبو عمر ابن عبد البر -رحمه الله تعالى- أن كل واحد حامل علم معروف العناية به؛ فهو عدل والعلماء، والعلماء لم يرتضوا هذا منه.
قال العراقي -رحمه الله تعالى- في الألفية: "
ولابن عبد البر كل من عنى بحمله العلم ولم يوهن
فإنه عدل بقول المصطفى يحمل هذا العلم لكن خولف"
يعني كل واحد منسوب للعلم حامل له معروف العناية به؛ فهو عدل بدليل هذا الحديث، لكن الحديث ضعيف وجماهير أهل العلم على خلاف هذا القول.
إذن استقر عندنا أنه تثبت عدالة الراوي بواحد من أمرين:
أنه ينص اثنان من أئمة الجرح والتعديل على عدالته. أو يكون لديه من رصيد الثقة عند طلبة العلم ما يُغني عن السؤال عنه.
(كيف يُعرف ضبط الراوي؟
يعرف ضبط الراوي بموافقة الثقات المتقنين في الرواية. فإن وافقهم في روايته؛ فهو ضابط، ولا تضر مخالفته النادرة لهم. فإذا كثرت مخالفته لهم؛ اختل ضبطه، ولم يُحتجَّ به.)
كيف أعرف ضبط الراوي؟
ما هو الطريق المميز لأقول هذا ضابط وهذا غير ضابط هذا يخطئ كثيرًا وهذا يخطئ قليلا أو هذا لا يخطئ أو هذا فاحش الغلط أو واهم أو غير ذلك من أسباب انعدام الضبط؟
يؤتى على هذا الراوي، وننظر في مروياته له كم رواية؟ سبعمائة رواية، خمسمائة رواية، مائة رواية، يؤخذ عيناتٌ من مرويات هذا الراوي وتعرض على مرويات الثقات؛ لأن هذا الذي رواه غيره من الثقات رواه، فنأتي على مرويات هذا الراوي وتعرض على مرويات غيره من الكبار، فإن وافق الكبار في روايتهم؛ فهو حافظ، وإن خالفهم؛ يُنظر في مقدار المخالفة؛ هل هذه المخالفة مما يُتغاضى عنه؟ لأن الثقات مراتب. الطالب قد يأتي مثلاً في الامتحان في آخر العام بمائة درجة من مائة؛ فهذا في الدرجة العليا من الضبط والإتقان. ماذا لو أتى بتسعين في المائة؟ هذا تقديره امتياز أيضا. الذي تقديره مائة من مائة امتياز والذي تقديره تسعين من مائة امتياز.
لكن هل بينهما قدر من التفاوت أم ليس بينهما قدر من التفاوت والذي حصل على تسعين من مائة مقبول أم غير مقبول؟
هذا مقبول.
فالثقات يتفاوتون، فتعرض مرويات الراوي على مرويات الثقات، فإن وافقتها؛ فهو حافظ، وإن لم توافقها؛ يُنظر في مقدار الموافقة والمخالفة: إن كثرت المخالفة؛ فإذن هذا غير ضابط.
والمخالفة القليلة مما يُحتمل للراوي. وعندنا إلى النصف يعني إذا كان الراوي يحفظ إلى خمسين في المائة إلى أقل من خمسين بقليل ينجح بدرجات الرأفة. فهذا مما يقبل من الراوي مع تفاوت أيضا في درجات القبول: قد يكون مقبول الرواية، وقد يكون صدوقا؛ أي وسطا، وقد يكون ثقة، وقد يكون ثقة ثَبْتًا كما سنعرف من المراتب الجرح والتعديل.
(هل يقبل الجرح والتعديل من غير بيان الأسباب؟

أما التعديل؛ فيقبلِ من غير بيان سببه على المذهب الصحيح المشهور؛ لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها؛ إذ يحتاج المعدل أن يقول مثلاً: لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، أو يقول: هو يفعل كذا ويفعل كذا، فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه، وذلك شاق جدًا.

وأما الجرح؛ فلا يُقبل إلا مفسرا مُبَيَّنَ السببِ؛ لأنه لا يصعب ذكر سببه، ولأن الناس يختلفون في أسباب الجرح. فقد يُجرِح أحدُهم بما ليس بجارح.)

قيل لشعبة: لم تركت حديث فلان؟

قال: رأيته يركض على برذون.

البرذون هو جيد الخيل. فالبرذون يعتبر من أرقاها وأقواها، فيركض الفرس إذا مشى؛ رقص به. فهل ركوب البرذون الذي يركض أو الذي يرقص وهو يمشي أو يتبختر في مشيته سبب من أسباب جرح الراوي؟!

هذا ليس بسبب من أسباب جرح الراوي.

أو يقال مثلاً لناقض: لم تركت حديث فلان؟!

قال: مررت ببيته فسمعت صوت طنبور؛ أي أحد آلات الموسيقى.

قد يكون من بيت الجيران، قد يكون الفاعل له مثلاً ليس في بيته.

فلا بد أن لا يقبل جرح الجارح في الراوي إلا مُفَسَّرًا. وأما التعديل؛ فيقبل التعديل مجملا؛ لأنه محتاج إلى أن يقول: هو يصلي الصلوات الخمس في جماعة، وهو يزكي ماله، وهو يحج عند القدرة، وهو حافظ للسانه، محافظ على عورات جيرانه ونحو ذلك. فيظل يذكر أسباب العدالة ويقول هو ليس بكاذب، ليس بغشاش فيذكر أسباب نفي العدالة، وهذا مما يطول فقالوا: يُكتفى في ذكر العدالة على وجه الإجمال لكن لا يُقبل الجرحُ إلا مفسرا.

لماذا؟

لأن الناس يختلفون في أسباب الجرح؛ فما تراه أنت جارحا هو ليس بجارح عندي. فالناس يختلفون في هذا، ولكن عندهم ضوابط عامة. هناك أسباب عامة للجرح متفق عليها بين أهل العلم؛ فلذلك قالوا: يقبل التعديل بدون ذكر أسبابه، وأما الجرح؛ فلا بد من بيان ذكر السبب.

(قال ابن الصلاح: وهذا ظاهر مُقَرَّرٌ في الفقه وأصوله، وذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده؛ مثل: البخاري ومسلم وغيرهما، ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم؛ كعكرمة مولى ابن عباس -رضي الله عنهما-، وكإسماعيل بن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق وغيرهم، واحتجَّ مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود السجستاني وذلك دالٌّ على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه.)

هذا الكلام كلام عام مجمل، ووضع طريقة البخاري في انتقاء بجوار طريقة مسلم بينهما بون شاسع فالبخاري -رحمه الله تعالى- وإن خَرَّج لعكرمة مولى ابن عباس ولإسماعيل بن أبي أويس وعاصم وعمرو بن مرزوق وغيرهم ممن ثبت الجرح فيهم؛ فالبخاري -رحمه الله تعالى- ينتقي من صحيح مروياتهم كما بينا قبل ذلك، وأما سويد؛ فسويد لا يُنتقى من مروياته؛ لأن سويدا ضعيف عند الجمهور، وابن معين شديد الرأي فيه؛ قال: كذاب، لو كان لي فرس ورمح؛ لغزوته.

ولكن لما عاب أبو حاتم الرازي على مسلم إخراجَ حديثِ سويد بن سعيد وجماعة في مثل درجته؛ احتج مسلم بشيء مقبول، وهو أن هذه الأحاديث التي رواها عن سويد بن سعيد وغيره هي عنده لكن بنزول؛ أي هي ثبتت صحتها من طريق إثبات الثقات عند مسلم، وإنما خرجها من حديث سويد؛ لأن الإسناد = إسناد سويد عالٍ. فالحديث ثابت عنده من طريق رواة آخرين نازلين؛ أي عدد رواة الإسناد للنبي -صلى الله عليه وسلم- أكثر؛ فاحتُمِلَ لمسلم هذا الكلامُ. أما البخاري -رحمه الله-؛ فمن خرج لهم وإن كان فيهم كلام لبعض أهل العلم لكن البخاري -رحمه الله تعالى- ينتقي من صحيح مروياتهم ولا يخرج لهم في الأحكام؛ كفليح بن سليمان وغيره من الرواة. فهذا الكلام وإن كان فيه بعض الإجمال الذي يحتاج إلى تفصيل.

(هل يثبت الجرح والتعديل بقولِ واحدٍ؟)

أي لا يوجد في الراوي إلا كلام واحد فقط من أهل العلم؛ فهل نثبت جرحه أو تعديله بكلام هذا الواحد أم لا بد من اشتراط جماعة؟!

(الصحيح أنه يثبت الجرح بقول واحد من أهل الجرح والتعديل ولو كان عبدا أو امرأة، وقيل: لا بد من اثنين؛ كالشهادة، وهذا القول ضعيف غير معتمد.)

قال العراقي:

"وصحح اكتفاءهم بالواحد جرحا وتعديلا خلاف الشهيد"

أي صحح اعتماد أهل العلم قبولَ الواحد في الجر والتعديل خلافا للقول في الشهادة؛ لأن الشهادة تختلف عن الرواية من أوجه كثيرة جدًا ولا يتسع الوقت لذكر بعضها. لكن أهل العلم متفقون على أنه يقبل قول الواحد في جرح الراوي أو في تعديله إذا كان من المعتمدين في هذا الشأن.

(اجتماع الجرح والتعديل في راوٍ واحد:

إذا اجتمع في راو واحد الجرح والتعديل؛ فالمعتمد أنه يُقدَّم الجرحُ على التعديل إذا كان الجرح مفسرا، وإن كان الجرح مبهما غير مفسر؛ قُدِّمَ التعديلُ.)

معنى هذا الكلام أني تعارض عندي في راوٍ الجرح والتعديل، واحد يُعدل والآخر يُجرح، وهذا ستراه خاصة في الرواة المختلف فيهم ستجد هذا المعنى كثيرًا جدًا. فمثلا قال فلان: قال: فلانٌ عدل ثقة، وجاء ابن معين فقال: كذاب. نقول إذا كان الجرح مفسر فنقبل كلام الجارح. لماذا؟

لأنه اطلع على ما عند المعدل وعنده زيادة علم، يقول: نعم أنا أعرف أنك تُعدله من أجل كذا وكذا لكني اطلعت على ما لم تطلع أنت عليه من أسباب الجرح وهي كذا وكذا.

فمن أجل ذلك يقدمون الجرح المفسر على التعديل. أما إذا كان الجرح مبهما؛ فنقول: هذه أعراض، وأعراض المسلمين حفرة من نار وقف على شفيرها الحكامُ والمحدثون. هذه أعراض؛ فلا ينبغي أن يقال في راوٍ: إنه غير مقبول إلا ببينة واضحة حتى إذا ما لقي الله يوم الدين؛ يقول: نعم، إنه مجروح بسبب كذا وكذا.

(وقيل: إن زاد عدد المعدلين على الجارحين؛ قدم التعديل لكن هذا القول غير معتمد)

يعني ليست كفة ميزان بمعنى إذا كان المعدلون عشرة والمجرحون اثنين؛ فنقبل كلام العشرة على الاثنين. لا، هذا العلم لا يمشي بهذا الشكل بل قد ينفرد الإمام الواحد بجرح راوٍ، وعند التحقيق يكون كلامه هو المقدَّم.

لماذا؟

لأنه يعرف، والأئمة هم المعول عليهم في الجرح والتعديل. فليس كل من تكلم -كما سنعرف بعد ذلك عند ذكر الكتب المعتمد عليها في هذا الباب- ليس من كل من تكلم في الرواة كلامه مقبول، ولكن هناك عماليق وهناك أئمة إليهم المرجعُ في الكلام على الرواة؛ كشعبة ويحيى القطان وابن مهدي والنسائي وأبي حاتم وأبي زرعة والبخاري ومسلم والإمام أحمد وابن معين. هؤلاء هم كبار هذا الشأن الذين إليهم المرجع في تحقيق القول في الرواة.

(ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبهما:

لقد قسم أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في مقدمة كتابه "الجرح والتعديل" كلا من ألفاظ الجرح والتعديل إلى أربع مراتب، وبين حكم كل مرتبة منها، ثم زاد الذهبي وبعده العراقي مرتبة على مراتب التعديل هي أعلى من المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم، وهي ما كرر فيه لفظ التوفيق؛ مثل: ثِقَةٌ ثِقَةٌ، أو: ثقة حجة، ثم زاد الحافظ ابن حجر العسقلاني مرتبة أعلى من المرتبة التي زادها الحافظان الذهبي والعراقي وهي صيغة التفضيل؛ مثل: أوثق الناس، أو: أثبت الناس. فصارت مراتب التعديل ستًا. وكذلك زاد العلماء على ابن أبي حاتم في مراتب الجرح مرتبتين أخريين فصارت مراتب الجرح ستا أيضا، وإليك ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبهما وحكمهما فيما يلي: ..)

طيب أنا أستأذن تملي أكتب وأنت تقرأ لنختصر الوقت.

(مراتب ألفاظ التعديل:

أولا: ما دَلَّ على المبالغة في التوثيق، أو كان على وزن "أفعل"، وهي أرفع المراتب؛ مثل: فلان إليه المنتهى في التَثَبُّتِ، أو: لا أعرف له نظيرا في الدنيا.)

طبعا هذه ألفاظ إنما تقال في حق نفر قليل جدًا من أهل العلم الكبار؛ أمثال: الإمام أحمد ومالك وسفيان بن عيينة وسفيان الثوري والزهري وغيرهم من هؤلاء الأعلام الكبار يقال: المنتهى في التثبت، لا أعرف له في الدنيا نظير أو نحو ذلك.

(أو: فلان أثبت الناس، أو: أوثق الخلق ونحو ذلك)

نأخذ المرتبة الثانية:

(ثم ما تأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق؛ مثل: مادة ثقة بصفة أو صفتين من صفات التوثيق)

هذه زادها العراقي والحافظ الزهبي، فابن أبي حاتم كان أتى بمراتب أربع وهي: الثقة والصدوق ونحو ذلك كما سنرى الآن. العراقي زاد ما تأكد بصفة أو صفتين والحافظ ابن حجر زاد الصفة التي تدل المبالغة في التفضيل. إذن تأكدنا بصفة أو صفتين؛ كـ: ثقة، أو: ثقة ثقة.

(أو: ثقة ثبت)

(أو: ثبت حجة، أو: ثقة مأمون)

(ثالثا: ما دل على التوثيق من غير تأكيد؛ كقولهم: ثقة أو حجة أو ثبت أو كأنه مصحف أو عدل ضابط.

رابعا: ثم ما دل على التعديل من دون إشعار بالضبط؛ مثل: صدوق)

دون إشعار بالضبط؛ أي الضبط الكامل. نحن قلنا قبل ذلك: إن الراوي إذا خف ضبطه؛ صار وسطا أي صدوقا أي يكون حديثه حسنا. فيقال: إذا كان ما دل على التوثيق من غير تأكيد يقال فيه ثقة؛ فهذا يقال فيه: إنه صدوق. صدوق أقل.

(أو محله الصدق، أو لا بأس به عند غير ابن معين.)

على أساس أن "لا بأس به" عند ابن معين تساوي الثقة عند غيرهم.

(ثم ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح؛ مثل: فلان شيخ، أو روى عنه الناس أو وسط أو شيخ وسط)

أخونا الشيخ مصطفى إسماعيل له كتاب اسمه "شفاء العليل في ألفاظ الجرح والتعديل" من أجمع وأقوى الكتب التي تكلمت على ألفاظ الجرح والتعديل؛ الألفاظ المشهورة أو الألفاظ المهملة عند أهل العلم أو النادرة في استخداماتها.

(ما أشعر بالقرب من التجريح؛ مثل: فلان صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو يعتبر به، أو يقارب الحديث، أو صالح)

فصار عندنا في مراتب التعديل كم مرتبة؟

ست مراتب:

١- ما دل على المبالغة في التوثيق: التي يكون فيها صيغة أفعل.

٢- تكرار لفظ التوثيق.

٣- ثقة.

٤- الصدوق.

٥- ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح؛ مثل: شيخ وروى عنه الناس.

٦- ما أشعر بالقرب من التجريح.

هذه مراتب التعديل، والمرتبة الأولى والثانية لا كلام في قبول مروياتهم، وكذلك الثالثة التي هي: دل على التوثيق من غير تأكيد فهؤلاء أحاديثهم مقبولة باستمرار مع النظر في بعض المواقف؛ لأن الثقة قد يخطئ، والكاذب قد يصدق أحيانا. فهذه مسألة لها كلام كثير ذكره ابن رجب -رحمه الله تعالى- في "شرح العلل".

أما هنا من أول هنا تبدأ تحذر وتعيد النظر، وتنظر في القرائن، وتجمع كلام أهل العلم؛ لأن من المرتبة الرابعة وأنت نازل هذا محل اجتهادات أهل العلم، ومحل نظر عند أهل العلم في الكلام على الرواة.

بعد ذلك تأتي مراتب الجرح مراتب التجريح هذا التعديل وهذا التجريح، هم بدؤوا من أعلى إلى أنزل؛ أي كلما نزلت كلما نزلت معك درجة الراوي في التوثيق. أليس كذلك؟!

سنكمل في الجرح يعني لن نأتي في الجرح من أعلى إلى أنزل مثل التعديل، ولكن نأخذ من أقرب درجة إلى أقل درجات التعديل أقل درجات التعديل نبدأ في أقل درجات الضعف، فنقول مثلاً: أقل درجة بعد هذه ..

(ما دل على التليين)

مثل؟

(فلان لين الحديث، أو فيه مقال، أو في حديثه ضعف أو ليس..)

لين الحديث، فيه مقال.. نعم،

(أو في حديثه ضعف)

في حديثه ضعف؛ أي ليس كل حديثه ضعيفا. لكن في حديثه ضعف بينهما فرق في حديثه ضعف. فصار عندنا الكلام هنا: لين الحديث، وفيه مقال، وفي حديثه ضعف قريب من هذا الكلام: يعتبر به، صالح، يكتب حديثه، يلي ذلك من المراتب بعد التليين وسنعتبر هذه أول مرتبة من مراتب الجرح الثانية.

(ثانيا: ما صُرح بعدم الاحتجاج به مثل: فلان لا يحتج به، أو ضعيف، أو له مناكير، أو واهن، أو ضعفه)

هذه المرتبة الأولى والثانية من مراتب الجرح التي تعتبر من مراتب الجرح التي تعتبر أقرب شيء من أقل مراتب التعديل هي التي ينظر فيها أهل العلم للاعتبار، وما وراء ذلك من المراتب التي هي ثلاثة وأربعة وخمسة وستة هذه لا ينظر فيها ولا تراعى؛ مثل: الثالث؟

(الثالث: ما صرح بعدم كتابة حديثه؛ مثل: فلان لا يكتب حديثه، أو لا تحل الرواية عنه)

طيب إذا كان الراوي لا يكتب حديثه، ولا تحل الرواية عنه؛ فماذا نفعل به؟!

(أو ضعيف جدًا)

الرابع؟

(الرابع: ما دل على اتهامه بالكذب أو نحوه)

دخلنا في دائرة المحظور الشديد. ما دل على اتهامه..

(بالكذب أو نحوه؛ مثل: فلان متهم بالكذب)
لا يُنظر في حديث من كان بهذه الدرجة ولا التي قبلها لا تحل الرواية عنه، ولا يكتب حديثه هذا مطروح والمتهم بالكذب أشد طرحا، وبعد هذا الكذاب، وبعد هذا أكذب الناس.
هناك صيغة التفضيل "أفعل" هنا في الجرح في أشد مراتب الجرح "أفعل" تفضيل، هنا ثقة إذن هنا كذاب، وهكذا.
إذن عندنا ثلاث مراتب لا كلام في قبولها بالنسبة للتعديل، هذا كله مقبول لكن مع نظر أي لا بد من اعتبار القرائن، وجمع كلام أهل العلم؛ لأن ليس كل من قيل فيه صدوق سيقبل حديثه باطراد، ولكن هذا كلام مما يُتراجع وينظر فيه أهل العلم.
هذا وهذا في الاعتبار ينظر في حديثهم وكذلك هذا الأول والثاني من مراتب الجرح وهذه الأربعة لا تقبل بمرة.
إذن عندنا مراتب التعديل ست، ومراتب الجرح ست. بدأنا من أعلى إلى أنزل، وبدأنا في الجرح من أنزل إلى أعلى، يعني هي مثل الخط البياني من أعلى إلى أنزل ثم صعدت مرة أخرى من أنزل إلى أعلى في بيان جرح الرواة.
(أما المراتب الثلاث الأولى؛ فيحتج بأهلها وإن كان بعضهم أقوى من بعض، وأما المرتبتان والرابعة والخامسة؛ فلا يحتج بأهلهما ولكن)
هذا في التعديل؟
نعم هذا في التعديل
(ولكن يكتب حديثهم)
مرة أخرى.
(أما المراتب الثلاث الأولى فيحتج بأهلها وإن كان بعضهم أقوى من بعض)
كما قلت إن الطالب حاصل على امتياز في المادة أو في التقدير العام وآخر حصل على جيد جدًا وثالث حصل على جيد كل هذا مقبول أم غير مقبول؟ هذا كله مقبول ولكن مع تفاوت، الكل ناجح لكن هناك تفاوت في درجات النجاح.
(وأما المرتبتان الرابعة والخامسة؛ فلا يحتج بأهلهما ولكن يكتب حديثهما ويختبر وإن كان أهل المرتبة الخامسة دون أهل المرتبة الرابعة)
اقرأ الهامش -الله يحفظك!-.
حاضر
(أي: يختبر ضبطهم بعرض حديثهم على أحاديث الثقات المتقنين، فإن وافقهم؛ احتج بحديثهم، وإلا؛ فلا. وبناءً على هذا؛ فإن من قيل فيه صدوق؛ فإنه لا يحتج بحديثه قبل الاختبار، وقد وهم من قال: إن من قيل فيه صدوق؛ فحديثه حسن؛ لأن الحديث الحسن من نوع المحتج به وعلى ذلك أئمة الجرح والتعديل وحفاظ الحديث انظر في هذا "تقدمة الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم.)
على أية حال؛ علم الرواية ليس هو كالقواعد الرياضية بمعنى القاعدة الرياضية إذا كان كذا يساوي كذا، هذا ليس عندنا، وإنما حتى أحاديث الثقات قد يكون الراوي ثقة وحديثه في هذه الجزئية بالذات غير مقبول؛ ما الذي جعله غير مقبول؟!
القرائن، كلام أهل العلم، يعنيٍ أهل العلم لهم نظر، الإمام أحمد حين يتكلم مثلاً على حديث من الأحاديث يقول: لا يجيء حديث فلان عن فلان مثلاً: ابن أبي الموالي عن ابن المنكدر في حديث الاستخارة لا يجيء هذه كلمة فاصلة من إمام يعرف ما يخرج من رأسه لا يتكلم بها.
فعلم الحديث ليس قواعد رياضية بمعنى إن الثقة حديثه صحيح، والصدوق حديثه حسن وهذا للأسف الشديد الحاصل في الدراسات الأكاديمية؛ أن الطالب يقول: أليس كل رواة الإسناد ثقات؟! إذن الإسناد صحيح.
أليسوا كلهم مثلاً صدوقين؟!
إذن الإسناد حسن، أو فيه راوٍ صدوق؛ إذن الإسناد حسن. ليس كذلك.
قد يكون الراوي صدوقا والحديث مطروح، وقد يكون ثقة وأيضا فيه كلام؛ لكون الراوي ثقة تَحَمَّل عن شيخه الثقة بعد الاختلاط أو لم يلقَ؛ أي فيه انقطاع وغير ذلك فأقصد في هذا التنبيه أن علم الحديث ليس قواعد رياضية وإنما كل حديث يحكم فيه بالقرائن.
(وأما أهل المرتبة السادسة؛ فلا يحتج بأهلها ولكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط دون الاختبار، وذلك؛ لظهور أمرهم في عدم الضبط)
(أما بالنسبة لمراتب ألفاظ الجرح؛ فحكم هذه المراتب. أما أهل المرتبتين الأولى والثانية؛ فإنه لا يحتج بحدثهم طبعا لكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط، وإن كان أهل المرتبة الثانية دون أهل المرتبة الأولى، وأما أهل المراتب الأربع الأخيرة؛ أي الثالث والرابعة والخامسة والسادسة؛ فلا يحتج بحديثهم ولا يكتب ولا يعتبر به؛ لأنه لا يصلح أن يتقوى أو يقوي غيره)

فهذا فيما يتعلق بمسألة المراتب والكلام عليها.
نرى الإجابات.
في الحلقة الماضية كان السؤال الأول: اشرح التخريج عن طريق النظر في متن الحديث؟
وكانت الإجابة:
النظر في حال المتن ويشمل:
أ- إذا ظهر على متن الحديث أمارات الوضع؛ فيرجع إلى الكتب المؤلفة في ذلك مع دراسة كل واحد منها بالتفصيل:
أولا: "الأباطيل والمناكير" للحافظ أبي عبد الله الحسين الجوزجاني.
ثانيا: كتاب "معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة" لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بالقيصراني.
ثالثا: "الموضوعات" لابن الجوزي.
رابعا: "الموضوعات" لأبي الفضائل الحسن بن محمد الصاغاني.
خامسا: "المنار المنيف في الصحيح والضعيف" لابن القيم.
سادسا: "اللالئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" للسيوطي.
سابعا: "تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة" لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني.
ثامنا: "الموضوعات الصغرى" لعلي القارئ الهروي.
ثانيا: أن يشتهر الحديث على الألسن؛ فيرجع لكتاب "المقاصد الحسنة" للسخاوي و"كشف الخفاء للعجلوني".
ثالثا: أن يكون للحديث سبب فيرجع إلى كتاب "اللمع في أسباب ورود الحديث" للسيوطي، "البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف" لإبراهيم بن محمد الشهير بابن حمزة الحسيني الحنفي.
انتهت إجابة السؤال الأول
السؤال الثاني: اشرح التخريج عن طريق النظر في الإسناد.
النظر في حالة السند ويشتمل على:
أ- أن يكون في السند لطيفة من لطائف الإسناد مثل:
أولا: كتاب "من روى عن أبيه عن جده".
ثانيا: أن يكون السند مسلسلا فيرجع لكتاب "المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة" لمحمد بن عبد الباقي الأيوبي.
ثانيا أن يكون الإسناد فيه إرسال فيرجع إلى كتب المراسيل: "المراسيل" لأبي داود، "المراسيل" لابن أبي حاتم، "جامع التحصيل".
هذه إجابة السؤال الثاني.
السؤال الثالث: اشرح التخريج عن طريق النظر في الاثنين معا.
وكانت الإجابة: النظر في حال المتن والسند معا:
أ- أن يكون الحديث فيه علة فيرجع إلى كتاب "علل الحديث" لابن أبي حاتم "علل الحديث" للإمام الدارقطني، "العلل المتناهية" لابن الجوزي.
ب- أن يكون فيه إبهام فيرجع لكتاب "الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة" للخطيب البغدادي، "المستفاد من مبهمات المتن والإسناد" للعراقي، "الإشارات إلى بيان أسماء المبهمات" للنووي.
ج- أن يكون الحديث متواترا فيرجع إلى كتاب "قطف الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة" للسيوطي، "نظم المتناثر من الحديث المتواتر" لأبي الفيض محمد بن أبي جعفر الكتاني. انتهت إجابة السؤال الثالث
يقول: ذكرتم يا شيخنا أن العدالة تثبت بأمرين: بتنصيص
الاستفاضة والشهرة أو التنصيص..
نعم؛ فهل يا شيخ كثرة الملازمة تفيد في تعادل الاستفاضة كثرة الملازمة إنهم ذكروا مثلاً أن شعبة لازم الأعمش عشرين عاما فإن لم يرد الأمر الثاني الاستفاضة وذكروا كثرة الملازمة؟
هي استفاضة أيضا.
تعادل الاستفاضة
الزهري مثلاً لما نظروا في تلامذته قالوا الملازمون سفيان ومالك ويونس وعقيل وخالد الآيلي وغيرهم هؤلاء لازموا الشيخ عشر سنوات في الحضر والسفر فهي تقوم مقام الاستفاضة.
يقول: شيوخ مالك قالوا كلهم ثقات؛ لأن مالكا كان ينتقي؛ فهل هذه أيضا تفيد...؟

لا، ابن أبي المخارق وغيره في رجال مالك فيهم بعض الشيء، والشافعي نفس الكلام.
يقول: التحمل حال الكفر والأداء حال الإسلام أو الإيمان هل يقبل؟
نعم مقبول في البخاري في كتاب بدء الوحي قصة هرقل مع أبي سفيان لما نزل تجار بالشام في المدة التي كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فيها مادَّ قريشا وعلم هرقل بوجود تجار من قريش وأراد أن يسأل عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وكان هرقل كان حذاءً ينظر في النجوم وكان عنده علم ورأى أن ملك الختان قد ظهر، فأتى بالشاهد يعني من القصة أتى بجماعة تجار قريش وأوقف أبا سفيان أمامهم وقال للترجمان: إني سائل هذا عن هذا الرجل فإن كذبني؛ فكذبوه وقعد يسأل عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وعن أحواله وهل قال هذا القول قط قبله؟ وهل كان من أبائهم ملك؟ إلى غير ذلك.
هذه القصة برمتها قصة طويلة فيها أكثر من عشرين سؤالا وسفيان يجيب ولم يستطع إدخال كلمة واحدة إلا الحرب بيننا وبينه سجال ينال منا وننال منه يعني لم يدخل إلا هذه الكلمة، وكانت الإجابة بلا أو نعم هل كنت..؟ أبوه كان ملكا؟ لا، وهكذا إلا هذه الكلمة وخرج أبو سفيان وكان هو زعيم قومه في هذه الفترة فترة ما قبل فتح مكة، فلما أسلم أدى هذا الحوار الذي دار بين أبي سفيان وبين هرقل وهو ثالث أو رابع حديث من كتاب بدء الوحي من صحيح البخاري فيجوز للراوي أن يتحمل في حال كفر ويؤدي في حال الإسلام.
تقول: شيخ على مدار الدروس أعطانا تعريفات عن شيوخ كثيرة وأئمة؛ فهل نحن مطالبون أن نحفظ مكان الميلاد وسنة الميلاد والوفاة؟
طبعا علم الحديث هو علم ممارسة يعني هو التخريج خاصة تخريج دراسة الأسانيد علم مكتبات يعني الطالب لا بد أن يمارس وينظر ويفتح الكتاب مرة واثنتين وثلاثا ويخطئ ويصوب. إذا حصل هذا من الطالب؛ فلا يحتاج إلى مذاكرة بمعنى إن على قدر الممارسة والنظر في الكتب هذه المعلومات تلصق في الذهن فلا ينساها سواء أسماء الكتب أو أسماء مؤلفيها أو طريقة المؤلفين في عرض مناهجهم في كتبهم، وأنا كنت نصحت أثناء المحاضرات قلت: إن أي كتاب يقع في أيدي الطالب أول مهمة عند النظر في هذا الكتاب يقرأ المقدمة ويقرأ الفهرس وهذا لا يستغرق في أي كتاب أكثر من نصف ساعة ويدون المعلومات التي ينشرح صدره لها، ويستفيد منها. لسنا مطالبين في الامتحانات بحفظ التواريخ المواليد والوفيات وأسماء الرواة ونحو ذلك. لكن الحد الأدنى الكتب الأصلية التي شرحنا في الاستخراج تكون معلومة للطالب كمعلومات نظرية. أنا أعرف هذا الكم الهائل من الكتب والمناهج والوفيات والمواليد وأسماء الرواة لن يستطيع الطالب في فصل دراسي أن يحصله لكن سددوا وقاربوا، وكما قلت الذي أوصي به كثرة الممارسة لهذا العلم والنظر في الكتب والذي يحصل خيرا بإذن الله.
يقول: قال بالنسبة لشرط العالم الذي يستخرج على حديث من أحاديث شروط الاستخراج على الأحاديث ما فهمت المسألة أنا اطلعت عليها؟
هل تقصد العالم الذي يستخرج على الحديث؟
الذي يستخرج في شرط أن يكون
تقصد يستدرك
لاستخراج سند فقط شروط القبول الاستخراج يعني ما فهمت فصلوها -الله يجازيكم خيرا!-.
على أية حال بإيجاز سريع:
المستخرجات: يعني ما فعله الأئمة؛ كأبي بكر الإسماعيليّ وغيره من أهل العلم أن يستخرج الإسماعيلي على مسلم غير المستدرك، المستدرك أن يأتي الحاكم أتى بأحاديث هي على شرط الشيخين في زعم الحاكم أو شرط أحدهما أحاديث صحيحة ليست فيه.
أما المستخرج يأتي بنفس الأحاديث التي في الكتاب من طريق شيخه هو بإسناد آخر ويتفق مع البخاري مثلاً في شيخ البخاري أو في شيخ شيخ البخاري يعني مثلاً أنا الأخ عبد الرحمن يروي عن الأخ محمد فأنا آتي ومحمد في طبقة الأخ فآتى أنا أروى نفس الحديث الذي رواه عبد الرحمن عن فلان أنا أرويه عن الأخ ونلتقي في شيخ الاثنين ألتقي أنا وعبد الرحمن في شيخ الاثنين فهذا يسمى استخراجا لنفس الحديث المروي في البخاري أو في مسلم هذا باختصار شديد وأحيلك على كتاب الشيخ حمزة بن عبد الله المليباري له بحث في الاستخراج منشور في مجلة كلية الشريعة بالكويت.
هلا تفضلتم بطرح أسئلة هذه المحاضرة:
السؤال الأول:
اذكر شروط قبول الراوي. وبم تثبت عدالة الراوي؟ وبم يثبت ضبطه؟
السؤال الثاني:
اذكر مراتب الجرح والتعديل مُرتبة من أعلى إلى أسفل في التعديل ومن أسفل إلى أعلى في الجرح.

الدرس الثامن عشر
الكتب المصنفة في علم الرجال
أحمد الله تعالى، وأصلي وأسلم على خير خلقه، نبينا محمد وعلى آله وصحبه، الحمد لله في محاضرة الأمس تكلمنا على بداية فرع دراسة الأسانيد؛ فذكرنا جملة من قواعد الجرح والتعديل التي يحتاج إليها الطالب عند النظر في كتب الرجال للتأمل في حكم أهل العلم على هؤلاء الرواة الذين هم في سلسلة الإسناد في حديث النبي -صلى الله عليه وسلم-.
الشيخ ذكر هنا جملة من القواعد فذكر شروط قبول الراوي، وتكلم على -كما ذكرنا بالأمس- بم تثبت العدالة؟، وبم يثبت الضبط؟، وهل يُقبل الجرح والتعديل من غير بيان الأسباب؟، وهل يُكتفى بواحد في قبول الجرح والتعديل؟، وإذا اجتمع جرح وتعديل في رجل واحد، ثم ذكرنا ألفاظ الجرح والتعديل.
أقول: هذه المقدمة لتقع في ثلاث أو في أربع صفحات تعتبر قدراً يسيراً جداً، وأبين هنا في هذه اللحظة مدى الارتباط الوثيق بين فروع علوم الحديث. فعلوم الحديث ليس التخريج في ناحية والأسانيد في ناحية، والقواعد الضابطة للرواية قواعد علوم الحديث قواعد المصطلح التي وضعت على أدق وأسد المناهج في مناهج البحث العلمي عامة، وعلم العلل وكلام النقاد كل هذه مسائل مرتبطة ببعضها غايةَ الارتباط، فالدارس للتخريج ودراسة الأسانيد تعلم كيف يستخرج، ثم نحن نتعلم الآن كيف ندرس حال الراوي من خلال وصف الكتب التي يُعتمد عليها في بيان حال هؤلاء الرواة. طيب إذا كان الراوي عندي كيف وأنا أقرأ كلام أهل العلم، ما هي الضوابط التي تحكم هذا الكلام؟ فلا بد معك وأنت تدرس الأسانيد أن تكون مصطحباً في ذهنك قواعد علوم الحديث، فالذي لم يدرس مسائل المصطلح، وراح وجاء عليها وسمعها وتعلمها وهضمها وعرف يميز بين القواعد التي لها علاقة قوية بالجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف، وبين مسائل الرواية التي هي توصيف للأسانيد مثل الإخوة والأخوات ورواية الواحد عن أبيه عن جده، والمسلسل ونحو ذلك مما يمثل الربع الأخير من كتب المصطلح، تجد الربع الأخير من كتب المصطلح في الغالب هو عبارة عن توصيف للأسانيد، يعني مسائل لا علاقة لها بالجرح والتعديل والتضعيف والتصحيح إلا في النادر مثل باب المتفق والمفترق، والمتشابه والمؤتلف والمختلف، أما هناك جملة من الأبواب تصل إلى ثمانية أو تسعة أو عشرة أو أكثر، والعلماء المتأخرون كالسيوطي زاد أشياء، والحافظ ابن حجر كان وعد بأشياء ولم يوفِّ بها؛ لأنه لم يكمل كتابه الذي هو "النكت على علوم الحديث" لابن الصلاح.
أقول: إن الطالب لا بد أن يكون مُميزاً دارساً فاهماً عارفاً ما له علاقة بالجرح والتعديل وما هو وصف للأسانيد، هذه القواعد التي تمثل علوم الحديث والمصطلح لا بد أن يكون الطالب دارساً لها واعياً فاهماً لقضاياها حتى يستطيع أن يفهم كلام أهل العلم على الرواة، فليس مجرد صفحتين ثلاثة في قضايا الجرح والتعديل هي التي ستمكن الطالب من فهم كلام أهل العلم، لكن هذا باب واسع يحتاج الطالب إلى دراسة القواعد للجرح والتعديل بشكل دقيق مع غيره من مسائل المصطلح؛ مثل: قضايا الاتصال والانقطاع، الإرسال والتدليس، والانقطاع والإعضال، والتعليق، قضايا مثلاً ما يتعلق بالضبط كما ذكرنا بالأمس في مسائل مخالفة الثقات، قضايا متعلقة بالبدعة والجهالة وأحوال الرواة في جانب العدالة، وغير ذلك الشذوذ والعلة، وهذا باب متلاطم الأمواج = الكلام في النكارة والشذوذ والعلة بحر متلاطم الأمواج صعب جداً يعني المسألة تحتاج إلى تقعيد جيد من الطالب قبل الدخول في الممارسة العملية، فنحن من باب التسديد والمقاربة نُعرف من خلال دراستنا التي سنبدأ فيها اليوم -إن شاء الله تعالى- في بيان أنواع الكتب المؤلفة في الرجال ونقسمها إلى أنواع، سنبدأ عادة الحديث الإسناد يبدأ بالمصنف ثم شيخ المصنف إلى أن يصل إلى الصحابي ثم إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، فأول طبقة في الإسناد من أعلى هي طبقة الصحابة، فكلامنا اليوم عن الكتب المصنفة في الصحابة وطريقة سيرها لنتعرف عليها، فنقرأ -إن شاء الله- من صفحة ١٤٨.
قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (وسأذكر أشهر أنواع المصنفات في علم الرجال التي تهمنا في فن التخريج، ثم أذكر من كل نوع أسماء أشهر المصنفات لا سيما المطبوع منها؛ لأنه هو الذي يمكن الاستفادة منه في التخريج بالنسبة لأكثر الباحثين، ثم أعرف بأهم هذه المصنفات وأبين قيمتها ومنهج مؤلفيها فيها بإيجاز إن شاء الله تعالى.
أشهر أنواع المصنفات في الرجال: المصنفات في معرفة الصحابة، المصنفات في الطبقات، المصنفات في رواة الحديث عامة).
(- المصنفات في معرفة الصحابة:
لا شك أن التصنيف في معرفة تراجم الصحابة أمر مهم مفيد من نواح كثيرة، لكنَّ أهمَ هذه الفوائد هو معرفة الحديث المرسل من الحديث الموصول؛ لأن من لا يعرف الشخص الذي يُضيف الكلام إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- في منتهى الإسناد أهو صحابي أم تابعي لا يستطيع معرفة ذلك الحديث أهو موصول أم مرسل).
قد يقول قائل: إذا كنا متفقين على عدالة الصحابة، أن الصحابة لا يسأل عنها، الصحابة معدلون بتعديل الله -عز وجل- لهم، قال الله تعالى: ؟وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللهُ عَنْهُمْ

وَرَضُوا عَنْهُ؟ [التوبة: ١٠٠] فهذه تزكية الله تعالى لأصحاب محمد -صلى الله عليه وآله وسلم- وقال تعالى: ؟مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ...؟ [الفتح: ٢٩] إلى آخر الآية، وغير ذلك من آيات القرآن الكريم التي تُعدل أصحاب محمد -صلى الله عليه وسلم- لا تستثني واحداً منهم، فإذا كنا لا نسأل عن عدالتهم؛ فما الداعي لدراسة أحوالهم؟ أقصد أن يكون شرطاً في الدراسة التعرف على هؤلاء الصحب الكرام -رضي الله عنهم-.

نقول: إن دراسة الصحابة -رضي الله عنهم- لا من أجل كونهم عدولا أو غير عدول ولكن من جهة الاتصال والانقطاع، بمعنى إذا قلنا هذا الحديث رواه التابعيُّ، وليكن كبار التابعين الذين لازموا الصحابة عمراً مديداً؛ أمثال عطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وسعيد بن المسيب مع أبي هريرة، وعروة بن الزبير مع خالته عائشة، كل صحابي كان له تلامذة يحملون لواء مدرسته، عبد الله بن مسعود عنده علقمة، إلى غير ذلك من المدارس العلمية التي كانت متناثرة في أرجاء الأرض بعد الفتح الإسلامي وبعد توسع الفتوح ونزول الصحابة ببلاد الشام ومصر واليمن وغير ذلك من البلدان.

فإذا كان هذه الطبقة الكبار أمثال سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومجاهد بن جبر وعطاء بن أبي رباح وغيرهم هم الذين يروون، ما الذي يضمن لي أن هذا التابعي روى الحديث عن تابعي مثله؟ هذا وارد أم غير وارد؟

وارد أن يروي التابعي عن تابعي مثله، والتابعي الذي روى عنه يكون أيضاً قد روى عن تابعي وحصر الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- أكثر ما يوجد من رواية التابعين بعضهم عن بعض ست أنفس، ست أنفس يروون بعضهم عن بعض في حديث واحد، فلذلك قال العلماء: إن معرفة الصحابي شرط في دراسة الإسناد لماذا؟

لأن قد يكون هذا الراوي الذي هو التابعي الكبير المفترض أن يروي الحديث عن الصحابي لم يروه عن صحابي، وإنما رواه عن تابعي. طيب هذا التابعي الذي روى عنه مجهول غير مذكور عندي في الإسناد، أنا لا أعرف إذا كان عدلا أم غير عدل، يعني إذا مررنا طبقة الصحابة لا نسأل عنهم؛ فمن بعد الصحابة لا بد من السؤال.

حتى ولو كانوا تابعين؟

حتى ولو كانوا تابعين.

طيب، نفترض أن طبقة التابعين الكبار كان الكذب فيهم قليلا، والديانة فيهم عالية؟ نعم كان الكذب فيهم قليلا، والديانة فيهم عالية، إلا أن هذه قواعد لا مجاملة فيها، فلا بد من معرفة عمَّن روى التابعي، فإذا كان روى عن النبي -صلى الله عليه وسلم- مباشرة ولم يذكر الصحابي، هذا يسمى حديثا مرسلا، يعني الحديث منقطع ليس فيه الاتصال، وهذه علة تسقط الحديث وتضعفه؛ فلأجل ذلك اشترط أهل العلم المعرفة بالصحابي، هذا التابعي عمَّن روى من الصحابة، لو أن التابعي أبهم الصحابي.

أبهم يعني ماذا؟

قال سعيد مثلاً عن رجل من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم-، طالما أنه قال هذه الكلمة لا يعنينا من هو الصحابي، طالما أنه عزا الحديث وأسنده إلى رجل من الصحابة مبهم؛ نقول له: لا يعنينا؛ لأن الصحابة كلهم عدول، كان الصحابي أبا ذر أو أبا هريرة أو غيره؛ فهذا لا يعنينا في الكلام.

فلذلك اشترط العلماء دراسة الصحابة ومعرفة أحوالهم وطبقاتهم؛ لأنهم موزعون طبقات؛ فيهم السابقون الأولون ومن جاء بعدهم ومن رأى النبي -صلى الله عليه وسلم- مجرد رؤيا أو جالسه مرة أو ثبت له شرف الصحبة لكن لم يلازمه طويلاً على قول جمهور أهل العلم في اشتراط الصحبة.

(والمصنفات المفردة في تراجم الصحابة كثيرة أشهرها:

الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر الأندلسي: هذا الكتاب من أَجلِّ كتب معرفة الصحابة، ويلاحظ على مؤلفه أنه كدره بإيراده كثيراً مما شجر بين الصحابة، وسماه بـ: "الاستيعاب"؛ لظنه أنه استوعب الأصحاب، مع أنه فاته شيء كثير).

قاعدة أهل السنة في التعامل مع ما جرى بين أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- من خلاف في "الجمل" وفي "صفين": أن هذه أعراض صاننا الله -عز وجل- عنها، ودماء لم نشارك فيها؛ فلا نلغ فيها بألسنتنا، وعقيدة أهل السنة السكوت عما وقع بين الصحابة -رضي الله عنهم- وأن لمصيبهم أجرين، ولمخطئهم أجرا، وكانوا كلهم مجتهدين يبتغون الوصول إلى الحق، فالتعرض لمثل هذا لا يستفيد الطالب منه كثيراً إلا تشويش ذهنه، وتكدر قلبه، وقد سئل ابن المبارك قيل له: معاوية أفضل أم عمر بن عبد العزيز؟ فقال: معاوية أفضل من ألف مثل عمر بن عبد العزيز، صلى معاوية خلف النبي -صلى الله عليه وسلم-، النبي يقول: (سمع الله لمن حمده) ومعاوية يقول: ربنا ولك الحمد.

هذا المحضر وهذا المشهد الذي هو الصلاة خلف رسول الله -صلى الله عليه وسلم- والوجود معه لا يوازيه عمل على وجه الأرض فيمن جاء بعد أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم-، فمما يعيب كتاب الاستيعاب أنه تعرض كثيراً لما وقع بين الصحابة من خلاف.

(وعدد تراجم الصحابة التي أوردها فيه بلغت ثلاثة آلاف وخمسمائة ترجمة، وقد رتب أسماء الصحابة على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من الاسم، لكنه لم يهتم بعد ذلك بباقي الحروف، ثم ذكر بعد الانتهاء من الأسماء من اشتهر بكنيته، ورتب الكنى على الحروف أيضاً، ثم ذكر أسماء الصحابيَّات، ثم من اشتهرت منهن بكنيته).

هذا منهج سائد ومطرد في معظم كتب الرجال، أنهم يرتبون الكتب على حروف ألف باء فيذكر حرف الألف ثم الباء إلى آخر حرف "الياء" ثم يأتي بالكنى، من اشتهر بكنيته كأبي هريرة وغيره وأبي زر، ثم يذكر الألقاب والأنساب، ثم يبدأ بذكر النساء ومن اشتهرت منهن بكنيتها كأم سلمة -رضي الله عنها- وغيرها، ثم يختم الكتاب، فهذا منهج سائد يعني سنصطحبه في جل الكتب التي سنبحث فيها باستثناء كتب الطبقات؛ لأن الطبقات يعني الأزمنة أو التدرج الزماني، فمعظم الكتب غير كتب الطبقات والتاريخ الكبير للبخاري وبعض الكتب لها ترتيب بشكل معين، أما عامة كتب الرجال؛ فالبحث فيها إنما يعتمد على الترتيب الألفبائي فنستصحب هذا الأصل معنا طوال دراسة الأسانيد.

(الكتاب الثاني: "أسد الغابة في معرفة الصحابة") .

يعني هذا من باب المعرفة فقط وعامة اهتمام الباحثين عادة يعني في الرجوع إلى الكتب المستوعبة التي جمعت فأوعت، وأفضلها على وجه الإطلاق هو كتاب الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- كتاب "الإصابة في معرفة الصحابة" الذي سنعرض له الآن، فنقرأ في الإصابة.

(- الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ للهجرة:

هذا الكتاب هو أجمع كتاب في أسماء الصحابة وأشمله، وقد اطلع مؤلفه على كتب من تقدمه في هذا النوع من التصنيف واستفاد منها، فهذبها ورتبها، وتجنب ما فيها من أوهام وزاد عليها زيادات رآها في بعض طرق الحديث أو المصنفات الأخرى، فجاء كتاباً حافلاً نافعاً، وقد رتبه ترتيباً دقيقاً على حروف المعجم كما فعل ابن الأثير، ورتب الأسماء ثم الكنى للرجال، ثم أسماء النساء، ثم كناهن، إلا أنه أتى بتقسيم جديد لكل حرف في الاسم أو الكنية زيادة على الترتيب على حروف المعجم فقسم كل حرف إلى أربعة أقسام وهي:

القسم الأول: فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان.

القسم الثاني: فيمن ذكر في الصحابة من الأطفال الذين ولدوا في عهد النبي -صلى الله عليه وسلم- لبعض الصحابة ممن مات -صلى الله عليه وسلم- وهو في دون سن التمييز.

القسم الثالث: فيمن ذكر في الكتب المتقدمة عن زمن الحافظ ابن حجر من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي -صلى الله عليه وسلم- ولا رأوه، وهؤلاء ليسوا صحابة بالاتفاق، وإنما ذكروا؛ لمقاربتهم لطبقة الصحابة.

القسم الرابع: فيمن ذُكر في الكتب المتقدمة في أسماء الصحابة على سبيل الوهم والغلط، مع بيان ذلك الوهم والغلط).

طبعاً الأئمة -رضي الله عنهم- ذكروا في كتب القواعد في كتب المصطلح الأسس أو الأشياء التي يُعرف بها الصحابي من غيره، وهذا مدون في عامة كتب المصطلح، فلهم في ذلك مذاهب؛ بعضهم يقول: إن من رأى النبي -صلى الله عليه وسلم- رؤية ولو مرة واحدة وهذا قول الجمهور أنه صحابي، من رآه حال كونه مسلماً؛ فقد ثبت له شرف الصحبة، ولو جالسه برهة، أو سمع منه حديثا، أو سلم عليه، لكن تشرف بهذا الشرف العظيم ورؤية رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حالة كونه مسلماً؛ فهو صحابي.

وبعض أهل العلم يقول: يُشترط لذلك طول الصحبة، يشترط لذلك أن يغزو معه غزوة، أن يلازمه في سفر أو يجلس معه فترة من الزمن أو غير ذلك، لكن هذا خلاف قول الجمهور.

وبعضهم اشترط العام واشترط الغزوة، وهذا منسوب لسعيد بن المسيب -رحمه الله تعالى-.

إذن من هو الصحابي؟

هو من رآه -صلى الله عليه وسلم- حالة كونه مسلماً ويدخل في هذا الأعمى؛ كابن أم مكتوم فله شرف الصحبة وإن لم يره، هذه واحدة.

بم تعرف الصحبة؟

تعرف الصحبة بالاشتهار، وهذا الأول، يعني أمثال السابقين الأولين الذين لهم شرف السبْق إلى الإسلام؛ كأبي بكر وعمر وعلي وعثمان وفاطمة وخديجة -رضي الله عنهم- هؤلاء الكبار الذين امتن الله تعالى علينا نحن لأن لهم في أعناقنا منة وجميلا لا يكافئهم عليه إلا الله -سبحانه وتعالى-؛ لأن لولاهم ما وصل الإسلام إلينا.

فتعرف الصحبة بالاشتهار في هؤلاء القدامى المشاهير، أو بالتواتر، أن يتواتر نقل الجيل عن الجيل أن هذا كان من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم-.

إذن تعرف بالاشتهار أو بالتواتر أو قول صاحب، يعني يقول مثلاً وطلع علينا رجل من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- اسمه كذا، فثبتت الصحبة لهذا الراوي بقول صحابي آخر، إذن تثبت بالشهرة والاستفاضة، أو التواتر أو قول صحابي وفيه أن الصحابي يدعي ذلك، أنه لا تثبت الصحبة إلا من طريقه، أن يروي حديثا وينسبه إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- في جو الحديث وسياقه أنه كان مع رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- وهذه مما يختلف فيها أهل العلم.

لماذا؟

لأنه سيكون فيها نوع من الدور والتسلسل؛ لأن الصحبة لكي تثبت؛ فلا بد أن تثبت بخبر صحابيٍّ، وهو لا تثبت له الصحبة إلا بخبره هو، ففيها نوع من... وصنف في ذلك العلائي كتاباً بديعاً اسمه "تحقيق منيف الرتبة لمن له شرف الصحبة" هذا من أَجلِّ الكتب المدونة في الصحابة.

فالحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- لما رتب الكتاب؛ جاء على حرف الألف فذكر الصحابة المشاهير كما ذكر هنا: (من صحت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان)

النوع الثاني: الصحابة الذين ولدوا في الإسلام ومات النبي -صلى الله عليه وسلم- وهم دون سن التمييز؛ كمثل محمد بن أبي بكر، أسماء بنت عميس ولدته وهي في طريق الحج، والنبي -صلى الله عليه وسلم- مات بعد الحج بثلاثة أشهر أو بمائة يوم، فيكون محمد قد مات النبي -صلى الله عليه وسلم- وله من السن أربعة أشهر أو ثلاثة أشهر ونصف؛ فهل هذا صحابي أم لا؟ هذا معدود في الصحابة.

ثم ذكر المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام وهم مسلمون ولم يثبت من طريق أنهم نالوا شرف رؤية النبي -صلى الله عليه وسلم- ولكنهم أدركوا زمن النبوة وزمن ما قبل النبوة يعني عاشوا في الجاهلية وعاشوا في الإسلام ولم يثبت من طريق صحيح ولا ضعيف أن هؤلاء نالوا شرف لقاء النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- وهم المخضرمون، هم تابعون بإجماع أهل العلم.

ثم مَن ذُكِرَ على سبيل التوهم أنه صحابي، هذا يذكره في كل حرف، فيبدأ الحرف = حرف الألف بهؤلاء الذي ثبتت لهم الصحبة يستقصيهم ثم يذكر الصغار، ثم يذكر المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ثم يذكر بعد ذلك من ادعي أنه صحابي ولم يثبت ذلك من طريق صحيح، فهذا يُراعى؛ لأن مثلاً أنت تبحث عن أنس بن مالك أو تبحث عن أي صحابي من المشاهير فعادة والكتاب مرتب على حروف ألفباء تقول مثلاً: حمزة بن عبد المطلب في حرف الحاء، تأتي بحرف الحاء فيقع نصيبك على أول حرف الحاء في القسم الثاني، فلا تجد حمزة، فتذكر القسم الثالث والقسم الرابع، ثم تقول: أنا مررت على حرف الحاء كله لا أجد الصحابي أين يوجد في الإصابة؟

نقول له في القسم الأول، هذه طريقة الحافظ -رحمه الله تعالى- فيتنبه لها عند البحث فيها؛ لأنه قد تقع عينك على الحرف من أوله، هو فعلاً أول حرف الحاء لكن لا يوجد فيه ذلك الصحابي لماذا؟

لأنه تقدم في القسم الأول، فيتنبه لمثل هذا الفارق، وهذا مما يوقع في بعض الربكة عند البحث والنظر في كتاب الإصابة.

(فينبغي التنبه إلى كل قسم عند البحث عن اسم صحابي؛ ليعرف الباحث أن هذا الشخص صحابي أم ليس بصحابي، وينبغي أن يُعلم أن القسم الأول هو أكبر الأقسام بكثير.

هذا، وقد بلغ عدد التراجم في هذا الكتاب اثني عشر ألفاً ومائتين وسبعاً وستين ترجمة، منها تسعة آلاف وأربعمائة وسبعاً وسبعين ترجمة لمن عُرفوا بأسمائهم من الرجال، ومنها ألف ومائتين وثمان وستين ترجمة لمن عُرفوا بكناهم، ومنها ألف وخمسمائة واثنين وعشرين ترجمة لأسماء وكنى النساء).

يعني هذا الكتاب يعتبر أربع أضعاف كتاب ابن عبد البر، إذا كان كتاب ابن عبد البر فيه ثلاثة آلاف ونيف يعني نصف مثلاً ثلاثة آلاف وأربعمائة أو شيء، فكتاب الحافظ بلغ أربع أضعاف هذا الكتاب، فلا شك أنه استقصى واطلع الحافظ -رحمه الله تعالى- على كتب الصحابة لأبي نعيم وابن منده وابن الأثير وابن عبد البر والذيول التي صُنفت على كتاب ابن عبد البر؛ كذيل أبي موسى المديني على الاستيعاب وغيره من الكتب الكثيرة فجمع كل هذا في هذا الوعاء الضخم الذي هو كتاب "الإصابة في معرفة الصحابة" فهو كتاب جليل القدر جداً، لا يعرفه إلا من مارس.

(ثانياً: كتب الطبقات).

يعني قصة كتب الطبقات، نحن قلنا إن الصحابة لكي تريح نفسك يعني إن كنت ستطلع على كتاب ابن الأثير أو كتاب ابن عبد البر، فمن باب معرفة طريقة الكتاب في العرض ومشاممة أنفاس أهل العلم؛ لأن كل عالم وكل إمام له منهج وله طريقة في عرض كلامه وعرض المرويات والتطبيق عليها إلى غير ذلك.

لكن أوفر عليك الجهد والبحث أجمع كتاب على الإطلاق لنسهل الطريق هو كتاب الحافظ ابن حجر الذي هو "الإصابة"، طيب ما هي قصة كتب الطبقات؟

الطبقات كتب صنفت على الترتيب الزماني، يذكر الرواة فيها ليس على حروف ألفباء وإنما على طريقة أن يذكر النبي -صلى الله عليه وسلم- ويذكر سيرته، ثم يذكر الخلفاء الراشدين، ويذكر السابقين الأولين من الإسلام، فيذكر المهاجرين، ثم يذكر أهل بدر، وهكذا من أسلم قبل الفتح ومن أسلم بعد الفتح، وغير ذلك يرتب الكتاب بهذا الشكل، فأنت إذا أردت البحث في كتاب الطبقات؛ فلا بد أن يكون معك في الطبقات لما نأتي نبحث في كتب الطبقات فالشرط الأساسي عند البحث معرفة أول الاسم أم أن هذا لا يجدي؟ هذا لا يجدي، إنما تبحث في السنين، يعني مثلاً الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى- له كتابان أو ثلاثة كتب رتبت على الطبقات: "سير أعلام النبلاء"، وكتاب "تاريخ الإسلام" وكتاب "تذكرة الحفاظ" هذه الكتب الثلاثة مرتبة على الطبقات، فأنا عندي لو مثلاً عندي إسناد يرويه مثلاً مسلم أو البخاري عن محمد بن بشار عن محمد بن جعفر عن شعبة عن أبي إسحاق السبيعي مثلاً عن ابن المسيب عن أبي هريرة مثلاً، هذه إسناد أنا إذا أردت الترجمة إذا أردت النظر في "سير أعلام النبلاء" طبعاً الفهارس وفرت كل هذا، يعني تجعل الجزء الأخير الخامس والعشرين من سير أعلام النبلاء الكتاب يقع في خمس وعشرين مجلد، وهذه أدق وأحسن الطبعات، طبعة مؤسسة الرسالة، فتأتي على المجلد الأخير من السير والتراجم فيه مرتبة على حروف ألفباء يحيلك على الجزء والصفحة التي فيها ترجمة الراوي، لكن بدون الفهارس، الطالب الذي يريد أن يربي ملكات يفعل ماذا؟ أنا أعرف مثلاً البخاري ٢٥٦، إذن شيوخه مثلاً في ٢٢٠ تقريباً، شيوخ شيوخه يكونون قبل المائتين، التابعي الصغير يكون مثلاً في المائة وهكذا، فأنا حين النظر في كتاب "سير أعلام النبلاء" أعتبر أن مثلاً الثلاث مجلدات الأول للصحابة، التابعون أخذوا من الرابع مثلاً إلى الثامن، أتباع التابعين أخذوا من الثامن للثاني عشر، وأتباع أتباع التابعين أخذوا من اثني عشر إلى ستة عشر مثلاً، وبعد ذلك ما جاء بعد قرون التدوين بعد القرن الثالث، فأنت وأنت تبحث في كتاب مثل "السير" أو "تاريخ الإسلام" أو "تذكرة الحفاظ" أو "طبقات ابن سعد" باعتباره من الكتب المتقدمة في التصنيف على الطبقات، وطبعا مسلم -رحمه الله تعالى- له كتاب مصنف في مجلدين الطبقات لمسلم بن الحجاج، فأنت تراعي حين البحث في الطبقات سِنِيِّ الوفاة، هذه قصة كتب الطبقات وطريقة التصنيف فيها لا تعتمد على أول الحرف ولا الترتيب الهجائي الألف باء ولا شيء من هذا، إنما تراعي سني الوفاة، نأخذ فكرة عنها اليوم.

(ثانياً: كتب الطبقات:

هذا النوع من الكتب يشتمل على تراجم الشيوخ طبقة بعد طبقة، وعصراً بعد عصر إلى زمن المؤلف، ومنها في طبقات الرجال عامة، ومنها في طبقات أناس مخصوصين كطبقات الحفاظ للذهبي، وطبقات القراء لأبي عمرو).

طبقات الحفاظ هو التذكرة، تذكرة الحفاظ للذهبي؛ لأنه هو جمع فيه المشهورين بالحفظ الأئمة الحفاظ، نعرف الحفاظ لقب من ألقاب المشتغلين بعلم الحديث، فهناك محدث وهناك مسنِد الذي يروي الحديث بإسناد هذه أول مرتبة مثل المعيد في الجامعة، الذي هو من يروي الحديث بإسناده يُقال له مسند، يعني لا يروي الحديث إلا بإسناد، ثم إذا حَصَّلَ جملة من الأسانيد، وحفظ أسماء مثلاً عشرة آلاف راوٍ وعرف طبقاتهم وأسماءهم وأحوالهم لا تتعجب يعني هذا كان ونحن في القرن الرابع عشر يعني قبل قيام الساعة بقليل نعجب من هذا الكلام هذا كان على ألسنتهم مثل قراءة الفاتحة، تذكر الراوي يقول لك: نعم فلان النيسابوري الذي راح وجاء وله سبعمائة حديث، وروى عن فلان وجاء عن فلان.. الرواية كان التشجيع عليها وكان اهتمام الأمة بها اهتماما بالغا جداً في القرون الأولى، فكان إذا حفظ مائة ألف حديث وعرف أسماء عشرة آلاف راوٍ وحَصَّل الكتب التسعة وحوالي مثلاً ألف جزء حديثي وغير ذلك حفظاً ما هو اقتناءً في المكتبة هذا يُقال له محدث، يعني لا يكون في زماننا محدثا حتى يلج الجمل في سَمِّ الخياط هذا الكلام قاله الإمام السيوطي في القرن التاسع، ونحن عندما نسمي مثلاً هذا من باب حسن الظن بالعلماء ومراعاة أحوال الزمن، فإذا حَصَّلَ هذا القدر يُقال له محدث، طيب والحافظ؟

الحافظ هذا مسألة أعلى من ذلك بكثير، إلى أن تصل الحجة وفيه كلام على مرتبة الحجة أو الحاكم عند النقاد ثم أمير المؤمنين في الحديث، وهي مرتبة البخاري وأحمد بن حنبل وابن معين وابن مهدي.. وهؤلاء، الذين هم الذروة في معرفة هذا العلم بحيث أنا أجزم بأنه ما مر حديث بعد القرن الثالث إلا ولهؤلاء الكبار لهم عليه كلام، أنت تعجب يعني طبعاً بسبب ضعف الملكات، ونحن ما تعلمنا أساساً، المسائل كلها اجتهادية، ونظر في الكتب، إنما ما رأينا محدثين ولا رأينا سمت المحدثين إلا أن يشاء الله -سبحانه وتعالى- والأمة أمة ولادة فيها الخير لكن أقصد أننا في آخر الزمن وليس هذا تيئيساً وإنما أقول إن الأمور قديما كان لها اعتبار قوي جداً، ومسألة اهتمامات الأمة فيها عالية، فتجد العلماء الذين هم أمراء المؤمنين في الحديث هؤلاء الكبار الطبقة التي فيها أحمد وابن معين وابن مهدي وهؤلاء لا يكاد يمر حديث من كلام المصطفى -صلى الله عليه وسلم- إلا ولهم عليه كلام، إما بالتصريح وإما بالإشارة؛ لأن ألغازا كثيرة في كلامهم، كانوا يفهمونها.

البخاري -رحمه الله تعالى- من أكثر أئمة العلم يلغز في يعني يذكر ألغازا في التعليل، يقول: حديث فلان عن فلان مرسل، هذه علة، وهذه طريقته كتاب عشر مجلدات يعلل بهذه الطريقة، فإذا وصل الواحد إلى مرتبة أمير المؤمنين في الحديث، معناه أنه لا يوجد في السنة حديث ولا راوٍ في الغالب إلا وله به دراية وله به علم.

(وطبقات القراء لأبي عمر الداني، وطبقات الشافعية للسبكي وغيرها، وسأذكر أشهر كتب الطبقات في الرجال عامة، وفي الحديث خاصة؛ لأنها هي التي تهمنا في مجال البحث في أسانيد الرواة أكثر من غيره).

نقول: هذا الكلام أننا نحتاج إلى ممارسة ونظر؛ لأن -إن شاء الله- نجتهد في المحاضرات الباقية أننا نأخذ نماذج على السبورة في معرفة كيف ندرس الراوي، يعني سنظل نتكلم وما الفائدة؟!

الكلام في الكتاب من السهل تحصيله وقراءته، فالعبرة بالممارسة، إذا خرجت من دروس الأكاديمية بأنك تستطيع أن تفتح موسوعة لتستخرج حديثا وتفتح كتابا من كتب الرجال لتصل إلى راوٍ؛ فقد نجحنا في هذا نجاحاً عظيماً، ونسأل الله -تعالى- أن يوفقنا لذلك، وإلا؛ فالقراءة النظرية هذه في الغالب غير مثمرة بالشكل المطلوب، وأن الطالب لا بد أن يتدرب ولا بد أن يجلس في المكتبة ويفتح الكتاب مرة واثنين وثلاثا ويعرف خط سيره وكيفية البحث فيه بحيث حتى تصير عنده بعد ذلك ملكات أنه بمنتهى اليسر والسهولة يصل إلى بغيته من البحث.

(الطبقات الكبرى لأبي عبد الله محمد بن سعد كاتب الواقدي، المتوفى سنة ٢٣٠ للهجرة، جمع المؤلف في هذا الكتاب تراجم الصحابة والتابعين فمن بعدهم إلى زمنه، فأجاد وأفاد، وقد طُبِع الكتاب في ثمانية مجلدات، خصص المجلد الأول للسيرة النبوية الشريفة، وخصص المجلد الثاني لغزوات النبي -صلى الله عليه وسلم- وذكر مرض موته ووفاته، ثم ذكر من كان يفتي بالمدينة ومن جمع القرآن من أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على عهده وبعده، ثم ذكر من كان يفتي بالمدينة بعد أصحاب الرسول -صلى الله عليه وسلم- من المهاجرين والأنصار، وخصص المجلد الثالث لتراجم البدريين من المهاجرين والأنصار، وخصص المجلد الرابع لتراجم المهاجرين والأنصار ممن لم يشهدوا بدراً ولهم إسلام قديم، وللصحابة الذين أسلموا قبل فتح مكة، وخصص المجلد الخامس لذكر التابعين من أهل المدينة، والصحابة الذين نزلوا مكة والطائف واليمن واليمامة والبحرين ثم من كان بعد هؤلاء الصحابة في تلك المدن من التابعين فمن بعدهم، وخصص المجلد السادس للكوفيين من الصحابة، ثم من كان في الكوفة بعدهم من التابعين فمن بعدهم من أهل الفقه والعلم إلى زمنه، وخصص المجلد السابع لمن نزل أصقاعاً وبلاداً كثيرة من الصحابة ومن بعدهم من التابعين وأتباعهم إلى زمنه لكنه أكثر ذكر من نزل البصرة والشام ومصر وأما باقي البلاد فذكر منها عدداً قليلاً، وخصص المجلد الثامن للنساء الصحابيات فقط).

كأن كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد في أوله يمشي على الطبقات في مجلدين لحياة النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- والثالث للبدريين من المهاجرين والأنصار، والرابع للبدريين ممن لم يشهد بدراً من المهاجرين والأنصار ولهم إسلام قديم، والذين أسلموا قبل فتح مكة، بعد المجلد الرابع يعتبر كتاب بلدان؛ لأنه بدأ بمن نزل المدينة من الصحابة ثم التابعين وأتباع التابعين، المدينة ومكة والطائف وما حولها من اليمن واليمامة، طبعاً اليمن قديماً كانت بعد الطائف مباشرة، كانت ما بعد الطائف بقليل، يعني مثلاً قل مائة كيلو من مكة كان هذا يمنا قديماً فذكر المدينة ومكة وما جاورها من البلدان المتاخمة لها التي تعتبر لاصقة فيها.

ثم ذكر بعد ذلك الكوفيين والبصريين ومن نزل الشام ومصر وغيرها من أصقاف فيعتبر كتاب بلدان مع كونه كتاب طبقات، بمعنى مدرسة ابن مسعود كانت في الكوفة، فإذا أردت الترجمة لمدرسة ابن مسعود وأنت نازل علقمة وتلامذة علقمة إبراهيم النخعي والأعمش تلميذ النخعي ومنصور بن المعتمر وجماعة أصحاب الأعمش الكثر الذين يملؤون سمع الدنيا وبصرها فإذا أردت تراجم الكوفيين من تلامذة الأعمش وشيخهم وشيخ الأعمش إبراهيم النخعي وعلقمة والطبقات هذه في كل طبقة كم هائل من الرواة فإذا أردت الكوفيين ستنتظر مباشرة في المجلد السادس، لماذا؟ لأنه خص السادس بالكوفيين ممن نزل الكوفة من الصحابة ثم التابعين وأتباع التابعين إلى بعد ذلك.

كذلك إذا أردت أن تنظر مثلاً الصحابة الذين نزلوا مصر عقبة بن عامر -رضي الله عنه- وغيرهم -رضي الله عنهم- وعمرو بن العاص وولده عبد الله بن عمرو كان ملازما لأبيه، وهؤلاء الذين نشروا علم الحديث في مصر فهؤلاء إذا أردت التراجم لهم مباشرة تنظر في المجلد السابع فتجد الصحابة الذين نزلوا مصر ومدرستهم وتلاميذ تلاميذهم إلى الليث بن سعد، الذي يعتبر في طبقة شيوخ شيوخ مسلم وهكذا، فهو كتاب يعتبر من بداية المجلد الخامس كتاب طبقات مع كونه كتاب بلدان، الكوفة والبصرة والشام ومصر وغير ذلك من البلاد.

(هذا وقد اعتبر العلماء كلام ابن سعد في الجرح والتعديل مقبولاً لذا يعتبر كتابه هذا مصدراً معتمداً من مصادر تراجم رجال الحديث).

نعم.. يعني هذه مسائل سنعرفها بعد ذلك بالتدريب والتدريج نعم، ابن سعد إمام ثقة له كلام في الجرح والتعديل، لكن ليس ممن يُعَوَّل عليه، يعني ليس حكماً، يعني هناك أناس تتكلم في الجرح والتعديل وهناك حكام في الجرح والتعديل؛ أي ناس يُعَوَّل عليها في الجرح، فأحياناً يتعارض كلام هؤلاء المتكلمين مثلاً ابن حبان وابن سعد والعجلي وابن عدي وغيرهم من الترمذي يجرحون ويعدلون ويتكلمون في الرواة عامة، ثم كلام هؤلاء إذا تعارض مثلاً مع كلام أحمد، ابن معين تنقلب الكفة، يعني الموضوع ينتهي، إذا تعارض مثلاً مع كلام عبد الرحمن بن مهدي وأبي حاتم وأبي زرعة هؤلاء الطبقة التي على اليسار هذه هؤلاء نقاد، يعني كلمتهم تمشي على كلام غيرهم، فيعتبر هذا؛

لأن الذي اشتهر على ألسنة الطلبة أن يقول: أبو حاتم هذا الراوي وثقه ابن سعد مثلاً وذكره ابن حبان في الثقات، وجرحه ابن معين، وابن معين متشدد، فيرد كلام ابن معين وصنفه للأسف الشديد هنا هذا الأمر يحتاج إلى بحث قوي، مسألة وصف الأئمة بأن هذا متساهل وهذا متوسط وهذا متشدد، فمعناه أن المتشدد متشدد سيطرح كلامه أرضاً، مع أن هؤلاء المتشددين فيهم النقاد، أو لا تطلق كلمة متشدد إلا على النقاد أبي حاتم وأبي زرعة وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد وابن معين والنسائي والبخاري ومسلم مع أن كلامهم هو الذي يجري على كلام غيرهم عند التعارض، هذا أصل عظيم جداً في درس الأسانيد وفي النظر في التصحيح والتضعيف ينبغي أن يُهتم بهذا الأمر والطالب يكون عنده وعي وبعد عند النظر في كتب التراجم.

(ثانياً: تذكرة الحفاظ لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ثمانٍ وأربعين وسبعمائة للهجرة، هذا الكتاب خصصه مؤلفه لطبقات حفاظ الحديث فقط، فترجم للحفاظ ومن يرجع إليهم في التوثيق والتضعيف فقال -رحمه الله- في مقدمته:

"هذه تذكرة بأسماء معدلي حملة العلم النبوي ومن يُرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف، والتصحيح والتزييف".

وقد ذكر في هذا الكتاب مشاهير حملة السنة وأصحاب الاجتهاد في الجرح والتعديل من طبقة الصحابة إلى طبقة شيوخه، وقسمهم إلى إحدى وعشرين طبقة، وبلغ عدد التراجم في هذا الكتاب ست وسبعين ومائة وألف ترجمة، هذا وهذا الكتاب مفيد جداً في معرفة مشاهير حملة السنة في كل طبقة من عصر الصحابة إلى عصر الذهبي؛ أي: إلى منتصف القرن الثامن، وقد ذَيَّل على هذا الكتاب تتميماً للفائدة ثلاثة من العلماء الكبار وهم: الحسيني المتوفى سنة خمس وستين وسبعمائة للهجرة، وابن فهد المكي المتوفى سنة واحد وسبعين وثمانمائة للهجرة، وجلال الدين السيوطي المتوفى سنة أحد عشر وتسعمائة للهجرة، فَجُمِعَ في هذا الكتاب مع ذيوله الثلاثة تراجم مشاهير حملة السنة وحفاظها من القرن الأول إلى أوائل القرن العاشر).

وكما قلت: إن الذهبي -رحمه الله تعالى- طبعاً إمام ناقد، الذهبي ليس مجرد حافظ أو راوية، وإنما الذهبي -رحمه الله تعالى- كلامه نقش في حجر، ويفصل في قضايا كثيرة، وله أسلوبه البديع في التعليق على حملة السنة ترى هذا واضحاً في السير أكثر من تذكرة الحفاظ، أنا كنت أتمنى أن يكون الكلام على السير وليس على الطبقات؛ لأن الطبقات كتاب صغير، يعني لم يستوعب ألف ومائة وستة وسبعين صحابيا، يعني هذا عدد الحفاظ، لكن السير ترى نفس الذهبي فيه أكثر بكثير من كتابه "التذكرة".

هنا الكلام بعد ذلك على كتب رواة الحديث عامة، لأنه تكلم على التاريخ الكبير في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم وبعد ذلك المصنفات في كتب مخصوصة إلى أن يتكلم على الكتاب الذي هو عمدة الباحثين في السنة النبوية وكتاب تهذيب الكمال للحافظ المزي وأصله وفروعه، هذا كتاب محطة، يعني جل البحث أو النظر في الأسانيد إنما يبدأ بهذا الكتاب، أظن أن الوقت قد باغتنا، فنؤجل الكلام للمحاضرات القادمة -إن شاء الله- في الكلام على الجرح والتعديل والتاريخ الكبير لجلالة قدرهما، وجلالة مصنفيهما الإمام البخاري وابن أبي حاتم، ثم نقف وقفة طويلة عند كتاب "تهذيب الكمال" للحافظ المزي وفروعه التي هي مختصراته؛ لأن هذا سيكون فيه فائدة عظيمة جداً، ونسأل الله -تعالى- أن يوفقنا لصالح القول والعمل والحمد لله رب العالمين.

السؤال الأول: ما هي شروط قبول الراوي؟

وكانت الإجابة:

يشترط في الراوي العدالة والضبط:

العدالة: وهي ملكة تعين صاحبها على فعل المأمورات واجتناب المنهيات والسلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة، والضبط: ضبط صدر وضبط كتاب.

تثبت العدالة بأمرين:

أولاً: إما بتنصيص معدلين عليها، أو بنص علماء الجرح والتعديل أو أحدهم عليها في كتب الجرح والتعديل.

ثانياً: أو بالاستفاضة والشهرة، أي باستفاضة عدالة الرواة، واشتهارهم بالصدق، واستقامة الأمر، ونباهة الذكر مثل: مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، والأوزاعي، هكذا انتهت إجابة السؤال الأول.

ماشي الحال..

السؤال الثاني: ما هي مراتب الجرح والتعديل؟

كانت الإجابة:

مراتب التعديل:

أولاً: ما دل على المبالغة في التوثيق، أو ما كان على وزن "أفعل" وهي أرفع المراتب مثل: فلان إليه المنتهى في التثبت، أو لا أعرف له نظيراً في الدنيا.

ثانياً: ما تأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق مثل: ثقة ثقة، وثقة ثبت، أو كأنه مصحف، أو عدل ضبط.
ثالثاً: ما دل على التوثيق من غير تأكيد مثل: ثقة، أو حجة، أو ثبت، أو مصحف، أو ضابط.
رابعاً: ما دل على التعديل من دون إشعار بالضبط مثل: صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به.
خامساً: ثم ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح مثل: فلان شيخ أو روى عنه الناس.
سادساً: ثم ما أشعر بالقرب من التجريح مثل: فلان صالح الحديث، أو يُكتب حديثه.
أما المراتب الثلاثة الأولى فيحتج بأهلها وإن كان بعضهم أقوى من بعض، أما المرتبتان الرابعة والخامسة؛ فلا يحتج بأهلها ولكن يُكتب حديثهم، والمرتبة السادسة لا يُحتج بحديثهم إنما يُكتب للاعتبار.
أما مراتب الجرح:
فأولاً: ما دل على التليين، وهي أسهل مراتب الجرح مثل: فلان لين الحديث أو فيه مقال.
ثانياً: ما صُرِّحَ بعدم الاهتمام به، مثل: فلان لا يُحتج به، أو ضعيف.
ثالثاً: ما صُرِّحَ بعدم كتابة حديثه ونحوه مثل: فلان متهم بالكذب.
لا.. المتهم بعد ذلك. ما لا يُكتب حديثه أو ضعيف جداً.
رابعاً: ما دل على اتهامه بالكذب مثل: فلان متهم بالكذب، أو متهم بالوضع، أو يسرق الحديث.
خامساً: ما دل على وصفه بالكذب أو نحوه، مثل: فلان كذاب، أو وضَّاع، أو دجال.
سادساً: ما دل على المبالغة بالكذب ونحوه مثل: إليه المنتهى في الكذب، أو أكذب الناس.
أما أهل المرتبتين الأولى والثانية فلا يُحتج بحديثهم إنما يُكتب للاعتبار، وأهل المرتبة الثانية دون المرتبة الأولى، أما أهل المراتب الأربعة الأخيرة فلا يُحتج بحديثهم، ولا يُكتب ولا يُعتبر به، ولا يصلح لأن يتقوى أو يقوي غيره.
هناك سؤال عن مصطلح الاعتبار، يعني ما معنى يُكتب حديثهم للاعتبار؟.
أهل العلم عندهم قواعد في غاية الضبط وفي غاية القوة، أنا عندي رواة مقبولون باتفاق، ورواة مرفوضون باتفاق، وبينهما طبقة من الرواة، هذه الطبقة يتردد فيها نظر الباحث، هل هذا الراوي ممن يُقبل حديثهم؟ أم لا يُقبل حديثهم؟ فأهل العلم يأتون بمرويات هذا الراوي الذي يُقال إنه ممن يُعتبر بحديثه ويعرضون مروياته على مرويات غيره من أهل العلم الثقات فَيُنظر في مدى الموافقة والمخالفة -كما قلنا هذا في الأمس-، معنى هذا الكلام أن أهل العلم لا يهملون هذا القدر الغامض من أحوال الرواة الذين هم ليسوا مقبولين باتفاق ولا مرفوضين باتفاق، وإنما يحتاجون إلى تحرير حالهم، يعني كل راو يُنظر في حاله على حدة، هذا الراوي قد يكون أصاب مثلاً في خمسة أحاديث وأخطأ في الباقي، فلا تُهْمل هذه الخمس، والكلام في هذا يطول جداً، وأخونا الفاضل الشيخ "طارق عوض الله" له كتاب من أجود الكتب التي تكلمت في هذه القضية، الذي هو كتاب.
فقه الإسناد.
لا.. مش فقه الإسناد، كتاب في الشواهد والمتابعات اسمه؟
..
لا.. له اسم له مصطلح، اسم الكتاب العنوان البارز فيه، المهم أنه مجلد من مطبوعات ابن تيمية في الاعتبار والمتابعات والشواهد إلى غير ذلك، فليس كل راو يعتبر به، ولا كل راو بمعنى..
الإرشاد في معرفة الشواهد والمتابعات.
الإرشادات في معرفة الشواهد والمتابعات، أحسنت..
فأقول إن المسألة فيها نوع من التفصيل الشديد، ومسألة الاعتبار هذه المسألة تعتبر مسألة اللب في مسائل التصحيح والتضعيف، يعني من أُتي من أهل العلم واتهم بالتساهل فإنما أُتي من هذه الجزئية مسألة أن الراوي لا يُعتبر وجعله معتبرا به، تجد أهل العلم يجد حديثا مثلاً وهذا الحديث مداره على راوٍ مثلاً ضعيف ضعفا شديدا، فيقول: إنه وجد هذا الحديث له طريقا من رواية راوٍ آخر ضعيف ضعفا شديدا، فليس كل راوٍ يصلح في المتابعة، وليس كل راو يصلح في الاعتبار، ولعل هذا يُفرد له مجال أوسع في محاضرة قادمة بإذن الله سبحانه وتعالى.
أسئلة الحلقة.
السؤال الأول: عرف بكتاب الإصابة في معرفة الصحابة، وكتاب الطبقات لابن سعد.
السؤال الثاني: اذكر وصفاً تفصيلياً لكتاب "تهذيب الكمال" للمزي.
هذا سؤال سابق لأوانه.

الدرس التاسع عشر
كتاب "التاريخ الكبير" وكتاب "الجرح والتعديل"
أحمد الله -تعالى- وأصلي وأسلم على خير خلقه نبينا محمد وآله وصحبه.
الحمد لله بدأنا في دراسة الأسانيد فتكلمنا في الفصل الأول عن بعض القواعد المتعلقة بالجرح والتعديل من جهة العدالة والضبط وكيفية معرفة العدالة والضبط، وبم تثبت العدالة والجرح، وهل يُكتفى بواحد في الجرح والتعديل أم لا، وهل يقبل الجرح مفسرًا أم لا، وغير ذلك من المسائل والضوابط التي أشرت إليها في المرة الماضية أنها تحتاج إلى بحث أوسع ودراسة متأنية من الطالب؛ حتى يلم بجُلّ قواعد الجرح والتعديل التي تضبط الكلام على الرواة.
وفي المحاضرة الماضية بدأنا الكلام على الكتب التي تخدم الطالب عند النظر في دراسة الأسانيد فتكلمنا على كتب الصحابة وكتب الطبقات، واليومَ بمشيئة الله -تعالى- نتكلم في هذا الدرس عن كتابين مُهِمَّيْنِ من أهمّ وأجلّ كتب الجرح والتعديل، فالكتاب الأول هو كتاب "التاريخ الكبير" للإمام العَلَمِ الجبل محمد بن إسماعيل البخاريّ -رحمه الله تعالى- والكتاب الثاني لنظيره وقرينه الإمام أبي حاتم الرازيّ محمد بن إدريس -رحمه الله تعالى- سميِّ الشافعيِّ، فنبدأ الكلام في "التاريخ الكبير".
قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (
- كتب رواة الحديث عامة:
هذه الكتب اشتملت على تراجم رواة الحديث عامة؛ أي لم تختص بتراجم رجال كتب خاصة، كما أنها لم تختص بتراجم الثقات وحدَهم أو الضعفاء وحدَهم، وإنما كانت عامة في تراجم رواة الحديث).
يعني عندنا في كتب التراجم سترى كتبَ تراجمَ مختصةً برجالِ الكتب الستة كما سنرى، أو مختصة برجال البخاري، أو برجال مسلم، أو برجال الصحيحيْن، فهذان الكتابان: "التاريخ الكبير" و"الجرح والتعديل" كتابا رواةٍ عامَّة؛ فيهما الثقات، وفيهما الوسط، وفيهما الضعفاء، وفيهما الكذابون والمجروحون إلى غير ذلك مما تناولتْه الأسانيد الصحيحة أو الضعيفة أو الموضوعة.
لكن بعد ذلك سنرى أن هناك كتبا تخدم في جزئية معينة كما رأينا كتاب "الإصابة" يخدم في معرفة الصحابة، سنعرف بعد ذلك "تهذيب الكمال" يخدم في رجال الكتب الستة، وكذلك أصوله وفروعه من الكتب.
(وأشهر هذه الكتب المطبوعة هي:
أولاً: "التاريخ الكبير" للإمام البخاري المتوفى سنة ست وخمسين ومئتين للهجرة:
هذا الكتاب كبير فعلاً، فقد اشتمل على خمسة عشر وثلاثمائة واثني عشر ألف ترجمة، كما في النسخة المطبوعة المرقَّمة، وقد رتبه البخاري -رحمه الله تعالى- على حروف المعجم لكن بالنسبة للحرف الأول من الاسم والحرف الأول من اسم الأب، لكنه بدأ الكتاب بأسماء المحمدين؛ لشرف اسم النبي -صلى الله عليه وسلم-، كما أنه قَدَّمَ في كل اسم أسماء الصحابة أولاً بدون النظر إلى أسماء آبائهم، ثم ذكر بعد ذلك بقية الأسماء ملاحِظًا ترتيب أسماء آبائهم.
وإليك ما قاله البخاري -رحمه الله تعالى- في مقدمة كتابه هذا).
البخاري -رحمه الله تعالى- له ثلاث تواريخ: له "التاريخ الصغير"، وله "التاريخ الأوسط" الذي طُبِعَ باسم "التاريخ الصغير" يعني الصغير الموجود للبخاري المطبوع هو الأوسط والأوسط غير موجود، ثم "التاريخ الكبير" هذا، كتاب "التاريخ الكبير" للبخاري هو كتاب في الأصل يُدرج ضمن كتب العلل؛ لأن الطالب المبتدئ لا يصلح له النظر أساسًا في كتاب "التاريخ الكبير" لأنه لن يفهمه؛ لأن الطالب المبتدئ في دراسة الأسانيد إنما يحتاج إلى كلام كثير صريح عن الراوي، والبخاري -رحمه الله تعالى- لا يُكْثِر ولا يُصَرِّح يأتي بالترجمة في سطرين أو ثلاثة على الأكثر ويُلغز، كلامه عبارة عن ألغاز.
هذه الألغاز التي يذكرها البخاريّ والإشارات التي يُنَبِّه بها على ما وراءها هي علل يعرفها الراسخون في العلم، أو الذين تجاوزوا مرحلة البداية والوسط. لكن المبتدئ يحتاج إلى كلام كثير، يحتاج إلى اسم الراوي، وكنيته، ولقبه، ومن يشتبه به من الأسماء الأخرى، ويحتاج إلى كلام صريح أن الراوي مجروح أم مُعَدَّل؟ ثقة أم صدوق أم ضعيف؟
البخاري لا يفعل هذا؛ تراه يقول: "فيه نظر" هذا النظر إلى أي مدى؟ هذا جرح شديد عند البخاري، يقول: "روى عن فلان مرسل" "روى عن فلان فأوقف الحديث"، هذه كلها إشارات تفيد بأن الحديث مُعَلٌّ وليس له إلا هذا، ليس معنى ذلك أن الراوي إذا رأيت حديثه الذي أرسله الذي قال عنه البخاري يُرسل، إذا رأيته موصولا مع موصول في مكان آخر معنى هذا أن الحديث صحيح. لا، معناها أن الحديث يعني الكلام الفصل فيه هو ما قاله البخاري في "التاريخ الكبير".
فالبخاري -رحمه الله تعالى- صَنَّفَ هذا الكتاب بهذه الطريقة، وكان له يومئذ من السن ثمانية عشر عامًا، في اثني عشرة ألف ترجمة يعني تأمل معي أن طالبا سنه ثمانية عشر عامًا يكتب على ضوء القمر عند قبر النبي -صلى الله عليه وسلم- اثني عشر ألف ترجمة، ولا يوجد راوٍ من رواة كتاب "التاريخ الكبير" إلا وله قصة عند البخاري، يعني

لو أراد أن يستقصي في حال الراوي، لو أراد البخاري -رحمه الله تعالى- أن يذكر كلامًا كثيرًا عن الراوي؛ لذكر، لأنه ما ذكر السطرين ولا الثلاثة من باب قلة المعلومات أو الشحّ بها، ولكن عنده في أحوال الرواة كلام كثير جدًّا فاختصر الكتاب ليخرج في هذه العشر مجلدات، تأمل وسنه ثمانية عشر عامًا.

ورتب الكتاب كما سنرى على حروف "ألفباء" مقدمًا المحمدين؛ إعظامًا وإجلالاً لاسم النبي -صلى الله عليه وسلم- لكن في بداية كل حرف يقِّدم الصحابة الذين تبتدئ أسماؤهم بهذا الحرف، فيراعي الحرف الأول من الاسم، والحرف الأول من اسم الأب، يعني الدقة ليس كـ"المعجم العربي"، ليس كـ"تهذيب الكمال، كـ"تقريب التهذيب" هناك دقة شديدة في ترتيب الأسماء. لكن البخاري -رحمه الله تعالى- كان يعتمد الحرف الأول من الاسم والحرف الأول من اسم الأب، ثم يتجاوز فيما وراء ذلك، فيحتاج إلى نوع من الصبر في البحث فيه.

(هذه الأسماء وضعت على "أ، ب، ت، ث" وإنما بُدِئَ بـ"محمد" من بين حروف "ألفباء" لحال النبي -صلى الله عليه وسلم- لأن اسمه "محمد" -صلى الله عليه وسلم-.

فإذا فُرِغَ من المحمدين؛ ابتُدِئَ في الألف، ثم الباء، ثم التاء، ثم الثاء، ثم ينتهي بها إلى آخر حروف الألف والباء، وهي: "الياء والميم" تجيؤك فيموضعها ثم هؤلاء المحمدون على "ألفباء" على أسماء آبائهم؛ لأنها قد كثرت إلا نحوًا من عشرة أسماء؛ فإنها ليست على "ألف باء"؛ لأنهم من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- ويذكر البخاري ألفاظ الجرح والتعديل، لكنه يستعمل عبارات لطيفة في الجرح فيقول مثلاً: "فيه نظر").

هذا الكلام يقوله: (يستعمل عبارات لطيفة) ليس معناها هو أن الكلام يسير في الراوي، العبارات اللطيفة هذه ليس معناها أن الجرح الذي في الراوي لطيف مثلها، لكنها عبارات لطيفة والجرح شديد، فيقول مثلاً: "فيه نظر" أو: "سكتوا عنه" يعني هذا مطروح بمرة، فليس معنى لطف العبارة عند البخاري أن الجرح لطيف في الراوي لكنه شديد فسكتوا عنه والذي فيه نظر ونحو ذلك هذا كلام إنما يكون شديدًا جدًّا في الراوي.

(فيقول مثلاً: "فيه نظر" أو: "سكتوا عنه" وأشد ما يقوله من العبارات في الجرح: "منكر الحديث" واصطلاح البخاري في هذه العبارات هو أنه يقول: "فلان فيه نظر" أو: "فلان سكتوا عنه فيمن تركوا حديثه").

تركوا حديثه يعني المتروك الحديث معناه الذي لا يصلح في المتابعات ولا يُتابع، الراوي المتروك إذا قلنا إن عندنا حديثا ضعيفا ضعفا يُحتمل يحتاج إلى تقوية يعني الراوي من أهل الاعتبار يعتبر بحديثه، لكن لن يتقوى حديث هذا الراوي إلا بمتابعة، فلو وجدت متابعة لحديث الراوي الضعيف الذي يُحتاج إلى هذه المتابعة لينجبر وليرتقي إلى الاحتجاج من قالوا فيه: تركوا حديثه؛ فهذا لا يصلح في التقوية، ولا هو نفسه يُقَوَّى إذا كان عندي راوٍ متروك الحديث لا يصلح بحال من الأحوال أن آتي بمتابعات له لأقويه؛ لأنه مطروح.

لا يُستخبر عنه.

لا يُستخبر، لا يعتبر بحاله ولا يتقوى حديثه ولا يُقَوِّي حديث الآخرين؛ لأن هذا مزلة أقدام، موضوع المتابعات والشواهد هذا مزلة أقدام، إنما رُمِيَ مَنْ رُمِيَ مِنْ أهل العلم بالتساهل من هذه الجزئية = مسألة الاعتبار والمتابعات الشواهد؛ أنه يأتي على راوٍ لا يُتابع فيأتي له بمتابعات، أو يأتي بمتابعات لا تصلح لتقوية حال الراوي، هو لا يدري هي المحك الشديد عند أهل النقد في مسألة التصحيح والتضعيف؛ لأن الصحيح الظاهر لا كلام فيه، والضعيف الظاهر لا كلام فيه؛ فمن أين يأتي الاعتراض أو من أين يأتي الاختلاف بين أهل العلم في التصحيح والتضعيف؟!

من هذه الحيثية = حيثية أن الراوي الذي جاء به ليتابع بحديثه لا يصلح، أو الراوي نفسه الذي سيتابع لا يصلح.

(وأما إذا قال: "فلانٌ منكرُ الحديث" فلا تحل الرواية عنه، وكثيرًا ما يسكت عن الرجل فلا يذكر فيه توثيقًا ولا تجريحًا، ومعنى ذلك توثيقٌ له).

هذا كلام يُخالف فيه الشيخ؛ لأن المسكوت عنهم في "التاريخ الكبير" أن البخاري وَثَّقَهُم هذا كلام يأباه الدرس الحديثي النقدي المتأني؛ فالبخاري -رحمه الله تعالى- سكت عن رواة مشهورين بالضعف، فهذا كلام يأباه البحث العلمي، بل إن الشيخ شاكرًا -رحمه الله تعالى- الذي يعتبر خاتمة مُحَدِّثِي الديار المصرية كان قد اعتبر قاعدة عنده في عمله: "أن الرواة المسكوت عنهم في "التاريخ الكبير" مع ذكر ابن حبان لهم في الثقات؛ يعتبرون ثقاتٍ"، هذا الكلام الناس شبعت كلاما على الشيخ أحمد شاكر بهذه القاعدة.

أن الراوي إذا سكت البخاري عنه ووثقه ابن حبان، هذا أيضًا لا يُعَدُّ توثيقًا. سكوت البخاري عن الراوي لا يعتبر توثيقًا أبدًا، وهناك رسائل أظن "عداب الحمش العراقي" له بحث في "المسكوت عنهم في التاريخ الكبير" وأبحاث أخرى في هذه القضية.

(ثانيًا: "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم المتوفى سنة سبع وعشرين وثلاثمائة للهجرة:

هذا الكتاب اقتص فيه مؤلفه أثر البخاري في "التاريخ الكبير"، وقد أجاد فيه كل الإجادة، وذلك؛ لأنه اعتنى بذكر ما قيل في كل راوٍ من "الجرح والتعديل"، وَلَخَّصَ تلك الأقوال وبَيَّنَ ما أدى إليه اجتهاده في كثير منها، والكتاب يعتبر بحق كتابَ جرحٍ وتعديلٍ كما سماه به مؤلفه).

هو يقول: (كتاب جرح وتعديل بحق)؛ لأنهم يقارنون صنيع أبي حاتم في الكتاب مع صنيع البخاري؛ لأن عادة في الأعم الغالب لا يُذكر راوٍ في "الجرح والتعديل" إلا مقرونًا ببيان حاله، إلا ببيان مثلاً: صدوق، ثقة، ضعيف ونحو ذلك من الاعتبارات.

فالحاصل أنه يقول: (كتاب جرح وتعديل بحق) لماذا؟

لأنه ينص في الراوي ينص بكلام على حال الراوي، بخلاف البخاري الذي يشير مجرد إشارات.

(وهو كتاب كبير طُبِعَ في ثمانية مجلدات مع مقدمته، وتراجمه قصيرة غالبًا؛ إذ تتراوح بين السطر والخمسة أسطر، وقد رتبه مؤلفه على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول ثم من الاسم واسم الأب).

يعني من الحرف الأول فقط من الاسم، واسم الأب.

(بالنسبة للحرف الأول فقط من الاسم واسم الأب، لكنه يقدم أسماء الصحابة أولاً داخل الحرف الواحد، وكذلك يقدم الاسم الذي يتكرر كثيرًا، ويذكر في كل ترجمة اسم الراوي واسم أبيه وكنيته ونسبته، وأشهر شيوخه وتلاميذه وقليلاً ما يُورد حديثًا من مرويات صاحب الترجمة، ويذكر بلد الراوي ورحلاته والبلد الذي نزل فيه واستقر، كما يذكر شيئًا عن عقيدته إن كانت مخالفة لعقيدة أهل السنة، ويذكر بعض مصنفاته إن كانت له مصنفات وهكذا).

ابن أبي حاتم توسع كثيرًا، وهم يقولون: إن عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازيّ أتى بكتاب البخاريّ وسأل أباه وأبا زرعة الرازييْنِ -ابنا عمّ- عن الرواة الذين ذكرهم البخاري فهم رفعوا كلام البخاري الذي فيه إلغاز وذكروا هم كلمات فيها نص على حال الراوي لكن هذا كلام غير معتبر عند أهل العلم، وهذا كتاب مصنف تصنيفًا مستقلا تمامًا، والرواة في الغالب يتكررون، يعني الذي في "التاريخ الكبير" هو الذي في "الجرح والتعديل" مع زيادات ونقص هنا أو هنا، لكن هذا تصنيف مستقلٌّ تمامًا، نَفَسُ أبي حاتم وأبي زرعة واضح فيه وجليّ وظاهر بخلاف البخاريّ هذا وجه وطريقة في التصنيف ومنهج وكلام أبي حاتم وأبي زرعة في الكتاب هذا وجه ومنهج.

والكتاب طبعا باسم ابن أبي حاتم الذي هو عبد الرحمن، وهو يسأل أباه وأبا زرعة، يقول: "سألت أبي عن فلان فقال: كذا، وسألت أبا زرعة عن فلان فقال: كذا" فالكتاب مدونة جيدة لكلام أبي حاتم وأبي زرعة الرازييْن في الرواة.

(ويشير أحيانًا إلى سنة وفاته، وقد قَدَّمَ للكتاب بمقدمة نفيسة كبيرة هي "تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل").

مجلد كامل مُقدِّمة للكلام على مشاهير الرواة الذين دارت عليهم الأسانيد؛ كالسفيانيْن والزهريّ ومالك وأحمد، وغيرهم من الأئمة الكبار.

(وهي عبارة عن مدخل للكتاب ذكر فيها أبحاثًا مهمة، فيما يتعلق بالجرح والتعديل.

رابعًا: المصنفات في رجال كتب مخصوصة:

هناك بعض المصنفات عَمَدَ مؤلفوها إلى تراجم رواة في كتب مخصوصة، فترجموا رواة ذلك الكتاب أو تلك الكتب فقط، ولم يتعرضوا لغيرها، ولهذه الكتب مَزِيَّةٌ على غيرها في كونها اشتملت على تراجم جميع الرواة في ذلك الكتاب أو تلك الكتب المعينة).

قلنا في الكلام على أبي حاتم وكتاب أبي حاتم وكتاب البخاري: إنها كتب صنفت في رواة الحديث عامة، وما قبلها كان في الصحابة وكان في الطبقات يعني طبقات الحفاظ كما صنع الذهبي -رحمه الله تعالى- في كتابه "التذكرة".

هنا الكلام على كتب صُنِّفَتْ في تراجم رواةِ كتابٍ بعينه. البخاري مثلاً أورد في كتابه ألوفا من الرواة، فجاء الأئمة؛ منهم من ترجم في هذا الكتاب رواة صحيح البخاري، ومنهم من ترجم لرواة صحيح مسلم، ومنهم من جمع بين رواة الكتابيْن.

هنا رجال في البخاري هُم هُم في صحيح مسلم، فأتى بهم، وأتى بالزيادات الرواة الذين خرج لهم البخاري، زادهم والرواة الذين خَرَّجَ لهم مسلم وجمعهم في كتاب واحد كما سنرى، فهذا النوع من المصنفات في ترجمةِ رواةِ كتبٍ بعينها، أما إذا كان الحديثُ مُخَرَّجا عندي في الصحيحيْن، وأريد الوصول إلى تراجم رواة البخاري ومسلم من أقصر طريق؛ فهذه الكتب تخدم في هذه القضية.

(فيستطيع الباحث العثور على ترجمة أي راوٍ يريده من رواة ذلك الكتاب، كما أن لها مَزِيَّةَ حصرِ التراجم في رواة ذلك الكتاب بعينه، وعدم التطويل بالتعرّض لترجمة أيِّ راوٍ من رواة الحديث، وفي هذا تسهيل على الباحث الذي يريد رواةً في كتب مخصوصة، ومن أشهر هذه المصنفات لا سيما المطبوع منها:

أولاً: "الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد" لأبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي المتوفى سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة للهجرة، وهذا الكتاب خاص برجال صحيح البخاري.

ثانيًا: "رجال صحيح مسلم" لأبي بكر أحمد بن علي الأصفهاني المعروف بابن منجويه المتوفى سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة للهجرة.

ثالثًا: "الجمع بين رجال الصحيحين" لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القَيْسراني، المتوفى سنة سبع وخمسمائة للهجرة، وقد جمع في هذا الكتاب بين كتابيْ الكلاباذي وابن منجويه المذكورَيْنِ آنفًا، واستدرك ما

أغفلاه وحذف بعض الاستطرادات وما يمكن الاستغناء عنه، والكتاب مرتب على حروف المعجم، وقد ذكر المؤلف طريقته في مقدمة الكتاب، فبين أنه جمع بين رجال صحيحيْ البخاري ومسلم، وأشار إلى ما انفرد به كل واحد منهما، وقد طُبِعَ الكتاب في الهند، وتولت طباعته دائرة المعارف العثمانية سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة وألف للهجرة).

هذا الكتاب وإن كان حصر رجال الصحيحيْن بشكل جيد لم يفته واحدٌ منهما، إلا أنَّ الطالب –حقيقةً- وهو يدرس ويتعلم ويحتاج إلى نَفَسٍ طويل في بيان حال الراوي، ويجمع كلام أئمة العلم عليه، فلا يُشبع نهمة الطالب إلا إن وقف على الراوي، لما فتح كتاب ابن القيسراني وهو أوسع من الكتابيْنِ السابقيْنِ فيكون قد وقف على الراوي الذي له رواية في البخاري.

أما ما يتعلق بحال الراوي جرحًا وتعديلاً؛ لأن هناك بعض الرواة في الصحيحين مُختلف فيهم، بعض أهل العلم لهم عليهم كلامٌ ووسَّعَ العلماء دائرة الكلام عليهم مرتبين حتى على الزمان، فالطالب الذي يدرس يحتاج إلى كلام صريح في الراوي، ويحتاج إلى معلومات أوفر وأوسع في الراوي، فعادة الباحث أو الطالب المبتدئ أو غير المبتدئ حين يريد البحث عن رجل من رجال البخاري أو مسلم أو كليْهما فإنه يعمد إلى الموسوعة الأم وهي "تهذيب الكمال" للمزي كما سيأتي الكلام عليه إن شاء الله.

(رابعًا: "التعريف برجال الموطا" لمحمد بن يحيى الحَذَّاء التميمي، المتوفى سنة ستة عشر وأربعمائة للهجرة.

خامسًا: كتب التراجم الخاصة برجال الكتب السُّنَّة ...

لا.. هي الصواب أنها السِّتَّة؛ لأنه ذكر في الهامش (أي الصحيحين والسنن الأربعة) ولو أنها السنة؛ لقلنا: "برجال كتب السنة" غيرَ مُعَرَّفَةٍ، فطالما عَرَّفَ الكتب؛ فالمقصود إذن بذلك "الستة" فنصحح.. نعم. (كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة).

(وبعض مصنفات لمؤلفيها:

لقد صَنَّفَ العلماء عددًا من الكتب جمعوا فيها تراجمَ رجالِ الكتب الستة مع تراجمَ لرجال بعض مصنفات صغيرة ألَّفها أصحاب الكتب الستة).

كما رأينا في الكلام على التخريج قلنا إن المزي -رحمه الله تعالى- لَمَّا جمع في كتابه "تحفة الأشراف" كان يذكر سنن أبي داود ومعها "المراسيل" ويذكر مسلما ويذكر معه كتاب "التمييز" لمسلم، أليس كذلك؟! ويذكر السنن للنسائي ومعه "خصائص عليّ" أليس كذلك؟! فهو يذكر مع أصحاب الكتب الستة بعض المؤلفات الصغيرة لهم؛ كـ:"مراسيل أبي داود" و"خصائص عليّ" للنسائي و"التمييز" لمسلم إلى آخره، و"العلل الصغير" للترمذي ونحو ذلك.

(ومن هذه الكتب:

- كتاب "الكمال في أسماء الرجال" للحافظ عبد الغني المقدسي:

وبما أن هذا الكتاب أشهر الكتب التي جمعت تراجم رجال الكتب الستة، وبما أنه لقي عناية من العلماء لم يلقها غيرُه من التهذيب والتعليق والاختصار لذا؛ سأتكلم عنه وعن تهذيباته ومختصراته بشيء من التفصيل، وقبل الكلام على الكتاب وتهذيباته ومختصراته إليك أشهرَ أسماء العلماء الذين هذَّبوا هذا الكتاب أو استدركوا عليه، أو اختصروه مع أسماء مؤلفاتهم على..).

الترتيب الزمني.. أنا سأرسم رسما على السبورة من باب التنبيه والتبيين.

كتاب "الكمال" لعبد الغني المقدسي هو أصل الكتب التي تكلمت على رواة الكتب الستة، "الكمال في أسماء الرجال" لعبد الغني المقدسي الكتاب واسع جدًّا وفيه بعض الإشكاليات، وفيه بعض الاستدراكات، وبعض القصور، فجاء الإمام المزيُّ -رحمه الله تعالى- ونحن أيام ما تكلمنا على كتاب المزي في التخريج الذي هو "تحفة الأشراف" قلنا: إن المزي -رحمه الله تعالى- غيرُ مُكْثِرٍ من التصنيف، المشهور أن المزي ليس له إلا كتابان: "تحفة الأشراف" في أحاديث الكتب الستة" و"تهذيب الكمال" في رجال الكتب الستة فاختصر "الكمال" في كتاب سماه "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" للحافظ المزي، والحق يُقال: إن قبل طباعة "تهذيب الكمال" للمزي كان الباحثون في حيرة شديدة، لماذا؟

لأنني مثلاً إذا أردت البحث في إسناد يقول البخاري مثلاً: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا غندر -هو محمد بن جعفر- ، حدثنا شعبة مثلاً عن أبي إسحاق عن عقبة بن عامر مثلاً، هذا إسناد. وإنا أريد دراسة الإسناد، الطالب وهو يبحث عن محمد بن بشار، أو يبحث عن محمد بن جعفر. أنت تأتي باسم محمد بن جعفر وترجع إلى الكتاب، كيف تستدل على محمد بن جعفر؟ أنت عندك مثلاً ثلاثة أو أربعة في "تهذيب الكمال" اسمهم محمد بن جعفر، فأبحث بالشيخ والتلميذ، الشيخ والتلميذ يعني ماذا؟

يعني أبحث عمَّن اسمه محمد بن جعفر أرى في شيوخه شعبة وفي تلاميذه محمد بن بشار، فالمزي -رحمه الله تعالى- طريقة التصنيف في هذه الكتب يقول مثلاً: محمد بن جعفر ويذكر بقية الاسم والنسب والكنية والقبيلة إلى غير ذلك إلى آخر الاسم ثم يقول شيوخه، فيأتي بجميع شيوخ الراوي مرتبين على حروف "ألفباء" في هذه المنطقة، ثم بعد

ذلك يقول تلاميذه، فيأتي بجميع تلاميذ الراوي مرتبين على حروف "ألفباء" في هذه النقطة، فأنا وأنا أبحث عن محمد بن جعفر أتى في شيوخه حرف "الشين" إن وجدت شعبة؛ إذن هذا هو محمد بن جعفر الذي أبحث عنه، أتأكد أكثر متى؟ حين أجد في التلاميذ محمد بن بشار، هذا كلام أغلبيٌّ يمثل ثمانين بالمائة من أحوال التراجم.

قد يأتي لك راوٍ اسمه محمد بن جعفر وشيخه شعبة وتلميذه محمد بن بشار تجد اثنين بهذا الوصف، فتحتاج إلى الترجيح، كيف ترجح أن محمد بن جعفر هذا الذي هو غندر هُوَ هُوَ المراد عندي في الإسناد؟

بقرائن، لكن ثمانين بالمائة من التراجم إنما يُبحث عنها بالشيوخ والتلاميذ، فقبل ما يُطبع كتاب "تهذيب الكمال" لا يمكن لك الوقوف على حال الراوي إلا بوجود الشيوخ والتلاميذ معك، فكنا نرجع إلى المخطوطات، فالآن صار الأمر سهلا.

فـ"تهذيب الكمال" كتاب لا يُستغنى عنه أبدًا في مكتبة طالب الحديث، لا يستطيع الطالب أن يكون طالبَ حديث من غير النظر في "تهذيب الكمال" عرفتم هذا؟ فالمزي -رحمه الله تعالى- أتى فاختصر "الكمال" لعبد الغني هذبه، الكتاب مطبوع في خمسة وثلاثين مجلدا بتحقيق بشار عواد.

ثم لطول الكتاب وكِبَر حجْمه جاء حافظان من الحفاظ الكبار الأسْبق في الزمان الحافظ المزيّ ويليه الحافظ الذهبيّ، ويليه في الترتيب الزمانيّ الحافظ ابن حجر، فجاء الذهبيّ -رحمه الله تعالى- اختصر "تهذيب الكمال" في كتاب سَمَّاه "تذهيب التهذيب" وهو كتاب غير مفيد، وليس فيه نفس الذهبي، وليس هذا الذهبي الذي نعرفه؛ فهو كتابٌ أعاد طباعة "تهذيب الكمال" مع حذف بعض الشيوخ وبعض التلاميذ، وأقول ليس هذا هو الحافظ الذهبيَّ الذي نعرفه في "تذهيب التهذيب" والكتاب مطبوع، طُبِعَ قبل سنتين أو ثلاثة، وكنا نَظُنُّ أن فيه شيئًا يضيف إضافات جيدة في رجال الكتب الستة؛ فإذا هو خِلْوٌ من هذه الفوائد التي كنا نتوقع.

إذن هذا الذهبي "تهذيب الكمال" نقول هنا الذهبي، وهنا الحافظ ابن حجر، ليس هذا تعصبا، لئلا تفهموا أن المصريين يتعصبون لشيوخهم.. أبدًا والله.

ثم اختصر "تذهيب التهذيب" في "الكاشف" الكاشف في أسماء الرجال، في ثلاثة مجلدات. والحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- اختصر "تهذيب الكمال" في "تهذيب التهذيب" بين التسمية هذه وهذه حرف، هذا "تذهيب" وهذا "تهذيب" اسمه "تهذيب التهذيب" مطبوع في اثني عشر مجلدا من غير الفهارس، مطبوع قديمًا.

ماذا فعل الحافظ ابن حجر؟

الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- اقتصر على مشاهير شيوخ الراوي وتلاميذه، يعني المزي هنا يأتي بكل الرواة الذين رَوَى عنهم الراوي، وكل التلاميذ الذين رَوَوْا عنه. جاء الحافظ ابن حجر هنا فاختصر في مسألة الشيوخ والتلاميذ هذه رفع من كل راوٍ النصف أو الثلثين، وأبقى الثلث من..

أو يذكر سبعة ثمانية رواة من الذين تدور عليهم أحاديث الراوي، والمزي -رحمه الله تعالى- زاد على "الكمال" وهو يصنف كتابه "التهذيب" أنه بعدما يورد ترجمة الراوي يأتي بحديث من مروياته هو، مرويات المزي في القرن الثامن، يقول: حدثنا فلان عن فلان إلى أن يذكر هذا الشيخ الذي يترجم له، يعني مثلاً يترجم لشعبة في ترجمة شعبة بن الحجاج، بعدما ينتهي من الكلام على ترجمة شعبة يقول: وقد وقع لي من حديثه عاليًا: حدثنا فلان عن فلان عن فلانٍ إلى أن يأتي على شعبة ويذكر ما فوق شعبة إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- ويذكر حديثا أو حديثَيْنِ أو ثلاثة أحيانًا، فزاد حجم الكتاب جدًّا.

ومرويات المزيّ في "تهذيب الكمال" تمثل تقريبًا من ربع إلى ثلث الكتاب، فالحافظ ابن حجر رفع هذا من الكتاب التي هي مرويات المزي التي ساقها بأسانيده عَقِبَ ترجمة كل راوٍ أو معظم الرواة؛ لأن هناك رواة لم يذكر لهم أحاديث، وزاد الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- على كلام المزي في "التهذيب" كلام المغاربة على الرواة، علماء المغرب لهم كتب، علماء الأندلس فجاء بكلام المغاربة كلامٍ في الجرح والتعديل زيادة على ما أتى به المزي -رحمه الله تعالى- لكن يبقى للمزي مَزِيَّةٌ ليست لغيره، وهي: أن المزي -رحمه الله تعالى- يورد جميع تلاميذ الراوي وشيوخه، أنا إن لم أنظر في "تهذيب الكمال"؛ لن أستطيع تعيين الراوي، تعيينه يعني هذا من؟ أنا عندي راوٍ مُشْكَل قد تجد راويا اسمه متشابهٌ مع سبعة رواة في اسم الأب والجد؛ فمن الذي يفصل لك في تعيين الراوي أن هذا فلانٌ بعينه؟

"تهذيب الكمال" وليس "تهذيب التهذيب" رغم الاختصار، ورغم الإتيان بكلام هو كلام في الحقيقة لا يَفْصل، لا يقدم ولا يؤخر في حال الراوي؛ لأنه كلام متأخرين والعمدة في الجرح والتعديل على كلام المتقدمين.

جاء الحافظ ابن حجر فاختصر "تهذيب التهذيب" في "تقريب التهذيب"، و"تقريب التهذيب" طُبِعَ في مجلدين طبعة قديمة بعناية الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، ثم هناك نسخة لصلاح عبد الموجود، ونسخة لواحد أفغاني أو باكستاني اسمه شغيف أحمد وقدَّم لها الشيخ بكر أبو زيد وهي تعتبر أتقنَ النسخ.

و"تقريب التهذيب" يضع يدك على حال الراوي في جملة واحدة، يعني بعد أن يذكر اسم الراوي، ومثلاً الطبقة أنه في الطبقة الثانية في التابعين أم في أتباع التابعين أم كما سنبين عند الكلام عليه يقول لفظا واحدا: ثقة، صدوق،

ضعيف، صدوق يهم، صدوق له أوهام، كذاب، فيأتي في حالِ الراوي يفصل فيه بكلمة واحدة، وقَلَّ أن تجد راويًا من رواة التقريب سكت عنه الحافظ لم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً.

فهذا تقريبًا كلام تقريبي لبيان الجهود المبذولة على كتاب "الكمال" لعبد الغني المقدسي، المزي اختصر في "التهذيب" = "تهذيب الكمال"، وجاء الذهبي -رحمه الله تعالى- فاختصر في "التذهيب" ثم اختصر "التذهيب" في "الكاشف"، وجاء الحافظ ابن حجر فاختصر "تهذيب الكمال" في "تهذيب التهذيب" واختصر "التهذيب" في "تقريب التهذيب". هذا كلام تقريبي لبيان منزلة الكتاب.

(كُتُب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة وتوابعُها:

أولاً: "الكمال في أسماء الرجال":

إن من أقدم ما وصلنا من كتبِ التراجم الخاصة برجال الكتب الستة كتاب "الكمال في أسماء الرجال" للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسيّ الْجُمَّاعِيليّ الحنبليّ المتوفى سنة ستمائة للهجرة. ويعتبر هذا الكتاب أصلاً لمن جاء بعده في هذا الباب، غير أنه أطال فيه مع أنه يحتاج إلى استدراك لبعض التراجم، وتحرير لبعض المسائل، وتهذيب لكثير من الأقوال والأمثلة، وهو مع ذلك -كما قال الحافظ ابن حجر- من أَجَلِّ المصنفات في معرفة حملة الآثار وَضْعًا، وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وَقْعًا.

ثانيًا: "تهذيب الكمال":

وحيث إن الكتاب يحتاج إلى تهذيب وإكمال وتحرير؛ فقد قام الحافظ الشهير أبو الحجاج يوسف بن الزكي المزيّ المتوفى سنة اثنين وأربعين وسبعمائة للهجرة بتهذيبه وإكماله في كتاب سَمَّاه "تهذيب الكمال" وقد أجاد في هذا الكتاب وأحسن، كما وصفه الحافظ ابن حجر، لكنه أطال فيه أيضًا، ويقول ابن السبكي في وصفه: أُجْمِعَ على أنه لم يُصَنَّف مثله ولا يُستطاع.

ثالثًا: "إكمال تهذيب الكمال":

وذَيَّل على كتاب المزي وأكمله الحافظ علاء الدين مُغْلطاي المتوفى سنة اثنين وستين وسبعمائة للهجرة، وسَمَّى تذييله هذا "إكمال تهذيب الكمال" وهو كتاب كبير جليل نافع، وقد ذكر الحافظ ابن حجر أنه انتفع بكتاب مغلطاي هذ).

طُبِعَ كتاب مغلطاي في قرابة اثني عشر مجلدًا قبل ثلاث أو أربع سنوات في مطبعة الفاروق بتحقيق الشيخ عادل محمد -حفظه الله تعالى-.

(وقد سار المزيّ في كتابه "تهذيب الكمال" على النحو التالي:

أولاً: ترجم لرجال الكتب الستة، ولرجال المصنفات التي صَنَّفَهَا أصحاب الكتب الستة إلا أنه ترك مصنفاتهم المتعلقة بالتواريخ؛ لأن الأحاديث التي تَرِدُ فيها غير مقصودة بالاحتجاج).

فهذا يبين -الآن- منهج المزي -رحمه الله تعالى- في إيراد تراجم كتابه في "تهذيب الكمال" يعني الكلام الآن على "تهذيب الكمال" وليس على كتاب مغلطاي.

(ثانيًا: رَمَزَ في كل ترجمة رموزًا تدل على المصنفات التي روت أحاديثَ من طريق صاحب الترجمة).

يعني المزي -رحمه الله تعالى- حين يورد الترجمة يقول مثلاً: ترجمة الإمام أحمد مثلاً، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ويسوق طبعًا النسب والمولد ونحو ذلك قبل أن يورد الاسم يقول مثلاً "ع" إذا قال "ع" معناها أنه أخرج له الجماعة، وإذا قال مثلاً "خم" معناه أنه أخرج له البخاري ومسلم كما صنع تمامًا بتمام في كتاب "تحفة الأشراف" يقول مثلاً إذا ذكر أنه خَرَّجَ له أبو داود والنسائي فيذكر "دس" أو يذكر ابن ماجه "هـ" مثلاً و"ت" للترمذي وهكذا في كل راوٍ مع بداية الكلام على اسم الراوي يذكر من خَرَّجَ له من أصحاب السنن، إذا كان السنن الأربعة فيذكر رقم أربعة، وهكذا إلى آخر الكتاب، فيذكر أولاً من خَرَّجَ له من أصحاب الكتب الستة إما مجتمعين أو متفرقين.

(ثالثًا: ذكر في ترجمة كل راوٍ شيوخه وتلاميذه على الاستيعاب قَدْرَ ما تيسر له، وقد حصل).

من الشيء المبدع أن المزي -رحمه الله تعالى- الشيء الغريب الذي يدل على عبقرية فذة، وكأن عقل المزي -رحمه الله تعالى- حاسبٌ آليٌّ أنه يذكر داخل الشيوخ والتلاميذ كأنه لا يكتفي بذكر أن هذا الراوي الذي يترجم له مُخَرَّج له في الصحيحين أو في الكتب الستة أو في السنن الأربعة أو في بعضها لا، هو يأتي في الشيوخ ويقول مثلاً: محمد بن جعفر، الذي هو غندر في ترجمة غندر، يقول: خَرَّجَ له شعبة، وبجانب شعبة مثلاً الكتب التي خَرَّجت لمحمد بن جعفر عن شعبة، واضحة هذه؟!

يأتي مثلاً خَرَّجَ لمثلا محمد بن جعفر روى عن الأعمش يذكر بجوار الأعمش مسلما مثلاً، أو السنن الأربعة أو غير ذلك، فيذكر في الشيوخ والتلاميذ أحاديث الراوي المترجم له عن ذلك الشيخ في أيِّ كتاب، وأحاديث الراوي المترجم له روى عنه تلميذه في أي كتاب، وهذه عبقرية فذة، نعم هو اقتصر على الكتب الستة، وذكر رواة كثيرين ليسوا في الكتب الستة، روى عنهم الشيخ أو رووا عنه، ويمكن الاستدراك بذكر مثلاً أين توجد رواية هذا الراوي عن ذلك الشيخ إذا كانت خارج الكتب الستة، لكن كونه يذكر هذا كونه يذكر أن الراوي روى عن شيخه في أي كتاب

والتلميذ روى شيخه في أي كتاب فهذه تدل على براعة ودقة وإتقان من المزي قَلَّ أن توجد في غيره من المصنفين -رحمه الله تعالى ورحم الله جميع علمائنا!-.

(وقد حصل من ذلك على الأكثر منهم؛ لأنه يتعذر أو يتعسر استيعابهم تمامًا.

رابعًا: رتب كلا من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه على حروف المعجم).

عندما يذكر مثلاً كما قلنا هنا يذكر في ترجمة غندر محمد بن جعفر، يذكر شيوخه عند ذكر الشيوخ يرتبهم على حروف "ألفباء" وعند ذكر التلاميذ يرتب التلاميذ على حروف "ألفباء".

(خامسًا: ذكر سنة وفاة الرجل، وذكر الخلاف وأقوال العلماء فيها تفصيل).

بالنسبة للوفيات في "تهذيب الكمال" المتفق على سنة وفاتهم يذكره، الراوي المختلف في سنة وفاته هو يذكر الخلاف، فيقول مثلاً البخاري قال في "التاريخ الكبير" إنه مات سنة كذا، وذكر الواقديُّ أنه مات سنة كذا، وذكر ابن سعد وذكر غيره، فيذكر كلام أهل العلم بالأسانيد في الوفيات، وهذا مما يحتاج إلى تحرير أيضًا في "تهذيب الكمال".

(سادسًا: ذكر عددًا من التراجم ولم يُعَرِّف بأحوالهم، ولم يزد على قوله: روى عن فلان، أو روى عنه فلان، أخرج له فلان، والظاهر أنه لم يعرف شيئًا من أحوالهم، وليس ذلك بغريب، فالإحاطة بأحوال آلاف من الرواة ليس بالأمر الهيِّنِ، ومع ذلك؛ فعدد من لم يُعَرِّف بأحوالهم قليل جدًّا بالنسبة للأعداد الكثيرة جدًّا في هذا الكتاب).

يعني نأخذ قرينة من القرائن التي يعتبرها أهل العلم عند النظر في حال الراوي: هو أن المزي -رحمه الله تعالى- إذا لم يذكر شيئًا في الراوي؛ فمعناه أن الكلام فيه قليل، ليس معناه أن المزي هو الذي قَصَّرَ في إيراد الكلام على الراوي، وهنا يقول: (والظاهر أنه لم يعرف شيئًا من أحوالهم) هو لم يعرف وغيره أيضًا لم يعرف؛ لأنك ستجد الرواة الذين في "تهذيب الكمال" المزي لم يذكر عنهم شيئًا غيره أيضًا ما ذكر عنهم إلا القليل.

يعني معنى ذلك أن الراوي المذكور في "تهذيب الكمال" ليس فيه كلام في "الجرح والتعديل" معنى ذلك أن الكلام عليه قليلٌ، وأن الراوي هذا مجهول، أو قريب من الجهالة، وأنت إذا وَسَّعْتَ دائرة البحث؛ لن تجد كلاما يشفي غليلك؛ لأن المزي إنما صَنَّفَ وهو في أواسط القرن الثامن الهجري، والأمور استوت تمامًا والمصنفات كثيرة جدًّا، والوقوف على كلام الأئمة كان سهلاً ميسورًا بخلاف أزمنتنا، فالحاصل هو أن الرواة الذين الكلام عليهم قليل في "تهذيب الكمال" سيكون عليهم قليلا أيضًا في كتب غيره من أئمة الجرح والتعديل، فلن تجد مثلاً أن هناك راويا والمزي أغفل الكلام عليه، وأنت ذهبت وأتيت بصفحة مليئة بالكلام عليه جرحا وتعديلا؛ فهذا لن تراه، إن أتيت بسطرين من كلام غيره كالدارقطني أو غيره من الزوايا المخفية ولن تجد هذا إلا بصعوبة في البحث، فليس معنى أن المزي ترك الكلام أنه لم يعرف، لا.. الراوي أساسًا الكلام عليه قليل.

(سابعًا: أطال الكتاب بإيراده كثيرًا من الأحاديث التي يُخَرِّجُهَا من مروياته العالية من الموافقات والأبدال وغير ذلك من أنواع العلوم).

هذا الكلام قلنا إن المزي إمام بارع واسع الرواية جدًّا، قَلَّ أن يأتي راوٍ من المشاهير أو من الوسط ويمرر ترجمته من غير أن يستعرض -رحمه الله تعالى- فيقول: وقد وقع لي من حديثه بدلاً عاليًا وقد وافقته في كذا، ويذكر الإسناد طويلا مثلاً، يعني المزي عندما يروي بإسناده وهو في منتصف القرن الثامن قل مثلاً يعني الحد الأدنى من الرواة المذكورين إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- اثنا عشر راويًا، وهذا من محفوظاته.

(وَتُقَدَّرُ هذه الأحاديث من حيث الحجم بنحو ثلث حجم الكتاب.

ثامنًا: رَتَّبَ أسماء التراجم على أحرف المعجم، بما فيها أسماء الصحابة مخلوطةً مع أسماء غيرهم خلافًا لصاحب "الكمال" الذي ترجم لأسماء الصحابة وحدهم غير مخلوطين بغيرهم، إلا أنه ابتدأ في حرف "الهمزة" بمن اسمه أحمد، وفي حرف الميم بمن اسمه محمد).

إذن المزي -رحمه الله تعالى- حين تبحث عن ترجمة مثلاً لعبد الله بن عمرو، أو عبد الله بن عباس، أو حذيفة أو غيره تأتي إلى حرف "الحاء" وتجده في ترتيبه الطبيعي، يعني لم يُصَدِّر حرف "الحاء" بالصحابة، فلما انتهى منهم أتى على غيرهم، لا.. حرف الحاء مع الألف الحاء مع الباء مع التاء مع الثاء إلى أن تصل إلى حرف الحاء مع الذال فتجد ترجمة حذيفة في موضعها الطبيعي من الكتاب.

(تاسعًا: نَسَبَ بعض الأقوال في الجرح والتعديل إلى قائليها من أئمة الجرح والتعديل بالسند، وذَكَرَ بعض تلك الأقوال بدون سند، وقال: "وما في كتابنا هذا مما لم نذكر له إسنادًا؛ فما كان بصيغة الجزم؛ فهو مما لا نعلم بإسناده إلى قائله المَحْكِيِّ عنه بأسًا، وما كان بصيغة التمريض؛ فربما كان في إسناده نظر).

اقرأ لي تاسعًا مرة أخرى.

(تاسعًا: نَسَبَ بعض الأقوال في الجرح والتعديل إلى قائليها من أئمة الجرح والتعديل بالسند).

يعني حين يذكر كلام أبي حاتم أو كلام يحيى بن معين، أو كلام يحيى القطان، أو كلام شعبة، أو كلام الطبقة التي أنزل منها؛ كابن مهدي وابن المديني وغيره يأتي بالإسناد، فيذكر مثلاً تواريخ ابن معين كثيرة، يعني ابن معين روى

عنه تلامذته سألوه كثيرًا مثلاً تاريخ ابن معين برواية عباس الدوري أربعة مجلدات بتحقيق الدكتور أحمد سيف، رواية الدقاق، رواية ابن طهمان، رواية ابن الجنيد هذه كلها تلامذة ابن معين سألوه في رواة فأجاب عنهم، فيقول مثلاً يأتي المزي فيقول: وقال ابن معين في رواية الدقاق أو قال في رواية ابن طهمان، أو في رواية الدوري أو غيره، فيذكر السؤال بإسناده، وهذا يعتبر وعاءً كبيرا لأسانيد كتب الجرح والتعديل.

(وذكر بعض تلك الأقوال بدون سند، وقال: وما في كتابنا هذا مما لم نذكر له إسنادًا؛ فما كان بصيغة الجزم فهو مما لا نعلم بإسناده إلى قائله المَحْكِيِّ عنه بأسً).

إذا حذف الإسناد وقال: قال أبو حاتم كذا، معناه أن إسناده صحيح، إذا قال: ويقال فيه كذا، إذن إسناد كلام أبي حاتم فيه نظر.

(وما كان بصيغة التمريض فربما كان في إسناده نظر.

عاشرًا: نَبَّهَ على ترتيبات بعض الأسماء المبهمة أو المكنية، وما أشبه ذلك فقال:

"فإذا كان في أصحاب الكنى من اسمه معروف من غير خلاف فيه؛ ذكرناه في الأسماء، ثم نبهنا عليه في الكنى، وإن كان فيهم مِنْ لا يُعرف اسمُه، أو اخْتُلِفَ فيه؛ ذكرناه في الكنى ونبهنا على ما في اسمه من الاختلاف، ثم النساء كذلك..).

يعني المزي -رحمه الله تعالى- إذا أورد اسم راوٍ مشهور بكنيته لكنْ له اسمٌ لم يُختلف فيه فيذكره باسمه في ترتيبه في الكتاب، طيب إذا كان الراوي معروفا بكنيته هو ترجم لأبي هريرة أين وضعه؟ في عبد الرحمن بن صخر؟ لا.. وضعه في الكنى، لماذا؟ لأنه مُخْتَلَف في اسم أبي هريرة اختلافًا كثيرًا، فيذكره في الكنى وحين يذكره في الكنى ينبه على الاختلاف الوارد في الاسم.

(..وربما كان بعض الأسماء يدخل في ترجمتيْن فأكثر، فنذكره في أولى التراجم به ثم ننبه عليه في الترجمة الأخرى، وبعد ذلك فصول فيمن اشتهر بالنسبة إلى أبيه أو جده، أو أمه أو عمه أو نحو ذلك وفيمن اشتهر بالنسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة، وفيمن اشتهر بلقب أو نحوه وفيمن أُبْهِمَ مثل: فلان عن أبيه أو عن جده أو أمه أو عمه أو خاله أو عن رجل أو امرأة ونحو ذلك، مع التنبيه على اسم مع عُرِفَ اسمه منهم والنساء كذلك").

على أية حال عند التدريب العمليِّ على مسائل استخراج الرواةَ سنتعرف على طبيعة الكتاب بشكل أفضل -إن شاء الله سبحانه وتعالى- والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

إجابة أسئلة الحلقة السابقة:

السؤال الأول:

عَرِّف بكتاب "الإصابة في معرفة الصحابة" وكتاب "الطبقات" لابن سعد.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

- كتاب "الإصابة في تمييز الصحابة":

الكتاب مؤلف للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة اثنين وخمسين وثمانمائة من الهجرة، وأجمع فيه المؤلف في الكتاب أسماء الصحابة وأشمله، وقد رتبه مؤلفه ترتيبًا دقيقًا على حروف المعجم، ورتب الأسماء ثم الكنى للرجال، ثم أسماء النساء ثم كناهن، وقد قسم كل حرف إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: فيمن وردت صحبته بطريقة الرواية عنه، أو عن غيره، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريقة كانت.

القسم الثاني: في من ذُكِرَ من الصحابة من الأطفال الذين ولدوا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم.

والقسم الثالث: فيمن ذُكِرَ في الكتب المتقدمة عن زمن الحافظ ابن حجر العسقلاني، والمخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام.

وفيمن ذُكِرَ في الكتب المتقدمة في أسماء الصحابة على سبيل الوهم والغلط، وقد بلغ عدد التراجم سبعًا وستين واثنين واثنى عشر ألفًا؛ أي اثنى عشر ألفًا ومائتين وسبعين ترجمة من المترجمين عنهم.

- كتاب "الطبقات" لأبي عبد الله محمد بن سعد كاتب الواقدي المتوفى سنة ثلاثين ومائتين للهجرة: جمع فيه المؤلف تراجم الصحابة والتابعين فيمن بعدهم إلى زمنه.

الكلام مبتور بعض الشيء في الكلام عن "الطبقات" نحن قلنا ذكر المجلد الأول في النبي -صلى الله عليه وسلم- في السيرة النبوية، مجلد في شخصية النبي -صلى الله عليه وسلم- وبعد ذلك السابقين الأولين من المهاجرين من أهل بدر ومن أسلم قبل الفتح، بعد ذلك ذكر الصحابة الذين نزلوا البلدان فذكر مكة والمدينة واليمن وبعد ذلك ذكر من نزل البصرة والكوفة ونزل مصر والشام إلى غير ذلك مرتبين على ترتيب الزمان.

أسئلة الدرس.

- عَرِّف بكتاب "التاريخ الكبير" للبخاري، وبَيِّن منهج البخاري -رحمه الله- فيه.

الدرس العشرون

خصائص كتاب المزي

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

في المحاضرة الماضية تكلمنا على كتاب "تهذيب الكمال" للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزيّ -رحمه الله تعالى- وقلنا إن هذا الكتاب لا غنى له بحال من الأحوال لطالب علم السنة؛ لأنك -أيها الطالب!- إذا قصدت الوقوف على شيخٍ أو على راوٍ؛ فطريقة الحصول على أو تعيين هذا الراوي لا تكون من الدرجة الأولى إلا بمعرفة شيوخه وتلاميذه والخصيصة التي تَمَيَّزَ بها كتاب المزي على غيره أنه استوعب شيوخ الراوي، وتلاميذه.

فهذه هو النقطة الأساسية أو المرحلة الأولى عند دراسة الأسانيد هي تعيين الراوي؛ أي تمييزه عن غيره، وهي التي تُسمى عند علماء الحديث بالترجمة المعرفية. تراجم الرواة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: ترجمة معرفية، وترجمة منقبية، وترجمة نقدية.

الترجمة المعرفة: هي التي تُميز الراوي بذكر اسمه، واسم أبيه، وجده، ونسبه، ولقبه، وكنيته إلى غير ذلك من الخصائص التي تميز الراوي عن غيره، هذه تسمى ترجمة معرفية.

وكلمة ترجمة -على أية حالة- عربية صريحة، وليست منقولة من لغات الأخرى.

ثم هناك ترجمة، وهي الترجمة المنقبية: هي التي تذكر الصفات الخاصة بالراوي فيما يتعلق بتزكيته وتعديله.

ثم بعد ذلك هناك تَرْجَمَة تسمى الترجمة النقدية وهي التي تُعنى بكلام أهل العلم في الراوي جرحا وتعديلا، وتمييزا لها عن غيرها. وهذه يُستفاد بها عند الترجيح بين الروايات المتعارضة، وهذه يُراعى فيها عدةُ أشياء ليس هذا محل الكلام عليها.

فكتاب المزي -رحمه الله تعالى- اعتنى بهذه الجوانب الثلاثة: في تمييز الراوي من غيره، وذكر كلام أقرانه، وشيوخه، وتلاميذه، والطبقات التي بعده في بيان حسناته، ومزاياه، ثم بعد ذلك كلام أهل العلم في الجرح والتعديل.

وقرأنا في المحاضرة الماضية قدرًا من خصائص كتاب المزي ووقفنا عند النقطة الثانية عشرة تقريبا أم الحادية عشرة؟

الحادية عشرة

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: الحادي عشر

الحادي عشر؛ أي من خصائص كتاب المزي -رحمه الله-.

(ذكر ثلاثة فصول أحدها في شروط الأئمة الستة، والثاني في الحث على الرواية عن الثقات، والثالث في الترجمة النبوية)

المزي -رحمه الله تعالى- بدأ كتابه أولا: بذكر شروط الأئمة؛ البخاري ما شرطه في كتابه؟ مسلم ما شرطه في كتابه؟ أصحاب السنن الأربعة ما شرط كل واحد في الكتاب؟ منهجه الذي أبان عنه في ذكر رواة الأحاديث وهم رجال الإسناد، وفي ذكر الأحاديث نفسها.

وصنف في شروط الأئمة ابنُ طاهر المقدسيُّ صاحب كتاب "الجمع بين رجال الصحيحيْن" الذي هو ابن القيسراني، وصنف فيها أيضا الإمام الحازميّ، أحدهم ذكر شروط الأئمة الخمسة، والآخر ذكر شروط الأئمة الستة، وكلاهما مفيد لطالب العلم.

ثم بعد أن ذكر المزي شروط الأئمة؛ أي منهجه في كتابه ذكر فصلا في الحثِّ على الرواية عن الثقات، وترك الرواية عن الضعفاء والمطروحين، ثم ذكر فصلا كاملا يزيد عن مائتي صفحة تقريبا أو مائة وخمسين صفحة في الكلام على ترجمة النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- وذكر مناقبه، وفضائله، ومعجزاته إلى غير من الأشياء الجيدة الجميلة التي طَرَّزَ بها المزيّ وزيَّن بها كتابه.

(الثاني عشر: حذف عدة تراجم من أصل "الكمال" ممن ترجم لهم صاحب الكمال؛ بناءً على أن بعض الستة أخرج لهم. لكنه لم يقف –هو- على روايتهم في شيء من الكتب الستة، وهذه الرموز التي ذكرها المزيّ في كتابه، وعددها سبعة وعشرون رمزا:

ع: للستة)

مما يُعْتبر أننا في مسألة الرموز ونحن يعتبر في النصف الثاني من الجزء الثاني من دورة الأكاديمية، مررنا بهذه الرموز كثيرًا عند الكلام على الاستخراج، فصارت بالنسبة لنا مسألةً مطروقةً وسهلةً -إن شاء الله تعالى- أن يذكر ع للستة، و ٤ لأصحاب السنن، و خ للبخاري ون لمسلم؛ فلا داعي لذكر الكلام عليها.

(هذا ولم يطبع الكتاب ولا أصله الكمال حتى الآن)

طبعا هذا الكلام قبل تقريبا سنة ٩٠ أو قبل سنة ٩٠ ميلادي يعني قبل ١٧ أو ١٨ سنة؛ لأن "تهذيب الكمال" سنة ٩٣ كان طبع منه أربعة مجلدات دفعة واحدة الأول والثاني والثالث والرابع، ثم نزل الكتاب مرة واحدة بعدها بأشهر بعد مثلا ثمانية أشهر أو سنة أو شيء فهو موجود تقريبا كاملا من سنة ٩٤، فالكتاب هذا صنف قبل ذلك بسنوات يعني سبع سنوات أو أكثر من ذلك حوالي عشر سنوات، وأما "الكمال"؛ فأنا لا أعرف أنه مطبوع كتاب الكمال لعبد الغني لا أعرف أنه طبع إلى الآن.

(رابعا: "تهذيب التهذيب": ثم جاء الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ للهجرة)

تخيل أن الذهبيّ والمزيّ الاثنين كانا في عصر واحد بينهم في الوفاة ست سنوات، فتخيل أن إمامين والاثنين في دمشق؛ أن الذهبي كان في دمشق، وأيضا كان المزي -رحمه الله تعالى- كان في دمشق. فتخيل بلدا فيها اثنان مثل المزي والذهبي كيف يكون حال أهلها في علم الرواية؟! وهذا مما نفتقده لا أقول في بلد ولكن في العالم بأسره، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

(فصنف على كتاب شيخه المزي كتابين: كبيرا سماه "تذهيب التهذيب"، وصغيرا سماه "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة"، ويقول الحافظ ابن حجر عن "تذهيب التهذيب": إنه أطال فيه العبارة، ولم يُعَدِّ ما في التهذيب غالبا، وإن زاد؛ ففي بعض الأحايين وفيات بالظن)

ولم يُعَدِّ ما في التهذيب غالبا؛ أي لم يأتي بجديد.

هو هنا مشكولة بـ: يَعُدْ؛ فلا أدري..

هو يقصد الحافظ ابن حجر أن الحافظ الذهبيَّ في "التذهيب" لم يأت بجديد، لم يأت بزائد على ما في "تهذيب الكمال" فهو اختصر، وحذف من الشيوخ والرواة والتلاميذ، واختصر في كلام الجرح والتعديل على بعض كلام المزي فلم تكن فيه تلك الفائدة المرجوة والمنتظرة كما ذكرت في المحاضرة الماضية.

(وإن زاد؛ ففي بعض الأحايين وَفَيَاتٍ بالظن والتخمين أو مناقب لبعض المترجمين مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح الذين عليهما مدار التضعيف والتصحيح وقد زاد الذهبي بعض التراجم التي استدركها على شيخه المزي وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر: وقد ألحقت في هذا المختصر ما التقطه من "تذهيب التهذيب" للحافظ الذهبي فإنه زاد قليلا)

كل الفوائد التي أتى بها الذهبي -رحمه الله تعالى- في مختصره "التذهيب" التقطها كُلُّها وأخذها الحافظ ابن حجر -رحمه الله- ووضعها في "تهذيب التهذيب"، الكتاب الثاني هذا الكتاب الكبير الكتاب الثاني أكثر نفعًا، وأكثر تداولا، وهو كتاب "الكاشف".

(خامسا: "الكاشف":

أما الكاشف؛ فهو كتابٌ مختصرٌ من كتاب "تهذيب الكمال" للمزي اقتصر فيه مصنفه في كل ترجمة على اسم الراوي، واسم أبيه، وجده أحيانا، وكنيته، ونسبته، وأشهر شيوخه، وأشهر تلاميذه اثنين أو ثلاثة غالبا في كلٍّ من الشيوخ والتلاميذ، وذكر كلمة أو جملة لَخَّصَ فيها حال الراوي من حيث التوثيق أو التجريح، ثم ذكر سنة وفاته، وذكر فوق اسم صاحب الترجمة الرموز؛ إشارةً إلى من روى له من أصحاب الكتب الستة)

هو والحافظ ابن حجر في "تقريب التهذيب" كما سنذكر بعدُ إذا بدأت ترجمة؛ صَدَّرَها بالرمز الذي يَدُلُّ على مَنْ أَخْرَجَ لهذا الراوي، فإذا كان في البخاري فقط؛ يقول "خ" في البخاري ومسلم يقول "خم"، في الكتب الستة يقول "ع" أي الجماعة إذا كان في السنن الأربعة يقول رقم "٤"، هذه إشارة إلى أن هذا الراوي مُخَرَّج له في هذه الكتب التي رمز بها.

(وقد اختصر على تراجم رجالِ الكتب الستة دون غيرهم، ورتب الأسماء على حروف المعجم لكنه ابتدأ حرف الهمزة بمن اسمه أحمد، كما ابتدأ حرف الميم بمن اسمه محمد، وقد قال الذهبيُّ في مقدمة الكتاب: "هذا مختصرٌ نافعٌ في رجال الكتب الستة: الصحيحين، والسنن الأربعة، مُقْتَضَبٌ مِنْ "تهذيب الكمال" لشيخنا الحافظ أبي الحجاج المزيِّ، اقتصرت فيه على ذِكْرِ مَنْ له روايةٌ في الكتب الستة دون باقي تلك التواليف التي في "التهذيب" ودون مَنْ ذُكِرَ للتمييز أو كُرِّرَ للتنبيه")

الحافظ المزي أحيانا يذكر راويا ويكتب بجواره "تمييز" أي أن هذا الراوي يحتاج إلى بحث، وهذا متشابه مع غيره من الرواة. فالذهبي -رحمه الله تعالى- وهو يختصر الكتاب حَذَفَ الرموز التي خَرَّجَ المزيُّ لأصحابها غير الكتب الستة كما ذكرنا في المحاضرة الماضية؛ كالتخريج من مراسيل أبي داود، أو "خصائص علي" للنسائي أو غيرها من الكتب.

(ثم ذكر رموز الكتاب ثم قال: وهذا نموذج من الكتاب: "د" يقصد أبا داود، أحمد بن إبراهيم الموصلي، أبو علي عن شريك وحماد بن زيد وطبقتهم)

ما معنى عن شريك وحماد بن زيد وطبقتهما؟ أي هذا الراوي الذي هو أحمد بن إبراهيم الموصلي يروي عن شريك وحماد بن زيد وهذه الطبقة حماد بن سلمة وغيرها وعنه "د" أي في أبي داود يروي عنه يعني أبي داود والبغوي صاحب "شرح السنة" أم غيره؟ وأبو يعلى وخلقٌ من الرواة ويقول وُثِّقَ مات سنة ٢٣٦.

(ويلاحظ من هذا النموذج أن الترجمة تعطي صورة واضحة عن صاحبها وإن كانت مقتضبة؛ فقول الحافظ بن حجر -رحمه الله تعالى-: "وجدت تراجم "الكاشف" إنما هي كالعنوان" فيه نظر، ولا يقال إن النفوس تتشوق إلى ال.الاطلاع على ما ورائه؛ لأن من أراد النهاية في البحث؛ فعليه بالمطولات، ومن أراد العجالة؛ ففي هذا في الكتاب ما يكفي)

يعني الراوي أحيانا يكون عندك بعض الأسانيد تريد النظر في حال رجالها من باب التأكد فقط؛ فلماذا ستذهب إلى المطولات وأنت ما تريد إلا التأكد؟! أما البحثُ، والتحريرُ، والتنبيهُ على الأخطاء، والكلام في المتعارضات، والخلاف الطويل في تعيين الراوي إذا كان الراوي مُشْكِلا إشكالا شديدا؛ فلا بد فيه من النظر في المطولات. فالكلام المختصر في "التقريب" أو في "الكاشف" أو غيرها لمن أراد المراجعة السريعة لكن لا يعتمد عليه في المسائل البحثية الطويلة؛ فيرجع إلى الأصول.

(ومع ذلك؛ فكتاب "الكاشف" هذا أوسعُ في عرضِ التراجم، وأكثر معلوماتٍ من كتاب "تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر. فإن جاز أن يُنْتقدَ أحدُ الكتابين لكون تراجمه كالعنوان؛ فكتاب "تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر أَوْلَى بهذا النقدِ والله أعلم.)

كتاب "الكاشف" طبع في ثلاثة مجلدات، و"التقريب" مطبوع في مجلدين في بعض الطبعات؛ كطبعة عبد الوهاب عبد اللطيف، وبعض الطبعات موجود في مجلد واحد فهذه قرينة سريعة للكلام في أن كلام "الكاشف" أوسع نسبيًّا؛ لأن الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- "في التقريب" لا يذكرُ شيخًا من شيوخ الراوي ولا تلاميذه. الذهبي التزم في كل ترجمة أن يذكر أشهر شيوخ الراوي، وأشهر تلاميذه؛ اثنين أو ثلاثة، أما ابن حجر؛ فلا يذكر شيئا من ذلك في "تقريب التهذيب".

(سادسا: "تهذيب التهذيب":

ثم جاء الحافظ ابن حجر فعمل على اختصار وتهذيب كتاب "تهذيب الكمال" للمزي في كتاب سماه "تهذيب التهذيب"، وقد كان اختصاره للكتاب وتهذيبه له على الوجه التالي:

الأول: اقتصر على ما يُفيد الجرح والتعديل.

الثاني: حذف ما أطال الكتاب من الأحاديث التي يخرجها الذهبي ..)

لا المزي: حذف ما أطال الكتاب من التي يخرجها المزي. صححوا هذا الخطأ.

(الثاني: حذف ما أطال الكتاب من الأحاديث التي يخرجها المزي في مروياته العالية وهو حوالي ثلث حجم الكتاب)

اقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل لماذا؟

لأن الحافظ المزيَّ -رحمه الله تعالى- في "تهذيب الكمال" يُورد في الراوي كلاما كثيرا من التراجم المنقبية. نحن قلنا: إن التراجم منها تراجمُ معرفية تُمَيِّزُ الراوي من غيره، وهناك تراجم منقبية تذكر عبادة الراوي، وحسن خلقه، وتواضعه، وأدبه مع شيوخه ومع تلاميذه، وعبادته وصدقه، وتصدقه وجوده، وجهاده في سبيل الله إلى غير ذلك من هذه الأشياء التي تُبين مناقب الراوي، ولذلك قلنا ترجمة منقبية.

جاء الحافظ ابن حجر وهو يختصر الكتاب رفع كل هذا ما يتعلق بأخلاق الراوي، وعبادته، والقصص والحكايات التي داخل الترجمة حذف هذا الكلام، وأبقى الكلام في الجرح والتعديل؛ لأنه الْمُعَوَّلُ عليه، وأنا عند النظر في حال الراوي لا يعنيني عبادته، ولا جهاده، ولا زكاته، ولا جوده بقدر ما يعنيني ماذا؟

الكلام عليه في الجرح والتعديل.

فهذا المقصد وهذا هو المهم، والباحث إنما ينظر من أجله فرفع كلَّ هذا الكلام. مرويات المزي يأتي المزي فيذكر مرويات في آخر كل ترجمة فحذفها، وحذف الكلام المتعلق بالمناقب وأبقى الكلام في الجرح والتعديل وحرر الوَفَيَات.

(الثالث: حذف كثيرًا من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه الذين قصد المزيُّ استيعابهم، واقتصر على الأشهر والأحفظ والمعروف منهم إذا كان الراوي مُكْثِرًا)

هذا كلام جميل، لكن كما قلت الفائدة عند البحث في النظر في الشيوخ نحن نتمنى مَنْ يأتي بشيوخ أكثر غير الذي ذكرهم المزي في "تهذيب الكمال". بعد طبع "تهذيب الكمال" صار "تهذيب التهذيب" لا فائدة منه كبيرة كالتي تُرجى من "تهذيب الكمال" يعني أنا الآن لو في مكتبتي لو عندي بحث في أحوال الرواة، وأمامي "تهذيب الكمال" وأمامي "تهذيب التهذيب" فأنا لا أنظر في "تهذيب التهذيب" إنما تمتد يدي على التهذيب؛ لأن الكلام فيه طبعا فيه كلام واسع،

كلام في المناقب، كلام في الفضائل، وأنا بالقرائن أفهم يعني ترجح عندي أشياء بالقرائن؛ فليت الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- أبقى الكلام على أبقى الشيوخ والتلاميذ كما هم لم يحذفهم.

هذه أكبر منقبة في "تهذيب الكمال" الكلام على الجرح والتعديل طبعا من الدرجة الأولى، وأولى منه في تعيين الرواة بقاء الشيوخ والتلاميذ. فلو أن باحثا ينشط الآن وأنا أدعو الباحثين وأهل العلم لو أن أحدا اختصر "تهذيب الكمال" مع إبقاء الشيوخ والتلاميذ ويحذف المناقب، ويحرر الوفيات، ويحذف الكلام الكثير الذي في النسب، ويحذف مرويات المزيِّ الموجودة في الكتاب؛ لصار "اختصار تهذيب الكمال" مع الإبقاء على الشيوخ والتلاميذ يقع في ثمانية عشر مجلدا، فيختصر الكتاب إلى النصف مع إبقاء الميزة التي من أجلها ينظر الباحث في "تهذيب الكمال" وهي بقاء الشيوخ والتلاميذ.

(الرابع: لم يحذف شيئا من التراجم القصيرة في الغالب.

الخامس: لم يرتب شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة على الحروف، وإنما رتبهم على التقدم في السن، والحفظ، والإسناد، والقرابة، وما إلى ذلك)

سنقرأ -إن شاء الله- بعد قليل قدرا من تراجم "تهذيب التهذيب". الحافظ المزي وهو يورد الشيوخ والتلاميذ رتبهم على حروف ألفباء؛ لأنه يعلم أن الذي سيأتي بعده يبحث في كتابه إنما يريد تعيين الراوي، تعيين الراوي يعني أنا أريد حرف "الشين" حرف "القاف" حرف "الجيم"؛ فلن أقرأ كل الشيوخ والتلاميذ، وأحيانا في بعض الرواة مثلا كالمكثرين مثل: شيوخ أبي إسحاق السبيعيّ وهو مكثر جدًّا، شيوخ شعبة، شيوخ الأعمش، شيوخ الإمام أحمد، وتلاميذه أممٌ لا يُحْصَوْن، ويقتصر على بعضهم فيذكر بعد الاقتصار ٢٠٠ راويًا فأنا لو أبحث عن راوٍ وهو غير مُرَتَّبٍ على ألفباء فمعناه أني سأقرأ عشرين صفحة أو عشر صفحات كلها أسماء وقد أقع في الخطإ؛ فأقول إن الراوي غيرُ موجود، لكن إذا كانت مرتبةً على ألفباء؛ فيكون البحث محصورا في الحرف الذي فيه اسم الراوي.

الحافظ ابن حجر لما اختصر لم يرتب؛ لأنه لم يذكر إلا ستة أو سبعة من الشيوخ فقراءتهم أمرٌ سهلٌ، فذكر الأحفظ، الأكثر ملازمة للراوي، الأقرب من حيث النسب وغير ذلك من الاعتبارات التي سنراها عند قراءة النموذج.

(السادس: حذف كلاما كثيرًا أثناء بعض التراجم؛ لأنه لا يدل على توثيق ولا تجريح.

السابع: زاد في الترجمة ما ظفر به من أقوال الأئمة في التجريح والتوثيق من خارج الكتاب)

نعم، زاد في الترجمة ما ظفر به من أقوال الأئمة غير الذين ذكرهم المزيُّ كان هناك علماء الأندلس وغيرهم لهم كتب وهي المكتبة الأندلسيّة المطبوعة في خمس مجلدات في دار الكتب المصرية مطبوعة قديما، فهناك فأئمة لهم كلام على الرواة فأتى بكلام المغاربة على الرواة وذكره أيضا في "تهذيب التهذيب".

(الثامن: أورد في بعض المواطن بعض كلام الأصل بالمعنى مع استيفاء المقاصد، وقد يزيد بعض الألفاظ اليسيرة للمصلحة.

التاسع: حذف كثيرًا من الخلاف في وفاة الرجل إلا في مواضعَ تقتضي المصلحةُ عدمَ حذف ذلك)

نعلم أن التواريخَ مدخلٌ من مداخل العلل؛ فبعض الرواة يكون مُخْتَلَفًا فيه في تاريخ الوفاة، ولا يستطيع المختصِرُ للكتاب أن يحذف بعض هذه الأقوال؛ لأنها لم تتحرر ولم يُفصل في تاريخ الوفاة؛ فيبقى الخلاف على حاله.

(العاشر: لم يحذف من تراجم "تهذيب الكمال" أحدا.

الحادي عشر: زاد بعض التراجم التي رأى أنها على شرطه، وميز التراجم التي زادها على الأصل بأن كتب اسم صاحب الترجمة، واسم أبيه بالأحمر.

الثاني عشر: زاد في أثناء بعض التراجم كلاما ليس في الأصل لكن صدره بقوله: قلت؛ فليتنبه القارئ إلى أنَّ جميعَ ما بعد كلمة "قلت"؛ فهو من زيادة ابن حجر إلى آخر الترجمة.

الثالث عشر: التزم الرموز الذي ذكرها المزي لكنه حذف منها ثلاثة وهي: "مق" و"سي" و"ص". كما التزم إيراد التراجم في الكتاب على الترتيب ذاته الذي التزامه المزيُّ في تهذيبه.

الرابع عشر: حذف الفصول الثلاثة التي ذكرها المزيُّ في أول كتابه، وهي ما يتعلق بشروط الأئمة الستة، والحث على الرواية عن الثقات، والترجمة النبوية؛ أي السيرة النبوية.

الخامس عشر: زاد بعض الزيادات التي التقطها من كتاب "تذهيب التهذيب" للذهبي، وكتاب "إكمال تهذيب الكمال" لعلاء الدين مغلطاي.

قلت: وقد لخصتُ طريقةَ اختصار الحافظ ابن حجر لكتاب "تهذيب الكمال" من مقدمته التي قدم بها لكتاب "تهذيب التهذيب"؛ فليراجعها من له شَوْقٌ لقراءة كلام الأئمة؛ ففيها فوائدُ كثيرةٌ. هذا، وقد قال الحافظ ابن حجر في مقدمته المذكورة للكتاب؛ تبريرا لتصنيفه له بعد أن قام الحافظ الذهبيُّ –قبله- بتصنيف كتابيْن في تذهيب واختصار كتاب "تهذيب الكمال" للحافظ المزي قال: "إن كتاب الكاشف مختصرٌ جدًّا؛ فتراجمه إنما هي كالعنوان، وأما كتاب "تذهيب التهذيب"؛ فقد أطال الذهبي العبارة فيه، ولم يَزِدْ على ما في التهذيب غالبا" إلى آخر ما قال، وهذا نص ما قاله: "ولما

نظرت في هذه الكتب؛ وجدت تراجم "الكاشف" إنما هي كالعنوان تتشوق النفوس إلى الاطلاع على ما وراءه، ثم رأيت للذهبيِّ كتابا سماه "تذهيب التهذيب" أطال فيه العبارة ولم يَعْدُ ما في التهذيب غالبا، وإن زاد؛ ففي بعض الأحايين وَفَيَات بالظن والتخمين، ومناقب لبعض المترجمين مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح الذيْن عليهما مدارُ التضعيف والتصحيح).

هذا كتاب "تهذيب التهذيب" للحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- نعرض إلى ولو نموذج واحد من طريقة عرض الكتاب؛ فمثلا في ترجمة أسامة لا أسامة صحابي أسامة بن زيد صحابي، إنما مثلا أسامة بن زيد الليثيّ؛ فقال في أول الترجمة "خت" رمز لأي كتاب عادة "خت"؟

البخاري في التاريخ.

الدورة أوشكت على الانتهاء ولا زلنا نخطئ في "خب" "وخت" !! ماذا لو كان الكلام على تحرير الأسانيد، والكلام على الجرح والتعديل؟!!

و "٤" لأصحاب السنن.

و"خت" و "٤" "وميم" يعني خرج له البخاري في "التاريخ"، والأربعة، ومسلم. أسامة بن زيد الليثيِّ مولاهم أبو زيد المدني. هذه ترجمة معرفية؛ أي لن يشترك واحد مع أسامة بن زيد الليثي في هذا القدر من الاسم واسم الأب والنسبة أنه ليثيّ، وأنه مولى أبي زيد المدني.

هو طبعا في طبقة طبعة أتباع التابعين في طبقة مالك يعني أسامة بن زيد الليثي في طبقة مالك فيقول: روى عن الزهري ونافع مولى ابن عمر وعطاء بن أبي رباح، ومحمد بن المنكدر، وصالح بن كيسان، وعبد الله بن رافع مولى أم سلمة، وعمرو بن شعيب وجماعة.

هؤلاء الذين جل مرويات أسامة بن زيد الليثي مدارها على هؤلاء الشيوخ يعني معظم مروياته تدور حول هؤلاء الشيوخ. فالذهبي -رحمه الله تعالى- ترى في "تهذيب الكمال" أنه يأتي بشيوخ الراوي مُرَتَّبين على حروف ألفباء، هو هنا لم يفعل هذا. الزهري ونافع مولى ابن عمر، نافع في حرف "النون"، وعطاء في حرف "ع" فلم يرتب، وقال: وروى عنه من تلامذته: يحيى القطان، فيحيى القطان حرف "الياء" ومع ذلك قدمه، يحيى القطان وابن المبارك والثوري، وعبد الله بن وهب، والأوزاعيّ، و عبد الرحمن بن عمرو، الدراوردي، وكيع، وأبو نعيم، وغيرهم. فذكر مثلا سبعة ثمانية من مشاهير الرواة الذين تدور غالب مرويات أسامة بن زيد الليثيّ عليهم، واقتصرَ على هذا، ثم قال: قال أحمد: تركه القطان بأُخَرَةٍ. الإمام أحمد يقول: إن يحيى القطان تركه في الآخر يعني، وقال الأثرم عن أحمد: ليس بشيء، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: روى عن نافع أحاديثَ مناكيرَ، فقلت له: أراه حسنَ الحديث، قال: إن تدبرت حديثه؛ فستعرف فيه النّكرة، وقال ابن معين في رواية أبي بكر بن أبي خيثمة: كان يحيى بن سعيد يُضَعِّفُه يعني القطان، وقال أبو يعلى.. معظم كلام أهل العلم إذا نقلوا الكلام في الجرح والتعديل وقالوا يحيى بن سعيد فالمراد به القطان ليس الأنصاريّ؛ لأنَّ الأنصاريّ من صغار التابعين، وليس له كلام في الجرح والتعديل، وقال أبو يعلى الموصلي عنه: ثقة صالح، وقال عثمان الدارمي عنه: ليس به بأس، وقال الدوريّ وغيره عنه يعني عن ابن معين يعني عثمان الدارمي عنه يعني ابن معين: ليس به بأس، وقال الدوري وغيره: ثقة زاد غيرُه حجةً، وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال أبو أحمد بن عدي: يَرْوي عنه الثوريّ وجماعة من الثقات، فستجد هنا أن الحافظ ابن حجر لما ذكر الجرح والتعديل؛ رتب الكلام؛ فيذكر كلام الجرح، ثم يذكر بعد ذلك كلام التعديل.

فهو نقل كلام يحيى القطان، وكلام الإمام أحمد في روايتين: مرة رواية عبد الله ابنه، ومرة رواية الأثرم، ثم يذكر بعد ذلك كلام مَنْ عَدَّلَ فذكر كلام أبي يعلى وكلام ابن معين في رواية الدارميّ، وكلام ابن معين في رواية الدوريّ، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال أبو أحمد بن عدي: يروي عنه الثوري وجماعة من الثقات، ويروي عنه ابن وهب نسخةً صالحةً، وهو كما قال ابن معين: ليس بحديثه بأس، وهو خير من أسامة بن زيد بن أسلم يعني العدوي.

قلت: ..

هذا بداية كلام مَنْ؟

الحافظ ابن حجر

الحافظ ابن حجر يذكر بقية هذا الكلام إلى آخره هو كلام الحافظ ابن حجر، قال:

قلت: وقال البرقي عن ابن معين: أنكروا عليه أحاديث، وقال ابن نُمَيْر: مَدَنيّ مشهور، وقال العجلي: ثقة، وقال الآجريُّ عن أبي داود: صالح إلا أن يحيى -يعني ابن سعيد- أمسك عنه بأخرة، وذكره ابن المديني في الطبقة الخامسة من أصحاب نافع، وقال الدار قطني لما سمع يحيى القطان أنه حدث عن عطاء عن جابر رفعه: "أيام منى كلها نحر" قال: اشهدوا أني قد تركت حديثا، قال الدارقطنيّ: فمن أجل هذا تركه البخاريّ، وقال الحاكم في "المدخل": روى له

مسلم، واستدللت بكثرة روايته له على أنه –عنده- صحيحُ الكتاب، على أن أكثر تلك الأحاديث مُسْتَشْهَدٌ بها أو هو مقرون في الإسناد".

على آية حال الكلام يطول بعض الشيء، وذكر سنة الوفاء وذكر كلام أئمة آخرين من أئمة الجرح والتعديل.

هذه طريقة عرض الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- لترجمة مثل ترجمة أسامة بن زيد الليثي، وهو راوٍ مختلفٌ فيه، ويحتاج الفصل فيه إلى تحرير حاله يعني إلى جمع مرويات، وعرض مروياته على مرويات الثقات. على أن أمثال الإمام أحمد –كقرينة- كأمثال الإمام أحمد ويحيى القطان لا يَتركون حديث الراوي إلا إذا استرابوا منه.

(والحقيقة التي لا مِرْيَةَ فيها أن كتاب "تهذيب التهذيب" للحافظ ابن حجر كتاب قَيِّمٌ مُحَرَّرٌ مفيدٌ، وقد بذل الحافظ ابن حجر فيه جهدا كبيرا واضحا، وقد اختصرَ ما يستحق الاختصار، وزاد ما يستحق الزيادة)

هذا الصحيح، فالكلام مُكرر قال: وقد اختصر ما يستحق الاختصار وزاد ما يستحق الزيادة، فهناك كلام كثير ثلاث كلمات زِيدت؛ فتُحذف.

(وحَرَّر وهَذَّبَ واستعان -مع اطلاعه الواسع- بعددٍ من المصنفاتِ في إخراج هذا الكتاب بشكل مرضيٍّ؛ فجزاه الله خيرا على صنيعه هذا، وأجزل مثوبته!!)

لكن على أية حال الكتاب إلى الآن لم يخدم "تهذيب التهذيب" أعني هذه الطبعة الهندية التي طبعت في الهند بتصحيح بعض الفضلاء؛ كالشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني -رحمه الله- وغيره لا تزال النسخة فيها تصحيفاتٌ كثيرة جدا، وفيها أغلاط، وأعرف أن شيخنا فضيلة الشيخ أحمد معبد -حفظه الله تعالى- له جهد مشكور على تحقيق الكتاب لكن لم يخرج إلى الآن فسيكون -إن شاء الله تعالى- عملا نفيسًا بإذن الله تعالى.

(وهو أجودُ الكتبِ وأدقُّها بين الكتب التي عَملت على اختصار وتهذيب كتاب الحافظ المزي، وعلى وجه الخصوص هو أجود من كتاب "تذهيب التهذيب" للذهبي؛ للميزات الكثيرة التي تُميزه عنه التي أشار إليها ابن حجر في مقدمة كتابه "تهذيب التهذيب".

وما قاله الحافظ عن كتاب "الكاشف"؛ فقد ذكرت ما فيه قبل قليل، وأما ما يقوله البعض في هذه الأيام من أن الحافظ ابن حجر قد اختصر كتاب المزيِّ فأخل بكثير من مقاصده بل ربما بالغ بعضهم؛ فقال: لقد نَسَخَ ابنُ حجر كتابَ المزيّ وأفسده محتجين بأن الحافظ ابن حجر قد حذف كثيرًا من شيوخ وتلاميذ كثيرٍ من المترجَمين وأنَّ ذِكْرَ هؤلاء الشيوخ والتلاميذ له فائدة كبيرة لا تخفى على المشتغلين بالحديث وعلم الرجال.

فالجواب: أننا لا ننكر فائدة ذكر هؤلاء الشيوخ والتلاميذ، لكن يقال: إن موضوع الاختصار والتهذيب هو هذا وليس كل مراجع يستفيد من معرفة كل هؤلاء الشيوخ والتلاميذ، ومن أراد التوسع أو احتاج إلى معرفة بعضهم؛ فليرجع إلى الأصل؛ إذ من المعروف أنه لا تغني المختصرات عن أصولها في كل شيء.

ومن جهة ثانية؛ فليس في الكتاب ما يُنْتَقَدُ إلا هذا، مع أن في اختصار كثير من الشيوخ والتلاميذ لبعض المترجمين وجهةَ نظر وليست خطأً وقع فيه ابن حجر.

وأخيراً؛ فلو أنصف المرء فذكر حسنات الكتاب الكثيرة لا سيما حذفه كثيرًا من الأحاديث العوالي التي أوردها المزي من روايته؛ لأَقَرَّ بأن عمل الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب عملٌ نافعٌ مشكورٌ، وأن الكتاب من خيرة الكتب في معرفة تراجم رجال الكتب الستة والله أعلم).

يعني الكتاب لا شك فيه نفعٌ، وفيه فوائد وتحريرات جيدة، وخاصة في تحرير وَفَيَات الراوي، لكن نقول إن الأصل موجود، يعني "تهذيب الكمال" مطبوع وموجود ومتداول، ومن أراد الرجوع للأصل؛ فله هذا.

لكن بقي الكلام -كما ذكرت- إن كتاب "تهذيب التهذيب" للحافظ ابن حجر لا يصلح في تعيين الرواة، وتعيين الرواة المحطة الأولى في دراسة الأسانيد، كيف يتدرب الراوي على معرفة المشتبهين؟! ويأتي مثلاً إذا نظرت في كتاب "المشتبه في تبصير المنتبه" أو غيره من الكتب أو "المتفق والمفترق" أو غيره من هذه الأشياء المتشابكة المتلاحمة لا يمكن كتاب "تهذيب التهذيب" ينفع في هذه المسألة، والطالب الذي يدرس أسانيد المرحلة الأولى من هذه الدراسة -يا إخواننا!- هي الوقوف على حقيقة الراوي التي هي الترجمة المعرفية.

أنت تأتيك في الإسناد أناس مثلاً إذا قال في إسناد: سفيان ولم يبين أهو الثوري أم ابن عيينة؟! وهم في طبقة واحدة، إذا قال: حماد أهو ابن زيد أم ابن سلمة؟! والاثنان في طبقة واحدة، كيف لك بالتمييز أو الجزم بأن هذا الثوري أم ابن عيينة إلا بالرجوع للشيوخ والتلاميذ، وأنت بادئ لا تدري. فمن عندهم ملكات، ولهم قدم راسخة في هذا العلم بالنظر في الإسناد يستطيع تعيينَ الراوي، يقول: هذا الثوري؛ لأن فلانا مختصٌّ به، وهذا ابن عيينه، هذا مالك مختص مثلاً بالزهري أو نحو ذلك من الاعتبارات.

أما الطالب المبتدئ المسكين لا يدري؛ فلا بد له من الرجوع لكتاب يوقفه على حقيقة من هو الراوي المقصود في هذا الإسناد بعينه. فصار الكلام -كما قلت- إن "تهذيب التهذيب" على جلالة قدر مصنفه، وفائدة الكتاب العظيمة في

تحرير بعض الوفيات، وزيادات في الجرح والتعديل ونحو ذلك إلا أن الطالب الذي يبحث عن تعيين راوٍ لا يمكن له أبداً استخدام "تهذيب التهذيب"، ولو استخدمه؛ سيضل ولا يصل إلى الحقيقة بحال من الأحوال.
(سابعًا: "تقريب التهذيب":
هو كتاب مختصر جدًّا، اختصر فيه الحافظ ابن حجر كتابه "تهذيب التهذيب" في نحو سدس حجمه، وذكر في مقدمته أن الداعي لتصنيف هذا الكتاب هو طلب بعض إخوانه منه أن يجرد له أسماء الأشخاص المترجمين في كتابه "تهذيب التهذيب" خاصة، وأنه لم يجبه إلى طلبه أولاً، ثم رأى إجابته على وجه يحصل مقصودُه بالإفادة، ثم ذكر طريقته في عرض ترجمة كل راو، وإليك ما قاله الحافظ نفسُه؛ لتقف على وصف الكتاب من تعبير مصنفه، قال -رحمه الله- بعد أن ذكر أنه لما فرغ من تصنيف كتابه "تهذيب التهذيب" وأنه وقع من طلبة الفن").
(من طلبة الفن) يعني من طلبة الحديث.
(وأنه وقع من طلبة الفن موقعاً حسناً، وأنه طال إلى أن جاوز ثلث الأصل والثلث كثير ما يلي:
"فالتمس مني بعض الإخوان أن أجرد له الأسماء خاصة؛ فلم أوثر ذلك لقلة جدواه على طالبي هذا الفن، ثم رأيت أن أجيبه إلى مسألته، وأسعفه بطلبته على وجه يحصل مقصوده بالإفادة، ويتضمن الحسنى التي أشار إليها وزيادة، وهي أني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وَأَعْدَلَ ما وصف به بألخص عبارة وأخلص إشارة بحيث لا تزيد كل ترجمته على سطرٍ واحدٍ غالباً، يجمع اسم الرجل واسم أبيه وجده، ومنتهى أشهر نسبته ونسبه، وكنيته ولقبه، مع ضبط ما يُشْكل من ذلك بالحروف ثم صفته التي يَخْتص بها من جرح أو تعديل، ثم التعريف بعصر كل راوٍ منهم بحيث يكون قائماً مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه، إلا من لا يؤمن لبسُه، وقد مشى في كتابه هذا على النحو التالي).
كتاب "تقريب التهذيب" الحافظ ابن حجر اختصره، وكان كالمذكرة، الطالب يذاكر ثم يختصر ما ذاكره في شيء يسير، فكتاب "التقريب" للأسف الشديد كثير من طلبة الدراسات العليا وبعض الباحثين يعمد إلى جعل كتاب "تقريب التهذيب" حكمًا وفصلا نهائيًّا في حال الراوي، نعم في المشاهير مشاهير الثقات ومشاهير الضعفاء هو كذلك، أما في المراتب التي هي مواطن الخلاف؛ كصدوق يهم، أو صدوق له أوهام، أو نحو ذلك التي هي -كما ذكرنا- في مراتب الجرح والتعديل فتكون الخامسة والسادسة من مراتب التعديل والأولى والثانية من مراتب التجريح، هذه المنطقة منطقة تُسَبِّبُ حرجا شديدا، وتحتاج إلى بحثٍ جيدٍ وتحرير وجهدٍ يُبذل فجاء الحافظ -رحمه الله- في مثل هذا الجوِّ الذي يحتاج إلى بحث اختصر الكلام بعبارة واحدة، فلا شك أن حصل –هنا- كلامٌ كثيرٌ من الأخذ والرد، ويأتي الباحثون المعاصرون فيعتبرون اعتبارات ليست من التأصيل العلميّ في شيء، فكلّ ما قال فيه: صدوق؛ فحديثه حسن، وكل ما قال فيه: ثقة؛ فحديثه صحيح، هذه اعتبارات ليست بصحيحة، وإنما الأمر يحتاج عند الحكم على الراوي كحكم نهائي إلى اعتبار كلام أئمة الجرح والتعديل، واعتبار القرائن إلى غير ذلك.
تجد مثلاً في ترجمة بكار بن عبد العزيز الثقفي، يقول الحافظ -رحمه الله تعالى-: "صدوق يهم". عندما يقول: "صدوق يهم" معنى ذلك أن الراوي مثلاً له سبعون ثمانون حديثا ويخطئ فيهم، في حين أن ابن معين -رحمه الله تعالى- قال في بكار بن عبد العزيز الثقفي: ليس بشيء، "ليس بشيء" عند ابن معين معناها أن الراوي قليلُ الرواية لا يستحق الاهتمامَ به.
عرفت؟ فجملة ما لهذا الراوي = بكار بن عبد العزيز الثقفي ليس له في الكتب إلا حديثان موصولان وحديث معلق، هذا جل ما له. فعندما يأتي الحافظ ابن حجر يقول: "صدوق يهم" يهم في ماذا وكل ما له من روايات حديثان؟! يهم في ماذا ويخطئ في ماذا؟
خذ من هذا كثيرا كلمة "صدوق يهم" في راو ليس له إلا حديثن أو ثلاثة هذا كلام كثير، فهذه المنطقة التي تُعتبر الخامسة والسادسة من مراتب التعديل، والأولى والثانية من مراتب الجرح، هذه من المواطن التي لا يَصْلُحُ الاعتماد على كلمة الحافظ ككلامٍ نهائيٍّ في الراوي، وإنما لا بد من الرجوع إلى كلام أئمة الجرح والتعديل واعتبار حال الراوي، والنظر في القرائن. ومن هنا يأتي الخلطُ لكثيرٍ من المصنفين في العصر الحديث، أو من المتكلمين في هذا العلم الشريف، يأتي عندهم الأوهام والأخطاء والتساهلات إلى غير ذلك من الأمور.
أولاً: ذكر جميع التراجم التي في "تهذيب التهذيب" ولم يقتصر على تراجم رواة الكتب الستة كما فعل الذهبي في "الكاشف"، كما رَتَّبَ التراجم على الترتيب نفسه الذي مشى عليه في "التهذيب".
ثانيًا: رَمَزَ بالرموز التي ذكرها في "تهذيب التهذيب" نفسها، إلا أنه غَيَّرَ رمزَ السنن الأربعة إذا كانت مجتمعةً، فقد رمز إليها في "التهذيب" بـ "٤"، وفي هذا الكتاب بـ"عم"، كما أنه زاد رمزًا لم يكن في "التهذيب" وهو كلمة "تمييز"، وهي إشارةٌ إلى من ليست له رواية في المصنفات التي هي موضوع الكتاب.

ثالثًا: ذكر مراتب الرواة في المقدمة، وجعلهم محصورين في اثنتي عشرة مرتبة، وذكر ألفاظ الجرح والتعديل المقابلة لكل مرتبة. فعلى المراجع في هذا الكتاب أن ينتبه إلى هذه المراتب، وما يقابلها من الألفاظ حتى لا يقع في لبس أو خطإ؛ لأنه ربما اصطلح في بعضها اصطلاحًا خاصًّا به في هذا الكتاب.

رابعًا: ذكر في مقدمة الكتاب أيضًا طبقات الرواة المترجمين، وجعلهم اثنتي عشرة طبقة أيضًا، وينبغي لزامًا معرفةُ تلك الطبقات قبل المراجعة في الكتاب حتى يعرف المراجع ذلك الاصطلاح الخاص لابن حجر في هذا الكتاب).

الحافظ -رحمه الله تعالى- قال: اصطلح على أن الرواة المذكورين في "التقريب" قبل المائة الأولى هم أصحاب الطبقة الأولى والثانية، فيقول مثلاً في ترجمة أي صحابي فهذا من الطبقة الأولى، تابعيّ من الطبقة، إلى الذي مات قبل المائة هو في الطبقة الأولى والثانية، ويقول مات سنة مثلاً ثمانية وثمانين، سنة ثمانية وتسعين ونحو ذلك.

من الثالثة إلى الثامنة بعد المائة، كل ما كان بعد المائة الأولى من الهجرة فيكون هو من الثالثة إلى الثامنة، فيقول مثلاً من الرابعة، من الخامسة، من السادسة ويقول مثلاً: من السادسة مات سنة ثمانية وثمانين، هل يكون الذي في السادسة الذي مات سنة ثمانية وثمانين مثل الذي في الثانية الذي مات سنة ثمانية وثمانين أم بينهما فرق؟! بينهما فرق، الذي في ثمانية وثمانين في الأولى والثانية يعني ثمانية وثمانين هجريًّا وثمانية وثمانين بعد الثانية معناها يعني مائة وثمانية وثمانين، والذي بعد الثامنة إلى الثانية عشر يبقى مات بعد المائتين، فهذه الثلاث مراحل العمرية التي يذكرها الإمام الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في كتاب "تقريب التهذيب".

(خامسًا: زاد على "التهذيب" فصلاً في آخر الكتاب يتعلق بِبَيَان المبهمات من النسوة على ترتيب من روى عنهن رجالاً ونساءً، والكتابُ جيد مفيد كافٍ لطلبة العلم المبتدئين في الفن).

لا يكفي ولا حاجة، الطالب المبتدئ يذهب إلى المطولات ليعرف كيف يعين الراوي، إنما هو لن يفهم، يعني إذا قرأ في "تقريب التهذيب" كيف يُحَصِّل من ورائه تأصيلا علميًّا وبناء لطالب علم، هذا كلام يحتاج إليه الممارس، لا يحتاج إليه المبتدئ.

(لا سيما في موضوع الحكم على الشخص من حيث الجرحُ والتعديلُ، فإنه يعطي المراجع عصارة الأقوال فيه، لكنه مضغوط جدًّا، ويُلاحَظ عليه بشكل خاصّ عدمُ ذكره أي شيخ أو تلميذ للمترجم لهم في جميع الكتاب، ولذلك يتميز كتاب "الكاشف" للذهبي، وكتاب "الخلاصة" للخزرجي على كتاب "التقريب" هذا، والله أعلم.

وهذا نموذج من التراجم:

عبد الله بن عاصم الحِمَّاني بكسر المهملة وتشديد الميم، أبو سعيد البصري، صدوق من العاشر ق).

(صدوق من العاشرة)، هذا خطأ الطبقة العاشرة.

و(ق).

و(ق) يعني خَرَّجَ له ابن ماجه.

(القاسم بن الليث بن مسرور الرسعني، أبو صالح نزيل تِنِّيس، ثقة من الثانية عشرة، مات سنة أربع وثلاثمائة).

معنى هذا أنه مات سنة كم لما يقول (من الثانية عشرة، مات سنة أربعة وثلاثمائة) معناها مات سنة كم؟

الطبقة الثانية عشر.

نعم.. يعني أربعة وثلاثمائة. ثلاثمائة بعيد؛ لأن شيوخ الأئمة آخرهم زمنًا ثلاثمائة وثلاثة أصحاب الكتب الستة آخرهم زمنًا ثلاثمائة وثلاثة، فكيف يروي عن شيخ مات سنة ثلاثمائة وأربعة؟! تحتاج إلى نظر وتحرير على أية حال.. هو إذا قال في الطبقة الأولى والثانية يعني في المائة الأولى من الثالثة إلى الثامنة يعني بعد المائة الأولى، يعني مائة وعشرة إلى مائة وتسعة وتسعين، من مائتين وبعدها فيقول مثلاً من التاسعة من العاشرة من الحادية عشر من الثانية عشرة معناها أن هذا بعد المائتين، بعد المائتين هل تصل إلى أربعة وثلاثمائة؟ قد يكون هذا يحتاج إلى نظر وتحرير.

إجابة أسئلة الحلقة السابقة.

السؤال الأول: عرف بكتاب "التاريخ الكبير" للبخاري، وبين منهج البخاري -رحمه الله تعالى- فيه.

وكانت الإجابة: "التاريخ الكبير" للإمام البخاري -رحمه الله تعالى- المتوفى سنة ست وخمسين ومائتين للهجرة:

وهو كتاب كبير اشتمل على اثنتي عشر ألفا وثلاثمائة وخمسة عشر ترجمة كما في النسخة المطبوعة المرقمة وقد رتبه البخاري -رحمه الله تعالى- على حروف المعجم. لكن بالنسبة للحرف الأول من الاسم والحرف الأول من اسم الأب، لكنه بدأ الكتاب بأسماء المحمدين؛ لشرف اسم النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- كما أنه قدم في كل اسم أسماء الصحابة أولاً بدون النظر إلى أسماء آبائهم، ثم ذكر بعد ذلك بقية الأسماء ملاحظًا ترتيب أسماء آبائهم، ويذكر البخاريُّ ألفاظ الجرح والتعديل لكنه يستعمل عبارات لطيفة في الجرح؛ فيقول مثلاً: فيه نظر، أو: سكتوا عنه، وأشد ما يقوله من العبارات في الجرح: منكر الحديث.

واصطلاح البخاري في هذه العبارات هو أنه يقول: فلان فيه نظر، أو فلان سكتوا عنه فيمن تركوا حديثه، وأما إذا قال: فلان منكر الحديث؛ فلا تحل الرواية عنه، وكثيرًا ما يسكت عن الرجل فلا يذكر فيه توثيقًا ولا تجريحًا، ومعنى ذلك أنه لا يوثقه ولا يجرحه.

.. النص من الكتاب المدروس، لكن لا بأس إن شاء الله تعالى.

يقول: حضرتك قلت يا شيخ: عند المعاصرين يأتي في الطبقة الخامسة والسادسة من التعديل، والأولى والثانية في الجرح فيكون فيه لبس.

هذه منطقة خطرة جدًّا، يعني أكثر ما يقع الوهم بسبب ذلك، يعني من خمسة وستة.

فهل لطالب العلم أن يأخذ بكلام المتأخرين ويترك كلام المعاصرين في الأخذ من هذا....

طالب العلم المبتدئ هذا مُقلد، يعني لن يستطيع الاستقلال بكلام في راوٍ، هو مقلد يعني يتعلم، يعتبر كلام أهل العلم الموجود في المدونات الكبيرة في الجرح والتعديل، وهذا علم يحتاج إلى توقيف، بمعنى ماذا؟ بمعنى يحتاج إلى جلوس تحت يد شيخ، مسألة الاستقلال بالتصحيح والتضعيف بقيت "موضة"، وكثر الشباب المتهجمون على قضايا التصحيح والتضعيف بشكل زائد جدًّا جدًّا فصارت أزمة في درس الحديث.

أنا أقصد لو وصل لهذا الطالب أخيرًا أن الراوي هذا ضعفه الإمام أحمد، وجاء أحد المعاصرين مثلاً وأخذ عنه الحديث وحسنه، فهل يرجع الطالب لكلام المتأخر ويترك كلام المعاصر هل هذا ينفع؟.

يعني نحن عندنا كمراحل زمنية في هذا العلم عندنا متقدمون إلى آخر عصور التدوين القرن الرابع مثلاً أو الخامس وهناك متأخرون إلى عصر السيوطي مثلاً وما بعده بقليل، وهناك معاصرون، فصار هناك معاصرون ومتأخرون ومتقدمون، المتقدمون حكم على من وراءهم، فالذي يريد أن يتمسك بشيء يتمسك بكلام الأئمة الكبار الذين من عندهم خرج هذا العلم، إليهم الرد وعليهم المعول في التجريح والتعديل والتصحيح والتضعيف؛ لأن المدارس طبعًا علم الحديث كلما نزلت كلما تقل الملكات وتقل الخبرات عمَّا وراء ذلك الأئمة القدامى الذين هم في القرون الثاني والثالث والرابع ونحو ذلك كانوا أئمة موسوعيين وكانوا يحفظون مئات الألوف من الأسانيد والمتون، وهم الحُكَّام في هذا العلم على من وراءهم، فالمتأخر والمعاصر يجب عليه الرجوع لكلام الإمام المتقدم.

أسئلة الحلقة.

عندنا سؤال واحد: عَرِّف بكتاب "تهذيب التهذيب" وبَيِّن طريقته فيه، وما الفرق بينه وبين أصله "تهذيب الكمال"؟

والله أعلم والحمد لله، وصلي اللهم وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

الدرس الحادي والعشرون
تابع مختصرات "تذهيب التهذيب"

أحمد الله تعالى، وأصلي وأسلم على خير خلقه نبينا محمد وآله وصحبه.

الحمد لله في الحلقات الماضية تكلمنا على كتابٍ جليلٍ من كتب هذا الفن وهو دراسة الأسانيد كتاب "تهذيب الكمال" للحافظ المزيّ، والجهود المبذولة عليه من الاختصارات المتنوعة والمتعددة، مع تنوع مناهجها وطريقة أصحابها، فذكرنا اختصار الحافظ الذهبي في كتابه "تذهيب التهذيب" واختصاره الآخر الذي هو "الكاشف في معرفة الرجال وأحوالها" في ثلاثة مجلدات، وذكرنا أيضا جهود الحافظ ابن حجر -رحمه الله- تلك الجهود المشكورة على هذا الكتاب، وهو أنه اختصره في "تهذيب التهذيب"، وأبدع في هذا الاختصار وأجاد وأفاد -رحمه الله تعالى- ومختصره الآخر الذي هو أصغر منه كتاب "تقريب التهذيب".

في هذه الحلقة بإذن الله -تعالى- نتعرض للكلام على مختصر آخر من مختصرات "تذهيب التهذيب" للحافظ ابن حجر، وهو كتاب الإمام الخزرجي صفيِّ الدين أحمد بن عبد الله، وبعد أن ننتهي منه ننتقل إلى بقية الكتب التي تخدم، وتعين على تَفَهُّمِ هذا الدرس، وهو الكلام على كتب الثقات، والكلام على كتب الضعفاء، ثم بعدها ننتقل -إن شاء الله تعالى- إلى الجزء العمليِّ من هذه الدراسة، والفصل الثالث وهو كيفية دراسة الأسانيد.

قال المصنف -رحمه الله تعالى-:

(ثامنًا: "خلاصة تذهيب تهذيب الكمال":

ثم جاء الحافظ صفيُّ الدين أحمد بن عبد الله الخزرجيّ الأنصاريّ الساعديّ المولود سنة تسعمائة للهجرة، فاختصر كتاب "تذهيب التهذيب" للذهبي سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة للهجرة في كتاب "خلاصة تذهيب تهذيب الكمال").

وكان له من السن في هذا الوقت ثلاث وعشرون سنة، الخزرجي عند اختصاره لهذا الكتاب، طبعا هو تَأَهَّلَ قَبْلَ ذلك، لم يفتح عينيه على تلخيص كتاب الذهبي، وإنما هو دَرَسَ وتَأَهَّل ولما تمكن من التصنيف؛ اختصر الكتاب، وله من السن ثلاث وعشرون سنة.

(في مجلد كبير طُبع سنة واحد وثلاثمائة وألف للهجرة بالمطبعة الميرية بالقاهرة، وقد قال مصنفه في مقدمته الصغيرة:

"وبعد؛ فهذا مختصر في أسماء الرجال اختصرته من "تذهيب تهذيب الكمال"، وضَبَطْتُ ما يحتاج إلى ضبطه في غالب الأحوال، وزدت فيه زياداتٍ مفيدةً، وَوَفَيَاتٍ عديدةً من الكتب المعتمدة، والنقول المسندة أسأل الله -تعالى- التوفيق، والهدى إلى سواء الطريق بمنه وكرمه! آمين".

وقد مشى المصنف في هذا الكتاب على النحو التالي:

أولا: ترجم للرواة المخرج لهم في الكتب الستة، وأشهر مصنفات أصحابها التي ترجم الذهبيّ في "تذهيبه" لرجالها، ومجموع تلك المصنفات مع الكتب الستة الأصول خمسة وعشرون، وهي المصنفاتُ التي ذكرها المزيّ في "تهذيبه" نفسها.

ثانيا: ذكر رموز تلك المصنفات في المقدمة، وعددها سبعة وعشرون رمزا، وهي الرموز التي ذكرها المزي، ثم الذهبي في "تذهيبه" لكنه زاد عليها رمزا آخر، وهو كلمة "تمييز"، وتُذكر مع الراوي الذي ليس له روايةٌ في المصنفات المترجم لرواتها في هذا الكتاب.

ثالثا: قَسَّمَ الكتاب إلى كتابين:

الكتاب الأول: وخصصه لتراجم الرجال.

والكتاب الثاني: وخَصَّصَه لتراجِم النساء.

وقَسَّمَ كتابَ الرجال إلى قسمين وخاتمة؛ فالقسم الأول جعله في ترتيبهم على الأسماء، والقسم الثاني جعله في ترتيبهم على الكُنَى وجعله نوعين.).

على أية حال كتاب الخزرجي كتاب يقع في مجلد كبير ضخم اختصر فيه كتاب "التذهيب" للحافظ الذهبيِّ -رحمه الله-.

كتاب "الكاشف" للذهبيِّ أرقى منه خدمةً بحيث امتاز الذهبيُّ -رحمه الله- بذكر ثلاثة أو اثنين من مشاهير شيوخ الراوي وتلاميذه مع تحقيقات الذهبي النفيسة، وكلامه المختصر المفيد في هذه المسألة؛ فلا نطيل الكلام –حقيقة- في الكلام على كتاب الخزرجي؛ لأنه من حيث الفائدة، ومن حيث الجدوى الرجوع إليه قليلٌ في دراسة الأسانيد.

أنا أرى أن نُهملَ بقيةَ الكلام هذا في كتاب الخزرجي، ونقرأ نموذج منه في صفحة ١٧١ لننتقل بعدها للكلام على المصنفات في الثقات والضعفاء.

صفحة ١٧١

في آخرها: وهذه نماذج من الكتاب.

(وهذه نماذجُ مِنَ الكتابِ:
أولا: "خ" "عم" يقصد البخاري)، "وعم" هذه يا شيخ ماذا يقصد بها؟
السنن الأربعة.
(زيد بن أخزم –بِمُعْجَمَتَيْنِ- الطائي أبو طالب البصري الحافظ، عن يحيى القطان، وسَلَم بن قتيبة، ومعاذ بن هشام، وعنه البخاري، والأربعة. وثقه أبو حاتم، قتله الزِّنج بالبصرة سنة ٢٥٧.
ثانيا: الترمذيّ والنسائيّ زيد بن ظبيان الكوفي عن أبي ذر وعنه ربعي بن خراش)
هذا هو في كثير من التراجم حذف كلام الذهبي المنقول في كتاب "الكاشف" والكتابِ الأصليِّ؛ لأن الذهبي وإن ذَكَرَ..، وهذا الكتاب أَشَدُّ شيءٍ فيه من العيوب المأخوذة عليه أنه حذف الكلام في الجرح والتعديل، فيقول مثلا في زيد بن ظبيان الكوفي عن أبي ذر وعنه ربعي بن خراش.
(ثالثا: الأربعة عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي، عن علي وعنه حبيب بن أبي ثابت والحكم بن عتيبة، وثقه ابن المديني وابن معين، وتكلم فيه غيرهما، قال خليفة: مات سنة ١٧٤.
رابعا: أبو داود عبد الرحمن بن قيس العتكي –بِمُثَنَّاة- أبو روح البصري عن يحيى بن يعمر وعنه يحيى القطان)
هنا انتهى الكلام على كتاب الحافظ الخزرجي -رحمه الله تعالى- الذي اختصر "تذهيب تهذيب للحافظ الذهبيِّ" وبدأ الكلام هنا بكتاب آخر، وهو كتاب الحسين الدمشقي اسمه "التذكرة برجال العشرة".
نكمل من "كتاب التذكرة برجال العشرة للحسيني"، أول صفحة ١٧٢ بعد الأمثلة التي ذكرها من كتاب الخزرجي.
("التذكرة برجال العشرة":
لأبي عبد الله محمد بن علي الحسيني الدمشقي المتوفى سنة خمس وستين وسبعمائة للهجرة. هذا الكتاب يشتمل على تراجم رواةِ عشرةٍ من كتب السنة، وهي الكتب الستة التي هي موضوع كتاب "تهذيب الكمال" للمزي بالإضافة إلى أربعة كتب لأصحاب أئمة المذاهب الأربعة، وهي: "الموطأ" "ومسند الشافعي"، و"مسند أحمد" "والمسند الذي خَرَّجه الحسين بن محمد بن خُسْرو من حديث أبي حنيفة".
لكنه لم يذكر رجال بعض المصنفات التي لأصحاب الكتب الستة، كما فعل شيخه المزي، وإنما اقتصر على رجال الكتب الستة فقط بالإضافة إلى رجال الكتب الأربعة المذكورة ورمز لمالك "ك"، وللشافعي "فع"، ولأبي حنيفة "فه"، ولأحمد "أ"، ولمن أخرج له عبد الله بن أحمد عن غير عن أبيه "عب"، وترك رموز الستة على حالها كما رمز لها المزي).
لم يضف ما أضافه المزي من زيادات كتب لأصحاب الكتب الستة؛ كـ: "مقدمة مسلم"، "والتمييز" لمسلم، "وخصائص عليّ" للنسائي، "وعلل الترمذي"، لم يذكر هذه، وإنما اقتصر على الكتب الستة فقط، وكتب أصحاب المذاهب الأربعة: "موطأ مالك"، و"مسند الشافعي"، و"مسند أبي حنيفة"، و"مسند أحمد" -رحمهم الله-.
(وغايته من هذا التصنيف أن يجمع أشهر الرواة في القرون الثلاثة الفاضلة الذين اعتمدهم أصحاب المصنفات الستة المشهورة وأصحاب المذاهب الأربعة المشهورة.
وهو كتاب جيد نافع توجد منه نسخ مخطوطة كاملة لكنه..)
يريد أن يقول: "لكنه لم يطبع" هناك سقط في الكلام، ويقصد لكنه لم يطبع، لكن طبع بعد ذلك كتاب الحسيني وهو موجود منتشر.
(ز- "تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة" للحافظ ابن حجر العسقلانيّ:
هذا الكتاب أفرده الحافظ ابن حجر للرجال الموجودين في المصنفات الحديثيّة المشهورة التي لأصحاب المذاهب الأربعة ممن لم يترجم لهم المزي في "تهذيبه".
وقد اطلع مؤلفه على كتاب "التذكرة" للحسيني، واستفاد منه، والتقط منه تراجم الرجال الذين لم يترجم لهم المزي في "تهذيبه". لكنه تعقبه في بعض أوهامه، وزاد عليه تراجم تتبعها من كتاب "الغرائب عن مالك" الذي جمعه الدارقطني، وكتاب "معرفة السنن والآثار للبيهقي"، وكتاب "الزهد" لأحمد، وكتاب "الآثار" لمحمد بن الحسن) يقصد الشيباني يا شيخ؟
نعم.
("وكتاب الآثار" لمحمد بن الحسن، والتي ليست في كتب أصحاب المذاهب الأربعة التي ذكرها الحسينيّ، وترك الرموز للأئمة الأربعة على ما اختاره الشريف الحسيني في كتابه "التذكرة"، وزاد رمزا واحدا، وهو "هب" وهو رمز لكل راوٍ استدركه نور الدين الهيثمي على الحسيني في كتابه "الإكمال عن من في مسند أحمد من الرجال ممن ليس في "تهذيب الكمال".

وقد قال مؤلفه في مقدمته: " ... وبانضمام هذه المذكورات يصير "تعجيل المنفعة" إذا انضمَّ إلى رجال التهذيب حاويًا -إن شاء الله تعالى- لغالب رواة الحديث في القرون الفاضلة إلى رأس الثلاثمائة" وهو كما قال رحمه الله وأثابه والحافظ الحسيني وأمثالهما من علماء المسلمين**!)**

يعني إذا ضَمَّ إلى "تهذيب الكمال" كتابَ "تعجيل المنفعة لزوائد الأربعة" للحافظ ابن حجر؛ فقد ضَمَّ ذلك جُلَّ رواة الحديث في القرون الثلاثة التي عليها شأن علم الجرح والتعديل، والتصحيح والتضعيف.

بعد ذلك الكلام على المصنفات في الثقات فقط، وليس معنى هذا أن الثقات بمعنى أنك لا تنظر في حال الراوي بعد ذلك، وإنما هم جمعوا حَسَبَ ما يَرَوْنَ.

الإمام ابن حبان -رحمه الله تعالى- والإمام العجلي كُلٌّ منهما جمع في كتابه ما يظن أنه من ثقات الرواة، وإن تُكُلِّمَ على منهج ابن حبان، وعلى منهج العجليِّ بأنهما متساهلان في التصحيح والتضعيف، والجرح والتعديل.

(خامسا: المصنفات في الثقات خاصة:

والمصنفات في النوع متعددة أشهرها:

أ- "كتاب الثقات" لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي المتوفى سنة ٢٦١ للهجرة.

ب- "كتاب الثقات" لمحمد بن أحمد بن حبان البُسْتِيّ المتوفى سنة ٣٥٤ للهجرة.

وقد رتبه مؤلفه على الطبقات، ثم رتب أسماء كل طبقة على حروف المعجم داخل تلك الطبقة، وقد جعله من ثلاثة أجزاء. جعل الجزء الأول لطبقة الصحابة، والجزء الثاني لطبقة التابعين، والجزء الثالث لطبقة أتباع التابعين.

هذا وينبغي التنبه إلى أن توثيقَ ابن حبان من أدنى درجات التوثيق، قال العلامة الكِتَّانِيُّ عن هذا الكتاب: "إلا أنه ذكر فيه عددا كثيرًا، وخلقا عظيما من المجهولين الذين لا يعرف هؤلاء غيرُه أحوالهم، وطريقته فيه أنه يذكر من لم يعرفه بجرح، وإن كان مجهولا لم يُعْرَفْ حالُه.)

قلنا في الفصل الأول من فصول دراسة الأسانيد، وهو الكلام على الجرح والتعديل إن الراوي لكي ترتفع عنه الجهالة لا بد من رواية اثنين عنه، وأن ينص واحدٌ على الأقل من أهل العلم بأن هذا الراوي ثقة أو مجروح، المهم يُعرف حال الراوي برواية اثنين عنهم مع تنصيص أحد من أهل العلم على حال هذا الراوي على تعديله.

فابن حبان -رحمه الله تعالى- يأتي برواة كثيرين في كتابه "الثقات" يقول: فلان بن فلان لا أدري من هو، ولا من أبوه مجرد أن اسمه وقع في الأسانيد، مجرد أن اسمه وقع في أسانيد المتون، فيأتي بالراوي باسمه واسم أبيه، ويقول: لا أعرف من هو ولا من أبوه، وهذا كثير جدا في الرواة، وهؤلاء مجهولون ويعتبرون مجهولين جهالةَ عين؛ أي يُرَدُّ الحديثُ بأمثال وأشباه هؤلاء.

إذا ذكر ابن حبان راويا وسكت عنه؛ أي لم يقل فيه جرحا ولا تعديلا؛ فبعض أهل العلم؛ كالشيخ أحمد شاكر - رحمه الله تعالى- ينتهج منهجا وهو أن المسكوت عنهم الذين سكت عنهم ابن حبان في كتابه "الثقات" مع إيراد البخاري لهم في "التاريخ الكبير" يعتبر أن هذا توثيقا للراوي.

وهذا كلام فيه من التساهل ما فيه؛ فكتاب ابن حبان كتابٌ جَمَعَ لكن ليس فيه ذاك التحرير الذي يعتمد عليه في النقد الحديثيّ، أو في الجرح والتعديل.

(فينبغي أن يُتنبهَ لهذا ويُعرف أن توثيقه للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق، وقد قال هو في أثناء كلامه: "والعدل من لم يُعرف منه الجرح؛ إذ الجرح ضد العدل، فمن لم يُعرف بجرح؛ فهو عدل حتى يُتبين ضده" ا.ه)

الأصل فيمَنْ لم يُعرف عنه جرحٌ ولا تعديلٌ أن يُسكتَ عنه، أن يُتوقفَ فيه؛ حتى يستبين حاله، أما أن الراوي..، يقول: العدل من لم يُعرفْ منه الجرحُ؛ لا، العدلُ مَنْ نَصَّ الأئمة على تعديله ولو واحد، أو اشتهر بذلك كما ذكرنا في أول درس الأسانيد أن الأئمة قالوا: يُكتفى بالواحد، وقال العراقي:

وَصَحَّ اكتفاؤهم بِالْوَاحِدِ جَرْحًا وَتَعْدِيلا خِلافَ الشَّاهِدِ

فمنْ نَصَّ إمامٌ من الأئمةِ المعتبرين على تعديله؛ فهو عدل، أما أن الراوي يُعَدَّلُ لمجرد أنه لا يُعرفُ فيه جرحٌ، الذي لا يُعرف فيه جرحٌ يُتوقفُ فيه، الراوي الذي لم يَتَكَلَّمْ فيه أحدٌ بجرحٍ ليس معناه أنه مقبول، وإنما معناه أن يُتَوَقَّفُ في حاله حتى يتبين الناسُ حالَه.

(هذه طريقته في التفرقة بين العدل وغيره، ووافقه عليها بعضُهم، وخالفه الأكثرون.

"تاريخ أسماء الثقات ممن نُقل عنهم العلمُ" لعمر بن أحمد بن شاهين المتوفى سنة ٣٨٥ للهجرة.

قد رتبه مؤلفه على حروف المعجم، واقتصر في الترجمة على اسم الشخص واسم أبيه، ونَقَلَ أقوالَ أئمةِ الجرحِ والتعديلِ فيه، وربما ذَكَرَ بَعْضَ شيوخ وتلاميذِ صاحبِ الترجمة.

سادسا: المصنفات في الضعفاء خاصة)

ستلاحظ أن المصنف ذكر في الأصل ذكر المصنفات في الثقات خاصة أنها متعددة، فذكر "الثقات" للعجلي، و"الثقات" لابن حبان، وتكلم عن ثقات ابن حبان، ولما انتهى الكلام على ثقات ابن حبان؛؛ تكلم على "تاريخ أسماء الثقات" لابن شاهين، ولم يتكلم عن كتابِ العجليِّ؛ لأنه لم يكن طُبِعَ وَقْتَ تصنيفه للكتاب، لكن كتاب العجلي موجود في مجلدين، ومتداول من أزمنة طويلة.

(سادسا: المصنفات في الضعفاء خاصة:

هذا النوع من التصنيف في تراجم الرواة أفرده مؤلفوه للضعفاء خاصة، وقد كان عدد المصنفات فيه أكثر بكثير من المصنفات في تراجِم الثقاتِ خاصة؛ وذلك لأن كثيرًا من المصنفات في الضعفاء قد اشتملت على كل من تُكلم فيه، وإن لم يكن ضعيفا حَقًّا، وما أكثر ما تُكلم فيه، ومن هذه المصنفات:

١- "الضعفاء الكبير" للبخاري.

٢- "الضعفاء الصغير" للبخاري أيضا، وهو مُرَتَّبٌ على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من الاسم فقط) "الضعفاء الصغير" مطبوع، وأما "الضعفاء الكبير" هذا؛ فلا نعرف عنه شيئا.

(٣- "الضعفاء والمتركون" للنسائي، وهو مُرتَّب على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من الاسم فقط.

هذا، ويُعَدُّ النسائيُّ من المتشددين في جرح الرجال.)

قلنا في محاضرة سابقة إن مسألة تصنيف أئمة الجرح والتعديل إلى متشدد، ومتوسط، ومتساهل هذا كلامٌ يحتاجُ إلى نظرٍ شديدٍ؛ لأن هذا العلم له رجال كما أن كُلَّ تخصُّصٍ من التخصصاتِ الشرعيَّةِ لها رجالها الْمُعَوَّلُ عليهم في هذا التخصص.

وهذا مما يَدْفَعُ بعضَ الطلابِ إلى طَرْحِ كلامِ الأئمةِ الكبارِ أمثال الإمام أحمد، وابن معين، ويحيى القطان، وشعبة، وابن المدينيِّ، و عبد الرحمن بن مهدي بحجة أنهم متشددون، وهذا كلامٌ لا وزنَ له، ولا قيمةَ له، هذا العلم = علم الجرح والتعديل أولُ مَنْ أَسَّسَ وتَكَلَّمَ فيه وجَرَّحَ وعَدَّلَ هو الإمام العَلَمُ شُعْبَةُ بنُ الحجَّاجِ -رحمه الله تعالى-، ثم حمل لواء الجرح والتعديل بعد شعبة يحيى بنُ سعيد القطان.

نكتب هذا الكلام؛ لأنه كلامٌ في غايةِ النَّفَاسةِ، وكلامٌ مُهِمٌّ جدًّا؛ ليعرف الطَّالبُ طريقَه في الدَّرس الحديثيِّ لكن يتعارض كلامُ العجليِّ مثلا مع كلام الإمام أحمد؛ فنقول الإمام أحمد مُتَشَدِّدٌ والعجليُّ كلامه هو الذي يُؤْخَذُ ويُعْتَدُّ به!! هذه موازنةٌ غيرُ مقبولةٍ.

نقول هذا الكلام، عندنا شعبة على رأس القائمة أول من جَرَّح وعَدَّل، وتَكَلَّمَ في الرجال شعبة بن الحجاج غير مسلم بن الحجاج، شعبة غيرُ مسلمٍ صاحبِ الصحيح، وأما هذا؛ فغيره.

أخذ عن شعبة وحَمَلَ لواءَ مدرستِه في الجرح والتعديل تلميذُه يحيى بن سعيد القطان، وعن يحيى أخذ هؤلاء الأئمة؛ عبد الرحمن بن مَهْدي، وعليُّ بن المدينيّ، وعبد الله بن المبارك، وعن هذه الطبقة أخذ الإمامُ أحمدُ وابن معين، وعن هذه الطبقة أخذ البخاريُّ، ومسلمٌ، والنسائيُّ، وبعدهم أخذ أبو حاتمٍ الرازيُّ وأبو زُرعةَ الرازيُّ.

في العادة هؤلاء الأئمة شعبة، ويحيى القطان، وابن مهدي، وابن المديني، وابن معين، وأحمد، والبخاري، ومسلم، والنسائي، وأبو حاتم، وأبو زرعة هؤلاء النفر هم الذين يُعَوَّلُ عليهم وكلمتهم مسموعةٌ، وإذا تعارضت كلمتهم مع كلمة غيرهم؛ فكلام هؤلاء أو أحدهم يُقَدَّمُ على كلام غيره خاصةً إذا اجتمعوا، إذا اجتمع الاثنان منهم أو الثلاثة على راوٍ؛ فقد طرحوه أرضًا.

وبعد ذلك بزمانٍ كان الإمام الدارقطني كإمام من أئمة النقد، وإليه المرجع في هذا العلم، ثم بعد الدارقطني بزمان طويلٍ الحافظ الذهبي، ولم يأتِ بعد الذهبيّ في النقد الحديثيِّ مثل العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني.

والشيخ عبد الرحمن مات منذ أربعين أو خمسين سنة؛ فهو من المعاصرين.

فهؤلاء هم الأئمة الذين لهم عناية فائقة بالنقد الحديثي، ويأتي بعد ذلك أئمة كُثُرٌ تكلموا في الجرح والتعديل يسدون عين الشمس، كثيرون جدًّا، عندنا الأئمة مثلا على سبيل الذكر لا الحصر عندنا الترمذيّ له كلام كثير في الجرح والتعديل، ابن حبان، ابن خزيمة، وغير ذلك كثير، العجلي، ابن شاهين، ابن عدي، وتمتلئ كتب الجرح والتعديل بكلام الأئمة جرحا وتعديلا.

فهذا إذا تعارض كلام الترمذي، وابن حبان، وابن خزيمة، والعجلي، وابن شاهين، وابن عدي هؤلاء جميعا إذا اتفقوا على راوٍ بأنه ثقة، وتعارض كلام هؤلاء مع أحمد وابن معين أن أطرح كلام أحمد وابن معين وآخذ بكلام هؤلاء؟!

هذا بحجة إن أحمد وابن معين وهؤلاء متساهلون أو متوسطون؟!

علم الحديث لا يمشي بهذا الشكل؛ لأننا قلنا في قواعد الجرح التعديل إن الْمُجَرِّحَ معه زيادة علم لم يطلع عليه الْمُعَدِّلُ، فإذا قالها أئمة ورعون صان الله بهم علم الحديث أمثال أحمد، وابن مهدي، والقطان، وشعبة، والنسائي، وهؤلاء إذا قالوا في راوٍ؛ فهؤلاء الذين يرجع إليهم في كلمة الجرح والتعديل بخلاف غيرهم.

فالمسألة أرجو أن تخرج هذه الفكرة القديمة من أذهان وعقول الطلبة الدارسين أن يُصنفوا الأئمة على أن هؤلاء متشددون وهؤلاء متساهلون؛ فَيُرَدُّ كلامُ هؤلاء؛ لأنهم متشددون، هذا كلام لا وزنَ له في النقد ولا في الجرح والتعديل، والتصحيح والتضعيف، هذا الكلام نظرية يجب أن تزول من أذهان الدارسين.

(رابعا: "كتاب الضعفاء" لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي المتوفى سنة ٣٢٣ للهجرة.

وهو كتاب كبير ترجم فيه مؤلفه لأنواع كثيرة من الضعفاء، والمنسوبين إلى الكذب والوضع)

حُقِّقَ في أربعة مجلدات بتحقيق قلعجي، ثم طبع حديثا في أربعة مجلدات بتحقيق فضيلة الشيخ حمدي السلفي حفظه الله.

(خامسا: "معرفة المجروحين من المحدثين" لأبي حاتم محمد بن أحمد بن حبان البُسْتِيّ المتوفى سنة ٣٥٤ للهجرة.

وهو مرتب على حروف المعجم، وقد قَدَّمَ له مؤلفه بمقدمة نفيسة، وذكر أهمية معرفة الضعفاء، وجواز الجرح وما يتعلق بذلك، كما بين طريقته في تصنيف كتابه، ويعتبر ابن حبان من المتشددين في الجرح أيضا)

هو متساهل في التوثيق ومتشدد في الجرح، المعادلة صعبة عند ابن حبان، هو شديد في الجرح ومتساهل في التوثيق، أقصد أنه متشدد في الجرح ليس بمعنى أنه يتعارض كلامه مع كلام غيره؛ لا، هو يعني يأتي على رواةٍ الأئمة احتملوا حديثهم، وهو إذا قيل في الراوي ضعيف هو يجعله متروكا، ضعيف عند جماهير المحدثين النقاد.

(سادسا: "الكامل في ضعفاء الرجال" لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني المتوفى سنة ٣٦٥ للهجرة.

وهو كتاب كبير واسع، ذكر فيه مؤلفه كُلَّ مَنْ تُكُلِّمَ فيه وإن كان الكلام فيه مردودا، وقدم للكتاب بمقدمة طويلة جيدة، ورتب التراجم على حروف المعجم.)

كتاب الكامل من أنفع الكتب، وإن كان نَفَسُ ابنِ عدي ليس كَنَفَسِ النقاد لكن تَمَيَّزَ بميزة ليست في غيره؛ أنه يحصر مرويات الراوي التي اتُّخذت عليه؛ أي يأتي بالراوي، ويذكر كلام أهل العلم فيه جرحا وتعديلا، ويقول: مما انتقد عليه من الروايات ..، فيسرد خمسة أحاديث أو ستة أحاديث أو غيرها.

وقد خُدِمَ هذا الكتابُ خدمةً جليلةً أظن في جامعة الإمام في رسائل انتهى هناك خدمة الطلبة له في رسائل الماجستير والدكتوراه. الطلبة كُلّ واحد أخذ قدرا من الرواة ثلاثمائة راوٍ أكثر أو أقل انتهوا منه من فترة سنتين أو ثلاث سنوات.

(سابعا: "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" للذهبي.

هذا الكتاب من أجمع الكتب في تراجم المجروحين كما قال الحافظ ابن حجر..)

كان ينبغي هنا من عند الكامل يذكر أن هذه المصنفات جمعت بين الضعفاء والثقات، من بداية "الكامل" و"ميزان الاعتدال" و"اللسان" هذه ليست كتبا مصنفةً على وجه الاستقلال خاصة من "الميزان" و"اللسان"، وإنما فيهم من الرواة عددٌ ليس بالقليل ثقات تُكُلِّمَ فيهم بما لا يجرح.

فليس معنى هذا أن "الميزان" كتابُ ضعفاء؛ ففيه تراجم كثيرة جدا، هو أتى بكل مَنْ تَكَلَّمَ فيه الناس بجرحٍ ودافع عنهم سواء لو كان الراوي ثقة، أما إذا كان الراوي ضعيفا؛ فهو يبقى ضعيفا على حاله.

(فقد اشتمل على ثلاث وخمسين وأحد عشر ألف ترجمة كما هو في النسخة المطبوعة التي رُقِّمَتْ تراجمها، وإن كُرِّرَتْ بعضُ التراجم كما إذا ذكر الشخصُ في فصل الأنساب، وهو مذكورٌ في الأسماء، وهو كتابٌ يشبه إلى حَدٍّ ما كتاب "الكامل" لابن عدي من حيث المنهج؛ فقد ذكر فيه الذهبي كُلَّ مَنْ تُكُلِّمَ فيه، وإن كان ثقة؛ فإنما يذكر مثل هؤلاء للدفاع عنهم، وردّ الكلام الموجه إليهم.

وقد قدم للكتاب بمقدمة بَيَّنَ فيها منهجه، وذكر بأنه صنفه بعد كتابه "المغني في الضعفاء"، وأنه طول فيه العبارة، وزاد فيه عِدَّةَ أسماء على "المغني"، ثم ذكر أنواع الرجال المتكلم فيهم ممن احتواهم هذا الكتاب إلى آخر ما فيها.

وقد رتب كتابه على حروف المعجم بالنسبة للاسم واسم الأب، وَرَمَزَ على اسم الرجل من أخرج له في كتابه من الأئمة الستة برموزهم المشهورة. فإن اجتمعوا على إخراج رجل؛ فالرمز له "ع"، وإن اتفق عليه أرباب السنن الأربعة فالرمز "عو"، وقد سرد أسماء الرجال والنساء على حروف المعجم، ثم كُنى الرجال، ثم من عُرِفَ بأبيه، ثم من عُرِفَ بالنسبة أو اللقب، ثم مجاهيل الأسماء، ثم مجاهيل الاسم، ثم في النسوة المجهولات، ثم كُنى النسوة، ثم فيمن لم تُسَمَّ.

والكتاب مفيد جدا وهو من أجود الكتب والمصادر في معرفة الرواة المتكلم فيهم)

نعم؛ لأن الحافظ الذهبيَّ -رحمه الله تعالى- يفصل بشكلٍ جيد في حال الراوي المتكلَّم فيه.

يقول في أول ترجمة في الكتاب ترجمة أبان بن تغلب، يقول: "شيعيٌّ جَلْد، لكنه صدوق؛ فلنا صدقه، وعليه بدعته".
أيضا من هذا الفصل في حال الرواة المختلف فيهم أن ليس كُلُّ مبتدِعٍ تُرَدُّ روايته ونحو ذلك من الأشياء. هذا الكتاب فيه علمٌ غزيرٌ جدا وإن كان لا يزيد الكلام على الراوي عن ثلاثِ كلمات أو أربع كلمات لكنه غاية في النفاسة والمكانة العلمية.
(ثامنا: "لسان الميزان" للحافظ ابن حجر العسقلاني.
هذا الكتاب التقط فيه مؤلفه من كتاب "ميزان الاعتدال" التراجمَ التي ليست في كتاب "تهذيب الكمال" وزاد عليها جملةً كثيرةً من التراجمِ المتكلَّم فيها، فما زادهم من التراجم؛ جعل أمامه رمز "ز"، وما زاده من ذيل الحافظ العراقيِّ على "الميزان" رَمَزَ لهَ "ذ" إشارة إلى أنه من ذيل شيخه العراقيّ.
ثم إن ما زاده من التنبيهات والتحريرات في أثناء بعض التراجم التي التقطها من "ميزان الاعتدال" للذهبي ختم كلام الذهبي بقوله: انتهى، وما بعدها؛ فهو كلامه.
ثم إن المؤلف عاد فجرد الأسماء التي حذفها من الميزان، ثم سردها في فصل ألحقه في آخر الكتاب؛ ليكون الكتاب مستوعِبًا لجميع الأسماء التي في الميزان كما قال.
وقد قال المؤلف -رحمه الله- في أول هذا الفصل:
فصل في تجريد الأسماء التي حذفتها من الميزان اكتفاء بذكرها في "تهذيب الكمال"
وقد جعلت لها علاماتها في التهذيب، ومَنْ كتبت قبالَته "صح" فهو من تكلم فيه بلا حجة، أو صورة "مخ" فهو مختلف فيه، والعمل على توثيقه بين كذا ذلك.
فضعيف على اختلاف مراتب الضعف، ومن كان منهم زائدا على من اقتصر عليه الذهبي في "الكاشف" ذكرت له ترجمة مختصرة؛ لينتفع بذلك مَنْ لم يحصل له "تهذيب الكمال" وبالله التوفيق.
ثم قال -رحمه الله- في آخر هذا الفصل:
آخر التجريد، وفائدته أمران:
الأول: الإحاطة بجميع من ذكرهم المؤلف في الأصلي.
والثاني: الإعانة لمن أراد الكشفَ عنِ الراوي فإن رآه في أصلنا؛ فذاك، وإن رآه في هذا الفصل؛ فهو إما ثقة، وإما مختلف فيه، وإما ضعيف، فإن أراد زيادَةَ بَسْطِ النظرِ في مختصر التهذيب؛ نظر في مختصر التهذيب الذي جمعتُه ففيه كل ما في "تهذيب الكمال" للمزي من شرحِ حالِ الرواةِ وزيادة عليه، فإن لم يحصل له نسخة منه؛ فتذهيب التهذيب للذهبي؛ فإنه حسنٌ في بابه، فإن لم يجده لا هنا ولا هنا؛ فهو إما ثقة أو مستور.
هذا وقد رتب التراجمَ على حروفِ المعجم، ثم بعد انتهاء الأسماء؛ ذكر الكُنَى ورتبها على الحروف أيضا، ثم المبهمات وقد قسمهم إلى ثلاثة فصول:
الأول: المنسوب.
والثاني: من اشتهر بقبيلة أو صنعة.
والثالث: من ذُكِرَ بالإضافة.
وقد طبع الكتاب في ستة أجزاء فطبعته دائرة المعارف العثمانية في الهند سنة ١٣٢٩ للهجرة.)
هذا الفصل من أوله إلى آخره فصلٌ مفيدٌ جدًّا للطالب، وإذا كنا قبل ذلك تكلمنا على رواة الكتب الستة التي في "تهذيب الكمال" وأصوله وفروعه، والكلام على الكتاب التي في الثقات خاصةً؛ فالكلام هنا في هذا الفصل -كلِّه- في الكلام على الرواة الضعفاء.
سنرى -إن شاء الله تعالى- في الحلقة القادمة أو التي بعدها نماذجَ تطبيقيةً، ونأتي ببعض الأسانيد إسنادٌ يكون رواته ثقاتٍ، وإسناد يكون فيه بعض الضعفاء، ونرى كيف لنا أن نكشف عن حال هذا الراوي من هذه الكتب الأصلية التي ذكرها الشيخ هنا.
الأئمة -رحمهم الله- اعتنوْا عنايةً فائقةً بتدوين الرواة وتصنيفهم والكلام عليهم، فجعلوا الثقات في ناحية والضعفاء في ناحية، والكتب التي جمعت بين الثقات وبين الضعفاء كما في "تهذيب الكمال للمزي" -رحمه الله-.
وترى مثلا كتاب مثل كتاب النسائي حجمه صغيرٌ جدًّا وكتاب البخاري "الضعفاء" كتابٌ صغير الحجم، و"الضعفاء" للذهبي، وغيرها من الكتب التي تستطيع أن تقرأها في جلسة أو في جلستين تعطيك معلومات سريعة عن الرواة مرتبة على حروف الهجاء بأقصر طريق، وأقصر وقت.
هذا بلا شك يُعطي للطالب بعد فترة من النظر نوعا من الممارسة والدّربة والتعرف على أحوال الثقات، والتعرف على أحوال الضعفاء فيُحَصِّل بذلك مَلَكَةً تعينه -إن شاء الله تعالى- على الدرس الحديثي فيما وراء ذلك بإذن الله.

الكلام بعد ذلك على كتب الرجال المصنفة في بلاد مخصوصة. الأئمة -رحمهم الله تعالى- من فرط عنايتهم بالسنة، وشدة رعايتهم لها أن كلَّ إمام في بلده يُصَنِّفُ في علماء بلده أو ينزل في بلد فيصنف في علماء هذا البلد، فتجد مثلا من أوسع ذلك على الإطلاق كتاب "تاريخ دمشق" للحافظ ابن عساكر كتاب مطبوع في سبعين مجلدا، كتاب مثلا "تاريخ بغداد" للحافظ الخطيب البغدادي يذكر كُلَّ علماء بغداد ومَنْ نزل بها من العلماء. والكتاب بذيوله يقع في ثمانية عشر مجلدا.

فهذه عناية العلماء ببلاد الرواية وغيرها "تاريخ أصبهان" لأبي نعيم الأصبهاني، "تاريخ جرجان" للسهمي هو كتاب في مجلد ضخم، "تاريخ الرقة"، "تاريخ داريا"، "مختصر طبقات علماء أفريقيا وتونس"، "تاريخ واسط" وهكذا تجد "تاريخ مصر" لابن يونس أَلَّفَ في علماء مصر الذين كانت لهم رواية واهتمام بالحديث، فتجد هذا الاهتمام البالغ من العلماء لخدمة حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وقد يوجد الراوي الذي ذكره الإمام في تاريخ بلده كتاريخ بغداد موجود مثلا بعضهم موجود في تراجم الكتب الستة، في تراجم الضعفاء، في تراجم الثقات لكنه أراد مزيدَ فائدةٍ.

لو أني أبحث في الإسناد فرأيت راويا منسوبا إلى البلد يقول: الحافظ فلان البغداديّ، أو الحافظ فلان الكوفيّ، أو الحافظ فلان الدمشقيّ، وهذا الراوي لم أجد له ترجمة في رجال الكتب الستة لا أصول ولا فروع، ولا في كتب الضعفاء، ولا في كتب الثقات؛ ماذا أفعل؟

مباشرةً إلى تاريخ البلد؛ فتجد هذا الراوي المنسوب إلى بلد بعينها موجودا في الكتاب الذي اعتنى بترجمة علماء ذلك البلد. فهذا من تفنن أهل العلم، واجتهادهم، وخدمتهم لحديث رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-، نقرأ هذا الدرس.

(سابعا: المصنفات في رجال بلاد مخصوصة.

هذا النوع من المصنفات التزم فيه مؤلفوه ترجمةَ رجالِ العلمِ والفكرِ، ومشاهيرِ الرجالِ من الشعراءِ والأدباءِ والرياضيين وغيرهم في بلدة أو مدينة بعينها، سواء من كان من أهلها الأصليين، أو من وفد إليها وأقام بها، ووجهوا عنايتهم بالدرجة الأولى لتراجم رجال الحديث؛ فكان لتراجم المحدثين ورجال الحديث في هذه الكتب الحظُّ الأكبرُ؛ لذا تُعتبر مرجعًا من المراجع في تاريخ الرجال، ومعرفة المقبول منهم أو الضعيف، وقد صُنِّفَتْ كتبٌ كثيرةٌ في هذا، وسأقتصر على ذكر ما طُبع منها باختصار:

أولا: "تاريخ واسط" لأبي الحسن أسلم بن سهل المشهور ببَحْشَل الواسطيّ المتوفى سنة ٢٨٨ للهجرة.

ثانيا: "مختصر طبقات علماء أفريقيا وتونس" صاحب "الأصل" أبو العرب محمد بن أحمد القيرواني المتوفى سنة ٣٣٣ للهجرة، وقد اختصره أبو عمر أحمد بن محمد المعافري الطلمنكي المتوفى سنة ٤٢٦ للهجرة.

ثالثا: "تاريخ الرَّقَّة" لمحمد بن سعيد القشيري)

هذه بلاد لولا ما تركه الأئمة المصنفون في أسمائها؛ ما سمعنا بها ولا درينا عنها.

داريا يقول لك: "الروضة الريَّة لمن نزل داريَّا" فتفنن من أهل العلم، وهذه قرى كان مُنزوية في أعماق الأرض لا تكاد ترى لها موضعا على الخريطة، ولولا ذكر هؤلاء العلماء لأسماء هذه البلاد؛ ما علمنا بها، ولا درينا عنها.

(رابعا: "داريا" لأبي عبد الله عبد الجبار بن عبد الله الخولاني الداراني المتوفى سنة ٣٧٠ للهجرة.

خامسا: "ذكر أخبار أصبهان" لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانيّ المتوفى سنة ٤٣٠ للهجرة.

سادسا: "تاريخ جرجان" لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهميّ المتوفى سنة ٤٢٧ للهجرة.

سابعا: "تاريخ بغداد" لأحمد بن علي ثابت الخطيب البغداديّ المتوفى سنة ٤٦٣ للهجرة.

وأكثر هذه الكتب مرتب على حروف المعجم.)

طبعا أعظمها على وجه الإطلاق..، وهولم يذكر هنا "تاريخ دمشق"؛ لأنه لم يكن مطبوعا في هذه الفترة التي كان يصنف فيها الكتابُ؛ والكتاب طبع قريبا يعني قبل مثلا سبع سنوات أو شيء وهو مطبوع في سبعين مجلدا "تاريخ دمشق" لابن عساكر، فأعظمها على الإطلاق "تاريخ دمشق"، و"تاريخ بغداد"، ويعتبر تاريخ ابن يونس؛ لأن له عنايةً بالكلام على علل الأحاديث التي يرويها هؤلاء الرواة وغيرهم.

ونسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يجعل لنا من هذا العلم نصيبا، وأن يُعيننَا على تفهمه، وعلى ممارسته، والصبر عليه! فإن علم الحديث علمٌ يحتاج إلى جهدٍ طويل.

هذا هو نهاية الفصل الثاني، وهو الكلام على الكتب التي تَرْجَمَتْ لهؤلاء الرواة الذين سندرس أسانيدهم. إذن عندنا فصلٌ في القواعد للجرح والتعديل، وفصلٌ في الكتب التي صُنِّفَتْ في علماء الحديث في الرواة كتب الجرح والتعديل سواء كانوا ثقات، أو ضعفاء، أو كتب جمعت بين الثقات والضعفاء، أو تواريخ بلدان كما رأينا في هذا الفصل الأخير.

وفي الفصل الثالث المراحلُ التي يمرُّ بها الطالب في دراسة الأسانيد. طبعا هذا الجزء الذي مضى هذا جزءٌ نظريٌّ يعني الكلام على القواعد وهي موجودة في كتب المصطلح، وينبغي أن يكون الطالب مُلِمًّا بها الكلام على

الكتب نفسها، وأرى منها عدة أصول ينبغي العناية بها لتجمع لك شَتَاتَ هذا الأمر أن تكون لك عنايةٌ فائقةٌ به؛ لأنه مفيدٌ في بابه جدًّا، ولا تَسْتَغْنِي عنه أبدا في مراحلِ دراستِك سواء كنت طالبا مبتدئا، أو متوسطا، أو منتهيا حتى لو كنت من العلماء المتمكنين من هذا العلم لا تستغني عن كتاب "تهذيب الكمال".

عندك "الميزان" وفرعه "لسان الميزان" للحافظ ابن حجر كتابان لا غنى لك عنهما أبدا بحال من الأحوال، وعندك كتاب "الكامل" لابن عدي هذا أيضا من الكتب التي لا يُسْتَغْنَى عنها بحال من الأحوال. واضح هذا الكلام؟

إذن عندنا كتاب "تهذيب الكمال" مفيدٌ جدا في البحث والدرس، "ميزان الاعتدال" و"لسان الميزان"، كتاب "الكامل" لابن عدي، وكتاب "الضعفاء" للعُقَيْليّ، وقبل ذلك من كتب الصحابة كتاب "الإصابة في معرفة الصحابة" للحافظ ابن حجر، ثم تصطحب كتابا من المختصرات تدلك على الكلام على الراوي بعبارة مختصرة إذا كنت لا تحتاج تعيينه ولا تحرير حاله مثل كتاب "تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر.

هذه تعتبر كتبا مهمة جدا، وأصلية لا يَستغني عنها الطالبُ بحال من الأحوال، ويصطحبها في جميع درسه الحديثي، وهذا لمن أراد التفهم، والتبصر، والطلب الأوليّ، أما من أراد التوسع، وزيادة النظر، وكذا؛ فعليه بالرجوع إلى الكتب المصنفة بأسانيدها يرجع على "الجرح والتعديل" وعلى "تاريخ البخاري" وعلى سؤالات الأئمة؛ "سؤالات حمزة السهمي للدارقطني"، و"سؤالات الحاكم"، و"سؤالات ابن معين" وغيرها من الكتب التي جَمَعَتْ كلام الأئمة الكبار بأسانيدها.

لكن أقول: هذا الذي رشحته من الكتب؛ كـ: "تهذيب الكمال"، و"تقريب التهذيب"، و"الميزان"، و"اللسان"، وكتاب "الإصابة"، و"الضعفاء" للعقيلي، أو "الكامل" لابن عدي هذه أشياء أساسية هي ألف باء في الكلام على تراجم الرواة، ولا يستطيع الطالب أن يستغني عنها، ولا أن يزهد فيها.

الحد الأدنى الآن أنك تقرأ مقدمة هذه الكتب، وتقرأ فهارسها، وتنظر طريقة تأليفها، وكيف تسير، ثم تمارس كما سنرى -إن شاء الله- في المحاضرة التي بعد القادمة كيف لنا بدراسة الإسناد، سنأتي بإسناد على السبورة ومعنا الكتب التي سنحتاج إليها في هذا الدرس، وندرب الطالب على كيفية استخراج الترجمة من الكتب الأصلية، وإلا؛ صارت الدراسة النظرية هذه دراسةً لا جدوى من ورائها، ولا منفعة منها، لا بد من التمرين، وعمل واجبات كثيرة مرةً واثنتين وثلاثة وأربعة وأكثر؛ حتى يتمرن الطالب من هذه الكتب والاستفادة منها كما فعلنا في درس الاستخراج.

بالنسبة لأسئلة الحلقة الماضية كان السؤال الأول:

عرف بكتاب "تهذيب التهذيب" وبيان طريقته فيه، وما الفرق بينه وبين أصله "تهذيب الكمال"؟

يقول: أما كتاب "تهذيب التهذيب" للحافظ ابن حجر؛ فقد اختصره من كتاب "تهذيب الكمال" للحافظ المزي، وكان عمله فيه كالآتي: أنه اقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل، ثم حذف ما أطال الكتاب من الأحاديث التي يخرجها المزي من مروياته العالية، وهو حوالي ثلث حجم الكتاب، ثم حذف كثيرًا من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه الذين قصد المزي استيعابهم، واقتصر على الأشهر والأحفظ والمعروف منهم إذا كان الراوي مكثرا، ثم حذف كثيرًا من الخلاف في وفاة الرجل إلا مواضع تقتضي المصلحة عدمَ حذف ذلك.

والفرق بينه وبين أصله أنه حذف منه بعض شيوخ الراوي، وتلاميذه، والمناقب، وامتاز ابن حجر بتحرير الوَفَيَات والزيادات التي أتى بها في الجرح والتعديل.

سؤال هذه المحاضرة:

اذكر أهم المصنفات في الثقات خاصة، وتناول أكبرها بالوصف والتحليل.